

كِتَابُ الْقَبَسِ

فِي شَرْحِ مَوْطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ
لِلْأَبِيِّ كُرَيْبِ بْنِ الْعَزْزِيِّ الْمَعْفَرِيِّ

الجزء الأول

دراسة وتحقيق
الدكتور محمد عبد الله ولد كريم



بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا عليك توكلنا وأليك أنبنا وإليك المصير

هذا الكتاب رسالة دكتوراه قدمت الى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم
القرى بمكة المكرمة بتاريخ ١٤٠٦/٨/٢١ هـ الموافق ١٩٨٦/٤/٣٠ وحصلت على
درجة الامتياز في الكتاب والسنة .

کے تاب القیس

۱

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطَّبْعَةُ الْأُولَى

1992

دار الفَرْبِ الْإِسْلَامِيّ

ص.ب: 5787/113

بِירוْت - لُبْنَان

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد . .
فإنني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله ، فله الحمد أولاً وآخراً .

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مددوا لي يد المساعدة ، خلال هذه الفترة ، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد العال أحمد عبد العال الذي لم يذخر جهداً في مساعدتي ، فقد فتح لي بيته ، كما هي عادته مع كل طلبة العلم ، وكنت أجلس معه الساعات الطوال أقرأ عليه ولا يجد في ذلك حرجاً ، وكان يحثني على البحث ، ويرغبني فيه ، ويقوّي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومّته بالصحة والعافية ونفع بعلمه .

كما أشكر القائمين على جامعة أم القرى وعلى رأسهم معالي الدكتور/ راشد بن راجح الشريف ، مدير الجامعة ، وسعادة العمداء : الدكتور/ عليان الخازمي العميد السابق لكلية الشريعة والعميد الحالي لكلية اللغة العربية ، والدكتور/ علي عباس الحكمي العميد السابق لكلية الشريعة ووكيله الدكتور حمزة حسين الفعر ، كما أشكر سعادة عميد كلية الشريعة الحالي سعادة الدكتور/ صالح بن عبد الله بن حميد . ، ووكيله سعادة الدكتور سليمان التويجري حفظهما الله ووفقهما لكل خير لما يبذلانه من اهتمام بطلاب كلية الشريعة بصفة عامة وطلاب الدراسات العليا بصفة خاصة .

كما أشكر القائمين على الدراسات العليا وكذلك القائمين على مركز البحث العلمي وخاصة مديره سعادة الدكتور عبد الرحمن العثيمين .

وكذلك القائمين على مكتبة الحرم المكي ، فقد عايشتهم فترة إعداد هذه الرسالة ، ولمست منهم كل مساعدة وخاصة أمين المكتبة الرجل المتواضع الحريص على مساعدة طلاب العلم الأستاذ/ عبد الله المعلمي ، وأشكر أساتذتي بقسم الدراسات العليا عموماً وأخصّ أستاذي الدكتور أحمد محمد نور سيف ، والدكتور الشريف منصور العبدلي ، وكذلك الدكتور محمد أبو الأجفان الأستاذ بجامعة الزيتونة بتونس . والأستاذ محمد أبو خبزة أمين المخطوطات بمكتبة تطوان بالمغرب ، والأستاذ أحمد جكنه البلعمشي رئيس مصلحة التراث بالمغرب .

كما أشكر الزملاء الأخ إبراهيم محمد نور سيف ، الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وسعادة الدكتور بابا بن بابا والشيخ حمد أبوبكر الملا ، والأخ رضا محمد صفي الدين السنوسي ، والأخ عبد الله أحمد ومحمد بن دحان . فيألي هؤلاء جميعاً وغيرهم من الأخوان أقدم شكري .

والله أسأل أن يجزيهم عني خير الجزاء لما قدموه لي من مساعدة طيبة .

المقدمة

الحمد لله العليم الحكيم باعث الرسل هادين إلى طريقه المستقيم ، والصلاة والسلام على من جاء رحمة للعالمين ومنقذاً للبشرية من الشر والضلال ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء/١٠٧] نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد ، فإنما الهدى هدى الله وقد اشتمل عليه كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

والسنة النبوية بعد القرآن الكريم أشرف العلوم وأعلاها ؛ إذ هي المبينة لمشكله ، المفصلة لمجمله ، المخصصة لعامة ، المقيدة لمطلقه وفيها أسند الله إلى رسوله ، ﷺ ، بيان القرآن ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل/٤٤] .

وكان بيانه ﷺ معصوماً موثقاً ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾

[النجم/٣-٤] .

ولولا بيان السنة للقرآن لما عرفنا كثيراً من الأحكام كأعداد الصلوات والركعات ومقادير الزكاة ومناسك الحج .

وقد أمر الله تعالى ، عند التنازع ، بالرجوع إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله فقال : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [النساء/٥٩] .

وقال : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء/٦٥] .

لهذا تضافرت جهود المحدثين لخدمة السنة النبوية واهتموا بحفظها وتدوينها اهتماماً بالغاً ؛ فقد نقل الصحابة ، رضوان الله عليهم ، لنا أقوال رسول الله ، ﷺ ، وأفعاله كلها من مطعم ومشرب وبقظة ونوم وقيام وقعود ، فلم يتركوا شيئاً صدر عنه ، ﷺ ، إلا نقلوه .

وكان من شدة حرص الصحابة على تلقي السنة من الرسول ، ﷺ ، أنه إذا كانت

لأحدهم حاجة تمنعه من الحضور إلى رسول الله، ﷺ ، ينوب أحد إخوانه فينقل له ما سمعه من رسول الله، ﷺ . ففي البخاري عن عمر بن الخطاب قال : كنتُ أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ، وهي من عوالي المدينة ، وكنا نتناوب النزول على رسول الله، ﷺ ، ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فإذا نزلتُ جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وإذا نزل فعل مثل ذلك . . (١)

وهكذا كان اهتمام الصحابة ، ومن بعدهم ، في حفظ السنة ونقلها جيلاً بعد جيل ، رواية وحفظاً ، دون اعتماد على كتابة أو تدوين . لذا لم تكن الأحاديث في عصر النبي ، ﷺ ، وعصر أصحابه والتابعين مدونة في الجوامع ، ولا مروية ، لأنهم كانوا ، في بداية الأمر ، نهوا عن الكتابة . روى مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله، ﷺ ، قال : « لَا تَكْتُبُوا عَلَيَّ ، وَمَنْ كَتَبَ عَلَيَّ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ وَحَدِّثُوا عَلَيَّ وَلَا حَرَجَ . وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً . . فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » (٢) وذلك مخافة اختلاط القرآن الكريم بغيره .

وبعد أن رسخ حفظ الصحابة للقرآن ولم يُخَشَ خلطهم له بسواه أذن رسول الله، ﷺ ، لبعض الصحابة بالكتابة .

فقد روى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو قال : « كنتُ أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله، ﷺ ، أريد حفظه فنهتني قريش فقالوا : إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله، ﷺ ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا . فأمسكت عن الكتابة فذكرت ذلك لرسول الله، ﷺ ، فقال : « أَكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إِلَّا حَقٌّ » (٣) .

وهكذا ثبت النهي عن كتابة الحديث ، وثبت الأمر بها وكلا الأمرين حق .

يقول الدكتور أكرم ضياء العمري : ذهب بعض العلماء إلى أن أحاديث السماح بالكتابة نسخت أحاديث النهي عنها ، وذلك بعد أن رسخت معرفة الصحابة بالقرآن فلم يُخَشَ خلطهم له بسواه . وممن ذهب إلى النسخ من المتقدمين ابن قتيبة الدينوري ، ومن

(١) البخاري في كتاب العلم ، باب التناوب في العلم ٣٣/١ .

(٢) مسلم في كتاب الزهد ، باب الثبوت في الحديث ٢٢٩٨/٤ - ٢٢٩٩ .

(٣) المسند ١٦٢/٢ . وانظر الفتح الرباني ١٧٢/١ ، وأبداود ٦٠/٤ .

والحديث نقل الشيخ البنا عن الحاكم أنه قال : صحيح الإسناد وأقره الذهبي .

المعاصرين الشيخ أحمد شاکر . وهذا الرأي لا يتعارض مع تخصيص بعض الصحابة مثل عبد الله بن عمرو بالإذن في وقت النهي العام لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه^(١) .

وفي رأس القرن الثاني نشطت حركة تدوين الحديث بعناية الخليفة العادل عمر ابن عبد العزيز ؛ فقد كتب إلى أبي بكر بن حزم : (انظر ما كان من حديث رسول الله ، ﷺ ، فاكتبه فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي ، ﷺ ، ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً)^(٢) .

وكان محمد بن شهاب الزهري ، أحد أئمة العصر ، استجاب لطلب عمر بن عبد العزيز ، وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة ، بجمع حديث المدينة وقدمه إلى عمر ابن عبد العزيز الذي بعث إلى كل أرض دفترًا من دفاتره^(٣) .

وبذلك مهّد الطريق لمن بعده من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري حيث نشطت حركة تدوين الحديث ، ودأب العلماء على ذلك ، وكان لفشو الوضع في الحديث أثر في تأكيدهم على التدوين حفظاً للسنة ومنعاً للتلاعب بها^(٤) .

وشاع التدوين في الطبقة التي تلي الزهري .

ومن اشتهر بوضع المصنفات : عبد الملك بن جريج (ت ١٥٠) بمكة ، ومحمد ابن إسحاق (ت ١٥١) بالمدينة ، ومالك بن أنس (ت ١٧٩) بالمدينة ، وسفيان الثوري (ت ١٦١) بالكوفة ، والريعي بن صبيح (ت ١٩٠) وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦) وحمام ابن سلمة (ت ١٧٦) بالبصرة ، والأوزاعي (ت ١٥٨) والليث بن سعد (ت ١٧٥) بمصر ، وعبد الله بن المبارك بخراسان وغيرهم^(٥) .

وقد ألّفَت الكتب على أغراض مختلفة منها على المصنفات كمصنف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥) ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) .

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، وانظر مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٣٦٥ . والباعث الحثيث ص ١٣٣ .

(٢) البخاري في كتاب العلم باب كيف يقبض العلم ٣٦/١ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٧٦/١ .

(٤) بحوث في تاريخ السنة ص ٢٢٧ .

(٥) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٢٢٨ .

كما ألفت الكتب على المساند كمسند أبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤) ، ومسند الإمام أحمد (ت ٢٤١) ، ومسند بقي بن مخلد (ت ٢٧٦) .

كما ألفت كتب مرتبة على أبواب الفقه ، ومن سلك هذا الطريق محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) ، وجرى على منواله الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١) في صحيحه ، وقد تابعهم في الترتيب على أبواب الفقه معاصروهم والمتأخرون عنهم مثل : أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٣) في سننه .

ابن ماجه محمد بن يزيد (ت ٢٧٣) في سننه .

الترمذي محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩) في جامعه .

النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣) في سننه .

وقد اعتبر العلماء القرن الثالث أسعد عصور السنة وأزهاها ؛ ففيه دُوِّنت الكتب الستة التي اعتمدها الأئمة ونشطت رحلة العلماء ، وكان اعتمادهم على الحفظ والتدوين معاً فكان النشاط العلمي قوياً خلاله . . لذلك اعتبر الذهبي رأس سنة ثلثمائة للهجرة الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من نقاد الحديث^(١) .

سبب اختياري للموضوع :

لما كان موطاً مالك بن أنس ، رضي الله عنه ، من أهم دواوين السنة ، وهو الكتاب الذي اشتمل على صحيح الحديث وعلى المأثور عن الصحابة والتابعين وعمل أهل المدينة وعلى الكثير من الآراء الفقهية والأحكام الشرعية التي قال بها إمام دار الهجرة ، احببت أن يكون موضوع رسالتي ، وقد نال هذا الموطأ عناية كثير من العلماء الذين صنفوا في أسانيده وشرحوا متنه وأولوه اهتمامهم البالغ .

وإن كانت طُبعت بعض هذه الشروح وُسِّر للناس الاستفادة منها ، فإن بعضها ما زال ضمن المخطوطات النادرة التي لا تصل إليها أيدي القراء بيسر ، ولا تتحقق الاستفادة منها لطبقة واسعة من رواد الحديث والفقه ، ومن هذه الشروح البعيدة عن أيدي عامة القراء :

كتاب القبس في شرح موطاً مالك بن أنس للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المتوفى (٥٤٣ هـ) .

(١) بحوث في تاريخ السنة ص ٢٣٤ ، وانظر لسان الميزان ٨/١ .

كان أول اتصالي بهذا الأثر الأندلسي النفيس عندما كنت في تركيا سنة ١٩٧٨ م أبحث في مكتباتها الثرية عما يتعلق برسالتي التي كنت أعدها لنيل شهادة التخصص الأول (الماجستير) في الحديث ، وموضوعها أبو أيوب الأنصاري ومروياته في مسند الإمام أحمد ، عثرت عليه هناك . وعندما تصفحته وقرأت بعض مسائله استهواني أسلوبه وحسن عرضه للمسائل ، وحاولت تصويره فلم يتأت لي ذلك للصعوبات القائمة إزاء التصوير بتركيا في ذلك العهد ، فأرجأت تصويره وعزمت على جعله موضوع أطروحتي لنيل درجة الدكتوراه . ولما يسّر الله لي الحصول على درجة الماجستير عرضت فكرة تحقيق كتاب القبس على أستاذي الكبير العلامة السيد أحمد صقر ، الذي قبل مشكوراً الإشراف علي عملي ، فوافق عليها ورأى هذا الكتاب جديراً بالتحقيق ، وقد أخذته ، في البداية ، كاملاً ثم اقتصرت ، فيما بعد ، على نصفه لظروف حلت بي جعلتني لا أستطيع إنهاء في المدة النظامية ، وقد وافق مجلس القسم مشكوراً على طلبي وهو الاقتصار على نصف الكتاب ورأوا أنه يغني رسالة دكتوراه .

ويرجع أهم الدواعي لاختياري لهذا الموضوع للنقاط التالية :

- ١ - أهمية هذا الأثر الأندلسي الجليل الذي يُعدُّ من عيون المؤلفات التي صَنَّفها أعلام المالكية .
- ٢ - اشتماله على الكثير من الأحكام التي استنبطها مؤلفه .
- ٣ - ما فيه من تعمق في الشرح والبيان والتفصيل للمسائل .
- ٤ - ما امتاز به من حسن الترتيب وبراعة التقسيم .
- ٥ - غزارة الفوائد التي اشتمل عليها من فنون مختلفة كالحديث والفقه واللغة والأصول .
- ٦ - إبرازه المسائل واتخاذ العناوين المختلفة لها .
- ٧ - قيمة المؤلف ، أبي بكر بن العربي ، الذي كان من أجمع رجال المذهب المالكي بالأندلس ، وقد اكتمل نبوغه بعد رحلته المشرقية ، التي قام بها في سن مبكرة ، واتصل فيها بأشهر العلماء المعاصرين له واحتك بهم احتكاكاً علمياً واستفاد منهم ، وكانوا يمثلون مختلف المذاهب الإسلامية من حنفية وشافعية وحنبلية ومالكية .

خطة البحث

وقد رأيت أن تكون خطتي في العمل كما يلي : فقد جعلته في مقدمة وبابين وخاتمة .
المقدمة وتناولت فيها الكلام على كتابة السنة في العصور المتقدمة وأول من صنف
فيها وعن سبب إختياري للموضوع .

أما الباب الأول :

فقد اشتمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : حياة أبي بكر بن العربي وفيه ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : في اسمه ونسبه وكنيته وأسرته .

المبحث الثاني : في عقيدته .

المبحث الثالث : ويشتمل على خمسة مطالب .

المطلب الأول : الأعمال التي قام بها والوظائف التي شغلها .

المطلب الثاني : إنفاقه ماله في سبيل الخير .

المطلب الثالث : طعن العلماء عليه .

المطلب الرابع : جهاده .

المطلب الخامس : وفاته .

الفصل الثاني : حياة القاضي العلمية وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : نشأته وطلبه للعلم .

المبحث الثاني : رحلته العلمية .

المبحث الثالث : ويشتمل على ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : شيوخه .

المطلب الثاني : تلاميذه .

المطلب الثالث : أولاده وأحفاده .

المبحث الرابع : مكانته العلمية .

المبحث الخامس : العوامل التي ساعدت على نبوغه .

الفصل الثالث : الموطن وعناية الأمة به وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الكلام على الموطن .

المبحث الثاني : اهتمام المغاربة بموطأ يحيى بن يحيى دون غيره .

المبحث الثالث : شروح الموطن قبل ابن العربي وبعده .

الفصل الرابع : مصنفاته .

الفصل الخامس : كتاب القبس وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف .

المبحث الثاني : تاريخ تأليفه .

المبحث الثالث : نسخ الكتاب ووصفها .

المبحث الرابع : وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : منهج ابن العربي في كتاب القبس .

المطلب الثاني : مزايا الكتاب .

المطلب الثالث : المآخذ .

الباب الثاني : قسم التحقيق :

وقد نهجت في عملي فيه الخطوات التالية :

١ - نسخت النسخة الأولى التي حصلت عليها من مكتبة جامعة أم القرى المركزية والتي أصلها في تركيا .

٢ - صححت الأخطاء الواردة في المخطوطة والتي تخالف قواعد الصرف والنحو .

٣ - وبعد فترة قمت برحلة لجمع نسخ الكتاب وقد قادتني إلى تونس وإسبانيا والمغرب وحصلت على النسخ التي يأتي وصفها .

٤ - قابلت النسخ التي حصلت عليها بالأصل ، الذي كان عندي ، حيث أثبت في الهامش كل الفروق إلا ما لا تدعو الحاجة إلى إثباته .

٥ - وضعت أرقاماً للآيات مع ذكر السورة .

٦ - وثقت الأحاديث والآثار من المصادر التي ترجع إليها .

- ٧ - شرحت بعض الألفاظ الغريبة .
- ٨ - حكمت على الأحاديث والآثار .
- ٩ - نسبت الأقوال الفقهية إلى أصحابها .
- ١٠ - ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب .
- ١١ - أشرت إلى نهاية الورقة في نسخة الأصل من المخطوطة ورمزت للوجه الأيمن بحرف « أ » وبحرف « ب » للوجه الأيسر .
- ١٢ - عرّفت بأهم البلدان والمدن .
- ١٣ - عملت خاتمة للبحث .
- ١٤ - عملت فهارس فنية .
- ١٥ - فهرس للآيات .
- ١٦ - فهرس للأحاديث .
- ١٧ - فهرس للشعر .
- ١٨ - فهرس للأعلام .
- ١٩ - فهرس للمراجع .
- ٢٠ - فهرس للمواضيع .

الرموز المستعملة :

ت ت	: تهذيب التهذيب
ت	: تقريب التهذيب
النهاية	: النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الأثير
التلخيص	: تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر
الدراية	: الدراية في تخريج أحاديث الهداية له أيضاً
الفتح	: فتح الباري شرح صحيح البخاري له أيضاً
التذكرة	: تذكرة الحفاظ للذهبي

حياته وسيرته

الباب الأول

الفصل الأول

حياته الاجتماعية

المبحث الأول

نسبه

هو الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد المَعَاثِرِي^(١) المعروف بابن العربي المالكي القاضي ، أحد حَقَّاز الأندلس من أهل أشبيلية . ولد بأشبيلية في ٢٢ من شعبان سنة (٤٦٨ هـ)^(٢) .

فهو عربي الأصل قال ابن حزم ، وهو يتحدث عن نسب بني معافر : وهم باليمن والأندلس ومصر ، وذكر منهم بني أبي عامر بقرطبة ، وآل جحاف ببلنسية ، وبني فنحل بجيان . . وهم بيوت متفرقة بالأندلس ليست لهم دار جامعة . (جمهرة أنساب العرب ص ٤١٨ - ٤١٩) .

ووالده هو الفقيه الوزير أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي . وتجمع المصادر التي ترجمت له على أنه كان من وجوه وعلماء أشبيلية ومن أعيانها البارزين وكان علامة أديباً . قال الذهبي : هو الإمام الأديب ذو الفنون أبو محمد عبد الله بن محمد ابن العربي الأشبيلي والد القاضي أبي بكر .

صحب ابن حزم وأكثر عنه وكان ذا بلاغة ولسن وإنشاء [سير اعلام النبلاء ١٩/١٣٠] .

(١) بفتح الميم والعين وبعد الألف فاء مكسورة وراء ، هذه النسبة إلى المعافر بن يعفر بن مالك بن الحارث بن مرة . الأنساب ٣٢٨/١٢ ، اللباب ٢٢٩/٣ .

(٢) أنظر ترجمته في الغنية ٦٦ ، الصلة ٢٨٩ ، بغية الملتمس ٨٢ ، الخريدة ٢٩٦/٢ وفيات الأعيان ٢٩٦/٤ ، المرقبة العليا . ص ١٠٥ ، نفح الطيب ٢٥/٢ ، أزهار الرياض ٦٢/٣ ، الوافي ٣٣٠/٣ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٩٤ ، شذرات الذهب ١٤١/٤ ، العبر ١٢٥/٤ ، الديباج ٢٥٢/٢ ، مقدمة ابن خلدون ١٢٤٢ - ١٢٤٣ ، النجوم الزاهرة ٣٠٢/٥ ، شجرة النور الزكية ١٣٨/١ ، فهرس الفهارس ٨٥٥/٢ ، طبقات الأصوليين لمصطفى المراغي ٢٨/٣ ، سير أعلام النبلاء ١٩٧/٢٠ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٣٤ ، طبقات المفسرين للدودي ١٦٧/٢ ، كشف الظنون ٥٥٣ - ٥٥٩ ، هدية العارفين ٩٠/٢ .

وقال ابن خلكان : كان من أهل الآداب الواسعة والبراعة والكتابة . [وفيات الأعيان

. [٢٩٧/٤]

ويقول المقرئ : كان بأشبيلية بداراً في فلکها وصدرأ في مجلس ملكها اصطفاه معتمد بني عباد اصطفاء المأمون لابن أبي دؤاد وولاه الولايات الشريفة وبوأه المراتب المنيفة [نفع الطيب ٣٤/٢] .

أسرته من جهة أمه :

كانت أسرته ، من جهة أمه ، أسرة عريقة لها مكانة مرموقة بأشبيلية ، فقد صاهر أبوه ، عبد الله بن العربي ، أسرة تشاطره الرياسة وهي أسرة أبي حفص عمر بن الحسن الهوزني (٣٩٢ - ٤٦٠) .

فهو عالم الأندلس ومحدثها ، زاحم المعتضد بن عباد في أشبيلية ففتك به وقتله بيده .

يقول ابن بسام : أفضي أمر أشبيلية إلى عباد ، وأبو حفص ، يومئذ ، ذات نفسها وآية شمسها وناجدها الذي عنه تبسم ، وواحداه الذي بيده ينقضي ويرم ، وكانت بينه وبين عباد ، قبل إفضاء الأمر إليه ومدار الرياسة عليه ، ائتلاف الفرقدين وتناصر اليدين واتصال الأذن بالعين . ولما كانت سنة ٤٠٠ هـ رحل إلى المشرق ثم عاد إلى الأندلس واستقر بأشبيلية سنة (٤٥٨ هـ) ولقيه المعتضد بأعلى المحل وفوض إليه من الكثر والقلّ وعوّل عليه في العقد والحلّ ، فلما كان يوم الجمعة لإحدى عشرة خلت لربيع الأول سنة (٤٦٠ هـ) أحضره القصر وياشر قتله بيده فلم ينل عباد بعده سولاً ولا متع بدنياه إلا قليلاً^(١) .

كانت هذه الفعلة الشنيعة سبباً في ضياع ملك بني عباد فيما بعد ؛ فقد حرص أبو القاسم الهوزني ، وهو العالم الأديب والفقيه المشار إليه بالبنان بأشبيلية ، أن ينتقم لوالده . وقد ساعده على تلك المهمة سوء العلاقة بين دولة المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين وبين أمراء أشبيلية ، فاتصل أبو القاسم بيوسف وجعل يحرضه على ابن عباد حتى أطاح به وأزال ملكه وأخذ سجيناً عنده^(٢) .

(١) المغرب ٢٣٩/١ - ٢٤٠ ، وانظر المدارك ٨٢٥/٤ - ٨٢٦ .

(٢) نفع الطيب ٩٤/٢ .

المبحث الثاني

عقيدته

قبل التعرض لعقيدته ينبغي التنبيه على أن المغرب لم يعرف قبل دولة الموحّدين إلا العقيدة السلفية الصحيحة.

قال الذهبي : قال اليسع بن حزم : سمى ابن تومرت المرابطين بالمجسمين وكان أهل المغرب يدينون بتزيه الله تعالى عما لا يليق بجلاله تعالى مع تركهم الخوض عما تقصر العقول عن فهمه^(١).

ويقول المراكشي : دان أهل المغرب ، في عهد المرابطين ، بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علم الكلام ، وقرر الفقهاء ، عند أمير المسلمين ، تقبيح علم الكلام وجرهم من ظهر عليه شيء منه وأنه بدعة في الدين وربما أدى إلى اختلال في العقائد^(٢). ولم تتعزز العقيدة الأشعرية وتنتشر إلا بعد أن قوّاها سلطان ابن تومرت (ت ٥٢٤) وكان جلّ ما يدعوا إليه الاعتقاد على رأي أهل الكلام ، وألّف لهم - أي لقومه - كتاب (أعز ما يطلب) ووافق المعتزلة في شيء والأشعرية في شيء^(٣) ، وسار من بعده على منهجه خليفته عبد المؤمن بن علي وأولاده.

وابن تومرت وإن كان وفد على أهل المغرب بهذه العقيدة فإنه كان وفد بها قبله القاضي ابن العربي وذلك لأن مصدرهما واحد وهو الغزالي ، أخذها عنه ببغداد في فترات متفاوتة ، وعندما عاد القاضي إلى وطنه نشر هذه العقيدة بين طلابه وبثّها في كل كتبه ، فلم يخل منها كتاب ، وأفردها بكتب كالعواصم من القواصم والمقسط والمتوسط ، والغريين . والمطالع لكتبه يلمس ذلك جلياً ؛ فهو ، رحمه الله ، إمام العقيدة الأشعرية بالأندلس وهناك بعض الأمثلة من كتبه : فهو عندما تكلم على شرح حديث : ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل ، ثم تكلم عليه إلى أن قال :

والنزول حركة ، والحركة لا تجوز على الله سبحانه وتعالى ، فلم يبقَ إلا العدول عن

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٥٥٠ ، وانظر العبر ٢/٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) المعجب ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩/٥٤٨ .

حقيقة النزول إلى مجازة وهو النزول بالمعاني ، [القبس ص ٢٨٤] .

وقال في العواصم : النزول على وجهين :

نزول حركة ونزول إحسان وبركة ، إلى أن قال : فما بثَّ الله من رحمته إلى سماء الدنيا على الخلق ، في تلك الساعة ، عبَّر عنه بالنزول فيه عربية صحيحة [العواصم ص ٢٩٣] .

وقد تابع ، رحمه الله ، الكلام في الصفات على هذا المنوال وهو المنهج المعروف لدى الأشاعرة في تأويل الصفات ، وهو يردُّ على كلِّ من لم يسلك هذا الطريق وتمسَّك بالعقيدة السلفية الصحيحة ، رحمه الله وسامحه ، وكان الأجدر به والأولى وهو الإمام البحر أن يكون سلفي العقيدة داعياً إليها .

يقول ، رحمه الله : ثم جاءت طائفة قالت إنه فوق العرش بذاته ، وعليها شيخ المغرب أبو محمد عبد الله بن أبي زيد (ت ٣٨٩) ، فقالها للمتعلمين فدكت بقلوب الأطفال والكبار [العواصم . ٢٩٠-٢٩١] .

هذه أمثلة من مذهبه في العقيدة والذي يتضح فيه جلياً مخالفة عقيدة السلف ، وقد ردنا على كل ما ورد من ذلك خلال هذا الكتاب وأرجعناه الى عقيدة السلف التي ندين الله بها ، ونذهب إلى ما ذهب إليه السلف من السكوت عن التأويل والإيمان بما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة ، ونزَّه الله سبحانه عن الكيف والتشبيه بخلقه ونقول ، كما قال البيهقي : وأسلمها الإيمان بلا كيف ، والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه . نقله الحافظ في الفتح ٣/ ٣٠ ، وقال ابن عبد البر : أهل السنة مجمعون على إلّاقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يجدون فيه صفة محصورة .

وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم عند من أثبتوا نافون للمعبود ، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . [التمهيد] ويقول القرطبي في تفسيره : السلف الأول ، رضي الله عنهم ، لا يقولون بنفي الجهة ، ولا ينطقون بذلك بل نطقوا ، هم والكافة ، بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله ، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ثم ساق قول مالك : الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة . [تفسير القرطبي ٧/ ٢١٩] .

المبحث الثالث

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول

الأعمال التي قام بها والوظائف التي شغلها

وُلِّي القاضي أبو بكر بن العربي القضاء ، وقد أجمع كل الذين ترجموا له أنه كان مثال العدل والاستقامة وحسن القيام بأمر القضاء .

فمثلاً يقول النباهي : وُلِّي القضاء مدة أولها رجب سنة ٥٣٨ فنفذ أحكامه به لصراحته ونفوذ أحكامه ، والتزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى أُوذي في ذلك بذهاب كتبه وماله فأحسن الصبر على ذلك كله ثم صُرف عن القضاء وأقبل على نشر العلم وبثه^(١) . وقال الذهبي : وُلِّي قضاء أشبيلية فحمدت سياسته ، وكان ذا شدة وسطوة فعُزل وأقبل على نشر العلم وتدوينه^(٢) .

وكان بداية توليه القضاء كما يقول صاحب البيان المغرب [٩٢/٤ - ٩٤] ، في سنة ٥٢٨ هـ . فقد قال : أصدر علي بن يوسف بن تاشفين مرسوماً بتولية أبي بكر بن العربي قضاء أشبيلية يحمل تاريخ منسلخ جمادي الثانية سنة (٥٢٨ هـ) .

ويشير لنا القاضي ، رحمه الله ، في كتاب العواصم إلى توليه القضاء فيقول : ولقد حكمتُ بين الناس فالزمتهم الصلاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لم يك يرى في الأرض منكر . واشتد الخطب على أهل الغضب وعظم على الفسقة الكرب وألبسوا وثاروا إليّ . واستسلمت لأمر الله وأمرت كل من حولي ألا يدافعوا عن داري وخرجت من السطوح بنفسني فعاثوا علي وأمسيت سليب الدار، ولولا ما سبق من حسن المقدار لكنت قتيل الدار^(٣) .

ويقول في الأحكام : كنت أيام تولية القضاء قد رفع إليّ قوم خرجوا محاربين إلى رفقة فأخذوا منهم امرأة مغالبة على نفسها من زوجها ومن جملة المسلمين معه فيها فاحتملوها ،

(١) ص ١٠٦ تاريخ قضاة الأندلس للنباهي ص ١٠٦ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٠٠ تذكرة الحفاظ ١٢٩٥ .

(٣) العواصم من القواصم ٢/٤٠٠ - ٤٠١ .

فجَدَّ فيهم الطلب فأخذوا وجميئ بهم ، فسألت من كان ابتلاني الله به من المفتين فقالوا : ليسوا محاربين لأن الحراية إنما تكون في الأموال لا في الفروج ، فقلت لهم : إنا لله وإنا إليه راجعون ، ألم تعلموا أن الحراية في الفروج أفحش منها في الأموال ، وأن الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم وتُحرب من أيديهم ولا يُحرب المرء من زوجته وبنيه ، ولو كان فوق ما قال الله عقوبةً لكانت لمن يسلب الفروج وحسبكم من بلاء صحبة الجهال وخصوصاً في الفتيا والقضاء^(١) .

ولم تدم مدته في القضاء بل لم يجلس فيه إلا سنة وأشهرًا . يقول صاحب البيان المغرب ٩٣/٤ : ولم تمض سنة وأشهر على ولايته القضاء حتى ثارت الغوغاء في وجهه ونُكب ، فانصرف عن القضاء أو صُرف عنه والتحق بقرطبة ، وبها جماعة من محبيه ومعارفه ، فانقطع للعلم والبحث وقد استراح من أعباء القضاء . ولما وصل إلى قرطبة أقبل عليه طلبة العلم للاستفادة منه ومذاكرته والاستماع إلى دروسه . يقول عنه أحد طلابه وهو أبو القاسم :

كنا نبيت معه في منزله بقرطبة ، فكانت الكتب عن يمينه وعن شماله ، وإذا غلبه النوم نام ومهما استيقظ مدَّ يده إلى كتاب وكان مصباحه لا ينطفئ الليل كله^(٢) .

ويسوق لنا المراكشي قصة ثورة السفهاء على القاضي بقوله : وثارت السفلة بأشبيلية على قاضيهم أبي بكر بن العربي ؛ وذلك أنه كان له في عقاب الجناة اختراعات مهلكات ومضحكات فانتدب أنفساً جملة صلباً وضرباً وسيق إليه أحد الزمرة فأمر بضرب يديه وثقب شديقه . . وظلَّ ابن العربي يوالي الشدد والتسلط حتى ثقل على الفساق والأشرار فهاجروا^(٣) .

المطلب الثاني

إنفاقه ماله في سبيل الخير

كان ابن العربي من أثرياء الأندلس ، وكان ينفق ماله في سبيل الخير . يقول عنه الذهبي : اشتهر اسمه وكان رئيساً محتشماً وافر الأموال بحيث أنشأ على أشبيلية سوراً من ماله^(٤) .

(١) الأحكام ٢٩٧/٢ .

(٢) البغية ص ٨٣ وانظر الصلة ص ٢٩٠ . (٣) البيان المغرب ٩٤٠٠٩٣/٤ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٠٠ وانظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٩٦ فتح الطيب ١/٢ .

المطلب الثالث

طعن العلماء عليه لمولاته للسلطان

قال ابن الأبار إن الإمام الزاهد أبا عبد الله بن مجاهد الأشبيلي لازم القاضي ابن العربي نحواً من ثلاثة أشهر ثم تخلف ، ف قيل له في ذلك فقال : كان يدرس وبغلته عند الباب ينتظر الركوب إلى السلطان . [نقلاً عن المقرئ في نفع الطبيب ٢٩/٢] .

ونقل الذهبي عن أبي يحيى اليسع بن حزم أنه وُلِّي القضاء فمُجِنَ وأصبح تتحرك بآثاره الألسنة ويأتي بما أجراه عليه القدر النوم والسنة ، وما أراد إلا خيراً . نصب السلطان عليه شبابه وسكن الإِدبار حراكه فأبداه للناس صورة تدم وسورة تتلى لكنه تعلق بأذيال الملك ولم يجز مجرى العلماء في مجاهدة السلاطين وحزبهم بل داهن . [سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٢٠] .

وهناك مظهر آخر من مظاهر سخط العلماء عليه وإنكارهم عليه ، وإن كان بغير حق . يقول الذهبي : قرأت بخط ابن مسدي^(١) ، في معجمه ، أخبرنا أحمد بن محمد بن مفرج^(٢) النباتي سمعت ابن الجد الحافظ وغيره يقولون حضر فقهاء أشبيلية فتذكروا حديث المغفّر فقال ابن المرخي^(٣) : لا يُعرف إلا من حديث مالك عن الزهري^(٤) . قال ابن العربي : قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك ، فقالوا أفدنا هذا فوعدهم ولم يخرج لهم شيئاً وفي ذلك يقول خلف بن خير الأديب^(٥) :

يا أهل حمص ومن بها أوصيكم بالبر والتقوى وصية مشفق
فخذوا عن العربي أسمار الدجى وخذوا الرواية عن إمام متق
إن الفتى حلوا الكلام مهذب إن لم يجد خبراً صحيحاً يخلق
قال الذهبي ، تعقياً على هذا القول ، قلت : هذه حكاية باردة لا تدل على تعمّد ،

(١) سيأتي في طلابه .

(٢) أحمد بن محمد بن مفرج الأندلسي النباتي سمع ابن زرقون ، لقيه ابن نقطة وسمع منه . المشتبه ٩٣/١ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٩٦ .

(٣) أبو بكر محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز بن المرخي قال فيه ابن الأبار أحد رجال الكمال بالأندلس عالماً وأدباً وشرفاً ومنصباً (ت ٦١٥هـ) ، بغية الملتبس ٩٢ ، والصلة ٥٢٩ ، المغرب ٣٠٧/١ .

(٤) متفق عليه البخاري في عدة مواضع منها في المغازي باب أين ركز النبي ، ﷺ ، الراية يوم الفتح ١٨٨/٥ ، ومسلم في الحج باب دخول مكة بغير إحرام ٩٩٠/٢ .

ولعلَّ القاضي ، رحمه الله ، وَهَمَّ وسرى ذهنه إلى حديث آخر ، والشاعر يخلق الإفك ولم أنقم على القاضي ، رحمه الله ، إلا إقذاعه في ذم ابن حزم واستجھاله له ، وابن حزم أوسع دائرة من أبي بكر في العلوم وأحفظ بكثير ، وقد أصاب في أشياء وأجاد ، وزلق في مضايق لغيره من الأئمة والإنصاف عزيز ، [سير اعلام النبلاء ٢٠٢/٢٠ - ٢٠٣ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٢٩٦/٤ - ١٢٩٧] . وقد صَوَّبَ الحافظ ، رحمه الله ، رأي ابن العربي فقال في النكت ٦٥٥/٢ ، وابن مسدي تعقَّبَ هذه الحكاية بأن شيخه فيها كان متعصباً على ابن العربي (يعني فلا يقبل قوله فيه) قال الحافظ : قلت وهو تعقَّبَ غير مرضي ، بل هو دالٌّ على قلة اطلاع ابن مسدي ، وهو معذور ، لأن أبا جعفر بن المرجي ، راويها في الأصل ، كان مستبعداً لصحة قول ابن العربي بل هو وأهل البلد حتى قال قائلهم . وساق الأبيات السابقة .

وعنى بأهل حمص أهل أشبيلية فلما حكاها أبو العباس النباتي لابن مسدي ، على هذه الصورة ، ولم يكن عنده اطلاع على حقيقة ما قاله ابن العربي فاحتاج من أجل الذبِّ عن ابن العربي أن يتهم النباتي حاشاً وكلاً ما علمنا عليه من سوء بل ذلك مبلغهم من العلم .

وقد تتبعتُ طرف هذا الحديث فوجدته كما قال ابن العربي من ثلاثة عشر طريقاً عن الزهري غير طريق مالك بل أزيد ، وساق تلك الطرق ثم قال فهذه طرق كثيرة غير طريق مالك عن الزهري عن أنس ، رضي الله عنه ، فكيف يجمل ممن له ورع أن يتهم إماماً من أئمة المسلمين بغير علم ولا اطلاع .

ولقد أطلتُ في الكلام ، على هذا الحديث ، وكان الغرض منه الذبُّ عن أعراض هؤلاء الحفاظ والإرشاد إلى عدم الطعن والرد بغير اطلاع ، وآفة هذا كله الإطلاق في موضع التقييد .

فقول من قال من الأئمة إن هذا الحديث تفردَّ به مالك عن الزهري ليس على إطلاقه وإنما المراد بشرط الصحة .

وقول ابن العربي إنه رواه من طرق غير طريق مالك إنما المراد به في الجملة سواء صح أو لم يصح فلا اعتراض ولا تعارض .

وما أجود عبارة الترمذي في هذا فإنه قال ، بعد تخريجه ، لا يعرف كبير أحد رواه عن الزهري غير مالك ، وكذا عبارة ابن حبان لا يصح إلا من رواية مالك عن الزهري ، فهذا التقييد أولى من ذلك الإطلاق .

المطلب الرابع جهاده

كان ، رحمه الله ، من العلماء المجاهدين في الله لإعلاء كلمة الله فكان ، رحمه الله ، يحث الحكام والمحكومين على الجهاد ويشارك في كل المعارك . وعندما حصلت المواجهة بين المسلمين والصليبيين في معركة (كتنده) ، من أعمال سرقسطة ببلاد الأندلس ، سنة (٥١٤ هـ) قام المسلمون جميعاً يقودهم الأمير إبراهيم بن يوسف بن تاشفين وكانت هذه المعركة من أشد المعارك على المسلمين ، وقد اشترك فيها القاضي ونجا فيها بفضل الله .

يقول عن ذلك ابن الأبار : يوم (كتنده) المشهور بالثغر الأعلى ، يوم الخميس لست بقين من ربيع الآخر من تلك السنة (أي سنة ٥١٤ هـ) ، وحقت على المسلمين الهزيمة . . وقد قتل فيها من المتطوعة نحو عشرين ألفاً ، ولم يقتل فيها من العسكر ، يعني الجند ، أحد . . وكان القاضي أبو بكر بن العربي حضرها وسئل عن تخلصه منها عن حاله فقال : حال من ترك الخباء والعباءة [المعجم لابن الأبار ص ٤ - ٥] .

ويشير ، رحمه الله ، إلى دوره البارز في تحريض المسلمين على الجهاد في حادثة أخرى بعد الحادثة الأولى بثلاث عشرة سنة ، وبالتحديد سنة (٥٢٧ هـ) .

فيقول : ولقد نزل بنا العدو : قصمه الله ، سنة سبع وعشرين وخمسمائة ، فجاس ديارنا وأسر جيرتنا وتوسط بلادنا في عدد هال الناس عدده وإن لم يبلغ ما حدّده فقلت للوالي والمولى عليه : هذا عدو الله وقد حصل على الشرك والشبكة فلتكن عندكم بركة ، ولتظهر منكم الى نصرة دين الله المتعينة عليكم حركة ، فليخرج إليه جميع الناس حتى لا يبقى منهم أحد في جميع هذه الأقطار فيخاطبه فإنه هالك لا محالة ، إن يسركم الله له ، فغلبت الذنوب ووجفت القلوب بالمعاصي ، وصار كل أحد ثعلباً يأوي إلى وجاره وإن رأى المكروه بجاره ، فإننا لله وإننا إليه راجعون ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . . .

ككيف بنا وعدنا عهد الله ألا نسلم إخواننا إلى الأعداء ، وننعم وهم في الشقاء ، وأن نملك بالحرية وهم أرقاء يا الله لهذا الخطب الجسيم نسأل الله التوفيق للجمهور والمنة بصلاح الأمر والمأمور . [الأحكام ٢/٩٥٥ - ٩٥٦] .

وفي سنة ٥٢٢ هـ خرج مع الأمير أبي بكر بن يوسف بن تاشفين للغزو في الثغور الشرقية للأندلس . انظر التكملة ص ٣٥٠/١ .

المطلب الخامس

وفاته وتاريخها ومكانها

لما اضطربت أمور الدولة المرابطية بالأندلس ، وهي الدولة التي كان القاضي يتمتع فيها بكامل الاحترام ، خاف القاضي ، إن لم يقيم بتأييد الحكم الموحدى الجديد ، أن يؤذى فعبر البحر إلى المغرب على رأس وفد كبير من علماء أشبيلية وأعيانها ، وقدم الوفد الولاء للخليفة عبد المؤمن بن علي بمراكش عقب افتتاحها من قبل الموحدين .

يقول الأستاذ عبد الله عنان : وحدث خلال وجود عبد المؤمن بمراكش أن قدم عليه من الأندلس وفد أشبيلية ، وعلى رأسه القاضي أبو بكر بن العربي بعد مقتل ولده عبد الله في حوادث أشبيلية ، والخطيب أبو عمر بن الحجاج ، وأبو بكر بن الجد الكاتب ، وأبو الحسن الزهري ، وأبو الحسن بن صاحب الصلاة وغيرهم من زعماء أشبيلية ووجوهها . فاستقبلهم عبد المؤمن وألقى القاضي أبو بكر ، وبعض زملائه ، بين يديه خطباً بليغة ورفعوا إليه بيعة أهل أشبيلية مكتوبة بخطوطهم ، فاستحسن عبد المؤمن موقفهم وقبل طاعتهم وأغدى عليهم الجوائز والصلوات . . وكان لهذا الوفد أثره فيما بعد من إثارة الموحدين لأشبيلية واتخاذها حاضرة الأندلس في عهدهم . [عصر المرابطين والموحدين بالأندلس ٢٦٧/١] .

وما أن انتهت مهمة الوفد وقفل راجعاً إلى وطنه ، حتى أدركت القاضي الوفاة سنة (٥٤٣ هـ) ، كما يقول ابن بشكوال في الصلة ص ٥٩١ ، والمقري في نفح الطيب ٢٨/٢ ، والضبي في البغية ٨٨ ، وابن فرحون في الديباج ٢٥٦/٢ .

كلهم يقولون : توفي ، رحمه الله ، قرب مدينة فاس منصرفة من مراكش . ويحكي ابن فرحون الخلاف في مكان دفنه فيقول : حُمِل ميتاً إلى مدينة فاس ودفن بها بباب الجيسة والصحيح خارج باب المحروق من فاس [الديباج ٥٦/٢] .

قلت : وما رجّحه ابن فرحون هو الذي رجّحه المقري في نفح الطيب ٣٠/٢ . فقال : وقد حبسوا بمراكش نحو عام ثم سرحوا فأدركته منيته .

ووقع في عبارة ابن الزبير تبعاً لجماعة أنه دُفِن خارج باب الجيسة بفاس والصواب خارج باب المحروق . . وينقل الحجوي ، عن ابن خلدون ، أن وفاته كانت سنة ٥٤٢ هـ ، وذلك بعدما قتل ولده عبد الله في هيئة دخول الموحدين إلى أشبيلية من غير قصد ، فضاعف الله له الأجر ، وقال الأول أصح أي أنه سنة ٥٤٢ هـ . وقال عن سبب الوفاة قيل : إنه مات مسموماً ، ولا يبعد ذلك إذا صح أنه بنى سور مدينته من ماله لأن استبداد الملوك يأبى ذلك ويورث الغيرة . [الفكر السامي ٢٢٣/٢] .

الفصل الثاني

في حياة ابن العربي العلمية

المبحث الأول نشأته وطلبه للعلم

نشأ ابن العربي في أسرة علم ومكانة اجتماعية رفيعة ، فقد كان البيتان المحيطان به من أهم البيوتات بأشبيلية ، وقد اعتنى به أبوه عناية فائقة وعنه أخذ تعليمه الأول وكذلك خاله أبو القاسم الهوزني وأبو عبد الله السرقسطي .

يقول المقرئ : سمع بالأندلس من أبيه وخاله أبي القاسم الحسن الهوزني وأبي عبد الله السرقسطي^(١) ، ومما لا شك فيه أنه قد ابتدأ التعليم في سن مبكرة حفظ فيها القرآن وعلم القراءات وأجاد اللغة والحساب . يقول : لم يأت على ابتداء الاشد ، في العام السادس عشر ، إلا وأنا قد قرأت من أحرف القرآن نحواً من عشرة بما يتبعها من إدغام وإظهار وقصر ومدّ وتخفيف وشدّ وتحريك وتسكين . . .

وجمعت من العربية فنوناً ، وتصرفت فيها تمريناً ، وحفظت كثيراً من أشعار العرب والمحدثين ، وقرأت اللغة وعلم الحساب ، وسمعت جملة من الحديث على المشيخة ويذكر قبل هذا أنه حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين^(٢) .

(١) نفح الطيب ٢٨/٢ ، وانظر بغية الملتبس ص ٢٤٩ .

(٢) قانون التأويل قسم التحقيق ص ٣ - ٧ .

المبحث الثاني رحلته إلى الشرق

قبل الخوض في تفاصيل رحلته لا بد من التنبيه على أهمية الرحلة ودوافعها عند العلماء . وهي عند ابن العربي ترجع إلى عاملين : علو الإسناد ، والثاني لقاء العلماء ومذاكرتهم ، لأن أئمة الحديث كانوا أشد الناس اهتماماً بالرحلة ومقاساة مشقتها ، وذلك اهتماماً منهم بسنة المصطفى ﷺ ، وخدمة لها ولأهلها ، وقياماً بواجبهم وتأدية لأمانة التبليغ ، وقد أجمل الخطيب ، رحمه الله ، مقصود الرحلة في أمرين فقال : المقصود بالرحلة في الحديث أمران :

أحدهما : تحصيل علو الإسناد وقدم السماع .

والثاني : لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم . فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة من الرحلة ، فالإقتصار على ما في البلد أولى . [فتح المعنيث ٨٧/٢] .

ويقول ابن خلدون إن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم ، والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما يتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علماً وتعلماً وإلقاءً ، وتارة محاكاة وتلقيناً بالمباشرة ، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً ، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها . . فالرحلة لا بد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بقاء المشايخ ومباشرة الرجال [مقدمة ابن خلدون ص ٥٤١] .

وللأسباب السابقة كانت رحلة القاضي أبي بكر من الأندلس إلى المشرق ليحصل مقاصد الرحلة في طلب العلوم بصفة عامة والحديث بصفة خاصة .

ويحدد ابن العربي ملامح الرحلة بقوله : خرجنا مكرمين أو قل مكرهين آمنين وإن شئت خائفين ، ففررت منكم لما خفتكم ، فوهب لي ربي حكماً وجعلني من المرسلين وكتبني في أتباع من قال : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَاهِدِينَ ﴾ [الصفات/ ٩٩] .

فكان أول بلدة دخلت مائة^(١) ، فألفت بها أمة رأسهم الشعبي^(٢) أشهر ما عنده نسبه

(١) مدينة أندلسية على شاطئ البحر ، معجم البلدان ٤٣/٥ . (٢) سيأتي في شيوخه .

وعنده رواية ومسائل ولديه حشمة ، وله عند الأمراء قدم وجاه . ثم طرقت غرناطة^(١) إلى المرية^(٢) فرأيت بها رجالات في المسائل والقراءات وأدباء متوسطي المنزل بين درجتي التقصير والكمال في أيام قلائل لبثت بها لم أخبر بها حالهم فربك أعلم بهم . وركبت البحر إلى بجاية^(٣) فرأيت فيها جماعة من أهل المسائل ولقيت بها محمد بن عمار الميورقي^(٤) رأساً فيهم ، وربما كانت عنده في الأصول إشارة توميء إلى المراد منسوجة على منوال الباجي ونظرائه .

ويتابع القاضي مع والده رحلتها طوراً بالبر وطوراً بالبحر ، وقد أحاط بهم الكرب واشتدت الأنواء ومرا في طريقهما على بونة (عناية^(٥) حالياً) ولقيا بها بعض الشخصيات ودخلا تونس وزارا سوسة ثم نزلا المهدية .

يقول ابن العربي : ثم دخلت سوسة^(٦) والمهدية^(٧) ولقيت بها جملة من فقهاء القيروان . . فأخذت في قراءة شيء من أصول الدين والمناظرة فيها مع الطالبين ولزمت مجالس المتفقهين .

سفره من تونس إلى الحجاز وما حل به في هذه المرحلة من الرحلة :

يقول ابن العربي : فلما حان وقت إقلاع المركب في البحر إلى ديار الحجاز اعترمنا فركبناه بعد أن وعيت جملاً من المعلومات ، فركبنا وقد سبق في علم الله أن يعظم علينا البحر بزوله^(٨) ويغرقنا في هوله فخرجنا من البحر خروج الميت من القبر ، وانتهينا ، بعد خطب طويل ، إلى بيوت بني كعب من سليم ونحن من السغب على عطب ، ومن العربي في أقبح زي ، فقد قذف البحر رقائق زيت مزقت الحجارة هيئتها ودسمت الأدهان وبرها وجلدتها فاحترمناها أزراراً واشتملناها لفقاً تمجنا الأبصار وتخذلنا الأنصار ، فعطف أميرهم

(١) مدينة أندلسية أيضاً . معجم البلدان ١٩٥/٤ .

(٢) مدينة أندلسية على شاطئ البحر . معجم البلدان ١١٩/٥ .

(٣) بجاية مدينة على ساحل البحر بالجزائر . معجم البلدان ٣٣٩/١ .

(٤) سيأتي في شيوخه .

(٥) بونة أو عناية مدينة جزائرية على ساحل البحر . معجم البلدان ٥١٢/١ .

(٦) سوسة ثلاثة المدن التونسية . انظر نزهة المشتاق للإدريسي ٢٠٣ ، معجم البلدان ٢٨١/٣ .

(٧) المهدية تقع الى الجنوب الشرقي من سوسة على بعد ٤٣ كلم ، المغرب للبكري ص ٢٩ ، معجم البلدان

٢٩٩/٥ ، الروض المعطار ص ٥٦١ .

(٨) أي بعجائبه .

علينا ، لعرقٍ كان فيه من الحضر ، وخفرتنا بحرمة أورثتها عنده سجية مصرية ؛ إذ كان نشأ في ديار الإسكندرية ودرت عليه هناك الدرة الدينية ، فأوينا إليه فأوانا وأطعمنا الله على يديه وسقانا وأكرم مثوانا وكسانا بأمر حقير طفيف وفن من العلم طريف ، وشرحه أنا ، لما وقفنا على بابهِ ، ألفيناه وهو يدير بأعواد الشاه فعل السامد اللاه فدنوتُ منه ، في تلك الأطمار ، وسمح لي ببادقته ، إذ كنت من الصغر في حد يسمح فيه للأغمار ، ووقفت بإزائهم أنظر إلى تصرفهم من ورائهم ، إذ كان علق بنفسي بعض ذلك من بعض القرابة في مجلس البطالة مع غلبة الصبوة فقلت للبيادقة : الأمير أعلم من صاحبه .

فلمحوني شزراً وعظمتُ في عيونهم بعد أن كنت نزرأ ، وتقدم إلى الأمير من نقل إليه الكلام فاستدنانني فدنوتُ منه فسألني هل لي بما هم فيه بصر ؟ قلت له فيه بعض نظر سيدو لك ويظهر . حرَّكُ تيك القطعة ففعل ، وعارضه صاحبه فأمرته أن يحركُ أخرى وما زالت الحركات بينهم كذلك ترى حتى هزمه الأمير وانقطع التدبير . . واقبلوا يتعجبون مني ويسألون كم سني ويستكشفونني عني . فبقرتُ لهم حديثي وذكرتُ لهم نجيتي ، وأعلمتُ الأمير بأنَّ معي أبي ، فاستدعاه وقمنا الثلاثة إلى مأواه ، فخلع علينا خلعه وأسبل أدمعه ، وجاء كلُّ خوان بأفنان الألوان . . وأقمنا عنده حتى ثابت إلينا نفوسنا وذهب عنا بؤسنا وسألنا الإقامة عنده . . فأبينَا إلا الاستمرار على العزيمة الأولى والتصميم إلى المرتبة الكريمة التي كانت بنا أوَّلَى ففارقناه على ضنَّانة بنا وحرص علينا^(١) .

وصوله إلى مصر :

وبوصول القاضي ووالده إلى مصر بدأت الرحلة الحقيقية ؛ فقد دخلا إلى الإسكندرية ولم يطل مقامهما بها وواصلتا سيرهما إلى الفسطاط (القاهرة حالياً) ، وبذلك تكون الرحلة الحقيقية بدأت منها . وكان وصولهما إلى تلك الديار في ذي الحجة من تلك السنة التي خرجا فيها وهي سنة (٤٨٥ هـ) .

وكان الحكم بمصر في تلك الفترة بيد المستنصر أبي تميم معد^(٢) والدعوة الفاطمية

(١) انظر قانون التأويل تحقيق الأخ الفاضل محمد السليمانى ، قسم التحقيق ص ١٣ - ٢٢ رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة .

قلت : معلوم من الشرع أن لعب الشطرنج حرام ، وقد برر الشارح ذلك بأنه كان صغير السن .

(٢) هو معد بن الظاهر بن الحاكم بأمر الله خامس خلفاء مصر من بني عبيد ٤٢٠ - ٤٨٧ هـ . انظر النجوم الزاهرة

قائمة والعلماء في خمول يكاد لا يوصف.

ويسجل لنا القاضي رحلته بأسلوبه الأدبي فيقول : فألفينا بها جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين ، والسلطان عليهم جريء وهم من الخمول في سرب خفي ومن هجران الخلق بحيث لا يرشد إليهم حري ، ولا ينبسون من العلم بينت شفة ولا ينسب أحد منهم في فن إلى معرفة بله الأدب^(١).

قلت : ورغم ما ذكر من الركود العلمي ، والذي صورّه ابن العربي ، فقد كان هناك علماء أجلاء أخذ عنهم رأسهم شيخ الشافعية في وقته وهو أبو الحسن الخلعي . يقول عنه ابن العربي : شيخ من عزل له علو في الرواية . وأخذ أيضاً عن الشيخ أبي الحسن بن أبي داود الفارسي بعض مجالسه بالفسطاط ، ومهدى الوراق وغيرهم . ولم يلبث القاضي مدة بمصر حتى تكشف له بعض العقائد الفاسدة كعقائد الإسماعيلية الفاطمية ، وذكر أنها أول بدعة واجهته . يقول : وهذه أول بدعة لقيت في رحلتي ؛ فإني خرجت من بلادي على الفطرة ، فلم ألق في طريقي إلا مَنْ كان على سنن الهدى ، حتى بلغت بلاد هذه الطائفة وزرت بها قبر عمرو بن العاص فلبثت فيهم ثمانية أشهر لم يبق باطل إلا سمعته ، ولا كفر إلا شوفته به ثم خرجت عنهم إلى الشام ، [العواصم ص ٥٩ - ٦٠] .

وتردد القاضي على مجالس القراء بمصر ويسجل إعجابه بقوله : سمعت تاج القراء ابن لفقة بجامع عمرو يقرأ : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ [الاسراء/٧٩] . فكأنني ما سمعت الآية قط [وسمعت ابن الرفا ، وكان من القراء العظام ، وأنا حاضر بالقرافة يقرأ ﴿ كهيعص ﴾ فكأنني ما سمعتها قط . [الأحكام ١٥٩٦] . وبعد إقامته بمصر ثمانية أشهر توجه إلى بيت المقدس .

مغادرته مصر إلى بيت المقدس :

وكان وصوله سنة ٤٨٦هـ ، كما سيأتي عنه وكانت بيت المقدس - ردها الله لديار الإسلام وأزاح عنها شر اليهود ومن شايعهم - مركزاً من أهم مراكز الإشعاع الفكري يجتمع فيها العلماء من كل المذاهب ، ولكل مذهب مدارس وأئمة . وكانت هذه المدارس محلاً للمناظرات . ومن أجل هذا الجو العلمي آثر ابن العربي البقاء أطول مدة في هذه الديار ؛ فقد مكث فيها ما يزيد على ثلاثة أعوام .

(١) أنظر قانون التأويل قسم التحقيق ص ٢٢ .

ويقول رحمه الله في وصف حالته في تلك الديار : رحلنا عن ديار مصر إلى الشام ودخلنا الأرض المقدسة ، وبلغنا المسجد الأقصى فلاح لي بدرُ المعرفة فاستترت به أزيد من ثلاثة أعوام ، وحين صليت بالمسجد الأقصى ، فاتحة دخولي له ، عمدت إلى مدرسة الشافعية فألفت بها جماعة من علمائهم ، في يوم اجتماعهم للمناظرة ، عند شيخهم القاضي الرشيد يحيى ، الذي كان استخلفه عليهم شيخنا الإمام الزاهد نصر بن إبراهيم النابلسي المقدسي ، وهم يتناظرون على عاداتهم ، فكانت أول كلمة سمعتها من شيخ من علمائهم يقال له مجلي . . فلم أفهم من كلامه حرفاً ولا تحققت منه ذكراً ولا عرفاً ، وأقمت حتى انتهى المجلس . [قانون التأويل ، قسم التحقيق ٢٥ - ٢٦] .

وبعد انتهاء هذا الدرس ، الذي لم يقدر الله له فهمه وهو من هو ذكاء ، جمع كتبه وذهب إلى مدرس آخر ولكنه هذه المرة ابن بلدته وهو الطرطوشي .

يقول ابن العربي : ومشيتُ إلى شيخنا أبي بكر الفهري ، رحمه الله ، مع أبي فألفيناه بباب السكينة فشاهدت هديه وسمعت كلامه فامتألت عيني وأذني منه ، وأعلمه أبي بنيتي فأناوب وطلّعه بعزيمتي فأجاب ، وانفتح لي به إلى العلم كل باب ونفعني الله به في العلم والعمل ويسّر لي على يديه أعظم أمل ، فاتخذت بيت المقدس مباءة . والتزمت فيه القراءة لا أقبل على دنيا ولا أكلم إنسيا ، نواصل الليل بالنهار .

أدخل إلى مدارس الحنفية والشافعية في كل يوم لحضور التناظر بين الطوائف لا تلهينا تجارة ولا تشغلنا صلة رحم ولا تقطعنا مواصلة وليّ وثقة عدو .

[قانون التأويل قسم التحقيق ص ٢٦ - ٢٧ ، رسالة ماجستير للأخ محمد السليمانى] .

هكذا كانت فترة إقامته ؛ فقد كانت كلّها عملاً دائماً وسعيّاً متواصلاً في سبيل البحث والدرس ، استطاع خلالها أن يدرس أمّهات العلوم الشرعية من تفسير وحديث وفقه وأصول وجدل وعلم كلام ولغة وأدب وتاريخ وسير مما جعله يتصدر قائمة العلماء .

ويصف لنا ، رحمه الله ، ازدهار العلم ببيت المقدس ومظاهر الحضارة وتعدد المذاهب والنحل فيقول : وردت على بيت المقدس ، طهره الله ، فألفت فيه ثمان وعشرين حلقة ومدرستين .

إحداهما للشافعية بباب أسباط ، والأخرى للحنفية بإزاء قمامة ، تعرف بمدرسة أبي عقبة ، وكان فيه من رؤوس العلماء ورؤوس المبتدعة ، على اختلاف طبقاتهم ، كثيرٌ ومن أحبار اليهود والنصارى والسمرّة جملٌ لا تحصى . فأوفيت على القصد من طريقه ووعيت

العلم بتحقيقه ونظرت إلى كل طائفة تناظر وناظرتها بحضرة شيخنا أبي بكر الفهري ، رحمه الله ، وغيره من مشيخة أهل السنة [العواصم ص ٦١] .

مشاهداته ببيت المقدس :

كان ، رحمه الله ، مولعاً بحب الاستطلاع ، مغرمًا بالرغبة في التجول وقد دفعه إلى التجول في كل أنحاء فلسطين .

فهو يصف محراب داود بقوله : شاهدت محراب داود ، عليه السلام ، في بيت المقدس ، بناء عظيمًا من حجارة صلبة لا تؤثر فيها المعاول ، طول الحجر خمسون ذراعاً وعرضه ثلاثة عشر ذراعاً ، وكلما قام بناؤه صغرت حجارتها ، يُرى له ثلاثة أسوار لأنه في السحاب أيام الشتاء كلها لا يظهر لارتفاع موضعه وارتفاعه في نفسه . [الأحكام ص ١٥٩٨] .
وشاهد قبر يوسف ، عليه السلام ، وزاره يقول : شاهدت قبره في قبلة قبور آبائه ، ابراهيم وإسحاق وزوجاتهم في قبلة الحرم الذي فيه هذه القبور . زرناء مراراً وذكرنا الله فيه . [العارضة ٤/٢٧٤] .

زار مسجد عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، لما فتح عمر بن الخطاب بيت المقدس . . واتخذ به مسجداً رأيته وصليت فيه ما لا أحصي . [العارضة ٩/٤٦] ، وانظر [٢٧٧/١٣] .

كما أنه دخل باب حطة وهو الباب الذي أمر بنو إسرائيل بالدخول منه ، وهو الباب الثامن من أبواب المسجد ، وهو من جهة القبلة معلوم مذكور . قال ابن العربي : دخلته سنة (٤٨٦ هـ) وسجدت وخضعت وقلت : لا إله إلا الله . اللهم أحطط عني ذنبي واغفر لي ، وبقيت فيه أعواماً ، وكل مرة أكررها وأكثر من الدخول والقول سمعنا وأطعنا والحمد لله رب العالمين . [العارضة ١١/٧٨] .

ودخل نابلس وسجل لنا عفة نسائها بقوله :

ولقد دخلت نابلس ، وهي قرية من قرى المنجنيق لإبراهيم عليه السلام ، فما رأيت أحسن منه ، وسكنته مدة وترددت عليه مراراً فما وقعت فيه عيني على امرأة نهاراً حتى إذا كان يوم الجمعة امتلأ منهن ثم لا تقع عين عليهن إلى الجمعة الأخرى [القبس ل ٢٨ ب] .

دخوله عسقلان :

دخل مدينة عسقلان وأقام بها ستة أشهر انغمر فيها مع رجال الادب فهو يقول : خرجت إلى عسقلان متساحلاً ألفت بها بحر أدب يعبُّ عبابه ويغبُّ ميزابه فأقمت لا أرتوي

منه نحواً من ستة أشهر . [قانون التأويل قسم التحقيق ص ٣٣ من رسالة ماجستير بجامعة أم القرى تحقيق الأخ محمد السليمانى] .

قلت : لم يذكر هؤلاء الشيوخ الذين أخذ عنهم ، كما لم تتعرض المصادر لذكرهم . ويقول ، في موضع آخر : نزلت إلى الساحل لأغراض نصبتها في كتاب ترتيب الرحلة ، وكان الساحل المذكور مملوءاً من النحل الملحدة والمذاهب الباطنية والإمامية ، فطوّفت في مدن الساحل لأجل تلك الأغراض الدينية نحواً من خمسة أشهر . [العواصم : ص ٦١] .

خروجه من عسقلان ومنها إلى عكا فدمشق :

وخرجت عن عكا إلى طبرية على حوران والبثينة ، وعدلت عن بصرى إلى دمشق . [العواصم ص ٧٥] .

إعجابه بقراء بيت المقدس :

كان ابن الكازروني يأتي إلى المسجد الأقصى ثم تمتعنا به ثلاث سنوات ، وكان يقرأ في مهد عيسى فيسمع من في الطور فلا يقدر أحد أن يصنع شيئاً طول قراءته إلا الاستماع إليه . [الأحكام ص ١٥٩٦] .

وصوله إلى دمشق :

يشير سياق الرحلة إلى أنه وصل دمشق سنة ٤٨٩ هـ ، فهو يقول في سياق الحديث عن طبرية : وقفت عليها في جمادي الأولى سنة (٤٨٩ هـ) وأقمت عليها أياماً . [العارضة ٨٩/٩] . ومن المعلوم أنه مرّ بطبرية في توجهه إلى دمشق . ويقول في وصف دمشق أثناء كلامه على هذه الآية ﴿ وَجَعَلْنَا آبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ [المؤمنون / ٥٠] .

دمشق في موضع مرتفع تتشقق منه الأنهار العظيمة ، وفيها الفواكه البديعة من كل نوع ، وقد اتخذ بها مسجد يقصد إليه ويتعبد فيه . [الأحكام ص ١٣١٥] . ويصف مظهراً عجيباً من مظاهر الترف ، الذي كان شائعاً آنذاك بدمشق ، فيقول إنه دخل بيوت بعض الأكابر ورأى فيه النهر جائياً إلى موضع جلوسهم ، ثم يعود من ناحية أخرى فلم أفهم معنى ذلك حتى جاءت موائد الطعام في النهر المقبل إلينا ، فأخذها الخدم ووضعوها بين يدينا ، فلما فرغنا ألقى الخدم الأواني في النهر الراجع فذهب بها إلى ناحية الحريم من غير أن يقرب الخدم تلك الناحية فعلمت السرّ وإن هذا لعجيب . [نفع الطيب ٣٣/٢] .

أما عن الشيوخ الذين أخذ عنهم بدمشق فيقول : صمدنا إلى دمشق وفيها جماعة من العلماء رأسهم شيخ الوقت سناء وسناً وعلماً وديناً نصر بن إبراهيم المقدسي النابلسي وأصحابه متوافرون ، وهم على سبيل أهل الأرض المقدسة سائرون ، وفي مدرجتهم سالكون وبتلك الدرجة متمكنون .

فلزنا شيخنا نصر بن إبراهيم في السماع وانتهينا إلى سماع كتاب البخاري ، بعد تقدم غيره عليه ، وكان يقرؤه علينا بلفظه لثقل سمعه . [قانون التأويل قسم التحقيق ص ٣٦ رسالة ماجستير لأخيها محمد السليمان] .

قلت : وسيأتي أنه أخذ بدمشق عن عدة شيوخ غير نصر بن إبراهيم .

توجهه إلى العراق :

غادر ابن العربي ، مع والده ، دمشق متوجهاً إلى بغداد منسلخ شعبان سنة (٤٨٩ هـ) . وكانت بغداد ، في ذلك الوقت ، من أكبر مراكز العلم في العالم الإسلامي ، فكانت محط رحال العلماء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب . أنشأ بها نظام الملك ، الوزير السلجوقي ٤٨٦ ، المدرسة النظامية وافتتحت رسمياً سنة (٤٥٩ هـ) ^(١) ، وقد جلب إليها من شيوخ العلم وحفاظ الحديث مما أهلها لأن تصبح جامعة ذلك العصر . ويصف القاضي رحلته من دمشق إلى بغداد بقوله :

خرجنا إلى العراق . . يوم الأحد منسلخ شعبان سنة (٤٨٩ هـ) . فبينا نحن نقطع المفازة إلى ماء يقال له الأطواء أهلٌ علينا هلال رمضان فكبر الناس والتفت إليّ أبي ، رحمه الله ، يكبر بتكبيرهم فما صرفت بصري إليه كراهية في جهة المغرب التي كان بها وتشوقاً إلى جهة المشرق التي كنت أوملها : [قانون التأويل ، قسم التحقيق ص ٣٨] .

أول درس سمعه بعد هذا الشوق الشديد إلى بغداد وعلمائها : بلغنا بغداد فنزلنا بها ، وخرجت إلى جامع الخليفة يوم الجمعة فصلّيت وجلست إلى حلقة حسين الطبري ^(٢) ، النائب في ولاية التدريس بالدار النظامية في ذلك الوقت . [قانون التأويل ص ٣٨] .

ويصور ما شاهد هناك فيقول : اتصل بنا المسير إلى دار السلام فألفيت بها من رؤساء

(١) انظر وفيات الأعيان ٣٩٥/١ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٠٩/٤ ، المتظم ٦٤/٩ .

(٢) ستأتي ترجمته .

العلم ورؤوسه وأشياخ الملة وأجبارها ما يملأ الخافقين فقلت هذه ضالتي التي كنت أنشد [العواصم ص ٧٥-٧٦] .

وكان يلزم فخر الإسلام الشاشي ويصفه بفضله الوقت وإمامه فهو يقول : فاوضت العلماء وواظبت المجالس واختصصت بفخر الإسلام أبي بكر الشاشي ، فقيه الوقت وإمامه ، فطلعت لي شمس المعارف فقلت الله أكبر هذا هو المطلوب الذي كنت أحمده ، والوقت الذي كنت أرقب وأرصد ، فدرست وقيدت وارتويت وسمعت ووعيت . [قانون التأويل ص ٤٠-٤١] .

ورغم أن ابن العربي لم تطل إقامته هذه المرة ببغداد لأنه على نية العودة إليها ثانية فقد قيّد على الكثير من الشيوخ سيأتي ذكرهم .

توجهه الى الحجاز :

كان توجهه إلى الديار المقدسة في هذه السنة أي سنة (٤٨٩ هـ) في شهر ذي القعدة . وكما يصف هو ذلك لنا فيقول :

لما كانت سنة (٤٨٩ هـ) أهلك علينا هلال ذي الحجة ليلة الخميس بالدبرة فرحلنا عنه وقد فرح الناس بوقفة الجمعة ليجتمع لهم فضل اليومين ، فضل يوم عرفة وفضل يوم الجمعة ، ولأن حج النبي ، ﷺ ، أيضاً كان يوم الجمعة ، فبتنا بمكان يقال له المسجد ثم رجعنا سحراً . فلما صلينا الصبح وأشرقت الشمس إذا بقافلة اللقاء نرى فيها نفر المحرمين بالثياب البيض بين الناس فقلت : ما هذا ؟ قال لي بعضهم : هم الشيعة لا يحرمون من ميقات عمر (ذات عرق) . قلت : فمن أين لهم هذا ؟ قال لي : يزعمون أن علياً خرج من الكوفة فأحرم من هذا الماء . قلت له : ومن روى هذا ؟ قال لي : هم روه . [العارضة ٤٩/٤ - ٥٠] .

وصوله إلى مكة : وحرصه على أن يحجَّ حجَّ النبي ، ﷺ ، ونقده لفعل بعض الحجاج ، يقول رحمه الله : مررت من ذات عرق ، فألفيت الحاج كله بائناً بعرفة وليس على من فعل ذلك شيء ، ولكنه ترك فعل رسول الله ، ﷺ ، ولقد خاب من تركه . [العارضة ١١٠/٤] .

ويقول في موضع آخر : وأما أنا فجئت مراهقاً من ذات عرق إلى الموقف ليلة عرفة نصف الليل فاصبحت بها ووقفت من الزوال يوم الجمعة سنة (٤٨٩ هـ) ، ثم دفعت بعد غروب الشمس إلى المزدلفة فبتُ بها ثم أصبحت فوقف بها الأمير حتى طلعت الشمس على

قدح ، فلما عمت الجبال دفعنا فرمينا الجمرة وحلقت وذبحت لفدية كانت علي ثم دخلت مكة وطفت وسعيت وصلّيت بها الظهر . [العارضة ١٥٣/٤] .

شربه زمزم بنية العلم والإيمان :

ولقد كنت بمكة مقيماً في ذي الحجة سنة (٤٨٩ هـ) ، وكنت أشرب ماء زمزم كثيراً ، وكلما شربته نويت به العلم والإيمان حتى فتح الله لي في المقدار الذي يسره لي من العلم ، ونسيت أن أشربه للعمل وباليتمني شربته لهما حتى يفتح الله علي فيهما ولم يقدر ، فكان صغوي إلى العلم أكثر منه إلى العمل نسأل الله الحفظ والتوفيق . [الأحكام ص ١١٢٤ ، ونفع الطيب ٤١/٢] .

نشاطه العلمي في موسم الحج :

لقد استغلّ هذه المناسبة السعيدة أحسن استغلال ، فأخذ عن الكثير من الشيوخ الذين حضروا إلى مكة لأداء فريضة الحج . وبعد أداء فريضة الحج توجه إلى المدينة ، وكان يقضي أغلب وقته في الروضة الشريفة يستمع إلى أحاديث علماء المدينة . ولم تطل إقامته هناك فقد توجه إلى بغداد ثانية ولقي بها جملة من العلماء من جملتهم الغزالي الذي قال عنه : ورد علينا ذا شمر فنزل برباط أبي سعد بإزاء المدرسة النظامية ، معرضاً عن الدنيا مقبلاً على الله تعالى ، وعرضنا أمنيئتنا عليه وقلت له : أنت ضالتنا الذي كنا ننشد . . [قانون التأويل ص ٤١] .

كما أخذ عن الأساتذة الزائرين لبغداد ، وكان متأثراً بقراء بغداد وحسن تلاوتهم للقرآن ، يقول : سمعت بمدينة السلام شيخ القراء البصريين يدار بهاء الملك يقرأ ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ ؛ فكأنني ما سمعتها قط حتى بلغ إلى قوله تعالى : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ فكان الإيوان قد سقط علينا . [الأحكام ص ١٥٩٦] .

وبعد أن أمضى ، في زيارته الثانية ، قرابة الستين قضاها في التردد على حلق الذكر يستفيد ويفيد غادر بغداد ، في طريق عودته إلى وطنه ، صحبه والده ماراً بدمشق وكان ذلك في سنة (٤٩١ هـ) . قال ابن عساكر : خرج من دمشق راجعاً إلى مقره سنة (٤٩١ هـ) ولما غرب صنّف عارضة الأحوزي . [نفع الطيب ٢٨/٢] .

ويقول ابن العربي : قفلنا وقد قضينا من الهجرة إلى الخلافة المفترض وحصلنا من

العلوم على بعض الغرض ، وكان بودي أن لو أقمت هناك برد شيبتي وأفنيت معهم بقية عمري [شواهد الجلة ل ٣٢ ب] .

وقد توجهنا من دمشق إلى بيت المقدس وقابل القاضي هناك شيوخه السابقين وزار بعض الأماكن ووجدناها تغيرت بعده ، يقول : دخلت بيت لحم سنة (٤٨٥ هـ) فرأيت في متعبدهم غاراً عليه جذع يابس كان رهبانهم يذكرون أنه جذع مريم بإجماع ، فلما كان في المحرم سنة (٤٩٢ هـ) . دخلت بيت لحم قبل استيلاء الروم عليه لستة أشهر فرأيت الغار في المتعبد خالياً من الجذع فسألت الرهبان عنه فقالوا نخر وتساقط . [الأحكام ص ١٢٥٢ - ١٢٥٣] .

ويقول في موضع آخر : وكان صاحب مصر الملقب بالأفضل قد دخلها (أي بيت المقدس) في المحرم سنة (٤٩٢ هـ) ، وحولها عن أيدي العباسية ، وهو حق عليها وعلى أهلها ، بحصاره لهم وقتالهم ، فلما صار فيها وتداني بالمسجد الأقصى منها وصلى ركعتين تصدّى له ابن الكازروني وقرأ ﴿ قُلْ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مِنْ تَشَاءِ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِنْ تَشَاءِ وَتَعَزُّ مِنْ تَشَاءِ وَتَذَلُّ مِنْ تَشَاءِ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران/ ٢٦] .

فما ملك نفسه حين سمعه أن قال للناس ، على عظم ذنبهم وكثرة حقه عليه : ﴿ لا تشرى عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ﴾ [يوسف/ ٩٢] [الأحكام ص ١٥٩٧] .

ولم تطل إقامته ، هذه المرة ، بيت المقدس وغادرها متوجهاً إلى الإسكندرية وحل فيها ضيفاً على أستاذه السابق وابن بلده ، الذي لازمه بالقدس طيلة مقامه بها ، وقد انتقل أبو بكر الطرطوشي إلى الإسكندرية وأصبح من الشخصيات اللامعة بها ، وأحيا بها المذهب السني وحارب البدع .

وكان الطرطوشي يقدر تلميذه كل التقدير كما أن ابن العربي كان يقدر شيخه ويحترمه غاية الاحترام ويتأثر بسلوكه .

يقول ابن العربي : (وفي أثناء القفول لقيت زاهد الوقت . . بشجر الإسكندرية للقاء الثانية وأقمت معه نتجاذب ذيول الإشكال ونخترت فصول القيل والقال) . [شواهد الجلة ل ٣١ ب مخطوط الخزانة العامة بالرباط] .

وفاة والده :

توفي والده في نهاية الرحلة ، وقد أسف لذلك كثيراً ولا غرو فقد كان خير معين له طيلة هذه الرحلة الطويلة : ومعني صارم لا أخاف نبوته وحصان لا أتوقع كبوته ، أب في الرتبة وأخ في الصحبة ، يستعين ويعين ويسقي من النصيحة بماء معين [شواهد الجلة ل ٢٧ أ].

وكانت وفاة والده في أوائل سنة (٤٩٣هـ) [انظر الغنية ص ٦٧ . الديباج ٢/٢٥٣ ، المرقبة العليا ص ١٠٦ ، الفكر السامي ٢/٢٢٢ ، وفیات الأعيان ٤/٢٩٦].

قلت : كل المصادر التي تعرّضت لوفاة والده ذكرت أنه مات بالإسكندرية لكن الذهبي يرجح أنه ببیت المقدس فقد قال : رجع إلى الأندلس بعد أن دفن أباه في رحلته أظن ببیت المقدس . [سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٩ والراجع أنه بالإسكندرية كما تقدم].

مدّة الرحلة :

لقد حددها ابن العربي نفسه فقال : وقد تجولت في تلك الأقطار الكريمة ودخلت تلك الأمصار العظيمة وجبت الأقطار القاصية نيفاً على عشرة أعوام . [العواصم ٢/٨٢] . ويقول في العارضة ، وهو يتحدث عن خلفاء بغداد : المقتدي أدركته سنة (٤٨٦هـ) وعهد إلى المستظهر أحمد ابنه وتوفي في المحرم سنة (٤٨٦هـ) ، ثم بايع المستظهر لابنه أبي منصور الفضل وخرجت عنهم سنة (٤٩٥هـ) . [العارضة ٩/٦٨-٦٩] . وينقل الضبي ، في بغية الملتبس ، ص ٨٣ ، عن أحد طلابه ، وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد ، قال : لما رحلت إلى قرطبة قرأت على الحافظ أبي بكر ولزمته فسمعتني ذات يوم أذكر الانصراف إلى وطني المرية فقال لي : ما هذا القلق ، أقم حتى يكون لك في رحلتك عشرة أعوام كما كان لي .

الخلاف في رحلة ابن العربي :

يرى البعض أن رحلة ابن العربي ، وولده القاضي ، كانت رحلة سياسية وأنهما خرجا موفدين من قبل يوسف بن تاشفين ، ملك الدولة اللمتونية ، وهذا رأي ابن خلدون . فقد قال : لما محى رسم الخلافة وتعطل دستها وقام بالمغرب يوسف بن تاشفين ، ملك لمتونة ، فملك العدوتين ، وكان من أهل الخير والاقتداء ، نزعته به همته إلى الدخول في طاعة الخليفة تكميلاً لمراسم دينه فخاطب المستظهر العباسي وأوفد عليه ببيعته عبد الله ابن العربي وابنه القاضي أبا بكر من مشيخة أشبيلية يطلبان توليته إياها على المغرب وتقليده

ذلك فانقلبوا إليه بعهد الخلافة له على المغرب^(١) .

ورأي ابن خلدون هذا يعارضه سياق القاضي لرحلته مع والده فقد قال : (دعت الضرورة إلى الرحلة فخرجنا والأعداء يشمتون بنا . . ولقد كنت مع غزارة السببية ونضارة الشبية أحرص على طلب العلم في الآفاق)^(٢) .

وعندما كان ابن العربي في بيت المقدس وأراد والده الحج طلب منه أن يتركه مع مشايخه في تلك الديار لطلب العلم .

قلت لأبي رحمة الله عليه : إن كانت لك نية في الحج فامض لعزمك فإنني لست برايم هذه البلدة حتى أعلم علم من فيها وأجعل ذلك دستوراً للعلم وسكناً إلى مراقبها . فساعدني حين رأى جدي وكانت صحبته لي من أعظم أسباب جدي^(٣) .

فالنصوص السابقة تدل على أن ابن العربي كان هدفه من الرحلة هو المعرفة والتعرف على العلماء لكنه لم يقتصر على ذلك ، فيما بعد ، واتصلاً بالخليفة المستظهر بالله ورفعاً إليه خطاباً مطوّلاً يذكران فيه ما يقوم به الأمير يوسف بن تاشفين من دعوة للخلافة الإسلامية ، وإشاعة العدل بين الرعية ، وجهاد أعداء الإسلام وطلباً من الخليفة التقليد له بأمر المسلمين بالمغرب . ولما وصلنا مدينة السلام ولقينا فيها كبار الإسلام كتب أبي ، برّد الله مثواه ، إلى الخليفة كتاباً في درج طويل على صفة أدراجهم في مخاطباتهم^(٤) . وقد أشاد عبد الله بن العربي ، في هذا الخطاب ، بيوسف بن تاشفين فوصفه بالعدل والجهاد المستمر لأعداء الدين ، وفي نهاية الخطاب يستأذن الخليفة في صدوره ، هو وابنه ، إلى الوطن بعد أن ظلّا ببغداد عامين كاملين في ضيافة الخلافة العباسية .

وصدر جواب الخليفة على ظهر نفس الدرج بتاريخ رجب سنة (٤٩١هـ) يتضمن التقليد الرسمي للأمير ابن تاشفين ، كما يتضمن الأمر السامي إلى الأمير ابن تاشفين بأن يختص حاملي الخطاب ، ابن العربي وولده ، بالأنعام الذي يصفو عليهما برده ويصفولهما وده ليظهر عليهما من المهاجرة جميل الأثر فليقابل الأمر الأسنى بالاستقبال إن شاء الله^(٥) .

(١) مقدمة ابن خلدون : ص ٢٢٩ .

(٢) قانون التأويل قسم التحقيق : ص ١٠ ، قانون التأويل ص : ٢٦ .

(٣) له (٥) أ .

(٤) انظر شواهد الجلة ل ٢ ، مخطوط الخزانة العامة ١٠٢٠ .

(٥) انظر الكامل لأبن الأثير ٤١٧/١٠ وعصر المرابطين والموحدين ٤٠/١ - ٤١ .

وقد استصدر ابن العربي من شيخه الغزالي فتوى مسهبة أورد أبو بكر خلاصتها في شواهد الجلة ؛ وفيها أن يوسف كان على حق في إظهار شعار الإمامة للخليفة المستظهر ، وأن هذا الواجب على كل ملك استولى على قطر من أقطار المسلمين ، وإذا نادى الملك المشمول بشعار الخلافة العباسية وجبت طاعته على كل الرعايا والرؤساء ومخالفته مخالفة للإمام وكل من تمرد واستعصى فحكمه حكم الباغي^(١) .

وأرفق الغزالي ، مع تلميذه ، خطاباً وجهه إلى ابن تاشفين يحضه فيه على التمسك بالعدل وينوّه بمحامد سيرته ومحاسن أخلاقه ، ويذكر الدور الذي قام به أبو محمد ابن العربي وولده أبو بكر في إشاعة ذلك مما تعطرت به أرجاء العراق ، ويذكر أن الخلافة دعت الشيخ ابن العربي إلى الإقامة ببغداد تحت البر والكرامة فأبى إلا الرجوع إلى ذلك الثغر لملازمة الجهاد مع الأمراء ، ولا ينسى أن ينوّه بمقام أبي بكر في العلم والمعرفة في رحلته الطويلة في المشرق وفي بغداد بصفة خاصة فيقول :

والشيخ أبو بكر قد أحرز من العلم ، في وقت تردده إليّ ما لم يحزره غيره مع طول الأمد وذلك لما خصّ به من توقّد في الذهن وذكاء الحس وإنفاذ البصيرة ، وما يخرج من العراق إلا وهو مستقلّ بنفسه حائز قصب السبق بين أقرانه^(٢) .

وفي نهاية الخطاب يوصي ابن تاشفين بالشيخين خيراً لأنهما أهل لذلك ومن أحقّ بالإكرام من أهل العلم^(٣) .

ثم غادرا بغداد عائدين إلى بلدهما سنة (٤٩١هـ) مارين بالشام وبيت المقدس ثم الإسكندرية ، وقد شاءت إرادة الله أن يموت عبد الله ، والد القاضي ، في نهاية الرحلة بذلك الثغر ، ويأسف عليه ابنه أشدّ الأسف ثم واصل سيره إلى بلاده ، وقد ودعه شيخه وابن بلده أبو بكر الطرطوشي وزوده برسالة إلى الأمير يوسف ابن تاشفين يوصيه فيه بتقوى الله وطاعته .

ويقول: ومِمَّا أتخفك به وهو خير لك من قلاع الأرض ذهباً لو أنفقت في سبيل الله

(١) شواهد الجلة ل ٢ ، عصر المرابطين والموحدين : ٤٢/١ .

ويبدو من ذكر الخليفة المستظهر في رواية ابن العربي وفي فتوى الغزالي أنهما يرجعان إلى سنة ٤٨٧هـ .

وقد تولى المستظهر الخلافة بعد وفاة أبيه المقتدي : ٤٨٧/١/١٦ .

(٢) شواهد الجلة ل ٧ .

(٣) شواهد الجلة ل ٧ .

حديث: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»^(١). والله أعلم هل أرادكم رسول الله، ﷺ، معشر المرابطين أو أراد بذلك جملة أهل المغرب وما هم عليه من التمسك بالسنة والجماعة وطهارتهم من البدع والإحداث في الدين ، وإنَّا لنرجو أن تكونوا أولي بقية ينهون عن الفساد في الأرض . ولقد كنَّا في الأرض المقدسة ، جبر الله مصابها ، ترى علينا أخبارك وما قمت به من أداء فريضة الله تعالى في جهاد عدوه وإعزاز دينه وكلمته . .

ولئن كنت تستنصر لك بجنود أهل الأرض فلقد كنا نستنصر لك بجنود أهل السماء حتى قدم علينا الأرض المقدسة أبو محمد بن العربي وابنه الفقيه الحافظ أبو بكر ، فذكروا من سيرتك في جهاد العدو ، وصبرك على مكافحته ومصابرته وإعزازك للدين وأهله والعلم وحملته ، حتى تمنينا أن نجاهد الكفار معك ونكثر سواد المسلمين في جملتك . وينهي الطروشني رسالته بالتنويه بمكانة تلميذه أبي بكر ويوصي الأمير به وأن يشد يديه عليه .

والفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي ممن صحبنا أعواماً يدارس العلم ويمارسه ، بلونه وخبرناه وهو ممن جمع العلم ووعاه ، ثم تحقق به ورعاه وناظر فيه وجد حتى فاق أقرانه ونظر آراءه ثم رحل إلى العراق فناظر العلماء ، وصحب الفقهاء ، وجمع من مذاهب العلم عيونها ، وكتب من حديث رسول الله، ﷺ ، وروى صحيحه وثابته والله يؤتي الحكمة من يشاء . وهو وارد عليك بما يسرُّك فاشدد عليه يدك واحفظ فيه ، وفي أمثاله ، وصية الله سبحانه لنبيه عليه السلام : ﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ ، والحمد لله رب العالمين ، والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته^(٢) .

وقد توجه ابن العربي ، في بداية أمره ، إلى مراکش ، عاصمة الدولة المرابطية ، واستقبله الأمير يوسف بن تاشفين بكل ترحاب ، وتسلم منه الرسائل الموجهة إليه ، ثم عاد إلى إشبيلية وطنه معززاً مكرماً ، وهناك بدأ يناظر ويدرس وينشر ما حصل عليه من علم .

نتائج الرحلة :

لم يهمل ابن العربي الحديث عن هذه الرحلة وما استفاده فيها من مشافهة العلماء ،

(١) متفق عليه البخاري ١٢٤/٩ - ١٢٥ ومسلم ١٥٢٣/٣ .

(٢) شواهد الجلة ل ٦ - ١٠ ، مخطوط الخزائن العامة بالرباط ١٠٢٠

وما حصل عليه من كتب نادرة ولا يحصل عليها إلا من رحل وكانت له همّة كهمة ابن العربي فقد قدم بعلم كثير وكتب جمّة .

يقول المقري : نُقل عنه أنه قال : كل من رحل لم يأت بمثل ما أتيت به أنا والقاضي أبو الوليد الباجي . أو قال : لم يرحل غيري وغير الباجي وأما غيرنا فقد تعب . [أزهار الرياض ٦٣/٣] .

عودته الى وطنه :

عاد ابن العربي ، كما قدّمنا ، من هذه الرحلة بنتائج هامة كان لها أحسن الأثر في حياته وفي حياة بلده .

يقول تلميذه الفتح ابن خاقان : فكّر راجعاً إلى الأندلس فحلّها والنفوسُ إليه متطلّعة ولأنبيائه متسمّعة، فناهيك من حظوة لقي ومن عزة سقى ومن رفعة سما إليها ورقى، وحسبك من مفاخر قلّدها ومحاسن أنسٍ أثبتها وخلدها . . [نفع الطيب ٣٤/٢] .

المبحث الثالث ويشتمل على ثلاثة مطالب شيوخه - تلاميذه أولاده وأحفاده

المطلب الأول شيوخه

تكلمنا ، في ما مضى ، على كون القاضي ابن العربي ، رحمه الله ، كان مثلاً في الجِد والاجتهاد ، وأنه رحل في طلب العلم متقللاً من بلد إلى بلد لتلقي مختلف العلوم ، ولأخذ عن العلماء والشيوخ لسماع الكتب بالأسانيد المتصلة والعالية . ومما لاشك فيه أن ابن العربي أخذ عن شيوخ هم من الكثرة بحيث لا يستطيع أحد أن يحيط بهم في هذه الدراسة الموجزة . وقد حرص ابن العربي على أن يضع فهرساً لأسماء شيوخه الذين أخذ عنهم وقد شاء الله أن يضع هذا الفهرست .

ولكن ضياعه لا يمنعنا من محاولة التعرف على بعض شيوخه ، والترجمة لهم وخاصة المشاهير الذين تلقى عنهم وأثروا في حياته العلمية وكُونُوا عنده هذه الملكة القوية والعقلية العلمية النيرة التي جعلته يتبوأ مكان الصدارة في عصره بين العلماء .

تتلمذ القاضي أبو بكر بن العربي على شيوخ في مختلف العلوم الشرعية ، فله شيوخ في القراءات والفقه وأصول الفقه واللغة والحديث .

١ - أبو عبد الله بن أحمد : من أهل سرقسطة روى عن أبي عبد الله بن شريح وغيره . قال ابن بشكّوَال : أخذ عنه القراءات شيخنا القاضي الإمام أبو بكر بن العربي وذكر أنه كان شيخاً صالحاً ، وكان يقرئ الناس بحضرة أشبيلية . توفي سنة (٥٠٠هـ) (١) .

٢ - الفقيه الوزير الرئيس أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي المَعافري ، والد القاضي : قال الذهبي : الإمام العلامة الأديب ذو الفنون أبو محمد عبد الله بن محمد بن العربي الأشبيلي ، والد القاضي .

صحب ابن حزم وأكثر عنه ثم ارتحل بولده أبي بكر فسمعا من طراد الزّبي

(١) الصلة ٥٦٣/٢ رقم ١٢٣٤ ، وانظر الحلل السندية : ١٣٨/٢ - ١٥٧ ، ونفع الطيب : ٢٨/٢ .

وعدة ، وكان ذا بلاغة ولسن وإنشاء . مات بمصر سنة (٤٩٣ هـ) ومولده سنة (٤٣٥ هـ) ، رجع ابنه الى الأندلس^(١) .

٣ - أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين . ذكر في العواصم ص ١٥١ : أنه قارئ محدث أديب ، من القراء المشهورين .

قال ابن رجب : جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن جعفر السراج المقرئ المحدث الأديب أبو محمد ، ولد سنة (٤١٧ هـ) أو أول (٤١٨ هـ) . ذكره السلفي عنه . وقال الشجاع الذهلي سنة (٤١٦ هـ) وقرأ القرآن بالروايات وأقرأ سنين .

سمع أبا علي شاذان وأبا محمد الخلال وأبا القاسم بن شاهين والبرمكي والقزويني وخلقا كثيرا . . قال ابن الجوزي : حدثنا عنه أشياء ، وآخر من حدثنا عنه شهادة بنت الإبري . . ذكره القاضي أبو بكر بن العربي فقال : ثقة ، عالم ، مقرئ له أدب ظاهر واختصاص بالخطب .

وقال السلفي : كان ممن يُفتخر برؤيته وروايته ، وله تواليف مفيدة ، وفي شيوخه كثرة وأعلامهم إسناداً ابن شاذان مات سنة (٥٠٠ هـ)^(٢) .

٤ - الفقيه الحافظ أبو القاسم بن عمر بن الحسن الهوزني الأشبيلي : كان زعيم بلده في وقته . سمع أباه وابن منظور وغيرهما من أهل بلده ورحل وكتب عن جماعة من العلماء ، وأجازه محمد بن الوليد وأبو منصور الشهرزوري وسمع منه . توفي سنة (٥١٢ هـ)^(٣) .

٥ - أبو محمد بن الأكفاني هبة الله بن أحمد بن أحمد بن محمد الأنصاري الدمشقي الحافظ : سمع أباه وأبا القاسم الجنائي وأبا بكر الخطيب وطبقتهما ولزم أبا محمد الكناني مدة ، وكان ثقة ، فهما ، شديد العناية بالحديث والتاريخ ، كتب الكثير وكان من كبار العدول ، مات سنة (٥٢٤ هـ)^(٤) .

٦ - الحافظ أبو المظفر عبد الرحمن بن قاسم الشَّعْبِي المالقي : [راجع الأعلام ٩٧/٤] ولَّى

(١) سير أعلام النبلاء : ١٩/١٣٠ - ١٣١ ، وانظر سير النبلاء : ٢٠/١٩٨ ، وفهرست ابن خير : ٤١٠ - ٤١٥ ، التكملة : ١/٣٨٩ ، شجرة النور الزكية : ١/١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) ذيل طبقات الحنابلة : ١/١٠٠ ، العبر : ٢/٣٨٠ ، وفیات الأعيان : ١/٣٥٧ .

(٣) ترتيب المدارك : ٤/٨٢٦ ، الفهرست لابن خير : ١١٧ ، ٣٠٤ ، التكملة : ١/٣٦ .

(٤) العبر : ٢/٤٢٤ ، شذرات الذهب : ٤/٧٣ .

القضاء ببلده نيابة ثم استقلالاً ، وكان حافظاً للمسائل ، وعليه كان يدور الفتيا بقطره . وكان يستحضر كتابي الموطأ والمدونة ، وقد جرت بينه وبين ابن العربي ، عند اجتيازه على مالقة ، مناظرات في ضروب من العلوم ولا سيما فيما يرجع إلى رواية أشهب ونظرائه مات سنة (٤٩٩هـ) ^(١) .

٧ - أبو عبد الله محمد بن موسى بن عَمَّار الكلاعي : من أهل العلم والفهم ورحل فلقي بقية مشيخة القيروان السَّيُوري وطبقته ، وأخذ الكلام والأصول هناك عن أبي عمر بن سراج وأبي سراج وأبي عبد الله الصَّيرفي وأبي القاسم الدياجي . وأخذ بصقلية عن شيوخها أبي محمد عبد الحق وأبي العباس الخزاز . ولقي شيوخ مصر ومن كان بمكة ، وغلب عليه التوحيد والكلام فيه . وكان حسن العبارة جيد القريحة ^(٢) ، قال ابن الأَبَّار : سمع منه ابن العربي في رحلته إلى المشرق سنة (٤٨٥هـ) ^(٣) .

٨ - مكِّي بن عبد السلام أبو القاسم بن الرَّميلي المقدسي الحافظ : أحد من استشهد بالقدس . رحل وجمع وعنى بهذا الشأن ، وكان ثقة متحرِّياً . روى عن محمد بن يحيى بن سلوان المازني وأبي عثمان بن وَرَقَاء وعبد الصمد بن المأمون وطبقته . مات سنة (٤٩٢هـ) ^(٤) .

قال ابن النَجَّار : مكِّي من الحفاظ ، رحل وحصل وكان مفتياً في مذهب الشافعي سمع ابن سلوان ، وكانت الفتوى تجيئه من مصر ومن الساحل ودمشق ^(٥) .

٩ - أبو منصور محمد بن محمد بن الصَّبَّاغ : ذكره في العارضة : انظر [العارضة: ٢٠٧/٣] . قال السبكي : هو أبو منصور بن الصَّبَّاغ البغدادي ، ابن أخي الشيخ أبي نصر وزوج ابنته . إمام عالم جليل القدر تفقه على القاضي أبي الطيب وعلى عمه الشيخ أبي نصر ، وروى الحديث عن القاضي أبي الطيب ، والحسن بن علي الجوهري ، وأبي يعلى بن الفراء ، وأبي الحسين بن النقور ، وأبي القاسم بن اليُسْرى . روى عنه محمد بن طاهر المقدسي . قال ابن النجار : كان فقيهاً فاضلاً حافظاً للمذهب .

(١) المرقبة العليا : ص ١٠٧ - ١٠٨ ، الصلة ٣٢٩ .

(٢) ترتيب المدارك : ٨٢٦/٤ - ٨٢٧ .

(٣) التكملة : ٤٠٣ .

(٤) العبر : ٣٦٦/٢ - ٣٦٧ ، شذرات الذهب : ٣٩٨/٣ ، مرآة الجنان : ١٥٥/٣ .

(٥) تذكرة الحفاظ : ١٢٢٩ ، طبقات الشافعية ٣٣٢/٥ .

مات سنة (٤٩٤هـ) (١).

١٠ - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة النعماني : ذكره في [العارضة: ١٦٥/٨] ، قال الذهبي : رجل عامي من أولاد المحدثين ، عمّر دهرًا وانفرد بأشياء . روى عن أبي عمر بن مهدي ، وأبي سعد الماليني وطائفة . توفي في صفر (٤٩٣هـ) (٢).

المطلب الثاني في تلاميذه

مما لا شك فيه أن القاضي أبا بكر وصل بجده واجتهاده ومداومة الطلب والتحصيل والرحلة الواسعة إلى درجة رفيعة في العلوم جعلته محط الرحال لطلاب العلم ، فوفدوا إليه متجشمين الأخطار والصعاب كي يتعلموا على هذا الإمام الفذ الذي أصبح حافظ العصر ومدققه بلا نزاع .

وكرّث طلبته حتى كان رؤوس العلم من تلاميذه وتخرج به علماء أصبحوا أعلام هداية وأساتذة أجيال ورواد علم ، وسأترجم فيما يلي لبعضهم ترجمة موجزة .

١ - القاضي عياض : هو عياض بن موسى بن عياض العلامة أبو الفضل السبتي المالكي أحد الأعلام . قال ابن فرحون : كان إمام وقته في الحديث وعلومه ، عالما بالتفسير وجميع علومه ، فقيهاً أصولياً عالماً بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، بصيراً بالأحكام عاقداً للشروط ، حافظاً لمذهب مالك رحمه الله . رحل إلى الأندلس وأخذ بقرطبة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين ، وأبي الحسين بن سراج ، وأبي محمد بن عتاب وغيرهم ، وأخذ عن ابن العربي عند اجتيازه سبته . قال القاضي عياض : اجتاز ببلدنا فكتبت عنه فوائد حديشة وناولني كتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني . مات رحمه الله سنة (٥٤٤هـ) (٣) .

٢ - السهيلي أبو زيد وأبو القاسم وأبو الحسن عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد العلامة

(١) طبقات الشافعية : ٨٥/٤ ، المنتظم : ١٢٥/٩ .

(٢) العبر : ٣٦٧/٢ .

(٣) الديباج : ٤٦/٢ ، المرقبة العليا : ص ١٠١ ، شذرات الذهب : ١٣٨/٤ ، تذكرة الحفاظ : ١٣٠٤/٤ -

١٣٠٧ ، بغية الملتبس : ٤٢٥ ، الغنية : ص ٦٨ .

الأندلسي المالقي : النحوي الحافظ العلم ، صاحب التصانيف . أخذ القراءات عن سليمان بن يحيى وجماعة وروى عن ابن العربي والكبار وبرع في العربية واللغات والأخبار والأثر وتصدر للإفادة . مات سنة (٥١٨ هـ) (١) .

٣ - أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن يحيى الغماري : من أهل الجزيرة الخضراء وأصله من بلاد غمارة بشمال المغرب . روى عن ابن العربي واستظهر عليه موطاً مالك ، وأجاز له ، وكان من حفاظ العلم . كف بصره وهو ابن اثنتي عشرة سنة ، حدث الناس عنه وسمعوا عليه الموطأ بلفظه وكان يورده من حفظه ويقول : هكذا كنت أعرضه على أبي بكر بن العربي . توفي سنة (٦٠٢ هـ) (٢) .

٤ - ولده أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي : كان من أهل النباهة والجلالة معنياً بالرواية وسماع العلم . قُتل خطأ يوم أن دخلت أشبيلية على المرابطين من قبل الموحدين ، فثكله أبوه وحسن صبره عليه سنة (٥٤١ هـ) (٣) .

٥ - عبد الرحمن بن محمد بن حبيش القاضي أبو القاسم الأنصاري المرّي : نزيل مرسية . عاش ثمانين سنة . قرأ القراءات على جماعة ورحل بعد ذلك فسمع بقرطبة من يونس ابن محمد بن مغيث والكبار ، وكان من أئمة الحديث والقراءات والنحو واللغة . ولي خطابة مرسية وقضاءها مدة واشتهر ذكره وبعد صيته وكانت الرحلة إليه في زمانه (٤) . مات سنة (٥٨٤ هـ) .

وكان عبد الرحمن أيام إقامته بقرطبة عند القاضي ابن العربي ، بعد تركه القضاء ، وكان ينزل معه في بيته وقد سمعه يوماً يذكر الانصراف إلى وطنه (المرية) فقال له : ما هذا القلق ؟ أقم حتى يكون لك في رحلتك عشر سنين كما كان لي (٥) . قلت : وهو الذي روى عن القاضي كتاب القبس .

٦ - محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن فرج الجدّ الفهري : الحافظ الجليل ، يكنى

(١) العبر : ٨٢/٣ ، الديباج : ٤٨٠/١ ، تذكرة الحفاظ : ١٣٤٨/٤ ، سكت الهيمن : ١٨٧ ، شجرة النور الزكية : ١٥٦/١ .

(٢) التكملة : ٥٨١ .

(٣) التكملة : ٣٧١ .

(٤) العبر : ٨٨/٣ .

(٥) انظر بغية الملتبس : ٣٤٠ ، التكملة : ٥٧٣ ، غاية النهاية : ٣٧٨/١ .

أبا بكر جليل أشبيلية وزعيم وقته في الحفظ ، كان في حفظ الفقه بحراً يغرف من محيط .

روى عن أبي الحسن بن الأخضر ودرس عليه كتاب سيبويه ، وأخذ عنه كتب اللغات والآداب ، وسمع من ابن العربي ، وبرع ، أولاً ، في العربية واقتصر عليها ثم مال إلى دراسة الفقه ومطالعة الحديث والإشراف على الاتفاق والاختلاف بتحريض أبي الوليد بن رشد . انتهت إليه الرياسة في الفتيا وقدم للشورى مع أبي بكر ابن العربي ونظرائه بأشبيلية سنة (٥٢١هـ) ، وتمادى به ذلك نيفاً على ستين سنة في ازدياد سمو الرياسة واطراد تمكن الخطوة ، ولم يشتغل بالتأليف مع غزارة حفظه واتساع مادة علمه . مات سنة (٥٨٦هـ) (١) .

٧ - أبو بكر محمد بن خير بن عمر اللمتوني الامام الحافظ شيخ القراء الأشبيلي : أتقن القراءات على شُرَيْح بن محمد واختص به حتى ساد أهل بلده ، وسمع منه ومن أبي مروان الباجي والقاضي أبي بكر بن العربي ، وبقرطبة من أبي جعفر ابن جعفر ابن عبد العزيز وابن عمه أبي بكر وأبي القاسم بن بقي وابن مُعَيْث وطائفة سواهم . قال ابن الأثير : كان مكثراً إلى الغاية . سمع من رفاقه وشيوخه أكثر من مائة نفس ، لا نعلم أحداً من طبقته مثله .

وتصدر بأشبيلية للإقراء والإسماع وحمل الناس عنه كثيراً ، وكان مقرئاً مجوداً ومحدثاً متقناً أديباً نحوياً لغوياً ، واسع المعرفة رصاً مأموناً ، لما مات بيعت كتبه بأعلى الأثمان لصحتها ، ولم يكن له نظير ، في هذا الشأن ، مع الحظ الأوفر من علم اللسان ، توفي سنة (٥٧٥هـ) (٢) .

٨ - أبو القاسم بن بشكّوأل خلف بن عبد الملك بن مسعود الأنصاري القرطبي : الحافظ محدث الأندلس ومؤرخها ومسندها ، سمع أبا محمد بن عتّاب وأبا بحر بن العاص وطبقتهما ، وأجاز له أبو علي الصّدّفي ، وله عدة تصانيف . توفي سنة (٥٧٨هـ) (٣) .
تولّى القضاء ببعض جهات أشبيلية لأبن العربي . أخذ عن ابن العربي الجم الغفير من معاصريه من الأئمة وطلاب العلم .

(١) الديباج : ٢٨٦/٢ ، شجرة النور الزكية : ١٥٩/١ ، العبر : ٩٢/٣ ، شذرات الذهب : ٢٨٦/٤ ، البغية : ص ١٨٨ .

(٢) تذكرة الحفاظ : ص ١٣٦٦ ، العبر : ٦٩/٣ ، تذكرة الحفاظ للسيوطي : ٤٨٣ ، طبقات القراء : ١٣٩/٢ ،

شذرات الذهب : ٢٥٢/٤ ، مرآة الجنان : ٨٦/٦ ، الديباج : ٣٥٣/١ ، شجرة النور الزكية : ١٥٤/١ .

(٣) الديباج : ٣٥٤/١ شجرة النور : ١٥٤/١ مرآة الجنان : ٤٣٢/٣ .

المطلب الثالث أولاده وأحفاده

أنجب أبو بكر بن العربي عدة أولاد منهم :

- ١ - أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي ، تقدمت ترجمته في تلاميذه .
- ٢ - أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن العربي . سمع أباه وشُريح بن محمد ، ويروي عن أبي محمد بن عتاب وأبي الحسن بن مغيث وسمع الحديث المسلسل بالأخذ باليد من أبي محمد بن أيوب الشاطبي ، وكان له اعتناء بالعلم والمداومة عليه ، قال ابن الأثير : لم يبلغ مبلغ التحديث^(١) .
- ٣ - أحمد بن محمد بن العربي ذكرته بعض المصادر عرضاً ولعله لم يكن من أهل المعرفة^(٢) .

أحفاده منهم

- ١ - أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد أبو بكر بن العربي ، حفيد القاضي ، رحل إلى المشرق وجاور بالحرمين الشريفين وحجَّ سبع حجج . كان من الفضل والدين والتواضع ولين الجانب بمكان (ت ٦١٧هـ)^(٣) .
- ٢ - أبو الحسن علي بن عمر بن عبد السلام بن أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد ابن الحافظ أبي بكر بن العربي ، كذا ذكره في الاتحاف وقال فيه : كان متقناً استوطن فاساً مدة ثم رحل عنها إلى مكناس وأسندت إليه رئاسة التوقيت في الجامع الكبير^(٤) .
- ٣ - أنجب هذا الميقاتي ولداً يعرف بأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن العربي . كان فقيهاً حافظاً محدثاً ، قيل إنه بلغ رتبة الاجتهاد ، مات بمراكش سنة (٨٣٤هـ)^(٥) .

(١) التكملة : ص ٥٦٤ ، المعجم ، ص ٢٢١ .

(٢) انظر التكملة : ٦٠٣/٢ .

(٣) نفع الطيب : ٦٢٦/٢ ، التكملة : ٦٠٣/٢ .

(٤) انظر الإتحاف : ٤٥٨/٥ .

(٥) سلوة الأنفاس للكتّاني : ١٥٩/٣ .

المبحث الرابع مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

طلب ابن العربي العلوم وجدَّ في تحصيلها ، وأقبل على العلوم بكلية ، وطَوَّف البلاد فسمع بالاسكندرية والقاهرة والقدس ونابلس ودمشق وبغداد ومكة والمدينة وغيرها من البلاد ، وأكثر من السماع جدًّا ، ولم يزلُ مقبلاً على طلب العلم حتى صار إمام الناس في وقته في أغلب العلوم ، وقد وصفه معاصروه بالحفظ والإتقان .

فقد قال عنه ابن بَشْكُوَال : كان مقدِّماً في المعارف كلها ، حريصاً على أدائها ونشرها ، ثاقب الذهن في تمييز الصواب فيها ، ويجمع إلى ذلك كله آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة ولين الكنف وكثرة الاحتمال وكرم النفس وحسن العهد وثبات الود . وقال أيضاً فيه الإمام خاتمة علماء الأندلس^(١) .

أما ابن فرحون فيقول فيه : هو الإمام العلامة الحافظ المتبحر ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها . . درس الفقه والأصول وقيد الحديث واتسع في الرواية واتقن مسائل الخلاف والأصول والكلام على أئمة هذا الشأن^(٢) .

وقال الذهبي : أدخل الأندلس إسناداً عالياً وعلماً جمًّا ، وكان ثاقب الذهن عذب المنطق كريم الشمائل كامل السؤدد . وقال : كان القاضي ممن يقال إنه بلغ رتبة الاجتهاد . وقال ابن النجار : حدَّث ببغداد بيسير ، وصنَّف في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب والنحو والتواريخ ، واتسع حاله وكثر أفضاله ومدحته الشعراء^(٣) .

وقال الحجاري : لو لم يُنسب لأشيبيلية إلا هذا الإمام الجليل لكان لها به من الفخر ما يرجع عنه الطرف وهو كليل . وقال هو الإمام بحر العلوم وإمام كل محفوظ ومعلوم^(٤) .

(١) نفح الطيب : ٢٨/٢ ، وأنظر أزهار الرياض : ٦٣/٣ ، المرقبة العليا : ص ١٠٥ .

(٢) الديباج : ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء : ٢٠٠/٢٠ - ٢٠١ .

(٤) المغرب في حلى المغرب : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ، وأنظر تذكرة الحفاظ : ١٢٩٥ .

المبحث الخامس

العوامل التي ساعدت على نبوغه

لقد ساعدت على نبوغ الحافظ أبي بكر بن العربي عدة عوامل كونت منه شخصية افذة .

وعوامل تنمية الشخصية وتنمية المواهب لها وخلق الملكات عند المرء حتى ينبغ في عصره ويتميز عن أقرانه يتوقف على أمور ومؤثرات منها ما يكون خلقياً كالذكاء والمواهب ، ومنها ما يكون مكتسباً يرجع إلى حسن استغلال المرء للظروف التي تحيط به وسلامة توجيهه ومدى استعدادده وقابليته للإفادة من ذكائه ومواهبه ، وفي العوامل المكتسبة يبرز التنافس ويظهر التفاضل بين الأخوة والأقران .

وقد تضافرت عوامل ومؤثرات ساعدت على نبوغ القاضي أبي بكر بن العربي وجعلته من بين أقرانه يحتل مكانة علمية مرموقة :

١ - بيئته الخاصة : وهي أكثر تأثيراً على الإنسان من البيئة العامة . فإذا انطبع الإنسان من الصَّغَر بطابع خاص يتأصل فيه ولا ينفك عنه في جميع مراحل حياته ، وهذا ما بيَّنه الرسول ﷺ ، في حديثه : « مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانَهُ أَوْ يُنَصِّرَانَهُ أَوْ يُمَجِّسَانَهُ »^(١) الحديث .

فيرث الطفل من أسلافه السيرة الحميدة والسلوك القويم والأخلاق الطيبة ، والبيئة التي نشأ فيها ابن العربي بيئة على جانب كبير من العلم والصلاح ؛ فوالده كان عالماً صاحب مكانة مرموقة في وطنه ، وقد صحبه في رحلته الطويلة وكان قبل ذلك ربّاه أحسن تربية منذ الصغر .

٢ - رحلته الى المشرق وما لقيه فيها من كبار العلماء وما اشتراه من كتب نادرة أدخلها لأول مرة إلى الأندلس^(٢) ، أضف إلى ذلك فراغ البال من كل شيء إلا من العلم .

(١) البخاري في الجائز باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلى عليه : ١١٨/٢ ، من حديث أبي هريرة .

(٢) انظر قائمة الكتب التي عاد بها من الرحلة المشرقية في ملحق آراء ابن العربي الكلامية : ٥٠٥/٢ للدكتور عمار طالبي .

٣ - ما وهبه الله سبحانه من ذكاء مفرط وحافظة قوية وقدرة كبيرة على المطالعة والاستيعاب والجلد والصبر على الطلب والتحصيل^(١) .

٤ - حسن استغلاله للوقت ؛ فقد كان القاضي ابن العربي لا يفتر عن المطالعة والدراسة أو التصنيف أو العبادة أو غير ذلك .

يقول عنه أحد طلابه الذين رحلوا إليه إبان إقامته بقرطبة ، وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حبيش : كنا نبئت معه في منزله بقرطبة فكانت الكتب عن يمينه وعن شماله ، وكان لا يتجرّد من ثوبه ، وكانت له ثياب طويلة يلبسها بالليل وينام فيها إذا غلبه النوم ، ومهما استيقظ مدّ يده إلى كتاب وكان مصباحه لا ينطفئ الليل كله^(٢) .

٥ - وظائفه ومناصبه التي تولّاها وشغلها من تدريس وخطابة وإفتاء وإملاء وقضاء فمن شأنها أن توسع مداركه ، وقد انعكس أثر ذلك فيما بعد على تأليفه في مختلف العلوم .

(١) انظر سير أعلام النبلاء : ٢٠ / ٢٠٠ .

(٢) البغية : ٨٣ .

الفصل الثالث

الموطأ وعناية الأمة به

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول

الكلام على الموطأ وفضله ورواته

إن أهل العلم مجمعون على فضل الموطأ ومكانته بين الكتب ، ولذلك قال فيه الشافعي : ما كتاب أكثر صواباً ، بعد كتاب الله ، من كتاب مالك ، يعني الموطأ . وقال أيضاً : ما في الأرض ، بعد كتاب الله ، أكثر صواباً من موطأ مالك بن أنس ، وقال : ما كتاب ، بعد كتاب الله عز وجل ، أنفع من موطأ مالك بن أنس . وقال : ما رأيت كتاباً أَلَفَ في العلم أكثر صواباً من موطأ مالك . [التمهيد ٧٦/١ - ٧٩] . وقال ابن عبد البر : الموطأ لا مثيل له ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله تعالى عز وجل . [التقضي ص ٩] .

وقد أطلق عليه مُغلطاي وصف الصحة فقال : أول من صَنَّف في الصحيح مالك . [تنوير الحوالك ٨/١] . وقال ابن العربي : كتاب الجُعْفِي (أي البخاري) هو الأصل الثاني في هذا الباب ، والموطأ هو الأول واللباب وعليهما بناء الجميع كالقُشَيْرِي والتِّرْمِذِي فما دونهما . [العارضة ٥/١] .

وقال الذَّهَلَوِي : كتاب الموطأ أصَحَّ كتب الفقه وأشهرها وأقدمها وأجمعها . وقد اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به والاجتهاد في روايته والاعتناء بشرح مشكلاته ، والاهتمام باستنباط معانيه وتشديد مبانيه . [المسوى ٦٣/١] .

رواة الموطأ

ونظراً لمكانة مالك العلمية وشهرته بعالم المدينة في وقته تكاثر عليه الرواد للأخذ عنه وخاصة كتابه الموطأ ، فقد أخذه عنه الجُمُّ الغفير من العلماء . قال القاضي عِيَّاض : لم

يُعْتَنَ بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ ؛ فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره وفضله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه . فأما من اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم . [ترتيب المدارك ١/١٩٨] .

وقد خص رواة الموطأ عن مالك بتأليف خاص العلماء منهم ابن ناصر الدين الدمشقي فقد أَلَفَ كتاباً في رجال الموطأ قال في مقدمته :

وبعد ، فإن بعض أهل السنة وخدامها ، ومن نشأ بين أئمتها وأعلامها ، قصد مني والتمس ذكر رواة موطأ الإمام مالك بن أنس الذين لقوه ، رضي الله عنه ، وسمعوا كتابه الموطأ منه ، فأجبتهم إلى ما قصدت وذكرته بعض مرويات غالبهم عن مالك بالسند . وكنت نظمت فيمن وقع لي منهم شعراً ليكون عوناً على حفظهم نثراً وذلك لما رأيت الحافظ أبا القاسم علي بن عساكر ثقة الدين بلغ برواة الموطأ عن مالك واحداً وعشرين أشار إلى ذلك بنظم يحويهم . . فتبعت زيادة على من حواه فوق لي ثمانية وخمسون سواهم من الرواة ، نظمت الجميع في أبيات للتعريف ثم نثرتهم حسب السؤال في هذا التأليف إلا من ذكرهم الإمام القاضي عياض في ترتيب المدارك اتحاف السالك برواه الموطأ عن مالك [ل (أ) من نسخة الشيخ حمد أبو بكر حفظه الله] .

عدد أحاديث الموطأ :

اختلف في عدد أحاديثه . نُقِلَ عن سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ قَوْلُهُ : لَقَدْ وَضَعَ مَالِكُ الْمَوْطَأَ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ آلَافِ حَدِيثٍ ، أَوْ قَالَ أَكْثَرَ ، فَمَاتَ وَهِيَ أَلْفُ حَدِيثٍ وَنِيفَ يَخْلُصُهَا عَاماً عَاماً بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ وَأَمْثَلُ فِي الدِّينِ . [المدارك ١/١٩٣] .

وقال أبو بكر الأبهري : جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ، ﷺ ، وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً ، المُسْنَدُ مِنْهَا سِتْمِائَةُ حَدِيثٍ ، وَالْمُرْسَلُ مِائَتَانِ وَائْتَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثاً ، وَالْمَوْقُوفُ سِتْمِائَةُ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ ، وَمِنْ قَوْلِ التَّابِعِينَ مِائَتَانِ وَخَمْسُ وَثَمَانُونَ .

وقال ابن حزم في كتاب مراتب الديانة : أَحْصَيْتُ مَا فِي مَوْطَأِ مَالِكٍ فَوَجَدْتُ فِيهِ مِنَ الْمُسْنَدِ خَمْسَمِائَةِ وَنِيفاً وَفِيهِ ثَلَاثُمِائَةِ وَنِيفَ مَرْسَلاً وَفِيهِ نِيفَ وَسَبْعُونَ حَدِيثاً ؛ قَدْ تَرَكَ مَالِكُ نَفْسَهُ الْعَمَلَ بِهَا ، وَفِيهِ أَحَادِيثُ ضَعِيفَةٌ وَهَآهَا جَمَاهُورُ الْعُلَمَاءِ .

وقال الحافظ صلاح الدين العَلَاثِي : رَوَى الْمَوْطَأَ عَنْ مَالِكٍ جَمَاعَاتٌ كَثِيرَةٌ وَبَيْنَ رَوَايَاتِهِمْ اخْتِلَافٌ مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ وَزِيَادَةٍ وَنَقْصٍ ، وَأَكْثَرُهَا رَوَايَةُ الْقَعْنَبِيِّ ، وَمِنْ أَكْثَرِهَا

زيادات رواية أبي مصعب فقد قال ابن حزم : في موطأ أبي مُصْعَب زيادات على سائر الموطآت نحو مائة حديث . [تنوير الحوالك ٩/١] .

وقال الغافقي في مسند الموطأ : اشتمل كتابنا هذا على ستمائة حديث وستين حديثاً ، وهو الذي انتهى إلينا مع مسند موطأ مالك رحمه الله تعالى ، وذلك أني نظرت في الموطأ من اثنتي عشرة رواية رويت عن مالك وهي : رواية عبد الله بن وهب ورواية عبد الرحمن بن القاسم ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، وعبد الله بن يوسف التيسبي ومَعْن ابن عيسى ، وسعيد بن عفير ويحيى بن عبد الله بن بكير وأبي مُصْعَبُ أحمد بن أبي بكر الزُّهري ، ومُصْعَبُ بن عبد الله الزُّبيري ، ومحمد بن المبارك الصوري ، وسليمان بن برد ، ويحيى بن يحيى الأندلسي ، فأخذت الأكثر من رواياتهم وذكرت اختلافهم في الحديث والألفاظ ، وما أرسله بعضهم ، أو وقَّفه وأسنده غيرهم ، وما كان من المرسل اللاحق بالمسند . [مسند الموطأ للغافقي ل ٣٠٤ ب ، مخطوط مكتبة الحرم المكي ٣١٣] .

وقال السُّيوطي : وقد وقفت على الموطأ من روايتين آخرين سوى ما ذكر الغافقي . إحداهما رواية سويد بن سعيد ، والأخرى رواية محمد بن الحسن ، صاحب أبي حنيفة ، وفيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت منها حديث : إنما الأعمال بالنيات ، [تنوير الحوالك ١٠/١] .

المبحث الثاني

اهتمام المغاربة برواية يحيى بن يحيى

إنَّ أجل الروايات للموطأ وأوعبها رواية يحيى بن يحيى الليثي ، وهي التي اعتمدها الناس في المغرب والمشرق وشرحوها وصحَّحوها .

هكذا يقول المرحوم الطاهر بن عاشور في كشف المغطى ص ٣٩ . ويقول السيد محمد بن جعفر الكتّاني : بعد الكلام على الموطآت وأحسنها رواية يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي : وإذا أُطلق ، في هذه الأعصار ، موطأ مالك فإنما ينصرف لها . [الرسالة المستطرفة ص ١٣-١٤] .

أما الحافظ ابن عبد البر فيقول : اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصة لموضعه عند أهل بلدنا من الثقة والدين والفضل والعلم والفهم ، ولكثرة استعمالهم لروايته وراثته عن شيوخهم وعلمائهم . [التمهيد/ ١٠] .

أما ابن العربي فيقول : والكلام في شرح الموطأ إنما هو على كتاب يحيى بن يحيى الليثي ، الذي دخل الأندلس وأدخله . . وكان يحيى بن يحيى الراوية خيراً وقوراً عاقلاً آخذاً في هيئة بزمالك وسمته سمع من مالك الموطأ مالك وسمع بمصر من الليث بن سعد . [المسالك ل ٤١-ب] .

المبحث الثالث

شروح الموطأ

قد قدّمنا ، فيما سبق ، قول القاضي عياض ، رحمه الله ، إنه لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والفقه اعتناء الناس بموطأ مالك ، وقد وُضعتْ عليه شروح كثيرة نذكر أهمها :

- ١ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) .
- ٢ - الاستذكار لما في الموطأ من المعاني والآثار للمؤلف السابق .
- ٣ - المتقى في شرح موطأ إمام دار الهجرة لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ) .
- ٤ - المسالك في شرح موطأ الامام مالك لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) .
- ٥ - القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ، وهو كتابنا هذا وسيأتي الكلام عليه .
- ٦ - تنوير الحوالك على شرح موطأ مالك لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) .
- ٧ - شرح ملأ على سلطان محمد القاري الحنفي (ت ١٠١٤هـ) .
- ٨ - شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك لمحمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) .
- ٩ - المسوى في شرح الموطأ لقطب الدين أحمد ولي الله بن عبد الرحيم الدّهْلَوِي (ت ١١٧٦هـ) .
- ١٠ - أوجز المسالك إلى شرح موطأ مالك لمحمد زكريا الكّانْدَهْلَوِي .

الفصل الرابع

مصنفات ابن العربي

- ١ - الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى .
- ٢ - كتاب الأفعال .
- ٣ - كتاب المتوسط في معرفة صحة الاعتقاد والرد على من خالف السنة وذوي البدع والإلحاد .
- ٤ - كتاب العواصم من القواصم .
- ٥ - الوصول إلى معرفة الأصول .
- ٦ - أنوار الفجر في مجالس الذكر .
- ٧ - أحكام القرآن الكبرى .
- ٨ - أحكام القرآن الصغرى .
- ٩ - خامس الفنون .
- ١٠ - قانون التأويل .
- ١١ - الناسخ والمنسوخ .
- ١٢ - عارضة الأخوذى في شرح الترمذى .
- ١٣ - القبس في شرح موطأ مالك بن أنس .
- ١٤ - المسالك في شرح موطأ مالك .
- ١٥ - كتاب النيرين في شرح الصحيحين .
- ١٦ - شرح الصحيح .
- ١٧ - الأحاديث المسلسلات .
- ١٨ - الأحاديث السباعيات .
- ١٩ - شرح حديث أم زرع .
- ٢٠ - شرح حديث الإفك .
- ٢١ - شرح حديث جابر في الشفاعة .
- ٢٢ - كتاب مصافحة البخاري مسلم .

- ٢٣ - مشكل القرآن والحديث .
- ٢٤ - المحصول في علم الأصول .
- ٢٥ - كتاب التمحيص .
- ٢٦ - شرح غريب الرسالة .
- ٢٧ - تبين الصحيح في تعيين الذبيح .
- ٢٨ - ستر العورة .
- ٢٩ - كتاب الكافي في أن لا دليل على النافي .
- ٣٠ - كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف .
- ٣١ - مسائل الخلاف .
- ٣٢ - التقريب والتبيين في شرح التلقين .
- ٣٣ - الرسالة الحاكمة على الأيمان اللازمة .
- ٣٤ - كتاب المقسط في شرح المتوسط .
- ٣٥ - نزهة المناظر وتحفة الخاطر .
- ٣٦ - سراج المريدين في سبيل المهتدين .
- ٣٧ - سراج المهتدين .
- ٣٨ - أحكام الآخرة والكشف عن أسرارها الباهرة .
- ٣٩ - رسالة المستبصر .
- ٤٠ - مراقي الزلفى .
- ٤١ - كتاب العقد الأكبر للقلب الأصغر .
- ٤٢ - تفصيل التفضيل بين التحميد والتهليل .
- ٤٣ - كتاب الأمر .
- ٤٤ - كتاب الفقراء .
- ٤٥ - ملجأة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين .
- ٤٦ - رده على ابن السيد البطليوسي .
- ٤٧ - ترتيب الرحلة للترغيب في الملة .
- ٤٨ - شواهد الجلة والأعيان في مشاهد الإسلام والبلدان .
- ٤٩ - أعيان الأعيان .
- ٥٠ - فهرست شيوخه .

الفصل الخامس

كتاب القبس

المبحث الأول

اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف

عرف الكتاب بهذا الاسم (القبس في شرح موطأ مالك بن أنس) نص عليه الشارح في الأحكام ص ١٠٠٠ ، وفي العارضة ٢١٨/٨ ، وفي القبس ٧٨٨ ، وكذلك في المسالك ل ٤ أ ، وذكره كل من ترجم له في مؤلفاته . انظر على سبيل المثال الديباج لابن فرحون ٢/٢٥٤ ، نفح الطيب ٢/٣٥ ، أزهار الرياض ٣/٩٤ ، طبقات المفسرين للدَّاودي ٢/١٦٩ ، والمرشد الوجيز ٩٧ ، وانظر تعليق محقق الأنساب للسَّمعاني ١/٢٩٨ ، وسماه ، في آخر المخطوطة ، قبس النور الأعظم ل ١٧٨ ب .

نسبته إلى المؤلف :

أولاً : إنه بإثباتنا لعنوان الكتاب نكون قد قطعنا شوطاً في تحقيق نسبته إلى المؤلف ، ويزيد ذلك وضوحاً أن الذين ترجموا له ينسبونه إليه ضمن مؤلفاته .

ثانياً : وجود اسم ابن العربي على جميع نسخ الكتاب المخطوطة .

ثالثاً : إحالته فيه على أغلب كتبه ، انظر على سبيل المثال القبس ٢٣٦ .

رابعاً : النقول عنه . انظر شرح الرزقاني ١/١٩٠ ، فقد قال في القبس ليس للمتقدم ، قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال ، ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال .

وبالرجوع إلى القبس نجد هذا النص بكامله في ص ٢٢٤ .

ونقل الحافظ الكلام السابق وحدده بقوله : قال صاحب القبس ، فتح الباري

١٨٤/٢ ، وكذلك القرطبي في تفسيره ١٨/١٥٢ ، و ١١٨/٨ ، ونقل عنه الحافظ أيضاً في

الفتح ٢/٤٣١ ، وابن الجزري في النشر ١/٣٥ .

المبحث الثاني تاريخ تأليفه

أُملى هذا الكتاب في (٥٣٢هـ) بقرطبة عندما كان مقيماً بها في فترة اعتزاله للقضاء وتركه لبلده أشبيلية . فقد جاء في نسخة ك وم وص عن أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد ابن عبد الله بن يوسف بن حبيش ، رضي الله عنه : حدثنا الإمام الخطيب جمال الإسلام أفضى القضاة أبو بكر محمد بن العربي ، رحمه الله ، إملأ علينا من لفظه بداره بقرطبة ، حرسها الله ، ونحن نكتب في شهور سنة اثنين وثلاثين وخمسمائة قال : هذا كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ، رحمه الله . نسخة م ل أ .

المبحث الثالث نسخ الكتاب ووصفها

حصلت من هذا الكتاب على ست نسخ :

النسخة الأولى : والتي تعد أقدم النسخ التي حصلت عليها من المكتبة المركزية بجامعة أم القرى وأصلها في مكتبة نور عثمانية بتركيا رقم (١١١٥) .

وقد جعلتها هي الأصل ورمزت لها بحرف (ت) ، وهي تقع في ١٧٨ ورقة ، وعدد الأسطر في الصفحة ٣٢ سطراً ، وخطها نسخ جميل جداً إلا أنها تكثر فيها الأخطاء ، وقد استعمل فيها الناسخ الحروف . ح - ش - للدلالة على قول الشارح : قال أبو حنيفة ، قال الشافعي .

نسخت هذه النسخة سنة (٨٧٢هـ) ، فقد جاء في آخر النسخة انتهى جميع الكتاب ، وكان الفراغ من نقله ونسخه . في جمادى الأخيرة سنة اثنين وسبعين وثمانمائة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى الحقير المعترف بالعجز والتقصير الفاني محمد بن سالم الحسايني الشافعي غفر الله له ولوالديه .

وقد اعتمدت هذه النسخة ، رغم ما فيها ، مضطراً لأنني ليس عندي غيرها في ذلك الوقت ، ولم أحصل على النسخ الأخرى إلا في وقت متأخر جداً وقد سجلت منها للموضوع من ١ - ١٠٠ ك.

النسخة الثانية : نسخة مكتبة الحرم المدني ، وتقع في مائتي ورقة وخطها مغربي جميل وتاريخ نسخها (١٣٠٠هـ) ، وعدد الأسطر ٢٩ سطراً .

وفيها تحديد تاريخ إملاء القبس بشهور سنة (٥٣٢هـ) بقرطبة ، وهذا التحديد في بقية النسخ غير الأصل . وقد رمزت لها بحرف (م) .

النسخة الثالثة : نسخة الخزنة العامة بالرباط رقم ج ٢٥ ، وخطها مغربي جميل ، وعدد الصفحات ٣٧٧ ، وعدد الأسطر ٢٥ سطراً وتاريخ نسخها (١٣٠٠هـ) وناسخها مجهول ، وهذه النسخة وصلت إليّ متأخرة ولذلك لم أجعل لها رقماً .

النسخة الرابعة : نسخة بالخزانة العامة بالرباط ورقمها ك ١٩١٦ وكتب عليها ملك

محمد عبد الحي الكتّاني ، وعدد أوراق هذه النسخة ٢٨٧ ورقة وهي ناقصة من الآخر وقد رمزت لها بحرف (ك) .

النسخة الخامسة : النسخة التونسية وهي في المكتبة الوطنية برقم ٨٠٠٩ ومكتوب على الورقة الأولى منها : التحق هذا الكتاب بخزائن المكتبة الصادقية بالجامع الأعظم تحت عدد ١٠٣٥٣ ليجري عليه قانون المكتبة وذلك في سنة . ولم يذكر السنة ، وهي ناقصة من الآخر عدة صفحات ، وعدد أوراقها ٣٤٤ ، وعدد الأسطر ٢٢ سطراً ، وقد رمزت لها بحرف (ص) . وكانت استفادتي منها محدودة نظراً لرداءة تصويرها ، فقد صورت تصويراً سقيماً لم يظهر على الورق ، ولذلك كنت أحيل عليها في الأماكن المقروءة منها .
ويظهر لي أن النسخ الأربع ، بعد الأصل ، أصلها واحد فهي لا تختلف إلا في القليل النادر .

النسخة السادسة : نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم ٤٢٧ ، وخطها مغربي جميل كتبت سنة (٦٣٦هـ) ، وعدد الأسطر فيها ٢٥ سطراً ، وهذه النسخة لم يصل إليّ منها إلا القسم الأخير الذي لا أشتغل عليه ولا أدري هل هي ناقصة في الأصل أم لا .
وهذه النسخة أصابت الأرضة بعض الأماكن منها والذي سلم خطه واضح ومقروء .

المبحث الرابع وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول

منهج ابن العربي في كتابه القبس

بدأ المؤلف بقوله : هذا كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس رحمه الله تعالى ، وهو أول كتاب ألف في شرائع الإسلام وهو آخره لأنه لم يؤلف مثله ؛ إذ بناه مالك ، رضي الله عنه ، على تمهيد الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه ، وسترى ذلك ، إن شاء الله ، عياناً وتحيط به يقيناً عند التنبيه عليه في موضعه أثناء الإملاء بحول الله تعالى . [القبس ص ١] .

وبعد هذا بدأ في الشرح مباشرة وفي أقصى ما يكون من حسن الترتيب وتقسيم للمسائل تحت عناوين بارزة مشيراً إلى نكت وقضايا تحت عناوين الحاق - كشف وإيضاح - تفصيل - استلحاق - تفریع - تكملة تنبيه على مقصد - استدراك - فائدة ، نكتة أصولية - تميم - تحقيق لغوي وتحقيق شرعي - تنبيه على وهم - مسألة أصولية - تأصيل - تعليق - وهم وتنبيه - تفسير - تحديد - تأصيل - ترجمة - تأسيس - عطف - مزلة قدم - عارضة - مزيد إيضاح - توحيد - تأديب - حكمة وحقيقة وتوحيد - بدیعة - تبیین مشکل - توصية توفية وهكذا .

مثلاً : يقول استلحاق : لما جعل النبي ، ﷺ ، وقت العذر في العصر متصلاً بغروب الشمس وقت الصلاة التي بعدها ركب عليه علماؤنا وقت ضرورة العتمة فجعلوا وقت طلوع الفجر وقت الصلاة التي بعدها وهو إلحاق صحيح بالغ .

ويقول : غائلة وإيضاح : جعل النبي ، ﷺ ، أواخر الأوقات الخمس من الصلوات محدداً بمشاهد معين لا يصح فيه اختلاف ولا يدرك فيه ارتياب إلا العتمة ، فإنه جعل آخر وقتها مقدراً بالحرز والتخمين . . [القبس ص ٨] .

تفریع : لم يختلف أحد من رواة الأحاديث في نوم النبي ، ﷺ ، في الصحيح أنه ، ﷺ ، لما استيقظ أذن بالصلاة وأقام لها ، وفي ذلك خلاف من العلماء وخلاف مذهبي أيضاً . [القبس ٣٦] .

والشارح ، رحمه الله ، معروف بدقة النظر وتحريـر محل النزاع في المسائل المختلف فيها بين الأئمة : فهو إذا عرضت مسألة خلافية يناقشها ويبين أقوال العلماء ، ويعرب عن رأيه صريحاً ، وأحياناً يرجّح المذهب المالكي ، وأحياناً يرجّح غيره من المذاهب إذا ظهر له أنه الحق ، يقول به ولو خالف مالكا نفسه ، وذلك في كثير من المسائل .

ففي مسألة الوضوء من مس الذكر يقول : والعجب لإمامنا ، رضي الله عنه ، يرويه في كتابه (أي الحديث الوارد في ذلك) ويدرسه مدى عمره ثم لا يقول به وتختلف فيه فتواه . فتارة يضعفه وتارة يقوّيه وتارة يعتبر فيه الشهوة وتارة يسقطها ، ونحن نقبل روايته فنقول : الحديث صحيح ولا نقبل تفرّيعه ، فنقول : ينتقض الوضوء من مسه بقصد أو بغير قصد [القبس ١٢٠] .

ويقول في الظهار : وعجباً للشافعي حيث يقول : إذا قال لها أنت عليّ كظهر أختي لا يكون ظهاراً وما هن أخواتهم ، كما قال : ما هن امهاتهم ، والمعنى واحد . فأين الاستنباط وأين حمل النظر على النظر ثم قال تعالى : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فذهل الشافعي فقال : ظهار الذمي صحيح . [القبس ٨٧٢] .

ويتعرض لمسألة أخرى اختلف فيها رأي مالك مع غيره وهي هل كان النبي ﷺ ، مفرداً أو متمتعاً أو قارناً .

فقد رأى مالك والشافعي أنه كان مفرداً ويرد هو هذا القول بقوله : وأما المعاني التي تعلّق بها مالك ، رضي الله عنه ، والشافعي ففعل النبي ، ﷺ ، يسقطها وقد كان قارناً فوجب امتثال فعله وإسقاط الاعتراضات عليه ، والحق أحق أن يتبع [القبس ص ٦٤٠] .

هذه بعض الأمثلة في طريقة عرضه للمسائل .

أما طريقته مع أبواب الموطأ فهو يذكر الباب الذي ترجم به مالك ، ثم بعد ذلك يقول حديث فلان . انظر مثلاً ترجمة مالك في الموطأ ١/١٩٣ ، باب النهي عن استقبال القبلة للحاجة .

قال الشارح : الحديث الأول حديث أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ، ﷺ : « إذا ذهب أحدكم للغائط » [القبس ٤١٥] .

ثم بعد ذلك يدمج الحديث بالشرح .

وهو لا يكرر المسائل التي يتكلم عليها قبل ، بل يحيل عليها سواء كانت المسألة في نفس مباحث الكتاب أو كتاب آخر له ، وهذا ما جعل الباحث يجد بعض الصعوبة في

إحالاته على كتبه التي بعضها انعدم في حياته والبعض الآخر لا يزال مخطوطاً ولم يطبع من كتبه إلا النزر اليسير.

المطلب الثاني مزايا الكتاب

يُعدّ هذا الكتاب من أهم شروح الموطأ ؛ فقد أبان فيه ابن العربي عن علم مالك ومكانته ومكانة كتابه الموطأ الذي وصفه بأنه أول كتاب أُلّف في شرائع الإسلام .

وقد شرّحه هو هذا الشرح الذي أتى فيه بما كان انتقد على أبي الوليد الباجي التقصير فيه ، وهو علوم الحديث الذي تضمنه كتاب الموطأ . قال في المسالك : وأما الباجي فقد أشبع القول في هذا الفن (أي في الفقه) وأغفل كثيراً من علوم الحديث الذي يتضمنه كتاب الموطأ [المسالك ل ٤ (أ)] .

كما أنه ناقش المسائل الفقهية والأصولية وأظهر أن مالكا وضع في كتابه الموطأ ، مصطلحات فقهية لم يسبق إليها . يقول رحمه الله في كتاب الفرائض : قال مالك : ميراث الصلب الموطأ [٥٠٣/٢] .

قال ابن العربي : هي كلمة بديعة هو أول من تلقفها من القرآن في قوله ﴿ يَخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ [القبس ل ١٥٤أ] .

وقد أشار إلى تعبير آخر لمالك لم يسبق إليه من اختيار المناسبة والترتيب . قول مالك في آخر الموطأ . [كتاب الجامع ٨٨٤/٢] .

قال ابن العربي : هذا كتاب اخترعه مالك ، رحمه الله تعالى ، في التصنيف لفائدتين :

إحدهما : أنه خارج عن رسم التكليف المتعلق بالأحكام التي صنفها أبواباً ورتبها أنواعاً .
الثانية : أنه لما لحظ الشريعة وأنواعها ورآها منقسمة إلى أمر ونهي ، وإلى عبادة ومعاملة ، وإلى جنايات وعادات نظمها أسلاكاً وربط كل نوع بجنسه . [القبس ل ١٥٧ب من نسخة (الأصل)] .

المطلب الثالث

الماخذ التي تؤخذ على الشارح

لما كان الخطأ لا يسلم منه أحد فالشارح ، كغيره من الناس ، يحصل له الخطأ كما يحصل لكل البشر . وهذا الخطأ لا يسقط مكانته إذا عدَّ في جانب ذلك البحر الزاخر من الحسنات .

وتمثل هذه المآخذ في طعنه على الأئمة وقد يصل أحياناً إلى القذع الشديد . يقول في مقدمه المسالك : إنما حملني على جمع هذا المختصر بما فيه ، إن شاء الله ، كفاية وتنوع أمور ثلاثة ؛ وذلك أني ناظرت جماعة من أهل الظاهر الحزمية الجهلة بالعلم والعلماء وقلة الفهم على موطن مالك ابن أنس فكلُّ عابه وهزأ به . [المسالك ل ٣ ب] . ويقول [في القبس ٤٩٢] : ويحكى عن قوم أن الصوم في السفر لا يجوز ، وأن من صام لا يجزئه ، وهم أقل خلقاً وقولهم أعظم فرقاً في الدين وفتقاً ، ولولا ما شدَّك من قلوب الناس في بلادنا بهذه المقالة الركيكة ما لفتنا نحوها ليتاً .

ويقصد هنا بالقوم الظاهرية .

ويقول : ليس في الأمم طائفة أعظم تعلقاً بالظاهر من اليهود ومنه هلكوا . . إلى أن قال : وهذه الطريقة أراد أن يسلكها داود في الدين . [القبس ١١١٧ بتصرف] . هذا عن الظاهرية ، وهم الأعداء الألداء له ، ولكن غيرهم لم يسلم فيقول مثلاً في أبي حنيفة والشافعي .

قال مالك : من حلف لا يأكل الطعام ولا يلبس هذا الثوب أنه لا يتنفع بهما في حال . . وقال أبو حنيفة والشافعي : يبيعه ويأكل منه ، وهذه فتوى يهودية . [القبس ١١١٨] . ويقول ، وهو يستعرض أقوال الأئمة في مسائل القذف : وأما أبو حنيفة فهو أعجمي ولا يستنكر عليه الجهل بهذه المسألة . [القبس ١٠١٩] .

ويقول في باب الغسل : وقعت للبخاري في جامعته كلمة منكرة فإنه ذكر اختلاف الأحاديث ، ثم قال : والغسل أحوط وإنما بينا ذلك لاختلافهم ، وهذا خطأ فاحش فكيف ينتقل الغسل من الوجوب إلى الاحتياط . [القبس ١٦٩] .

هذا جزء بسيط من كلامه ، رحمه الله ، ذكرناه كمثال .

قسم التحقيق

الباب الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، قال الإمام أبو بكر محمد بن العربي ، رضي الله عنه : هذا أول كتاب ألف في شرائع^(٢) الإسلام وهو آخره ؛ لأنه لم يُؤلف مثله إذ بناه مالك ، رضي الله عنه ، على تمهيد الأصول للفروع ونَبّه فيه على معظم أصول الفقه ، التي ترجع إليها مسائله وفروعه ، وسترى ذلك ، إن شاء الله تعالى ، عياناً وتحيط به يقيناً عند التنبيه عليه في موضعه أثناء الإملاء بحول الله تعالى .

ذكر ابتدائه :

اختلفت مقاصد المؤلفين على ستة أنحاء فمنهم من بدأ بالوحي^(٣) ، ومنهم من بدأ بالإيمان^(٤) ، ومنهم من بدأ بالاستنجا^(٥) ، ومنهم من بدأ بالوضوء^(٦) ، ومنهم من بدأ بالصلاة ، ومنهم من بدأ بالوقوت^(٧) ، وهو أسعدهم في الإصابة لأن الوحي والإيمان علم

(١) وفي بقية النسخ بعد البسملة صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أخبرنا الشيخ الحافظ المحدث الخطيب أفضى القضاة أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن حَبِيش رضي الله عنه ، حدثنا الإمام الخطيب جمال الإسلام أفضى القضاة أبو بكر بن العربي ، رحمه الله ، إملأ علينا من لفظه بداره بقرطبة ، حرسها الله ، ونحن نكتب في شهور سنة اثنين وثلاثين وخمسمائة قال : هذا كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ، رحمه الله ، أول كتاب ألف في شرائع الإسلام .

(٢) قال الشارح في العارضة ٥/١ : الموطأ الأصل الأول وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كالتفسير والترمذي .

(٣) وهو البخاري فقال باب بدء الوحي .

(٤) مسلم فقال كتاب الإيمان .

(٥) أبو داود فقال كتاب الطهارة .

(٦) الترمذي فقال باب ما جاء في فضل الطهور .

(٧) وهو مالك .

عظيم منفرد بنفسه فإن ذكر منه قليلاً لم يغنه عن المقصود .
 وإن ذكر كثيراً صرف عما تصدى له ، وأما من بدأ بغير ذلك فإنه لا يلزم الاستنجاء ولا
 الوضوء ولا الصلوات إلا عند دخول الوقت ، ولذلك قال محققو علمائنا ، رحمة الله
 عليهم ، إنه ليس في الشريعة نفل يجزىء عن فرض قبل الوقت .
 وسمعت الشاشي^(١) ، بمدينة السلام^(٢) ، يقول : إن الوضوء واجب عليه في وقت
 غير معين متى فعله أجزأه وهذا ضعيف لأنه لا يصح وجوب الفرع مع عدم وجوب الأصل
 ولا وجوب الشرط مع عدم وجوب المشروط .

تنبيه :

قال مالك ، رضي الله عنه : وقوت^(٣) الصلاة ، وقد اتفق أرباب اللغة على أن فعولاً
 جمع الكثرة وأفعالاً جمع القلة^(٤) . وكذلك فعل هو ، رضي الله عنه ، فإنه أدخل تحت
 الترجمة ثلاثة عشر وقتاً .
 وكل وقت منها ينفرد عن صاحبه بحكم ويغايظه من وجه .

الإسناد :

ذكر مالك ، رضي الله عنه ، حديث صلاة جبريل معدداً على خمس^(٥) . وفي مسلم

(١) هو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر أبو بكر الشاشي الملقب بفخر الإسلام المُستظهر ، رئيس الشافعية
 بالعراق في عصره ، ولد سنة ٤٢٥ هـ ومات سنة ٥٠٧ هـ طبقات الشافعية ٥٨/٤ ، وفيات الأعيان ١/٤٦٤ ،
 الفهرس التمهيدي ص ٢٠٠ .

(٢) بغداد أم الدنيا وسيدة البلاد . وسميت مدينة السلام لأن دجلة يقال لها وادي السلام . معجم البلدان ١/٤٥٦ .
 (٣) الموطأ ١/٣ .

(٤) قال أبو الوليد الباجي : وقوت الصلاة جمع وقت كضرب وضروب وفلس وفلوس ووجه ووجوه ؛ فوقت الصلاة
 يتسع لتكرار فعلها مراراً وجميعه وقت لجواز فعلها . المُنتقى ١/٣ .

(٥) الموطأ ١/٣ . مالك عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً فدخل عليه عروة بن الزبير فأخبره
 أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً ، وهو بالكوفة ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا يا مغيرة
 أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلي فصلي رسول الله ، ﷺ والبخاري في كتاب مواقيت الصلاة
 وفضلها ١/٩٢ ، ومُسلم في كتاب المساجد باب أوقات الصلوات الخمس ١/٤٢٥ .

قال ابن عبد البر : هذا السياق منقطع عند جماعة العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر
 ابن عبد العزيز وعروة لم يلق بشيراً لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجالسة لا بالصيغ . فتح الباري
 ٥/٢ . وقال الشارح ، في المسالك ل ٧ : قال علماؤنا هذا حديث متصل صحيح مسند عند جماعة أهل =

أنه معدد على عشرة ، وذكره رضي الله عنه ، مجملاً ، وكذلك ذكره مسلم وغيره ، وروي من طريق ابن عباس وغيره مفسراً .

(أُمْنِي جَبْرِيلُ عِنْدَ بَابِ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ)^(١) الحديث الخ .

وفيه نكتة بديعة أغفلها علماؤنا ، رضي الله عنهم ، وذلك قوله ، ﷺ : « فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ » معناه ابتداء ، وكذلك جميع الصلوات . وصلى بي الظهر في اليوم الثاني معناه فرغ من جميع الصلوات ، وكذلك يحدّد الأول من الأوقات والأواخر .

إشكال وحله :

إذا ثبت هذا فجاء في لفظ الحديث « وَصَلَّى بِي الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ لَوَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ » فاحتمل أن يكون معنى قوله فصلى بي بدأ أو ختم ، فأنشأ هذا بين العلماء اختلافاً في اشتراك الظهر والعصر ، وتالله ما بينهما اشتراك ، ولقد

النقل وأن في هذا الموضوع محمولة على الاتصال حتى يتبين الانقطاع .

وقال الحافظ : هذا لا يُسمى منقطعاً اصطلاحاً وإنما هو مرسل صحابي آخر لم يدرك القصة فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي ، ﷺ ، أو بلغه عنه بتبليغ مَنْ شاهده أو سمعه كصحابي آخر على أن رواية الليث عند المصنف (أي البخاري) تزيل الإشكال كله ولفظه فقال عروة : سمعت بشير بن أبي مسعود يقول : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقول فذكره . وكذا سياق ابن شهاب وليس فيه التصريح بسماعه له من عروة ، وابن شهاب قد جرب عليه التدليس لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال . كنا عند عمر بن عبد العزيز فذكر الحديث . (فتح الباري ٥/٢) .

(١) أبو داود ٢٧٤/١ ، والترمذي ٢٧٨/١ وقال : حسن صحيح ، وأحمد رقم ٣٠٨١ و٣٠٨٢ ، وابن الجارود ص ٥٩٥ ، والحاكم في المستدرک ١٩٣/١ ، والدراّقطني في سننه ٢٥٨/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٤/١ ، والطحاوي في معاني الآثار ١٤٧/١ . كلهم من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن نافع بن جبیر بن مطعم عن ابن عباس .

أقول : الحديث فيه عبد الرحمن بن الحارث . أبو الحارث المدني صدوق له أوهام من السابعة ، مات سنة ١٤٣ وله ٦٣ سنة/ يخ عم ت ٤٧٦/١ ، وقال في ت ت : قال ابن معين صالح ، وقال : أبو حاتم شيخ ، وثقه العجلي وابن حبان . وقال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أحمد : متروك ت ٥٥/٦ .
درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم والنسائي والنووي في المجموع ٢٣/٣ ، وابن عبد البر . انظر تلخيص الجبير ١٧٣/١ والشارح في العارضة ٢٥/١ وأحمد شاکر في تعليقه على المسند ٣٥/٥ وعلى سنن الترمذي ٢٨٢/١ .

قلت : والحديث بهذا السند حسن ، ولعل من صحّحه بناء على رواية عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن عمر بن نافع عن جبیر بن مطعم عن ابن عباس . المصنّف لعبد الرزاق ٥٣١/١ . قال ابن دقيق العيد : متابعة حسنة تلخيص الجبير ١٧٣/١ .

زهقت فيه أقلام العلماء لأنه لم يكن معنى قوله : وصلى بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس فرغ .

لم يكن بياناً وإذا كان معناه فرغ ضرورة لم يكن اشتراك . وتبين بهذا أن النبي ﷺ ، في اليوم الأول بدأ بالعصر حين صار ظل كل شيء مثله وفرغ من الظهر في ذلك اليوم في ذلك الوقت ، فصار اشتراك آخر الظهر أول وقت العصر والله أعلم .

إلحاق :

كما بينه جبريل للنبي ، عليهما السلام ، كذلك بينه رسول الله ﷺ ، للسائل في حديث أبي موسى (١) وغيره ، والذي أدخل مالك منه جزءاً وترك سائره إذ لم يكن كتابه على التطويل والاستيفاء ، وخص مما ذكر صلاة الصبح وكانت الفائدة في ذلك أن يبين أن في الصبح وقتاً واسعاً اختيارياً متعدداً رداً على من يقول إنه واحد وأنه وقت ضرورة .

كشف وإيضاح :

نزل جبريل / إلى النبي ﷺ ، مأموراً مكلفاً لا بتعليم النبي ﷺ ، بأصل الصلاة لأن الملائكة ، وإن كانوا مكلفين ، فبغير شرائعنا . ولكن الله ، عز وجل ، كلف جبريل ، عليه السلام ، الإبلاغ والبيان كيف ما احتجج إليه قولاً وفعلًا . فإن قرأت بهذا أمرت صح أن يخبر به جبريل عن نفسه وإن قرأت أمرت ، بفتح التاء ، فمعناه أن الذي أمرت به من الصلاة البارة مجملًا هذا تفسيره اليوم مفصلاً وهو الأقوى في الروايتين . وبهذا يتبين بطلان قول من يقول إن في صلاة جبريل بالنبي ﷺ ، جواز صلاة المعلم بالمتعلم (٢) أو المفترض خلف المتنفل .

وأما حديث عائشة (٣) ، رضي الله عنها ، فدل به مالك ، رحمة الله تعالى عليه ،

(١) مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب أوقات الصلاة الخمس ٤٢٥/١ وأبو داود ٢٧٩/١ ، والنسائي ٢٦٠/١ - ٢٦١ كلهم من طريق أبي بكر ابن أبي موسى عن أبيه عن رسول الله ﷺ ، أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً ، قال : فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً ، ثم أمره فأقام بالظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انتصف النهار . . .

(٢) قال الحافظ استدلل بهذا الحديث على جواز الائتمام بمن يأتيه بغيره ، ويجاب عنه بما يجاب به عن قصة أبي بكر في صلاته خلف النبي ﷺ ، وصلاة الناس خلفه فإنه محمول أنه كان مبلغاً فقط ، واستدل به أيضاً على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل من جهة أن الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الإنس . قاله ابن العربي وغيره . فتح الباري ٤/٢ .

(٣) متفق عليه البخاري في مواقيت الصلاة باب فضل صلاة الفجر ١٥١/١ ومسلم في كتاب المساجد باب استحباب =

على مواظبة النبي ﷺ ، على صلاة الصبح مع الفجر ولو كان نفلاً كما قاله أهل العراق (١) ما اختار حياته كلها لنفسه النفل وترك الفرض .

وأما حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه (مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ) (٢) .

يقتضي بظاهره أن ركعة واحدة تجزيه وتكفيه ، ولكن الأمة أجمعت على أنه لا بد أن يضيف لها أخرى .

وفي البخاري (مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى) (٣) .

كما روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ ، قال : (مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ) (٤) .

فصل :

قوله : (مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ) استوى ههنا وقت الضرورة ووقت الاختيار لأنه ليس بعد طلوع الشمس وقت للصبح ولا قبلها وقت ضرورة لها ، وكذلك كنا نقول في العصر كما قال الأوزاعي (٥) وأبو حنيفة (٦) لولا قول النبي ﷺ ، من طريق أنس وغيره (تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ ثَلَاثًا يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ حَتَّى إِذَا

= التكبير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس ٤٤٦/١ ، والموطأ ٥/١ ، وأبو داود ٢٩٣/١ ، والترمذي ٢٨٧/١ ، والنسائي ٢٧١/١ كلهم عن عائشة زوج النبي ، ﷺ ، قالت : (لَقَدْ كَانَ نِسَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ الْفَجْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ثُمَّ يُقَلِّبْنَ إِلَى يَسُوتِهِنَّ وَمَا يُعْرِفْنَ مِنْ تَغْلِيسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) لفظ مسلم .

- (١) هذا القول يقصد به الأحناف ومن وافقهم لأن هذا مذهبهم أي الإسفار بالصبح . انظر فتح القدير ١٥٧/١ .
- (٢) متفق عليه البخاري في مواقيت الصلاة باب من أدرك من الفجر ركعة ١٥١/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب من أدرك ركعة من الصلاة ٤٢٤/١ ، والموطأ ٦/١ .
- (٣) البخاري في مواقيت الصلاة ، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ١٤٦/١ .
- (٤) النسائي ١١٢/٣ من حديث أبي هريرة .
- درجة الحديث صحيح من خلال الإسناد .

(٥) يقول الأوزاعي إن ركع ركعة من العصر قبل غروب الشمس وركعة بعد غروبها فقد أدركها والصبح عنده كذلك . التمهيد ٢٧٧/٣ وانظر فقه الأوزاعي ١٣٠/١ .

(٦) انظر مذهب أبي حنيفة في شرح فتح القدير لابن الهمام ١٥٣/١ وهو مثل مذهب الأوزاعي .

أَصْفَرَّتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ قَامَ فَفَنَرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهُ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا^(١) .

فإن قيل إنما وقع الدم بالنقر وقلة الذكر قلنا إذا ذكر النبي ﷺ ، وصفين وعلق الحكم عليهما لم يجز إلغاء أحدهما^(٢) .

فلذلك قال علماؤنا هذا الحديث للحائض تطهر والصبي يبلغ والكافر يسلم ، فأما الناسي يذكر فكل وقت يذكر وقت له ، وكذلك المتعمد متى ما ذكر فهو وقته ، وإن تبادى الذكر فكل ذكر له وقته وهو داخل تحت قوله : (مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا)^(٣) ، لأن الناسي هو التارك لغة^(٤) .

استلحاق :

لما جعل النبي ﷺ ، وقت العذر في العصر متصلاً بغروب الشمس وقت الصلاة التي بعدها رُكِّبَ عليه علماؤنا وقت ضرورة العتمة فجعلوا وقت طلوع الفجر وقت الصلاة التي بعدها ، وهو إلحاق صحيح بالغ .

غائلة وإيضاح :

جعل النبي ﷺ ، أواخر الأوقات الخمس في الصلوات محدداً بمشاهد معين لا يصح فيه اختلاف ولا يدرك فيه ارتياب إلا العتمة ، فإنه جعل آخر وقتها مقدراً بالحزر والتخمين ، ولذلك نرى الروايات تختلف ما بين ثلث الليل ونصفه وبهذا أدخل مالك * إلى شَطْرِ اللَّيْلِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ *^(٥) لأنه أحد وجهي التحديد والحكمة في أن جعل

(١) مسلم في كتاب المساجد باب استحباب التبكير بالعصر ٤٣٤/١ ، وأبو داود ٢٨٨/ ، وشرح السنة ٢١٢/٢ .
(٢) قال القرافي : يجوز تعليل الحكم الواحد بعلمتين منصوبتين ، خلافاً لبعضهم ، نحو وجوب الوضوء على من بال ولامس ولا يجوز بمستنبطتين لأن الأصل عدم الاستقلال فيجعلان علة واحدة .

حجة الجواز في المنصوبتين أن لصاحب الشرع أن يربط الحكم بعلة وبغير علة ويعلمتين فأكثر .
حجة المنع أنه لو علل بعلمتين لاجتمع على الأثر الواحد مؤثران مستقلان وهو محال وإلا لاستغني بكل واحد منهما عن كل واحد منهما فيلزم أن يقع بهما في حالة عدم وقوعه بهما وأن لا يقع بهما حالة وقوعه بهما ، وجمع بين النقيضين لأن الوقوع بكل واحد منهما سبب عدم الوقوع من الآخر ، فلو حصل العلتان وهو الوقوع بهما ولأن تعليل الحكم بعلمتين يفضي إلى نقض العلة وهو خلاف الأصل . شرح التنقيح ص ٤٠٤ .

(٣) مسلم في كتاب المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة ٤٧٧/١ ، وأبو داود ٣٠٧/١ ، والترمذي ٢٣٥/١ - ٢٣٦ ، والنسائي ٢٩٣/١ ، وابن ماجه ٢٢٧/١ كلهم عن أنس .

(٤) انظر صحاح الجوهري ٢٥٠٨/٦ .

(٥) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر كتب إلى أبي موسى الأشعري أن يصل العصر والشمس بيضاء نقية قدر =

موقوفاً على التخمين أن الظل بالنهار علامة معانية ، فعلق النظر بها ، وليس بالليل علامة معانية ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١) فوكلوا إلى التقدير وعذروا في التقصير .

تأصيل :

نَبَهَ مالِك ، رحمه الله تعالى ، بحديث عمر ، رضي الله عنه ، على أصل كبير من أصول الفقه وهو سكوت باقي القوم على قول / بعضهم فإنه يكون إجماعاً^(٢) لأن عمر ، [ل/١ب] رضي الله عنه ، كتب إلى الأمصار بكتابه فما اعترضه أحد .

توصيل :

ونَبَهَ به أيضاً على أصل آخر من أصول الفقه وهو اتصال عمل الخلفاء بحديث النبي ، ﷺ ، فتقوى النفس به أو يأخذ أحاديثه فيترجح على غيره ، فلم نجد ههنا ، في هذا الباب لأبي بكر ، كلاماً فأردفه كلام عمر ، رضي الله عنه ، ووجد في الزكاة كلام أبي بكر وعمر ، رضي الله عنهما ، فأردف كلام النبي ، ﷺ ، بهما^(٣) .

تقرير :

ذكر عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، في كتابه أن صَلُّوا آلَظُّهَرِ إِذَا كَانَ الْقَمِيُّ ذِرَاعاً . والمصلون على قسمين واحد وجماعة : فأما الواحد فأول الوقت له أفضل ، بلا خلاف بين المالكية والشافعية نعم وقبل النفل ، فإن أراد أن يتنفل فبعد أن يؤدِّي الفرض ، وقد وهم في ذلك بعض المالكية وبيناه في موضعه .

وأما الجماعة فأول الوقت أفضل لها بلا خلاف . إلا أنه لما كان تألفهم لا يمكن في أول الوقت لأنه يأتي في غفلة ، فإلى أن يتأهب له الناس يمضي منه برهة فقدره لهم عمر

= ما يسير الركاب ثلاثة فراسخ . الموطأ ٧/١ . وذكر الشيوطي أن له شاهداً مرفوعاً من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ، ﷺ : « مَنْ حَافَظَ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ لَمْ يَكُتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ » تنوير الحوالك ٢٥/١ .

درجة الحديث : المرفوع منه صححه الحاكم كما ذكره الشيوطي تنوير الحوالك ٢٥/١ .

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٢) إذا قال الصحابي قولاً وظهر ذلك في علماء الصحابة وانتشر ، ولم يعرف له مخالف ، كان ذلك إجماعاً مقطوعاً به . التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٣٩١ وانظر المنحول من تعليقات الأصول ص ٣١٨ والمحصول

للشارح ل ٥٢ ل .

(٣) الموطأ ١/٢٤٥ - ٢٤٦ .

بريع القامة مصلحة لهم وحرصاً على اجتماعهم على هذه الشعيرة وفي هذا إثبات المقدرات بالقياس رداً على أهل العراق^(١).

وبهذا يتبين أن فضل الجماعة أفضل من فضل أول الوقت ، والدليل عليه الحاسم للإشكال أنه لو أن أهل بلد اتفقوا على ترك الجماعة قوتلوا ، ولو اتفقوا على ترك أول الوقت لم يلاموا ، ومن الرفق بهم أن قدر لهم وقت العصر بياض الشمس ؛ لأن تقديره بظل الشخص بمثله لا يمكن إلا لمن حصله أول الزوال . ولما كان إهماله عند الخلق لكثرة أشغالهم أكثر من تحصيله عدل بهم إلى البياض لأنه دليله وأقرب في التحصيل منه وحده في المغرب وقتاً واحداً ، وقد ثبت عن النبي ﷺ ، (أَنَّهَا إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ)^(٢) في وقت وصارت المغرب ما بين الشفق والمغرب كالصبح ما بين الفجر والطلوع ، إلا أن المبادرة بها أفضل وتزيد على سائر الصلوات في ذلك بأن وقتها يدخل على ذكرى من الخلق وفراغ من أعمالهم فلا وجه لتأخيرها ، وقد روي عن مالك أن وقتها عند غروب الشمس واحد^(٣).

ولا ينبغي أن يلتفت إليه لأن الموطأ رواه عنه خلق كثير وكتبه بيده وأقرأه عمره ، لمن روى عنه هذا الذي فيه من أن المغرب لها وقتان ، ولمن روى خلافه فلا يصح أن يترك هذا الخبر المتواتر لذلك الخبر الواحد المظنون .

مزید ایضاح :

لما كتب عمر ، رضي الله عنه ، إلى العمال ، في إقامة الصلوات بالناس جماعة ،

(١) قال الشيرازي : يجوز إثبات الحدود والكفارات والمقدرات بالقياس . وقال أصحاب أبي حنيفة لا يجوز . التبصرة للشيرازي ص ٤٤٠ ، وانظر المنحول من تعليقات الأصول ص ٣٧٥ ، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٤٤٩ .

(٢) مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب أوقات الصلوات الخمس ٤٢٦/١ من حديث عبد الله بن عمرو .

قال الشارح في العارضة ٢٧٤/١ : والصحيح قول من يقول إن آخر وقتها غروب الشفق بدليل حديث عبد الله بن عمرو ، وقت المغرب ما لم يغب الشفق . وقال البغوي : أصح الأقوال أن لها وقتين وآخر وقتها إلى غيبوبة الشفق . شرح السنة ٣١٦/٢ وكذا قال الباجي . انظر المنتقى ٢٣/١ .

(٣) قال الباجي : اختلف قول مالك فروي عنه في الموطأ إن آخر وقت المغرب إذا غاب الشفق . وقال محمد بن مسلمة : إن أول وقتها غروب الشمس ومن شاء تأخيرها إلى مغيب الشفق فذلك له وغيره أحسن منه . المنتقى ١٤/١ . قلت : رد الشارح هذا الرأي .

فَدَّرَ لَهُمْ رِبْعَ الْقَامَةِ ، وَلَمَّا كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي خَاصَّتِهِ ^(١) قَالَ لَهُ : (صَلِّ الظُّهْرَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ) .

تنبيه :

لَمَّا رَأَى مَالِكٌ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، أَنَّ حَدِيثَ جَبْرِيلَ فِي تَقْدِيرِ الْأَوْقَاتِ بِالظَّلِّ لَمْ يَصِحَّ أَدْخَلَ حَدِيثَ أَبِي مَسْعُودٍ الْمُحْتَمَلِ فِي قَوْلِهِ : فَصَلِّ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « ثُمَّ أَدْخَلَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الظِّلِّ الْمَفْسُورِ .
قَالَ : (أَنَا لَعَمْرُ اللَّهِ أُخْبِرُكَ صَلَّ الظُّهْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ ^(٢)) وَالْعَصْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَيْكَ) ، وَغَاوَسَ ^(٣) ذَلِكَ الْحَبْرُ ، وَهُوَ الْبَخَارِيُّ ^(٤) ، عَلَى هَذِهِ النِّكْتَةِ فَقَبِلَهَا فَصَارَ يَتْرَجِمُ بِمَا

(١) قَالَ الْبَاهِجِي : وَقَوْلُهُ أَنَّ صَلَّ الظُّهْرَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ ظَاهِرُهُ مُخَالَفٌ لظَاهِرِ كِتَابِهِ إِلَى عَمَالِهِ فِي قَوْلِهِ أَنَّ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا فَاءَ الْفِيءُ ذِرَاعًا . وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، فِي ذَلِكَ ، فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِ أَمَارَتِهِ لِأَنَّ صَلَاةَ الْغَدِّ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ الْجُمُعَةَ ، الْمُنْتَقَى ١٦/١ .
(٢) الْمَوْطَأُ ٨/١ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ . . . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ رَوَاتِهِ وَالْمَوَاقِيتُ لَا تَدْرِكُ بِالرَّأْيِ وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ بِالتَّوْقِيتِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثَ الْمَوَاقِيتِ مِنْ طَرَفِ مَرْفُوعًا بِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ ابْنِ زِيَادٍ . التَّقْصِي ص ٢٠٩ ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . النَّسَائِيُّ ٢٤٩/١ - ٢٥٠ . أَقُولُ : رَوَايَةُ النَّسَائِيِّ فِيهَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عُلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ اللَّيْثِيِّ الْمَدَنِيِّ صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ مِنَ السَّادِسَةِ . مَاتَ سَنَةَ ١٤٥ عَلَى الصَّحِيحِ / ع ٢/ ١٩٦ . وَانْظُرْ ت ٣٧٥/ ، الْكَاشِفُ ٨٤/٣ . وَقَالَ ابْنُ عَدِي : وَلِمُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ صَالِحٌ وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ بِنَسْخِهِ وَيَغْرِبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَرَوَى عَنْهُ مَالِكٌ غَيْرَ حَدِيثٍ فِي الْمَوْطَأِ وَغَيْرِهِ وَأَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ . الْكَامِلُ ٢٢٢٩/٦ .

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ : حَسَنَ الْحَدِيثِ ، نَقَلَهُ عَنْهُ الدُّكْتُورُ نُورُ الدِّينِ عَتَرِي فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْكَاشِفِ ٨٣/٣ .
دَرَجَةُ الْحَدِيثِ : صَحِّحُهُ السَّيُّوطِيُّ فِي تَنْوِيرِ الْحَوَالِكِ ٣٥/١ فَقَالَ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، وَكَذَا قَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِهِ ٢٣/١ . وَقَالَ الْحَافِظُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ . وَقَالَ وَصَّحَّهُ ابْنُ السَّكَنِ وَالْحَاكِمُ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ حَسَنَ وَالرَّاجِحُ لَدَيْ أَنَّهُ حَسَنٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَمَّا تَقَدَّمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو .

(٣) غَاوَسَ عَلَى الْأَمْرِ عِلْمَهُ . مَخْتَارُ الْقَامُوسِ ٤٦٣ وَانْظُرْ تَرْتِيبَ الْقَامُوسِ ٤٢٨/٣ .

(٤) قُلْتُ : مُرَادُ الشَّارِحِ أَنَّهُ ضَعُفَهُ فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ هُنَّادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا . . . إِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ وَإِنْ آخَرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ . . » قَالَ : وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي الْمَوَاقِيتِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ خَطَأٌ أَوْ خَطَأٌ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ .
وَقَالَ : حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَرَّازِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : كَانَ يُقَالُ إِنَّ =

لم يصح عنده ويعقبه بتفسير الصحيح .

وأما حديث أنس في خروجهم بعد انقضاء الصلاة إلى بني عمرو بن عوف وقبائه فيجدونهم يصلون العصر^(١) ، فإنما قصد به بيان تفاوت الناس في تقديم الصلاة وتأخيرها حسب أعمالهم وأشغالهم لتوسعة الباري ، تبارك وتعالى ، عليهم .
وقد اختلف في الشغل والصلاة إذا تعارضا مع الوقت ، فقال أحبارهم^(٢) من فقه الرجل أن يبدأ بشغله قبل صلاته حتى يقيمها بقلب فارغ لها وإلى هذا وقعت الإشارة

للصلاة أولاً وآخرأ فذكر نحو حديث محمد بن فضيل عن الأعمش نحوه بمعناه . سنن الترمذي ٢٨٣/١ - ٢٨٤ .

ورواية محمد بن فضيل رواها أحمد عنه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة المسند رقم ٧١٧٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٧٥/١ - ٣٧٦ ، وابن حزم في المحلى ١٦٨/٣ .
قال الشيخ أحمد شاكر ، معقباً على كلام الترمذي : أراد الترمذي برواية أثر مجاهد أن يذكر إسناده ليدل على الرواية التي رآها البخاري صواباً ، وهي أن هذا الحديث موقوف من كلام مجاهد ، وكذلك فعل البيهقي ، ونقل ابن أبي حاتم في العلل ١٥١/١ عن أبيه أنه قال : هذا خطأ وهم فيه ابن فضيل يرويه عن أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد . وهذا التعليل منهم خطأ لأن محمد بن فضيل ثقة حافظ . قال ابن المديني : كان ثقة ثبتاً في الحديث ولم يطعن فيه أحد إلا برميته بالتشيع وليست هذه التهمة مما يؤثر في حفظه ، وقد رد ابن حزم هذا التعليل وقال ما يضر إسناده من أسند إيقاف من أوقف ، ثم قال : والذي اختاره أن الرواية المرسلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة ولا تكون تعليلاً لها . تعليق أحمد شاكر على الترمذي ٢٨٥/١ وانظر المسند رقم ٧١٧٢ جـ ١٦١/١٢ .

(١) الموطأ ٨/١ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال : كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان على بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر . وأخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب وقت العصر ١٤٤/١ ومسلم في كتاب المساجد باب استحباب التكبير بالعصر ٤٣٤/١ .

قال ابن عبد البر هذا يدخل في المسند وهو الأغلب من أمره ، وكذلك رواه جماعة الرواة للموطأ عن مالك ، ورواه عبد الله بن المبارك عن مالك عن إسحاق عن أنس فذكره مسنداً التمهيد ٢٩٥/١ ، وانظر سنن النسائي ٢٥٢/١ .

وقال الحافظ : إخراج المصنف (أي البخاري) لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي كنا نفعل كذا مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن النبي ، ﷺ ، وهو اختيار الحاكم . وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما : هو موقوف ، والحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي ، ﷺ . فتح الباري ٢٧/٢ - ٢٨ .

(٢) قلت يقصد بذلك أبو الدرداء ؛ فقد روى البخاري ، في كتاب الأذان باب ، إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة معلقاً .. قال وقال أبو الدرداء (من فقه المرء إقباله على حاجته حتى يقلب على صلاته وقلبه فارغ) البخاري ١٧١/١ ، وشرح السنة ٣٥٦/٣ . قال الحافظ وصله ابن المبارك في كتاب الزهد وأخرجه محمد بن نصر في كتاب تعظيم قدر الصلاة من طريقه فتح الباري ١٥٩/٢ .

بقوله، ﷺ، في الحديث الصحيح : « إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ ^(١) وَالصَّلَاةُ » زاد الدارقطني وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ ، فَلْيَبْدَأْ بِالْعِشَاءِ ^(٢) .

وهنا اختلف العلماء ، قديماً وحديثاً ، إذا ترك الصلاة في أول الوقت بعد علمه بها هل يتركها إلى بدلٍ أو يتركها مطلقاً .

فمن العلماء من قال إنه يتركها مطلقاً وليس بشيء لأن في ذلك تسوية بينها وبين النفل ، ومنهم من قال يتركها إلى بدل وهو العزم على الفعل . فإن قيل لو كان العزم على الفعل بدلاً لأسقطها إذا فعل كسائر الأبدال إذا فعلت سقطت مبدلاتها .

والجواب أن سائر المبدلات إنما سقطت بأبدالها لأنها جعلت بدلاً عن أصل الفعل ، وفي مسألتنا جعل العزم بدلاً عن تأخير الفعل ، وقد أدخل الدارقطني هذا الحديث في أوهام مالك لمخالفة الجماعة له فيه وانفراده به دونهم ^(٣) والله أعلم .

(١) متفق عليه البخاري في كتاب الأذان باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ١٧١/١ ، ومسلم في المساجد باب كراهية الصلاة بحضرة الطعام ٣٩٢/١ ، كلاهما عن أنس عن النبي ، ﷺ ، قال : « إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ قَابَدُوْا بِالْعِشَاءِ » .

(٢) لم أطلع عليه في مظانه من سنن الدارقطني ، ولم أجد من عزاه له غير الشارح وعزاه الهيثمي للطبراني في الأوسط وقال رجاله رجال الصحيح .

مجمع الزوائد ٤٦/٢ - ٤٧ . وصحح أيضاً هذه الرواية الحافظ فقال ، في رواية صحيحه : (إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ) . . وقال أيضاً : زاد ابن حبان والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب ، وذكر الطبراني أن موسى بن أعين تفرد بها ، وموسى بن أعين ثقة متفق عليه . فتح الباري ١٦٠/٢ .

(٣) قال الدارقطني في غرائب حديث مالك : روى مالك ، في الموطأ عن الزهري عن أنس : كنا نصلّي العصر ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة موقوفاً ، وقد أسنده عنه ابن المبارك وغيره في غير الموطأ . وخالف مالك أصحاب الزهري في قوله إلى قباء فرفعه كلهم إلى النبي ، ﷺ ، وقالوا فيه : فيذهب الذاهب إلى العوالي ، ولم يقل أحد منهم إلى قباء . غرائب حديث مالك ل ٣ ب ٤ ، وكذا قال مثل الكلام السابق في الالتزامات ص ٤٠٣ .

ونقل الحافظ عن ابن عبد البر قوله : لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث إلى قباء ، ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري ، بل كلهم يقولون إلى العوالي وهو الصواب عند أهل الحديث . وقول مالك إلى قباء وهم لا شك فيه .

وقد عقب الحافظ على كلام ابن عبد البر بقوله وتعقب بأنه روي عن ابن أبي ذؤيب عن الزهري إلى قباء ، كما قال مالك . نقله الباجي عن الدارقطني فنسبه للوهم فيه إلى مالك منتقداً . فإنه وإن كان وهماً احتمل أن يكون منه أو يكون من الزهري حين حدّث به مالكاً ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه إلى العوالي ، =

وقت الجمعة :

أَتَّبَعَ مالِك ، رحمة الله تعالى عليه ، ذكر الأوقات بوقت الجمعة وهو الثالث عشر من الأوقات التي بنى عليها .

واختلف فيه فمنهم من قال : إنها تُصَلَّى في ضحى النهار وابتدائه لأنها صلاة عيد^(١) ، ومنهم من قال : وقتها وقت الظهر .

وعرضت ههنا مسألة تعلق بها شيء من هذا الخلاف وهي أن الجمعة هل هي أصل بنفسها والظهر بدل عنها ؟ أم هي بدل والظهر أصل .

اختلف في ذلك العلماء^(٢) ووقع في الكتاب^(٣) (إِذَا دَخَلَ يَوْمُ الْخَمِيسِ يَطْنُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَطْنُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ)^(٤) . وذكر القولين .

وفيها قول ثالث أنه يجزي فيهما جميعاً . وفيه قول رابع إنه لا يجزي في واحد منهما ونظيرها إن دخل المسافر خلف المقيم أو المقيم خلف المسافر بنية مطلقة أو بنية القصر أو نية الإتمام موافقاً لنية إمامه أو مخالفاً لها . والصحيح أنه إذا اختلفت نيته مع نية إمامه بطلت صلاته لأنه إن دخل يوم الخميس ونوى ركعتين فقد زاد في صلاته ما لم ينو ، وإن دخل يوم الجمعة وهو يظنه يوم الخميس ونوى ركعتين فقد نقص ما يلزمه وكلاهما لا يجوز فكله لا يجزي ، وهذا بينٌ فليتأمل ، والذي يصح أن الظهر أصلٌ والجمعة بدل لأن النبي ، ﷺ ،

كما قال الجماعة . فقد اختلف فيه على مالك وتوابع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبد البر . وأما قوله والصواب عند أهل الحديث العوالي فصحيح من حيث اللفظ ، ومع ذلك فالمعنى متقارب لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالي وليست العوالي كل قباء . فتح الباري ٢/٢٩ . وانظر المنتقى ١٧/١ - ١٨ ، والمسالك ١٢ ب .

(١) العيد بالكسر ما اعتادك من هم أو مرض أو حزن ونحوه ترتيب القاموس ٣/٣٣٨ . وفي النهاية ٣/٣١٦ : عاد الشيء يعود عوداً أو معاداً أي رجع .

(٢) قال النووي : قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس ، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق فجوزاها قبل الزوال . قال القاضي : وروي في هذا أشياء عن الصحابة لا يصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور وحمل هذه الأحاديث على المبالغة في تعجيلها . شرح النووي على مسلم ٦/٤٨ . وانظر فتح الباري ٢/٣٨٧ ، والمغني ٢/٢٦٤ ، بداية المجتهد ١/١٥٧ ، الإفصاح لابن هبيرة ١/١٦٥ .

(٣) الكتاب هو المدونة لأن الكلام موجود فيها .

(٤) انظر هذا الكلام في المدونة ١/١٠٤ .

صلى الظهر أولاً ثم رجع إلى الجمعة بعد .
 واختلف الناس في أول جمعة فقيل جوثاني^(١) ، وقيل عند بني النبيت^(٢) ، وقيل عند بني سالم^(٣) ، بعد قدوم النبي ، ﷺ ، والأشهر أنها جمعت ببني النبيت^(٤) ، ولكنه بدل يفعل مع القدرة على الأصل كرامة أكرم الله تعالى بها هذه الأمة وشيء يسره الله لهم .
 قال رسول الله ، ﷺ : « نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ بَيِّدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا

(١) «جوثاني» حصن عبد القيس بالبحرين فتحه العلاء بن الحضرمي أيام أبي بكر، وهو أول موضع جمعت فيه الجمعة بعد المدينة ، معجم البلدان ١٧٤/٢ . وقال ابن الأثير : أول جمعة جمعت بعد المدينة بجوثانا وهو اسم حصن البحرين النهاية ٣١٠/١ .

وروى البخاري من طريق ابن أبي جَمْرَةَ الضبي عن ابن عباس إنه قال (إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله ، ﷺ ، في مسجد عبد القيس بجوثاني من البحرين) البخاري في كتاب الجمعة باب الجمعة في القرى والمدن ٦/٢ . ورواه أبو داود ٦٤٤/١ - ٦٤٥ قال الحافظ : وجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي ، ﷺ ، لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن ، فتح الباري ٣٨٠/٢ .
 (٢) كذا في جميع النسخ ، وفي حديث أبي داود إنه لأول من جمع بنا في هزم النبيت من حرة بني بياضة ، أبو داود ٦٤٥/١ وانظر النهاية ٢٦٣/٥ .

والنبيت أبو حي من اليمن اسمه مالك بن عمرو . انظر تعليق محمد حامد الفقي على تهذيب السنن ١٠/٢ .

(٣) ذكره ابن إسحاق . انظر جوامع السيرة ص ٩٣ ، والسيرة لابن كثير ٢٧١/٢ .

(٤) ما شهره الشارح هنا يدل له ما رواه أبو داود في سننه ٦٤٥/١ من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي أمامة بن سهل عن أبيه عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وكان قائد أبيه بعدما ذهب بصره ، عن أبيه كعب بن مالك أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زُرارة فقلت له : إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد ابن زُرارة ، قال : لأنه أول من جمع بنا في هزم النبيت في حرة بني بياضة .
 ورواه البيهقي من طريقين عن ابن إسحاق وقال ، في آخره : ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية وكان الراوي ثقة استقام الإسناد وهذا حديث حسن الإسناد صحيح .

السنن الكبرى ١٧٦/٣ - ١٧٧ ، والحاكم في المستدرک ٢٨١/١ وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وكذا قال الذهبي وابن خزيمة في صحيحه ١١٢/٣ ، ١١٣ ، وابن ماجة ٣٤٣/١ .
 أقول : الحديث مداره على محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المَظَلِّي مولا هم المدني ، نزيل العراق ، إمام في المغازي صدوق يَدُسُّ ورُمي بالتشيع والقدر ، من صغار الخامسة ، مات سنة ١٥٠ ويقال بعدها / ختم ع. ت ١٤٤/٢ وانظرت ٣٨/٩ .

درجة الحديث : إسناده حسن كما قال الحافظ في التلخيص ٦٠/٢ وصححه الحاكم والذهبي ، وقال البيهقي : حسن الإسناد صحيح ، وعندي أنه حسن لأن ابن إسحاق صرح بالتحديث في أغلب الروايات والله أعلم .

وَأُوتِيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ فَالْأَنْسُ لَنَا فِيهِ تَبَعَ الْيَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ»^(١) .

وفي الآثار الماثورة أن جبريل صلوات الله عليه جاء النبي، ﷺ، بمرآة صينية وفيها نكتة فقال له النبي، ﷺ: ما هذا؟ قال: الجمعة^(٢) . فالمرآة الصينية هي الشريعة ضربت مثلاً لها، والنكتة الجمعة إذ ليس فيها مثلها، ففي ذلك أربع فوائد:

الأولى: أن السبق بالفعل لا بالزمان .

الثانية: أن الله تعالى هدانا للتمسك بالشريعة وأن أهل الكتاب بدّلوا .

الثالثة: أن ابتداء حساب الجمعة يوم الجمعة وخاتمته الخميس، إلا أن الناس أصابتهم رائحة يهودية فأخروا أنفسهم وقد قدّمهم الله تعالى فيبتدئون بيوم السبت ويختمون بيوم الجمعة .

ولمّا مثله وقعت الإشارة بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣) .

الرابعة: أن جعل الجثث محمولة للظروف والظروف خبراً عنها في قوله اليهود غداً^(٤) .

وقد قال/ عبد الملك^(٥) بن مروان وكان من الفصحاء: نحن الزمن من رفعناه

(١) متفق عليه البخاري في كتاب الجمعة باب فرض الجمعة ٢/٢، ومسلم في الجمعة باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة ٥٨٥/٢ - ٥٨٦، كلاهما عن أبي هريرة .

(٢) رواه عبد الرزاق عن مَعْمَرِ عَنْ سَمْعِ أَنْسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ، الْمَصْنَفُ ٢٥٦/٣ . وأورده الهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ وَعَزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ وَقَالَ: رَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ خِلا شَيْخِ الطَّبْرَانِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ . مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ١٦٤/٢ مِنْ رِوَايَةِ أَنْسٍ .
درجة الحديث: صحيح .

(٣) سورة الملك آية ٢٢ .

(٤) قال القرطبي: غداً هنا منصوب على الظرف وهو متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غداً، وكذا قوله بعد غد . ولا بد من التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة .

وقال ابن مالك: الأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك غداً للتأهب وبعد غد للرحيل فيقدر هنا مضافان يكونان ظرفاً الزمان خبرين عنهما أي تعييد اليهود غداً وتعييد النصارى بعد غد . قال الحافظ: وقد سبقه إلى ذلك عياض وهو أوجه من كلام القرطبي . فتح الباري ٣٥٦/٢ .

(٥) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو الوليد، من أعظم الخلفاء ودهاتهم . نشأ بالمدينة فقيهاً =

ارتفع^(١).

تبين : ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ « كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ فَيَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحَيْطَانِ^(٢) ظِلٌّ » وهذا يدل على تكبيره بها ، وقد قال ابن عمر : ما كنا نتغدى ونقيل إلا بعد الجمعة^(٣) ، إشارة إلى التكبير إليها لا إلى التكبير بها ، وأدخل مالك ، رحمه الله تعالى ، حديث عمر ، رضي الله عنه ، موافقاً له فإن الطنفسة^(٤) إنما كان يغشاها ظل الجدار في أول الوقت^(٥) ، وذلك يعرف بثلاثة شروط : أحدها : صوب القبلة بالمدينة .

والثاني : علو الجدار فإن الظل يختلف فيه .

والثالث : عرض الطنفسة فإنها قد تكون بقدر الظل أو أزيد أو أنقص .

وقد أخذ على مالك ، رضي الله عنه ، في تحديد وقت صلاة الجمعة بهذا القدر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بعد جهد . وهذا لا يتوجه عليه لأنه إنما ساق ذلك من فعل عمر ، رضي الله عنه ، حجة على من قدّم الجمعة بالمدينة أو أخرها ، إشارة إلى أن أول الوقت هو (حدّها) ، وأول الوقت يُدرك ، في كل موضع ، بهيئته . وقد كان الأمراء يؤخّرونها جداً حتى يخرجوها عن أولها^(٦) ، فذكر مالك ، رحمه الله تعالى ، أيضاً حديث

واسع العلم متعبداً . ولد سنة ٢٦ ومات سنة ٨٦ هـ ، ميزان الاعتدال ١٥٣/٢ ، تاريخ الطبري ٥٦/٨ ، تاريخ بغداد ٣٨٨/١٠ ، تاريخ الخميس ٣٠٨/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٠٩/١ ، طبقات ابن سعد ٢٢٣/٥ .

(١) لم أطلع على كلامه هذا .

(٢) متفق عليه : البخاري في المغازي باب غزوة الحديبية ١٥٩/٥ ، ومسلم في الجمعة باب صلاة الجمعة حين نزول الشمس ٥٨٩/٢ ، كلاهما عن سلمة ابن الأكوع .

(٣) رواه ابن أبي شيبة من طريق ثابت بن الحجاج عن ابن عمر المصنف ١٠٧/٢ .
درجة الحديث : صحيح إلى ابن عمر .

(٤) الطنفسة بكسر الطاء والفاء وضمها وكسر الطاء وفتح الفاء البساط الذي له خمل رقيق وجمعه طنافس . النهاية ١٤٠/٣ .

(٥) روى مالك في الموطأ عن عمه أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه قال : كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة تُطرح إلى جدار المسجد فإذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب وصلى الجمعة . الموطأ ٩/١ .

درجة الحديث : صحيحه الحافظ في الفتح ٣٨٧/٢ .

(٦) في م أول وقتها .

عثمان رضي الله عنه أنه كان (يُصَلِّي الْجُمُعَةَ بِالْمَدِينَةِ وَالْعَصْرَ بِمَلْلٍ) ^(١) ^(٢)، وبينهما نحو من خمسة فراسخ ^(٣) .

(١) ملل بوزن جمل موضع بين مكة والمدينة على سبعة عشر ميلاً ، النهاية ٣٦٢/٤ . وقال الشارح في المسالك ١٤٤ واختلف الناس فيما بينهما / أي ملل والمدينة / فقال ابن وضّاح : بينهما اثنان وعشرون ميلاً . وقال غيره : ثمانية عشر ميلاً . وروي عن مالك أنه قال : بين المدينة وملل نحو من أحد وعشرين ميلاً . وهذا يدل على أنه صلاها في أول الوقت .

(٢) مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبي سليط أن عثمان بن عفان كان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمَلْلٍ . الموطأ ١٠/١ .

درجة الحديث : صحيح .

(٣) «الفرسخ ثلاثة أميال أو اثنا عشر ألف ذراع ، مختار القاموس ص ٤٧٣ .

باب من أدرك ركعة من الصلاة

ثبت عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ »^(١) ، وليس معناه أنها تجزيه عن باقيها ، وإنما معناه أنه أدرك الفضل ولزمه حكم الإمام الذي نواه ولزمه في الاقتداء به ، ونشأت ههنا عضلة^(٢) ، من العضل ، ليس عن النبي ﷺ ، فيها نص وهو أنه إذا كان مدركاً بركعة للصلاة هل يكون ذلك أول صلاته أم آخرها ؟ فاضطرب الناس فيه وضرب بينه وبين الأكثر منهم باب لم ينفذوا فيه ولا يحتمل هذا (القبس) إزالة ظلمة الإشكال فيه ؛ فالذي يجب أن يعول عليه أن الذي أدرك أول صلاته (فيني عليها في) الجلوس والقراءة (وهذا الفصل تعرفونه ، إن شاء الله تعالى ، فلا وجه إلى الإطناب فيه) ولا الإطالة إلا أنه دخل عليه فرعان اختلف فيهما علماؤنا وهي اختلاط القضاء بالأداء في مسألة الراعى^(٣) وفي صلاة الخوف^(٤) ، ونشأ منه تخريج فرع في صلاة المسافرين مع المقيم ، والذي يهديكم فيه أن تجعلوا أول صلاته ما أدرك ثم تركبوا الجلوس عليه وتركبوا عليه القراءة ، فإن أدرك ركعة وقام إلى الثانية ، في صلاة الجهر ، جهر بالثانية ، وإن كان في صلاة السرّ قرأ بالسورة ثم جلس . ثم اختلف الناس هل يقضي الجهر في الثالثة والسورة أم لا ، والصحيح أنه يأتي بها عندنا لأنه لو أدرك ركعتين من رباعية الجهر وقام إلى القضاء

(١) متفق عليه : البخاري في المواقيت باب من أدرك من الصلاة ركعة ١٠٠/١ ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ٤٢٣/١ ، والموطأ ١٠/١ كلهم عن أبي هريرة .
(٢) أعضل الأمر أي اشتد واستغلق ، وأمر معضل لا يُهتدى لوجهه ، والمعضلات الشدائد . صحاح الجوهري ١٧٦٦/٥ .

(٣) قال أبو الوليد : اختلف أصحابنا في حكم الراعى ، فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك لا يبيني حتى يتقدم له ركعة بسجديتها ، فإن رعى قبل ذلك لم يبين . وقال ابن الماجشون : إن رعى في الركعة الأولى قطع واستأنف الإقامة . وروى ابن وهب عن مالك فيمن رعى بعد ركعة وسجدة : إن بنى أجزاءه . ووفق ابن حبيب بين الجمعة وغيرها فقال : إن كان في الجمعة لم يبين إلا أن يرعى بعد كمال الركعة ، وأما في غير الجمعة فإنه يبيني . قال سحنون : إن أحرم ثم رعى بنى على إحرامه . المنتقى ٨٤/١ .

(٤) قال القاضي عبد الوهاب إذا صلى بالأولى (أي الطائفة الأولى) ركعتين ففي وقت قضائهم وانتظار الأخرى روايتان إحداهما إذا فرغ من تشهدة أشار إليهم فقاموا ثم تأتي الأخرى فيقوم فيصلون بهم ركعة . والأخرى أن يقوم إلى الثانية فيتم الأولى ويثبت . قائما حتى تأتي الأخرى . الإشراف على مسائل الخلاف ١٣٩/١ .

لجهر وقرأ السورة ، والأصل في ذلك نكتة بديعة وهي أنه إذا أدرك ركعة ، أو ما يكون به مدركاً ، فقد فاتته أركان وصفات أركان . فليقتض ما فاتته من ركن أو صفة ركن ومن جملتها ما فاتته في الركعة التي أدرك فإنه فاتته فيها ركن ، وهي الجهر والسورة ، فمن الناس من ألغاهما لأنه جعلها تبعاً لركنهما وقد مضى . ومن الناس من قال بل يقضيها في محل مثلها وهو الصحيح كما تقدم . وقد سمعت أبا الوفاء^(١) إمام الحنابلة ببغداد ، يقول : من نسي قراءة الفاتحة في الثلاث ركعات قرأها في الركعة الرابعة أربع مرات ، ويسند ذلك إلى أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه ، ولا أقول به .

تتميم : إذا ثبت أنه يكون مدركاً بركعة لحكم الصلاة فلا يكون مدركاً بأقل منها لا من جهة دليل الخطاب ولكن من حيث أن أقل من ركعة لا يكون في معنى الركعة بحال فإن قيل فقد روى البخاري أن النبي ، ﷺ ، قال : « مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ »^(٢) ، أجيب عنه بثلاثة أجوبة :

أحدها : أننا نقول للمخالفين لنا : أنتم قد تركتم هذا الحديث ؛ فإنكم قلتم إنه لو أدرك ، بعد سلام الإمام ، مقدار تكبيرة الإحرام لكان مدركاً للصلاة ، فإن قيل إنما فعلنا ذلك لأنه لم يرد السجدة بعينها وإنما أراد ركناً من أركان الصلاة والتكبير ركن ، قلنا هذا حجة عليكم ؛ لأن السجود ليس بركن في نفسه وإنما هو ركن على معنى التبعية للركوع إجماعاً ، فكيف ألحقتم ركناً مستقلاً بنفسه وهو تكبيرة الإحرام بركن تابع لغيره وهو السجود .

(١) أبو الوفاء البغدادي ٤٣٠ - ٥١٣ .

علي بن عقیل أبو الوفاء ، ويعرف بابن عقیل عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته ، كان قوي الحجة ، اشتغل بمذهب المعتزلة في حديثه ، وكان يعظم الحلاج فأراد الحنابلة قتله فاستجار بباب المراتب عدة سنين ثم أظهر التوبة حتى تمكن من الظهور . له تصانيف أعظمها كتاب الفنون بقيت منه أجزاء وهو أربعمائة جزء . قال الذهبي ، في كتاب الفنون : لم يصف في الدنيا أكبر منه وتواضع في الأصول . انظر الأعلام ١٢٩/٥ ، جلاء العين ٩٩ ، شذرات الذهب ٣٥/٤ ، غاية النهاية ٥٥٦/١ ، ولسان الميزان ٢٤٣/٤ ، وطبقات الحنابلة ٤١٣ ومناقب الامام أحمد ٥٢٦ ، ومروءة الزمان ٨٣/٨ ، والذيل على الطبقات ١٧١/١ .

(٢) متفق عليه البخاري في المواقيت باب من أدرك من الصلاة ركعة البخاري ١٥١/١ ، ومسلم في المساجد باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ٤٢٣/١ ، والموطأ ١٠/١ ، وشرح السنة ٢٤٩/٢ . كلهم عن أبي هريرة .

الثاني : « أنا نقول : قد اتفقنا على ترك هذا الحديث بإجماعنا أن من أدرك السجدة لا يعتد بالركعة » .

الثالث : أن المراد بالسجود هاهنا الركوع لأنه أخوه جواراً في الركن ومعنى في الخضوع . والدليل القاطع على ذلك تمام الحديث في الصحيح قال : « مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ ، وَالسَّجْدَةُ هِيَ الرُّكْعَةُ »^(١) فإن كان من قول النبي ، ﷺ ، وهو الظاهر ، فلا كلام ، وإن كان من قول الراوي فتفسيره ، وقد سمع الحديث ، أولى من تفسير غيره .

(١) قال الحافظ ابن حجر ، في شرحه لترجمة البخاري باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب أورد فيه حديث أبي سلمة عن أبي هريرة إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، فكانه أراد تفسير الحديث ، وأن المراد بقوله فيه سجدة أي ركعة وقال وقد رواه الإسماعيلي من طريق حسين بن محمد بن شيبان بلفظ : من أدرك منكم ركعة فدل على أن الاختلاف في الألفاظ وقع من الرواة . وقد جاءت رواية مالك بلفظ من أدرك ركعة ولم يختلف على روايتها فكان عليها الاعتماد . وقال الخطابي المراد بالسجدة الركعة وسجودها والركعة إنما يكون تمامها بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة . فتح الباري ٣٨/٢ .

باب ما جاء في دلوك (١) الشمس

أدخله مالك ، رحمه الله تعالى ، لنكتة واحدة وإن كان فيه كلام كثير ليبيّن ، من قول ابن عمر^(٢) وابن عباس^(٣) ، رضي الله عنهما ، وهما أصلان في اللغة أن الدلوك الزوال حتى يكون قوله تعالى ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَشْهُوداً ﴾^(٤) متناولاً للصلوات الخمس .

(١) دلكت الشمس دلوكاً غربت أو اصفرت أو زالت عن كبد السماء . مختار القاموس ٢١٥/ ، وانظر الصحاح ١٥٨٤/٤ .

وقال الباجي قول عبد الله بن عمر حجة في اللغة لأنه من أهل اللسان مع ما يضاف إلى ذلك من العلم بالشرعية وصحبة النبي ﷺ ، والدين والورع . وإذا كان يُحتج بقول امرئ القيس والنابعة في اللغة فبأن يُحتج بقوله أولى . المنتقى ٢١/١ .

(٢) مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : دلوك الشمس ميلها . الموطأ ١١/١ ، ورواه عبد الرزاق سالم عن ابن عمر قال : (دلوك الشمس زياغها بعد نصف النهار وذلك وقت الظهر) مصنف عبد الرزاق ٥٤٣/١ .

درجة الحديث : صحيح .

(٣) مالك عن داود بن الحصين قال أخبرني مُخْبِرٌ أن ابن عباس كان يقول : (دلوك الشمس إذا فاء الفياء وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته) الموطأ ١١/١ .

وقال الشارح ، في الأحكام ٢٠٧/٣ : روى مالك في الموطأ عن ابن عباس أنه قال دلوك الشمس ميلها وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته ، ورواية مالك عنه أصح من رواية غيره وهو اختيار مالك في تأويل هذه الآية .

أقول : الحديث فيه شيخ مالك داود بن الحصين الأموي ، مولاهم ، أبو سليمان المدني ، ثقة إلا في عكرمة ، ورُوي برأى الخوارج من السادسة مات سنة ١٣٥/ع ، ت ٢٣١/١ . وقال في ت ت : قال ابن المدني ما روى عن عكرمة فمُنكرت ت / ١٨١/٣ .

قلت : وروايته هنا عن عكرمة ، كما قال الزرقاني ، فقد قال قوله (أخبرني مخبر) هو عكرمة ، وكان مالك يكتم اسمه لكلام ابن المسيب فيه قاله في الاستدكار ، ونقل ذلك في التمهيد عن غيره ، ورد بأن مالكا صرح برواية عكرمة في الحج وقدمها على رواية غيره . وقال أبو داود ما روى داود بن الحصين عن عكرمة فمُنكر وحديثه عن شيوخه مستقيم . شرح الزرقاني ٢٦/١ . وكذا قال الشارح في المسالك ل ١٥ .

درجة الحديث ضعيف .

(٤) سورة الإسراء آية ٧٨ .

تأصيل : بين مالك ، رحمه الله ، في هذا الباب ، أصلاً من أصول الفقه وهو أن الحكم إذا تعلّق باسم له أول وآخر تعلّق بأوله^(١) . وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً ، وتتعلق به الفروع من كتاب الطهارة إلى أمهات الأولاد (في) آخر الفقه . وللدلوك أول وهو سقوط الشمس عن كبد السماء ، وآخر وهو الغروب في رأى العين ؛ فكل ذلك من مثَلٍ أو خبرٍ ، أو شعرٍ ، أو قرآنٍ يتعلّق بهذه الجملة على حد ما يليق به منهما فارقبوه وركبوه .

حديث : قوله ، ﷺ : « مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ »^(٢) . أدخل مالك ، رضي الله عنه ، هذا الحديث في جامع الوقت بما رأى من تضييع الناس لها خصوصاً حتى أخرجوها عن وقتها المختار لها وهو البياض الغالب على الشمس ، وقد أدخل فضل غيرها في موضعه وقدم هذه الصلاة للحاجة إلى تقديمها . وفي البخاري عن بريده « مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ^(٣) عَمَلُهُ » معناه ذهب . ففي حديث ابن عمر جعلها قرينة الأهل والمال ، وفي حديث سريدة جعلها معادلة العمل ، والمعنيان يتشاركان عند التأويل لأن المراد بقوله : « وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » بقي سلباً محروماً في الدنيا فضربه مثلاً لبقائه كذلك في الآخرة ، وكذلك هو يكون إذا حبط عمله . فأحد اللفظين مثَلٍ والآخر حقيقة ، فإن قيل ظاهر ما ذكرتم يقدح في عقيدة أهل السنة وهي أن الكبائر لا تحبط الأعمال فما تأويل هذا ؟ .

قلنا : أما من يقول بأن مخرج الصلاة عن وقتها^(٤) كافٍ فقد كشف الغطاء فيه ، ولكنه

(١) قال في نشر البنود : اختلفوا في مقتضى الأمر المعلق على أمر معنى كلي له جزئيات متباينة في القلّة والكثرة هل هو الأول ، أي الأقل والأخف ، أو هو الآخر منهما ، أي الأثقل والأكثر ، والمرجّح ، أي المختار ، عند القاضي عبد الوهاب ، كما في التنقيح ، أن الأمر المعلق على اسم يقتضي الاقتصار على أوله ، والزائد على ذلك إما مندوب أو ساقط أي غير معتبر . نشر البنود على مراقي السعود ١٨٤/١ .

(٢) متفق عليه : البخاري في كتاب المواقيت باب إثم من فاتته صلاة العصر ١٤٥/١ ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب التغليظ في تفويت صلاة العصر ٤٣٥/١ - والموطأ ١١/١ ، كلهم عن ابن عمر .

(٣) البخاري في المواقيت باب من ترك العصر ١٤٥/١ .

(٤) قال الذهبي : مؤخر الصلاة عن وقتها صاحب كبيرة وتاركها ، أعني الصلاة الواحدة ، كمن زنى وسرق لأن ترك كل صلاة أو تفويتها كبيرة ، فإن فعل ذلك مرات كان من أهل الكبائر إلا أن يتوب . فإن لازم ترك الصلاة فهو من الأخسرين الأشقياء المجرمين . كتاب الكبائر وتبيين المحارم ص ٥١ .

وقال الحافظ : تمسك بظاهر الحديث الحنبلة ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يكفر . فتح الباري

يرجع معناه في صلاة العصر إلى الفوت المعقب لغروب الشمس لاختلاف العلماء في أن ما قبل غروب الشمس وقت اختياري للعصر أم لا . وإنما يتوجه الإشكال على من ينكر حبط الكبائر للأعمال . والذي يكشف الغطاء فيه ما مهّدناه ، في كتب الأصول ، عند ذكر الآيات والأحاديث المتشابهة والجمع بينها وبين المحكمة وهتك الخفاء عن أن الأعمال لا يحبطها إلا الشرك وأن المعاصي والطاعات متعارضة حتى يحكم الله فيها للعبد بالخاتمة فإن مات على الإيمان فلا بد من مغفرتها على أربعة^(١) :

أحدها : الخروج من النار ، عافانا الله تعالى من ذلك ، فاطلبوه هنالك بيد أنّا نذكر لكم ههنا دستوراً مختصراً يستشرف به المبتدى ويشرف به على الغاية المنتهى وذلك أن اللفظ العام^(٢) إذا ورد فلا يخلو إما أن يتعلق بالزمان أو بالأعيان أو بالأمكنة كقوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾^(٣) فهذه الآية ركن العموم . فإن فيها ذكر الأزمنة كلها كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ ﴾ وفيها ذكر الكفار بأجمعهم كقوله : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ . وفيها ذكر الأمكنة كقوله : ﴿ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ وفيها تعيين^(٤) الغاية لقوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا ﴾ فمثل هذه الآية هي التي يتعب في تخصيص عموماتها .

وأما قوله : « وَتَرَّ أَهْلُهُ أَوْ حَبِطَ عَمَلُهُ » فليس من ألفاظ العموم وإنما هو خبر عن حال أو صفة ؛ فالذي يدّعي عموم الصفة والحال هو الذي يلزمه الدليل . فإن قيل لقد عرفنا هذا الأصل حق معرفته فهل من مزيد بيان في تفصيل تأويله ؟

قلنا : نعم . فيه وجهان :

أما أحدهما فمعناه يوقف عمله عنه مدة يكون فيها بمنزلة المحبط حتى يأتيه من

(١) في ل زيادة أوجه .

(٢) قال في مراقي السعود : ويلزم العموم في الزمان والحل للأفراد والمكان . قال شارحه : يعني أن عموم العام لجميع أفراد يدل بالالتزام على المطابقة على عموم الأزمان والأحوال والأمكنة ؛ إذ لا غنى للأفراد عنها ، وهذا مذهب السبكي ووالده والسمعاني ، ويدل عليه كلام المحصول كقوله تعالى ﴿ الرَّأْيِيَّةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ ، الآية . أي كل زان على أي حال من طول وقصر بياض وسواد وغير ذلك ، وفي أي زمان كان ، وفي أي مكان كان ، وخص منه المحصّن فيرجم وقوله ﴿ أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ أي كل مشرك على أي حال كان ، وفي أي زمان ومكان ، وخص منه البعض كأهل الذمة ، أ. هـ .

نشر البنود على مراقي السعود ٢١٢/١ ، وانظر شرح التنقيح ص ٢٠٠ .

(٤) في م تمهيد .

(٣) سورة التوبة آية ٥ .

فضل الله عز وجل ما يدرك به ثواب عمله ، وإلى هذا التوقيف وقعت الإشارة بحديث يروى (أَوَّلُ مَا يَنْظُرُ اللَّهُ فِيهِ مِنْ عَمَلٍ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ^(١) ، فَإِنْ جَاءَ بِهَا نَظَرَ فِي سَائِرِ عَمَلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا لَمْ يَنْظُرْ فِي شَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ) . فكما أنه في قسم المنهيات أيضاً أول ما يحكم فيه منها الدماء^(٢) ، فإن خلص منها نظر في سائر معاصيه وإن لم يخلص منها فهذه تكفيه فيتوقف النظر في بقية المعاصي مدة ههنا كما يتوقف النظر في بقية الطاعات مدة هناك .

الجواب الثاني : أن معنى حبط عمله عند الموازنة فإنه إذا وضعت الحسنات

(١) أبو داود من طريق انس بن حكيم الضبي قال : خاف زياد ، أو ابن زياد ، فأتى المدينة فلقي أبا هريرة قال فنسبني فانسبته له ، فقال : يا فتى ألا أحدثك حديثاً . قال قلت بلى ، رحمك الله ، قال يونس وأحسبه ذكر عن النبي ﷺ قال : « إِنْ أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَاةُ . . » . أبو داود ٥٤٠/١ ، وابن ماجه ٤٥٨/١ ، والحاكم وقال صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي . ورواه أبو داود الطيالسي : حدثنا أبو الأشهب عن الحسن قال : قدم رجل المدينة فلقي أبا هريرة فقال له أبو هريرة : كأنك لست من أهل البلد . قال : أجل . قال : أفلا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ . . . قال أبو داود : وسمعت شيخنا في المسجد الحرام يحدث بهذا الحديث فقال الحسن ، وهو في مجلس أبي هريرة لما حدث هذا الحديث : والله لهذا لأبن آدم خير من الدنيا وما فيها . مسند الطيالسي ص ٣٢٣ وقال الترمذي روى عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، نحو هذا سنن الترمذي ٢٧٢/٢ وقال الحافظ : أنس بن حكيم الضبي البصري روى عن أبي هريرة وعنه الحسن وابن جَدْعَانَ ذكره ابن المديني في المجهولين من مشايخ الحسن ، والحديث الذي رواه له في الصلاة مضطرب . اختلف فيه على الحسن فقبل عنه هكذا ، وقيل عنه عن حريث بن قبيصة ، وقيل عن صعصعة عن الأخنف ، وقيل عنه عن رجل من بني سليط وقيل عنه غير ذلك . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان مجهول ت ٣٧٤/١ . وانظر الكاشف ١٤٠/١ .

وعلق الشيخ أحمد شاكر على رواية الترمذي بقوله هذا حديث مرفوع وإن شك يونس في رفعه لأن مثله لا يقال بالرأي ، ولأنه ورد مرفوعاً بالإسناد الذي عند الترمذي . وقال الحاكم ، بعد روايته : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ورواه أبو داود وعقبه بإسناده من طريق حميد عن الحسن عن رجل من بني سليط عن أبي هريرة / أبو داود ٥٤١/١ ، فلعل الحسن سمعه من ناس متعددين حريث بن قبيصة وأنس بن حكيم ورجل من بني سليط ، أو يكون الرجل المبهم أحدهما وليس هذا اضطراباً فيه يوجب ضعفه بل هي طرق يؤيد بعضها بعضاً . سنن الترمذي ٢٧٢/٢ .

وانظر كلامه ، بأوسع من هذا ، في تعليقه على المسند حديث رقم (٧٨٨٩) .

درجة الحديث : صححه الحاكم والذهبي وأحمد شاكر والشيخ ناصر في صحيح الجامع الصغير ٣٥٢/٢ .

(٢) متفق عليه البخاري في الديات ٣/٩ . ومسلم في القسامة باب المجازاة في الدماء ١٣٠٤/٣ ، كلاهما عن أبي وإئيل عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ » .

والسيئات في كفتيهما فرجحت كفة السيئات - نعوذ بالله تعالى - فقد بطلت حينئذ وصار صاحبها في قسم العقاب ، وبقي أمر الله ، عز وجل ، فإذا جاء بالفضل بعد الاقتصاص من الزائد أو إسقاطه أدرك ثواب عمله^(١) ، وهذا هو تأويل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾^(٢) فافهموا ذلك .

(١) لقد زاد الشارح هذه المسألة وضوحاً في العارضة فقال : الحيط على قسمين : حيط موازنة وحيط إسقاط . فأما الكفر فيحبط إسقاطاً حتى لا يبقى للحسنات . وأما المعاصي فتحبط حيط الموازنة ، وحبط ذلك عندي جعل الحسنات في كفتي الميزان فترجح السيئات فيذهب مثلاً إلى النار فيسقط حكم الحسنات الآن ، فإذا أخرج من النار أو غفر له أخذ جزاء حسناته . العارضة ٢٨٧/١ . وزاد الحافظ عنه وهذا بخلاف قول الإجمالية الذين سَوَّوا بين الإيجابين وحكموا على العاصي بحكم الكافر وهم معظم القدرية . فتح الباري ١١٠/١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٤ .

باب النوم (١) عن الصلاة

ذكر مالك ، رضي الله عنه ، حديث النوم عند القفول (٢) من خير (٣) ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ، ﷺ ، « نام عن الصلاة ثلاث مرات » .
 الأولى : كان رسول الله ، ﷺ ، أولهم استيقاظاً (٤) .
 الثانية : استيقظ قبله أبو بكر وعمر وكبر عمر حتى استيقظ رسول الله ، ﷺ (٥) .
 والثالثة : لم يحضرها أبو بكر ولا عمر وإنما كان في ركب ثمانية أو نحوها (٦) . وكل ذلك ثابت بنقل العدل عن العدل .

-
- (١) قال الزرقاني : أي ما حكمه هل كالإغماء أولاً فتجب إذا انتبه الزرقاني ٢٢/١ .
 (٢) قفل كنصر وضرب قفولاً رجع فهو قافل جمعه قفال والقافلة الرفقة القفال والمبتدئة في السفر تفتأولاً بالرجوع .
 مختار القاموس ٥٠٩/١ وقال في النهاية قفل يقلل إذا عاد من سفره ، وقد يقال للسفر قفول في الذهاب والمجيء وأكثر ما يستعمل في الرجوع . النهاية ٩٢/٤ وقال الشارح في المسالك : ل/١٦ القفول الرجوع .
 (٣) خير مدينة شمال المدينة المنورة بينها وبين المدينة ثمانية برد أو ستة أميال ، سميت خير بخير بن قانية بن فهلائل وهو أول من نزلها . معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري ٥٢١/١ .
 (٤) الموطأ ١٣/١ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ، ﷺ ، . وهذا مرسل . ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ٤٧١/١ ، وأبو داود ٣٠٢/١ وابن ماجه ٢٢٧/١ . كلهم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .
 (٥) هذه الرواية متفق عليها ، أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء باب علامات النبوة ٢٣٢/٤ ، وفي التيمم باب الصعيد الطيب وضوء المسلم ٩٣/١ ، ومسلم في المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة ٤٧٤/١ كلاهما من حديث عمران ابن حصين قال : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ، ﷺ ، فِي مَسِيرَتِهِ فَأَذَلَجْنَا لَيْلَتَنَا حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ عَرَسْنَا فَعَلَبْنَا أَعْيُنًا حَتَّى بَرَعَتِ الشَّمْسُ فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ أَبُو بَكْرٍ . .
 (٦) مسلم في كتاب المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ٤٧٢/١ ، وأبو داود ٣٠٤/١ - ٣٠٥ ، والتِّرْمِذِيُّ ٣٣٤/١ ، والنَّسَائِيُّ ٢٩٥/١ ، وابن ماجه ٢٢٨/١ كلهم عن أبي قتادة قال : خطبنا رسول الله ، ﷺ ، فقال : « إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ عَشِيَّتَكُمْ وَلَيْلَتَكُمْ وَتَأْتُونَ أَلْمَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا . . » قال أبو قتادة ثم قال رسول الله ، ﷺ : « هَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ ؟ قُلْتُ هَذَا رَاكِبٌ ، ثُمَّ قُلْتُ هَذَا رَاكِبٌ آخَرُ حَتَّى اجْتَمَعْنَا فَكُنَّا سَبْعَةَ رُكْبٍ » .

حقيقة :

خلق الله العبد حياً داركاً مفكراً قادراً في أحسن تقويم ، ثم رده أسفل السافلين ، ثم سلط عليه السهو والغفلة ليتبين قصور هذه الفضائل التي فيه حتى لا يقول أنا وأنا ، وسلط عليه النوم وهي آفة تدرك الحواس وركود يقوم بالجوارح لا يلحق القلب ولا الروح ولا النفس منها شيء ، ولذلك قال علماؤنا ، رضي الله عنهم ، إن الرؤيا إدراك حقيقة وعلم صحيح ، والمرء في يقظته ومنامه لا ينفك عن حاله التي هو عليها ، إن كان في اليقظة في تخليط وتلاعب مع البطالين انتقل إلى مثل ذلك في المنام ، وإن كان في يقظته في العلم والتحقيق انتقل إلى مثل ذلك في المنام . فلفقه ملك الرؤيا إلى نفسه وألقى عليه مثل ما كان فيه من التحقيق . لكن الرؤيا أكثر حقاً لأنها أقرب إلى الله ، عز وجل ، ولأنها تأتي بواسطة الملك وليس عنده إلا الحق فلذلك كانت جزءاً من النبوة^(١) ؛ لأن الملك يلقها إلى كل عبد ولأجل ذلك كانت بشرى لأنها خبر من الملك عن الله ، عز وجل ، ونظيرها في اليقظة الفأل^(٢) ؛ فقد كان النبي ﷺ ، يصغي إليه ويعول عليه . ولكن الفأل أدنى منزلة إذ يكون من طفل وامرأة ومؤمن وكافر في دار الشُّعوب^(٣) ، وهي اليقظة ، والرؤيا تكون من الملك محصلة في حالة الخلوص . لكن لغلبة الشهوات بالآدميين ، واستيلاء الغفلات على العباد ، والإقبال على شهوة البطن والفرج . قد يقع العبد من النوم في غمرة فلا يرى شيئاً حقيقة ولا خيلاً يكون نسبة تلك الغفلة في المنام نسبة السكر والوَلَه في اليقظة ، وهذه الصبابة تكفي من بحر الرؤيا إذا ثبت هذا فالنبي ﷺ ، في حكم الآدمية وجبله البشر مطهر عن ذلك كله وعن أسبابه في ابتدائه وفي مآله ، وكيفما اختلف حاله من نوم أو يقظة في حق وفي تحقيق ومع الملائكة في كل طريق ، إن نسي فتأكد من المنسي اشتغل وإن نام فقلبه

(١) متفق عليه : البخاري في التعبير باب رؤيا الصالحين ٣٨/٩ ، ومسلم في الرؤيا ١٧٧٤/٤ ، والموطأ ٩٥٦/٢ كلهم عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ، قال : « الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوءَةِ » لفظ البخاري وساقه مسلم عن أنس عن عبادة بن الصَّامت .

(٢) ورد عند الشيخين من حديث أنس ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ : (لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةٌ يُعْجِبُنِي أَلْفَالُ الصَّالِحِ وَالْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ) البخاري في الطب باب الفأل ١٧٥/٧ ، ومسلم في كتاب السلام باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم ١٧٤٦/٤ .

(٣) الشُّعْب والتشغيب تهيج الشر وتشغيبهم وتشغب عليهم كمنع وفرج وهيج الشر عليهم وهو شغاب ومشاغب وشاغبه سار . مختار القاموس ٣٣٣ . وانظر ترتيب القاموس ٧٣٥/٢ .

ونفسه على الله ، عز وجل ، أقبل ، وهذا القدر الذي ألقينا إليكم قد علمته الصحابة ، رضوان الله عليهم ، فإنها قالت في الصحيح : وكان رسول الله ﷺ ، إذا نام لا نوقظه حتى يستيقظ لأننا لا ندري ما هو^(١) فيه فنومه ﷺ ، عن الصلاة ، أو نسيانه لشيء منها ، لم يكن عن آفة وإنما كان بالتصرف من حالة إلى حالة مثلها ليكون لها سنة . قال ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي »^(٢) ، فبين الاشتراك في البشرية والنسيان وظهر الفرق في سبب ذلك بينه وبين كل إنسان .

فقه : أخر النبي ﷺ ، الصلاة عند الهبوب من النوم حتى اقتادوا لأحد خمسة أوجه أو لمجموعها :

- أحدهما : انتظار الأمر من الله عز وجل ، كيف يكون العمل في ذلك .
- الثاني : لتحزُّر من العدو واستشراف له .
- الثالث : كراهية للبقعة التي وقعت فيها الآفة .
- الرابع : ليعم الاستيقاظ والنشاط إذا رحلوا جميعهم .
- الخامس : قال أصحاب أبي حنيفة : حتى يزول وقت النهي^(٣) عن الصلاة وفي

(١) رواه مسلم من رواية عُمران بن حصين .

قال النووي قال العلماء : كانوا يمتنعون من إيقاظه ، ﷺ ، لِمَا كانوا يتوقعون من الإحياء إليه في المنام ، شرح النووي على مسلم ١٩٠/٥ .

(٢) مسلم في كتاب المساجد باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٠/١ ، وأبو داود ٦٢٠/١ ، والنسائي ٢٨/٣ كلهم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود .

(٣) قال الباجي : ذهب أبو حنيفة إلى أن تأخير رسول الله ، ﷺ ، الصلاة وأمره بالاعتقاد إنما كان لأنه انتبه حين طلوع الشمس ولا يجوز قضاء الفوائت عنده فأمرهم بالاعتقاد إلى أن ترتفع الشمس عن الأفق ويتم طلوعها ، فتجوز الصلاة ، وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح لا يحتمله لفظ الحديث لأن وقت طلوع الشمس وكونها في الأفق لا يكون لها ضوء يضرب شيئاً مما على الأرض وإنما تضرب الناس الشمس ويرتفع ضوءها عليهم بعد ارتفاعها من الأفق يومئذ هذا التأويل قوله في حديث عمران بن حصين : فما أيقظنا إلا حرَّ الشمس ، ولا يكون ذلك إلا بعد تمكّن ارتفاعها إلى أن قال : ومما يبين فساد ما ذهب إليه قوله ﷺ إن هذا وإد به شيطان ، فجعل ذلك علّة خروجهم عن الوادي واقتيادهم رواحلهم شيئاً ، ولو كان طلوع الشمس مانعاً من الصلاة وموجباً للاقتياد لعلل به ، ولقال اقتادوا فإن الشمس طالعة ، وأيضاً فإن أبا حنيفة لا يقول بمقتضى هذا الحديث لأنه يجوز عليه أن يصلّي في هذا الوقت صبح يومه ، وإنما منع أن يصلّي فيه غيرها من الفوائت والذي امتنع النبي ، ﷺ ، من أدائها في الوادي هي صبح ذلك اليوم فلا يتناول الحديث الخلاف معه .

المتقى ٢٨/١ ، وانظر الزرقاني ٣٦/١ ، والفتح ٦٧/٢ - ٦٨ .

الحديث « جَتَّى إِذَا أَرْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَضَّتْ نَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِالصَّلَاةِ »^(١) وفي تتبع هذه الأوجه كلام طويل لا يليق بهذا القبس .

تفريع : لم يختلف أحد من رواة الأحاديث في نوم النبي ﷺ ، في الصحيح أنه ، ﷺ ، لما استيقظ^(٢) أذن بالصلاة وأقام لها وفي ذلك خلاف من العلماء^(٣) ، وخلاف مذهبي أيضاً ، وفي بعض الطرق أذن وأقام أو أذن^(٤) أو أقام .

(١) تقدم تخريجه .
(٢) وفي رواية أبي قتادة : يَا بِلَالُ ، قُمْ فَأَذِّنْ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ ، فتوضأ فلما ارتفعت الشمس وابتضت قام فصلى . البخاري في المواقيت باب الأذان بعد ذهاب الوقت ١٥٤/١ .
وفي رواية أبي داود ، في هذا الحديث : وأذن بلال فصلوا ركعتي الفجر ثم صلوا الفجر وركبوا . سنن أبي داود ٣٠٥/١ .

(٣) قال الشافعي ، في القديم ، وأحمد وأبو ثور وابن المنذر : يؤذن للفائتة . وقال الأوزاعي ومالك والشافعي ، في الجديد : لا يؤذن لها . قال الحافظ والمختار عند كثير من أصحابه (أي الشافعي) أن يؤذن لصحة الحديث وحمل الأذان هنا على الإقامة متعقب ، لأنه عقب الأذان بالوضوء ثم بارتفاع الشمس فلو كان المراد به الإقامة لما أحر الصلاة عنها . فتح الباري ٦٨/٢ . وقال ابن عبد البر ولا أذان إلا للمكتوبات ولا يؤذن لنافلة ولا لصلاة مسنونة ولا لصلاة مكتوبة فائتة تقضى في غير وقتها . الكافي ١٩٦/١ .
وقال الشارح في المسالك ل ٦٩ بعد حكاية المذاهب والمنصور من هذه الأقوال قول من قال لا يؤذن ، والدليل على ذلك أن الأذان إنما هو إعلام للناس بالوقت ، ووقت القضاء ليس بوقت إعلام ، وأيضاً فإن الأذان ، في غير وقته ، تخلط على الناس ، فإذا اختص بأوقات الصلوات فلم تشرع في الفوائت إذ الفوائت لا تختص بوقت كالنوافل .

(٤) ورد من رواية الحسن عن عمران بن حصين ، عند أبي داود ، ثم أمر مؤذناً فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر ثم قام فصلى الفجر . أبو داود ٣٠٨/١ .
ورواه الحاكم في المستدرک ٢٧٤/١ وقال حديث صحيح على ما قد قدمنا من صحة سماع الحسن عن عمران وكذا صححه الذهبي أيضاً .

أقول : الحديث فيه الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار ، بالتحانية والمهمله ، الأنصاري مولاهم ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلّس كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة . مات سنة ١١٠ هـ وقد قارب التسعين ع/ ١٦٥ .

وقال في ت : قال ابن المدني : سمعت يحيى القطان وقيل له كان الحسن يقول سمعت عمران بن حصين ، وقال ابن المدني وأبو حاتم لم يسمع منه وليس يصح ذلك من وجه ثبت ، وقال أحمد لا نعرف له سماعاً من عتبة ابن غزوان ت ٢٦٨/٢ .

درجة الحديث : صححه الحاكم والذهبي وظاهر كلام الشارح تضعيفه ويترجح لدي مذهبنا إليه بناء على أن أصل الحديث صحيح كما تقدم .

واليقين في الأحاديث الصحاح أولى أن يتبع من الشك .

كما أنه لابد من صلاة ركعتي الفجر لأن النبي ﷺ صلاهما في الصحيح ، قبل صلاة الصبح^(١) فلا تلتفتوا لرواية تركهما .

تكملة : قول النبي ﷺ ، « إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ » نص في وجود الشياطين ولا خلاف فيه بين أهل السنة ؛ وهم نوع من الخلق خلقهم الله تعالى ويسر لهم التبدل في الصور باختيارهم كما يسر لنا التصرف في الحركات ، وسلطهم على الخلق تسليطاً سبق به الوعد الحق ليميز في الوجود المطيع من العاصي بفتنته ، كما تميز عند الله ، عز وجل ، في علمه وكلمته فتسلط على « بلال » حتى أضجعه وشغله عن الصلاة وفاتت لرسول الله ﷺ ، وللأمة ، وظن الشيطان أنه قد حصل على صفقة ، فهياً الله تعالى لنا فيها سنة لكل من نام عن صلاة أو نسيها وكمل لنا فيها المثوبة ، وهكذا يفعل الله تعالى بالأولياء إذا طالبهم الأعداء قد ينفذ مراده فيهم ، ولكن يعقبهم بعد ذلك عقبي جميلة حتى يتمنى العدو أنه لم يكن ما أراد .

تنبيه على مقصد :

قد بينا أن مالكا ، رحمه الله ، قصد ، في هذا الكتاب ، التبيين لأصول الفقه وفروعه ومن جملتها مسألة ذكرها في مواضع من موطئه وهي : / أن شرع من قبلنا شرع لنا لا خلاف عند مالك فيه ، وقد نصّ عليه في كتاب الديات^(٢) على ما يأتي إن شاء الله تعالى .

والنكتة المشار إليها ، في هذا الحديث ، قول النبي ﷺ ، فإن الله عز وجل يقول : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾^(٣) ، وهذا خطاب لموسى ، عليه السلام ، أعلمنا النبي ﷺ ، أنه متوجه إلينا كتوجهه إلى موسى وأمه .

اشترك وتبين باحتجاج النبي ﷺ ، بما في مسألتنا هذه مسألة لغوية وهي إضافة المصدر إلى المفعول المعنى أقم الصلاة إذا اختلف لك الذكر لها ، وغير ذلك من

(١) ورد في صحيح مسلم من رواية أبي قتادة أنه صلى ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصلي كل يوم . . . مسلم في كتاب المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ٤٧٣/١ .

(٢) الموطأ : ٨٦٤/٢ قال مالك (وجراح اليهودي والنصراني والمجوسي في دياتهم على حساب جراح المسلمين في دياتهم . . .) .

(٣) سورة طه آية ١٤ .

التأويلات طائح لأن النبي ﷺ ، قد بين المراد بها اللهم إلا أن سائر التأويلات لا يعطيها الاشتقاق ويشهد لها سائر الأدلة^(١) .

فائدة :

قال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا »^(٢) .
وقال : « أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ » وقال علمائنا ، رحمة الله عليهم : هذا دليل على أن النفس والروح شيء واحد واسمعوا جعلكم الله ممن يستمع .

مسألة : النفس والروح ليس للشرعية فيها تصريح وإنما كلامها كله فيها تلويح حجبها الله تعالى عن الخلق بالغيب . قال إمام الحرمين^(٣) : وجعل لهم^(٤) فيها آية في الدلالة

(١) قال أبو الوليد : اختلف أهل التفسير في معنى قوله : « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي » . فقال مجاهد : معناه وأقم الصلاة لذكرني فيها . وقيل أقم الصلاة لأن أذكرك بالمدح . وقيل معناه أقم الصلاة إذا ذكرتني . وقيل معناه أقم حين تذكرها . قال القاضي أبو الوليد : وهذا أبين الأقوال عندي لأن النبي ﷺ ، احتج بهذه الآية على قوله : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » . المتفق ٢٩/١ . وانظر مختصر تفسير ابن كثير ٤٧١/٢ .

(٢) الموطأ ١٤/١ مالك عن زيد بن أسلم أنه قال : عرس رسول الله ﷺ ، ليلة بطريق مكة ووكل بلالاً أن يوقظهم للصلاة فرقد بلال ورددوا حتى استيقظوا وقد طلعت عليهم الشمس . . يا أيها الناس إن الله قبض أرواحنا . قال ابن عبد البر : هذا مرسل باتفاق رواة الموطأ ، وجاء معناه متصلاً من وجوه صحاح . نقلاً عن شرح الزرقاني للموطأ ٣٥/١ .

درجة الحديث : مرسل صحيح الإسناد وهو بمعنى الحديث السابق .

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيويه الجويني النيسابوري ، إمام الحرمين ، أبو المعالي ، ولد الشيخ أبي محمد ، ولد سنة ٤١٩ - ٤٧٨ هـ . هو أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي ، ولد في جوين بنواحي نيسابور ، ورحل إلى بغداد فمكة حيث جاور بها أربع سنين ، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس ثم عاد إلى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية . طبقات الشافعية للسبكي ١٦٥/٥ . طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسين ص ١٧٤ ، وفيات الأعيان ٣٤١/٢ ، العبر ٢٩١/٢ ، تبين كذب المفترى ص ٢٧٨ ، المنتظم ١٨/٩ ، ذيل تاريخ بغداد ١٧٤/١ ، العقد الثمين ٥٠٧/٥ .

(٤) لم أطلع على كلام إمام الحرمين في الإرشاد ولا في العقيدة النظامية المطبوعة بتحقيق الكوثري ، وذكر أنها رواها الشارح عن الغزالي عن الجويني وقد ذكر الجويني أنه ألف كتاباً كبيراً في النفس ، فقد قال : جمعت كتاباً سميت كتاب النفس وهو يشتمل على قريب من ألف ورقة .

العقيدة النظامية ص ٥٩ ولعل هذا الكتاب مفقود ، فقد قال الكوثري : لم نره في تراجم المترجمين لحياته .

على التوحيد عظيمة ، فإن بين جنبيك موجوداً ترى أفعاله مشاهدة ولا تقدر أن تصل إلى درك حقيقته ، ولا تحيط بكيفية صفته ، فلا تستنكر وجود الآله الذي نشاهد أفعاله ولا سبيل إلى الإحاطة به ، ولا تغترن بمن يقول هي جسم^(١) أو عرض^(٢) فإن ذلك كله ضعف في المعرفة ومرض وقد بينا في كتاب المشكلين معنى الأخبار الواردة فيها .

تعليق :

قال الأستاذ أبو المظفر^(٣) الإسفرائيني : قال الله تعالى : ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾^(٤) فأخبر تعالى أنه يتوفاها في الموضعين ، وقال عز وجل : ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلِكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾^(٥) .

وقال تعالى في موضع ثالث : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى^(٦) الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ والثلاثة الأحوال المعددة حالة واحدة في الحقيقة ، ووجه الجمع بينها أن الله تعالى هو الفاعل الأول الكلبي ، جعل إلى ملك الموت جزءاً من أفعاله وهو قبض الأرواح قرن به جنوداً من ملائكته وأوعز إليهم أن يتصرفوا بأمره . فإذا أمر الله عز وجل الملك فبادر إلى أمره أعوانه وتولوا حينئذ أمر ربهم ، فإذا نسبته إلى الأول الحقيقي قلت إن الله قبض أرواحنا وإذا نسبته إلى الواسطة المقدم لذلك قلت : يتوفاهم ملك الموت ، وإذا نسبته إلى المباشرين

(١) هذا قول النظام ، فقال الروح جسم وهي النفس (مقالات الإسلاميين) ٢٧/١ .

(٢) وقال جعفر بن حرب : النفس عرض من الأعراض يوجد في هذا الجسم ، وهو أحد الآلات التي يستعين بها الإنسان (مقالات الإسلاميين) ٢٩/١ . قلت : وما قاله الشارح هنا فيه نظر فإن الروح جسم ولكنه جسم نوراني . يقول ابن القيم ، رحمه الله ، عن الروح إنه جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس وهو جسم نوراني علوي خفيف حي متحرك ينفذ في جوهر الأعضاء ، ويسري فيها سريان الماء في الورد وسريان الدهن في الزيتون والنار في الفحم ، فمادامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف بقي ذلك الجسم اللطيف مشابكاً لهذه الأعضاء وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية : الروح ص ٢٨٥ .

(٣) هو طاهر بن محمد الإسفرائيني الشافعي الشهير بشاهفور أبو المظفر ، مفسر متكلم من تصانيفه تاج التراجم في تفسير القرآن للأعاجم ، التبصير في الدين ، وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكين . مات سنة ٤٧١ هـ . معجم المؤلفين ٣٨/٥ . طبقات الشافعية ١١٤/٧ .

(٤) سورة الزمر آية ٤٢ .

(٥) سورة السجدة آية ١١ .

(٦) سورة الأنفال آية ٥٠ .

الفعل قلت : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ ﴾ وانتظمت بذلك الآيات الثلاث المختلفات في الظاهر في سلك الانتظام الواحد^(١) .

(١) يقول المرحوم الشيخ محمد الأمين عن هذه الآية ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلِكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾ الآية .

أسند ، في هذه الآية الكريمة ، التوفي إلى ملك واحد وأسنده في آيات أخر إلى جماعة الملائكة كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ وقوله : ﴿ تَوَفَّهُ رَسُولُنَا وَهُمْ لَا يُفْرطُونَ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ ﴾ ، الآية ، وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ ﴾ الآية .

وأسنده في آية أخرى إلى نفسه ، جلّ وعلا ، وهي قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ الآية . والجواب عن هذا ظاهر وهو إسناده التوفي إلى نفسه ؛ لأن ملك الموت لا يقدر أن يقبض روح أحد إلا بإذنه ومشيته تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا ﴾ . وأسنده لملك الموت لأنه هو المأمور بقبض الأرواح ، وأسنده للملائكة لأن ملك الموت له أعوان من الملائكة تحت رياسته يفعلون بأمره ويتزعون الروح إلى الحلقوم فيأخذها ملك الموت ، والعلم عند الله . دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٢٣٦ .

باب النهي عن الصلاة في الهاجرة

هذا وقت أنشأته الحاجة ورخصت فيه الشريعة رفعاً للمشقة ، وليس له تحديد في الشريعة إلا ما ورد في حديث ابن مسعود ، رضي الله عنه ، أن النبي ، ﷺ : (كان يصلي الظهر في الصيف من ثلاث^(١) أقدام إلى أربعة أقدام ، وفي الشتاء من خمسة أقدام إلى ستة أقدام)^(٢) ، وذلك بعد طرح ظل الزوال . أما إنه وردت فيه إشارة واحدة وهي في الحديث : (كنّا نصلي الجمعة وليس للحيطان^(٣) ظل) ، فلعل الإبراد كان ريثما يكون للجدار ظل يأوي إليه المجتاز ، وهو وقت يختص^(٤) ، بالجماعة . فأما الفذ فليس له إلا أول الوقت ويخص الظهر بصلاة الهاجرة ليس للعصر فيه حظٌ ، فلا يلتفت إلى ما اختلف فيه ابن القاسم^(٥) وأشهب^(٦) فإن موضع العصر إيرادها .

(١) في م الثلاثة .

(٢) أخرجه أبو داود ٢٨٢/١ ، والنسائي ٢٥١/١ .

درجة الحديث : صحيح . كما قال الدكتور منصور العبدلي في مرويّات ابن مسعود ، رضي الله عنه ، في الكتب الستة وموطأ مالك ٤١٧/١ .

(٣) متفق عليه البخاري في المغازي باب غزوة الحديبية ١٥٩/٥ ، ومسلم في الجمعة ، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ٥٨٩/٢ ، وأبو داود ٦٥٤/١ كلهم عن سلمة بن الأكوع .

(٤) قال مالك في المدونة ، من رواية ابن القاسم : أحب إليّ أن يصلي الظهر في الشتاء والصيف والفيء ذراع . وقال ابن حبيب : أول الوقت أحب إلينا في الأوقات كلها للعامة في ذات أنفسها ، فأما الأئمة في المساجد والجماعات فذلك على ما هو أرفق بالناس ، ويستحب في الصيف تأخير الظهر إلى وسط الوقت وما بعده قليلاً ، ويستحب تعجيلها في الشتاء في أول الوقت حين تميل الشمس .

وقال ابن القاسم : الرجل في خاصة نفسه يستحب له تقديم الصلاة في أول الوقت إذ هو الأفضل . وقال أشهب : تأخير الظهر في الصيف والشتاء إلى أن يفيء الفيء ذراعاً ثم قال : وهذا في غير الحر . أما في الحر فالإبراد بها أحب إلينا ولا يؤخر إلى آخر وقتها . المتفق ٣١/١ .

(٥) عبد الرحمن بن القاسم المصري الفقيه ١٢٨ - ١٩١ هـ .

ت ٢٥٢/٦ ، الديباج ٤٦٥/١ .

(٦) أشهب ١٤٥ - ٢٠٤ .

أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي الفقيه المصري ت ٣٥٩/١ الديباج ٣٠٧/١ ، المدارك ٤٤٧/٢ ، وفیات الأعيان ٧٨/١ .

فائدة لغوية : قوله : (أَبْرُدُوا عَنْ الصَّلَاةِ) كلام قلق في الظاهر ونظامه البين .
أبردوا الصلاة . يقال : أبرد الرجل إذا دخل زمان البرد أو مكانه ولكنه مجاز عبر فيه بأحد قسمي المجاز وهو التسبب حسب ما بيناه في أصول الفقه^(١) ، فكُنِّي عن الشيء بثمرته / وهو التأخير ، وكأنه قال : تأخروا عن الصلاة صيانة لها عن أن يناط بها التأخير لفظاً فكيف فعلاً ، وقد قال النبي ، ﷺ ، لعمر ، رضي الله عنه : (أَخْرَعَنِي^(٢)) يا عُمَرُ يعني نفسه .
نكتة أصولية :

قال : اشتكت النار إلى ربها . اختلف الناس هل هذه الشكوى حقيقة بكلام أم هي مجاز عبر فيها^(٣) بلسان الحال عن لسان المقال^(٤) كما قال الراجز :
يشكو إليّ جملي طول السرى صبراً جميلاً فكلنا مبتلى^(٥)

(١) قال في أصول الفقه : المجاز على قسمين أحدهما التشبيه كقوله في الشجاع أسد والبلد جمار تشبيهاً للعاقل بغير العاقل ، والثاني التسبب وهو على وجهين : أحدهما أن يعبر عن الشيء بمقدمته السابقة له ، الثاني أن يعبر عنه بفائدته - أصول الفقه ل/ ٦ .
قلت : ومراد المؤلف هنا التعبير عن الشيء بفائدته .

(٢) البخاري في الجنائز باب ما يكره من الصلاة على المنافقين ١٢١/٢ ، وفي تفسير سورة براءة باب استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ٥٦/٦ والترمذي ٢٧٦/٥ ، والنسائي ٦٧/٤ - ٦٨ كلهم من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أنه قال : لما مات عبد الله بن أبي بن سلول دُعي له رسول الله ، ﷺ ، ليصلي عليه ، فلما قام رسول الله ، ﷺ ، وثبت إليه فقلت : يا رسول الله أتصلي على ابن أبيّ وقد قال يوم كذا وكذا ، فتبسم رسول الله ، ﷺ ، وقال : « أَخْرَعَنِي يَا عُمَرُ » .
(٣) في م فيه .

(٤) قال السيوطي : اختلف هل هو حقيقة بلسان المقال أو مجاز بلسان الحال أو تكلم عنها خازنها أو من شاء عنها ، والأرجح حملة على الحقيقة . كذا رجّحه ابن عبد البر وقال : أنطقها الله الذي أنطق كل شيء . والقاضي عياض وقال : إن الله قادر على خلق الحياة بجزء منها حتى يتكلم أو يخلق لها كلاماً يسمعه من شاء من خلقه . وقال النووي : جعل الله فيها إدراكاً وتميزاً بحيث تكلمت بهذا . وقال ابن المنير : استعارة الكلام للحال وإن عدت وسمعت لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له والإذن والقبول والنفس وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز خارج عما ألف من استعماله . ورجّح البيضاوي الثاني فقال : شكواها مجاز عن غليانها ، وأكل بعضها بعضاً مجاز عن ازدحام أجزائها ونفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها . تنوير الحوالك ٣٧/١ وانظر فتح الباري ١٩/٢ .

قلت : الأولى ، في هذا الموضوع ، الحمل على الحقيقة لأن الله تعالى لا يعجزه أن ينطق النار أو غيرها من المخلوقات والله أعلم .

(٥) البيت انظره في شرح الشافية الكافية لابن مالك تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ٣٦١/١ . وانظره في شرح التسهيل ٤٧/١ .

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال : « مَنْ كَذَبَ ^(١) عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا بَيْنَ عَيْنَيْ جَهَنَّمَ مُقَعَّدًا » قالوا : يا رسول الله أَوْ لَجَهَنَّمَ عَيْنَانِ ؟ قال : أَوْ مَا سَمِعْتُمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾ ^(٢) وفي الخبر الصحيح عن يوم القيامة

(١) الحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٤٧/١ عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ بَيْنَ عَيْنَيْ جَهَنَّمَ » فشق ذلك على أصحابه فقالوا : يا رسول الله نحدث بالحديث نزيد وننقص ؟ قال : « لَيْسَ أَغْنِيَكُمْ إِنَّمَا أَغْنِي الَّذِي يَكْذِبُ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا يَطْلُبُ بِهِ شَيْنَ الْإِسْلَامِ » . قالوا : يا رسول الله إنك قلت بين عيني جهنم ، وهل لجهنم عينان ؟ قال : « نَعَمْ أَمَا سَمِعْتُمْ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ . فَهَلْ تَرَاهُمْ إِلَّا بِعَيْنَيْنِ » . وقال رواه الطبراني في الكبير وفيه الأحوص بن حكيم ضعفه النسائي وغيره ووثقه العجلي ويحيى بن سعيد القطان في رواية .

قلت : هو في المعجم الكبير ١٥٥/٨ . وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات من أجل محمد بن الفضل ، الذي تأتي ترجمته ، وقال ابن الجوزي : هذا الحديث لا يصح ، لأن محمد بن الفضل قد كذبه يحيى بن معين والفلاس وغيرهما . وقال أحمد بن حنبل : ليس بشيء وإنما وضع هذا الحديث من في نيته الكذب . الموضوعات لابن الجوزي ٩٥/١ ، والحديث ضعيف جداً ولكن أصله صحيح ، ومحمد بن الفضل ، الذي يدور عليه الحديث ، متفق على تركه ونكارة حديثه ؛ فقد قال أحمد بن حنبل : ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب ، وقال الجوزجاني : كان كذاباً ، وقال عمرو بن علي : متروك الحديث كذاب ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ترك حديثه ، وقال مسلم والنسائي وابن خراش : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار ، وقال ابن عدي : عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه ، مات سنة ثمانين ومائة ، وقال الحاكم أبو عبد الله : روي عن ابن إسحاق وداود بن أبي هند أحاديث موضوعة . ت ٤٠١/٩ ، التاريخ الكبير ٢٠٨/١ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٣ ديوان الضعفاء ٢٨٥ ، المجروحون ٢٧٤/٢ .

الأحوص بن حكيم الدمشقي قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال علي بن المديني : وسمعت يحيى بن معين يقول : الأحوص صالح الحديث ، وقال السَّعْدِي : ليس بالقوي في الحديث ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن عدي : هو ممن يكتب حديثه وقد حدث عنه من الثقات مثل ابن عُيَيْنَةَ وعيسى بن يونس ومروان الفزاري وغيرهم وليس فيما يرويه شيء منكر إلا أنه يأتي بأسانيد لا يتابع عليها : مختصر الكامل للمقرئ ل ٤٣ ب .

قلت : الحديث ضعيف من هذا الطريق لضعف محمد بن الفضل والأحوص بن حكيم . وقد أورده ابن كثير عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، بلفظ مماثل للفظ الذي أورده ابن العربي ، تفسير ابن كثير ٣/٣٢٥ . تفسير ابن جرير ١٨٦/١٨ . درجة الحديث ضعيف .

(٢) سورة الفرقان آية ١٢ .

«فَيَخْرُجُ عَنْهُ مِنَ النَّارِ فَيَلْتَقِطُ الْكُفَّارَ لَقَطَ الطَّائِرِ حَبَّ السَّمْسَمِ» ^(١) يعني يفصلهم عن الخلق في المعرفة كما يفصل الطائر حب السمس من التربة . وليس من شرط الكلام عندنا ^(٢) والعلم في القيام بالجسم إلا الحياة ، فأما الهيئة واللسان والبَلَه فليس من شرطه ، وليس أيضاً من شرطه وجود الحياة بالجسم وجود بنية ولا بله ، وسمعت شيخنا أبا بكر ^(٣) الفهرري يقول بالمسجد الأقصى ، أما قوله اشتكت ^(٤) النار إذا قلنا إنه حقيقة فليس يحتاج إلى أكثر من وجود الكلام في الجسم .

وأما قوله : تحاجت الجنة ^(٥) والنار فلا بد من وجود العلم مع الكلام لأن المحاجة

(١) وأورده القرطبي ٧/١٣ بلفظ : يخرج عنق من النار له عينان تبصران ولسان ينطق ويقول وكلت بكل من جعل مع الله إلهاً آخر ، فهو أبصر بهم من الطير بحب السمس يلتقطه ، وفي رواية : يخرج عنق من النار فيلتقط الكفار لقط الطائر حب السمس . وقال : ذكره رزين في كتابه ونقل تصحيح ابن العربي له .
وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ، ﷺ : «يَخْرُجُ عَنْهُ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهَا عَيْنَانِ تَبْصُرَانِ وَأُذُنَانِ تَسْمَعَانِ وَلِسَانٌ يَنْطِقُ يَقُولُ إِنِّي وَكَلْتُ بِثَلَاثَةِ بَكْلٍ جَبَّارٍ عَنِيْدٍ وَبِكُلِّ مَنْ دَعَا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَبِالْمُصَوِّرِينَ» قال الترمذي : وفي الباب عن أبي سعيد قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح : السنن للترمذي ٧٠٣/٤ . وقد أخرجه أحمد من رواية أبي هريرة : ٣٣٦/٢ .
درجة الحديث : صححه الشارح ونقله القرطبي وأقره ويشهد له حديث أبي هريرة الذي قال فيه الترمذي حسن صحيح .

(٢) عندنا : يقصد الأشاعرة .

(٣) الطُّرُوشِي ٤٥١ - ٥٢٠هـ . أبو بكر الفهرري محمد بن الوليد بن خَلَف القرشي الفهرري الأندلسي ، أبو بكر الطرطوشي ، ويقال له ابن أبي رندقة ، أديب من فقهاء المالكية الحفاظ من أهل طرطوش بشرقي الأندلس تفقه ببلاده ورحل إلى المشرق .

وفيات الأعيان ٤٧٩/١ ، الديباج ٢٤٤/٢ ، شجرة النور ١٢٤/١ ، نفح الطيب ٣٦٨/١ ، آداب اللغة ١٠٨/٣ ، بغية الوعاة ٧٧/١ ، بغية الملتمس ١٢٥ .

(٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب المواقيت باب الإبراد بالظهر من شدة الحر عن أبي هريرة - البخاري ١٤٢/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب استحباب الإبراد بالظهر من شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة ويناله الحر في طريقه ، مسلم ٤٣١/١ ولفظه : «إِذَا أَشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ وَأَشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا . . .» .

(٥) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب التفسير في تفسير سورة (ق) باب قوله : ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ١٧٣/٦ ، ومسلم في كتاب الجنة باب النار يدخلها الجبارون ٢١٨٦/٤ ، والترمذي ٦٩٤/٤ كلهم عن أبي هريرة وانظر زاد المسلم ١٥٧/١ .

قال القرطبي : يجوز أن يخلق الله ذلك القول فيما شاء من أجزاء الجنة والنار لأنه لا يشترط عقلاً في =

تقتضي التفطن لوجه الدلالة قال لنا الإمام « أبو سعيد الشهيد الزنجاني »^(١) : ألا ترى إلى قول الهدد ﴿وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ﴾ إلى قوله ﴿العظيم﴾^(٢) فلم يدرك حديث الشمس وزخرفة الشيطان وصدوف^(٣) الخلق عن الحق ووجود الآله ومعرفته بالخفيات واستوائه^(٤) على العرش العظيم إلا بالعلم وهذا هو التوحيد كله .

تتميم :

قوله (فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ أَنْفُسَيْنِ) إشارة إلى أنها مطبقة محاط عليها بجسم من جميع نواحيها لم يتصور باضطرابها أن يشقه ، كما يفعل كل رأي في مجوف حتى النبات في الصخرة الملساء ، وكانت الحكمة في النفس عنها إعلام الخلق بأنموذج منها فأشد ما يوجد من الحر حرها وأشد ما يوجد من البرد بردها .

فإن قيل : وهل في النار من برد ؟ قلنا : هي دار عذاب وعذاب الأبدان هو ابتلاؤها بما يؤلمها ، والحرّ عند الإفراط يمزق الجلد كما يمزقه البرد ، ولهذا سمّت الأطباء نباتاً يقطع اللحم « النار الباردة » وعبر عن نوعي العذاب جميعاً بأحدهما كما تفعله العرب كثيراً .

الأصوات أن يكون محلها حياً على الراجح . نقلاً عن فتح الباري ٤٣٦/١٣ . وقال النووي : هذا الحديث على ظاهره وأن الله يخلق في الجنة والنار تمييزاً يدركان به ويقدران على المراجعة والاحتجاج ويحتمل أن يكون بلسان الحال . نقلاً عن فتح الباري ٥٩٧/٨ .

(١) ذكره في العواصم ٣٥/٢ أنه لقاء بالمسجد الأقصى ، كما ذكره ابن فرحون في الديباج ٢٥٣/٢ والقاضي عياض في الغنية ص ٦٧ والضبي في بغية الملتبس ص ٩٣ والفهرست لابن النديم ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وذكره الشارح في المسالك ل / ٢٢ ولم أجده ترجمته .

(٢) سورة النمل آية ٢٤ - ٢٥ .

(٣) صدف عنه يصدف أعرض ترتيب القاموس ٨٠٧/٢ .

(٤) سيأتي الكلام على الاستواء .

باب (١) النهي عن دخول المسجد بريح الثوم

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كَرَّاثًا فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا » .
وورد الحديث في الصحيح من طريق ابن عمر^(٢) وجابر^(٣) وأنس^(٤) وأبي سعيد^(٥)
ووقع طرف منه في حديث سلمة بن الأكوع وهو قوله (أصابتنا مخمصة بخير)^(٦) لأن
النبي ﷺ ، قد كان نهى عن أكل الثوم والبصل فأصابتهم مجاعة بخير فوقعوا في زراعة
بصل فأكلوها من الجوع ، فقال النبي ﷺ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْ
مَسَاجِدَنَا »^(٧) فقال الناس حرمت حرمت ، فبلغ ذلك النبي ، ﷺ ، فقام ﷺ ، فخطب
الناس فقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَيْسَ لِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا »^(٨) .

وذكر النبي ، ﷺ ، في ذلك ثلاث علل قوله « يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ » ، وقوله : « فَإِنَّ

(١) هذه الترجمة وضعها مالك في الموطأ ١٧/١ ، ووضع تحتها مرسل سعيد بن المسيب أن رسول الله ، ﷺ ،
قال : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ » . . وقد وصله مسلم في كتاب
المساجد باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً ونحوها ، عن ابن المسيب عن أبي هريرة ٣٩٤/١ ، وابن
ماجه من نفس الطريق ٣٢٤/١ .

(٢) مسلم في كتاب المساجد في الباب السابق ٣٩٤/١ .

(٣) مسلم في كتاب المساجد في الباب السابق ٣٩٤/١ - ٣٩٥ بعدة روايات .

(٤) مسلم في كتاب المساجد في الباب السابق ٣٩٤/١ ، والبخاري في الأطعمة باب ما يكره من الثوم والبقول
١٠٥/٧ .

(٥) مسلم في كتاب المساجد في الباب السابق ٣٩٥/١ .

(٦) متفق عليه البخاري في عدة مواضع منها في كتاب الأدب باب ما يجوز من الشعر والرجز : ٤٣/٨ ، ومسلم في
الجهاد والسير باب غزوة خيبر ١٤٢٧/٣ قال خرجنا مع رسول الله ، ﷺ ، إلى خيبر فتسيرنا ليلاً فقال رجل من
القوم لعامر بن الأكوع : ألا تسمعنا من هنياتك ، وكان عامر رجلاً شاعراً فنزل يحدو بالقوم . . فأتينا خيبر
فحاصرناهم حتى أصابتنا مخمصة شديدة . .

(٧) في م مسجدا وهي رواية أبي هريرة السابقة ، وورد في حديث جابر مسجدا قال الشارح في المسالك ل ٢١
روى يحيى وجماعة مساجدا وروت طائفة مسجدا ، والمعنى واحد ومساجدا أعم وإن كان الواحد من
الجنس في معنى الجماعة .

(٨) هذا جزء من حديث أبي سعيد السابق .

أَلَمَلَايَكَةَ تَتَادَى بِمَا يَتَادَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ»، وذلك يدل على أنهم مركبون من ريش وجسم لا كما تقوله الفلاسفة أنهم بسائط وتقول^(١) إنهم يكبرون حتى يملأ أحدهم الأفق ، ويصغرون حتى يصير أحدهم كالريضيع ، ولذلك قال النبي ﷺ / ، لصاحبه : « كُلُّ مَنْ أَلْقَدِرَ الَّذِي فِيهَا الْخَضِرَوَاتِ فَإِنِّي أَنَا جِي مَنْ لَا تُنَاجِي »^(٢) ، إشارة إلى أن الملك يأتيه من غير وعد فربما وجده على تلك الحال .

وفي الآثار المرسلة « أَنَّ الرَّجُلَ يَكْذِبُ الْكَذِبَةَ فَيُبَاعِدُ عَنْهُ الْمَلِكُ مِنْ تَتْنِ رِيحِهِ »^(٣) ، وذلك كثير في الشريعة . والعلة الثالثة قوله : فَلَا يَقْرُبُ مَسَاجِدَنَا وَمَسْجِدَنَا ، فذكر الصفة في الحكم وهي المسجدية ، وذكر الصفة في الحكم تعليل لأن الأسماء التي علقت عليها الأحكام على قسمين : أحدهما مشتق والآخر جامد . فإذا علق الحكم على اسم مشتق أفاد الحكم والعلة كقوله أكرم العالم ومعناه لعلمه .

وإذا كان الاسم جامداً لم يفد إلا ما قيّدته الإشارة وهو بيان المحل كقوله أكرم زيداً . وعلى القسم الأول جاء قوله سهى فسجد وزنا فرجم وقتل فقتل^(٤) وهذا يدل على مسألة حسنة من أصول الفقه وهي تعلّق الحكم الشرعي بعلة كثيرة كامتناع من وطئ الحائض المحرمة الصائمة بخلاف العلة العقلية فإن الحكم لا يتعلق منها إلا بواحدة .

(١) ليست في بقية النسخ .

(٢) مسلم في كتاب المساجد باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراًناً أو نحوها ٣٩٥/١ من حديث جابر بن عبد الله .

(٣) رواه الترمذي بلفظ : إِذَا كَذَبَ الْعَبْدُ تَبَاعَدَ عَنْهُ الْمَلِكُ مِيلاً مِنْ تَتْنِ مَا جَاءَ بِهِ . قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه تفرد به عبد الرحيم ابن هارون ، سنن الترمذي ٣٤٨/٤ . وعزاه الزبيدي في شرح إحياء علوم الدين لابن أبي الدنيا في الصمت .

إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ٥١٥/٧ ، وأبو نعيم في الحلية وقال : غريب من حديث عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر تفرد به عبد الرحيم بن هارون الغساني . الحلية ١٩٧/٨ .

وعبد الرحيم هذا قال فيه الحافظ عبد الرحيم بن هارون الغساني أبو هشام الواسطي نزيل بغداد ضعيف ، كذبه الدارقطني من التاسعة مات بعد ٢٠٠ هـ ت ٥٠٥/١ وقال في ت قال أبو حاتم مجهولاً لا أعرفه وروى له ابن عدي أحاديث منها عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر الحديث وساق فيه كلام الدارقطني ت ٣٠٨/٦ ، الكاشف ١٩٤/٢ ، والكامل ١٩٢١/٥ - ١٩٢٢ .

درجة الحديث : ضعيف .

(٤) انظر في هذا المبحث روضة الناظر لابن قدامة ١٥٧ ، شرح التتقيح ص ٣٩٠ ، إرشاد الفحول ص ٢١١ .

ترجمة فائدة (١) :

إدخال مالك هذا الباب في هذا الموضع أنه لما بين أوقات الصلوات للواحد والجماعات وذكر التخصيص عليها وعلم أنها تتعلق بمحليين زمان ، وهو الذي بين ومكان وهو المسجد أراد أن يفيدك أن صلاة الجماعة ليست بفرض إذ لو كانت فرضاً لما جاز أن يتخلف عنها بأكل الثوم .

فإن قيل لا يمتنع أن يسقط المباح الفرض كالسفر يسقط الصوم وشطر الصلاة ، قلنا : السفر لم يسقط الصوم ولا الصلاة وإنما نقلها إلى بدل بخلاف أكل الثوم فإنه يسقط الجماعة رأساً فدل على أنها ليست بفرض . **لَحَقَّ** . قوله : « يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ » المساجد على ضربين مختطة كمصلى العيدين ومصلى المسافرين إذا نزلوا ، ومبنية كسائر المساجد ، فإن كانت المساجد مختطة تعلق الحكم بعلتين إداية الملائكة وإداية الإنس لأن المسجد المختط غير المبني لا حرمة له ، إنما الحرمة للمختط المبني ، ولذلك قلنا إنه لا يدخل أكل الثوم مجالس العلم ولا مشاهد الرأي والمشورة في الحرب ، نعم ولا الأسواق المختلطة التي لا يمكن أحد أن يفصل من موضعه إلا بتبديد تجارته (٢) .

والدليل على صحة ذلك قول عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، في الصحيح كان النبي ، ﷺ : « إِذَا وَجَدَ رِيحَهَا مِنْ أَحَدٍ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَيْعِ » (٣) .

تحقيق لغوي شرعي :

قوله : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ » الخبث في اللغة عبارة عن كل ما لا يلائم الحاستين الشم والذوق ويستعار في غير ذلك .

والخبث في الشريعة (٤) عبارة في الأطعمة عن المحرم وهو معنى قوله : ﴿ وَيُحَرِّمُ

(١) في (م) ترجمه بواحدة أما (ك) و (ص) فما فيهما مثل الأصل وهو الأولى .

(٢) في « م » يترك .

(٣) مسلم في كتاب المساجد باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها ٣٩٦/١ من طريق معقدان بن أبي طلحة أن عمر خطب يوم الجمعة فذكر نبي الله ، ﷺ ، وذكر أبا بكر

(٤) قال ابن الأثير : الخبيث : النجس ، النهاية ٤/٢ .

وقال ابن منظور : قال ابن الأعرابي : أصل الخبث في كلام العرب المكروه فإن كان من الكلام فهو الشتم ، وإن كان من الجلل فهو الكفر ، وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان من الشراب فهو الضار .
لسان العرب ١٤٤/٢ .

عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ^(١) يريد يحرم عليهم المحرمات أي بعينها .
وقال غير مالك من العلماء معنى الخبائث ههنا كل مستكره ، وقد بينا تحقيق الآية في
كتاب الأحكام^(٢) .

العمل في الوضوء :

ذكر مالك حديث عبد الله بن زيد^(٣) ، وروى وضوء رسول الله ، ﷺ ، جماعة منهم
عبد الله ومنهم عثمان^(٤) وعلي^(٥) وعبد الله ابن عباس^(٦) وجماعة هؤلاء أصولهم . والوضوء

(١) سورة الأعراف ، آية ١٥٧ .

(٢) أما إحلته على كتاب الأحكام فقد تكلم هنا باختصار فقال : الخبيث فيه قولان : أحدهما الكافر ، والثاني
الحرام . والطيب فيه أيضاً قولان : المؤمن ، والثاني الحلال ، الأحكام : ٦٩٦/٢ وقد تكلم القرطبي على
الآية كلاماً جيداً فقال : مذهب مالك أن الطيبات من المحللات فكأنه وصفها بالطيب إذ هي لفظة تتضمن
مدحاً وتشريعاً ، وبحسب هذا نقول في الخبائث إنها المحرمات ولذلك قال ابن عباس : الخبائث هي لحم
الخنزير والربا وغيره ، وعلى هذا حلل مالك المتقدرات كالحيات والعقارب والخنافس ونحوها .
ومذهب الشافعي أن الطيبات هي من جهة الطعم إلا أن اللفظة عنده ليست على عمومها لأن عمومها بهذا
من الطعم يقتضي تحليل الخمر والخنزير بل يراها مختصة فيما حلله الشرع ، ويرى الخبائث لفظاً عاماً في
المحرمات بالشرع وفي المتقدرات فيحرم العقارب والخنافس والوزع وما جرى هذا المجرى والناس على
هذين القولين . القرطبي : ٣٠٠/٧ ، وقريب من هذا قال ابن عطية في تفسيره : ١٨٠/٧ ، وانظر زاد
المسير : ٢٧٣/٣ .

(٣) متفق عليه البخاري في كتاب الوضوء ، باب مسح الرأس كله : ٥٨/١ ، ومسلم في الطهارة ، باب وضوء
النبي ﷺ : ٢١٠/١ ، والترمذي : ٦٦/١ ، والنسائي : ٧١/١ ، وهو الذي ترجم عليه مالك في الموطأ :
١٨/١ ، ولفظه من طريق يحيى المازني عن أبيه عن عبد الله بن زيد بن عاصم ، وهو جد عمرو بن يحيى ،
وكان من أصحاب رسول الله ، ﷺ ، قال هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ، ﷺ ، يتوضأ ؟ فقال
عبد الله بن زيد بن عاصم نعم فدعا بوضوء فأفرغ على يديه . .

(٤) متفق عليه ، البخاري في كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً : ٥١/١ ، ومسلم في الطهارة ، باب صفة
الوضوء وكماله : ٢٠٤/١ ، وأبو داود : ٧٨/١ والنسائي : ٦٤/١ ، مختصراً ومطولاً : ٨٠/١ ، وأحمد :
٥٩/١ .

(٥) أبو داود : ٨٢/١ ، والترمذي : ٦٣/١ ، مختصراً وفي : ٦٧/١ ، وقال حسن صحيح ، والنسائي : ٦٧/١ -
٧٠ ، وابن ماجه : ١٤٢/١ ، وأحمد في المسند : ١٢٥/١ ، وابن خزيمة : ٧٦/١ .

درجة الحديث : جود إسناده الشيخ البنا في الفتح الرباني : ٨/٢ ، ونقل تحسينه عن الحافظ وصححه
الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الترمذي : ٦٧/١ .

(٦) البخاري في كتاب الوضوء ، باب الوضوء مرة مرة : ٥١/١ ، وأبو داود : ٩٥/١ ، والترمذي : ٦٠/١ ،
والنسائي : ٦٢/١ ، وابن ماجه : ١٤٣/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٤٧/٢ .

أصل في الدين وطهارة المسلمين وخصيصة لهذه الأمة في العالمين ، وقد روي أن النبي ﷺ : « تَوَضُّأً فَقَالَ : هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي وَوَضُوءُ خَلِيلِي إِبْرَاهِيمَ » (١)

(١) رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن معاوية بن قرّة عن ابن عمر قال : تَوَضُّأً رسول الله ﷺ ، واحدة واحدة فقال : هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً إِلَّا بِهِ ، ثم تَوَضُّأً ثنتين ، وثلاثاً ثلاثاً . . . سنن ابن ماجه : ١٤٥/١ .

أقول : في الحديث عبد الرحيم بن زيد العمي ، بفتح المهملة وتشديد الميم ، البصري ، أبو زيد ، كذّبه ابن معين . مات بعد سنة ١٨٤/ق . ت ٥٠٤/١ ، وقال في ت ب ت : قال أبو حاتم : حديثه منكر ، وقال أبو داود : ضعيف ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : يروي عن أبيه عن شقيق عن عبد الله غير حديث منكر وله أحاديث لا يتابع عليها ، وقال ابن معين : كَذَّابٌ خبيث ت ت : ٣٠٥/٦ ، وانظر الكامل : ١٩٢٠/٥ ، الكاشف : ١٩٣/٢ .

كما أن فيه :

زيد الحواري أبو الحواري العمي البصري قاضي هرات ، يقال اسم أبيه مرة ضعيف من الخامسة/ أ . ت ٢٧٤/١ وقال في ت ت روى عن أنس وسعيد بن المسيب وأبي وإثل وسعيد بن جبير . . وعنه ابنه عبد الرحمن وعبد الرحيم وشعبة والثوري والأعمش وغيرهم . قال ابن معين وأبو حاتم ضعيف ، وقال أبو زرعة ليس بالقوي ، وقال ابن عدي عامة ما يرويه ضعيف ، وقال ابن حبان روى عن أنس أشياء موضوعة ، ت ٤٠٧/٣ وانظر الكامل : ١٠٥٥/٣ ، المجروحين : ٣٠٩/١ ، تهذيب تاريخ ابن عساكر : ٥/٦ ، الميزان : ١٠٢/٢ ، وفيه أيضاً معاوية بن قرّة بن إياس بن هلال المزني أبو إياس البصري ثقة عالم من الثالثة ، مات سنة ١١٣ وهو ابن ٧٦/ع . ت ٢٦١/٢ ، قال ابن أبي حاتم لم يلقَ ابن عمر ، العلل : ٤٥/١ ، وكذا قال الحاكم في المستدرک : ١٥٠/١ ، وانظرت ت : ٢١٦/١٠ - ٢١٧ .

والحديث رواه الإمام أحمد في المسند : ٨٧/٨ ، ورقم ٥٧٣٥ من طريق أبي إسرائيل عن زيد العمي عن ابن عمر .

وأبو إسرائيل هو إسماعيل بن خليفة العبسي ، بالموحدة ، أبو إسرائيل الملائي كوفي معروف بكنيته ، وقبل اسمه عبد العزيز ، صدوق سيء الحفظ نسب إليه الغلوفي التشيع من السابعة ، مات سنة ١٧٩ وله أكثر من ٨٠ سنة ت ق ت ٦٩/١ ، وقال العقيلي في حديثه وهم واضطراب وله مع ذلك مذهب سوء ، وقال ابن عدي عامة ما يرويه يخالف الثقات ت ت ٢٩٣/١ ، وانظر الضعفاء : ٧٥/١ ، والكامل : ٢٨٥/١ ، وقال ابن حبان كان رافضياً يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ، المجروحين : ١٢٤/١ .

ورواه الدارقطني من نفس الطريق التي سبقت عند الإمام أحمد ، سنن الدارقطني : ٨١/١ ، ورواه أبو داود الطيالسي عن سلام الطويل عن زيد العمي عن معاوية بن قرّة عن ابن عمر ، مسند الطيالسي ص ٢٦٠ .

وسلام ، بتشديد اللام ، بن سليم أو سلم أبو سليمان ، ويقال له الطويل المدائني ، متروك من السابعة . مات سنة ١٧٧/ق . ت ٣٤٢/١ . وقال في ت ت قال أحمد روى أحاديث منكورة وكذا قال ابن معين ، وقال البخاري تركوه ، وقال مرة تكلموا فيه ، وقال النسائي متروك ومرة قال ليس بثقة ولا يكتب حديثه

ت ت ٢٨١/٤ - ٢٨٢ ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ٨٠/١ ، من طريق سلام عن زيد العمي عن =

وذلك لا يصح وهو مشروع في الدين على ستة أقسام ، وضوء للدعاء ، وضوء لرد السلام ، وضوء للنوم ، وضوء لقراءة القرآن عن ظهر قلب وضوء للدخول على الأمراء وضوء للفضيلة وتجديد العبادة والأصل وضوء الحدث ، قال الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ . . ﴾ (١) الآية .

وقد اختلفت آراء علمائنا ، في هذا التقسيم ، اختلافاً طال معه الكلام ، والذي يرتبط فيه المرام أن الرجل إذا توضأ بنية رفع الحدث الطاريء عليه فإنه يجوز له أن يفعل كل شيء كان الحدث مانعاً منه ، ولا خلاف فيه بين علمائنا ، إلا أنه قد ذكر القاضي أبو الحسن (٢) بن القصّار أن رفع الحدث إن كان مطلقاً صح هذا القول وإن كان مقيداً بفعل لم يجز إلا ذلك الفعل ، مثل أن يتوضأ للظهر قال فلا يجوز له أن يصلي به العصر وهذا قول ساقط لأن الحدث ليس بمحسوس وإنما معناه المنع ، وإذا زال المنع لم يعد إلا بعود سببه . وأما الوضوء بنية الأقسام المتقدمة فإن الصلاة وأمثالها مما يمنع الحدث منه تجوز به لأنه إنما توضأ ليكون على أكمل الأحوال فيقول في النوم ألقى ربي على طهارة إن مت ، ويقول في الدخول على الأمير لا أدري قدر ما أحسب فربما تحين الصلاة فتجدني طاهراً ، وأما ذكر الله فيقول لا أتكلم به إلا على طهر . فأبي خلاف يتصور في هذا لولا الغفلة عن وجوه النظر ، يبقى وضوء الفضيلة .

= معاوية بن قرّة عن ابن عمر وقال هكذا روى عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه وخالفهما غيرهما وليسوا في الرواية بأقوياء والله أعلم .

درجة الحديث : ضعيف . فقد قال أبو حاتم لا يصح هذا الحديث عن النبي ، ﷺ . وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال هو عندي حديث وإي معاوية بن قرّة لم يلق ابن عمر . العلل لابن أبي حاتم : ٤٥/١ ، وقد وهم الهيثمي ، رحمه الله ، في مجمع الزوائد : ٢٣٠/١ بعد عزوه لأحمد فقال فيه زيد العمي وهو ضعيف ، وقد وثق وبقيّة رجاله رجال الصحيح ، وفات عليه أن أبا إسرائيل ما روى له أحد من أصحاب الصحيحين ، وقد طعن فيه كثيراً ، وقد قدّمنا ترجمته . والحق أن كل الطرق السابقة ضعيفة فقد ذهب إلى ذلك المرحوم الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند حديث رقم (٥٧٣٥) ، وقبله شيخ الإسلام ابن تيمية في الاختيارات ص ١١ ، فقال ضعيف عند أهل الحديث .

(١) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٢) هو علي بن أحمد البغدادي أبو الحسن المعروف بابن القصّار تفقه بالأندلس . قال الشيرازي : له كتاب المسائل لا أعرف لهم (أي المالكية) كتاباً في الخلاف أحسن منه ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٨ ، وانظر الديباج : ١٠٠/٢ ، شجرة النور الزكية : ٩٢/١ ، وفيها أنه توفي سنة ٣٩٨ .

قال سحنون^(١) ومحمد بن عبد الحكم^(٢) : لا يصلي به إن كان تبيّن أنه كان محدثاً ، وقال أشهب^(٣) : يجزيه . وقد روي الوجهان عن مالك ، رضي الله عنه ، والصحيح أنه لا يجزيه لأنه لم ينو الطهارة والإباحة وإنما نوى الكمال والفضيلة .

وهم وتنبيه وقع في الموطأ :

مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني^(٤) عن أبيه^(٥) أنه قال لعبد الله ابن زيد بن عاصم ، وهو جد عمرو بن يحيى ، وهذا وهم قبيح من يحيى^(٦) بن يحيى وغيره ، وأعجب منه أنه سئل عنه ابن وضّاح^(٧) ، وكان من الأئمة ، فقال هو جده لأمه ورحم الله من انتهى إلى ما سمع ووقف دون ما لا يعلم وكيف جاز هذا على ابن وضّاح ، والصواب في المدونة التي كان يقرئها ويرويه عن سحنون ، وهي بين يديه ينظر في كل حين فيها . وصواب الحديث مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد ، وهذا الرجل هو عمارة بن أبي حسن المازني جد عمرو بن يحيى^(٨) ، والوضوء يكون في الخمسة

(١) سَحْنُون ١٦٠ - ٢٤٠ هـ .

عبد السلام بن سعيد بن حبيب التّوّخي الملقب بسحنون ، انتهت إليه الرياسة في العلم بالمغرب ، الديباج : ٣٠/٢ ، شجرة النور : ٦٩/١ .

المدارك : ٥٨٤/٢ ، الأعلام : ٥٢٠/٢ .

(٢) ابن عبد الحكم ١٨٢ - ٢٦٨ هـ .

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري ، أبو عبد الله فقيه عصره ، انتهت إليه الرياسة في العلم بمصر وقد مات بها ، الديباج : ١٦٣/٢ ، شجرة النور : ٦٧/١ ، الأعلام : ٩٤/٧ .

(٣) اشهب بن عبد العزيز بن داود أبو عمرو صاحب مالك ، قال الشافعي : ما أخرجت مصر أفقه من أشهب ... ولد سنة ١٤٥ - توفي سنة ٢٠٤ . انظر طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٩ ، الأعلام ٣٣٥/١ .

(٤) عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي الحسن المازني المدني ، ثقة من السادسة ، روى له / ع . ت ٨١/٢ ، ت ١١٨/٨ ، الخلاصة : ٢٩٤/١ .

(٥) يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المدني ، ثقة من الثالثة / ع ت ٣٥٤/١ ، الخلاصة : ٤٢٦/١ .

(٦) يحيى بن يحيى بن كثير الليثي مولاها أبو محمد صدوق فقيه قليل الحديث وله أوهام ، مات سنة ٢٣٤ هـ على الصحيح وعمره ٨٠ سنة ، ت ٣٦٠/٢ ، ت ٣٠٠/١١ ، الديباج : ٣٥٢/٢ .

(٧) ابن وضّاح ١٩٩ - ٢٨٦ هـ .

محمد بن وضّاح بن يزيد أبو عبد الله ، مولى عبد الرحمن بن معاوية بن هشام ، محدث من أهل قرطبة فهرس ابن خير ١٥٠ و ٢٥٥ ، ٢٧٤ ، لسان الميزان : ٤١٦/٥ ، بغية الملتبس : ١٢٣ ، الأعلام : ٣٥٨/٧ .

(٨) انظر المدوّنة : ٢/١ ، وانظر كلام ابن عبد البر وابن دقيق العيد على الموضوع في تنوير الحوالك : ٣٩/١ ، =

الأعضاء الأول الكفان وليس غسلهما مشروعاً لنفسه وإنما هو للتأهب للوضوء به .
 قال النبي ﷺ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ »^(١) ، فأمر بغسلها استظهاراً وقد كنا نقول كما قال أحمد^(٢) وإسحاق^(٣) إن غسلها واجب إلا أن النبي ﷺ ، أعقب الأمر الأول في الحديث بقوله فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده فعلى بالشك ، والشك لا يوجب حكماً في الدين بيد أنه لما واطب عليها النبي ﷺ ، في جميع وضوئه ، وبدأ بهما في كل حالة من أحواله ، عدها العلماء من جملة الوضوء وحسبوها من جملة الأعضاء اقتداء بفعل النبي ﷺ ، فيها ومحافظة عليها حتى قال علماؤنا : لو أن رجلاً غسل يديه ووجهه ثم عرض عليه الحدث في أثناء الوضوء وجب عليه أن يتبدى الوضوء ، واستحبوا له أن يعود إلى غسل يديه لأنهما من جملته .

العضو الثاني : الوجه . قال الله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾^(٤) .

فتح الباري : ٢٩٠/١ ، فقد قال الحافظ والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الأنصاري ، وابنه عمرو ، وابن ابنه يحيى بن عمار بن أبي حسن فسألوه عن صفة وضوء النبي ﷺ ، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن فحيث نسب إليه السؤال كان على الحقيقة ، ويؤيده رواية سليمان ابن بلال عند المصنف (أي البخاري) في باب الوضوء من التور ، قال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمي ، يعني عمرو بن أبي حسن ، يكثر الوضوء فقال لعبد الله بن زيد أخبرني فذكره .

وحيث نسب السؤال إلى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر وكان حاضراً ، وحيث نسب السؤال ليحيى بن عمار فعلى المجاز أيضاً لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال ، فتح الباري : ٢٩٠/١ ، وانظر كلام الشارح في المسالك ل ٢٤ .

(١) متفق عليه فقد أخرجه البخاري في الوضوء ، باب الاستجمار وترأ : ٥٢/١ ، ومسلم في الطهارة ، باب كراهية غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً : ٢٣٣/١ ، والموطأ : ٢١/١ ، وشرح السنة : ٤٠٦/١ ، كلهم عن أبي هريرة .

(٢) قال في كشف القناع : فإن كان قائماً من نوم الليل الناقض للوضوء فغسلهما ثلاثاً واجب تعبداً كغسل الميت لحديث إذا استيقظ أحدكم ولكون غسلهما واجباً تعبداً وجب ولو باتتا مكتوفتين أو في جراب ونحوه : كشف القناع : ١٠٣/١ ، والمبدع : ٤٦/١ .

وقال ابن هبيرة اتفقوا على استحباب غسل اليدين عند القيام من نوم الليل ثم اختلفوا في وجوبه فقالوا إنه غير واجب إلا أحمد في إحدى الروايتين عنه فإنه أوجبه . الإفصاح : ٧١/١ .

(٣) وقال إسحاق : يجب غسل اليدين سواء قام من نوم الليل أو من نوم النهار ، وهو قول داود ومحمد بن جرير وقالوا إذا أدخل اليد في الإناء قبل الغسل تنجس الماء .

شرح السنة : ٤٠٧/١ .

(٤) سورة المائدة ، آية ٦ .

واختلف العلماء هل يتناول هذا الأمر باطن الفم والأنف أم لا ؟ فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما إلى وجوب^(١) ذلك ، وقال عامة الفقهاء لا يجب ذلك لأن الأمر إنما يتناول الظاهر دون الباطن ، والعرب لا تسمي وجهاً إلا ما وقعت به المواجهة^(٢) ، ولكن النبي ﷺ ، واظب عليهما بالمضمضة والاستنشاق فكان ذلك مأخوذاً من فعله ، وقد قال النبي ﷺ ، للأعرابي : « تَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى »^(٣) فأحاله على القرآن .

(١) انظر المغني لابن قدامة : ٨٨/١ ، وتفسير القرطبي ، ٨٤/٦ ، تفسير ابن كثير ٢٥/٢ ، فتح القدير للشوكاني : ١٦/٢ .

(٢) الوجه مستقبل كل شيء ، ج أوجه ووجوه ، ونفس الشيء ومن الدهر أوله ، ومن النجم ما بدا لك منه ، ومن الكلام السبيل المقصود وسيد القوم ج وجوه كالوجه ج وجهاء . ترتيب القاموس : ٥٧٩/٤ .

(٣) رواه أبو داود من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن علي بن يحيى بن خلاد ، ومن طريق محمد بن عمرو عن علي أيضاً ، ومن طريق محمد بن إسحاق قال حدثني علي بن يحيى ، وكذلك من طريق إسماعيل بن جعفر أخبرني يحيى بن علي سنن أبي داود : ٥٣٦/١ - ٥٣٨ ، والنسائي من طريق إسحاق بن عبد الله : ٢٢٥/٢ ، وكذلك ابن ماجه : ١٥٦/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٤٤/١ ، ورواه الترمذي من طريق إسماعيل بن جعفر عن يحيى بن علي بن خلاد : ١٠٠/٢ ، والحاكم في المستدرک من طريق داود بن قيس . قال ثنا علي بن يحيى بالمستدرک : ٢٤٢/١ ، ونقل البيهقي : ٣٧٣/٢ اختلاف الرواة في اسناد الحديث ورجح بعضها ، ثم ساق بسنده عن محمد بن عجلان عن علي بن يحيى من آل رفاعه عن أبيه عن عم له بذري أنه حدثه أن رجلاً دخل المسجد فصلّى ورسول الله ﷺ ، يرقبه . . . إلى أن قال ورواه محمد بن إسحاق ابن يسار عن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع ، وكذلك قاله داود بن قيس عن علي بن يحيى بن خلاد ، ورواه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن علي بن يحيى من رواية همام ابن يحيى عنه وقصر به حماد بن سلمة فقال عن إسحاق عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه ، وقال محمد ابن عمرو عن علي بن يحيى بن خلاد عن رفاعه بن رافع ، والصحيح رواية من تقدم ، ووافقهم إسماعيل بن جعفر عن يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزُّورقي عن أبيه رفاعه بن رافع ، وقصر بعض الرواة عن إسماعيل في نسب يحيى وبعضهم في إسناده ، فالقول قول من حفظ والرواية التي ذكرناها موافقة للحديث الثابت عن أبي هريرة .

أقول : الحديث فيه يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الأنصاري الزورقي المدني ، مقبول من السادسة ، مات سنة ١٢٩/د ت س ، ت ٣٥٤/٢ وقال في ت ت : روى عن أبيه عن جده وعنه إسماعيل بن جعفر ، ذكر هذا ابن حبان في الثقات وأنه هو وجماعة أرخوا وفاته سنة ١٢٩ ت ت ٢٥٩/١١ ، وقال في ٢٠٤/١١ في ترجمة يحيى بن خلاد قيل إنه وُلِدَ على عهد النبي ﷺ ، روى عن رفاعه بن رافع وعمر بن الخطاب وعنه ابنه علي بن يحيى وابن أبيه يحيى بن علي إن كان محفوظاً ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو بكر بن أبي عاصم مات سنة ١٢٨ ، وقال الزُّورقي ١٢٩ ، فإن صح هذا وأنه ولد في عهد النبي ﷺ ، فقد بلغ ١٢٠ سنة أو أكثر ، قالت : هذه النتيجة الفاسدة من تلك المقدمة الباطلة وذلك أن ابن أبي عاصم إنما أرخ =

العضو الثالث : اليدان ، وقد ذكرهما الله عز وجل في كتابه وحدهما بتحديدده فقال : ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ . واختلف الناس في دخول المرافق في التحديد وأطالوا في ذلك الكلام وما فهم أحد مقطوع المسألة إلا القاضي أبو محمد عبد الوهاب^(١) فإنه قال : إن قوله تعالى : ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ حد للمتروك من اليدين لا المغسول منهما وبذلك / تدخل المرافق في الغسل^(٢) .

العضو الرابع : الرأس ، وهو رأس في مسائل الوضوء اختلف العلماء في تقدير مسحه على أحد عشر قولاً : ثلاثة لأبي حنيفة^(٣) ، وقولان للشافعي^(٤) ، وستة أقوال لعلمائنا ، والصحيح منها واحد^(٥) وهو وجوب تعميمه لأن الله ، عز وجل ، لما قال : ﴿فَاغْسِلُوا

وفاة يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد في السنة المذكورة ، وأما جده صاحب الترجمة فلم يتعرض له وكذلك الواقدي .

درجة الحديث : حسنه الترمذي ولعل ذلك بناء على أن له شاهداً من حديث أبي هريرة متفق عليه ، البخاري في صفة الصلاة ، باب أمر النبي ﷺ ، الذي لا يتم ركوعه بالإعادة : ٢٢٩/٢ ، ومسلم في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة : ٢٩٨/١ .

(١) عبد الوهاب : ٣٦٢ - ٤٢٢ هـ .

وهو ابن علي بن نصر البغدادي ، أبو محمد ، قاضٍ من فقهاء المالكية ، ولد ببغداد وولي القضاء بالعراق وتوجه إلى مصر فعملت شهرته وتوفي فيها . الديباج ٢/٢٦ ، شجرة النور الزكية : ١٠٣/١ - ١٠٤ ترتيب المدارك : ٦٩١/٤ ، تاريخ بغداد : ٣١/١١ ، فوات الوفيات : ٢/٢١ ، طبقات الفقهاء للشيروازي : ١٦٨ ، حسن المحاضرة : ٣١٤/١ .

(٢) قال القاضي عبد الوهاب : إدخال المرفقين في غسل اليدين واجب خلافاً لزرير وغيره ، لأنه ، عليه السلام ، كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه ولأنه عضو مغسول كالعينين ، الإشراف على مسائل الخلاف : ٨/١ .

(٣) قال ابن العربي في الأحكام : قال أبو حنيفة بمسح الناصية ، وأن الفرض أن يسمح الربع الرواية الثالثة له لا يجزيه إلا أن يسمح الناصية بثلاث أصابع أو أربع ، الأحكام : ٢/٥٦٦ .

(٤) فال الشافعي : إنه إن مسح منه شعرة واحدة أجزأه الثاني ثلاث شعرات ، الثالث ما يقع عليه الاسم (وانظر أحكام القرآن للكنيا الهراسي : ٨٥/٣) ، وقال مالك بمسح الجميع ، القول الثاني إن ترك اليسير من غير قصد أجزأه الثالث إن ترك الثالث أجزأه الرابع ، وإن مسح ثلثه أجزأه الخامس ، إن مسح مقدمه أجزأه . الأحكام : ٢/٥٦٦ ، وقد رجح مسح الكل بعدة مرجحات توجد هناك .

(٥) قال القاضي عبد الوهاب والفرض من الرأس إيعابه خلافاً لأبي حنيفة والشافعي لقوله تعالى : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ، والحكم إذا علق باسم وجب استيفاء ما يتناوله ، كل رغيماً وأعط درهماً ، ولأن الصيغة عموم بدليل حسن تقدير الاستثناء فيه ودخول التخصيص عليه وتأكيده بالفاظ العموم ، ولأنه عضو ورد الظاهر به مطلقاً من غير تحديد فأشبه الوجه ، ولأنه عضو من أعضاء الوضوء فلم يتعلق فرضه بأقل ما يقع عليه الاسم أو بالربع كسائر الأعضاء ، ولأنه لو كان له أصل في الوضوء لكان التيمم أولى به ولأنه عضو يعتد بمباشرته في المسح فوجب إيعابه كالوجه في التيمم ، الإشراف على مسائل الخلاف : ٨/١ .

وَجُوهَكُمْ ﴿ فوجب غسل الجميع بظاهر القرآن ، لذلك قال وأمسحوا برؤوسكم فوجب مسح جميع الرأس بظاهر القرآن أيضاً . فإن قيل فما فائدة دخول الباء ههنا فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أنا نقول فائدتها ههنا ، فائدتها في قوله في التيمم فامسحوا بوجوهكم فلو كان مقتضاها التبعض لافادته في ذلك الموقع وهذا قاطع لهم في كل جواب يحاولونه .
الثاني : أن أحداً من المحققين لم يخطر بباله أن الباء للتبعض لكن أفادت ههنا فائدة بديعة وهي أن الغسل لغة يقتضي مغسولاً به ، والمسح لغة لا يقتضي ممسوحاً به . فلو قال امسحوا رؤوسكم لم يفد ذلك ممسوحاً به ولا جزءاً مسح اليد على الرأس كذلك مطلقاً فدخلت الباء معنى متعلقاً به ، وهو الممسوح به وهو الماء فيكون تقديرها وامسحوا برؤوسكم الماء ، وذلك فصيح في اللغة على وجهين : أما على القلب كما أنشدوا :

كنواح^(١) ريش حمامة نجدية * * * ومسحت باللثتين عصف الأئمة^(٢)
وإما على الاشتراك في الفعل والتساوي في نسبته كقول الشاعر :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * * * نجران أو بلغت سواتهم هجر^(٣)

فإن قيل فقد روي : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ »^(٤) .

قلنا : هذه حكاية حال وقضية عين وحكايات الأحوال لا تحمل على العموم ولا يحتاج بها في الإطلاق ، ولعل النبي ﷺ ، فعل ذلك لعذر بدليل أن كل من وصف وضوءه في

(١) البيت كما أنشده سيويه لخفاق بن نديه السلمي ، شرح أبيات سيويه ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطان : ٤١٦/١ .

(٢) والأئمة : الكحل المعروف ، والكحل حجارة تؤخذ من معدن من المعادن وليس بشيء يثبت فيكون له ورق ولم يكن الأئمة من الأشياء التي تكون في بلاد العرب فهم لا يقفون على حقيقته / شرح أبيات سيويه : ٤١٦/١ .

(٣) البيت كما في ديوان الاخطل : ٢٠٩/١ .

على العبارات هداجون قد بلغت - نجران أو بلغت سواتهم هجر .

(٤) متفق عليه ، البخاري في الوضوء ، باب الرجل يوضئ صاحبه : ٥٦/١ ، والمسح على الخفين : ٦٢/١ ، وفي الصلاة ، باب الصلاة في الجبة الشامية : ١٠١/١ ، وفي الجهاد باب الجبة في السفر والحرب : ٥٠/٤ ، وغير ذلك .

ومسلم في الطهارة ، باب المسح على الناصية والعمامة : ٢٣٠/١ من حديث المغيرة بن شعبة عن أبيه قال : تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ . . مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ . . لفظ مسلم .

جميع الأحوال ذكر عموم الرأس في المسح لا سيما وكان هذا الفعل منه، ﷺ، في السفر وهو مظنة الأعذار وموضع الاستعجال والاختصار وحذف كثير من الفرائض لأجل المشقات والأخطار.

العضو الخامس : الرجلان ، وقد اتفقت الأمة على وجوب غسلهما وما علمت من رد ذلك إلا الطبري^(١) من فقهاء المسلمين . . . والرافضة^(٢) من غيرهم ، وتعلق الطبري بقراءة الخفض . وقد قرئت هذه الآية على ثلاثة أوجه : فرغ الإمام نافع وخفضها غيره ونصبها أيضاً نافع وغيره^(٣) ، ولكل واحد منهما في العربية وجه ظاهر . وكنا نأخذ كيفية طهارة الرجلين من هذه القراءات لولا أن السنة قد أوضحت شأنهما فغسل النبي، ﷺ، رجله دائماً ، ورأى قوماً تلوح عراقبهم^(٤) فقال : « وَبِلْ^(٥) لِلْأَعْقَابِ^(٦) مِنْ النَّارِ » ولم يبق

(١) ابن جرير : ٢٢٤ - ٣١٠ هـ .

محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، أبو جعفر ، المؤرخ المفسر الإمام ، وُلد في أمل طبرستان واستوطن بغداد ، وتوفي بها وعرض عليه القضاء فامتنع والمظالم فأبى ، قال ابن الأثير : أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ ، وفي تفسيره ما يدل على علم غزير وتحقيق ، وكان مجتهداً في أحكام الدين لا يقلد أحداً - تذكرة الحفاظ : ٣٥١/٢ ، والوفيات ٤٥٦/١ ، طبقات الشافعية ١٣٥/٢ - ١٤٠ ، الأعلام : ٢٩٤/٦ ، قال محمد بن جرير عنه قوله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ .

والصواب من القول عندنا في ذلك أن الله أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء ، كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم . وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ كان مستحقاً اسم ماسح غاسل لأن غسلهما إمرار الماء عليهما أو إصابتها بالماء ، ومسحهما إمرار اليد ، أو ما قام مقام اليد عليهما . فإذا فعل ذلك بهما فاعل فهو غاسل ماسح وذلك من احتمال المسح ، المعنيين اللذين وصفت من العموم والخصوص اللذين أحدهما مسح ببعض ، والآخر مسح بالجميع ، تفسير ابن جرير : ٨٣/٦ .

(٢) الرافضة : فرقة من الشيعة يابعو زيد بن علي ثم قالوا له : يتبرأ من الشيخين فأبى ، وقال : كانا وزيرَي جَدِّي ، فتركوه ورفضوه وأرْقَضُوا عنه ، والنسبة رافضي . ترتيب القاموس : ٣٦٦/٢ .

(٣) قال ابن الجزري : قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام وقرأ الباقر بالخفض . النشر في القراءات العشر : ٢٥٤/٢ .

(٤) في « م » أقدامهم .

(٥) متفق عليه ، البخاري في كتاب العلم ، باب من رفع صوته بالعلم : ٢٣/١ ، وفي باب من أعاد الحديث ثلاثاً : ٣٤/١ ، وفي كتاب الوضوء ، باب غسل الرجلين : ٥٢/١ ، ومسلم في الطهارة ، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما : ٢١٤/١ ، وأبو داود : ٧٣/١ ، والنسائي : ٧٨/١ ، كلهم من حديث عبد الله بن عمرو قال : رجعنا مع رسول الله، ﷺ، من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق فعدا قوم العصر فتوضؤوا وهم عجال فأنتهينا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسه الماء ، فقال رسول الله، ﷺ، : « وَبِلْ لِلْأَعْقَابِ مِنْ النَّارِ » لفظ مسلم .

(٦) في « م » « يَرْبُطُونَ أَقْدَامَهُمْ » وهذه الزيادة ليست من حديث عبد الله بن عمرو بل هي من حديث عبد الله بن =

مع هذا إشكال مع الطبري .

(تكلمة) إذا ثبت هذا فكل من وصف وضوء رسول الله ، ﷺ ، اختلفوا في نقله . فمنهم من قال إنه توضأ^(١) مرة ومنهم من قال إنه توضأ مرتين^(٢) ، ومنهم من قال إنه توضأ ثلاثاً^(٣) ، وهذا كله صحيح نقله ثابتة روايته وروي « مَنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ أَرْدَادَ فَقَدْ تَعَدَّى أَوْ ظَلَمَ »^(٤) ، وهذا لم يصح . وحذار أن تظن أن الذين نقلوا وضوء رسول الله ، ﷺ ، مرة أو مرتين أو ثلاثاً أنهم أخبروا بذلك عن إسباغ وضوئه فيها أو تكملة طهارته بها ، فإن هذا شيء باطن لا يعلمه أحد إلا الله ، فلا يصح لأحد من البشر أن يطلع عليه إلا من قبل صاحبه ، وإنما نقلوا أعداد الغرفات فيحتمل أن يكون النبي ، ﷺ ، عم بواحدة أو اثنتين ، والثانية في الثانية ، والثالثة في الثالثة فضل ، ويحتمل أن يكون عم بالجميع بحسب

= الحارث بن جزة الزبيدي من أصحاب النبي ، ﷺ ، رواها أحمد في المسند : ١٩٠/١ - ١٩١ . وأوردها الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاها لأحمد ، والطبراني في الكبير وقال : رجال أحمد والطبراني ثقات ، مجمع الزوائد : ٢٤٠/١ .
درجة الحديث : صحيح إلا أنه موقوف كما قال الدكتور سيف الرحمن مصطفى في غاية المقصد في زوائد المسند : ٥٦٨/٢ .

(١) ورد ذلك من حديث ابن عباس .

(٢) ورد ذلك من حديث عبد الله بن زيد .

(٣) ورد ذلك من حديث عثمان بن عفان . انظر كل ذلك فيما تقدم .

(٤) أخرجه أبو داود من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ، ﷺ ، فقال : يا رسول الله كيف الطهور ؟ فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثاً . . . ثم قال : « هَكَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ » . سنن أبي داود : ٣٠/١ ، وابن ماجه : ١٤٦/١ ، وقال : فقد أساء أو تعدى أو ظلم ، وابن خزيمة : ٨٩/١ وقال : من زاد فقد أساء أو تعدى وظلم ، والبيهقي : ٧٩/١ ، وقال : فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء أو ظلم وأسَاءَ ،

وقوله نقص يحتمل أن يريد به نقصان الوضوء ، وقوله ظلم يعني جاوز الحد والله أعلم ، والطحاوي في معاني الآثار : ٣٠/١ ، والنسائي بلفظ أن أعرابياً : ٧٥/١ ، وكذا لأحمد ، الفتح الرباني : ٥٠/٢ ، قلت : والحديث وإن كان ضعفه الشارح بسبب عمرو بن شعيب هنا فقد صحح حديثه في الإيمان والنذور كما سيأتي .

وهذا الحديث صححه الحافظ ابن حجر في التلخيص ، فقد قال روي من طرق صحيحة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مطولاً ومختصراً . . . وقال : يجوز أن تكون الإساءة والظلم وغيرهما مما ذكر مجموعاً لمن نقص ولمن زاد ، ويجوز أن يكون على التوزيع ؛ فالإساءة في النقص والظلم في الزيادة وهذا أشبه بالقواعد ، والأول أشبه بظاهر السياق . التلخيص : ٩٤/١ ، درجة الحديث : صححه الحافظ وقبله ابن خزيمة .

اختلاف أحوال الأعضاء في قبولها للماء ونبوّها عنه ، وبحسب كبر العُرْفَة وصغرها ، وبحسب وصولها كاملة إلى العضو أو يصيبها شيء من تبديد في الحمل ، ولذلك روي عنه أنه غسل وجهه ثلاثاً^(١) ويديه مرتين بحسب أن الوجه ذو غضون / وجوانب مختلفة كالبياض المتصل بالأذن والمارن^(٢) وأجفان العينين من كل الجهتين ، وذلك يحتاج إلى المرّ بالماء عليه وحمله إليه ، بخلاف اليد والرجل ، فإنهما سطح يستن الماء عليهما استئناً واحداً وتتبعه اليد فلا يفتقر إلى مزيد تكلف .

تتميم : اختلف الناس في تكرار مسح الرأس فرأى مالك^(٣) وأبو حنيفة^(٤) أنه لا يكرر ، ورأى الشافعي^(٥) تكراره ، وقد مهدت ذلك في مسائل الخلاف ، والمعمول عليه ههنا أن كل من روى وضوء رسول الله ﷺ ، إنما نقل مسح الرأس مرة واحدة . فإن قيل قد روي عن عثمان أنه نقل مسحه ثلاثاً ، قلنا : ذلك لم يصح نقله عن عثمان ، قال أبو داود أحاديث عثمان الصحاح كلها أن مسح الرأس مرة^(٦) واحدة واختلفت الرواية أيضاً في صفة مسحه فروي (مَسَحَ رَأْسَهُ فَأَقْبَلَ بِيَدِهِ وَأَدْبَرَ . وروي : فَأَدْبَرَ بِيَدَيْهِ وَأَقْبَلَ)^(٧) ، ووجه

(١) تقدم من حديث عثمان .

(٢) المارن : الأنف أو طرفة أو ما لان منه . ترتيب القاموس : ٢٣٤/٤ .

(٣) انظر الإشراف على مسائل الخلاف : ٨/١ .

(٤) انظر فتح القدير لابن الهمام : ٢٤/١ .

(٥) انظر المجموع : ٤٠٢/١ .

(٦) سنن أبي داود : ٨٠/١ .

(٧) قلت : ورد في حديث عبد الله بن زيد قوله : (بدأ بمقدم رأسه) ، وفي حديث الرُّبَّيع أنه (بدأ بمؤخر رأسه) . وحاول الشارح الجمع بين الحديثين كما حاول غيره ، فقد روى أبو داود : ٩٠/١ ، والترمذي من حديث الربيع بنت عفاء أن النبي ﷺ ، مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه ، ثم قال : هذا حديث حسن ، وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسناداً ، سنن الترمذي : ٤٨/١ ، وأحمد ، انظر الفتح الرباني : ٣٦/٢ ، بعدة أسانيد ، وابن ماجه : ١٥٠/١ ، ويقول الشيخ أحمد شاكر ، تعليقاً على كلام الترمذي : إنما اقتصر الترمذي على تحسينه ذهاباً منه إلى أنه يعارض حديث عبد الله بن زيد ولكنهما حديثان مختلفان فلا تعارض بينهما حتى يحتاج إلى الترجيح ، فكان رسول الله ﷺ ، يبدأ بمقدم الرأس ، وكان يبدأ بمؤخره ، وكل جائز . تعليق أحمد شاكر على الترمذي : ٤٨/١ - ٤٩ ، ورواه البغوي شرح السنة : ٤٣٨/١ ، والحديث فيه عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أبو محمد المدني ، أمه زينب بنت علي . صدوق في حديثه لئن ويقال : تغير بآخره من الرابعة ، مات بعد ١٤٠/١ بخ دت ق ٤٤٨/١ ، وقال في ت روى عن أبيه وخاله محمد بن الحنفية وابن عمر وأنس وجابر والرُّبَّيع بنت معوذ . . وعنه محمد ابن عجلان وحماد بن سلمة وشريك القاضي والسفيانان . . قال ابن سعد وأحمد : منكر الحديث ، وقال ابن =

الجمع بينهما يبنى على مسألة من اللغة وهو أن الفعل يسمى بأوله وهل يسمى بآخره أم لا ؟ ذلك كثير فيها كتسمية الظل في أول النهار فيثاً ، وتسمية القافلة في خروجها قافلة ، إلى كثير من أمثال هذا . فإذا وضع يديه على ناصيته وأخذ بهما إلى قفاه كان هذا إقبالاً لأنه ابتداء من القبل ، وصح أن يسمى إدباراً بمثل ذلك التقدير إذا بدأ بالمسح من القذال^(١) راجعاً ، ولما خفي هذا على بعض علمائنا أنشأ في صفة مسح الرأس هيئة غريبة فقال يضع يديه على الفودين^(٢) مع القمحودة^(٣) ثم يمشي بهما كذلك الرأس كله ثم يعود حتى يرجع إلى المكان الذي بدأ منه وهذا لا معنى له ويرده قوله في الحديث فبدأ بمقدم رأسه وهذا نص .

مزید بیان :

كل من روى وضوء رسول الله ﷺ ، من الصحابة ، رضوان الله عليهم ، قد ذكر مسح الرأس وسكتوا عن الأذنين إلا ابن عباس والربيع بنت معوذ ابن عفراء ، أما ابن عباس فرواها مطلقاً فقال : مسح رأسه وأذنيه ، وأما الربيع فقيدت وقالت : فمسح رأسه وأمسك مسبحته لأذنيه . وقد اختلف العلماء^(٤) في تجديد الماء لهما أو مسحهما بماء الرأس اختلافاً أوجب سكوت الصحابة عن نقلها ، والصحيح وجوب تجديد الماء لهما لأنهما ليستا من الرأس لا في الصفة ، ولا في الحكم ، وقد استوفينا ذلك في مسائل الخلاف .

معين : لا يحتج بحديثه ، وقال ابن المديني : كان ضعيفاً ، وقال العجلي : تابعي جائز الحديث ، وقال الترمذي : صدوق ، وقال ابن عبد البر : هو أوثق من كل من تكلم فيه ، قال الحافظ : وهذا إفراطات ١٣/٦ وانظر الكامل : ١٤٤٦/٤ الضعفاء للعقيلي : ٢٩٨/٢ .

درجة الحديث : صححه الشيخ أحمد شاكر وحسنه الترمذي وذلك الأولى من أجل عبد الله المتقدم كما حسنه الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة : ٤٣٨/١ ، والنووي في المجموع : ٣٩٧/١ .

(١) القذال : جماع مؤخر الرأس . ترتيب القاموس : ٥٧٧/٣ .

(٢) الفود : معظم شعر الرأس مما يلي الأذن وناحية الرأس .

ترتيب القاموس : ٥٣٢/٣ .

(٣) والقمحودة : الهنة الناشئة فوق القفا أو على القذال خلف الأذنين ومؤخر القذال . ترتيب القاموس : ٦٨٦/٣ ، وانظر تاج العروس : ٤٧٦/٢ .

(٤) قال القاضي عبد الوهاب : وتجديد الماء لهما أفضل خلافاً لأبي حنيفة لأنه ، عليه السلام ، كان يجدد الماء لهما لأن المغسولات نفلًا تنفرد عن المغسولات فرضاً فيجب أن تنفرد المغسولات نفلًا عن الممسوحات فرضاً ولأن المسح نوع من الطهارة فوجب أن يكون من مسنونه ما ينفرد عن فرضه كالغسل . الإشراف على مسائل الخلاف : ١٠/١ .

حديث : قال أبو هريرة ، رضي الله عنه ، قال رسول الله ، ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَتْ تُرْثَرُ وَمَنْ اسْتَجَمَرَ ^(١) فَلْيُوتِرْ » . عَقَّبَ مالك ، رضي الله عنه ، حديث عبد الله بحديث أبي هريرة ليبين تأكيد المضمضة والاستنشاق ^(٢) ، وأن النبي ، ﷺ ، كما فعلهما فعلاً فكذلك أمر بهما قولاً . وقد اختلف عن النبي ، ﷺ ، فروي عنه أنه تمضمض واستنشق من غرفة واحدة ^(٣) وذلك كما بيناه يختلف بحسب اختلاف كثرة الماء وقلته وحاجة العضو إلى النظافة واستغنائه لا أن التعديد فيهما سنة كما توهمه بعض الناس .

وأما قوله : « مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ » فإنه يعني بذلك أن يكون بحجر واحد ، أو ثلاثة ، أو خمسة ولا يكون بالشفع ؛ فإن النبي ، ﷺ ، كان يحب الوتر في أفعاله ^(٤) كلها . وقد روى مسلم ^(٥) : « الْإِسْتِجْمَارُ تَوُّوٌّ وَالطَّوُافُ تَوُّوٌّ » يعني وترًا ، واختلف الناس في التطيب هل هو مثله أم لا ؟ فكان مالك ، رضي الله عنه ، إذا أراد أن يتجمر طيباً كسر العود ثلاث كسر حتى يكون وترًا ، وروى بعض أصحابه أن أعرابياً قال له : إنا نسمي استعمال الحجارة في الغائط استجماراً فرجع إليه ^(٦) ، ومالك كان أوسع حوصلة من أن يكون ذلك الأعرابي يلقنه أن استعمال الحجارة هناك يسمى استجماراً ، وإنما أصغى إليه مالك ، رضي الله عنه ، لأنه رآه يقتصر على ذلك الوضع ، ولم يفهم حمله على العموم للفظة المشتركة في الطيب

(١) متفق عليه ، البخاري في كتاب الوضوء ، باب الاستنثار في الوضوء : ٥٢/١ ، ومسلم في الطهارة ، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار : ٢١٢/١ ، والموطأ : ١٩/١ .

(٢) الموطأ : ١٩/١ .

(٣) متفق عليه ، البخاري في الوضوء ، باب من تمضمض واستنشق من غرفة واحدة : ٥٩/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب وضوء النبي ، ﷺ : ٢١٠/١ ، من حديث عبد الله بن زيد السابق .

(٤) متفق عليه ، البخاري في الدعوات ، باب إن الله مائة اسم غير واحد : ١٠٨/٨ ، ومسلم في الذكر ، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها : ٢٠٦٢/٤ - ٢٠٦٣ كلاهما عن أبي هريرة عن النبي ، ﷺ ، قال : إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ حَفَظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنَّ اللَّهَ وَتَرْتِجِبُ الْوَتْرُ .

(٥) مسلم في الحج ، باب بيان أن حصى الجمار سبع : ٩٤٥/٢ ، من حديث جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ، ﷺ (الاسْتِجْمَارُ تَوُّوٌّ وَالطَّوُافُ تَوُّوٌّ ، وَرَمَى الْجَمَارِ تَوُّوٌّ . . .) .

(٦) قال الباجي : اختلف مالك وأصحابه في الاستجمار ، فروى سحنون في التفسير قال : قال لنا علي بن زياد قلت لمالك : كيف الوتر في الاستجمار ؟ فقال : أما أنا فأخذ العود فأكسره ثلاث كسر واستجمر بكل كسرة منهم ، فإن كان العود مدفوناً أخذت منه ثلاث مرات . قال علي : فكلمه في ذلك رجل من قريش ، وأنا شاهد ، فقال : إن العرب تسمي الاستجمار بالحجارة من الغائط استجماراً ، فرجع إلى ذلك مالك . قال علي : وقوله الأول أحب إلي . قال سحنون : القول مارجع إليه مالك ، المتقى : ٤٠/١ - ٤١ .

والحجارة وكله نظافة واستطابة^(١) .

وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة :

قال أبو هريرة ، رضي الله عنه ، / قال رسول الله : ﷺ : «إِذَا أَسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي وَضُوئِهِ فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(٢) .

ففي هذا الحديث فوائد كثيرة أمهاتها ثلاثة :

أحدها : ما تقدم من أنه روي في بعض ألفاظه : فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ ، بلفظ الأمر^(٣) . وروي : فَلَا يَغْمَسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا^(٤) .

والأمر على الوجوب عندنا والنهي يقتضي الحظر إلا أننا قد بينا أنه عقب في آخر الحديث بما رد الأمر من الوجوب إلى الاستحباب ، ورد النهي من الحظر إلى الكراهة وهو قوله : فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ . فمن علمائنا من قال : إن هذا شك ، والشك لا يوجب حكماً في الشرع بإجماع^(٥) . ومن علمائنا من قال : إنه ظاهر ، فإن الغالب من الإنسان أن تجول يده في نومه على جسده ومغابنه^(٦) ومنافذه وخاصة من لا يستنجي ، والأصل في اليد الطهارة . وهذا الغالب والظاهر قد طرأ^(٧) عليه فأنشأ ذلك مسألة أصولية ، وهي إذا تعارض أصل وظاهر . وقد اختلف علماؤنا أيهما يقدم وقد بيناه في موضعه^(٨) لأنه

(١) قال الباجي : قال أبو الحسن : يجوز أن يقال إنه أخذ من الاستجمار بالبخور الذي تطيب به الرائحة وهذا يزيل الرائحة القبيحة . المتقى : ٤١/١ .

(٢) متفق عليه : البخاري في كتاب الوضوء ، باب الاستجمار وترأ : ٥٢/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب كراهة غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء : ٣٢٣/٢ ، والموطأ : ٢١/١ .

(٣) رواية البخاري : فَلْيَغْمَسْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا .

(٤) رواية مسلم : فَلَا يَغْمَسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا .

(٥) هذا قول حكاه أبو الوليد ولم يعزه لأحد ، المتقى : ٤٨/١ .

(٦) والغبن ، محرّكة ، الضعف والنسيان وكمنزل الإبط والرفغ ، جمعه مغابن .

ترتيب القاموس : ٣٦٩/٣ .

(٧) هذا مذهب العراقيين من المالكية . قال أبو الوليد ، ذهب شيوخنا العراقيون ، من المالكيين وغيرهم ، أن النائم لا يكاد أن يسلم من حك جسده ، ومس رفعه وإبطه ، وغير ذلك من مواضع عرقه ، فاستحب له غسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه على معنى التنظف والتنزه . المتقى : ٤٨/١ .

وقال الحافظ قوله « مِنْ نَوْمِهِ » أخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم ، وخصمه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث « بَاتَتْ يَدُهُ » لأن حقيقة المبيت أن يكون في الليل . فتح الباري : ٢٦٣/١ .

(٨) انظر المحصول ل ٦٥ - ب ، ومختصر ابن اللحام ١٧٠ .

مختلف المآخذ^(١) متباين المباني يفترق إلى مزيد تفهّم واحتفال في الابتهاال ، سمعت أبا بكر الفهريّ بالمسجد الأقصى ، طهره الله تعالى ، يقول : خرجت من الأندلس وقد تفقّهت بالباجي^(٢) ولزمته مدة ودخلت بغداد فأُتيت المدرسة ، وكان النائب حينئذ في إقامة التدريس بها أبا سعد^(٣) المتولّي فسمعتة يقول مسألة إذا تعارض أصل وظاهر بأيهما يحكم فما علمت ما يقول ولا دريت إلى ماذا يشير ، ثم لزمته حتى فتح الله تعالى ، وبلغ ما بلغ^(٤) .

الفائدة الثانية : أن لفظ الحديث ، وإن كان غسل اليد فيه منوطاً بالقيام من النوم فإنه محمول على المقصود به من جولان اليد في البدن ، وتصرفها في الأغراض المستكرهة والمستقدّرة ، وهذا يقتضي غسل اليد عند محاولة الوضوء سواء كان قائماً من النوم أو مقبلاً على وضوئه عن شغل لوجود العلة فيهما ، وأعجب لأحمد بن حنبل ، رحمه الله تعالى ، مع سعة علمه ، يقول : إن هذا مخصوص بنوم الليل^(٥) ، والقول الذي ورد على نوم الليل هو آية الوضوء^(٦) ، فأما الحديث المتقدم فهو مطلق .

الفائدة الثالثة : وهي بديعة ، قال علماؤنا ، رضي الله عنهم ، في هذا الحديث أصل من أصول الشرع وهي الفرق بين أن يرد الماء على النجاسة ، أو ترد النجاسة على الماء ، فاقترضى هذا الحديث أن الماء إذا ورد على النجاسة أذهبها ، كما أنه أفاد أيضاً أن النجاسة إذا وردت على الماء أثّرت فيه ، والملاقاة واحدة . إلا أن الشرع لما رأى أن الضرورة داعية إلى إفراغ الماء على النجاسة قصد إزالتها الغني حكمها :

تفسير : إذا ثبت أن النجاسة تؤثر في الماء ، باتفاق من العلماء ، فإنهم اختلفوا في

(١) في « م » المأخذ .

(٢) الباجي ٤٠٣ - ٤٧٤ هـ .

سليمان بن خلف التجبي القرطبي ، أبو الوليد الباجي ، فقيه مالكي كبير من رجال الحديث . رحل إلى المشرق ٤٢٦ هـ فمكث ٣ أعوام وعاد إلى الأندلس . الديباج : ٣٧٧/١ ، الوفيات : ٢١٥/١ ، نفح الطيب : ٣٦١/١ .

(٣) المتولي أبو سعد : ٤٢٦ - ٤٧٨ هـ .

عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري ، تولّى التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد وتوفي فيها . الأعلام :

٩٨/٤ .

(٤) كذا في جميع النسخ ، ويظهر لي أن العبارة فيها نقص .

(٥) قال ابن قدامة روي عن أحمد وجوبه . المغنى : ٩٨/١ .

(٦) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ . [سورة المائدة آية ٦] .

تفصيل ذلك . فقال العراقيون ، وإمامهم أبو حنيفة^(١) : كل موضع تحققنا وصول النجاسة من الماء إليه (يختبر كثيراً كان أو قليلاً) ، إلا أن أصحابه حدّوه عنه بالبركة التي إذا حركت أحد طرفيها فإن تحرك الطرف الآخر فهو يسير فينجس بما وقع فيه من النجاسة ، وإن لم يتحرك الطرف الآخر لم ينجس بوقوع النجاسة فيه ، وفي المجموعة نحو منه . وأما (إذا)^(٢) كان الماء يسيراً فإنه ينجس بوقوع النجاسة فيه عند ابن القاسم^(٣) مطلقاً ، وعند الشافعي مقبداً بأقل من قلتين . وتعلق الشافعي بحديث مداره على ابن جريج^(٤) « إِذَا بَلَغَ أَلْمَاءُ قَلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثُ »^(٥) ، وهو حديث لم يصح . وروي عن مالك ،

(١) قال ابن رشد : أما أبو حنيفة فذهب إلى أن الحد في ذلك من جهة القياس ، وذلك أنه اعتبر سريان النجاسة في جميع الماء بسريان الحركة فإذا كان الماء بحيث يظن أن النجاسة لا يمكن فيها أن تسري في جميعه فالماء طاهر ، بداية المجتهد : ١٩/١ ، وانظر البناية في شرح الهداية ٣١٩/١ ، وشرح فتح القدير لابن الهمام : ٥٢/١ .

(٢) في « م » إن .

(٣) قال أبو عمر بن عبد البر : مذهب ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم كلهم يقول : إن الماء القليل يفسده قليل النجاسة وأن الماء الكثير لا يفسده إلا ما غلب عليه من النجاسة ، أو غيرها ، فتغيّره عن حاله في لونه وطعمه وريحه . ولم يحد واحداً بين القليل والكثير ، ونحو هذا قال الشافعي إلا أنه حدّ في ذلك حد الحديث بالقلتين . . الاستذكار : ٢٠٣/١ .

(٤) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأموي المكي ، ثقة ، فقيه ، مدلس ، مات سنة ١٥٠ ت ٥٢٠/١ تذكرو الحفاظ : ١٦٩ ، الميزان : ٦٥٩/٢ ، الخلاصة : ١٧٨/١ .

(٥) رواه عبد الرزاق عن ابن جريج مسلماً قال : حَدَّثْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، قال : « إِذَا كَانَ أَلْمَاءُ قَلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجْساً وَلَا بَأْساً » المصنف : ٧٩/١ ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٦٤/١ من طريق أبي قرة موسى بن طارق عن ابن جريج قال : أخبرني محمد أن يحيى بن عقيل أخبره أن النبي ، ﷺ ، قال . . وقال : قال الحافظ أبو أحمد الحافظ محمد : هذا الذي يحدث عنه ابن جريج هو محمد بن يحيى يحدث عن يحيى ابن أبي كثير ويحيى بن عقيل .

وقال الدارقطني : حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا أبو حميد المصْبِغِي حدثنا حُجَّاج عن ابن جريج مثله ، سنن الدارقطني : ٢٤/١ .

قلت : ومحمد بن يحيى مجهول ، كما قال الحافظ ، فقد قال في التلخيص : ٣٠/١ ، فقد قال الحاكم أبو أحمد محمد شيخ ابن جريج هو محمد بن يحيى له رواية عن يحيى بن أبي كثير أيضاً .

قلت : وكيف ما كان فهو مجهول .

ورواه أبو داود : ٥٢/١ ، والترمذي : ٩٧/١ .

والنسائي : ١٧٥/١ ، وابن ماجه : ١٧٢/١ ، والحاكم في المستدرک : ١٣٢/١ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٢١٦/١ ، وابن خزيمة : ٤٩/١ ، وابن حبان . =

رضي الله عنه ، وهو اختيار العراقيين أن الماء لا ينجسه إلا التغير . وروى بعض المدنيين

= انظر موارد الظمان ص ٦٠ ، والدارقطني في السنن : ١٥/١ - ٢١ ، بعدة أسانيد والبيهقي في السنن : ٢٦٠/١ ، والشافعي في مسنده : ٢١/١ ، وابن حزم في المحلى : ١٥١/١ كلهم من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب عن أبيه .

أقول : اختلفت أنظار المحدثين حول هذا الحديث . قال ابن عبد البر في التمهيد : ٣٣٥/١ ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين فمذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت من جهة الأثر ، ولأن القلتين لم يوقف على حقيقة مبلغها في أثر ثابت ولا إجماع . وقال في الاستذكار : ٢٠٤/١ ، تكلم إسماعيل (القاضي) في هذا الحديث ورده ، وقال الشارع في العارضة : حديث القلتين مداره على مطعون عليه أو مضطرب في الرواية أو موقوف وحسبك أن الشافعي رواه عن الوليد بن كثير وهو إيادي ، واختلفت روايته فقيل قلتين أو ثلاثاً ، وروي أربعون قلّة ، وروي أربعون غرباً ، وهو موقوف على أبي هريرة وعلي وعبد الله بن عمر . وعلى كثرة طرقه لم يخرج من شرط الصحة العارضة : ٨٣/١ ، أما من صحّحه فهم كثيرون ، يقول الحافظ : قال ابن منده : إنسانه على شرط مسلم ، ومداره على الوليد بن كثير ، فقيل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر . والجواب أن هذا ليس اضطراباً قادحاً فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظاً انتقل من ثقة إلى ثقة ، وعند التحقيق الصواب أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر المكبر وعن محمد ابن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم . وقد رواه جماعة عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين ، وله طريق ثالثة رواها الحاكم وغيره من طريق حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه : وسئل ابن معين عن هذه الطريق فقال إنسانها جيد . وقال ابن دقيق العيد : هذا الحديث قد صحّحه بعضهم وهو صحيح على طريقة الفقهاء ؛ لأنه إن كان مضطرب الإسناد مختلفاً في بعض ألفاظه فإنه يجاب عنها بجواب صحيح بأن يمكن الجمع بين الروايات ولكني تركته لأنه لم يثبت عندنا بطريق استقلالي يجب الرجوع إليه شرعاً تعين مقدار القلتين . قال الحافظ : قلت كأنه يشير إلى ما رواه ابن عدي من حديث ابن عمر (إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ مِنْ قِلَالٍ هَجَرَ لَمْ يَنْجَسْ شَيْءٌ) ، وفي إنسانه المغيرة بن صقلاب وهو منكر الحديث ، قال الثفلي : لم يكن مؤتمناً على الحديث ، وقال ابن عدي : لا يتابع على عامة حديثه . تلخيص الحبير : ٢٨/١ - ٢٩ ، وانظر الكامل : ٢٣٥٨/٦ . وقال الخطابي : كفى شاهداً على صحته أن نجوم الأرض من أهل الحديث قد صحّحوه وقالوا به ، وهم القدوة وعليهم المعول في هذا الباب . معالم السنن مع تهذيب السنن : ٥٨/١ ، وقد أطال الكلام عليه الإمام ابن القيم في تهذيب السنن ورده . انظر تهذيب السنن : ٥٦/١ - ٧٤ ، وقال المبارك فوري : هو حديث صحيح قابل للاحتجاج ، وضّعه جماعة لكن الحق أنه صحيح ، قال الحافظ العراقي في أماليه : صحّحه الجسم الغفير من الأئمة الحفاظ : الشافعي وأبو عبيد وأحمد وإسحاق ويحيى بن معين وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والدارقطني وابن منده والحاكم والخطابي والبيهقي وابن حزم وآخرون . وقال الحافظ في الفتح : رواه ثقات وصحّحه جماعة من أهل العلم ، وقال أيضاً : الفصل بالقلتين أقوى لصحة الحديث فيه . تحفة الأحوذني : ٢١٦/١ - ٢١٧ .

درجة الحديث : صحّحه ، بالإضافة إلى السابقين ، الشيخ أحمد شاكِر في تعليقه على الترمذي : ٩٧/١ ، والشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة : ١٤٩/١ .

عن مالك رضي الله عنه ، إنه إن لم يتغير وكان يسيراً إنه مشكوك فيه ، منهم عبد الملك^(١) ، ومحمد بن مسلمة^(٢) ، والصحيح الذي يدان الله تعالى به أن الماء لا ينجسه إلا ما غير صفاته ، وأنه ما دام باقياً على ما خلق فيه من الصفات فإنه على / أصله في الطهارة^(٣) ؛ لأنه إنما كان ماء بما هو عليه من الصفات طهوراً كماء أنزل من السماء ، فما غيره هو الذي يسلبه حكمه حتى لقد غلا في ذلك بعض المدنيين فروى ابن نافع^(٤) عن مالك ، رضي الله عنه ، أن يسير النجاسة إذا وقع في كثير من المائعات ، كالزيت واللبن ، فإنه لا ينجسهما وهذا قول ضعيف من وجهين :

أحدهما : أنه ساوى بين الماء والمائعات ولا مساواة بينهما .

والثاني : أنه صدم الحديث الصحيح وهو قوله ﷺ : « إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي سَمَنِ أَحَدِكُمْ فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقَوْهَا^(٥) وَمَا حَوْلَهَا^(٦) » ، الحديث إلى آخره .

إذا ثبت أن الماء لا يؤثر فيه إلا التغير فإنه يتركب على هذا الأصل عشر صور :

الصورة الأولى : أن يكون معه إناء وشك هل وقعت فيه نجاسة أم لا ، فعلى القول بأنه طاهر يتوضأ^(٧) ويصلي . وعلى القول بأنه مشكوك^(٨) يتوضأ به عندنا لأن الشك لا

(١) عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون ، مات سنة ٢١٢ هـ كان فقيهاً فصيحاً دارت عليه الفتوى في أيامه بالمدينة . الديباج : ٦/٢ ، المدارك ، ٢٦٠/٢ ، وفيات الأعيان : ٣٤٠/٢ ، شجرة النور ، ٥٦/١ .

(٢) محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام ، أبو هشام ، مات سنة ٢٠٦ هـ . كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك ، وكان أفقهم وهوثة ، الديباج : ١٥٦/٢ .

(٣) قال ابن رشد : لمالك في الماء اليسير تحله النجاسة ثلاثة أقوال ، قول أن النجاسة تفسده ، وقول إنها لا تفسده إلا أن تغير أحد أوصافه ، وقول إنه مكروه . بداية المجتهد : ٢٤/١ .

(٤) عبد الله بن نافع : ١٨٦ هـ .

روى عن مالك وتفقه به وبظرائره كان صاحب رأي مالك ومفتي المدينة بعده ، ولم يكن صاحب حديث ، وكان ضعيفاً له تفسير في الموطأ ، رواه عنه يحيى بن يحيى . الديباج : ٤١٠/١ ، شجرة النور ، ٥٦/١ ، طبقات ابن سعد : ١٠٤/٢ ، المعارف لأبن قتيبة : ١٧٤ .

(٥) في « ك » ألقوه .

(٦) سنن أبي داود : ١٨١/٢ ، من رواية أبي هريرة . وأحمد : انظر الفتح الرباعي : ٢٣٩/١ ، وقال الشيخ البنا : رجاله رجال الصحيح ، وعبد الرزاق ٨٤/١ درجة الحديث : صححه الشارح وابن قدامة في المغني :

٢٨/١ ، والشيخ البنا .

(٧) في « ك » و « م » و « ص » زيادة به .

(٨) في « ك » و « م » و « ص » نجس .

يوجب حكماً ، وعلى قول ابن شهاب^(١) ونظرائه قال هذا ماء ، وفي النفس^(٢) منه شيء يتوضأ به ويتيمم^(٣) .

الصورة الثانية : أن يتحقق وقوع النجاسة فيه لكنها لم تغيّره فعلى القول الأول وهو أنه طاهر يتوضأ به .

وعلى القول بأنه نجس يتيمم ويتركه ، وقيل يتوضأ به ويتيمم لما تقدم من المعنى ، وإذا قلنا بذلك فهل نبدأ بالوضوء أو التيمم ؟ اختلف فيه علماؤنا ، والصحيح عندي أنه يبدأ بالتيمم لأنه إن كان هذا ماءً نجساً فقد تيمم وصلى بأعضاء طاهرة ، وإن كان ماءً طاهراً فقد جازت بعد ذلك صلاته به .

الصورة الثالثة : إذا كان معه إناءان أحدهما طاهر ، والآخر نجس ، ففيهما خمسة أقوال :

الأول : أنه يتوضأ بهما ، ويصلي صلاتين على تفصيل .

والثاني : يدعهما ويتيمم .

والثالث : إنه يتحرى فيهما ويجتهد فإذا أداه اجتهاده إلى الطاهر توضأ به .

والرابع : مثل ما تقدم زاد ويريق الثاني .

الخامس : أن الأواني إن كانت يسيرة تحرى ، وإن كانت كثيرة سقط عنه التحري

للمسقة فيه ويتوضأ بأيها شاء . قاله القاضي أبو الحسن^(٤) .

(١) الزهري ٥٠-١٢٥هـ .

محمد بن مُسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري الفقيه الحافظ متفق على جلالته

ت ٣٠٧/٢ ت ٤٤٥/٩ .

(٢) في « ك » منه شيء وفي « م » وفي القلب .

(٣) ورواه البخاري في كتاب الوضوء ، باب الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان : ٥٤/١ معلقاً ، قال البخاري :

وقال الزهري إذا ولغ في إناء ليس له وضوء غيره ما يتوضأ به ، وقال سفيان هذا هو الفقه بعينه ، يقول الله

تعالى ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ ، وهذا ماء وفي النفس منه شيء يتوضأ به ويتيمم . قال الحافظ : وقول

الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الأوزاعي وغيره عنه ولفظه سمعت الزهري في إناء ولغ فيه

كلب فلم تجدوا ماء غيره يتوضأ به ، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح . فتح الباري :

٣٧٢/١ - ٢٧٣ ،

درجة الحديث : صححه ابن حجر .

(٤) أبو الحسن بن القصار تقدم .

وجه الأول : أنه لما شك في الطاهر منهما وجب عليه استعمالهما حتى يحصل له الطاهر ييقين .

وجه الثاني : أنه يتركها لثلا يواقع المحذور .

وجه الثالث : أنه يتحرى ويجتهد لأن الاجتهاد والتعويل على العلامات والإمارات أصل الشريعة في المشكلات ، وهو المفزع في الأمر والنهي والحلال والحرام تمسكنا بذلك أولى ، إذ هي مثل ما ذكرناه أو أدنى ، وأما من قال إنه يريقه فقصد إزالة الإشكال لثلا يعود ثانية ، وأما من فرق بين الكثرة والقلة فلا معنى له لأنه سواء كثرت الشبهات في المشكلات أو قلّت فإنما المعول فيها على الدلالات والإمارات إلا أن يخرج الأمر عن حد الحصر فيسقط فيه التكليف .

الصورة الرابعة : إذا كان معه إناءان طاهر مطهر ، والآخر من ماء مستعمل ، فإنه يتوضأ بهما جميعاً لأنهما ماآن مطلقان لا نجاسة فيهما عندنا ، وعند أبي حنيفة إنه يتركها جميعاً ، رواه أبو يوسف^(١) وقد بيناه في مسائل الخلاف .

الصورة الخامسة : إذا كان معه إناءان أحدهما ماء ، والآخر ماء ورد ، فشك أيضاً فيهما توضأ بكل واحد منهما وصلى صلاته لأنهما طاهران .

الصورة السادسة : إذا كانا رجلين ومعهما إناءان مشبهان فاجتهدا ، فإن اتفق اجتهدهما على واحد استعماله وارقا الثاني وأم كل واحد منهما بصاحبه ، فإن أدى اجتهد كل واحد منهما إلى إناء غير الذي رآه الآخر عمل كل واحد منهما بموجب اجتهداه ولم يؤمّ واحد منهما بصاحبه ، وهي .

الصورة السابعة ، والصورة الثامنة : أن تكون الأواني ثلاثة والرجال اثنان ، أو ثلاثة ، فاختلف اجتهدهم فيلزم كل واحد منهم أن يتوضأ بالإناء الذي يراه طاهراً/ ويؤمهم أحدهم ، فإذا حانت الصلاة الأخيرة جاز أن يؤمهم الآخر ولا يجوز أن يكون الثالث إمامهم لأنه إذا أمّ الأول إحتمل أن يكون النجس وقع في قسم أحد المأمومين ، وإذا أمّ الثاني يقول

(١) أبو يوسف ١٨٢ هـ .

يعقوب بن إبراهيم ، أبو يوسف ، صاحب أبي حنيفة كان أول من خطب بقاضي القضاة ، قيل فيه لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة .

تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا ٨١ ط . الفوائد البهية : ٢٢٦ .

الثالث يجوز أن يكون النجس وقع في حقي فصلاة إمامي صحيحة ، وإذا أم الثالث لم يبقَ من تعلّق به الإناء النجس فلم يجز ، وهكذا فرع أبداً متى زادت الأواني أو زاد عدد الرجال فإذا بقي واحد طاهر جازت الإمامة أبداً حتى يبقى واحد ففسه عليه .

الصورة التاسعة : فإن أم أحدهما بالآخر وقد اختلف اجتهداهما في الأواني فاتفق علماء الأمصار على أن أحدهما لا يجوز أن يؤمّ الثاني ، وقال أبو ثور^(١) : يجوز لكل واحد منهما أن يكون إمام صاحبه^(٢) لأن خطأه عنده ليس بيقين وإنما هو باجتهاد ، وهو يرى أن صلاة صاحبه في نفسه صحيحة يلزمه حكمها ولا يجوز له العمل بغيرها ، فلذلك يجوز له أن يؤمّه فيها ، وهذه مسألة عظيمة الموقع مستمدة من بحر تصويب المجتهدين وتخطيئتهم ، وقد بيناها في موضعها فلا يحتملها هذا الإملاء .

الصورة العاشرة : إذا اشتبه عليه إناء ماء وإناء بول ، وتصور هذه المسألة في إناء فيه ماء تغير بطول المكث حتى أجن^(٣) ، ثم اشتبه بعد ذلك بإناء بول فقال (ش) و(ح) : لا يتحرى فيهما ويتركهما^(٤) ، وقال أبو زيد^(٥) الملقى ، من أصحاب (ش) : يتحرى فيهما وهو الذي تقتضيه أصولنا وبه أقول .

تتيمم : ذكر مالك ، رضي الله عنه ، وضوء النائم .

لأن النوم موجب للوضوء واختلف هل هو حدث أو سبب للحدث ؟ فعند المزني^(٦)

(١) أبو ثور ٢٤٠ هـ .

إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان ، أبو ثور الكلبي البغدادي الإمام الجليل . قال عنه الإمام أحمد ، لما سئل عنه ، قال : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة . طبقات الشافعية : ٧٤/٢ ، تاريخ بغداد : ٦٥/٦ ، تذكرة الحفاظ : ٨٧/٢ ، ت ٣٥/١ ، شذرات الذهب : ٩٣/٢ .

(٢) حكاه النووي عنه وقال : ولا شك في ضعف مذهبه . المجموع : ١٩٧/١ .

(٣) الأجن الماء المتغير الطعم واللون ، ترتيب القاموس : ١١٨/١ .

(٤) قال الرافعي : وإن اشتبه عليه ماء وبول انقطعت رائحته لم يتحرّ بل يريقهما وتيمم لأن ماء البورد والبول لا أصل لهما في التطهير فيرد إليه بالاجتهاد . قال النووي : هذا الذي ذكره هو المذهب الصحيح . المذهب مع شرحه المجموع : ١٩٥/١ .

(٥) أبو زيد الملقى لم يتضح لي .

(٦) المزني ١٧٥ - ٢٦٤ هـ .

إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المزني ، صاحب الشافعي ، من أهل مصر . كان مجتهداً عالماً قوي الحجة وهو إمام الشافعيين بمصر ، وفیات الأعيان : ٧١/١ ، الانتقاء : ١١١ ، طبقات الشافعية : ٩٣/٢ ، شذرات الذهب : ١٤٨/٢ ، طبقات الشيرازي : ٧٩ ، النجوم الزاهرة : ٣٩/٣ .

وأبي الفرج^(١) إنه حدث في نفسه ، وهي قوله ضعيفة ، لما روى مسلم عن أنس ، رضي الله عنه ، قال : كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ ، يَنَامُونَ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ^(٢) ، والأحاديث في ذلك مشهورة . وإذا ثبت هذا فللنائم ثنتا عشرة حالة قائم ، وماش ، وراكب ، ومستند ، وراكع ، وساجد ، وجالس ، ومحتب ، ومضطجع ، ومستند قائم ، ومستند جالس ، فهذه إحدى عشرة حالة والضابط للمذهب فيها أن من استقل نوما فعليه الوضوء . وإذا كانت السنة^(٣) والخففة^(٤) فلا وضوء عليه ، ويراعى أيضاً إذا كان المنفذ منفرجاً أو منضغطاً ، وقال (ح) : من نام قائماً أو راکعاً أو ساجداً أو جالساً فلا وضوء عليه^(٥) ، ونحوه لابن حبيب^(٦) إلا في السجود ، واحتج بما روي عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لَيْسَ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ قَائِماً أَوْ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً أَوْ جَالِساً ، إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً فَإِنَّهُ إِذَا نَامَ مُضْطَجِعاً اسْتَرَحَّتْ مَفَاصِلُهُ »^(٧) ، وهذا حديث منكر يرويه

(١) أبو الفرج الشيرازي ثم المقدسي ٤٨٦ هـ .

عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الشيرازي ثم المقدسي ثم الدمشقي . الفقيه الزاهد ، أبو الفرج الأنصاري ، شيخ في وقته وهو حنبلي المذهب . كتاب الذيل على طبقات الحنابلة : ٦٨/١ ، الدارس في تاريخ المدارس : ٦٥/٢ .

(٢) مسلم في الحيض ، باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء : ٢٨٤/١ ، أبو داود : ١٣٧/١ ، والترمذي : ١١٣/١ ، والشافعي في مسنده ص ٣ والدارقطني : ١٣٠/١ .

(٣) السنة شدة النوم . ترتيب القاموس : ٦٢٥/٢ .

(٤) خفق النجم خفوقاً غاب ، وفلان حرك رأسه إذا نعس . ترتيب القاموس : ٨٥/٢ .

(٥) تفصيل المسألة في فتح القدير : ٣٢/١ .

(٦) ابن حبيب ١٨٠ - ٢٤٨ .

هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان العباسي الأندلسي القرطبي ، أبو مروان ، فقيه على مذهب المدنيين ، مؤرخ ، نسابة ، أديب ، لغوي ، نحوي ، له عدة مؤلفات . معجم المؤلفين : ١٨١/٦ ، شجرة النور الزكية : ٧٤/١ .

(٧) أبو داود : ١٣٩/١ . وأخرجه الترمذي : ١١١/١ . وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٨١/٢ ، والبيهقي في السنن . انظر المذهب في اختصار السنن : ١٣٩/١ ، كلهم من طريق عبد السلام بن حرب عن الدالاني ، وهو حديث ضعيف ، قال أبو داود : قوله الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني ، وقال الحافظ : الحديث مداره على يزيد بن أبي خالد الدالاني ، وعليه اختلف في ألفاظه ، وضعف الحديث ، من أصله ، أحمد والبخاري فيما نقله الترمذي في العلل المفرد ، وأبو داود في السنن ، والترمذي وإبراهيم الحري في علله وغيرهم ، وقال : قال البيهقي في الخلافيات : تفرد به أبو خالد وأنكره عليه جميع أئمة الحديث . التلخيص : ١٢٠/١ ، فقد قال منقطع وانظر الدراية : ٢٣/١ . درجة الحديث : منكر ومنقطع كما قال الشارح وغيره .

أبو خالد^(١) عن قتادة^(٢) عن أبي العالية^(٣) ، فهو باطل ومنقطع .

وتعلّقوا أيضاً بما روي أن النبي ﷺ ، قال : « إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ بِأَهَى اللَّهِ تَعَالَى بِهِ مَلَائِكَتُهُ يَا مَلَائِكَتِي أَنْظُرُوا إِلَى عَبْدِي رُوحُهُ عِنْدِي وَبَدَنُهُ فِي طَاعَتِي »^(٤) ، وهذا أيضاً ضعيف لا أصل له ، على أنه يحتمل أن يكون الله سبحانه أبقى عليه الأجر بعد النوم لأن روحه قبضت على طهارة وفي طاعة .

وأما الحالة الثانية عشرة : وهي إذا استلقى^(٥) وارتبط ثم نام فكان شيخنا أبو بكر الفهري^(٦) يقول : الذي يجيء على المذهب أنه لا وضوء عليه ، وكذلك قال الجويني ، من أصحاب الشافعي ، كما قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾^(٧)

(١) يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني الأسدي الكوفي صدوق يخطيء كثيراً ، وكان يدلّس من السابعة / عم ت ٤١٦/٢ وقال في ت : ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وقال الحاكم : أبو أحمد لا يتابع في بعض حديثه ، وقال أحمد : لا بأس به ، وقال ابن سعد : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : كان كثير الخطأ فاحش الوهم خالف الثقات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به ، وكذا قال ابن عبد البر ت ٨٣/١٢ المجروحين : ١٠٥/٣ ، الميزان : ٤٢٢/٤ ، التاريخ الكبير : ٣٤٦/٨ .

(٢) قتادة ١١٨ .

قتادة بن دعامه السدوسي ، أبو الخطاب ، ثقة ثبت يقال ولّد أئمه ، مات سنة ١١٧ أو ١١٨ / ع ت ١٢٣/٢ ، وانظر ت وفيه قال شعبة : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء قول على القضاء ثلاثة وحديث يونس بن متى وحديث لا صلاة بعد العصر ، وقال يعقوب بن شيبة في المسند : إن قتادة سمع من أبي العالية أربعة أحاديث .

(٣) رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي بكسر الراء وبالتحتانية ثقة كثير الإرسال من الثانية ، مات سنة ٩٠ وقيل ٩٣ وقيل بعد ذلك / ع ت ٢٥٢/١ ت ٢٨٤/٣ ، الكاشف : ٣١٢/٢ .

(٤) قال الحافظ ابن حجر : رواه البيهقي في الخلافيات من حديث أنس وفيه داود بن الزبرقان وهو ضعيف ، ورواه من وجه آخر عن أبان عن أنس ، وأبان متروك ، ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ من حديث المبارك بن فضالة . تلخيص الحبير : ١٢٩/١ .

وذكره المبارك فوري في تحفة الأحوزي وقال : كل طريقه لا تخلو من مقال . تحفة الأحوزي : ٢٥٥/١ .
درجة الحديث : ضعيف كما قال الشارح وغيره .

(٥) في « م » استقر .

(٦) الفهري تقدم .

(٧) سورة المائدة ، آية ٦ .

إلى قوله : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ ﴾ فجمع الله سبحانه في هذه الآية أسباب الوضوء كلها ، وقد بيّنا ذلك في كتاب « أحكام القرآن » مستوفى^(١) ، فما خرج عنها فليس من أسباب الوضوء ، ولأجل هذا لما ذكر مالك ، رضي الله عنه ، الآية في هذا الباب أعقبها بقوله لا يتوضأ من رعا ف ولا من دم ولا من قيح إلى قوله أو نوم^(٢) .

واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال . فمنهم من راعى الخارج من أي مخرج كان ، وبه قال^(٣) : (ح) وراعى (ش) الخارج / المعتاد من أي مخرج كان^(٤) ، ووفق الله مالكا فراعى الخارج المعتاد من المخرج المعتاد ، وعنه رواية أنه ينقض الوضوء بالخارج النادر من الخارج المعتاد^(٥) ، والصحيح اعتبار الخارج والمخرج المعتادين وعلى ذلك تدل الآية لا أنها خارجة عن العادة فتحمل عليها .

الطهور للوضوء :

هذه الترجمة تحتل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون الطاء من الطهور والواو من الوضوء مرفوعين .

والثاني : أن يكونا منصوبين .

والثالث : أن تكون الطاء مرفوعة ، والواو منصوبة .

والرابع : بعكسه وهو حرف لم تضبطه الرواة إما عن جهالة وإما عن غفلة لمن كان يتقن ، وقد اختلف أرباب اللغة في معناهما على هذا الضبط اختلافاً كثيراً والأشهر ، والذي استقام على الأمثلة واستمر ، أن يكون الفعل بضم الفاء للفعل وبفتحها للمفعول به وهي الآلة ، فالطهور والوضوء بفتح الطاء والواو للماء وبضمهما للفعل ، فعلى هذا يكون مساق

(١) انظر أحكام القرآن : ٥٦٣/٢ .

(٢) الموطأ : ٢٢/١ قال مالك : الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعا ف ولا من دم ولا من قيح يسيل من الجسد ، ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر أبودبر أو نوم .

(٣) انظر فتح القدير : ٢٥/١ ، والبنية في شرح الهداية : ١٩٤/١ .

(٤) انظر المجموع : ٤/٢ .

(٥) قال الباجي : أما غير المعتاد كالحصى والدم والدود فإن المشهور عن مالك وأصحابه أنه لا يجب به وضوء ، وقال محمد بن عبد الحكم يجب به الوضوء . المنتقى : ٥٤/١ .

الترجمة الطهور بفتح الطاء والوضوء بضم الواو^(١)، حديث : قال أبو هريرة رضي الله عنه : (جَاءَ^(٢) رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكُبُ الْبَحْرَ^(٣) . . الحديث) إلى آخره ، وهو حديث لم يروه أحد عن رسول الله إلا أربعة أبو هريرة^(٤) ، وجابر^(٥) ، والفراسي^(٦) ،

(١) انظر النهاية لابن الأثير : ١٤٧/٣ ، ولسان العرب : ٥٠٤/٤ - ٧٠٥ ، وجامع الأصول : ٦٣/٧ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : سمى ابنُ بشكوال السائلَ عبد الله المدلجي وقال : قال النووي ، في شرح المذهب ، اسمه عبيد ، وقيل عبد ، قال : وأما قول السمعاني ، في الأنساب ، اسمه العركي فيه إيهام أن العركي اسم علم له ، وليس كذلك بل العركي وصف له وهو ملاح السفينة كذا في التلخيص ١٢/١ وانظر الأنساب : ٢٧٩/٩ . وقال ابن العربي ، في العارضة : العركي هو الملاح الذي يقال له عندنا النوتي ، عارضة الأحودي : ٨٨/١ .

(٣) رواه أبو داود : ٢١/١ ، والترمذي : ١٠١/١ ، والنسائي : ١٧٦/١ ، والموطأ : ٢٢/١ ، وابن ماجه : ١٣٦/١ ، والحاكم : ١٤٠/١ ، كلهم عن أبي هريرة من طريق مالك ورواه الدارمي : ١٨٥/١ ، من طريق ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن الجلاح عن عبد الله بن سعيد المخزومي عن المغيرة بن أبي بردة عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ٣/١ موافقاً لرواية الموطأ ، والحديث صححه الحاكم وروى له متابعات وشواهد . المستدرک : ٤١/١ .

وقال الحافظ في ت ت ٤٢/٤ ، في ترجمة سعيد بن سلمة المخزومي : روى عن أبي هريرة حديث البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتة ، وصححه البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في العلل الفرد حديثه ، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد وقال في الدراية لا بأس به ، الدراية : ٥٤/١ ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح . سنن الترمذي : ١٠١/١ .

وقال البغوي حسن صحيح . شرح السنة : ٥٦/٢ ، وأخرجه أحمد ونقل الشيخ البنا عن ابن الأثير وابن عبد البر تصحيحه . الفتح الرباني ٢٠٢/١ وصححه الشارح في الأطعمة ، وقال الشيخ ناصر إسناده صحيح ، وقد صححه غير الترمذي جماعة منهم البخاري والحاكم وابن حبان وابن المنذر والطحاوي والبغوي والخطابي وغيرهم كثير ، إرواء الغليل : ٤٣/١ .

(٤) تقدمت روايته .

(٥) أما حديث جابر فقد أخرجه أحمد . انظر الفتح الرباني : ٢٠٢/١ .

وابن ماجه : ١٣٧/١ ، والدارقطني : ٣٤/١ ، والحاكم : ١٤٣/١ ، وأورده الحافظ في التلخيص : ١١/١ ، ونقل عن ابن السكن قوله : حديث جابر أصح ما روي في هذا الباب .

درجة الحديث : حسن لأن فيه أبا القاسم بن أبي الزناد ليس به بأس من التاسعة / ق ت ٢ / ٤٦٣ ت ت ٢٠٣/١٢ .

(٦) الفرسي صحابي لا يعرف اسمه ، الإصابة : ٢٠٢/٣ ت ٥٢١/٢ ت ٥٢١/٢ ت ٣٠٧/١٢ ، التاريخ الكبير : ١٣٧/٧ ، الاستذكار : ٢٠٢/١ .

وحديثه رواه ابن ماجه ١٣٦/١ وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه : ٥٧/١ : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أن مسلماً لم يسمع من الفرسي ولا صحبة له ، وإنما روى الحديث عن أبيه ، فالظاهر أنه سقط من هذا الطريق . ونقل الحافظ عن الترمذي قوله : سألت محمداً عنه فقال هذا مرسل لم يدرك الفرسي النبي ﷺ ، =

والعركي ، وابن عمر^(١) ، وأبو بكر^(٢) ، وعلي^(٣) ، وعبد الله بن عمرو^(٤) .

= والفراسي له صحة ، قال الحافظ : قلت فعلى هذا كأنه سقط من الزواية عن أبيه أو أن ابن زيادة فقد ذكر البخاري أن مسلم بن مخشى لم يدرك الفراسي نفسه وإنما يروي عن ابنه والابن ليست له صحة ، ورواه البيهقي من طريق شيخ شيخ ابن ماجة عن يحيى بن بكير عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن مسلم ابن مخشى أنه حدثه أن الفراسي قال كنت أصيد ، فهذا السياق مجرد وهو على رأي البخاري مرسل . التلخيص : ٢٣/١ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ، وعزاه للطبراني وحسن إسناده : ٢١٥/١ ، وضعفه ابن عبد البر في الاستذكار : ٢٠٢/١ ، وعندي أنه حسن لقول الهيثمي والحافظ ابن حجر .

(١) حديث ابن عمر رواه ابن حبان من حديث السري بن عاصم بن سهل الهمداني عن محمد بن عبيد الله بن عمر به مرفوعاً ؛ المجروحين : ٣٥٥/١ ، وأعله به وقال : كان ببغداد يسرق الحديث ويرفع الموقوفات لا يحل الاحتجاج به ، وإنما هو من قول أبي بكر الصديق فأسنده .

وقال الحافظ بعد الإسناد الذي ساق ابن حبان وهذا إسناد مركب ما حدث به هؤلاء قط هكذا ، وإنما يعرف من حديث أبي بكر موقوفاً ، وكناه ابن عدي بأبي سهل وقال له غير حديث سرقه من الثقات وحدث به عن مشايخهم . لسان الميزان : ١٢/٣ ، وانظر الكامل : ١٢٩٨/٣ ، وقال الذهبي : السري بن عاصم مؤدب المعتمد بالله وقد ينسب إلى جده ، روى عن ابن عليّة ووهّاه ابن عدي وكذّبه ابن خراش . الميزان : ١١٧/٢ .
درجة الحديث : ضعيف .

(٢) رواه الدارقطني في سننه : ٣٤/١ من حديث عبد العزيز عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن أبي بكر الصديق أن رسول الله ، ﷺ ، سئل عن ماء البحر . الحديث .
وأخرجه من طريق آخر عن عبيد الله بن عمر عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن أبي بكر موقوفاً . سنن الدارقطني : ٣٥/١ .

أقول : الطريق الأول فيه عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز المدني الأعرج ، يعرف بابن أبي وثاب ، متروك احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلظه وكان عارفاً بالأنساب من الثامنة ، مات سنة ١٩٧/١ ت .
٥١١/١ وانظرت ت ٣٥٠/٦ الميزان : ٦٣٢/٢ .

وقال الحافظ : صحيح الدارقطني وابن حبان وقفه . التلخيص : ٢٤/١ ، الداراية : ٥٤/١ ، ونقل الزيلعي عن الذهبي قوله : وهذا سند صحيح (أي الموقوف) نصب الراية : ٩٩/١ .
درجة الحديث : المرفوع ضعيف والموقوف صحيح .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک : ١٤٢/١ ، من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه مرفوعاً ، وسكت عنه الحاكم ، ورواه الدارقطني في سننه ٣٥/١ من نفس الطريق ، وقال الحافظ هو من طريق أهل البيت وفي إسناده من لا يعرف التلخيص : ١٢/١ ، وكذا قال الشوكاني في النيل : ١٦/١ .
درجة الحديث : ضعيف .

(٤) رواه الحاكم في المستدرک : ١٤٣/١ وسكت عنه والدارقطني في السنن : ٣٧/١ كلاهما من طريق عمرو بن

وأمثلها حديث أبي هريرة هذا ، واتفقت الصحابة على جواز الوضوء بماء البحر إلا ما روي عن عبد الله بن عمر^(١) وعبد الله بن عمرو . وكان عبد الله ابن عمرو يقول هو طبق جهنم^(٢) ، وروي عنه أنه قال هو نار ، وكأن هذا إشارة إلى أنه ماء سخط وعذاب فلا يتوضأ

= شعيب عن أبيه عن جده ، ووقع في رواية الحاكم الأوزاعي بدل المشي (ابن الصباح) وهو غير محفوظ .
التلخيص : ١٢/١ .

وهذا الطريق فيه المشي بن الصباح ، بالمهملة والموحدة الثقيلة ، اليماني أبو عبد الله ، أو أبو يحيى ، نزيل مكة ضعيف اختلط بأخرة وكان عابداً من كبار السابعة ، مات سنة ١٤٩/د ت ق ت ٢٢٨/٢ وانظرت ٣٥/١٠ .

درجة الحديث : ضعيف .

(١) رواه ابن أبي شيبة من طريق عقبة بن صهبان قال : سمعت ابن عمر يقول : التيمم أحب إلي من الوضوء من ماء البحر ، مصنف ابن أبي شيبة : ١٣١/١ موقوفاً وعزاه الشوكاني في النيل : ١٧/١ إلى ابن عمر فقال قوله ﷺ : « لَا تَرْكَبِ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا أَوْ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرٌ » أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن ابن عمر مرفوعاً ، وقد روي موقوفاً على ابن عمر بلفظ « مَاءُ الْبَحْرِ لَا يُجْزِي مِنْ وُضُوءٍ وَلَا جَنَابَةٍ إِنْ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا ثُمَّ مَاءٌ ثُمَّ نَارًا حَتَّى عَدَّ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ وَسَبْعَةَ أَنْيَارٍ . قلتُ : والذي في سنن أبي داود : ١٣/٣ من حديث عبد الله بن عمرو إن تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً وليس فيه ذكر لابن عمر . ثم قال الشوكاني وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود رواه مجهولون وقال الخطابي ضَعُفُوا إسناده ، وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح ، قلت : وهذا كله قيل في حديث عبد الله بن عمرو .

وقال الترمذي : كره بعض أصحاب النبي ﷺ ، الوضوء بماء البحر منهم ابن عمر وعبد الله بن عمرو ، وقال عبد الله بن عمرو وهو نار . الترمذي : ١٠٢/١ ، وكذا نقل البغوي مثل قول الترمذي . شرح السنة : ٥٦/٢ .

درجة حديث ابن عمر موقوف وفيه قتادة مدلس وقد عنعنه فعليه يكون ضعيفاً .

(٢) رواه أبو داود من حديث بشر بن مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ ، : « لَا يَرْكَبِ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا أَوْ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرٌ » أبو داود : ١٣/٣ ، ورواه البخاري في ترجمة بشر بن مسلم الكندي عن رجل عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، وقال الكندي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ ، ولم يصح حديثه ، وقال أبو حمزة عن مطرف عن بشر أبي عبد الله عن عبد الله بن عمرو . التاريخ الكبير : ١٠٤/٣ - ١٠٥ . وقال المنذري في هذا الحديث اضطراب روي عن بشير هكذا ، وروى عنه أنه بلغه عن عبد الله بن عمرو ، وروى عنه عن رجل عن عبد الله بن عمر وقيل غير ذلك ، وقال =

به كما نهى النبي ﷺ ، عن الوضوء بماء^(١) . ثمود وحضّ على الوضوء بماء بثر صالح^(٢) التي كانت تردّها الناقة هذا ضعيف فإنه لو كان ماء سخط وماء عذاب لما أذن النبي ﷺ ، في ركوبه فكيف بأن يمدح راكبه وكيف لا يتوضأ به وهو منزل من السماء مخرج بالقدرة إلى التهيو للمنفعة وليس فيه أكثر مما أنه لا يصلح للشرب وذلك لا يمنع من جواز الوضوء كالماء الأجاج وقد ركبت الصحابة البحر من عهد^(٣) النبي ﷺ ، ركوباً طويلاً مراراً فما روي عن أحد منهم أنه احتمل تراباً للتميم .

تنبيه : لما لم يكن هذا الحديث على^(٤) شرط البخاري .

بواب عليه فقال باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل^(٥) عنه ، وأدخل حديث ابن عمر : سئل رسول الله ﷺ ، عما يلبس المحرم من الثياب^(٦) ، وإنما قصد التنبيه على هذا الحديث الذي فيه جواب السائل بأكثر مما سأل عنه في موضعين :

= الخطابي ضعفوا إسناده هذا الحديث . مختصر السنن : ٣٥٩/٣ . وعزاه الشوكاني لسعيد بن منصور وقال قال أبو داود رواه مجهولون . نيل الأوطار : ١٧/١ وكذا نقل صاحب عون المعبود : ١٦٧/٧ . ورواه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن أيوب المراءغي عن عبد الله بن عمرو بلفظ (مَاءَ الْبَحْرِ لَا يَجْزِي مِنْهُ وَضُوءٌ وَلَا جَنَابَةٌ . .) المصنف : ١٣١/١ .

درجة الحديث : ضعيف .

(١) متفق عليه ، البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في مواضع الخسف ٧٩/١ وفي كتاب الأنبياء ، باب قوله تعالى ، ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحَجَرِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ : ٦٧/٦ ، ومسلم في كتاب الزهد ، باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين : ٢٢٨٥/٤ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٤٦/٢٠ ، كلهم من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِأَكِينٍ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بِأَكِينٍ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ » .

(٢) مسلم في الباب السابق : ٢٢٨٦/٤ من حديث ابن عمر .

(٣) في ك وم زمن .

(٤) في ك وم من .

(٥) البخاري في كتاب العلم : ٣٢/١ .

(٦) متفق عليه ، البخاري في عدة مواضع منها الموضع السابق ، وفي الحج باب ما لا يلبس المحرم من الثياب : ١٦٨/٢ ، ومسلم في الحج باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة : ٨٣٤/٢ ، والموطأ : ٣٢٤/١ - ٣٢٥ ، وشرح السنة : ٢٣٧/٧ .

الأول : قوله هو الطهور ماؤه ، فإنه لو قال له نعم لكان جواباً محالاً على السؤال وكان يقتضي ألا يجوز الوضوء بماء البحر إلا عند خوف العطش وقلة الماء ، فأطلق النبي ﷺ ، القول إطلاقاً ليبين أنه طهور مطلق وحكم عام .

الموضع الثاني : قوله : (الحلّ ميتة) وكأن النبي ﷺ ، فهم من السائل استنكافاً من البحر فأراد النبي ﷺ ، أن يبين له أنه بركة كله ماؤه طهور وميته حلال^(١) وظهره مجاز وقعره جواهر ودرر وقد قال / جماعة منهم : (ح) لا تحل ميتة وتعلق في ذلك^(٢) بعموم قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾^(٣) وهذا عموم^(٤) ظاهر وما قلناه أصح لثلاثة أدلة أحدها هذا الحديث الذي تلوناه آنفاً .

والثاني : حديث أبي عُبَيْدَةَ ، رضي الله عنه ، حين ألقى لهم البحر حوتاً يقال له : العنبر فأكلوه .^(٥) فإن قيل كانت تلك حال ضرورة ، قلنا : وهو الدليل الثالث ، قد أكل القوم منه وشبعوا وأدهنوا وترؤدوا ، ولو كانت حال ضرورة ما جاز شيء من ذلك وقد وافقنا أبو(ح) على أكل ما صاده المجوسي من السمك^(٦) ، فلو كان الصيد تذكية كما زعموا ما جاز من المجوسي لأنه ليس من أهل الذكاة .

تفسير : إذا ثبت أن الماء طهور لا ينجس إلا بماء غير صفاته ، لكنه يستحب صيانة قليله عن النجاسة لأنه أكمل في الطهارة وأقوى للنظافة وأطيب على النفس ، فأما المياه الكثيرة كالآبار العظام والأنهار الكبار فإنه يجوز رمي النجاسات والأقذار فيها قصداً ، وعلى ذلك هذه الأمة كلها في البلاد التي تكون على الأنهار ، وقد سئل النبي ﷺ (عَنْ بَشِيرٍ

(١) في « م » حل .

(٢) في ك وص في ذلك .

(٣) سورة المائدة ، آية ٣ .

(٤) قال الحصائص الحنفي قال أصحابنا لا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك ، وهو قول الثوري ، أحكام القرآن للجصاص : ٤٧٩/٢ وانظر شرح فتح القدير لابن الهمام : ٦٥/٨ وأحكام القرآن للشارح : ٥٢/١ .

(٥) روي مسلم ، في كتاب الصيد والذبائح باب إباحتها ميتات البحر ، من حديث جابر قال : بعثنا رسول الله ﷺ ، وأمر علينا أبا عُبَيْدَةَ نلتقى عيراً لقريش ، وزودنا جراباً من تمر لم نجد لنا غيره ، فكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة تمر . . وانطلقنا على ساحل البحر فرفع لنا على ساحل البحر كهية الكتيب الضخم فإذا هي دابة تدعى العنبر . . مسلم : ١٥٣٥/٣ .

(٦) انظر نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار تكملة فتح القدير : ٥٣/٨ ، فقد قال إن المجوسي إذا صاد سمكة حلّ أكلها .

بِضَاعَةٍ وَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ يُطْرَحُ فِيهَا الْجَيْفُ وَالْتَنُّ وَمَا يَنْحَى النَّاسُ فَقَالَ الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ^(١).

حديث قول الرسول ﷺ « إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ »^(٢) .
الحديث قد روى الدارقطني أن النبي ﷺ ، دُعي إلى دار قوم فأجاب ، ودُعي إلى دار آخرين فلم يجب ، فقيل له في ذلك ؟ فقال : « إن في دار بني فلان ، يعني التي لم يجب إليها ، كلباً » . فقيل له : في دار بني فلان ، يعني الدار التي أجاب إليها هرة ؟ فقال : « الهرة سبع^(٣) ، يعني أنها سبع المؤذيات للآدميين من الفأر والخشاش » ، ولهذا قال في

(١) أبو داود : ٥٣/١ من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري أنه قيل لرسول الله ﷺ ، أنتوضأ من بثر بضاعة ، وقال سمعت قتبية بن سعيد قال : سألت قَيْمَ بثر بضاعة عن عمقها ؟ قال : أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة ، قلت : فإذا نقص ؟ قال : دون العورة . قال أبو داود : وقد رُت أنا بثر بضاعة بردائي ؛ مددته عليها ثم ذرعت فإذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح لي باب البستان فأدخلني إليه : هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : لا ، ورأيت فيها ماءً متغير اللون .

وأخرجه الترمذي : ٩٥/١ وقال هذا حديث حسن ، وقد جُود أبو أسامة هذا الحديث فلم يرو أحد حديث أبي سعيد في بثر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة ، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد ورواه النسائي : ١٧٤/١ من طريق أخرى عن أبي سعيد قال : مررت بالنبي ﷺ ، وهو يتوضأ من بثر بضاعة فقلت أنتوضأ منها .. وأخرجه البيهقي في السنن : ٤/١ ، والدارقطني : ٣١/١ ، وقال الحافظ في التلخيص حديث حسن ، وقد جُود أبو أسامة وصحَّحه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم . تلخيص الحبير : ٢٤/١ . درجة الحديث : صحيح .

(٢) أبو داود : ٦٠/١ من طريق مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أن أبا قتادة . . .

رواه الترمذي : ١٥٣/١ وقال هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي : ١٧٨/١ والموطأ : ٢٢/١ ، وابن ماجه : ١٣١/١ ، والدارمي : ١٨٧/١ - ١٨٨ ، وابن خزيمة : ٥٥/١ ، وابن أبي شيبه : ٣١/١ ، والدارقطني : ٧١/١ ، والحاكم في المستدرک : ١٦٠/١ ، وأحمد ، انظر الفتح الرباني : ٢٢٢/١ ، والحديث نقل الحافظ في التلخيص تصحيحه عن البخاري والعقيلي والدارقطني التلخيص : ٥٤/١ ، ونقل تصحيحه في بلوغ المرام عن ابن خزيمة ، بلوغ المرام رقم ١٠ ، وصححه البغوي في شرح السنة : ٧٠/٢ .

درجة الحديث : صحيح .

(٣) رواه الدارقطني في سننه : ٦٣/١ من طريق عيسى بن المسيب ، حدثني أبو زرعة عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ ، يأتي دار قوم من الأنصار ، وقال تفرَّد به عيسى بن المسيب عن أبي زرعة وهو صالح =

الحديث : « إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ » ، فأشار ، ﷺ ، إلى أن الحاجة إليها أسقطت .

اعتبار حالها في نجاسة سورها ، رفعا للحرج وتنبيها على أصل من أصول الفقه ، وهو أن كل ما دعت الضرورة إليه من المحذور فإنه ساقط الاعتبار على حسب الحاجة وبقدر الضرورة وفي إصغاء الإناء لها فائدتان إحداها طلب الأجر في ذي الكبد الرطبة .

والثانية : الابتداء بتمكينها من الماء إشارة إلى أن طهارتها أصلية ، وأن ما يعرض من حالها المتهمة بأكلها للنجاسة ساقط الاعتبار ، وهذا ما لم ترفي^(١) فمها أذى أو تمشي على عينك من النجاسة إلى الماء ، فإن ذلك لا يجوز حتى تغيب عنك فتعود إلى أصلها ، الذي حكم لها به النبي ، ﷺ . فأما آثار السباع إذا وردت مياه الفلاة فإنها ساقطة الاعتبار أيضاً بعلّة أنه لا يمكن الاحتراز منها ، وقد ثبت أن النبي ، ﷺ ، (سئل عَنِ الْمِيَاهِ تَرَدُّهَا السَّبَاعُ فَقَالَ : لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بَطُونِهَا وَلَنَا مَا بَقِيَ شَرَاباً وَطَهُوراً)^(٢) ، ويخالف هذا

الحديث ، وأخرجه الحاكم في المستدرک : ١٨٣/١ وقال حديث صحيح ولم يخرجاه ، وعيسى هذا ليس بالقوي تفرد عن أبي زرعة إلا أنه صدوق ولم يجرح قط ، وتعبه الذهبي وقال ضعفه أبو داود وأبو حاتم ، أ هـ . وقال ابن أبي حاتم في العلل قال أبو زرعة لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح وعيسى ليس بالقوي . العلل : ٤٤/١ .

وقال الحافظ في التلخيص عيسى ليس بالقوي ، قال العقيلي لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله ، أو دونه ، ونقل عن ابن حبان أنه خرج عن حدّ الاحتجاج به ، وقال ابن عدي هذا لا يرويه غير عيسى وهو صالح فيما يرويه . تلخيص الحبير : ٣٧/١ ورواه في الكامل في ترجمة عيسى : ١٨٩٢/٥ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاه لأحمد وقال : فيه عيسى بن المسيب وهو ضعيف . مجمع الزوائد : ٢٨٧/١ وساقه العقيلي في الضعفاء : ٣٨٦/٣ .

أقول : الحديث فيه عيسى بن المسيب البجلي قاضي الكوفة في إمرة خالد القسري عن الشعبي وقيس بن أبي حازم وإبراهيم النخعي . . وعنه هاشم بن القاسم ووكيع وأبو نعيم ، ضعفه ابن معين وأبو زرعة وغيرهما وقال أبو حاتم محله الصدق ، وضعفه أبو داود والنسائي والدارقطني وجازف الحاكم في مستدركه وأخرج حديثه فصححه ، وقال ابن حبان كان ممن يقلب الأخبار ويخطئ في الآثار ولا يعلمه حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به ، تعجيل المنفعة ص ٣٢٩ ، وانظر المجروحين : ١١٩/٢ ، الكامل : ١٨٩٢/٥ ، الضعفاء : ٣٨٦/٣ ، الميزان : ٣٢٣/٣ ، تاريخ ابن معين : ٤٦٤/٢ .

درجة الحديث : ضعيف .

(١) قال مالك لا بأس إلا أن يرى في فمها نجاسة . الموطأ : ٢٣/١ .

(٢) رواه ابن ماجه : ١٧٣/١ من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد =

الدواجن التي تكون في البيوت فإنه ممكن الاحتراز منها ولا تدعو الحاجة إليها ، ويخالف سؤر النصراني وشارب الخمر لأن ذلك معصية لا رخصة فيها ولا اعتبار بها ، ويتركب على هذا مسألة أسرار النساء ، قال جماعة منهم : أحمد لا يتوضأ بسؤر المرأة^(١) لحديث رواه لم يصح ، وقد ثبت في الصحيح مخالطة الرجال والنساء^(٢) والوضوء معهن وبما يفضل عنهن ، وليس من جملة نواقض الوضوء أكل ما غيّرت النار/ وقد ثبت عن النبي ﷺ : « أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ وَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ »^(٣) ، وقد جاء مالك ،

الخدي أن النبي ﷺ ، « سُئِلَ عَنِ الْجِيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ تَرُدُّهَا السَّبَاعُ وَالْكِلَابُ وَالْحُمْرُ وَعَنِ الطَّهَارَةِ مِنْهَا فَقَالَ » ...

أقول : الحديث فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي ، مولاهم ، ضعيف من الثامنة ، مات سنة ١٨٢/ت ق . ت ٤٨٠/١ وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثرت ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك . المجروحين : ٥٧/٢ ، وانظر الميزان : ٥٦٥/٢ ، التاريخ الكبير : ٢٨٤/٥ وقال الذهبي ضعفه . الكاشف : ١٦٤/٢ وقال في ت ت ضعفه أحمد ، وقال البخاري وأبو حاتم ضعفه علي بن المديني جداً ، وضعفه النسائي ، وقال أبو زرعة ضعيف ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي وقال الحاكم وأبو نعيم روى عن أبيه أحاديث موضوعة ، وقال ابن الجوزي : أجمعوا على ضعفه ت ت ١٧٧/٦ وقال الزيلعي هو معلول بعبد الرحمن ، نصب الراية : ٣٦/١ وقال البوصيري هذا إسناد ضعيف ، مصباح الزجاجة : ٧٥/١ .

درجة الحديث : ضعيف خلاف ما ذهب إليه الشارح ، والله أعلم .

(١) انظر الفتح الرباني : ٢١١/١ فقد أخرجه من طريق شعبة عن عاصم الأحول عن أبي حبيب عن الحكم بن عمرو الغفاري ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ « نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ مِنْ سَوْرِ الْمَرْأَةِ » وأبو داود : ٦٣/١ من نفس الطريق والترمذي : ٩٣/١ وقال هذا حديث حسن وابن ماجه : ١٣٢/١ وأبو داود الطيالسي : ٤٢/١ وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٨٠ ، والبخاري في شرح السنة : ٢٨/٢ وقال ولم يصحح محمد ابن إسماعيل حديث الحكم بن عمرو وإن صح فهو منسوخ ، وصححه الحافظ في بلوغ المرام ص ١١ وذكره في الفتح وقال رجاله ثقات ولم أقف له على علة . فتح الباري : ٣٠٠/١ .

درجة الحديث : ضعفه الشارح والبخاري والنووي ؛ فقد نقل ذلك الحافظ في الفتح : ٣٠٠/١ وقال أغرب النووي فقال اتفق الحفاظ على تضعيفه ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان وابن حجر والشيخ أحمد شاكراً في تعليقه على الترمذي : ٩٣/١ .

(٢) البخاري في الوضوء ، باب وضوء الرجل مع امرأته ، وفضل وضوء المرأة ٦٠/١ ولفظه عن ابن عمر . « كَانَ الرَّجُلُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّوْنَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، جَمِيعاً » .

(٣) أبو داود : ١٢٨/١ ، والترمذي : ١٢٢٤١ ، وابن ماجه : ٩٣٤٢ ، وابن خزيمة : ٢٢/١ وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٩٤/٢ كلهم عن البراء بن عازب وقال ابن خزيمة لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة رواته . وعزاه الحافظ في ، التلخيص ، إلى ابن حبان وابن =

رضي الله عنه، في هذا الباب ، بأصل بديع فقال: ترك الوضوء مما مست النار ، ثم أدخل اختلاف الأحاديث ، ثم أدخل عمل الخلفاء بترك الوضوء مما مست النار^(١) ، وهي مسألة من أصول الفقه إذا اختلفت الأحاديث عن النبي ﷺ ، فما عمل بها الخلفاء أرجح^(٢) ، وما روي أن النبي ﷺ ، قَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزاً وَلَحْماً فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى فَحَكَايَةَ^(٣) حال وقضية عين ونقل صورة ولم يكن الوضوء من الأكل وإنما كان الوضوء من سببه الموجب له

= الجارود وقال : قال البيهقي صح في الوضوء من لحوم الإبل حديثان : حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قاله أحمد بن حنبل وإسحاق . التلخيص : ١١٥/١ - ١١٦ ، قلت : وحديث جابر رواه مسلم في الحيز ، باب الوضوء من لحوم الإبل : ٢٧٥/١ .

درجة الحديث : صحيح .

(١) الموطأ : ٢٥/١ .

(٢) انظر كتاب المحصول للشارح : ل / ٦٥ .

(٣) أبو داود : ٤٩/١ ، والترمذي من طريق محمد بن عقيل سمع جابراً قال سفيان وحدثنا محمد بن المنكدر عن جابر قال : « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَا مَعَهُ ، فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَذَبَحَتْ لَهُ شَاةً فَأَكَلَ ، وَأَتَتْهُ بِقَنَاعٍ مِنْ رَطْبٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، فَأَتَتْهُ بِعَلَالَةٍ مِنْ عِلَالَةِ الشَّاةِ فَأَكَلَ ثُمَّ صَلَّى أَلْعَصَرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ » . الترمذي : ١١٦/١ والموطأ : ٢٧/١ مرسلاً والنسائي : ١٠٨/١ مختصراً ، وابن ماجه : ١٦٤/١ بلفظ : أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ خُبْزاً وَلَحْماً وَلَمْ يَتَوَضَّأَ ، وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي قال في الزوائد رجال الإسناد ثقات ، ورواه عبد الرزاق في المصنف : ١٦٥/١ ، وأبو داود الطيالسي منحة المعبود - ٥٨/١ كلهم من حديث جابر بن عبد الله ، وقال الشيخ أحمد شاكر ، في تعليقه على رواية الترمذي : هذا حديث صحيح ليس له علة ، وقد حاول بعضهم أن يعلله فنقل البيهقي في المعرفة أنه قال لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر وهو مردود برواية ابن جريج عند أحمد . انظر الفتح الرباني : ١٠٣/٢ وأبي داود : ٤٩/١ ، قال أخبرني محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله يقول : « قَرَّبَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، خُبْزاً وَلَحْماً فَأَكَلَ ثُمَّ دَعَا بِوُضْوءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ ثُمَّ صَلَّى أَلْظَهَرَ ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ » والبيهقي في السنن : ١٥٤/١ - ٥٥ .

ونقل الشوكاني عن النووي قوله : حديث جابر حديث صحيح رواه أبو داود ، والنسائي وغيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة ، وقال الحافظ : يشهد لأصل الحديث ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحارث قلت لجابر : الوضوء مما مست النار ؟ قال : لا .

وللحديث شاهد آخر من حديث محمد بن مسلمة أخرجه الطبراني في الأوسط ولفظه « أَكَلَ آخِرَ أَمْرِهِ

لَحْماً ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ » . نيل الأوطار : ٢٤٧/١ .

درجة الحديث : صحيح بالنظر إلى مجموع طرقه .

لأجل الصلاة ، وقد أنكر أبي بن كعب وأبو طلحة على أنس ، رضي الله عنهم ، مسأله التي جاء بها من سفرته وهي الوضوء مما مست النار ، فدم أنس ، رضي الله عنه ، ورجع عن قوله^(١) . والمسألة اليوم ساقطة الاعتبار لإجماع علماء الأعصار عليها ، وإنما خص النبي ﷺ ، لحوم الإبل بذكر الوضوء في ذلك الحديث للإشارة^(٢) إلى غلظها وزهمتها ، والصلاة ينبغي أن تكون على أكمل نظافة (ولأجل) ذلك شرعت فيها الطهارة .

جامع الوضوء :

ترجم مالك رضي الله عنه ، على إزالة النجاسة بالوضوء نفياً فقال ما لا يجب منه الوضوء^(٣) وإثباتاً فقال جامع الوضوء^(٤) . واختلف عنه أصحابه في حكمها فقال أشهب

(١) رواه مالك في الموطأ : ٢٧/١ عن موسى عن عبد الرحمن بن زيد الأنصاري أن أنس بن مالك قدم من العراق فدخل عليه أبو طلحة وأبي بن كعب فقرَّب لهما طعاماً قد مسته النار ، فأكلوا منه ، فقام أنس فتوضأ . فقال أبو طلحة وأبي بن كعب : ما هذا يا أنس أعراقية ؟ فقال أنس : ليتني لم أفعل
ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ١٥٨/١ والطحاوي في معاني الآثار : ٦٩/١ وعبد الرازق في المصنف : ١٧٠/١ .

أقول : الحديث فيه عبد الرحمن بن زيد بن عقبة المدني الأنصاري عن أنس ، رضي الله عنه ، وروى عنه موسى بن عقبة ويكير بن الأشج وعمرو بن يحيى المازني قال أبو حاتم عن أبيه : ما بحديثه بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، تعجيل المنفعة ض ٢٥٠ ووقع في شرح الزرقاني : ٦١/١ ، والسيوطي في تنوير الحوالك : ٤٩/١ عبد الرحمن بن يزيد ، والصواب بن زيد كما في تعجيل المنفعة وجامع الأصول : ٢٢٢/٧ وأوجز المسالك : ٢٢٠/١ .

درجة الحديث : نقل السيوطي عن ابن عبد البر عند هذا الحديث قوله : مرسلات مالك كلها صحيحة مسندة تنوير الحوالك : ٤٩/١ وصححه عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول : ٢٢٢/٧ .

(٢) في « م » إشارة .

(٣) الموطأ : ٢٤/١ .

(٤) الموطأ : ٢٨/١ وقال عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ ، سئل عن الاستطابة فقال « أَوَّلًا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ » ، وهو بهذه الطريق مرسل وقد وصله أبو داود : ٣٧/١ ، والنسائي : ٤١/١ - ٤٢ كلاهما من طريق أبي حازم عن أبيه عن مسلم بن قُرْط عن عروة عن عائشة وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٢٧٨/١ . والدارقطني : ٥٤/١ - ٥٥ . وقال إسناده صحيح .

أقول : الحديث فيه مسلم بن قُرْط . بضم القاف وسكون الراء بعدها مهملة . المدني مقبول من السادسة / دس . ت ٢٤٦/٢ وقال في ت ذكره ابن حبان في الثقات وقال : هو يخطيء . قال الحافظ قلت هو مقل جداً وإن كان مع قلة حديثه يخطيء فهو ضعيف وقد قرأت بخط الذهبي لا يعرف وحسن الدارقطني حديثه ت ١٣٤/١٠ وقال الذهبي في الكاشف : ١٤٢/٣ نكرة ، وقال السيوطي لا يعرف هذا الحديث بغير هذا الإسناد . النسائي ٤٢/١ .

إزالتها مستحبة ، وقال ابن القاسم : هي واجبة مع الذكر ساقطة مع النسيان ، وقال ابن وهب : هي فرض في كل حال وبه قال^(١) (ش) ، وقال (ح)^(٢) : تلزم إزالتها إذا كانت مجتمعة في موقع واحد على قدر الدرهم البغلي^(٣) يعني به على قدر الدينار ، وإنما سمح في هذا المقدار منها قياساً على المخرج فإن الشرع سمح فيما يبقى من أثر النجاسة عليه بعد الاستنجاء فقام هذا عليه ، وقول النبي ﷺ ، وقد سئل عن الاستطابة^(٤) ، يعني استعمال الطيب ، وهو إزالة الأقدار والأنجاس ، وقيل هو استعمال الماء ، فإنه أطيب الطيب لأن كل طيب يعود قدرًا في آخر الأمر ويزال بالماء ، والماء طيب أبداً لا استحالة فيه وهو من فرض^(٥) الشريعة ومحاسن الملة وأول كلمة سمعها نبي الله ﷺ ، من ربه قال الله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾^(٦) ولا يلتفت إلى تأويل فيها لا تعضده لغة ولا تشهد له شريعة ، وبذلك كانت العرب تتمدح ولذلك قال شاعرهم الأول : ثياب^(٧) بني عوف طهارى نقية وأوجههم عند المشاهد غران . وهي واجبة من طريق الأولى ، فإن الله تعالى إذا أوجب الوضوء في الأعضاء لدرء الدرن الظاهر فأولى وأخرى أن يوجب إزالة النجس ، وقد أمر النبي ﷺ ، بغسل الدم بالماء في الصحيح فقال : « حَتَّى يَسْلَمَ أَوْ يَغْتَسِلَ »^(٨) ثُمَّ اغْتَسَلَهُ

(١) انظر المجموع للنووي : ٩٤/٢ - ٩٥ .

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام : ١٥٠/١ ، والبنية : ٧٢٣/١ .

(٣) قال العيني : المراد بالدرهم الشهلبي نسبة إلى موضع يسمى الشهلل ، وفي المغرب الشهلبي من الدراهم مقدار عرض الكف ، وفي المحيط بالدراهم ما يكون مثل عرض الكف . ثم قال وفي بعض الكتب قدره

بالدرهم البغلي . البنية : ٧٣٣/١ .

(٤) تقدم تخريجه .

(٥) في « م » فروض .

(٦) سورة المدثر ، آية ٤ .

(٧) البيت في ديوان امرء القيس ض ٢١٣ ، وتاج العروس : ٤٤٤/٣ ، ولسان العرب : ٥٠٦/٤ ، وعزه المؤلف في الأحكام : ١٨٧٥/٤ إلى ابن أبي كبشة ، وتبعه القرطبي في ذلك الجامع لأحكام القرآن : ٦٣/١٩ وانظر مختارات الشعر الجاهلي لمصطفى السقا ص : ٦٩ .

(٨) متفق عليه ، البخاري في الحيض ، باب غسل دم الحيض : ٥٨/١ ، ومسلم في الطهارة ، باب نجاسة الدم وكيفية غسله : ٢٤٠/١ والموطأ : ٦٠/١ - ٦١ ، وأبو داود : ٢٥٥/١ ، والترمذي : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ، وشرح السنة : ٧٦/٢ ، والنسائي : ١٩٥/١ كلهم عن أسماء بنت أبي بكر قالت : سألت امرأة رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع فقال . لفظ مسلم .

بِالْمَاءِ» ثم قال : « تَزْرَهُوا مِنْ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ »^(١) وقال في الصحيح ، وقد سمع عذاب رجل في قبره : « كَانَ هَذَا لَا يَسْتَرِ مِنْ بَوْلِهِ »^(٢) وكانت موظفة^(٣) على من تقدّمنا من الأمم حتى كان إذا أصاب ثوب أحدهم البول قرضه بالمقراض وسمح الله تعالى لنا أيتها الأمة فأعطانا الطهارة بالماء ، لكن خفف الله تعالى في الاستنجاء بإزالة النجس بالجمار ولا يضر أثره وهذا مع عدم الماء اتفاقاً فإن وجد الماء .

فقال ابن حبيب : لا يجوز الاستنجاء وهي زلة فإنه إنما شرع والماء/ موجود واستحبت الشريعة الاجتماع^(٤) بين الأحجار والماء ، ومدح الله به أهل قباء فقال : ﴿ فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾^(٥) ، واختلف في ذكر هذه الثلاثة الأحجار فقال^(٦) (ش) : هي الأصل لا يجوز أقل منها وقال^(٧) (م ح) : إذا أنقى بحجر واحد أجزأه ، وقد قال النبي ﷺ :

(١) سنن الدارقطني : ١٢٧/١ من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عن أنس وقال المحفوظ المرسل .
ورواه ابن أبي حاتم في العلل ، وقال أبي حدثنا أبو سلمة عن حماد وعن ثمامة عن النبي ﷺ ، مرسل وهذا أشبه عندي ، وقال أبو زرعة المحفوظ عن حماد عن ثمامة عن أنس . العلل لابن أبي حاتم : ٢٦/١ ، وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصححة وقال شارحه المناوي قال الذهبي سنده وسط ، فيض القدير : ٢٦٩/٣ - ٢٧٠ أقول : رواية الدارقطني فيها أبو جعفر الرازي التيمي مولا هم مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى بن عبد الله بن ماهان وأصله من مرو ، وكان يتجر بالري صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن المغيرة من كبار السابعة ، مات في حدود ٦٠/بخ عم ت ٤٠٦/٢ وانظر ت ٥٦/٢ ، تهذيب الكمال : ٣/١٥٩٣ ب الميزان ٣/٥١٠ ، المجروحين : ٣/١٢٠ ، ويقول الشيخ ناصر : وعلة هذا الموصول أبو جعفر الرازي وهو ضعيف لسوء حفظه لكن رواه حماد بن سلمة عن ثمامة عن أنس به هكذا ، ورواه جماعة عن حماد ، ورواه أبو سلمة عن حماد عن ثمامة مرسلًا والمحفوظ الموصول كما قال ابن أبي حاتم : ٢٦/١ عن أبي زرعة وقال : قلت وهذا إسناد صحيح . إرواء الغليل : ١/٣١٠ وصححه أيضا في صحيح الجامع الصغير : ٥٥/٣ .

درجة الحديث صحيح بالشواهد والمتابعات فقد ذكر له الشيخ ناصر في الإرواء عدة شواهد عن أبي هريرة وابن عباس .

(٢) مسلم في الطهارة ، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه . من حديث ابن عباس قال : مر رسول الله ﷺ على قبرين فقال « إِنَّهُمَا لَيَعَذَّبَانِ وَمَا يَعْذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ . . . » ، مسلم : ٢٣٠/١ - ٢٤١ .

(٣) أي مفروضة ، قال ابن منظور ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفاً ألزمها إياه . لسان العرب : ٣/٩٤٩ .

(٤) في « م » الجمع وهو عندي أحسن .

(٥) سورة التوبة ، آية ١٠٨ .

(٦) انظر المجموع للنووي : ٩٥/٢ .

(٧) انظر فتح القدير لأبن الهمام : ١٤٨/١ - ١٤٩ .

« مَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ وَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ »^(١) وفائدة تخصيصه للثلاثة الأحجار بالذكر أنها كافية في الأغلب حبران للصفحتين وحجر للمشربة .

حديث : قوله إن النبي ﷺ : « خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ »^(٢) إلى آخره ، أما خروجه ﷺ فيحتمل أن يكون اتفاقاً ، ويحتمل أن يكون اعتباراً ، ويحتمل أن يكون بوجي للترحم وقوله : « أَلَسْلَامُ عَلَيْكُمْ » قال قوم يقال لهم بالسلامة وقيل أمر بذلك فيهم فأحياهم الله حتى سمعوه ، وقيل : بل هي السنة في كل مارٍ بمقبرة وقد روي عن النبي ﷺ : « أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ فَقَالَ : عَلَيْكُمْ أَلَسْلَامُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْ سَلَامٌ عَلَيْكَ »^(٣) فَإِنَّ أَلَسْلَامَ تَحِيَّةٌ أَلَمِيَّةٌ^(٤) ، فقيل إشارة إلى التأبين كقوله :

(١) رواه أبي داود من طريق ثور عن الحصين الحبراني عن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « مَنِ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ وَمَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ . . » أبو داود : ٣٧/١ ، وابن ماجه مختصراً : ١١٥٧/٢ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٢٦١/١ - ٢٦٢ ، وابن حبان . انظر موارد الظمان ص ٦٢ والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠٤/١ ، وقال وهذا إن صح فإنما أراد ، والله أعلم ، وتراً يكون بعد الثلاث .

وعزاه الحافظ للحاكم بالإضافة إلى من ذكرنا وقال مداره على أبي سعيد الحبراني الحمصي وفيه اختلاف ، وقيل إنه صحابي ولا يصح والراوي عنه حصين الحبراني وهو مجهول ، وقال أبو زرعة شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل . التلخيص : ١٠٣/١ ، وقال في التقريب أبو سعيد الحبراني بضم المهملة وسكون الموحدة الحمصي اسمه زياد ، وقيل عامر ، وقيل عمر ، مجهول من الثالثة / دق ت ٤٢٨/٢ وفي ت قال ابن أبي حاتم : أبو سعيد الحبراني سألت أبا زرعة عنه فقال لا أعرفه فقلت ألقى أبا هريرة فقال على هذا يوضع ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو داود ، وأبو سعد من أصحاب النبي ﷺ . . قال الحافظ أبو سعيد الحبراني تابعي قطعاً ت ١٢/١٠٩ .

درجة الحديث : ضعيف .

(٢) مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ : « خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ أَلَسْلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآجِقُونَ . . » الموطأ : ٢٨/١ - ٢٩ ، ومسلم في الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء : ٢١٨/١ كلاهما عن أبي هريرة .

(٣) في « ك » قال ﷺ : عليك سلام تحية الميت .

(٤) أبو داود من طريق طريف ابن مجالد عن أبي جري جابر بن سليم قال : « رَأَيْتُ رَجُلًا يَصْدُرُ النَّاسُ عَنْ رَأْيِهِ لَا يَقُولُ شَيْئًا إِلَّا صَدَرُوا عَنْهُ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : عَلَيْكَ أَلَسْلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ ، قَالَ : لَا تَقُلْ عَلَيْكَ أَلَسْلَامُ فَإِنَّ عَلَيْكَ أَلَسْلَامَ تَحِيَّةٌ أَلَمِيَّةٌ . . » سنن أبي داود : ٣٤٤/٤ ، والترمذي : ٧١/٥ وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح وعزاه المنذري للنسائي ، مختصر سنن =

عليك سلام من أمير وباركت ** يد الله في ذاك الأديم الممزق^(١)
وكقوله :

عليك سلام الله قيس بن عاصم ** ورحمته ما شاء أن يترحمنا^(٢)

وقيل هو منسوخ بهذا الحديث وهذا أصح منه ، وقوله : دار قوم مؤمنين ، كنى بالدار عن العمرة لها وذلك كثير في فصاحة العرب فتعبر بالمنزل عن أهله ، وقوله مؤمنين فحكم لهم بالإيمان إما لما علم من حالهم وكشف له من غيهم ، وإما بظاهر الحال الذي فارقه عليها والحكم بظاهر الحال في الإيمان واجب من موت في شهادة أو تكلم بكلمة التوحيد عند المنية ولذلك قال النبي ﷺ : « أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ »^(٣) وقوله : وإنا إن شاء الله بكم لاحقون . قال قوم : معناه إذا شاء الله وليتهم لم يخلقوا ولم يقولوا ذلك ولا تكلموا به ، وقيل تأدب النبي ﷺ ، بأدب الله عز وجل حين قال له : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٤) فاستعمل الأدب حتى في الواجب الذي لا بد منه وقيل معناه ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون (في هذه البقعة يعني المدينة^(٥)) وقيل إنا إن شاء الله

= أبي داود : ٧٨/٨ ، والحاكم في المستدرک : ١٨٦/٤ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .
درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم والذهبي .

(١) ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب : ١١٥٨/٣ وقال : قالت عائشة : إني لأحسب القاتل من الجن ، وأورده ابن الأثير في النهاية ولم يعزه : ٣٩٣/٢ والسيوطي في تاريخ الخلفاء ص ١٤٤ ، وابن سعد في الطبقات : ٣٧٤/٣ وعزاه الخطابي إلى الشماخ حسب ما نقل المبارك فوري في تحفه الأحوذى : ٥٠٧/٧ ، وانظر البيان والتبيين للجاحظ : ٣٦٤/٣ ، وشرح السنة ، ٤٧٠/٥ .

(٢) البيت لعبد بن الطيب يرثي به قيس بن عاصم ، الصحابي المشهور ، انظر الإصابة : ٢٥٢/٣ ، وأورده ابن الأثير في النهاية : ٣٣٣/٢ ، وابن عبد البر في الاستيعاب : ١٢٩٦/٣ ، وابن حجر في الإصابة : ٢٤٢/٣ وابن سعد في الطبقات : ٣٦/٧ .

(٣) البخاري في الجنائز ، باب الصلاة على الشهيد : ١١٤/٢ من حديث جابر بن عبد الله ، رضي الله عنهما ، قال : كان النبي ﷺ ، يجمع بين الرجلين ، في قتل أحد ، في ثوب واحد ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد وقال . . وأبو داود : ١٩٦/٣ ، والترمذي : ٣٥٤/٣ ، والنسائي : ٦٢/٤ ، وابن ماجه : ٤٨٥/١ .

(٤) سورة الكهف ، آية ٢٣ - ٢٤ .

(٥) زيادة من « ك » و « م » .

بكم لاحقون^(١) على الإيمان ويعود ذلك إلى النبي، ﷺ، وإلى أصحابه معاً^(٢) إذ قد علمنا فيه ﷺ خاصة قطعاً موته على الإيمان وحسن الخاتمة، وقوله: وددت أني رأيت إخواننا، تمنى ﷺ ما لا يكون، والتمنى تعلق الإرادة بما في المستقبل والأسف تعلق الإرادة بالماضي، والتمنى لا يجوز إلا في أمور الدين، وقد بينا ذلك في شرح كتاب التمني واستوفيناه، وفي تشريف الأمة بتمني النبي، ﷺ، أن يراها فنحن أولى أن نكون لرؤيته أشد تمناً وأكثر تطلعاً وقوله إخواننا بيان لقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٣) قالت له الصحابة: ألسنا أخوانك؟ قال لهم: بل أنتم أصحابي، فأعطاهم اسماً هو أخص من الأخوة وأشرف منه. والأسماء ثلاثة: صحابي^(٤) وتابعي^(٥) ومؤمن^(٦)، ولكل اسم مرتبته شرحناها في كتاب الدقائق عند ذكرنا رتب الخلق.

وقوله: «وَأَنَا فَرَطُهُمْ»^(٧) عَلَى الْخَوْصِ يريد عند حوضه ينتظر أمته قالت له

(١) قال الصنعاني: التقييد بالمشيئة للتبرك وامتنالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وقيل المشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها. سبل السلام: ١١٨/٢، وانظر نيل الأوطار: ١٢٧/٤.

(٢) في «م» جميعاً.

(٣) سورة الحجرات آية ١٠.

(٤) تعريف الصحابي من لقي النبي، ﷺ، مؤمناً به، ومات على الإسلام فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصُرت، ومن روى عنه، أو لم يرو، ومن غزا معه، أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، الإصابة: ٧/١، مقدمة ابن الصلاح: ٢٦٢، تدريب الراوي: ٣٩٤/١، شرح نخبة الفكر لعلي القاري: ١٧٦، معرفة علوم الحديث للحاكم: ٢٢، الكفاية: ٤٩.

(٥) قال ابن الصلاح قال الخطيب: التابعي من صحب الصحابي وقال: بعد نقل عبارة الخطيب قلت: ومطلقة مخصوص بالتابعي بإحسان، وكلام الحاكم أبي عبد الله وغيره يشعر بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه إلى الصحابي نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما. مقدمة ابن الصلاح: ٢٧١، تدريب الراوي: ٤١٦/١، شرح نخبة الفكر لعلي القاري: ١٨٤، معرفة علوم الحديث: ٤١.

(٦) المؤمن هو من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويؤمن بالقدر خيره وشره، كما جاء في حديث جبريل من رواية عمر بن الخطاب عند مسلم. في كتاب الإيمان: ٣٧/١.

(٧) قال الباجي: يريد أنه يتقدمهم إليه ويجدونه عنده يقال: فرطت القوم إذا تقدمتهم لترتاد لهم الماء وتهدى لهم الماء والرشاء واقرط فلان أنباله، أي تقدمه المنتقى: ٧٠/١.

الصحابة ، كيف تعرف أمتك ؟ قال : لكم سيما ليست لأحد من الأمم غيركم ، « تَاتُونَ غُرّاً^(١) مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ »^(٢) فقيل الوضوء مخصوص بهذه الأمة وقيل هو لساائر الأمم لكن خصت هذه الأمة بتبليج نوره عليهم لتمييزوا لنبيهم ، ﷺ ، في عرصات الموقف . وفي هذا الحديث تشبيه الرجل الكريم بالخيول / كما شبه الرجل اللئيم بالحمار ، وفيه أن الأغر من الخيل أشرف من البهم^(٣) ، وقوله : « فَلَا^(٤) يُذَادَنَّ رَجُلٌ عَنْ حَوْضِي » معجزة لأنه خبر مُعَيَّن أحدهما ما وقع من التبديل في الناس بعد موته ﷺ .

والثاني ما يكون من الحكم يوم القيامة مما لا يعلمه أحد غيره .

وقوله فأقول رب أصحابي ، إشارة إلى أنه يأخذهم بالظاهر فيقال : قد بدلوا بعدك ، فأقول كما قال العبد الصالح : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾^(٥) .

وقال : « فَأَقُولُ فَسْحَقاً فَسْحَقاً »^(٦) ، فإن قيل فكيف يكون لهم آثار الوضوء ثم يقال لهم فسحقا قيل فيه وجهان :

(١) الغر : جمع للأغر من الغرة بياض الوجه يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة . النهاية : ٣٥٤/٣ .

(٢) متفق عليه ، البخاري في كتاب الوضوء ، باب فضل الوضوء : ٤٦/١ ، ومسلم في الطهارة باب استحباب اطالة الغرة : ٢١٦/١ كلاهما عن أبي هريرة .

(٣) البهم جمع بهيم وهو في الأصل الذي لا يخالط لونه لون سواه . النهاية : ١٦٧/١ .

(٤) قال الباجي : هكذا رواه يحيى وتابعه عليه مطرف ، وروى أبو مصعب فيزاد وتابعه ابن القاسم وابن وهب وأكثر رواة الموطأ ، وقال ابن وضاح : فلا يذادن لا يفعلن رجل فعلاً يذاد به عن حوضي كما يذاد البعير الضال يريد الذي لا رب له فيسقيه ، قال ابن وهب : معناه يطردن . المتقى : ٧٠/١ . وقال ابن عبد البر : أما رواية يحيى فلا يذادن على النهي فقيل إنه قد تابعه على ذلك ابن نافع ومطرف ، وقد خرج بعض شيوخنا معنى حسناً لرواية يحيى ومن تابعه أن يكون على النهي أي لا يفعل أحد فعلاً يطرد به عن حوضي وقال لكن قوله : أناديهم ألا هلم خبر لا يجوز عليه النسخ ولا بد أن يكون ، والله أعلم . الاستذكار : ٢٤٢/١ .

(٥) سورة المائدة ، آية ١١٧ .

(٦) قال الباجي : فسحقا أي بعداً لهم . المتقى : ٧٠/١ ، وقال السيوطي : هي بسكون الحاء وضمها لغتان أي بعداً ، وهو منصوب على تقدير ألزمهم الله سحقا وسحقهم سحقا . تنوير الحوالك : ٥١/١ .

أحدهما : أنهم يبعدون في حال ويقربون بعد المغفرة في آخر هذا إن كان التبديل في الأعمال ولم يكن في العقائد .

وقيل هم المنافقون^(١) وكانوا يظهرون الإيمان ويسرون الكفر فيؤتى كل واحد منهم نوراً حتى يظن^(٢) أنه على شيء ثم يكشف له الغطاء .

حديث عثمان : روي أنه قال فيه لولا أنه^(٣) بالنون ، وروي لولا آية بالياء ، وهو الصحيح ، وروي مسلم عن عروة أنه قال : لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوه^(٤) ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ﴾^(٥) الآية .

وحديث أبي هريرة في خروج الخطايا باستعمال الوضوء^(٦) في الأعضاء يعني من الذنوب / الصغائر دون الكبائر ، لقوله في الحديث الصحيح « الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا أَجْتَنَّبَ الْكَبَائِرَ »^(٧) وتتكرر الكبائر بالموازنة ، وأما نبع الماء

(١) ليس في « م » .

(٢) في « م » يظنون وما في الأصل أحسن .

(٣) قال الباجي : هكذا رواه يحيى بن يحيى ويحيى بن بكير وروى أبو مصعب لولا آية في كتاب الله ما حدثكموه ثم ذكر مالك ما اعتقد أنه يريد بذلك فقال أراه يريد هذه الآية ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتِ ﴾ وعلى هذا التأويل يصح رواية يحيى بن يحيى ورواية ابن بكير فيكون معنى قوله : لولا أنه في كتاب الله لولا أن معنى ما أورده عليكم في كتاب الله ما أخبرتكم به ويكون معنى قول أبي مصعب : لولا آية في كتاب الله تتضمن معنى هذا الحديث لما أخبرتكم به كيلا تتكلموا . . وقال : وروى عروة بن الزبير أنه قال يريد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ﴾ فعلى هذا التأويل لا تصح روايته ، وإنما يجب أن تكون الرواية الصحيحة ما روى أبو مصعب ومن تابعه . المنتقى : ٧١/١ ، وقال ابن حجر : إن رواية النون تصحيف . فتح الباري : ٢٦١/١ ، وهنا يتضح أن ما صححه المؤلف هو الصحيح . والله أعلم .

(٤) مسلم في كتاب الطهارة ، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه : ٢٠٦/١ ، عن طريق ابن شهاب قال : ولكن عروة يحدث عن حمران أنه قال فلما توضأ عثمان قال : والله لأحدثكم حديثاً والله لولا آية في كتاب الله ما حدثكموه . . قال عروة الآية : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ﴾ .

(٥) سورة البقرة آية ١٥٩ .

(٦) مسلم في كتاب الطهارة ، باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء : ٢١٥/١ ، والموطأ : ٣٢/١ ، وشرح السنة ٣٢٢/١ ، كلهم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : « إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بَعْثُهُ مَعَ الْمَاءِ فَإِنْ غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ . . » .

(٧) مسلم في الطهارة ، باب الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن : ٢٠٩/١ ، والترمذي : ٤١٨/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني : ١٩٨/٢ ، كلهم عن أبي هريرة .

من بين أصابعه^(١) فهي خصيصة له لم تكن لأحد قبله ولا بعده^(٢) أنبط^(٣) لموسى عليه السلام الماء من الحجر^(٤) وأنبط لمحمد، ﷺ، من اللحم والدم، وقد أملينا في المعجزات أنه لم يؤت نبي معجزة ولا فضيلة إلا أوتي محمد، ﷺ، مثلها أو أعظم، وكذلك قوله في محو السيئات بالخطايا وكتب الحسنات بها إنما ذلك في الصغائر كما تقدم.

حديث : « إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ »^(٥) الحديث فيه استعمال الشرب في كل حيوان، وفي بعض ألفاظ هذا الحديث « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ »^(٦). والحديث معضل، وقد اختلف الناس فيه هل يغسل للعبادة، أو للنجاسة، والصحيح أنه للعبادة لأنه عدده وأدخل فيه التراب ولا يدخل العدد ولا التراب في إزالة النجاسة.

حديث : قوله : « اسْتَقِيمُوا »^(٧) وَلَنْ تُحْصُوا^(٨) معناه ولن تطيقوا أن تستقيموا فسرته

(١) متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة ٥٣/١ - ٥٤، ومسلم في كتاب الفضائل، باب في معجزاته ﷺ : ١٧٨٣/٤ كلاهما من حديث أنس قال : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِوُضُوءٍ... قَالَ فَرَأَيْتَ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوْضُوا عَنْ آخِرِهِمْ » لفظ البخاري.

(٢) انظر الخصائص الكبرى : ٣٠٩/١.

(٣) نبط الماء ينبط نبطاً ونبوطاً : نبع . ترتيب القاموس : ٣١٤/٤.

(٤) قال السيوطي : وأوتي موسى نبع الماء من الحجر وقد وقع ذلك لنبينا ﷺ، وزاد بنبعه من بين الأصابع الشريفة وقال : قال أبو نعيم : وهو أعجب إن نبعه من الحجر متعارف معهود، وأما من بين اللحم والدم فلم يعهد . الخصائص الكبرى : ١١٩/٢.

(٥) متفق عليه، البخاري في الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان : ٥٤/١، ومسلم في الطهارة،

باب حكم ولوغ الكلب : ٢٣٤/١، والموطأ : ٣٥/١، كلهم عن أبي هريرة .

(٦) مسلم في الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب : ٢٣٤/١.

(٧) استقيموا يعني على الطريقة النهجة التي نهجت لكم . الاستذكار : ٢٦٢/١.

(٨) ورد بلاغاً في الموطأ : ٣٤/١، وقال ابن عبد البر يستند ويتصل من حديث ثوبان عن النبي، ﷺ، من

طرق صحاح . تجريد التمهيد : ٢٥٠، وقال في الاستذكار يتصل معنى هذا الحديث ولفظه مسنداً من

حديث ثوبان، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي، ﷺ . الاستذكار : ٢٦٢/١.

قلت : حديث ثوبان أخرجه ابن ماجه من طريق سالم بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعاً بلفظ : « وَأَعْلَمُوا

أَنْ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِكُمْ الصَّلَاةُ وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ » سنن ابن ماجه : ١٠١/١ - ١٠٢ . قال

البوصيري رجال إسناده ثقات أثبات إلا أنه منقطع بين سالم وثوبان فإنه لم يسمع منه بلا خلاف . مصباح

الزجاجة : ٤١/١، ورواه الطيالسي في مسنده من نفس الطريق ص ١٣٤، والبيهقي في السنن الكبرى :

٤٥٧/١، وقال تابعه أبو كبشة السلولي عن ثوبان وابن أبي شيبه في المصنف : ٥/١ - ٦، والخطيب في

تاريخه : ٢٩٣/١، والحاكم في المستدرک : ١٣٠/١، وقال صحيح على شرط الشيخين، ولم =

الحديث الثاني « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَاتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »^(١) والله أعلم .

= يخرجاه ، ولست أعرف له علة ، ووافقه الذهبي ورواه الطبراني في معجمه الصغير : ١١/١ ، وأحمد في المسند : ٢٧٦/٥ - ٢٧٧ - ٢٨٢ .

قلت : وهذا الطريق فيه انقطاع ؛ فإن سالمًا لم يسمع من ثوبان . قال أحمد لم يسمع سالم من ثوبان ولم يلقه بينهما معدان ابن أبي طلحة . وقال أبو حاتم عن أبي زرعة لم يلق ثوبان . ت ٤٣٢/٣ - ٤٣٣ وقال البوصيري لم يسمع من ثوبان قاله أحمد ، وأبو حاتم ، والبخاري وغيرهم . مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : ٤١/١ ، ورواه ابن حبان من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن ثوبان حدثني حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي حدثه أنه سمع ثوبان : قال رسول الله ﷺ : « سَدُّوا وَقَارِيئُوا وَأَعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةَ وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ » موارد الظمان ص ٦٩ ، ومن نفس الطريق رواه الدارمي في مسنده ١٦٨/١ وأحمد : ٢٨٢/٥ ، والطبراني في الكبير : ٧٢/١ .

قال الشيخ ناصر عن هذا الطريق ، قلت : وهذا إسناد حسن متصل ورجاله كلهم ثقات رجال البخاري غير ابن ثوبان ، وهو عبد الرحمن بن ثابت ، وهو حسن الحديث . إرواء الغليل : ١٣٦/٢ ، ورواه أحمد في المسند : ٢٨٠/٥ من طريق عبد الرحمن بن ميسرة عن ثوبان مرفوعاً . قال الشيخ ناصر : إسناد صحيح إلى ابن ميسرة ، وأما هذا فقد وثقه العجلي ، وروى عنه جماعة منهم حريز بن عثمان ، وقال أبو داود : شيوخ حريز كلهم ثقات فالإسناد صحيح إن شاء الله . إرواء الغليل : ١٣٧/٢ .

درجة الحديث : صححه المنذري في الترغيب والترهيب : ٩٨/١ والبوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : ٤١/١ ، والشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة : ٩٦/١ ، وفي صحيح الجامع الصغير : ٣٢٢/١ ، وفي إرواء الغليل ١٣٥/٢ ، والزرقاني في شرح الموطأ : ٧٣/١ . أما حديث عبد الله بن عمرو فقد رواه ابن ماجه : ١٠٢/١ من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « اسْتَقِيمُوا وَلَوْ تَحْصُوا وَأَعْلَمُوا أَنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةَ وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ » ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٦/١ ، من نفس الطريق مختصراً .

أقول : رواية عبد الله بن عمرو فيها ليث بن أبي سليم بن زُئيم ، بالزاي والنون مصغراً ، واسم أبيه أَيْمَن وقيل غير ذلك ، صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة ، مات سنة ١٤٨ / خت م ع . ت ١٣٨/٢ وقال ابن حبان اختلط في آخر عمره فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم ، تركه يحيى القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد ، المجروحين : ٢٣١/٢ ، وانظر الميزان : ٤٢/٣ ، الطبقات الكبرى : ٢٤٣/٦ التاريخ الكبير : ٢٤٦/٧ ت ٤٦٥/٨ ، الكامل : ١١٠٥/٦ .

درجة الحديث : قال البوصيري إسناده ضعيف . مصباح الزجاجة : ٤١/١ ، وكذا قال الشيخ ناصر في إرواء الغليل : ١٣٧/٢ .

(١) متفق عليه ، البخاري في كتاب الاعتصام ، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ : ١١٧/٩ ومسلم في الفضائل ، باب توقيره ﷺ وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه : ١٨٣٠/٤ كلاهما عن أبي هريرة .

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين سنة من سنن الدين ورخصة للمسلمين ورد^(١) به الكتاب والسنة ، وأجمعت عليه الأمة ، أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾^(٢) فأحد التأويلات فيمن قرأها بالخفض إنه أراد به المسح على الخفين^(٣) إذ لا حالة للرجل يتمسح فيها إلا تلك الحالة .

وأما السنة فروى المسح على الخفين عن النبي ﷺ ، جماعة من الصحابة أعيانهم ستة عمر^(٤) بن الخطاب ،

(١) في « م » بها .

(٢) سورة المائدة ، آية ٦ .

(٣) قرأ ابن كثير وحزمة وأبو عمرو بالخفض . كتاب السبعة في القراءات لأبن ماجد ص ٢٤٣ ط دار المعارف ط الثانية ، تحقيق د/ شوقي ضيف وانظر الإقناع : ٦٣٤/٢ ، تفسير القرطبي : ٩١/٦ .

(٤) حديث عمر رواه ابن ماجه : ٨١/١ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه رأى سعد ابن مالك ، وهو يمسخ على الخفين فقال إنكم لتفعلون ذلك فاجتمعنا عند عمر فقال سعد لعمر أفب ابن أخي في المسح على الخفين فقال عمر : (كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، نَمَسِّحُ عَلَى خِفَافِنَا لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَإِنْ جَاءَ مِنَ الْغَائِطِ ؟ قَالَ : نَعَمْ) . سنن ابن ماجه : ١٨١/١ ، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة : ٧٨/١ ، هذا إسناد رجاله ثقات وهو في صحيح البخاري بغير هذا السياق ، وسعيد بن أبي عروبة وإن كان اختلط فقد روى عنه محمد بن سواء قبل الاختلاط ، ورواه الإمام أحمد من طريق عبد الله بن عمر عن نافع قال : رأى ابن عمر سعد بن مالك يسمح على خفيه . . الفتح الرباني : ٥٩/٢ .

قلب : والسياق الذي أشار إليه البوصيري ما أخرجه البخاري عن طريق أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن ابن عمر أن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ ، أنه مسح على الخفين وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك فقال : « نَعَمْ إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعْدٌ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ » البخاري في كتاب الوضوء باب المسح على الخفين : ٦٢/١ .

أقول : الحديث من رواية ابن ماجه وأحمد فيها ، سعيد بن أبي عروبة قال فيه الحافظ ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة من السادسة ، مات سنة ١٥٦ أو ١٥٧ ع ت ٣٠٣/١ وانظرت ت ٦٣/٣ .

وعندي أن الحديث لا يقل عن درجة الحسن لكثرة طرقه .

..... وعلي^(١) بن أبي طالب ، وسعد^(٢) بن أبي وقاص ، وجري^(٣) ابن عبد الله ، وعمرو^(٤) بن أمية الضمري ، وبلال^(٥) ، مولى أبي بكر ، رضي الله عنهم ، وأجمعت عليه الأمة لم ينكر ذلك منهم إلا الرافضة^(٦) ، وليس لها مذهب يعتبر ولا خلاف يعتد به ولا جماعة يلتفت إليها . وقد اختلفت الروايات عن مالك ، رضي الله عنه ، فيها وأشد ما روي عنه قوله : إني أقول اليوم مقالة ما قلتها قبل في ملائ من الناس أقام رسول الله ﷺ ، بالمدينة ، والخلفاء بعده ، قريباً من أربعين سنة ما مسح أحد منهم على الخفين^(٧) وقد ثبت/ عن النبي ﷺ ، أنه قال : « يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ

(١) مسلم في الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين : ٢٣٢/١ ، والنسائي ٨٤/١ وابن خزيمة : ٩٨/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٧٢/١ كلهم بلفظ « جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ » لفظ مسلم .

(٢) البخاري في كتاب الوضوء ، باب المسح على الخفين : ٦٢/١ وانظر لفظه في التعليق رقم ٤ الصفحة السابقة . ورواه البيهقي في السنن : ٢٦٦/١ ، والنسائي : ٨٢/١ والموطأ : ٣٦/١ .

(٣) متفق عليه ، البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الخفاف : ١٠٨/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين : ٢٢٨/١ قال همام ابن الحارث : رأيت جرير بن عبد الله بال ثم توضأ ومسح على الخفين ثم قام فصلى فستل فقال : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، صَنَعَ مِثْلَ هَذَا » وأبو داود : ١٠٧/١ ، والترمذي : ١٥٥/١ ، والنسائي : ٨١/١ ، وابن ماجه : ١٨٠/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٥٧/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٧٠/١ .

(٤) البخاري في كتاب الوضوء ، باب المسح على الخفين : ٦٢/١ ، والنسائي : ٨١/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني : ٦٠/٢ ، والبيهقي في السنن : ٢٧٠/١ ، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري أن أباه أخبره أنه رأى رسول الله ﷺ ، يمسح على الخفين .

(٥) مسلم في الطهارة ، باب المسح على الناصية والعمامة : ٢٣١/١ ، وأبو داود : ١٠٦/١ ، والترمذي : ١٧٢/١ ، والنسائي : ٧٥-٧٦ ، وابن ماجه : ٨٦/١ ، وأحمد : انظر الفتح الرباني : ٦٠/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٧١/١ ، وابن خزيمة : ٩٣/١ ، والحاكم في المستدرک : ١٥١/١ .

(٦) الروافض قوم من الشيعة سمو بذلك لأنهم تركوا زيد بن علي . قال الأصمعي : كانوا بايعوه ثم قالوا له تبرأ من الشيخين نقاتل معك ، فأبى وقال : كانا وزيرى جدي فلا أبرأ منهما ، فرفضوه . لسان العرب : ١٥٧/٧ ، وانظر الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٢١ .

(٧) قال أبو الوليد : روي عن مالك في العتية ما ظاهره المنع منه وإنما معناه إثارة الغسل عليه وحسبك بما أدخل في موطئه ، وهو أصح ما نقل عنه . وقد قال الشيخ أبو بكر في شرح المختصر الكبير بأنه روى عن مالك لا يمسح المسافر ولا المقيم ، فإن صحت هذه الرواية فوجهها أن المسح منسوخ ، ثم قال : وعندي أن هذا يبعد لأن ابن وهب روى عنه أنه قال لا أمسح في سفر ولا حضر ، وكأنه كرهه وفي النوادر عن ابن وهب أنه قال آخر ما فارقه على المسح في السفر والحضر وكأنه ، وهو الذي روى عنه ، متأخر وأصحابه مطرف وابن الماجشون فدل =

وَالْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً»^(١) ثبوتاً لا شك فيه ، وقد سئلت عائشة ، رضي الله عنها ، عن المسح على الخفين^(٢) فأحالت على عليّ ابن أبي طالب ، رضي الله عنه ، فأسند عليّ رضي الله عنه ، الحديث إلى رسول الله ، ﷺ ، بالتوقيت للمسافر والمقيم كما تقدم . ومن نظر الى مقاطع الشريعة وقرائنها لم يستبعد المسح على الخفين لما في نزعهما من المشقة ، وتكلف الوضوء على الرجلين والشقة بعيدة والسير متصل ، وقد قال مالك : لا توقيت على المسافر ومسحه على الخفين جائز دائماً ما لم يقع في^(٣) جنابة ، وهذا مأخوذ من النظر لا من الأثر ، والنظر الذي اقتضى جواز المسح للمسافر ، من غير توقيت ، يبيحه للمقيم لأنه قد يستغرق شغله نهاره كله .

وقد يفوته بنزع الخفين من أمره مما يفوت للمسافر لو نزعهما لكنه في آخر نهاره يرجع إلى قراره ويأوي إلى سكنه فيشق عليه حبس الخفين فضلاً عن أن ينزعهما ، فلأجل هذا قلنا إن الصحيح جواز المسح مؤقتاً على ما في حديث عليّ ابن أبي طالب ، رضي الله عنه ،

ذلك على أنه منعه أولاً على وجه الكراهية لما لم ير أهل المدينة يمسحون ، ثم رأى الآثار فأباح المسح على الإطلاق . المنتقى : ٧٧/١ .

وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً من الصحابة جاء عنه إنكار المسح على الخفين ممن لا يختلف عليه إلا عائشة ، وكذلك لا أعلم أحداً من فقهاء المسلمين روي عنه إنكار ذلك إلا مالكا ، والروايات الصحاح عنه بخلاف ذلك وموطؤه يشهد للمسح على الخفين في الحضر والسفر ، وعلى ذلك جميع أصحابه وجماعة أهل السنة ، وإن كان من أصحابنا من يستحب الغسل ويفضله على المسح من غير إنكار للمسح . الاستذكار : ٢٧٤/١ ، وقال القرطبي : أما مالك فما روي عنه من الإنكار فهو منكر لا يصح ، والصحيح ما قاله عند موته لابن نافع قال : إني كنت آخذ في خاصة نفسي بالطهور ولا أرى من مسح مقصراً فيما يجب عليه ، وعلى هذا حمل أحمد بن حنبل ما رواه ابن وهب عنه أنه قال : لا أمسح في حضر ولا سفر ، قال أحمد : كما روي عن ابن عمر أنه أمرهم أن يمسحوا خفافهم وخلع هو وتوضأ ، وقال حبيب إلى الوضوء ونحوه عن أبي أيوب قال أحمد ، رضي الله عنه ، فمن ترك ذلك على نحو ما تركه ابن عمر وأبو أيوب ومالك ، لم نكر عليه وصلينا خلفه ولم نعبه إلا أن يترك ذلك ولا يراه كما صنع أهل البدع فلا يصلح خلفه . تفسير القرطبي : ٩٤/٦ .

(١) تقدم قريباً في حديث علي رضي الله عنه .

(٢) مسلم في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين : ٢٣٢/١ .

(٣) قال في المدونة : ٤١/١ : يمسح المسافر وليس لذلك وقت .

وقال ابن عبد البر : روي عن مالك التوقيت في المسح في رسالته إلى بعض الخلفاء وأنكر ذلك أصحابه وروى التوقيت عن النبي ﷺ ، من وجوه كثيرة . الاستذكار : ٢٧٧/١ .

ولا يمسح عليهما إلا إذا لبسهما على طهارة لقول النبي ﷺ ، في حديث المغيرة : (دَعَهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ) ^(١) وإن لبس خفين فليمسح على الأعلى خاصة ، وقد روي أن النبي ﷺ ، أنه مسح على الخف وأسفله ^(٢) وذلك غير لازم لأن المسح مبني على التخفيف فلا يستوفى فيه ما كان يستوفى في الأصل . والخف هو كل ساتر من جلد مخروز يكون على الرجل يمكن متابعة المشي عليه ، فهذا هو الذي تتعلق به الرخصة ^(٣) ، ويكون بدلاً عن الرجلين ولا يبالي لبس منهما واحداً أو أكثر من ذلك ؛ لأن حكم الآخر حكم الأول ويعتبر في لبسهما الحاجة دون الرفاهية ، فإن لبسهما للرفاهية لم يجز المسح عليهما لأن الرخص موقوفة على الحاجة تجوز بوجودها وتعدم بعدمها .

(١) متفق عليه ، البخاري في كتاب الوضوء ، باب المسح على الخفين : ٦٢/١ ، ومسلم في الطهارة باب المسح على الخفين : ٢٣٠/١ .

(٢) أبو داود من طريق الوليد بن مسلم قال محمود : أخبرنا ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة قال « وَضَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَمَسَحَ أَعْلَى الْخَفَيْنِ وَأَسْفَلَهُمَا » .

سنن أبي داود : ١١٦/١ وقال : قال أبو داود : وبلغني إنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء ، ورواه الترمذي : ١٦٢/١ وقال هذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم ، وقال : قال أبو عيسى : وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقالا ليس بصحيح لأن ابن المبارك روى هذا الحديث عن ثور عن رجاء بن حيوة قال حدثت عن كاتب المغيرة مرسل عن النبي ﷺ .

ورواه ابن ماجه : ١٨٢/١ عن وراد كاتب المغيرة ، ونقل الحافظ في التلخيص : ١٦٨/١ عن البخاري في التاريخ الأوسط رواية أخرى متصلة فقال : ثنا محمد ابن الصباح ثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة قال : رأيت رسول الله ﷺ ، يمسح على خفين ظاهرهما ، قال البخاري : وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة ، ورواه الدارقطني في السنن من نفس الطريق التي ذكر ابن حجر أن البخاري أخرجها ، كما روى الطريق التي تعد مرسله أيضاً الدارقطني في السنن : ١٩٥/١ ، وأحمد ، انظر الفتح الرباني : ٧٠/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٩٠/١ ، وابن الجارود في المنتقى ص ٣٨ .

وقال ابن القيم : هذا حديث ضعفه الأئمة الكبار : البخاري وأبو زرعة والترمذي ، وأبو داود والشافعي ، ومن المتأخرين أبو محمد بن حزم وهو الصواب لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه . . . وقد تفرد الوليد بن مسلم بإسناده ووصله وخالفه من هو أحفظ منه وأجل ، وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك ، فرواه عن ثور عن رجاء قال حدثت عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ . . . وقال بعض الحفاظ : أخطأ الوليد بن مسلم في هذا الحديث في موضعين : أحدهما أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة ، وإنما قال حدثت عنه ، والثاني أن ثور لم يسمعه من رجاء ، وخطأ ثالث أن الصواب إرساله . ورواه الوليد معنعناً من غير تبين . تهذيب السنن : ١٢٦/١ ، وقد رد هذه العلل أحمد شاكر ، وذهب إلى أن الحديث صحيح . انظر تعليقه على سنن الترمذي : ١٦٤/١ والحق أنه ضعيف كما قال غيره .

(٣) انظر المنتقى : ٨٢/١ ، بداية المجتهد : ١٤/١ .

باب ما جاء في الرعاف

قال مالك ، رضي الله عنه : البناء في الرعاف^(١) وهي مسألة معضلة ليس في المذهب أشكل منها وردّها عامة الفقهاء إلا (ح)^(٢) فإنه قال يبنى فيها ، وفي الحدث كله^(٣) ووقع مثل مذهب أبي حنيفة لأشهب^(٤) ، وأما البناء في الحدث كله فإنما يبنى على أصل وهو القول بتبويض الصلاة في الصحة ، وقد قال (ش) : إذا رأى المصلي حريقاً أو غريقاً أطفأه واستنقذه^(٥) وبنى على صلاته وخالفه (م) و(ح) ، والأصول كما ترى متعارضة والصحيح أن الصلاة تبطل بطرقان الحدث وبلاشتغال مع الحريق والغريق وما أشبهه ، وليس للعلماء بناء متعلق قوي في البناء في الرعاف إلا حديث ابن عمر^(٦) ، وابن عباس^(٧) ،

(١) الموطأ : ٣٨/١ - ٣٩ .

(٢) في كـ صرح باسمه فقال أبو حنيفة .

(٣) انظر مذهب أبي حنيفة في فتح القدير لابن الهمام : ٢٦/١ .

(٤) أشار ابن عبد البر إلى هذا الرأي بقوله : ومن أصحاب مالك من يرى أن يبنى الراعف على ما مضى قليلاً كان أو كثيراً . الاستذكار : ٢٩١/١ .

(٥) في هذه المسألة رأيان للشافعية .

قال في المذهب : فإن رأى المصلي ضريراً يقع في بئر فأنقذه بالقول ففيه وجهان قال أبو اسحاق المروزي ، رحمه الله : لا تبطل صلاته لأنه واجب عليه فهو كإجابة رسول الله ، ﷺ ، ومن أصحابنا من قال تبطل صلاته لأنه لا يجب عليه لأنه قد لا يقع في البئر وليس بشيء . المذهب للشيرازي : ٨٧/١ ، وانظر نهاية المحتاج : ٤٦/٢ ، والاستذكار ٢٩١/١ .

(٦) رواه عبد الرزاق في مصنفه من رواية بكر بن عبد الله المزني أنه رأى ابن عمر عصر بذرة بين عينيه فخرج منها شيء ففته بين إصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ المصنف : ١٤٥/١ ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ١٣٨/١ ، ورواه الشافعي في مسنده : ص ٩٢ عن عبد الوهاب عن التيمي ، ومن طريقه رواه البيهقي : ١٤١/١ وعندهما فحكه بأصبعيه وخرّجه البخاري تعليقاً في كتاب الوضوء باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين : ٥٥/١ .

درجة الحديث : صحيحه الحافظ في الفتح : ٢٨٢/١ فقال وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح .

(٧) رواه الدارقطني بلفظ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، إِذَا رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ تَوَضَّأَ ثُمَّ بَنَى عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ ، قال

الدارقطني فيه ، أي في السند المذكور ، عمر بن رباح وهو متروك . سنن الدارقطني : ١٥٦/١ ، وأورده =

رضي الله عنهم ، وبنى على أصل من أصول الفقه وهو أن صاحب إذا أفتى بخلاف القياس هل يكون أصلاً يرجع إليه أم لا ؟ ولا يصح أنه لا يرجع إليه ، ولضعف المسألة استحباب مالك ، رضي الله عنه ، للراعى أن يتكلم ولا يبنى وعلى ضعفها فقد أكثر المالكية التفريع فيها وليست عندي من المسائل التي يعول عليها فإنه ليس فيها نص ولا لها نظير .

الوضوء من مس الذكر :

روي الوضوء من مس الذكر عن النبي ﷺ ، جماعة منهم بسرة^(١) وهو أصح الأحاديث فيه وأعرض عنه الإمامان الجعفي والقشيري ، والعجب لإمامنا ، رضي الله عنه ،

الهشمي في المجمع وعزاه للطبراني في الكبير وقال فيه محمد بن مسلمة ضعفه الناس وقال الدارقطني لا بأس به . مجمع الزوائد : ٢٤٦/١ ، ورواه الدارقطني من طريق أخرى عن ابن أرقم عن عطاء عن ابن عباس وقال سليمان ابن أرقم متروك . سنن الدارقطني : ١٥٢/١ - ١٥٣ ، وأورده الروداني في جمع الفوائد : ١٠٣/١ .

أقول : الحديث في طريقه الأول .

عمر بن رباح ، بكسر أوله وتحتانية ، العبدى البصري الضرير متروك وكذبه بعضهم من الثالثة / ق . ت ٥٥/٢ وقال في ت : قال البخاري عن عمرو بن علي القلاس هو دجال ، وقال النسائي والدارقطني : متروك . وقال ابن عدي : يروي عن طاوس البواطيل ما لا يتابعه أحد عليه والضعف بين على حديثه ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب ، وقال العجلي : منكر الحديث . ت ٤٤٧/٧ - ٤٤٨ ، وانظر الكامل : ١٧٠٧/٥ ، والضعفاء للعجلي : ١٦٠/٣ .

وفي الطريق الثاني محمد بن مسلمة الواسطي صاحب يزيد بن هارون ضعفه أبو القاسم اللالكائي ، وقال الدارقطني : لا بأس به . لسان الميزان : ٣٨١/٥ وانظر الكامل : ٢٢٩٤/٦ كما أن شيخه هنا هو سليمان بن أرقم ، أبو معاذ ، ضعيف من السابعة / د ت . ت ٣٢١/١ ، وقال في ت قال أبو داود وأبو حاتم والترمذي وابن خراش والدارقطني : متروك الحديث ت ١٦٨/٤ - ١٦٩ .

درجة الحديث : ضعيف .

(١) سنن أبي داود : ١٢٥/١ ، والترمذي : ١٢٦/١ ، والنسائي : ١٠٠/١ - ١٠١ ، وابن ماجه : ١٦١/١ ، والموطأ : ٤٢/١ ، والشافعي في الأم : ١٥/١ وأحمد انظر الفتح الرباني : ٨٦/٢ ، والحاكم : ١٣٧/١ وابن الجارود في المنتقى ص ١٩ ، والبيهقي : ١٢٩/١ - ١٣٠ ، وابن خزيمة : ٢٢/١ ، والبغوي في شرح السنة : ٣٤٠/١ .

أقول : الحديث قال فيه الترمذي : ١٢٩/١ : حسن صحيح ، وقال : هكذا رواه غير واحد عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة . والدارقطني : ١٤٦/١ ، وقال الحافظ في التلخيص ، صححه الترمذي ونقل عن البخاري إنه أصح شيء في الباب ، وقال قال أبو داود ، وقلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح ؟ قال : بل صحيح ، وقال الدارقطني : صحيح ثابت ، وصححه أيضاً يحيى بن معين وأبو حامد بن المشرقى =

يرويه في كتابه ويدرسه مدى عمره ثم لا يقول به وتختلف فيه فتواه فتارة يضعفه وتارة يقويه وتارة يعتبر فيه الشهوة وتارة يسقطها ، ونحن نقبل روايته فنقول الحديث صحيح ولا نقبل تفريعه فنقول : ينتقض الوضوء من مسه بقصد أو بغير قصد / إتباعاً لظاهر الحديث ، وأخذاً بمطلق الرواية فيه ، وفروعه معلومة فلا معنى للإطالة بسردها^(١) . بيد أن بعض أشياخي ذكر لي منه فرعاً غريباً وهو إذا مس الخنثى ذكره وفرجه انتقض وضوؤه فإذا مس أحدهما وقلنا إن المرأة ينتقض وضوؤها بمس فرجها فمن يغلب الشك ينتقض الوضوء لاحتمال أن يكون قد لمس ما يجب عليه منه الوضوء ومن لا يرى تغليب الشك وهو الصحيح لا ينتقض الوضوء إلا بمسه لهما جميعاً . .

تتميم : لما كان هذا الحديث أصلاً في نفسه اختلف العلماء هل يعلل أم لا ؟ فمن علله بأن لمسه ربما أفضى إلى خروج الخارج ألحق به المرأة ؛ لأن لمسها أيضاً لفرجها قد يفضي إلى خروج الخارج لا سيما وقد روى الدارقطني عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ : « إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ »^(٢) ، وهذا عام في الرجل

= والبيهقي والحازمي ، وقال البيهقي : هذا الحديث وإن لم يخرج به الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان فقد احتجا بجميع رواته ، واحتج البخاري بمروان ابن الحكم في عدة أحاديث فهو على شرط البخاري بكل حال ، وقال الاسماعيلي في صحيحه في أواخر تفسير سورة آل عمران : إنه يلزم البخاري إخرجه فقد أخرج نظيره . تلخيص الحبير : ١٣١/١ .
درجة الحديث : صحيح كما قال الشارع وغيره .

(١) انظر الخلاف في الموضوع في بداية المجتهد : ٣٩/١ ، المنتقى : ٨٩/١ .

(٢) الدارقطني : ١٤٧/١ من طريق يزيد بن عبد الملك بن المغيرة النخيلي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ، والحاكم : ١٣٨/١ ، وقال هذا حديث صحيح . والشافعي : ٣٤/١ ، وأحمد : ٣٣٣/٢ ، والبخاري . انظر كشف الأستار عن زوائد البزار : ١٤٩/١ وقال : لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه ويزيد لئن الحديث .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٣٣/١ من طريق يزيد المتقدم . ويزيد هذا قال عنه الحافظ في التقريب ضعيف من السادسة / ق ٣٦٨/٢ وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٧٧ ، وشرح السنة : ٣٤١/١ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وقال : رواه أحمد والطبراني في الأوسط والصغير والبزار وفيه يزيد بن عبد الملك النخيلي ، وقد ضعفه أكثر الناس ووثقه يحيى بن معين في رواية مجمع الزوائد : ٢٤٥/١ ، وعزام الحافظ في التلخيص إلى ابن حبان في صحيحه من طريق نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك جميعاً عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بهذا وقال : احتجاجنا في هذا بنافع دون يزيد بن عبد الملك وقال في كتاب الصلاة : له هذا حديث صحيح سنده عدول نقلته . . . وأدخل البيهقي في الخلافيات بين يزيد ابن عبد الملك النخيلي وبين المقبري رجلاً ؛ فإنه أخرجه من طريق الشافعي عن عبد الله بن نافع عن النخيلي =

والمرأة ، وأعجب من هذا ما حكاه الدارقطني أيضاً عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين أنه ليس في مس الذكر حديث صحيح^(١) ، مع أنهم يتلون حديث مالك ، رضي الله عنه ، عن بسرة إلا إن مالوا إلى طريق المعنى وقالوا بقول أبي حنيفة^(٢) بأن قول بسرة وهي امرأة في مثل هذه النازلة التي تتعلق بالرجال ولا يرويهما أحد سواها بعيد وهذا قول ضعيف لأن الله تعالى لم يرد أن يجري السنة مجرى القرآن حتى يتولى حفظها كما تولى حفظه ، وإنما أراد تعالى أن يكون القرآن محفوظاً نصاً معلوماً قطعاً وأن تكون السنة يلتقطها الرواة التقاطاً ويؤخذ من كل أحد ما سمع منه حتى من النساء والرجال ولذلك قال تعالى : ﴿وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(٣) الآية ، فما اجتمع من السنة اجتمع وما خفي منها في وقت سيظهر في وقت آخر ، بل كان كثير من الصحابة يقبضون أنفسهم عن ذكرها فلا تستبعدوا بصركم الله تعالى والحالة هذه أن تضبط امرأة ما يفوت رجلاً وأن يذكر امرؤ ما نسي آخر ، وأما لمس النساء فقد تناوله القرآن بالبيان قال الله تبارك وتعالى : ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٤) ، وقرئ : ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٥) وكل قراءة قائمة بنفسها حجة في تناولها وقد روي عن جماعة من الصحابة^(٦) .

= عن أبي موسى الحنط عن المقبري وقال : قال ابن معين : أبو موسى هذا رجل مجهول . التلخيص : ١٣٤/١ - ١٣٥ وصححه أحمد في المسائل : ٣٠٩ وقال ابن عبد البر : قال ابن السكن : هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب لرواية ابن القاسم صاحب مالك عن نافع بن أبي نعيم ، وأما يزيد فضيف والله أعلم ، وقال : قال أبو عمر كأن حديث أبي هريرة هذا لا يعرف إلا بيزيد بن عبد الملك هذا حتى رواه أصبغ عن ابن القاسم عن نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك التيفلي جميعاً عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأصبغ وابن القاسم ثقتان فقيهان فصح الحديث بنقل العدل على ما ذكر ابن السكن . الاستذكار : ٣١١/١ - ٣١٢ .

درجة الحديث : صحيح من طريقه الثاني .

- (١) لم أطلع على هذا العزو في السنن ولا في العلل للدارقطني بل وجدته نقل عن أحمد في العلل : ١٩٦/٥ تصحيحه لحديث بسرة ولعله في المفقود من نسخة العلل لأن الموجود منها ناقص .
(٢) انظر شرح كثر الدقائق لابن نجيم : ٤٥/١ ، الطبعة الأولى والفتاوى الهندية : ١٣/١ .
(٣) سورة الأحزاب آية ٣٤ .
(٤) سورة المائدة آية ٦ .

(٥) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير ألف فيهما ، وقرأ الباقر فيها بالألف النشر : ٢٤١/٢ الاقناع : ٦٣٠/٢ .

(٦) منهم عمر فقد كانت تقبله زوجته ولا يتوصأ . مصنف عبد الرزاق : ١٣٥/١ ، قال ابن عبد البر بإسناد ثابت من أسانيد أهل المدينة . الاستذكار : ٣١٨/١ ، وروي أيضاً عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « يَتَوَصَّأُ الرَّجُلُ مِنْ »

..... والتابعين^(١) واختار أبو حنيفة^(٢) أن الآية كناية عن الجماع حتى روي عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أنه قال : إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَعْفُو وَيَكْنِي بِاللَّمْسِ عَنِ الْجَمَاعِ^(٣) وليس إلى ذلك حاجة تدعو ، ولا ضرورة توجه ، وإنما يعدل عن التصريح إلى الكناية بدليل يقتضي ذلك ، فأما مطلق القول وصريح اللغة فيقتضي ما أشرنا إليه من ظاهر اللمس وبذلك قال مالك ، رضي الله عنه ، وهو شيخ من شيوخنا (قُبِلَ الرَّجُلُ أَمْرَاتُهُ وَجَسَّهَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَلَامَةِ)^(٤) .

الْمُبَاشَرَةُ وَمِنَ اللَّامِسِ بِيَدِهِ وَمِنَ الْقُبْلَةِ إِذَا قَبَلَ أَمْرَاتُهُ ، وكان يقول في هذه الآية : ﴿ أَوْلَا مَسْتَمُ النِّسَاءِ ﴾ قال : هو الغمز . المصنف لعبد الرزاق : ١٣٣/١ ، وأعله الهيثمي بأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . مجمع الزوائد : ٢٤٧/١ ، وكذا قال ابن عبد البر في الاستذكار : ٣٢٠/١ ، ورواه مالك في الموطأ بلاغاً : ٤٤/١ .

أقول : أثر ابن مسعود فيه انقطاع ؛ فقد قال الحافظ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته ، والأشهر أن لا اسم له غيرها ، ويقال اسمه عامر ، كوفي ثقة من كبار الثالثة والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه ، مات بعد سنة ٨٠/ع ت ٤٤٨/٢ ، وانظرت ت ٧٥/٥ ، والكاشف : ٥٦/٢ .

ورواه البيهقي من طريقين ، من الطريق المتقدم ومن طريق مخارق عن طارق ابن شهاب أن عبد الله بن مسعود قال في قوله تعالى : ﴿ أَوْلَا مَسْتَمُ النِّسَاءِ ﴾ قال : معناه ما دون الجماع . السنن الكبرى : ١٢٤/١ ، وهذا الطريق صححه شعيب الأرنؤوطي في تعليقه على شرح السنة : ٣٤٥/١ .

(١) نقله ابن عبد البر عن عبيدة وعامر الشعبي وسفيان وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ومكحول وابن شهاب وربيع بن عبد الرحمن ومالك . الاستذكار : ٣٢٢/١ ، وحكاة البغوي في شرح السنة : ٣٤٥/١ عن الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال ابن رشد : والذي أعتقده أن اللمس وإن كانت دلالة على المعنيين (يعني الجماع أو اللمس باليد) بالسواء أو قريباً من السواء إنه أظهر عندي في الجماع وإن كان مجازاً لأن الله تعالى قد كنى بالمباشرة واللمس عن الجماع وهما في معنى اللمس . بداية المجتهد : ٢٩/١ وكذا قال الطبري في التفسير : ٣٩٦/٨ بعد حكاية القولين : الصواب قول من قال عنى بقوله : ﴿ أَوْلَا مَسْتَمُ النِّسَاءِ ﴾ . الجماع دون غيره من معاني اللمس .

(٢) انظر البناية في شرح الهداية : ٢٤٤/١ .

(٣) عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عبيد بن عمير وسعيد ابن جبير وعطاء ابن أبي رباح اختلفوا في الملامسة . مصنف عبد الرزاق : ١٣٤/١ والسنن الكبرى : ١٢٥/١ وابن جرير في تفسيره : ٣٨٩/٨ .

درجة الحديث : حسن من خلال إسناده ابن جرير .

(٤) الموطأ : ٤٣/١ ، والشافعي في الأم : ١٢/١ ، والدارقطني في السنن : ١٤٤/١ ، وقال صحيح وشرح السنة : ٣٤٤/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١٢٤/١ ، من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال : قبله الرجل امرأته .

درجة الحديث : صححه الدارقطني .

باب غسل الجنابة

الخارج من الذكر على أربعة أقسام : البول والودي ، وهو الذي يخرج بعده وموجبهما واحد وهو الوضوء ، والمذي وهو ماء لزج يخرج عند الملاعبة والتقبيل ، أو الذكرى وموجبها الوضوء كالأول . وروى عن مالك ، رضي الله عنه ، فيه (إيجاب)^(١) غسل الذكر لقول النبي ، ﷺ ، فيه فليغسل ذكره^(٢) ، ولم يرد هذا الحديث لإيجاب غسل الذكر تعبداً وإنما المقصود به بيان نجاسة المذي وأنه يلزم غسله كما يلزم غسل البول .

والرابع المني : وهو الخارج عند غاية اللذة ، وهو الذي يكون به المكلف جنباً ويلزم منه الغسل ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا ﴾^(٣) ، وكان قد وقع بين المهاجرين والأنصار خلاف في اقتصار الغسل على خروج الماء الدافق حتى وقع السؤال عن ذلك والبحث فتبين عندهم فيه الحق وكان الحكم في ذلك / صدر الإسلام ألا يجب الغسل إلا على من أمني . وروى أبو سعيد الخدري وغيره عن النبي ، ﷺ ، أنه قال : « إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أَقْحِطْتَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْوُضُوءُ وَلَا غَسْلَ عَلَيْكَ وَإِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ »^(٤) ولكن تبين بعد ذلك أن التقاء الختانين موجب للغسل قرآناً وسنة ، أما القرآن فقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٥) ؛ فإن كان اللمس في أحد التأويلات يراد به الجماع فهو متناول لوجوب

(١) ليست في « م » .

(٢) متفق عليه . البخاري كتاب الغسل ، باب غسل المذي : ٧٦/١ ، ومسلم في الحيض ، باب المذي : ٢٤٧/١ كلاهما عن علي قال : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً وَكُنْتُ أَسْتَحِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ، ﷺ ، لِمَكَانِ آبَتِي فَأَمَرْتُ أَلْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : « يَغْتَسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ » لفظ مسلم .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

(٤) متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين : ٥٦/١ ، ولم يذكر الماء من الماء .

ورواه مسلم في الحيض ، باب إنما الماء من الماء : ٢٦٩/١ .

ورواه أبو داود : ١٤٨/١ ، وابن ماجه : ١٩٩/١ ، وابن خزيمة : ١١٧/١ .

(٥) المائدة ، آية ٦ .

الغسل . وأما السنة فقول عائشة رضي الله عنها : « إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْتَسَلْنَا »^(١) . فَيَنْتَ ، رضي الله عنها ، أن النبي ، ﷺ ، كان يغتسل بالتقاء الختانيين دون إراقة الماء ، ثم تأكد البيان بما روت عائشة ، رضي الله عنها ، أن رجلاً سأل رسول الله ، ﷺ ، وعائشة جالسة هل يجب على الرجل غسل إذا التقى الختanan وإن لم ينزل فقال ﷺ : « إِنِّي لَأَفْعَلُ أَنَا ذَلِكَ وَهَذِهِ ثُمَّ نَغْتَسِلُ »^(٢) فأحاله ، ﷺ ، في البيان على فعله ثم تأكد البيان ثالثاً بما روى أبو هريرة رضي الله عنه ، أن النبي ، ﷺ ، قال : « إِذَا جَلَسَ^(٣) بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ أَجْهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ »^(٤) فأرسلت الصحابة من المهاجرين والأنصار ، حين اختلفوا في ذلك ، إلى

(١) رواه الترمذي : ١٨٠/١ ، وابن ماجه : ١٩٩/١ ، والشافعي في مسنده : ٣٨/١ ، وأحمد في المسند : ١٦١/١ كلهم من طريق القاسم ابن محمد عن عائشة موقوفاً عليها ، وقالت : فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَأَغْتَسَلْنَا .

ورواه الدارقطني في السنن عن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة : ١١١/١ ، ١١٢ . ورواه أحمد من طريق عبد الله بن رباح أنه دخل على عائشة : فقال إني أريد أن أسألك عن شيء وإني استحييك ؟ فقالت : سل ما بدا لك فإنما أنا أمك . فقلت : يا أم المؤمنين ما يوجب الغسل ؟ فقالت نحوه موقوفاً . المسند : ٢٦٥/٦ .

وقال الحافظ في التلخيص : صححه ابن حبان وابن القطان وقال أعلّه البخاري بأن الأوزاعي أخطأ فيه . ورواه غيره عن عبد الرحمن مرسلاً ، واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال : سألت القاسم بن محمد : سمعت في هذا الباب شيئاً ؟ فقال : لا . وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسيه ثم تذكر فحدث به ابنه ، أو كان حدث به ابنه ثم نسي قال : ولا يخلو الجواب من نظر . التلخيص : ١٤٢/١ ، وصححه من المتأخرين الشيخ أحمد شاكر . انظر تعليقه على سنن الترمذي : ١٨١/١ ، والشيخ ناصر الدين الألباني في السلسلة الصحيحة : ٢٦٠/٢ وفي إرواء الغليل : ١٢١/١ . قلت : وأصل الحديث في صحيح مسلم بلفظ : إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ . مسلم : ٢٧٢/١ .

(٢) مسلم في كتاب الحيض ، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانيين : ٢٧٢/١ من رواية جابر ابن عبد الله عن أم كلثوم عن عائشة . والدارقطني في السنن : ١١٢/١ .

(٣) في « م » زيادة الرجل .

(٤) متفق عليه .

البخاري في كتاب الغسل ، باب إذا التقى الختanan : ٨٠/١ ، ومسلم في الحيض ، باب نسخ الماء من الماء : ٢٧١/١ ، وأبو داود : ١٤٨/١ ، والنسائي : ١١٠/١ .
وأحمد . انظر الفتح الرباني : ١١٤/٢ ، والدارقطني : ١١٣/١ ، والبيهقي : ١٦٣/١ .

عائشة^(١) ، رضي الله عنها ، فأعلمته بالأمر على نصّه فأعلمهم به فوقع الاتفاق وارتفع الخلاف واستقر الحكم في الدين ، ولا أعلم في ذلك خلافاً بين أحد من المسلمين ، إلا أنه وقعت للبخاري ، في جامعه ، كلمة منكّرة فإنه ذكر اختلاف الأحاديث ثم قال : (وَالْغُسْلُ أَحَوْطُ وَإِنَّمَا بَيْنَا ذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمْ)^(٢) وهذا خطأ فاحش^(٣) ، كيف ينتقل الغسل من الوجوب إلى الاحتياط بعد ما ثبت ما قدمناه وصح من الأحاديث ما أوردناه ؟ فإن قيل اختلفت الأحاديث في ذلك كما قدمتم وجهل المتأخر فلم يعلم الناسخ وبقي الإشكال فتعين الاحتياط ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنا نقول ما جهل التاريخ لأن الصحابة قد صرحت بأن المتقدم كان (آماء

(١) ورد ذلك من حديث أبي موسى الأشعري ، رضي الله عنه : (أَنَّهُمْ كَانُوا جُلُوسًا فَذَكَرُوا مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ : لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الدَّفْعِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ ، وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ : إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ ، قَالَ أَبُو مُوسَى : فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ قَالَ : فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأُذِنَ لِي فَقُلْتُ : يَا أُمُّهُ ، أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ وَإِنِّي أَسْتَحْيِيكَ ، فَقَالَتْ : لَا تَسْتَحْيِي .. قُلْتُ : مَا يُوجِبُ الْغُسْلُ ؟ .. قَالَتْ : إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانَ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ) . مسلم في الحيض ، باب نسخ الماء من الماء وجوب الغسل باللقاء الختاني : ٢٧١/١ ، والموطأ : ٤٦/١ موقوفاً .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الغسل ، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة : ٨١/١ .
(٣) أقول : رحمه الله رحمة واسعة فقد شنع هنا على البخاري وعليه وعلى داود في العارضة ، وهذا مما لا ينبغي لمثله مع أجلاء العلماء . فقد قال في العارضة : انعقد الاجماع على وجوب الغسل باللقاء الختاني ، وما خالف في ذلك إلا داود ولا يعبأ به فإنه لولا الخلاف ما عُرف وإنما الأمر الصعب خلاف البخاري في ذلك ، وحكمه أن الغسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجل علماء المسلمين معرفة وعدلاً . . إلى أن قال : ويحتمل قول البخاري الغسل أحوط . . وهو باب مشهور في أصول الفقه وهو الأشبه بإمامة الرجل وعمله . العارضة : ١٦٩/١ - ١٧٠ .

ورد الحافظ كلام ابن العربي بقوله : أما نفي ابن العربي الخلاف فمعترض فإنه مشهور بين الصحابة ثبت عن جماعة منهم لكن ادّعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين وهو معترض أيضاً ؛ فقد قال الخطابي إنه قال به من الصحابة جماعة ، فسَمِي بعضهم ، قال : ومن التابعين الأعمش وتبعه عياض لكن قال لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره وهو معترض أيضاً فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهشام بن عروة وعن عطاء أنه قال : لا تطيب نفسي إذا لم أنزل حتى أغتسل من أجل اختلاف الناس لأخذنا بالعروة الوثقى . فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم ، لكن الجمهور على إيجاب الغسل وهو الصواب . فتح الباري : ٣٩٨/١ .

مِنْ أَلْمَاءٍ^(١) وأن المتأخر وجوب الغسل من التقاء الختانيين .

الثاني : أن « أَلْمَاءٌ مِنْ أَلْمَاءٍ » وعدم الغسل من التقاء الختانيين ليس فيه فائدة محددة ؛ لأن الأصل براءة الذمة وفراغ الساحة وعدم تعلّق الحكم بالأسباب ، ثم جاء بعد ذلك وجوب الغسل من التقاء الختانيين فكانت فائدة محدّدة وحالة ثانية فقضي بها على ما قبلها .

فإن قيل كيف خفي على عثمان ، رضي الله عنه ، حتى كان يفتي بأن الماء^(٢) من

(١) ورد ذلك صريحاً من حديث الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب قال : (إِنَّمَا كَانَ أَلْمَاءٌ مِنْ أَلْمَاءٍ رِخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا) وقال الترمذي حسن صحيح : ١٨٤/١ - ١٨٥ .

ورواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن ابن شهاب : حدثني بعض من أَرْضَى أَنْ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبِي بْنَ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، إِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ رِخْصَةً لِلنَّاسِ : فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِقَلَّةِ الثِّيَابِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْغُسْلِ وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ يَعْنِي الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ . أَبُو دَاوُدَ : ١٤٦/١ ، وَأَحْمَدُ مِنْ طَرِيقَيْنِ : الْأَوَّلَى مِثْلَ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ : وَالثَّانِيَةِ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ . الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ : ١١١/٢ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ١١٢/١ . قُلْتُ : وَقَوْلُ ابْنِ شَهَابٍ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ حَدَّثَنِي مَنْ أَرْضَى قَالَ فِيهِ ابْنُ خَزِيمَةَ يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ أَبَا حَازِمٍ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ . وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَانَ . انظر موارد الظمآن ص ٨٠ .

وقال ابن حبان : تتبعته طرقه فلم أرَ أحداً بالدنيا رواه عن سهل بن سعد إلا أبا حازم فيشبه أن يكون الرجل الذي قال فيه الزهري حدثني بعض من أَرْضَى عَنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ هُوَ أَبُو حَازِمٍ ، نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ الشَّيْخُ الْبُخَارِيُّ فِي الْفَتْحِ الرَّبَّانِيِّ : ١١١/٢ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ : ١٦٥/١ .

وقال الحافظ : جزم موسى بن هارون والدارقطني بأن الزهري لم يسمعه من سهل ، ثم حكى كلام ابن خزيمة السابق ثم قال : وفي رواية لابن خزيمة من طريق معمر عن الزهري أخبرني سهل بن سعد ، فهذا يدفع قول ابن حزم بأنه لم يسمعه منه . التلخيص : ١٣٥/١ .

وقال الحازمي : هذا حديث يختلف فيه عن الزهري وعلى الجملة الحديث محفوظ عن سهل عن أبي أخرجه أبو داود . الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٣٣ .

وقال الشافعي : حديث الماء من الماء ثابت الإسناد وهو عندنا منسوخ باختلاف الحديث بهامش الأم : ٤٩٥/٨ ، وجزم الزيلعي بنسخه . نصب الرأية : ٨١/١ ، وقال الحافظ ذهب الجمهور إلى نسخ حديث الماء من الماء . تلخيص الحبير : ١٣٥/١ ، وقال أيضاً الجمهور على إيجاب الغسل وهو الصواب . فتح الباري : ٣٩٩/١ .

درجة الحديث : صححه الترمذي وأحمد شاكر في تعليقه على الترمذي : ١٨٥/١ ، وقال فيه الشافعي صحيح الإسناد ، وقد وثّق رجاله ابن حجر ، وقال الحازمي هو محفوظ وقال البيهقي بعد سياقه له وقد رويناه بإسناده آخر موصولاً صحيحاً عن سهل بن سعد .

(٢) البخاري في كتاب الغسل ، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة : ٨٠/١ من حديث زيد بن خالد الجهني ، إنه سأل عثمان بن عفان : أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ فَلَمْ يُمْنِ ، قَالَ عُثْمَانُ : « يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ =

الماء بعد النبي، ﷺ، قلنا: الآن حان لكم أن تعلموا تنزيل الأحكام في الشريعة؛ فقد خفي ذلك على كثير ممن يعد من العلماء وهو أن الله تعالى كان إذا أنزل على رسوله، ﷺ، الحكم وبيّن له بالوحي لا يبعث النبي، ﷺ، منادياً يقول أيها الناس قد جاء من الشرع كذا وكذا، وإنما كان يخبر، ﷺ، من حضره ثم يترامى البلاغ شيئاً فشيئاً وتتناقله الألسنة وقتاً بعد وقت. نعم وربما أرجأ بيان الخطاب إلى حالة الوقوع ولم يسلمه ابتداء في النازلة قبل أن تقع، وكل من عمل بالحكم السابق قبل بيان هذا الثاني أو قبل بلوغه إليه فعمله صحيح وأجره قائم، وعلى هذا السبيل تكون الحنفية سمحة ويكون الدين غالباً^(١) عن الحرج وقد روى الدارقطني عن النبي، ﷺ، أنه قال: «إِذَا أَلْتَقَتَ أَلْمَوَاسِي فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ»^(٢) فبيّن بقوله، ﷺ: «إِذَا أَلْتَقَى الْخِتَانَانِ» أول الفعل وبيّن/ بقوله: إذا التقت المواسي،

= وَغُسْلُ ذَكَرَهُ. قَالَ عثمان: سمعته من رسول الله، ﷺ. والبيهقي: ١٦٤/١، وأورده البوصيري، في إتحاف الخيرة، من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء عن زيد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان عن الرجل يجامع امرأته ولا يمني.. ثم ساق بعده حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه ثم قال: وهذه الأحاديث، وما في معناها في هذا الباب، منسوخة بما في الصحيحين وغيرهما أن هذا كان رخصة ثم أمر بالغسل. إتحاف الخيرة ١/ل ١٠٥ و ١٠٦.

(١) في «م» عارياً، وفي ك غائباً، وما في «م» هو الصواب.

(٢) لم أطلع على هذا الحديث بهذا اللفظ وإنما الذي وجدته في العلل كالتالي:

(١) قال الدارقطني: أخبرنا علي بن الفضل ثنا محمد بن عامر قراءة حدثكم سراد عن زفر عن محمد بن عمر عن أبي سلمة قال، قالت عائشة: «إِذَا خَالَطَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ» العلل، القسم الأول من المجلد ٥/ل ٥٩ ب.

(٢) علي بن الفضل بن طاهر بن محمد، أبو الحسن البلخي، كان من الجوالين في طلب الحديث، صاحب غرائب، سمع محمد بن الفضل البلخي وأحمد ابن سيار المروزي وأبا حاتم الرازي وأبا قلابة الرقاشي، وكان ثقة حافظاً، قدم بغداد وحدث بها روى عنه الدارقطني ووثقه، مات سنة ٣٢٣ هـ تاريخ بغداد: ٤٧/١٢ - ٤٨. تذكرة الحفاظ للذهبي: ٨٧١/٣.

(٣) عمر بن عامر، لم أطلع لهؤلاء على ترجمة.

(٤) سراد،

(٥) زفر،

(٦) محمد بن عمر، والصواب بن عمرو كما في كتب الرجال، فقد قال الحافظ محمد بن عمرو بن علقمة ابن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام من السادسة، مات سنة ١٤٥ هـ على الصحيح /ع ت ١٩٦/٢، وانظرت ت ٣٧٥/٩، الكامل: ٢٢٢٩/٦.

(٧) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل، ثقة مكثر من الثالثة، مات سنة ٩٤ هـ وكان مولده سنة بضع وعشرين /ع ت ٤٣٠/٢، وانظرت ت ١١٥/١٢ - ١١٧.

آخر الفعل ، أوضح أن الحكم بهما واحد . قال لنا الشيخ الإمام فخر الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد^(١) بن الحسين ، فقيه الوقت وإمامه : الفرج أشبه شيء بخمسة وثلاثين ، وأخرج يده في الدرس وعقدها قال : فمسلك البول ما تحت الثلاثين ومسلك الذكر والحيض ما اشتملت عليه الخمسة .

تقسيم :

إذا ثبت أن الغسل يجب بالتقاء الختانين تارة وبخروج الماء أخرى ، فإن الماء قد يخرج باللذة وقد يخرج عند الضرب والحك واللمس ، وقد اختلف علماءنا فيه اختلافاً كثيراً تضمنته كتب المسائل ولكن يختص مجال الكلام في موقعين . أحدهما : إذا خرج الماء لغير لذة . ولا إشكال عندي في وجوب الغسل فيه لإجماع الأمة على أن من استيقظ ووجد المني ولم ير احتلاماً فعليه الغسل لأننا قد تحققنا خروج الماء فلم يبال أحد عن وجود اللذة .
الموضع الثاني : إذا أولجه فيها ولم ينزل . فقلنا عليه الغسل بإجماع فلما اغتسل أنزل .

وقد اختلف العلماء في هذا الفرع وهو موضع إشكال ؛ بيد أن النظر إذا حقق فإنه يقتضي وجوب الغسل ثانياً لأنهما سببان مختلفان فأوجب كل واحد منهما حكمه وإن كانا متعاقبين كمن بال فتوضاً ثم خرج منه الودي فإنه يتوضاً ثانية .

فإن قيل فهنا نازلة غريبة وهي إذا أولج فاغتسل فصلى ثم أنزل هل يعيد الصلاة ؟ قلنا : فيه احتمال بعيد والصحيح أنه لا يعيدها لأنها قد وقعت موقعها بعد وجود شرطها وهو الغسل ، ونزول الماء بعد ذلك أمر ثان كما لو جامع ثانياً أو تذكر فأنزل .

تتميم :

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْكَعْبَيْنِ ﴾^(٢) وذكر أعضاء الوضوء الأربعة معددة معقبة ثانياً بعد أول ، وثالثاً بعد ثان ، ورابعاً بعد ثالث ، وقال في غسل الجنابة : ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِرُوا ﴾^(٣) مطلقاً ، وقال في الآية الأخرى : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ مطلقاً ، فتبين من ذلك أن الترتيب في الوضوء

(١) الشاشي : ٤٢٩ - ٥٠٧ هـ تقدم .

(٢) المائدة ، آية ٦ .

(٣) المائدة ، آية ٦ .

مشروع ، وأنه لا ترتيب في غسل الجنابة ، فإن قيل فقد وصفت الصحابة غسل النبي ، ﷺ ، من الجنابة تارة من فعله لمن رآه ، وتارة من قوله لمن أفتاه ، فذكروه مرتباً بتقديم الوضوء عليه وصب الماء على الرأس وإفاضة على الجسم فليكن ذلك بياناً للترتيب .

الجواب : وهو^(١) فائدة بديعة في أصول الفقه وذلك أن النبي ، ﷺ ، متى فعل فعلاً بين فيه مجملاً كان بيانه واجباً ، ومتى كان فعله تتيماً لحكم معلوم وتفصيلاً لأمر مشروع كان فعله محمولاً على الفضل كقوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٢) . لما كان هذا قولاً مجملاً أو عاماً فبينه النبي ، ﷺ ، بفعله أو خصصه فوقع ذلك الفصل بياناً لمشكل فوجب امتثاله .

أما قوله : ﴿ أَطْهَرُوا ﴾ أو ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ فهو أمر بين في ذاته ، واضح في نفسه ، فما وقع من الزيادة (عليه فهو^(٣)) بذلك) أجر وفضل يبين ذلك ويوضحه أن النبي ، ﷺ ، لما أفتى في غسل الجنابة من سألته عن بعض محتملاته فقال : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيْثَاتٍ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ تَضَعُغِيهِ^(٤) بِيَدَيْكَ ثُمَّ تُفِيضِي الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ فَإِذَا أَنْتَ قَدْ طَهَرْتَ »^(٥) ، ولم يذكر الوضوء فدل على أنه أجر وفضل وليس بواجب ولا فرض . وأما ذكر الله عز وجل لأعضاء الوضوء معدودة معقبة فإنه أصل عظيم ، وقد قال الجويني^(٦) : إن النقلة لوضوء رسول الله / ﷺ لم ينقل قط أحدٌ منهم أنه نكس وضوءه^(٧) ، فاطرد القرآن

(١) في « م » وهي .

(٢) سورة البقرة ، آية ٤٣ و ١١٠ .

(٣) ليست في بقية النسخ .

(٤) قال ابن الأثير : الضغت : معالجة شعر الرأس عند الغسل ليدخل فيه الغسول والماء . النهاية : ٩٠/٣ .

(٥) مسلم في كتاب الحيض باب حكم صفائر المغتسلة .

٢٥٩/١ عن أم سلمة قالت : يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمَرْتُ أُمَّةً أَشَدُّ ضَفَرُ رَأْسِي فَأَنْقَضُهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةَ ؟ قَالَ : لَا إِنَّمَا

يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيْثَاتٍ .

رواه أبو داود ١٧٤/١ ، والترمذي ١٧٥/١ ، والنسائي ١٣١/١ ، وابن ماجه ١٩٨/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٣٥/٢ ، والدارقطني ١١٤/١ ، وعبد الرزاق ٢٧٢/١ ، وأبو عوانة في مسنده ٣١٥/١ ، والبيهقي في السنن ١٨١/١ ، وابن خزيمة ١٢٢/١ ، والنسائي في الكبرى ١٥١/١ ، وشرح السنة للبخاري ١٧/٢ .

(٦) هو إمام الحرمين وقد تقدمت ترجمته .

(٧) وقوله هذا نقله النووي في المجموع ٤٤٧/١ .

والسنة وكذلك روى بعض المدنيين^(١) عن مالك ، رضي الله عنه ، أن الترتيب واجب في الوضوء . فيقال للجويني : ما أقوى هذا الدليل وما أبدع هذا الميثاق لولا أنكم قلتم من قدم اليسار على اليمين في الوضوء جاز ولم يرو قط عن النبي ﷺ ، أنه نكسهما . فكل عذر لكم عن ذلك فهو عذرنا عن أصل الترتيب في الوضوء ، وقد حققنا ذلك في « مسائل الخلاف » فلينظر تمامه فيه ، والله أعلم .

حديث : روت عائشة رضي الله عنها ، أن أم سليم^(٢) ، رضي الله عنها^(٣) ، قالت : « هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذْ هِيَ احْتَلَمَتْ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتُغْتَسِلْ . فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَفْ^(٤) لَكَ ، وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَرَبَّتْ يَمِينُكَ وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبُهَةُ^(٥) » . وروي : « إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ^(٦) الرِّجَالِ » . يعني أن الخلقة فيهم واحدة والحكم عليهم بالشرعية سواء . وفي قول

(١) قال بهذا القول أبو مصعب ، صاحب مالك ، وذكره عن أهل المدينة ابن عبد البر في الاستذكار ١٨٥/١ .

(٢) في الأصل أم سلمة وهو خطأ والصواب من (ك) و(م) . والموطأ ٥١/١ .

(٣) قال ابن عبد البر هذا الحديث في الموطأ عن عروة أن أم سليم ، وقال ابن أبي أويس عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن أم سليم ، وكل من روى هذا الحديث عن مالك لم يذكر فيه عن عائشة فيما علمت إلا ابن أبي الوزير وعبد الله بن نافع أيضاً فإنهما روياه عن مالك عن عروة عن عائشة . وتابعهما أيضاً عن مالك حباب بن جبلة وعبد الملك بن عبد العزيز الماجشون ومعن بن عيسى ، التمهيد ٣٣٣/٨ .

(٤) قال ابن عبد البر ومعناها أن يقال جواباً لما يستثقل من الكلام ويضجر منه التمهيد ٣٣٩/٨ .

وقال الباجي قالت لها عائشة أف لك على معنى الانكار لقولها والاعلاط عليها لما أخبرت به عن النساء المتقى ١٠٥/١ .

(٥) مسلم في كتاب الحيض باب وجوب الغسل على المرأة ٢٥١/١ ، وأبو داود ١٦٢/١ ، والنسائي ١١٢/١ ، وعبد الرزاق ٢٨٣/١ ، والبيهقي ١٦٨/١ .

(٦) أبو داود ١٦١/١ ، والترمذي ١٨٩/١ ، وأحمد ٢٥٦/٦ ، وابن ماجه ١٩٧/١ - والدارمي ١٩٥/١ - ١٩٦ - والحديث عند الجميع من رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن عائشة وعبد الله هذا :

قال فيه الحافظ عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الله العمري المدني ضعيف عابد من السابعة مات سنة ١٧١ وقيل بعدها /م ع ٤٣٤/١ . وانظرت ٣٢٦/٥ ، الضعفاء للعقيلي ٢٨٠/٢ ، المجروحين ٦/٢ ، الكامل ١٤٥٩/٤ ، ترتيب الثقات ص ٢٦٩ ، وقال الترمذي ضعفه يحيى بن معين من قبل حفظه سنن الترمذي ١٩٠/١ وقال الشوكاني الحديث معلول بعلمين العمري المذكور والثانية التفرد وعدم المتابعات فقصر عن درجة الحسن والصحة . نيل الأوطار ٢٨١/١ . وقد رد الشيخ أحمد شاكر كلام الشوكاني السابق وصححه . تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي ١٩٠/١ - ١٩١ والذي أراه أن الحديث ضعيف والله أعلم لما تقدم من حال عبد الله بن عمر .

النبي، ﷺ : « وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ » دليل على أن الولد مخلوق من المائين قال النبي، ﷺ : « إِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ أَذْكَرًا ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الْمَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ أَنْثَى »^(١) . وروي : إِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ أَوْ عَلَا أَشْبَهَ الرَّجُلُ أَعْمَامَهُ ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الْمَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ أَوْ عَلَا أَشْبَهَ الرَّجُلُ أَخَوَالَهُ^(٢) .

وتعارض^(٣) الحديثان في الظاهر ، والجمع بينهما بين وذلك أن للمائين أربعة أحوال .

الأول : أن يخرج ماء الرجل أولاً .

الثاني : أن يخرج ماء المرأة أولاً .

الثالث : أن يخرج ماء الرجل أولاً ويكون أكثر .

الرابع : أن يخرج ماء المرأة أولاً ويكون أكثر .

ويتم التقسيم بأن يخرج ماء الرجل أولاً ثم يخرج ماء المرأة أولاً فيكون أكثر ، أو بالعكس من ذلك ، ويتركب على هذا الوجود ، الذي أشار إليه النبي، ﷺ ، بقوله : « وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ » ؛ فإذا خرج ماء الرجل أولاً وعلا وكان أكثر جاء الولد ذكراً بحكم السبق واشبه الولد أعمامه بحكم الغلبة والكثرة ، وإن خرج ماء المرأة أولاً ، وكان أكثر من ماء الرجل أو علا ، جاء الولد أنثى بحكم سبق ماء المرأة وأشبه أخواله بحكم الغلبة والكثرة . وإن خرج ماء الرجل أولاً لكن لما خرج ماء المرأة بعده كان أكثر وأعلا كان الولد ذكراً بحكم السبق وأشبه أخواله بحكم غلبة ماء المرأة وكثرته . وإن سبق ماء المرأة لكن لما خرج ماء الرجل كان أعلا من ماء المرأة وأكثر كان الولد أنثى بحكم سبق ماء المرأة وأشبه أعمامه بحكم غلبة ماء الرجل وكثرته . وبانتظام هذه الأقسام يستتب الكلام ويرتفع التعارض عن الأحاديث^(٤) .

(١) مسلم في كتاب الحيض باب صفة مني المرأة وأن الولد مخلوق من مائهما ٢٥٢/١ من حديث ثوبان رضي الله عنه .

(٢) مسلم في كتاب الحيض ، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها ، من حديث عروة عن عائشة ٢٥١/١ - والبيهقي في السنن الكبرى ١٦٨/١ .

(٣) في م تعارضت .

(٤) قال النووي : قال العلماء : يجوز أن يكون المراد بالعلو هنا السبق ويجوز أن يكون المراد الكثرة والقوة بحسب الشهوة . شرح النووي على مسلم ٢٢٥/٣ .

باب التيمم

وله ثلاثة أسماء : التيمم قال الله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ^(١) . والوضوء قال النبي ﷺ : « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ » ^(٢) والطهور قال النبي ﷺ ، « فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ ، وذكر خصلاً منها وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا

(١) المائدة آية (٦) .

(٢) رواه أبو داود في سننه ٢٣٥/١ من طريق عمرو بن بجدان عن أبي ذر ، رضي الله عنه ، والترمذي ٢١١/١ وقال : هذا حديث حسن صحيح . والنسائي ١٧١/١ ، والحاكم ١٧٦/١ ، وقال هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ، وكذلك قال الذهبي وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٩٢/٢ بلفظ : إلى عشر حجج .، مثل لفظ الشارح وكذا الدارقطني ١٨٦/١ ، والبيهقي ٢٢٠/١ . ونقل الزيلعي في نصب الراية ١٤٨/١ أن ابن حبان رواه أيضاً في صحيحه ثم قال : وضعف ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام هذا الحديث فقال : وهذا حديث ضعيف بلا شك ؛ إذ لا بد فيه من عمرو بن بجدان ، وعمرو بن بجدان لا يعرف له حال . وقال ابن حجر : اختلف فيه على أبي قلابة . . وقيل عنه عن رجل من بني عامر وهذه رواية أيوب عنه وليس فيها مخالفة لرواية خالد ، وقيل عن أيوب عنه عن أبي المهلب عن أبي ذر ، وقيل عنه بإسقاط الواسطة ، وقيل في الواسطة محجن أو ابن محجن ، أو رجاء بن عامر ، أو رجل من بني عامر والاختلاف فيه كله على أيوب ورواه ابن حبان والحاكم من طريق خالد الحذاء كرواية أبي داود وصححه أيضاً أبو حاتم ومدار طريق خالد على عمرو بن بجدان وقد وثقه العجلي وغفل ابن القطان فقال إنه مجهول . التخليص الحبير ١٦٢/١ .

أقول الحديث فيه عمرو بن بجدان ، بضم الموحدة وسكون الجيم ، العامري بصري ، تفرد عنه أبو قلابة من الثانية لا يعرف حاله /ع ت ٦٦/٢ وقال في ت ت : روى عن أبي ذر الغفاري وعنه أبو قلابة قال ابن المديني : لم يرو عنه غيره . وذكره ابن حبان في الثقات وقال العجلي : بصري تابعي ثقة وقال أحمد : لا يعرف ، وكذا قال ابن القطان وقال الذهبي في الميزان مجهول الحال . ت ت ٧/٨ ، وانظر تاريخ الثقات ص ٣٦٢ ، والثقات لأبن حبان ١٧١/٥ وقال الذهبي في الكاشف ٣٢٤/٢ وثق وتقدم قوله في الميزان أنه مجهول .

درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم وأقره الذهبي وصححه الشيخ ناصر ، ونقل تصحيحه عن ابن حبان والدارقطني وأبي حاتم والحاكم والذهبي والنووي وقال : وله شاهد من حديث أبي هريرة وسنده صحيح . إرواء الغليل ١٨١/١ . قلت : الشاهد الذي أشار إليه رواه البزار . انظر : كشف الاستار ١٥٧/١ وقال فيه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦١/١ : رجاله رجال الصحيح .

وَطَهُوراً»^(١) ، وهي خصيصه امتنَّ الله تعالى على هذه الأمة بها ، وكرامة مَيَّزَهَا بها على غيرها ، وفيها حكمتان :

إحدهما : أن طهارتهم الأصلية كانت بالماء فنقل الله تعالى منها عند عدمها إلى التراب الذي هو أصل الخلقة لتكون العبادة دائرة بين قوام الحياة وأصل الخلقة .

الثانية : أن النفس خلقها الله تعالى على جبلة وهي أنها كلما نزلت عنه وأعرضت كسلت عنه ونفرت ، وكلما تمرنت عليه واعتادت أنست به واستمرَّت عليه ، فلو لم/ يوظف^(٢) عليها عند عدم الماء حركة في الأعضاء وإقبال على الطهور لكانت عند وجود الماء تبعد عنها العادة فتشوق عليها العبادة ، فشرع الله تعالى لها ذلك دائماً حتى يكون إنسها بها قائماً ، فالخير عادة والشر لجاجة ، إذا ثبت أنه قائم مقام الماء فإنه عامل عمله في إباحة الصلاة ورفع الحدث ، فإن الحدث ليس بمعنى حسي وإنما هو عبارة عن المنع من الصلاة ، وإذا تيمم وصلَّى فقد زال المانع وارتفع الحدث ، وهذا هو مذهب مالك ، رضي الله عنه ، الذي لا خلاف فيه ، وقد قال بلفظه ، في كتابه الذي هو نخبة كلامه ولباب عمله (وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْمَ الْمُتِمِّمُ لِأَنَّ الْمُتِمِّمَ قَدْ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ الَّذِي وَجَدَ الْمَاءَ بِأَطْهَرَ مِنْهُ وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً)^(٣) . .

وهذا نص ، فإن قيل قد قيل يصلي فرضين بتيمم واحد قلنا : في ذلك تفصيل مذهبي وبالجمله فيجب أن تعلموا أن الله تعالى مدَّ طهارة الماء إلى غاية وهي وجود الحدث ، ومد طهارة التيمم إلى غاية وهي وجود الماء ، فإذا وجد الماء ارتفع حكم التيمم كما إذا وجد الحدث ارتفع حكم الماء ، والذي نقول : إن عليه أن يطلب الماء لكل صلاة فإن وجده استعمله وصلَّى به ، وإن لم يجده بقي على حكم التيمم الأول . سمعت الإمام الشيخ أبا الحسن^(٤) السلمي من أصحابنا

(١) الحديث متفق عليه البخاري من حديث جابر بن عبد الله أخرجه في كتاب التيمم ٩١/١ ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٧٠/١ . ولفظه عن جابر أن النبي ﷺ قال « أُعْطِيتُ حَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةً شَهْرٌ وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً » .

(٢) كذا في م وط . وفي ك يوجب وهي الصواب .

(٣) الموطأ ٥٥/١ .

(٤) هو علي بن المسلم بن محمد بن علي بن الفتح ، أبو الحسن السلمي ، الفقيه الفرضي ، أحد مشايخ الإسلام . روى عن جماعة منهم الفقيه نصر المقدسي . روى عنه ابن عساكر وابنه القاسم والسلفي . لزوم =

..... : علي بن نصر بن إبراهيم المقدسي^(١) يقول إذا تيمم للصلاة فالتيمم قربة مبيحة للمحذور ، وهو فعل الصلاة ، فلا تتعدى إباحتها كالكفارة في الظهار . فقلت له : إنما هو للطهارة ورفع المانع كالوضوء بالماء ، فقال لي : لو كان كالوضوء بالماء لما لزمه استعمال الماء إذا وجده بالحدث الأول . فقلت له الكلام المتقدم وهو أن الله تعالى مد الطهارة بالماء إلى غاية وهي وجود الحدث ، ومد طهارة التيمم إلى غاية هي وجود الماء ، وجرى في ذلك كلام كثير أصله مبين في كتاب النزهة .

تحديد :

قال الله تعالى في التيمم : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾^(٢) ، فطائفة أفرطت فمسحت أيديها إلى الأباط ، وقد روي ذلك في الحديث ولم يصح^(٣) ، وطائفة فرطت

الغزالي مدة مقامه بدمشق وهو الذي أمره بالتصدّر بعد موت الفقيه نصر ، وكان يثني على علمه وفهمه . توفي ساجداً في صلاة الفجر في ذي العقدة سنة ٥٣٣ طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٥/٧ - ٢٣٦ كما ترجمه ابن عساكر وذكر أنه ولد سنة ٤٥٠ هـ . تبين كذب المفترى ص ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وانظر شذرات الذهب ١٠٢/٤ .
(١) كذا في جميع النسخ ، ولعل في الكلام تحريف من النساخ وصواب العبارة وسمعت نصر بن إبراهيم المقدسي وهو شيخ له أيضاً .

ونصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود النابلسي المقدسي ، أبو الفتح ، شيخ الشافعية في عصره بالشام ، أصله من نابلس ، كان يعرف بابن أبي حافظ وقام برحلة وعمره ٢٠ عاماً . تفقه بصور وصيدا وغزة وديار بكر ودمشق والقدس ومكة وبغداد وأقام ١٠ سنوات في صور ثم ٩ في دمشق واجتمع فيها بالإمام الغزالي وتوفي بها سنة ٤٩٠ هـ ، وكانت ولادته سنة ٣٧٧ هـ . طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٨١ - ١٨٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٣٥١/٥ ، تبين كذب المفترى ص ٢٨٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٢٥/٢ ، شذرات الذهب ٣٩٥/٣ ، العبر ٣٢٩/٣ ، مرآة الجنان ١٥٢/٣ ، وذكره القاضي عياض في الغنية ص ٦٧ .

(٢) سورة المائدة آية ٦ .

(٣) رواه أبو داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حدثه عمار ابن يسار إنه كان يحدث « أَنَّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، بِالصُّعِيدِ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصُّعِيدَ ثُمَّ مَسَحُوا وَجُوهَهُمْ مَسَحَةً وَاحِدَةً ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمْ مَرَّةً أُخْرَى .. إِلَى الْمَنَاقِبِ » .

أبو داود ٢٢٤/١ ، والنسائي ١٦٧/١ ، وابن ماجه ١٨٩/١ ، وأحمد انظر الفتح الراباني ١٨٢/٢ ، والحميدي في مسنده ٧٩/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١١/١ مختصراً ، والخطيب التبريزي في المشكاة ١٦٧/١ ، وأورده الحازمي في الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار ص ٦٠ وقال هذا حديث ظاهر الدلالة في النسخ .

وقال قال الشافعي : ولا يجوز على عمار إذا كان ذكر تيممهم مع النبي ، ﷺ ، عند نزول الآية إلى المناكب =

فمسحت إلى الكوعين^(١) ، وطائفة توسّطت فمسحت إلى المرافق^(٢) ، قالت بأنه بدل عن الوضوء فيحل محل المبدل . وفي الحديث : « إِنَّ التَّيْمَمَ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَالذَّرَاعَيْنِ »^(٣) ، وصريح الصحيح أنه ضربة للوجه والكفين^(٤) بين ذلك النبي ﷺ ، للخلق وعلمه للأمة فليس لأحد في ذلك رأي .

= إذا كان من أمر النبي ﷺ ، إلا أنه منسوخ عنده إذ روي أن النبي ﷺ ، أمر بالتيمم على الوجه والكفين . وقال البغوي في شرح السنة ما روي عن عمار أنه قال : تيممنا إلى المناكب ، فهو حكاية فعله لم ينقله عن رسول الله ﷺ ، كما حكى عن نفسه التمعك في حال الجنابة فلما سأل النبي ﷺ ، وأمره بالوجه والكفين انتهى إليه ، وأعرض عن فعله . شرح السنة : ١١٤/٢ ، وقال الحافظ بعد نقله كلام الشافعي المتقدم : ومما يقوي رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي ﷺ ، بذلك . وراوي الحديث أعرف من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد . فتح الباري ٤٤٤/١ . والحديث حسنه الحازمي . انظر الاعتبار ص ٦٠ وصححه الأرناؤوطي ، محقق شرح السنة . انظر تعليقه على المشكاة ١٦٧/١ . ١١٤/٢ ، والألباني في تعليقه على المشكاة ١٦٧/١ . أقول : الحديث صحيح ولكنه منسوخ ، والله أعلم .

(١) روي ذلك عن الأوزاعي وهو مروي أيضاً عن علي ، كما قال ابن عبد البر في الاستذكار ١٢/٢ .

(٢) وهو قول ابن عمر وجابر ومن التابعين قول سالم بن عبد الله والحسن وإبراهيم النخعي ، وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي . شرح السنة ١١٤/٢ ، والاستذكار ١١/٢ .

(٣) رواه الدارقطني من رواية جابر وقال رجاله كلهم ثقات والصواب موقوف . سنن الدارقطني ١٨١/١ . ورواه الحاكم في المستدرک ١٨٠/١ وقال صحيح الإسناد .

أقول : الحديث فيه عثمان بن محمد بن سعيد الدشتكي ، بفتح الدال وسكون المعجمة وفتح المثناة بعدها كاف ، الأنماطي نزيل البصرة وقد ينسب إلى جده ، مقبول من الحادية عشرة / د. ت / ١٤ . وقال في ت : قال الذهبي شيخ صويلح تكلموا فيه ، وقال الحافظ : لم أر لأحد فيه كلاماً إلا أن ابن الجوزي قال تكلم فيه ولم يذكره مع ذلك في الضعفاء وتعقبه ابن دقيق العيد بأن ابن أبي حاتم ذكره فلم يذكر فيه جرحاً . ت ١٥١/٧ .

درجة الحديث : صححه الدارقطني والحاكم ورجح الدارقطني وقفه .

(٤) البخاري في باب التيمم باب التيمم هل ينفخ فيهما ٩٢/١ وفي باب التيمم للوجه والكفين ٩٣/١ ومسلم في الحيض باب التيمم ٢٨٠/١ .

وأبو داود ٢٢٨/١ ، والنسائي ١٦٨/١ ، والدارقطني في السنن ١٨٣/١ ، وشرح السنة ١٠٨/٢ كلهم من حديث عبد الرحمن بن أبزي قال : كنت عند عمر فذكر الحديث .

باب تيمم الجنب

هذه مسألة اختلف الصحابة فيها فكان ابن مسعود ، رضي الله عنه ، يرى ألا يتيمم الجنب ويقول : لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ^(١) فِي ذَلِكَ لِأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَدْعُوهُ وَيَتِيمَّمُوا^(٢) . وهذا رد للنص بالذريعة وذلك لا يجوز ، وإنما علينا أن ننزل الشرع منازلته ونضعه مواضعه فمن تعدّاها فقد ظلم نفسه . وقد سأل رجل عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، عن الجنب هل يتيمم ؟ فقال عمر ، رضي الله عنه : لا يتيمم ، فقال له عمار : أَمَا تَذْكُرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ كُنَّا فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا فَلَمْ نَجِدِ الْمَاءَ فَأَمَّا أَنَا فَتَمَرَّغْتُ فِي التُّرَابِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ، فَاتَيْنَا النَّبِيَّ ، ﷺ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَيْنِ » . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . إِتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَارُ : فَقَالَ عَمَارُ إِنَّ شَيْئًا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ ، فَقَالَ لَهُ : بَلْ نُؤَلِّيكَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَلَّيْتَ^(٣) . وهذا / كله يبنّي على أصل ، وهو الكلام على آية الوضوء وترتيبها والأحكام فيها وكيف مساقها ، وقد سمعت أصحابنا بالمشرق يقولون إن فيها ألف سؤال وحشدوا واجتهدوا فكيف^(٤) حتى بلغوها ثمانمائة ولكن

(١) في م له والصواب ما أثبتناه كما هو رواية الصحيحين وبقية النسخ .

(٢) متفق عليه . أخرجه البخاري في باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم ٩٥/١ - ٩٦ ، وفي باب التيمم ضربة من رواية شقيق ابن سلمة عن ابن مسعود ، ومسلم في كتاب الحيض باب الوضوء من لحوم الإبل ٢٧٦/١ من رواية شقيق أيضاً ، والبخاري في شرح السنة ١١٠/٢ وقال وروي عن ابن مسعود أنه رجع عن قوله وجوز التيمم إذا عدم الماء . قال الحافظ أخرجه عنه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع . فتح الباري ٤٥٧/١ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري ٩٢/١ في باب التيمم باب المتيمم هل ينفخ فيهما ، وفي باب التيمم للوجه والكفين ٩٢/١ وفي باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم ٩٥/١ ، وفي باب التيمم ضربة ٩٦/١ ، ومسلم في كتاب الحيض باب الوضوء من لحوم الإبل ٢٧٦/١ وزاد فيه : فقال عمر نوليكم ما توليت . وأبو داود ٨٨/١ ، والنسائي ١٦٦/١ . وابن ماجه ١٨٨/١ وأخرجه البخاري في شرح السنة ١٠٨/٢ .

(٤) كذا في جميع النسخ والعبارة ليست واضحة .

بزوائد ومعانٍ يستغنى عنها ، وقد بيّناها في كتاب الأحكام في نحو من عشرين فصلاً^(١) ، اخترت تلك الفصول بآفاق الكلام وسحبت ذيلها على جميع المقصود ولا شك إلا أن قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾^(٢) ان هذا الجواب يرجع إلى جميع ما تقدم من الكلام لا تردّه لغة ولا يدفعه نظام قول ، والشرعية تعضده والآثار الصحيحة تشهد له ؛ ففي الصحيح عن عمران بن حصين ، رضي الله عنه ، أن النبي ، ﷺ : « فَرَعَ مِنْ صَلَاةٍ فَنَظَرَ إِلَى رَجُلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَهُمْ فَقَالَ لَهُ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا ؟ فَقَالَ لَهُ : إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا ، فَقَالَ لَهُ : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ »^(٣) . وهذا نص ، فإن قيل فكيف قال عمار لعمر ، رضي الله عنه : إن شئت يا أمير المؤمنين لم أحدث به ؟ قلنا : عن ذلك جوابان :

أحدهما أن عماراً ذكر أنه جرى ذلك بحضرتك يا عمر فردّه عمر ، رضي الله عنه ، ولم يذكره فتعارض الخبران وصار ذلك كشهادتين متعارضتين في وقت واحد فإحداهما ترد الأخرى ، فاستيدان عمار لعمر ، رضي الله عنه ، في ذكر ذلك لأنه الحاكم فإن ردها لم يفد شيئاً ولا كان لذكرها معنى وإن جوّزها فحينئذ يدفعها وينشرها .

الثاني : ما قدمنا قبل من أن الراوي إذا كان عنده عن النبي ، ﷺ ، حديث لم يلزمه أن يذكره ولذلك كان أعيان الصحابة وكبارهم ، رضي الله عنهم ، لا يذكرون شيئاً مما سمعوا لأن تبليغ الأحاديث فرض على الكفاية .

(١) انظر أحكام القرآن ٥٥٦/٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٦ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في موضعين من صحيحه في باب التيمم باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ٩٣/١ - ٩٤ وفي الأنبياء باب علامات النبوة في الإسلام ٢٣٢/٤ . ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة ٤٧٤/١ والشافعي في مسنده ٤٣/١ ، والبغوي في شرح السنة ١١١/٢ .

باب الحيض

هو آفة كتبه الله تعالى على بنات آدم وهو على ضربين : عادة وعلة . فإذا كان علة فهي الاستحاضة . وكانت المستحاضات على عهد النبي ، ﷺ ، ستاً : فاطمة^(١) بنت أبي حبيش ، وحمنة^(٢) بنت جحش زوج طلحة بن عبيد الله ، وأم حبيبة^(٣) بنت جحش زوج عبد الرحمن بن عوف ، وزينب بنت جحش^(٤) زوج النبي ، ﷺ ، وسودة بنت^(٥) زمعة إحدى أمهات المؤمنين ، وسهلة^(٦) بنت سهيل . الصحيح منهن فاطمة^(٧) وحمنة^(٨) وأم

(١) فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن عبد العزى القرشية الأسدية ، ثبت ذكرها في الصحيحين . الإصابة ٣٦٩/٤ .

(٢) حمنة بنت جحش الأسدية ، أخت أم المؤمنين زينب وأخوتها ، كانت زوج مصعب ابن عمير فقتل عنها يوم أُحُد فتزوجها طلحة بن عبيد الله . كانت من المبايعات وشهدت أُحُداً فكانت تسقي العطشى وتحمل الجرحى وتداويهم وكانت تستحاض . الإصابة ٢٦٦/٤ .

(٣) أم حبيبة بنت جحش ، أخت زينب زوج النبي ، ﷺ ، كانت تحت عبد الرحمن بن عوف استحضت سبع سنين فاستفتت النبي ، ﷺ ، فأمرها بالغسل عند كل صلاة . الإصابة ٤٢٣/٤ .

(٤) زينب بنت جحش الأسدية ، أم المؤمنين ، زوج النبي ، ﷺ ، تزوجها سنة ثلاث وقيل سنة خمس من الهجرة ونزلت بسببها آية الحجاب : الإصابة ٣٠٧/٤ .

(٥) سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشية العامرية كان تزوجها السكران بن عمرو ، أخو سهيل بن عمرو ، فتوفي عنها فتزوجها رسول الله ، ﷺ ، وكانت أول امرأة تزوجها بعد خديجة وتوفيت في آخر زمان عمر ابن الخطاب . الإصابة ٣٣١/٤ .

(٦) سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية ، أسلمت قديماً وهاجرت مع زوجها أبي حذيفة بن عتبة إلى الحبشة فولدت له هناك محمد بن أبي حذيفة . الإصابة ٣٢٩/٤ .

(٧) متفق على هذه القصة أخرجه البخاري في الحيض باب الاستحاضة ٨٤/١ ، ومسلم في الحيض باب الاستحاضة ٢٦٢/١ ، وأبو داود ١٩٥/١ ، والترمذي ٢١٧/١ ، والنسائي ١٢٢/١ ، والبيهقي في شرح السنة ١٤٠/٢ ، كلهم عن عائشة أنها قالت : « قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَفَادَعِ الصَّلَاةَ ، قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ ... » .

(٨) أما قصة حمنة : فرواها أبو داود ١٩٩/١ من طريق محمد بن عبد الله بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش ، والترمذي ٢٢١/١ وقال حسن صحيح ، وابن ماجه ٢٠٥/١ ، وأحمد في المسند ٤٣٩/٦ ، والشافعي في الأم ٥١/١ - ٥٢ ، والحاكم ١٧٢/١ ، ١٧٣ ، =

حبيبة^(١) وإحدى أمهات المؤمنين غير معينة . وكتاب الحيض معضل في الفقه ما رأيت في رحلتي من يحسنه سوى^(٢) رجلين أبي إسحاق^(٣) إبراهيم بن الأمدية بالمسجد الأقصى ، طهره الله تعالى ، وأبي منصور محمد^(٤) بن^(٥) الصباغ بمدينة السلام^(٦) ، والحيض على خمسة أقسام : مبتدأة ، ويائسة . معتادة ، مختلطة ، متحيرة ، وأشدّها بلاء المتحيرة . وأحاديث الحيض أربعة :

الأول : قوله ﷺ : « تَمَكُّثُ إِحْدَاكُنَّ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامَ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي »^(٧) .

الثاني : قوله : « لَتَنْظُرُ عَدَدَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنْ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَلْتَتْرُكِ الصَّلَاةَ فِيهَا »^(٨) .

والبيهقي في السنن ٣٣٨/١ و٣٣٩ وشرح السنة ١٤٨/٢ كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أبو محمد المدني ، أمه زينب بنت علي ، صدوق ، في حديثه لين ويقال تغير بآخره من الرابعة مات بعد الأربعين / يخ د ت ق . ت ٤٤٨/٢ وقال في ت قال ابن سعد وأحمد منكر الحديث ، وقال ابن المديني صدوق في حديثه ضعف شديد جداً ، وقال الترمذي صدوق ، وقال النسائي ضعيف ، وكان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديثه ، وقال ابن عبد البر هو أوثق من كل من تكلم فيه . ت ١٣/٦ - ١٤ .

درجة الحديث : حسن .

(١) قصة أم حبيبة رواها مسلم في كتاب الحيض باب الاستحاضة ٢٦٣/١ ، وأبو داود ٧٤/١ ، والنسائي ١١٩/١ وابن ماجه ٢٠٥/١ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١٧٢/٢ .

(٢) في (ك) و(م) إلا رجلين .

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن الأمدية هكذا كناه هنا وكناه في العارضة ١٩٨/١ بأبي محمد فقال : ما أبصر بصري ولا بصيرتي في إقامتي ورحلتي من يقوم على مسائل الحيض إلا واحداً من علمائنا وهو أبو محمد إبراهيم بن الأمدية المقدسي .

وكذا ذكره في العواصم ٣٩/١ ولم أطلع على ترجمته .

(٤) كذا في جميع النسخ والعارضة ٢٠٧/٣ وفي الكتب التي ترجمت له قالوا أحمد ابن محمد .

(٥) أحمد بن محمد بن عبد الواحد أبو منصور بن الصباغ البغدادي ، إمام عالم جليل ، تفقه على القاضي أبي الطيب والحسن بن علي وأبي يعلى الفراء ، مات سنة ٤٩٤ ببغداد . طبقات الشافعية للسبكي ٨٥/٤ ، البداية والنهاية ١٢/١٦٠ ، المنتظم ١٢٥/٩ .

(٦) بغداد حالياً وقد تقدم الكلام عليها .

(٧) مسلم في كتاب الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات : ٨٦/١ من حديث ابن عمر .

(٨) الموطأ ٦٢/١ ، وأبو داود ١٨٧/١ ، والنسائي ١٨٢/١ ، وابن ماجه ٢٠٤/١ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١٧١/٢ كلهم من حديث سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي ، ﷺ : « أَنَّ أَمْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَأُقُ الدَّمَاءَ عَلَى ٥

الثالث : قوله ، ﷺ ، وقد سئل عن الاستحاضة : « إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاعْسَلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي » (١) .

الرابع : قوله : « إِنَّمَا دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدٌ يُعْرَفُ فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي (٢) الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْسَلِي عَنْكَ الدَّمَ » (٣) الحديث . وروي : « فَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ » (٤) .

= عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَقَالَ : لِنْتَظُرُ إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا . . . » .

وقال فيه النووي : إسناده على شرطهما ، وقال البيهقي : هو حديث مشهور إلا أن سليمان لم يسمعه منها (أي من أم سلمة) وفي رواية (لأبي داود ١٨٩/١) عن سليمان أن رجلاً أخبره عن أم سلمة . وللدارقطني (في السنن ٢٠٨/١) عن سليمان أن فاطمة بنت أبي حبيش استحاضت فأمرت أم سلمة . وقال المنذري لم يسمعه سليمان . التلخيص ١٧٩/١ .

درجة الحديث : صححه النووي والشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ١٧٦/١ وعبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٣٧٤/٧ .

(١) الحديث متفق عليه، فقد أخرجه البخاري في كتاب الحيض باب الاستحاضة ٨٤/١، ومسلم في كتاب الحيض باب الاستحاضة ٢٦٢/١، وأبو داود ١٩٥/١، والموطأ ٦١/١، والترمذي ٢١٧/١، والنسائي ١١٧/١، وابن ماجه ٢٠٣/١، وأحمد في المسند ١٩٤/٦، والبغوي في شرح السنة ١٤٠/٢، كلهم من حديث عائشة .

(٢) في (ك)، و(م) و(ص) فاتركي .

(٣) رواه أبو داود ١٩٧/١، والنسائي ١٢٣/١، والطحاوي في مشكل الآثار ٣٠٦/٣، والدارقطني ٢٠٦/١ - ٢٠٧، والحاكم ١٧٤/١، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي والبيهقي في السنن ٣٢٥/١ كلهم عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض فقال لها النبي ، ﷺ : « إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ . . » .

درجة الحديث : حسنه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ١٧٥/١ وقال : صححه جماعة والظاهر من صنع ابن القيم أنه يميل إلى تصحيحه ؛ فقد نقل الطعون الواردة عليه من ابن القطان وردها . تهذيب السنن ١٨٢/١ . وقال أيضاً : صحح الحديث ابن حبان وابن حزم والنووي وأعله غيرهم بما لا يقدر . إرواء الغليل ١٢٤/١ .

(٤) رواه أحمد في المسند ٤٢/٦ و ٢٦٢ من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي ، ﷺ ، فقالت : « إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَقَالَ : دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ حَيْضَتِكَ ثُمَّ اغْتَسَلِي وَتَوَضَّئِي عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ فَطَرَ الدَّمَ عَلَى أَنْحَصِيرٍ » .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٠/١ وقال : رواه أحمد من طريق عروة ولم ينسبه ، ف قيل هو عروة =

واختلط على العلماء أمر المختلطة ، وتحيروا في / أمر المتحيرة ، ولو أردنا أن نسرد كلامهم أو نبين مراميهم لاتسع الخرق وخرج الأمر عن الضبط وأشبه ما في ذلك أحد أصول مالك ، رضي الله عنه ، وهو أن دم المرأة إذا خرج عن الاعتقاد فهي مستحاضة تصوم وتصلّي ويأتيها زوجها حتى ترى دماً متغيراً فتعمل عليه ، فإن تمادى بها فلا تخلو أن تكون مبتدأة أو معتادة ، فإن كانت مبتدأة فلتمسك أيام لذاتها ، وإن كانت معتادة فلتمسك قدر عاداتها ، وقيل تستظهر بثلاثة أيام ، والاستظهار مشهور في المذهب ضعيف في الحديث ، وقيل تتمادى إلى خمسة عشر يوماً ، وهو أكثر الحيض . وروي عن ابن نافع^(١) وابن الماجشون^(٢) إن أكثر الحيض سبعة عشر يوماً ، وهي رواية ضعيفة لا أصل لها والدليل على صحة ذلك أن الله ، تبارك وتعالى ، جعل عدة الحائض ثلاثة أقرأ ، وجعل عدة اليائسة ثلاثة أشهر ، فقابل كل قرء بشهر ، ولا يخلو أن يقابله بأكثر من الحيض^(٣) وأكثر الطهر ، وذلك محال ؛ لأن أكثر الطهر لا حد له أو بأقلهما وذلك أيضاً محال لأن أقل الحيض لا حد له فلم يبق إلا أنه قابله بأقل الطهر وأكثر الحيض وذلك خمسة عشر يوماً ، وعلى هذه الأصول التي بينا تتفرع جميع مسائل الحيض إن شاء الله .

= المزي وهو مجهول وقيل عروة ابن الزبير ولم يسمع حبيب منه وحبيب مدلس وقد عنعنه ، وقال البيهقي عقب روايته : زيادة الوضوء لكل صلاة ليست محفوظة . السنن الكبرى ١/٣٢٧ .

أقول : الحديث فيه حبيب بن أبي ثابت : قيس ويقال هند بن دينار الأسدي مولاهم أبو يحيى الكوفي ، ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس من الثالثة مات سنة ١١٩/ع ١٤٨/١ . وقال في ت ت : ١٧٨/٢ قال أبو حاتم : لم يسمع حديث المستحاضة من عروة ، وقال البخاري : لم يسمع منه شيئاً وجزم الثوري أنه لم يسمع منه وإنما هو عروة المزي آخر ، وكذا تبع الثوري أبو داود والدارقطني وجماعة وانظر المراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٨ ، ترتيب ثقات العجلي ص ١٠٥ ، تاريخ ابن معين ٩٦/٢ ، الثقات ١٣٧/٤ ، الكامل ٨١٣/٢ ، الضعفاء للعقيلي ٢٦٣/١ ، الميزان ٤٥١/١ .

درجة الحديث : ضعيف للانقطاع بين حبيب بن أبي ثابت وعروة بن الزبير أو أن يكون عروة المزي قال الحافظ شيخ لحبيب بن أبي ثابت : مجهول من الرابعة ت/٢٥٠ .

(١) هو عبد الله بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير الزبيري ، أبو بكر المدني ، صدوق من كبار العاشرة ، مات سنة ٢١٦/س ق . ت ٤٥٦/١ ، ت ٥٠/٦ الديباج ٤١١/٢ .

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، أبو مروان المدني ، الفقيه ، مفتي أهل المدينة صدوق له أغلاط في الحديث من التاسعة وكان رفيق الشافعي مات سنة ٢١٣ ت ٥٢٠/١ ت ٤٠٧/٦ ، الديباج ٦/٢ ، المدارك ٢٦٠/٢ ، شجرة النور الزكية ٥٦/٢ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٨ ، الانتقاء ص ٥٧ ، نكت الهميان للصفدي ص ١٩٧ ، وفيات الأعيان ٢/٣٤٠ - ٣٤١ .

(٣) في (م) أو .

باب بول الصبي

حديث أم قيس بنت محصن حديث صحيح متفق^(١) عليه وفيه ثلاثة فوائد :
أحدها : بيان الغسل وإنما هو تحريك المغسول بالماء خلافاً لأبي^(٢) (ح) و(ش)^(٣)
ولما توهمه أبو الفرج^(٤) المالكي من أن الغسل صب الماء على المغسول خاصة وفي هذا
الحديث فأتبعه بالماء ولم يغسله فبيّن أن الغسل معنى زائد على صب الماء .

الثانية : أن الغرض من إزالة النجاسة ذهاب^(٥) عينها ، وإذا زالت بصب الماء عليها
لم يفتقر إلى تحريك اليد بالماء وكان البول من الصبي قد وقع على الثوب فصب عليه الماء
في الحال ، وهو طري ، فأخذته أجزاء الماء فلم يحتج إلى تحريك .

الثالثة : قوله : « أُتِيَ بِصَبِيٍّ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ » ، وقد ظن بعض الناس إن الصبي إذا
لم يأكل الطعام لم يغسل بوله لقوله في الحديث : « فَاتَّبَعَهُ إِيَّاهُ » ولم يغسله ، فخفي عليه
تفسير ذلك في اللغة فعاد يطلب التأويل في بول الصبي في غير موضعه ، وهذا باب يقع فيه
العلماء كثيراً بأن يتأولوا غير موضع التأويل في القرآن والحديث فتبطل المسألة من أصلها كما
تأول أيضاً بعضهم من قوله : « أُتِيَ بِصَبِيٍّ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ » أن بول الأنثى بخلاف بول

(١) متفق عليه البخاري في كتاب الوضوء باب بول الصبيان ٦٦/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة باب حكم بول
الطفل الرضيع وكيفية غسله ٢٣٨/١ ، والموطأ ٦٤/١ ، وأبو داود ٢٦١/١ ، والترمذي ١٠٤/١ ، والنسائي
١٥٧/١ كلهم عن أم قيس بنت محصن « أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، بِابْنٍ لَهَا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ فَوَضَعَتْهُ فِي
حَجْرِهِ فَقَالَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ نَضَحَ بِالماءِ » لفظ مسلم .

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٦٢/١ .

(٣) انظر المجموع للنووي ١٨٥/٢ ، وشرح النووي على مسلم ١٩٥/٣ .

(٤) أبو الفرج عمر بن محمد الليثي البغدادي الإمام الفقيه العمدة الثقة ، تفقه بالقاضي إسماعيل ، وكان من كتّابه ،
وعنه أبو بكر الأبهري وابن السكن وغيرهما ، ألّف كتاب الحاوي في مذهب مالك واللمع في أصول الفقه .
توفي سنة ٣٣١ .

شجرة النور الزكية ٧٩/١ ، الديباج ١٢٧/١ .

(٥) في (م) إزالة .

الذكر ويحتجون في ذلك بما لا ترضى أن تحكيه^(١) . وبول الذكر والأنثى سواء أكلا الطعام أو لم يأكلا ؛ لأن غذاءه من غذاء أمه ، وما يستحيل عنه فحكمه حكم ما يستحيل من أمه ، وإنما كان يكون للشافعي ومن وافقه كلام لو خلق المولود ابتداء وإلا فهو مخلوق في بطن أمه من لحمها ودمها ورطوباتها ينمو بنمائها ولا شك في أن حكمه حكمها والله أعلم .

(١) روى أبو داود من طريق يحيى بن الوليد حدثني محل بن خليفة حدثني أبو السمع « قَالَ كُنْتُ أُخْدَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَأَتَيْتُ بِحَسَنٍ أَوْ حُسَيْنٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ فِجْتُ أَغْسِلُهُ فَقَالَ : يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ » . أبو داود ٢٦٢/١ ، والنسائي ١٥٨/١ ، وابن ماجه ١٧٥/١ ، والحاكم ١٦٦/١ ، وابن خزيمة ١٤٣/١ .

درجة الحديث : حسنة البخاري .

التلخيص ٥٠/١ ومصطفى الأعظمي في تعليقه على ابن خزيمة ١٤٣/١ ، وعبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول ٨٢/٧ .

هذا الحديث هو الذي استدل به من فرق بين الجارية والغلام .

قال الحافظ : اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية أصحابها الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية ، وهو قول عطاء والحسن والزهري وأحمد وإسحاق وابن وهب وغيرهم ، ورواه الوليد ابن مسلم عن مالك وقال أصحابه : هي شاذة . والثاني يكفي النضح فيهما وهو مذهب الأوزاعي وحكى عن مالك والشافعي .

والثالث : هما سواء في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية .

فتح الباري ٣٢٧/١ ، وانظر شرح النووي على مسلم ١٩٥/٣ ، وشرح السنة ٨٥/٢ .

باب البول قائماً وغيره

ثبت في الصحيح أن النبي، ﷺ : « أَتَى سُبَاطَةَ^(١) قَوْمٍ فَبَالَ قَائِماً^(٢) » . وثبت عنه ، ﷺ ، أنه كان يرتاد لبوله موضعاً كما يرتاد لإقامته منزلاً ، وكان يتجنب العزاز^(٣) من الأرض إذا أراد البراز ويختار الدمث اللين^(٤) ، وذلك كله إحتراز من تطاير البول وتعدّيه إلى البدن والثوب ، ولذلك بال على السبابة قائماً للينها . وفي صحيح الحديث : « أَنَّهُ عَذَّبَ / فِي الْقَبْرِ مَنْ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ »^(٥) وفي الحديث : « تَزَهُوْا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ »^(٦) ، وقليل البول وسائر النجاسات وكثيرها سواء يلزم اجتنابها ويجب غسل قليلها

(١) السبابة والكناسة : الموضع الذي يُرمى فيه التراب والأوساخ وما يكتس من المنازل ، وقيل هي الكناسة نفسها . النهاية ٣٣٥/٢ .

(٣) الحديث : متفق عليه البخاري في كتاب الوضوء باب البول قائماً وقاعداً ، وفي باب البول عند صاحبه . والتستر بالحائط وفي باب البول عند سبابة قوم ٦٦/١ ، ومسلم في الطهارة باب المسح ٢٢٨/١ ، وأبو داود ٢٧/١ ، والترمذي ١٩/١ ، والنسائي ٢٥/١ ، وابن ماجه ٧١١/١ ، والدارمي ١٧١/١ كلهم من حديث حذيفة .

(٣) العزاز : الأرض الصلبة . ترتيب القاموس ٢١٥/٣ .

(٤) روى أبو داود من طريق أبي التياح قال : حدثني شيخ قال : لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يحدث عن أبي موسى ، فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء فكتب إليه أبو موسى : إني كنت مع رسول الله، ﷺ ، ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دمثاً في أصل جدار ثم قال ﷺ : « إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرْتَدْ لِبَوْلِهِ مَوْضِعاً » .

أبو داود ١٥/١ وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٥٦/١ .

أقول : الحديث فيه شيخ أبي التياح مجهول وبهذا يكون ضعيفاً ، والله أعلم .

(٥) متفق عليه ، البخاري في كتاب الوضوء باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ٦٤/١ ، ومسلم في الطهارة باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ٢٤٠/١ كلاهما من حديث ابن عباس قال : مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت انسانين يعذبان في قبورهما فقال النبي ﷺ : « يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ » ثُمَّ قَالَ : « بَلَى كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالْنَمِيمَةِ . . » .

(٦) رواه الدارقطني عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله، ﷺ : « تَزَهُوْا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ »

سنن الدارقطني ١٢٧/١ ، وقال المحفوظ مرسل .

وكثيرها ، ما خلا الدم فإنه يعفى عن سيره لوجهين ؟

أحدهما : أنه لم يحرم منه إلا الكثير لقوله تعالى : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ ^(١) .

والثاني : عدم إمكان الاحتراز منه فإن البدن لا يخلو في الغالب عنه ، فسمحت الشريعة بيسيره رفعاً للحرَج ، ودم الحيض كسائر النجاسات لا يعفى عن شيء منه لانه يمكن الاحتراز عنه . هذا صحيح الروايات ولباب الدلالات فاحذروا ما عدها وقد روى في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد الإمامان محمد بن إسحاق ^(٢) وعلي ^(٣) بن عمر أن النبي ، ﷺ : (أَمَرَ بِحَفْرِ الْمَوْضِعِ وَطَرَحَهُ مِنْ ^(٤) الْمَسْجِدِ) وصحاحه والذي ثبت في

=

أقول : الحديث فيه أبو جعفر الرازي التميمي مولا هم ، مشهور بكنته واسمه عيسى ابن أبي عيسى عبد الله ابن ماهان ، وأصله من مرو ، وكان يتجر إلى الري صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن المغيرة من كبار السابعة . مات في حدود ٦٠/٦٠ هـ عت ٢/٤٠٦ ، وانظرت ١٢/٥٦ ، والكامل ٥/١٨٩٤ ، الضعفاء ٣/٣٨٨ ، الميزان ٣/٣١٩ - ٣٢٠ ، المجروحين ٢/١٢٠ ، الكاشف ٣/٣٢٢ ، المغني ٢/٥٠٠ . درجة الحديث : جزم الدارقطني بأنه مرسل ، وهو من خلال الإسناد حسن لغيره من أجل أبي جعفر الرازي .

(١) سورة الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي أبو بكر ، إمام نيسابور في عصره ، كان فقيهاً مجتهداً عالماً بالحديث ، ولد سنة ٢٢٣ - ٣١١ طبقات الشافعية للسبكي ٢/١٣٠ ، وللسيوطي ص ٣٤٥ .

وقد أخرج الحديث في صحيحه ١/١٤٨ من طريق أنس ولكنه بلفظ مغاير لما ساق الشارح هنا .

(٣) علي بن عمر بن أحمد بن أحمد ، أبو الحسن الدارقطني ، ولد سنة ٣٠٦ - ٣٨٥ وكان إمام عصره في الحديث . الإعلام ٥/١٣٠ ، تاريخ بغداد ١٢/٣٤ ، النهاية ١/٥٥٨ ، الباب ١/٤٠٤ .

(٤) رواه الدارقطني قال : ثنا بن صاعد ثنا عبد الجبار بن العلاء ثنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أنس أن أعرابياً بال في المسجد فقال النبي ، ﷺ ، « أَحْفَرُوا مَكَانَهُ ثُمَّ صُبُّوا عَلَيْهِ ذَنْبًا مِنْ مَاءٍ » قال الحافظ : وأعله الدارقطني بأن عبد الجبار تفرد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ ، وأنه دخل عليه حديث في حديث وأنه عند ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلًا وفيه : احفروا مكانه .

وعن يحيى بن سعيد عن أنس موصولاً . والطريق المرسله مع صحة إسنادها إذا انضمت إلى أحاديث الباب أخذت قوة وقد أخرجه الطحاوي مفردة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن طاوس ، وكذا رواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة . التلخيص ١/٤٩ ، وانظر معاني الآثار ١/١٤٤ . وعزاه الهيثمي لأبي يعلى فقال : رواه بإسناد رجاله رجال الصحيح عن أنس . مجمع الزوائد ١/٢٨٦ . وذكر الحافظ للطريق المرسله شواهد فمنها ما أخرجه أبو داود والدارقطني من حديث عبد الله بن مغفل بن مقرن ، وهو تابعي ، قال : قام أعرابي في زاوية من زوايا المسجد فبال فيها . فقال النبي ، ﷺ : « خُذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ فَالْقُوهُ . . » قال أبو داود روي مرفوعاً يعني موصولاً ولا يصح .

التلخيص ١/٤٩ ، سنن أبي داود ١/٢٦٥ ، والدارقطني في السنن ١/١٣٢ ، وقال مرسل ، ورواه =

الصحيح أنه قال: (صُبُّوا عَلَيْهِ سَجْلاً مِنْ مَاءٍ) ^(١) فتبين فيه فائدتان: الأولى: أن النجاسة إذا كوثرَت بالماء فغُيِّت بعد أن ظهرت طهرت. والثانية: أن مقدار بول الرجل من النجاسة يظهره مقدار السجل ^(٢) من الماء فاسلك ^(٣) ذلك في سائر النجاسات وقسه عليه. وقول النبي، ﷺ، للناس حين صاحوا بالأعرابي اتركوه لوجهين: أحدهما: أن الأعرابي قد كان أراق بعض البول والكل في ذلك كالبعض، والثاني: أنه لو قطع بوله لتنجست ثيابه عليه ولحدث عليه من ذلك داء في بدنه، فترجح في الشريعة جانب تركه حتى يتم البول على قطعه بما يدخل عليه في ذلك من الضرر، وبأنه ينجس موقعين؛ فإذا ترك فالذي ينجس موقع واحد. وترجح الفتوى بالدلالة أصل من أصول الفقه ولا ينفذ فيها عند تعارض الوجوه إلا ماهر، وإنما سكت النبي، ﷺ، عن الأعرابي ولم يلمه لجهله بحق المسجد، ومن أصول الشريعة أن الجاهل بالحرام إذا واقعه سلم من العقوبة والآثام، وقوله فيه إنه جهل ذلك مقبول إلا أن يظهر من حاله، وشاهد الأمر والوقت ما يدل على كذبه فيقضي عليه بحكم العالم ولا يعذر بدعواه الجهل.

النداء للصلاة:

الأذان شعار المسلمين وكلمة الدين والفرق بين المسلمين والكافرين ثبت عن النبي، ﷺ، أنه كان إذا غزا فجاءت عماية الصبح انتظر، فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار ^(٤)، وبهذا صار الأذان فرضاً من فروض الكفاية إذا أذن مؤذن واحد في القرية أجزأ عن

الدارقطني من طريق سمعان بن مالك عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: جاء أعرابي فبال في المسجد فأمر النبي، ﷺ، بمكانه فاحتفر. سنن الدارقطني ١٣٢/١، وقال سمعان مجهول، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٦/١، وعزاه لابي يعلى وقال فيه سمعان بن مالك، قال أبو زرعة ليس بالقوي، وقال ابن خراش مجهول وبقي رجاله رجال الصحيح، وأورده الحافظ في المطالب العالية ١٠/١، والبوصيري في إتحاف الخيرة ١٦٧/١ وابن أبي حاتم في العلل ٢٤/١ ونقل قول أبي زرعة: هذا حديث ليس بالقوي، ونقل الحافظ عنه أنه قال هو حديث منكر وكذا قال أحمد وقال أبو حاتم لا أصل له. التلخيص ٥٠/١، وضعفه الحافظ في الفتح ٣٢٥/١.

درجة الحديث: المرسل منه قد صححه الحافظ والهيثمي، أما المرفوع فضعيف.

(١) رواه البخاري في كتاب الوضوء باب صب الماء على البول في المسجد ٦٥/١، من رواية أبي هريرة.

(٢) السَّجْل، بفتح المهملة وسكون الجيم، قال أبو حاتم السجستاني هو الدلو ملأى ولا يقال لها ذلك وهي فارغة. وقال ابن دريد، السجل دلو واسعة. وفي الصحاح الدلو الضخمة. فتح الباري ٣٢٤/١.

(٣) في (ك) و(م): فانسب.

(٤) متفق عليه. من حديث أنس بن مالك أن النبي، ﷺ، كان إذا غزا قوماً لم يغزُ بنا حتى يصبح وينظر فإن سمع =

أهل القرية ، ولو اتفقت القرية على ترك الأذان قوتلوا وقد وقع لمالك ، رضي الله عنه ، لفظة تدل على لزومه لكل جماعة وهي قوله في الموطأ : (وَإِنَّمَا يَجِبُ النَّدَاءُ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ)^(١) ولكن الذي تنخل^(٢) عند علمائنا أن الأذان فرض في القرية في الجملة ، متأكد في كل جماعة ، مستحب للواحد لحديث أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه : « إِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ فِي بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ . الحديث . . . إلى قوله : يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٣) فإن قيل فهل تعقل الجمادات حتى تعلم أو تسمع حتى تشهد فبينوا لنا هذا الإشكال .

الجواب : إنا نقول مما يجب أن تعلموه من أصول الدين وتفهموه من الفرق بين كفرة الأطباء والمؤمنين أن الكلام ليس بالهيئة ، ولا العلم موقوف على البينة ، ولا هو مرتبط بالرطوبة والبلّة وإنما الباري تعالى يخلقه متى شاء ، في أي شيء شاء من جماد أو حيوان . ألا ترى المرء في حالة نومه لا يعلم ولا يتكلم حتى يهبه الله تعالى بإذنه ويخلق له ما شاء من علمه ، أو لا ترى الطفل على الحالة التي أخبر الله / تعالى عنهم^(٤) في قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾^(٥) .

كيف يعلمه الثدي ، ويخلق له العلم بالقبض على حلمته ، ويخلق له العلم بالعض عليه لمصه ويلهمه إلى ازدراده ، ويعرفه بقدر الحاجة منه حتى إذا انتهى إليها أخرج الثدي عن فمه . فالذي يخلق هذه العلوم كلها للولد يخلق ما شاء منها للجماد^(٦) ، وقد قال

= أذانا كف عنهم ، وإن لم يسمع أذانا أغار عليهم . . البخاري في كتاب الأذان باب ما يحقن بالأذان من الدماء ١٥٨/١ .

ومسلم في كتاب الصلاة باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان ٢٨٨/١ .

(١) الموطأ ٧١/١ .

(٢) قال في القاموس : نخله وتنخله وانتخله : صفاه واختاره .

ترتيب القاموس ص ٥٩٧ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب رفع الصوت بالأذان ١٥٨/١ والنسائي ١٢/٢ ، والموطأ ٦٩/١ .

ولفظه « إِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ فِي بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ لِلصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنَّدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ

الْمُؤَذِّنِ حِينَ ، وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(٤) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب عنها .

(٥) النحل آية ٧٨ .

(٦) قال الحافظ ابن كثير عند قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ هذا عام في =

النبي ﷺ: «إِنِّي^(١) لَأَعْرِفُ بِمَكَّةَ حَجْرًا كَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ يَقُولُ لَهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ»، وقال النبي ﷺ: «لَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ حَتَّى يُكَلِّمَ الرَّجُلَ شِرَاكُ نَعْلِهِ وَعَذْبَةُ سَوْطِهِ وَتُخْبِرُهُ بِمَا صَنَعَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ»^(٢).

وقد تكلم الثور للرجل حين حمل عليه فقال: «لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا إِنَّمَا خُلِقْتُ لِلْحَرْثِ»^(٣). ولن تقوم الساعة حتى تتكلم السباع والحيوانات كلها وتظهر الحقائق الخفية التي هي الآن معلومة عند المؤمنين، لما قدمناه من الدلالات، وسيعاينها الخلق بالمشاهدات وقد قال النبي ﷺ: «الْعَبْدُ الْفَاجِرُ تَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْبِلَادُ وَالْعِبَادُ وَالشَّجَرُ وَالْدُّوَابُّ»^(٤)، وراحتها منه إنما هي بأن الكفر والذنوب تحل بالخلق العقوبات، ويلحق الضرر بكل أحد من الناس وكل مخلوق من الشجر والدواب، حتى إنه ليتعذر على البهيمة شرب الماء ورعي النبات بذنوب العباد إما بعدم القطر وإما أن يكون موجوداً فتصد عنه فما يكون من أذان أو تلبية أو ذكر الله تعالى فإن الباري، سبحانه وتعالى، يخلق به العلم لكل شيء إن شاء في الحين ويكون مدخراً لوقت الحاجة، وإن شاء يعلمهم بذلك في وقت الحاجة ويقدره عندهم، وذلك كله بتدبير الملك الحكيم، وتقدير العزيز العليم، فمهّدوا

الحيوانات والجمادات والنبات، كما ثبت في صحيح البخاري عن ابن مسعود أنه قال: كنا نسمع تسييح الطعام وهو يأكل. مختصر تفسير ابن كثير ٣٧٩/٢.

وقال النووي: في الآية خلاف مشهور والصحيح أنه يسبح حقيقة ويجعل الله فيه تمييزاً بحسبه. شرح النووي على مسلم ٣٦/١٥ - ٣٧.

(١) الحديث رواه مسلم من رواية جابر بن سمرة في كتاب الفضائل باب فضل النبي ﷺ، وتسلم الحجر عليه قبل النبوة ١٧٨٢/٤، والترمذي ٥٩٢/٥، عن جابر أيضاً وكذلك أحمد ٨٩/٥، ٩٥، ١٠٥، والبيهقي في دلائل النبوة ٤٠٨/١، والدارمي ١٢/١.

(٢) الترمذي ٤٧٦/٤ من رواية أبي سعيد الخدري وأحمد ٨٤/٣، والحاكم ٤٦٧/٤، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي والحديث في سننه شيخ الترمذي سفيان بن وكيع بن الجراح، قال عنه الحافظ: كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه ت ٣١٢/١، وقال الذهبي: حسن له الترمذي - ميزان الاعتدال ١٧٣/٢ وانظرت ت ١٢٣/٤، والحديث من طريق الحاكم صحيح لأن كل سننه ثقات، والله أعلم، وقد صححه الحاكم والذهبي.

(٣) أخرجه البخاري في باب فضائل الصحابة ٦/٥ من رواية أبي هريرة والترمذي عن أبي هريرة أيضاً ٦١٥/٥ وأحمد في مسنده ٢٤٥/٣، ٢٨٣.

(٤) الحديث متفق عليه من رواية أبي قتادة. رواه البخاري في الرقاق باب ما جاء في سكرات الموت ١٣٣/٨ ومسلم في الجنائز باب ما جاء في مستريح ومستراح منه ٦٥٦/٢، والنسائي ٤٨/٤، وأحمد ٤٥٥/٥.

لأنفسكم سبيل هذه العقائد ووطّنها على تحصيل هذه المعارف فإنها أصل التوحيد .
تأصيل : روي أن النبي ، ﷺ ، علّمه الله الأذان ليلة الإسراء في السماء بهيئته وصفته^(١) ثم كان النبي ، ﷺ ، بمكة على تقية من الكفار فلم تكن صلاته ولا صلاة أصحابه بمكة إلا اختلاصاً حتى كانت الهجرة ونزل بدار النصرة وتألفت بالإسلام الكلمة والتأمت على الصلاة الجماعة ، فلو أنه يكلف كل أحد أن يترصد الوقت مع ما هم فيه من التخوف ، ويتأهبهم من الأشغال ، لشق ذلك عليهم فتشاوروا كيف يكون الاجتماع فاختلقت في ذلك الروايات اختلافاً كثيراً لو سردناه لطال المقال ووقع الملل ، لبابها حديثان :

الأول : الحديث الصحيح : « أَنَّ النَّاسَ تَشَاوَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، كَيْفَ يَرْتَبُطُونَ الصَّلَاةَ لَوْعِدَ يَجْتَمِعُونَ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُمْ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يَنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ، ﷺ : يَا بَلَاءُ قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ »^(٢) .

الحديث الثاني : أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ خَشَبَةً أَوْ نَاقُوسًا لِيَعْلَمُوا بِهِ وَقَتَ الصَّلَاةِ ، فَبَيْنَمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ نَائِمٌ إِذْ رَأَى يَبِيدَ رَجُلٍ نَاقُوسًا فَقَالَ : إِنَّ هَذَا لَنَحْوِ مِمَّا يُرِيدُهُ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَقَالَ لِلَّذِي رَأَاهُ يَبِيدُهُ : أَتَبِيعُهُ ؟ فَقَالَ لَهُ : وَمَاذَا تُرِيدُهُ ؟ فَأَعْلَمَهُ بِالْغَرَضِ فَقَالَ لَهُ : أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : تُنَادُونَ بِالصَّلَاةِ ، وَالْقَتَى عَلَيْهِ الْأَذَانُ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ

(١) روى الطبراني في الأوسط من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه لما أسري برسول الله ، ﷺ ، إلى السماء أوحى إليه بالأذان فنزل به فعلمه جبريل . قال الهيثمي ، بعد عزوه للطبراني : فيه طلحة بن زيد وقد نسب إلى الوضع . مجمع الزوائد ٣٢٩/١ وقال الحافظ ، في فتح الباري : وردت أحاديث تدل على أن الأذان شُرِعَ بمكة ، ثم ساق هذا الحديث وقال : وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك . ثم ساق حديثاً آخر عن أنس أن جبريل أمر النبي ، ﷺ ، بالأذان حين فُرِضَت الصلاة ، وقال : إسناده ضعيف أيضاً ، ثم قال : ولابن مردويه من حديث عائشة مرفوعاً : لَمَّا أُسْرِيَ بِي أَذَّنَ جِبْرِيلُ فَظَنَنْتُ الْمَلَائِكَةَ أَنَّهُ يُصَلِّي بِهِمْ ، فَقَدَّمَنِي فَصَلَّيْتُ وَفِيهِ مَنْ لَا يَعْرِفُ . . ثم قال : والحق إنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث ، وقال : وقد جزم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصلي بغير آذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك ، على ما في حديث عبد الله بن زيد . فتح الباري ٧٨/٢ - ٧٩ . وهذه الأحاديث كلها ضعيفة كما قال الحافظ .

(٢) الحديث متفق عليه من رواية ابن عمر فقد أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب بدء الأذان ١٥٧/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب بدء الأذان ٢٨٥/١ ، والترمذي ٣٦٢/١ ، والنسائي ٢/٢ ، وأحمد رقم ٦٣٥٧ ج ١٤٨/٢ .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ»^(١). وفي بعض طرق هذا الحديث: «أَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا سَمِعَ النَّدَاءَ خَرَجَ فِرْعَاءً يَجُرُّ إِزَارَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ؟ قَالَ النَّبِيُّ، ﷺ: فَالْحَمْدُ لِلَّهِ»^(٢) وبين هذين الحديثين من التعارض ما ترونه، ووجه الجمع بينهما أن النبي، ﷺ، تشاور مع أصحابه كيف/ يتحسّنون وقت الصلاة فقال بعضهم: نتخذ قرناً مثل قرن اليهود، وقال بعضهم: نتخذ ناقوساً مثل ناقوس النصراني، وقال بعضهم: أوقدوا ناراً، وقال عمر، رضي الله عنه: نادوا بالصلاة كأنه يقول: الصلاة الصلاة لا تفصيل الأذان وكيفيته. فوقف النبي، ﷺ، ينظر في ذلك فرأى عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب، رضي الله عنهما، الرؤيا فيه، وسبق عبد الله بن زيد إلى رسول الله، ﷺ، فأعلمه وأمر رسول الله، ﷺ، بذلك وقال: «إن هذه الرؤيا حق»، وسمع عمر الأمر فأخبر برؤياه فحمد الله تعالى رسول الله، ﷺ، على ما كان من الإرشاد إلى الحق وألهم إليه من انتظام الأمر.

وفي هذا الحديث دليل على أصل عظيم من أصول الفقه وهو القول في الدين بالقياس والاجتهاد. ألا ترى إلى مشاورة النبي، ﷺ، مع أصحابه في الأذان، ولم ينتظر في ذلك من الله وحياً، ولا طلب منه بياناً، وإنما أراد أن يأخذ فيه ما عند أصحابه من رأي

(١) أبو داود ٣٣٧/١ من طريق ابن إسحاق، والترمذي ٣٥٨/١ وقال: حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق أتم من هذا الحديث وأطول، وذكر فيه قصة الأذان مثنى مثنى والإقامة مرة، وعبد الله بن زيد هو ابن عبد ربّه، ويقال: ابن عبد ربّ، ولا نعرف له عن النبي، ﷺ، شيئاً يصح إلا هذا الحديث الواحد في الأذان. ونقل الحافظ كلام الترمذي السابق في ترجمته في الإصابة ٣١٢/٢ ثم قال: وقال ابن عدي: لا نعرف له شيئاً يصح غيره وأطلق غير واحد أنه ليس له غيره وهو خطأ فقد جاءت عنه عدة أحاديث، ستة أو سبعة، جمعتها في جزء. ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٩٠/١ - ٣٩١ من طريق إبراهيم بن سعد، ثم قال: روي عن محمد بن بحى الذهلي قال: ليس في أخبار عبد الله بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا، يعني حديث محمد بن إسحاق عن محمد ابن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد، لأن محمداً سمع من أبيه. ثم قال: وفي كتاب العلل لأبي عيسى الترمذي قال: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث، يعني حديث محمد بن إبراهيم التيمي، فقال: هو عندي صحيح. ورواه ابن خزيمة في صحيحه من نفس الطريق مختصراً، ١٩٣/١ وقال: هذا حديث ثابت صحيح من جهة النقل لأن محمداً سمعه من أبيه ومحمد بن إسحاق قد سمعه من محمد بن إبراهيم التيمي وليس هو مما دلّسه محمد بن إسحاق.

درجة الحديث: صحيح.

(٢) هذا هو سياق الترمذي لحديث عبد الله بن زيد المتقدم. سنن الترمذي ٣٥٨/١، وأحمد. انظر الفتح الرباني

يستنبطونه من أصول الشريعة وينتزعونه من أغراضها، فلما جاءت الرؤيا بنظم الأذان وسرده أمر رسول الله، ﷺ، به بكونه أصوب الآراء لما فيه من الخروج عن التشبه بأهل الكتاب والمجوس، ولما فيه من ذكر الله تعالى، ولأنه معنى اختصت به هذه الأمة لم يكن لأحد من الأمم قبلها والله الحمد على ذلك كثيراً.

حديث: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ»^(١) إلى آخره يحتمل الحقيقة والمجاز. أما الحقيقة فليس يستحيل أن يكون للشيطان حصاص وهو الضراط لما بيناه من قبل وذكرنا إنه جسم من الاجسام مؤتلف من طعام وشراب، وفي الحديث^(٢) إِنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ^(٣)،

(١) الحديث متفق عليه.

أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب فضل التأذين ١٥٨/١، ومسلم في كتاب الصلاة باب الأذان وهرب الشيطان عند سماعه ٢٩١/١، والموطأ ٦٩/١، وأبو داود ٣٥٥/١، والنسائي ٢١/٢، كلهم من رواية أبي هريرة أن النبي، ﷺ، قال: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ صُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ فَإِذَا قُبِئِيَ التَّأْذِينَ أَقْبَلَ..

(٢) رواه أبو داود ١٨٨/٤ من طريق زهير بن معاوية عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، ﷺ: «مَنْ نَامَ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» وابن ماجه من طريق عبد العزيز بن المختار عن سهيل به ١٠٩٦/٢ وابن حبان من طريق خالد ابن عبد الله عن سهيل أيضاً، والبغوي في شرح السنة ٣١٧/١ وحسنه.

ورواه الترمذي من طريق يعقوب بن الوليد المدني عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة وقال: قال أبو عيسى: غريب من هذا الوجه وقد روي من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. الترمذي ٢٨٩/٤ ورواه الحاكم من نفس الطريق في المستدرک ١١٩/٤ وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه الألفاظ وخالفه الذهبي فقال: قلت: بل موضوع فإن يعقوب كذبه أحمد والنسائي.

قلت: يعقوب بن الوليد لم يوثقه أحد بل قد أتهم، قال الحافظ: يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الأزدي، أبو يوسف، أو أبو هلال المدني، نزيل بغداد، كذبه أحمد وغيره من الثامنة/ت. ق. ت ٢٢٧/٢ وانظر ت ٣٩٧/١١ والميزان ٤٥٥/٤ فقد ساق له عدة أحاديث، هذا الحديث من جملتها، وساقه كذلك ابن عدي في الكامل في ترجمته ٢٦٠٤/٧ كما ترجمه العقيلي في الضعفاء ٤٤٨/٤ وقال المنذري بعد حكايته تحسين البغوي له قال: وهو كما قال رحمه الله فإن سهيل بن أبي صالح، وإن كان تكلم فيه، فقد روى له مسلم في الصحيح احتجاجاً واستشهاداً، وروى له البخاري مقروناً وقال السلمي: سألت الدارقطني لم ترك البخاري سهيلاً في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له عذراً، وبالجمله فالكلام فيه يطول والحديث حسن. الترغيب والترهيب ١٥٢/٣ - ١٥٤.

درجة الحديث: حسنه البغوي والمنذري وصححه ابن حبان، وقال الحافظ في الفتح: ٥١٢/١١ سنده صحيح على شرط مسلم.

(٣) أي شديد الحس والإدراك. النهاية ٣٨٤/١ ت.

وَجَسَّاسٌ^(١) لِحَاسٍ^(٢) ، فلا يمتنع أن يكون له حصاص لاسيما وهو أذل له في الفرار ، وأبلغ لدخول الرعب في قلبه ، وأدعى لذهاب قوته حتى لا يملك نفسه من خوف ذكر الله تعالى ، وفي الحديث : « لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لَعَنَ^(٣) اللَّهُ الشَّيْطَانَ فَإِنَّهُ إِذَا سَمِعَهَا تَعَاطَمَ حَتَّى يَصِيرَ كَالْجَبَلِ وَلَيَقُلَّ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَهَا تَضَاعَلَ وَتَصَاغَرَ »^(٤) وهذا حديث صحيح خرجه النسائي ، ولأن الله تعالى قال له : ﴿ وَأَنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٥) فما أثر ذلك فيه ، فكيف يسأل عن لعنة غير الله تعالى .

وأما المجاز في معنى الحديث فهو متسع ويكون استعارة وعبرة عن فراره ذليلاً خاسياً ، كما يفر العير الضروط ، وقوله : « حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ » يعني بذلك الوسوسة وهو أمر مكن الله تعالى منه الشيطان في الإنسان ، وجعل دواء الاستعاذة فقال تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(٦) .

وهذا ما لم تتمكن الشهوات في القلوب ولم تحلّل^(٧) المعاصي في النفوس ولا ارتبطت العلائق بالهوى حتى غلبت النفس فليس دواؤها حينئذ الاستعاذة وإنما ينفع فيها التوبة بحذف الشهوات وقطع العلائق والاستبصار بالحقائق .

(١) التَّجَسُّسُ بالجيم التفتيش عن بواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر ، والجاسوس صاحب سر الشر ، والناموس صاحب سر الخير . وقيل التجسس بالجيم أن يطلبه لغيره ، وبالحاء أن يطلبه لنفسه . وقيل بالجيم العورات وبالحاء الاستماع ، وقيل معناهما واحد في طلب معرفة الأخبار ، النهاية ٢٧٢/١ .

(٢) أي كثير اللبس لما يصل إليه . النهاية ٢٣٧/٤ .

(٣) في (ك) و(م) أخزى .

(٤) الحديث لم أطلع على عزو المؤلف له للنسائي ولعله في سننه الكبرى التي ليست متوفرة ، وقد روى الحديث الطبراني في الكبير ١٦١/١ وقال فيه عن أبي المليح عن أبيه أسامة وهو ابن عمير .

ورواه الحاكم في المستدرک ٢٩٢/٤ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي .

وأورده المنذري في الترغيب والترهيب ٨٠/٤ وعزاه للنسائي والطبراني والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

وأورده ابن الأثير في أسد الغابة ٦٧/١ ، وقال فيه : عن أبي المليح عن أبيه . . والحديث صحيح كما ذهب

إليه المؤلف والحاكم والذهبي فكل رجاله ثقات .

(٥) سورة الحجر آية ٣٥ .

(٦) سورة فصلت آية ٣٦ .

(٧) في (م) تحل .

حديث : سَاعَتَانِ تَفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ^(١) قال أبي ، رضي الله عنه^(٢) : أبواب السماء مغلقة وكذلك أبواب الجنة ، لا تفتح إلا لسبب من عروج أمر ، أو نزول قضاء ، أو ما شاء الله تعالى والباري سبحانه هو الذي يسمع الأقوال ، وهو الذي يرفع الأعمال ، وهو الذي يقبل الدعاء وقد جعل لذلك علامات وقرنه بأسباب وخصّ به أوقاتاً منها حضرة الصلاة ومنها الاصطفاف عند القتال ، فينبغي أن تغتنم تلك الساعة وأمثالها فإنها متهيئة للقبول ، ولكن للدعاء شروط يقبل معها ولا يصح دونها/ وقد بينا ، في كتاب المشكلين ، شروطه وخصائصه وجماعها عشرون خصلة وثمرتها الإجابة ، وكل داع مقبول دعاؤه لقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ ﴾^(٣) ، لكن الإجابة على ثلاثة أوجه : إما أن تقضى له حاجته التي عين ، وإما أن يعوض خيراً منها مما لم يعلم الداعي قدرها ولو علمه لرضي بالبدل ، وإما أن يدخر له إلى الآخرة وكذلك هو نص .

(١) رواه مالك في الموطأ ٧٠/١ ، ونقل السيوطي عن ابن عبد البر أن هذا الحديث موقوف عند جماعة من الرواة ومثله لا يقال من جهة الرأي ، وقد رواه أيوب بن سويد ومحمد بن مخلد وإسماعيل بن عمرو عن مالك مرفوعاً ، وروي من طرق متعددة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ ، ذكره ، تنوير الحوالك ٩١/١ .

قلت : الحديث رواه الحاكم مرفوعاً عن أبي حازم أن سهل بن سعد أخبره أن رسول الله ﷺ ، قال : « ثَنَانٍ لَا تُرْدَانِ أَوْ قُلْ مَا تُرْدَانِ : الدُّعَاءُ عِنْدَ النَّدَاءِ وَعِنْدَ الْبَاسِ حِينَ يَلْحُمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا » وقال : هذا حديث ينفرد به موسى بن يعقوب وقد يروى عن مالك وموسى بن يعقوب ممن يوجد عنه التفرد ولم يعلق عليه الذهبي . المستدرک ١٩٨/١ ، وعبد الرزاق في المصنف ٤٩٥/١ ، ورواه الدارمي مرفوعاً بإسناد مثل إسناد الحاكم ٢٧٢/١ ، والبيهقي في السنن ٤١٠/١ ، ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق بكر بن سهل بن سعد بلفظ : « سَاعَتَانِ تَفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ فَلَمْ تَرَدْ فِيهِمَا دَعْوَةُ حُضُورِ الصَّلَاةِ وَعِنْدَ الرَّحْفِ لِلْقِتَالِ » . وقال : غريب من حديث مالك لم يروه عنه في الموطأ ، ورواه أيوب بن سويد وإسماعيل بن عمر أبو المنذر عن مالك نحوه . حلية الأولياء ٣٤٣/٦ ، وقد رواه الطبراني في الأوسط والصغير عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « تَفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ لِحَمْسٍ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَلِلْقَاءِ الرَّاحِفِينَ وَلِنُزُولِ الْقَطْرِ وَلِدَعْوَةِ الْمُظْلُومِ وَلِلْأَذَانِ » . قال الهيثمي : فيه حفص بن سليمان الأسدي ضعفه البخاري ومسلم وابن معين وابن المديني ، ووثقه أحمد وابن حبان مجمع الزوائد ٣٢٨/١ .

أقول : رواية الحاكم والدارمي فيها موسى بن يعقوب صدوق سيء الحفظ . ت ، ٢٨٩/٢ ، وانظرت ٣٧٨/١١ . وأورده الخطيب في المشكاة ٢١٢/١ وعزاه لأبي داود والدارمي درجة الحديث : صححه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ٢١٢/١ .

(٢) ليست في بقية النسخ ، وفي (ك) قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي رضي الله عنه .

(٣) البقرة آية ١٨٦ وتام الآية : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِي ﴾ .

الحديث عن رسول الله ﷺ (١) : ﴿ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْصِيلًا ﴾ (٢) .

فائدة : الأذان إنما وضع ، كما قدّمنا ، للإعلام بالوقت ، فلا يكون إلا عند دخول الوقت . ولم يشرع الأذان في الدين للنوافل وإنما شرع للإعلام بوقت الفرائض خلا الصبح فإنها يُنادى لها قبل وقتها بقليل لتأهب الناس لها ويوقعونها في وقتها ؛ إذ تصادفهم على غفلة وفي وقت يشق عليهم القيام ، وقد غلا في ذلك بعض الرواة فقال : يؤذن للصبح عند الفراغ من صلاة العتمة ، وقيل : يؤذن لها إذا انتصف الليل أو ثلث ، وهذا كله ضعيف لانه ليس في هذه (٣) الأوقات صلاة فريضة وإنما هي أوقات فضيلة ولم يشرع لها أذان فلا ينبغي أن يتلفت إلى ذلك .

حديث : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ » (٤) إلى آخره . أما فضل النداء فمعلوم وأصوله أربعة :

أحدها : ما فيه من توحيد الله تعالى وتعظيمه والشهادة لرسوله والدعاء لعبادته .

ثانيهما : في حديث أبي سعيد الخدري من فضيلته ، حسب ما تقدم من صفته .

ثالثها : أن الخلق كلهم في حفظ الوقت في صحيفته يذكر غافلهم ويحرض متكاسلهم فكلهم يشركه في أجره ، ولهذا كان عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، يقول : (لَوْلَا

(١) روى الإمام أحمد من رواية أبي سعيد الخدري ١٨/٣ قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِيْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ إِمَّا أَنْ يَعَجَلَ لَهُ دَعْوَتَهُ وَإِمَّا أَنْ يَدْخِرَهَا فِي الْآخِرَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا قَالُوا إِذَا نَكَّرُ قَالَ اللَّهُ أَكْثَرُ » .

قال الهيثمي : رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه والبخاري في الأوسط ورجال أحمد وأبي يعلى ، وأحد إسناده البزار رجال الصحيح غير علي بن علي الرفاعي وهو ثقة . مجمع الزوائد ١٠/١٤٨ .
أقول : الحديث فيه علي بن علي وهو ثقة ، كما قال الهيثمي ، وقد قال الذهبي وثقه غير واحد .
الكاشف ٢/٢٩١ ، وقال الحافظ في ت ٤١/٢ لا بأس به وانظرت ت ٣٦٦/٧ . والتاريخ الكبير ٢٨٨/٦ ، والحديث صحيح كما قال الهيثمي .

(٢) سورة الإسراء آية ٢١ .

(٣) في (م) تلك .

(٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب الإسهام في الأذان ١٥٩/١ ومسلم في كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها ٣٢٥/١ كلاهما من حديث أبي هريرة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّبْغِ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا » .

الْخَلِيفَى لَأَذْنَتْ^(١) .

رابعها : تجديد الشهادة في كل حين ، وقد روي أن النبي ﷺ ، « أَذْنُ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي مَطَرٍ وَبَلَّةٍ »^(٢) خرّجه الترمذي وغيره ، وقوله ﷺ ، في الحديث الصحيح : « الْمُؤَذِّنُونَ أَطْلُوهُ النَّاسَ أَغْنَاءًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٣) روي بفتح الهمزة جمع عنق يشير بذلك إلى عزتهم وأمتهم وارتفاع أقدارهم ؛ فإن الرجل إذا كان بهذه الصفة مد جيده وتعالى لما يريده . قال النبي ﷺ : « لَأَعْطَيْنَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَتَطَوَّلَ لَهَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ »^(٤) وفي ضده قال الله تعالى : ﴿ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي

(١) الخليفة ، بتشديد اللام مع كسر الخاء المعجمة . التلخيص ٢١٢/١ أي لولا الخلافة لأذنت ، وهذا الأثر رواه عبد الرزاق في مصنفه ٤٨٦/١ وابن أبي شيبة في مصنفه أيضاً ٢٢٥/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٢٦/١ ، وأورده الحافظ في تلخيص الحبير ٢١٢/١ وعزاه لأبي الشيخ في كتاب الأذان له وللبيهقي وسعيد بن منصور في سننه ، وأورده صاحب كنز العمال ٤/رقم ٥٤٧٨ و ٥٤٨١ ، وأورده ابن حجر في المطالب العالية ٦٥/١ وعزاه لمسدد ، وقال حبيب عبد الرحمن الأعظمي : رجاله ثقات ، فعليه يكون حسناً .

(٢) الحديث رواه الترمذي ٢٦٨/٢ من طريق يعلى بن مَرَّة عن أبيه عن جده ، أنهم كانوا في مسير فانتبهوا إلى مضيق وحضرت الصلاة فمطروا ، السماء من فوقهم والبلّة من أسفل منهم ، فأذن رسول الله ﷺ ، وهو على راحلته وأقام فتقدم على راحلته ، فصلّى بهم يومئذ إيماءً يجعل السجود أخفض من الركوع . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب تفرد به عمر بن الرماح البلخي ولا يعرف إلا من حديثه ، وقد رواه عنه غير واحد من أهل العلم .

ورواه أحمد ١٧٣/٤ عن سريج بن النعمان عن ابن الرماح مطوّلاً والدارقطني مطوّلاً أيضاً من طريق محمد بن عبد الرحمن بن غزوان عن ابن الرماح .

سنن الدارقطني ٣٨٠/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٢ من طريق ابن الرماح ، والخطيب البغدادي في تاريخه من طريق الحسين بن موسى الأشيب عن ابن الرماح ١٨٢/١١ ، والحديث نقل الحافظ في التلخيص ٢١٢/١ عن عبد الحق أنه صحح إسناده ، وأن النووي حسّنه وقال ضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان لحال عمرو بن عثمان . انظر المجموع ١٠٦/٣ ، والبيهقي ٧/٢ ، أما عزوه لابن العربي فقد راجعت عارضة الأحوذى ٢٠٣/٢ ، ولم أجد له كلاماً على هذا الحديث ولعله في موضع آخر . أقول : الذي يظهر لي أن الصواب تضعيف هذا الحديث لأن عمرو بن عثمان لم يوثقه إلا ابن حبان . انظرت ت ٧٩/٨ ، الثقات ١٦٨/٥ ، التاريخ الكبير ٣٥٣/٣ كما أن عثمان بن يعلى مجهول . انظرت ت ١٥٩/٧ - ١٦٠ .

(٣) رواه مسلم في كتاب الصلاة من حديث معاوية بن أبي سفيان في باب فضل الأذان وهرب الشيطان منه .

٢٩٠/١ ، وابن ماجه ٢٤٠/١ ، وأحمد ٩٥/٤ ، ٩٨ ، وابن حبان . انظر موارد الظمآن ص ٩٦ .

(٤) الحديث متفق عليه . رواه البخاري في كتاب الجهاد باب فضل من أسلم على يده رجل ٧٣/٤ من رواية =

رُؤُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴿١﴾ ويحتمل أن يشير بطول أعناقهم إلى سلامتهم من الغرق في العرق ، وروى إعناقاً ، بكسر الهمزة من العنق والعنق بفتح الفاء (٢) والعين ، ضرب من السير ؛ تأويله أنهم يأتون يوم القيامة مسرعين غير متثاقلين بربهم واثقين ، وأما الصف الأول فليس فيه أثر صحيح يعول عليه حاشى قوله : « خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا » (٣) ، وقوله (لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوَّلُ الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ) (٤) وهي أربع مراتب :

الأول : سبق إلى المسجد ودخل إلى الصف الأول وهو أفضلها .

ثانيها : تأخر إقباله وصلى في الصف الأخير (٥) .

رابعها : تأخر عن إجابة الداعي ، فلما جاء المسجد حصل في الصف الأول قال العلماء : هما سواء ، وعندي أن الرابع أفضل من الثالث وفي ذلك تطويل لا يحتمله هذا القبس ، وقد أطلنا في غير موضع فيه النفس . وأما قوله : (لَأَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ) فيتصور الاستهام في الصف الأول عند ضيقه وإقبال الرجال إليه في حالة واحدة ، فإن كان أحدهما أفضل فالموضع له ، وإن تساوت حالهما أو تشاحا أقرع بينهما . وأما تصور الاستهام في الأذان فمشكل ، وقد اختصم قوم بالقادسية (٦) في الأذان فأقرع بينهم سعد ، وهذا إنما يكون بشرطين / أحدهما : أن يتساويا في الأمانة . قال النبي ﷺ : « الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدِّنُ مُؤْتَمَنٌ » (٧) .

= سهل بن سعد ، وفي كتاب فضائل الصحابة باب فضل علي بن أبي طالب ٢٤/٥ ، ومسلم في كتاب الفضائل باب فضل علي بن أبي طالب ١٨٧١/٤ ، وأحمد ٣٣٣/٥ كلهم عن سهل بن سعد .

(١) سورة إبراهيم آية ٤٣ .

(٢) كذا في جميع النسخ ولعلها بفتح النون والعين . قال ابن الأثير . وروي أطول إعناقاً ، بكسر الهمزة ، وأعجل إلى الجنة . يقال أعنق إعناقاً فهو معنق والاسم العنق بالتحريك . النهاية : ٣١٠/٣ ، قال القاضي عياض : رواه بعضهم إعناقاً بكسر الهمزة أي إسراعاً إلى الجنة .

شرح النووي على مسلم ٩٢/٤ .

(٣) مسلم في كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها ٣٢٦/١ ، والترمذي ٤٣٥/١ ، والنسائي ٩٣/٢ ، وابن ماجه ٣١٩/١ كلهم عن أبي هريرة .

(٤) رواه مسلم في باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الصف الأول عن عبد الله بن مسعود ٣٢٣/١ .

(٥) في (ك) و(م) زيادة : فذلك شرها ثالثها سبق إلى النداء لكنه صلى في الصف الآخر .

(٦) القادسية موضع بفارس . قال ياقوت الحموي : سُميت القادسية بقداس هرات ، وقال قال المدائني كانت القادسية تسمى قديساً . . وبهذا الموضع كان يوم القادسية بين سعد بن أبي وقاص والمسلمين والفرس في أيام عمر بن الخطاب في سنة ١٦ من الهجرة وقد انتصر فيها المسلمون . معجم البلدان ٢٩١/٤ .

(٧) أبو داود في سننه ٣٥٦/١ من رواية أبي هريرة والترمذي ٤٠٢/١ ، وقال : وفي الباب عن عائشة وسهل بن =

الشرط الثاني : أن يكون صاحب الوقت فهكذا يكون الاستهام إذا وقع التشاح فإذا أذن أمين الوقت أذن بعده من شاء من غير حجر ، ويتصور الاستهام أيضاً في الأذان في صورة أخرى وهي صلاة المغرب فإنه ليس لها إلا مؤذن واحد (وأما فضل التهجير) فليس فيه حديث صحيح في التحديد بل إنه روي أنه قال : « أَوَّلُ الْوَقْتِ رَضْوَانُ اللَّهِ »^(١) ، وفي

سعد وعقبة بن عامر ، ورواه ابن حبان من حديث عائشة وأبي هريرة . موارد الظمان ١٠٨ ، وأحمد من رواية أبي هريرة وعائشة انظر الفتح الرباني ٨/٣ أقول : تكلم الشيخ أحمد شاكر على رواية الترمذي فقال : اختلف العلماء في صحة هذا الحديث ؛ فبعضهم رجّح أنه عن أبي هريرة ، وبعضهم رجّح أنه عن عائشة ، وبعضهم ضعفه من الروایتين . ولعل هذا هو الذي حمل البخاري ومسلم على أن يتجنبنا إخراجهم في الصحيحين وهو حديث صحيح .

ثم ساق رواية أحمد رقم ٩٤١٨ ج ٤١٩/٢ قال أحمد : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ، ﷺ ، قال : « الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمِنٌ فَأَرَشِدَ اللَّهُ الْإِمَامَ وَغَفَرَ لِلْمُؤَذِّنِ » . ثم قال : وهذا إسناد صحيح لا مطعن فيه ، ونقل ابن حجر في التلخيص ٢٠٦/١ عن ابن عبد الهادي قوله : أخرج مسلم بهذا الإسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً . ونقل أيضاً إن الشافعي رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة .

وأن ابن حبان رواه من طريق الدراوردي ، وهو عبد العزيز بن محمد ، عن سهيل ، ونقل الشوكاني في نيل الأوطار ١٣/٢ عن سنن الدارقطني أن رواية إبراهيم ابن حميد الرؤاسي قال الأعمش وقد سمعته من أبي صالح ، وأن رواية هشيم عن الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة . فهاتان الروايتان تكفيان في ترجيح سماع الأعمش إياه وإن شك بعد ذلك .

ثم قال الشيخ أحمد شاكر : وللحديث إسناد آخر صحيح لا مطعن فيه . قال أحمد في المسند رقم ٨٨٩٦ و ١٠٦٧٦ ج ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ حدثنا موسى بن داود حدثنا زهير عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي صالح عن أبي هريرة فذكره ، فزهير ابن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي صالح وهما إمامان ثقتان . فقد ثبت أن الحديث رواه أبو صالح يقيناً ، فلو شك الأعمش في سماعه منه لم يكن ذلك بضاره شيئاً ، وقد صحح الحديث ابن حبان من رواية أبي هريرة وعائشة ثم قال : سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعاً . انظر تلخيص الحبير ٢٠٦/١ وتعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي ٤١٤/١ ، والحديث صحيح ، والله أعلم .

(١) الحديث رواه الترمذي من حديث ابن عمر بلفظ « الْوَقْتُ الْأَوَّلُ رَضْوَانُ اللَّهِ وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ » ٣٢١/١ .

والحاكم ١٨٩/١ : بلفظ خير الأعمال الصلاة في أول وقتها . وقال يعقوب بن الوليد : هذا شيخ من أهل المدينة سكن بغداد وليس من شرط هذا الكتاب إلا أنه شاهد ، وتعبه الذهبي فقال يعقوب كذاب ، ورواه الدارقطني بالإسنادين ٢٤٩/١ باللفظين لفظ الترمذي والحاكم ، ورواه البيهقي ٤٣٥/١ من طريق أحمد ابن منيع ، شيخ الترمذي ، ونقل عن أبي أحمد بن عدي الحافظ إنه قال : هذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، وقال البيهقي : يعقوب منكر الحديث ضعفه يحيى ابن معين وكذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ =

الحديث الصحيح فيه جملة كافية وهي قوله : «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرَ الصَّلَاةَ» (١) .

وأما فضل العتمة والصبح ففيها أحاديث صحاح كثيرة أمهاتها أربعة .
 الأول : قوله ﷺ : «لَوْلَا أَنْ أَشِقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخَرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ» (٢) .
 الثاني : قوله : «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الْعَتَمَةُ وَالصُّبْحُ» (٣) ، وهذا صحيح فإنه لا ينشط لهما إلا منشرح الصدر خفيف إلى العمل ثقيل على داعي البطالة والراحة .
 الثالث : قوله : «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» ، إلى قوله : ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ (٤) والصبح فاتحة الحياة ومبدأ الأعمال كما

ونسبوه إلى الوضع ، نعوذ بالله من الخذلان . ونقل الزيلعي في نصب الراية ١٢٧/١ عن ابن حبان أن يعقوب ابن الوليد كان يضع الحديث على الثقات لا يصح كتب حديثه إلا على سبيل التعجب . وقال أحمد شاکر في تعليقه على الترمذي ٣٢١/١ : قال البيهقي في المعرفة : حديث (الصلاة في أول الوقت رضوان الله) إنما يعرف بيعقوب بن الوليد وقد كذبه أحمد وسائر الحفاظ . قال : وقد روي هذا الحديث بأسانيد أخر كلها ضعيفة والحديث ضعيف كما ذكر ذلك المناوي في فيض القدير ٨٢/٣ والألباني في إرواء الغليل ٢٨٧/٢ .

(١) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب فضل السمر في الفقه والخير بعد العشاء ١٥٥/١ من رواية أنس وكذلك النسائي ٢٦٨/١ وابن ماجه ٢٢٦/١ وأحمد ٢٦٧/٣ .
 (٢) الحديث رواه الترمذي بلفظ «لَوْلَا أَنْ أَشِقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخَرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نُصْفِهِ» . بالشك من رواية أبي هريرة . سنن الترمذي ٣١٠/١ . ورواه ابن ماجه ٢٢٦/١ ، وأحمد في المسند رقم ٧٤٠٦ و ٩٥٨٩ و ٩٥٩٠ ، ج ٢/٢٥٠ و ٤٣٣ والحاكم ١٤٦/١ وفيه إلى نصف الليل بغير شك ، وقال : وهو صحيح على شرطهما وليس له علة ولم يعقب عليه الذهبي ورواه أحمد بإسناد آخر رقم ١٠٦٢٦ ج ٢/٥٠٩ وعزاه الشيخ البنا لابن حبان والحاكم وقال صححه . الفتح الرباني ٢٧٤/٢ وقال الترمذي في سننه ٣١٢/١ : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
 درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم .

(٣) الحديث رواه البخاري في موضعين من صحيحه الأول في مواقيت الصلاة باب ذكر العشاء والعتمة ١٤٧/١ عن أبي هريرة معلقاً ، ورواه بعد ذلك في كتاب الأذان موصولاً ١٦٧/١ باب فضل العشاء في الجماعة ، ورواه ابن ماجه ٢٦١/١ ، والنسائي من رواية أبي بن كعب ١٠٤/٢ ، وأحمد ١٤٠/٥ .

(٤) سورة الإسراء آية ٧٨ ، والحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير تفسير سورة بني إسرائيل من رواية أبي هريرة بلفظ «تَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ» يقول أبو هريرة : اقرءوا إن شئتم ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ صحيح البخاري ١٠٨/٦ .

والترمذي بلفظ «تَشْهَدُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ» وقال حديث حسن صحيح ، سنن الترمذي ٣٠٢/٥ =

أن العصر والعتمة فاتحة الصحائف وربما إذا صلى العتمة لم يصل بعدها أبداً .

الرابع : حديث عثمان ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَهُ ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ لَيْلِهِ »^(١) . فمن علم هذه الفضائل يقين علمها ، وقدرها حق قدرها ، سعى إليها يحبو وجاءها يستقل تارة ويكبو ، وما توفيقنا إلا بالله .

كيفية الأذان

اختلفت الرواية فيه عن النبي ﷺ ، من طريق مؤذنيه بلال وسمرة وسعد وغيرهم ، ومال جماعة من العلماء إلى تريبع التكبير^(٢) وخذوا أخذ الله تعالى بكم ذات اليمين ما مهدناه لكم أصلاً فيما تقدم من أن عمل أهل المدينة فيما طريقه النقل أصل لا يززعز وقد نقلت الأذان تسع عشرة كلمة نقلاً متواتراً^(٣) فترجع على غيره ، وكذلك نقلت الإقامة فرادى حتى الإقامة منها ، فكان هذا النقل المتواتر مرجحاً^(٤) على الحديث الصحيح : « أَمَرَ بِلَالٌ^(٥) أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتَرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ »^(٦) .

= ورواه البغوي في شرح السنة ٢٢٣/٢ . ورواه أحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ١٩٤/١٨ .
ورود في رواية متفق عليها من هذا الحديث بلفظ « يَتَعَايُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ . » انظر البخاري في كتاب المواقيت باب فضل صلاة العصر ١٤٥/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب فضل صلاتي الصبح والعصر ٤٣٩/١ ، والنسائي ٢٤٠/١ - ٢٤١ من رواية أبي هريرة .

(١) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة ٤٥٤/١ .
(٢) هذا مذهب الجمهور قال النووي ، وبالتريب قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء ، وبالتثنية ، قال مالك : واحتج بهذا الحديث (أي حديث أبي محذورة) وبأنه عمل أهل المدينة وهم أعرف بالسنن . شرح النووي على مسلم ٨١/٤ وانظر نيل الأوطار ١٦/٢ .
(٣) فقد ورد في صحيح مسلم من طريق ابن مجير عن أبي محذورة . مسلم كتاب الصلاة باب كيف الأذان ٢٨٧/١ ، وأبوداود ٣٤٢/١ .

والنسائي ٥/٤/٢ ، وابن ماجه ٢٣٥/١ ، والدارمي ٢٧١/١ ، وأحمد ٤٠٩/٣ و٤٠١/٦ .

(٤) في (م) زيادة : اعتماداً .

(٥) قال الخطابي قوله (أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يُؤْتَرَ الْإِقَامَةُ) يريد أن الرسول ﷺ ، هو الذي أمره بذلك والأمر مضاف إليه دون غيره ، لأن الأمر المطلق في الشريعة لا يضاف إلا إليه . معالم السنن ١٥٤/١ .

(٦) الحديث متفق عليه من رواية أنس بن مالك . فقد أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب الأذان مثني مثني =

توقيت : قال النبي ﷺ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي » وهذا إذا كان الإمام غائباً ، فإن كان حاضراً فقال مالك ، رضي الله عنه : ليس في ذلك حد معروف وإنما ذلك على قدر حال الناس^(٢) . وقال غيره : وقت القيام عند قوله قد قامت^(٣) الصلاة ، وإنما أخذوها من هذا اللفظ والأذان الثاني من التكبير إلى التهليل كله إقامة فلذلك جعله مالك ، رضي الله عنه ، كله وقتاً للقيام لأنه كله لفظ للإشعار بالصلاة والإعلام بحضورها فيتأهب كل أحد على قدر حاله .

تأصيل : انفرد مالك ، رضي الله عنه ، عن الفقهاء بأن لا يصلى في مسجد واحد بجماعة مرتين^(٤) ، وذلك أصل من أصول الدين ؛ وذلك أن الجماعة إنما شرعت في الصلاة لتأليف القلوب وجمع الكلمة وصلاح ذات البين والتشاور في أمور الإسلام ، فلا تكون إلا واحدة ولو طرق فيها إلى التبعض والتشبة لأفسد هذا النظام وتنافرت القلوب

١٥٧/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ٢٨٦/١ ، وأبو داود ٣٤٩/١ ، والترمذي ٣٦٩/١ - ٣٧٠ ، والنسائي ٣/٢ ، وابن ماجه ٢٤١/١ ، والدارمي ٢٧٠/١ ، وأحمد ١٠٣/٣ و ١٨٩ كلهم من حديث أنس .

قال الحافظ ابن حجر أثناء الكلام على هذا الحديث : والحديث حجة على من زعم أن الإقامة مثني مثل الأذان ، وأجاب بعض الحنفية بدعوى النسخ وأن أفراد الإقامة كان أولاً ثم نسخ بحديث أبي محذورة وفيه تشية الإقامة وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخاً ، وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي محذورة المحسنة الترييع فكان يلزمهم القول به ، وقد أنكر أحمد على من ادعى النسخ بحديث أبي محذورة واحتج بأن النبي ﷺ ، رجع إلى المدينة وأقر بلالاً على أفراد الإقامة وعلمه سعد القرظي فأذن به بعد . كما رواه الدارقطني والحاكم .

وقال ابن عبد البر : ذهب أحمد وإسحاق وداود وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح ، فإن رُبع التكبير الأول في الأذان أو ثلثه أو رجّع التشهد أو لم يرجع أو ثنى الإقامة ، أو أفردا كلها ، أو قد قامت الصلاة ، فالجميع جائز . فتح الباري ٨٤/٢ قلت : وهذا منه للتوفيق بين الروايات .

(١) الحديث متفق عليه . أخرجه البخاري في باب مواقيت الصلاة باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة عن أبي قتادة . البخاري ١٦٤/١ .

ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب متى يقوم الناس للصلاة ٤٢٢/١ ، وأبو داود ٣٦٨/١ ، والنسائي ٣١/٢ وزاد فيه حتى تروني قد خرجت .

(٢) الموطأ ٧١/١ .

(٣) قال البخاري : وقيل يقومون عند قوله حي على الصلاة ، فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام ، روي عن سويد ابن غفلة أنه كان إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة كبر فيسئل عن صلاته فقال كذا كانت صلاة عمر . شرح السنة

٣١٣/٢ .

(٤) الموطأ ٧٢/١ .

وافترقت الكلمة وتوصل أهل البدع والنفاق إلى الانفراد بأرائهم الداخلة على أهل الإسلام في دينهم ، ولذلك منعنا من بنیان مسجد آخر يقصد به تفريق الكلمة وتشيت الجماعة حتى لو وقع بين أهل محلة كلام أو أراد رجل أن ينتبذ عن جبرته ، وكل ذلك لبناء مسجد ينفرد به لم يجز ويمنع من ذلك ويهدم عليه ويرد إلى أصحابه ، ولذلك هدم النبي ، ﷺ ، مسجد الضرار^(١) وألزم رجوع من ارتيب به إلى / من خلص من الأنصار .

حديث : « إِنْ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ »^(٢) إلى آخره . توهم بعض علمائنا أن في هذا الحديث دليلاً على صحة العمل بخبر الواحد ، وليس موضوع الحديث هذا وإنما موضوعه أنه يجوز الاكتفاء بالواحد عن الاثنين وعن الجماعة في صحة العمل على قوله إذا جعل ذلك إليه وقد به كما قال النبي ، ﷺ : « وَأَعْذُ يَا أَيُّسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ أَعْتَرَفَتْ فَأَرْجَمَهَا »^(٣) فأكتفي بالواحد وسيأتي تحقيق ذلك وبيانه (في كتاب الحدود)^(٤) إن شاء الله تعالى :

(١) وردت قصة مسجد الضرار في سورة التوبة آية ١٠٧ وهي قوله ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلِيَحْلِفُنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ . قال ابن العربي روي أن اثني عشر رجلاً من المنافقين كلهم من الأنصار من بني عمرو بن عوف بنوا مسجداً ضراراً بمسجد قباء وجاءوا إلى النبي ﷺ وهو خارج إلى تبوك فقالوا يا رسول الله قد بنينا مسجداً لذوي العلة والحاجة والليلة المطيرة وإنما نحب أن تأتينا وتصلي فيه لنا فقال النبي ﷺ إني على جناح مضر وشغل ولو قدمنا إن شاء الله أتيناكم فصلينا لكم فيه فلما نزل النبي ﷺ بقرب المدينة راجعاً من سفره أرسل قوماً لهدمه فهدم وأحرق .

أحكام القرآن ١٠١٢/٢ وانظر تفصيل القصة في تفسير ابن كثير ٤٥١/٣ ، الدر المنثور ٢٧٦/٣ ، تفسير ابن جرير ١٨/١١ .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري من رواية ابن عمر ولفظه « إِنْ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ فَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ أَبْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » البخاري باب مواقيت الصلاة وفضلها باب الاذان بعد الفجر ١٦٠/١ ومسلم في كتاب الصيام باب بيان إن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ٧٦٨/٢ . والنسائي ١٠/٢ ، وأحمد ٧٢/٢ ، ٧٣ ، ١٠٧ ، ١٢٣ .

(٣) الحديث متفق عليه من رواية أبي هريرة وزيد بن خالد ، فقد أخرجه البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة . باب الاعتراف بالزنى ٢٠٧/٨ ، وفي باب أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه ٢١٢/٨ ، وفي كتاب الأيمان والنذور باب كيف كانت يمين رسول الله ، ﷺ ، ١٠٩/٨ .

ومسلم في كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى : ١٣٢٤/٣ - ١٣٢٥ وأبو داود ٥٩١/٤ والترمذي ٣٩/٤ ، وابن ماجه ٨٥٢/٢ ، وأحمد في المسند ١١٥/٤ ، ١١٦ ، والدامري ١٧٧/٢ والرسالة للشافعي فقرة ٦٩١ ، والموطأ ٨٢٢/٢ .

(٤) زيادة من ك .

ترجمة :

قال مالك ، رضي الله عنه : قدر السحور من النداء^(١) ، وهو لفظ مشكل والمعنى المراد به أنه أراد أن يبين قرب وقت السحور من وقت نداء الصبح المحقق لها ، ويُعرف أن السنة تأخير السحور وتقدير الكلام قدر وقت السحور من وقت النداء ويبينه تمام الحديث الذي ذكر مالك ، رضي الله عنه ، أطرافه ونصّه قال النبي ، ﷺ : « إِنْ بَلَّالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقَظَ نَائِمُكُمْ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ أَبْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ نِدَائِهِمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ هَذَا وَيَصْعَدَ هَذَا »^(٢) .

حديث أدخل مالك رضي الله عنه عن سعيد بن المسيب حديث (مَنْ صَلَّى بِأَرْضٍ فَلَاةٍ إِلَى آخِرِهِ)^(٣) وفيه مسألتان من أصول الفقه إحداهما : أن المرسل من الأحاديث

(١) الموطأ ١/٧٤ .

(٢) هذا اللفظ ، الذي ساق الشارح هنا ، هو لفظ حديث عبد الله بن مسعود وليس في الموطأ ، وهو متفق عليه ، البخاري في كتاب الأذان باب الأذان قبل الفجر ١/١٦٠ - ١٦١ ، وفي الطلاق باب الإشارة في الطلاق والأمور ٧/٦٧ وفي خبر الواحد باب إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة ٩/١٠٧ ومسلم في الصيام باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ٢/٧٦٨ أما قوله (وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ هَذَا وَيَصْعَدَ هَذَا) فهو من حديث ابن عمر المتفق عليه ، وهذه الزيادة زادها مسلم في الباب السابق ٢/٧٦٨ ، وأخرجه البخاري دونها في الأذان ١/١٦٠ .

(٣) « مَنْ صَلَّى بِأَرْضٍ فَلَاةٍ صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ فَإِذَا أَدَّنَ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ صَلَّى وَرَاءَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ » ، الموطأ ١/٧٤ .

قال السيوطي : هذا مرسل له حكم الرفع فإن مثله لا يقال من جهة الرأي ، وقد ورد موصولاً ومرفوعاً ؛ فأخرج سعيد بن منصور في سننه ، وابن أبي شيبة في المصنف ، والبيهقي في السنن من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي قال : (لَا يَكُونُ رَجُلٌ بِأَرْضٍ فَيَتَوَضَّأُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ تَيَمَّمْ ثُمَّ يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ثُمَّ يُقِيمُهَا إِلَّا أُمٌّ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ مَا لَا يَرَى طَرَفَاهُ) ، هذا لفظ ابن أبي شيبة في المصنف ١/٢١٩ ، والبيهقي في السنن ١/٤٠٥ - ٤٠٦ وقال : الصحيح موقوف ، وقد روي مرفوعاً ولا يصح رفعه . وأخرجه النسائي في السنن الكبرى من طريق عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عنه . انظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي ٤/٣٢ ، ورواه البيهقي من طريق داود بن أبي هند عن أبي عثمان النهدي عن سلمان أيضاً فذكره . السنن الكبرى ١/٤٠٦ ، وانظر تنوير الحوالك ١/٩٤ - ٩٥ . والحديث موقوف على سلمان كما قال السيوطي والبيهقي . درجة الحديث : صحيح من خلال الإسناد .

(كله) (١) كالمسند عنده وبه قال أبو (ح) (٢) وقال (ش): لا يقبل المرسل بحال وقال بعض أصحابه إلا مراسيل سعيد بن المسيب ، قال لنا جمال الإسلام محمد بن الحسين الشاشي (٣) لا يقبل الشافعي مرسل أحد ، وقال : تتبع مراسيل سعيد بن المسيب فوجدتها كلها مسندة وإنما قال بحال إسنادها (٤) .

المسألة الثانية : أن صاحب إذا قال قولاً لا يقتضيه القياس فإنه محمول على المسند إلى النبي ، ﷺ ، وهي مسألة خلاف كبيرة ، ومذهب مالك ، رضي الله عنه ، ومذهب أبي حنيفة فيها أنه كالمسند ؛ وقد بينا ذلك في أخذه بمسألة البناء في الرعاف (٥) بحديث ابن عمر وابن عباس ، رضي الله عنهم . وزاد مالك ، رضي الله عنه ، مسألة ثالثة وهي إذا روى التابعي ما لا يقتضيه القياس ولا يوصل إليه بالنظر (٦) ، ولذلك أدخل عن سعيد صلاة الملائكة خلف المصلّي وقد ، بينا ذلك كله في أصول الفقه وإنما أردنا تنبيهكم عليه فاطلبوه في موضعه . وقد أسند هذا الذي روي عن سعيد بن المسيب من طرق وقوله : صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ يَسَارِهِ مَلَكٌ دليلاً على ما قاله ابن مسعود ، رضي الله عنه ، في أنه : (إِذَا صَلَّى وَرَاءَ الْإِمَامِ صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ وَاحِدٌ وَعَنْ يَسَارِهِ آخَرٌ) (٧) ومواقف المأموم مع الإمام سبعة :

- (١) ليست في بقية النسخ .
- (٢) قال العلائي : فأما القابلون له المحتجون به فهم مالك وأبو حنيفة وجمهور أصحابهما وأكثر المعتزلة ، وهو أحد الروايتين عن أحمد / جامع التحصيل ص ٢٧ .
- (٣) محمد بن الحسين أبوبكر القاضي المعروف بفخر القضاة ، يضرب به المثل في علم النظر مات سنة ٥١٢ .
- (٤) قال العلائي : قال أبو الحسن بن القطان ، وغيره من أصحابنا : كشف الإمام الشافعي عن حديث ابن المسيب فوجده كله مسنداً متصلاً فاكتفى عن طلب كل حديث بعد فراغه عن الجملة . وذكر أبو نصر ابن الصباغ عن جماعة من أصحابنا أن الشافعي ، رحمه الله ، إنما احتج بمراسيل ابن المسيب لأنه عرف من حاله إنه لا يرسل إلا عن الصحابة ، رضي الله عنهم ، فصار كأنه قال : أخبرني بعض الصحابة أن النبي ، ﷺ ، قال : كذا وكذا . ونقل المحقق عن العلائي أنه قبل مراسيل الثقات الذين لا يروون إلا عن الثقات دون غيرهم ونسبه إلى جمهور المحدثين كعلي بن المديني والبخاري ومسلم وغيرهم . اجماع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ٣٦/١ - ٣٧ تحقيق عمر حسن .
- (٥) تقدم .
- (٦) قال فيما سبق : إن صاحب إذا أفتى بخلاف القياس هل يكون أصلاً يرجع إليه أم لا والصحيح أنه لا يرجع .
- (٧) رواه مسلم في المساجد باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة فذكره مطولاً موقوفاً عليه ثم من طريق منصور عن إبراهيم فذكره مختصراً . فلما صَلَّى =

الاول : أن يكون واحد فيقف عن يمينه لحديث ابن عباس^(١) رضي الله عنهما .
 الثاني : أن يكونا اثنين صلياً خلفه لحديث أنس ، رضي الله عنه : « فَقُمْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ »^(٢) .

الثالث : أن تكون امرأة صلّت خلفه لأنه إذا كان معه رجلان صلّت المرأة خلفهما فإذا تأخرت عن وراءه فأحرى أن تتأخر عنه .

الرابع : أن يكونا رجلاً وامرأة فإنه يصلّي الرجل عن يمينه والمرأة خلفهما لما تقدم في حديث أنس ، رضي الله عنه ، فإن صلّت المرأة بجانب الإمام قال (ح) : تبطل صلاة الإمام^(٣) ، وهي مسألة ضعيفة له جداً لأنه لم يعرف بها فكيف تبطل صلاته وإن عرف بها ونوى إتمامها فإنما وقعت النية على مقتضى السنة فإذا خالفت هي السنة في نفسها ، فلا يتعدى فعلها إلى صلاة إمامها كما لو أحدثت وتجردت أو استدبرت أو وقف الرجل أمام الإمام وهو الموقوف .

الخامس : وحزر علماؤنا هذا فقالوا : إذا وقفت المرأة بجانب الإمام فإنها إساءة موقف فلا تبطل صلاة الإمام به ، كما لو وقف الرجل أمامه ، وعندنا نحن إذا وقف الرجل

= قال : هكذا فعل رسول الله ، ﷺ . مسلم ٣٧٨/١ - ٣٨٠ ، وأبو داود ٤٠٨/١ وأحمد في المسند ٤٥٩/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٩٨/٣ ، وشرح السنة ٣٩٠/٣ .

(١) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره ٥٧/١ ، وفي كتاب الأذان باب يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواء إذا كانا اثنين ١٧٨/١ و ٢١٧/١ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥٢٥/١ - ٥٢٦ ، وأبو داود ٤٧/٢ ، والترمذي ٤٥١/١ - ٤٥٢ ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، والنسائي ٨٧/٢ ، وابن ماجه ٤٣٣/١ ، وأحمد ٢٤٦/١ و ٣٥٨ كلهم عن مالك عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس عنه ، وكذلك هو في المشكاة ٣٤٦/١ .

(٢) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والظهور وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم ٢١٧/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب جواز الجماعة في النافلة ٤٥٧/١ ، والترمذي ٤٥٤/١ - ٤٥٦ ، والموطأ ١٥٣/١ .

(٣) نقل العيني هذا الرأي فقال : إذا حاذت الرجل امرأة فسدت صلاته دون صلاتها لأنه ترك ما هو مخاطب به ، وقال بعضهم : المرأة لا تصف مع الرجال فلو خالف أجزأت صلاتها عند الجمهور وعند الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة وهو عجيب وفي توجيهه تعسف . هكذا نقل العيني ورده بقوله : قلت : هذا القائل لو أدرك دقة ما قاله الحنفية هنا ما قال وهو عجيب وتوجيهه ما ذكرنا وليس فيه تعسف والتعسف على الذي لا يفهم كلام القوم . عمدة القاري ٢٦١/٥ ، وانظر مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١١٠/١ ، والبنية على الهداية ٣٣٧/٢ .

أمام إمامه صحت صلاته وقال (ح) ^(١) و (ش) ^(٢) : تبطل وحجتنا على (ش) أنها إساءة موقف فلا تبطل الصلاة كما إذا وقفت المرأة بجنب الإمام ، وحجتنا على (ح) أنه إذا خالف السنة في الوقوف فلم ^(٣) تبطل صلاته كما لو كان واحداً ووقف عن يساره .
السادس : أن يكونا رجلين وامرأة وقد تقدم .

السابع : أن يكونوا نساء ولا رجل فيهن فالموقف من خلفه ولا متعلق لابن مسعود في حديث سعيد ، رضي الله عنهما ، لأن قوله : « صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ يَسَارِهِ مَلَكٌ » يحتمل أن يريد الملكين الملازمين له فيكونا معه بحكم الاشتراك في العبادة ولزما موقفهما الذي رتبّه الله تعالى لهما . ويقال إن الموقف المرتب لهما هو جانبنا الذقن بإزاء طرفي الفم ، والملائكة من شأنهم الذي أمرهم الله به أنهم إذا رأوا صلاة شاركوا فيها وسروا أو جماعة يذكرون الله جلسوا إليهم وحفوا بهم وذكروا معهم ، وإذا رأوا معصية عدلوا عنهم وتباعدها منهم حتى قد روي في الحديث الصحيح : « إِنَّ مَلَائِكَةَ فَضْلَاءَ عَنْ أَعْمَالِ النَّاسِ يَتَّبِعُونَ خَلْقَ الذِّكْرِ » ^(٤) إلى آخره .

افتتاح الصلاة :

اعلموا بصركم الله تعالى أن هذه العبارة وهي قوله افتتاح الصلاة معناها إن الصلاة فعل متعلق على المكلف ممتنع الفعل لا يجوز التلبس بها إلا بعد تقديم مفتاح يتألف من عقد وقول وفعل . أما العقد فهي النية ولا خلاف فيها بين الأمة وحقيقتها قصد التقرب إلى الأمر بفعل ما أمر به لحق الأمر خاصة ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ ^(٥) ، وقال النبي ، ﷺ : « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ^(٦) ، وأشرف الأعمال الصلاة هي

(١) انظر فتح القدير لابن الهمام ٢٤٩/١ ، والبنية ٣٣٨/٢ وعزاه أيضاً للشافعي وأحمد .

(٢) انظر روضة الطالبين للنووي ٣٥٨/١ .

(٣) في (م) فلا .

(٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الدعوات باب فضل ذكر الله عز وجل من رواية أبي هريرة ١٠٧/٨ .

ومسلم في كتاب الذكر والدعاء باب فضل مجالس الذكر من روايته أيضاً ٢٠٦٩/٤ - ٢٠٧٠ ، ولفظه : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَائِكَةً سَيَّارَةٌ فَضْلَاءَ يَتَّبِعُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ فَإِذَا وَجَدُوا مَجْلِسًا فِيهِ ذِكْرٌ قَعَدُوا مَعَهُمْ وَحَفَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِأَجْنَحَتِهِمْ حَتَّى يَمْلَأُوا مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الدُّنْيَا » .

(٥) سورة البينة آية ٥ .

(٦) الحديث متفق عليه من رواية عمر الخطاب ؛ فقد أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب ما جاء أن الأعمال =

أولها وهي مرادة بمعنى هذا الحديث فيها ، والأصل في كل نية أن تكون عقدها مع التلبس بالفعل المنوي بها أو قبل ذلك بشرط استصحابها ، فإن تقدمت النية وطرأت غفلة فوق التلبس بالعبادة في تلك الحالة لم يعتد بها كما لا يعتد بالنية إذا وقعت بعد التلبس بالفعل ، وقد رخص في تقديمها في الصوم لعظيم الحرج في اقترانها بأوله ووقع لعلما مشاحة في تقديمها في الوضوء فيمن خرج يقصد النهر للطهارة فعزبت نيته قبل البلوغ إليه أنه تجزيه وحمل الجهال الصلاة عليه ، وإنما ذلك في الطهارة لاختلاف العلماء في افتقارها إلى النية بخلاف الصلاة فإن افتقارها إلى النية مجمع عليه فلا يجوز رد الأصل المتفق عليه إلى الفرع المختلف فيه . قال أبو الحسن القروي^(١) ، بغير عسقلان^(٢) : سمعت إمام الحرمين يقول : يحضر الإنسان عند التلبس بالصلاة النية ويجدد النظر في الصانع وحدث العالم والنبوات حتى ينتهي نظره إلى نية الصلاة ، قال : ولا يحتاج ذلك إلى زمان طويل وإنما يكون في أوجز لحظة لأن تعليم الجمل يفتقر إلى الزمان الطويل وتذكّرها يكون في لحظة . ومن تمام النية أن تكون منسحبة على الصلاة كلها إلا أن ذلك لما كان أمراً يتعذر سمح الشرع في عزوب النية في أثنائها . سمعت شيخنا أبا بكر الفهري ، بالمسجد الأقصى ، يقول : قال محمد بن سحنون^(٣) : رأيت أبي سحنون ربما يكمل الصلاة فيعيدها ، فقلت

= بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى ٢١/١ ، وفي كتاب النكاح باب من هاجر أو عمل خيراً ليتزوج امرأة فله ما نوى ٤/٧ وفي كتاب الطلاق ٣٩/٧ وفي كتاب العتق ١٢٧/٣ .

ومسلم في كتاب الإمارة باب قوله : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ١٥١٥/٣ ، ١٥١٦ ، وأبو داود ٦٥١/٢ ، والترمذي ١٧٩/٤ ، والنسائي ١٥٨/٦ - ١٥٩ ، وابن ماجه ١٤١٣/٢ كلهم من حديث عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى . . » .

(١) أبو الحسن الفروي هذا لم أطلع على ترجمته .

(٢) هي مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين ويقال لها عروس الشام . وقد نزل بها جماعة من الصحابة والتابعين وحدث بها خلق كثير . معجم البلدان ١٢٢/٤ ، الأنساب للسمعاني ٢٩٤/٩ .

(٣) محمد بن سحنون ولد سنة ٢٠٢ - ٢٥٥ .

هو الإمام بن الإمام شيخ الإسلام وعلم الأعلام الفقيه الحافظ النظّار مع الجلالة والثقة والعدالة ، تفقه بأبيه ، وسمع ابن أبي حسان وموسى بن معاوية وعبد العزيز ابن يحيى المدني ، له كتابه الجامع لفنون العلم وكتابه المسند في الحديث . شجرة النور الزكية ٧٠/١ ، السديج المذهب في معرفة أعيان المذهب ١٦٩/١ ، ترتيب المدارك ٩٣/٣ - ٩٤ .

له : ما هذا يا أبت ؟ فقال : عزبت نيتي في أثائها/ فلذلك أعدتها ، وسيأتي تمام القول في باب قوله النظر في الصلاة الى ما يشغلك عنها إن شاء الله تعالى .

وأما الأفعال فهي الستر واستقبال القبلة والسواك ورفع اليدين . أما الستر فهو فرض إسلامي بإجماع الأمة واختلّف هل هو من شروط الصلاة أم لا ؟ فمشهور مذهبنا إنه ليس من شروط الصلاة والصحيح في النظر أنه من واجبات الصلاة المخصوصة بها . قال النبي ، ﷺ ، في عهده : « لَا يَجُزُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ »^(١) .

وأما استقبال القبلة فلا خلاف فيه . وأما السواك فمن جهال المحدثين من أوجبه^(٢) ، وذلك معاندة للنص . ففي صحيح الحديث أنه ﷺ قال : « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى الْأُمَّةِ أَوْ عَلَى أُمَّتِهِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ »^(٣) وفي الصحيح عند كل^(٤) وضوء وفيه أيضاً « عِنْدَ كُلِّ

(١) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب ما يستمر من العورة ١٠٣/١ ، وفي كتاب الحج باب لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك ١٢٨/٢ ، وفي الجزية باب كيف ينبذ إلى أهل العهد ٨١/٤ ، وفي المغازي : باب حج أبي بكر بالناس ١٣٧/٥ وفي تفسير سورة براءة في قوله تعالى : ﴿ فَيَسْجُدُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ ﴾ ٨٠/٥ ، ٨١ ، ٨٢ ، ومسلم في الحج باب لا يحج بالبيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ٩٨٢/٢ ، وأبوداود ٤٨٣/٢ ، والنسائي ٢٣٤/٥ ، والبغوي في شرح السنة ١٢١/٧ ، كلهم من طريق أبي هريرة .

(٢) هذه العبارة قاسية منه ، رحمه الله ، ولا ينبغي إطلاقها على هؤلاء الأئمة ، فقد روي ذلك عن إسحاق بن راهويه ودادود ، قال ابن قدامة : لا نعلم أحداً قال بوجوبه إلا إسحاق ودادود لانه مأمور به والأمر يقتضي الوجوب ، المغني لابن قدامة ٩٥/١ ، وقد عتّن ابن خزيمة في صحيحه ٧٢/١ لحديث أبي هريرة بقوله : باب الدليل على أن الأمر بالسواك أمر فضيلة لا أمر فريضة إذ لو كان السواك فرضاً أمر النبي ، ﷺ ، أمته شق ذلك عليهم أولم يشق .

(٣) الحديث متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الجمعة باب السواك يوم الجمعة ٥/٢ وقال : « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ » . وأخرجه مسلم في الطهارة باب السواك ٢٢٠/١ بلفظ « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » وقال : وفي حديث زهير على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . وأبوداود ٤٠/١ وزاد فيه ولأمرتهم بتأخير العشاء ، والترمذي ٣٤/١ ، والنسائي ١٢/١ ، وابن ماجه ١٠٥/١ ، والشافعي في مسنده ٢٧/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣٩٢/١ ، كلهم من طريق أبي هريرة .

(٤) البخاري في كتاب الصيام باب السواك الرطب واليابس للصائم ٤٠/٣ معلقاً قال : ويذكر عن أبي هريرة . وقد ورد عند ابن حبان عن عائشة أن النبي ، ﷺ ، قال : « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » ، موارد الظمان في زوائد ابن حبان ص ٦٥ ، ورواه ابن خزيمة من رواية أبي هريرة بلفظ « لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ » ، صحيح ابن خزيمة ٧٣/١ ، وقال المحقق له مصطفى الأعظمي : سنده =

صَلَاةٍ « فهو ﷺ قد صرَّح بنفي الوجوب فكيف يثبت أحد وفي هذا الحديث الذي ذكره مالك^(١) ومسلم^(٢) .

(أصلان من أصول الفقه) :

أحدهما : إنه يجوز للنبي ، ﷺ ، أن يفرض بالاجتهاد على أمته لأنه لو كان وحياً من الله تعالى بنفي أو إثبات لبلغه كان فيه حرج أو لم يكن ، وقد مهَّدنا ذلك في كتاب المحصول^(٣) وغيره .

ثانيهما : أن النص على الأمر على الوجوب لقوله : « لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ » فإذا ارتفع الوجوب بقي التخصيص المستدعي للندب ، وقد روى النسائي عن عائشة رضي الله عنها : « السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْصَاةٌ لِلرَّبِّ »^(٤) (وروى الدارقطني عن عكرمة عن ابن عباس في

صحيح ورواه أحمد بلفظ « لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ الْوُضُوءِ » وفي رواية له : « لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ وَمَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِصَلَاةٍ » الفتح الرباني ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

ورواه الحاكم ١٤٦/١ بلفظ « لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَاكَ مَعَ الْوُضُوءِ وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ » وقال : وهو صحيح على شرطهما جميعاً ، وليس له علة ، وكذا قال الذهبي . وقال الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا : الحديث رواه ابن خزيمة وابن حبان وصححه وقال : ذكر ذلك النووي في شرح المذهب . . وقال : قال ابن مندة في حديث الباب : إسناده مجمع على صحته . الفتح الرباني ٢٩٤/١ - ٢٩٥ ، وأورده المنذري في الترغيب والترهيب ١٦٤/١ وورد الحديث في بعض روايات الموطأ ٦٦/١ موقوفاً على أبي هريرة من رواية حميد بن عبد الرحمن عنه بلفظ « لَوْلَا أَنْ يَشُقُّ عَلَى أُمَّتِهِ لِأَمَرَهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ » قال ابن عبد البر : هذا الحديث يدخل في المسند لاتصاله من غير وجه ، ولما يدل عليه اللفظ قال : وبهذا اللفظ رواه أكثر الرواة عن مالك . تنويل الحوالم ٨٥/١ .

(١) الموطأ ٦٦/١ موصولاً .

(٢) مسلم في كتاب الطهارة باب السواك ٢٢٠/١ .

(٣) انظر المحصول في أصول الفقه للمؤلف ل ٤٦ ل نشر البنود على مراقي السعود ٣٢٤/٢ .

(٤) الحديث رواه النسائي ١٠/١ ، وكذلك ابن خزيمة ٧٠/١ ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٦٥ ، وأحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ٢٩٠/١ ورواه البيهقي من عدة طرق عن عائشة . السنن الكبرى ٣٤/١ ، وأورده المنذري في الترغيب والترهيب ١٦٥/١ أقول : الحديث ، باللفظ الذي تقدم ، صحَّحه النووي فقد قال : حديث صحيح . وذكره البخاري في صحيحه في كتاب الصيام تعليقاً فقال : قالت عائشة ، رضي الله عنها عن النبي ، ﷺ : السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْصَاةٌ لِلرَّبِّ ، وهذا التعليق صحيح لأنه بصيغة الجزم وتعليقات البخاري إذا كانت بصيغة الجزم فهي صحيحة . المجموع ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ، وانظر صحيح البخاري كتاب =

السَّوَّاءُ عَشْرُ خَصَالٍ^(١) : « مَطْهَرَةٌ لِلنِّفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ مَطْرَدَةٌ لِلشَّيْطَانِ مَعْرَجَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ يُذْهِبُ الْحَفَرُ وَيَجْلُو الْبَصَرَ وَيَشِدُّ اللَّتَّةَ وَيَقْطَعُ الْبَلْغَمَ وَيُطِيبُ النِّكْهَةَ وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ » ، زادنا فيه الفهري بالمسجد الأقصى ، « مَثْرَاءٌ لِلْمَالِ مَنَاهَةٌ لِلْعَدُوِّ وَزَيْدٌ فِي الْحَسَنَاتِ »^(٢) ، وأما رفع اليدين فهو الذي صدر به مالك ، رضي الله عنه^(٣) ، وللعلماء فيه خمسة أقوال ، وهي في مذهبنا مروية ، وقد استوفيناها في كتاب المسائل وشرح الحديث في غير ما موضع .

واختلفت الرواية في الصحيح عن النبي ، ﷺ ، فيها فروي أنه كان يرفع يديه حذو^(٤) منكبيه ، وروي حذو^(٥) أذنيه ، ووجه الجمع بينهما إنه كان يجعل آخر الكف مما يلي الساعد بحذاء المنكبين يقيمها ولا يسطهما فيقع أطراف الأصابع بحيال الأذنين فينتظم المعنى^(٦) بالحديثين .

= الصيام باب السواك الرطب واليابس للصائم ٤٠/٣ معلقاً ، ومثل قول النووي قال المنذري في الترغيب والترهيب ١٦٥/١ ، وقال الشيخ مصطفى الأعظمي ، الحديث صحيح انظر تعليقه على صحيح ابن خزيمة ٧٠/١ ، والحديث أورده الهيثمي في زوائد أبي يعلى الموصلي ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(١) ما بين القوسين ساقط من (م) .

(٢) أما حديث الدارقطني فلفظه : « فِي السَّوَّاءِ عَشْرُ خَصَالٍ : مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى مَسْخَطَةٌ لِلشَّيْطَانِ وَمَفْرَجَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ جَبَدٌ لِلتَّةِ وَمَذْهَبٌ بِالْحَفْرِ وَيَجْلُو الْبَصَرَ وَيُقَلِّلُ الْبَلْغَمَ وَهُوَ السَّنَةُ وَزَيْدٌ فِي الْحَسَنَاتِ » . قال الشيخ أبو الحسن معلى ابن ميمون ضعيف متروك . سنن الدارقطني ٥٨/١ ، وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه بحر بن كنيز السقاء ، وقد أجمعوا على ضعفه . مجمع الزوائد ٢٢٠/١ ، وقال الحافظ ابن حجر : رواه الطبراني من طرق ضعيفة عن ابن عباس بزيادة مجالة للبصر تلخيص الحبير ٦١/١ . وحديث الدارقطني ضعفه من أجل معلى بن ميمون المجاشعي يقال له الخصاص عن يزيد الرقاشي ومطر الوراق وعنه أزهر بن جميل ومحمد بن يحيى البصري . قال النسائي والدارقطني : متروك . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال ابن عدي : أحاديثه مناكير ، وقال ابن حبان : يخطيء إذا حدث من حفظه . ميزان الاعتدال ١٨٧/٣ ، ولسان الميزان ٦٥/٦ .

فالحديث ضعيف كما قال الدارقطني وابن حجر والهيثمي وصححه السيوطي في الجامع الصغير . انظر فيض القدير ١٤٧/٤ وضعفه الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٢٤١/٣ ، والارواء ١٠٥/١ .

(٣) الموطأ ٧٥/١ فقال باب افتتاح الصلاة وساق الحديث الآتي .

(٤) ورد ذلك في الصحيحين : صحيح البخاري في كتاب الأذان باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح من طريق سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ١٨٧/١ . ومسلم في كتاب الصلاة باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام بلفظ : رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه . مسلم ٢٩٢/١ .

(٥) ورد في صحيح مسلم من رواية مالك بن الحويرث في الباب السابق . مسلم ٢٩٣/١ .

(٦) قال الحافظ وروى أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال : يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله =

وأما الأقوال فهو التكبير ولا خلاف فيه في الجملة ، وقد قال الشافعي : يستحب له أن يتكلم بلسانه بنيته فيقول أؤدي ظهر الوقت ثم^(١) يكبر ، وهي بدعة ما رويت عن النبي ﷺ ، ولا عن أحد من السلف إما أنه يستحب للمشوش الخاطر الموسوس الفكر إذا خشى ألا يرتبط له في قلبه عقد النية أن يعقده بالقول حتى يذهب عنه اللبس . والأصل في وجوب التكبير قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾^(٢) وبهذا تعلق (ح) في أنه يجوز افتتاح الصلاة بكل اسم من تعظيم الله تعالى . ولو كان بغير العربية حتى لو قال بزرع خدائي^(٣) لانعقدت^(٤) . وقال (ش) لو قال الله الأكبر لانعقدت^(٥) . وقال أبو يوسف الله الكبير لانعقدت^(٦) . وههنا تنزيل في النظر يبصركم إن استبصرتم ثم مدارج الفكر قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ . قوله تبارك وتعالى محتمل لكون المراد بالذكر النية أو الذكر باللسان ، وربما كان كون النية مراداً به أظهر لأن محل الذكر محل النسيان لأنه ضده والنسيان لا يصح تضادهما إلا على المحل الواحد ، فعلى / هذا لا حجة لأبي حنيفة فيه : وإن قلنا إن المراد بذلك الذكر باللسان ففي القرآن الأمر بالذكر مطلقاً ، وفي السنة الأمر به مقيداً بصفته ووقته فكان أولى . وإذا تعيّن التكبير حسب ما عينه الرسول قولاً للأعرابي إذ أعلمه الصلاة فقال له كَبَّرَ وَبَيَّنَّه ، ﷺ ، فعلاً حين قال : الله أَكْبَرُ^(٧) ، فلا يجوز زيادة الألف واللام فيه لأنها زيادة على البيان في عبادة لا مجال للقياس فيها وأيضاً فإن زيادة الألف واللام تُوهّم تخصيصاً بنفي اشتراك كان قبلها وليس مع الله أكبر احتمال ولا لله

الأذنين ، ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ (حَتَّى كَانَتْ حَيَالٌ مَنَكَبِيَّةٌ وَحَادِيٌّ بِإِبْهَامِهِ أُذُنَيْهِ) وبهذا

قال المتأخرون من المالكية فيما حكى ابن الشاسي في الجواهر . فتح الباري ٢/٢٢١ .

(١) انظر كلامه في الأم ١/٨٦ ، وقال في المذهب : ومن أصحابنا من قال ينوي بالقلب ويتلفظ باللسان وليس بشيء لأن النية هي القصد بالقلب . المذهب مع شرحه المجموع ٣/٢٧٦ .

(٢) سورة الأعلى آية ١٤ - ١٥ .

(٣) هذه كلمة فارسية - ومعناها الكبير .

(٤) انظر مذهب أبي حنيفة في تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢١٥ ، وفتح القدير لابن الهمام ١/١٩٨ ، واللباب في شرح الكتاب للقندوري ١/٦٧ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣/٤٧٢ .

(٥) انظر الأم ١/٨٧ .

(٦) انظر مذهب أبي يوسف في تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢١٥ ، واللباب في شرح الكتاب ١/٦٧ ، وشرح فتح القدير ١/١٩٩ .

(٧) متفق عليه أخرجه البخاري في صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر ويجهر فيها ويخافت ١/١٢٦ ، وفي باب استواء الظهر في الركوع ١/١٣١ وفي كتاب الاستئذان باب =

في ذلك شريك فيفتقر إلى التخصيص وزيادة البيان فيه . وقوله الكبير أقل معنى من أكبر ونحن قد منعنا من الزيادة بالأدلة فالنقصان أولى أن يكون ممنوعاً .

وأما الذكر بالعجمية للقادر على العربية فذلك لا يجوز لوجهين :

أحدهما : أنا لا نتحقق صحة المعنى في اللفظ العجمي ، كما تحققناه في اللفظ العربي ، ولأن ذلك تبديل للعبادة وتغيير وقياس في العبادات ، وذلك كله غير جائز . وقد ثبت عن النبي ﷺ ، في الصحيح : « أَنَّهُ كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً »^(١) وأربع تحميدات للمأموم بدلاً من تكبيره وجواباً لقوله : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » وأطلق على ذلك كله اسم التكبير إخباراً بالمعظم عن الأقل . واتفق العلماء على أن التكبيرة الأولى فرض دون سائر التكبيرات ما خلا ابن شهاب فإنه يزوي عنه أن تكبيرة الإحرام ليست بفرض^(٢) .

= من رد فقال عليك السلام ٤٧/٨ .

وفي الأيمان والنذور باب إذا حثت ناسياً في الأيمان ١١٥/٨ .

ومسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٨/١ .

وأبوداود ٥٣٤/١ ، والترمذي ١٠٣/٢ ، والنسائي ١٢٤/٢ ، وابن ماجه ٣٣٦/١ ، كلهم عن أبي هريرة ولفظه : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، السَّلَامَ ، قَالَ : « أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ثُمَّ قَالَ أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ الرَّجُلُ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي قَالَ إِذَا قُمْتَ فِي صَلَاتِكَ فَكَبِّرْ ثُمَّ أَقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ... » .

(١) صحيح البخاري كتاب الأذان باب التكبير إذا أقام من السجود ٢٠٠/١ ، وأحمد في المسند ٢١٨/١ ، و ٢٩٢/١ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ وفي ج ٣٤٢/٥ . كلاهما من حديث أبي هريرة يقول : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرُكْعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ... » .

قلت : إنما كان عدد التكبيرات اثنتين وعشرين لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فيقع في الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتاح وتكبيرة القيام من التشهد الأول .

(٢) قال ابن حجر تكبيرة الإحرام ركن عند الجمهور ، وقيل شرط ، وهو عند الحنفية ، ووجه عند الشافعية وقيل سنة . قال ابن المنذر : لم يقل به أحد غير الزهري فتح الباري ٢١٧/٢ - ٢١٨ وقال ابن قدامة : التكبير ركن في الصلاة لا تنعقد إلا به سواء تركه سهواً أو عمداً ، وهذا هو قول ربيعة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر ، وقال سعيد بن المسيب والحسن والزهري وقتادة والحكم والأوزاعي : من نسي تكبيرة

ووقع في المدونة وهم نسبة هذا القول إلى سعيد بن المسيب وليس له^(١) والصحيح أنها فرض لثلاثة أدلة :

أحدها : حديثه ﷺ : « تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ »^(٢).

الثاني : قوله للأعرابي كبر وهذا أمر .

الثالث : أن خاتمتها تقتقر عندنا وعنده إلى نطق وهو التسليم ففاتحتها بذلك أولى ،
وتحريره أحد طرفي الصلاة فتعين النطق فيه أصله الطرف الأخير والله أعلم .

تأسيس :

رتب مالك ، رضي الله عنه ، أمر الصلاة في البيان على نحو تلاه فيه غيره من سائر
المصنفين للأحاديث على الأبواب ، وذكروا ما ورد في ذلك من الأخبار ، وزاد مالك ،

= الافتتاح أجزأته تكبيرة الركوع وقال : ولنا قول النبي ، ﷺ ، تحريمها الكبير يدل على أنه لا يدخل في الصلاة بدونه . المغني ٣٣٤/١ . وقال النووي : تكبيرة الإحرام ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها هذا هو مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجمهور السلف والخلف . وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن الزهري أنه قال : تنعقد الصلاة بمجرد النية بلا تكبير ، قال ابن المنذر : لم يقل به غير الزهري . المجموع ٢٩٠/٣ .
(١) انظر المدونة ٦٣/١ .

(٢) رواه أبو داود ٤٩/١ من طريق محمد بن عقيل والترمذي من طريقه أيضاً عن محمد بن الحنفية عن علي ، رضي الله عنه ، عن النبي ، ﷺ ، قال : « مُفْتَاَحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ » ، وقال الترمذي : هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ، ثم قال : وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل . قال محمد : وهو مقارب الحديث . سنن الترمذي ٨/١ ورواه ابن ماجه ١٠١/١ ، وأحمد ١٢٣/١ ، و١٢٩ ، والدارمي ١٧٥/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦١/١ ، والدارقطني ٣٦٠/١ ورواه ابن أبي شيبة ٢٢٩/١ ، والحاكم ١٣٢/١ وقال : صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي ، ورواه البغوي في شرح السنة ١٧/٣ وقال حديث حسن . والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٣/٢ و٣٧٩ ، وأبو نعيم في الحلية ٣٨٢/٨ ، والخطيب في تاريخه ١٩٧/١٠ ، والشافعي ٦٩/١ . وأورده النووي في المجموع ٢٨٩/٣ وقال : رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد صحيح .

وقال الحافظ في التلخيص ٢١٦/١ : صححه الحاكم وابن السكن ، وقال في الفتح ٢٦٧/٢ : أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح ، وحسنه المؤلف كما يأتي ، وقال الشيخ ناصر الدين الألباني : الحديث صحيح بلا شك فإن له شواهد يرتقي بها إلى درجة الصحة . إرواء الغليل ٩/٢ ، وانظر نصب الراية ٣٠٨/١ ، وعندي أن الحديث الصحيح كما ذهب إليه من تقدم من الأئمة ولكثرة شواهد .

رضي الله عنه ، عليهم ما جاء فيها من الآثار ولا غنى للناظر عن معرفة الآثار كما لا بدّ له من العلم بالأخبار ليعلم كيف كان تلقي السلف للأحاديث وعلى أي وجه كان قبولهم لها ، ويطلع من أي باب تولجوا إليها فلا منهج إلا منهاجهم ، وهذه الحالة مشكلة جداً ولأشكالها تقطع العلماء فيها أيادي سباً^(١) ، ونحن نخرج لكم فيها عن ذخيرة يا طالما شددنا عليها الوكاء ، ودافعنا عنه بالارجاء قال الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٢) ، وصلى النبي ، ﷺ ، صلاته المعلومة ونقلها الناس جملة كأبي حميد الساعدي وأبي هريرة ، رضي الله عنهما ، وغيرهما ونقلها أيضاً جماعة من الصحابة مفصلة ، واجتمع البيان في كل طريق منها ، والذي نقل عنه ﷺ ، في هيئة الصلاة من الأفعال والأقوال ست وثلاثون خصلة .

اختلفت مناهج العلماء فيها على ثلاثة أنحاء :

المنحى الأول : أنها كلها واجبة .

المنحى الثاني : أن ما تضمنه القرآن منها واجب وما خرج عنه فهو مسنون .

المنحى الثالث : المقابلة بين الأقوال والأفعال فما تخلص منها إلى الوجوب أو السنة قضى به ، وعلى ذلك بنى مالك موطأه وهو المنهج الأسد الأقصد بسطة وإيضاحه أن النبي ، ﷺ ، قال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »^(٣) فوجب الانتهاء إلى هذا وتعين الاقتداء به ، ثم نظرنا إلى جملة الست والثلاثين خصلة نظراً جملياً ومفصلاً . أما النظر/ الجملي فمن حديث أبي هريرة وغيره : (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ، ﷺ ، فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى ثُمَّ خَرَجَ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ، ﷺ ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ أَرْجَعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ إِلَيَّ أَنْ بَيْنَ لَهُ فَقَالَ لَهُ تَوْضُأً كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَكَبَّرَ ثُمَّ أَمَرَ مَا تَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ أَرَكَعَ حَتَّى

(١) هذا مثل عربي يقال : تَفَرَّقُوا أَيَدِي سَبًا وَأَيَادِي سَبًا : تَبَدَّوا . ضرب المثل بهم لأنه لما غرق مكانهم وذهب جناتهم تَبَدَّوا فِي الْبِلَادِ . ترتيب القاموس ٥٠٤/٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٤٣ .

(٣) الحديث متفق عليه .

أخرجه البخاري في كتاب الأذان للمسافر ١/١٦٢ ، ومسلم في كتاب المساجد باب من أحق بالإمامة ١/٤٦٥ ، وأبو داود ١/١٦١ ، والترمذي ١/٣٩٩ ، والنسائي ٢/٩٠٨ ، وابن خزيمة في صحيحه ١/٢٠٦ ، والبيهقي في شرح السنة ٢/٢٩٦ ، كنهم من رواية مالك بن الحويرث واللفظ هنا لفظ البخاري وابن خزيمة والبيهقي والباقون روه باختصار .

تَطْمِئَنَّ رَاكِعاً ثُمَّ أَرْفَعَ حَتَّى تَطْمِئَنَّ رَافِعاً ثُمَّ أَسْجُدَ حَتَّى تَطْمِئَنَّ سَاجِداً ثُمَّ أَرْفَعَ^(١) ثُمَّ أَفْعَلَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا هَكَذَا^(٢) فذكر ﷺ ، في معرض التعلم ، ما سبق بيانه من الأركان وسكت عن رفع اليدين ، وعن حدّ القراءة ، وعن تكبيرة الانتقالات ، وعن الجلسة الوسطى ، وعن التشهد ، وعن الجلسة الأخيرة وعن السلام ثم استقرأنا الشريعة (واستقريناها)^(٣) ، فثبت أنه ﷺ ، قال : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »^(٤) ، وثبت عنه ﷺ : « أَنَّهُ قَالَ : كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ »^(٥) الحديث . وثبت عنه ، أنه قال : « يَقُولُ اللَّهُ قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ »^(٦) الحديث فتعيّنت الفاتحة بهذه الأخبار ، وترك ﷺ الجلسة الوسطى فلم يجعل ذلك قادحاً في الصلاة ، لكنه عوّض عنها بالسجود قبل السلام وقال ﷺ : « تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » وهو حديث حسن ، ثم اختلفت مناهج العلماء في هذه الأخبار بحسب اختلاف مراتب الأدلة في الكتاب والسنة وارتباطها باللغة ، واختلاف الرواية في الأحاديث

(١) في (ك) ، و (م) ، و (ص) زيادة : حتى تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم .

(٢) هو حديث المسيء صلاته وقد تقدم .

(٣) في (م) استعلم لبابها .

(٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها ١٩٢/١٠ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٥/١ ، وأبو داود ٥١٤/١ ، والترمذي ٢٥/٢ ، والنسائي ١٣٧/٢ - ١٤١ ، وابن ماجه ٢٧٣/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٩٣/٣ - ١٩٤ ، وابن خزيمة ٢٤٦/١ ، والدارقطني ٣٢١/١ والدارمي ٢٨٣/١ بلفظ « مَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ » كلهم من طريق عبادة بن الصامت .

(٥) مسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٧/١ وأبو داود ٥١٢/١ ، والموطأ ٨٤/١ ، والترمذي ١٢١/٢ و ٢٠١/٥ ، والنسائي ١٣٥/٢ ، وابن ماجه ٢٧٣/١ ، والبيهقي في السنن ٣٧٥/٢ ، وابن خزيمة ٢٤٧/١ ، كلهم عن أبي هريرة .

(٦) مسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٦/١ ، وأبو داود ٥١٢/١ ، والترمذي ٢٠١/٥ ، والنسائي ١٣٥/٢ - ١٣٦ ، وأحمد ٢٤١/٢ ، ٣٢٠ ، والبخاري في شرح السنة ٤٧/٣ ، وقال : حديث صحيح كلهم عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : قال الله تعالى : « قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : حَمِيدِي عَبْدِي وَإِذَا قَالَ : الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : أَنتَى عَلَيَّ عَبْدِي وَإِذَا قَالَ : مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ قَالَ : مَجْدِي عَبْدِي .. » .

بالزيادة والنقصان ، وعلى هذه الأصول انبنى اختلاف الاجتهاد بين العلماء وانظروا نور الله بصائرکم إلى أنموذج يجلو لكم عن بصيرة النظر ويغسل عنكم رخص^(١) التقليد نوره عليكم في ثمان مسائل :

المسألة الأولى : أذن النبي ﷺ ، وأقام وصلى فتعين الكل بفعله ثم سقط الوجوب في الأذان عن الفذ ، كما بيناه في الدليل الذي أوردناه ، وبقيت الإقامة فمن العلماء من أسقط وجوبها^(٢) نظراً إلى أنها أحت الأذان شرعت تنبيهاً للغافل الحاضر واستدعاء للغائب القريب ، كما شرع الأذان لمثله ، ومنهم من أثبت وجوبها^(٣) لقول النبي ﷺ للأعرابي : « وَأَقِمَّ وَكَبَّرْ »^(٤) فأمره بالإقامة كما أمره بالتكبير والاستقبال والوضوء ، وحذار من ملبسة^(٥) جرت في ألفاظ أصحابنا المغاربة إذ يقولون إن الصلاة تُعاد من ترك السنن لأنه ليس بين السنة والفرص فرق إلا الاعتداد و^(٦) الإسقاط ، فأما أنتم الآن فقد وقعتم على الحديث وقد تعين عليكم أن تقولوا بإحدى روايتي مالك الموافقة للحديث وهو أن الإقامة فرض^(٧)

المسألة الثانية : تكبيرة الإحرام وقد تقدمت^(٨) .

المسألة الثالثة : القراءة : قال (ح) : هي فرض لأنها في القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ ﴾^(٩) وهذا وهم لأنه لا خلاف بين العلماء أن الآية إنما نزلت في

(١) رخص رخصة كمنعه ، أو رخصه : غسله ، فهو مرحوض والمرحاض المغتسل ، وقد يكنى به عن مطرح العذرة والمرحضة شيء يتوضأ فيه مثل الكنيف . مختار القاموس ٢٤٢ .

(٢) كأبي حنيفة ومالك الشافعي فقالوا : هما ستان ، الإفصاح لابن هبيرة ١٠٨/١ .

(٣) كأحمد إذ قال : الأذان والإقامة فرضان على أهل الأمصار على الكفاية إذا قام بها بعضهم أجزاء عن جميعهم . الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة ١٠٨/١ .

(٤) تقدم .

(٥) أي اختلاط في الأمر قال ابن منظور : اللبس اختلاط الامر . لسان العرب ٢٠٤/٦ .

(٦) في (م) أو .

(٧) لم أطلع على هذا العزو لمالك في الموطأ ولا في المدونة ، ويقول ابن رشد : إنه لم يقل بفرضيتها إلا أهل الظاهر . ثم قال : وقال ابن كنانة ، من أصحاب مالك : من تركها عامداً بطلت صلاته . بداية المجتهد ٦/١ وانظر الكافي لابن عبد البر ٢٠١/١ .

(٨) ص ٢١٨ .

(٩) سورة المزمل آية ٢٠ . انظر مذهب الأحناف في أحكام القرآن للجصاص ٤٦٩/٣ ، وقد رد المؤلف دليل الأحناف في الأحكام له ١٨٧١/٤ .

نسخ قيام الليل بوجوب صلاة الفرض وأن المراد بالقراءة ههنا الصلاة ، لكن لما قال النبي ، ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » واختلف الناس في هذا الأصل هل يحمل هذا النفي على التمام والكمال ، أو يحتمل على الأجزاء ، اختلفت الفتوى بحسب اختلاف حال الناظر . ولما كان الأشهر في هذا الأصل والأقوى أن النفي على العموم كان الأقوى من رواية مالك ، رضي الله عنه ، أن من لم يقرأ الفاتحة في صلاته بطلت (١) .

المسألة الرابعة : ثم نظرنا في تكرارها في كل ركعة ، فمن تأمل قول النبي ، ﷺ ، للأعرابي : « ثُمَّ أَفْعَلْ كَذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » لزمه أن يعيد القراءة كما يعيد الركوع والسجود على أنه قد روي أيضاً حديث من طرق كثيرة « كُلُّ رَكْعَةٍ / لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ » (٢) هذا مع النظر في أن القيام فرض في الثانية وما بعدها ، والقيام لا يراد لنفسه وإنما هو محل لغيره .

المسألة الخامسة : الركوع والسجود ولا خلاف فيهما لأنهما ثبتا قرآناً (٣) وسنة ،

(١) قال ابن عبد البر روي عن مالك أنه قال : من لم يقرأ بفاتحة الكتاب في ركعتين من صلاته فسدت صلاته . وروي عنه وعن جماعة من أهل المدينة أن من لم يقرأها في كل ركعة فسدت صلاته إلا أن يكون مأموماً وهو الصحيح من القول عندنا . الكافي ٢٠١/١ .

(٢) روى ابن ماجه من طريق أبي سفيان السعدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ، ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِ « الْحَمْدُ لِلَّهِ » وَسُورَةٍ فِي فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا » ابن ماجه ٢٧٤/١ ، ورواه ابن عدي في الكامل ١٤٣٦/٤ ، وابن حبان في المجروحين ٣٨١/١ .

أقول : الحديث فيه طريف بن شهاب ، أو ابن سعد السعدي البصري الأشل ، بالمعجمة ، ويقال له الأعم بمهملتين ، ضعيف من السادسة / ت ق / ٣٧٧/١ وقال في ت ت : قال النسائي : متروك الحديث ، وقال مرة : ضعيف الحديث ، ومرة ليس بثقة . وقال ابن عبد البر : اجمعوا على أنه ضعيف الحديث ت ت ١١/٥ - ١٢ وانظر الكامل ١٤٣٦/٤ ، والمجروحين ٣٨١/١ ، الميزان ٣٣٦/٢ .

درجة الحديث : ضعيف . قال الزيلعي : هو معلول ، وقال : قال عبد الحق : لا يصح هذا الحديث من أجله (أي من أجل طريف) نصب الراية ٣٦٣/١ ، كما ضعف إسناده الحافظ في التلخيص ٢٣٢/١ وقد تابعه قتادة في أبي نضرة عن أبي سعيد قال : (أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر) أبو داود ٥١١/١ - ٥١٢ . وهذه المتابعة صحيحها الحافظ في التلخيص الحبير ٣٣٢/١ ولعله يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره ، والله أعلم .

(٣) دليله قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا » سورة الحج ، آية ٧٧ .

وقال ابن هبيرة : أجمعوا على أن فروض الصلاة سبعة وذكر منها الركوع والسجود . الإفصاح عن معاني الصحاح ١٢٢/١ .

وزادت السنة الطمأنينة فيهما^(١) والفصل بينهما ، وقد تكاثرت الرواية عن ابن القاسم^(٢) وغيره بوجوب الفصل بينهما وسقوط الطمأنينة^(٣) وهو وهم عظيم لأن النبي ﷺ ، فعلها وأمر بها وعلمها ، فإن كان لابن القاسم عذر فإنه لم يطلع على هذا فما بالكم أنتم وقد انتهى العلم إليكم وقامت الحجة به عليكم .

المسألة السادسة : الجلسة الوسطى : ثبت عن النبي ﷺ ، فعلها وهي فعل يشتمل على قول فقد تأكدت . لكن لا حرمة إلا لما أحترم الشرع ولا قوة إلا لما قوى الشرع ، وقد ثبت عن النبي ﷺ ، أنه قام من اثنتين^(٤) ثم جعل السجود جبراً فتعين على الكافة الحكم بسقوط وجوبها ، ثم اختلفت مذاهبهم في الجبران فمنهم من قال إن الجبران واجب يأتي به قبل السلام^(٥) فإن لم يكن ففي ما بعد السلام على القرب ، فإن طال أعاد الصلاة وإليه

(١) ورد ذلك في حديث المسيء بصلاته .

(٢) ابن القاسم : ت ١٢٦ هـ .

هو عبد الرحمن بن خالد بن جنادة العتقي المصري ، أبو عبد الله ، ويعرف بابن القاسم . فقيه جمع بين الزهد والعلم ، تفقه بالإمام مالك ونظرائه ، مولده ووفاته بمصر ، له كتاب المدونة رواها عن مالك . ترتيب المدارك ٤٣٣/٢ ، الديباج ٤٦٥/١ ، وفیات الأعيان ٢٧٦/١ ، الانتقاء ٥٠ .

(٣) قال القاضي عبد الوهاب : الطمأنينة في الركوع واجبة ، خلافاً لأبي حنيفة لحديث أبي حميد . . وقال للذي علمه الصلاة : واركع حتى تطمئن راكعاً ، وقال : لا تتم صلاة أحد حتى يتوضأ إلى أن قال : ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ، ولأنه ركن مستحق فكان من شرطه الطمأنينة كالقيام . الإشراف على مسائل الخلاف ٨٢/١ .

(٤) الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب السهو باب إذا سلم من ركعتين أو ثلاث فسجد سجدة مثل سجود الصلاة أو أطول ٨٥/٢ - ٨٦ .

مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٣/١ عندهما من حديث أبي هريرة ، ورواه أبو داود ٦١٢/١ ، والترمذي ٢٤٧/٢ ، والنسائي ٢٠/٣ ، وابن ماجه ٣٨٣/١ ، وزاد فيه : ثم سلم ، وأبو عوانة ١٩٥/٢ ، والبيهقي ٣٥٤/٢ ، والمنتقى لابن الجارود ٩٣ ، وأحمد في المسند ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ .

ولفظه عن أبي هريرة قال : « صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ ، الظُّهْرُ أَوْ الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْقَضَتْ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، لِأَصْحَابِهِ : أَحَقُّ مَا يَقُولُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ . . » لفظ البخاري .

(٥) قال ابن هبيرة : قال الشافعي في المشهور عنه : (سجود السهو) كله قبل السلام ، وقال أحمد في الرواية المشهورة عنه : كله قبل السلام إلا في موضعين :

أحدهما : أن يسلم من نقصان في صلاته ناسياً فإنه يقضي ما بقي عليه ويسلم ويسجد للسهو بعد السلام . =

صغوا المالكية^(١) . ومنهم من قال دخول الجبران فيها دليل على سقوطها ومن المحال سقوط الأصل ووجوب الجبران والذي يدان الله تعالى به وجوب الجبران كما فعله النبي، ﷺ ، لكن يأتي به متى ما تذكره طال أم قصر ، ولو كان الأصل هو الذي يأتي به لكان لك أن تراعي فيه القرب للاتصال .

المسألة السابعة : وهي أصعبها التشهد ، قال (ش) : هو واجب في آخر الصلاة^(٢) ، وقال علمائنا^(٣) وأصحاب (ح) : لا يجب^(٤) لأن النبي، ﷺ ، لم يذكره للأعرابي وهذا فيه ضعف لأنه لم يذكر له السلام ، وقد ثبت عن الصحابة، رضي الله عنهم ، أنهم قالوا : (كان رسول الله، ﷺ ، يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن)^(٥) . وقال ابن مسعود، رضي الله عنه : (كنا نقول إذا صلينا السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال النبي، ﷺ ، : قولوا التحيات لله فذكرها)^(٦) ، وهذا أمر وقد علمتم وجوبها في الصلاة وقد علمتم فريضتها في طريق التعلم وقد وجب أن يقابل بالقبول .

المسألة الثامنة : التسليم ، وقد تقدم فيه الحديث ولقد زلّ فيه (ح) حين قال : إن

والثاني : إذا شك الإمام في صلاته ، فإنه يني على غالب فهمه ويسجد أيضاً .

وعنه رواية أخرى كذهب مالك . الإفصاح عن معاني الصحاح ١٤٨/١ .

(١) انظر الكافي لابن عبد البر ٢٣٤/١ .

(٢) انظر المجموع للنووي ٤٦٢/٣ ، فقد قال : الجلوس والتشهد فيه فرضان عندنا لا تصح الصلاة إلا بهما .

(٣) انظر بداية المجتهد ١٢٩/١ ، والكافي ٢٠٤/١ .

(٤) انظر شرح فتح القدير ٢٢٣/١ .

(٥) رواه مسلم في كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة ٣٠٢/١ ، وأبو داود ٥٩٦/١ - ٥٩٧ ، والترمذي ٨٣/٢ ،

وقال : حسن غريب صحيح ، والنسائي ٢٤٢/٢ وابن ماجه ٢٩١/١ ، والحاكم في المستدرک ٢٦٦/١ ،

وقال صحيح من شرط البخاري ، ووافقه الذهبي والبعوي في شرح السنة ١٨٢/٣ - ١٨٣ ، وقال : هذا

حديث صحيح وكلهم من طريق ابن عباس قال : كان رسول الله، ﷺ ، : « يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ » .

(٦) حديث متفق عليه رواه البخاري كتاب الاستئذان باب السلام اسم من أسماء الله تعالى ٦٣/٨ ، وفي كتاب

الدعوات باب الدعاء في الصلاة ٨٩/٨ ، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى السلام المؤمن ٩٤/٩ ، وفي

صفة الصلاة باب التشهد في الأخيرة ١٣٧/١ ، وفي باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ١٣٨/١ ، وفي

العمل في الصلاة باب من سمى قوماً أو سلم في الصلاة من غير مواجهة وهو لا يعلم ٥٦/٢ ، ومسلم في

كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة ٣٠١/١ ، وأبو داود ٥٩١/١ ، والترمذي ٨١/٢ ، والنسائي ٢٤٠/٢ ،

وابن ماجه ٢٩٠/١ ، والبعوي في شرح السنة ١٨٠/٣ .

الحدث يقوم مقام السلام^(١) في الخروج عن الصلاة ، وكان شيخنا فخر^(٢) الإسلام ينشدنا في الدرس ونرى الخروج من الصلاة بضرطة : أين الضراط من السلام عليكم وورد لعلمائنا من هذه المسألة فرعان ضعيفان . أما أحدهما : فروى عبد الملك^(٣) بن حبيب عن عبد الملك^(٤) أن من سلّم من ركعتين متتابعاً فخرج البيان أنه كان عن أربع أنه يجزيه ، وهذا هو مذهب أهل العراق بعينه .

وأما الثاني : فوقع في الكتب المنبذة أن الإمام إذا أحدث بعد التشهد متعمداً أو قبل السلام أنه يجزي من خلفه ، وهذا مما ينبغي أن لا يلتفت إليه في الفتوى وإن عمرت به المجالس للذكرى ، وإنما تشبّه أهل العراق في ذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ ، حين ذكر أفعال الصلاة فقال في آخر الحديث : « فَإِذَا تَشَهَّدْتَ فَقَدْ أَنْقَضْتَ صَلَاتَكَ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَأَقْعُدْ »^(٥) وهذا الحديث لا

(١) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٢٦/١ .

(٢) ٣٣٨هـ . عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي ، أبو مروان ، الفقيه الأديب . انتهت إليه رئاسة الأندلس بعد يحيى بن يحيى . شجرة النور الزكية ٤/١ . الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ٨/٢ جذوة المقتبس ٢٦٣ ، وبغية الملتبس ٣٦٤ - ٣٦٦ ، ترتيب المدارك ٣٠/٣ - ٤٨ ، تذكرة الحفاظ ٥٣٧/٢ - ٥٣٨ ، العبر ٤٢٧/١ - ٤٢٨ ، ت ٣٩٠/٦ ، نفع الطيب ٣٣١/١ - ٣٣٢ .

(٣) ٢١٢هـ . أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون القرشي ، الفقيه الذي لا تكدره الدلاء ، مفتي المدينة تفقه بأبيه ومالك وغيرهما وبه تفقه ابن حبيب وسحنون . شجرة النور الزكية ٥٦/١ ، الديباج ٦/٢ ، ترتيب المدارك ٣٦٠/٢ - ٣٦٥ ، وفیات الأعيان ٣٤٠/٢ - ٣٤١ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٨ ، العبر ٣٦٣/١ ، ميزان الاعتدال ٦٥٧/٢ ، ٦٥٩ ، الانتقاء ٥٧ ، نكت الهمسان للصفدي ١٩٧ ، ت ٤٠٧/٦ - ٤٠٨ .

(٤) رواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي . أبو داود ٤١٠/١ ، وقال عن عبد الله بن عمر وهو غلط مطبعي وإنما هو ابن عمرو والترمذي ٢٦١/٢ ، وقال حديث إسناده ليس بذلك القوي وقد اضطربوا في إسناده . . وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم هو الأفريقي قد ضعفه بعض أهل الحديث منهم يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل ورواه الدارقطني ٣٧٩/١ ، وقال عبد الرحمن بن زياد ضعيف لا يحتج به . والبيهقي في السنن ١٧٦/٢ وقال : لا يصح وعبد الرحمن بن زياد يتفرد به وهو مختلف عليه في لفظه ، وعبد الرحمن لا يحتج به كان يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه لضعفه ، وجرحه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وغيرهما من الحفاظ ورواه الطيالسي ص ٢٩٨ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٤/١ كلهم من طريق الأفريقي هذا ، وهو ، كما عرفت ، ضعيف ، وكما قال الحافظ في ت ٤٨٠/١ ، وفي التهذيب ١٧٣/٦ ، انظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ٢٨٢/٣ ، الجرح والتعديل ٢٣٤/٥ ، ميزان الاعتدال =

حجة فيه من ثلاثة أوجه : الأول : أن هذا الحديث لم يصح وقد وصيناكم أن الاشتغال بما لم يصح عنه .

الثاني : أنه إن كان حجة علينا في ترك السلام فهو حجة على المخالف في ترك النية .

الثالث : أن معناه إن شئت أن تقعد فتزيد في الدعاء/ فافعل وإن شئت أن تقوم فسلم ، وفي هذا جمع بين الأخبار وهو أولى من القول ببعضها وإسقاط البعض .
حديث علي في النهي (عن قراءة القرآن في الركوع)^(١) ههنا أصل من أصول الفقه لم يتفطن له إلا مالك ، رضي الله عنه ، وهو أن مراتب الرواة من الصحابة عن النبي ، ﷺ ، خمس :

المرتبة الأولى : أن يقول الراوي : سمعت رسول الله ، ﷺ ، ينهى عن الصلاة بعد العصر يقول : لا تصلى لا تصم وهذا أعلاها لأنه شاهد ونقل اللفظ^(٢) .

= ١٠٤/٢ ، الكاشف ١٦٤/٢ ، المجروحين لابن حبان ٥٠/٢ - ٥١ .

أقول : ما ذهب إليه المؤلف من ضعف الحديث هنا قاله أيضاً في العارضة ١٩٩/٢ ، وكذلك ضعفه الخطابي في معالم السنن ١٧٥/١ ، فقد قال : قلت هذا حديث ضعيف وقد تكلم أناس في بعض نقلته وقد عارضته الأحاديث التي فيها إيجاب التشهد والتسليم ولا أعلم أحداً قال بظاهره إلا أصحاب الرأي .
وقال النووي في المجموع ٤٨١/٣ : ضعيف باتفاق الحفاظ ونظراً إلى كل ما تقدم من كلام الأئمة فإن الحديث ضعيف .

(١) الحديث رواه مسلم في كتاب اللباس باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصر ١٦٤٨/٣ ، وأبو داود ٣٢٢/٤ ، والترمذي ٤٩/٢ ، والنسائي ١٨٩/٢ - ١٩٠ ، والبيهقي في السنن ٨٧/٢ ، والبخاري في شرح السنة ١٠٨/٣ ، ومالك في الموطأ ٨٠/١ ، وأورده النووي في المجموع ٤١٤/٣ ، كلهم من حديث علي ، رضي الله عنه ، قال : نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، « عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ وَعَنِ لِبَاسِ الْقَسِيِّ وَعَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَعَنِ لِبَاسِ الْمُعْصَرِ » .
أقول : رواية مالك ليس فيها إلا نهى .

(٢) قال ابن الصلاح : السماع من لفظ الشيخ وهو ينقسم إلى إملاء وتحديث من غير إملاء . وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير . مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح ص ٢٤٥ .

وهذا القول مروى عن القاضي عياض ، انظر الإلماع ص ٦٩ .

وقد أشار هنا الشارح إلى حديث متفق عليه أخرجه البخاري في المواقيت باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ١٥٢/١ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ٥٦٦/١ ، كلاهما عن أبي هريرة « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » لفظ مسلم .

المرتبة الثانية : أن يقول الراوي من الصحابة : سمعت رسول الله ، ﷺ ، ينهى عن الصلاة بعد العصر ^(١) وعن الصيام يوم ^(٢) النحر فهذا فيه أصل من السماع وليس فيه كيفية الأمر والنهي .

المرتبة الثالثة : أن يقول الراوي من الصحابة : قال رسول الله ، ﷺ ، ولم يذكر السماع فلا خلاف بين العلماء أنه محمول على السماع قائم مقامه لأن الصحابة كان يأخذ بعضهم عن بعض ويتناوبون في النزول لتحصيل العلم ثم يبلغه إلى صاحبه على المداولة ^(٣) . واختلف العلماء فيما بعد الصحابة فقال بعضهم : هذا يختص بعصرها لأنها بجملتها عصبه محمولة على العدالة بخلاف عصر التابعين وما بعده ، فإن حال العدالة يختلف فيه وقال مالك ، رضي الله عنه : إذا قال التابعي قال رسول الله ، ﷺ ، فهو حجة فإن الحال وإن اختلفت بالتابعين في العدالة فإن القائل قال رسول الله ، ﷺ ، لا يطلقه عليه مع ما في الكذب من الوعيد إلا وهو قد تقلد صحته ^(٤) .

المرتبة الرابعة : أن يقول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا وهذا فيه من الاحتمال أكثر ^(٥) مما في الأول .

(١) انظر الحديث السابق .

(٢) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري : انبخاري في الصوم : باب صوم يوم النحر ٥٦/٣ ، ومسلم في الصوم باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ٧٩٩/٢ ، وفيه « لَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى » .

(٣) هذه المرتبة عندها ابن الأثير الثانية : فقد قال : المرتبة الثانية أن يقول الصحابي قال رسول الله ، ﷺ ، كذا ، أو حدثنا ، أو أخبرنا بكذا ، وكذلك غير الصحابي عن شيخه فهذا ظاهره النقل وليس نصاً صريحاً ، إذ قد يقول الواحد منا : قال رسول الله ، ﷺ ، اعتماداً على ما نقل إليه ولم يسمعه منه ، فلا يستحيل أن يقول الصحابي ذلك اعتماداً على ما بلغه تواتراً ، أو على لسان من يثق به . مقدمة جامع الأصول ٤٧/١ . وانظر توضيح الأفكار ١٧٢/١ - ١٧٣ .

(٤) لم أطلع على هذا العزو لمالك وقريب منه ما قال ابن عبد البر فقد قال : قالت طائفة من أصحابنا مراسيل الثقات أولى من المسندات ، واعتلوا بأن من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك ، ومن أرسل من الأئمة حديثاً ، مع علمه ودينه وثقته ، فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر . التمهيد ٣/١ وانظر شرح النخبة لعللي القاري ص ١١٢ ، جامع التحصيل ص ٢٩ ، إرشاد الفحول ص ٦١ ، توضيح الأفكار ٢٨٣/١ ، وتدريب الراوي ص ١٩٨ .

(٥) قال ابن الأثير : المرتبة الرابعة أن يقول الراوي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا أو وجب علينا كذا . . فهذا جميعه في حكم واحد وينتظر إليه الاحتمالات الثلاثة التي تطرقت إلى المرتبة الثالثة واحتمال رابع وهو الأمر فإنه لا يدري إنه رسول الله ، ﷺ ، أو غيره من العلماء . جامع الأصول ٤٩/١ .

المرتبة الخامسة : أن يقول الصحابي : كان الأمر في عهد رسول الله ، ﷺ ، كذا كقول ابن عباس : « كَانَتِ الْبَتَّةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، وَاحِدَةً » (١) ، وهذا فيه احتمال كثير وخلاف مشهور ، وقد بينا أدلة هذه المراتب في كتاب التمحيص وخلصنا إلى المقصود منها في المحصول (٢) ، وقد قال علي ، رضي الله عنه ، في هذا الحديث : « نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ » وهذا تحرير اللفظ واحتراز من الغلط ؛ لأن الراوي إذا نهاه النبي ، ﷺ ، عن شيء فقال نهى رسول الله ، ﷺ ، مطلقاً ، فقد نقل الخبر عن النبي ، ﷺ ، وقاس غيره عليه وجعل الكل منوطاً بالنبي ، ﷺ . وقد ثبت عن النبي ، ﷺ : « أَنَّهُ قَالَ : أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظُمُوا فِيهِ الرَّبُّ وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهَدُوا فِيهِ بِالِدُّعَاءِ فَإِنَّهُ قَمِنَ أَنَّ يُسْتَجَابَ لَكُمْ » (٣) ، وفي الموطأ النهي عن قراءة القرآن في الركوع ، وفي صحيح مسلم (نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود) وذلك أن الله تعالى ذكر محال الصلاة وأذكارها

(١) هذا الأثر رواه مالك في الموطأ ٢/ ٥٥٠ بلاغاً وعبد الرزاق في مصنفه ٦/ ٣٩٧ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٥/ ١٣ ، والبيهقي في السنن ٧/ ٣٣٧ ، وقد عُنُونُ له مالك في الموطأ ما جاء في البتة ولفظه (أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنِّي طَلَقْتُ أَمْرَاتِي مِائَةَ تَطْلِيقَةٍ فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : طَلَقْتَ مِنْكَ ثَلَاثَ ، وَسَبْعَ وَتَسْعُونَ اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا) ، وعزاه السيوطي للشافعي وابن المنذر . الدر المنثور ٢٨٦/ ١ .

والأثر صحيح إلى ابن عباس حسب السند الذي ورد به عند عبد الرزاق والبيهقي .

(٢) قال في المحصول : قال بعض الناس : نقل ألفاظ الرسول ، ﷺ ، في الشريعة واجب لقول رسوله ، ﷺ : « نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها فَأَدَاها كَمَا سَمِعَهَا قُرْبَ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ . . » وألفاظ الشريعة على قسمين :

أحدها : أن يتعلق به التعبد كألفاظ التشهد ، فلا بد من نقلها بلفظها .

والثاني : ما وقع التعبد بمعناه فهذا يجوز تبديل اللفظ بشرطين أن يكون المبدل ممن يستقل بذلك ، وقد قال واثلة بن الأسقع : ليس كلما سمعنا من رسول الله ، ﷺ ، نحدثكم عنه باللفظ ، حسبكم المعنى . والدليل القاطع في ذلك قول الصحابة ، رضي الله عنهم ، عن بكرة أبيهم : نهى رسول الله ، ﷺ ، عن كذا وأمر بكذا ، ولم يذكروا صيغة الأمر ولا صيغة النهي وهذا تعلق بالمعنى . المحصول ل ٤٩ ب . وانظر شرح التفتيح ص ٣٧٣ ، نشر البنود ٢/ ٦٨ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ١/ ٣٤٨ ، وأبو داود ١/ ٥٤٥ ، والنسائي ٢/ ١٨٩ - ١٩٠ ، والبغوي في شرح السنة ٣/ ١٠٧ ، وقال صحيح وأحمد في المسند رقم ١٩٠٠ كلهم من حديث ابن عباس قال : « كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، السَّتَارَةَ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَمْ يَنْقُ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النَّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تَرَى لَهُ أَلَا إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ =

فلا يجوز التبديل فيها ، فمن بدلها على قصد التلاعب فسدت صلاته ، ومن بدلها على قصد الاجتهاد في أن المعنى واحد فسدت صلاته أيضاً ، ومن بدلها نسياناً صحّت صلاته ولو جعل رجل موضع الله أكبر سمع الله لمن حمده ، أو بعكسه نسياناً ، لم يكن عليه شيء ، ولو فعلها عامداً لبطلت صلاته . واختلاف^(١) السجود في النسيان ينبي على أن التكبير هل فيه سجود مثل القراءة أيضاً أم لا ، وينبي أيضاً على معرفة القدر الذي يسجد فيه من التكبير أو تعاد الصلاة منه وهذا كله ضعيف موضعه المسائل .

كيفية القراءة :

الأصل في ذلك ثلاثة أدلة :

الأول : قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ ﴾^(٢) على أحد القولين ، وقوله للأعرابي : « وَأَقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » .

الدليل الثاني : ثبت أن النبي ﷺ « قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِطُولِ الطَّوْلَيْنِ »^(٣) في الحَضَرِ وَقَرَأَ فِيهَا بِالطُّورِ^(٤) فِي السَّفَرِ وَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ^(٥) وَقَرَأَ فِي الظُّهْرِ بِقَدْرِ أَلَمْ

رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَمَا الرُّكُوعُ فَعَمَّطُوا فِيهِ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمَا السُّجُودُ فَاجْتَهَدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَمِنَ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ » .

(١) في ك وم اختلف .

(٢) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٣) أخرجه البخاري في صفة الصلاة باب القراءة في المغرب ١/١٩٤ ، وأبو داود ١/٥٠٩ ، والنسائي ٢/١٧٠ ، وأحمد ، أنظر الفتح الرباني ٣/٢٢٦ ، كلهم من رواية زيد بن ثابت .

قال الحافظ : بأطول السورتين الطويلتين وطولى تأنيث أطول والطوليين بتحتانية تشنية طولى وهذه رواية الأكثر . فتح الباري ٢/٢٤٧ .

(٤) البخاري في صفة الصلاة باب الجهر في المغرب ١/١٩٤ ، وفي الجهاد باب فداء المشركين ٤/٥٥ ، والتفسير باب تفسير سورة الطور ٦/١١٦ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب القراءة في الصبح ١/٣٣٨ ، وأبو داود ١/٥٠٨ ، والنسائي ٢/١٦٩ ، وابن ماجه ١/١٧٢ ، والبغوي في شرح السنة ٣/٦٩ ومالك في الموطأ ٨/٧٨ ، كلهم من رواية محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه .

(٥) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في صفة الصلاة باب الجهر في العشاء ١/١٩٤ . ومسلم في كتاب الصلاة =

تَنْزِيلٌ^(١) . وذكر مالك ، رضي الله عنه ، عن الخلفاء والصحابة والتابعين آثاراً في البقرة^(٢) ويوسف^(٣) وغيرهما .

باب القراءة في العشاء ٣٣٩/١ ، والترمذي ١١٥/٢ وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي ١٧٣/٢ ، وابن ماجه ٢٧٢/١ - ٢٧٣ ، والبغوي في شرح السنة ٧١/٣ ، وأحمد ، انظر الفتح الرباني ٢٣٠/٣ ، كلهم من رواية البراء بن عازب .

قال الشارح في العارضة ١٠٥/٢ - ١٠٦ : إن صلاة رسول الله ﷺ ، إنما كانت تختلف بحسب أحوال المأمومين ؛ فليست قراءته في صلاته في السفر كقراءته في صلاة الحضر ، ولا قراءته مع مأموم محسوم العلل قليل الشغل كقراءته مع ضد ذلك . قال ﷺ : « إِنِّي لَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّيِّ فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ مَخَافَةَ أَنْ تُفْتِنَ أُمُّهُ » . (أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ١٨١/١) .

الثانية : أن ركعاته لم تكن سواء في مقدار القراءة ، كانت الأولى أطول من الثانية وقد جهل الخلق اليوم حتى صار العالم منهم بزعمه يسويهما والجاهل ربما يطول الثانية ويقصر الأولى ، وتراهم يلتزمون في صلاة الصبح من الحجرات ومنهم من يلتزم من الحواريين ويقرأ سورة تلو سورة فتكون الثانية أطول من الأولى ، وكذلك في المغرب يقرأ بسورة الضحى ويأتي بسورة تلي سورة فتكون الثانية أطول من الأولى ، وكذلك يفعل بجهله في جميع الصلوات ومعنى قراءة القرآن أن يقرأ سورة ثم يقرأ ما بعدها في الركعة الثانية ولا يكون تلوها .

الثالث : التزام سورة معلومة في القراءة كما قد بينا من ترتيب الجهال وهذا لا يلزم إنما يقرأ ما اتفق بحسب ما يقتضيه الحال .

(١) رواه مسلم في كتاب الصلاة باب القراءة في الظهر والعصر ٣٣٤/١ ، وأبو داود ٥٠٦/١ ، وأحمد ، انظر الفتح الرباني ٢٢٢/٣ . والطحاوي ٢٠٧/١ وابن خزيمة ٢٥٦/١ - ٢٥٧ كلهم عن أبي سعيد .

(٢) رواه مالك عن هشام بن عروة عن أبيه . الموطأ ٨٢/١ ، وهذا منقطع لأن عروة لم يدرك أبا بكر ، ورواه عبد الرزاق في المصنف ١١٣/٢ من طريق الزهري عن أنس بن مالك قال : صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ الْفَجْرَ فَاسْتَفْتَحَ الْبَقْرَةَ فَقَرَأَهَا فِي رَكْعَتَيْنِ ، ورواه أيضاً مثل رواية مالك المنقطعة ، ورواه البيهقي من الطريقين . السنن الكبرى ٣٨٩/٢ ، والحديث صححه الحافظ في الفتح ٢٥٦/٢ .

(٣) وورد في الموطأ أيضاً ٨٢/١ عن عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول : « صَلَّيْنَا وَرَاءَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ يُوسُفَ وَسُورَةَ الْحَجِّ قِرَاءَةً بَاطِنَةً » ورواه البيهقي ٣٨٩/٢ ، وعبد الرزاق في المصنف ١١٤/٢ ، كلاهما من طريق مالك ، وقال في الجوهر النقي : قلت في الاستبكار زعم مسلم ابن الحجاج أن مالكا وهم فيه ، وأن أصحاب هشام لم يقولوا فيه عن أبيه وإنما قالوا عن هشام أخبرني عبد الله بن عامر ، وذكر البيهقي في كتاب المعرفة أن أبا أسامة ووكيعاً وحاتم ابن إسماعيل رووه عن هشام عن ابن عامر دون ذكر أبيه ، ثم قال البيهقي وهو الصواب ، وقد علق الشيخ محمد زكريا في أوجز المسالك ٨٣/٢ على الكلام السابق بقوله : والصواب عندي أن زيادة أبيه في السند وهم والصواب عن هشام قال أخبرني عبد الله بن عامر وذلك أن رواية هشام بلفظ الإخبار لا يمكن عن عامر بن ربيعة لأن عامراً أكثر ما قيل في موته سنة سبع وثلاثين . انظر الإصابة ٢٤٠/٢ ، ومولد هشام سنة إحدى وستين انظرت ٥١/١١ إلا أن يقال إن الرواية لعامر وابنه كليهما صحيحة ، إلا أن رواية هشام عن عبد الله بن عامر بدون الواسطة أو عن عامر بواسطة عروة فيصح حينئذ ، =

الدليل الثالث : حديث معاذ بن جبل وعظه النبي ، ﷺ ، فقال : « إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفِرِينَ أَقْرَأُ يَعْنِي فِي الْعِشَاءِ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ »^(١) وقال النبي ، ﷺ ، في ذلك ، قولاً يضم هذا النشر العظيم ، ويجمع خاطر المجتهد ، ويسلكه في الجادة إن عقل وهو قوله ، ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ ، الْحَدِيثُ إِلَى قَوْلِهِ ، وَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ »^(٢) قال علماؤنا : وكذلك إذا علم من جماعة ما علم من نفسه فليحملهم محلها وعليه تخرج قراءة الخلفاء للبقرة ويوسف في الصلاة وقراءته ، ﷺ ، للأعراف في المغرب^(٣) ، ومن أشد ما يجهله الناس في هذا فحراس منه أن تجهلوا أن الركعة الأولى في الشريعة أطول من الثانية ، فتخطئوا فتسووا بينهما ، بل قد انتهت الجهالة بهم إلى أن يجعلوا الثانية أطول من الأولى وهذا مما ينبغي أن تتفطنوا له .

الثانية : أن تجتنبوا في صلاتكم تحديد سور القرآن^(٤) وإسقاط غيرها ، بل ينبغي أن تعولوا على ما تيسر فإن التحديد ليس إلا للشارع وحده .

حديث : قال أبي بن كعب إلى قوله والقرآن العظيم^(٥) . أدخله مالك ، رضي الله عنه

= ورواية مالك بلفظ عن هشام عن أبيه ، قلت عامر بن ربيعة وابنه عبد الله . انظرت ٦٢/٥ ، ٢٧٠/٥ - ٢٧١ فالحديث متصل إلى عمر سواء رواه عامر أو ابنه عبد الله .
درجة الحديث : صحيح .

(١) الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في الجماعة والإمامة باب إذا طول وكان للرجل حاجة فخرج فصلى ١٧٦/١ ، وفي باب من شكا إمامه إذا طول ١٨٠/١ وفي باب إذا صلى ثم أم قوماً ١٨١/١ وفي كتاب الأدب باب من لم ير إكفار من قال ذلك متولاً أو جاهلاً ٢٣/٨ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب القراءة في العشاء ٣٣٩/١ . كلاهما من رواية جابر بن عبد الله .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الجماعة والإمامة باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ١٨٠/١ ، ومسلم في الصلاة باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة ٣٤١/١ ، وأبو داود ٥٠٢/١ ، والترمذي ٤٦١/١ ، والنسائي ٩٤/٢ ، والموطأ ١٣٤/١ كلهم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ، قال : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنْ فِيهِمُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَالْمَرِيضُ فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ » .

(٣) روى البخاري من طريق ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال لي زيد بن ثابت : (مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ ، وَقَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقْرَأُ بِأَطْوَلِ الطُّوْلَيْنِ) البخاري في صفة الصلاة باب القراءة في المغرب ١٩٤/١ ، وأبو داود مطولاً ٥٠٩/١ ، وفيه قال : قلت وما طول الطويلين ؟ قال : الأعراف والأخرى الأنعام . والنسائي ١٧٠/٢ .

(٤) في (ك) و(م) : القراءة .

(٥) روى مالك من طريق أبي سعيد ، مولى عامر بن كريز « أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، نَادَى أَيْبَى بَنِ كَعْبٍ وَهُوَ يُصَلِّي =

حجة في تعيين الفاتحة في الصلاة لأن النبي ﷺ ، قال لأبي بن كعب : « كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا أَفْتَحْتَ الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » فعينها قولاً وفعللاً وبياناً وتبييناً أيضاً ، وفيه أيضاً إسقاط ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ وفيها زحام عظيم قد بيناه في مسائل الخلاف^(١) وقوله « مَا أُنْزِلَ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلَهَا » وسكت عن سائر الكتب كالزبور والصحف لأن هذه أفضلها . وإذا كان الشيء أفضل الأفضل كان أفضل الكل كقولك : زيد أفضل العلماء فهو أفضل الناس وفضلها على غيرها يكون من سبعة أوجه :

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ لِحَقِّهِ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ : إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تَعْلَمَ سُورَةَ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلَهَا . الموطأ ٨٣/١ مرسل . قال الحافظ : من الرواة عن مالك من قال عن أبي سعيد عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ ، ناداه . فتح الباري ١٠٧/٨ ، وأخرجه الحاكم مسنداً من طريق شعبة عن العلاء بن عبد الرحمن أن أبا سعيد مولى عامر أخبره أنه سمع أبي بن كعب يقول إن النبي ﷺ ، ناداه . وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ٢٥٧/٢ ، قال الحافظ : ووهب ابن الأثير حيث ظن أن أبا سعيد ، شيخ العلاء ، هو أبا سعيد بن المعلی فإن ابن المعلی صحابي أنصاري من أنفسهم مدني وذلك تابعي مكّي من موالي قريش ، وقصد الحافظ هنا أن يبين أن أبا سعيد الذي هنا هو مولى عامر بن كريز وليس الصحابي المشهور .

وأخرجه الترمذي من طريق الدراوردي ١٥٥/٥ وقال حسن صحيح ، والنسائي ١٣٩/٢ من طريق روح بن القاسم وأحمد من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم ١١٤/٥ ، وابن خزيمة من طريق حفص بن ميسرة ٢٥٢/١ كلهم عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة قال : خرج النبي ﷺ ، على أبي بن كعب ، ورواه ابن حبان من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة . موارد الظمان ٤٢٤ . وروى البخاري مثل هذه القصة عن أبي سعيد المعلی الصحابي في كتاب التفسير باب ما جاء في فاتحة الكتاب ٢٠/٦ ، قال الحافظ في الفتح ١٥٧/٨ وجمع البيهقي بأن القصة وقعت لأبي ولأبي سعيد بن المعلی وتعين المصير إلى ذلك لاختلاف مخرج الحديثين ولاختلاف سياقهما . وانظر شرح الزرقاني للموطأ ١٧٤/١ .

درجة الحديث : صحيح .

(١) أقول : هذه مسألة خلافية ، وقد تعرض لها الشارح في الأحكام فقال : اتفق الناس على أنها آية من كتاب الله تعالى في سورة النمل وختلفوا في كونها في أول كل سورة فقال مالك وأبو حنيفة : ليست في أوائل السور آية ، وإنما هي استفتاح ليعلم بها مبتدؤها .

وقال الشافعي : هي آية من أول الفاتحة قولاً واحداً ، وهل تكون في أول كل سورة ؟ اختلف قوله في ذلك . ثم قال : ويكفيك أنها ليست بقرآن للاختلاف فيها والقرآن لا يختلف فيه ، فإنكار القرآن كفر فإن قيل ولو لم يكن قرآناً لكان مدخلها في القرآن كافراً ، قلنا : الاختلاف فيها يمنع من أن تكون آية ويمنع من تكفير من يعبدها من القرآن ، فإن الكفر لا يكون إلا بمخالفة النص والإجماع في أبواب العقائد . الأحكام ٢/١ - ٣ ، ونقل القرطبي هذا الكلام وأقره تفسير القرطبي ٩٣/١ .

الاول : أن الشيء قد يشرف بذاته كشرّف الله تعالى على خلقه وليس هذا لفاتحة الكتاب لأن الذاتية في الكل واحدة وهي كلام الله تعالى .

الثاني : أن الشيء قد يشرف بصفاته وذلك للباري سبحانه على الحقيقة والإطلاق دون سائر المخلوقات ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١) .

وفي الفاتحة شيء من هذا الشرف وبهذا شرف النبي ﷺ ، على سائر الآدميين ؛ لأن الذات له ولهم واحدة وإنما شرف بالصفات وهي عظمة متعددة وقعت الإشارة إلى أفضلها في قوله : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾^(٢) ، ووقع التنبيه على جميعها في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(٣) . وفي الفاتحة من الصفات ما ليس في غيرها حتى قيل إن جميع القرآن فيها ، وهي عشرون كلمة تضمنت جميع علوم القرآن ، ومن شرفها أن الله تعالى قسمها بينه وبين عبده ، وهو الثالث .

الرابع : أنه لا تصح القراءة إلا بها .

الخامس : أنه لا يلحق عمل بثوابها ، والله تعالى أن يفاضل بين الثواب في الفعلين وإن استويا . ولهذه المعاني كلها صارت القرآن العظيم كما صارت ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن^(٤) ، إذ القرآن توحيد وأحكام ووعظ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيها التوحيد كله ، وبهذا المعنى وقع البيان في قوله ﷺ ، لأبي بن كعب : « أَيْ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ أَعْظَمُ »

(١) سورة الشورى آية ١١ .

(٢) ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ سورة الكهف آية ١١٠ .

(٣) سورة القلم آية ٤ .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الفضائل باب فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٢٣٣/٦ عن أبي سعيد الخدري ، وفي كتاب التوحيد باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ ، أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى ٩٢/٩ - ٩٣ ، عن أبي سعيد أيضاً ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عن أبي الدرداء وأبي هريرة ٥٥٦/١ - ٥٥٧ ، وأبو داود ١٥٢/٢ .

عن أبي سعيد أيضاً ، والترمذي ١٦٨/٥ - ١٦٩ ، والنسائي ١٧١/٢ عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن ماجه ١٢٤٤/٢ عن أنس بن مالك ومالك في الموطأ ٢٠٨/١ ، وأحمد ٤٢٩/٢ عن أبي هريرة ١٥/ ، وعن أبي سعيد ٢٣ ، ٣٥ ، ٤٣ .

ورود عن كثير من الصحابة غير هؤلاء وعده بعضهم متواتراً . انظر نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني ١١٢ فقد أورده من طريق عشرين صحابياً .

قال : « الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ قال : لِيَهْنَتَكَ الْعِلْمُ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ »^(١) وإنما كانت أعظم آية لأنها توحيد كلها : كما صار قوله ، ﷺ : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا الله »^(٢) الحديث . أفضل الذكر لأنها كلمات حَوَتْ جميع علوم التوحيد ، والفاتحة تضمنت

(١) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي ٥٥٦/١ ، وأبو داود ١٥١/٢ ، وأحمد في المسند ١٤٢/٥ .

(٢) ورد هذا الأثر في الموطأ ٤٢٢/١ ، ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله لا خلاف عن مالك في إرساله وقال : ولا أحفظه بهذا الإسناد مسنداً من وجه يحتج به وأحاديث الفضائل لا يحتاج إلى محتج به ، وقد جاء مسنداً من حديث علي وابن عمر والزرقاني ٣٩٦/٢ ، وانظر التجريد لابن عبد البر ٥٥ .
ورواه البيهقي وقال : هذا مرسل ، وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً ووصله ضعيف . السنن الكبرى ١١٧/٥ .

وأخرج حديث علي من طريق موسى بن عبيدة عن أخيه عن علي بلفظ : « قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : أَكْثَرُ دُعَائِي وَدُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي بِعَرَفَةَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » وقال تفرد به موسى ابن عبيدة وهو ضعيف ولم يدرك أخوه علياً . ورواه ابن شعبة من نفس الطريق أي من طريق موسى بن عبيدة عن أخيه عن علي . المصنف ٣٧٣/١٠ - ٣٧٤ .

أقول : الحديث فيه موسى بن عبيدة ، بضم أوله ، ابن نَشِيط ، بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة ، الرَبَذِي بفتح الراء والموحدة ثم معجمة ، أبو عبد العزيز المدني ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار وكان عابداً من صغار السادسة . مات سنة ١٥٢/١٥٢ . ت ٢٨٦/٢ .

وقال في ت ت : قال أحمد : حديثه منكر ، وقال ابن معين : لا يحتج بحديثه ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، وضعفه الترمذي والنسائي ، ووثقه ابن سعد ، وقال الساجي : منكر الحديث ، وروى عنه وكيع ووثقه ت ت ٣٥٦/١٠ وانظر الكاشف ٢/٢٨٦ ، المغني ٢/٦٨٥ . كما أنه يروي عن أخيه عبد الله بن عبيدة ابن نَشِيط ، بفتح النون وكسر المعجمة ، الرَبَذِي بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة ، ثقة من الرابعة قتلته الخوارج بقديد سنة ١٣٠/١٣١ . ت ٤٣١/١ ، وقال في ت ت : قال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين عن عبد الله بن عبيدة فقال : هو أخو موسى ولم يرو عنه غير موسى وحديثهما ضعيف ، وضعفه ابن عدي ووثقه ابن حبان وقال أبو حاتم : عبد الله بن عبيدة عن علي مرسل ، وقال ابن خلفون : وثقه عبد الرحيم وغيره ، وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً ليس له راوٍ غير أخيه موسى وموسى ليس بشيء في الحديث لا أدري البلاء من أيهما . ت ٣٠٩/٥ .

أما حديث عبد الله بن عمرو فقد رواه الترمذي من طريق حماد بن أبي حميد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ، ﷺ : « قَالَ : خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ عَرَفَةَ وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » وقال : غريب من هذا الوجه وحماد بن أبي حميد ليس بالقوي عند أهل الحديث . الترمذي ٥٧٢/٥ .

أقول رواية الترمذي فيها محمد بن أبي حميد الأنصاري الزورقي ، أبو إبراهيم المدني ، لقبه حماد ضعيف =

التوحيد والعبادة والوعظ والتذكير ولا تستبعد ذلك في قدرة الله تعالى فإن الله ، عز وجل ، جمع التوحيد كله في آية الكرسي ثم جمعه في أقل حروف منها وهو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثم جمعه لرسوله ﷺ في كلمات يوم عرفة المتقدمة ، ثم جمع علوم القرآن في الفاتحة ، ثم جمعها في اثنين قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ (١) .

والثانية : قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (٢) ثم جمعها في آية واحدة وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ (٤) .

السادس : أنه قال : السبع فهن سبع آيات تضمنت كما تقدم (٥) من العلوم ما لم يتضمن سواها في قدرها .

السابع : المثاني ، وهي مثاني بمعاني منها ما تشترك فيه مع القرآن في قوله : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي ﴾ (٦) ، ومنها ما تنفرد به وهي أنها تتثنى في كل ركعة ، ومنها أن الله تعالى جعلها قسمين بينه وبين عبده فقال : « هَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ » . ومنها أنها قسمان ثناء ودعاء ، ومنها أنها وردت على الازدواج : اثنين اثنين . قال : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ وهذا كله مثني ، ويصح أن تكون مثاني بهذه المعاني كلها ، ويصح أن تكون ببعضها ، وذكر أنها سبع آيات كما ذكر ﷺ : « إِنَّ سُورَةَ الْمَلِكِ

= من السابعة/ ت. ق. ١٥٦/٢ وقال في ت ت : قال أحمد : أحاديثه منكير ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي وأبو زرعة : ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث ضعيف الحديث ، وكذا قال ابن معين والساجي ، وقال أبو داود والدارقطني : ضعيف ، وقال ابن حبان : لا يحتج به ، وقال ابن شاهين في الثقات : قال أحمد بن صالح المصري : محمد بن أبي حميد ثقة لا شك فيه حسن الحديث ت ت ١٣٢/٩ - ١٣٤ ، وانظر الضعفاء للعلي ٦١/٤ ، المجروحين ٢٧١/٢ ، الميزان ٥٣١/٣ .

درجة الحديث : المرفوع منه ضعيف والمرسل صحيح .

(١) سورة الطلاق آية ١٢ . (٤) سورة المؤمنون آية ١١٥ .

(٢) سورة الذاريات آية : ٥٦ . (٥) في (م) تقدم .

(٣) سورة الحجر آية ٨٥ . (٦) سورة الزمر آية ٢٣ .

ثَلَاثُونَ آيَةً»^(١) ، وتعدد الآي من معضلات القرآن وقد صح عنه ﷺ ، من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه قال : « فَقَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ »^(٢) . ومن آيات القرآن طويل وقصير ومنها ما ينقطع ، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام ، ومنه ما يكون في أثنايه كقوله : أنعمت عليهم ، على مذهب أهل المدينة ، فإنهم يعدونها آية وينبغي أن تعول في ذلك على نقل السلف وما تقلدوه .

حديث : « قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي » إلى آخره قوله يقول الله : « حَمِدَنِي عَبْدِي وَأَثْنَى وَمَجَّدَ » . التمجيد ثناء وتحميد ، والثناء حمد وتمجيد ، وكل واحد منهما يعبر به عن صاحبه ولكنه خص كل واحد منهما بمعناه الأخص . فخصيصة الحمد التمجيد ، فهو أعظم صفات الثناء لأنه يتضمن الثناء بما هو المثنى عليه في ذاته ، وبما صدر عنه من فعله . والثناء هو ذكر محاسن أفعاله ، والتمجيد هو الإخبار عن صفاته التي فيها العلو والعظمة ، لأن المجد هو نهاية الشرف ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾^(٣) والصفات العلى والأفعال التي لا تدانى فهو المحمود ، ومنه إفاضة النعمة ابتداءً ، وإقالة العثرة وحسن التدارك بعد الزلة ، وذلك كله مصدره الرحمة وله أن يهلك الخلق بأجمعهم وأن يحسن

(١) أخرجه أبو داود ١١٩/٢ ، والترمذي ١٦٤/٥ ، وقال : حديث حسن ، وابن ماجه ١٢٤٤/٢ ، وأحمد ، أنظر الفتح الرباني ٣١٥/١٨ ، والحاكم في المستدرک ٤٩٧/٢ - ٤٩٨ ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي وابن حبان . انظر موارد الظمان ص ٤٣٨ .

وأورده ابن كثير في تفسيره ٦٦/٧ والسيوطي في الدر المنثور ٢٤٦/٦ وعزاه المنذري للنسائي الترغيب والترهيب ٣٧٧/٢ . كلهم من طريق أبي هريرة .

درجة الحديث : حسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي وابن العربي في العارضة ١١٩/١١ فقد قال : إسناده حديث سورة الملك في الجملة صحيح وأنها تجادل عن صاحبها وإن كان أبو عيسى قد حسن كل ما روي فيه .

(٢) الحديث متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب قراءة القرآن عند الحدث وغيره ٥٦/١ وفي كتاب الأذان باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى يمينه لم تفسد صلاتهما ١١٧/١ وفي كتاب اللباس باب الذوائب ١٤٠/٧ ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥٢٦/١ - ٥٢٧ .

قال : « بَتَّ لَيْلَةً عِنْدَ خَالَتِي مَيِّمُونَ فَقَامَ النَّبِيُّ ، ﷺ ، مِنَ اللَّيْلِ فَاتَى حَاجَتَهُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ فَاتَى الْقُرْبَةَ . فَتَوَضَّأَ . . . » .

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٠ .

إليهم كلهم ولا يخاف عاقبة ولا يرجو عوضاً فهو المالك حقاً وخص يوم الدين لعظم الأفعال التي فيه ، ومن ملك الأعظم والنهاية فقد ملك الأقل والبداية ، وقوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إقرار بالمذلة للمولى والتزام للخدمة وقوله : ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ رد الأمر إليه والتسليم بالكل والتفويض عليه لأنه إن أعان العبد عبده وإن خذله جحده ، وقوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ هذه بيني وبني عبدي ، نص على أنها آية واحدة ، وقوله : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ إلى ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فهؤلاء لعبدي نص على أنها أكثر من آية واحدة رداً على المكيين^(١) ، وبذلك صارت الفاتحة سبع آيات بإسقاط عدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ..

(١) قال البغوي بعد سياقه لحديث أبي هريرة السابق : « قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي » : يستدل بهذا الحديث من لا يرى التسمية آية من الفاتحة لأنه لم يبدأ بها ، وإنما بدأ بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ واختلف أهل العلم فيها . فذهب جماعة إلى هذا . يروى ذلك عن عبد الله بن مغفل وبه قال مالك والأوزاعي وأصحاب الرأي ، وعليه قراءة المدينة والبصرة . وذهب جماعة إلى أنها آية من الفاتحة وهو قول ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وبه قال سعيد بن جبير وعطاء وإليه ذهب الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وعليه قراءة مكة والكوفة وأكثر فقهاء الحجاز . شرح السنة ٤٩/٣ .

باب التأمين

قوله : إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ^(١) . الحديث . قيل معنى قوله إذا أمن إذا بلغ موضع التأمين كقولهم أحرم إذا بلغ موضع الحرم وأنجد إذا بلغ موضع العلو^(٢) وذلك كقوله : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ »^(٣) ليجتمع الحديثان . وعليه أثبتت رواية المصريين عن مالك ، رضي الله عنه ، أن الإمام لا يؤمّن ، وعلى رواية المدنيين^(٤) يؤمّن الإمام سرّاً وعند (ش) أنه يؤمّن جهراً^(٥) . وقال ابن شهاب : وكان رسول الله ، ﷺ « يَقُولُ آمِينَ »^(٦) . وفي البخاري ويقولها الناس حتى أن للمسجد

(١) متفق عليه البخاري في كتاب الأذان باب جهر الإمام بالتأمين ٩٨/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب التسميع والتحميد والتأمين ٣٠٧/١ ، والموطأ ٨٧/١ ، كلهم من طريق أبي هريرة أن رسول الله ، ﷺ قال : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّ مَنْ وَاَفَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(٢) نقل الحافظ عن الشارح أن هذا بعيد لغة وشرعاً وقال : قال ابن دقيق العيد وهذا مجاز فإن وجد دليل يرجحه عمل به وإلا فالأفضل عدمه . فتح الباري ٤٠٦/٢ .

(٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب صفة الصلاة باب جهر الإمام بالتأمين ١٩٨/١ ، ومسلم باب التسميع والتحميد والتأمين ٣٠٧/١ ، وأبو داود ٥٧٥/١ ، والنسائي ١٤٤/٢ ، ومالك في الموطأ ٨٧/١ ، والترمذي ٣٠/٢ ، وابن ماجه ٢٧٧/١ ، وشرح السنة ٦٠/٣ ، كلهم عن أبي هريرة .

(٤) قال الباجي : اختلف قول مالك في قوله آمين فروى عنه المصريون المنع من ذلك . وبه قال أبو حنيفة ، وروى عنه مطرف وابن الماجشون أنه يقولها ، وبه قال الشافعي . المنتقى ١٦٢/١ .

(٥) انظر الأم للإمام الشافعي ٩٥/١ ، والمجموع للنووي ٣٧١/٣ .

(٦) البخاري كتاب صفة الصلاة باب جهر الإمام بالتأمين ١٩٨/١ ، ومسلم كتاب الصلاة باب التسميع والتحميد والتأمين ٣٠٧/١ ، وأبو داود ٥٧٦/١ ، والموطأ ٨٧/١ .

قال الحافظ في الفتح ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ : قال ابن شهاب : هو متصل إليه من رواية مالك عنه وأخطأ من زعم أنه معلق ، ثم هو من مراسيل ابن شهاب وقد اعتضد بصنيع أبي هريرة رواية وروي موصلاً ، أخرجه الدارقطني في الغرائب والعلل من طريق حفص بن عمر العدني عن مالك عنه ، وقال الدارقطني : تفرد به حفص بن عمر وهو ضعيف . وقال الزرقاني : قال ابن عبد البر لم يتابع حفص على هذا اللفظ بهذا الإسناد . شرح الزرقاني للموطأ ١٨٠/١ ، وقال الباجي : هو مرسل لم يسند أحد غير حفص بن عمر بن عبد الملك ، وقد غلط فيه ، والصواب أنه مرسل . المنتقى ١٦٢/١ .

درجة الحديث : مرسل صحيح .

للجنة^(١) وكنت بجامع

الخليفة^(٢) إذ قال الإمام يوم الجمعة ولا الضالين يجهر الناس بآمين حتى نقول انقضّ المسجد والصحيح عندي أنه يسر بها الإمام ، وبذلك يجتمع الحديثان وقوله : « وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ آمِينَ » كان يحتمل أن يريد به الحاضرين للصلاة المشاهدين لها إلا أنه قال في الحديث « وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ »^(٣) . ووجه الجمع بينهما أن الملائكة الحاضرين تقولها ويقولها من فوقهم حتى تنتهي إلى ملائكة السماء فإنهم صافّون بعضهم فوق بعض درجات إلى العرش^(٤) ، على ما ورد في الأثر وفي معنى موافقة تأمين الخلق .

تأمين الملائكة خمسة أقوال :

الأول : الموافقة في الابتداء وهي النية والإخلاص فلا قبول إلا بهما .

الثاني : الموافقة في الفائدة وهي الإجابة والمعنى من استجيب له ، كما يستجاب للملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه .

الثالث : من وافقه في الوقت حتى يتواردوا عليه جميعاً فتعمّ الناس البركة الكائنة من

(١) البخاري كتاب صفة الصلاة باب جهر الإمام بالتأمين ١٩٨/١ وقال البخاري وقال عطاء : آمين دعاء أمّ ابن الزبير ومن وراءه حتى أن للمسجد للجنة ، معلقاً وقد وصله عبد الرزاق في المصنف ٩٦/٢ - ٩٧ عن ابن جريج عن عطاء قال : قلت له : أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أمّ القرآن ؟ قال : نعم ويؤمن من وراءه حتى إن للمسجد للجنة ثم قال : إنما آمين دعاء ، وأخرجه من نفس الطريق البيهقي في السنن الكبرى ٥٩/٢ . درجة الحديث : قال النووي : تعليق البخاري إذا كان بصيغة الجزم كان صحيحاً عنده وعند غيره ، المجموع ٣٧٠/٣ وقد ذكر ذلك بعد سياقه لهذا الأثر .

(٢) جامع الخليفة هو الإمام المهدي ، وقد بناه في أوائل خلافته سنة ١٥٩ هـ . انظر تاريخ مساجد بغداد وآثارها لمحمود شكري الألوسي ص ٣٩ ، ومساجد بغداد الحديثة ليونس إبراهيم السامرائي ص ١٥٩ ، والمساجد للدكتور حسين مؤنس ص ٢٠١ .

(٣) متفق عليه البخاري في صفة الصلاة باب فضل التأمين ١٩٨/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب التسميع والتحميد والتأمين ٣٠٧/١ ، والموطأ ٨٨/١ ، والنسائي ١٤٤/٢ - ١٤٥ ، والبغوي في شرح السنة ٦٢/٣ ، وأحمد . أنظر الفتح الرباني ٢٠٤/٣ ، من زوائد عبد الله على أبيه كلهم عن أبي هريرة .

(٤) روى عبد الرزاق عن معمر قال : حدثني من سمع عكرمة قال : صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد . مصنف عبد الرزاق ٩٨/٢ ، وقال الحافظ في الفتح : ومثله لا يقال بالرأي فالمصير إليه أولى . فتح الباري ٢٦٥/٢ . درجة الحديث : ضعيف لجهالة من حدث معمر والله أعلم .

الاشتراك مع الملائكة.

الرابع : الموافقة في الكيفية وهو بأن يدعو لنفسه وللمسلمين كما تفعل الملائكة لأنها تدعو لجميع الأمة ، كما أخبر الله تعالى عنهم في قوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾^(١).

الخامس : أن يدعو في طاعة ولا يمزجها بدنيا فإنها أقرب إلى الإجابة .
وقوله : « غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » فيه فائدة حسنة ، وهي أنه يغفر له وإن لم يسأل المغفرة لأن الملائكة سألتها له لقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ فأما وقوع المغفرة للذنوب فإنها تكون على الوجه الذي بيّناه في التفضيل بين الصغائر والكبائر في كتاب الوضوء حسب ما تقدم . وأما قوله « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » فيحتمل أن يكون خبراً عن فضل الله تعالى ، ويحتمل أن يكون دعاء إلى الله تعالى وإن جاء بلفظ الخبر وهو أظهر وقول المأموم (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) جواب لهذا الدعاء وامثال لمقتضاه تقوله الملائكة كما يقوله المأموم حسبما ورد في الخبر والموافقة كالموافقة المتقدمة .

حديث عبد الله بن عمر « اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ثُمَّ قَالَ وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِأَلْأَصْبَعِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ »^(٢).

وروى أحمد بن حنبل عن خُفَّاف^(٣) بن إيماء « قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَشَارَ بِأَصْبَعِهِ كَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ تَقُولُ قُرَيْشُ هَذَا مُحَمَّدٌ يَسْحَرُ النَّاسَ وَإِنَّمَا كَانَ يُوحَدُ اللَّهُ »^(٤) فنص على فائدة الإشارة ولهذا ينبغي له أن يقبض الإبهام ولا يمدّها معها ويعقد

(١) سورة الشورى آية ٥ .

(٢) الموطأ ١/٨٨ ، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب صفة الجلوس في الصلاة ١/٤٠٨ ، والترمذي وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عمر من هذا الوجه . سنن الترمذي ٢/٨٨-٨٩ ، والنسائي ٢/٢٣٦-٢٣٧ ، كلهم من حديث علي بن عبد الرحمن المعالي أنه قال : « رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَنَا أُعْبِثُ بِالْأُصْبَعِ فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ نَهَانِي فَقَالَ : اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ . . . » .

(٣) خُفَّاف ، بضم أوله وفائين ، ابن إيماء ، بكسر الهمزة بعدها تحتانية ساكنة ، الغفاري صحابي مات في خلافة عمر ، رضي الله عنه / م ت ١/٢٢٤ ت ٣/١٤٧ .

(٤) رواه أحمد . انظر الفتح الرباني ٤/١٢ وعزاه الهيثمي في المجمع إلى الطبراني في الكبير وقال : رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٢/١٤٠ .

درجة الحديث : صحيح .

ثلاثاً وخمسين^(١) ، كما جاء في الحديث الصحيح^(٢) .

(١) قال الصنعاني : إشارة إلى طريقة معروفة تواطأت عليها العرب في عقود الحساب وهي أنواع الأحاد والعشرات والمئين والألوف . أما الأحاد فللواحد عقد الخنصر إلى أقرب ما يليه من باطن الكف ، وثلاثين عقد البنصر معها كذلك ، وللثلاثة عقد الوسطى معها كذلك ، وللأربعة حل الخنصر ، وللخمس حل البنصر معها دون الوسطى ، وللسبعة عقد البنصر وحل جميع الأنامل ، وللثمانية بسط البنصر إلى أصل الإيهام مما يلي الكف ، وللثمانية بسط البنصر فوقها كذلك ، وللثلاثة بسط الوسطى فوقها كذلك ، وأما العشرات فلها الإيهام والسبابة سبل السلام ٢٥١/١ .

(٢) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب صفة الجلوس في الصلاة ٤٠٨/١ والبغوي في شرح السنة ١٧٥/٣ ، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ٢٨٥/١ كلهم من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ « كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشْهَادِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ » .

باب التشهد في الصلاة

ذكر مالك، رضي الله عنه، في هذا الباب تشهّد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه^(١). ورَجَّحه على تشهّد ابن عباس، وعلى تشهّد عبد الله بن مسعود لأن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، كان يعلمه الناس على المنبر ويعلمه بين ظهرائي المسلمين، وهم الصحابة الذين منهم ابن عباس وعبد الله الراويان للتشهدين الأخيرين ولم يسمع من أحد نكيراً فصار ذلك إجماعاً على الترجيح.

قوله: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» تفسير يعني الملك وهي السلام وهي البقاء والكل لله، أما البقاء فهو صفة واجبة، وأما الملك فهو بيده يصرفه كيف يشاء، وأما السلام فهو له شرع ودين فإن جعل لغيره فذلك خلاف للشرع، وما كان من قبيل المشروعات فهو لله سبحانه أمره ورضاه، وما وقع على طريق الشرع فهو لله تعالى تقديراً وقضاء فلا يخرج شيء عنه بل الكل له وإليه. والمراد بالتحية ههنا من جملة أقسامها السلام لأنه موضعه وسببه على ما تقدم في حديث عبد الله بن مسعود. «وأما الزَّائِكَاَتُ» فالمراد به كل عمل نام يضاعف عليه الأجر وينمى فيه الثواب، وكل عمل أيضاً ممحوق فهو لله تعالى بتقدير وخلق، إلا أنه تعالى إذا أضاف الشيء إليه أو ربطه به على طريق الاختصاص كان ذلك تشريفاً له على ما

(١) الموطأ ٩٠/١ من طريق عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول التحيات لله..

رواه الحاكم في المستدرک من طريق مالك ٢٦٥/١ - ٢٦٦، وصحّحه ووافقه الذهبي والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٤/٢، والشافعي في الرسالة ص ٢٦٨، ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله: ما أورده مالك عن عمر وابنه وعائشة حكمه الرفع لأن من المعلوم أنه لا يقال بالرأي، ولو كان رأياً لم يكن ذلك القول من الذكر أولى من غيره من سائر الأذكار فلم يبقَ إلا أن يكون توقيفاً، وقد رفعه غير مالك عن عمر إلى النبي ﷺ. شرح الزرقاني ١٨٦/١ وقال أيضاً: رواه ابن مردويه في كتاب التشهد له مرفوعاً. الزرقاني ١٨٧/١، وأورده الزيلعي في نصب الراية ٤٤٢/١ وقال: هذا إسناد صحيح، ونقل عبد الله ابن صديق في مسالك الدلالة عن الدارقطني في العلل قوله: لم يختلفوا في أن هذا الحديث موقوف، ورواه بعض المتأخرين عن ابن أويس عن مالك مرفوعاً وهو وهم. مسالك الدلالة على متن الرسالة ٤٨. درجة الحديث: صحّحه الحاكم والذهبي والزيلعي.

سواه كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾^(١) يعني ملكاً ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾^(٢) يعني تشریفاً ، ثم قال : ﴿ وَطَهَّرَ بَيْتِي ﴾^(٣) فزاده اختصاصاً . وأما قوله « الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ » فهو بيّن لأن العبادات كلها إنما تقع لله بالنية والقربة ، والمعاصي من الله بالتقدير والحكمة حتى أن قول الكافر في الله تعالى ثالث ثلاثة تسبيح لله وتقديس له على الوجه الذي بيّناه في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾^(٤) فقولته التحيات يعني السلام كما قدمناه .

وقوله : (الزَّكَايَاتُ) يعني الأعمال النامية ، وقوله : (الصَّلَوَاتُ) يعني العبادة التي هو فيها من جملة الزاكيات .

تنبيه : على وهم ثبتت الرواية عن النبي ﷺ ، في التشهد ، كما قدمناه ، واستقرت ألفاظ التشهد عند جميع الأمة إلى أن جاء أبو محمد^(٥) بن أبي زيد بوههم قبيح فقال في ذكره للتشهد « وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ إِلَى قَوْلِهِ » وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ »^(٦) ، وإنما أوقعه في ذلك أنه رأى الأثر في تشهد الوصية بهذه

(١) سورة الأعراف آية ١٢٨ . (٢) سورة الجن آية ١٨ . (٣) سورة الحج آية ٢٦ .

(٤) سورة الإسراء آية ٤٤ ، وانظر الكلام عليها في الأحكام للمؤلف ١٢٠٣/٣ .

(٥) ابن أبي زيد ٣٨٦ . عبد الله أبو محمد بن أبي زيد : كان إمام المالكية في وقته وقدرتهم وجامع مذهب مالك وشارح أقواله ، وكان واسع العلم كثير الحفظ والرواية . الديباج ٤٢٨/١ ، شجرة النور الزكية ٩٦/١ ، هدية العارفين ٤٤٧/١ .

(٦) رسالة ابن أبي زيد ص ١٢١ .

أقول : وافق المؤلف في نقده لابن أبي زيد النووي في الأذكار ص ٨٠ حيث قال : وما قاله بعض أصحابنا وابن أبي زيد المالكي من استحباب زيادة على ذلك وهي ارحم محمداً وآل محمد فهذا بدعة لا أصل لها . وقال في شرح مسلم ١٢٦/٤ قال القاضي : ولم يجيء في هذه الأحاديث ذكر الرحمة على النبي ﷺ ، وقد وقع في بعض الأحاديث الغريبة . قال : واختلف شيوخنا في جواز الدعاء للنبي ﷺ ، بالرحمة ، فذهب بعضهم وهو اختيار أبي عمر بن عبد البر إلى أنه لا يقال ، وأجازه غيره ، وهو مذهب أبي محمد بن أبي زيد وحججه الأكثرين تعليم النبي ﷺ ، وليس فيها ذكر الرحمة والمختار أنه لا يذكر الرحمة .

ونقل السخاوي في القول البديع ٧٠ - ٧٢ عن ابن دقيق العيد أن الصلاة من الله مفسرة بالرحمة ، ومقتضاها أن يقال اللهم ارحم محمداً لأن المترادفين إذا استويا في الدلالة قام كل واحد منهما مقام الآخر . وقال ابن حجر : الإنكار على ابن أبي زيد غير مسلم إلا أن يكون لكونه لم يصح ، وإلا فدعوى من ادعى إنه لا يقال ارحم محمداً مردود لثبوت ذلك في عدة أحاديث أصحها في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، وقال =

الصفة فرأى من قبل نفسه أن يلحقه بتشهد الصلاة ، وهذا لا يحل لأن النبي ﷺ ، إذا أعلم شيئاً وجب الوقوف عند تعليمه ، وإذا بين ذكرين في قصتين لم يجز أن يبدلاً فيوضع أحدهما في موضع الآخر ، ولا أن يجمع بينهما فإن ذلك تبديل للشريعة واستقصار لما كمله النبي ﷺ ، في التعليم هذا عهد نبينا إلينا وعهدنا إليكم .

حديث « الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ »^(١) قد بين النبي ﷺ ، أن

السخاوي : سبقه إلى الجواز ، يعني ابن حجر ، شيخنا المجد اللغوي فإنه قال الذي أقوله : أن الدلائل قائمة على جواز ذلك ، وممن صرح بجواز ذلك أبو القاسم الأنصاري مضافاً إلى الصلاة لا يجوز مفرداً ، ووافقه على ذلك ابن عبد البر والقاضي عياض في الإكمال ، ونقله عن الجمهور ، وقال القرطبي في المفهم : إنه الصحيح لورود الأحاديث به .

واعترض السخاوي عن ابن أبي زيد فقال : لعل ابن أبي زيد كان يرى أن هذا من فضائل الأعمال التي يتساهل فيها بالحديث الضعيف لاندراجها في العمومات ، فإن أصل الدعاء بالرحمة لا ينكر ، واستجابته في هذا المحل الخاص ورد فيه ما هو مضعف فيتساهل في العمل به أو يكون صح عنده بعضها . والأثر الذي يرى السخاوي أنه قد يكون صح عند ابن أبي زيد رواه البخاري في الأدب المفرد ص ٢٢٣ عن أبي هريرة ، وروى الحاكم في المستدرک ٢٦٩/١ عن ابن مسعود بإسناد فيه رجل لم يسم نحو حديث أبي هريرة والحديث ضعيف كما عرفت . وانظر التلخيص ٢٩٢/١ ، ومسالك الدلالة ٤٩ وقال الحافظ في الفتح ١٥٩/١ : بعد نقله كلام ابن العربي ونكيره على ابن أبي زيد فإن كان إنكاره لكونه لم يصح فمسلم وإلا فدعوى من ادعى إنه لا يقال أرحم محمدًا مردود لثبوت ذلك في عدة أحاديث أصحها في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ثم وجدت لابن أبي زيد مسنداً ؛ فقد أخرج الطبري في تهذيبه من طريق حنظلة بن علي عن أبي هريرة رفعه « مَنْ قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَتَرَحَّمْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا تَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ شَهِدْتَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَفَعْتَ لَهُ » ورجال سنده رجال الصحيح إلا سعيد بن سليمان مولى سعيد بن العاص الراوي له عن حنظلة بن علي فإنه مجهول .

وانظر القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي ص ٧٠ .

أقول : الأولى عندي ما ذهب إليه الشارح وغيره لأن الاقتصار على ما صح أولى ، والله أعلم .

(١) الموطأ ٩٢/١ من حديث أبي هريرة أنه قال : « الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيُخَفِّضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ » .

قال ابن عبد البر هو موقوف في الموطأ ، ورواه الدراوردي عن محمد بن عمرو عن مليح السعدي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ومعناه ثابت من حديث شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وإن كان لفظ حديث شعبة غير لفظ حديث مالك هذا . تجريد التمهيد ص ١٦٠ ، وانظر حديث شعبة ص ٣٠٥ .

أقول : الطريق الذي أشار إليه ابن عبد البر رواه البزار من طريق مليح بن عبد الله عن أبي هريرة عن =

الشيطان لا يَأْلُو فِي إِفْسَادِ الصَّلَاةِ عَلَى الْعَبْدِ قَوْلًا بِالْوَسْوَسَةِ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ، وَفَعَلًا ،
بِالتَّقَدُّمِ عَلَى الْإِمَامِ حَتَّى يَفْسُدَ فَرَضُ الْاِقْتِدَاءِ .

فَأَمَّا الْوَسْوَسَةُ فَدَوَائِهَا الذِّكْرُ وَالْإِقْبَالُ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ . وَأَمَّا التَّقَدُّمُ عَلَى الْإِمَامِ فَعِلَّةُ
ذَلِكَ طَلَبُ الْاِسْتِعْجَالِ وَدَوَائِهِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ قَبْلَهُ فَلَمْ يَسْتَعْجِلْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ . وَفِي
الْحَدِيثِ « أَمَّا يَخْشَى / الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ » ^(١) ،
وَلَيْسَ يَرِيدُ بِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْمَسْخُ صُورَةً وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ بِهِ الْحِمَارِيَّةَ مَعْنَى ، وَهُوَ الْبَلَهُ ضَرْبُ
لَهُ الْحِمَارِ مِثْلًا لِأَنَّهُ أَشَدُّ الْبَهَائِمِ بِلَهَآ ^(٢) فِي تِلْكَ الْحَالِ وَهَذَا كَقَوْلِهِ ، ﷺ : « لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ
عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » ^(٣) وَلَيْسَ يَرِيدُ بِذَلِكَ
إِذْهَابَهَا بِالْعَمَى ، وَإِنَّمَا يَشِيرُ بِهِ إِلَى ذَهَابِ فَائِدَتِهَا مِنَ الْعِبَرَةِ .

النَّبِيِّ ، ﷺ ، قَالَ : « الَّذِي يَخْفُضُ وَيَرْفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ » .

قَالَ الْبِزَارُ : لَا نَعْلَمُ رَوَى مَلِيحٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا هَذَا . كَشَفَ الْأَسْتَارَ عَنْ زَوَائِدِ الْبِزَارِ ١/٢٣٣ ، وَعَزَاهُ
الْهَيْثَمِيُّ إِلَى الْبِزَارِ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَقَالَ : إِسْنَادُهُ حَسَنٌ . مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ٢/٧٨ . وَعَزَاهُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ
وَأَنَّ رَوَايَتَهُ مَوْقُوفَةٌ فَقَالَ : وَقَدْ وَرَدَ الزَّجْرُ عَنِ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبِزَارُ مِنْ رَوَايَةِ مَلِيحٍ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا وَقَدْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَوْقُوفًا وَهُوَ الْمَحْفُوظُ . فَتَحَ
الْبَارِي ٢/١٨٣ .

أَقُولُ : مَلِيحٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً فِي التَّقَرُّبِ وَالتَّهْذِيبِ ، وَتَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ ، وَمِيزَانِ
الْاِعْتِدَالِ ، وَالْكَامِلِ وَالضَّعْفَاءِ لِلْعَقْلِيِّ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَلَمْ يَعْدِلْهُ وَلَمْ
يَجْرَحْهُ فَقَالَ : مَلِيحٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ سَمِعَتْ
أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ . الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ٤/٣٦٧ .

دَرَجَةُ الْحَدِيثِ : الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ مَلِيحًا لَمْ أَجِدْ مِنْ وَثْقِهِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : إِنْ مَعْنَى
الْحَدِيثِ ثَابِتٌ ، وَانْظُرْ الْحَدِيثَ الْآتِي .

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الْبُخَارِيُّ بَابُ إِثْمٍ مِنْ رَفْعِ رَأْسِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ ١/١٧٧ ، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ بَابُ تَحْرِيمِ سَبْقِ الْإِمَامِ ١/٣٢٠ ،
وَأَبُو دَاوُدَ ١/٤١٣ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ٢/٤٧٥ ، وَالنَّسَائِيُّ ١/١٣٢ ، وَالدَّارِمِيُّ ١/٣٠٢ ، وَابْنُ مَاجَةَ ١/٣٠٨ ،
كُلُّهُمْ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(٢) فِي (ك) ، وَ (م) ، وَ (ص) زِيَادَةٌ وَلَا حِمَارِيَّةَ أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يَلْتَزِمَ الْاِقْتِدَاءَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ يَخَالَفُ مَا التَّزَمَ فِي تِلْكَ
الْحَالِ .

(٣) مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ بَابُ النَّهْيِ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ ١/٣٢١ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ
سَمُرَةَ .

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ ١/١٩١ ، وَأَبُو دَاوُدَ ١/٥٦١ -
٥٦٢ ، وَشَرَحَ السَّنَةَ ٣/٢٥٨ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ .

باب السهو

هذا باب عظيم في الفقه أحاديثه كثيرة ومسائله عظيمة وفروعه متشعبة ومشعبة يذهب العمر في تحصيلها ولا يتمكن العبد من تفصيلها ، فعليكم أن تحفظوا أصولها وتربطوا فصولها ، ثم تركبوا عليها ما يليق بها وتطرحوا الباقي عن أنفسكم ، منها دخلت المنستير^(١) رباط أفريقية فلقيت المتعبدين الذين أعرضوا عن الدنيا وأقبلوا على خدمة المولى ، وسمعتهم لا يقرؤون من فن الفقه إلا مسائل الوضوء والصلاة التي تختص بما هم فيه ، فحدثوني أن أبا بكر ابن عبد الرحمن الخولاني^(٢) ، وكان من أحفظ أهل زمانه بالمسائل ، كان يرد عليهم في الأشهر الفاضلة بنية الاعتكاف فيسألونه عن المسائل فإذا أفتاهم قالوا له الرواية في نوازل سحنون بخلاف هذا النص في الكتاب الفلاني على غير ما قلت ، حتى طال عليه ذلك فقال لهم : إذا ذكرتكم مسألتكم فاذكروا جوابها معها فإن كان جارياً على الأصول أمرتكم بالتمسك به وإن كان خارجاً عن الأصول^(٣) عرفتكم بالصواب فيه .

وأصول أحاديث السهو ستة :

الحديث الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعِشَاءِ فَلَسَّ مِنْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ إِلَى جَذْعٍ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَنَدَ إِلَيْهِ مُغْضِباً فَخَرَجَ سُرْعَانَ النَّاسُ يَقُولُونَ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ فَقَالَ

(١) المنستير ، بضم أوله وفتح ثانيه وسكون السين المهملة وكسر التاء المشاة من فوقها وياء وراء ، موضع بين المهديّة وسوسة بأفريقية بينه وبين كل واحدة منهما مرحلة ، وهي خمسة قصور يحيط بها سور واحد يسكنها قوم من أهل العبادة والعلم . قال البركري : ومن محاسن سوسة المذكورة المنستير . . ويقال : إن الذي بنى القصر الكبير بالمنستير هرثمة بن أعين سنة ١٨٠ . معجم البلدان ٢٠٩/٥ .

وقال صاحب شجرة النور الزكية هي قرية بتونس كان يصوم بها أبو بكر بن عبد الرحمن . شجرة النور ١٠٧/١ .

(٢) أحمد بن عبد الرحمن الخولاني ، أبو بكر ، من أهل القيروان وشيخ فقهاؤها في وقته مع صاحبه أبي عمران القبايسي ، توفي سنة ٤٣٢ هـ . الديباج ١٧٧/١ - ١٧٨ ، شجرة النور الزكية ١٠٧/١ .

(٣) في (م) عنها .

لَهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ : أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ فَقَالَ النَّاسُ : نَعَمْ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَصَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَقِيَتَا عَلَيْهِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ ثُمَّ رَفَعَ فَكَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ فَكَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ فَكَبَّرَ ثُمَّ سَلَّمَ» (١) .

الحديث الثاني : « رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ مِنْ ثَلَاثٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، سَلَّمْتَ مِنْ ثَلَاثٍ ، فَخَرَجَ مُغْضِبًا يَجْرُ رِدَاءُهُ وَقَالَ : أَحَقًّا مَا يَقُولُ هَذَا ؟ قَالُوا : نَعَمْ فَصَلَّى الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَلَّمَ كَمَا تَقَدَّمَ » (٢) .

الحديث الثالث : روى ابن مسعود رضي الله عنه : « أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَلَمَّا سَلَّمَ تَوَشَّشَ الْقَوْمُ فَقَالَ النَّبِيُّ ، ﷺ : مَا شَأْنُكُمْ ؟ قَالُوا : أُرِيدُ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : وَمَا ذَلِكَ ؟ قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا . فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ، ﷺ ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ وَقَالَ : مَنْ زَادَ فِي صَلَاتِهِ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » (٣) .

الحديث الرابع : روى عبد الله بن مالك بن بحينة « أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، صَلَّى الظُّهْرَ فَقَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ » (٤) .

(١) متفق عليه البخاري في كتاب السهو باب من لم يتشهد في سجدي السهو ٨٦/٢ وفي باب من يكبر في سجدي السهو ٨٦/٢ ، وفي المساجد باب تشييك الأصابع في المسجد وغيره ٨٦/١ ، وفي صلاة الجماعة باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ١٢٠/١ ، ومسلم في المساجد باب السهو في الصلاة ٤٠٣/١ ، وأبوداود ٦١٢/١ ، والترمذي ٢٤٧/٢ ، والنسائي ٢٠/٣ - ٢٤١ ، وابن ماجه ٣٨٣/١ ، وابن الجارود ١٢٧ ، والبيهقي ٢٥٤/٢ ، وأحمد ٢٣٤ - ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٨٤ ، والبغوي في شرح السنة ٢٩٢/٣ .

(٢) مسلم كتاب المساجد باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، وأبوداود ٥١٨/١ ، والنسائي ٢٦/٣ ، وابن ماجه ٣٨٤/١ ، وأبو عوانة ١٩٨/٢ - ١٩٩ ، والبيهقي ٣٣٥/٢ - ٣٥٤ ، والطيالسي ٨٤٧ ، وأحمد ٤٢٧/٤ - ٤٤١ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في السهو ، باب إذا صلى خمسا ٨٥/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب السهو في الصلاة ٤٠١/١ - ٤٠٣ ، وأبوداود ٥١٩/١ ، والترمذي ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ ، وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي ٣١/٣ - ٣٢ ، وابن ماجه ٣٨٠/١ .

(٤) متفق عليه ، أخرجه البخاري في باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ٨٥/٢ ، وفي باب من يكبر في سجدي السهو ٨٧/٢ ، وفي صفة الصلاة باب من لم يرَ التشهد الأول واجبا ١٣٧/١ وفي باب التشهد

الحديث الخامس : روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، قَالَ : إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذْكُرْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَتَيْنِ عَلَى الْيَقِينِ وَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ . وَفِي رِوَايَةٍ فَلْيُصَلِّ رَكْعَةً وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَإِنْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً شَفَعَهَا بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً فَالسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ » (١) .

الحديث السادس : روى أبو هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي ، ﷺ ، « أَنَّهُ قَالَ : إِنْ أَحَدُكُمْ يَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ فَيَلْبِسُ عَلَيْهِ فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » (٢) .

أما الحديث الأول فرأيت بالثغر (٣) من يجاوز فيه الحد ، فأخرج منه مائة وخمسين مسألة من الفقه ، وقد استوفينا الغرض منه في شرح الصحيح والقدر الذي تستضيئون به الآن أن العلماء اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

أن هذا الحديث إنما كان في صدر الإسلام أيام كان الكلام مباحاً في الصلاة ، ثم نسخ ذلك الله تعالى فأمر بالقنوت فصار الحديث منسوخاً لا متعلق فيه ، رواه المدنيون عن

= الأول ١٣٧/١ ، ومسلم في المساجد باب السهو في الصلاة ٣٩٩/١ ، وأبو داود ٦٢٥/١ ، والترمذي ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي ٣٤/٣ ، وابن ماجه ٣٨١/١ ، والبغوي في شرح السنة ٢٨٩/٣ .

(١) رواه مسلم في كتاب المساجد باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٠/١ ، وأبو داود ٦٢١/١ ، والنسائي ٢٧/٣ ، وابن ماجه ٣٨٢/١ ، والدارمي ٣٥١/١ ، وأبو عوانة ١٩٢/٢ ، وابن أبي شيبه ١٧٥/١ ، وابن الجارود في المستقى ١٢٦ ، وأحمد ٧٢/٣ ، ٨٣ ، ٨٧ ، من طرق عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري به .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في السهو باب السهو في الفرض والتطوع ٨٧/٢ ، ومسلم في المساجد باب السهو في الصلاة ٣٩٨/١ ، وأبو داود ٦٢٤/١ ، والنسائي ٣٠/٣ ، وابن ماجه ٣٨٤/١ ، والبغوي في شرح السنة ٢٨٠/٣ .

(٣) الثغر مأخوذ من الثفرة وهي الفرجة في الحائط ، وهي في مواضع كثيرة منها ثغر الشام وجمعه ثغور ، وهذا الاسم يشمل بلاداً كثيرة وهي البلاد المعروفة اليوم . معجم البلدان ٧٩/٢ ، اللباب ٢١٣/١ .

مالك رضي الله عنه^(١).

والقول الثاني :

أن هذا إنما يكون فيمن سلّم من اثنتين خاصة دون غيره وإلى هذا صغى سحنون^(٢).

القول الثالث :

أن معنى هذا الحديث كله مسترسل على الأزمان ، عام في جميع الأقوال والأفعال ، وهو المشهور من قول علمائنا ، رضي الله عنهم ، وبه^(٣) قال (ش) وعامة العلماء^(٤).

أما اختيار المدنيين أنه منسوخ فقول باطل لأن من شروط النسخ معرفة التاريخين وقد جهلت ههنا^(٥) ؛ لأن الكلام المنهى عنه هو المطلق وهذا كلام في إصلاح الصلاة لا بدّ لها منه ، ولا تتم دونه ، وأما اختيار سحنون فهو ضعيف لأن النبي ﷺ ، قد جرى له ذلك في

(١) قال ابن عبد البر روى ابن وضاح عن الحارث بن مسكين قال : أصحاب مالك كلهم على خلاف ما رواه ابن القاسم عن مالك في مسألة ذي الدين ، ولم يقل بقوله إلا ابن القاسم وحده وغيره يأبونه ويقولون إنما كان ذلك في أول الإسلام ، وأما الآن فقد عرف الناس الصلاة فمن تكلم فيها أعادها . إلى أن قال : وأما الكوفيون . أبو حنيفة وأصحابه والثوري ، فذهبوا إلى أن الكلام في الصلاة على كل حال سواء كان سهواً أو عمداً ، لصالح كان أولغير ذلك ، يفسد الصلاة .

وزعم أصحاب أبي حنيفة أن حديث ذي الدين منسوخ بحديث زيد بن أرقم وابن مسعود . ثم قال : أما ما أدعاه العراقيون من أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم فغير مسلم لهم ، ولكنه أختص من تحريم الكلام معنى ما تضمنه لأن حديث أبي هريرة كان عام خبير هذا ما لا خلاف بين العلماء فيه فإن قيل كيف يصح الاحتجاج بحديث ابن مسعود في تحريم الكلام في الصلاة بمكة وزيد بن أرقم رجل من الأنصار يقول كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه حتى نزلت ﴿ وَتَوَمَّلُوا لَهُ قَاتَتَيْن ﴾ . قال أبو عمر : زيد ابن أرقم أنصاري وسورة البقرة مدنية . الاستذكار ٢/٢٢٣ - ٢٢٩ .

وقال البغوي : حدوث هذا الأمر إنما كان بالمدينة لأن رواه أبو هريرة وهو متأخر الإسلام وقد رواه عمران ابن حصين وهجرته متأخرة . شرح السنة ٣/٢٩٥ .

(٢) هذا القول حكاه عنه ابن عبد البر في الاستذكار وذكر أنه رواه سحنون عن ابن القاسم عن مالك . الاستذكار ٢/٢٢١ - ٢٢٢ ، وانظر نيل الأوطار ٣/١٣٤ .

(٣) قال ابن عبد البر قال الشافعي وأصحابه وسائر أصحاب مالك إن المصلي إذا تعمّد الكلام وهو في الصلاة عالماً أنه لم يتعمّد فقد فسدت صلاته ، فإن تكلم ساهياً أو تكلم وهو يظن أنه قد أكمل صلاته وأنه ليس في صلاة عند نفسه فهذا يبيّن ولا يفسد عليه كلامه صلاته . الاستذكار ٢/٢٢٥ .

(٤) انظر مذهب الشافعي في روضة الطالبين للنووي ١/٣١٥ ، وشرح النووي على مسلم ٥/٥٦ ، وحاشية الشراوي على تحفة الطلاب ١/٣١٦ .

(٥) في (ك) و (م) ، و (ص) زيادة من شروطه تضاد الأمرين حتى لا يصح أن يجتمعا ولا مضادة ههنا .

السلام من ثلاث في حديث عمران ، وقد جرى له أيضاً مثل ذلك في السلام من خمس في حديث ابن مسعود ، رضي الله عنه ، وهذا جمود لا يليق بمرتبة سحنون ولا بتدقيقه في الفروع والصحيح أنه جائز كما قلناه في كل مسألة .

مسألة أصولية :

قد بينّا في المتوسط والمقسط وغيرهما القول في عصمة الأنبياء ، صلوات الله وسلامه عليهم ، من الذنوب وبيّنا ، في كتاب المشكلين ، تأويل ما ورد في ذلك في القرآن ظاهراً ، وردناه إلى أصل العصمة بالدليل وهو الذي ندين الله تعالى به ونجزم القول على أنهم معصومون ، وإن كان الناس قد اختلفوا في الذنوب المتعلقة بالأفعال فقد اتفقوا على أن الكذب لا يجوز أن يقع منهم لا سهواً ولا عمداً ؛ لأن القول هو الذي يتبين به الشرع ، فلو جاز أن يتطرق إليه ذلك لما وقعت الثقة فيه بالبيان ، فإذا ثبت هذا عدنا إلى قوله ، ﷺ : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » وفي رواية أخرى « فَلَمْ تُقْصَرْ وَلَمْ أُنْسَ »^(١) ، وقد كان ، ﷺ ، نسي فإن لم يسلم متعمداً ؛ فمن الناس من قال : هذا نسيان قيل له^(٢) : فيه على ذلك إخبار عما كان بأنه لم يكن ، وهذا لا يجوز نسياناً عليه لأنه من باب الكذب . سمعت شيخنا^(٣) أبا^(٤) المظفر شاهفور^(٥) يقول : أن النبي ، ﷺ ، لم يقصر صحيح . وقوله : لم أنس لم يرد به ولم أنس الركعتين ، وإنما أراد به ولم أسلم ساهياً بل سلمت متعمداً ، وقد بينّا تمام الكلام في كتاب المشكلين . وقد اختلف الناس في رجوع النبي ، ﷺ ، إلى القصد هل كان بما ظهر إليه ورأى أم كان بقول الناس وشهادتهم عنده ؟ وهذا فصل اختلف الناس فيه وتحزّبوا كثيراً . فإن وقفنا أنفسنا على النظر فالظاهر أنه عمل بشهادتهم (وكذلك

(١) مسلم في كتاب المساجد باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٤/١ من رواية أبي هريرة ، وقد تقدم تخريجه أطول من هذا .

(٢) البخاري في كتاب السهو باب من يكبر في سجدي السهود ٨٦/٢ من حديث أبي هريرة .

(٣) زيادة في (م) سمعت شيخنا أبا المظفر شاهفور وهو غلط لأنه لم يدركه .

(٤) وفي (م) أبا سعد الزنجاني محمد بن طاهر بالمسجد الأقصى يقول سمعت أبا المظفر وهو الصواب ، وفي (ك) أبا بكر الزنجاني ، وفي (ص) غير واضح ، ولم أعثر على ترجمته .

(٥) هو شاهفور بن طاهر بن محمد الإسفراييني ، أبو المظفر ، الإمام الأصولي الفقيه المفسر ارتبطه نظام الملك بطوس ، توفي سنة ٤٧١ هـ طبقات الشافعية ١١/٥ . سير أعلام النبلاء ٤٠١/١٨ ، تبين كذب المفتري ص ٢٧٦ .

روي عن مالك ، رضي الله عنه ، في مثل هذه النازلة (١) .

وإن استقرّرنا الأثر فقد روى أبو داود في سننه في هذا الحديث بعينه : « فَلَمْ يَرْجَعْ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى » (٢) . وأما حديث عمران فهو نظير حديث ذي اليدين / في النقصان والسؤال والرجوع والعمل في السجود .

وأما حديث ابن مسعود فتشوّش القوم ، أي اضطربوا ، وروي وتوشوشوا ، أي تكلموا بكلام خفي ، وسألهم النبي ، ﷺ ، فأجابوه فيه وليس فيه زيادة على ما تقدم إلا فصلين . أحدهما : أن ذلك كله كان بعد تمام الصلاة بخلاف حديث أبي هريرة وعمران فإنها كانت مراجعة في أثناء الصلاة .

وأما الفصل الثاني : فسجوده للركعة الزائدة كما سجد في الحديثين المتقدمين للسلام الزائد .

وأما حديث عبد الله بن بحينة ففيه سقوط الجلسة الوسطى وجبرها بالسجود كما تقدم بيانه وفيه السجود قبل السلام . وههنا احتمالان نشأ للعلماء منه نظران .

أحدهما : أن النبي ، ﷺ ، تذكر ههنا للنقصان من قبل نفسه فسجد قبل السلام ، وفي تلك الأحاديث تذكر بعد السلام ولم يرجع النبي ، ﷺ ، إلى الجلوس ويحتمل أن يكون تذكر وهو قائم بأثر الجلوس (٣) ، ويحتمل أن يكون تذكر وهو في الجلوس الآخر ، ويحتمل أن يكون تذكر فيما بينهما ، وقد روى المغيرة بن شعبة عن النبي ، ﷺ : (مَنْ نَسِيَ

(١) لم أطلع على هذا العزو في الموجود من كتب مالك . وقد نقل الباجي عن ابن حبيب أنه يرجع لقول المؤمنين . قال : قال ابن حبيب إذا سلم الإمام على يقين ثم شك بنى على يقينه ، فإن سأل من خلفه فأخبروه أنه لم يتم فقد أحسن وليتم ما بقي ويجزيهم ، ولو كان الفذ سلم من اثنتين على يقين ثم شك فقد قال أصبغ لا يسأل من حوله فإن فعل فقد أخطأ ، بخلاف الإمام الذي يلزمه الرجوع إلى يقين من معه ، فهذه المسألة مبنية على أن الشك بعد السلام على اليقين مؤثر ويوجب الرجوع إلى الصلاة إلا أنه مع ذلك لم يجعلوا له حكم الشك داخل الصلاة ؛ لأنه لو شك قبل السلام لم يجز له أن يسأل أحداً فإن فعل استأنف الصلاة ، قاله ابن حبيب وكذلك لو سلم على الشك ثم سألهم ، وقاله ابن القاسم وأشهب وابن وهب وقال عبد الملك في الواضحة وكتاب ابن سحنون تجزيه . المتقى ١٧٣/١ .

(٢) سنن أبي داود ٦١٦/١ ، من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة بهذه القصة قال (وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوَ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ) .

(٣) في (م) السجود .

الْجَلْسَةَ الْوُسْطَى فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلْيَتِمَادَى . (ولا يرجع) (١) .

وروي عن ابن شهاب أنه قال : « كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، أَلْسُجُودَ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ » (٢) ، وأخذ به الشافعي في كل حال (٣) . وقد قال (ح) : السجود للسهو كله بعد السلام لأنه إن سجد قبل السلام لم يأمن أن يعتريه بعد ذلك السهو (٤) . ونظر مالك ، رضي الله عنه ، بصادق بصيرته إلى اختلاف الحالين ، وهي الزيادة والنقصان ، فجعلهما نازلتين وأقر كل واحد منهما في نصابها ، والذي مال إليه (ش) لا يشبه مرتبته في الأصول لأن حديث عبد الله بن بحنة إن كان آخر الأحاديث فلا يجوز أن يكون ناسخاً لما

(١) أبو داود ٦٢٩/١ ، وابن ماجه ٣٨١/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٥٢/٤ والدارقطني ٣٧٨/١ - ٣٧٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٣/٢ ، كلهم من طريق جابر الجعفي عن المغيرة بن شبل الأحمسي عن قيس ابن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة أقول : كل الطرق المتقدمة فيها جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ، أبو عبد الله ، الكوفي ضعيف رافضي من الخامسة ، مات سنة ١٢٧ ، وقيل ١٣٢/١ دت ق ت ١٢٣ ، وقال في ت : قال أبو حنيفة : ما لقيت ، فيمن لقيت ، أكذب من جابر الجعفي ما أتبه بشيء من رأيي إلا جاء فيه بأثر . وقال النسائي : متروك الحديث ، ومرة قال : ليس بثقة ، وقال ابن عدي : عامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة ومع هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق ت ٢٤٦/٤ ، وانظر الكامل ٥٣٧/٢ ، الضعفاء للعقيلي ١٩١/١ ، وقال الذهبي : هو من أكبر علماء الشيعة وثقة شعبة فشد وتركه الحفاظ . الكاشف ٧٧/١ والمجروحين لابن حبان ٢٠٨/١ ، والمغني ١٢٦/١ ، وقد تابع جابر إبراهيم بن طهمان وقيس بن الربيع عند الطحاوي في شرح معاني الآثار . ٤٤٠/١ أما إبراهيم فقد قال عنه الحافظ : ثقة يغرب تكلم فيه بالإرجاء ويقال رجع عنه ت ٣٦/١ ، ت ١٢٩/١ ، والكاشف ٨٢/١ . وأما قيس بن الربيع فصدوق تغير لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به ت ١٢٨/٢ ، وت ٣٩١/٨ ، والكاشف ٥٢٦/٢ . والحديث ضعيف ولكن صححه الشيخ ناصر بالمتابعة المتقدمة . انظر تعليقه على المشكاة ٣٢٢/١ .

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٤١/٢ وعزاه للشافعي في القديم عن مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري وقال : وذكره أيضاً في رواية حرمله ، قال البيهقي : إلا أن قول الزهري منقطع لم يسنده إلى أحد من الصحابة ، ومطرف بن مازن غير قوي .

أقول : مطرف بن مازن ، الذي أشار إليه البيهقي ، قال فيه يحيى بن معين : كذاب ، ومرة : ضعيف . الضعفاء للعقيلي ٢١٦/٤ ، وقال ابن عدي : مطرف بن مازن الصنعاني يُكنى أبا أيوب مات بمينج وكان قاضي صنعاء . عن ابن معين قال : قال لي هشام بن يوسف : وسألته عن مطرف بن مازن فقال : هو والله كذاب ، وكذا قال يحيى بن معين ، وقال النسائي : ليس بثقة . ثم قال : ولمطرف أحاديث أفراد ينفرد بها عن يرويه عنه ولم أر فيما يرويه متناً منكراً . الكامل ٢٣٧٣/٦ ، لسان الميزان ٤٧/٦ ، الميزان ١٢٥/٤ . درجة الحديث : ضعيف لانقطاعه ولضعف مازن .

(٣) أنظر الروضة ٣١٥/١ وشرح النووي على مسلم ٥٦/٥ .

(٤) أنظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٥٥/١ .

بَيِّنًا ؛ لأن من شرط النسخ التماثل في الفعل والتضاد بتعذر الجمع ، وحديث عبد الله بن بحينة نقصان فعل .

وسائر الأحاديث زيادة قول فكيف يصح أن يقال إن أحدهما رفع الآخر والجمع بينهما ممكن ، وأما حديث أبي هُرَيْرَةَ فاختلف العلماء فيه فمنهم من قال : هو نقض لما تقدم من الأحاديث وتماثل له فتارة روي مضافاً وتارة روي مفصلاً .

وقال آخرون : بل هو حديث بَيَّن فيه حكماً آخر وهو الرجل الذي يكثر عليه الوهم في صلاته ، وقد غلب عليه لا يمكنه الاحتراز منه ؛ فهذا يغلبه ويسجد سجدة بعد السلام ، وبذلك أفتى القاسم بن محمد لمن سألَهُ (١) .
وروي عن مالك ، رضي الله عنه إنه (٢) قال به .

وأما السجدتان اللتان قال هما ترغيم للشيطان فإنه معنى ذلك أن الشيطان أراد أن ينقص من صلاته أو يفسدها عليه بإدخال ما ليس منها فيسجد العبد حينئذ إخراجاً له لقول النبي ﷺ : « إِذَا سَجَدَ ابْنُ آدَمَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي وَيَقُولُ يَا وَيْلَتَاهُ أُمِرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ » (٣) .

وعلى هذه الأحاديث تنبني مسائل السهو كلها تأصيلاً وتفصيلاً وتفرعاً وتعليلاً وقد أشرنا إلى جمل من ذلك في شرح الصحيح فلينظر فيه ، فإن هذه العجالة لا تقتضيه فقد بَيَّن في هذه الأحاديث أن سجود السهو بتكبير وسلام ولم يذكر لهما تشهيداً .

واختلف علماؤنا فيه ؛ والصحيح سقوطه كما بيَّناه في موضعه ، وقد تقدم وروده في هذه الأحاديث .

(١) الموطأ ١/١٠٠ « عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ : إِنِّي أَهْمُ فِي صَلَاتِي فَيَكْثُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ . فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : امْضُ فِي صَلَاتِكَ فَإِنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ عَنْكَ حَتَّى تَنْصَرِفَ وَأَنْتَ تَقُولُ : مَا أَتَمَمْتُ صَلَاتِي » لم أر من الشراح من ساق لهذا الأثر سنداً حتى أبحنه وأحكم عليه .

(٢) قال ابن عبد البر : هذا الباب كله محمول عند مالك وأصحابه على أنه من يكثر عليه الوهم فلا ينفك منه أو لا يكاد ينفك منه فيسمونه المستنكح بكثرة الوهم ، فمن كانت هذه حاله أجزأه أن يسجد سجدة بعد التسليم لترغيم الشيطان . الاستدكار ٢/٢٦٢ .

(٣) مسلم كتاب الأيمان باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ١/٨٧ .
وأخرجه ابن ماجه ١/٣٣٤ ، وأحمد ٣/٤٤٣ ، كلهم من رواية أبي هُرَيْرَةَ .

وأما الطهارة فواجبة لها قبل الصلاة إجماعاً لأنها من جملة/ الصلاة وهي أيضاً مفتقرة إلى الطهارة في الصحيح من المذهب ، وإن كانت بعد السلام ، لأنها ركن من أركان الصلاة فافتقرت إلى الطهارة كالركوع والجلوس .

فإن قيل : لو كانت من أركان الصلاة ما فعلت بعد تمامها ، قلنا : وإن فعلت بعد تمامها فهي من تمامها . فإن قيل : لو كانت من تمامها لفسدت الصلاة بتركها ، قلنا : ليس كل ما كان من تمام الصلاة تفسد بتركه كهيئة الجلوس والقراءة والقيام مع السورة .

النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها

ذكر فيه حديث أبي جهم^(١) في الخميصة^(٢) .

مقدمة أصولية :

اعلموا ، أفادكم الله تعالى المعارف ، أن الصلاة مشتملة على أفعالٍ منها ظاهرة تنتشر على الجوارح ، ومنها باطنة تستقر في القلب ، وكما أن التكبير يضبط الأفعال المطلوبة بالجوارح ويحرم سائر الأفعال المسترسلة عليها فكذلك عقد القلب بالنية للوقوف بين يدي عالم الخفية والاستقبال للمناجاة مع الله تحرم على القلب سائر الخواطر المسترسلة ويلزمه الإقبال على ما هو بصده بالكلية ، فلا يكون له خاطر إلا في صلاته ، ولا يمر على قلبه سواه . إلا أن الباري ، تبارك وتعالى ، لمّا جعل القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن ورتب عليها لمّتين لمة من الملك ولمة من الشيطان عسر على العبد ضبط قلبه ، وهان عليه ضبط جوارحه ، ولهذا كان النبي ﷺ ، يقول في كلامه : « لَا وَمَقْلَبُ الْقُلُوبِ »^(٣) فجعلها

(١) الموطأ ٩٧/١ والحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب إذا صلى في ثوب له أعلام (١٠٤/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب كراهية الصلاة في ثوب له أعلام ٣٩١/١ ، وأبو داود ٢٤٠/١ ، والنسائي ٧٢/٢ ، والبيهقي ٢٨٢/٢ ، وأحمد ٣٧/٦ ، ٤٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٨ ، من عدة طرق « عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي خَمِيصَةٍ ذَاتِ أَعْلَامٍ فَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ : أَذْمَبُوا بِهِدِ الْخَمِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ » .

(٢) ثوب خز أو صوف معلم ، وقيل لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء معلمة ، وكانت لباس الناس قديماً وجمعها الخمانص . النهاية ٨١/٢ .

(٣) البخاري في كتاب الإيمان والنذور باب كيف كانت يمين رسول الله ﷺ ، ١٦٠/٨ ، والترمذي ١١٣/٤ عن ابن عمر ..

في اليمين أصلاً في التعظيم تنبيهاً على عظيم القدرة ، وتعريفاً للعبد أنه تحت الغلبة والذلة . وحين استقرت الحكمة بالقدرة على هذه النسبة ورفع عنا بفضله ما لا طاقة لنا به سمح للعبد في استرسال الخاطر على القلب في الصلاة بما ليس منها ، فإذا تذكّر عاد إليها . فإن استمر مختاراً من قبل نفسه وأعرض عن صلاته بطلت حتى اختلف العلماء في أفعال الصلاة التي تقع في حال شروء النية إلى الخواطر المسترسلة وعزوب الفكر عن الحضور بين يدي الله تعالى هل تكون مقبولة معتداً بها أم لا ؟ فصاغ الفقهاء إلى أن ذلك مجزئ عنه معتد به ، ومال الزهاد إلى أنه لا يعتد بها ولا يكتب له أجرها^(١) ، وورد في ذلك أثران عن النبي ، ﷺ .

أحدهما : « أَنَّ الرَّجُلَ لِيَصْلِيَ الصَّلَاةَ فَيَكْتُبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا حَتَّى ذَكَرَ عُشْرَهَا »^(٢) .

والحديث الثاني : « أَوَّلُ مَا يُنْظَرُ فِيهِ مِنْ عَمَلِ الْعَبْدِ الصَّلَاةُ فَإِنْ جَاءَ بِهَا نُظَرٌ فِي سَائِرِ عَمَلِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا لَمْ يُنْظَرْ لَهُ فِي شَيْءٍ »^(٣) ، ومن طريق أخرى يقول الله تعالى :

(١) قال الغزالي : نقل عن بشر بن الحارث فيما رواه عنه أبو طالب المكي عن سفيان الثوري إنه قال : من لم يخشع فسدت صلاته ، وروي عن الحسن إنه قال : كل صلاة لا يحضر فيها القلب فهي إلى العقوبة أسرع . إحياء علوم الدين مع شرحه إتحاف السادة المتقين ١١٥/٣ .

(٢) أبو داود ٥٠٣/١ ونقل الزبيدي عن العراقي إنه أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان وأحمد كلهم من حديث عمار بن ياسر وقال رجاله رجال الصحيح ، إتحاف السادة المتقين ١١٦/٣ .

درجة الحديث : رمز له السيوطي بالصحة ، وأقره المناوي ، ونقل عن العراقي قوله : رجاله رجال الصحيح . فيض القدير ٢٣٣/٢ - ٢٣٤ ، وكذلك صححه الزبيدي .

(٣) أبو داود ٥٤٠/١ ، وأحمد في المسند ٤٢٥/٢ ، والحاكم ٢٦٢/١ ، كلهم من طريق يونس بن عبيد عن الحسن بن أنس بن حكيم الضبي أنه خاف زمن زياد ، أو ابن زياد ، فأتى المدينة فلقى أبا هريرة فأتسبى فأتسبى له فقال : يا فتى ألا أحدثك حديثاً لمّل الله ينفعك به ؟ قلت : بلى رحّمك الله ، قال : إن أول ما يحاسب به الناس يوم القيامة الصلاة . قال : يقول ربنا عز وجل لِمَلَأْنِيهِ وَهُوَ أَعْلَمُ : انظروا في صلاة عبدي أتمها أو نقصها ؟ فإن كانت تامة كتبت له تامة ، وإن كان انتقص منها شيئاً قال : انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فإن كان له تطوع قال : أتموا لعبدي من تطوعه . . . « قال يونس : وأحسبه ذكر النبي ﷺ .

وقال الحاكم بعد روايته : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ، ورواه الترمذي من طريق همام قال : حدثني قتادة عن الحسن عن حريث بن قبيصة قال : قدمت المدينة فقلت : اللهم يسّر لي جليسا صالحاً ، قال : فجلست إلى أبي هريرة ، فقلت : حدثني بحديث سمعته من رسول الله ﷺ . =

أَنْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَكَلِّمُوا لَهُ بِهَا فَرِيضَتَهُ^(١) .

واختلف الناس في هذا التكميل ؛ فمنهم من قال : إن ترك العصر مثلاً وصلى أربع ركعات متتفلاً جُبرت بها ، وقال أزياب القلوب : لا يرفع الجديد بالخرق^(٢) . والذي أراه ، وهو الأولى بنا والأقوى في أدلتنا ، أن رجلاً إن عزبت نيته مغلوباً أن صلاته كلها مقبولة لأن الله تعالى قد رفع الحرج عنا وإنما بقيت ههنا نكتة أصولية ، ننبهكم عليها حتى تكونوا من أهلها ، إن شاء الله تعالى ، وهو أن عزوب النية إن كان بأمر عرض في الصلاة ، وبسبب عارض ، فالمسألة كما ذكرنا ، من غير شك ، وإن كانت بأسباب متقدمة قد لزم العبد من الانهماك في الدنيا والتعلق بعلائقها الزائدة والتشبث بفضولها التي يستغنى عنها ، فيقوى ههنا ترك الاعتداد بالصلاة لأن ذلك من قبله وسببه واقع باختياره . ألا ترى النبي ﷺ ، لما ألهمته الخميصة عن لحظة في الصلاة ونظر إلى علمها كيف أخرجها من بيته / وأسقط المنفعة بها أصلاً حتى لا يتعلق له بها خاطر ، فكان الذي أصابه في الصلاة من الإقبال على الأعلام بحكم البشرية ، وكان إخراجها عن ملكه حتى تسلم عبادته مرتبة النبوة ، وقد روى أبو داود أنه قال : « أَذْهَبُوا بِهَذِهِ الْخَمِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِكَرْدِيَّةٍ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ الْخَمِيصَةُ كَانَتْ خَيْرًا مِنَ الْكَرْدِيِّ »^{(٣)(٤)} واختار ﷺ الخير من جهة العبادة على الخير من

الترمذي ٢٦٩/٢ - ٢٧١ ، ورواه أحمد عن يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين الواسطي عن علي بن زيد ابن جدعان عن أنس بن حكيم الضبي قال : قال لي أبو هريرة : إذا أتيت أهل مصرك فأخبرهم أنني سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : « أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته المكتوبة » . المسند ٢٩٠/٢ ، وابن ماجه ٤٥٨/١ .

وقال الشيخ أحمد شاكر عن هذا الإسناد الأخير : إسناد صحيح وعلي بن زيد ابن جدعان ثقة وقال عن الذي قبله هذا حديث مرفوع وإن شك يونس في رفعه لأن مثله لا يقال بالرأي ولأنه ورد عن أبي هريرة مرفوعاً بإسناد الترمذي ، تعليق أحمد شاكر على الترمذي ٢٧٢/٢ .

درجة الحديث : صححه الحاكم والذهبي وأحمد شاكر والشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ٤١٩/١ فقال : الحديث صحيح لشواهد الكثرة .

(١) هذا طرف من الحديث السابق .

(٢) لا أدري ماذا يقصد بأزياب القلوب هنا هل هم الصوفية أم ماذا ؟

(٣) أي : رداء كردياً . عون المعبود ١٨٣/٣ .

(٤) سنن أبي داود ٥٦٢/١ من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد قال : سمعت هشاماً يحدث عن أبيه عن عائشة بهذا الخبر .

أقول : الحديث فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد بن عبد الله بن ذكوان المدني ، مولى قريش ، صدوق . =

جهة المالية ، وقد روى البخاري أيضاً عن عقبة ابن عامر أن النبي ﷺ : « صَلَّى فِي فُرُوجٍ ^(١) حَرِيرٍ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ نَزَعَهُ نَزْعاً شَدِيداً كَالْكَارِهِ لَهُ وَقَالَ : لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ » ^(٢) ، إشارة إلى أنه كان من أسباب الدنيا ومن جملة علائقها الشاغلة عن العبادة ، وقد استوفينا الكلام على هذه الأحاديث في مواضعها ، وهذا هو معنى قول عمر بن الخطاب : (مَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ) ^(٣) ، وانتزعها عمر من قول الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ ^(٤) ، فهذا حفظها بالخشوع فيها والإقبال عليها ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ ^(٥) ؛ فهذا هو المداومة

تغير حفظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً من السابعة وولي خراج المدينة فُحْمِدَ . مات سنة ١٧٤ هـ وله ٧٤ سنة / خت م ع ت ٤٨٠ / قال ابن معين : أثبت الناس في هشام بن عروة ، وقال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به الكاشف ١٦٤/٢ ، وانظر ت ١٧٠/٦ ، الكامل لابن عدي ١٥٨٥/٤ ، تاريخ بغداد ٢٢٨/١٠ .

درجة الحديث : عندي أنه حسن لغيره لأنه رواه عبد الرحمن عن هشام وهو أثبت الناس فيه ، كما قال ابن معين .

(١) هو القباء الذي فيه شق من خلفه . النهاية ٤٢٣/٣ .

(٢) متفق عليه البخاري في كتاب الصلاة باب من صلى في فُرُوجٍ حرير ثم نزع ١٠٥/١ وفي كتاب اللباس باب القباء وفروج حرير هو القباء ١٨٦/٧ ، ومسلم في كتاب اللباس والزينة باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء ١٦٤٦/٣ ، والنسائي ٧٢/٢ وأحمد ١٤٩/٤ و ١٥٠ .

(٣) الأثر رواه مالك في الموطأ ٦/١ عن نافع مولى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله . قال الزرقاني : هذا الأثر منقطع لأن نافعاً لم يلقَ عمر ، قال : وهذا وإن كان منقطعاً إلا أنه يشهد له أحاديث أخر مرفوعة منها ما أخرجه البيهقي في الشعب من طريق عكرمة عن عمر قال : « جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْإِسْلَامِ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ لَوْفَتِهَا وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَلَا دِينَ لَهُ وَالصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّينِ » .

وفي البخاري عن أنس : « مَا أَعْرِفُ شَيْئاً مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قِيلَ الصَّلَاةُ أَلَيْسَ ضَيَعْتُمْ مَا ضَيَعْتُمْ فِيهَا » وفيه أيضاً : عَنِ الزُّهْرِيِّ دَخَلْتُ عَلَى أَنَسٍ يَدْمَشْقَ وَهُوَ يَبْكِي فَقُلْتُ لَهُ : مَا يَبْكِيكَ ؟ فَقَالَ : لَا أَعْرِفُ شَيْئاً مِمَّا أَذْرَكْتُ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَعْتُ » شرح الزرقاني ٢١/١ ، وانظر البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب تضييع الصلاة ٩٤ .

درجة الأثر : منقطع ولكن يشهد له ما في البخاري عن أنس .

(٤) سورة المؤمنون آية ١ - ٢ .

(٥) سورة المؤمنون آية ٩ .

عليها ، وقد رأيت من لا يحافظ عليها (إلا جاملاً^(١) حصيها) . فأما^(٢) من يحفظها بالخشوع والإقبال فلا أقدر أن أستوفي بعددهم كَفِّي الواحدة ، وهذا الذي قال من حفظها وحافظ عليها هو الذي قال تسلياً للخلق إذا غلبوا على الحق : « إِنِّي لِأَجْهَزُ جَيْشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ »^(٣) ، وفي مثل عمر تعزب النية إلى عبادة أخرى ، فأما أمثالنا فإنما تعزب نياتنا بالاشتغال بالدنيا فاحفظوا رحمكم الله قلوبكم عن الخواطر في الصلاة كما تحفظون جوارحكم عن الأعمال من غيرها .

وقد رأيت الفقهاء يقولون إذا كثرت الأعمال والكلام في الصلاة بطلت وإن كان سهواً ، وهذا إمامنا سحنون ، وكان من العلماء العباد ، قد ذكرنا لكم ما حكاه الطرطوسي لنا من رواية ابنه محمد عنه من إعادة الصلاة عند عزوب نيته عنها ، أولاً ترى إلى أبي طلحة الأنصاري لما عزبت نيته في صلاته بالاشتغال ببستانه استهلكه الله تعالى عوضاً عما استهلك الخاطر من صلاته^(٤) ، وقد روي عن ابن عباس : « أَنَّ سُلَيْمَانَ ، عَلَيْهِ السَّلَامَ ، عُرِضَتْ عَلَيْهِ الْخَيْلُ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ فَشَغَلَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ فَعَرَقَهَا وَنَحَرَهَا »^(٥) .

(١) كذا في الأصل وفي (ك) و(م) آلاً فلا أحصيها ، وهي الصواب .

(٢) في (ك) و(م) وأما من .

(٣) البخاري في كتاب العمل في الصلاة باب يكفر الرجل الشيء في الصلاة ٥٩/٢ معلقاً ، وقال الحافظ : وصله ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء .

درجة الحديث : صحيح كما قال الحافظ في فتح الباري ٩٠/٣ .

(٤) رواه مالك في الموطأ ٩٨/١ عن عبد الله بن أبي بكر أن أبا طلحة كان يصلي في حائطه ، وأورده ابن عبد البر في تجريد التمهيد ٨٧ ، ونقل السيوطي في تنوير الحوالك ١٢٠/١ عن ابن عبد البر قوله : هذا الحديث لا أعلمه مروياً من غير هذا الوجه وهو منقطع ، وكذا نقل الزرقاني عنه ذلك في شرحه للموطأ ٢٠٣/١ .

درجة الحديث : ضعيف لانقطاعه كما قال ابن عبد البر لأن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم لم يدرك أبا طلحة فقد مات سنة ١٣٥ هـ وعمره ٧٠ ت ١٦٤ هـ ، وأبا طلحة مات سنة ٣٤ هـ .

(٥) هذا الأثر أورده السيوطي في الدر المنثور : ٣٠٩/٥ وعزاه لابن المنذر فقال : أخرج ابن المنذر من طريق ابن جريج ، رضي الله عنه ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، في قوله : حب الخير قال : المال ، وفي قوله : ردوها علي ، قال : الخيل فطلق مسحاً قال : عقر بالسيف . وابن جريج هنا هو عبد العزيز بن جريج المكي ، مولى قريش ، لئن ، قال العجلي : لم يسمع من عائشة وأخطأ خصيف فرح بسماعه ، من =

قال لنا الفهري : قال إبراهيم بن أدهم ^(١) : « مَنْ تَرَكَ شَيْئًا لِلَّهِ عَوَّضَهُ اللَّهُ » ^(٢) .

لما عقر سليمان الخيل في ذات الله عَوَّضَهُ الله تعالى فقال : ﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رِخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴾ ^(٣) .

وقد نبه مالك ، رضي الله عنه ، في هذا الباب ، إلى فقه حسن لا يدركه إلا مثله وهو أنه أدخل هذا الباب في أثناء السهو ليبيّن لك أن جبران السجود إنما شرع في الأفعال الظاهرة وليس في الأفعال الباطنة مدخل ، وهذا يدل على أن مذهبه الإجزاء فيها وليس فوقه ولا بعده ما يقتدى به مثله .

تحقيق : سها رسول الله ﷺ ، في صلاته على نحو الغفلة التي أصابته في منامه حسبما بيّناه هنالك من أنها لم تكن آفة تنزل به ، كما لم يكن نسيانه ذهولاً عن الطاعة بغيرها ، وإنما كان الباري سبحانه يأخذه لنفسه في الحالين حتى يبين الله تبارك وتعالى به أحكام الشريعة ، ولو شاء لبيّنها قولاً ، ولكن الفعل كما بيناه أقوى في البيان وأشدّ تسلية للناس في هذا الموضع ، وإلى هذا المعنى أشار ، ﷺ ، بقوله : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ » ^(٤) .

تتميم : قال مالك ، رضي الله عنه ، ما يفعل من يسلم من ركعتين ساهياً ^(٥) ، وكانت الفائدة في تنبيهه على هذه الترجمة أن الحالة في زمان النبي ، ﷺ ، احتملت أمرين :

= الرابعة/ع. ت ٥٠٨/١ . وقال في تهذيب الكمال : روى عنه خصيف بن عبد الرحمن الجزري وابنه عبد الملك ، قال البخاري : لا يتابع على حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : روى عن عائشة ولم يسمع منها . تهذيب الكمال ٢/ل ٨٣٥ .
درجة الحديث : ضعيف .

(١) إبراهيم بن أدهم بن منصور التيمي البلخي ، أبو اسحاق ، زاهد مشهور ، كان أبوه من أهل الغنى في بلخ ورحل إلى بغداد والشام والعراق والحجاز وأخذ عن كثير من علماء الأقطار الثلاثة . مات سنة ١٦١ هـ في حصن من بلاد الروم . تهذيب تاريخ ابن عساكر ٢/١٧٠ ، البداية والنهاية ١٠/١٣٥ ، حلية الأولياء ٧/٣٦٧ و ٣/٨ .

(٢) لم أطلع على قول إبراهيم هذا .

(٣) سورة ص آية ٣٦ .

(٤) متفق عليه وقد تقدم تخريجه .

(٥) الموطأ ١/٩٣ ، وقد أورد تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة المتفق عليه في قصة ذي اليمين وقد تقدم .

أحدهما : نسيانه ﷺ /

والثاني : قصر الصلاة .

فأما اليوم فقد سقط أحد الاحتمالين وهو القصر وبقي النسيان ، فإذا فعل ذلك الإمام سَبَّحَ به القوم رجاء أن يتذكر لقوله ﷺ : « مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ »^(١) ، فإنه إذا سَبَّحَ التفت إليه ، فإن لم يفقه عنه فليصرح له بالكلام فإن الكلام في مصلحة الصلاة جائز إذا احتيج إليه ، كما فعل أصحاب النبي ﷺ^(٢) .

فإن قيل : إنما تكلم أصحاب النبي ، ﷺ ، بقدر التقصير وقد زال ذلك العذر اليوم فلا وجه للكلام .

قلنا : هذا باطل لأنهم قد تكلموا بعد أن أخبر النبي ، ﷺ ، أن الصلاة لم تُقصر ، وقد استوفينا القول مع المخالفين^(٣) في مسائل الخلاف .

(١) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في الصلاة باب العمل في الصلاة ٧٩/٢ وفي كتاب الأحكام باب الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم ٩٢/٩ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابهما شيء في الصلاة ٣١٨/١ ، وأبوداود ٥٧٨/١ ، والترمذي ٢٠٥/٢ ، وقال : حديث أبي هريرة حسن صحيح ، والنسائي ١١/٣ ، وابن ماجه ٣٢٩/١ ، والدارمي ٣١٧/١ ، وقد ورد الحديث من رواية أبي هريرة وسهل بن سعد .

(٢) يقصد بذلك ما حصل في قصة ذي الديدن السابقة .

(٣) المخالفون هنا يقصد بهم الأحناف . قال ابن الهمام : ومن تكلم في صلاته عامداً أو ساهياً بطلت صلاته . شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٨٠/١ .

وقال ابن عبد البر : وأما أصحاب أبي حنيفة ، الذين لم يجيزوا الكلام في شأن إصلاح الصلاة ، فيلزمهم ألا يجيزوا المشي للراعى والخروج من المسجد للوضوء وغسل الدم في الصلاة لضرورة الرعاف ، فإن أجازوا ذلك فليجيزوا الكلام في شأن إصلاح الصلاة . والله أعلم . الاستذكار ٢٣٥/٢ . وانظر المجموع للنووي ٨٥/٤ .

كتاب الجمعة

الجمعة خصيصة فضّل الله تعالى بها هذه الأمة على سائر الأمم . قال النبي ، ﷺ :
 « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيِّدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ فَهَذَا
 الْيَوْمَ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَهَذَا اللَّهُ لَهُ وَالْيَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ » . رواه مالك
 وغيره . ومعنى قوله بأيّد يريد بقوة على أحد التفسيرين في قوله تعالى : ﴿ أُولَى الْأَيْدِي
 وَالْأَبْصَارِ ﴾ ^(١) . وروي بيّد أنهم ، فإذا كان المروي بأيّد فمعناه نحن السابقون بقوة أئمتنا الله
 إياها وفضلنا بها ، وإذا كان المروي بيّد ^(٢) فهو استثناء بمعنى غير أنهم سبقونا بإيتاء الكتاب
 وسبقناهم بالقبول فقالوا سمعنا وعصينا . وقلنا سمعنا وأطعنا وأدبروا وأقبلنا وقد بين ذلك
 النبي ، ﷺ ، في حديث ابن عمر وأبي موسى واللفظ لأبي موسى رضي الله عنه قال
 النبي ﷺ : « مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ فَقَالَ : مَنْ

(١) سورة ص آية ٤٥ .

قال ابن جرير : يعني بالأيد القوة . يقول : أهل القوة على عبادة الله وطاعته ، ويعني بالأبصار أنهم أهل
 أبصار القلوب يعني به أولي العقول للحق . وروي هذا التفسير عن ابن عباس . تفسير الطبري ١٠٩/٢٣ .

(٢) أقول : لم أجد في الأصول المعزولة لها قبل لفظة بأيّد وإنما فيها بيّد قال الحافظ ابن حجر : بموحدة ثم تحتانية
 ساكنة مثل غَيْرَ وَزَنًا ومعنى وبه جزم الخليل والكسائي ، ورجحه ابن سيدة . وقد روى ابن أبي حاتم في مناقب
 الشافعي عن الربيع عنه أن معنى بيّد من أجل ، وكذا رواه ابن حبان والبعوي عن المزني عن الشافعي ، وقد
 استبعده عياض ولا بعد فيه بل معناه أنا سبقنا بالفضل إذ هُدينا للجمعة مع تأخرنا في الزمان بسبب أنهم ضلّوا
 عنها مع تقدمهم . . إلى أن قال : وفي موطأ سعيد بن عفير عن مالك عن أبي الزناد بلفظ : ذلك بأنهم أوتوا
 الكتاب ، وقال الداودي : هي بمعنى على أو مع ، قال القرطبي : إن كانت بمعنى غير فنصب على
 الاستثناء ، وإن كانت بمعنى مع تنصب على الظرفية ، وقال الطيبي : هي للاستثناء ، وهو من باب تأكيد
 المدح بما يشبه الذم ، والمعنى : نحن السابقون للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ووجه التأكيد فيه ما
 أدمج فيه من معنى النسخ لأن النسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخرًا في الوجود . فتح الباري
 ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ .

يَعْمَلُ لِي اللَّيْلِ فَعَمَلَتِ الْيَهُودُ إِلَى الظُّهْرِ فَعَجَزُوا ثُمَّ قَالَ مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى اللَّيْلِ فَعَمَلَتِ النَّصَارَى إِلَى الْعَصْرِ فَعَجَزُوا ثُمَّ قَالَ مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى اللَّيْلِ « وفي رواية » إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ فَعَمَلْنَا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا وَأَعْطِينَا قِيرَاطَيْنِ (وفي رواية) اسْتَكْمَلْنَا أَجْرَ الْفَرِيضَتَيْنِ فَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا بَالُنَا أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ أَجْرًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَلْ ظَلِمْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا قَالُوا لَا قَالَ فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ ^(١) .

وروى أنس بن مالك ، رضي الله عنه ، قال النبي ﷺ : « جَاءَنِي جِبْرِيلُ بِمِرَّةٍ فِي يَدِهِ فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ فَقُلْتُ مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ فَقَالَ هِيَ الْجُمُعَةُ الَّتِي أَعْطَاكَ اللَّهُ ، قُلْتُ مَا هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ الَّتِي فِيهَا قَالَ هِيَ السَّاعَةُ » .

وثبت من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ، رضي الله عنه ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ . . . » ^(٢) الحديث إلى آخره . .

وهو وإن كان آخر الأيام خلقاً فإنه أفضلها وقتاً خص به أفضل الأنبياء قدراً وأعلى الأمم مكاناً وفضائلها مفسرة في الحديث ، التي منها خلق آدم ووجه الفضيلة فيه انبعاث الخيرات منه من النبوة والعبادة والقيام بحق الإلهية .

فإن قيل : وقد صدر عن ذريته ما صدر من المعاصي وهي أكثر . قلنا : لحظة من

(١) البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ١٤٦/١ من طريق أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ، « مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ فَعَمَلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ فَقَالُوا لَا حَاجَةَ لَنَا فِي أَجْرِكَ فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ : اكْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَلَكُمْ الَّذِي شَرِطْتُمْ فَعَمَلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ جِوْنُ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا لَكَ مَا عَمَلْنَا . . » وأورد قبله في نفس الباب حديث ابن عمر والحديث أخرجه البغوي في شرح السنة ٢١٨/١٤ - ٢٢١ من حديث ابن عمر وأبي موسى أيضاً ، وأخرج الترمذي حديث ابن عمر . سنن الترمذي ١٥٣/٥ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة باب فضل يوم الجمعة ٥٨٥/٢ من حديث أبي هُرَيْرَةَ يَقُولُ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةُ وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا » وفي رواية أخرى : وَلَا تَقْرُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ .

ورواه الترمذي ٣٥٩/٢ مثل رواية مسلم وكذا النسائي ٩٠/٣ ، ورواه مالك في الموطأ ١٠٨/١ ، من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هُرَيْرَةَ مَطْوَلًا ، ومن نفس الطريق رواه أبو داود ٦٣٤/١ وسيأتي له زيادة تخريج .

التوحيد خير من الدهر كله معصية ، وكلمة من الإيمان أفضل من كفر الخلق بأجمعهم ومن فضائل وجود التوبة فيه وقيام الساعة وهي المقصود الأعظم والغاية المطلوبة ، وإصاحه^(١) البهائم تنتظر قيام الساعة وإنما يخلق الله تعالى لها ذعراً واستشعاراً في ذلك اليوم دون غيره من الأيام تنبهاً على شرفه وفيه الساعة المستجابة .

وقد اختلف الناس فيها فمنهم من قال هي مخفية الوقت في جملة اليوم كإخفاء/ ليلة القدر في جملة العام أو الشهر^(٢) .

وقد كان في المسجد الأقصى بعض المريدين يعتكف يوم الجمعة من صلاة الصبح إلى الضحى ، وفي الجمعة الثانية من الضحى إلى الظهر ، وفي الجمعة الثالثة من الظهر إلى العصر ، وفي الجمعة الرابعة من العصر إلى المغرب فاستحسنت ذلك بحضرة شيخنا أبي بكر الفهري فقال لي : ومن أين تعلم أنها تحصل له ولعلها تنتقل انتقال ليلة القدر ؟ ومنهم من قال : هي حين جلوس الإمام على المنبر إلى انقضاء الصلاة^(٣) ، ومنهم من قال : هي من العصر إلى غروب الشمس وهي الساعة التي تيب فيها على آدم على ما روي

(١) قال في النهاية : ما من دابة إلا وهي مصيخة ، أي مستمعة منصتة . النهاية ٦٤/٣ ونقل المباركفوري عن الخطابي قوله مسيخة ، كما في رواية أبي داود ، معناه مصغية مستمعة يقال : أصاخ وأساخ . بمعنى واحد . عون المعبود ٣٦٨/٣ .

(٢) ورد عند الحاكم من رواية أبي سلمة قال : قلت والله لو جئت أبا سعيد الخدري فسألته عن هذه الساعة لعله أن يكون عنده منها علم فأتيته فقلت يا أبا سعيد إن أبا هريرة حدثنا عن الساعة التي في يوم الجمعة فهل عندك منها علم ؟ فقال سألنا النبي ﷺ ، عنها فقال : إني كنت أعلمها ثم نسيتها كما أنسيت ليلة القدر ، ثم خرجت من عنده فدخلت على عبد الله بن سلام فذكر الحديث .

قال الحاكم : صحيح وكذا قال الذهبي . المستدرک ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ورواه ابن خزيمة ١٢٢/١ وروى عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن الساعة التي يستجاب فيها الدعاء من يوم الجمعة فقال : ما سمعت فيها بشيء إلا أن كعباً كان يقول : لو قسم إنسان جمعه في جمع أتى على تلك الساعة . المصنف ٢٦١/٣ ، قال ابن المنذر : معناه أنه يبدأ فيدعو في جمعة من الجمع من أول النهار إلى وقت معلوم ثم في جمعة أخرى يتبدى من ذلك إلى وقت آخر حتى يأتي على آخر النهار . فتح الباري ٤١٧/٢ ، قلت : لعل هذا هو دليل المريدين الذين حكى عنهم المؤلف ، كما سيأتي .

(٣) رواه مسلم في كتاب الجمعة باب الساعة التي في يوم الجمعة ٥٨٤/٢ من حديث أبي موسى الأشعري قال : قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ نَعَمْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تَنْقُضِيَ الصَّلَاةَ » ورواه أبو داود ٦٣٦/١ .

في الإسرائيليات^(١) ، والصحيح أنها من حين خروج الإمام إلى انقضاء^(٢) الصلاة ، كذلك ثبت عن النبي ﷺ .

وهي واجبة على الأعيان ، والعجب ممن يقول إنها فرض على الكفاية والنبي ﷺ يقول : « مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ بِالنُّفَاقِ »^(٣) والله تعالى يقول : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾^(٤) الآية . وهذه الآية متناولة لكل أحد ومن حديث حفصة الثابت

(١) روى مالك في الموطأ عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أنه قال : خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ فَلَقِيتُ كَعْبَ الْأَخْبَارِ فَجَلَسْتُ مَعَهُ فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوْرَةِ وَحَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ فِيهَا حَدِيثُهُ أَنْ قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ . . . وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ . . فقال عبد الله بن سلام : هي آخر ساعة من يوم الجمعة . . . « الموطأ ١٠٨/١ - ١١٠ وأبو داود ٦٣٤/١ ، والترمذي ٣٦٢/٢ ، والنسائي ١١٣/٣ ، وأحمد ٤٨٦/٢ ، و٤٥١/٥ ، ٤٥٣ ، وابن خزيمة في صحيحه ١٢٠/٣ ، والحاكم في المستدرک ٢٧٨/١ ، ٢٧٩ ، والطالسي في مسنده ص ٣١١ .

درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم وأقره الذهبي .

(٢) تقدم ذلك ص ٢٥٩ من حديث أبي موسى وابن عمر .

وقال الحافظ : روى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري أن مسلماً قال : حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصحّه ، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة ، وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف لا يلتفت إلى غيره ، وقال النووي ، هو الصحيح بل الصواب بكونه مرفوعاً صريحاً في أحد الصحيحين . فتح الباري ٤٢١/٢ .

(٣) رواه أبو داود ٦٣٨/١ ، والترمذي ٣٧٣/٢ ، وقال : حديث أبي الجعد حديث حسن ، والنسائي ٨٨/٣ ، وابن ماجه ٣٥٧/١ ، والحاكم ٢٨٠/١ ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي والبعوي في شرح السنة ٢١٣/٤ ، وحسنه وقال : لا يعرف لأبي الجعد الضمري إلا هذا الحديث وله صحبة ولا يعرف اسمه . وأحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ٢٢/٦ ، والبيهقي ١٧٢/٣ ، كلهم عن أبي الجعد الضمري ، وأبو الجعد هذا نقل الحافظ عن البخاري أنه قال : لا أعرف اسمه ولا أعرف له إلا هذا الحديث ، يعني الذي أخرجه أصحاب السنن والبعوي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، وهو في الترغيب والترهيب من ترك صلاة الجمعة . ووقع في بعض طرقه : وكانت له صحبة وسمّاه غيره أدرع وقيل جنازة وقيل عمر بن بكر يروي عن سلمان الفارسي أيضاً ، روى عنه عبيدة ابن سفيان الحضرمي وكان على قومه في غزوة الفتح . وقد قتل مع عائشة ، رضي الله عنها في وقعة الجمل . الإصابة ٣٢/٤ ، ونقل الحافظ عن ابن السكن إنه صحّحه التلخيص ٥٦/٢ .

درجة الحديث : صحيح كما قال الحاكم والذهبي وابن خزيمة وابن حبان وابن السكن والشيخ ناصر .

انظر صحيح الجامع الصغير ٢٨/٥ وانظر موارد الظمان ص ١٤٧ .

(٤) سورة الجمعة آية ٩ .

عن النبي ﷺ ، أنه قال : « الرَّوَاحُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »^(١) ، وظاهر القرآن يقتضي ألا يأتي إليها إلا من سمع النداء دون من لم يسمعه ، ولذلك قال علماءنا البغداديون أن الحد الذي يجب القصد إليها منه فرسخ ؛ لأنه إذا كان المؤذن صَيِّتاً والموضع مرتفعاً والأصوات هادئة فإنه يسمع من فرسخ^(٢) .

وفي الحديث الصحيح أن أهل العوالي كانوا يأتون الجمعة^(٣) ، وهو نوع من الحد الذي قدمناه .

وروي عن النبي ﷺ ، « أَنَّهُ أَمَرَ أَهْلَ قَبَاءَ بِإِتْيَانِ الْجُمُعَةِ »^(٤) وهو نوع من التقدير أيضاً

(١) رواه أبو داود في سننه ٢٤٤/١ ، والنسائي ٨٩/٣ ، والطحاوي في معاني الآثار ١١٦/١ ، والبيهقي من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير قال : ثنا المفضل ابن فضالة بالإسناد المذكور . السنن الكبرى ١٨٧/٣ . درجة الحديث : صحيح من خلال إسناده .

(٢) أنظر الإشراف على مسائل الخلاف ١٢٤/١ .

(٣) متفق عليه البخاري في كتاب الجمعة باب من أين تؤتى الجمعة ٨/٢ عن عائشة بلفظ : « كَانَ النَّاسُ يَتَنَازَلُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَالْعَوَالِي فَيَأْتُونَ فِي الْعُبَارِ يُصِيبُهُمُ الْغَبَارُ وَالْعَرَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْعَرَقُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِنْسَانٌ مِنْهُمْ ، وَهُوَ عِنْدِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا » . وأخرج أيضاً من طريق يحيى بن سعيد إنه سأل عمرة عن الغسل يوم الجمعة فقالت : قالت عائشة ، رضي الله عنها : كَانَ النَّاسُ مِنْهُمْ أَفْسِهِمْ وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْبَتِهِمْ فَيَقِيلُ لَهُمْ لَوْ أَعْتَسَلْتُمْ . البخاري كتاب الجمعة باب وقت الجمعة ٨/٢ ، ومسلم في كتاب الجمعة باب وجوب الغسل ٥٨١/٢ ، وأبو داود ١٦/٢ ، مختصراً ، وابن خزيمة ١٢٧/٣ ، والنسائي ٩٣/٣ - ٩٤ .

(٤) رواه الترمذي من طريق الفضل بن دكين حدثنا إسرائيل عن ثوير عن رجل من أهل قباء عن أبيه وكان من أصحاب النبي ﷺ . الترمذي ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ ، وقال عقب روايته : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ ، شيء .

قلت : والحديث فيه ضعيف ومجهول . أما الضعيف فهو ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الكوفي ، ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي والساجي ويعقوب بن سفيان وغيرهم .

وقال الثوري : ثوير من أركان الكذب ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي والجوزجاني : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في روايته أشياء كأنها موضوعة . انظرت ت ٣٦/٢ .

التاريخ الكبير ١٨٣/٢ : ١ ، التاريخ الصغير ١٢٧ ، الضعفاء للنسائي ٢٨٧ ، الجرح والتعديل ٤٧٢/١ : ١ ، المجروحين ١٩٦/١ ، الميزان ٣٧٥/١ ، ديوان الضعفاء ٤٠ ، وهو يروي عن رجل مَبْهُم .

درجة الحديث : ضعيف .

ولم يأمر سواهم ، فصار ذلك كله أصلاً في الحد المذكور يعول عليه ويُنتهى إليه .
وروى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ : « أَنَّهُ قَالَ : غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » (١) .

وقال ﷺ : « حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ يَوْمًا » (٢) فاغترت بهذه الألفاظ طائفة مقصورة وظنوا أن الغسل يوم الجمعة فريضة بظاهر هذه الأحاديث وليس كذلك إنما هو سنة مؤكدة قال أشهب : (قلت لمالك : غسل يوم الجمعة واجب قال : ليس كل ما جاء في الحديث يكون هكذا) (٣) ، وهذا كلام مجمل بديع على عادة السلف ؛ إذ كانوا يُجملون الأقوال ولا يبسطونها ، والدليل على سقوطه من خمسة أوجه .
الأول : قال لنا شيخنا الفهري (٤) قال لنا قاضي القضاة الدامغاني (٥) قال لنا أبو

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب وضوء الصبيان ٢/٢١٧ ، وفي كتاب الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة من طريق مالك ٣/٢ ، وفي كتاب الشهادات ٣/٢٣٢ ، ومسلم في كتاب الجمعة باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال ٢/٥٨٠ ، ومالك في الموطأ ١/١٠٢ ، وأبو داود ٥/٢ ، والنسائي ٣/٩٣ ، والحميدي في مسنده ٢/٣٢٣ ، وعبد الرزاق في المصنف ٣/١٩٨ ، وابن خزيمة ٣/١٢٣ ، والدارمي ١/٣٦١ ، وابن أبي شعبة ٢/٩٢ ، وأحمد ٣/٦٠٦ ، والطحاوي في معاني الآثار ١/١١٦ ، والشافعي . انظر بدائع المنن ١/١٥٥ .

(٢) رواه ابن حبان . انظر موارد الظمان ١٤٧ ، عن الحسن بن سفيان حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شبابة بن سوار عن هشام بن الغار عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ ، قال : « إِنَّ اللَّهَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ كُلَّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا . . . » .

أقول : الحديث فيه الحسن بن سفيان النسائي روى عن حبان بن موسى وقتيبة وإسحاق بن راهويه وأبي بكر بن أبي شيبة . قال ابن أبي حاتم : كتب إلي وهو صدوق . الجرح والتعديل ٣/١٦ : لم أجد له غير هذا كما أن شيخه أبا بكر عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي ، بمهمله وزاي ، صدوق يخطئ من كبار الحادية عشرة / خ س ت ١/٤٨٩ . وانظرت ت ٦/٢٢١ .
درجة الحديث : صححه ابن حبان فقط .

(٣) نقل هذا القول الزرقاني في شرحه ١/٢١١ ، عن ابن عبد البر فقد قال : ليس المراد أنه فرض بل هو مؤول أي واجب في السنة أو في المروءة أو في الأخلاق الجميلة . ثم أخرج بسنده عن أشهب أن مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة أوجب هو؟ قال : هو حسن وليس بواجب .

(٤) تقدم .

(٥) الدامغاني ٣٩٨ - ٤٨٧ هـ .

محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبد الملك بن عبد الوهاب ، أبو عبد الله ، الدامغاني ، شيخ =

الحسين القدوري^(١) ، رئيس الحنفية في وقته ، قول النبي ، ﷺ : « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » يعني ساقطاً ، فيحتمل أن يكون يسقط سقوط الفرائض ويحتمل أن يسقط سقوط السنن فلا يكون له في الحديث متعلق^(٢) .

الوجه الثاني : روى النسائي وأبو داود عن النبي ، ﷺ : « أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ فِيهَا وَنَعِمَتْ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ »^(٣) وهذا نص .

الوجه الثالث : روى مسلم عن أبي هريرة عن النبي ، ﷺ ، قال : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَأَنْصَتَ وَلَمْ يَلْغِ غُفْرَ لَهُ »^(٤) وهذا نص آخر .

= الحنفية في زمانه ينعت بقاضي القضاة ، ولد بدمغان وتفقه بها وبنيسابور ثم ببغداد سنة ٤١٨ هـ ، وولي القضاء بها سنة ٤٤٧ هـ وبقي في القضاء نحو ثلاثين سنة .

الجواهر المضيئة ٩٦/٢ ، الباب ٤٠٦/١ ، معجم البلدان ٢٧/٤ ، الوافي ١٣٩/٤ ، طبقات الحنفية ص ١٨٢ .

(١) القدوري ٣٦٢-٤٢٨ هـ .

أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر ، أبو الحسين ، القدوري . فقيه حنفي ولد ومات في بغداد ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق . الأعلام ٢١٢/١ ، وفيات الأعيان ٢١/١ ، والجواهر المضيئة ٩٣/١ ، والنجوم الزاهرة ٢٤/٥ .

(٢) راجعت متن القدوري وشرحه ولم أجد هذا القول ولعله كان فتوى له شفووية . انظر شرح فتح القدير ٤٩/٢ .

(٣) رواه أبو داود ٩٧/١ ، والترمذي ٣٦٩/٢ ، وقال : حديث حسن ، والنسائي ٩٤/٣ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٥٠/٦ كلهم من رواية الحسن البصري عن سمرة وهو مدلس ولم يصرح بسماعه من سمرة ، ورواه الشافعي في الرسالة ص ٣٠٥ ، وابن خزيمة أيضاً ١٢٨/٣ .

قال الحافظ في الفتح ٣٦٢/٢ : ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة ، أخرجها أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان وله علتان إحداهما من عننة الحسن والأخرى أنه اختلف عليه فيه .

درجة الحديث : حسنه الترمذي ، كما تقدم ، وقواه الشيخ ناصر بشواهد الكثرة ، انظر تعليقه على المشكاة ١٦٨/١ ، كما حسنه الأعظمي في تعليقه على ابن خزيمة ١٢٨/٣ ، وقال الشوكاني قال في الإمام : من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يصحح هذا الحديث ، وهو مذهب علي ابن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم ، وقيل لم يسمع منه إلا حديث العقبة وهو قول البزار وغيره ، وقيل لم يسمع منه شيئاً وإنما حدث من كتابه . نيل الأوطار ٢٩٥/١ .

(٤) مسلم كتاب الجمعة باب فضل من استمع وانصت في الخطبة ٥٨٧/٢ ، وأبو داود ٢٧٦/١ ، والترمذي ٣٧١/٢ ، وقال : حسن صحيح ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٥٣/٦ .

الوجه الرابع : حديث الموطأ « أَنَّ رَجُلًا ^(١) دَخَلَ عَلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ لَهُ مَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ » ^(٢) الحديث إلى آخره . وجه التعلق منه أن عمر والصحابة بأجمعهم أعلموا ذلك الرجل بتأكيد الغسل وأقروه على تركه ، ولو كان فرضاً ما سامحوه لأن القوم كانوا أجلّ من أن يقرّوا على منكر .

الوجه الخامس : أن أمر النبي ﷺ ، بالغسل إنما كان لسبب ، روت عائشة في الصحيح « أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَنَاقَبُونَ الْجُمُعَةَ مِنَ الْعَوَالِي وَغَيْرِهَا ، وَكَانُوا عُمَالًا أَنْفُسِهِمْ ، وَفِي رِوَايَةٍ وَكَانُوا يَلْبَسُونَ الصُّوفَ / فَيُظْهِرُ مِنْهُمْ رِيحُ الضَّبَّانِ ، زَادَ النَّسَائِيُّ : وَكَانَ يَكُونُ عَلَيْهِمُ الْوَسْخُ فَتَخْرُجُ رَوَائِحُهُمْ فَيَتَأَذَى بِهَا النَّاسُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ ، بِالْغُسْلِ ^(٤) » فَبَيَّنَتْ رضوان الله عليها ، سبب الغسل وأوضحته علته ، فارتبط الغسل بها ، والفرائض المطلقة لا تتعلق بالعلل العارضة ؛ ولذلك قال بعض علمائنا ، رحمة الله عليهم : لو اغتسل للجمعة بماء الورد لجاز لحصول المقصود فيه وذهاب العلة المقتضية للاغتسال به .

عطف :

ذكر علماؤنا أن الجمعة تجب على المكلفين بشروط ويلزمهم أداؤها بأخر .

فأما شروط الوجوب فسبعة : العقل ، والذكورية ، والحرية ، والبلوغ ، والقدرة ، والإقامة في القرية .

(١) قال الحافظ : سمى ابن وهب وابن القاسم ، في روايتهما عن مالك ، الرجل المذكور عثمان بن عفان ، فتح الباري ٣٥٩/٢ .

(٢) الموطأ ١٠١/١ مرسلًا من طريق ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه قال : دَخَلَ رَجُلٌ . . الحديث . وأخرجه الشيخان : البخاري في كتاب الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة ٣/٢ ، من طريق مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، ومسلم في كتاب الجمعة من طريق ابن وهب قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَنَادَاهُ عُمَرُ أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ؟ فَقَالَ : إِنِّي شَغُلْتُ الْيَوْمَ فَلَمْ أَتَقَلِّبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّدَاءَ فَلَمْ أَزِدْ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ . قَالَ عُمَرُ وَالْوُضُوءُ أَيُّضًا . . » مسلم ٥٨٠/٢ .

(٣) سنن النسائي ٩٤/٣ .

فأما العقل فلا خلاف فيه لأن عديم العقل لا يخاطب بشيء ، حسب ما قررناه في الأصول^(١) ، وليس في رفع الخطاب عنهم حديث صحيح^(٢) ؛ وإنما يعول فيه على الإجماع ، وكذلك البلوغ لا خلاف فيه أيضاً ، وهو منوط بالأول لأن الصبي عديم العقل ولا يزال يتدرج في المعرفة حالاً بعد حال حتى يكمل له ويتدارك بعضه ببعض ، وليس ذلك مما يدركه الخلق فنصب الله تعالى عليه علامته وهو الاحتلام للغلام والحيض للجارية ، فإن عدمها فالسن ، وليس في تقديره حديث يعول عليه والأصل هو القياس يرجع إليه ، إلا أنه روي في الحد حديثان صحيحان يرجع إليهما .

أما أحدهما : فإن النبي ﷺ (أجاز في الغزو ابن خمس عشرة سنة ورد من دونه)^(٣) .

وأما الثاني : فحكمه في بني قريظة أن يقتل من جرت عليه المواسي^(٤) .

(١) انظر المحصول في علم الأصول ل ٣/أ .

(٢) ورد ذلك في الحديث الآتي وهو صحيح رواه أبو داود في سننه من طريق طارق بن شهاب عن النبي ﷺ ، قال : الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ .

قال أبو داود : طارق بن شهاب قد رأى النبي ﷺ ، ولم يسمع منه شيئاً . سنن أبي داود ١/٢٨٠ ، والبيهقي ١٨٣/٣ .

وقال الحافظ في الإصابة ٢/٢٢٠ : إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ ، فهو صحابي على الراجح ، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي وهو مقبول على الراجح . وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث وذلك مصير منه إلى إثبات صحبته ، وقد مات سنة ٨٢ ، وقيل غير ذلك .

درجة الحديث : قال الحافظ صححه غير واحد . تلخيص الحبير ٢/٦٩ ، وقال في الفتح إسناده صحيح . فتح الباري ٢/٣٥٧ وصححه أيضاً القرطبي في تفسيره ١٨/١٠٦ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الشهادات باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ٣/١٥٤-١٥٥ ، ومسلم في كتاب الإمامة باب بيان سن البلوغ ٣/١٤٩٠ من رواية ابن عمر قال : «عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُعْزِنِي ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الْخُنْدِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي قَالَ نَافِعٌ فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ خَلِيفَةُ فَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ هَذَا حَدٌّ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَكُتِبَ إِلَيَّ عُمَالِهِ أَنْ يَفْرِضُوا لِمَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ » .

(٤) أبو داود ٤/٥٦١ ، والترمذي ٤/١٤٥-١٤٦ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أنهم يرون الإنبات بلوغاً إن لم يعرف احتلامه ولا سنه ، وهو قول أحمد وإسحاق ، والنسائي ٦/١٥٥ ، وابن ماجه ٢/٨٤٩ ، والحاكم ٣/٣٥ ، وقال صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه وكذا قال =

ويعترض على الحديث الأول عند علمائنا أن مالكا ، رضي الله عنه ، يرى السهم للصبي إذا طاق القتال وإن لم يبلغ^(١) ، ويعترض على الثاني عندهم أن ذلك حكم بخصوص بني قريظة ، وقيل بالكفار وهذا كله تعلق بالمعنى .

والحديثان أصلان فليعمل عليهما وعلى الرواية التي توافقهما وليطرح ما سواههما .

وأما الذكورية فلأن الأنوثة نقصان يخل بالعقل ، حسب ما نص الله تعالى عليه^(٢) ، وتوجب الحجاب وتمنع من الخلط بالجماعة ، فلا ينظم منهن عصبة ولا تنعقد منهن جماعة في جمعة ، بل إن الله تعالى أذن لهن في الجماعة على معنى التبعية للرجال رحمة لهن وتوسعة في الأجر عليهن .

دخلت نابلس^(٣) وهي قرية المنجنيق^(٤) لإبراهيم ، عليه السلام ، فما رأيت أحسن منها ، سكنتها مدة وترددت عليها مراراً فما وقعت فيها عيني على امرأة نهاراً حتى إذا كان يوم الجمعة امتلأ المسجد بهن ، ثم لا تقع عين عليهن إلى الجمعة الأخرى .

وأما الحرية : فإنها شرط في وجوبها لأن العبد مستغرق بخدمة سيده استغراقاً حجبته عن الشهادات وتحملها والحج وآدابه والجمعة والسعي إليها ، وليس في ذلك أثر صحيح ، والمعول في ذلك على الإجماع السابق للخلاف ، وقد كان السلف يتناوبون الجمعة أحراراً وما ألزموها قط عبيدهم ؛ فإن حضرها العبد والمرأة كانا من أهلها ، ولا تجوز إمامة العبد فيها ولا يلتفت إلى رواية جوازها فإنها لم تتعين في ذمته وجوباً فكيف يحتملها

الذهبي كلهم من رواية عطية القرظي ، درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم والذهبي .

(١) قال القاضي عبد الوهاب : والمراهق إذا أطاق القتال وقاتل أسهم له خلافاً لأبي حنيفة والشافعي . الإشراف على مسائل الخلاف ٢/٢٦٧ .

(٢) في كون شهادة اثنتين من النساء تعدل شهادة رجل واحد لنقصان عقل المرأة المعتاد عن عقل الرجل المعتاد ، وذلك ما أشار إليه القرآن في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) بضم الباء الموحدة واللام والسين مهملة ، مدينة مشهورة بأرض فلسطين بين جبلين مستطيلة لا عرض لها ، كثيرة المياه بينها وبين بيت المقدس عشرة فراسخ . معجم البلدان ٥/٢٤٨ .

(٤) قال الجوهري : المنجنيق التي ترمى بها الحجارة معربة وأصلها بالفارسية من جي نيك . صحاح الجوهري ٤/١٤٥٥ ، وانظر اللسان ١٠/٣٧ ، ترتيب القاموس ١/٥٤٢ .

ويضمنها عن غيره إماماً^(١).

وأما القدرة : فلا خلاف فيها بين الأمة لأن التكليف إنما يناط بالقادر ، والقدرة قد تنتفي عن الإنسان بمعنى يكون فيه كالتقية^(٢) والمريض والسجن أو بمعنى في غيره كالتمريض للقريب أو الغريب وما يشبهه^(٣).

وأما الإقامة : فلا خلاف فيها لأن الله تعالى وضع عن المسافر شطر الصلاة والصيام ، فكيف يكلفه عبادة من شرطها الخطبة^(٤) والإمام ؟

وأما القرية :

فلا خلاف فيها أيضاً ، وإنما هي مرتبطة بالشرط السابق من الإقامة وليس لها حد مقدر ، ولا يوجد عليه في الشريعة دليل ، بيد أن العلماء قالوا في ذلك قولاً صحيحاً . / قالوا إذا لزم الجماعة موضعاً يمكنهم فيه الاستيطان ويستغنون عن غيرهم فقد وجد الأمر كما يجب .

(١) قال الظاهرية بوجوبها على العبد ، وقالوا ليس لسيده أن يمنعه ، وإذا منع يكون ظالماً ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، قالوا هذا عام يشمل العبد والحر ، واستدل الجمهور بحديث طارق بن شهاب المتقدم ، وقالوا الآية عامة خصص فيها العبد كما خصص الصبي والمرأة والمريض . وما ذهب إليه المؤلف هو مذهب الجمهور ، وهو الأولى . وقال البغوي في شرح السنة ٢٢٦/٤ ، وذهب أكثرهم إلى أنه لا جمعة على العبد ، وقال داود : تجب عليهم الجمعة ، وقال الحسن وقتادة : تجب الجمعة على العبد المخارج . أي إذا انفقا على ضريبة يردّها العبد على سيده كل شهر .

انظر فتح القدير ٤١٧/١ ، المجموع ٣٥٣/٤ ، المغني ٢٨١/٢ ، المحلى ٧٢/٥ ، ٨١ ، فتح الباري ٤٢٣/٢ .

(٢) كذا في (م) ، (ص) . وفي (ك) كالنيابة .

(٣) قال البغوي في شرح السنة ٢١٥/٤ : أما ترك الجمعة بالعدر فجائز بالاتفاق .

(٤) روى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن الحسن قال : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لَيْسَ عَلَى الْمُسَافِرِ جُمُعَةٌ » المصنف ١٧٤/٣ . وهذا مرسل صحيح الإسناد ، وقد احتج بالمرسل مالك وأبو حنيفة والجمهور من الحنفية والمالكية وجماعة من المحدثين ، وأحمد في رواية ، وقال جمهور المحدثين : الحديث المرسل ليس بحجة . قال الإمام مسلم : والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة . مقدمة صحيح مسلم ١٣٢/١ .
درجة الحديث : صحيح .

وأما شروط الأداء فهي الإسلام لأن العبادة لا تصح من كافر ، وقد فصل بعض علمائنا فجعل الإسلام من شروط الوجوب ، ولا خلاف في مذهب مالك ، رحمه الله ، من جميع رواياته ، ولا عند أصحابه في أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، ولا توجد أبداً لواحد منهم رواية تخالف هذا الأصل فالفتوى^(١) ذلك واعرفوه .

ولها في الأداء شروط الصلاة المطلقة من الطهارة والستر والاستقبال . ومن شروطها الخطبة المعددة المفصلة بجلوس^(٢) ، ومن شروطها الإمام ولسنا نعني به الأمير وإنما نريد به من يقيمها^(٣) .

وقد قال في ذلك مالك ، رضي الله عنه ، كلمة لا يخرج مثلها إلا من مشكاة فصاحة النبوة « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَأَيْتَ فِي أَرْضِهِ لَا يُضَيِّعُهَا إِنْ وَلِيَهَا وَالْأَوَّلُ لَمْ يَلِهَا »^(٤) .

والبحر الذي استمد منه مالك هذا الكلام العذب هو إقامة الصحابة لصلاة الجمعة وعثمان ، رضي الله عنه ، محصور واجماع عثمان معهم على ذلك بقوله وقد سئل (إنه يُصَلِّي لَنَا إِمَامٌ فَتَنَنِي فَقَالَ الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَفْعَلُ النَّاسُ فَإِنْ أَحْسَنُوا فَاحْسِنُ مَعَهُمْ وَإِنْ أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ)^(٥) . قال علماؤنا : ومن شروط أدائها المسجد المسقف وما علمت لهذا

(١) في (ك) و(م) : العبارة غير واضحة .

(٢) متفق عليه البخاري في كتاب الجمعة باب القعدة بين الخطبتين ١٤/٢ ، ومسلم في كتاب الجمعة باب ذكر الخطبتين وما فيهما من الجلسة ٥٨٩/٢ من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله قال : كان النبي ﷺ : « يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا » .

(٣) هذا هو رأي الجمهور ، وخالف الحنفية فقالوا : إذن السلطان شرط فلا تجوز إقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره السلطان . انظر شرح فتح القدير ٤١١/١ وقال النووي : مذهبنا إنها تصح بغير إذنه (أي السلطان) وسواء كان السلطان في البلد أم لا ، وحكاها ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وقال الحسن البصري والأوزاعي وأبو حنيفة : لا تصح الجمعة إلا خلف السلطان أو نائبه . المجموع للنووي ٥٨٣/٤ ، وانظر الكافي لابن عبد البر ٢٤٩/١ .

(٤) المدونة الكبرى ١٥٣/١ .

(٥) رواه البخاري في كتاب الأذان باب إمامة المفتون والمبتدع ١٧٨/١ .

قال أبو عبد الله : وقال لنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عدي بن خيار أنه دخل على عثمان بن عفان ، رضي الله عنه ، وهو محصور فقال : إنك إمام عامة ونزل بك ما ترى ويصلي لنا إمام فتنة . .

وجهاً في الشريعة إلى الآن . ومن شروطها العدد من أربعين إلى عشرة وليس في ذلك أصل إلا حديثان .

أحد الحديثين : إقامة أسعد لها في هزم النبي - موضع عند حرّة بني بياضة - وهم أربعون^(١) رجلاً ، وهذا ليس فيه حجة لأنه لم يرضه أصحاب الصحيح لأجل سنده ، ولا فيه أيضاً أن العدد شرط ولعله كان اتفاقاً .

وأما الحديث الثاني : ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ « كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَتَفَرَّقُوا عَنْهُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا فَلَمْ يَقْطَعْ خُطْبَتَهُ وَلَا تَرَكَ صَلَاتَهُ »^(٢) وعاتبهم الله تعالى على ذلك فقال : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفُضُوا إِلَيْهَا ﴾ ، إلى قوله ﴿ الرَّاغِبِينَ ﴾^(٣) . وقد رتب علمائنا على هذه النازلة فرعاً غريباً فقالوا : يجب إتمام الجمعة باثني عشر رجلاً ولكنها لا تنعقد إلا بأكثر منهم ، رواه أشهب وغيره . والصحيح أن كل ما جاز إتمامها به كان انعقادها عليه ، كما أنه لا إشكال في ضعف قول من قال إن الجمعة تنعقد باثنين^(٤) لأن

قال الحافظ : قيل عبر بهذه الصيغة لأنه مما أخذه من شيخه في المذاكرة فلم يقل فيه حدثنا ، وقيل إن ذلك مما تحمله بالإجازة أو المناولة أو العرض ، وقيل هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى ، والذي يظهر لي بالاستقراء خلاف ذلك وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفاً ، أو كان فيه راوٍ ليس على شرطه ، والذي هنا من قبيل الأول وقد وصله الإسماعيلي من رواية محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن يوسف الفريابي . فتح الباري ١٨٨/٢ - ١٨٩ .

وقال أبو عمر بعد سياقه لهذا الحديث : هذه القصة ، والله أعلم ، في غير الجمعة والعيد لأن الذي كان يصلّي بهم الجمعة أبو أيوب الأنصاري وسهل بن حنيف وابنه أبو أمامة أسعد بن سهل ، وصلى بهم العيد علي ابن أبي طالب . . . وكان ابن وضاح وغيره يقولون إن الذي عنى عثمان بقوله إمام فتنة عبد الرحمن بن عديس البلوي ، وهو الذي أجلب على عثمان بأهل مصر . والوجه عندي في قوله إمام فتنة أي إمامة في فتنة لأن الجماعات والأعياد والجمعات نظامها وتماها الإمامة . التمهيد ٢٩١/١٠ - ٢٩٥ .

(١) تقدم .

(٢) متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الجمعة باب إذا نفر الناس عن الإمام ١٦/٢ ، وفي كتاب البيوع باب قول الله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفُضُوا إِلَيْهَا ﴾ ٧١/٣ ، وفي التفسير سورة الجمعة ١٨٩/٦ ، ومسلم في الجمعة باب قول الله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفُضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ ٥٩٠/٢ ، وابن خزيمة ١٦١/٣ ، وابن حبان . انظر موارد الظمان ١٥٠ ، والدارقطني ٥/٢ ، وابن أبي شيبه ١١٣/٢ ، وأحمد ٣٧٠/٣ كلهم من حديث جابر بن عبد الله .

(٣) سورة الجمعة آية ١١ .

(٤) نقل ابن حزم عن إبراهيم النخعي قوله : إذا كان واحد مع الإمام صلينا الجمعة بخطبة ركعتين ، وهو قول =

فائدتها لا توجد في ذلك ، وكل صورة تذهب بفائدة الحكم والعبادة لا حكم لها .

وللجمعة آداب تشترك مع غيرها فيها وتنفرد بها . فمما تنفرد به تجديد البزة وتحسين الشارة ، وقال ﷺ : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اتَّخَذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ »^(١) وتباعد ثياب الجمعة في الدين لأن الفرض مقدم على السنة وصلاته ، وهو فارغ الذمة عن الدين ، أحب إليه من صلاته وهو مشغول الذمة به .

ومن خصائصها الطيب^(٢) للعلة التي قدمنا آنفاً ، فإن الناس كما يتضررون برائحة الوسخ يتنفعون بنفح الطيب .

ومن أغرب آدابها ما ذكره بعض علمائنا قال : من آداب الجمعة أن يطأ زوجته ذلك اليوم لما روي في الأثر عن النبي ، ﷺ ، أنه قال : (مَنْ غَسَلَ وَأَغْتَسَلَ وَبَكَرَ وَأَبْتَكَّرَ ثُمَّ رَاحَ

الحسن بن حي وأبي سليمان وجميع أصحابنا وبه أقول . المحلي ٤٦/٥ .

وعن أبي حنيفة والليث بن سعد وزفر ومحمد بن الحسن : إذا كان ثلاثة رجال والإمام رابعهم صلوا الجمعة بخطبة ركعتين ولا تكون بأقل ، وعن الحسن البصري : إذا كان رجلان والإمام ثالثهما . وهو أحد قولي سفيان الثوري ، وقول أبي يوسف وأبي ثور . المحلي ٤٦/١ ، وانظر شرح فتح القدير ٤١٥/١ .
(١) قال أبو داود : حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس وعمرو أن يحيى بن سعيد الأنصاري حدثه أن محمد بن يحيى بن حبان حدثه أن رسول الله ﷺ قال . . قال أبو داود : قال عمرو وأخبرني ابن أبي حبيب عن موسى بن سعد عن ابن حبان عن ابن سلام أنه سمع رسول الله ﷺ ، يقول ذلك على المنبر . وهذا الأخير مرفوع .

ورواه وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن موسى بن سعد عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن النبي ، ﷺ . أبو داود ٦٥٠/١ - ٦٥١ ، ورواه ابن ماجه موصولاً ٣٤٨/١ ، وقال البوصيري : إسناده صحيح ورجاله ثقات ، ورواه عبد الرزاق مرسلاً ٢٠٣/٣ . ورواه مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله ، ﷺ . الموطأ ١١٠/١ . وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ٤٣٨/١ ، وعزاه لابن ماجه وصححه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة .

درجة الحديث : صحيحه البوصيري والشيخ ناصر .

(٢) روى الإمام أحمد في مسنده ٣٤/٤ بسنده إلى محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من أصحاب النبي ، ﷺ ، قال : « حَقُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَسَوَّكُ وَيَمْسُ مِنْ طَيْبٍ إِنْ كَانَ لِأَهْلِهِ » . وهذا إسناده صحيح .

وأخرجه عن شعبة ٣٦٣/٥ بالإسناد المذكور ورواه ابن أبي شيبة ٩٤/٢ وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٧٢/٢ وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، وهو في كثر العمال ٧٥٩/٧ .

درجة الحديث : صحيح .

إِلَى الْجُمُعَةِ^(١) الحديث.

واختلفت الرواية في ضبط هذا الحديث ؛ فمنهم من رواه غسل ويكر بتشديد العين فيهما ، ومنهم من رواه بتخفيفه فيهما ، ثم اختلفوا في تأويله ؛ فمنهم من قال : إن التخفيف والتشديد إنما هو للتعديّة وذلك لا يكون إلا بوطء الزوجة . ومنهم من قال : إن معناه غسل رأسه واغتسل في سائر جسده . ومنهم من قال التشديد إشارة إلى المبالغة في النظافة فإن صبَّ الماء المطلق ما لم يقع^(٢) معه محاولة لم يذهب بالدرن ، وهذه الاحتمالات تذهب بوطء / الأهل على أن ما قالوه من لزوم التعديّة بلفظ التشديد صحيح في اللغة إذا صح به الضبط لكن الحديث لم يصح ولا ضبط على أن التعديّة قد تكون بإذن لبعده أو لإمرأته في حضور الجمعة ، فإذا أتوها توجه عليهم ندب الغسل لقوله ﷺ في الصحيح : « إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ »^(٣) فسقط هذا الأدب عنها وبقي سائرهما .

تنبيه على وهم :

زعم عطاء أن من فاتته الخطبة فقد فاتته الصلاة^(٤) ، وهذه وهلة لأن النبي ، ﷺ ،

(١) أوردته الهيثمي في مجمع الزوائد ١٧٧/٢ وقال : رواه الطبراني في الكبير عن أبي أمامة وفي إسناده عفير بن معدان وقد أجمعوا على ضعفه . وعفير بن معدان الحمصي المؤذن ضعيف من السابعة / ت ق ت ٢٥/٢ . ونقل ابن عدي عن ابن معين قوله ليس بثقة ، وقال أحمد منكر الحديث ، وقال ابن عدي عامة روايته غير محفوظة . الكامل ٢٠١٦/٥ ، وانظر المغني ٤٣٦/٢ ، الضعفاء للعقيلي ٤٣٠/٣ ، الميزان ٨٣/٣ . درجة الحديث : ضعيف كما قال الهيثمي والشارح كما سيأتي .

(٢) في (م) يك .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة ٣/٢ ومسلم في كتاب الجمعة ٥٧٩/٢ .

ومالك في الموطأ ١٠٢/١ ، والترمذي ٣٦٤/٢ ، وقال حسن صحيح والنسائي ٩٣/٣ - ١٠٥ ، وابن ماجه ٣٤٦/١ ، وابن خزيمة ١٢٦/٣ ، والدارمي ٣٦١/١ ، وعبد الرزاق ١٩٤/٣ ، والحميدي في مسنده ٢٧٦/٢ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٩٣/٢ - ٩٦ ، والطيايسي ص ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، بدائع المنن ١٥٤/١ ، معاني الآثار ١١٥/١ .

والحديث له طرق كثيرة قال الحافظ في الفتح ٣٥٧/٢ : رواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جداً ؛ فقد اعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في صحيحه فساقه من سبعين نفساً رَوَاهُ عن نافع ، وقد تبعت ما فاتته وجمعت ما وقع لي من طرقه في جزء مفرد فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفساً .

(٤) رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء ما الذي إذا أدركه إنسان يوم الجمعة قصر وإلا أوفى الصلاة ؟ قال : الخطبة : مصنف عبد الرزاق ٢٣٨/٣ .

درجة الأثر : صحيح .

يقول : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ »^(١) ، فهبك أن الخطبة بدل من ركعتين أليس بإدراك ركعة من الظهر يكون مدركاً لأربع فأولى وأحرى بأن يكون بركعة من الجمعة مدركاً لها .

فإن قيل إذا أدرك ركعة من الظهر جاء بالثلاث فيصح إدراكه بخلاف ما إذا أدرك ركعة من الجمعة ، فإنه إنما يأتي بواحدة وتفوته الخطبة قلنا الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الأول : روى النسائي أن النبي ﷺ ، قال : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ »^(٢) .

الثاني : أن الخطبة فرض على الإمام والمأموم ، ففرض الإمام منها القول ، وفرض المأموم الاستماع فمن لم يسمع لم يتوجه عليه فرض ، وكذلك قال بعض علمائنا إن من كان من الجمعة في موضع لا يسمع فيه الإمام لم يلزمه فيه^(٣) الإنصات ، وإن كان مندوباً إليه ، لقول عثمان رضي الله عنه : « فَإِنَّ لِلْمُنْصِتِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا لِلْمُنْصِتِ السَّامِعِ »^(٤) .

الثالث : إنا لا نسلم أن الخطبة عوض عن الركعتين ، وكيف تكون عوضاً عنهما وهي ليست من جنسهما . نعم ، وقد قال علمائنا : ولا تفتقر إلى الطهارة وليس لها مقدار محدد بخلاف الركعتين في ذلك كله ، وهذا يبطل دعوى العوضية فيها والأمر أظهر من هذا الإطناب .

تميم : إن ترك رجل الجمعة متعمداً فقد أذنب ذنباً عظيماً ، وحرّم نفسه أجراً كريماً على القول بأنها فرض على الأعيان ، كما قدمناه ، ولذلك كفارة قدرها النبي ﷺ . روى

(١) متفق عليه البخاري في مواقيت الصلاة باب من أدرك من الصلاة ركعة ١٥١/١ ، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ٤٢٣/١ ، وأبو داود ٦٦٩/١ ، والترمذي ٤٠٢/٢ - ٤٠٣ كلهم عن أبي هريرة .

(٢) سنن النسائي ١١٢/٣ من رواية أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال . . . درجة الحديث : صحيح .

(٣) في (م) منه .

(٤) رواه مالك في الموطأ ١٠٤/١ ، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان قال . . . وعبد الرزاق ٢١٢/٣ ، والبعوي في شرح السنة ٢٥٩/٤ . درجة الأثر : صحيح .

« سمرة بن جندب » عن النبي ﷺ ، إنه قال : « مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فَلَيْتَ صَدُقَ بِدِينَارٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَنَصَفُ دِينَارٍ »^(١) ، رويناه من طرق عديدة إحداها ما خرجه الشعبي ، والله أعلم .

(١) رواه النسائي ٨٩/٣ من طريق قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب .
 أقول : الحديث فيه قدامة بن وبرة ، بموحدة وفتحات ، العجلي البصري مجهول من الرابعة / د س . ت ١٢٤/٢ وقال في ت ت : قال أبو حاتم عن أحمد : لا يعرف .
 وقال مسلم : قيل لأحمد يصح حديث في ترك الجمعة فقال : قدامة يرويه ولا نعرفه ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال البخاري : لم يصح سماعه من سمرة ، وقال ابن خزيمة في صحيحه : لا أقف على سماع قتادة من قدامة ولست أعرف قدامة بن وبرة بعدالة ولا جرح . وثقه ابن حبان . ت ٣٦٦/٨ .
 وقال البخاري ، في ترجمة سمرة بن جندب في التاريخ الكبير ١٧٧/٤ : لا يصح حديث قدامة في الجمعة وقدامة بن وبرة مجهول كما قال أحمد ، وتبعه الذهبي وابن حجر . انظر الميزان ٣٨٦/٣ ، المغني ٥٢٣/٢ ، الكاشف ٣٩٨/٢ ، وقال : وثق .
 درجة الحديث : ضعيف كما قال البخاري .

باب الترغيب في صلاة رمضان

روي عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أنه قال : « إِنَّ رَمَضَانَ أَسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ شَهْرَ رَمَضَانَ الْمُرَادُ ^(١) بِذَلِكَ شَهْرُ اللَّهِ » ^(٢) ، وهذا ضعيف سنداً ومعنى ، أما طريقه فلم يصح ، وأما معناه فساقط لقول النبي ﷺ : « إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ » ^(٣) وقوله : « إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ » ^(٤) وهذا يدل على أنه اسم من أسماء الشهر ، وقد كانت العرب تسميه في الجاهلية ، قبل أن يأتي الشرع بأسماء الله وصفاته وهذا بين في بابه . وشهر رمضان مرغَّب فيه على الجملة والتفصيل ، ولفضله أنزل الله تعالى القرآن جملة فيه إلى

(١) في (م) إنما أراد به .

(٢) لم أطلع على قول ابن عباس هذا وقد روى البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٢/٤ من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب قال : لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله . وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري قال : والطريق إليهما ضعيف ، ورواه من طريق أبي هريرة رفعه إلى النبي ﷺ ، والطريق إلى أبي هريرة والحسن ومجاهد فيها أبو معشر ، وهو نجيع السندي ، ضعفه يحيى بن معين وكان يحيى القطان لا يحدث عنه . انظر السنن الكبرى ٢٠٠/٤ .

وأورد ابن عراق في تنزيه الشريعة حديث أبي هريرة وعزاه لابن عدي وقال : فيه أبو معشر ، قال ابن معين : ليس بشيء ثم قال : واقتصر البيهقي على تضعيفه . تنزيه الشريعة ١٥٣/٢ ، وأورده ابن عدي في الكامل ٢٥١٦/٧ .

أقول : الحديث فيه نجيع بن عبد الرحمن السندي . المدني ، أبو معشر ، وهو مولى بني هاشم ، مشهور بكنته ، ضعيف من السادسة أسن واختلط ، مات سنة ١٧٠ ويقال : كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال / م ٢٩٨/٢ . وانظرت ٤١٩/١٠ ، الكامل ٢٥١٦/٧ ، المغني ٢٩٤/٢ ، الميزان ٢٤٦/٤ .

درجة الحديث : ضعفه البيهقي والشارح والقرطبي في تفسيره ٢٩٢/٢ .

(٣) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ومن رأى كله واسعاً ٣٢/٣ ، ومسلم في كتاب الصيام باب فضل شهر رمضان ٧٥٨/٢ .

والترمذي ٦٦/٣ ، والنسائي ١٢٧/٤ ، وشرح السنة ٢١٤/٦ ، كلهم عن أبي هريرة .

(٤) متفق عليه البخاري في الصوم باب هل يقال : رمضان أو شهر رمضان ٣٣/٣ وفي كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس ٩٦/٤ ، ومسلم في كتاب الصيام باب فضل شهر رمضان ٧٥٨/٢ ، والموطأ ٣١١/١ ، والنسائي ١٢٧/٤ ، وشرح السنة ٢١٤/٦ ، كلهم عن أبي هريرة .

السماء الدنيا^(١)، ثم نزل منجماً بعد ذلك مرة إثر أخرى حتى استوفاه الله تعالى . فلما استوفاه استأثر الله برسوله ورفع له إلى الرفيق الأعلى ، وقال النبي ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »^(٢) ، يريد بقوله : (إيمَانًا) أن فرضه من عند الله ، وأن عبادته فيه إنما هي لله تعالى إذ الأعمال كلها تحتل أن تكون لله ولغيره ، ولا عبرة بها إلا أن تكون لله على نية امثال أمره والتقرب إليه كمن توضع تبرداً لا يعتد به عبادة ، وكذلك من صام إجماماً لمعدته لا يعد عبادة ، ولذلك قال علماء الحقائق أن الرجل إذا قال أصوم غداً يقصد بذلك التطبب إنه لا يجزيه^(٣) وكذلك / لو قصد بالصلاة رياضة أعضائه لم يجز أيضاً حتى ينوي بذلك الخدمة لمن تجب له القربة .

وأما قوله : « احتساباً » فمذهب المنقطعين إلى الله تعالى أن معناه يصومه لامثال الأمر لا لطلب الأجر ، ومن مذهبهم أن الإخلاص في العبادات إنما يكون بأن يطيع الرجل ربه محبة فيه لا يستجلب بذلك جنة ولا يدفع بذلك ناراً^(٤) ، ويروى في ذلك عن عمر بن

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة البقرة آية ١٨٥ : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري كتاب الصيام باب التماس ليلة القدر ٥٩/٣ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ٥٢٤/١ . والنيرمذي ١٧١/٣ - ١٧٢ ، وابن ماجه ٥٢٦/١ ، والبيهقي في شرح السنة ٢١٧/٦ من رواية أبي هريرة .

(٣) أقول : لقد أبعد هنا الشيخ النجعة في العزو إلى ما يسميهم علماء الحقائق وكان الأولى أن يعزو للحديث المتفق عليه « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

قال الإمام ابن القيم : النية هي رأس الأمر وعموده وأساسه وأصله الذي يبنى عليه ، فإنها روح العمل وقائده وسائقه والعمل تابع لها يصح بصحتها ويفسد بفسادها ، وبها يستجلب التوفيق وبعدمها يحصل الخذلان ويحسبها تفاوت الدرجات في الدنيا والآخرة . إعلام الموقعين ١٩٩/٤ .

وقال النووي : الأعمال تحسب بنية ولا تحسب إذا كانت بلا نية . شرح النووي على مسلم ٥٤/١٣ .

(٤) هذا القول الذي حكاه الشارح عن يسميهم المنقطعين يرده كتاب الله قال الله تعالى : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف/٥٥] وقوله : ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء/٩٠] وقال تعالى : ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ [الإسراء/٥٧] وقال : ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾ [الفرقان/٦٥] وقال : ﴿ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [آل عمران/١٦] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية تعليقاً على قول المتصوفة هذا : والمحبة ما لم تقترن بالخوف فإنها لا تنفع صاحبها بل تضره لأنها توجب التواني والانبطاح ، وربما آلت بكثير من الجهال المغرورين إلى أن يستغنوا بها عن الواجبات ، وقالوا المقصود من العبادات إنما هو عبادة القلب وإقباله على الله ومحبه له فإذا =

الخطاب، رضي الله عنه: « أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا نَظَرَ إِلَى صُهِيبٍ : نِعَمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصِهِ »^(١) وأثراً في ذلك سواه وأنكر ذلك الفقهاء وقالوا : إنه لولا رجاء الجنة وخوف النار ما عبد الله تعالى أحدٌ ، وهو الصحيح عندي ؛ لأن العبادة حظ النفس وخالصة منفعتها لا يبالى الباري عنها إذ العبادة وتركها بالإضافة إلى جلاله واحدة^(٢) ، ولكنه بحكمته البالغة ومشيتته النافذة جعل الدنيا دار عمل وجعل الآخرة دار جزاء ، وقد صرح النبي ، ﷺ ، بذلك في الحديث المتقدم : « مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ » الحديث إلى آخره ، فصرح أنها أجرة ، ويكون معنى قوله احتساباً أنه يعتد الأجرة عند الله مدخرة إلى الآخرة لا يريد أن يستعجل شيئاً منها في الدنيا ؛ لأن ما يفتح الله تعالى على العبد في الدنيا من أمل وناله فيها من لذة محسوب من أجره ، محاسب

= حصل المقصود فلاشتغال بالوسيلة باطل.. إلى أن قال قال بعض السلف: مَنْ عَبْدَ اللَّهِ بِالْحُبِّ فَهُوَ زَنَدِيقٌ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حُرُورِي ، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئي ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن . فمتى خلا القلب عن هذه الثلاث فسد فساداً لا يرى صلاحه أبداً ، ومتى ضعف فيه شيء من هذه ضعف إيمانه بحسبه . الفتاوى ٢٠/١٥ - ٢١ . وقال ابن القيم بعد حكاية القول السابق عن الصوفية قال : وطائفة ثانية تجعل هذا الكلام من شطحات القوم ورعوناتهم وتحتج بأحوال الأنبياء والرسل والصادقين ودعائهم وسؤالهم والثناء عليهم بخوفهم من النار ورجائهم للجنة كما قال تعالى في حق خواص عباده : ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ [الإسراء/٥٧] إلى أن قال : قال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء/٩٠] والرغب والرهب رجاء الرحمة والخوف من النار عندهم أجمعين فطلب الجنة محبوب للرب مرضي له ، وطلبها عبودية للرب ، والقيام بعبوديته كلياً أولى من تعطيل بعضها . قالوا : وإذا خلا القلب من ملاحظة الجنة والنار ورجاء هذه والهرب من هذه فترت عزائمه وضعفت همته وهوى باعته ، وكلما كان أشد طلباً للجنة وعملاً لها كان الباعث أقوى والهمة أشد والسعي أتم ، وهذا أمر معلوم بالذوق . مدارج السالكين ٧٦/٢ - ٧٩ .

وقال القرطبي عند قوله تعالى : ﴿ ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ أمر بأن يكون الإنسان في حالة ترقب وتخوف ، فالرجاء والخوف للإنسان كالجناحين للطائر يحملانه في طريق استقامته وإن انفرد أحدهما هلك الإنسان ، فيدعو الإنسان خوفاً من عقابه وطمعاً في ثوابه قال الله تعالى : ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ . تفسير القرطبي ٢٢٧/٧ .

قلت : وسيأتي رد الشارح لهذا القول رحمه الله .

(١) أورده صاحب كنز العمال وعزاه لأبي عبيد في الغريب ولم يسق إسناده وقال : وقد ذكر المتأخرون من الحفاظ أنهم لم يقفوا على إسناده . كنز العمال ٤٣٧/٣ . ولقد رجعت الغريب لأبي عبيد ولم أجده فيه .

(٢) في (م) سواء .

يوم القيامة به ، فعلى العبد أن ينفي ذلك عن قلبه وأن ينوي بعمله الدار الآخرة خاصة بأن يسر الله تعالى له في هذه الدار أملاً فذلك فضله يؤتیه من يشاء ، ولما استنكر عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، على رسول الله ﷺ ، أن ينام على سرير منسوج بالحبال ليس بينها وبين جنبه حجاب حتى أثرت في جنبه فقال له : « أَوْ فِي شَكِّ أَنْتَ يَا أَبَنَ الْخَطَّابِ أُولَئِكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ »^(١) ورأى عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، جابر^(٢) ابن عبد الله وقد اشترى لحماً^(٣) بدرهم فقال أما تخاف قول الله : ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾^(٤) .

وأما قوله : « غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » فعلى نحو ما سبق بيانه من تنزيل الصغائر مع الكبائر في باب الموازنة والإسقاط للحبط ، ومن معظم فضائله قوله ﷺ : « إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَتُحْتَفَتُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ النَّارِ وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَنَادَى مُنَادٍ يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ هَلُمَّ وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ »^(٥) .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب المظالم باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة وغيرها ١٧٤/٣ ، ومسلم في كتاب الطلاق باب الإيلاء واعتزال النساء وتخخيرهن ١١٠٥/٢ ، وقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾ ١١٠٥/٢ ، والترمذي ٤٢٠/٥ ، ٤٢٣ ، وأحمد ٣٣/١ - ٣٤ كلهم من رواية ابن عباس عن عمر بن الخطاب .

(٢) في (م) جريرو وهو خطأ .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک ٤٥٥/٢ من رواية ابن عمر وسكت عليه ، وقال الذهبي : فيه القاسم بن عبد الله واه ، وقال الحافظ : القاسم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري متروك رماه أحمد بالكذب ت ١١٨/٢ .

وقال في ت ت قال أحمد : كذاب ، وقال النسائي وأبو زرعة ويعقوب بن سفيان والأزدي : متروك ، مات سنة ١٦٠هـ . ت ت ٣٢٠/٨ ، وانظر الكامل ٢٠٦١/٦ ، الميزان ٣٧١/٣ .
درجة الحديث : ضعيف .

(٤) سورة الأحقاف آية ٢٠ .

(٥) الحديث رواه مسلم في كتاب الصيام باب فضل شهر رمضان ٧٥٨/٢ وذلك من أوله إلى قوله : (وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ) ورواه الترمذي ٦٦/٣ من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة باللفظ الذي ساقه الشارح ، ورواه ابن ماجه ٢٥٦/١ ، من نفس الطريق .

أقول : رواية الترمذي وابن ماجه فيها أبو بكر بن عياش ثقة ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة . مات سنة ١٩٣ وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة ، وروايته في مقدمة صحيح =

وقوله : (صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ) يحتمل الحقيقة بأن تغل بالحديد ، ويحتمل المجاز ويكون عبارة عن كفها عن الاسترسال على الخلق ، كما كانت تسترسل على الخلق قبل ذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾ ^(١) عبارة عن الكف عن العطاء والحقيقة عندي أولى فإنها أبلغ في الهوان للشيطان .

فإن قيل فنحن نرى المعاصي تجري في رمضان كما كانت تجري قبله فأين التصفيد أو فائدته ؟

فالجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أنا نقول قد روي في الحديث : « وَصُفِّدَتْ مَرَدَّةُ الشَّيَاطِينِ » فيحتمل أن يريد به أهل الخبث والدهاء منهم يصفدون فيذهب جزء من الشر كبير بهم ونحن نشاهد قلة المعاصي في رمضان فلا يجوز إنكار ذلك .

الثاني : أن يكون معناه في تصفيد الشياطين كفهم عن الاستطالة بأبدانهم ويبقى تسليطهم بالسوسة والدعاء إلى الشهوات والتنبيه على المعاصي وللشيطان على الإنسان استطالتان :

إحداهما : على يديه بالقتل والضرب كما قتلوا سعد بن عبادة ^(٢) ، وكما قتلوا

مسلم / فق ع . ت ٣٩٩/٢ وانظرت ت ٣٤/١٢ .

وللحديث شاهد رواه النسائي من طريق عرفة قال : كنت في بيت فيه عتبة بن فرقد فأردت أن أحدث بحديث وكان رجل من أصحاب النبي ﷺ ، كانه أولى بالحديث مني فحدث الرجل عن النبي ﷺ ، قال : « فِي رَمَضَانَ تَفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتُغْلَقُ فِيهِ أَبْوَابُ النَّارِ وَيُصْفَدُ فِيهِ كُلُّ شَيْطَانٍ مُّرِيدٍ ، وَيُنَادِي مُنَادٍ كُلُّ لَيْلَةٍ يَا طَالِبِ الْخَيْرِ هَلَمْ وَيَا طَالِبِ الشَّرِّ أَمْسِكْ » . سنن النسائي ١٣٠/٤ ومن نفس الطريق رواه أحمد . انظر الفتح الرباني ٢٢٧/٩ ، والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ٤٢١/١ .

درجة الحديث : صحيح بشواهده .

(١) سورة الإسراء آية ٢٩ .

(٢) سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الأنصاري الخزرجي ، أحد النقباء وأحد الاجواد ، وقع في صحيح مسلم أنه شهد بدرًا والمعروف عند أهل المغازي أنه تهبًا للخروج فنهب فأقام ، مات بأرض الشام سنة خمس عشرة وقيل غير ذلك . ت ٢٨٨/١ ، وانظر الإصابة ٢٩/٢ - ٣٠ .

وقال ابن سعد . بعد أن ساق ترجمته : جلس يبول في نفق فأقتل فمات من ساعته ووجدوه قد أخضر

جلده . قال ابن سعد : نازيذ بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة قال : سمعت محمد بن سيرين يحدث =

الأنصاري الذي دخل على أهله من الخندق وكان حديث عهد بعرس^(١) .

الثانية : استطالته على قلبه بالوسوسة فإذا جاء رمضان صُفِّدوا عن الاستطالة البدنية وبقي الاسترسال على وسوسة القلب ، وكذلك / قوله أيضاً (فتحت أبوابها) يعني الجنة (وغلقت أبواب النار) يحتمل الحقيقة بأن يفعل ذلك فيهما ، ويحتمل المجاز بأن يكون ذلك عبارة عن تيسير سبل الطاعة التي هي أبواب إلى الجنة وتعذير سبل المعاصي التي هي أبواب النار .

ويجوز أن تجتمع الحقيقة والمجاز في هذه الأوجه كلها فتكون مرادة بالحديث موجودة فيه لكن لم يرد من الشرع تعيين في ذلك كله .

وأكثر ما يتضاعف الفضل ويكثر الترغيب فيه في العشر الأواخر فقد كان رسول الله ، ﷺ ، إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا ليله وأيقظ أهله وشد المئزر^(٢) ، يعني بقوله شد المئزر أمسك عن النساء وأقبل على^(٣) الله .

فن أصولي : قال في الحديث الذي صدر به مالك^(٤) ، رضي الله عنه ، باب الترغيب أن النبي ، ﷺ ، والناس صلّوا ليالي ثم ترك النبي ، ﷺ ، الصلاة واعتذر إليهم بأني خشيت أن تفرض عليكم^(٥) ، وذلك أنه سأل لأتمته ليلة الإسراء التخفيف والحط من

= أن سعد بن عباد بال قائماً فلما رجع قال لأصحابه : إني لأجد ديباً فمات فسمعوا الجن تقول :

قد قتلنا سيد الخرج سعد بن عباد ورميناه بسهمين فلم تخط فؤاده . طبقات ابن سعد ٦١٧/٣ .

(١) هذا الأنصاري روى قصته مسلم في صحيحه في كتاب السلام باب قتل الحيات وغيرها ١٧٥٦/٤ عن أبي سعيد الخدري ولم يسم هذا الأنصاري صاحب القصة .

(٢) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في التراويح باب العمل في العشر الأواخر من رمضان ٦١/٣ ، ومسلم في الاعتكاف باب الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان ٨٣٢/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٣٨٩/٦ كلهم من حديث عائشة .

(٣) نقل البغوي عن الخطابي قوله شد المئزر يتأول على وجهين : أحدهما هجران النساء وترك غشيانهن والأخر الجدل والتشمير في العمل قال رحمه الله يقال شددت لهذا الأمر مئزري أي تشمرت له وعلى الأول كنى بذكر الإزار عن الاعتزال عن النساء ويكنى عن الأهل بالإزار واللباس قال الله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ ﴾ شرح السنة ٣٨٩/٦ .

(٤) الموطأ ١١٣/١ باب الترغيب في صلاة رمضان .

(٥) متفق عليه البخاري في كتاب التهجد باب تحريض النبي ، ﷺ ، على صلاة الليل ٦٢/٢ ، وفي الجمعة باب من قال في خطبة بعد النشاء أما بعد ١٣/٢ ، وفي التراويح باب فضل من قام رمضان ٥٨/٢ ، ٥٩ ، ومسلم كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في قيام رمضان ٥٢٤/١ ، والموطأ ١١٣/١ ، وشرح السنة

خمسین صلاة إلى خمس^(١)، فلو أجمعوا على هذه الصلاة لجاز أن يقال له سألت التخفيف عنهم فخففنا فتراهم قد التزموا من قبل أنفسهم زائداً على ذلك فيلزمهم . وكان النبي ، ﷺ ، بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً ، وهذا يدل على فضل الجماعة وعظيم موقعها في الدين ؛ لأن كل أحد كان يصلي في بيته ليلاً ولم يخف النبي ، ﷺ ، بوجه الفرضية بذلك وإنما خافها عند الاجتماع عليها فتركها رسول الله ، ﷺ ، مدته وأبو بكر ، رضي الله عنه ، خلافته لاشتغاله بتأسيس القواعد وربط المعاهد وبنیان الدعائم وتحصين الحوزة وسد الثغور بأهل النجدة ، ثم جاء عمر رضي الله عنه ، والأمور منتظمة والقلوب لعبادة الله تعالى فارغة والنفوس إلى الطاعات صبة^(٢) فلما رآهم في المسجد أوزاعاً^(٣) رأى أن ينظم شملهم بإمام واحد أفضل ديناً ، وأكثر انتفاعاً فجمعهم على أبي^(٤) اقتداء برسول الله ، ﷺ ، في لياليه الثلاث ، التي صلى فيها ، ولعلمه بأن العلة التي ترك النبي ، ﷺ ، الصلاة لها من خوف

= ١١٧/٤ كلهم من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ « صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ فَاجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ . . قَالَ إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ » .

(١) متفق عليه البخاري في بدء الخلق باب ذكر الملائكة ١٣٣/٤ ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب المعراج ٦٦/٥ .

ومسلم في الإيمان باب الإسرائ برسول الله ﷺ ١٤٥/١ - ١٤٧ والترمذي ٤١٧/١ ، مختصراً والنسائي ٢٢٣ - ٢١٧/١ كلهم من حديث أنس بن مالك .

(٢) قال ابن الأثير : الصبة الجماعة من الناس ، وقيل هي شيء يشبه السفرة . النهاية ٤/٣ . وقال ابن منظور ، الصبة ما صب من طعام وغيره مجتمعاً ، وربما سمي الصب بغيرها ، والصبة السفرة لأن الطعام يصب فيها وقيل هي شبه السفرة . لسان العرب ٥١٥/١ .

قلت : ومراد الشارح أن الناس مجتمعون على الإسلام .

(٣) أي جماعات متفرقة لا واحد لها من لفظها يقال : وَزَعَتِ الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ أي فرقته وقسمته . شرح السنة ١١٩/٤ ، وانظر النهاية ١٨٠/٥ - ١٨١ .

(٤) رواه البخاري عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال : خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ وَيُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ فَقَالَ عُمَرُ إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتَ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلُ ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي آدِنٍ كَعْبٍ ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيهِمْ قَالَ عُمَرُ : نَعَمْ الْبُدْعَةُ هَذِهِ . البخاري كتاب الصيام باب فضل من قام رمضان ٥٨/٣ ومالك في الموطأ ١١٤/١ ، والبغوي في شرح السنة ١١٨/٤ وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة وعزاه للبخاري . المشكاة ٤٠٧/١ .

الفريضة قد زال فصار قيام رمضان سنةً للاقتداء بالنبي، ﷺ ، بعد زوال العلة التي تركه لأجلها وصار بدعة لأنه لم يكن مفعولاً فيما سلف من الأزمنة، ونعمت البدعة سنةً أحييت وطاعةً فُعلت ، وهذا يدل على أن الحكم إذا ثبت لعلة واحدة وجد بوجودها وعدم بعدمها . قال لنا فخر الإسلام أبو بكر الشاشي ، بمدينة الاسلام^(١) في الدرس إذا ثبت الحكم في الشريعة بعلة وجد بوجودها وعدم بعدمها ما لم تثر العلة لفظاً مطلقاً ، فإن أثارت لفظاً مطلقاً تعلّق الحكم به ولا ينظر إلى العلة وجدت أو عدمت .

مثاله ما روي أن النبي، ﷺ ، إنما سعى في الطواف لإظهار الجلد للمشاركين^(٢) ، وقد زالت العلة لكن بقي قوله لأصحابه اسعوا^(٣) ، وسعيه ﷺ في حجة الوداع^(٤) والعلة قد

(١) هي بغداد حالياً ، وقدم الكلام عليها .

(٢) مسلم كتاب الحج باب استحباب الرمل في الطواف ٩٢٣/٢ ، والنسائي ٢٣٠/٥ - ٢٣١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١١/١٠٠ من حديث ابن عباس .

(٣) ورد من رواية عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت أبي شيبة قالت : أخبرني بنت أبي تجارة ، إحدى نساء بني عبد الدار ، قالت : دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فنظر إلى رسول الله ﷺ ، وهو يسعى بين الصفا والمروة فرأيتة يسعى وإن مئزره ليدور من شدة السعي حتى لأقول إنني لأرى ركبته ، وسمعتة يقول : « اسْعُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ » رواه الإمام أحمد في المسند من طريقين : الأولى عن يونس قال : ثنا عبد الله بن المؤمل ، والثانية : عن سريج قال ثنا عبد الله بن المؤمل . انظر الفتح الرباني ١٢/٧٦ - ٧٧ ورواه الشافعي في الأم ٤٩/٣ - ٥٠ ، والدارقطني ٢/٢٥٥ ، والبغوي في شرح السنة ١٤١/٧ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/٢٤٧ وقال رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال يخطيء ، وضعفه غيره ، لكن للحديث طريقاً أخرى عند الدارقطني ٢/٢٥٥ عن ابن المبارك أخبرني معروف بن مشكان عن أخته صفية قالت : أخبرني نسوة من بني عبد الدار اللاتي أدركن رسول الله ﷺ ، قلن : دخلنا دار ابن أبي حسين فرأينا رسول الله ﷺ ، يشتد في السعي . .

وقال الحافظ في الإصابة رواه ابن سعد عن معاذ بن هانئ ومحمد بن سنجر عن أبي نعيم وابن أبي خيثمة عن سريج بن النعمان كلهم عن ابن المؤمل . الإصابة ٤/٢٦٩ ، وذكر في الفتح له طريقاً أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة وقال وعند الطبراني عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت . فتح الباري ٣/٤٩٨ .

أقول : الحديث فيه عبد الله بن المؤمل بن هبة المخزومي المكي ، ضعيف الحديث من السابعة ، مات سنة ١٦٠/بغ ت ق ت ٤٥٤١ وقال في ت ق ت قال النسائي ضعيف ، وقال أبو داود منكر الحديث ووثقه ابن سعد ، وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وقال ابن نمير ثقة وقال العقيلي لا يتابع على كثير من حديثه ت ق ت ٤٦/٦ .

(٤) روى مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ ٨٨٦/٢ من حديث جابر بن عبد الله قال : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ =

زالت فتعلق الحكم بذلك وسقط اعتبار العلة .

تقدير : ليس لصلاة رمضان ولا غيرها تعديد ، إنما التعديد والتقدير للفرائض وإنما هو قيام الليل كله إلى طلوع الفجر لمن استطاع أو بعضه على قدر ما تنتهي إليه قدرته^(١) ، ومن الناس من يصلي في القيام تسعا وثلاثين ركعة^(٢) يختص الإمام منها باثني عشرة ركعة^(٣).

والتقدير الشرعي ثلاث كعدد الوتر أو إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو خمس عشرة ركعة^(٤) ، عدد ركعات الصلوات / الفرضية^(٥) في العدد الآخر منها فأما غير ذلك من الأعداد فلا يحصل في تقدير ولا ينتظم بدليل والله أعلم .

﴿ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَجْعَ ، ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، حَاجٌّ فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَيَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِ فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ . . فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ فَانْظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشِيٍّ وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَمِنْ خَلْفِهِ ذَلِكَ . . رواه مالك في الموطأ ١/٣٧٢ ، وأبو داود ٢/٤٥٥ ، والدارمي ٤/٢ - ٤٩ ، وابن ماجه ٢/١٠٢٢ ، وشرح السنة ٧/١٣٦ ، وأحمد ٣/٣٢٠ ، ٣٢١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٩ - ٩ .

(١) في (م) قوته .

(٢) عزاه الحافظ إلى محمد بن نصر فقد قال في الفتح ٤/٢٥٣ روى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال : أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث ، وقال : قال مالك : هو الأمر القديم عندنا . وعن الزعفراني عن الشافعي : رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين ، قال الحافظ : وليس في شيء من ذلك ضيق .

(٣) في (م) زيادة ومنهم من يصليها نيفاً وعشرين ركعة يختص الإمام منها بثمان . وفي (ك) و (ص) : يصلي سبعا وعشرين .

(٤) في (م) زيادة : أو الأربع عشرة ركعة حسب ما ورد عن النبي ﷺ ، في قيام الليل وحسب عدد ركعات الصلوات . وفي (ك) زيادة : أو سبع عشرة ركعة حسب ما روي عن النبي ﷺ ، في قيام الليل .

(٥) قالت عائشة : (مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ ، وَلَا فِي غَيْرِهِ ، عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا . . » البخاري في التهجد باب قيام النبي ﷺ ، بالليل ٢/٦٦ - ٦٧ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ ، ١/٥٠٩ ، والحديث ورد بعدة روايات عن عائشة .

وقال الحافظ : الجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال ، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها ، فحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس ، وبذلك جزم الداودي وغيره . فتح الباري ٤/٢٥٣ .

باب صلاة الليل

إن الله سبحانه وتعالى لو شاء لسوى بين الأزمنة والأمكنة في الفضل ولكنه ببالغ حكمته وواسع رحمته جعل لبعضها مزية على بعض في الأجر ، وخص كل واحد منها بعمل من الطاعة ، وإلى هذا أشار الصديق ، رضي الله عنه ، بقوله : « إِنَّ اللَّهَ عَمَلًا بِاللَّيْلِ لَا يَقْبَلُهُ بِالنَّهَارِ وَعَمَلًا بِالنَّهَارِ لَا يَقْبَلُهُ بِاللَّيْلِ »^(١).

فالأول : كالمغرب والعشاء والصبح والوقوف بعرفة والمبيت بالمزدلفة والبيتوتة ليالي منى لغير أصحاب السقاية .

والثاني : كالظهر والعصر والصوم والضحية .

والليل خلق من خلق الله تعالى عظيم جعله الله ، عز وجل ، سكناً ولباساً كما جعل النهار مسرحاً ومعاشاً^(٢) ، ولكل واحد منهما حظه ، وقد أمر النبي ، ﷺ ، بقيامه قبل له ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ * قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ﴾^(٣) والآية مشكلة وقد جرى الكلام عليها في موضعها من كتاب الأحكام^(٤).

وفائدتها أن الله تعالى أمر رسوله ، ﷺ ، بقيام الليل وحده ما بين الثلث إلى النصف لا يزيد على النصف ولا ينقص من الثلث ، وقالت عائشة ، رضي الله عنها ، « كَانَ قِيَامُ اللَّيْلِ فَرِيضَةً ثُمَّ نَسَخَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ : ﴿ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ ﴾ »^(٥) ، يعني بالصلوات . وخص الله الليل بأن جعله موضعاً لإجابة الدعاء ، فقال ﷺ : « جَوْفُ اللَّيْلِ أَسْمَعُ »^(٦)

(١) هذا القول للصديق لم أطلع عليه .

(٢) قال تعالى ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْناً وَأَقْوَمُ قِيلاً ﴾ . سورة المزمل آية ٦ .

(٣) سورة المزمل آية ١ - ٤ .

(٤) انظر كتاب الأحكام ١٨٧١/٤ .

(٥) مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب جامع صلاة الليل ٥١٢/١ ، وأبو داود ٨٧/٢ - ٨٨ ، والنسائي ١٩٩/٣ - ٢٠٠ .

(٦) الترمذي من طريق عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة وقال : هذا حديث حسن ، سنن الترمذي ٥٢٦/٥ - ٥٢٧ .

فأضاف السماع إليه وهو القبول كقول العرب (ليل نائم)^(١) ، وخص الله تعالى آخر الليل بالإجابة أكثر من أوله فقال ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ »^(٢) وروي : « إِذَا أَنْتَصَفَ اللَّيْلُ ^(٣) فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ » وهذه الخصيصة لم تجعل للنهار وإن كان محلاً للإجابة أيضاً ، ولكن نبه على هذا لما فيه من سعة الرحمة بمضاعفة الأجر وتعجيل الإجابة ، وقد ذهب قوم إلى أن قيام الليل^(٤) واجب ،

وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ٣٨٨/١ وقال الشيخ ناصر في تعليقه عليه ، رجاله ثقات لكنه من رواية ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط عنه وابن جريج مدلس وقد عنعنه ، وعبد الرحمن بن سابط لم يسمع من أبي أمامة ، كما قال ابن معين ، فلعل تحسين الترمذي للحديث من أجل الشاهدين اللذين علقهما عن أبي ذر وابن عمر فقد قال : وروي عن أبي ذر وابن عمر عن النبي ﷺ : « أَنَّهُ قَالَ : جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ الدُّعَاءُ فِيهِ أَفْضَلُ وَأَرْجَى » .

أقول : الحديث فيه عبد الرحمن ، ويقال ابن عبد الله بن سابط وهو الصحيح ، ويقال ابن عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي المكي ثقة كثير الإرسال من الثالثة . مات سنة ١١٨ م د ت س ق . ت ٤٨٠/١ . وقال في ت ت : قبل ليحيى بن معين سمع عبد الرحمن من أبي أمامة ؟ قال : لا . قيل من جابر ؟ قال : لا هو مرسل وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . له في مسلم حديث واحد في الفتن وذكره البخاري وأبو حاتم وابن حبان في الثقات . ت ت ١٨٠/٦ وانظر المراسيل ص ١٢٧ ، الكاشف ١٦٥/٢ . كما أن فيه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل من السادسة . مات سنة ١٥٠ أو بعدها ، وقد جاوز التسعين ، وقيل جاوز المائة ، ولم يثبت ع/ ت ٥٢٠/١ . وقال في ت ت قال الدارقطني : تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح ، وقال : ابن عيينة كان يدلس عن الثقات ت ٤٠٢/٦ .

(١) قال الجوهري ، ليل نائم ، أي ينام فيه ، وهو فاعل بمعنى مفعول فيه . صحاح الجوهري ٢٠٤٧/٥ .
(٢) متفق عليه البخاري في التهجد باب الدعاء والصلاة في آخر الليل ٦٦/٢ ، وفي التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ١٧٥/٩ .

ومسلم في صلاة المسافرين باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل والإجابة فيه ٥٢١/١ - ٥٢٢ ، وأبو داود ٢٣٤/٣ ، والترمذي ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ ، والموطأ ٢١٤/١ كلهم عن أبي هريرة .
(٣) مسلم في الباب المتقدم ٥٢٢/١ ولفظه « إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلَاثُهُ » وفي رواية أخرى « لَشَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ » .

(٤) قال الحافظ ابن حجر : لم أر النقل في القول بوجوبه إلا عن بعض التابعين ، وقال : قال ابن عبد البر : شذ بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة ، والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه .

ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين قال الحافظ : والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه محمد بن نصر وغيره =

وربما مال إليها البخاري^(١) ونزع من ذهب إلى ذلك بقول النبي ﷺ: «يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسٍ أَحَدِكُمْ»^(٢) الحديث إلى قوله كَسْلَانٌ وهذا لا يصح ؛ لأن عائشة ، رضي الله عنها ، قد صرحت في الصحيح أن قيام الليل منسوخ ، ومحمل هذا الحديث بعد ذلك على الصلاة المفروضة وهي الصبح ، وأي عقدة للشيطان لا تحلها صلاة الفجر والعبد بأدائها قد صار في ذمة الله تعالى حسب ما ورد في الحديث^(٣) .

تتميم : ورد فيما قدمناه من الأحاديث ألفاظ من المشكل رأينا أن نعطف عليها العنان بالإشارة إلى البيان حتى لا يمر القلب بها عليلاً أو يكون ما يراه منها عنده مجهولاً .

قوله : يَنْزِلُ رَبُّنَا : هذا الحديث أم في الأحاديث المتشابهة ، وقد ذهب كثير من العلماء ، وخاصة من السلف ، إلى أن يؤمن بها ولا يخوض في تأويلها ؛ وقد رأى شيخ القراء^(٤) الوقوف على قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥) ويتبدىء بقوله : والراسخون

= عنه أنه قيل له ما تقول في رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به إنما يصلي المكتوبة ؟ فقال : لعن الله هذا ، إنما يتوسد القرآن ، فقيل له قال الله تعالى ﴿فَأَقْرُؤُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ﴾ ، قال : نعم ولو قدر خمسين آية ، وكان هذا هو مستند من نقل عنه الوجوب . فتح الباري ٢٧/٣ .

(١) رد الحافظ ابن حجر على هذا القول فقد قال في الفتح ٢٧/٣ : ادعى ابن العربي أن البخاري أوما هنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله (يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ) وفيه نظر ، فقد صرح البخاري ، في خامس ترجمة من أبواب التهجد ، بخلافه حيث قال (من غير إيجاب) ، وأيضاً فما تقدم تقريره من أنه حمل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربي . وانظر البخاري في التهجد باب تحريض النبي ﷺ ، على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب . البخاري ٦٢/٢ .

(٢) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في موضعين : الأول في التهجد باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل ٦٥/٢ ، والثاني في بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده ١٤٧/٤ - ١٤٨ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب فيما روي فيمن نام الليل أجمع حتى الصبح ٥٣٨/١ ، وأبو داود ٧٢/٢ ، وابن ماجه ٤٢١/١ كلهم عن أبي هريرة .

(٣) مسلم في كتاب المساجد باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة ٤٥٤/١ ، والترمذي ٤٣٤/١ ، وقال حسن صحيح ورواه أحمد في المسند ٣١٢/٤ - ٣١٣ بإسنادين عن الحسن عن جندب مرفوعاً كلهم عن جندب .

(٤) أقول : الذي يترجح لدي أنه أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد بن عثمان ، أحد حفاظ الحديث ومن الأئمة في علم القرآن وروايته وتفسيره من أهل دانية بالأندلس ؛ ولد سنة ٣٧١ - ٤٤٤هـ الأعلام للزركلي ٣٦٦/٤ ، وانظر النجوم الزاهرة ٥٤/٥ ، ونفح الطيب ٣٩٢/١ والصلة ٣٩٨ ، وبغية الملمس ٣٩٩ ، وغاية النهاية ٥٠٣/١ ، والنشر في القراءات العشر ٥٨/١ .

(٥) قال ابن كثير وقال عبد الرزاق كان ابن عباس يقرأ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ويقول الراسخون أمنا به ، =

في العلم وهو اختيار إمام الأمة مالك بن أنس، رضي الله عنه، وهو بشهادة الله الحق، ولو ترك الغطاء لما تكلف سير^(١) الليل ولا تعاطى، وقد تكلم الناس عليها فرأينا أن نخلص من ذلك التأويل ما يقوم عليه الدليل، وعلى هذا الركن عوّلنا في تأليف كتاب المشكلين وإليه أسندناه. فأما مالك، رضي الله عنه، فقد بدّع السائل عن أمثاله وصرف^(٢) عن أشكاله ووقف عند الإيمان به^(٣) وهو لنا أفضل قدوة^(٤). وأما الأوزاعي^(٥) (وهو إمام عظيم) فترع بالتأويل حين قال: / وقد سئل عن قول النبي، ﷺ: (يَنْزِلُ رَبُّنَا فَقَالَ يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ)^(٦) ففتح باباً من المعرفة عظيماً ونهج إلى التأويل صراطاً مستقيماً^(٧).

وكذا رواه ابن جرير عن عمر بن عبد العزيز ومالك ابن أنس أنهم يؤمنون به ولا يعلمون تأويله، وحكى ابن جرير أن قراءة عبد الله ابن مسعود ﴿إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ واختار ابن جرير هذا القول. مختصر ابن كثير ٢٦٥/١، وانظر تفسير الطبري ١٢٢/٣، وتفسير أبي السعود ٤٤٠/١، والمححر الوجيز ١٩/٣.

(١) في (ك) و(ص) سير سير وهي عبارة مشككة.

(٢) في (م) صرفه.

(٣) رواه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٤٠٨ من طريق ابن وهب قال: كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله. الرحمن على العرش استوى كيف استواؤه؟ قال: فأتى مالك وأخذته الرخصة ثم رقع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجه. وأورده الذهبي في العلل للعللي الغفار وصححه فقد قال روى البيهقي بإسناد صحيح.. مختصر العلل للعللي الغفار ص ١٠٣ وجوّد إسناده الحافظ في الفتح ٤٠٧/١٣.

(٤) إن أفضل قدوة لنا هو رسول الله ﷺ، والصواب أن يقول بعد الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام.

(٥) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد وأحد الكتاب المتوسّلين، ولد ببعلبك ونشأ في البقاع وسكن بيروت وتوفي بها سنة ١٥٧هـ. الأعلام للزركلي ٩٤/٤.

(٦) الذي في كتاب الأسماء والصفات من طريق محمد بن كثير المصيصي قال: سمعت الأوزاعي يقول: كنا والتابعون متوافرون نقول إنه عز وجل فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة. الأسماء والصفات ص ٤٠٨. وأورده الذهبي في العلل للعللي الغفار ص ١٠٢ وأورده الحافظ وعزاه للبيهقي وقال وأخرجه الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ فقال: هو كما وصف نفسه. فتح الباري ٤٠٦/١٣.

درجة الأثر: قال الحافظ سنه جيد وصححه الذهبي في تذكرة الحفاظ ١٨٢/١ فقال إسناده صحيح.

قلت: لم أطلع على الذي نقل الشارح عن الأوزاعي ولعله فهمه من هذا النص وهو بعيد، والله أعلم.

(٧) أقول: الأولى عندي ما نقله المؤلف من أن كثيراً من علماء السلف كانوا يؤمنون بها ولا يخوضون في التأويل وسبأتي مزيد بيان.

شريعة : إن الله سبحانه منزّه عن الحركة والانتقال لأنه لا يحويه مكان ، كما لا يشتمل عليه زمان ، ولا يشغل حيّزاً كما لا يدنو إلى مسافة بشيء ولا يغيب بعلمه عن شيء ، متقدس الذات عن الآفات منزّه عن التغير والاستحالات آله في الأرض آله في السموات . وهذه عقيدة مستقرة في القلوب ثابتة بواضح الدليل .

قال لي شيخ^(١) العلماء : لا يمكن لأحد أن يعبر عن جلال الله تعالى وكماله إلا بهذه الألفاظ الناقصة التي يعبر بها عنا ، فإذا سمعت العبارة عن الله تعالى فيجب عليك الإيمان بمعناها ، ثم تعلم أنه ليس له مثل في ذلك لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٢) وهو كلام بديع ، ولسعة اللغة في العبارة بالحقيقة والمجاز والحذف والزيادة والتطويل والاختصار يتمكن العالم بالله تعالى من العبارة عنه والتنزيه به والعلم به عندنا إلى قوله : « يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا » .

قلنا : صدق ربنا وصدق نبينا والنزول في اللغة في الحقيقة حركة والحركة لا تجوز على الله سبحانه وتعالى ، فلم يبق إلا العدول عن حقيقة النزول إلى مجازه وهو النزول بالمعاني ، فإن النزول من علو الامتناع إلى علو القبول نزول معنوي كما أن النزول من علو الفوقية إلى سفلى المكان نزول حسي وفي الحديث و « أَنْزَلَ لَكَ عَنْ إِحْدَى زَوْجَتَيَّ »^(٣) فإنها كانت تحت سلطان نكاحه ، وتحت حجره ومنعه فإذا قال لها أنت طالق فقد ارتفع ذلك كله ويكون من أقسام المجاز التعبير عن الشيء بفائدته وثمرته ، ويكون ذلك عبارة عن كثرة ما يفيض من الرحمة وينشر على الخلق منها ويوسعهم من عطائه على جميع المعاني من إجابة دعوة ، وقضاء حاجة ، ونيل مغفرة مما كان قبل ذلك ممتنعاً عليهم كامتناع ما يكون في العلو من فوقهم ، وإلى هذا أشار الأوزاعي بقوله : (يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ، فجعله من صفات الفعل لا من صفات الذات وهذا فصل بالغ فاتخذوه دستوراً وشرعوه في سائر المشكلات سبيلاً^(٤) .

(١) لم يتضح لي من هو شيخ العلماء الذي يقصده الشارح .

(٢) سورة الشورى آية ١٠ .

(٣) البخاري في النكاح باب قول الرجل لأخيه انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها . البخاري ٥٤/٧ . عن أنس بن مالك ، وفي الوليمة باب الوليمة ولو بشاة ٣٠/٧ ، وفي البيوع ٦٩-٦٨/٣ عن عبد الرحمن بن عوف .

(٤) رحمة الله على أبي بكر فقد تكلم على هذا الحديث في شرحه على الترمذي وصوّب هناك ما صوّبه هنا من اختيار التأويل . انظر العارضة ٢٣٣/٢ ونحن نخالفه رحمه الله ، في هذه المسألة ، ونذهب إلى ما ذهب إليه =

وأما قوله : (يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسٍ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ) فإنه عبارة عن ثقل النوم ، ونسب ذلك إلى الشيطان حين كان آفة ، كما نسبته إلى نفسه تعالى حين كان آية في قوله ﴿ فَضْرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾^(١) . وعلى نحو هذا ورد في الحديث « أَنَّ رَجُلًا نَامَ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَقَالَ : ذَلِكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ »^(٢) فضرب البول في الأذن لأنه مفسد لما يحل فيه مثلاً لفساد العبادة على هذا النائم حين تركها^(٣) ، وذلك

= السلف من السكوت عن التأويل ، ونؤمن بما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة على طريق الإجمال وتنزه الله سبحانه عن الكيف والشبه بخلقه ونقول ما قال البيهقي وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه . نقله عنه الحافظ في الفتح ٣٠/٣ .

وقال أيضاً في السنن الكبرى ٣/٣ : كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون ، يروون الحديث ولا يقولون كيف ، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر . أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا أحمد بن عبد الله المروزي يقول ، حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ ، من وجوه صحيحة ، وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ .

والنزول والمجيء صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال ، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه ، جل تعالى عما تقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علواً كبيراً . وقال أبو عمر ابن عبد البر في شرح هذا الحديث : هذا الحديث فيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سماوات ، كما قالت الجماعة ، وهو حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم إن الله في كل مكان وليس على العرش ، والدليل على صحة ما قاله أهل الحق في ذلك قول الله عز وجل ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ وقوله عز وجل ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ وقوله ﴿ إِذَا لَا تَسْتَعْوَى إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ وقوله تبارك اسمه ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ وقوله ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ وقال ﴿ أُمِيتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَ بِكُمْ الْأَرْضُ ﴾ وقال جل ذكره ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وهذا من العلو إلى أن قال : وأهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكييفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة . وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقر بها مشبه ، وهم عند من أثبتنا نافون للمعبود ، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله . التمهيد ١٢٩/٧-١٤٥ .

(١) سورة الكهف آية ١١ .

(٢) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في التهجد باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه ٦٦/٢ ، وفي بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده ١٤٨/٤ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى الصبح ٥٣٧/١ ، والنسائي ٢٠٤/٣ ، وابن ماجه ٤٢٢/١ كلهم عن عبد الله بن مسعود .

(٣) قال الحافظ : اختلف في بول الشيطان فقل هو على حقيقته قاله القرطبي وغيره ، وقيل هو كناية عن سد الشيطان

أذن الذي نام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر ، وقيل معناه أن الشيطان استولى عليه واستخف به حتى اتخذ =

جائز في كلام العرب قال الشاعر :

بال سهيل في الفضيخ^(١) ففسد^(٢)

فنسبه إليه حين اقترن به وإن لم يكن ذلك من فعله ، والله أعلم . وعلى هذا النحو جاء قوله ﷺ : « فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا »^(٣) ، والله أعلم .

والملال صفة نقص مصدرها العجز ، وذلك مستحيل على الله تعالى ولكنه أخبر بها عن نفسه استلطافاً بعبده كما قال : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾^(٤) فأنزل نفسه منزلة المحتاج وهو الغني وكما قال تعالى : عَبْدِي مَرِضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي وَجِئْتُ فَلَمْ تُطْعَمْنِي وَعَطِشْتُ فَلَمْ تَسْقِنِي فَيَقُولُ وَكَيْفَ تَمْرَضُ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ فَيَقُولُ مَرَضَ عَبْدِي فَلَا فُلُو عُدَّتُهُ لَوْجَدْتَنِي عِنْدَهُ وَجَاعَ عَبْدِي فَلَا وَعَطَشَ وَلَوْ أَطْعَمْتَهُ وَسَقَيْتُهُ لَوْجَدْتَنِي عِنْدَهُ^(٥) . فكان له تعالى في ذلك فضلان ، والله ذو الفضل العظيم .

أحدهما : كناية عن المريض / والمحتاج بنفسه الكريمة برأيه^(٦) .

والثاني : استلطافه بقلوب عباده ترفيقاً لهم حتى يميلوا إلى الطاعة ، وصار هذا في

= كالكنيف المعد للبول إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه ، وقيل مثل مضروب للغافل عن القيام بثقل النوم كمن وقع البول في أذنه وأفسد حسه والعرب تكني عن الفساد بالبول : بال سهيل في الفضيخ ففسد ، وكني بذلك عن طلوعه لأنه وقت إفساد الفضيخ ، فعبر عنه بالبول . فتح الباري ٢٨/٣ - ٢٩ .

(١) الفضيخ عصير العنب وشراب يتخذ من بسر مفضوخ ولبن عليه الماء . ترتيب القاموس ٣/٣٩٩ .

(٢) لسان العرب ٤٥/٣ . فقال : قال الراجز ، ولم يعزه .

(٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب أحب الدين إلى الله أدومته ١٧/١ ، وفي كتاب التهجد باب ما يكره من التشديد في العبادة ٤٨/٢ وفي كتاب اللباس باب الجلوس على الحصى ونحوه ١٩٩/٧ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره ٥٤٠/١ ، وفي كتاب الصيام باب صيام النبي ﷺ ٨١١/٢ ، وأبو داود ٤٨/٢ ، والنسائي ٢١٨/٣ و ١٢٣/٨ ، وابن ماجه ١٤١٦/٢ ، والموطأ ١١٨/١ كلهم عن عائشة .

(٤) سورة الحديد آية ١١ .

قال ابن كثير عند تفسير هذه الآية : يحث الله تعالى عباده على الإنفاق في سبيل الله ، وقد كرر الله تعالى

هذه الآية في كتابه في غير موضع . تفسير ابن كثير ٥٣١/١ .

(٥) مسلم في كتاب البر والصلة باب فضل عيادة المريض ٤/١٩٩٠ من رواية أبي هريرة .

(٦) كذا في جميع النسخ ولعلها برويته .

أحد قسمي المجاز وهو التسبب^(١) ، وهو التعبير عن الشيء بفائدته وثمرته ، وثمره الملال الترك فكأنه قال : إن الله تعالى لا يترك ثوابكم حتى تتركوا طاعته وكأن هذا أبين لقلوب العامة^(٢) ، ولكنه تبارك وتعالى أراد أن يجعل الكتاب منه آيات محكمات ومنه أخر متشابهات ليرفع الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات^(٣) ويضل الزائعين عن سبل الهدى دركات .

حديث غلبة النوم :

عن حزب الليل قال فيه ﷺ : « كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ »^(٣) وهذا أصل في الشريعة من فضل الله تعالى على الأمة إذا قطع بهم عن العمل قاطع ، وقد انعقدت نيتهم عليه فإن الله يكتب لهم ثوابه وفي البخاري (عَنِ النَّبِيِّ ، إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ صَاحِبًا مُقِيمًا)^(٤) وقد اعترض على هذا الحديث سنداً ومتناً ؛ أما السند فإنهم ضعفوا السكسكي^(٥) رواية .

- (١) في (م) زيادة وهي قوله وفي أحد قسمي التسبب وهو . . . الخ .
 (٢) قال النووي : قال العلماء إنما أضاف المرض إليه سبحانه وتعالى والمراد العبد تشريعاً للعبد وتقريباً له قالوا ومعنى وجدتني عنده أي وجدت ثوابي وكرامتي ويدل عليه قوله تعالى في تمام الحديث لو أطعمته لوجدت ذلك عندي لو سقيته لوجدت ذلك عندي أي ثوابه والله أعلم شرح النووي على مسلم ١٦/١٢٦ .
 (٣) مالك في الموطأ ١١٧/١ عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدَّرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ رِضًا أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ، ﷺ ، أَخْبَرَتْهُ . .

والحديث هنا فيه مجهول إلا أن السيوطي نقل عن ابن عبد البر إن هذا المجهول هو الأسود بن يزيد النخعي فقد أخرجه النسائي من طريق أبي جعفر الرازي عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن جبيرة عن الأسود بن يزيد عن عائشة ، ورواه النسائي أيضاً من وجه آخر عن أبي جعفر عن ابن المنكدر عن سعيد بن جبيرة عن عائشة ولم يذكر بينهما أحداً ٢٥٧/٣ - ٢٥٨ .

ونقل الزرقاني عن الحافظ العراقي قوله وقد جاء من حديث أبي الدرداء بنحو حديث عائشة أخرجه النسائي وابن ماجه والبخاري بإسناد صحيح . الزرقاني ٢٤١/١ . وقال السبكي لا يقدح في الحديث إبهامه في رواية أبي داود ، حيث علم من طريق آخر وهو ثقة . المنهل العذب المورود ٢٣٩/٧ ، وقد ترجم النسائي لرواية عائشة التي فيها الأسود بن يزيد بقوله اسم الرجل الرضى انظر سنن النسائي ٢٥٨/٣ .
 درجة الحديث : صحيح .

(٤) أخرجه البخاري في الجهاد باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة ٧٠/٤ ، عن أبي موسى الأشعري .

(٥) هو إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي ، أبو إسماعيل ، الكوفي مولى صغير بالمهملة ثم المعجمة مصغراً ، =

وأما المتن فإنهم قالوا إن الباري تعالى يعطيه الأجر الذي كان يعملُه صحيحاً مقيماً ولكن غير مضاعف .

قلنا لهم : لقد تحجرتُم واسعاً ، بل يعطيه الله تعالى الأجر كاملاً وقد بينّا في غير ما موضع من مجموعاتنا أصلاً يرجع إليه في هذا الاعتراض وهو أن الباري تعالى إنما يثيب العباد على قدر نياتهم لا بمقدار أعمالهم ؛ فإن العبد يطيع خمسين عاماً مثلاً فيعطيه الله تعالى جزاء نعيم الأبد ، وذلك على قدر النية ، لأن نيته قد استمرت على أنه لو عمّر إلى غير غاية لكانت هذه حاله في الطاعة فيقع ثوابه بإزاء نيته . وقد روي في الآثار عن الأحبار (نبيّة المؤمن خير من عمله) ^(١) وهذا هو وجه تأويله .

وأما تضعيفهم لحديث السكسكي فغير ضائر لنا لأنه قد ثبت عن النبي ، ﷺ « أَنَّهُ قَالَ فِي غَزْوَتِهِ : إِنَّ بِالْمَدِينَةِ قَوْمًا مَا سَلَكَتُمْ وَاذِيًّا وَلَا قَطَعْتُمْ شَعْبًا إِلَّا وَهُمْ مَعَكُمْ حَبَسَهُمُ الْعَذْرُ » ^(٢) ، حديث قوله ﷺ : (إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَرْقُدْ) ^(٣) الحديث إلى آخره . ليس في الشريعة دليل على وجوب الوضوء من النوم سواء . ووجه التعلق منه أنه قال : « لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسِبُ نَفْسَهُ » فأشار إلى اختلال الحس وذهاب العقل الذي

= صدوق ضعيف الحفظ من الخامسة ، وروى له البخاري وأبو داود والنسائي ، هكذا ترجمه الحافظ في ت ٣٨/١ .

وقال عنه في هدى الساري : قال أحمد ضعيف ، وقال النسائي : يكتب حديثه وليس بذلك القوي ، وقال ابن عدي : لم أجد له حديثاً ، منكر المتن وهو إلى الصدوق أقرب ، وقال الحاكم : قلت للدارقطني لم ترك مسلم حديثه ؟ فقال : تكلم فيه يحيى بن سعيد ، قلت : بحجة ؟ قال : هو ضعيف ، قال الحافظ : قلت له في الصحيح حديثان . هدى الساري ٣٨٨/١ .

وقال في فتح الباري : ولرواية إبراهيم السكسكي عن أبي بردة متابع ، أخرجه الطبراني من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بلفظ « إِنَّ اللَّهَ يَكْتُبُ لِلْمَرِيضِ أَفْضَلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي صِحَّتِهِ مَا دَامَ فِي وَثَاقِهِ » فتح الباري ١٣٧/٦ . والحديث أورده الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢٨١/٢ وقال صحيح .
(١) أورده الألباني في ضعيف الجامع الصغير وعزاه للبيهقي في شعب الإيمان عن أنس وقال ضعيف .
الجامع الصغير ١٧/٦ .

(٢) الحديث رواه البخاري في موضعين في الجهاد باب من حبسه العذر عن الغزو ٣١/٤ ، والغزوات باب غزوة تبوك ١٠/٦ ، وابن ماجه ٩٢٣/٢ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٠٤/٢١ كلهم عن أنس بن مالك .

(٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في الوضوء باب الوضوء من النوم ٦٣/١ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب أمر من ناس في صلاته أو استعجم عليه القرآن أن يرقد ٥٤٢/١ ، وأبو داود ٣٣/٢ ، والترمذي ١٨٦/٢ وقال حسن صحيح والنسائي ٩٩/١ - ١٠٠ ، وابن ماجه ٤٣٦/١ ، والموطأ ١١٨/١ كلهم عن عائشة .

يكون معه التحصيل ، فربما استرسل وعأؤه وانحل وكأؤه فانتقضت طهارته وهو الغالب من حاله لأنها جبلة لا تنكر وحالة لا ترد فيعارض أصل الطهارة ظاهر هذه الحالة فيسقط الظاهر الأصل ، وهي مسألة من أصول الفقه بديعة إذا تعارض أصل وظاهر تختلف فيها الأحوال وتعارض فيها الأدلة وقد بيناها في مكانها^(١) .

حديث قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ﴿ وَأَمْرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ وَأَصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾ إلى ﴿ التَّقْوَى ﴾^(٢) إنما مراده فيها أن الباري تعالى خلق العبد فأمره بالخدمة وضمن له المعيشة ، فمن أراد من سيده أن يقوم له بمضمون المعيشة فليقم له بواجب الخدمة .

القول في الوتر : أعلموا بصركم الله تعالى أن الوتر خاتمة النوافل وذلك أن الباري تعالى شرع الفرائض وترأً شرعاً مفروضاً فشرع كذلك النوافل وترأً شرعاً مسنوناً فإن الله وتر يحب الوتر ، ولولا الوتر ما خلق الشفع ، وإنما خلق الشفع ليتبين الوتر به فغاية الفرائض سبع عشرة ركعة ، وإلى هذا العدد انتهى النبي ، ﷺ ، بالنوافل في صلاة الليل^(٣) مَثْنِي مَثْنِي فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى^(٤) . وقد روي فيه (صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنِي مَثْنِي)^{(٥)(٦)} .

(١) انظر المحصول للمؤلف ٦٥ أ وب .

(٢) سورة طه آية ١٣٢ .

هذا الأثر رواه مالك في الموطأ ١١٩/١ ، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ٣٩٠/١ .

درجة هذا الأثر : صحيح إلى عمر من حيث الإسناد ، وقد ذهب إلى تصحيحه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة .

(٣) زيادة من (ك) و(م) . لم يزد عليها وإنما يكون الوتر بالليل دون النهار قال النبي ﷺ : صَلَاةُ اللَّيْلِ . . . الخ .

(٤) البخاري في كتاب الوتر باب ما جاء في الوتر ٣٠/٢ ، ومسلم كتاب صلاة المسافرين باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر بركعة من آخر الليل ٥١٦/١ ، وأبو داود ٣٦/٢ ، والترمذي ٣٠٠/١ ، والنسائي ٢٢٧/٣ ، وابن ماجه ٤١٨/١ ، والموطأ ١٢٣/١ . كلهم عن ابن عمر .

(٥) قال الحافظ في الفتح : قوله مثنى مثنى أي اثنين وهو غير منصرف لتكرار العدل فيه ، قال صاحب الكشف . وقال آخرون للعدل والوصف وأما إعادة مثنى فللمبالغة في التأكيد ، وقد فسره ابن عمر راوي الحديث فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث قال : قلت لابن عمر : ما معنى مثنى ؟ قال : تسلم من كل ركعتين ، وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين لأن راوي الحديث أعلم بالمراد به وهو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً أنها مثنى . فتح الباري ٤٧٩/٢ .

(٦) زيادة النهار في هذا الحديث عند أبي داود ٢٩/٢ ، والترمذي ٤٩١/٢ والنسائي ٢٢٧/٣ ، وابن ماجه =

وهو وهم قبيح^(١) وكل صلاة رويت عن النبي ﷺ ، في النهار مثني شفع / وكل صلاة رويت عنه بالليل فرد وتر ، إذا ثبت هذا فإن الوتر مسنون غير مفروض في فعله ثواب بفضل الله تعالى ، وفي تركه عقاب^(٢) إن شاء الله تعالى ومغفرة برحمة الله .

وقال أبو حنيفة : هو واجب يعاقب تاركه وهو في المشيئة^(٣) . وليس له في هذه المسألة دليل يُعوّل عليه ، وكل حديث يتعلق به باطل . وقد نزع سحنون^(٤) بهذه المسألة إلى الحنفية فقال : إن من ترك الوتر يؤدّب ، وإتما التفقه عن أسد^(٥) بن الفرات وهي ، لعمر الله ، ملح غير فرات فإن ظهر المؤمن حمى لا يستباح إلا إذا عصي ، وقد قال النبي ﷺ ، في جواب الأعرابي الذي سأله عن فروض الصلاة خمس صلوات ، فسأل :

٤١٩/١ ، والموطأ ١١٩/١ بلاغا عن ابن عمر وابن خزيمة ٢١٤/٢ .

درجة الحديث : بهذه الزيادة صححها الزرقاني فقد قال في شرحه للموطأ : بلاغه ، أي مالك ، صحيح وقد رواه ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله الأشج أن محمد بن عبد الرحمن بن قرمان حدثه أنه سمع ابن عمر يقول : (صلاة الليل والنهار مثني مثني) شرح الزرقاني ٢٤٥/١ وصححه الأعظمي وعزى ذلك إلى الألباني . انظر تعليقه على صحيح ابن خزيمة ٢١٤/٢ ، وكذلك الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢٥٦/٣ وقال الحافظ ابن حجر : قال ابن عبد البر لم ينقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكره عليه ، وكان يحيى بن معين يضعف حديثه هذا . ولا يحتج به ويقول : إن نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر بدون ذكر النهار ، قال الترمذي : صحيح ما رواه الثقات عن ابن عمر فلم يذكروا فيه صلاة النهار ، وقال النسائي : هذا الحديث عندي خطأ ، وكذا قال الحاكم في علوم الحديث ، وقال النسائي في الكبرى : إسناده جيد إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي فلم يذكروا فيه النهار وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک ، وقال الدارقطني : ذكر النهار فيه وهم ، وقال البيهقي : هذا حديث صحيح ، وعلي البارقي : احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة وقد صححه البخاري لما سئل عنه . تلخيص الحبير ٢٢/٢ .

درجة الحديث : الراجح لدي صحته لما تقدم .

(١) قلت : الأولى عدم التشيع نظراً إلى أن هذه الزيادة صححها أئمة كبار كالبخاري وغيره .
(٢) ولعل الصواب في تركه عتاب ، ويؤيده ما في المسالك في فعله ثواب تفضل الله به وليس في تركه عقاب المسالك ل ١٢٤ .

(٣) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٠١/١ .

(٤) سحنون تقدمت ترجمته .

(٥) ١٤٢ - ٢١٣ هـ . أسد بن الفرات بن سنان ، مولى بني سليم ، قاضي القيروان وأحد القادة الفاتحين . أصله من خراسان ، وهو أول من فتح صقلية وتوفي من جراحات أصابته وهو محاصر سرقوسة براً وبحراً . الأعلام ٢٩١/١ ، الديباج ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، المدارك ١٥٠/٣ - ١٥١ ، شجرة النور الزكية ٧٥/١ ، بغية الملتمس ٢٢٣ - ٢٢٤ ، قضاة الأندلس ٥٤ ، تراجم إسلامية ١٥٢ .

هل عليّ غيرهن؟ قال: لا، إلا أن تطوّع، قال: فذكرها في دعائم الاسلام، وفي آخر الزمان. وقال النبي، ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» الحديث إلى قوله: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»^(١). وإيجاب صلاة سادسة خرق في الشريعة لا يرقع وليس لهم فيه حديث أشبه من قوله ﷺ: «أَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ»^(٢)، ولم يصح من جهة السند ولا قوي من جهة المعنى فإنه إنما أراد بأهل القرآن الذين يقومون به ليلاً، وقيام الليل ليس بفرض في أصله، فكيف يكون فرضاً في وضعه. وقد ناقضوا فقالوا: إن الوتر يفعل على الراحلة^(٣)، فنقول: صلاة تفعل على الراحلة مع الأمن والقدرة فلا تكون واجبة كركعتي الفجر عكسه الصبح.

حديث: قال عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما: «بْتُ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فِي لَيْلَةٍ كَانَتْ فِيهَا حَائِضًا فَاضْطَجَعْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، ﷺ فِي الْوَسَادَةِ»^(٤) الحديث. وإنما

(١) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب الزكاة في الإسلام ١٨/١، وفي كتاب العلم باب ما جاء في العلم، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ البخاري ٢٤/١ - ٢٥، وفي كتاب الحيل باب في الزكاة ٢٩/٩، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان الصلوات الخمس التي هي أحد أركان الإسلام ٤٠/١ - ٤١، وأبو داود ٢٠٦/١، والنسائي ٢٢٦/١ - ٢٢٩ كلهم عن طلحة بن عبيد الله.

(٢) الحديث رواه أبو داود ١٢٧/٢، من طريق عاصم بن ضمرة عن علي والترمذي ٣١٦/٢، وقال حسن، والنسائي ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ وابن ماجه ٣٧٠/١، والحاكم ٣٠٠/١، وصححه، ورواه أحمد. انظر الفتح الرباني ٢٧٣/٤، وابن خزيمة ١٣٦/٢ - ١٣٧ وأورده الشيخ ناصر في صحيح الترغيب والترهيب ٢٤٣/١ ووصحه.

أقول: الحديث فيه عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي صدوق من الثالثة، مات سنة ١٧٤ / م. ت ٣٨٤/١، وقال الذهبي وثقه ابن المديني، وقال النسائي ليس به بأس، وقال ابن عدي بتليينه وهو وسط الكاشف ٥٠/٢، ووثقه العجلي وابن سعد، وقال البزار هو صالح الحديث ت ٤٥/٥، وانظر الكامل ١٨٦٦/٥.

درجة الحديث: ضعّفه الشارح وصحّحه الحاكم وابن خزيمة والشيخ ناصر وحسنه الترمذي، وعندي أن تحسين الترمذي له واقع في محله من أجل الخلاف في عاصم.

(٣) المؤلف هنا يناقش الأحناف وانظر دليلهم في شرح فتح القدير ٣٠٢/١.

(٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره ٥٦/١ - ٥٧، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥٢٥/١ - ٥٢٦، ومالك في الموطأ ١٢١/١ كلهم من حديث ابن عباس: «أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ - رُوحِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ وَأَضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَهْلُهُ فِي طَوْلِهَا فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ =

فعل ذلك مع النبي ، ﷺ ، تأدباً لثلا يحتاج إلى أهله في ليلة الطهر .

وقوله (١) : إذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل تفسير لقوله تعالى : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْزِدْ عَلَيْهِ ﴾ (٢) الآية . وهذا الحزر إنما يكون من ابن عباس ، رضي الله عنهما ، فإن النبي كان عالماً به ومثله الحديث « كُنَّا نُصَلِّي الطُّهْرَ وَالْقَائِلُ يَقُولُ زَالَتِ الشَّمْسُ لَمْ تَزَلْ وَالنَّبِيُّ ، ﷺ ، كَانَ بِهِ عَالِمًا » (٣) وقد رويانا في المنشور (٤) « إِنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، كَانَ مَعَ جَبْرِيلَ فَقَالَ لَهُ : يَا جَبْرِيلُ زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ : لَا تُمْ قَالَ : نَعَمْ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ، ﷺ ، : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ لَهُ : إِنَّ بَيْنَ قَوْلِي لَكَ لَا وَقَوْلِي لَكَ نَعَمْ لَقَدْ سَارَتِ الشَّمْسُ فِيهِ مَسِيرَةً كَذَا وَكَذَا أَلْفَ عَامٍ » (٥) .

وقوله : ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ (٦) مُعَلَّقٍ روي أن شَيْءٌ ميمونة كان من مَسْكِ (٧) ميتة وأن النبي ، ﷺ ، قال فيه : حين سئل عنه دباغه طهوره (٨) .

= قبله بقليل أو بعده بقليل اسْتَقْبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتِ الْخَوَاتِمِ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا . . . فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ . . .

(١) في (م) و(ك) و(ص) زيادة حتى .

(٢) سورة المزمل آية ٢ - ٤ .

(٣) مسلم في كتاب المساجد باب أوقات الصلوات الخمس عن أبي بكر بن موسى عن أبيه بلفظ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا ، قَالَ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يَكَادُونَ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالطُّهْرِ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ انْتَصَفَ النَّهَارُ وَهُوَ كَانَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ . . . » صحيح مسلم ٤٢٩/١ .

(٤) هكذا في جميع النسخ .

(٥) لم أطلع على هذا الأثر .

(٦) الشنان الأسقية الخلقة وأحدها شن وشنة وهي أشد تبرداً للماء من الجدد النهاية ٥٠٦/٢ .

(٧) المسك بفتح الميم وسكون المهملة الجلد . فتح الباري ٦٥٩/٩ .

(٨) أبو داود ٣٦٨/٤ عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أمه عن عائشة .

والنسائي ١٧٦/٧ وفيه عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة والموطأ ٤٩٨/٢ مثل رواية أبي داود وكذلك ابن ماجه ١١٩٤/٢ وورد كذلك عند مسلم ٢٧٨/١ من حديث ابن عباس .

أقول : الحديث فيه أم محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن عائشة وعن ابنها محمد بن عبد الرحمن ، قلت : ذكرها ابن حبان في الثقات . ت ٤٨٤/١٢ .

ونقل الزيلعي عن ابن دقيق العيد قوله في الإمام وأعله الأثرم بأن أم محمد غير معروفة ، ولا يعرف

وقد ثبت عن النبي ﷺ ، من طريق ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ »^(١) . وفي هذه المسألة اضطراب كثير بين العلماء بيناه في كتاب الخلاف لُبَابُهُ أَنَّ ابْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : لَا يَنْتَفِعُ بِجُلْدِ الْمَيْتَةِ بِحَالٍ وَإِنْ دُبِغَ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمٍ^(٢) « أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ » لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا بِعَصَبٍ »^(٣) ، قَالَ : وَهَذَا مَعَارِضُ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لَكِنْ هَذَا مَعْلُومٌ

= لمحمد عنها غير هذا الحديث . وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال : ومن هي أمه ؛ كأنه أنكره من أجل أمه . نصب الراية ١١٧/١ .

درجة الحديث : ضَعَفَهُ الْأَثَرُ وَأَحْمَدُ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْتَقِي بِهِ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) رواه مسلم في كتاب الحيض باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ٢٧٧/١ ، وأبو داود ٣٦٧/٤ ، والترمذي ٢٢١/٤ ، والنسائي ١٧٣/٧ ، وابن ماجه ١٩٣/٢ ، والموطأ ٤٩٨/٢ ، وأحمد في المسند ٢١٩/١ ، من طريق عبد الرحمن بن وعله عن ابن عباس .

وقال الترمذي : حديث ابن عباس حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، وروي عن سودة وسمعت محمداً يصحح حديث ابن عباس عن النبي ﷺ ، وحديث ابن عباس عن ميمونة وقال : أحتمل أن يكون روى ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، أو روى ابن عباس عن النبي ﷺ ، ولم يذكر ميمونة .

(٢) كذا في جميع النسخ والظاهر أنه خطأ من النساخ فقد ورد في الإصابة ٣٤٦/٢ عبد الله بن عكيم الجهني . قال البخاري : أدرك زمان النبي ﷺ ، ولا يعرف له سماع صحيح ، وانظر تجريد أسماء الصحابة للذهبي ١٠٦/١ ، وسنن الترمذي ٢٢٢/٤ ، وفتح الباري ٦٥٩/٩ ، وأبو داود ٦٦/٤ ، والنسائي ١٧٥/٧ ، وابن ماجه ١١٩٤/٢ .

(٣) رواه أبو داود ٦٦/٤ ، والترمذي ٢٢٢/٤ ، وقال : هذا حديث حسن وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم . . قال : سمعت أحمد بن الحسن يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته ﷺ ، بشهرين وكان يقول : كان هذا آخر أمر النبي ﷺ ، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده حيث روى بعضهم فقال : عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم من جهينة . ورواه النسائي ١٧٥/٧ ، وابن ماجه ١١٩٤/٢ .

وقال المباركفوري قال صاحب المتقى : أكثر أهل العلم على أن الدباغ يطهر في الجملة لصحة النصوص به وخبر ابن عكيم لا يقاربها في الصحة والقوة لينسخها . ومن ثم ترك أحمد هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده ، وقال المنذري في تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذي هذا . وقال أبو بكر بن الحازم الحافظ : وقد حكى الخلال أن أحمد توقف في حديث ابن عكيم لما رأى تزلزل الرواة فيه ، وقال بعضهم : رجع عنه ، وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن عبي في النسخ والنسخ تصنيفه وحديث ابن عكيم مضطرب جداً فلا يقاوم الأول لأنه في الصحيحين يعني حديث ميمونة . تحفة الأحوذى شرح الترمذي ٤٠٢/٥ - ٤٠٣ .

التاريخ وذلك مجهول التاريخ ، ولا خلاف بين العلماء أن المعلوم التاريخ هو الذي يقدم وقال ابن شهاب^(١) : ينتفع بجلد الميتة وإن لم يدبغ لقول النبي ﷺ : « وَقَدْ مَرَّ عَلَى مَيْتَةٍ هَلَّا أَنْتَفَعْتُمْ بِهَا بِهَا »^(٢) ، ولأشكالها اختلف قول مالك ، رضي الله عنه ، فيها اختلافاً متبايناً . فمرة قال : يستعمل في الجامد دون المائع ، ومرة قال : إن كان ففي الماء وحده ، وتارة قال : من سرق جلد ميتة مدبوغاً نظر ؛ فإن كان في قيمة دباغه ربع دينار قُطِعَ ولم يعتبر قيمة ذاته ، وتارة قال : يستعمل على الإطلاق^(٣) وليس يحتمل هذا القبس الإيضاح والتطوير ، ولكننا نشير لكم إلى مشرعة^(٤) قريبة من النظر تسلكون فيها فإن أشكل عليكم شيء من أمرها فإيضاحه في كتاب الأحكام^(٥) قال الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾

= درجة الحديث : نقل الحافظ صحيح ابن حبان وتحسين الترمذي فتح الباري ٦٥٩/٩ . والظاهر ضعفه فقد نقل الزيلعي في نصب الراية ١٢١/١ ، عن النووي قوله في الخلاصة : وحديث ابن عكيم أعلى بأمور ثلاثة أحدها : الاضطراب في سنده ، والثاني : الاضطراب في متنه فروي قبل موته بثلاثة أيام وروي بشهرين وروي بأربعين يوماً . والثالث : الاختلاف في صحبته قال البيهقي : لا صحة له فهو مرسل .
(١) رواه أبو داود من طريق عبد الرزاق ٣٦٦/٤ وأحمد ٥/رقم ٣٤٥٢ من طريقه أيضاً وانظر المصنف ٦٢/١ ونقل ابن عبد البر عن أبي عبد الله المروزي قوله : ما علمت أحداً قال ذلك قبل الزهري . انظر التمهيد ١٥٤/٤ .

وقال الحافظ في الفتح ٦٥٨/٩ : استدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلد الميتة مطلقاً سواء أدبغ أو لم يدبغ ، لكن صحَّ التقيّد من طرق أخرى بالدباغ وهي حجة الجمهور .
درجة الحديث : صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند ٣٤٥٢/٥ وقال ابن عبد البر وأما ابن شهاب فذلك عنه صحيح . التمهيد ١٥٦/٤ .

(٢) انظر صحيح مسلم ٢٧٧/١ .
(٣) قال ابن عبد البر : ذكر ابن عبد الحكم عن مالك ما يشبه مذهب ابن شهاب ، قال : من اشترى جلد ميتة فدبغه وقطعه نعالاً فلا يبيعه حتى يبين ، فهذا يدل على أن مذهبه جواز بيع جلد الميتة قبل الدباغ وبعد الدباغ . . والظاهر من مذهب مالك غير ما حكاه ابن عبد الحكم ، وهو أن الدباغ لا يطهر جلد الميتة ولكن يبيح الانتفاع بها في الأشياء اليابسة ولا يُصَلَّى عليه ، ولا يؤكل فيه . هذا هو الظاهر من مذهب مالك وفي المدونة : من اغتصب جلد ميتة غير مدبوغ فأتلفه كان عليه قيمته . وذكر أبو الفرج أن مالكا قال : من اغتصب لرجل جلد ميتة غير مدبوغ فلا شيء عليه ، قال إسماعيل : إلا أن يكون لمجوسي . . والآثار المتواترة عن النبي ﷺ ، بإباحة الانتفاع بجلد الميتة بشرط الدباغ كثيرة جداً . التمهيد ١٥٧/٤ .

(٤) المشرعة ، بفتح الراء ، والشرعية هي الطريق إلى عبور الماء من حافة نهر أو بحر أو غيره . شرح النووي على مسلم ٥٣/٦ .

(٥) أحكام القرآن ٥٣٧/٢ و ٥١/١ ، وانظر المنتقى ١٣٣/٣ ، الأشراف للقاضي عبد الوهاب ٤/١ ، والقرطبي ٢١٩/٢ .

إلى قوله ﴿ذَلِكُمْ فَسُقْ﴾^(١) وهي أم من أمهات مسائل الأحكام، فقوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيَّةُ﴾ نص في التحريم لا كلام لأحد فيه ولا مجال للنظر معه. وقوله: الميتة عموم فمن الفقهاء من قال: هو عام في الجثة كلها وجميع أجزائها حرام^(٢). ومنهم من قال: إنما يتناول قوله: الميتة ما يموت^(٣) ولا يموت إلا ما كانت فيه حياة، والعظم والشعر لا حياة فيه فلا يموت فلا يتناوله التحريم^(٤). ومنهم من قال: أما العظم ففيه حياة لأنه يحس والتحريم يتناوله ويألم فيموت فيحرم. وأما الشعر فلا حياة فيه فلا يموت فلا يتناوله التحريم، ألا ترى أنه يجز في حال الحياة وكذلك بعد الممات، فهذا مجال تختلف فيه هذه الاحوال ويفتقر كل فن منها إلى النظر والاستدلال فليؤخذ من موضعه فهذه منزلة من النظر.

منزلة أخرى. لما قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيَّةُ﴾ قال: المبيّن لنا ما أشكل منه علينا وقد مرّ بشاة ميتة فقال: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَدَبَّعْتُمُوهُ فَأَنْتَعْتُمْ بِهِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيِّتَةٌ قَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا» فبيّن ﷺ أن متناول التحريم من عموم القرآن الأكل خاصة، وأن باقي الميتة على الإباحة الأصلية، ثم علم طريق تحصيل الانتفاع بالدباغ الذي جعله الله سبحانه بحكمته خلقاً للحياة؛ فإن الحياة تدفع العفونة عن الجلد ويبقى معها مهيتاً للانتفاع مع اتصاله باللحم، كما يفعل الدباغ بالجلد عند انفراده عن

(١) سورة المائدة آية ٣.

(٢) هذا هو مذهب أحمد، قال ابن قدامة: كل جلد ميتة دبغ أو لم يدبغ فهو نجس لا يختلف المذهب في نجاسة الميتة قبل الدبغ ولا نعم أحد خالف فيه، وأما بعد الدبغ فالمشهور في المذهب أنه نجس أيضاً. المغني ٦٦/١.

(٣) قال ابن رشد: ممن رأى أن الدباغ مطهر الشافعي وأبو حنيفة، وعن مالك في ذلك روايتان إحداهما مثل قول الشافعي، والثانية أن الدباغ لا يطهرها ولكنها تستعمل في اللباسات، والذين ذهبوا إلى أن الدباغ مطهر اتفقوا على أنه مطهر لما تعمل فيه الذكاة من الحيوان أعني المباح الأكل. بداية المجتهد ٦١/١.

(٤) قال القرطبي: وأما شعر الميتة وصوفها فطاهر. لأنه كان طاهراً لو أخذ منها في حال الحياة فوجب أن يكون كذلك بعد الموت. تفسير القرطبي ٢١٩/٢، وقال الشارح في الأحكام ١١٥٧/٣: اختلف الفقهاء بحسب اختلاف التأويل فقال مالك وأبو حنيفة: إن الموت لا يؤثر في تحريم الصوف والوبر والشعر لأنه لا يلحقها إذ الموت عبارة عن معنى يحل بعدم الحياة ولم تكن الحياة في الصوف والوبر فيلحقها الموت فيها، وقال الشافعي: ذلك كله يحرم بالموت لأنه جزء من أجزاء الميتة وقد قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيَّةُ﴾ وذلك عبارة عن الجملة وإن كان الموت يحل بعضها، وقال: والحواب عن قوله هذا أن الميتة وإن كان اسماً ينطلق على الجملة فإنه إنما يرجع بالحقيقة إلى ما فيه حياة فنحن على الحقيقة لا تعدل عنها إلى سواها.

اللحم ، فأما ابن شهاب فرأى قوله : « هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ » فأقدم عليه ، وأما غيره فرأى قوله : فدبغتموه ، ولو علمه ابن شهاب لما تعداه .

وأما أحمد بن حنبل فإنما كان يصح ما قال بشرطين :

أحدهما : لو صح حديثه كصحة حديثنا فإن التعارض بين الخبرين إنما يكون إذا استويا في الصحة .

وأما الشرط الثاني : فبأن يتعارض^(١) الخبران لفظاً ، ولا معارضة بينهما ههنا ؛ لأن الجلد يسمى إهاباً قبل أن يدبغ وأديماً إذا دبغ ، فمتناول حديث عبد الله بن عكيم غير متناول حديث عبد الله بن عباس .

وأما مالك ، رضي الله عنه ، فكان حبر الشريعة حبر اللغة لم يخف عليه شيء من هذه الاعتراضات ، ولكنه كان حوَّاطاً على الدين ، ملتفتاً إلى مصالح المسلمين^(٢) ، غواصاً على معاني ألفاظ العربية .

فتارة نظر إلى قوله « هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَدَبِغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ » فأشار إلى مجرد الانتفاع ولم يقل إنه يعود إلى الحالة الأولى ، فأعطاه درجة واحدة من الانتفاع حملاً لمطلق اللفظ على أقل ما يقع عليه الاسم ، وهو أصل عظيم من أصول الفقه اضطربت فيه أقوال العلماء ، ووفر عليه مالك ، رضي الله عنه ، حظ المعنى ولا سيما في الإيمان براً وحثاً . ثم نظر تارة في أقل درجات الانتفاع ، فقال تارة : يستعمل في الجامد لا سيما والنفس تتقززه في المائع خاصة . وتارة قال : يستعمل في الماء وحده ؛ إشارة إلى أنه مخصوص في الإباحة من أصل محرم على خلاف القياس فيقف حيث ورد به الشرع خاصة ، وتارة قال : يستعمل على الإطلاق ، وهذا القول وإن لم يكن مشهوراً في الرواية فإنه صحيح في الدليل لأن النبي ﷺ ، قال في الصحيح : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ »^(٣) .

واستدعى الماء من شن فقيل إنها ميتة فقال : « دَبَاغُهَا طَهُورُهَا » / وهذا يسقط كل نظر .

حديث : زيد بن خالد رضي الله عنه قال : « لَأَرْمُقَنَّ^(٤) أَلَلَيْلَةَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) في (ص) تعارض .

(٢) في (ك) و(م) و(ص) الخلق .

(٣) تقدم تخريجه .

قلت ما رجحه الشارح هنا هو الراجح من حيث الدليل والله أعلم .

(٤) رمقه لحظه لحظاً خفيفاً . مختار القاموس ٢٦١ .

فَتَوَسَّدْتُ (١) عَتَبَتُهُ (٢) ، الحديث (٣) .

إن قيل كيف جاز هذا لزيد وهو تجسس وقد قال النبي ﷺ : (وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَسَّسُوا) (٤) الحديث إلى آخره .

وإذا أذن الرجل لمنزل صاحبه ليسمع ما يحتاج إليه كذلك يسمع ما يستغنى عنه أو ما لا يجوز له سماعه ، قلنا عنه جوابان :

أحدهما : أن يكون ذلك بعلم رسول الله ﷺ ، بمكان زيد . وإذا علم صاحب المنزل بذلك جاز للمتجسس . والثاني : يحتمل أن يكون بغير علمه ولكن زيدا كان على بعد حتى سمع النبي ﷺ ، يتوضأ ويقرأ فحينئذ دنا وذلك جائز مع كل أحد .

تتميم :

الوتر عبادة مؤقتة . روى مسلم عن النبي ﷺ ، « أَنَّ وَقْتَ الْوُتْرِ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ » (٥) .

(١) الوسادة ما يضعون رؤوسهم عليه عند النوم .

تنوير الحوالك ١٤٣/١ .

(٢) العتبة : موضع الباب . المنتقى ٢٢٠/١ .

(٣) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥٣١/١ - ٥٣٢ ، وأبو داود

٩٩/٢ ، وابن ماجه ٤٣٣/١ ، والموطأ ١٢٢/١ قال الباجي ، تعليقا على هذا الحديث : انفرد يحيى بن

يحيى في هذا الحديث بأمرين أحدهما أنه قال في الركعتين الأولين طويلتين ، وسائر أصحاب الموطأ قالوا

عن مالك في الأولين خفيفتين . والثاني أنه قال طويلتين طويلتين ثلاثاً ، وسائر أصحاب الموطأ قالوا ذلك

مرتين فقط ؛ يعني بذلك المبالغة في طولها . الباجي ٢٢٠/١ .

ونقل السيوطي عن ابن عبد البر قوله : لم يتابع يحيى على هذا أحد من رواة الموطأ ، والذي في الموطأ

عند جميعهم : فصلى ركعتين خفيفتين ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين ، فأسقط يحيى ذكر

الركعتين الخفيفتين وذلك خطأ واضح ؛ لأن المحفوظ عن النبي ﷺ ، من حديث زيد بن خالد وغيره أنه

كان يفتتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين ، وقال أيضاً طويلتين طويلتين مرتين ، وغيره يقول ثلاث مرات ،

وذلك مما عد على يحيى من سقطه وغلطه والغلط لا يسلم منه أحد . تنوير الحوالك ١٤٤/١ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب ما ينهى عنه من التعاسد والتدابير ٢٣/٨ ، ومسلم في كتاب

البر والصلة باب تحريم الظن والتجسس والتنافس ١٩٨٥/٤ ، وأبو داود ٢٨٠/٤ كلهم من حديث أبي

هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : « إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا

تَنَافَسُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » . لفظ مسلم .

(٥) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل مثنى مثنى ٥٢٠/١ والترمذي ٣٣٢/٢ ، =

ويعطيه قوة حديث مالك، رضي الله عنه، وذلك قوله: «فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى» (١).

فقوله: «فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ»، فعل دليل على الخوف، بيد أن مالكاً، رضي الله عنه، قال: إنه يجوز وإن طلع الفجر ما لم يصل الصبح، وبالعكس حتى قال: يقطع له صلاة الصبح بعد الدخول فيها فإن فعل بعد الفجر وإنما يكون على معنى القضاء كما تفعل ركعتا الفجر بعد طلوع الشمس وقبل صلاة الصبح على معنى القضاء، والأمر في ذلك قريب فأما قطع صلاة الصبح لها فليست أراه.

وقد تعلق علماؤنا في ذلك بإسكات عبادة للمؤذن عن الإقامة (١)، والإقامة من جملة الصلاة وهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: أن قول عبادة ليس بحجة.

والثاني: أن الإقامة وإن كانت من شروط الصلاة على قول فليست من أجزائها (٢) بحال، وقد بينا ذلك في موضعه.

غريبة:

قال الشافعي: يوتر الإنسان بواحدة (٣)، وقال مالك وأبو حنيفة: أقل الوتر ثلاث (٤) إلا أن علي بن زياد روى عن مالك أن المسافر يوتر بواحدة (٥)، وهذه مسألة من مسائل

= والنسائي ٢٣١/٣، والحاكم في المستدرک ٣٠١/١ كلهم من طريق أبي نضرة العوفي أن أبا سعيد أخبرهم أنهم سألوا النبي ﷺ، عن الوتر فقال: «أُوتِرُوا قَبْلَ الصُّبْحِ» لفظ مسلم.

(١) مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال: كَانَ عِبَادَةُ بَنِي الصَّامِتِ يَوْمًا فَخَرَجَ يَوْمًا إِلَى الصُّبْحِ فَأَقَامَ الْمُؤَذِّنُ فَأَسْكَنَتْهُ عِبَادَةُ حَتَّى أُوتِرَتْ صَلَّى الصُّبْحَ. الموطأ ١٢٦/١، وهذا الأثر فيه انقطاع لأن يحيى بن سعيد شيخ مالك لم يدرك عبادة بن الصامت، فقد نقل الحافظ عن علي بن المديني إن يحيى لم يسمع من صحابي غير أنس. انظر ترجمته ت ٢٢١/١ وترجمة عبادة بن الصامت في الإصابة ٢٦٨/٢ - ٢٦٩. درجة الأثر: ضعيف لانقطاعه.

(٢) في (م) على حال.

(٣) انظر الروضة للنووي ٣٢٨/١.

(٤) انظر مذهب أبي حنيفة في شرح فتح القدير ٣٠٣/١.

(٥) لم أجد هذا القول منسوباً إلى علي في المدونة. انظر المدونة ١٢٠/١.

كما رجعت للقطعة الموجودة من رواية علي بن زياد من الموطأ بتحقيق الشاذلي النيفر وهي تبدأ من =

الخلاف وكثر فيها النزاع وبسطت فيها الأدلة ، فيا ليت شعري إذا صلى ركعة واحدة تكون له وترًا لماذا^(١) . هذا مما لا أرى له وجهًا والله أعلم .

فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ

عند علمائنا^(٢) وعند (ح)^(٣) و (ش)^(٤) إن صلاة الجماعة من فروض الكفاية لأنها من شعائر الدين وليست عامة في جميع المسلمين ، وعليها ترجم مالك ، رضي الله عنه ، بقوله (فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ)^(٥) . ولولا أن صلاة الفذ مجزية ما كان بينها وبين صلاة الجماعة فضل ؛ لأن الفضل فرع الأجزاء ومن الممتنع ثبوت الفرع مع عدم الأصل .

فإن قيل ولعل المفاضلة أرفع بينهما إذا كانت صلاة الفذ على^(٦) عذر ، قلنا : هذا لا يجوز لأن صلاة المعذور مساوية في الإجزاء لصلاة المقدور ، حسب ما بيناه من قبل ونص عليه النبي ، ﷺ ، (حين / قال « إِنَّ بِالْمَدِينَةِ قَوْمًا مَا سَلَكَتُمْ وَاْدِيًّا وَلَا قَطَعْتُمْ شَعْبًا إِلَّا وَهُمْ مَعَكُمْ حَبَسَهُمُ الْعَذْرُ »)^(٧) .

فإن قيل فقد روى مسلم أن رجلاً ضرير البصر جاء إلى النبي ، ﷺ ، يعتذر إليه

الضحايا إلى الذبائح ولا يوجد فيها كتاب الصلاة الذي هو مظنة هذا الكلام .

وعلي بن زياد هذا هو التونسي الثقة الأمين المرجوع إليه في الفتوى ، سمع جماعة منهم الليث والثوري ، وعنه روى الموطأ وكتباً أخرى . مات سنة ١٨٣ بتونس . شجرة النور الزكية ٦٠/١ ، والديباج لابن فرحون ٩٢/٢ ، المدارك ٣٢٦/١ ، وطبقات علماء أفريقية وتونس ٢٢٠ - ٢٢٣ ، ورياض النفوس ١٥٨/١ ، والحلل السندسية ٧٠٨/٣ - ٧٧١ .

(١) أي أنها لم تسبقها صلاة شفع لتوترها بتلك الركعة الواحدة ، كما في لفظ الحديث : « فَإِذَا خَشِيَ طُلُوعَ الْفَجْرِ أَوْ تَرَبُّعَ بَرَكَةٍ تَوَتَّرَ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى » وقد تقدم تخريجه . وقد ورد ما يدل على مشروعية الوتر بركعة واحدة كما في حديث أبي أيوب عند الحاكم ٣٠٢/١ وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

(٢) في (ص) و (م) و (ك) زيادة رحمة الله عليهم .

(٣) انظر مذهب الأحناف في شرح فتح القدير ٢٤٣/١ .

(٤) وانظر مذهب الشافعي في الروضة ٣٣٩/١ .

(٥) الموطأ ١٢٩/١ .

(٦) في (م) عن .

(٧) مسلم باب ثواب من حبسه عن العذر مرض أو عذر آخر : ١٥١٨/٣ .

بضرارته عن الإقبال إلى الجماعة (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ، ﷺ أَسْمَعُ النَّدَاءَ قَالَ لَهُ نَعَمْ قَالَ لَا أَجِدُ لَكَ رِخْصَةً »^(١) قلنا عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : اتفاق الأمة على أن العذر مسقط للجماعة . نعم ولأصل الصلاة ما عدا الإيماء ، فكأن النبي، ﷺ ، رأى أن ما ذكر من ضرارة البصر ليس بعذر لأنه كان يتصرف في حوائج نفسه فعبادة ربه أولى .

الثاني : أنه كان زمان نفاق فكره النبي / ، ﷺ ، إن رخص له أن يتسبب بذلك المنافقون إلى التخلف ويذكرون أعذاراً .

الثالث : قال علماؤنا : روي في الحديث أن هذا السؤال من هذا الضرير إنما كان في صلاة الجمعة وهي فريضة على الأعيان .

تفسير : ذكر النبي، ﷺ ، في تحديد التفضيل بين صلاة الجماعة وصلاة الفذ خمسة وعشرين جزءاً وسبعاً وعشرين درجة^(٢) ؛ وذلك مما لا يوقف على تعيينه وقد تكلف الناس جمعها^(٣) على وجه لا أرضاه ، أما إنه قد جاء في الصحيح على لسان النبي، ﷺ ، إنه أشار إلى ذلك في قوله « صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ فِي الْمَسْجِدِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَصَلَاتِهِ فِي

(١) مسلم كتاب المساجد باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ٤٥٢/١ ، والنسائي ١٠٩/٢ كلاهما عن أبي هريرة وأورده ابن الأثير في جامع الأصول ٥٦٤/٥ ولم يعزه لغيرهما .

(٢) رواية سبع وعشرين متفق عليها : البخاري في كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة ١٦٥/١ - ١٦٦ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب فضل صلاة الجماعة ٤٥٠/١ ، والموطأ ١٢٩/١ ، والترمذي ٤٢٠/١ كلهم عن ابن عمر وقال الترمذي حديث ابن عمر حسن صحيح ثم قال : وهكذا روى نافع عن ابن عمر عن النبي، ﷺ ، أنه قال : تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة . قال أبو عيسى وعامة من روى عن النبي، ﷺ : إنما قالوا بخمس وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال بسبع وعشرين . وقال الحافظ في الفتح : قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمساً وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعاً وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك ، ثم قال واختلف في رواية الخمس والسبع أيهما أرجح فقبل رواية الخمس لكثرة روايتها ، وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ .

ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو مميزات العدد المذكور ، ففي الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف المميز إلا طرق حديث أبي هريرة ففي بعضها ضعفاً وفي بعضها جزءاً وفي بعضها درجة وفي بعضها صلاة ، ووقع هذا الأخير في حديث أنس . والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون من التفتن في العبارة وقال أيضاً إن الحكمة ، في هذا العدد الخاص ، محققة المعنى . ونقل الطيبي عن الترويشي ما حاصله أن ذلك لا يدرك بالرأي بل مرجعه إلى علم النبوة . فتح الباري ١٣١/٢ - ١٣٢ .

بَيْتِهِ خَمْسًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْطُو خُطْوَةً إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً ^(١) الحديث إلى آخره . وهذه المعاني مما لا تدرك بالقياس ؛ فاستعمال النظر فيها جهل وعناء وقوله ﷺ (عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ) يعني إذا صلى وحده .

وأما لو كان في السوق مسجد مختط لكان مثل سائر المساجد ، فإن لم يكن مختطاً وصلى أهل ^(٢) السوق جماعة كان بمنزلة البيت يصلّى فيه جماعة فإنه يكتب فيه أجر الاجتماع وينقصه فضلان أجر الخطا وإعلان الشعار وهذا بالغ فتحققوه وركبوا عليه وأفهموه .

وأما حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه ، في همّ النبي ، ﷺ ، بالحرق علي المتخلفين عن الصلاة ^(٣) فهو أضعف الحجج لهم لأن النبي ، ﷺ ، قال فيه : « فَأَمْرُ رَجُلًا يَوْمَ النَّاسِ ثُمَّ أُخَالِفُ إِلَيْهِمْ » فقد ترك الجماعة فإن قيل تركها لأخرى قلنا هذه دعوى في موضع الاحتمال من غير دليل .

ووجه آخر همّ النبي ، ﷺ ، ولم يفعل ولو كان فرضاً لأنفذ ما همّ به .

وجه ثالث : إنما كان الغالب على التخلف ^(٤) للجماعة أهل النفاق فأراد النبي ، ﷺ ، أن يضرم عليهم بيوتهم ليقطع جوارهم ^(٥) ويحسم شرارهم .
نكتة أصولية :

قد بينا فيما سلف وفي غير ما وجه ^(٦) من الإملاء أن النبي ، ﷺ ، كان يقضي باجتهاده والشرعية من ذلك ملأى ولذلك همّ بحرق البيوت ثم تركه إمهالاً أو لئلا يتحدث الناس أن محمداً يحرق دور أصحابه ، وفيه دليل على إعدام محل المعصية ، كما قال

(١) البخاري كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة ١٦٦/١ . وأبو داود ١٥٣/١ ، والترمذي ٤٢١/١ ، وابن ماجه ٢٥٨/١ كلهم عن أبي هريرة .

(٢) في (م) أهله في جماعة .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري كتاب الأذان باب وجوب صلاة الجماعة ١٦٥/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب فضل صلاة الجماعة ٤٥١/١ ، ولفظه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمْرٌ بِحَطَبٍ فَيُحْتَضَبُ ثُمَّ أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنُ لَهَا ثُمَّ أَمْرٌ رَجُلًا فَيُؤْمَرُ النَّاسُ ثُمَّ أُخَالِفُ إِلَى رَجَالٍ فَأُحْرَقُ عَلَيْهِمْ بَيوتُهُمْ . . » لفظ البخاري .

(٤) في (م) التارك وفي (ك) و (ص) العبارة غير واضحة .

(٥) في (ك) و (ص) جوارحهم وهي الصواب .

(٦) في (م) في غير ما موضع وكذا في (ك) و (ص) .

مالك ، رضي الله عنه ، وخالفه في ذلك أبو حنيفة والشافعي ، رضي الله عنهما ، والصحيح قول علمائنا ، والدليل على صحة ذلك ما ثبت في الأثر الصحيح^(١) من كسر الدنان .

وحرق عمر ، رضي الله عنه ، بيت^(٢) خمار وحين ملكت أمر الدين حرقت قراق^(٣) كثيرة كانت مخصصة بالمعاصي .

فائدة فقهية :

عجبتُ للعلماء حيث عَيَّنوا في اليمين بالله تعالى وتركوا سائر الأيمان التي أقسم الله تعالى بها في كتابه ، وجرت على لسان رسوله من الأيمان كقوله : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٤) وقول النبي ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ »^(٥) وقوله : « لَا وَمَقْلَبُ الْقُلُوبِ »^(٦) . والذي ظهر لي^(٧) من ذلك أن كل ما ذكر الله ورسوله من الأيمان بغير قولك بالله لم يكن في مقطع الحق حتى لما جاء مقطع الحق وذكر كيفية اليمين .

قال الله تعالى : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ﴾^(٨) ، وفي الكلام تطويل كثير استوفيناه في كتاب أحكام القرآن^(٩) .

حديث : أرسل مالك ، رضي الله عنه ، عن سعيد بن المسيب (في فضل العتمة

(١) رواه الترمذي ٥٨٨/٣ ، وروى أبو داود أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ ، عن أيتام ورثوا خمرأ (قَالَ : أَهْرِقْهَا ، قَالَ : أَفَلَا أُجْمَلُهَا ، قَالَ : لَا) سنن أبي داود ٣٢٦/٣ . وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ١٠٨٢/٢ وترجم به البخاري باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر ١٧٨/٣ .

درجة الأثر : صححه الألباني في تعليقه على المشكاة ١٠٨٢/٢ والشارح .

(٢) رواه أبو عبيد في الأموال عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : وجد عمر في بيت رجل من ثقيف شراباً فأمر به فأهرق . . الأموال ص ١٥٢ . درجة الأثر : صحيح .

(٣) القرقارة كوب من زجاج طويل العنق كما في المنجد ولعل الشارح يريد به الأماكن المخصصة بالمعاصي .

(٤) سورة الذاريات آية ٢٣ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٣٠٦ وهو في البخاري في الباب الآتي عن عبد الله بن هاشم ٦١/٨ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ١٦٠/٨ وفي كتاب القدر باب يحول بين المراء وقلبه ١٥٧/٨ والترمذي ١١٣/٤ وقال حسن صحيح ، والنسائي ٢/٧ - ٣ ، وابن ماجه ٦٧٧/١ وقالوا : لا ومصرف القلوب وقد ورد عند الجميع من رواية ابن عمر .

(٧) في (م) في ذلك .

(٨) سورة المائدة آية ١٠٧ .

(٩) انظر تفصيل المسألة في الأحكام ٧٢٥/١ .

والصبح^(١) وأوقف على عثمان فضلهما، وقد بينا أن مسلماً أسنده^(٢)، وإنما خصهما النبي ﷺ، في هذا الموضع بالتنبيه على الفضل لأن الصبح تأتي في وقت فيه النوم والعتمة، تأتي في وقت يستولى فيه على البدن النصب؛ فإذا قابل استيلاء النصب وغلبة النوم إيماناً ضعيفاً أخرهما أو تركهما استخفافاً وتكاسلاً، / وإذا غلب اليقين قام إلى فعلهما، وضرب المثل بالمنافقين مجازاً لأنه قد يتركهما من ليس بمنافق. ووجه المجاز في ذلك أن الله تعالى قال في صفة المنافقين ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣).

نكتة أصولية: غفر الله تعالى للرجل الذي وجد غصن شوك على الطريق فترعه^(٤)، كما غفر للبغي التي سقت الكلب بموقها^(٥) وهذا المقدار من الحسنات لم يواز أجره قدر وزر الزنا في السيئات ولكن فيه ثلاث معان:

أحدها: أن هذا الفعل إنضاف إلى سواه، وذكر دون غيره تنبيهاً على قدره.

الثاني: أنه كان سبباً للتوبة فترتب الغفران عليها وترتبت هي على هذا السبب فأضيف الحكم إلى السبب الأول تنبيهاً على اكتساب الحسنات، فإن الحسنة إلى الحسنة ولاية والسيئة إلى السيئة غواية.

الثالث: في معنى غفر الله له أي غفر له من ذنوبه بمقدار هذا الفعل من الأجر.

(١) مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال (بَيْنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ شُهُودُ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا...).

الموطأ ١٣٠/١ قال ابن عبد البر: هذا الحديث مرسل في الموطأ لا يحفظ عن النبي ﷺ مسنداً؛ ومعناه محفوظ من وجه ثابتة. تنوير الحوالك ١٥١/١.

(٢) مسلم في كتاب المساجد باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة ٤٥٤/١، ورواه الترمذي ٤٣٣/١، وقال حسن صحيح، وقال وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقوفاً، وروي من غير وجه عن عثمان مرفوعاً، وأحمد في المسند رقم ٤٠٨ و ٤٩١، وابن خزيمة ٣٦٥/٢ وأورده الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ١٦٨/١، ولفظ الحديث عن عثمان بن عفان قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ».

(٣) سورة النساء آية ١٤٢.

(٤) متفق عليه. البخاري في كتاب الأذان باب فضل التهجير إلى الظهر ١٦٦/١ ومسلم في كتاب الأمانة باب بيان الشهداء ١٥٢١/٣، والموطأ ١٣١/١ كلهم عن أبي هريرة.

(٥) مسلم في كتاب السلام باب فضل سقى البهائم المحترمة وإطعامها ١٧٦١/٤ عن أبي هريرة.

فضل الشهداء :

خطط الإسلام أربعة . نبوة . صديقية . شهادة . صلاح^(١) .

وقد بينا معانيها ومراتبها في كتاب المشكلين على الاستيفاء والإشارة فيه أن النبي من جاءه رسول الله بوحيه .

والصديق من صدق فعله قوله واعتقاده على الإطلاق ، والصالح من سلم عمله من المفسدات وقوله من المبطلات ، واعتقاده من الشبهات وإن نال عمله رحض^(٢) من الكدرات . وأما الشهادة فاختلف العلماء فيها على خمسة أقوال :

الأول : أنهم الذين شهد لهم بالإيمان وضمن لهم حسن الخاتمة ، وهذا كقول النبي ، ﷺ : « أُنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ »^(٣) ، وليس في الحقوق أثبت من حقِّ شهد به النبي ، ﷺ ، فعيل بمعنى مفعول .

الثاني : أنه حضر يقينه معانئاً مشاهداً على جوارحه لائماً لغيره لأنه قال أنا مؤمن بقلبي محقق بيقيني فيصوم ويصلي ويحج ويتصدق وكلها محتملة أن تكون صدرت عن إخلاص أو لغرض ، فإذا بذل نفسه وعرضها للإتلاف في أمر الله تعالى فهو دليل قطعي على صدق النية لأن الجود بالنفس أقصى غاية الجود . فعيل بمعنى فاعل .

الثالث : أنه جرى دمه على الأرض أو أجري ، والشهادة وجه^(٤) الأرض . فعيل مطلق أو بمعنى مفعول .

الرابع : أن الملائكة شهدته ، فعيل بمعنى مفعول .

الخامس : أن دليله معه لا يفارقه ، قال النبي ، ﷺ : « مَا مِنْ أَحَدٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ »^(٥) الحديث . فعيل بمعنى فاعل أو مفعول .

(١) يشير إلى الآية ٦٩ من سورة النساء وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ۖ ﴾ .

(٢) رحض رحضة كمنعة ، وأرحضه غسله ، فهو مرحوض ، والمرحاض : المغتسل ، وقد يكنى به عن مطرح العذرة ، والمرحضة شيء يتوضأ فيه مثل الكنيف ، والرحضاء عرق يغسل الجلد كثرة . مختار القاموس ٢٤٢ . وانظر ترتيب القاموس للأستاذ طاهر أحمد الزواوي ٣١٥/٢ .

(٣) البخاري في كتاب الجنائز باب من يقوم في اللحد ١١٥/٢ ، وأبو داود ١٩٦/٣ والترمذي ٣٥٤/٣ وقال حسن صحيح . والنسائي ٦٢/٤ كلهم من رواية جابر ابن عبد الله .

(٤) كذا في جميع النسخ . قال في القاموس ٣٠٦/١ وسمي الشهيد لسقوطه على الشهادة أي الأرض .

(٥) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في الجهاد باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله =

الشهداء أحد عشر رجلاً : ثمانية في حديث مالك ، رضي الله عنه ^(١) .
التاسع : من قُتِل دون ^(٢) ماله . العاشر : الغريب ^(٣) . الحادي عشر : صاحب
النظرة شهيد ^(٤) .

واختلف فيه على قولين : فقليل هو المخبول الذي اتخذ نظرة ، وقيل ^(٥) هو المعين .
ووراء هذا تعديل ^(٦) لا أرضاه وكلهم يغسل ويكفن إلا ذا المعترك فإن مالكا ، رضي الله

= ١٨/٤ - ١٩ ، وفي باب من يخرج في سبيل الله عز وجل ٢٢/٤ ، ومسلم في كتاب الأمانة باب فضل
الجهاد والخروج في سبيل الله ١٤٩٥/٣ ، والترمذي ١٨٤/٤ ، وقال حسن صحيح ، وقد روي من غير
وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . والنسائي ١٧/٦ ، ومالك في الموطأ ٤٦١/٢ ، والبغوي في شرح
السنة ٣٤٩/١٠ - ٣٥٠ كلهم عن أبي هريرة .

(١) الموطأ ٢٣٣/١ وفيه : « الشَّهَدَاءُ سَبْعَةُ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ ، وَالْقَرِيقُ شَهِيدٌ ، وَصَاحِبُ
ذَاتِ الْجَنْبِ شَهِيدٌ . . » وأبو داود ٤٨٣/٣ ، والنسائي ١٣/٤ - ١٤ كلهم عن جابر بن عتيك .

درجة الحديث : صححه ابن حبان وقال النووي : وهو صحيح بلا خلاف وإن لم يخرج الشيخان . شرح
النووي على مسلم ٦٢/١٣ ، ونقل الزرقاني في شرحه على الموطأ ٧٣/٢ ، تصحيح ابن حبان له إضافة إلى
النووي ، وصححه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح ٤٩٢/١ .

(٢) البخاري في كتاب المظالم باب من قاتل دون ماله فهو شهيد ١٧٩/٣ ، وأبو داود ٢٤٦/٤ ، والترمذي ٢٩/٤ -
٣٠ ، والنسائي ١١٤/٧ - ١١٥ كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٣) سنن أبين ماجه ٥١٥/١ وهو من رواية الهذيل بن الحكم قال عنه البخاري منكر الحديث ، وقال العقيلي لا يقيم
الحديث ، وقال ابن معين هذا الحديث منكر وليس بشيء ، وقال الحافظ وقد كتب عن الهذيل ولم يكن به
بأس ، وقال ابن حبان الهذيل منكر الحديث جداً . تهذيب التهذيب ٢٦/١١ ، وانظر المجروحين لابن حبان
٩٥/٣ .

والحديث أورده الخطيب التبريزي في المشكاة وعزاه لابن ماجه ، والبيهقي في شعب الإيمان ، وضعفه
الألباني في تعليقه على المشكاة ٥٠٠/١ وقال السندي في حاشيته على ابن ماجه ٤٩١/١ .

قال السيوطي أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات من وجه آخر عن عبد العزيز ولم يصب في
ذلك ، وقد سقت له طرقاً كثيرة في اللآلئ المصنوعة . قال الحافظ ابن حجر في الترجيح إسناد ابن ماجه
ضعيف لأن الهذيل منكر الحديث ، وذكر الدارقطني في العلل الخلاف فيه على الهذيل وصحح قول من قال
عن الهذيل عن نافع عن ابن عمر ، وفي الزوائد هذا إسناد فيه الهذيل بن الحكم قال فيه البخاري منكر
الحديث ، وقال ابن عدي لا يقيم الحديث .

درجة الحديث : ضعيف من رواية ابن عباس ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند الدارقطني وصححه :
موت الغريب شهادة . انظر فتح الباري ٤٣/٦ ويكون بهذا الشاهد حسناً . والله أعلم .

(٤) لم أطلع عليه .

(٥) وفي (م) وقالوا .

(٦) في (م) و(ص) تعزيز .

عنه ، و (ش) عوَّلا على حديث جابر في قتلى أحد^(١) ، والمسألة معروفة .
 حديث : ذكر مالك ، رضي الله عنه ، عن محجن^(٢) حديث إعادة الصلاة^(٣) .
 أعلموا ، وفقكم الله تعالى ، أنه لا صلاة في يوم واحد مرتين ، إلا أن الشريعة أذنت في
 إعادة الفذ صلاته في الجماعة لفائدتين :
 أحدهما : خاصة وهي استجلاب الأجر للمصلي .

والثانية : عامة وهي تنقسم قسمين :

أحدهما : إظهار شعائر الدين .

والثاني : نفى الريبة وسوء الظن ، ألا ترى إلى قول النبي ، ﷺ : « أَلَسْتَ بِرَجُلٍ »^(٤)
 مُسْلِمٍ » .

فإن قلنا إن الصلاة تُعاد في الجماعة لطلب الأجر فتعاد في كل جماعة ، وكذلك
 لإظهار الشعائر ، وإن قلنا/ تعاد لنفي الريبة وسوء الظن فتعاد مرة واحدة ، ومن ههنا نشأ
 الخلاف^(٥) .

(١) أخرجه البخاري في المغازي باب من قتل من المسلمين يوم أحد ١٣١/٥ ، وأبو داود ١٩٦/٣ ، والترمذي
 ٢١٥/٤ ، وقال حسن صحيح ، والنسائي ٧٩/٤ ، وابن ماجه ٤٨٥/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣٦٥/٥
 وقال حديث صحيح .

(٢) محجن بن أبي محجن الديلي . قال أبو عمر معدود في أهل المدينة روى عنه ابنه بسر . فمالك يقوله بضم
 الموحدة وسكون المهملة ، والثوري يقول بالكسر والمعجمة كالجادة . قال أبو عمر الأكثر على ما قال مالك .
 ويقال إن محجناً المذكور كان في سرية زيد بن حارثة إلى حسمي في جمادى الأولى سنة ست من الهجرة
 وجزم بذلك ابن الحذاء في رجال الموطأ . الأصابة ٣٦٧/٣ .

(٣) رواه أحمد ٣٤/٤ ، والنسائي ١١٢/٢ ، والحاكم ٢٤٤/١ وقال هذا حديث صحيح ، ومالك ابن أنس
 الحكم في حديث المدنيين ، وقد احتج به في الموطأ ، والحديث في الموطأ ١٣٢/١ . وخرجه البغوي في
 شرح السنة ٤٣٠/٣ وحسنه وصححه المعلق عليه ، أي على شرح السنة شعيب أرناؤوط ونقل عن ابن حبان
 تصحيحه .

أقول : الحديث فيه بسر بن محجن الديلي ، وقيل بكسر أوله والمعجمة ، صدوق من الرابعة /
 س. ت. ٩٧/١ وقال في ت. ت. بسر بن محجن الديلي كذا قال مالك ، وأما الثوري فقال بشر بالمعجمة ، ونقل
 الدارقطني أنه رجع عن ذلك . روى عن أبيه وله صحة وروى عنه زيد بن أسلم حديثاً واحداً وهو في الموطأ .
 قال ابن عبد البر إن عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني رواه عن زيد فقال بشر بن محجن ، وقال ابن حبان
 من قال بشر فقد وهم ، وقال ابن القطان لا يعرف حاله . ت. ت. ٤٣٨/١ - ٤٣٩ .

درجة الحديث : صححه الحاكم وابن حبان وحسنه البغوي وذلك الأولى للاختلاف في بسر .

(٤) هذه فقرة من الحديث الذي تقدم .

(٥) قال البغوي أكثر أهل العلم قالوا إذا صلى وحده ثم أدرك جماعة يصلون تلك الصلاة فإنه يصلها معهم أي صلاة =

وقد روى سليمان بن يسار^(١) عن عبد الله بن عمر ، رضي الله عنهما « أَنَّهُ وَجَدَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ ، قَالَ لَهُ : مَا هَذَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ لَهُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لَا صَلَاةَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ » خرجه أبو داود^(٢) .
 وقول محجن (كُنْتُ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي) حكاية حال وقضية في عين يحتمل لأن يكون صلى في أهله فذاً ، ويحتمل أن يكون صلى جماعة ، والظاهر أنه كان وحده .
 وقد روى مسلم^(٣) عن أبي ذر ، رضي الله عنه ، أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أَمْرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ، قَالَ لَهُ : فَمَاذَا تَرَى ؟ قَالَ : صَلِّ فِي بَيْتِكَ فَإِنْ أَدْرَكَتَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ فَهِيَ لَكَ نَافِلَةٌ »^(٤) .

وكذلك خرجه الترمذي^(٥) وأبو داود^(٦) والنسائي^(٧) أن الثانية هي النافلة .
 وروى أبو داود عن يزيد بن عامر ، رضي الله عنه قال : « صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي ثُمَّ جِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي فَجَلَسْتُ حَتَّى أَنْصَرَفَ فَقَالَ لِي : أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى ، قَالَ لَهُ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا ؟ قَالَ : قَدْ كُنْتُ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي ، قَالَ

= كانت من الصلوات الخمس ، وهو قول الحسن والزهري ، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق .
 وقال قوم : يعيد إلا المغرب والصبح ، وبه قال النخعي والأوزاعي ، ويروى ذلك عن ابن عمر .
 وقال مالك والثوري : يعيد إلا المغرب فإنها وتر النهار فإذا أعادها صارت شفعاً .
 وقال أبو حنيفة : لا يعيد الصبح والعصر والمغرب لأن الصلاة الثانية نفل ولا يُتَنَفَّلُ بعد الصبح والعصر والمغرب وتر النهار فيصير شفعاً ، وقال أبو ثور : يعيد إلا الصبح والعصر . واحتج هؤلاء بقول النبي ﷺ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ » .
 وهذا محمول عند الأكثرين على إنشاء تطوع لا سبب له ، وههنا له غرض في إعادة الصلاة وهو حيازة فضيلة الجماعة فلا تدخل تحت النهي . شرح السنة ٣ / ٤٣٠ - ٤٣٢ .

(١) سليمان بن يسار الهلالي المدني مولى ميمونة ، وقيل أم سلمة ، ثقة فاضل ، أحد الفقهاء السبعة ، من كبار الثالثة . مات بعد المائة وقيل قبلها / ع ١ / ٣٣١ .

(٢) أبو داود ١ / ١٥٨ ، والنسائي ٢ / ١١٤ ، والبغوي في شرح السنة ٣ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، وقال المحقق له شعيب أرناؤوط : إسناده حسن .

(٣) في (م) و (ص) زيادة له .

(٤) مسلم كتاب المساجد باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار ١ / ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٥) الترمذي ١ / ٣٣٢ .

(٦) وأبو داود ١ / ٢٢٩ .

(٧) النسائي ٢ / ٧٥ ، وابن ماجه ١ / ٣٩٨ ، والطيالسي ، انظر منحة المعبود ١ / ٦٧ .

لَهُ : إِذَا صَلَّيْتَ فِي أَهْلِكَ فَصَلِّ مَعَنَا تَكُونُ لَكَ نَافِلَةٌ وَهَذِهِ مَكْتُوبَةٌ » (١) .

وقد اختلف الناس فيها على ثلاثة أقوال :

فالقولان كما ذكرنا الآن في الحديث .

والثالث : أن ذلك إلى الله سبحانه وتعالى (يجعل أيهما شاء صلاته) والصحيح أن

الأولى هي الفريضة (٢) ، لأنها ابتدأت ونويت وفعلت على شرطها في وقتها .

وإذا اختلفت الرواية عن النبي ، ﷺ ، وجب الترجيح ورواية من روى أن الأولى هي

الفرض أولى لأن روايتها أكثر ، هذا إذا استوت الدرجة فكيف ورواية أبي داود لا تساوي

رواية مسلم لاختلاف شرطهما .

(١) أبو داود ٣٣٨/١ من طريق نوح بن صعصعة عن يزيد بن عامر ، والحديث فيه نوح بن صعصعة المكي مستور من الرابعة / د ت ٣٠٨/٢ وقال الحافظ في ت ت حجازي روى عن يزيد بن عامر السوائي وعنه سعيد بن السائب ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني حاله مجهولة . ت ت ٤٨٥/١٠ وانظر الميزان ٢٧٧/٤ .

درجة الحديث : ضعيف .

(٢) ما رجّحه الشارح هنا هو الذي رجّحه النووي ؛ فقد قال : اختلف العلماء في هذه المسألة ومذهبنا فيها أربعة

أقوال . الصحيح أن الفرض هي الأولى للحديث ، ولأن الخطاب سقط بها . والثاني : أن الفرض أكملهما .

والثالث : كلاهما فرض والرابع : الفرض أحدهما على الإيهام يحتسب الله تعالى بأيهما شاء . شرح النووي

على مسلم ١٤٨/٥ .

باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد

هذه الترجمة تداني الترجمة السابقة في المعنى من أن النظر في التفاضل لا يكون إلا بعد التساوي في الأجزاء ، ولا يخلو أن يصلي قاعداً في الفرض أو في النافلة . فإن كان في الفرض فلا يكون إلا مع العجز والعذر ، كما فعل النبي ، ﷺ ، حين أجرى فرساً فصرع عنه فجحش^(١) شقه الأيمن وانفكت قدمه فصلى قاعداً^(٢) الحديث المشهور من رواية أنس وجابر ، رضي الله عنهما ، إلا أن جابر بن عبد الله زاد في روايته « قَالَ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ لَقَدْ كُذِّمْتُ تَفْعَلُونَ بِِي فِعْلَ فَارِسٍ وَالرُّومِ بِمُلُوكِهِمَا إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ »^(٣) الحديث .

تنبيه على وهم :

قال النبي ، ﷺ : « إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا » فأمر بمتابعته ولا يخلو من ثلاثة أحوال :

إما أن يتابعه في الابتداء ويبتدىء معه التكبير والركوع .

وإما أن يكبر ويركع في أثناء تكبيرة الإمام وركوعه .

وإما أن يكبر بعد ذلك .

فلما احتمل اللفظ هذه المعاني الثلاثة تلبس الخلق بها فجعلوا يفعلون مع إمامهم ذلك كله ثم تمكن الشيطان من نواصيهم فجذبها حتى فعلوها قبل إمامهم .

وقد روى مسلم في صحيحه « لَا تَسْجُدُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ وَضَعْتُ جَبِينِي عَلَى

(١) أي انخدش جلده وانسحج . النهاية ٢٤١/١ .

(٢) متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب الجماعة والإمامة باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ١٧٧/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب إتمام المأموم بالإمام ٣٠٨/١ ، وأبو داود ١٦٤/١ ، والترمذي ١٩٤/٢ ، ١٩٥ ، وقال حسن صحيح والنسائي ٩٨/٢ - ٩٩ ، وابن ماجه ٣٩٢/١ ، ومالك في الموطأ ١٣٥/١ ، والشافعي في الرسالة ص ٢٥١ كلهم من رواية أنس بن مالك « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، رَكِبَ فَرَسًا فَصَرَعَ عَنْهُ فَجَحَشَ شِقَّهُ الْأَيْمَنُ فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ فَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ قُعُودًا فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ... » .

(٣) مسلم في كتاب الصلاة باب ائتمام المأموم بالإمام ٣٠٩/١ ، وابن ماجه ٣٩٣/١ .

الْأَرْضِ»^(١) ، ولو كبر مع الإمام فقد روي عن مالك ، رضي الله عنه ، أنه لا يجزيه ولو تم بعده أو معه لأنه اقتدى بمن لم تتعقد صلاته بعد^(٢) .

فأما إن تم قبل تمامه فلا تجزيه قولاً واحداً .

وأما صلاتهم خلف النبي ، ﷺ ، جلوساً فهو منسوخ بصلاتهم خلفه قياماً في مرضه^(٣) ، وقد قال به مالك ، رضي الله عنه ، وهو الصحيح . وقد روى جابر بن عبد الله

(١) حديث متفق عليه رواه البخاري في الصلاة باب متى يسجد من خلف الإمام ١٧٧/١ ، ومسلم في الصلاة باب متابعة الإمام والعمل بعده ٣٤٥/١ ، وأبو داود ١٦٨/١ ، والترمذي ٧٠/٢ ، وقال حسن صحيح ، والنسائي ٩٦/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٤١٣/٣ كلهم عن البراء بن عازب ..

(٢) المدونة ٦٧/١ .

(٣) ذهب الشارح إلى مذهب الشافعي ومن وافقه ، فقد قال الشافعي في الرسالة : لما كانت صلاة النبي ، ﷺ ، في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً استدللنا على أن أمره الناس بالجلوس في سقطته عن الفرس قبل مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً ناسخة لأن يجلس الناس بجلوس الإمام . الرسالة ص ٢٥٤ .

وقال في اختلاف الحديث ص ١٠٠ - ١٠٢ ، بعد أن روى أحاديث الباب : فنحن لم نخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصير إلى الناسخ . الأولى كانت حقاً في وقتها ثم نسخت فكان الحق في نسخها ، وهكذا كل منسوخ يكون الحق ما لم ينسخ ، فإذا نسخ كان الحق في ناسخه . وقد روي في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث ؛ وذلك أن عبد الوهاب أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر : أنهم خرجوا يشيعونه وهو مريض فصلى جالساً وصلوا خلفه جلوساً . أخبرنا عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد أن أسيد بن خضير فعل ذلك . قال الشافعي : وفي هذا ما يدل على أن الرجل يعلم الشيء عن رسول الله لا يعلم خلافه عن رسول الله فيقول بما علم ثم لا يكون في قوله بما علم ، وروي حجة على أحد علم أن رسول الله قال قولاً وعمل عملاً ينسخ العمل الذي قال به غيره وعلمه كما لم يكن في رواية من روى أن النبي صلى جالساً وأمر بالجلوس ، وصلى جابر بن عبد الله وأسيد بن خضير وأمرهما بالجلوس وجلوس من خلفهما حجة على من علم من رسول الله شيئاً بنسخه ، وفي هذا دليل على أن علم الخاصة يوجد عند بعض ويعزب عن بعض وأنه ليس كالعامّة الذي لا يسع جهله ولهذا أشباه كثيرة وفي هذا دليل على ما في معناه منها .

ونقل الزيلعي في نصب الراية ٤٩/٢ عن ابن حبان ، بعد أن نقل عنه أنه روى حديث الأمر بالصلاة: قاعداً خلف الإمام إذا صلى قاعداً ، وفي هذا الخبر بيان واضح أن الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يصلوا قعوداً ، وأفتى به من الصحابة جابر بن عبد الله ، وأبو هريرة ، وأسيد بن خضير ، وقيس بن فهد ولم يُرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا بإسناد متصل ولا منقطع فكان إجماعاً والإجماع عندنا إجماع الصحابة . وقد أفتى به من التابعين جابر بن يزيد ولم يرو عن غيره من التابعين خلافه بإسناد صحيح ولا وإه فكان إجماعاً من التابعين أيضاً ، وأول من أبطل ذلك في الأمة المغيرة بن مقسم ، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ، ثم أخذه عن حماد أبو حنيفة ، ثم بعده أصحابه . وأعلى حديث احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي =

في حديثه المذكور في صرعة الفرس : وكان أبو بكر عن يسار النبي ، ﷺ ، يسمع الناس^(١) .

فأما / كونه معه في مرضه فأشهر من ذلك كله حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : (صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى النُّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَائِمٌ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى رَأْسِهِ فَقُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتُ)^(٢) الحديث . قال الإمام^(٣) أبو بكر : وإنما وضع يده على رأسه لأحد وجهين :

إما تعظيماً كأنه قبلها بعد ذلك على سبيل التبرك .
وإما لأنه كان في ظلمة فلم يشعر به حتى وجد^(٤) رأسه الكريم وهذا إنما يكون في النافلة .

وإما في الفريضة فأجر القاعد كأجر القائم ، ولا سيما إن كان من كبر سن ، أو من حالة تشق فإن ذلك أدعى إلى كمال الأجر .

قال عليه السلام (لَا يُؤْمَرُ أَحَدٌ بِعَدِي جَالِساً وهذا لو صح إسناده لكان مرسلًا والمرسل عندنا وما لم يروى) . وقال الشيخ أحمد شاكر : الصحيح الراجح عندنا ما ذهب إليه أحمد بن حنبل من أن الإمام إذا صلى جالساً لعذر وجب على المأمومين أن يصلوا وراءه جلوساً على حديث أنس وعائشة ، إلى أن قال : ودعوى النسخ يردّها سياق أحاديث الأمر بالقعود وألفاظها ؛ فإن تأكيد الأمر بالقعود بأعلى ألفاظ التأكيد مع الإنكار عليهم بأنهم كادوا يفعلون فعل فارس والروم يبعد معها النسخ إلا إن ورد نص صريح يدل على إعفائهم من الأمر السابق ، وأن علة التشبه بفعل الأعاجم زالت وهيهات أن يوجد هذا النص ، بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة ، أعني صلاة النبي ، ﷺ ، في مرض موته مع أبي بكر ، ولا يدل على شيء مما أرادوا وعلى كل حال هذه مسألة تضاربت فيها آراء العلماء ، ومن أراد التوسع فعليه بالرجوع إلى نصب الراية ٤٩/٢ ، الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ١١٠ - ١١٣ ، ونيل الأوطار ٢٠٨/٣ - ٢٠٩ ، الرسالة للشافعي ص ٢٥٤ .

(١) مسلم في كتاب الصلاة باب إتمام المأموم بالإمام ٣٠٩/١ .
(٢) مسلم كتاب صلاة المسافرين باب جواز النافلة قائماً وقاعداً . ٥٠٧/١ ، والنسائي ٢٢٣/٣ ، وابن ماجه ٣٨٨/١ ، وفيه : فَقَالَ مَالِكٌ يَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قُلْتُ حَدَّثْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِدًا قَالَ أَجَلٌ وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ) لفظ مسلم من حديث عبد الله بن عمرو .

(٣) هو ابن العربي .

(٤) في (ك) و (م) وضع يده على رأسه .

وقد روى عمران بن حصين، رضي الله عنه، أن النبي، ﷺ، قال: (صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ) ^(١) زاد البخاري (فَصَلِّ نَائِمًا) ^(٢)، يعني مضطجعا لأنها حالة النوم عبّر عنه مجازاً بأحد قسمي المجاز وهو الخبر عن الشيء بفائدته .

الصلاة الوسطى :

قال الله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ ^(٣) . تفرق الناس في الكلام فيه على سبعة أقوال : فقليل إنها الصبح ، وقليل إنها الظهر ، وقليل إنها العصر ، وقليل المغرب ، وقليل العشاء الآخر وقليل الجمعة ، وقليل هي مخبوءة في جملة الصلوات خبيثة الساعة في يوم الجمعة ، وليلة القدر في الشهر ، والكبائر في جملة الذنوب ترغياً في فعل الطاعة وترهيباً لاجتناب المعصية .

وثبت عن النبي، ﷺ، أنه قال : (شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ) ^(٤) ونكتة المسألة أن (و س ط) .

في تركيب لسان العرب عبارة عن أحد معنيين :

إما عن الغاية في الجيد ، وإما عن معنى يكون ذا طرفين نسبته إلى الطرفين ^(٥) من جهتهما سواء ، وذلك يكون بالعدد والزمان والمكان .

فأما الصبح فهي وسط في الزمان فإنها زاهقة ^(٦) عن ظلمة الليل مشرقة على ضوء النهار ، وهي أيضاً وسط في العدد لأنها اثنتان وللعدد طرفان واحد وأربعة وما بينهما وسط ، وهي وسط في الفضل لأنها مشهودة ^(٧) ويشاركها فيه العصر ، ولأن النبي، ﷺ،

(١) رواه البخاري في تقصير الصلاة باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب ٥٩/٢ ، وأبو داود ٥٨٤/١ ، والترمذي ٢٠٧/٢ ، والنسائي ٢٢٣/٣ - ٢٢٤ ، وابن ماجه ٣٨٦/١ ، والدارقطني ٣٨٠/١ ، والبغوي في شرح السنة ١٠٨/٤ .

(٢) البخاري في تقصير الصلاة باب صلاة القاعد بالإيماء ٥٩/٢ وقال : قال أبو عبد الله نائماً عندي مضطجعاً .

(٣) البقرة آية ٢٣٨ .

(٤) متفق عليه ، البخاري في تفسير سورة البقرة باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ٢٦/٦ ، ومسلم في كتاب المساجد باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٣٦/١ ، كلاهما عن علي .

(٥) انظر أساس البلاغة ص ٦٧٤ - ٦٧٥ ، ولسان العرب ٤٢٦/٧ .

(٦) أي خارجة عنها .

(٧) وهذا هو قول أبي أمامة وأنس وجابر وأبي العالية وعبيد بن عمير وعطاء وعكرمة ومجاهد وغيرهم ، نقله ابن أبي حاتم عنهم وهو أحد قولي ابن عمرو وابن عباس ، ونقله مالك والترمذي عنهما ، ونقله مالك بلاغاً عن علي =

قال : (مَنْ صَلَّى البردين دَخَلَ الْجَنَّةَ)^(١) وصلاة الصبح في أولها وتشاركها فيه العصر وهي وسط في الفضل أيضاً لأنها أثقل الصلاة على المنافقين لقوله (لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ)^(٢) .

وتشاركها فيه العتمة ولأنها وسط في الفضل أيضاً إذ مصلّيها في جماعة كمن قام ليله^(٣) وهي خصيصة لها ، لا يشاركها فيه واحدة من الصلوات .

وأما الظهر فهي وسط في الزمان لأنها نصف النهار وسط في الفضل لأنها أول صلاة صليت^(٤) .

وأما العصر فإنها وسط في الفضل لأنها مشهودة ، ولأنها في أحد البردين ، ولقول النبي ، ﷺ ، فيها : (مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبَطَ عَمَلُهُ)^(٥) خرجه البخاري ولحديث البخاري (شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ) ، وهذا نص . وقد تأوله بعضهم بأنها كانت وسطى في الزمان لأنها مفعولة عند إدبار الثلاث التي فاتته وهذا ضعيف .

وأما المغرب فإنها وسطى^(٦) في الزمان لأنها مفعولة عند إدبار النهار والإشراف على

والمعروف عنه خلافه .

وهو قول مالك والشافعي واحتجوا له بأن فيها القنوت وقال الله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ فتح الباري ١٩٦/٨ ، وانظر شرح السنة ٢٣٥/٢ ، والترمذي ٣٤٢/١ ، والموطأ ١٣٩/١ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٢٢٥/١ ، ونيل الأوطار ٣٩٣/١ .

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب المواقيت باب فضل صلاة الفجر ١٠٠/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ٤٤٠/١ . كلاهما عن ابن أبي موسى عن أبيه أبي موسى .

(٢) متفق عليه . البخاري في الأذان باب الإسهام في الأذان ١٠٥/١ وفي باب فضل التهجير إلى الظهر ١١٠/١ وفي باب فضل العشاء في الجماعة ١١٠/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها ٣٢٥/١ كلاهما عن أبي هريرة .

(٣) تقدم من حديث عثمان .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب مواقيت الصلاة وفضلها ٩٢/١ ، ومسلم في كتاب المساجد ، باب أوقات الصلوات الخمس ٤٢٥/١ ، ومالك في الموطأ ٣/١ - ٤ ، وأبو داود ١٠٧/١ - ١٠٨ ، والنسائي ٢٤٥/١ كلهم من رواية أبي مسعود الأنصاري .

(٥) البخاري في مواقيت الصلاة باب من ترك العصر ١٤٥/١ ، والنسائي ٢٣٦/١ ، وابن ماجه ٢٢٧/١ ، كلاهما بلفظ : بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الْعَظِيمِ فَإِنَّهُ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ حَبَطَ عَمَلُهُ . كلهم عن بريدة الأسلمي .

(٦) قال قبيصة بن أبي ذؤيب : هي صلاة المغرب لأنها وسط وليس بأقلها ولا أكثرها . شرح السنة ٢٣٧/٢ ، وقال =

الليل ، ولأنها وسط في العدد ، ولأنها وتر والوتر أفضل من الشفع (الله وَتَرُ يُجِبُّ الْوُتْرَ)^(١) ولأنها جمعت أحوال الصلوات كلها حتى الجهر في القراءة والسر .

وأما العتمة فإنها وسطى في الفضل بما تقدم من فضائلها ، ولأن الصحيفة بها تختم^(٢) كما / تفتح بالصبح ولأنها مصونة بالنهي عن الحديث بعدها .
وأما الجمعة فإنها وسطى في الفضل لكثرة شروطها^(٣) ، وكثرة شروط الشيء دليل على فضله ، ولأنها مخصوصة بهذه الأمة . هذا منتهى الإشارة إلى جماع الفضائل فمن نظر إلى تعارض هذه الأدلة قال كلها وسطى .

ومنهم من قال كما قلنا هي مخبوة^(٤) للحفاظ على الكل وإذا أردت أن تقف على الصحيح في ذلك بسلوك مدرجة النظر إليه أعلم أن حديث عائشة في الموطأ (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ)^(٥) الحديث لا حجة فيه لاتفاق الأمة على أن القراءة الشاذة لا توجب علماً ولا عملاً^(٦) .

= الحافظ : نقله ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس . فتح الباري ١٩٦/٨ .

(١) متفق عليه . البخاري في الدعوات باب لله مائة اسم غير واحد ٧٤/٨ ، ومسلم في كتاب الذكر باب في أسماء الله تعالى وفضل إحصائها ٢٠٦٢/٤ - ٢٠٦٣ كلاهما عن أبي هريرة قال : لله تَسْعَةُ وَتِسْعُونَ اسماً مائة إلا واحداً لا يحفظها أحد إلا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَهُوَ وَتَرُ يُجِبُّ الْوُتْرَ « لفظ البخاري .

(٢) قال البغوي : لم ينقل عن أحد من السلف أنها صلاة العشاء ، وذكره بعض المتأخرين لأنها بين صلاتين لا تقصران . شرح السنة ٢٣٧/٢ . وقال الحافظ نقله ابن التين والقرطبي واحتج له بأنها بين صلاتين لا تقصران ولأنها تقع عند النوم فلذلك أمر بالمحافظة عليها واختاره الواحدي . فتح الباري ١٩٧/٨ .

(٣) ذكره ابن حبيب من المالكية واحتج بما اختصت به من الاجتماع والخطبة وصححه القاضي حسين في صلاة الخوف من تعليقه ورجحه أبو شامة . فتح الباري ١٩٧/٨ .

(٤) قاله الربيع بن خثيم وسعيد بن جبير وشريح القاضي وهو اختيار إمام الحرمين من الشافعية ، ذكره في النهاية ، كما أخفيت ليلة القدر . فتح الباري ١٩٧/٨ ونقل هذا القول البغوي في شرح السنة ٢٣٧/٢ دون أن يعزوه لأحد .

(٥) رواه مالك في الموطأ ١٣٨/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٣٧/١ - ٤٣٨ ، وأبو داود ١١٢/١ ، والترمذي ٢١٧/٥ ، وقال حسن صحيح ، والنسائي ٢٣٦/١ ، والبغوي في شرح السنة ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ وصححه وعبد الرزاق في المصنف ٥٧٨/١ .

(٦) قال السيوطي في الإتيان : اختلف في العمل بالقراءة الشاذة ؛ فنقل إمام الحرمين في البرهان عن ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يجوز ، وتبعه أبو نصر القشيري ، وجزم به ابن الحاجب لأنه نقله على أنه قرآن ولم يثبت . الإتيان ٨٢/١ .

وقد أدخل مالك ، رضي الله عنه ، في الباب عن علي ، رضي الله عنه ، أنها الصبح ^(١) زاداً على أهل الكوفة ^(٢) الذين يقولون إنها العصر .

وأما سائر الأدلة في سائر الصلوات فيبينة ، وإنما يكون مأزق الإشكال بين الصبح والعصر ، والصبح أكثر فضائل منها ، حسب ما سطرناه من قبل . وربما توهم الشادي أن قول النبي ﷺ : (مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبَطَ عَمَلُهُ) ^(٣) مزية لها ^(٤) على غيرها وهو وهم ؛ لأن من ترك صلاة المغرب أيضاً حبط عمله مزية لها على غيرها على الوجه الذي يحبط بترك صلاة العصر ، وكذلك يترك سائر الصلوات فقوي بهذا كله أنها صلاة الصبح حسب ما ذهب إليه مالك ^(٥) ، رضي الله عنه ، والله درّه فما كان أرحب ذراعه في النظر وأوسع حوصلته في الوعي . والله أعلم .

(١) الموطأ ١/١٣٩ ، وحكاه البغوي في شرح السنة ٢/٢٣٥ ثم قال : والصحيح عنه خلافه ، وكذا قال الحافظ في الفتح وقال : وهو قول أبي أمامة وأنس وجابر وأبي العالية وعبيد بن عمير وعطاء وعكرمة ومجاهد وغيرهم ، نقله ابن أبي حاتم عنهم ، وهو أحد قولي ابن عمر وابن عباس ، ونقله مالك والترمذي عنهما ، ونقله مالك بلاغاً عن علي ، والمعروف عنه خلافه ثم قال : وهو قول مالك والشافعي فيما نص عليه في الأم ، واحتجوا بأن فيها القنوت وقد قال الله تعالى ﴿ وَقُومُوا فِي قَانَتَيْنِ ﴾ ، وبأنها لا تقصر في السفر ، وبأنها بين صلاتي جهر وصلاتي سر . فتح الباري ٨/١٩٦ . وانظر تفسير جامع البيان في تفسير القرآن ٢/٣٥٠ .

وبلاغ مالك هذا ضعفه ابن عبد البر ؛ فقد نقل عنه الزرقاني قوله : قد قال قوم إن ما في الموطأ هنا عن علي أخذه من حديث حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي أنه قال : صلاة الوسطى صلاة الصبح ، لأنه لا يوجد إلا من حديث حسين وهو متروك كذا قال ثم عقب عليه بقوله : وفيه نظر لما علم أن بلاغ مالك صحيح وحسين ممن كذبه مالك ومحال أن يعتمد على كذبه . الزرقاني ١/٢٨٦ أقول : حسين هذا قال عنه الذهبي تركه غير واحد . المغني ١/١٧٢ ، وقال ابن حبان : كان يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، روى عنه إسماعيل بن أبي أويس وكان ينزل في ينبع في مال له خارج المدينة فلما خرج إلى إسماعيل بن أبي أويس وسمع منه ورجع إلى المدينة هجره مالك بن أنس أربعين يوماً . وقال ابن معين ليس بشيء . المجروحين ١/٢٤٤ ، وانظر الجرح والتعديل ١/٥٧ - ٥٨ . وعلى هذا فهذه الرواية عن علي لا يعول عليها لضعفها ويعول على ما صح عنه وهو كونها العصر ، كما سيأتي .

(٢) المراد بأهل الكوفة أبو حنيفة وأصحابه وهذا هو الصحيح من مذهبه كما قال صاحب البدر الملتقى من الشرح المتتقى ١/٧٠ حاشية على مجمع الأبحر .

(٣) في (م) له .

(٤) أقول : ما رجحه هنا هو الذي رجح في العارضة والأحكام فقد قال في العارضة ١/٢٩٥ بعد أن ساق الأقوال قال : (والصحيح إنها مخفية) زيادة في فضلها ، وقال في أحكام القرآن : (وأما من قال إنها غير معينة =

الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد :

رأى عمر بن (١) أبي سلمة رسول الله ، ﷺ ، يصلي في ثوب واحد مشتلاً (٢) .
 هيئات اللباس كثيرة ورد منها ههنا خمس هيئات .
 إلتفاع : وهو الاشتمال الذي يستر فيه الرأس .
 والتحاف : وهو اللباس المطلق من غير تفاريج .
 والاشتمال : هو تعميم البدن بالملبوس ، وهو على ضربين صماء ومنفرج .
 واختلف في تفسير اشتمال الصماء فقليل هو أن يلبس الثوب فيستر به وقد يكون فرجه منكشفاً (٣) .

والثاني : أن تكون يده تحته ولا يتخذ لها مخرجاً ، والصلاة في الأول لا تجوز والنهي فيها على التحريم ، والنهي في الثاني على الكراهية لأنه ذريعة إلى أن يسقط الثوب فينكشف الفرج إلا أن يكون تحته إزار وسراويل فإن النهي يسقط حراماً أو مكروهاً ، فإن كان ليس تحته ثوب فليشتمل به على بدنه ، وليجعل طرفيه مخالفاً على عاتقيه ، وليعقده على

فلتأخذ من الأدلة وعدم الترجيح ، وهذا هو الصحيح ، فإن الله أخبرها في الصلوات الخمس كما خبا ليلة القدر في ربه (أحكام القرآن ١/٢٢٦) .

ونقل عنه الحافظ في الفتح ١٩٦/٨ أنه يرى أنها صلاة العصر ، وهذا الرأي لابن العربي الذي عزاه إليه ابن حجر لعله اطلع عليه في بعض كتبه ، ولم أقف عليه ، وقد وقفت له على الترجيح السابق .
 والقول بأنها صلاة العصر قول قوي ولعله الراجح ، فقد روى الترمذي والنسائي عن علي ، رضي الله عنه ، قوله : (كُنَّا نَرَى أَنَّهَا الصُّبْحُ حَتَّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَقُولُ : شَعَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ) وقد قال الحافظ في الفتح ١٩٦/٨ دعوى الإدراج في جملة (صلاة العصر) وأنها مدرجة من تفسير بعض الرواة فقال : (هذا نص في أن كونها العصر من كلام النبي ، ﷺ ، وأن شبهة من قال إنها الصبح قوية لكن كونها العصر هو المعتمد) ، ثم نقل عن الترمذي أنه قول أكثر علماء الصحابة . ونقل الماوردي وابن عبد البر أنه يقول به أكثر أهل العلم . وانظر أيضاً في ترجيح ذلك شرح السنة ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ ، وتفسير الطبري ٣٥١/٢ .

(١) عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي ، ربيب النبي ﷺ ، صحابي صغير أمه أم سلمة زوج النبي ، ﷺ ، مات سنة ثلاث وثمانين على الصحيح ت ٥٦/٢ . الإصابة ٥١٩/٢ .

(٢) متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به ٦٨/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه ٣٦٨/١ .

(٣) في (م) مكشوفاً .

عنقه ، وليفعل كما قال النبي ، ﷺ ، لسلمة بن الأكوع : (زُرَّةُ^(١) وَلَوْ بِشَوَكَةٍ^(٢)) ، فإن لم يجعل طرفيه على عاتقيه وشده تحت ذراعيه فهو الاضطباع ، افتعال من الضبع ، فإن شده كذلك وهو جالس من الركبة إلى القفا فهو الاحتباء . وهذا تنبيه على وجوب ستر العورة في الصلاة ، وقد تقدم القول فيها : وأقل ما يجزي فيه الصلاة ثوب واحد يسترها .

وقد روى أبو الفرج عن مالك ، رضي الله عنه ، أن البدن كله عورة في الصلاة من الرجل وهي رواية ضعيفة^(٣) .

(١) بضم الزاي وتشديد الراء ، أي يشد إزاره ويجمع طرفيه لثلا تبدو عورته ، ولو لم يمكنه ذلك إلا بأن يغرز في طرفيه شوكة يستمسك بها . فتح الباري ١/٤٦٥ .

(٢) حديث . في البخاري كتاب الصلاة باب وجوب الصلاة في الثياب معلقاً وقال في اسناده نظر . البخاري ٩٩/١ ، وأبو داود ١٧٠/١ ، والنسائي ٧٠/٢ ، ورواه أحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ٩٨/٣ ، وابن خزيمة ٣٨١/١ ، والطحاوي في معاني الآثار ٣٨٠/١ قال الحافظ : وصله المصنف ، أي البخاري ، في التاريخ ، وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع . . ورواه البخاري أيضاً عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم بن أبيه عن سلمة ، زاد في الإسناد رجلاً ، ورواه أيضاً عن مالك بن إسماعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال : حدثنا سلمة فصرح بالحدث بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الأسانيد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهماً فهذا وجه النظر في إسناده . وأما من صححه فاعتمد على رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهداً لاتصالها وطريق عطاء أخرجهما أحمد والنسائي . فتح الباري ١/٤٦٥ - ٤٦٦ .

أقول : الحديث فيه عطاء بن خالد بن عبد الله بن العاص المخزومي ، أبو صفوان ، المدني ، صدوق يهم من السابعة . مات قبل مالك / بخ قد ت س ت ٢٤/٢ وقال في ت ت : قال أحمد لم ير ضه ابن مهدي ، وقال أحمد : صحيح الحديث ومرة قال : ليس به بأس . وقال ابن معين : ثقة صالح الحديث ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، ووثقه العجلي والباجي وقال ابن حبان : يروي عن الثقات ما لا يشبه حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافقه فيه الثقات ت ت ٢٢١/٧ .

كما أن فيه أيضاً موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي مقبول من الرابعة د س . ت ٢٨٠/٢ في ت ت ت روى عن سلمة بن الأكوع وعنه عبد الرحمن بن الموالم وعطاء والدراوردي ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو داود : ضعيف هو وموسى بن محمد بن إبراهيم ، وقال ابن المديني : موسى بن إبراهيم وسط ت ت ٣٣٢/١٠ .

درجة الحديث : صححه ابن خزيمة وابن حبان فيما نقله الحافظ في ت ت ٣٣٢/١٠ وكذلك الدكتور مصطفى الأعظمي في تعليقه على ابن خزيمة ٣٨١/١ ، وحسنه الشيخ ناصر في صحيح الجامع الصغير ١٩٢/٣ وهو الأقرب إلى الصواب لما قدمناه .

(٣) لم أطلع على هذه الرواية في المدونة . وانظر المدونة ٩٥/١ ولا بداية المجتهد ولا الاشراف على مسائل الخلاف .

قد صلى جابر في ثوب واحد مؤتزراً به وثيابه على المشجب^(١) وقال لمن أنكر ذلك عليه : (إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِإِرَائِي مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِثَلْبَةٍ)^(٢) .

وأما المرأة فكلها عورة في الصلاة إلا وجهها وكفيها وقال (ح) : ليست قدمها عورة^(٣) .

وقد ثبت أمر النبي ، ﷺ ، للنساء بإسبال الدرع على الأقدام^(٤) ، وهذا نص وأكمل هيئات الصلاة في اللباس أن يكون في ثوبين لحديث عمر، رضي الله عنه ، (إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ

(١) المشجب ، بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الجيم بعدها موحدة ، هو عيدان تضم رؤوسها ويفرج بين قوائمها توضع عليها الثياب وغيرها . فتح الباري ١/٤٦٧ .

(٢) رواه البخاري في الصلاة باب عقد الإزار على القفا في الصلاة ٩٩/١ بهذا اللفظ وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ١/٢٤٠ ورواه مسلم في الحج باب حجة النبي ﷺ ٨٨٦/٢ وساق حديث جابر الطويل في صفة حج رسول الله ﷺ . وأبو داود ١٨٢/٢ ، وابن ماجه ١٠٢٢/٢ .

(٣) انظر شرح فتح القدير ١/١٨١ .

(٤) الموطأ ١/١٤٢ ، وأبو داود ١/٤٢٠ ، من طريقين : الأولى من طريق مالك عن محمد بن زيد عن أمه أنها سألت أم سلمة ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب فقالت : تصلي في الخمار والدرع السائب الذي يغيب ظهور قدميها ، وهذه الطريق موقوفة .

ورواه من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن زيد عن أم سلمة أنها سألت النبي ، ﷺ ، أتصلي المرأة . . قال أبو داود : روى هذا الحديث مالك بن أنس ويكر بن مضر وحفص بن غياث وإسماعيل ابن جعفر وابن أبي ذئب وابن إسحاق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة ، لم يذكر أحد منهم النبي ، ﷺ ، قصرها به على أم سلمة رضي الله عنها . سنن أبي داود ١/٤٢١ .

وقال ابن عبد البر : هو في الموطأ موقوف ، ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار . تنوير الحوالك ١٥٩/١ - ١٦٠ .

أقول : الحديث فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قال عنه الحافظ صدوق يخطيء / خ د ت س . ت ٤٨٦/١ وقال في ت قال ابن معين في رواية الدوري (في حديثه عندي ضعف) وقال أبو حاتم فيه لين وقال ابن عدي وبعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه وهو في جملة من يكتب في حديثه من الضعفاء ، وقال ابن المديني صدوق ت ٢٠٦/٦ - ٢٠٧ ، وقال ابن حبان كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فحش الخطأ في روايته لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد . المجروحين ٥١/٢ - ٥٢ وانظر الكاشف ١٧٠/٢ ، والميزان ٥٧٢/٢ .

وقال الزرقاني رواية عبد الرحمن شاذة وهو وإن كان صدوقاً لكنه يخطيء فلعله أخطأ في رفعه . شرح الزرقاني على الموطأ ١/٢٩٠ .
درجة الحديث : ضعيف .

عَائِكُمْ فَأَوْسِعُوا جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ (١) الحديث .

وقد كان من شيوخ الزهاد من له ثياب مطوية لا ينشرها إلا إذا صلى فإذا فرغ من الصلاة أعادها على عودها ويقول : لقاء الله أفضل حال تزين لها .

الجمع بين الصلاتين :

نصب الله تعالى أوقات الصلاة محدودة الطرفين / متغايرة الذاتين ، وجعل لكل صلاة وقتاً يختص بها ، ثم لما علم (٢) الله تعالى من ضعف العباد وقلة قدرتهم على الاستمرار في الاعتقاد وما يطرأ عليهم من الأعذار ، التي لا يمكنهم دفعها عن أنفسهم ، أرخص لهم في نقل صلاة إلى صلاة ، وفي جمع المفترق منها ، كما أذن في تفريق المجتمع أيضاً رخصة في قضاء رمضان إذا أفطره بعذر المرض أو السفر (٣) ، وقد ثبت عن النبي ، ﷺ ، ذلك (٤)

(١) رواه مالك في الموطأ ٩١١/٢ وعبد الرزاق في المصنف ٣٥٦/١ ، من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة قال : قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ، ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُصَلِّي الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ؟ قَالَ : أَوْ كُلُّكُمْ تَجِدُونَ ثَوْبَيْنِ حَتَّى إِذَا كَانَ زَمَنُ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : أَصَلِّي الْعَصْرَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ؟ فَقَالَ عُمَرُ : إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَوَسَّعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، جَمَعَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ . . وهذا قطعة من حديث رواه البخاري من طريق حماد بن زيد عن ابن سيرين عن أبي هريرة . البخاري كتاب الصلاة باب الصلاة في القميص والسراويل والثبان والقباء ١٠٢/١ .

وقال الحافظ : روى ابن حبان حديث الباب ، يعني حديث البخاري ، من طريق إسماعيل بن عليه عن أيوب فأدرج الموقوف في المرفوع ، ولم يذكر عمر ورواية حماد ابن زيد هذه المفصلة أصح ، وقد وافقه على ذلك حماد بن سلمة فرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين أخرجه ابن حبان أيضاً ، وأخرج مسلم حديث ابن عليه فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي ، وذلك من حسن تصرفه والله أعلم . فتح الباري ٤٧٦/١ .

درجة الحديث : القسم المروي عن عمر موقوف عليه وهو صحيح .

(٢) في (ك) و(م) و(ص) لما يعلم .

(٣) قال تعالى في سورة البقرة آية ١٨٤ ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .

(٤) روى البخاري في الصوم باب إذا صام أياماً ثم أفطر ٤٣/٣ عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ ، ورواه كذلك مسلم في كتاب الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ٧٨٤/٢ وزاد : وكان صحابة رسول الله ، ﷺ ، يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره . ورواه مالك في الموطأ ٢٩٤/١ مثل رواية مسلم إلا أنه قال من أمر رسول الله ، ﷺ ، فهذا الحديث دليل على جواز الفطر في السفر كما قال الشارح .

وأُظنّب فيه مالك^(١) ، رضي الله عنه ، لأجل قول أهل العراق : أن الجمع بدعة إلا في عرفة واحتجوا بأن أوقات الصلوات ثبتت تواتراً فلا تنسخ بأحاديث الجمع وهي آحاد ، وجاز الجمع بعرفة لأن الكافة نقلته عن الكافة وهذا ضعيف^(٢) لأنه يقال له : كما ثبتت أوقاتها تواتراً كذلك ثبتت أعدادها تواتراً ثم زدت أنت فيه صلاة سادسة وهي الوتر بحديث ضعيف^(٣) فالجمع بالأحاديث الصحيحة المتعددة أولى ، وليس لهم بعد هذا كلام فيه احتفال .

أما المريض فدلّله من السنة ما رواه أبو داود في سننه عن أنس بن مالك ، رجل من بني عبد الله بن كعب أخوة بني قشير ، قال : غارت علينا خيل لرسول الله ﷺ ، فانتبهت ، أو قال فانطلقت ، إلى رسول الله ﷺ ، وهو يأكل فقال : أجلس فأصّب من طعامنا هذا ، فقلت : إني صائم ، قال : أجلس أحدثك عن الصلاة وعن الصيام إن الله تعالى وضع شطر الصلاة أو نصف الصلاة والصوم عن المسافر . . أبو داود ٧٩٦/٢ ، والترمذي ٩٤/٣ وقال حسن ، والنسائي ١٨٠/٤ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٢٦/١٠ وقال الشيخ البنا ، رحمه الله ، صححه الترمذي وغيره ، وكذا نقل الحافظ في ت ٣٧٩/١ وحسنه الألباني في تخريجه للمشكاة ٦٢٩/١ وصحيح الجامع الصغير ١٣٢/٢ وصححه عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٤١٠/٦ .

(١) انظر الموطأ ١٤٣/١ - ١٤٤ .

(٢) قال الحافظ : قال قوم لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ومزدلفة ، وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه . فتح الباري ٣٩٢/٢ .

وانظر نصب الراية ١٩٤/٢ ، ومعاني الآثار للطحاوي ١٦٦/١ .

(٣) أبو داود ١٢٨/٢ ، والترمذي ٣١٤/٢ وقال : حديث خارجة بن حذافة غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب ، وابن ماجه ٣٦٩/١ ، والدارقطني في سننه ٣٠/٢ ، والحاكم في المستدرک ٣٠٦/١ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه رواه مدنيون ومصريون ولم يتركاه إلا لما قدمت ذكره من تفرد التابعي عن الصحابي ووافقه الذهبي وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار ٢٥٠/١ ، والبيهقي في السنن ٤٦٩/٢ ، والبخاري في شرح السنة ١٠١/٤ ، وفي فتوح مصر ص ٢٥٩ . وأورده الزيلعي في نصب الراية ١٠٩/٢ كلهم من رواية خارجة بن حذافة .

والحديث ضعيف ، كما قال الشارح ، فقد قال الحافظ في التلخيص ١٧/٢ : حديث خارجة بن حذافة ضعفه البخاري ، وقال ابن حبان : إسناده منقطع ومتن باطل ، وقال الشيخ أحمد شاكر ، بعد حكايته تصحيح الحاكم والذهبي : هو كما قال ؛ لأن رواه ثقات . تعليق أحمد شاكر على الترمذي ٣١٥/٢ .

والحق مع من ضعفه ؛ فقد قال البخاري عبد الله بن راشد الزروفي عن عبد الله بن مرة روي عن يزيد بن أبي حبيب قال ابن إسحاق الزروفي من جَمَيْر ولا يعرف سماعه من أبي مرة . التاريخ الكبير ٨٨/٥ . وانظر ت ٢٥/٦ .

وقال الذهبي له عن خارجة في الوتر ولم يصح . الميزان ٥٠١/٢ .

درجة الحديث : ضعيف .

وللجمع حالتان :

حالة سفر وحالة إقامة ، وللإقامة حالتان حالة مطر وحالة مرض .

فأما جمع السفر فمن رحل قبل أن تزول الشمس من منزله أو قبل أن تغرب آخر الأولى إلى وقت الثانية ، ومن رحل بعد زوال الشمس وبعد غروبها قَدَّم الثانية إلى الأولى ، وقال (ش) : الجمع في السفر رخصة متعلقة بعين السفر سواء ارتحل المسافر أو أقام يومه في منزله يجمع بين الصلوات كما يقصر^(١) وهذا ضعيف لأن صورة الجمع للمسافر إنما وردت مع الرحيل وجدَّ السير والرخص لا يتعدى بها محالها .

فإن قيل فقد روي من طرق منها في الموطأ أن النبي ﷺ ، « خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ثُمَّ دَخَلَ وَخَرَجَ وَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ »^(٢) ، ولا يعبر بدخول وخرج إلا عن حال المقيم ، فأما المسافر فإنما يقال فيه نزل وركب .

قلنا : هذه حكاية حال وقضية في عين ، فيحتمل أن يكون النبي ﷺ ، صلى الظهر في آخر وقتها ثم أقام العصر فصلها في أول وقتها ، وكذلك صلى المغرب في آخر وقتها ثم قام إلى العشاء فصلها في أول وقتها ، فيكون جمعاً من حيث الصورة لا من حيث المعنى ، وكذلك روى أشهب عن مالك ، رضي الله عنه ، فيه كما أوردناه^(٣) . وإذا احتمل بهذا سقط الاحتجاج به .

وأما جمع المقيم المريض فليس له حد إلا بحسب ما يجد المريض من يناله ويوضئه ، أو بحسب ما يعلم أنه يغلب على عقله فيه^(٤) .

(١) نقله الحافظ في الفتح ٥٨٣/٢ وعزاه للشافعي في الأم .

(٢) الموطأ ١/١٤٣ ، ومسلم في الفضائل باب في معجزات النبي ﷺ ، ٤/١٧٨٤ ، والبغوي في شرح السنة ١٩٣/٤ - ١٩٤ كلهم من حديث معاذ بن جبل قال : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَامَ غَزْوَةِ تَبُوكَ فَكَانَ يَجْمَعُ الصَّلَاةَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمْعًا . . .

(٣) قال ابن رشد في المقدمات : اختلفوا في إباحة الجمع لغير عذر ، فالمشهور أن ذلك لا يجوز ، وقال أشهب : ذلك جائز على حديث ابن عباس . مقدمات ابن رشد بهامش المدونة ١/١١٢ .

(٤) قال البغوي في شرح السنة ١٩٩/٤ : ذهب الحسن وعطاء بن أبي رباح إلى أن الجمع بعذر المرض جائز وحملاً عليه حديث ابن عباس قال : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ . قال أبو الزبير : قلت لسعيد بن جبيرة لم فعله ؟ قال : سألت ابن عباس كما سألتني فقال : لئلا يخرج أمته ، أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ١/٤٩٠ ، وأبو داود ٦/٢ . والنسائي ١/٢٩٠ ، والبغوي في شرح السنة ١٩٨/٤ . وقال هذا الحديث يدل على جواز الجمع بلا عذر لأنه جعل العلة أن لا تخرج أمته ، وقد قال به قليل من أهل الحديث ، وحكي عن ابن سيرين أنه كان لا =

وأما جمع المطر فلا يكون في الظهر والعصر بحال ولكن من شاء مشى إلى المسجد ومن شاء صلى في بيته ، وفي مثل هذه الحال « أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ ، الْمُنَادِي أَنْ يُنَادِيَ إِذَا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ أَنْ يَقُولَ أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ » (١) .

وأما جمع المغرب والعشاء في المطر والطين فاختلفت الرواية فيها عن علمائنا ، فروى عن مالك ، رضي الله عنه ، أنها لا تجوز إلا في البلاد المطيرة الباردة كأرض الأندلس ، وعجباً لهذه الرواية يأترونها عن مالك (٢) ، رضي الله عنه ، وهو يرى النبي ﷺ ، يجمع بالمدينة وهي حجازية لا ثلج بها ولا برد ، وأعجب منها أنه روى عن مالك ، رضي الله عنه ، أن يجمع بين المغرب والعشاء في المطر والطين في أول الوقت .

وروى ابن القاسم عن مالك ، رضي الله عنه ، أنه يؤخر المغرب حتى يكون الظلام فيصلي حينئذ جمعاً وينصرف وعلى الناس إسفار (٣) ، والرواية الأولى أصح لأنه إذا أخر المغرب عن أول وقتها ، قلنا إن لها وقتاً واحداً يكون قد أخرج الصلاتين معاً عن وقتيهما ، وسنة الجمع أن يخرج الواحدة عن وقتها ولا يطمئن إلى الجمع ولا يفعله إلا جماعة مطمئنة النفوس بالسنة / كما أنه لا يكع (٤) عنه إلا أهل الجفاء والبدواة .

قصر الصلاة :

هذا باب عظيم أحاديثه كثيرة ومسائله متشعبة قد جمع العلماء فيها (٥) أوراقاً فيها للطالب ظل وارف (٦) ، وكل أحد من علمائنا بها عارف ، إلا أنا نشير إلى شذور نجمل لكم بها ذلك المسطور فنقول : أصل الأحاديث حديثان :

يرى بأساً بالجمع بين الصلاتين إذا كان حاجة أو شيء ما لم يتخذ عادة . . .

وقال مالك وأحمد وإسحاق : يجوز بعذر المرض . شرح السنة ١٩٩/٤ .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب الأذان للمسافر ١٠٧/١ ، وفي باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله ١١٢/١ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب الصلاة في الرحال ٤٨٤/١ ، والنسائي

١٤/٢ - ١٥ ، وابن ماجه ٣٠٢/١ ، والموطأ ٧٣/١ ، من حديث ابن عمر .

(٢) لم أطلع على هذا القول في الموطأ ولا المدونة . انظر المدونة ١١٥/١ .

(٣) المدونة ١١٥/١ .

(٤) كع يكع ويكع بالضم قليل كعوعاً جبن وضعف . ترتيب القاموس ٦٠/٤ .

(٥) في (م) و (ك) فيه .

(٦) ورف الظل يرف ورفاً ووريفاً ووروفاً اتسع وطال وامتد . ترتيب القاموس ٥٩٩/٤ .

أحدهما : حديث عائشة رضي الله عنها ، (فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ)^(١) .

الثاني : حديث يعلى^(٢) بن أمية قال لعمر بن الخطاب ، رضي الله عنه : إنا نجد صلاة الحضر في القرآن وصلاة الخوف ولا نجد صلاة السفر ؟ قال له عمر : سألت رسول الله كما سألتني فقال : « هِيَ صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ »^(٣) .

التفسير : إن ظاهر القرآن يعطي أن القَصْرَ مشروط بالخوف والسفر^(٤) فبين عمر بن الخطاب عن رسول الله ، ﷺ ، أن القَصْرَ مع الأمن في السفر صدقة من الله تعالى ثبتت بفعل رسول الله ، ﷺ ، حين كان يقصر الصلاة وهو مسافر خائفاً وآمناً . إلى هذا المعنى أشار عبد الله بن عمر في جواب الأسدي^(٥) حين قال له : (إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ إِلَيْنَا مُحَمَّدًا وَلَا نَعْلَمُ شَيْئًا فَإِنَّمَا نَفْعَلُ كَمَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ)^(٦) الحديث . إلا أن الإشكال الأكبر ما روى مسلم عن ابن عباس ، رضي الله عنه ، أنه قال : (فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا

(١) متفق عليه . أخرجه البخاري في الصلاة باب كيف فرضت الصلاة ٦٧/١ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب صلاة المسافرين وقصرها ٤٧٨/١ ، ومالك في الموطأ ١٤٦/١ .

(٢) يعلى بن أمية ، أبو صفوان ، التميمي الحنظلي ، وقيل أبو خالد ، صحابي مشهور كبير حليف لبني عبد مناف . تجريد أسماء الصحابة للذهبي ١٤٤/٢ ، وانظر الإصابة ٦٦٨/٣ .

(٣) مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب صلاة المسافرين ٤٧٨/١ ، وأبو داود ٧/٢ والترمذي ٢٤٣/٥ ، وقال حسن صحيح ، وابن ماجه ٣٣٩/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٩٤/٥ ، وابن خزيمة ٧١/٢ ، والبغوي في شرح السنة ١٦٨/٤ .

(٤) يعني بذلك قوله تعالى ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، النساء آية ١٠١ .

(٥) هو أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد ، بفتح الهمزة ، بن أبي العيص ، بكسر المهملة ، المكي ، أخو خالد ، ثقة من الثالثة . ت ٨٣/١ ، وانظرت ت ٣٧١/١ - ٣٧٢ .

(٦) رواه مالك في الموطأ ١٤٥/١ - ١٤٦ وقال ابن عبد البر في التقيصي معلقاً على هذه الرواية هكذا يروي مالك هذا الحديث عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد ابن أسيد ، وسائر أصحاب ابن شهاب يروونه عن ابن شهاب عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد عن ابن عمر وهذا هو الصواب في إسناده هذا الحديث . التقيصي ص ١٥٠ ، ورواه النسائي ١١٧/٣ ، وابن ماجه ٣٣٩/١ ، وأحمد ، أنظر الفتح الرباني ٩٥/٥ ، من طريق مالك ورواه ابن خزيمة ٧٢/٢ ، ورواية النسائي وابن ماجه وابن خزيمة موصولة من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أمية ابن عبد الله بن خالد أنه قال لعبد الله بن عمر : إنا نجد صلاة الحضر . . درجة الحديث : صحيح .

وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً^(١) .

قال علماؤنا ، رحمه الله عليهم : هذا الحديث مردود بالإجماع .

جواب آخر : إن هذا لم يخبر به ابن عباس عن النبي ، ﷺ ، وإنما أخبر به عن الله ، عز وجل ، والدين فيحتمل أن يكون أخذه من ظاهر القرآن لأنه قال : ﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾^(٢) فخاطب المسافرين الذين صلاتهم ركعتان بالقصر لعل الخوف فلا بد أن تكون واحدة ، وإذا ظهر له ذلك كما ظهر ليعلى ، وسأل كما سأل لوجود العلم^(٣) « فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ »^(٤) .

(١) مسلم كتاب المسافرين باب صلاة المسافرين ٤٧٩/١ ، وأبو داود ١٧/٢ ، وأبو عوانة ٣٣٥/٢ ، وأحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ٩٢/٥ - ٩٣ ، والبيهقي في شرح السنة ١٦٥/٤ .
(٢) النساء آية ١٠١ .

(٣) قال النووي : هذا الحديث قد عمل بظاهره طائفة من السلف منهم الحسن والضحاك وإسحاق بن راهويه وقال الشافعي ومالك والجمهور : أن صلاة الخوف كصلاة الأمن في عدد الركعات ، فإن كانت في الحضر وجب أربع ركعات ، وإن كانت في السفر وجب ركعتان ولا يجوز الاقتصار على ركعة واحدة بحال من الأحوال وتأولوا حديث ابن عباس هذا على أن المراد ركعة مع الإمام وركعة أخرى يأتي بها منفرداً . وهذا التأويل لا بد منه للجمع بين الأدلة . شرح النووي على مسلم ١٩٧/٥ .

(٤) رواه أبو داود ٩٣/١ من طريق الزبير بن خزيق عن عطاء عن جابر والزبير هذا لين الحديث كما قال الحافظ في ت ٢٥٨/١ وقال في ت ٣١٤/٣ - ٣١٥ ، ذكره ابن حبان في الثقات . روى له أبو داود حديثاً واحداً في التيمم . قال ابن السكن : لم يسند غيره وغير حديث آخر ، قال الحافظ : قلت قال أبو داود عقب حديثه في كتاب السنن ليس بالقوي ، وكذا قال الدارقطني ، ورواه من نفس الطريق البيهقي في شرح السنة ١٢٠/٢ كلاهما عن جابر ، ورواه ابن ماجه ١٨٩/١ من طريق الأوزاعي عن عطاء ، وكذلك الحاكم في المستدرک ١٧٨/١ وقال : وقد رواه الهقل بن زياد وهو من أثبت أصحاب الأوزاعي ، ولم يذكر سماع الأوزاعي من عطاء . ورواه أحمد من نفس الطريق . انظر الفتح الرباني ١٩١/٢ . أما ابن ماجه والحاكم فرووا حديث ابن عباس مختصراً .

ونقل الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي عن البوصيري قوله في الزوائد : إسناده منقطع ، انظر تعليقه على ابن ماجه ١٨٩/١ ، وقال الحافظ صحيح حديث جابر ابن السكن ، وقال ابن أبي داود تفرد به الزبير ابن خزيق ، وكذا قال الدارقطني قال وليس بالقوى وخالفه الأوزاعي قال : بلغني عن عطاء عن ابن عباس . . وقال الدارقطني اختلف فيه على الأوزاعي أرسل آخره عن عطاء . قلت : هي رواية ابن ماجه . وقال أبو زرعة وأبو حاتم لم يسمعه الأوزاعي من عطاء إنما سمعه من إسماعيل بن مسلم عن عطاء بيز ذلك ابن أبي العشرين في روايته على الأوزاعي . ونقل ابن السكن عن ابن أبي داود أن حديث الزبير بن خزيق أصح من حديث الأوزاعي . التلخيص ١٥٦/١ - ١٥٧ .

درجة الحديث : ضَعَفَ الشيخ ناصر حديث جابر وحسن القسم الأول من حديث ابن عباس . مشكاة المصابيح ١٦٦/١ .

على أنه قد روي في صلاة الخوف صورة من جملة صورها آخر الروايات فيها فكانت للنبي ﷺ . ركعتان وللقوم ركعة^(١) .

وسياتي تمام الكلام في باب صلاة الخوف ، إن شاء الله تعالى .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها: **فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ** ، فقد أجاب عنه علماؤنا بخمسة أجوبة :

أحدها : أنها لم تُخبر بذلك عن النبي ﷺ ، وإنما أُخبرت عن حال يدركها كل أحد ؛ لأن المسافر فرضه ركعتان والمقيم فرضه أربع ، وهذا ثابت في الدين قطعاً ، فإن قيل لو كانت مخبرة عن حال ولم تستند من النبي ﷺ ، إلى مقال لما كانت في ذلك فائدة لأن كل أحد كان يعلم ما ذكرت وهي كانت أفقه من ذلك .

قلنا : قد روى الدارقطني (أنها ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، سَافَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَمْتُ وَالنَّبِيُّ ﷺ ، يَقْصُرُ مَعَ غَيْرِهَا وَصَامَتْ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَفْطُرُ)^(٢) وإنما هذا كله تحويم على أن المسافر هل يجوز له أن يصلي أربعاً أم لا ، وهي مسألة خلاف مشهورة .

والأدلة فيها كثيرة ، وعمدتنا أن المسافر عندنا فرضه التخيير بين الاثنين والأربع ، إلا أن القصر أفضل لمواظبة النبي ﷺ ، عليه ولفعل الصحابة له قد أتمت عائشة ، رضي الله عنها ، في السفر ، وقد أتم عثمان^(٣) ، رضي الله عنه ، في السفر .

(١) سياتي تخريجه في صلاة الخوف .

(٢) الدارقطني في السنن ١٨٨/٢ من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود قال : قالت عائشة . قال الدارقطني وإسناده حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة ودخل عليها وهو مراهق وهو مع أبيه ، وقد سمع منها . ورواه النسائي ١٢٢/٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٢/٣ وقال مثل قول الدارقطني السابق ، وأورده الزيلعي في نصب الراية ١٩١/٢ وذكر أن البيهقي صحح إسناده والذي في السنن هو ما تقدم . درجة الحديث : حسنه الدارقطني والبيهقي .

(٣) متفق عليه ، أخرجه البخاري في تقصير الصلاة باب الصلاة بمنى ٥٣/٢ ، وفي الحج باب الصلاة بمنى ١٩٧/٢ - ١٩٨ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب قصر الصلاة بمنى ٤٨٢/١ بلفظ قال نافع : (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمَنْى رَكْعَتَيْنِ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ثُمَّ أَتَمَّهَا) .

وقد روى أنس بن مالك الكعبي^(١) عن النبي ﷺ ، أنه قال له : « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ » .

فنص ﷺ على أن الأربع أصل ، وأن صلاة السفر حط من الأصل ، وهذا أولى من / حديث عائشة لأنه لفظ النبي ﷺ ، لا يحتمل تأويلاً ، وحديث عائشة ، رضي الله عنها ، إخبار منها ، فالله أعلم كيف نقلته ومن أين نقلته وهو أيضاً يحتمل التأويل^(٣) .

تحقيق: ثبت الفرق بين صلاة السفر وصلاة الحضر في الدين قطعاً ، ولم يذكر حد السفر الذي يقع به الفرق لا في القرآن ولا في السنة ، وإنما كان كذلك لأنها كانت لفظة عربية مستقرراً علمها عند العرب الذين خاطبهم الله تعالى بالقرآن ، إلا أن الإشكال وقع في ذلك بين العلماء لأن السفر له أول وليس له آخر في انتهائه ، لكن له آخر فيما يقع عليه اسم السفر من البروز عن المنزل ، فنحن نعلم قطعاً أن مَنْ برز عن الدور لبعض الأمور أنه لا يكون مسافراً لغة ولا شرعاً ، وأن مَنْ مشى مسافراً ثلاثة أيام فإنه مسافر قطعاً ، كما أنا نحكم على مَنْ مشى مسيرة يوم وليلة بأنه مسافر لقول النبي ﷺ ، في بعض الطرق : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ مِنْهَا »^(٤) وهذا هو الصحيح لأنه يتوسط بين الحالتين ، وعليه عَوَّلَ مالك ، رضي الله عنه ، ولكنه لما لم يجد هذا الحديث متفقاً عليه (وروى يوماً وليلة وروى مرة ثلاثة أيام)^(٥) لجأ إلى عبد الله بن

(١) أنس بن مالك القشيري الكعبي ، أبو أمية ، وقيل أبو أميمة أو أبو مية ، صحابي نزل البصرة ت ٨٥/١ . وانظرت ت ٣٧٩ ، وانظر تجريد أسماء الصحابة ٣١/١ والإصابة ١٣٢/١ .

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١٤٣/٣ من حديث شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : (أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا فَقُلْتُ لَهَا لَوْ صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ فَقَالَتْ يَا أَبْنِ أَخْتِي لَا يَشُقُّ عَلَيَّ) صححه الزيلعي في نصب الراية ١٩٢/٢ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في تقصير الصلاة باب في كم يقصر الصلاة ٥٤/٢ ، ومسلم في الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٩٧٧/٢ ، والموطأ ٩٧٩/٢ ، والبخاري في شرح السنة ٢٠/٧ كلهم عن أبي هريرة .

(٤) مسلم كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٩٧٧/٢ وأبو داود ١٤٠/٢ ، والترمذي ٤٧٢/٣ ، وقال حسن صحيح ، وابن ماجه ٩٦٧/٢ - ٩٦٨ والبغوي في شرح السنة ١٩/٧ ، وأحمد ، انظر الفتح الرباني ٨٦/٥ عن أبي سعيد الخدري قال : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحَرَمٍ مِنْهَا » .

عمر فعول على فعله فإنه كان يقصر الصلاة إذا خرج إلى ريم^(١) ، وهي أربعة برد^(٢) ، لأن ابن عمر كان كثير الاقتداء بالنبي ، ﷺ ، وتركب على هذا أنه روي عنه في الكتب المشهورة أنه يقصر في ستة وثلاثين ميلاً^(٣) وهي تقرب من يوم وليلة لأنه لم يرد بقوله مسيرة يوم وليلة أن يسير النهار كله والليل كله إنما أراد أن يسير سيراً يبيت فيه عن أهله ولا يمكنه الرجوع إليهم ، ولا تستبعدوا أن يكون مالك ، رضي الله عنه ، عثر على هذا الحديث فركب عليه ما ذكرناه واعتبر عليه ما اعتبرناه ، لأن القاضي ابن المتنب^(٤) ذكر أن مالكا ، رضي الله عنه ، روى مائة ألف حديث جمع منها في موطنه عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالاعتبار والآثار ويحذف حتى عادت إلى خمسمائة . وكذلك أيضاً وقع الإشكال في مدة الإقامة وإن أعجبت فلا أعجب من قول ابن عباس

(١) قال ابن الأثير : ريم ، بكسر الراء ، اسم موضع قريب من المدينة . النهاية ٢/٢٩٠ ، وقال الكاندهلوي : هي واد لمزينة قرب قرب المدينة . أوجز المسالك ٣/١٠٠ .

(٢) الموطأ ١/١٤٧ مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة ، ورواه عبد الرزاق في المصنف ٢/٥٢٥ وقال فيه أن ابن عمر سافر إلى ريم فقصر الصلاة ، وهي مسيرة ثلاثين ميلاً . ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله وأراها ، وهما بخلاف ما في الموطأ ، ورواه عقيل عن ابن شهاب وقال هي ثلاثون ، فيحتمل أن ريم موضع متسع كالإقليم فيكون تقدير مالك عند آخره وعقيل عند أوله . شرح الزرقاني ١/٢٩٨ .

درجة الأثر : صحيح إلى ابن عمر .

(٣) لم أطلع على هذا القول لأبن عمر ، وقد ساق الحافظ الروايات الواردة عن ابن عمر في المسافة فقال : قد اختلف على ابن عمر في تحديد ذلك فروي عنه ثلاثة أيام ، وروي عنه أنه كان أدنى ما يقصر فيه الصلاة مال له بخير ، وبين المدينة وخير ستة وتسعون ميلاً .

قلت : هذا الأثر رواه مالك عن نافع عن ابن عمر . الموطأ ١/١٤٧ وسنده صحيح . وقال الحافظ : وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال : يقصر من المدينة إلى السويداء وبينهما اثنان وسبعون ميلاً .

وروي ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسعر عن محارب : سَمِعْتُ أَبْنَ عَمْرٍ يَقُولُ : إِنِّي لَأَسَافِرُ السَّاعَةَ مِنَ النَّهَارِ فَأَقْصِرُ . وقال الثوري : سَمِعْتُ جَبَلَةَ بْنَ سَحِيمٍ سَمِعَتْ ابْنَ عَمْرٍ يَقُولُ : لَوْ خَرَجْتُ مِيلاً قَصُرْتُ الصَّلَاةَ . إسناده كل منهما صحيح ، وقال الحافظ : وهذه أقوال متغايرة جداً والله أعلم . فتح الباري ٢/٥٦٧ .

(٤) هو أبو الحسن عبيد الله بن المتنب بن المفضل البغدادي ، قاضي المدينة المنورة ، الإمام الحافظ النظار ، تفقه بالقاضي إسماعيل وبه تفقه جماعة منهم أبو إسحاق بن شعبان ، لم يذكر وفاته . شجرة النور الزكية ١/٧٧ وقال ابن فرحون في الديباج ١/٤٦١ روى عنه ابن القاسم والشافعي .

مع سعة علمه : « أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمَكَّةَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ » ^(١) فنحن إن أقمنا خمسة عشر يوماً قصرنا وإن زدنا أتممنا .

وروي تسعة عشر ^(٢) يوماً ^(٣) ، وإنما كان متوكفاً للرحيل ، متشوقاً إلى القفول ^(٤) ، والعوارض تلويه حتى تجرد عنها ، ومن أقام على هذه الحال سنة قصر الصلاة ، ولكن مالكا ، رضي الله عنه ، رأى حديث النبي ﷺ : (يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ لَيَالٍ) ^(٥) فركب عليه وجه التركيب أن الله حرم على المهاجرين الإقامة بمكة لأنهم تركوها لله تعالى فلم يجز الرجوع فيها ، كما لا يجوز الرجوع في الصدقة ، فلما أذن النبي ﷺ ، لهم في ثلاثة أيام ، بعد قضاء الحج ، على أن الثلاثة ليست في حكم الإقامة المحرمة (فعول على هذا الحديث وتركه لأنه من رواية الوجدان ، والله أعلم به) ^(٦) . وسمعت بعض أخبار المالكية

(١) رواه أبو داود ٢٥/٢ من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، ورواه النسائي ٢١/٣ من طريق عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس .
درجة الحديث : صحيح لأنه وإن كان فيه ابن إسحاق إلا أنه لم ينفرد بل تابعه عراك بن مالك وهو ثقة وسيأتي تصحيح الحافظ لهذه الرواية .

(٢) هذه هي رواية البخاري في باب تقصير الصلاة باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر ٥٣/٢ ، وفي المغازي باب مقام النبي ﷺ ، بمكة زمن الفتح ١٩٠/٥ - ١٩١ ، والبغوي في شرح السنة ١٧٦/٤ ، وأخرجه أبو داود بلفظ سبعة عشر ٢٤/٢ .

أقول : قد اختلفت الرواية عن ابن عباس في مقام النبي ﷺ ، بمكة عام الفتح ، فروي عنه أنه أقام تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين ، وروي أنه أقام سبعة عشر ، وروي أنه أقام خمسة عشر . قال الحافظ في الفتح ٥٦٢/٢ بعد سرد هذه الأقوال : وجمع البيهقي بين هذا الاختلاف بأن من قال تسع عشرة عدَّ يومي الدخول والخروج ، ومن قال سبع عشرة حذفهما ، ومن قال ثمانين عشرة عدَّ أحدهما ، وأما رواية خمسة عشر فصعفها النووي في الخلاصة وليس بجيد لأن روايتها ثقات ، ولم ينفرد بها ابن إسحاق فقد أخرجها النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذا ، وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوي ظنَّ أن الأصل رواية سبعة عشر فحذف منها يومي الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر ، وأقضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات .

(٣) زيادة من (ك) و (م) وإقامة النبي ﷺ ، هذه المرة لم تكن نيته في الأول الإقامة وعزمه .

(٤) قفل كنصر وضرب فهو قافل . ترتيب القاموس ٦٦٩/٣ .

(٥) متفق عليه . أخرجه البخاري في المناقب باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ٨٧/٥ ، ومسلم في الحج باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة ٩٨٥/٢ . وأبو داود ٢١٣/٢ ، وقال للمهاجرين بعد الصدر ثلاثاً . والترمذي ٢٨٤/٣ ، والنسائي ١٢٢/٣ كلهم عن العلاء ابن الحضرمي .

(٦) هكذا ورد في نسخ القبس وفي المسالك ك ٦٥٨ فعدل في هذا الحديث وتركه لأنه من رواية الوجدان والله أعلم .

يقول : إنما كانت الثلاثة الأيام خارجة عن حكم الإقامة لأن الله تبارك وتعالى أرجأ فيها من أنزل به العذاب وتيقن الخروج عن الدنيا فقال : ﴿ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾^(١) ، وأدخل قول سعيد بن المسيب (مَنْ أَجْمَعَ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَتَمَّ الصَّلَاةَ)^(٢) ، إذ لم نجد أنص منه في الغرض ، وإن كان ليس بحجة يتوسل به إلى طلب الحجة منه أو من غيره .

أما من غيره فعلى طريق التذكرة /

وأما منه فبأن نقول : سعيد بن المسيب صحب سبعين بدرياً ، ومن الصحابة جملة وافرة ، ووعى علماً كثيراً فأفتى بهذه الفتوى ولا يقتضيها النظر ولا يعطيها القياس فكانت حجة على ما أشرنا إليه من أصله والله أعلم .

صلاة الضحى :

الضحى ، مقصور ، طلوع الشمس والضحاء ، ممدود ، ضياؤها وإشراقها . قال الشاعر :

أعجلها أقدحى الضحاء ضحى وهي تناييك^(٣) عن ذوائب السلم^(٤)
يصف إبلاً ضرب عليها بالسير ضحى فقمورها^(٥) فنحراها قبل أن تبلغ الضحى (وَكَانَ

(١) سورة هود آية ٦٥ .

(٢) الموطأ ١/١٤٩ وهذا الأثر شيخ مالك فيه عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني صدوق يهيم كثيراً ويرسل ويدلّس من الخامسة ، مات سنة ١٣٥ هـ لم يصح ان البخاري أخرج له / م ع د ت ٢٣/٢ ، وقال في ت ٢١٤/٧ ذكره البخاري في الضعفاء ٣٧/٢ وذلك لنقل قاسم بن عاصم قال : قلت لسعيد بن المسيب : عطاء الخراساني حدثني عنك أن النبي ﷺ « أَمَرَ الَّذِي وَقَعَ فِي رَمَضَانَ بِكَفَّارَةِ الظَّهَارِ فَقَالَ : كَذِبٌ مَا حَدَّثْتُهُ إِنَّمَا بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : تَصَدَّقْ . تَصَدَّقْ » .

وقال الزرقاني : قال ابن عبد البر بأن مثل قاسم لا يجرح بروايته مثل عطاء أحد العلماء الفضلاء ، وقد قال يحيى بن معين : روى مالك عن عطاء الخراساني وعطاء ثقة سمع من ابن عمر . شرح الزرقاني ٣٠١/١ وعلى هذا فالأثر حسن إن شاء الله .

(٣) كذا في جميع النسخ وهو خطأ ، وفي لسان العرب ٤٧٥/١٤ تناصي ذوائب السلم وهي الصواب .

(٤) البيت عزاه ابن منظور للجعدي . لسان العرب ٢٧٥/١٤ وذكره الشارح في الأحكام ١٩٤٦/١ .

(٥) أقر : أي ارتقب طلوع القمر . ترتيب القاموس ٦٨٧/٣ .

النَّبِيُّ، ﷺ لَا يُصَلِّيَهَا^(١) ، وَقَدْ كَانَ يَدْعُ الْعَمَلَ رِفْقًا بِأَمَّتِهِ وَلَهُ أَجْرُهُ قَائِمٌ فِيهِ .

أما أنه روي عنه أنه صلى في دار الرجل^(٢) الضخم^(٣) الضحى وروي عنه أنه قال :
(يُصْبِحُ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى كُلِّ سَلَامَةٍ^(٤)) مِنْ ابْنِ آدَمَ صَدَقَةٌ فَأَمْرُهُ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهْيُهُ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ وَإِمَامَتُهُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ وَرُكْعَتَانِ تُجْزِيَانِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ^(٥) ، وروي عنه أنه صلاها .

في حديث أم^(٦) هانئ شكراً لله على ما منحه من فتح مكة فكان ذلك في الضحى بالاتفاق لا بالقصد .

وقد اختلفت في حديث أم هانئ^(٧) ، فروي أن ذلك كان في بيتها ، وروي أنها

(١) لعل المقصود لا يواظب عليها لأنه سبرد أنه صلاها .

(٢) وهذا الرجل الضخم قيل إنه عتبان بن مالك . قال الحافظ : وهو محتمل لتقارب القصتين ، لكن لم أر ذلك صريحاً وقد وقع من رواية ابن ماجه . . أن بعض عمومة أنس ، وليس عتبان عما لأنس إلا على سبيل المجاز لأنهما من قبيلة واحدة وهي الخزرج لكن كل منهما من بطن . فتح الباري ١٥٨/٢ .

(٣) الضخم : السمين . وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلقه ، وقد عده ابن حبان من الأعداء المرخصة في التأخر عن الجماعة . المصدر السابق .

والحديث رواه البخاري في كتاب الأذان باب هل يصلي الإمام بمن حضر ، وهل يخطب يوم الجمعة في المطر ١٧١/١ . قصة هذا الرجل من طريق أنس بن سريين قال : سمعت أنس بن مالك قال رجل من الأنصار (إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ، ﷺ ، طَعَامًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنَزِلِهِ فَبَسِطَ لَهُ حَصِيرًا أَوْ نَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ وَصَلَّى عَلَيْهِ رُكْعَتَيْنِ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ لِأَنَسٍ أَكَانَ النَّبِيُّ، ﷺ ، يَصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَ : مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ) ، وأخرجه في صلاة التطوع باب صلاة الضحى في الحضر ٧٣/٢ - ٧٤ . وأحمد انظر . الفتح الرباني ٣٣/٥ - ٣٤ .

(٤) السَّلَامَةُ : كل عظم ومفصل يعتمد عليه في الحركة ، وأصل السلامى عظم في فرش البعير ويجمع السلاميات . شرح السنة ١٤٢/٤ .

(٥) رواه مسلم في صلاة المسافرين باب استحباب صلاة الضحى ٤٩٨/١ - ٤٩٩ ، والبخاري في شرح السنة ١٤٢/٤ ، وأبو داود ٦١/٢ ، وابن خزيمة ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ كلهم من حديث أبي ذر .

(٦) متفق عليه البخاري في كتاب الصلاة باب الصلاة في الثوب الواحد متلحفاً به ١٠٠/١ ، وفي الجهاد باب أمان النساء وجوارهن ١٢٢/٤ . وفي التطوع باب صلاة الضحى في السفر ٧٣/٢ وفي تقصير الصلاة باب التطوع في السفر في غير دبر الصلوات ٥٧/٢ ، ومسلم في الحيض باب تستر المغتسل بثوب ونحوه ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ، وفي صلاة المسافرين باب استحباب صلاة الضحى ٤٩٨/١ - ٤٩٩ ، ومالك في الموطأ ١٥٢/١ ، وأبو داود ٦٣/٢ - ٦٤ ، والترمذي ٣٣٨/٢ وقال حسن صحيح ، والنسائي ١٢٦/١ .

(٧) أقول : جمع الحافظ بين هذه الروايات بأن ذلك تكرر منه ، ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم =

قالت : جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، بِالْأَبْطَحِ وَهُوَ يَغْتَسِلُ فِي قُبَّةٍ لَهُ وَأَبْنَتُهُ فَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ فَعَاجَلَتْهُ بِالْكَلَامِ قَبْلَ أَنْ يُكْمِلَ غَسْلَهُ وَكَلَّمَهَا النَّبِيُّ ، ﷺ ، فِي تِلْكَ الْحَالَةِ وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَلَى حَاجَتِهِ لَمْ يَتَكَلَّمْ وَلَا يُكَلَّمْ وَإِذَا كَانَ فِي غُسْلِهِ ^(١) فَقَدْ رُوي أَنَّ الْأَفْضَلَ الْأَيُّمَ يَتَكَلَّمُ .

وحديث أم هانئ أصح ^(٢) ، وهذا الرجل الذي أجارته أم هانئ قيل إنه زوجها وقيل حمواها ^(٣) وهو الذي ذكره ابن إسحاق ^(٤) .

وقد قيل كما قدمناه إنه هبيرة بن أبي وهب والله أعلم .

فقه :

اختلف الناس في أمان المرأة ^(٥) لأنها لا تقاتل ولا يملك الأمن إلا من ملك الخوف

هانئ وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل ، وفي رواية أبي مرة عنها أن فاطمة بنته هي التي سترته ، ويحتمل أن يكون نزل في بيتها بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصح القولان . وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في أثنائه . والله أعلم . فتح الباري ٥٣/٣ .

(١) في (ك) و(م) زيادة ووضوئه .

(٢) قال الحافظ : نقل الترمذي عن أحمد أن أصبح شيء ورد في الباب حديث أم هانئ ، قال الحافظ : وهو كما قال . فتح الباري ٥٤/٣ .

(٣) قال الحافظ في الفتح ٤٧٠/١ وعند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ إني أجرت حمويين لي . قال أبو العباس بن سريج وغيره : هما جعدة ابن هبيرة ورجل آخر من بني مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبلا الأمان ثم أجارتهما أم هانئ وكانا من أحمائها . وقال ابن الجوزي : إن كان ابن هبيرة منهما فهو جعدة ، كذا قال ، وجعدة معدود فيمن له راية ولم تصح له صحبة ، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما ، فكيف يتهاى لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان ، ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهتم علي بقتله لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولدها عندها ، وجوز ابن عبد البر أن يكون ابناً لهبيرة من غيرها مع نقله عن أهل النسب أنهم لم يذكروا لهبيرة ولداً من غير أم هانئ .

وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بأن اللذين أجارتهما أم هانئ هما الحارث ابن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان . فتح الباري ٤٧٠/١ وانظر الفتح الرباني ١١٦/١٤ و١٥٩/٢١ ، والسيرة لابن كثير ٥٦٨/٣ .

(٤) لم أجد ذلك في القطعة المنشورة من سيرة ابن إسحاق .

(٥) نقل الحافظ عن ابن المنذر قوله : أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة إلا شيئاً ذكره عبد الملك ، يعني ابن الماجشون صاحب مالك ، لا أحفظ ذلك عن غيره قال : إن أمر الأمان إلى الإمام ، وتأول ما ورد مما يخالف ذلك على قضايا خاصة ، وقال : وفي قول النبي ، ﷺ ، (يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ) دلالة على إغفال هذا القليل . قال الحافظ : وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون فقال : هو إلى الإمام إن أجازة جاز ، وإن رده رد . فتح الباري ٢٧٣/٦ .

وواضح مما سبق أن الإجماع ليس حاصلًا على ذلك .

وهذا لا يصح لأن المرأة وإن كان لا يلزمها القتال فلها أن تقاتل وأن تؤمن ، وهذا ينبي على أصل ، وهو أن الأمان هل هو ولاية أم هو عقد يعقد ؟ فعندنا أنه عقد^(١) . وقال (ح) : هو ولاية لأن فيه إنفاذ قول الغير على الغير وتحجير ما كان مباحاً في الأصل^(٢) .
والعمدة قول النبي ، ﷺ « الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ وَهُمْ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ »^(٣) الحديث إلى آخره .
أدخل مالك ، رضي الله عنه ، حديث أنس في صلاته مع اليتيم في جامع سبعة الضحى وليس للضحى فيه ذكر وإنما تلقفه من قوله فيه (إِنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ إِلَى طَعَامٍ صَنَعَتْهُ)^(٤) والظاهر أن ذلك كان في وقت الغداة عند تناول الغداء ، وإن كان يحتمل سائر أوقات النهار .

(١) انظر المدونة ٤٠٠/١ - ٤٠١ ، والحطاب ٣٦١/٣ .

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٩٩/٤ - ٣٠٠ .

(٣) أبو داود ٦٦٦/٤ - ٦٦٩ ، والنسائي ٢٠/٨ ، والبغوي في شرح السنة ١٧٢/١٠ كلهم عن علي .

درجة الحديث : قال الشيخ شعيب الأرناؤوطي محقق شرح السنة قال في التنقيح سنده صحيح وحسنه الحافظ . انظر الفتح ٢٦١/١٢ .

(٤) متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضور الجماعة ٢١٨/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب جواز الجماعة في النافلة ٤٥٧/١ ، ومالك في الموطأ ١٥٣/١ كلهم من حديث أنس بن مالك « أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَتْهُ فَأَكَلَ مِنْهُ فَقَالَ قَوْمُوا فَلَا صَلَواتٍ بِكُمْ فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا أَسْوَدُ مِنْ طُولِ مَا لَبِثَ فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، وَالْيَتِيمُ مَعِيَ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّيْ بِنَا رَكَعَتَيْنِ » لفظ البخاري .

باب السترة

فيها أحاديث كثيرة المعول منها على ثمانية أحاديث.

أحدها : حديث أبي سعيد الخدري (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ)^(١) إلى آخره .

الثاني : حديث أبي جهم^(٢) .

الثالث : حديث ابن عباس (إِذْ جَاءَ رَاكِبًا عَلَى الْأَتَانِ^(٣) بِمَنْى^(٤)) .

الرابع : حديث ابن عمر (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، تُرَكِّزُ لَهُ الْحَرْبَةُ يَوْمَ الْعِيدِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ مِنْ وَرَائِهَا)^(٥) .

الخامس : حديث طلحة بن عبيد الله : (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ

(١) متفق عليه البخاري في كتاب الصلاة باب يرد المصلي من مر بين يديه ١/١٣٥-١٣٦ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب منع المار بين يدي المصلي ١/٣٦٢ ، والموطأ ١/١٥٤ ، وأبو داود ١/٤٤٧-٤٤٨ ، والنسائي ٦٦/٢ .

(٢) متفق عليه البخاري في الصلاة باب إثم المار بين يدي المصلي ١/١٣٦ ، ومسلم في الصلاة باب منع المار بين يدي المصلي ١/٣٦٣ ، والموطأ ١/١٥٤ ، وشرح السنة ٢/٤٥٤ . قال (لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ) .

(٣) الأتان ، الأنثى ، من جنس الحمير .

(٤) متفق عليه . البخاري أبواب سترة المصلي باب سترة الإمام سترة من خلفه ١/١٣٢ . وفي الصلاة باب وضوء الصبيان ١/٢١٨ ، وفي الحج باب حج الصبيان ٣/٢٣-٢٤ . ومسلم في الصلاة باب سترة المصلي ١/٣٦١ ، والموطأ ١/١٥٥-١٥٦ وشرح السنة ٢/٤٦٠ كلهم من حديث ابن عباس قال : أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى جِمَارٍ أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَرْتُ الْاِخْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْى بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ فَتَزَلَّتْ وَأُرْسِلَتْ الْأَتَانُ) .

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري في سترة المصلي باب سترة الإمام سترة من خلفه ١/١٣٣ ، وفي الصلاة باب الحرية وفي العيدين باب الصلاة إلى الحرية . وفي باب حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد ٢/٢٥٠ ، ومسلم في الصلاة باب سترة المصلي ١/٣٥٩ .

مُؤَخَّرَةَ الرَّحْلِ وَلَا يُبَالِي مَا مَرَّ وَرَاءَهَا (١).

السادس : حديث سلمة بن الأكوع : (كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ الْمَشَاةُ) (٢).

السابع : حديث أبي ذر : (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ ؟ قَالَ : الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ) (٣) / .

الثامن : حديث عائشة ، وقد ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالت : لبس ما عدلتُمونا بالكلاب « لَقَدْ رَأَيْتَنِي نَائِمَةً مِنْ قِبَلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، وَهُوَ يُصَلِّي فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا وَالْبَيُوتُ يَوْمئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ » (٤) الحديث .
والسترة من محاسن الصلاة ومكملاتها وفائدتها قبض الخواطر عن الإشارة وكف النظر عن الاسترسال حتى يكون العبد مجتمعاً للمناجاة التي حضرها والتزمها وبه قال عامة الفقهاء .

وقال قوم رأسهم أحمد بحديث أبي هريرة « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا يَسْتُرُهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَصَاً فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَخِطْ خَطًّا » أخرجه أبو داود (٥) وغيره .

(١) مسلم في كتاب الصلاة باب سترة المصلي ٣٨٥/١ ، والترمذي ١٥٦/٢ ، وقال حسن صحيح وأحمد ، انظر الفتح الرباني ١٢٩/٣ ، وأبو داود ٤٤٢/١ ، والبخاري في شرح السنة ٤٤٩/٢ ، وابن ماجه ٣٠٣/١ .

(٢) متفق عليه البخاري في الصلاة باب الصلاة إلى الأسطوانة ١٣٤/١ ، ومسلم في الصلاة باب دنو المصلي من السترة ٣٦٤/١ ، من طريق يزيد بن أبي عبيد عن سلمة وهو ابن الأكوع إنه كان يتحرى موضع مكان المصحف يسبح فيه وذكر أن رسول الله ، ﷺ ، كان يتحرى ذلك المكان وكان بين المنبر والقبلة قدر ممر الشاة . لفظ مسلم .

(٣) مسلم في الصلاة باب قدر ما يستر المصلي ٣٦٥/١ ، وأبو داود ٤٥٠/١ ، والترمذي ١٦١/٢ - ١٦٢ ، وقال حسن صحيح . والنسائي ٦٣/٢ ، وابن ماجه ٣٠٦/١ والبخاري في شرح السنة ٤٦٢/٢ - ٤٦٣ .

(٤) متفق عليه البخاري في سترة المصلي باب من قال لا يقطع الصلاة شيء ١٣٧/١ وباب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد ١٣٨/١ وفي باب الصلاة إلى السرير ١٣٥/١ وفي باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في الصلاة وهو يصلي ١٣٦/١ وفي باب الصلاة خلف النائم وفي الوتر باب إيقاظ النبي ، ﷺ ، أهله بالوتر ٣١/٢ ، ومسلم في الصلاة باب الاعتراض بين يدي المصلي ٣٦٦/١ ، والبخاري في شرح السنة ٤٥٨/٢ .

(٥) أبو داود ٤٤٣/١ . وأحمد ، انظر الفتح الرباني ١٢٧/٣ - ١٢٨ ، والبيهقي في السنن ٢٧٠/٢ ، وابن خزيمة =

واختلفوا في صورة الخط ، فمنهم من قال يكون متقوساً^(١) كهيئة محاريبنا .

ومنهم من قال يكون^(٢) طولاً .

واختلفوا فمنهم من قال يكون من المشرق إلى المغرب .

ومنهم من قال يكون من الشمال إلى الجنوب^(٣) .

وهذا الحديث لو صحَّ لقلنا به إلا أنه معلول فلا معنى للنصب فيه .

١٣/٢ ، وابن ماجه ٣٠٣/١ ، والبغوي في شرح السنة ٤٥١/٢ وقال في إسناده ضعف . وقال أبو داود عقب روايته لهذا الحديث : قال سفيان لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يجيء إلا من هذا الوجه ، قال : قلت لسفيان إنهم يختلفون فيه فتفكر ساعة ثم قال ما أحفظ إلا أبا محمد بن عمرو قال سفيان قدم ههنا رجل بعدما مات إسماعيل بن أمية فطلب هذا الشيخ أبا محمد حتى وجده فسأله عنه فخلط عليه .

أقول : الحديث ضعيف ، كما قال المؤلف وغيره ؛ وذلك أن فيه أبا عمر ومحمد بن حريث مجهول فقد قال عنه الحافظ في ت ٤٥٥/٢ ، أبو عمرو بن محمد بن حريث ، أو ابن محمد بن عمرو بن حريث ، وقيل أبو محمد بن عمرو بن حريث مجهول من السادسة ، وكذلك جده فقد قال الحافظ في ت أيضاً ١٥٩/١ حريث رجل من بني عذرة اختلف في اسم أبيه ف قيل ابن سليم أو سليمان أو عمار مختلف في صحبته . وعندني أن راوي حديث الخط غير صحابي بل مجهول من الثالثة .

وقال في ت ٢٣٦/٢ قال الطحاوي رواية مجهول ، وقال الخطابي عن أحمد حديث الخط ضعيف ، وزعم ابن عبد البر أن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني صحَّحاه ، وقال الشافعي في سنن حرمله لا يخط المصلي خطأ إلا أن يكون ذلك في حديث ثابت يتبع .

ونقل الشوكاني عن الحافظ قوله أورده ابن الصلاح مثلاً للمضطرب وتوزع في ذلك ، وقال في بلوغ المرام ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل حسن . نيل الأوطار ٥/٣ .

(١) قال أبو داود : وسمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط غير مرة فقال : هكذا عرضاً مثل الهلال . وفي رواية أخرى عن أحمد يعني بالعرض حوراً دواراً مثل الهلال يعني منعطفاً . سنن أبي داود ٤٤٤/١ ، ونقله البغوي في شرح السنة ٤٥١/٢ ، وقال النووي في شرح مسلم ٢١٧/٤ فيه ضعف واضطراب ونقل عن القاضي عياض تضعيفه .

(٢) هذا القول لعبد الله بن داود بن عامر الهمداني أبي عبد الرحمن الخريبي نقله أبو داود في سننه ٤٤٤/١ ، والبغوي في شرح السنة ٤٥١/٢ ، وروي كذلك عن أحمد ، قال ابن قدامة وقال في رواية الأثرم قالوا طولاً وقالوا عرضاً ، وقال وأما أنا فأختار هذا ودور إصبعه مثل القنطرة ، وقال ابن قدامة كيف ما خطه أجزأه فقد نقل حنبل أنه قال إن شاء معترضاً وإن شاء طولاً وذلك لأن الحديث مطلق في الخط . المغني ١٧٧/٢ .

(٣) نقل هذا الخلاف الذي نقل الشارح النووي في شرح مسلم ٢١٧/٤ وفي الروضة ٢٩٤/١ - ٢٩٥ ، ورجح أن يكون الخط طولاً ولم يعز ذلك لأحد .

قال لي أبو الوفاء علي بن (١) عقيل وأبو سعيد (٢) البرداني ، شيخ (٣) مذهب أحمد :
 كان أحمد بن حنبل يروي أن ضعيف الأثر (٤) كالعدم لا يوجب حكماً (٥) ، والنظر أصل من
 أصول الشريعة عليه عوّل السلف ، ومنه قامت الأحكام وبه فصل بين الحلال والحرام .
 وأما هيئة السترة فإن تكون في طول الذراع لأنها بقدر الرجل الواردة في الحديث (٦) .
 وأن تكون بغلظ الرمح لأن النبي ، ﷺ ، كان يصلي إليه .
 وقد تفتّن مالك ، رضي الله عنه ، لهذا فجمع بينهما حين قال (السُّتْرَةُ قَدْرُ الذَّرَاعِ
 فِي جِلَّةِ الرَّمْحِ) (٧) ، فإذا وضعها بين يديه فلا يجعلها قبالة وجهه لحديث المقداد (٨) قال :
 (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، صَلَّى إِلَى غُمُودٍ أَوْ شَيْءٍ فَعَمَدَ إِلَيْهِ عَمَدًا وَإِنَّمَا كَانَ يَجْعَلُهُ عَنْ
 يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ) (٩) .

(١) أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري ، أبو الوفاء ، ويعرف بابن عقيل ، عالم العراق
 وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته . كان قوي الحجة ، ولد سنة ٤٣١ هـ ومات سنة ٥١٣ هـ . انظر جلاء العينين
 ٩٩ ، وشذرات الذهب ٣٥/٤ ، وغاية النهاية ٥٥٦/١ ، ولسان الميزان ٢٤٣/٤ ، وذيل طبقات الحنابلة
 ١٧١/١ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد بن الحسن البرداني ، الفقيه الزاهد ، أبو سعد ، أحد الفقهاء من
 أصحاب القاضي أبي يعلى ، توفي في ١٨ محرم سنة ٤٩٦ هـ . ذيل طبقات الحنابلة ٩٣/١ - ٩٤ ، أقول :
 كناه الشارح هنا بأبي سعد وستأتي عنه كنيته بأبي علي ، وهكذا كناه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١٩/١٩ ،
 وتذكرة الحفاظ ١٢٣٢/٤ ، وانظر الأنساب ١٤٤/٢ .

(٣) في (ك) و(م) شيخا وهي الصواب .

(٤) في (ك) و(م) زيادة (خير من قوي النظر ، وهذه وهلة لا تليق بمنصبه الرفيع لأن ضعيف الأثر كالعدم) .

(٥) انظر أصول مذهب الإمام أحمد للدكتور عبد الله التركي ص ٢٧٤ وأعلام الموقعين ٧٧/١ وابن حنبل لأبي زهرة
 ص ٣٣٩ .

(٦) تقدم ص ٣٣٨ .

(٧) المدونة ١٠٨/١ .

(٨) المقداد بن الأسود الكندي هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة ، أسلم قديماً ومات سنة ثلاث وثلاثين في
 خلافة عثمان قيل وهو ابن سبعين سنة . الإصابة ٤٥٤/٣ - ٤٥٥ ، تجريد أسماء الصحابة ٩٢/٢ .

(٩) أبو داود ٤٤٥/١ من طريق الوليد بن كامل عن المهلب بن حجر عن ضباعة بنت المقداد ابن الأسود عن أبيها .
 وأحمد ، انظر الفتح الرباني ١٣١/٣ وقال الزيلعي رواه الطبراني في معجمه وابن عدي في الكامل وأعلّه
 بالوليد بن كامل ، ونقل عن البخاري أنه قال عنده عجائب ، ثم قال وأما ابن القطان فإنه ذكر فيه علتين علة في
 إسناده وعلة في متنه . أما التي في إسناده فقال إن فيه ثلاثة مجاهيل ضباعة مجهولة الحال ولا أعلم أحداً
 ذكرها ، وكذلك المهلب بن حجر مجهول الحال ، والوليد بن كامل من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم وليس
 له من الرواية كثير شيء يستدل به على حاله .

وليجعل بينه وبين سترته من المسافة مقدار ما يحتاج لسجوده ولا يتأخر عنها تأخراً كثيراً ، ولا يتقدم إليها كثيراً حتى إذا أراد أن يسجد تأخر عنها لأن ذلك عمل في الصلاة ، وقد رأيت بعض الغافلين ممن ينتصب للتعلم^(١) يفعل ذلك وهي جهالة فمتى تركها خالية بمقدار السجود فأراد شيء أن يمر بينه وبينها فليمنعه .

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، يُصَلِّي فَأَرَادَتْ شَاةٌ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّتْرَةِ فَذَارَهَا حَتَّى أَلْصَقَ بَطْنَهَا^(٢) بِالْحَائِطِ فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهَا^(٣) . وكذلك يفعل بكل ما يدارئه ويدافعه بعد أن يعتذر إليه بالغمز والإشارة . رواه أشهب^(٤) عن مالك ، رضي الله عنه^(٥) .

مسألة أصولية : قال النبي ﷺ : « فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ »^(٦) وليس الشيطان آدمياً ولا

وأما التي في متنه فهي أن أبا علي بن السكن رواه في سننه وقال : أخرج هذا الحديث أبو داود من رواية علي بن عياش عن الوليد بن كامل فغير إسناده ومتنه . نصب الرأية ٨٤/٢ ، والحديث رواه ابن عدي في الكامل ٢٥٤١/٧ . ترجمة الرجال الذين تكلم فيهم في هذا الإسناد :

- الوليد بن كامل بن معاذ ، أبو عبيدة الشامي ، لين الحديث . ت ٣٢٥/٢ وقال ت ١٤٧/١١ قال البخاري عنده عجائب ، وقال النسائي في الكنى أنا إبراهيم ابن يعقوب أنا علي بن عياض ، ثنا أبو عبيد الوليد ابن كامل وكان من عليّة الناس ثقة وذكره ابن حبان في الثقات . وانظر الكامل لابن عدي ٢٥٤١/٧ فقد قال عنه عنده عجائب .

- المهلب بن حجر الهمداني شامي مجهول ت ٢٧٩/٢ ، وانظرت ت ٣٢٩/١٠ .

- ضباعة بنت المقداد بن الأسود ، ويقال ضبيعة بنت المقداد بن معد يكرب لا تعرف ت ٦٠٤/٢ ، وانظر ت ٤٣٢/١٢ .

درجة الحديث : ضعيف لجهالة المهلب وضباعة ، والله أعلم .

(١) في (ك) و(م) للتعليم .

(٢) في (ك) و(م) بطنه وهو الصواب .

ويؤيده رواية أبي داود في سننه ١٨٨/١ فما زال يدارتها حتى لصق بطنه بالجدار ، وفي رواية أحمد : يقول الراوي حتى نظرت إلى بطن رسول الله ﷺ ، قد لصق بالجدار ومرت من خلفه . انظر الفتح الرباني ١٣٧/٣ ورواه البزار . انظر كشف الأستار عن زوائد البزار ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .

(٣) رواه أبو داود ١٨٨/١ ، وأحمد . أنظر الفتح الرباني ١٣٦/٣ - ١٣٧ كلاهما من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهما صدوقان ، كما قال الحافظ في ت .

درجة الحديث : حسن .

(٤) تقدم .

(٥) قول أشهب : هذا لم أجده في الموطأ ولا المدونة ، وهو في التاج والإكليل على مختصر خليل بهامش الحطاب ٥٣٣/١ .

(٦) تقدم ص ٣٣٩ .

الآدمي شيطاناً ، ولكنه لما أراد أن يفعل فعل الشيطان في الشغل عن الصلاة ، وقطع المرء عن العبادة ، جعل له مثلاً فكان تقدير الكلام فإنما هو شيطان شغلاً عن الصلاة وقطعاً كما تقول زيد البدر حسناً وعمرو الأسد إقداماً ، والذي يبينه ما رواه مسلم عن ابن عمر في هذا الحديث بعينه قال فيه (فَإِنَّ أَبِي فُلَيْقَاتِلُهُ فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرْنَيْنِ)^(١) إشارة بأن صاحبه من الشياطين هو الذي قاده إلى هذا ليقطع صلاته .

ثبت عن النبي ، ﷺ « أَنَّهُ قَالَ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شَيْطَانٌ ، قِيلَ لَهُ وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَلَا أَنَا إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ فَلَا يَأْمُرَنِي إِلَّا بِخَيْرٍ »^(٢) .

مزلة قدم

إن لم يجعل سترة جاز .

فقد صلى النبي ، ﷺ دونها^(٣) ، رواه النسائي وأبو داود ، ومثله حديث ابن عباس « زَارَنَا النَّبِيُّ ، ﷺ ، فَصَلَّى دُونَهَا » رواه النسائي وقال (فِي بَادِيَةٍ لَنَا وَكَانَتْ لَنَا كَلْبَةٌ وَحِمَارَةٌ فَصَلَّى إِلَيْنَا غَيْرَ سِتْرَةٍ وَهُمَا / يَذْنُوَانِ مِنْهُ لَا يَتَأَخَّرَانِ وَلَا يُؤْخَرُهُمَا)^(٤) .

(١) مسلم كتاب الصلاة باب منع المار بين يدي المصلي ٣٦٣/١ ، وابن ماجه ٣٠٧/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٣٢/٣ - ١٣٣ .

(٢) مسلم كتاب صفات المنافقين وأحكامهم باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قريناً ٢١٦٧/٤ - ٢١٦٨ عن ابن مسعود .

وأورده الألباني في صحيح الجامع الصغير ١٨٨/٥ ، وعزاه لأحمد ومسلم .

(٣) أبو داود ٥١٨/٤ من طريق ابن عيينة حدثني كثير بن أبي كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن بعض أهله عن جده أنه رأى النبي ، ﷺ ، مما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة . . والنسائي ٦٧/٢ من طريق ابن جريج عن كثير وكذلك ابن ماجه ٩٨٦/٢ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٤٥/٣ ، وابن خزيمة ١٥/٢ .

أقول : الحديث فيه كثير بن أبي كثير يروي عن بعض أهله عن جده وبعض أهله ، هذا ليس معروفاً ، هذا في رواية أبي داود ، أما رواية غيره ففيها ابن جريج وقد رواها بالنعنة وهو مدلس وقد تقدمت ترجمته . قال الشوكاني في النيل ٦/٣ فيه مجهول والمطلب وأبوه لهما صحبة ، وهما من مسلمة الفتح ، وكذا قال الشيخ البنا في الفتح الرباني ، وعلى هذا فالحديث ضعيف .

(٤) رواه الطيالسي انظر منحة المعبود ٨٨/١ ، وأبو داود ٤٥٩/١ ، والنسائي ٦٥/٢ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٤١/٣ ، وعبد الرزاق في المصنف ٢٨/٢ والدارقطني ٣٦٩/١ ، كلهم من رواية الفضل بن عباس .

أقول : الحديث فيه عباس بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ، لم يوثقه غير ابن حبان . قال الحافظ في ت ت ١٢٣/٥ ذكره ابن حبان في الثقات ، روى له أبو داود والنسائي حديثاً واحداً في الصلاة ، =

وقد غلط بعض الناس ههنا فقالوا : إذا صلى إلى غير سترة فلا يمر أحد بين يديه بمقدار رمية السهم ، وقيل بمقدار رمية حجر ، وقيل بمقدار رمية رمح ، وقيل بمقدار المطاعنة ، وقيل بمقدار المضاربة بالسيف^(١) وهذا كله خطأ أوقعهم فيه قوله (فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ) فحملوه على أنواع القتال^(٢) ، ولم يفهموا أن القتال هي المدافعة لغة كأن يبدأ وأباله . نعم حتى قال بعضهم وباللسان وليس بصحيح لما ثبت عن النبي ، ﷺ قال في الصائم (إِنْ أَمَرُو قَاتِلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيُقَاتِلْهُ إِنْ أَمَرُوا صَائِمٌ)^(٣) ، ففرق بينهما ، وحريم المصلي سواء وضع بين يديه سترة أو لم يضعها بمقدار ما يستقل قائماً وراكعاً وساجداً لا يستحق من الأرض كلها التي هي المسجد العام ، ولا من المسجد الخاص سواها ، وسائر ذلك لغيره ، ولا يقاتل إلا من أدرك بيديه إذا مدّها وما وراء ذلك لا يمد إليه يداً ولا يمشي إليه قدماً ، فإن فعل أبطل صلاته ، فإن دافعه فنفذ ومشى فلا يقطع الصلاة كائناً ما كان ، وبه قال عامة الفقهاء من الصحابة فمن دونهم . والله درّ مالك ، رضي الله عنه ، فإنه ذكر الأحاديث التي تمنع القطع ، وعلم أن هناك أحاديث سواها ، فأدخل عن علي بن أبي طالب أحد الخلفاء أنه قال (لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ)^(٤) وإذا عمل الخلفاء بأحد الحديثين كان ترجيحاً له .

= وقال : قلت أعله ابن حزم بالانقطاع قال لأن عباساً لم يدرك عمه الفضل ، قال الحافظ وهو كما قال ، وقال ابن القطان لا يعرف حاله .
درجة الحديث : ضعيف .
(١) انظر المغني لابن قدامة ١٧٥/٢ .

(٢) قال البغوي المراد بالمقاتلة الدفع بالعنف لا القتل ، فإنه يروي في حديث أبي سعيد : وليدراه ما استطاع فإن أبي فليقاتله ، وهذا إذا كان المصلي يصلي إلى سترة فأراد المار أن يمر بينه وبين السترة ، فإن لم يكن بين يديه سترة فليس له دفع المار لأن التفريط من المصلي بترك السترة . شرح السنة ٤٥٦/٢ .

(٣) متفق عليه ، أخرجه البخاري في الصوم باب فضل الصوم ٣١/٣ ، ومسلم في الصوم باب فضل الصوم ٨٠٧/٢ ، ومالك في الموطأ ٣١٠/١ ، والبغوي في شرح السنة ٢٢٥/٦ كلهم عن أبي هريرة .

(٤) الموطأ ١٥٦/١ مالك أنه بلغه عن علي بن أبي طالب قال : (لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَمِمَّا بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي) ، ورواه الطحاوي من طريق سعيد بن المسيب عن علي وعثمان . شرح معاني الآثار ٤٦٤/١ وقال الحافظ في الفتح روى سعيد ابن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً . فتح الباري ٥٨٨/١ .

درجة الأثر : صحيح روايته عند سعيد بن منصور الحافظ وكذا نقل محمد زكريا الكاندهلوي في أوجز المسالك ١٥٥/٣ .

الثاني : قال ابن عمر وأنس^(١) بن مالك والحسن بن أبي الحسن البصري يقطع الصلاة (المرأة والحصار والكلب^(٢) الأسود) .

الثالث : قال أحمد بن حنبل في نفسي من الحمار والمرأة شيء^(٣) .

الرابع : يقطعها الكلب الأسود خاصة^(٤) .

الخامس : والمرأة الحائض^(٥) .

فأما ما رواه أهل الخلاف عن عبد الله بن عمر^(٦) فضعيف لأن مالكاً روى عن ابن شهاب عن سالم ابنه عنه أنه قال (لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ)^(٧) ومالك، رضي الله عنه، أصح رواية من سواه وسالم ابنه أقعد به من غيره .

وأما الحائض فقد روي عن ابن عباس مسنداً إلى النبي، ﷺ (أَنَّهُ قَالَ لَا يَقْطَعُ

(١) قال ابن قدامة في المغني : روي عن أنس وعكومة وأبي الأحوص . المغني ١٨٤/٢ ، وقال الشوكاني قال به جماعة من الصحابة ومنهم أنس وابن عمر . نيل الأوطار ١٢/٣ .

(٢) روى البزار من حديث أنس (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ) كشف الأستار عن زوائد البزار ٢٨١/١ وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٦٠/٢ وقال رجاله رجال الصحيح ، وقال الشوكاني في النيل ١١/٣ قال العراقي رجاله ثقات .

درجة الحديث : صحيح .

(٣) سنن الترمذي ١٦٣/٢ ، والبيهقي في شرح السنة ٤٦٣/٢ ، وقال ابن قدامة لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود البهيم ، هذا هو المشهور عن أحمد . نقله الجماعة عنه . المغني ١٨٣/٢ .

(٤) هذا القول معزو لإسحاق بن راهويه . انظر سنن الترمذي ١٦٣/٢ ، وقال الشوكاني حكاه ابن المنذر عن عائشة . نيل الأوطار ١٢/٣ .

(٥) سيأتي ص ٣٤٦ .

(٦) تقدم قريباً .

(٧) الموطأ ١٥٦/١ عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلاة شيء . والدارقطني في السنن ٣٦٨/١ مرفوعاً ، ورواه الطحاوي موقوفاً ، معاني الآثار ٤٦٣/١ ، وعبد الرزاق في المصنف ٣٠/٢ .

قال الحافظ في الفتح ٥٨٨/١ : رواه مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه من قوله ، وأخرجها الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن إسنادهما ضعيف . قلت : وذلك من أجل إبراهيم ابن يزيد الخوزي ، بضم المعجمة وبالألف ، أبو إسماعيل المكي ، مولى بني أمية ، متروك الحديث من السابعة مات ١٥١ ت . س . ٤٦/١ ، وانظرت ت ١٧٩/١ .

درجة الحديث : الموقوف منه صحيح والمرفوع ضعيف .

الصَّلَاةَ فَذَكَرَ حَتَّى قَالَ وَالْحَائِضُ^(١) وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود والدارقطني وضعفاه .

وأما سائر الأقوال فقد أسقطها حديث عائشة، رضي الله عنها (لَيْسَ مَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلَابِ)^(٢) وأقواها رواية مسلم عن أبي ذر في قوله (الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ)^(٣) ، وقد قال في ذلك علماؤنا قولاً بديعاً . إن معنى قوله يقطع الصلاة يشغل عنها ويحول دون الإقبال عليها . ولو أراد غير ذلك لقال يفسد الصلاة أو يبطئها^(٤) .

فأما المرأة فتقطعها بفتنتها ، وأما الحمار فيقطعها ببلادته ونكوصه ، فإنه إذا زجر لم ينزجر وإذا دفع لم يندفع ، وأما الكلب الأسود فبنفرة النفس ، فإن السواد مكروه عند النفس ، فإذا رأت معه لمعة بيضاء سكنت إليه فإنها خلقت من نور ولذلك تستوحش من الظلام ومن الغيم ، وجعلت جهنم^(٥) سوداء كالقار ، ولذلك جعل علامة العذاب اسوداد

(١) أبو داود ٤٥٣/١ وقال : وقفه سعيد وهشام وهمام عن قتادة عن جابر بن زيد والنسائي ٦٤/٢ ، وابن ماجه ٣٠٥/١ ، وابن خزيمة ٢٢/٢ ولم أطلع عليه في سنن الدارقطني في مظانّه ولعله في العلل ولفظه (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالْكَلْبُ) .

أقول : الحديث صحيحه العراقي ، فقد نقل الشوكاني في النيل ١٢/٣ عن العراقي قوله راداً على ابن العربي في تضعيفه له : إن أراد بضعفه ضعف روايته فليس كذلك فإن جميعهم ثقات ، وإن أراد به كون الأكثرين وقفوه على ابن عباس فقد رفعه شعبة ورفع الثقة مقدم على وقف من وقفه وإن كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول وعلوم الحديث .

درجة الحديث : صحّحه العراقي والدكتور مصطفى الأعظمي في تعليقه على ابن خزيمة ٢٢/٢ .

(٢) تقدم ص ٣٣٩ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٣٩ .

(٤) قال الباجي : معنى القطع للصلاة ، في هذا الحديث ، شغل المصلي عما هو عليه من الإقبال عليها والبعد عن الاشتغال عنها بدليل حديث عائشة ، فنفي في حديث عائشة القطع الذي هو بمعنى إفساد الصلاة والمنع من التماذي فيها ، وثبت بالحديث الثاني القطع عن الإقبال عليها والاشتغال بها . المنتقى ٢٧٨/١ .

(٥) روى الترمذي من طريق يحيى بن أبي بكير عن شريك عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : أَوْقَدَ عَلَى النَّارِ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى أَحْمَرَتْ ثُمَّ أَوْقَدَ عَلَيْهَا أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى أَبْيَضَتْ ثُمَّ أَوْقَدَ عَلَيْهَا أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى أَسْوَدَتْ فَهِيَ سَوْدَاءُ مُظْلِمَةٌ . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة في هذا موقف أصح ولا أعلم أحداً رفعه غير يحيى بن أبي بكير عن شريك . سنن الترمذي ٧١٠/٤ ، ورواه ابن ماجه ١٤٤٥/٢ ، والبخاري في شرح السنة ٢٤٠/١٥ ، ونقل فيه كلام الترمذي المتقدم .

والحديث فيه شريك بن عبد الله النخعي الكوفي قال عنه الحافظ صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ =

الوجه^(١)، وجعلت علامة النجاة ابيضاض الوجه^(٢).

وضع اليدين على الصدر في الصلاة والقنوت وصلاة الرجل وهو حاقن

اختلف علمائنا في ذلك على ثلاث روايات. تركها في كل صلاة لأنها عمل واعتقاد يستغنى عنه^(٣)، فعلها في النافلة دون الفريضة لأنها تحتمل العمل دون الفريضة^(٤)، فعلها فيهما جميعاً لأنها استكانة وخضوع^(٥) وهو الصحيح. روى مسلم (أَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْمَانَنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ)^(٦). وأما القنوت ففيها للعلماء ثلاثة أقوال:

أحدها: لا يقنت في الصلاة/ بحال واختاره أحمد^(٧).

الثاني: أنه يقنت قبل الركوع واختاره مالك، رضي الله عنه^(٨).

الثالث: أنه يقنت بعد الركوع^(٩) واختاره الشافعي، رضي الله عنه.

= ولي القضاء بالكوفة. ت ٣٥١/١، وانظرت ت ٣٣٣/٤.

درجة الحديث: ضعيف لضعف شريك بن عبد الله.

(١) لعله يشير إلى الآيات الكريمات من سورة آل عمران آية ١٠٦ - ١٠٧ قال تعالى ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٢) ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَبِهِ رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٣) في رواية ابن القاسم في المدونة ٧٦/١ لا أعرف ذلك في الفريضة.

(٤) القول الثاني قال: وكان يكرهه، ولكن في النوافل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه. المصدر السابق.

(٥) القول الثالث قول سحنون عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، أنهم رأوا رسول الله ﷺ، واضعاً يده اليمنى على اليسرى في الصلاة. المصدر السابق. وهذا الرأي هو الذي رجحه الشارح وهو الصواب، فقد قال مالك في الموطأ ١٥٨/١ باب وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة. ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله لم يأت عن النبي ﷺ، فيه خلاف، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين، وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره. شرح الزرقاني ٣٢١/١.

(٦) مسلم كتاب الصلاة باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ٣٠١/١ عن وائل بن حجر، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ٢٤٩/١ وعزاه لمسلم.

(٧) انظر مذهبه في المغني لابن قدامة ١١٥/٢.

(٨) انظر المدونة ١٠٠/١.

(٩) قال النووي: مذهب الشافعي أن القنوت مسنون في صلاة الصبح دائماً، وأما غيرها فله فيه ثلاثة أقوال الصحيح المشهور أنه إن نزلت نازلة كعدو وقحط ووباء وعطش وضرر ظاهر في المسلمين ونحو ذلك قنتوا =

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ : (أَلْقَنُوتُ فِي الصُّبْحِ ^(١) وَالظُّهْرِ ^(٢) وَالْمَغْرِبِ ^(٣) وَالْعِشَاءِ) .

وثبت أن رسول الله ﷺ ، قنت قبل الركوع وبعد ^(٤) الركوع ، ورأى أحمد ابن حنبل أن قنوت النبي ﷺ ، إنما كان لسبب فيما كان ينزل بالمسلمين ، والأحكام إذا كانت معلقة بالأسباب زالت بزوالها ^(٥) ، ورأى مالك ، رضي الله عنه ، والشافعي أن ذلك من كلب العدو ومقارعته معنى دائم فدام القنوت بدوامه ، ونظروا أيضاً إلى أن النبي ﷺ ، وإن كان ثبت عنه القنوت في الصلوات فالذي استمر عليه عمله القنوت في الصبح ^(٦) فقصره علماؤنا على ما استمر عليه .

في جميع الصلوات المكتوبة وإلا فلا .

شرح النووي على مسلم ١٧٦/٢ ، وانظر الروضة ٣٣٠/١ .

(١) مسلم كتاب المساجد باب استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة ٤٦٦/١ من حديث أبي هريرة وأبي داود ١٤٢/٢ .

(٢) ومن حديث أبي هريرة أيضاً أنه قنت في الظهر والعشاء الأخيرة وصلاة الصبح ٤٦٨/١ ومن حديث أنس في صلاة الصبح ٤٦٨/١ ، وأبي داود ١٤١/٢ .

(٣) وقع في مسلم في نفس الباب عن البراء بن عازب أنه قنت في الصبح والمغرب ٤٧٠/١ ، وفي البخاري من حديث أنس كان القنوت في المغرب والفجر . البخاري في الوتر باب القنوت قبل الركوع وبعده ٣٢/٢ وأبو داود ٦٨/٢ .

(٤) مسلم كتاب المساجد باب استحباب القنوت في جميع الصلوات ٤٦٨/١ - ٤٦٩ من حديث أنس بن مالك قال : قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ الرُّكُوعِ بِسَبْعِينَ . ومن حديث عاصم عن أنس قال : سأله عن القنوت قبل الركوع أو بعد الركوع ؟ فقال : قبل الركوع .

(٥) أقول : رجح الحافظ ابن حجر مذهب أحمد فقد قال في الدراية ١٩٥/١ : يؤخذ من جميع الأخبار أن النبي ﷺ ، كان لا يقنت إلا في النوازل ، وقد جاء ذلك صريحاً . فعند ابن حبان عن أبي هريرة كان رسول الله ﷺ لا يقنت في الصبح إلا أن يدعو لقوم أو على قوم ، وعند ابن خزيمة عن أنس مثله وإسناد كل منهما صحيح ، وحديث أبي هريرة في الصحيحين بلفظ (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ أَوْ لِأَحَدٍ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ) وأخرج ابن أبي شيبة من حديث علي أنه لما قنت في الصبح أنكر الناس عليه ذلك فقال إنما استنصرنا على عدونا .

(٦) روى أحمد في المسند عن أنس قال : مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَقْنَتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا .

انظر الفتح الرباني ٣٠٢/٤ .

ورواه البزار ، انظر كشف الاستار ٢٦٩/١ وزاد : وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّى مَاتَ وَعُمَرُ حَتَّى مَاتَ . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣٩/٢ ورجاله موثقون ، ورواه البخوي في شرح السنة ١٢٤/٣ ، وعزه للحاكم وقال إسناد هذا الحديث حسن . والدارقطني ٣٩/٢ ، والبيهقي في السنن ٢٠١/٢ كلهم من حديث أبي جعفر =

ولما قنت النبي ﷺ ، قبل الركوع وبعده اختار عمر ، رضي الله عنه ، بعده قبل الركوع لما كان أصلح للأمة وأرفق بهم في إدراكهم الركعة^(١) .

واختلف قول مالك ، رضي الله عنه ، في سجود السهو لمن تركه فلم يدخل في ترجمة الموطأ فيه إلا رواية نافع عن ابن عمر أنه كان لا يقنت في الصلاة تنبيهاً على أنه خفيف لا يلزم في أصله فعلاً ولا يشرع له سجود جبراً^(٢) .

وأما حديث عبد الله^(٣) بن الأرقم^(٤) فاختلف العلماء في تعليقه ، فمنهم من قال علته

الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك ، وأبو جعفر هذا اسمه عيسى بن همام قال عنه الحافظ صدوق سيء الحفظ . ت ٤٠٦/٢ وقال في ت ٥٦/١٢ قال أحمد ليس بالقوي في الحديث ، وقال أحمد في رواية حنبل صالح الحديث ، وقال إسحاق ابن منصور عن ابن معين كان ثقة ، وقال مرة يكتب حديثه ، وقال ابن المدني ثقة ، وقال أبو حاتم ثقة صدوق ، وقال الساجي صدوق وقال ابن خراش صدوق سيء الحفظ ، وقال ابن سعد ثقة ، وقال ابن حبان كان ينفر عن المشاهير بالمناكير لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات .

ونقل الشيخ البنا عن النووي قوله رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ومن نص على صحته الحافظ أبو عبد الله بن محمد بن علي البلخي والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي ، ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة . الفتح الرباني ٣٠٢/٣ .

درجة الحديث : صححه مَنْ تقدم مع أن فيه أبا جعفر الرازي ، والذي يظهر لي أنه حسن لغيره .

(١) رواه عبد الرزاق في المصنف ١٠٩/٣ عن الثوري عن مخارق عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب صَلَّى الصُّبْحَ فَلَمَّا قَرَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ قَنَتَ ثُمَّ كَبَّرَ حِينَ يَرْكَعُ .

ورواه الطحاوي في معاني الآثار من طريق الثوري وإسرائيل وشعبة عن مخارق ولفظه : كَبَّرْتُ ثُمَّ قَنْتُ ثُمَّ كَبَّرْتُ .

فرَكَعَ . معاني الآثار ٢٥٠/١ .

درجة هذا الأثر : صحيح إلى عمر .

(٢) الموطأ ١٥٩/١ مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ .

درجة الأثر : صحيح إلى ابن عمر .

قال الباجي لم يدخل في الباب ما فيه القنوت في الصبح على ما كان يعتقده هو من القنوت في صلاة الصبح ، ثم أدخل فعل عبد الله بن عمر مخالفاً لما يعتقده هو في ذلك . المتقى للباقي ٢٨١/١ .

وقال ابن عبد البر ، فيما نقله عنه الزرقاني ، لم يذكر في رواية يحيى غير ذلك وأكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر : مَالِكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَا فِي الْوُتْرِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ الرَّكْعَةَ الْأَخِيرَةَ إِذَا قَضَى قِرَاءَتَهُ . شرح الزرقاني ٣٢٢/١ .

(٣) عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث الزهري ، أسلم عام الفتح وكتب للنبي ﷺ ، وأبي بكر وعمر ، وولي بيت المال لعمر وعثمان يسيراً . تجريد أسماء الصحابة ٢٩٦/١ ، والإصابة ٢٧٢/٢ .

(٤) ولفظ الحديث : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْأَرْقَمِ كَانَ يَوْمَ أَصْحَابِهِ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ يَوْمًا فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ رَجَعَ =

عدم الخشوع والإقبال على أفعال الصلاة ، ومنهم من قال علته أنه انصب للخروج فإذا حقنه فكأنه حبسه في ثوبه^(١) ، وأغفلوا علة ثالثة وهو أنه إذا حقنه فكأنه نقض طهارته فيكون مصلياً بغير طهور وهذا إذا أخرقه وحرقه .

فأما إذا كان يسيراً فلا اعتبار فيه ، وقد رتبنا التفرع على هذه الوجوه الثلاثة في كتب المسائل فلينظر فيها .

انتظار الصلاة : الملائكة تصلي على العبد ما دام منتظراً للصلاة تنبيهاً ، وما دام في مصلاه بعد الصلاة نصاً .

وقد قال (لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ (٢) الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ) (٣) وقوله : مَا لَمْ يُحَدِّثْ قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرِيدُ بِهِ (الْإِحْدَاثُ الَّتِي تَنْقُضُ (٤) الْوُضُوءَ) (٥) فحدث المعصية أخرى أن يقطعه (٦) .

حديث : ثبت عن النبي ﷺ ، أنه قال لرجل دخل المسجد وهو يخطب (يوم

فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، يَقُولُ : « إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَبْدَأْ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ » الموطأ ١٥٩/١ ، وأبو داود ٢٢/١ ، والترمذي ٢٦٢/١ وقال حسن صحيح ، والنسائي ١١٠/٢ ، وابن ماجه ٢٠٢/١ ، والحاكم في المستدرک ١٦٨/١ وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، والدارمي ٣٣٢/١ .

قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك في هذا الإسناد ، وتابعه زهير بن معاوية وسفيان بن عيينة وحفص ابن غياث ومحمد بن إسحاق وشجاع بن الوليد وحمام بن زيد ووكيع وأبو معاوية والمفضل بن فضالة ومحمد بن كنانة ، كلهم روه عن هشام ، كما رواه مالك ورواه وهيب بن خالد وأنس بن عياض وشعيب ابن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل حدثه عن عبد الله بن الأرقم فأدخلوا بين عروة وعبد الله بن الأرقم رجلاً ذكره أبو داود ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن هشام بن عروة قال : خَرَجْنَا فِي حِجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزَّهْرِيِّ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ ثُمَّ قَالَ صَلُّوا . . الزرقاني ٣٢٣/١ .
درجة الحديث : صحيح .

(١) انظر الأقوال في المسألة في المتنقى ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ .

(٢) في (م) ما دامت ، وكذا لفظ مسلم .

(٣) متفق عليه ، رواه البخاري في كتاب الأذان باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ١٦٨/١ ، ومسلم في كتاب المساجد باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة ٤٦٠/١ ، ومالك في الموطأ ١٦٠/١ من حديث أبي هريرة .

(٤) الموطأ ١٦٠/١ .

(٥) في (ك) وم) زيادة ، وقال غيره يريد ما لم يعص وإذا قطع صلاة الملائكة حدث الوضوء .

(٦) قال الحافظ في الفتح ١٤٣/٢ . المراد بالحدث الفرج ، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اليد واللسان من باب الأولى لأن الأذى منهما يكون أشد .

الجمعة^(١) على المنبر فجلس قبل أن يركع (قُمْ فَأَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ^(٢)) (٣) .
 ذهب^(٤) (ش)^(٥) إلى أن ذلك فضيلة ، وقال مالك ، رضي الله عنه ، ذلك مكروه وهو
 الصحيح ؛ لأن في صلاته انشغالا عن خطبة الإمام ، وقد قال النبي ﷺ في الصحيح :
 (إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ) (٦) .

فإذا منعه بحرمة الخطبة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فرض فأولى
 وأحرى أن يمنعه عن تحية المسجد وهي فضل .
 الحديث^(٧) الذي أوردناه آنفاً كان الرجل سليكا الغطفاني^(٨) دخل وهو في هيئة
 بذة^(٩) ، فأمره النبي ﷺ ، أن يقوم فيصلي حتى يراه الناس فلعلهم أن يعودوا عليه من فضل
 الله عندهم^(١٠) .

(١) ليست في (م) .

(٢) زيادة من (ك) و(م) وقال : إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ .

(٣) متفق عليه البخاري في الجمعة باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ١٥/٢ ، وباب إذا رأى
 الإمام رجلاً وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين ، ومسلم في الجمعة باب التحية والإمام يخطب ٥٩٦/٢ ،
 والترمذي ٣٨٤/٢ - ٣٨٥ ، وأحمد في المسند ٢٩٧/٣ و٣١٦ ، ٣١٧ و٣٨٩ ، والبغوي في شرح السنة
 ٢٦٣/٤ ، وأبو داود ٢٩١/١ كلهم من حديث جابر .

(٤) في (ك) فذهب .

(٥) انظر روضة الطالبين للنووي ٣٠/٢ .

(٦) متفق عليه البخاري في الجمعة باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ١٥/٢ - ١٦ ، ومسلم في الجمعة
 باب الإنصات يوم الجمعة ٥٨٣/٢ ، والموطأ ١٠٣/١ والبغوي في شرح السنة ٢٥٨/٤ ، وأبو داود
 ٢٩٠/١ ، والترمذي ٣٨٧/٢ ، وابن ماجه ٣٥٢/١ ، كلهم من حديث أبي هريرة .

(٧) في (ك) والحديث .

(٨) سليك بن عمرو الغطفاني وقيل بن هذبة الذي جاء إلى النبي ﷺ ، يخطب تجريد أسماء الصحابة للذهبي
 ٢٣٥/١ وقد جاء مسمى في هذه القصة عند مسلم من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر ،
 مسلم في كتاب الجمعة باب التحية والإمام يخطب ٥٩٧/٢ .

(٩) قال البغوي : أي رث الهيئة ، يقال رجل باذ الهيئة وفي هيئة بذاة وبذة وهي الرثانة وترك الزينة .
 شرح السنة ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(١٠) ورد عند النسائي من حديث أبي سعيد الخدري يَقُولُ : جَاءَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ ، يَخْطُبُ بِهِئَةٍ
 بَذَةً فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَصَلَّيْتَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : صَلِّ رَكَعَتَيْنِ ، وَحَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَالْقُوا
 ثِيَابًا فَأَعْطَاهُ مِنْهَا ثَوْبَيْنِ فَلَمَّا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الثَّانِيَةَ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَخْطُبُ فَحَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ
 قَالَ فَالْقَى أَحَدَ ثَوْبَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، جَاءَ هَذَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِهِئَةٍ بَذَةً فَأَمَرْتُ النَّاسَ بِالصَّدَقَةِ

فالحديث متأول تارة ومنسوخ أخرى ، والمحافظة على ركن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فائدة المرسلين وخلافة الخلق أجمعين أولى بالاعتبار^(١) .

(الالتفات^(٢) في الصلاة والتصفيق فيها)

بؤب مالك ، رضي الله عنه ، على الالتفات في الصلاة لأنه عمل خارج عنها مضاد للإقبال ، ولكن سمح في اليسير منه عند الحاجة .

روي عن النبي ﷺ (أَنَّهُ كَانَ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا غَيْرَ أَنَّهُ / لَا يَلْوِي عَنْقَهُ)

فَأَلْفَوْا يَتَابًا . . . سنن النسائي ١٠٦/٣ - ١٠٧/٥ ، والترمذي باختصار وقال حسن صحيح . سنن الترمذي ٣٨٥/٢ - ٣٨٦ ، ورواه أحمد أطول من رواية النسائي . انظر الفتح الرباني ١٨٦/٩ - ١٨٧ ، والحاكم في المستدرک ٢٨٥/١ - ٢٨٦ ، وقال صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي وابن ماجه ٣٥٣/١ ، وابن خزيمة ١٦٥/٢ كلاهما مختصراً .
درجة الحديث : صحيح كما قال الترمذي والحاكم والذهبي .

(١) أقول : رد الحافظ ابن حجر ما ذهب إليه ابن العربي من كون الحديث مؤولاً أو منسوخاً فقال : والحامل للمانعين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ وقوله ﷺ : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعُوتَ » قال : فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللاغي بالإنصات فمنع التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى .
وعارضوا أيضاً بقوله ، ﷺ ، ، للذي دخل يتخطى رقاب الناس وهو يخطب أجلس فقد أذيت ، فأمره بالجلوس ولم يأمره بالتحية . . إلى أن قال : ويمكن الجمع وهو مقدم على المعارضة المؤدية إلى إسقاط أحد الدليلين .

أما الآية ، فليست الخطبة كلها قرأناً وما فيها من القرآن الأمر بالإنصات حال قراءته عام مخصص بالدخل .
أما حديث إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ فهو وارد في المنع من المكالمة في الصلاة ، ولو سلم أنه يتناول كل كلام حتى الكلام في الصلاة لكان عموماً مخصصاً بأحاديث الباب . أما أمره ﷺ لمن دخل يتخطى الرقاب بالجلوس فذلك واقعة عين ولا عموم لها . إلى أن قال وقد أجاب المانعون بأجوبة غير ما تقدم وساق عشرة وأجاب عنها .

منها لما تشاغل ﷺ بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع إذ لم يكن منه ﷺ ، خطبة في تلك الحال . قال : وادعى ابن العربي أن هذا أقوى الأجوبة ، قال الحافظ وهو أضعفها لأن المخاطبة لما انقضت رجع النبي ﷺ ، إلى الخطبة وتشاغل سليك بامثال ما أمر به من الصلاة فصيح أنه صلى حال الخطبة .

ومنها تمسك أهل المدينة ، خلفاً عن سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك ، أن التنقل حال الخطبة ممنوع مطلقاً وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة ؛ فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري ، روى ذلك الترمذي وابن خزيمة وصحاحه وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحاً ما يخالف ذلك . فتح الباري ٤٠٨/٢ - ٤١١ .

(٢) هذه الترجمة في الموطأ ١٦٣/١ .

رواه الشعبي وغيره^(١) .

قال علماؤنا ، رحمهم الله ، وإنا لنخاف أن يدخل في قول النبي ﷺ ، « وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ »^(٢) .

وأما قوله (التَّصْفِيحُ^(٣) لِلنِّسَاءِ)^(٤) فقال (ش) : أراد به بيان شرع^(٥) ، وقال مالك ، رضي الله عنه ، أراد به بيان حال^(٦) لأن هذا حكمهن في الشريعة ، والحق أحق أن يتبع قال النبي ﷺ (إِنَّ الشَّيْطَانَ تَعَرَّضَ لِي فِي صَلَاتِي فَإِنْ كَانَ شَيْءٌ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجَالَ وَلْيُصَفِّقِ النِّسَاءَ) وهذا نص^(٧) قيل كيف يتسلط الشيطان عليه والعصمة قد ضمنت له .
فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : إنا نقول : إنما ضمنت له العصمة في الآية من الناس لا من الشيطان .
وضمنت له العصمة بدليل آخر من الشيطان في المعاصي دون الوسواس والترغ . ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(٨) .

(١) رواية الشعبي ، لم أطلع عليها ، وقد رواه النسائي من طريق ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس أذ رسول الله ﷺ كَانَ يُلَحِّظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا لَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ . النسائي ٩/٣ ، والترمذي ٤٨٢/٢ - ٤٨٣ . وقال هذا حديث غريب ، والحاكم في المستدرک ٢٣٦/١ وقال صحيح على شرط البخاري ، وأقره الذهبي ، ونقل الزيلعي في نصب الراية ٩٠/٢ عن ابن القطان قوله : هذا حديث صحيح وإن كان غريباً لا يعرف إلا من هذه الطريق فإن عبد الله بن سعيد وثور بن يزيد ثقتان ، وعكرمة احتج به البخاري فالحديث صحيح .

درجة الحديث : صحيح .

(٢) البخاري في كتاب العلم باب من قعد حيث ينتهي به المجلس ٢٦/١ وفي الصلاة باب الحلق والجلوس في المسجد ١٢٨/١ ، ومسلم في السلام باب من أتى مجلساً فوجد فرجة فجلس فيها ١٧١٣/٤ ، والموطأ ٩٦٠/٢ ، والترمذي ٧٣/٥ ، والبيهقي في شرح السنة ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ كلهم عن أبي واقد الليثي .
(٣) قال ابن الأثير في النهاية ٣٣/٣ التصفيح والتصفيق واحد ؛ وهو ضرب صفحة الكف في صفحة الكف الآخر .

(٤) متفق عليه ، البخاري في كتاب الأذان باب من دخل ليوم الناس ف جاء الإمام الأول فتأخر الأول ١٧٤/١ . ومسلم في الصلاة باب تقديم الجماعة من يصلي بهم ٣١٦/١ ، والموطأ ١٦٣/١ ، وأبوداود ٥٧٨/١ ، وابن ماجه ٣٣٠/١ كلهم عن سهل بن سعد .

(٥) انظر المجموع للنووي ١٤/٤ .

(٦) انظر بداية المجتهد ١٦٨/١ .

(٧) في (ك) و (م) زيادة فإن .

(٨) سورة الأعراف آية ٢٠٠ .

الثاني : أنه إنما أضاف السهو إلى الشيطان اقتداء بموسى عليه السلام ، في قوله ﴿ وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ^(١) وقد قال تعالى له : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ ﴾ ^(٢) .

الثالث : أنه كان معصوماً من شيطانه قال ﷺ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شَيْطَانٌ قِيلَ لَهُ وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ اللَّهُ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ فَلَا يَأْمُرَنِي إِلَّا بِخَيْرٍ » ^(٣) .
فأما من غيره فقد قال ﷺ : « إِنْ عَفَرَيْتَا تَفَلَّتْ عَلَيَّ الْبَارِحَةُ فِي الصَّلَاةِ فَذَعَرْتُهُ ^(٤) وَهَمَمْتُ أَنْ أُوثِقَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ ذُكِّرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ﴾ ^(٥) فَتَرَكْتُهُ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأَصْبَحَ يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانُ الْمَدِينَةِ » ^(٦) .

فإن قيل فقد قال : « إِنِّي لَأَنْسَى أَوْ أَنْسَى لِأَسْنٍ » ^(٧) فأخبر أن نسيانه سبباً لبيان السنة لا مسبباً للوسوسة من الشيطان .

(١) الكهف آية ٦٣ . (٢) الأنعام آية ٩٠ . (٣) تقدم ص ٣٤٣ .

(٤) هذه العبارة في جميع النسخ فدعوته وهي رواية مسلم وفيه فدعته . مسلم ٣٨٤/١ - ٣٨٥ .
قال النووي هو بالذال معجمة وتخفيف العين المهملة أي خفته . قال مسلم في رواية أبي بكر بن أبي شعبة فدعته يعني بالذال المهملة وهو صحيح أيضاً ومعناه دفعته دفعاً شديداً . شرح النووي على مسلم ٢٩/٥ .

(٥) سورة ص آية ٣٥ .

(٦) متفق عليه البخاري في كتاب الأنبياء باب قوله الله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لِذَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ١٩٧/٤ وفي تفسير سورة ص ١٥٦/٩ ، وفي العمل في الصلاة باب ما يجوز من العمل في الصلاة ٨١/٢ ، ومسلم في كتاب المساجد باب جواز لعن الشيطان أثناء الصلاة ٣٨٤/١ كلهم من حديث أبي هريرة .

(٧) الموطأ ١٠٠/١ . قال ابن عبد البر : لا أعلم هذا الحديث روي عن النبي ﷺ ، مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه ، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلة ومعناه صحيح في الأصول . الزرقاني ٢٠٥/١ .

وقال الحافظ ابن الصلاح في رسالته في وصل البلاغات الأربع في الموطأ ص ١١ : أحد هذه البلاغات صحيح وهو حديث النسيان ، وقال في صفحة ١٤ : وأما حديث النسيان فقد روينا من وجوه كثيرة صحيحة ، ثم ساق بسنده من طريق أبي داود قال : نا عثمان بن أبي شعبة قال نا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : صَلَّى النبي ﷺ ، وذكر حديث السهو وأنه ﷺ ، قال : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ فَإِذَا نَبِيتُ فَذَكِّرُونِي طَرَفَ مِنْهُ » .

وقال الحافظ في الفتح ١٠١/٣ : لا أصل له فإنه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث =

قلنا : الحديث لم يصح سنده ، ومع هذا فله معنى صحيح لأن الشيطان يقصد بتلبيسه على النبي ، ﷺ ، الفساد فخرجه الله تعالى إلى الصلاح^(١) كمن يُعطى مثلاً ثياباً أو سلاحاً بقصد المعصية فيذهب المعطى فيستعملها في الطاعة .
(الصلاة على النبي ، ﷺ)

رويت الصلاة على النبي ، ﷺ ، من طرق منها طريق كعب بن عجرة أنه قال : (قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ فَسَكَتَ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : قُولُوا اَللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ)^(٢) الحديث . فقول الله تعالى : بيان لفظ الصلاة على النبي ، ﷺ ، وأنزله في هذه المسألة بالوحي فصار حداً محدوداً لا يحل لأحد الزيادة فيه ولا النقصان منه . ووهم شيخنا أبو محمد ابن أبي^(٣) زيد في هذه المسألة وهماً قبيحاً خفي فيه عليه علم الأثر والنظر فقال في صفته : الصلاة على النبي ، ﷺ ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأرحم محمد^(٤) .

وقوله : وارحم محمداً كلمة ليس لها أصل إلا في حديث ضعيف وردت فيه خمسة ألفاظ (اَللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآرَحِمْ وَبَارِكْ وَتَحَنَّنْ وَسَلِّمْ)^(٥) .

الشديد ، والحديث الذي ذكره ابن الصلاح بسنده إلى أبي داود رواه في سننه ٢٦٨/١ وهو حديث صحيح ، ولا شك أنه يختلف لفظه مع لفظ الحديث الوارد في الموطأ ولفظه (إِنِّي لَأُنْسِيْ أَوْ أُنْسَى لَأُسْنٌ) ، وعلى هذا فأرى أن ما ذهب إليه الشارح وقبله ابن عبد البر وبعده ابن حجر من تضعيف الحديث هو الصواب ، والله أعلم .

(١) قال الحافظ : إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع . ونقل عياض الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية ، وخص الخلاف بالأفعال لكن تعقبه . نعم اتفق على جواز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بيان ، إما متصلاً بالفعل أو بعده ، كما وقع في حديث ذي اليمين من قوله (لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ) ثم تبين أنه نسي . فتح الباري ١٠١/٣ .

(٢) متفق عليه البخاري في تفسير سورة الأحزاب باب ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ١٥١/٦ . وفي الدعوات باب الصلاة على النبي ﷺ ٩٥/٨ ، ومسلم في الصلاة باب الصلاة على النبي ﷺ ، بعد التشهد ٣٠٥/١ وأبو داود ٢٥٧/١ ، والترمذي ٣٥٢/٢ - ٣٥٤ وقال حسن صحيح والنسائي ٤٧/٣ - ٤٨ ، وابن ماجه ٢٩٣/١ ، والبيهقي في شرح السنة ١٩٠/٣ .

(٣) أبو محمد بن أبي زيد تقدمت ترجمته ص ٢٤١ .

(٤) تقدم الكلام على هذه المسألة ص ٢٤١ .

(٥) رواه الحاكم في المستدرک ٢٦٩/١ وليس فيه وتحنن وهو من رواية يحيى بن السباق عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود ، رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، ويحيى هذا مجهول ويروي عن رجل يهيم . نص على ذلك الحافظ ، فقد قال في الفتح ١٥٩/١١ : اغتر بتصحیح الحاكم لهذا الحديث قوم فوهموا فإنه من رواية يحيى بن السباق وهو مجهول عن رجل مبهم .

ومثل هذا الحديث لا ينبغي أن يلتفت إليه في العبادة ، ثم نزل أبو محمد إلى درجة النظر فليته اختار قوله وسلم ولكنه اختار وارحم ، وخفي عليه أن قوله : وارحم معنى قوله صل لأن صلاة الله تعالى رحمة . فحذار أن يقولها أحد وليقتد بالمعلم الأكبر محمد ﷺ .

أما إنه قد اختلفت الرواية في لفظ الحديث على ثلاثة أوجه :

أحدها : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم^(١) .

الثاني : أنه روي : كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم^(٢) .

الثالث : أنه روي بدل قوله : وآل محمد وأزواجه / وذريته^(٣) .

وقد اختلف في الآل هل هم أهل بيته^(٤) ، أو أمته^(٥) ، والصحيح أنهم أمته وقد بيناه

ورواه ابن ماجه عن ابن مسعود من قوله قال قولوا : (اَللّٰهُمَّ اجْعَلْ صَلَواتَكَ وَرَحْمَتَكَ وَبَرَكَاتِكَ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ مُحَمَّدٍ عَبْدَكَ وَرَسُولَكَ ..) ابن ماجه ٢٩٣/١ . وقال السندي في حاشيته على ابن ماجه ٢٩٣/١ قال في الزوائد : رجاله ثقات إلا أن المسعودي اختلط بآخر عمره ولم يتميز حديثه الأول من الآخر فاستحق الترك كما قاله ابن حبان .
درجة الحديث : ضعيف ، كما قال الشارح وبعده ابن حجر .

(١) ورد ذلك من طريق محمد بن عبد الله بن زيد أنه أخبره عن أبي مسعود الأنصاري أنه قال : أنا رسول الله ﷺ ، في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير ابن سعد . . رواه مسلم في الصلاة على النبي ﷺ ٣٠٥/١ ، والموطأ ١٦٥/١ ، ١٦٦ ، والبغوي في شرح السنة ١٩٢/٣ .
(٢) ورد ذلك من حديث كعب بن عجرة تقدم تخريجه .

(٣) متفق عليه من حديث أبي حميد الساعدي . البخاري في الدعوات باب هل يُصَلَّى على غير النبي ، ﷺ ٩٦/٨ ، ومسلم في الصلاة باب الصلاة على النبي : ﷺ ، بعد التشهد ٣٠٦/١ ، ومالك في الموطأ ١٦٥/١ والبغوي في شرح السنة ١٩١/٣ .

(٤) قال الحافظ : المراد بالآل في التشهد الأزواج ومن حرمت عليهم الصدقة ويدخل فيهم الذرية ، فبذلك يجمع بين الأحاديث . وقد أطلق على أزواجه ﷺ ، آل محمد في حديث عائشة (مَا سَمِعَ آلَ مُحَمَّدٍ مِنْ خُبْرٍ وَأَدَمَ ثَلَاثًا) وفي حديث أبي هريرة : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْتًا ، وكأن الأزواج أفردوا بالذكر تنويعاً بهم ، وكذا الذرية .

وقيل المراد بالآل جميع الأمة ، أمة الإجابة . وقال : قال ابن العربي مال إلى ذلك مالك ، واختاره الأزهرى ، وحكاه أبو الطيب الطبري عن بعض الشافعية ، ورَّجَّه النووي في شرح مسلم ، وقَّيَّده القاضي حسين والراغب بالانقياء منهم ويؤيده قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَوْلِيَاءَهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ ﴾ فتح الباري ١٦٠/١١ .

وقال النووي : آل النبي ﷺ ، المأمور بالصلاة عليهم وفيهم ثلاثة أوجه لأصحابنا الصحيح في المذهب أنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، وهو الذي نص عليه الشافعي في حرمله ، ونقله الأزهرى والبيهقي وقطع به جمهور الأصحاب . المجموع ٤٦٦/٣ .

(٥) في (م) أم هم ، وفي (ك) أم أمته .

في موضعه .

أما إنَّ أبا هُرَيْرَةَ قد روى هذا الحديث فزاد فيه « أَللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ » ^(١) الحديث إلى آخره وهو حديث لا بأس به خرَّجه الداودي ^(٢) .

واختلف في معنى قوله : (كما صليت على إبراهيم) على عشرة أقوال :
أحدها : أنه قيل له ذلك قبل أن يعرف بشفوف منزلته .

الثاني : أنه سأل ذلك لنفسه وأهل بيته لستم النعمة عليه والبركة كما أتمها عليهم .
الثالث : أنه سأل ذلك له ولأمته .

الرابع : أنه سأل ذلك ليضاعف له فيكون لإبراهيم عليه السلام أصلياً وله مضاعفاً .
الخامس : أنه سأل الدوام فيه ليجزى إلى يوم القيامة .

السادس : أنه يحتمل أن يكون ذلك بدعاء أمته ، أعطاهم الله تعالى هذه الفضيلة بأن يكرمَّ رسوله على الستتهم .

السابع : أن الله تعالى شرَّع ذلك ثواباً لهم . قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ عَشْرًا » ^(٣) .

(١) قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسحاق حدثنا حبان بن يسار الكلبي حدثني أبو مطرف عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كريب ، حدثني محمد بن علي الهاشمي عن المعتمر عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي ﷺ ، « قَالَ مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكُنَالَ بِالْمَكِّيَالِ الْأَوْفَى إِذَا صَلَّى عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَأَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلَ بَيْتِهِ . » أبو داود ٦٠١/١ .

أقول : الحديث فيه حبان بن يسار الكلبي أبو رويحة ، بمهملتين مصغراً ، بصري صدوق اختلط من الثامنة / د ع س . ت ١٤٧/١ .

وقال في ت ت : قال أبو حاتم ليس بالقوي ولا بالمتروك ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن عدي حديثه فيه ما فيه لأجل الاختلاط الذي ذكر عنه ، وقال أبو داود لا بأس به . ت ت ١٧٥/٢ - ١٧٦ .

وقال العقيلي : قال البخاري قال لي الصلت بن محمد رأيت حبان آخر عمره فذكر منه الاختلاط .
الضعفاء للعقيلي ٣١٨/١ ، وانظر الكامل لابن عدي ٨٣٠/٢ ، لسان الميزان ٣٦٩/٢ ، المغني في الضعفاء ١٩٨/١ .

درجة الحديث : ضعفه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ٢٩٤/١ وهو كما قال لضعف حبان بن يسار .

(٢) الداودي هنا يقصد به أبو داود صاحب السنن ، سليمان بن الأشعث ، الإمام المشهور .

(٣) مسلم في الصلاة باب الصلاة على النبي ﷺ ، بعد التشهد ٣٠٦/١ والترمذي ٣٥٥/٢ ، وقال : من صلى عليَّ صلاة ، وقال : عنه حسن صحيح ، والنسائي ٥٠/٣ ، والبغوي في شرح السنة ١٩٥/٣ كلهم عن أبي هُرَيْرَةَ .

روينا في الأحاديث المشهورة أن النبي ﷺ، قال : « إِنَّ اللَّهَ وَكُلَّ بِالصَّلَاةِ عَلَيَّ مَلَكًا يُبَلِّغُنِي صَلَاةَ كُلِّ مَنْ يُصَلِّي عَلَيَّ مِنْ أُمَّتِي » (١) .

الثامن : أنه أراد أن يبقى له ذلك لسان صدق في الآخرين مقروناً بما وهب الله تعالى من ذلك لإبراهيم .

التاسع : أن معناه اللهم ارحمه رحمة في العالمين تبقي له بها دينه إلى يوم الدين .
 العاشر : أن معناه اللهم صل عليه صلاة تتخذه بها خليلاً كما اتخذت إبراهيم خليلاً لا جرم فإنه ﷺ قال في آخر خطبة خطبها : « لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا لَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ » (٢) .

وقد تتبعنا هذه الأقوال بالتنقيح ، وشرحناها في شرح الصحيح فخذوها هنا جملة واطلبوها هنالك تفصيلاً (٣) .

(١) النسائي ٤٣/٣ ، وأحمد ، انظر الفتح الرباني ٣١١/١٤ ، والحاكم ٤٢١/٢ ، وقال صحيح الإسناد ، وأقره الذهبي ، وأورده القاضي عياض في الشفاء انظره فيه مع شرحه لملاً علي القاري ٨٢٤/٣ وعزاه ملاً علي القاري أيضاً للبيهقي في الشعب وابن حبان ، ورواه البغوي في شرح السنة ١٩٧/٣ ، والدارمي ٣١٧/٢ وابن القيم في جلاء الأفهام ص ٢٧ كلهم من حديث ابن مسعود .

درجة الحديث : صححه الحاكم وأقره الذهبي ، ونقل الشيخ البنا عن ابن حبان أنه صححه وقال : أورده الهيثمي وقال رجاله رجال الصحيح ، وقال الحافظ العراقي الحديث متفق عليه دون قوله سياحين . الفتح الرباني ٣١١/١٤ وصححه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ٢٩١/١ .

(٢) مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه ، ١٨٥٥/٤ ، والبغوي في شرح السنة ٧٧/١٤ كلاهما من حديث ابن مسعود .

(٣) قال النووي ، بعد أن سرد بعض هذه الأقوال : والمختار في ذلك ثلاثة أقوال : أحدها : حكاه بعض أصحابنا عن الشافعي ، رحمه الله تعالى ، أن معناه صل على محمد ، وتم الكلام هنا ثم استأنف وعلى آل محمد أي صل على آل محمد كما صليت على إبراهيم ، فالمسؤول له مثل إبراهيم وآله هم آل محمد ﷺ لا نفسه .

القول الثاني : معناه : اجعل لمحمد وآله صلاة منك كما جعلتها لإبراهيم وآله . فالمسؤول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها .

القول الثالث : أنه على ظاهره والمراد اجعل لمحمد وآله صلاة بمقدار الصلاة التي لإبراهيم وآله والمسؤول مقابلة الجملة فإن المختار في الآل . . أنهم جميع الأتباع . شرح النووي على مسلم ١٢٥/٤ - ١٢٦ .

وقال السد محمد الطاهر بن عاشور : إن التشبيه هنا تمهيد لبساط الإجابة لأنه تعالى لما تفضل على إبراهيم بصلاة وبركة عظيمة كان مرجواً أن يتفضل على محمد فإنه قد عرف من الله الفضل . . كشف المغطا ص ١٢٠ .

حديث ابن عمر^(١) رواه بعضهم يصلي على النبي ﷺ ويدعو لأبي^(٢) بكر وعمر^(٣). قال لنا الفقيه الإمام أبو سعيد الزنجاني الشهيد^(٤) قال لنا الأستاذ أبو المظفر^(٥) شاهفور : اختلف الناس هل يُصلى على غير النبي، ﷺ ، أم لا ؟ فقيل : ذلك جائز . وقيل : الصلاة للنبي، ﷺ ، والرضوان لأصحابه والرحمة لسائر المؤمنين وهي خطط مخصوصة تميزت كل مرتبة بخطة منها .

وقد تعلق بعضهم بما روى عن النبي ﷺ « أَنَّهُ قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى »^(٦). وقيل لا حجة في هذا الحديث لأنه كان مخصوصاً بالنبي، ﷺ ، أمر أن يصلي على من جاء بصدقته عوضاً له منها فقيل له ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٧) ، وهذا معنى مختص به . هذه المسألة اجتهادية وقد بيناها في موضعها ، والصحيح عندي أن الصلاة مخصوصة بالنبي، ﷺ^(٨).

فأما ما روي عن ابن عمر أنه كان يصلي على النبي، ﷺ ، وعلى أبي بكر وعمر ، رضي الله عنهما ، فإن معناه يدعو لأبي بكر وعمر ، رضي الله عنهما ، كما رواه بعضهم

(١) مالك عن عبد الله بن دينار قال : رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي، ﷺ ، فيصلّي على النبي، ﷺ ، وعلى أبي بكر وعمر . الموطأ ١/١٦٦ .

(٢) قال الزرقاني رواية يصلي على النبي، ﷺ ، وعلى أبي بكر وعمر رواية القعني وابن بكير وسائر رواة الموطأ : فيصلّي على النبي، ﷺ ، ويدعو لأبي بكر وعمر . شرح الزرقاني ١/٣٣٧ .

(٣) في (م) كان ابن عمر يقف على قبر النبي، ﷺ ، فيصلّي على النبي، ﷺ ، وعلى أبي بكر وعمر . وروى بعضهم عن النبي ويدعو لأبي بكر وعمر . وهذا الأثر لم أجده في غير الموطأ وهو صحيح إلى ابن عمر .

(٤) أبو سعيد الزنجاني تقدم ص ٢٤٨ .

(٥) اسمه منصور بن محمد ترجم ص ٢٤٨ .

(٦) متفق عليه . البخاري في الزكاة باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ٢/١٥٩ وفي الدعوات باب هل يُصلى على غير النبي، ﷺ ، ٨/٩٥ - ٩٦ ، ومسلم في الزكاة باب الدعاء لمن أتى بصدقته ٢/٧٥٦ - ٧٥٧ عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان النبي ﷺ « إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى » لفظ البخاري .

(٧) التوبة آية ١٠٣ .

(٨) ما رجحه الشارح هو مذهب ابن عباس ، قال الحافظ ثبت عن ابن عباس اختصاص ذلك بالنبي ﷺ . أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن حكيم عن عكرمة عنه قال ما أعلم الصلاة تنبغي على أحد من أحد إلا على النبي، ﷺ ، قال الحافظ وهذا سند صحيح وحكى القول به عن مالك وقال ما تعبدنا به وجاء نحوه عن عمر بن عبد العزيز ، وعن مالك يكره ، وقال عياض عامة أهل العلم على الجواز ، وقال سفيان يكره أن يُصلى على غير نبي . . فتح الباري ١١/١٦٩ - ١٧٠ .

ولكنه ألحق الثاني بالأول لفظاً كما قال الشاعر :

علفتها تبناً وماء بارداً^(١)

وكما قال الآخر :

ورأيت زوجك في الوغا متقلداً سيفاً ورمحاً^(٢)

حديث : قوله « أَتَرَوْنَ قِبَلَتِي هَهُنَا »^(٣) الحديث . قال بعض الناس : معناه أنه كان يرى من وراء ظهره ممن كان على يمينه أو يساره ، فإنه كان يلتفت إليه التفاتاً لا يلوي عنقه ، وهذا ضعيف لا يميل إليه إلا ضيق الحوصلة في العلم بل كان ﷺ يرى ما وراءه كما يرى ما أمامه فإن الإدراك معنى يخلقه الله تعالى في / العين على قدر ما يريد أن يبصر الرائي من المراتب^(٤) ، أولاً تراه يرى الجنة في عرض الحائط^(٥) ولا يراها أحد ، ويرى جبريل ولا يراه غيره^(٦) .

(١) البيت لعبد الله بن الزُّبَيْرِ انظر ديوانه ص ٣٢ ، وذكر محققه مصادر عديدة جاء البيت في أكثرها ، وانظر لسان العرب ٢٥٥/٩ ، مجاز القرآن ٦٢/٢ ، تأويل مشكل القرآن ص ١٦٥ ، والمحزر الوجيز ١٥٥/١ وتكملة البيت :

حتى غدت همالة عيناها

(٢) الت سبه الأخفش في تعليقه على الكامل ٢٣٤/٣ لعبد الله بن الزُّبَيْرِ ، وأورده ابن قتيبة في مشكل القرآن ص ٢١٤ ولم ينسبه ، وكذلك في معاني القرآن للقرّاء ١٢١/١ ، ومجاز القرآن ٦٨/٢ ، ومجمع البيان ١١١/١ ، والبحر المحيط ٤٦٤/٢ ، ٤٨٥/٦ ، واللسان ٣٦٧/٣ ، والمقتضب ٥١/٢ .

(٣) متفق عليه . البخاري في كتاب الصلاة باب عظة الإمام الناس في تمام الصلاة وذكر القبلة ١١٤/١ ، ومسلم في الصلاة باب الأمر بتحسين الصلاة وتمامها والخشوع فيها ٣١٩/١ ، والموطأ ١٦٧/١ ، كلهم من رواية أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قَالَ : « هَلْ تَرَوْنَ قِبَلَتِي هَهُنَا فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا سُجُودُكُمْ إِنِّي لَأَرَأَيْكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي » لفظ مسلم .

(٤) اقول : ما رجّحه الشارح هنا رجّحه الحافظ ابن حجر فقد قال : والصواب المختار أنه محمول على ظاهره ، وأن هذا الإبصار إدراك حقيقي خاص به ﷺ انخرقت له فيه العادة وعلى هذا عمل المصنف (أي البخاري) فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة ، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره . فتح الباري ٥١٤/١ .

(٥) متفق عليه . البخاري في الاعتصام باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ١١٨/٩ وفي العلم باب من برك على ركبته عند الإمام ٣٤/١ ، ومسلم في الفضائل باب توقيفه ﷺ ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه ١٨٣٣ ، ١٨٣٢/٤ ، والبعوي في شرح السنة ٢٩٩/١٣ - ٣٠٠ كلهم عن أنس .

(٦) متفق عليه . البخاري في تفسير سورة النجم باب قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ ١٧٦/٦ ، ومسلم في الإيمان باب في ذكر سيرة المنتهى ١٥٨/١ بعدة روايات ، والبعوي في شرح السنة ٣٤٩/٣ - ٣٥٠ كلهم من طريق سليمان الشيباني قال : سألت زراً عن قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ٭ قال : أخبرنا عبد الله أن محمداً ﷺ رأى جبريل له سمانانة جناح ، نطز البخاري .

فإذا أدرك نبيك ، أيها العبد ، ما لم تدرك فاعلم أنه يرى من حيث لا ترى وذلك سواء ، ولا يستبعد ذلك إلا جاهل ؛ فقد خلق الله المرأة دليلاً على غيب القدرة فإنك ترى فيها نفسك وترى فيها ما وراءك ، وليس الذي تراه في المرأة مثلاً بل هو نفس المرئي بعينه ؛ والدليل القاطع على ذلك أن المرأة تكون في غلظ قشرة البيضة ثم تقابل بها وجهك فتدنو من المرأة فتري الدنو فيها ، وتبتعد عنها ذراعاً وذراعين فتري البعد فيها ، ومجال أن يكون ذلك الدنو والبعد الكثير في غلظ قشر البيضة ، فدل على أن الذي تدرك إنما هو حقيقة المرئي .

حديث : « كَانَ يَأْتِي قُبَاءً رَاكِبًا وَمَاشِيًا »^(١) ، وقال ﷺ « لَا تَعْمَلُ الْمَطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي هَذَا وَمَسْجِدِ إِبِلْيَاء »^(٢) الحديث .

فثبت فضل هذه الثلاثة مساجد بالقول والفعل ، ثم حدثت البدع في الخلق فعادوا يختارون المساجد ، وليس في الأرض مسجد له فضل على غيره لا هم إلا مساجد الثغور^(٣) لما فيها من فضل الرباط ، ولكن تفتن مالك ، رضي الله عنه ، لسعة باعه في العلم ، وعظم اطلاعه بالنظر ، إلى مسألة فاتت من سواء وذلك أنه قال : (مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ فِي مَسْجِدِ الرَّبَّاطِ لَزِمَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ)^(٤) وذلك لأن حماية الثغر تجتمع مع الصوم ولا تجتمع مع الصلاة .

حديث أبي قتادة في حمل النبي أمانة قال فيه مالك : « كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ

(١) متفق عليه . البخاري في صلاة التطوع باب من أتى مسجد قباء كل سبت ٧٦/٢ ، ومسلم في الحج باب فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه وزيارته ١٠١٦/٢ ، وشرح السنة ٣٤٣/٢ ، ومالك في الموطأ ١٦٧/١ ، كلهم من حديث ابن عمر .

(٢) مسلم في الحج باب لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ١٠١٤/٢ - ١٠١٥ ، وأبو داود ٢١٦/٢ ، والبخاري في شرح السنة ٣٣٧/٢ ، والنسائي ٣٧/٢ - ٣٨ ، كلهم من حديث أبي هريرة . قال البخاري : تخصيص هذه المساجد لما أنها مساجد الأنبياء ، صلوات الله وسلامه عليهم ، وقد أمرنا بالاعتداء بهم قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَبِهَذَا هُمْ أَقْتَدَهُ ﴾ (الأنعام ٩٠) ولو نذر أن يصلي في مسجد من هذه المساجد الثلاثة يلزمه أن يأتيه فيصلي فيه ، فإن صلى في غيرها من المساجد لا يخرج عن نذره ، ولو نذر أن يصلي في مسجد سواها لا يتعين وعليه أن يصلي حيث شاء . شرح السنة ٣٣٧/٢ .

(٣) الثغر هو الموضع الذي يكون حداً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار ، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد . النهاية ٢١٣/١ ، وانظر لسان العرب ١٠٣/٤ .

(٤) انظر بداية المجتهد ٣١٦/١ ، ومواهب الجليل ٤٥٩/٢ .

أَمَامَةً»^(١).

وروي في الصحيح (كَانَ يُصَلِّي^(٢) بِالنَّاسِ ، وَرَوَى كَانَ يُؤْمُ النَّاسَ^(٣) خَرَجَ النَّبِيُّ، ﷺ ، وَأَمَامَةً عَلَى عُنُقِهِ فَأَحْرَمَ وَهِيَ كَذَلِكَ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ وَضَعَهَا فِي الْأَرْضِ فَلَمَّا قَامَ أَخَذَهَا فَرَدَّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا حَتَّى أَكْمَلَ صَلَاتَهُ).

واختلف الناس فيه ؛ فقرأنا في موطأ عبد الله بن يوسف التنيسي^(٤) أنه قال : سألت مالكا عن هذا الحديث فقال هو منسوخ ، وقال غيره إنما احتملها^(٥) لأنها علقت به فلما تركها لأضر ذلك بها . والصحيح عندي ، من هذه الأقوال ، ما أشار إليه مالك ، رضي الله عنه ، من أنه متروك لأنها إن علقت^(٦) به يمكن أن يشغلها بشيء آخر سواء لضعف عقل الصبي ؛

(١) متفق عليه . أخرجه البخاري في الصلاة باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ١٣٧/١ وفي الأدب باب رحمة الولد وتقبيله ومعاقبته ٨/٨ ، ومسلم في المساجد باب جواز حمل الصبيان ٣٨٥/١ ، والبخاري في شرح السنة ٢٦٣/٣ ، والموطأ ١٧٠/١ .

(٢) هي رواية من روايات مسلم .

(٣) لفظ مسلم وفيه كَانَ يُؤْمُ النَّاسَ وَأَمَامَةً بَنَتْ أَبِي الْعَاصِ وَهِيَ ابْنَةُ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ، ﷺ . وفي رواية أحمد : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ يَحْمِلُ أَمَامَةً بَنَتْ أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ . . وَهِيَ صَبِيَّةٌ فَحَمَلَهَا عَلَى عَاتِقِهِ فَصَلَّى ، وَهِيَ عَلَى عَاتِقِهِ يَضَعُهَا إِذَا رَكَعَ وَيُعِيدُهَا عَلَى عَاتِقِهِ إِذَا قَامَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ ، وَهِيَ عَلَى عَاتِقِهِ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِهَا . انظر الفتح الرباني ١١٧/٤ وكذا عند أبي داود في السنن ٢٤١/١ وقال الحافظ : دل هذا على أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها ، بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال : يشبه أن تكون الصبية كانت قد ألفتها فإذا سجد تعلقت بأطرافه والتزمته فينهض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسلها . قال : هذا وجه عندي . فتح الباري ٥٩١/١ .

(٤) عبد الله بن يوسف التنيسي أبو محمد الكلاعي ، أصله من دمشق ، ثقة ثبت من أثبت الناس في الموطأ من كبار العاشرة . ت ٤٦٣/١ ، ت ٨٦/٦ - ٨٩ ، الأنساب ٩٨/٣ .

(٥) في (ك) و(م) زيادة لأنه لم يجد لها كافلاً في الوقت ، وقيل إنما احتملها .

(٦) قال الأبي روى ابن القاسم أنه كان في نافلة ، وروى أشهب أنه كان لضرورة أنه لم يجد من يمسكها وهذا يقتضي أنه كان في الفرض وهو ظاهر الحديث : بَيْنَا نَنْتَظِرُهُ لِلظُّهْرِ أَوْ لِلْعَصْرِ خَرَجَ حَامِلاً أَمَامَةً عَلَى عَاتِقِهِ . (أبو داود ٢٤٢/١) وقد يقال على هذا إنه كان في النافلة التي قبل الفرض ، لكنه لم يكن يتنفل في المسجد بل في بيته قبل أن يخرج ، وقيل هو خاص به . الأبي ٢٤٥/٢ . ونقل الحافظ عن القرطبي قوله : روى عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك أن الحديث منسوخ وقال قلت روى ذلك الإسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه لكنه غير صريح ولفظه : قال التنيسي قال مالك من حديث النبي، ﷺ ، ناسخ ومنسوخ وليس العمل على هذا .

وقال ابن عبد البر : لعله نسخ بتحريم العمل في الصلاة وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وبأن القصة =

إذ لا يثبت له ما يراه وإذا غاب عنه سهاء، وإن احتاج الصغير إلى الضبط فليدفعه إلى غيره ، ولو كانت أمها زينب مشغولة فغيرها كان فارغاً . فليس يثبت عند السير إلا أن الصلاة ، في صدر الإسلام ، كانت تحتل العمل والكلام ثم نسخ الله تعالى ذلك فلا يجوز فيها عمل ولا كلام إلا أن يعود إلى مصلحتها ، على اختلاف بين العلماء وقد تقدم .

حديث : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »^(١) إلى آخره . الباري ، تبارك وتعالى ، محيط بالكل ، عالم بالجميع ، له الحجة البالغة التي لا يتطرق إليها اختلال ، ولا يتوجه عليها سؤال ، فلو شاء ما قرن الملائكة بالخلق لكتب الأعمال ولكنه كما جاء في الحديث . (أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى : عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا عَلَيْكُمْ فَنُوفِي كُلَّ أَحَدٍ عَلَى عَمَلِهِ)^(٢) ، فإن أقرَّ أخذ به وإن أنكر شهدت كل جارحة على نفسها وذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ ﴾^(٣) الآية إلى آخرها . وخلق الباري الأزمنة كما قدمنا سواء ، وفضل بعضها على بعض بما شاء ، حسب ما

= كانت بعد قوله ﷺ إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُعْلًا ؛ لأن ذلك كان قبل الهجرة ، وهذه القصة كانت بعد الهجرة بمدة مديدة ، وذكر عياض أن ذلك من خصائصه ﷺ ، وردُّ بأن الأصل عدم الاختصاص . . وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوالٍ لوجود الطمأنينة في أركان صلاته . فتح الباري ٥٩٢/١ . وقال النووي : ادَّعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ ، وبعضهم أنه من الخصائص ، وبعضهم أنه كان لضرورة ، وكل ذلك دعوى باطلة مردودة لا دليل عليها ، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأدمي طاهر وما في جوفه معفو عنه ، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة ، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلَّت أو تفرَّقت ، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك ، وإنما فعل النبي ، ﷺ ، ذلك لبيان الجواز . شرح النووي على مسلم ٣٢/٥ وعندي أن ما نقله الحافظ عن البعض من أنه إذا كان العمل غير متوالٍ والطمأنينة موجودة فلا بأس بذلك ، وهو خلاف ما رجحه الشارح . والله أعلم .

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر ١٤٥/١ ، ١٤٦ ، ومسلم في كتاب المساجد باب فضل صلاة الصبح والعصر والمحافظة عليهما ٤٣٩/١ ، والموطأ ١٧٠/١ كلهم عن أبي هريرة وبقية الحديث :

« وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ » لفظ البخاري .

(٢) مسلم كتاب البر والصلة باب تحريم الظلم ١٩٩٤/٤ - ١٩٩٥ من حديث أبي ذر عن النبي ، ﷺ ، فيما يروى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : (يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا . . يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أَوْفَيْكُمْ إِيَّاهَا فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ . .) .

(٣) سورة فصلت آية ٢٢ .

تقدم بيانه . فمن فضائل النهار تعاقب الملائكة ومن فضائل الليل نزول الرب إلى سماء الدنيا^(١).

وأما سؤاله تعالى : كيف تركتم عبادي ؟ / فليس بسؤال استخبار فإنه أعلم بهم ، وإنما هو سؤال تشریف يشرفهم بذكره . قال النبي ، ﷺ ، لأبي بن كعب : (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ فَقَالَ أَوْذَكِرْتُ هُنَاكَ وَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ)^(٢).

فقول الملائكة : تركناهم وهم يصلون ، فيحب الباري تعالى أن يسمع ذكرهم بالطاعة . قال أهل الإشارة^(٣) : ذلك لتقوم الحجة على الملائكة حين قالوا ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾^(٤).

حديث « مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ » إلى آخره ، قَالَتْ عَائِشَةُ لِحَفْصَةَ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ^(٥) ، فَمُرْ عُمَرَ ، فَرَوِيَ أَنَّ عُمَرَ صَلَّى فَأَفَاقَ النَّبِيُّ ، ﷺ ، مِنْ غُمْرَتِهِ وَسَمِعَ صَوْتَ عُمَرَ فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قِيلَ : عُمَرُ يُصَلِّي بِالنَّاسِ ، فَقَالَ : يَا بَنِي اللَّهِ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُونَ ، ثَلَاثًا ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ ، فَأَعَادُوا عَلَيْهِ فَأَعَادَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ قَالَ إِنَّكُمْ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبَ يُوسُفَ^(٦) .

(١) انظر ص ٢٨٦ .

(٢) متفق عليه البخاري في تفسير سورة ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ٢١٦/٦ وفي فضائل أصحاب النبي ، ﷺ ، باب مناقب أبي بن كعب ٤٥/٥ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحدائق فيه ٥٥٠/١ ، وفي الفضائل باب فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار ١٩١٥/٤ كلاهما من رواية أنس بن مالك .

(٣) المراد عنده بأهل الإشارة أصحاب الصوفية .

(٤) سورة البقرة آية ٣٠ .

قال الحافظ : قيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضي العطف عليهم ؛ وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الإنسان في مقابلة من قال من الملائكة : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أي : وقد وجد فيهم من يسبح ويقدم مثلكم بنص شهادتكم . وقال عياض : هذا السؤال على سبيل التعبد للملائكة كما أمروا أن يكتبوا أعمال بني آدم ، وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع . فتح الباري ٣٦/٢ - ٣٧ .

(٥) أي سريع البكاء والحزن وقيل الرقيق . انظر شرح السيوطي على سنن النسائي ٩٩/٢ .

(٦) متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ١٧٢/١ ، ومسلم في الصلاة باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما ٣١٣/١ - ٣١٤ ، والنسائي ٩٩/٢ ، والموطأ ١٧٠/١ ، ١٧١ ، كلهم من رواية عائشة قالت : لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، بَيْتِي قَالَ : =

ففيه ثلاث فوائد :

الفائدة الأولى : تعيير الجنس كله بما يفعله بعضه إذ أعاد ذلك إلى حماية الدين ولم يكن بمتعلقات الدنيا^(١) .

الفائدة الثانية : الإشارة إلى نقصان عقلهن الذي جبلن عليه في أصل الفطرة^(٢) .

الثالثة : وهي أعظمها ، أن معناه أنا أدعوكم إلى الحق وأنتن تردن أن تصرفنني إلى الباطل كما فعلت امرأة العزيز مع يوسف ، فإنه كان يدعوها إلى العصمة وهي تدعوه إلى المعصية^(٣) . وهذه شهادة منه ﷺ بالتبرئة ليوسف ، عليه السلام . وقد مهدنا ذلك في موضعه وهذا كقوله^(٤) « اَللّٰهُمَّ اَعْنِيْ عَلَيْهِمْ بِسَبْعٍ كَسَبَعِ يُوسُفَ »^(٥) معناه : أعني عليهم

« مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ » قَالَتْ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ فَلَوْ أَمَرْتُ غَيْرَ أَبَا بَكْرٍ . . فَإِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ » .

(١) قال النووي : أي في الظاهر على ما تردن وكثرة لحاحكن في طلب ما تردنه وتملن إليه . شرح النووي ١٤٠/٤ .

وقال الزرقاني : جمع صاحبة ، والمراد أنهن مثلن في إظهار خلاف ما في الباطن . والخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به عائشة فقط ، كما أن صواحب جمع والمراد زليخا فقط . ووجه الشبه أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك هو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته ، وأن عائشة أظهرت سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه ، ومرادها هي زيادة في ذلك وهو أن لا يتشاءم الناس به ، وصرحت هي بعد ذلك به فقالت : لقد راجعته وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه ، كما في الصحيحين شرح الزرقاني ٣٤٩/١ .

(٢) ورد ذلك في الصحيح من حديث ابن عمر (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْاسْتِغْفَارَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزَلَةً وَمَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ قَالَ تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُمْ . .) مسلم كتاب الإيمان باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله ٨٦/١ - ٨٧ .

(٣) وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ سورة يوسف آية ٢٣ .

(٤) في (م) ﷺ .

(٥) متفق عليه . البخاري في تفسير سورة يوسف باب قوله تعالى : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ ٩٦/٦ ، ومسلم في صفات المنافقين باب الدخان ٢١٥٦/٤ كلاهما

عن عبد الله بن مسعود .

بجوع يظهرني عليهم وبين صدقي عليهم كما كان جوع أهل مصر سبباً لتبرئة يوسف ، عليه السلام ، وظهور نبوته ، وقد قيل كانت الصلاة التي جرى فيها هذا كانت صلاة العشاء الأخيرة .

حديث ابن عمر « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ »^(١) الحديث .

روي عن النبي ﷺ ، في النافلة آثار كثيرة قولاً وفعلًا أشهرها اثنتا عشرة ركعة في كل يوم ؛ أربع قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان قبل العصر^(٢) وركعتان بعد المغرب^(٣) بالبيت . فقول لأنها من صلاة الليل وصلاة الليل مخصوصة بالبيت ، وقيل كان ينصرف إلى فطره وتقديم الفطر أفضل من صلاة النافلة ، وقيل إنما كان ينصرف لينصرف أصحابه إلى عشايتهم وراحتهم لأنه كان يشق عليهم أن يتركوه في المسجد ويذهبوا عنه ، وقيل إنما كان ينصرف إلى بيته ويخصه بالصلاة فيه ، في ذلك الوقت ، لأنه الوقت الذي قال الله تعالى فيه : ﴿ تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾^(٤) فكان يحب أن يجعل من صلاته في مضجعه في ذلك الوقت^(٥) ، وكذلك الركعتان بعد الجمعة كان يصليهما في بيته وكذلك قال علماؤنا

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب الجمعة باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ١٦/٢ ، ومسلم صلاة المسافرين باب فضل السنن الاربعة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن ٥٠٤/١ ، والموطأ ١٦٦/١ ، والترمذي ٢٩٠/٢ ولفظه (عن أبي عمر أن النبي ﷺ ، كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ..) لفظ البخاري .

(٢) في (م) و(ك) وركعتان بعد العشاء ، واختلف الناس في تخصيصه الركعتين بعد المغرب بالبيت .

(٣) أما الركعتان بعد المغرب وبعد العشاء فمتفق عليهما . انظر حديث ابن عمر السابق .

(٤) سورة السجدة آية ١٦ .

روى أبو داود في سننه ٣٥/٢ عن أنس بن مالك في هذه الآية قال : كانوا يتيقظون ما بين المغرب والعشاء يصلون وكان الحسن يقول : قيام الليل . وعزاه السبكي في المنهل العذب المورود ٢٥١/٧ إلى البيهقي والترمذي مختصراً وصححه . . وقال وأخرجه ابن مندة من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في هذه الآية ، قال : يصلون ما بين المغرب والعشاء ، وقال : قال العراقي : إسناده جيد ، ورواه أيضاً من طرق أخرى .

درجة الحديث : صحيح .

(٥) وأرجح الأقوال عندي ما دل عليه الدليل وهو قوله ﷺ : (إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) البخاري كتاب الأذان باب صلاة الليل ١٨٦/١ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد ٣٣٩/١ - ٣٤٠ .

يصلي الإمام يوم الجمعة الركعتين في بيته^(١) .

فأما المأموم فليصليها في بيته ، أو حيث شاء ، فإن صلاها في المسجد فلا يصليها ، وهي الفضيلة في كل صلاة ألا توصل بنافلة بعدها حتى يقطع ما بينهما بعمل أو كلام . وقد روى الأشعبي^(٢) أن النبي ﷺ (سَلَّمَ مِنْ صَلَاةٍ فَقَامَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَجَذَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَالَ^(٣) لَا تُوَصِّلْ صَلَاةً بِصَلَاةٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ، ﷺ : أَصَابَ اللَّهُ بِكَ يَا أَبَنَ الْخَطَّابِ)^(٤) ، وهذا مما وافق فيه عمر ربه فليلحق به . فهذه أصول النوافل ، فمن المستكثر ومن المستقل ، فلو ترك رجل النوافل كلها واقتصر على الفرائض ماذا يقال له ؟ قلنا : يقال له : أَفَلَحَ إِنْ صَدَقَ لِأَنَّهُ قَالَ لَهُ : هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ ؟ قَالَ : لَا إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ^(٥) . الحديث .

وهذا كلام صحيح لكن فيه نكتتان .

إحداهما : أن الفريضة رأس مال والنافلة ربح ، ولا يصون رأس المال عن العوارض إلا الربح / .

(١) ونقل الحافظ عن ابن بطال قوله : والحكمة فيه أن الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت ، وعلى هذا فينبغي أن يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد لهذا المعنى . فتح الباري ٤٢٦/٢ .
(٢) هو سليمان بن الأشعث السجستاني ، أبو داود ، ثقة حافظ مصنف السنن وغيرها من كبار العلماء . مات سنة ٢٧٥هـ . ت ٣٢١/١ ، ت ١٦٩/٤ ، تاريخ بغداد ٥٥/٩ .

(٣) في (م) له .

(٤) أبو داود في سننه ٢٦٤/٢ من طريق شعبة عن المنهال بن الخليل عن الأزرق ابن قيس قال : صلى بنا إمام لنا يكنى أبا رثمة فقال : صليت هذه الصلاة ، أو مثل هذه الصلاة ، مع رسول الله ﷺ . . والحاكم ٢٧٠/١ وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاه لأحمد وأبي يعلى وقال رجال أحمد رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٢٣٤/٢ ، وانظر الفتح الرباني ٢٣٠/٤ - ٢٣١ وقال البنا رجال أحمد رجال الصحيح .

درجة الحديث : صحيح .

(٥) متفق عليه البخاري في كتاب الإيمان باب الزكاة من الإسلام ١٨/١ ، ومسلم في الإيمان باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ٤٠/١ - ٤١ ، كلاهما من حديث طلحة بن عبيد الله قال : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرُ الرَّأْسِ نَسَمَعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ ؟ قَالَ : لَا إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ . . لفظ مسلم .

الثانية : أن النبي ، ﷺ ، إنما قال له ذلك لأنه كان أول ما أسلم ، فأراد أن يطمئن فؤاده عليها ، وبعد ذلك يفعل هو سواها مما يظهر من ترغيب الإسلام .

قال أهل الإشارة^(١) : لا يتم للرجل القيام بالفريضة حتى تكون له نافلة لأنه إذا أكثر من النوافل جاء إلى الفريضة مطمئن القلب نشيط الجوارح مقبوض القلب عن الخواطر فتكون الصلاة له محفوظة من أولها ، وإذا خرج إلى الفريضة من الغفلة وابتدأ بها لم يكن يطمئن فؤاده ولا كمل نشاطه إلا في آخرها فلا يستوي أولها وآخرها .

عارضة : كنت بالمسجد الأقصى ، طهره الله تعالى ، حتى جاء إلى الحلقة رجلاً فقال أحدهما : كنت ألبس مع هذا بالشاة فلما توسطنا في الدست وقع بيني وبينه كلام فقلت : امرأتي طالق إن لعبت معك أبداً إلا هذا الدست . ثم جاء ما قطع بيننا عن استكمال^(٢)هـ فهل أحنث أم لا ؟ .

فاختلف المفتون ، فمنهم من قال : يحنث لقول النبي ، ﷺ ، « هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ ؟ قَالَ : لَا إِلَّا إِنْ تَطَوَّعَ » فإذا تطوع لزمه^(٣) . وقال آخرون : لا شيء عليه لأنه حرم يمينه على نفسه اللعب وأبقى ذلك الدست مباحاً ، فإن شاء استوفى المباح استوفاه ، وإن شاء أن يتركه تركه ، وهذا الذي اختاره الطرطوشي^(٤) وعطاء^(٥) فقيه الشافعية لأن لزوم التطوع بالشروع في النافلة لم يكن من باب الاستثناء وإنما كان من قبيل آخر ، وقد بيناه في مسائل

(١) هذه العبارة قدّمتنا غير مرة أنه يطلقها على الصوفية .

(٢) في الأصل إكماله وفي بقية النسخ استكمال .

(٣) قال الحافظ : استدل بهذا على أن الشروع في التطوع يوجب إتمامه تمسكاً بأن الاستثناء فيه متصل ، وقال : قال القرطبي لأنه نفى وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به والاستثناء من النفي إثبات ولا قائل بوجوب التطوع فيتعين أن يكون المراد إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه . وتعقبه الطيبي بأن الاستثناء هنا من غير الجنس ، لأن التطوع لا يقال فيه عليك فكأنه قال لا يجب عليك شيء إلا إن أردت أن تطوع فذلك لك ، وقد علم أن التطوع ليس بواجب فلا يجب شيء آخر . كذا قال وحرف المسألة دائر على الاستثناء ؛ فمن قال متصل تمسك بالأصل ، ومن قال إنه منقطع احتاج إلى دليل ، والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ ، كان أحياناً ينوي صوم التطوع ثم يفطر . وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الإتمام إذا كانت نافلة ، بهذا النص في الصوم وبالمقياس في الباقي . فتح الباري ١٠٧/١ .

(٤) تقدم .

(٥) عطاء : فقيه بيت المقدس وقاضيهما ذكره في العارضة ١٣٩/٨ وسماه المقرئ في نفخ الطيب ٢ / ٢٤٧ ، وانظر آراء ابن العربي الكلامية ٣٨/١ ، ولم أعثر له على ترجمة .

الخلاف ثم لقيت نصر^(١) بن إبراهيم بدمشق فسألته فصوّبها .

مزید بیان : ورد في الصحيح زيادة في هذا الحديث أنه قال : « أَفْلَحَ وَأَيُّهُ إِنْ صَدَقَ »^(٢) .

فإن قيل كيف قال النبي ﷺ ، هذا وقد ثبت عنه أنه قال : « لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِالْأُمَّهَاتِ »^(٣) .

قلنا : قد مهّدنا الجواب في شرح الصحيح عند ذكر هذا الحديث . لبابه أنه ليس بينهما تعارض لأن القول والفعل مخصوص به ، ألا ترى إلى قوله (مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ)^(٤) ، ثم أقسم الله بالسماء والأرض^(٥) والسحب^(٦) والرياح^(٧) والسفن^(٨) ولم يكن ذلك معارضة . وقيل إنما كان ذلك في صدر الإسلام أبان كانت نفوسهم مملوءة من تعظيم غير الله تعالى فهو أن يعظموا غيره ، فلما امتلأت صدورهم من تعظيم الله عز وجل ، وتيقنوا أنه لا عظيم سواه ، رخص لهم في استرسال الألسنة على الأقسام بما شأؤوا من الكلام ما لم يكن ذلك من قبيل الأصنام .

(١) نصر بن إبراهيم تقدم .

(٢) مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ٤١/١ ، وأبو داود ٥٧١/٣ بنفس اللفظ .

(٣) أبو داود ٥٦٩/٣ ، والنسائي ٥/٧ ، وابن حبان . انظر موارد الظمآن ص ٢٨٦ والبيهقي في السنن ٢٩/١٠ ، وقال زاد تمام : وَلَا بِالْأَنْدَادِ وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ ، كلهم من رواية أبي هريرة .

درجة الحديث : صحيح .

(٤) متفق عليه . البخاري في كتاب الإيمان والنذور باب لا تحلفوا بآبائكم ١٦٤/٨ ، ومسلم في كتاب الإيمان باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى ١٢٦٦/٣ - ١٢٦٧ ، وأبو داود ٥٦٩/٣ ، من حديث عبد الله بن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَبِيرُ فِي رَكْبٍ يَحْلِفُ بِأَيِّهِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ . .

(٥) وفي سورة الشمس في قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاهَا ﴾ آية ٥ - ٦ .

(٦) سورة البقرة آية ١٦٤ ﴿ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ .

(٧) وذلك في سورة المرسلات آية ١ ، ٢ ، ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ غُرَفًا * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ﴾ .

(٨) سورة الذاريات آية ٣ ﴿ فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ﴾ .

وقيل إنما جرى ذلك في اللسان من غير قصد إلى اليمين^(١) ، بمجرى العادة ، وإنما نهى عن الحلف بغير الله عز وجل على قصد القسم . ألا ترى إلى قول الله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢) قالت عائشة ، رضي الله عنها : هي قول الرجل (لَا وَاللَّهِ وَبَلَىٰ وَاللَّهِ) ^(٣) في أثناء الكلام إذا لم يقصد بها اليمين ، ورأت أنها لا تكون يمينا إلا مع القصد إلى ذلك . وعظم مالك ، رضي الله عنه ، حرمة اللفظ فرأى أنها يمين بمجرد القصد إلى الذكر^(٤) ، وما وراء ذلك من تحقيق يطلب في موضع الإحالة إن شاء الله .

(١) أقول : رجح الحافظ من الأقوال قولين : الأول وهو أن ذلك كان قبل النهي ، والثاني أنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم عقرى حلقى وما أشبه ذلك . فتح الباري ١٠٧/١ .
(٢) البقرة آية ٢٢٥ .

(٣) البخاري في الإيمان والنذور باب ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ١٦٨/٨ ، وأبو داود ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ وقال رواه غير واحد عنها موقوفاً على عائشة ، ومالك في الموطأ ٤٧٧/٢ ، وابن حبان . انظر موارد الزمآن ص ٢٨٨ ، والبيهقي ٤٨/١٠ وقد عزاه الحافظ لمن تقدم .
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موقوفاً ، ورواه الشافعي من حديث عطاء أيضاً موقوفاً . التلخيص ١٨٤/٤ - ١٨٥ .

درجة الحديث : صحيح الدارقطني وقفه كما قال الحافظ في التلخيص .

(٤) انظر المدونة ٢٨/٢ - ٢٩ .

باب صلاة العيد

العيد اسم الفعل من عاد عوداً ، سمي به تفاؤلاً لأن يعود ، كما سميت القافلة في ابتداء خروجها إلى السفر بذلك تفاؤلاً لعودتها^(١) ، وهو يوم ينشر الله تعالى فيه على العباد رحمته ويوفيههم أجرتهم ويتقبل منهم طاعتهم ، وهي سنة . قال علماؤنا : فرض الله تعالى خمس صلوات وسن خمس صلوات ، فذكروا الوتر والعيد . وقال (ح) : هي واجبة لأنها مؤقّنة بوقت مخصوص وتُصلّى في الجماعة ، وشُرعت لها الخطبة فكانت واجبة أصله صلاة الجمعة^(٢) ، وقد بين النبي ﷺ / ، الْمَفْرُوضَ مِنَ الصَّلَوَاتِ فَقَالَ : (وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ قَالَ : هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ ؟ قَالَ : لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ) .

وقال خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة^(٣) وليس ينخرم مثل هذا الأصل بما ذكره من كلامهم .
فإن التوقيت يكون في النفل كما يكون في الفرض ، ألا ترى أن ركعتي الفجر مختصة بوقت وليست بواجبة .

بيان مرتبة : أمر الله تعالى بطاعته كما نهى عن معصيته ، ورَبَّ الطاعة المأمور بها في الشريعة على مراتب خمس رُكّب العلماء عليها وذكرها الله تعالى بأسمائها في الأربعة الألفاظ :

الأولى : فرض وهو ما ذمّ تاركه ، ثم رأينا في الشريعة طاعات ندب الله إليها ووعد بالثواب فيها ، لكن لم يذم تاركها ، فاختر العلماء لهذه المرتبة اسم الندب ، ثم رأينا ما كان في هذه المرتبة قد انقسمت حال رسول الله ﷺ ، فيه إلى قسمين منه ما شرع له الجماعة ونصب له هيئة فسميناه سنة .
ومنه ما كان يندب إليه ولا يشرع له الجماعة والهيئة فسميناه رغبة كقيام رمضان وركعتي الفجر .

(١) انظر لسان العرب ٣/٣١٩ .

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١/٤٢٢ - ٤٢٣ ، والبنية ٢/٨٥٠ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٩٦ .

وروي عن أشهب إنه قال : ركعتا الفجر سنة^(١) . ولعله أخذه من حديث عائشة رضي الله عنها (مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَاتُلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ)^(٢) .

ولسنا نحجر عليه الاسمية ، ولكننا نقول إنها ليست كصلاة العيد ، فإذا انفصلت عنها بصفتها^(٣) فلتنفصل عنها باسمها قصد البيان ، ثم سمينا ما كان فيه دعاء مجرد ووعد بثواب مطلق فضيلة ، مأخوذ من الفضل وهي الزيادة ، ثم سمي ما عدا الفرض نفلاً ؛ لأن النفل أيضاً هو الزيادة ، وإذا تغايرت المعاني فلا بد من تغاير الألفاظ لأنها طبقها ، فلا تحقروا هذا الفضل واتخذوه دستوراً فإنه نشأ فيه على النظر غلط عظيم .

وأما التكبير في صلاة العيد قبل القراءة فاختلف فيه العلماء اختلافاً كثيراً وليس فيه حديث صحيح يعول عليه^(٤) ، لكن يترجح مذهب مالك ، رضي الله عنه ، على غيره في

(١) قال صاحب الخطاب : وهو القول الثاني لمالك وبه أخذ أشهب قال ابن عبد البر وهو الصحيح . الخطاب ٧٩/٢ .

(٢) متفق عليه . أخرجه البخاري في التهجد في الليل باب تعاهد ركعتي الفجر ٧١/٢ - ٧٢ . ومسلم في صلاة المسافرين باب استحباب ركعتي سنة الفجر ٥٠١/١ .

(٣) في (م) بهيأتها .

(٤) روى الترمذي من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ، كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة ، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة ، وقال حديث كثير حديث حسن ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي ، عليه السلام ، سنن الترمذي ٤١٦/٢ ، ورواه ابن ماجه ٤٠٦/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣٠٨/٤ .

والحديث ضعيف من أجل كثير بن عبد الله قال عنه الحافظ في ت ضعيف ت ١٣٢/٢ ، وقال في ت ت : قال عنه أحمد : منكر الحديث ، وقال أبو داود : كان أحد الكذابين ، وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال ابن عبد البر : مجمع على ضعفه ت ت ٤٢٢/٨ - ٤٢٣ ، وقال ابن حبان : قال ابن أبي أويس : منكر الحديث جداً روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب ، وكان الشافعي يقول هو ركن الكذب . المجروحين ٢٢١/٢ - ٢٢٢ . ومن خلال الترجمة السابقة يظهر ضعف كثير بن عبد الله الذي حسن الترمذي حديثه ، ونقل الزيلعي في نصب الراية ٢١٨/٢ عن أحمد بن حنبل قوله : ليس في تكبير العيدين عن النبي ﷺ ، حديث صحيح وإنما أخذ مالك فيها بفعل أبي هريرة . وقال الحافظ في التلخيص ٩٠/٢ أنكر جماعة تحسينه على الترمذي . درجة الحديث : ضعيف كما قال الشارح .

عدد التكبير فيه بالأصل الذي مهدناه لكم من نقل أهل المدينة للعبادات وهيئاتها^(١) .
وقد قال (ش) إن السنة أن يقرأ فيها ب ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ و ﴿أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ
وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ على حسب ما روى^(٢) مالك ، رضي الله عنه ، عن أبي واقد الليثي ،
وليس للقراءة فيها حد محدد ، فإنه قد روي عنه ﷺ (أَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ)^(٣) . وعجبت من
الشافعي يستنّ في صلاة العيد قراءة ﴿ق﴾ و ﴿أَقْرَبَتْ﴾ لأن النبي ﷺ ، كان يقرأ بهما
ويقول يصلّيها المسافر ، والنبي ﷺ ، إنما كان يصلّيها في الحضر^(٤) .
فإن قيل لما كانت تصلى في الصحراء ويبرز عن المدينة إليها صارت كسائر النوافل .
قلنا ولم لَمْ ينظر إلى الجماعة والخطبة وذلك أقعد بها من البروز لها .

(١) انظر المدونة ١٦٩/١ والإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب ١٤٢/١ ، عمل أهل المدينة
ص ٢٦٧ .

وقال الشارح في الأحكام : اختلف رأي الفقهاء [أي في التكبيرة في العيدين] ، فقال مالك والشافعي
والليث وأحمد بن حنبل وأبو ثور سبعا في الأولى ، خمسا في الثانية ، إلا أن مالكا قال : سبعا في الأولى بتكبيرة
الإحرام ، وقال الشافعي : سوى تكبيرة الإحرام ، قال أحمد وأبو ثور : سوى تكبيرة القيام ، وقال الثوري
وأبو حنيفة : يكبر خمسا في الأولى وأربعا في الثانية ست فيها زوائد وثلاث أصليات بتكبيرة الافتتاح . . وإنما
يترجح فيها عند النظر إليها .

أن يقال إن المرء مخير في كل رواية فمن فعل منها شيئا تم له المراد منها لأن الغرض نفسه التكبير لا قدره .
وإما أن يقال : إن رواية أهل المدينة أرجح لأجل أنهم بالدين أقعد فإنهم شاهدوها فصار نقلهم كالتواتر لها .

الأحكام ٨٧/١ - ٨٨ .

(٢) الموطأ ١٨٠/١ عن ضمرة بن سعيد المازني عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ؟ فَقَالَ : كَانَ يَقْرَأُ بِ ﴿ق وَالْقُرْآنِ
الْمَجِيدِ﴾ و ﴿أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ ، وهذا مرسل لأن عبيد الله بن عبد الله لم يدرك عمر .

ورواه مسلم من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ قَالَ : سَأَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَمَّا
قَرَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فِي يَوْمِ الْعِيدِ . مسلم في صلاة العيدين باب ما يقرأ به في صلاة العيدين ٦٠٧/٢ ،
والبغوي في شرح السنة ٣١٠/٤ ، قال النووي : هذه الرواية متصلة فإنه أدرك أبا واقد بلا شك ونسمعه بلا
خلاف . شرح النووي على مسلم ١٨١/٦ .

(٣) روى مسلم في حديث الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ بِ ﴿سَبَّحَ
أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ و ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ . مسلم في كتاب الجمعة باب ما يقرأ في صلاة الجمعة

٥٩٨/٢ .

(٤) انظر مذهب الشافعي في روضة الطالبين ٧٠/٢ ، والمجموع ٢٥/٥ .

وكذلك اختلفوا في التكبير المطلق اختلافاً كثيراً في مذهبنا وعند^(١) غيرنا وأقواه في النظر أن يكون التكبير من غروب الشمس آخر أيام الصوم لقول الله تعالى^(٢) ﴿وَلِتُكْمِلُوا^(٣) أَلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾^(٤) ففرق بينهما .

(١) قال الحافظ : وللعلماء اختلاف في ابتدائه وانتهائه ف قيل : من صبح يوم عرفة ، وقيل من ظهره ، وقيل : من عصره ، وقيل : من صبح يوم النحر ، وقيل : من ظهره ، وقيل : في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر ، وقيل : إلى عصره ، وقيل : إلى ظهر ثانيه ، وقيل : إلى صبح آخر أيام التشريق ، وقيل : إلى ظهره ، وقيل : إلى عصره .
حكى هذه الأقوال كلها النووي إلا الثاني من الانتهاء ، وقد رواه البيهقي عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ، ﷺ ، حديث ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى ، أخرجه ابن المنذر وغيره ، والله أعلم .
فتح الباري ٤٦٢/٢ .

(٢) في (م) تبارك وتعالى .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٤) قال في الأحكام ٨٩/١ : وأختار علماؤنا التكبير المطلق ، وهو ظاهر القرآن ، وإليه أميل . وكانت الحكمة في ذلك على ما ذكره علماؤنا ، رحمة الله عليهم ، الإقبال على التكبير والتهليل وذكر الله تعالى عند انقضاء المناسك شكراً على ما أولى من الهداية وانقذه به من الغواية ، وبدلاً عما كانت الجاهلية تفعله من التفاخر بالأباء والتظاهر بالأحساب وتعدد المناقب .

باب صلاة الخوف

روي عن النبي ﷺ ، أنه صلى صلاة الخوف أربعاً وعشرين مرة المتشابه منها ست عشرة مرة والصحيح منها ما نذكره الآن .

منها حديث يزيد بن رومان^(١) وفيه « أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَاجَهَتْ^(٢) الْعَدُوَّ فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رَكْعَةً ثُمَّ أَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ جَمِيعاً »^(٣) .

(١) يزيد بن رومان المدني ، مولى آل الزبير ، ثقة ، مات سنة ١٣٠ ، شيخ مالك ت ٣٦٤/٢ وانظر ت ٣٢٥/١١ .

(٢) في (م) وجاه .

(٣) متفق عليه ، البخاري في كتاب المغازي باب غزوة ذات الرقاع ١٤٥/٥ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب صلاة الخوف ٥٧٥/١ - ٥٧٦ ، والموطأ ١/١٨٣ ، والشافعي في الرسالة فقرة ٥٠٩ و ٦٧٧ ، وأبو داود ١٣/٢ ، والترمذي ٤٥٦/٢ ، وقال الترمذي بعد أن ذكر حديث سهل بن أبي حثمة في صلاة الخوف قال : وروى مالك بن أنس عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عمن صلى مع النبي ﷺ ، صلاة الخوف ، فذكر نحوه وقال : هذا حديث حسن صحيح وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق . ورواه النسائي ١٧١/٣ .

قلت : وقع إبهام لأحد الرواة في هذا الحديث وهو قوله (عن صالح بن خوات عمن صلى مع رسول الله ﷺ ، يوم ذات الرقاع صلاة الخوف) .

قال الحافظ : قيل اسم هذا المبهم سهل بن أبي حثمة لأن القاسم بن محمد روى حديث صلاة الخوف عن صالح بن خوات عن أبيه ، أخرجه ابن مندة في معرفة الصحابة من طريقه ، وكذلك أخرجه البيهقي من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه ، وجزم النووي في تهذيبه بأنه خوات بن جبير ، وقال الراعي : اشتهر هذا في كتب الفقه والمنقول في كتب الحديث رواية صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة ، وعمن صلى مع النبي ﷺ ، قال : فلعل المبهم هو خوات والد صالح .

قال الحافظ : قلت وكأنه لم يقف على رواية خوات التي ذكرتها ، ويحتمل أن صالحاً سمعه من أبيه ومن سهل بن أبي حثمة ، فلذلك يبهمه تارة ويعينه أخرى ، إلا أن تعيين كونها ذات الرقاع إنما هو في روايته عن أبيه وليس في رواية صالح عن سهل أنه صلاها مع النبي ﷺ .

وقد اتفق أهل العلم بالأخبار على أنه كان صغيراً في زمن النبي ﷺ ، ومن جزم بذلك الطبري وابن حبان وابن السكن وغير واحد ، وعلى هذا تكون روايته لصلاة الخوف مرسلة ، ويتعين أن يكون مراد صالح بن خوات ممن شهد مع النبي ﷺ ، صلاة الخوف غيره والذي يظهر أنه أبوه كما تقدم . فتح الباري ٤٢٢/٧ -

ومنها حديث / سهل بن أبي حثمة^(١) فذكر مثل ما تقدم لكنه قال : إِنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى لَمَّا قَضَتْ الرُّكْعَةَ سَلَّمُوا وَانْصَرَفُوا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ .

والطائفة الثانية صَلَّتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ قَضَوْا بَعْدَ سَلَامِهِ .

ومنها حديث ابن عمر فذكر أَنَّهُمْ كَانُوا طَائِفَتَيْنِ فَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ رُكْعَةً ثُمَّ يَسْتَخِرُونَ ، وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَيُصَلُّونَ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ يَنْصَرِفُ الْإِمَامُ ، وَقَدْ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ وَيُسَلِّمُ ثُمَّ تَقُومُ الطَّائِفَتَانِ فَيُصَلُّونَ لِنَفْسِهِنَّ رُكْعَةً رُكْعَةً^(٢) .

ومنها ما أخرجه البخاري عَنْ أَبِي عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى الَّتِي كَانَتْ مَعَهُ رُكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ ، حَسَبَ^(٣) مَا تَقْدَمُ .

(١) رواه مالك في الموطأ ١٨٣/١ عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات أن سهل بن أبي حثمة حدثه (أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ وَمَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَطَائِفَةٌ مُوَاجِهَةٌ لِلْعَدُوِّ .) .

وقد نقل السيوطي عن ابن عبد البر قوله : هذا الحديث موقوف على سهل في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك ومثله لا يقال بالرأي ، وقد روي مرفوعاً مسنداً بهذا الإسناد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة عن النبي ﷺ ، تنوير الحوالك ١٩٢/١ .

والحديث متفق عليه . فقد أخرجه البخاري بالإسناد الذي ذكر ابن عبد البر في المغازي باب غزوة ذات الرقاع ١٤٥/٥ - ١٤٦ .

ومسلم : في كتاب صلاة المسافرين باب صلاة الخوف ٥٧٥/١ ، وأبو داود ٣٠/٢ ، والترمذي ٤٥٦/٢ ، وقال : هذا حديث صحيح لم يرفعه يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد ، وهكذا رواه أصحاب يحيى بن سعيد موقوفاً ورفعوا شعبة عن القاسم بن محمد .

قال الشيخ أحمد شاكر : والمرفوع صحيح أيضاً لأن شعبة ثقة حافظ حجة فرفعه إياه مقبول محتج به . انظر تعليقه على سنن الترمذي ٤٥٦/٢ .

(٢) متفق عليه . البخاري في المغازي باب غزوة ذات الرقاع ١٤٦/٥ ، وفي صلاة الخوف ١٧/٢ - ١٨ ، وتفسير سورة البقرة باب قوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ٣٨/٦ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب صلاة الخوف ٥٧٤/١ ، وأبو داود ٣٥/٢ ، والترمذي ٤٥٣/٢ ، والنسائي ١٧١/٣ .

(٣) البخاري في تفسير سورة البقرة باب قوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ٣٨/٦ ، والموطأ ١٨٤/١ ، وابن ماجه ٣٩٩/١ ، وشرح السنة ٢٧٧/٤ - ٢٧٨ كلهم (عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ قَالَ يَقْدُمُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رُكْعَةً وَتَكُونُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ لَمْ يُصَلُّوا .) . قال مالك : قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله ﷺ . وقال ابن عبد البر : رواه عن نافع جماعة ولم يشكوا في رفعه منهم ابن أبي ذئب وموسى بن عقبة وأيوب بن موسى ، ورواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً ، ورواية موسى بن عقبة عن نافع في الصحيحين ، وكذا فيهما =

وروي أيضاً عن جابر مثله (إلا أنه قال فيه أنه : لَمَّا سَجَدَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى مَعَهُ جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى وَسَجَدَتْ أَيْضاً ثُمَّ عَادَتْ إِلَى مَكَانِهَا ثُمَّ رَكَعَ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ وَسَجَدَ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَسَجَدَتْ ثُمَّ سَلَّمُوا جَمِيعاً ^(١) .

ومنها ما زوى مسلم عن جابر أن النبي ، ﷺ (صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ ^(٢) رَكْعَتَيْنِ ^(٣)) .
وروى أبو داود عن حذيفة أن النبي ، ﷺ (صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضُوا) ^(٤) .

ثم تحزب الناس فيما روي من الأخبار في صلاة الخوف ، فمنهم من قال صلاة الخوف مخصوصة بالنبي ، ﷺ لقوله تعالى ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ ^(٥) قاله أبو يوسف ^(٦) .

قلنا : لم يذكر قول النبي ، ﷺ ، فيهم على أنه شرط إنما ذكر على أنها صفة حال ، والدليل عليه أن في يوم الخندق فاته الظهر والعصر فلم يصلهما حتى غابت الشمس .
ومنهم من قال : المعمول به من هذه الأخبار ما وافق القرآن وذلك في قوله تعالى

= رواية سالم عن أبيه ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كله بغير شك . أخرجه ابن ماجه بإسناد جيد . شرح الزرقاني ٣٧٢/٢ .

(١) متفق عليه . البخاري في المغازي باب غزوة ذات الرقاع ١٤٧/٥ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب صلاة الخوف ٥٧٦/١ ، والنسائي ١٧٥/٣ ، وابن خزيمة ٢٩٥/٢ .

(٢) مسلم كتاب المسافرين باب صلاة الخوف ٥٧٦/١ .

(٣) في (ك) و (م) فصارت للنبي ، ﷺ ، أربع ركعات ولكل طائفة ركعتان .

(٤) أبو داود ٣٨/٢ ، والنسائي ١٦٨/٣ ، والحاكم ٣٣٥/١ وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي ورواه أحمد . انظر الفتح الرباني ٦/٧ ، والبيهقي في السنن ٢٦١/٣ - ٢٦٢ ، والطحاوي في معاني الآثار ٣١٠/١ ، وقال فيه صاحب عون المعبود محمد شمس الحق أبادي : رجال إسناده رجال الصحيح عون المعبود ١٢٣/٤ .

درجة الحديث : صححه الحاكم والذهبي وصاحب عون المعبود وعبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٧٤٤/٥ ونقل السيوطي عن الإمام أحمد قوله : أحاديث صلاة الخوف صحاح كلها . شرح السيوطي للنسائي ١٦٨/٣ .

(٥) سورة النساء آية ١٠٢ .

(٦) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٤٣/١ ، والبنية على شرح الهداية ٩٣٢/٢ ، فقد قال العيني وأجاب الجمهور في الرد عليه بما فعله الصحابة ، رضي الله عنهم ، بعده عليه السلام وأن سببها الخوف وهو يتحقق بعده كما في حياته .

﴿ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾ ^(١) الآية إلى آخرها .

وهو الذي اختاره مالك ، رضي الله عنه ، في رواية ابن القاسم ^(٢) . واختار الليث وأشهب رواية ابن عمر ^(٣) .

وقال أحمد بن حنبل : كل ما صح عن النبي ، ﷺ ، فأنت فيه بالخيار ما صليت به منه فهو جائز ^(٤) .

وقالت طائفة : ما تحقق من الصفات أنه قد جاء بعده خلافة فالأول منسوخ لا يعمل به ^(٥) .

وقالت طائفة : صلاة الخوف إنما هي صلاة ضرورة وإنما تكون بحال الضرورة ^(٦) ، ولذلك اختلفت صلاة النبي ، ﷺ ؛ لأنه إنما قصد ^(٧) الإمكان وهذا الذي أختار ^(٨) ، وهو الذي ثبت عند النظر ، لكن من أدركته ضرورة فلا يخرج عن صفة من الصفات التي رويت عن النبي ، ﷺ ، إلا أن يغلب .

(١) سورة النساء آية ١٠٢ .

(٢) المدونة ١٦٢/١ - ١٦٣ قال الحافظ : ما ذهب إليه مالك من ترجيح هذه الكيفية وافقه الشافعي وأحمد وداود على ترجيحها لسلامتها من كثرة المخالفة ولكونها أحوط لأمر الحرب مع تجويزهم الكيفية التي في حديث ابن عمر ، ونقل عن الشافعي أن الكيفية التي في حديث ابن عمر منسوخة ، ولم يثبت ذلك عنه . وظاهر كلام المالكية عدم إجازة الكيفية التي في حديث ابن عمر ، واختلفوا في كيفية رواية سهل بن أبي حثمة في موضع واحد وهو أن الإمام هل يسلم قبل أن تأتي الطائفة الثانية بالركعة الثانية أو ينتظرها في التشهد ليسلموا معه . فبالأول قال المالكية والحنفية حيث أخذوا بالكيفية التي في هذا الحديث تبين أن يكون العدو في جهة القبلة أصلاً ، وفرق الشافعي والجمهور فحملوا حديث سهل على أن العدو كان في غير جهة القبلة فلذلك صلى بكل طائفة وحدها جميع الركعة . وأما إذا كان العدو في جهة القبلة أصلاً فعلى ما في حديث ابن عباس أن الإمام يحرم بالجميع ويركع بهم ، فإذا سجد سجد معه صف وحرس صف . فتح الباري ٤٢٤/٧ .

(٣) انظر قوانین ابن جزی ص ٩٨ .

(٤) المغني لابن قدامة ٤١٢/٢ .

(٥) نقل هذا القول أيضاً الحافظ في الفتح ولم يعزه لأحد . فتح الباري ٤٢٤/٧ .

(٦) نقله أيضاً الحافظ ولم يعزه . المصدر السابق .

(٧) في (ك) و (م) قدر .

(٨) أقول : ما رجحه الشارح هنا هو الأرفق بالأمة وهو الأولى ، والله أعلم .

باب صلاة الكسوف

اختلفت الرواية عن النبي ﷺ ، فيها ، فروي أنه صلى ركعتين في أربع سجديات .
وروى مسلم عن عائشة ، رضي الله عنها ، أنه صلى ركعتين في ثلاث ركعات
وأربع سجديات^(١) .

وروى مسلم عن ابن عباس (أنه صلى ثمانين ركعات في أربع سجديات)^(٢) .
وروى أبو داود عن أبي بن كعب (أنه صلى خمس ركعات وسجد سجدين في
الركعة الأولى ثم فعل في الثانية مثل ذلك)^(٣) .
وروى أبو بكره عن النبي ﷺ (أنه صلاها^(٤) ركعتين) وهو مذهب (ح)^(٥) ، والذي

(١) مسلم في كتاب الكسوف باب صلاة الكسوف ٦٢٠/٢ ، وأبو داود ٦٩٧/١ - ٦٩٨ والنسائي ١٢٩/٣ - ١٣٠ .
(٢) مسلم كتاب صلاة الكسوف باب ذكر من قال إنه ركع ثمانين ركعات في أربع سجديات ٦٢٧/٢ ، وأبو داود
٦٩٩/١ ، والترمذي ٤٤٦/٢ وقال حسن صحيح ، والنسائي ١٢٩/٣ ، واحمد . انظر الفتح الرباني
٢١٦/٦ ، كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن ابن عباس ، ونقل الحافظ في التلخيص
٩٦/٢ ، عن ابن حبان قوله هذا الحديث ليس بصحيح لأنه من رواية حسنة ابن أبي ثابت عن طاوس ولم
يسمعه حبيب من طاوس ، وقال البيهقي حبيب وإن كان ثقة فإنه كان يدلس ولم يبين سماعه فيه من طاوس ،
وقد خالفه سليمان الأحول فوقفه وروى حذيفة نحوه قاله البيهقي . وانظر السنن الكبرى ٣٢٧/٣ .
وقال الشيخ ناصر الألباني في تعليقه على المشكاة ٤٦٩/١ : وهذه الرواية مع ورودها في صحيح مسلم
فإنها شاذة لمخالفتها لحديث ابن عباس المتفق عليه .

(٣) أبو داود ٦٩٩/١ ، وورد في المسند من زوائد عبد الله على أبيه . انظر الفتح الرباني ٢١٧/٦ ، والحاكم في
المستدرک ٣٣٣/١ وقال الشيخان قد هجرا أبا جعفر الرازي ولم يخرجاه عنه ، وحاله عند سائر الأمة أحسن
الحال ، وهذا الحديث فيه ألقاظ ورواته صادقون ، ورواه البيهقي ٣٢٩/٣ وقال : هذا سند لم يحتج الشيخان
بمثله وهذا توهين منه للحديث لا أنه تقوية للحديث ، كما فهمه بعض المتأخرين ، هكذا ورد في نيل الأوطار ٢٠/٤ .
والحديث فيه أبو جعفر عيسى بن عبد الله بن ماهان الرازي تقدم ص ١٨٩ .

ونقل الزيلعي في نصب الرأية ٢٢٧/٢ عن النووي قوله لم يضعفه أبو داود ، وهو حديث في إسناده
ضعف ، ونقل الشوكاني عن ابن السكن أنه صححه . نيل الأوطار ٢٠/٤ والظاهر أنه ضعيف ، والله أعلم .
(٤) البخاري في الكسوف باب الصلاة في كسوف الشمس ٤٢/٢ وفي باب الصلاة في كسوف القمر ٤٩/٢ ،
والنسائي ١٢٤/٣ ، والحاكم في المستدرک ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، وعزه الحافظ في التلخيص ٩٥/٢ لابن
حبان ، ولم أطلع عليه في موارد الظمان .

(٥) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٣٤/١ ، والبنية ٨٩٦/٢ .

في البخاري عن أبي بكرة (**أَنَّهُ قَالَ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا** ^(١) مُطْلَقًا) .
 وروى أبو داود عن قبيصة ^(٢) بن المخارق الهلالي (**أَنَّ النَّبِيَّ، ﷺ صَلَّاهَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا كَأَحَدٍ صَلَاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا**) ^(٣) .

والذي يظهر من ذلك ، والله أعلم ، أنه ﷺ كان يصلي في الكسوف بقدر مدة الكسوف / ، فإن طال أمده طَوَّلَ الصلاة ، وإن قصر أمده قَصَّرَ الصلاة .
 وأكثر الروايات أربع ركعات في أربع سجعات ، فعليه فليَعُولْ ، وليست في صلاة الكسوف خطبة وإنما فيها كلام بحسب الحال وأفضله ما قال النبي ﷺ ، وقال (ش) فيها خطبة ^(٤) وتعلق بالحديث الصحيح (**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، لَمَّا فَرَّغَ مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَ** ^(٥) **خَطَبَ النَّاسَ**) ^(٦) وإنما معنى ذلك تكلم بكلام له بال ، وذلك قوله (**إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى**) .

إيضاح مشكل : فإن قيل وأي آية في الكسوف وإنما كسوف الشمس حيلولة القمر بين الناس وبينها ، وكسوف القمر أن تقع في ظل الأرض وهي أمور حسابية .
 قلنا : طلوع الشمس وغروبها آية ، والسموات والأرض كلها آيات ، إلا أن الآيات على ضربين منها مستمر عادة فيشق أن يحدث لها عبادة ، ومنها ما يأتي نادراً فشرع للنفس البطالة الآمنة التعبد والرهبة عند جريان ما يخالف الاعتقاد ذكرى لها وصقلاً لصريها .

(١) البخاري في الكسوف باب الصلاة في كسوف الشمس ٤٢/٢ .

(٢) قبيصة بن المخارق صحابي سكن البصرة ١٢٣/٢ ، وتجريد أسماء الصحابة ١١/٢ .

(٣) أبو داود ٧٠١/١ ، والنسائي ١٤٤/٣ ، والحاكم في المستدرک ٣٣٣/١ وقال صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وقال : وعندي أنهما علّاهما بحديث ریحان ابن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن هلال بن عامر عن قبيصة ، وحديث يرويه موسى بن إسماعيل عن وهيب لا يعلّله حديث ریحان وعباد ، وكذا قال الذهبي . ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٣٣/٣ وقال : هذا لم يسمعه أبو قلابة عن قبيصة إنما رواه عن رجل وهو هلال بن عامر أن قبيصة . ونقل الزيلعي في نصب الراية ٢٣٠/٢ عن النووي في الخلاصة قوله : وهذا لا يقدح في صحة الحديث فإن هلالاً ثقة . . .

ورواه أحمد ، انظر الفتح الرباني ١٩٣/٦ .

درجة الحديث : قال فيه الشيخ البنا : سكت عنه أبو داود والمنذري وسنده صحيح ، كما صححه من قبله

الحاكم وأقره الذهبي ، وكذلك صححه النووي .

(٤) انظر مذهبه في روضة الطالبين للنووي ٨٥/٢ ، والمجموع ٥٣/٥ .

(٥) الواو ليست في (م) و(ك) ويستغنى عنها .

(٦) انظر حديث عائشة السابق .

مزید اُیضاح : إعلموا ، وَفَقَّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى ، أَنْ شَيْئاً مِنَ الْحَرَكَاتِ الْعُلُويَّةِ فِي السَّمَوَاتِ لَيْسَ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي الْمَوْجُودَاتِ الْأَرْضِيَّةِ ، لَا مِنَ الْأَبْدَانِ وَلَا مِنَ الْأَحْوَالِ وَلَا مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، وَإِنَّمَا الْكُلُّ يَتَعَلَّقُ بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ بَعْضَهَا مَعَ بَعْضٍ وَيَخْلُقُ بَعْضَهَا فِي أَثَرِ بَعْضٍ فَإِذَا رَأَاهُ الْغَافِلُ قَالَ هَذَا مِنْ هَذَا ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَا لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾^(١) .

ومن أغرب ما سمعت في الدنيا ما أنا أبو الحسين^(٢) المبارك بن عبد الجبار^(٣) ببغداد قال : أنا أبو القاسم محمد بن عبد الملك بن بشران^(٤) قال أنا محمد بن عطية^(٥) الزاهد قال (أَنْفَاسُ الْعَبْدِ الَّتِي تَجْرِي فِي بَدَنِهِ وَتَخْرُجُ عَلَى فَمِهِ هِيَ الَّتِي تُحَرِّكُ الْأَفْلاكَ فِي السَّمَوَاتِ عَدَدًا بَعْدَ بَعْدٍ وَتَقْدِيرًا^(٦) بِتَقْدِيرٍ) ، وذكر ذلك عن جماعة من الأوائل^(٧) ، فأضرب طائفة بطائفة وارجع إلى الله تعالى في الجميع ، وإلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ ، بقوله : « لَا يَخْصِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ »^(٨) وهذا معلوم قطعاً .

توحيد :

قوله « مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنْ اللَّهِ »^(٩) ، والغيرة هي تغير النفس عند الحفاظ على الأهل والقيام بالأنفة في حمايتها ، وذلك كله محال على الله تعالى لأنه هو الموجود الذي لا

(١) سورة النساء آية ٧٨ .

(٢) في (ك) و (م) أبو الحسن ، وهو الصواب .

(٣) هو ابن الطيوري المبارك بن عبد الجبار بن أحمد ، أبو الحسن ، الأزدي البغدادي الصيرفي المعروف بابن الطيوري ، عالم بالحديث ، ثقة ، مكث له مصنفات ، توفي سنة ٥٠٠ هـ . الأعلام ٦/ ١٥١ ، والرسالة المستطرفة ٩٢ ، ولسان الميزان ٩/ ٥ .

(٤) هو محمد بن عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران ، ولد سنة ٣٧٣ هـ ومات سنة ٤٤٨ هـ . قال الخطيب : وصليت عليه في جامع المدينة . تاريخ بغداد ٢/ ٣٤٨ - ٣٤٩ ، شذرات الذهب ٣/ ٢٤٦ ، الرسالة المستطرفة ص ١٢٠ .

(٥) محمد بن عطية لم أعثر على ترجمة .

(٦) لم أطلع على هذا الكلام .

(٧) هذا كلام لم يثبت نقلاً ولا يتفق مع العقل ولا نظريات العلم الحديث ، وقد رده الشارح وكان الأولى عدم نقله لقلة فائدته .

(٨) تقدم .

(٩) متفق عليه . البخاري في صلاة الكسوف باب الصدقة في الكسوف ٢/ ٤٢ - ٤٣ ، ومسلم في كتاب الكسوف باب صلاة الكسوف ٢/ ٦١٨ ، ومالك في الموطأ ١/ ١٨٦ كلهم عن عائشة .

يتغير ، وإنما ضرب له ذلك النبي ﷺ ، مثلاً عبر به عن وعيد الله تعالى في الزنا وعن عقوبته عليه في الدنيا بالجلد والرجم ، وفي الآخرة بالنار .

والغيور إذا وجد في نفسه الحفاظ قال وفعل فعبر النبي ﷺ ، عن وعيده وعذابه بالغيرة تقريباً له إلى الأفهام على ما قدمناه لكم من قبل^(١) .

غائلة وبيان : قال النبي ﷺ : « يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً »^(٢) .

هذا موضع هَوِّلت به المبتدعة والملحدة على أهل الدين فقالوا إن فيما أخبر به النبي ﷺ ، من أخبار الآخرة أموراً عظيمة ومعاني غريبة وذكروا باطلاً كثيراً ، وليس في قوله : « لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ » إلا أحد معنيين .

الأول : أن معناه لو علمتم عذاب الله بالمشاهدة ، كما رأيته أنا في النار ، لبكيتم ، أو يكون معناه لو دام علمكم كما يدوم علمي لأن علم الأنبياء صلوات الله عليهم متواصل لا يقطعه جهل ولا يدركه سهو وعلومنا تدخل عليه (الخيالات)^(٣) والغفلات بالانهماك في الشهوات فتركنا النفس إلى البطالات حتى تصدأ فلا يصقلها إلا الذكر .

تحقيق : قوله ﷺ « رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ »^(٤) .

وفي رواية (في غُرُصِ هَذَا الْحَائِطِ)^(٥) قد بينا لكم / أن الإدراك يخلفه الله تبارك وتعالى متى شاء لمن شاء حتى يدرك وهو في مقامه من العرش إلى الفرش ، ومن آخر الملكوت

(١) قلت : والحق أننا نؤمن بهذه الصفة وغيرها من الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : أهل السنة والجماعة يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه العزيز من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل هم الوسط مع فرق الأمة ، كما أن الأمة وسط في الأمم ، فهم وسط في صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة . مجموع الفتاوى ١٤١/٣ وسيأتي كلام ابن عبد البر .

(٢) هذا جزء من الحديث السابق ص ٣٨١ .

(٣) زيادة من (م) و (ك) .

(٤) جزء من حديث ابن عباس السابق .

(٥) البخاري في مواقيت الصلاة باب وقت الظهر عند الزوال وقال : كان النبي ﷺ يصلي بالهجرة ١٤٣/١ ، وفي كتاب الاعتصام باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ، وقوله تعالى ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ البخاري ١١٨/٩ من حديث أنس وفيه : عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ أَيْفَاءً فِي غُرُصِ هَذَا الْحَائِطِ فَلَمْ أَرِ الْيَوْمَ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ .

إلى بطن الحوت ، وقد قال (١) تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾ (٢) .

وقد قالت قريش للنبي ﷺ : (إِنْ كُنْتَ دَخَلْتَ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ فَصِفْهُ لَنَا : فَكَرَبْتُ كَرَبَةً مَا كَرَبْتُ مِثْلَهَا قَطُّ فَجَلَّى اللَّهُ لِي عَنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ عِنْدَ دَارِ أَبِي جَهْمٍ بِالْبَلَاطِ فَطَفِقْتُ أُخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ) (٣) .

فإن قيل : وكيف تكون الجنة والنار في عرض الحائط ؟

قلنا : حضرت يوماً مجلساً جرى فيه هذا السؤال فقال بعض الأشياخ : صقل الله تعالى له الحائط ثم كشف له الحجب فتمثلت له الجنة والنار في ذلك الجرم الصقيل ، وهذا تقصير عظيم ، وذلك إن كان جائزاً في حكم الله تعالى ، وهو دون قدرته ، ولكن لا تدعو الحاجة إليه وإنما يعدل عن الظواهر إذا خالف أدلة العقول .

وقوله : في عرض الحائط متعلق بقوله رأيت ، كما قال : ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنِ حَمِئَةٍ ﴾ (٤) .

فقيل قوله : في عين حمئة متعلق بوجدتها : لا بتغرب والقول الأول صحيح .

وأما الثاني فجوز أن يكون قوله : في عين حمئة متعلقاً بتغرب كما تقول غربت الشمس في البحر وذلك مجاز ما رآته العين وغاية ما أدركه البصر .

وقوله (تَنَاولْتُ مِنْهَا عُنُقُوداً فَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَ الدُّنْيَا) وإنما ذلك لأن طعام

الجنة مخصوص بصفتين :

أحدهما : عدم التغير والاستحالة .

والثانية : عدم الانقطاع بدوام البقاء كلما قطعت منه حبة نشأت مائة كطعام البركة (٥) ،

(١) في (م) الله تعالى .

(٢) سورة الأنعام آية ٧٥ .

(٣) متفق عليه البخاري في تفسير سورة الإسراء ١٠٤/٦ ، ومسلم في كتاب الإيمان باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال ١٥٦/١ كلاهما من حديث جابر بن عبد الله .

(٤) سورة الكهف آية ٨٦ .

(٥) لعله يشير إلى قصة بركة طعام أبي بكر وهي كما رواها ابنه عبد الرحمن قال : (إِنْ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا أَنَاساً فَقَرَاءً وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ أَتَيْنِي فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ وَإِنْ أُرْبَعٍ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ وَأَنْ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةِ فَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ ، بِعَشْرَةٍ . . وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صُلِّيتِ الْعِشَاءُ . . فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ فَقَالَتْ أَمْرَأَتُهُ وَمَا حَسْبُكَ عَنْ أَصْيَافِكَ ، أَوْ قَالَتْ ضَيْفُكَ ، =

وقد قال بعض الناس إن طعام الجنة إذا أَرَادَهُ الْعَبْدُ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ فِي الْبَطْنِ ، وليس كذلك بل يقوم ويقطعه ويأكله ويخلق مثله^(١) ، وقد بينا ذلك في موضعه .
وقوله (وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءُ) .

إن الله ، عز وجل ، خلق الجنة وخلق لها أهلاً ، وخلق النار وخلق لها أهلاً ، ثم يسر كل أحد لما خلقه له ويسره لعمل يؤديه إليه وجبله عليه ، فخلق المعصية في النساء أكثر ، ونقصان الجبله فيهن أوفى . وبين في الحديث أن العبد يدخل النار بالمعاصي وإن كان معه الإيمان رداً على المرجئة .

وقد بيناه في موضعه ، وذكر عذاب القبر ، وهو أصل من أصول السنة لا ينكره إلا غبي أو ملحد ، نص الله تعالى عليه في القرآن^(٢) وذكره النبي ﷺ ، في أحاديث

قَالَ أَوْ مَا تَشِئْتُمْ قَالَتْ أَبُوا حَتَّى تَجِيءَ قَدْ عَرَضُوا فَأَبَوْا . . قَالَ وَأَيْمُ اللَّهِ مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رُبَا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا قَالَ يُعْنِي حَتَّى شَبِعُوا وَصَارَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا . . .

البخاري كتاب المواقب باب السمر مع الضيف ١٥٦/١ - ١٥٧ ومسلم في كتاب الأشربة باب إكرام الضيف وفضل إيثاره ١٦٢٧/٣ - ١٦٢٨ .

(١) رواه الطبراني في معجمه الكبير ١٠٠/٢ من طريق ربحان بن سعيد عن عباد ابن منصور عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان قال : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا نَزَعَ ثَمَرَةً مِنَ الْجَنَّةِ عَادَتْ مَكَانَهَا أُخْرَى) .

والحديث فيه ربحان بن سعيد بن المثنى السامي ، بالمهملة ، الناجي ، بالنون والجيم ، أبو عصمة البصري ، صدوق ربما أخطأ من السادسة . مات سنة ثلاث أو أربع ومائتين . ت ٢٥٥/١ ، وقال الحافظ في ت ٣٠١/٣ قال العجلي ربحان الذي يروي عن عباد منكر الحديث ، وقال البرديجي : فأما حديث ربحان عن عباد عن أيوب عن أبي قلابه فهي مناكير ، وقال ابن قانع ضعيف .

وقال الآجري : سألت أبا داود عن ربحان بن سعيد فكأنه لم يرضه . سؤالات الآجري ٢٣٥ . وانظر الجرح والتعديل ٥١٧/٢/١ تهذيب الكمال ٢٣/٣ ميزان الاعتدال ٣٧٦/٢ - ٣٧٨ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤١٤/١٠ ، رواه الطبراني والبخاري . وأحد إسناده البزار ثقات وقال ابن كثير في نهاية البداية ٤٢٧/٢ قال الحافظ الضياء : عباد تكلم فيه بعض العلماء .
درجة الحديث : ضعيف .

(٢) ﴿ وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر آية ٤٥ - ٤٦] ، وقوله : ﴿ فَذَرْنَهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ * يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَاباً دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الطور ٤٥ - ٤٧] .

كثيرة^(١) .

والمرء يصرف بين الحياة والموت منذ خُلِقَ إلى أن يدخل الجنة أو النار خمس مراتب :

الأولى : في صُلب آدم ولا يؤمن بها إلا سني .

والثانية : حياة الدنيا ولا ينكرها أحد لأنها مشاهدة .

والثالثة : في القبر ولا يضيق عنها إلا حوصلة ملحد .

والرابعة : حياة الآخرة .

والخامسة : روي في الآثار أن الله أمر إبراهيم ، عليه السلام ، فنادى أيها الناس حجوا ، ثم أوجد له الخلق وأسمعهم النداء فمن أجابه حج ومن لم يجبه لم يحج^(٢) ، وذلك قوله تعالى ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾^(٣) وهذا^(٤) جائز في حكم الله وقدرته لو صح ومعنى قوله ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ أعلمهم به ، فإن قيل أنتم تقولون يقام الميت (في قبره)^(٥) ويقعد ونحن نشاهده ساكناً لا يتحرك .

قلنا : إن كان هذا السائل كافراً فكلأنا معه في كتب الأصول فتبين متعلق القدرة وكيفية الإدراك . وإن كان من جلدتنا ،

قلنا : يكون هذا كما يأتي جبريل إلى النبي ، ﷺ ، وهو في أصحابه فيكلمه بمثل صلصلة الجرس فلا يرى أحد شيئاً ولا يسمع صوتاً^(٦) .

(١) منها حديث عائشة المتفق عليه فيه « وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيباً مِنْ فُتْنَةِ

الدُّجَالِ » . البخاري في الكسوف باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف ٤٧/٢ ، ومسلم في صلاة الكسوف باب ما عُرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ٦٢٤/٢ .

(٢) قال ابن كثير ورد عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وغير واحد من السلف . وأوردها ابن جرير وابن أبي حاتم مطولة . تفسير ابن كثير ٤/٣٣٢ ، وانظر تفسير القرطبي ١٢/٣٨ .

(٣) سورة الحج آية ٢٧ .

(٤) في (م) وذلك .

(٥) ليست في (ك) و (م) .

(٦) متفق عليه . البخاري في كتاب بدء الوحي باب حدثنا عبد الله بن يوسف ٢/١ - ٣ ومسلم في كتاب

الفضائل باب عرق النبي ﷺ ، في البرد وحين يأتيه الوحي ٤/١٨١٦ ، ومالك في الموطأ ١/٢٠٢ ، ٢٠٣

كلهم عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ ؟

باب صلاة الاستسقاء

الاستسقاء هو طلب السقي كما أن الاستسحاء هو طلب الضحو (وَقَدْ اسْتَسْقَى النَّبِيُّ ﷺ / وَاسْتَضَحَى) رواه أنس^(١). وسننها كسنة صلاة العيد يبرز إليها مثلها. وقال (ح) ليس لها ذلك لأنها لكشف ضرر دنيوي^(٢) فأشبهت الزلازل^(٣). قلنا: قد خرج النبي ﷺ، إليها وجمع فيها وخطب وحول رداءه تفاؤلاً. وقال (ح): ليس من السنة أن يحول رداءه^(٤) والأثر الصحيح يقضي عليه^(٥). وأن الذي قال أبو حنيفة ليقوى؛ لأن صلاة العيد لم يعدل النبي ﷺ، قط بها عن طريقته.

وأما الاستسقاء فإن النبي ﷺ، قد استسقى في خطبة الجمعة^(٦)، وأدخل الدعاء

(١) متفق عليه البخاري في كتاب الاستسقاء باب الاستسقاء في خطبة الجمعة من طريق شريك بن عبد الله عن أنس بن مالك أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ بَابِ الْقَضَاءِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَائِمًا ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَأَدْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا. قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا فَرْعَةٍ وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ قَالَ فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتْ فِي السَّمَاءِ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا. . البخاري ٣٤/٢ - ٣٥، ومسلم في الاستسقاء باب الدعاء في الاستسقاء ٦١٢/٢ - ٦١٣، من طريق شريك بن عبد الله عن أنس أيضاً، ومالك في الموطأ ١٩١/١.

(٢) في (م) دنيا.

(٣) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٣٩/١، والبنية على شرح الهداية ٩١٢/٢.

(٤) انظر المصدر السابق ٤٤٠/١، والبنية ٩٢٠/٢.

(٥) متفق عليه البخاري في الاستسقاء باب الاستسقاء في المصلى ٣٩/٢ وفي باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ، ٣٢/٢، وفي باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء ٣٨/٢، ومسلم في الاستسقاء باب صلاة الاستسقاء ٦١١/٢، وأبو داود ٦٨٩/١، والترمذي ٤٤٢/٢، وقال حسن صحيح، ومالك في الموطأ ١٩٠/١، والبخاري في شرح السنة ٣٩٨/٤ كلهم عن عبد الله ابن زيد المازني يقول: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى وَحَوْلَ رِدَائِهِ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. لفظ مسلم.

(٦) تقدم.

فيه ، ولم يخرج إليه ، ولكن الذي يصحُّ أن يقال إن شاء خرج ، كما فعل النبي ، ﷺ ، فهي سنة ، وإن شاء دعا أيضاً في موضعه فهي سنة .

حديث : روى زيد بن خالد الجهني (عَنِ النَّبِيِّ ، ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ)^(١) . إنما يؤب مالک ، رضي الله عنه ، فقال الاستمطار بالنجوم^(٢) ، وأدخل هذا الحديث في أبواب الاستسقاء لوجهين :

أحدهما : أن العرب كانت تنتظر السقيا في الأنواء فقطع النبي ، ﷺ ، هذه العلاقة بين القلوب وبين الكواكب .

الثاني : أن الناس أصابهم القحط في زمن عمر ، رضي الله عنه ، فقال عمر للعباس : (كَمْ يُسْقَى لِنَوْءِ الثَّرِيَّا فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ : زَعَمُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا تَعْتَرِضُ فِي الْأُفُقِ سَبْعًا فَمَا مَرَّتْ حَتَّى نَزَلَ الْمَطَرُ)^(٣) ، فانظر إلى عمر والعباس وقد ذكروا الثريا ونؤها وتوَكَّفوا^(٤) ذلك في وقتها ، وقد بيَّنا معنى هذا الحديث في شرح الصحيح على الاستسقاء والذي تفتقرون إليه الآن أن من انتظر المطر من الأنواء على أنها فاعلة له من دون الله فهو كافر ، ومن اعتقد أنها فاعلة لكن بما جعل الله فيها فهو أيضاً كافر ؛ لأنه لا يصح أن يكون الخلق والأمر إلا لله كما قال تعالى ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾^(٥) ومن انتظرها وتوَكَّف المطر

(١) متفق عليه . البخاري في صلاة الاستسقاء باب قول الله تعالى : ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ ﴾ [الواقعة/٨٢] ٤١/٢ ، وفي كتاب الأذان باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم ٢١٤/١ ، ومسلم في الإيمان باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء ٨٣/١ - ٨٤ ، ومالك في الموطأ ١٩٢/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٥٢/٦ ، وتمام الحديث (فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطْرُنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ) .

(٢) الموطأ ١٩٢/١ .

(٣) هذا الأثر ورد عن سعيد بن المسيب قال : أخبرني من سمع عمر بن الخطاب وهو يستسقي فلما استسقى التفت إلى العباس . . رواه ابن جرير في تفسيره ٢٧ / ٢٠٨ وأورده ابن كثير في تفسيره ٥٣٨/٦ وقال : هذا محمول على السؤال عن الوقت الذي أجرى الله فيه العادة بإنزال المطر لا أن ذلك النوء مؤثر بنفسه في نزول المطر فإن هذا هو المنهي عن اعتقاده . وأورده القرطبي في تفسيره أيضاً ٢٣٠/١٧ ، وأورده صاحب كنز العمال وعزاه لسفيان بن عيينة في جامعه ولابن جرير . كنز العمال ٤٣٣/٨ .

درجة الأثر : ضعيف لجهالة الواسطة بين سعيد وعمر .

(٤) قال في ترتيب القاموس ٦٥٣/٤ توَكَّف لهم : يتعدهم وينظر في أمورهم والخير ينتظر وكفه ولفلان يتعرض له حتى يلقاه .

(٥) سورة الأعراف آية ٥٤ .

منها على أنها عادة أجراها الله تعالى فلا شيء عليه .

فإن الله قد أجرى العوائد في السحاب والرياح والأمطار بمعاني ترتبت في الخلقة وجاءت على نسق في العادة ، ولذلك^(١) أدخل مالك ، رضي الله عنه ، مبيناً لهذه الحقيقة قوله (إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ ثُمَّ تَشَامَتْ فِتْلَكَ عَيْنٌ غُرِيْقَةٌ)^(٢) .

(١) في (م) ولهذا .

(٢) الموطأ ١/١٩٢ ، والشافعي في الأم ١/٢٢٥ بلفظ (إِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ ثُمَّ اسْتَحَالَتْ شَامِيَّةٌ فَهُوَ أَمْطَرُ لَهَا) .

ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله : لا أعرف هذا الحديث بوجه في غير الموطأ إلا ما ذكره الشافعي في الأم عن محمد بن إبراهيم بن أبي يحيى عن إسحاق بن عبد الله (أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، قَالَ : إِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ ثُمَّ اسْتَحَالَتْ شَامِيَّةٌ فَهُوَ أَمْطَرُ لَهَا) قال : وابن أبي يحيى وإسحاق ضعيفان لا يحتج بهما . شرح الزرقاني ٣٨٩/١ - ٣٩٠ .

وقال ابن الصلاح : وأما حديث إذا نشأت بحرية . فذكر ابن عبد البر أنه لم يرد بمعناه إلا فيما رواه الشافعي عن إبراهيم بن يحيى قال وإبراهيم متروك الحديث . قال ابن الصلاح ولم يسنده الشافعي أيضاً فهو منقطع عنده . . وساق ابن الصلاح بسنده إلى حمزة بن محمد الكتاني الحافظ قال : كل شيء رواه مالك في الموطأ مسنداً ومرسلاً فقد روي عن رسول الله ، ﷺ ، من غير جهته إلا حديثين أحدهما (إِنِّي لَا أُنْسِي لَأَسْنِ وَالْآخِرُ إِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ . .) إلى أن قال : والقول الفصل في ذلك كله أن هذه الأحاديث الأربعة لم ترد بهذا اللفظ المذكور في الموطأ ولا ورد ما هو في معنى واحد منها بتمامه في غير الموطأ إلا حديث (إِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ) من وجه لا يثبت ، والثلاثة الأخر واحد وهو حديث (لَيْلَةُ الْقَدْرِ) ورد بعض معناه من وجه غير صحيح ، واثان منها ورد بعض معناها من وجه جيد أحدهما صحيح وهو حديث النسيان والآخر حسن وهو حديث وصية معاذ رضي الله عنه . ثم ساق بسنده إلى محمد بن عمر الواقدي قال نا عبد الحكيم بن عبد الله ابن أبي فروة قال سمعت عوف بن الحارث يقول سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : (إِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ فِتْلَكَ عَيْنٌ أَوْ قَالَ عَامٌ غُرِيْقَةٌ) يعني مطراً كثيراً . . وقال : ليس إسناده بذلك لمكان محمد بن عمر والظاهر أنه الواقدي ، والله أعلم ، إلى أن قال : وأما قول ابن عبد البر عن حديث الشافعي إنه رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث فيه تساهل من حيث أنه غيره بما ظن أنه معناه ، وكأنه تبع في ذلك رأي الربيع بن سليمان صاحب الشافعي ، رحمه الله . . وساق بسنده إلى محمد بن يعقوب قال : سمعت الربيع يقول إذا قال الشافعي أخبرني الثقة يريد به يحيى بن حسان ، وإذا قال أنا من لا أنهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى ، وإذا قال بعض الناس يريد به أهل العراق ، وإذا قال بعض أصحابنا يريد به أهل الحجاز ، وقال البيهقي وقد قال الشافعي أنا الثقة غير معمر والمراد به إسماعيل بن علية لتسميته إياه في موضع آخر ، وقال البيهقي في قوله أنا الثقة لا يوقف على مراده به إلا بظن غير مقرون بعلم . رسالة ابن الصلاح في وصل البلاغات الأربع في الموطأ ص ١٠ - ١٣ .

أقول : الحديث ساقه ابن الصلاح كشاهد لحديث الباب ، رواه الطبراني في الأوسط ، كما ذكر ذلك الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٢١٦ - ٢١٧ ونقل عن الطبراني قوله تفرد به الواقدي ، وقال الهيثمي ، قلت : وفي الواقدي كلام وقد وثقه غير واحد وبقية رجاله لا بأس بهم وقد وثقوا . درجة هذا الحديث : ضعيف كما قال ابن عبد البر .

باب استقبال القبلة للحاجة

في هذا الباب ستة أحاديث :

الأول : حديث أبي أيوب الأنصاري قال رسول الله، ﷺ : (إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ لِلْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِفَرْجِهِ)^(١).

الثاني : حديث ابن عمر أنه كان يقول : « إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَقَدْ أَرْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ، ﷺ ، عَلَى لُبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ »^(٢).

الثالث : حديث سلمان قال : قال رسول الله، ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مَثَلُ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ وَلَا لِبَوْلٍ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا »^(٣) . وهذه الأحاديث صحاح لا غبار عليها .

الرابع : روى أبو هريرة^(٤) نحو حديث سلمان ، أخرجه أبو داود .

الخامس : حديث جابر (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ ، عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا)^(٥) خَرَّجَهُ الترمذي .

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب الوضوء باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول ٤٨/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة باب الاستطابة ٢٢٤/١ ، والموطأ ١٩٣/١ .

(٢) متفق عليه . البخاري في الوضوء باب من تبرز على لبنتين ٤٨/١ - ٤٩ ، ومسلم في الطهارة باب الاستطابة ٢٢٤/١ - ٢٢٥ ، ومالك في الموطأ ١٩٣/١ - ١٩٤ ، ورواه الشافعي في الرسالة فقرة ٨١٢ بتحقيق أحمد شاکر ، وأبو داود ٢١/١ ، والترمذي ١٦/١ ، والنسائي ٢٣/١ - ٢٤ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٧٤/١ .

(٣) مسلم في كتاب الطهارة باب الاستطابة ٢٢٣/١ ، وأبو داود ١٧/١ ، والترمذي ٢٤/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٧٢/٢ ، وابن خزيمة ٤١/١ ، وابن ماجه ١١٥/١ .

(٤) مسلم في كتاب الطهارة باب الاستطابة مختصراً ٢٢٤/١ ، وأبو داود ١٨/١ ، والنسائي ٣٨/١ ، وابن ماجه ١١٤/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٧٢/٢ ، وابن حبان . انظر موارد الظمان ص ٦٢ .

(٥) سنن الترمذي ١٥/١ وقال حسن غريب ، وأبو داود ٢١/١ ، وابن ماجه ١١٧/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٧٣/١ - ٢٧٤ ، وابن خزيمة ٣٤/١ ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٦٣ ، والحاكم ١٥٤/١ ، وقال

الذهبي : هو على شرط مسلم ، ورواه الدارقطني في السنن ٥٨/١ - ٥٩ وقال : رواه كلهم ثقات . =

السادس : حديث (عَائِشَةُ قَالَتْ بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ لَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ قَدْ فَعَلُوهَا حَوَّلُوا بِمَقْعَدِي إِلَى الْقِبْلَةِ) خَرَجَهُ الدارقطني (١) .

وقال الحافظ في التلخيص ١١٤/١ : صححه البخاري فيما نقله عنه الترمذي وحسنه هو والبزار وصححه أيضاً ابن السكن وتوقف فيه النووي لعننة ابن إسحاق ، وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد وغيره ، وضعفه ابن عبد البر بأبان بن صالح ، وهم في ذلك فإنه ثقة باتفاق ، وأدعى ابن حزم إنه مجهول فخلط . درجة الحديث : يترجح لدي تحسين الترمذي والبزار من أجل ابن إسحاق وقد تقدم .

(١) سنن الدارقطني ٥٩/١ - ٦٠ بعدة أسانيد عن خالد الحذاء عن عراك بن مالك عن عائشة وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٧٥/١ ، وابن ماجه ١١٧/١ وقال النووي في شرح مسلم ١٥٤/٣ إسناده حسن ، وقال السندي في حاشيته على ابن ماجه رجاله ثقات معروفون وأخطأ من قال خلاف ذلك ، وقد علل البخاري الخبر بما ليس بقادح فيه فقال : وجاء عن عائشة أنها كانت تنكر قولهم لا تستقبلوا القبلة ، وهذا أصح ؛ فإن ثبوت ما قال لا يستلزم نفي هذا فبعد صحة الإسناد يجب القول بصحتها . حاشية السندي على ابن ماجه ١٣٧/١ .

وقال البخاري : خالد بن أبي الصلت . عن عمر بن عبد العزيز وعراك مرسل ، روى عنه خالد الحذاء ومبارك بن فضالة وواصل مولى أبي عيينة ، قال موسى : حدثنا حماد عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت كنا عند عمر بن عبد العزيز فقال عراك بن مالك : سمعت عائشة قال النبي ﷺ : حَوَّلُوا مَقْعَدِي إِلَى الْقِبْلَةِ بَفَرْجِهِ ، قال موسى : حدثنا وهيب عن خالد عن رجل أن عراكاً حدث عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ ، وقال بكير حدثني بكر عن جعفر بن ربيعة عن عراك عن عروة أن عائشة كانت تنكر قولهم لا تستقبل القبلة وهذا أصح . التاريخ الكبير ١٥٥/٣ - ١٥٦ .

وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت : أن هذا الحديث منكر ٢٣٢/١ ، وقال ابن قدامة في المغني ١٢٠/١ : حديث عائشة وإن كان مرسلًا فإن مخرجه حسن . وقال ابن حزم في المحلى : إنه ساقط لأن رواية خالد الحذاء ، وهو ثقة ، عن خالد بن أبي الصلت ، وهو مجهول ، لا ندري ما هو ، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت وهذا أبطل وأبطل لأن خالدًا الحذاء لم يدرك كثير ابن الصلت . نيل الأوطار ١٠٠/١ .

خالد بن أبي الصلت البصري مدني الأصل كان من جهة عمر بن عبد العزيز بواسط وهو مقبول ت ٢١٤ . وقال الحافظ في ت ٩٨/٣ أنكر أحمد قول من قال عن عراك عن عائشة ، وقال إنما هو عراك عن عروة عن عائشة ولم يسمع عراك منها ، وقال أبو محمد مجهول ، وقال عبد الحق ضعيف ، وتعقب ابن مفوز كلام ابن حزم فقال هو مشهور بالرواية معروف بحمل العلم ولكن حديثه معلول ، وقال الترمذي في العلل الكبير : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها ، وذكر أبو حاتم نحو قول البخاري وأن الصواب عراك عن عروة عن عائشة قولها ، وأن من قال فيه عن عراك سمعت عائشة مرفوعاً وهم فيه سنداً ومناً .

وانظر الثقات لابن حبان ٢٥٢/٦ ، والكاشف ٢٧٠/١ وقال ثقة . من خلال ما تقدم يترجح لدي ضعف الحديث ، وهو الذي صرح به الشارح .

ثم اختلف الناس في العمل بهذه / الأحاديث على ثلاثة أقوال . فمنهم من قال لا تستقبل القبلة لغائط ولا بول لا في الصحاري ولا في البنيان^(١).

ومنهم من قال ذلك في الصحراء خاصة^(٢) ، ومنهم من قال يجوز الاستدبار في البنيان ولا يجوز الاستقبال^(٣).

والمنع عام في الصحراء من الوجهين وهو (قول)^(٤) (ح) .

أما من قال بعموم النهي في كل موضع فيتعلق بظاهر حديث أبي أيوب .
وأما من قال يجوز الاستدبار وحده فهو الذي في حديث ابن عمر فقال به وتحقيق الكلام في المسألة أن حديث ابن عمر معارض لحديث أبي أيوب .

وقد اختلف الناس في تعارض القولين والفعلين^(٥) اختلافاً كثيراً بيناه في المحصول^(٦) لبابه أن القولين إذا تعارضا بأن تعلّقاً بمعنيين متنافيين في حق شخص واحد في وقت واحد فإن ذلك مستحيل لأنه من باب تكليف المحال فإن وردا فأحدهما ناسخ للآخر^(٧).

وأما اختلاف الفعلين فلا تضاد بينهما لذاتيهما كالقولين أيضاً لا تضاد بينهما لذاتيهما فلا تعارض بينهما إلا أن يقتضيا بيان معنى ويتعلّقاً في بيانه تعلّق القولين ، كما قدمنا ،

(١) وهو قول أبي أيوب الأنصاري ومجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي ثور وأحمد في رواية . شرح النووي على مسلم ١٥٤/٣ .

وقال الحافظ : وهو المشهور عن أبي حنيفة ورّجّحه من المالكية ابن العربي ، ومن الظاهرية ابن حزم وحجتهم أن النهي مقدّم على الإباحة . فتح الباري ٢٤٦/١ .
أقول : سيأتي قريباً ترجيح الشارح لهذا الرأي .

(٢) قال الحافظ : هو مذهب مالك والشافعي وإسحاق وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة . فتح الباري ٢٤٦/١ .

(٣) وقائل هذا القول أبو يوسف تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر . فتح الباري ٢٤٦/١ .

(٤) أقول : زيادة يقتضيها السياق .

(٥) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٩٧/١ .

(٦) كتاب المحصول للمؤلف ص ل ٤٦ ب أفعال رسول الله ، ﷺ ، في نازلة على وجهين مختلفتين فصاعداً ، فإن العلماء اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال منهم من قال بالتخيير ، ومنهم من أجرى الفعل مجرى القول فحكم بتقديم الفعل إذا تأخر على الفعل المتقدم ، ومنهم من رجح أحد الفعلين بدليل آخر من قياس أو غيره .

وانظر شرح التنقيح للقرافي ص ٢٩٢ ، والمنحول من تعليقات الأصول ص ٢٢٧ .

(٧) في (م) فأحدهما ناسخ للأول والأوّل ما في الأصل .

فالحكم فيهما واحد.

وأما إذا تعارض القول والفعل فقال قوم يقدم القول لأنه عام والفعل مختص بالني، ﷺ ، فيقف عليه ولا يكون هنالك تعارض^(١).

وهذا كلام إن ظهر عند الإطلاق لم يصح عند السبر والتقسيم لنكتة بدیعة وهي أن كل أمر ورد من جهة الله تعالى على النبي، ﷺ ، بتكليف الخلق فإن النبي، ﷺ ، داخل فيه يلزمه من ذلك ما يلزمهم ، وهي مسألة خلاف في أصول الفقه هل يدخل الأمر تحت الأمر أم لا^(٢).

وهي مسألة مغلطة^(٣) قد بينّاها أيضاً هنالك^(٤) ، فإذا ثبت أن النبي، ﷺ ، داخل في الأمر مع الخلق ، ثم ثبت أنه تركه فذلك نسخ في حقه وبقي أن ينظر هل يكون نسخاً في حق غيره أم لا ، والصحيح أن النسخ مقصور عليه إلا أن يدل عل تعديه ، وقد دل الدليل العام على تعديه إلى غيره قال الله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٥).

فأرشدنا إلى الاقتداء به وثبت بالتواتر المعنوي أن الصحابة ، رضي الله عنهم ، كانوا يلجؤون إلى فعله^(٦) عند المشكلات ، كما يلجؤون إلى قوله . فإذا ثبت هذا وصح جواز الاستدبار في البنيان فجواز الاستقبال يؤخذ من طريقتين :

أحدهما : طريق المعنى ، وهو قياس الاستقبال على الاستدبار في البنيان في جوازه ،

(١) إذا تعارض قول وفعل فاختلف الناس فيه فمنهم من قال الفعل أولاً لأنه أقوى ، ومنهم من قال القول أولاً لأن له صيغة ولا صيغة للفعل ولأن القول متناول أشياء كثيرة والفعل يختص بصورته . . والصحيح في النظر أن القول أقوى لأنه لا احتمال فيه والفعل محتمل فلا يترك الصريح للاحتمال . المحصول ل ٤٧ أ ب ، وانظر شرح التنقيح ص ٢٩٢ .

(٢) قال القرافي : ويندرج النبي، ﷺ ، في العموم عندنا وعند الشافعية ، وقيل علو منصبه يأبى ذلك ، وقال الصيرفي : إن صدر الخطاب بالأمر بالتبليغ لم يتناوله وإلا تناوله . . وأما الفرق بين الأمر بالتبليغ وغيره فلأن الظاهر في الخطاب الذي يبلغه لغيره لأنه لا يندرج فيه لغة كقوله تعالى ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ ونحو ذلك ، فهذا لا يتناوله من حيث اللغة بل بدليل منفصل أو يقال هو مأمور بأن يقول لنفسه أيضاً لأنه من جملة المؤمنين ، وكذلك يندرج المخاطب في العموم الذي يتناوله لأن شمول اللفظ يقتضي جميع ذلك . شرح التنقيح ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) المغلطة : الكلام يغلط فيه ويغالط به . ترتيب القاموس ٤١٠/٣ .

(٤) في (م) في كتب المسائل .

(٥) سورة الأحزاب آية (٢١) .

(٦) يدل لذلك أن الصلاة والزكاة والحج والصوم وسائر الأحكام إنما ذكرت في القرآن مجعلة بيّتها السنة . قال تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ انظر شرح الزرقاني ١٩/٢ .

كما استوى الاستقبال والاستدبار في الصحراء في منعه وتحريره أن نقول الاستقبال في البنيان أحد القصدين إلى الكعبة بالحاجة فاستوى حكمهما كالاستقبال والاستدبار في الصحراء في منعه .

الثاني : التعلق بحديث جابر وعائشة المتقدمين ، وإنما قدمنا المعنى عليهما لعدم صحتهما على أن علماءنا قد قالوا أن الحديث بالنهي عن الاستقبال والاستدبار لو ورد مطلقاً لما لزم تكليفه له في البيوت لوجهين .

أما أحدهما فلقول النبي ، ﷺ (إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ) فجعل محل الحكم الصحراء وهذا تعلق بالظاهر ، لكن تبقى ههنا نكتة وهي أن العلماء قد اتفقوا على أن الحكم الوارد لا تأثير له في المكان ولا يختص به إلا بدليل ، وكذلك الزمان .

ولأن الحكم يسترسل عليهما جميعاً حتى يوافقه الدليل أو يغيره ، وههنا دليل قوي يوقف هذا الحكم على الصحراء وهو أن الناس لو كلّفوا ذلك في البنيان لخرجوا وما استطاعوه ، واللفظ العام لا يتناول موضع المشقة ولا يتعلق بها فيه حرج وكلفة .

تتميم : اختلف العلماء في المحترم بهذا النهي ما هو ؟ فمنهم من قال المحترم القبلة ، ومنهم من قال المحترم المصلون^(١) ، وفي آثار السلف (إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا يُصَلُّونَ مِنْ خَلْقِهِ يُعْنِي مِنَ الْجَنِّ^(٢) وَالْإِنْسِ / فَيَلْزَمُ^(٣) أَنْ يَحْتَرِمُوا وَلَا يَتَكَشَّفُ عَلَيْهِمْ^(٤)) وهذا

(١) نقل الخطاب القولين ولم يعزهما لأحد ، كما فعل الشارح الخطاب ٢٨٠/١ .

(٢) في (م) والملائكة .

(٣) في (م) فينبغي .

(٤) رواه البيهقي في السنن ٩٣/١ من طريق عيسى الخياط قال : قلت للشعبي إني لأعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت بيت حفصة فحانت مني التفاتة فرأيت كيف رسول الله ، ﷺ ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، وقال أبو هريرة إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها . قال الشعبي صدقا جميعاً .

أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء إن لله عبداً ملائكة وجناً يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم ، وأما كنفكم هذه فإنما هي بيت يبنى لا قبله فيه . وقال البيهقي عقب روايته : عيسى بن أبي عيسى الخياط هذا هو عيسى بن ميسرة ضعيف .

ورواه ابن ماجه من طريق عيسى هذا مختصراً ١١٧/١ .

أقول : عيسى هذا قال عنه الحافظ متروك ت ١٠٠/٢ ، وانظرت ت ٢٢٤/٨ - ٢٢٥ ، والميزان

٣/٣٢٠ - ٣٢١ ، والمجروحين ١١٧/٢ .

درجة الحديث : ضعيف .

ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن الفعل المباح لا يسقط بالمحتمل البعيد ، ومن أين يعلم المتوضىء أن هنالك من يصلي ؟ أو من أين يظنه والمصلي يلزمه أن يكون بصره بين يديه ؟ على ما قاله كثير من العلماء ، فذلك أجمع لخشوعه وأضم لنشر خاطره .

الثاني : أن الله تعالى لم يتعبدنا إلا بما نرى ونسمع ، وهذا بين عند التأمل فإن قيل فما الدليل على أنه لحرمة القبلة قلنا ثلاثة أشياء :

أحدها : قول النبي ، ﷺ (فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ) فنص عليها وعلق الحكم^(١) بالقبلة وهي أصل التعظيم والحرمة ، وكيف يجوز أن يعدل بالحرمة عنها إلى غيرها .

فإن قيل فنقول فتحترم أيضاً لحرمة^(٢) المصلي ، قلنا قد أسقطنا هذا الكلام بالدليل فلا معنى لإعادته .

الثاني : قال النبي ، ﷺ (مَنْ جَلَسَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ثُمَّ تَذَكَّرَ فَأَنْحَرَفَ لَمْ يَقُمْ مِنْ مَكَانِهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ)^(٣) خرجه البزار .

الثالث : أن حرمة الصلاة تتعلق بمحلين : مسجد وقبلة ، ثم ثبت أن المسجد يُحترم لأنه بقعة مخصصة بالصلاة ، فكذلك ينبغي أن تُحترم القبلة لأنها جهة مخصصة بالصلاة ، وهذا هو مذهب مالك ، رضي الله عنه ، لأنه عقب الباب بقوله : باب النهي عن البصاق في القبلة^(٤) ، فأفهمك أنها إذا احترمت عن البصاق إلى جهتها فأولى وأحرى أن تُحترم عن البول والغائط وهما نجسان^(٥) .

قال لنا فخر الإسلام^(٦) قال لنا أبو إسحاق الشيرازي^(٧) : لو كانت الحرمة للقبلة لما

(١) في (م) بها .

(٢) في (م) المصلين .

(٣) هذا الحديث لم أعر عليه في كشف الأستار ولا مجمع الزوائد ، ولا غير ذلك من المراجع المتوفرة لدي .

(٤) الموطأ ١/١٩٤ .

(٥) في (م) قال القاضي ، وهو الشارح .

(٦) فخر الإسلام تقدم .

(٧) أبو إسحاق الشيرازي هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي العلامة المناظر ، ولد بفيروز آباد وانتقل إلى شيراز فقرأ على علمائها ، وانصرف إلى البصرة ومنها إلى بغداد سنة ٤١٥ هـ ، وكان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره ، واشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة . ولد ٣٩٣ - ٤٧٦ هـ . الأعلام ١/٥١ ، طبقات السبكي ٣/٨٨ ، وفيات الأعيان ١/٤ ، واللباب ٢/٢٣٢ .

جاز الفصد إليها ولا الحجامة لأنها نجاسة تستقبل بها . قلنا : هذه الأمور الضرورية كالفصد والحجامة والقيء والرعايف ، التي تأتي العبد بغير اختياره ، لا يتعلق بها هذا التكليف كما لم يتعلق بالبنیان .

توحيد : قوله : فإن الله قبل وجهه الباري تعالى يتقدس عن أن يحد بالجهات^(١) ، أو تكتنفه الأقطار ولكن في ذلك معنيان .

أحدهما : ما قدمناه لكم من أن الله تعالى بلطفه وسابغ نعمته إذا أراد أن يكرم شيئاً من خلقه أضافه إليه أو أخبر بنفسه عنه .

والثاني : أن هذا المصلي قد اعتقد أنه بين يدي الله ، عز وجل ، كما هو ، والترم التعظيم لمن توجه له والبصاق إهانة فكيف يصح له أن يأتي بفعل يناقض اعتقاده^(٢) .

(١) إننا لا نوافق الشيخ في هذه المسألة بل نؤمن من ذلك بما ورد عن الله وعن رسوله دون أن نكيف أو نؤول من ذلك شيئاً ؛ ففي صحيح مسلم من حديث (مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِي . . قَالَ : كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَزْعَى غَنَمًا لِي قِيلَ أَحَدٌ وَالْجَوَانَةُ ، فَأُطْلِعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذُّبُّ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ أَسِفٌ كَمَا يَأْسِفُونَ لِكُنْيِ صَكَّئِهَا صَكَّةً ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَعَظَمْتُ ذَلِكَ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْطِيهَا ؟ قَالَ : إِنِّي بِهَا ، فَأَتَيْتُ بِهَا فَقَالَ لَهَا : أَيْنَ اللَّهُ ؟ أَيْنَ اللَّهُ ؟ قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، قَالَ : مَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : أُعْطِيهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ) مسلم في كتاب المساجد باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ٣٨٠/١ . قال ابن القيم رحمه الله : وإذا كان العلو والفوقية صفة كمال لا نقص فيه ولا يستلزم نقصاً ولا يوجب محذوراً ولا يخالف كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ، ففي حقيقتها عين الباطل . مختصر الصواعق المرسله ٢١٥/٢ .

وقال أبو عمر : من الحجة في أنه عز وجل على العرش فوق السموات السبع أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كبرهم أمر أو نزل بهم شدة رفعوا أيديهم إلى السماء يستغيثون ربهم . وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى حكاية لأنه اضطرار لم يؤنهم عليه أحد ، ولا أنكره عليهم مسلم ، وقد قال النبي ﷺ ، للأمة التي أراد مولاها عتقها إن كانت مؤمنة ، فاختبرها رسول الله ﷺ ، بأن قال لها : أين الله ؟ فأشارت إلى السماء ، ثم قال لها : من أنا ؟ قالت رسول الله ، قال أعنتها فإنها مؤمنة ، فأكتفى رسول الله ﷺ ، منها برفعها رأسها إلى السماء واستغنى بذلك عما سواه . وأهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ولا يحدثون فيه صفة محصورة . التمهيد ١٣٤/١ .

(٢) ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله : هذا كلام خرج مخرج التعظيم لشأن القبلة ، وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله في كل مكان وهو جهل واضح . شرح الزرقاني ٣٩٤/١ .

باب مسجد النبي ﷺ

« قَالَ النَّبِيُّ، ﷺ ، صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ^(١) إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ »^(٢) ، وقد كنا روينا حديثاً في المثنور أنه قال « مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، وَمَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدِي هَذَا فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ خَمْسِينَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، وَمَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ »^(٣) .

ولم أرَ أن أكتبه لبطلانه ، وصحح أحمد بن حنبل (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَإِنَّهُ يَزِيدُ عَلَى مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ)^(٤) .
والمسألة سهلة المبدأ صعبة المنتهى ، واستيفؤها في كتاب الجامع^(٥) ، إن شاء الله تعالى .

(١) في (م) زيادة مسجد .

(٢) البخاري في صلاة التطوع باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٧٦/٢ ، ومسلم في كتاب الحج باب الصلاة في مسجدي مكة والمدينة ١٠١٢/٢ ، ومالك في الموطأ ١٩٦/١ كلهم عن أبي هريرة .

(٣) هذا الحديث لم أعثر عليه .

(٤) أحمد في المسند . أنظر الفتح الرباني ٢٣/٢٤٧ ، ورواه ابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٢٥٤ ، بلفظ (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَصَلَاةٌ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا - يعني في مسجد المدينة) ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٥/٢٤٦ ، كلهم عن عبد الله بن الزبير ، وقال الحافظ : قال ابن عبد البر : اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه أحفظ وأثبت ومثله لا يقال بالرأي . فتح الباري ٣/٦٧ . وقال النووي : رواه أحمد والبيهقي وغيرهما بإسناد حسن ، شرح النووي على مسلم ٩/١٦٤ ، وقال البزار ، بعد روايته : لا نعلم أحداً قال : إنه يزيد عليه مائة إلا ابن الزبير . كشف الأستار ١/٢١٤ ، وأوزده الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/٤ وقال : رجال أحمد والبزار رجال الصحيح .

درجة الحديث : صحيح .

(٥) انظر كتاب الجامع ل ٢٧٦ من نسخة ك .

الأمر بالوضوء لمن مس القرآن^(١)

قال علماؤنا : لا يجوز للمحدث أن يمس المصحف لقول الله تعالى ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٢) ، فإن قيل هذا خبر والخبر من الله لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره لأنه يكون كذباً وذلك مستحيل في وصفه ، فدل على أن المراد به خبر الله تعالى عن الملائكة المقربين^(٣) في الصحف التي عندهم . هذا منتهى / كلامهم وهو ساقط جداً لأن الخبر لا يجوز أن يكون بمعنى الأمر ، كما لا يجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر ، كما لا يجوز أن يكون كل واحد منهما بمعنى النهي ، ولا يجوز أن يكون النهي بمعناهما لأن الكلام له حقيقة ينفرد بها عن العلم والإرادة ، وكذلك أيضاً أقسامه من الأمر والنهي والخبر والاستخبار لها حقائق ينفرد كل واحد منها حقيقة عن صاحبه ، ولهذا المعنى الذي فهمه مالك ، رضي الله عنه ، من أن الخبر لا يجوز أن يقع من الله تعالى كذباً ، ومن أن الخبر لا يجوز أن يكون بمعنى الأمر ، أو بمعنى النهي ، قال ، رضي الله عنه : إن هذه الآية ، والتي في ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾^(٤) سواء يريد أنهما راجعتان إلى الملائكة وصحفها^(٥) ، وهذا بالغ في البيان لمن كان له قلب ، بيد أنني أقول في ذلك قولاً حسناً وهو أن المصحف لا يمس إلا

(١) وضع مالك ، تحت هذا العنوان ، حديثاً عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن في الكتاب ، الذي كتبه رسول الله ﷺ ، لعمر بن حزم « أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ » الموطأ ١/١٩٩ . قال ابن عبد البر : لا خلاف في إرسال هذا الحديث ، وقد روي من وجه صالح ، وهو كتاب مشهور عند أهل السير ، معروف عند أهل العلم معرفة يُستغنى بها في شهرتها عن الإسناد لأنه أشبه المتواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول ، ولا يصح عليهم تلقي ما لا يصح . الزرقاني ٧/٢ ورواه البيهقي من طريق مسموع عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال : كان في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن إلا على طهر ، ورواه بإسناد آخر من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد عن أبيه عن جده موصولاً بزيادات كثيرة في الزكاة والديّات وغير ذلك ونقص عما ذكرنا . السنن الكبرى ١/٨٧ - ٨٨ ، ورواه البغوي من طريق أبي مصعب عن مالك . شرح السنة ٢/٤٧ . وهو حديث صحيح ساق له الزيلعي في نصب الراية طرقاً وشواهد يتقوى بها ويصح . نصب الراية ١/١٩٦ - ١٩٩ . درجة الحديث : صحيح .

(٢) سورة الواقعة آية ٧٩ .

(٣) في (م) المطهرين .

(٤) يريد بها قوله تعالى ﴿ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْ * فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴾ آية ١١ - ١٣ .

(٥) الموطأ ١/١٩٩ قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ إنما هي بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى ، قول الله تبارك وتعالى ﴿ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْ * فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ * بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس/ ١١ - ١٦] .

طاهر ، وأن قوله ﴿ لَا يَمَسُّهُ ﴾ خبر ، وأن الخبر لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره من الله تعالى ^(١) . ولكن ههنا دقيقة يجب أن يتفطن لها الأريب وذلك أن قوله ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ خبر عن الشرع وما بين فيه ، وكذلك قوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٢) خبر عن الشرع وما بين فيه ، فإن وجدنا محدثاً يمس المصحف ووجدنا مطلقة لا تلتزم التربص ، فلا يكون ذلك من الشرع كما قال (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ) ^(٣) . فلا يريد نفي الوجود لأننا نجد كثيراً ممن يصلي وهو محدث وإنما معناه لا صلاة إلا بطهور شرعاً ، فإن وجدت بغير طهور فلا تكون من الشرع ، وهذا نفيس ، فإنه يجتمع لك فيه سلامة الحقيقة في ذاتها من خلطها بغيرها وبقاء اللفظ على صيغته العربية التي وضع لها ، وصحة التوحيد في تنزيه الله عز وجل عن الكذب وقرار الشريعة في نصابها بأن لا يشاركها في حكمها ما ليس منها .

تحزيب القرآن :

اعلموا ، نور الله تعالى بصائرکم ، أن حزب موضوع عند ^(٤) العرب لجمع المفترق وضم المنتشر ؛ فالحزب كل مجموع من مفترق قبله ^(٥) ، وإنما بؤب مالك ^(٦) ، رضي الله عنه ، عليه لNKة بديعة وهي أن الله تعالى قال لرسوله ، ﷺ ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ^(٧) .

(١) قال الباجي : ذهب مالك إلى تأويل هذه الآية ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ إلى أنه خبر عن اللوح المحفوظ ، وذهب جماعة من أصحابنا إلى أن المراد به المصاحف التي بأيدي الناس وأنه خبر بمعنى النهي ، لأن خبر الله تعالى لا يكون خلافاً ، وقد وجد من يمس غير طاهر فثبت أن المراد به النهي . المنتقى شرح الموطأ ١/٣٤٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) مسلم في الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة ١/٢٠٤ ، والبغوي في شرح السنة ١/٣٢٩ كلاهما من رواية ابن عمر .

(٤) في (م) في لسان .

(٥) الحزب ، بالكسر ، الورد والطائفة والسلاح وجماعة الناس ، والأحزاب جمعه وجمع كانوا تألبوا وتظاهروا على حرب النبي ، ﷺ ، وجند الرجل وأصحابه الذين على رأيه . . وحازبوا وتحزبوا صاروا أحزاباً وقد حزبتهم تحزيباً ، وحزبه الأمر نابه واشتد عليه أو ضغطه . ترتيب القاموس ١/٦٣١ ، وانظر اللسان ٣٠٨/١ .

(٦) الموطأ ١/٢٠٠ فقال : باب ما جاء في تحزيب القرآن .

(٧) سورة القيامة آية ١٦ - ١٧ .

فأخبر تعالى أن جمعه إليه ، فوجب أن يوقف بذلك الإخبار عنه إليه حتى جاء قول عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، (مَنْ فَاتَهُ جِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ)^(١) فصار ذلك قدوة في الإذن في إطلاقه ، وهذا كما اختلف الناس هل يجوز أن يقال حفظت القرآن لقوله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٢) ، فمن الناس من أذن فيه ومنهم من منعه لهذه الخصيصة^(٣) ، وكما قال تعالى ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ ﴾^(٤) ، كذلك قال (إن علينا قرآنه) ، ثم يجوز إجماعاً أن يقول قرأت ، كذلك يجوز أن يقول جمعت وحفظت ، والمعنى واحد وليس في التحزيب أثر صحيح عن النبي ، ﷺ ، إلا ما قيل لعبد الله بن عمرو وأقرأه في شهر^(٥) ، ثم انتهى التقسيم بالناس فيه إلى ستين^(٦) جزء والأمر في ذلك قريب .

(١) الموطأ ٢٠٠/١ قال يَحْيَى عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : (مَنْ فَاتَهُ جِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَرَأَهُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ فَإِنَّهُ لَمْ يَفْتَهُ أَوْ كَأَنَّهُ أَذْرَكَه) ورواه الإمام أحمد ، انظر الفتح الرباني ٢٩/١٨ .

ومسلم في كتاب المسافرين باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض ٥١٥/١ ، وفيه (فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ) .

وأبو داود ٧٥/٢ - ٧٦ ، والترمذي ٤٧٤/٢ - ٤٧٥ وقال حسن . والنسائي ٢٥٩/٣ ، وابن ماجه ٤٢٦/١ كلهم بلفظ مسلم من طريق عبد الرحمن ابن عبد القاري قال : سمعت عمر بن الخطاب .

أقول : رواية الموطأ قال عنها ابن عبد البر : وهم فيها داود بن الحصين ، شيخ مالك ، لأن المحفوظ من حديث ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبيد الله عن عبد الرحمن القاري عن عمر (مَنْ نَامَ عَنْ جِزْبِهِ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ . ومن أصحاب ابن شهاب من رفعه بسنده إلى عمر عن النبي ، ﷺ . وهذا عند العلماء أولى بالصواب من رواية داود بن الحصين حين جعله من زوال الشمس إلى صلاة الظهر لأن ذلك وقت ضيق قد لا يسع الحزب . . ولأن ابن شهاب اتقن حفظاً وأثبت نقلاً . . الزرقاني ٩/٢ .

(٢) سورة الحجر آية ٩ .

(٣) قال القرطبي : ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ مِنْ أَنْ يَزَادَ فِيهِ أَوْ يَنْقُصَ مِنْهُ . قال قتادة وثابت البناني : حفظه الله من أن تزيد فيه الشياطين باطلاً أو تنقص منه حقاً ، فتولى سبحانه حفظه فلم يزل محفوظاً . وقال غيره : ﴿ يَمَّا اسْتُحِفِّظُوا ﴾ فوكل حفظه إليهم فبدلوا وغيروا . تفسير القرطبي ٥/١٠ .

(٤) سورة القيامة آية ١٧ .

(٥) متفق عليه . البخاري في الصوم باب صوم يوم وإفطار يوم ٥٢/٣ ، وفي فضائل القرآن باب في كم يقرأ القرآن ٢٤٢/٦ ، ومسلم في كتاب الصيام باب النهي عن صوم الدهر ٨١٢/٢ - ٨١٤ . وأبو داود ٨٠٩/٢ ، والنسائي ٢١٤/٤ .

(٦) كذا في جميع النسخ ، ولعلها حزباً .

حديث : اختلفت قراءة عمر وهشام فجوز النبي ، ﷺ ، لكل واحد منهما قراءته وقال : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَقْرَأُوا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ) (١) .

واختلف الناس في ذلك اختلافاً متبايناً ، وقد بيناه في جزء مفرد ، وذلك أن جبريل ، عليه السلام ، لما نزل على النبي ، ﷺ ، بالقرآن نزل بحرف قال له إن أمتي لا تطيق ذلك ، فترل بحرفين ثم لم يزل يستزيده حتى بلغ السبعة (٢) ، ولم تتعين هذه السبعة بنص من النبي ، ﷺ ، ولا بإجماع من الصحابة .

وقد اختلفت فيه الأقوال فقال ابن عباس : اللغات سبع ، والسموات سبع ، والأرضون سبع وعدد السبعات ، وكان معناه أنزل بلغة العرب كلها (٣) ، وقيل هذه الأحرف في لغة واحدة ، وقيل هي تبديل الكلمات إذا استوى المعنى كقوله : هَلُمَّ وَتَعَالَ (٤) . وكما

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٢٢٧/٦ . ومسلم في فضائل القرآن باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه ٥٦٠/١ ، وأبو داود ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، والترمذي ١٩٣/٥ - ١٩٤ ، والنسائي ١٥٠/٢ ، والموطأ ٢٠١/١ ، والشافعي الرسالة ص ٢٧٣ ، والطيلسي ص ٩ ، وأحمد ٢٤/١ - ٤٠ - ٤٢ ، والطبري ١٥/١ وشرح السنة ٥٠٢/٤ ، كلهم عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر .

(٢) متفق عليه . البخاري في كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٢٢٧/٦ ، ومسلم في فضائل القرآن باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه ٥٦١/١ عندهما من حديث ابن عباس . قال الحافظ ، معقباً على رواية ابن عباس عند البخاري : هذا مما لم يصرح ابن عباس بسماعه له من النبي ، ﷺ ، وكأنه سمعه من أبي بن كعب ؛ فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي نحوه والحديث مشهور عن أبي . أخرجه مسلم وغيره . فتح الباري ٢٤/٩ ، وانظر سنن النسائي ١٥٣/٢ .

(٣) نقل هذا القول أبو شامة في المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز ص ٩٧ ، وعزاه لابن العربي في القيس .

(٤) رواه أحمد في المسند (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ جِبْرِيلَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : يَا مُحَمَّدُ اقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ قَالَ مِيكَائِيلُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : اسْتَزِدَّهُ فَأَسْتَزَادُهُ ، قَالَ فَأَقْرَأُهُ عَلَى حَرْفَيْنِ . . كُلُّ شَافٍ كَافٍ مَا لَمْ تَخْتَمْ آيَةً عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ وَآيَةً رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ نَحْوَ قَوْلِكَ تَعَالَ وَأَقْبَلْ وَهَلُمَّ وَأَذْهَبْ وَأَسْرِعْ أَوْ عَجِّلْ . الفتح الرباني ٥٠/١٨ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وقال : رواه أحمد والطبراني بنحوه ، إلا أنه قال : وَأَذْهَبْ وَأَذْبَرْ ، وفيه علي بن زيد ابن جدعان ، وهو سيء الحفظ وقد توبع ، وبقي رجال أحمد رجال الصحيح مجمع الزوائد ١٥١/٧ .

أقول علي بن زيد بن جدعان قال فيه الحافظ ضعيف من الرابعة مات سنة ١٣١ وقيل قبلها/ بخ م ع . ت ٣٧/٢ ، وانظر ت ٣٢٢/٧ - ٣٢٤ ، وقال السيوطي في الاتقان ١٦٧/١ : سنده جيد وقال : وإلى =

روي عن ابن مسعود كالصوف المنفوش^(١) . وقيل أن يجعل بدل^(٢) غفوراً رحيماً ، وبدل
عليماً^(٣) حكيماً ، ما لم يختم آية رحمة بعذاب وآية عذاب برحمة^(٤) ، والذي يتحصل من
هذه المسألة على عظيم الاختلاف فيها أمران .

أما أحدهما فسقوط جميع اللغات وجميع القراءات إلا ما ثبت في المصحف بإجماع
من الصحابة ، وأن ما كان أذن فيه قبل ذلك ارتفع وذهب^(٥) .

(جَاءَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكِ النَّاسَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْقُرْآنِ)

هذا ذهب سفيان ابن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء ورواه البغوي في
شرح السنة ٥٠٩/٤ - ٥١٠ .

أقول تجويد السيوطي لاسناد الحديث فيه عندي نظر فهو ضعيف لضعف علي ابن زيد .

(١) قال الحافظ في الفتح ٢٩/٩ : السابغ ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها مثل العهن المنفوش ، في قراءة
ابن مسعود وسعيد بن جبيرة كالصوف المنفوش ، وهذا وجه حسن لكن استبعده قاسم بن ثابت في الدلائل
ثم قال : لكون الرخصة في القراءات إنما وقعت وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا
يعرفون الحروف بمخارجها . وانظر المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٩٥ .

(٢) في (م) مكان .

(٣) في (م) كريماً .

(٤) أبو داود ١٦٠/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٥١٠/٤ ، من حديث أبي وإسناده حسن ، وله شاهد من
حديث أبي هريرة عند أحمد ٣٣٢/٢ - ٤٤٠ ، وابن جرير ٢٢/١ من حديث (أبي هريرة) قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ عَلِيمٍ حَكِيمٍ غَفُورٍ رَحِيمٍ » قال الهيثمي في مجمع
الزوائد ١٥١/٧ : ورجال أحد روايتي أحمد رجال الصحيح ، ورواه البزار بنحوه .

درجة الحديث : صحح الشيخ أحمد شاكر رواية أبي هريرة عند الطبري . انظر تفسير الطبري ٤٦/١
وعليه يرتقي بذلك إلى الصحة ، والله أعلم .

(٥) أقول : ما ذهب إليه الشارح هو الذي ذهب إليه قبله البغوي ؛ فقد قال : جمع الله تعالى الأمة بحسن اختيار
الصحابة على مصحف واحد ، وهو آخر العروضات على رسول الله ﷺ . كان أبو بكر الصديق ،
رضي الله عنه ، أمر بكتبه جمعاً بعدما كان مفرقاً في الرقاع ليكون أصلاً للمسلمين يرجعون إليه ويعتمدون
عليه ، وأمر عثمان بنسخه من المصاحف وجمع القوم عليه وأمر بتمزيق ما سواه قطعاً لمادة الخلاف ،
فكان ما يخالف الخط المتفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ، ورفع منه باتفاق
الصحابة والمكتوب بين اللوحين هو المحفوظ من الله عز وجل للعباد ، وهو الإمام فليس لأحد أن يعدو في
اللفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد ، شرح السنة ٥١١/٤ . وانظر تفسير الطبري جامع البيان
٢١/١ - ٦٧ ، والفتح الرباني ٢٣/٩ ، وما بعدها ، والنشر في القراءات العشر ١٨/١ - ٥٣ ، وأبو شامة
في المرشد الوجيز ص ١٤٤ ، والإبانة في معاني القراءات ص ٢٢ .

كَمَا اخْتَلَفَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ (١) فاجتمعت الصحابة ، رضي الله عنهم ، على ما في المصحف وسقط ما وراءه ، وتمم الله علينا هذه النعمة بما ضمن من حفظ كتابه للأمة حين قال تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٢) ، وذهبت كل صحيفة كانت في الأرض سواه حتى أن ابن مسعود كان ، رضي الله عنه ، يذكره ذلك وقال : يا أيها الناس إني غالٌ مصحفي فمن استطاع منكم أن يغلَّ مصحفه فليفعل (٣) فإن الله تعالى يقول : ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٤) فما بقي منها على الأرض حرف .

الثاني : أن القراءة لكل أحد إنما تكون (٥) بقدر استطاعته ؛ فمن كانت يאוؤه جيماً ، أو كافه شيئاً ، أو لامه ميماً فإنه يجوز له أن يقرأ بذلك ، وهذا هو المقدار الذي تفتقرون إليه ، وما سواه ، مستراح منه . فإن قيل : فما تقولون في هذه القراءات السبع التي ألفت فيها الكتب ؟

قلنا : إنما أرسل أمير المؤمنين المصاحف إلى الأمصار الخمسة (٦) بعد أن كتبت بلغة قريش ، فإن القرآن إنما نزل بلغتها ، ثم أذن رحمة من الله تعالى لكل طائفة من العرب أن تقرأ بلغتها على قدر استطاعتها ، فلما صارت المصاحف في الآفاق غير مضبوطة بنقط ولا معجمة بضبط قرأها الناس فما أنفذوه نفذ ، وما احتمل الوجهين طلبوا فيه السماع حتى وجدوه ، فلما أراد بعضهم أن يجمع ما شذَّ عن خط المصحف من الضبط جمعه على سبعة أوجه (٧) اقتداء بقوله ﷺ « أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ » .

وليسست هذه الروايات بأصل في التعيين بل ربما خرج عنها ما هو مثلها ، أو فوقها ، كحروف أبي جعفر (٨) المدني فإنها فوق حروف عبد الله (٩) بن كثير المكي ، لأنه أشهر منه

(١) البخاري في فضائل القرآن باب جمع القرآن ٢٢٦/٦ ، والبغوي في شرح السنة ٥١٩/٤ - ٥٢١ ، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٨ - ١٩ ، والمرشد الوجيز لأبي شامة ص ٤٩ - ٥٠ ، كلهم من حديث أنس .

(٢) سورة الحجر آية ٩ . (٣) في (م) إنما هي .

(٣) المصاحف لابن أبي داود ص ١٥ - ١٦ . (٦) أنظر فتح الباري ٣١/٩ - ٣٢ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٦١ . (٧) في (م) أحرف .

(٨) أبو جعفر القاري المدني المخزومي مولا هم ، اسمه يزيد بن القعقاع ، وقيل جندب ابن صيرور ، وقيل فيروز ، ثقة من الرابعة . مات سنة ١٢٧ وقيل ١٣٠ هـ ، ت ٤٠٦/٢ وت ٥٨/١٢ ، والنشر في القراءات العشر ١/١٧٨ ، والإقناع في القراءات السبع ٧٣/٨ .

(٩) عبد الله بن كثير ، أبو معبد ، إمام أهل مكة في القراءة . . أخذ القراءة عرضاً عن مجاهد ابن جبر ودرباس =

وأعلم وأقرأ ، وأمثاله من قراء الأمصار .

حديث : كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ : كان الوحي ^(١) يأتي رسول الله ، ﷺ ، على ثلاثة

أنواع :

أحدها : كَدَوِيَّ النَّحْلِ ، ورواه عمر ، رضي الله عنه ^(٢) .

الثاني : فِي مِثْلِ صَلَصلةِ الْجَرَسِ فِي شِدَّةِ الصَّوْتِ وَهُوَ أَشَدُّهُ . وقد كان يأتيه رجل فيكلمه ^(٣) وهو أخفه ، وإنما كان الباري سبحانه يقلب عليه هذه الأحوال زيادة في الاعتبار وقوة في الاستبصار .

حديث قوله (أَنْزَلْتُ ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمٍّ مَكْتُومٍ) ^(٤) . أشار مالك ،

مولي ابن عباس ، وعنه جرير بن أبي حازم وأبو عمرو بن العلاء . الجرح والتعديل ١٤٤/٢/٢ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٤٣/١ .

(١) الموطأ ٢٠٢/١ .

(٢) رواه الترمذي ٣٢٦/٥ ، وعزاه المزي في تحفة الأشراف إلى النسائي في سننه الكبرى وقال : هذا حديث منكر لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سليم ، ويونس لا نعرفه . تحفة الأشراف ٨٣/٨ ، والحاكم في المستدرک ٣٩٢/٢ ، وقال : صحيح وأقره الذهبي . وأحمد ، انظر الفتح الرباني ٢١٤/١٨ ، وأورده ابن كثير في تفسيره ، انظر مختصر الصابوني له ٥٥٨/٢ .

والحديث فيه يونس بن سليم ، قال عنه الحافظ : مجهول من التاسعة ت ٣٨٥/٢ ، وانظرت ٤٣٩/١١ ، والكاشف ٣٠٤/٣ ، والعقيلي في الضعفاء ٤٦٠/٤ ، الميزان ٤٨١/٤ .

درجة الحديث : ضعيف .

(٣) متفق عليه ، البخاري في كتاب بدء الوحي ٢/١ ، ومسلم في الفضائل باب عرق النبي ، ﷺ ، في البرد حين يأتيه الوحي ١٨١٦/٤ - ١٨١٧ كلاهما عن عائشة ، وفيه قوله : (أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَصلةِ الْجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ . . وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا فَيَكَلِّمُنِي فَأُعِي مَا يَقُولُ) .

وقال الحافظ : أما دَوِيَّ النحل فلا يعارض صلصلة الجرس لإسماع الدوي بالنسبة إلى الحاضرين ، كما في حديث عمر يسمع عنده كدوي النحل ، وصلصلة الجرس بالنسبة إلى النبي ، ﷺ ، فشبهه عمر بدوي النحل ، بالنسبة إلى السامعين ، وشبهه هو ﷺ بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه . فتح الباري ١٩/١ .

(٤) الموطأ ٢٠٣/١ (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : أَنْزَلْتُ ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾ فِي عَبْدِ اللَّهِ) . قال الزرقاني : لم يختلف الرواة عن مالك في إرساله . شرح الزرقاني ١٥/٢ .

ورواه الترمذي عن سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . سنن الترمذي ٤٣٢/٥ ، وقال حديث غريب ، وقال : وروى بعضهم هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه ولم يذكر عائشة .

أقول : ورد في متن النسخة التي عليها شرح المباركفوري حسن غريب ولعلها هي الصواب ، فقد نقل الحافظ في الفتح ٦٩٢/٨ ذلك ، وانظر تحفة الأحوذى ٢٥١/٩ ، ورواه ابن حبان عن الحسن بن سفيان عن =

رضي الله عنه ، به وبالحديث الذي بعده إلى تحصيل علم من علوم القرآن وهو معرفة أسباب نزول الآية^(١) والسور ، فإن معرفة^(٢) الأسباب^(٣) معينة على درك التأويل .

حديث أبي سعيد الخدري (يَخْرُجُ فَيْكُمُ قَوْمٌ تَحْقُرُونَ^(٤) صَلَاتُكُمْ^(٥)) ، الحديث إلى آخره ، وفي الحديث معجزة للنبي ، ﷺ ، بإنذاره بما يأتي ، وفيه دليل لمن يرى أن البدع لا تذهب الإيمان ولا يكفر صاحبها . وقد اختلف الناس في تكفير المتأولين ، وهم الذين لا يقصدون الكفر وإنما يطلبون الإيمان / فيخرجون إلى الكفر والعلم فيؤول بهم إلى الجهل ، وهي مسألة عظيمة تتعارض فيها الأدلة ، ولقد نظرت فيها مرة فتارة أكفر وتارة أتوقف إلا فيمن يقول إن القرآن مخلوق ، أو أن مع الله خالقاً سواه ، فلا يدركني فيه ريب ولا أبقى له شيئاً من الإيمان^(٦) .

حديث (مَكَثَ آبَنُ عُمَرَ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثَمَانِي سِنِينَ يَتَعَلَّمُهَا^(٧)) ، أراد به مالك ،

عبد الله بن عمر الجعفي عن عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . موارد الظمان ص ٤٣٨ . ورواه الحاكم في المستدرک ٥١٤/٢ من طريق الحسين بن محمد بن زياد عن يحيى بن سعيد الأموي عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة . . وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، فقد أرسله جماعة عن هشام بن عروة وصوب الذهبي إرساله ، وقال السيوطي في الدر المنثور ٣٨٦/٥ : أخرجه الترمذي وحسنه وابن المنذر وابن حبان والحاكم وصححه وابن مردويه . ورواه ابن جرير ٣٢/٣ ، وقال ابن عبد البر : أسند هذا الحديث من لا يوثق بحفظه ، وهي قصة مشهورة عند أهل السير والتفسير . التقصي ص ٢٠١ .

درجة الحديث : رجع الذهبي وابن عبد البر وقفه .

(١) في (ك) و (م) الآيات .

(٢) في (م) معرفته .

(٣) في (ك) أسباب النزول .

(٤) متفق عليه ، البخاري في فضائل القرآن باب من رأى بقراءة القرآن ٢٤٤/٦ من طريق مالك ، ومسلم في كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٧٤٤/٢ وفيه (تَحْقُرُونَ صَلَاتُكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامُكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ وَعِلْمُكُمْ مَعَ عِلْمِهِمْ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّجِيَةِ) .

(٥) قال الباجي : أجمع العلماء على أن المراد بهذا الحديث الخوارج الذين قاتلهم علي . شرح الزرقاني ١٩/٢ ، وقال ابن كثير : المذكورون في حديث أبي سعيد هم الخوارج ، وهم الذين لا يجاوز إيمانهم حناجرهم . فضائل القرآن لابن كثير بهامش التفسير له ٥٠/٤

(٦) قال في شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٧ : قال كثير من أهل السنة المشاهير بتكفير من قال : بخلق القرآن ، وانظر الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص ١٨٦ ، وأصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣٧٨/٣ وما بعدها .

(٧) الموطأ ٢٠٥/١ (عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ مَكَثَ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثَمَانِي سِنِينَ) . وقد ذكر =

رضي الله عنه ، أن يبين مسألةً اختلف الناس فيها وهي إذا قرأ القرآن هل يقرؤه كذلك ذكراً باللسان دون تتبع بالبيان ، أم لا يرحل عن آية حتى يحكمها ذكراً ودراية . فنبه مالك ، رضي الله عنه ، على ذلك بفعل ابن عمر ، رضي الله عنهما ، في سورة البقرة وقد قال الله تعالى ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ ^(١) . قالوا : يذكر الحرف ويعلم معناه ويعمل به فهذا هو حق التلاوة . وقالوا أيضاً في قوله تعالى ﴿ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾ ^(٢) : معناه ليس عندهم من القرآن إلا الذكر خاصة باللسان ، وأعظم ما يلقي به العبد ربّه يوم القيامة قرآن جمع ولم يعمل به ، وقد قال أبو هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي ، ﷺ ، (يُؤْتَى بِالْقَارِءِ فَيَقَالُ لَهُ مَاذَا عَمِلْتَ ؟ فَيَقُولُ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِيكَ . فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ : كَذِبْتَ ، وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ : كَذِبْتَ بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ فَلَانَ قَارِءٌ فَقَدْ قِيلَ) ^(٣) .

حديث ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن ^(٤) قد تقدم ، وقوله ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ تُجَادِلُ عَنْ صَاحِبِهَا ^(٥) زاد فيه في الصحيح (وَهِيَ ثَلَاثُونَ آيَةً) ^(٦) ، ومعنى

السيوطي والزرقاني أنه وصله ابن سعد في الطبقات عن عبد الله بن جعفر عن أبي المليح عن ميمون بن مهران . تنوير الحوالك ٢٠٩/١ ، وشرح الزرقاني ١٩/٢ ، وقد راجعت في ترجمة كل هذا الإسناد في المطبوع من طبقات ابن سعد ولم يسق هذا الأثر في ترجمة أحد منهم ولعله في الذي لم يُطبع من الطبقات .

درجة هذا الأثر : صحيح من خلال الإسناد الذي ذكره السيوطي والزرقاني .

(١) سورة البقرة آية ١٢١ .

(٢) سورة البقرة آية ٧٨ .

(٣) مسلم في كتاب الإمامة باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار ١٥١٣/٣ - ١٥١٤ ، والترمذي ٥٩١/٤ - ٥٩٣ ، والنسائي ٢٣/٦ - ٢٤ .

(٤) البخاري في كتاب فضائل القرآن باب فضل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ٢٣٣/٦ من حديث أبي سعيد ، والحديث عنه السيوطي متواتراً ، وكذلك المناوي والكتاني . انظر الأزهار المتناثرة للسيوطي ٢١٥ ، وفيض القدير للمناوي ٥٢٠/٤ ، ونظم المتناثر للكتاني ١١٢ .

(٥) قال الزرقاني : هذا لا يؤخذ بالرأي بل بالتوقيف ، وقال : وقد أخرج ابن مردويه والطبراني عن أنس مرفوعاً سورة من القرآن خاصمت عن صاحبها حتى أدخلته الجنة ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ . شرح الزرقاني ٢٥/٢ . أما رواية الطبراني فقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٢٧/٧ : رجاله رجال الصحيح .

درجة الحديث : ضعيف لأن حميد بن عبد الرحمن لم يلق الرسول ، ﷺ ، إلا أن يتقوى بحديث أنس السابق ، ويحدث أبي هريرة الآتي فيرتقي إلى درجة الحسن .

(٦) أقول لعل الشارح هنا أطلق الصحيح على أحد كتب السنن ، فقد أخرجه أبو داود ١١٩/٢ - ١٢٠ ، والترمذي

١٦٤/٥ ، وقال حسن ، ولم يعزه ابن الأثير لأحد من أصحاب السنن إلا لهما . جامع الأصول ٣٦٤/٩ ، وابن

ماجه ١٢٤٤/٢ وأحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ٣١٥/١٨ ، والحاكم في المستدرک ٥٦٥/١ وقال : =

تجادل تدافع عنه بالحجة ، يعني لمن أراحه من الملائكة بالعذاب ، وقد روي عن عبد الله ابن مسعود، رضي الله عنه ، أنه قال (إِذَا وُضِعَ الرَّجُلُ فِي قَبْرِهِ أَتَى مِنْ قَبْلِ رَجُلَيْهِ فَتَمْنَعُ مِنْهُ سُورَةُ الْمُلْكِ ، وَيُؤْتَى مِنْ قَبْلِ بَطْنِهِ فَتَمْنَعُ مِنْهُ سُورَةُ الْمُلْكِ ، وَيُؤْتَى مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ فَتَمْنَعُ مِنْهُ)^(١) كأنه يقول والله أعلم :

تقول الرجلان علي كان يقوم بها ، وتقول البطن في وعائها ، ويقول الرأس في كان يتلوها . وهذه خصيصة جعلها الله تعالى فيها لما تضمنت من المعاني في التوحيد ، فإنها مجردة للتوحيد ليس فيها حكم ، والتوحيد موجب للنعيم منج من العذاب المقيم ، ولذلك لما سمع النبي ، ﷺ ، رجلاً يقرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ قال : (وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ)^(٢).

صحیح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، والبغوي في شرح السنة ٤/٤٧٣ ، وابن حبان . انظر موارد الظمان ص ٤٣٨ ، كلهم عن أبي هريرة .

أقول : الحديث فيه عباس الجشمي ، بضم الجيم وفتح المعجمة ، يقال اسم أبيه عبد الله ، مقبول من الثالثة/ع ت ١/٤٠٠ وقال في ت ت ٥/١٣٥ : روى عن عثمان وأبي هريرة ، وعنه قتادة وسعيد الجري . ذكره ابن حبان في الثقات خرجوا له حديثاً واحداً في فضل سورة تبارك . درجة الحديث : ضعيف .

(١) أورده الهيتمي في مجمع الزوائد ٧/١٢٨ وعزاه للطبراني ، وقال فيه عاصم بن بهدلة وهو ثقة وفيه ضعف ، وبقي رجاله رجال الصحيح .

أقول : عاصم قال عنه الحافظ صدوق له أوهام ، حجة في القراءة ، وحديثه في الصحيحين مقرون من السادسة . ت ١/٣٨٣ وقال في ت ت ٥/٣٩ : وثقه ابن سعد وأحمد والعجلي وأبو زرعة وابن معين وابن حبان ، وقال الذهبي في الميزان ٢/٣٥٧ : هو حسن الحديث . درجة الحديث : أرى أنه حسن لتحسين الذهبي لحديث عاصم ، والله أعلم .

(٢) الموطأ ١/٢٠٨ ، والترمذي ٥/١٦٧ - ١٦٨ وقال حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث مالك بن أنس والنسائي ٢/١٧١ ، والحاكم في المستدرک ١/٥٦٦ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي : يقول أبو هريرة (أَقْبَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ : وَجِبَتْ ..) درجة الحديث : صحيح .

باب ذكر الله تعالى

حديث أبي هريرة (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ^(١) إلى آخره . هذا أفضل كلام قاله النبي ﷺ ، والنبليون من قبله ، وإنما كان أفضل بما جمع من المعنى ، وذلك لأن قوله لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نفى لكل إِلَهٍ سواه بجميع المعاني وقوله (وَحْدَهُ) تأكيد للنفي من كل وجه ، وقوله (لَا شَرِيكَ لَهُ) إشارة إلى نفي أن يكون هو جعله معيناً أو ظهيراً كما كانت العرب تقول (لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكاً هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ) ^(٢) وقوله (لَهُ الْمُلْكُ) بيان أن له الخلق والتصريف والتكليف والهداية والإخلاص والثواب والعقاب ، والملك عبارة عما يتصرف في المخلوقات من القضايا والتدبيرات ، وقوله (وَلَهُ الْحَمْدُ) بيان بأن الخير بوجود ذلك كله راجع إليه والثناء فيه عائد عليه ، وقوله (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) بيان لأن قدرته ليست فيما ظهر خاصة بل هو قادر على ما ظهر وما لم يظهر وعلى ما وجد وعلى ما لم يوجد . وأما ما ورد من مغفرة الذنوب ومحو الخطايا بهذه الأذكار فقد تقدم ، لكننا نجد به عهداً لما طرأ ههنا من الزيادة وهي قوله (غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ) .

إعلموا ، وفقكم الله تعالى ، أن غفران السيئات يكون بثلاثة أوجه :

الأول : إما بفضل الله ورحمته ابتداء كقوله في الحديث (يَقُولُ لَهُ: عَبْدِي أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا إِذْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا حَتَّى إِذَا رَأَى الرَّجُلُ أَنَّ قَدْ هَلَكَ يَقُولُ أَنَا سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا

(١) الموطأ ٢٠٩/١ ، والبخاري كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده ١٥٣/٤ ، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء ٢٠٧١/٤ ، ولفظه (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عَذَلٌ عَشْرٌ رَقَابٍ وَكُتِبَ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ وَمُجِيتٌ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ وَكَانَتْ لَهُ حِرْزاً مِنَ الشَّيْطَانِ) .

(٢) ورد ذلك من حديث أنس قال : (كَانَ النَّاسُ بَعْدَ إِسْمَاعِيلَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَكَانَ الشَّيْطَانُ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِالشَّيْءِ يُرِيدُ أَنْ يَرُدَّهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ حَتَّى أَدْخَلَ عَلَيْهِمْ فِي التَّلْيِيَةِ لَيْتَكَ أَلَلَّهُمْ لَيْتَكَ . . . فَمَا زَالَ حَتَّى أَخْرَجَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى الشِّرْكِ) ، رواه البزار ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٢٢٣/٣ ، وانظر كشف الأستار ١٥/٢ .

أَغْفِرَهَا لَكَ الْيَوْمَ^(١).

الثاني : بالموازنة توضع صحائف الحسنات / في كفة الحسنات ، وتوضع صحائف السيئات في كفة السيئات ، ثم يخلق الله تعالى فيها الثقل (بحسب)^(٢) ما يعلم من إخلاص (العبد)^(٣) بالطاعة وإصراره على المعصية وندمه على الذنب أو جرأته وحرصه على الخير أو كسله^(٤) .

والثالث : إذا دخل النار يأخذ منه بها ما شاء من الاقتصاص ، وما يغفره أكثر مما يأخذه . و^(٥) إما أن تكون هذه الأذكار عائدة لفضل الله تعالى فتلحقه بالقسم الأول ، وإما بالموازنة ، وإما بالشفاعة حديث أبي الدرداء جعل فيه ذكر الله أفضل من الجهاد^(٦) .

(١) البخاري في المظالم باب قول الله تعالى : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ١٦٨/٣ وانظر جواهر البخاري ص ٢٧٣ / ٢٧٤ ، وأحمد في المسند ٧٤/٢ و ١٠٥ كلهم من حديث ابن عمر .

(٢) ليست في (م) ولا (ك) .

(٣) في (م) صاحبها .

(٤) يدل لقول الشارح هذا حديث عبد الله بن عمرو الذي رواه الامام أحمد في المسند ٢٢١/٢ - ٢٢٢ قال : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَوَضَّعَ الْمَوَازِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ فَيَوَضَّعُ فِي كَفَّةٍ فَيَوَضَّعُ مَا أُخْصِيَ عَلَيْهِ فَيَتَمَازِلُ الْمِيزَانُ قَالَ : فَيَبْعَثُ بِهِ إِلَى النَّارِ ، فَإِذَا أُذِيرَ بِهِ إِذَا صَاحَّ يَصْبَحُ مِنْ عِنْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ لَا تَعْجَلُوا فَإِنَّهُ قَدْ بَقِيَ لَهُ ، فَيُؤْتَى بِطَاقَةٍ فِيهَا ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فَيَتَوَضَّعُ مَعَ الرَّجُلِ فِي كَفَّةٍ حَتَّى يَمِيلَ بِهِ الْمِيزَانُ) وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٨٢/١٠ ، وقال : وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن .

أقول : الحديث فيه عبد الله بن لهيعة صدوق من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية عبد الله بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرها ، وله في مسلم بعض شيء مقرون . مات سنة ١٧٤ هـ وقد ناف على الثمانين / م د ت ق . ت ٤٤٤/١ وقال في ت ت : قال أبو داود عن أحمد ، ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه واتقانه ت ٣٧٣/٥ .

درجة الحديث : قال فيه الهيثمي فيه ابن لهيعة وحديثه حسن وبقيه رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٨٢/١٠ وذلك الأولى عندي لأن ابن لهيعة وإن كان مدلساً فقد صرح هنا بالتحديث فالحديث حسن .

(٥) في (م) فاما .

(٦) الموطأ ٢١١/١ مالك عن زياد بن أبي زياد أنه قال : قال أبو الدرداء : ألا أخبركم بخير أعمالكم .

أقول الحديث ورد موقوفاً ومنقطعاً في الموطأ وأخرجه الترمذي عن زياد بن أبي بحريه عبد الله بن قيس عن أبي الدرداء مرفوعاً . الترمذي ٤٥٨/٥ وقال غريب إنما نعرفه من حديث دراج وابن مساجه ١٢٤٥/٢ ، والحاكم في المستدرک ٤٩٦/١ من طريق زياد بن أبي زياد مولى ابن عياش وأبي بحريه عن أبي الدرداء وقال الحاكم صحيح الاسناد ووافقه الذهبي ووقع عند الحاكم عن زياد بن أبي زياد وأبي بحريه والظاهر أن الوار في رواية الحاكم سهو من النساخ يدل لفظه عن كما يدل عليه رواية الترمذي ولأن زياد لم يرو عن أبي الدرداء لأن =

والمفاضلة بين الأعمال قد بينّا تحقيقها في غير ما موضع ؛ فقد تُفضل الأعمالُ الأعمالُ بذواتها كالتوحيد يفضل سائر الطاعات بذاته ، وقد تُفضل الأعمالُ الأعمالُ بثوابها كما جعل ثواب الصلاة أكثر من ثواب الصيام ، والذكر أفضل الأعمال لأنه توحيد وعمل ؛ وقد ورد في حديث النبي ﷺ ، أنه بمنزلة الحصن الذي يعتصم فيه من العدو ، وكذلك يعتصم به من الشيطان والنار ، وقد ثبت عن النبي ﷺ ، أنه مشى يوماً مع أصحابه حتى وقف على الجبل^(١) فقال : هَذَا جُمْدَانُ^(٢) سِيرُوا سَبْقَ الْمُفْرِدُونَ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ ؟ قَالَ : الَّذِينَ أَهْتَرَوْا بِذِكْرِ اللَّهِ يَضَعُ الذِّكْرُ عَنْهُمْ أَوْزَارَهُمْ^(٣) .

قوله : (أَلْمُفْرِدُونَ) يعني الذين أفردوا الله بالوجود الحقيقي ، وبعموم العلم والقدرة ، وبعموم الخلق فلا خالق سواه ، وباختصاص الإرادة يفعل ما يشاء . وبأن المرجع إليه ، ومعناه : لم يروا إلا الله وكأنه يريد من الموحدين به الذين يروا الله واحداً فرداً .

قوله : (الَّذِينَ أَهْتَرَوْا بِذِكْرِ اللَّهِ) يعني الذين غلب عليهم الذكر في الأقوال ، والطاعة في الأعمال حتى يكونوا كما روي عن الحسن البصري أنه قال (أَدْرَكْتُ قَوْمًا لَوْ رَأَيْتُمُوهُمْ لَقُلْتُمْ مَجَانِينَ وَلَوْ رَأَوْكُمْ لَقَالُوا فُسَاقٌ)^(٤) . وغلطت ههنا الصوفية فقالوا^(٥) : إن المراد به الذكر الدائم باللسان من غير فتور حتى إذا رآه الرجل قال هذا مجنون^(٦) ، وليس كذلك إنما المراد به الذي ليس له عمل إلا الله تعالى ؛ إن صَلَّى وصام فله تعالى ، وإن

بينهما أكثر من مائة سنة . والحديث أورده النووي في رياض الصالحين ص ٥٤٣ .

وأخرجه أحمد في المسند ٤٤٧/٦ ، والبغوي في شرح السنة ١٥/٥ .

درجة الحديث : حسنه البغوي في شرح السنة وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وكذلك شعيب الارناؤوطي

في تعليقه على رياض الصالحين وشرح السنة .

(١) في (م) جبل ، وكذلك لفظ مسلم .

(٢) جُمْدَان ، بضم أوله وبالدال المهملة ، على بناء فعلان جبل بالحجاز بين قديد وعسفان من منازل بني سليم .

معجم ما استعجم ٣٩١/١ .

(٣) مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب الحث على ذكر الله ٢٠٦٢/٤ والترمذي ٥٧٧/٥ وقال حسن

غريب كلاهما عن أبي هريرة ، والحاكم في المستدرک ٤٩٥/١ وقال صحيح على شرط الشيخين ولم

يخرجاه ، وفات عليه أنه في صحيح مسلم ، وأشار الذهبي إلى أنه في البخاري ومسلم ، ولم أطلع عليه إلا

في مسلم .

(٤) حلية الأولياء ١٣٤/٢ .

(٥) في (م) فقالت .

(٦) لم أطلع على هذا القول للصوفية .

جلس فيقول أجم نفسي للطاعة فهذه طاعة^(١) ، وإن وطىء وطىء ليعصم نفسه وأهله ،
فهذه طاعة ، وإن تطيب يقول^(٢) : أتطيب اقتداء برسول الله ﷺ ، ومنفعة للجلوس ، وترفعاً
للملائكة فلا يكون له عمل حتى في النوم إلا وهو لله تعالى ، فهذا هو الذاكر الشاكر .

(١) في (ك) و(م) بزيادة وهي : إن أكل أكل ليتقوى على عبادة الله فهذه عبادة .

(٢) في (م) قال .

باب الدعاء

(الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ)^(١) ولا أحد أحب إليه السؤال من الله تعالى ، وقد اختلفت شيوخ الصوفية في الدعاء أفضل أم الذكر المجرد^(٢) . فمنهم من قال : الذكر المجرد أفضل لقوله تعالى : (مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ)^(٣) وقد قيل في كريم المخلوقين :

إذا أثنى عليك المرء يوماً كفاه من تعرُّضه الشناء^(٤)

كيف برب العالمين . قالوا لأن في الدعاء تحكماً بأن يقول أفعَل . . لي وهو الفاعل لما يشاء ، وهذا كله معلوم ، إلا أنه قد قال تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾^(٥) . الآية ، وقال ﴿ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾^(٦) ، وقال ربنا (هَلْ مِنْ دَاعٍ

(١) رواه الترمذي ٤٥٦/٥ وقال حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة ، والحديث من رواية انس .

أقول : الحديث ضعيف . لأدعي الوليد بن مسلم ، قال عنه الحافظ ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية من التاسعة ، مات آخر سنة ١٩٤ أو أول ١٩٥ ع . ت ٣٣٦/٢ وانظر ت ١٥١/١١ كما أن فيه ابن لهيعة عننه وهو مدلس ، وقد تقدمت ترجمته ص ٤٠٨ .

والحديث أورده الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ١٥٨/٣ وضعفه وهو كما قال .

(٢) في (م) أيهما أفضل الدعاء أم الذكر المجرد .

(٣) رواه الترمذي وقال حسن غريب ، سنن الترمذي ١٨٤/٥ وفي شرح المباركفوري ٢٤٤/٨ حسن صحيح غريب والظاهر أنه غير صواب لما يأتي . ورواه الدارمي ٤٤١/٢ كلاهما عن أبي سعيد الخدري .

أقول : الحديث فيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني بالسكون ، أبو الحسن الكوفي ، نزيل واسط ضعيف من التاسعة . ت ١٥٤/٢ وانظر ت ١٢٠/٩ وقال الذهبي في الميزان ٥١٤/٣ بعد نقل ترجمته : ونقل هذا الحديث من روايته ، حسنه الترمذي ولم يحسن . وفيه أيضاً عطية بن سعد بن جنادة ، بضم الجيم بعدها نون خفيفة ، العوفي الجدلي الكوفي أبو الحسن ، صدوق يخطئ كثيراً ، كان شيعياً مدلساً من الثالثة . مات سنة ١١١ / بخ د ت ق ت ٢٤/٢ . وانظر ت ٢٢٤/٧ ، والمجروحين ١٧٦/٢ . درجة الحديث : ضعيف .

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت ، انظر ديوانه ص ٣٣٤ وذكره ابن عبد البر في التمهيد ٤٥/٦ .

(٥) سورة البقرة آية ١٨٦ .

(٦) سورة غافر آية ٦٠ .

فَأَسْتَجِيبُ لَهُ^(١) ، وإن الباري تعالى يحب السؤال ويعطي عليه جزيل الثواب ومن الغريب في ذلك أن الدعاء المأثور عن النبي ﷺ أكثر من الذكر المأثور .

قوله : (مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي) معناه أن العبد ليس في كل حالة يدعو تارة وتارة يذكر ، وإذا دعاه استجاب له ، وإذا ذكره أعطاه أفضل مما سأل ، فهو الكريم في الحالين . وقولهم : إن في الدعاء تحكماً ؛ فإنما كان يكون ذلك لو كان أمراً وإنما هو طلب وتضرع وقد قال النبي ﷺ ، منبهاً على هذه الدقيقة (لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ / اَللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ ، اَللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ ، لِيَعِزِمَ الْمَسْأَلَةُ^(٢))^(٣) . ومن آداب الداعي أن لا يستبطئ الإجابة ففي الخبر الصحيح (إِنَّ الدَّاعِيَ بَيْنَ ثَلَاثٍ إِمَّا أَنْ يُعْطَى مَا سَأَلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُعْطَى خَيْرًا مِنْهُ ، وَإِمَّا أَنْ يُدْخَرَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ^(٤)) ، وفي الأحاديث المنثورة أن الباري تعالى يؤخر إجابة المؤمن حباً في ذكره ، ويعجل إجابة الكافر بغضاً في قوله^(٥) .

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُدْخِلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ١١٥/٩ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في الذكر والدعاء آخر الليل ٥٢٢/١ ، والموطأ ٢١٤/١ ، وأحمد ٥٠٤/٢ كلهم عن أبي هريرة .

(٢) متفق عليه . البخاري في كتاب الدعوات باب ليعزم المسألة فإن الله لا مكروه له ٩٢/٨ ، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب ليعزم بالدعاء ولا يقل إن شئت ٢٠٦٣/٤ ، ومالك في الموطأ ٢١٣/١ ، وأبو داود ٧٧/٢ كلهم عن أبي هريرة .

(٣) في (م) زيادة : فلا مكروه له .

(٤) الموطأ ٢١٧/١ (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَّا كَانَ لَهُ إِحْدَى ثَلَاثٍ .) وقال ابن عبد البر في التقصي ص ٥٣ - ٥٤ : هذا الحديث محفوظ عن النبي ﷺ ، من حديث أبي سعيد الخدري ، وقد ذكرناه في كتاب التمهيد لأن مثله يستحيل أن يكون رأياً واجتهاداً وإنما هو توقيف ، لأن مثله لا يقال بالرأي . وقال القرطبي خَرَّجَهُ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَصَحَّحَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَقِّ . تفسير القرطبي ٣١٠/٢ .

درجة الحديث : صححه الشارح وأبو محمد عبد الحق وابن عبد البر .

(٥) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/١٥١ عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ ، قال : (إِنَّ الْعَبْدَ يَدْعُو اللَّهَ وَهُوَ يُجِبُهُ فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : يَا جَبْرِيلُ اقْضِ لِعَبْدِي هَذَا حَاجَتَهُ وَأَخْرِهَا فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَ صَوْتَهُ ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَدْعُو اللَّهَ وَهُوَ يَبْغِضُهُ فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : يَا جَبْرِيلُ اقْضِ لِعَبْدِي حَاجَتَهُ وَعَجِّلْهَا فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَسْمَعَ صَوْتَهُ) قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك .

أقول : ما قاله الهيثمي في إسحاق بن عبد الله قاله الحافظ ، قال : متروك من الرابعة . مات سنة ١٤٤/د ت ق . ت ٥٩/١ ، وانظرت ت ٢٤٠/١ ، والميزان ١٩٣/١ ، والمجروحين ١٣١/١ .

درجة الحديث : ضعيف .

حديث (اَللّٰهُمَّ فَالِقَ الْاَصْبَاحِ قَالَ فِيْهِ اُمْتِعْنِيْ بِسَمْعِيْ وَبَصَرِيْ) وفي رواية (وَاجْعَلْهُمَا الْوَارِثَ مِنِّي) (١) .

فإن قيل : وكيف يكون السمع والبصر وارثين للبدن وهما يفتيان معه ؟ قال الأستاذ أبو المظفر (٢) : هو مجاز على أحد معني الوارث ، وذلك أن الوارث هو الذي لا يموت قبل الموروث ، وهو الذي يبقى بعده ، فيكون معنى قول النبي ﷺ ، اللهم لا تعدمهما قبلي . وقال بعض الناس (٣) (٤) وأمتعني بأبي بكر وعمر لقول النبي ﷺ ، في أبي بكر وعمر هما السمع والبصر (٥) ، وهذا تأويل بعيد إنما المراد بهما الجارحتان .

(١) الموطأ ٢١٢/١ - ٢١٣ عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله ، ﷺ ، كان يدعو ، قال ابن عبد البر : لم يختلف الرواة عن مالك في إسناد هذا الحديث ولا في منته ، وقد رواه أبو خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن مسلم بن يسار قال : كان دعاء النبي ﷺ ، فذكره . التقصي ص ٢٣١ .
أقول : الحديث مرسل لأنه روي من طريق مسلم بن يسار قال عنه الحافظ مسلم ابن يسار المصري أبو عثمان الطنيزي ، مولى الأنصار ، مقبول من الرابعة / يخ ص د ت ق . ت ٢٤٧/٢ وقال في ت : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني يعتبر به ت ١٤١/١٠ .
وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حبان الأزدي ، أبو خالد الأحمر ، الكوفي صدوق يخطيء من الثامنة . مات سنة ١٩٠ أو قبله وله بضع وسبعون / ع . ت ٣٢٣/١ ، وانظرت ت ١٨١/٤ .
درجة الحديث : ضعيف لأن مسلم بن يسار لم يوثقه غير ابن حبان .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) في (م) زيادة معناه .

(٤) وقال ابن كثير : قال سعيد بن جبير وعكرمة ومقاتل بن حبان والضحاك . صالح المؤمنين أبو بكر وعمر . تفسير ابن كثير ٥٦/٧ ، وانظر القرطبي ١٨٩/١٨ .

(٥) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٢/٩ (عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، أَنْ يَتَّعَ رَجُلًا فِي حَاجَةٍ قَدْ أَهْمَتْهُ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ يَمِينِهِ وَعُمَرُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ : مَا يَمْنَعُكَ مِنْ هَذَيْنِ ؟ فَقَالَ : كَيْفَ أَبْعَثُ بِهِذَيْنِ وَهُمَا مِنَ الدِّينِ بِمَنْزِلَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِنَ الرَّأْسِ) . رواه الطبراني ، وفيه فوات بن السائب وهو متروك .

أقول : فوات بن السائب هو أبو سليمان ، وقيل أبو المعلى ، الجزري عن ميمون بن مهران وعنه حسين بن محمد المروزي وشبابه وجماعة . قال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال الدارقطني وغيره : متروك ، وقال أحمد : قريب من محمد بن زياد الطحان في ميمون يتهم بما يتهم به ذلك . الميزان ٣٤١/٣ وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن الآثبات ويأتي بالمعضلات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه ، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار . المجروحين ٢٠٧/٢ .
درجة الحديث : ضعيف .

حديث عائشة ، رضي الله عنها : (أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ)^(١) ، الرضا : هو تعلق الإرادة بالشواحب ، والسخط هو تعلق الإرادة بالعقاب ، والمعافاة تعلق الإرادة بالسلامة ، والعقوبة تعلق الإرادة بالعذاب والمحن^(٢) .

(١) الموطأ ١/٢١٤ . مَالِك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّيمِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : كُنْتُ نَائِمَةً إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . . .

قال ابن عبد البر : لم يختلف عن مالك في إرساله ، وهو يسند من حديث الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة من طرق صحاح ثابتة . التقصي ص ٢٢٤ .

الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب ما يقال في الركوع والسجود ٣٥٢/١ من طريق الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة . وأبو داود ٥٤٦/١ مثل رواية مسلم ، والترمذي من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي أن عائشة . . سنن الترمذي ٥٢٤/٥ وقال : حديث حسن قد روي من غير وجه عن عائشة ، والنسائي ٢/٢١٠ مثل رواية مسلم أيضاً .

(٢) قال الخطابي : في هذا معنى لطيف ؛ وذلك أنه استعاذ بالله تعالى ، وسأله أن يجيره برضاه من سخطه ، وبمعافاته من عقوبته والرضا والسخط خبران متقابلان ، وكذلك المعافاة والعقوبة ، فلما صار إلى ذكر ما لا ضد له ، وهو الله سبحانه وتعالى ، استعاذ به منه لا غير ، ومعناه الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته والثناء عليه ، وقوله : (لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ) أي لا أطيقه ولا آتي عليه ، وقيل لا أحيط به . نقلًا عن شرح النووي على مسلم ٤/٢٠٤ .

قلت : لقد ذهب الشارح هنا إلى التأويل ، وهذه عادته رحمه الله وغفر لنا وله ، والحق أنه يجب الإيمان بكل ما أخبر به الله عن نفسه ، أو أخبر به عنه رسوله من غير تحريف ولا تبديل ، ولا تكيف ولا تمثيل ، لأنه لا يصف الله أعلم من الله قال تعالى : ﴿ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾ وهذا هو مذهب السلف .

قال شارح الطحاوية : ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضا والعداوة والولاية والحب والبغض ، ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة ، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى ، كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام ، وسائر الصفات ، قال : ولا يقال إن الرضا إرادة الإحسان ، والغضب إرادة الانتقام فإن هذا نفي للصفة . العقيدة الطحاوية نقلًا عن الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية ص ١٣١ .

وقال الأجرى : أهل الحق يصفون الله ، عز وجل ، بما وصف به نفسه ، عز وجل ، وبما وصفه به رسول الله ﷺ ، وعن صحابته ، رضي الله عنهم ، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع ولا يقال فيه كيف ؟ بل التسليم له والإيمان إن الله ، عز وجل ، يضحك كذا روي عن النبي ﷺ ، وعن صحابته ، رضي الله عنهم ، فلا ينكر هذا إلا من لا يحمد حاله عند أهل الحق .

الشريعة للأجرى ص ٢٧٧ ، وانظر الفتاوى ١١٩/٦ ، وأقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي ص ٩٠ تحقيق جميل عبيد عبد المحسن القراري ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى قسم العقيدة .

قال شيوخ الزهد^(١) : تَرَقَّى النَّبِيُّ ﷺ ، فِي هَذَا الدَّعَاءِ مِنْ مَقَامٍ إِلَى مَقَامٍ حَتَّى أَنْتَهَى إِلَى الْمَقَامِ الْأَشْرَفِ^(٢) . قَالَ أَوَّلًا : (اَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ) ثُمَّ قَالَ (وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ) ثُمَّ نَظَرَ فِإِذَا بِهِ لَمْ يَسْتَطِعْ ، فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، أَنْ يَحْصِيَ مُتَعَلِّقَاتِ الصِّفَاتِ فَقَالَ (وَبِكَ مِنْكَ) فَرَدَّ الْأَمْرَ إِلَى الذَّاتِ ، فَنَقَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا فِي مَقَامَاتِ الْكِرَامَاتِ مِنْ مَنَزَلَةٍ إِلَى أُخْرَى فَقَالَ لَهُ : ﴿ طَهَّ ﴾ يَا رَجُلُ^(٣) ، ثُمَّ قَالَ ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ ﴾^(٤) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾^(٥) يَا مَنْ تَزَمَلَ بِكَسَائِهِ ، وَتَدَثَّرَ بِهِ . قُمَّ إِلَى عِبَادَةِ رَبِّكَ ، عَلَى مَعْنَى الْمَلَاظَفَةِ فِي الْخُطَابِ ، وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (قُمْ يَا أَبَا تُرَابٍ)^(٦) . ثُمَّ نَقَلَ إِلَى مَرْتَبَةٍ أُخْرَى أَشْرَفَ مِنْهَا فَقَالَ : ﴿ يَسَّ ﴾ يَا سَيِّدَ ، وَلَوْ ثَبَتَ هَذَا بِالنَّقْلِ لَكَانَ حَسَنًا . وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ أَيْضًا : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^(٧) فَأَقْسَمَ

(١) لم أعرف قائل هذا القول .

(٢) رواه أبو نعيم في دلائل النبوة من طريق أبي يحيى إسماعيل بن إبراهيم التيمي عن سيف بن وهب عن أبي الطفيل : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنَّ لِي عِنْدَ رَبِّي عَشْرَةَ أَسْمَاءٍ قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ : حَفِظْتُ مِنْهَا ثَمَانِيَّةً : مُحَمَّدٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ ، وَالْفَاتِحُ ، وَالْخَاتِمُ ، وَالْعَاقِبُ ، وَالْحَاشِرُ ، وَالْمَاجِي ، قَالَ أَبُو يَحْيَى : وَزَعَمَ سَيْفٌ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ قَالَ لَهُ إِنَّ الْأَسْمَاءَ الْبَاقِيْنَ طَهَّ وَيسَ) دلائل النبوة ص ١٢ .

أقول : الحديث فيه سيف بن وهب ، أبو وهب ، لئن الحديث من الخامسة / بخ . ت ٣٤٤/١ ، وقال في ت : روى عن أبي الطفيل وأبي جعفر الهاشمي ، ضعفه النسائي وأحمد . ت ٢٩٨/٤ وقد روى عنه أبو يحيى إسماعيل بن إبراهيم الأحول التيمي الكوفي ، ضعيف من الثامنة / ت ق . ت ٦٦/١ ، وانظر ت ٢٨١/١ ، والكاشف ١٢٠/١ .

درجة الحديث : ضعيف كما قال الشارح .

(٣) قال الحافظ : ومما وقع من أسمائه في القرآن بالاتفاق : الشاهد ، المبشر ، النذير ، المبين ، الداعي إلى الله ، السراج المنير ، والمذكر ، والرحمة ، والنعمة ، والهادي ، والشهيد ، والأمين ، والمزمل والمدثر ، فتح الباري ٥٥٧/٦ - ٥٥٨ .

(٤) سورة المزمل آية ١ .

(٥) سورة المدثر آية ١ .

(٦) متفق عليه ، البخاري في كتاب الأدب باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى . البخاري ٥٥/٨ ، ومسلم كتاب الفضائل باب فضائل علي بن أبي طالب ١٨٧٤/٤ ، كلاهما (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : إِنَّ كَانَتْ أَحَبَّ أَسْمَاءَ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَيْهِ لِأَبُو تُرَابٍ ، وَإِنْ كَانَ لَيَفْرَحُ أَنْ يُدْعَى بِهَا وَمَا سَمَاهُ أَبُو تُرَابٍ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ ، غَاضَبٌ يَوْمًا فَاطِمَةَ فَخَرَجَ فَاصْطَبَحَ إِلَى الْجِدَارِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَتَّبِعُهُ . .) لفظ البخاري .

(٧) سورة الحجر آية ٧٢ .

بحياته ثم زاده شرفاً فأقسم بغبار خيله فقال : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ ^(١) ومقاماته في الشرف كثيرة ، وهذا أنموذج منها .

حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما (اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ) ^(٢) . جهنم دار أعدت للكافرين كما أعدت الجنة للمتقين ، وخلقت قبل خلق السموات والأرضين . وقالت المبتدعة إنها لم تخلق بعد ؛ لأنه لا فائدة من خلقها قبل الحاجة إليها ^(٣) .

قلنا : ومن الذي يلزمه أن ^(٤) يعرفنا وجه الحكمة فيما فعل بفضله ، وإن شاء أن ييقينا في حالة الجهالة فحقه ، له الحجة ومنه الفضل والمنة ، ولو لم يكن من فائدتها إلا معاينة الملائكة والأنبياء لها ، ورؤية المؤمن والكافر عند الموت مقعديهما فيهما وعذاب القبر قد تقدم ^(٥) .

وأما الدجال ^(٦) فسيأتي بيانه ، إن شاء الله تعالى . وأما المسيح فهو بالميم المفتوحة والسين المكسورة المخففة والحاء المهملة ، لا يقوله بالسين المشددة إلا من شدّ الجهل عليه رباطه ، ولا يقولها بالحاء المعجمة إلا من أدركته عجمة الضلالة . وبناء (م س ح) في كلام العرب على ثمانية ^(٧) معان يشترك فيها مسيح الهدى ومسيح الضلالة في معان ، ويتفرد مسيح الضلالة أيضاً عن مسيح الهدى في ذلك بمعان . فما ينفرد به عيسى ، عليه السلام ، أنه كان يمسح على ذي العاهة فيبرأ ^(٨) فعيل بمعنى فاعل . وأما ما ينفرد به مسيح

(١) سورة العاديات آية ١ .

(٢) الموطأ ٢١٥/١ ، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب ما يستعاذ منه في الصلاة ٤١٣/١ ولفظه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ (اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَمَيَّا وَالْمَمَاتِ) .

(٣) هذا القول قال به المعتزلة . انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٧٦ .

(٤) في (م) و (ك) أن يفعل لفائدة معجلة أو مؤجلة الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فإن شاء أن

(٥) تقدم .

(٦) تقدم .

(٧) انظر لسان العرب ٥٩٣/٢ .

(٨) قال ابن كثير : قال بعض السلف سمي مسيحاً لكثرة سياحته ، وقيل لأنه كان مسيح القدمين لا أخمص لهما ، وقيل لأنه كان إذا مسح أحداً من ذوي العاهات برىء . تفسير ابن كثير ٣٩/٢ - ٤٠ ، وانظر تفسير القرطبي ٨٩/٤ .

الضلالة فإنه كان ممسوح إحدى العينين^(١) فعيل بمعنى مفعول . وأما ما يشتركان فيه فالدجال يمسح الأرض محنة والمسيح بن مريم يمسحها منحة^(٢) . وأما فتنة المحيا فالمراد به ما يفتن المرء به في الدنيا ، وأما فتنة الممات ففتنة المحتضر عند هبوب رياح الشكوك ونزغات الوسوس ، واجتهاد الشيطان أن يقطع به في ذلك المقام عن قول لا إله إلا الله وبعد الموت وعند إقبال الملك بالهول يقول من ربك إلى آخر الخبر^(٣) .

توحيد

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٤) لا يظهر فيها إلا هو ، وهو بمعنى قوله الظاهر ، وقيل هو الهادي لأن الهدى نور^(٥) ، وقيل معناه المنور^(٦) ، وهذا صحيح حقيقة فإنه^(٧) نورها وبعيد لغة^(٨) ، وأما القيوم والقيام^(٩) فهو الذي يدبرها ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى

(١) انظر تفسير القرطبي ٨٩/٤ ، وابن كثير ٣٩/٢ - ٤٠ .

(٢) انظر المصدرين السابقين .

(٣) روى مسلم من طريق سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال : ﴿ بُيِّتَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾ [سورة إبراهيم ٢٧] قال : نزلت في عذاب القبر فيقال له من ربك فيقول ربي الله ونبي محمد ﷺ فذلك قوله عز وجل ﴿ بُيِّتَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ . مسلم كتاب صفة الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه ٢٢٠١/٤ ورواه عن خيشمة عن البراء أيضاً ٢٢٠٢/٤ ، والنسائي ١٠١/٤ ، عن خيشمة عن البراء وعزاه للنسائي في سننه الكبرى المزي في تحفة الأشراف ١٤/٢ .

(٤) ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ ﴾ سورة النور آية ٣٥ .

(٥) حكى ابن الجوزي فيه قولان : الأول : (هَادِي أَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس .. الثاني : (مُدَبِّرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) قاله مجاهد والزجاج . انظر زاد المسير ٤٠/٦ ، ومختصر ابن كثير ٦٠٥/٢ ، والفتاوى الكبرى ٣٩٢/٦ .

(٦) قال ابن الجوزي قرأ أبي بن كعب وأبو المتوكل وابن السميع (الله نور) بفتح النون والواو وتشديدها ونصب الراء زاد المسير ٤٠/٦ .

(٧) في (ك) و (م) فقد .

(٨) لم يرد مطلقاً في القرآن ، ولا في السنة وقال علماءنا : هو بمعنى منورها العارضة ٤٢/١٣ .

(٩) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : من قال منور السموات والأرض لا ينافي أنه نور وكل منور نور فهما متلازمان . الفتاوى ٣٩٢/٦ .

وقال ابن القيم : النور صفة كمال وضده صفة نقص ، ولهذا سمي الله نفسه نوراً وسمى كتابه نوراً ، وجعل لأوليائه النور ولأعدائه الظلمة فقال ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٦٨ .

(٩) ذكر تفسيره في الأمد الأقصى فقال : القيم الدائم الذي لا يزول ، الثاني : القيم على كل نفس بالرعاية له =

الأَرْضِ ﴿١﴾ ، ويصرف هياتها ، ويجري ما قدر من الأقوات والمعاش على أهلها في الأحيان والأوقات بمختلف الصفات وبتنوع الصناعات ، وهو الرب الذي يرتبها بنقلها من حالة إلى حالة ، وتركيب شيء منها على شيء حتى تنتظم أجزاؤها ويستوي في الكمال أنواعها ، ويستمر على الاستقامة دوامها من غير خلل ودون نسج ، وهو الحق أي الموجود^(٢) الذي ليس له أول ولا يكون له آخر ، وقوله الحق ، أي الذي لا يجوز عليه كذب ، ولقاؤه حق ، أي لا بد أن يكون ، والجنة حق ، والنار حق ، أي موجودتان^(٣) ، والساعة حق^(٤) ، وهي موضع اللقاء ، أي كائنة وكل شيء من ذلك حق ، وأصدق كلمة قالها الشاعر :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ^(٥)

وقد استوفينا بيان ذلك في كتاب الأمد .

وقوله : (لَكَ أَسْلَمْتُ)^(٦) هو متعدي سلم ، وله معان كثيرة بينها في كتاب شرح الصحيح^(٧) ، ومعناه ههنا : نفيت ما سواك ، وكذلك (آمَنْتُ) متعدي آمن ومعناه على هذا أخذت الأمن أورجوته ، وإلى هذا يرجع صدقت الذي يقول^(٨) الناس إنه معنى آمن نعم هو معناه ولكن بالمجاز في الدرجة الثانية (وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ)^(٩) الباري وكيل الخلق ألقوا إليه بمقاليدهم وتخلوا له عن آرائهم وأفعالهم إلا ما أذن لهم فيه من العمل والسعي وتحصيل

والمدير لجميع أمور العالم ، الثالث : أنه الذي لا تغنيه الدهور بإنقلاب الأمور . الأمد الأقصى ن ١٩ .

(١) سورة الحج آية ٦٥ .

(٢) قال في العارضة : أي الموجود الذي لا يدركه عدم . عارضة الأحوزي ١٣/٤٠ ، وقال القرطبي : هذا الوصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة خاص به لا ينبغي لغيره ؛ إذ وجوده بنفسه لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ، بخلاف غيره . الزرقاني ٤٠/٢ .

(٣) انظر الأمد الأقصى ل ٢٠ ب .

(٤) أي يوم القيامة . وهي مما يجب أن يصدق بها . شرح الزرقاني ٤٠/٢ .

(٥) وبقية البيت : وكل نعيم لا محالة زائل . .

البيت في ديوان لبيد ص ٢٣٢ ، وشرح الكافية تحقيق الدكتور أحمد هريدي ٧٢٢/٢ .

(٦) أي قننت وخضعت لأمرك ونهيك . شرح الزرقاني ٤١/٢ .

(٧) هذا الشرح مفقود ، وقد ذكره في عدة مواضع من هذا الشرح .

(٨) في (م) يظن .

(٩) أي فوّضت أمري تاركاً النظر في الأسباب العادية . شرح الزرقاني ٤١/٢ .

المنافع ، فإن أسقطوا ما أذن لهم فيه من ذلك فهو التفويض (وَالْيَكِ أَنْبُتُ) ^(١) معناه رجعت ، الرجوع على قسمين : رجوع غافل ، رجوع النبي ، ﷺ ، ورجوع تارك كرجوع الصحابة ، رضي الله عنهم ، ومن آمن من الكفار والدعوى ^(٢) بعد الغفلة لكل مؤمن إنابة (وَبِكَ خَاصَمْتُ) الخصام وهو المنازعة في المقال بالحجة ^(٣) ، (وَالْيَكِ حَاكَمْتُ) ^(٤) المحاكمة هي عرض الخصام على المنفذ لأحد وجهيه ، وقد نفذ الباري الحق بدليله وأبانه لأولياته بهديته ، ولعظيم خطر هذا المقام وكثرة ما يعرض فيه من تلاطم أمواج الشبه في بحر الخصام ما كان النبي ، ﷺ ، يقول أول ما يستيقظ من النوم : « اللَّهُمَّ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . إِهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ فَأَنْتَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ^(٥) .

وأما قوله (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ) فدعوة أجيبت في خاصته ، وإننا لنرجوها لأنفسنا ببركة قدوته .

حديث قول سعيد (إِنَّ الرَّجُلَ يُرْفَعُ بِدُعَاءِ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ) ^(٦) أصح منه وأولى قول النبي ، ﷺ ، « إِذَا مَاتَ الْمَرْءُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ » ^(٧) فذكر ولداً صالحاً يدعوله .
حديث : قول هشام بن عروة أن قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْهَرْ ﴾ ^(٨) بِصَلَاتِكَ ^(٩) نزلت في

(١) رجعت إليك مقبلاً بقلبي عليك . شرح الزرقاني ٤١/٢ . (٢) في (م) والذكر .

(٣) أي خاصمت من خاصمني من الكفار أو بتأييدك وتصرك قاتلت . شرح الزرقاني ٤١/٢ .

(٤) أي كل من جحد الحق وما أرسلني به لا إلى من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه . وقدم جميع صلات هذه الأفعال عليها إشعاراً بالتخصيص وإفادة للحصر . شرح الزرقاني للموطأ ٤١/٢ .

(٥) مسلم كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥٣٤/١ ، والنسائي ٢١٢/٣ - ٢١٣ ، وابن ماجه ٤٣١/١ - ٤٣٢ ، وأحمد ١٥٦/٦ كلهم عن عائشة .

(٦) الموطأ ٢١٧/١ ، مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ : إِنَّ الرَّجُلَ لَيُرْفَعُ بِدُعَاءِ وَلَدِهِ . . قال ابن عبد البر هذا الحديث في الموطأ هكذا ، وهذا لا يدرك بالرأي ، وقد روي بإسناد جيد عن النبي ﷺ ، من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : (إِنَّ اللَّهَ لَيَرْفَعُ لِلْعَبْدِ الدَّرَجَةَ فَيَقُولُ يَا رَبِّ أُنِّي هَذِهِ الدَّرَجَةُ فَيَقَالَ بِاسْتِغْفَارِ آبْنِكَ لَكَ) التقصي ص ٢١٣ .

درجة الحديث : جود إسناده ابن عبد البر ولم أطلع عليه عند غيره .

(٧) مسلم في كتاب الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ١٢٥٥/٣ ، وأبو داود ٣٠٠/٣ ، والترمذي ٦٦٠/٣ ، والنسائي ٢٥١/٦ كلهم عن أبي هريرة .

(٨) سورة الإسراء آية (١١٠) .

(٩) الموطأ ٢١٨/١ مرسل عن هشام بن عروة عن أبيه . قال الحافظ : وتابع مالك على إرساله سعيد بن منصور عن =

الدعاء وهذا من العلم الذي نبّه عليه مالك ، رضي الله عنه ، في معرض أسباب الآيات ، وليس كما قال عروة ، وإنما نزلت هذه الآية لأن النبي ، ﷺ ، كان يصلي بمكة ويجهر فإذا سمع المشركون قراءته سبوا القرآن / ومن أنزله ومن جاء به فنزلت الآية المذكورة ثم نسخ الله تعالى ذلك بظهور الإسلام ^(١) .

حديث: أدخل مالك، رضي الله عنه ، بلاغاً حديثاً هو صحيح ثابت السند ، ثابت السبيل إلى رسول الله ، ﷺ ، قال عليه السلام (مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً ، وَمَنْ سَنَّ سَنَةً سَيِّئَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَ لَهُ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ ^(٢) شَيْئاً) .

فإن قيل : هذا الحديث مخالف لظاهر القرآن قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ^(٣) .

قلنا : بل هو موافق له قال الله تعالى ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ ^(٤) .

يعقوب بن عبد الرحيم عن هشام بن عروة . فتح الباري ٤٠٥/٨ ، ووصله البخاري في الدعوات باب الدعاء في الصلاة من طريق مالك عن سُمير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا ﴾ أنزلت في الدعاء . البخاري ٨٩/٨ .

ومسلم في الصلاة باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسرار ٣٢٩/١ ، وأورده السيوطي في الدر المنثور ٢٠٧/٤ وزاد نسبه إلى ابن أبي شيبة وأبي داود في النسخ والمنسوخ والبخاري والنحاس وابن نصر وابن مردويه والبيهقي في السنن .

قال الحافظ : أنزل ذلك في الدعاء ، هكذا أطلقت عائشة وهو أعم من أن يكون ذلك داخل الصلاة أو خارجها . فتح الباري ٤٠٥/٨ .

(١) قال الحافظ الآية منسوخة بقوله ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ فتح الباري ٤٠٦/٨ قلت : وهذا يؤيد ما ذهب إليه الشارح من أنها في الصلاة لا في الدعاء ، كما قال عروة .

(٢) مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ ، قال : مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً . . الموطأ ٢١٨/١ ، ورواه مسلم في كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة ٧٠٤/٢ ، ٧٠٥ ، والنسائي ٧٥/٥ - ٧٧ عندهما من حديث المنذر بن جريير يحدث عن أبيه ، وأورده النووي في رياض الصالحين وعزاه لمسلم رياض الصالحين ص ٩٤ - ٩٥ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٦٤ .

(٤) سورة العنكبوت آية ١٣ .

وجه الحكمة فيه والجمع بينه وبينه أن كل معصية اختصت بصاحبها ولم تتعدّه فوزرها مقصور عليه ، وكلما تعدّته فإنه يتعدى . والتعدي يكون بوجهين ؛ يكون بالفعل نفسه ويكون بتعليم الجاهل ، وتنبية الغافل والتعليم من أعظم أنواع التعدي وقد قال النبي ، ﷺ (مَا مِنْ نَفْسٍ تَقْتُلُ إِلَّا وَعَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا)^(١) ، لأنه أول من سنّ القتل .

حديث : كان أبو الدرداء يقول : (نَامَتِ الْعُيُونُ وَغَارَتِ النُّجُومُ وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)^(٢) ، الحديث . إن الله أذن في دعائه ، وعلم الدعاء في كتابه لخليقته ، وعلم النبي ، ﷺ ، الدعاء لأُمته فاجتمعت فيه ثلاثة أشياء العلم بالتوحيد ، والعلم باللغة والنصيحة لأُمته ، فلا ينبغي لأحد أن يعدل عن دعائه وقد احتال الشيطان للناس في هذا المقام فقيض لهم قوم سوء يخترعون لهم أدعية يشتغلون بها عن الاقتداء بالنبي ، ﷺ ، وأشدّ ما في الحال أنهم ينسبونها إلى الأنبياء صلوات الله عليهم فيقولون : دعاء آدم^(٣) دعاء نوح^(٤) دعاء يونس^(٥) دعاء أبي بكر الصديق^(٦) ، فاتقوا الله في أنفسكم ولا تشتغلوا من الحديث بشيء

(١) متفق عليه . البخاري في عدة مواضع منها في الديات باب قول الله تعالى ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا ﴾ ٣/٤ ، وفي الاعتصام باب إثم من دعا إلى ضلالة ١٢٧/٩ ومسلم في القسامة باب بيان إثم من سنّ القتل ١٣٠٣/٣ - ١٣٠٤ ، والترمذي ٤٢٥/٥ وقال حسن صحيح ، والنسائي ٨١/٧ - ٨٢ كلهم عن عبد الله بن مسعود .

(٢) هذا الدعاء أورده مالك في الموطأ بلاغاً ، ولم أطلع عليه عند غيره . الموطأ ٢١٩/١ .

(٣) ورد عن عائشة عن النبي ، ﷺ ، قال (لَمَّا أَهْطَ آدَمُ إِلَى الْأَرْضِ قَامَ وَجَاءَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَأَلْهَمَهُ هَذَا الدُّعَاءُ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ سِرِّي وَعَلَانِيَتِي فَأَقْبَلْ مَعْدِرَتِي ، وَتَعْلَمُ حَاجَتِي فَأَعْطِنِي سُؤْلِي ، وَتَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي فَأَغْفِرْ لِي ذَنْبِي . .) قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه النضر بن طاهر وهو ضعيف . مجمع الزوائد . ١٨٣/١٠ .

أقول : الحديث فيه النضر بن طاهر روى عن سويد أبي حاتم قال ابن عدي : يسرق الحديث ويحدث عن من لم يره ممن لا يحتمله سنه . قال ابن أبي عاصم : سمعت منه ثم وقفت منه على كذب ، ثم رأيته بعد ما عمي ، يحدث عن الوليد بن مسلم بما ليس من حديثه فتتابع في الكذب ، ميزان الاعتدال ٢٥٨/٤ - ٢٥٩ ، درجة الحديث : ضعيف .

(٤) لم أطلع على دعائه .

(٥) أما دعاء يونس فهو : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ رواه الترمذي من طريق إبراهيم ابن محمد بن سعد عن أبيه عن سعد (بن أبي وقاص) . سنن الترمذي ٥٢٩/٥ - ٥٣٠ ، والحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ٥٨٣/٢ ، وأورده السيوطي في الجامع الصغير وصححه وتبعه في ذلك المناوي في فيض القدير ٥٢٦/٣ والحديث صححه من تقدم .

(٦) كان يقول : اللَّهُمَّ اجْعَلْ خَيْرَ عَمْرِي آخِرَهُ وَخَيْرَ عَمَلِي خَوَاتِمَهُ وَخَيْرَ أَيَّامِي يَوْمَ الْقَالِ . مصنف ابن أبي شيبة ٣٢١/١٠ ، عن وكيع بن الجراح عن كثير بن زيد عن المطلب .

إلا بالصحيح منه والفائدة في إدخال مالك ، رضي الله عنه ، لحديث أبي الدرداء ههنا أن الدعاء وإن كان الأفضل فيه التيمن بما روي عن رسول الله ، ﷺ ، والتبرك بألفاظه الصحيحة الفصيحة فإنه يجوز لكل أحد من العلماء بالله تعالى أن يدعو بما شاء غير المأثور ، ولكن لا يخرج عن التوحيد . ألا ترى إلى قول أبي الدرداء ، رضي الله عنه : (نَامَتِ الْعُيُونُ وَصَدَقَ وَغَارَتِ النُّجُومُ وَصَدَقَ وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ فَصَدَقَ) والحي في الحقيقة هو الذي لا ينام ، والقيوم هو الذي لا يحول ولا يزول .

النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر

أحاديثه ثمانية :

الأول : (نَهَى النَّبِيُّ ، ﷺ ، عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ)^(١).

الثاني : (لَا تَحْرُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا)^(٢).

الثالث : الحديث الذي ذكره مالك ، رضي الله عنه ، في الموطأ عن أبي عبد الله

والحديث فيه كثير بن زيد الأسلمي أبو محمد المدني بن ما فنة ، بفتح الفاء وتشديد النون ، صدوق يخطئ من السابعة مات في آخر خلافة المنصور/ زدت ت ١٣١/٢ - ١٣٢ ، وقال في ت ٤١٣/٨ قاله أبو زرعة صدوق فيه لين ، وقال أحمد ما أرى به بأساً ، وقال ابن معين ليس به بأس ، ووثقه ابن حبان . كما أن فيه المطلب بن عبد الله بن حنطب بن الحارث المخزومي صدوق كثير التدليس والإرسال من الرابعة/ د.م. ت ٢٥٤/٢ ، وقال في ت قال أبو حاتم روايته عن جابر يشبه أنه أدركه ، وقال وفي روايته عن غيره من الصحابة مرسل ، قال وعامة حديثه مراسيل ووثقه أبو زرعة وابن سعد والدارقطني وقال ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه لم يسمع من جابر ولا من زيد بن ثابت . ولم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقته ، وقال أبو زرعة حديثه عن أبي بكر وسعد مرسل . ت ١٧٨/١٠ وانظر المراسيل لابن أبي حاتم ص ٢١٠ .

درجة الحديث : ضعيف لأن المطلب لم يدرك أبا بكر .

(١) متفق عليه ، البخاري في المواقيت باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ١٥٢/١ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ٥٦٦/١ ، والموطأ ٢٢١/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣١٩/٣ ، والشافعي في الرسالة فقرة ٨٧٢ تحقيق أحمد شاكر .

وفي اختلاف الحديث ص ١٢٥ ، وفي الأم ١٢٩/١ - ١٣٠ كلهم عن أبي هريرة .

(٢) متفق عليه . البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ١٥٢/١ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ٥٦٧/١ ، والموطأ ٢٢٠/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣١٨/٣ ، والشافعي في الرسالة فقرة ٨٧٣ كلهم عن ابن عمر .

الصنابحي مرسلًا^(١).

(١) ولفظه عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله ﷺ ، قال (إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنٌ شَيْطَانٍ فَإِذَا أَرْتَفَعَتْ فَارْقَهَا ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا فَإِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارَنَهَا فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا ، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ) الموطأ ٢١٩/١ ، أقول : ما ذهب إليه الشارح هنا من أن الحديث مرسل هو مذهب ابن عبد البر ، فيما نقله عنه السيوطي ، فقد قال : هكذا قال جمهور الرواة عن مالك ، وقال طائفة ، منهم مطرف وإسحاق ابن عيسى الطباع عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي قال وهو الصواب وهو عبد الرحمن ابن عسيلة تابعي ثقة ليست له صحبة ، قال وروى زهير بن محمد هذا الحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنابحي قال سمعت رسول الله ﷺ ، وهو خطأ ، والصنابحي لم يلتق رسول الله ﷺ ، وزهير لا يحتج به . تنوير الحوالك ٢٢٠/١ ، ونقل الحافظ عن الترمذي قوله : سألت محمد بن إسماعيل عنه فقال : وهم فيه مالك وهو أبو عبد الله واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ولم يسمع من النبي ﷺ ، وقال سويد ابن سعيد عن حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنابحي : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ : (إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ مَعَ قِرْنَيْ شَيْطَانٍ) الحديث .

قال أبو غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنابحي عن عبادة في الوتر ، وهكذا رواه زهير بن محمد عن زيد بن أسلم ، فاتفق حفص ابن ميسرة وأبو غسان وزهير على قولهم عبد الله ، فنسبة الوهم في ذلك إلى مالك وحده فيه نظر ، ت ٩١/٦ . وجاء في حاشية الأم ١٣٠/١ : عن السراج البلقيني قال : حديث الصنابحي هذا هو في الموطأ ، روايتنا من طريق يحيى بن يحيى ، وأخرجه النسائي من حديث قتيبة عن مالك كذلك .

وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق شيخه إسحاق بن منصور الكوسج عن عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي عبد الله الصنابحي (كذا وقع في كتاب ابن ماجه عن أبي عبد الله) ، وأعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكا إلى أنه وقع له خلل في هذا الحديث باعتبار اعتقادهم أن الصنابحي ، في هذا الحديث ، هو عبد الرحمن بن عسيلة ، أبو عبد الله ، وإنما صحب أبا بكر الصديق ، رضي الله عنه ، وليس الأمر كما زعموا بل هذا صحابي غير عبد الرحمن بن عسيلة ، وغير الصنابحي ابن الأعسر الأحمسي ، وقد بيئت ذلك بيانا شافيا في تصنيف لطيف سمعته الطريقة الواضحة في تبين الصنابحية .

أقول : وكلام البلقيني السابق واضح في كون الصنابحية ثلاثة ، وذهب إلى ذلك الحافظ في الإصابة ١٤٨/٤ .

وقد ترجم ابن سعد في الطبقات تسمية من نزل الشام من أصحاب رسول الله ﷺ ، فذكر عبد الله الصنابحي وساق هذا الحديث وقال فيه الصنابحي : سمع رسول الله ﷺ . . فهذا جزم من ابن سعد بأنه صحابي ، وروايته بإسناد صحيح أنه سمع من النبي ﷺ . انظر الطبقات ٤٢٦/٧ .

وأيد ما ذهب إليه البلقيني أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة بنقول نفيسة بين فيها خطأ المتقدمين من الأئمة في توهيم مالك ، وأثبت أن الصنابحية ثلاثة : الصنابح بن الأعسر الأحمسي صحابي ، وأبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي تابعي ، والثالث عبد الله الصنابحي صحابي سمع النبي ﷺ ، ولم يخطئ فيه مالك .

- وهو مسند من طريق عقبة بن عامر^(١) وعمرو بن عبسة^(٢).
- الرابع : (إِذَا بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ)^(٣).
- الخامس : (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ ، عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ إِلَّا بِمَكَّةَ) خَرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٤).

ومالك الحكم والحجة في حديث أهل المدينة وروايتهم ، وقد تابعه غيره في حديث الباب ، فلا يحكم بخطئه إلا بدليل قاطع إذ هو الحجة على غيره . الرسالة ص ٣١٩ ، وصدق رحمه الله فإن تخطئه مالك ليست سهلة وخاصة في حديث أهل المدينة .

والحديث أخرجه النسائي ٢٧٥/١ ، وابن ماجه ٣٩٧/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣٢٠/٣ ، والشافعي في الرسالة ص ٣١٧ - ٣٢٠ .
درجة الحديث : صحيح .

- (١) مسلم في صلاة المسافرين باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ٥٦٨/١ - ٥٦٩ ، والترمذي ٣٤٨/٣ - ٣٤٩ ، وقال حسن صحيح ، والنسائي ٨٢/٤ ، وابن ماجه ٤٨٦/١ - ٤٨٧ ، والبغوي في شرح السنة ٣٢٧/٣ - ٣٢٨ ، وابن أبي شيبة ٣٥٢/٢ .
- (٢) مسلم كتاب صلاة المسافرين باب إسلام عمرو بن عبسة ٥٦٩/١ - ٥٧١ وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٨٧/٢ - ٢٨٨ .

(٣) متفق عليه ، البخاري في كتاب المواقيت باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ١٥٢/١ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ٥٦٨/١ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٥٤/٢ .
كلهم عن ابن عمر .

(٤) سنن الدارقطني ٤٢٤/١ - ٤٢٥ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٢٩٩/٢ - ٣٠٠ ، والبيهقي في السنن ٤٦١/٢ وقال : هذا الحديث من أفراد عبد الله بن المؤمل ، وعبد الله بن المؤمل ضعيف إلا أن إبراهيم بن طهمان قد تابعه في ذلك عن حميد ، وأقام إسناده ، وساق البيهقي سياقاً آخر بسنده إلى خلاد بن يحيى قال : ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا حميد ، مولى غفرة ، عن قيس بن سعد عن مجاهد قال : جاء أبو ذر فأخذ بحلقة الباب . وساقه .

وقال حميد الأعرج : ليس بالقوي ومجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذر ، ورواه بسند ثالث من طريق أليسع بن طلحة القرشي من أهل مكة قال : سمعت مجاهداً يقول : بلغنا أن أبا ذر قال : رأيت رسول الله ﷺ . قال البيهقي أليسع بن طلحة قد ضعفوه ، والحديث منقطع ، مجاهد لم يدرك أبا ذر . السنن الكبرى ٤٦١/٢ - ٤٦٢ ، ونقل الحافظ عن أبي حاتم الرازي قوله لم يسمع مجاهد من أبي ذر ، وكذا أطلق ذلك ابن عبد البر والبيهقي والمنذري وغير واحد ، وقال ابن عدي : أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر . تلخيص الحبير ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وانظر المراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٠٥ .

والحديث فيه عبد الله بن المؤمل المخزومي المكي ، ضعيف الحديث من السابعة مات سنة ١٦٠ / بخ ت. ق. ٤٥٤/١ .

السادس : قال النبي ، ﷺ : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُصَلِّيَ أَيَّةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » (١).

السابع : حديث أم سلمة أن النبي ، ﷺ (صَلَّى فِي بَيْتِهَا بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ إِلَى أَنْ قَالَ فِيهِ إِنَّ وَقْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ شَغَلُونِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ) (٢).

الثامن : قالت عائشة ، رضي الله / عنها (مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، قَطُّ فِي بَيْتِي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى) (٣) خرَّجه البخاري .

واختلف الناس في قوله لا صلاة بعد العصر والصبح ، أو نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر . هل يريد بذلك الوقت أم نفس الصلاة ، وعلى هذا انبنى اختلاف العلماء في صلاة الجنائزة بعد العصر إذا بقي من وقت العصر شيء ، فإن قلنا المراد به بعد صلاة العصر لم يصل على الجنائزة ، وإن قلنا إن المراد به بعد وقت العصر صُلِّيَ على الجنائزة ،

وقال في ت ت قال النسائي : ضعيف وأبو داود منكر الحديث ، ووثقه ابن سعد ، وقال ابن حبان في الضعفاء لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وقال العقيلي لا يتابع على كثير من حديثه ، وقال الدارقطني ضعيف سيء الحفظ ت ت ٤٦/٦ ، وانظر الضعفاء للعقيلي ٣٠٢/٢ ، المجروحين ٢٧/٢ ، الميزان ٥١٠/٢ ، وقد ضعف الشارح الحديث كما ضعفه صاحب العناية على الهداية بهامش شرح فتح القدير ١٦٢/١ .

درجة الحديث : ضعيف لانقطاعه ولضعف عبد الله بن المؤمل .

(١) أبو داود ٤٤٩/٢ ، والترمذي ٢٢٠/٣ ، وقال حسن صحيح والنسائي ٢٨٤/١ وابن ماجه ٣٩٨/١ ، والدارمي ٧٠/٢ ، والدارقطني ٤٢٣/١ ، وابن حبان . انظر موارد الظمان ص ١٦٤ - ١٦٥ ، والحاكم في المستدرک ٤٤٨/١ وقال صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه البغوي في شرح السنة ٣٣١/٣ وقال حسن صحيح مثل قول الترمذي ، والطحاوي في معاني الآثار ١٨٦/٢ . كلهم من حديث جبير بن مطعم .

درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم والذهبي والبغوي .

(٢) متفق عليه . البخاري في السهو باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع ٨٨/٢ ومسلم في صلاة المسافرين باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ ، بعد العصر ٥٧١/١ - ٥٧٢ ، والبغوي في شرح السنة ٣٣٣/٣ .

(٣) متفق عليه ، البخاري في كتاب المواقيت باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ١٥٣/١ ، وفي الحج باب الطواف بعد الصبح والعصر ١٩٠/٢ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ ٥٧٢/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣٣٦/٣ .

والصحيح أن المراد به بعد صلاة العصر لوجهين :

أما أحدهما : فهو أن العصر والظهر والمغرب قد صارت بالعرف أسماء أعلام للصلوات ، فمطلق اللفظ إليها يرجع ، والخطاب عليها يحمل .
والثاني : أنه قال (لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) ولو أراد الوقت لاستحال هذا الكلام لأنه ليس بين وقت الصبح وبين طلوع الشمس حدٌّ للنهي المذكور .
واتفق الناس على تناول القول للوقتَيْن المتطرفين^(١) ، واختلفوا^(٢) في الوسط ، وهو الصلاة عند الزوال ، فقال مالك ، رضي الله عنه : لا نهى فيه ، وقال (ش) : فيه النهي إلا وقت^(٣) الجمعة لما روي عن النبي ﷺ ، قال أبو سعيد الخدري (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الزَّوَالِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ)^(٤) .

قلنا : هذا حديث باطل ، فإن قيل : فحديثا عقبه وعمرو ، وهما صحيحان ، فماذا تقولون فيهما ؟ قلنا : قول الراوي في ذلك الحديث وقد نهى رسول الله ﷺ ، عن الصلاة في تلك الساعات ؛ يعني بعد العصر وبعد الصبح لأنها ساعات كثيرة دون وقت الاستواء ؛

(١) في (م) زيادة جميعاً .

(٢) في (ك) وهي زيادة الوقت وفي (م) يوم .

(٤) رواه الشافعي في مسنده من حديث أبي هريرة . مسند الشافعي ص ٦٣ ، والبيهقي من طريقه ، كما سيأتي ، وأشار إلى أثر أبي سعيد في الرسالة فقرة ٨٩٧ بقوله : فقد صنع أبو سعيد الخدري كما صنع عمر والبيهقي في السنن بعد أن ساق حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تُحَرَّمُ ، يَنْهَى الصَّلَاةُ ، إِذَا اتَّصَفَ النَّهَارُ كُلُّ يَوْمٍ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ » قال : وروي في ذلك عن أبي سعيد الخدري . السنن الكبرى ٢/٤٦٤ - ٤٦٥ .

وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ١/٣٣٠ من حديث أبي هريرة وعزاه للشافعي ، وقال الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٦/٣٠ - ٣١ ضعيف ، وقال عنه في تعليقه على المشكاة إسناده ضعيف جداً لأنه من رواية الشافعي عن إبراهيم بن محمد ، وهو ابن أبي يحيى الأسلمي حدثني إسحاق بن عبد الله ، وهو ابن أبي فروة ، وهما متروكان . قلت : وهذا هو كلام الحافظ فيهما .

فقد قال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني متروك من السابعة مات سنة ١٨٤ ، وقيل ١٩١ / ق. ت ٤٢ ، وأنظر ت ١/١٥٨ فقد نقل عن الربيع قوله : سمعت الشافعي يقول كان إبراهيم قديراً ، قيل للربيع : ما حمل الشافعي على أن روى عنه ؟ قال : يقول لأن يخر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث .

أما إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم المدني فمتروك أيضاً ، وهو من الرابعة . مات سنة ١٤٤ / د. ت. ق. ٥٩ ، وقال في ت. ت. : قال البخاري تركوه ، وقال أحمد لا تحلّ عندي الرواية عنه ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي متروك ، وكذا قال الدارقطني والبرقاني . ت. ت. ١/٢٤٠ .

إذ وقت الاستواء لا يتعلق به تكليف لأنه لا يعلم إلا مع الرصد ، ووضع القائم في الأرض وافتقاده في كل وقت ، وذلك حرج عظيم لا يرد به تكليف ، بل قد ورد الخبر برفع الحرج والكلفة في الدين^(١) ، ولهذا المعنى قال (ش) : يجوز يوم الجمعة ؛ لأن الناس لا يمكنهم أن يدخلوا إلى المسجد دفعة واحدة ، ولا بد أن يردوا عليه أفذاذاً ، فلو قيل لهم لا تصلوا ، مخافة دخول وقت الاستواء ، لكان ذلك منع طاعة بالشك وقطعاً بالتأهب للصلاة ، فإنه ربما أصاب أحدهم النوم فيصلي ليذهب عنه ، فكما روعي المشقة يوم الجمعة^(٢) يراعي سائر الأيام^(٣) ، واختلف الناس أيضاً في صلاة النبي ، ﷺ ، في وقت النهي ، فقال (ش) : صلاته ، على ما ورد في الحديث ، دليل على أن كل صلاة لها سبب^(٤) تجوز في وقت النهي ، ويبقى النهي عن الصلاة المطلقة ، وهذا لا يصح ؛ لأن وقت الركعتين بعد الظهر ليس بسبب إذ هي نافلة ، والنوافل لا تقضى ، ولكن النبي ، ﷺ ، كان قد انفرد عن أمته بأنه إذا عمل عملاً أثبته فكان يصلي بعد الظهر ، فلما شغل صلى بعد العصر ، فلما كان بعد ذلك استمر عليه وتمادى على عادته ، وكذلك يحتمل أن يكون فعل في الصباح . والعمدة القاطعة ما قدمنا من قبل من أن الفعل مختص بالنبي ، ﷺ ، لا يتعدى إلى غيره إلا بدليل فيبقى النهي على حاله ، ويبقى فعل النبي ، ﷺ ، مختصاً به بصفته ، ويتعضد ذلك بضرب عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، عليها^(٥) . ولو كان ذلك من شرائع الدين ما ضربه عمر ، ولا أقرته الصحابة على ذلك . وأما حديث النبي ، ﷺ : « لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُصَلِّيَ أَيَّةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » فإنه عام يخصه

(١) قال تعالى في سورة الحج آية ٧٨ ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ .

(٢) في (م) زيادة كذلك .

(٣) قال الحافظ : وقد استثنى الشافعي ، ومن وافقه ، من ذلك يوم الجمعة ، وحجتهم أنه ﷺ ندب الناس إلى التكير يوم الجمعة ورغب في الصلاة إلى خروج الامام ، وجعل الغاية خروج الامام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال فدل على عدم الكراهة . فتح الباري ٦٣/٢ .

(٤) قال البغوي : جوز الشافعي فيها (أي في أوقات النهي) كل تطوع له سبب من قضاء سنة ، أو ورد ، أو تحية مسجد إن اتفق دخوله ، أو صلاة خوف إن وجد فيها . شرح السنة ٣٢٦/٣ ، وانظر المجموع ١٧٠/٤ .

(٥) لموطاً ٢٢١/١ من حديث ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه رأى عمر . . ورواه عبد الرزاق عن الثوري عن الزهري (عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : ضَرَبَ عُمَرُ الْمُكْدِرَ إِذْ رَأَاهُ سَبَّحَ بَعْدَ الْعَصْرِ) . مصنف عبد الرزاق ٤٢٩/٢ .

درجة الأثر : سنده صحيح إلى عمر .

ما تقدم من الأحاديث . وأما قوله في حديث الدارقطني (إِلَّا بِمَكَّةَ) فإنه لم يصح ، فلا يشتغل به .

نكتة أصولية : / لا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين من العلماء أن العام والخاص إذا تنافيا فإنهما يتعارضان كقوله تعالى ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(١) فإنه أمر بالقتل ، وقوله ، ﷺ : (نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ) ^(٢) منع من القتل مخرج للمرأة عن قوله ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ بنص عن نص ، ومخرج لقتل الصبيان عن قتل المشركين بظاهر عن نص ، فإذا تماثل الخبران في الحكمين وأحدهما عام والآخر خاص فلا خلاف بين العلماء المتقدمين والمتأخرين إلى زماننا هذا أنهما يتوافقان كقوله (لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) ، وقوله (لَا تَجْرُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ) فإنهما متماثلان في الحكم المبين به (وأحدهما أعم من الآخر ، يتماثل العام والخاص لكن يقيد الخاص مزيد تأكيده في الحكم المبين به) ^(٣) ، فاحفظوا بهذا الأصل فقد زلت فيه أمة ثم وجدنا النبي ، ﷺ ، قد قال : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » ^(٤) فتعارض هذا الأمر (إِذَا ذَكَرَهَا) بعد الصبح مع النهي عن الصلاة بعد الصبح ، فقدّم مالك ^(٥) والشافعي الأمر على النهي ^(٦) ، وقدّم أبو حنيفة ^(٧) النهي على الأمر ، ولقد كان على قبة لو تهادى عليها ، ولكنه ناقض فقال : إن تذكر صبح اليوم أو عصر اليوم في وقت النهي صلاههما ^(٨) ، فتناقض مناقضة

(١) سورة التوبة آية (٥) .

(٢) متفق عليه . البخاري في الجهاد باب قتل النساء في الحرب ٧٤/٤ ، ومسلم في الجهاد باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ١٣٦٤/٣ ، والموطأ ٤٤٧/٢ ، والبيهقي في شرح السنة ٤٧/١١ كلهم من حديث ابن عمر .

(٣) انظر هذا المبحث في شرح التنقيح للقرافي ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٤) متفق عليه . البخاري في مواقيت الصلاة باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة ١٥٤/١ ، ومسلم في المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة ٤٧٧/١ ، من رواية قتادة عن أنس عندهما ، وفي رواية أخرى ، عند مسلم : (إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ وَغَفِلَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾) ، وأبو داود ٣٠٧/١ ، والترمذي ٣٣٥/١ - ٣٣٦ وقال حسن صحيح والنسائي ٢٩٣/١ - ٢٩٤ .

(٥) انظر الزرقاني ٤٦/٢ .

(٦) وانظر مذهب الشافعي في شرح السنة ٣٢٦/٣ ، والمجموع ١٧٣/٤ .

(٧) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١٦٠/١ - ١٦٢ .

(٨) انظر شرح فتح القدير ١٦٣/١ .

بَيِّنَةٌ لَكِنَّهُ تَعْلُقُ بِأَن قَوْلَهُ (لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ) يَعْنِي بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وَهُوَ لَمَّا يَصَلِّي الْعَصْرَ بَعْدَ ، قُلْنَا لَهُ : يَجُوزُ النُّفْلُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ : لَا يَجُوزُ ، فَانْقَطَعُوا . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى : يَجُوزُ النُّفْلُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ ، فَلَزِمَ أَنْ نَرْجِعَ مَعَهُمْ إِلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، فَنَقُولُ : قَدْ يَقْدَمُ الْأَمْرُ عَلَى النَّهْيِ هُنَا بِتَأْكِيدِ قَوْلِهِ (لَا وَقْتُ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ) . وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ عَسْرَةَ الْمَأْخُذِ مَعَهُمْ وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ^(١) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي (ك) زِيَادَةٌ : وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَلَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُهُ نَسَأَلُهُ الْهُدَايَةَ . وَفِي (م) يَتْلُوهُ كِتَابُ الْجَنَائِزِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ .

كتاب الجنائز

قال علماؤنا ، رضي الله عنهم : الجنابة لفظ ينطلق على الميت ، وينطلق على الأعواد التي يحمل عليها ، ويقال : بفتح الجيم وكسرها . وسمعت عن ابن الأعرابي ^(١) إنه قال : إذا فُتحت فهو الميت ، وإذا كُسِرت فهي الأعواد ، وإني لأخاف أن يكون أخذ ذلك من هيئة الحال وليس ذلك كما زعم علماؤنا أنهما لغتان وإنما الجنابة نفسه ^(٢) . فإن سميت به الأعواد فإن ذلك مجاز ^(٣) ، والدليل عليه الحديث الصحيح عن النبي ، ﷺ ، أنه قال : « إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ عَلَى السَّرِيرِ وَاحْتَمَلَهَا الرُّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ قَدُمُونِي قَدُمُونِي ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ يَا وَيْلَهَا إِلَى أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا » ^(٤) . حقيقة اعتقادية :

اعلموا ، وفقكم الله تعالى ، أن الموت ليس بعدم محض ، ولا فناء صرف ، وإنما هو تبدل حال بحال ، وانتقال من دار إلى دار ، وسير من غفلة إلى ذكر ، أو من حال نوم إلى حال يقظة وهي المقصود الأول ، ولو لم تكن الحالة كذلك لكان الخلق عبثاً ، ولكانت السموات والأرض وما بينهما باطلاً ، وقد بينا ، في كتاب الأصول ، ما علمنا الله تعالى في كتابه من وجوب البعث واقتضاء الثواب والعقاب على تفاوت الأعمال فلينظر هناك . تأديب :

جبل الله الخلق على حب الحياة وكراهية الممات ، فإن كان ركوناً إلى الدنيا وحباً لها

(١) محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، أبو عبد الله ، راوية ، علامة باللغة ، من أهل الكوفة ، كان أحول أبوه مولى للعباس بن محمد بن علي الهاشمي . ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٣١ هـ .

انظر وفيات الأعيان ٤٩٢/١٠ ، تاريخ بغداد ٢٨٢/٥ ، الوافي بالوفيات ٧٩/٣ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٣ ، إرشاد الأريب ٥/٧ ، الفهرست لابن النديم ٦٩ ، بغية الوعاة ٢٤٩/١ .

(٢) في «ك» و«م» الميت بنفسه .

(٣) قال الحافظ : الجنابة بالفتح والكسر لغتان . قال ابن قتيبة : وجماعة الكسر أفصح وقيل بالكسر للنعش وبالفصح للميت وقالوا : لا يقال : نعش إلا إذا كان عليه الميت . فتح الباري ١٠٩/٣ .

(٤) البخاري كتاب الجنائز باب حمل الرجال الجنابة دون النساء ١٠٨/٢ ، والنسائي ٤١/٤ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢/٨ - ٤ كلهم عن أبي سعيد الخدري .

وإثارةً فله الويل الطويل من الغبن ، وإن كان خوفاً من ذنوبه ورغبة في عمل صالح يستفيده فالبشرى له من المغفرة والنعيم ، وإن كان حياءً من الله تعالى لما اقتحم من مجاهرته فالله تعالى أحق أن يستحي منه ، قال النبي ، ﷺ « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أُحِبُّتُ لِقَاءَهُ وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ »^(١) ، وهذا الحديث ركه على هذه الثلاثة / الأحوال .

فبحسب ذلك يكون التأويل ، وقد روي ، في الصحيح ، عن عائشة ، رضي الله عنها ، زيادة حسنة في هذا الحديث : قَالَتْ عَائِشَةُ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّنَا نَكْرَهُ الْمَوْتَ قَالَ لَهَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَلَكِنَّ الْعَبْدَ يَعْنِي إِذَا قُبِضَتْ رُوحُهُ عَلَى بُشْرَى أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ فَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ ، وَإِذَا قُبِضَتْ عَلَى غَضَبٍ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ فَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ^(٢) ، وعلى هذا يخرج حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه ، في الرجل الذي لم يعمل خيراً قط فقال لأهله إِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ وَادْفِنُوهُ نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ^(٣) الحديث .

فإن هذا رجل كره الموت من خشية الله تعالى فتلقاه الله ، عز وجل ، بمغفرته . وقد تباين الناس في تأويل هذا الحديث ، فمنهم من أوّل لفظه فقال معنى لئن قدر الله على لئن ضيق وهذا تأويل بعيد لوجهين :

أحدهما : أنه لو خاف التضيق ما ذرى نصفه في البر ونصفه في البحر وَلَلْقِيَّ اللَّهُ - كذلك .

والثاني : أن في بعض طرق الصحيح^(٤) : (ذُرُوا نِصْفِي فِي الْبَرِّ وَنِصْفِي فِي الْبَحْرِ لَعَلِّي أَضِلُّ)^(٥) .

(١) البخاري كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَدَلُّوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ١٧٧/٩ ، والموطأ ٢٤٠/١ ، والبخاري في شرح السنة ٢٦٢/٥ كلهم عن أبي هريرة .

(٢) مسلم كتاب الذكر والدعاء باب من أحب لقاء الله ومن كره لقاء الله لقاءه ٢٠٦٥/٤ - ٢٠٦٦ .

(٣) متفق عليه . البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَدَلُّوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ١٧٧/٩ -

١٧٨ ، ومسلم في كتاب التوبة باب سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه ٢١٠٩/٤ - ٢١١٠ ، والموطأ

٢٤٠/١ ، والنسائي ١١٢/٤ - ١١٣ .

(٤) في (ك) و(ص) الحديث ولعله هو الصحيح لما يأتي لأن هذه الزيادة ليست في الصحيح .

(٥) قال ابن قتيبة : قالوا رَوَيْتُمْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِبْنِي : إِذَا مِتُّ فَأَحْرِقْنِي ثُمَّ ادْفِنْنِي فِي النَّارِ لَعَلِّي أَضِلُّ اللَّهُ فَعَمَلُوا

ذَلِكَ فَجَمَعَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ : مَا حَمَلَكَ ، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ ، عَلَى مَا فَعَلْتَ ؟ قَالَ : مَخَافَتِكَ يَا رَبِّ ، فَغَفَرَ

لَهُ

..... (الله) (١) . وهذا تصريح بنفي العلم الخفي عن الباري ، وتقصير القدرة عن جمع المفترق ، وقد اختلف الناس فيمن أقر بالذات ، وأنكر الصفات ، أو بضعها هل يحكم له بالإيمان والتفسيق ، أم يقضى عليه بالكفر والتعطيل ؟ وقد بينا ذلك في إكفار المتأولين ، والمختار لكم منه قبل هذا بلمعة فانظروها . والصحيح عندي ، في تأويل هذا الحديث ، أن هذا الرجل كان مؤمناً بشرع من قبله ، في زمن الفترة وعند تغير الملل ودروسها ، ومَن اتَّبَعَ الدين ، على هذه الحال ، وطلب التوحيد ، بين هذه الشبه ، فإن ما أدرك منه ينتفع به ، وما فاتهُ يسامح فيه ، وهذا قس (٢) ابن ساعدة وزيد بن عمرو (٣)

قال أبو محمد : ونحن نقول في (أضِلُّ الله) أنه يعني أفوت الله . تقول : ضللت كذا وكذا وأضللت ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ أي لا يفوت ربي . وهذا رجل مؤمن بالله مقرُّ به خائف له ، إلا أنه جهل صفة من صفاته فظنَّ أنه إذا أحرق وذري في الريح أنه يفوت الله فغفر الله تعالى له بمعرفته تأنيبه ومخافته من عذابه وجهله بهذه الصفة من صفاته ، وقد غلط في صفات الله تعالى قومٌ من المسلمين ولا يحكم لهم بالنار بل ترجأ أمورهم إلى من هو أعلم بهم وبنياتهم . مختلف الحديث ص ١١٩ .

ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله : قال بعض العلماء هذا رجل جهل بعض صفات الله ، وهي القدرة ، ولا يكفر جاهل بعضها وإنما يكفر مَنْ عاند الحق . شرح الزرقاني ٨٦/٢ . وقال ابن أبي جمرة : كان الرجل مؤمناً لأنه قد أيقن بالحساب وأن السيئات يعاقب عليها ، وأما ما أوصى به فلعله كان جائزاً في شرعهم ، وذلك لتصحيح التوبة ، وقد ثبت في شرح بني إسرائيل قتلهم أنفسهم لصحة التوبة . فتح الباري ٣١٥/١١ .

(١) أقول : الحديث بهذا اللفظ عند أحمد عن شيخه مهنا بن عبد الحميد ، أبو شبل ، عن حماد بن سلمة عن أبي قرزة عن حكيم بن معاوية عن أبيه عن النبي ، ﷺ ، قال : (إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَزَقَهُ اللَّهُ مَالًا وَوُلْدًا حَتَّى إِذَا ذَهَبَ عَصْرُ وَجَاءَ عَصْرٌ ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ : أَيُّ بَنِيَّ ! أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ ؟ فَقَالُوا : خَيْرُ أَبٍ . فَأَذْرُونِي نَصْفِي فِي الْبَرِّ وَنَصْفِي فِي الْبَحْرِ لَعَلِّي أَضِلُّ اللَّهَ) . المسند ٤٢٧/٤ ، وفي ٣/٥ عن عفان عن حماد بن سلمة به . وعن يحيى بن سعيد قال : ثنا بهز عن أبيه عن جده ٤/٥ . والحديث صحيح .

(٢) مات في ٢٣ قبل الهجرة .

قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي بن مالك ، أحد حكماء العرب ومن كبار خطبائهم في الجاهلية ، كان أسقف نجران ، ويقال : إنه أول عربي خطب متوكئاً على سيف أو عصا ، وأول من قال في كلامه : أما بعد . طالت حياته وأدرك النبي ، ﷺ ، قبل النبوة ورآه في عكاظ . الأعلام ٣٩/٦ ، والبيان والتبيين للجاحظ ٢٧/١ ، وعيون الأثر ٦٨/١ ، وخزانة الأدب ٢٦٧/١ .

(٣) زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي ، نصير المرأة في الجاهلية ، وأحد الحكماء ، وهو ابن عم عمر بن الخطاب ، لم يدرك الإسلام وكان يكره عبادة الأوثان ولا يأكل مما ذبح عليها

وورقة^(١) وأشباههم فأما والشريرة غراء ، والملة بيضاء ، والجادة مشياء ، والبيان قد وقع بالأسماء والصفات والتوحيد كله ، فلا عذر لأحد فيه وعلى هذا المعنى أيضاً يخرج قوله (مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ)^(٢) ، فإن العبد المؤمن يحب لقاء الله تعالى بوجهين^(٣) :

أما أحدهما : فبالبشرى فيستريح ، وأما إذا رأى الحق قد درس ، والباطل قد رأس فيتمنى الموت حينئذ ، وقال النبي ، ﷺ : (لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضَرِّ نَزَلَ بِهِ وَلِيَقُلَّ اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي) .
وقال النبي ، ﷺ : (لَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي مَكَانُهُ)^(٥) .

فإن قيل : فما معنى قول النبي ، ﷺ (أَرْسَلَ اللَّهُ مَلَكَ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامَ ، لِيَقْبِضَ رُوحَهُ فَصَكَّهُ فَفَقَأَ عَيْنَهُ فَرَجَعَ إِلَى اللَّهِ فَقَالَ أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ)^(٦) . الحديث .

= النبي ، ﷺ ، قبل النبوة . توفي قبل مبعث النبي ، ﷺ ، بخمس سنين . الأعلام ١٠٠/٣ ، والإصابة ٥٦٩/١ .

مات سنة ١٢ قبل الهجرة .

(١) ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ، من قريش ، حكيم جاهلي اعتزل الأوثان قبل الإسلام . أدرك أوائل عصر النبوة ولم يدرك الدعوة . وهو ابن عم خديجة ، أم المؤمنين . الأعلام ١٣١/٩ ، الروض الأنف ١٢٤/١ - ١٢٧ ، ١٥٦ ، والإصابة ٦٣٣/٣ .

(٢) متفق عليه . البخاري في الرقاق باب سكرات الموت ١٣٣/٨ ومسلم في الجنائز باب ما جاء في مستريح ومستراح منه ٦٥٦/٢ ، والموطأ ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، وشرح السنة ٢٧٠/٥ ، كلهم عن أبي قتادة قال : (الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ) لفظ البخاري .

(٣) في (م) من .

(٤) متفق عليه . البخاري في الدعوات ، باب الدعاء بالموت والحياة ٩٤/٨ ، ومسلم في الذكر والدعاء باب تمنى كراهية الموت لضر نزل به ٢٠٦٤/٤ ، والترمذي ٣٠٢/٣ ، وقال حسن صحيح كلهم عن أنس بن مالك .

(٥) متفق عليه . البخاري في كتاب الفتن باب لا تقوم الساعة حتى يغبط أهل القبور ٧٣/٩ ، ومسلم في الفتن وأشراف الساعة باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء ٢٢٣١/٤ ، والموطأ ٢٤١/١ كلهم عن أبي هريرة .

(٦) متفق عليه ، البخاري في الجنائز باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة ونحوها ١١٣/٢ ، ومسلم في الفضائل باب فضائل موسى عليه السلام ١٨٤٢/٤ ، والنسائي ١١٨/٤ - ١١٩ كلهم عن أبي هريرة .

قلنا : لم يكن هذا من موسى ، عليه السلام ، كراهية في الموت ، وإنما كان غضباً من موسى ، عليه السلام ، لسرعة غضبه ، وما كان قط غضبه إلا في الله لا لمعنى من معاني الدنيا . قال علماؤنا : وإنما غضب ههنا لأنه كان عنده أن نبياً لم يقبض قط حتى يخير ، فلما جاء بغير تخيير استنكر ذلك وأدركته حمية الإلهية . ألا ترى إلى قول عائشة ، رضي الله عنها ، حين سمعت النبي ، ﷺ ، يقول (اللَّهُمَّ الرَّفِيقُ الْأَعْلَى) فعلمت أنه كان حديثه الذي كان يحدثنا به ، تعني قوله (أَنَّ نَبِيًّا لَمْ يَقْبَضْ حَتَّى يُخَيَّرَ)^(١) ، وقد روى أبو موهبة^(٢) أن النبي ، ﷺ ، قبل وفاته بليال نزل إليه جبريل عليه السلام (فَخَيْرُهُ بَيْنَ الْخُلْدِ فِي الدُّنْيَا أَوْ بَيْنَ الْمَوْتِ)^(٣) ، وهذا من بلاء الله تعالى الحسن لأتباعه ، عليهم الصلاة والسلام ، لأنه يخيرهم قبل الموت بين البقاء في الدنيا ، على النعيم والنبوة والملك ، وبين لقاء الله تعالى فلا يؤثرون على الله تعالى / شيئاً لعظيم معرفتهم به وأن لقاءه عن رضوان هو الشرف الأكبر والنعيم الأوفر .

تتميم : روى النسائي وغيره ، وألفاظهم متقاربة ، (أَنَّ الْمَلَائِكَةَ إِذَا نَزَلَتْ لِقَبْضِ رُوحِ

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب المغازي باب مرض النبي ، ﷺ ، ووفاته ١٢/٦ ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب فضل عائشة ، رضي الله عنها ١٨٩٤/٤ ، والموطأ ٢٣٩/١ بلاغاً كلهم عن عائشة .

(٢) أبو موهبة ، ويقال أبو موهبة وهو قول الواقدي ، مولى رسول الله ﷺ ، شهد غزوة المريسيع وكان ممن يقود لعائشة جملها . روى عنه عبد الله بن عمرو وهو من أقرانه ، كذا ذكره الحافظ في الإصابة ١٨٦/٤ في ترجمته .

(٣) رواه الإمام أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق . انظر الفتح الرباني ٢٢٣/٢١ ، والحاكم من نفس الطريق وقال صحيح على شرط مسلم ، ورواه معزاً به يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : حدثني عبد الله بن ربيعة عن عبيد بن عبد الحكم عن عبد الله بن عمرو عن أبي موهبة ، رضي الله عنهم ، عن رسول الله ، ﷺ ، نحوه ، وصححه الذهبي أيضاً . المستدرک ٥٥/٣ - ٥٦ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٤/٩ وعزاه لأحمد والطبراني وقال : إنهما رواه بإسنادين ورجال أحدهما ثقات إلا أن الإسناد الأول عن عبيد بن حنين عن عبد الله بن عمرو عن أبي موهبة ، والثاني عن عبيد بن حنين عن أبي موهبة .

أقول : الرواية الأولى عند الإمام أحمد عن عبيد بن حنين عن أبي موهبة ، ونبه الحافظ ، في الإصابة ، على خطأ وقع في والد عبيد فقال : وقع في رواية بعضهم عبيد بن حنين ، بمهملة ونونين ، وبه جزم ابن عبد البر ، وإنما هو عبيد ابن جبير ، بجيم وموحدة ، ونبه على ذلك ابن فتحون . الإصابة ١٨٨/٤ .
درجة الحديث : صححه الحاكم والذهبي ، وقد صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث . وعندني أنه حسن من أجل ابن إسحاق ، وقد تقدم الكلام عليه .

الْعَبْدِ عَلَى الرَّضَى نَزَلُوا بِقِطْعَةٍ مِنْ اسْتَبْرَقٍ^(١) الحديث ، كأنه مهاد للروح وحمل للنفس على طريق الكرامة ، ولا يخلو أن تكون الروح جسماً كما أشار إليه الفقهاء^(٢) ، أو تكون عرضاً كما اختاره المتكلمون . فإن كانت جسماً فلا يرتسم محلها مثل كل جسم ، وإن كانت عرضاً فلا تنفصل عن البدن إلا بجزء منه تقوم به ولعله ، كما بيناه ، الجزء المذكور في حديث أبي هريرة (كُلُّ آتِنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ الْأَرْضُ إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ مِنْهُ خُلِقَ وَفِيهِ يُرْكَبُ)^(٣) . وعلى هذه الحالة يقع السؤال في القبر والجواب ، ويعرض عليه المقعد بالغداة والعشي ، ويعلق في شجر الجنة ، وسيأتي تمامه في الجهاد^(٤) .

فقه :

إن كان الميت كبيراً فهو محمول على ظاهر الإيمان الذي كان عليه ، وإن كان صغيراً فتحكمه حكم خاصته حتى قال علماؤنا : إن الرجل إذا اشترى الأبوين ومعهما ولد صغير ومات أنه محمول على حال الشاري من الإيمان لا على حال أبويه ، وقد قال النبي ، ﷺ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانَهُ »^(٥) إله الحديث .

(١) رواه النسائي من طريق قسامة بن زهير عن أبي هريرة . سنن النسائي ٨/٤ وأحمد من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة . انظر الفتح الرباني ٧١/٧ - ٧٢ ، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة وعزاه لأحمد والنسائي . مشكاة المصابيح ٥١١/١ - ٥١٢ .

درجة الحديث : صححه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ، ونقل الشيخ البنا عن صاحب التنقيح قوله : رجاله رجال الصحيح . الفتح الرباني ٧٢/٧ .

(٢) قال ابن القيم رحمه الله : واختلفوا في تعيين ذلك الجسم على وجوه ، وساق ستة أوجه رجح السادس منها وهو أن الروح جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس ، وهو جسم نوراني علوي خفيف حي متحرك ينفذ في جوهر الأعضاء ويسري فيها سريان الماء في الورد ، وسريان الدهن في الزيتون ، والنار في الفحم فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف بقي ذلك الجسم اللطيف مشابكاً لهذه الأعضاء ، وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية ، وإذا فسدت هذه الأعضاء ، وخرجت عن قبول تلك الآثار فارق الروح البدن وانفصل إلى عالم الأرواح ، وهذا هو القول الصواب في المسألة وهو الذي لا يصح غيره وكل الأقوال سواء باطله ، وعليه دل الكتاب والسنة ، وإجماع الصحابة . وأدلة العقل والفطرة . الروح ص ٤١ .

(٣) مسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة باب النفختين ٢٢٧١/٤ ، والموطأ ٢٣٩/١ ، وأبو داود ٢٣٦/٤ ، والنسائي ١١١/٤ - ١١٢ .

(٤) ٥٧٧/٢ .

(٥) متفق عليه . البخاري في كتاب القدر باب الله أعلم بما كانوا فاعلين ١٥٣/٨ ، ومسلم في كتاب القدر باب =

فحكم الأبناء بحكم الآباء في الظاهر ، ووكّل الباطن إلى الله تعالى سبحانه ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ ﴾^(١) ، فجعل الأبناء في كتابه تبعاً للآباء في حكم الدنيا ، وكذلك يكون في الجنة ، إن شاء الله تعالى ، والأخبار في ذلك متعارضة ، وقد بيّناها في شرح الصحيح ، فإن جهل حال الميت وذلك في ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن ينهدم حائط على قوم مسلمين فيهم كافر فإنهم يُغسلون ويُصلّى عليهم وينوى بالدعاء المسلم^(٢) .

الصورة الثانية : أن يكونوا كلهم كفاراً إلا واحداً لم يتعين في الصورتين فإنهم لا يُغسلون ولا يُصلّى عليهم ، في إحدى الروايتين ، يجعلون الأقل تبعاً للأكثر ، وروي في النازلة الأولى أنهم يغسلون ويُصلّى عليهم أيضاً وينوى بالدعاء المسلم .

الصورة الثالثة : أن يوجد رجل بفلاة من الأرض ولا يُدرى أمسلم هو أم كافر ، فإنه لا يُصلّى عليه . وقال ابن وهب^(٣) : ينظر إليه على ثوب هل هو ختن أم لا ؟ والصحيح عندي أن ينظر إلى غالب أهل الأرض ، فيحكم له بحكم الغالب من أهلها ، وذلك يتبين في مسائل اللقيط ، إن شاء الله تعالى .

تقسيم : إذا ثبت هذا فإن للميت ستة حقوق . حضوره ، غسله ، كفنه ، حمله ، الصلاة عليه ، دفنه .

أما حضوره فإنه يجب على كافة المسلمين ، وخصوصاً الأولياء ، أن يحضروا عند الميت إذا احتضر ، كما يجب عليهم تريضه إن مرض ، والرفق به فيما يحتاج إليه ، وتذكيره بالله تعالى إذا خيف الموت عليه ، قال النبي ، ﷺ : « لَقْنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(٤) .

= معنى كل مولود يولد على الفطرة ٢٠٤٨/٤ ، والموطأ ٢٤١/١ ، وأبوداود ٢٢٩/٤ ، والترمذي ٤٤٧/٤ كلهم عن أبي هريرة .

(١) سورة الطور آية ٢١ .

(٢) في (م) المسلمين .

(٣) هو عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري بالولاء المصري ، أبو محمد ، فقيه الأئمة ، من أصحاب مالك ، ولد سنة ١٢٥ ومات سنة ١٩٧ هـ ، الأعلام ٢٨٩/٤ ، ت ٧١/٦ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٧٩/١ ، الانتفاء ص ٤٨ .

(٤) مسلم في كتاب الجنائز باب تلقين الموتى لا إله إلا الله ٦٣١/٢ ، وأبوداود ٤٨٧/٣ ، والنسائي ٥/٤ ، والترمذي ٣٠٦/٣ ، وابن ماجه ٤٦٤/١ ، كلهم عن أبي سعيد الخدري .

وهذا لا خلاف فيه ، وأما غسله فاختلف الناس فيه . فأكثر الخلق على أنه واجب وليس فيه أثر^(١) وإنما فيه أفعال غسل النبي ، ﷺ ، وُغُسل هو أيضاً مع طهارته ، وهذا يدل على فرضيته^(٢) ، ولم يرد بلفظ الأمر إلا في حديث واحد هو قول النبي ، ﷺ ، للنسوة اللاتي غُسلنَ ابنته (إغسلنَهَا ثلاثاً أو^(٣) خَمْساً) الحديث .

قال علماؤنا : غسل الميت عبادة ليس لنجاسته ، والدليل عليه قول النبي ، ﷺ : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ »^(٤) فذكر الصفة في الحكم ، وذكر الصفة في الحكم تعليل كأنه قال لا ينجس لإيمانه^(٥) .

قال القاضي^(٦) : الشديد^(٧) لو لم ينجس بالموت لما كان ما يبين عنه من أعضائه في حال الحياة نجساً ، قلنا : ليس للأبعض حكم الجملة في حقيقة ولا شريعة فهذا اعتبار فاسد / .

واختلف علماؤنا هل غسله للنظافة أو للعبادة^(٨) ، والذي عندي أنه تعبد ونظافة ، كالعدة عبادة وبراءة للرحم ، وإزالة النجس^(٩) عبادة ونظافة ، ولذلك يَسْرَحُ رأسه تسريحاً خفيفاً ، خلافاً لأبي حنيفة^(١٠) ، لأن في تسريحه صب الماء عليه زيادة في النظافة ، وكلما حَقَّقَ المقصود فهو مشروع ، ويمضض خلافاً لأبي حنيفة حين قال لا فائدة في مضمضته

(١) في (ك) و (م) أمر .

(٢) قال الحافظ : الجمهور على وجوبه . . وقد توارد به القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه . فتح الباري ١٢٦/٣ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الجنائز باب غسل الميت ووضوئه ٩٣/٢ ، ومسلم في الجنائز باب غسل الميت ٦٤٦/٢ ، وأبو داود ٥٠٣/٣ ، والترمذي ٣١٥/٣ ، والنسائي ٢٨/٤ ، وابن ماجه ٤٦٨/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣٠٤/٥ كلهم عن أم عطية الأنصارية .

(٤) متفق عليه . البخاري في الغسل باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس ٧٩/١ ، ومسلم في الحيض باب الدليل على أن المسلم لا ينجس . انظر مسلم بشرح النووي ٦٦/٤ ، وأبو داود ٥٩/١ ، والترمذي ٢٠٧/١ - ٢٠٨ ، والنسائي ١٤٥/١ - ١٤٦ ، وابن ماجه ١٧٨/١ كلهم عن أبي هريرة .

(٥) انظر هذا المبحث في شرح التنقيح ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٦) القاضي هو الشارح نفسه .

(٧) هذه العبارة في كل النسخ الشديد وأغلب الظن عندي أنها الشهيد .

(٨) قال ابن رشد : قيل إنه فرض على الكفاية ، وقيل سنة على الكفاية ، والقولان كلاهما في المذهب ، بداية المجتهد ٢٢٦/١ .

(٩) في (م) النجاسة وفي (ك) النجاسات .

(١٠) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٥١/١ .

لأنه لا يقذف^(١) الماء ، قلنا : مرور الماء على المحل وخروجه عنه تنظيف له فإنه غسل يعم جميع البدن فشرعت فيه المضمضة كغسل الجنابة . واعلموا ، وفقكم الله تعالى ، أن الميت كله عورة ؛ فلذلك يستحب أن يغسل على ثوب ، وقد نهى أصحاب رسول الله ، ﷺ ، عن نزع قميصه حين غُسل فيه^(٢) ، وما أحسن الاقتداء به حياً وميتاً ، ويستحب أن يُطَيَّب بالكافور ، خلافاً لأبي حنيفة ، ولولا أمر النبي ، ﷺ ، أنه (قَالَ عَلَى مَنْ غُسلَ الْمَيِّتِ - الْغُسلُ وَعَلَى مَنْ حَمَلَهُ الْوُضُوءُ)^(٣) . ولو كان هذا الحديث صحيحاً لما

(١) انظر شرح فتح القدير ٤٤٩/١ .

(٢) أبو داود ٥٠٢/٣ من طريق ابن إسحاق قال : حدثني يحيى بن عباد عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير قال : سمعت عائشة تقول : لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ النَّبِيِّ ، ﷺ ، قَالُوا : وَاللَّهِ مَا نَذْرِي أَنْ جَرَّدَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، مِنْ ثِيَابِهِ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا أَمْ نَغْسِلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ ؟ فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّوْمَ حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا وَدَقَّتْهُ فِي صَدْرِهِ ثُمَّ يَكَلِّمُهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاجِيَةِ النَّبِيِّ لَا يَذْرُونَ مَنْ هُوَ : أَنْ اغْسِلُوا النَّبِيَّ ، ﷺ ، وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ فَقَامُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، وَغَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ يُصِيبُونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ . . ورواه أحمد من نفس الطريق . انظر الفتح الرباني ٢٥٢/٢١ ، والحاكم في المستدرک ٥٩/٣ - ٦٠ ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٥٢٩ ، ورواه ابن ماجه من قول عائشة قالت : لَوْ كُنْتُ اسْتَبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَلَ النَّبِيُّ ، ﷺ ، غَيْرَ نِسَائِهِ ٤٧٠/١ .

ونقل السندي عن البوصيري قوله : هذا حديث إسناده صحيح ورجاله ثقات لأن ابن إسحاق وإن كان مدلساً لكن جاء عنه التصريح بالتحديث في رواية الحاكم وغيره . . حاشية السندي على ابن ماجه ٤٧٧/١ ، وانظر مصباح الزجاجة ٢٦/٢ ، وقال فيه الشيخ البنا : الحديث صحيح ، رجاله كلهم ثقات . الفتح الرباني ٢٥٢/٢١ .

درجة الحديث : صححه الحاكم وابن حبان والسندي والبنا .

(٣) رواه ابو داود ٥١١/٣ من طريق عمرو بن عمير عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : « مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » .

والترمذي ٣١٨/٣ من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وقال حديث أبي هريرة حديث حسن ، ورواه الطيالسي في مسنده عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة . منحة المعبود ١٦٠/١ ، وابن ماجه مثل رواية الترمذي ٤٧٠/١ ، وعزاه السبكي للبيهقي ونقل عنه أنه قال : وفيه عمرو بن عمير إنما يُعرف بهذا الحديث وليس بالمشهور . المنهل العذب المورود ٣٢٣/٨ .

أقول : الحديث فيه عمرو بن عمير الحجازي مجهول من الثالثة/ د . ت ٧٥/٢ ، وقال في ت ت روى عن أبي هريرة حديث من غُسل ميتاً فليغتسل ، وعنه القاسم ابن عباس اللهي قال ابن القطان : هو مجهول الحال ، وقال الذهبي في الميزان تفرد عنه القاسم المذكور . ت ت ٨٤/٨ - ٨٥ ، وقال الحافظ أيضاً : هذا الحديث رواه ثقات إلا عمرو بن عمير فليس بمعروف . وروى الترمذي وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه . وهو معلول لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة . وقال ابن =

خفي على المهاجرين حين قالوا لأسماء ابنة عَمِيسَ، وقد غَسَلَتْ أبا بكر زوجها: لَا غُسْلَ عَلَيْكَ^(١)، ولهذا ردَّ مالك، رضي الله عنه، هذا الحديث ونعم ما اعتمد في الرد؛ لأن الحديث إذا تركه الخلفاء والمهاجرون يكون ذلك غمزاً فيه فكيف بالضعيف؟ وكما تغسل المرأة زوجها فكذلك يغسل الزوج زوجته، وقال (ح) لا^(٢) يغسلها، وقد قالت عائشة، رضي الله عنها: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا نِسَاؤَهُ^(٣).

فإن قيل نكاح النبي ﷺ، لا ينقطع بالموت لقول الله عز وجل ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا﴾

= أبي حاتم عن أبيه الصواب عن أبي هريرة موقوف. فتح الباري ٣/٣٢٧، ونقل الشوكاني عن الحافظ قوله: وهو لكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً. نيل الأوطار ١/٢٩٨، وقال الذهلي: ليس فيمن غَسَلَ ميتاً فليغتسل حديث ثابت. نقلاً عن أوجز المسالك ٤/٢٠١.

درجة الحديث: عندي أنه ضعيف.

(١) الموطأ ١/٢٢٣ مالك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصُّدِّيقَ حِينَ تُوُفِّيَ... ورواه عبد الرزاق من نفس الطريق المصنف ٣/٤١٠، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٩٧ من طريق محمد بن عمرو الواقدي عن محمد بن عبد الله بن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة وقال: وهذا الحديث الموصول وإن كان راويه محمد بن عمرو الواقدي، صاحب التاريخ والمغازي، فليس بالقوي، وله شاهد مرسل عن ابن أبي مليكة وعن عطاء بن أبي رباح عن سعد بن إبراهيم أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ غَسَلَتْ زَوْجَهَا أَبَا بَكْرٍ، رضي الله عنه.

قلت: الشاهد الذي أشار إليه في المصنف لعبد الرزاق ٣/٤٠٨، أقول الرواية الموصولة فيها محمد بن عمرو بن واقد الواقدي المدني القاضي نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه من التاسعة مات سنة ٢٠٧ وله ٨٠ سنة/ق ت ١٩٤/٢، وقال في ت: قال البخاري: متروك الحديث تركه أحمد وابن المبارك وابن نمير وإسماعيل بن زكريا، ومرة قال كذبه أحمد، وقال النسائي: الكذابون أربعة الواقدي بالمدينة، ومقاتل بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام، وذكر الرابع ت ٩/٣٦٣، وانظر الكاشف ٣/٨٢، والكامل ٦/٢٢٤٥، المغني في الضعفاء ٢/٦١٩، الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٩٣.

كما أن شيخ الواقدي هنا هو: محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني ابن الزهري، صدوق له أوهام من السابعة. مات سنة ١٥٢ وقيل بعدها/ع. ت ٢/٨٠، وانظر ت ٩/٢٧٨.

درجة الحديث: الموصول منه ضعيف. أما المرسل فقد نقل الكاندهلوي عن النيموي قوله: هذا الحديث مرسل قوي. أوجز المسالك ٤/١٩٩، وحسنه عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٧/٣٣٨.

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١/٤٥٢، والمسوي للدهلوي ١/٢٣٨.

(٣) انظر التخريج في التعليق الثاني ٤٣٨.

أَرْوَاهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ﴿١﴾.

قلنا : إن انقطع النكاح بالموت بقيت أحكامه من الميراث والولاء والعدة وهي محبوسة لحقه إذا مات ، فلذلك يكون له غسلها إذا مات لأنه حكم من أحكام النكاح .
فإن قيل كيف يغسلها ويلمسها وهو يطاقُ أختها ، لأنه يجوز له بنفس الموت أن يتزوج أختها^(٢) ، فإن جَوُزَتم له ذلك كان جمعاً بين الأختين . قلنا : هذا ليس عبادة وليس من جنس لمس الأخت حتى يتصور الجمع بينهما .

وأما كفنه فهو من رأس ماله . كُفِّن مصعب بن عمير في نمرة ولم يوجد له غيرها^(٣) ، وكذلك حمزة^(٤) ، رضي الله عنهما ، واختلف العلماء على أن الكفن هل يتعدد أم هو واحد ؟ والصحيح أنه يتعدد ، وأنه متى احتاج إلى الكفن أخذه مرة أو مرتين ، كما كان في حياته ؛ إذ ليس لورثته إلا الفضلة عن حاجته ، فإن لم يكن له مال فكفنه على جميع المسلمين يخرجونه من بيت مالهم ، فإن عدم أو تعذر فعليهم أجمعين حتى يقوم به أحدهم ، وليكن الكفن حسناً معناه صفيقاً^(٥) ، وليس المراد بالحسن علو القيمة ولا شرف الرفعة وإنما هو الكثافة والتستر^(٦) وهو معنى الحديث « إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ »^(٧).

(١) سورة الأحزاب آية ٥٣ . (٢) في (م) الأخت .

(٣) ضرب من الأكسية . شرح السنة ٣٢٠/٥ ، وانظر شرح النووي على مسلم ٦٧ ، والحديث متفق عليه من رواية خباب بن الارت ؛ فقد أخرجه البخاري في الجنائز باب إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه ٩٨/٢ ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب هجرة النبي ﷺ ٧١/٥ - ٧٢ ، وفي المغازي باب غزوة أحد ١٢١/٥ - ١٢٢ ، وفي باب من قُتل من المسلمين يوم أحد ١٣١/٥ ، ومسلم في الجنائز باب في كفن الميت ٦٤٩/٢ .

(٤) البخاري في الجنائز باب إذا لم يجد إلا ثوباً واحداً ٩٨/٢ ، وفي المغازي باب غزوة أحد ١٢١/٥ (من طريق إبراهيم بن سعيد عن أبيه قال : أتيت عبد الرحمن بن عوف ، رضي الله عنه ، يوماً بطعام ، وكان صائماً ، فقال : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي ، كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ إِنْ غُطِيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِنْ غُطِيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ ، وَأَرَاهُ قَالَ : قُتِلَ حَمْزَةُ ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي ، ثُمَّ بَسَطَ لَنَا فِي الدُّنْيَا مَا بَسَطَ .) .

والحديث أورده الخطيب في المشكاة ٥١٠/١ ، وعزاه للبخاري فقط .

(٥) ثوب صفيق : ضد سخي . ترتيب القاموس ٨٣٢/٢ وانظر اللسان ١٩٨/١٠ .

(٦) في (ك) و(م) الستر .

(٧) مسلم في كتاب الجنائز باب كفن الميت ٦٥١/٢ ، وكذلك هو في شرح السنة ٣١٥/٥ ، كلاهما من حديث جابر .

معناه فليحسنه بالتستر ، ويستحب أن يكون وترّاً ، وقد روى البزار وغيره أن النبي ﷺ ، كفن في سبعة أثواب^(١) ، قال علماؤنا : ثلاثة سحولية وقميص وسراويل وعمامة ، فهذه ست ، والقطفية^(٢) التي فرشت^(٣) له حين نازع فيها شقران^(٤) هي السابعة . وقول عائشة ، رضي الله عنها : (لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ)^(٥) نفى لوجودها أو نفى لتعديدها في الثلاثة الأثواب ، وقد اختلف الناس في الكفن هل هو مال موضوع بضیعة لا مالك له ولا صاحب أو له مالك وهل ذلك المالك الورثة أو الميت ، وذلك يتبين في كتاب السرقة^(٦) إن شاء الله / تعالى .

وأما حمله فإنه من فروضه إن لم يكن له مال ، فإن كان له مال فماله يحمله ، وقد رأيت في جميع ديار المشرق ، صانها الله تعالى ، أنه ليس للموتى حامل مخصوص ، ولا فئة إجارة مشروعة ، ولكن إذا جعل الميت على السرير نادى منادٍ : أحملوا تحملوا ، فيتبادر

(١) رواه أحمد في المسند ٩٤/١ من طريق محمد بن علي بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي . أما رواية البزار فلم أطلع عليها في كشف الأستار ، وعزاه الهيثمي لأحمد والبزار فقال رواه أحمد بإسناد حسن والبزار . مجمع الزوائد ٢٣/٣ ، وابن أبي شيبه في المصنف ٢٦٢/٣ .
والحديث فيه عبد الله بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أبو أحمد المدني ، صدوق ، في حديثه لين ، ويقال تغير بآخرة من الرابعة . مات بعد ١٤٠ / بخ د ت ق ت ٤٤٨/٢ ، وانظرت ت ١٣/٦ ، وفي التلخيص ١١٥/٢ علي بن عقيل سيء الحفظ ، يصلح حديثه للمتابعات فأما إذا انفرد فيحسن . وأما إذا خالف فلا يقبل .
وقد روى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي .

درجة الحديث : حسن الهيثمي والحافظ . ولعل ذلك بالنظر إلى المتابعات والشواهد .

(٢) القطفية كساء خمل . النهاية ٨٤/٤ .

(٣) روى الترمذي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال : الذي ألحد قبر رسول الله ﷺ ، أبو طلحة ، والذي ألقى القطفية تحته شقران مولى رسول الله ﷺ ، وقال حسن غريب . وروى غلي بن المدني عن عثمان بن فرقد هذا الحديث . الترمذي ٣٦٥/٣ .

درجة الحديث : نقل الحافظ تحسين الترمذي وسكت عليه . التلخيص ١٣٨/٢ .

(٤) شقران ، يضم أوله وسكون القاف ، مولى رسول الله ﷺ ، قيل اسمه صالح شهد بدرّاً ، وهو مملوك ثم عتق ، أظنه مات في خلافة عثمان . ت ٣٥٤/١ ، وانظرت ت ٣٦٠/٤ .

(٥) متفق عليه . البخاري في الجنائز باب الثياب البيض للكفن ٩٥/٢ - ٩٦ ، ومسلم في كتاب الجنائز باب في كفن الميت ٦٤٩/٢ ، قالت عائشة ، رضي الله عنها : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، تَرَى فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بِيضٍ سُحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) لفظ البخاري .

(٦) انظر كتاب السرقة ل ٦٥ من النسخة م .

الناس إليه فيحملونه دَوَلًا^(١) حتى يوضع على قبره ، فإذا حُمِلَت الجَنَازَةُ فالسنة أن يمشى أمامها ، كما روى مالك ، رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، والخلفاء من بعده إلى زمانه^(٢) ، وقد قال مالك ، رضي الله عنه : إن كان ماشياً فأمامها وإن كان راكباً فخلفها^(٣) ، وقال أهل العراق : المشي خلفها أفضل^(٤) لقول النبي ﷺ : (مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً)^(٥) في كل

(١) أي متداولين متناوبين على حمله .

(٢) الموطأ ١/٢٢٥ مَالِك عَنْ أَبِي شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ . قال ابن عبد البر : هكذا هذا الحديث في الموطأ مرسل عند جميع الرواة ، ووصله عن مالك ، خارج الموطأ ، يحيى بن صالح وعبد الله بن عون وحاتم بن سليمان وغيرهم عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وكذا وصله جماعات ثقات من أصحاب الزهري كابن أخيه وابن عيينة ومعمرو ويحيى ابن سعيد وموسى بن عتبة وزيد بن سعد وعباس بن الحسن على اختلاف على بعضهم ، ثم أسند هذه الروايات كلها . ورواية ابن عيينة أخرجهما أصحاب السنن الأربعة . الزرقاني ٥٥/٢ ؛ فقد رواها أبو داود عن القعني عن سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه ٥٢٢/٣ ، والترمذي عن قتيبة وأحمد ابن منيع وإسحاق بن منصور ومحمود بن غيلان قالوا حدثنا سفيان . . قال الترمذي وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح . . قال ابن المبارك حديث الزهري ، في هذا ، مرسل أصح من حديث ابن عيينة . سنن الترمذي ٣/٣٣٠ .

ورواه النسائي من طريق قتيبة عن سفيان به ٥٦/٤ ، وابن ماجه من طريق سهل بن أبي سهل عن سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه ٤٧٥/١ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ١٥/٨ ، والبغوي في شرح السنة ٣٣٢/٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى من نفس الطريق ٢٣/٤ وقال عقب روايته روي موصلاً ، وقيل مرسلًا ، ومن وصله واستقر على وصله ، ولم يختلف عليه فيه ، وهو سفيان بن عيينة حجة ثقة والله أعلم . درجة الحديث : نقل الحافظ تصحيحه عن ابن المنذر وابن حزم . التلخيص ١١٨/٢ ، وقد تقدم مثل ذلك عن البيهقي ٢٣/٤ .

(٣) انظر مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٢/٢٢٧ وبداية المجتهد ١/٢٣٣ .

(٤) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١/٤٦٩ .

(٥) روى أبو داود من طريق (يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي مَاجِدَةَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : سَأَلْنَا نَبِيَّنَا ﷺ ، عَنِ الْمَشْيِ مَعَ الْجَنَازَةِ فَقَالَ : مَا دُونَ الْخَبِّ إِنْ يَكُنْ خَيْرًا تَعَجَّلْ إِلَيْهِ وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ فَبَعْدَ الْأَهْلِ النَّارُ وَالْجَنَازَةُ مَتَّبِعَةٌ وَلَا تَتَّبِعْ كَيْسَ مَعَهَا مَنْ يَقْدِمُهَا) .

قال أبو داود وهو ضعيف هو يحيى بن عبد الله وهو يحيى الجابر ، قال أبو داود وهذا كوفي وأبو ماجدة بصري . . لا يعرف سنن أبي داود ٣/٥٢٥ ، ورواه الترمذي من طريق أبي ماجدة هذا ثم قال هذا حديث لا يعرف من حديث عبد الله بن مسعود إلا من هذا الوجه ، قال سمعت محمد بن إسماعيل يضعف حديث أبي ماجدة لهذا ، وقال محمد قال الحميدي قال ابن عيينة قيل ليحيى من أبو ماجدة هذا ؟ قال طائر طار فحدثنا ، وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، وغيرهم إلى هذا ، ورأوا أن المشي خلفها أفضل ، وبه يقول سفيان الثوري وإسحاق قال إن أبا ماجدة رجل مجهول لا يعرف ، سنن الترمذي =

حديث ورد فيه ذكر ذلك ، والتابع يكون خلف المتبوع ، وهذا لا يصح لأن التابع للملك قد يمشي بين يديه لما يحتاج إليه ، فليس يلزم من الاتباع تأخر التابع عن المتبوع ، وتلك جهالة باللغة ، ويستحب ترك الركوب فيها . وقد روى المغيرة^(١) وثوبان ، رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ ، كراهية ذلك ، وفي لفظ حديث ثوبان أن النبي ﷺ « قَالَ لِأَصْحَابِهِ أَمَا تَسْتَحْيُونَ مَلَائِكَةَ السَّمَاءِ يَمْشُونَ وَأَنْتُمْ تَرْكَبُونَ »^(٢) خرجه النسائي وأبو داود .

وأما الصلاة عليه ، فاختلف العلماء فيها ، فمنهم من قال إنها فريضة ، ومنهم من قال إنها سنة ، وإذا قلنا إنها فريضة فإنها من فرائض الميت من قام بها أجزأة لا من فرائض الناس ، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بفرض كفاية^(٣) . فإن قيل ميزوا لنا فرض الكفاية من

= ٣٣٢/٣ - ٣٣٣ ، ورواه ابن ماجه من طريق أبي ماجدة مختصراً على قوله الجنائز متبوعة وليست بتابعة ليس معها من تقدمها سنن ابن ماجه ٤٧٦/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥/٤ ، وقال أبو ماجدة مجهول ويحيى الجابر ضعفه جماعة من أهل النقل . والبغوي في شرح السنة ٣٣٤/٥ ، ونص على جهالة أبي ماجدة ، وكذا أورده الخطيب التبريزي في المشكاة ونص على جهالة ٥٢٦/١ ، وقال الحافظ في التلخيص ضعفه البخاري وابن عدي والترمذي والنسائي والبيهقي وغيرهم . التلخيص ١٢٠/٢ . درجة الحديث : ضعيف .

(١) رواه أبو داود بلفظ (الرَّكْبُ يَسِيرُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي خَلْفَهَا وَأَمَانَهَا) .

أبو داود ٥٢٢/٣ ، والترمذي ٣٥٠/٣ ، وصححه أحمد . انظر الفتح الرباني ١٥/٨ ، والنسائي ٨٥/٤ ، وابن ماجه ٤٧٥/١ ، والحاكم في المستدرک ٣٥٥/١ ، وقال صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤/٤ - ٢٥ ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ١٩٥ .

درجة الحديث : صحيح إسناده الألباني في تعليقه على المشكاة ٥٢٥/١ ، بالإضافة لمن تقدم .
(٢) رواه الترمذي من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن راشد بن سعد عن ثوبان وقال حديث ثوبان قد روي عنه موقوفاً ، قال محمد الموقوف أصح . الترمذي ٣٣٣/٣ ، وابن ماجه من نفس الطريق ٤٧٥/١ ، ورواه البغوي في شرح السنة ٣٣٥/٥ ، وإسناد الترمذي وابن ماجه فيه أبو بكر بن أبي مريم ضعيف ، كما قال الحافظ في ت ٣٩٨/٢ ، وانظرت ت ٢٨/١٢ - ٣٠ ، وقد رواه أبو داود من طريق آخر (عَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَمَرَ بِدَائِهِ ، وَهُوَ مَعَ الْجَنَازَةِ ، فَأَمَرَ أَنْ يَرْكَبَهَا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَى بِدَائِهِ فَرَكَبَ فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ تَمْشِي فَلَمْ أَكُنْ لِأَرْكَبْ وَهُمْ يَمْشُونَ فَلَمَّا دَهَبُوا رَكِبْتُ) . سنن أبي داود ٥٢١/٣ ، ورواه الحاكم من نفس الطريق وقال صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي . المستدرک ٣٥٧/١ .

درجة الحديث : صحح الطريق الثاني الشيخ ناصر الألباني في تعليقه على المشكاة ٥٢٧/١ ، وشعيب الأرنؤوطي في تعليقه على شرح السنة ٣٣٥/٥ .

(٣) انظر مواهب الجليل ٢١٣/٢ والمجموع للنووي ٢١١/٥ والمدونة ١٦٩/١ .

(فروض) ^(١) الأعيان ، قلنا : ذلك بين . أما فرض العين فيتعين على كل عين فعله ، وأما فرض الكفاية فهو الذي يخاطب به الكل . إن فعله واحد أثيب الجميع ، وإن لم يفعل أثم الجميع . فإن قيل : ومتى خوطب الجميع فيلزمهم فعله . إذا قلنا إنما خوطب به واحد وجماعة غير معينين تعيينهم المبادرة إلى الفعل لمن يسر الله تعالى ذلك له ، وليس يستحيل خطاب واحد غير معين ^(٢) ^(٣) ، وقد قال كثير من علمائنا إن الكل خوطب به ، وقد بينا ذلك في كتب الأصول ^(٤) .

تنبيه على وهم :

قال بعض علمائنا : الصلاة على الميت فرض لقول الله تعالى ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ ^(٥) فحرم الله تعالى الصلاة على المنافقين فوجب بذلك الصلاة على المؤمنين ^(٦) ، وهذه عشرة لا لعل ^(٧) لها لوددت أن تمحى من كتبنا ولو بماء المقلّة ، وكأنه أشار على غفلة إلى مسألة بدیعة من أصول الفقه وهي أن النهي عن الشيء أمر بضده ، أو الأمر بالشيء نهي عن ضده على الاختلاف والتفصيل الذي في كتب الأصول ^(٨) ، وتلك المسألة صحيحة مليحة ، وليست مسألة هذا منها ، لأن الصلاة على المنافقين ليست بضد الصلاة على المؤمنين لا فعلاً ولا تركاً ، ولو تفتن لهذا التحقيق ما سقط في هذه المغواة ^(٩) ، ولم

(١) في (م) فرض .

(٢) كالخطاب بفروض الكفاية انظر شرح التنقيح ص ١٥٥ .

(٣) كالخطاب بخصال الكفارة في الواجب المخير . انظر شرح التنقيح ص ١٥٢ .

في (ك) و (ص) زيادة ، كما لم يستحل الخطاب بواحد غير معين ، وهذه الزيادة غير واضحة لدي .

(٤) انظر شرح التنقيح عند الكلام على فرض الكفاية ص ١٥٥ .

(٥) سورة التوبة آية ٨٤ .

(٦) بحث الشارح هذه القضية في أحكام القرآن فقال : وقد وهم بعض أصحابنا فقال إن الصلاة على الجنابة فرض على الكفاية بدليل قوله ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ فنهى الله عن الصلاة على الكفار فدل على وجوبها على المؤمنين ، وهذه غفلة عظيمة ؛ فإن الأمر بالشيء نهي عن أضداده كلها عند بعض العلماء لفظاً وبتأقهم معنى .

أما النهي عن الشيء فقد اتفقوا في الوجهين على إنه أمر بأحد أضداده لفظاً أو معنى ، وليحت الصلاة على المؤمنين ضدّاً مخصوصاً للصلاة على الكافرين بل كل طاعة ضد لها ، فلا يلزم من ذلك تخصيص الصلاة على المؤمنين دون سائر الأضداد . الأحكام ٩٨٠/٢ .

(٧) دعاء للعائريان ينتعش . صحاح الجوهري ٢٤٨٣/٦ .

(٨) انظر تفصيل المسألة في كتاب المحصول في علم الأصول ل ٢٣ ب .

(٩) المغواة جمع مغاوة ، والمغويات المضلة ، يقال حفر لأخيه مغواة أي ورطة / المنجد ص ٥٦٣ وانظر لسان

العرب ١٤١/١٥ .

يختلف العلماء في أنها الصلاة ، وإنما اختلفوا في الوضوء لها والقراءة فيها ، فقال العلماء بأجمعهم ، إلا من شذ منهم ، لا بد من الوضوء فيها ، ويلزم من شرط الوضوء أن يشترط القراءة ضرورة لأن الذي قال (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ)^(١) هو الذي قال (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)^(٢) ، ولا يعلم هذا إلا بهذا ولا ينجي من هذا الملتطم حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (أَنَا لَعَمْرُ اللَّهِ أُخْبِرُكَ أَتَّبِعُهَا مِنْ أَهْلِهَا)^(٣) . وذكر الدعاء ولم يذكر القراءة ، فإن قول أبي هريرة وحده لو سلم^(٤) ما كان حجة فكيف وقد عارضه ما روى البخاري عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، إنه قال (السُّنَّةُ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِالْفَاتِحَةِ)^(٥) ؛ وابن عباس أفقه من أبي هريرة . ومن أغرب مسائل الصلاة على الميت ما قال الشافعي : يُصَلِّي على الغائب^(٦) . / وقد كنت ببغداد في مجلس فخر الإسلام^(٧) فدخل عليه الرجل من خراسان فيقول له كيف حال فلان فيقول له مات فيقول إنا لله وإنا إليه راجعون ثم يقول لنا قوموا فلاصلي لكم فيقوم فيصلِّي عليه بنا وذلك بعد ستة أشهر من المدة وبينه وبين بلده ستة أشهر من المسافة والأصل في ذلك عندهم صلاة النبي ﷺ ، على النجاشي^(٨) قال

(١) مسلم كتاب الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة ٢٠٤/١ والبغوي في شرح السنة ٣٢٩/١ كلاهما من حديث ابن عمر .

(٢) متفق عليه . أخرجه البخاري في صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر ١٩٢/١ ومسلم في الصلاة باب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٥/١٠ وأبو داود ٥١٤/١ والترمذي ٢٥/٢ والنسائي ١٣٧/٢ - ١٣٨ وابن ماجه ٢٧٣/١ كلهم من حديث عبادة ابن الصامت .

(٣) الموطأ ٢٢٨/١ ، وأخرجه عبد الرزاق عن مالك ٤٨٨/٣ والبغوي في شرح السنة ٣٥٧/٥ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاه لأبي يعلى وقال رجاله رجال الصحيح ، مجمع الزوائد ٣٣/٣ ، وأورده كذلك في المقصد العلي ص ٤٥٠ ، وعزاه المؤلف لمسند أبي يعلى ص ٥٩٥ ، وأورده الحافظ في المطالب العالية وعزاه لمسند وصححه إسناده ٢١٥/١ ، ورواه ابن حبان انظر موارد الظمان ص ١٩٢ من طريق سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة .

درجة الحديث : صحيح .

(٤) في (م) لم

(٥) البخاري في كتاب الجنائز باب قراءة فاتحة الكتاب ١١٢/٢ والترمذي ٣٤٦/٣ وقال حسن صحيح والنسائي ٧٥/٤ والدارمي ١٩١/١ والبغوي في شرح السنة ٣٥٣/٥ .

(٦) انظر المجموع ٢٥٠/٥ - ٢٥٣ .

(٧) تقدمت ترجمته .

(٨) متفق عليه . البخاري في كتاب الجنائز باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه ٩٢/٤ ومسلم في الجنائز باب التكبير على الجنائز ٦٥٦/٢ والموطأ ٢٢٦/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣٣٩/٥ كلهم عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ (نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ . .) لفظ البخاري .

علمائنا ، رضي الله عنهم : النبي ﷺ ، بذلك مخصوص لثلاثة أوجه :
 أحدها : إن الأرض دحيت له جنوباً وشمالاً حتى رأى المسجد الأقصى ورأى نعش
 النجاشي ، قال المخالف : وأي فائدة في رؤيته وإنما الفائدة في لحوق بركته .
 الثاني : أن النجاشي لم يكن له هناك ولي من المؤمنين يقوم بالصلاة عليه ، قال
 المخالف : هذا محال عادة ، ملك على دين لا يكون له اتباع والتأويل بالمحال محال .
 الثالث : إن النبي ﷺ ، إنما أراد بالصلاة على النجاشي إدخال الرحمة عليه ،
 واستثلاف بقية الملوك بعده إذا رأوا الاهتمام به حياً وميتاً ، قال المخالف : بركة الدعاء من
 النبي ﷺ ، ومن سواه تلحق الغائب الميت باتفاق من الأمة ، والذي عندي في صلاة
 النبي ﷺ ، أنه علم أن النجاشي ، ومن آمن معه ، ليس عندهم من سنة الصلاة على الميت
 أثر ، فعلم أنهم سيدفنونه بغير صلاة فبادر إلى الصلاة عليه^(١) ، والمسألة عريضة^(٢) المدرك
 وحقيقتها في مسائل الخلاف وفي خروج النبي ﷺ ، بأصحابه إلى المصلى حين صلى على
 النجاشي دليل على أنه لا يُصلى على الميت في^(٣) المسجد . قال علمائنا : إلا عند ضيق
 خارج المسجد ، وحديث عائشة ، رضي الله عنها : (مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ يَظْأَةَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ)^(٤) . فحرف الجر متعلق بصلى لا بحالة سهيل

(١) ما رجحه الشارح هنا هو الذي رجّحه الخطابي والرويانى ؛ فقد نقل الحافظ عن الخطابي قوله (لَا يُصَلَّى
 عَلَى الْغَائِبِ إِلَّا إِذَا وَقَعَ مَوْتُهُ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ) واستحسنه الرويانى من الشافعية ، وبه ترجم
 أبو داود في السنن الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ببلد آخر . فتح الباري ١٨٨/٣ ، وذكر ابن القيم
 في زاد المعاد عن شيخ الإسلام ابن تيمية . الصواب أن الغائب إن مات ببلد لم يصل عليه فيه صَلَّى عليه
 صلاة الغائب ، كما صَلَّى النبي ﷺ ، على النجاشي لأنه مات بين الكفار ، ولم يُصلَّ عليه ، وإن صَلَّى
 عليه حيث مات لم يصلَّ عليه صلاة الغائب لأن الفرض سقط بصلاة المسلمين عليه . زاد المعاد
 ٣٠١/١ .

(٢) في (ك) و(م) عويصة ، وهي الصواب .

(٣) هذا هو مذهب المالكية والأحناف ، أما غيرهم فيجوز عنده ذلك أخذاً من حديث عائشة الآتي . انظر فتح
 الباري ١٨٨/٣ وشرح النووي على مسلم ٤٠/٧ .

(٤) الموطأ ٢٢٩/١ - ٢٣٠ مَالِك عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ يُرْمَى عَلَيْهَا
 بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ حِينَ مَاتَ لِتَدْعُو لَهُ . ونقل السيوطي عن ابن عبد البر قوله هكذا هو
 في الموطأ عند جمهور الرواة منقطعاً ، ورواه حماد بن خالد الخياط عن مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة
 فانفرد بذلك عن مالك . تنوير الحوالك ٢٢٨/١ ورواه مسلم موصولاً من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير
 أَنَّ عَائِشَةَ أَمَرَتْ أَنْ يُرْمَى بِجَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ فَتُصَلَّى عَلَيْهِ فَأَنْكَرَ النَّاسُ ذَلِكَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ
 مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ (مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَلَى سُهَيْلِ بْنِ يَظْأَةَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ) . مسلم في =

ابن بيضاء، وكانت عائشة، رضي الله عنها، رأت رسول الله ﷺ، في المسجد فأخبرت عما رأت، ولقد صليتُ بتَوَزَّرٍ^(١) على القاضي^(٢) بن هلال في المسجد جعلته عند الباب القبلي وقمتُ أنا في المسجد إماماً، وصلى الناس كلهم ورائي في المسجد لأن العرب كانت تمنع من الخروج إلى المصلّى، وعلى هذا النحو صلى عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في المسجد^(٣). وأما الصلاة على القبر فليست بمشروعة عند مالك^(٤)، رضي الله عنه، وهو الصحيح من قول سائر العلماء، وصلاة النبي ﷺ، على القبر إنما كانت لأنه دُفِنَ بغير صلاة، إذ قال لهم: آذِنُونِي بِهِ، فلم يفعلوا، فوَقَّعت الصلاة غير مجزية، فوجب إعادة الصلاة^(٥). ولكن قال مالك رضي الله عنه، إنما يُصَلَّى على القبر إذا كان حديثاً^(٦). والصحيح إنه إذا دُفِنَ بغير صلاة صَلَّي عليه أبداً، وأما دفنه فإن السنة فيه الإسراع، وروي

= كتاب الجنائز باب الصلاة على الجنائز في المسجد ٢/٦٦٨، وأبو داود من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة ٣/٢٠٧، والترمذي مثل إسناده مسلم ٣/٥٣٠، والنسائي ٤/٦٨ وابن ماجه ١/٤٨٦، وساقه البيهقي بإسنادين: الأول عن أبي النضر عن عائشة، والثاني عن أبي النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة ٥/٣٥٠-٣٥١ وقال النووي: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: خالف الضحاك حافظان مالك وابن الماجشون فروياه عن أبي النضر عن عائشة مرسلًا، وقيل عن الضحاك عن أبي النضر عن أبي بكر بن عبد الرحمن، ولا يصح إلا مرسلًا.. قال: وهذه الزيادة التي زادها الضحاك زيادة من ثقة وهي مقبولة لأنه حفظ ما نسي غيره فلا تقدح فيه. شرح النووي على مسلم ٧/٤٠-٤١.

(١) تَوَزَّرَ، بالفتح ثم السكون وفتح الزاء، مدينة في أقصى أفريقية من نواحي الزاب الكبير من أعمال الجريد مغمورة، بينها وبين قصبة عشرة فراسخ، وأرضها سبخة بها نخل كثير. مرآة الاطلاع ١/٢٨٠ وانظر معجم البلدان ٢/٥٧.

(٢) القاضي بن هلال لم أعثر على ترجمته.

(٣) الموطأ ١/٢٣٠، وعن مالك رواه عبد الرزاق في المصنف ٣/٥٢٦. درجة الحديث: صحيح.

(٤) وهو أيضاً مذهب أبي حنيفة، انظر شرح فتح القدير ١/٤٨٥.

(٥) قد صحَّ ذلك من حديث ابن عباس المتفق عليه أن رسول الله ﷺ (مَرَّ عَلَى قَبْرِ دُفِنَ لَيْلًا فَقَالَ: مَتَى دُفِنَ هَذَا؟ قَالُوا الْبَارِحَةَ، قَالَ: أَفَلَا أَذْنَتُمُونِي؟ قَالُوا: دَفَنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ، فَقَامَ فَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ) البخاري في الجنائز صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز ٢/١٠٩ ومسلم في الجنائز باب الصلاة على القبر ٢/٦٥٨ والبيهقي في شرح السنة ٥/٣٦١.

(٦) في رواية ابن القاسم وَإِنَّمَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ مَا لَمْ يُطَلَّ. المدونة ١/١٧٠.

أن النبي ﷺ ، قال لأهل بيت أخرجوا دفن ميتهم « عَجِّلُوا بِدَفْنِ حَبِيبَتِكُمْ وَلَا تُؤَخِّرُوهَا »^(١) .
فإن قيل فلم أُخْرِدُ دفن النبي ﷺ ، قلنا : لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الناس لم يتفقوا على موته فكيف يُدفن رجلٌ قال واحد مات ، وقال آخر لم يمِث^(٢) .

الثاني : إنه إنما أُخْرِدُ دفنه لأنه لم يعلم أين يدفن فقال قوم : يدفن في البقيع ، وقال قوم : في المسجد ، وقال قوم : يحبس حتى يحمل إلى أبيه إبراهيم إذا فتحت^(٣) حتى قال العالم الأكبر^(٤) ، سمعته يقول : ما دُفِن قط نبي إلا حيث يموت^(٥) .

الثالث : أنهم اشتغلوا في الخلاف الذي وقع بين المهاجرين والأنصار في البيعة فنظروا فيها حتى استتب الأمر وانتظم الشمل واستوثقت الحال ، واستقرت الإمامة في نصابها / فرجعوا بعد ذلك إلى النبي ﷺ ، فنظروا في دفنه فغسلوه وكفَّنوه ودفنوه ، واختلف هل صُلِّي عليه أم لا ؟ فمنهم من قال : لم يصل عليه أحدٌ ، وإنما وقف كل أحد يدعو لأنه

(١) رواه أبو داود في سننه من طريق الحصين بن وحوح أن طَلْحَةَ بْنَ الْبَرَاءِ مَرَضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، يَعُوذُهُ فَقَالَ (إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَثَ فِيهِ الْمَوْتُ فَأَذِّنُونِي بِهِ وَعَجِّلُوا فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجِبَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ) ، سنن أبي داود ٥١٠/٣ والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٨٦ والحديث فيه سعيد بن عثمان البلوي قال عنه الحافظ مقبول من السادسة ت ٣٠٢/١ ، وقال في ت ذكره ابن حبان في الثقات ت ٦٢/٤ . كما أن فيه عروة ويقال عزة ، بزاي وراء مع فتح أوله ، ابن سعيد مجهول من السادسة جاء في الإسناد بالشك / د ت ١٩/٢ وانظرت ت ١٨٥/٧ ، ونقل المنذري عن البخوي قوله ، ولا أعلم روى هذا الحديث غير سعيد ابن عثمان البلوي وهو غريب . مختصر سنن أبي داود ٤/٣٠٤ .
درجة الحديث : ضعيف .

(٢) والقاتل لم يمِث عمر ، رضي الله عنه ، انظر السيرة لابن كثير ٤/٤٧٩ وطبقات ابن سعد ٢/٢٦٦ .

(٣) كذا في جميع النسخ والعبارة غير واضحة .

(٤) هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

(٥) الموطأ ١/٢٣١ مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، تَوَفَّى يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ . قال ابن عبد البر : هذا الحديث لا أعلمه يُروى على هذا النسق بوجه من الوجوه غير بلاغ مالك هذا ، ولكنه صحيح من وجوه مختلفة ، وأحاديث شتى جمعها مالك . تنوير الحوالك ١/٢٢٩ ورواه ابن ماجه من طريق ضعيف سيأتي الكلام عليها سنن ابن ماجه ١/٥٢١ .

وأخرجه ابن سعد من طريق داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ومن طريق هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة . طبقات ابن سعد ٢/٢٩٢ .

درجة الحديث : صححه ابن عبد البر كما تقدم .

كان أشرف من أن يُصَلَّى عليه^(١) ، وهذا ضعيف فإن السنة تقام بالصلاة عليه في الجنائز ، كما تقام بالصلاة عليه في الدعاء فتقول : **اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ اِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَذَلِكَ مَنفَعَةٌ لَّنَا** . وقيل لم يصلَّ عليه لأنه لم يكن هنالك إمام ، وهذا ضعيف ؛ فإن الذي كان يقيم بهم صلاة الفريضة هو الذي كان يؤمُّ بهم في الصلاة عليه ، وقيل صلَّى عليه الناس أفذاذاً لأنه كان آخر العهد به فأرادوا أن يأخذ كل أحد بركته مقصودة دون أن يكون فيها تابعاً لغيره^(٢) ، والله تعالى أعلم بصحة ذلك .

(١) روى ابن ماجه من طريقِ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ . . ثُمَّ دَخَلَ النَّاسُ فَصَلُّوا عَلَيْهِ أَرْسَالًا لَمْ يُؤْمَهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَخَذَ . سنن ابن ماجه ٥٢١/١ وعزاه الحافظ إلى البيهقي من نفس الطريق . التلخيص ١٣١/٢ ، والحديث فيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني ، ضعيف من الخامسة مات سنة ١٤٠ أو بعدها / ت ق ت ١٧٦/١ وقال في ت ت تركه أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني والنسائي . وقال البخاري : يقال إنه كان يتهم بالزندقة ، وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه ت ت ٣٤١/٢ - ٣٤٢ .

درجة الحديث : ضعف الحافظ إسناده . التلخيص ١٣١/٢ .
وروى الحاكم من طريقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْعُرَيْنِيِّ عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ طَلِيحٍ عَنْ مُرَّةَ بْنِ شَرَّاحِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَمَّا نُقِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قُلْنَا مَنْ يُصَلِّي عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَبَكَى وَبَكَينَا . . . ثُمَّ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ يُصَلِّي خَلِيلِي وَجَلِيسِي جَبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ ثُمَّ إِسْرَافِيلُ ثُمَّ مَلِكُ الْمَوْتِ مَعَ جُنُودٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ثُمَّ لَيْدَةُ بِالصَّلَاةِ عَلَيَّ رَجَالُ أَهْلِ بَيْتِي ثُمَّ نِسَاؤُهُمْ ثُمَّ ادْخُلُوا أَفْوَاجًا أَفْوَاجًا فَرَادَى . . ثم قال عبد الملك في هذا الإسناد مجهول ، وقال الذهبي لو استحى الحاكم لما أورد مثل هذا . المستدرك ٦٠/٣ .

وقال الحافظ في التلخيص ١٣٢/٢ سنه ٥١ .

درجة الحديث : ضعيف .

(٢) نقل الحافظ عن ابن عبد البر قوله : وصلاة الناس عليه أفذاذاً مجمع عليه عند أهل السنن وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه . . وكذا قال ابن دحية وبه جزم الشافعي قال : وذلك لعظم رسول الله ﷺ ، بأي هو وأمي وتنافسهم في ألا يتولى الإمامة في الصلاة عليه واحد . التلخيص ١٣٢/٢ .

كتاب الزكاة

ولها اسمان الزكاة والصدقة ، وقد تكلم^(١) الناس عليها وأوردوا كثيراً فيها فما بلغوا مشرعة^(٢) ، وقد مهدنا ذكر ذلك في غير ما موضع ، وخاصة في شرح الصحيح^(٣) . والآن نحيلكم عن ذكر لبابه فانه نفيس غريب وقال تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٤) ، وقال تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾^(٥) . قال علماؤنا إن الزكاة مأخوذة من النماء ، يقال زكا الزرع إذا نما ، والزكاة اسم^(٦) منه ، فلما وجب في المال النامي سُميت زكاة ، وقيل لأنها تنمو في ذاتها لقول النبي ﷺ « فَيَرْيِيهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يَرْيِي فَلْوَهُ^(٧) وَفَصِيلُهُ^(٨) »^(٩) ، وقيل لأن المال الذي خرجت منه ينمو لأدائها بالبركة ، وقيل لأن صاحبها ينمو عند المسلمين في الخير وعند الولاة في الشهادة والإمامة ومنه قول الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾^(١٠) ،

(١) في (ك) و (م) العلماء .

(٢) قال في المشوف : شرعك ما بلغك المحل . . المشوف المعلم في ترتيب إصلاح حروف المعجم ٤٢٣/١ وفي القاموس : شرعك ما بلغك المحل أي حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك ، يضرب في التبليغ باليسير . ترتيب القاموس ٦٩٩/٢ .

(٣) هذا من كتبه التي لم تظهر بعد ، وقد تكلم عليه في العارضة ٩٠/٣ وفي عدة مواضع من هذا الكتاب .

(٤) سورة النور آية ٥٦ .

(٥) سورة التوبة آية ١٠٣ .

(٦) انظر كلام الحافظ في الفتح ٢٦٢/٣ على الزكاة .

(٧) الفلو : المهر الصغير ، وقيل هو الفطيم من أولاد ذوات الحافر . النهاية ٤٧٤/٣ .

(٨) الفصل من أولاد الإبل ، فعيل بمعنى مفعول ، وأكثر ما يطلق في الإبل وقد يقال في البقر ، النهاية ٥١/٣ .

(٩) الموطأ ٩٩٥/٢ مالك عن يحيى بن سعيد عن الحباب بن سعيد بن يسار ان رسول الله ﷺ قال ، وهذا

مرسل ، وقد وصل في غير الموطأ ؛ فقد أخرجه البخاري في كتاب الزكاة باب لا يقبل الله صدقة من غلول

١٣٤/٢ وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿ تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ ١٥٤/٩ ومسلم في الزكاة

باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ٧٠٢/٢ والترمذي ٤٩/٣ والنسائي ٥٧/٥ - ٥٨ وابن ماجه

٥٩٠/١ كلهم من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (مَنْ تَصَدَّقَ بِعَذْلٍ تَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا

يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبُ وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِمِيزَانٍ ثُمَّ يَرْيِيهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يَرْيِي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ)

لفظ البخاري .

(١٠) سورة الأعلى آية ١٤ .

قاله ابن عرفة^(١) النحوي .

وأما الصدقة فلم يتعرض لها^(٢) صنف الفقهاء (منهم)^(٣)، والذي عندي في ذلك أن الزكاة اسم مشترك يقال على النماء والطهارة بمعنيين مختلفين . فأما النماء فأمثلته كثيرة ، وأما الطهارة فقول الله تعالى : ﴿ أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾^(٤) ، وقال الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٥) يريد ظهرها ، وذلك كثير . والطهارة أقعد بها من النماء ، وإن كانا جميعاً فيها لتمكن المعنى لغة ، ولقصد الحديث لها نصاً . قال النبي ﷺ ، في صدقة الفطر من حديث ابن عباس إلى قوله فيها طُهْرَةٌ لِصِيَامِكُمْ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ^(٦) ، خرَّجه أبو داود ، وخرَّج النسائي عن عبد الله أو ثعلبة بن صعيبر^(٧) ، وذكر صدقة الفطر في حديث المشهور إلى أن قال : « أَمَّا غَنِيَّتُكُمْ فَيَزَكِّيهِ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرُدُّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَفْضَلَ مِمَّا أَعْطَى »^(٨) ، وقال النبي ﷺ ، لابن

(١) ابن عرفة هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العتكي ، أبو عبد الله ، من أحفاد المهلب ابن أبي صفرة ، إمام في النحو ، وكان فقيهاً رأساً في مذهب داود مستنداً في الحديث ثقة ، ولد بواسط ومات ببغداد سنة ٣٢٣ وكان مولده سنة ٢٤٤ ، الأعلام ٦١/١ ، وانظر تاريخ بغداد ١٥٩/٦ ، لسان الميزان ١٠٩/١ ، أنباء الرواة ١٧٦/١ ، شذرات الذهب ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ تاريخ ابن كثير ١٨٣/١١ ، ابن خلكان ١١/١ .

(٢) في (ك) و(م) أحد .

(٣) ساقطة من (ك) و(م) .

(٤) سورة الكهف آية ٧٤ .

(٥) سورة الشمس آية ٩ .

(٦) أبو داود ٢٦٢/٢ ، وابن ماجه ٥٨٥/١ ، والحاكم في المستدرک ٤٠٩/١ وقال صحيح على شرط البخاري ، وكذا قال الذهبي ، وأخرجه الدارقطني في السنن ١٣٨/٢ وقال ورواته ليس فيهم معجروح ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٦٣/٤ ، كلهم من طريق مروان ابن محمد عن ابي يزيد الخولاني ، وكان شيخ صدق ، وكان ابن وهب يروي عنه : ثنا يسار بن عبد الرحمن الصدفي عن عكرمة عن ابن عباس ، وتعقب ابن دقيق العيد الحاكم فقال لم يخرج الشيخان لابي يزيد ولا ليسار شيئاً إلا إمام ص ٢٢٨ .
درجة الحديث : حسنه النووي في المجموع ١٢٦/٦ ، وابن قدامة في المغني ٥٦/٣ والألباني في إرواء الغليل ٣٣٢/٣ .

(٧) عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر ، بمهملتين مصغراً ، ويقال ابن ابي صعيبر ، له رؤية ولم يثبت له سماع . مات سنة ٨٧ أو ٨٩ وقد قارب ٩٠ سنة .

/ خ د س ت = ٤٠٥/١ وانظرت ١٦٦/٥ .

(٨) أبو داود ١١٤/٢ ، هذا الحديث لم يعزه المزي في تحفة الأشراف ٢٩٧/٤ لأحد من الستة إلا لأبي داود ، وكذلك الخطيب في المشكاة ٥٧١/١ ، ورواه الحاكم في المستدرک ٢٧٦/٣ ، والحديث في إسناده النعمان بن راشد ، أبو إسحاق الرقي ، مولى بني أمية ، صدوق سيء الحفظ من السادسة / خت م ع ت =

ربيعة^(١) وصاحبه^(٢) حين جاءه يسألانه ولاية الصدقة فقالا : (نُصِيبُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يُصِيبُ النَّاسَ وَنُؤَدِّي مَا يُؤَدُّونَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِأَلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ »)^(٣) ، خرجه مسلم . فإن قيل هذه أحاديث متعارضة رويتم في حديث آخر إنها أوساخ الناس وضرب النبي ﷺ ، القيء لها مثلاً فقال « الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ »^(٤) ثم رويتم من طريق آخر « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتَقَعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ قَبْلَ أَنْ تَقَعُ فِي كَفِّ السَّائِلِ »^(٥) ، وكف الرحمن مقدس عن القيء والوسخ . قلنا : هذا مهم^(٦) من المعارض ، وهو ميدان فات علماءنا الاستباق به ، والجواب عنه بديع وذلك أن الباري تعالى بعث رسول الله ﷺ ، أفصح الخلق بأفصح الكلام فضرب الأمثال وصرف الأقوال وسلك في كل شعب من المعاني قدرة على القول ، واستلطافاً للقلوب في جانبي الرغبة والرغبة اللتين انتظم بهما التكليف وارتبط بهما الثواب والعقاب ، وبين الأحكام الشرعية التي بُعث لإيضاحها فإن المعاني العقلية معلومة لا تفتقر إلى بيانه ، ولا تعرض هو

٣٠٤/٢ وقال في ت ت ضَعَفَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَابْنُ مَعِينٍ ، وَقَالَ أَحْمَدُ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ ، وَضَعَفَهُ أَيْضاً أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْعَقِيلِيُّ . ت ت ٤٥٢/١٠ .

درجة الحديث : نقل الحافظ عن ابن السكن قوله عن عبد الله بن ثعلبة يقال له صحة وحديثه في صدقة الفطر مختلف فيه ، وصوابه مرسل ، وليس يذكر في شيء من الروايات الصحيحة سماع عبد الله من النبي ﷺ ، ولا حضوره إياه ، وكذا قال البخاري ت ت ١٦٦/٥ هذا علاوة على أنه من رواية النعمان بن راشد المتقدم ، فالحديث ضعيف .

(١) هو عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي صحابي سكن الشام ومات سنة ٦٢ هـ ت ٥١٧/١ ، الإصابة ٤٣٠/٢ .

(٢) هو الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي . استشهد في خلافة عمر . . ت ١١٠/٢ والإصابة ٢٠٨/٣ .

(٣) حديث مسلم في كتاب الزكاة باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة ٧٥٢/٢ وأبو داود ١٤٧/٣ - ١٤٨ والنسائي ١٠٥/٥ - ١٠٦ كلهم عن عبد المطلب ابن ربيعة ابن الحارث حدثه (قَالَ : أَجْتَمَعَ رَبِيعَةُ ابْنُ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَا . .) .

(٤) متفق عليه . البخاري في كتاب الزكاة باب هل يشتري صدقته ١٥٧/٢ من طريق زيد ابن أسلم عن أبيه قال : سَمِعْتُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَقُولُ . . . ومسلم في كتاب الهبات باب كراهية شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه : ١٢٣٩/٣ والموطأ ٢٨٢/١ ، والبغوي في شرح السنة ٥٠٩/٦ كلهم من حديث عمر ، رضي الله عنه ، يقول : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَصَاغَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ فَأَزَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ . . .

(٥) يأتي من ٤٥٣ .

(٦) كذا في جميع النسخ ولعله هذا باب مهم .

أيضاً إليها وليست إلا أوصاف الشريعة من حسن أو قبيح ، أو حلال أو حرام ، أو طاعة أو معصية بصفات لأعيان قائمة بها كالصفات الحسية من الألوان والأكوان ، وإنما هي عبارة عن تعلق خطاب الشرع بالعين على وجه المدح ، أو في سبيل الذم ، فتختلف التسميات على هذه المسميات بحسب اختلاف تعلق خطاب الشارع ، وقد مهدنا ذلك في كتب الأصول ، فإذا ثبت هذا فليس بممتنع وصف الشيء الواحد بالضدين من أحكام الشرع . فقد تكون العين الواحدة . حلالاً حراماً في حالة واحدة في حق شخصين أو في حالين في حق شخص واحد . فالصدقة طهرة للمال في حق صاحب المال وقيء إن رجعت إليه ، ورزق حسن في يد المستحق إذا حصلت في يديه ولو بقيت في المال لغيرته وأخبطته ، فإذا خرجت عنه خرجت طاهرة في ذاتها فطهرته ؛ أي منعه من أن يخبط ببقائها فيه ، فلا تقع في كف الرحمن إلا وهي طاهرة مطهرة ؛ ولا تبقى عند الغني إلا وتكون خبيثة مخبئة ، وضرب النبي ﷺ ، كف السائل مثلاً بكف الرحمن ترغيباً في العطاء وحثاً على الصدقة ، ولذلك قال بعض علمائنا إن اليد العليا هي يد السائل واليد السفلى هي يد المعطي ، والتفسير الذي وقع في الحديث من أن اليد العليا هي المنفقة^(١) فذلك من كلام الراوي وصله بكلام^(٢) النبي ﷺ ، وقد روى النسائي عن النبي ﷺ وسلم أنه قال (أَيْدُ الْعُلْيَا يَدُ الْمُعْطِي)^(٣) ، وهو الصحيح . وجهل من يقول إن اليد العليا يد السائل لأن يد المعطي هي يد الله تعالى بالعطاء ، ويد السائل هي يد الله تعالى بالأخذ كلاهما يتصرف بحكمه وتجنب أمره ، وجميع ذلك مضاف إليه . وأما الصدقة فهي اسم للزكاة ولكل مال أُعطي حسبة

(١) متفق عليه ، البخاري في الزكاة باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ١٤٠/٢ ومسلم في الزكاة باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن اليد العليا هي المنفقة وأن السفلى هي الآخذة ٧١٧/٢ والموطأ ٩٩٨/٢ وأبو داود ٢٩٧/٢ والنسائي ٦١/٥ كلهم عن ابن عمر .

(٢) نقل السيوطي عن ابن عبد البر قوله : هذا التفسير نص من الشارع يرفع الاختلاف في تأويله ، وادعى أبو العباس الداني في أطراف الموطأ أنه مدرج في الحديث تنوير الحوالك ١٥٨/٣ . وقال الحافظ ، بعد ذكر الكلام السابق : وجدت في كتاب العسكري في الصحابة بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بسر بن مروان أني سمعت رسول الله ﷺ يقول (أَيْدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنْ أَيْدِ السُّفْلَى وَلَا أَحْسَبُ أَيْدِ السُّفْلَى إِلَّا السَّائِلَةَ وَلَا الْعُلْيَا إِلَّا الْمُعْطِيَّةَ) فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر ، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبه من طريق عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال : (كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَيْدِ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ) فتح الباري ٢٩٧/٣ .

(٣) النسائي ٦١/٥ من حديث طارق بن عبد الله المحاربي ، رضي الله عنه ، وأورده ابن الأثير في جامع الأصول ٤٦٢/٦ وصحح إسناده عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول .

واشتقاقها من الصدق وأصله استواء القول ظاهراً وباطناً ، لساناً وجناناً ، أولاً وآخرأ حتى استعمل في المواضع ^(١) . قال الله تعالى ﴿ مَبُوءًا بِصَدْقٍ ﴾ ^(٢) ، وقالت العرب (رمح صدق) ^(٣) ، وقالوا (أخ صدق) ^(٤) وذلك لعموم الاستواء والحسن في جميع ذلك كله من الوجوه التي بينها ، وقالوا في مبالغة الفعل للفاعل فيه صدوق ، فإذا دفع الزكاة فقد صدق في اعتقاد الدين بما يظهر من فعله ، وقد ظهر الصدق في وفاء الله تعالى بعهدده على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، وإن أفاض المال في سبيل الخير فقد زاد صدقه في دينه .

(حكمة وحقيقة وتوحيد) إن الله تعالى ، وله الحمد ، أنعم على العبد نعمتين : نعمة في البدن وجعل شكرها العبادات البدنية كالصوم والصلاة ، وأنعم على العبد أيضاً بنعمة المال وجعل شكرها أداء الزكاة ، فإذا قام العبد بالعبادات البدنية فقد أدى نعمة الله تعالى عليه في المال ، والزكاة عبارة عن جزء من المال معين مقدّر ، هكذا قال أكثر العلماء . وقال (ح) حقيقة الزكاة إنها جزء من المال مقدّر غير معين ^(٥) ، وكذلك اختلف في حقيقتها السلف بمثله ، وما قلناه أولى ، والدليل عليه الحكم والحكمة . أما الحكم فقول النبي ﷺ / « فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ » ^(٦) ، ولم يقل في كل مائة شاة دينار ، كما يقول أبو حنيفة ^(٧) . فإن قيل فقد قال ﷺ : « فِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ » فتحقق إنه أراد في مالية خمس من الإبل قدر مالية شاة ، قلنا عنه جوابان :

أحدهما : أن نقول هذا تكلف ؛ إنما أراد النبي ﷺ ، بقوله (فِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ) ما أراد بقوله في كل إصبع خمس من الإبل ^(٨) ، وليس في الإصبع إبل ، وإنما

(١) كذا في جميع النسخ ولعلها في عدة مواضع .

(٢) سورة يونس آية ٩٣ .

(٣) والصدق ، بالفتح ، الصلب من الرماح . صحاح الجوهري ١٥٠٦/٤ وتاج العروس ٤٠٥/٦ .

(٤) الصدق : الصلب من الرجال . . . وقال الخليل الصدق الكامل من كل شيء يُقال رجل صدق وهي صدقة . . . تاج العروس ٤٠٥/٦ .

(٥) انظر فتح القدير ٥١٣/١ .

(٦) رواه البخاري في الزكاة باب زكاة الغنم ١٤٦/٢ ، وأبو داود ٢١٤/٢ - ٢٢٤ والنسائي ٢٨/٥ ، وأحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ٢١١/٨ - ٢١٥ ، والبعث في شرح السنة ٦/٣ - ٦ كلهم من رواية ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك .

(٧) انظر فتح القدير لابن الهمام ٥٠٨/١ .

(٨) لم أطلع على قوله خمس من الإبل وإنما الذي في حديث عمرو بن حزم عشر من الإبل . قال ابن رشد قال جمهور العلماء وأئمة الفتوى مالك وأبو حنيفة والشافعي والثوري وغيرهم : إن في كل إصبع عشراً من =

أراد تجب بالجنابة على الإصبع خمس من الإبل ، وتجب بملك خمس من الإبل شاة .
 الثاني : هبكم أنا قلنا أراد بقوله في مالية خمس من الإبل شاة فعدلنا عن الظاهر لاستحالة وجود الشاة في الإبل فلم نعدل عن الظاهر في الشاة بل نقول في قدر مالية خمس من الإبل شاة نفسها ، وأما الحكمة فإن الله تعالى بفضله ضَمِنَ الرزق لعباده فقال ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ ^(١) ، ثم خلق الرزق والقوت في الأرض فخصَّ بإرادته ، وقدرته بملكه ، بعض من ضمن له الرزق من خلقه ، ثم أوعز إلى الغني ، الذي خصه بملكه ، أن يعطي الفقير قدراً معلوماً من قوته تحقيقاً لضمانه ووفاءً بعهده وتوكيلاً منه إلى الغني في أداء ما وجب عليه بفضله من ضمانه للفقير من رزقه حتى يشترك الأغنياء والفقراء في جنس الأعيان المملوكة فتكون غنم بغنم ، ويقر بقر ، وإبل بإبل ، وذهب بذهب ، وورق بورق ، وحب بحب ، وتمر بتمر فيعم الاختصاص ويتحقق الاشتراك وينجز الوفاء بالعهد .

مقدمة لا خلاف في وجوبها : فلا معنى للإطناب فيه وجلب الآثار عليه ، وهي تجب بستة شروط : الحرية والملك ، ويشترط أن يكون تاماً ، والحوال والنصاب ومجيء الساعي ، وليس من شرطها الإسلام ، لأنه ليس في مذهب مالك ، رضي الله عنه ، خلاف أن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع ، وليس من شرطها البلوغ والعقل ؛ لأنه لا خلاف بين المالكية أنها تجب على الصبي والمجنون . أما الحرية فاجتمعت عليها الأمة حتى نشأ بعض المبتدعة فقال إن العبد تجب عليه الزكاة ^(٢) . قلنا : وإن كان العبد عندنا يملك فإنه ليس بملك مستقر ؛ إذ لسيده انتزاعه كل يوم فلم يثبت له قَدَمٌ لحظة فكيف أن يمر عليه الحول .
 فإن قيل كما لم يثبت له قَدَمٌ في الاستقرار ويطأ جواربه عندكم كذلك يؤدي الزكاة ؛ فإن إباحة الفرج أعظم .

الإبل ، وإن الأصابع في ذلك سواء . . وعمدتهم في ذلك ما جاء في حديث عمرو بن حزم أن رسول الله ﷺ قال (رَفِي كُلُّ إِصْبَعٍ مِثْلًا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ) . . بداية المجتهد ٣٥١/٢ وسيأتي تخريجه .
 وانظر فتح الباري ٢٢٦/١٢ .

(١) سورة هود آية ٦ .

(٢) لعله يقصد بالمبتدع هنا أبا ثور؛ نقل ابن قدامة عنه وعن عطاء ذلك ، المغني ٤٦٤/٢ . وقال النووي : مذهبنا أنه لا زكاة في مال المكاتب ، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف . قال ابن المنذر : وهو قول العلماء كافة إلا أبا ثور فأوجبها على المكاتب في كل شيء ، وحكاه العبدري وغيره عن داود .
 المجموع ٣٣٠/٥ ، وانظر بداية المجتهد ٢٤٥/١ - ٢٤٦ ، وفقه أبي ثور ح ٢٨٢ .

الجواب إنا نقول: قف ليس هذا من كلام^(١) المخالف لنا ليس من أهل القياس^(٢) فلا تمكنوه أن يدخل معكم فيه فيشغب^(٣) عليكم، وارجعوا معه إلى الأصل، وأما المكاتب فإنه مستغرق المال لحق السيد من الكتابة ولهذا قلنا إن المديان بقدر النصاب لا زكاة عليه. وأما الحول ومجيء الساعي فأصل ذلك بعث النبي ﷺ، المصدقين على رأس العام^(٤)، وحمل العلماء التقدير على الماشية بالنظر وذلك أنه مال يعتبر فيه النصاب فاعتبر فيه الحول، وليس فيه أثر يلتفت إليه فلا تشغلوا به بالألأ، والزكاة مختصة بالأموال النامية التي هي بعرضة ذلك من النماء وهي ثلاثة أجناس: العين وتشمل الذهب والفضة، والحرث ويشمل الحب والثمرة، والماشية وهي عبارة عن ثلاثة أنواع الإبل والبقر والغنم. وقول الله ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٥)، إن قلنا إن المراد به الطهارة فهو مجمل، وإن قلنا إن المراد به النماء فهو عام في كل نماء ونامي^(٦) يوجب بظاهر عمومهِ إيتاء النماء من كل مال نامي إلا أن النبي ﷺ / خصص العموم فقال «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ دُونَ صَدَقَةٍ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٍ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ»^(٧). وقال أبو هريرة، رضي الله عنه: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَلَا فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ»^(٨)،

(١) في (ك) و(م) و(ص) كلامك.

(٢) يقصد بذلك أبا ثور كما تقدم قريباً.

(٣) الشغب والتشغب تهيج الشر: مختار القاموس ص ٣٣٣ وترتيب القاموس ٧٢٥/٢.

(٤) ورد في الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ، بِصَدَقَةٍ فَبِيلَ مَنْعَ أَبِي جَمِيلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ: «مَا يَنْقُمُ أَبْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». وفي رواية مسلم: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ...

البخاري في الزكاة باب قول الله تعالى ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ١٥١/٢، ومسلم في الزكاة باب تقديم الزكاة ومنعها ٦٧٦/٢ وأبو داود ١١٥/٢، والنسائي ٣٣/٥.

(٥) المزملة آية ٢٠.

(٦) في (م) في كل مال نام.

(٧) متفق عليه. البخاري في الزكاة باب زكاة الورق ١٤٣/٢ - ١٤٤، ومسلم في الزكاة ٣٧٣/٢، والموطأ ٢٤٤/١، وأبو داود ٩٤/٢، والترمذي ٢٢/٣، والنسائي ١٧/٥، وابن ماجه ٥٧١/١ كلهم عن أبي سعيد الخدري.

(٨) متفق عليه. البخاري في الزكاة باب (ليس على المسلم في عبده صدقة) ١٤٩/٢، ومسلم في الزكاة باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه ٦٧٥/٢ - ٦٧٦، وأبو داود ٢٥١/٢، والترمذي ٢٤/٣، والنسائي ٣٥/٥ وابن ماجه ٥٧٩/١، والبخاري في شرح السنة ٢٢/٦.

رواه الأئمة زاد الدارقطني «إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»^(١) ، وروى علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، معناه . قال النبي ﷺ «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَأَدُّوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا»^(٢) ، خرجه الترمذي . واجتمعت الأمة على أن الذهب داخل في قوله خمس أواق ، وإنما خص الورق في الحديث الثاني لأنه كان مالهم إنما كان التبر عندهم سلعة والمسكوك^(٣) قليل وإلا فلا خلاف بين الأمة ، وإنما اختلفوا في فرع من فروعه وذلك إذا اتخذ منه حلياً^(٤) ، وهي مسألة عويصة لأن الدليل فيها علينا أن ندعي إخراجها من عموم الحديث ، وليس فيه أثر صحيح عن النبي ﷺ ، لا في النفي ولا في الإثبات فلا تشتغلوا بالآثار المروية فيها فإنه عناء . والمعول فيها على نكتة بيننا في مسائل الخلاف أقواها أن النية والقصد المتعلق بالنماء والزيادة إذا أخرج المال من جنسه بسقوط الزكاة ، وهو العوض ، فيجب فيه إذا قصد به النماء وأخرج عن أصله من القنية لذلك العين إذا عدل بها عن جهة النماء إلى جهة القنية يخرج عن جنسها في وجوب الزكاة بسقوطها . وأما الماشية فهي الإبل والغنم والبقر ، قال النبي ﷺ «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا . . . وَلَا مِنْ صَاحِبِ بَقَرٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا . . . وَلَا مِنْ صَاحِبِ غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا . . .» الحديث^(٥) إلى آخره .

(١) سنن الدارقطني ١٢٧/٢ ، ومسلم في الزكاة باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه ٦٧٦/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٢٣/٦ .

(٢) الترمذي ١٦/٣ ، وإبوداود ٢٣٢/٢ ، والنسائي ٣٧/٥ مختصراً ، وابن ماجه ٥٧٠/١ ، والبغوي في شرح السنة ٤٧/٦ وحسنه ، وهو في المسند من زوائد عبد الله ، انظر الفتح الرباني ٢٣٨/٨ .

وقال الترمذي ، بعد روايته لهذا الحديث : روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ، وروى سفيان الثوري وابن عينية وغير واحد عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحاق يحتمل أن يكون عنهما جميعاً . سنن الترمذي ١٦/٣ .

درجة الحديث : حسنه البغوي ونقل المبارك فوري عن الحافظ تحسينه ، تحفة الأحوذى ٢٥١/٣ .

(٣) الدينارين والدرهم المضروبة يسمى كل واحد منهما سكة لأنه طبع بالحديد ، النهاية ٣٨٤/٢ .

(٤) وردت في زكاة الحلي وعدم زكاتها أحاديث متعارضة ومتكلم فيها جميعاً ، ومن أراد الاطلاع عليها فعليه بنصب الراية ٣٦٩/٢ - ٣٧٤ والتلخيص الحبير ١٨٦/٢ - ١٨٧ وإرواء الغليل ٢٩٤/٣ ، وصدق الشارح في قوله : ليس فيه أثر صحيح عن النبي ﷺ ، لا في النفي ولا في الإثبات .

(٥) مسلم في كتاب الزكاة باب إثم مانعي الزكاة ٦٨٥/٢ ، والنسائي ٢٧/٥ من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا أَقْعَدَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقِرَ =

وأما الحب والتمر فهما جنسان يجب الزكاة ، في مذهبننا ، من أنواعها في عشرين نوعاً باختلاف في ذلك بين العلماء وأهل المذهب يأتي تفصيله ، إن شاء الله تعالى ، جملتها أن المقتات من النبات هو الذي تتعلق به الزكاة عندنا . وقال (ح) تتعلق بالخضروات^(١) لقول النبي ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ وَفِيمَا سُقِيَ بِالنُّضْحِ أَوْ ذَالِيَّةً أَوْ كَانَ عَثْرِيًّا^(٢) ، نِصْفُ الْعُشْرِ^(٣) » ، وهذا عام في كل نابت مسقى سماوياً كان أو غير سماوي . الجواب أنا نقول ، وهي مسألة أصولية ، أن الألفاظ الموضوعية للعموم قد تأتي على قصد الخصوص ، والألفاظ الموضوعية للخصوص قد تأتي على قصد العموم ، وإنما يعول في ذلك على القصد . وقوله (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَفِيمَا سُقِيَ بِالنُّضْحِ) لم يأت لبيان الشمول في النوعين ، وإنما جاء لبيان الفرق بين مقدار الزكاة في القسمين . هذا وقال النبي ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صِدْقَةٌ^(٤) » ، فقصى بهذا الخاص على ذلك العام لو كان مستوفياً لبيان العموم فكيف وليس به ؟ وقد قال بعض الناس معنى قوله (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) ليس في غير خمسة أوسق ، وذكر أن (دون) قد تأتي بمعنى (غير) قال الله تعالى : ﴿ أَلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا ﴾^(٥) يريد من غيري^(٦) . وقد تبين أن المراد في هذا الحديث بقوله (دون) (أقل) بما ورد في الحديث الآخر ، قال رسول الله ﷺ : (وَلَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ)^(٧) ؛ فعمَّ الحب والتمر وبين أن (دون) بمعنى (أقل) وعيّن ذلك في المقتات الذي تدعو الحاجة إليه ، ويتشاح

تَطَوُّهُ ذَاتُ الظِّلْفِ بِظُلْفِهَا وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقَرْنِ بِقَرْنِهَا لَيْسَ فِيهَا يَوْمٌ يَمُوتُ جَمَاءً وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا تَحَوَّلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعاً أَقْرَعَ » .

(١) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٣/٢ .

(٢) العثري هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي ، كما قال الخطابي . فتح الباري ٣/٣٤٩ .

(٣) حديث البخاري في الزكاة باب العشر فيما سقي من ماء السماء وبالماء الجاري ١٥٥/٢ ، وابن داود ٢٥٢/٢ ، والنسائي ٤١/٥ ، وابن ماجه ٥٨١/١ ، والبخاري في شرح السنة ٤٢/٦ . ونقل الحافظ في التلخيص قول أبي ززعة الصحيح وقفه على ابن عمر ذكره ابن أبي حاتم في العلل . التلخيص الحبير ١٧٩/٢ ، ورواه مسلم ٦٧٥/٢ والنسائي ٤١/٥ ، ٤٢ من حديث جابر ، والترمذي ٣١/٣ ، وابن ماجه ٥٨١/١ من حديث أبي هريرة ، والنسائي ٤٢/٥ وابن ماجه ٥٨١/١ من حديث معاذ بن جبل .

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٥٦ .

(٥) سورة الإسراء آية ٢٠ .

(٦) أي رباً تكونون إليه أموركم . تفسير أبي السعود ٣/٤٢٤ .

(٧) تقدم .

الناس فيه ، وتمتد الآمال نحوه وإلا فقد كانت الخضروات بالمدينة وقراها فما تعرض النبي ﷺ ، ولا أحد من الخلفاء^(١) لها ، وأما النصاب فلا خلاف فيه ، وأما نصاب الماشية فتقدر بالنص^(٢) ، وأما نصاب الورق فبمثله^(٣) ، وأما نصاب الذهب فتقدر ، بإجماع/ الصحابة ، على حمل أحد النصابين على الآخر ، والجامع بينهما أن قيمة الدينار في عهد النبي ﷺ ، عشرة دراهم حتى جاء الحسن البصري فقال : إن نصاب الذهب أربعون ديناراً^(٤) ، وهي دعوى لا تشبه منصبه في العلم ، فإن قائلًا لو قال له في المعارضة بل نصاب الزكاة ثلاثون ديناراً لما انفك عن ذلك . إذا ثبت هذا فإن النبي ﷺ ، علّق الزكاة في العين بالورق ، فإذا اتفق الناس على جريها عدداً هل تتعلق الزكاة بها فيه ولا يعتبر الوزن ، أم لا بد من الوزن ؟ فقال عامة الفقهاء : لا بد من الوزن ؟ وقال مالك ، رضي الله عنه : يعتبر العدد ويسقط الوزن إلا أن يكون النقصان يسيراً كالحة في الدينار أو الحبطين^(٥) . قال

(١) قال الشارح في المعارضة ملخصاً ما ورد في كتابه أحكام القرآن ٧٤٦/٢ - ٧٥٤ في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ ﴾ إلى قوله ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ، فامتن الله تعالى على خلقه في إنبات الأرض ، ثم قال لهم كلوا مما انعمت به عليكم وآتوا حقه إذا جمعتموه بأيديكم وأؤتموه إلى رحالكم ، فكما خلقه نعمة ومكّن منه نعمة اوجب فيه الحق قال مالك : الحق هنا الزكاة وصدق ، ومن قال غير هذا فقد وهم ، وتعين حمل هذا على عمومه إلا ما خصه دليل يصح تخصيصه . فأما من حمّله على عمومه فاستثنى الحطب والقصب والحشيش فلا يقال إنه تخصيص لأنه قال : ﴿ وَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ، فإنما أوجب إنباء الحق فيما يوكل ، وإلى هذا النحو أشار حماد ، وعليه دار من قال ماله ثمرة باقية ، ولكنه خصه بالمقتات بإشارة قوله : ﴿ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ؛ وكأنه أشار بيوم الحصاد إلى يوم الجرين . . وأقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً وأحوطها للمساكين وأولاهها قياماً وشكراً للنعمة ، وعليه يدل عموم الآية والحديث ، وقد رام الجويني على تحقيقه أن يخرج عموم الحديث من بين يدي أبي حنيفة بأن قال : إن هذا الحديث لم يأت للعموم وإنما جاء بتفصيل الفرق بين ما تقل مؤنته وتكثر ، وأبدأ في ذلك وأعاد ، وليس يمتنع أن يقضي الحديث الوجهين العموم والتفصيل وذلك الحمل في الدليل واضح في التأويل . المعارضة ١٣٣/٣ .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً قيمتها مائتا درهم أن الزكاة تجب فيها إلا ما حكى عن الحسن أنه قال : لا زكاة فيها حتى تبلغ أربعين . المغني ٣٧/٣ ، وقال الشوكاني : بعد أن حكى عن الحسن مثل ما حكى الشارح وروى عنه مثل قول الأكثر . نيل الأوطار ٤/٢٠٠ .

وقال الشارح في المعارضة : ولا يصح عن أحد من السلف اعتبار الأربعين إلا الحسن ، وإذا كان الأثر ضعيفاً والنظر معدوماً والنصاب في الفضة يعرف الذهب محمول عليه والله أعلم . المعارضة ١٠٤/٣ .

(٥) انظر المنتقى للباقي ٩٦/٢ .

في كتاب محمد أو الثلاث^(١) ، وهذا يبنني على الأصل ، وهو أن القياس والمصلحة هل يقدمان على العموم^(٢) أم لا ؟ ومذهب مالك ، رضي الله عنه ، أنهما يقدمان على العموم ، وكذلك قال عامة الفقهاء فيلزم الغني أداء الزكاة من هذا الدينار للفقير ، فإن قال الغني هو ناقص ، قال الفقير يجوز عندك جواز الوازن ، فكما ساويت به الغني الذي معه الدينار الوافي في وصف الغناء والقدرة على الاقتناء فكذلك تساويه في وجوب الزكاة ، ولا جواب لهم عن هذا ، ولا غيرهم من العلماء ، واختلّف في المعدن هل يعتبر فيه النصاب أم لا ؟ وهل تؤخذ أيضا منه الزكاة^(٣) أم لا ؟ والصحيح أنه يعتبر فيها لأن ذهب داخل في عموم الحديث^(٤) ، ولا يعتبر فيه الحول لأنه غنا بنفسه فصار بمنزلة الحرث والثمره^(٥) والله أعلم . فإن قيل المعدن وإن كان داخلاً بصفة الذهبية في الحديث المتقدم ، فإنه خارج عنها بتخصيص الحديث الآخر وهو قوله (في الرِّكَازِ الْخُمْسُ)^(٦) ، والمعدن ركاز لأنه مأخوذ من

(١) لم أجد هذا القول .

(٢) انظر شرح التنقيح للقرافي ص ٢٠٣ ، نشر البنود على مراقي السعود ٢٥٨/١ ، مذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي على روضة الناظر ص ٢٢٠ .

(٣) ذهب قوم إلى ما ذهب إليه الشارح عملاً بما رواه مالك في الموطأ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، أَقْتَطَعَ لَيْلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ فَبَلَغَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَى الْيَوْمِ إِلَّا الزُّكَاةُ) الموطأ ٢٤٨/١ - ٢٤٩ ، وأبو داود ١٧٣/٣ عن عبد الله بن مسلمة عن مالك ، وأبو عبيد في الأموال ٤٢٣ عن إسحاق بن عيسى ويحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك ، والبيهقي في شرح السنة ٦٠/٦ ، ورواه الحاكم في المستدرک ٤٠٤/١ وقال صحيح ووافقه الذهبي ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ١٥٢/٤ وهو عندهما موصولاً . قال البيهقي : وقد روي عن عبد العزيز الدروازي عن ربيعة موصولاً ، وساق بسنده عن الحارث بن بلال عن أبيه أن رسول الله ، ﷺ ، أخذ من المعادن القبليّة الصدقة .

درجة الحديث : صحّحه الحاكم والذهبي ، وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأبو عبيد . فقالوا الواجب فيه الخمس . البناءة في شرح الهداية ١٣٨/٣ وانظر بداية المجتهد ٢٥٨/١ .

(٤) تقدم .

(٥) قال ابن رشد : إن مالكا والشافعي راعيا النصاب في المعدن وإنما الخلاف بينهما أن مالكا لم يشترط الحول واشترطه الشافعي . بداية المجتهد ٢٥٨/١ ، وقال النووي : الصحيح المنصوص في معظم كتب الشافعي وبه قطع جماعات ، وصحّحه الباقون ، أنه لا يشترط (أي الحول) بل يجب في الحال ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وعامة العلماء من السلف والخلف .

والثاني يشترط ، وهو مذهب أحمد والمزني ، وقال جماعة من الخراسانيين : إن قلنا فيه الخمس لم يعتبر الحول وإلا فقولان والمذهب أنه لا يشترط المجموع ٨١/٦ وانظر المغني لابن قدامة ٥٥/٣ .

(٦) متفق عليه . البخاري في الزكاة باب في الركاز الخمس ١٦٠/٢ ، ومسلم في الحدود باب جرح العجماء =

الارتكاز ، وهو الثبوت والاستقرار . قلنا الذي قال (وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ) أخذ من المعادن الزكاة ، والركاز إنما هو مال دُفِنَ في الأرض فصار فيها مركزاً ، وأما المعادن فإنما هي من جملة الأرض ومن أجزائها وأبعاضها حتى تخلص منها^(١) .

تتميم : اختلف الناس هل في المال حق سوى الزكاة أم لا ؟ فروي عن النبي ، ﷺ ، أنه قال : (فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ)^(٢) وتلا قول الله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ إلى قوله : (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى)^(٣) إلى آخر الآية . . ونزعوا بكل آية في القرآن تتضمن الإنفاق والعطاء والتصدق^(٤) ، والصحيح ما ذهب إليه فقهاء الأمصار

والمعدن والبئر جبار ١٣٣٤/٣ ، والموطأ ٨٦٨/٢ - ٨٦٩ ، والبغوي في شرح السنة ٥٧/٦ كلهم من حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه ، ان رسول الله ، ﷺ ، قال : « الْمَعْمَاءُ جَبَارٌ وَالْبُئْرُ جَبَارٌ وَالْمَعْدِنُ جَبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » لفظ البخاري .

(١) نقل الحافظ عن ابن بطال قوله : ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز ، واحتج لهم بقول العرب أَرَكَزَ الرجل إذا أصاب ركازاً وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن . قال الحافظ : والحجة للجمهور تفرقة النبي ، ﷺ ، بين المعدن والركاز بواو العطف فصح أنه غيره . . فتح الباري ٣/٣٦٤ .

(٢) رواه الترمذي من طريق أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت : سَأَلْتُ أَوْسَيْلَ النَّبِيِّ ، ﷺ ، عَنِ الزَّكَاةِ فَقَالَ . . قال الترمذي : هذا حديث إسناده ليس بذلك ، وأبو حمزة ، ميمون الأعور ، يضعف ، وروى بيان ابن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله ، وهذا أصح سنن الترمذي ٤٨/٣ - ٤٩ ، ورواه ابن ماجه بالإسناد الذي أخرجه به الترمذي بلفظ « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » سنن ابن ماجه ١/٥٧٠ ، والبغوي في شرح السنة ٦٨/٦ ، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ٥٩٧/١ ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى وقال : هذا حديث يعرف بأبي حمزة ، ميمون الأعور كوفي ، وقد جرَّحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فمن بعدهما من حفاظ الحديث ، والذي يرويه أصحابنا في التعاليق : ليس في المال حق سوى الزكاة . قال : قلت فلست أحفظ فيه إسناداً . والذي رويت في معناه ما قدمت ، وساق قبله ما عزاه لأبي داود في المراسي (مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ فَقَدْ أَدَّى الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ) السنن الكبرى ٨٤/٤ ، أقول : الحديث فيه ميمون أبو حمزة الأعور القصاب ، مشهور بكنيته ، ضعيف من السادسة / ت ق . ت ٢٩٢/٢ . وقال ابن حبان : كان فاحش الخطأ كثير الوهم ، يروي عن الثقات ما ليس من حديث الإثبات ، تركه أحمد بن حنبل وابن معين . المجروحين ٥/٣ - ٦ ، وانظر الميزان ٤/١٢٧ وت ت ٣٩٥/١٠ .

درجة الحديث : ضعيف ، ضعفه الشارح في الأحكام ٥٩/١ ، وفي العارضة ١٦٣/٣ ، وقبله الترمذي والبيهقي ، كما تقدم .

(٣) سورة البقرة آية ١٧٧ .

(٤) قال في الأحكام : كان الشعبي ، فيما يؤثر عنه ، يقول في المال حق سوى الزكاة ، ويحتج بحديث يروي عن فاطمة بنت قيس أن النبي ، ﷺ ، قال : (فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ) وهذا ضعيف لا يثبت عن الشعبي ، ولا عن النبي ، ﷺ ، الأحكام ٥٩/١ .

من أن الزكاة طُهرة للمال وكفارته لا يبقى بعدها حق فيه ، وقد قال النبي ﷺ ، للسائل عن الفرائض وفي طريق التعليم : « هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ ؟ قَالَ : لَا »^(١) ، وهذا نص إنصاف : نحن وإن قلنا إنه ليس في المال حق سوى الزكاة فإنما ذلك ابتداء فأما العوارض والطوارئ فقد تتعين الحقوق في الأبدان بالنصرة للمظلومين ودفع الظالمين زائداً على الجهاد ، وفي الأموال بإغناء المحتاجين وفك الأسرى من المسلمين ، وقد قال مالك ، رضي الله عنه : يجب على كافة الخلق أن يفكوا الأسرى ولو لم يبقَ لهم درهم^(٢) ، ولا خلاف بين الأمة في هذين الفصلين ، فافهموا تزيلهما واعلموا أوجه الخلاف فيهما .

تقسيم واستيفاء ترتيب : أتقن مالك ، رضي الله عنه ، في كتاب الزكاة إتقاناً صار لجميع الخلق معياراً فهم يقتفون في ذلك أثره^(٣) ، ويترقون إلى درجته ، وأنى لهم ؛ فإنه لما أصل الزكاة حسن ترتيبها فبدأ بالعين الذي هو أصل الأموال ومعيار الأملاك وحقيقة الغنى فاستوفى وجوهه التي تتعلق بها الزكاة ، والتي لا تتعلق/ من معدن وركاز وحلي ، واتبع ذلك بأموال الصبيان والأموال المستفادة بالمواريث وبين حكمه إذا كان صماراً^(٤) ، وذكر العروض التي تجب فيها الزكاة بإنزالها منزلة العين في النية ، وبين الكثر المذموم ، وهو كل مال لا تؤدى زكاته ؛ ثم عقب ذلك بالماشية والثمار ، وهذا ترتيب بديع لمن نظره دون أن يراه لأحد ثم لحظ الشريعة لحظة أخرى أعظم من هذه الأولى فعلم أن أموالها منقسمة إلى أربعة أقسام : الصدقة والجزية والفيء والغنيمة ، فأفرد للفيء والغنيمة كتاباً ، وأدخل الجزية في كتاب الزكاة لأنه مال موظف على الأبدان فصار من نوع زكاة الفطر وأشبه شيء بصدقة المال لأنها متعلقة بالبدن تعلق مالك بالمال ، ثم رأى غيره أن يلحقها بالفيء والغنيمة وسنين ذلك إن شاء الله تعالى .

ما لا زكاة فيه من الحلي : أدخل مالك ، رضي الله عنه حديث القاسم عن عائشة

(١) تقدم .

(٢) قال القرطبي : قال مالك ، رحمه الله ، يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم وهذا إجماع . تفسير القرطبي ٢/٢٤٢ وانظر الأحكام للشارح ٦٠/١ .

(٣) في (ك) و (م) و (ص) آثاره .

(٤) في (ك) و (م) و (ص) صفاراً ولعلها هي الصواب .

قال في مختار القاموس : والأصفران الزعفران والذهب ، والصفراء الذهب . مختار القاموس

رضي الله عنها أنها كانت تلي بنات أخيها يتامى فلا تخرج من حليهن الزكاة^(١) ، ليسين بذلك بطلان الحديث المروي عن عائشة، رضي الله عنها، أنها قالت : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدَيَّ فَتْحٌ^(٢) وَهِيَ الْخَوَاتِمُ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَقُلْتُ صَنَعْتُهَا أَتَزِينُ بِهَا لَكَ ، فَقَالَ : أَتَوَدِّينَ زَكَاتَهَا ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : هِيَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ^(٣) .

فبين مالك ، رضي الله عنه ، أن هذا لو سمعته من النبي ، ﷺ ، لما تركت إخراج الزكاة من هذا الحلي ، وقصد بذلك أيضاً الرد على أهل العراق في أن الراوي إذا أفتى بخلاف ما رواه سقطت روايته^(٤) .

زكاة مال الصبيان : روي عن النبي ، ﷺ ، أنه حث على التجارة في أموال الصبيان

(١) الموطأ ٢٥٠/١ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة .

والشافعي في مسنده ٣٤ والبيهقي في السنن الكبرى ١٣٨/٤ .

درجة الأثر : صحيح إلى عائشة .

(٢) الفتح : هي خواتم كبار تلبس في الأيدي وربما وضعت في أصابع الأرجل . . وتجمع على فتحات وفتاخ . . النهاية ٤٠٨/٣ .

(٣) أبو داود ٢١٣/٢ والدارقطني في السنن ١٠٥/٢ - ١٠٦ ، وقال محمد بن عطاء مجهول ، وهو الراوي عن عبد الله بن شداد ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣٩/٤ ، وقال : قال علي بن عمر محمد بن عطاء مجهول ، قال الشيخ هو ابن عمرو بن عطاء ، وهو معروف ، والحاكم في المستدرک ٣٨٩/١ - ٣٩٠ وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي .

وقال صاحب عون المعبود : والحديث أخرجه الدارقطني في سننه عن محمد بن عطاء فنسبه إلى جده دون أبيه ، ثم قال : ومحمد بن عطاء مجهول ، قال البيهقي في المعرفة : هو محمد بن عمرو بن عطاء لكنه لما نسب إلى جده ظن الدارقطني أنه مجهول وليس كذلك . وتبع الدارقطني في تجهيل محمد ابن عطاء عبد الحق في أحكامه ، وتعقبه ابن القطان فقال : لما خفي على الدارقطني أمره فجعله مجهولاً وتبعه عبد الحق في ذلك ، وإنما هو محمد بن عمرو بن عطاء أحد الثقات ، وقد جاء ميئاً عند أبي داود بينه شيخه محمد بن إدريس الرازي ، وهو أبو حاتم الرازي ، إمام الجرح والتعديل . عون المعبود ٤٢٨/٤ .

أقول : محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري المدني ثقة من الثالثة ، مات في حدود ١٢٠ هـ ، وهو من قال إن ابن القطان تكلم فيه / ع . ت ١٩٦/٢ وانظر ت ٣٧٣/٩ ، وقال المنذري : لا اعتبار بما ذكره الدارقطني من أن محمد ابن عطاء مجهول . الترغيب والترهيب ٥٥٦/١ .

درجة الحديث : قال الحافظ في التلخيص ١٧٨/٢ : إسناده على شرط الصحيح وعليه فهو صحيح ، لا كما قال الشارح أنه باطل . .

(٤) انظر المعنى في أصول الفقه للخبازي ص ٢١٦ فقد قال : مخالفته (أي الصحابي) (قولاً أو عملاً قبل الرواية أو لم يعرف التاريخ لا تسقطه وبعد تسقطه) . .

أولياؤهم لثلاثاً تأكلها الصدقة^(١)، ولكن عُولَ مالك، رضي الله عنه، على حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، لأنه خليفة، وكان يأمر بذلك، ولم يثبت له مخالف من الصحابة^(٢)، رضي الله عنهم. وقال أهل العراق: ليس في مال الصبي

(١) ورد ذلك من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي ٣٢/٣ أن النبي ﷺ، خطب الناس فقال: «أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ فِيهِ وَلَا يَتْرُكُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». وقال في إسناده مقال لأن المثنى بن الصباح ضعيف، ورواه البغوي في شرح السنة ٦٣/٦، ورواه مالك في الموطأ ٢٥١/١ بلاغاً: «أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: اتَّجَرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الزَّكَاةُ». ورواه الشافعي في مسنده ٢٢٤/٢ عن سفيان عن عمرو ابن دينار أن عمر بن الخطاب قال:.. أقول: الحديث فيه المثنى بن الصباح، بالمهمل والموحدة الثقيلة، اليماني الأبنوي، بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون، أبو عبد الله، أو أبو يحيى، نزيل مكة، ضعيف اختلط بآخره وكان عابداً من كبار السابعة مات سنة ١٤٩/ دت ق ت ٢٢٨/٢ وانظرت ت ٣٥/١٠.

كما أن فيه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق من الخامسة مات سنة ١١٨ هـ/ زع. ت ٧٢/٢ وانظرت ت ٤٨/٨ وستأتي ترجمة أوسع من هذا له وراي الشارح فيه. درجة الحديث: ضعيف وقد نقل الحافظ عن الدارقطني قوله: والصحیح من كلام عمرو، وسيأتي الكلام على رواية عمرو.

(٢) رواه مالك ٢٥١/١ بلاغاً، ورواه الشافعي عن سفيان عن عمرو بن دينار أن عمر بن الخطاب قال: آتَبَعُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَسْتَهْلِكُهَا الزَّكَاةُ. مسند الشافعي ٢٢٤/٢ وهذا فيه انقطاع لأن عمرو بن دينار لم يدرك عمر. انظرت ت ٢٨/٨ - ٣٠، ورواه البغوي في شرح السنة ٦٣/٦ من نفس الطريق، والبيهقي في السنن ١٠٧/٤ بنحوه من حديث سعيد بن المسيب أن عمر، رضي الله عنه، قال: قال البيهقي هذا إسناد صحيح، ورده ابن الترمذاني بقوله كيف يكون صحيحاً ومن شرائط الصحة الاتصال، وسعيد ولد لثلاث سنين مضين من خلافة عمر، ذكره مالك، وانكر سماعه منه، وقال ابن معين: رآه وكان صغيراً ولم يثبت له سماع منه. الجواهر النقي مع البيهقي ١٠٧/٤.

أقول: سعيد بن المسيب روايته عن عمر فيها كلام كثير للعلماء. قال الحافظ سعيد ابن المسيب أحد الأعلام الألبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية: اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم من التابعين أوسع علماً منه، مات بعد ٩٠ وقد ناهز ٨٠/ع. ت ٣٠٥/١، وقال في ت قال أبو طالب قلت لأحمد سعيد بن المسيب؟ فقال ومن مثل سعيد؟. سعيد ثقة من أهل الخير، فقلت له: سعيد عن عمر حجة، فقال: هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل، وقال الميموني عن أحمد مراسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مراسلاته، وقال الربيع عن الشافعي إرسال سعيد عندنا حسن، وقال يحيى بن سعيد كان ابن المسيب يُسمى راوية عمر، كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته، وقال مالك: بلغني أن عبد الله بن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره، وقال مالك: لم يدرك عمر ولكن لما كبر أكبَّ على المسألة عن شأنه وأمره، وقال سعيد: ولدتُ لستين مضتاً من خلافة عمر.

زكاة^(١) ، وقد قال الله تعالى لرسوله ، ﷺ : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾^(٢) .

كما قال تعالى : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ ﴾^(٣) ، وقال النبي ، ﷺ : « الزَّكَاةُ حَقُّ الْمَالِ »^(٤) ، فحيث ما وجد المال تؤخذ منه الزكاة كما يؤخذ منه العشر، وإن كان صيباً ، فإن قيل هي عبادة ولا يتعلّق بالصبي تكليف . قلنا : وإن كانت عبادة تجوز فيها النيابة فإن تعذر إعطاء الصبي ناب عنه وليّه .

زكاة العروض : احتج مالك ، رضي الله عنه ، بكتاب عمر بن عبد العزيز ، وهو خليفة^(٥) عدل وهو أصل عظيم ، والذي نحققه أن الزكاة قد تقرر وجوبها في العين وتجد من الناس خلقاً كثيراً يكتسبون الأموال ويصرفونها في أنواع المعاملات وتنمي لهم بأنواع التجارات ، فلو سقطت الزكاة عنهم لكان جزء من الأغنياء يخرجون عن هذه العبادة وتذهب حقوق الفقراء في تلك الجملة ، وربما اتخذ ذلك ذريعة إلى إسقاط الزكاة والاستبداد بالأموال دون الفقراء ، فاقضت المصلحة العامة ، والأمانة الكلية في حفظ الشريعة ومراعاة الحقوق ، أن تؤخذ الزكاة من هذه الأموال إذا قصد بها النماء .

وقال الحافظ : وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر . ت ٨٤/٤ ، وانظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٣٤ فقد نقل عن ابن القطان وغيره قال : كشف الإمام الشافعي عن حديث سعيد ابن المسيب فوجده كله مسنداً متصلاً فاكتفى عن طلب كل حديث بعد فراغه من الجملة .

درجة الحديث : من خلال ما تقدم يترجح لدي تصحيح البيهقي .

(١) أنظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٨٣/١ .

(٢) سورة التوبة آية ١٠٣ .

(٣) سورة الذاريات آية ١٩ ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ .

(٤) متفق عليه . البخاري في كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ٩١/٢ ، ومسلم في كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ٥١/١ ، وأبو داود ١٩٨/٢ ، والترمذي ٣/٥ - ٤ ، والنسائي ١٤/٥ كلهم من حديث أبي هريرة : قال « تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَفَّرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالَ عُمَرُ : كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أُبْرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(٥) الموطأ ٢٥٥/١ مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان ، وكان زريق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز ، فذكر أن عمر ابن عبد العزيز كتب إليه (انظر من مترك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يريدون من التجارات من كل أربعين دينار فما نقص فيحساب ذلك .) والآخر فيه زريق بن حيان الدمشقي ، أبو المقدام ، ويقال بتقديم الزاء ، قيل اسمه سعيد بن حيان ، وزريق لقب ، صدوق من السادسة مات سنة ١٠٥ وله ٨٠ سنة / م ١ / ٢٥٠ وانظرت ت ٢٧٣/٣ .

درجة الأثر : صحيح .

باب الكنز

أدخل مالك رضي الله عنه حديث ابن عمر أنه المال الذي لا تؤدى زكاته^(١) وصدق لان الله تعالى يقول : ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢) فاختلف الناس هل هذه الآية عامة في كل نفقة أو مخصوصة بالزكاة؟^(٣) وقد بينا أن الكنز

(١) الموطأ ٢٥٦/١ مالك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنِ الْكَتْرِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ : (هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تُؤَدَّى مِنْهُ الزَّكَاةُ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٨٣/٤ وقال هذا هو الصحيح موقوف ، والبخاري من طريق ابن شهاب عن خالد بن أسلم قال : خَرَجْنَا مَعَ أَبِي عُمَرَ . . فذكره البخاري في الزكاة باب من أدى زكاة ماله فليس بكنز ١٣٢/٢ ، والشافعي في مسنده ٢٢٤/١ ورواه البيهقي أيضاً من رواية عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ (كُلُّ مَا أُذِيتَ زَكَاتُهُ وَإِنْ كَانَ تَحْتَ سَبْعِ أَرْضِينَ فَلَيْسَ بِكَتْرٍ ، وَكُلُّ مَا لَا تُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَهُوَ كَتْرٌ وَإِنْ كَانَ ظَاهِراً عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ) قال هذا هو الصحيح موقوف . وكذلك رواه جماعة عن نافع وجماعة عن عبيد الله بن عمر ، وقد رواه سويد بن عبد العزيز وليس بالقوي عن عبد الله بن عمر مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ ، السنن الكبرى ٨٢/٤ ، والبغوي في شرح السنة ٤٧٧/٥ وقال الحافظ : الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً . . ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري وقال إنه ليس بمحفوظ . فتح الباري ٢٧٢/٣ .

درجة الحديث : الموقوف منه صحيح والمرفوع ضعيف لأنه من طريق سويد بن عبد العزيز السلمي ، مولاهم ، الدمشقي ، قاضي بعلبك أصله واسطي نزل حمص لين الحديث من الثامنة مات سنة ١٩٤ وله ٨٠ سنة / ت. ق. ٣٤٠ / ١ ، وقال في ت. ق. قال أحمد متروك الحديث ، وقال ابن معين ليس بثقة ، وقال البخاري في حديثه مناكير أنكرها أحمد ، وقال النسائي ليس بثقة ومرة قال ضعيف ، وضعفه ابن حبان جداً ت. ٢٧٦/٤ وانظر المجروحين ٣٥٠/١ والميزان ٢٤٧/٢ والمغني ٢٩١/١ .

(٢) سورة التوبة آية ٣٤ .

(٣) قال الشارح في كتاب الأحكام : اختلف الصحابة في المراد بهذه الآية ؛ فذهب معاوية إلى أن المراد بها أهل الكتاب ، وخالفه أبوذر وغيره فقال المراد بها أهل الكتاب والمسلمون . . وتنقيح الأقوال وجلاء الحق ينحصر في ثلاثة مدارك : المدرك الأول أن الكل من فقهاء الأمصار اتفقوا على أنه ليس في المال حق سوى الزكاة ، وإذا لم يكن في المال حق سواها وقضيت بقي المال مطهراً .

المدرك الثاني أن الآية عامة في أهل الكتاب وغيرهم وقد أكد ذلك بقوله ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ . .

وأما الكنز فهو مال مجموع ، لكن ليس كل مال دين لله تعالى فيه حق ، ولا حق الله سوى الزكاة فإخراجها يخرج المال عن وصف الكنزية ، ثم إن الكنز لا يكون إلا في الدنانير والدرهم أو تبرها ، وهذا =

هو المال الذي يُحبس عن الحقوق المتعينة ، كانت أصلية كالزكاة أو عارضة كفك الأسير وإطعام الجائع ونحوه . حديث « مُثْلُ لَهُ مَالُهُ شُجَاعاً ^(١) أَقْرَعَ » ^(٢) ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ ، من طريق أبي هريرة وغيره ، وهذه العقوبة إنمّا تكون ، كما قلنا ، فيمن منع الحقوق (الواجبة) ومعنى (مُثْلُ لَهُ شُجَاعاً أَقْرَعَ) حقيقة لأنّ المال جسم والشجاع جسم فيغير الله تعالى الهيئات والصفات والجسم واحد ، وكون المثل في الذات لا في الصفة بخلاف قوله : (يُؤْتَى بِالْمَوْتِ فِي صُورَةِ كَبْشٍ) ^(٣) ، وخصّ بذلك الشجاع لأنه أول عدو اكتسبه الإنسان وبه خرج من الجنة .

صدقة الماشية : ثبت عن النبي ﷺ ، في صدقة الماشية ثلاثة كتب ، كتاب أبي بكر الصديق بعد موت رسول الله ﷺ ، رواه أنس ، رضي الله عنه ، واستقر ^(٤) عنده ، وكتابه إلى عمرو بن حزم واستقر عندهم ^(٥) ، وما في كتاب عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ،

= معلوم لغةً ، ثم إن الحلّي لا زكاة فيه ؛ فتخلص من هذا أن كل ذهب أو فضة أدّت زكاتها ، أو اتخذت حلّياً ، فليسا بكنز ، وذلك قوله سبحانه ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ وهذا يدل على أن الكنز في الذهب والفضة خاصة ، وأن المراد بالشفقة الواجب لقوله ﴿ قَبَسْرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ولا يتوجب العذاب إلا على تارك الواجب . أحكام القرآن ٢/٩٢٩ وذكر المدرك الثالث .

(١) الشجاع : الحية الذكر ، والأقرع الذي انحسر الشعر عن رأسه من كثرة سمّه . شرح السنة ٥/٤٧٦ .
(٢) البخاري في الزكاة باب إنمّ مانع الزكاة ٢/١٣٢ ، والبخاري في شرح السنة ٥/٤٧٨ ، ولفظ الحديث (مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثْلُ لَهُ مَالُهُ شُجَاعاً أَقْرَعَ) زَيْبَتَانِ يَطْوِفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ زَمَتُهُ يَغْنِي بِشِدْقِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا مَالُكَ . .) .

(٣) متفق عليه البخاري في تفسير قوله تعالى ﴿ وَأَنذَرُكُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ﴾ [سورة مريم / ٣٩] البخاري ٦/١١٧ ومسلم في صفة الجنة ونعيمها ٤/٢١٨٨ ، والبخاري في شرح السنة ١٥/١٩٨ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ قَبْنَادِي يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ . . خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ . .) لفظ البخاري .

(٤) البخاري في الزكاة باب العرض في الزكاة ٢/١٤٤ ، وفي باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، وفي باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية ، وفي باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض ٢/١٤٥ ، وأبو داود ٢/٢١٤ ، والنسائي ٥/١٨ ، وابن ماجه ١/٥٧٥ ، والبخاري في شرح السنة ٦/٣ - ٦ ، والدارقطني ٢/١١٣ ، وأورده النووي في المجموع ٥/٥٨٣ .

(٥) الحديث عزاه الزيلعي في نصب الراية ٢/٣٣٩ إلى النسائي وأبي داود في المراسيل فقال : رواه النسائي في الدييات عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري ثم أخرجه عن سليمان ابن أرقم عن الزهري به ، وقال هذا أشبه بالصواب وسليمان بن أرقم متروك الحديث ورواه أبو داود في المراسيل ص ١٤ عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ ، كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والدييات وبعث به مع عمرو ابن حزم . . وقال =

وعليه عوّل مالك، رضي الله عنه، لطول مدة خلافته وسعة بيضة الإسلام في أيام ولايته وكثرة مصدّقيه فما من أحد اعترض فيه^(١).

النسائي وسليمان بن أرقم متروك.

ورواه عبد الرزاق في مصنفه أنبا معمر عن عبد الله بن أبي بكر به ٤/٤ ، والحاكم في المستدرک ٣٩٤/١ عن سليمان بن داود عن الزهري به وقال إسناده صحيح ، وهو من قواعد الإسلام ، ورواه ابن حبان من طريق سليمان بن داود عن الزهري به ، موارد الظمان ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والبيهقي في السنن الكبرى بإسناد ابن حبان ، وقال : قد أثنى على سليمان بن داود الخولاني أبو زرعة الرازي وعثمان بن سعيد الدارمي وجماعة من الحفاظ ، ورأوا هذا الحديث الذي رواه في الصدقة موصول الإسناد حسناً ، والله أعلم . السنن الكبرى ٨٩/٤ - ٩٠ .

وقال الزيلعي : قال أحمد بن حنبل : كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح . وقال : قال بعض الحفاظ المتأخرين : ونسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الأئمة الأربعة بالقبول . ثم قال : قال الشافعي في الرسالة : لم يقبلوه حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ ، ونقل عن الفسوي قوله : لا أعلم في جميع الكتب المنقولة أصبح منه كان أصحاب النبي ﷺ ، والتابعون يرجعون إليه ، ويدعون آراءهم . نصب الراية ٣٣٩/٢ - ٣٤٢ ، والحديث صحّحه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة ص ٤٢٣ ، وقال الحفاظ في ت ت ، بعد أن ساق ترجمة سليمان بن داود . قلت : أما سليمان بن داود فلا ريب في أنه صدوق ، لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم بن موسى غلط في اسم والد سليمان فقال سليمان بن داود ، وإنما هو عن سليمان بن أرقم ، قال صالح : كتب عن مسلم ابن الحجاج هذا الكلام ، وقال ابن مندة : قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن أرقم عن الزهري . وأما من صحّحه فأخذه على ظاهره في إنه سليمان بن داود وقوي عندهم أيضا بالمرسل الذي رواه معمر عن الزهري . ت ت ١٩٠/٤ .

درجة الحديث : الراجح أنه صحيح لكثرة من صحّحه .

(١) الموطأ ٢٥٧/١ ، مَالِكٌ أَنَّهُ قَرَأَ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ قَالَ فَوَجَدْتُ فِيهِ فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَذَوْنَهَا الْغَنَمُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ . وأبو داود ٢١٤/٢ - ٢٢٤ ، والترمذي وقال حديث حسن والعمل على هذا عند عامة الفقهاء وقد روى يونس بن يزيد ، وغير واحد ، عن الزهري عن سالم هذا الحديث ولم يرفعه وإنما رفعه سفيان بن حسين . سنن الترمذي ١٧/٣ ، ورواه الحاكم في المستدرک ٣٩٢/١ - ٣٩٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٨٨/٤ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٢٠٧/٨ كلهم من طريق سفيان بن حسين ، ورواه الدارقطني من طريق سليمان بن الأرقم . سنن الدارقطني ١١٣/٢ ، وأبو داود من طريق ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ ، الذي كتبه في الصدقة . أبو داود ٢٢٦/٢ ، وقال البيهقي رواه عن الزهري عن سالم عن أبيه جماعة فوقوه ، وسفيان بن حسين وسليمان بن كثير رفعاه إلى النبي ﷺ ، السنن الكبرى ٨٨/٤ .

وقال الحفاظ : أخرجه ابن عدي من طريقه ، وهو لين الحديث في الزهري تلخيص الحبير ١٥٩/٢ ، والمراد بذلك سفيان بن حسين ، وقال الزيلعي : كتاب عمر أسنده سفيان بن حسين وسليمان بن كثير عن الزهري عن النبي ﷺ ، ولم يكتبه عمر عن رأيه إذ لا مدخل للرأي فيه وعمل به ، وأمر عماله فعملوا =

زكاة البقر : وأما زكاة البقر ، ثبت أيضاً عن النبي ، ﷺ ، والمعول فيه على حديث معاذ^(١) لأن تهامة ونجداً لم تكن أرض بقر وإنما احتيج إلى بيان حالها باليمن .

صدقة الخلطاء : هذه مسألة عسيرة قال النبي ، ﷺ : « وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ »^(٢) . واختلف الناس في الخليطين هل هما الشريكان أم الجاران ؟ واختلف الناس فيما يكونان به خليطين ، وفي وقت الخلطة ، وفي كيفية التراجع عند اختلاف نسبة الأعداد ؟ وهذا كله قد بيناه في موضعه بأصوله وفروعه وفي قوله : (لا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفَرَّقٍ) دليل على ما قلناه^(٣) في الحوطة في الزكاة ومنع

= به ، وأصحاب النبي ، ﷺ ، متوافرون ، وأقرأ ابنه عبد الله بن عمر وأقرأه عبد الله ابنه سالم ومولاه نافعاً وكان عندهم حتى قرأه مالك بن أنس . نصب الراية ٢/٣٤٤ - ٣٤٥ .

درجة الحديث : حسنه الترمذي ، قال الزرقاني : ولعل ذلك بالنظر إلى شواهده ، شرح الزرقاني

١١٢/٢ ، وكذلك النووي في المجموع ٤٣٢/٥ .

(١) الموطأ ١/٢٥٩ مَالِكُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ أَنَّ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ، وأبو داود ٢/٢٣٤ ،

والترمذي ٢٠/٣ وقال حديث حسن ، وروى بعضهم هذا الحديث عن سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ . وهذا أصح ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٢٠٣ ، ورواه النسائي ٥/٢٥ - ٢٦ ، وابن ماجه ١/٥٧٦ ، والحاكم ١/٣٩٨ وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي وعبد الرزاق في مصنفه ٤/٢١ - ٢٢ . والبغوي في شرح السنة ٦/١٩ كلهم من رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ وفي رواية أخرى عن أبي داود ، والنسائي من طريق أبي وائل عن معاذ ، وقال الحافظ : رَجَّحَ الترمذي والدارقطني في العلل الرواية المرسلة ، قال : ويقال إن مسروقاً لم يسمع من معاذ ، وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك ، وقال ابن القطان : يحكم لحديثه بالاتصال على رأي الجمهور .

وقال ابن عبد البر : إسناده متصل صحيح ثابت ، وقال أيضاً : لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه . تلخيص الحبير ٢/١٦٠ ، وضَعَفَ ابن حزم حديث معاذ هذا بأن مسروقاً لم يلق معاذاً ، ثم استدرك على نفسه فقال : وجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في زكاة البقر وهو بلا شك قد أدرك معاذاً وشهد حكمه وعمله المشهور المنتشر فصار نقله لذلك ولأنه عن عهد الرسول ، ﷺ ، نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك فوجب القول به . المحلى ٦/١٦ .

درجة الحديث : حسنه الترمذي وقال الشيخ عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٤/٥٩٦ : الحديث حسن بشواهده ، حسنه الترمذي وغيره ، وقال الشيخ إبراهيم محمد نورسيف ، بعد بحث سند هذا الحديث والخلاصة إنه ضعيف من ناحية الإرسال اعتضد بالاعتبار فصار حسناً لغيره مرويات معاذ بن جبل في مسند الإمام أحمد ١/٤١٣ .

(٢) هذا اللفظ ورد في حديث أنس السابق .

(٣) في (ك) و(م) قيل .

التطرق إلى إسقاطها ، والذي يعول عليه ههنا من هذا الباب ثلاثة معان :
الأول : أن الخليطين أصل في الشريعة^(١) .

والثاني : أنهما اللذان لا تنفصل غنماهما ، فإن انفصلت في المراح خاصة والراعي والدلو والمسرح واحد عفي عنه عند علمائنا وفيه تفصيل طويل^(٢) .

والثالث : أنهما ليسا الشريكين ؛ إذ لو كانا شريكين لما احتيج^(٣) إلى التراجع ، وهذا أعسر فصل^(٤) على (ش)^(٥) . حديث : قال عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، (نَعَمْ نَعُدُّ السَّخْلَةَ وَلَا نَأْخُذَهَا)^(٦) ، هذا ليس بجواب إلا على مذهب أهل السنة ؛ فإن عمر بن

(١) قال النووي : الخلطة تؤثر في الزكاة ويصير مال الشخصين أو الأشخاص كمال الواحد ، ثم قد يكون أثرها في وجوب الزكاة ، وقد يكون في تكثيرها ، وقد يكون في تقليلها . المجموع ٤٣٢/٥ - ٤٣٣ .

(٢) قال الحافظ : والخلطة عندهم أن يجتمعا في المسرح والمبيت والحوض والفحل ، والشركة أخص منها ، واستدل له بقوله ، وفي جامع سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر (مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بِالسُّوِيَةِ ؛ قُلْتُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ مَا بَعْثِي بِالْخَلِيطَيْنِ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ الْمَرَاةُ وَاحِدًا وَالرَّاعِي وَاحِدًا) ، فتح الباري ٣/٣١٥ ، وانظر المغني لابن قدامة ٣/٤٤٥ ، والموطأ ١/٢٦٣ .

(٣) هذا قول أبي حنيفة ، قال الحافظ : اختلف في المراد بالخليط فقال أبو حنيفة : هو الشريك ، واعترض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله ، وقد قال : إنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، ومما يدل على أن الشريك لا يستلزم أن يكون شريكاً قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَثِيرًا مِنْ الْخُلَطَاءِ ﴾ وقد بين قبل ذلك بقوله : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً وَلِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ فتح الباري ٣/٣١٥ .

(٤) في (ك) و(م) دليل على الشافعي .

(٥) وذلك أن الشافعي يقول معنى قوله : (وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ) أن يكون رجلان لهما أربعون شاة فإذا فرق بينهما لم يجب عليهما فيها زكاة ؛ إذ كان نصاب الخلطاء عنده نصاب ملك واحد في الحكم . فقه الزكاة ١/٢٢٠ ، وانظر الروضة للنووي ٢/١٧٣ ، وبداية المجتهد ١/٢٦٤ . أما مالك فإنه يقول : معنى قوله : (وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ) أن معنى الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه ، فإذا اقتصرا كان على كل واحد منهما شاة ، فإذا أظلمهما المصدق فرقاً غنمهما لم يكن على كل واحد منهما إلا شاة واحدة ، فهي عن ذلك فقيل : (لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفَرَّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ) الزرقاني ٢/١٢٠ . فعلى مذهب مالك النهي إنما هو متوجه نحو الخلطاء الذين كل واحد منهم له نصاب .

(٦) الموطأ ١/٢٦٥ . من حديث ثور بن زيد عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقفي عن جده سفيان أن عمر بن الخطاب . . . والبغوي في شرح السنة ٦/٢١ .

وأخرج الشافعي نحوه من طريق بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر . . . مسند الشافعي ١/٢٣٨ ، وأخرجه أبو عبيد في الأموال مختصراً من طريق الأوزاعي عن سالم ابن عبد الله المحاريبي أن عمر بعث مصدقاً . . . ص ٤٥٥ ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤/١٠٠ بإسناد مالك والشافعي ، رحمهما الله .
درجة الحديث : صحح سنده النووي . انظر نصب الراية ٢/٣٥٥ .

الخطاب ، رضي الله عنه ، قال لسفيان ^(١) : (قُلْ لَهُمْ نَعْدُ عَلَيْهِم السَّخْلَةَ يَحْمِلُهَا الرَّاعِي وَلَا نَأْخُذُهَا كَمَا نَعْدُ عَلَيْهِمِ الرُّبَا ^(٢)) وَالْأَكُولَةَ ^(٣)) وَلَا نَأْخُذُهَا) وهذا قياس النظير على النظير تحقيقه ، كما قال عدل بين غدا ^(٤) المال وخياره وذلك أننا نمتنع عن أخذ الكريمة نظراً لصاحب المال ، ونمتنع عن أخذ السخلة نظراً للفقراء ، وفيها وجه آخر ؛ وذلك أن الساعي لو أخذها ما أمكنه حلها فسقط اعتبارها من كل وجه ، ولذلك قلنا : إن المصدق لا يختار الصدقة إنما يقول لرب المال : عليك شاة فجيء بها ، فإذا جاء بالوسط لزمه قبوله

من يجوز له أخذ الصدقة : بين الله تعالى مصرف الزكاة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ ^(٥) ، إلى آخر الآية ، فتعيت لهم ، ثم روي عن النبي ، ﷺ ، أنه قال : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَيْنِي إِلَّا لِخَمْسَةٍ » ^(٦) وكما أنه حرّم الصدقة على كل أحد عدا الأصناف ، فكذاك أيضاً حرّم المسألة على من كان عنده غداء وعشاء ^(٧) ، وفي رواية وعلى من كان

(١) سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائفي صحابي ، وكان عامل عمر على الطائف ت ٣١١/١ .

(٢) الربي : التي قد وضعت وهي تربى ولدها . المتقى ١٤٤/٢ .

(٣) الأكلة : هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل . المتقى ١٤٤/٢ .

(٤) قال مالك : (فَيَذَاءُ الْغَنَمُ مِنْهَا كَمَا رِيحُ الْمَالِ مِنْهُ) الموطأ ٢٦٦/١ ، وفُسره الباجي بقوله : غداء الغنم صغارها ، والمراد أن لا يأخذ الساعي خيار المال ولا رديته وإنما يأخذ الوسط . المتقى ١٤٤/٢ .

(٥) سورة التوبة آية ٦٠ .

(٦) الموطأ ٢٦٨/١ ، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار والحاكم من طريق مالك ، في المستدرک ٤٠٧/١ وقال صحيح . فقد يرسل مالك الحديث ويصله أو يسنده ثقة ، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ، وأبو داود ٢٨٦/٢ من طريق مالك ، ومن طريق أخرى عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري وابن ماجه ٥٨٩/١ مثل رواية أبي داود ، وهو موصول عندهما وكذلك البقوي في شرح السنة ٨٩/٦ .

درجة الحديث : قال شعيب الأرنؤوطي : إسناده صحيح ، انظر تعليقه على شرح السنة السابق .

(٧) الدارقطني من طريق عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم ابن ضمرة عن علي أن النبي ، ﷺ ، قال : (مَنْ سَأَلَ مَسْأَلَةً عَنْ ظَهْرِ غَنَى اسْتَكْتَرَبَهَا رَضَفَ جَهَنَّمَ ...)

وقال عمرو بن خالد : متروك ، ورواه عبد الله في المسند في زوائده على أبيه من طريق حسن بن ذكوان عن حبيب ابن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي . . انظر الفتح الرباني ٩٣/٩ ، ٩٤ .

اقول : الحديث فيه عمرو بن خالد القرشي ، مولا هم ، أبو خالد ، كوفي نزل واسط ، متروك ، رماه وكيع بالكذب من الثامنة . مات بعد سنة ١٢٠ / ق ت ٦٩/٢ ، وقال الذهبي كذبوه ، الكاشف ٣٢٨/٢ ، وقال أحمد وأبو حاتم والنسائي والدارقطني متروك الحديث ت ٢٦/٨ .

درجة الحديث : جود إسناده المنذري في الترغيب والترهيب ٥٧٥/١ والراجح عندي ضعفه لضعف خالد ولضعف الحسن بن ذكوان في رواية عبد الله . قال الشيخ أحمد شاكر : إسناده ضعيف جداً لانقطاعه =

عنده أوقية^(١) وهو الصحيح ، فأما العامل فيأخذ/ منها نصيبه أجره له على تكفل ذلك ، وأما الغارم وهو أحد رجلين : إما رجل مثلاً له مائة دينار وعليه مائة دينار فهو فقير غارم يحل له أخذ الصدقة ولا تؤخذ منه عندنا . وقال (ش) تؤخذ منه ويُعطى^(٢) ، وقد بينّاها في مسائل الخلاف . وأما الرجل الذي اشتراها بماله ، أو الذي أهدى له المتصدق عليه ، فذلك مجاز لأنها ليست بصدقة بعد الشراء والهدية وإنما هي في خالص ملك ، وقد بين النبي ﷺ ، ذلك بقوله (قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا)^(٣) .

وأما الغازي في سبيل الله فإنهم أهل الديوان يفرض لهم العطاء وتصرف إليهم الصدقة .

زكاة الزيتون ونحوها: قال الله تعالى : ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾^(٤) الآية . واختلف الناس في وجوب الزكاة في جميع ما تضمنت أو بعضه ، وقد بينّا ذلك في الأحكام^(٥) ، لبابه أن الزكاة إنما تتعلق بالمنبتات ، كما قدمنا ، دون

فإن الحسن بن ذكوان لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت . قال ابن أبي حاتم في المراسيل ص ١٧ عن ابن معين الحسن بن ذكوان لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت شيئاً إنما سمع من عمرو بن خالد عنه وعمرو بن خالد لا يساوي حديثه شيئاً إنما هو كذاب . المسند بتحقيق أحمد شاكر ١٢٥١/٢ والميزان ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .

(١) رواه أبو داود ٢٧٩/٢ وقال زاد هشام في حديثه وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ ، أربعين درهماً ، والنسائي ٩٨/٥ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٩٢/٩ ، والدارقطني في السنن ١١٨/٢ كلهم من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن عمارة بن غزية عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيمَةٌ أَوْقِيَّةٌ فَقَدْ أَلْحَفَ » . رواه البغوي في شرح السنة ٨٥/٦ ، والحديث فيه عبد الرحمن بن أبي الرجال ، قال فيه الحافظ : صدوق ربما أخطأ من الثامنة/ ع ت ٤٧٩/١ ، وقال في ت ت وثقه أحمد وابن معين والمفضل الغلابي والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ . ت ت ١٦٩/٦ .

درجة الحديث : سكت عنه أبو داود والمنذري وصححه شعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة ٨٥/٦ .

وعندي أنه حسن من أجل ابن أبي الرجال .

(٢) انظر الروضة للنووي ٣١٧/٢ - ٣١٩ ، والمجموع ٢٠٦/٦ - ٢١٠ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الزكاة باب قدركم يعطى في الزكاة والصدقة ٩٩/٢ ومسلم في الزكاة باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ، ولبنى هاشم وبني المطلب ٧٥٦/٢ ، كلاهما عن أم عطية ، رضي الله عنها ، قالت : بُعِثَ إِلَى نَسِيبَةِ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ فَأُرْسِلَتْ إِلَى عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مِنْهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (عِنْدَكُمْ شَيْءٌ فَقُلْتُ : لَا إِلَّا مَا أُرْسِلْتُ بِهِ نَسِيبَةٌ مِنْ بِلَاقِ الشَّاةِ ، فَقَالَ : هَاتِ فَقَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا) لفظ البخاري .

(٤) سورة الأنعام آية ٩٩ . (٥) انظر كتاب الأحكام ٧٥٥/١ .

الخضروات ، وقد كان بالطائف الرمان والفرسك^(١) والأترج^(٢) فما اعترضه رسول الله ، ﷺ ، ولا ذكره ولا أحد من خلفائه . .

الجزية : هي فعلة من جازاه كأنها تجزىء عنهم فيما كان واجباً من القتل^(٣) . وقال (ش)^(٤) : تجزىء عنهم فيما لزمهم من كراء الدار إذا نزلوا بدار الإسلام فتعين عليهم الكراء ، والصحيح أنها بدل عن القتل قال الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ ﴾^(٥) الآية . سمعت أبا الوفاء علي^(٦) بن أبي عقيل في مجلس النظر يتلوها ويحتج بها فقال ﴿ قَاتِلُوا ﴾ وذلك أمر بالعقوبة ثم قال : ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وذلك بيان للذنب الذي أوجب العقوبة ، وقوله : ﴿ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ تأكيداً للذنب في جانب الاعتقاد ، ثم قال : ﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ زيادة للذنب في مخالفة الأعمال ، ثم قال : ﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ إشارة الى تأكيد المعصية بالانحراف والمعاندة والأنفة عن الاسلام ، ثم قال : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ تأكيداً للحجة لأنهم كانوا يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ، ثم قال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ فبين الغاية التي تمتد إليها العقوبة وعين البدل الذي ترتفع به ، وهذا من الكلام البديع ، فقبلها النبي ، ﷺ ، حتى من المجوس ، على ما رواه عبد الرحمن بن عوف ، رضي الله عنه .

لأن قوله : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ كما بيناه لم يكن شرطاً وإنما كان تأكيداً للحجة ، وقال ﷺ ، في المجوس : « سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ »^(٧) ، وهذا عموم اتفق

(١) الفرسك كزبرج الخوخ او ضرب منه أجرد أحمر أو ما ينفلق عن نولت . ترتيب القاموس ٤٦٩/٣ .

(٢) الأترج والأترنج : واحده أنرجة وأنرجة . شجر من جنس الليمون . المنجد . في مادة اترج .

(٣) الجزية : أورد الحافظ في تفسيرها عدة أقوال ، فقال : الجزية من جزأت الشيء إذا قسمته ثم سهلت الهمزة . وقيل من الجزاء أي لأنها جزء تركهم ببلاد الإسلام أو من الإجزاء لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة دمه . فتح الباري ٢٥٩/٦ .

(٤) انظر الروضة للنووي ٣٠٧/١٠ وفتح الباري ٢٥٩/٦ .

(٥) التوبة آية ٢٩ .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) البخاري في كتاب الجزية باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ١١٧/٤ من حديث بجاله قال : أَنَا كِتَابُ عُمَرَ

أَبْنِ الْخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ وَفِيهِ (وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ) ، وأبو عبيد في الأموال ص ٤٠ .

ورواه مالك في الموطأ ٢٧٨/١ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ الْمَجُوسَ فَقَالَ =

العلماء على تخصيصه في الجزية خاصة دون سائر أحكام التحريم ، وههنا نكتبة وهي أن النبي ﷺ ، فرض الجزية على الكفار جملة بالبحرين^(١) ، بدومة الجندل^(٢) ، وتولى

مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ : أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : (سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ) . قال الحافظ هذا منقطع مع ثقة رجاله ، وقال رواه ابن المنذر والدارقطني في الغرائب من طريق أبي علي الحنفي عن مالك فزاد فيه عن جده وهو منقطع أيضاً لأن جده علي بن الحسين لم يلقَ عبد الرحمن بن عوف ولا عمر ، فإن كان الضمير في قوله عن جده يعود على محمد بن علي فيكون متصلاً لأن جده الحسين بن علي سمع من عمر ابن الخطاب ومن عبد الرحمن بن عوف . فتح الباري ٢٦١/٦ ورواه البغوي في شرح السنة ١٦٩/١١ من طريق مالك وقال ابن عبد البر هذا منقطع إلا أن معناه متصل من وجوه حسان . الزرقاني ١٣٩/٢ ، وله شاهد عند الطبراني من حديث مسلم بن العلاء ابن الحضرمي قال (سُنُّوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي أَخَذِ الْجَزْيَةِ فَقَطْ) ، أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣/٦ وقال وفيه من لم أعرفهم .

وروى أبو عبيد في الأموال ص ٤٤ عن أبي موسى الأشعري قال : لولا أني رأيت أصحابي يأخذون منهم الجزية ما أخذتها - يعني من المجوس - وسنده صحيح ، ورواه الشافعي في مسنده ١٢٦/٢ ، والبيهقي في السنن ١٨٩/٩ ، وأبو عبيد في الأموال ص ٤٠ ، كلهم من طريق مالك . وقال الزيلعي رواه البزار في مسنده ، والدارقطني في غرائب حديث مالك من حديث أبي علي الحنفي ثنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر .. قال البزار رواه جماعة عن جعفر عن أبيه لم يقولوا عن جده ، وجده هو علي بن الحسين ، وهو مرسل ، ولا نعلم أحداً قال فيه عن جده إلا أبا علي الحنفي عن مالك . وقال الدارقطني لم يقل فيه عن جده ممن رواه عن مالك غير أبي علي الحنفي وكان ثقة . نصب الراية ٤٤٨/٣ - ٤٤٩ .

درجة الحديث : رجَّح ابن عبد البر انقطاعه ، كما تقدم ، ورجاله ثقات إلا جعفر بن محمد بن الحسين ابن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو عبد الله ، المعروف بالصادق ، صدوق إمام كما قال الحافظ في ت ١٣٢/١ ، وعلى هذا يكون حديثه حسناً ، والله أعلم ..

(١) ورد ذلك في الموطأ ٢٧٨/١ وابن أبي شيبة من طريق مالك ٢٤٢/١٢ ، وعزاه الزيلعي في نصب الراية إلى الدارقطني في غرائب حديث مالك ، والطبراني في معجمه عن الحسين بن أبي كبشة قال : ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أن النبي ﷺ ، (أَخَذَ الْجَزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ) . قال الدارقطني لم يصل إسناده غير الحسين بن أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن ابن مهدي عن مالك ، ورواه الناس عن مالك عن الزهري عن النبي ﷺ ، مرسلًا ليس فيه السائب وهو المحفوظ . نصب الراية ٤٤٨/٣ ، ورواه الترمذي من طريق السائب بن يزيد وقال : سألت محمداً عن هذا فقال : هو مالك عن الزهري عن النبي ، ﷺ . سنن الترمذي ١٤٧/٤ والبيهقي في السنن الكبرى ١٩٠/٩ . درجة الحديث : مرسل صحيح .

(٢) أبو داود من حديث أنس بن مالك وعثمان بن أبي سليمان أن النبي ، ﷺ (بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَوْكَيْدِرِ دُومَةَ الْجَنْدَلِ فَأَخَذَ قَاتُوهُ بِهِ فَحَقَّنَ لَهُ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزْيَةِ) أبو داود في السنن ٤٢٧/٣ ، وسكت عنه ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ١٨٦/٩ ، والحديث فيه ابن إسحاق مدلس ، وقد عنعنه وسكت عنه المنذري وثق رجال إسناده . الشوكاني في النيل ٢٦٨/٧ .

الكفار أداءها عن أنفسهم بما يصلح لهم ، فلما استوثق الأمر لعمر ، رضي الله عنه ، ووقع بين الكفار التظالم فيها وخيف من بعضهم التحامل على بعض ، ولم يكن من النبي ﷺ ، فيها تقدير على الأعيان مفصلاً ولا على الكل مجملاً ، تولّى عمر ، رضي الله عنه ، فرضها مع الصحابة على الاجتهاد : على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، وجعل أعلاها أربعة دنانير ، ولو كان معه بيت مال . وفرض عليهم مع ذلك ضيافة المسلمين ومؤنة لمن يحرس أهل الذمة ويمنع من يطرق إليهم الأداة^(١) على ما تقرر في عهد عمر ، رضي الله عنه ، على ما أوردناه في الكتاب الكبير ، والذي يدل على أن الجزية بدل عن القتل لا عن الدار أخذ عمر ، رضي الله عنه ، العشور من أهل الذمة إذا تصرفوا بالتجارة عوضاً عن تصرفهم بيننا وانتفاعهم بأموالنا ، وإنما قصد عمر ، رضي الله عنه ، إلى العشر لأنه / رأى الله تعالى قد جعله غاية الزكاة فقال النبي ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ »^(٢) فجعله غاية الكراء في الاقتداء .

زكاة الفطر : اختلف العلماء ، إسلاماً ومذهباً ، هل هي واجبة أم لا ؟ وهل يُعتبر في أدائها النصاب أم لا ؟ وفي قدرها ووقت وجوبها ؟ . فأما فرضها فلا إشكال فيه لتوارد أمر النبي ﷺ ، بها وحضه على أدائها^(٣) ؛ وذلك يبين أن معنى قوله في هذا الحديث (قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)^(٤) أَوْجَبَ

درجة الحديث : سكت عنه أبو داود والمنذري وقال الدهلوي في حاشيته على بلوغ المرام ٢٩٤/٢ فيه : عن ابن إسحاق إلا أن رجاله ثقات . وعندي أنه ضعيف من أجل ابن إسحاق .

(١) الموطأ ٢٧٩/١ عن نافع عن أسلم مولى عمر . . والبيهقي في السنن الكبرى ١٩٥/٩ من طريق عبيد الله عن نافع عن أسلم مولى عمر . والبخاري في شرح السنة ١٧٤/١١ وأبو عبيد في الأموال ص ٤٩ من حديث أبي بن بكير عن مالك .

درجة الحديث : صحح إسناده شعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة ١٧٤/١١ .

(٢) حديث تقدم .

(٣) قال البخاري صدقة الفطر فريضة ، وهو قول عطاء وابن سيرين وعامة أهل العلم . وذهب أصحاب الرأي إلى أنها واجبة ليست بفريضة ، والواجب عندهم أحط رتبة من الفريضة . شرح السنة ٧١/٦ ، وقال ابن رشد الجمهور على أنها فرض ، وذهب بعض المتأخرين من أصحاب مالك إلى أنها سنة ، وبه قال أهل العراق ، وقال قوم هي منسوخة بالزكاة . بداية المجتهد ٢٠٣/١ وانظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٨١/٢ .

(٤) ورد ذلك من حديث ابن عمر عند الشيخين ومالك وغيرهم أن رسول الله ﷺ « قَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ » . الموطأ ٢٨٤/١ ، والبخاري في كتاب الزكاة باب صدقة الفطر صاع من طعام ١٦١/٢ ، ومسلم في الزكاة باب =

..... لا قَدَرٌ^(١) ، كما تأوَّله من نفى وجوبها . وأما أنا فأقول : معناه أَوْجَبَ وَقَدَّرَ وإن كانا مختلفين ، وقد بيَّنا في أصول الفقه صحة تأول اللفظ الواحد للمعنيين المختلفين (وأما أنا فأقول معناه)^(٢) . وأما وقت وجوبها فلا يظهر فيه من إضافتها . فإذا قيل لك ما هي ؟ قلت : زكاة الفطر ، فهذا اسمها الذي تُعرف فيه وسببها الذي تجب به^(٣) . وأما وقت أدائها فقبل الصلاة ، وفي الحديث (هِيَ طَهْرَةٌ لِصِيَامِكُمْ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ تُؤَدِّي قَبْلَ الصَّلَاةِ فَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هِيَ صَدَقَةٌ)^(٤) . وأما اعتبار النصاب فيها فهو مذهب (ح)^(٥) ، وذلك ساقط لأن النبي ﷺ ، ذكر فرضها مطلقاً وأخذها من كل أحد ، ولو اعتبر فيها النصاب لوجبت فيه كسائر الصدقات . فإن قيل فما تجدون فيها ؟ قلنا : هي مسألة اجتهادية ليس فيها نصٌ ولا لها نظير فمن بقى عنده ، بعد أدائها ، قوت يومه فليخرجها إن قدر من قِبَلِهِ ، وإن لم يقدر فليس وراء ذلك أصل يرجع إليه ، ولا دليل يعول عليه ، بيد أنني تعلقتُ بذلك بنكتة وذلك أن النبي ﷺ ، قال : (مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ خُدُوشًا فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قِيلَ : وَمَا يُغْنِيهِ ؟ قَالَ : أُوقِيَّةٌ)^(٦) ، فيُشبه أن يقال : كل من تحل له المسألة فلا يخرجها ، ومن حرمت عليه يخرجها ، والله أعلم .

= زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ٦٧٧/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٧٠/٦ .
ووردت في هذا الحديث زيادة لفظة (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) من رواية مالك . قال ابن دقيق العيد : حتى قيل إن مالكا تفرَّد بها ، وليس بصحيح ، فقد تابع مالكا على هذه اللفظة من الثقات سبعة إلا أن فيهم من مس وهم : عمر ابن نافع ، والضحاك بن عثمان ، والمعلی بن إسماعيل ، وعبيد الله بن عمر ، وكثير بن فرقد ، وعبد الله بن عمر العمري ، ويونس بن يزيد . نصب الراية ٤١٥/٢ ، وقال الحافظ بعد سرد من روى هذه الزيادة غير مالك وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك .
فتح الباري ٣٧٠/٣ .

(١) قال بهذا القول بعض المتأخرين من أصحاب مالك ورأوا أنها سنة ، وبه قال أهل العراق ، بداية المجتهد ٢٠٣/١ ، وقال الزرقاني قال شهب وابن اللبان من الشافعية وبعض أهل الظاهر أنها سنة مؤكدة وأولوا فرض بمعنى قَدَّرَ . شرح الزرقاني ١٤٧/٢ .
(٢) هذه الجملة ليست في بقية النسخ ولا معنى لها .
(٣) قال الحافظ : أضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان ، وقال ابن قتيبة : المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة والأول أظهر ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث (زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ) ، فتح الباري ٣٦٧/٣ .
(٤) تقدم .

(٥) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٨٣/٢ وشرح السنة ٧٢/٦ .

(٦) أبو داود ٢٧٧/٢ والترمذي وقال حسن ، وقد تكلم شعبة في حكيمة بن جبير من أجل هذا الحديث . =

كتاب الصيام

وهو في اللغة عبارة عن الترك والإمساك ، وكذلك هو في الشريعة . لكن الشريعة سلكت سبيل اللغة في تخصيص المسمى ببعض متناولاته التي يعطيها اشتقاقه كالفارورة والدابة وأمثالها . وهو الإمساك عن الطعام والجماع ولم تختلف في ذلك شريعة ، قال الله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(١) . قيل : يعني شهراً بشهر ، وقيل : يعني صفة بصفة ، ولعله أراد الوجهين ، وقد بينا ذلك في الأحكام^(٢) . ثم رفع الله تعالى بهذه الأمة فأباح لها الطعام والجماع الليل كله لأجل رجل من الأنصار^(٣) لم

= الترمذي ٤٠/٣ - ٤١ ، والنسائي ٩٧/٥ ، وابن ماجه ٥٨٩/١ ، والبغوي في شرح السنة ٨٣/٦ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٩٠/٩ ، كلهم من طريق حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله ابن مسعود ، والحاكم ٤٠٧/١ من نفس الطريق . وحكيم ابن جبير قال فيه الحافظ : حكيم بن جبير الأسدي ، وقيل مولى ثقيف ، الكوفي ، ضعيف رمي بالتشيع من الخامسة / ع . ت ١٩٣/١ . وقال في ت ت : تركه شعبة من أجل حديث الصدقة ، يعني (مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يَغْنِيهِ) وقال أبو حاتم منكر الحديث ، وقال الدارقطني متروك . ت ٤٤٦/٢ . درجة الحديث : حسنه الترمذي ، كما تقدم ، وأغرب الشيخ ناصر فصحه في تعليقه على المشكاة ٥٧٨/١ رغم أن حكيم بن جبير ضعيف وضعفه أحمد شاكراً في تعليقه على المسند رقم ٣٦٧٥ وهو الحق .

(١) سورة البقرة آية ١٨٣ .

(٢) أحكام القرآن ٧٤/١ .

(٣) هذا الرجل مختلف في اسمه فقيل قيس بن صرمة ، وقيل صرمة بن قيس ، وقيل قيس ابن مالك بن أوس بن صرمة المازني . أسد الغابة ٢١٧/٤ ، وذكره ابن عبد البر باسم قيس بن مالك . الاستيعاب ١٢٩٨/٣ ، وذكر الحافظ الاختلاف في اسمه فقال : والجمع بين الروايات أنه أبو قيس صرمة بن أبي أنس قيس ابن مالك بن عدي بن عامر بن غنم بن عدي ابن النجار . . فمن قال قيس ابن صرمة قلبه ، كما جزم الداودي والسهيلي وغيرهما بأنه وقع مقلوباً في حديث الباب ، أي في صحيح البخاري ، ومن قال صرمة بن مالك نسب إلى جدّه ، ومن قال صرمة بن أنس حذف أداة الكنية من أبيه ، ومن قال أبو قيس ابن عمرو أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه ، وكذا من قال أبو قيس بن صرمة وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن . فتح الباري ١٣٠/٤ . الإصابة ٤٧٨/٥ ، وحديثه في البخاري في الصيام باب قول الله تعالى ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّثْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ٣٦/٢ من رواية البراء بن عازب ، ورواه أبو داود ٧٣٧/٢ ، والترمذي ٤١٠/٥ والنسائي ١٤٧/٤ - ١٤٨ .

يتفق له أن يصيب طعاماً حتى نام^(١)، وروي أن عمر، رضي الله عنه، وطىء بعد النوم فأنزل الله تعالى ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٢) وهذا يبعد عليه ارتكابه، فإن صح فلهنا تظهر المنازل وذلك لأن معصية عمر، رضي الله عنه، أوجبت شريعة وأباحَت الفعل له ولجميع الأمة بما أتاهم الله تعالى من شرف المنازل..

(وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ رِفْقاً بِهِمْ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، فَقَالَ: لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي فَوَاصِلُوا فَوَاصِلٌ بِهِمْ حَتَّى آخِرِ الشَّهْرِ ثُمَّ قَالَ: لَوْ زَادَ لَزِدْتُكُمْ، كَالْمُنْكِلِ لَهُمْ)^(٣). وإنما نهى عن الوصال لأنه يشبه فعال أهل الكتاب ويضعف الأبدان، والمقصود العبادة مع بقاء القوة، وإنما واصلوا بعد نهيهِ عن الوصال لأنهم فهموا منه أنه كان نهى رفق لا نهى عزم، وقد قال ﷺ «فَصَلُّ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكَلَةُ السُّحُورِ»^(٤)، ولذلك استحَب مالك الفطر لمخالفة أهل^(٥)/ الكتاب وروى الترمذي (أَحَبُّ عِبَادِ اللَّهِ إِلَيَّ اللَّهُ أَعَجَلُهُمْ^(٦) فِطْرًا)، وقال النبي ﷺ، (لَا يَزَالُ

(١) روى الإمام أحمد بإسناد فيه ابن لهيعة عن كعب بن مالك قال: كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فأمسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد، فرجع عمر من عند النبي ﷺ، ذات ليلة وقد سمر عنده فوجد امرأته قد نامت فارادها فقالت: إني نمت، فقال: ما نمت، ثم وقع بها وصنع كعب ابن مالك مثل ذلك، فغدا عمر إلى النبي ﷺ، فأخبره، فأنزل الله عز وجل ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ انظر الفتح الرباني ٨٣/١٨، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاه لأحمد وقال: وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وقد ضعف مجمع الزوائد ٢١٧/٦، وهذا إشارة منه أنه مدلس وإذا عنعن يكون ضعيفاً، وقد صرح هنا بالتحديث، والحديث له شاهد من حديث البراء بن عازب عند البخاري، كما تقدم، ورواه ابن جرير من نفس الطريق، وقال محققه أحمد شاكر: وعندي أن سنده صحيح، وذلك أنه يصحح حديث ابن لهيعة. تفسير الطبري ٤٩٧/٣، وذكره ابن كثير في تفسيره ٤٢٠/١ عن الطبري فقط. درجة الحديث: حسنه الهيثمي والسيوطي في الدر المنثور ١٩٧/١.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٧.

(٣) متفق عليه. البخاري في الصوم باب التنكيل لمن أكثر الوصال ٣/٣٤، ومسلم في الصيام باب النهي عن الوصال في الصوم ٧٧٤/٢، وشرح السنة ٢٦٢/٦، والموطأ ٣٠١/١، وعبد الرزاق في المصنف ٢٦٧/٤ كلهم عن أبي هريرة.

(٤) في (م) السحر وكذا رواية الحديث.

(٥) مسلم في الصيام باب فضل السحور وتأكيده استحبابه واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر ٧٧٠/٢ - ٧٧١ وأبو داود ٧٥٧/٢، والترمذي ٨٨/٣ - ٨٩، والنسائي ١٤٦/٤، والبغوي في شرح السنة ٣٥٢/٦ من حديث عمرو بن العاص.

(٦) انظر المتقى للباقي ٤٢/٢.

(٧) الترمذي ٨٣/٣ وقال حسن غريب، وابن خزيمة في صحيحه ٢٧٦/٣، والبغوي في شرح السنة ٢٥٦/٦ =

الدِّينُ ظَاهِرًا مَا عَجَلَ النَّاسُ الْفِطْرَ^(١) أخرجه النسائي ، وقال النبي ﷺ ، لرجل : (إِنْزَلْ فَأَجِدْ لَنَا ، فَقَالَ الرَّجُلُ لَهُ : إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا ، فَقَالَ لَهُ : إِنْزَلْ فَأَجِدْ لَنَا ، قَالَ لَهُ : إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا ، قَالَ : إِنْزَلْ فَأَجِدْ^(٢) لَنَا) ثم قال (إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا وَأَذْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهُنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ)^(٣) ، فأنكر الرجل سرعة الفطر فأعلمه النبي ﷺ ، أن ذلك هو الحق ، ووقعت ببغداد نازلة تتعلق بهذا الحديث ؛ وذلك أن رجلاً قال ، وهو صائم ، لإمرأته طالق إن أفطرت على حار وعلى بارد . فرفعت المسألة إلى أبي نصر بن الصباغ^(٤) ، إمام الشافعية بالجانب الغربي ، فقال : هو حاث ؛ إذ لا بد من الفطر على

وابن حبان .

انظر موارد الظمان ص ٢٢٣ وأحمد انظر الفتح الرباني ٧/١٠ ، كلهم عن أبي هريرة ، وفي طريق الإسناد إليه قرة بن عبد الرحمن المعافري البصري قيل اسمه يحيى ، صدوق له مناكير من السابعة ، مات سنة ١٤٧ .

/ م ع ، ت ٢ / ١٢٥ وقال أحمد منكر الحديث .

وقال النسائي ليس بقوي ، وقال ابن معين ضعيف ، وقال ابو داود في حديثه نكارة ، وذكره ابن حبان في الثقات . ت ٨ / ٣٧٣ .

درجة الحديث حسنه الترمذي والبخاري . ولعله حسن لغيره .

(١) لم أجده في سنن النسائي الصغرى ، وعزاه المنذري للنسائي أيضاً من حديث أبي هريرة تهذيب السنن ٢٣٥/٣ ، وأبو داود ٧٦٣/٢ ، وابن ماجه ٥٤٢/١ وقال محققه قال في الزوائد إسناده صحيح على شرط الشيخين ، ورواه ابن خزيمة ٤٣١/١ ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٢٢٣ ، والحاكم في المستدرک ٤٣١/١ وقال : صحيح على شرط مسلم ، وكذا قال الذهبي .

درجة الحديث : حسن إسناده مسطفي الأعظمي في تعليقه على ابن خزيمة ، والشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ٦٢٢/١ وكذلك عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٣٧٥/٦ والراجح أنه صحيح .

(٢) الجرح أن يخاض السوق بالماء ويحرك حتى يستوي ، والمجدح العود الذي تخاض به الأشربة لشرق وتستوي . . شرح السنة ٢٥٩/٦ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الصوم باب الصوم في السفر والإفطار ٤٣/٣ ومسلم في الصيام باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار ٧٧٢/٢ والبخاري شرح السنة ٢٥٨/٦ كلهم عن عبد الله بن أبي أوفى . قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي سَفَرٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ أَنْزِلْ فَأَجِدْ لِي . . فَنَزَلَ فَجَدَحَ لَهُ) . . لفظ البخاري .

(٤) ذو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ، أبو نصر بن الصباغ ، فقيه شافعي من أهل بغداد ولادة ووفاة ، كانت الرحلة إليه في عصره وتولّى التدريس بالمدرسة النظامية أول ما فتحت وعمي في آخر عمره . له الشامل في الفقه وتذكرة العالم والعدة في أصول الفقه ، ولد سنة ٤٠٠ ومات سنة ٤٧٧ هـ . الأعلام ١٣٢/٤ ، ووفيات الأعيان ٣٠٣/١ ، وطبقات الشافعية ٢٣٠/٣ .

أحد هذين . ورفعت المسألة إلى أبي إسحاق الشيرازي^(١) بالمدرسة فقال : لا حنث عليه لأنه قد أفطر بدخولها على غير هذين وهو دخول الليل ، قال النبي ﷺ ، وساق الحديث إلى قوله (فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ) وفتوى ابن الصباغ أشبه بمذهب مالك ، رضي الله عنه ، في تعليق الايمان بالمقاصد ، وفتوى أبي إسحق الشيرازي صريح مذهب الشافعي ، رضي الله عنه ، فإنه يعلّقها بالألفاظ ولا يلتفت إلى المقاصد ، وكما حرّم الطعام والجماع على الصائم لعلّه يتقي بصيامه فمه وفرجه عن الشهوات فكذلك يلزمه أن يصون جوارحه عن السيئات .

قال النبي ﷺ : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ »^(٢) . وكما يقول الفقيه للصائم ، إذا أكل أو جامع : افسدت صومك ولن يجزئك في الامثال في الأمر ولا الاجتناب في النهي ، فكذلك يقول له الزاهد : إذا كذبت أو اغتبت أو فعلت معصية لم يتقبل منك صيامك . فأحد (الحكمين)^(٣) تأثيره في الدنيا والحكم الآخر لا يظهر إلا في الآخرة . .

« تنبيه »

قوله : فليس لله حاجة إذا عصى في ترك الطعام والجماع ، وليس لله حاجة في شيء فإنه يتقدس عن الحاجات^(٤) ، وإنما ضربه مثلاً في أن أحدهما إذا ترك فليترك الآخر ، أو فعل فليفعل الآخر ، إشعاراً بارتباطهما ، لأن قول الزور والعمل به أقوى في التحريم من الطعام والجماع ، لأن الطعام والجماع (كانا محلّين) قبل الصيام ، وكان قول الزور وأخواته حراماً ثم تأكد تحريم ذلك كله بالصيام فكان بأن تؤثر في الإبطال أولى وأحرى . .

تكملة : من تمام الحديث المتقدم قول النبي ﷺ ، (كُلُّ عَمَلٍ آتَيْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا

(١) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي ، أبو إسحاق ، العلامة المناظر . . بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية على شاطئ دجلة فكان يدرس فيها ويديرها ، عاش فقيراً صابراً ، وكان حسن المجالسة ، طلق الوجه ، فصيحاً مناظراً ، له تصانيف كثيرة ، ولد سنة ٣٩٣ - ٤٧٦ هـ الأعلام ٥١/١ ، طبقات الشافعي ٨٨/٣ ، وفيات الأعيان ٤/١ ، الباب ٢٣٢/٢ .

(٢) حديث متفق عليه ، البخاري في الصوم باب فضل الصوم ٢٢/٣ ، ومسلم في كتاب الصيام باب فضل الصيام ٨٠٧/٢ ، والموطأ ٣١٠/١ كلهم عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، ان رسول الله ﷺ ، قال : « الصَّيَامُ جُنَّةٌ فَلَا يَرُفُثُ وَلَا يَجْهَلُ وَإِنْ أَمَرُوا قَاتِلَهُ أَوْ شَاتِمَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ » لفظ البخاري .

(٣) في (م) القولين .

(٤) في (م) الحادث وأما تأويل تلك في أن .

أَجْزِي بِهِ ، وَلَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ يَذَرُ^(١) طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ مِنْ أَجْلِي » فَتَبَّه تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى فَضْلِ الصَّيَامِ بِقَوْلِهِ (الصَّوْمُ لِي)^(٢) ، وَقَدْ قَالَ عُلَمَاؤُنَا فِي ذَلِكَ سَبْعَةَ أَوْجِهٍ :

الأول : إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ تَشْرِيفاً وَتَخْصِيصاً كِإِضَافَةِ الْمَسَاجِدِ وَالْكَعْبَةِ تَنْبِيهاً عَلَى شَرَفِ الْكُلِّ . .

الثاني : أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِ (الصَّوْمُ لِي) ، الصَّوْمَ لَا يَعْلَمُهُ غَيْرِي لِأَنَّ كُلَّ طَاعَةٍ لَا يَقْدِرُ الْمَرْءُ أَنْ يَخْفِيهَا أَوْ إِنْ اخْفَاها عَنِ النَّاسِ لَمْ يَخْفِها عَنِ الْمَلَائِكَةِ . . وَالصَّوْمَ يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيهِ وَلَا يَعْلَمُ بِهِ مَلِكٌ وَلَا بَشَرٌ . .

الثالث : أَنَّ الْمَعْنَى : الصَّوْمُ صِفَتِي ؛ لِأَنَّ الْبَارِي تَعَالَى لَا يَطْعَمُ فَمَنْ فَضَّلَ الصَّيَامَ عَلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ فِيهِ^(٣) عَلَى صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ إِلَّا فِي الصَّوْمِ ، فَأَمَّا فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ فَيَكُونُ ذَلِكَ كَثِيراً كَالْعِلْمِ وَالْكَلامِ وَالْإِرَادَةِ . .

الرابع : أَنَّ الْمَعْنَى (الصَّوْمُ لِي) ، أَيُّ مِنْ صِفَةٍ مَلَائِكَتِي ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ فِي حَالَةِ الصَّوْمِ مَلِكٌ لِأَنَّهُ يَذْكُرُ وَلَا يَأْكُلُ ، وَيُمَثِّلُ الْعِبَادَةَ/ وَلَا يَقْضِي شَهْوَةً . .

والخامس : (الصَّوْمُ لِي) أَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ أَعْلَمَكُمْ مَقْدَارَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنِّي أَنْفَرْتُ بِعِلْمِهِ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ . .

السادس : أَنَّ مَعْنَى (الصَّوْمُ لِي) أَيُّ يَقْضِي عُدُوِي ، وَهُوَ الشَّيْطَانُ ، لِأَنَّ سَبِيلَ الشَّيْطَانِ إِلَى الْعَبْدِ اقْتِضَاءُ الشَّهَوَاتِ إِذَا تَرَكَهَا الْعَبْدَ بَقِيَ الشَّيْطَانُ لِقاً لَا حَرَكَ بِهِ وَلَا حِيلَةَ لَهُ . .

السابع : أَنَّهُ رَوِيَ فِي الْأَثَرِ (أَنَّ الْعَبْدَ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحَسَنَاتِهِ ، وَيَأْتِي قَدْ ضَرَبَ هَذَا وَشَتَمَ هَذَا وَأَخَذَ مَالَ هَذَا فَتُدْفَعُ حَسَنَاتُهُ لِعُرْمَانِهِ إِلَّا الصَّيَامَ . . يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ لِي لَيْسَ لَكُمْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ)^(٤) .

(١) فِي (م) يَدْعُ .

(٢) فِي (م) الصَّيَامُ .

(٣) فِي (م) بِهِ .

(٤) لَمْ أَطْلُعْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَوَجَدْتُ مَا يَقَارِبُهُ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ مِنْ قَوْلِهِ (كُلُّ عَمَلٍ آتَى آدَمَ لَهُ =

وهذا إن صح بديع ، وقوله : (لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ)^(١) .

مثل وجه التمثيل فيه أن المسك محبوب للنفس والصوم أحب إلى الله تعالى ، وأقرب إليه ، من حب المسك إليكم وقربه من أنفسكم ، إشارة إلى أن المسك أطيب الطيب . . كذلك الصوم أفضل العبادة . فإن قيل فهل يكون أفضل من الصلوات بهذا المعنى ؟ قلنا : العبادة على ضربين : متعددة ولازمة ، فالصوم أفضل اللازمة لأنه منها ، فإن قيل : والصلوة لازمة فهل هو أفضل منها ؟ قلنا : لا أفضل من الصلاة ، وإنما يكون فضل الصوم بعدها ، وقوله : (وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ فَرْحَةٌ عِنْدَ الْإِفْطَارِ) بلذة الطعام ، وقال أهل (العبادة)^(٢) : فرحته تمام الصيام ، وإذا لقي الله تعالى كان أشد فرحاً .

حديث : قول النبي ، ﷺ ، (وَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ وَلَا تَقْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ)^(٣) ، الحديث إلى آخره . أمر الله تعالى بصوم رمضان وربطه برؤية الهلال ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾^(٤) ولوجوبه ثلاثة شروط : البلوغ والصحة والإقامة .

فإن العبادات عندنا واجبة على الكفار^(٥) ، وإنما سقط القضاء بدليل ، وكذلك يجب الصيام عندنا على المجنون^(٦) ، في تفصيل بيانه في كتب المسائل ، وألزم الله تعالى ، عند

إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي فَقَالَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يُحَاسِبُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدَهُ وَيُؤَدِّي مَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَظَالِمِ مِنْ سَائِرِ عَمَلِهِ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا الصَّوْمُ فَيَتَحَمَّلُ اللَّهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَظَالِمِ وَيُدْخِلُهُ بِالصَّوْمِ الْجَنَّةَ (الترغيب والترهيب ٨٢/٢ ، وقال الحافظ روى البيهقي من طريق إسحاق بن أيوب ابن إحسان الواسطي عن أبيه عن ابن عيينة قال : إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يُحَاسِبُ اللَّهُ عَبْدَهُ وَيُؤَدِّي مَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَظَالِمِ مِنْ عَمَلِهِ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهُ إِلَّا الصَّوْمُ فَيَتَحَمَّلُ اللَّهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَظَالِمِ وَيُدْخِلُهُ بِالصَّوْمِ الْجَنَّةَ ، فتح الباري ١٠٩/٤ .

درجة الحديث : قال المنذري هو غريب ، الترغيب والترهيب ٨٢/٢ .

(١) تقدم .

(٢) في (م) الفقه .

(٣) متفق عليه . البخاري في كتاب الصوم باب قول النبي ﷺ : (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا) ٣٤/٣ ، ومسلم في كتاب الصيام باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفتور لرؤية الهلال ٧٥٩/٢ ، ومالك في الموطأ ٢٨٦/١ ، والبيهقي في شرح السنة ٢٢٧/٦ كلهم من حديث ابن عمر .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٥) انظر تفصيل ذلك في شرح التنقيح ص ٧٣ .

(٦) أما عند الشافعي فلا يجب عليه . انظر المجموع ٢٥٤/٦ .

رؤية الهلال ، بالصوم وتعليقه به إحصاء هلال شعبان . قال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ :
« أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ » خرجه الترمذي^(١) .

نكتة أصولية : قال بعض التابعين^(٢) إن غم الهلال عمل على تقديره بالحساب ، فإذا قال الحاسب : هو الليلة على درجة من الشمس يمكن أن يظهر فيها عادة لو لم يكن غيم فإنه يعمل على قوله في الصوم والفطر لقوله : (فَأَقْدُرُوا لَهُ) يريد فاحسبوا تقدير منازلته التي عبر الله عنها بقوله ﴿ وَالْقَمَرَ قَلْبَرْنَاهُ ﴾^(٣) مَنَازِلَ ﴿ . وسقط بعض المتأخرين من الرحالين^(٤) ههنا سقطه كبيرة فنسب هذا القول لبعض الشافعية^(٥) ، وما قال هذا القول أحد قبل التابعي ، ولا بعده غيره ، ونحن لا ننكر أصل الحساب ، ولا جري العادة ، في تقديم المنازل ولكن لا يجوز أن يكون المراد بتأويل الحديث ما ذكر لوجهين :

أحدهما : فما تفتن له مالك وجعله أصلاً في تأويل الحديث لمن بعده ، وذلك أنه قال ﷺ في الحديث الأول : (فَأَقْدُرُوا لَهُ)^(٦) ؛ فجاء بلفظ محتمل ثم فسر الاحتمال في

(١) الترمذي ٧١/٣ ، والبغوي في شرح السنة ٢٤٠/٦ وجود إسناده محققه ، والحديث فيه محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق ، له أوهام من السادسة ، مات سنة ١٤٥ على الصحيح / ع. ت. ١٩٦/٢ ، وفي ت. ت. روى له البخاري مقروناً بغيره ، ومسلم في المتابعات . ت. ت. ٣٧٥/٩ .
درجة الحديث : حسن لغيره .

(٢) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير ، بكسر الشين المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة بعدها تحتانية ثم راء ، العامري الحرشي ، بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة ، أبو عبد الله البصري ، ثقة عابد فاضل من الثانية ، مات سنة ٩٥/ع ، ت. ٢٥٣/٢ ، وقال في ت. ت. قال ابن حبان : ولد على عهد النبي ﷺ ، وكان من عباد أهل البصرة وزهادهم ت. ت. ١٧٤/١٠ .

(٣) سورة يس آية ٣٩ .

(٤) لعله يقصد بذلك أحمد بن صباح النهشلي ، أبو جعفر بن أبي سريج الرازي المقري ، ثقة ، حافظ ، له غرائب من العاشرة ، مات سنة ٢٠٤/خ دب. ت. ١٧/١ ، وانظرت ت. ٤٤/١ ، وتهذيب الكمال ١/٢٦ ، ونقل القول عنه البغوي في شرح السنة ٢٣٠/٦ وابن رشد في البداية ٢٠٧/١ .

وقد ناقش الشارح ابن الصباح في العارضة وشنع عليه كثيراً فقال : وهذه هفوة لا مرد لها ، وعشرة لا لعا منها ، وكسوة لا استقبال منها ، ونبوة لا قرب معها ، وزلة لا استقرار بعدها . أوه يا ابن سريج أين مسألتك السريجية ؟ وأين صوارمك السريجية ؟ تسلك هذا المضيق في غير الطريق ، وتخرج إلى الجهل عن العلم . . فكان وجوب رمضان جعله مختلف الحال يجب على قوم لحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب الجمل ، إن هذا لبعيد عن النبلاء فكيف عن العلماء . العارضة ٢٠٨/٣ .

(٥) نقل الحافظ عن ابن عبد البر في هذه المسألة قوله المعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور . فتح الباري ١٢٢/٤ .

(٦) الموطأ ١/٢٨٦ .

الحديث الثاني فقال : (فَأَكْمِلُوا الْعَدَّةَ ثَلَاثِينَ)^(١) فكأن هذا تفسير التقدير .
وأما الثاني فلا يجوز أن يعوّل في ذلك على قول الحساب لا لأنه باطل ولكن صيانة لعقائد الناس أن تناط بالعلويات وأن تعلق عباداتها بتداول الأفلاك ومواقعها في الاجتماع والاستقبال ، وذلك بحر عجاج إن أدخلوا فيه ، وأين هذا لمن عَقِلَ من التابعين وغيرهم من قول النبي ، ﷺ : « إِنَّا أُمِّيَّةٌ ^(٢) لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ الشَّهْرَ هَكَذَا »^(٣) الحديث . فإذا كان النبي ، ﷺ ، ينفي عن نفسه تعريف الأنامل المعتادة عند أهل الحساب فأولى وأحرى أن ينفي عن نفسه تعريف الكواكب وتعديلها .

فقه :

وإن كان الحكم منوطاً بالرؤية فليس يتفق لكل أحد أن يراه ؛ لأن ظهوره لحظة عن غفلة فإنما يراه بعضٌ دون بعضٍ ويلزم الصوم لمن لم يَرَهُ بمن رأى .
واختلف الناس فيمن يلزم به الصوم ، فقيل يلزم باثنين لأنهما^(٤) أصل الحقوق الخفية . وقيل يلزم بواحد ، وممن قاله (ش)^(٥) ، وقد روى ابن عمر قال : (رَأَيْتُ الْهَلَالَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ، ﷺ ، فَأَعْلَمْتُهُ فَأَمَرَ بِالصَّوْمِ)^(٦) أخرجه أبو داود .

(١) الموطأ ١/ ٢٨٧ .

(٢) قال الخطابي : إنما قيل لمن لا يكتب ولا يقرأ أمي لأنه منسوب إلى أمة العرب ، وكانوا لا يكتبون ولا يقرؤون ، ويقال إنما قيل له أمي على معنى أنه باق على الحال الذي ولدته أمه لم يتعلم قراءة ولا كتابة . شرح السنة ٢٢٩/٦ - ٢٣٠ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الصيام باب قول النبي ﷺ : لا نكتب ولا نحسب ٣٥/٣ ، ومسلم في الصيام باب وجوب صوم رمضان ٧٦١/٢ ، والبيهقي في شرح السنة ٢٢٨/٦ من حديث ابن عمر .

(٤) هذا مذهب مالك . انظر بداية المجتهد ٢٠٩/١ ، قال البيهقي وهو أظهر قولَي الشافعي . شرح السنة ٢٤٤/٦ .

(٥) انظر المجموع ٢٧٥/٦ .

(٦) أبو داود ٧٥٦/٢ ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٢٢١ ، والحاكم في المستدرک ٤٢٣/١ وقال صحيح على شرط مسلم . والدارقطني في السنن ١٥٦/٢ وقال يَفْرُدُ به مروان ابن محمد عن ابن وهب وهو ثقة ، والبيهقي في السنن الكبرى ٤١٢/٤ وقال هذا الحديث يعد من أفراد مروان بن محمد الدمشقي رواه عنه الربيع بن سليمان ، وقال الشيخ ناصر لم ينفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب ، وهو ثقة فقد تابعه هارون بن سعيد الأيلي ثنا عبد الله بن وهب به أخرجه الحاكم وعنه البيهقي إرواء الغليل ١٦/٤ .

درجة الحديث : صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي وابن حزم في المحلى ٢٣٦/٦ فقال خبر صحيح ، وأقره الحافظ في التلخيص ١٨٧/٢ ، وصحّحه أيضاً النووي في المجموع ٢٧٦/٦ .

وكثر في ذلك الآثار^(١). قال علماؤنا: هذه حكاية حال ، وقضية عين ، ويحتمل أن يكون رآه قبل ابن عمر غيره فسقط الاحتجاج به ، وهذا بين جداً . فأما الفطر فاتفق العلماء على ألا يكون إلا باثنين إلا أبا ثور فإنه قال : يفطر بقول الواحد^(٢) ، وجعله من باب الإخبار ، وخبر الواحد يلزم العمل به ، ولقد تفتن لمشكل وتعرض لعظيم قد بيناه في مسائل الخلاف ، وأقوى ما لكم على هذه الحالة في التمسك به أنه مسبق بالإجماع إذ استيفاء البيان معه ، ولا يمكن في هذه العجالة .

بديعة :

قال مالك ، رضي الله عنه : ويقال للذي قال يُصام بشهادة واحد : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَرِ آخر الشهر ؛ الكلام إلى آخره ، فقال : أيصام أحد وثلاثون يوماً؟^(٣) معناه لا سبيل إلى ذلك إذ ليس من شهر واحد وثلاثين ، ويقال له : أَرَأَيْتَ إِنْ جَرَى هَذَا فِي الصُّومِ شَاهِدِينَ أَلَيْسَ يُصَامُ أَحَدٌ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا؟ فما يلزم في الشاهد الواحد يلزم في الشاهدين لا محالة ، ذريعة ربما خطر بالبال الاحتراز عن هذه الحال فيقول المرء أصوم قبل الشهر مخافة أن أواقع الفطر فيه ، وهذه معصية عظيمة في الدين ، قال عمار : (مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ)^(٤) ، وقال النبي ، ﷺ : (لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ يَوْمَ

(١) وروي نحوه عن علي ، رواه الشافعي من طريق فاطمة بنت الحسين أن رجلاً شهد عند علي ، رضي الله عنه ، على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه أمر الناس أن يصوموا وقال : أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ أن أفطر من رمضان . الأم ٨٠/٢ ، ورواه البغوي في شرح السنة ٢٤٤ .

درجة الأثر : صححه النووي في المجموع ٢٨٣/٦ .

(٢) انظر المجموع ٢٨١/٦ .

(٣) الموطأ ٢٨٧/١ .

(٤) رواه أبو داود ٧٤٩/٢ - ٧٥٠ ، والترمذي ٧١/٣ ، والنسائي ١٥٣/٤ ، وابن ماجة ٥٢٧/١ ، وابن خزيمة في صحيحه ٢٠٥/٣ ، وابن حبان ص ٢٢٢ ، والحاكم في المستدرک ٤٢٤/١ وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، ورواه البغوي في شرح السنة ٢٤١/٦ والدارقطني في سننه ١٥٧/٢ وقال : هذا إسناده حسن صحيح رواه كلهم ثقات ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٨/٤ ، والطحاوي في معاني الآثار ٣٥٦/١ كلهم من طريق عمرو بن قيس الملائي عند أبي إسحاق عن صلة عن عمار ، وقال ابن عبد البر : هذا حديث مسند عندهم لا يختلفون في ذلك . نصب الراية ٤٤٢/٢ ، وعلقه البخاري بصيغة الجزم عن صلة عن عمار في الصوم باب قول النبي ، ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا » ٣٤/٤ .

وَلَا يَوْمَيْنِ^(١) بل روى أبو داود (وَأِذَا أَنْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَأْتِيَ رَمَضَانُ)^(٢)، وهذا إنما فعله النبي، ﷺ، احترازاً مما فعل أهل الكتاب لانهم كانوا يزيّدون في صومهم على ما فرض الله عليهم أولاً وآخرأ حتى بدّلوا العبادة، فلهذا لا يجوز استقبال رمضان ولا تشييعه (من أجله) قلنا في قول النبي ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتّاً مِنْ شَوَّالٍ»^(٣) الحديث، لانه لا يحل

درجة الحديث : قال الترمذي حسن صحيح ، وكذا قال الدارقطني وصححه ابن حزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي .

(١) متفق عليه . البخاري في الصيام باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين ٣٥/٣ ، ٣٦ ، ومسلم في الصيام باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ٧٦٢/٢ كلاهما من رواية أبي هريرة .
(٢) أبو داود ٧٥١/٢ ، وقال : كان عبد الرحمن لا يحدث به ، قلت لاحمد : لم ؟ قال : لانه كان عنده أن النبي، ﷺ، كان يصل شعبان برمضان ، وقال عن النبي، ﷺ، خلافه ورواه عبد الرزاق في المصنف ١٦١/٤ ، والترمذي ١١٥/٣ ، وابن ماجه ٥٢٨/١ ، والبغوي في شرح السنة ٢٣٨/٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/٤ ، وقال : قال أحمد ابن حنبل : هذا حديث منكر ، وكان عبد الرحمن لا يحدث به ، وقال النسائي : لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء ، وروي عن الإمام أحمد أنه قال : هذا الحديث ليس بمحفوظ ، قال : سألت عنه ابن مهدي فلم يصححه ولم يحدثني به وكان يتوقاه . قال أحمد : والعلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا . نصب الراية ٤٤١/٢ ، أقول : العلاء هو بن عبد الرحمن ابن يعقوب الحرقفي ، بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ، أبو شَيْبَل ، بكسر المعجمة وسكون الموحدة ، المدني صدوق ، ربما وهم ، من الخامسة . مات سنة بضع وثلاثين ز م ع ٩٣/٢ ، وقال في ت قال أبو داود : انكروا على العلاء . . حديث اذا انتصف شعبان فلا تصوموا . ت ١٨٧/٨ .

درجة الحديث : صحح إسناده شعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة ٢٣٨/٦ ، والراجح عندي أنه حسن لغيره من أجل العلاء بن عبد الرحمن .

(٣) مسلم في الصيام باب استحباب صيام ستة أيام من شوال تبعاً لرمضان ٨٢٢/٢ ، والترمذي ١٣٢/٣ وقال حسن صحيح ، وأبو داود ٣٢٤/٢ وفيه (فَكَانَ صَامَ الدَّهْرَ) ، وابن ماجه ٥٤٧/١ ، والدارمي ٢١/٢ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٢١/١٠ ، والبغوي في شرح السنة ٣٣١/٦ كلهم من حديث سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت الأنصاري عن أبي أيوب الأنصاري ، وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد ، ضعيف ؛ فقد قال فيه الحافظ : سعد بن سعيد بن قيس عمرو الأنصاري ، أخو يحيى ، صدوق سيء الحفظ من الرابعة ، مات سنة إحدى وأربعين ومائة ، روى له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة ت ٢٨٧/١ ، وانظر ت ٤٧٠/٣ ، والحديث رواه الحميدي في مسنده ١٨٨/١ ، وتناوله العلماء بالدراسة قديماً ؛ فقد تكلم على طرقه العلائي في رسالته رفع الإشكال عن حديث صيام ستة أيام من شوال فقال : حديث أبي أيوب ، رضي الله عنه ، أصح ما في الباب ، أخرجه مسلم في صحيحه من حديث إسماعيل بن جعفر وعبد الله بن المبارك الإمام وابن نمير ثلاثهم عن سعد بن سعيد به ، وأخرجه الأئمة أصحاب السنن من حديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي وأبي معاوية الضرير وودق بن عمرو الكندي ومحمد ابن عمر ابن علقمة =

صلتها بيوم الفطر ولكن يصومها متى كان ، لأن المقصود بالحديث : من صام رمضان فقد حصلت له مثوبة عشرة أشهر ، ومن صام ستة أيام فقد حصلت له مثوبة ستين يوماً وذلك الدهر ؛ فأفضلها أن يكون في عشر ذي الحجة ؛ إذ الصوم فيه أفضل منه في شوال ، فإن قال : لعلّي أموت ؟ قيل له : فصمها في شعبان .

تتميم :

ولأجل هذا قال العلماء : إنه إذا ثبت أصل الصوم بالشهادة مشي بالخبر فكل من سمعه لزمه ، إلا أن في ذلك تفاصيل كثيرة للعلماء ، فليس هذا موضعها ، من أهمها ما روى مسلم وغيره عن كريب (قَالَ : أُرْسَلْتَنِي أُمُّ الْفَضْلِ إِلَى الشَّامِ فَأَهْلَلْنَا هِلَالَ رَمَضَانَ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : لَكِنَّا أَهْلَلْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُهُ حَتَّى نَكْمِلَهُ . فَقُلْتُ : أَوَلَا نَكْتَفِي بِرُؤْيَى مُعَاوِيَةَ وَأَصْحَابِهِ ؟ فَقَالَ : لَا ، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(١) . واختلف الناس في تأويل هذا الحديث ؛ فمنهم من قال : إنما فعل ذلك ابن عباس لأجل اختلاف الآثار في ارتفاع الهلال وانخفاضه وعلوه في الأفق وسفله / ، وإليه أشار البخاري بقوله : (باب لأهل كل بلد رؤيتهم) ^(٢) ، وهذا لا يستنكر

كلهم عن سعد بن سعيد به ، ورواه عبد الملك بن جريح وسفيان الثوري وروح بن القاسم وقرة بن عبد الرحمن وعمر بن علي المقدي ، كلهم عن سعد بن سعيد ، فهؤلاء خمسة عشر نفساً من الثقات روه عن سعد بن سعيد ، وسعد بن سعيد روى عنه شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وعبد الملك ابن جريح وسليمان بن بلال ، وهؤلاء أئمة كبار . قال أحمد بن حنبل : كان شعبة آية وحده في هذا الشأن ، وقال محمد ابن سعد : شعبة أول من فتن عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين وصار علماً يقتدى به وتبعه عليه بعده أهل العراق وسعد بن سعيد الأنصاري ، ذكره ابن حبان في الثقات من طبقة التابعين . رفع الإشكال ل ٢١ .

ونقل السبكي والبنّا عن الجزري قوله : حديث أبي أيوب لا شك في صحته ، وتابع سعداً على روايته أخواه عبد ربه ويحيى وصفوان بن سليم وغيرهم ، المنهل العذب المورود ١٠/١٩٢ ، والفتح الرباني ٢٢١/١٠ .

قلت : متابعة صفوان ابن سليم تقدمت عند أبي داود والحميدي في مسنده والدارمي ، وأما متابعة يحيى ابن سعيد فهي عند النسائي في الكبرى ، كما ذكر المزي في تحفة الأشراف ٣/١٠٠ .

درجة الحديث : صححه البغوي والعلاني والجزري ..

(١) مسلم في الصيام باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم وإنهم إذا رأوا الهلال ببلد لا يثبت ٢/٧٦٥ ، وأبو داود ٢٩٩/٢ ، والترمذي ٣/٧٦-٧٧ ، والنسائي ٤/١٣١ ، والدارقطني في السنن ٢/١٧١ .

(٢) أقول : هذه الترجمة في مسلم ، كما تقدم .

في مطالع النيرات ؛ فإن سهيلاً يظهر في بعض الأوقات دون بعض ، وينات نعش نير شمالي تراه في آخر الصيف حيث يطلع سهيل ، يطلع من كواكبه السبعة اثنان وتبقى خمسة ، ونراها كلها في بلادنا هذه مستقلة عن الأفق ، بعيدة عن الغروب ، ومنهم من قال في تأويل الحديث الصحيح : أن السماء كانت مصحبة فلم يره أحد من أهل المدينة فكانت رؤيتهم أقوى من خبر كريب إذ لم يكونوا يرجعون من المعاينة إلى الخبر فليس الخبر كالمعاينة^(١). حديث: روى عبد الله بن عمر أنه قال : لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر^(٢) ، وأسندته حفصة إلى النبي ﷺ (قَالَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ)^(٣) وحمل مالك ، رضي الله عنه ، هذا الحديث على عمومته في النفل والقرض والحق معه^(٤) ؛ لأن القصد بالفعل إنما يكون حالة الفعل ، فأما بعده فمحال أن يرجع إليه لأن المستقبل لا يلحق الماضي حساً ولا حكماً ، وغلط الشافعي ، رضي الله عنه ، في التل فقال: إنه

(١) رواه الإمام أحمد من حديث سعيد ابن جبير عن ابن عباس . المسند ٢١٥/١ و ٢٧١ .

درجة الحديث : صحيح .

(٢) الموطأ ٢٨٨/١ ، موقوفاً عليه .

(٣) رواه أبو داود ٨٣٣/٢ عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة ، زوج النبي ، ﷺ . . . والترمذي ١٠٨/٢ ، والنسائي ١٩٦/٤ ، وابن ماجه ٥٤٢/١ ، والدارمي ٦/٢ ، وأحمد في المسند ٢٨٧/٦ ، والدارقطني في السنن ١٧٢/٢ ، وابن خزيمة ٢١٢/٣ ، والبيهقي في السنن ٢٠٢/٤ . وقال هذا حديث قد اختلف على الزهري في إسناده وفي رفعه إلى النبي ، ﷺ ، وعبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفع ، وهو من الثقات الأثبات ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار ٥٥/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٢٦٨/٦ كلهم مثل رواية أبي داود ، وهذا الحديث اختلف في رفعه ووقفه . قال الحافظ : اختلف الأئمة في رفعه ووقفه ، فقال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا أدري أيهما أصح ، لكن الوقف أشبه ، وقال أبو داود : لا يصح رفعه ، وقال الترمذي : الموقوف أصح ، ونقل في العلل عن البخاري أنه قال : هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوف ، وقال النسائي : الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه ، وقال أحمد : ما له عندي ذلك الإسناد ، وقال البيهقي : رواه ثقات إلا أنه روي موقوفاً ، وقال البخاري في تاريخه الصغير ص ٦٨ بعد ذكره اختلاف الناقلين : غير المرفوع أصح ، وقال الطحاوي في معاني الآثار ٥٥/٢ : هذا الحديث لا يرفعه الحفاظ الذين يروونه عن ابن شهاب ويختلفون عنه فيه اختلاف يوجب اضطراب الحديث بما هو دونه . وقال الخطابي : أسنده عبد الله بن أبي بكر وزيادة الثقة مقبولة ، وقال ابن حزم : الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة ، وقال الدارقطني : كلهم ثقات . تلخيص الحبير ٢٠٠/٢ ، وقال النووي إسناده صحيح في كثير من الطرق فيعتمد عليه ولا يضر كون بعض طرقه ضعيفاً ، أو موقوفاً ، فإن الثقة الواصل له مرفوعاً معه زيادة علم فيجب قبولها . . . والحديث حسن . المجموع ٢٨٩/٦ .

درجة الحديث : عندي أن تحسين النووي له أولى .

(٤) انظر شرح الزرقاني ١٥٧/٢ .

يجزي بنية من النهار^(١)، وساعده (ح) على هذا اللفظ ، وزاد بأن قاس الفرض عليه بأن قال: ويجوز أيضاً رمضان بنية من النهار^(٢). والذي أوقعهم في ذلك الحديث المشهور أن النبي ﷺ، « دَخَلَ بَيْتَهُ فَقَالَ : هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَإِنِّي صَائِمٌ »^(٣)، قالوا : ولم يكن طلبه للطعام عبثاً. وإنما كان ليأكل، فلما لم يجد نوى الصوم . قلنا : وفي أي وقت كان هذا من النهار ؟ لعله كان بعد الظهر وأنتم لا تقولون به^(٤) ، فليس لكم على هذا الحديث حجة . ونحن نقول : إنه نوى الصيام ليلاً ، وطلب الطعام على أصلكم لا يضر لأن التطوع عندكم لا يلزم التماذي فيه^(٥)، فقد خرج الحديث عن أيديكم من كل وجه ، فإن قيل فيلزمكم في قولكم أن صوم التطوع لا يجوز الإفطار فيه^(٦)، قلنا : هذه مسألة أخرى ، وإذا بطلت مسألتكم وخرج عن أيديكم دليلكم لا يجوز الانتقال إلى مسألة أخرى ، وقد بينا نحن تحقيق الجواب عن هذا في مسائل الخلاف فلينظر هناك إن شاء الله تعالى .

صيام الذي يصبح جنباً :

ذكر حديث عائشة والسائل إلى آخره قال فيه رسول الله ﷺ : « وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ وَأُصْبِحُ جُنْبًا »^(٧) ، فأحال على فعله ليبين أنه أسوة وأنه والقول سواء في وجوب الاقتداء حتى يقوم دليل التخصيص له به وقوله : (إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْشَاكُمُ اللَّهُ) ، إن قيل من أي شيء كان يخاف رسول الله ﷺ ، والأنبياء ، عليهم السلام ، قد آمنوا من سوء

(١) انظر المجموع للنووي ٢٩٠/٦ ، وشرح السنة ٢٧٠/٦ .

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٤/٢ .

(٣) حديث مسلم في الصيام باب جواز صوم النافلة بنية من النهار : ٨٠٨/٢ - ٨٠٩ ، والترمذي ١١١/٣ ، والنسائي ١٩٣/٤ ، وشرح السنة ٢٧٠/٦ - ٢٧١ كلهم عن عائشة أم المؤمنين قالت : (دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ، ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ فَقُلْنَا : لَا . قَالَ : فَإِنِّي إِذْنٌ صَائِمٌ . .)

(٤) انظر المجموع ٣٢٤/٦ .

(٥) انظر المجموع ٣٢٤/٦ .

(٦) هذا إلزام من الشافعية للمالكية .

(٧) الموطأ ٢٨٩/١ ولفظه : عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُصْبِحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَأَنَا أُصْبِحُ جُنْبًا وَأُرِيدُ الصَّيَامَ فَأَغْتَسِلُ فَأَصُومُ . . . والحديث رواه أيضاً مسلم في الصيام باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ٧٨١/٢ ، وابن خزيمة في صحيحه ٢٤٩/٣ ، وعزاه الحافظ للنسائي . فتح الباري ١٤٧/٤ .

الخاتمة . وقد قيل لرسول الله ، ﷺ : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ ^(١) ، فلم يبق للخشية وجه . وقد أجبتنا عن هذا السؤال في الكتاب الكبير ^(٢) ، وأقوى وجه فيه أن النبي ، ﷺ ، إن كان قد أمِن العقاب فإنه كان يخشى من العتاب ^(٣) ، هذا جواب أهل الإشارة ^(٤) ، وقال سائر العلماء : إنما غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بشرط امتثاله لما أمر به واجتنابه لما نُهي عنه ^(٥) .

(١) سورة الفتح آية (٢) .

(٢) الكتاب الكبير ذكره أيضاً في المسالك على موطأ مالك ك ٢٩٥ .

(٣) هذا الكلام هنا هو عين كلامه في المسالك ل ٢٩٥ دون زيادة أو نقص ، ويدل لقول الشارح قوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ ﴾ . [التوبة آية ٤٣] وقوله : ﴿ عَسَى وَتَوَلَّى ﴾ * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ [سورة عبس آية ١ ، ٢] قال أبو جعفر النحاس : عفا الله عنك معناه قولان .

١ - أحدهما أنه افتتاح الكلام كما تقول أصلحك الله كان كذا وكذا .

٢ - القول الآخر وهو أولى لأن المعنى عفا الله عنك ما كان من ذنبك في أن أذنت لهم ، ويدل على هذا ﴿ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ ﴾ لأنه لا يقال : لم فعلت ما أمرتك به . والأصل أن يقال : لم فعلت لأحد فعل شيئاً لم يؤمر به . إعراب القرآن للنحاس ٢١/٢ .

وقال القرطبي : أخبره بالعفو قبل الذنب لثلاث يطير قلبه فرقاً وقيل ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ﴾ ما كان من ذنبك في أن أذنت لهم . . ونقل عن القشيري قوله : هذا عتاب تَلَطَّفَ إِذْ قَالَ : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ﴾ وكان عليه السلام أذن من غير وحي نزل فيه . قال قتادة وعمرو بن ميمون : ثنننا فعلهما النبي ، ﷺ ، ولم يؤمر بهما : أذنه لطائفة من المنافقين بالتخلف عنه ولم يكن له أن يمضي شيئاً إلا بوحي ، وأخذ من الأسرى الفدية فعاتبه الله كما تسمعون .

قال بعض العلماء : إنما بدر منه ترك الأولى فقدم له العفو على الخطاب الذي هو صورة العتاب ، القرطبي ١٥٥/٨ .

وقال في سورة عبس : هذه الآية عتاب من الله لنبيه ، ﷺ ، في إعراضه وتولييه عن عبد الله بن أم مكتوم ، ونظير هذه الآية في العتاب قوله في سورة الأنعام : ﴿ وَلَا تَقْرُؤْ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ وكذلك في سورة الكهف : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تَرْيَدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ . القرطبي ٢١٢/١٩ - ٢١٤ ، وانظر زاد المسير ٤٤٤/٣ ، ومختصر تفسير ابن كثير ١٤٥/٢ ، وتفسير أبي السعود ١٥٥/٥ .

(٤) هذا ما يطلقه على أهل الصوفية .

(٥) قال ابن كثير : هذا من خصائصه ، ﷺ ، التي لا يشاركه فيها غيره . وليس حديث صحيح في ثواب الأعمال لغيره غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وهذا فيه تشريف عظيم لرسول الله ﷺ ، وهو ﷺ في جميع أموره على الطاعة والبر والاستقامة لم ينلها بشر سواه . مختصر تفسير ابن كثير ٣/٣٤٠ .

الرخصة في القبلة للصائم :

ثم ذكر مالك حديث أم سلمة ، رضي الله عنها ، وهو مثل الذي قبله في الاقتداء بفعل النبي ، ﷺ ، وإحالة الصحابة في قصد البیان عليه كما كان هو يحيل ، ﷺ ، عليه وقول السائل (الله يحل لرسوله ما شاء) يعني أنه لما رأى النبي ، ﷺ ، يختص بأشياء ظن أن هذا منها فبين النبي ، ﷺ ، أن الأصل الاسترسال على الاستدلال بجميع أفعاله حتى يقوم الدليل على تخصيصه^(١) بها . / وقوله إني لأتقاكم لله ذكر قوله أخشاكم مقروناً بالرجاء وذكر قوله أتقاكم على القطع ورجاء رسول الله ، ﷺ ، قطع لأنه لم يخب ظنه بربه ، وقطعه قطع لأنه خبر عن حقيقة حاله أعلمهم بذلك على سبيل الاعتقاد والإعلام بالدين ، لا على سبيل الفخر على المسلمين ؛ وقد روت عائشة ، رضي الله عنها ، أن النبي ، ﷺ ، : (كَانَ يُقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ)^(٢) وكانت تقول : (وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ نَفْسُهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، يَمْلِكُ نَفْسُهُ) . فلذلك شدد فيه ابن القاسم عن مالك في كل صوم لأنها لا تدعو إلى خير^(٣) ، ورخص فيها في التطوع من رواية ابن وهب^(٤) ،

(١) حديث أم سلمة المشار إليه ورد في الموطأ ٢٩١/١ - ٢٩٢ مرسلين طريق عطاء بن يسار أن رجلاً قبل أمرأته وهو صائم في رمضان فوجد في ذلك وجداً شديداً فأرسل أمرأته تسأل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة ، زوج النبي ، ﷺ ، فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله ﷺ ، يقبل وهو صائم فرجعت فأخبرت زوجها بذلك فزاده ذلك شراً وقال لسنأ مثل رسول الله ﷺ . . ورواه الشافعي من طريق مالك وقال قد سمعت من يصل هذا الحديث ، ولا يحضرني ذكر من وصله . الرسالة ص ٤٠٤ - ٤٠٥ ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه أخبره أنه قبل أمرأته على عهد رسول الله ﷺ ، وهو صائم فأمر أمرأته فسألت النبي ﷺ ، عن ذلك . . المصنف ١٨٤/٤ ، ورواه أحمد في المسند قال حدثني عبد الرزاق وساق الحديث . . المسند ٤٣٤/٥ ، وطريق عبد الرزاق موصولة ، وعزه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦٦/٣ إلى أحمد وقال رجاله رجال الصحيح وأقره الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للرسالة ص ٤٠٥ ، وصححه أيضاً الحافظ في الفتح ١٥١/٤ .

درجة الحديث : صحيح .

(٢) متفق عليه . البخاري في الصيام باب المباشرة للصائم ٣٨/٣ من طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة . . ، ومسلم في الصوم باب القبلة للصائم ٧٧٧/٢ وفي رواية عبيد الله بن عمر عن القاسم عنها عند مسلم ٧٧٧/٢ (يُقْبِلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ) .

(٣) قال الباجي : وفي المجموعة قال ابن القاسم شدد مالك في القبلة للصائم في الفرض والتطوع . المستقى ٤٧/٢ .

(٤) قال الباجي : وروى ابن وهب في موطئه عن مالك : أما القبلة في التطوع فانا أرجو أن يكون ذلك واسعاً ، =

..... وذكره ابن حبيب^(١) . والصحيح عندي ما في الحديث من قولها : (وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، يَمْلِكُ إِرْبَهُ) فلا ينبغي لأحد أن يعترضها إلا أن يكون شيخاً كبيراً منكسر الشهوة ، ولعل هذا السائل كان كذلك ؛ لأن في تعاطيها تغريراً بالعبادة وتعريضاً لها لأسباب الفساد ، وذلك مكروه باتفاق من الأمة حيث يتوقع ، فهذا مثله . .

الصيام في السفر :

قالت الشافعية : الفطر أفضل^(٢) في السفر ، وقال (ح) الصوم أفضل إلا عند لقاء العدو^(٣) ، ولا خلاف فيه بينهم . ويحكي عن قوم^(٤) أن الصوم في السفر لا يجوز ، وإن من صام لا يجزيه ، وهم أقل خلقاً وقولهم أعظم فرقاً في الدين وفتقاً ، ولولا ما شدك من قلوب الناس في بلادنا بهذه المقالة الركيكة ما لفتنا نحوها ليتأ^(٥) . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٦) وهذا نص . فإن قيل فقد قال بعد ذلك : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٧) ؛ فأوجب العدة على المسافر مطلقاً من غير اعتبار فطر أو صوم ، وقال ﷺ في قوم صاموا في السفر (أُولَئِكَ الْعُصَاةُ)^(٨) . . وقال أيضاً :

وأما الفريضة فإن ترك ذلك أحب إليّ . المنتقى ٤٦/٢ ، وقد راجعت القطعة العوجودة من موطأ ابن وهب ولم أجد ذلك ولعله في المفقود من هذا الموطأ .
(١) وروى ابن حبيب عن مالك أنه شدد في القبلة في الفريضة وأرخص فيها في التطوع وتركها أحب إليّ من غير ضيق المنتقى ٤٧/٢ .

(٢) قال الشافعي : الصوم أحب إلينا لمن قوي عليه . الأم ٨٧/٢ .
وقال النووي : قال الشافعي والأصحاب إن تضرر بالصوم فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل وقال الخراسانيون قولاً شاذاً ضعيفاً أن الفطر أفضل مطلقاً والمذهب الأول : المجموع ٢٦١/٦ وقال الحافظ ذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة . . وقال آخرون أفضلهما يسرهما . . فتح الباري ١٨٣/٤ .

(٣) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٧٩/٢ .
(٤) يقصد الشارح بهذا الكلام الرد على الظاهرية القائلين بهذا القول وقد ساق ابن حزم في المحلى ٢٤٣/٦ أدلتهم ورد على المخالفين فليُنظر هناك وانظر المغني لابن قدامة ١٤٩/٣ .

(٥) الليت بالكسر صفحة العتق وهما ليتان ، الصحاح في اللغة والعلوم ٤٦٧/٢ .

(٦) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٧) البقرة آية ١٨٤ .

(٨) مسلم في الصوم باب جواز الصوم والفطر في رمضان للمسافر ٧٨٥/٢ والترمذي ٨٩/٣ وقال حسن =

(لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ) ^(١) ، وإنما نسب المعصية إلى الصائمين ، ونفى أن يكون الصوم في السفر براً في صيام رمضان . فالجواب أنا نقول قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ جملة هي أحد قسمين : القسم الأول هو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(٢) فقسم الله تعالى في الآية الأولى المخاطبين بالصيام قسمين .

أحدهما : مريض ومسافر .

والثاني : قادر على الصيام .

وإنما تقابل هذان القسمان لأن القسم الأول معناه من كان له عذر يمنعه من الصيام ، فقسم العذر بالمرض والسفر ، ثم قابله بالقسم الثاني وهي الطاعة على الصوم ؛ فجعل على الذي لا / يقدر على الصيام عدة من أيام أخر ، وجعل على القادر الفدية ، إن لم يرد الصوم . قال ابن أبي ليلى ^(٣) : يا أصحاب ^(٤) محمد إن هذه لما نزلت شق عليهم فأمروا بالفدية ثم نسخ ذلك بالآية التي بعدها ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ ^(٥) ، معناه فافطر فعليه عدة من أيام أخر . وبهذا يتنظم

صحيح ، والبخاري في شرح السنة ٣١١/٦ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٦/٤ كلهم من حديث جابر بن عبد الله .

(١) متفق عليه . البخاري في الصوم باب قول النبي ﷺ ، لمن ظلل عليه واشتد الحر : (لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ) ٤٤/٣ ، ومسلم في الصيام باب جواز الصوم والفطر في رمضان للمسافر ٧٨٦/٢ ، والبخاري في شرح السنة ٣٠٨/٦ والبيهقي في السنن ٢٤٢/٤ - ٢٤٣ . كلهم من حديث جابر بن عبد الله .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٣) عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ، ثم الكوفي ، ثقة من الثانية . اختلف في سماعه من عمر ، مات بوقعة الجمامم سنة ٨٦ وقيل غرق / ع ، ت ٤٩٦/٢ ، وانظرت ت ٢٦٠/٦ .

(٤) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب نا أصحاب محمد .

(٥) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم ، في الصوم باب وعلى الذين يطيقونه فدية ولفظه : وَقَالَ نَكِيرٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرَّةٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ : (نَزَلَ رَمَضَانُ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ مِمَّنْ يَطِيقُهُ وَرَخَّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ فَنَسَخْتَهَا ﴾ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ فأمروا بالصوم ، البخاري ٤٥/٣ . وقد وصله البيهقي ولفظه (أُجِيلَ الصَّوْمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ قَدِمَ النَّاسُ الْمَدِينَةَ وَلَا عَهْدَ لَهُمْ بِالصَّيَامِ فَكَانُوا يَصُومُونَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ حَتَّى نَزَلَ (شَهْرُ رَمَضَانَ) فَاسْتَكْتَرُوا ذَلِكَ وَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ مَسْكِينًا كُلَّ يَوْمٍ تَرَكَ الصَّيَامَ مِمَّنْ يَطِيقُهُ وَرَخَّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ) =

التقسيم ويستتب الكلام ويرتبط مع آخره بقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ يعني ان يتقبلوا عن الأداء إذا تعذر إلى القضاء ، ثم قال ولتكمّلوا العدة ولو صام مرتين ل زاد عليها . وأما قوله (أولئك العصاة وليس من البر) فيعارضه حديث أنس رضي الله عنه : (سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، فَلَمْ يَعِْبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ) (١) ..

وروى حمزة بن عمرو الأسلمي (٢) أن النبي ، ﷺ ، قال له في الصوم في السفر (إن شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ) (٣) . فإن قيل فإذا تعارضت الأحاديث ما الحكم فيها ؟ قلنا : لو علم التاريخ لحكمنا بالآخر منها على الأول ، فإذا جهلت التواريخ فاختلف الناس على ثلاثة أقوال فمنهم من قال يؤخذ بالأشد منها لأنه الأحوط والدين يحتاط له . ومنهم من قال يؤخذ بالأخف لأن الله تعالى قد رفع الحرج ويعث النبي ، ﷺ ، بالحنيفية السمحة .

ومنهم من قال يسقط ويطلب دليل آخر فإن أمكن الترجيح فيجب العمل به (٤) . وههنا ترجح أحاديث الجواز على أحاديث المنع ؛ لأن هذا الذي قال النبي ، ﷺ ، إنما كان في سفرة واحدة ، وهذا الذي قال لأنس ابن مالك الأنصاري ، رضي الله عنه ، ولحمزة بن عمرو الأسلمي ولأنس ابن مالك الكعبي (٥) . وقد قال له إذن فكل . قال له أنس إني صائم

ونسخه ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

قَالَ (فَأَمَرُوا بِالصَّيَامِ) السنن الكبرى ٢٠٠/٤ .

درجة الحديث : قَالَ النووي : علّقه البخاري بضيعة الجزم فيكون صحيحاً كما تقررت قاعدته ، المجموع ٢٥٠/٦ وقد تقدم وصل البيهقي له ، وقد أشار الحافظ إلى وصل البيهقي بقوله وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريقه . فتح الباري ١٨٨/٤ .

(١) متفق عليه . البخاري في الصوم باب لم يعب أصحاب النبي ، ﷺ ، بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار ٤٤/٣ ، ومسلم في الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية ٧٨٨/٢ ، والموطأ ٢٩٥/١ والبخاري في شرح السنة ٣٠٥/٦ .

(٢) حمزة بن عمرو الأسلمي . يكنى أبا صالح ، وقيل يكنى أبا محمد ، يعدّ في أهل الحجاز . مات سنة ٦١ هـ وهو ابن ٧١ سنة ، ويقال ابن ٨٠ سنة ، وروى عنه أهل المدينة وكان يسرد الصوم . الاستيعاب ٣٧٥/٢ ، أسد الغابة ٥٥/٢ .

(٣) متفق عليه ، البخاري في الصوم باب الصوم في السفر والإفطار ٤٣/٣ ، ومسلم في الصيام باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ٧٨٩/٢ ، والموطأ ٢٩٥/١ ، والبخاري في شرح السنة ٣٠٥/٦ .

(٤) انظر كتاب المحصول في علم الأصول للشارح ل ٦٥ أ ب .

(٥) أنس بن مالك القشيري ثم الكعبي ، أبو أمية ، وقيل أميمة ، أو أبو مية ، صحابي نزل البصرة/ عم . =

قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ»^(١)، كان في أوقات مختلفة، وأيضاً فإن النبي، ﷺ، إنما قال ليس من البر الصيام في السفر حين رأى رجلاً قد ظلل عليه من شدة الحر فسأل عنه فقيل إنه صائم فقال فيه: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»، وقد روي، عنه عليه السلام، أنه قال: (لَيْسَ مِنْ أَمْرٍ بِرٌّ أَوْ صَوْمٌ فِي أَمْرٍ سَفَرٍ)^(٢)؛ وهي لغة للمقول له قالها النبي، ﷺ، قصد الإفهام^(٣). وقول النبي، ﷺ، «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ» قالها في قوم صاموا بعد فطر النبي، ﷺ، وأمره بالفطر. وقال «تَقَوُّوا لِعَدُوِّكُمْ»^(٤). وكذلك قال علماؤنا إن الفطر في الجهاد أفضل لما فيه من القوة على العدو والحرب، فأما قول الشافعية وأخوانهم إن الفطر^(٥) أفضل فانتزعوا بقوله في الحديث: (ثُمَّ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ)^(٦)، وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْدَثِ فَلَا أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِ.....

ت ٨٥/١ وانظرت ت ٣٧٩/١، والإصابة ٨٥/١، وقال وقع حند ابن ماجه أنس ابن مالك رجل من بني عبد الأشهل وهو غلط، وفي رواية أبي داود عن أنس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب، أخوه قشير لامن قشير، وهذا هو الصواب، وبذلك جزم البخاري في ترجمته، وعلى هذا فهو كعبي لا قشيري، وانظر الاستيعاب ١١١/١، والتاريخ الكبير ٣٠/١.

(١) رواه أبو داود ٧٩٦/٢، والترمذي ٩٤/٣ - ٩٥، وقال حديث أنس بن مالك الكعبي حديث حسن ولا نعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي، ﷺ، غير هذا الحديث الواحد والعمل على هذا عند أهل العلم. ورواه النسائي ١٨٠/٤ - ١٨١، وابن ماجه ٥٣٣/١، وأحمد انظر الفتح الرباني ١٠/١٢٦، والبغوي في شرح السنة ٣١٥/٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣١/٤، وابن جرير في تفسيره ٤٣٥/٣. درجة الحديث: حسنة الترمذي كما تقدم، ونقل الحافظ في ت ٣٧٩/١ عن الترمذي أنه صححه واقره على ذلك وقال وفي رواية ابن ماجه رجل من بني عبد الأشهل، وهو غلط..

(٢) رواه أحمد انظر الفتح الرباني ١٠/١٠٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٢٤٢، من رواية كعب بن عاصم الأشعري، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/١٦١ وعزاه لأحمد، والطبراني في الكبير وقال ورجال أحمد رجال الصحيح. درجة الحديث: صحيح.

(٣) قال الحافظ: يحتمل أن يكون رسول الله ﷺ، خاطب بها.. الأشعري لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته فحملها الراوي عنه وأداها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجه عندي. تلخيص الحبير ٢/٢١٧.

(٤) مسلم في كتاب الصيام باب أجر المفطر في السفر إذا نوى العمل ٢/٧٨٩، وأبو داود ٢/٧٦٥، والترمذي ٩٣/٣ مختصراً، والنسائي ٤/١٨٨ كلهم عن أبي سعيد.

(٥) تقدم الكلام على المسألة.

(٦) متفق عليه. البخاري في الصوم باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر ٣/٤٣، ومسلم في الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ٢/٧٨٤، والموطأ ١/٢٩٤، والبغوي في شرح السنة ٦/٣١٠ كلهم من

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

وقال ﷺ في الفطر في السفر (عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ فَاقْبَلُوهَا)^(٢)، خَرَّجَهُ النسائي قالوا ولأنه أرفق بالبدن، وكان النبي، ﷺ، يحب الرفق في الأمر كله^(٣)، قلنا: قد قال النبي، ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَهَا فَحَسَنَ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلْيَفْعَلْ»^(٤) صححه الدارقطني، وثبت (أيضاً) عن النبي، ﷺ (أَنَّهُ سَافَرُ فَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ صَامَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْطَرَ فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ)^(٥) وقالت عائشة، رضي الله عنها: «سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، ﷺ، فَأَفْطَرَ وَصُمْتُ»^(٦)، صححه الدارقطني والقاضي

حديث ابن عباس وهو من مراسلاته، فقد نقل الحافظ عن القاسبي أن هذا الحديث من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان، في هذه السفرة، مقيماً مع أبيه بمكة فلم يشاهد القصة، فكانه سمعها من غيره من الصحابة. فتح الباري ١٨٢/٤ وشرح الزرقاني ١٦٦/٢.

(١) جملة (كَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحَدِثِ فَأَلْأَحَدِثِ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) مدرجة من قول الزهري، وبذلك جزم البخاري، كما قال الحافظ: وظهره أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك. فتح الباري ١٨١/٤.

وترجم ابن خزيمة على ذلك بقوله باب ذكر البيان على أن هذه الكلمة (إِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ) ليس من قول ابن عباس. صحيح ابن خزيمة ٢٦٢/٣.

(٢) النسائي ١٧٦/٤ من طريق الأوزاعي: حدثني يحيى بن أبي كثير قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله، ونقل الحافظ عن ابن القطان قوله إسناد هذه الزيادة حسن متصل. تلخيص الحبير ٢١٧/٢، وقال الشيخ ناصر خلاصة القول أن هذه الزيادة إسنادها صحيح ولا يضره تفرد يحيى بن أبي كثير بها لأنه ثقة ثبت كما في ت ٣٥٦/٢، وإنما يخشى البعض من التدليس، وقد صرح هنا بالتحديث فأما بذلك تدليسه. إرواء الغليل ٥٦/٤.

درجة الحديث: الراجح عندي صحته، كما قال الشيخ ناصر وقبله الحافظ.

(٣) متفق عليه. البخاري في كتاب الأدب باب الرفق في الأمر كله ١٤/٨، ومسلم في كتاب السلام باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف الرد عليهم ١٧٠٦/٤، كلاهما من حديث عائشة.

(٤) سنن الدارقطني ١٨٩/٢ - ١٩٠ من طريق عمرو بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن أبي مرواح، ومن طريق ابن لهيعة وعمرو بن الحارث أيضاً عن الأسود عن عروة عن أبي مرواح عن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال: يا رسول الله إني أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح؟ فقال رسول الله ﷺ... قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح.

درجة الحديث: صححه الدارقطني.

(٥) تقدم.

(٦) الدارقطني في سننه ١٨٨/٢ وقال: وهو إسناد حسن، ولعل الشارح اطلع على تصحيحه له في موضع آخر غير السنن. وقد حسنه النووي. انظر المجموع ٢٦٥/٦.

على ذلك كله الآية المحكمة باجماع وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(١) فإن فيه تمام الأجر وحفظ الزمان المعين والمبادرة بالعبادة ، فإن قيل : / فقد قال النبي ، ﷺ ، في قوم صاموا في السفر وقعدوا ، وآخرين سقوا واستقوا واطحنوا لهم واعتجنوا « ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ »^(٢) فجعل أجر أهل الفطر في السفر أكثر من الصيام .

قلنا : قد اتفقنا على أن من أفطر في السفر ليس له أجره في الصوم فضلاً عن أن يكون أجره مثل أجر الصائم أو فوقه ، وإنما أراد ﷺ أن أجر الخدمة في السفر والقدرة على العدو أفضل من أجر الصائم لأنه يتقوى لعدوه ، ولأنه يحصل له مثل أجر الصائم لخدمته له ، قال النبي ، ﷺ ، « مَنْ فَطَرَ صَائِماً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ »^(٣) وكذلك نقول نحن : إن الفطر عند مدانة العدو أفضل .

كفارة من أفطر في رمضان :

ثبت عن النبي ، ﷺ ، (أَنَّ رَجُلًا^(٤) جَاءَ يَضْرِبُ نَحْرَهُ وَيَنْتِفُ شَعْرَهُ وَيَقُولُ هَلَكْتُ أَحْتَرَقْتُ - وفي رواية (هَلَكَ الْأَبْعَدُ) - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ، ﷺ : هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْتِقَ رَقَبَةً ؟ قَالَ : لَا)^(٥) الحديث إلى آخره . وثبت عنه أيضاً عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، أن رجلاً

(١) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٢) متفق عليه . البخاري في الجهاد باب الخدمة في الغزو ٤/٤٢ ، ومسلم في الصيام باب أجر الفطر في السفر إذا تولى العمل ٢/٧٨٨ ، والنسائي ٤/١٨٢ كلهم من حديث أنس بن مالك .

(٣) رواه الترمذي ٣/١٧١ وقال حسن صحيح من حديث زيد بن خالد الجهني ، وأحمد مثل لفظ الترمذي ، انظر الفتح الرباني ١٠/١٠ ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٢٢٥ ، وابن ماجه ١/٥٥٥ ، وابن خزيمة بلفظ (مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا أَوْ جَهَّزَ حَاجًّا أَوْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِيهِ أَوْ فَطَرَ صَائِماً كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئًا) صحيح ابن خزيمة ٣/٢٧٧ ، ورواه النسائي دون ذكر الحج والصوم ٦/٤٦ ، وعبد الرزاق في المصنف ٤/٣١١ .

درجة الحديث : قال فيه الترمذي حسن صحيح ، كما صححه الأعظمي في تعليقه على ابن خزيمة .

(٤) قال الحافظ في الفتح لم أقف على تسميته إلا أن عبد الغني ، في المبهمات ، وتبعه ابن بشكوال جزماً بأنه سليمان ، أو سلمة بن صخر البياضي . وقال وروي ابن عبد البر في التمهيد من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على امرأته في رمضان في عهد النبي ، ﷺ ، هو سليمان ابن صخر . قال ابن عبد البر : أظن هذا وهماً لأن المحفوظ أنه ظاهر من امرأته ، وقع عليها في الليل لا أن ذلك كان منه بالنهار . ويحتمل أن يكون قوله ، في الرواية المذكورة ، وقع على امرأته في رمضان ، أي ليلاً ، بعد أن ظاهر فلا يكون وهماً ولا يلزم الاتحاد . فتح الباري ٤/١٦٤ .

(٥) الموطأ ٢/٢٩٧ مرسلاً عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب ، قال ابن عبد البر : هكذا الحديث عند =

(أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يُكْفَرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ) (١)
الحديث . واتفق الناس على أن من وطئ أهله في رمضان متعمداً أنه قد أتى كبيرة وعليه
الكفارة ، واختلفوا فيمن وطئها ساهياً فذهب عامة الناس إلى أنه لا كفارة عليه ؛ لأن الذنب
موضوع عنه ، ونزع بذلك بعض علمائنا وتعلق بوجهين :

أحدهما : أن الأعرابي الذي واقع أهله يحتمل أن يكون أتى ذلك سهواً ، ويحتمل
أن يكون أتاه عمداً .

والثاني : أنه إذا وجبت الكفارة في العمد فمثله في السهو ككفارة القتل ، وهذا
فاسد . أما الأعرابي فكان متعمداً غلبته شهوته ، وزلت به قدم ، فجاء يضرب نحره ويتنف
شعره ويقول هلكت احترقت ، ومحال أن يكون هذا مجيء الناسي بل هذا مجيء المتعمد
المجتري . فإن قيل : فلم تركه النبي ﷺ ، دون أدب وتثريب (٢) ؟ قلنا : لأنه جاء
مستفتياً ، والشريعة قد قضت بالمصلحة في ذلك وهي رفع العقوبة والتثريب عن المستفتي

جماعة رواة الموطأ مرسلأ ، وهو متصل بمعناه من وجوه صحاح إلا قوله : أن تهدي بدنة ، فغير محفوظ .
الزرقاني ١٧٣/٢ ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ١٩٥/٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٧/٤ وقال :
وروي من أوجه اخر عن سعيد بن المسيب ، واختلف عليه في لفظ الحديث والاعتماد على الأحاديث
الموصولة ، وبالله التوفيق .

أقول هذا الحديث شيخ مالك فيه عطاء بن أبي مسلم ، أبو عثمان ، الخراساني ، واسم أبيه ميسرة ،
وقيل عبد الله ، صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس من الخامسة . مات سنة ١٣٥ ، ولم يصح أن البخاري
أخرج له / م.ع. ت ٢/٢٣ ، وقال في ت : وثقه ابن معين وابن أبي حاتم والدارقطني وابن سعد ،
وضعفه البخاري وذكر حديثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ، أمر الذي واقع في شهر
رمضان بكفارة الظهار وقال لا يتابع عليه ، ثم ساق بإسناد له عن سعيد بن المسيب أنه قال كذب على عطاء
ما حدثته هكذا . . وقال ابن حبان كان رديء الحفظ ولا يعلم فبطل الاحتجاج به ت ٧/٢١٢ - ٢١٥
وانظر التاريخ الكبير للبخاري ٤٧٤/٦ ، والمجروحين ١٣٠/٢ ، والميزان ٧٣/٣ ، والكاشف ٢/٢٦٦ -
٢٦٧ .

درجة الحديث : الظاهر عندي أنه مرسل حسن لأن عطاء متكلم فيه ، والله أعلم .

(١) متفق عليه . البخاري في الصوم باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فصلق عليه فليكفر ٤١/٣ ،
وفي باب المجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاييج ٤٢/٣ ، ومسلم في الصوم باب
تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ٧٨١/٢ ، وأبو داود ٧٨٦/٢ ، والترمذي ١٠٢/٣ ،
وابن ماجه ٥٣٤/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٧/٤ ، وعبد الرزاق في المصنف ١٩٤/٤ ، وأحمد
انظر الفتح الرباني ٨٩/١٠ ، والبخاري في شرح السنة ٢٨٢/٦ .

(٢) التثريب : كالتأنيب ، والتعبير والاستقصاء في اللوم . لسان العرب ٢٣٥/١ .

لأنه لو فعل ذلك مع واحد ما جاء غيره بعده ولا نُسِدَ باب الاستفتاء وبقي الخلق في ظلمة الجهالة والمعصية^(١). وأما احتجاجه بكفارة القتل فهي وهلة عظيمة ؛ لأن كفارة القتل وردت في الخطأ فقلنا العمد أولى^(٢) ، وخالفنا في ذلك جماعة من العلماء^(٣) . فأما ههنا فوردت الكفارة في العمد فكيف يجوز أن يقلب القوس ركوة^(٤) فيحمل عليها الخطأ ، هذا من أفسد وجوه النظر فتفطنوا له . واختلف الناس في هذه الكفارة هل هي مرتبة كسائر الكفارات ، أم هي على التخيير ؟ فقال علمائنا : هي على التخيير لقوله في حديث أبي هريرة : أو . وهو نص . فإن قيل : قد قال في الحديث الثاني (هَلْ تَسْتَطِيعُ) وناقله بالعجز من خصلة إلى أخرى ؟ قلنا : يحتمل أن يكون ناقله قصد الترتيب ، ويحتمل أن يكون ناقله ليعلم ما عنده من هذه الخصال فيأخذ بالأولى منها ؛ والأولى منها عند مالك الإطعام ، ليس لعينه ، ولكنه لأنه أنفع بالحجاز لجوعهم وأكثر ثمناً لقلة القوت عندهم^(٥) . وقال ابن حبيب^(٦) من علمائنا : بل هي على الترتيب^(٧) وهو الحق لأن أوفى^(٨) حديث أبي هريرة تحتمل التخيير وتحتمل التفصيل فلا يرد الظاهر بمحتمل .

(١) قال الحافظ : استدل بهذا على أن من جاء مستفتياً أنه لا يعزُر لأن النبي ﷺ ، لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية ؛ وقد ترجم لذلك البخاري في الحدود وأشار إلى هذه القصة وتوجيهه أن مجيئه مستفتياً يقتضي الندم والتوبة والتعزير إنما جعل للاستصلاح ولا استصلاح مع الصلاح ، وأيضاً فلو عوقب المستفتي لكان سبباً لترك الاستفتاء ، وهي مفسدة ، فاقضى ذلك أن لا يعاقب . هكذا قرره الشيخ تقي الدين . فتح الباري ١٦٤/٤ .

(٢) هذا هو مذهب مالك والشافعي ، قال القرطبي : كان مالك والشافعي يريان على قاتل العمد الكفارة ، كما في الخطأ . قال الشافعي : إذا وجبت الكفارة في الخطأ فلأن تجب في العمد أولى . تفسير القرطبي ٣٣١/٥ ، وانظر كلام الشارح في الأحكام ٤٧٤/٢ ، وانظر أحكام القرآن للكيالهراسي الشافعي ٤٤٤/٢ ، والأم ٨٥/٢ .

(٣) لعله يقصد بذلك الأحناف لأن ذلك هو مذهبهم . انظر أحكام القرآن للجصاص ٢٤٥/٢

(٤) هذا مثل يضرب في الإديار وانقلاب الأمور . صحاح الجوهري ٢٣٦١/٦ .

(٥) روى ابن الماجشون عن مالك أن الإطعام أفضل . قال الباجي وجرى عليه العراقيون ووجه ذلك أنه يحيا به جماعة لا سيما في أوقات الشدائد والمجاعات . المنتقى ٥٤/٢ .

(٦) ستأتي ترجمته .

(٧) ونقل الباجي عنه قوله : وأنا أقول بالحديث الذي لم يأت فيه تخيير ولكن بالترتيب كالظهار . المنتقى ٥٤/٢ .

(٨) قال ابن عبد البر : هكذا روى هذا الحديث مالك ، ولم يختلف رواته عليه بلفظ التخيير ، وتابعه ابن جريج وأبو أوبس عن ابن شهاب ، ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة الظهار : هَلْ تَسْتَطِيعُ =

«وهم وتنبيه»

لما قال النبي ﷺ، للأعرابي «كُلُّهُ» ظَنَّت طائفة أن الكفارة ساقطة عنه ، وقالوا بأن ذلك مخصوص^(١) به ، ولم يتنبهوا لفقه عظيم وهو أن هذا رجل/ازدحمت عليه جهة الحاجة وجهة الكفارة فقدم الأهم ، وهو الاقتيات ، وبقيت الكفارة في ذمته إلى حين القدرة ، حسب ما أوجبه عليه رسول الله ﷺ^(٢) . قال علماؤنا : ولم يذكر القضاء لعلمه به ، وقد ورد أن النبي ﷺ ، قال له : « صُمْ يَوْمًا مَكَانَهُ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ »^(٣) ، أخرجه الدارقطني . واختلف

أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً ؟ قال : لَا . قال : فَعَلَّ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟ قال : لَا . قال : فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؟ قال : لَا . الحديث . شرح الزرقاني ١٧٢/٢ والمغني ١٤١/٣ .

وقال الحافظ : سلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بأن الذين رَوَوْا الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى التخيير . . وقال : روي الترتيب عن الزهري . . تمام الثلاثين نفساً أو أزيد . ورجح الترتيب أيضاً بأن راويه حكى لفظ القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة . وراوي التخيير حكى لفظ راوي الحديث فدل على أنه من تصرّف بعض الرواة ، إما لقصد الاختصار أو لغير ذلك . ويترجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط لأن الأخذ به مجزئ وسواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف العكس . . فتح الباري ١٦٧/٤ - ١٦٨ .

(١) قال ذلك الإمام الزهري ، رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . المصنف ١٩٤/٤ ، ومن طريقه أبو داود ٧٨٥/٢ ، والبخاري في شرح السنة ٢٨٧/٦ . قال أبو داود : زاد الزهري وإنما كان ذلك رخصة له خاصة ، فلو أن رجلاً فعل ذلك اليوم لم يكن له بد من التكفير ، وقال الحافظ : وإلى هذا نحا إمام الحرمين ورد بأن الأصل عدم الخصوصية . . فتح الباري ١٧١/٤ .

(٢) هذا مذهب البخاري وابن دقيق العيد . قال الحافظ قال ابن دقيق العيد قوله وأما الكفارة فلم تسقط بذلك ولكن ليس استقرارها في ذمته مأخوذ من هذا الحديث ، وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لأن العلم بالوجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الإسقاط لأنه كما أخبره بعجزه ثم أمره بإخراج العرق دل على أن لا سقوط عن العاجز ولعله أخر البيان إلى وقت الحاجة وهو القدرة . فتح الباري ١٧٢/٤ ، وقال البخاري صارت في ذمته إلى أن يجدها كالمفلس يُمهّل إلى اليسار . شرح السنة ٢٨٧/٦ .

(٣) أبو داود في سننه ٧٨٦/٢ ، والدارقطني في سننه أيضاً ١٩٠/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٩/٤ كلهم من طريق هشام بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . قال الزيلعي : قال ابن القطان وعلة هذا الحديث ضعف هشام بن سعد ، وقال عبد الحق في أحكامه : طرق مسلم في هذا الحديث أصح وأشهر وليس فيها صم يوماً ولا مكتلة التمر ولا الاستغفار ، وإنما يصح القضاء مراسلاً . . وهذا المرسل في موطن مالك . . وصم يوماً مكان ما أصبت ، نصب الراية ٤٥٣/٢ .

والحديث فيه هشام بن سعد المدني ، أبو عباد أو أبو سعد ، صدوق له أوهام ورمي بالتشيع ، من كبار السابعة . مات سنة ١٦٠ أو قبلها/ ختمت مع ت ٣١٨/٢ ، وقال في ت قال العجلي جازئ الحديث =

الناس فيما يصام ؛ فمنهم من قال يصوم يوماً ، وهو العالم^(١) ، ومنهم من قال يصوم اثني عشر يوماً ؛ لأن الله تعالى رضي من اثني عشر شهراً بشهر ، ويعزى إلى ربيعة^(٢) . ومنهم من قال يصوم ثلاثين يوماً لقول النبي ﷺ ، لعبد الله بن عمرو ابن العاص « صُمْ يَوْماً مِنَ الشَّهْرِ وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ »^(٣) ، وقد خرَّج الدارقطني فيه أن يصوم ثلاثين يوماً^(٤) ، وقد ثبت عن النبي ﷺ ، في المصنفات أنه قال : « مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ رَمَضَانَ مُتَعَمِّداً مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلَا عِلَّةٍ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ »^(٥) .

حسن الحديث ، وقال أبو زرعة محله الصدق ، وقال النسائي ضعيف ، وقال مرة ليس بالقوي وروى له ابن عدي أحاديث منها حديثه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ، ﷺ ، وَقَدْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ لَهُ : أَغَيْتُ رَقَبَةً) الحديث ، وقال مرة عن الزهري عن أنس وقال والروايتان جميعاً خطأ ، وإنما رواه الثقات عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة ، وهشام خالف فيه الناس وله غير ما ذكرت ومع ضعفه يكتب حديثه ، وقال الساجي صدوق وضعفه ابن عبد البر ت ٣٩/١١ .
درجة الحديث : /ضعفه ابن القطان والزيلعي والسبكي ونقل ذلك عن العيني . انظر . المنهل العذب المورد ١٣٣/١٠ .

- (١) لعله يريد مالكا لما تقدم من حديثه .
- (٢) رواه عبد الرزاق في المصنف ١٩٨/٤ .
- (٣) مسلم في كتاب الصيام باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به ٨١٧/٢ ، والنسائي ٢١٧/٤ كلاهما عن شعبة عن زياد بن فياض عن عياض عن عبد الله بن عمرو .
- (٤) سنن الدارقطني ١٩١/٢ من طريق عمرو بن مرة عن عبد الوارث الأنصاري قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ، ﷺ : « مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ وَلَا عُذْرٍ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثِينَ يَوْماً ، وَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمَيْنِ كَانَ عَلَيْهِ سِتُونَ ، وَمَنْ أَفْطَرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَانَ عَلَيْهِ تِسْعُونَ يَوْماً » . وقال : ولا يثبت هذا الإسناد ولا يصح عن عمرو بن مرة .

الحديث فيه عبد الوارث الأنصاري ، مولى أنس بن مالك ، يزوي عن أنس . روى محمد بن إسحاق عن مختار بن أبي مختار عنه . الثقات لابن حبان ١٣٠/٥ ، وكذا في التاريخ للبخاري ١١٨/٦ ، وقال في الجرح والتعديل روى عنه يحيى بن عبد الله الجابر وجابر الجعفي وفطري الخشاب وأبو هاشم وسلمة بن رجاء وقال : سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال هو شيخ . الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧٤/٦ . وقال الذهبي بعد أن ساق هذا الحديث في ترجمته ، ونقل كلام الدارقطني فيه قال قال الترمذي عن البخاري عبد الوارث منكر الحديث ، وقال ابن معين مجهول الميزان ١٦٠/٢ .
درجة الحديث : ضعيف .

- (٥) رواه أبو داود ٧٨٩/٢ ، والترمذي ١٠١/٣ ، وابن ماجه ٥٣٥/١ ، ونقل محققه عن السندي أن البخاري قال فيه لا أعرف لابن المطوس حديثاً غير حديث الصيام ، ولا أدري أسمع من أبيه عن أبي هريرة أم لا ، ورواه الدارمي ١٠/٢ ، وأحمد ٣٨٦/٢ و٤٤٢-٤٥٨ و٤٧٠ ، والدارقطني ٢١١/٢-٢١٢ ، والبخاري

وإذا كان هذا فيوم بيوم والتوبة معروضة إذ لا سبيل إلى قضائه أبداً بعينه ، ولا مثله يرجى أبداً فلم يبق إلا أن يقابل يوم بيوم ويقابل عظيم الذنب بخالص التوبة . .

تكملة :

قال (ش) : لما أوجب النبي ﷺ ، على الأعرابي الكفارة وترك المرأة دل على أنه لا كفارة عليها إذ لو وجبت لبين وجوبها^(١) عليها ، كما قال في حديث العسيف « وَأَغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى أَمْرَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا »^(٢) . قلنا ، يا عجباً لكم يشتركان في وجوب الصوم ، وفي تحريم الجماع ، وفي الهتك وموجبه من الإثم وفائدته من اللذة ويفترقان في الكفارة . أين هذا من تحريككم في النظر وإلحاقكم أقرب من هذا بأبعد منه في أحكام سردناها في موضعها ، وإنما سكوت النبي ﷺ ، لأن بيانه لحكم الرجل بيانه لحكم المرأة ، وهما سيان ، وإنما لم يبعث النبي إليها بالبيان لأن زوجها يبلغه وغيره كتبليغ سائر الأحكام ،

في شرح السنة ٢٩٠/٦ ، ورواه البخاري معلقاً بصيغة التمريض في الصوم ، باب إذا جامع في رمضان ٢٩/٣ ، قال : ويذكر عن أبي هريرة رفعه (مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا مَرَضٍ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامَ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ) ، وابن خزيمة ٢٣٨/٣ وقال لا أعرف ابن المطوس ولا أباه غير أن حبيب بن أبي ثابت قد ذكر أنه لقي أبا المطوس . .

والحديث فيه المطوس ، وهو يزيد وقيل عبد الله بن المطوس ، لئن الحديث من السادسة/ ع ، ت ٤٧٣/٢ ، وقال في ت : وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم لا يسمي ، وقال أحمد لا أعرفه ولا أعرف حديثه عن غيره ، وقال البخاري لا أعرف له غير حديث الصيام ، وقال ابن حبان يروي عن أبيه ما لا يتابع عليه . ت ٢٣٨/١٢ ، وقال الذهبي لا يعرف هو ولا أبوه . الميزان ٣٨١/٣ ، وانظر لسان الميزان ٤٨٣/٧ .

وقال الحافظ : حصلت في هذا الحديث ثلاث علل : الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس والشك في سماع أبيه من أبي هريرة . وهذه الثلاثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء . فتح الباري ١٦١/٤ .

درجة الحديث : ضعيف . .

(١) قال البغوي : والمشهور من قول الشافعي أنه لا تجب إلا كفارة واحدة وهي على الرجل دونها ، شرح السنة ٢٨٨/٦ . وقد ناقش الحافظ الشافعية في المسألة في الفتح ١٧٠/٤ ، وقوله قريب من قول الشارح ، وانظر الأم ٨٥/٢ .

(٢) متفق عليه . البخاري في كتاب الإيمان والنذور باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ١٦١/٨ ، ومسلم في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى ١٣٢٤/٣ - ١٣٢٥ ، والموطأ ٨٢٢/٢ ، والشافعي في الرسالة ص ٢٤٨ تحقيق أحمد شاکر ، والحديث رواه الشافعي عن مالك ، والبغوي في شرح السنة ٢٧٤/١٠ ، وأبو داود ٥٩١/٤ والترمذي ٣٩/٤ وابن ماجه ٨٥٢/٢ كلهم عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني .

ولم يرسل رسولاً لأن استيفاء الكفارة ليس إليه وإنما هي موكولة إلى أمانة المكفر يخرجها إذا قدر متى شاء ، بخلاف الحد فإن استيفاءه إلى الإمام . .

تنبيه :

قال الأعرابي : احترقت هكلت ، قال له ، وماذا فعلت ؟ قال : أصبت أهلي وأنا صائم . فأمره النبي ﷺ ، بالكفارة ، وتعلقت بمعنى الفعل وهو هتك الحرمة بالفطر لا بلفظه ، وهي الإصابة . وقال (ش) : يتعلق الحكم بلفظ الجماع^(١) لأن الأكل ليس في معناه ، ألا ترى أنه لم يساوه في تحريم الملة فذلك لا يساويه في تحريم رمضان ؛ فإن الرجل إذا زنى بزوجه الغير يُرجم ، فإذا أكل مال الغير أدب . قلنا : وإن افترقا في تحريم الملة إلا أنهما قد استويا في التحريم ههنا ، وفي الهتك فإنهما يباحان جميعاً ليلاً في الزوجة (ويحرمان) نهاراً بإباحة مستوية^(٢) وتحريماً مستوياً ، وزيادة التحريم في ملك الغير مسألة أخرى لها حكمها وقد نيظت بها عقوبتها ، فأما في مسألة فقد هتك حرمة رمضان بفطر متعمداً فلزمته الكفارة كما لو جامع ، ويعتضد هذا بقوله إن رجلاً أفطر في رمضان فأمره أن يكفر^(٣) ، وهذا هو الإيحاء الصريح الدال على صحة علّة الأصل كقوله زنى فُرْجَم ، وسها فسجد ، وسرق ففُتِطِع^(٤) ولا يحصى ذلك كثرة . .

حجامة الصائم :

اختلف الناس في حجامة الصائم ؛ فذهب جماعة إلى أنه يُقضى بفطر الحاجم والمحجوم منهم أحمد بن حنبل^(٥) للحديث المروي في ذلك (أَقْطَرَ الْحَاجِمُ

(١) انظر الأم ٨٥/٢ والمجموع ٣٣١/٦ .

(٢) في (م) ويحرمان .

(٣) تقدم .

(٤) قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي : أما مالك وأبو حنيفة فألغيا خصوص الوقاع وأناط الحكم بانتهاك حرمة رمضان فأوجبوا الكفارة في الأكل والشرب عمداً فزاد الأكل والشرب على الوقاع تنقيحاً بزيادة بعض الأوصاف .

انظر مذكرة الشيخ محمد الأمين على روضة الناظر ص ٢٤٤ .

(٥) قال في الإنصاف : هذا هو المذهب فيهما وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٣/٣٠٢ ، ونقل المنذري عن الإمام أحمد قوله : أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم ، ولا نكاح إلا بولي يشد بعضها بعضاً ، وأنا أذهب إليها . مختصر المنذري مع تهذيب السنن ٢٤٥/٣ ، وانظر شرح السنة ٣٠٢/٦ .

وَالْمَحْجُومُ^(١) ، وقد كنا ، في أثناء دروس مسائل الخلاف ، قَدَدْنَا عن يحيى ابن معين أنه / قال لا يصح في ذلك حديث عن النبي ﷺ^(٢) . وخرج الأئمة منهم ابن عباس : احتجم النبي ﷺ ، وهو صائم^(٣) ، وحديث أنس (هَلْ كُتِّمَ تَكَرُّهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَكِنْ مَخَافَةَ التَّغْرِيرِ)^(٤) .

وَكُنْتُ متردداً بين حديث يروى عن النبي ﷺ ، وبين فعل فعله يخالف القول ، وأسوق النظر على هذين الأصلين وأقابل وجوه الترجيح بينهما حتى أخبرنا القاضي أبو المظفر^(٥) قال أخبرنا أبو نعيم^(٦) قال أخبرنا ابن فارس^(٧)

(١) سيأتي قريباً .

(٢) نقل الزيلعي عن صاحب التحقيق فقال: ضعف يحيى بن معين هذا الحديث وقال إنه حديث مضطرب ليس فيه حديث يثبت ، قال : ولما بلغ أحمد هذا الكلام قال إنه مجازفة . نصب الراية ٤٨٢/٢ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الصوم باب الحجامة والقيء للصائم ٤٣/٣ ، ومسلم في الحج باب الحجامة للمحرم ٨٦٢/٢ ، والترمذي ١٤٦/٣ وقال حسن غريب من هذا الوجه ، وعزاه المنذري للنسائي . مختصر سنن أبي داود ٢٤٦/٣ .

(٤) البخاري في الصوم باب الحجامة والقيء للصائم ٤٣/٣ . من طريق يحيى بن إياس حدثنا شعبة قال : سَمِعْتُ ثَابِتَ الْبُنَانِيَّ قَالَ : سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَكُتِّمَ تَكَرُّهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ ، وأبو داود ٧٧٤/٢ ، قال الحافظ : وقد سقط من هذا الإسناد رجل بين شعبة وثابت ؛ فقد رواه الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي وأبي قرفصة محمد بن عبد الوهاب وإبراهيم بن الحسين كلهم عن آدم بن أبي إياس ، شيخ البخاري ، فيه ، فقال عن شعبة عن حميد قال سمعت ثابتاً وهو يسأل أنس بن مالك فذكر الحديث ، وأشار الإسماعيلي والبيهقي إلى أن الرواية التي وقعت في البخاري خطأ ، وأنه سقط حميد ، قال الإسماعيلي وكذلك رواه علي بن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن حميد . فتح الباري ١٧٨/٤ .

(٥) هو أحمد بن محمد بن المظفر الخوافي ، الفقيه الشافعي . كان أنظر أهل زمانه ، تفقه على إمام الحرمين وصار أوجه تلاميذه ، ولَّى القضاء بطوس ونواحيها ، وكان مشهوراً بين العلماء بحسن المناظرة وإفحام الخصوم . توفي سنة خمس مائة بطوس . وفيات الأعيان ٩٦/١ - ٩٧ ، وطبقات الشافعية ٥٥/٤ .

(٦) أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، حافظ مشهور . ولد ومات بأصبهان سنة ست وثلاثين وثلاثمائة . ومات سنة ثلاثين وأربعمائة . الأعلام ١٥٠/١ ، وفيات الأعيان ٩١/١ - ٩٢ ، وطبقات الشافعية ١٨/٤ ، والبداية والنهاية ٤٥/١٢ ، تبين كذب المفتري ص ٢٤٦ ، تذكرة الحفاظ ١٠٩٢/٣ ، طبقات القراء ٧١/١ ، لسان الميزان ٢٠١/١ ، المنتظم ١٠٠/٨ .

(٧) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، من أئمة اللغة والأدب . ولد سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ومات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة هـ . وفيات الأعيان ١١٨/١ ، والأعلام ١٨٤/١ ، الديباج ١٦٣/١ ، سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣ ، الوافي في الوفيات ٢٧٨/٧ ، نزهة الألبا ص ٣٢٠ - ٣٢٢ ، بغية الوعاة ٣٥٢/١ .

..... قال أخبرنا يونس^(١) قال أخبرنا أبو داود^(٢) قال أخبرنا هشام^(٣) الدستوائي أن يحيى بن^(٤) أبي كثير حدثه أن أبا قلابه^(٥) حدثه أن أبا أسماء^(٦) الرحي حدثه عن ثوبان أن رسول الله، قال : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ »^(٧) ، فقلت : هذا حديث صحيح لا كلام فيه ، وكنت تارة أحمله على ظاهره وتارة أتأوله فأقول : إن معنى أفطر كذا على التأويلات المعلومة التي لا تقوم على ساق حتى أخبرنا أبو الحسن

(١) يونس بن حبيب بن عبد القادر بن عبد العزيز ، أبو بشر . روى عن أبي داود الطيالسي ، وعامر بن إبراهيم ، وبكر بن بكار ، ومحمد بن كثير الصنعاني . قال ابن أبي حاتم : كتبت عنه بأصبهان وهو ثقة . . الجرح والتعديل ٢٣٧/٩ ، وانظر الثقات ٢٩٠/٩ .

(٢) سليمان بن داود بن الجارود ، أبو داود الطيالسي ، البصري ، ثقة . حافظ غلط في أحاديث من التاسعة ، مات سنة ٢٠٤ / خت م ع . ت ٢٢٣/١ وانظر ت ١٨٢/٤ - ١٨٦ .

(٣) هشام بن أبي عبد الله سنبر ، بمهملة ثم موحدة ، وزن جعفر ، أبو بكر الدستوائي ، بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد ، ثقة ، ثبت ، وقد رمي بالقدر ، من كبار السابعة ، مات سنة ١٥٤ ، وله ٧٨ سنة ع ، ت ٣١٩/٢ وانظر ت ٤٣/١١ ، تهذيب الكمال ٣/ل ١٤٤٠ .

(٤) يحيى بن أبي كثير الطائي ، مولا هم ، أبو نصر اليمامي ، ثقة ، ثبت لكنه يدلّس ويرسل من الخامسة . مات سنة ١٣٢ ، وقيل قبل ذلك/ ع . ت ٣٥٦/٢ ، وانظر ت ٢٦٨/١١ .

(٥) هو عبد الله بن زيد بن عمرو ، أو عامر الجرمي ، أبو قلابه البصري ، ثقة ، فاضل كثير الإرسال . قال العجلي فيه نصب يسير من الثالثة . مات بالشام هارباً من القضاء سنة ١٠٤ وقيل بعدها/ ع . ت ٤١٧/١ وانظر ت ٢٢٤/٥ .

(٦) هو عمرو بن مرشد ، أبو أسماء الرحي ، الدمشقي ، ويقال اسمه عبد الله ، ثقة من الثالثة ، مات في خلافة عبد الملك/ بخ م ع ت ٧٨/٢ وانظر ت ٩٨/٨ .

(٧) الحديث رواه الطيالسي في مسنده ص ٢٣٣ ، وأبو داود ٧٧٠/٢ ، وابن ماجه ٥٣٧/١ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٣٤/١٠ ، والحاكم في المستدرک ٤٢٩/١ ، وابن خزيمة ٢٢٦/٣ ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٢٢٦ ، وعزه الحافظ إلى النسائي في سننه الكبرى ، تلخيص الحبير ٢٠٥/٢ كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان ، والبيهقي في السنن ٢٦٥/٤ ، وعبد الرزاق ٢٠٩/٤ . وقال الحافظ قال علي بن سعيد النسوي سمعت أحمد يقول هو أصح ما روي فيه ، وكذا قال الترمذي عن البخاري ، ورواه المذكورون من طريق يحيى بن أبي كثير أيضاً عن أبي قلابه عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس ، وصحح البخاري الطريقتين تبعاً لعلي بن المديني ، نقله الترمذي في العلل ، تلخيص الحبير ٢٠٥/٢ ، ونقل في الفتح عن عثمان الدارمي صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال وسمعت أحمد يذكر ذلك ، وقال المروزي قلت لأحمد إن يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال هذا مجازفة ، وقال ابن خزيمة صح الحديثان جميعاً ، وكذا قال ابن حبان والحاكم . فتح الباري ١٧٧/٤ .

درجة الحديث : صحيح كما قال الشارح وغيره .

المبارك بن عبد الجبار^(١) أخبرنا القاضي أبو الطيب^(٢) أنا علي ابن عمر^(٣) نا عبد الله بن محمد بن عبد^(٤) العزيز نا خالد بن مخلد^(٥) نا عبد الله^(٦) ابن المثنى عن ثابت^(٧) عن أنس قال (مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ، بِجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ يَحْتَجِمُ فَقَالَ أَفْطَرَ هَذَا، ثُمَّ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ، بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ)^(٨)، وهذا نص فيه ثلاث فوائد :

(١) تقدم .

(٢) هو طاهر الطبري ، أبو الطيب ، قاضي من أعيان الشافعية . ولد في طبرستان سنة ٣٤٨ ومات سنة ٤٥٠ هـ ، واستوطن بغداد وولي القضاء بريع الكرخ . شرح مختصر المزني . طبقات الشافعية ١٢/٥ ، وفيات الأعيان ٣٠٧/٢ ، تاريخ بغداد ٣٥٨/٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ١٠٦ ، طبقات ابن هداية الله ص ١٥٠ ، النجوم الزاهرة ٦٣/٥ .

(٣) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، أبو الحسن ، الدارقطني تقدم .

(٤) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز المرزبان ، أبو القاسم ، البغوي . حافظ للحديث ، بغوي الأصل ، ولد ببغداد سنة ٢١٣ ومات سنة ٣١٧ بها . طبقات الحنابلة ١٩٠/١ ، المنهج الأحمد ٣١٩/١ ، تاريخ بغداد ١١١/١٠ ، غاية النهاية ٤٥٠/١ ، شذرات الذهب ٢٧٥/٢ ، العبر ١٧٠/٢ ، تذكرة الحفاظ ٣٤٨/٢ ، واللباب ١٦٤/١ .

(٥) خالد بن مخلد القطواني ، يفتح القاف والطاء ، أبو الهيثم ، البجلي ، مولا هم ، الكوفي ، صدوق يشيع وله أفراد . من كبار العاشرة مات سنة ٢١٣ وقيل بعدها خ م ك د ت س ق . ت ٢١٨/١ ت ١١٦/٣ ، تهذيب الكمال ج ١/٣٦٣ ب .

(٦) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري ، أبو المثنى ، البصري . صدوق كثير الغلط من السادسة / خ ت ق . ت ٤٤٥/١ وانظر ت ٣٨٧/٥ - ٣٨٨ وتهذيب الكمال ٢/٣٧٢ أ والميزان ٧٤/٢ .

(٧) ثابت البناني ، بضم الموحدة ونون مخففتين ، أبو محمد ، البصري . ثقة ، عابد من الرابعة . مات سنة بضع وعشرين ومائة وله ست وثمانون سنة / ع ت ١١٥/١ ت ٢/٢ ، تهذيب الكمال ١/١٧٠ ل أ .

(٨) سنن الدارقطني ١٨٢/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٨/٤ وقال : قال علي ابن عمر الدارقطني : كلهم ثقات ولا أعلم له علة .

والحديث شاذ الإسناد وال متن ، كما نقل ذلك الزيلعي عن صاحب التنقيح قوله : هذا حديث منكر لا يصح الاحتجاج به لأنه شاذ الإسناد وال متن . . وقال : ثم إن خالد ابن مخلد القطواني وعبد الله بن المثنى وإن كانا من رجال الصحيح فقد تكلم فيهما غير واحد من الأئمة . ولو سلم صحة هذا الحديث لم يكن فيه حجة لأن جعفر بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، قتل في غزوة مؤتة وهي قبل الفتح . نصب الراية ٤٨٠/٢ - ٤٨١ .

وأورده الحافظ في الفتح من رواية الدارقطني ثم قال : ورواته كلهم من رجال البخاري إلا أن في المتن ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح وجعفر قتل قبل ذلك . فتح الباري ١٧٨/٤ . درجة الحديث : ضعيف .

أحدهما : بين الحاجم والمحجوم .

ثانيها : استقرار الحظر والمنع .

ثالثها : نسخ ذلك بالرخصة ، صححه علي بن عمر الحافظ .

أما إنه وإن رجعنا إليه ، كما يجب علينا في النظر ، فقد بقي قول أنس في الصحيح إنها تكره لموضع التغرير وذلك تعريض العبادة للفطر بضعف النفس عند إخراج الفضيلة ، ويكون ذلك ثانياً من باب الاحتياط على العبادة فإن إحتاج إليها احتجم فإن ضعف أطر .

صيام يوم عاشوراء

ثبت عن النبي ﷺ ، أن يوم عاشوراء كانت تصومه قريش في الجاهلية ، وأن النبي ﷺ ، قدم المدينة فوجد اليهود تصوم يوم عاشوراء وقالوا هذا يوم نجى الله فيه موسى من فرعون وأغرق فرعون ، وكانوا يلبسون فيه حليهم وشارتهم^(١) ، فقال النبي ﷺ : نَحْنُ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ ، وَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ . . وَكَانَ هُوَ الْفَرِيضَةَ حَتَّى فَرَضَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ رَمَضَانَ تَرَكَ عَاشُورَاءَ^(٢) . وقال النبي ﷺ : « هَذَا يَوْمٌ عَاشُورَاءُ وَلَمْ يَكُتَبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَفْطِرْ »^(٣) . وكان يرسل إلى قرى الأنصار في يوم عاشوراء : (إِنَّ مَنْ أَصْبَحَ صَائِماً فَلَيْتِمَ صِيَامَهُ وَمَنْ أَكَلَ فَلَيْتِمَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ)^(٤) وقال : إني لا أحتسب على الله أن يكفر ذنوب سنة^(٥) قبله . وقال رجل لابن عباس : كيف أصوم

(١) قال ابن الأثير : الشارة الرؤاء والمنظر الحسن والزينة . جامع الأصول ٣٠٨/٦ .

(٢) متفق عليه . البخاري في الصوم باب صيام يوم عاشوراء ٥٧/٣ ، ومسلم في الصيام باب صوم يوم عاشوراء ٧٩٢/٢ ، والموطأ ٢٩٩/١ ، وأبو داود ٨١٧/٢ ، والترمذي ١٢٧/٣ كلهم عن عائشة . . أما قوله : وكانوا يلبسون شارتهم وحليهم ، فهذا من حديث أبي موسى الأشعري . البخاري في الباب السابق ٥٧/٣ وفي الفضائل ٨٩/٥ ، ومسلم في الباب السابق ٧٩٦/٢ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الصوم باب صوم يوم عاشوراء ٥٧/٣ ، ومسلم في الصيام باب صيام يوم عاشوراء ٧٩٥/٢ ، والموطأ ٢٩٩/١ ، والنسائي ٢٠٤/٤ كلهم عن حميد بن عبد الرحمن قال : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ ابْنَ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَخْطُبُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجِّ عَلَى الْمُنْبَرِ يَقُولُ : يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَيْنَ عَلِمَاؤُكُمْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : هَذَا يَوْمٌ عَاشُورَاءُ وَلَمْ يَكُتَبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ . .

(٤) متفق عليه . البخاري في الصوم باب صوم الصبيان ٤٨/٣ ، ومسلم في كتاب الصيام باب من أكل في عاشوراء فليكيف بقية يومه ٧٩٨/٢ ، كلاهما عن الرُّبَيْعِ بْنِ مَعُوذٍ بْنِ عَفْرَاءَ قَالَتْ : أُرْسِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِماً فَلَيْتِمَ صَوْمَهُ . .

(٥) الترمذي ١٢٦/٣ ، وهو جزء من حديث طويل رواه مسلم في الصوم باب صوم يوم عاشوراء والاثنين =

عَاشُورَاءَ ؟ قَالَ : إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمُحَرَّمِ فَأَعْدُدْ ثُمَّ أَصْبِحْ فِي التَّاسِعِ صَائِمًا ، فَقُلْتُ : أَهَكَذَا كَانَ يَصُومُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ^(١) . وعنه أن النبي ﷺ ، قال : « لَيْتُنِي عِشْتُ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ » ^(٢) . وهذه هي الأحاديث الصحاح تفرقت فنظمناها لكم ، وأما قوله ، ﷺ : (نَحْنُ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ) فلم يكن ذلك باتباع لليهود ولا اقتداء بهم ، ولكنه أوجي إليه ^(٣) في ذلك ففعل بمقتضاه ، ولكن فيه الاقتداء بموسى ، عليه السلام ، وموسى ممن أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أن يقتدي به في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ ﴾ ^(٤) .

وقد روي عنه في يوم عاشوراء : (إِنَّ فِيهِ تَيْبَ عَلَى آدَمَ ، وَفِيهِ أَسْتَوَتْ سَفِينَةُ نُوحٍ عَلَى الْجُودِيِّ ، وَفِيهِ أَنْجَى مُوسَى مِنْ فِرْعَوْنَ وَفِيهِ / وَلِدَ عِيسَى) رواه ^(٥) ابن رُشيد عن أبي سعيد الأنصاري ^(٦) في كتاب

والخميس ١٨٨/٢ - ٨١٩ من حديث عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة .

درجة الحديث : حسن إسناده عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٣١٢/٦ ، والحق أن الحديث صحيح .

(١) مسلم في الصيام باب أي يوم يصام في عاشوراء ٧٩٧/٢ ، وأبو داود ٨١٩/٢ ، وابن خزيمة ٢٩١/٣ ، وشرح السنة ٣٣٨/٦ ، والبيهقي في السنن ٢٨٧/٤ كلهم عن الحكم بن الأعرج قال : أَنْتَهَيْتُ إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِذَاءَهُ فِي زَمْرٍ فَقُلْتُ أَخْبِرْنِي عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ..

(٢) مسلم في الصيام باب أي يوم يصام في عاشوراء ٧٩٧/٢ - ٧٩٨ ، وأبو داود ٨١٨/٢ ، وشرح السنة ٣٤٠/٦ ، والسنن الكبرى ٢٨٧/٤ كلهم عن أبي غطفان عن ابن عباس .

(٣) هذا القول معزو للمازري . قال الحافظ : واستشكل رجوعه ﷺ إلى اليهود في ذلك ، وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوجي إليه بصدقهم ، أو تواتر عنده الخبر بذلك ، زاد عياض : أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام .. ثم قال : غاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تحديد حكم ، وإنما هي صفة حال وجواب سؤال . فتح الباري ٢٤٨/٤ .

(٤) سورة الأنعام آية ٩٠ .

(٥) داود بن رشيد ، بالتصغير ، الهاشمي ، مولاها الخوارزمي ، نزيل بغداد من العاشرة مات سنة ٢٣٩ ت ٢٣١/١ ت ٢٣٨/٣ ، تهذيب الكمال ١/١ ل ٣٨٤ .

(٦) في (ك) و(م) رشدين ، والصواب رشيد ، كما في ترجمته عند الجميع .

(٧) أبو سعيد الأنصاري ، ويقال أبو سعد ، وهو عمر بن حفص بن ثابت الحلبي مقبول ت ٤٢٧/٢ ، وانظر ت ١٠٨/١٢ ، وتهذيب الكمال ٣/١ ل ١٦٠٨ ، والتاريخ الكبير للبخاري ٣٦٥/٢ - ٣٦٦ ، والجرح والتعديل ١٧٨/٣ ، والكنى للدولابي ص ١٨٦ ، وقد ذكره فيمن كنيته أبو سعد ، والذي يظهر أنه أبو سعيد ، كما ظهر من صنيع الحافظ فقد قال أبو سعيد الأنصاري ويقال أبو سعد ، روى عن زكريا ابن أبي =

..... الصحابة^(١) له عن النبي ﷺ ، فإن قيل : وكيف تصومه الوحوش ؟ قلنا : ليس الصوم في آدميين على صفة واحدة ؛ فقد كان صوم من تقدم بان لا يتكلم ، فلا يبعد أن يضع الباري تعالى للوحوش إمساكاً يكون لهم صوماً ، ولقد ذكرت يوماً هذا الحديث فعمد بعض الجهال إلى دابته وجعل بين يديها تبناً فلما أكلت قال : أين ما ذكر النبي عن الوحوش ، وجوابه مع التجهيل ما تقدم ، فإن قيل : عاشوراء فاعولاء من ع ش ر^(٢) ، فكيف قال في الحديث الصحيح : (أَصْبَحَ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِماً) ، وبناء فاعولاء من التاسع تاسوعاء ؟ قلنا : قد ترددنا في هذا الحديث زماناً ، وسألنا عنه أقواماً فوقف في الوجوه هو وحديث عائشة رضي الله عنها (أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ نِسَائِهِ شَهراً ، فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ أَعْدَهُنَّ عَدّاً دَخَلَ عَلَيَّ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آلَيْتَ شَهراً ؟ قَالَ : إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعَشْرُونَ)^(٣) ، فما هو إلا أن يشتت من علم ذلك حتى أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد القادر ابن يوسف^(٤) البغدادي قال : أنا ابن بشران^(٥) قال أنا أبو عمر

زائدة وعنه مروان الرقي . قال مسلم وغيره : أبو سعد ، عمر بن حفص بن أبي ثابت الأنصاري الحلبي من رهنط عبد الله بن رواحة ، روى عن أبيه ومسرور وعنه داود ابن رشيد وهشام بن عمار وأبو همام الوليد بن شجاع ت ١٠٨/١٢ .

(١) والحديث رواه ابن حبان في كتابه المجروحين في ترجمة حبيب بن أبي حبيب الخزطمي المروزي ، من أهل مرو ، يروي عن أبي حمزة وإبراهيم الصائغ ، روى عنه أهل مرو ، وكان يضع الحديث على الثقات ، لا تحل كتابته حديثه ولا الرواية عنه إلا على سبيل القدح فيه . روى عن إبراهيم الصائغ عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . وساق الحديث . المجروحين ١/٢٦٥ ، وكذا قال الذهبي وساق الحديث في ترجمته . . ثم قال ، وذكر (أي حبيب بن أبي حبيب) حديثاً طويلاً موضوعاً . . الميزان ١/٤٥١ ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ٢/٢٠٢ ، وابن عراق في تنزيه الشريعة ٢/١٥٠ ، وأورده صاحب مواهب الجليل ٢/٤٠٣ .
درجة الحديث : موضوع ، كما قال الذهبي .

(٢) قال ابن منظور عاشوراء وعشوراء ، يمدان : اليوم العاشر من المحرم ، وقيل التاسع . قال الأزهري : ولم يسمع من أمثلة الأسماء اسماً على فاعولاء إلا أحرفاً قليلة . . لسان العرب ٤/٥٦٩ .
(٣) مسلم في كتاب الطلاق باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن وقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾ ١١١١/٢ - ١١١٣ ، والنسائي ٤/١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) أحمد بن عبد القادر بن يوسف ، أبو الحسين المقرئ ، قرأ عليه أبو الكرم الشهرزوري ، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٧٠ .

قال الذهبي مات سنة ٤٩٢ ، تذكرة الحفاظ ص ١٢٣٠ .

(٥) هو محمد بن عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران . تقدم .

الزاهد^(١) في كتاب يوم وليلة^(٢) : قال العرب في أشهرها تقدم النهار إليها قبل الليل ، وتجعل الليلة المستقبلية لليوم الماضي ، فعلى هذا مخرج الحديث . وأما قول النبي ﷺ : (لَيْتُنْ عَشْتُ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ) فمخرجه على العدد المعروف . قال علماؤنا ، رضي الله عنهم : ويحتمل أن يريد مخالفة اليهود ، ويحتمل أن يريد به لأصومَنَّ التاسع مع^(٣) العاشر ، وقد تعلق (ح) بقوله ، ﷺ (مَنْ أَصْبَحَ صَائِماً فَلَيْتَمَّ صَوْمُهُ)^(٤) على أن الصوم بنية من النهار^(٥) يصح ، وليس في ذلك حجة من وجهين :

أما أحدهما : فإنه يحتمل أن يأمرهم بالصيام ويقف القضاء والإجزاء على دليل آخر ، وقد بيناه ، ويحتمل أن يكون الأمر إنما بلغ إليهم في ذلك الحين فلزمهم الشريعة وتوجه عليهم بالأمر بالصوم حينئذ .

مسألة أصولية :

ومن علمائنا من قال : إن صوم يوم عاشوراء أجراً بنية من النهار ثم نسخ الصوم في عاشوراء بشهر رمضان . ومنهم من قال : إن كان نسخ فرض الصوم فلم ينسخ فرض النية^(٦) ولا وقتها ، والصحيح أن الحكم إذا نسخ نسخ بجميع صفاته ؛ إذ يمتنع أن ينسخ

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم ، أبو عمر المطرز ، المعروف بغلام ثعلب ، أحد أئمة اللغة المكثرين من التصنيف ، ولد سنة ٢٦١ ومات سنة ٣٤٥ .

إرشاد الأريب ٢٦/٧ ، تاريخ بغداد ٢/٣٥٦ ، المنتظم ٦/٣٨٠ ، لسان الميزان ٥/٢٦٨ ، طبقات الحنابلة ٢/٦٧ ، سير أعلام النبلاء ١٥/٥٠٨ ، نزهة الألباء ١٩٠ - ١٩٥ .

(٢) لم أطلع عليه ، وقد ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٥/٥٠٨ .

(٣) قال الحافظ : قال بعض أهل العلم يحتمل أمرين : أحدهما : أراد نقل العاشر إلى التاسع . والثاني : أراد أن يضيفه إليه في الصوم ، فلما توفي ﷺ قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين ، وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب أدناها أن يصام وحده ، وفوقه أن يصام التاسع معه ، وفوقه أن يصام التاسع والحادي عشر ، والله أعلم . فتح الباري ٤/٢٤٦ .

(٤) متفق عليه . تقدم .

(٥) وانظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢/٤٧ ، والبنية ٣/٢٧١ .

(٦) قال الأبي : قيل كان صيامه في صدر الإسلام قبل فرض رمضان واجباً ثم نسخ على ظاهر الحديث ، وقيل كان سنة مرغباً فيه ثم خفف فصار مخيراً فيه ، وقال بعض السلف : إن فرضه لم يزل باقياً لم ينسخ وانقرض القائلون بهذا وحصل الإجماع اليوم على خلافه ، وكره ابن عمر قصد صيامه بالتعيين . شرح الأبي على مسلم ٣/٢٥١ .

الأصل ويبقى الوصف^(١) ، وتتمام هذه المسألة في التخصيص .

صيام يوم العيد والدهر

ثبت عن النبي ﷺ . (أنه نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى وقال: يوم فطرکم من صيامکم والأخر يوم تأکلون فيه من نسککم)^(٢) وأرسل رسوله ﷺ ، وصرح بقوله (يُنَادِي عَلَى أَيَّامٍ مِّنْهُنَّ أَيَّامٌ أَكُلَ وَشَرِبَ)^(٣) . وثبت في الصحيح عن ابن عمر أنه أرخص في صيامها للمتمتع^(٤) لقول الله تعالى ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾^(٥) ، ولا يتفق ذلك إلا في أيام منى ، فلما كانت ضرورة سامحت فيها الشريعة ، وكذلك يروى عن عائشة رضي الله عنها^(٦) . والأيام المنهي عن صيامها ثمانية : أيام منى ثلاثة ويوما العيد

(١) في (م) الفرع .

(٢) متفق عليه . البخاري في الصوم باب صوم يوم الفطر ٥٥/٣ ، ومسلم في الصوم باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ٧٩٩/٢ ، والموطأ ١٧٨/١ ، والبيهقي في شرح السنة ٣٤٩/٦ كلهم عن أبي عبيد ، مولى ابن أُمِّ زَهْرٍ ، قال : شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَصَلَّى ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ . .

(٣) مسلم في كتاب الصيام باب تحريم صوم أيام التشريق ، من رواية أبي الزبير عن ابن كعب ابن مالك عن أبيه أنه حدثه أن رسول الله ﷺ ، بعثه وأوس بن الحدثان (أيام التشريق فتأذى أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمناً وأيام منى أيام أكل وشرب) ، مسلم ٨٠٠/٢ .

وكذلك عنده عن نبيشة الهذلي قال : قال رسول الله ﷺ : « أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكُلَ وَشَرِبَ » مسلم في

الباب السابق ٨٠٠/٢ .

(٤) البخاري في الصوم باب صيام أيام التشريق ٥٦/٣ ، وبعد أن ساق حديث ابن عمر قال : وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله ، ورواه الدارقطني من طريق عبد الله بن عيسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وعن سالم عن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قالوا فذكره . سنن الدارقطني ٢٨٥/٢ ، ومن نفس الطريق أخرجه الطحاوي في معاني الآثار ٢٤٣/٢ ، والبيهقي في السنن ٢٩٨/٤ ، والدارقطني ١٨٦/٢ من طريق يحيى بن سلام عن شعبة عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الزهري . وقال الدارقطني : يحيى بن سلام ليس بالقوي ، وكذلك رواه الطحاوي من نفس الطريق . معاني الآثار ٢٤٣/٢ .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٦) رواه مالك في الموطأ ٤٢٦/١ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، والبخاري في الباب السابق ٥٦/٣ ، وقال تابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب . . قلت يقصد بذلك مالك .

قال الحافظ في الفتح ٢٤٣/٤ قوله (أي قول البخاري) :

ويوم الجمعة . وثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ (لَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ وَلَا كَيْلِهِ بِقِيَامٍ)^(١) وَيَوْمَ السَّبْتِ ، روى الترمذي أن النبي ﷺ ، نهى عن صومه ، وقال : إِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا لَحَا شَجَرَةٍ فَلْيَمْضَعْهُ^(٢) . ويوم الشك : روى عمار بن ياسر وغيره ، واللفظ لعمار ، قال : (مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ)^(٣) واختلف الناس في النهي عن صوم يوم العيد ، فقال عامة العلماء إنها/ شريعة غير معللة . وقال (ح) : إن النهي معلل بعله وهي أن الناس أضياف الله أذن لهم في الأكل عنده يوم الفطر ومن قربانهم يوم النحر فصار النهي لمعنى^(٤) ، وخالف بهذا النهي عن الليل إذ صار النهي فيه لغير معنى ، وهذا إنما أرادوا أن يركبوا عليه مسألة ، وهي من نذر أن يصوم يوم العيد ، فقال علماؤنا النذر باطل ، وقال (ح) يلزمه النذر ويقضي لأن النهي ليس لمعنى في المنهي عنه^(٥) ، وهذا

وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب وصله الشافعي ، قال : أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في الْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا لَمْ يَصُمْ قَبْلَ عَرَفَةَ فَلْيَصُمْ أَيَّامَ مِنَى ، قال : وعن سالم عن أبيه مثله ، ووصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالإسنادين بلفظ : إنهما كانا يرخسان للمتمتع ، فذكر مثله . لكن قال أيام التشريق ، وهذا يرجح كونه موقوفاً لنسبة الترخيص إليهما ؛ فإنه يقوي أحد الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى عن الزهري ، قال فيها لم يرخس وأبهم الفاعل ، فاحتمل أن يكون مرادهما من له الشرع فيكون مرفوعاً ، أو من له مقام الفتوى في الجملة فيحتمل الوقف ، وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي ﷺ ، وإبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر وعائشة ، ويحيى ضعيف ، وإبراهيم من الحفاظ فكانت روايته أرجح ، ويقويه رواية مالك ، وهو من حفاظ أصحاب الزهري فإنه مجزوم عنه بكونه موقوفاً . وقال النووي : أحاديث ابن عمر وعائشة في صوم المتمتع صحيحة . المجموع ٤٤٢/٦ .

(١) مسلم في الصوم باب كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً ٨٠١/٢ ، وشرح السنة ٣٦٠/٦ كلاهما عن أبي هريرة .

(٢) الترمذي ١٢٠/٣ وقال حديث حسن ، وأبو داود ٨٠٥/٢ ، وابن خزيمة ٣١٧/٣ ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٢٣٤ ، والحاكم في المستدرک ٤٣٥/١ وقال صحيح على شرح البخاري ولم يخرجاه ، والبيهقي في شرح السنة ٣٦١/٦ وأحمد ٣٦٨/٦ كلهم عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشْرِ السَّلَمِيِّ عَنِ أَخِيهِ الصَّمَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ . . » والحديث ضعفه الشارح ، كما سيأتي ، ولعله نظر إلى اضطرابه ، إلا أن الشيخ ناصر رجع أن هذا الاضطراب يقدح في الحديث . . انظر إرواء الغلل ١١٨/٤ - ١٢٢ ، وقال النووي صححه الأئمة المجموع ٤٣٩/٦ ، وقال الحافظ صححه ابن السكن انظر تلخيص الحبير ٢٢٩/٢ ، كما صححه الحاكم والذهبي ومصطفى الأعظمي في تعليقه على ابن خزيمة . وقوى إسناده شعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة ٣٦١/٦ .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٥٥/٢ - ٥٦ وعمدة القاري ١١٤/١١ .

(٥) انظر شرح فتح القدير ١٠١/٢ .

فاسد ، بل النهي شريعة وقوله (إِنَّ الْخَلْقَ أَضْيَافُ اللَّهِ تَعَالَى يَبْطُلُ بَرَمَانِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُمْ أَضْيَافُهُ كُلَّ لَيْلَةٍ وَمَنْ نَذَرَ اللَّيْلَ لَا يَلْزِمُهُ فِيهِ قَضَاءٌ وَيَبْطُلُ بَرَمَانِ الْحَيْضِ فَإِنَّ الْحَائِضَ لَوْ نَذَرَتْهُ لَمْ يَلْزِمَهَا قَضَاؤُهُ) ، وأما أيام منى فقد عيناها النبي ﷺ ، للأكل والشرب فتعينت لذلك كزمان الليل ، لكن كما بيناه أرخص فيها للمتمتع ضرورة . وأما اليوم الرابع فاختلف العلماء فيه في ابتداء صومه وفي لزوم نذره في اتصال التتابع به ، والأصل في اختلافهم أن عبادته تقتضي في صبحه وليس معموراً بها كله ، وإن كانوا قد اختلفوا في ذلك ، والصحيح أنه ملحق بها لتناول اللفظ له معها .

وأما يوم الجمعة فإنما نُهي عنه لما روى النسائي عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ ، قال (لَا صَوْمَ يَوْمَ عِيدٍ)^(١) ، وقال النبي ﷺ ، في يوم الجمعة (هَذَا عِيدُنَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ)^(٢) .

(١) النسائي في سننه الكبرى ٢/٥٣ ب ، قال : أخبرني محمد بن قدامة المصيصي عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم عن سهم عن قزعة عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ، ﷺ : « لَا صَوْمَ يَوْمَ عِيدٍ » وعزاه العيني للنسائي مثل الشارح : انظر عمدة القاري ١١/١٠٤ .
درجة الحديث : صحيح من خلال إسناده .

(٢) رواه أحمد من طريق أبي بشر^(*) عن عامر بن ليدن^(**) الأشعري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، يَقُولُ : إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ، الفتح الرباني ١٠/١٤٨ ، والحاكم في المستدرک ١/٤٣٧ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، إلا أن أبا بشر هذا (يعني أحد رجال السند) لم أقف على اسمه وليس ببيان ابن بشر ولا بجعفر ابن أبي وحشية ، قال : وله شاهد بغير هذا اللفظ مخرَج في الكتابين (يعني الصحيحين) ، وقال الذهبي : قلت مجهول وشاهده في الصحيحين .

وقال الحافظ : الحديث أخرجه البزار ، وقال : أبو بشر مؤذن مسجد دمشق . تلخيص الحبير ٢/٢١٥ : أبو بشر إن كان هو ما قال البزار فقد وثق ، قال الحافظ .

(*) أبو بشر مؤذن مسجد دمشق روى عن عمر بن عبد العزيز وراشد بن سعد وعنه معاوية ابن صالح الحضرمي . روى أصبغ بن زيد الوراق عن أبي بشر عن أبي الزاهرية ، فيحتمل ان يكون هو هذا . قال ابن سعد : مات سنة ١٣٠ ، قال الحافظ : قلت قال العجلي أبو بشر المؤذن شامي تابعي ثقة ، وقال ابن معين : أبو بشر عن أبي الزاهرية لا شيء . ت ٢١/١٢ ، وانظر تهذيب الكمال ٨/٧٩٠ ب وقال : روى عن عامر بن ليدن الأشعري وعمر بن عبد العزيز .

(**) عامر بن ليدن الأشعري : روى عنه أبو بشر ، مؤذن دمشق ، لكن حديثه مرسل ؛ رواه موصولاً بابي هُريرة ، وصله أبو صالح الكاتب ، لكن الذي أسقط أبا هُريرة منه أسد بن موسى وهو أوثق من أبي صالح فقال : ثنا معاوية بن صالح حدثني أبو بشر عن عامر بن ليدن الأشعري قال : سَمِعْتُ =

وقال : (إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيداً) وتحديد يوم عيد ، فكره صومه ، أصله الفطر والأضحى . وغمر الدارقطني الحديث ، وقال : قد ورد موقوفاً^(١) ، وأعلموا أن ورود الحديث تارة موقوفاً وتارة مسنداً ليس بغمز فيه ، فإن الراوي قد يخبر عن نفسه بما سمع من نبيه والحديث صحيح لا إشكال فيه ولا معدل لأحد عنه .

وأما يوم السبت فلم يصح فيه الحديث ، ولو صح لكان معناه مخالفة أهل الكتاب وأما يوم الشك فقد تقدم . .

وأما صوم الدهر فقد قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو في الحديث الصحيح « صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا » قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : « لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » وقال : « لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ ثَلَاثًا »^(٢) . .

وقال علماؤنا : نهى النبي ﷺ ، عن صوم الأبد ؛ هولمن صام فيه الأيام المنهي عنها بدليل قول حمزة بن عمرو له إني رجل أسرد الصوم ، ولم ينكر عليه ، ﷺ^(٣) ، ولو كان ممنوعاً لما أقره على الخيرية عن نفسه وصار محتمل الحديثين على حالين . .

وأما من كان فيه رجاء للقوة وتوكل منه المنفعة ففطره أفضل من صومه ، وفي مثله لا يُقال : لا صام من صام الأبد ؛ لأنه يهدم الأعلى بالأدنى ، وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقول النبي ﷺ : « صُمْ صَوْمَ أَخِي دَاوُدَ ؛ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطِرُ يَوْمًا وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى » .

وأما من لا منفعة في بدنه ، ولا في علمه فالصوم أفضل له ، وقد اتفق العلماء على أن من نذر صوم الدهر فإنه يلزمه ، وتركب على هذا فرع غريب وهو إذا أفطر بعد ذلك فيه

رَسُولَ اللَّهِ ، يَقُولُ : « إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدُكُمْ » الحديث . تجريد أسماء الصحابة للذهبي ٢٨٧/١ .

(١) لم أجد كلام الدارقطني هذا في السنن ، ولعله في العلل .

درجة الحديث : صَحَّحَهُ الشَّارِحُ وَحَسَّنَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ١٩٩/٣ ؛ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ صَحِيحٌ وَلَهُ شَاهِدٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عِبَادٍ قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، نَهَى رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : زَادَ غَيْرُ أَبِي عَاصِمٍ أَنَّ يَفْرُدُ بِصَوْمِ الْبُخَارِيِّ ٥٤/٣ وَمُسْلِمٌ ٨٠١/٢ وَزَادَ : نَعَمْ وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ .

(٢) متفق عليه . الْبُخَارِيُّ فِي الصَّوْمِ بَابُ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ٥٢/٣ ، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّوْمِ بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ بِهِ ، ٨١٤/٢ - ٨١٥ ، وَالْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ ٣٦٢/٦ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

(٣) تقدم .

متعمداً فقال كافة الناس : ليستغفر الله ولا شيء عليه ، وقال ابن نافع^(١) وعبد الملك^(٢) : عليه الكفارة لأنه لا يجد محلاً فارغاً للقضاء فتكون الكفارة عوضاً منه ، وهذا ضعيف لأنه ليس فيه خبر ولا له نظير في نظر .

فطر المريض^(٣) تفتن مالك ، رضي الله عنه ، في المريض لنكته وهي أن المريض يفطر بمجرد المشقة وإن لم يخف تزايد المرض . وقال غيره من العلماء : لا يفطر إلا إذا خاف زيادة المرض^(٤) ، وقول الله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾^(٥) . قال مالك^(٦) ، رضي الله عنه : فأرخص الله تعالى للمسافر في الفطر بنفس السفر ، فكذاك أرخص للمريض بنفس المرض^(٧) ، فإن قيل : إنما أرخص بالفطر للمسافر لأجل المشقة باتفاق من الأمة . وإلى هذا وقعت الإشارة بقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾^(٨) . لكن المشقة لما كانت تختلف في السفر باختلاف حال الناس في الحضر وتعذر حصر ذلك ، علق الحكم على ضابط ظاهر منحصر وهو السفر كالعلة وضعت لبراءة الرحم ، ولا شغل

(١) هو عبد الله بن نافع ، مولى بني مخزوم ، المعروف بالصائغ ، أبو محمد ، فقيه ثقة بمالك وروى عنه . توفي بالمدينة في رمضان سنة ١٨٦ . من آثاره تفسير الموطأ . معجم المؤلفين ١٥٨/٦ ، الديباج ٤٠٩/١ .

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني المالكي ، أبو مروان ، فقيه من آثاره كتاب كبير في الفقه . هدية العارفين ٦٢٣/١ . وانظر الديباج ٦/٢ ومعجم المؤلفين ١٨٤/٦ .

(٣) الموطأ ٣٠٢/١ ، قال يحيى : سمعت مالكا يقول : الأمر الذي سمعت من أهل العلم أن المريض إذا أصابه المرض ، الذي يشق عليه الصيام معه ويتعبه ويبلغ ذلك منه فإن له أن يفطر ، وكذلك المريض الذي اشتد عليه القيام في الصلاة . . .

(٤) قال القرطبي : قال جمهور العلماء : إذا كان به مرض يؤلمه ويؤذي ، أو يخاف تماديه ، أو يخاف أن يزيده صح له الفطر . قال ابن عطية : وهذا هو مذهب حذاق أصحاب مالك وبه يتناظرون . تفسير القرطبي ٢٧٦/٢ . وقال ابن قدامة : المرض المبيح للفطر هو الشدید الذي يزيد بالصوم أو يخشى تباطؤ برئه . قيل لأحمد : متى يفطر المريض ؟ قال : إذا لم يستطع . قيل : مثل الحمى ؟ قال : وأي مرض أشد من الحمى . وحكي عن بعض السلف أنه أباح الفطر بكل مرض حتى من وجع الأصبع والفرس . المغني ١٥٥/٣ .

(٥) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٦) ليست في (ت) و(م) .

(٧) الموطأ ٣٠٢/١ .

(٨) سورة البقرة آية ١٨٤ .

في اليائسة والصغيرة حتى تبرئ الرحم منها ، ولكن لما تعذر ضبط سن الصغر من الكبير وضبط حال اليائس من الحائض أوجب الله تعالى العدة على الكل صيانة للفراش وحفظاً للأنساب^(١) . أما المرض فهو أمر منضبط ؛ كل أحد أعلم بنفسه ، فإن أمن زيادة وهي العلة التي لأجلها أبيح له الفطر صام ، وإن خاف الزيادة أفطر^(٢) .

قلنا : هذا الذي ذكرتموه صحيح وليس بمعترض على كلامنا ولا على نكتة مالك ، رضي الله عنه ، فإنه الله تعالى علّق الفطر بنفس المرض وصوم المريض مشقة وإن لم يخف الزيادة والله قد رفع المشقة بقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾ .

نكتة أصولية : فإن قيل قد قال الله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ومن أصول القواعد ، باتفاق من أهل السنة ، أنه لا يكون ما لا يريد تعالى ، ونحن نرى مريضاً يصوم ومسافراً يصوم ، فيكيف وقع هذا وهو أخير أنه لا يريده ؟

قال القاضي أبو بكر : قول الله تعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾ يأمركم ، وعبر بالإرادة عن الأمر مجازاً ، وهذا الطريق في الاستعارة^(٣) ، وإن كانت مهيباً ، لكن مرتبته أجل من هذا الجواب ؛ لأن التأويل إنما يصار إليه عند الضرورة ولا ضرورة ههنا لأن معنى قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾ يريد أن يكلّفكم اليسر ولا يريد أن يكلّفكم العسر ، وكذلك فعل تعالى كما أخبر في وجهي النفي والإثبات^(٤) .

(١) انظر المغني لابن قدامة ١٠٥/٨ .

(٢) نقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله : هذا شيء يؤتمن عليه المسلم ؛ فإذا بلغ المريض حالاً لا يقدر معها على الصيام أو تيقن زيادة المرض به حتى يخاف عليه جاز الفطر .

قال تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً ﴾ فإذا صحّ كونه مريضاً صح له الفطر - شرح الزرقاني ١٨٤/٢ .

(٣) إننا نؤمن بما ورد عن الله على مراد الله دون أن نؤوّل من ذلك شيئاً اقتداءً بسلفنا الصالح في الصفات .

(٤) قال الحافظ ابن كثير : إنما أرخص لكم في الإفطار للمرض والسفر ونحوهما من الأعذار لإرادته لكم اليسر ، وإنما أمركم بالقضاء لتكملوا عدة شهركم . مختصر ابن كثير ١٦٢/١ . وقال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الجملة والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ والمرض المبيح للفطر هو الشديّد الذي يزيد بالصوم أو يخشى تباطؤ برئه . . المغني ١٥٥/٣ .

الصيام عن الميت

ثبت عن النبي ﷺ ، في الصحيح أنه قال : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ »^(١).

وعن ابن عباس أن امرأة أتت النبي ﷺ « فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا ؟ » . . . الى قوله : فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى «^(٢) .

واختلف الناس في القول به ، فمن قال به أحمد^(٣) بن حنبل ، وقال الحسن بن أبي الحسن : إن صام عنه ثلاثون رجلاً من قومه يوماً أجزأه^(٤) . . . وهذه مسألة تصعب على الشاذين إذا صدمتهم هذه الظواهر ، وتسهل على العالمين^(٥) ، وخذوا فيها ، وفي أمثالها ، دستوراً يسهل عليكم السبيل ويوضح لكم عن الدليل كما قال النبي ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَهُ عَنْهُ وَلِيُّهُ » . .

قلنا : لا يخلو هذا الميت أن يكون قدير على الصوم وتركه ، أو لم يقدر قط عليه ، فإن لم يقدر عليه لم يجب عليه شيء ، وإن قدر عليه وتركه مختاراً فكيف تشتغل به ذمة وليه . . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾^(٦) وقال تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ

(١) متفق عليه . البخاري في الصوم باب من مات وعليه صوم ٤٦/٣ ، ومسلم في الصوم باب فضل الصيام عن الميت ٨٠٣/٢ ، وأبو داود ٧٩١/٢ - ٧٩٢ . قال أبو داود : هذا في النذر ، وهو قول أحمد بن حنبل ، كلهم عن عائشة .

(٢) متفق عليه . البخاري في الصوم باب ما جاء في الصوم عن الميت ٤٦/٣ ، ومسلم في الصوم باب قضاء الصيام عن الميت ٨٠٤/٢ .

(٣) انظر المغني ١٥٢/٣ - ١٥٣ ، وشرح السنة ٣٢٦/٦ ، وفتح الباري ١٩٣/٤ .

(٤) علقه البخاري في الصوم باب من مات وعليه صوم ٤٦/٣ ، قال الحافظ : وصله الدارقطني في كتاب الذبح من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد بن عامر ، وهو الضبيعي ، عن أشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوماً فجمع له ثلاثون رجلاً فصاموا عنه يوماً واحداً أجزأ عنه . قال النووي في شرح المذهب : هذه المسألة لم أر فيها نقلاً في المذهب وقياس المذهب الإجزاء . وقال : قلت : لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التابع لفقد التابع في الصورة المذكورة . فتح الباري ١٩٣/٤ وانظر المجموع ٣٧١/٦ .

أقول : هذا الأثر فيه أشعث بن إسحاق بن سعد بن مالك بن هانيء الأشعري القمي ، ابن عم يعقوب ، صدوق من السابعة . ت ٧٩/١ وقال في ت : وثقة النسائي وابن حبان ت ٣٥٠/١ . درجة الأثر : حسن .

(٥) في (ك) و (ص) على أهل العلم ، وفي (م) العلماء .

(٦) سورة الزمر آية ٧ .

لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى^(١) . .

وهاتان الآيتان محكمتان عامتان غير مخصوصتين ، ركن في الدين ، واصل للعالمين وأم من أمهات الكتاب المبين ، إليها ترد البنات وبها يستتار في المشكلات ، وقد عارضت هذه الأحاديث ظاهرها وباطنها فكان جعل القرآن أمّاً والحديث بنتاً يتناول واجباً في النظر ؛ فإذا ثبت هذا فقوله : « أَرَأَيْتَ / لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ » إشارة إلى ما تنبعت إليه نفوس الأبناء والأولياء إلى مراعاة الآباء والأقرباء في تحمّل ديونهم وحفظ أعراضهم ومطابقة أغراضهم ، حتى أن أهل الجاهلية كانوا ينحرون على قبر الكريم بعد مماته إحياء لفعله في حياته^(٢) ، فدين الله أحق أن يقضى . فإن قيل : وكيف يقضى ؟ قلنا : جبر الشيء قد يكون بصورته وقد يكون بنظيره شرعاً ؛ فإن تمكّن من صورته فبها ونعمت ، وإن تعذر فالنظير الشرعي . وقد كان ما اختلّ من الصوم للحي يجبره بالقضاء وقد تعذر بالصدقة والكفارة ، وقد أمكنت الصدقة للولي ولو تفتّن لهذه الأغراض الحسن وأحمد لما تاهوا^(٣) عن سبيل المسألة ، ولتفتّنوا إلى ما تفتّن له مالك^(٤) ، رضي الله عنه ، إذ قال : (لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ) فإن قيل هذا رأيكم ولا يرد نص الحديث بالرأي قلنا : حدث حدثان امرأة فإن أبت فأربع (أو فأربعة)^(٥) ، فإن أخذنا برواية مَنْ قال أربع سكتنا عنه ، والسكوت جواب . وإن أخذنا برواية من قال أربعة^(٦) ، وهو أشبه بالرفق قلنا : وكان هذا الذي تقدّم كلامنا ، أو رأينا ، إنما استقرينا أدلة الشريعة ودخلنا إليها من أبوابها إذ ليس لها

(١) سورة النجم آية ٣٩ .

(٢) قال الخطابي : كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد يقولون : نحن نجازيه على فعله ليأكلها السباع والطير فيكون مطعماً في مماته كما في حياته . شرح السنة ٢٢٧/١١ . قلت : ولا يخفى على المسلم العاقل أن ذلك لا يجوز في عهد الإسلام بل ذلك من عادات الجاهلية فلا يجوز الذبح على القبور اليوم .

(٣) كذا في جميع النسخ وفي المسالك ل ٣٠٧ تاهوا ولعلها هي الصواب .

(٤) وغيره كالشافعي في الجديد وأبي حنيفة . انظر فتح الباري ١٩٣/٤ .

(٥) زيادة ليست في (ك) ولا (ص) .

(٦) لعل هذا تقريع على محذوف ، ولم نجد بعد البحث في النسخ ، التي بين أيدينا ، هذا المحذوف ، ولم يسبق هذا الكلام الغير واضح في المسالك بل اكتفى بقوله : وأما الحسن وأحمد فإنهما تاهوا عن المسألة وسبيلها ولم يتفتّنوا لما تفتّن له مالك إذ قال : (لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ) والصحيح من هذه المسألة أن هذه عبادة مختصة بالبدن فلم تدخلها النيابة كالصلاة . المسالك ل ٣٠٧ .

باب واحد ، ورددنا بناتها إلى أمهاتها لتعلم أنسابها حسب ما أمرنا به في قوله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ إلى قوله : ﴿ آتِغَاةَ الْفِتْنَةِ ﴾^(١) . المعنى : وأما الذين في قلوبهم هدى فيردون البنات المشكلات إلى الأمهات البينات ؛ فأنت إن اتبعت حديثاً واحداً دون أن تضربه بسائر الآيات والأحاديث وتستخلص الحق من بينها فأنت ممن في قلبه زيغ ، أو عليه رين ، والذي تفتن له مالك ، رضي الله عنه ، تلقفه من عبد الله بن عمر تعليماً لا تقليداً^(٢) .

قضاء رمضان والكفارات

فيها أحكام كثيرة معظمها أربعة :

الأول : وقت فعلها . أما قضاء رمضان فوقته العام كله أثراً ونظراً . أما الأثر فقول عائشة (إِنْ كَانَ لَيَكُونُ عَلَيَّ صَوْمُ رَمَضَانَ)^(٣) الحديث . فإن قيل : فإن كان لعائشة شغل فليس لغيرها شغل ، قلنا : ذلك الشغل كان مباحاً والمباح لا يزاحم الفروض ، فلولا أن التأخير كان جائزاً ما تأخر بذلك الشغل .

وأما الكفارات : فوقتها منوط بأسبابها تارة ومسترسلة على العمر تارة . فأما كفارة الظهار فتقف على مطالبة المرأة ، فإن طلبت تعيين وقتها ، وإن تركت فوقتها العمر ما لم يغلب على الظن القوت وهذا معنى اتفقت عليه الأمة^(٤) وهو العملة لعلمائنا الأصوليين في أن مطلق الأمر ليس على الفور^(٥) .

(١) سورة آل عمران آية ٧ .

(٢) الموطأ ٣٠٣/١ بلاغاً مالك (أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسْأَلُ : هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ أَوْ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، فَيَقُولُ : لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ) .

درجة الحديث : ضعيف لانقطاعه بين مالك وابن عمر .

(٣) متفق عليه . البخاري في الصوم باب متى يقضى قضاء رمضان ٤٥/٣ ، ومسلم في الصوم باب قضاء رمضان في شعبان ٨٠٢/٢ ، والموطأ ٣٠٨/١ ، وشرح السنة ٣١٩/٦ ، وأبو داود ٧٩١/٢ ، والترمذي ١٥٢/٣ ، والنسائي ١٩١/٤ كلهم (عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ ..) .

(٤) قوله : (تقف على مطالبة المرأة) أي يتوقف أداء الكفارة على وقت طلب الرجل من المرأة الجماع لقول الله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ [سورة المجادلة آية ٣] كما فصل ذلك الشارح في أحكام القرآن ص (١٧٥٤) .

(٥) انظر المحصول ل ٢١ أ .

والثاني : قضاء من أفطر ناسياً . واختلف العلماء فيه فقالت جماعة : لا قضاء على من أفطر ناسياً ، واختاره (ش)^(١) ونزع لقول النبي ، ﷺ ، للسائل : « الله أَطْعَمَكَ وَسَقَاكَ »^(٢) .

قالوا : وهذا ينفي القضاء لأنه لم يتعرض له ، وحمله علماؤنا على أن المراد به نفي الإثم عنه . فأما القضاء فلا بد منه لأن صورة الصوم قد عدمت ، وحقيقته بالأكل قد ذهبت ، والشيء لا بقاء له مع ذهاب حقيقته كالحدث يبطل الطهارة سهواً جاء أو عمداً ، وهذا الأصل العظيم لا يرد ظاهر محتمل للتأويل^(٣) وقد صحح الدارقطني أن النبي ، ﷺ قال له « الله أَطْعَمَكَ وَسَقَاكَ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْكَ »^(٤) . وهذه الزيادة إن صحّت فالقول بها

(١) الذي عزاه الشارع إلى الإمام الشافعي هو مذهب أكثر العلماء كما قال البغوي : (ذهب عامة أهل العلم إلى أن الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً لصومه لا يفسد صومه غير ربيعة ومالك فإنهما أوجبا عليه القضاء) ، شرح السنة ٢٩٢/٦ . وقال الحافظ : (ذهب الجمهور إلى عدم الوجوب ، وعن مالك يبطل صومه ويجب عليه القضاء) . قال عياض : هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيعة . فتح الباري ١٥٥/٤ .

(٢) متفق عليه . البخاري في الصوم باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً . البخاري ٤٠/٣ ، ومسلم في الصوم باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر ٨٠٩/٢ ، وشرح السنة ٢٩١/٦ كلهم من حديث أبي هريرة .

(٣) قال الشارح في العارضة : تطلع مالك إلى هذه المسألة من طريقها فأشرف عليها فرأى في مطلعها أن عليه القضاء لأن الصوم عبارة عن الإسك عن الأكل ، فلا يوجد مع الأكل لأنه ضده ، وإذا لم يبق ركنه وحقيقته ولم يوجد لم يكن ممثلاً ولا قاضياً ما عليه . ألا ترى أن مناقض شرط الصلاة ، وهو الوضوء ، الحدث إذا وجد سهواً أو عمداً أبطل الطهارة لأن الأضداد لا تجتمع مع أضدادها شرعاً ولا حساً وليس لهذا الأصل معارض إلا الكلام في الصلاة . . إلا أن قال في تعليل ذلك : (لأن الكلام من محظوراتها وليس من أضدادها) ، العارضة ٢٤٧/٣ .

ويظهر لي أن الشارح ، رحمه الله ، يميل إلى مذهب الجمهور من عدم وجوب القضاء حيث ختم كلامه بالحديث الذي ينفي القضاء وردّ على من تأوله من المالكية هنا - وفي (العارضة) - وإن كان قد علّق الأخذ به على صحة الحديث ، وهو قد صحّحه ابن خزيمة ٢٣٩/٣ ، وابن حبان - موارد الظمان ص (٢٢٧) . . والحاكم في المستدرك ٤٣٠/١ - فالشارح ، رحمه الله ، يظهر ميله لمذهب الجمهور وإن تطرق إلى القاعدة التي بنى عليها مالك هذا الأصل في (العارضة) فهو يتطرق إلى ذلك في تذييل يذكر فيه تأويل قوله : (فلا يفطر) بأنه لم تسقط مع أكله حرمة الصوم وإن انعدمت حقيقته .

(٤) سنن الدارقطني ١٧٩/٢ من طريق محمد بن عيسى الطباع عن ابن عليّ عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة ولفظه « إِنَّمَا هُوَ رَزَقٌ سَأَقَهُ اللهُ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ » ، وقال : إسناده صحيح وكلهم ثقات وروى الدارقطني إسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار ، كلهم عن أبي هريرة . . وأخرج أيضاً من حديث أبي سعيد رفعه « مَنْ أَكَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ » . . وقد ذكر الحافظ أنه في صحيح مسلم - ص ١١٥٥ - بدون الزيادة ، أي ففيها شائبة شذوذ . =

واجب وقد قال فيها بعض علمائنا^(١) : أراد فلا قضاء عليك على الفور وهذا باطل .

الحكم الثالث :

قال علماؤنا : يقضى رمضان متفرقاً وكذلك أيام الكفارة^(٢) ، وقد اختلف في هذه المسألة الصحابة ، رضوان الله عليهم ، ابن عمر^(٣) وابن عباس وأبو هريرة^(٤) وسواهم ؛ فكان أبو هريرة يقول : يقضي متفرقاً وهو الذي شك^(٥) فيه مالك ، رضي الله عنه ، وقد احتج مجاهد بقراءة أبي بن كعب (فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ)^(٦) ، ثم سقط قوله متتابعات .

قال الحافظ بعد سياقه للإسناد الأخير والذي قبله من الأسانيد (وإسناده) أي الأخير : وإن كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة ، فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة يكون حسناً فيصلح للاحتجاج به ، وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويتعضد أيضاً بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم ، كما قاله ابن المنذر وابن حزم - وغيرهما - علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر . فتح الباري ١٥٧/٤ .

درجة الحديث : حسن الحافظ الزيادة ، كما تقدم .

(١) لم أطلع على قائل هذا القول .

(٢) انظر المتقى ٦٦/٢ ، وبداية المجتهد ٢٩٩/١ .

(٣) الموطأ ٣٠٤/١ (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : يَصُومُ قَضَاءَ رَمَضَانَ مُتَتَابِعاً مَنْ أَفْطَرَهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ فِي سَفَرٍ) . ورواه عبد الرزاق عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال : صمه كما افطرت . المصنف ٢٤١/٤ وشرح السنة ٣٢٢/٦ .

درجة الأثر : صحيح .

(٤) مَالِكٌ عَنْ أَبِي شِهَابٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ اخْتَلَفَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : يُفَرَّقُ بَيْنَهُ ، وَقَالَ الْآخَرُ : لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ ، لَا أُدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ : لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ . الموطأ ٣٠٤/١ .

ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس موصولاً . . المصنف ٢٤٣/٤ ، وأخرجه البيهقي من نفس الطريق . السنن الكبرى ٢٥٨/٤ .

ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله : لا أدري عمن أخذ ابن شهاب هذا ، وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما أجازا تفريق قضاء رمضان وقالوا : لا بأس بتفريقه لقول الله تعالى : ﴿ فَمِلَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرٍ ﴾ شرح الزرقاني ١٨٧/٢ .

درجة الحديث : صحيح كما قال ابن عبد البر .

(٥) الموطأ ٣٠٥/١ مالك عن حميد بن قيس المكي أنه أخبره قال : كنت مع مجاهد ، وهو يطوف بالبيت ، فجاء إنسان فسأله عن صيام أيام الكفارة امتتابعات أم يقطعها ؟ قال حميد : فقلت له : نعم يقطعها إن شاء . قال مجاهد : لا يقطعها فإنها في قراءة أبي بن كعب (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ) .

درجة الأثر : صحيح ولكنها قراءة شاذة ، كما سيأتي .

(٦) هذه زيادة من الأصل وليست في باقي النسخ .

وروي عن عائشة أنها قالت : (نزلت فعدة من أيام آخر متابعات) . (وروي عن عائشة أنها قالت) ^(١) أي ثم سقط قوله : متابعات تريد من المصحف ^(٢) . وقد بينا في كتاب الأصول أن القراءة الشاذة لا توجب حكماً ، وأنها لا تلحق بالقياس فكيف بخبر الواحد لأنه إذا سقط أصلها فأولى وأحرى أن يسقط حكمها ^(٣) .

الحكم الرابع :

إذا أسلم الكافر في بعض يوم ، قال ابن القاسم وجماعة : يلزمه الإمساك عن الأكل ^(٤) . وقال آخرون : يجوز له الأكل ، وهو الصحيح لأن الله تعالى قد أسقط عنه بعض اليوم بإسلامه ، وإذا أسقط البعض سقط الكل لأنه لا يتجزأ ، فإن قيل يلزمكم عليه ما يلزمكم إذا قال لزوجه : أنت طالق نصف طلاق أو نصف يوم يكمل عليه الجميع ^(٥) عدداً وزماناً ، قلنا : ههنا ألزم نفسه البعض مما لا يتجزأ فلزمه الجميع ؛ إذ لم يسقط عنه أخذ الباقي ، والكافر بإسلامه والتزامه للشرائع قد أسقط عنه الذي التزم به نصف اليوم فلا سبيل إلى أن يعود إليه ما أسقط الله تعالى عنه فصار يوماً لا أثر له في حقه فلم يتعلق به حكم من أحكامه ^(٦) . حديث عائشة وحفصة قال لهما النبي ، ﷺ : « أَقْضِيَا يَوْمًا »

(١) رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة . المصنف ٢٤١/٤ - ٢٤٢ ، والبيهقي من طريقه في السنن الكبرى ٢٥٨/٤ وقال تريد نسخت لا يصح له تأويل غير ذلك . ورواه ابن حزم في المحلى ٢٦١/٦ ، والدارقطني ١٩٢/٢ ، ووصحه ، وقال الباجي : وأما ما تعلق به مجاهد من قراءة أبي فإنها عند قوم تجري مجرى أخبار الأحاد والذي ذهب إليه الباقلاني ، وهو الصحيح ، لا يصح التعلق إلا بما ثبت على وجه التواتر لأنه إذا لم يكن متواتراً لم يكن قرآنًا ، وإذا لم يصح كونه قرآنًا لا يصح التعلق به . المتقى ٦٦/٢ .

درجة الأثر : صحيح وقد صرح فيه ابن جريج بالتحديث .

(٢) أنظر المحصول ل ٥٠ ب فقال القراءة الشاذة لا توجب علماً ولا عملاً .

(٣) أنظر المتقى ٦٧/٢ ، والزرقاني ١٨٩/٢ ، والمدونة ١٨٨/١ .

(٤) هذا قول أشهب وعبد الملك ابن الماجشون . المتقى ٦٧/٢ .

(٥) هذا هو مذهب الجمهور إلا أصحاب الرأي ، فقد اشترطوا أن يضاف إلى جزء شائع أو أحد من خمسة أعضاء : الرأس والوجه والرقبة والظهر والفرج طلقت ، وإن أضافه إلى جزء معين غير هذه الخمسة لم تطلق . المغني ٤٨٨/٧ .

(٦) قال الباجي : وهل يلزمه الإمساك في ذلك اليوم من وقت إسلامه إلى آخره من قال من أصحابنا إن الكفار مخاطبون بشرائع الإسلام ، وهو مقتضى قول مالك ، وأكثر أصحابه أوجب عليه الإمساك بقية يومه . . رواه ابن نافع عن مالك وقاله الشيخ أبو القاسم .

ومن قال من أصحابنا : ليسوا مخاطبين بشرائع الإسلام قال لا يلزمه الإمساك في بقية يومه ، وهو مقتضى =

مَكَانَهُ^(١)، أدخله

مالك، رضي الله عنه، في مراسيل ابن شهاب يعارضه ما صحَّ عن النبي، ﷺ، وثبت أنه دخل على عائشة فقال لها: «هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ، ثُمَّ خَرَجَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِطَعَامٍ أَوْ جَاءَهَا زَوْرٌ فَأَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ، ﷺ، فَقَالَتْ لَهُ: عِنْدَنَا شَيْءٌ، قَالَ لَهَا: وَمَا هُوَ؟ قَالَتْ لَهُ: حَيْسَن، فَقَالَ: قَرِيبِهِ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: لَقَدْ كُنْتُ صَائِمًا^(٢) قال النسائي في نحوه عائشة: (مَثَلُ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ مَثَلُ رَجُلٍ أَخْرَجَ صَدَقَتَهُ

=

قول أشهب وعبد الملك بن الماجشون وقاله ابن القاسم . . المتفق ٦٧/٢ .

(١) الموطأ ٣٠٦/١ مرسلاً ولفظه: عَنْ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، زَوْجَتِي النَّبِيِّ ﷺ، أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ فَأَهْدِي لَهُمَا طَعَامًا فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَتْ حَفْصَةُ، وَبَدَرْتَنِي بِالْكَلَامِ وَكَانَتْ بِنْتُ أَبِيهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصْبَحْتُ أَنَا وَعَائِشَةُ صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ فَأَهْدِي إِلَيْنَا طَعَامًا فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْضِيَا . .

قال ابن عبد البر: لا يصح عن مالك إلا المرسل نقلًا عن الزرقاني ١٨٩/٢، وقد وصله أبو داود من طريق ابن جريج عن ابن الهاد عن زميل، مولى عروة، عن عروة بن الزبير عن عائشة، أبو داود ٨٢٦/٢، ورواه الترمذي ١١٢/٣، وأحمد ٢٦٣/٦، والطحاوي ١٠٨/٢، وابن حزم في المحلى ٢٧٠/٦ وقواه، وشرح السنة ٣٧٢/٦، قال الترمذي، بعد أن ساق هذا الحديث: روى صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة، هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا أي مثل سياقه له، وقال: وروى مالك بن أنس ومعمرو وعبيد الله بن عمر وزياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلاً ولم يذكروا فيه عن عروة وهذا أصح لأنه روي عن ابن جريج قال: سألت الزهري قلت له: أحذثك عروة عن عائشة؟ قال: لم أسمع من عروة في هذا شيئاً، ولكني سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض مَنْ سأل عائشة عن هذا الحديث، سنن الترمذي ٤٤٤/٥. قال الشارح في العارضة: لم يلتفت إليه أحد من الأئمة (أي هذا الحديث) لأن ابن شهاب ذكر أنه لقي رجلاً عند باب عبد الملك بن مروان فأخبر به، وقد بينه النسائي فأخرجه عن زميل، مولى عروة، لأجل هذه القصة قطعه مالك وأتهمه وعول على أن هذا الحديث يعضله المعنى. العارضة ٢٧٢/٣.

قلت: قد تقدم أن أبا داود أخرجه من طريق زميل. وقال البغوي: المرسل أصح شرح السنة ٣٧٣/٦. قال الحافظ: قال الخلال: اتفق الثقات على إرساله وشذَّ مَنْ وصله وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة. فتح الباري ٢١٢/٤.

درجة الحديث: المرسل منه صحيح والموصول ضعيف لأن فيه زميل بن عباس مجهول. انظر ت ٢٦٣/١ ت ٣٣٩/٣.

(٢) مسلم في الصيام باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلًا من غير عذر ٨٠٨/٢، وأبو داود ٨٢٤/٢، والترمذي ١١١/٣، والنسائي ١٩٤/٤ - ١٩٥، وشرح السنة ٢٧٠/٦ - ٢٧١ والدارقطني في السنن وصححه ١٧٦/٢.

فَمَا أُعْطِيَ مِنْهَا نَفَذَ وَمَا بِخُلِّ مِنْهُ^(١) وَأَمْسَكَهُ^(٢) بَقِيَ ، زاد الدارقطني عن النبي ، ﷺ :
« الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ »^(٣).

قلنا : المرسل عندنا كالمسند وقد بيناه في كتاب الأصول^(٤) ، فإذا ثبت ذلك وتعارض الحديثان قال المخالف نحمل قوله : (أقضيا يوماً) مكانه على الاستحباب .
قلنا : يحمل أكل النبي ، ﷺ ، على أنه كان مجهوداً بالجوع ، وهي كانت غالب أحواله ، فكان يصوم إذا عدم رغبة في الأجر . ويفطر إذا وجد للحاجة في الأكل ؛ والدليل عليه قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾^(٥) ، وكلُّ من بدأ بعمل لله تعالى وشرع فيه بفعله فلا وجه لإبطاله^(٦) .

تكملة واستدراك :

ذكر مالك ، رضي الله عنه ، الاستدلال على وجوب المضي في النوافل بالحج^(٧) ،

(١) في (ك) و(م) وفي (ص) العبارة غير واضحة .

(٢) النسائي في الصغرى ١٩٤/٤ من طريق مجاهد عن عائشة ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٧٥/٤ ، وعزاه لمسلم عن أبي كامل الجحدري وزاد فيه قال طلحة : فحدثت مجاهداً بهذا الحديث فقال : ذلك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فإن شاء أمضاها وإن شاء أمسكها .

(٣) سنن الدارقطني ١٧٥/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧٦/٤ من حديث أم هانئ ، والحديث فيه سماك ابن حرب بن أوس البكري ، أبو المغيرة ، صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخره فكان ربما يلقن من الرابعة . مات سنة ١٢٣ هـ ٣٣٢/١ وانظر ت ٢٣٢/٤ .

وفيه أيضاً أبو صالح باذان ، بالذال المعجمة ، ويقال آخره نون ، أبو صالح مولى أم هانئ ، ضعيف مدلس من الثالثة ت ٩٣/١ ، وقال ابن معين : ليس به بأس وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء ، وقال أبو حاتم ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال النسائي ليس بثقة ، وقال الحافظ وثقه العجلي وحده . ت ٤١٦/١ - ٤١٧ .

درجة الحديث : ضعيف .

(٤) انظر شرح التنقيح ص ٣٧٩ ، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل ، وقد فصل القول فيه جداً ، وحكى فيه ثلاثة أقوال : القبول مطلقاً والرد مطلقاً والتفصيل ، جامع التحصيل ص ٢٧ .

(٥) سورة محمد آية ٣٣ .

(٦) قال النووي : قال الشافعي والأصحاب : إذا دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحباب له إتمامها لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ وللخروج من خلاف العلماء ، المجموع ٣٩٣/٦ . ونقل الحافظ عن ابن عبد البر قوله : ومن احتج بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ فهو جاهل بأقوال أهل العلم ؛ فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال : لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل اخلصوها لله ، وقال آخرون : لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر . فتح الباري ٢١٣/٤ .

(٧) الموطأ ٣٠٦/١ . قال مالك : لا ينبغي أن يدخل الرجل في شيء من الأعمال الصالحة والصيام والحج وما =

والحج مخصوص لا يقاس عليه . ألا ترى أنه إذا أفسده يلزمه المضي فيه ويأتي بمناسكه كما يأتي في الحج الصحيح ، بخلاف الصلاة فإنه لو أفسدها ما مضى فيها فانقطع هذا الإلحاق فلا يعول عليه .

حكم الفطر في رمضان علة :

أما المريض^(١) والمسافر^(٢) فقد تقدما ، وأما الحائض فتقضي الصوم دون الصلاة للأثر الصحيح^(٣) . وأما الذي لا يقدر على الصيام من كبر فقد اختلف الناس في وجوب الفدية عليه^(٤) ، وقد بينا أن قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ أو يطوقونه / كيفما قرئ منسوخ على ما ثبت في الحديث الصحيح^(٥) ؛ فليس على العاجز عن الصيام من الكبر فدية لأنه لم يتوجه عليه خطاب فيفتدي مما لزمه^(٦) . وأما الحامل والمرضع فعن مالك ،

أشبه هذا من الأعمال الصالحة التي يتطوع بها الناس فيقطعه حتى يتمه على سنته . . .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) متفق عليه ، البخاري في الحيض باب لا تقضي الحائض الصلاة ٨٨/١ ، ومسلم في الحيض باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ٢٦٥/١ ، وأبو داود ١٨٠/١ ، والترمذي ٢٣٤/١ ، وقال : وهو قول عامة الفقهاء لا اختلاف بينهم في الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ، والنسائي ١٩١/١ ، وابن ماجه ٢٠٧/١ كلهم عن عائشة قالت (كَانَ يُصِيئُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ) ، لفظ مسلم .

(٤) قال ابن قدامة : الشيخ الكبير والعجوز إذا كان يجهدهما الصوم ويشق عليهما مشقة شديدة فلهما أن يفطرا ويطعما لكل يوم مسكيناً ، وهذا قول ابن عباس وأبي هريرة وأنس وسعيد بن جبير وطاوس وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي .

وقال مالك : لا يجب عليه شيء لأنه ترك الصوم لعجزه فلم تجب فدية ؛ كما لو تركه لمرض اتصل به الموت ، وللشافعي قولان كالمذهبين . المغني ١٥١/٣ .

(٥) مسلم في كتاب الصيام باب بيان نسخ قوله تعالى ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ بقوله ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ٨٠٢/٢ من حديث سلمة بن الأكوع ، وانظر تفسير ابن جرير ٧٧/٢ ، ومختصر ابن كثير ١٥٩/١ ، وأحكام القرآن للطبري ١٠٠/١ .

(٦) قال ابن عبد البر : والصحيح في النظر قول مالك ومن وافقه أن الفدية لا تجب على من لا يطيق الصيام لأن الله لم يوجهه على من لا يطيقه ، والفدية لم تجب بكتاب ولا سنة صحيحة ولا إجماع ، والفرائض لا تجب إلا بهذه الوجوه والذمة برثة . نقلاً عن شرح الزرقاني ١٩٢/٢ ، وانظر المحصول في علم الأصول ل ٥٠٠ للشارح .

رضي الله عنه في ذلك روايتان^(١)، وقال (ش) تفتدي الحامل^(٢) ولا تفتدي المرضع؛ لأن الحامل تخاف على نفسها والمرضع تخاف على غيرها، فصارت المرضع بمنزلة من يمرض مريضاً في رمضان فيضعف عن الصوم فلا فدية عليه. والصحيح أنه ليس على المرضع ولا على الحامل فدية، على أنه قد روي عن ابن عباس أنه قال: نسخ قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ إلا في الحامل والمرضع^(٣). وأراد ابن عباس بقوله: نسخ خص، والتخصيص حكاية مذهب والمذهب من صاحب لا تقوم به حجة^(٤) على ما تقدم بيانه، وأما من أخر رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر؟ فقال (ح): لا فدية عليه^(٥)، وقال سائر العلماء: عليه الفدية^(٦)، ولست أعلم في ذلك دليلاً في الشريعة إلا أن الدارقطني أسند إلى النبي ﷺ، الفدية^(٧)، ولم يصح.

(١) إحداهما: لا إطعام عليهما، وبه قال أبو حنيفة. والثانية: عليهما الإطعام ويخرج على هذه الرواية الإطعام على الشيخ الكبير. المتقى ٧٠/٢، وانظر الكافي ٢٤٠/١، والزرقاني ١٩٢/٢.

(٢) انظر الروضة للنووي ٣٨٣/٢، والمجموع ٢٦٧/٦ - ٢٦٨، ومغني المحتاج ٤٤٠/١.

(٣) أبو داود من طريق قتادة أن عكرمة حدثه أن ابن عباس قال أثبتت للحبلى والمرضع وعن قتادة عن عذرة عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ قال: كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً، والحبلى والمرضع إذا خافتا. قال أبو داود: يعني على أولادهما أفطرتا وأطعمتا. أبو داود ٧٣٨/٢ - ٧٣٩، والطبري في تفسيره ٧٩/٢، والبيهقي ٢٣٠/٤.

درجة الحديث: حسنه الشيخ محمد الشربيني في شرحه على المناهج ٤٤٠/١، وصححه الشيخ ناصر وقال: إسناده على شرط الشيخين. إرواء الغليل ١٨/٤.

(٤) هذه مسألة خلافية بين علماء الأصول. قال الشيرازي: إذا قال الصحابي قولاً ولم ينتشر لم يكن ذلك حجة ويقدم القياس عليه في قوله الجديد (أي الشافعي) وقال في القديم: هو حجة يقدم على القياس ويخص العموم به وهو قول مالك وأحمد وإسحاق، وهو مذهب الجبائي. التبصرة ص ٣٩٥، وانظر التمهيد للأسنوي ٤٨٣.

(٥) انظر شرح فتح القدير ٨١/٢.

(٦) انظر نيل الأوطار ٣١٨/٤ وبداية المجتهد ٢٩٩/١.

(٧) سنن الدارقطني ١٩٧/٢ من طريق إبراهيم بن نافع أبي إسحاق الجلاب عن عمر بن موسى بن وجيه، ثنا الحكم عن مجاهد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، في رجل أفطر في شهر رمضان من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال: «يُصُومُ الشَّهْرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ وَيُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا» إبراهيم ابن نافع وابن وجيه ضعيفان.

أقول: إبراهيم بن نافع البصري عن مقاتل قال أبو حاتم كان يكذب كذب عنه. المغني ٢٨/١، وقال ابن عدي: منكر الحديث ت ١٧٤/١، كما أن عمر بن موسى ضعيف أيضاً. قال ابن حبان: كان =

إيضاح مشكل : روى مالك ، رضي الله عنه ، حديث عمر ، رضي الله عنه ، حين أفطر في يوم ذي غيم ثم ظهرت الشمس بعد فطرهم فقال عمر ، رضي الله عنه : (الْخُطْبُ يَسِيرُ وَقَدْ أَجْتَهَدْنَا)^(١). فقال مالك ، رضي الله عنه : يريد بقوله الخطب يسير القضاء ، وقد رواه أبو عبيد في حديث عمر ، رضي الله عنه ، فذكر الحديث بنصه وقال : لا نقضيه ، ما تجانفنا^(٢) فيه الإثم ، ثم فسر الخطب الذي أشار إليه بسقوط القضاء لأنه لم يعتمد فطره^(٣) ، وهذه المسألة تُبنى على مسألة الأكل ناسياً فإن النسيان في المحذور على ضربين . أحدهما : أن يفعل المحذور ذاهلاً عن فعله .

والثاني : أن يفعله قاصداً إليه جاهلاً بحظره ، وكلاهما لا إثم فيه لكن الأحكام في المسائل تختلف باختلاف هذين الضربين ، وهذه المسألة تخالف مسألة الناسي لأنه لا

= ممن يروي المناكير عن المشاهير فلما كثر في روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات حتى خرج عن حد العدالة إلى الجرح استحق الترك . المجروحين ٨٦/٢ ، وقال ابن معين : ليس بثقة . الضعفاء للعقيلي ١٩٠/١ .

درجة الحديث : ضعفه النووي بالإضافة إلى الشارح . المجموع ٣٦٤/٦ .

(١) الموطأ ٣٠٣/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٧/٤ من طريق مالك والشافعي قال : أخبرنا مسلم عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أفطر في رمضان . . . مسند الشافعي ٢٧٧/١ ، ورواه عبد الرزاق وزاد فيه : نقضي يوماً ، مصنف عبد الرزاق ١٧٨/٤ . ورواه محمد بن الحسن في موطئه عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أفطر . . موطأ محمد ص ١٢٨ .
والحديث شيخ مالك فيه زيد بن أسلم وهو يروي عن أخيه خالد بن أسلم القرشي العدوي ، مولى عمر ، صدوق من الخامسة ت ٢١١/١ . وقال في ت ت : وثقه ابن حبان والدارقطني وقال ليس بالمكثر . ت ت ٨٠/٣ . وقال الذهبي : قد وثق . الكاشف ٢٦٦/١ ، وانظر الثقات ١٩٨/٤ ، والجرح والتعديل ٣٢٠/٣ ، والتاريخ الكبير ١٤٠/٣ وكل هؤلاء لم يذكر أحد منهم أنه روى عن عمرو ، وعلى ذلك يكون الحديث منقطعاً بين خالد بن أسلم وعمرو . ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن زيد عن أخيه عن أبيه . المصنف ٢٥/٣ .

درجة الحديث : صحيح لأنه وإن كان ورد منقطعاً عند مالك فقد وصل عند ابن أبي شيبة .

(٢) يقول : ما ملنا إليه ولا تممناه ونحن نعلمه وكل مائل فهو متجانف . غريب الحديث لأبي عبيد ٣١٣/٢ ، وانظر النهاية ٣٠٧/١ ، والفتاوى ٢١٨/١ .

(٣) غريب الحديث له ٣١٣/٢ ، وابن أبي شيبة ٢٤/٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٧/٤ ، كلهم من طريق زيد بن وهب عن عمرو . . . قال البيهقي : وكان يعقوب ابن سفيان يحمل على زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات المتقدمة وبعدها مما خالف فيه ، وزيد ثقة إلا أن الخطأ غير مأمون . وقال الحافظ : زيد ابن وهب ثقة جليل لم يصب من قال في حديثه خلل روى له / ع . ت ٢٧٧/١ .
درجة الحديث : صحيح .

ملازمة على الناسي ، فأما من أفطر في يوم الغيم فتوجه إليه الملازمة وينسب إلى التفريط بقلة الصبر وترك الثبوت فإنه التزم الصوم بيقين النهار فلا يجوز أن يخرج عنه إلا بيقين الليل فليته خلص من الكفارة لتقريره بالعبادة فضلاً عن أن يسقط عنه القضاء^(١) فإن قيل : قلتم إن الملازمة لا تتوجه على الناس والعقلاء المتشرعون يوجهون عليه الملازمة فيقولون لم نسيت ولا تنسَ وقد قال الله تعالى لرسوله : ﴿ سَتَقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿^(٢) قلنا : أما قول الله تعالى ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ فليس بنهي ، إنما هو خبر عن أنه لا ينسى ما يُوحى إليه بعد إلقائه عليه إلا ما شاء الله أن ينساه فيكون نسخاً له ورفعاً لحكمه^(٣) ، وأما توجه الملازمة فصحيح لكن النسيان على ضربين : نسيان لا يمكن الانفكاك عنه هو جيلة البشرية وسجية الأدمية فهذا ليس فيه ملازمة بحال .

الثاني :

نسيان اقتضاه الإكباب على الشهوات والتشبث بالمشغلات فهذا يقال له لا تنسَ ، ويكون مورد نهيه حذف الفضول التي جلبت إليه الغفلات وعرضته للنسيان^(٤) ، وقد نسي النبي ، ﷺ ، صلاة العصر يوم الخندق حتى غربت الشمس^(٥) ، ولكن للشغل بعبادة عظيمة ونازلة في الدين كبيرة وهي حماية البيضة ومدافعة العدو والاحتراز من غفلة يجد العدو بها نهزة^(٦) ، ولم يتركها كما زعم بعض الناس متعمداً^(٧) لأنه لو ذكرها لصلاها صلاة الخائف حسب الإمكان كما فعل قبل يوم الخندق ويَعده .

(١) هذه مسألة اختلف فيها الأئمة والجمهور على أن عليه القضاء ، قال الحافظ ذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء عليه . . وجاء ترك القضاء عن مجاهد والحسن ، وبه قال إسحاق وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة . فتح الباري ٢٠٠/٤ .

(٢) سورة الأعلى آية ٦ و ٧ .

(٣) انظر تفسير الآية في أحكام القرآن للشارح ١٩١٩/٤ ، ومختصر تفسير ابن كثير ٦٣٠/٣ ، تفسير زاد المسير ٨٩/٩ ، تفسير أبي السعود ٥١٨/٥ .

(٤) قال الشارح في الأحكام : النسيان هو الترك لفة ، والترك على قسمين : ترك بقصد وترك بغير قصد ، والتكليف إنما يتعلق بما يرتبط بالقصد من الترك : أحكام القرآن ١٩١٩/٤ .

(٥) متفق عليه . البخاري في تفسير سورة البقرة باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ٣٧/٦ ، ومسلم في كتاب المساجد باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٣٦/١ ، وأبو داود ٢٨٧/١ ، والترمذي ٢١٧/٥ ، وابن ماجه ٢٢٤/١ ، والبيهقي ٢٣٤/٢ كلهم من حديث علي .

(٦) النهزة بالضم الفرصة وانتهازها اغتنمها . ترتيب القاموس ٤٥٠/٤ ، صحاح الجوهري ٩٠٠/٣ .

(٧) أشار الحافظ ابن كثير في السيرة ٢٢٧/٣ إلى أن البخاري فهم ذلك من حديث ابن عمر (لَا يُصَلِّينَ أَحَدٌ =

كتاب الاعتكاف

العكوف / : في اللغة والقرآن هو اللبث ببقعة مخصوصة^(١) قال الله تعالى ﴿ فَاتَّوَا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾^(٢) ، وقال ﴿ سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾^(٣) فجرت الشريعة على عاداتها في قصر اللفظ المشترك على بعض متناولاته ، أو تخصيص العام على بعض احتمالاته ، كما فعلت اللغة فصار في الشريعة عبارة عن ملازمة المسجد في العبادة ، وله ثلاثة أركان : النية والصوم وملازمة المسجد ، وأقله يوم وليلة . وقال : (ش) أقله لحظة^(٤) ، وقد كنا بمدينة السلام^(٥) إذا دخلنا المسجد مع فخر الإسلام^(٦) فأقام ساعة فيه يقول : لا تنسوا نية الاعتكاف يكتب لكم ثوابه ، وهذا لأن الصوم عندنا شرط فيه^(٧) . وقال (ش) : ليس^(٨) بشرط لقول عمر، رضي الله عنه : « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : أَوْفِ بِنَذْرِكَ »^(٩) قلنا : قد روي أنه قال له (إِنِّي نَذَرْتُ

الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَيْتِي قُرَيْظَةَ) . الحديث .

وقد حكى الحافظ هذا القول بصيغة التمريض ولم يعزه لأحد فقال : قيل كان عمداً لكونهم شغلوه فلم يمكنوه من ذلك وهو أقرب . فتح الباري ٩٦/٢ .

وقال النووي : قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسياناً لا عمدأ ، وكان السبب في النسيان الاشتغال بالعدو ، ويحتمل أنه أخرها عمدأ للاشتغال بالعدو وكان هذا عنراً قبل نزول صلاة الخوف ، وأما اليوم فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العدو والقتال بل يصلي صلاة الخوف على حسب الحال . شرح النووي على مسلم : ١٣٠/٥ .

(١) قال الحافظ : الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعاً المقام بالمسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس بواجب إجماعاً إلا على من نذر ، وكذا من شرع فيه فقطعه عامداً عند قوم . فتح الباري ٢٧١/٤ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٣٨ .

(٣) سورة الحج آية ٢٥ .

(٤) انظر الروضة للنووي ٣٩١/٢ ، والمجموع ٤٨٩/٦ .

(٥) قدّمنا أنها بغداد حالياً .

(٦) تقدم ترجمته .

(٧) انظر المنتقى للباي ٨٢/٢ وبداية المجتهد ٣١٥/١ .

(٨) انظر الروضة للنووي ٣٩٣/٢ ، وفتح الباري ٢٧٤/٤ ، والمجموع ٤٨٥/٦ .

(٩) متفق عليه . البخاري في الاعتكاف باب الاعتكاف ليلاً ٦٣/٣ ، ومسلم في الإيمان باب نذر الكافر وما =

أَنَّ اَعْتَكَفَ يَوْمًا وَلَيْلَةً^(١) . . جواب آخر : العرب تعبّر بالليلة عن اليوم واللييلة^(٢) ولذلك قالوا : صمنا مع رسول الله ﷺ تسعا وعشرين أكثر مما صمنا معه ثلاثين^(٣) ، فعبّروا بالليل عن النهار . فإن قيل : فكيف قال النبي ﷺ ، لعمر رضي الله عنه : « أَوْفَ بِنَذْرِكَ » . . ونذر الكافر لا يلزم بعد الإسلام بإجماع^(٤) . قلنا : لما كان عمر ، رضي الله عنه ، نذره في الجاهلية فأسلم أراد أن يكفر ذلك بمثله في الإسلام ، فلما نواه وسأل النبي ﷺ ، عنه أعلمه أنه لزمه ، وكل عبادة أو عمل ينفرد به العبد عن غيره يلزمه بمجرد النية العارضة الدائمة كالنذر في العبادات^(٥) ، والطلاق في الأحكام وإن لم يتلفظ

= يفعل إذا أسلم ١٢٧٧/٣ ، والبغوي في شرح السنة ٤٠٢/٦ ، وأبو داود ٦١٦/٣ ، والترمذي ١١٢/٤ ، والنسائي ٢١/٧ ، والبيهقي في السنن ٣١٨/٤ ، وأحمد أنظر الفتح الرباني ١٨٢/١٤ ، ومصنف عبد الرزاق ٣٥٢/٤ ، والدارقطني في سننه ١٩٨/٢ ، وابن خزيمة في صحيحه ٣٤٧/٣ .

(١) هكذا في جميع النسخ ، ولم أجد في المراجع المتوفرة لدي هذا اللفظ ، ولعلها يوماً أو ليلة وتكون الهمزة سقطت وذلك أنه ورد في البخاري (اعتكف ليلة) ، وفي مسلم (يوماً) . قال الحافظ : وجمع ابن حبان وغيره بين الروایتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوماً أراد بليلة . .

فتح الباري ٢٧٤/٤ ، وكذا قال الزيلعي . انظر نصب الرأية ٤٨٩/٢ .

(٢) هذا قريب من كلام ابن خزيمة فقد قال العرب قد تقول يوماً بليلة وتقول ليلة تريد بيومها .

صحيح ابن خزيمة ٣٤٨/٣ .

(٣) أبو داود ٧٤٢/٢ ، والترمذي ٧٣/٣ ، وأحمد رقم ٣٧٧٦ و ٣٨٤٠ و ٣٨٧١ و ٤٢٠٩ و ٤٣٠٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٠/٤ والدارقطني في السنن ١٩٨/٢ ، وأورده المنذري في مختصر سنن أبي داود وسكت عنه ، كما سكت عنه أبو داود قبله كلهم من حديث ابن مسعود .

والحديث في دينار الكوفي ، والد عيسى ، مقبول من الثالثة/ عن دت ، ت ٢٣٧/١ ، وقال في ت ٢١٧/٣ ذكره ابن حبان في الثقات .

درجة الحديث : صحّحه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند . انظر الأرقام السابقة . . وحسنه المبارك فوري . انظر تحفة الأحوذى ٣٧١/٣ ، وعبد القادر أرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول ٢٨٢/٦ .

وقال الدكتور الشريف منصور: الحديث ضعيف ولكن ضعفه ينجر بالمتابع ، أو الشاهد ، فيرتقى بأحدهما إلى الحسن لغيره ، وقد ورد للحديث شاهد ذكره الحافظ في الفتح من حديث عائشة ، رضي الله عنها ، بمثل اللفظ المذكور وعزاه لأحمد وذكر أن إسناده جيد . مرويات ابن مسعود ٧٧٨/٢ .

وانظر فتح الباري ١٢٣/٤ ويرجع لديّ ضعفه .

(٤) قال النووي : لا ينعقد على الصحيح . المجموع ٤٨٠/٦ .

(٥) النذر : إيجاب المرء فعل البر على نفسه . شرح الزرقاني ٣٥٩/٢ .

بشيء من ذلك . رواه أشهب عن مالك ، رضي الله عنه ، نصاً ونقله عنه جميع أصحابه تنبيهاً فيمن قال لزوجه أسقني ماء وأراد الطلاق فإنه يلزمه بإجماع^(١) منهم ، وقوله أسقني ماء ليس بصريح ولا بكناية فهو بمنزلة الإشارة فلا يقع الطلاق حيثئذ إلا بمجرد النية . .
ألا ترى إلى اتفاق الأمة على أنه لو قال لزوجه أنت طالق ، ويريد بذلك من وثاق أنه لا يلزمه شيء . . وأما وجوب النية فيه باتفاق لأنه عبادة^(٢) .

وأما الصوم فليس لأحد من علمائنا على وجوب الصوم دليل به إحتفال وأكثر ما عول عليه مالك ، رضي الله عنه ، قول الله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا صَوْمَكُمْ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٣) . .
فخطب بذلك الصائمين ، وهذا لا حجة فيه لأنه خطاب خرج عن^(٤) حال فلا يلزم أن يكون شرطاً في جميع الأحوال ، وقد اعتكف النبي ﷺ ، عشراً من شوال^(٥) ، ولم يذكر فعل الصيام ولا تركه . . والمسألة عسرة المأخذ^(٦) في الشريعة وليس له عندي سبيل إلا ما أومأنا إليه في مسائل الخلاف من أن الاعتكاف هو ملازمة المسجد بالنية ، فالنية تقطع قلبه عَنِ الدُّنْيَا وَعَلَاتِقِهَا والمسجد يمنع بدنه من الاشتغال بأشغالها لأن المساجد ﴿بُيُوتُ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾^(٧) ، ليس فيها عمل في غيره فلا يجوز له أن يعمل من الدنيا إلا

(١) انظر مواهب الجليل ٥٨/٤ ، والمتقى ١٦/٤ .

(٢) انظر الإفصاح لابن هبيرة ٢٥٥/١ ، وبداية المجتهد ٢٣٠/١ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٧ . وانظر الموطأ ٣١٥/١ قال مالك بعد ذكره للآية : إنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام . . والأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام .

قال الباجي : هذا مذهب فقهاء المدينة وأهل الكوفة وأبي حنيفة والثوري وغيرهما المتقى ٨١/٢ وانظر بداية المجتهد ٢٣٠/١ .

(٤) في (م) على .

(٥) متفق عليه ، البخاري في الاعتكاف باب الاعتكاف في شوال ٦٦/٣ ، ومسلم في الاعتكاف باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه ٨٣١/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٣٩٢/٦ ، والموطأ ٣١٦/١ ، كلهم من حديث عمرة عن عائشة .

(٦) هذه مسألة خلافية بين العلماء . قال ابن هبيرة : اختلفوا هل يصح الاعتكاف بغير صوم ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ، في إحدى روايتيه : لا يصح بغير صوم ، فجعلوا الصوم من شروطه . وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عنه : يصح بغير صوم . . الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة ٢٥٥/١ ، وانظر المغني ١٨٨/٣ .

(٧) سورة النور آية ٣٦ .

ضرورة الآدمية وهي الطعام والشراب ومآله فُمنع من الأكل نهائياً لأنه أحد الأسباب المنقطعة عن الدنيا ، ومنع من الخروج عن المسجد إلا لحاجة الإنسان أو لتحصيل القوت^(١) ، ومنعه مالك تفتُّناً لهذه الدقيقة من قراءة العلم^(٢) لأنه من أسباب الدنيا وقصره على الذكر المجرد . وقال غيره من العلماء يقرأ العلم^(٣) إذا أخلصت له النية لله تعالى ، وبه أقول ، والشرط في الاعتكاف يأتي في الحج إن شاء الله تعالى .

(١) انظر المدونة ٢٠٤/١ ، وانظر مواهب الجليل ٤٦١/٢ .

(٢) وانظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٤٦٢/٢ .

(٣) أشار ابن قدامة إلى الخلاف في هذه المسألة ، ورَّجَحَ ما رَّجَّحه الشارح فقد قال : اما قراءة القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ومجالستهم وكتابة الحديث ، ونحو ذلك مما يتعدى نفعه ، فأكثر أصحابنا على أنه لا يستحب ، وهو ظاهر كلام أحمد . وقال أبو الحسن الأمدي : في استحباب ذلك روايتان ، وأختار أبو الخطاب أنه مستحب وهو مذهب الشافعي . المغني ٢٠١/٣ .

باب / ليلة القدر

وهي ليلة القَدَر والقَدْر والقدر .

فأما الأول : فالمراد به الشرف لقولهم لفلان قدر في الناس يعنون بذلك مزية وشرفاً^(١) .

والثاني : القدر بمعنى التقدير قال الله تعالى ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾^(٢) قال علماؤنا يلقي الله تعالى فيها إلى الملائكة ديوان العام^(٣) .

والقدر الثالث : الزيادة في المقدار قال الله تعالى ﴿ حَمْدٌ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينُ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾^(٤) . والبركة هي النماء والزيادة ، قيل ليلة النصف من شعبان^(٥) ، والصحيح أنها ليلة القدر^(٦) ، فالمباركة في الدخان هي ليلة القدر في هذه السورة إلا أن الإنزال واحد^(٧) ، وعمي هذا على المفسرين لأحاديث نमित إلى النبي ﷺ ، في فضائل

(١) انظر شرح النووي على مسلم ٥٧/٨ ، وفتح الباري ٢٥٥/٤ .

(٢) سورة الدخان آية ٤ .

(٣) انظر المرجعين السابقين .

(٤) سورة الدخان آية ١ - ٣ .

(٥) هذا القول عزاه القرطبي إلى عكرمة وقال : والأول أصح ، أي قول من قال إنها ليلة القدر . تفسير القرطبي ١٢٦/١٦ .

وقال في سورة البقرة ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ نص في أن القرآن نزل في شهر رمضان وهو يبين قوله عز وجل ﴿ حَمْدٌ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينُ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾ يعني ليلة القدر ، ولقوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ . وفي هذا دليل على أن ليلة القدر إنما تكون في رمضان لا في غيره . تفسير القرطبي ٢٩٧/٢ ، وانظر فتح القدير للشوكاني ٥٥٤/٤ ، والمجموع ٤٤٨/٦ ، وقال ابن كثير : ومن قال إنها ليلة النصف من شعبان ، كما روي عن عكرمة ، فقد أبعد النجمة فإن نص القرآن أنها في رمضان . تفسير ابن كثير ٢٤٥/٦ .

قلت : والراجح هنا هو ما رجحه الشارح من أن ليلة القدر لا تخرج عن رمضان .

(٦) في (ك) و(م) و(ص) زيادة : ولولم يكن في شرفها إلا نزول القرآن فيها قال الله عز وجل ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ سورة القدر آية ١ .

(٧) روى الإمام أحمد من حديث واثلة بن الأصقع أن رسول الله ، ﷺ ، قال : « أَنْزَلَ الْفُرْقَانُ لَارْبَعٍ وَعِشْرِينَ =

النصف من شعبان ليس لها أصل في الصحة فلا تحفلوا بها ، وقد كان النبي ﷺ ، أعلم بها فتلاحي^(١) رجلان فشغله تلاحيهما^(٢) فمحييت وكان خيراً لنا لأن الطاعة تكون أعم في طلبها والرجاء أكثر في تحصيلها ، وقد اختلف الناس في ميقات رجائها فقل هو العام كله . قال ابن مسعود : (مَنْ يَقُمِ الْحَوْلَ يُصِيبَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ)^(٣) .

والثاني : أنها في شهر رمضان^(٤) لقوله تعالى ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾^(٥) فجعله محلاً عاماً في لياليه وأيامه لنزول القرآن ثم قال ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٦) فجعله خاصاً في ليلة القدر منه .

الثالث : أنها ليلة سبع عشرة من رمضان قاله ابن الزبير^(٧) ، ورواه ابن مسعود عن

خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ « الفتح الرباني ٤٦/١٨ ، وأورده الحافظ في الفتح وقال : هذا كله مطابق لقوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ ولقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ، فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فأنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض .

درجة الحديث : حسنه الشيخ البنا في الفتح الرباني ٤٦/١٨ .

(١) هي المخاصمة والمنازعة والمشاتمة . فتح الباري ٢٦٨/٤ .

(٢) البخاري من حديث أنس قال : أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، خَرَجَ عَلَيْنَا لِيُخْبِرَنَا بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَلَاخِي رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . . . فَرُفِعَتْ . البخاري في التراويح باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر ٦١/٣ ، وشرح السنة ٣٨٠/٦ ، وأورده الخطيب التبريري في المشكاة ٦٤٧/١ .

(٣) رواه مسلم في كتاب الصيام باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها من طريق عبدة وعاصم بن أبي النجود سمعا زرب بن حبيش يقول سألت أبي بن كعب ، رضي الله عنه ، فقلت : إن أذاك ابن مسعود يقول من يقم الحول يصب ليلة القدر ، فقال رحمه الله : أراد أن لا يتكل الناس أما إنه قد علم أنها في رمضان وأنها في العشر الأواخر وأنها ليلة سبع وعشرين ثم حلف لا يستثني أنها ليلة سبع وعشرين . . مسلم ٨٢٨/٢ ، وعبد الرزاق في المصنف ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ ، وأبو داود ١٠٦/٢ - ١٠٧ ، والترمذي ١٦٠/٣ ، وأخرجه مسلم أيضاً في صلاة المسافرين باب الترغيب في قيام رمضان : ٥٢٥/١ .

(٤) قال الحافظ : هو قول ابن عمر ، رواه عنه ابن أبي شيبه بإسناد صحيح ، ورواه أبو داود مرفوعاً عنه (أبو داود ١١١/٢ - ١١٢ قال أبو داود : رواه سفيان وشعبة عن أبي إسحاق مرفوعاً عليه لم يرفعه إلى النبي ﷺ) .

وفي شرح الهداية الجزم به عن أبي حنيفة ، وقال به ابن المنذر والمحاملي وبعض الشافعية ورجحه السبكي . فتح الباري ٢٦٣/٤ وانظر شرح النووي على مسلم ٥٧/٨ ، المجموع ٤٥٩/٦ ، نيل الأوطار ٣٦٤/٤ .

(٥) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٦) سورة القدر آية ١ .

(٧) عزاه الحافظ للمحدث بن أبي أسامة من حديث ابن الزبير ، فتح الباري ٢٦٥/٤ .

النبي ﷺ^(١)، وإلى ذلك إشارة من كتاب الله تعالى وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾^(٢) ذلك ليلة سبع عشرة من رمضان .
الرابع : أنها ليلة إحدى وعشرين لرؤيا النبي ﷺ ، « أَنَّهُ يَسْجُدُ فِي صَبْحِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ »^(٣) وكان ذلك فيها .

الخامس : أنها ليلة ثلاث وعشرين ، وهي رواية عبد الله ابن أنيس^(٤) عن النبي ﷺ^(٥) . وقد روى أهل التزهّد أن جماعة منهم سافروا في البحر في رمضان فلما كان ليلة ثلاث وعشرين سقط أحدهم من السفينة في البحر فجرّج الماء في حلقه فإذا به حلو ، وكان ما ينزل من السماء في تلك الليلة من البركة والرحمة يقلب الإجاج الملح عذباً^(٦) فما

وأورده محمد بن نصر في قيام الليل عن خارجه بن زيد أن زيداً كان لا يحيي ليلة من رمضان لإحيائه ليلة سبع عشرة ، مختصر قيام الليل له ص ١١٢ .

(١) أبو داود ١١٠/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣١٠/٤ .

والحديث فيه شيخ أبي داود حكيم بن سيف قال فيه أبو حاتم : شيخ صدوق لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به ، ليس بالمتين ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : مات بالرقعة بعد ٢٣٥ هـ ، وقال سعيد الحرّاني : مات ٢٣٨ هـ ، وقال ابن عبد البر : شيخ صدوق لا بأس به عندهم . ت ٤٤٩/٢ ، وانظر الميزان ٥٨٦/١ ، وتهذيب الكمال ١٢٢/٢ ، وقال الذهبي في الكاشف : قال أبو حاتم : ليس بالمتين ووثقه غيره ، الكاشف ١٨٥/١ .

درجة الحديث : حسن لغيره لوجود حكيم بن سيف وباقي الإسناد صحيح ، كما قال النووي في المجموع ٤٧٢/٦ .

(٢) سورة الأنفال آية ٤١ .

(٣) متفق عليه . البخاري في كتاب الاعتكاف باب الاعتكاف في العشر الأواخر ٦٢/٣ ، ومسلم في كتاب الصيام باب فضل ليلة القدر والحثّ على طلبها ٨٢٤/٢ ، والموطأ ٣١٩/١ ، والبغوي في شرح السنة ٣٨٣/٦ - ٣٨٤ كلهم عن أبي سعيد الخدري .

(٤) عبد الله بن أنيس بن سعد الجهني ، ثم الأنصاري ، حليفهم عقي ، روى عنه أولاده عطية وعمرو وحمة وعبد الله وبسر بن سعيد وغيرهم ، ويكنى أبا يحيى . تجريد أسماء الصحابة للذهبي ٢٩٨/١ ، وانظر الإصابة ، القسم الرابع ص ١٥ .

(٥) رواه مالك في الموطأ من طريق أبي النضر ، مولى عمر بن عبيد الله ، أن عبد الله بن أنيس . الموطأ ٣٢٠/١ ، وهو منقطع كما قال ابن عبد البر لأن أبا النضر لم يلقَ عبد الله ابن أنيس . انظر الزرقاني ٢١٦/٢ ، وقد وصله مسلم من طريق الضحاك ابن عثمان عن أبي النضر عن بسر بن سعد عن عبد الله بن أنيس . انظر . . مسلم في كتاب الصيام باب فضل ليلة القدر ٨٢٧/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرياني ٢٨١/١٠ ، ولفظه أن رسول الله ، ﷺ ، قال : « رَأَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَنْبَسْتُهَا وَأَرَانِي صُبْحَهَا أُسْجَدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ ، قَالَ فَمَطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ . . » .

(٦) هذه الحكاية عن أهل الزهد لم أجدها ، وقد نقل الحافظ عن البيهقي في فضائل الأوقات من طريق =

ظنك بها إذا وجدت ذنباً وذلك لقوله ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا »^(١) الحديث . وإن قام الشهر كله فقد نالها ، وإن أتقى أن يصوم منه ليلة فصادفها فقد نالها .

السادس : أنها ليلة خمس وعشرين وفي ذلك أثر^(٢) .

السابع : أنها ليلة سبع وعشرين ، قاله أبي وقال : أخبرنا رسول الله ﷺ ، بآية أن الشمس تطلع في صبيحتها بيضاء لا شعاع لها كأن الأنوار المفاضة في الخلق تلك الليلة تغلبها^(٣) . وكان ابن عباس يحلف أنها ليلة سبع وعشرين وينزع في ذلك بإشارة عليها بنى الصوفية عقدهم في كثير من الأدلة ويقول : أعددت حروف ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ فقولك هي : هو الحرف السابع والعشرون^(٤) .

= الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة أنه سمعه يقول إن المياه المالحة تعذب تلك الليلة ، وروى ابن عبد البر من طريق زهرة ابن معبد نحوه . . فتح الباري ٢٦٠/٤ ، وانظر الدر المنثور ٥٨٣/٨ .

(١) متفق عليه ، البخاري في التراويح باب فضل ليلة القدر ٥٩/٣ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب الترغيب في قيام رمضان والتراويح ٥٢٤/١ ، كلاهما عن أبي هريرة .

(٢) هذا القول ذكره الحافظ في الفتح وعزاه للشارح في العارضة (انظر العارضة ٨/٤) وقال : وعزاه ابن الجوزي في المشكل لأبي بكر . فتح الباري ٢٦٤/٤ .

(٣) مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ٥٢٥/١ ، وفي الصيام باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها . . ٨٢٨/٢ ، وأبو داود ١٠٦/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٢٨٤/١٠ ، والبيهقي في السنن ٣١٢/٤ ، والبخاري في شرح السنة ٣٨٧/٦ ، والترمذي ١٦٠/٣ وقال : حسن صحيح . قال الحافظ : والقول بأنها ليلة السابع والعشرين هو الجادة من مذهب أحمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه ، كما أخرجه مسلم . وروى مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة قال : تذاكرنا ليلة القدر فقال رسول الله ﷺ : « أَيْكُمْ يَذْكُرُ حِينَ طَلَعَ الْقَمَرُ وَهُوَ مِثْلُ شَقِّ جَفْنَةٍ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْفَارِسِيُّ : إِي لَيْلَةَ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ فَإِنَّ الْقَمَرَ يَطْلُعُ فِيهَا بِتِلْكَ الصُّفَةِ » . مسلم ٨٢٩/٢ ، وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم ٨٢٣/٢ قال : « رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ فَقَالَ النَّبِيُّ ، ﷺ : أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعُشْرِ الْأَوَّخِرِ فَأَطْلُبُوهَا فِي الثَّوْتِ مِنْهَا » ، وانظر فتح الباري ٢٦٤/٤ .

(٤) نقل هذا القول عنه ابن قدامة في المغني ١٨٣/٣ ، وقال الحافظ : ونقله ابن حزم عن بعض المالكية وبالح في إنكاره ، ونقله ابن عطية في تفسيره وقال : إنه من ملح التفاسير وليس من متين العلم . فتح الباري ٢٦٥/٤ ، وحكاه النووي في المجموع ٤٦٠/٦ ، وقال القرطبي : قال أبو بكر الوراق : إن الله تعالى قَسَمَ ليالي هذا الشهر ، شهر رمضان ، على كلمات هذه السورة فلما بلغ السابعة والعشرين أشار إليها فقال هي ، وأيضاً فإن ليلة القدر كرر ذكرها ثلاث مرات وهي تسعة أحرف فتجيء سبعة وعشرين . تفسير القرطبي ١٣٦/٢٠ . قلت : لعل أبا بكر الوراق ، الذي ذكره القرطبي ، هو الذي أشار إليه الحافظ ببعض المالكية ، وفي رأبي أن القول المحكي عن الصوفية والذي لا مستند له ينبغي عدم ذكره .

والثامن : أنها ليلة تسع وعشرين^(١) .

التاسع : أنها في أشفاعة هذه الأفراد ، وادعت ذلك الأنصار في تفسير قوله عليه السلام (أَطْلُبُوهَا فِي تَاسِعَةِ تَبَقَى ، قَالُوا : هِيَ لَيْلَةُ ثَتْنَيْنِ وَعَشْرَيْنِ ، قَالُوا وَنَحْنُ أَعْلَمُ مِنْكُمْ)^(٢) . فهذه ثلاثة عشر قولاً الصحيح منها أنها لا تعلم^(٣) ، ولكن النبي ﷺ ، قد حضَّ على رمضان وحضَّ بالتخصيص العشر الأواخر ، وكان ﷺ فيها يحيي ليله ويوقظ أهله ويشد المئزر^(٤) ، وصدق ﷺ أنها في العشر الأواخر / وفي الأحاديث دليل بين على أنها منتقلة^(٥) غير مخصوصة بليلة لأن رؤيا النبي ﷺ ، خرجت في عام ليلة إحدى وعشرين ، واستفتاه رجل ليختار له عند عجزه عن عموم الجميع فاختر له ليلة ثلاث وعشرين^(٦) ، وما كان عليه السلام ليجلس المستشير حظه منها . ومن فضل الله على هذه الأمة أنه أعطاها قيراطين من صلاة العصر إلى غروب الشمس وأعطى اليهود والنصارى جميعاً قيراطين من أول النهار إلى صلاة العصر^(٧) ، وأعطاهم ليلة القدر فجعل لهم عاماً بألف شهر بما فاتهم في تقاصر الأعمار التي كانت لمن قبلهم أدركوه فيها فحفَّ عنهم شغب الدنيا ، وأدركوا عظيم الثواب في الآخرة والحمد لله رب العالمين (على ذلك)^(٨) . وقد روى الترمذي وغيره أن

(١) لم أجده معزواً ، وقال الحافظ : حكاه ابن العربي أي الشارح . فتح الباري ٢٦٥/٤ .

(٢) مسلم في كتاب الصيام باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها : ٨٢٦/٢ - ٨٢٧ ، وأحمد في المسند انظر الفتح الرباني ٢٧٧/١٠ - ٢٧٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٨/٤ ، وأبو داود ١١٠/٢ كلهم من حديث أبي سعيد .

(٣) قال الحافظ : وأنكر هذا القول النووي وقال : تظاهرت الأحاديث بإمكان العلم بها . فتح الباري ٢٦٦/٤ ، وانظر العارضة ٩/٤ ، والمجموع ٤٦١/٦ .

(٤) متفق عليه . البخاري في صلاة التراويح باب العمل في العشر الأواخر من رمضان ٦١/٣ ، ومسلم في كتاب الاعتكاف باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان ٨٣٢/٢ ، وأبو داود ٥٠/٢ ، والترمذي ١٦١/٣ وقال : حسن صحيح ، والنسائي ٢١٨/٣ ، وشرح السنة ٣٨٨/٦ كلهم عن عائشة قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِذَا دَخَلَ الْعِشْرُ أَحْيَا اللَّيْلَ وَأَيَقَظُ أَهْلَهُ وَجَدَ وَشَدَّ الْبَيْرَ) لفظ مسلم .

(٥) قال الحافظ بعد أن ساق الأقوال فيها : وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير ، وأنها تنتقل ، كما يفهم من أحاديث الباب . فتح الباري ٢٦٦/٤ .

(٦) تقدم .

(٧) البخاري في مواقيت الصلاة باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ١٤٦/١ ، وأحمد ١٢١/٢ كلاهما

من حديث ابن عمر .

(٨) ليست في بقية النسخ .

النبي ﷺ (أَرَى فِي مَنَامِهِ بَنِي أُمِّيَّةٍ يَنْزُونَ عَلَى مُبْرَه نَزَوَ الْفِرْدَةِ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ يَمْلِكُهَا بَنُو أُمِّيَّةٍ بَعْدَكَ ، قَالَ : فَحَسَبْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا أَلْفَ شَهْرٍ لَا تَزِيدُ يَوْمًا وَلَا تَنْقُصُ يَوْمًا ^(١) وهذا لا يصح . والذي روى مالك ، رضي الله عنه ، من أن النبي ﷺ : (أَوْرَى تَقَاصِرَ أَعْمَارِ أُمِّيَّةٍ) ^(٢) أصح منه وأولى ، ولذلك أدخله لبيّن بذلك الفائدة فيه ويدل على بطلان هذا الحديث . .

(١) رواه الترمذي وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث القاسم بن الفضل عن يوسف ابن مازن والقاسم بن الفضل الحراني هو ثقة ، وثقه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ، ويوسف ابن سعد رجل مجهول لا نعرف هذا الحديث على هذا اللفظ إلا من هذا الوجه ، سنن الترمذي ٤٤٤/٥ - ٤٤٥ .

ورواه ابن جرير من طريق القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازن به ٢٦٠/٣٠ ، والحاكم في المستدرک ١٧٠/٣ - ١٧١ ، وقال ابن كثير : روى هذا الحديث الحاكم في مستدرکه من طريق القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازن به وقول الترمذي إن يوسف هذا مجهول فيه نظر ، فإنه قد روى عنه جماعة منهم حماد ابن سلمة وخالد الحذاء ويونس ابن عبيد وقال فيه يحيى بن معين : هو مشهور ، وفي رواية عن ابن معين هو ثقة ، ورواه ابن جرير من طريق القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازن ، كذا قال وهذا يقتضي اضطراباً في هذا الحديث والله أعلم ، ثم هذا الحديث منكر جداً ، قال شيخنا أبو الحجاج المزي : هو حديث منكر .

قلت : وقول القاسم بن الفضل . . إنه حَسَبَ مدة بني أمية فوجدها ألف شهر لا تزيد يوماً ولا تنقص ليس بصحيح ؛ فإن معاوية بن أبي سفيان ، رضي الله عنه ، استقل بالملك حين سلّم إليه الحسن بن علي الأمرة سنة أربعين ، واجتمعت البيعة لمعاوية وسمي ذلك عام الجماعة ثم استمروا فيها متتابعين بالشام وغيرها لم تخرج عنهم إلا مدة دولة عبد الله بن الزبير في الحرمين والأهواز وبعض البلاد قريباً من تسع سنين ، لكن لم تزل يدهم على الأمرة بالكلية بل عن بعض البلاد إلى أن استلبهم بنو العباس الخلافة في سنة اثنين وثلاثين ومائة فيكون مجموع مدتهم اثنين وتسعين سنة وذلك أزيد من ألف شهر فإن ألف شهر عبارة عن ثلاث وثمانين سنة وأربعة أشهر . تفسير ابن كثير ٥٣٠/٤ ، وانظر الدر المنثور ٥٦٩/٨ .

أقول : يوسف بن سعد الجمحي ، مولاهم البصري ، ويقال هو يوسف بن مازن ثقة من الثالثة / ت س . ت ٣٨٠/٢ وقال في ت : قال الترمذي مجهول وقال ابن معين ثقة ت ت ٤١٣/١١ وانظر الجرح والتعديل ٢٣٠/٩ .

درجة الحديث : ضعيف كما قال الشارح وغيره .

(٢) الموطأ ٣٢١/١ قال ابن عبد البر : هذا أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير الموطأ لا مسنداً ولا مراسلاً . الزرقاني ٢١٩/٢ .

وقال ابن الصلاح في رسالته : أما حديث ليلة القدر فقد ورد معناه من وجه غير صحيح رسالته في وصل =

كتاب الحج

وهو في اللغة البقصد وغيره ، وخص ههنا بقصد البيت على ما قدمناه من الطريقة في تخصيص التسمية ببعض المسميات ، وهو فرض من فروض الإسلام وركن من أركانه . قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(١) . وفرضه مرة في العمر . وقد قال بعض الناس فيما أملى علينا الشيخ الإمام أبو الحسن العبدري ^(٢) : يجب في خمسة أعوام مرة ، ورووا في ذلك حديثاً سندوه إلى النبي ﷺ ، والحديث ^(٣) باطل والإجماع صاد في

البلاغات الأربع في الموطأ لابن الصلاح ص ١١ تحقيق عبد الله بن صديق .

درجة الحديث : ضعيف .

(١) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٢) هو رزين بن معاوية ، أبو الحسن العبدري الأندلسي السرقسطي ، مصنف تجريد الصحاح . جاور بمكة دهرًا وتوفي في المحرم سنة ٥٣٥ هـ .

شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٠٦/٤ ، والرسالة المستطرفة ص ١٧ ، وروضات الجنات ص ٢٨٦ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٨١/٤ .

(٣) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ ، قال : (إِنْ اللَّهَ يَقُولُ إِنْ عَبْدًا أَصْحَحْتُ لَهُ بَدَنَهُ وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ لَمْ يَغْدِ إِلَيَّ فِي كَسَلٍ أَرْبَعَةَ أَغْوَامٍ لَمْ حُرِّمُوا) رواه الطبراني في الأوسط ، وأبو يعلى إلا أنه قال : خمسة أعوام ، رجال الجميع . رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٢٠٦/٣ . وأورده ابن الجوزي من طريق خلف بن خليفة قال أنا العلاء ابن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد . . العلل المتناهية ٧٤/٢ - ٧٥ ، وكذلك السيوطي في الجامع الصغير وضعفه ، وقال المناوي : فيه صدقة ابن يزيد الخراساني وضعفه أحمد ، وقال ابن حبان : لا يجوز الاشتغال بحديثه ولا الاحتجاج به ، وقال البخاري : منكر الحديث ، ثم ساق له في الميزان هذا الخبر وفي اللسان عقبه هذا منكر وكذا قال ابن عدي . ورواه الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ : إِنْ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ إِنْ عَبْدًا أَصْحَحْتُ لَهُ بَدَنَهُ وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ الرِّزْقَ ثُمَّ لَمْ يَغْدِ إِلَيَّ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَغْوَامٍ لَمْ حُرِّمُوا . قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح وبه يعرف أن اقتصار المصنف على الطريق الذي أثره غير جيد ، فيض القدير ٣١٠/٢ .

قلت : وتما كلام ابن عدي لا أعلمه يرويه عن العلاء غير صدقة ، وإنما يروي هذا خلف بن خليفة عن العلاء بن المسيب عن أبي سعيد .

فلعل صدقة سمع بذكر العلاء فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن ، وهي طريق سهل عليه وليس كذلك . .

وقال العقيلي : صدقة ابن يزيد الخراساني عن العلاء فذكر إن عبداً ، ثم قال : وجاء عن أبي سعيد وفيه =

وجوههم^(١) ، وليس يجب غيره عندنا وبه قال (ح) وجماعة^(٢) ، وقالت جماعة منهم الشافعي : إن العمرة^(٣) واجبة كوجوب الحج واستدل عليه بقوله تعالى ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٤) .

وروي في حديث جبريل إنه قال : ما الإسلام ؟ قال : أن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج وتعمّر وتغتسل من الجنابة^(٥) .

والصحيح ما قلناه من الأثر والنظر . أما الأثر فقول الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٦) ولم يذكر العمرة . وقال النبي ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ » فذكر الحج

لين ، وقال أبو حاتم ، ضعيف . . وذكره ابن الجارود والساجي والعقيلي في الضعفاء . لسان الميزان ١٨٧/٣ - ١٨٨ .

وأورده الذهبي في الميزان من طريق صدقة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة . الميزان ٣١٣/٢ وانظر التاريخ الكبير للبخاري ٢٩٥/٤ .

وقال ابن الجوزي : قال الدارقطني وقد رواه عبد الرزاق عن الثوري عن العلاء عن أبيه ، ورواه ابن فضال عن العلاء عن يونس بن حبان عن أبي سعيد ولا يصح منها شيء . العلل المتناهية ٧٥/٢ ، وعزاه القرطبي لعبد الرزاق أيضاً ، تفسير القرطبي ١٤٢/٤ .

درجة الحديث : ضعيف ، كما قال الشارح وغيره كالسيوطي والمنائوي وليس كما قال الهيثمي إنه صحيح .

(١) وقال النووي : حكى صاحب البيان وغيره عن بعض الناس أنه يجب كل سنة . قال القاضي أبو الطيب : قال بعض الناس يجب الحج كل سنتين مرة ، قالوا : وهذا خلاف الإجماع قائله محجوج بإجماع من كان قبله . المجموع ٩/٧ .

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١١٦/٢ .

(٣) انظر المجموع للنووي ٧/٧ ، وشرح لسنة ١٥/٧ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٥) هذه الرواية التي ساقها الشارح قد وردت عند ابن خزيمة في صحيحه وترجم عليها بقوله : ذكر البيان إن العمرة فرض وإنها من الإسلام كالحج سواء ، إلا أنها تطوّع غير فريضة على ما قال بعض العلماء .

وساق بسنده عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر . صحيح ابن خزيمة ٣٥٦/٤ . وساقه مسلم من نفس الطريق إلا أنه لم يذكر مثله . صحيح مسلم في كتاب الإيمان باب بيان

الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله : ٣٨/١ ، وأشار إلى رواية ابن خزيمة هذه . الحافظ في الفتح ٥٧٩/٣ .

درجة الحديث : صحيح .

(٦) آل عمران ، الآية ٩٧ .

خاصة^(١) . وقال ﷺ للأعرابي : « وَحَجُّ الْبَيْتِ ، قَالَ : هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ ؟ قَالَ : لَا »^(٢) .
ولأن البيت سبب من أسباب العبادة فلا يتعلق به وجوب شيئين كالزوال والغروب ، فأما قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فليس يقتضي لزوم الفعل ابتداء وإنما فيه تمامه بعد فعله .

وأما حديث جبريل فقد رواه العالم^(٣) وليس فيه وتعمّر فلا تقبل هذه الزيادة لأن الحديث مطلقاً أشهر منها ، وشروط وجوبه أربعة : الحرية والعقل والبلوغ والاستطاعة وليس الإسلام من شروط الوجوب وإنما هو من شروط الأداء لأن قول مالك ، رضي الله عنه ، لم يختلف قط أن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع . فأما الحرية فلا خلاف فيها لأن العبد مملوك لسيده مستغرق المنافع فهو يدخل في خطاب الشرائع كلها ما لم يكن في ذلك تعطيل للسيد ولا قطع به عن الانتفاع والسفر يمنعه منه ويسقط / منفعته فيه فلا يجوز له السفر إلا بإذنه فسقطت الاستطاعة فسقط الخطاب وقد بينّا ذلك في أصول الفقه^(٤) .

وأما البلوغ فأجمعت الأمة عليه . أما إن الصبي إذا حجَّ أو حُجَّ به كتب الله تعالى له الأجر من فضله ، ولوليه الأجر زيادة من رحمته ، وقد ثبت عن النبي ﷺ « أَنَّ أَمْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَيْهِ مَوْلُوداً فِي مِحْفَةٍ^(٥) لَهَا فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلِهَذَا حِجٌّ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ^(٦) » ، أما العقل فمثل البلوغ .

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ : (يُبَيِّ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ » ٩/١ ، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان أركان الإسلام ٤٥/١ ، كلاهما من حديث عمر .

(٢) مسلم في الإيمان باب السؤال عن أركان الإسلام ٤١/١ - ٤٢ .

وأبو داود ١٣١/١ ، والترمذي ١٤/٣ - ١٥ ، والنسائي ١٢١/٤ - ١٢٢ كلهم عن أنس .

(٣) لا أدري ماذا يقصد بالعالم هنا ولعله يقصد عمر لأن هذه الزيادة ليست من حديثه .

(٤) انظر المحصول : ل ٤٦ و ٥٥ وشرح التنقيح ص ١٦٢ .

(٥) المحفة ، بالكسر ، شبه اليهودج إلا أنه لا قبة عليها . شرح الزرقاني ٣٩٤/٢ .

(٦) الموطأ ٤٢٢/١ مرسلاً عن أكثر رواة الموطأ ، ووصله الشافعي وابن وهب ومحمد ابن خالد وأبو مصعب

وعبد الله بن يوسف فزادوا فيه : عن ابن عباس ان النبي ﷺ مرّ بامرأة . . الزرقاني ٣٩٢/٢ ، ورواه مسلم

من طريق سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس . . مسلم في كتاب الحج باب

صحة حج الصبي وأجر من حج به ٩٧٤/٢ ، وأبو داود ٣٥٢/٢ ، والنسائي ١٢٠/٥ ، والطحاوي

٢٥٦/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٢٣/٧ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٢٩/١١ ، كلهم مثل رواية

مسلم . ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله : من وصل هذا الحديث وأسندته فقله أولى وأصح ، =

وأما الاستطاعة فهي عندنا على حال المستطيع من صحة بدنه وكثرة جلده ، وقال أكثر علماء الأمصار : الاستطاعة الزاد والراحلة ، ورووا في ذلك أثراً ضعيفاً لا يلتفت إليه^(١) .
والصحيح في الاستطاعة ، لغة وعقلاً ، أنها صفة المستطيع كيف ما تصرفت وجوهها ، وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف ولذلك قلنا إن من بلغ معضوباً لا حج عليه^(٢) .

وبه قال أكثر العلماء . وقال (ش) : يلزمه إن يحج عنه غيره من ماله إن لم يقدر هو أن يحج بنفسه^(٣) لقول النبي ﷺ ، في الحديث الصحيح وقد قيل له يا رسول الله « إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخاً كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبِتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَفْأَحِجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتُهُ : قَالَتْ : نَعَمْ ؛ قَالَ : فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى »^(٤) .

والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال لا يضره تقصير من قصر به لأن الذين أسندوه حفظ أثبات . شرح الزرقاني ٣٩٤/٢ - ٣٩٥ .

(١) رواه الترمذي من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر . سنن الترمذي ١٧٧/٣ وقال حديث حسن عن ابن عمر ، والبيهقي في السنن ٣٢٧/٤ . وإبراهيم هذا قال فيه الحافظ : متروك الحديث من السابعة ، مات سنة ١٥١ هـ ت ٢٤/١ ، وانظرت ت ١٧٩/١ - ١٨٠ ، والكاشف ٥١/١ ، والميزان ٧٥/١ ، ورواه الحاكم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . المستدرک ٤٤٢/١ ، والدارقطني في السنن ٢١٦/٢ ، وقال البيهقي : الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلاً ، السنن الكبرى ٣٢٧/٤ ، وقد قال الحافظ عن إسناد رواية الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن ولا أرى الموصول إلا وهماً . تلخيص الحبير ٢٢١/٢ . ورواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضاً . المستدرک ٤٤٢/١ ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ إلا أن الراوي عن حماد بن سلمة هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني قال فيه الحافظ : عبد الله بن واقد ، أبو قتادة الحراني ، أصله من خراسان متروك وكان أحمد يثني عليه وقال : لعله كبر واختلط وكان يدلّس من التاسعة ، مات سنة ٢٢٠ هـ ، ت ١٩٣/١ وانظرت ت ٦٦/٦ .
أقول : ساق له الحافظ في التلخيص طرقاً أخرى وقال : طرقها كلها ضعيفة ، وقال عبد الحق إن طرقه كلها ضعيفة ، وقال أبو بكر بن المنذر لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً والصحيح من الرويات رواية الحسن المرسلة . تلخيص الحبير ٢٢١/١ .

درجة الحديث : كل طرقه ضعيفة إلا الطريق المرسلة عن الحسن صحيحة .

(٢) انظر مذهب المالكية في شرح الزرقاني ٢٩١/٢ - ٢٩٢ .

(٣) انظر المجموع ١٠٠/٧ - ١٠١ ، وشرح السنة : ٢٦/٧ .

(٤) متفق عليه . البخاري في الحج باب وجوب الحج وفضله ١٦٣/٢ ، ومسلم في الحج باب الحج عن العاجز لزمانة وهم ونحوهما أو للموت ٩٧٣/٢ ، والموطأ ٣٥٩/١ ، وشرح السنة ٢٥/٧ ، كلهم عن ابن عباس انه قال : كَانَا الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَاءَتْهُ أَمْرَاءُ مِنْ خَنَعَمٍ فَجَعَلُوا الْفَضْلَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا =

قلنا : لا حجة في هذا الحديث من أربعة أوجه :
 أحدها : إنه خبر واحد يخالف الأدلة القطعية في سقوط التكليف عن العاجز ،
 والحديث إذا خالف قواطع الأدلة تؤوّل أو ردّ إن لم يمكن تأويله^(١) .
 جواب ثان : قال (ش) : يلزمه إن يحج من ماله والنبي ﷺ جعل الوجوب على الولي وكلنا لا نقول به .
 الثالث : إنه قال « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ^(٢) دَيْنٌ » ولا يلزم الولي قضاء ديون وليه كذلك لا يلزمه الحج عنه .

الرابع : (قَالَ : فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى) ولا خلاف بين العلماء أن دين الآدمي أحق من دين الله لأن الله تعالى هو الغني والخلق هم الفقراء ؛ فيقدم حق العبد لفقره ويؤخر حق الله تعالى لغناه . فإن قيل : فما فائدة الحديث ؟ قلنا : فائدته تركه لأنه لا يصح أن يقال

وَتَنْتَظِرُ إِلَيْهِ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْآخِرِ فَقَالَتْ : إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَنْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَفَأَجِجُ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وفي رواية أخرى عن ابن عباس عن البخاري (فَأَقْضِيَ اللَّهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ) . البخاري في الإيمان والنذور باب من مات وعليه نذر ١٧٧/٨ .

(١) هذا هو مذهب مالك . قال القرطبي : رأى مالك أن ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن فرجح ظاهره ، ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره ، ومن جهة أن القول المذكور قول امرأة ظنت ظناً . قال : ولا يقال قد أجابها النبي ﷺ ، على سؤالها ولو كان ظنها غلطاً لبيّنه لها لأننا نقول إنما أجابها عن قولها (أفحج عنه) قال « حجي عنه » لما رأى من حرصها على إيصال الخير لأبيها . قال الحافظ : وتعقب بأن تقرير النبي ﷺ ، لها على ذلك حجة ظاهرة . فتح الباري ٧٠/٤ .

وقال أبو عمر : حديث الخثعمية خاص بها لا يجوز أن يتعدى إلى غيرها لقوله تعالى ﴿ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وكان أبوها ممن لا يستطيع فلم يكن عليه الحج فكانت ابنته مخصصة الجواب ، وممن قال بذلك مالك وأصحابه . شرح الزرقاني ٢٩٢/٢ .

(٢) أقول : جاء هذا الحديث بألفاظ مختلفة ؛ ففي بعضها أن السائل رجل وأنه سأل عن أبيه . وفي بعضها إنه قال إن أُمِّي عجوز كبيرة ، وفي رواية إن أبي أو أمي ، وفي أخرى أن امرأة سألت عن أمها . قال الحافظ : اتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب عن أن السائل امرأة وأنها سألت عن أبيها ، وخالفه يحيى بن أبي إسحاق عن سليمان فاتفقت الرواة عنه على أن السائل رجل ، ثم رجح الحافظ رواية ابن شهاب لقوة سندها ثم قال : والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والمسؤول عنه أبو الرجل وأمه جميعاً . فقول الشابة إن أبي لعلمها أرادت به جدها لأن أباهما كان معها ، وكأنه أمرها أن تسأل النبي ﷺ ليسمع كلامها ويراهما رجاء أن يتزوجها فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ولا مانع أن يسأل أيضاً عن أمه ، وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي . فتح الباري ٦٨/٤ .

بظاهره ومن قدر على تأويله بفضل علمه فليقل إنه خرج مخرج الحث على البر بالأباء في قضاء ديونهم عند عجزهم والصدقة عنهم بعد موتهم وصلة أهل ودهم .

وقد قال سعد^(١) للنبي ﷺ : (إِنَّ أُمِّي ^(٢) أَقْتَلَتْ ^(٣) نَفْسَهَا وَإِنَّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ ^(٤)) الحديث .

وأما سنته فهي ثلاث عشرة سنة : أفراد الحج ، وترك التمتع ، والإحرام من الميقات ، وطواف القدوم ، وركعتا الطواف ، والمبيت بمنى يوم التروية ، والجمع بعرفة ، والمبيت بالمزدلفة ، ورمي الجمار ، وتأخير رميها ، والحلق أو التقصير ، وتأخير الطواف يوم النحر أو أيام التشريق ، والمبيت ليالي الرمي بمنى . فهذه سنته التي يجب بتركها الدم عند علمائنا في تفصيل طويل وما عدا هذا من السنن فإنها أركان وفصائل . فالأركان منها التي لا يعجزى إلا فعلها وهي أربعة : الإحرام وهو النية ، والطواف ، والوقوف بعرفة ، والسعي باختلاف بين العلماء .

وبرواية ضعيفة عندنا . وقال ابن الماجشون^(٥) : رمي جمرة العقبة وحدها ركن ،

(١) سعد هو ابن عبادة بن دليم بن حارثة ، سيد الخزرج ، أبو ثابت الساعدي ، نقيب بني ساعدة . شهد بدرأ عند ابن الكلبي والواقدي والمدائني ولم يذكره ابن عقبة ولا ابن إسحاق وكان أحد الأجواد . تجريد أسماء الصحابة للذهبي ٢١٥/١ ، والإصابة ٦٥/٣ - ٦٦ ، وفتح الباري ٢٥٥/٣ و ٣٨٩/٥ .

(٢) عمرة بنت مسعود بن قيس ، يقال أم سعد بن عبادة ، ويقال أم سعد ابن زيد ابن مالك النجاري ، أختها عمرة الصغرى زوجة أوس بن يزيد بن أصرم ، وأختها عمرة الثالثة امرأة أبي حسان بن ثابت ، وأختها عمرة الرابعة هي والددة سعد ابن عبادة ، توفيت سنة خمس ، وأختها غمرة الخامسة والددة قيس بن عمرو . ذكر ابن سعد أن الخمسة أسلمن وبايعن رسول الله ، ﷺ . تجريد أسماء الصحابة للذهبي ٢٨٩/٢ ، والإصابة ٣٣/٨ .

(٣) بضم المثناة وكسر اللام ، أي سلبت على ما لم يسم فاعله يقال أقتلت فلان أي مات فجأة وأقتلت نفسه كذلك . فتح الباري ٢٥٥/٣ .

(٤) متفق عليه . أخرجه البخاري في الجنائز باب موت الفجأة البغثة ١٢٧/٢ ، وفي كتاب الوصايا باب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ١٠/٤ ، ومسلم في الزكاة باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ٦٩٦/٢ .

وفي كتاب الوصية باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ١٢٥٤/٣ ، وشرح السنة ١٩٩/٦ كلهم (عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ، ﷺ : إِنَّ أُمِّي أَقْتَلَتْ نَفْسَهَا وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ . .) .

(٥) تقدمت ترجمته .

فأما الإحرام فلا خلاف في وجوبه وركنيته لان الأعمال بالنيات^(١) وخصوصاً العبادات وخصوص الخصوص الحج .

وأما الطواف فلا خلاف فيه . قال الله سبحانه : ﴿ وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(٢) .
وأما الوقوف بعرفة فهو الحج . في الحديث المأثور « الْحَجُّ عَرَفَةٌ »^(٣) يعني معظم الحج ومقصوده ، وأما السعي فاختلف / العلماء فيه قديماً وحديثاً : فقال (ح)^(٤) : يجزي فيه الدم ، ووقعت رواية عبد الله^(٥) عن مالك ، رضي الله عنه ، في العتبية وهي ساقطة .
السعي ركن عظيم وله في الحج منزلة كبيرة والدليل على ركنيته قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾^(٦) ، الآية إلى آخرها ، أنزلها الله تعالى رداً على من كان يمتنع من السعي^(٧) ، فإن قيل فقد قال الله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ قلنا : لم يفهم

(١) البخاري في كتاب الإيمان باب ما جاء إن الأعمال بالنية ٢١/١ ، ومسلم في الأمانة باب قوله ﷺ : (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ) ١٥١٥/٣ ، كلاهما من حديث عمر رضي الله عنه .

(٢) سورة الحج آية ٢٩ .

(٣) أبو داود ٤٨٥/٢ ، والترمذي ٢٣٧/٣ ، والنسائي ٢٦٤/٥ ، وابن ماجه ١٠٠٣/٢ ، والدارمي ٥٩/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١١٩/١٢ ، والحاكم في المستدرک ٤٦٤/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٣/٥ ، والدارقطني ٢٤٠/٢ - ٢٤١ ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٢٤٩ ، كلهم من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي .

درجة الحديث : صححه النووي . انظر المجموع ٩٥/٨ - ١١٣ وقال عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٢٤٢/٣ : إسناده صحيح .

(٤) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١٥٧/٢ وفتح الباري ٤٩٩/٣ .

(٥) هو عبد الله بن يوسف التنيسي ، بمشاة ونون ثقيلة بعدها تحنانية مهملة ، أبو محمد الكلاعي ، أصله من دمشق ، ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ ، من كبار العاشرة . مات سنة ٢١٨ هـ / خ د ت س . ت ٤٦٣/٢ ، وقال في ت ت : سمع من مالك وعنده الموطأ ومسائل عن مالك سوى الموطأ - ت ت ٨٦/٦ - ٨٧ .

(٦) سورة البقرة آية ١٥٨ .

(٧) ورد عند الشيخين من رواية عاصم قال : قُلْتُ لِأَنَسَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لِأَنَّهُمَا كَانَتَا مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا .

البخاري في الحج باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة ١٩٥/٢ ، ومسلم في الحج باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ٩٣٠/٢ ، والترمذي ٢٠٩/٥ ، واللفظ السابق للبخاري .

هذه المسألة أحد فهم عائشة وكلامها معروف في الحديث^(١) ، تفسيره : أنه إذا قال الرجل لآخر : لا جناح عليك أن تفعل كذا ، فمقتضاه رفع الحرج في الفعل^(٢) ، ولم يكن في الشريعة حرج في الطواف بين الصفا والمروة ، وكيف يكون فيه حرج وهو من شعائر الله ؟ وإنما كان الحرج في قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأصنام ، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يدخلوا البقعة التي كانوا يكفرون فيها أو يفعلون الفعل الذي كانوا يشركون به فرفع الله تعالى ذلك الجناح عن قلوبهم وأمرهم بالطواف ، وأخبرهم أنه من الشعائر كما كانوا يطوفون بالبيت في الجاهلية للأصنام التي كانت فيه ، ثم جاء الإسلام وطهر البيت من الأصنام وصار الطواف لله وحده ، وكذلك الصفا والمروة ، وأما رمي الجمار فليس بركن ، وهم فيها عبد الملك^(٣) وليس في ركنيتها دليل يعول عليه ، بيد أن العلماء بعد اتفاقهم على أن عرفة ركن الحج اختلفوا في وقت الوقوف فيه فقالت جماعة : فرض الوقوف بالليل منهم (م)^(٤) ، وقالت جماعة : فرض الوقوف بالنهار منهم (ش)^(٥) ، و(ح)^(٦) ، وقالت طائفة : الفرض الوقوف ليلاً أو نهاراً^(٧) ، واحتجوا بما روى عروة ابن مضرس أنه قال يا رسول الله (أَكَلْتُ رَاحِلَتِي وَأَتَعَبْتُ مَطِيَّتِي وَأَقْبَلْتُ مِنْ جَبَلِ طَيْئٍ وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟ فَقَالَ لَهُ : مَنْ شَهِدَ

(١) روي الشيخان من طريق الزهري قال عروة : سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَقُلْتُ لَهَا : أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ فَقَالَ اللَّهُ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالصَّافَا وَالْمَرْوَةَ ، قَالَتْ : بَشَسَ مَا قُلْتُ يَا أَبْنِ أَخْتِي إِنَّ هَذِهِ لَوُ كَانَتْ كَمَا أَوَّلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَلَكِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يَهْلُونَ بِمَنَاءِ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا . البخاري في الحج باب وجوب الصفا والمروة ١٩٣/٢ ، ومسلم في كتاب الحج باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ٩٢٨/٢ ، والموطأ ٣٧٣/١ ، وشرح السنة ١٣٩/٧ ، وأبو داود ٤٥٢/٢ - ٤٥٤ ، والترمذي ٢٠٨/٥ - ٢٠٩ ، والنسائي ٢٣٧/٥ - ٢٣٨ .

(٢) انظر كلام الشارح في أحكام القرآن ٤٦/١ والعارض ٩٤-٩٦ .

(٣) عبد الملك هو ابن الماسجون تقدم والقول عزاه له النووي في المجموع ١٧٩/٨ ، وأشار الحافظ إلى هذا القول بقوله : وعندهم ، أي المالكية ، رواية أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه . فتح الباري ٥٧٩/٣ .

(٤) انظر بداية المجهد ٣٤٨/١ - ٣٤٩ .

(٥) انظر المجموع للنووي ٩٤/٨ .

(٦) وانظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٥/١٠ ، وشرح فتح القدير ١٦٩/٢ .

(٧) قائل هذا القول هم الحنابلة ، انظر المغني لابن قدامة ٣٧٠/٣ - ٣٧١ .

مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةُ - يَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ - بِالْمُزْدَلِفَةِ وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بَعْرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ^(١) .

رواه الجماعة وأخرجه الدارقطني في الإلزامات^(٢) ودليلنا قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾^(٣) ، واتفق الخلق على وجوب هذا الأمر ، وبين النبي ، ﷺ ، كيفيته بأن وقف حتى غربت الشمس^(٤) فدل على أن الدليل أصل لا ينتظره إياه واعتماده بوقوفه . فإن قيل : فقولوا إن الليل والنهار ركن لأن النبي ، ﷺ ، وقف بهما جميعاً ، قلنا : لا قائل به فلا يجوز لإحداث قول ثالث بين الأمة وقد بيناه في أصول الفقه . وأما حديث عروة فقد تركه الإمامان لأنه لم يروه عن عروة إلا واحد وكان مذهبهما أن الحديث لا يثبتانه حتى يرويه اثنان^(٥) ، وهذا مذهب باطل ، وهو مذهب القدرية بل رواية

(١) أبو داود ٤٤٨/٢ ، والترمذي ٢٣٨/٣ وقال : حسن صحيح ، والنسائي ٢٦٣/٥ ، وابن ماجه ١٠٠٤/٢ ، وأحمد في ٢٦١/٤ - ٢٦٢ ، والحاكم في المستدرک ٤٦٣/١ وقال : حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث ، وهي قاعدة من قواعد الإسلام وقد أمسك عن إخراج الشيخان .. على أصلهما أن عروة بن مضر لم يحدث عنه غير عامر الشعبي ، وقد وجدنا عروة بن الزبير حدث عنه .. ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٣/٥ - ١٧٤ ، والدارقطني في السنن ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .
درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم والشارح كما سيأتي قريباً ، ونقل الحافظ عن الدارقطني أنه صححه . تلخيص الحبير ٢٥٦/٢ كما صححه ابن رشد في البداية ٣٤٩/١ فقال : حديث مجمع على صحته .

(٢) انظر الإلزامات للدارقطني ص ٩٨ تحقيق مقبل هادي .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٩ .

(٤) ورد ذلك في حديث جابر الطويل في وصف حجة النبي ، ﷺ ، رواه مسلم في الحج باب حجة النبي ، ﷺ ، ٨٨٦/٢ .

(٥) ما عزه الشارح هنا للشيخين حكاه قبله عنهما الحاكم والبيهقي ، قال الحاكم في المدخل : لم يخرجنا أي الشيخين ، في الصحيحين عن أحد من هذا القبيل (أي من لم يروه إلا واحد وتبعه على ذلك البيهقي وغلطوه في ذلك) تدريب الراوي ٢٦٦/٢ ، وقال الحازمي : أما قول الحاكم .. إن اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين عن عدلين إلى النبي ، ﷺ ، فهذا غير صحيح ... وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي .. قال : وأما الأخبار فإنها كلها أخبار الأحاد لانه ليس يوجد عن النبي ، ﷺ ، خبر من رواية عدلين ، وروى أحدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى النبي ، ﷺ . فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار الأحاد ، ومن اشترط ذلك فقد عهد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الأحاد .. وقد أخرجنا في كتابيهما أحاديث عن جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد وأحاديث لا تعرف إلا من جهة واحدة . شروط الأئمة الخمسة ص ٤١ ، وانظر توضيح الأفكار ١٠٩/١ .

الواحد عن الواحد صحيحة إلى النبي، ﷺ، وقد بينّا ذلك في أصول الفقه، ومع أن الحديث صحيح لكنه محتمل أن يكون فيه تفصيل أو شك من الراوي فيطلب الدليل على صحة أحد الاحتمالين فوجدنا النبي، ﷺ، قد اعتمد الليل فدلّ على أنه العمدة .

غسل المحرم :

ذكر علمائنا في الحج أربعة أغسال : غسل الإحرام ، وغسل دخول مكة ، وغسل عرفة^(١) ، وغسل طواف الإفاضة^(٢) . والذي أعرف منه غسلان : غسل الإحرام فإن النبي، ﷺ، اغتسل وهو محرم وأمر أصحابه أيضاً أن يغتسلوا عند الإحرام^(٣) ، واغتسل ،

(١) قال ابن قدامة : ولا يشترط للوقوف طهارة .

ونقل عن ابن المنذر قوله : أجمع من تحفظ من أهل العلم على أنه لو وقف بعرفة غير طاهر مدرك للحج ولا شيء عليه . المغني ٣/٣٧٣ ، وقال النووي : اتفق العلماء على أنه يستحب الغسل عند إرادة الإحرام بحج أو عمره ، المجموع ٧/٢١٢ .

(٢) قال ابن قدامة : الطهارة من الحدث والستارة شرائط لصحة الطواف في المشهور عن أحمد، وهو قول مالك والشافعي . وعن أحمد أن الطهارة ليست شرطاً ، فمتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة فإن خرج إلى بلده جبره بدم .. وقال أبو حنيفة : ليس شيء من ذلك شرطاً . المغني لابن قدامة ٣/٣٤٣ .

(٣) روى الترمذي من طريق عبد الله بن يعقوب المدني عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد بن ثابت عن أبيه أنه رأى النبي، ﷺ، تجرد لإهلاله واغتسل . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب . سنن الترمذي ٣/١٩٣ ، والدارقطني في السنن ٢/٢٢٠ - ٢٢١ ، وقال : قال ابن صاعد : هذا حديث غريب ما سمعناه إلا منه .

ورواه البيهقي مثل رواية الدارقطني ونقل كلام ابن صاعد وقال : وروى من غير أبي غزوة ، السنن الكبرى ٥/٣٢ ، وعزاه الحافظ للطبراني وضعفه العقيلي . تلخيص الحبير ٢/٢٥١ ، والحاكم في المستدرک من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس بلفظ : اغتسل رسول الله، ﷺ، ثم لبس ثيابه فلما أتى الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على منبره فلما استوى به على البَيْدَاءِ أَحْرَمَ بِالْحِجِّ . المستدرک ١/٤٤٧ وقال : صحيح الإسناد وكذا قال الذهبي .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى من نفس الطريق وقال : يعقوب بن عطاء غير قوي ، السنن الكبرى ٥/٣٢ - ٣٣ .

أقول : حديث زيد فيه عبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني مجهول الحال من التاسعة ت ١/١٩٤ ، وقال في ت ت : روى عن ابن أبي الزناد وعبد الله بن عبد العزيز بن صالح وعنه ابن وهب وعبد الملك بن محمد بن أيمن وعبد الله بن أبي الزناد .. قال ابن القطان : أجهدت نفسي في التتبع عن حاله فلم أجد أحداً ذكره ، ت ت ٦/٨٥ ، وانظر الكاشف ٢/١٢٩ ، والميزان ٢/٥٢٧ .

وأما ابن أبي الزناد ، وهو عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني ، مولى قرش ، فصدوق تغير حفظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً من السابعة ، ولّي خراج المدينة فحمد مات سنة ١٣٠ هـ =

ﷺ ، لدخول^(١) مكة بفتح وليس غسل الإحرام لرفع حدث/ وإنما هو التأهب للقاء الله تعالى ؛ ولذلك تغتسل الحائض وحدثها قائم ، فأما المحرم فيجوز أن يغتسل تبرداً لكن لا يضر^(٢) رأسه إلا إذا اغتسل من الجنابة ، وكره مالك ، رضي الله عنه ، أن ينغمس في الماء لثلاثا يقتل الماء القمل^(٣) وليس الماء بقاتل لها بمجرد الاغتسال^(٤) ، نعم ولا بالتحريك للشعر .

لبس المحرم :

(رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ)^(٥) .
الحديث إلى آخره . قال الناس : فيه إجابة السائل بأكثر مما سأل عنه ، واختلف في تأويله فيحتمل أن يريدوا بذلك أنه سأل عما يلبس فذكر له ما لا يلبس ، والمنهي عنه أكثر من المأمور به ويحتمل أن يريدوا بالزيادة قوله : (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا

وله ٧٤ ، ت ٢٠١/١ - ٢٠٢ ، ت ١٧٠/٦ - ١٧١ ، الكاشف ١٤٦/٢ .
وأما حديث ابن عباس ففيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي ، ضعيف من الخامسة ، مات سنة ١٥٥ هـ ، ت ٣٨٧/١ ، وقال في ت : قال أحمد : منكر الحديث ، وقال أبو زرعة والنسائي والساجي : ضعيف ، وقال ابن معين : ليس بذلك ت ٣٩٢/١١ - ٣٩٣ ، وانظر الكاشف ٢٥٦/٣ ، وقد تقدم تضعيف البيهقي له .
درجة الحديثين : ضعيفان ويشهد لهما من جهة المعنى ما رواه مسلم في الحج باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام ، وكذا الحائض من حديث : عَائِشَةُ قَالَتْ : نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، أَبَا بَكْرٍ بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلُ ، مسلم ٨٦٩/٢ ، ومن حديث جابر أيضاً .

(١) متفق عليه . البخاري في الحج باب الاغتسال عند دخول مكة ١٧٧/٢ ، وفي باب دخول مكة ليلاً أو نهاراً . ومسلم في الحج باب المبيت بذي طوى . . والاغتسال لدخول مكة ٩١٩/٢ ، وشرح السنة ٩٧/٧ ، كلهم من حديث ابن عمر .

(٢) الضغث : معالجة شعر الرأس عند الغسل . النهاية ٩٠/٣ .

(٣) انظر شرح الزرقاني ٢٢٦/٢ .

(٤) في (ك) و(م) الانغماس وهي أنسب مع ما قبلها .

(٥) وبقية الحديث (لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ وَلَا الْخُفَّاتِ إِلَّا أَخَذَ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئاً مِثْلَ الزُّعْفَرَانِ أَوِ الْوَرَسِ) .

البخاري في الحج باب ما يلبس المحرم من الثياب ١٦٨/٢ - ١٦٩ ، ومسلم في الحج باب ما يباح للمحرم وما لا يباح ٨٣٤/٢ ، والموطأ ٣٢٤/١ - ٣٢٥ كلهم عن ابن عمر .

أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) ، وقيل يُحتمل أن يريدوا بالزيادة قوله : (وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ مَا مَسَّهُ الزَّغْفَرَانُ وَالْوَرْسُ) فسأله عن الثياب فزاده الطيب^(١) . وعجباً لأحمد بن حنبل يقول : لا يلبس الخفين مقطوعة أسفل من الكعبين^(٢) ، وهو نص في الحديث ، وقول عمر بن الخطاب لطلحة بن عبيد الله : إنكم أيها الرهط أئمة يُقتدى بكم^(٣) . أما جملتهم فيقتدي به جميع الناس وأما آحادهم فيقتدي بهم العامي الذي لا علم عنده^(٤) ، وقد قال (ش) في أحد قوله إن قول الواحد من الصحابة^(٥) حجة ، وقد بينا في أصول الفقه استحالة ذلك . قال لنا فخر الاسلام^(٦) في الدرس : الدليل على قول النبي ، ﷺ : « أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ »^(٧) ، فضمن الاهتداء في الاقتداء ، ولو كان الحديث صحيحاً لأثرنا فيه نظراً ولكنه لم يصح فوجب إلغاؤه ؛ والدليل على ما قلناه قول عمر لطلحة : فلو أن رجلاً

(١) انظر تفصيل هذا المبحث في شرح النووي على مسلم ٧٣/٨ ، وفتح الباري ٤٠١/٣ وهو مهم جداً .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ٢٨١/٣ ، وفتح الباري ٤٠٢/٣ .

(٣) رواه مالك في الموطأ عن نافع أنه سمع أسلم مولى عمر يحدث عن عبد الله بن عمر أن عمر . . الموطأ ٣٢٦/١ ، والبيهقي من طريق مالك . السنن الكبرى ٦٠/٥ .
درجة الأثر : صحيح .

(٤) قال ابن عبد البر : الاقتداء بأصحاب النبي ، ﷺ ، مفردين إنما هو لمن جهل ما يسأل عنه ، ومن كانت هذه حاله فالتقليد لازم له ولم يأمر أصحابه أن يقتدي بعضهم ببعض إذا تأولوا تأويلاً سائغاً جائزاً ممكناً في الأصول وإنما كان كل واحد منهم نجماً جائزاً أن يقتدي به العامي الجاهل بمعنى ما يحتاج إليه في دينه ، وكذلك سائر العلماء مع العامة . جامع بيان العلم وفضله ٩٠/٢ .

(٥) قال الشيرازي : إذا قال الصحابي قولاً ولم ينتشر لم يكن ذلك حجة ويقدم القياس عليه في قوله الجديد ، وقال في القديم : هو حجة يقدم على القياس ويخص العموم به ، التبصرة للشيرازي ص ٣٩٥ . وقال الأسنوي في التمهيد : قول الصحابي حجة فيما ليس فيه للاجتهاد مجال كذا نص عليه الشافعي في اختلاف الحديث ، التمهيد في تخرج الفروع على الأصول ص ٤٨٣ .

(٦) تقدم .

(٧) الحديث أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله وذكر إنه رواه البزار من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي ، ﷺ ، وربما رواه عبد الرحيم عن أبيه عن ابن عمر ، وإنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه ، والكلام أيضاً منكر عن النبي ، ﷺ ، جامع بيان العلم وفضله ٩٠/٢ ، وأورده العجلوني في كشف الخفاء ١٣٢/١ .

أقول : عبد الرحيم بن زيد العمي تقدم وهو ضعيف عند الجميع ، وقد كذبه يحيى بن معين .
درجة الحديث : ضعيف كما قال الشارح وابن عبد البر .

جاهلاً رأى هذا الثوب ، ولم يقل عالماً^(١) . وأما تخمير المحرم وجهه فالعمدة فيه إنه مأمور بكشف رأسه الذي هو مستور دائماً فكيف أن يستر^(٢) وجهه^(٣) ؟

الطيب في الحج :

ذكر فيه حديث عائشة (كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ)^(٤) الحديث وروي (كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِّ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ)^(٥) . واختلف الناس في ذلك اختلافاً متبايناً ؛ فالشافعي ، من فقهاء الأمصار ، رأى أخذ الحديث بظاهره^(٦) . وانتهت الكراهية بقوم فيه لأن يقول عالمهم : لأن أطلّى بقطران أحب إليّ من أن أصبح محرماً أنضح طيباً^(٧) . واختلف الناس في تأويل هذا الحديث على أربعة أقوال : فمنهم من قال : كان ذلك خصوصاً للنبي ، ﷺ^(٨) .

(١) قال له عمر : فلو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال إن طلحة بن عبيد الله كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام فلا تلبسوا أيها الرهط شيئاً من هذه الثياب المصبغة .

(٢) هذه مسألة اختلف فيها الأئمة : ذهب الشارح إلى مذهب مالك وأبي حنيفة . قال النووي : مذهبنا إنه يجوز للرجل المحرم ستر وجهه ولا فدية عليه ، وبه قال جمهور العلماء . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز كراسه ، واحتج لهما بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال في المحرم الذي خرّ من بعيره : (وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ) . المجموع ٢٦٨/٧ ، وانظر مسلم في كتاب الحج باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ٨٦٥/٢ ، والبخاري أيضاً في الجنائز باب الكفن في ثوبين ٩٦/٢ .

(٣) وفي (ك) زيادة والله يوفق برحمته .

(٤) لإحرامه قبل أن يحرم ولحلّه قبل أن يطوف بالبيت . الموطأ ٣٢٨/١ ، والحديث متفق عليه . البخاري في الحج باب الطيب عند الإحرام ١٦٨/٢ ، ومسلم في الحج باب الطيب للمحرم عند الإحرام ٨٤٦/٢ ، والبيهقي في شرح السنة ٤٥/٧ .

(٥) متفق عليه . البخاري في الغسل باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ٧٦/١ ، ومسلم في الحج باب الطيب للمحرم عند الإحرام ٨٤٧/٢ ، كلاهما عن عائشة .

(٦) انظر المجموع للنووي ٢٢١/٧ ، وفتح الباري ٣٩٨/٣ ، وشرح السنة ٤٧/٧ .

(٧) متفق عليه . البخاري في كتاب الغسل باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ٧٦/١ ، ومسلم في الحج باب الطيب للمحرم عند الإحرام ٨٤٩/٢ ، كلاهما من رواية مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الرَّجُلِ يَتَطَيَّبُ ثُمَّ يَصْبُحُ مُحَرَّمًا ، فَقَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ مُحَرَّمًا أَنْضَحُ طَيْبًا لِأَنْ أُطْلَى بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ . . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ ثُمَّ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحَرَّمًا . .

(٨) قال المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية . . قال الحافظ بعد نقل هذا القول : ورجحه =

قلت: وهذا قول حسن قوي في النظر؛ وذلك أن النبي ﷺ، بما روي عنه من الآثار، وقامت عليه الأدلة من سائر الأخبار (حُبَّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ^(١) ثَلَاثُ^(٢)) الحديث . فلما أدخل الله تعالى حبها في قلبه خصَّه بكل واحدة منها بفرضه . فأما الصلاة فأفرد فيها بقيام الليل^(٣) ، وأما النكاح فأفرد بالزيادة في العدد^(٤) وبإسقاط الصداق في الموهوبة^(٥)

= ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح . . وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس . فتح الباري ٣/٣٩٩ .

(١) النسائي ٦١/٧ ، وأحمد في المسند ١٢٨/٣ - ١٩٩ - ٢٨٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٧٨ ، والحاكم في المستدرک ١٦٠/٢ وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي ، وأورده السيوطي في الجامع الصغير وعزاه لأحمد ، وقد وثقه المناوي بنسبته إلى أحمد في المسند وإنه ما أخرجه إلا في الزهد ، وقال من جملة من قال ذلك المؤلف نفسه ، فيض القدير ٣/٣٧١ ، والحديث من رواية أنس . قلت : والصواب إن أحمد أخرجه كما تقدم ، والحديث فيه محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ، أبو المنذر البصري ، صدوق يهم من الثامنة / خ د ت س ، ت ١٨٥/٢ وقال في ت ت : قال علي ابن المدني : كان ثقة وقال أبو داود وأبو حاتم : ليس به بأس ، زاد أبو حاتم : صدوق صالح إلا أنه يهم أحياناً ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات . ت ٣٠٩/٩ . درجة الحديث : نقل المناوي عن العراقي قوله إسناده جيد ، وعن ابن حجر إنه حسن ، فيض القدير ٣/٣٧١ . والظاهر إنه حسن لغيره لأن محمد بن عبد الرحمن صدوق يهم ، وحسنه الشيخ ناصر الألباني في تعليقه على المشكاة ٣/١٤٤٨ .

(٢) هذه اللفظة الراجح عدم صحتها ؛ فقد قال المناوي : زاد الزمخشري لفظ ثلاث وهو وهم . قال العراقي في أماليه : لفظ ثلاث ليست في شيء من كتب الحديث وهي تفسد المعنى ، وقال الزركشي : لم يرد فيه لفظ ثلاث وزيادتها مخلة للمعنى ، وقال ابن حجر : لم تقع في شيء من طرقه وهي تفسد المعنى إذا لم يذكر بعدها إلا الطيب والنساء ثم لم يصفه إلى نفسه . فيض القدير ٣/٣٧٠ . درجة هذه الزيادة باطلة كما قال الشيخ ناصر الألباني في تعليقه على المشكاة ٣/١٤٤٨ .

(٣) قال القرطبي : يختلف هل كان قيام الليل فرضاً على النبي ﷺ ، وحده أو عليه وعلى من كان قبله من الأنبياء أو عليه وعلى أمته ثلاثة أقوال :

الأول : قول سعيد بن جبیر لتوجيه الخطاب إليه خاصة . الثاني : قول ابن عباس قال : كان قيام الليل فريضة على النبي ﷺ ، وعلى الأنبياء قبله .

الثالث : قول عائشة وابن عباس وهو الصحيح . تفسير القرطبي ١٩/٣٣ وقال أيضاً إن قيام الليل كان واجباً عليه إلى أن مات لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ * قُمْ اللَّيْلُ ﴾ والمنصوص أنه كان واجباً عليه ثم نسخ . تفسير القرطبي ١٤/٢١١ .

(٤) قال في الأحكام ص ١٥٥٤ : عقد رسول الله ﷺ ، على عدة من النساء وسردهم ، وقال : ومات عن تسع .

(٥) قال تعالى في سورة الأحزاب آية ٥٠ ﴿ وَأَمْرًا مُؤَمِّتَةً إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْبِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

قال القرطبي : أي أحللتنا لك امرأة تهب نفسها من غير صداق . تفسير القرطبي ٤/٢٠٨ .

وبالاستغناء عن الولي والشهود ، وخصّه بالطيب^(١) وهو محرم ليكمل له المتاع بما يحب في كل حال^(٢) ، وقد تكلمنا على هذا الحديث بالاستيفاء في الكتاب الكبير^(٣) . ومنهم من قال : إن ذلك الطيب الذي كانت عائشة تدهن به رسول الله ، ﷺ ، إنما كان طيب لونه لا طيب ريح ، وقد روي ذلك في الآثار^(٤) . وقد تفتن له مالك ، رضي الله عنه ، بثقابة ذهنه فذكر الحديث في أول الباب ثم قال في آخره : (لَا بَأْسَ أَنْ يَذْهَنَ الرَّجُلُ بِذَهْنٍ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ)^(٥) ومنهم من قال : كان النبي ، ﷺ ، / يتطيب ثم يطوف علي نسائه ثم يغتسل من الجنابة ويغتسل للإحرام فيبقى بريق الطيب وويصه ونضارته وتذهب عينه^(٦) . وكذلك روي في الحديث (كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَيَّ نِسَائِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَحْرِمُ)^(٧) ومنهم من قال : هذا منسوخ أو مخصوص^(٨) بالحديث الصحيح قطعه مالك في

(١) في (ك) و(م) زيادة بأطيب الطيب .

(٢) تقدم في ذلك حديث عائشة .

(٣) انظر المسالك على موطأ مالك ل ٣٢٤ ب ، وليس هو الكتاب الكبير الذي يشير إليه بدليل إشارته إليه في المسالك .

(٤) روى النسائي من طريق ضمرة بن ربيعة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، لِإِحْلَالِهِ وَطَيِّبَتُهُ لِإِحْرَامِهِ طَيِّبًا لَا يُشْبِهُ طَيِّبُكُمْ هَذَا » ، قال الراوي ليس له بقاء . سنن النسائي ١٣٧/٥ قال الحافظ : ويرد هذا التأويل رواية مسلم من طريق عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك . فتح الباري ٣/٣٩٩ ، وانظر رواية مسلم في كتاب الحج باب الطيب للمحرم ٢/٨٤٩ .

أقول : الحديث فيه ضمرة بن ربيعة الفلسطيني ؛ أبو عبد الله ، أصله دمشقي ، صدوق قليل من التاسعة . مات سنة ٢٠٢ / بخ ع ، ت ٣٧٤ / ١ .

وقال في ت ت : وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد وابن حبان ، وقال الساجي صدوق يهمل عنده مناكير ، وقال العجلي ثقة . ت ت ٤ / ٤٦٠ .

درجة الحديث : حسن لغيره والله أعلم .

(٥) الموطأ ١ / ٣٣٠ .

(٦) هذا القول حكاه الحافظ عن بعض المالكية ولم يعينه (واستدل هذا القائل بالحديث الآتي) (ثُمَّ طَافَ عَلَيَّ نِسَائِهِ فَأَصْبَحَ مُحْرَمًا) . فإن المراد بالطواف الجماع ، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر . ويرده رواية البخاري (ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا يَنْضَحُ طَيِّبًا) . انظر البخاري في الغسل باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب من طريق محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة ١ / ٧٦١ ، ومسلم في الحج باب الطيب للمحرم ٢ / ٨٤٩ ، ثم قال الحافظ : فهو ظاهر في أن نضح الطيب وهو ظهور رائيحه كان في حال إحرامه . فتح الباري ٣ / ٣٩٨ .

(٧) انظر تخريج الحديث فيما سبق .

(٨) هذا قول ابن عبد البر فقد قال : لا خلاف بين جماعة أهل العلم بالسير والآثار أن قصة صاحب الجهة كانت =

الموطأ وأُسند في الصحيحين ، وفي كل كتاب قول النبي ، ﷺ ، للأعرابي^(١) : (أَنْزَعُ قَمِيصَكَ وَأَغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الطَّيْبِ أَوْ الصُّفْرَةِ)^(٢) ، فتعارض ههنا على هذا الوجه قوله وفعله فوجب الرجوع إلى قوله لأنه قال في حالة فعله ، وهذه نكتة بديعة فافهموها .

تتميم :

إذا ثبت هذا فقد روي في الحديث الصحيح أن أعرابياً وقصت به ناقتة في لحافين جردان^(٣) فسقط فوقص فمات فقال النبي ، ﷺ : « كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ وَلَا تَمْسُوهُ طَبِيباً فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّياً »^(٤) قالت جماعة منهم (ش) : كذلك يفعل بكل محرم لأن النبي ، ﷺ ، ذكر الحكم وهو منع الطيب وستر الرأس وذكر العلة وهو بقاء الإحرام فوجب أن تطرد^(٥) . قال علماؤنا : إنما يكون ذلك إذا كانت العلة مشاهدة أو في حكم مشاهدة^(٦) ، فأما إذا كانت غائبة فلا يطرد الحكم بها . وقوله : « يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّياً » أمر مغيب لا يعلمه إلا رسول الله ، ﷺ ، ولسنا نعلم أن كل محرم يبعث (ملبياً)^(٧) . وفات علماء الشافعية ههنا نكتة وذلك أن النبي ، ﷺ ، جعل علة منع الطيب التلبية يوم القيامة^(٨) معلولاً للموت على الإحرام فحيث كنا نحكم به لكل محرم ، وقد أشار مالك ، رضي الله عنه ، إلى كلمة ذكرها من قبل نفسه وهي من حديث صحيح^(٩) ، حديث رسول الله ، ﷺ ، وذلك قوله : « إِنَّمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا فَإِنْ مَاتَ انْقَطَعَ عَنْهُ الْعَمَلُ »^(١٠)

= عام حنين بالجرعانة سنة ثمان وحديث عائشة في حجة الوداع سنة عشر . قال ابن قدامة ، بعد نقل كلام ابن عبد البر : فعند ذلك إن قدر التعارض فحديثنا ناسخ لحديثهم (أي حديث عائشة) المغني ٣/ ٢٧٤ ، وانظر المجموع ٧/ ٢٢ ، وفتح الباري ٣/ ٣٩٥ .

(١) قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، فتح الباري ٣/ ٣٩٤ .

(٢) الموطأ ١/ ٣٢٨ ، والبخاري في الحج باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ٢/ ١٦٧ ، ومسلم في الحج باب ما يباح للمحرم وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه ٢/ ٨٣٦ ، كلاهما من طريق صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه .

(٣) كذا في جميع النسخ والصواب جردين . قال في تاج العروس ٢/ ٣١٧ : ثوب جرد ، أي خلق .

(٤) متفق عليه : البخاري في الجنائز باب كيف يكفن المحرم ٢/ ٩٦ ، ومسلم في الحج باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه ٢/ ٨٦٥ ، وأبو داود ٣/ ٥٦١ ، والنسائي ٥/ ١٤٤ كلهم من حديث ابن عباس .

(٥) انظر شرح النووي على مسلم ٨/ ١٢٨ . (ك) و (م) زيادة : وإنما كان يكون ما قالوا .

(٦) انظر شرح الزرقاني ٢/ ٢٣٣ . (٩) في (م) من صحيح حديث وهي الأولى .

(٧) في (ك) و (م) و (ص) يلتي . (١٠) لم أطلع على هذا العزو .

قال النبي، ﷺ: (إِذَا مَاتَ الْمَرْءُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ ^(١))، وإذا كان العمل منقطعاً بالموت فالطيب جائز كما لو أحل في الحياة من إحرامه .

مواقيت الإهلال :

ثبت عن النبي، ﷺ، تحديد المواقيت ^(٢) . فلما كان في زمن عمر، رضي الله عنه، وفتح الله تعالى العراق شكوا إليه أن نجداً أجور لهم عن طريقهم فوقت لهم ذات عرق ^(٣)، وهذا دليل على صحة القول بالقياس كما قال جميع العلماء وعلى صحة القول بالمصلحة كما قال مالك، رضي الله عنه، وقد بينا ذلك في أصول الفقه .

إشارة :

كان النبي، ﷺ، إذا أحرم يقول في التلبية «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» ^(٤) والداعي بالحج كان إبراهيم، عليه السلام ^(٥)، قيل له : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ ^(٦) رِجَالًا ﴾ الآية ، فليل للخلق قولوا لبيك اللهم، وأسقطوا الوساطة لأنه لم يكن إلا عارية وبسط هذه

(١) مسلم في الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ١٢٥٥/٣ ، والبغوي في شرح السنة ٣٠٠/١ كلاهما عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة .

(٢) ثبت عند الشيخين من حديث ابن عباس قال : وَقَتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ . . . البخاري في الحج باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ١٦٥/٢ ، وفي باب مهل أهل الشام ، وفي باب مهل من كان دون المواقيت ، وفي باب مهل أهل اليمن ١٦٦/٢ . ومسلم في الحج باب مواقيت الحج والعمرة ٨٣٨/٢ ، وأبو داود ٣٥٣/٢ - ٣٥٤ ، والنسائي ١٢٣/٥ - ١٢٤ .

(٣) البخاري في الحج باب ذات عرق لأهل العراق ١٦٦/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧/٥ ، والبغوي في شرح السنة ٤٠/٧ .

وقال البغوي : والصحيح أن عمر بن الخطاب حذها لهم على موازاة قرن لأهل نجد، شرح السنة ٣٩/٧ .

(٤) الموطأ ٣٣١/١ ، والبخاري في الحج باب التلبية ١٧٠/٢ ، ومسلم في الحج باب التلبية وصفتها ووقتها ٨٤١/٢ ، وشرح السنة ٤٩/٧ كلهم من حديث ابن عمر .

(٥) قال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم : معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج . قال الحافظ ، بعدما نقل كلامه : أخرجه عبد ابن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد ، والأسانيد إليهم قوية . فتح الباري ٤٠٩/٣ ، وانظر تفسير القرطبي ٣٨/١٢ ، وأحكام القرآن للشارح ١٢٦٧/٣ .

(٦) سورة الحج آية ٢٧ .

الإشارة وإيضاحها يكون في مواضع أخرى^(١) .

إفراد الحج :

ذكر حديث عائشة (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ) إلى آخره ، وثبت أنها قالت : فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَحِلَّ . .

وكان نساؤه لم يسقن الهدى^(٢) . وثبت عن ابن عباس نحوه^(٣) . وصح أن النبي ، ﷺ ، قال لعلي حين قدم من اليمن : (يَمْ أَهْلَكْتَ قَالَ : أَهْلَكْتُ بِأَهْلَالٍ كَأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، قَالَ : هَلْ سَقَتْ الْهَدْيُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ)^(٤) . وذكر له أبو موسى مثل ذلك ولم يكن معه هدي فأمره أن يحل^(٥) . وعن جابر بن عبد الله نحوه^(٦) ، وثبت أن رسول الله ، ﷺ ، تمتع من حجه^(٧) .

(١) بسط الشارح الكلام على التلبية في العارضة ٤/١٤ وأحال على مسائل الخلاف لأنه تكلم فيها على التلبية بأوسع مما في العارضة .

وانظر كلام النووي عليها في المجموع ٧/٤٠ ، وفتح الباري ٣/٤٠٩ .

(٢) متفق عليه . البخاري في الحج باب التمتع والإقراء والإفراد بالحج ٢/١٧٤ - ١٧٥ ، ومسلم في الحج باب بيان وجوه الإحرام ٢/٨٧٧ ، والموطأ ١/٣٣٥ ، كلهم عن عائشة قالت : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ وَأَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، بِالْحَجِّ فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ وَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ ، لفظ الموطأ .

(٣) مسلم في الحج باب متعة الحج ٢/٩٠٩ ، وأبو داود ٢/٣٩٧ ، ولفظه : عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ، أَهْلُ النَّبِيِّ ، ﷺ ، بِعُمْرَةٍ وَأَهْلُ أَصْحَابُهُ بِحَجٍّ فَلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ ، ﷺ ، وَلَا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ . لفظ مسلم .

(٤) متفق عليه . البخاري في الحج باب من أهل في زمن النبي ، ﷺ ، كإهلال النبي ، ﷺ . البخاري ٢/١٧٢ ، ومسلم في الحج باب إهلال النبي ، ﷺ ، وهديه ٢/٩١٤ ، والترمذي ٣/٢٩٠ كلهم من حديث أنس بن مالك .

(٥) متفق عليه . البخاري في الحج باب متى يحل المعتمر ٣/٨ ، ومسلم في الحج باب نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام ٢/٨٩٤ - ٨٩٥ ، والنسائي ٥/١٥٤ .

(٦) متفق عليه ، البخاري في الحج باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت . . ٢/١٩٥ - ١٩٦ ، ومسلم في الحج باب بيان وجوب الإحرام وأنه يجوز لإفراد الحج والتمتع والقران وجواز إدخال المحج على العمرة : ٢/٨٨٣ - ٨٨٤ .

(٧) متفق عليه . البخاري في الحج باب من ساق البدن معه ٢/٢٠٥ ، ومسلم في الحج باب وجوب الدم على =

وثبت عن أنس وغيره أنه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ بِحِجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ^(١) مَعًا » وثبت أن النبي ، ﷺ ، لما نزل العقيق جاءه جبريل فقال له : صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حِجَّةٍ ^(٢) ، إلى أحاديث سواها مختلفة كاختلافها ، فإن قيل وهو سؤال وجهته الملحدة واعترض به الطاعنون على الشريعة قالوا : كيف تثقون بالرواية وهذا رسول الله في حجة واحدة قد اجتمع أصحابه حوله وأحدقوا إليه وتشوفوا نحوه يقتدون به ويعملون بعمله لم تنتظم روايتهم ولا انضبط بقولهم ما كان النبي ، ﷺ ، عليه فهذا حالهم فيما قصدوا إليه بالتحصيل فكيف يكون فيما جاء عرضاً ^(٣) . واختلف في ذلك جواب العلماء على أربعة أقوال . فكان أول من تكلم عليه (ش) في كتاب مختلف الحديث له ، وهو كتاب حسن ، فتح فيه الطريقة وكشف الحقيقة ^(٤) ، ثم تعرض له بعد ذلك جماعة . فأما ابن قتيبة ^(٥) فهو على أم رأسه لأنه لبس ما لم يكن من بزه ^(٦) . وأما الطحاوي فتكلم عليه في ألف وخمسمائة ورقة قرأناها بالثغر ^(٧) المحروس فأجاد فيما تعلق بالفقه الذي كان بابه وكان منه تقصير في غيره ^(٨) . وأما التحقيق فيها فلا يوصل إليه إلا بضبط القوانين وتمهيد

= التمتع ٩٠١/٢ ، وأبو داود ٣٩٧/٢ ، والنسائي ١٥١/٥ - ١٥٢ ، والبغوي في شرح السنة ٦٦/٧ كلهم من حديث ابن عمر .

(١) متفق عليه . البخاري في عدة مواضع منها في الحج باب رفع الصوت بالإلهال ١٧٠/٢ ، وفي الجهاد باب الخروج بعد الظهر ٥٩/٤ ، وفي الإرداف في الغزو والحج ٦٧/٤ ، ومسلم في الحج باب في الأفراد والقران بالحج والعمرة ٩٠٥/٢ .

(٢) البخاري في الحج باب قول النبي ﷺ : الْعَقِيقُ وَإِذْ مُبَارَكٌ ١٦٧/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٧٣/٧ . وأحمد انظر الفتح الرباني ١٥١/١١ ، كلهم من حديث عمر ، رضي الله عنه .

(٣) هذا القول نقله البغوي ولم يعزه لأحد ، وقد قال ما نصه : طعن جماعة من أهل الجهل ، ونفر من الملحدين ، في أحاديث رسول الله ﷺ ، وأطالوا لسان الجهل في أهل الرواية . . شرح السنة ٨٧/٧ . وانظر كلام ابن حبان في تهذيب السنن ٣٢٦/٢ على هذه المسألة فقد نقله ابن القيم رحمه وأقره ، وابن حبان نقل اعتراض الملحدة وأجاب عنه بالجمع بين الأحاديث وأنه لا تضاد بينها .

(٤) سيأتي كلامه .

(٥) انظر مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٣٣٧ .

(٦) البر : الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها . مختار القاموس ص ٥٠ . وانظر ترتيب القاموس ٢٦٥/١ .

(٧) الثغر : هو الموضع الذي يكون حداً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار ، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد . النهاية .

قلت : والشارح يقصد بالثغور هنا ثغور الشام لأنه عاش فيها فترة وقرأ على علمائها .

(٨) يقصد الشارح بذلك كتابه مشكل الآثار وهو مطبوع ومتداول بين طلاب العلم .

الأصول وحمل الفروع عليها بعد ذلك ، وقد أشرنا إليه في قانون التأويل . وقال (ش): وجه الجمع بين هذه الأحاديث أن النبي ﷺ ، أفرد الحج فعلاً وغيره بما نسب إليه إنه فعله إنما معناه أمر به ، والأمر تعدُّه العرب فاعلاً وتخبر به عن الفعل ، تقول : رجم الحاكم الزاني ، وقطع اللص لما أمر وإن كان لم يتناول ذلك^(١) . وهذا التأويل ، وإن حسن في مواضع فليس هذا منها لأن ظواهر الأحاديث المتقدمة تدفعه فتأملوها . وقال غيره : كان أمر النبي ﷺ ، في إحرامه موقوفاً حتى يبين الله له كيف يكون فيه ، وروى في ذلك أثراً^(٢) . واتقن علمائنا المتأخرون الجواب فقالوا : إن النبي ﷺ ، لما أمره الله تعالى بالحج وأحرم انتظار الوحي بكيفية الالتزام وصورة التلبية فلم ينزل عليه شيء فاعتمد ظاهر ما أمر به فقال : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِحِجَّةٍ »^(٣) فسمعه جابر وعائشة فسمعا الحق ونقلوا الحق ، وانتظر النبي ﷺ ، أن يقرَّ على ذلك أو يبين له فيه شيء فلم يكن فقال : لَبَّيْكَ بِحِجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، فسمعه أنس وهو تحت راحلته حين قال : ما تعدوننا إلا صبياناً؛ لقد سمعت رسول الله ﷺ ، يصرخ بهما جميعاً لبيك بحجة وعمرة معاً^(٤) ، فسمع الحق ونقل الحق ، وسار النبي ﷺ ، على هذه الحالة حتى نزل بالعقيق فنزل عليه جبريل وقال له : (صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حِجَّةٍ)^(٥) ، فكشف له قناع البيان عن القرآن واستمر عليه والتزم من ذلك ما التزمه وخرج حتى دخل مكة فأمر أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة فقالوا له : كَيْفَ نَفْعَلُ ذَلِكَ وَقَدْ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ ؟ قَالَ لَهُمْ : إِفْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، فَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ ،

(١) انظر اختلاف الحديث المطبوع بهامش الام ٤٠٨/٧ - ٤١٠ وشرح السنة ٨٨/٧ .

(٢) رواه الشافعي عن سفيان عن ابن طاوس وإبراهيم بن ميسرة انهما سمعا طاوساً يقول خرج النبي ﷺ لا يسمى حجاً ولا عمرة ينتظر القضاء قال فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة وأمر أصحابه ان من كان منهم من اهل بالحج ولم يكن معه هدي أن يجعلها عمرة فقال (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى) مسند الشافعي ٣٧٢/١ ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في السنن الكبرى ٦/٥ وقال النووي ظاهر الأحاديث الصحيحة كلها أن النبي ﷺ لم يحرم إحراماً مطلقاً بل معيناً وقد قال الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب البيان وآخرون من أصحابنا المشهور في الأحاديث خلاف ما قاله الشافعي في هذا وأن النبي ﷺ أحرم هو وأصحابه بالحج فلما دخل مكة فسخره إلى العمرة لمن لم يكن معه هدي المجموع للنووي ١٦٦/٧ .

درجة الحديث مرسل صحيح . صححه النووي في المجموع ١٦٦/٧ .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

وَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقَتْ الْهَدْيَ وَلَجَعَلْتَهَا عُمْرَةً^(١) ، فارتفع التناقض وزال التعارض وانتظم القول من رسول الله ﷺ والعمل منه ومن أصحابه^(٢) . فأما (م)^(٣) و(ش)^(٤) فقالا : الأفراد أفضل ؛ لأنه هو المفروض وتخليص الفرض عن السنة أو عن فرض آخر يمزج منه أولى .

وأما أحمد بن حنبل في جماعة فقالوا : التمتع أولى^(٥) بما ثبت عن النبي ﷺ ، إنه قال : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ » الحديث . فتمنى النبي ﷺ ، أن يكون متمعاً ولا يتمنى إلا الأفضل . قلنا : ولا يفعل إلا الأفضل فكيف يفوته الله تعالى الأكمل ويرده إلى الأدون . وأما قولهم في الحديث / تمتع رسول الله ﷺ ، فقد احتج به أيضاً ، والمراد بقوله تمتع جمع بين الحج والعمرة وهو متاع ولم يرد به المتعة المطلقة لأنه قد تمنّاها ، ولو كان فيها ما تمنّاها ، وأما التمني فلا حجة فيه لأنه إنما تمنى المتعة رفقاً بأمته وتطبيعاً لنفوسهم حين أمرهم بها ، فقالوا له : وكيف نفعلها وأنت لا تفعلها ؟ وأما المعاني التي تعلق بها مالك ، رضي الله عنه ، والشافعي ففعل النبي ﷺ ، يسقطها وقد كان قارناً فوجب امتثال

(١) رواه مسلم في الحج باب حجة النبي ﷺ ٨٨٦/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٨٢/٧ كلاهما من حديث جابر الطويل .

(٢) قال القاضي عياض : أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث ؛ فمن مجيد منصف ، ومن مقصر متكأف ، ومن مطيل مكثر ، ومن مقتصر مختصر ، قال : وأوسعهم في ذلك فقهاً أبو جعفر الطحاوي ثم معه في ذلك أبو جعفر الطبري ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن القصار ، والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم . قال القاضي : وأولى ما يقال في هذا ما لخصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن النبي ﷺ ، أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها ؛ إذ لو أمر بواحد لكان يظن أن غيره لا يجزي فاضيف الجميع إليه وأخبر كل واحد بما أمر به وأباحه ونسب إلى النبي ﷺ ؛ إما لأمره به وإما لتأويله عليه ، وإما لإحرامه ، ﷺ ، بنفسه فأحرم بالأفضل مفرداً بالحج ، وبه تظاهرت الروايات الصحيحة ، وأما الرواية بأنه كان متمعاً فمعناها أمر به . وأما الرواية بأنه كان قارناً فإخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء إحرامه ، بل إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدي ، فكان هو ، ﷺ ، ومن معه هدي في آخر إحرامهم قارين بمعنى أنهم أدخلوا العمرة على الحج ، وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج ، ولم يمكنه التحلل معهم لسبب الهدي ، واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم ، وصار رسول الله ﷺ ، قارناً في آخر أمره . . تنوير الحوالك ٣١٠/١ - ٣١١ .

(٣) انظر بداية المجتهد ٢٥٥/١ ، وشرح الزرقاني ٢٥١/٢ .

(٤) انظر شرح السنة ٧٤/٧ والمجموع ١٥٢/٧ . (٥) انظر المغني لابن قدامة ٢٦٢/٣ - ٢٦٤ .

فعله وإسقاط الاعتراضات عليه والحق أحق أن يتبع ، وقد قال عمر بن الخطاب : ان نأخذ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِالْإِتْمَامِ فَقَالَ : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(١) وَإِنْ نَأْخُذْ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ « جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ » ^(٢) ، فخشى عمر ، رضي الله عنه ، أن جمع الناس دائماً بينهما أن تذهب مرتبتهما في الدين وتخفى مكانتهما على المسلمين ، فأمرهم بالتفرقة بينهما ليكون ذلك أبين لهما إن شاء الله .

العمرة في أشهر الحج

ذكر مالك ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ ، اعتمر ثلاثاً ^(٣) ، ثبت أن النبي ﷺ (حَجٌّ ثَلَاثَ حِجَجٍ) ^(٤) وفي مسلم أنه حج حجتين ^(٥) . وثبت أنه اعتمر أربع عمر الحديبية

(١) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٢) متفق عليه .

البخاري في الحج باب متى يحل المعتمر ٨/٣ ، ومسلم في الحج باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام ٨٩٥/٢ ، والنسائي ١٥٣/٥ . كلهم من حديث أبي موسى الأشعري .
(٣) الموطأ ٢٤٢/١ . مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه أن رسول الله ، ﷺ لم يعتمر إلا ثلاثاً ، إحداهن في شوال واثنين في ذي القعدة وهذا مرسل .

درجة الحديث : مرسل سند صحيح ..

(٤) رواه الترمذي ١٧٨/٣ - ١٧٩ : (أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، حَجَّ ثَلَاثَ حِجَجٍ ، حِجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجَرَ وَحِجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ مَعَهَا عُمْرَةً) من طريق زيد بن حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ، وقال : هذا حديث غريب من حديث سفيان لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب ..

وقال سألت محمداً عن هذا فلم يعرفه من حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي ، ﷺ ، ورأيت لا يعدّ هذا الحديث محفوظاً وقال : إنما يروي عن الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد مرسلأ ، ورواه ابن خزيمة من طريق زيد : حدثني سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله . صحيح ابن خزيمة ٣٥٢/٤ .

أقول : الحديث فيه زيد بن الحُباب ، بضم المهملة والموحدين ، أبو الحسين العُكْلِي ، بضم المهملة وسكون الكاف ، أصله من خراسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه وهو صدوق يخطيء في حديث الثوري من التاسعة مات سنة ٢٠٣/م ع . ت ٢٧٣/١ .

وقال في ت : قال ابن معين كان يقلب حديث الثوري ولم يكن به بأس ت ٤٠٢/٣ وانظر الميزان ٣٦٢/١ .

درجة الحديث : ضعيف لأن رواية زيد هنا عن سفيان وهو ضعيف فيه .

(٥) مسلم في الحج باب بيان عدد عُمَر النبي ﷺ وزمانهن ٩١٦/٢ من حديث زيد بن أرقم (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، =

وقضاها وعمره حنين من الجعرانة وعمرته التي قرنها مع حجته^(١)، وإنما بؤب عليه مالك، رضي الله عنه، لأن الله تعالى يقول ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٍ ﴾^(٢) فنسبها إلى الحج؛ وهذا يقتضي اختصاصها به فجاء من فعل النبي ﷺ، ما يبين جواز العمرة فيها؛ وإنما جازت العمرة قبل الحج وإن كانت نفلاً وهو فرض لأن وقت العبادة إذا اتسع جاز النفل فيها قبل الفرض كالظهر وغيرها فكيف إذا لم يدخل وقتها؟ .

حديث قال رسول الله ﷺ: (الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ)^(٣).

وأما الحج المبرور فقال علماؤنا: هو الذي لا رث فيه ولا فسوق مع الصيانة من سائر المعاصي. وقال أهل الإشارة: الحج المبرور هو الذي لم يتعقبه معصية^(٤)، والأول أرفق بالخلق وأظهر عند الفقهاء والسلف، وكذلك قال أبو ذر للرجل^(٥) الذي مر عليه وهو يريد الحج: (ايتنف العمل)^(٦) إشارة إلى أن ذنوبه قد حُطَّت فصار كيوم ولدته أمه

= غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَمَا هَاجَرَ حِجَّةَ الْوَدَاعِ . قال أبو إسحاق : وبمكة أخرى (ورواه أحمد ، انظر الفتح الرباني ٦٣/١١ .

(١) متفق عليه . البخاري في العمرة باب كم اعتمر النبي ﷺ ١/٣ - ٢ ، ومسلم في الحج باب بيان عَمَر النبي ﷺ وزمانهن ٢/٩١٦ ، وأبو داود ٢/٥٠٦ ، والترمذي ٣/١٧٩ كلهم عن قتادة عن أنس .
(٢) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٣) متفق عليه . البخاري في العمرة باب وجوب العمرة وفضلها ١/٣ ، ومسلم في الحج باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ٢/٩٨٣ ، والموطأ ١/٣٤٦ ، وشرح السنة ٦/٧ كلهم عن أبي هريرة .

(٤) يقصد الشارح هنا بأهل الإشارة الصوفية . يقول الغزالي : علامة الحج المبرور أن يعود زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة متأهباً للقاء رب البيت بعد لقاء البيت ، إحياء علوم الدين ١/٢٦١ .

(٥) قال الزرقاني لم يسم . شرح الزرقاني ٢/٤٠٠ .

(٦) الموطأ ١/٤٢٤ ومن طريق مالك رواه عبد الرزاق في المصنف ٥/٥ ، قال ابن عبد البر : هذا لا يجوز أن يكون مثله رأياً وإنما يدرك بالتوقيت من النبي ﷺ . الزرقاني ٢/٤٠٠ .

أقول : محمد بن يحيى بن حبان لم يدرك أبا ذر وعلى هذا فالحديث منقطع . وروى الحديث مرفوعاً ، أبو حنيفة في جامع المسانيد عن مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ زُبَيْرِ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خَرَجْنَا نُرِيدُ الْحَجَّ فَرَأَيْنَا أَبَا ذَرٍّ بِالرِّيْذَةِ . . قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ خَرَجَ حَاجًّا وَأَخْلَصَ النِّيَّةَ فَلَيْسَتْ أَيْفُ الْعَمَلِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ . جامع المسانيد ١/٥٠٢ .

درجة الحديث : المرفوع منه ضعيف لأن محمد بن مالك بن زيد الهمداني قال فيه الحافظ : ما أرى به بأساً . تعجيل المنفعة ص ٣٧٦ ، وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . الجرح والتعديل . ٨٨/٨ .

فليستأنف العمل كما يستأنفه في أول أوقات التكليف ، والعمرة في الحج كالتكفير لكنه يحتمل أن يريد به إنه كفارة ما لم يغش الكبائر كالصلوات ؛ فأما الحج فليس بينه وبين الجنة حجاب وستأتي نكتة ذلك في موضعها إن شاء الله تعالى .

حديث : قال أبو بكر بن عبد الرحمن^(١) الخولاني : (جَاءَتْ أَمْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) الحديث ، هذه المرأة هي أم معقل^(٢) قال لها رسول الله ﷺ : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْجِي مَعَنَا ؟ قَالَتْ إِنَّ أَبَا مَعْقِلٍ تَرَكَ جَمَلًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَالَ لَهَا : هَلْ لَا حَاجَتَ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ وَلَكِنْ أَعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّ عُمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَعْدُلُ حِجَّةً)^(٣) وَفِي

(١) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني قيل اسمه محمد ، وقيل المغيرة ، وقيل أبو بكر ، اسمه وكنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل اسمه كنيته ، ثقة فقيه عابد من الثالثة . مات سنة ٧٤ وقيل غير ذلك / ع ت ٣٩٨/٢ ت ٣٠/١٢ .

(٢) أم معقل الأسدية زوج أبي معقل ، ويقال إنها أشجعية ويقال أنصارية . روى حديثها أصحاب السنن الثلاثة . . عمرة في رمضان تعدل حجة ويقال إنها المراد بما وقع في حديث ابن عباس في الصحيح (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ لِأَمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْجِي مَعَنَا ؟ قَالَتْ : كَانَ لَنَا نَاضِحٌ فَرَكِبَهُ أَبُو فَلَانٍ وَأَبْنَاهُ ، لِيُزَوِّجَهَا وَأَبْنَاهَا ، قَالَ : فَإِذَا كَانَ فِي رَمَضَانَ أَعْتَمِرِي فَإِنَّ عُمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَعْدُلُ حِجَّةً) ، ولكن ثبت في مسلم أنها أم سنان . فإما أن يكون اختلف في كنيته وإما أن تكون القصة تعددت وهو الأشبه . الإصابة ٣٠٩/٨ .

(٣) الموطأ ٣٤٦/١ ، ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله هكذا لجميع رواة الموطأ وهو مرسل ظاهر ، لكن صح أن أبا بكر سمعه من تلك المرأة فصار بذلك مسنداً . شرح الزرقاني ٢٦٩/٢ .

وقال الحافظ : أخرجه عبد الرزاق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن معقل بن أبي معقل عَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (عُمْرَةُ فِي رَمَضَانَ تَعْدُلُ حِجَّةً) .

الإصابة ٤٤٦/٣ ، وكذا قال الشارح في العارضة ١٦٤/٤ ولم يذكر أبا سلمة ، ورواه أبو داود من طريق أبي عوانة عن إبراهيم بن المهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : أخبرني رسول مروان ، الذي أرسله إلى أم معقل ، قالت : كَانَ أَبُو مَعْقِلٍ حَاجًّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَتْ أُمُّ مَعْقِلٍ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ عَلِيَّ حِجَّةٌ وَإِنَّ لِأَبِي مَعْقِلٍ بِكْرًا ، فَقَالَ أَبُو مَعْقِلٍ : صَدَقْتَ قَدْ جَعَلْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . فَأَعْطَاهَا الْبُكَرَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ كَبُرَتْ وَسَقِمْتُ فَهَلْ مِنْ عَمَلٍ يُجْزِي عَنِّي . أبو داود ٥٠٣/٢ ورواه الترمذي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود عن أبي معقل عن أم معقل ، وقال : حسن غريب من هذا الوجه . سنن الترمذي ٢٧٦/٣ ، والنسائي من طريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن كما ذكر ذلك الحافظ في الإصابة ١٨١/٤ .

والحديث عزاه المزي في تحفة الأشراف ٤٥٩/٨ إلى سنن النسائي الكبرى ، ورواه ابن ماجه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن أبي معقل . سنن ابن ماجه ٩٩٦/٢ . قال الحافظ : في =

بعض الرويات (تَعْدُلُ حِجَّةٌ مَعِيَ) ^(١) وعدل العمرة في رمضان بحجة يكون لأحد ثلاثة أوجه :

أحدها : ان ينسحب فضل رمضان على العمرة فيجتمع من الوجهين ما يعادل الحج .
ثانيهما : إنه روي عن النبي ﷺ ، أنه قال وذكر رمضان : (اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ لَيْلَةٍ عَتَقَاءَ مِنَ النَّارِ ^(٢)) كَمَا أَنَّ لَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ عَتَقَاءَ مِنَ النَّارِ) .

ثالثها : إن المعتمر في رمضان أجاب الداعيين داعي الحج وهو قوله تعالى : ﴿ وَادْعُ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ ^(٣) الآية ، وأجاب داعي رمضان وهو قوله ﷺ : (وَنَادَى مُنَادٍ يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ) ^(٤) ومن دُعي فأجاب ومن أجاب دعاءه

=

رواية ابن ماجه فيها ابن أبي شيبه ضعيف لكن تابعه شريك عن أبي إسحاق . أخرجه ابن السكن من طريقه وأبو نعيم من طريق مطين عن شيخ له عن شريك . قال ابن مندة : رواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود عن أبي معقل عن أم معقل . الإصابة ٤/ ١٨١ ، ١٨٢ . ورواه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن امرأة من بني أسد بن حزيمة يقال لها أم معقل قالت أردت الحج . . الفتح الرباني ٣٤/١١ .

كما رواه من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد عن هشام قال حدثني يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن معقل ابن أم معقل عن أم معقل الأسدية ، الفتح الرباني ٣٣/١١ .
درجة الحديث : صححه الشارح في العارضة ٤/ ١٦٤ .

(١) هذه الزيادة وردت عند أبي داود ٥٠٥/٢ وقد صححها الشارح أيضاً في العارضة ٤/ ١٦٤ .
(٢) رواه البزار من حديث أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ، قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَتَقَاءَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، يعني من رمضان . انظر كشف الأستار عن زوائد البزار ١/ ٥٧ ، والحديث فيه أبان بن أبي عياش ، فيروز البصري ، أبو إسماعيل العبدى ، متروك من الخامسة . مات في حدود ١٤٠ د . ٣١/١ .

وقال الحافظ في ت ت : قال ابن سعد وابن معين ووكيع والحاكم أبو أحمد وأحمد ابن حنبل : متروك الحديث ، ومرة قال أحمد : منكر الحديث ت ١/ ٩٧ .

درجة الحديث : أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ، وقال : فيه أبان ابن أبي عياش وهو ضعيف . مجمع الزوائد ٣/ ١٤٣ ، وأورده الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ص ٤١٩ وصححه ، ولا أدري كيف صححه مع وجود أبان فيه والراجح عندي ضعفه والله أعلم .

(٣) سورة الحج آية ٢٧ .

(٤) الترمذي ٦٦/٣ من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وقال : حديث أبي هريرة ، الذي رواه أبو بكر بن عياش ، حديث غريب لا نعرفه من رواه أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا من حديث أبي بكر . وابن ماجه ١/ ٥٢٦ ، والحاكم ١/ ٤٢١ وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة . وكذا قال الذهبي .

تعيّن عليه الثواب . وقوله في الزيادة : تعدل حجة معي زيادة في التفضيل فإن النبي ﷺ ، إذا وقف مع الخلق فدعا ودعوا معه كانت تلك وسيلة كريمة إلى الإجابة ، فلما استأثر الله تعالى برسوله خلّف فينا شهر رمضان ننال تلك البركة فيه كما قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ ثم استأثر الله تعالى برسوله ثم قال : ﴿ وَمَا كَانَ ﴾ الآية ؛ إلى قوله : ﴿ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ ^(١) فصار الاستغفار خلفاً لنا من الأمن من العذاب من وجود شخصه الكريم ^(٢) معنا .

نكاح المحرم

ذكر مالك ، رضي الله عنه ، حديث عثمان في النهي عن نكاح المحرم ^(٣) وضعفه البخاري ^(٤) وصحح رواية ابن عباس في أن النبي ﷺ ، تزوج ميمونة وهو محرم ^(٥) ،

وأخرجه البغوي في شرح السنة ٢١٥/٦ .

أقول : الحديث فيه أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنّاط . . مشهور بكنيته والأصح إنها اسمه ، ثقة ، عابد ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة . مات سنة ١٧٤ وقيل قبل ذلك بسنة أو بستين وقد قارب المائة ق ع ت ٣٩٩/٢ ، وانظرت ت ٣٤/١٢ . تهذيب الكمال ٧٩٢/٧ ، الميزان ٤٩٩/٤ ، التاريخ الكبير ١٤/٩ ، المغني ٧٧٤/٢ ، الكاشف ٣١٦/٣ ، طبقات ابن سعد ٦٩/٦ و ٣٧٣ و ٤٤٦ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢٦٥ ، ترتيب ثقات العجلي ل ٦١ .

أقول : الحديث وإن كان ضعفه الترمذي بسبب أبي بكر بن عياش فله شاهد يتقوى به من حديث عطاء ابن السائب عن عرفة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ . سنن النسائي ١٣٠/٤ ، والفتح الرباني ٢٢٧/٩ ، وقال الشيخ البناء بعد سياقه له ، أي لحديث عرفة : سنده جيد وله شاهد من حديث أبي هريرة ، أي الحديث المتقدم .

درجة الحديث : حسن لغيره والله أعلم .

(١) سورة الأنفال آية ٣٣ .

(٢) ذكر القرطبي عدة أقوال في تفسير هذه الآية . انظر تفسير القرطبي ٣٩٩/٧ .

(٣) الموطأ ٣٤٨/١ ، ومسلم في الحج باب تحريم نكاح المحرم وكراهية خطبته ١٠٣٠/٢ ، وأبو داود ٤٢١/٢ ، والترمذي ١٩٩/٣ ، والنسائي ١٩٢/٥ ، وابن ماجه ٣٦٢/١ ، وشرح السنة ٢٥٠/٧ ، والدارقطني ٢٦٧/٢ ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٣١٠ .

(٤) ترجم على ذلك بقوله في الحج باب تزويج المحرم وذكر حديث ابن عباس ، البخاري ١٩/٣ . قال الحافظ ، أثناء الكلام على حديث ابن عباس : أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة ، وظاهر صنيعة إنه لم يثبت عنده النهي عن ذلك ولا أن ذلك من الخصائص ، وقد ترجم في النكاح باب نكاح المحرم ولم يزد على إيراد هذا الحديث . فتح الباري ٥٢/٤ .

(٥) متفق عليه . البخاري في الحج باب تزويج المحرم ١٩/٣ ، وفي المغازي باب عمرة القضاء ١١٧/٥ ، =

فأدخلها من طريق أهل المدينة عن سعيد بن المسيب ، يريد بذلك التقوي على رد رواية مالك ، رضي الله عنه ، ومذهبه وقد روى الدارقطني وصححه عن أبي رافع أن النبي ﷺ (تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ) ^(١) ، واحتمل أن يكون قوله (تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ) أي نازل بالحرم فلم يكن ليرد نصاً من حديث عثمان ^(٢).

المحتمل من حديث ابن عباس وهب أن البخاري ضَعَفَ ثبتهما فهذا عمر بن الخطاب قد فسخ نكاح طريف ^(٣) المَرِي حين عقده وهو محرم ^(٤) . فهذا الحديث اتصل به

وفي النكاح باب نكاح المحرم ١٢/٧ ، ومسلم في النكاح باب تحريم نكاح المحرم وكراهية خطبته ١٠٣١/٢ ، وأبو داود ٤٢٣/٢ ، والترمذي ١٩٨/٣ - ١٩٩ ، والنسائي ١٩١/٥ عن عدة طرق عن ابن عباس . وابن ماجه ٣٦١/١ ، والبخاري في شرح السنة ٢٥١/٧ .

(١) سنن الدارقطني ٢٦٢/٣ ولم يذكر فيه تصحيحاً ، ورواه الترمذي ٢٠٠/٣ وقال : حديث حسن ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد عن مطر ، ورواه أحمد في المسند ٣٩٣/٦ ، والبخاري في شرح السنة ٢٥٢/٧ ، وقال : حديث حسن ، ورواه ابن حبان انظر موارد الظمان ص ٣١٠ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٠/٢ وقال : إن هذا الأمر إن كان يؤخذ من طريق الإسناد واستقامته ، وهكذا مذهبه ، فإن حديث أبي رافع ، الذي ذكروا ، إنما رواه مطر الوراق ، ومطر عندهم ليس ممن يحتج بحديثه ، وقد رواه مالك وهو أضبط منه فقطعه . قال يونس : أنا ابن وهب إن مالكا حدثه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان ابن يسار أن رسول الله ﷺ ، بعث أبا رافع مولاه ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج . وأخرجه صاحب المشكاة ٨٢٤/٢ .

أقول : حديث أبي رافع فيه مطر ابن طمهان الوراق ، أبو رجاء السلمي ، مولاهم الخراساني ، سكن البصرة ، صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف من السادسة . مات سنة ١٢٥ وقيل ١٢٧ / خت م ع . ت ٢٥٢/٢ وانظرت ت ١٦٧/١٠ . والحديث وإن كان ضَعَفَ من أجل مطر فإن له شاهداً في الصحيح عن يزيد ابن الأصم عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ . مسلم في النكاح باب تحريم نكاح المحرم : ١٠٣٢/٢ ، وأبو داود ٤٢٢/٢ . وعلى هذا يترجح لدي تحسين الترمذي والبخاري والتبريزي للحديث والله أعلم .

(٢) قال الحافظ يجمع بينه وبين حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبي ﷺ . قال ابن عبد البر : اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجه وهو حلال جاءت من طرق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد ، لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم من الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الحجة من غيرهما ، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد . فتح الباري ١٦٥/٩ .

(٣) طريف بن أبان بن جارية بن فهم بن عبله بن أنمار ، وقد على النبي ﷺ . قاله هشام بن الكلبي . أسد الغابة ٧٥/٣ ، الإصابة ٢٢٣/٢ .

(٤) الموطأ ٣٤٩/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٦٦/٥ ، والدارقطني في السنن ٢٦٠/٣ ، كلهم من طريق مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري أَخْبَرَ أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ فَردَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِكَاحَهُ .

عمل الخلفاء فقوي بذلك مكانه ؛ وقد بينا في مسائل الخلاف أن لو ثبت نكاح النبي ﷺ ، وهو محرم اختصاصه بما لا يشاركه غيره فيه من الأحكام وخصوصاً في النكاح ،

ما يجوز للمحرم أكله من الصيد

هذه مسألة عظيمة اختلف فيها العلماء واضطربت فيها المذاهب^(١) اضطراباً كثيراً على أقوال أصولها ثلاثة :

الأول : يؤكل كل صيد إذا لم يكن تناول صيده من المحرم .

الثاني : يؤكل ما لم يقصد به المحرم معيناً .

الثالث : إنه لا يؤكل كل صيد يلتقي به المحرمون مخافة أن يكون قصد به ، وفي ذلك نكتة بدعية وهي أن الله تعالى قال : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٢) ، والمراد به لا تصيدوه فحرم سبب الأكل ونبه فيه على تحريم الأكل ، فاقضى ظاهر الآية الامتناع من أكله واقتضى نصها تحريم صيده^(٣) . وقال النبي ﷺ ، للصعب بن جثامة : « وَقَدْ أَهْدَى لَهُ جِمَاراً وَحَشِيّاً إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ »^(٤) فاقضى ذلك تحريم ما صيد من أجل المحرم . ويحتمل أن يكون الحمار حياً فامتنع النبي ﷺ ، من قبوله لأنه لو قبله كان يلزمه إرساله فرأى إبقاءه على مُلْك صاحبه أولى ، والأول أظهر في التأويلين . وحديث أبي قتادة نص في أن يأكل المحرم ما لم يصد من أجله^(٥) .

درجة الحديث : صححه الشيخ ناصر فقال : سند صحيح على شرط مسلم . إرواء الغليل ٢٢٨/٤ .

(١) في (م) المذهب .

(٢) سورة المائدة آية ٩٥ .

(٣) انظر كلام الشارح على الآية في كتاب الأحكام ٦٦٤/٢ .

(٤) الموطأ ٣٥٣/١ ، وهو متفق عليه . البخاري في الحج باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً ١٦/٣ ، ومسلم في الحج باب تحريم الصيد للمحرم ٨٥٠/٢ ، وشرح السنة ٢٦١/٧ .

(٥) متفق عليه . البخاري في كتاب الجهاد باب ما قيل في الرماح ٤٩/٤ ، ومسلم في الحج باب تحريم الصيد للمحرم ٨٥٢/٢ ، والموطأ ٣٥٠/١ وشرح السنة ٢٦٢/٧ ، ولغظه : أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا يَبْغِضُ طَرِيقَ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُخْرِبِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ . فَرَأَى جِمَاراً وَحَشِيّاً فَاسْتَوَى عَلَى قَرْبِهِ ... فَفَقَلَهُ فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأُنْجِيَ بَعْضُهُمْ ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمْوهَا الله . لفظ الموطأ .

قال الحافظ : جمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأن أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم ، وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم ، قالوا : والسبب =

ومن شك في شيء فليدعه فإنما هي عشر ليال كما قالت عائشة^(١) ، فإن قيل إنما منع الله تعالى من الصيد في حق المتعمد ، وأنتم قد جعلتم المخطيء مثله ، الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا نقول إنما ذكر الله تعالى المتعمد لأنه الأغلب ، فأما الخطأ فلا يقع في قتل الصيد إلا نادراً بل لم نسمعه وإنما تكلم في تصوير مسألة .

الثاني : إن قوله متعمداً حال من القاتل مفعولة القتل ليس المقتول ، وقد بينا ذلك في الرسالة الملجئة .

الثالث : إن أفعال الحج كلها من ارتكاب المحظورات خطؤها وعمدها سواء فالصيد مثله .

أمر الصيد في الحرم

اتفق العلماء أن المراد بقوله تعالى ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ يعني متلبسين بالإحرام^(٢) يحكم فيه ويجب المثل في جزائه^(٣) . فأما إن قتل في الحرم فإن من علمائنا من

في الاقتصار على الإحرام عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيد له إلا إذا كان محرماً ، فبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل عن نفيه . فتح الباري ٣٣/٤ - ٣٤ .

(١) هذا القول لم أطلع عليه .
(٢) قال الرازي : يحتمل أنه أراد به وأنتم محرمون بحج أو عمرة ، ويحتمل دخول الحرم يقال : أحرم الرجل إذا دخل الحرم ، كما يقال أبحر إذا أتى بحراً ، وأغرق إذا أتى العراق ، وأنهم إذا أتى تهامة ، والثالث الدخول في الشهر الحرام كما قال الشاعر : قتلوا الخليفة محرماً . . .
والوجه الثالث خلاف الإجماع ؛ فلا يكون مراداً بالآية فيبقى الوجهان الأولان . أحكام القرآن للكيهنازي . ٢٨٢/٣ .

(٣) قال في الأحكام : مثل الشيء حقيقته وهو شبهه في الخلقة الظاهرة ، ويكون مثله في معنى وهو مجازة فإذا أطلق المثل اقتضى بظاهره حملة على الشبه الصوري دون المعنوي لوجود الابتداء بالحقيقة في مطلق الألفاظ قبل المجاز حتى يقتضي الدليل ما يقضي فيه من صرفه عن حقيقته إلى مجازة ؛ فالواجب هو المثل الخلقي وبه قال الشافعي . . وقال أبو حنيفة : إنما يعتبر بالمثل في القيمة دون الخلقة ، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه الآية المتقدمة وذلك من أربعة أوجه :

الأول : ما قدمناه من أن المثل حقيقة هو المثل من طريق الخلقة .
الثاني : أنه قال من النعم فبين جنس المثل ولا اعتبار عند المخالف بالنعم بحال .
الثالث : أنه قال : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ وهذا ضمير راجع إلى مثل النعم لأنه لم يتقدم ذكر سواء يرجع إليه ، والقيمة التي يزعم المخالف أنه يرجع إليها لم يتقدم لها ذكر .

قال إنه ليس مثل الأول ورواه بعضهم عن مالك^(١) وهو رد للعربية وحط لمرتبة الحرم في الشريعة ؛ فإن منزلة الحرم كمنزلة الإحرام في وجوب/ الاحترام وقوله ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ يقال فيه أحرم الرجل إذا تلبس بالإحرام كما يقال أحرم الرجل إذا دخل الحرم ، وكما يقال أحرم إذا دخل في الشهر الحرام ومن هذا قوله :

قتلوا الخليفة ابن عفان محرماً... فدعا فلم ير مثله مخذولاً^(٢)
يعني أنه كان في البلد الحرام ، وهي المدينة ، وفي الشهر الحرام ، وهو ذو الحجة فلا ينبغي أن يشتغل بتلك الرواية ..

ما يقتل المحرم من الدواب

قال رسول الله ﷺ : « خَمْسُ فَوَاسِقٍ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ »^(٣) ، فذكرها ، واختلف الفقهاء في إلحاق غيرها بها وأعجبا لمن يلحق الجصى بالبر^(٤) في الربا ولا يلحق الفهد والنمر والذئب^(٥) بهذه ، وقد نبه النبي ﷺ ، في هذا الحديث على العلة ، وهي الفسق ، ولم يتعرض لعله الربا في البر بتنبيه ولكنه فهم من ذكر الأعيان الأربعة التنبيه على أمثالها فهنا أولى ، ولا وجه لقول من قال : إن من يتدّى الأذى بخلاف من لا يتديها لأن من كانت الأذى في طبعه فواجب قتله ابتداء أو لم يتدّى لوجود فسقه الذي صرح النبي ﷺ ، به . ألا ترى أن الحربي يقتل ابتداء بالقتال أو لا لاستعداده لذلك ووجود سببه

الرابع : أنه قال : ﴿ هَذَا بِأَلْفِ الْكُفَّةِ ﴾ والذي يتصور فيه الهدي مثل المقتول من النعم ، فأما القيمة فلا يتصور أن تكون هدياً . . أحكام القرآن للشارح ٦٧٠/٢ ، وانظر أحكام القرآن للكنيا الهراسي ٢٩٠/٣ ، وأحكام القرآن للجصاص الحنفي ٤٧٣/٢ .

(١) يرى الباغي أن مَنْ قتل الصيد في الحرم فعليه الجزاء سواء كان حلالاً أو محرماً فقال : الدخول في الحرم إحرام يتعلق به النسك ويمنع التصيد فواجب أن يجزى بقتل الصيد كالإحرام بالحج أو العمرة . المنتقى ٢٥٢/٢ .

(٢) صحاح الجوهري ١٨٩٧/٥ ، تاج العروس ٢٣٩/٨ ، والمنتقى ٢٥٢/٢ ، وأحكام القرآن للرازي ٢٨٢/٢ ، ولسان العرب ١٢٣/١٢ وقال : قال الراعي .

(٣) متفق عليه . البخاري في الحج باب ما يقتل المحرم من الدواب ١٧/٣ ، ومسلم في الحج باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ٨٥٧/٢ ، والموطأ ٣٥٦/١ ، وشرح السنة ٢٦٦/٧ كلهم من حديث ابن عمر ، ورواه مسلم أيضاً عن عائشة ٨٥٧/٢ في الباب السابق .

(٤) قلت : يشير بذلك إلى مذهب الأحناف . انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٧٩/٥ .

(٥) قال العيني : قال أبو حنيفة : المراد بالكلب هنا - أي في الحديث - الكلب خاصة ، ولا يلحق به في الحكم سوى الذئب . عمدة القارئ ١٨١/١٠ .

فيه ، ولا تعجب من (ح) ^(١) في هذا ، وأعجب من بعض علمائنا حيث يقول : إن صغار ما يقتل كبارهم من هذه الفواسق لا يقتل لأنه لم يؤذ بعد ^(٢) ، وكيف تكون الأذية جيلته ويُنظر به وجودها ؟ وقد قتل الخضر عليه السلام الغلام ^(٣) ولم توجد بعد منه فتنة فهذا أولى ، وقد قال الله تعالى في الكفار ﴿ وَلَا يَلْدُوا إِلَّا فَاِجْرًا كَفَّارًا ﴾ ^(٤) . فكيف في هذه الفواسق ؟

من أحصر بعدو^(٥)

الأصل في هذا الباب حديث النبي ﷺ ، يوم الحديبية ^(٦) ، وفيه نزلت الآية ^(٧) واختلف الناس فيها اختلافاً كثيراً ؛ فمنهم من قال : الآية تتضمن المريض يقال : أحصر بالمرض وحصر بالعدو ^(٨) ، ومنهم من قال : الآية في العدو ^(٩) لا في المريض ، ومنهم من

(١) مذهب الأحناف في هذه المسألة ؛ فقد قال العيني : أصحابنا اقتصروا على الخمس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر والذنب لمشاركته للكلب في الكلبة ، وألحقوا بذلك ما ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، وقال بعضهم : وتعقب بظهور المعنى في الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب ، والمعنى إذا أظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى . . عمدة القارئ ١٨٢/١٥ . وقال الطحاوي : اتفق العلماء على تحريم قتل البازي والصقر ، وهما من سباع الطير ، فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة وكذلك يختص التحريم بالكلب وما يشاركه في صفته وهو الذنب . نقلاً عن فتح الباري ٣٩/٤ .

(٢) نقل ذلك عن ابن القاسم وأشهب الباجي في المنتقى ٢٦٢/٢ .

(٣) سورة الكهف آية ٧٤ ، قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَٰ غُلَامًا فَقَتَلَهُ ﴾ .

(٤) سورة نوح آية ٢٧ .

(٥) ذكر مالك تحت هذه الترجمة قوله : مَنْ حُسِرَ بِعَدُوٍّ فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ يَجِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَيَنْحَرُّ هَذِيئَةً وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ حُسِرَ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ . . . الموطأ ٣٦٠/١ .

(٦) متفق عليه . البخاري في المغازي باب غزوة الحديبية ١٦٢/٥ - ١٦٣ ، ومسلم في الحج باب جواز التحلل بالإحصار وجواز القران ٩٠٣/٢ ، والموطأ ٣٦٠/١ كلهم عن أَبِي عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِراً فِي الْفَتَةِ : إِنْ صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَهْلُ بِعُمْرَةٍ مَنْ أَجَلَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَهْلُ بِعُمْرَةٍ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ .

(٧) يقصد ، والله أعلم ، بالآية قوله تعالى : ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ سورة الفتح آية ٢٥ .

(٨) يطالع الأحكام ١١٩/١ و ٧٠٦/٣ .

(٩) قال الحافظ : صح ذلك عن ابن عباس . أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة =

قال : هي فيهما جميعاً^(١) ، والذي يكشف القناع في ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : أن الآية نزلت في الحديبية وشأنها وكان حبس عدو ولم يكن حبس مرض .

والثاني : أنه قال تعالى ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ ﴾ وهذا يدل على أن السابق كان حبس خوف .

والثالث : أن الأصل فيمن أحرم بقصد البيت فلا يحله إلا البيت خرج حبس العدو من ذلك بفعل النبي ﷺ ، وبقي سائر ذلك على أصله ، وقد عضد ذلك بعض علمائنا بالاتفاق على أن الضال لا يدخل في الآية ، فإذا لم يكن الضلال عذر فالمرض مثله وهذا لباب المسألة^(٢) ، ثم اختلف العلماء بعد ذلك فمنهم من قال : عليه القضاء إذا حصره العدو^(٣) وليس عليه هدي^(٤) ، ومنهم من قال : عليه الهدي ولا قضاء عليه^(٥) والنبي ﷺ ، حين صده العدو ، أهدي وقضى^(٦) فأما الهدي فكان معه ابتداء فلا حجة فيه لأنه لم يوجهه بنفس الصيد .

= كلاهما عن ابن طاوس عن ابن عباس قال : لا حصر إلا من حبسه غلو فيحل بعمره وليس عليه حج . فتح الباري ٣/٤ .

وقال الشارح في الأحكام ، قوله : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ منعتم بالعدو خاصة ، قاله ابن عمر وابن عباس وأنس والشافعي وهو اختيار علمائنا . الأحكام ١١٩/١ ، وانظر أحكام القرآن للكمي الهراسي ١٣٤/١ - ١٣٥ .

(١) وقال الحافظ : قال النخعي والكوفيون الحصر الكسر والمرض والخوف . فتح الباري ٣/٤ وقال الشارح : قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ منعتم بأي عذر ، كان قاله مجاهد وقتادة وأبو حنيفة . الأحكام ١١٩/١ .

(٢) انظر الأحكام للشارح ١١٩/١ ، وأحكام القرآن للرازي ٣٣٤/١ .

(٣) قائل هذا القول هم الأحناف يقول الجصاص : اختلفوا . . فمن أحصر وهو محرم بحج تطوع أو بعمره تطوع ، فقال أصحابنا (أي الأحناف) : عليه القضاء سواء كان الإحصار بمرض أو عدو وإذا أحل منهما بالهدي . . وقال : والدليل على وجوب القضاء قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ؛ وذلك يقتضي الإيجاب بالدخول ، ولما وجب الدخول صار بمنزلة حجة الإسلام والنذر فيلزمه القضاء بالخروج منه قبل تمامه سواء كان معذوراً فيه أو غير معذور لأن ما قد وجب لا يسقطه العذر . أحكام القرآن للجصاص ٢٧٩/١ .

(٤) قال ابن القاسم : الذي عليه الهدي من أحصر بمرض يتحلل بالعمره ويهدي . أحكام القرآن للشارح ١٢٠/١ .

(٥) هذا مذهب مالك كما ورد في الموطأ ٣٦٠/١ ؛ لم يعلم أن رسول الله ﷺ ، أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا لشيء . قال الباجي بعد كلام مالك السابق : يريد مالك أن يستدل بذلك على أن القضاء غير واجب لأن النبي ﷺ ، قد أصابه هو وأصحابه مثل هذا في محفل عظيم وعدد كثير . . فيه ألف وأربعمائة ولا يجب شيء إلا بإيجاب النبي ﷺ ، ومحال أن يجب ذلك عليهم ولا يأمرهم به ومحال أن يأمرهم ولا يبلغنا مع كثرة عددهم وتواتر جمعهم . . المتقى ٢٧٤/٢ .

(٦) تقدم .

وأما القضاء فلم يفعله أيضاً بأصل وجوب استقرار في ذمته وإنما كان ليظهر صدقه فيما أخبر به من دخول البيت والطواف والسعي فيه ، وليبلغ أمله من إخزاء المشركين فأما من صده المشركون عن حجه فأجره قائم وحجه تام ، وقد بينا ذلك في كتب المسائل . فأما المريض فلا يحله إلا البيت الذي قصد إليه لأنه يتفق أن يحمل فإن تعذر ذلك أو وقع اليأس فهو مثل الأول^(١) .

الصلاة بعد الصبح وبعد العصر في الطواف

روي عن النبي ﷺ أنه قال : « يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُصَلِّيَ آيَةً سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ »^(٢) ، وروى / أبو ذر عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ إِلَّا بِمَكَّةَ »^(٣) . فلما كان هذا الحديث مروياً ولم تصح طرقة أدخل مالك ، رضي الله عنه ، فعل عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، (جِئَنا طَافَ بِالْبَيْتِ وَالشَّمْسُ لَمْ تَطْلُعْ وَرَحَلَ حَتَّى صَلَّاهَا بِذِي طُوًى)^(٤) ؛ فكان فعل عمر في الصحابة ، وهو انخليفة المهدي ، أولى من ذلك الحديث المروي ولو كانت تلك الوصية من النبي ﷺ ، متقدمة وذلك الحديث عن أبي ذر صحيحاً لكان بمكة مشهوراً ولما خفي على عمر حاله^(٥) .

(١) هذا مذهب عبد الله بن عمر وإليه مال مالك ؛ فقد روي في الموطأ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ (الْمُحْضَرُ يَمْرُضُ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) الموطأ ٣٦١/١ وهو أيضاً مذهب الشافعي وأحمد . انظر الإفصاح لابن هبيرة ٣٠٠/١ .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) الموطأ ٣٦٨/١ عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عبد القاري أخبره ..

درجة الأثر : صحيح .

(٥) هذه مسألة مختلف فيها بين الأئمة وقد أجمل البغوي القول فيها فقال : اختلف أهل العلم في الرخصة في صلاة التطوع في هذه الأوقات الثلاثة ، بمكة فذهب قوم إلى جوازها بعد الطواف إذا طاف في شيء من هذه الأوقات يصلي بعده ركعتين ، روي عن ابن عباس .. وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وقيل الرخصة عامة في جميع التطوعات لأنه روي في حديث أبي ذر إلا بمكة وذلك لفضيلة البقعة .. =

القول في الهدى

إن الله سبحانه لو شاء لأمن من في الأرض جميعاً كما أنه لو شاء لأيد الأنبياء بآية تذهل لها الأبواب وتخضع لها الرقاب ولأوطأهم رقاب الخلق حتى ينقادوا إليهم وذلل لهم الجبابرة حتى يطيعوهم ، ولكنه ابتلى بعضنا ببعض ورفع بعضنا على بعض حكمة بالغة ومشية نافذة ، فكان من سلف من الأنبياء قبل محمد ، عليه وعليهم الصلاة والسلام ، ما بين مظهر من الخلق أو مغلوب بالملوك والجبابرة أو منصور بالقتال . ولما بعث الله تعالى محمداً ﷺ ، اختار له جزيرة العرب وأنزل بها أباه إسماعيل ، عليه السلام ، ومهد الله حالها من ذلك الحين بلاد جذب ومواضع وحشة تنفر عنها قلوب الخلق ، ومهد فيها العرب لما أراد الله تعالى من فضيلتهم وكانوا قوماً فوضى لا ملك عندهم . وقد كان نفذ القضاء بأنه لا بد للخلق من وازع حين كانت الاستطالة والتظالم سليقة الجبلية . . وجعل الله تبارك وتعالى الذمام في العرب والجوار . . دفعاً عن المظلوم ، ثم لم يستقل هذا الخصوص بعموم التظالم في الخلق فجعل الكعبة معظمة في النفوس . . وذا هبة في القلوب ، وألقى في روعهم أنها مواضع أمن لا يُرَاع فيها أحد ولا يُؤخذ فيها بحق ، وبالع في تعديّة الأمن فحرم أذابة الصيد وزاده تأكيداً بأن حرّم الحطب والحشيش حتى تمكنت تلك الهبة في قلوبهم وصار الحرم مأوى لأمنهم وامتن بذلك عليهم فقال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مِّنَّا وَيَتَحَفَّطُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾^(١) ثم كان البيت نائياً عن أقطار العرب فلم تكن تعم العصمة فجعل الأشهر الحرم ، وهي ثلث العام ، محرمة معظمة ليستريح إليها المضطهدون ويأمن فيها الخائفون ، وقرر ذلك في نفوسهم تقريراً انتهى إلى أن يلقي الرجل قاتل أبيه فلا يروعه . ثم كانت الأشهر الحرم لا تستقل بعموم الزمان فجعل الهدى قائماً مقامه ؛ فكان إذا خاف الرجل حلق رأسه وأشعر هديه وقلده وخرج باسم البيت لا يروعه أحد . فقامت هذه العواصم مقام الملك العاصم يقوم بأحوال الخلق في المصالح ويدفع عنهم المضار ، وعن هذا المعنى عبّر تعالى بقوله : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ﴾^(٢) الآية . فجاء النبي ﷺ ، بالنبوة على أمة خالية من الملوك والقوة فكان ذلك أسمح للقبول وأبلغ في

= وكرهه قوم ، كما في سائر البلاد ، وبه يقول مالك والثوري وأصحاب الرأي ، وقالوا : إذا طاف بعد

الصبح لم يصلّ حتى تطلع الشمس أو بعد العصر حتى تغرب الشمس . . شرح السنة ٣٣٢/٧ .

(١) سورة العنكبوت آية ٦٧ .

(٢) سورة المائدة آية ٩٧ . .

نيل المأمول ، وقد كان الهدى قرباناً مشروعاً لآدم عليه السلام^(١) ، ثم مهّده الله بين إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام^(٢) ، ولم يزل مستمراً على تلك السبيل حتى أوضح الله تعالى فيه لرسوله البيان فقال تعالى : ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿تَشْكُرُونَ﴾ فصارت هذه الآية أصل الشريعة في الهدايا لأنه تبارك وتعالى بين شرعيتها في شعيرتها ، وأمر بحملها ، أو بعثها ، وضمن لنا الخير فيها بقوله : ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ بالعصمة أولاً من الظلم وبالفدية آخراً من النار ، وأمر بنحرها لله العظيم ، وأباح أكلها رفقا بالخلق وبين أن ذلك كله راجع إلينا ودائر علينا حين قال وهو القدوس : ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لَحْمُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾^(٤) الآية . المعنى أنه ليس المقصود إراقة الدم ولا تفرقة اللحم وإنما المقصود إذعان الخلق إلى الطاعة وأمثالهم ما لا تهتدي إليه عقولهم قياماً بحق الربوبية وتقية من عقوبة العبودية ، ولما قال الله تعالى : ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا﴾^(٥) . فأباح الأكل بعد بلوغ الهدى محله ووقعت الإباحة على ذلك الشرط وتشعبت السبل على علمائنا باختلاف أحوال الهدى فاضطربت لذلك أقوالهم اضطراباً تحصل منه خمسة أقوال .

الأول : إنه لا يؤكل من الهدى لا قبل النحر ولا بعده .

الثاني : إنه يؤكل قبل وبعد .

الثالث : إنه يؤكل بعد ولا يؤكل قبل .

الرابع : إنه يؤكل كله إلا جزاء الصيد ونحوه .

الخامس : إنه يؤكل كله إلا هدي الفساد .

لكل قول من هذه الأقوال منحنى نزع به صاحبه ، والأصل في ذلك الآية المحكمة المتقدمة التي ذكرها الله تعالى في معرض الامتنان ، وأباح الأكل منها ، مبالغة في

(١) يدل له قوله تعالى : ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَقْبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ المائدة آية ٢٧ .

(٢) يدل له قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ ، إلى قوله : ﴿وَأَرْنَا مَنَايَكُنَا وَتُبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ، البقرة آية ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) سورة الحج آية ٣٦ .

(٤) سورة الحج آية ٣٧ .

(٥) سورة الحج آية ٣٦ .

الإحسان ؛ فلما استقر هذا العموم في نصابه ظهر من الشريعة أن جزاء الصيد على المحرم وجب غرامة فمحال أن يأكل ما غرم فترجع ذمته مشغولة كما كانت وهو قياس جليّ مخصص به العموم باتفاق ، ولقد روى ابن نافع^(١) إنه يجوز أكل جزاء الصيد استمراراً على العموم وتقديماً له على القياس الجلي ، وقال ابن المواز : لا يأكل من هدي^(٢) الفساد لأنه وجب عليه عقوبة على طريق التغليظ فكيف يخفف عنه بإباحة الأكل له فيستقضى أصل التغليظ ويجتمع الضدان ، وهذا أيضاً قياس جليّ تخصص بمثله العموم ، وروى عن النبي ﷺ ، أنه قيل له : « كَيْفَ نَصْنَعُ بِمَا عُطِبَ مِنْهَا ؟ قَالَ : أَنْحَرَهَا وَخَلَّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهَا »^(٣) ، وبهذا تعلق من منع الأكل قبل بلوغ الهدي محله^(٤) . قلنا : لم يمنعه من الأكل ولا جرى له

(١) هو أبو محمد عبد الله ، ويعرف بالأصغر ، بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ، رضي الله عنهما ، وله أخ اسمه عبد الله يعرف بالكبير لم يكن فقيهاً . الفقيه ، الثقة ، المحدث ، الأمين . سمع مالكا وصحبه أربعين سنة ، توفي سنة ٢١٦ هـ . شجرة النور الزكية ٥٦/١ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندري ، المعروف بابن المواز ، الإمام الفقيه ، الحافظ ، النظار ، تفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم واعتمد أصبغ وروى عن أبي زيد ابن أبي الغمر والحرث ابن مسكين ونعيم بن حماد .

ألف الكتاب الكبير المعروف بالموازية ، وهو من أجل الكتب التي ألّفها المالكيون وأصحها وأوعبها ، رجّحه القابسي على سائر الأمهات . ولد سنة ١٨٠ ، ومات سنة ٢٦٩ أو ٢٨١ . شجرة النور الزكية ٦٨/١ .

(٣) الموطأ ٣٨٠/١ مرسلأ ، والبغوي في شرح السنة ١٩٢/٧ من طريق مالك ، وأبو داود ٣٦٨/٢ ، والترمذي ٢٥٣/٣ وقال : حديث ناجية حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم . قالوا في هدي التطوع : إذا عطب لا يأكل هو ولا أحد من أهل رفقته ويخلي بينه وبين الناس يأكلونه ، وقد أجزأ عنه ؛ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقالوا : إن أكل منه شيئاً غرم مقدار ما أكل منه . ورواه النسائي في الكبرى كما في التحفة ٣/٩ ، وابن ماجه ١٠٣٦/٢ ، والمستدرك ٤٤٧/١ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٤٧/١٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٣/٥ ، وابن حبان . انظر موارد الظمان ص ٢٤٢ ، أقول : الحديث ورد عن أحمد والترمذي وابن ماجه عن ناجية الخزاعي وعند أبي داود والبيهقي عن ناجية الأسلمي ، وكلهم يروونه عن هشام بن عروة عن أبيه عن ناجية ، ورواه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة . عن أبيه أن صاحب هدي رسول الله ﷺ ، قال : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عُطِبَ مِنَ الْهَدْيِ ؟ قال الحافظ : يعد ذكر طرق هذا الحديث ولم يسم أحد منهم : والد ناجية لكن قال بعضهم الخزاعي ، وبعضهم الأسلمي ، ولا يبعد التعدد فقد ثبت من حديث ابن عباس أن ذؤيباً الخزاعي حدّثه أنه كان مع البدن . الإصابة ٥٤٢/٣ . قلت : حديث ابن عباس أن ذؤيباً حدّثه ، أخرجه مسلم في الحج باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق ٩٦٣/٢ .

درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم وابن حبان .

(٤) قال النووي : قال أصحابنا : لا يجوز للمهدي ولا لسائق هذا الهدي الأكل منه بإجماع لحديث ناجية . . =

ذكر ، وإنما أخبره بوجه العمل فيه ، وبقي جواز الأكل على أصله وقوله ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ خرج مخرج الغالب من الأحوال لا على طريق الشرط ، وأبدع من هذا كله أن النبي ﷺ ، كان في حجته قارئاً ومعه الهدى فلما نحرها بمنى أمر بطبخها ، وجعل في القدر من كل بدنة بضعة فأكل من لحمها وشرب من مرقها ، وفيها لحم هدي القران ولم يميّزه ولا فصله^(١) . فأما ما نذر للمساكين فلا ينبغي أن تذكره في هذه المسائل^(٢) ، ولا أن تجعلوه من جملة ما فعل بعض علمائنا ؛ لأن ذلك صدقة والصدقة لها حكمها فلا تدخل في الهدى ، وهذه أصول طرق الخلاف ومطالع النظر ، وتركيب الأقوال عليها مبسوط في مسائل الفقه .

صيام يوم عرفة :

روي عن النبي ﷺ ، أنه قال : « صِيَامُ يَوْمٍ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ ذُنُوبَ سَنَةٍ قَبْلَهُ وَسَنَةٍ بَعْدَهُ »^(٣) قال علماءنا : ومعنى هذا إذا لم يجد قبله ذنوب عامين ، فإن وجد قبله ذنوب عامين كأنهما العامين اللذين يكفران ومع حث النبي ﷺ ، على صومه وإخباره عن فضله فإنه أفطره يوم حجّه وذلك لوجهين : أحدهما : لثلاث يشق على أمته .

الثاني : ليس فطره لمن كان حاجاً فإنه أقوى له على الدعاء والعبادة فيكون ذلك تخصيصاً للحاج من عموم الحديث ، ويبقى الفضل لغير الحاج . والتأويل الأول هو الأشبه بمذهب مالك ، رضي الله عنه ، لأنه أدخل في الباب أن عائشة كانت تحجّ وتصوم يوم عرفة حاجة^(٤) / كأنها فهمت أن النبي ﷺ ، إنما أفطره خوف المشقة على أمته .

وهل يجوز للفقراء من رفقة صاحب الهدى الأكل منه فيه وجهان . . أصحهما لا يجوز ، وهو المنصوص عن الشافعي وصححه الأصحاب للحديث ، ومن جوزه حمل الحديث على أن النبي ﷺ ، علم أن رفقة ذلك المخاطب لا فقير فيهم وهذا تأويل ضعيف . المجموع ٣٧٠/٨ .

(١) ثبت ذلك من حديث جابر الطويل ، أخرجه مسلم في الحج باب حجة النبي ﷺ . مسلم ٨٨٦/٢ .
(٢) قال مالك : يؤكل من كل الهدى الواجب الإجزاء الصيد ونذر المساكين وفدية الأذى . بداية للمجتهد ٣٠٦/١ ، وانظر كلام الشارح في الأحكام ١٢٧٩/٣ .

(٣) مسلم في الصيام باب ثلاثة أيام من كل شهر ، وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس ٨١٨/٢ ، وأبو داود ٨٠٧/٢ ، والترمذي ١٣٨/٣ ، والنسائي ٢٠٧/٤ ، وابن ماجه ٥٥١/١ وهو عند الثلاثة مختصراً ، وأحمد أنظر الفتح الرباني ٢٣٤/١٠ بلفظ (يُكْفَرُ مَتَتَيْنِ مَاضِيَةٍ وَمُسْتَقْبَلَةٍ) ، وابن خزيمة ٢٩١/٣ ، وشرح السنة ٣٤٢/٦ كلهم من حديث أبي قتادة .

(٤) الموطأ ٣٧٥/١ - ٣٧٦ مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة . . . درجة الأثر : صحيح .

(تنبيه) على منزلة الحج^(١) :

الحج^(٢) ركن عظيم في الدين ، ومن أعظم عبادات المسلمين شرعه الله تعالى للعباد ذكرى ، ولينبهم على الدار الأخرى ، ولتطمئن عليه الأنفس متحققة بالإيمان ، وقد أنكرته الملحدة فقالت إن فيه تجريد الثياب ويخالف ذلك الحياة ، والسعي وهو يناقض الوقار ورمي الجمار ، لغير مرمى وذلك يضاد العقل ؛ فصاروا إلى أن هذه الأفعال كلها باطلة . قلنا : ليس من شروط الولي مع العبد أن يفهم المقصود بجميع ما يأمره به ولا أن يطلع على فائدة تكليفه ، وإنما يتعين عليه الامتثال ويلزمه الانقياد من غير طلب فائدة ولا سؤال عن مقصود ، ولهذا المعنى كان يروى عن النبي ﷺ ، أنه كان يقول في تلبيته « لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ »^(٣) إشارة إلى حضور هذا الاعتذار في وقت هذه الأفعال المناقضة للعادة ، وقد تكلم على فوائده وأشاد بمقاصده كثير من الناس من لدن ابن^(٤) أسد إلى ابن هوازن^(٥) ؛ فمجموع ما أشاروا إليه أن الله تعالى شرع الحج للقصد إليه والسفر نحوه ، فيخرج عن الأهل والمال ، وينخلع عن جميع ما معه إلا عن ثوبين هما كفته إذا سافر السفر الحقيقي وهما بزته إذا سافر هذا السفر المقدم له ، ويحرم على نفسه زهرة الحياة الدنيا من الطيب والنساء ليقطع شهوته ويدوم عمله كما يكون في القبر ، ويقطع المفاوز إلى المقصد الأعلى حتى ينتهي إليه فيطوف ببيته الذي وضعه له ، كما يطاف بسرادات الملوك ، ثم يستلم الركن الذي وضع له تملقاً وتذلاً ، كما يستلم تراب أفنية الأمراء ، ثم يبرز عن البيت إلى السعي

(١) في (ك) و(م) زيادة وهي على أن منزلة الحج ركن عظيم .

(٢) هذه زيادة يحتاج إليها في السياق وليست في النسخ .

(٣) النسائي ١٦١/٥ من حديث أبي هريرة وابن ماجه ٩٧٤/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرياني ١١/١٧٧ ، والحاكم ٤٥٠/١ وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥/٥ ، وابن خزيمة ١٧٢/٤ ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٢٤٢ . وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة وقال : صحيح . السلسلة الصحيحة ١١/٥ .

درجة الحديث : صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والشيخ ناصر .

(٤) ابن أسد هو الحارث بن أسد المحاسبي الزاهد المشهور ، أبو عبد الله البغدادي ، صاحب التصانيف ، مقبول من الحادية عشرة . مات سنة ٢٤٣ هـ . ت ١٣٩/١ ، وانظرت ت ١٣٤/٢ ، تاريخ بغداد ٨/٢١١ ، طبقات الشافعية ٢/٢٧٥ ، حلية الأولياء ١٠/٧٣ ، ميزان الاعتدال ١/٢٢٧ ، صفوة الصفوة ٢/٢٠٧ ، ابن خلكان ١/١٢٦ . قلت : وهناك الحارث بن اسد صاحب مالك ولكن ليس له تأليف . نهاء مالك عن الفتيا ، وكان يقول : لم يرني مالك أهلاً للعلم . الديباج ١/٣٣٩ .

(٥) ابن هوازن ، لم أطلع له على ترجمة .

فيتردد هنالك سبعاً ويخبّ ويرمل زيادة في الاجتهاد وحضاً للنفس على الاستعداد ، ثم يخرج إلى عرفة ، وهو الموقف الأكبر ، فيمثل فيه مع جميع الخلائق ، كما يمثل بالمحشر ، فيتضرعون ويدعون ويجتهدون ويخلصون ويتنظرون الرحمة ويتشوقون . فالذي يقطع به أن قصدهم لا يخيب ، وأن دعوتهم بحرمة الجماعة لا تردّ . قال القاضي أبو بكر : كان شيخنا القاضي أبو المعالي عزيزي بن شيدلة^(١) الواعظ يقول : كان شيخنا الدامغاني^(٢) ، صاحب سوق العروس ، يقول ، إذا حضر بعرفة : (اللهم أقبلني معهم وإن كنت زائفاً فقد يسمح الناقد وإن كان عارفاً)^(٣) ثم يعود متوجهاً إلى حضرة القدس فيرمي بالجمار من يعترضه فيما فعل أو ينكر عليه ما أتى به ، ثم يعود إلى باب الملك فيطوف به كأنه يستقضي ما رجاه ويستنجز ما دعاه ، ثم يعقد النية ويصحح الرجاء أن ذلك العمل مقبول ، والدعاء غير مردود ، ما لم يكن معه ما يناقضه من طلب فخر أو إعراض عن خدمة الملك التي قصد إليها بإكباب على مخالفته وانتهاك لمحارمه .

توفية : قد بينّا أن الحج له أركان لا يتم إلا بها وفيه محظورات لا يجوز فيه فعلها ، وهي على قسمين منها ما يفسد الحج كالوطء^(٤) ، ومنها ما يُجبر بالنسك كسائر المحظورات سواء ، وهذا معلوم بإجماع من الصحابة ، رضي الله عنهم ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ ﴾^(٥) . فالرفث هو الوطء وما تعلق

(١) عزيزي بن عبد الملك بن منصور الجيلي ، أبو المعالي ، المعروف بشيدلة . واعظ من فقهاء الشافعية له اشتغال بالأدب ، من أهل جيلان ، ولي القضاء ببغداد ومات بها سنة ٤٩٤ هـ . الأعلام ٢٣٢/٤ ، هدية العارفين ٦٦٣/١ ، وفيات الأعيان ٣١٨/١ .

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبد الملك بن عبد الوهاب ، أبو عبد الله الدامغاني ، شيخ الحنفية في زمانه ، نعت بقاضي القضاة ، ولد بدامغان وتفقّه بها وبنيسابور ثم قدم بغداد سنة ٤١٨ هـ وولي بها القضاء سنة ٤٤٧ هـ ، وطالت أيامه وانتشر ذكره . قال ابن قاضي شعبة : كان مثل القاضي أبي يوسف في أيامه حشمة وجاهاً وسؤدداً وبقي في القضاء نحو ثلاثين سنة . الأعلام ٢٧٦/٦ ، معجم البلدان ٢٧/٤ / الوافي ١٣٩/٤ .

(٣) لم أطلع على هذا الدعاء .

(٤) قال في الأحكام : إذا وقع الوطء ، في الحج أفسده لأنه محظور كالأكل في الصوم أو الكلام في الصلاة . . أحكام القرآن للشارح ١٣٤/١ ، وقال القرطبي : أجمع العلماء على أن الجماع قبل الوقوف بعرفة مفسد للحج وعليه الحج من قابل والهدي ، تفسير القرطبي ٤٠٧/٢ .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٧ .

به^(١) ، والفسوق هو الذبح لغير الله^(٢) تعالى ، وإنما تكون الهدايا له ولا جدال ؛ أي لا تقول طائفة نقف بالمزدلفة وطائفة نقف بعرفة ، بل الموقف لكل واحد وهو بعرفة . وأما الجدال والفسق فقد انقطعا شرعاً ووجوداً . وأما الرث فانقطع شرعاً ولم ينقطع وجوداً ، فإذا وجد أفسد الحج / كما قلنا وقد قال قوم : إن المراد بالفسوق ههنا سائر المعاصي^(٣) ، معناه أن الحج يحرم الوطء المباح ويحرم سائر المعاصي المحظورة ؛ أي يزيد تحريمها تأكيداً فيصون حجه عن المباحات والمحظورات وهو المبرور . فأما الجدال فلا مدخل له في شيء من ذلك وبذلك قرأ الأكثرون (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ) بالرفع والتنوين^(٤) واتفقوا على قوله ، ولا جدال أنه بالنصب وعدم التنوين ، وقد بينا حكمة ذلك في ملجئة المتفقيين^(٥) .

- (١) وقال في الأحكام : الرث كل قول يتعلق بالنساء . . وقد يطلق على الفعل من الجماع والمباشرة ، قال تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ، وكان ابن عمرو وابن عباس يريان أن ذلك لا يمتنع إلا إذا روجع به النساء ، فإذا ذكره الرجل منفرداً عنهن لم يدخل في النهي وفيه نظر ، فإن الحج منع فيه من التلفظ بالنكاح وهي كلمة واحدة فكيف بالاسترسال على القول يذكر كله ، الأحكام ١٣٣/١ .
- (٢) هذا أحد ثلاثة أقوال ذكرها الشارح في الأحكام : الأول جميع المعاصي ، الثاني : أنه قتل الصيد ، والثالث : هو الذي ذكره هنا ، وقال : الصحيح أن المراد بالآية جميعها ، الأحكام ١٣٤/١ .
- (٣) هذا القول عزاه القرطبي لابن عباس والحسن وقال : وكذلك قال عمر وجماعة : إتيان معاصي الله ، عز وجل ، في حال إحرامه بالحج كقتل الصيد وقص الظفر وأخذ الشعر ، وقال ابن زيد ومالك : الفسوق الذبح للأصنام ومنه قوله تعالى : ﴿ يَنْسُ الْأَنْسُمَ الْفُسُوقَ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴾ . تفسير القرطبي ٤٠٧/٢ - ٤٠٨ .

(٤) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو . الإقناع في القراءات السبع : ٦٠٨/٢ .

(٥) هكذا قال أيضاً في الأحكام ١٣٥/١ .

وقال القرطبي : اختلف العلماء في المعنى المراد به هنا (أي الجدال) على أقوال ستة : الأول : قاله ابن مسعود وابن عباس وعطاء الجدال هنا أن تماري مسلماً حتى تغضبه فينتهي إلى السباب فأما مذاكرة العلم فلا نهى عنها .

وقال قتادة الجدال السباب . الثالث : قول ابن زيد ومالك : الجدال أن يختلف الناس أيهم صادف موقف إبراهيم ، عليه السلام ، كما كانوا يفعلون في الجاهلية . الرابع : أن تقول طائفة الحج اليوم وتقول الأخرى الحج غداً .

الخامس : قال مجاهد وطائفة : الجدال المماراة في الشهور .

السادس : قول محمد بن كعب القرطبي : الجدال أن تقول طائفة : حجنا أبر من حجكم ويقول الآخر

مثل ذلك . تفسير القرطبي ٤١٠/٢ .

كتاب الجهاد

قال النبي ﷺ، «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ»^(١) الحديث . قال علماؤنا ، رضي الله عنهم : جهاد العدو الظاهر فرض من فروض الكفاية^(٢) ، وهم الكفار ، وجهاد العدو الباطن فرض من فروض الأعيان ، وهو الشيطان ، وقد ترددت أحواله في الشريعة على خمس مراتب ؛ فكان النبي ﷺ ، والمسلمون في أول الإسلام مأمورين بالإعراض عن المشركين والصبر على إيذائهم والاستسلام لحكم الله تعالى فيهم . ثم أذن له في القتال فقبل له : ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾^(٣) ، ثم فرض عليهم على العموم فقال : ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(٤) ، وقال : ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾^(٥) ، ثم قيل له وهي الخامسة التي استقرت عليها الشريعة : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾^(٦) خاصة . فأما قوله ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾^(٧) الآية ،

(١) متفق عليه . البخاري في الجهاد باب أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، البخاري ١٨/٤ ، ومسلم في الإمارة باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى ١٤٩٨/٣ ، والموطأ ٤٤٣/٢ كلهم من حديث أبي هريرة قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَغْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ ..» لفظ البخاري .

(٢) قال ابن رشد : أجمع العلماء على أنه فرض على الكفاية لا فرض عين إلا عبد الله بن الحسن فإنه قال : إنه تطوع ، وإنما صار الجمهور لكونه فرضاً لقوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ وأما كونه فرضاً على الكفاية .. إذا قام به البعض سقط عن البعض فلقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ وقوله : ﴿وَكَلَّا وَعَدَدُ اللَّهِ الْحَسَنَى﴾ ولم يخرج قط رسول الله ﷺ ، للغزو إلا وترك بعض الناس ... فاقضى ذلك كون هذه الوظيفة فرضاً على الكفاية . بداية المجتهد ٣٠٧/١ .

(٣) سورة الحج آية ٣٩ .

(٤) سورة التوبة آية ٤١ .

(٥) سورة التوبة آية ٣٦ .

(٦) سورة التوبة آية ١٢٢ .

قال الشارح في الأحكام : قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ قال ابن عباس : نسختها ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ .. ثم قال : أما نسخ بعض هذه لبعض فيفتقر إلى معرفة التاريخ فيها ، وأما الظاهر فنسخ الاستنفار العام لأنه الطارئ فإن النبي ﷺ ، كان يغزو في فئام من الناس ولم يستوف قط جميع الناس إلا في غزوة العسرة . الأحكام ١٠١٨/٢ .

فالمراد بذلك الرحلة في طلب العلم ليس للجهاد فيها أثر ، وقد نبّه النبي ﷺ ، على عظيم موقعه في الدين ، وهي عبادة بدنية مالية تحتمل الدنيا بأن يقاتل الرجل لها ، وتحتمل الآخرة بأن يسعى في لقاء الله تعالى وفي سبيله وإعلاء كلمته ، وإنما ضرب النبي ﷺ ، له مثلاً بالصائم القائم الذي لا يقتر فنبّه على هذه المراتب الثلاث من فضله . أما مرتبة الصيام فلأنه ترك لذاته وأعرض عن نسائه وماله وهذا صوم عظيم . وأما قوله القائم فمثلاً لما هو فيه من العمل بالسير إلى العدو أولاً ولمقابلته ونكايته آخراً . وأما المرتبة الثالثة وهي الدوام فليست إلا للمجاهد لأن الصائم قد يفطر ويطأ ويلتذ ، والقائم قد ينام ويستريح ، وعمل المجاهد دائم في انكفائه وأفعاله فلا يعادل هذا عمل من الأعمال ، ولذلك قال النبي ﷺ « الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ »^(١) فذكر أنها لرجل وزر ، وهو الذي يربطها لأذاية المسلمين ، ولرجل ستر وهو الذي يتخذها مكتسباً يتعفف بها عن المسألة ويقيم حق الله في رقابها وظهورها إذا تعين عليه الغزو فيها ، ولرجل أجر وهو الذي ربطها في سبيل الله ، فكل ما يكون من فعلها في أثناء تصرفاتها وحركاتها فذلك كله في حسناته لأن النية الأولى انسحبت عليها ، ويفضل الله تعالى على العبد بالإجزاء بها فيكتب له ما يأتي بعدها ، وكذلك قال ﷺ : « تَكْفُلَ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ »^(٢) الحديث معناه التزم وكفى بالله كفيلاً ، والتزامه إخباره لأن خبره صدق ووعدته حق ، ثم قال : لا يخرج من بيته إلا للجهاد في سبيله وتصديق كلماته في الإيمان أولاً والثقة بالضمان آخراً ، وقوله : أن يدخله الجنة يعني إن قتل . وكذلك روى مسلم في الصحيح عن النبي ﷺ إنه قال : « قَعَدَ الشَّيْطَانُ لِإِبْنِ آدَمَ فِي طَرِيقِ الْإِيمَانِ فَقَالَ لَهُ : أَسْلِمَ وَتَذَرُ دِينَكَ وَدِينَ آبَائِكَ فَخَالَفَهُ فَأَسْلَمَ ثُمَّ قَعَدَ لَهُ فِي طَرِيقِ الْهَجْرَةِ فَقَالَ لَهُ : أَتَهَاجِرُ وَتَدْعُ أَرْضَكَ وَدِيَارَكَ فَخَالَفَهُ فَهَاجَرَ ، ثُمَّ قَعَدَ لَهُ فِي طَرِيقِ الْجِهَادِ فَقَالَ لَهُ : أَتَجَاهِدُ فَتُقْتَلُ فَتَذَرُ عِيَالَكَ وَأَطْفَالَكَ فَحَقَّ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ »^(٣) ، وقوله : أو يرده إلى

(١) متفق عليه . البخاري في الجهاد والسير باب الخيل لثلاثة ٣٥/٤ ، ومسلم في الزكاة باب إثم مانعي الزكاة ٦٨٠/٢ ، والموطأ ٤٤٤/٢ كلهم عن أبي هريرة .

(٢) تقدم وهو متفق عليه . البخاري ١٦٦/٩ ومسلم ١٤٩٦/٣ كلاهما من حديث أبي هريرة .

(٣) لم أطلع على هذا العزو لمسلم ولم يعزه المزي في تحفة الأشراف لغير النسائي ، انظر التحفة ٢٦٤/٣ ، وهو في سنن النسائي ٢١/٦ من طريق سالم بن أبي الجعد عن سيرة بن أبي فاكهة عن النبي ﷺ ، وليس له في الكتب الستة سوى هذا الحديث . انظر التحفة ٢٦٤/٣ . درجة الحديث : حسن من خلال إسناده .

مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة . روى مسلم : (أَيَّمَا سَرِيَّةٍ أَصَابَتْ / ذَهَبَ ثُلُثًا أَجْرُهَا وَأَيَّمَا سَرِيَّةٍ أَخْفَقَتْ ^(١) كَمَلَ لَهَا الْأَجْرُ) ^(٢) . واختلف الناس في هذا الحديث ؛ فمنهم من ردّه لأجل أن الله قد ظفر رسوله وغنمه في بدر وغيرها أفيقول أحد : إنه ذهب ثلثا ذلك الأجر ومنهم من أوله ^(٣) ، وأشبهه ما قيل فيه : إن السرية إذا أخفقت زادت على أجر الجهاد أجر الخيبة فإن أصابت نقص ذلك المزيد ^(٤) وتقديره بالثلثين أو الثلث سر لا يطلع عليه إلا صاحب الشريعة . حديث قال رسول الله ، ﷺ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَنْزِلَةً » ^(٥) إلى آخره ، أما قوله : رَجُلٌ أَخَذَ بَعْنَانٍ فَرَسِيهِ فَهُوَ خَيْرُ النَّاسِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَأَوَّانٍ

(١) قال النووي : قال أهل اللغة : الإخفاق أن يغزوا فلا يغنموا شيئاً ، وكذلك كل طالب حاجة إذا لم تحصل فقد أخفق . شرح النووي على مسلم ٥٢/١٣ .

(٢) مسلم في كتاب الإمارة باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم ١٥١٤/٣ ، وأبو داود ١٨/٣ كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو .

(٣) قال الحافظ : سبق إلى هذا الإشكال ابن عبد البر ، وحكاه عياض وذكر أن بعضهم أجاب عنه بأنه ضَعُفَ حديث عبد الله بن عمرو لأنه من رواية حميد بن هانيء ، وهذا مردود لأنه ثقة محتج به عند مسلم ، وقد وثقه النسائي وابن يونس وغيرهما ، ولا يعرف فيه تجريح لأحد . فتح الباري ٩/٦ . وقال النووي : قولهم أبو هانيء مجهول غلط فاحش بل هو ثقة مشهور روى عنه الليث بن سعد وحيوة وابن وهب وخلاتق من الأئمة ، ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به في صحيحه . شرح النووي على مسلم ٥٢/١٣ .

القول الثاني : منهم من حمل نقص الأجر على غنيمة أخذت على غير وجهها ، قال الحافظ وظهور فساد هذا الوجه يغني عن الإطناب في ردّه إذ لو كان الأمر كذلك لم يبق لهم ثلث الأجر ولا أقل منه .

القول الثالث : ومنهم من حمل نقص الأجر على من قصد الغنيمة في ابتداء جهاده ، وحمل تمامه على من قصد الجهاد محضاً وفيه نظر . فتح الباري ٩/٦ . هذه الأقوال ساقها الحافظ مع الرد عليها .

(٤) قلت : هذا ما رجّحه النووي فقد قال النووي : الصواب ، الذي لا يجوز غيره ، أن الغزاة إذا سلموا أو غنموا يكون أجرهم أقل من أجر من لم يسلم أو سلم ولم يغنم ، وإن الغنيمة في مقابلة جزء من أجر غزوهم فإذا حصلت لهم فقد تعجّلوا ثلثي أجرهم المترتب على الغزو وتكون الغنيمة من جملة الأجر . شرح النووي على مسلم ٥٢/١٣ .

(٥) الموطأ ٤٤٥/٢ مراسلاً من طريق عطاء بن يسار إنه قال : قال رسول الله ﷺ . . . وقد وصله الترمذي من طريق ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن عطاء بن يسار عن ابن عباس . سنن الترمذي ١٨٢/٤ وقال : حسن غريب ، والنسائي ٨٣/٥ من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن عن عطاء بن ياسر عن ابن عباس من نفس الطريق ، وابن حبان انظر موارد الظمان ص ٣٨٤ .

أقول : طريق الترمذي فيها عبد الله بن لهيعة ، بفتح اللام وكسر الهاء ، بن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري ، القاضي . صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه وقد تقدم .
درجة الحديث : حسن من خلال إسناد الرواية الثانية .

وَحَالَةٍ وَمَكَانٍ . وأما قوله : رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي غَنِيمَتِهِ ، فالمراد به في وقت الفتنة^(١) وإلا فالجماعة والجمعة وإفاضة العلم وإقامة الحدود وإظهار الشعائر هو معنى الدين . ولما كان هذا قليلاً في الخلق في الأزمنة خرج كلام النبي ﷺ على الغالب . حديث (بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ)^(٢) إلى آخره . يعني بالسمع : القبول ، وبالطاعة : الانقياد في الطاعة ، والعسر : الفقر والمشقة ، واليسر : الغناء والسعة . (وَشَرُّ النَّاسِ رَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يَبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ)^(٣) الحديث . وأما قوله المنشط والمكره : فيعني به الخروج معه في منافع الإسلام كان الدعاء في حال نشاط أو في حال كسل . وأما قوله : وألا ننازع الأمر أهله . فيعني بقوله أهله : من ملكه لا من يستحقه فإن الأمر فيمن يملكه أكثر منه فيمن يستحقه ، والطاعة واجبة في الجميع لأمر النبي ﷺ ، بذلك لكل أمير ولو كان عبداً حبشياً^(٤) لما في ذلك من مصلحة الخلق فإن الخروج على من لا يستحق الأمر إباحة للدماء وإذهاب الأمن وإفساد ذات البين ، فالصبر على ضرره أولى من التعرض لهذا الفساد كله . لما خرج ابن الأشعث^(٥) على الحجاج^(٦) حين ظهر ظلمه وشاع

(١) هكذا نقل الزرقاني أنه قول الجمهور . شرح الزرقاني للموطأ ٨/٣ .

(٢) متفق عليه . البخاري في كتاب الأحكام باب كيف يبايع الإمام الناس ٩٦/٩ ، ومسلم في كتاب الإمامة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية ١٤٧٠/٣ ، والموطأ ٤٤٥/٢ كلهم عن عبادة ابن الصامت .

(٣) متفق عليه . البخاري في الأحكام باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا ٩٨/٩ - ٩٩ ، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالمعصية وتفريق السلعة بالخلف وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله ١٠٣/١ ، والنسائي ٢٤٦/٧ كلهم عن أبي هريرة .

(٤) ورد عند البخاري من حديث أبي التياح عن أنس عن النبي ﷺ قال : « أَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَسْتَعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً » البخاري في كتاب الأذان باب إمامة العبد والمولى ١٧٨/١ ، ورواه في الأحكام من رواية شعبة عن أبي التياح عن أنس وقال فيه : وإن استعمل عليكم عبد حبشي ... ٧٨/٩ ، ومسلم في الإمامة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية .. من حديث أبي ذر قال : إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجْدَلًا الْأَطْرَافِ ، مسلم ١٤٦٧/٣ ، وابن ماجه ٩٥٥/٢ .

(٥) هو عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس الكندي ، أمير من القادة الشجعان ، وهو صاحب الوقائع مع الحجاج ، وقد لجأ ، بعد معركة دير الجماجم مع الحجاج وفشله فيها ، إلى رتبيل فحمها مدة ثم قتله وبعث برأسه إلى الحجاج فأرسله الحجاج إلى عبد الملك بالشام وكان ذلك سنة ٨٥ هـ . الأعلام ٩٨/٤ ، تاريخ الطبري ٣٩/٨ .

(٦) الحجاج بن يوسف بن عقيل الثقفي ، الأمير المشهور الظالم ، وقع ذكره في الصحيحين وغيرهما وليس بأهل أن يروى عنه . ولي إمارة العراق عشرين سنة ، ومات سنة خمس وتسعين . ت ١٥٤/١ ت ٢٩/٢ ، وابن خلكان ٢٩/٢ .

تعدّيه جاءوا إلى الحسن بن أبي الحسن^(١) البصري في جماعة من القراء يدعونه إلى الخروج معهم فقال لهم (إِنَّ الْحَجَّاجَ عُقُوتُهُ اللَّهُ فِي الْعِبَادِ ، وَعُقُوتُهُ اللَّهُ لَا تُقَابَلُ بِالسَّيْفِ وَإِنَّمَا تُقَابَلُ بِالتَّوْبَةِ)^(٢) . وأما قوله : أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ وَلَا نَخَافُ لَوْمَةَ لَائِمٍ فصحيح . فأما إن خاف العقوبة فيسقط عنه فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلسانه ويبقى بقلبه ، وهل يجوز له أن يقتحمه وإن أدى إلى قتله . واختلف^(٣) الناس في ذلك . والصحيح عندي أنه لا يجوز التعرّض له ، وقد بيّناه في كتب الأصول . وأما حديث عمر (مَهْمَا يَنْزِلُ بِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ)^(٤) إلى آخره فكلام فصيح لا تنزل بعبد شدة إلا فرجها الله تعالى إما بزوالها وإما بأفضل من ذلك وهو لقاء الله عند الموت وأما قوله : (وَلَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ) فإنها فصاحة عربية لأن الله تعالى ذكر العسر مرتين بصيغة التعريف ؛ فالأول هو الثاني ، وذكر اليسر مرتين بصيغة التنكير ، فالثاني غير الأول حسب ما تقتضيه اللغة العربية^(٥) . وأما قوله تعالى

(١) الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري ، مولا هم ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدّلس . قال البزار : كان يروي عن جماعة لم يسمع منها فيتجوز ويقول حدثنا وخطبنا ، يعني الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة . مات سنة عشر ومائة . ت ١٦٥/١ ت ٢٦٣/٢ ، تذكرة الحفاظ ص ٧١ .
(٢) هذا الأثر رواه ابن سعد في الطبقات عن شيخه محمد بن الفضل أبو الفضل ١٦٤/٧ .
درجة الأثر : صحيح .

(٣) الواو ليست في (ك) ولا (م) وذلك الأولى عندي .
(٤) الموطأ ٤٤٦/١ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ : كَتَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ إِلَى عُمَرَ يَذْكُرُ لَهُ جُمُوعاً مِنَ الرُّومِ وَمَا يَتَخَوَّفُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : أَمَا بَعْدُ ، فَإِنَّهُ مَهْمَا يَنْزِلُ بِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ مِنْ مُنْزِلٍ شِدَّةٍ يَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَهُ فَرَجاً وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ . وهذا الأثر منقطع لأن زيد بن أسلم لم يدرك أبا عبيدة .
قال الحاكم : صحّ عن عمرو على أنه لن يغلب عسر يسرين وقال : وقد روي بإسناد مرسل وساقه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن ، المستدرک ٥٢٨/٢ . وأخرجه ابن جرير من نفس الطريق ، تفسير ابن جرير ١٥١/٣٠ .

وقال الحافظ : رواه مرفوعاً ابن مردويه من حديث جابر بإسناد ضعيف ولفظه (أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ) ، ثم قال : وأخرجه عبد بن حميد عن ابن مسعود بإسناد جيّد من طريق قتادة ، فتح الباري ٧١٢/٨ .
درجة الحديث : ضعيف لأن المرسل منقطع ، كما قال الحافظ في الفتح ٧١٢/٨ وحكم أيضاً بضعف المرفوع .

(٥) ورد في البخاري في تفسير سورة ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ٢١٣/٦ ، قال ابن عيينة : أي إن مع ذلك العسر يسراً .
قال الحافظ : وهذا مصير من ابن عيينة إلى اتباع النحاة في قولهم إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وموقع التشبيه إنه كما ثبت للمؤمنين تعدد الحسنى كذا ثبت لهم تعدد اليسر ، أو إنه ذهب إلى أن المراد بأحد اليسرين الظفر وبالأخر الثوب فلا بد للمؤمن من أحدهما ، فتح الباري ٧١٢/٨ .

﴿ أَصْبِرُوا ﴾^(١) فمعناه أحبسوا أنفسكم على الأذى في ذات الله تعالى ، وعن الشهوات التي تقطع عن الله تعالى ، وأما قوله : ﴿ وَصَابِرُوا ﴾ فمعناه قابلوا صبر غيركم به . قال الله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا تَأْلُمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلُمُونَ كَمَا تَأْلُمُونَ ﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾^(٣) وأما قوله : ﴿ وَرَاطِبُوا ﴾ فمعناه إذا فعلتم ذلك التزموه فإن الأعمال إنما هي بالمداومة ومعيارها إنما يظهر عند المخاتمة .

فائدة الجهاد : نيل الفضيلة / الغنيمة بتحقيق الموعد^(٤) . أما نيل الفضيلة فقد بدأ به مالك ، رضي الله عنه ، وقد روي عن النبي ، ﷺ ، وقد قيل له : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا بَالُ النَّاسِ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ إِلَّا الشُّهَدَاءُ ؟ فَقَالَ : كَفَى بِيَارِقَةِ السَّيُوفِ فِتْنَةً^(٥) خَرَجَهُ الشَّعْبِيُّ^(٦) وقال : قال رسول الله : (مَنْ قَتَلَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ)^(٧) وقال : (قَفْلَةٌ كَغَزْوَةٍ)^(٨) فجعل أجر المجاهد في رجوعه كأجره في مسيره^(٩) ، خَرَجَهُ الدَّوْدِيُّ^(١٠) وعن

(١) سورة آل عمران آية ٢٠٠ .

(٢) سورة النساء آية ١٠٤ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٤٠ .

(٤) في (ك) و (ص) المواعد ولعل الصواب الوعد .

(٥) رواه النسائي ٩٩/٤ من طريق راشد بن سعد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وأورده السيوطي في الجامع الصغير وعزاه للنسائي ، وصححه في الجامع الصغير ، انظره مع شرحه ، فيض القدير ٤/٥ ، وكذلك الألباني في صحيح الجامع الصغير ١٦٤/٤ ، والروداني في جمع الفوائد ١٢/٢ .
درجة الحديث : صحيح .

(٦) هو عامر بن شراحيل . . الشعبي الحميري ، أبو عمرو راوية من التابعين يُضرب به المثل بالحفظ . ولد سنة ١٩ ومات سنة ١٠٣ بالكوفة وبها نشأ . الأعلام ١٨/٤ . ت ٦٥/٥ الوفيات ٢٤٤/١ ، حلية الأولياء ٣١٠/٤ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٧٩/١ ، تهذيب تاريخ ابن عساكر ١٣٨/٧ ، تاريخ بغداد ٢٢٧/١٢ .
(٧) لم أطلع عليه .

(٨) أبو داود ١٢/٢ ، والحاكم في المستدرک ٧٣/٢ وقال : صحيح على شرط مسلم ، وكذا قال الذهبي وأحمد . انظر الفتح الرباني ٧/١٤ ، وشرح السنة ١٤/١١ ، كلهم عن عبد الله بن عمرو .
درجة الحديث : صحيح كما قال الحاكم والذهبي .

(٩) قال الخطابي : يُحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون أراد به القبول عن الغزو والرجوع إلى الوطن ، يقول : إن أجر المجاهد في انصرافه إلى أهله كأجره في إقباله إلى الجهاد .

الثاني : أن يكود أراد بذلك التعقيب وهو رجوعه ثانياً في الوجه الذي جاء منه منصرفاً وأن لم يلقَ عدواً .
شرح السنة ١٥/١١ .

(١٠) تقدم .

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: (مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسُهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ) ^(١) خرَّجه القشيري .

وأما تحصيل الغنيمة فهي خصيصة هذه الأمة ، قال ﷺ: (فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِسِتٍّ فَقَالَ : وَأَحَلَّتْ لَنَا الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ سِوَاكَ الرُّؤُوسِ قَبْلَنَا) ^(٢) وليس يناقض ذلك القتال لتكون كلمة الله هي العليا لأن من تمام القتال لتعلو كلمة الإسلام .
المال أفضل وجوه الغنيمة قال ﷺ في الحديث الصحيح : « الْإِبِلُ عِزٌّ لِأَهْلِهَا وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ وَالْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ » ^(٣) وقال ﷺ : « جُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمُحِي » ^(٤) فلما كان أفضل الخلق جعل الله رزقه في أفضل وجوه

(١) مسلم في كتاب الإمامة باب ذم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو ١٥١٧/٣ .
(٢) مسلم في كتاب المساجد ٣٧١/١ ، والترمذي ١٢٣/٤ ولفظه : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ . قلت : وهذا لفظ أحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ٧٠/١٤ .

(٣) ابن ماجه ٧٧٣/٢ عن عروة البارقي يرفعه قال : الْإِبِلُ عِزٌّ لِأَهْلِهَا وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ ، وقال السندي : قال في الزوائد : إسناده صحيح على شرط الشيخين بل بعضه في الصحيحين وإنما تفرد ابن ماجه بذكر الإبل والغنم فلذلك ذكرته ، حاشية السندي على ابن ماجه ٤٧/٢ .

قلت : هو كما قال : انظر البخاري في الجهاد باب الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة ٣٤/٤ ، ومسلم في الإمامة باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة مسلم ١٤٩٣/٣ .
درجة الحديث : صححه الشارح والهيتمي .

(٤) البخاري في الجهاد باب ما قيل في الرماح ٣٣/٤ بلفظ : وَيُذَكَّرُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وهو طرف من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد ثنا أبو النضر ثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ثنا حسان بن عطية . عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمُحِي وَجُعِلَ الذُّلَّةُ وَالصُّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ) المسند ٥٠/٢ ورواه أيضاً في ٩٢/١ ، والحديث فيه أبو منيب الجرشي ، بضم الجيم وفتح الراء بعد معجمة ، الدمشقي، ثقة من الرابعة/ د. ت ٤٧٧/٢ ، وانظرت ت ٢٤٨/١٢ . وقال في الفتح ٩٨/٦ : لا يعرف اسمه .

وفيه أيضاً عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي بالنون الدمشقي الزاهد صدوق يخطيء ، ورمي بالقدر وتغير بأخرة من السابعة . مات سنة ١٦٥ وهو ابن ٩٠ / بخ ع ١٧٤/١ وقال في ت ت ، قال أحمد : عنده مناكير ، ومرة قال : لم يكن بالقوي ، وقال ابن معين والمجلي وأبو زرعة : لين ، وقال ابن معين : ضعيف ، وقال دحيم : ثقة رمي بالقدر ، وقال أبو حاتم : ثقة يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم الحديث ، وضعفه النسائي ، وثقه ابن حبان ت ت ٥٠/٦ ، وللحديث شاهد مرسل عند ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن النبي ﷺ ، بلفظه . المصنف ٣٤٩/١٢ ، وأشار الحافظ في الفتح ٩٨/٦ إلى أن إسناده هذه الرواية حسن .
درجة الحديث : حسن بشواهده .

الكسب . خَرَّجَهُ البخاري وقال عبد الله ابن حوالة^(١) : بعثنا رسول الله ﷺ ، لنغنم فرجعنا ولم نغنم^(٢) . خَرَّجَهُ الداودي . وهذا يدل على جواز الجهاد قصد الغنيمة خاصة ، وفي أثناء ذلك يحصل إعلاء كلمة الله تعالى مما تفيد السرايا من غِيْظ العدو وضعفه . وأما تحقيق الموعد فقال ﷺ : « رُؤِيتَ لِي الْأَرْضُ فَأَرِيتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا »^(٣) الحديث . ولا سبيل لعموم الملك إلا طريق الجهاد ، وقال ﷺ : « لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ إِلَّا أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ »^(٤) .

قال قوم : هم أهل المغرب^(٥) ، وقال قوم منهم علي بن المديني : هم العرب^(٦) ، وقال قوم : هم المخصوصون بالجهاد المثابرون عليه الذي لا يضعون أسلحتهم فهم أبداً في غرب ، وهي^(٧) الحلة . خَرَّجَ ذلك مسلم ، وهذا يكون بجَوْب القفار^(٨) وخَوْض البحار تحقيقاً للموعد الحق المذكور حين قال النبي ، ﷺ : « نَأْسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ يَرْكَبُونَ

(١) عبد الله بن حوالة الأزدي ، أبو حوالة ، نزل الأردن ودمشق . تجريد أسماء الصحابة ٣٢٩/١ . قال ابن الأثير : توفي بالشام سنة ثمانين . أسد الغابة ١٤٨/٣ ، والإصابة ٦٩/٤ .

(٢) أبو داود ٤١/٣ - ٤٢ . أقول : الحديث فيه أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك الأموي ، أسد السنة ، صدوق يغرب وفيه نصب من التاسعة . مات سنة ٢١٢ وله ثمانون سنة / خت دس . ت ٦٣/١ ، وثقه النسائي والعجلي والبزار ت ٢٦٠/١ .

درجة الحديث : حسن لغيره والله أعلم .

(٣) مسلم في الفتن باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض ٢٢١٥/٤ ، وأبو داود ٤٥٠/٤ ، وابن ماجه ١٣٠٤/٢ ، وأحمد في المسند ٢٧٨/٥ عن ثوبان .

(٤) مسلم في الإمامة باب قوله ﷺ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ » ١٥٢٥/٣ عن سعد بن أبي وقاص .

(٥) حكى هذا القول النووي ولم يعزه لأحد . شرح النووي على مسلم ٦٨/١٣ .

(٦) انظر شرح النووي على مسلم وزاد : المراد بالغرب الدلو الكبير لاختصاصهم بها غالباً شرح النووي على مسلم ٦٨/١٣ .

(٧) نقل الحافظ هذا القول ولم يعزه لأحد . فتح الباري ٢٩٥/١٣ ، ونقل عن النووي قوله : يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعلدة من أنواع المؤمنين ، ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد واقتراقهم في أقطار الأرض ، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض دون بعض . فتح الباري ٢٩٥/١٣ .

(٨) هي الأرض الخالية التي لا ماء بها . النهاية ٨٩/٤ .

نَبِيَّ (١) هَذَا الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ (٢)، وهذا يدل على طلب تحقيق الموعد من وراء البحار، وقد علم ﷺ بلوغ الدين هنالك. ولذلك قال في الحديث الصحيح: «اعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئاً» (٣). وقال ﷺ في الحديث الصحيح: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيَّةٌ» (٤) فلئن كانت الهجرة قد ذهبت فإذا الجهاد باقٍ خلفاً عنها، على أن الداودي قد روى عن النبي، ﷺ، أنه قال: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا» (٥)، ومعنى هذا أن الهجرة كانت مستحبة في صدر الإسلام ثم كانت واجبة إلى النبي، ﷺ، لتتمكن الدوحة وتتسع الدار وتنتشر الملة، فلما فتح الله تعالى عليه مكة انقطع الوجوب وبقي الاستحباب إلا في موطنين؛ أما أحدهما: فهجرة المسلم من أرض الحرب إلى دار الإسلام وهذا

(١) أي وسطه ومعظمه. النهاية ٢٠٦/١.

(٢) متفق عليه. البخاري في الجهاد باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء ١٩/٤، ومسلم في الإمارة باب فضل الغزو في البحر ١٥٨/٣، والموطأ ٤٦٤/٢ كلهم عن أنس بن مالك.

(٣) متفق عليه. البخاري في الزكاة باب زكاة الإبل ١٤٥/٢، ومسلم في الإمارة باب المبايعات بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى لا هجرة بعد الفتح ١٤٨٨/٣، وأبو داود ٦/٣، والنسائي ١٤٣/٧، وأحمد في المسند ١٤/٣ كلهم عن أبي سعيد الخدري.

(٤) متفق عليه البخاري في الجهاد باب وجوب النفير ٢٨/٤ ومسلم في الإمارة باب المبايعات بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى لا هجرة بعد الفتح ١٤٨٧/٣ وشرح السنة ٣٧١/١٠ والدارمي ٢٣٩/٢ كلهم عن ابن عباس.

(٥) أبو داود ٧/٣ وأحمد في المسند ٩٩/٤ والدارمي ٢٣٩/٢ وذكره البغوي بصيغة روي عن معاوية عن رسول الله ﷺ قال: لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة. وقال وفي إسناده مقال. شرح السنة ٣٧١/١٠ وصدق البغوي فإن الحديث فيه أبو هند البجلي شامي مقبول من الثالثة/ دس. ت ٤٨٤/٢ وقال في ت ت: قال عبد الحق: ليس بالمشهور وقال ابن القطان: مجهول ت ت ٢٦٨/١٢ أما باقي رجاله فثقات، وفي الباب ما يشهد له فقد أخرج أحمد في المسند ١٦٧١/٤ عن عبد الله بن السعدي أن النبي ﷺ قال: (لا تنقطع الهجرة مادام العدو يقاتل) فقال معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو بن العاص إن النبي ﷺ قال إن الهجرة خصلتان إحداهما تهجر السيئات والأخرى تهاجر إلى الله ورسوله ولا تنقطع الهجرة ما قبلت التوبة ولا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من المغرب فإذا طلعت طبع على كل قلب بما فيه. قال الشيخ أحمد شاكر عن اسناد هذا الحديث أنه صحيح. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٠/٥ وقال: روى أبو داود والنسائي بعض حديث معاوية ورواه أحمد والطبراني في الأوسط والصغير من غير ذكر.

حديث ابن السعدي والبرار من حديث عبد الرحمن بن عوف وابن السعدي فقط ورجال أحمد ثقات. درجة الحديث حسن لغيره بهذه المتابعة والله اعلم.

فرض عين على من نزل به .

الثاني : هجرة الرجل ماله وأهله للخروج إلى العدو عند الاستنصار به أو عند استنفاره لقوله ﷺ : « وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفَرُوا » وكذلك « إِذَا اسْتَنْصَرْتُمْ فَأَنْصَرُوا » وفي غير هذين الموضوعين تكون هذه الهجرة فرض كفاية^(١) . ويتعلق بهذا ويرتبط به قتال الخوارج^(٢) إذا ظهروا يطلبون مالاً أو ملكاً فإن قتالهم فرض / وقتلهم قربة وسنين الآن ، إن شاء الله تعالى ، بعضاً من الفرض فيهم ولا ينقطع الجهاد إلا بالإسلام . قال ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(٣) الحديث . فإن لم يكن إسلام فالجزية بالقرآن ، قال الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(٤) الآية . . . وذلك من الله تعالى على وجه الرفق بنا حتى ننجي من الحرب أنفسنا وتكثر بالجزاء أموالنا وزاد في الرفق بأن قال : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾^(٥) ، وهذا وإن كان خاصاً للنبي ، ﷺ ، فإن الآية محكمة^(٦) إلى أن تقوم الساعة إذا رأى الإمام ذلك ، واحتاج الناس إليه ينعقد^(٧) الصلح على ما يمكنه من ضعف المسلمين وقوتهم ولا يمنع ذلك من إجابة الناس الكفار إليه إذا كان للمسلمين منفعة فيه ، ولا أعظم من حالة النبي ، ﷺ ، يوم الحديبية التي انكرها عمر ، رضي الله عنه ، حين قالوا للنبي ، ﷺ : وعلى إن ترد إلينا من جاءكم منا مسلماً ، قال

(١) نقل الحافظ عن الخطابي قوله : كانت الهجرة فرضاً في أول الإسلام على من أسلم لقلّة المسلمين بالمدينة وحاجتهم إلى الاجتماع ، فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى ذويه من الكفار ؛ فانهم كانوا يعدّون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه . . . قال الحافظ : وهذه الهجرة باقية في حق من أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها . . . ونقل عن الطيبي قوله : إن الهجرة التي انقطعت هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية ، وكذلك بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم ، والفرار بالدين من الفتن والنية في جميع ذلك . فتح الباري ٣٧/٦ .

(٢) الخوارج هم الذين يكفرون علياً وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضي بتحكيم الحكمين . . . والخروج على الإمام الجائر . الفرق بين الفرق ص ٧٣ مقالات الإسلاميين ١٦٧/١ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الزكاة وجوب الزكاة ١٣١/٢ ، ومسلم في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ٥٢/١ ، والبخاري في شرح السنة ٦٦/١ كلهم عن أبي هريرة .

(٤) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٥) سورة الأنفال آية ٦١ .

(٦) قال في الأحكام : وأما قول من قال منسوخة بقوله : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ فدعوى فإن شروط النسخ معدومة فيها . الأحكام ٨٦٤/٢ .

(٧) كذا في النسخ ولعلها يعقد .

له سهيل : وأول ما أقاضيك على أبي جندل ولده ، وقد جاء يرسف في قيده فقال له النبي ، ﷺ : نعم ، فصاح أبو جندل : يا معشر المسلمين أُرِّدْ إلى الكفار يفتنوني عن ديني ^(١) . قال علماؤنا : ورسول الله ، ﷺ ، كان أعرف وصدقوا ، وفيه نكتة بديعة ؛ وذلك أن رسول الله ، ﷺ ، إنما رد إلى سهيل ولده فماذا يصنع الوالد بالولد ، وأيضاً فإن النبي ، ﷺ ، قد كان أذن لهم بالتلفظ بالكفر ، وهو الذي كانت الكفار تطلبه فيتلطفون به حتى يأتي الله بالفتح أو أمر من عنده . . وقد قال علماؤنا : إن دعوة الكفار شرط في القتال ^(٢) ، وقد قال مالك ، رضي الله عنه : يدعون مرة ^(٣) ، وقال أخرى لا يدعون ^(٤) . وقد قال آخرون من علمائنا : ذلك اختلاف حال لا اختلاف قول ، والذي عندي أن النبي ، ﷺ ، قد فرغ من الدعوة وقد كتب إلى هرقل ^(٥) والنجاشي ^(٦) ، وكتب إلى الأقبال ^(٧) والعباهلة ^(٨) وبين الإسلام بالحج ^(٩) عشر سنين . أما إنه بعث معاذاً إلى اليمن فقال : « أَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ

(١) البخاري في الغزوات باب غزوة الحديبية ١٦١/٥ - ١٦٢ من طريق عروة بن الزبير أنه سمع مروان بن الحكم والمسور بن مخزومة يخبران خبراً من خبر رسول الله ، ﷺ ، في عمرة الحديبية . . وانظر سيرة ابن هشام ٢٠٢/٣ ، والسيرة لابن كثير ٣١٩/٣ ، وجوامع السيرة ص ٢٠٨ ، والروض الأنف ٤٨٣/٦ .
(٢) قال ابن رشد : إن ذلك بالاتفاق . بداية المجتهد ٣٢٩/١ ، وقال ابن رشد الجذد : في المقدمات تجب الدعوة قبل القتال ليبين لهم علام يقتلون لا من أجل أن دعوة الإسلام لم تبلغهم . مقدمات ابن رشد ٢٦٦/١ .

(٣) المدونة ٢/٢ من رواية ابن القاسم ، وانظر الكافي ٤٦٦/١ .
(٤) قال ابن حبيب : قال مالك : إذا وجبت الدعوة فإنما يدعوا إلى الإسلام جملة من غير ذكر الشرائع إلا أن يسألوا عنها فلتبين لهم وكذلك يدعون إلى الجزية مجملًا . الخطاب ٣٥٠/٣ .
(٥) هرقل هو ملك الروم وكتابه : متفق عليه . البخاري في الجهاد باب هل يرشد المسلم أهل الكتاب أو يعلمهم الكتاب ٥٣/٤ ، وفي باب دعاء النبي ، ﷺ ، إلى الإسلام ٥٤/٤ - ٥٧ ، وفي تفسير سورة آل عمران ٤٣/٦ ، ومسلم في الجهاد باب كتاب النبي ، ﷺ ، إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام ١٣٩٣/٣ كلاهما عن ابن عباس أن أبا سفيان أخبره . .

(٦) هو ملك الحبشة وقصته في الكتب الآتية من طريق ابن إسحاق . البداية والنهاية ٨٣/٣ ، الطبري ٢٩٤/٢ ، أسد الغابة ٦٢/١ ، زاد المعاد ٦٠/٣ ، الوثائق السياسية ص ٤٣ ، السيرة الحلبية ٦٧/٣ ، عيون الأثر ٣٣٥/٢ ، مكاتيب النبي ، ﷺ ، ١٢١/١ ، وطبقات ابن سعد ٢٥٨/١ .

(٧) قال ابن سعد : وكتب رسول الله ، ﷺ ، إلى أقبال حضرموت وعظماهم ، طبقات ابن سعد ٢٨٣/١ ، ومكاتيب النبي ، ﷺ ، قلت : وكلام ابن منظور ، الآتي ، يدل على أن الأقبال هم العباهلة .

(٨) قال الجوهري : وعباهلة اليمن ملوكهم الذي أقرؤا على ملكهم لا يزالون عنه . صحاح الجوهري ١٧٥٧/٥ ، وقال ابن منظور : الأقبال العباهلة من أهل حضرموت . قال أبو عبيد : العباهلة هم الذين أقرؤا على ملكهم لا يزالون عنه . لسان العرب ٤٢٢/١١ .

(٩) كذا بالنسخ ولعلها الحجيج .

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَأَعْلِمِهِمْ» (١) الحديث .

وقال في حديث بريدة « أَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثٍ (٢) خِلَالِ » الحديث . وأغار ﷺ على بني المصطلق (٣) وهم غارون ، وأتى خير ليلاً فصباحها على (٤) غرة ، وذلك كله لتقدم الدعوة .

النهى عن قتال النساء والولدان :

إعلموا نور الله تعالى قلوبكم أن موضع الجهاد ، كما قلنا ، لإعلاء كلمة الله تعالى ، وكسب الحلال من مال الله تعالى ، وقتل أعداء الله عز وجل . واختلف العلماء في علة القتل فمنهم من قال علته الكفر . قال الله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (٥) أي كفر ، وقال تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٦) ، فذكر الصفة في الحكم منبهاً بها على التعليل ، وقال أهل الكوفة : علة القتل المحاربة (٧) . قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ وهذا أصل عظيم تنبني عليه مسائل من الأحكام كثيرة ، وقد استوفيناها في كتاب مسائل الخلاف بالبيان ، وأقمنا على أن العلة الكفر لا الحاربة واضح البرهان ، ولكن مع هذا قال علماءنا : لا يقتل من الكفار أحد عشر كافراً ويقتل كافر واحد ، وهذا من بديع الفقه ، وذلك أن الله تعالى قال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٨) فكان هذا العموم من أصول الدين تناول اثني عشر شخصاً قتل واحد وترك

(١) البخاري في الزكاة باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ١٥٨/٢ ، ومسلم في الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ٥٠/١ كلاهما من حديث ابن عباس عن معاذ بن جبل .

(٢) مسلم في الجهاد ١٣٥٧/٣ ، وأبو داود ٨٣/٣ ، والترمذي ١٦٢/٤ ، وابن ماجه ٩٥٣/٢ كلهم من حديث بريدة .

(٣) متفق عليه . البخاري في كتاب العتق باب من ملك من العرب رقيقاً . ١٩٤/٣ ، ومسلم في الجهاد باب جواز الإغارة على الكفار ١٣٥٦/٣ ، وأبو داود ٩٧/٣ ، وأحمد رقم ٤٨٥٧ - ٤٨٧٥ - ٥١٢٤ كلهم من حديث ابن عمر .

(٤) متفق عليه . البخاري في الجهاد باب دعوة النبي ، ﷺ ، إلى الإسلام ٥٨/٤ ، ومسلم في الجهاد باب غزوة خيبر ١٤٢٦/٣ - ١٤٢٧ ، والموطأ ٤٦٩/٢ كلهم عن أنس .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٣

(٦) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٧) انظر مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٦٣٦/١ .

(٨) سورة التوبة آية ٥ .

أحد عشر ، وبهذا السبب كاع من كاع^(١) من علمائنا المتكلمين عن القول بالعموم وذلك غير ضائر فيه لأنه عرضة للتخصيص وللتعليل / فوجد كما بيناه في أصول الفقه^(٢) بظايره وتعليله حتى تبين ما تبين دليله . فأما الأثنا عشر فرجل شيخ مفند^(٣) عسيف أجير راهب في صومعته ، راهب في كنيسته ، زمن مجنون مريض امرأة صبي ، فيقتل الرجل بلا خلاف وكذلك الشيخ . وأما المفند والعسيف ففر مالك ، رضي الله عنه ، من القول بقتلهما^(٤) ، قال عبد الملك^(٥) : وكذلك الأجير الصانع بيده مثلهما . والذي عندي أنهم يقتلون لأن علة القتل الكفر وهي موجودة فيهم ، وقد قال سحنون^(٦) : إن حديث العسيف لم يثبت وكان الشعبي قد خرج أن النبي ، ﷺ ، قال لخالد : «لَا تَقْتُلَنَّ ذُرِيَّةً وَلَا عَسِيفًا»^(٧) ، والذي صح الامتناع من قتل النساء والصبيان^(٨) إلا إن قاتلا فيقتلان ، قال سحنون^(٩) : حالة القتال ، وقال ابن القاسم^(١٠) : في كل وقت وقال أصبغ^(١١) : إن قتلا في حال قتالهما قُتلا .

(١) قال الجوهري : جين وهاب صحاح الجوهري ١٢٧٧/٣ ، وقال ابن منظور : الكاعة جمع كائع وهو الجبان كبائع وباعة . لسان العرب ٣١٧/٨ .

(٢) انظر مبحث العموم في كتاب المحصول ل ٢٨ ب .

(٣) المفند : قيل الضعيف الرأي وإن كان قوي الجسم ، وقيل الضعيف الجسم ، وقيل الضعيف الرأي والجسم معاً . . لسان العرب ٣٣٨/٣ .

(٤) انظر الخطاب ٣٥١/٣ ، والمدونة ٣٧٢/١ .

(٥) عبد الملك هو ابن الماجشون تقدم ، وانظر قوله في الخطاب ٣٥٢/٣ .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) أبو داود ١٢١/٣ وابن ماجه ٩٤٨/٢ ولم يسق لفظه بل ساق حديث ابن عمر المتفق عليه وساق بسنده إلى المرقع عن جده رباح بن الربيع عن النبي ، ﷺ ، وعزاه المزي للنسائي في الكبرى ، تحفة الأشراف ١٦٦/٣ ، ورواه ابن وهب كما في المدونة : ٣٧٠/١ ، والحاكم في المستدرک ١٢٢/٢ ، وأحمد ٤٨٨/٣ .

درجة الحديث : صححه الحاكم وأقره الذهبي .

(٨) متفق عليه . من حديث ابن عمر أن رسول الله ، ﷺ ، رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان . البخاري في الجهاد باب قتل الصبيان في الحرب ٧٤/٤ من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر ، ومسلم في الجهاد باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ١٣٦٤/٣ من نفس الطريق ، والموطأ ٤٤٧/٢ ، وشرح السنة ٤٧/١١ ، وابن ماجه ٩٤٧/٢ .

(٩) انظر الخطاب ٣٥٢/٣ .

(١٠) تقدمت ترجمته .

(١١) ستاتي ترجمته لاحقاً .

والصحيح قول ابن القاسم لأن العلة ، وهي الكفر ، قد اقترن بها شرطها وهي الأذية^(١) وأما الراهب إن كان في الكنيسة مع الناس فحكمه حكمهم ، وأما إن كان في صومعته فترك لحديث الصديق (فَذَرَهُمْ وَمَا حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ^(٢) لَهُ) . وكذلك المرأة إذا ترهبت . . قال مالك ، رضي الله عنه : والنساء أحق ألا أن يهجن^(٣) ، وقال سحنون : بل يسبين^(٤) ، وهو الأصح ، لتهيئها للمنفعة والمالية ، وأما الزَّيْن^(٥) والمجنون الذي لا يفقه فهو في حكم المفقذ ، وأما إن كان يفقه فإنه يُقتل ، ويتعلق بهذا ما قال الصديق : (لَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا) وهو قد شاهد قطع النبي ، ﷺ ، نخل^(٦) البويرة^(٧) ، وكانت من أشرف النخل ، وكان الرجاء في تحولها للمسلمين أعظم من الرجاء في تحول أرض الشام لهم ، فلا فائدة في قول من قال : إن الصديق إنما نهج عنها لأنه رجاها^(٨) ، كما أنه لا معنى لقول من قال أيضاً إن النبي ، ﷺ ، إنما قطعها ليتسع له المنزل^(٩) ؛ فإنه تعليل بدعوى وترك لما صرح به الله تعالى حين قال : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً ﴾^(١٠) إلى قوله : ﴿ وَلْيُخْرِجِي الْقَاسِقِينَ ﴾ . . فبين تعالى أن المقصود غيظ الكافر وإخراؤه ووهنه ، فيكون ذلك من باب النفقة على عياله وتجهيز الجيوش لضعفه فإن نفيس المال يضعف قلوب الرجال فهذه فائدته . . وإذا احتاج إليه الإمام فعله . وأما قوله : (لَا تَخْرُبَنَّ عَامِرًا) فمثله ، وأما قوله : (وَلَا تَحْرُقَنَّ نَخْلًا وَلَا تَغْرِقَنَّ) فإنما ذلك لأن النخل حيوان كريم ولا يوصل إلى رزقه إلا

(١) قال ابن عروة : يقتل كل مقاتل حال قتاله ، وقال ابن سحنون : ولو كان شيخاً كبيراً . المواق بهامش الحطاب ٣٥١/٣ .

(٢) الموطأ ٤٤٧/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٨٩/٩ من طريق مالك وعبد الرزاق في المصنف ١٩٩/٥ عن أبي جريح قال أخبرني يحيى بن سعيد .

درجة الحديث : فيه انقطاع لأن يحيى بن سعيد لم يدرك أبا بكر وهو بذلك ضعيف .

(٣) لم اطلع عليه ولعلها يُسبين .

(٤) ورجح ابن عبد البر في الكافي ٤٦٦/١ ما رجحه الشارح من أنهن يسبين .

(٥) رجل زمن . أي مبتلى بَيْنُ الزمالة ، والزمالة : العاعة . لسان العرب ١٣/١٩٩ .

(٦) متفق عليه . البخاري في تفسير سورة الحشر باب قوله : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ ﴾ ١٨٣/٦ - ١٨٤ ، ومسلم في الجهاد والسير باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ٣/١٣٦٥ ، والبخاري في شرح السنة ٥٤/١١ كلهم عن ابن عمر .

(٧) البويرة : بضم الباء الموحدة ، وهي موضع نخل بني النضير . شرح النووي على مسلم ٥٠/١٢ .

(٨) حكى الحافظ هذا القول ولم يعزه لأحد . فتح الباري ٦/١٥٥ .

(٩) حكاه أيضاً البخاري ولم يعزه لأحد شرح السنة ٥٤/١١ .

(١٠) سورة الحشر آية ٥ .

بالتدخين عليه ، فأما حرقه أو تغريقه فعذاب لا يحل ، وقد جمعت هذه الوصية من الصديق ، رضي الله عنه ، ليزيد ابن (١) أبي سفيان وصايا من المحاسن في الشريعة وجملاً من الأحكام .

عارضة : وعلى ذكر يزيد بن أبي سفيان فإن أبا بكر ، رضي الله عنه ، اختاره في أمراء الأجناد وبعثه إلى الشام ، فلما مات استخلف أخاه معاوية فأقره عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، طول أيامه ، ثم وليّ عثمان ، رضي الله عنه ، فأمضى ما أقرّ عمر لم يكن له فيه أثر ، ثم زحف المبطلون إلى عثمان ، رضي الله عنه ، يطلبون منه المحال فكانت نازلة عظيمة في الإسلام فوجب على الصحابة أن يتشاوروا في هذه النازلة مع خليفتهم فأرسلوا إليه يأخذون رأيه فقال : يتركون ، فلم يجز لهم أن يخالفوا رأيه في نفسه فقتل عثمان ، رضي الله عنه ، وتفرق الجمع من هذه البلبلة العظمى وبسبب لأحق خلق الله بالإمامة بعده ، وهو عليّ ابن أبي طالب ، رضي الله عنه ، فطلب من معاوية عقد البيعة فقال له : أبرز عن نفسك قتلة عثمان فنحن أولياؤه وحيثنذ / نبايحك ، وقال علي : بايع وأحضر وأطلب حقك تبلغ إليه . ووقف الصحابة على هذا الخلاف ، علي يطلب عقد البيعة وجمع الكلمة ويقع التنافس بعد ذلك في الحقوق ، ومعاوية في أولياء عثمان يطلبون التبرّي من قتلة عثمان وحيثنذ يعقدون البيعة . وصار من الصحابة في كل طريق فريق وتبارزوا وتقاتلوا ونشأت الحرب واستوفى الله تعالى وعده وأنجز أمره ، ولم يكن أحد من الطائفتين في باطل وإنما كان على مرتبة من الحق ، وجانب علي عندنا أقوى فيه ، ولذلك قال ﷺ ، وذكر الخوارج (يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فِرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ يَقْتُلُهُمْ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ) (٢) ، فينّ عليه السلام أنّ كل أحد منهم كان يجتذب طرف الحق وعلي كان أدنى إليه . قال لنا أبو علي الحضرمي (٣) : قال لنا الأذري (٤) ، قال لنا

(١) يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي ، أخو معاوية ، صحابي مشهور أمّره عمر على دمشق سنة تسع عشرة .

مات بالطاعون . ت ٣٥٦/٢ وانظرت ت ٣٣٢/١١ .

(٢) مسلم في كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٧٤٥/٢ ، وأبو داود ٥٠/٥ ، وأحمد ٥/٣ ، ٢٥ ، ٣٣ . كلهم عن أبي سعيد الخدري .

(٣) أبو علي الحضرمي هو محمد بن الحسن محمد بن أحمد بن الحسن البرداني ، تقدم .

(٤) الأذري : وقعت بهذا اللفظ في النسخ ، والظاهر أنه تحريف وأن الصواب الأزجي . هكذا في اللباب ٤٥/١ فقال : الأزجي ، بفتح الألف والزاي وفي آخرها الجيم ، هذه النسبة إلى باب الأزج وهي محلة كبيرة ببغداد كان منها جماعة كبيرة من العلماء والزهاد وكلهم إلا ما شاء الله على مذهب أحمد بن حنبل ، =

القاضي^(١) ، وإنما كانت الحكمة من الله تعالى فيما وقع من الحرب بين الصحابة تعلم الناس منهم كيفية قتال المسلمين بأن لا يذفق^(٢) على جريحهم ولا يتبع مدبرهم ولا تسي نساؤهم ولا تغتنم أموالهم . فإن قيل فهيك أن عثمان قد رضي بالقتل فالحادثة لم تنزل به وحده ، والمصيبة لم تخصه ، بل كان الفساد على جميع المسلمين ، فكيف ساعدته الصحابة على هذا الغرض ولم تقم بما كان يتعين عليها من هذا المفترض .

فالجواب : أنا أقول الطائفة المبطلّة إنما جاءت تطلب شخص عثمان لا شيء سواه فاستسلم عثمان لأمر الله وقال للصحابة : لا يسلّ السيف في الإسلام بسبي أبداً ، ولا يتقاتل الناس فتراق دماؤهم في حياتي ، فذلك الذي أوقف 'الصحابة' لأنهم ما كانوا يصلون إلى حماية عثمان إلا بعد أن يقتل من الطائفتين ، ربما قُتل الحسن والحسين ، فكره عثمان أن يكون فتح هذا الباب بسببه وفدى الحال والأمة بنفسه حتى تكون صحيفته مبيضة من دم أحد ، فحذار أن تُسود صحفكم من مخالفة هذا الاعتقاد الذي قدّمناه والكلام بينهم بغير سداد^(٣) .

حديث : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ : (اَغْلُوا بِسْمِ اللَّهِ)^(٤) الحديث . فقوله : تُقَاتِلُونَ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْكُفْرُ ، وقوله : لَا تَغْلُوا يعني لا تخونوا في الغنائم ، فذلك خطب عظيم في الدين وكفر لنعمة المنّة بإباحة الغنائم

رحمه الله تعالى . والمشهور بهذه النسبة أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل الأزجي توفي في المحرم سنة ٤٤٤هـ ، وقال الذهبي : الشيخ الإمام المحدث المفيد أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل ابن شكر البغدادي الأزجي ، روى عن الدارقطني وعنه الخطيب . سير أعلام النبلاء ١٨/١٨ - ١٩ . تاريخ بغداد ٤٦٨/١٠ ، وانظر الانسان ١٨٠/١ .

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء البغدادي الحنبلي ، أبو يعلى ، محدث فقيه أصولي مفسر ، ولد سنة ٣٨٠ - ٤٥٨هـ . معجم المؤلفين ٢٥٤/٦ ، سير أعلام النبلاء ٨٩/١٨ ، طبقات الحنابلة ١٩٣/٢ ، تاريخ بغداد ٢٥٦/٢ ، المنتظم ٢٤٣/٨ - ٢٤٤ ، الباب ٢/٤١٣ - ٤١٤ .

(٢) الذف : الإجهاز على الجريح وكذلك الذفاف . قال أبو عبيد : يروى بالذال والدال جميعاً . . وقد ذففت على الجريح تدفيعاً إذا أسرعت قتله . صحاح الجوهري ١٣٦٢/٤ .

(٣) انظر ما قرره الشارح في العواصم من القواصم ص ٥٨ .

(٤) الموطأ ٤٤٨/٢ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ مِنْ عُمَّالِهِ أَنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ،

كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ : اَغْلُوا بِأَسْمِ اللَّهِ . . وقد وصله مسلم في الجهاد والسير باب تأمير الأمير الأمراء على البعوث ١٣٥٧/٣ ، وأبو داود ٨٥/٣ ، والترمذي ١٦٢/٤ ، وابن ماجه ٩٥٣/٢ ، كلهم من طريق سفيان الثوري عن علقمه بن مرثد عن سليم بن بريدة عن أبيه .

وعون للعدو يغلب المنة في الرعب لأن النبي ﷺ قال (نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ)^(١)، والمسلمون ينصرون بعده على قدر طاقتهم . فإذا كان الغلول ذهبت هذه الفائدة عنهم وانعكس النصر عليهم ، كما أنه إذا فشا فيهم الزنا كثر فيهم الموت لأنهم طلبوا تكثير الوجود من غير طريق الشرع فسَلَّطَ الله تعالى عليهم الفناء ، كما أنهم إذا كفروا نعمة الله تعالى في الميزان الذي هو عيار الأموال طلباً لنمائها بالمعصية عاقبهم الله تعالى بأن سدَّ عليهم باب الرزق من السماء ، ولهذا المعنى قال العبد الصالح : ﴿ بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُتِّمَ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ، كما أنهم إذا حكموا بغير الحق فاستطالوا على الناس واستعدوا عليهم بالباطل سَلَّطَ عليهم من يفنيهم^(٣) مثله ، كما أنهم إذا استعانوا على أعداء الله بنكث أيمان الله قلب الله الحال وحكم بغلبة العدو لهم ولذلك قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَغْلَ ﴾^(٤) أي لا يحل لأحد أن يخون النبي ﷺ ، فلا يعلم بخيائته ، وذلك أعظم / في معصية الخائن وذنبه ، فليست خيانة النبي ﷺ ، كخيانة غيره ، وقد أخبر النبي ﷺ ، أن الغلول عار في الدنيا ونار في الآخرة ، وأخبر عن مدعم^(٥) أن الشملة التي غلها اشتعلت عليها ناراً^(٦) ؛ كل ذلك تنبيه للخلق وتحذير . ولما كان النبي ﷺ ، لا ينبغي له أن يغفل أمتنع عن الصلاة على بعض المقتولين ، وقال إن صاحبكم قد غل فوجدوا الأمر كما قال^(٧) ، وامتناعه عن الصلاة

(١) البخاري في التيمم ٩١/١ وفي الصلاة باب قول النبي ﷺ : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً »

١١٩/١ ، والنسائي ٢٠٩/١ كلاهما عن جابر بن عبد الله .

(٢) سورة هود آية ٨٦ .

(٣) في (م) زيادة بالباطل .

(٤) سورة آل عمران آية ١٦١ .

(٥) مدعم : عبد أسود أهداه رفاعة الجذامي لرسول الله ﷺ ، فاعتقه قُتل بخير فغل شملة . تجريد أسماء

الصحاب ٦٦/٢ وانظر الإصابة ٣/٣٩٤ .

أقول : ضبط صاحب المغني في ضبط الأسماء بقوله مدعم ، بمكسورة وسكون دال وفتح عين

مهملتين ، عبد أسود . المغني ص ٢٢٧ .

(٦) متفق عليه . البخاري في كتاب الأيمان والنذور باب هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم والزرع

والأمتعة ١٧٨/٨ ، وفي المغازي باب غزوة خيبر ١٧٦/٥ ، ومسلم في الأيمان باب غلط تحريم الغلول

وأنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ١٠٨/١ ، وأبو داود ١٥٥/٣ ، والنسائي ٢٤/٧ ، والموطأ ٤٥٩/٢ ، وشرح

السنة ١١٦/١١ كلهم عن أبي هريرة .

(٧) الموطأ ٤٥٨/٢ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ قَالَ : تُوْفِّي رَجُلٌ

يَوْمَ حُنَيْنٍ وَأَنَّهُمْ ذَكَرُوهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ ، فَتَغَيَّرَتْ وَجْهَهُ النَّاسُ لِذَلِكَ فَزَعَمَ

زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ غَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَفَتَحْنَا مَنَاعَهُ فَوَجَدْنَا خَزَائِنَ مِنْ خَزَائِنِ

على بعض المقتولين عار لحقه وعقوبة حلت به كما كبر ﷺ على من غلّ من القبائل تكبيره على الميت^(١) . إشارة إلى أن العاصي ميت وأن المطيع حي قال الله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾^(٢) وذلك تأديب وتنبية والله أعلم ، وأما قوله لا تمثلوا فإن الأمة أجمعت على تحريم المثلة وليس فيها حديث صحيح بلفظها^(٣) ، ولكن وردت أحاديث

= يَهُودٌ مَا تُسَاوِينَ دِرْهَمَيْنِ . وقد سقط من الموطأ من رواية يحيى أبو عمرة ، شيخ محمد بن يحيى . قال ابن عبد البر : وهو غلط إلا أنهم اختلفوا فقال القعني وابن القاسم وأبو مصعب ومعن بن عيسى وسعيد بن عفير عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي عمرة واسمه عبد الرحمن ، وفي التقريب أبو عمرة الأنصاري عن زيد بن خالد صوابه عن أبي عمرة واسمه عبد الرحمن ت ٤٥٦/٢ ، وانظر تنوير الحوالك ١٥/٢ - ١٦ .

كما نبه ابن عبد البر خطأ آخر في هذا الحديث وهو قوله (يَوْمَ حُتَيْنٍ) قال : وإنما هو يوم خيبر ، وعلى ذلك جماعة الرواة وهو الصحيح . تنوير الحوالك ١٦/٢ ، والحديث رواه أبو داود ١٥٥/٣ ، والنسائي ٦٤/٤ ، وابن ماجه ٩٥٠/٢ ، وأحمد في المسند ١١٤/٤ . ١٩٢/٥ ، وشرح السنة ١١٧/١١ .

درجة الحديث : صحيح .
(١) الموطأ ٤٥٨/٢ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ الْكِنَانِيِّ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَتَى النَّاسَ فِي قِبَائِلِهِمْ يَدْعُو لَهُمْ وَأَنَّهُ تَرَكَ قَبِيلَةً مِنَ الْقِبَائِلِ . . .

قال ابن عبد البر : لا أعلم هذا الحديث روى مسنداً من وجه من الوجوه . تنوير الحوالك ١٥/٢ .
أقول : الحديث فيه عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة ، نقل الزرقاني عن ابن ماكولا : سئل أبو زرعة الرازي عن اسم أبي بردة فقال : لا أعرفه . شرح الزرقاني ٣٠/٣ . ورجح الشيخ زكريا الكاندي هسلي أن يكون المغيرة بن أبي بردة الرازي حديث الوضوء فإنهم اختلفوا في اسمه . . قال الحافظ في التعجيل : عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكناني حجازي أرسل عن النبي ﷺ ، في الوضوء بماء البحر ، وعنه يحيى بن سعيد ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : روى عنه أهل المدينة . تعجيل المنفعة ص ٢٣٧ ، وأوجز المسالك على موطأ مالك ٣٣٣/٨ .

درجة الحديث : ضعيف لكونه منقطعاً .

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٢ .

(٣) البخاري في المعازي باب قصة عكل وعرينة بلاغاً ، قال قتادة : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال ، ١٦٥/٥ ، والنسائي من طريق قتادة عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يحث في خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة . النسائي ١٠١/٧ قال الحافظ بعد استعراضه لحديث النسائي : هذا وقد تبين أن الذي أخرجه النسائي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام عن قتادة عن أنس قال (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَثَلَةِ إِذْ رَاجَا) وأن هذا القدر من الحديث لم يستند قتادة عن أنس ، وإنما ذكره بلاغاً ولما نشط للذكر إسناده ساقه بذكر وسائط إلى النبي ﷺ . فتح الباري ٤٥٩/٧ ، ورواه البخاري بلاغاً قال قتادة : بلغنا ، وعبد الرزاق في المصنف ٢١٤/٥ ، وأحمد في المسند ٤٩٤/٣ . وانظر الفتح الرباني ٦٧/١٤ . وقال البنا : سنه جيد .

درجة الحديث : صححه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٢٩٠/٧ ، وصحح الجامع الصغير ٥٦/٦ ، وعندي أنه حسن لغيره .

صحيحة^(١) في المعنى ، وقد روي عن ابن شهاب أنه قال : كان قطع النبي ﷺ ، للرءاء وسمل أعينهم في صدر الإسلام ثم نسخ ذلك بتحريم المثلة^(٢) ، وهذا ليس بصحيح ؛ إنما فعل النبي ﷺ ، بهم ما فعلوا بالرءاء على تفصيل يأتي في كتاب الجنائيات إن شاء الله تعالى .

وحد المثلة الزيادة على العقوبة أو العدول عن صفتها كأنه يخرج بها المعاقب عن مثله ؛ فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال (لَسَرِيَّةٌ بَعَثَهَا : إِذَا لَقِيتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا فَأَحْرَقُوهُمْ بِالنَّارِ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ : كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا وَأَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمَا^(٣) فَأَقْتُلُوهُمَا) والعلة في ذلك أن التمثيل تعذيب ، والتعذيب لا يجوز إلا لله تعالى أو ما يكون من استيفاء الحق في الحد .

(١) ورد ذلك عند الشيخين في قصة العرنيين من رواية أنس قال : إِنْ نَاسًا مِنْ عَكْلٍ وَعُرَيْنَةٍ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضِرْعٍ وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِفٍّ وَأَسْتَوْخُمُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَوْدٍ وَرَاعٍ . . .

البخاري في المغازي باب قصة عكل وعرينة ١٦٤/٥ ، وفي عدة مواضع من البخاري ، ورواه مسلم في القسامة باب حكم المحاربين والمرتدين ١٢٩٦/٣ ، وأبو داود ٥٣١/٤ ، والترمذي ١٠٦/١ ، والنسائي ٩٣/٧ - ٩٤ .

(٢) لم أطلع على هذا القول لابن شهاب وقد ساق الحافظ ابن كثير الأقوال ورد عليها دون نسبتها لأحد فقال : اختلف الأئمة في حكم هؤلاء العرنيين هل هو منسوخ أو محكم فقال بعضهم هو منسوخ بالآية ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ . . . وزعموا أن فيها عتاباً للنبي ﷺ . ومنهم من قال : هو منسوخ بنهي النبي ﷺ ، عن المثلة وهذا القول فيه نظر ، ثم قائله مطالب ببيان تأخر النسخ الذي أدعاه عن المنسوخ ، وقال بعضهم : كان هذا قبل أن تنزل الحدود وفيه نظر فإن قصته متأخرة . ومنهم من قال : لم يسمل النبي ﷺ ، أعيتهم وإنما عزم على ذلك حتى نزل القرآن فبيّن حكم المحاربين ، وهذا القول أيضاً فيه نظر . مختصر تفسير ابن كثير ٥١١/١ ، وانظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٣١٠ ، وأحكام القرآن للشارح ٥٩٢/٢ ، وزاد المسير ٣٤٣/٢ .

(٣) أبو داود ١٢٤/٣ من طريق مُحَمَّدِ بْنِ حَمَزَةَ بْنِ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ . . . والحديث فيه محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي المدني مقبول من الثالثة/خت م د س ت ١٥٦/٢ . وقال في ت ت : حجازي روى عن أبيه وعنه أبناؤه . . . ذكره ابن حبان في الثقات وضعفه ابن حزم ، وعاب ذلك عليه القطب الحلبي وقال : لم يضعفه أحد قبله ، وقال ابن القطان : لا يعرف حاله . ت ت ١٢٧/٩ وانظر الثقات ٣٥٧/٥ .

وقال الذهبي : وثق ، الكاشف ٣٥/٣ ، وترجمه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير ٥٩/١ وساق الحديث في ترجمته .

درجة الحديث : ضعيف ولكن ضعفه ينجر .

باب الأمان

قال علماؤنا ، رضي الله عنهم : الإمام مخير في الأعداء بين خمسة أشياء : القتل ، المنّ ، الفداء ، الرقّ ، الجزية ، وقال (ح) : لا يجوز المن^(١) ، وللعلماء في ذلك تفصيل طويل وقد ثبت في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ ، من^(٢) وأمتن^(٣) والإمام ناظر للمسلمين فينظر فيما هو أعود عليهم بالمصلحة وأنفع لهم في الآجلة والعاجلة ، فما أنفذ من ذلك بحسب ما يظهر له مضى ، وقد بينّا ذلك في مسائل الخلاف . فأما أمان سائر الناس ففيه أيضاً خلاف كثير وتفصيل لعلمائنا جملته أن الأمان إذا وقع في جيش فيه الإمام هل ينفذ أم يرجع ؟ الرأي فيه إلى الإمام ؛ فإن غاب الإمام عن موضع الأمان نفذ أمان الرجل البالغ الحر المسلم^(٤) ، واختلف في أمان العبد^(٥) والمرأة^(٦) واتفق على أن الصبي لا أمان له لأنه لا اعتبار بعبادته في الشرع ، وهذا المعنى يبنى على أن الأمان عندنا من باب الحسبة فيقوم به كل أحد ، وعند المخالف أنها ولاية^(٧) وتنفيذ قول الغير على الغير ولا يكون ذلك إلا لمن يصلح للولاية ليس العبد والمرأة ، وقد أوضحنا القول في مسائل الخلاف ، وقد أجاز بعض

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص الحنفي ٣/٣٩٢ .

(٢) ورد ذلك من حديث إياس بن سلمة عن أبيه / مسلم في الجهاد والسير باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ٣/١٣٧٥ .

(٣) منّ عليه منّا ومنينى كخلفى أنعم ، وأصطنع عنده صنعية ومنه أمتنّ ، ترتيب القاموس ٤/٢٨٨ .

(٤) قال ابن رشد : جمهور العلماء على جواز أمان الرجل الحر المسلم إلا ما كان من ابن الماجشون يرى أنه موقوف على إذن الإمام . بداية المجتهد ١/٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٥) قال البغوي : يروى ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق شرح السنة ١١/٩٠ ، وقال الحافظ : وأما العبد فأجاز الجمهور أمانه قاتل أولم يُقاتل . فتح الباري ٦/٢٧٤ .

(٦) الجمهور على جوازه وكان ابن الماجشون وسحنون يقولان : أمان المرأة موقوف على إذن الإمام بداية المجتهد ١/٢٨٠ ، وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن أمان المرأة جائز ، وانفرد ابن الماجشون فقال : لا يجوز . الإجماع لابن المنذر ص ٧٣ ، وانظر الفتاوى ٦/٢٧٣ .

(٧) قال ابن قدامة : يصحّ أمان الإمام لجميع الكفار وأحاديثهم لأن ولايته عامة لجميع المسلمين ، المغني ٨/٣٩٨ .

الصحابه^(١) بحضرة النبي ﷺ، فأنفذه، وأجارت أم هانئ^(٢)، فأنفذ جوارها، ويحتمل أن يكون بياناً لحكم الشريعة، ويحتمل أن يكون ذلك تجويزاً للفعل، وقد روى أهل الكوفة، منهم سفيان الثوري وغيره: (عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يَطْلُبُونَ الْعِلْجَ حَتَّى إِذَا أَسْنَدَ فِي الْجَبَلِ أَمْنَهُ بِلِسَانِهِمُ الَّذِي يَفْهَمُونَ فَإِذَا قَبْلَ ذَلِكَ الْعِلْجُ قَتَلَهُ وَأَنَا أَقْتُلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ^(٣))، واختلف في الحديث فقيل إنه لم يصح فلا يشتغل به وقيل إنما قاله عمر، رضي الله عنه، تغليظاً، كما قال في نكاح المتعة: لَا أُوتِي بِرَجُلٍ إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحَجَارَةِ^(٤) / وهذا بعيد لأن أبا بكر الصديق، رضي الله عنه، قد قال لعكرمة حين ولاه: لَا تُوَعِدَنَّ عَلَى مَعْصِيَةٍ بِأَكْثَرِ مِنْ عُقُوبَتِهَا^(٥) فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ أَثَمْتَ وَإِنْ تَرَكْتَ كَذَبْتَ. وقيل يرجم في نكاح المتعة لإجماع الأمة^(٦) عليه، ويقتل في هذا الأمان على معنى قتل المسلم بالكافر، وقد بينا فساد هذا في مسائل الخلاف، وقيل إنما يقتل بالغدر بمن آمن لما في ذلك من المعصية في الدين والمضرة بالمسلمين. وأما الإشارة بالأمان فهي ماضية لا خلاف أعلمه فيها إذا كانت معهودة بينهما، والإشارة تقوم مقام الكلام في كل موطن؛ ووقعت

(١) منهم زينب بنت رسول الله ﷺ، فقد أجارت زوجها أبا العاص بن الربيع، روى قصتها البيهقي بسند قوي كما قال الحافظ في الإصابة ١٢٢/٤.

(٢) وأجارت أم هانئ بنت أبي طالب، بنت عم رسول الله ﷺ، فاخته وقيل هند وقيل فاطمة، أسلمت يوم الفتح وهرب زوجها هبيرة المخزومي إلى نجران ولها منه أولاد، تجريد أسماء الصحابة ٢٣٧/٢، وحديثها تقدم.

(٣) رواه عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن أبي وائل قال: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ وَنَحْنُ بِخَائِفِينَ إِذَا حَصَرْتُمْ قَصْرًا فَلَا تَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِنَا وَلَكِنْ أَنْزِلُوهُمْ عَلَى حُكْمِكُمْ ثُمَّ أَقْضُوا فِيهِمْ مَا شِئْتُمْ، فَإِذَا لَقِيَ رَجُلٌ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ (مُتَرَسِّمٌ) مَعْنَاهُ (بِالْقَارِيبَةِ لَا تَخَفْ) فَقَدْ أَمَنَهُ وَإِذَا قَالَ لَا تَذْهَلْ (وَمَعْنَاهُ لَا تَخَفْ) فَقَدْ أَمَنَهُ وَإِذَا قَالَ لَا تَخَفْ فَقَدْ أَمَنَهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ. مصنف عبد الرزاق ٢١٩/٥، ومالك في الموطأ ٤٤٨/٢ عن رجل من أهل الكوفة، ورواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق الثوري عن الأعمش مختصراً. السنن الكبرى ٩٦/٩، والبخاري في شرح السنة ٩٠/١١ مختصراً أيضاً.

درجة الحديث: صحيح.

(٤) سيأتي ذلك.

(٥) قال له ذلك حين وجهه إلى عمان، أنظر عيون الأخبار لابن قتيبة ١٠٩/١، وأبو بكر الصديق لعلي الطنطاوي ص ٢٨٧.

(٦) قال ابن رشد: أكثر الصحابة وجميع فقهاء الأمصار على تحريمها، أي نكاح المتعة. بداية المجتهد ٥٨/٢، وقال ابن قدامة: هو نكاح باطل نص عليه أحمد فقال: نكاح المتعة حرام. المغني ١٧٨/٧.

بدمشق نازلة وهي أن رجلاً أبكم كان يصلي فكلّمه رجل في شيء فأشار إليه بجوابه فاختلف الناس هل تبطل صلاة الأبكم بتلك الإشارة أم لا تبطل ، فقال شيخنا أبو الفتح ^(١) : لا تبطل لأن الإشارة في الصلاة لا تبطلها إجماعاً ، وقال شيخنا أبو حامد ^(٢) : تبطل صلاته لأن إشارته كلامه والكلام محرّم على الأبكم في الصلاة على قدره .

القول في الغنيمة

هي خصيصة أمتنّ الله تعالى بها على هذه الأمة كما تقدم ، وحكم فيها بحكمه وبينها بكلامه فقال تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ ^(٣) إلى قوله ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾ وهذه الآية من أمهات آيات الأحكام ، وقد اضطرب فيها علماء الإسلام وبعد فيها نيل المرام ، وقد أوضحناها على غاية القدرة في كتاب أحكام القرآن ^(٤) وأصعب فصولها مسائل الخمس ولصعوبته جعله العلماء كتاباً منفرداً ، فإن الله تعالى قال فيه قولاً ، وقال النبي ﷺ ، قولاً آخر وفعل فيه فعلاً آخر فاضطربت المسألة على بعض العلماء واتسقت لبعضهم ، فقال أبو العالية ^(٥) : يقسم الخمس على ستة أقسام . قال (ش) يقسم الخمس على خمسة ^(٦) أقسام للنبي ﷺ ، منها خمس الخمس ، وقالت طائفة للنبي ﷺ ، سهم الصفيّ من الخمس ، وقيل : من رأس المال يصطفي جارية أو عبداً أو سيفاً أو فرساً أو ما شاء ثم تقع القسمة ^(٧) ، وقالت طائفة : قوله : فإن الله استفتاح كلام الأرض كلها

(١) هو نصر بن إبراهيم تقدم .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، أبو حامد ، حجة الإسلام ، فيلسوف ، مولد ووفاته في طبرستان قسبة طوس بخراسان ، رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر وعاد إلى بلده ، ولد سنة ٤٥٠ ومات سنة ٥٠٥ هـ . الأعلام ٢٢/٧ ، وفيات الأعيان ١/٤٦٣ ، طبقات الشافعية ١٠١/٤ ، شذرات الذهب ١٠/٤ ، مفتاح السعادة ١٩١/٢ - ٢١٠ ، تبين كذب المفترى ص ٢٩١ - ٣٠٦ .

(٣) سورة الأنفال آية ٤١ .

(٤) انظر أحكام القرآن ٢/٨٤٤ .

(٥) رفيع بالتصغير ابن مهران وقوله هذا نقله البغوي في شرح السنة ١٣٩/١١ ، والحافظ في الفتح ٢١٨/٦ ، والقرطبي ١٠/٨ ، والأحكام للشارح ٢/٨٤٤ .

(٦) أنظر فتح الباري ٢١٦/٦ ، وبداية المجتهد ٢٨٤/١ ، وتفسير القرطبي ١٠/٨ .

(٧) هذا القول حكاه ابن رشد ولم يعزه لأحد وقال : وأجمعوا على أن الصفي ليس لأحد بعد رسول الله ﷺ ، إلا أبا ثور فإنه قال : يجري مجرى سهم النبي ﷺ ، بداية المجتهد ٢٨٦/١ .

والسموات لله^(١) ، وقال علماؤنا ، رضي الله عنهم : الخمس موكول إلى رأي الإمام يفعل فيه ما يراه أصلح للمسلمين وأنفع في الدين^(٢) لقول النبي ﷺ : « مَالِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ »^(٣) ، ولم يقل خمس الخمس . وقيل : يجوز أن يعطي الإمام للغانمين من الخمس على طريق النفل ، وهو جمهور المذهب ، أن النفل من الخمس . وقالت طائفة من العلماء : قد ثبت عن النبي ﷺ ، « أَنَّهُ كَانَ يَنْفُلُ مِنَ الْخُمْسِ الرَّابِعَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي الْبِدَاةِ وَالرَّجْعَةِ »^(٤) ، وهذه كلها أحاديث صحيحة طريق النظر فيها على الاختصار أنا لو تركنا والآية لقسمنا الخمس على خمسة أقسام ، كما فعله الشافعي ، رضي الله عنه ، حسب ما يقتضيه ظاهر القرآن ، ولكن النبي ﷺ ، لما صرفه على خلاف ظاهر القرآن علمنا أن الله تعالى قد جعل إليه الحكم فيه ؛ فإن رأى أن يجعله فيمن سمي الله تعالى فعل فإنه بيان لبعض مجله ، وإن شاء أن يصرفه إلى غير ذلك من المصالح

(١) حكاه ابن رشد ولم يعزه لأحد . بداية المجتهد ٢٨٥/١ .

(٢) هذا القول حكاه القرطبي وعزاه لمالك وقال : وبه قال الخلفاء الأربعة وبه عملوا تفسير القرطبي ١١/٨ .

(٣) ورد من حديث عمرو بن عبسة قال : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمَغْنَمِ فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ بَعِيرٍ ثُمَّ قَالَ . . أبو داود ١٨٨/٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٩/٦ ، والحاكم في المستدرک ٦١٦/٣ .

درجة الحديث : صححه ناصر في إرواء الغليل ٧٣/٥ ، وعبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٦٩٠/٢ ، ورواه مالك مرسلاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، حِينَ صَدَرَ مِنْ حُثَيْنٍ وَهُوَ يُرِيدُ الْجَوْرَانَةَ سَأَلَهُ النَّاسُ حَتَّى دَنَتْ بِهِ نَاقَتُهُ مِنْ شَجَرَةٍ فَتَشَبَّكَتْ بِرِدَائِهِ . . . إلى أن قال : مَالِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا يَمِثْلُ هَذِهِ إِلَّا الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ . الموطأ ٤٥٨/٢ .

قال ابن عبد البر : لا خلاف عن مالك في إرساله . شرح الزرقاني ٢٨/٣ ، وقد وصله النسائي من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . النسائي ١٣١/٧ ، والبيهقي ٣٣٦/٦ .

درجة الحديث : حسنه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٧٤/٥ وهو كذلك لأن ابن إسحاق صرح بالتحديث في رواية البيهقي ، كما أن للحديث شاهداً آخر عند النسائي من حديث عبادة بن الصامت . النسائي ١٣١/٧ ، وحديث عبادة بن الصامت حسنه الحافظ في الفتح ٢٤١/٦ ، وكذلك حسنه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٧٤/٥ .

(٤) أبو داود ١٨١/٣ من طريق مكحول عن زياد بن جارية التميمي عن حبيب بن مسلمة الفهري أنه قال : كان رسول الله ﷺ ، ينفل الثلث بعد الخمس ، وفي رواية أخرى عن مكحول عن ابن جارية عن حبيب بن مسلمة أن رسول الله ﷺ ، كان ينفل الربع بعد الخمس والثلث بعد الخمس إذا قفل ، وفي رواية ثالثة الربع في البدأة والثلث في الرجعة . ورواه ابن ماجه ٩٥١/٢ .

درجة الحديث : صححه الشارح وعبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٦٧٩/٢ .

صرفه ؛ فقد أعطى النبي ﷺ ، منه للمؤلفة قلوبهم وليس لهم في الآية^(١) ذكر مع وجود الفقراء والمساكين واليتامى الذين نص الله عليهم ، وقد قال بعض علمائنا وهو سحنون : إن النفل يجوز بعد الخمس بالثلث والرابع^(٢) ، حسب ما ثبت في الحديث الصحيح فيكون هذا أيضاً اعتماداً في الأربعة الأخماس على ما فعل النبي ﷺ ، وليس يريد تفريق النفل العمل بالاستواء فيه بين أهل الجيش لأنه لو كان كذلك لكانت قسمته ، وإنما يريد / تفضيل بعضهم على بعض وهذا معنى حديث ينفل الثلث والرابع بعد الخمس وأما حديث ابن عمر (وَنَفَلْنَا بَعِيرًا بَعِيرًا)^(٣) فهو من الخمس جرت لهم سهامهم بأحد عشر بعيراً ونفلوا من الخمس بعيراً وهذا يدل على أن الإمام إن رأى أن ينفل من الخمس فعل ، وإن رأى أن ينفل من الأربعة الأخماس بعض المستحقين فعل ، يقصد بذلك أهل الغناء والمصلحة ، فأما الأربعة أخماس فهي للغنمين وهم الذين يؤمنون كما قدمنا وأما الأجراء^(٤) :

(١) قال في الأحكام : وأعطى منه المؤلفة قلوبهم وليسوا ممن ذكر الله في التقسيم ، وردّ على المجاهدين بأعيانهم تارة أخرى فدل على أن ذكر هذه الأقسام بيان مصرف ومحل لا بيان إسحقاق وملك ، وهذا ما لا جواب عنه لمصنف . أحكام القرآن للشارح ٨٤٨/٢ .

(٢) انظر المتقى للباقي ١٩٥/٣ .

(٣) مالك عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ « بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ نَجْدٍ فَعَنِمُوا إِلَّا كَثِيرَةً فَكَانَ سُهُمَانُهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا وَنَفَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » الموطأ ٤٥٠/٢ .

قال ابن عبد البر : اتفق رواية الموطأ على روايته بالشك إلا الوليد بن مسلم فرواه عن شعيب ومالك جميعاً فقال : اثني عشر ، فلم يشك وكأنه حمل رواية مالك عن رواية شعيب وهو منه غلط ، وكذا أخرجه أبو داود عن القعني عن مالك والليث ، بغير شك ، فكانه حمل رواية مالك على رواية الليث ، والقعني إنما رواه في الموطأ على الشك فلا أدري من القعني جاء هذا حين خلط حديث الليث بحديث مالك أم من أبي داود ، وقال سائر أصحاب نافع : اثني عشر بعيراً بلا شك ، لم يقع الشك فيه إلا من قبل مالك . شرح الزرقاني ١٥/٣ ، ناقلاً عن ابن عبد البر وابن حجر ، وبقية كلام الحافظ قوله : هكذا رواه مالك بالشك والاختصار وإبهام الذين نقلهم ، وقد وقع بيان ذلك في رواية ابن إسحاق عن نافع ولفظه : خَرَجْنَا فِيهَا فَأَصَبْنَا نَعْمًا كَثِيرًا وَأَعْطَانَا أَمِيرُنَا بَعِيرًا بَعِيرًا لِكُلِّ إِنْسَانٍ ، ثُمَّ قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَسَمَ بَيْنَنَا غَنِيمَتَنَا فَأَصَابَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا بَعْدَ الْخُمْسِ . وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق شعيب ابن أبي حمزة عن نافع . . . أنظر سنن أبي داود ١٧٧/٣ وقال : وأخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه وقال في روايته إن ذلك الجيش كان أربعة آلاف . فتح الباري ٢٣٩/٦ .

والحديث متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الخمس باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين ١٠٩/٤ ، ومسلم في الجهاد والسير باب الأنفال ٨٠٦٨/٣ ، والبخاري في شرح السنة ١١١/١١ .

(٤) قال مالك : إن كان شهد القتال وكان مع الناس عند القتال وكان حراً فله سهمه وإن لم يفعل ذلك فلا سهم =

والنساء^(١) والعبيد^(٢) فاختلف فيهم فليل لا يسهم لهم ، وأما الأجير فلأنه لم يقصد للغزو وإنما قصد الخدمة فيوفر عليه حكم قصده ، وقال علماؤنا : فإن قاتل أسهم^(٣) له لأنه ظهر من فعله تحقيق قصده في القتال ، وكذلك العبد ، وكذلك المرأة إن قاتلت ، وكذلك الصغير إذا وقف في الصف وأطاق القتال عند علمائنا^(٤) فإن هذه الأحوال تبين أنهم غانمون لأنهم مقاتلون فيدخلون في عموم قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ ، والصحيح أن النساء لا يسافر بهن إلا في الجيوش المأمونة ، وإذا سافرن فلا يسهم لهن وإن قاتلن ؛ فقد

له . الموطأ ٤٥١/٢ ونقل الباجي عن سحنون قوله : هذا المشهور من المذهب ، وقد روى أشهب عن مالك لا يسهم للأجير وإن قاتل . ورجح الباجي أنه يستحق الغنيمة وقاسه على التجارة في الحج . المنتقى ١٧٨/٣ .

(١) قال البغوي : العمل .. عند أكثر أهل العلم أن العبيد والصبيان والنسوان إذا حضروا القتال يرضخ لهم ولا يسهم ، وذهب الأوزاعي إلى أنه يسهم لهم وقال : لأن النبي ، ﷺ ، أسهم للصبيان والنسوان بخير وإسناده ضعيف لا تقوم به حجة . شرح السنة ١٠٤/١١ . . . قلت : الحديث الذي أشار إليه رواه البيهقي في السنن الكبرى ٥٢/٩ من طريق هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير وقال : ويحيى بن عباد فيه مرسل .. وقال : قال الشافعي : روى مكحول أن الزبير حضر خيبر فأسهم له رسول الله ، ﷺ ، خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفرسيه ، فذهب الأوزاعي إلى قبول هذا من مكحول منقطعاً وهشام بن عروة أحرص لو زيد الزبير ، رضي الله عنه ، لفرسين أن يقول به وأشبه إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه .. وحديثه مقطوع ولا تقوم به حجة فهو كحديث مكحول . درجة الحديث : ضعيف .

وقد ثبت من وجه صحيح ما يخالفه ؛ فقد روى مسلم من حديث ابن عباس أنه لم يضرب لهن يسهم . مسلم في الجهاد والسير باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم ... ١٤٤٤/٣ ، قال النووي : المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق السهم ، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث والشافعي وجماهير العلماء . شرح النووي على مسلم ١٩٠/١٢ .

(٢) أما العبد فقد قال النووي : يرضخ له ولا يسهم له ، وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء ، وقال مالك : لا رضخ كما قال فيه المرأة ، وقال الحسن وابن سيرين والنخعي والحكم : إن قاتل أسهم له . شرح النووي على مسلم ١٩١/١٢ .

ونقل ابن هبيرة الاتفاق على عدم الاسهام للمرأة والمملوك . فقد قال : اتفقوا على أن من حضرها من مملوك أو امرأة أو ذمي رضخ لهم على ما يراه الإمام ولا يسهم لهم . الإفصاح عن معاني الصحاح ٢٧٩/٢ .

(٣) انظر التعليق رقم ٤ صفحة ٦٠٢ .

(٤) نقل الباجي عن مالك قوله : (يُسَهَّمُ لِلْمَرَاهِقِ إِذَا أَطَاقَ الْقِتَالَ) المنتقى ١٧٩/٣ .

سافرت النساء مع النبي ﷺ، ووقفت في الصف وقاتلت وما أسهم لهن^(١) أما انهن يحذرن^(٢) وينقلن على الاختلاف المتقدم في كيفية الحذيا والنفل، وكذلك قال علماؤنا : لا يسافر بالمصحف إلى أرض العدو إلا أن يكون جيشاً مأموناً . قال مالك ، رضي الله عنه : مخافة أن يناله العدو^(٣) ، فورد الحديث في الموطأ قاصراً من وجهين .

أحدهما : أنه قال نهى ولم يقل نلفظ النبي ﷺ .

الثاني : أنه جعل التقية من كلام مالك ، رضي الله عنه^(٤) ، وفي الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل عن ابن عمر ، رضي الله عنه ، قال النبي ، ﷺ : « لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ لِئَلَّا يَنَالَهُ الْعَدُوُّ »^(٥) وهذا نص في الوجهين ، وقد سمعت بعض أسياني يقول : إن النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو إنما هو السفر بالعلماء مخافة أن تفنيهم الشهادة ، قال : فأما السفر بالمصحف فلا يؤثر فيه العدو، وهو مُحْكَم في قلوب الرجال المشحونة بالتوحيد والقرآن فكيف بأوراق المصحف وقد كتب النبي ﷺ بالقرآن إلى

(١) ثبت ذلك من حديث ابن عباس عند مسلم في الجهاد والسير باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم ١٤٤٤/٣ .

(٢) الحذية والحذوة والحذيا وأحذى الرجل أعطاه مما أصاب . لسان العرب ١٧١/١٤ .

(٣) ولفظه في الموطأ : مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ (أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ) الموطأ ٤٤٦/٢ .

(٤) ونقل الحافظ عن ابن عبد البر قوله : هكذا قال يحيى الأندلسي وابن بكير وأكثر الرواة عن مالك ، ورواه ابن وهب عنه فقال : خشية أن يناله العدو فجعله من المرفوع . وكذا قال عبيد الله بن عمر وأيوب عن نافع : « نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ » .

قال الحافظ : أشار إلى تفرد ابن وهب برفعها عن مالك وليس كذلك فقد تابعه عبد الرحمن بن مهدي عند ابن ماجه بلفظ (مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ) ولم يجعله قول مالك ، وقد رفعها ابن إسحاق أيضاً عن أحمد والليث وأيوب عند مسلم فصح أن التعليل مرفوع . . وليس بمدرج ولعل مالكاً كان يجزم برفعها ثم صار يشك فيه فجعله من تفسير نفسه . .

قال ابن عبد البر : أجمع الفقهاء أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه وفي الكبير . . خلاف فمنع مالك . . مطلقاً وفصل أبو حنيفة وأدار الشافعي الكراهة مع الخوف وجوداً وعدمًا . . فتح الباري ١٣٤/٦ .

(٥) البخاري في الجهاد والسير باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ٦٨/٤ ، ومسلم في كتاب الإمارة باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ١٤٩٠/٣ ، والموطأ ٤٤٦/٢ .

الكفار^(١) وقال علماؤنا : إنما كتب إليهم بالآية والآيتين على معنى الوعظ^(٢) ، وحرمة الآية والآيتين كحرمة الألفين . . لكن علماءنا لم يجعلوا للقليل في ذلك حكم الكثير ولأجله جُوزوا للجُنب أن يقرأ الآيات اليسيرة على معنى التَعَوُّذ^(٣) ، وإذا ثبت أن الغنيمة للغانمين فأجمعت الأمة على أنهم لا يجعل لهم التصرف فيها قبل القسمة ، وقد استثنى من ذلك علماؤنا ما تدعو الحاجة إليه من طعام يأكلونه أو دابة يركبونها^(٤) ما لم يعجزوها^(٥) ، والعجب من علمائنا أنهم احتجوا على جواز أكل الطعام قبل التقسيم بحديث عبد الله بن مغفل في الجراب من الشحم الذي قال يوم خيبر: (قَدْ نَزَوْتُ لِأَخْذِهِ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَحْيَيْتُ)^(٦) ، ويا ليت شعري هل في أخذه له اختصاص ؟ إنما كانت تكون الحجة لو رآه النبي ﷺ ، يأكله فهذا من عظيم الغفلة^(٧) ، أما إنه ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ ، أمر بإكفاء القدر التي أطبخت من الإبل والغنم ثم قَسَمَ الغنيمة^(٨) ، وإنما المعول في ذلك

(١) ورد في صحيح البخاري في كتاب بدء الوحي من حديث أبي سفيان ٥/١ وفيه ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾ [سورة آل عمران ٦٤] .

(٢) هكذا قال الباجي في المنتقى ١٦٥/٣ .

(٣) انظر شرح السنة ٤٣/٢ .

(٤) الموطأ ٤٥١/٢ (قَالَ مَالِكٌ : لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ مِنْ طَعَامِهِمْ مَا يَجِدُونَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ فِي الْمَقَاسِمِ . قَالَ مَالِكٌ : وَأَنَا أَرَى أَنَّ الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ يَأْكُلُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ) .

(٥) عجز الدابة يعجزها وأعجزها : هزلها . . مختار القاموس ص ٤٠٨ .

(٦) متفق عليه . البخاري في كتاب الخُمس باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب ١١٦/٤ ، وفي الذبائح باب ذبائح أهل الكتاب : ١٢٠/٧ ، ومسلم في الجهاد والسير باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب . ١٣٩٣/٣ ، ولفظه (كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجَرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ فَتَزَوْتُ لِأَخْذِهِ فَالْتَفَتُ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ . .) .

(٧) ما ذهب إليه الشارح هنا رُجِحَ الحافظ خلافه والحق معه إن شاء الله ، فقد قال : ولعله استحيا من فعله ذلك ومن قوله معاً ، وموضع الحجة منه عدم إنكار النبي ﷺ ، بل في رواية مسلم ما يدل على رضاه فإنه قال فيه : (فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مُتَسِمًا) ، وزاد أبو داود وزاد أبو داود الطيالسي في آخره (فَقَالَ : هُوَ لَكَ) وكأنه عرف شدة حاجته إليه فسَوَّغَ له الاستيثار به . فتح الباري ٢٥٦/٦ ، وانظر منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود ٢٣٨/١ .

(٨) البخاري في الشركة باب قسمة الغنم ١٨١/٣ ، وفي كتاب الذبائح باب ما نذ من البهائم فهو بمنزلة الوحش ١٢٠/٧ ، وفي باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً ١١٨/٧ ، ومسلم في الأضاحي باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر ١٥٥٨/٣ ، وأبو داود ٢٤٧/٣ وغيرهم من حديث رافع بن خديج .

على المصلحة فإن المسلمين يدخلون بلاد العدو فتطراً الحاجة وتعرض الفاقة فلو قسمت الغنيمة قبل التحصيل لكان ذلك فساداً في القضية وخراً في الحال ، ولو منع الناس الأكل منها حتى تقع المقاسم لأضر ذلك بهم فجوز الأكل بالمعروف وهذا من دلائل المصلحة وأحكامها التي انفرد بها مالك ، رضي الله عنه^(١) ، فإذا قسّم الإمام الغنيمة فإن خرج إلى يده مال مسلم معين خرّجه له^(٢) ، وإن علم أنه لمسلم ، ولم يتعين ، فمشهور المذهب أنه يقسم فإذا جاء صاحبه فهو أحق به بالثمن^(٣) ، وقيل : لا يقسم ويوقف فإن يش من تصدّق به ، وكذلك قال (ح)^(٤) ، وقال (ش)^(٥) : صاحبه أحق به يأخذه متى شاء دون ثمن ، وقد بيّناه في مسائل الخلاف . والصحيح عندي أخذه له دون شيء ؛ فإن الملك الثابت بالإسلام لا تبطله اليد العادية الطارئة ، ويسهم للخيل سهم واحد عند أكثر العلماء لكل فرس^(٦) ، وقيل سهمان للفرس^(٧) . والأول أصح ؛ وهذا أمر مخصوص باتفاق من العلماء لا يلحق الفرس في ذلك حيوان ولو كان الفيل الذي غناؤه في القتال أعظم ووقعه في النفوس أكبر ، وخصت الخيل لأنه ليس في الحيوانات أشرف منها لما خُصّت به من الجري والكر والفر وتيسير التصرف والتذليل بحكم المصرف ، وهي متفاوتة خلقاً في الجودة والدناءة ،

(١) قال الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي : وإنما يعمل الإمام مالك بالمصلحة إذا لم يعارضها نص من كتاب أو سنة ولا أصل من أصول الشريعة الثابتة/ ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ص ١٩٠ .

(٢) انظر المنتقى للباجي ١٨٤/٣ .

(٣) قال الباجي : الذي عليه جمهور أصحابنا أنه يقسم بين الغانمين ولا يكون له إذا قدم إلا بالثمن بمنزلة ما لم يعرف أنه لمسلم . وقال القاضي أبو محمد : إن علم أنه لمسلم لم يجز للجيش تملكه وقسمه ولزم تركه إلى أن يأتي ربه . المنتقى ١٨٤/٣ .

(٤) أنظر فتح الباري ١٨٢/٦ .

(٥) أنظر فتح الباري ١٨٢/٦ .

(٦) قال ابن المنذر : انفرد النعمان فقال : يسهم للفرس سهم . الإجماع لابن المنذر ص ٧٢ ، وقال النووي قال أبو حنيفة : للفرس سهمان فقط ؛ سهم لها وسهم له ، قالوا : ولم يقل بقوله هذا أحد إلا ما روي عن علي وأبي موسى . شرح النووي على مسلم ٨٣/١٢ ، وانظر فتح القدير ٤٩٣/٥ .

(٧) هذا هو مذهب الجمهور ، ومن قال بذلك ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والثوري والليث والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون . شرح النووي على مسلم ٨٣/١٢ ، والذي يظهر أنّ الثاني أرجح والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للفرس سهمين وللراجل سهماً . الإجماع لابن المنذر ص ٧٢ ، وانظر مراتب الإجماع لابن حزم ص ١١٦ .

متباينة خلقاً في الجماع والإقدام والنفار والأنس ، متفاضلة في الشريعة في الشيات^(١) والألوان من مشهور الحديث «يَمْنُ الْخَيْلِ شَقْرُهَا»^(٢) وثبت عن النبي ﷺ ، أنه كان يكره الشكال^(٣) فيها ، ويستحب كل كميث أغر محجل فان لم يكن كميث فأدهم أغر محجل وأشقر^(٤) ، وقال أبو عبيد : الشكال المكروه أن تكون محجل الثلاث مطلق الواحد ووهم^(٥) لقول النبي ﷺ : «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ الْأَرْنَمُ الْأَقْرَحُ الْمُحْجَلُ الثَّلَاثُ الْمُطْلَقُ الْيَمِينُ»^(٦) . فإن لم يكن أدهم فكميث على هذه الشية ، والذي عندي في الشكال أحد وجهين :

-
- (١) الشية كل لون يخالف لون الفرس وغيره ، النهاية لابن الاثير ٥٢٢/٢ .
- (٢) أبو داود ٤٨/٣ من طريق شيبان عن عيسى بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس ، والترمذي ٢٠٣/٤ وقال : حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان ، ورواه الإمام أحمد في المسند رقم ٢٤٥٤ ، وشرح السنة ٣٨٩/١٠ .
- والحديث فيه عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي الحجازي ثم البغدادي . صدوق مقل كان معترلاً للسلطان من السابعة . مات سنة ١٧٣ وله ثمانون سنة/ د ت . ١٠٠/٢ . وانظر الجرح والتعديل ٢٨٢/١/٤ وت ٢٢١/٨ .
- درجة الحديث : حسنه الترمذي وأحمد شاكر .
- (٣) رواه مسلم في كتاب الإمارة باب ما يكره من صفات الخيل ١٤٩٤/٣ ، وشرح السنة ٣٨٩/١٠ ولفظه (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ) من حديث أبي هريرة .
- (٤) رواه أبو داود ٢٢/٣ من طريق عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي ، وكانت له صحبة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «عَلَيْكُمْ بِكُلِّ كَمَيْثٍ أَغْرٍ مُحْجَلٍ أَوْ أَدْهَمٍ أَغْرٍ مُحْجَلٍ» ورواه النسائي ٢١٨/٦ - ٢١٩ ، والبغوي في شرح السنة ٣٨٩/١٠ .
- والحديث فيه عقيل بن شبيب ، بمعجمة وموحدتين ، وقيل سعيد مجهول من الرابعة/ بخ د س ، ت ٢٩/٢ ، وقال في ت ت : ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن القطان : مجهول الحال ، وكذا قال أبو حاتم في العلل ، واختلف عنده في اسم أبيه فقيل شبيب وقيل سعيد . ت ٢٥٣/٧ ، وقال الذهبي وثق : الكاشف ٢٧٤/٢ ، وقال الذهبي في الميزان بعد أن ساق الحديث من روايته : لا يعرف هو ولا الصحابي إلا بهذا الحديث . الميزان ٨٨/٣ .
- درجة الحديث : ضعيف .
- (٥) أنظر شرح السنة ٣٨٩/١٠ ، ساق النووي في شرح مسلم عدة تفسيرات للشكال فلتنظر هناك ١٨/١٣ - ١٩ .
- (٦) الترمذي ٢٠٣/٤ وقال : حسن غريب صحيح ، وابن ماجه ٩٣٣/٢ ، وأحمد في المسند ٣٠٠/٥ كلهم عن أبي قتادة .
- درجة الحديث : صححه الترمذي .

إما أن تكون اليدان محجلة خاصة وهو موضع القيد .

وإما أن يكون التحجيل في اليدين والرجلين باختلاف يمين يد مع يسار رجل ، أو يسار يد مع يمين رجل ، وهذا الذي يكره في الخيل هو الذي يُتقى فيه الشؤم المذكور في الحديث وهو مذهب البخاري وعليه بوب^(١) . وقوله الأثرم يعني الذي بشفته العليا بياض ، وقوله الأقرح يعني الذي بجبينه غرة مستديرة ، وأما حديث أبي قتادة فإن النبي ﷺ ، قال فيه : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ »^(٢) بعد انقضاء القتال ، فقال (ش) وغيره : إن ذلك إخبار عن حكم الشرع^(٣) ، وقال مالك وغيره : إن ذلك نفل من الإمام وحكم النفل وحله أن يكون بعد القتال ؛ لأنه إن كان قبل القتال كان تحضيضاً على القتال طلباً للدنيا^(٤) وقد ثبت أن النبي ﷺ (قَضَىٰ بِالسَّلْبِ لِغَيْرِ الْقَاتِلِ) في حديث معاذ بن عمرو بن الجموح^(٥) ، ورده في حديث خالد من يد آخذه^(٦) ، وأعطاه تارة أخرى من النفل ، كما

(١) ذكر ذلك في الجهاد فقال : باب ما يذكر من شؤم الفرس ٣٥/٤ وساق بسنده إلى ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ، ﷺ يَقُولُ : (إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالذَّارِ) .

(٢) متفق عليه . البخاري في الجهاد باب من لم يخمس الأسلاب ١١٢/٤ ، وفي المغازي باب قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ ١٢٧/٥ ، ومسلم في الجهاد والسير باب استحقاق القاتل سلب القتيل ١٣٧٠/٣ ، والموطأ ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ ، وأبو داود ٧٠/٣ ، وشرح السنة ١٠٥/١١ .

(٣) أنظر شرح السنة ١٠٨/١١ ، فتح الباري ٢٤٧/٦ ، وشرح النووي على مسلم ٥٩/١٢ .

(٤) قال ابن رشد : قال مالك : لا يستحق القاتل سلب المقتول إلا أنه ينقله له الإمام على جهة الاجتهاد وذلك بعد الحرب ، وبه قال أبو حنيفة والثوري . بداية المجتهد ٢٩٠/١ ، وانظر المتقى ١٩٠/٣ ، وشرح الزرقاني ٢٥/٣ .

(٥) متفق عليه البخاري في الجهاد باب من لم يخمس الأسلاب ٧٣/٤ ، ومسلم في الجهاد والسير باب استحقاق القاتل سلب القتيل ١٣٧٢/٣ ، وشرح السنة ٣٨٣/١١ كلهم من حديث إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف .

(٦) روى مسلم من طريق عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عوف بن مالك قال : (قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَمِيرٍ رَجُلًا مِنْ الْعَدُوِّ فَأَرَادَ سَلْبُهُ فَمَنْعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ لِيَخَالِدٍ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ قَالَ : اسْتَكْرَهْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ أَدْفَعُهُ إِلَيْهِ فَمَرَّ خَالِدٌ فَجَرَّهُ بِرِدَائِهِ ثُمَّ قَالَ : هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَاسْتَغْضَبَ فَقَالَ : لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ . . .) ، مسلم في الجهاد والسير باب استحقاق القاتل سلب القتيل ١٢٧٢/٢ ، قال النووي : وهذا الحديث قد يستشكل من حيث إن القاتل قد استححق السلب فكيف منعه إياه ويحجب عنه بوجهين :

أحدهما : لعله أعطاه بعد ذلك للقاتل ، وإنما أخره تعزيراً له ولعوف بن مالك لكونهما أطلقا ألسنتهما =

قَسَمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا مِنَ النِّفْلِ^(١) أَيْضًا ، وَظَنَّ مَالِكٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ ذَلِكَ أَصْلٌ فِي الشَّرِيعَةِ أَيْضًا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ تَنْفِيلٌ لَا تَأْصِيلٌ .

الشهداء في سبيل الله :

تقدم تعديدهم . أخبر النبي ﷺ ، عن فضلهم بأنه يأتي يوم القيامة وجرحه يثعب دمًا ؛ اللون لون الدم والريح ريح المسك^(٢) ، وهذا معنى كونه شهيداً لأنه يأتي بشاهده معه ، وعلى هذا أدخله مالك ، رضي الله عنه ، وأدخل أيضاً قوله لشهداء أحد : « هَؤُلَاءِ أَشْهَدُ عَلَيْهِمْ »^(٣) ؛ فيكون الأول فعلاً بمعنى فاعل ، ويكون الثاني فعلاً بمعنى مفعول ، وقد تضمن حديث أبي قتادة في فضل الشهداء فائدة حسنة وهي أنها تكفر كل خطيئة إلا الدين^(٤) ؛ يعني إلا حقوق آدميين ، وذلك أن الله تعالى بفضله يكفر جميع الذنوب

في خالد ، رضي الله عنه ، وانتهاكاً حرمة الوالي ومن ولّاه .

الوجه الثاني : لعله استطاب قلب صاحبه فتركه صاحبه باختياره وجعله للمسلمين ، وكان المقصود بذلك استطابة قلب خالد ، رضي الله عنه ، للمصلحة في إكرام الأمراء . شرح النووي على مسلم ٦٤/١٢ .

(١) ثبت ذلك من حديث ابن عمر عند الشيخين البخاري في الجهاد والسير باب سهام الفرس ٣٧/٤ ، ومسلم في الجهاد والسير باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ١٢٨٢/٢ ، ولفظه : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلصَّاحِبِ سَهْمًا) .

(٢) متفق عليه . البخاري في كتاب الجهاد باب من يجرح في سبيل الله عز وجل ٢٢/٤ ، ومسلم في الإمامة باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ١٤٩٦/٣ ، والموطأ ٤٦١/٢ كلهم عن أبي هريرة ولفظه : (لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ دَمًا ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ) .

(٣) الموطأ ٤٦١/٢ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، قَالَ لِشُهَدَاءِ أُحُدٍ . . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : مرسل عند جميع الرواة لكن معناه يستند من وجوه صحاح كثيرة ، شرح الزرقاني ٣٧/٣ ، ويشهد له ما رواه البخاري في غزوة أحد باب من قتل من المسلمين يوم أحد بسنده إلى جابر بن عبد الله ، رضي الله عنهما (. . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتَلَى أَحَدٍ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ : أَيْهَمُّ أَكْثَرَ أَحَدًا لِلْقُرْآنِ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ : أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . .) البخاري ١٣١/٦ .

درجة الحديث : صحيح .

(٤) الموطأ ٤٦١/٢ ، ومسلم في كتاب الإمامة باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهم إلا الدين ١٥٠١/٣ ، =

المتعلقة بحقه ويبقى للعباد حقوقهم بعدله حتى يتناصفوا فيها ، وقد بينا كيفية التناصف من العباد في المعاد في كتاب الأصول .

حديث : قال / عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه : (كرم المرء تقواه)^(١) إلى آخره ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾^(٢) ، فلن يشرف المرء ولا يجل قدره إلا قدر تقواه ، كما أنه لا فخر بحسب ولا نسب ولا استعداد بهما إنما الاستعداد بالدين ، قال النبي ، ﷺ : « النَّاسُ مَعَادُنْ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا »^(٣) ، كما أن الرجل لا تكون له مروءة إلا بحسن الخلق ، وهي مأخوذة من المرء ؛ فإن الرجل لا يكون رجلاً بصورة الظاهرة التي يشاركه فيها البهائم وإنما يكون امرأً بأخلاقه الباطنة التي بها شرف الأدمية فلا يكون سبعا ضارياً في الأداية ، ولا ثعلباً في المكر والخيانة ، ولا خنزيراً في الجشع والحرص إلى غير ذلك من الأخلاق ، البهيمية الدنيئة ثم قال : « الْجُرْأَةُ وَالْجَهَنُّ غَرَائِزُ يَغْضُهَا اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ شَاءَ » ؛ يريد أن ما تقدم يصح اكتسابه بخلاف الجرأة والجبن فإنها وضع من الله تعالى فيه ، وذلك بحسب ما يكون من قوة قلبه وضعفه ، إما أنه قد يكتسب العبد فيها دربة بمكافحة الحروب ولم يكن في الأمة ولا يكون

قال النووي : فيه تنبيه على جميع حقوق الأدميين وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الأدميين وإنما يكفر حقوق الله تعالى ، شرح النووي على مسلم ٢٩/١٣ .

(١) الموطأ ٤٦٣/٢ منقطعاً عن يحيى بن سعيد أن عمر ، ويحيى لم يدرك عمر وقد ورد مرفوعاً عند أحمد ٣٦٥/٢ من طريق مسلم بن خالد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ، ﷺ ، أنه قال : « كَرَّمَ الرَّجُلَ دِينُهُ وَمُرُوءَتُهُ عَقْلُهُ وَحَسَبُهُ خُلُقُهُ » ، ورواه الحاكم من نفس الطريق وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ورد قوله الذهبي بقوله : قلت الزنجي ضعيف ، المستدرک ١٦٣/٢ . وعزاه السيوطي للبيهقي ، وقال المناوي في شرحه للجامع الصغير أنه رواه من وجهين في السنن الكبرى وضعفهما عن أبي هريرة . فيض القدير ٥٥٠/٤ .

أقول : الحديث المرفوع فيه مسلم بن خالد المخزومي ، مولا هم المكي ، المعروف بالزنجي ، فقيه ، صدوق ، كثير الأوهام من الثامنة مات سنة ١٧٦ أو بعدها / دق . ت ٢٤٥/٢ وقال في ت قال البخاري منكر الحديث . وقال ابن معين : ليس به بأس ومرة ثقة وقال مرة ضعيف ، وقال أبو حاتم لا يحتج به ، وضعفه أبو داود ، وقال ابن المديني ليس بشيء ت ١٢٦/١٠ الميزان ٢٠٢/٤ . درجة الحديث : ضعيف .

(٢) سورة الحجرات آية ١٣ .

(٣) متفق عليه . البخاري في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلنَّاسِ لِيُنْذِرُوا ﴾ ١١٩/٤ ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب خيار الناس ١٩٥٨/٤ كلاهما عن أبي هريرة .

كشجاعة أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، فإن الشجاعة والجرأة إنما حدهما ثبوت القلب عند حلول المصائب ولا مصيبة أعظم من موت النبي، ﷺ، فظهرت فيها شجاعة أبي بكر وعلمه، قال الناس: لم يمت رسول الله، ﷺ، منهم عمر، رضي الله عنه، وخرس عثمان، رضي الله عنه، واستخفى علي، رضي الله عنه، وأضطرب الأمر فجاء أبو بكر، رضي الله عنه، وكان غائباً، فكشف الثوب عن وجهه الكريم وقال: بأبي أنت وأمي طبت حياً وميتاً، ثم خطب الناس فقال: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ (١) الآية، فخرج الناس يتلونها في سكك المدينة كأنها لم تنزل قط إلا ذلك اليوم (٢)، ولم يعلم أحد حيث يدفن، فقال أبو بكر، رضي الله عنه: سمعته يقول: (لَمْ يُدْفَن قطُّ نبيٍّ إِلَّا حَيْثُ يَمُوتُ) (٣) وطلبت فاطمة ميراثها فقال: سمعته يقول: «إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» (٤) وارادت العرب فمنعت الزكاة فقال له عمر، رضي الله عنه، وسواه: اقنع منهم بالصلاة حتى يتمهد الإسلام، فقال: وَاللَّهِ لَوْ مَنْعُونِي عَقَالاً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَيْهِ (٥) وقيل له: أمسك جيش أسامة تستعين به على قتال أهل الردة، فقال: وَاللَّهِ لَوْ لَعِبَتِ الْكِلَابُ سَخْلَاجِيلَ نِسَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَا رَدَدْتُ جَيْشاً أَنْفَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ، قال له عمر، رضي الله عنه: ومع من تقاتلهم؟ قال له: وَحْدِي (٦) حَتَّى تَنْفَرَدَ سَالِفِي. فكان هذا أصلاً في أن لا يرد حاكم حكماً أنفذه غيره قبله وإن رأى الناس خلافه (٧).

(١) سورة آل عمران آية ١٤٤.

(٢) روى القصة الإمام أحمد، انظر الفتح الرباني ٦١/٢٣ - ٦٢ وسيأتي الكلام على الحديث قريباً.. وانظر البداية والنهاية ٢٤٢/٥ - ٢٤٣، وابن الأثير في الكامل ٢٢٠/٢ - ٢٢٥، ومغازي رسول الله، ﷺ، لعروة بن الزبير ص ٢٢٣، والسيرة لابن كثير ٤٩١/٤.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) متفق عليه. البخاري في فرض الخمس ٩٦/٤، وفي الفرائض باب قول النبي، ﷺ: (لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً) ١٨٥/٨، ومسلم في الجهاد والسير باب قول النبي، ﷺ: (لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ) ١٣٨٠/٣ كلاهما من حديث عائشة.

(٥) متفق عليه، البخاري في كتاب الاعتصام باب قول النبي، ﷺ: (يُغِيثُ بِحَوَامِجِ الْكَلَمِ) ١١٥/٩، ومسلم في كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بكل ما جاء به الرسول ﷺ ٥١/١ - ٥٢ كلاهما عن أبي هريرة.

(٦) تاريخ الطبري ٢١٢/٣ البداية والنهاية ٣٠٤/٦، وأبو بكر الصديق لعلي الطنطاوي ص ١٨٢.

(٧) قال مالك: وليس عليه كشف أحكام من قبله ولا التعقيب عليه، وقال محمد بن مسلمة: يمضي حكم =

ثم اختلف المهاجرون والأنصار فيمن تكون الإمامة ، فقصدتهم في محلهم وتوسط مجتمعهم وخطب خطبته المعروفة عليهم فقال : (إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يُصْلِحُ إِلَّا لِقُرَيْشٍ هُمْ أَصْلُ الْعَرَبِ وَأَهْلُ اللَّهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » ^(١)) ، وَقَدْ سَمَّانا اللَّهُ الصَّادِقِينَ وَسَمَّاكُمْ الْمُفْلِحِينَ ، وَقَدْ أَمَرَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مَعَنَا حَيْثُ كُنَّا فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٢) ، وَقَدْ قَالَ حَتَّى فِي آخِرِ خُطْبَةِ خُطْبَتِهَا : أَوْصِيَكُمْ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا وَلَوْ كَانَ لَكُمْ فِي الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا وَصَى بِكُمْ ^(٣)) وأما قوله : القتل حنف من الخوف فإن ذلك إشارة إلى أن الاجل بيد الله تعالى وأن خير مواقعه الشهادة التي يحاسب نفسه فيها الشهيد على الله تعالى .

الحاكم قبله ما لم يخالف كتاباً أو سنة أو تأويلاً مجمعاً عليه منهما الكافي ٩٥٩/٢ - ٩٦٠ ، وانظر الأشراف على مسائل الخلاف ٢٨٠/٢ .

(١) عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبُو بَكْرٍ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ قَالَ : فَجَاءَ فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِ قَبْلَتِهِ وَقَالَ : بِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي مَا أَطْيَبُكَ حَيًّا وَمَيِّتًا ، وَلَقَدْ عَلِمْتُ يَا سَعْدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَوْ سَلَكَتِ النَّاسُ وَاذِيًّا سَلَكَتُ وَادِيَّ الْأَنْصَارِ ، وَلَقَدْ عَلِمْتُ يَا سَعْدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ وَأَنْتَ قَاعِدٌ : قُرَيْشٌ وَلَئِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فَبِرِ النَّاسِ تَبِعَ لِيَرِيهِمْ وَفَاجِرُهُمْ تَبِعَ لِفَاجِرِهِمْ ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ سَعْدُ : صَدَقْتَ نَحْنُ الْوُزَرَاءُ وَأَنْتُمْ الْأَمْرَاءُ . رواه أحمد ، وفي الصحيح طرف من أوله ورجاله ثقات إلا أن حميد بن عبد الرحمن لم يدرك أبا بكر . . مجمع الزوائد ١٩١/٥ ، وأشار إلى ذلك الحافظ في الفتح ١١٤/٣ فقال رجاله رجال الصحيح لكن في سنده انقطاع .

وقال : حديث الأئمة من قريش جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابياً لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرو إلا عن أبي بكر الصديق ، فتح الباري ٢٢/٧ ، وكذا قال الكتاني في نظم المتناثر ص ١٠٣ ، وحديث أبي بكر ، وإن كان منقطعاً ، فقد ورد متصلاً عند الشيخين من حديث ابن عمر بلفظ : لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَتْنَانٍ . . البخاري في المناقب باب مناقب قريش ٣٨٩/٦ ، ومسلم في كتاب الإمامة باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ١٤٥١/٣ ، وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ ، قال : النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ . . في هذا الشأن مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ لِمُسْلِمِيهِمْ وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِيهِمْ . . البخاري في المناقب باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ﴾ ٣٨٥/٦ ، ومسلم في فضائل الصحابة باب خيار الناس ١٩٥٨/٤ ، وعده الكتاني متواتراً ونقل ذلك عن السيوطي وابن حجر والسخاوي نظم المتناثر ص ١٠٣ ، وانظر الفتح الرباني ٦١/٢٣ - ٦٢ ، وذكر ابن قتيبة في عيون الأخبار خطبة أبي بكر هذه ٢٣٣/٢ - ٢٣٤ ، وابن عبد ربه في العقد الفريد ٢٥٨/٤ .

(٢) سورة التوبة آية ١١٩ .

(٣) ورد ذلك في حديث ابن عباس عند البخاري في المناقب باب علامات النبوة في الإسلام ٢٤٨/٤ ، وشرح =

كتاب الذبائح

إن الله تبارك وتعالى شرف الأدمي ، خلق له غيره ويسره له في جلب منفعة أو دفع مضرة ، وزاد في المنة حتى أذن له في إيلاء الحيوان الذي هو نظيره في اللذة والألم ، وأمره بإتلاف نفسه وإنزال الألم به تارة في التقرب إليه كالهدايا والضحايا وتارة في التلذذ به كذبحه للأكل ، وجعله على قسمين قسماً متأنساً يدركه بغير حول ولا حيلة ، وآخر لا يحصل إليه بالحول والحيلة كالدرّاج^(١) والطائر ، ويسر له الأسباب التي يصيد بها الدواجر وعلمه الحيل التي ينزل بها الطير من العلو . .

وقد فسرنا هذه الأنواع في سورة العقود من كتاب الأحكام^(٢) ، وأمر سبحانه إخباره عن هذه المنة بالرفق والتؤدة فقال : «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقَتْلَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ وَلِيُحَدِّثْ أَجْدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلِيُرِجَ ذَبِيحَتَهُ»^(٣) ، ولا بد من اعتبار الذبائح والذبح والمذبوح ، فأما الذابح فإن يكون بيناً عارفاً ؛ فإن المجوسي محرم الذبح والذمي مأذون له في ذبحه لأنه صاحب كتاب ، قال الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾^(٤) .

قلت للشيخ الإمام أبي الفتح نصر بن إبراهيم^(٥) بدمشق : قد حرم الله علينا طعام المشركين من أهل الأوثان والمجوس وذبائحهم ، وأي شرك أعظم من أن يقول إن عيسى هو الله أو ولده . قال لي : قد أخبر الله تعالى في كتابه عنهم وعلمه منهم ، وأذن بعد ذلك في

السنة ١٧٨/١٤ ولفظه : (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ . . . ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ وَيَقُلُّ الْأَنْصَارُ حَتَّى يَكُونُوا فِي النَّاسِ بِمَنْزِلَةِ الْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ . فَمَنْ وَلَّى مِنْكُمْ شَيْئاً يَضُرُّ فِيهِ قَوْماً وَيَنْفَعُ فِيهِ آخَرِينَ فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ) .

(١) الدراج والداجة ضرب من الطير للذكر والانثى . وأرض مدرجة أي ذات درّاج ، لسان العرب ٢/٢٧٠ .

(٢) انظر كتاب الأحكام ٢/٥٢٣ .

(٣) مسلم في الصيد باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة ٣/١٥٤٨ ، وأبو داود ٣/٢٤٤ ، والترمذي

٣/٢٢ ، والنسائي ٧/٢٢٧ ، وابن ماجه ٢/١٠٥٨ كلهم عن شداد بن أوس .

(٤) سورة المائدة آية ٥

(٥) تقدمت ترجمته

طعامهم وذبيحتهم رخصة منه لشبهة الكتاب الذي معهم ، وأما اشتراطنا العرفان في الذبائح فلأنه إن لم يعرف الذابح آلم البهيمة وحرم الأكل بإفساد الذبح ، وإنما جاز إيلامها لفائدة الانتفاع بها . وأما المذبوح فأن يكون مأذوناً في أكله حلالاً في نفسه حياً ، ومعنى قولنا حياً احترازاً من المنخقة^(١) والموقوفة^(٢) والمتردة^(٣) والنطيحة^(٤) وما أكل السبع^(٥) حسب ما ورد في القرآن والخليصة^(٦) وهي التي تتزع من يد الذئب حسب ما ورد في السنة . . وقد اختلف العلماء والراوية عن مالك ، رضي الله عنه ، في هذه الأعيان الخمسة بالأحوال الخمسة هل تُذَكَّى فتؤكل أم قد فسدت بناء على أن قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾^(٧) ، هل هو استثناء متصل أو هو مقطوع عن الأول مبيناً لحكم مبتدأ . والصحيح عندي أنه راجع إلى الأول متصل به ولا يجوز فصله عنه إلا بدليل ، وقد بينا ذلك في كتاب الأحكام^(٨) . وأما الذبح فقال علمائنا : لا بد فيه من النية وإنهار الدم بقطع الأوداج والحلقوم والمريء من جهة الحلق دون القفا وهو على ثلاثة أقسام : ذبح ونحر وعقر . فالذبح للغنم وما شاكلها ، والنحر للإبل وما أشبهها ، والعقر في كل محل عند عدم القدرة . وعلى هذا حمل علمائنا الحديث حين قيل للنبي ، ﷺ : (الذَّكَاةُ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ؟ فَقَالَ : لَوْ طَعَنْتَ فِي خَاصِرَتَيْهَا^(٩) فَخَذَهَا أَجْزَأَكَ^(١٠)) ، والبقر مذبوحة لقول الله تعالى في القرآن : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا

(١) هي التي تخنق بحبل بقصد أو بغير قصد أو بغير حبل ، الأحكام ٥٣٦/٢ .

(٢) هي التي تقتل ضرباً بالخشب أو بالحجر . المصدر السابق .

(٣) هي الساقطة من جبل أو بئر . المصدر السابق .

(٤) هي الشاة التي تنطحها الأخرى بقرونها . المصدر السابق .

(٥) كان أهل الجاهلية إذا أكل السبع شاة أكلوا بقيتها ، قاله ابن عباس وقتادة . الأحكام ٥٣٧/٢ .

(٦) ورد عند الترمذي من حديث أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ الْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنْ أَبِيهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ ،

عَنْ لُحُومِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَعَنْ الْمَجَنَّمَةِ وَعَنْ

الْخَيْلِ . سنن الترمذي ٧١/٤ - ٧٢ ، وأورده ابن الأثير في جامع الأصول وعزاه للترمذي ، جامع

الأصول ٤٩٩/٤ .

درجة الحديث : حسنه عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول .

(٧) سورة المائدة آية ٣ .

(٨) انظر الأحكام ٥٣٩/٢ فقد قال وقد روي عنه (أي عن مالك) أنه لا يؤكل إلا ما كان ، بذكاة صحيحة ،

والذي في الموطأ عنه أنه ان كان ذبحها ونفسها تجري وهي تطرف فليأكلها وهذا هو الصحيح من قوله الذي

كتبه بيده وقرأه على الناس من كل بلد عمره فهو أولى من الروايات الغابرة . وانظر الموطأ ٢/٢٩٠ .

(٩) في (ك) و (م) و (ص) ليس فيها خاصرتها ، وكذلك ليست في الأصول التي فيها الحديث .

(١٠) أبو داود ٣/٢٥٠ ، والترمذي ٤/٧٥ ، والنسائي ٧/٢٢٨ ، وابن ماجه ٢/١٠٦٣ كلهم عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ =

بَقْرَةً ﴿١﴾ منحورة بحديث النبي ﷺ : (نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرُ) (٢) . وعن علمائنا في أكل جميع ما ذُبِحَ إذا نُحِرَ ، وأكل جميع ما يُنَحِرُ إذا ذُبِحَ على الإطلاق روايتان ، والصحيح عندي في الغنم ونوعيهما ذبحها لا نحرها ، والأصل في ذلك كله حديث رافع قال : كُنَّا بِإِذِي الْحَلِيفَةِ مِنْ تَهَامَةَ فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا قُوا الْعَدُوَّ عَدَاً وَلَيْسَ مَعَنَا مِدَى إِلَّا الْقَصَبُ وَفِي رِوَايَةٍ إِلَّا اللَّيْطُ (٣) ، وَهِيَ الْقَصَبُ الْمَشْقُوقَةُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، أَعْجَلْ ، أَوْ أَرِنْ ، مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ وَسَاحَدُنْكُمْ أَمَّا السِّنُّ فَعِظْمٌ وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمِدَى الْحَبْسَةِ (٤) وفي الحديث أربعة معان :

أحدها: أن الصحابة/ فهمت أن الذبح بالحديد فسألت هل يلحق به المحدث من غيره أم لا؟ فأخبر النبي ﷺ ، أنه مثله لحصول المقصود من إنهار الدم وقد ذبحت أمة (٥) شاة بجر (٦).

أبيه أنه قال : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ ؟ قَالَ . . . ورواه أحمد ، انظر الفتح الرباني ١٥٤/١٧ ، والبيهقي ٢٤٦/٩ ، والمحلى ٤٤٩/٧ .

والحديث فيه أبو العشاء الدارمي عن أبيه عن النبي ﷺ . روى عنه حماد بن سلمة قيل اسمه يسار بن بكر بن مسعود بن خولي بن حرمله ابن قتادة من بني دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مئة بن تميم ، قال الميموني : سألت أحمد عن حديث أبي العشاء في الذكاة قال : هو عندي غلط ولا يعجبني ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة ، قال : ما أعرف أنه يروى عن أبي العشاء حديث غير هذا ، يعني حديث الذكاة ، وقال البخاري : في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن سعد : مجهول . ت ١٦٧/١٢ . واطر المغني في الضعفاء ٧٩٨/٢ ، الكاشف ٣٥٨/٣ .

درجة الحديث : ضعيف لجهالة أبي العشاء قاله الحافظ في ت ٤٥١/٢ ، وقال في التلخيص لا يعرف حاله ١٣٨/٤ وقال الذهبي في الميزان .

قلت : ولا يُدْرَى من هو ولا من أبوه أنفرد عنه حماد بن سلمة . نقل ذلك محققاً الكاشف عزت عطية وموسى محمد على الموشى . انظر الكاشف ٣٥٨/٣ وقال الخطابي : ضعفوا هذا الحديث لأن رواه مجهولون ، نقل ذلك البنا في الفتح الرباني ١٥٤/١٧ وصححه الحافظ ابن كثير . انظر مختصر تفسير ابن كثير ٤٨١/١ وعندي أنه ضعيف لما تقدم .

(١) سورة البقرة آية ٦٧ .

(٢) متفق عليه . البخاري في الحج باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن ٢٠٩/٢ ، ومسلم في الحج باب وجوب الإحرام ، ٨٧٦/٢ ، والموطأ ٣٩٣/١ كلهم عن عائشة .

(٣) هذه رواية مسلم في كتاب الأضاحي باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ١٥٥٩/٣ .

(٤) تقدم ، وهو في البخاري ١٢٠/٧ - ١٢١ من حديث رافع بن خريج وكذلك مسلم ٨/٣ .

(٥) قال الحافظ : لم أقف على اسمها . فتح الباري ٦٣١/٩ .

(٦) المروة حجر أبيض وقيل هو الذي يقدح منه النار . فتح الباري ٦٣١/٩ .

وكثر ذلك في الأخبار حتى روي في الحديث أن رجلاً^(١) نحر بوديرا^(٢) وتد^(٣) فأجزأ لعمله عمل المحدود سمعت القاضي الزنجاني^(٤) والبستي^(٥) والصاغاني^(٦) والدهستاني^(٧) يحكون عن إسرائيل^(٨) (٩).....

وقد ترجم البخاري في صحيحه لهذه القصة في الذبائح بقوله باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد ، ويقول باب ذبيحة المرأة والأمة ١١٨/٧ - ١١٩ ، وساق تحت الباب الأول بسنده عن نافع سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى غنماً يسلم فأبصرت بشاة من غنمها موتاً فكسرت حجراً فذبحتها به . . ومن طريق جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبرنا عبد الله أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً له بالجليل الذي بالسوق وهو يسلم فأصيبت بشاة فكسرت حجراً فذبحتها به فذكروا ذلك للنبي ﷺ ، فأمرهم بأكليها .

وساق تحت الثاني من طريق مالك عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد ، أو سعد ابن معاذ ، أخبر . . فذكره ، ورواه مالك في الموطأ من الطريق الثاني الموطأ ٤٨٩/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨١/٩ .

(١) روى مالك من طريق عطاء بن يسار أن رجلاً من الأنصار من بني حارثة كان يرعى لفته له بأحد فأصابها الموت فذكاها بشظاظ . . الموطأ ٤٨٩/٢ ، قال ابن عبد البر : هو مرسل عند جميع الرواة ، شرح الزرقاني ٨١/٣ ، وهو مرسل كذلك عن أبي داود ٢٤٩/٣ وقال في روايته ، فأخذ وتداً فوجأ به في ليلتها حتى أهرق دمها . ووصله النسائي ٢٢٦/٧ من حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ، وكذلك البيهقي في السنن ٢٨١/٩ .

درجة الحديث : صحيح .

(٢) هذه العبارة في كل النسخ وغير واضحة لدي .

(٣) التود ما رز في الأرض أو الحادث من خشب . ترتيب القاموس ٦٤٧/١ ، تاج العروس ٥٢١/٢ .

(٤) تقدم .

(٥) لم أعثر عليه .

(٦) الصاغاني : محمد بن حامد بن الجراح المقدسي أبو عبد الله الصاغاني ، عرف بالملخص ، من أهل بلخ ، ولد سنة ٤٣٢ هـ وقدم بغداد حاجاً سنة ٤٤٢ هـ ومات سنة ٥٠٥ هـ . الجواهر المضئية ١١٣/٣ ، ط . الحلبي وشركاه تحقيق د . عبد الفتاح محمد الحلوس سنة ١٩٧٨ .

(٧) الدهستاني ، نسبة الى مدينة مشهورة عند مازندران بناها عبد الله بن طاهر . اللباب ٥١٨/١ ، الجوار المضئية ١٠٨/١ . أما صاحب الترجمة المنسوب إلى دهستان فهو إبراهيم بن محمد ، أبو إسحاق ، الفقيه الدهستاني ، ولقي قضاء الري . قال القرشي : وبلغنا أن وفاته سنة ٥٠٣ ، قال الدينوري الحنبلي : كان يحفظ قواعد أبي زيد الدبوسي على وجهها ويتكلم في مناظرته بها . الجواهر ١٠٨/١ - ١١٠ .

(٨) إسرائيل كذا في جميع النسخ ولعله تحريف من النساخ عن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، يسمع من أبي حنيفة ومن جده ، وثقه أحمد ويحيى ، ولد سنة ١٠٠ هـ ومات سنة ١٦٦ هـ ، الجواهر المضئية في طبقات الحنفية ٣٧٩/١ ، وتذكرة الحفاظ ٢١٤/١ .

(٩) وفي بقية النسخ زيادة والروحانيين بعد إسرائيل .

وعبد الله^(١) ابن أبي زيد القاضي وغيرهم من رؤساء الحنفية أنهم قالوا : إنما شرع الله تعالى الذكاة لتمييز الحلال ، وهو اللحم ، من الحرام ، وهو الدم ، وجعل في مجتمع العروق ليسيل الدم كله حتى لا يبقى من الحرام شيء مع الحلال ، وحرمت الميتة لأجل امتزاج الحرام ، وهو الدم ، مع الحلال ، وهو اللحم ، قالوا : وهذه من الحكمة في قوله (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) . فاللبن يخلصه الله تعالى وحده من الفرث والدم واللحم ، يخلصه العبد بكسبه من الدم بالذكاة وهذا معنى تسميتها ذكاة مطيبة .

ثانيها : إن قوله : (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) لم يبين ، ﷺ ، كيفية إنهار الدم من مواضعه أما أني رأيت لأبي أمامة الباهلي أن النبي ، ﷺ ، قال : « مَا فَرَى الْأَوْدَاجَ »^(٢) وكذلك يروى عن عطاء^(٣) وعن كثير من العلماء ، والأوداج هي مجرى الدم دون الحلقوم والمريء ، لكن علماءنا ، رضي الله عنهم ، شرطوا في الذكاة خمسة شروط : قطع الحلقوم ، قطع الأوداج ، قطع المريء ، وضع الخرزة ، التي هي مناط ذلك كله من جهة الرأس ؛ لأنك إن ذبحت

(١) وفي بقية النسخ عبيد بن أبي زيد وفي تاج التراجم ص ٣٦ عبيد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد الدبوسي له كتاب الأسرار وكتاب تقويم الأدلة ، توفي ببخارى سنة ٤٣٠ وهو ابن ٦٣ سنة ، وورد كذلك باسم عبيد الله في الجواهر المضئية ٤٩٩/٢ ، والفوائد البهية ص ١٠٩ ، وفي وفيات الأعيان ٤٨/٣ عبد الله .

(٢) رواه الطبراني في معجمه الكبير عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة . نصب الراية ١٨٦/٤ ، وأورده الهيثمي في المجمع : ٣٤/٤ وقال : وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف وقد وثق ، وأورده الحافظ في الدراية ٢٠٧/٢ وعزاه للطبراني .

أقول : علي بن يزيد ، أبو عبد الملك الألهماني ، عن القاسم : شامي منكر الحديث . الضعفاء للعقيلي ٢٥٤/٣ ، وقال ابن حبان يروي عن القاسم أبي عبد الرحمن ، روى عنه عبيد الله ابن زحر ومطر بن يزيد منكر الحديث جداً فلا أدري التخليط ممن هؤلاء ، في إسناده ثلاثة ضعفاء سواه . . وعلى جميع الأحوال يجب التنكب عن روايته لما ظهر لنا عن فوقه ودونه من ضد التعديل . المجروحين ١١٠/٢ ، ونقل الذهبي عن النسائي قوله ليس بثقة ، وقال أبو زرعة ليس بقوي ، وقال الدارقطني متروك . الميزان ٢٤٠/٢ ، وانظر الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٣١١ ، والتاريخ الكبير للبخاري ٣٠١/٦ وت ٥٣٣/١ وفيه عبيد الله بن زحر صدوق يخطيء من السادسة وانظرت ت ١٢/٧ .

درجة الحديث : ضعيف ، وقد ضعفه الشارح في الأحكام ٥٤٢/١ .

(٣) رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : الذبح قطع الأوداج . مصنف عبد الرزاق ٤٦٥/٤ ، وذكره البخاري في الذبائح باب النحر والذبح ١٢١/٧ ، وأشار الحافظ إلى أن رواية عبد الرزاق منقطعة . فتح الباري ٦٤٠/٩ .

درجة الحديث : ضعيف للانقطاع .

فوقها لم تقطع شيئاً من ذلك كله ، ولا جرى من الدم إلا ما يكون في الرأس وما حوله^(١) ويموت دم البدن فيه ، وقد اختلف علماؤنا في ذلك على قولين ، والذي يقتضيه الحديث الصحيح المطلق وحديث أبي أمامة المفسر قطع الأوداج لقوله : « مَا أَثَرُ الدَّمِ » وقطع الحلقوم لأن من الأطباء من يقول إذا سلم الحلقوم طببت الأوداج فيمكن أن يعيش فيكون حينئذٍ إنما مات مقتولاً لا مذكياً ، ولا أظن أن من قطعت أوداجه يعيش أبداً ولذلك قال علماؤنا : إنه إذا قطع بعض ذلك ولم يستوف أجزاءه ، وأما المريء الذي روى أبو التمام^(٢) فلا أعلم له وجهاً^(٣) ، وقد قال علماؤنا إذا قطع الرأس في الذبح لم يؤكل ، وكذلك إذا كانت فيه من أول الذبح إبانة الرأس^(٤) لأنه لم يقصد ذكاة وإنما قصد قتلاً ، وقيل يجزئه لأنه ذكاة وزاد فلا تضره الزيادة .

ثالثها : قوله : (وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ) وفيه غريبة لم يذكرها أحد من العلماء وهي إجابة السائل بأكثر مما سأل عنه ، وقد اختلف العلماء في التسمية هل هي شرط في الحل مع الذكر أم لا ؟ فمشهور مذهبنا أنها شرط^(٥) وقال (ش) ليست بشرط^(٦) ، وهي مسألة عسرة جداً عمدتنا فيها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾^(٧) . فإن قيل المراد بالآية ما ذبح لغير الله تعالى ، قلنا : ظاهرها تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه فنحن مع ظاهر اللفظ ومطلق القول من غير التفات إلى السبب ، حسب ما بيناه في مسائل الخلاف ، وقد

(١) الواو ليست في (ك) و(م) و(ص) .

(٢) أبو التمام الثقفى أهدى النبي ﷺ ، رواية خمر في معجم الأوسط للطبراني ، تجريد أسماء الصحابة للذهبي ١٦٣/٢ ، وأسد الغابة ٤٠/٦ ولم أطلع على قوله هذا .

(٣) قال الشارح في الأحكام ٥٤٢/١ : ليس في الحديث الصحيح ذكر الذكاة بغير إنهار الدم ، فأما فري الأوداج وقطع الحلقوم والمريء فلم يصح فيه شيء .

(٤) قال ابن رشد : المسألة الرابعة وهي أن قطع أعضاء الذكاة من ناحية العنق فإن المذهب أنه لا يجوز ، وهو مذهب سعيد بن المسيب وابن شهاب وغيرهم ، وأجاز ذلك الشافعي وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور ، وروي ذلك عن عمر وعلي وعمران بن حصين . بداية المجتهد ٣٣٦/١ .

(٥) قال ابن رشد : اختلفوا في حكم التسمية على الذبيحة على ثلاثة أقوال : فقليل هي فرض على الإطلاق ، وقيل بل هي فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان ، وقيل بل هي سنة مؤكدة ، وبالقول الأول قال أهل الظاهر وابن عمر والشعبي وابن سيرين ، وبالقول الثاني قال مالك وأبو حنيفة والثوري ، وبالقول الثالث قال الشافعي وأصحابه وهو مروى عن ابن عباس وأبي هريرة . بداية المجتهد ٣٢٨/١ ، وانظر أحكام القرآن للشارح ٧٣٦/٢ .

(٦) أنظر مغني المحتاج ٢٧٢/٤ .

(٧) سورة الأنعام آية ١٢١ .

اتفق علماؤنا وغيرهم على أنه يستحب استقبال القبلة بالذبيحة وإحداها الشفرة لأنه من حسن الذبيحة ، والتؤدة على الذبيحة حتى تموت لأن القطع منها قبل الموت زيادة في عذابها إذ فيها بقية من الإحساس .

رابعها : وأما قوله : « لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ » وذلك بيان لأن الذكاة موقوفة على المحدد المطلق الذي لا يكون فيه عرض ولا يكون معه عرض ولا رض كالسن في الفم والظفر المتصلة باللحم ، وإذا كانت التسمية عندنا شرطاً فكل طعام يقدمه المسلم إلى المسلم يأكله وإن لم يدر هل / سَمِيَ الله تعالى عليه أم لا^(١) ، كما جاء في حديث عائشة ، رضي الله عنها ، الذي أرسله^(٢) مالك ، رضي الله عنه ، عن عروة حتى إذا شاهدته لم يسم فحينئذ يكف عنه كما فعل عبد الله بن عباس ، رضي الله عنهما^(٣) ؛ وفي هذه المسألة غلب الظاهر من حال المسلم ، وهي التسمية ، على الأصل وهو تحريم الذبيحة ، حسب ما تقدم في أصول الفقه . وقد أدخل مالك ، رضي الله عنه ، حديث جارية كعب في الشاة التي أدركتها قبل أن تموت فذكتها بحجر ، ونص مالك ، رضي الله عنه ، في موطنه على المسألة فقال : (إِنْ كَانَتْ ذُبِحَتْ وَنَفْسُهَا يَجْرِي وَهِيَ تَطْرِفُ فَلْتَوَكَّلْ)^(٤) وهذا الذي قواه عمره كله فلا يلتفت إلى غيره .

(١) قال ابن عبد البر : ما ذبحه المسلم ولو لم يعلم هل سُمي عليه أم لا يجوز أكله حملاً على أنه سُمي إذا لا يظن بالمؤمن إلا الخير - شرح الزرقاني ٨١/٣ .

(٢) مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقِيلَ لَهُ : يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ يَأْتُونَنَا بِلَحْمَانِ وَلَا نَدْرِي هَلْ سَمَوْا اللَّهَ عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، سَمَوْا اللَّهَ عَلَيْهَا ثُمَّ كُلُّوهَا .

الموطأ ٤٨٨/٢ ، قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في إرساله . الزرقاني ٨٠/٣ ، وقد وصله البخاري في كتاب التوحيد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في الصيد باب ذبيحة أهل الكتاب ١٢٠/٧ ، وأبو داود ٢٥٤/٣ ، والنسائي ٢٣٧/٧ ، ونقل الحافظ عن الدارقطني قوله الصواب وقفه التلخيص ١٥١/١ .

(٣) رواه مالك في الموطأ ٤٨٩/٢ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَبَائِحِ نَصَارَى الْعَرَبِ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهَا وَقَلَّ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ ، وهو مرسل لأن ثور بن زيد لم يدرك ابن عباس . قال ابن عبد البر يرويه ثور عن عكرمة عن ابن عباس كما رواه الداروردي ، وهو محفوظ من وجوه عن ابن عباس ، شرح الزرقاني ٨٢/٣ ، وقال ابن حجر في تخريج أحاديث الكشف : هذا منقطع لأن ثوراً لم يلق ابن عباس وإنما أخذه عن عكرمة فحذفه مالك . الكافي الشاف بتخريج أحاديث الكشف ص ٥٢ .

درجة الأثر : ضعيف لوجود الانقطاع فيه .

(٤) الموطأ ٤٩٠/٢ .

ذكاة ما في بطن الذبيحة :

جاء في الأثر « ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ »^(١) ، واتفق الرواة على رفع الذكاة الأولى واختلفوا في رفع الذكاة الثانية ونصبها وطال بينهما النزاع ، وقد أوضحناها في مسائل الخلاف ، والأمر فيها قريب قال (ح) : ذكاة الأم^(٢) تجزي . قال (م) : لا بدّ من ذبحه^(٣) . . قال (ش) : وغاص عليّ الصواب يذبح إذا تم خلقه لأنها تكون نفساً أخرى

(١) روي عن أحد عشر صحابياً سردهم الزيلعي فقال : روي عن أبي سعيد ، وجابر ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وأبي أيوب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وكعب بن مالك ، وأبي الدرداء ، وأبي أمامة ، وعلي . نصب الراية ١٨٩/٤ .

وسأنتقي منها ، أولاً ، حديث جابر رواه أبو داود ٢٥٣/٣ ، والدارمي ٨٤/٢ ، وأبو نعيم في الحلية ٩٢/٧ و ٢٣٦/٩ ، والدارقطني ٢٧٣/٤ ، والحاكم ١١٤/٤ ، والبيهقي ٣٣٤/٩ - ٣٣٥ من طرق عنه ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، والحديث فيه عيب الله بن أبي زياد القداح ، أبو الحصين المكي ، ليس بالقوي من الخامسة . مات سنة ١٥٠ / د ت س .

ت ٥٣٣/١ وانظرت ت ١٤/٧ وفيه أيضاً أبو الزبير المكي وهو مدلس ، وقد عنعن ، وقد ضعّف الحديث ابن حزم بعيب الله ويمن قبله ، المحلى ٤١٩/٧ . درجة الحديث : ضعيف .

وروي من حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود ٢٥٢/٣ - ٢٥٣ ، والترمذي ٧٢/٤ وقال حسن ، وابن ماجه ١٠٦٧/٢ ، والدارقطني ٢٧٤/٤ ، وموارد الظمان ص ٢٦٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٥/٩ ، وشرح السنة ٢٢٨/١١ .

درجة الحديث : حسنه الترمذي وكذا نقل الزيلعي عن المنذري تحسينه له . نصب الراية ١٨٩/٤ ، وكذلك البغوي .

وورد كذلك عن ابن عمر أنه كان يقول : إذا نحررت الناقة فذكاة ما في بطنها ذكاتها . . الموطأ ٤٩٠/٢ مراسلاً وهو صحيح ، ورواه البيهقي ٣٣٥/٩ وقال : الصحيح موقوف ، والحاكم في المستدرک من طريق محمد بن الحسن الواسطي عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر . قال الزيلعي : رجاله رجال الصحيح وليس فيه غير ابن إسحاق وهو مدلس ، وقد عنعن ولم يصرح بالسماع فلا يحتج به ، ومحمد بن الحسن الواسطي ذكره ابن حبان في الضعفاء وروى له هذا الحديث . انظر المجروحين ٢٧٥/٢ ، ونصب الراية ١٩٠/٤ ، وضعّفه السيوطي في الجامع الصغير ، انظره مع شرحه فيض القدير ٥٦٣/٣ ، ونقل الحافظ عن ابن عدي قوله ، اختلف في رفعه ووقفه على نافع ، ثم قال : ورواه أيوب وعدد جماعة عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وهو الصحيح . تلخيص الحبير ١٥٨/٤ . درجة الحديث : الموقوف منه صحيح والمرفوع ضعيف .

(٢) قال ابن المنذر : لم يُروَ عن أحد من الصحابة وسائر العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه إلا ما روي عن أبي حنيفة . تلخيص الحبير ١٥٨/٤ ، وانظر شرح السنة ٢٢٩/١١ .

(٣) انظر بداية المجتهد ٤٤٢/١ .

مودعة في الأولى ، فأما إذا لم يتم خيلقه فهو كعضو من أعضائها ولا يذكي العضو الواحد مرتين . والصحيح عندي أنه إن خرج حياً ذكياً وإن خرج ميتاً لم يذك لأن غير ذلك فيه لا يمكن ، وذبحه بعد موته لا يفيد .

القول في الأطعمة

قال الله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ ^(١) ، واختلف في تفسيرها ف قيل هي المحرمة شرعاً وقيل هي المستخبثة جبلةً وطبعاً على العموم وعند الناس لا على الخصوص وعند بعض الأشخاص ، وقد قيل للنبي ﷺ : (أحرأ هو الضب ؟) قال : لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه ^(٢) يشير إلى كراهية الاعتقاد ، وهي مخافة الكراهة أصل الاستخبث ، وقال الله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَّةُ وَالْمَوْقُوذَةُ ﴾ ^(٣) الآية . فحرم الله تعالى ، في هذه الآية ، عشرة ترجع إلى أربعة وهي : الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ^(٤) والمنخفة وأخواتها داخله في الميتة إن لم تدرك ذكاتها وقال تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَسْمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ ^(٥) فذكر الأربعة التي ترجع إليها الآية المتقدمة ، وروي عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أن هذه الآية من آخر ما نزل من القرآن ^(٦) فقال البغداديون من أصحابنا : إن كل ما عداها حلال لكنه يكره أكل السباع ، وعند فقهاء الأمصار منهم (م) و (ش) و (ح) وعبد الملك أن أكل ذي ناب من السباع حرام ^(٧) ، وليس يمتنع أن تقع الزيادة بعد قوله تعالى :

(١) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٢) متفق عليه . البخاري في كتاب الذبائح والصيد باب الضب ١٢٥/٧ ، ومسلم في الصيد والذبائح باب إباحة الضب ١٥٤٣/٣ من طريق ابن عباس أن خالد بن الوليد ، الذي يقال له سيف الله أخبره . . والموطأ ٩٦٨/٢ ، وشرح السنة ٢٣٧/١١ .

(٣) سورة المائدة آية ٣ .

(٤) في (ك) و (م) زيادة :

لأن قوله تعالى ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ داخل في قول الله تعالى ﴿ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ .

(٥) سورة الأنعام آية ١٤٥ .

(٦) ذكره السيوطي وعزاه لإمام الحرمين في البرهان وتعقبه ابن الحصار بأن السورة مكية باتفاق ، ولم يرد نقل بتأخير هذه الآية عن نزول السورة بل هي في محاجة المشركين ومخاصمتهم وهم بمكة . الإتيان ٢٨/١ .

(٧) قال ابن قدامة : أكثر أهل العلم على تحريم كل ذي ناب من السباع يعدوه ويكسر إلا الضبع منهم مالك =

﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ بما ورد من الدليل فيها كما قال النبي ﷺ : « لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ »^(١) فذكر الكفر والزنا والقتل ، ثم قال علماؤنا : إن أسباب القتل عشرة بما ورد من الأدلة إذ النبي ﷺ ، إنما يخبر عما وصل إليه من العلم عن الباري ، سبحانه وتعالى ، وهو يمحو ما يشاء ويثبت وينسخ ويقدر ، وقد ثبت عن النبي ﷺ ، أنه قال : « أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ »^(٢) ، وروي أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير^(٣) . (وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ مَعْنٍ^(٤) عَنْ مَالِكٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ الطَّيْرِ^(٥)) والأول أصح . وتحريم كل

=

والشافعي وأبو ثور وأصحاب الحديث وأبو حنيفة وأصحابه ، وقال الشعبي وسعيد بن جبير وبعض أصحاب مالك : هو مباح لعموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ وقوله : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلُ لِقَائِهِ ﴾ . المغني ٤٠٨/٩ .

(١) متفق عليه . البخاري في الديات باب قول الله تعالى : ﴿ أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ... ﴾ ٦/٩ ومسلم في القسامة باب ما يباح به دم المسلم ١٣٠٢/٣ من طريق مسروق عن عبد الله بن مسعود قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ : « لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ » .

(٢) مالك في الموطأ ٤٩٦/٢ عَنْ آبِنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، قَالَ : « أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » قال ابن عبد البر : هكذا قال يحيى في هذا الحديث ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه ، ولا من رواه عن ابن شهاب ، وإنما لفظهم : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ (نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ) شرح الزرقاني ٩٠/٣ .

والحديث متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد باب أكل كل ذي ناب من السباع ١٢٤/٧ ، ومسلم في الصيد والذبائح باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ١٥٣٣/٣ من عدة طرق والحديث عند الجميع عن أبي ثعلبة الخشني ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ، ﷺ ، نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع . .

(٣) مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ١٥٣٤/٣ ، وشرح السنة ٢٣٤/١١ وصححه ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣١٥/٦ كلهم من حديث ابن عباس .

(٤) معن هو ابن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم ، أبو يحيى المدني القزاز ، ثقة ثبت . قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك من كبار العاشرة . مات سنة ١٩٨ هـ . ت ٢٦٧/٢ ، وانظر ت ٢٥٢/١٠ .

(٥) ما بين القوسين ليس في (ك) ولا (م) ، وعلى هذا يبين أنه خطأ من النسخ لعدة أمور منها أن مسلماً لا يمكن أن يروي عن معن لأن معناً مات سنة ١٩٨ هـ ، ومسلم ولد سنة ٢٠٤ فبين ولادة مسلم ووفاته معن ٢٦ سنة ، انظر ترجمة مسلم في ت ١٢٦/١٠ ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الرواية ليست في بقية النسخ . والطيور لا ناب له وإنما له مخلب .

ذي ناب من السباع وهو صريح المذهب وبه ترجم مالك ، رضي الله عنه ، في الموطأ حين قال : (تَحْرِيمُ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ) ، ثم ذكر الحديث وعقبه بعد ذلك بأن قال : (وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا)^(١) ، فأخبر أن العمل اطرده مع الأثر ، وقد اختلف العلماء إذا خالف العمل / الأثر ؛ فمنهم من قدم الأثر وهم الأكثر ، ومنهم من طرح الأثر وقدم العمل ، وهو مالك ، رضي الله عنه ، والنخعي وقد قال النخعي : (لو وجدت أصحاب محمد يتوضؤون إلى الكوعين لتوضأت كذلك)^(٢) ، وصدق لأنهم بعد النبي ﷺ ، لا يتركون العمل بما سمعوا إذا ثبت سماعهم له إلا عند دليل آخر مثله ، وفيه تفصيل طويل بيناه في أصول الفقه^(٣) .

معارضة : قال الله تعالى حين ذكر ما حرم ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ وقال تعالى ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾^(٤) فإذا ذبح النصراني في عيده وللمسيح وأهل به لغير الله تعالى فقد اختلف فيه كما قدمنا ، وتعلق من منعه بأن قوله تعالى : ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾^(٥) تخصيص لعموم قول تعالى ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ والصحيح أنه لا

(١) الموطأ ٢/ ٤٩٦ .

(٢) لم أطلع عليه .

(٣) انظر المحصول في علم الأصول للشارح ل ٦٥ اوب مبحث الترجيح .

(٤) سورة المائدة آية ٥ .

(٥) يقول المغفور له الشيخ محمد الأمين : في وجه الجمع بين قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ مع قوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ فيما إذا لم يذكر الكتابي على ذبيحته اسم الله ، ولا اسم غيره ، فحاصله أن لقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ وجهين من التفسير أحدهما وإليه ذهب الشافعي ، وذكره ابن كثير في تفسيره لها أنه قوي أن المراد بما لم يذكر اسم الله عليه هو ما أهل به لغير الله .

الوجه الثاني : أنها على ظاهرهما ، وعليه فبين الآيتين أيضاً عموم وخصوص من وجه وتنفرد آية ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ فيما ذبحه الكتابي وذكر عليه اسم الله فهو حلال بلا نزاع وتنفرد آية ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ فيما ذبحه وثني أو مسلم لم يذكر اسم الله عليه ، فما ذبحه الوثني حرام بلا نزاع ويجتمعان فيما ذبحه الكتابي ولم يسم الله عليه فيتعارضان فيه فبدل عموم ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ على الإباحة وبدل عموم ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ على التحريم فيصار إلى الترجيح . . فذهب الجمهور إلى ترجيح عموم ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ وقال بعضهم بترجيح عموم ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ . . والذي يظهر . . . أن لعموم كل من الآيتين مرجح ، وأن مرجح آية التحليل أقوى ، وأحق بالاعتبار . دفع إليهم الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٩٧ - ٩٩ ، وانظر تفسير ابن جرير ٦/ ٤٤٤ ، القرطبي ٧/ ١١٦ ، مختصر تفسير ابن كثير ١/ ٤٧٩ ، زاد المسير ٢/ ٢٨٣ ، أحكام القرآن للرازي ٣/ ٤٢ .

يخصه لأن النصراني لا يذبح إلا لله إلا أنه جهل في اعتقاده أن المسيح هو الله تعالى بخلاف المشركين فإنهم يذبحون للنصب مع اعتقادهم أنها غير الله تعالى ، وأما قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ فهو عام في جميع أجزائها إلا في الشعر فإنه ليس بميت وإلا في الجلد حالة الدباغ وجواز الانتفاع كما تقدم^(١) ، وأما قوله تعالى ﴿ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ ﴾ فإن العلماء اختلفوا في جلده ؛ فقال مالك ، رضي الله عنه : لا يباح لكن لا بأس بالانتفاع بجلده بعد الدباغ^(٢) ، وبه قال أبو يوسف^(٣) ، وخالفه جميع العلماء في ذلك^(٤) فقالوا : لا يحل ذلك في حال ، وتعلق مالك : رضي الله عنه ، بعموم قوله « أَيْمًا إِهَابٍ دُبُغٌ فَقَدْ طَهَّرُ »^(٥) لأنه لا يكون في تحريمه أعظم من الميتة التي كانت الجاهلية تأكلها ، وكذلك قال مالك ، رضي الله عنه : يباح شعر الخنزير ويستفاد به لأنه لا خنزيرية فيه ، ومنع ذلك أصبغ^(٦) ، والصحيح عندي أنه لا يحل شيء من الخنزير في حال من الأحوال^(٧) ، وإنما أذن رسول الله ﷺ ، في الدباغ في جلد الميتة لأنه يخلف الحياة ، وقد روى الدارقطني وغيره « دِبَاغُ الْأَدِيمِ ذَكَاتُهُ »^(٨) ، والخنزير خارج عن هذا كله . واختلف علماؤنا في الضبع

(١) تقدم .

(٢) انظر بداية المجتهد ٧٨/١ فقد حكى عن مالك فيها روايتين .

(٣) هو يعقوب بن إبراهيم ، مات ببغداد سنة اثنتين وثمانين ومائة ، وكان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي وأخذ الفقه عن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، ثم عن أبي حنيفة وولي القضاء لهارون الرشيد . طبقات الفقهاء ص ١٣٤ ، الأعلام ٢٥٢/٩ ، أخبار القضاة لوكيع ٢٥٤/٣ ، تاريخ بغداد ٢٤٢/٢ .

(٤) انظر رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ٢٠٤/١ ، والبنية ٣٦٠/١ .

(٥) الموطأ ٤٩٨/٢ ، ومسلم في الحيض باب الوضوء مما مست النار ٢٧٣/١ ، وشرح السنة ٩٧/٣ ، وأبو داود ٣٦٧/٤ ، والترمذي ٢٢١/٤ ، والنسائي ١٧٣/٧ ، وابن ماجه ١١٩٣/٢ كلهم عن ابن عباس .

(٦) أصبغ بن الفرج بن سعيد الأموي مولاهم الفقيه المصري ، أبو عبد الله ، ثقة مات مستترا أيام المحنة سنة ٢٢٥ من العاشرة / خ د س ، ت ٨١/١ ، وانظرت ٣٦١/١ .

(٧) هذا مذهب ابن جرير ؛ فقد قال : الخنزير حرام جميعه لم يخص منه شيء . تفسير ابن جرير ٤٤/٦ ، وانظر مختصر ابن كثير ٤٧٩/١ .

(٨) سنن الدارقطني ٤٥/١ ، وأبو داود ٣٦٨/٤ - ٣٦٩ ، والنسائي ١٧٣/٧ ، وأحمد . انظر الفتح الرباني ٢٣١/١ ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٦١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٧/١ كلهم عن جون

ابن قتادة عن سلمة بن المحبق .

درجة الحديث : قال الحافظ : إسناده صحيح . تلخيص الحبير ٦١/١ وصححه الألباني في صحيح

الجامع الصغير ١٠٤/٣ .

والثعلب^(١) فقال (ش): هما حلالان ، وقال (ح): هما حرام ، وكذلك قال ابن الجلاب^(٢) من علمائنا ، وقال غيرهم : ذلك مكروه ، وروى الدارقطني عن جابر أن النبي ﷺ ، قال « الضَّبُعُ صَيْدٌ وَفِيهَا إِذَا قَتَلَهَا الْمُحَرَّمُ كَبْشٌ »^(٣) وعموم قوله ، ﷺ : « أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ »^(٤) أولى بالمحافظة عليه من الحديث الذي لم يصح .

ما يكره من الدواب

اختلف العلماء في الخيل والبغال والحمير فقال مالك ، رضي الله عنه : أنها مكروهة^(٥) ، وقال (ش): أكل الخيل حلال^(٦) ، وقال جابر: (ذَبَحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ

(١) قال ابن هبيرة : قال أبو حنيفة : لا يحل أكلهما ، وقال مالك والشافعي : هما مباحان ، وقال أحمد : الضبع مباح ، وفي الثعلب روايتان . الإفصاح عن معاني الصحاح ٣١٣/٢ .

(٢) هو عبيد الله بن الحسن أبو القاسم بن الجلاب ويقال ابن الحسن ، تفقه بالأبهرى وغيره وله كتاب في مسائل الخلاف . توفي سنة ٣٧٨ هـ ، الديباج ٤٦١/١ ، شجرة النور ٩٢/١ .

(٣) سنن الدارقطني ٢/٢٤٥ ، وأبو داود ٤/١٥٨ - ١٥٩ ، والترمذي ٤/٢٥٢ وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه ٢/١٠٧٨ ، والنسائي ٧/٢٠٠ ، والحاكم في المستدرک ١/٤٥٢ وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وسكت عنه الذهبي ، والبيهقي في السنن الكبرى ٥/١٨٣ ، وابن حبان . انظر موارد الظمآن ص ٢٤٣ ، والطحاوي في مشكل الآثار ٤/٣٧١ ، والدارمي ٢/٧٤ ، والمتقى لابن الجارود ص ١٥٥ ، وأحمد في المسند ٨/٣ .

درجة الحديث : صححه الترمذي ونقل ذلك في علله الكبير عن البخاري . انظر نصب الراية ٣/١٣٤ ، وقال الحافظ : وأعله ابن عبد البر بعبد الرحمن بن أبي عمارة فوهم لأنه ثقة ، وثقه أبو زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد ثم أنه لم ينفرد به . تلخيص الحبير ٤/١٥٢ .

(٤) تقدم .

(٥) قال الشارح في الأحكام ٣/١١٤٤ : قال ابن القاسم وابن وهب : قال مالك : قال الله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ فجعلها للركوب والزينة ولم يجعلها للأكل ونحوه . . وأجاب عن حديث جابر بقوله : قال علماؤنا : كانت هذه الرواية عن جابر حكاية حال وقضية عين فيحتمل أن يكونوا ذبحوا للضرورة ولا يحتاج بقضايا الأحوال المحتملة . . وقال القرطبي في المفهم مذهب مالك كراهة الخيل ضعيف إلا أن تحمل على التحريم شرح الزرقاني ٣/٩١ ، ونقل الحافظ عن ابن أبي جمرة قوله الدليل في الجواز مطلقاً واضح لكن سبب كراهة مالك لأكلها لكونها تستعمل غالباً في الجهاد ، فلو انتفت الكراهة لكثير استعماله ولو كثر لآدى إلى قتلها فيفرضي إلى فئاتها فيؤول إلى النقص من إرهاب العدو الذي وقع الأمر به في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ . قال الحافظ تعليقا على كلام ابن أبي جمرة ، قلت : فعلى هذا فالكره لسبب خارج وليس البحث فيه ؛ فإن الحيوان المتفق على إباحتها لو حث أمر يقتضي أن لو ذبح لأفضى إلى ارتكاب محذور لا ممتنع ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه . فتح الباري ٩/٦٥٠ .

(٦) انظر شرح السنة ١١/٢٥٥ ، ومختصر تفسير ابن كثير ٢/٣٢٤ .

الله ﷺ، فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ^(١)، وروى أن النبي ﷺ، أذن في لحوم الخيل وحرّم لحوم الحمير^(٢)، ولا إشكال في أن لحوم الحمير الأهلية حرّمت يوم خير لثبوت ذلك في الرواية الصحيحة^(٣)، ثم اختلف في تحريمها على خمسة أقوال :

أحدها : أنها رجس .

الثاني : أنها حمولة فخشى أن تفتى .

الثالث : أنها جلالة .

الرابع : أنها لم تخمس .

الخامس : أنها لم تقسم .

فأما قوله إنها رجس فكلام النبي ﷺ^(٤) . وأما قوله إنها حمولة^(٥) أو جلالة أو لأنها لم تخمس^(٦) فهو كلام الراوي وكل ذلك في البخاري . وأما قوله إنها لم تقسم فهو قريب من قوله في البخاري لأنها لم تخمس في المعتل فأما تحريمها أو تحليلها .
فاختلف فيه العلماء وعن مالك ، رضي الله عنه ، في ذلك روايتان^(٧) ، والصحيح

(١) مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب أكل لحوم الخيل ١٥٤١/٣ من حديث أسماء .

(٢) مسلم في الباب السابق من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ ، (نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذَنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ) ١٥٤١/٣ .

(٣) ورد في حديث سلمة بن الأكوع المتفق عليه وفيه : فَأَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا هَذِهِ النِّيرَانُ ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَوْقِدُونَ ؟ قَالُوا : عَلَى لَحْمٍ ، قَالَ : أَيُّ لَحْمٍ ؟ قَالُوا : لَحْمُ حُمُرِ الْأَنْبِيَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَهْرِيقُوهَا وَأَكْسِرُوهَا . . . البخاري في الصيد والذبائح باب آنية المجوس والميتة ١١٧/٧ ، ومسلم في الجهاد والسير باب غزوة خيبر ١٤٢٧/٣ .

(٤) البخاري في الذبائح والصيد باب لحوم الحمير الأنسية : ١٢٤/٧ من حديث أنس بن مالك .

(٥) روى البخاري بسنده إلى ابن عباس في الغزوات باب غزوة خيبر ١١٣/٨ قال ابن عباس : لا أدري أَنَّهُى عنه رسول الله ﷺ ، من أجل أنه كان حمولة الناس .

(٦) وساق البخاري بسنده إلى ابن أبي أوفى قال : وتحدثنا أنه إنما نهى عنها لأنها لم تخمس . وقال بعضهم : نهى عنها البتة لأنها كانت تأكل العذرة . البخاري ١١٢/٨ . قال الحافظ في أثناء كلامه على هذه الأحاديث في الفتح : قلت وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تخمس ، أو كانت جلالة ، أو كانت انتهت الحديث المذكور قبل هذا حديث جابر فيه أنها رجس . . قال القرطبي : قوله فإنها رجس ظاهر في عود الضمير على الحمير لأنها المتحدث عنها المأمور بكفائتها من القدور وغسلها وهذا حكم المنتجس . . فتح الباري ٦٥٦/٩ .

(٧) قال الباجي : وأما الحمير فاختلفت الرواية عن مالك فيها فقيل إنها محرمة ، وقيل مكروهة غير محرمة . ذكر ذلك القاضي أبو محمد ، وذكر القاضي أبو الحسن رواية الكراهة خاصة . المنتقى ١٣٣/٣ ، وقال =

أن التحريم منسوخ بما نزل بعده بقوله تعالى ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مَحْرَمًا عَلَى طَاعِمٍ ﴾^(١) إلا أن مالكا ، رضي الله عنه ، لسعة علمه وذكاء فهمه ، استنبط الكراهية من أن الله تعالى لما ذكر الأنعام / ، وما امتن به منها ، ذكر في وجه الامتنان الركوب خاصة وكراهية أكل الخيل والبغال والحمير لأجل أنها كراع في سبيل الله تعالى وهو أحد الأقوال في تحريم الحمر يوم خيبر لأنه روي في الصحيح (أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَقَالَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ الْحُمْرَ أَفْنَيْتُ الْحُمْرَ فَأَمَرَ الْمُنَادِي فَنَادَى أَلَا إِنَّ لُحُومَ الْحُمْرِ قَدْ حُرِّمَتْ)^(٢) .

القول في المستثنى من ذلك

حرم الله تعالى الميتة ثم استثنى حال الضرورة فقال ﴿ إِلَّا مَا اضْطَرَّرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾^(٣) ثم استثنى من المستثنى فقال ﴿ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾^(٤) . سمعت الفهري^(٥) يقول بالمسجد الأقصى وقد قيل له أو قلت له : إذا خرج باغياً أو متعدياً فوجد الميتة أياكل أم يموت ؟ قال : يموت ولا يأكل ، وقد قال القاضي عبد الوهاب^(٦) : إذا أراد أن يأكل فليتب فإذا تاب ارتفعت عنه سمة البغي والعدوان^(٧) ، ودخل تحت قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا اضْطَرَّرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ ثم اختلف العلماء بعد ذلك في مسألتين :

أحدهما : هل يأكل من الميتة حتى يشبع أم يأخذ بقدر سد الرمق ؟ وعن مالك ، رضي الله عنه ، في ذلك روايتان ؛ فالذي في الموطأ فالأكل والشبع والزاد ، وهو كتابه

النوي : قال بتحريم الحمر الأهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ، ولم نجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافاً لهم إلا عن ابن عباس وعن المالكية ثلاث روايات ثالثهما الكراهية . فتح الباري ٦٥٦/٩ .

(١) سورة الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) تقدم .

(٣) سورة الأنعام آية ١١٩ .

(٤) سورة البقرة آية ١٧٣ .

(٥) تقدم .

(٦) هو أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر ، كان فقيهاً متأدباً شاعراً ، كان ببغداد ثم انتقل إلى مصر ومات بها سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة . طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٨ ، المدارك ٦٩١/٢ ، ابن خلكان ٣٨٧/٢ ، تبين كذب المفترى ص ٢٥٠ ، العبر ١٤٩/٣ .

(٧) انظر الأشراف على مسائل الخلاف ٢٥٧/٢ .

وصفوة مذهبه ولبابه^(١) ، وكذلك ينبغي أن يكون لأن الضرورة قد رفعت التحريم وأثبتت الإباحة وصيرت الميتة في حقه كالمذكاة .

وأما المسألة الثانية : فهو مال الغير هل يقدمه على الميتة في الضرورة أو يقدم الميتة عليه ؟؟ ولا خلاف بين الأمة أنه إذا أمن من العقوبة أنه يأكل من مال الغير لأن مال الغير يقبل الإباحة بالإذن ، والميتة لا تقبل الإباحة بحال .

وهناك مسألة ثالثة : في مذهب المخالف ليست في مذهبنا وهو أكل لحم الأدمي عند الضرورة^(٢) إذا وجده ميتاً ، فقالوا : لا يؤكل لأن حرمة ميتاً كحرمة حياً ، ومنهم من قال : إنه يؤكل ، والأول عندي اصح ، ثم قال تعالى ﴿ وَالْدَّمُ ﴾^(٣) في هذه الآية التي في العقود ، ثم خصص في آية الأنعام فقال ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ فاقضى ذلك تحليل ما خالط العروق وجرى عند تقطيع اللحم وذلك لأنه أمر لا يتأتى الانفكاك عنه ، ولا يمكن الاحتراز منه ، كما اتفق العلماء على أن دم الحوت حلال لأنه مستثنى من الميتة والدم إذ لم يشرع فيه ذكاة ، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

توحيد

رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، نَزَلَ بِلَدَحَ^(٤) فَجَالَسَهُ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ^(٥) فَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ، سُفْرَةً^(٦) فِيهَا لَحْمٌ فَقَالَ زَيْدٌ : إِنِّي لَا أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ^(٧) . فقيل في

(١) الموطأ ٢/٤٩٩ .

(٢) ذكر ان هذا مذهب الشافعي . الأحكام ١/٥٨ ، وكذلك عزاه له القاضي عبد الوهاب في الأشراف : ٢٥٨/٢ .

(٣) قال في الأحكام ٢/٧٥٦ : الصحيح أن الدم إن كان مفرداً حرم منه كل شيء ، وإن خالط اللحم جاز لأنه لا يمكن الاحتراز منه ، وإنما حرم الدم بالقصد إليه .

(٤) هو مكان في طريق التنعيم بفتح الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة وآخره مهملة ويقال هو واد ، فتح الباري ١٤٣/٧ .

(٥) زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى العلوي والد أحد العشرة سعيد بن زيد ، قال النبي ﷺ : « يُبْعَثُ أُمَّةٌ وَحْدَهُ » . تجريد أسماء الصحابة ١/٢١٥ ، الإصابة ٢/٦١٣ .

(٦) السفرة : طعام يتخذ المسافر . النهاية ٢/٣٧٣ .

(٧) البخاري في الفضائل باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل ٥/٥٠ ، وفي الصيد والذبائح باب ما ذبح على النصب والأصنام ٧/٧٩ ، وأحمد في المسند ٢/٨٩ و ١٢٧ كلاهما عن ابن عمر .

السؤال : كيف تنزه زيد عما يذبح للأنصاب^(١) واحتمله النبي ﷺ ، للزاد ، وهذا مما اتفقت الملل على تحريمه ، وقد كان النبي ﷺ ، على ملة إبراهيم ؟ أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة كثيرة لبابها أربعة .

الأول : أن النبي ﷺ ، لم يكن يلتزم قبل المبعث شرعاً وإنما كان منزهاً معصوماً من كل دناءة ومضلة حتى جاءه الحق وهو معنى قوله تعالى ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ﴾^(٢) في أولى الروايات^(٣) .

الثاني : أن النبي ﷺ ، كان على شرع قبل المبعث ومن آياته أن أحداً لم يعلمه ولا نقله .

الثالث : أن هذا خبر واحد وخبر الأحاد فيما طريقه العلم لا العمل لا يوجب شيئاً^(٤) .
الرابع : أن المحرم الذبح على النصب والإهلال لغير الله تعالى فهذا هو المحرم القبيح^(٥) الكفر ، فأما أكله بعد ذلك فليس من الذبح في شيء . ألا ترى أن الأضحية تذبح لله تعالى ثم تؤكل للدنيا ، والعبادة إنما هي في الذبح أو النحر خاصة فكان النبي ﷺ ، منزهاً عن الدنائة والحرام والكفر / ولم يكن هنالك شرع في تحريم الأكل فكان يأكل من طعام أهل بيته قبل البعث كما نأكل نحن من طعام أهل الكتاب بعد ذبحهم^(٦) ، وهذا وإن كان كارهاً خارجاً عن الأصل ولكن بالقول الأول أقول .

(١) في (م) الأصنام .

(٢) سورة الضحى آية ٧ .

(٣) في (م) التأويلات .

(٤) الراجح أنه لا فرق بين العلم والعمل كما رجحه د . أحمد محمود عبد الوهاب في رسالته خبر الواحد وحجته ص ١٣٦ ؛ فقد قال بعد سوق الأدلة على ذلك : فتبين بما ذكر أن خبر الواحد حجة توجب العمل مثل خبر التواتر ، فكما يجب العمل بخبر التواتر في كل ما دلّ عليه سواء كان في الأحكام أم في العقائد ، فكذلك دل عليه خبر الواحد العدل .

(٥) انظر كلام الحافظ في الفتح على هذه الأقوال ومناقشتها ١٤٣/٧ - ١٤٤ .

(٦) في (م) بعد حكمهم والأولى ما في الأصل .

باب الصيد

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَلْوَنَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾^(١) وقال تعالى : ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ ﴾^(٢) الآية . وقال تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُم صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ^(٣) حُرُمًا ﴾ . وفي الصحيح عن عدي ابن حاتم أن رسول الله ﷺ ، قال : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ أَخْذُهُ وَإِنْ قَتَلَ فَإِنْ أَدْرَكَتْهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ أَنْتَ وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ ، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا آخَرَ قَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ »^(٤) . وروى أبو ثعلبة الخشني عن النبي ﷺ ، أنه قال : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْلَمٍ فَأَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ »^(٥) ، وقال أيضاً : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ »^(٦) ، وروى عنه ﷺ ، أنه قال في حديث عدي في الصحيح : « وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَسْهَمَكَ قَتَلَهُ أَمْ الْمَاءُ »^(٧) . وروى عدي أيضاً عن النبي ﷺ ، أنه قال : يَا

(١) سورة المائدة آية ٩٤ .

(٢) سورة المائدة آية ٤ .

(٣) سورة المائدة آية ٩٦ .

(٤) مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب الصيد بالكلاب المعلّمة ١٥٣١/٣ من طريق الشعبي عن عدي بن حاتم .

(٥) متفق عليه . البخاري في الصيد والذبائح باب صيد القوس ١١١/٧ ، ومسلم في الصيد والذبائح باب الصيد بالكلاب المعلّمة ١٥٣٢/٣ .

(٦) أبو داود ٢٧٢/٣ .

(٧) الحديث فيه داود بن عمرو الأزدي الدمشقي عامل واسط . صدوق يخطيء من السابعة / د ، ت ٢٣٣/١ ، وقال الحافظ في ت ت ١٩٦/٣ : وثقة ابن معين ، وقال المعجلي : يكتب حديثه وليس بالقوي ، وقال أبو زرعة لا بأس به ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال أبو داود : صالح ، وذكره ابن حبان في الثقات . .

درجة الحديث : حسنه الزيلعي في نصب الراية ٣١٢/٤ .

(٧) متفق عليه ، البخاري في الصيد باب إذا غاب عنه ١١٣/٧ ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح باب الصيد بالكلاب المعلّمة ١٥٣١/٣ .

رَسُولَ اللَّهِ (إِنِّي أَصِيدُ بِالْمَعْرَاضِ ، فَقَالَ ﷺ : مَا خَرَقَ فُكُلٌ وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ)^(١) ، زاد النسائي فيه (فَإِنَّهُ وَقِيدٌ)^(٢) . وروى مسلم عن أبي ثعلبة « إِذَا أُرْسِلَتْ سَهْمَكَ فَقَتَلَهُ فُكُلٌ وَإِنْ غَابَ عَنْكَ فَأَذْرَكْتَهُ فُكُلُهُ مَا لَمْ يَبْتَ »^(٣) وروى « بَعْدَ ثَلَاثِ »^(٤) وروى « إِلَّا أَنْ يَنْتَنَ »^(٥) زاد النسائي « أَوْ يَأْكُلَ مِنْهُ سَبْعَ »^(٦) .

أما قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُذْهِبْ اللَّهُ بِشْنِي مِنَ الصَّيْدِ ﴾^(٧) ، فإنه قد توهم بعض الناس أن المراد به تحريم الصيد في حال الإحرام وهذا عضلة^(٨) إنما المراد به الابتلاء به في حالتي الحِلِّ والحُرمة ليعلم الله مشاهدة منا ما علمه غيباً من امتثال من امتثل واعتداء من اعتدى ، فإنه عالم الغيب والشهادة يعلم الغيب أولاً ثم يخلق المعلوم فيعلمه مشاهدة يتعين المعلوم ولا يتغير العلم^(٩) . وقوله تعالى ﴿ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ ﴾ قال مالك ، رضي الله عنه : يعني في المقدور عليه ﴿ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ يعني في المتعذر المطلوب ؛ وخص الرمح لأنه الغالب في التصرف وكل محدد يلحق به لأنه مثله . والمعارض قد بينه

(١) متفق عليه ، البخاري في الذبائح والصيد باب صيد المعارض ١١١/٧ ، وفي كتاب التوحيد باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها ٩٦/٦ ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح باب صيد الكلاب المعلمة ١٥٢٩/٣ ، وأبو داود ٢٦٨/٣ ، والترمذي ٦٥/٤ ، والنسائي ١٨٣/٧ ، وابن ماجه ١٠٧٢/٢ .

(٢) النسائي ١٨٠/٧ ، وهو في البخاري في الذبائح والصيد باب صيد المعارض ١١١/٧ ، وابن ماجه ١٠٧٢/٢ ، وروى الترمذي منه قول وقيد وقال صحيح . سنن الترمذي ٦٩/٤ .

(٣) لم أطلع على هذا اللفظ في مسلم ، وقد ذكره مالك رأياً له . الموطأ ٤٩٢/٢ وعزاه له الزيلعي في نصب الراية ٣١٦/٤ .

(٤) مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده ١٥٣٣/٣ .

(٥) المصدر السابق ، وأبو داود ٢٧٨/٣ ، والدارقطني في سننه ٢٩٥/٤ .

(٦) النسائي ١٩٣/٧ ، وهذه الزيادة صحيحة .

(٧) سورة المائدة آية ٩٤ .

(٨) قال ابن الأثير : أصل العضل المنع والشدة يقال أعضل بي الأمر إذا ضاقت عليك فيه الحيل . النهاية ٢٥٤/٣ لسان العرب ٤٥٣/١١ .

(٩) قال المؤلف في الأحكام ٦٥٦/٢ : اختلف في المخاطب بهذه الآية على قولين :

أحدهما : أنهم المحلّون قاله مالك .

الثاني : أنهم المحرمون ، قاله ابن عباس : وتعلق من عزم بأن قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ مطلق في الجميع وتعلق من خص بأن قوله ﴿ لِيُذْهِبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الصَّيْدَ ﴾ يقتضي أنهم المحرمون ، فتكليف الامتناع الذي يتحقق به الابتلاء هو مع الإحرام ، وهذا لا يلزم لأن قوله ﴿ لِيُذْهِبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الصَّيْدَ ﴾ الذي يقتضي التكليف كله ابتلاء وإن تفاضل في الكثرة والقلة وتباين في الضعف والشدة . وانظر تفسير القرطبي ٣٠٠/٦ .

النبي ﷺ، وأنه يجوز الصيد به فهذه الآية تناولت صيد المباشرة من الصائد دون واسطة ، وتفصيل ذلك يأتي إن شاء الله تعالى . وأما قوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾^(١)، فهذا التحريم إلى غاية ، فإذا انقضت الغاية فقد ارتفع التحريم ، وليس هذا من باب النسخ إنما النسخ ارتفاع الحكم المطلق وهو أحد شروط النسخ على ما تقرر في موضعه^(٢) . .

وأما قوله تعالى ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾^(٣) فيتعلق به كل جارحة من بهيمة كالكلب^(٤) والفهد ، أو طائر كالبازي والصقر ، ولكنه ذكر التكليل لأحد معنيين ، قال بعض علمائنا : التكليل هو التعليم وهو في المعنى الثاني وهو الأصح ، وإنما ذكر التكليل لأنه الأغلب ، وفي الصحيح عن النبي ﷺ، أنه قال (مَنْ آقَتْنِي كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ كَلَبَ مَاشِيَةٍ وَفِي بَعْضِ الطَّرِيقِ ضَارِيَةً أَوْ حَرِثَ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قَرَّاطَانِ^(٥)) وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي

(١) سورة المائدة آية ٩٦ .

(٢) قال في الأحكام : لما قال الله تعالى ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ جرى على عموميه على كل صيد بري وبحري حتى جاء قوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ، فأباح البحر إباحة مطلقة ، وحرم صيد البر على المحرمين فصار هذا التقسيم والتنوع دليلاً على خروج صيد البحر عن النهي . ثم قال ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ عام في التحريم بالزمان وفي التحريم بالمكان وفي التحريم بحالة الإحرام إلا أن تحريم الزمان خرج بالإجماع عن أن يكون معتبراً وبقي تحريم المكان وحالة الإحرام على أصل التكليف . أحكام القرآن للشارح ٦٦٦/١ وقال الرازي : لما قال ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ وقابله بصيد البر فقال ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ ﴾ علم أنه إنما حرم للأكل فانصرف إلى ما يؤكل بحال ، ثم قال ﴿ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ فمد التحريم إلى غاية ، والذي هو محرم لعينه لا يقال فيه حرم عليكم ما دمتم حُرُمًا ويجعل في مقابلة صيد البر ، فهذا هو الذي يستدل به الشافعي في تخصيص الآية في مأكول اللحم . أحكام القرآن للرازي ٢٨٧/٣ .

(٣) سورة المائدة آية ٤ .

(٤) اشترط الإمام أحمد في الكلب أن لا يكون بهيمياً لأنه شيطان . انظر المغني ٣٧٢/٩ - ٣٧٣ ، وسيأتي رد الشارح على ذلك منقولاً من الأحكام ، وكذلك قال الباقي أنه مذهب الحسن البصري والنخعي وابن حبان وابن راهويه . المنتقى ١٢٣/٣ .

وقال في الأحكام ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ عام في الكلب الأسود والأبيض ، وقال من لا يعرف أن صيد الكلب الأسود لا يؤكل لقول النبي ﷺ : « فَإِنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ شَيْطَانٌ » وهذا إنما قاله النبي ﷺ ، في قطع الصلاة ؛ فلو كان مثله لقاله ، ونحن على العموم حتى يأتي من النبي ﷺ ، لفظ يقتضي صرفنا عنه . . ثم قال : روى أشهب وغيره عن مالك أن البازي والصقر والعقاب ، وما أشبه ذلك من الطير ، إذا كان معلماً يفقه الكلب وبه قال عامة العلماء . الأحكام ٥٤٦/٢ .

(٥) متفق عليه . البخاري في كتاب الذبائح والصيد باب من آقَتْنِي كَلْبًا ليس بكلب صيد أو ماشية =

هُرَيْرَةٌ أَوْ زَرْعٌ^(١) ، وقيل ذلك لعبد الله بن عمر فقال : إن أبا هريرة كان صاحب زرع يعني أنه إذا كان صاحب زرع يكون أعلم بالمسألة ممن ليس بصاحب زرع^(٢) ، وهذا من لطف الله تعالى فإنه جعل البهائم على ضربين مسخرة ، مقدوراً عليها ومستوحشة ممتعة بنفسها ، ثم أذن في طلبها/ بالسلاح والجوارح ، كل ذلك ابتلاء منه بحكمته وقدرته ولتعليم الجارح شرطان .
أحدهما : الأشلاء^(٣) والانشاء .

الثاني : الإجابة عند الدعاء ووقع في ألفاظ علمائنا الانزجار عند الزجر وليس^(٤) بشرط ، وهذا يستوي فيه البهائم والطير ، وليس يلزم في الأشلاء رؤية المصيد ، بل يجوز أن يرسله ويشليه في الجملة ولكن بشرط النية ؛ فإن الاصطياد ذكاة والنية فيها شرط ، كما تقدم ، وذكر اسم الله على ما تقدم في الذبائح ، فإن فعل هذا وغاب عنه المصرع فإن بات يكره مالك ، رضي الله عنه ، أكله في الموطأ^(٥) ، وقال في الكتاب : لا تؤكل وإن أنفذت مقاتله^(٦) ، وقال أشهب^(٧) : هو مكروه ، كما قال مالك ، رضي الله عنه ، وقال عبد الوهاب^(٨) : يؤكل إذا أنفذت المقاتل ، وجوزه ابن المواز^(٩) في السهم ومنعه في الكلب

١١٢/٧ ، ومسلم في المساقاة باب الأمر بقتل الكلاب ١٢٠١/٣ ، والموطأ ٩٦٩/٢ ، وشرح السنة ٢٠٨/١١ كلهم من حديث ابن عمر .

(١) متفق عليه . البخاري في المزارعة باب اقتناء الكلب للحرث ١٣٥/٣ ، ومسلم في المساقاة باب الأمر بقتل الكلاب : ١٢٠٣/٣ ، وشرح السنة ٢٠٩/١١ .

(٢) قال الخطابي في قول ابن عمر : يرحم الله أبا هريرة ، كان صاحب زرع قال أراد تصديق أبي هريرة وتوكيد قوله وجعل حاجته إلى ذلك شاهداً له على علمه لأن من صدقت حاجته إلى شيء كثرت مسألته عنه حتى يحكمه . شرح السنة ٢٠٩/١١ .

(٣) شلاء : قال الجوهري أشليت الكلب دعوته . صحاح الجوهري ٢٣٩٥/٦ .

(٤) وقال ابن رشد : أما اختلافهم في الانزجار فليس له سبب إلا اختلافهم في قياس سائر الجوارح في ذلك على الكلب لأن الكلب الذي لا ينزجر لا يسمى معلماً باتفاق ، أما سائر الجوارح إذا لم تنزجر هل تسمى معلماً أم لا فيه التردد وهو سبب الخلاف . بداية المجتهد ٣٩١/١ .

(٥) الموطأ ٤٩٢/٢ .

(٦) انظر المدونة ٥٢/٣ .

(٧) تقلمت ترجمته .

(٨) تقلمت ترجمته .

(٩) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندري ، المعروف بابن المواز ، الإمام الفقيه الحافظ النظار ، تفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم واعتمد أصبغ . ولد سنة ١٨٠ هـ ومات سنة ٢٦٩ أو ٢٨١ هـ . شجرة النور الزكية ٦٨/١ .

والبازي . وفي الحديث الصحيح كما قدمناه كله « مَا لَمْ يَيْتَ » ، ومحملة والله أعلم على أنه لم تنفذ مقاتله . وفي البخاري في رواية « إِنْ وَجَدْتَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَيْتَنَّ »^(١) ، وهذا محمول على أنه أنفذت مقاتله وأما زيادة النسائي « مَا لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ سَبْعٌ » فإن السهم إذا أنفذ المقاتل لم تبال عن أكل السبع بعد ذلك ، وإن لم تنفذ المقاتل فيحتمل أن يكون السبع هو الذي قتله ، وكذلك القول في الصيد الغريق مثله ، وقد روي في بعض الطرق عن عدي ابن حاتم عن النبي ﷺ (أَنَّهُ قَالَ: كُلُّهُ مَا لَمْ يَيْتَ فَإِنَّ اللَّيْلَ خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ عَظِيمٍ وَلَا تَذَرِي مَا أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ)^(٢) ، والقول في أيضاً مثله ؛ والمعنى في ذلك أن الأصل التحريم والذكاة مبيحة ، فمتى ما وقع الشك فيها بقي الحظر على أصله ، والذي أراه أنه إذا وجد فيه سهمه وطلبه ولم يدركه حتى مات أو بات ولم يجد فيه أثر سبع ولا ماء أكله لأنه لا يمكنه في التذكية أكثر من هذا . وأما قوله في الحديث « إِنْ أَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَأَذْبَحْهُ » فصحيح ؛ لأن قتل الصيد إنما هو بدل عن العجز لعدم القدرة ، فإذا قدر على الذكاة الأصلية لزمه فعلها ، وأما إن كان الكلب غير معلم فلا بد من الذكاة لأن المقصود من الكلب الذي ليس بمعلم حبسه لا ذكاته . وأما قوله في الحديث « وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا آخَرَ فَلَا تَأْكُلْهُ » إلى آخره فإنه لا يؤكل ، وهذا الحديث هو الأصل في اشتراط النية في الصيد والذكاة ؛ لأنه قال له « إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ » فلو كان ذلك الكلب الآخر لرجل سواه سمى وأشلاه ولم يعلم أحدهما بالآخر كانا شريكين فيه وأكلاه وليس من شرط الاشتراك أن يتفقا على ذلك .

(١) البخاري في الذبائح والصيد باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ١١٣/٧ معلقاً وقال : قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عَدِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَقْتَنِي أَثَرَهُ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ثُمَّ يَجِدُهُ مَيِّتًا وَفِيهِ سَهْمُهُ قَالَ يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ . وقد وصله أبو داود عن الحسين بن معاذ عن عبد الأعلى به ٢٧٢/٣ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٧٢/٥ .

درجة الحديث : صحيح .

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٤١/٩ من طريق موسى بن أبي عائشة عن أبي رزَيْنٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِصَيْدٍ فَقَالَ: إِنِّي رَمَيْتُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَأَغْيَانِي . . وقال : مرسل ، قاله البخاري ، ورواه أبو داود في المراسيل ص ٤٢ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٦٦/٥ ، وقال الزيلعي في نصب الراية ٣١٥/٤ : أعله عبد الحق بالإرسال وأقره ابن القطان عليه :

درجة الحديث : مرسل صحيح

« تبين مشكل »

فإن أكل الكلب منه ، فقال سعد بن أبي وقاص : كُلْ وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ إِلَّا بُضْعَةً وَاحِدَةً^(١) ، وعن مالك ، رضي الله عنه ، في ذلك روايتان^(٢) ، وحديث النبي ﷺ ، في ذلك محمول على أحد وجهين : إما أن يكون في أول التعليم ، وإما أن يحمل على الكراهية بدليل حديث أبي ثعلبة : قَالَ لَنَا الْخَطِيبُ أَبُو الْمُطَهَّرِ الْهَمْدَانِي^(٣) قَالَ أَبُو بَكْرٍ شَيْخَنَا^(٤) الْجَحْدِي وَغَيْرُهُ : إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ الْمُعْلَمُ مِنَ الصَّيْدِ لَا يُقَالُ إِنَّ التَّعْلِيمَ قَدْ بَطُلَ ؛ لأن الأكل الذي وقع من الكلب قد يكون لفرط جوع أو لنسيان ، والعالم الماهر قد ينسى المسألة حتى لا يبقى لها في قلبه أثر فكيف البهيمة ، فإن خرق المحدد الصيد فإن قطعه نصفين أكله كله ، وإن أبان الأقل أكل الأكثر ، والذي عندي أنه إن كان الأقل الذي أبين مما لا حياة معه أكل الكل ، وإن كان تبقى بعده الحياة أكل الأكثر إكمالاً كما قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ ﴾^(٥) الآية . اختلف العلماء في صيد الكتابي فقال في الكتاب لا يؤكل صيده وقوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ ﴾ ليس بمعارض لقوله ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ ﴾ فإن هذه الآية في طعام الكتابين عامة في الصيد وغيره ، وآية الصيد خاصة غير منافية لهذه العامة ، وإنما يُقضى بالخاص على العام إذا تعارض ، وأيضاً فإن الآية إنما نزلت في الذين آمنوا لأجل بيان حكم الحل والحرام وذلك يختلف الحال فيه على المسلم دون الكتابي^(٦) .

(١) الموطأ ٤٩٣/٢ بلاغاً : مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ فَقَالَ سَعْدٌ : كُلْ وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ إِلَّا بُضْعَةً وَاحِدَةً .

(٢) قال ابن رشد الجرد روى : ابن نافع عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ أَكَلْتَ مِنْ صَيْدِهَا فَلَا يُؤْكَلُ . وقال ابن القاسم : لا أدري ما هذه الكلاب تأكل فيؤكل صيدها ، ولكن إن كانت تفقه وإلا فلا يؤكل صيدها إلا أن تدرك ذكاته قبل أن ينفذ مقاتله . مقدمات ابن رشد ٣١٧/٢ .

(٣) لم أطلع عليه .

(٤) ليس في (ك) و(م) و(ص) الجحدي .

(٥) سورة المائدة آية ٩٤ .

(٦) قال في الأحكام : قال مالك : لا يحل صيد الذمي بناء على أن الله خاطب المؤمنين المحلين في أول الآية فخرج عنهم أهل الذمة لاختصاص المخاطبين بالإيمان فيقتضي ذلك اقتضاره عليهم إلا بدليل التعميم ، وليس هذا من باب دليل الخطاب الذي هو تعليق الحكم بأحد وصفي الشيء ليدل على أن الآخر بخلافه ، ولكنه من باب أن أحد الوصفين منطوق به مبين حكمه ، والثاني مسكوت عنه وليس في معنى ما نطق به . =

فأما المجوسي فلا سبيل إلى صيده لأن اسم الله لا بد منه والمجوسي يذبح لغير^(١) الله تعالى ، وقد قال الله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ .

باب ما جاء في صيد البحر

أما صيد البحر فهو حلال على الإطلاق ، قال الله تعالى (أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ)^(٢) فقوله صيد ما حول بعمل وقوله وطعامه (ما لفظه البحر)^(٣) ، ولم يحاول أخذه ، وكذلك تأوله عبد الله ابن عمر^(٤) ، وقال (ح)^(٥) : وغير ما لفظه البحر لا يؤكل ، ومعنى قوله تعالى ﴿ وَطَعَامُهُ ﴾ يعني أحل لكم صيد البحر وأكله^(٦) ، وهذا عي لا يليق

فإن قيل إن كان مسكوت عنه فحمله عليه بدليل قوله تعالى ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ ﴾ قلنا : هذا يدل على جواز أكل طعامهم والصيد باب آخر فلا يدخل في عموم ذكر الطعام ولا يتناول مطلق لفظه . أحكام القرآن ٦٦٣/٢ .

(١) وقال أيضاً في الأحكام ٦٦٣/٢ : أما صيد المجوسي فإنه لا يؤكل إجماعاً لأن الصيد الواقع منه داخل تحت قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ والمجوسي . . يفعل جميع أفعاله لغير الله سبحانه . (٢) سورة المائدة آية ٩٦ .

(٣) علق البخاري في كتاب الذبائح والصيد باب قوله تعالى ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ وقال عمر صيده ما اصطيد وطعامه ما رمى به . البخاري ١١٦/٧ والبيهقي من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة السنن الكبرى ٢٥٤/٩ وقال الحافظ وصله المصنف (أي البخاري) في التاريخ وعبد بن حميد من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة . فتح الباري ٦١٥/٩ . درجة الحديث : حسنه شعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة ٢٤٩/١١ .

(٤) عن ابن عمر يرفعه إلى النبي ﷺ قال كل دابة من دواب البحر ليس له دم يتقصد فليست له ذكاة رواه الطبراني في الكبير إلا أنه قال يتعقد . وفيه سويد بن عبد العزيز وهو متروك . مجمع الزوائد : ٣٥/٤ - ٣٦ . أقول سويد الذي اعل به الهشمي الحديث قال فيه الحافظ سويد بن عبد العزيز السلمي مولاهم الدمشقي قاضي بعلبك أصله واسطي نزل حمص لين الحديث من الثامنة مات سنة ١٩٤ وله ٨٦ سنة / ت ق . ت ٣٤٠/١ وقال في ت ت ٢٧٦/٤ قال أحمد متروك الحديث وقال ابن معين ليس بثقة وقال البخاري في حديثه مناكير وقال النسائي ليس بثقة ت ت ٢٧٦/٤ .

درجة الحديث ضعيف .

(٥) قال الجصاص الحنفي وعندنا أن ما قذفه البحر ميتاً فليس بطاف وإنما الطافي ما يموت في البحر حتف أنفه . أحكام القرآن للجصاص ٤٧٨/١ .

وقال البغوي حرم أبو حنيفة جميع حيوانات البحر إلا السمك والصواب أن الكل حلال وإن اختلفت صورها . شرح السنة . ٢٥٠/١١ .

(٦) انظر أحكام القرآن للشارح ٦٨٤/٢ - ٦٨٥ .

بكلام الباري سبحانه وتعالى ، وتعلق من رأى ذلك بأحاديث لا أصل لها أمثالها ما روى أبو داود عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ أَوْ خَرَجَ عَنْهُ فَكُلُوهُ وَمَا طَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ »^(١) ، وقد ضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ ، والصحيح ما روي عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَحْرِ : « هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ »^(٢) رواه مالك^(٣) ، رضي الله عنه ، وغيره . وفي الصحيح عَنْ (جَابِرٍ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فِي غَزْوَةِ السَّيْفِ)^(٤) مَعَ أَبِي عُبَيْدَةَ فَقَفَى زَادُهُمْ عَلَى صِفَةِ ذِكْرِهَا فَالْقَى لَهُمُ الْبَحْرُ حَوْثًا يُقَالُ لَهُ الْعَنْبَرُ فَأَكَلُوا مِنْهُ شَهْرًا وَأَدَّهْنُوا وَشَبِعُوا وَسَمِنُوا وَجَاؤُوا مِنْهُ بِفَاضِلِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَسَلَّوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ ذَلِكَ وَأَهْدَوْا إِلَيْهِ مِنْهُ فَأَكَلَهُ^(٥) .

(١) أبو داود ١٦٦/٤ من طريق يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل ابن أمية عن أبي الزبير عن جابر . . . قال أبو داود : روى هذا الحديث سفيان الثوري وأيوب وحمام عن أبي الزبير ، أوقفوه على جابر . وقد أسند هذا الحديث أيضاً من وجه ضعيف عن ابن أبي ذيب عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ ، ورواه ابن ماجه ١٠٨٢/٢ ، والحديث ضَعَّفَ من أجل يحيى بن سليم الطائفي نزول مكة صدوق سيء الحفظ . مات سنة ١٩٣ أو بعدها / ع ت ٣٤٩/٢ ، وانظرت ت ٢٢٦/١١ ، والضعفاء للعقيلي ٤٠٦/٤ ، وترتيب الثقات للعجلي ص ٤٦٨ ، والحديث فيه عننة أبي الزبير أيضاً وقد تقدم الكلام عليه .

درجة الحديث : ضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ . والشارح ، وقال الدميري : هو حديث ضعيف باتفاق الحافظ لا يجوز الاحتجاج به ؛ نقل ذلك محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على ابن ماجه ١٠٨٢/٢ ، وقال ابن القيم : والحديث إنما ضَعَّفَ لأن الناس رَوَوْهُ مَوْقُوفًا عَلَى جَابِرٍ ، وأنفرد برفعه يحيى بن أبي سليم وهو مع سوء حفظه قد خالف الثقات وانفرد عنهم ، ومثل هذا لا يحتج به أهل الحديث فهذا هو الذي أراد أبو داود وغيره من تضعيف الحديث . تهذيب السنن بهامش معالم السنن ٣٢٥/٥ .

(٢) تقدم .

(٣) الموطأ ٢٢/١ .

(٤) هو بكسر المهملة وسكون التحتانية وآخره فاء أي ساحل البحر . فتح الباري ٨٧/٨ .

(٥) متفق عليه . البخاري في الشركة في الطعام من طريق وهب بن كيسان عن جابر ١٨٠/٣ ، وفي الغزوات باب غزوة سيف البحر عن وهب أيضاً وعن عمرو بن دينار كلاهما عن جابر ٢١٠/٥ - ٢١١ ، ومسلم في الصيد والذبائح باب إباحة ميتات البحر من طريق أبي الزبير عن جابر ١٥٣٥/٣ ، والموطأ ٩٣٠/٢ .

كتاب الضحايا

اختلف العلماء ، رضي الله عنهم ، في الأضحية ؛ فمنهم من قال إنها واجبة وهو (ح) ^(١) ، ومنهم من قال إنها سنة وهو (ش) ^(٢) . فأما علماؤنا فقال مالك ، رضي الله عنه ، إنها سنة مستحبة في الموطأ ^(٣) ، وقال محمد بن الموازي ^(٤) واجبة ، وقال ابن القاسم ^(٥) : من اشتراها ثم تركها حتى مضت أيام الأضحي فقد أثم ؛ فكأنه أوجبها بالشراء ، ومال ابن حبيب ^(٦) إلى الوجوب ، وقد سئل عبد الله بن عمر عن الأضحية أواجبة هي أم لا ؟ فقال : (ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَضَحَى الْمُسْلِمُونَ) ^(٧) وأبى أن يجيب فيها

(١) انظر شرح فتح القدير لأبن الهمام ٦٧/٧ .

(٢) انظر روضة الطالبين للنووي ١٩٢/٣ .

(٣) الموطأ ٤٨٧/٢ .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) تقدم .

(٦) عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، أبو مروان ، الفقيه المشهور ، صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط من كبار العاشرة . مات سنة ٢٣٩ . ت ٥١٨/١ ، وانظر الديباج المذهب ٨/٢ ، وجذوة المقتبس ص ٢٦٣ - ٢٦٥ - ترتيب المدارك ٣٠/٣ - ٤٨ ، تذكرة الحفاظ ٥٣٧/٢ - ٥٣٨ ، بغية الوعاة ص ٣١٢ ، نفح الطيب ٣٣١/١ - ٣٣٢ ، ت ٣٩٠/٦ .

(٧) رواه الترمذي من طريق الحجاج بن أرطاة عن جبلة بن سحيم أن رجلاً سأل ابن عمر عن الأضحية أواجبة هي .. وقال الترمذي : حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة ولكنها سنة من سنن رسول الله ﷺ ، يُستحب أن يُعمل بها ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك . الترمذي ٩٢/٤ .

أقول : ورد في سنن الترمذي حسن صحيح ، وورد في الفتح قول الحافظ وللترمذي محسناً من طريق جبلة بن سحيم وساق الحديث ، فتح الباري ٣/١٠ ، وفي هذا دليل على إقرار الحافظ لتحسين الترمذي وعلى أن قوله في هذه النسخة حسن صحيح ليس بصحيح لأن الحجاج بن أرطاة ، أبو أرطاة الكوفي ، القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة مات سنة ١٤٥ م / ١٥٢ ، وقال في ت : قال ابن معين صدوق ليس بالقوي يدلس ، وقال أبو زرعة صدوق يدلس ، وكذا قال أبو حاتم وزاد عن الضعفاء ، وقال النسائي ليس بالقوي ، وقال ابن عدي إنما نقم الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره ربما أخطأ في بعض الروايات ، فأما أن يتعمد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه ، وقال يعقوب بن شيبه : واهي الحديث في حديثه اضطراب كثير وقال صدوق ، وقال الساجي : كان مدلساً صدوقاً سيء الحفظ ليس بحجة في الفروع ، وقال ابن خزيمة لا يحتج به . ت ١٦٩/٢ ، وانظر الضعفاء للعقيلي =

بنفي أو إثبات ، واستدل من نزع إلى الوجوب بما روى مسلم أن النبي ﷺ ، قال : « عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ أَصْحَاءٌ وَعَتِيرَةٌ فِي كُلِّ عَامٍ »^(١) ، والعتيرة هي المذبوحة في رجب . وتعلق من نفى الوجوب بحديث يرويه شعبة بن الحجاج عن مالك بن أنس ، رضي الله عنه ، خرجه مسلم : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَحْلِقْ شَعْرًا وَلَا يُقْلَمَنَّ ظِفْرًا حَتَّى يَنْحَرَ أَصْحَابُهُ »^(٢) . فعلق الأضحية بالإرادة والاختيار والواجبات لا تعلق بها لأنها ثبتت قسراً في الذمة ، والأصل براءة الذمة وفراغ الساحة ، وقد تعارضت أدلة الوجوب فلم يبق إلا فعل النبي ﷺ ، وهو محمول على الاستحباب ، وقد روى الدارقطني عن النبي ﷺ ، أنه قال : « ثَلَاثٌ هِيَ عَلَيَّ فَرَضٌ وَهِيَ لَكُمْ تَطَوُّعٌ » فذكر الأضحى^(٣) . وفي الصحيحين عن النبي ﷺ ، أنه كان (يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ سَمِينَيْنِ)^(٤) ، وقال أبو داود

٢٧٧/١ ، والكامل لابن عدي ٦٤١/٢ .

درجة الحديث : حسن لغيره .

(١) هذا الغزو لمسلم ليس بصحيح وإنما هو في سنن أبي داود ٢٢٦/٣ ، وقال : العتيرة منسوخة ، هذا خبر منسوخ ، والترمذي ٩٩/٤ وقال حسن غريب ، والنسائي ١٦٧/٧ ، وابن ماجه ١٠٤٥/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١١٦/١٣ ، والبيهقي ٢٦٠/٩ كلهم من طريق أبي رَمْلَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَلِيمٍ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ ، يَخْطُبُ يَوْمَ عَرَفَةَ قَالَ : عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَصْحَابَةٌ وَاجِبَةٌ وَعَتِيرَةٌ .

درجة الحديث : ضعيف لجهالة أبي رَمْلَةَ . قال الزيلعي قال عبد الحق إسناذه ضعيف ، قال ابن القطان وعلته الجهل بحال أبي رَمْلَةَ واسمه عامر فإنه لا يعرف إلا بهذا الحديث يرويه عن ابن عون . نصب الراية ٢١١/٤ ، وانظرت ت ٨٤/٥ ، الكاشف ٥٨/٢ وقد ضعف الحديث الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ٤٦٦/٢ ، وقال الحافظ استدلل من قال بالوجوب بما ورد في حديث مخفف . . ولا حجة فيه لأن الصيغة ليست صريحة في الوجوب المطلق فقد ذكر معها العتيرة وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية . فتح الباري ٤/١٠ .

(٢) مسلم في كتاب الأضاحي باب نهى من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً . من طريق سعيد بن المسيب عن أم سلمة ١٥٦٥/٣ ، وأبو داود ٢٢٨/٣ ، والترمذي ١٠٢/٤ ، والنسائي ٢١١/٧ ، وابن ماجه ١٠٥٢/٢ ، والدارقطني ٢٧٨/٤ .

(٣) سنن الدارقطني ٢٨٢/٤ ، والبيهقي ٢٦٤/٩ كلاهما من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس ، والحديث فيه جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ، أبو عبد الله الكوفي ، ضعيف رافضي من الخامسة . مات سنة ١٢٧ هـ وقيل سنة ١٣٢ هـ ، / دت ق . ت ١٢٣/١ ، وانظرت ت ٤٦/٢ ، والضعفاء للعقيلي ١٩١/١ ، والكامل لابن عدي ٥٣٧/٢ . وساق الحديث في ترجمته ، وقال الزيلعي : قال صاحب التنقيح وروي من طرق أخرى وهو ضعيف على كل حال . نصب الراية ٢٠٦/٤ .

درجة الحديث : ضعيف .

(٤) متفق عليه . البخاري في الأضاحي باب التكبير عند الذبح ١٣٣/٧ وفي باب أضحية النبي ﷺ ، بكبشين =

مُوجِبِينَ^(١) (٢). وروى مالك في الموطأ وغيره (ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَكْبِشُ أَقْرَنَ فَحْلٍ يَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَطَأُ فِي سَوَادٍ)^(٣)، وروى الترمذي وغيره (مَا عَمَلَ ابْنُ آدَمَ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَفْضَلَ مِنْ إِرَاقَةِ دَمٍ إِنَّهَا لَتَأْتِي بِقُرُونِهَا وَ/أَشْعَارِهَا وَأَطْلَافِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ فِي الْأَرْضِ)^(٤)، وقد روي عن النبي ﷺ، أنه قال (وَلَا فَرْعٍ وَلَا عَصَا وَلَا عَصِيْرَة)^(٥) رواه البخاري . وقال العلماء . العتيرة التي نهى عنها هي

أقرنين ١٣٣/٧ ، وفي باب من ذبح الأضاحي بيده ١٣١/٧ ، ومسلم في الأضاحي باب استحباب الضحية ١٥٥٦/٣ - ١٥٥٧/٣ كلاهما عن أنس .

(١) أي منزوعي الأنشين ، والوجاء : الخصاء . تهذيب السنن ١٠١/٤ .
(٢) رواه أبو داود عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ ، يَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ أَقْرَتَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مُوجِبَيْنِ . . أبو داود ٢٣١/٣ ، ورواه ابن ماجه ١٠٤٣/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٦٢/١٣ .

والحديث فيه أبو عيَّاش بن النعمان المصيري ، مقبول من الثالثة / دق . ت ٤٥٨/٢ ، وقال في ت ت ١٩٤/١٢ قال الحاكم أبو أحمد لا أعرف اسمه روى حديث جابر بن عبد الله في الأضحية . وقال الحافظ في التلخيص ١٥٨/٤ لا يعرف . وفيه أيضاً محمد بن إسحاق بن يسار وقد تقدم .
درجة الحديث : ضعيف .

(٣) مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو ضَحَّى مَرَّةً بِالْمَدِينَةِ قَالَ نَافِعٌ : فَأَمَرَنِي أَنْ أَشْتَرِيَ لَهُ كَبْشًا فَحِيلًا أَقْرَنَ ثُمَّ أَذْبَحَهُ يَوْمَ الْأَضْحَى فِي مُصَلًى النَّاسِ . . الموطأ ٤٨٣/٢ . وهذا كما ترى موقوف ، وقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، من حديث أبي سعيد ، قال : كان النبي ﷺ : « يُضَحِّي بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ يَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَأْكُلُ فِي سَوَادٍ وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ » أبو داود ٢٣١/٣ ، والترمذي ٨٥/٤ وقال : حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حفص بن غياث ، والنسائي ٢٢١/٧ ، وابن ماجه ١٠٤٦/٢ ، وله شاهد في صحيح مسلم في الأضاحي باب استحباب الأضحية من حديث عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنٍ يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ . . . مسلم ١٥٥٧/٣ .
درجة الحديث : صحيح .

(٤) سنن الترمذي ٨٣/٤ من طريق أبي المثنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وقال : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه . ورواه ابن ماجه ١٠٤٥/٢ ، وشرح السنة ٣٤٢/٤ والحديث فيه أبو المثنى الخزاعي اسمه سليمان بن يزيد ضعيف من السادسة / ت ق . ت ٤٦٩/٢ ، وقال في ت ت ٢٢١/١٢ قال أبو حاتم : منكر الحديث ليس بقوي ، وذكره ابن حبان في الثقات وفي الضعفاء وقال شيخ يخالف الثقات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار .
درجة الحديث : ضعيف .

(٥) متفق عليه . البخاري في العقيقة باب العتيرة ١١٠/٧ ، ومسلم في الأضاحي باب الفرع والعتيرة ١٥٦٤/٣ كلاهما عن أبي هريرة .

التي كانت تذبح للآلهة^(١) ، وقد روى أبو داود والنسائي أن النبي ﷺ ، قال ، وقد سئل عن ذبح الجاهلية : « أَذْبَحُوا فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ وَأَطْعَمُوهُ »^(٢) فالذي يتحصّل من هذا كله أنها سنة مؤكدة إذ تركها جماعة من الصحابة مع القدرة عليها مع عموم حالها واشتعار فعلها وتعلق قلوب الخلق بها ، ولو كانت واجبة لما تركها أحد منهم^(٣) .

باب ما يستحب من الضحايا

ولا استحباب فوق ما فعله النبي ، ﷺ ، ولا اختيار فوق اختياره ، وقد اختار الأقرن الكحيل المسود الأطراف ، كما اختار في الخيل (المبيض الأطراف)^(٤) . فأفضل الأضحية الكبش الأقرن الأسحل المسود الأطراف السمين ، وذلك أصح من رواية أبي داود والنسائي في الموجبين فإن الوجاء نقص ، وقد اختلف العلماء فيه ؛ فمن أغرب ما روي عن مالك ، رضي الله عنه (أَنَّ الْخَصِيَّ أَوْلَى مِنَ الْفَحْلِ)^(٥) . وقال علماؤنا : لأنه أسمن ، قلنا : ولكنه ليس بأكمل ، وقال مالك ، رضي الله عنه ، في المبسوط : الذكر والأنثى سواء ، يعني في الإجزاء فأما في الفضل فالذكر أفضل وأطيب .

« باب ما يُتَّقَى من الضحايا »

فيه حديث البراء المشهور (الْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ظَلْعُهَا وَالْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ

(١) قال الخطابي : العتيرة النسيكة التي تعتر أي : تذبح ، وكانوا يذبحونها في شهر رجب ويسمونها الرجبية . معالم السنن مع تهذيب السنن ٢٢٢/٤ .

(٢) أبو داود ٢٥٥/٣ ، والنسائي ١٦٩/٧ ، وابن ماجه ١٠٥٧/٢ - ١٠٥٨ ، والطحاوي في المشكل ٤٦٥/١ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١٣ / كلهم من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المليح قال قال نبیشه : نادى رجل رسول الله ﷺ ...

درجة الحديث : قال النووي : زواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة ، قال ابن المنذر وهو حديث صحيح . المجموع للنووي ٤٤٤/٨ .

(٣) نقل الشوكاني عن النووي أنه قال : من قال بسنيته أبو بكر وعمر وبلال وأبو مسعود البصري ، وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبي يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وداود وغيرهم ، نيل الأوطار ١٢٦/٥ .

(٤) تقدم .

(٥) لم أطلع على هذا الرأي لمالك في الموطأ ولا المدونة ، ويقول ابن عبد البر عند مالك فحول الضأن ثم خصيانها ثم إنائها ، ثم فحول المعز ثم خصيانها ثم إنائها ثم البقر والإبل . الكافي ٤٢١/١ .

مَرَضُهَا وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي (١)، وقد اختلف العلماء في هذا الحديث فقال ابن الجلاب (٢) والقاضي أبو الحسن (٣) بن القصار : هذه العيوب لا تجزىء في الضحايا وما سواها يجزىء وهذا قول غريب، ولا أعجب ممن يلحق بالأعيان الأربعة في الربا البر والشعير والتمر والملح كل مقتات ، ولا يلحق بهذه العيوب الأربعة كل عيب ؛ إذ يفهم من هذا الحديث أن المقصود منه السلامة من العيوب الظاهرة البيّنة دون اليسير الخفي ، وقد روى أبو داود وغيره عن عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٤) السَّلْمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (نَهَى أَنْ يُضْحَى بِالْمُصَفَّرَةِ وَالْمُتَأَصِّلَةِ وَالْبَحْقَاءِ وَالْمُشْبِعَةِ) (٥)، وفي حديث علي، رضي الله عنه قال:

(١) الموطأ ٤٨٢/٢ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يُنْقَى مِنَ الضَّحَايَا . . . وفي إسناده انقطاع ، وقد وصله أبو داود ٢٣٥/٣ - ٢٣٦ ، والترمذي ٨٦/٤ وقال : حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء والعمل على هذا عند أهل العلم ، والنسائي ٢١٤/٧ ، وابن ماجه ١٠٥٠/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٨٠/١٣ ، والحاكم ٢٢٣/٤ .

درجة الحديث : قال فيه الترمذي حسن صحيح ، وقال النووي في شرح المذهب حديث البراء ، رضي الله عنه ، صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد حسنة ، قال أحمد بن حنبل ما أحسنه من حديث ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، المجموع ٣٩٩/٨ .

(٢) هو عبيد الله بن الحسن أبو القاسم بن الجلاب ، ويقال ابن الحسين بن الحسن . تفقه بالأبهرى وغيره وله كتاب في مسائل الخلاف وكتاب التفرع في المذهب . توفي منصرفه من الحج سنة ٣٧٨ هـ ، الديباج ٤٦١/١ ، شجرة النور الزكية ٩٢/١ .

(٣) هو علي بن عمر المعروف بابن القصار ، تفقه بأبي بكر الأبهرى وله كتاب في مسائل الخلاف كبير لا أعرف لهم كتاباً في الخلاف أحسن منه . طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٩ ، الديباج ١٠٠/١ وفيه توفي سنة ٣٩٨ هـ ، ترتيب المدارك ٦٠٢/٤ ، شجرة النور ٩٢/١ .

(٤) اختلف في اسم أبيه وجزم الحافظ بأنه ابن عبد ؛ فقد قال عتبة بن عبد السلمي ، أبو الوليد صحابي شهير ، أول مشاهده قرظقة . مات ٨٧ هـ ويقال بعد ٩٠ ، وقد قارب المائة / دق . ت ٥/٢ ، وقال في الإصابة : قال البخاري ويقال ابن عبد الله ولا يصح ، وجزم ابن حبان بأن عتبة بن عبد الله السلمي أبو الوليد كان اسمه عتلة . . . ويقال نشبة . . . فغيره النبي ﷺ . . . إلى عتبة بن عبد . الإصابة ٤٥٤/٢ ت ٩٨/٧ . أقول : كل الكتب التي أخرجت الحديث قالوا عتبة بن عبد ، كما سيأتي .

(٥) أبو داود ٢٣٦/٣ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٧٨/١٣ - ٧٩ ، والحاكم في المستدرک ٢٢٥/٤ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه وفيه أبو حميد الرعيني مجهول من السادسة / د . ت ٤١٤/٢ ، وقال في ت : شامي روى عن يزيد ذي مصر وعنه ثور بن يزيد الحمصي . قلت : قال ابن حزم هو وشيخه مجهولان . ت ٧٩/١٢ وفيه أيضاً يزيد : ذو مضر ، بكسر الميم وسكون المهملة ، المقرائي ، بفتح الميم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ، الحمصي ، مقبول من الثالثة / د . ت ٣٧٣/٢ ، وقال في ت : ذكره ابن حبان في الثقات وقال : وقع في المحلى من طريق أبي جميل الرعيني عن أبي مضر بهذا الحديث فقال وهما مجهولان فصحّف ذي مصر . ت ٣٧٥/١١ . درجة الحديث : ضعيف .

(أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذْنَ وَلَا نَضْحِي بِخَرْقَاءٍ وَلَا بِشَرْقَاءٍ وَلَا مُقَابِلَةً وَلَا مُدَابِرَةً) ^(١) وقال فيه أيضاً (وَلَا بَعْضَاءَ الْقَرْنِ وَالْأُذْنَ) ^(٢). فالخرقاء : التي خرق أذنها . والشرقاء : المقطوعة الأذن ، والمقابلة : ما كان من ذلك أمام ، والمدابرة ما كان من خلف ، والعضباء المكسورة القرن ، والمصفرة المريضة ، والمستأصلة التي ذهب قرنها ، والبخفاء التي طمس عينها ، والمشيعا التي هزلت حتى تمشي في آخر الغنم . وفي هذا التفسير اختلاف كثير والإشارة إليه ما قلناه ، والعيوب إنما تكون في البدن كله فالمرض يجمعها ، أو في الأطراف وهي الرجل والذنب والأذن والقرن . فأما الرجل فقد وقع عليه النص في الحديث ، وأما العين فكذلك أيضاً ، وأما الأذن فما وقع في حديث علي وغيره فيها نقص الجمال ولا ينقص الطيب ولا القدر ، وأما القرن فلا اختلاف بين العلماء أن الأجم يجزىء لكن القرن زيادة جمال وقدّر بخلاف أن يكون كسيراً فإنه يذهب الجمال فيجزىء حينئذ ، فإن أدمى كان مرضاً لا يجزىء . وكذلك قال علماؤنا : وأما الذنب فإن نقص منه أقل من الثلث أجزأ ، فإن نقص منه الثلث ففي كتاب محمد ^(٣) النصف كثير ، فجاء من هذا أن الثلث قليل ، وعند ابن حبيب ^(٤) ، وأهل الرأي ^(٥) أن الثلث كثير ولا سيما

(١) أبو داود ٢٣٧/٣ ، والترمذي ٨٦/٤ وقال : حسن صحيح ، والنسائي ٢١٦/٧ ، وابن ماجه ١٠٥٠/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٧٧/١٣ ، والحاكم ٢٢٢/٤ وقال : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وشرح السنة ٣٣٧/٤ .

درجة الحديث : صححه الترمذي والحاكم والذهبي .

(٢) أبو داود ٢٣٨/٣ ، والترمذي ٩٠/٤ وقال : حسن صحيح ، والنسائي ٢١٧/٧ ، وابن ماجه ١٠٥١/٢ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٧٧/١٣ ، والحاكم في المستدرک ٢٢٤/٤ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

أقول : الحديث فيه جري تصغير جرو بن كليب السدوسي بصري عن علي بن ابي طالب مقبول من الثالثة/ ع ت ١٢٨/١ ، وقال في ت ت : قال ابن المديني : مجهول ما روى عنه غير قتادة ، وقال أبو حاتم : شيخ لا يحتج بحديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وثقه العجلي وصح حديثه ، الترمذي ت ٧٨/٢ .

درجة الحديث : ضعيف لا كما ذهب إليه الترمذي .

(٣) محمد بن المواز . تقدمت ترجمته .

(٤) تقدم

(٥) قال في مجمع الأنهر : وفي ذهاب النصف روايتان وتجوز إن ذهب أقل منه ، أي من النصف ، وقيل إن ذهب أكثر من الثلث لا تجوز . مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : ٥٢٠/٢ .

في أذنان غنم المشرق فإنها هي المقصودة من الحيوان ؛ إذ سمن الغنم كلها ، في تلك البلاد/، في أذنانها ، ولذتها في تلك الشحوم حتى ترى الشاة لا تستطيع المشي لعظم ذنبها . فهذا المعنى راعى العلماء الذنب وتكلموا عليه ، فأما بلادنا فلو عدم الذنب كله ما أثر إلا في الجمال خاصة . ووقع في الموطأ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (أَنَّهُ كَانَ يَتَّقِي فِي الضَّحَايَا وَالْبُدُنَ الَّتِي لَمْ تُسَنَّ)^(١) . وفي التأويلات أصبحها ما لم تبلغ السن الذي يجزىء في الأضحية ، وذلك الجذع من الضأن وهو ما دخل في السنة الثانية ، والثني من المعز وهو ما دخل في السنة الثالثة لقول النبي ﷺ ، لأبي بردة : « تُجْزِيكَ وَلَا تُجْزِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِكَ »^(٢) . وجاء في الحديث أنه ضحَّى^(٣) بعثود ، وولد الغنم ساعة ما يولد سخلة ثم يقوى فيكون بهيمة ثم يزداد فيكون جفراً ثم يستقل فيكون عتوداً .

وقت الأضحية :

من أعجب ما ورد في ذلك قول (ش) : إنه يجوز الذبح قبل صلاة الإمام^(٤) مع أن النص في ذلك من كل طريق وعند كل فريق ولو لم يكن إلا حديث أبي بردة ابن نيار قال له النبي ﷺ ، وقد ذبح قبل الصلاة : « تِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ » وأمره أن يعيد ، وكذلك القديم^(٥) ابن أشقر ، والأمر أقوى من ذلك وأشهر . فأما ماعدا اليوم الأول فإن العلماء اختلفوا في ذلك

(١) الموطأ ٤٨٢/٢ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ (يَتَّقِي مِنَ الضَّحَايَا وَالْبُدُنِ الَّتِي لَمْ تُسَنَّ) .
درجة الأثر : صحيح .

(٢) متفق عليه . البخاري في العيد باب التكبير للعيد ٢٤/٢ ، وفي باب سنة العيدين لأهل الإسلام ٢٠/٢ ، وفي باب الأكل يوم النحر ٢١/٢ ، وفي باب الخطبة بعد العيد ٢٣/٢ وغير ذلك ، ومسلم في الأضاحي باب وقتها ١٥٥٢/٢ - ١٥٥٤ بعدة روايات عن البراء بن عازب .

(٣) متفق عليه . البخاري في الشركة باب قسمة الغنم والعدل فيها ١٨٤/٣ ، وفي الأضاحي باب أضحية النبي ﷺ ، بكشين قرنين ١٣١/٧ ، ومسلم في الأضاحي باب سن الأضحية ١٥٥٦/٣ كلاهما من حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، أَعْطَاهُ غَنَمًا يُقْسِمُهَا عَلَى صَحَائِيهِ ضَحَايَا فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : ضَحُّ أَنْتَ بِهِ .

(٤) انظر المجموع للنووي ٣٨٩/٨ .

(٥) في (ك) و(م) و(و) (ص) : تقويم من اشقر ، والعبارة غير واضحة ولدي ولم أجد في الصحابة من يقارب هذا إلا قرة بن اشتر الجذامي ثم الضبابي الغفاري . ذكره ابن إسحاق فيمن كان مع زيد بن حارثة في غزوة =

اختلافاً كثيراً ؛ فمنهم من قال : لا تذبح في اليوم الثاني إلا وقت الذبح في اليوم الأول ، ومنهم من قال : يذبح بعد طلوع الفجر ، واختاره أصبغ^(١) . والأول عندي أولى لأن اليوم الثاني لاحق للأول في صفته فيلحق به في وقته ، ومنهم من قال لا تجزئ الأضحية ولا الهدي ليلاً ، واختاره^(٢) مالك ، رضي الله عنه . وروى ابن القصار^(٣) عنه أنه يجزئ وينبغي هذا الخلاف على قوله تعالى : ﴿ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾^(٤) . ونحن ممن يقول : إن الأيام لفظ ينطلق على الليل^(٥) والنهار ولكن جرت السنة بالذبح نهاراً ، وقال أشهب^(٦) : يجزئ بالليل الهدي دون الأضحية لأن الله ذكر في الهدي الأيام ، وهي مشتملة على الليل والنهار كافة كما تقدم ، وجرى العمل في الأضحية بذبحها نهاراً ، وخذوا من هذا نكته بديعة وذلك أن كل قربة تكون مختصة بالمتقرب فهي جائزة ليلاً ونهاراً وأفضلها الليل ، وكل قربة تتعدى إلى الغير ، وخصوصاً الصدقة ، فإنها لا تفعل ليلاً إنما تفعل نهاراً حيث ينتشر المحتاج ولو لم يكن في ذلك إلا قصة أصحاب الجنة ﴿ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ * وَلَا يَسْتَنْوُونَ ﴾^(٧) .

الشركة في الضحايا :

ذكر مالك رضي الله عنه في الباب حديث جابر بن عبد الله في الاشتراك في ذلك^(٨)

بني جذام ، من أرض جشمى . وذكر أيضاً فيمن أسلم من بني الضبيب ، وذكر أنه قاتل الرهط الذين خرجوا على دحية الكلبي وكان فيهم النعمان بن أبي جمال فرماه قرة فأصاب ركبتة وقال : خذها وأنا ابن لبيش . قال الرشاطي : ضبط عن ابن إسحاق بالضاد والزاي المعجمتين ، وذكره ابن حبان بالصاد والراء المهملتين . الإصابة ٣/٣٣٢ .

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) قال النووي : مذهبنا جواز الذبح ليلاً ونهاراً في هذ الأيام . لكن يكره ليلاً . وبه قال أبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور والجمهور وهو الأصح عن أحمد ، وقال مالك : لا يجزئ الذبح ليلاً بل يكون شاة لحم وهي رواية عن أحمد ، المجموع ٨/٣٩١ ، وانظر أحكام القرآن للرازي ١/١٧٦ ، وأحكام القرآن للشارح ١/١٤٠ ، مختصر ابن كثير ١/١٨٣ ، وبداية المجتهد ١/٤٣٧ .

(٣) تقدم .

(٤) كذا ورد في جميع النسخ والصواب ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ البقرة آية ٢٠٣ .

(٥) انظر الأحكام له ١/١٤١ .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) سورة القلم آية ١٧ - ١٨ .

(٨) الموطأ ٢/٤٨٦ ، ولفظه عنه قال (نَحْرَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبُدْنَةَ عَنْ سَبْعَةِ وَالْبَقَرَةَ عَنْ =

وهو محمول على التطوع^(١) إلا أن يكونوا أهل بيت فإن الشاة الواحدة تجزي عنهم ألا ترى إلى قول النبي ﷺ : (عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ أَضْحَاةٌ)^(٢) وإلى حديث أبي أيوب : «كُنَّا نُضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ»^(٣) ، واشترك أهل البيت في ذلك رخصة ورفق ؛ فأما اشتراك الأجانب فلا يكون في إقامة السنن وإنما يكون في النوافل وقد روى مسلم عن جابر (نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ نِسَائِهِ وَذَبَحَ)^(٤) وإنما فعل ذلك إما بأن أدخلهم في أهل البيت وهم منه ، وإما بأنه كان في التطوع لا في الفرائض والسنن ، وإنما يكون الذبح عن الموجود لا عن المعدم والحمل في حيز العدم حتى يثبت وجوده بالولادة إلا أنه إن ولد في اليوم الثالث شرعت له الأضحية لأنه زمانها^(٥) ، فأما إذا كان في البطن فلا يذكر في أهل البيت ولا يفرد بضحية عنهم^(٦) .

حديث : (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، قَدْ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثِ)^(٧) ، ثم

سَبْعَةٍ) ، ورواه مسلم في الحج باب الاشتراك في الهدي .. ٩٥٥/٢ ، وأبو داود ٢٤٠/٣ ، والنسائي ٢٢٢/٧ من طريق أخرى عن عطاء عن جابر قال : كُنَّا يَتَمَتَّعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَبَحُ الْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَنَشْرَكَ فِيهَا ، وسنده صحيح ، أي حديث النسائي .

(١) تقدم .

(٢) الموطأ ٤٨٦/٢ ، والترمذي ٣١/٣ وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه ١٠٥١/٢ ، والبيهقي ٢٦٨/٩ من طريق عمارة بن عبد الله بن صياد عن عطاء بن يسار أخبره أن أبا أيوب .
درجة الحديث : صححه الترمذي .

(٣) مسلم في الحج باب حجة النبي ﷺ ٨٨٦/٢ ، وأبو داود ٤٥٥/٢ . وابن ماجه ١٠٢٢/٢ .

(٤) أما الذبح فقد ورد في رواية أخرى عن جابر بلفظ : كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَبَحُ الْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ نَشْرَكَ فِيهَا .. مسلم في الأضاحي باب الاشتراك في الهدي ، ٩٥٦/٢ ، وفي رواية أخرى عن جابر قال : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةَ يَوْمِ النَّحْرِ .

(٥) قال الباجي : قال ابن حبيب : مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ وَقَدْ ضَحَّى أَوْ لَمْ يَضَحْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَضْحِيَ عَنْهُ . قال : ووجه ذلك أن وقت لزوم الأضحية هو وقت أدائها ، وهو إلى غروب الشمس من آخر ثاني أيام التشريق ، فمن ولدَ له مَوْلُودٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، أَوْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، ثَبِتَ فِي حَقِّهِ حُكْمُ الْأَضْحِيَةِ . المنتقى ١٠٠/٣ .

(٦) قال الباجي : لم يَضَحْ عما في بطن المرأة لأنه ليس له حكم الحي حتى يستهل صارخاً بعد الولادة ، ألا ترى أنه لا يرث ولا يورث ولا يحكم له بحكم الوصية والأضحية من أحكام الحي ؟ .. المنتقى ١٠٠/٣ .

(٧) الموطأ ٤٨٤/٢ ، ومسلم في الأضاحي باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة في أول الإسلام ، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء ١٥٦٢/٣ ، وأحمد أنظر الفتح الرباني ١٠٦/١٣ ، كلهم من حديث جابر بن عبد الله .

قال ، ﷺ : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ عَلَيْكُمْ فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَأَدْخِرُوا ^(١) ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الْاِتِّبَازِ فَاتَّبِعُوا وَكُلْ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزُورُوهَا وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا ^(٢) / » وهذا آيّن ما يكون من النسخ وأوضحه لاجتماع شروط النسخ الخمسة فيه ^(٣) .

واختلف علماؤنا في قوله : (وَتَصَدَّقُوا) هل هو واجب أو مستحب ؟؟ فمنهم من قال : إنه واجب لأنه أمر بقرية ، ومنهم من قال : إنه مستحب وهو الصحيح لأن النبي ، ﷺ ، كان نهاهم من أجل المحتاجين فلما زالت الحاجة زال الحكم ، وهو الوجوب بالصدقة ، وبقي الاستحباب في أهل التصديق على حاله ^(٤) ، وقد روى الترمذي عن علي ، رضي الله عنه ، أنه قال : « أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ أَصْحِيَ عَنْهُ » ^(٥) ، فعلى هذا يُستحب للرجل أن يضحى عن وليّه في وقت الأضحى ، كما يستحب أن يحج عنه في وقت الحج ، وأن يتصدق عنه في كل وقت ؛ فإن منفعة فعل الحي عن الميت تصل إليه باتفاق من الأمة ، وإن كان في تفصيل ذلك اختلاف ، والصحيح عندي أنه يصل إليه كل عمل ^(٦) ، وبالله التوفيق .

(١) مسلم من حديث عائشة تحت الترجمة السابقة ١٥٦١/٣ ، وأحمد أنظر الفتح الرباني ١٠١/١٣ - ١٠٢ ، والموطأ ٤٨٤/٢ - ٤٨٥ .

(٢) أما قوله ونهيتكم عن الاتباز الى آخره فهذا من حديث أبي سعيد الخدري .. الموطأ ٤٨٥/٢ ، والبخاري في كتاب المغازي باب حدثني خليفة ٦٨/٥ - ٦٩ وفي الأضاحي باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ويتزود منها ٨٩/٧ ، والنسائي ٢٣٣/٧ - ٢٣٤ .

(٣) أنظر الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٥٥ - ١٥٨ .

(٤) قال الباجي : أما قوله : (قَتَصَدَّقُوا) فعلى الاستحباب دون الوجوب ، قاله القاضي أبو محمد لأنه لا خلاف اليوم بين الفقهاء في ذلك . المنتقى ٩٤/٣ .

(٥) الترمذي ٨٤/٤ وقال : غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك ، وأبو داود ٢٢٨/٣ ، وأحمد في المسند . انظر الفتح الرباني ١١٠/١٣ ، ورواه عبد الله في زوائده على أبيه . الفتح الرباني ١٠٩/١٣ وكلهم من طريق شريك عن أبي الحسناء عن الحكم عن علي ، وأبو الحسناء مجهول . قال الترمذي : قال محمد (يعني البخاري) قال علي بن المديني : وقد رواه غير شريك قلت له أبو الحسناء ما اسمه فلم يعرفه ، قال مسلم اسمه الحسن . الترمذي ٨٥/٤ ، وقال الحافظ قيل اسمه الحسن وقيل الحسين مجهول ت ٤١٢/٢ ، وانظرت ت ٧٤/١٢ - ٧٥ ، وقال الدولابي في الكنى ، حدثنا العباس بن محمد عن يحيى ابن معين قال أبو الحسناء روى عن شريك والحسن بن صالح ، كوفي الكنى ص ١٥١ ، وقال الهيثمي أبو الحسناء لا يعرف ، روى عنه شريك ، مجمع الزوائد ٢٣/٤ وقال الشارح في العارضة ٢٩٠/٦ مجهول . درجة الحديث : ضعيف .

(٦) قال الترمذي : رخص بعض أهل العلم أن يضحى عن الميت ولم ير بعضهم أن يضحى عنه ، وقال عبد الله ابن المبارك : أحب إلي أن يتصدق عنه ولا يضحى عنه ، وإن ضحى فلا يأكل منها شيئاً ويتصدق بها =

باب العقيقة

قال مالك ، رضي الله عنه : سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ : (لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ ^(١)) وَكَانَتْ كَرِهَ الْأَسْمَ) ، وأدخل مالك ، رضي الله عنه ، هذا الحديث مقطوعاً مجهولاً . وفي صحيح البخاري أن النبي ، ﷺ ، قال : « مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرِقُوا عَنْهُ دَمًا وَامْيطُوا عَنْهُ الْأَذَى » ^(٢) ، وقال النبي ، ﷺ ، في العقيقة : « عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُتَكَافِئَتَانِ

كلها . سنن الترمذي ٨٥/٤ .

وقال الشارح : الصدقة والأضحية سواء في الأجر عن الميت ، وإنما قال : لا يأكل منها شيئاً لأن الذبائح لم يتقرب بها عن نفسه وإنما تقرب بها عن غيره فلم يجز له أن يأكل من حق الغير شيئاً ، عارضة الأحوذى ٢٩٠/٦ - ٢٩١ .

(١) الموطأ ٥٠٠/٢ عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ : (لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ وَكَانَتْ كَرِهَ الْأَسْمَ .) قال ابن عبد البر : ولا أعلم معنى هذا الحديث روي عن النبي ، ﷺ ، إلا من هذا الوجه ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود والنسائي . شرح الزرقاني ٩٧/٣ ، ورواه أبو داود من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قَالَ : سُبِّلَ النَّبِيُّ ، ﷺ ، عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ : لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْعُقُوقَ . . أبو داود ٢٦٢/٣ ، والنسائي ١٦٢/٧ - ١٦٣ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١١٢/١٣ - ١١٤ مطولاً ، وعبد الرزاق في المصنف ٣٣٠/٤ .

درجة الحديث : قال فيه الشيخ البنا : سنده جيد ، وقال الشيخ ناصر : إسناده حسن ، مشكاة المصابيح ١٢٠٩/٢ ، وكذلك شعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة ٢٦٤/١١ .

(٢) البخاري في العقيقة باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة ١٠٩/٧ من حديث سلمان بن عامر الضبي معلقاً ، وأبو داود من طريق حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي قال . . أبو داود ٢٦١/٣ ، والترمذي ٩٧/٤ من نفس الطريق ومن طريق أخرى عن عبد الرزاق عن ابن عينة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي ، ﷺ ، مثله ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي من طريق حماد بن سلمة قال : حدثنا أيوب وحبيب ويونس وقتادة عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر الضبي . . النسائي ١٦٤/٧ ، والحاكم ٢٣٨/٤ ، وابن ماجه ١٠٥٦/٢ ، من طريق هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر . . ومن نفس الطريق رواه عبد الرزاق في المصنف ٣٢٩/٤ ، ومن طريق عطاء عن ابن عون وسعيد عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر ، ورواه أحمد انظر الفتح الرباني ١٢٢/١٣ .

قلت : فهذه طرق كثيرة عن جماعة من الثقات ورواه عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر مرفوعاً وابن =

وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُدْمَى»^(١) . قال العلماء : قوله : (يُدْمَى) من تصحيف قتادة ، وإنما هو (يُسَمَّى)^(٢) لأنه ثبت عن النبي ، ﷺ ، أنه قال : «وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى» والأذى من تلطيخ الدم . وفي الصحيحين أنه جيء بابن أبي طلحة إلى النبي ، ﷺ ، فسماه وحنَّكه^(٣) ، ولم يذكر عقيقة ، وقد روى النسائي أن النبي ، ﷺ :

سيرين ثقة لا يسأل عنه فالسند صحيح . وقال الحافظ بعد أن ساق طرقه : وبالجملته فهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً .

والحديث مرفوع لا يضره رواية من وقفه : فتح الباري ٥٩٢/٩ وصححه أيضاً البغوي في شرح السنة ٢٦٣/١١ .

(١) أبو داود ٢٥٩/٣ من طريق همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن رسول الله ، ﷺ ، قال : كُلْ غَلَامٍ رَهِيْنَةً بِعَقِيْقَةٍ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُدْمَى . . وقال : وهو وهم من همام وإنما قالوا : يُسَمَّى ، فقال همام : يدْمى ، ورواه الترمذي ١٠١/٤ والنسائي ١٦٦/٧ وقالوا : يسمى بدل يدْمى ، وابن ماجه ١٠٥٦/٢ مثل رواية النسائي ، وأحمد ٧/٥ - ٨ وقال : قال بهز في حديثه : ويدْمى ويسمى و ١٧/٥ وفيه ويسمى ، وقال همام في حديثه : وراجعناه ويدْمى ، قال همام : فكان قتادة يصحف الدم فيقول إذا ذبح العقيقة تؤخذ صوفه فتستقبل أوداج الذبيحة ثم توضع على يافوخ الصبي إذا سال غسل رأسه ثم حلق بعد . المسند ١٨/٥ ، والحاكم في المستدرک ٢٣٧/٤ وقال الذهبي : صحيح ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٩٩/٩ .

(٢) قال أبو داود : وهذا وهم من همام ويدْمى وقال : خولف همام في هذا الكلام وهو وهم من همام وإنما قالوا يُسَمَّى فقال همام يدْمى ، قال أبو داود : وليس يؤخذ بهذا ، وقال الحافظ : تعليقاً على كلام أبي داود ، قلت : يدل على أنه ضبطها أن في رواية بهز عنه ذكر الأمرين التدمية والتسمية ، وفيه أنهم سألوا قتادة عن هيئة التدمية فذكرها لهم فكيف يكون تحريفاً من التسمية وهو يضبط أنه سأل عن كيفية التدمية . تلخيص الحبير ١٤٦/٤ ، وقال ابن حزم في المحلى في قول أبي داود وهو وهم من همام قال : بل وهم أبو داود لأن هماماً ثبت ، وبين أنهم سألوا قتادة عن صفة التدمية المذكورة فوصفها لهم . المحلى ٥٢٥/٧ وقال ابن عبد البر: يحتمل همام في هذا الذي انفرد به فإن كان حفظه فهو منسوخ . نقلاً عن الفتح الرباني ١٢٨/١٣ .

درجة الحديث : صححه الترمذي والذهبي وعبد الحق كما في التلخيص ١٤٦/٤ ، وقال الحافظ : وأعلل بعضهم الحديث بأنه من رواية الحسن عن سمرة وهو مدلس ، لكن روى البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيقة من سمرة كأنه عنى هذا . التلخيص ١٤٦/٤ .

(٣) متفق عليه . البخاري في العقيقة باب تسمية المولود غداة يولد : ١٠٩/٧ ، ومسلم في كتاب الآداب باب استحباب تحنيك المولود وحمله إلى صالح يحنَّكه وجواز تسميته يوم ولادته ١٦٩٠/٣ كلاهما من حديث أنس .

(عَنْ عَنِ الْحَسَنِ بِكَشٍ) (١)، وروى الترمذي أنه أَدَنَ في أُذنه حين وُلِدَ (٢)، وقال : هذا حديث صحيح فصارت تلك سنة ، ولقد فعلتها بأولادي والله يهب الهدى . وثبت أن النبي ، ﷺ ، أمر فاطمة بحلق شعر رأس بنيتها وأن تتصدق بزنته فضة (٣) ، (وَكَاَنَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَحْلِقُ رَأْسَ الْمَوْلُودِ وَتَلْطُخُهُ بِالْدِّمِ فَشَرَعَ النَّبِيُّ ، ﷺ ، التَّصَلُّقَ بِزَنْتِهِ فَضَّةً) ، وقال العلماء : يُلَطَّخُ بالخلوق رأسه (٤) ، وقال علماؤنا ، رحمة الله عليهم : العقيدة أخت

(١) هكذا في جميع النسخ ، وهو يوافق رواية أبي داود ٢٦١/٣ - ٢٦٢ وفيه كبشاً - كبشاً ، ورواية النسائي بكشين ، كبشين ١٦٦/٧ ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٩٩/٩ مثل رواية أبي داود كلهم من حديث ابن عباس ، وقال الحافظ : صححه عبد الحق وابن دقيق العيد . التلخيص ١٤٧/٤ ، وصححه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٣٧٩/٤ ونقل ذلك عن عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الكبرى له . وصححه أيضاً في تعليقه على المشكاة ١٢٠٨/٢ .

(٢) سنن الترمذي ٩٧/٤ وقال : حسن صحيح ، ورواه أبو داود ٣٣٣/٥ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١٣٣/١٣ ، والبيهقي ٣٠٥/٩ ، وعبد الرزاق في المصنف ٣٣٦/٤ ، وشرح السنة ٢٧٣/١١ كلهم عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال : رأيت رسول الله ، ﷺ . . . والحديث فيه عاصم بن عبيد الله بن عاصم ابن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، ضعيف من الرابعة . مات في أول دولة بني العباس سنة ١٣٢ ، ت ٣٨٤/١ ، وقال في ت : قال يعقوب بن شيبه ، وأبو حاتم والبخاري : منكر الحديث ت ت ٤٦/٥ ، وقال في التلخيص بعد سياقه لهذا الحديث ومداره على عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف . التلخيص ١٩٣/٤ ، وكذا قال الذهبي في تعقيبه على الحاكم في المستدرک ١٧٩/٣ حيث قال : صحيح الإسناد ، فقال : قلت عاصم ضعيف وحسنه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٤٠٠/٤ . درجة الحديث : والراجح ضعفه .

(٣) الترمذي ٩٩/٤ من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد ابن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب وقال حسن غريب ، وإسناده ليس بمتصل ، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب . والحاكم ٢٣٧/٤ من نفس الطريق ، ورواه مالك في الموطأ ٥٠١/٢ مرسلأ ، وكذلك أبو داود في المراسيل ص ٤١ كلاهما عن جعفر بن محمد عن أبيه ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٩٩/٩ وقال في رواية أخرى : عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه . السنن الكبرى ٣٠٤/٩ ، ومن طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحسين عن أبي رافع ، وقد قال الشيخ ناصر عن الرواية الأخيرة للبيهقي : قلت : وهذا إسناد حسن لولا أن شريكاً ، وهو ابن عبد الله القاضي ، سيء الحفظ لكنه لم يفرد به فقد تابعه عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمد بن عقيل به عند أحمد ٣٩٢/٦ وقال : قلت : وهذه متابعة قوية من عبيد الله هذا وهو الرقي ، ثقة محتج به في الصحيحين فثبت الحديث . إرواء الغليل ٤٠٣/٤ ، ورواية الترمذي المتقدمة التي حسنّها وفيها محمد بن إسحاق عن علي بن وهب مدلس ، كما أن فيها انقطاعاً لأن محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علياً ، كما قال الترمذي وابن حجر في ت ت ٣٥٠/٩ ، ولعل من حسنه بناء على كثرة طرقه وعندني أنه حسن لغيره .

(٤) أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة قال : سَمِعْتُ أَبِي بَرِيدَةَ يَقُولُ : كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وَلِدَ لِأَحَدٍ غُلَامٌ دَبَّحَ =

الأضحية في الصفة والجنس والسلامة ، لكن قال مالك ، رضي الله عنه : إنما يكون رأس واحد عن الذكر والأنثى لا يفضل في ذلك الذكر^(١) وتسكر عظامها خلافاً لما كانت تقوله الجاهلية إنها لا يكسر لها عظم^(٢) ، وتكلمنا يوماً بالمسجد الأقصى مع شيخنا أبي بكر الفهري^(٣) فقال : إذا ذبح الرجل أضحيته يوم الأضحى^(٤) فعقّ بها عن ولده لم تجزّه ؛ لأن المقصود^(٥) في الأضحية إراقة الدم وقد وقع موقعه والمقصود من الوليمة إقامة السنّة بالأكل وقد وجد ذلك الفعل .

شَاةٌ وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنُلَطِّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ . أبو داود ٢٦٤/٣ ، ورواه النسائي بلفظ عق عن الحسن والحسين ١٦٤/٧ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١٢٢/١٣ ، أقول : الحديث فيه علي بن الحسين بن واقد المروزي صدوق ، يهيم من العاشرة . مات سنة ٢٢١ بخ حق ع . ت ٣٥/٢ .

وقال في ت ت : قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال النسائي : ليس به بأس ووثقه ابن حبان ت ت ٣٠٨/٧ ، كما أن فيه الحسين بن واقد المروزي ، أبو عبد الله القاضي ، ثقة له أوهام من السابعة . مات سنة ١٥٥ ويقال ١٥٧/خت م ع . ت ١٨٠/١ ، وانظرت ت ٣٧٣/٢ .

درجة الحديث : صححه الحافظ في التلخيص ١٦٢/٤ ولعله نظر إلى طرقة المتعددة .

(١) قال ابن رشد : قال مالك : يعق عن الذكر والأنثى بشاة ، وقال الشافعي وأبو ثور وداود وأحمد : يعق عن الجارية شاة وعن الغلام شاتان . بداية المجتهد ٣٧١/١ .

(٢) وقال ابن رشد : استحب كسر عظامها لما كانوا في الجاهلية يقطعونها من المفاصل ، بداية المجتهد ٣٧٢/١ .

(٣) تقدم .

(٤) في (م) أيعق بها عن ولده .

(٥) في (ك) زيادة (مِنْ الْعَقِيقَةِ إِرَاقَةُ الدَّمِ كَمَا هُوَ فِي الْأَضْحِيَةِ فَأَمَّا لَوْ ذَبَحَ أُضْحِيَّتَهُ يَوْمَ النُّحْرِ وَأَقَامَ بِهَا سُنَّةَ

الْوَلِيمَةِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ أَجْزَأُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ) .

القول في الأشربة

اتفق العلماء على حِلِّ الأشربة بأجمعها إلا ما كان مسكراً أو كان في شربه ضرر .
حرّم الله تعالى الخمر في محكم كتابه ، وروى مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ « سئل
أَيْتَدَاوَى بِالْخَمْرِ قَالَ : إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهَا دَاءٌ »^(١) ، واختلف في الخمر هل تطلق على
كل شراب مسكر أو مختص بما يعصر من العنب^(٢) وحده ؟؟ وإني لأعجب ممن قال ذلك
من الفقهاء^(٣) ، ومن سلك من علماء من مضى مع أن الصحابة ، رضي الله عنهم ، لما
حرّمت عليهم الخمر أراقوها وكسروا دنائهم . ويادروا إلى امتثال الأمر فيها مع أنهم لم يكن
عندهم بالمدينة عصير عنب وإنما كان جميعه نبيذ تمر ، وقد روى المصنفون عن النعمان بن
بشير أن النبي ﷺ قال : « إِنَّ مِنْ الْعِنَبِ خَمْراً ، وَإِنَّ مِنْ / الزَّيْبِ خَمْراً ، وَإِنَّ مِنَ الْبُرِّ
خَمْراً ، وَإِنَّ مِنَ الشَّعِيرِ خَمْراً ، وَإِنَّ مِنَ الْعَسَلِ خَمْراً ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ »^(٤) . وفي

(١) مسلم في كتاب الأشربة باب تحريم التدوي بالخمير ١٥٧٣/٣ من حديث علقمة ابن وائل عن أبيه
واثل الحضرمي أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي ﷺ ، عن الخمر فنهاه .

(٢) في (ك) و (م) الزبيب .

(٣) هذا مذهب أهل العراق أبو حنيفة وغيره ، قالوا : المحرم من سائر الأنبيذة المسكرة هو السُّكَّر نفسه لا
العين ، بداية المجتهد ٣٧١/١ ، وانظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٨٨/١٠ ، وأحكام القرآن
للجصاص ١٨٥/٢ وقد بالغ في الانتصار لمذهبه جداً كما بالغ الشارح في الأحكام ١١٥٣/٣ في الرد
على الأحناف .

(٤) أبو داود ٨٣/٤ ، والترمذي ٢٩٧/٤ وقال : غريب ، وابن ماجه ١١٢١/٢ ، وأحمد في المسند ٢٦٧/٤ ،
وفي مسنده : إبراهيم بن المهاجر البجلي الكوفي صدوق لين الحديث من الخامسة / م ع . ت ٤٤/١ ،
وقال في ت ت : قال أحمد : لا بأس به ، وقال يحيى القطان : لم يكون بالقوي ، وقال العجلي : جائز
الحديث ، وقال النسائي : ليس بالقوي في الحديث ، وقال ابن عدي : حديثه يكتب ، ووثقه ابن سعد ،
وقال الدارقطني : ضعفه ، وقال الساجي : صدوق . ت ١٦٧/١ ، الكامل ٢١٦/١ ، المجروحين
٢٢/١ .

أقول : الحديث له شواهد يتقوى بها منها حديث ابن عمر عند الشيخين البخاري ١٣٧/٧ ومسلم
٢٣٢٢/٤ ، قال : نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : العنب والتمر والحنطة والشعير والعسل
والخمر ما خامر العقل .

درجة الحديث : حسن بشواهد .

الصحيح أن عمر ، رضي الله عنه ، قاله وكان يشيد به على المنبر^(١) ، والتنبيه به قد وقع في القرآن عليه بحيث لا يخفى على ذي لبّ حاضر ، ولا قلب سليم ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾^(٢) الآية .

وقد لعن رسول الله ﷺ ، في الخمر عشرة : الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة إليه وشاهدها^(٣) .

وفي الصحيح المشهور أن النبي ﷺ (سُئِلَ عَنِ الْبَتَعِ وَهُوَ نَبِيذٌ يُصْنَعُ مِنْ عَسَلٍ فَقَالَ كُلُّ شَرَابٍ أُسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ)^(٤) .

فأجاب ﷺ على الجنس لا على القدر . سمعت عن بعض العلماء من أصحاب أبي حنيفة إنه قال : لو جعل السيف على رأسي أن أشرب النبيذ ما شربته ، ولو جعل السيف على رأسي أن أحرمة ما حرمته لأن أصحاب النبي ﷺ ، قد شربوه . وهذا القول لا يصح ؛ ما شربه قط أحد منهم إنما الذي ثبت عن النبي ﷺ ، أنه كان ينبذ له فيشرب ، فإذا تغير سقاه

أقول : علق المنذري على هذا الحديث بقوله : حديث النعمان تصريح من النبي ، ﷺ ، بما قاله عمر ، رضي الله عنه ، وأخبر عنه من كون الخمر من هذه الأشياء ، وليس معناه أن الخمر لا يكون إلا من هذه الخمسة بأعيانها ، وإنما جرى ذكرها خصوصاً لكونها معهودة في ذلك الزمان ؛ فكل ما كان في معناها من ذرة وسلت ولب وثمره وعصارة شجرة فحكمه حكمها ، مختصر المنذري ، لسنن أبي داود ٢٦٢/٥ .

(١) البخاري في الأشربة باب الخمر من العنب ١٣٦/٧ .

(٢) سورة المائدة آية ٩١ .

(٣) أبو داود ٨٢/٤ ، وابن ماجه ١١٢١/٢ - ١١٢٢ وزادوا : أكل ثمنها . والحديث فيه عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي ، أمير الأندلس ، مقبول من الثالثة ، استشهد سنة ١١٥/د ق . ت ٤٤٨/١ .

وقال في ت ٢١٧/٦ : قال ابن معين : لا أعرفه ، وقال ابن عدي : إذا لم يعرف ابن معين الرجل فهو مجهول ولا يعتمد على معرفة غيره ، قال الحافظ : هذا الرجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب ، وذكره ابن خلقون في الثقات وانظر الكاشف ١٧٣/٢ ، والكمال ١٦٠٦/٤ وفيه أيضاً أبو طحمة ، بضم أوله وسكون المهملة ، شامي سكن مصر وكان مولى عمر بن عبد العزيز ، يقال اسمه هلال ، مقبول من الرابعة ولم يثبت أن مكحولاً رماه بالكذب/ د س ق ت ٤٤٠/٢ .

وقال في ت ت : أبو علقمة مولى بني أمية عن ابن عمر في لعن الخمر وعنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز . . كذا في رواية اللؤلؤي ، والصواب عن أبي طحمة ت ١٧٤/١٢ .

درجة الحديث : قال الحافظ : صححه ابن السكن ، تلخيص الحبير ٨١/٤ ، وعندي أنه ضعيف لما تقدم ولكن ضعفه ينجر .

(٤) متفق عليه . البخاري في الأشربة باب الخمر من العسل وهو البتع ١٣٧/٧ ، ومسلم في الأشربة باب بيان . . « إِنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَإِنْ كُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » ١٥٨٥/٣ و ١٥٨٦ ، وأبو داود ٨٨/٤ ، والترمذي ٢٩١/٤ ، والنسائي ٢٩٨/٨ ، وابن ماجه ١١٢٣/٢ ، والموطأ ٨٤٥/٢ . كلهم عن عائشة .

الخدم^(١) ، يريد تغير طعمه ، ولم يبلغ حد الإسكار . ويدخل في لعن النبي ﷺ ، بايع الخمر من باع عنباً ممن^(٢) يعلم أنه يعصره خمرأ ما لم يكن ذمياً . فإن كان ذمياً فإن العلماء اختلفوا فيه لاختلافهم في مخاطبتهم بتحريم الخمر وفي مسائل المساقاة من الكتاب^(٣) ، ولا بأس بمساقاة الذمي في الكرم إذا أمنت أن يعصره خمرأ ولو لم تكن عنده محرمة عليهم ما منعت من مساقاته . .

نكتة : كان النبي ﷺ ، قد نهى عن الانتباز في بعض الظروف التي يسرع إليها الإسكار ، ثم نسخ ذلك فأجاز الانتباز في كل إناء ولا تشربوا مسكراً^(٤) ، وهذا رد نص على (ح) وما تعلق به علماؤنا من الحديث بأن ما أسكر كثيره فقليله حرام^(٥) ليس بصحيح فليترك وليعول على ما سبق من الدلائل . .

القول في الخليطين : ثبت عن النبي ﷺ ، النهي عنها مطلقاً ومقيداً كالبسر والربط

(١) مسلم في كتاب الأشربة باب إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصير مسكراً ١٥٨٩/٣ ، وشرح السنة ٣٦٤/١١ كلاهما من حديث ابن عباس .

(٢) في (ك) و(م) زيادة : من مسلم .

(٣) المراد به المدونة .

(٤) ورد في صحيح مسلم في كتاب الأشربة باب النهي عن الانتباز في المزقة والدباء والحتم والنقير وبيان أنه منسوخ ١٥٨٥/٣ من حديث بريدة عن أبيه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ فَأَشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ غَيْرِ أَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا . .

قال الحافظ في فتح الباري ٥٨/١٠ : قال الحازمي : قوله ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ ظروف الأدم والجرار غير المزقة واستمر ما عداها على المنع ، ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة « نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ إِلَّا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ فَأَشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ غَيْرِ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا » . قال : وطريق الجمع أن يقال : لما وقع النهي عاماً شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الأدم ، ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك ، فرخص لهم في الظروف كلها .

(٥) أبو داود ٨٧/٤ ، والترمذي ٢٩٢/٤ وقال حسن غريب ، وابن ماجه ١١٢٥/٢ كلهم من حديث داود بن بكر عن محمد بن المنكدر عن جابر ، وابن حبان من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر ، موارد الظمان ص ٣٣٦ .

أقول : الحديث فيه داود بن بكر بن أبي الفرات الأشجعي مولا هم المدني ، صدوق من السابعة / دت ق ، ت ٢٣١/١ ، وقال في ت ت وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم شيخ لا بأس به ليس بالمتين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني يعتبر به . ت ١٨٠/٣ .

درجة الحديث : ضعفه الشارح هنا وفي العارضة ٥٧/٨ ، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ، وعندي أنه حسن . .

جميعاً ، والتمر والزبيب جميعاً^(١) ، وما أشبه ذلك ، وهذه مسألة ما علمت لها وجهاً إلى الآن . فإنه إن كان المحرم الإسكار فدعه يخلط ما شاء ويشربه في الحال ، فاما غير ذلك فليس فيه إلا الإنقاع حتى أني قد رويت في ذلك مسألتين غريبتين :

الأولى : أن ابن القاسم^(٢) قال : لا يجوز أن ينبذ البسر^(٣) المذنب والرطب^(٤) ، وهو الذي يرى الإرتطاب في ذنبه وصدق لأنه من باب الخليطين .

الثانية : أن محمد بن عبد الحكم^(٥) أجرى النهي في الخليطين على عمومهم حتى منع منها في شراب الطيب^(٦) ، وهذا جمود عظيم على الألفاظ .

فصل الحد فيها : كان النبي ﷺ (يَجْلِدُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ^(٧) وَالثِّيَابِ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ وَلَا تَقْدِيرٍ) ، إلا أن الصحابة ، رضي الله عنهم ، قدروها بالأربعين ، واستمرت الحالة على ذلك خلافة أبي بكر ، رضي الله عنه ، فلما تتابع الناس في زمن عمر ، رضي الله عنه ، استشار في حد الخمر ، فقال له علي ، رضي الله عنه : (إِذَا سَكِرَ هَذِي وَإِذَا

(١) الموطأ ٨٤٤/٢ (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعاً وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعاً .) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة . تنوير الحوالك ٥٦/٢ ، وانظر المصنف ٢١٦/٩ .

ورواه الشيخان من طريق أبي جريج أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَقُولُ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ ، أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّهْوِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ . . البخاري في الأشربة باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كانا مسكرين ١٤٠/٧ ، ومسلم في الأشربة باب كراهية إنباذ التمر والزبيب مخلوطين ١٥٧٤/٣ .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) البسر : التمر قبل إرطابه . ترتيب القاموس ٢٧٠/١ .

(٤) أرطب النخل : حان أوان رطبه . ترتيب القاموس ٣٥٠/٢ .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) نقله الحافظ في الفتح وعزاه لابن عبد الحكم ناقلاً عن الشارح . فتح الباري ٦٩/١٠ ، وقال الأبي : وقد أبعد من أصحابنا من منع الخلط بينهما في التخليل ، وهذا إنما يليق بمذهب من لا يعال ، ويلزمه أن يمنع خلط العسل باللبن وشراب الورد والبنفسج . شرح الأبي على مسلم ٣١٦/٥ .

(٧) متفق عليه . البخاري في الحدود باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ١٣٢/٨ ، ومسلم في الحدود باب حد الخمر ١٣٣١/٣ كلاهما من حديث أنس أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَزْبَعَيْنَ ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَدَنَا النَّاسُ إِلَى الرَّيْفِ وَالْقَرْيَ قَالَ : مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخَفِ الْحُدُودِ ، قَالَ : فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ . لفظ مسلم .

هَذَى أَفْتَرَى فَأَجْلِدْهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي (١) . . فكان هذا اتفاقاً من الصحابة ، رضي الله عنهم ، على اتفاق الأحكام بالقياس ، ثم جلد علي ، رضي الله عنه ، الوليد بن عقبة (٢) ، في زمن عثمان ، أربعين (٣) ، ثم استقرت الحال عند استواء الأمر لمعاوية ، رضي الله عنه ، على ثمانين ، قال بذلك (م) و (ح) (٤) ، وقال (ش) (٥) : الحكم في ذلك إلى الإمام ما قَدَّر في زمن النبي ﷺ ، وحكم به أبو بكر ، وهو محجوج بإجماع الصحابة في زمن معاوية لا سيما بانهماك الناس اليوم فيها فلو/ أمكنت الزيادة على ثمانين لكانوا أهلها .

(١) الموطأ ٨٤٢/٢ مَالِك عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ الدَّيْلِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ . . ومن طريق مالك رواه الشافعي في مسنده ٩٠/٢ ، قال الحافظ : وهو منقطع لأن ثوراً لم يلحق عمر بلا خلاف ، لكن وصله النسائي في الكبرى ، والحاكم ٣٧٥/٤ من وجه آخر عن أيوب عن عكرمة لم يذكر ابن عباس وفي صحته نظر لما ثبت في الصحيحين عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : أَخَفَّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ . ولا يقال يحتمل أن يكون عبد الرحمن وعلي أشارا بذلك جميعاً لما ثبت في صحيح مسلم ، وذكر الحديث وقال : فلو كان هو المشير بالثمانين ما أضافها إلى عمر ولم يعمل بها ، لكن يمكن أن يقال إنه قال لعمر بجتهاد ثم تغير اجتهاده ، تلخيص الحبير ٧٥/٤ ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة . المصنف ٣٧٨/٧ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢١/٨ عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ، والدارقطني من طريق يحيى بن فليح حدثني ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس ١٦٦/٣ ، والحديث فيه يحيى بن فليح . نقل الحافظ عن ابن حزم إنه مجهول ، نقل ذلك الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٤٧/٨ ولم أطلع له على ترجمة .
درجة الحديث : ضعيف .

(٢) الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، أبان بن أبي عمرو ، ذكوان بن أمية بن عبد شمس من مسلمة الفتح ، وأمه أروى أم عثمان بن عفان . تجريد أسماء الصحابة ١٢٩/٢ والإصابة ٦٣٧/٣ .
(٣) روى مسلم في الحدود باب حد الخمر من طريق حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذَرِ ، أَبُو سَاسَانَ ، قال : شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ وَأَنِّي بِالْوَلِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ : أُرِيدُكُمْ ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَيَّأُ فَقَالَ عُثْمَانُ : إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأُ حَتَّى شَرِبَهَا ، فَقَالَ : يَا عَلِيُّ قُمْ فَأَجْلِدْهُ . . . مسلم ١٣٣١/٣ ، وأبو داود ٦٢٢/٤ ، وابن ماجه ٨٥٨/٢ ، والبيهقي ٣١٨/٨ ، وأحمد ١٤٤/١ - ١٤٥ .

(٤) هكذا عزاها أيضاً لهما الباجي في المتقى ١٤٤/٣ ، وانظر شرح السنة ٣٣٣/١٠ .

(٥) انظر شرح النووي على مسلم ٢١٧/١١ ، وشرح السنة ٣٣٣/١٠ .

توحيد

قال رسول الله ﷺ: « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حَرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ »^(١) ، قال علماؤنا ، رحمة الله عليهم : قد ثبت بالدلائل القاطعة دخول العصاة الجنة بعد الاقتصاص منهم بالعذاب والمغفرة ، ومن دخل الجنة لم يمتنع عليه منها نعيم ؛ فيكون معنى قوله « حَرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ » في الوقت الذي يجد فيه الظمأ ويطلب الراحة عند العذاب ، أو عند انتظار المغفرة ، وذلك مبسوط في موضعه^(٢).

(١) الموطأ ٨٤٦/٢ والخاري في كتاب الأشربة باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ١٣٥/٧ ، ومسلم في كتاب الأشربة باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يتب منها ١٥٨٨/٣ ، كلاهما من طريق مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حَرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ » .

(٢) نقل الحافظ عن الخطابي والبخاري قولهما : لا يدخل الجنة لأن الخمر شراب أهل الجنة ، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة ، وقال : قال ابن عبد البر : هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة لأن الله تعالى أخبر أن في الجنة أنهار خمر لذة للشاربين وأنهم لا يصدعون عنها ولا ينزفون ، فلو دخلها وقد علم أن فيها خمرأ ، أو أنه حرّمها عقوبة له ، لزم وقوع الهم والحزن في الجنة ولا هم فيها ولا حزن ، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة ولا أنه حرّمها عقوبة له لم يكن عليه في فقدها ألم ؛ فلماذا قال بعض من تقدم إنه لا يدخلها أصلاً ، وهو مذهب غير مرضي ، ويحمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها إلا إن عفا الله عنه ، كما في بقية الكبائر وفي المشيئة . فعلى هذا فمعنى الحديث جزاؤه في الآخرة أن يحرمها لحرمانه دخول الجنة إلا أن عفا الله عنه . . . وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمرأ ولا تشتهيها نفسه وإن علم بوجودها فيها . . . فتح الباري ٣٢/١٠ .

كتاب الأيمان والندور

النذر هو التزام في الذمة (بالقول) ^(١) لما لا يلزم من القرب بإجماع من الأمة ، ويلزم بالنية عند علمائنا خاصة ^(٢) دون غيرهم من العلماء ، والعمدة في ذلك أن الالتزام إنما يكون بالعقد في القلب والقول في النفس . فما يخص به المرء ولا يتعداه إلى غيره يلزمه ذلك فيه ، وإنما يحتاج إلى القول أو الكتاب فيما يتعلق بسواه ويدور بينه وبين غيره ، وهذا أصل لا تزعمه الاعتراضات لأنه من أوضح الدلالات ، وعليه عول مالك ، رضي الله عنه ، حين قال فيمن التزم الطلاق بقلبه إنه يلزمه ، قال كما يكون مؤمناً بقلبه ^(٣) وكافراً بقلبه ، ومن عده من أصحابه لم يرو عنه خلاف هذا ؛ فإن ابن القاسم ^(٤) قد قال من غير خلاف إذا قال الرجل لزوجته أسقني ماء ونوى الطلاق يلزمه ، وليس هذا اللفظ بصريح ولا كناية ولا مجاز ولا حقيقة ؛ فكأنه يلزمه ما عقد بقلبه ولا يبالي عن لفظه ، وبهذا تنتظم الروايات والأصل فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب فهو تنبيه جلي قال الله تعالى ﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ ^(٥).

وأما السنة فذلك بنص عائشة عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ » ^(٦) أخرجه البخاري وغيره ، وحديث أم سعد المتفق عليه :

(١) في (م) زيادة ليست في بقية النسخ .

(٢) انظر بداية المجتهد ٤٢٢/١ .

(٣) انظر مقدمات ابن رشد ٥٦/٢ ، وقال ابن عبد البر : من اعتقد بقلبه الطلاق ولم ينطق به لسانه فليس بشيء ، هذا هو الأشهر عند مالك ، وقد روي عنه أنه يلزمه الطلاق إذا نواه بقلبه كما يكفر بقلبه وإن لم ينطق به لسانه ، والأول أصح في النظر وطريق الأثر لقول النبي ﷺ : « تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسَّوَسَتْ بِهِ نَفْسُهَا مَا لَمْ يُنْطَقْ بِهِ لِسَانٌ أَوْ تَعَمَّلَهُ يَدٌ » ، الكافي ٥٧٧/٢ .

(٤) تقدم .

(٥) سورة الإنسان آية ٧ .

(٦) الموطأ ٤٧٦/٢ والبخاري في الأيمان والندور باب النذر في الطاعة ١١٩/٨ ، وشرح السنة ٢١/١٠ .

قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا ذَنْبٌ نَذَرْتُ وَلَمْ تَقْضِهِ ، قَالَ : إِقْضِهِ عَنْهَا)^(١) ، فأمره بقضائه من جهة البر بها لا من جهة الوجوب عليه فيها . وحديث عمر بن الخطاب أيضاً المتفق عليه : قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَالَ لَهُ : أَوْفِ بِنَذْرِكَ »^(٢) ، ونذر الكافر لا يلزم ، ولكن رأى عمر ، رضي الله عنه ، أن يلتزم في الإسلام مثل ما كان التزم في الجاهلية كفارة له ، فقال له النبي ﷺ « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » يعني الثاني ليس الأول .

وحديث عمرو بن شعيب أيضاً بديع في الباب وهي طريقة في الحديث صحيحة لا ينبغي لأحد منكم أن يستحقرها مهما صح الطريق إليها ، وقد صححها الدارقطني ويكفيك في صحتها تخريج مالك ، رضي الله عنه ، في الموطأ لها ، وهو ما روى عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ أَمْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَتْ : (إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِيكَ بِالْدَّفِّ فَقَالَ لَهَا : أَوْفِ بِنَذْرِكَ)^(٣) . أوجب أمرها بذلك وأما اجتماع

(١) البخاري في الإيمان والنذور باب من مات وعليه نذر ١٧٧/٨ ، ومسلم في النذر باب الأمر بقضاء النذر ١٢٦٠/٣ - وأبو داود ٦٠٣/٣ - ٦٠٤ ، وشرح السنة ٣٨/١٠ كلهم من حديث آبن عباسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ فُتُوِّفَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ فَأَفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا فَكَانَتْ سُنَّةً بَعْدَ .

(٢) متفق عليه . البخاري في الاعتكاف باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم ٤٥/٣ ، ومسلم في الإيمان باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ٢٧٧/٣ ، كلاهما من حديث ابن عمر .

(٣) أبو داود ٦٠٦/٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧٧/١٠ كلاهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أما ما ذكر الشارح من تخريج مالك له فلم أطلع عليه في الموطأ . ولم أطلع على تصحيح الدارقطني له في السنن .

درجة الحديث : عندي أنه حسن وله شاهد من حديث بريدة قال : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْدَّفِّ وَأَتَغَيَّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِنَّ كُنْتُ نَذَرْتُ فَأَضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا ، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَأَلْقَتْ الدَّفَّ تَحْتَ إِسْتِهَا ثُمَّ قَعَدَتْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ إِنِّي كُنْتُ جَالِسًا وَهِيَ تَضْرِبُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ فَلَمَّا دَخَلَتْ أَنْتَ يَا عُمَرُ أَلْقَتْ الدَّفَّ . سنن الترمذي ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ وقال حسن صحيح غريب ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٢٨٩ ، ٥٣٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧٧/١٠ ، وأحمد في المسند ٣٥٣/٥ - =

الأمة فلا خلاف بينهم في وجوب الوفاء به ، كما لا خلاف بينهم في كراهية التزامه ، لما ثبت عن النبي ، ﷺ ، في الحديث الصحيح أنه قال : « إِنَّ النَّذْرَ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ »^(١) . والنذر على ضربين : مطلق ومقيّد ، والمطلق على ضربين : مفسّر ومبهم . فالمفسر مثل أن يقول عليّ صوم أو صلاة أو صدقة .

وأما المبهم : فمثل أن تقول عليّ نذر ، وهذا يجزئ فيه كفارة يمين لما روي عن النبي ، ﷺ ، أنه قال : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ »^(٢) ، معناه في المبهم . وأما المقيّد / ففيه

٣٥٦ ، والحديث وإن كان الشارح صحّح رواية عمرو بن شعيب له فإن خاتمة الحفاظ الحفاظ ابن حجر ذهب إلى غير ذلك ؛ فقد قال : هو صدوق من الخامسة . مات سنة ١١٨ / زع ٧٢/٢ / وقال في ت بعد أقوال النقاد فيه ضعفه ناس مطلقاً ووثقه الجمهور ، وضّعّف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب ، ومن ضعفه فمحمول على روايته عن أبيه عن جده ، فأما روايته عن أبيه فربما دلّس ما في الصحيفة بلفظ عن ، فإذا قال حدثني أبي فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة . . وأما رواية أبيه من جده فإنما يعني بها الجد الأعلى دعوى بلا دليل ، بل نصّ الأئمة على أنه يحتمل الجد الأعلى والأوسط والأعلى ولا يصح حديثه إذا صرح بأنه عبد الله ، وقد صرح شعيب بسماحه من عبد الله ت ٥١/٨ .

درجة الحديث : حسنه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٢١٤/٨ ، وعبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٥٥٠/١١ ، وانظر الوضع في الحديث ٨٨/٢ .

(١) متفق عليه . البخاري في الأيمان والنذور باب الوفاء بالنذر ١٧٦/٨ ، وفي القدر ١٥٥/٨ ، ومسلم في كتاب النذر باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً ١٢٦١/٣ ، وأبو داود ٥٩١/٣ ، والنسائي ١٥٧/٧ - ١٦ .
(٢) أبو داود ٥٩٥/٣ - ٥٩٦ ، والترمذي ١٠٣/٤ - ١٠٤ ، والنسائي ٢٧/٧ - وابن ماجه ٦٨٦/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٦٩/١٠ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ١٨٦/١٤ - ١٨٧ ، والطحاوي في معاني الآثار ١٣٠/٣ كلهم من رواية سليمان ابن بلال عن موسى بن عقبة ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة .

أقول : الحديث فيه سليمان بن أرقم البصري ، أبو معاذ ، ضعيف من السابعة / د ت س . ت ٣٢١/١ ، وقال في ت ت ، قال أبو داود وأبو حاتم والترمذي وابن خراش وغير واحد : متروك الحديث ، وكذا قال أبو أحمد والدارقطني ، وقال مسلم في الكنى : منكر الحديث . ت ت ١٦٩/٤ ، وقال النسائي في السنن ٢٧/٧ : منكر الحديث ، وقال الحفاظ : لم يسمع الزهري هذا الحديث من أبي سلمة . . ونقل عن النووي في الروضة قوله : حديث ضعيف باتفاق المحذّنين ، وقال : قلت : قد صحّحه الطحاوي وابن السكن فأين الاتفاق . تلخيص الحبير ١٩٤/٤ ، وقال الشيخ ناصر : لم ينفرد سليمان بن أرقم بروايته عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة ، فقد قال الطيالسي في مسنده : حدثنا حرب بن شداد عن يحيى ابن أبي كثيره ، وقال : وهذا إسناد ظاهر الصحة : إرواء الغليل ٢١٦/٨ - ٢١٧ ، وانظر مسند الطيالسي ص ٢٠٨ .

درجة الحديث : صحّحه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٢١٤/٨ ، بالإضافة إلى من ذكرهم الحفاظ ، ولعل ذلك بالنظر إلى الطرق المتعددة والله أعلم .

في المذاهب تفسير طويل أشده نذر اللجاج والغضب ، وهو عند مالك ، رضي الله عنه ، لازم بما فسّره على أي حالة كان^(١) ، والأصل في ذلك عنده عمومات النذر الواردة من غير تخصيص بحال ولا صفة وبه قال (ح)^(٢) وغيره . وقال (ش) في اختلاف كثير له : تجزئ فيه كفارة يمين^(٣) لأنه من باب الأيمان حين لم يقصد به القرية وإنما قصد الإقدام والامتناع بالتزام ما علق به الوجهين ، وهذا ضعيف ، فإن قصد القرية فيه لا يخفى ، وإن كان قصد ، كما قال ، تأكيد الإقدام وتأكيد الامتناع فإنما قصده لمعظم شاق عليه خلافه ، فإذا قال : بالله ، وأكد باسمه الكريم فقد شرعت في ذلك الكفارة ، وإذا عيّن هو المخرج فقد لزمه الوفاء به ، وكذلك قال علماؤنا : إذا التزم صدقة في نذر اللجاج أو ابتداء إلا أن يكون صدقة بجميع المال فلا يخلو أن يكون ماله معيناً في عرض أو عقار فيلزمه الصدقة بجميعه في المشهور^(٤) ، وإن قال : مالي صدقة ، قالوا : يلزمه الثلث^(٥) ، وهل يؤمر أو يجبر فيها روايتان الصحيح^(٦) الأمر دون القضاء والجبر ، والأصل في ذلك أن كعب بن مالك^(٧) وأبا لبابة^(٨) حين تابا عرضا على النبي ، ﷺ ، أن ينخلعا من مالهما صدقة لله تعالى كفارة لما

(١) قال الباجي : يلزم النذر على وجه اللجاج والغضب ، المنتقى ٢٢٩/٣ .

(٢) قال ابن هبيرة : قال أبو حنيفة : يلزمه الوفاء بما قاله ، ولا يجزيه الكفارة ، والرواية الأخرى يجزيه في ذلك كله كفارة يمين . . الإفصاح ٣٤٠/٢ .

(٣) وقال البغوي : وإليه ذهب الشافعي في أصح أقواله . شرح البسطة ٣٦/١٠ .

(٤) انظر المنتقى ٢٦١/٣ .

(٥) انظر المنتقى ٢٦٠/٣ ، وفتح الباري ٥٧٣/١١ .

(٦) قال ابن القاسم : يجبر على إخراجه ما لم يكن ذلك على وجه اليمين . . وقال أشهب : إنما يجبر إذا جعل ذلك لرجل معين . المنتقى ٢٦٣/٣ .

(٧) وقد أخرج البخاري قصة كعب في كتاب الوصايا باب إذا تصدّق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دابته فهو جائز ٧/٤ ، وفي الأيمان والنذور باب من أهدى ماله على وجه النذر والتوبة ١١٩/٨ ، ومسلم في التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه ٢١٢٠/٤ ، وأبو داود ٦١٤/٣ كلهم من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب .

(٨) أما قصة أبي لبابة فقد أخرجها مالك في الموطأ ٤٨١/٢ بلاغاً عن ابن شهاب أنه بلغه أن أبا لبابة . . ورواه أبو داود ٦١٣/٣ - ٦١٤ من طريق الزهري قال أخبرني ابن كعب بن مالك قال كان أبو لبابة . فذكر معناه والقصة لابي لبابة .

وأحمد أنظر الفتح الرباني ١٨٣/٩ ، ورواية أحمد من طريق ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن الحسين بن السائب بن أبي لبابة أخبر أن أبا لبابة . . قال . . وأخرجه أيضاً البغوي في شرح السنة ٣٧/١٠ ، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ١٠٢٥/٢ .

أُتِيَاهُ مِنْ مَخَافَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ وَقَالَ يُجْزِيكَ الثُّلُثُ » وَأَخَذَ مِنْ عَمْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، نِصْفَ مَالِهِ حِينَ أَتَاهُ بِهِ ، وَأَخَذَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَمِيعَ مَالِهِ ^(١) ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ الْمَرَاتِبِ فِي الْيَقِينِ وَتَعَلُّقِ الْبَالِ بِالْمَالِ ، فَجَعَلَ عِلْمَاؤُنَا أَقْلَ الْمَرَاتِبِ أَصْلًا فِي الْخَلْقِ وَمُصْلَحَةً لَهُمْ وَهُوَ الثُّلُثُ ^(٢) ، كَمَا جَعَلُوا فِي النَّذْرِ الْمَطْلُوقِ حَسَبَ مَا سَبَقَ كِفَارَةُ يَمِينٍ ^(٣) ، وَإِنْ كَانَ عُلَمَاءُ الزَّهْدِ يَرَوْنَ الْخُرُوجَ عَنْ جَمِيعِ الْمَالِ فِي الْوَفَاءِ ^(٤) بِهِ ، وَلِذَلِكَ نَذَرْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَلَّا تَكَلَّمَ ابْنُ الزُّبَيْرِ ثُمَّ شَفَعَ فِيهِ ^(٥) فَكَلِمَتَهُ فَأَعْتَقَتْ بِنَذْرِهَا الْمَطْلُوقِ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً وَكَانَتْ تَبْكِي مَا يَخْلُصُهَا مِنْ نَذْرِهَا ^(٦) .

نذر المشي :

المشي عمل من الأعمال ، وقد يكون طاعة ، وقد يكون معصية ، فإذا نذر مشي معصية فليستغفر الله تعالى وليتب إليه ، وإذا نذر مشي طاعة فقد قال النبي ﷺ : « لَا

درجة الحديث : صححه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة وشعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة ٢٧/١٠ .

(١) أبو داود ٣١٢/٢ - ٣١٣ ، والترمذي ٦١٤/٥ - ٦١٥ وقال : حسن صحيح ، والدارمي ٣٩٢/١ كلهم من حديث زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَقُولُ : أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَوْمًا أَنْ أَتَصَدَّقَ قَوَافِقَ ذَلِكَ مَالًا عِنْدِي فَقُلْتُ : الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟ قُلْتُ : وَنِلَّهُ قَالَ : وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟ قَالَ : أَبْقَيْتُ لَهُمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، قُلْتُ : لَا أَسْأَلُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا .

درجة الحديث : صححه الترمذي وأقره المنذري في مختصره ٢٥٥/٢ .

(٢) انظر المتقي ٢٦٠/٣ .

(٣) تقدم .

(٤) هذا الوصف يطلقه الشارح على الصوفية دائماً .

(٥) في (ك) و (م) به .

(٦) البخاري في الأدب باب الهجرة ، وقول النبي ﷺ : لَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ ١٨/٨ مِنْ طَرِيقِ عَوْنِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الطُّفَيْلِ ، وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ ، وَهُوَ ابْنُ أُخِي عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، لَأَمَمًا ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ فِي بَيْعٍ أَوْ عَطَاءٍ أَعْطَتْهُ عَائِشَةُ : وَاللَّهِ لَتَنْتَهِيَ عَائِشَةُ أَوْ لَأَخْجُرَنَّ عَلَيْهَا ...

تَشُدُّ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِي هَذَا وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى^(١) ، هذا بقوله ، وكان يأتي (قُبَاءَ كُلِّ سَبْتٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا)^(٢) . فإذا نذر الإنسان طاعة في المساجد الثلاثة لزمه إتيانها ، ولا يلزم إتيان مسجد قباء لأن القول قد قضى على الفعل ، وتبين أن ذلك الفعل كان مخصوصاً . قال علماؤنا : إنما كان ذلك تشديداً للعهد وتأنيساً لأهله ، ومن أغرب ما قال علماؤنا : إن من نذر المشي إلى الصفا والمروة وعرفة ومنى لا يلزمه^(٣) ، وإن كانت مواضع قرب فرائض ونوافل ، ولعلمهم تعلّقوا بذلك إلى قوله « ثَلَاثَةَ مَسَاجِدَ » فعين المسجدية . قال علماؤنا : فيأتي المسجد حاجباً أو معتمراً . ومعنى هذا إذا قلنا إن مكة لا تدخل إلا بالإحرام^(٤) على المشهور ، وإن قلنا على الرواية الأخرى : إن مكة تدخل لغير إحرام فلا يخلو أن ينوي هو صلاةً أو حجاً أو عمرة ؛ فإن نوى حجاً أو عمرة لزمه الإحرام ودخل هو حاجباً ، وإن نوى الصلاة دخل مصلياً ، وإن أطلق اللفظ ولم تكن له نية ، فإن قلنا : إن اليمين محمولة على العرف ، وهو المشهور ، لزمه أن يدخلها حاجباً أو معتمراً لأن ذلك هو العرف وإن لم يلتفت إلى العرف في اليمين على الرواية الأخرى دخل إلى المسجد كيف شاء . . هذا الباب مذهبنا وقد خالفنا جماعة من العلماء فقالوا : إن المشي لا يلزم لأن القرية إنما هي في قصده لا في صفة القصد ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾^(٥) ، وأمر النبي ﷺ ، بالصدقة ونهى عن المثالة وقال : « إِنَّ الْمَثَالَهَ / أَنْ يَنْذِرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحِجَّ

(١) متفق عليه من حديث أبي سعيد . . وفيه : لَا تَشُدُّ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي هَذَا . البخاري في الصوم باب الصوم يوم النحر ٥٦/٣ ، ومسلم في الحج باب سفر المرأة في حج وغيره ٩٧٦/٢ ، ورواه مسلم في الحج أيضاً باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ١٠١٤/٢ من حديث أبي هريرة .

(٢) متفق عليه ، البخاري في التطوع باب مسجد قباء ، وفي باب من أتى قباء ٤/٢ ، ومسلم في كتاب الحج باب فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه وزيارته ١٠١٦/٢ ، كلاهما عن ابن عمر .

(٣) هكذا قال ابن عبد البر وزاد : وقيل يلزمه الحج أو العمرة إلا أن يريد تلك المواضع بأعيانها . الكافي ٤٥٨/١ .

(٤) قال ابن عبد البر : لا يجوز لغير المكي أن يدخل مكة حلالاً ، وأقل ما عليه في دخولها عمرة إلا أن يكون من أهل القرى المجاورة لها ، المترددين بالحطب والفاكهة إليها ، الكافي ٣٨١/١ . قلت : المسألة خلافية بين العلماء ، انظر تفصيل ذلك في المغني ٣٥٣/٣ .

(٥) سورة الحج آية ٢٧ .

مَاشِيًا»^(١) فمن نذر أن يحج ماشياً فليهد هدياً وليركب . ومخرج هذا الحديث عزيز الوجود ما رويناها إلا من طريق واحدة ولا يصح والله أعلم ، وكيف يصح وقد قال الله عز وجل : ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾^(٢) ، ولو كان مثله ما ذكره في معرض العبادة . ولعل معناه إذا نذر وهو عاجز كما روى مسلم عن عقبه بن عامر وقال : (إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً فَقَالَ النَّبِيُّ ، ﷺ : لَتَمْشِ وَتَرْكَبَ)^(٣) ، وفي الترمذي والنسائي وأبي داود : « تَخْتِمِرُ وَتَرْكَبُ وَتَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ »^(٤) . انفرد أبو داود بقوله : تَرْكَبُ وَتَهْدِي بُذْنَةً^(٥) ، وإذا كان عاجزاً فالنذر معصية وعليه بَوْبٌ^(٦) مالك ، رضي الله عنه ، وأدخل حديث أبي إسرائيل^(٧) نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي ، ﷺ : « مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ

(١) أبو داود ١٢٠/٣ ولفظه : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَحُتُّنَا عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَانَا عَنْ الْمَثَلَةِ . والدارمي ٣٩٠/١ ، وأحمد وزاد . وان من المثلة أن ينذر الرجل أن يحج ماشياً فليهد هدياً وليركب ٤٢٩/٤ ، والحاكم وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وكذا قال الذهبي ، المستدرک ٣٠٥/٤ كلهم من حديث عمران بن حصين ، وفي رواية أبي داود هياج بن عمران بن فصیل ، بفتح الفاء وكسر المهملة ، التميمي البصري مقبول من الثالثة / د ، ٣٢٥/٢ ، وقال في ت ت : قال علي بن المديني : مجهول ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ٨٩/١١ ، وقد قال الذهبي : قال علي ابن المديني : مجهول وصلح . ميزان الاعتدال ٣١٨/٤ .

أقول : الحديث وإن كان ضعيفاً عند أبي داود بسبب هياج فقد تابعه في عمران بن حصين ، الحسن بن أبي الحسن ولعل الشارح نظر إلى رواية أبي داود .

درجة الحديث : قال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح ، مجمع الزوائد ١٨٩/٤ ، وصححه أيضاً السيوطي في الجامع الصغير مع فيض التقدير ٣٢١/٦ ، والحاكم والذهبي .

(٢) سورة الحج آية ٢٧ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الحج باب من نذر المشي إلى الكعبة ١٨/٣ ، ومسلم في كتاب النذر باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ١٢٦٤/٣ .

(٤) أبو داود ٥٩٦/٣ - ٥٩٧ ، والترمذي ١١٦/٤ ، والنسائي ١٩/٧ .

(٥) الذي في سنن أبي داود ٥٩٨/٣ من حديث ابن عباس (وَتَهْدِي هَدْيًا) قال الحافظ : ووهم من نسب إليه (أي أبي داود) أنه أخرج هذا الحديث بلفظ (وَتَهْدِي بُذْنَةً) فتح الباري ٥٨٩/١١ .

(٦) ٤٧٥/٢ فقال : ما لا يجوز من النذر في معصية الله .

(٧) أبو إسرائيل الأنصاري ، أو الجشمي ، المدني ، روى عنه طاوس وله صحبة . تجريد اسماء الصحابة ١٥٨/٢ ، والإصابة ١٢/٧ ، الفتح ٥٩١/١١ .

وَلَيْسْتَ ظِلٌّ وَلَيْجَلِسَ وَلَيْتَمَ صَوْمُهُ»^(١) فأما القيام والضحي فلم يكن قط طاعة ولا شرعاً ، وأما الصمت فقد كان شرعاً لمن كان قبلنا فنسخ في ملتنا .

وأما الصيام فإنه بقي مشروعاً لازماً يلزمه الوفاء به ، وقد قال مالك ، رضي الله عنه ، في الموطأ (إِذَا نَذَرَ مَا لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ فَلَا يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَفَاءُ بِمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَعْمَلْ مَا قَدَرَ)^(٢) ، المعنى : وما عجز عنه فالأمر فيه إلى الله تعالى وهذا صحيح كما لو قال : لله تعالى علي أن أصوم الدهر ، أو أصلي الزمان ، فإنه لا يلزمه . والذي عندي في ذلك أن ما كان من هذه الأعمال التي التزمها ، والنذور التي عينها ، لا يقطع به في معاشه ولا في صحته فإنه يلزمه ، وما قطع المعاش أو أثر في الصحة فإنه يسقط عنه لأنه معصية وليس يختلف في هذا أحد ، والله أعلم . . .

حديث : روى مالك ، رضي الله عنه أن امرأة أتت إلى عبد الله بن عباس فقالت له : (إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ وَلَدِي . . الحديث إلى آخره ، فقال ابن عباس كَفَرِي عَنْ يَمِينِكَ)^(٣) ، اختلف فيه فقيل هو مذهبه خاصة ، وهذه معصية^(٤) لا كفارة فيها ، وقيل يهدي هدياً^(٥) وعليه علماؤنا ، وقيل يكفر كفارة اليمين^(٦) بالله تعالى . فلما اعترض السائل على ابن عباس بأنها معصية فكيف يلزمه فيه كفارة ، قال له : كما إن الظهار معصية وتجب فيها الكفارة . وهذا مما يجب أن تفقهوه دستوراً ؛ وذلك أن ابن عباس لم يرد أن يجعل

(١) البخاري في الأيمان والنذور باب النذر فيما لا يملك وفي معصية ١٧٨/٨ ، وأبو داود ٦٠٠/٣ كلاهما من حديث ابن عباس ، ورواه مالك في الموطأ ٤٧٥/٢ مراسلاً .

(٢) الموطأ ٤٧٤/٢ .

(٣) الموطأ ٤٧٦/٢ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : أَتَتْ أَمْرَأَةً إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَتْ لَهُ . . .

لم أطلع عليه في غير الموطأ وسنده صحيح .

(٤) قال الشافعي : هي معصية يستغفر الله منها . أحكام القرآن للشارح ١٦٠٧/٤ ، والقرطبي ١١١/١٥ .

(٥) قال أبو حنيفة : هي كلمة يلزمه بها ذبح شاة . أحكام القرآن للشارح ١٦٠٧/٤ ، وأحكام القرآن للجصاص ١٣٧٧/٣ .

(٦) وقال مالك : مثل قول أبي حنيفة . قال الشارح : دليلنا أن الله جعل ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة شرعاً فالزم الله إبراهيم ذبح الولد وأخرجه عنه بذبح الشاة ، وكذلك إذا نذر العبد ذبح ولده يجب أن يلزمه ذبح شاة لأن الله تعالى قال : ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ والأيمان إلزام أصلي ، والنذر إلزام فرعي فيجب أن يكون عليه محمولاً . أحكام القرآن للشارح ١٦٠٧/٤ .

الظهار أصلاً للكفارة في كل معصية ، وإنما أراد أن يمهّد في نفس السائل الفتوى بما ورد من الأثر في ذبح الولد على ما ورد أيضاً في الظهار ، والظهار رخصة في الشريعة ، على ما يأتي في بابهِ^(١) ، إن شاء الله تعالى ، والأصل عند علمائنا في نحر الولد ما ورد في قصة إبراهيم عليه السلام ، وقد وهم فيه العلماء وهماً قبيحاً فظنوا أن هذه الآية فيها نسخ الأمر قبل الفعل^(٢) ، كما جرى في فرض الصلاة ، وليس كذلك وقد بيّناه في أصول الفقه^(٣) ومسائل الخلاف ، وحيث ورد من كلامنا بما لبابه أنّ إبراهيم ، ﷺ ، رأى في المنام أنه يضجع ولده ويذبحه لا أنه قيل له أذبحْ ولذلك ، ورؤيا الأنبياء وحي ؛ فإن الرؤيا على ثلاثة أقسام : إما حديث نفس ولم يتحدث قط إبراهيم عليه السلام بذبح ولده ، وإما تحذير من الشيطان وليس له على الخليل سلطان فلم يبق إلا أنها من الله سبحانه على طريق البرهان فعرضها حينئذ على إسماعيل ، عليه السلام ، فقال له : ﴿ يَا أَبَتِ أَفَعَلْ مَا تُمُرُّ ﴾^(٤) وجعل الصورة أمراً لأنها تستدعي الامتثال لتحقيق المنام ، فيكون المجاز في قوله : ﴿ تُمُرُّ ﴾ خاصة ، وعلى القول بالنسخ يكون دعوى ، ويكون في قوله : ﴿ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ﴾ مجاز كثير بعيد ، فأضجعه ليتمثل ما رأى فيه فنودي ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ ومعناه بتعاطيك الامتثال وتماديك إلى الظاهر والاسم ، ولكن خذ التأويل والكنية وأعطِ الفدية وكَمِّلِ التصديق والابتلاء / وصارت إلى يوم القيامة سنة في الاقتداء ، والرؤيا على قسمين ؛ اسم وكنية . فالاسم أن تخرج بصورتها ، والكنية أن تخرج بتأويلها ، ولذلك قال النبي ، ﷺ ، لعائشة حين بنى بها : « أُرَيْتُكَ فِي سَرَفَةٍ^(٥) مِنْ حَرِيرٍ فَقَالَ لِي الْمَلِكُ هَذِهِ زَوْجُكَ فَكَشِفْتُ عَنْكَ فَإِذَا هِيَ أَنْتَ فَقُلْتُ إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضِهِ^(٦) .

(١) هذا القول للقاسم بن محمد . انظر تفسير القرطبي ١١١/١٥ .

(٢) انظر كلام الشارح في الأحكام ١٦٠٦/٤ وذكر أنه لم يسبق إليه .

(٣) قال في المحصول : وقد دلّ علماؤنا عن بكرة أبيهم على وقوع هذه المسألة شرعاً بقصة الخليل ، صلوات الله عليه وسلامه ، فإنه أمر بذبح ولده ثم نسخ ذلك قبل فعله وكان الفداء غير قاذح في الاهتداء والاقتداء ، والذي أراه أن هذه ليست من ذلك الباب وأنه أمر خفي على علمائنا . ل ٦٤ ب .

(٤) سورة الصافات آية ١٠٢ .

(٥) السرفة : واحدة السرف وهي الشق البيض من الحرير خاصة . جامع الأصول ٤٠٣/١١ .

(٦) متفق عليه . البخاري في فضائل أصحاب النبي ، ﷺ ، باب تزويج النبي ، ﷺ ، عائشة وقدموها المدينة وبنائه بها : ٧١/٥ ، وفي النكاح باب نكاح الأبكار ٦/٧ ، ومسلم في فضائل الصحابة باب فضل عائشة ، رضي الله عنها ، ١٨٨٩/٤ ، والترمذي ٧٠٤/٥ كلهم من حديث عائشة .

فتأمل ظاهر هذا وكيف يقول النبي، ﷺ : (فَقَالَ لِيَ الْمَلِكُ هَذِهِ زَوْجُكَ) ثم يقول رسول الله، ﷺ : (إِنَّ يَكُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) والجاهل يظن أن هذا شك في تصديق الرؤيا ، والمراد به إن يَكُ هذا من عند الله بظاهره واسمه ينفذه ويقضيه ، وإن يكن تأويلاً أو كنية بسميتها أو شبيهتها أو جارتها أو أختها أو قريبتها فسيظهر أيضاً ؛ فهذا تحقيق الإشارة إلى هذه الأغراض والله الموفق للصواب لا ربَّ غيره ولا معبود سواه ..

كتاب الأيمان

اليمين خبر يقوم بالقلب عن معنى يلتزمه العبد مربوطاً بإقدام أو إحجام يقع عنه التعبير باللفظ فيخبر بلسانه عما ربط بقلبه^(١) ، والمعول على ما يستقر في النفس من ذلك لا ما يجري على اللسان . قال الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾^(٢) ، فأنظمت هاتان الآيتان مسائل الأيمان بجملتها في اليمين على ما قلناه ، واللغو ما عداه .

واختلف العلماء فيه فقيل : اللغو قول المرء في ترديد كلامه لا والله ويلي^(٣) والله ، ولم ير مالك ، رضي الله عنه ، هذا لغواً ، والحكمة في ذلك ، والله أعلم ، أنه قد جعل هذا الذي أوردناه في اللغو تحت قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾^(٤) الآية . .

وإنما اللغو ما قاله مالك ، رضي الله عنه ، أن يحلف على الشيء يظنه على معنى فيخرج على خلافه^(٥) ، قال لي بعض القرويين من شيوخنا : قال أبو حفص العطار^(٦) يوماً

(١) وقال الحافظ في تعريف اليمين : اليمين في اللغة اليد ، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه ، وقيل لأن اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فسمي الحلف بذلك وعرفت شرعاً بأنها تأكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله . . فتح الباري ٥١٦/١١ .

(٢) سورة المائدة آية ٨٩ ، وانظر كلام الشارح في الأحكام ٦٤٠/١ عليها .

(٣) هذا من لغو اليمين عند الشافعي . انظر شرح المحلى على منهاج الطالبين ٢٧٣/٤ ، وانظر أحكام القرآن للرازي ٢٢٥/٣ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٢٤ .

(٥) أما لغو اليمين عند مالك وأبي حنيفة فهي اليمين على الشيء يظن الرجل أنه على يقين منه فيخرج الشيء على خلاف ما حلف عليه . بداية المجتهد ٣٢٦/١ ، وانظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٦٣/٥ ، والإجماع لابن هبيرة ٣٢٠/٢ .

(٦) هو عمر بن محمد التميمي ، شهر بالعطار ، الفقيه الإمام العالم الصالح ، كان على سمت المجتهدين المبرزين . أخذ عن أبي بكر بن عبد الرحمن وغيره ، وكان من أقران ابن محرز وأبي إسحاق التونسي ونظرائهم ، وانتفع به خلاق ، له تعليق على المدونة قيل أملاه سنة ٤٢٧ أو ٤٢٨ . مات قبل شيخه . المذكور بالقيروان وقيل بالمنستير ودفن بها . شجرة النور الزكية ١٠٧/١ .

لأصحابه : إذا حلف رجل بالطلاق على أمر يظنه لشيء فخرج بخلافه ما يلزمه ، قالوا له : لا شيء عليه لأنه هذه لغو اليمين عند مالك ، رضي الله عنه ، قال : أخطأتم ، إنما يكون لغو اليمين في اليمين بالله تعالى لا في اليمين بالطلاق . فأما اليمين الغموس فهي عند (ح) من جملة اللغو لأنها غير منعقدة ^(١) ، فأما مالك ، رضي الله عنه ، فرأى سقوط الكفارة فيها من جهة عظم إثمها ، وهو إن كان أشار إلى ذلك إلى آخر كلامه ^(٢) فإنما أوله مبني على عقد اليمين واليمين عقد يفتقر إلى معقود به ومعقود في نفسه ، فإذا كذب لم يكن هناك معقود فلا يكون هنالك عقد ، فإن قيل فقد قصد بها بقوله تعالى : ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ^(٣) الآية ، وهذا قد كسبها . قلنا : كسب الكذب ولم يكسب بالعقد بالآية ؛ إذ أخبر أنه فعل أمس ولم يفعل فهذا خبر لا مخبر له ، فإذا حلف عليه فقد عقد ما لا ينعقد ، فإن قيل عقد إظهار الصدق ، قلنا قد بينا أنه لا معول على اللفظ وإنما المعول على ما يرتبطه القلب ، وقد استوفينا ذلك في مسائل الخلاف ولما علم الله تعالى أن اليمين يرتبط وأن الخلق يتهافون إليها سراعاً جعل منها مخرجاً بالاستثناء وهو على وجهين : إما بحروفه وإما بقولك إن شاء الله . فإن كان بحروفه جرى على مقتضى اللغة ، وإن كان جرى بمشيئة الله تعالى انحلت اليمين عند كافة الفقهاء كيفما ذكرها ، وقال مالك ، رضي الله عنه : إنها لا تنحل إلا إذا قصد بذلك الحل ؛ لأن مشيئة الله تعالى متعلقة بكل موجود ذكرها الحالف أو تركها فلا بد من قصده إلى الاستثناء ^(٤) بها ، ومتى يقع الاستثناء قال سائر العلماء ، عن بكرة أبيهم : يكون الاستثناء بعد اليمين نسقاً لا يكون بينهما من الفصل ما يقطع الاتصال ، وذهب محمد بن المواز ^(٥) إلى أن الاستثناء إنما يكون/ قبل أن يتم اليمين ، فإن تمت ثم عقبها بالاستثناء لم تنحل ، وهذا حرج عظيم ، بل رخص الله تعالى في حلها بالاستثناء بعد

(١) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٦٢/٥ .

(٢) الموطأ ٤٧٨/٢ ؛ فقد قال مالك : وأما التوكيد فهو حلف الإنسان في الشيء الواحد مراراً ، يردد فيه الأيمان يميناً بعد يمين كقوله : والله لا أنقصه من كذا وكذا ، يحلف بذلك مراراً ثلاثاً أو أكثر من ذلك ، قال : فكفارة ذلك كفارة واحدة مثل كفارة اليمين . . . ، قال الباجي : لغو اليمين لا كفارة فيها لأنها على مذهب مالك متعلقة بالماضي ، وهو مثل أن يحلف في رجل مقبل أنه زيد وهو يعتقد ذلك فيه ، لا شك عنده ، فإذا قرب منه تبين له غير ذلك فهذا عنده لغو اليمين ولا كفارة فيه . المتقى ٢٤٤/٣ .

(٣) سورة المائدة آية ٨٩ .

(٤) أنظر بداية المجتهد ٣٢٩/١ .

(٥) تقدمت ترجمته .

عقدها بالقلب رفقا منه بالخلق ، ويعزى إلى ابن عباس أنه يجوز الاستثناء غير متصل^(١) ، وقد بينا ذلك في أصول الفقه^(٢) . قال أبو الفضل^(٣) المراغي في حكاية طويلة : عوّلت على الخروج من بغداد ، بعد أخذ جملة من العلم ، فارتحلت ووقفت عند باب الحلبة عند فامي^(٤) أبتاع منه زادي ، فجعل يقول لجليسه : أي فل^(٥) ، أما سمعت العالم يقول عن ابن عباس انه يجوز الاستثناء ولو بعد سنة ، لقد فكرت في ذلك منذ سمعته إلى الآن وشغلت به بالي ، ولو كان هذا صحيحاً ما قال الله تعالى لأيوب عليه السلام : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ ﴾^(٦) كان يقول له : قل إن شاء الله وبررت في يمينك . فعجبت ثم قلت في نفسي : بلد هذه عامته لا ينبغي لأحد أن يخرج منه ، فتركت الكراء من الجمال وأخذت رحلي وانصرفت .

فضل الكفارة : شرع الله تعالى الكفارة لمن أغفل الاستثناء مخرجاً عن اليمين وحلاً
لما عقد به اليمين من معقود معظم إما أن يكون تعظيم من جهة قدرة الكريم كالله وصفته العلية ، وإما أن يكون معظماً من جهة مشقة الخلاف على الحالف مثل أن يقول : أنت

(١) قال البغوي : قال ابن عباس : له الاستثناء بعد حين ، وقال مجاهد : بعد سنين ، وقال سعيد بن جبير : بعد أربعة أشهر . شرح السنة ٢٠/١٠ ، وقال الرازي : بعد حكاية قول ابن عباس وأبي العالية والأصح أن قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ ابتداء كلام . أحكام القرآن للرازي ٢٠٨/٤ وقال الباجي : قال شيوخنا : لا يثبت عن ابن عباس فإن ابن عباس من أهل اللسان ولا يخفى عليه أنه ليس من لغة العرب أن يذكر الإنسان لفظاً ثم يظهر الاستثناء منه بعد عام . المنتقى ٢٤٦/٣ ، وقال ابن جرير : السنة له أن يقول ذلك آتياً بسنة الاستثناء حتى ولو كان بعد الحنث ، لا أن يكون رافعاً لحنث اليمين ومسقطاً للكفارة . وقال ابن كثير : هذا هو الصحيح وهو الأليق بكلام ابن عباس . مختصر ابن كثير ٤١٥/٢ ، وقال الشارح : وأما من قال : واذكر ربك بالاستثناء في اليمين ليرتفع عنك الحرج دون الكفارة فهو تحكم بغير دليل . أحكام القرآن ١٢٣٦/٣ .

(٢) انظر مبحث التخصيص من كتاب المحصول له ل ٣٣ أ .

(٣) أبو الفضل المراغي ، لم أطلع عليه . وقد ذكر الشارح الكلام في الأحكام ص ٦٤٧ .

(٤) الفامي ، بفتح الفاء وفي آخرها الميم ، هذه النسبة إلى الحرفة وهو لمن يبيع الأشياء من الفواكه اليابسة ويقال له البقال أيضاً . الأنساب ١٤٢/١٠ ، اللباب ٤١٠/٢ .

(٥) قال ابن مالك : /

وشاع في سب الذكور فعل : . ولا تقس وجر في الشعر فل .

قال ابن عقيل : بعض الأسماء لا يستعمل إلا في النداء نحوياً فل أي يا رجل . شرح ابن عقيل ،

٢٧٧/٢ .

(٦) سورة ص آية ٤٤ .

طالق إن دخلت الدار ، والله ، إن شاء الله ، أو يسكت عن المشيئة ، وقررها تعالى ورتبها ، ولم يبين في القرآن ميقاتها . واختلف العلماء فيه فمنهم من قال : لا تجوز الكفارة إلا بعد الحنث^(١) ، ومنهم من قال : تجوز قبل الحنث ، وإلى ذلك مال علمائنا^(٢) . والأصل في اختلافهم الحديث الصحيح « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا رَوَى فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ »^(٣) ، بتقديم الحنث على الكفارة ، وروي : فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، بتقديم الكفارة على الحنث^(٤) ، واضطرب الناس فمنهم من قال الواو لا تعطي رتبة^(٥) وإنها المعول على المعنى ، وذلك أن الكفارة متعلقة بسببين : اليمين والحنث ، فلا يجوز تقديمها على أحدهما ، كما لم يجز تقديم الزكاة على الملك والنصاب^(٦) ، ومنهم من قال : إنما سبب الكفارة اليمين وحدها والكفارة بدل عن البر فيخرجها قبل الحنث^(٧) ، وقد استوفينا الطريق في مسائل الخلاف وأما أنت الآن في هذا

(١) هذا مذهب الأحناف . قال ابن الهمام : وإن قُدِّمَتِ الكفارة على الحنث لم يجزه ، شرح فتح القدير ٢٠ / ٤ .

(٢) قال الباجي : استحب مالك أن تكون الكفارة بعد الحنث ، فإن قدمها قبل الحنث فهل يجزيه أم لا ؟ عنه في ذلك روايتان ، المتقى ٢٤٩ / ٣ ، وقال ابن عبد البر : إن كفر الحالف بالله قبل أن يحنث في يمينه أجزأ ذلك وقد قيل أيضاً لا يجزيه والأول تحصيل مذهب مالك ، والكفارة بعد الحنث أحب إلي في كل شيء ، الكافي ٤٥٤ / ١ .

(٣) الموطأ ٤٧٨ / ٢ ، ومسلم في الأيمان والنذور باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ١٢٧٢ / ٣ ، وشرح السنة ١٧ / ١٠ ، والترمذي ١٠٧ / ٤ ، كلهم من حديث أبي هريرة .

(٤) مسلم في الباب السابق ١٢٧٤ / ٣ من حديث عبد الرحمن بن سمرة ، وورد عند أبي داود : فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ .

أبو داود ٥٨٥ / ٣ ، وقال أبو داود : من حديث أبي موسى الأشعري وعدي بن حاتم وأبي هريرة ، في هذا الحديث وروي عن كل واحد منهم في بعض الرواية الحنث قبل الكفارة ، وفي بعض الرواية الكفارة قبل الحنث ، ورواه النسائي ١٠ / ٧ .

(٥) قال الباجي الواو لا تقتضي رتبة ، المتقى ٢٤٩ / ٣ ، وقال الحافظ قال ابن التين وجماعة الروايتان دالتان على الجواز لأن الواو لا ترتب . فتح الباري ٦١٠ / ١١ .

قال ابن مالك : فاعطف بواو سابقاً أو لاحقاً . في الحكم أو مصاحباً موافقاً .

(٦) قال الباجي : إذا قلنا إنه تجوز الكفارة قبل الحنث فيصح عندي أن يكفر بكل ما يكفر به من صوم أو غيره . المتقى ٢٤٩ / ٣ .

(٧) قال الحافظ ذكر أبو الحسن ابن القصار ، وتبعه عياض وجماعة ، أن علة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً وتبعهم فقهاء الأمصار إلا أبا حنيفة . فتح الباري ٦٠٩ / ١١ .

وقال النووي : أجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الحنث ، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن =

القبس فاسترضء بقول النبي ، ﷺ ، أو قَدَّمَ أو أَخَّرَ فإن الذي قَدَّمَ وأخَّرَ قد علم حالة الواو في الرتبة وغيرها وهو القدوة والأسوة . .

ما تكون به اليمين : اليمين تنعقد بالله تعالى وصفاته العليا وأسمائه الحسنى كيفما ترددت العبارة عنها . قال النبي ، ﷺ : « مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ »^(١) تأديباً لعمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، حين سمعه يحلف بأبيه وقد حلف النبي ، ﷺ ، بها فقال : « أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ »^(٢) وقد استوفينا القول فيه في الكتاب الكبير^(٣) ، وقد قدمنا الإشارة إليه . فإن قال في يمينه هو يهودي ، إن فعل كذا وكذا فاختلف العلماء فيه ، فقال (ح) : هي يمين^(٤) تلزم فيها الكفارة ، وهي مسألة عسرة جداً لأنهم عولوا على أن قول الرجل : والله لا دخلت الدار ، كأنه مخير بامتناعه عن دخولها ، ويؤكد خبره بتعظيم الله تعالى ، فإذا خالف فكأنه ترك ذلك التعظيم : فإذا قال : تركت حرمة الله إن دخلت الدار كان مثل ذلك . قلنا : تحيّلتم تحيلاً فاسداً في وجه تعلق الكفارة في اليمين بالله . . وإنما هي شرع محض أو معنى غير ما ذكرتم تحقيقه في مسائل الخلاف .

تتميم : لما كانت اليمين بالله تعالى مشروعة في كتابه مبيناً حكمها ، جارياً على لسان رسوله ، ﷺ / لفظها استقرت ديناً وثبت حكمها يقيناً فلم يتطرق إليها اختلاف لكن ارتبط بها متعلقان عظيمان :

أحدهما :

ما حققناه من معناها وهو عقد القلب على فعل أو ترك مؤكداً بمعظم ديناً أو بمعظم

الحنث ، وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين . واختلفوا في جوازها بعد اليمين وقبل الحنث فجوزها مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً وجماعات من التابعين ، وهو قول جماهير العلماء ، لكن قالوا : يستحب كونها بعد الحنث ، واستثنى الشافعي التكفير بالصوم فقال : لا يجوز قبل الحنث لأنه عبادة بدنية . . وأما التكفير بالمال فيجوز كما يجوز تعجيل الزكاة ، شرح النووي على مسلم ١٠٩/١١ .

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب الأيمان والنور باب لا تحلفوا بأبائكم ١٦٤/٨ ، ومسلم في كتاب الأيمان باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى ١٢٦٧/٣ ، والموطأ ٤٨٠/٢ كلهم من حديث ابن عمر وأول الحديث : « أَلَا إِنَّ اللَّهَ ، عَزَّ وَجَلَّ ، يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ » .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) لم أطلع على هذا الكتاب وقد ذكره في المسالك أيضاً .

(٤) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١٥/٤ .

مشقة، ولا خلاف بين الأمة في أن من من أكدها بمعظم المشقة أنها تلزمه مثل أن يقول: إن دخلت الدار أو إن مشيت إلى مكة، أو إن كلمت فلاناً فامرأتى طالق. واستقر الدين على ذلك حتى قام رويضة^(١) فقال: إن هذه ليست بيمين ولا تلزم^(٢)، وقد استوفينا عليه الدليل في كتب مسائل الفقه، وبيننا أن الإنسان على نفسه بصيرة، وقد التزم مؤجلاً ما له أن يعجله وقوله بذلك صالح وذمته صحيحة، ثم تركب على هذا الأصل أصل آخر اختلف العلماء فيه وهي إذا قال لامرأته: إن تزوجتك فأنت طالق. واختلف العلماء في هذا؛ فمنهم من قال: إنه يلزمه لأنه ربط بنفسه إليه وعقده عليه وعلقه بالنكاح فلزم كما لو علق الطلاق بدخول الدار في الزوجة، قال به الكوفيون^(٣)، وهو معظم مذهب مالك، رضي الله^(٤) عنه. وقالت طائفة: هذا قول^(٥) باطل وإنما تعلق الطلاق في الزوجة بدخول الدار لأنه معجل في يده مجاز له أن يؤخره، أما إذا قال لأجنبية: إن تزوجتك فأنت طالق، فهذا طلاق ليس في يده منه شيء في الحال، فكيف يؤخره أو يعلقه فيكون متصرفاً فيما لا يملك، وقال به مالك في ثلاثة^(٦) مواطن مفتياً^(٧)، وهو مذهب سعيد بن المسيب^(٨) وكثير من أهل المدينة، وهو

(١) الرويضة تصغير الرابضة وهو الرجل التافه، أي الحقير، ينطق في أمر العامة. . ترتيب القساموس ٢٨٨/٢.

(٢) لعل الشارح يقصد بذلك داود أو غيره من أهل الظاهر، وهذه حدة منه، رحمه الله، لا تنبغي. قال ابن رشد: ذهب داود وأهل الظاهر إلى أنه ليس يلزم في مثل هذه الأقاويل، أعني الخارجة مخرج الشرط، إلا ما ألزمه الإجماع من ذلك، وذلك أنها ليست بنذور فيلزم فيها النذر، ولا بأيمان فترفعها الكفارة، فلم يوجبوا على من قال إن فعلت كذا وكذا فعلي المشي إلى بيت الله مشياً ولا كفارة. بداية المجتهد ٣٠١/١.

(٣) هذا مذهب الأحناف، انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٥/٤.

(٤) قال الباجي: يريدون. . إن تزوجتك فدخلت الدار فأنت طالق، فيضيف الطلاق إلى النكاح. المنتقى ١١٥/٤، وانظر قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٢٥٦ - ٢٥٧، والكافي ٥٧٨/٢، وبداية المجتهد ٥٩/٢.

(٥) لم أطلع على قائل هذا القول.

(٦) في (ك) و(م) تلاه مالك مفتياً.

(٧) قال الباجي: روى ابن وهب عن مالك أنه أفتى رجلاً حلف إن تزوج فلانة فهي طالق أنه لا شيء عليه إن تزوجها. قاله ابن وهب ونزلت بالمخزومي، فأفتاه مالك بذلك. قال الباجي: وليست هذه الرواية بالمشهورة، والمشهور رواية أبي زيد عن ابن القاسم في العتية إن وقع، والدليل على ما نقوله إنه أضاف الطلاق إلى النكاح فوجب أن يلزمه. المنتقى ١١٥/٤.

(٨) انظر فقه سعيد بن المسيب، رسالة دكتوراه لهاشم جميل عبد الله ٣/٣٤٤ - ٣٤٥، والمدونة ٢٨/٦، والمحلى ١٠/٢١٤، وشرح السنة ٩/١٩٩.

اختيار (ش)^(١) وقد مهّدنا المسألة في مسائل الخلاف وبالجملّة فإنّها ضعيفة .

فأما المتعلّق الثاني فهو : مقاصد اليمين ؛ فإنّها عند جميع العلماء ، أو معظمهم ، متعلّقة بالألفاظ ؛ فما اقتضى اللفظ منها لغة قُضي به ، وما خرج عن اللغة لم يلتفت إليه ، واضطربت في ذلك رواية علمائنا ؛ فمنهم من قال : إنّها محمولة على المعنى ، وهو المعظّم ، وروي عن مالك ، رضي الله عنه ، أيضاً في مسائل من الإيمان أنّه أجراها على الألفاظ^(٢) ، وتعلّق الإيمان عند علمائنا بالمعاني هو الذي أوجب اضطراب أقوالهم^(٣) وقد كان الأشبه بالخلق والأرقق بالناس تعلّقها بالألفاظ إلا أن الأدلة تقوى في المعاني قوة كثيرة . كنت كثيراً في مجلس فخر الإسلام الشاشي^(٤) فيأتي إليه الرجل فيقول : يا سيدنا^(٥) حلفت بالطلاق ألاّ ألبس هذا الثوب ، وقد احتجت إلى لباسه ، فيقول استل منه خيطاً فيسل منه خيطاً مقدار الشبر أو الأصبع ثم يقول له : ألبس لا شيء عليك . وسمعت شيخنا أبا بكر الفهري^(٦) ، وأبا القاسم بن حبيب المهدوي^(٧) ، وأبا علي حسن بن مناس الطرابلسي^(٨) دخل حديث بعضهم في بعض يقولون : إن المعول عليه في مذهب مالك ، رضي الله عنه ، في الإيمان على النية ، فإن لم يكن فالسبب ، فإن لم يكن فالبساط ، فإن لم يكن فالعرف ، فإن لم يكن فاللغة ، وهذه كلها معاني صحيحة قد بيّناها في مسائل الفقه ونظّمنا أدلتها في أصول الفقه^(٩) فعولوا عليها .

« توصية » : لكن إذا جاءكم السائل فسألکم عن يمين فإن رأيتم في كلامه أنّه قد خلاص من الحنث فحذارٍ من تجاوز ذلك إلى السؤال عن شيء وقولوا له : انصرف لا شيء عليك ، وإن رأيتم أنّه قد خرج وأثم^(١٠) فحيثنذ أسألوه عن هذه المعاني لعلکم أن تجدوا ،

(١) انظر شرح السنة ١٩٩/٩ ، وانظر تكملة المجموع ١٥٣/١٧ .

(٢) في بقية النسخ زيادة قوله (كثرة الفروع في الإيمان عندنا وتعارض اللفظ في الدليل الذي أوجب) وفي (ك) زيادة : هو .

(٣) انظر الكافي لابن عبد البر ٤٩/١ ، ومقدمات ابن رشد ٣١٠/١ .

(٤) تقدّمت ترجمته .

(٥) قلت : السيد هو الله تعالى .

(٦) تقدّمت ترجمته .

(٧) أبو القاسم بن حبيب المهدوي لم أعثر له على ترجمة .

(٨) أبو علي حسن بن مناس الطرابلسي لم أعثر له على ترجمة .

(٩) هذه زيادة في الأصل ليست في بقية النسخ ، وإنما فيها الإحالة على مسائل الخلاف .

(١٠) في (ك) و(م) و(ص) حنث بدل اثم .

له مخلصاً، إلا أن يكون السؤال في حد، فينبغي أن يُسأل وأن يُطرق إليه بالتنبيه لعله أن يرجع اقتداء بالنبي، ﷺ، حين قال للسائل وقد أقر بالزنا (لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ لَعَلَّكَ لَمَسْتَ، لَعَلَّكَ غَمَزْتَ) ^(١) وكما يروى أن أبا بكر، رضي الله عنه، قال للسارق الذي أقر عنده بالسرقة: (مَا أَخَالَكَ سَرَقْتَ) ^(٢)، ومعنى قول مالك، رضي الله عنه، ليس العمل عليه أي ليس يلزم ذلك/ الإمام؛ لأن مالكا رأى أنه هو مستوفٍ للحد فكيف يسعى في إسقاطه، وإنما يستوفي ما وجب وإمام الأئمة، وهو النبي، ﷺ، قد طرق إلى الإسقاط، وقد كان علماؤنا يقولون: وإنما قال ذلك في السارق لأجل تعلق حق الأدمي، وهو المال، بالسرقة فخاف أن ينكر فيضيع المال بخلاف الزنا، وهذا الذي أشار إليه صحيح مليح لكن إذا حضر المال ينبغي له أن يسأله إن كان أخذه على غير وجه السرقة، فيجبر الله تعالى على ذي المال ماله ويحفظ على العبد عفوه ويسبل عليه ستره حتى ينفذ فيه أمره، ومن أغرب ما تروونه في تركيب الفروع على الأصول في باب الفتوى مسألتان:

إحدهما: لابن القاسم ^(٣)، قال في مجالسه: إذا حلف والله لا كلمت فلاناً ما دام بمصر قال: فسافر عنها ثم عاد إليها ^(٤) فإن له أن يكلمه، فقصر اليمين على الكون الأول بمصر ولم يسأل عن البساط والنية، ورأى أن مطلق اللفظ يقضي الكون الأول وهذا آخر.

المسألة الثانية: قال أشهب ^(٥): إذا حلف ألا يأكل خبزاً وزيتاً، جاز له أن يأكل كل واحد منهما على الانفراد ورأى أن اليمين وقعت على الجميع وقال عبد الحق ^(٦)، من

(١) البخاري في المحاريب باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت ٢٠٧/٨، وشرح السنة

٢٩٢/١٠، كلاهما من حديث ابن عباس.

(٢) روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: كَانَ مَنْ مَضَى يُؤْتَى أَحَدُهُمْ بِالسَّارِقِ فَيَقُولُ: أَسْرَقْتَ قُلْ لَا، أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا عَلَيَّ أَنَّهُ سَمَى أَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ. مصنف عبد الرزاق ٢٤٤/١٠.

وقال الحافظ: لم أره عن النبي، ﷺ، ولا عن أبي بكر إلا أن في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت عطاء... وساق الحديث السابق تلخيص الحبير ٦٧/٤، والحديث فيه عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني، واسم أبيه ميسرة، تقدم.

درجة الحديث: ضعيف لأن عطاء لم يلق أبا بكر.

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) في (ك) و(م) جاز.

(٥) تقدمت ترجمته.

(٦) عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الأشبيلي، أبو محمد، المعروف بابن الخراط، من علماء الأندلس. كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث، وعلمه ورجاله، مشاركاً في الأدب وقول الشعر، له المعتل =

أشياخنا القرويين : هذا إنما يجرىء في كل مؤتدم به ؛ فإذا كان أحدهما لا يؤكل به الآخر فحنت إن أكل أحدهما على الانفراد ، وتفريعات اليمين لا تنحصر فحذار أن تأخذ نفسك بأعيان المسائل فإنك لا تحصيها أبداً ، ولكن عوّل على الأصول ، التي مهّدنا لك ، واستعن ببعض النوازل التي أفتى فيها العلماء وخذ على آثار من مضى وأفتى والله يخلصك ، فقد قال لي شيخ المصريين : روى أصحاب مالك ، رضي الله عنهم ، منهم مطرف^(١) وغيره عنه أنه قال لا يكون الرجل عالماً مفتياً حتى يحكم الفرائض والنكاح والطلاق ، إشارة إلى عظم منازل هذه الفصول في الدين وعموم وقعها في المسلمين والله يهب لنا ولكم الخلاص برحمته .

من الحديث والأحكام الشرعية ثلاثة كتب كبرى وصغرى ووسطى ، ولد سنة ٥١٠ ومات سنة ٥٨١ هـ ، الأعلام ٢٨١/٣ ، فوات الوفيات ٢٤٣/٢ ، الأسماء واللغات ٢٩٢/١ ، شذرات الذهب ٢٧١/٤ ، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء ببجاية ص ٤١ .

(١) مطرف بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن محمد بن قيس ، أبو سعيد ، شاعر من أهل قرطبة ، كان بصيراً بالنحو واللغة له رحلة سمع فيها من سحنون وجده من موالي عبد الرحمن الداخل . مات سنة ٢٨٢ ، الأعلام ١٥٤/٨ وانظر بغية الوعاة ٢٨٨/٢ ، وبغية الملتبس ص ٣٧٨ .

كتاب النكاح

ومعناه الجمع والضم ، وذلك يكون بالفعل وهو الوطء ، وبالقول وهو العقد ، وقالت طائفة : إن الحقيقة هو الوطء والعقد مجاز ، وليس كذلك بل كلاهما حقيقة ؛ فإن القول يجمع حقيقة إلا أن جمع الأبدان محسوس وجمع الأقوال معقول وكلاهما في الشريعة معلوم واللفظ عليهما فيه محمول^(١) ، وفي الحديث الصحيح عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : (كَانَ النِّكَاحُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ ، يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ وَيُصَدِّقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا وَهَذَا نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ ، وَالنِّكَاحُ الثَّانِي كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَهَّرَتْ أَهْلُهُ يَقُولُ لَهَا : اسْتَبْضِعِي مِنِّي فَلَانٍ فَيُرْسِلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَطَّأُهَا وَيَعْتَزِلُهَا زَوْجَهَا حَتَّى إِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا تَخْلِي عَنْهَا وَأَصَابَهَا زَوْجَهَا إِنْ شَاءَ ؛ وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ . . .) وَالنِّكَاحُ الثَّلَاثُ : كَانَ الرَّهْطُ مِنَ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهُمْ يَطْوُونَ الْمَرْأَةَ حَتَّى إِذَا حَمَلَتْ وَوَلَدَتْ وَمَرَّتْ عَلَيْهَا لِيَالِي أُرْسِلَتْ إِلَيْهِمْ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْهَا فَإِذَا اجْتَمَعُوا عِنْدَهَا أَلْحَقَتْهُ بِأَيِّهِمْ شَاءَتْ فَيَكُونُ وَلَدُهُ .

النِّكَاحُ الرَّابِعُ :

نِكَاحُ الْبَغَايَا كُنَّ يَنْصَبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ فَيَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُنَّ فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَهُ حَتَّى إِذَا حَمَلَتْ وَوَلَدَتْ دُعِيَ لَهُ الْقَافَةُ فَمَنْ أَحَقَّوهُ بِهِ مِنْهُمْ كَانَ وَلَدُهُ ثُمَّ هَدَمَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ^(٢) . رواه البخاري وغيره .

قال أبو داود فيه (إِلَّا نِكَاحُ الْإِسْلَامِ)^(٣) وفيه فوائد وهي ابتغاء النسل وبقاء العمل ووجود العفة والعصمة ، وفيه من الآفات العجز عن الحقوق المرتبطة به : طلب الحلال المحتاج إليه في إقامة القوت واختلاف العلماء في حكمه ، فمنهم من قال إنه مباح منهم

(١) انظر كلام الحافظ في الفتح ١٠٣/٩ على هذا الموضوع .

(٢) البخاري في النكاح باب من قال لا نكاح إلا بولي ١٩/٧ - ٢٠ ، وأبو داود ٧٠٢/٢ - ٧٠٣ .

(٣) أبو داود ٧٠٣/٢ وفيه : إلا نكاح أهل الإسلام اليوم .

(ش) (١) لأنه ثَبُلَ لذة وقضاء شهوة فصار كسائر اللذات المقتضاة جبلة ، ومنهم من قال إنه قرابة منهم (م) (٢) ، و (ح) (٣) ، وهذا هو الصحيح ، والدليل عليه ما رواه البخاري وغيره أن ناساً اجتمعوا فقال بعضهم : كيف عمل رسول الله ﷺ ، في السر فلما ذكر لهم تقالوه (فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : أَمَا أَنَا فَلَا أَتَزَوَّجُ ، وَقَالَ آخَرُ : أَمَا أَنَا فَلَا أَكُلُ اللَّحْمَ ، وَقَالَ الْآخَرُ : أَمَا أَنَا فَلَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : أَمَا أَنَا فَاتَزَوَّجْ وَأَنَا عَلَى الْفِرَاشِ وَآكُلُ اللَّحْمَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي) (٤) وفي الصحيح أن النبي ﷺ ، قال : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ » (٥) ، فحملهم على النكاح وندبهم إليه ، وقد كانت سنة من مضى الإقبال على العبادة والانقطاع عن الأهل إلا أن محمداً ﷺ ، جاء بالحنيفية السمحة فأمر بالعبادة وأذن في قضاء الشهوة حضاً على التحصين ورغبة في العفة وقطعاً للعلائق وتعرضاً لبقاء العمل إلى يوم القيامة وتحقيقاً لموعد الشارع ؛ ففي بعض الآثار « تَنَاقَحُوا تَنَاسَلُوا فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٦) ، وهذا إن لم يكن صحيحاً ولكن معناه صحيح ؛ فإن أمة محمد أعظم الأمم

(١) قال النووي : قال أصحابنا فيه أربعة أقسام : قسم تنوق إليه نفسه ويجد المؤن فيستحب له النكاح ، وقسم لا تنوق ولا يجد المؤن فيكره له ، وقسم تنوق ولا يجد المؤن فكره له وهذا مأمور بالصوم لدفع التوقان ، وقسم يجد المؤن ولا تنوق .. فمذهب الشافعي وجمهور أصحابنا أن ترك النكاح لهذا والتخلي للعبادة أفضل ، ولا يقال النكاح مكروه بل تركه أفضل .. شرح النووي على مسلم ١٧٤/٩ ، والروضة ١٨/٧ ، ومغني المحتاج ١٢٥/٢ ، وفتح الباري ١٠٤/٩ .

(٢) انظر الكافي ٥١٩/٢ ، ومواهب الجليل ٤٠٣/٣ - ٤٠٤ .

(٣) انظر شرح فتح القدير ٣٣٩/٢ - ٣٤٠ .

(٤) متفق عليه . البخاري في النكاح باب الترغيب في النكاح ٢/٧ ، ومسلم في النكاح باب استحباب النكاح ... ١٠٢٠/٢ كلاهما من حديث أنس .

(٥) متفق عليه . البخاري في النكاح باب قول النبي ﷺ : مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وفي باب مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْبَاءَةَ فَلْيَصُمْ ٣/٧ وفي الصوم باب من خاف على نفسه العزوبة ٣/٣ ، ومسلم في النكاح باب استحباب النكاح ١٠١٨/٢ كلاهما عن عبد الله بن مسعود .

(٦) ورد عن سعيد بن أبي هلال مرسلأ عب كذا رمز له السيوطي ، وهو إشارة لعبد الرزاق في الجامع ، انظر الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ٢٦٩/٣ ، وسعيد بن أبي هلال الذي ورد عنه مرسلأ قال عنه الحافظ : سعيد ابن أبي هلال الليثي مولاهم ، أبو العلاء المصري ، قيل مدني الأصل ، وقال ابن يونس : بل نشأ بها صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً إلا أن الساجي حكى أنه اختلط من السادسة . مات بعد الثلاثين وقيل قبلها وقيل قبل ١٥٠ ع . ت ٣٠٧/١ ، وانظرت ت ٩٤/٤ - ٩٥ .

وروي مسندأ قال المناوي : أسنده ابن مردويه في تفسيره عن ابن عمر وقال : قال الحافظ العراقي وسنده ضعيف ، ورواه البيهقي في المعرفة وزاد في آخره : عن الشافعي بلاغاً وسند المرسل والمسنند مضعف =

عدداً وأرفعهم رتبة ، ولذلك روى الأئمة في الصحيح أن النبي ﷺ (رَدَّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لِأَخْتَصَيْنَا) ^(١) ، ولكن الجواب يختلف في ذلك ؛ فمن لم يكن له إلى النساء مِثْلٌ وعلم من نفسه التقصير في حقوق النكاح وتعذر عليه الحلال من الرزق ، فالتبتل له أفضل . وأما من استغلم ^(٢) واستولى عليه الشبق فينكح ويجهتد في المحاولة على الحقوق ، وليتبع الحلال إن وجده ، أو يأخذ من المشتبهة على قدر الحاجة ، وتماثل ذلك وتحقيقه في المسائل . ومن الناس من يرى أن مداراة نفسه عن الغلظة والشبق بملازمة العبادة والإكباب على طلب العلم أولى من التشبث في مراعاة الحقوق ، وطلب الحلال والمسألة محتملة فإن لم يكن له بدٌّ من النكاح حسب ما يفضي إليه النظر ، أو يسبق به القدر فلا يذهل عما روي في الصحيح عن النبي ﷺ ، أنه قال : « تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرُبَّتْ يَدَاكَ » ^(٣) رواه البخاري وغيره ، ويشهد لصحته قول الله تعالى ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾ ^(٤) الآية إلى ﴿ فَضْلِهِ ﴾ ، ومن فضل الله تعالى أنه أحلَّ له النساء أجمع على أن عددهن لا يحصى ، وحرم منهن أربعين : منهم أربع وعشرون تحريمهن مؤبد لازم ، ومنهن ست عشرة تحريمهن لعارض ، الأم ، البنت ، الأخت ، العمة ، الخالة ، بنت الأخ ، بنت الأخت فهؤلاء سبع ومن الرضاع مثلهن لقوله (يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ) ^(٥) فهن أربع عشرة ومن الصهر أربع : أم الزوجة

فيض القدير ٣/٢٦٩ ، وانظر البلاغ المذكور عن الشافعي عن الأم ٣/٢٥٥ ، وذكر الحافظ أن الشافعي رواه بلاغاً عن ابن عمر . فتح الباري ٩/١١١ .

درجة الحديث : ضعفه الشارح والسيوطي والمناوي والعراقي والشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٤١/٣ .

(١) متفق عليه . البخاري في النكاح باب ما يكره من التبتل والخضاء ٥/٧ ، ومسلم في النكاح باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ٢/١٠٢٠ كلاهما عن سعد ابن أبي وقاص .

(٢) في (ك) و(م) استغلم ، وما في الأصل أصح قال في القاموس : اغتلم غلب شهوة . . ترتيب القاموس ٤١٣/٣ .

(٣) متفق عليه . البخاري في النكاح باب الإكفاء في الدين ٩/٧ ، ومسلم في الرضاع باب استحباب نكاح ذات الدين ٢/١٠٨٦ كلاهما عن أبي هريرة .

(٤) سورة النور آية ٣٢ وتام الآية ﴿ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

(٥) متفق عليه . البخاري في النكاح باب ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ ١١/٧ ، وفي الشهادات باب الشهادة على الأنساب ٣/٢٢٢ ، وفي باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع ٧/٤٩ ، ومسلم في كتاب الرضاع باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ٢/١٠٦٨ كلاهما من حديث عائشة وفي رواية لمسلم (يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ) ٢/١٠٧٠ .

وبنتها وزوجة الابن وزوجة الأب ، ومن الجمع ثلاث الأختان قرآناً^(١) والمرأة وعمتها والمرأة وخالتها سنة^(٢) ، والملاعة سنة^(٣) ، والمنكحة في العدة بإجماع من الصحابة^(٤) في قضاء عمر ، رضي الله عنه ، وزوجة النبي ﷺ ، وقد سقط ذلك . وأما التحريم العارض : فالخامسة ، والمزوجة ، والمعتدة ، والمستبرأة ، والحامل ، والمطلقة ثلاثاً ، والمشاركة ، والأمة الكافرة ، والأمة المسلمة لواجد الطول ، وأمة الابن ، والمحرمة ، والمريضة ، ومن كان ذا محرم من زوجه اللاتي لا يجوز الجمع بينهن وبينها ، واليتيمة الصغيرة ، والمنكحة يوم الجمعة عند النداء ، والمنكحة عند الخطبة بعد التراكن . /

وهذا منتهى كلام علمائنا العراقيين بنصه ورأيت لسحنون قد زاد فيها : الثيب الصغيرة إذا رجعت إلى والدها قبل البلوغ ، وفي ذلك كله تفصيل وتطويل بيّناه في كتاب المسائل ومن جملة ذلك أن يقال في عقد واحد : والمنهي عن نكاحها لأمر يرجع إلى العقد ، فيدخل فيه نكاح يوم الجمعة^(٥) ، وعلى خطبة أخيه وأمثاله فيكون قسماً واحداً يتضمن أعياناً كثيرة من المسائل فيطلب بيان ذلك حيث أحلنا عليه . ولما كان النكاح في الإسلام كما قالت عائشة ، رضي الله عنها ، يكون ابتداءه بخطبة ، بكسر الخاء^(٦) ، بدأ ذلك مالك ،

(١) قال تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ [سورة النساء آية ٢٣] .

(٢) متفق عليه . البخاري في النكاح باب لا تنكح المرأة على عمتها ١٥/٧ ، ومسلم في النكاح باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وأخالتها في النكاح ١٠٢٨/٢ ، والموطأ ٥٣٢/٢ كلهم عن أبي هريرة .

(٣) أصرح الأحاديث في ذلك حديث ابن عمر أن النبي ﷺ ، قال للمتلاعنين : « جَسَاكُمَا عَلَى اللَّهِ ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا » . متفق عليه . البخاري في الطلاق باب قول الإمام للمتلاعنين : إن أحكما كاذب ٧١/٧ ، ومسلم في اللعان ١١٣٢/٢ كلاهما عن ابن عمر .

(٤) روى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار أن طلحة الأسدي كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فصرّبها عمر بن الخطاب وصرّب زوجها بالمخففة صرّبات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب : أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوّجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بغيّة عدتها من زوجها الأول ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بغيّة عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبداً . . . الموطأ ٥٣٦/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٤١/٧ .

درجة الأثر : رجاله ثقات إلا أنه منقطع لأن سعيداً وسليمان لم يدركا عمر .

(٥) انظر متن الشيخ خليل ص ٤٩ والخروشي عليه ٩٠/٢ .

(٦) قال في النهاية : خطب يخطب خطبة ، بالكسر ، فهو خاطب والاسم منه الخطبة أيضاً وأما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام . النهاية ٤٥/٢ .

رضي الله عنه ، في موطئه كما يجب فقال : باب ما جاء في الخطبة^(١) ، وأدخل الحديث عن ابن عمر وأبي هريرة « لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ »^(٢) ، وفصل حديث ابن عمر من حديث أبي هريرة في السند والمتن لأنه كان لا يرى رأي شيخه ابن شهاب في جمع المفترق كما قال : دخل حديث بعضهم في بعض ، كما كان البخاري لا يرى تفريق المجتمع ، وهو أيضاً مذهب مالك ، رضي الله عنه ، كما أدخل مالك حديث فضل العتمة ثم عقبه بقوله : مَرَّ رَجُلٌ فِي طَرِيقِهِ بِغُصْنٍ شَوْكٍ^(٣) ، فترى الجهال يتعبدون في تأويله ، وفائدة إدخاله له ههنا ؛ وإنما كان ذلك لأنه سمعه منه^(٤) ، وكذلك يروي البخاري الحديث في مواضع ثم يعقبه فيقول : وبه أن رسول الله ﷺ ، قال كذا ، والامتناع من جمع المفترق أوفرق المجتمع لفائدتين :

أحدهما : التعرض لدعوة النبي ﷺ ، حين قال « نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا »^(٥) الحديث .

(١) الموطأ ٢/٥٢٣ .

(٢) الحديثان متفق عليهما أولاً : حديث ابن عمر أخرجه البخاري في النكاح باب لا يخطب على أخيه حتى ينكح أو يرد ، وساق بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ ، أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ ، البخاري ٧/٢٤ ، والموطأ ٢/٥٢٣ ، والشافعي في الرسالة فقرة ٨٤٨ ، ولفظ مالك هو الذي ساقه الشارح ورواه أبو داود ٢/٥٦٥ ، ومسلم في النكاح ٢/١٠٣٢ ، وحديث أبي هريرة مثله أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب لا يخطب على خطبة أخيه ٧/٢٤ ، والموطأ ٢/٥٢٣ ، والرسالة للشافعي فقرة ٨٤٧ ، ومسلم في النكاح باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ٢/١٠٢٩ ، وزاد وَلَا يُسَمُّ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ .

(٣) متفق عليه . من حديث أبي هريرة ، البخاري في كتاب الأذان باب فضل التهجير إلى الظهر ١/١٦٧ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها ١/٣٢٥ ، وفي الأمانة باب بيان الشهداء ٣/١٥٢١ ، والموطأ ١/١٣١ ، ولفظه عند البخاري : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الطَّرِيقِ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَذَهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَقَرَ لَهُ ثُمَّ قَالَ : الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ . . والحديث عند الجميع من رواية أبي هريرة .

(٤) قال الحافظ أثناء الكلام على هذا الحديث عند البخاري وكان قتيبة حدث به عن مالك هكذا مجموعاً فلم يتصرف فيه المصنف (أي البخاري) كعادته في الاختصار ، فتح الباري ٢/٢٧٩ .

(٥) أبو داود ٢/٢٨٩ ، والترمذي ٥/٣٣ - ٣٤ ، وابن ماجه ١/٨٤ ، وأحمد ٥/١٨٣ ، كلهم من حديث زيد ابن ثابت .

درجة الحديث : صححه السيوطي وأقره المناوي ، ونقل عن الترمذي أنه صححه ، والذي في السنن أنه حسن فقط ، كما نقل عن الحافظ ابن حجر قوله : حديث زيد بن ثابت صحيح . . ومرة قال : صحيح =

والثانية : أن فتح هذا الباب ربما تعرّض له من لا يحسن الجمع والفرق فيفسد الأحاديث .

وصفة الخطبة ، بكسر الخاء ، أن يبدأ بالخطبة ، بضم الخاء ، فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي ﷺ ، ثم يقول ، كما رواه الترمذي : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تُسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٢) ، ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ^(٣) ^(٤) الآية ، وإن فلاناً رغب فيكم وهو ي إليكم من الصداق لكم كيت وكيت فأنكحوه . هذه هي السنة إن جاء أحد بها فيها وَنِعِمَّتْ ، وإن قصر عنها وأتى بالمقصود له منها أجزاء حتى قال مالك ، رضي الله عنه : لو بادر رجلاً فقال له : هل تزوجني ابتك بألف فقال له الآخر : نعم ، لزمه ^(٥) . وقال (ش) : لا يلزمه حتى يقول له الآخر بعد ذلك : قبلت ^(٦) . وكذلك الخلاف في البيع مثله ، ولقب المسألة هل تنعقد العقود بالاستدعاء أم لا ؟ والصحيح ما ذهب إليه مالك ، رضي الله عنه ، لأن الغرض من القبول معرفة الرضا ، وقد حصلت معرفة الرضا بالاستدعاء ، فإن قال : كنت هازلاً ، فهزل النكاح جدُّ ، ومثل هذه الدعوى يتطرق إلى القبول ولا يسمح إجماعاً ، وإن قال : قصدت الاستدعاء ^(٧) ؛ فإن علمت بما عنده كنت بعد ذلك على الاختيار والارتياح فلا إخبار ولا ارتياح في النكاح إجماعاً بدليل أنه لو صرح

المتن وإن كان بعض أسانيده معلولاً . فيض القدير ٢٨٥/٦ ، وقال قبل هذا ، قال ابن مندة . . رواه عن المصطفى ، ﷺ أربعة وعشرون صحابياً . .

(١) سورة آل عمران آية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء آية ١ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٧٠ .

(٤) سنن الترمذي ٤١٣/٣ - ٤١٤ وقال : حديث عبد الله حسن ، وأبو داود ٢٩١/٢ - ٢٩٢ ، والنسائي

٨٩/٦ ، وابن ماجه ٦٠٩/١ ، وأحمد رقم ٣٧٢٠ - ٣٧٢١ ، والحاكم ١٨٢/٢ ، والبيهقي من طريق

واصل بن الأحنب عن شقيق عن عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنه ، ومن حديث أبي عبيدة عن أبيه .

درجة الحديث : صححه الشارح في العارضة ٢٠/٥ ، وأحمد شاكراً في تعليقه على المسند رقم

٣٧٢٠ .

(٥) قال القاضي عبد الوهاب : ينعقد بكل لفظ دالٍ على التملك أبداً كالبيع . نقلاً عن تحفة الحكام

١٥٧/١ .

(٦) انظر الروضة للنووي ٣٦/٧ .

(٧) في (م) الاستسلام .

بشرطه لم يجز . والحديث مشهور في الصحيح ذكر منه مالك نصفه وتماه (لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ)^(١) ومعنى لا يبيع لا يسم ؛ لأن البيع إن وقع لم يتصور بعده بيع ، وكذلك رواه مسلم (لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا يَسُمُّ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ)^(٢) مفسراً متقناً ، والحديث عام بإطلاقه في كل حالة من أحوال الخطبة ، خصّصه في عمومه وحمله على بعض احتمالاته حسب ما فسّره مالك ، رضي الله عنه ، إذا تراكنا واتفقا على الصداق وهما يحاولان العقد ويتناولانه^(٣) أمران بديعان :

أما أحدهما : فحديث فاطمة بنت قيس قال لها النبي ﷺ : (إِذَا حَلَلْتَ فَلَا تُحْدِثِي شَيْئًا حَتَّى تُؤَاذِنِي ، قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ جِئْتُهُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ ، خَطَبَنِي مُعَاوِيَةُ ابْنُ / أَبِي سُفْيَانَ وَأَبُو جَهْمُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ فَقَالَ : « أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ وَلَكِنْ أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَتَكْخِطُهُ فَأَعْتَبْتُ بِهِ »^(٤) .

وأما الثاني : فما أشار إليه مالك ، رضي الله عنه ، من قوله . (فَهَذَا بَابُ فَسَادٍ يَدْخُلُ عَلَى النَّاسِ)^(٥) ، إشارة إلى ما يقع بينهم من التقاطع والشحناء التي فيها فساد ذات البين ، فخص مالك ، رضي الله عنه ، هذا العموم وحمله على بعض احتمالاته بالمصلحة ، وهو أصل ينفرد به عن سائر العلماء . فأصول الأحكام خمسة : منها أربعة متفق عليها من الأمة الكتاب والسنة والإجماع والنظر والاجتهاد فهذه الأربعة ، والمصلحة وهو الأصل الخامس الذي انفرد به مالك ، رضي الله عنه ، دونهم ولقد وفق فيه من بينهم ، وقد بينا ذلك في أصول^(٦) الفقه ، ثم اختلف المالكية إذا وقع هذا ف قيل : يفسح لأنه فاسد منه

(١) مسلم في كتاب النكاح باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك ، من حديث ابن عمر ، مسلم ١٠٣٢/٢ وقدم تخريجه .

(٢) مسلم في الباب السابق ١٠٣٣/٢ من حديث أبي هريرة .

(٣) الموطأ ٥٢٣/٢ .

(٤) مسلم في كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ١١١٤/٢ ، والموطأ ٥٨٠/٢ - ٥٨١ ، وأبو داود ٧١٢/٢ - ٧١٣ ، والشافعي في الرسالة فقرة ٨٥٦ .

(٥) الموطأ ٥٢٤/٢ .

(٦) قال القرافي : فغيرنا يصرح بإنكارها ، ولكنهم عند التفريغ نجدهم يعللون بمطلق المصلحة ولا يطلبون أنفسهم عند الفروق والجوامع لبداية الشاهد لها بالاعتبار ، بل يعتمدون على مجرد المناسبة ، وهذا هو المصلحة المرسلة . شرح التنقيح ص ٤٤٨ .

عنه ، خارج عن قانون الشريعة ، وقد قال ﷺ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ »^(١) ، ومنهم من قال : أركان العقد سليمة من الفساد والمتعاقدان والولي والصدّاق ، وإنما المعنى الذي نُهي عنه من غير شرط العقد ، قالوا : ومتى ما وقع النهي في العقود على هذا النحو منع منها فإن وقعت مضت إما بنفس العقد وإما بالقوة في الدخول على حسب حال النهي ، والسبب الذي نُهي عنه لأجله حسب ما تتعارض فيه الأدلة ويتبين في أعيان المسائل ، وقد ذكر مالك ، رضي الله عنه ، في معرض تخصيص النهي بالخطبة التعريض بخطبة المعتدة ، وهو كل قول يفهم منه المقصود حالاً ، ولا يفهم من التصريح في المقال ، كقول ابن القاسم المروي في الموطأ وأشدّه قوله : (إِنْ فِيكَ لَرَاغِبٌ)^(٢) ، ولكنه لما لم يكن فيه للنكاح ذكرٌ جاز ، وهذه رخصة لا يقاس عليها ولا تعلق للمخالفين في احتجاجهم على تعليق الحكم بالألفاظ دون المعاني رداً على مالك ، رضي الله عنه ، لأنه لا يقاس على مخصوص ، ولا يقاس منصوص على منصوص ، لأن في القياس على المنصوص إبطال الخصوص ، وفي قياس المنصوص على المنصوص إبطال النصوص .

نكتة : لما خلق الله الذكر والأنثى لبقاء النسل وركب الشهوة في الجبلة تيسيراً لذلك وتحريضاً عليه حجه عن مطلق العمل بمقتضاها في الآدميين بالتكليف ، وأرسله فيما عداهم لعدم التكليف .. والباري تعالى غني عن العالمين ، فنظّمه بروابط ورتبه على شرائط اختلف العلماء فيها اختلافاً كثيراً ، أصولها عند علمائنا خمسة : المتعاقدان المتأهلان لذلك ، والصدّاق الذي يصلح أن يكون صدّاقاً ، والولي للزوجة الذي يتولى العقد والإعلان المفرق بينه وبين السفاح ، فلم يجعل الله تعالى العقد إلى المرأة أولاً مخافة أن تغلب شهوتها عقلها فتضع نفسها في غير موضعها ، كما لم يجعل الطلاق إليها آخراً لفضل القوامة في الرجل ، ولأنه لا يؤمن أيضاً من تفاهتها أن تنبذ زوجها عند رؤيتها غيره كنبذها لنعلها قال الله تعالى ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾^(٣) ، فخطب الأولياء بالأمر بالنكاح في موضعه ، كما خاطبهم بالنهي عند تعدي الأمر ، فقال تعالى ﴿ فَلَا تَعْصُوهُنَّ أَنْ

(١) متفق عليه . البخاري في البيوع باب النجش معلقاً ٩١/٣ ، والصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ٢٤١/٣ ، ومسلم في الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ١٣٤٣/٣ ، وأبو داود ١٢/٥ ، وابن ماجه ٧/١ كلهم عن عائشة .

(٢) الموطأ ٥٢٤/٢ .

(٣) سورة النور آية ٣٢ .

يُنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ»^(١)، وقال النبي ﷺ في رواية أبي موسى: (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ)^(٢)، رواه الترمذي وغيره، وثبت عن النبي ﷺ، أنه قال «أَيُّمَا أَمْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ»^(٣). وكما قالت عائشة، رضي الله عنها، أنفأ، فَهَدَمَ^(٤) الله ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ وَالْإِسْلَامَ. ولما كان النساء على ضربين : منهن البرزة المختبرة للرجال العارفة بالمقاصد المنطلقة للسان في / استدعاء النكاح ورده ، ومنهن المخدرة البلهاء الخفرة^(٥) ، جعل الله تعالى للأولياء حالين : حالة يستبدون بها في

(١) سورة البقرة آية ٢٣٢ .

(٢) الترمذي ٤٠٧/٣ ، وأبو داود ٥٦٨/٢ ، وابن ماجه ٦٠٥/١ ، وأحمد في المسند ٣٩٤/٤ و٤١٣ - ٤١٨ ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والبيهقي ١٠٧/٧ ، والحاكم في المستدرک ١٦٩/٢ ، وشرح السنة ٣٨/٩ كلهم عن أبي موسى .

وقال الشيخ ناصر : صححه جماعة منهم علي بن المديني ومحمد بن يحيى الذهلي ، كما رواه الحاكم عنهما وصححه هو أيضاً ، ووافقه الذهبي ، ومنهم البخاري كما ذكر ابن الملقن في الخلاصة (ق ٢/١٤٣) ، فالحديث صحيح قطعاً بالشواهد ، ولعل تصحيح من صححه من أجل الشواهد . إرواء الغليل ٢٣٨/٦ ، وصححه أيضاً عبد القادر الأرناؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ٤٥٨/١١ .

(٣) أبو داود ٥٦٦/٢ ، والترمذي ٤٠٧/٣ وقال : حديث حسن ، ابن ماجه ٦٠٥/١ ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٣٠٥ ، والحاكم في المستدرک ١٦٨/٢ وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٥/٧ - ١٠٧ مطولاً ، وأحمد في المسند . أنظر الفتح الرباني ١٥٤/١٦ ، وشرح السنة ٣٩/٩ ، وابن عدي في الكامل ١١١٥/٣ وقال : هذا حديث جليل في هذا الباب في باب لا نكاح إلا بولي ، وعلى هذا الاعتماد في إبطال النكاح بغير ولي . ورواه العقيلي في الضعفاء ١٤٠/٢ ، وقد تكلم عليه الحافظ في تلخيص الحبير ١٧٩/٣ - ١٨٠ ، كلهم عن عائشة . والحديث فيه سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشلق ، صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخلط قبل موته بقليل من الخامسة/م ع ٣٣١/١ . مات سنة ١٩ وانظرت ٢٢٦/٤ .

درجة الحديث : نقل عبد القادر الأرناؤوطي عن أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم أنهم صححوه جامع الأصول ٤٥٧/١١ ، وقال شعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة ٣٩/٩ صحيح ، وقال الشيخ ناصر إنه حسن . إرواء الغليل ٢٤٦/٦ ، وعندي أن تحسين الترمذي والبغوي والشيخ ناصر له أولى لأن فيه سليمان المتقدم ذكره .

(٤) في (م) فأبطل .

(٥) الخفر ، محرقة : شدة الحياء . ترتيب القاموس ٨٢/٢ .

العقد وذلك على المخدرة^(١) البلهاء الخفزة ، وحالة يعقد الرجل فيها على النساء عند رضاهن بذلك وطلبهن له ، وهن الثيات البوالغ المجربات ، وألحق مالك ، رضي الله عنه ، في بعض الروايات ، المعنسات^(٢) ، بالثيات لأنهن قد علمن من ذلك بطول العمر وكثرة السماع ما يعلمه الأيامي ، وخصص هذه العمومات بهذا القياس ، وكذلك ، رضي الله عنه ، يرى تخصيص العموم بالقياس والمصلحة ، وقال في رواية أخرى : الْمُعْنَسَةُ كَالْبَكْرِ^(٣) حَتَّى تُخْتَبَرُ ، وهذه الرواية هي الصحيحة في النظر فليس الخبر كالمعاينة ، وليس عند المعنسة من أمور النكاح بالسماع إلا ما عند العنّين ، فعلى هذه الرواية فليعول ويعتضد بما أعضده به مالك ، رضي الله عنه ، من قضاء عمر ، رضي الله عنه ، حين قال : (لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ السُّلْطَانِ)^(٤) .

فأراد بقوله (وَلِيِّهَا) الأدنى ، وأراد بقوله (ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا) الأبعد ، وأراد بقوله (السُّلْطَانِ) كل امرأة لا ولي لها . واختلف قول علمائنا بالمراد بالأهلية على ثلاثة أقوال : فقليل ما وقع الاشتراك به في البطن كعبد الدار وهاشم ، وقيل ما وقع به الاشتراك في العشيرة كقصي ، وقيل ما وقع الاشتراك به في القبيلة ككنانة وقريش ، وقيل ما كان من العصبة^(٥) ، وبه أقول ، وتحقيق ذلك في مسائل الخلاف . ولما كان النكاح بيد الولي في القسمين جميعاً ، شرع الله تعالى الإذن في البكر مستحباً لذی الشفقة المتناهية ، وهو الأب ، وواجباً في حق الثيب لكل أحد ، ولوروده على هذين الوجهين ما أبهم به مالك الباب فقال : باب استئذان الأيم والبكر في أنفسهما ، ولم يقل باب وجوب الاستئذان ، ولا باب استحبابه ،

(١) إلزام البنت الخدر كالإخدار والتخدير وهي مخدورة ومخدرة ، والإقامة بالمكان كالإخدار . ترتيب القاموس ٢١/٢ .

(٢) العانس من الرجال والنساء الذي يبقى زماناً ، بعد أن يدرك ، لا يتزوج ، وأكثر ما يستعمل في النساء ، يقال عنست المرأة فهي عانس وعنست فهي معنسة كبرت وعجزت في بيت أبيها . النهاية ٣٠٨/٣ .

(٣) ذكر الباجي عن مالك في رواية ابن وهب عنه إنها إذا عُنَسَتْ لَمْ يَزُوجْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا ، وروى محمد عنه أن له أن يجبرها وإن عنست وبلغت أكثر من أربعين سنة . المتقى ٢٧٢/٣ .

(٤) الموطأ ٥٢٥/٢ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ : لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا .

درجة الأثر : منقطع لأن مالكاً لم يدرك سعيداً .

(٥) قال ابن عبد البر : اختلف أصحابنا في قول عمر هذا ؛ فقال بعضهم : كل واحد من هؤلاء يجوز إنكاحه إذا أصاب وجه النكاح من الكفاءة والصلاح ، وقال آخرون على الترتيب لا التخير . شرح الزرقاني ١٢٧/٣ ، وانظر المتقى ٢٦٧/٣ .

إحدى الجملتين خبر عن الثيب ، والجمله الثانية خبر عن البكر ، وقد استوفينا الغرض من ذلك في مسائل الخلاف . / الإشارة إليه أن الجملتين نظمتا للتغاير بين البكر والثيب فجعلت الثيبه مالكة أمرها ، وجعلت البكر مملوكاً عليها أمرها ، وذلك في حق الأب خاصة ؛ لأنه ذكر الصفة في الحكم ، وذكرها في الحكم تعديل فجعل الثيب أحق بنفسها لاختبارها الرجال ومعرفتها بالمقصود من النكاح ، وردَّ الله تعالى أمر البكر إلى الولي لغراتها ، ولكن ولي تكمل شفقتة ويعلم حسن نظره ، وهو الأب في ابنته خاصة ، فإن قيل : فما معنى الإذن ههنا حين قال « تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا » فقيل في الحديث : إنها تستحي^(١) فقال : (إِذْنُهَا صُمَاتُهَا) .

قلنا : هذا هو الذي أشكل على كثير من العلماء واختلف فيه قول مالك ، رضي الله عنه ، فتارة اعتقد في البكر أنها اليتيمة^(٢) ، وكذلك يروي أنه فسرها شعبة في هذا الحديث فقال : (وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا) وتارة قال : إنها البكر^(٣) في حق الأب ، وهو الصحيح الذي به ينتظم مساق الحديث ويكمل المعنى . وقال أهل العراق : إذا بلغت البكر لم يزوجه أحد إلا بإذنها ، لا من أب ولا من سواه ، وهذا فاسد^(٤) ؛ فإن الحديث بنظمه وتعليمه يقتضي أن يملك الأب عليها النكاح ؛ لأنه إنما جعل الثيب أحق لكونها ثيباً ، ولما كانت فائدة الولي في النكاح حفظ المرأة من الوقوع في غير الكفو فتلوث نفسها ، وتلحق العار بحسبها ، رأى مالك ، رضي الله عنه ، أن الدنيئة المقطوعة لا يرتبط أمرها بالولي ، في

(١) متفق عليه . البخاري في النكاح باب لا يُنكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها ٢٣/٧ ، ومسلم في النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١٠٣٧/٢ ، والنسائي ٨٥/٦ - ٨٦ كلهم عن عائشة .

(٢) قال في المدونة : الأمر عندنا في البكر اليتيمة . المدونة ١٤٢/٢ .

(٣) قال الباجي : قوله ﷺ « الْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا » قال ابن القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك في المدونة : يريد البكر التي لا أب لها لأنها هي التي تُسْتَأْذَنُ ، وقد روى هذا الحديث زياد بن سعد فقال فيه : (والبكر يستأذنها أبوها) . وصواب هذا الحديث ما رواه مالك ، وقد تابعه عليه سفيان الثوري وكل واحد منهما إمام ؛ إذا انفرد قوله غلب على قول زياد فكيف إذا اتفقا على خلافه ، وقد رواه صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل فقال فيه (واليتيمة تستأمر) وهو أثبت من زياد بن سعد وقوله أولى من جهة النظر ، ولعل عبد الله ابن الفضل لعلمه بالمراد به كان مرة يقول (والبكر تستأذن) ويقول مرة (واليتيمة تستأمر) وقد روى هذا الحديث شعبة عن مالك فقال فيه (واليتيمة تستأمر) . المنتقى ٢٦٦/٣ ، وانظر المدونة ١٤٢/٢ ، وشرح الزرقاني ١٢٧/٣ .

(٤) أنظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٩٥/٢ ، ونصب الراية ١٩٠/٣ .

أحدى رواياته^(١) ، لأن الذي يخاف منها ، والمعنى الذي اعتُبر الولي لأجله معدوم فيها ، وتارة الحق الدنيئة بالشريفة أخذاً بعموم الحديث وهو الأسلم في النظر والاسلم في الحسب ؛ فإن تمييز الدنيئة من الشريفة يعسر في المراتب فسد الباب أولى . وعلى الجملة فلم يختلف علماء المدينة ومكة في أن المرأة مسلوية العبارة في النكاح كالصبي والمجنون ، ولذلك كانت عائشة رضي الله عنها (تَخْطُبُ وَتُقَدِّرُ الْمَهْرَ ثُمَّ تَقُولُ أَعْقِدُوا فَإِنَّ النِّسَاءَ لَا يَعْقِدْنَ)^(٢) ، إلا أنه وقع لعلمائنا رواية أن المرأة إذا وليت من لا يصح منه إنكاح نفسه قدّمت من يتولى عقد النكاح ، وإذا وليت من يصح منه عقد النكاح يوماً ما جاز لها أن تعقد نكاحه ، وهذه رواية ضعيفة جداً ، وقد خطب النبي ﷺ ، ميمونة فجعلت أمرها إلى أم الفضل ، أختها ، فجعلت أم الفضل أمرها إلى العباس فزوجها العباس من النبي ﷺ^(٣) ، وما جرى قط في السلف ولا في الخلف أن امرأة باشرت نكاحها ، ومن شرط الولي أن

(١) المدونة ١٤٦/٢ .

(٢) الشافعي في مسنده قال : أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ عَنْ آبِنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَتْ عَائِشَةُ تَطْلُبُ إِلَيْهَا الْمَرْأَةُ مِنْ أَهْلِهَا فَتَشْهَدُ فَإِذَا بَقِيَتْ عُقْدَةُ النِّكَاحِ قَالَتْ لِبَعْضِ أَهْلِهَا : زَوْجُ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَلِي عُقْدَةَ النِّكَاحِ ، مسند الشافعي ١٣/٢ ، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ١٢٢/٧ ، وابن أبي شيبه في المصنف ١٣٥/٤ .

والحديث فيه شيخ الشافعي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، أبو إسحاق المدني ، متروك من السابعة . مات سنة ١٨٤ ، أو قيل ١٩١ / ق . ت ٤٢/١ ، وقال في ت قال يحيى بن سعيد القطان : سألت مالكا عنه أكان ثقة ؟ قال : لا ولا ثقة في دينه ، وقال أحمد : كان معتزلاً جهمياً كل بلاء فيه . ومرة قال أحمد : ترك الناس حديثه كان يروي أحاديث منكراً لا أصل لها ، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه . وقال بشر بن المفضل : سألت فقهاء المدينة عنه فكلهم يقولون كذاب . وقال البخاري : جهمي تركه ابن المبارك والناس ، وكان يرى القدر . وقال ابن معين : ليس بثقة ت ت ١٥٨/١ ، وانظر الضعفاء للعقيلي ٦٢/١ ، المجروحين ١٠٥/١ ، والحديث فيه ابن جريج عن عنه وهو مدلس أيضاً . درجة الحديث : ضعيف .

(٣) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٧/٤ من حديث ابن عباس وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط ، وقال فيه : يعقوب بن حميد بن كاسب وهو ثقة وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات . أقول : يعقوب هذا قال فيه الحافظ : يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ، نزيل مكة ، وقد ينسب لجدّه ، صدوق ربما وهم من العاشرة ، مات سنة ٢٤٠ أو ٢٤١ / غ ق ت ٣٧٥/٢ ، وقال في ت ت : قال ابن معين ثقة ، ومرة قال : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال البخاري : لم يزل خيراً ، هو في الأصل صدوق ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الحاكم أبو عبد الله : لم يتكلم فيه أحد بحجة . ت ت ٣٨٣/١١ ، وانظر الكامل لابن عدي ٢٦٠٨/٧ ، والضعفاء للعقيلي ٤٤٦/٤ . درجة الحديث : عندي أنه حسن لغيره .

يكون حراً بالغاً عاقلاً مسلماً ، وليس من شرطه أن يكون عدلاً ، خلافاً للشافعي^(١) ؛ لأن الولاية عمادها الشفقة والحمية على الحسب والأنفة ، والفسق لا يؤثر في ذلك . ورأى الشافعي أن ولاية النكاح خطة ومنزلة كريمة ، والمراتب لا ينزلها الفساق ولو كان من فسق الرجل ما عسى أن يكون ؛ فإن نظره لوليته لا ينقطع عنه بكرةً على حالة البكارة أو ثيباً على حالة الثبوة ، واختلف العلماء في ثبوت الصغيرة فقالوا : إذا رجعت الصغيرة ثيباً إلى أبيها زوجها كما يزوج البكر قسراً . وقال أشهب^(٢) ؛ ذلك ما لم تحض . قال سحنون^(٣) : له جبرها وإن حاضت^(٤) حتى يستأنف زواجاً ثانياً بعد البلوغ لأنه رأى أن الثبوة الأولى جرح لم يقع لها^(٥) به خبرة ، ولا يحصل لها به مقصد النكاح ، والأخذ بمطلق الحديث في الفرق بين الثيب والبكر وتقسيمه وتعليقه أولى من هذا . واختلف الناس وعلمائنا هل يكون الكافر ولياً في نكاح فيه مسلم ، أو مسلم في نكاح فيه كافر على تفصيل بيانه في مسائل الفقه . والصحيح أنه لا يدخل المسلم في نكاح فيه كفر ، ولا الكافر في نكاح/ فيه إسلام إلا نكاح السيد لعبده الكافر من طريق المملوكية^(٦) بخلاف طريق الولاية فإن الله تعالى أثبت الملك مع الكفر ولم يثبت الولاية معه بل نفاه بعدم الهجرة فقال ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴾^(٧).

ما جاء في الصداق والحباء :

الصداق عقد منفصل عن النكاح بائن عنه في ذاته وأحكامه ، والدليل على صحة ذلك أن النكاح يجوز دونه لأن عقد النكاح إنما ركناء الزوج والزوجة ، كل واحد منهما يحل لصاحبه ويستمتع به ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾^(٨) ، وقال : ﴿ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(٩) وقال تعالى : ﴿ اللَّائِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ ﴾^(١٠) في أزواج

(١) انظر الروضة للنووي ٦٤/٧ .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) انظر بداية المجتهد ٥/٢ .

(٥) ليست في (م) وهي في بقية النسخ .

(٦) انظر الكافي لابن عبد البر ٥٢٧/٢ .

(٧) سورة الأنفال آية ٧٢ .

(٨) سورة النساء آية ٤ .

(٩) سورة النساء آية ٢٥ .

(١٠) سورة الأحزاب آية ٥٠ .

النبي ﷺ. فردد الله تعالى الصداق بين النحلة المبتدأة التي لا يقابلها عوض ؛ وإنما وجبت على الزوج بفضلية القوامة ويمنزلة الذكورية وبين الأجرة والعوضيّة وفي هذا رد على من أنكر من الفقهاء تعارض الأدلة ، وتردد الفرع بين الأصلين وحكمه إذا تردد بينهما أن يوفر على كل واحد شبهه ويركب عليه حكمه وهو أصعب مسائل النظر ، ولذلك قال مالك ، رحمه الله تعالى ، تارة : النكاح أشبه شيء بالبيع^(١) ، وتارة جرّده عنها وخزل حكمه منها . وكذلك اختلف قوله في الصداق الفاسد على ثلاثة أقوال :

أحدها : إنه يمضي بنفس العقد .

والثاني : إنه لا يفسخ قبل الدخول^(٢) .

والثالث : إنه يفسخ قبل وبعد^(٣) .

واختلف الناس في تأويلات هذه الأقوال ؛ فمنهم من جعلها مطلقة ، ومنهم من قال : إنها مبنية على قوة الفساد وضعفه ، وتفصيل ذلك مستوفى في المسائل . واختلف العلماء ، رحمة الله عليهم ، بعد الاتفاق على وجوبه وفي تقديره ؛ فمنهم من نفى التقدير وجوّزه بكل قليل وكثير ، وهو (ش)^(٤) وروى في ذلك أحاديث ليس لها أصل من جملتها (الصَّدَاقُ مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ)^(٥) . ومنهم من قدره . واختلفوا في التقدير فقال أهل

(١) المدونة ٢/٢٠٠ ونقله الشارح في الأحكام ١/٣٨٩ .

(٢) قال ابن عبد البر : اختلف قول مالك بينهما فقال مرة : يفسخ نكاحه ويكون للمرأة بمسئسها صداق مثلها ، وقال مرة أخرى : ثبت نكاحه بصداق المثل وهو تحصيل المذهب . الكافي ٢/٥٥٣ ، وكذا قال ابن رشد في بداية المجتهد ٢/٢٧ .

(٣) هذه الرواية نقلها الباجي في المنتقى ٣/٢٧٥ .

(٤) انظر الروضة للنووي ٧/٢٤٩ ، وشرح السنة ٩/١١٩ .

(٥) الدارقطني في سننه من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْلَمَانِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَنْكِحُوا الْأَيْمَى ثَلَاثًا قِيلَ مَا الْعَلَاقُ بَيْنَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ وَلَوْ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ . ، الدارقطني ٣/٢٤٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٢٣٩ من طريق عبد الرحمن البيلماني عن النبي ﷺ ، وقال : هذا منقطع . ومن طريق أخرى عن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر ، وقال : محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني ضعيف ، وعزاه الزيلعي لأبي داود في المراسيل عن عبد الرحمن ابن البيلماني عن النبي ﷺ ، نحوه وقال : قال ابن القطان : ومع إرساله فيه عبد الرحمن أبو محمد لم تثبت عدالته وهو ظاهر الضعف .. نصب الراية ٣/٢٠٠ .

أقول : محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني ، بفتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ، ضعيف ، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان من السابعة/ دق . ت ١٨٢/٢ ، وقال في ت : قال البخاري وأبو حاتم =

الكوفة: أقله عشرة دراهم^(١) وهو أقل ما تقطع فيه يد السارق عندهم ، ومنهم قُدَّره بربع دينار ، وهم أهل المدينة ، لأن القطع عندهم أيضاً مقدَّر بربع دينار ، ومنهم من قُدَّره بدرهم ونحوه كالسوط والنعل وهو ابن^(٢) وهب^(٣) والمتعلق في ذلك طلب النبي ، ﷺ ، في حديث سهل في الصداق خاتماً من حديد^(٤) وسط قيمته درهم لأجل الصنعة التي فيه . والصحيح أنه مقدَّر بنصاب القطع ، وأن القطع مقدَّر بربع دينار^(٥) ، وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف وفي حديث سهل^(٦) بن سعد . هذا دليل على وجوب الصداق لأن النبي ، ﷺ ، طلبه من طرق ؛ فهذا يدل على تعيينه وإلزامه حتى طلب سوراً من القرآن يعلمها إياها ، وقد اختلف العلماء في كون الإجارة صداقاً على ثلاثة أقوال^(٧) ، وقد روي في هذا الحديث : « عَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ »^(٨) ، وفي سنن أبي داود : « قُمْ فَعَلَّمَهَا عِشْرِينَ آيَةً »^(٩) ، ودخول الإجارة في

والنسائي : منكر الحديث . وقال ابن عدي : وكل ما يرويه ابن البيلماني فالبلاء فيه منه ، وإذا روى عن محمد بن الحارث فهما ضعيفان ت ٢٩٣/٩ ، وقال ابن حبان : يروي عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتي حديث كأنها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب . المجروحين ٢٦٤/٢ ، الكامل لابن عدي ٢١٨٧/٦ ، والضعفاء للعقيلي ١٠١/٤ .

درجة الحديث : ضعفه الشارح وابن القطان وابن حجر . أنظر تلخيص الحبير ٢١٥/٣ .

(١) أنظر شرح فتح القدير لأبن الهمام ٤٣٥/٢ .

(٢) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي ، أبو محمد المصري ، الفقيه ، ثقة حافظ عابد من التاسعة ، مات سنة ١٩٧ وله ٧٢ سنة / ع . ت ٤٦٠/١ ، وأنظرت ت ٧١/٦ ، شجرة النور الزكية ٥٨/١ .

(٣) قوله هذا نقله ابن عبد البر في الكافي ٥٥١/٢ .

(٤) متفق عليه . البخاري في النكاح باب السلطان ولي ٢٢/٧ ، ومسلم في النكاح باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد ١٠٤٠/٢ ، والموطأ ٥٢٦/٢ .

(٥) نقل ابن عبد البر عن مالك وأصحابه أنهم يجيزون في أقله ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم كيلاً من الورق أو عرضاً يساوي أحدهما .. الكافي ٥٥١/٢ .

(٦) في جميع النسخ سعد بن سهل والصواب سهل بن سعد .

(٧) قال ابن هبيرة : اختلفوا في تعلم القرآن هل يجوز أن يكون مهراً ؟ فقال أبو حنيفة وأحمد ، في أظهر روايته : لا يكون ذلك مهراً ، وقال مالك والشافعي : يجوز أن يكون ذلك مهراً ، وعن أحمد مثله ، الإفصاح ١٣٦/٢ ، وقال القاضي عياض : جواز الاستيجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة سوى أبي حنيفة . نقلاً عن شرح النووي على مسلم ٢١٤/٩ ، وأنظر المجموع ٣٢٨/١٦ .

(٨) مسلم في كتاب النكاح باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد ١٠٤١/٢ ، من حديث سهل بن سعد .

(٩) أبو داود ٥٨٨/٢ من طريق عسل عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة ، وعسل بكسر أوله وسكون المهملة وقيل بفتحيتين ، التميمي أبو قرة البصري ، ضعيف من السادسة / د ، ت ٢٠/٢ ، وقال في ت قال =

النكاح تحقيقه في المسائل ، أما هذا الحديث فلا أدري كيف أغفل العلماء حقيقته فإنه ليس بجارٍ في شيء من ذلك المضمار لأنه إن كان الصداق تعليمها فلا بد من تقدير المدة في إقرائها ، وإن كان على أن يستظهرها فهي جعالة مجهولة المدة فلا يصح أن يكون صداقاً ، وإنما مخرج الحديث أن النبي ، ﷺ ، لما عدم عنده الصداق تحقق له الفقر فطلب (منه)^(١) فضيلة يزوجه بها وليس استظهار القرآن أو شيء منه ، كما روي أن أبا طلحة تزوج أم سليم على الإسلام^(٢) ، وليس أن الإسلام كان صداقاً ولكن لأنه فضيلة استحق بها ذلك وهي الصداق في حديث أم سليم وفي حديث الموهوبة في ذمته فيكون ذلك نكاح تفويض .

مسألة : قال النبي ، ﷺ ، « قَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ »^(٣) وروي « قَدْ زَوَّجْتُكَهَا »^(٤) ، وروي (قَدْ مَلَكَتُكَهَا)^(٥) . واختلف العلماء في النكاح بغير لفظ الإنكاح ،

أحمد ليس هو عندي قوي الحديث ، وقال ابن معين ضعيف ، وقال البخاري عنده مناكير ، وقال النسائي ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم منكر الحديث ت ١٩٤/٧ ، وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث من روايته قال وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن عطاء غير غسل بن سفيان عن عطاء عن أبي هريرة غير إبراهيم بن طهمان لم يوصله غيره . . إلى أن قال ولعسل غير ما ذكرت وهو قليل الحديث ومع ضعفه يكتب حديثه . الكامل ٢٠١٢/٥ ، ورواه البيهقي في السنن ٢٤٢/٧ .

درجة الحديث : ضعيف وقد جزم الشيخ ناصر بأنها زيادة منكورة لمخالفتها للرواية الصحيحة (بما معك من القرآن) ولتفرد عسل . إرواء الغليل ٣٤٦/٦ .

(١) ليست في (م) .

(٢) النسائي ١١٤/٦ من حديث أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الإسلام . درجة الحديث : صححه الشيخ ناصر في تعليقه على المشكاة ٩٥٨/٢ ، وذكر الحافظ أن النسائي صححه ولعله في سننه الكبرى . فتح الباري ٢١٢/٩ .

(٣) البخاري في النكاح باب التزويج على القرآن وبغير صداق ٢٦/٧ ، والموطأ ٥٢٦/٢ .

(٤) البخاري في النكاح باب السلطان ولي ٢٢/٧ .

(٥) البخاري في فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ٢٣٧/٦ ، ومسلم في كتاب النكاح باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد ١٠٤١/٢ ، ونقل عياض عن الدارقطني أن قوله : (مَلَكَتُكَهَا) وهم ، قال : والصواب رواية من روى (زَوَّجْتُكَهَا) ، قال : وهم أكثر وأحفظ . وقال النووي عقب ذلك : قلت : يحتمل صحة اللفظين ويكون جرى لفظ التزويج أولاً فملكها ، ثم قال له : لإذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق ، والله أعلم . شرح النووي على مسلم ٢١٤/٩ . وقال الحافظ : رواية التزويج والإنكاح أرجح . فتح الباري ٢١٤/٩ .

فمنعه (ش)^(١) وجوّزه (ح) بكل لفظ يقتضي التمليك على التأييد^(٢) ، وجوّزه مالك بكل لفظ يتفاهم به المتناكحان مقصدهما^(٣) ، وتعلّق من جَوَز النكاح بغير لفظ الإنكاح بقوله ﷺ : (مَلَّكْتُكُمَا) رواه معمر^(٤) ، ويعقوب^(٥) الإسكندراني ، وعبد الواحد^(٦) ابن زياد ، وخرّجه البخاري ، وقال الدارقطني^(٧) : هذا وهم منهم خالفهم حماد بن^(٨) زيد ، وأبو غسان^(٩) ، وفضيل^(١٠) بن سليمان ، ووهب^(١١) والثوري^(١٢) وابن عيينة^(١٣) وهم أحفظ قالوا كلهم : (قَدْ زَوَّجْتُكُمَا) وخذوا :

-
- (١) انظر المجموع ٢٠٩/١٦ .
 (٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٤٤/٢ .
 (٣) أنظر مواهب الجليل ٤١٩/٣ .
 (٤) معمر بن راشد الأزدي مولاهم ، أبو عروة البصري ، نزيل اليمن ، ثقة ثبت فاضل من كبار السابعة . مات سنة ١٥٤ وهواين ٥٨ سنة ، روى له ع . ت ٢٦٦/٢ ، ت ٢٤٣/١٠ .
 (٥) يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله . نزل الإسكندرية ، حليف بني زهرة ، ثقة من الثامنة ، مات سنة ٨١/ت ، ٣٧٦/٢ ت ٣٩١/١١ .
 (٦) عبد الواحد بن زياد العبدى ، مولاهم البصري ، ثقة في حديثه عن الأعمش وحده ، مقال من الثامنة . مات سنة ١٧٦ وقيل بعدها/ع ، ت ٥٢٦/١ ت ٤٣٤/٦ .
 (٧) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، أبو الحسن الدارقطني ، إمام عصره ، ولد سنة ٣٠٦ ومات سنة ٣٨٥ هـ ، وفيات الأعيان ٣٣١/١ ، اللباب ٤٨٣/١ ، غاية النهاية ٥٥٨/١ ، تاريخ بغداد ٣٤/١٢ .
 (٨) حماد بن زيد بن درهم الأودي الجهضمي ، أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه ، قيل إنه كان ضريباً ولعله طراً عليه لأنه صح أنه كان يكتب من كبار الثامنة ، مات سنة ١٧٩ وله ٨١ سنة/ع . . ت ١٩٧/١ ، وأنظرت ت ٩/٣ .
 (٩) هو محمد بن مطرف بن داود الليثي ، أبو غسان المدني ، نزيل عسقلان ، ثقة من السابعة . مات بعد ١٦٠/ع ، ت ٢٠٨/٢ ت ٤٦١/٩ .
 (١٠) فضيل بن سليمان النيمري ، بالنون مصغراً ، أبو سليمان البصري ، صدوق له خطأ كثير من الثامنة . مات سنة ١٨٣ وقيل غير ذلك ٢/ع ، ت ١١٢/٢ ت ٢٩١/٨ .
 (١١) وهب ، في كل النسخ ، ولعل الصواب وهيب بالتصغير ، بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم ، أبو بكر البصري ، ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بآخره من السابعة . مات سنة ١٦٥ وقيل بعدها/ع ، ت ٣٣٩/٢ ت ١٦٩/١١ .
 (١٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ، من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلّس . مات سنة ١٦١ وله ٦٤ سنة/ع ، ت ٣١١/١ ت ١١١/٤ .
 (١٣) هو سفيان بن عيينة ، أبو عمران ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي ثم المكي ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة ، وكان ربما دلّس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة . مات سنة ١٩٨ وله ٩٠ سنة/ع ، ت ٣١٢/١ وأنظرت ت ١١٧/٤ .

نكتة أصولية : إذا اختلف ألفاظ الحديث في الرواية فتأملوا الحديث ؛ فإن كان مما يتكرر فكل لفظ أصل يمهّد وتبنى عليه الأحكام ، وإن كان مما لا يتكرر فيعلم قطعاً أن النبي ، ﷺ ، إنما قال أحدهما ، وأن الراوي هو الذي عبر عن تلك الحالة الواحدة بألفاظ مترادفة أو متقاربة ، فتعرض الألفاظ على الأصول والأدلة فما استمر منها عليها هو الذي يُبنى عليه الحكم . ومسائل الصداق تتفاوت في العدد وتلحقها أحكام من اليسوع فلا يمكن التعرض لها في هذه العجالة ، ذكر منها مالك ، رضي الله عنه ، في هذا الباب خمس مسائل منها :

مسألة المفوضة وبيانها في مسائل الخلاف ومنها ، مسألة العفو عن الصداق وبيانها في كتاب الأحكام^(١) ، ومسألة تقدير الصداق وقد سبقت الإشارة إليها^(٢) ، ومسألة إنكاح الرجل ابنه الصغير وبيانها في المسائل وأغرب ما فيه قول علمائنا : أن الوصي يزوّج الصغير قبل البلوغ ولا يزوّج الصغيرة حتى تبلغ ، وكان ينبغي أن تكون المسألة بالعكس لأن زواج المرأة منحة وزواج الصغير عزمة^(٣) ، فلا أراه بحال حتى يبلغ ويعلم قدر ما يدخل فيه ، ومنها مسألة عمر بن عبد العزيز ؛ حيث كتب إلى بعض عماله ما كان من شرط يقع في النكاح فهو لابنته^(٤) . الحديث إلى آخره . وتحقيق المسألة أن الولي إن شرط الحباء للزوجة فهو لها وإن شرطه لنفسه فينبغي أن يسقط ولا يكون لأحد ، إما إنه لا يكون للزوجة فإنه لم يسم لها في المهر ، وإما إنه لا يكون للولي فلائنه أكل مالٍ بالباطل لا مقابل له ، وإنما كان شيئاً تفعله الأعراب في الجاهلية ثم هدم الله تعالى ذلك بالإسلام .

(١) أنظر أحكام القرآن للشارح ٣١٨/١ .

(٢) تقدمت .

(٣) في (ك) و(م) عزم .

(٤) عن مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته إلى بعض عماله أن كل ما اشترط المتكبح من كان أباً أو غيره من جباة أو كرامة فهو للزوجة إن ابتغته . الموطأ ٥٢٧/٢ ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أو غيره أن عمر بن عبد العزيز قال : « أيما امرأة نكحت على صداق أو جباة أو علة إذا كانت عقدة النكاح على ذلك فهو لها . . . » المصنف ٢٥٩/٦ .

درجة الأثر : صحيح .

وقد روى عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ، ﷺ : (أيما امرأة نكحت على صداق أو جباة أو علة قبل عصمة النكاح فهو لها ، وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه . .) . أبو داود

٥٩٧/٢ ، والنسائي ١٢٠/٦ .

درجة الحديث : حسن وهو يشهد الأثر السابق .

حديث : قال عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه : (أَيَّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً وَبِهَا جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ فَمَسَّهَا فَلَهَا صُدَاقُهَا)^(١) ، قال مالك ، رضي الله عنه : وَكَذَلِكَ لِرُزُوجِهَا غُرْمٌ عَلَى وَلِيِّهَا^(٢) .

هذه المسألة من أكبر مسألة في الفقه ، وقد اختلف العلماء فيها اختلافاً كثيراً لبابه أن أهل الكوفة قالوا : لا ترد المرأة إلا ببيع يمنع من تقدير الصداق^(٣) . وقال (ش) : يرد النكاح بأربعة عيوب^(٤) : الجنون^(٥) ، والجذام^(٦) ، والبرص^(٧) وداء^(٨) الفرج . سمعت الفهري^(٩) يقول : سمعت أبا العباس^(١٠) ، مدرّس البصرة ، يقول : وقد قال له إمام الحنفية^(١١) : لا ترد المرأة بالجنون لأنه يمكنه الوطء وهي مقيّدة ، فقال له القاضي أبو العباس : عقد النكاح اقتضى التمكين من الوطء وهذا بخلاف مقتضى العقد ، والعقد إذا فات مقتضاه بطل . فأما علماؤنا ، رحمة الله عليهم ، فقالوا في ذلك كثيراً واختلفوا قديماً وحديثاً جمعت شتات آرائهم ونظمت منشور أقوالهم وأوضحتها في كتاب المسائل أحسن إيضاح ، والإشارة الكافية إليه أن النكاح يردّ عندنا بأربعة وعشرين عيباً : الجنون ، الجذام ، البرص ، الجب^(١٢) ، الخصاء^(١٣) ، قطع الحشفة^(١٤) ، العنة^(١٥) ، !

(١) الموطأ ٥٢٦/٢ ، ورواه الدارقطني في سننه ٢٦٦/٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٤/٧ ، وابن أبي شيبه ١٦/٧ كلهم عن يحيى بن سعيد عن سعيد ابن المسيب أنه قال : قال عمر . . . ورواه أيضاً سعيد بن منصور في سننه ص ٢٠٣ .

درجة الأثر : صحيح ، فقد قال الحافظ رجاله ثقات انظر بلوغ المرام ص ٢١٨ .

(٢) الموطأ ٥٢٦/٢ .

(٣) انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاشاني ١٥٢٦/٣ وما بعدها .

(٤) انظر الروضة ١٧٦/٧ ، الأم ٨٤/٥ ، المهذب ٤٩/٢ .

(٥) الجنون استتار العقل .

(٦) يقال رجل أجذم ومجذوم إذا تهافتت أطرافه من الجذام ، وهو الداء المعروف . النهاية ٢٥١/١ .

(٧) البرص ، محرّكة ، بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج . ترتيب القاموس ٢٥٠/١ .

(٨) داء الفرج هو الذي يمنع الوطء بداية المجتهد ٥١/٢ .

(٩) الفهري تقدمت ترجمته .

(١٠) أبو العباس لم أطلع على ترجمته .

(١١) إمام الحنفية يترجح لدي أنه الدامغاني وقد تقدم .

(١٢) الجب : قطع الذكر . ترتيب القاموس ٤٣٣/١ .

(١٣) الخصاء : سل الخصيتين . ترتيب القاموس ٦٨/٢ .

(١٤) الحشفة ، محرّكة ، ما فوق الختان . ترتيب القاموس ٦٤٨/١ .

(١٥) صغر الذكر جداً . الشرح الصغير ٢٥٩/٣ .

الاعتراض ، الرتق^(١) ، القرن^(٢) ، العفل^(٣) ، الاستحاضة ، الإفاضة ، نتن الفرج ، حرق النار ، السواد^(٤) ، القرع^(٥) ، البشم^(٦) ، البخر^(٧) / العماء ، العرج ، الزمانة ، الذبول^(٨) ، التيتاء . . وكذلك قيده عن الترمذي بتأئين وقيدته عن ثابت بن بNDAR^(٩) بتاء واحدة ونون الرق الكفر ، وقد يقع في هذا التعدد تداخل بيانه في المسائل ومرجعه إلى أربعة وعشرين . فهذه العيوب كلها وأمثالها مما يرد النكاح بها عند المالكية ، وإن كان بينهم في تبين ذلك وتفصيله نزاع ، ولكن المقصود من النكاح الألفة والاستمتاع وهذه العيوب كلها تنفي الألفة وتفتوت الاستماع أو كماله وأي استمتاع مثلاً في المذبولة أو القرناء لا قرب إلى اللذة منها ، وأي حظ للرجل في الزمنة ديناً أو دنيا ألفة أو استمتاعاً ، وليس سكوت مالك ، رضي الله عنه ، عن مسألة بموجب أن تكون خلاف ما تكلم عليها بل يلحق النظر على النظر ويحمل المثل على المثل ، وأنها أبعد عند النظر في الدليل والرد . . السوداء أم العمياء فهذه المعاني إنما تنبني على ملاحظة المقصود فما فوته حكماً كالذي يفوته حساً ، والله تعالى أعلم .

إرخاء الستور يوجب الصداق :

حالة وهي ذكره وتسميته ، وحالة استقرار وهي بالدخول ، إلا أن الله تعالى لما علم أن الدخول سرٌّ لا يُطلع عليه نصب عليه علامته من الخلوة والتمكن من الاستيفاء فقام ذلك مقام

(١) الرتق ضد الفتق ومحرّكة جمع رتقة وهي الرتبة ، والرتق مصدر قولك امرأة رتقاء بيّنة الرتق لا يستطيع جماعها أو لا خرق لها إلا المبال خاصة . ترتيب القاموس ٣٠٠/٢ .

(٢) القرن بسكون الراء : شيء يكون في فرج المرأة كالسن يمنع من الوطء ويقال له : العفلة . النهاية ٥٤/٤ ، الشرح الصغير ٢٦٠/٣ .

(٣) 'لحم يبز في قبلها يشبه الأذرة ولا يخلو عن رشح وقيل : رغو تحدث في الفرج عند الجماع . الشرح الصغير ٢٦٠/٣ .

(٤) قال ابن عبد البر : ولا ترد المرأة بالعمى ولا بالسواد ولا بالعور ولا بأنها غير عذراء . الكافي ٥٦٦/٢ .

(٥) القرع حلق رأس الصبي ويترك منه مواضع متفرقة غير مخلوقة . النهاية ٥٩/٤ .

(٦) البشم ، التخمّة من الدسم . النهاية ١٣١/١ .

(٧) أي تنوّنة فرجها لأنه منفرد جداً . الشرح الصغير ٢٦٠/٣ .

(٨) ذبل الشيء يذبل ذبولاً : ضمّر ، وفرس ذابل ضامر . المشوف المعلم ٢٩٦/١ ، وقال في ترتيب القاموس ٢٥٠/٢ : الذبلاء اليابسة الشفة .

(٩) ثابت بن بNDAR ، أبو المعالي ، البقال الدينوري ثم البغدادي ، شيخ صالح توفي سنة ٤٩٠ . معرفة القراء الكبار للذهبي ١٨٨/١ ، تذكرة الحفاظ له ص ١٢٣٢ - ١٢٣٣ .

العيان فيه ، ولهذا المعنى وقعت الإشارة بأن عمر بن الخطاب قضى في المرأة إذا أرخيت الستور عليها فقد وجب الصداق^(١) . وشرط بعض العلماء أن يكون ذلك في بيت البناء ؛ لأن الخلوة في غيره لم توضع لهذا فربما وقع وربما لم يقع ، والأصل العدم ، فلا يتحقق الوجود إلا بيقين أو بظاهر يدل عليه وهذا هو اختيار سعيد بن المسيب^(٢) . وسوى سائر العلماء بين الأمرين لأن الخلوة إذا وقعت ولا وازع من الطبع ولا من الشرع فالظاهر وقوع الوطء فقضى به ، وهذا بناء على مسألة من أصول الفقه قد قدمناها وهي إذا تعارض أصل وظاهر بما يقضى منهما ، وأحكامه مختلفة وعلى الأدلة مبينة وقررنا المسألة في كتاب التلخيص على غيرها واستوفينا الأدلة عليها .

ما لا يجوز في الشروط في النكاح :

هذه معضلة اختلف الناس فيها كثيراً قديماً ، وحديثاً تعارض فيها أصلاً عظيمان أحدهما قريب المرام وهو ما روي عنه ، ﷺ ، أنه قال : « أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُؤْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ »^(٣) . والأصل الثاني : قوله ﷺ : « كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ »^(٤) أي في حكم الله ،

(١) الموطأ ٥٢٨/٢ ، مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ (قَضَى فِي الْمَرْأَةِ إِذَا تَزَوَّجَهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِيَتِ السُّتُورُ فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٥/٧ ، والدارقطني في السنن ٢٠٧/٣ .

درجة الحديث : رجاله ثقات .

ورواه الدارقطني من طريق تميم بن المتصر نا عبد الله بن نمير عن عبيد الله ابن عمر عن عمر قال : إِذَا أُجِيفَتِ الْبَابُ وَأُرْخِيَتِ السُّتُورُ فَقَدْ وَجَبَ الْمَهْرُ : الدارقطني ٢٠٦/٣ ، وكذلك البيهقي ٢٥٥/٧ . درجة الأثر : صحيح .

(٢) مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ : (إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا صُلِقَ الرَّجُلُ عَلَيْهَا وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا فِي بَيْتِهَا صُدِّقَتْ عَلَيْهَا) الموطأ ٥٢٩/٢ .

درجة الأثر : ضعيف لأن مالكا لم يدرك سعيد بن المسيب .

(٣) متفق عليه . البخاري في الشروط باب الشروط في المهر عند عقد النكاح ٢٤٩/٣ ، وفي النكاح باب الشروط في النكاح ٢٦/٧ ، ومسلم في النكاح باب الشروط في النكاح ١٠٣٦/٢ ، وشرح السنة ٥٣/٩ كلهم عن عقبة بن عامر .

(٤) متفق عليه . البخاري في البيوع باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل ٩٥/٣ - ٩٦ ، وفي كتاب الشروط باب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله ٢٥٩/٣ ، ومسلم في كتاب المعتق باب إنما الولاء لمن أعتق ١١٤٢/٢ - ١١٤٣ ، والموطأ ٧٨٠/٢ كلهم من حديث عائشة .

فأحال ﷺ ، المجتهد على ملاحظة الشرط وإن كان في حكم الله جائزاً بدليل يدل عليه مضى وإلا ارتد ، فتباين العلماء ، في ذلك ، على وجوه بينها في كتب الفقه والمسائل أشرنا إليها في شرح الصحيح^(١) بما لبابه أن علماءنا قالوا : إن خالف الشرط مقتضى العقد فليس من كتاب الله تعالى ، وإن وافقه أو لم يعترض عليه فقد أذن الله تعالى فيه ؛ لأنه إذا خالف الشرط مقتضى العقد فقد تناقضا والتناقض ليس من الشريعة فركب على هذا مسألة سعيد الواقعة في الباب إذا شرطت المرأة ألا يخرج بها من بلدها^(٢) ، فإن هذا شرط يخالف القوامة التي فضل الله تعالى بها الرجال على النساء ، وحطت الدرجة التي أنزلهم فيها وقدمهم عليهن بها فقال تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٣) الآية ، فعلى هذا يكون الشرط ساقطاً . ونظر ابن شهاب^(٤) وغيره إلى أنه شرط استحلت به الفرج فلزم^(٥) الوفاء به^(٦) للحديث المتقدم ، واختار علماؤنا قول سعيد وحملوا الشروط الواقعة في إحلال الفرج ما تعلق بالنكاح من صداق ونحلة وجهاز وشورة^(٧) مما تنمى معه الحالة وتتمكن به الألفة لا فيما يناقض موضوعه ويخالف مقتضاه ، وتقصى مالك ، رضي الله عنه ، الشروط المقترنة بالعقود في فتاويه فرآها على ثلاثة أقسام :

(١) هذا الشرح معدوم إلى الآن لم يظهر .

(٢) الموطأ ٥٣٠/٢ قال سعيد : يَخْرُجُ بِهَا إِنْ شَاءَ . ورواه ابن أبي شيبة عن ابن المبارك عن الحارث بن عبد الرحمن عن ابن أبي ذباب عن مسلم عن يسار عن سعيد بن المسيب . المصنف ٢٠١/٤ . .
والأثر فيه الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب ، بضم المعجمة وبموحدين ، الدَّوْسِي ، بفتح الدال ، المدني . صدوق يهم من الخامسة . مات سنة ١٤٦/عخ مدس ق .
ت ١٤٢/١ ، وقال في ت : روى عن أبيه وعمه ، يقال : اسمه الحارث أيضاً ، وسعيد بن المسيب ويزيد بن هرمز ومجاهد ويسر ابن سعيد والأعرج وجماعة . ت ١٤٨/٢ ، كما أن فيه مسلم بن يسار مولى الأنصار روى عن سعيد بن المسيب ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري والأفريقي ، قال أحمد : لا أعرفه . الجرح والتعديل ١٩٨/٨ - ١٩٩ ، وانظر التاريخ ٢٧٧/٧ .
درجة الأثر : حسن لغيره .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

(٤) هو محمد بن مسلم وقد تقدمت ترجمته .

(٥) في (م) فلم ير إلا الوفاء بالحكم .

(٦) قال الباجي : روى ابن المواز عن ابن شهاب أنه كان يوجب عليه ما التزم من الشروط في النكاح وإن لم تكن معلقة بيمين . المتتقى ٢٩٦/٣ .

(٧) الشوار : متاع البيت . صحاح الجوهري ٧٠٤/٢ .

منها شرط يبطل العقد رأساً^(١) .
ومنها شرط يبطل في نفسه^(٢) .

ومنها / شرط إن عزل عن العقد صح^(٣) وإن ربط به بطل .

وقد استوفى ذلك أبو محمد عبد الحميد بن الصائغ^(٤) السوسي ، وقد كنت كتبتة بخطي وقرأته وهو كتاب عظيم ، لكنه شدّ عني في معرض المقادير فإن أرحى في الطول فسألميه من حفظي إن شاء الله تعالى .

نكاح المحلل : اختلف الناس فيه فجوّزه أهل العراق ومنعه سائرهم وغلا فيه بعضهم حتى سمعت من علماء الحنفية من يقول إنه قرينة لأن فيه سعة ضيق وإباحة تحريم^(٥) أذن الله تعالى فيها . ورأى أهل المدينة^(٦) إنها معصية موجبة للنار حتى قال بعضهم : لا يكون مسمار نار في كتاب الله تعالى . وقد كان من العلماء الماضين من يرى أن مجرد العقد كافٍ في التحليل^(٧) لقول الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾^(٨) ، وقد بينت السنة ذلك المحتمل فقال ﷺ : « أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى تَذُوقِي الْعَسِيلَةَ »^(٩) ، فبين ﷺ اشتراط الغاية في الغاية لأنه قال : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ ﴾ فهذه غاية وابتداء النكاح عقد وغايته

(١) قال الباجي : الذي يؤثر في النكاح فهو ما أثر جهالة في المهر أو غير ما اقتضى العقد كالخيار ونحوه . المتقى ٢٩٧/٣ .

(٢) قال سحنون : قلت لابن القاسم أرايت إن تزوج امرأة على أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى أيفسخ هذا النكاح وفيه هذا الشرط إن أدرك قبل البناء في قول مالك قال : قال مالك النكاح جائز والشرط باطل . المدونة ١٦٠/٢ .

(٣) إن شرطت عليه أن لا يخرجها من بلدها وما أشبه ذلك فانه مأمور به . المتقى ٢٩٦/٣ .

(٤) هو عبد الحميد بن محمد الهروي المعروف بابن الصائغ يكنى أبا محمد ، قيرواني سكن سوسة ، أدرك أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا عمران القاسي ، له تعليق على المدونة . توفي سنة ٤٧٦ ، الديباج ٢٥/٢ ، شجرة النور الزكية ١١٧/١ .

(٥) قال العيني : حكاه المرغيناني وغيره . البناية في شرح الهداية ٦٢٥/٤ .

(٦) قال ابن عبد البر : نكاح المحلل فاسد مفسوخ . . ويفسخ قبل الدخول وبعده . الكافي ٥٣٣/٢ .

(٧) هذا قول سعيد بن المسيب نقله عنه الباجي واعتذر عنه بقوله : لعله لم يبلغه الحديث . المتقى ٢٩٩/٣ .

(٨) سورة البقرة آية ٢٣٠ .

(٩) متفق عليه . البخاري في اللباس باب الإزار المذهب ١٢٣/٧ ، ومسلم في النكاح باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ١٠٥٥/٢ - ١٠٥٦ ، والموطأ ٥٣١/٢ ، والشافعي في مسنده ٣٧٦/٢ كلهم عن عائشة .

وطء فهذه ؛ غاية أخرى ، ومن ههنا أخذ علماؤنا أن البر والحل لا يكون إلا بأكمل الأشياء . قال علماؤنا : ويقتضيه المعنى لأنه إنما شرط الزوج في الطلاق الثلاث إرغاماً له حيث اقتحم بتات العصمة والإرغام والمذلة إنما تكون بالوطء لا بالعقد حتى يكون ذلك واعظاً لغيره أن لا يقع فيها وزاجراً له حتى لا يعود إليها ، وإذا انتظم المعنى والسنة لم يبق لأحد حجة اللهم إلا أنه يعترض ههنا مسألة أبي حنيفة ، رضي الله عنه ، في نكاح المحلل فلو صح قولهم (لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ)^(١) لكان ذلك أصلاً في فساد النكاح ، وإذا لم تثبت له قدم في الصحة لم يبق إلا حظ المعنى ، وهو عظيم في الباب ، وهو أن قاعدة النكاح تمهدت في الشريعة بركنين .

أحدهما : القصد إلى التأييد إلا أن يعرض عارض من خوف التعدي في حدود الله تعالى .

والثاني : أن يكون ذلك معقوداً لنفسه قرينة لربه وعفة في دينه . فإذا عقده على غير هذين الركنين فقد وضعه في غير موضعه فلم يكن نكاحاً شرعياً فوجب القضاء بطلانه ، وهذه قاعدة لا تزعزعها رياح الاعتراضات ولا يتوجه لأحد عليها سؤال ينفع ، ولم يبق بعد هذا إلا تفصيل تركيب الفروع على هذه الأصول في صفة الوطء ووقوعه وخلوصه في الحل وتحريمه ، وكمال الوطء أو نقصانه ووقوع الاتفاق عليه من الزوجين واختلافهما فيه وذلك مستوفى في مسائل الفروع إن شاء الله تعالى .

(باب)^(٢) ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته^(٣)

(ذو) حالة^(٤) واحدة لا يجوز فيها ، ليس له غيرها ، فما وجه الثبوت في قوله : ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته .

(١) الترمذي ٤٢٨/٣ وقال حسن صحيح ، والنسائي ١٤٩/٦ ، والدارمي ١٥٨/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٨/٧ ، وأحمد في المسند ٤٤٨/١ ، كلهم عن أبي الهذيلي عن عبد الله ابن مسعود .
درجة الحديث : صححه الترمذي وابن القطان وابن دقيق العيد قال على شرط البخاري . تلخيص الحبير ١٩٤/٣ ، وصححه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٣٠٧/٦ ، وشعيب الأرنؤوطي في تعليقه على شرح السنة ١٠١/٩ .

(٢) باب هنا خطأ ليست في بقية النسخ ولا الموطأ ٥٣٣/٢ .

(٣) في الأصل هنا تكرار وهو قوله نكاح الرجل أم امرأته ، وليس في بقية النسخ .

(٤) في (ك) و(م) وحاله واحد .

قلنا : اختلف الناس في ذلك ، عصر الصحابة ، وكذلك أيضاً اختلف أهل الإعراب في الآية ، ودار الأمر بين الفقهاء والنحويين ، وقد بينا ذلك في كتاب الأحكام^(١) وفي رسالة ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين . الإشارة فيه إلى أن نعت المعمولين المختلفي العامل كالعطف على معمول لعاملين . ومن الخفي^(٢) أن الصحابة ، رضي الله عنهم ، ما اختلفوا في أن العقد على البنت يحرم الأم أم لا إلا لاحتمال موقع العربية في ذلك واختلافه ، فإن الصحابة ، رضي الله عنهم ، بلغاء لُسن^(٣) فصحاء لُد . فما كان ليخفي عليهم موقع الوضع العربي في النعت الذي يشترك فيه معمول عاملين^(٤) ، فلما اختلفوا دل ذلك على أن الأمر واقع في العربية بالوجهين فأفتى علي بأن لا يحرم الأم دخول البنت^(٥) ، كما لا يحرم البنت باتفاق إلا دخول الأم ، وأفتى بذلك ابن مسعود ثم رحل إلى المدينة فتذاكر المسألة مع علمائها فقالوا له : إن العقد على / البنت يحرم الأم خاصة ، فرجع عن ذلك^(٦) . ولم يرجع إليه لفصل من العربية استفاده ولا سبيل من اللغة كان جهلها

(١) أنظر الأحكام للشارح ٣٧٦/١ .

(٢) في (م) من الجلي ، ولعلها هي الصواب . أما في (ك) فالعبارة غير واضحة .

(٣) أي فصحاء . أنظر ترتيب القاموس ١٤٢/٤ .

(٤) قال في الأحكام : واختلف النحاة في الوصف في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ ، فقيل يرجع إلى الرثائب والأمهات ، وهو اختيار أهل الكوفة ، وقيل يرجع إلى الرثائب خاصة ، وهو اختيار أهل البصرة وجعلوا رجوع الوصف إلى الموصوفين المختلفي العامل ممنوعاً كالعطف على عاملين ، وجوز ذلك أهل الكوفة ورواوا أن عامل الإضافة غير عامل الخفض بحرف الجر . الأحكام ٣٧٦/١ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٧٨/٦ عن مالك بن أنس بن الحذثان النضري قال : (كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ فَتَوَفَّيْتُ وَقَدْ وَلَدَتْ لِي . فَوَجَدْتُ عَلَيْهَا فَلَقَيْنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ مَا لَكَ ؟ ، فَقُلْتُ : تَوَفَّيْتُ الْمَرْأَةَ فَقَالَ عَلِيٌّ : لَهَا ابْنَةٌ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ وَهِيَ بِالطَّائِفِ : قَالَ : كَانَتْ فِي جَنْبِكَ ، قُلْتُ : لَا . قَالَ : فَأَتَيْتُهَا ، قُلْتُ : فَأَيُّ قَوْلِ اللَّهِ : ﴿وَرَبَائِكُمُ الَّذِينَ فِي حُجُورِكُمْ﴾ قَالَ : إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي جَنْبِكَ إِنَّمَا ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ فِي جَنْبِكَ . . قال ابن كثير في تفسيره ٢٣٨/٢ : هذا إسناد قوي ثابت إلى علي بن أبي طالب على شرط مسلم وهو قول غريب جداً ، وإلى هذا ذهب داود الظاهري وأصحابه واختاره ابن حزم . . كما صححه السيوطي في الدر المنثور ١٣٦/٢ .

درجة الأثر : صححه ابن كثير والسيوطي .

(٦) رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي قرة عن عمر الشيباني عن أبي مسعود أن رجلاً من بني فزارة تزوج امرأة ثم رأى أمها فأعجبته فافتاه ابن مسعود فبأرقها وتزوج أمها إن كان لم يمسها فتزوجها ولدت له أولاداً .

ثم أتى ابن مسعود المدينة فسأل فأخبر أنها لا تحل فلما رجع إلى الكوفة قال للرجل : إِنَّهَا عَلَيْكَ حَرَامٌ =

فعرفها وإنما كان ذلك لنكتة بديعة وهي أن العربية ، كما قلنا ، محتملة للوجهين ، فأخذ الصحابة بالأحوط في التحريم ، وقد كانوا إذا تعارضت عندهم الأدلة فجاء دليل لتحريم ودليل لتحليل غلبوا التحريم احتياطاً ، كما قالوا في الأختين بالملك باليمين أحلتها آية وحرمتها آية^(١) والتحريم أولى فصار لتحريم أم المرأة ثلاثة أحوال كلها لا تجوز عندنا .
أحدها : بالعقد على البنت .

والثانية : بالدخول على البنت .

والثالثة : بأن يعقد نكاح امرأة لها أم ثم يعقد نكاح الأم بعد ذلك فيصيبها فتحرمان عليه جميعاً لأن الأصابة وقعت بشبهة النكاح .

فعلى هذا التنوع كان التبويب فأما إذا كان الزنا بالمرأة وأمها فقد قال مالك ، رضي الله عنه ، في موطنه ، الذي صنفه بيده وكتبه للناس بنفسه وقرأه عليهم طول عمره : إن الزنا لا يحرم^(٢) ؛ فإن الحرام لا يحرم الخلال وإن كان قد أفتى لبعض أصحابه في المجالس بالتحريم ، حسب ما قاله أهل العراق^(٣) ، والمسألة مشهورة في الخلاف بين العلماء ؛ ولكن الصحيح عند الله أن الزنا لا يوجب حرمة لأن الله تعالى جعل المصاهرة منة عُدَّها على الخليفة فقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا

فَقَارَقَهَا . قال عبد الرزاق : وأخبرني معمر عن يزيد بن أبي زياد أن عمر هو الذي رد ابن مسعود عن قوله . المصنف ٢٧٣/٦ ، والبيهقي ١٥٩/٧ ، ورواه مالك في الموطأ ٥٣٣/٢ عن غير واحد أن عبد الله بن مسعود استفتى وهو بالكوفة .
درجة الحديث : صحيح .

(١) قال البغوي سئل عثمان عن الأختين من ملك اليمن هل يجمع بينهما؟ قال عثمان: أحلتها آية وحرمتها آية ؛ فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك، فقال رجل من أصحاب النبي ﷺ: لو كان إلي من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك جعلته نكالا . قال ابن شهاب : أراه علي بن أبي طالب ، قال الإمام : قوله أحلتها آية أراد قوله سبحانه وتعالى ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ النساء آية ٣ ، وقوله حرمتها آية قوله عز وجل ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ النساء آية ٢٣ ، وعامة الفقهاء على التحريم لأن قول الله تعالى ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ أنحص في هذا الحكم من قوله جل ذكره ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ، شرح السنة ٧١/٩ ، وانظر الأحكام ٣٧٩/١ ، قلت : وسيأتي في تخريج هذا الأثر .

(٢) الموطأ ٥٣٣/٢ ، قال مالك : فأما الزنا فإنه لا يحرم شيئاً من ذلك .

(٣) قال سحنون : قلت لابن القاسم أرايت إن زنى بأم امراته أو بنتها أتحرّم عليه امراته في قول مالك ؟ قال : قال لنا مالك يفارقها ولا يقيم عليها ، وهذا خلاف ما قال لنا مالك في موطنه ، وأصحابه على ما في الموطأ ليس بينهم فيه اختلاف وهو الأمر عندهم . المدونة ٢٠٢/٢ .

وَصَهْرًا^(١) في معرض الامتنان والكرامة والمِنَّة لا تتعلق بالمعصية ؛ ألا ترى أن النسب لم يتعلّق به ولذلك قال مالك . رضي الله عنه ، في الموطأ : هذا الذي سمعت ، وهذا الذي عليه أمر الناس عندنا^(٢) . وقال : إنّ الذي حرّم الله ما أصيب بالحلال على وجه الشبهة في النكاح قال تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٣) الآية (وهذه الآية من فضائل النبي ، ﷺ ، وخصائصه ، وقد بيّنا ذلك في معجزاته)^(٤) .

جامع ما لا يجوز من^(٥) النكاح :

بُوبُ مالك ، رضي الله عنه ، على ما لا يجوز من النكاح وهو^(٦) أمر لا ينحصر في البيان ولا يدخل تحت التعديد ، إنما المنحصر النكاح الجائر وشروطه خمسة ، متعاقد إن حصلت فيهما أهلية العقد وولي استقل بأهلية الولاية وصدّاق يقبل العوضية وإعلان يفارق به السفاح الذي حرم الله تعالى ، فإذا اختل شرط من هذه الشروط تطرّق الفساد إلى النكاح ، ومداخل الاختلال لا تحصى إلا أن مالكاً ، رضي الله عنه ، أراد بالتبويب أمّهات الفساد ومشهوراته وذلك (منها)^(٧) ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : نكاح الشغار^(٨) ، وقد اختلف الناس فيه جوازاً وفساداً ، واختلف قول مالك فيه فسحاً وإمضاء وله صور أشدها أن يقول : زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك^(٩) ، وهذا هو^(١٠) الذي فسّر الراوي في الحديث وليس من كلام النبي ، ﷺ^(١١) . وفي

(١) سورة الفرقان آية ٥٤ . (٢) الموطأ ٢/ ٥٣٤ . (٣) سورة النساء آية ٢٢ .

(٤) أقول : اضطربت النسخ ففي (ك) و(ص) نقص كماله من الأصل و(م) بعد هذا الباب نكاح الأمة الكتابية . . وفي الأصل و(م) جامع ما لا يجوز من النكاح وكذلك الموطأ ٢/ ٥٣٥ .

(٥) الموطأ ٢/ ٥٣٥ .

(٦) في (م) وهذا .

(٧) ليس في بقية النسخ .

(٨) الشغار ، بالكسر ، أن يزوج الرجل المرأة على أن يزوجه أخرى بغير مهر كل واحدة بضع الأخرى أو يخص بها القرائب . ترتيب القاموس ٢/ ٧٢٦ ، وانظر النهاية ٢/ ٤٨٢ .

(٩) متفق عليه . البخاري في النكاح باب الشغار ١٥/ ٧ ، ومسلم في النكاح باب تحريم الشغار وبطلانه ٢/ ١٠٣٤ ، وأبو داود ٢/ ٥٦٠ ، والترمذي ٣/ ٤٣١ ، والنسائي ٦/ ١١٠ ، وابن ماجه ١/ ٦٠٦ ، ومالك في الموطأ ٢/ ٥٣٥ كلهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، نَهَى عَنِ الشَّغَارِ ، وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ .

(١٠) ليست في بقية النسخ .

(١١) قال الحافظ : اختلف الرواة فيمن ينسب إليه تفسير الشغار فالأكثر لم ينسبوه لأحد ، ولهذا قال الشافعي فيما =

اشتقاق الشغار اختلاف أصحّه أنه النكاح الخالي عن الصداق من قولهم بلد شاغر إذا كان خالياً ، وهذا العقد ، على هذا الوجه ، لم يفسد لأنه خلا عن الصداق وإنما فسد لأنه جعل فيه صداقاً ما ليس بصداق وقوبل البضع بالبضع . فأما نكاح يعقد لا للصداق فيه ذكر فهو جائز إجماعاً ، وقد قال أبو المعالي الجويني^(١) : إنما فسد نكاح الشغار من جهة أنه علّق على شرط والنكاح لا يقبل الإغرار والإخطار بخلاف الطلاق ، وفيه تفصيل بيانه في المسائل وأدلته استوفيناها في مسائل الخلاف^(٢) .

ولعلّ الإشارة إنما وقعت فيه إلى ما كانت الأعراب تفعله من المعاوضة بالبنات والأخوات ، يعطي الرجل أخته ، أو ابنته ، على أن يعطيه الآخر أخته أو ابنته وقد هدم الله تعالى نكاح الجاهلية .

المسألة الثانية : ذكر نكاح السر وله صور أشدها ما لم يكن فيه شاهد ، وهو الذي يرجم فاعله إذا عثر عليه فادعاه ولم يثبت . / فأما إذا وقعت الشهادة عليه وتواصوا بكتمانه فقد اختلف فيه علماؤنا ، والصحيح جوازه لأن الله تعالى جعل الشهادة غاية الإعلام ، وقد يكون التواصي بالكتمان لغرض لا يعود إلى النكاح فلا يقدح ذلك فيه ، وأحاديث الإعلان بالنكاح والضرب عليه بالدفّ لم يصحّ منها شيء^(٣) وقد بينّا ذلك في شرح الصحيح .

حكاها البيهقي في المعرفة : لا أدري التفسير عن النبي ﷺ ، أو عن ابن عمر ، أو عن نافع ، أو عن مالك ونسبه محرز بن عون وغيره إلى مالك . قال الخطيب : تفسير الشغار ليس من كلام النبي ﷺ ، وإنما هو من كلام مالك وصل بالمتن المرفوع ، قد بين ذلك ابن مهدي والقنبري ومحرز بن عون ثم ساقه كذلك عنهم ، ورواية محرز بن عون عن الإسماعيلي والدارقطني في الموطآت ، وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال : سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل إلى آخره . وهذا دال على أن التفسير من قول مالك لا مقول له وقد وقع عند المصنف (يعنى البخاري) في كتاب ترك الحيل : من طريق عبد الله عن نافع في هذا الحديث تفسير الشغار من قول نافع ولفظه : قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ مَا الشَّغَارُ ؟ . فذكره فلعلّ مالكا أيضاً نقله عن نافع ، وقال أبو الوليد الباجي : الظاهر أنه من جملة الحديث وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع ، قال الحافظ : قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه ألا يكون في نفس الأمر مرفوعاً . فتح الباري ١٦٢/٩ .

(١) تقدم .

(٢) انظر بداية المجتهد ٤٣/٢ ، وفتح الباري ١٦٢/٩ - ١٦٣ ، وشرح السنة ٩٨/٩ .

(٣) ما قال رحمه الله حق ، / فقد روى الترمذي من طريق عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة

قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَغْلِنُوا هَذَا النُّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَأَضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالذُّقُوفِ » ، قال أبو

عيسى : هذا حديث غريب حسن وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف . الترمذي ٣٩٩/٣ .

أقول : الحديث فيه عيسى بن ميمون المدني ، مولى القاسم بن محمد ، يعرف بالواسطي ويقال له ابن =

تزويج الولي (اليتيمة) ^(١) بغير إذنها ، وهو مردود إجماعاً ، وعقب ذلك بالنكاح في العدة ، وهو مفسوخ بإجماع من الأمة . وإنما اختلفوا إذا كان الوقاع في العدة هل يتأبد التحريم عليه فيها أم لا ؟ فقال مالك ، رضي الله عنه : يتأبد ^(٢) ، وقال جمهور العلماء : لا يتأبد ^(٣) ، ومالك ، رضي الله عنه ، أقوم قِيلاً وأهدى سبيلاً لأنه تعلق في ذلك بقضاء عمر ابن الخطاب ^(٤) ، رضي الله عنه ، وقضاء عمر ، رضي الله عنه ، معضود بالأدلة فإنه استعجل بالنكاح في العدة أمراً كانت له فيه أناة ، ومن استعجل شيئاً قبل حله بالمعصية قُضِيَ عليه بحرمانه كالوارث إذا قُتل ^(٥) موروثه ، وهذا بين لا خفاء فيه .

نكاح الأمة على الحرية ^(٦) :

اختلف قول مالك ^(٧) ، رضي الله عنه ، في ذلك على تفصيل بيناه في المسائل ، وهي مسألة مشكلة لأنها تعارضت فيها آيتان قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ ﴾ ^(٨) الآية .

تليدان ، بفتح المثناة . ضعيف من السادسة / ت.ق. ت ١٠٢/٢ ، وقال في ت ٣٣٦/٨ : قال البخاري منكر الحديث .

درجة الحديث : ضَعُفَ الحافظ في الفتح ، كما نقل ذلك المبارك فوري في تحفة الأحوذى ٢١٠/٤ وكذلك الشارح .

(١) في (م) تزويج الولي الثيب بغير إذنها .

(٢) قال ابن رشد : قال مالك والأوزاعي والليث : يفرق بينهما ولا تحل له أبداً . بداية المجتهد ٣٥/٢ .

(٣) وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري : يفرق بينهما وإن انقضت العدة يفرق بينهما فلا بأس بتزويجه إياها مرة ثانية . بداية المجتهد ٣٥/٢ .

(٤) مَالِكٌ عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيَّةَ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ فَطَلَّقَهَا فَتَكَحَّتْ فِي عَدَّتِهَا فَضَرَبَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَضَرَبَ زَوْجَهَا بِالْمِخْفَقَةِ ضَرْبَاتٍ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ أَعْتَدَتْ بَقِيَّةَ عَدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ ثُمَّ كَانَ الْآخَرُ خَاطِباً مِنَ الْخَطَّابِ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ أَعْتَدَتْ بَقِيَّةَ عَدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ثُمَّ أَعْتَدَتْ مِنَ الْآخَرِ ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَداً . الموطأ ٥٣٦/٢ ، والسنن الكبرى ٤٤١/٧ .

درجة الأثر : صحيح .

(٥) في ذلك تفصيل انظره في بداية المجتهد ٢٧٠/٢ .

(٦) الموطأ ٥٣٦/٢ .

(٧) انظر أحكام القرآن للشارح ٣٩٤/١ ، والمتقى ٣١٩/٣ .

(٨) سورة النور آية ٣٢ .

فهذا عام مسترسل على الأحوال ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾^(١) الآية ثم قال في آخر الآية : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾^(٢) ، وليس الإشكال في أن نكاح الأمة المطلقة في آية النور مقيد بالشرطين في آية النساء ، بل ذلك إجماع من الأمة ، وإنما وقع الاختلاف فيها في كيفية الشرط وهو تفسير الطول ، فمن السلف من قال : إن الطول أن يكون تحت^(٣) حرة ، ومنهم من قال : إن الطول أن يكون عنده من المال^(٤) قدرة في بذل الصداق لها والنفقة عليها ، فكان المبنى على التأويل الأول من لم يكن تحت حرة وخاف الزنا فليتزوج أمة وهذا إذا كشفته هكذا فساد في الكلام ويتج بأن من لم يكن تحت حرة وخاف الزنا يتزوج حرة ، فلا بد لنظام الكلام وتحقيق الشرط أن يفسر الطول بالقوة على المال في بذل الصداق والنفقة وهذا ما لا غبار عليه ، أما إن^(٥) مالكاً ، وغيره من العلماء ، قال : إن الحرية لها حق في اجتماعها في النكاح مع الأمة^(٦) ، وهذا معلوم من قوة الآية ، فإن الله تعالى أطلق نكاح الحرائر وقيد نكاح الإماء فانفتحت بذلك التسوية بينهما ، فهذا معلوم بظاهر النظر وبقي تفصيل الحال في اجتماع الحرة مع الأمة أو فرقتها بذكر صفته وطريقته في المسائل .

الرجل يملك الأمة^(٧) :

قد كانت تحتها ففارقها لا يخلو أن يكون الفراق بواحدة أو بثلاث ، فإن عادت إليه

(١) سورة النساء آية ٢٥ .

(٢) سورة النساء آية ٢٥ .

(٣) هذا قول أبي حنيفة ، انظر أحكام القرآن للجصاص ١٥٨/٢ .

(٤) هذا مذهب المالكية ، انظر أحكام القرآن للشارح ٣٩٣/١ ، والمتقى ٣٢٠/٣ .

(٥) في (م) زيادة كان .

(٦) قال ابن القاسم : كان مالك مرة يقول ليس له أن يتزوجها (أي الأمة على الحرية) إذا لم يخش العنت ، وكان يقول : إن كانت تحت حرة فليس له أن يتزوج أمة فإن تزوجها على حرة فرق بينه وبين الأمة ، ثم رجع فقال : إن تزوجها خيّر الحرة . . المدونة ١٦٤/٢ .

وقال أبو الوليد : فعلى هذا في نكاح الأمة على الحرية ثلاث روايات إحداها : لا يجوز وإن عدم الطول الذي هو المال وخاف العنت إذا كانت تحت حرة ، والثانية : يجوز وإن لم يجد طولاً ولا خاف عتاً . والثالثة : يجوز مع عدم الطول وخوف العنت ، ولا يجوز مع وجود الطول وأمان العنت والطول في القولين الآخرين أظهر في المال ، وإن كان يجوز أن يراد به الحرية . المتقى ٣٢١/٣ وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا تنكح الأمة على الحرية إلا أن نشاء الحرية . شرح السنة ٦٣/٩ .

(٧) الموطأ ٥٣٧/٢ .

الأمة بملك اليمين ، وقد كان فارقتها بطلقة واحدة ، فإنه يطأها إجماعاً ، لأن المحل مباح للوطء إذا وجد سببه ، فأما إن فارقتها ثلاثاً ثم عادت إليه فاختلف الناس في ذلك والأقل جواز له الوطء بملك اليمين^(١) والأكثر منعه^(٢) لأنه محل حرّم عليه وطؤه إلا بشرط معين وهو نكاح غيره ولم يوجد ذلك الشرط فيبقى التحريم .

فإن قيل : هذا الحل ليس حل النكاح وإنما هو حل ملك اليمين ، وحل ملك اليمين لم يقف على شرط ، فالجواب أنا نقول : هذه العين هي التي خوطب بالامتناع عنها ؛ فقد جاء خطاب المنع ثم جاء خطاب^(٣) الحل ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾^(٤) فرجّح خطاب المنع حسب ما تقرر من عهد الصحابة كما جرى في إصابة الأختين بملك اليمين^(٥) ، والمرأة وابنتها ، وقد قال عثمان ، رضي الله عنه ، لقبیصة^(٦) : حرمتها آية وهي قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾^(٧) ، وأحلتها آية وهي قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾^(٨) والتحريم أولى فمضى ذلك من قول عثمان ، رضي الله عنه^(٩) ، وتابعه

(١) نقل ذلك الباجي عن ابن عباس وطاوس وغيرهما أنه يحل له بملك اليمين وإن كان طلقها ثلاثاً ولم تتزوج غيره . المنتقى ٣/ ٣٢٤ .

(٢) هو قول فقهاء الأمصار أن عقد النكاح في إباحة الوطء أقوى من عقد الشراء بدليل أنه مقصوده فإذا لم يستج وطأها بعقد النكاح فإن لا يبيح له وطأها بملك اليمين أولى وأحرى . المنتقى ٣/ ٣٢٤ . وقال الزرقاني : على هذا الجمهور والأئمة الأربعة . شرح الزرقاني ٣/ ١٤٧ .

(٣) زيادة من (م) .

(٤) سورة النساء آية ٣ .

(٥) قال الشارح : حرّم الله تعالى الجمع بين الأختين كما حرّم نكاح الأخت ، والنهي يتناول الوطء فهو عام في عقد النكاح وملك اليمين ، وقد كان توقف فيها من توقف في أول وقوعها ثم اطرده البيان عندهم واستقر التحريم وهو الحق . الأحكام ١/ ٣٧٩ .

(٦) قبیصة بن ذؤيب ، بالمعجمة مصغراً ، ابن حُلحلة ، بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة ، الخزاعي ، أبو سعيد ، أو أبو إسحاق المدني ، نزيل دمشق ، من أولاد الصحابة وله رؤية . مات سنة بضع وثمانين / ع . ت ١٢٢/٢ ت ٣٤٦/٨ ، مشاهير علماء الأمصار ص ٦٤ .

(٧) سورة النساء آية ٢٣ .

(٨) سورة النساء آية ٣ .

(٩) هذا القول رواه مالك عن ابن شهاب عن قبیصة بن ذؤيب أن رجلاً سأل عثمان بن عفان عن الأختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما ؟ فقال عثمان : أحلتها آية وحرمتها آية فأما أنا فلا أجب أن أصنع ذلك .

قال : فخرج من عنده فلقى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فسأله عن ذلك فقال : لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لحملته بكالاً . قال ابن شهاب : رآه علي بن أبي طالب . الموطأ =

على ذلك الناس فصار إجماعاً وكذلك قال تعالى : ﴿ وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ ، يريد الأزواج ، والنساء جمع امرأة على غير لفظه ، كأنه قال وأم امرأتك ، ولو قال هكذا لتناول الزوجة وما دخلت فيه الأمة لكن لحقت الأمة به لوجهين غريبين :

أما أحدهما : فإن النساء لغة تطلق على كل مؤنث من آدميين فاجتمعا في اللغة وعرف الشرع ، وهي مسألة اختلف الناس فيها لكن يقضى ههنا بمطلق اللغة تغلياً للتحريم فلا تحل له أم أمته كما لا تحل له أم امرأته .

الثاني : أن تقدير الكلام « وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمُ اللَّائِي حُلِّلْنَ لَكُمْ » فأشار إلى أن التحريم وقع في الأم بحل البنت خلت في ذلك الأمة لوجود العلة فيها وهو حل ابنتها ، وكذلك قد امتنع أيضاً بمثل هذا بعينه إصابة الرجل أمة كانت لأبيه وتناولها على هذا التنزيل قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١) ، ومن أبدع الإلحاق وأغربه أن القُبلة والملامسة والنظر بشهوة ينزل كل ذلك منزلة السوط في إفادة التحريم في الفروع على الأصول فإذا نظر الرجل أو قبل بشهوة حرمت على ابنه ، والمعنى في ذلك أنه استمتع بها فحرمت على ابنه كما لو وطئها ، وهذا أقوى من القياس ، فإن معنى قوله ولا تنكحوا ولا تستمتعوا ؛ فإن النكاح استمتاع والأحكام تتعلق بمعاني الألفاظ دون قوالبها ، ولو قال لا تستمتعوا لدخل في ذلك النظر والملامسة كذلك لو قال ولا تنكحوا .

نكاح الأمة الكتابية :

اختلف العلماء فيها فصار أهل الكوفة إلى أن نكاحها جائز منهم ^(٢) (ح) وقال أهل الحجاز والمدينة : لا يجوز ذلك ، منهم ؛ (ش) ^(٣) وانفقوا على أنه يجوز وطئها بملك

٥٣٨/٢ ، والشافعي في مسنده ١٦/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٦٣/٧ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٤٧/٤ ، ورواه محمد بن الحسن في موطئه ص ١٨٠ وقال : بهذا نأخذ ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٤٧٦/٢ إلى عبد بن حميد وابن أبي حاتم وعبد الرزاق في مصنفه ١٨٩/٧ ، وانظر شرح السنة ٧١/٩ ، المحرر الوجيز ٧٢/٤ ، القرطبي ١١٦/٥ .
درجة الأثر : صحيح .

(١) سورة النساء آية ٢٢ .

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص ١٦٢/٢ ، وتحفة الفقهاء للسمرقندي ١٩٢/١ .

(٣) هذا مذهب مالك والشافعي . انظر أحكام القرآن للكنيا الهراسي ٢٨٣/٢ ، والروضة للنووي ١٢٩/٧ ، والنكت والعيون للماوردي ٣٧٩/١ ، وانظر كذلك مذهب مالك في المنتقى ٣٢٨/٣ ، ٣٢٩ ، أحكام القرآن للشارح ٣٩١/١ وما بعده ، وقد رد فيه على الجصاص وناقشه كثيراً .

اليمين . قال المخالف : وكل محل حلّ وطؤه بملك اليمين حل وطؤه بالنكاح^(١) ، وهذا لا غبار عليه ، غير أن (م) و (ش) عوّلا على قوله تعالى ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(٢) ، وقال تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(٣) الآية .

فاتحج مالك ، رضي الله عنه ، بتخصيص الله تعالى في الإذن في النكاح الفتيات المؤمنات دون مطلق النساء وهذا نص منه على التعلّق بالتخصيص والقول بدليل الخطاب^(٤) ، ولم يختلف قط في ذلك قوله وإنما يترك دليل الخطاب إذا عارضه ما هو أقوى منه ، وقد قال مالك ، رضي الله عنه ، إذا عارض العموم للدليل الخطاب قدّم العموم عليه لأن العموم يتناول المسألة بلفظه ودليل الخطاب يتناولها بمعناه واللفظ يقدم على المعنى ، وقد بينّا ذلك في أصول الفقه ، وقال ابن عمر : لا يجوز نكاح الحرة الكتابية لأن الله تعالى قال ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾^(٥) ، وأي شرك أعظم من أن يقال أن عيسى ولد الله فرأى أنها داخلة في عموم الآية ، والتخصيص أولى في قوله ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(٦) ، وأن الآيتين لو كانتا عامتين لكان لابن عمر^(٧) أن يرجع التحريم بتعارض العامين وتوازنهما^(٨) ، فأما إذا اجتمع العام والخاص فإن الخاص يقدم

(١) هذا القائل هو الجصاص الحنفي ، فقد قال : وكل من جاز وطؤها بملك اليمين جاز وطؤها بملك النكاح .

أحكام القرآن للجصاص ١٦٥/٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٥ .

(٣) سورة النساء الآية ٢٥ .

(٤) قال مالك : إنما أحل الله فيما نرى نكاح الإماء المؤمنات ولم يحلل نكاح إماء أهل الكتاب اليهودية

والنصرانية . الموطأ ٥٤٠/٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٢١ .

(٦) سورة المائدة ٥ .

(٧) هذا الأثر رواه البخاري في كتاب الطلاق باب قول الله تعالى ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَّةٌ

مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ ﴾ ، وقال : حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ

النَّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمُشْرِكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْإِسْرَافِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ

الْمَرْأَةُ رَبُّهَا عِيسَى وَهُوَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ . البخاري ٦٢/٧ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٥٨/٤ .

(٨) قال الحافظ : هذا مصير منه (أي من ابن عمر) إلى استمرار حكم عموم آية البقرة ، فكانه يرى أن آية

المائدة منسوخة وبه جزم إبراهيم الحربي ، ورده النحاس فحمله على التورع . . . وذهب الجمهور إلى أن

عموم آية البقرة خصّ بآية المائدة وهي قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ =

إجماعاً من الأمة ، وههنا غريبة وهي أن علماءنا ، رضي الله عنهم ، كرهوا نكاح الحرائر الكتابيات ، ونص عليه مالك ، رضي الله عنه ، في غير ما موضع من كتب أصحابه لأن ولده معرض لشرب الخمر وأكل الخنزير وعرقها من الأغذية المحرمة يتصل به^(١) عند مضاجعتها وهذا يلزمه في اتخاذها أمة فرط أذى لا يتأتى عنه انفصال ، ولم تزل الصحابة والتابعون يتسرون^(٢) الكوافر وينكحون وقد أذن الله تعالى بالتحليل في كتابه^(٣) وخاطب بذلك جميع خلقه ، لا سيما وفي استفراشها عزة للإسلام ، وقد بينا وجه قول مالك ، رضي الله عنه ، والمعنى / الذي غاص عليه في كتب المسائل فلا معنى أن نطول به عليكم ههنا .

باب الإحصان

قال سعيد بن المسيب^(٤) (المحصنات أولات الأزواج ، ويرجع ذلك إلى أن الله تعالى حرم الزنا)^(٥) . هذه الآية مشكلة^(٦) واختار فيها مالك ، رضي الله عنه ، تأويل سعيد ابن المسيب وللعلماء فيها ثلاث تأويلات .
أحدها : قول سعيد هذا .

والثاني : أنهن المسيبات ذوات الأزواج يهدم السبي نكاحهن فيحل الوطء لمالكهن

فبقي سائر المشاركات على أصل التحريم . وعن الشافعي قول آخر : إن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية المائدة . فتح الباري ٤١٧/٩ .

وانظر أحكام القرآن للشارح ١٥٧/١ ، والمنتقى ٣٢٨/٣ .

(١) كذا في جميع النسخ وليس واضحاً لدي .

(٢) قال الباجي : تزوج جماعة من الصحابة أهل الكتاب ، منهم عثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله ، رضي الله عنهما ولا نعلم أحداً منعه غير عبد الله بن عمر ، رضي الله عنه ، وتعلق بعموم الآية على ما تقدم ذكره . المنتقى ٣٢٨/٣ .

(٣) قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ سورة المائدة الآية ٥ .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) الموطأ ٥٤١/٢ ورواه ابن جرير في تفسيره ٣/٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٦٧/٧ .

درجة الأثر : صحيح ، وقال في الأحكام : المحصنات ذوات الأزواج ، قاله ابن عباس وابن مسعود وابن المسيب وغيرهم ، وقاله مالك واختاره . الأحكام ٣٨١/١ ، وانظر المحرر الوجيز ٧٦/٤ ، والنكت والعيون ٣٧٧/١ .

(٦) الآية التي أشار إليها هي قوله تعالى ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ . . . ﴾ النساء آية ٢٤ ، وانظر الدر المشور ١٣٨/٢ .

إذا استبرأهن ، قال به عطاء وطاوس^(١)

الثالث : قال عبيدة السلماني ، المراد بالآية ما زاد على الأربع^(٢) ، ثم قال تعالى ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾^(٣) ، ثم قال تعالى ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٤) . فأباح وقد بينا إشكال هذه المسألة في كتاب الأحكام على أحسن مساق^(٥) ، والإشارة في الكلام فيها إلى أن أصل (ح ص ن) المنع حيث ما وردت معانيه ، وقد يرد الإحصان بمعنى الإسلام ، وقد يرد بمعنى الزواج^(٦) ، وقد يرد بمعنى الحرية^(٧) ، وكلها في القرآن إلا الإحصان بمعنى الإسلام^(٨) . وإذا رُكِّبت معاني الإحصان على الآية لم تجد فيها أقوى من قول سعيد بن المسيب الذي اختار مالك ، رضي الله عنه ، لأننا إن قلنا إن المراد بذلك جميع النساء ، كما قال طاوس وعطاء ، ينتج معنى الآية لأن الله تعالى قد فصل المحرمات قبلها وأحكم بيانها وجعل المحصنات من جملتهن ، فلو كنَّ جميع النساء ما انتظم بذلك مساق الفصاحة ولا كان أيضاً لقول الله تعالى بعد ذلك ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ معنى ، وعلى هذا تركب مسألة بيع الأمة المتزوجة هل يكون طلاقاً أم لا ؟ وعموم هذه الآية كان يقتضي ذلك إلا أن السنة خصصته بحديث بريرة حين اشترتها عائشة ، رضي الله

(١) قال في الأحكام : القول الرابع أنهن جميع النساء على الإطلاق ، قاله طاوس وغيره . . وقال مرجحاً لهذا القول : أما من عمم فهو الصحيح ويقع الاستثناء بقوله ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ في الإماء أو في الزوجة والأمة . الأحكام ٣٨٣/١ ، وقال ابن عطية : ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قالوا : معناه بنكاح أو شراء ، كل ذلك تحت ملك اليمين ، قال بهذا القول : أبو العالية وعبيدة السلماني وطاوس وسعيد ابن جبير وعطاء . المحرر الوجيز ٧٧/٤ ، والنكت والعيون ٣٧٧/١ ، وانظر المنتقى ٣٢٩/٣ .

(٢) رواه ابن جرير ١٧١/٨ ، وعزه السيوطي إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم ، الدر المنثور ١٣٩/٢ ، وانظر تفسير القرطبي ١٢٣/٥ ، والمنتقى ٣٣٠/٣ ، والأثر فيه شيخ ابن جرير سفيان بن وكيع بن الجراح ، أبو محمد الرؤاسي ، كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقة فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه من العاشرة . (توفي سنة ٢٤٧) ت ق ، ت ٣١٢/١ ت ١٢٣/٤ ، الكامل ١٢٥٣/٣ . درجة الأثر : حسن لغيره .

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

(٤) سورة النساء آية ٢٤ .

(٥) الأحكام ٣٨٣/١ .

(٦) قال تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاجِشَةٍ﴾ النساء آية ٢٥ .

(٧) قال تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ المائدة آية ٥ ،

وفي الآية الثانية المراد بهن الحرائر .

(٨) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ سورة النور آية ٢٣ .

عنها^(١) ، فلم يكن ذلك طلاقاً لها وبقي سائر العموم على مطلقة ، ولا خلاف بين الأمة أن العبد والأمة ليسا بمحصنين إحصان الكمال الذي تتعلق به الحدود لقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(٢) يعني تزوجهن ، وهو أحد موارد الإحصان ونقص العبيد إحصان الحرية .

نكاح المتعة :

من أغرب ما ورد في الشريعة ، فإنه نُسِخَ مرتين . كان مباحاً في صدر الإسلام ثم نهى النبي ﷺ ، عنه يوم خيبر^(٣) ، ثم أباحه في غزوة حنين^(٤) ، ثم حرّمه بعد ذلك بين ذلك

(١) متفق عليه ، البخاري في كتاب الطلاق باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ٦١/٧ ، ومسلم في كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق ١١٤١/٢ ، والموطأ ٥٦٢/٢ كلهم عن عائشة ولفظ مسلم : عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئاً فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : إِرْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتِكَ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا . . . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

(٢) سورة النساء آية ٢٥ .

(٣) روى الشيخان من حديث علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ (نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرٍ وَعَنْ أَكْلِ الْحُمُرِ الْأَنْبَسِيَّةِ) ، البخاري في كتاب المغازي باب غزوة خيبر ١٧٣/٤ ، ومسلم في النكاح باب نكاح المتعة ١٠٢٧/٢ ، والموطأ ٥٤٢/٢ ، وقال الزرقاني : اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري على (قولهم) يوم خيبر . إلا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن القطان عن مالك في هذا الحديث فقال حنين . . أخرجه النسائي ١٢٦/٦ ، والدارقطني وقال : إنه وهم تفرد به ابن القطان ، شرح الزرقاني ١٥٣/٣ ، وانظر فتح الباري ١٦٨/٩ فقد نقل ذلك منه .

(٤) اختلف في وقت التحريم ؛ قال السهيلي : وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء ، والمشهور في تحريمها أن ذلك كان في غزوة الفتح ، كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه . وفي رواية عن الربيع ، أخرجه أبو داود ، أنه كان في حجة الوداع قال : ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح . قال الحافظ بعد نقله الكلام السابق : فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن خيبر ثم عمرة القضاء ثم الفتح ثم أوطاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه حنين لأنها وقعت في رواية قد نبهت عليها . فلما أن يكون ذهل عنها أوتركها عمداً لخطأ روايتها ، أولكون غزوة أوطاس وحنين واحداً . . . وقد ناقش ، رحمه الله ، كل هذه الروايات وقال : لا يصح من الروايات شيء من غير علة إلا غزوة الفتح . . . وقال أيضاً : وأما حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع ابن سبرة والرواية عنه بأنها في الفتح أصح وأشهر . . . وقال : وقد اختلف عليه (أي على الربيع) في تعيينها ، والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح ، والطريق التي أخرجه مسلم مصرحة بأنها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير إليها . فتح الباري ١٦٩/٩ - ١٧١ .

مسلم^(١) ، من طريق الربيع^(٢) بن سبرة الجهني ، وليس لها أخت في الشريعة إلا مسألة القبلة فإن النسخ طرأ عليها مرتين ثم استقرت بعد ذلك ، وقد كان ابن عباس يقولها ثم ثبت رجوعه^(٣) عنها فانهقد الإجماع على تحريمها^(٤) ، فإذا فعلها أحد رُجم في مشهور المذهب^(٥) وفي رواية أخرى عن مالك لا يَرجم^(٦) ؛ لأن نكاح المتعة ليس بحرام ، ولكن لأصل آخر لعلمائنا غريب انفردوا به من بين سائر العلماء وهو أن ما حُرِّم بالسنة هل هو مثل ما حُرِّم بالقرآن أم لا ؟ فمن رواية بعض المدنيين عن مالك أنهما ليسا بسواء ، وهذا ضعيف وقد بيناه في أصول الفقه ، وحققنا أنهما سواء في العمل وإن اختلفا في العلم^(٧) ، وأما نكاح

(١) مسلم في كتاب النكاح باب نكاح المتعة ٢/١٠٢٣ - ١٠٢٤ .

(٢) الربيع بن سبرة بن معبد الجهني المدني ، ثقة من الثالثة / م ع ت ١/٢٤٥ ، ت ٣/٢٤٤ ، ترتيب ثقات العجلي ص ١٥٦ .

(٣) روى الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة لیس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه وتضليح له شئته حتى إذا نزلت الآية ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَكُلُّ فَرْجٍ سِوَىٰ هَذَيْنِ فَهُوَ حَرَامٌ ؛ سنن الترمذي ٣/٤٣٠ ، والبيهقي ٧/٢٥٥ .

أقول : الحديث فيه موسى بن عبيدة ، بضم أوله ، ابن نشيط ، بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة ، الرِّبَازِي ، بفتح الراء والموحدة ثم معجمة ، أبو عبد العزيز المدني ، ضعيف ، ولا سيما في عبد الله بن دينار ، وكان عابداً من صغار السادسة . مات سنة ١٥٣ / ت ق ، ت ٢/٢٨٦ ، ت ١٠/٣٥٦ ، والكمال لابن عدي ٦/٢٣٣٣ ، الضعفاء للعقيلي ٤/١٦٠ ، معجم البلدان ٣/٢٤ .

درجة الحديث : قال الحافظ : إسناده ضعيف وهو شاذ . فتح الباري ٩/١٧٢ .
وروى البخاري . من طريق أبي حمزة قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ فَرَخَّصَ فَقَالَ مَوْلَى لَهُ : إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ وَفِي النِّسَاءِ قَلَّةٌ أَوْ نَحْوَهُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَعَمْ . البخاري في كتاب النكاح باب نهى رسول الله ﷺ ، عن نكاح المتعة أخيراً ٧/١٦ .

(٤) قال البغوي : اتفق العلماء على تحريم نكاح المتعة وهو كالإجماع بين المسلمين . وروي عن ابن عباس شيء من الرخصة للمضطر إليه بطول العزبة ، ثم رجع عنه حيث بلغه النهي . شرح السنة ٩/١٠٠ ، وقال ابن المنذر ، بعد نقل الإجماع على تحريمها : ولا أعلم أحداً يبيح نكاح المتعة إلا بعض الرافضة ، ولا معنى لقول يخالف القائل به الكتاب والسنة ، الإشراف ص ٧٥ . وقال الخطابي : تحريم المتعة كالإجماع إلا بعض الشيعة ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات إلى علي وآل بيته ، فقد صح عن علي أنها نسخت . فتح الباري ٩/١٧٣ ، وأنظر التمهيد ١٠/١٢١ فقد نقل الإجماع على تحريمها أيضاً .

(٥) روي ذلك عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ : يُرْجَمُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِنْ كَانَ مُحْصَنًا وَيُجْلَدُ مَنْ لَمْ يُحْصَنْ . المتقى ٣/٣٣٥ .

(٦) هذه رواية ابن القاسم قال فيها : لا يَرجم فيه . المتقى ٣/٣٣٥ .

(٧) ما ذهب إليه الشارح هو الذي ذهب إليه أبو الوليد الباجي فقد قال : وعندي أن ما حُرِّمته السنة ووقع فيه =

المتعة فهو أكثر من ذلك كله وأقوى منه وأن تحريمه ثبت بإجماع الأمة والإجماع أكثر من الخبر .

نكاح العبيد :

فائدة تبويه لهذا الباب أن العبيد داخلون في خطاب الأحرار يشملهم القول الوارد في جميع المسلمين بجميع أحكام الشريعة إلا ما قام الدليل على تخصيصه ، هذا هو المشهور من قول العلماء والمتفق عليه من المالكية^(١) ، فعلى هذا ينكح العبد أربع نسوة لأنه داخل في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(٢) الآية ، بمطلق اللفظ العام ، وقال (ح) (٣) و (ش) (٤) : لا ينكح إلا اثنتين ، وكذلك روى ابن وهب^(٥) عن مالك ، رضي الله عنه^(٦) ، وتعلقوا بأن العبد لو دخل في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾^(٧) لدخل / في قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾^(٨) ، فلما خرج عن آية الطلاق بإجماع وألحق الطلاق بالحدود في التفسير ، فلو كان النكاح واسعاً عليه لكان حكمه ، وهو الطلاق ، واسعاً عليه وضيق الحكم دليل على ضيق السبب ، وهذا بين لا إشكال فيه وكاف في الغرض حتى تستوفوه من معرفة .

نكاح المشرک إذا أسلمت زوجته قبله :

هذه مسألة عظيمة فيها تفصيل طويل وتعليل كثير فقد يسلمان معاً وقد يسلم أحدهما قبل الآخر ، وقد يرتدان معاً أو يرتد أحدهما قبل الآخر ، وقد يكونان وثنيين وقد يكونان

= الإجماع والإنكار على تحريمه يثبت فيه الحد ، كما يثبت فيما حرّمه القرآن . المتفق ٣/٣٣٦ .

(١) قال ابن عبد البر : هذا هو المشهور عن (مالك) وتحصيل مذهبه ، الكافي ٥٤٤/٢ .

(٢) سورة النساء آية ٣ .

(٣) أنظر أحكام القرآن للحصاص ٥٥/٢ .

(٤) أنظر أحكام القرآن للكيالهراسي ٩٧/٢ ، ونقل البغوي الإجماع على ذلك فقال : اتفقت الأمة على أن العبد لا ينكح أكثر من امرأتين ، وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : ينكح العبد أربع نسوة . قال مالك : وذلك أحسن ما سمعت . شرح السنة ٦١/٩ ، وانظر الموطأ ٥٤٣/٢ .

(٥) نقلت ترجمته وهو صاحب مالك ، المشهور . مات سنة ١٩٦ هـ كما في طبقات الفقهاء .

(٦) قال الباجي : وروى محمد عن ابن وهب عن مالك إنه قال : لا يتزوج العبد إلا اثنتين . المتفق ٣/٣٣٦ .

(٧) سورة النساء آية ٣ .

(٨) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

كتابين ، وقد يكون أحدهما وثنيًا والآخر كتابيًا ، وقد يكون ذلك من إسلام أو ردة بإجماع منهما فيها ، أو فرقة قبل الدخول أو بعده ، وموضع هذا البسط إنما هي كتب المسائل .
وعول مالك ، رضي الله عنه ، في الموطأ على صورة واحدة من هذه الصور وهي إسلام الزوجة قبل الزوج ، وساق في ذلك الأحاديث الواردة في شأن صفوان^(١) وعكرمة^(٢) ، وهي وإن كانت مراسيل عن ابن شهاب قد أسندت عن غيره وقد اشتهرت شهرة تقوم مقام الإسناد ، ومرسل الثقة المشهور كالمسند الصحيح ، وإذا ثبت لك هذا بإسلام الزوجة قبل الزوج فركب عليه سائر الفروع في التفصيل بحسب ما يعطيك الدليل على ما ركب عليه مالك ، رضي الله عنه ، إسلام الزوج قبل زوجه فإنه يتوقف فإن أسلمت وإلا وقعت الفرقة بينهما لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴾^(٣) ، فلو غفل عنه حتى أسلم وهي في العدة لكان أولى بها ، وكذلك يفعل بالمشرك إذا حضر الوليمة الحديث فيها مشهور^(٤) وهي سنة في النكاح قائمة وفائدتها الشهرة والإعلان والذكرى ، وأقلها لذوي

(١) مَالِكُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ نِسَاءً كُنَّ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، يُسَلِّمْنَ بِأَرْضِيهِنَّ وَهُنَّ غَيْرُ مُهَاجِرَاتٍ وَأَزْوَاجِهِنَّ حِينَ أَسْلَمْنَ كُفَّارٌ مِنْهُنَّ بِنْتُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَكَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ زَوْجُهَا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ مِنَ الْإِسْلَامِ فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، ابْنَ عَمِّهِ وَهَبَ بْنَ عُمَيْرٍ بِرَدِّهِ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ . . وَلَمْ يَفْرُقْ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرَاتِهِ حَتَّى أَسْلَمَ صَفْوَانُ وَأَسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ أَمْرَاتُهُ بِذَلِكَ النِّكَاحِ . الموطأ ٢/٥٤٣ - ٥٤٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/١٨٦ .

(٢) مَالِكُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ أُمَّ حَكِيمٍ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ وَكَانَتْ تَحْتَ عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ زَوْجُهَا عِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ فَأَزْتَحَلَّتْ أُمَّ حَكِيمٍ حَتَّى قَبِمَتْ عَلَيْهِ الْيَمَنَ فَدَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، عَامَ الْفَتْحِ فَلَمَّا رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، وَفَبَ إِلَيْهِ فِرْحًا وَمَا عَلَيْهِ رَدَاءٌ حَتَّى بَايَعَهُ فَبَيَّتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا ذَلِكَ . الموطأ ٢/٥٤٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/١٨٧ ، وكلا الحديثين إسنادهما واحد ، والحديث منقطع فقد قال ابن عبد البر : لا أعلمه يتصل من وجه صحيح وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير ، وابن شهاب إمام أهل السير ، وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله تعالى . تنوير الحوالك ٢/٧٥ قلت : لعله بذلك يغلب صحته كما ذهب إلى ذلك الشارح .

(٣) سورة الممتحنة آية ١٠ .

(٤) متفق عليه . البخاري في كتاب النكاح باب الصفة للمتزوج ٧/٢٧ ، ومسلم في كتاب النكاح باب الصداق وكونه تعليم قرآن وخاتم حديد ٢/١٠٤٢ ، والموطأ ٢/٥٤٥ كلهم عن حديث أنس بن مالك ، رضي الله عنه ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ : كَمْ سَبَقَتْ إِلَيْهَا ؟ قَالَ : وَزَنَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، أَوَّلُهُمْ وَلَوْ بِشَاةٍ . . لفظ البخاري .

القدرة شاة وبعد ذلك فكيف ما استطاع كل أحد . وفي الصحيح أن النبي، ﷺ،
أولم على بعض أزواجه^(١) بصاعين^(٢) من شعير^(٣) وأولم على زينب
حضرأ^(٤) وعلى صفية^(٥) سفراً بما حضر، وقد روي عن النبي، ﷺ، أنه

(١) قال الحافظ : لم أطلع على تعيين اسمها صريحاً ، وأقرب ما يفسر به أم سلمة لما روى ابن سعد وأحمد
بإسناد صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته ، فذكر قصة خطبتها وتزويجها وقصة
الشعير . فتح الباري ٢٣٩/٩ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ وإنما ورد بمدين كما يأتي .

(٣) رواه البخاري في النكاح باب أولم بأقل من شاة ٣١/٧ من طريق منصور بن صفية عن أمه صفية بنت شيبه
قالت : أولم النبي، ﷺ، على بعض نساؤه بمدنين من شعير . . . ورواه أحمد عن منصور بن صفية عن أمه
عن عائشة بلفظه . الفتح الرباني ٢٠٦/١٦ ، والبيهقي من نفس الطريق . السنن الكبرى ٢٦٠/٧ .

الحديث : فيه صفية بنت شيبه مختلف في صحبتها . قال الذهبي : صفية بنت عثمان العبدية مختلف
في صحبتها ، وكان أحاديثها مرسله . تجريد أسماء الصحابة ٢٨٣/٢ ، وكذا قال الحافظ وزاد : وأبعد من
قال لا رؤية لها فقد ثبت في صحيح البخاري تعليقا قال : قال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن
صفية بنت شيبه قالت : سمعت النبي، ﷺ، وأخرج ابن مندة . . عن صفية . . والله لكأنني أنظر إلى
رسول الله، ﷺ، حين دخل الكعبة . الحديث . وروت عن عائشة وأم حبيبة وأم سلمة . . وأسماء بنت
أبي بكر وأم عثمان بنت سفيان . الإصابة ٣٤٨/٤ ، ونقل الحافظ عن البرقاني قوله : وروى هذا الحديث
عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والفريابي وروح بن عباد عن سفيان الثوري فجعلوه من رواية صفية بنت
شيبه ، ورواه أحمد الزبيري ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن اليمان عن الثوري فقالوا فيه : عن صفية بنت
شيبه عن عائشة ، قال : والأول أصح ، وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل ، قال : وقد نصر النسائي
قول من لم يقل عن عائشة وأورده عن بNDAR عن ابن مهدي وقال إنه مرسل . . وقال الحافظ : الذين لم
يذكروا فيه عائشة أكثر عدداً وأحفظ وأعرف بحديث الثوري ممن زاد ، فالذي يظهر على قواعد المحدثين
إنه من المزيد في متصل الأسانيد . فتح الباري ٢٣٨/٩ - ٢٣٩ .

درجة الحديث : صحيح فقد قال الشيخ البنا : صفية بنت شيبه أثبت المحققون صحبتها فالحديث
صحيح . الفتح الرباني ٢٠٦/١٦ .

(٤) متفق عليه . البخاري في النكاح باب الوليمة ولو بشاة ٣١/٧ ، وفي باب أولم على بعض نساؤه أكثر من
بعض ٣١/٧ ، ومسلم في النكاح باب تزويج زينب بنت جحش ونزول الحجاب وإثبات وليمة العرس
١٠٥٠/٢ كلاهما من حديث أنس ، وفي رواية مسلم : وكان تزويجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد
ارتفاع النهار . ورواه أبو داود ١٢٦/٤ .

(٥) البخاري في النكاح باب اتخاذ السراري ومن أعتق جارية ثم تزوجها ، ولفظه : عن أنس قال : أقام النبي، ﷺ،
بين خيبر والمدينة ثلاثاً يئني بصفية بنت حبي فدعوت المسلمين إلى ولّيته فما كان فيها خبز ولا لحم . .

٨/٧ ، وفي البيوع باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها ١١٠/٣ ، وفي خيبر ١٦٨/٥ .

قال : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَأْكُلْ وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ »^(١) ، وقال قال مالك : (لا ينبغي لأهل الفضل أن يسرعوا إلى الإجابة)^(٢) في مثل هذا ، وإنما قال ذلك لفساد الناس وإلا فقد كان النبي ، ﷺ ، يجيب كل من دعاه حتى الخياط ففي الصحيح (أَنَّ خِيَّاطًا دَعَاهُ إِلَى طَعَامٍ فَمَشَى مَعَهُ فِي نَفَرٍ يَسِيرُ وَاتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ لَيْسَ مِنْهُمْ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ، ﷺ ، إِنَّ هَذَا اتَّبَعَنَا فَأَذِنَ لَهُ)^(٣) .

قال لنا ثابت بن^(٤) بندار ، قال لنا البرقاني^(٥) ، قلت لأبي بكر الإسماعيلي^(٦)

(١) مسلم في النكاح باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوته ١٠٥٤/٢ ، وأحمد أنظر الفتح الرباني ٢٠٧/١٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٣/٧ ، وأبو داود ٨٢٨/٢ ، والتمهيد ٢٧٥/١ ، مشكل الآثار ١٤٩/٤ كلهم عن أبي هريرة .

(٢) قال الباجي : كان من مذهبه أنه يكره لذوي الفضل والهيئة الإجابة إلى طعام صنع لغير سبب . المتقى ٣٥٠/٣ .

(٣) أقول : لعل الشارح هنا أدخل بعض الحديثين في بعض فلم يرد ذكر للخياط في حديث أبي مسعود ، كما لم يرد ذكر للرجل الذي اتبعهم في حديث أنس ، والحديثان متفق عليهما ، الأول حديث أبي مسعود عند البخاري في كتاب الأطعمة باب الرجل يتكلف الطعام لأخوانه ١٠١/٧ ، ومسلم في الأشربة باب ما يفعل الضيف إذا اتبعه غير من دعاه صاحب الطعام ... ١٦٠٨/٣ من طريق أبي مسعود الأنصاري قال : كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ (أي بائع لحم) فَرَأَى النَّبِيَّ ، ﷺ ، فَعَرَفَ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ فَقَالَ لِلْغُلَامِ : وَيَحْكُ إِصْنَعْ لَنَا طَعَامًا لِيُخَمِّسَ نَفَرًا نِي أُرِيدُ أَنْ أَذْغُو النَّبِيَّ ، ﷺ ، خَامِسَ خَمْسَةِ ، قَالَ : فَصَنَعَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ، ﷺ ، فَدَعَاهُ خَامِسَ خَمْسَةِ وَاتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ قَالَ النَّبِيُّ ، ﷺ ، : إِنَّ هَذَا اتَّبَعَنَا فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ رَجَعْ قَالَ : لَا يَلْ أَذِنَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . وفي حديث أنس عندهما قال : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَلَى غُلَامٍ لَهُ خِيَّاطٌ فَأَتَاهُ بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ وَعَلَيْهِ دِبَاءٌ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، يَتَّبِعُ الدِّبَاءَ قَالَ : فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ جَعَلْتَ أَجْمَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ . . البخاري في كتاب الأطعمة باب من أضاف رجلاً إلى طعام وأقبل هو على عمله ، وفي باب المرق ١٠١/٧ وفي باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً ١٠٢/٧ ، وفي كتاب البيوع باب ذكر الخياط ٧٩/٣ ، ومسلم في الأشربة باب جواز أكل المرق ... ١٦١٥/٣ .

(٤) ثابت بن بندار تقدم .

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب ، أبو بكر ، المعروف بالبرقاني ، عالم بالحديث من أهل خوارزم ، استوطن بغداد ومات فيها سنة ٤٢٥ . معجم الأدباء ٣٤/٥ ط دار المأمون ، وأنباء الرواة ١٠٦/١ ، وبغية الرواة ١٥٩ ، الأنساب ١٦٨/٢ .

(٦) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، أبو بكر الإسماعيلي ، حافظ من أهل جرجان عرف بالمروءة والسخاء ، قال أحد مترجميه : جمع بين الفقه والحديث ورياسة الدين والدنيا . الأعلام ٨٣/١ ، المتظم ١٧٢/٧ ، =

الحافظ : لِمَ أَسْتَأْذِنُ النَّبِيَّ ﷺ ، الْخِيَاطُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي اتَّبَعَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ دَعَاهُ ، وَدَعَاهُ جَابِرُ يَوْمِ الْأَحْزَابِ ^(١) فَقَالَ : يَا أَهْلَ الْخَنْدَقِ إِنَّ جَابِرًا صَنَعَ لَكُمْ سُورًا فَجِئْتُ هَلَا بِكُمْ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّ الَّذِي اتَّبَعَهُ فِي طَعَامِ الْخِيَاطِ أَكَلَ مِنْ طَعَامِ الْخِيَاطِ فَأَقْتَرَّ إِلَى إِذْنِهِ ، وَأَهْلُ الْخَنْدَقِ أَكَلُوا مِنْ طَعَامِ الْبَرَكَةِ وَبَقِيَ لَجَابِرٍ بَرَمَتُهُ ^(٢) وَعَجِينُهُ كَمَا كَانَتْ فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى إِذْنِهِ فِي طَعَامِ لَيْسَ لَهُ ^(٣) .

جامع النكاح : ذكر مالك حديث عمر ^(٤) حين قال مالك ، وللخبر ^(٥) ، فإن قيل : إذا علم الرجل من وليته عيباً هل يستره عن الخاطب أو ينشره ؟ قلنا : أما عيب الأبدان فلا خلاف في وجوب ذكره فإن كتمه فهو غاش عليه الإثم إجماعاً وعليه الغرم للمصداق ، وإذا كان ذلك العيب مما يوجب رد النكاح لأنه غاربه بالقول ، ولا خلاف بين المالكية أن الغرور

الرسالة المستطرفة ص ١٤٨ ، شذرات الذهب ١٠٤/٣ ، تاريخ بغداد ١٩/٤ وفيه ولد سنة ٢٩٧ هـ - ٣٧١ هـ .

(١) قصة جابر هذه متفق عليها . البخاري في المغازي باب غزوة الخندق ١٣٨/٥ - ١٣٩ ، ومسلم في الأشربة باب جواز استتباعه غيره إلى داره من يثق برضاه بذلك ١٦١٠/٣ - ١٦١١ .
(٢) البرمة : القدر مطلقاً وجمعها برام ، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن . النهاية ١٢١/١ .

(٣) نقل الحافظ عن المازري عدة احتمالات فقال : يحتمل أن يكون علم برضا أبي طلحة فلم يستأذنه ، ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لنبه ، ﷺ ، فكان جل ما أكلوه من البركة التي لا صنيع لأبي طلحة فيها ، فلم يفتقر إلى استئذانه أو لأنه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما بينه وبين أبي طلحة ، أو لأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي ، ﷺ ، فتصرف فيه كيف أراد وأبو شعيب صنعه له ولنفسه ، ولذلك حذد بعدد معين ليكون ما يفضل عنهم له ولعياله مثلاً واطلع النبي ، ﷺ ، على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعياله . فتح الباري ٥٦١/٩ .
قلت : وعندي أن أولى الاحتمالات ما ذكره الشارح عن الإسماعيلي .

(٤) مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ أَخْتَهُ فَذَكَرَ إِنَّهَا كَانَتْ أُحْدِثَتْ فَلَبَّغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَضَرَبَهُ أَوْ كَادَ يَضْرِبُهُ . ثم قال مالك وللخبر . الموطأ ٥٤٧/٢ ، قال الزرقاني : أي غرض لك في إخبار المخاطب . شرح الزرقاني ١٦٤/٣ .

أقول : الحديث فيه انقطاع لأن أبا الزبير لم يدرك عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه .

درجة الحديث : ضعيف .

(٥) قال الزرقاني يعني : أي غرض لك في إخبار المخاطب بذلك فيجب على الولي ستره عليها لأن الفواحيش يجب على الإنسان سترها على نفسه وعلى غيره . شرح الزرقاني ١٦٤/٣ .

بالقول يوجب الضمان على الغارّ خلافاً لأبي حنيفة^(١) و(ش)^(٢). ووقعت مسائل ظنّ الغافلون/ من أصحابنا حين جاء فيها غرور من قول قاتل فلم ير عليه مالك ضماناً إنه اختلاف قول وإنما ذلك لأنهم لم يعلموا حد الغرور الموجب للضمان^(٣). وأما إن كان العيب من طريق الأديان فهو على قسمين: إن كان في الخلق كحدة تكون في المرأة أو لين زائد فيستحب له ذكر ذلك، فإن سكت عنه فليس عليه فيه شيء، وأما إذا كان في الدين فحرام عليه ذكره لأنه إن كان الذي وقع منها عثرة فمقبيل العثرات قد سترها والنكاح يعصم منها، وإن كانت منبهة^(٤) فليس يلزم الولي ذكر ذلك لأنه لم ينفرد بعلمه والنكاح قيد وعصمة فإذا أدخلها إلى فيه زال الانبهار.

مسألة: إذا طلق الرابعة من أزواجه فله أن يتزوج أختها أو سواها في عدتها إذا لم تكن الرجعة مستحقة في العدة، وقال (ح): لا يجوز ذلك لأن العدة أثر من آثار النكاح وعلاقة من علاقته وهي محبوسة لحقه فكانت بمنزلة الرجعية^(٥).

قلنا: الرجعية زوجة بدليل بقاء الميراث والنفقة والسكنى، فلذلك حرم الله عليه أختها وأربعاً سواها بخلاف مسائلنا، فإنه إذا كان الطلاق بائناً فهي أجنبية منه بدليل إنه لو وطئها لزمه الحد فجاز له نكاح أختها وأربع سواها كما لو انقضت عدتها.

مسألة: روي أن سودة بنت زمعة لما أسنت وكبرت وخشيت أن يطلقها النبي ﷺ، آثرت بيومها عائشة، رضي الله عنها، فأقرها النبي ﷺ، على نكاحها^(٦)، وما كان يقسم

(١) انظر المبسوط ٩٥/٥ - ٩٨، وبدائع الصنائع ١٥٣٧/٣.

(٢) انظر تكملة المجموع ٢٧٥/١٦؛ فقد قال في القديم: يرجع عليه وفي الجديد لا يرجع.

(٣) لعله يقصد بذلك ابن القاسم. قال أبو الوليد: وأما البرص ففي العتبية من سماع ابن القاسم عن مالك أترد المرأة من قليل البرص؟ فقال: ما سمعت إلا ما في الحديث وما فرق بين قليله ولا كثيره. قال ابن القاسم: ترد من قليله ولو أحيط علماً فيما خف منه إنه لا يزيد لم ترد منه ولكن لا يعلم ذلك فترد من قليله. المنتقى ٢٧٨/٣.

(٤) انبهر بفلاته، بالضم: شهر بها، ترتيب القاموس ٣٣٢/١، النهاية ١٦٥/١.

(٥) قال محمد: لا يعجبنا أن يتزوج الخامسة وإن بقي طلاق إحداهن حتى تنقضي عدتها. لا يعجبنا أن يكون ماؤه في رحم خمس نسوة حرائر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. موطأ محمد ص ١٧٨، وانظر أوجز المسالك ٤٥٣/٩.

(٦) متفق عليه. البخاري في النكاح باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها ٤٣/٧، ومسلم في الرضاع باب جواز هبتها نوبتها لضرتها ١٠٨٥/٢ كلاهما عن عائشة أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة وكان النبي ﷺ، يُقسم لعائشة يومها ويوم سودة. لفظ البخاري.

لها . قال مالك ، رضي الله عنه : وليس يلزمها البقاء على ذلك بل لها أن ترجع فيه ^(١) . وقال (ح) ^(٢) و (ش) ^(٣) : ليس لها أن ترجع فيه لأنه حق أسقطته فلا رجوع لها فيه كما لو أسقطت خيارها ، والصحيح أن لها الرجوع لأن الهبة للقسم كان مع بقاء السبب الموجب له وهو النكاح ، فما دام سبب القسم باقياً فأعطاء الهبة باقية وهذا معنى دقيق تفطن له مالك ، رضي الله عنه ، وخفي على غيره . .

(١) انظر الشرح الصغير ٣٠٨/٣ .

(٢) قال في الهداية : ولها أن ترجع في ذلك لأنها أسقطت حقاً لم يجب بعد فلا يسقط . . انظر الهداية مع شرح فتح القدير ٥١٩/٢ ، وانظر مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ١/٣٧٤ - ٣٧٥ ، والبنية ٣٣٦/٤ .

(٣) قال النووي : وللواهب الرجوع متى شاءت فترجع في المستقبل دون الماضي لأن الهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض . شرح النووي على مسلم ٤٨/١٠ .

كتاب الطلاق^(١)

قد قَدَّمْنَا أَنَّ النِّكَاحَ يُعْقَدُ لِلأَبَدِ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمَدُ بِقَصْدِ الْأَلْفَةِ وَالنَّسْلِ الَّذِي تَكْثُرُ بِهِ الْأُمَّةُ وَيَدُومُ بِهِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ ، هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَعَذَّرَ الْأَلْفَةُ وَيَقَعُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ الْغَفْرَةُ ، فَلَوْ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْإِزْمِ وَاسْتَمَرَّ عَلَى صِفَتِهِ مِنَ التَّائِيدِ لَكَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بِالزَّوْجَيْنِ ، فَشَرَّعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، كَمَا قَدَّمْنَا ، النِّكَاحَ لِلْأَلْفَةِ ، وَشَرَّعَ الطَّلَاقَ مُخْلِصاً عِنْدَ وَقُوعِ الْغَفْرَةِ ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَّا وَقْتُ الْحَاجَةِ ؛ فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (أَبْغَضُ مُبَاحٍ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ)^(٢) ، وَرَوَى أَيْضاً « أَيَّمَا أَمْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ

(١) هو في اللغة إزالة القيد والتخلية ، وفي الشرع إزالة ملك النكاح . التعريفات للجرجاني ص ١٤١ ، وقال الحافظ : الطلاق في اللغة حلّ الوثائق مشتق من الإطلاق ، وهو الإرسال والترك ، وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط . فتح الباري ٣٤٦/٩ .

(٢) أبو داود ٦٣١/٢ ، وابن ماجه ٦٥٠/١ ، والحاكم ١٩٦/٢ ، كلهم من طريق محارب بن ديثار عن ابن عمر ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : على شرط مسلم ، ورواه أبو داود ٦٣١/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٢/٧ ، وقال البيهقي : هذا حديث أبي داود وهو مرسل ، وفي رواية ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر موصولاً ولا أراه حفظه . ورواه ابن أبي حاتم في العلل ٤٣١/٢ وقال : قال أبي إنما هو محارب عن النبي ﷺ ، مرسل . وقال المنذري : المشهور فيه المرسل ، وقال الخطابي : المشهور في هذا عن محارب ابن ديثار مرسل عن النبي ﷺ ، ليس فيه ابن عمر . مختصر سنن أبي داود للمنذري ومعالم السنن للخطابي ٩٢/٣ ، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية بإسناد ابن ماجه وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي وقال : هذا حديث لا يصح . قال يحيى : الوصافي ليس بشيء ، وقال الفلاس والنسائي : متروك الحديث ، العلل المتناهية ١٤٩/٢ ، ورواه ابن حبان في ترجمة عبيد الله هذا ، وقال : هو من أهل الكوفة من ولد الوصاف بن عامر العجلي ، واسم الوصاف مالك روى عن أهلها منكر الحديث جداً . . وقال ابن معين : ليس بشيء ، المجروحون ٦٣/٢ - ٦٤ . وأورده ابن عدي في الكامل وساق له عدة أحاديث منها هذا الحديث وقال : لا يتابع عليها . الكامل ١٦٣٠/٤ ت ٥٥/٧ ، وقال العقيلي : أحاديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه ، الضعفاء للعقيلي ١٢٨/٣ ، وخلاصة القول في عبيد الله هو ما قال الحافظ في ت ٥٤٠/١ إنه ضعيف . قلت : لكنه لم ينفرد بل تابعة معروف بن واصل السعدي الكوفي وهو ثقة ، كما قال الحافظ في ت ٢٦٣/٢ ، وقال في ت ٢٢٩/١٠ : روى عن أبي واثل وإبراهيم التيمي وإبراهيم النخعي والشعبي . . ومحارب بن ديثار إلا أن المنفرد عنه يوصله ، كما قال الحافظ في التلخيص ٢٣٢/٣ ، هو محمد بن خالد الوهبي وهو صدوق كما قال الحافظ في ت =

لَمْ تُرْجَ رَائِحَةُ الْجَنَّةِ^(١) ، فينبغي للرجل أن يوقعه ، كما قلنا ، عند الحاجة إليه بشروطه التي بينها الله فيه مفيداً للمنفعة ، مخلصاً عن المضرة . وهو على ضربين : كامل بالحرية وناقص بالرق ، والعبودية ، ومن وجه آخر ، على قسمين : سنة وبدعة ، وقد يعرى عنهما . وطلاق السنة هو أن يطلقها واحدة وهي طاهر لم يمسه في ذلك الطهر ، ولا يقدمه طلاق في حيض ولا يتبعه طلاق في طهر يتلوه ، وخلا عن العوض ؛ فهذه ستة شروط مستقراة من الحديث الصحيح عن ابن عمر قال : (طَلَّقْتُ أَمْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ^(٢) فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ، ﷺ ، فَقَالَ : مُرْهُ فَلْيَرَاغِعْهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرْ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرْ ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ ، فَبِئْسَ الْوَعْدَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ) ^(٣) .

فحكم النبي ، ﷺ ، بوقوع الطلاق في الحيض حين أمره بالرجعة منه ، خلافاً لداود من المبتدعة^(٤) ، حيث يقول إن الطلاق في الحيض لا يلزم^(٥) ، وهذا في إثباته كافٍ ،

= وفي ت ت روى عن ابن جريج ومعرف بن واصل . وأبو حنيفة .. وثقه الدارقطني وابن حبان ت ١٤٣/٩ . وقال الحافظ : رجع أبو حاتم والدارقطني في العلل والبيهقي المرسل تلخيص الحبير ٢٣٢/٣ ، ويقول الشيخ ناصر : وجملته القول إن الحديث رواه عن معرف بن واصل أربعة من الثقات وهم : محمد بن خالد الواهبي وأحمد ابن يونس ووكيع بن الجراح ويحيى بن بكير واختلفوا عليه ؛ فالأول منهم رواه عن محارب بن ديثار عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال الآخرون عنه عن محارب مرسلًا ولا يشك . . إن رواية هؤلاء أرجح لأنهم أكثر عدداً واتقن حفظاً فإنهم جميعاً ممن أحتج به الشيخان ، إرواء الغليل ١٠٨/٧ .

درجة الحديث : المرسل منه صحيح والمرفوع ضعيف .

(١) أبو داود ٦٦٧/٢ ، الترمذي ٤٩٣/٣ وقال : حديث حسن ، وابن ماجه ٦٦٢/١ وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٣٢١ كلهم عن ثوبان رضي الله عنه .

درجة الحديث : حسن كما قال الترمذي وغيره .

(٢) من هنا يوجد نقص كبير في (ك) كماله من بقية النسخ .

(٣) متفق عليه . البخاري في الطلاق باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعُدَّةَ ﴾ ٥٢/٧ ، ومسلم في الطلاق باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها . . ١٠٩٣/٢ ، وأبو داود ٦٣٢/٢ - ٦٣٦ ، والترمذي ٤٧٨/٣ ، والنسائي ١٣٨/٦ - ١٤١ ، والموطأ ٥٧٦/٢ .

(٤) داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، أبو سليمان ، الملقب بالظاهري ، أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام تنسب إليه الطائفة الظاهرية . . ولد سنة ٢٠١ - ٢٧٠ ، والأعلام ٨/٣ ، تهذيب ابن عساكر ٢٠٣/٥ ، ميزان الاعتدال ٣٢١/١ .

(٥) قال الحافظ : وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضاً ، ولا يجبر إذا طلقها نفساء وهو جمود . فتح =

وقد استوفيناه في مسائل / الخلاف ، وقد تَفَطَّن البخاري ، بثاقب فهمه ، لنكتة وهي أنَّ الطلاق مكروه ، وقد كشف الزوج الزوجة وكشفته فمن المروءة ألا يكشفها لغيره إلا عند الحاجة ، كما بيَّناه ، ويستحي الرجل بعد ما كان بينه وبين زوجته من المخالطة أن يواجهها بالطلاق إلا أن تواجهه هي بمكروه ، وأدخل حديث المستعيذة (بِأَنَّ أَمْرًا دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، لِلْبِنَاءِ بِهَا فَلَمَّا خَلَا بِهَا قَالَتْ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، قَالَ لَهَا : لَقَدْ اسْتَعَذْتَ بِعَظِيمٍ ، إِلْحَقِي بِأَهْلِكَ) (١) .

ما جاء في البتة :

روى مسلم عن أبي الصهباء عن ابن عباس أنه قال : (كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَاحِدَةً ، وَزَمَانَ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ فَلَمَّا تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ قَالَ عُمَرُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا أَمْرًا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ) (٢) ، وعقبه برواية أخرى من طريق ثان فقال : (كَانَتْ الْبَتَّةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَاحِدَةً) (٣) الحديث إلى آخره ، ولم يدخل البخاري في هذا الحديث

الباري ٣٥٠/٩ . وقال الباجي ، بعد نقل كلام الجمهور : إذا ثبت ذلك فاعتدَّ عليه بالطلاق الذي يوقعه في الحيض رجعيًا كان أو بائنًا . قال القاضي أبو الحسن والقاضي أبو محمد خلافاً لمن لا يعتد بخلافهم وهم هشام بن عبد الحكم وابن علي وداود . المنتقى ٩٨/٤ ، وقال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن الطلاق في الحيض يقع وإن كرهه جميعهم ولا يخالف فيه إلا أهل البدع والجهل الذين يرون الطلاق لغير السنة لا يقع ، وروي ذلك عن بعض التابعين وهو شذوذ لم يعرج عليه أحد من العلماء ، شرح الزرقاني ٢٠٢/٣ . وقال النووي : أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها فلو طلقها أثم ووقع طلاقه ويؤمر بالرجعة لحديث ابن عمر المذكور في الباب ، وشذ بعض أهل الظاهر فقال : لا يقع طلاقه لأنه غير مأذون له فيه فأشبه طلاق الأجنبية والصواب الأول وبه قال العلماء كافة . شرح النووي على مسلم ٦٠/١٠ ، ونقل ابن قدامة عن ابن المنذر وابن عبد البر أنه قول عامة أهل العلم وأنه لم يخالف في ذلك إلا من ذكر قبل . المغني ٣٦٦/٧ ، وانظر مذهب الظاهرية في المحلى ٤٤٩/١١ - ٤٦٠ .

(١) البخاري في الطلاق باب من طَلَّقَ وهل يواجه امرأته بطلاق ٥٣/٧ ، وابن ماجه ٦٦١/١ كلاهما عن الأوزاعي قال : سَأَلْتُ الرَّهْرِيَّ : أَيُّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَعَاذَتْ مِنْهُ؟ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، فَقَالَ لَهَا : لَقَدْ عَذْتُ بِعَظِيمٍ إِلْحَقِي بِأَهْلِكَ . لفظ البخاري .

(٢) مسلم في الطلاق باب طلاق الثلاث ١٠٩٩/٢ ، وأبو داود ٦٤٩/٢ - ٦٥١ ، والنسائي ١٤٥/٦ ، وأحمد أنظر الفتح الرياني ٩/١٧ .

(٣) مسلم في الطلاق باب طلاق الثلاث ١٠٩٩/٢ ، والبيهقي ٣٣٦/٧ ولفظه أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : =

لأن أبا الصهباء انفرد به ولم يتابعه أحد عليه من أصحاب ابن عباس ، وقد أدخل مالك في رده حديثين :

أحدهما في هذا الباب : أن رجلاً قال : (طَلَّقْتُ أَمْرَأَتِي مِائَةَ تَطْلِيقَةٍ فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ؟ قَالَ لَهُ: طَلَّقْتُ عَلَيْكَ بِثَلَاثٍ وَسَبْعٍ وَتَسْعُونَ أَتَّخَذْتَ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُزُواً وَلَعِباً^(١) ، ثم أدخل في باب طلاق البكر حديث محمد بن إياس^(٢) ابن البكر (أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ جَاءَ يَسْتَفْتِي أَبْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَا نَرَى أَنَّكَ تَنْكِحُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ ، فَقَالَ لَهُمَا ، إِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي لَهَا وَاحِدَةً وَكَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّكَ أَرْسَلْتَ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلِ^(٣)) ، فهذا يدل من قول ابن عباس في الخبرين جميعاً أن الثلاث في عهد رسول الله ﷺ وفي عهد أبي بكر كانت لازمة ، وفي البخاري ومسلم من حديث ﷺ ، وَأَقْرَهُ وَصَارَتْ سُنَّةٌ يُحْكَمُ بِهَا عَلَى مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ^(٤) . وإنما معنى الحديث ، الذي رواه أبو الصهباء ، أن الناس كانوا يطلقون على السنة واحدة بحلول عقد النكاح بها ، ولا يخرجون عن السنة فيها ، وتمادى الحال بها (حتى)^(٥) حياة رسول الله ﷺ ، وخلافة أبي

= هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ أَلَمْ يَكُنْ طَلَاقُ الثَّلَاثِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبَى بِكَرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ فَأَجَاؤُهُ عَلَيْهِمْ .

(١) الموطأ ٢/٥٥٠ ، ولفظ : أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ .. والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٧/٧ من طريق سعيد بن جبيرة أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ : طَلَّقْتُ أَمْرَأَتِي أَلْفًا فَقَالَ : تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ تَسْعِمَائَةَ وَسَبْعَ وَتَسْعِينَ . والدارقطني في السنن ٤/١٢ وعبد الرزاق في المصنف ٦/٣٩٧ .

درجة الحديث : صححه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٧/٢٢٣ .

(٢) محمد بن إياس بن البكر اللبني المدني ثقة من الثالثة ، ووهب من ذكره في الصحابة / خت د ، ت ١٤٦/٢ ، وانظرت ت ٦٨/٩ .

(٣) الموطأ ٢/٥٧٠ ، وأبو داود ٢/٦٤٨ ، وشرح السنة ٩/٢٣١ . درجة الحديث : صحيح كما قال شعيب الأرنؤوطي .

(٤) البخاري في الطلاق باب من أجاز طلاق الثلاث ، ٥٤/٧ ، ومسلم في اللعان ٢/١١٢٩ ، والموطأ ٥٦٦/٢ كلهم عن سهل بن سعيد الساعدي أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوَيْمَرَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَهُ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ : يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ أَمْرَأَتِهِ رَجُلًا يَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُوهُ أَمْ ، كَيْفَ يَفْعَلُ ، سَلْ يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ..

(٥) زائدة في الأصل وليست في بقية النسخ .

بكر وصدرًا من خلافة عمر فصار الناس يطلقون بدل الواحدة ثلاثاً فجمعوا ما كان الله فرقه عليهم ، واستعجلوا ما كان الله أخره عنهم فألزموا ذلك . وقد روى النسائي عن محمود بن لبيد أن (رَجُلًا طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مُغَضِبًا يَقُولُ : أَيْلَعَبُ بَكْتَابِ اللَّهِ وَأَنَا حَيٌّ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْتُلْهُ)^(١) ، فهذا معنى الحديث ، ليس معناه ما تتوهمه المبتدعة والجُهال من أن طلاق

(١) سنن النسائي ١٤٢/٦ من حديث ابن وهب عن مخزومة عن أبيه عن محمود بن لبيد - والحديث فيه مخزومة ابن بكير بن عبد الله الأشج ، أبو المسور ، المدني صدوق روايته عن أبيه وجادة من كتابه ، قاله أحمد وابن معين وغيرهما . وقال ابن المديني : سمع من أبيه قليلاً من السابعة . مات سنة ١٥٩هـ / يخ م د س ، ت ٢٣٤/٢ ، وقال في ت ت : قال ابن وهب : سمعت مالكا يقول : حدثني مخزومة بن بكير وكان رجلاً صالحاً ، وقال الدوري عن ابن معين : ضعيف وحديثه عن أبيه كتاب ولم يسمعه منه ، وقال أبو داود : لم يسمع من أبيه إلا حديثاً واحداً وهو حديث الوتر ، وقال سعيد ابن أبي مريم عن خالد بن سلمة : أتيت مخزومة فقلت حدثك أبوك ؟ فقال لم أدرك أبي هذه كتبه ، وقال معن بن عيسى : سمع من أبيه وعرض عليه ربعة أشياء من رأي سليمان بن يسار ، وقال ابن أبي أويس : وجدت في ظهر كتاب مالك سألت مخزومة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه فحلف لي ورب هذه البنية سمعت من أبي ، وقال ابن عدي : وعند ابن وهب ومعن وغيرهما عن مخزومة أحاديث حسان مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به . ت ت : ٧١-٧٠/١٠ ، وأنظر الكامل ٢٤٢١/٦ ، والميزان ٨٠/٤-٨١ ، وقد نقل الشوكاني عن ابن كثير قوله في هذا الحديث سنده جيد ، نيل الأوطار ١٥٠/٧ ، وقال الحافظ في بلوغ المرام رقم ١١٠٥ ص ٢٢٤ : رواه موثوقون ، وقال في الفتح ٣٦٢/٩ : رجاله ثقات لكن محمود بن لبيد ولد على عهد النبي ﷺ ، ولم يثبت له منه سماع وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرواية ، وقد ترجم له أحمد وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع ، وقال النسائي بعد تخريجه : لا أعلم أحداً رواه غير مخزومة بن بكير بن الأشج عن أبيه . ورواية مخزومة عن أبيه عند مسلم في عدة أحاديث ، وقد قيل إنه لم يسمع من أبيه . فمرسل ولا حجة في المرسل ومخزومة لم يسمع من أبيه شيئاً ، ويقول الشيخ أحمد شاکر راداً على ابن خزم وابن حجر : وأما الكلام في سماع مخزومة من أبيه فالحق أنه سماع منه كما ثبت ذلك عن معن وعن مالك ، وقد سأله مالك فحلف له أنه سمع من أبيه ومخزومة ثقة ولو كان لم يسمع منه فلا يضعف ذلك روايته لأنه كان عنده كتاب أبيه وهذه وجادة هي عندنا تشبه السماع أو تكون أقوى منه ، وقد أخرج مسلم بعض روايته عن أبيه وهذه أمانة صحتها . وأما محمود بن لبيد فإنه صحابي صغير ، وغاية ما في الأمر أن يكون حديثه إذا كان لم يسمعه من النبي ﷺ ، من مراسيل الصحابة ومراسيل الصحابة حجة . وأما قول ابن حجر إن أحاديثه في المسند ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع فإنه ذهول عنه أو نسيان ؛ ففي مسند أحمد ٤٢٧/٥ بإسناد صحيح عن محمود بن لبيد قال : (أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ فِي مَسْجِدِنَا فَلَمَّا سَلَّمَ مِنْهَا قَالَ : إِرْكَعُوا هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ فِي بَيوتِكُمْ) للسبحة بعد المغرب ، وهذا صريح في السماع ، ومن المعجب أن الحافظ ابن حجر نقل هذا الحديث نفسه محتجاً به على سماع محمود بن لبيد في ترجمته في الإصابة ٦٧/٦ . نظام الطلاق في الاسلام ص ٣٧-٣٨ ، وأنظر المحلى ١٦٨/١١ .

درجة الحديث : بناء على ما تقدم يكون صحيحاً ، والله أعلم .

الثلاث إذا قالها الرجل في كلمة لا يلزم ، وقد ضربت شرق الأرض وغربها فما رأيت ولا سمعت أحداً يقول ذلك إلا أن الشيعة الخارجيين عن الإسلام^(١) يقولون : في الظاهر لا يصح الطلاق على المرأة حتى يطلقها واحدة ويضع يده على رأسها ويقول للشهود : أشهدكم أن هذه طالق ، في حماقات تجانس عقائدهم الخبيثة .

ما جاء في الخليّة والبريّة :

سمى الله تعالى النكاح في القرآن باسمين نكاح^(٢) وزواج^(٣) ، واختلف العلماء هل

(١) أقول : أما لزوم طلاق الثلاث بلفظ واحد الخلاف فيه قديم ، وقد ذهب الشارح فيه مذهب الجمهور . أما قوله إنه لم يقل به إلا الشيعة فهذا خلاف الواقع ، فقد كان الخلاف فيه بين علماء السنة أنفسهم فقد قال به بعض أجلاء الصحابة كابن عباس وعلي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر ، وحكاه ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس ، كما قال به أئمة كبار كشيخ الإسلام ، ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ولا زال إلى اليوم من علماء السلف من يقول به . قال الشوكاني في شرح الدرر البهية ٧١/٢ - : نقل عن أبي موسى وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد والهادي والقاسم والناصر والباقر وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى ، ورواية عن علي ، ورواية عن زيد بن علي ، وإليه ذهب ابن تيمية وابن القيم ، وحكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر ، وحكاه أيضاً عن جماعة من مشايخ قرطبة ، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس . ويقول الشيخ أحمد شاکر : الخلاف في وقوع الطلاق البدعي والطلاق ثلاث مرات جميعاً ثابت من عهد الصحابة فمن بعدهم في كل عصر ، وكان الأئمة من آل البيت ، رضي الله عنهم ، يفتون بعدم الوقوع ، ولا يزال هذا مذهب الشيعة كلهم إلى الآن وهو مذهب الظاهرية ، إلا أن ابن حزم خالفهم في جواز طلاق الثلاث بلفظ واحد وبالألفاظ متعددة إن نوى بها الإنشاء ، بل غلبا بعض العلماء في القول فذهب إلى أن طلاق الثلاث بلفظ واحد (انت طالق ثلاثاً) طلاق بدعي إذ وصفه بوصف باطل فلا يقع به شيء لا واحدة ولا أكثر ، وهو مذهب الحجاج بن أرطاة القاضي الفقيه . . ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف أنه قال : كان الحجاج بن أرطاة خشناً وكان يقول طلاق الثلاث ليس بشيء (أنظر أحكام القرآن للجصاص ٣٨٨/١) ، وكان العلماء المصلحون المجتهدون في كل عصر يفتون الناس بالقول الصحيح الراجح من بطلان الطلاق البدعي ومن وقوع الثلاث مجتمعة طلقة واحدة ؛ فبعضهم يجاهر بفتياه ويصدع بالحق وبعضهم يفتي بحذر خشية العامة حتى قام الإمام المجلّد شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ، الشهير بان تيمية ، فنصر المذهب الحق وأبان للناس عنه ودعاهم إليه لا يخشى في ذلك إلا الله ، وتلاه تلميذه النابغة الجريء الإمام الكبير شمس الدين محمد بن أبي بكر ، المعروف بابن القيم الجوزية ، فسار على نهجه ونصره في قوله . . وتبعهما على ذلك كثير من العلماء والفقهاء من تلاميذهما وأنصارهما إلى العصر الذي نحن فيه . نظام الطلاق في الإسلام ص ٨٨ - ٩٠ .

(٢) ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾ سورة النور آية ٣٢ .

(٣) ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا . ﴾ سورة الروم ٢١ ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَخَفَةً ﴾ . النحل آية ٧٢ .

له لفظ آخر سوى هذين أم لا ، وقد بينا ذلك في مواضعه ، وأشرنا إليه ههنا في حديث الموهوبة^(١) . وسمي الله أيضاً الطلاق في القرآن بثلاثة أسماء : الطلاق^(٢) والفراق^(٣) والسرّاح^(٤) ، واختلف العلماء في ألفاظ الطلاق صريحاً وكناية ، فقال الشافعي : / الصريح ما ورد في القرآن ، والكناية ما عداه^(٥) . واختلف علماؤنا في ذلك فقال القاضي عبد الوهاب^(٦) : الصريح لفظ الطلاق^(٧) وحده ، وقال القاضي أبو الحسن^(٨) : الصريح لفظ الطلاق والفراق والحرام والخليّة والبريّة ، وتحقيق القول في ذلك يرجع إلى فصلين : أحدهما : يرجع إلى تحقيق لفظ الصريح وهو الخالص في الدلالة على الشيء ، الذي لا يحتمل سواه ، مأخوذ من اللبّ الصريح وهو الذي لم يشبه شيء ، بناء على ما بيناه في أصول الفقه من أن المعقول من الألفاظ يتبع المحسوس .

والثاني : إنه إنما يفتقر إلى الفرق بين الصريح والكناية بحرف واحد ؛ وهو أن الصريح ما لا ينوي فيه الحالف ، والكناية ما ينوي فيه ، وإذا ثبت هذا وتحققتموه فقول القاضي أبي محمد هو صريح مذهب مالك ؛ لأن مالكاً ينوي في الخليّة والبريّة وحبلك على غاربك ، وهي من الصريح في عرف الطلاق فدل على أن الصريح عنده لفظ الطلاق خاصة الذي ليس فيه احتمال والذي وقع شرعاً وعرفاً عليه ، ألا ترى إلى قول عمر (لِلرَّجُلِ الَّذِي قَالَ لِامْرَأَتِهِ : حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ مَا أَرَدْتُ فَقَالَ لَهُ : أَرَدْتُ الْفُرَاقَ فَنَوَاهُ فِيهَا)^(٩) ،

(١) « وَأَمْرًا مُؤِمَّةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » الأحزاب آية ٥٠ . وقصة الواهبة نفسها وردت في البخاري ٢٦/٧ من حديث سهل بن سعد الساعدي .

(٢) « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَأَمَّا سَكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » البقرة آية ٢٢٩ .

(٣) « وَإِنْ يَتَرَاقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعاً حَكِيمًا » النساء آية ١٣٠ .

(٤) « فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ » البقرة آية ٢٣١ .

(٥) انظر شرح السنة ٢١٢/٩ ، والروضة ٢٣/٨ .

(٦) هو عبد الوهاب بن نصر ، وقد تقدمت ترجمته .

(٧) انظر الأشراف ١٢٨/٢ .

(٨) هو علي بن أحمد البغدادی ، المعروف بابن القصار الأبهري ، قد تقدم .

(٩) الموطأ ٥٥١/٢ مالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الْعِرَاقِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِامْرَأَتِهِ : حَبْلُكَ عَلَى

غَارِبِكَ فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عَامِلِهِ أَنْ مَرَهُ يُؤَافِقُنِي بِمَكَّةَ . . ، والبيهقي في السنن الكبرى من طريق مالك ٣٤٣/٧ .

درجة الأثر : ضعيف لأنه منقطع كما قال الشارح .

وقد قال مالك : لو علمت أن عمر قال ذلك لقلت^(١) به ، فإن قيل : فكيف قال ذلك مالك وهو يرويه^(٢) ؟ قلنا : رواه مقطوعاً فأعجبه مقطعه ولم يروه مسنداً فلزمه حكمه ، وهذا هو الصحيح . ومن علمائنا من قال : إنما توقّف مالك فيه لأنه لم يعلم هل كان ذلك قبل الدخول أو بعده^(٣) ؟ فلم ير مالك أجزاء التّسوية في المدخول بها وجوّزها في التي لم يدخل بها لأن الواحدة تبينها ، وقد قال جماعة من العلماء : إنه ينوي في كل حال^(٤) ، وهو الصحيح ، لأن حبلك على غاربك لا يكون أظهر من قوله طلقك ، فإن حلّ العقال في الذهاب كوضع الحبل على الغارب فيه وكالإبانة فيما يقطع ، وكالتخيلة فيما يترك ، وكالتبرية فيما يسقط ، وهي كلها ألفاظ إن لم تكن مثل الطلاق فلا تكون فوقه ، ولو قال رجل لامرأته طلقتك لنوى كذلك إذا قال خلّيتك ، وكذلك البتة القطع ، وقد اختلف الصحابة فيها ، وغلب مالك قضاء علي بالكوفة بأنها ثلاث^(٥) على قضاء عمر بالمدينة بأنها واحدة . أما النسائي فقد روى حديثاً فيمن قال لامرأته أمرك بيدك أنه ثلاث^(٦) ، ولكنه حديث منكر ،

(١) قال الباجي : رواه أشهب عن مالك في العتبية . المنتقى ٨/٤ .

(٢) هنا حصل تداخل في الأصل من الناسخ ؛ أدخل في هذا قسماً من باب الإيلاء .

(٣) قال الباجي : قال بعض أصحابنا العراقيين يحتمل ما جاء عن عمر ، رضي الله عنه ، في التي لم يدخل بها ، ولم يذكر في الحديث بنى بها أو لم يبن ، فهو محتمل وهذا يقتضي أنه حمل قول عمر ، رضي الله عنه ، في الفرقة على أنها واحدة ، وهو قول مالك ، المنتقى ٨/٤ .

(٤) هذا قريب من كلام الباجي في المنتقى ٨/٤ .

(٥) مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ قَالَ مَالِكُ : وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ . الموطأ ٥٥٢/٢ .

والبيهقي من طريق جعفر بن عون : أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ : كَانَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَجْعَلُ الْخَلِيَّةَ وَالْبَرِيَّةَ وَالْحَرَامَ ثَلَاثًا) . السنن الكبرى ٣٤٤/٧ ، وَرَوَاهُ أَبُو وَهَبٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ عِبَاضٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : فِي الْحَرَامِ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ . المدونة ٢٨٢/٢ .

درجة الحديث : حسن في رواية البيهقي وكذلك رواية المدونة ، ويؤيده ما رواه مالك بسند صحيح عن ابن عمر . الموطأ ٥٥٢/٢ ، قال الحافظ : ورد عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى في الحرام ثلاث تطليقات ، ولا يسأل عن نيته ، وبه قال مالك ومسروق والشعبي وقال ربيعة لا شيء فيه ، وبه قال أصبغ من المالكية ، وفي المسألة اختلاف كثير عن السلف بلغها القرطبي المفسر إلى ثمانية عشر قولاً وزاد عليها . فتح الباري ٣٧٢/٩ .

(٧) النسائي ١٤٧/٦ من طريق حماد بن زيد قَالَ : قُلْتُ لِأَيُّوبَ : هَلْ عَلِمْتَ أَحَدًا قَالَ فِي أَمْرِكَ بِبَيْدِكَ إِنَّهَا ثَلَاثُ غَيْرِ الْحَسَنِ ؟ فَقَالَ : لَا ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ غُفْرًا ، إِلَّا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ كَبِيرٍ مَوْلَى بِنِ سَمُرَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ =

والصحيح أنها واحدة لأن الرجل يملك أمر المرأة على الإطلاق والمقصود منه استمرار قيد النكاح عليها أو إطلاقها ، فإذا قال لها أمرك بيدك فقد جعل لها البقاء والزوال فلا تملك منه إلا الأقل / وهو الواحدة ، ويتنزل ذلك منزلة الوكيل ، فإنه لا يملك بالوكالة إلا الأقل مما يستقل به ، لكنه إذا ناكرها يحلف للمرأة على^(١) الاحتمال وله عليها الرجعة كما أن له الرجعة لو تولّى هو الطلاق .

عارضه : لا خلاف بين علمائنا أن الرجعة لا يملك الزوج إسقاطها لأنها حق أثبتته الله شرعاً ، وشرع إسقاطه بطريق العوض واستقر في نصابه الذي وضعه الشرع فيه ، ولذلك قال علمائنا عن بكرة أبيهم ، إن من قال لزوجته أنت طالق ولا رجعة لي عليك إن الطلاق يلزم وما عداه فَلَغُوْ ، فتخيل بعض الغافلين من المتأخرين وكتب في براءة المطلقين (فارق فلان زوجه بطلقة واحدة ملكت بها أمر نفسها لتسقط الرجعة فتسقط النفقة عنه والكسوة) ، وهذه جهالة عظيمة لأنه لو صرّح وقال لها ملكتك أمر نفسك ما سقطت الرجعة فكيف تسقط وهنا ؟

حديث : روي في الصحيح أن النبي ﷺ (خَيْرُ أَرْوَاجِهِ حِينَ نَزَلَ عَلَيْهِ ﷻ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : ثَلَاثٌ ، فَلَقِيتُ كَثِيرًا فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ : نَسِي . قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ . . وأبو داود ٢/٦٥٤ - ٦٥٥ - والترمذي ٣/٤٨١ - ٤٨٢ ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب عن حماد بن زيد ، وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حدثنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بهذا ، وإنما هو عن أبي هريرة موقوفاً ، ولم يعرف حديث أبي هريرة مرفوعاً .

أقول : الحديث فيه كثير بن أبي كثير البصري ، مولى ابن سمرة ، مقبول من الثالثة ووهب من عده صحابياً/ دت س ق ت . ت ١٣٣/٢ وقال في ت ت . روى عن مولاة وابن عباس وأبي هريرة وابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن . وأرسل عن ابن عمر وعنه ابن سيرين ومنصور بن المعتمر وأيوب السخيتاني وقنادة ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قال الحافظ : ذكره ابن الجوزي في الصحابة وزعم عبد الحق تبعاً لابن حزم أنه مجهول فتعقب ذلك عليه ابن القطان بتوثيق العجلي ، وذكره العجلي في الضعفاء وما قال فيه شيئاً . ت ت ٤٢٧/٨ ، وانظر ترتيب ثقات العجلي ص ٣٩٦ ، الضعفاء للعجلي ٣/٤ ، ويقول السيوطي في تعليقه على النسائي موجهاً قول النسائي ، قلت : فكان قول المصنف هذا حديث منكر إشارة إلى أن رفعه منكر ، والله أعلم . شرح السيوطي على النسائي ١٤٨/٦ .

درجة الحديث ضعيف .

قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ^(١) إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ ﴿عَظِيمًا﴾ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَبَدَأَ بِي وَقَالَ : إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا وَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَتَعَجَّلِي حَتَّى (تُشَاوِرِي)^(٢) أَبَوَيْكَ ، وَقَرَأَ عَلَيْهَا الْآيَةَ فَقَالَتْ لَهُ : أَوْفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ بَلْ أُرِيدُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ ، ثُمَّ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تُخَيِّرْ أَحَدًا مِنْ أَزْوَاجِكُمْ أَنِّي اخْتَرْتُكَ ، فَقَالَ : إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ مُعْتَبَرًا^(٣) ، قَالَتْ عَائِشَةُ : (فَأَخْبَرْتُهُ أَكَانَ طَلَاقًا) وبهذا يُسْتَغْنَى عَنْ حَدِيثِ قَرِيْبِهِ وَشَبْهِهِ مِنْ قَوْلِ سَعِيدٍ^(٤) وَغَيْرِهِ .

نكتة في الفرق بين التخيير والتملك : اختلف الناس فيهما فمنهم من جعلهما واحداً في الحكم^(٥) ، ومنهم من فَرَّقَ بينهما ، وإليه صغى مالك ، جعل التخيير ثلاثاً والتمليك واحدة^(٦) في تفصيل مذهبي بيانه في كتب المسائل ، والحجة فيه أن الطلاق بيد الرجل ، فإذا صرفه إلى المرأة فلا يخلو من ثلاثة أحوال^(٧) : إما أن يصرفه إليها استئابة وتوكيلاً مثل أن يقول لها : طَلَّقِي نَفْسَكَ ، فيكون ذلك بحسب ما يقتضيه^(٨) قوله . وإما أن يصرفه إليها

(١) وتام الآية ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا قَتَالَيْنِ أَمْتَعْنُكُمْ وَأَسْرَحْكُمْ سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾ وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ سورة الأحزاب آية ٢٨ - ٢٩ .
(٢) من (ك) و (م) .

وفي رواية الشيخين : تستأمري .

(٣) متفق عليه ، البخاري في تفسير سورة الأحزاب باب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا قَتَالَيْنِ أَمْتَعْنُكُمْ وَأَسْرَحْكُمْ سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾ . وفي باب قوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ . البخاري ٩٧/٦ ، ومسلم في الطلاق باب بيان أن تخييره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية ١١٠٣/٢ - ١١٠٥ كلاهما عن عائشة ، واللفظ لمسلم .
وفي رواية مسروق : عَنْ عَائِشَةَ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَرْنَاهُ فَلَمْ يُعِدْ ذَلِكَ شَيْئاً . أبو داود ٦٥٣/٢ - ٦٥٤ ، والترمذي ٤٨٣/٣ وقال : حسن صحيح ، والنسائي ١٦١/٦ ، وابن ماجه ٦٦١/١ .
(٤) مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا فَلَمْ تَفَارِقْهُ وَقَرَّتْ عَنْهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ . الموطأ ٥٥٥/٢ - ٥٥٦ ، وانظر موطأ محمد بن الحسن ص ١٩٢ وقال : وبهذا نأخذ .

درجة الأثر : صحيح ، ويقول الباجي ، رحمه الله : كرر مالك ، رحمه الله ، في هذه المسألة القول وكثر من الآثار لمخالفة ربيعة في ذلك يذكر أن رد المملكة التملك لا يقتضي طلاقاً ، قال : ولا يُوجبه ولو أوجبه لكان نفي التملك يقتضيه . المنتقى ٢٥/٤ .

(٥) هذا مذهب الشافعي ، انظر تكملة المجموع ٩٢/١٧ ، وشرح السنة ٢١٨/٩ .

(٦) وانظر مذهبه في بداية المجتهد ٧١/٢ .

(٧) في (ك) و (م) أوجه .
(٨) في (ك) و (م) يعطيه .

تمليكاً وذلك على معنى الهبة إذ التملك إما أن يكون بعوض أو غير عوض ، فإن كان من غير عوض فهو من قبيل الهبة فيحمل التبرع على الأقل وهو الواحدة . وإما أن يخيرها ، ومطلق التخيير يقتضي التردد بين الزوجية والخروج عنها ، ولا يكون الخروج عنها بالواحدة فإن الرجعية زوجة فلم يبقَ إلا الثلاث أو الخروج عنها بالواحدة البائنة على تفصيل في المذهب وتفرع في تصوير الاختيار ولفظه وبيان فائدته إذا وقع وحكمه وليس في آية التخيير حجة لأحد لأن الله قال ﴿ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ الآية إلى ﴿ الدَّارِ الْآخِرَةِ ﴾ فخبرهن بين الدنيا والآخرة وقال لهن إن اخترتن الدنيا أطلقكن وأمتعن فلم يجعل الطلاق بأيديهن وإنما أراد استعمال ما عندهن ثم ينفذ بعد ذلك حكمه فيهن^(١) .

(١) نقل الحافظ عن الماوردي قوله : اختلف هل كان التخيير بين الدنيا والآخرة أو بين الطلاق والإقامة عنده على قولين للعلماء أشبههما بقول الشافعي الثاني ، ثم قال إنه الصحيح ، وكذا قال القرطبي : اختلف في التخيير هل كان في البقاء والطلاق ، أو كان بين الدنيا والآخرة . ثم قال الحافظ : والذي يظهر الجمع بين القولين لأن أحد الأمرين ملزوم للآخر وكانهن خيَّرن بين الدنيا فيطلقهن وبين الآخرة فيمسكن هو مقتضى سياق الآية . فتح الباري ٥٢١/٨ .

باب الإيلاء

أدخل مالك حديث علي بن أبي طالب أنه كان يقول (إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَاتِهِ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا طَلَاقٌ وَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ فَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ وَإِمَّا أَنْ يَفِيَّ)^(١).

وأدخل مثله عن عبد الله بن عمر^(٢) لتبيين أن فقهاء الكوفة والمدينة من الصحابة قد اتفقوا على أن الطلاق لا يقع على المولى بمضي مدة الإيلاء حتى يوقف خلافاً لأبي حنيفة ، وأصحابه من الكوفيين ، الذين يقولون إن الطلاق يقع بمضي المدة من غير توقيف^(٣) ، فعجب مالك لهم من أين تلقفوها وعالمهم الأكبر ومفتيهم الأعظم ، وهو علي ، يخالفهم فيها وهي مسألة عسرة جداً اختلف فيها الصحابة والتابعون وفقهاء الأمصار ، وسبيل الحجة فيها غير لائحة ، والخلاف إنما ينشأ فيها من آية الإيلاء وهي قوله

(١) الموطأ ٥٥٦/٢ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَاتِهِ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ .. وهذا منقطع لأن محمداً لم يدرك علياً ، وقد تقدم الكلام عليه ، ورواه ابن أبي شيبة ١٣١/٥ من طريق عمرو بن سَلَمَةَ أَنَّ عَلِيّاً كَانَ يُوقِفُهُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ حَتَّى تَبَيَّنَ رَجْعَةً أَوْ طَلَاقاً .

درجة الحديث : صحيح كما قال الزرقاني في شرحه ١٧٣/٣ ، والحافظ في الفتح ٤٢٨/٩ ، وهو يعضد رواية الموطأ .

(٢) مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : أَيُّمَا رَجُلٍ آلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ فَإِنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ وَقَفَ حَتَّى يُطْلَقَ أَوْ يَفِيَّ ، وَلَا يَقَعْ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ حَتَّى يُوقَفَ (الموطأ ٥٥٦/٢ ، وأخرجه البخاري في الطلاق باب قوله تعالى ﴿ لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ البقرة آية ٢٢٦ - ٢٢٧ البخاري ٦٤/٧ ، والشافعي في مسنده من طريق مالك ٤٣/٢ وزاده : فإما أن يطلق وإما أن يفي . وقال الحافظ : أخرجه الأسماعيلي من طريق معن بن عيسى عن مالك بلفظ (أَيُّمَا رَجُلٍ آلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطْلَقَ أَوْ يَفِيَّ ...) وقال : هذا تفسير للآية من ابن عمر ، وتفسير الصحابة في مثل هذا له حكم الرفع عند الشيخين .. كما نقله الحاكم فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف . فتح الباري ٤٢٨/٩ .

درجة الحديث : صحيح .

(٣) أنظر أحكام القرآن للجصاص الحنفى ١/٣٦٠ ، وشرح فتح القدير لابن الهمام ٣/١٨٤ .

﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ إلى قوله ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) بين فيها سبحانه ثلاثة عشر حكماً مهماً ، ومن أعظمها هذا الحكم ، قال الله عز وجل / : ﴿فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فهذا يدل على وجوب فية بعد مضي المدة ثم قال : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢) ؛ فهذا يدل على أن هنالك قولاً يسمع ؛ فهذا نزع علماؤنا وجه الاستدلال من الآية وقال المخالف^(٣) : الفيء يكون في طول المدة إذ ضربها الله له أجلاً في اختيار الفيء ويترك ليتبين أنه عزم الطلاق في نفسه ، والباري تعالى يسمع السر والنجوى كما يسمع الجهر وما هو من ذلك أعلى . ولأجل هذا التردد اختلف الصحابة والتابعون ، وهم العرب الفصحاء اللسان الأعرف بالقرآن منا وأهدى إلى دلائله ، ولكن يترجح جانبنا بنكته وأحله وهي أن الإيلاء كان في الجاهلية طلاقاً يقيم عليه الرجل عامين وعاماً^(٤) ، فشرع الله حكمه في ديننا بضرب المدة فسحة ، ثم شرط الفيء حكمة وهما شيئان فلا يجعلان شيئاً واحداً إلا بدليل ، وقد استوفينا ذلك في كتاب أحكام القرآن^(٥) . وقد قال الشافعي : يلزم الكافر الإيلاء في زوجته ويدخل تحت عموم^(٦) قوله ﴿لِلَّذِينَ

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٦ ﴿فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٧ .

(٣) نص في الأحكام على أن المخالف هو أبو حنيفة وأصحابه ، قالوا : إن عزيمة الطلاق تعلم منه بترك الفية مدى التربص وقال : وأجاب علماؤنا بأن العزم على الماضي محال ، وحكم الله تعالى الواقع بمضي المدة لا يصح أن يتعلق به عزيمة منا ، ثم قال : وتحقيق الأمر أن تقدير الآية عندنا (أي المالكية) للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فأؤوا بعد انقضائها فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم . وتقديرها عندهم (أي الأحناف) للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فأؤوا فيها فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق بترك الفية فيها فإن الله سميع عليم . وهذا احتمال متساوٍ ، ولأجل تساويه توقف الصحابة فيه ، فوجب والحالة هذه اعتبار المسألة من غيره وهو بحر متلاطم الأمواج . . . فالذي انتهى إليه النظر بين الأئمة أن أصحاب أبي حنيفة قالوا : كان الإيلاء طلاقاً في الجاهلية فزاد فيه الشرع المدة والمهلة فأقره بعد انقضائها : الأحكام ١/ ١٨٠ - ١٨١ ، وانظر أحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٥٧ .

(٤) ورد عن ابن عباس قوله : (كَانَ إِيْلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ ثُمَّ وَقَّتْ اللَّهُ الْإِيْلَاءَ ، فَمَنْ كَانَ إِيْلَاؤُهُ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ) ، رواه الطبرني ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ١٠/ ٥ .

درجة الحديث : صححه الهيثمي .

(٥) انظر أحكام القرآن له ١/ ١٨٠ - ١٨١ .

(٦) انظر أحكام القرآن للكنيا الهراسي ١/ ٢١٨ فقد قال : ومن فوائد هذه الآية دلالة عمومها على صحة إيلاء الكافر والمسلم سواء كان الإيلاء بعق أو طلاق أو صدقة أو حج أو يعين بالله وهو مذهب ابن حزم . انظر المحلى ٢٥١/ ١١ .

يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴿ ونحن وإن كنا نقول بدخول الكافر في جميع خطابات الشريعة فإننا لا نحكم بصحة إيلاء الكافر^(١) لأن زوجته لا تخلو من أن تكون مسلمة ، وذلك محال لا يتصور وجوداً ، ولا تقع فيه فتوى ، وإن كانت زوجته كافرة فما لنا ولهم ، وإن حلف ألا يطأ أهله وأسلم فقد سقط عنه كل يمين وعقد ، ومعنى سبق منه فالمسألة لا صورة لها بحال ، وقد قال سعيد بن المسيب على جلالة قدره أن الإيلاء لا يلزم إلا مع الغضب^(٢) ، وهذا بظاهره وهم وتخصيص للعموم بغير دليل ، ولعله أراد مسألة ذكرها مالك ؛ وهو أن الرجل إذا حلف ألا يطأ زوجته وامتنع من وطئها بغير يمين فإن كان ذلك لعذر أو مرض أو لغيلة^(٣) فلا ينعقد الإيلاء ، وإن كان قصد المضارة فينعقد اليمين^(٤) عليه إذا حلف وتضرب له المدة ، وإذا لم يحلف ترافعه إلى الحاكم ، وهذا هو الذي أراده سعيد ، والله أعلم . وكذلك اتفق العلماء على أن العبيد يدخلون في هذا العموم (أولاً)^(٥) فينعقد عليهم الإيلاء ، ثم اختلفوا في خروجهم عنه آخراً . فجمهور العلماء على أن أجل العبد في الإيلاء شهران وهذا هو الصحيح لأنها مدة تؤول إلى فرقة فاختلفت في الرق ، والحرية كالعدة^(٦) .

(١) وقال القاضي عبد الوهاب : لا يصح إيلاء الكافر . ودليلنا ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوهَا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ . الإشراف على مسائل الخلاف ١٤٥/٢ .

(٢) هذا القول لم يطلع عليه لسعيد ، وإنما أطلعت عليه عن ابن عباس والنخعي والحسن وقتادة . يقول ابن المنذر : اختلفوا في الرجل يولي من زوجته في غير حال الغضب ، فروينا عن علي بن أبي طالب أنه قال : ليس في الإصلاح إيلاء . وعن ابن عباس أنه قال : إنما الإيلاء في الغضب ، وروي هذا القول عن النخعي والحسن وقتادة . الإشراف على مذاهب العلماء ص ٢٢٧ ، وقال الحافظ : ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة : لا إيلاء مع غضب فتح الباري ٤/٢٦٦ ، ويقول الباجي : المشهور من مذهب علي ، رضي الله عنه ، أن الإيلاء إنما يكون في الغضب دون الرضا . المتقى ٤/٢٦ ، ونقل ابن قدامة كلام ابن المنذر السابق ولم يزد عليه المغني ٧/٥٥٠ ، وانظر المحرر الوجيز ٢/١٩٠ ، وحكاها القرطبي عن ابن عباس وعلي وقال : هو المشهور عنه ، وقاله الليث والشعبي والحسن وعطاء كلهم يقولون : الإيلاء لا يكون إلا على وجه مغاضبة . تفسير القرطبي ٣/١٠٦ ، وانظر النكت للماوردي ١/٢٤٠ .

(٣) هي أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع . المتقى ٤/٣٦ .

(٤) قَالَ مَالِكٌ : مَنْ حَلَفَ لِامْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَطَّأَهَا حَتَّى تَقُطِمَ وَلَدَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِيْلَاءً . الموطأ ٢/٥٥٨ .

(٥) كذا في جميع النسخ وفي رأي أنه يستغنى عنه .

(٦) هذا الخلاف نقله قبله القاضي عبد الوهاب ورجح ما رجحه الشارح فقال : أجل العبد في الإيلاء شهران خلافاً لأبي حنيفة والشافعي لأنه معنى يتعلق به حكم البيئونة فوجب نقصانه عن الحر فيه كالطلاق فإنها مدة مضر به متعلقة بالنكاح تتعلق بها البيئونة فوجب أن يؤثر الرق على نقصانها كالعدة . الإشراف ٢/١٤٢ وانظر بداية المجتهد ٢/٧٧ .

القول في الظهار :

كان الظهار في الجاهلية طلاقاً حتى وقع بين خولة وزوجها فجادلت رسول الله ﷺ ،
فأنزل الله سبحانه ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ (١) الآية ، وجعل الله منه
مخرجاً بالكفارة فقال ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ (٢) الآية . في (٣) هذه الآية
ثمانية عشرة مسألة من الأصول ، فنظمتها في كتاب الأحكام وحقيقة المظاهرة التي أخبر الله
عنها تشبيه ظهر بظهر على مقتضى مطلق اللفظ ، لكن سبب نزول الآية كان تشبيه امرأة
بظهر يرد اللفظ ، فرد اللفظ العام إلى الخاص وعبر به عنهما ، وهذا مما لا خلاف فيه لزوماً
وحكماً ، فإن شبه أهله بعضو من أعضاء أمه فجمهور العلماء أنه يلزمه (٤) وقال أبو
حنيفة (٥) : إن كان العضو المشبه به مما يحل النظر إليه لم يلزم فيه ظهار ، وهذا ضعيف
لأنه لا يحل النظر منها إلى عضو بشهوة ، وهذا موقع الظهار ، فإن شبه عضواً من امرأته
بظهر أمه مثل أن يقول : يَدُكَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي قال الشافعي : لا يكون ظهاراً إلا أنه ليس
بظهر حقيقة (٦) ولا لفظاً ، ولا يدخل الظهر تحت مطلق لفظه ، وهذا ضعيف ، لأنه قد
وافقنا على أن الطلاق لو أضافه إلى يدها للزمه (٧) فكذلك الظهار ، ولا جواب لهم عن
هذا ، فإن قال : أَنْتِ عَلَيَّ كَأُمِّي ، قال علماؤنا : له ما نوى فإن لم ينو كان ظهاراً (٨) . وقال
الشافعي (٩) وأبو حنيفة (١٠) : إذا لم ينو لم يكن شيئاً لأن الله قال ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ /
مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ فلا بد من ذكر لفظ الظهر . قلنا لهم : سبحانه الله ، أظهارية في موضع
التعليل وأنتم رؤساء القياس ؟ ولو سلكتنا معكم الظاهرية فهي لنا لأن الله تعالى إن قال في
ظاهر الآية ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ ﴾ فقد قال تعالى بعد ذلك : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ فذكره بلفظ

(١) سورة المجادلة آية ١ .

(٢) سورة المجادلة آية ٢ .

(٣) في (ك) و(م) زيادة (و) وهو الأولى .

(٤) انظر الأحكام للشارح ١٧٣٧/٤ ، وتفسير القرطبي ١٧/٢٧٤ .

(٥) انظر أحكام القرآن للجصاص ٣/٤٢٣ ، وشرح فتح القدير لابن الهمام ٣/٢٢٨ .

(٦) انظر الروضة للنووي ٨/٢٦٣ ، وتكملة المجموع ١٧/٣٤٧ ، كفاية الأخيار ٢/٢١٢ ، ومغني المحتاج ٣/٣٥٣ .

(٧) قال النووي : إعلم أن الطلاق لا يتبع بل ذكر بعضه كذكر كله لقوته سواء ... روضة الطالبين ٨/٨٥ .

(٨) انظر الكافي ٢/٦٠٣ ، وبداية المجتهد ٢/١٥٥ .

(٩) انظر تكملة المجموع ١٧/٣٤٧ .

(١٠) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٣/٢٣٠ .

العام ، وكيف ما دارت الحال فالمسألة لنا عليهم . فلو شبه امرأته بظهر أجنبية كان ظهاراً ، فإن لم يذكر الظهر وشبه بها قال علماؤنا : يكون ظهاراً ، ومنهم من قال : يكون طلاقاً^(١) . وقال الشافعي^(٢) وأبو حنيفة^(٣) ، لا يكون شيئاً ، وهذا ضعيف لأن الظهار إنما لزم لمعناه وهو تشبيه محلل بمحرم ، وعجباً للشافعي حيث يقول : إذا قال لها أنت عليّ كظهر אחتي لا يكون ظهاراً^(٤) ، وما هن أخواتهم كما قال ما هن أمهاتهم والمعنى واحد ، فأين الاستنباط وأين حمل النظر على النظر؟؟ ثم قال تعالى : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فذهل الشافعي فقال : ظهار الذمي صحيح^(٥) . وبالمعنى الذي تقدم من بطلان إيلائه آنفاً^(٦) يبطل ظهاره وزيادة عليه أن آية الإيلاء مطلقة وهذه مقيدة بقوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ ولم يرد بذلك الأحرار إجماعاً لصحة ظهار العبد ووجوب دخوله تحت هذا الخطاب فلم يبق إلا أنه أراد المسلمين وهذا ما لا جواب عنه ، ثم قال تعالى ﴿ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ ، قال جمهور العلماء : هذا اللفظ مخصوص بالحرائر ، ورأى علماؤنا ، رحمة الله عليهم ، أن الظهار في الأمة صحيح^(٧) ، وفي دخولها طريقان :

أحدهما : أن يجعلها من جملة النساء لغة كالذي تقدم قبل هذا في ذكر المحرمات . وإما أن يلحقها بالقياس فيقول فرج محلّل شبهه بظهر أمه المحرم فلزمه حكمه كالزوجة ، وعلى كلا الوجهين فمالك في المسألة قوي .

ومن مسائل الظهار المشكلة أن الشافعي يقول إذا ظاهر من أربع نسوة في كلمة أنه يلزمه في كل واحدة كفارة ؛ لأنه يجعله مخلصاً من الطلاق ، ولو طلقهن في كلمة واحدة

(١) انظر الكافي ٦٠٤/٢ والمتقى ٤٠/٤ .

(٢) انظر تكملة المجموع ٣٥٥/١٧ ، ومغني المحتاج ٣٥٤/٣ - ٣٥٥ .

(٣) انظر شرح فتح القدير ٢٣٢/٣ .

(٤) فيه قولان : قال في القديم ليس بظهار ، وقال في الجديد : هو ظهار وهو الصحيح ، تكملة المجموع ٣٤٣/١٧ .

(٥) قال ابن هبيرة : اختلفوا في ظهار الذمي فقال أبو حنيفة ومالك : لا يصح ، وقال الشافعي وأحمد : يصح . الإفصاح ١٦٣/٣ ، وقال ابن كثير : استدلل الإمام مالك على أن الكافر لا يدخل في هذه الآية بقوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فالخطاب للمؤمنين ، وأجاب الجمهور بأن هذا خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له . تفسير ابن كثير ٣٤٢/٤ .

(٦) انظر ص ٧٣٥ .

(٧) يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ ظَهَارِ الْعَبْدِ فَقَالَ نَحْوُ ظَهَارِ الْحُرِّ ، قَالَ مَالِكٌ : يُرِيدُ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْحُرِّ . الموطأ ٥٦١/٢ ، وانظر بداية المجتهد ١٠٨/٢ .

لأخذت كل واحدة طلاقها ، كذلك تأخذ في الظهار خلاصها^(١) . ورأى مالك ، رحمه الله ، أن الظهار قد خرج عن حكم الطلاق في الجاهلية إلى حكم الأيمان في الكفارة ، ولو حلف أن لا يطأ أربع نسوة لأجزأت فيهن كفارة وانحلت اليمين المنعقدة عليهن ، كذلك ينحل الظهار المنعقد فيهن بكفارة واحدة^(٢) . ومن أغرب مسائله ما يروى عن بكير بن عبد الله ابن الأشج^(٣) أنه كان يقول في قوله تعالى : ﴿ تُمْ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ هُوَ أَنْ يَعُودَ إِلَى قَوْلِ الظَّاهِرِ^(٤) ، وهذا باطل على بكير إنما اخترعه عنه المبتدعة الذين قالوه ليتخذوه لأنفسهم قدوة منه ، وهذا القول أفسد من أن يدفع في وجهه ، ولولم يكن في الرد عليه إلا صورة النازلة فإن الرجل ظاهر من امرأته ثم أراد البقاء معها فشرع الله في إباحة مسيسها الكفارة .

(١) قال في القديم : تجزيه كفارة واحدة ، وقال في الجديد : يلزمه أربع كفارات لأنه وجد الظهار والعود في حق كل واحدة منهن ، فلزمه أربع كفارات كما لو أفردهن بكلمات . المذهب ١١٤/٢ .

(٢) عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل تظاهر من أربع نسوة له بكلمة واحدة ليس عليه إلا كفارة واحدة . الموطأ ٥٥٩/٢ .

درجة الأثر : صحيح وهو المذهب . انظر المنتقى ٥٨/٤ ، شرح الزرقاني ١٧٧/٣ ، الإشراف للبغدادى ١٤٩/٢ .

(٣) بكير بن عبد الله الأشج ، مولى بني مخزوم ، أبو عبد الله ، أو أبو يوسف المدني ، نزيل مصر ، ثقة من الخامسة . مات سنة ١٢٦ وقيل بعدها / ع ت ١٠٨/١ ت ٤٩١/١ ، الكاشف ١٦٢/١ .

(٤) هذا القول عزاء في الأحكام إلى داود فقد قال : أما القول بأنه العود إلى لفظ الظهار فهو باطل قطعاً لا يصح عن بكير وإنما يشبه أن يكون من جهالة داود ، وأشياعه . الأحكام ١٧٤١/٤ قلت : هو مذهب ابن حزم . انظر المحلى ٥٢/١٠ ، وقال ابن كثير : هذا قول باطل وهو اختيار ابن حزم ، وقول داود حكاه أبو عمر بن عبد البر عن بكير بن الأشج والفراء وفرقة من أهل الكلام . تفسير ابن كثير ٣٤٢/٤ ، وعزاه في المنتقى ٤٩/٤ إلى داود ، وقال القرطبي : يسند إلى بكير بن الأشج وأبي العالية وأبي حنيفة أيضاً ، وهو قول الفراء ، وقال أبو العالية : وظاهر الآية يشهد له لأنه قال : ثم يعودون لما قالوا . أي قول ما قالوا . . وساق كلام ابن العربي السابق ثم قال : قلت قوله يشبه أن يكون من جهالة داود وأشياعه حمله منه عليه ، وقد قال بقول داود من ذكرناه عنهم . تفسير القرطبي ٢٨١/١٧ ، وقال الحافظ : هو قول أهل الظاهر ، وروى ذلك عن أبي العالية وبكير بن الأشج من التابعين ، وبه قال الفراء النحوي . . وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ، ونسب قائله إلى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكر من القول وزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم تحل له المرأة . وإلى هذا أشار البخاري بقوله (لأن الله لم يدل على المنكر والزور) فتح الباري ٤٣٥/٩ .

فإن قيل فما العود ؟ قلنا : اختلف العلماء في ذلك على خمسة^(١) أقوال لأصحابنا منها ثلاثة أقواها التمسك بالزوجة^(٢) . فإن قيل : وأين هذا حتى يعود إليه ؟ قلنا : في قوله تعالى ﴿ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ ، فإنه قال : (زوجي عليّ كظهر أمي)^(٣) فذهبت عنه ثم أراد أن يعود إلى الزوجة التي تلفّظ بها ، أليس هذا أهدى سبيلاً وأقوم قِيلاً ممن يزعم أنه العود إلى الزور الذي تلفّظ به ؟ وهل رأى أحد ديناً أو فعلاً في الشريعة تتعلق به الكفارة إذا تكرر ، وهذه جهالة عظيمة وبدعة شنيعة .

(١) قال في الأحكام : اختلف الناس فيه قديماً وحديثاً . . . ومحصل الأقوال سبعة : أحدها : إنه العزم على الوطء وهو مشهور قول العراقيين ، الثاني : إنه العزم على الإمساك . الثالث : العزم عليهما ، وهو قول مالك في موطنه . الرابع : إنه الوطء نفسه . الخامس : قال الشافعي : هو أن يمسكها زوجة بعد الظهار مع القدرة على الطلاق . السادس : ألا يستبيح وطأها إلا بكفارة . السابع : تكرير الظهار بلفظه ويسند إلى بكير بن الأشج . الأحكام ١٧٤٣/٤ .

(٢) انظر المتتقى ٤٩/٤ .

(٣) أبو داود ٦٦٠/٢ - ٦٦٢ ؛ والترمذي ٥٠٢/٣ وقال : حسن غريب وهو عنده مختصراً ، وابن ماجه ٦٦٥/١ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٢٢/١٧ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٩٠/٧ كلهم من طريق مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ الْأَنْصَارِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كُنْتُ أَمْرَةً قَدْ أُوتِيتُ مِنْ جَمَاعِ النِّسَاءِ مَا لَمْ يُؤْتِ غَيْرِي فَلَمَّا دَخَلَ رَمَضَانُ ظَاهَرْتُ مِنْ أَمْرَائِي مَخَافَةَ أَنْ أُصِيبَ مِنْهَا شَيْءٌ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ فَاتَّبَعْتُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَنْزِعَ حَتَّى يُدْرِكَنِي الصُّبْحُ فَبَيْنَمَا هِيَ ذَاتُ لَيْلَةٍ تَخْلُمُنِي إِذْ أَنْكَشَفَ لِي مِنْهَا شَيْءٌ فَوُثِّتُ عَلَيْهَا فَلَمَّا أَصْبَحْتُ عَدَوْتُ إِلَى قَوْمِي فَأَخْبَرْتُهُمْ خَبْرِي فَقُلْتُ : أَنْطَلِقُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالُوا : لَا وَاللَّهِ لَا نَذْهَبُ مَعَكَ ، نَخَافُ أَنْ يَنْزَلَ فِيْنَا قُرْآنٌ وَيَقُولُ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مَقَالَةٌ يَبْقَى عَلَيْنَا عَارُهَا فَأَذْعَبَ أَنْتَ قَاصِنُ مَا بَدَا لَكَ . فَاتَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْبَرْتُهُ خَبْرِي . . . إِلَى أَنْ قَالَ : أُعِنِّي رَقَبَةً فَضَرَبْتُ صَفْحَةً عَنْ رَقَبَتِي بِيَدِي فَقُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَصْبَحْتُ أُمْلِكُ غَيْرَهَا .

ورواه الحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن سليمان بن صخر الأنصاري ، رضي الله عنه ، جعل امرأته كظهر أمه ، ثم ذكر الحديث بنحو منه وقال : صحيح . على شرط الشيخين ، وكذا قال الذهبي . المستدرک ٢٠٤/٢ ، ومثله البيهقي من نفس الطريق ٣٩٠/٧ .

درجة الحديث : قال الحافظ أعله عبد الحق بالانقطاع وأن سليمان لم يدرك سلمة ، وقال : قلت حكى ذلك الترمذي عن البخاري تلخيص الحبير ٢٤٩/٣ ، وقال في الفتح : أسانيد هذه الأحاديث جسان . فتح الباري ٤٣٣/٩ ، وقال الشيخ البنا ، بعد أن ساق رواية الإمام أحمد التي صرح فيها ابن إسحاق بالتحديث : وعلى هذا فالحديث صحيح . الفتح الرباني ٢٢/١٧ ، ويقول الشيخ ناصر ، وبالجمله فالحديث بطرقه وشواهده صحيح . إرواء الغليل ١٧٩/٧ .

والراجح عندي أنه حسن كما قال الترمذي وابن حجر ، والله أعلم .

ما جاء في الخيار

ذكر مالك حديث بريرة (فَإِنَّهَا عُتِقَتْ وَخُيِّرَتْ فِي زَوْجِهَا فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا)^(١) ، واختلف في زوجها هل كان حراً أو عبداً ؟ وتعارضت في ذلك الآثار ، واختلف في ذلك علماء الأمصار ؛ فكان أبو حنيفة وغيره يقول : إنها تختار تحت الحر كما تختار تحت العبد^(٢) / وقد بيناه في مسائل الخلاف وحققنا إن الخيار إنما وجب لها بكمالها تحت ناقص ، فإذا كانت تحت كامل فأي خيار لها ، وذلك مستوفى في موضعه ، فإذا اختارت نفسها كانت طليقة واحدة ، ولم ينقل في حديث بريرة كيفية الطلاق إلا أنه رأى العلماء أنها طليقة واحدة لأنه هو الذي يخلصها من أسر الزوجية وليس يعترض هذا على تأصيل^(٣) التخيير الذي قد بيناه لأن هذا حكم أثبتته الشرع ابتداءً لها ، وإذا خيّرهما الزوج كان ذلك تخييراً بين شيئين ، ومن حكم التخيير ، وشروطه المعددة ، أن يتساوى الشيطان المخير فيهما ، وقد بينا ذلك في أصول الفقه . وأما حديث زيد^(٤) الذي أدخله^(٥) مالك في هذا الباب عن عروة بن الزبير أنها قالت لزوجها حين عتقت : هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق ففارقته^(٦) ثلاثاً فإنما أراد أن ذلك الفراق كان ثلاثاً من قولها لا إنه من حكم الله تعالى ، فيها .

(١) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٥٦٢/٢ من رواية القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سَنٍ ، فَكَانَتْ إِحْدَى السَّنِ الثَّلَاثِ إِنَّهَا أُعْتِقَتْ فَخُيِّرَتْ فِي زَوْجِهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَالْبُرْمَةُ تَفُورُ بِاللَّحْمِ فَقَرَّبَ إِلَيْهَا خَبِزًا وَأَذَمَ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ فِيهَا لَحْمٌ ؟ فَقَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَكِنْ ذَلِكَ لَحْمٌ تَصْلُقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ . وأخرجه البخاري في كتاب الطلاق باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ٦١/٧ ، ومسلم في كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق ١١٤٤/٢ .

(٢) أنظر شرح فتح القدير ٤٩٥/٢ ، ومجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ٣٦٧/١ .

(٣) في (ك) و(م) أصل .

(٤) كذا في جميع النسخ حديث زيد ، وليس لزيد ذكر في هذا الحديث لعلّه تحريف من النسخ ، والذي في الحديث مولاة لبني عدي يقال لها زبراء . الموطأ ٥٦٣/٢ .

(٥) في (م) و(ك) أورده .

(٦) مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاة لبني عدي يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهبي أمة يومئذ فعتقت فأرسلت إلي حفصة ، زوج النبي ﷺ ، فقالت : إني مخبرتك خبراً ولا أحب أن تصنمي .

هذا هو الصحيح في الدليل من الرواية ، وكل أمة عتقت تحت عبد فلها الخيار إلا في مسألة واحدة فلا خيار لها وهي رجل كانت له مائة دينار وله أمة قيمتها مائة دينار زوجها بمائة من عبد وقبضها فصارت بيده ثلاثمائة دينار ثم أعتقها في مرض موته قبل الدخول فلا سبيل لها إلى الخيار لأنها إن اختارت نفسها سقط نصف المهر فرق بعضها فسقط خيارها ، فلما أدى إثبات الخيار إلى إسقاطه سقط في نفسه ، وهذه من مسائل الدور ولها نظائر في الفقه وفي أصول الدين وهي من دلائل حدث العالم حسب ما بيناه في موضعه .

ما جاء في الخلع

مسائل الخلع كثيرة ونكتته إنه فراق بعوض كما كان النكاح تلاقياً بعوض ، وحكم العوضين في الجواز والرد سواء ، وهو مكروه كراهية الطلاق ، وقد روى الترمذي وغيره عن النبي ﷺ ، أنه قال : « الْمُخْلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ »^(١) ، وذلك إن صح ، والله أعلم ، مع

= شَيْئاً إِنْ أَمَرَكَ بِبَيْدِكَ مَا لَمْ يَمْسَسْكَ زَوْجُكَ فَإِنْ مَسَّكَ فَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ هُوَ الطَّلَاقُ . الموطأ ٥٦٣/٢ .

درجة الحديث : صحيح .

(١) الترمذي ٤٩٢/٣ من طريق مُزَاهِمِ بْنِ ذُوَادٍ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ . . . وقال الترمذي : غريب من هذا الوجه وليس إسناده بالقوي ، ورواه الطبري من نفس الطريق . تفسير الطبري ٥٦٨/٤ .

رجال الإسناد :

(*) مُزَاهِمُ بْنُ ذُوَادٍ ، بمعجمة وتشديد الواو ، الحارثي الكوفي ، لا بأس به من العاشرة/ ت . ت ٢٤٠/٢ ، وقال في ت ت : قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال النسائي : لا بأس به ت ت ١٠٠/١٠ ، وانظر التاريخ الكبير ٢٣/٢/٤ .

(*) ذُوَادُ بْنُ عُثْبَةَ بضم المهملة وسكون اللام بعدها موحدة ، الحارثي ، أبو المنذر الكوفي ، ضعيف عابد من الثامنة/ ت ق ، ت ٢٣٨/ ، وقال في ت ت : ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، وقال البخاري : يخالف في بعض حديثه ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن نمير : صالح صدوق . ميزان الاعتدال ٣٢/٢ ، وأنظر ت ٢٢١/٣ ، الضعفاء للعقيلي ٤٨/٢ .

(*) الليث بن أبي سليم بن زُنَيْمٍ ، بالزاي والنون مصغراً ، واسم أبيه أيمن وقيل غير ذلك ، صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة . مات سنة ١٤٨/خت مع ت ١٣٨/٢ ، وأنظر ت ت ٤٦٥/٨ ، الميزان ٤٢٠/٣ ، المجروحين ٢٣١/٢ ، التاريخ لابن معين ٥٠١/٢ - ٥٠٢ ، الضعفاء للعقيلي ١٤/٤ .

= (*) أبو الخطاب شيخ الليث بن سليم مجهول من السادسة/ ت . ت ٤١٧/٢ وكذا قال ابن أبي حاتم =

استمرار الألفة ودوام الادمه ، فأما مع العجز عن إقامة حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، ولا أبين من حديث قيس^(١) ابن شماس وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ قال لثابت بن قيس (خذْ مِنْهَا الْحَدِيثَ) فأخذها فطَلَقَهَا تَطْلِيقَةً^(٢) وهذا يدل على أن الخلع طلاق ، وقال الشافعي : إنه فسخ^(٣) ، وقد بيناه في مسائل الخلاف ؛ وقد صرح في الحديث الصحيح

في الجرح والتعديل ٣٦٥/٢/٤ .

(*) أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، قيل اسمه هرم ، وقيل عمرو ، وقيل عبد الله ، وقيل عبد الرحمن ، وقيل جرير . ثقة من الثالثة/ع ، ت ٤٢٤/٤ ، وقال في ت ت : أبو الخطاب عن أبي زرعة عن أبي إدريس عن ثوبان بحديث (المخلمات هن المنافقات) وعنه ليث بن أبي سليم ، قال أبو زرعة لا أعرفه ، وقال أبو حاتم : مجهول ذكر ابن مندة وابن عبد البر أنه يروي عن أبي زرعة بن عمرو ابن جرير . والأشبه أنه أبو زرعة يحيى بن أبي عمرو الشيباني ، فإنه شامي وأبو إدريس شامي وأبو زرعة بن عمرو بن جرير فإنه عراقي ، ولا يعرف له رواية عن الشاميين ، وقال : قلت تبع ابن عبد البر ابن أبي حاتم ، فإنه قال : أبو الخطاب روى عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير وعنه ليث بن أبي سليم ، وكذا قال الحاكم أبو أحمد ، والظاهر ترجيح قولهم .

ت ٨٦/١٢ - ٨٧ ، وانظر الجرح والتعديل ٣٧٤/٢/٤ .

(*) عائذ الله ، بتحتانية ومعجمة ، بن عبد الله الخولاني ، ولد في حياة النبي ، ﷺ ، يوم حُنين وسمع من كبار الصحابة ، ومات سنة ٨٠ . قال سعيد بن عبد العزيز : كان عالم الشام بعد أبي الدرداء/ع . ت ٣٩٠ ، وانظرت ت ٨٥/٥ .

درجة الحديث : ضعيف كما قال الشارح ، وكما يتضح من خلال الإسناد .

(١) في (ك) و(م) ثابت بن قيس بن شماس وهو الصواب وكما هو الحديث .

(٢) البخاري في الطلاق باب الخلع ٤١/٧ ، والنسائي ١٦٩/٦ ، وابن ماجه ١٦٣/١ ، كلهم عن آبن عباسٍ أَنَّ أَمْرَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ، ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتَبَ عَلَيْهِ فَي خُلِّتِي وَلَا دِينَ وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ : «أَتَرِدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ : نَعَمْ . يقول الحافظ : يؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد : منها أن الأكثر إذا وصلوا وأرسل الأقل قدم الواصل ، ولو كان الذي أرسل أحفظ ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على المرسل دائماً . ومنها أن الراوي إذا لم يكن في المדרجة العليا من الضبط وواقفه من هو مثله اعتضد ، وقاومت الروايتان رواية الضابط المتن ، ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة إلى صحيح وأصح في الحديث من الفوائد غير ما تقدم - أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع والفدية ولا يتقيد ذلك بوجوده منهما جميعاً وإن ذلك يشرع إذا كرهت المرأة عشرة الرجل ، ولو لم يكرهها ولم ير منها ما يقتضي فراقها . فتح الباري ٤٠١/٩ .

(٣) قال النووي فيه قولان : الجديد أنه طلاق ، وفي القديم إنه فسخ . ثم قال : والجديد هو الأظهر عند جمهور الأصحاب . الروضة ٣٧٥/٧ ، وانظر تكملة المجموع ٦/١٧ ، كفاية الأخيار ١٥١/٢ ، وفتح الباري ٣٩٦/٩ .

كما قدمناه إنه وقع الخلع بين يدي النبي ﷺ ، طلاقاً ، وقد حققناه فيما تقدم إن الله جعل من النكاح مخلصاً بالطلاق فمتى ما خرج عنه الزوجان فخروجهما طلاق تلفظاً به أو ذكراً معناه .

مسائل من كتاب الطلاق

جرى ذكرها فيما سبق فرأينا أن نعطف عليها عنان البيان .

المسألة الأولى :

إذا قال الرجل لامرأته : أنت علي حرام اختلف الناس فيها على نحو من أحد عشر قولاً^(١) ، فقال علي : إنها ثلاث^(٢) ، وقد قال ابن عباس فيها كفارة يمين .
﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٣) يعني حين حرم مارية ثم كفر كفارة اليمين قالوا : وفي ذلك نزلت ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾^(٤) الآية ، وقد بسطناها في الإنصاف وغيره ، وقد قال مالك ، رحمة الله عليه : إن الرجعية محرمة الوطء^(٥) ، فإذا قال : أنت علي حرام ، فإن ألزمناه فيها طلقة واحدة كنا قد وفينا اللفظ حقه ، إلا أن مالكا على أصله يرى أن يرتبط الحكم بجميع معاني الأسماء وخصوصاً في الحرمة التي تتعلق بالفروج لغلبة التحريم فيها للحل ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فَلَا تُحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾^(٦) فإذا قال لزوجته : أنت علي حرام ، حمل على صفة في القرآن^(٧) .

المسألة الثانية :

الإكراه في اللغة والشريعة عبارة عن تصريف الرجل لفعله بغير اختياره ، وقد نص الله

(١) لقد ذكر في الأحكام إنها خمسة عشر وسردها مع من قال بها . الأحكام ١٨٣٥/٤ .

(٢) الموطأ ٥٥٢/٢ بلاغاً وقد تقدم تخريجه .

(٣) متفق عليه . البخاري في الطلاق باب ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ٣٨/٧ ، ومسلم في الطلاق باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق ١١٠٠/٢ ولفظه : مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَانَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ لفظ البخاري .

(٤) سورة التحريم آية ١ .

(٥) قال ابن رشد : وعند مالك أن وطء الرجعية حرام حتى يرتجعها ، فلا بد عنه من النية . بداية المجتهد ٦٤/٢ ، وانظر الكافي ٦١٧/٢ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٣٠ . (٧) وهي التحريم ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ .

تعالى على أن الإكراه يلغي الفعل شرعاً ويجعل وجوده وعدمه سواء ، قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾^(١) .

واتفق الناس في الأيمان واختلّفوا في الطلاق فقال أهل العراق : إن الإكراه على الطلاق لا يسقط حكمه^(٢) ، وهي مسألة عسرة جداً وللخصم فيها قوة ، فإن المُكْرَه على الطلاق قد قصد إلى إيقاع الطلاق لتخليص نفسه ولم يبقَ إلا أنه لم يكن ذلك القصد إلى رضاه وعدم الرضا لا يؤثر في إلغاء الطلاق ، كما لو هو هزل فطلق فإنه يلزمه الطلاق بما قصد إليه وإن لم يكن راضياً به ، وعدّتنا نحن قول النبي ، ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »^(٣) ، والمكره لم ينو الطلاق فصار لفظاً دون نية ، فكان بمنزلة ما لو أراد أن يقول لزوجته اسقني ماء ، فقال لها : أنت طالق ، فإنه لا يقع عليها الطلاق إجماعاً لأنه وجد لفظ من غير نية ، فأما الهازل فإنه راض بالطلاق مصرف لقوله بالهزل باختياره فأخذ بذلك .

المسألة الثالثة :

لا فرق بين أن يقول الرجل لزوجته برئت منك ، أو برئت مني ، أو أنت طالق ، أو أنا منك طالق ، في أنه يقع الطلاق عليها في الوجهين ، وبه قال الشافعي^(٤) ، وقال أبو حنيفة : إذا قال لها : أنا منك طالق ، لم يقع الطلاق لأن الزوج غير محبوس في النكاح وإنما المحبوس بالنكاح الزوجة ، فإذا طلق نفسه فكأنه أطلق من لم يقيد^(٥) وهذا لا يصح من طرفين :

أحدهما : أن الزوج محبوس أيضاً بالنكاح عن أخت الزوجة وعمتها وخالتها وعمها زاد

(١) سورة النحل آية ١٠٦ .

(٢) اللباب في شرح الكتاب ٤٥/٣ ، وانظر الإشراف لابن المنذر ص ١٩٢ .

(٣) متفق عليه . البخاري في بدء الوحي ٢/١ ، وفي الأيمان باب ما جاء إن الأعمال بالنية ٢١/١ ، ومسلم في الإمامة باب قوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ » . ٤ ، ١٥١٥/٣ كلاهما من حديث عمر .

(٤) انظر تكملة المجموع ١٧/١٠١ .

(٥) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٧١/٣ .

وقال ابن قدامة : فإن قال أنا منك طالق ، أو جعل أمر امرأته بيدها فقالت : أنت طالق ، لم تطلق زوجته . نص عليه في رواية الأثرم ، وهو قول ابن عباس والثوري وأبو عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر ، وروي ذلك عن عثمان بن عفان ، رضي الله عنه ، وقال مالك والشافعي : تطلق إذا نوى به الطلاق ، وروي نحو ذلك عن عمر وابن مسعود وعطاء والنخعي والقاسم وإسحاق لأن الطلاق إزالة النكاح وهو مشترك بينهما فإذا صح في أحدهما صح في الآخر . المغني ٧/١٣٣ - ١٣٤ .

على الأربع فقد تحقق الحبس في حقه . هذه طريقة العراقيين .
والثانية : طريقة خراسان قالوا : الزوج يقع كناية عن الزوجة لأنه قرينها ولزيمها ،
وكما يستعمل في الطلاق غير لفظه كناية عنه كذلك يستعمل في غير شخصه كناية عن
شخصه وكما تُكنى العرب بالألفاظ عن الألفاظ ، كذلك يكنى بالأشخاص عن الأشخاص ،
وذلك مشهور في لغتها معلوم في أساليب كلامها .

المسألة الرابعة :

مسألة الشك في الطلاق ، واتفقت الأمة على أنه مَنْ شك هل طلق أم لا ؟ إنه لا
يلزمه طلاق ، وليس أحد من العلماء يقضي بالشك في شيء ؛ فإن الشريعة قد ألغته وما
اعتبرته ثبت . في الحديث الصحيح عن النبي ، ﷺ (أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ فِي
الصَّلَاةِ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُ ، فَقَالَ ﷺ : « لَا يَنْصَرِفُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ
يَجِدَ رِيحًا » ^(١) . فإن قيل : فلو شك هل طلق زوجته واحدة أو ثلاثاً ؟ فقد قال علماؤنا : إنه
تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، وهذا قضاء بالشك في الثلاث التي شك فيها أو تغلب
الشك على اليقين ^(٢) .

قلنا : ليس كما ظننتم ، ما قضى مالك ههنا بالثلاث المشكوك فيها وإنما قضى
بالواحدة المتيقنة والمطلقة طلقة واحدة محرمة الوطء ^(٣) عند علمائنا ، وقد حرم عليه الوطء
بالمطلقة الواحدة يقيناً والرجعة مشكوك فيها لأن الطلاق وإن كان واحداً جاز له أن يرجع ،
وإن كان ثلاثاً لم يجز له أن يرجع فصار التحريم متيقناً والرجعة مشكوك فيها فثبت اليقين
وسقط الشك .

ما جاء في اللعان

أحاديث اللعان كثيرة أمهاتها حديثان :

(١) متفق عليه . البخاري في كتاب الوضوء باب لا يتوضأ من الشك حتى يتيقن ٣٣/١ ، ومسلم في الحيض
باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك ٢٧٦/١ من طريق
عبد بن تميم عَنْ عَمِّهِ شَيْكِي إِلَى النَّبِيِّ ، ﷺ ، الرَّجُلُ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ : « لَا
يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » قال أبو بكر وزهير بن حرب في روايتهما : هو عبد الله ابن زيد .

(٢) انظر الكافي ٥٨٢/٢ .

(٣) تقدم العزو .

أحدهما : حديث سهل بن سعد في شأن عويمر حسب ما ورد في الموطأ^(١) .
والثاني : حديث هلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن السمحاء فقال
النبي، ﷺ : « الْبَيِّنَةُ وَالْأَلْ / حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ^(٢) » فنزلت آية اللعان ، كذلك روي في
الحديثين ، ويحتمل أن يكونا وقعا معاً فكانت الآية بياناً لهما ، ويحتمل أن يكون أحدهما
قبل صاحبه فنزلت الآية في الأول ، وقيل في الثاني أيضاً نزلت آية اللعان ، أي في مثله .
والنزول والبيان في الشيء نزول وبيان في مثله^(٣) ، والذي نزل هو قول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ
يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾^(٤) . وفي هذه الآية أمهات^(٥) المسائل عشر ثم
نزل المخلص منها فقال : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾^(٦)

(١) الموطأ ٢/٥٦٦ . مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عوفراً العجلاني جاء إلى
عاصم بن عدي الأنصاري فقال له : يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنله أم كيف يفعل ؟
سل يا عاصم عن ذلك رسول الله، ﷺ ، فسأل عاصم رسول الله، ﷺ ، عن ذلك فكره رسول الله، ﷺ
المسائل وعابها حتى كثر على عاصم ما سمي من رسول الله، ﷺ ، فلما رجع إلى أهله جاءه عويمر
فقال : يا عاصم ماذا قال لك رسول الله، ﷺ ، فقال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير ؟ قد كره
رسول الله، ﷺ ، المسألة التي سألت عنها ..

وأخرجه البخاري في كتاب الطلاق باب من أجاز طلاق الثلاث ٣٧/٧ ، وفي تفسير سورة النور باب قوله
عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ ﴾ ٨٢/٦ - ٨٣ ، ومسلم في اللعان ١١٢٩/٢ ، وشرح السنة
٢٥٠/٩ - ٢٥١ ، وأبو داود ٢/٦٧٩ ، والنسائي ٦/١٧٠ - ١٧١ .

(٢) البخاري في تفسير سورة النور باب ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾
٨٢/٦ - ٨٣ .

وفي الشهادات باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البيّنة وينطلق لطلب البيّنة ١٥٥/٣ ، وفي الطلاق
باب بدء الرجل بالتلاعن ٤٦/٧ ، وأبو داود ٢/٦٨٦ ، والترمذي ٣٣١/٥ وابن ماجه ١/٦٦٨ والبيهقي
٣٩٣/٧ - ٣٩٤ . كلهم من طريق هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس .

(٣) اختلف الأئمة في هذا الموضع فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر ، ومنهم من رجح أنها نزلت في
شأن هلال ، ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف مجيء عويمر أيضاً فنزلت في
شأنهما معاً في وقت واحد ، وقد جنح إلى هذا النووي وسبقه الخطيب فقال : لعلهما اتفق كونهما جاءا في
وقت واحد . ثم قال : ولا مانع أن تتعدد القصص ويتحد النزول . . وقد جنح القرطبي إلى تجويز نزول الآية
مرتين . فتح الباري ٨/٤٥٠ .

(٤) سورة النور آية ٤ .

(٥) في (ك) و (م) زيادة من وهي لازمة .

(٦) سورة النور آية ٦ .

إلى آخر الآية ؛ فشرع الله اللعان مخلصاً من المحنة بتلطّيح الفراش وشفافياً من الغيظ في رؤية المكروه وقطعاً لعلائق النسب الباطل عن الأب . ومسائل اللعان مشكلة جداً حتى أن العلماء ، سلفاً وخلقاً ، لم يتفقوا منها إلا على أقلها يضبطها لكم ستة فصول .

الأول : في حقيقته وبناء (فعال) ^(١) تركيب كل فعل يتعلق باثنين ، كالقتال والخصام ، سُمّي بأشد ما فيه ، وهي لعنة الله ؛ فليل لعان ولم يقل غضاب من الغضب تغلياً لجانب الرجل على المرأة لما كان هو المسبب له والمتكلم به ، ولعنة الله هي إبعاده للعبد من جواره وطرده له عن قدسه ، وغضب الله يحتمل أن يكون إرادته لعذابه ، ويحتمل أن يكون نفس العذاب ^(٢) بعينه ^(٣) فيكون على التأويل الأول من صفات الذات كقولنا فيه سبحانه : عالم قادر ، وعلى التأويل الثاني يكون من أوصاف الفعل .

الثاني : القول في سبب اللعان ، وذلك بأن يقصد نفي النسب الباطل عن نفسه ، أو يقصد قلع الفراش الذي تلطّخ بغيره من بيته ، وكلاهما يصح اللعان فيه لأن الله قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ يعني يقذفونهن بالزنا ، فبين حكمهم ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ ﴾ يعني بمثل ذلك ، فبين حكمهم أيضاً ، وقال في الحديث : (أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ أَمْرَأَتِهِ رَجُلًا) ورجع إلى النبي ، ﷺ ، فقال له : قد ابتليت بذلك فليس في القرآن والحديث أكثر من هذا . وقال علماؤنا : إن رماها بالزنا وصف الزنا كما يصفه الشاهد ^(٤) ، وإن رماها بنفي النسب فلا بد أن يقول : قد استبرأت ولم أطأ بعد الاستبراء . وهو الثالث في شروط اللعان . والذي عندي أنه إذا قال الرجل : إن زوجته قد زنت تخلّص من هذا القول باللعان ، كما إذا قال الرجل لأجنبي : إن زوجته قد زنت ، من غير تفسير ، يلزمه الحد .

الرابع : إن فائدة اللعان قطع النكاح وسقوط الحد ونفي النسب وتأبيد التحريم وجوب الصداق . أما قطع النكاح فلقوله في الحديث (فَكَانَتْ تِلْكَ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ) ولحديث ابن عمر (أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ زَوْجَتَهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَنْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ

(١) انظر هذه المادة في لسان العرب ٣٨٧/١٣ .

(٢) في (م) العقاب .

(٣) قلت : هذه الصفة يجب بها الإيمان بها كغيرها من الصفات على مراد الله دون تأويل لشيء من ذلك ، هذا هو مذهب السلف . انظر العقيدة الطحاوية ص ٥٢ .

(٤) انظر الكافي ٦١٠/٢ ، المتقي ٧٥/٤ .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِأُمِّهِ^(١)، فقطع النسب . وأما سقوط الحد فمجمع عليه لقوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾^(٢) . وأما تأييد التحريم فقد اختلف العلماء فيه إذا كذب نفسه والحق النسب هل ترجع إليه أم لا ؟ والصحيح أنها لا ترجع إليه^(٣) ، لما روي في ذلك في الأثر (أَنَّهُمَا لَا يَتَنَكَحَانِ أَبَدًا)^(٤) ، والمعنى الظاهر في النظر وهو بأن ما جرى بينهما من الرية يقطع الألفة ، ولأنه قذفها برفق فيه درء العذاب عنه ، وعوقب بأن لا ترجع إليه ، وقد بيناها في مسائل الخلاف .

وأما الصداق ففي الحديث الصحيح : أَنَّ عُوَيْمِرًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : (يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي مَالِي ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا لَئِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحَلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا ، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا)^(٥) .

الخامس : جاء في اللعان ذكر الشهادة واليمين ، واختلف العلماء هل المقلب فيه / جهة الأيمان أو المقلب فيه جهة الشهادة ؟ فقال أهل العراق منهم (ح) : المقلب فيه جهة الشهادة^(٦) لقوله : ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾^(٧) ، ولأنه قول على الغير ، وهذا هو حد الشهادة ، فالإقرار ما أخبر به الرجل عن نفسه ، والشهادة ما أخبر به الرجل عن غيره ، وقال علماؤنا : المقلب فيه جهة اليمين^(٨) ، وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف ، والدليل

(١) متفق عليه . البخاري في الطلاق باب يلحق الولد بالملاعة ٧٢/٧ ، ومسلم في اللعان ١١٣٢/٢ ، والموطأ ٥٦٧/٢ ، وأبو داود ٦٩٣/٢ ، والنسائي ١٧٨/٦ .

(٢) سورة النور آية ٨ .

(٣) هذا مذهب الجمهور ومالك والشافعي والثوري وداود وأحمد وجمهور فقهاء الأمصار فقالوا : إنهما لا يجتمعان أبداً وإن أكذب نفسه ، وقال أبو حنيفة : إذا أكذب نفسه جُلد الحد وكان خاطباً من الخطاب . بداية المجتهد ١٢٠/٢ ، وانظر شرح فتح القدير ٢٥٠/٣ - ٢٥١ ، اللباب ٧٥/٣ .

(٤) هذا الأثر رواه أبو داود ٦٨٣/٢ من قول (سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ : حَضَرْتُ هَذَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَمَضَتْ السُّنَّةُ يَغْدِي فِي الْمُتَلَاعِنِينَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا) . درجة الأثر : صحيح من خلال الإسناد .

(٥) متفق عليه . البخاري في الطلاق باب قول الإمام للمتلاعنين إن أحكما كاذب ٧١/٧ ، ومسلم في اللعان ١١٣٠/٢ - ١١٣٢ ، والشافعي في مسنده ٤٩/٢ ، كلهم من حديث ابن عمر .

(٦) انظر أحكام القرآن للجصاص ٣٠٠/٢ ، شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٤٨/٣ .

(٧) سورة النور آية ٦ .

(٨) انظر المنتقى ٧٦/٤ ، بداية المجتهد ١١٨/٢ - ١١٩ ، أحكام القرآن للشارح ١٣٤٧/٣ .

عليه قول النبي ﷺ: «لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»^(١) ، وقال الله تعالى في القرآن : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي كَانَتْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِكُمْ لِكُلِّ فِرْقٍ خَلَقُوا سَبِيلَهُمْ وَمَنْ يَتَّبِعِ هَذِهِ السُّبُلَ يَتَّبِعْ عُقُوبَتَهَا بِغَيْرِ حَسَابٍ﴾^(٢) ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي كَانَتْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِكُمْ لِكُلِّ فِرْقٍ خَلَقُوا سَبِيلَهُمْ وَمَنْ يَتَّبِعِ هَذِهِ السُّبُلَ يَتَّبِعْ عُقُوبَتَهَا بِغَيْرِ حَسَابٍ﴾^(٣) ، ولأنه لا يدرأ بيمينه عن نفسه العقوبة ، ولو كانت شهادة لثبت بها الحق على غيره ، وإذا اثبت أن المغلب فيه جهة اليمين فإنه يلاعن المسلم والكافر والعبد والحر والعدل والفاسق والأعمى والبصير .

السادس : أن العلماء اختلفوا هل اللعان عقوبة أم لا ؟ فقال أبو حنيفة وأهل العراق : إنه عقوبة^(٤) ، وربما ظهر هذا بباديء الرأي لما فيه من هول المطلق ، وقد قال النبي ﷺ : «أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ» ، والصحيح أنه ليس بعقوبة وإنما هو خلاص من الدناءة ، كما بيناه . أما إن الكاذب منهما عاصٍ بفجوره متعرض لللعنة الله ولغضبه لكنه غير متعين عندنا ، ولذلك قلنا : إنه يبقى بعدالته بعد اللعان وعلى مرتبته في الإسلام ، وربك أعلم بباطن الحال وعاقبة الأمر .

باب طلاق المريض

هذه المسألة من المصالح التي انفرد بها مالك ، دون سائر العلماء ، فإنه رد طلاق المريض عليه تهمة له في أن يكون قصد الفرار من الميراث ، وخالفه سائر الفقهاء والحق له ؛ لأن المصلحة أصل وقطع الحقوق لا يمكن منها بالظنون ، وقد طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته تماضر فاتفق عثمان وعلي على الميراث وقضى عثمان به^(٥) ، وكان موت

(١) تقدم تخريجه .

(٢) سورة النور آية ٦ .

(٣) سورة النور آية ٨ .

(٤) انظر أحكام القرآن للجصاص ٢٨٦/٣ .

(٥) الموطأ ٥٧١/٢ . مَالِكُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ وَكَانَ أَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ مِنْهُ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا . وَرواه عبد الرزاق عن ابن جريج . قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الرَّجُلِ يَطْلُقُ الْمَرْأَةَ فَيَبْتِئُهَا ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : طَلَّقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ ابْنَةَ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّ فَبْتِئَهَا ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ ، قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : وَأَمَّا أَنَا فَلَا أَرَى أَنْ تَرِثَ الْمُبْتِئَةُ ، قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : وَهِيَ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا مَرِيضاً . المصنف ٦٢/٧ ، ورواه الشافعي عن =

عبد الرحمن عن أربع زوجات فصولحت تماضر^(١) عن ربع الثمن بثمانين ألف دينار^(٢) . ورأى أبو حنيفة توريث المطلقة^(٣) ، ولكن إن مات وهي في العدة وهي سخافة وقد بيناها في مسائل الخلاف ، وأوضحنا أن التهمة لا ترتفع بانقضاء العدة فأى فائدة من اشتراطها ، وكذلك ورث عثمان نساء ابن مكمل^(٤) ، ومن أصحاب أبي حنيفة من ينزع في نصرة مذهبه

= مسلم بن خالد عن ابن جريج به . وسماها تماضر ، ورواه من طريق أخرى عن مالك ٦٠/٢ . ورواه البيهقي في الكبرى بالروايتين معاً ، وحكي عن الشافعي إنه قال : حديث ابن الزبير متصل وهو يقول ورثها عثمان في العدة ، وحديث ابن شهاب مقطوع السنن الكبرى ٣٦٢/٧ ، ورواه سعيد بن منصور من طريق عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَسْأَلُنِي أَمْرًا مِنْ نِسَائِي الطَّلَاقِ ، وَكَانَتْ تَمَاضِرُ بِنْتُ الْأَصْبَغِ أُمَّ سَلَمَةَ فِي خَلْقِهَا بَعْضُ مَا فِيهِ . . سنن سعيد ابن منصور ، القسم الأول من المجلد الثالث ٦٦/٢ .

ويقول ابن التركماني عقب قول الشافعي وحديث ابن شهاب : مقطوع قال : قلت الظاهر أن حديث ابن شهاب متصل أيضاً ويدل عليه ما حكاه البيهقي .

عن الشافعي أنه قال في الإملاء : ورثها عثمان بعد انقضاء العدة ، وهو فيما يخيل إليّ أثبت الحديثين ، ثم قال البيهقي : والذي يؤكد رواية ابن شهاب عن طلحة وأبي سلمة ما أنا أبو الحسين فذكر بسنده عن يونس عن ابن شهاب قال : سمعت معاوية بن عبد الله بن جعفر يقول : هذا السائب بن يزيد يشهد على قضاء عثمان في تماضر ورثها من عبد الرحمن بعدما حلت . . ثم قال البيهقي : هذا إسناد متصل وتابع ابن أخي ابن شهاب عمه ، ونقل ابن التركماني عن ابن عبد البر قوله : اختلف عن عثمان هل ورث زوجة عبد الرحمن في العدة أو بعدها ؟ وأصح الروايات أنه ورثها بعد انقضاء العدة . السنن الكبرى ٣٦٢/٧ - ٣٦٣ ، والحديث فيه أبو سلمة ابن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً . المراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٥٥ ، وانظرت ت ١١٥/١٢ ، والحديث صحيح متصل في الطريق الثاني .

(١) تماضر الكلبيّة زوجة عبد الرحمن بن عوف . تجريد أسماء الصحابة ٢٥٣/٢ ، الإصابة ٢٥٥/٤ .

(٢) رواه سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه ٦٦/٢ - ٦٧ ، وأورده ابن حزم في المحلى ٢٢٣/١٠ ، وابن حجر في ت ٢٤٦/٦ قلت : ورواية أبي سلمة هذه قريبة من رواية ابن الزبير السابقة وهي متبعة قوية . درجة الحديث : صحيح .

(٣) انظر البناية شرح الهداية ٥٦٩/٤ ، وشرح فتح القدير ١٥٠/٣ .

(٤) مَالِكُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّ عُثْمَانَ وَرَثَ نِسَاءَ أَبِي مُكَيْمٍ مِنْهُ وَكَانَ طَلَقَهُنَّ مَرِيضاً . الموطأ ٥٧٢/٢ ، وعبد الرزاق عَنِ أَبِي جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هَرْمَزٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُكَيْمٍ كَانَ عِنْدَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ . المصنف لعبد الرزاق ٦٣/٧ .

أقول : ابن مكمل هذا اختلف في اسمه قال الحافظ : عبد الله بن مكمل بن عبد بن عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب ، ذكره الطبري وقال : روى الزهري عن عبد الله بن عبد الله هذا ، وكان عبد الله من أقران عبد الرحمن بن أزهر وابن عمه ، وذكره عمر بن شبة في الصحابة وذكر إنه اتخذ داراً =

بحديث محمد بن يحيى بن^(١) حبان في الموطأ قال (كَانَتْ عِنْدَ جَدِّي حَبَّانَ^(٢)) أَمْرَاتَانِ هَاشِمِيَّةٌ وَأَنْصَارِيَّةٌ فَطَلَّقَ الْأَنْصَارِيَّةَ وَهِيَ تُرْضِعُ فَمَرَّتْ بِهَا سَنَةٌ ثُمَّ هَلَكَ وَلَمْ تَحْضُ ، فَقَالَتْ : أَنَا أَرِئُهُ وَلَمْ أَحْضُ ، فَقَضَى لَهَا عُثْمَانُ بِالْمِيرَاثِ^(٣) . ولم يقض لها عثمان بقولها (وَلَمْ أَحْضُ) وإنما قالت : ما اعتقدت أنه نافع ، وقضى عثمان لها بالميراث بما علم أنه واجب .

طلاق العبد :

الطلاق عندنا معتبر بالرجال (دون النساء)^(٤) ، وبه قال الشافعي^(٥) . وعند أبي حنيفة معتبر بالنساء والعدة بالرجال^(٦) ، والمسألة عظيمة الموقع وقد بينها في مسائل الخلاف . والمعتمد لنا في المسألة أن الطلاق ملك الرجل والملك إنما يعتبر فيه صفة

بالمدينة عند دار القضاء قال : وأراه الذي توفي في عهد عثمان بعد أن طلق نساءه في مرضه فورئهن عثمان منه ، استدركه ابن فتحون . وأكثر ما يأتي في الرواية ابن مكمل غير مسمى وسماه بعضهم عبد الرحمن وهو وهم وإنما عبد الرحمن ابنه وهو شيخ الزهري . الإصابة ٢٤٥/٤ .
درجة الحديث : على فرض كون عبد الله بن المكمل صحابياً يكون الحديث صحيحاً والله أعلم .

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) هو حَبَّانُ بن منقذ بن عمرو بن عطية الأنصاري الخزرجي المازني، شهد أحداً وتزوج زينب بنت ربيعة بنت الحارث بن عبد المطلب فأولدها يحيى وإسحاق ، وكان يخدع في البيوع لسلامة فيه فقال له النبي ﷺ : « إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خَلَابَةَ » . تجريد أسماء الصحابة ١٢٣/٢ . الإصابة ١١/٢ - ١٢ .

(٣) الموطأ ٥٧٢/٢ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ قَالَ : عِنْدَ جَدِّي حَبَّانَ أَمْرَاتَانِ .. ورواه البيهقي بسنده إلى عبد الله بن أبي بكر أن رجلاً من الأنصار يقال له حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ .. انظر أوجز المسالك ١٥٠/١٠ ، ولم أطلع عليه في مظانة من السنن .

والحديث فيه يحيى بن حبان المازني ، سمع ابن عمر ، روى عنه ابنه محمد المدني الأنصاري ، قاله محمد بن إسحاق . التاريخ الكبير للبخاري ٢٦٨/٨ ، وكذا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٣٤/٩ ولم يذكر في جرحاً ولا تعديلاً .

درجة الحديث : ضعيف ، لأن يحيى لم أجده من وثقه .

(٤) زائدة في الأصل وليست في بقية النسخ .

(٥) المذهب ٧٩/٢ ، الوجيز ٥٨/٢ ، الروضة ٧١/٨ ، المنهاج ص ١٠٧ .

(٦) انظر البدائع ١٧٨٥/٤ ، الاختيار ١٨٤/٢ ، رؤوس المسائل للزمخشري ، رسالة ماجستير تحقيق عبد الله نذير . جامعة أم القرى بمكة .

المالك لا صفة المملوك^(١) وهذا لا غبار عليه وقوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢) ، ولا متعلق لنا في عموميه ولا في تخصيصه ولا لهم ، كما لا يتعلق في قوله ﴿الطَّلَاقُ﴾^(٣) مَرَّتَانِ الآية ، لا لنا ولا لهم ، فإن كلا العمومين لا بد من تخصيصه ؛ فتخصيص عموم الطلاق بمالك الطلاق وصاحبه ، وتخصيص عموم العدة بالمعتدة وفائدتها أولى من تخصيص كل عموم منهما بما ليس منه والله أعلم .

نفقة المطلقة: وهذه المسألة وأخواتها من ذكر العدة والاسترضاع أحكمها الله في سورة النساء الصغرى^(٤) ، وقد أوضحناها في كتاب الأحكام^(٥) فلينظر هنالك ؛ وذلك أن الله ذكر المطلقات فقال ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٦) الآية ، فلما / ذكر الله تعالى السكنى أطلقه فيهن إطلاقاً ، ولما ذكر النفقة خاصة خصصها بالحامل ، وتقسيم الله لا يدخله خلل ولا يتطرق إليه (المداخل)^(٧) وقد قال الله تعالى : ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^(٨) .

فصارت الإقامة بالبيت حقاً لله تعالى لا يجوز للزوج ولا للمرأة إسقاطه ، خلافاً للضحاك^(٩) . ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ وأصح ما قيل في الفاحشة أنها كل معصية وهو

(١) قال الباجي : مذهب عبد الله بن عمر في أن الاعتبار في الطلاق بحال الزوج في الحرية والرق ، وفي الاعتبار في العدة بحال الزوجة ، وهو مذهب مالك . المنتقى ٨٩ / ٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٤) وهي سورة الطلاق .

(٥) انظر الأحكام ، للشارح ١٨٢٧ / ٤ .

(٦) سورة الطلاق آية ٦ . وزاد في (ك) و(م) ﴿وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ .

(٧) في (م) الزلل .

(٨) سورة الطلاق آية ١ .

(٩) الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو القاسم ، أو أبو محمد ، الخراساني ، صدوق كثير الإرسال من الخامسة مات بعد المائة / ١ / ٣٧٣ ت ٤٥٣ / ٤ .

وقوله : هذا رواه ابن جرير بسنده إلى الضحاك - قال : ليس لها أن تخرج إلا باذنه وليس للزوج أن يخرجها ما كانت في العدة ، فإن خرجت فلا سكنى لها ولا نفقة . تفسير ابن جرير ١٣٢ / ٢٨ .

درجة الأثر : ضعيف لأن فيه جويراً ، تصغير جابر ، اسمه جابر وجوير لقب ابن سعيد الأزدي ، أبو القاسم البلخي ، نزيل الكوفة راوي التفسير ضعيف جداً من الخامسة . مات بعد ١٤٠ أو ١٥٠ / خدق . ت ١٣٦ / ١ ت ١٢٣ / ٢ ، كما أن شيخ ابن جرير لم أقف له على ترجمة وهو علي بن عبد الأعلى المحاربي .

الذي اختاره الطبري^(١) ومن جملتها البذاء على الأهل^(٢) . وبهذا المعنى خرجت فاطمة بنت قيس عن بيتها^(٣) والنفقة واجبة لها ، كما قال مالك : إن كانت رجعية بكل حال^(٤) ، وإن كان طلاقاً بائناً فليس على حر ولا على عبد طلق مملوكة نفقة ، ولا على عبد طلق حرة طلاقاً بائناً . أما الحر في حق المملوكة فلأن الرجل لا يلزمه أن ينفق على عبد غيره ، وأما المملوك فإنه لا نفقة عليه إلا أن يشترط ذلك على سيده .

باب في المفقود

مسألة^(٥) المفقود وقعت في زمن عمر فقضى فيها بالمصلحة ، ورأى أن بقاءها تنتظره ضرر بها ، وأن الاستعجال على الغائب قبل الاستيناء^(٦) به ضرر عليه ، ولا يخلو أن يكون للمفقود مالٌ أو لا مال له . فإن لم يكن له مال طلق عليه لعدم النفقة ، وإن كان له مال فهو الذي يستأنى فيه قال (عمر : يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ أَرْبَعَةِ أَغْوَامٍ ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ حُكْمَ عَلَيْهِ بِالْفِرَاقِ وَاعْتَدَّتْ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، فَإِذَا كَمَلَتْ عِدَّتُهَا تَزَوَّجَتْ)^(٧) .

(١) انظر تفسير الطبري ١٣٤/٢٨ .

(٢) هذا قول ابن عباس كما رواه ابن جرير ١٣٣/٢٨ - ١٣٤ ، وعزاه القرطبي أيضاً إلى الشافعي . تفسير القرطبي ٢٥٦/١٨ ، وانظر أحكام القرآن للشارح ١٨١٩/٤ ، وعبد الرزاق ٣٢٣/٦ ، وإسناده ضعيف عندهما ومنقطع أيضاً .

(٣) روى مالك من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال : والله ما لك علينا من شيء فجاءت إلى رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له فقال : ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك . .

الموطأ ٥٨٠/٢ ومسلم في الطلاق باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها : ١١١٤/٢ ، والشافعي في الرسالة فقرة ٨٥٦ ، وشرح السنة ٢٩٧/٩ ، وأبوداود : ٧١٢/٢ .

(٤) انظر المنتقى ١٠٦/٤ ، بداية المجتهد ٧٧/٢ .

(٥) في (م) مسائل .

(٦) في (م) استينائه .

(٧) مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال : (أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فإنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم تحل . الموطأ ٥٧٥/٢ ، والبيهقي في السنن ٤٤٥/٧ ، وعبد الرزاق في مصنفه ٨٨/٧ بلفظ : قضى عمر بن الخطاب في المرأة تفقه زوجها .

واختلف العلماء إذا جاء زوجها الأول بعد نكاحها الثاني ؟ فقال الشافعي^(١) وأبو حنيفة^(٢) : هي لزوجها الأول أبداً ، وقال مالك : إن جاء الأول ، والثاني لم يدخل بها ، فهي له^(٣) ، وإن جاء بعد الدخول فليست له ؛ لأن الحكم بالفراق عليه قد نفذ فصار كما لو تزوجت بعد أن طلقها ، وروي عنه مثل قول من تقدم من أنها له في كل حال^(٤) ؛ ووجه ذلك أن الطلاق إذا أوقعه الزوج نفذ ظاهراً وباطناً ، وإذا تولاه الحاكم عنه نفذ في الظاهر دون الباطن ، فإذا جاء اليقين نقض ما في الظاهر ويدخل تحت قول عمر (وَإِذَا قُضِيََتْ بِقَضِيَّةٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَكَ الْحَقُّ فِي خِلَافِهَا فَارْجِعْ إِلَيْهَا فَإِنَّ الرَّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ)^(٥).

(١) انظر المذهب ١٤٧/٢ .

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٤٣/٤ ، والإفصاح لابن هبيرة ١٧٦/٢ .

(٣) الموطأ ٥٧٦/٢ .

(٤) قال الباجي : اختلف قول مالك في زوجة المفقود تعتد ثم تزوج فيقدم المفقود قبل أن يبنى بها الثاني فقال في الموطأ : لا سبيل للأول إليها ، واختاره المغيرة وروي عنه أنه قال : الأول أحق بها ما لم يدخل الثاني ، رواه ابن القاسم عنه واختاره . وقال محمد : الأول أحق بها ما لم يدخل الثاني خلوة توجب العدة فلا شيء للأول . المتقى ٩٣/٤ .

(٥) هذا جزء من كتاب عمر ، رضي الله عنه ، إلى أبي موسى الأشعري ، أخرجه الدارقطني من طريق عبيد الله ابن أبي حميد عن أبي المليح الهذلي قال : كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ : أَمَا بَعْدُ ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ قَرِيبَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ فَأَهْمُ إِذَا أَذْلَى إِلَيْكَ بِحُجَّةٍ وَأَنْفَذَ الْحَقَّ إِذَا وَضَحَ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَاذَ لَهُ .. سنن الدارقطني ٢٠٦/٤ .

وهذا الطريق فيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي ، أبو الخطاب البصري ، واسم أبي حميد غالب متروك الحديث / ق .

ت ٥٣٢/١ وانظر ت ٩/٧ ، والضعفاء ١١٨/٣ ، الكامل لابن عدي ١٦٣٣/٤ ، وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فَإِذْرِيسِ الْأَوْدِيِّ عَنْ سَمِيعِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ وَأَخْرَجَ الْكِتَابَ فَقَالَ : هَذَا كِتَابٌ عَمَرُ ثُمَّ قُرِئَ عَلَى سُفْيَانَ بْنِ هُثَيْلٍ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَمَا بَعْدُ .. سنن الدارقطني ٢٠٧/٤ ، ومن نفس الطريق أخرجه البيهقي في السنن ١٣٥/١٠ .

وذكر الحافظ أن ابن حزم ساقه من طريقين وأعلهما بالانقطاع ، لكن اختلاف المخرج فيهما مما يقوي أصل الرسالة ، لا سيما وفي بعض طرقه أن راويه أخرج الرسالة مكتوبة . تلخيص الحبير ١٩٦/٤ ، وأورد ابن القيم في إعلام الموقعين بروايته الثانية وقال : هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وينوا عليه أصول الحكم والشهادة ، والحاكم والمعني أحوج شيء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه . إعلام الموقعين ٨٦/١ .

وقد تكلم العلماء على وجه الحكمة في ضرب عمر للأجل أربعة أعوام ، فقال بعضهم : إنما ذلك لاختبار حاله في الجهات الأربع : في المشرق والمغرب والشمال والجنوب ، فجعل لكل جهة عاماً ، وهذا مما يمكن أن يكون قصده ولا يقطع عليه .
وأما المسألة التي ذكر مالك من طلاق الزوج امرأته وهو غائب عنها فيبلغها الطلاق ثم يراجعها ولا تبلغها الرجعة فتزوج^(١) فلمالك فيها قولان كمسألة المفقود^(٢) ، والعذر في هذا أقل لأنه لما بلغها الطلاق وتأخرت عنها الرجعة كان كالمفطر فيها بخلاف المفقود فإنه معذور ومغلوب عنها .

باب ما جاء في الأقراء

ذكر مالك عن عائشة أن (الأقراء الأطهار)^(٣) . واختلف الناس فيها من الفقهاء وأهل اللغة^(٤) اختلافاً كثيراً ، ولا شك في أن زمن الحيض يسمى قرءاً ، كما يسمى به زمان

درجة الحديث : الطريق الأول ضعيف والثاني قال فيه الشيخ ناصر : إسناده رجاله ثقات ، رجال الشيخين ، لكنه مرسل لأن سعيد بن أبي بردة تابعي صغير روايته عن عبد الله بن عمر مرسلة فكيف يعمر لكن قوله (هذا كتاب عمر) وجادة صحيحة من أصح الوجادات وهي حجة . إرواء الغليل ٢٤٠ / ٨ .

(١) الموطأ ٥٧٦ / ٢ .

(٢) قال الباجي : هذا مما اختلف فيه أيضاً ، فقد قال محمد بهذا القول (أي بقول مالك المتقدم) في المفقود والمطلق زوجته ولم تعلم برجعة حتى تزوجت إن عقد الثاني عليه يفيتها . قال ابن القاسم : ثم إن مالكا وقف قبل موته بعام ، أو نحوه ، في امرأة المطلق فقال : زوجها الأول أحق بها ما لم يدخل بها الثاني . المتقى ٩٤ / ٤ .

(٣) مَالِك عَنْ أَبِي شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا ثَقَلَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ حِينَ دَخَلَتْ فِي الدَّمِ فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ قَالَ أَبُو شِهَابٍ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَتْ : صَدَقَ عُرْوَةُ .. الموطأ ٥٧٦ / ٢ - ٥٧٧ .

درجة الحديث : صحيح .

(٤) قال في الأحكام : هي كلمة محتملة للطهر والحيض احتمالاً واحداً ، وبه تشاغل الناس قديماً وحديثاً من فقهاء ولغويين في تقديم أحدهما على الآخر ، وأوصيكم ألا تشتغلوا الآن بذلك لوجوه ، أقربها إن أهل اللغة قد اتفقوا على أن القرء الوقت يكفيك هذا فيصلاً بين المتشعبيين وحسماً لداء المختلفين .. فإذا أرحت نفسك من هذا وقلت المعنى « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ » صارت الآية مفسرة في العدد محتملة في المعدود فوجب طلب بيان المعدود من غيرها واختلفنا فيها ولنا أدلة ولهم أدلة . الأحكام ١٨٤ / ١ .

وقال ابن عبد البر : لم يختلف العلماء ولا الفقهاء أن القرء لغة يقع على الطهر والحيضة ، وإنما اختلفوا =

الطهر ، لكن نوضح أن المراد به في قوله تعالى : ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١) زمان الطهر لثلاثة أوجه :

أحدها : أن حقيقة القرء الاجتماع ، والدم إنما يجتمع في مدة الطهر والحيض إنما هو سيلان ما اجتمع .

والثاني : أن الله يقول في كتابه : ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ﴾^(٢) ، وبين النبي ﷺ ، أن الطلاق في الطهر لا في الحيض^(٣) .

الثالث : أن الأحكام ترتبط بأسبابها وتتبعها ، وسبب العدة الطلاق فيجب أن تكون مقترنة به وليس لأهل العراق ، ولا لغيرهم من المخالفين ، بعد هذا في الاعتراض عليه شيء يقنع^(٤) ، ولذلك أمر النبي ﷺ ، عبد الله بن عمر حين طلق زوجته وهي حائض بالرجعة^(٥) لثلاث تطول عليها العدة فإن زمن الحيض الذي وقع الطلاق فيه لا يحتسب لها فيه فيمضي عليه الطلاق الذي ألزمه نفسه ، ويجبر/ على الرجعة لرفع الضرر عن المرأة فتجتمع الفائدتان والمعتدات على ثمانية أقسام :

الأول : معتادة فهذه عدتها ثلاثة قروء كما قال الله^(٦) ، أو وضع الحمل كما أخبر عنه^(٧) .

الثاني : من تأخر حيضها لمرض فتبقى تسعة أشهر .

الثالث : من تأخر حيضها بالرضاع فأما من تأخر حيضها لمرض فتقيم تسعة أشهر ثم

= في المراد بالآية . فقال جمهور أهل المدينة : الأطهار ، وقال العراقيون : الحيض ، وحديث ابن عمر يدل للأول لقوله : ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهُرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُمْسَ فِئْلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ . شرح الزرقاني ٢٠٣/٣ .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٢) سورة الطلاق آية ١ .

(٣) سيأتي ذلك من حديث ابن عمر .

(٤) ذهب الحنفية إلى أن الأقراء الحيض . قال الجصاص الحنفي : قال أصحابنا جميعاً : الأقراء الحيض ، وهو قول الثوري والأوزاعي والحسن بن صالح . أحكام القرآن للجصاص ٣٦٤/١ ، وانظر شرح فتح القدير ٢٧٠/٣ .

(٥) تقدم .

(٦) قال تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة آية ٢٢٨ .

(٧) قال تعالى ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ سورة الطلاق آية ٤ .

تأتي بثلاثة أشهر عند الكل من علمائنا ، وقال أشهب^(١) ، إنما تعتد بعد السنة كما في قصة حبان^(٢) الذي روى مالك في الموطأ^(٣) والمریضة والمرضع^(٤) سواء ، والصحيح هو الأول.

الرابع : من تأخر حیضها لغير شيء فإنها تتربص سنة ، ما لم ترتب ، فإذا ارتابت تقيم عامين في قول عائشة وأهل العراق^(٥) وأربع في قول ، وفي قول علمائنا إلى خمس وسبع ، فإن تبادت الریة فلا تحل أبداً حتى ينقطع عند أشهب^(٦) ، والشافعي^(٧) ، وأبي حنيفة^(٨) ، وقد وقعت رواية لمالك والصحيح أن الزيادة على مدة الحمل لا اعتبار بها إلا أن مدة الحمل لا تعلم بدليل من الشريعة وإنما تعلم بمستمرة من العادة ، وقد زعموا أنهم وجدوا الولادة بعد سبعة أعوام من الوطء وريك أعلم بما تكن البطون ، وقد سمعت من يقول : إن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر ، وهي نكتة فلسفية ، وإعراض عن الديانة قضية وخلاف لإجماع الأمة فلا ينبغي أن يلتفت إليها.

الخامس : المستحاضة . قال ابن القاسم^(٩) وسعيد بن المسيب^(١٠) : تقيم سنة ، وقال غيرهما : تقيم حتى تزول الریة .

(١). تقدمت ترجمته .

(٢). تقدمت ترجمته .

(٣). تقدم تخريجه .

(٤) قال ابن رشد : وأما التي ارتفعت حیضتها لسبب معلوم ، مثل رضاع أو مرض ، فإن المشهور عند مالك أنها تنتظر قصر الزمان أم طال ، وقد قيل إن المریضة مثل التي ترتفع حیضتها لغير سبب . بداية المجتهد ٩٢/٢ .

(٥) انظر البناية شرح الهداية ٧٧٣/٤ ، المغني ٤٦١/٧ .

(٦) قال القرطبي : فإن ارتابت بحمل أقامت أربعة أعوام أو خمسة أو سبعة على اختلاف الرواية عن علمائنا ومشهورها خمسة أعوام ، فإذا تجاوزتها حلت . وقال أشهب : لا تحل أبداً حتى تنقطع عنها الریة ، وقال : قال ابن العربي : وهو الصحيح لأنه إذا جاز أن يبقى الولد في بطنها خمسة أعوام جاز أن يبقى عشرة أو أكثر من ذلك وقد روي عن مالك مثله . تفسير القرطبي ١٦٤/١٨ ، وأحكام القرآن للشراح ١٨٢٦/٤ .

(٧) انظر أحكام القرآن للكنيا الهراسي ٤٨١/٤ ، وتكملة المجموع ٥٩٢/١٦ .

(٨) انظر شرح فتح القدير ٣١٨/٤ - ٣١٩ .

(٩) انظر المنتقى ١١٠/٤ .

(١٠) الموطأ ٥٨٣/٢ ، وفقه سعيد بن المسيب ٣٨٩/٣ ، والمدونة ١١٠/٥ .

درجة الأثر : صحيح .

السادس : صغيرة عدتها ثلاثة أشهر سواء أكانت حرة أو أمة^(١) . وقال عبد الملك : في الأمة شهر ونصف^(٢) ، وقال غيره : شهران^(٣) ، وقد اتفقوا على أن عدتها من الوفاة شهران وخمس ليال^(٤) .

السابع : اليائسة ، وهي مثلها ، وقد نص الله عليها في محكم كتابه فقال ﴿ وَاللَّائِي يَشْنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَيْتُمْ ﴾^(٥) الآية .

الثامن : المشكلة ، وهي التي قاربت من الصغيرة سن الحيض وقاربت من الكبيرة سن انقطاع الدم فتبني على الأشهر باتفاق من علمائنا إلا إن ارتابت ، فإن ارتابت فتحصل في القسم الرابع وهي المرتابة .

ما جاء في الحكمين

هذه مسألة نص الله عليها وحكم بها عند ظهور الشقاق بين الزوجين واختلاف ما بينهما ، وهي مسألة عظيمة اجتمعت الأمة على أصلها في البعث ، وإن اختلفوا في تفاصيل ما يترتب عليه ومن جملة اختلافهم في قوله ﴿ إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا ﴾^(٦) فهل المراد الزوجان أم الحكمان ، فأدخل مالك قول علي في أن المراد به الحكمان^(٧) ، وهو الصحيح ؛ لأن

(١) انظر الكافي ٦١٩/٢ - ٦٢٠ ، بداية المجتهد ٩٣/٢ ، مواهب الجليل ١٤٤/٤ .

(٢) ذكره ابن عبد البر في الكافي ٦٢٠/٢ بصيغة قبل .

(٣) قال الخطاب : مقابل المشهور قولان : أحدهما إن عدتها شهر ونصف والثاني شهران ، حكاهما ابن بشير . مواهب الجليل ١٤٤/٤ .

(٤) انظر الكافي ٦٢١/٢ .

(٥) سورة الطلاق آية ٤ .

(٦) سورة النساء آية ٣٥ .

(٧) الموطأ ٥٨٤/٢ بلاغاً عن علي . ورواه عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي سَيْرِينَ عَنْ عُيَيْنَةَ السُّلَيْمَانِي قَالَ: شَهْنَتْ عَلِيٌّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ وَجَاءَتْهُ أَمْرَةٌ وَزَوَّجَهَا مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَوَاقَمَ مِنَ النَّاسِ فَأَخْرَجَ هُوَ لِهَؤُلَاءِ حَكْمًا مِنَ النَّاسِ وَهَؤُلَاءِ حَكْمًا . . . المصنف ٥١٢/٦ ، وأخرجه الطبري من طريق ابن علي عن أيوب ، ومن حديث هشام ابن حسان ، وعبد الله بن عون عن ابن سيرين عن علي ، ومن حديث منصور وهشام عن ابن سيرين عن عبيدة . تفسير الطبري ٣٢٠/٨ - ٣٢١ ، والشافعي في الأم ١٧٧/٥ من طريق الثقيفي عن أيوب عن أبي تميم عن ابن سيرين عن عبيدة ، والبيهقي في السنن ٣٠٥/٧ - ٣٠٦ ، من طريق الشافعي ورواه البخاري في شرح السنة ١٨٩/٧ ، والدارقطني في السنن ٢٩٥/٣ .

درجة الحديث : صححه القرطبي ١٧٧/٥ فقال : وهذا إسناد صحيح ثابت روي عن علي من وجوه =

الكلام مرتبط بهما معطوف عليهما مجاور لهما فهو بهما أليق ورجوعه عليهما أحق ، وقد بينا ذلك في كتاب الأحكام وبسْطناه كما يجب^(١) ، وعجبا لأهل بلادنا حيث غفلوا عن موجب الكتاب والسنة في ذلك وقالوا : يجعلان على يدي أمين ، وفي هذا من معاندة النص ما لا يخفى عليكم ، فإذا وقع الشقاق بينهما لأجل الميسس فاتفقا على أنه لا يمسهما ، فإن العلماء اتفقوا على أنه يُضرب له أجل سنة من يوم ترافعه . قال علماؤنا : يُختبر بها حاله في الأزمنة الأربعة المتغايرة في السنة ، هل يستطيع فيه ميسسا أم^(٢) لا ؟ فإن تبين عجزه فيها جيلَ بينه وبين الزوج ، قطعاً للضرر عنها ؛ لأن من مقاصد النكاح الوطء فما لم يوجد ذهب المقصود ، فإن وجد ولو مرة فاتفق العلماء على أنه إذا اعترض عنها بعد ذلك أنه لا كلام لها ولا يفرق بينهما ، وهذا ضرر عظيم ولا أعلم ما هو ولكني قابلته بالتسليم .

جامع الطلاق :

حديث غيلان الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي ﷺ ، / « أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ »^(٣) ، وهذا من مرسلات ابن شهاب ، وأسنده غيره وكذلك أسلم فيروز

= ثابتة . ونقل شعيب الأرنؤوطي عن الشافعي قوله : وحديث علي ثابت عندنا ، وصحيح هو إسناده أيضاً ، شرح السنة ١٩٠/٩ .

(١) الأحكام ٤٢١/١ .

(٢) في (م) أولا

(٣) مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ حِينَ أَسْلَمَ الثَّقَفِيُّ : (أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ) ، الموطأ ٥٨٦/٢ ، ورواه الشافعي في مسنده ١٦/٢ من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ، وأحمد رقم (٤٦٠٩) و(٤٦٣١) ، والترمذي ٤٣٥/٣ ، وابن ماجه ٦٢٨/٢ ، وابن حبان ، انظر موارد الظمان ص ٣١٠ ، والحاكم في المستدرک ١٩٢/٢ ويقول ابن كثير في الإرشاد ، فيما نقله عنه الصنعاني في سبل السلام ١٧٥/٣ - ١٧٦ رواه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إدريس وأحمد ابن حنبل والترمذي وابن ماجه وهذا إسناد رجاله علي شرط الشيخين إلا أن الترمذي يقول : سمعت البخاري يقول : هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما رواه شعيب وغيره عن الزهري قال : حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي أن غيلان فذكره . قال البخاري : وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن نساءك الحديث . قال ابن كثير : قلت جميع الإمام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند (يريد الحديث ٤٦٣١) فليس ما ذكره البخاري قادحاً . كذا قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الحديث رقم (٤٦٣١) في المسند ، ويقول الحافظ : فائدة ، قال النسائي : أنا أبو يزيد عمرو بن يزيد الجرمي أنا سيف بن عبيد الله عن سرار بن مجش عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن غيلان الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة . الحديث ، وفيه وأمسكهن معه وفيه =

الديلمي^(١) وتحتة أختان فقال له النبي ﷺ ، (أَمْسِكْ إِحْدَاهُمَا وَفَارِقِ الْأُخْرَى)^(٢) وهذا نص في المسألتين وبه قال الشافعي وخالفنا أبو حنيفة فقال في الزوجات : تُمَسَّكُ الْأَوَائِلُ وتُفَارَقُ الْآخِرُ ، وفي الأختين يفسخ نكاح المتأخِرة فلو عقد نكاحهما معا ففسخ نكاحهما^(٣) ، والنبي ﷺ ، أطلق القول لغيلان وفيروز ولم يستفصل عن الأوائل ولا عن الآخِر ولا عن الجمع في عقد ولا تفريق ، ولو كان الحكم يختلف في ذلك لاستفصل ، ومن أملح عبارة في ذلك ما أصله أبو المعالي^(٤) في هذا الحديث وأمثاله فقال : (ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع الاحتمال ينزل منزله العموم في المقال كحديث غيلان)^(٥) . وأدخل مالك في الباب حديث عمر بن الخطاب في أن الرجل إذا طلق زوجته ما دون الثلاث فنكحت زوجاً غيره ثم عادت إليه أنها تعود إليه بما بقي فيها من طلاقه ، ولا يرفع الزوج الثاني الطلقة والطلقتين اللتين تقدمتا له^(٦) ، وهذه المسألة تسمى مسألة الهدم .

= فلما كان زمن عمر طلقهن فقال له عمر : راجعهن ورجال إسناده ثقات ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني . تلخيص الحبير ١٦٩/٣ ، وانظر سنن الدارقطني ٢٧١/٣ .

درجة الحديث : صححه ابن كثير وابن حجر والحاكم وابن حبان وأحمد شاكر في تعليقه على المسند ٢٧٧/٦ .

(١) فيروز الديلمي اليماني ، صحابي له أحاديث ، وهو الذي قتل الأسود الذي ادعى النبوة . . مات زمن عثمان . ت ١١٤/٢ ، الاستيعاب ١٢٦٤/٣ .

(٢) أبو داود ٦٧٨/٢ من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجিশاني عن الضحاك بن فيروز عن أبيه ، والترمذي من طريق ابن لهيعة عن أبي وهب به ومن طريق أخرى مثل طريق أبي داود وقال حديث حسن ٤٣٦/٣ ، وابن ماجه من طريقين ٦٢٧/١ ، وأحمد انظر الفتح الرباني ٢٠١/١٦ .

أقول : في الحديث ابن لهيعة عننه وهو مدلس وقد تقدم ، وفيه أيضاً أبو وهب الجيشاني ، قيل اسمه ديلم بن هوشع ، وقال ابن يونس : هو عبيد بن شرحبيل مقبول من الرابعة / د ت ق . ت ٤٨٧/٢ ، وانظر ت ٢٧٥/١٢ .

درجة الحديث : ضعيف .

(٣) انظر تحفة الأخوذى شرح الترمذي ٢٨٠/٤ ، مجمع الأنهر ٣٧٣/١ ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٦٨٤/٢ .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) هذه العبارة وردت في كتب الأصول معزوة للشافعي انظر البرهان ٥٢٩/١ ، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٣٣١ ، المختصر في الأصول ص ١١٦ لابن اللحام .

(٦) الموطأ ٥٨٦/٢ عَنِ أَبِي شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَحَمِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنَ مَسْعُودٍ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ كُلُّهُمْ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ

قال أبو حنيفة : الزوج الثاني كما يهدم الثلاث يهدم الواحدة والثنتين^(١) ، وقال علماؤنا : ليس الزوج الثاني بالهادم وإنما هو غاية مدِّ إليها^(٢) التحريم^(٣) . قال الله عز وجل ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾^(٤) ، فإذا جاءت الغاية ثم أمد الحكم كما قال ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٥) لا يقال إن الليل رفع الصيام وأبطله ، ولكننا نقول (يقال)^(٦) انتهى الصوم نهايته ، وقد حققنا ذلك في مسائل الخلاف فليطلب فيها . .

عدة المتوفى عنها زوجها :

روي عن ابن عباس ، رضوان الله عليه ، أنه قال : إنها إن كانت حاملاً فإن عدتها آخر الأجلين^(٧) ، وقال عامة الناس : إن وضع الحمل مبرئ لها والعمدة فيه حديث أم سلمة : (وَلَدْتُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَلَيَالٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ يَنْصَفُ شَهْرٍ فَخُطِبَهَا رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا شَابٌ وَالْآخَرُ كَهْلٌ فَخُطِبَتْ إِلَى الشَّابِّ فَقَالَ الشَّيْخُ : لَمْ تَحِلِّ بَعْدُ : وَكَانَ أَهْلُهَا غُيْبًا وَرَجًا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يُؤْثِرُوهُ بِهَا ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهَا : « قَدْ حَلَلْتَ فَأَنْكِحِي مِنْ شِئْتِ »^(٨) ، وهذا دليل لا غبار عليه ينبنى عليه أصل من أصول الفقه ، وهو

الْخَطَابُ يَقُولُ : أَيْمًا أَمْرًا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا . . والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٤/٧ - ٣٦٥ .

درجة الحديث : صحيح .

(١) انظر البناية شرح الهداية ٦٢٧/٤ .

(٢) في (ك) و(م) إليه .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٥٣/٣ ، شرح السنة ١٣٤/٩ ، الموطأ ٥٨٦/٢ ، شرح الزرقاني ١٣٨/٤ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٠ .

(٥) سورة البقرة آية ١٨٧ .

(٦) ليست في بقية النسخ .

(٧) الموطأ ٥٨٩/٢ عن عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ : سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا . والنسائي من نفس الطريق ١٩١/٦ . وأخرجه الشيخان من طريق أخرى عن أبي سلمة كما سيأتي .

درجة الحديث : صحيح .

(٨) متفق عليه . البخاري في الطلاق باب ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ في تفسير سورة الطلاق ٧٣/٧ ، ومسلم في الطلاق باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل

١١٢٢/٢ - ١١٢٣ .

تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد^(١) ولعل ابن عباس لم يعلم ذلك أو رجع إليه حين علم^(٢) به ، وله في ذلك كلام غامض متعلق بالسكنى للمعتدة ، وذكره البخاري في كتاب التفسير^(٣) قد أوضحناه هنالك ، فليطلب فيه ، وبسطنا شيئاً منه في كتاب أحكام القرآن^(٤) .

ما جاء في العزل :

لا خلاف بين الأمة في جوازه ، وإن كرهه بعضهم ، وخصوصاً في الأمة . فأما الحرة فرأى مالك ألا يعزل عنها إلا بإذنها^(٥) لأنه يرى أن حقها في الوطء ثابت مدة النكاح . وقال سائر الفقهاء : إذا وطئ الزوج أهله وطية واحدة لم يكن لها أبداً حق في طلب الوطء^(٦) ، وهذا ضعيف لأنه لو حلف ألا يطأها لضرب له أجل أربعة أشهر إجماعاً بنص القرآن^(٧) ، فإذا ترك الوطء مضاراً فقد وجد معنى الإيلاء والأحكام ، كما قدمنا ، إنما ثبت بمعانيها لا بالألفاظ فيها ، فوجب أن يكون حقها في طلب الوطء باقياً مدى النكاح ، فإذا أذنت في العزل جاز وإن كان فيه قطع بالتولد والنشأة ، وقد قال النبي ﷺ ، فيه : « مَا عَلَيْكُمْ إِلَّا

(١) قال ابن الحاجب : يجوز تخصيص القرآن بخبر الواحد ، وقال به الأئمة الأربعة وبالتواتر اتفاقاً . مختصر المنتهى ١٤٩/٢ .

(٢) قال الحافظ : قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار أن الحمل إذا مات زوجها تحل بوضع الحمل وتنقضي عدة الوفاة ، وخالف في ذلك علي فقال : تعتد آخر الأجلين ، أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد بسند صحيح ، وبه قال ابن عباس ، كما في هذه القصة ، ويقال إنه رجع عنه ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك . فتح الباري ٤٧٤/٩ .

وقال الباجي : روي عن ابن عباس أنه رجع إلى القول بحديث سبيعة . المنتقى ١٣٢/٤ .

(٣) البخاري في كتاب التفسير . تفسير سورة الطلاق باب ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ، ١٢٩/٦ من حديث أبي سلمة .

(٤) انظر الأحكام ٢٠٨/١ .

(٥) قال مالك : لا يعزل الرجل عن المرأة الحرة إلا بإذنها ، ولا بأس أن يعزل عن أمته بغير إذنها . الموطأ . ٥٩٦/٢ .

(٦) قال الحافظ : عن الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير إذنها ، قال الغزالي ، وغيره : يجوز وهو المصحح عند المتأخرين . . ثم قال : اتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بإذنها ، وأن الأمة يعزل عنها بغير إذنها . فتح الباري ٣٠٨/٩ .

(٧) قال ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ . . سورة البقرة آية ٢٢٦ - ٢٢٧ .

تَفْعَلُوا»^(١) ، التقدير كأنكم تريدون التحرز عن الولد ولستم تقدرُونَ على ذلك^(٢) (مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُخْلِفَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يَمْنَعَهُ) وللولد في ذلك ثلاثة أحوال .

حال قبل الوجود ينقطع فيها / بالعزل وهذا جائز . وحال بعد قبض الرحم على المني فلا يجوز حيثُذ لأحد التعرض له بالقطع من التولد ، كما يفعل سفلة التجار في سقي الخدم ، عند إمساك الطمث^(٣) ، الأدوية التي ترخيهِ فيسيل المني معه وتنقطع الولادة . والحالة الثالثة بعد انخلاقه قبل أن تنفخ فيه الروح وهو أشد من الأولين في المنع والتحريم لما روي فيه من الأثر (إِنَّ السَّقَطَ يَظُلُّ مُخْتَبِطاً عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ يَقُولُ لَا أَذْخُلُ حَتَّى يَدْخُلَ أَبُوَي)^(٤) ، فأما إذا نفخ فيه الروح فهو نفس بلا خلاف .

(١) مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ عَنْ أَبِي مُخَيْرِيزٍ قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ

الموطأ ٥٩٤/٢ ، والبخاري في النكاح باب العزل ٢٩/٧ ، وفي كتاب العتق باب من ملك من العرب رقيقاً ١٢٩/٣ ، ومسلم في كتاب النكاح باب حكم العزل ١٠٦١/٢ .

(٢) قال النووي : معناه لا ضرر عليكم في ترك العزل لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لا بد أن يخلقها سواء عزلتم أم لا ، وما لم يقدر خلقها لا يقع سواء عزلتم أم لا ، فلا فائدة في عزلكم فإن كان الله تعالى قدر خلقها فلا ينفع حرصكم في منع الخلق .
شرح النووي على مسلم ١٠/١٠ - ١١ .

(٣) طمئنها : افتضاها ، وطمئت : حاضت فهي طامث ، والطمث الدنس والفساد . مختار القاموس ص ٣٨٨ .
(٤) رواه ابن ماجه ٥١٣/١ من طريق مَنْذِلِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَكَمِ النَّخَعِيِّ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عَائِشِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنْ السَّقَطُ لَيَرَاغِمُ رَبَّهُ إِذَا أَدْخَلَ أَبُوَيْهِ النَّارَ يَقَالُ أَيُّهَا السَّقَطُ الْمُرَاغِمُ رَبَّهُ أَذْخَلَ أَبُوَيْكَ الْجَنَّةَ ..) ، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ٥٥٠/١ ، وقال الشيخ ناصر : ضعيف . ضعيف الجامع الصغير ٥٠/٢ .

والحديث فيه مندل بن علي العنزي ، أبو عبد الله الكوفي ، ضعيف من السابعة ، ولد سنة ١٠٣ ومات سنة ١٦٧ أو ١٦٨ دق . ت : ٢٧٤/٢ ، وانظرت ت ٢٩٨/١٠ - ٢٩٩ ، الكامل ٢٤٤٧/٦ ، الضعفاء للعقيلي ٢٦٦/٤ ، المجروحين ٢٤/٣ ، الميزان ١٨/٤ ، تاريخ بغداد ٢٤٧/١٣ .

درجة الحديث : ضعيف : ضعفه المناوي في فيض القدير ٣٤٥/٢ ، قال : قال في الزوائد : إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف مندل بن علي . حاشية السندي على ابن ماجه ٤٨٩/١ ، والشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٥٠/٢ .

القول في الإحداد :

أما القرآن فأفاد وجود التربص بقوله ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ ، وأفادت السنة الإحداد وهي هيئة في التربص ، وأذن لهن في غير الأزواج بثلاثة أيام^(١)، لما يغلب النسوان من الجزع ويستولي عليهن من الكرب وما وراء ذلك حرام في غير الزوج واجب في الزوج ، وليس ذلك بزيادة على النص وإنما هو تفسير لكيفية التربص كما قدمنا ، وقد كان هذا شرعاً لمن كان قبلنا وعادة في الجاهلية ، وكانت المرأة تقيم في الجاهلية على هذه الحال من الإحداد سنة^(٢) ، وقد كان الله تعالى أمر بمتاع التربص حوالاً . . في الآية^(٣) الأخيرة ثم ثبت الحكم بنص الآية الأولى من الأربعة الأشهر والعشر ، وهدم الله ما كان في الجاهلية ونسخ متاع الحول بهذه الآية التي قبلها^(٤) ، والله أعلم .

(١) روى مالك من طريق زَيْنَب بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ . . قَالَتْ زَيْنَبُ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ، ﷺ ، حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا ، أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صَفْرَةٌ خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ فَذَهَبَتْ بِهِ جَارِيَةً ثُمَّ مَسَحَتْ بِعَارِضِهَا ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، يَقُولُ : «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَهَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» الموطأ ٥٩٦/٢ - ٥٩٧ ، وأخرجه البخاري في الطلاق باب تحد المتوفي عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً ٧٦/٧ ، ومسلم في الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ١١٢٣/٢ - ١١٢٦ بعدة روايات .

(٢) ورد ذلك من حديث زَيْنَب بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ، ﷺ ، تَقُولُ : جَاءَتْ أَمْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبْتَنِي تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ أَشْتَكَتْ عَيْنَهَا أَفَنَكْتَحِلُهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ : لَا . مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلِّ ذَلِكَ يَقُولُ : لَا ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي الثُّبْرَةَ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ . .) الموطأ ٥٩٧/٢ ، والبخاري في الباب السابق ٧٧/٧ ، وكذلك مسلم في الباب السابق ١١٢٤/٢ .

(٣) قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ سورة البقرة آية ٢٤٠ .

(٤) وهي قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ سورة البقرة آية ٢٣٤ ، وانظر كلام الشارح على هؤلاء الآيات في الأحكام ٢٠٧/١ .

كتاب الرضاع

الرضاع حرمة (ومذمة) ^(١) ألحقها الله بالنسب كما ألحق حرمة المصاهرة به . والرضاع أكد منها لأنه بعضية ، كما أن حرمة النسب من البعضية ، ولما كان ملحقاً بالنسب ذكره الله بعده إلا أنه قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ^(٢) ، فاستوفى محرمات النسب ، ثم ذكر محرمات الرضاع فقال ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ﴾ ، ولم يزد ، واقتصر على الأم من الأصول وعلى الأخت من الفروع . أما أنه ورد حديثان صحيحان تتم بهما النبي ﷺ ، معنى البيان وجاء فيهما بموعد الوعد الصادق في قوله ﴿ لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) . روى عليُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْكَ (مُتَزَوِّجٍ) ^(٤) فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (وَعِنْدُكُمْ شَيْءٌ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : إِنَّهَا بِنْتُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ لَا تَحِلُّ لِي) ^(٥) . وَرَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي أَنْ تَنْكِحَ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَوْتَحِبَّيْنِ ذَلِكَ ؟ قُلْتُ : أَيْ لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ وَأَجِبْتُ مَنْ يُشْرِكُنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي . قُلْتُ : فَقَدْ حَدَّثَنَا أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَيْبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا بِنْتُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ ؟ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوْبِيَّةُ ^(٦) فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ . وَكَانَتْ ثُوْبِيَّةُ جَارِيَةً لِأَبِي لَهَبٍ أَرْضَعَتْ

(١) مضروب عليها في (م) وهي في بقية النسخ .

(٢) سورة النساء آية ٢٣ .

(٣) سور النحل آية ٤٤ .

(٤) في بقية النسخ تنوق ، وكذلك رواية مسلم وهو الصحيح .

(٥) البخاري في النكاح باب ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ ١٢/٧ ، مسلم في كتاب الرضاع باب تحريم ابنة

الأخ من الرضاعة ١٠٧١/٢ كلاهما من حديث ابن عباس .

(٦) ثوبية ، مولاة أبي لهب ، يقال أسلمت وقد أرضعت النبي ﷺ . تجريد أسماء الصحابة ٢/٢٥٣ ، الإصابة

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَحَمَزَةٌ وَأَبَا سَلَمَةَ^(١). وقد روى أهل التاريخ أن حمزة كان أكبر من رسول الله ﷺ، بأربع سنين، وروي أنه كان أكبر منه بستين^(٢)، فيحتمل أن يكون رضاع النبي ﷺ، مع حمزة في مدة واحدة، ويحتمل أن يكون في مدتين. وحقيقة الرضاع التي يتعلق بها التحريم أن كل فمين تناولا ثدياً واحداً في وقت واحد، أو في وقتين مختلفين، فإن المرضع أمّ لهما، وهما أخوان من الرضاعة.

والثالث: أن كل فحل درّ به لبن أرتضعته فكل أخت له من النسب عمة لك من الرضاعة.

والرابع: أن كل ثدي أرتضعته فإن كل أخت له من النسب؛ خالة لك من الرضاعة.

والخامس: أن كل فمَيْنِ جمعهما ثدي واحد في وقت واحد، أو وقتين كما تقدم، فإن كل بنت للمجتمع معك عليه من أنثى أو ذكر فإنه ابن أخ لك وابن أخت، فصار لبن الأم قرانياً وصار لبن الفحل بالسنة (قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ عِنْدَهَا وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ..) الحديث إلى آخره، قال فيه «يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»^(٣). وهذه الكلمة صحيحة قد ثبتت عن النبي ﷺ، منفصلة عنه مروية من طرق.

(١) متفق عليه. البخاري في النكاح باب ﴿وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ ١٤/٧ وفي باب ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ١٥/٧، وفي باب عرض الانسان ابنته وأخته على أهل الخير ١٨/٧، وفي باب ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ ١٢/٧، ومسلم في الرضاع باب الربيبة وأخت المرأة ١٠٧٢/٢، وأبو داود ٥٤٧/٢، والنسائي ٩٦/٦، وابن ماجه ٦٢٤/١، والشافعي في مسنده ٢٠/٢.

(٢) قال ابن القيسراني: قال يحيى بن بكير: كان أكبر من رسول الله ﷺ، بثلاث سنين، وقال الوافدي: ولد قبل الفيل بثلاث سنين، وكان أسن من النبي ﷺ، بثلاث سنين. توفي سنة ٣٢ وهو ابن ٨٨ سنة، الجمع بين رجال الصحيحين ٣٦٠/١ - ٣٦١، وانظر الإصابة ٢٧١/٢، تجريد أسماء الصحابة للذهبي ٢٩٥/١، ت ١٢٢/٥، صفوة الصفوة ٥٠٦/١.

قلت: لم يذكر أحد منهم أربع سنين.

(٣) الموطأ ٦٠١/٢ من طريق عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ عِنْدَهَا وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَاهُ فَلَانًا لِعَمِّ لِحَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ... كما أخرجه البخاري

في النكاح باب ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ ١١/٧، وفي الشهادات باب الشهادة على الأنساب =

سواه^(١) ، وهو عموم متفق عليه لم يدخله تخصيص بإجماع . هذا هو أصل الرضاع المتفق عليه وفيه اختلاف كثير بين العلماء وتفصيل الفروع وذكر منه مالك فصلين مهمين :

أما أحدهما فتقدير الرضاع :

قالت جماعة : إنه ليس له قدر إلا ما وصل منه إلى الجوف ، منهم مالك^(٢) وأبو حنيفة^(٣) ، وقالت طائفة : لا يحرم قليل اللبن وإنما يحرم كثيره ، منهم الشافعي^(٤) ، واختلفوا في تقديره باختلاف الأحاديث فيه ، فثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصْتَانِ^(٥) وَلَا الْأُمْلَاجَةَ وَلَا الْأُمْلَاجَتَانِ »^(٦) ، وثبت عن عائشة ، رضي الله عنها (أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ مِمَّا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ فَنُسِخْنَ بِخَمْسٍ فُتُوْفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ)^(٧) ، وهذان الحديثان لا يصح التعلُّق بهما لوجهين :

والرضاع .. ٢٢٢/٣ ، ومسلم في الرضاع باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ١٠٦٨/٢ .
(١) وفي البخاري من حديث ابن عباس (يَحْرُمُ الرُّضَاعُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) كتاب الشهادات ٢٢٢/٣ ، وكذلك مسلم في كتاب الرضاع باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ١٠٦٩/٢ بلفظ : قَالَ عُرْوَةُ : فَبِذَلِكَ كَانَتْ تَقُولُ : (حَرَّمُوا مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ) ، ونقل الحافظ عن القرطبي قوله : ووقع في رواية (مَا تحرم الولادة) . وفي رواية (ما يحرم من النسب) وهو دال على جواز نقل الرواية بالمعنى ، قال : ويحتمل أن يكون ﷺ قال اللفظين في وقتين .
قال الحافظ : قلت الثاني هو المعتمد فإن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوي إنما يتأتى ما قال إذا اتحد ذلك . فتح الباري ١٤١/٩ .

(٢) انظر الكافي ٥٣٩/٢ - ٥٤٠ بداية المجتهد ٣٥/٢ .
(٣) انظر اللباب في شرح الكتاب ٣١/٣ ، شرح فتح القدير ٢/٣ .
(٤) انظر مغني المحتاج ٤١٦/٣ ، شرح النووي على مسلم ٢٩/١٠ ، وشرح السنة ٨٢/٩ . وقد وافق أحمد الشافعي في أن المحرم خمس رضعات . انظر المغني ١٧١/٨ .
(٥) مسلم في كتاب الرضاع باب في المصّة والمصتان ١٠٧٣/٢ - ١٠٧٤ ، والنسائي ١٠١/٦ ، وابن ماجه ٦٢٤/١ ، وأبو داود ٥٥٢/٢ ، والبيهقي ٤٥٥/٧ كلهم من حديث عائشة وأم الفضل ، ورواه الترمذي من حديث عبد الله بن الزبير ، وقال : الصحيح عند أهل الحديث من رواية ابن الزبير عن عائشة ٤٥٥/٣ - ٤٥٦ ، وابن حبان من نفس الطريق . موارد الظمان ص ٣٠٦ ، والنسائي ١٠١/٦ ، والشافعي في مسنده ٢١/٢ .

(٦) مسلم في الباب السابق ١٠٧٤/٢ ، السنن الكبرى ٤٥٥/٧ ، وأحمد أنظر الفتح الرباني ١٨٨/١٦ كلهم عن أم الفضل

(٧) الموطأ ٦٠٨/٢ ، ومسلم في كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات ١٠٧٥/٢ ، والشافعي في مسنده =

أحدهما : أن عائشة أحالت في الحديث بالعشر والخمس على القرآن ، وأخبرت أن هاتين الآيتين ، بالعشر والخمس ، كانتا منه ثم نسخت إحداهما وثبتت الأخرى ، والقرآن لا يثبت بمثل هذا وإنما يثبت القرآن بنقل التواتر عن التواتر ، فإذا سقط الأصل سقط فرع ، ولو أحالت بذلك حديثاً عن النبي ﷺ ، لزم قبوله^(١) .

الثاني : أن قوله : لا تحرم المصصة الواحدة ولا الأملاجة ، جزء من هذا الحديث وبعض منه ، بل قد روي أنه متزع منه^(٢) على أنه يحتمل أن يريد لا تحرم المصصة ولا المصتان إشارة إلى أن جذب الطفل للثدي لا (أصل)^(٣) له ما لم يكن معه استخراج لبن أو وصوله إلى الجوف ، (وقد بينا في مسائل الخلاف كيفية وصول اللبن إلى الجوف)^(٤) ، وطريق استمراره عليه عند المعاينة له وهو من خفيّ الفقه فلينظر هنالك .

وأما الفصل الثاني :

الذي ذكر مالك ، وهو رضاعة الكبير ، والأصل فيه حديث أبي حذيفة وما جرى فيه لسهولة حسب ما سرده مالك ولقد استوفاه^(٥) مالك رضي الله عنه ، وتحفى به

= ٢١/٢ ، وأبو داود ٥٥١/٢ - ٥٥٢ ، والنسائي ١٠٠/٦ ، وابن ماجه ٦٢٥/١ ، والبيهقي في السنن ٤٥٤/٧٠ ، والترمذي ٤٥٦/٣ ، وشرح السنة ٨٠/٩ كلهم من طريق مالك ، وقال الترمذي : وبهذا كانت عائشة تفتي وبعض أزواج النبي ﷺ ، وهو قول الشافعي وإسحاق . . .

وقال أحمد : إن ذهب ذاهب إلى قول عائشة في خمس رضعات فهو مذهب قوي .

(١) ما ذهب إليه الشارح هو الذي رجحه الحافظ فقال قول عائشة . . . وهن مما يقرأ لا ينهض للاحتجاج على الأصح في قولی الأصوليين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآناً ولا ذكر الراوي أنه خبر ليقبل قوله فيه . فتح الباري ١٤٧/٩ ، وانظر المتقى ١٥٦/٤ ، شرح النووي على مسلم ٢٩/١٠ .

(٢) قال الزيلعي : أخرجه ابن حبان في صحيحه حديثاً واحداً من رواية مُحَمَّدِ بْنِ دِينَارٍ ثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصْتَانِ وَلَا الْأَمْلَاجَةُ وَلَا الْأَمْلَاجَتَانِ » . . . ثم قال : ولا ينكر سماع ابن الزبير لهذا من النبي ﷺ ، وقد سمعه من أبيه وخالته . نصب الرأية ٢١٧/٣ .

(٣) في (ك) و (م) لا أثر له .

(٤) زيادة من (ك) و (م) .

(٥) مَالِكٌ عَنْ أَبِي شِهَابٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَضَاعَةِ الْكَبِيرِ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ بْنَ عُتْبَةَ بْنَ رَيْعَةَ ، =

تحقيقاً^(١) اقتضى الجمع بين السؤال والانفصال، وبين أن هذا الخبر لما وقع وعلمه الصحابة وتحصل لأزواج النبي ﷺ، وقع الاختلاف فيه بينهم فرأت عائشة، رضوان الله عليها، أن تعديه إلى غير سهلة، ورأى صاحباتها أن يكون مقصوراً عليها^(٢)، وهو الصحيح، لأجل أن النبي ﷺ، لم يأذن فيه لغير سهلة ولا فعله أحد حياة النبي ﷺ، كلها وبعدها مع ميسر الحاجة من الناس كلهم إلى ذلك، ولو كان عاماً لبادر إليه الكل، فوجب التعويل على إطلاق القرآن قوله ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾^(٣) ثم قال ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾^(٤) الآية، تبين زمانه في حال الطفل ومدته في حال الاستمرار، وركب العلماء عليه فروعاً كثيرة أمهاتها ثلاث^(٥) :

الفرع الأول : إذا استمر الطفل على الرضاع بعد الحولين ولم ينقطع ارتضاعه ثلاثة

وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَكَانَ تَبَنَّى سَالِمًا، الَّذِي كَانَ يُقَالُ لَهُ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ... فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَا أَنْزَلَ فَقَالَ: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ، وَهِيَ أَمْرَأَةٌ أَبِي حُدَيْفَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا فَضْلٌ.. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمَ بِلَبَنَيْهَا وَكَانَتْ تَرَاهُ أَبْنَاءَ مِنَ الرُّضَاعَةِ.. الموطأ ٢/٦٠٥-٦٠٦.

قال ابن عبد البر: هذا حديث يدخل في المسند، أي الموصول، للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه، ﷺ، للقاءه سهلة بنت سهيل. وقد وصله جماعة منهم معمر وعقيل ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بمعناه، ورواه عثمان بن عمر وعبد الرزاق، كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة. نقلاً عن شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٢٤٣، ورواه مسلم في الرضاع باب رضاعة الكبير بعدة روايات ٢/١٠٧٦-١٠٧٨، والنسائي ٦/١٠٥-١٠٦، وابن ماجه ١/٦٢٦، والبيهقي ٧/٤٥٩، وأحمد أنظر الفتح الرباني ١٦/١٨٤ كلهم من طريق آبن شهاب قال: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ تَقُولُ: فَذَكَرَهُ.

(١) في (ك) و (ص) وجعل فيه تحقيقاً. ولعله هو الصواب.

(٢) قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: أُمِّي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ يَتْلِكَ الرُّضَاعَةَ وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا نَرَى ذَلِكَ إِلَّا رِخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِسَالِمٍ خَاصَّةً... مسلم كتاب الرضاع باب رضاعة الكبير ٢/١٠٧٨.

(٣) سورة النساء آية ٢٣.

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٣.

(٥) في (ك) و (م) (ص) ثلاثة.

أعوام وأربعة وخمسة هل يتعلق حكم التحريم به مدى الاستمرار أو ينقطع عند انقضاء المدة^(١) ؟ اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً .

الثاني : إذا استغنى عن اللبن قبل تمام المدة ثم عاد إليه^(٢) .

الثالث : إذا استغنى بعد تمام المدة ثم عاد إليه في حرارة ذلك^(٣) في المدة اليسيرة ، وهذه تفاصيل / فروع لكل قول فيها متعلق ولكل قوم فيها شبهة من الحجة (غير)^(٤) أنا نعطيكم في ذلك أصليين إليهما يعود كل خلاف وإليهما ينتهي كل نظر معتمدهما قول الله تعالى : ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ فقال قوم : لما ذكر الحولين لم يجز أن يقضي عليهما بزيادة لحظة فكيف بزيادة أيام يسيرة فكيف بزيادة شهر ؟؟ ورام قوم أن ما كان من الزيادة اليسيرة فهي في حكم التبع للأصل الممهد . وقال المحققون : إذا حددت الشريعة عدداً أو مدة لم يجز لأحد أن يزيد فيها واحداً ولا زماناً . وقال بعضهم : لما قال : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ علم أن هذا التحديد ليس بمحتوم ، ولأن كل ما يحكم به الشارع احتمالاً يتعلق بإرادة المكلف وعلى هذه النكته عوّل علماؤنا في الزيادة^(٥) . وقال المحققون من أصحاب

(١) قال زفر : ما دام يجتزي باللبن ولم يفطم فهو رضاع ، وإن أتى عليه ثلاث سنين . أحكام القرآن للكلية الهراسي ٢٧٧/١ ، والجصاص ٤١١/١ ، وشرح السنة ٨٥/٩ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٢٠٣/١ ، فتح الباري ١٤٦/٩ .

وقال أبو حنيفة ، ما كان من رضاع في الحولين وبعدهما بستة أشهر وقد فطم أو لم يفطم فهو يحرم وبعده ذلك لا يحرم . أحكام القرآن للجصاص ٤١١/١ . فتح القدير ٥/٣ . فتح الباري ١٤٦/٩ . وقال ابن قدامة : قول أبي حنيفة مخالف لظاهر الكتاب . المغني ١٧٨/٨ .

(٢) قال الاوزاعي : إذا فطم (الطفل) لسنة واستمر فطمه فليس بعده رضاع ، الأحكام للكلية الهراسي ٢٧٧/١ ، وأحكام القرآن للجصاص ٤١١/١ ، فتح الباري ١٤٦/٩ .

(٣) كذا في جميع النسخ ولم يتضح لي معنى العبارة .

(٤) ليست في (م) وهي في بقية النسخ .

(٥) هذا مذهب مالك : قال الباجي عن ابن الماجشون : الزيادة على الحولين بقدر الزيادة على الشهور ونقصانها ونحوه ، وقال سحنون : وروي عن مالك الزيادة اليسيرة على الحولين في حكم الحولين . وجه القول الأول قول الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ فوجه الدليل منها أنه تعالى جعل الحولين تمام الرضاعة ؛ فدل على أن ما زاد عليها ليس بمدة الرضاعة لأن الرضاعة تمت قبلها . ووجه الرواية الثانية أن ما زاد على الحولين في حكم الحولين . المنتقى ١٥٢/٤ بداية المجتهد ٣٧/٢ .

الشافعي : إنما وقع شرط الإرادة في الانتهاء إلى المدة والنقصان منها ، فأما في الزيادة عليها فلا^(١) .

والجواب : إنا نقول إن شرط الإرادة وقع مطلقاً فتخصيصه ببعض محتملاته يفتقر إلى بعض وإلى دليل ، فأما إذا فطم قبل تمام الحولين فلا إشكال في أنه إذا استغنى وبعد لا يلحق الارتضاع الثاني بالأول في حكم التحريم وإن كانت المدة قائمة لفقه صحيح ؛ وذلك أن المدة لم تضرب لعينها وإنما ضربت ليجري الرضاع فيها ، وعلمت الإرادة كما اتفقنا عليه قبل الحولين ، فإذا قطعت بالإرادة ووقع الاستغناء عنها لم يكن لصورة المدة اعتبار ، وركب علماؤنا على هذا مسألتين :

إحدهما :

إذا حلب لبن ميتة ، وهي مسألة معضلة ، قال جماعة من العلماء : لا يحرم لبن الميتة لأن الإرضاع فرع الوطء ووطء الميتة لا يوجب حلاً ولا تحريماً فالرضاع بذلك أولى^(٢) . وعوّل علماؤنا على أن اللبن في الميتة مختزن قد تولد في وقت كانت حرمة الأصل فيه باقية فلا فرق بين أن يكون في ثديها أو في كونه في كوز منفصل عنها^(٣) ، وهي قد ماتت وليس بينهما فرق عند الإنصاف إلا أن الثدي وعاء نجس وليست نجاسته اللبن مما يرفع انتشار الحرمة به اتفاقاً وهذا منتهى الكلام .

وأما مزج اللبن بمائع أو جامد حتى استهلك وهي

(١) انظر الروضة للنووي ٧/٩ ، تكملة المجموع ٢١٢/١٨ ، أحكام القرآن للسيا الهراسي ٢٧٧/١ ، والاشراف لابن المنذر ص ١١٢ وهو أيضاً مذهب أحمد ، أنظر الإفصاح لابن هبيرة ١٧٨/٢ ، المغني ١٧٨/٨ .

(٢) هذا مذهب الشافعي . انظر تكملة المجموع ٢٢١/١٦ ، والاشراف ص ١١٦ - ١١٧ . ورجح خلاف مذهب الشافعي ؛ فقد قال : واختلفوا إن حلب من ثديها بعد الموت فاسقيه صبيّاً ففي قول أبي ثور وأصحاب الرأي : هو الرضاع يقع به التحريم ، وذلك أن الشيء الذي يقع به التحريم اللبن ، وبه قال الاوزاعي وابن القاسم ، صاحب مالك . وقال الشافعي : لا يجعل لما حلب بعد الموت حكماً ، قال : لأنه لا يكون للميت فعل . قال أبو بكر : القول الأول أصح لأن المعنى الذي يقع به التحريم اللبن ، واللبن قائم في حياتها وبعد وفاتها وليس الذي يقع به التحريم الميتة إنما هو اللبن وانظر فقه أبي ثور ص ٤٩٥ .

(٣) انظر المنتقى ١٥٠/٤ ، مواهب الجليل ١٧٨/٤ .

المسألة الثانية :

فقد اختلف العلماء أيضاً في ذلك اختلافاً كثيراً^(١) واختلف علماءنا كاختلافهم ، والحق أحق أن يتبع ، فلا شك في انتشار الحرمة به لأنه من جملة الغذاء الذي أنبت اللحم وأنشز العظم ، والدليل على صحة ذلك أن التطيب في جميع الأجزاء المهيئة للدواء يحصل من الواحد رطلاً ومن الآخر درهماً ويكون له^(٢) حظ في استجلاب الصحة حساً ، فكذاك ينشر اللبن المستهلك الحرمة حكماً^(٣) .

حديث . . رَوَتْ جدامة بنت^(٤) وهب الأسدية حديث الغيلة . نقلت من خط أبي زكريا محمد بن العباس بن حيوية^(٥) اللغوي ببغداد ، وقرأته بعد ذلك على أبي الحسن المبارك بن عبد الجبار^(٦) . قلت : أخبرك أبو إسحاق إبراهيم^(٧) بن عمر الحنبلي الفقيه

(١) قال ابن رشد : اختلفوا في ذلك فقال ابن القاسم : إذا استهلك اللبن في ماء أو غيره ثم سقيه الطفل لم تقع الحرمة ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه . وقال الشافعي وابن حبيب ومطرف وابن الماجشون ، من أصحاب مالك : تقع به الحرمة بمنزلة ما لو انفرد اللبن أو كان مختلطاً لم تذهب عنه . بداية المجتهد ٣٨/٢ . وانظر الأشراف ص ١١٦ ، وتكملة المجموع ٢٢١/١٨ ، فقد قال : حَكِي عَنِ الْمُزْنِيِّ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كَانَ اللَّبْنُ غَالِباً حَرَّمَ وَإِنْ كَانَ مَغْلُوباً لَمْ يَحْرُمْ . وانظر فتح القدير لابن الهمام ١٢/٣ ، الإفصاح ١٧٩/٢ - ١٨٠ .

(٢) في (ك) و(م) لكل .

(٣) ما رجحه الشارح هو مذهب مطرف وابن الماجشون . . كما نقل الباجي ، فقد قال : روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون : يحرم إذا كان الطعام أو الشراب الغالب . . وروى القاضي أبو محمد هذه الرواية فقال : يحرم وإن كان اللبن مستهلكاً . . المتقى ١٥٣/٤ .

(٤) جدامة بنت وهب الأسدية الخزيمية هاجرت مع قومها . . روت عن عائشة ولها حديث صحيح في الموطأ ، لقد هممت أن أنهي عن الغيلة . تجريد أسماء الصحابة ٢٥٤/٢ ، الإصابة ٢٥٩/٤ .

(٥) هو محمد بن العباس بن زكريا ، المعروف بابن حيوية ، سمع من أبي القاسم البغوي وأبي بكر بن أبي داود ويحيى بن محمد بن صاعد وغيرهم ، قال الخطيب : حدثنا عنه أبو بكر اليرقاني ومحمد بن أبي الفوارس والحسن بن محمد الخلال والأزهري . . ولد سنة ٢٩٥ ومات سنة ٣٨٢ . تاريخ بغداد ١٢١/٣ ، والأنساب ٣٣٥/٤ .

(٦) تقدم .

(٧) إبراهيم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، أبو إسحاق ، المعروف بالبرمكي ، قال الخطيب : كتبنا عنه وكان صدوقاً ديناً فقيهاً على مذهب أحمد بن حنبل . ولد سنة ٣٢٩ - ٤٤٥ . تاريخ بغداد ١٣٩/٦ ، الأنساب للسمعاني ١٨٠/٢ - ١٨١ ، نفخ الطيب ٥٦١/٢ ، طبقات الحنابلة ١٩٠/٢ .

الزاهد وعلي بن عمر الحربي^(١) ، قال أبو العباس أحمد^(٢) بن زكريا المذكور قال : سألت أبا عمر الزاهد^(٣) عن جدامة بنت وهب التي تروي حديث الغيلة فقال : هي جدامة ، بضم الجيم وتشديد الدال المهملة^(٤) . وهي في اللغة اسم لطرف السعفة^(٥) التي في النخل ، وقول النبي ، ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ »^(٦) .

ذكر علماؤنا في ذلك أنه دليل على جواز حكم النبي ، ﷺ ، بالاجتهاد^(٧) دلالة لأنه

(١) علي بن عمر بن محمد بن الحسن ، أبو الحسن الحربي ، المعروف بابن القزويني . قال الخطيب : كتبنا عنه ، وكان أحد الزهاد المذكورين من عباد الله الصالحين ، يقرأ القرآن ويروي الحديث ولا يخرج من بيته إلا للصلاة ، وكان وافر العقل صحيح الرأي . ولد سنة ٢٦٠ هـ - ٤٤٢ هـ ، تاريخ بغداد ٤٣/١٢ ، البداية والنهاية ١٢/٦٧ .

(٢) الذي يظهر لي أن قوله : أبو العباس أحمد بن زكريا غلط بدليل قوله المذكور والذي ذكر هو محمد بن العباس .

(٣) هو غلام ثعلب تقدم .

(٤) قال النووي : ذكر مسلم اختلاف الرواة فيها هل هي بالدال المهملة أم بالذال ، المعجمة قال : والصحيح أنها بالذال ، يعني المهملة ، وهكذا قال جمهور العلماء : إن الصحيح أنها بالمهملة والجيم مضمومة بلا خلاف ، وبعد ذكر الاختلاف في اسمها ونسبتها قال : والمختار أنها جدامة بنت وهب الأسدية ، أخت عائشة بن محسن المشهور الأسدي وتكون أخته من أمه . . شرح النووي على مسلم ١٥/١٠ - ١٦ ، وقال الباجي : هكذا وقع عندي ، في رواية يحيى بن يحيى ، بالذال غير معجمة ، وقال أبو ذر : حين سماعي منه موطأ أبي مصعب . هي بالذال المعجمة ، ولكن روايتي جدامة بالذال غير معجمة . المنتقى ١٥٥/٤ .

(٥) انظر لسان العرب ١٢/٨٦ .

(٦) الموطأ ٢/٦٠٧ - ٦٠٨ ، ومسلم في الرضاع باب جامع ما جاء في الرضاعة ٢/١٠٦٦ ، وأبو داود ٢١١/٤ - ٢١٢ ، والترمذي رقم ٢٠٧٧ ، والنسائي ١٠٦/٦ - ١٠٧ ، وابن ماجه ١/٦٤٨ ، وشرح السنة ١٠٨/٥ كلهم عن عائشة عن جدامة بنت وهب الأسدية .

(٧) قال أبو الوليد قوله : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ » يدل على أنه كان يقضي ويأمر وينهى بما يؤدي إليه اجتهاده دون أن ينزل عليه شيء ، ولذلك هم أن ينهى عن الغيلة لما خاف من فساد أجساد أمته وضعف قوتهم من أجلها ، حتى ذكر أن فارس والروم تفعل ذلك فلا يضر أولادهم ذلك يحتمل أن يريد ، ﷺ ، أنه لا يريد أن يضر ضرراً عاماً وإنما يضر في النادر ، فلذلك لم ينه عنه ولم يحرمه رفقاً بالناس لما في ذلك من المشقة على من له زوجة واحدة فيمتنع من وطئها مدة فتلقه بذلك المشقة ، وهذه مشقة عامة ، فكانت مراعاتها أرفق بأمته من المشقة الخاصة التي لا تلحق إلا اليسير من الأطفال . المنتقى ٤/١٥٦ . وقال القرطبي فيه : أنه ﷺ يحكم باجتهاده وفيه خلاف بين الأصوليين . ووجه اجتهاده فيه أنه لما علم برأي أو استفاضة أنه لا يضر فارس والروم قاس العرب عليهم للاشتراك في الحقيقة . شرح الأبي على مسلم ٦٧/٤ - ٦٨ .

لو كان وحياً لم يرده عنه إلا ما يرد نسخاً ، ولكن الحكمة في ذلك والنكته فيه أمر يجب أن تحصلوه وهو أن النبي ، ﷺ ، قد كان استقر عنده من الشريعة بالوحي المنزل أن الضرر والمضارة حرام ، ورأى ، لجري العادة ، أن الماء ربما / أغال اللبن فأضعف الطفل فأراد أن ينهى عنه بعموم تحريم الضرر ، ثم ذكر أن الحال في ذلك منقسمة ؛ فمنها ما يضرّ ومنها ما لا يضرّ فأمسك عن ذلك إبقاء لتحليل الوطء على أصله . أما إنه حق للزوج فإن شاء أن يستوفيه لم يسقط حقه الواجب بالشك في ضرر الولد ، وإن أراد أن يسقط حقه فقد أخذ لولده بالأحوط لم يكن للمرأة كلام في ذلك لأن الزوج يفضلها بالقوامية التي جعلها الله عز وجل عليه في قوله : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (١) . الآية .

= وقال النووي : فيه الاجتهاد لرسول الله ، ﷺ ، وبه قال جمهور أهل الأصول وقيل : لا يجوز لتمكنه من الوحي والصواب الأول . شرح النووي على مسلم ١٦/١٠ - ١٧ .
(١) سورة النساء آية ٣٤ .

كتاب البيوع

قال القاضي الزنجاني^(١) بيت المقدس: البيع والنكاح عقدان يتعلق بهما قوام عالم الإنس وذلك أن الله تعالى خلق آدمي محتاجاً للغذاء^(٢) مشتهياً للنساء وخلق له ما في الأرض جميعاً كما أخبر في صادق كتابه ولم يتركه سدىً يتصرف في اقتضاء شهواته ويستمتع بنفسه في اختياره كما فعل بالبهائم لأنه فضله عليها بالعقل الذي جعله لأجله خليفة في الأرض. ويتعارض الشهوات والعقل تعين أن يكون هنالك قانون يفصل به وجه المنازعة بين الأمرين فتسترسل الشهوة بحكم الجبلة ويقيدها القانون بحكم الشريعة. وجعل لكل واحد من المكلفين اختصاصاً يقال له [الملك]^(٣) بما يتهيأ به النفع وجعل له شيئين أحدهما يشته ابتداءً وهو الاصطياد والاحتشاش والاحتطاب والاقطاع على اختلاف وتفصيل. والثاني نقله من يد إلى يد وهو على وجهين: أحدهما: بغير عوض وهو الهبة. والثاني: بعوض وهو البيع وما في معناه، وهذا باب به وله شروط كثيرة ومفسداته أكثر لما قضى الله من أن يكون الفساد أكثر من الصلاح، فالشر أضعاف الخير ولذلك تمتلئ النار بأهلها وتبقى الجنة خالية حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر^(٤) وتحصره^(٥) شروط ثلاثة: أحدها: أهلية المتعاقدين وهو أن

(١) ذكر في العواصم من القواصم ٣٥/٢ أنه لقيه بالمسجد الأقصى كما ذكره في المسالك ل ٢٢ وذكره أيضاً ابن فرحون في الديباج ٢٥٣/٢ والقاضي عياض في الغنية ص ٦٧ والضبي في بغية الملتمس ص ٩٣ وابن النديم في الفهرس ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) في ك وم إلى .

(٣) ليست في ك .

(٤) ورد ذلك من حديث أنس المتفق عليه قال فيه رسول الله ﷺ (لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض وتقول قط قط بعزتك وكرمك ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة) لفظ مسلم أنظر صحيح مسلم ٢١٨٨/٤ البخاري ١٦٨/٨ شرح السنة ٢٥٥/١٥ - ٢٥٦ .

(٥) في ك وم تحصر بدون هاء .

يكون كل واحدٍ منهما عاقلاً بالغاً على اختلافٍ وتفصيل لم يتقدم عليه حجر باتفاق ولا أدركه سفه في ماله باختلاف. ثانيها: أهلية المعقود عليه لمورد العقد وذلك بأن يكون متمولاً متملكاً عرياً عن حق الله فيه بأمر أو نهى وعن حق لأدمي غير الذي يباشر العقد. ثالثها: انتظام العقد بائتلاف الإيجاب والقبول فيه مطردين. فأما شرط^(١) العقل فلأن المجنون ليس له قول حساً ولا شريعاً باتفاق من العلماء، وأما شرط^(٢) البلوغ فلأن الصبي لا يصح له التصرف بنفسه لنقصان عقله وقلة بصيرته حتى يبلغ حد المعرفة ويتوجه عليه خطاب التكليف. أما إن العلماء اختلفوا في صحة عقده إذا أذن له وليه فقال مالك^(٣) وأبو حنيفة^(٤): يجوز ذلك ويترتب على عقده بعد الإذن أحكام العقد الصحيح. وقال الشافعي: قوله لغو حتى يبلغ^(٥). والصحيح ما ذهبنا إليه بدليل قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾^(٦) الآية فأذن في ابتلائهم قبل البلوغ ولا يختبرون إلا بالأذن لهم في التصرف وهذا ظاهر بين. وأما نفي الحجر عنه فلأنه إذا كان محجوراً عن ماله لعله صغره أو قلة نظره (حتى)^(٧) كان قوله معدوماً في حق نفسه. فأما لو لم يكن حجراً لكان شأنه السفه والتبذير فاختلف فيه العلماء على قولين: منهم من رد فعله ومنهم من جوزه وهو المشهور من مذهبنا والصحيح في الدين لوجهين: أحدهما: أنه محمول على أصل تصرفه في الإمضاء حتى يرد دليل الرد. والثاني: أننا لو ردنا أفعاله لكان في ذلك / ضرر على من عامله فلحق المضره به في تلف ماله أولى من إتلاف مال غيره في صيانة ماله^(٨). وأما أهلية المعقود عليه فلا بد أن يكون ما لا تميل إليه الطباع وتتعلق به الأطماع ولا بد أن يكون طيباً وهو كل ما أذن الشرع في اكتسابه، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرِّسَالُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾^(٩) وذلك معناه في أحد الأقوال ومن حقه أن يكون خالياً عن حق يتعلق بغير

(١) في ك اشتراط .

(٢) في م اشتراطنا .

(٣) أنظر مواهب الجليل على مختصر خليل ٥٩/٥ تبين المسالك ٢٧٣/٣ والجامع لأحكام القرآن ٣٤/٥ .

(٤) اللباب في شرح الكتاب ٦٦/٢ .

(٥) أنظر المجموع للنووي ١٥٨/٩ .

(٦) سورة النساء آية (٦) .

(٧) ليست في ك ولا م .

(٨) أنظر أحكام القرآن للشارح ٣٢٢/٢ تفسير القرطبي ٣٦/٥ .

(٩) سورة المؤمنون آية (٥١) .

العاقدة فيه لما في ذلك من التناقض فإننا لو جوزنا البيع لوجب أن يحكم للمشتري في القبض والسلطة على التصرف وفي ذلك إبطال للحق الثابت في العين المبيعة قبل البيع . وأما انتظام العقد واطراده باتصال الإيجاب والقبول فهو أصل العقد ومعناه لكن اختلف^(١) العلماء إذا لم يتصل القبول بالإيجاب وتأخر عنه فمنهم من قال يبطل لأن اتصالهما عبادة وهو الشافعي^(٢) ومنهم من قال لا يبطل بالتأخير اليسير واختلفوا في التأخير الكثير وحدّ الكثرة فيه والذي يقتضيه الدليل جواز تأخير الإيجاب عن القبول - ما تأخر عنه لا يقطع طول المدة عن أن يكون قبولاً له كما لا يمتنع أن يكون جواب الكلام بعد المدة الطويلة جواباً له - لكنه يعترض ههنا أمران : أحدهما في النكاح والثاني في البيع . فأما الذي يعترض بالنكاح بتأخير القبول عن الإيجاب فهو إيقاف الفرج على الحل والحرمة والفروج لا تحمل ذلك ولذلك لم يدخله شرط الخيار فلا ينبغي أن يتأخر القبول عن الإيجاب فيه لحظة والعجب من علمائنا أن قالوا يجوز أن يتأخر القبول عن الإيجاب ثلاثة أيام وهو ما بين مصر والقلزم ولا يجوز فيه اشتراط الخيار ساعة من نهار . وأما البيع فلا نبالي فيه عن طول المدى إلا ما يتطرق في أثناء ذلك إلى السلعة من فساد يلحق عينها أو حط يدرك ثمنها وللناس غرض في قدر أموالهم كما لهم غرض في أعيانها^(٣) .

تأصيل : اختلفت آراء^(٤) الناس في أصول البيوع وأدارها المتكلمون على أربعة أحاديث وأدارها الفقهاء على أربعة وزاد مالك فيها أصليين وقد أفضنا ذلك حيث جمعنا مسائل الفروع وحيث نظرنا في شرح الحديث ونحن الآن نبني الكلام في هذا القبس على معنى يوافق غرض مالك في الموطأ خاصة ونفرع على قالب^(٥) قوله فيه فنقول : الأصول ستة : أربعة من الحديث واثنان من المعنى .

الأول : حديث الربا قال النبي ﷺ : (لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عيناً بعين يداً بيد)^(٥) وهذا

(١) في م زيادة ذلك .

(٢) أنظر المجموع ١٦٣/٩ ، والروضة ٣٣٦/٣ المغني ٤٨١/٣ .

(٣) أنظر المذهب في التفريع لابن الجلاب ١٧١/٢ - ١٧٢ .

(٤) آراء ليست في بقية النسخ .

(٥) يقال البليغ من الرجال قد رد قالب الكلام وقد طبق المفصل ووضع الهناء مواضع النقب . لسان العرب

٦٨٩/١ .

(٦) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ١٢١٠/٣ وأبو داود ٦٤٣/٣ - ٦٤٤ =

لفظ الحديث في الدرس وقد شرحناه باختلاف ألفاظه في شرح الحديث .

الثاني : قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين فقال النبي ﷺ :
(من أسلف فليسلف في كيلٍ معلومٍ ووزن معلومٍ إلى أجلٍ معلومٍ) (١) .

الثالث : روى ابن عمرو زيد بن ثابت عن النبي ﷺ في بيع الثمار . أما ابن عمر فقال :
نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها (٢) فذكره في الدرجة الثانية ، ورواه زيد بن
ثابت في درجته الأولى فقال : قال النبي ﷺ : (لا تباعوا الثمار حتى يبدو صلاحها) وزاد
عنه ﷺ فيمن علة المنع / فقال : (أرايت إن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه) لكنه
عقب علينا بما غير الدليل واتعب في التأويل فقال كالمشورة (٣) لهم فجعل ذلك زيد في
ظاهر الحديث رأياً عرضه لا نهياً حرماً (٤) وسيأتي تحقيق ذلك في موضعه إن شاء الله .

الرابع : حديث ابن عمر (٥) وابن عباس : من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه . زاد
ابن عباس : وأحسب كل شيء (٦) مثله . وكان بعض الأصوليين قد عدَّ في جملة الأحاديث

= والترمذي في البيوع رقم ١٢٤٠ والنسائي في البيوع ٢٧٤/٧ - ٢٧٥ وابن ماجه رقم ٢٢٥٤ في التجارات
والبخاري في شرح السنة ٥٦/٨ من حديث عبادة بن الصامت .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب السلم باب السلم في وزن معلوم ١١١/٣ ومسلم في المساقاة باب السلم
(١٦٠٤) والبخاري في شرح السنة ١٧٣/٨ من حديث ابن عباس .

(٢) متفق عليه البخاري في البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ١٠٠/٣ ومسلم في البيوع باب النهي
عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها (١٥٣٤) والموطأ ٦١٨/٢ وشرح السنة ٩٣/٨ من حديث ابن عمر .

(٣) بضم الشين وسكون الواو وسكون الشين وفتح الواو لغتان فعلى الأول هي فعولة وعلى الثاني مفعلة قال الحافظ
وزعم الحريري أن الإسكان من لحن العامة وليس كذلك فقد أثبتها الجامع والصحيح والمحكم وغيرهم . فتح
الباري ٣٩٥/٤ .

(٤) هذا الحديث أخرجه البخاري تعليقاً في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها . قال وقال عن أبي الزناد كان
عروة بن الزبير يحدث عن ابن أبي حنيفة الأنصاري من بني حارثة أنه حدثه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال
كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار فإذا خبر الناس وحضر تقاضيههم قال المبتاع إنه أصاب الثمر
الذمان أصابه مرض . . . فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عنده الخصومة في ذلك (لأما لا فلا تتبايعوا حتى
يبدو صلاح الثمر كالمشورة) يشير بها لكثرة خصومتهم - البخاري ١٠٠/٣ ورواه أبو داود في سننه ٦٦٨/٣
ومالك في الموطأ ٦١٩/٢ .

(٥) حديث ابن عمر متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب الكيل على البائع والمعتطي ٨٨/٣ ومسلم في البيوع
باب بطلان بيع المبيع قبل القبض (١٥٢٦) ومالك في الموطأ ٦٤٠/٢ والبخاري في شرح السنة ١٠٦/٨ .

(٦) متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبع ما ليس عندك ٨٩/٣ - ٩٠ ومسلم في

الأربعة أن النبي ﷺ [نهى عن بيع ^(١) الغرر] ومعنى هذا الحديث صحيح ولفظه ليس في الصحيح لكن ورد في الصحيح طرف من معناه وهو أن النبي ﷺ (نهى عن اللماس ^(٢)) والنباذ) وأما المعنى فإن مالكا زاد في الأصول مراعاة الشبهة وهي التي يسميها أصحابنا الذرائع ^(٣) وهو الأصل الخامس .

والثاني وهو السادس : المصلحة ^(٤) وهو في كل معنى قام به قانون الشريعة وحصلت به المنفعة العامة في الخليفة ولم يساعده على هذين الأصلين أحد من العلماء وهو في القول بهما أقوم قليلاً وأهدى سبيلاً وقد بينا وجوب القول بهما والعمل بمقتضاهما في أصول الفقه ومسائل الخلاف . فأما حديث الربا فهو أصل متفق عليه بين الأمة وقد اتفقوا فيه على أربعة أقوال : فقال ابن الماجشون ^(٥) : يجري الربا في كل ^(٦) مال . وقال الشافعي : يجري الربا في كل مطعوم ^(٧) . وقال أبو حنيفة : يجري الربا في كل مكيل وموزون ^(٨) . وقال مالك :

= البيوع باب بطلان بيع المبيع قبل القبض (١٥٢٥) وشرح السنة ١٠٧/٨ وفيه قال ابن عباس وأحسب كل شيء مثله .

(١) لعل الشيخ يشير إلى ما روى أبو داود في سننه قال حدثنا محمد بن عيسى حدثنا هشيم أخبرنا صالح بن عامر قال أبو داود كذا قال محمد حدثنا شيخ من بني تميم قال خطبنا علي بن أبي طالب أو قال قال علي قال ابن عيسى هكذا حدثنا هشيم قال سيأتي على الناس زمان معضوض يعرض الموسر على ما في يديه ولم يور بذلك قال تعالى : ﴿ ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ . . ونهى عن بيع المضطر وبيع الغرر وبيع الثمرة قبل أن تدرك . أبو داود ٦٧٦/٣ - ٦٧٧ وأحمد في مسنده رقم ٩٣٧ والبخاري في شرح السنة ١٣٢/٨ .

والحديث ضعيف كما قال الشارح لأن فيه مجهولاً وقد ضعفه البخاري في شرح السنة ١٣٢/٨ .
(٢) متفق عليه البخاري في كتاب اللباس باب اشتغال الصماء ١٩٠/٧ - ١٩١ ومسلم ١٥١٢ في البيوع باب إبطال بيع الملامسة والمنازعة والبخاري في شرح السنة ١٣٤/٨ من حديث أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله ﷺ عن لبستين وعن بيعتين نهى عن الملامسة والمنازعة في البيع . . . قلت ولم أجده الحديث باللفظ الذي ساقه به الشارح .

(٣) أنظر شرح التنقيح للقرافي ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٤) أنظر شرح التنقيح للقرافي ص ٤٤٦ .

(٥) هـ عبد الملك بن الماجشون أبو مروان المدني الفقيه مفتي أهل المدينة صدوق له أغلاط في الحديث من التاسعة وكان رفيق الشافعي مات سنة ثلاث عشرة ومائتين . التقريب ٣٦٤/١ الديباج لابن فرحون ٦/٢ المدارك ٣٦٠/٢ - ٣٦٥ وفيات الأعيان ٣٤٠/٢ - ٣٤١ .

(٦) أنظر الهداية في تخريج أحاديث البداية ١٨٤/٧ .

(٧) قال النووي في الجديد العلة فيها أنها مطعومة . المجموع ٣٩٥/٩ .

(٨) اللباب في شرح الكتاب ٣٧/٢ الهداية في تخريج أحاديث البداية ١٨٣/٧ .

يجري الربا في كل مقتات^(١) على تفصيل بيّناه في المسائل ولم يقل أحد من الأمة أن الربا يقتصر على هذه الأعيان الستة لا من الصحابة فمن دونهم بل كانوا يتخوفون من الربا ويتأسفون على أن البيان فيه لم يقع فيه بالجلاء وقد كان عمر بن الخطاب يقول على منبره: « إن رسول الله ﷺ توفي ولم يبين لنا أبواباً من الربا فذرنا الربا والريبة^(٢) ». وهذه هي الشبهة التي أثبتها مالك وتفطن لها دون سائر الفقهاء وسئل سعد بن أبي وقاص عن البيضا^(٣) بالسُّلْتِ^(٤) في تخصيص النبي ﷺ لهذه الأعيان الستة ما ضلت فيه المبتدعة^(٥) وخفي على

(١) أنظر الهداية في تخريج أحاديث البداية ١٨٣/٧ - ١٨٤ تبيين المسالك ٣٢٢/٣ .

(٢) رواه ابن ماجه من حديث ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن مسيب عن عمر . ابن ماجه ٧٦٤/٢ والحديث قال فيه البوصيري إسناده صحيح ورجاله ثقات مصباح الزجاجة ٣٥/٣ وانظر صحيح ابن ماجه ٢٨/٢ للشيخ ناصر وكذا حاشية السندي ٣٩/٢ .

(٣) في ك وم وج .

(٤) فقال لا تجوز لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الرطب بالتمر وكانت الحكمة .

(٥) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ ٢/٦٢٤ وأبو داود رقم ٣٣٥٩ والترمذي ١٢٢٥ وقال حسن صحيح والنسائي ٢٦٨/٧ - ٢٦٩ وابن ماجه ٢٢٦٤ والبغوي في شرح السنة ٧٨/٨ والشافعي في الأم ١٥/٣ والحاكم في المستدرک ٣٨/٢ - ٣٩ وقال هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح خصوصاً في حديث أهل المدينة ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبد الله بن يزيد والشيخان لم يخرجاه لما يخشاه من جهالة زيد أبي عياش ووافقه الذهبي وزيد أبو عياش نقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص وقيل أنه مولى بني مخزوم وسماه بعضهم أبا عياش وقال ابن حجر في التهذيب ٣/٤٢٣ قال الطحاوي قيل فيه أبو عياش الزرقى وهو محال لأن أبا عياش الزرقى من جلة الصحابة لم يدركه ابن يزيد وقد فرق أبو أحمد الحاكم بين زيد أبي عياش الزرقى الصحابي وبين زيد أبي عياش الزرقى التابعي . وأما البخاري فلم يذكر التابعي جملة بل قال زيد أبو عياش وهو زيد بن الصامت من صغار الصحابة وقال أبو حنيفة إنه مجهول وتعقبه الخطابي وكذا قال ابن حزم ونقل المبارك فسوري في تحفة الأحوذى عن المنذري قال كيف يكون مجهولاً وقد روى عنه ثقتان عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنيس وهما ممن احتج بهما مسلم في صحيحه وقد عرفه أئمة هذا الشأن وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريه في الرجال ونقل عن البناية للنعني عند قول صاحب الهداية وزيد بن عياش ضعيف عند النقلة هذا حديث ليس بصحيح بل هو ثقة عند النقلة ٤/١٧٧ ونقل الحافظ في التهذيب ٣/٤٢٣ أن الحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان أيضاً وأن زيدا ذكره ابن حبان في الثقات ووثقه الدارقطني وقال الخطابي في معالم السنن ٣/٧٨ قد تكلم بعض الناس في إسناده حديث سعد بن أبي وقاص وقال : زيد أبو عياش راويه ضعيف ومثل هذا الحديث أصل للشافعي لا يجوز أن يحتج به قال الشيخ يعني الخطابي ليس الأمر على ما توهمه ، وأبو عياش هذا مولى لبني زهرة معروف وقد ذكره مالك في الموطأ وهو لا يروي عن رجل متروك الحديث بوجه وهذا من شأن مالك وعادته معلوم قلت ومن خلال ما تقدم يظهر لي صحة الحديث .

(٥) الشيخ يقصد بالمبتدعة هنا الظاهرية على عادته في إطلاق هذا الوصف عليهم وهذا تجاوز منه رحمه الله =

بعض العلماء وذلك أن النبي ﷺ لو أراد إجراء الربا في كل مال لذكر مالا واحداً منها فيدل به على غيره أو ذكر من كل نوع مالا بأن يذكر من المقتات شيئاً ومن المدخر شيئاً ومن الملبوس شيئاً فأما أن يقصد كل مال ولا يذكر منه إلا أنواع المقتات فهذا ناءٍ عن الفصاحة قصي عن الحكمة ولكنه ذكر الذهب والفضة لأنهما أثمان الأموال وقيم المتلفات جعلهما الله تعالى في الأرض معياراً لمقادير الأموال المنتفع بأعيانها وهما لا يتنفع بذاتيهما. وذكر البر تنبيهاً على ما يقتات به في حال الاختيار والسعة، وذكر الشعير تنبيهاً على ما يقتات في حال الضيق والضرورة، وذكر التمر تنبيهاً على ما يقتات تحلياً وتفكهاً، وذكر الملح تنبيهاً على ما يقتات مصلحاً للقوت كالإفادة^(١) والأبازير. وجعل هذا الحكم وهو تحريم الربا مقروناً بالجنس الذي تعظم عنده الحاجة ويقوى معها الطمع كما جعل الجنس علة في تحريم النساء في الأموال كلها أو بعضها على اختلاف يأتي بيانه إن شاء الله. وأما حديث ابن عباس في السلم^(٢) فإن البيع شرعه الله تعالى معين في الحال ومضمون في الذمة لما حكم بإنزال الرزق بقدر معلوم ووضع أيدي الخلق عليه على مقدار متفاوت ولم يجعل عند كل / أحد كل ما يحتاج إليه، فقسم الحاجات على المحاويج وأحوج بعضهم إلى الأخذ من البعض ليلوهم أيهم أعمل بالقانون وأهدى إلى الطريق. وقد يحتاج أحد المتعاملين إلى ما عند الآخر ولا يحضره الثمن وقد يحتاج الآخر الثمن ولا يحضره العين المنتفع بها فأذن في التأخير فيهما ولكن بشرط العلم وتقيد الغائب بالصفات التي تحضره حتى يكون كأنه حاضر وذلك وارد في الثمار خبراً كما روينا أنفاً عام في جميع الأموال باتفاق من العلماء ما عدا الحيوان فإنهم اختلفوا فيه فقال أبو حنيفة: لا يعقد على الحيوان بصفة لتفاوت أحواله في صفاته^(٣) وخصوصاً الأدمي الذي فيه من التفاوت ما لا يحويه حصر ولذلك قال شاعرهم :

= فالظاهرة تقصر الربا على هذا الأشياء المنصوبة في الحديث يقول النووي رحمه الله أجمع المسلمون على تحريم الربا في هذه الأعيان الستة المنصوص عليها واختلفوا فيما سواها فقال داود الظاهري وسائر أهل الظاهر والشيعة . لا تحريم في الربا في غيرها وحكاها صاحب الحاوي عن طائوس ومسروق والشامي وقائدة وعثمان البتي وقال سائر العلماء لا يتوقف تحريم الربا عليها بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما وجدت فيه العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة . المجموع ٣٩٢/٩ - ٣٩٣ .

(١) في ل و م الأفاويد .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في أول كتاب السلم ١١١/٣ ومسلم ١٦٠٤ في المساقاة وشرح السنة ١٧٣/٨ من حديث ابن عباس قال قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين فقال: (من أسلف في تمر

فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم) . لفظ مسلم .

(٣) أنظر اللباب في شرح الكتاب ٤٢/٢ وشرح السنة ١٧٥/٨ .

ولم أر أمثال الرجال تفاوتوا إلى الفضل حتى عد ألف بواحد^(١) وكذلك سائر الحيوان في شراسة الخلق^(٢) وقلة الثاني وكثرة الثاني أو بعكسهما وهذا كله ضعيف. والدليل على حصر الوصف للعين في ضبطها القرآن والسنة والمعانية. أما القرآن فحديث بقرة بني إسرائيل. قال ابن عباس: لو أنهم إذ سمعوا الأمر بادروا إلى أي بقرة كانت لأجزأهم ولكنهم شددوا فشدد الله عليهم ولم يزالوا يسألون وتوصف حتى تعينت لهم^(٣). وأما السنة فقد روي في الآثار وهو حديث لا بأس به أن النبي ﷺ قال: (لعن الله المرأة تصف المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها)^(٤). وأما المعانية فقد أجمع العلماء على إدراك المعينات بالصفات وقد سمعت شيخ النخاسين^(٥) ببغداد يقول الذي يحصر الصفات معرفة الحدود والقدود والنهود^(٦) والشعور والثغور^(٧) والنحور والأطراف والاكشاف والأرداف^(٨) وما ذكره أصحاب أبي حنيفة وهم عظيم منهم لأنهم استدلوا على نفي معرفة الخلقة باستحالة معرفة الخلق والخلق هي التي تتفاوت الناس فيها ولا يقدر أحد على تحصيلها. فاما الخلق فما أقربها إن عايتها أدركتها وإن وصفتها عايتها تقول بيضاء سوداء الشعر معتدلة القد^(٩) ضربة اللحم دقيقة الأطراف دقيقة الخصر^(١٠) عظيمة العجز^(١١) أسيلة

(١) هذا البيت لم أطلع عليه .

(٢) الشرس محرقة سوء الخلق وشدّة الخلاف . ترتيب القاموس ٦٩٥/٢ .

(٣) نقله ابن كثير عن ابن جرير بإسناده قال ابن جرير حدثنا أبو كريب حدثنا هشام بن علي عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال لو أدخلوا أدنى بقرة لاكتفوا بها ولكنهم شددوا فشدد الله عليهم إسناده صحيح وقد رواه غير واحد عن ابن عباس تفسير ابن كثير ١١١/١ وانظر تفسير القرطبي ٤٤٨/١ زاد المسير ٩٨/١ المحرر الوجيز ٢٥٦/١ .

(٤) لم أجده بهذا اللفظ والذي في صحيح البخاري من حديث ابن مسعود قال ﷺ (لا تبأشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها كأنه ينظر إليها) . البخاري ٤٩/٩ في النكاح باب لا تبأشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها ونقل الحافظ في الفتح ٣٣٨/٩ عن القاسمي أن هذا الحديث أصل لمالك في سد الذرائع .

(٥) لم أطلع له على ترجمة .

(٦) النهود : يقال نهّد الثدي نهوذاً كعب ونهّدت المرأة كعب ثديها فهي ناهدة وناهدة . مختصر القاموس ص ٦٢١ .

(٧) الثغر الفم أو مقدم الأسنان / مختصر القاموس ص ٨٤ .

(٨) الردف الكفل والعجز وخصر بعضهم به عجيبة المرأة والجمع من كل ذلك أرداف والروادف الأعجاز - اللسان . ١١٤/٩ .

(٩) تقول جارية حسنة القد وهو القوام - أساس البلاغة ص ٣٥٧ .

(١٠) الخصر وسط الإنسان / ترتيب القاموس ٦٣/٢ .

(١١) العَجْزُ مثلثة مؤخر الشيء ويؤنث جمعه أعجاز ترتيب القاموس ١٦٠/٣ .

الوجه أو مدورته قنوا^(١) أو خَنَسَاءُ أو بينهما. فلبجاء^(٢) أو قرناء^(٣) أو كحلاء^(٤) أو شهلاء^(٥). فماذا بقي بعد هذه الصفات من تحصيل العلم أو كيف ينظر أحد إلى هذه الصفات مكتوبة مع النظر إلى العين المحال عليها بها.

ملحوظة : ولا يجمع بينهما بيع الثمار .

وأما حديث بيع الثمار فإن الحديث المذكور أصل في الدين وتنبية على كثير من الوجوه التي يتطرق بها الفساد إلى بياعات المسلمين وذلك أكل المال بالباطل وقد بينا حقيقة الباطل في غير ما موضع وبيننا أن من معناه ما هو المراد به هنا وهو الذي لا يفيد مقصوده وذلك أن العقد إما أن يدخل فيه (عقد)^(٦) المتعاقدين على أن يكون المال من جهة أحدهما والثلث من جهة الآخر فذلك جائز على ما يأتي في موضعه وأما أن يكون على نقل الملك والتبادل بينهما من عين إلى عين فلا يجوز على قصد أن يكون أحدهما مستفيداً مقصوده بعقده والآخر فائت المقصود كله . أما إن الشرع قد رخص في أن يستفضل أحدهما من مال الآخر ما قدر عليه من غير غش إلا بقدر الحاجة من أحدهما والاستغناء من الآخر فإذا دخل بين المتعاقدين قصد فاسد فلا بد أن يقرن به من الشريعة نهي جازم فيكون ذلك فساداً فيه على الاختلاف في وجه الفساد وحاله ومآله ويأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . فإذا ابتاع مثلاً الثمرة قبل بدو صلاحها فهي معرضة للآفات ويجري ذلك عليها كثيراً في الاعتياد، حصل صاحب الثمرة على الثمن وخسر الآخر ماله وهذا إن تراضى عليه المتعاقدان فإن الله لا يرضاه وهو معنى قوله ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾^(٧) وهو

(١) قنا الأنف ارتفاع أعلاه / ترتيب القاموس ٧٠٦/٣ .

(٢) يقال رجل مفلج الشنايا متفرجها / ترتيب القاموس ٥١٦/٣ .

(٣) القرن الروق من الحيوان وموضعه من رأسنا أو الجانب الأعلى من الرأس جمعه قرون / ترتيب القاموس ٦٠٦/٣ .

(٤) الكحلاء الشديدة سواد العين أو التي كأنها مكحولة وإن لم تكتحل / ترتيب القاموس ٢١/٤ .

(٥) الشهل محركة والشهلة بالضم أقل من الزرق في الحديقة وأحسن منه أو أن تشرب الحديقة حمرة وليست بخطوطاً كالشكلة ولكنها قلة سواد الحديقة حتى كأنه يضرب إلى الحمرة شهل كفرح وأسهل إشهللاً والنعت أشهل وشهلاء / ترتيب القاموس ٧٧٠/٢ .

(٦) كلمة عقد ليست في ك وج و م .

(٧) سورة البقرة ١٨٨ .

معنى قول النبي ﷺ (أرأيت إن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه)^(١) فإن قيل فقد قال كالمشورة لهم فلم يجعله نهياً جزماً . قلنا : قد قام الدليل من القرآن والخبر المذكور على أن النهي فيه جازم والمعنى فيه مفهوم وقول زيد بن ثابت كالمشورة لهم ظن منه وتأويل وإذا استقام في الرواية الدليل لم يقدح فيه ما يظنه الراوي من التأويل .

جواب آخر : وذلك أن قوله كالمشورة لهم يعني به كالمشورة الموبخة لا كالمشورة المخيرة^(٢) وقد مهدنا ذلك في شرح الحديث . وأما من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه فليس فيه تعليل وإنما هو شرع محض وتعبد صرف واختلف العلماء فيه على أربعة أقوال :

فمنهم من قال إنه جارٍ في كل شيء وهو الشافعي وتعلق في ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه (نهى عن بيع ما لم يقبضوا وعن ربح ما لم يضمّنوا)^(٣) وروى أنه لما ولى عتاب بن أسيد على مكة قال : (إنهم عن بيع ما لم يقبضوا وعن ربح ما لم يضمّنوا) وهذان الحديثان خرجهما الدارقطني وغيره وليس بصحيحين^(٤) ومنهم من قال يحمل كل

(١) تقدم ذلك من حديث زيد بن ثابت .

(٢) قال الداودي قول زيد بن ثابت كالمشورة يشير بها عليهم تأويل من بعض نقلة الحديث وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت فلعل ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهي كما بينه حديث ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع) قال الحافظ عقب كلام الداودي قلت وكان البخاري استشعر ذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك فأفاد حديث زيد بن ثابت سبب النهي وحديث ابن عمر التصريح بالنهي وحديث أنس بيان الغاية التي ينتهي إليها النهي . فتح الباري ٣٩٧/٤ .

(٣) أخرجه أبو داود في البيوع رقم ٣٥٠٤ والترمذي في البيوع ١٢٣٤ وقال حسن صحيح والنسائي في البيوع ٢٨٨/٧ وابن ماجه في التجارات باب النهي عن بيع ما ليس عندك صحيح سنن ابن ماجه للألباني ١٣/٢ وأحمد في المسند ٦٦٢٨ و ٦٦٧١ والبغوي في مصابيح السنة ٣٣٢/٢ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : (لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم تضمن ولا بيع ما ليس عندك) ورواه الحاكم وصححه هو والذهبي المستدرک ١٧/٢ . وأيضاً صححه الترمذي ومن المتأخرين الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند والشيخ ناصر الدين الألباني في صحيح ابن ماجه ولكن عاد فحكم عليه بالحسن في إرواء الغليل ١٤٦/٥ والذي يظهر أن الحديث صحيح وقد تقدم في مواضع كثيرة من هذا الكتاب تصحيح ابن العربي لرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه البغوي في مصابيح السنة ٣٣٢/٢ وصححه أيضاً أحمد بن صديق الغماري أنظر الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢٣٢/٧ .

(٤) لم أجد العزو الذي عزا الشارح في سنن الدارقطني ولغله في كتابه العلل أما الحديث الأول فقد تقدم تخريجه وأما الحديث الثاني فقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد وعزا للطبراني في الأوسط وقال فيه يحيى بن صالح الأيلي قال الذهبي روى عنه يحيى بن بكير منكر ثم بعد كلام الذهبي قال قلت ولم أجد لغير الذهبي فيه كلاماً وبقية رجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد ٨٥/٤ ورواه ابن عدي في الكامل ٢٧٠٠/٧ في ترجمة يحيى =

شيء على الطعام الذي ورد فيه الحديث بقياس أنه مبيع لم يقبض فلم يجز بيعه كالطعام وهذا معنى قول ابن عباس وأحسب كل شيء مثله ، وهذا فاسد لأننا قد بينا أنه شرع محض وتعبد صرف لا يفهم المعنى منه ولا تعقل علته وإنما يكون الإلحاق عند فهم العلة وعقل المعنى فيركب عليه مثله^(١) .

الثاني : قال أبو حنيفة هذا عام في كل شيء إلا في العقار^(٢) لأن العقار ليس فيه قبض إذ لا ينقل ولا يحول ولذلك أحال أيضاً غصبه فقال إن العقار لا يضمن بالغصب لأنه لا ينقل ولا يحول . وقد بينا في مسائل الخلاف أن هذا تخيل فاسد فإنه لولا تصور القبض في الغصب ما صح أن يكون لأحد به اختصاص ولا له عليه يد فالمنقول قبضه إثباته إليك والعقار قبضه مشيك إليه لكن القبض في كل شيء على قدر سعته .

الثالث : قال ابن الماجشون وجماعة معه : يحمل على الطعام كل مكيل لأنه في معناه ولفظه ويحمل عليه الموزون لأنه في معناه الخاص به ، وليس هذا من باب القياس وإنما هو من باب كون الشيء في معنى الشيء الذي يعرف قبل التفتن لوجه النظر ، وقيل في الحجة له إنه لما كان الطعام منه ما يكال ومنه ما يوزن وانقسمت الحال فيه حمل عليه ما كان مثله ، وقد بينا أن ذلك شرع غير معلل فلا يصح الإلحاق بما يغني عن الإعادة^(٣) .

الرابع : قول مالك إنه مخصوص بما ورد في الحديث دون إلحاق ولا تعليل . قال النبي ﷺ : (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه) ، فلذلك جوز بيعه في الهبة قبل قبضه .

وأما الشبهة فهي في السنة الفقهاء عبارة عن كل فعل أشبه الحرام فلم يكن منه ولا بُعد عنه ويسميتها علماؤنا الذرائع^(٤) .

= الايلي وقال وقد روى يحيى بن بكير عن يحيى بن صالح الايلي غير ما ذكرت وكلها غير محفوظة . وقال العقيلي روى عنه يحيى بن بكير مناكير - الضعفاء ٤/ ٤٠٩ وانظر الميزان ٣٨٦/ ٤ والحديث ضعيف كما قال الشارح .

(١) هذا مذهب ابن عباس والشافعي ومحمد بن الحسن . شرح السنة ١٠٧/ ٨ المجموع ٢٧٠/ ٩ .

(٢) هذا المذهب حكاها البغوي وقال به أيضاً أبو يوسف شرح السنة ١٠٧/ ٨ - ١٠٨ .

(٣) في ك وم إعادته .

(٤) الذريعة الوسيلة إلى الشيء ومعنى ذلك حسم مادة الفساد دفعاً له فمتى كان الفعل السالم من المفسدة وسيلة إلى المفسدة منعنا من ذلك الفعل وهو مذهب مالك شرح التنقيح للقرافي ص ٤٤٨ .

ومعناه كل فعل يمكن أن يتذرّع به أي يتوصل به إلى ما لا يجوز ، وهي مسألة انفرد بها مالك دون سائر العلماء وقد مهدنا القول عليها في مسائل الخلاف قرأناً وسنةً وإجماعاً من الأمة وعبرة . ولو لم يكن في ذلك إلا الاتعاظ ببني إسرائيل فإنه حرم عليهم الصيد في يوم السبت فكان الحوت يجري في النهر أكثر من الماء ، وأبيح في سائر الأيام فكانوا لا يجدون فيه ^(١) حوتاً/ فتذرّعوا إلى صيد الحوت في الأيام المباحة بأن سدوا منافس الحوت ومنافذه عند رجوعه فلما أراد أن يرجع ضربت في وجهه الأسداد فأصبح الماء كله حوتاً وأصبحوا هم قردة وخنازير .

وأجمعت الأمة على أنه لا تجوز شهادة الأب لابنه وإن كان عدلاً ^(٢) .

وأما المقاصد والمصالح فهي أيضاً مما انفرد بها مالك دون سائر العلماء ولا بد منها لما يعود من الضرر في مخالفتها ويدخل من الجهالة في العدول ^(٣) عنها وقد مهدنا ذلك في أصول الفقه وقد رأيت من ذلك نظائر وسترون باقيها في أثناء الإملة إن شاء الله .

وإذا انتهينا إلى هذا المقام فلا بد من تأسيس قواعد عشر نبني عليها معنى الكتاب ويرجع الناظر إليها في أثناء الأبواب :

القاعدة الأولى : تحقيق الربا : سمعت القاضي الزنجاني ^(٤) ببيت المقدس والأئمة حسين الصاغاني ^(٥) وإبراهيم الدهستاني ^(٦) والبستي ^(٧) والقاضي أبا اليمن ^(٨) ، وكلهم حنفيون ومعظمه لحسين وإبراهيم .

قال الله تعالى : ﴿ وَأَحْلُ الله البيع وحرّم الربا ﴾ ^(٩) وهذه الآية منتظمة لكل بيع

(١) يقول تعالى : ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ البقرة آية ٦٥ .

وفي صفة اعتدائهم في السبت قولان أحدهما أنهم أخذوا الحيتان يوم السبت قاله الحسن ومقاتل والثاني أنهم حبسوها يوم السبت وأخذوها يوم الأحد . زاد المسير ٩٤/١ وقال القرطبي دلت الآية على القول بسد الذرائع/ تفسير القرطبي ٣٠٧/٧ .

(٢) أنظر الكافي لابن عبد البر ٨٩٣/٢ .

(٣) أنظر تفاصيل المسألة في شرح التنقيح للقرافي ص ٤٤٦ .

(٤) لم أطلع له على ترجمة .

(٥) لم أطلع له على ترجمة .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) لم أطلع له على ترجمة .

(٨) لم أطلع له على ترجمة .

(٩) سورة البقرة ٢٧٥ .

صحيح وبيع فاسد .

أما البيع الصحيح فقد أشرنا إليه ولكن حده عندهم كل بيع سلم من الربا والجهالة .
فإن البيع إنما هو مقابلة المال بالمال فلا بد أن يكون المالان من الجهتين مقدرين : والتقدير على قسمين :

تقدير تولاه الشرع وهو في الأموال الربوية .

وتقدير يتولاه المتعاقدان باختيارهما وذلك في سائر الأموال .

القاعدة الثانية : الفساد يرجع إلى البيع من ثلاثة أشياء :

إما من الربا .

وإما من الغرر والجهالة .

وإما من أكل المال بالباطل .

وحده أن يدخل في العقد على العوضية فيكون فيه ما لا يقابله عوض .

القاعدة الثالثة : قال لنا فخر الاسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي

بمدينة السلام^(١) في الدرس :

الصفقة إذا جمعت مالي رباً من الجهتين ومعهما أو مع أحدهما ما يخالفه في القيمة

سواء كان من جنسه أو من غير جنسه فإن ذلك لا يجوز . مثاله : أن يبيع رجل مداً من قمحٍ

ودرهماً من آخر بمدٍ من قمح^(٢) ودرهم .

القاعدة الرابعة : قال النبي ﷺ : (لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ولا

البر بالبر ولا الشعير بالشعير) الحديث إلى قوله فيه : (سواء بسواء عيناً بعين يدأ بيد) فقال

العلماء : الجهل بالتماثل في فساد البيع كالعلم بالتفاضل ، لأن النبي ﷺ شرط السواء في

الكيل والمثل في القدر .

واتفق عليه جميعهم إلا أن مالكاً قال : إن العلم بالتماثل يجوز أن يدرك بالتحري في

الأموال الربوية ونص على ذلك في البيض بالبيض^(٣) والخبز بالخبز واللحم باللحم والحالوم

(١) مدينة السلام هي بغداد حالياً وقد تقدم التعريف بها .

(٢) أنظر روضة الطالبين للنووي ٣/٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٣) قال الباجي اختلف قول مالك في إجازة التحري فيما يحرم فيه التفاضل فأجازه في البيض بالبيض والخبز بالخبز

واللحم باللحم وفي الحالوم الرطب باليابس وفي الزيتون الغض بالمالح في كتاب محمد وأجازه مع القول

بإباحته في القديد باللحم الطري مرة ومنعه أخرى . المنتقى ٤/٢٤٤ .

اليابس^(١) بالرطب والزيتون الغض بالمالح والقديد باللحم . واختلف علماؤنا في نقل ذلك عنه ، فتارة جعلوه عاماً وتارة جعلوه خاصاً فيما ذكرنا ، والصحيح عمومهم^(٢) لأن مالكا جعل الحزر والتخمين طريقاً من المعرفة بالظاهر من التماثل إذ الكيل لا يوصل به إلى حقيقة التماثل إذ يجوز أن يتفاضل الكيلان واليدان في وضع القمح فيهما .

فالذي أخذ على المكلف القصد إلى التماثل فعلاً والقصد إلى اجتناب التفاضل بمعيار شرعي والحزر والتخمين في الشرع كما أن الكيل معيار في الشرع أيضاً ، ويحتمل أن يكون مالك أجري ذلك في السير وحيث لا يحصر الكيل والله أعلم .

القاعدة الخامسة : القول بالعرف : قال لنا أبو القاسم^(٣) بن حبيب قال لنا الفقيه عبد الخالق^(٤) قلت للفقيه أبي بكر بن عبد الرحمن : إن الله قال : ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف ﴾^(٥) فهذه حجة في القضاء بالعرف . وقال : ليس المراد هنا بالعرف العادة ، وإنما المراد به المعروف الذي هو ضد المنكر . قلت له : فقد قال الله تعالى في قصة يوسف : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ . . * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾^(٦) قال : ذلك شرع لمن قبلنا وليس شرعاً لنا فسكت وهذا مما لم يقع فيه / الأنصاف لأنه ليس في مذهب مالك خلاف في أن شرع من قبلنا شرع لنا وأول من تفتن لهذا من فقهاء الأمصار مالك وعليه عول في كل مسألة .

وقد اتفق العلماء على حكم وهو إذا باع الرجل سلعته بدينار فإنه يقضى له بغالب نقد البلد ولا ينظر إلى سائر النقود المختلفة فيحكم بفساد البيع حتى يعين منها واحداً . ومن أعظم مسائل العرف والعادة مسألة العهدة وقد انفرد بها مالك دون سائر الفقهاء وقد روى في

(١) الحالوم ضرب من الأقط أولين يغلظ فيصير شبيهاً بالجبن الطري ترتيب القاموس ٦٩٩/١ .

(٢) قال الباجي واختلف أصحابنا في تأويل ذلك فمنهم من قال إن ذلك على روايتين فإنه جوزه على إحدى الروايتين على الإطلاق ومنهم من قال إن ذلك لاختلاف حالين فيجوز مع تعذر الموازين ويمنع مع وجودها / المنتقى ٢٤٤/٤ .

(٣) لم أطلع على ترجمته .

(٤) عبد الخالق بن عبد الوارث أبو القاسم السيوري خاتمة علماء أفريقية وآخر شيوخ القيروان مات سنة ٤٦٢ هـ بالقيروان الديباج ٢٢/٢ شجرة النور الزكية ١١٦/١ .

(٥) سورة الأعراف آية ١٩٩ .

(٦) سورة يوسف ٢٦ ، ٢٧ .

ذلك ابن وهب حديثاً أن النبي ﷺ قضى في العهدة بثلاثة أيام أو أربعة^(١) وهي : أن تكون السلعة بعد قبض المشتري في ضمان البائع حتى تمضي ثلاثة أيام من وقت البيع في كل آفة نظراً على المبيع ما عدا الجنون والجذام والبرص فإنه يقضى فيها بعهدة السنة^(٢) .

وعول علماؤنا رحمة الله عليهم على أن هاتين العهدين إنما يقضى بهما لمن شرطهما أو حيث تكون العادة جارية بهما وقد قال قوم إنما كانت في المدينة لكثرة حُمّائها والحمى لا تنكشف إلا في الرابع وهذا غلط بين . فإن الباري تعالى قد نقل الحمى عن المدينة ببركة الصادق ﷺ إلى الجحفة حتى لم يبق لها أثر إلى يومنا هذا مع أنها تحل بين حرتين وهي إحدى معجزاته ﷺ^(٣) .

القاعدة السادسة : الغش وهو كتم حال المبيع عن المبتاع نعم وعن البائع إذا جهله وقد علمه المبتاع وذلك ممنوع عادة ممنوع شرعاً فإن جبلة الجنسية تقتضي حكم الاعتیاد ألا يرضى أحد لجنسه إلا بما يرضى به لنفسه ، والشرعية قد منعت منه تحقيقاً لهذا الغرض .
مر النبي ﷺ على رجل يبيع طعاماً مصبراً فأدخل يده في الصبرة فرأى فيها بللاً قد أصابته السماء فأخرجه إلى ظاهر الصبرة وقال : (من غشنا فليس منا)^(٤) ويدخل فيه بيع

(١) لم أجد الحديث من رواية ابن وهب وورد في مسند أحمد ١٥٠/٤ و ١٥٢ من حديث قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال (عهدة الرقيق أربع ليال قال قتادة وأهل المدينة يقولون ثلاث ليال) والرواية الثانية عند أحمد ليس فيها قول قتادة .

ورواه ابن ماجه عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب فقال فيها قال رسول الله ﷺ (عهدة الرقيق ثلاثة أيام) .

والحديث ضعيف لأن الحسن بن أبي الحسن لم يسمع من سمرة بن جندب كما قال ابن أبي حاتم ولا من عقبة بن عامر قال ابن أبي حاتم لم يصح للحسن سماع سمرة بن جندب ونقل عن علي بن المديني أنه لم يسمع من عقبة بن عامر أنظر المراسيل لابن أبي حاتم ص ٤٢ - ٤٣ ت ٢/٢٦٥ و ٢٦٨ .
وقال أحمد لم يسمع الحسن من عقبة ولا يثبت في العهدة حديث شرح السنة ١٤٩/٨ وضعفه الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٦٠/٤ .

وذكر الباجي في المنتقى ١٧٣/٤ أن كون العهدة ثلاثة أيام مذهب أهل المدينة والفقهاء السبعة وغيرهم . وقال استدلل أصحابنا لما روى قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر وذكر الحديث .

(٢) قال الباجي هذا مذهب مالك وجماعة أهل المدينة المنتقى ١٧٥/٤ .

(٣) ورد ذلك من حديث عائشة المتفق عليه وفيه اللهم حَبِّبْ إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد اللهم صححها وبارك لنا في مدها وصاعها وانقل حماها فاجعلها بالجحفة .

البخاري في فضائل المدينة باب الترغيب في سكنى المدينة مختصر المنذري ص ٢٠٤ ومسلم (١٣٧٦) .

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ (من غشنا فليس منا) (٢١٠١) من حديث أبي هريرة .

الصبرة بعلم البائع بكيلاها ولا يعلمه المشتري فلا يجوز حتى يعلمها جميعاً أو يجهلاها جميعاً ، وهي مسألة يحاجي بها على الطلبة فيقال لهم هل يجوز بيع المجازفة فيقولون لا وذلك جائز فإنهما إذا جهلاها جميعاً أو علماها جميعاً جاز كما قدمنا ، وإنما يمتنع ذلك من الجهة الواحدة . ومن ذلك أن يدخل الرجل السوق بفص يظنه زجاجاً فإذا رآه المشتري تحقق أنه فص ياقوت فهذا غش إن انعقد البيع عليه لم يجز وكان البائع بالخيار ، ونظائره كثيرة .

القاعدة السابعة : اعتبار الحاجة في تجويز الممنوع كاعتبار الضرورة في تحليل المحرم ، ومن ذلك استثناء القرض من تحريم بيع الذهب بالذهب إلى أجل وهو شيء انفرد به مالك لم يجوزه أحد من العلماء سواه ، لكن الناس كلهم اتفقوا على جواز التأخير فيه من غير شرط بأجل ، وإذا جاز التفرق قبل التقابض بإجماعٍ فضرِب الأجل أتم للمعروف وأبقى للمودة .

وعول في ذلك علماؤنا على قول النبي ﷺ : (إن رجلاً كان فيمن كان قبلكم استسلف من رجل ألف دينار إلى أجل فلما حل الأجل طلب مركباً يخرج فيه إليه فلم يجده فأخذ قرطاساً وكتب فيه إليه ونقر خشبةً فجعل فيها القرطاس والألف دينار ورما بها في البحر وقال اللهم إنه قد قال لي حين دفعها إلي أشهد لي قلت كفى بالله شهيداً أو قال أيتني بكفيل قلت كفى بالله كفيلاً اللهم أنت الكفيل بإيلاغها . فخرج صاحب الألف إلى ساحل البحر يحتطب فدفع البحر له العود فأخذه فلما فلقه وجد المال والقرطاس ثم إن ذلك الرجل وجد مركباً فأخذ المال وركب فيه وحمل إليه المال فلما عرضه عليه قال له قد أدى الله أمانتك^(١) . فإن قيل هذا شرع^(٢) من قبلنا . قلنا : كلما ذكر النبي لنا مما كان عملاً لمن قبلنا في معرض المدح فإنه شرع لنا^(٣) وقد مهدنا ذلك في كتب الأصول / ومن ذلك حديث العرايا وبيع الثمر فيها على رؤوس النخيل بالتمر الموضوع على الأرض^(٤) وفيه من الربا

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب ما يستخرج من البحر ١٥٩/٢ وأحمد في المسند ٣٤٨/٢ من حديث أبي هريرة وقد ذكره البخاري هنا معلقاً ووصله في باب التجارة في البحر من صحيحه أنظر الفتح ٢٩٩/٤ حيث قال حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به .

(٢) في م من كان .

(٣) قال الحافظ اقتصر على هذا الحديث وهو على قاعدته (أي البخاري) في الاحتجاج بشرع من قبلنا إذا وردت حكايته في شرعنا ولم ينكر ولا سيما إذا سيق مساق المدح لفاعله / فتح الباري ٤٨/١١ .

(٤) حديث العرايا متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة ٩٩/٣ =

ثلاثة أوجه :

بيع الرطب باليابس .

والعمل بالحزر والتخمين في تقدير المالين الربويين .

وتأخير التقابض .

إن قلنا إنه يعطيها له إذا حضر جذاذ التمر ، ومن ذلك استثناء نخلة من النخلات أو أصع من جملة تمر وذلك جائز في القليل دون الكثير وبناء علماءنا وكثيراً من مسائل البيوع على أن المستثنى هل هو بيع مردود بالاستثناء أو مبقًى على أصل الملك وهذه جهالة عظيمة وخطئ النسخ بالاستثناء فإنه لا خلاف بين العقلاء ولا بين العلماء في أن النسخ رفع بالخطاب الثاني لما تضمنه الخطاب الأول ، وأن الاستثناء بيان بالخطاب الثاني لما احتمله الخطاب الأول من عموم أو خصوص .

ولو أن أحداً من العلماء يقول إذا قال الرجل لزوجته أنت طالق ثلاثاً إلّا واحدة إنه يلزمه الثلاث لأنها قد دخلت في الثلاث ويريد أن يخرجها بعد إدخالها لكان خارقاً لإجماع الأمة .

وكذلك لو قال رجل لزوجته أنت طالق إلّا أن يشاء فلان ، فإنه لم يقل أحد من الأمة أن الطلاق قد وقع والاستثناء بعد ذلك رفع له وإنما هو شرط موقوف عليه . فلا تعولوا في هذه المسألة في شيء من الفروع فإنه أصل باطل .

القاعدة الثامنة : الجهالة ، وقد اتفقت الأمة على أنه لا يجوز إلّا بيع معلوم من معلوم بمعلوم بأي طريق من طرق العلم وقع . وإنما اختلف العلماء في تفاصيل طرق العلم ، ففيها ما قال مالك وأبو حنيفة أن البيع على الصفة^(١) لا يجوز وخصه مالك في بيع

= ومسلم في البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلّا في العرايا ٢٦٩ وشرح السنة للبغوي ٨٦/٨ من حديث سهل بن أبي حنيفة قال «نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر إلّا أنه رخص في العرية أن تباع بخرصها تمرأ يأكلها أهلها رطباً» .

(١) كذا في جميع النسخ توجد « لا » ، ولعلها خطأ من النساخ لأن ذلك خلاف مذهب مالك كما يأتي قال ابن رشد بيع السلعة الغائبة على الصفة خارج مما نهى عنه النبي ﷺ من بيع الغرر في مذهب مالك وجميع أصحابه خلافاً للشافعي في قوله إن الغائب لا يجوز بيعه على الصفة لأنه لا عين مرئية ولا صفة مضمونة ثابتة في النعمة وخلافاً لأبي حنيفة في قوله إن شراء الغائب على الصفة وعلى غير الصفة جائز وللمبتاع خيار الرؤية إذا نظر إليها .

وقد روي عن الشافعي مثل هذا القول والصحيح ما ذهب إليه مالك . المقدمات مع المدونة ٣/٢١٢ .

البرنامج^(١) وقال الشافعي لا يجوز في ذلك البيع على الصفة ليس لأن الصفة ليست طريقاً إلى العلم ولكن لأن الصفة بدل عن المعاينة والأخذ بالبدل لا يجوز إلا مع القدرة على المبدل وهنا تمكن الرؤية لما في البرنامج^(٢) بحله . قلنا: وفي حله مشقة فليعول على خبر الواحد ويجوز العمل على خبره إجماعاً في سلامة السلعة وعينها وفي طيب النقد وزيفه .

وكذلك يجوز العمل في صفة المبيع وحليته . والصفة طريق إلى العلم بلا خلاف فوجب أن يصار إليه عند الحاجة . وكذلك يجرر المصير إلى البدل عند الحاجة في العبادات فكيف في المعاملات .

القاعدة التاسعة : ثبت عن النبي ﷺ في المبيعات أنه نهى عن سبع وثلاثين منها الغرر، الملامسة، المنازعة، حبل الحبل، الملاقيح، المضامين، بيع الحصى، بيع الثياب، بيع العربان، شرطان في بيع، بيع ما ليس عندك، بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، المزبنة، المحاقلة، المخابرة، المعاومة، الرطب بالتمر، الكرم بالزبيب، بيع الطعام قبل أن يسوفى، بيع وسلف، لا تصروا الإبل والغنم. نهى عن ثمن الكلب، نهى عن ثمن السنور نهى عن حلوان الكاهن، حاضر لباد، النجش، بيع الرجل على بيع أخيه، ربح ما لم يضمن، التفرقة بين الأم وولدها، كراء الأرض، عسيب الفحل، بيع نقع الماء، بيع الخمر والميتة والدم والأصنام . ونهى الله تعالى عن البيع يوم الجمعة . فهذه سبعة وثلاثون مبيعاً ورد النهي عنها قبضتها يد الإسلام البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ما طلبوه فيها . فأما الغرر فهو كل أمر خفيت علانيته وانطوى أمره^(٣) .

(١) الأصل في جواز بيع البرنامج عمل أهل المدينة ففي الموطأ « قال مالك في الرجل يُقَدِّم له أصناف من البز ويحضره السَّوَامُ ويقرأ عليهم برنامجهم ويقول في كل عَدْلٍ كذا وكذا رُبْطَة سَابِرِيَة ذَرَعُهَا كَذَا وَكَذَا وَيَسْمِي لَهُمْ أَصْنَافاً مِنَ الْبَزِّ بِأَجْناسِهِ وَيَقُولُ اشْتَرَوْا مِنِّي عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَيَشْتَرُونَ الْأَعْدَالَ عَلَى مَا وَصَفَ لَهُمْ ثُمَّ يَفْتَحُونَهَا فَيَسْتَغْلُونَهَا وَيَنْدُمُونَ قَالَ مَالِكُ ذَلِكَ لَا زَمَ لَهُمْ إِذَا كَانَ مُوَافِقاً لِلْبَرْنَامِجِ الَّذِي بَاعَهُمْ عَلَيْهِ قَالَ مَالِكُ وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَنَا يَجِيزُونَهُ بَيْنَهُمْ إِذَا كَانَ الْمَتَاعُ مُوَافِقاً لِلْبَرْنَامِجِ وَلَمْ يَكُنْ مُخَالَفاً لَهُ . الموطأ ٦٧٠/٢ .

(٢) أنظر مذهب الشافعي في المجموع ٢٨٨/٩ الروضة ٣٦٨/٣ .

(٣) وقد عرفه ابن الأثير بقوله هو ما كان له ظاهر يفر المشتري وباطن مجهول ونقل عن الأزهرى قوله بيع الغرر ما كان على غير عهدة ولا ثقة وتدخل فيه البيوع التي لا يحيط بكنهها المتبايعان من كل مجهول . النهاية ٣٥٥/٣ .

وقف رؤية^(١) على رجلٍ فسأومه ثوباً فقلبه فلم يعجبه فقال له أعدده على عزة^(٢) . ذكره مسلم من طريق أبي هريرة^(٣) ولم يذكره البخاري لأن راوياً واحداً مزجه مع الملامسة والمنازمة وسائر رواة الحديث لم يدخلوه فتوقع البخاري أن يكون تفسيراً للمنازمة والملامسة إذ هو في الدرجة الثانية من الحديث فقد زهق عن الأولى .

فلو قال النبي ﷺ : (لا تباعوا غوراً لكان في الدرجة / الأولى) .

ولو قال لا تباعوا هكذا وأشار إلى قصة فيها غرر لعللنا وعديناها إلى نظائرها . وأما الملامسة والمنازمة فهو بيع كان أهل الجاهلية يتبايعونه في تفسيرها خلاف كله يرجع إلى المخاطرة والجهالة منه أن يقول إذا لمست الثوب فقد وجب البيع وإذا نبذت هذه الحصة التي في يدي فهو بيع الحصة أيضاً أو إذا جعلت الحصة على هذا الثوب^(٤) .

وأما حبل الحبل^(٥) فقيل هو بيع التاج الثاني وبيع الموجود المجهول لا يجوز فكيف المعلوم . وقيل كانوا يجعلونه أجلاً فلا يجوز إن كان مجهولاً وإن كان ميقناً معلوماً كما قال مالك في الجذاذ والعطاء فذلك جائز^(٦) وأما الملاقيح فهي ما في ظهور الفحول والمضامين

(١) كذا في جميع النسخ وليس في رواية هذا الحديث من اسمه رؤية ولعله خطأ من النسخ .

(٢) في ك على غيره .

(٣) الحديث متفق عليه بلفظ (نهى عن الملامسة والمنازمة) أخرجه البخاري في البيوع باب بيع المنازمة البخاري مع الفتح ٣٥٩/٤ ومسلم في كتاب البيوع باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة ١١٥١/٣ ومالك في الموطأ ٦٦٦/٢ وشرح السنة ١٢٩/٨ ولمسلم عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال (نهى عن بيعتين الملامسة والمنازمة أما الملامسة فإن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنازمة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه) مسلم (١٥١١) .

(٤) قال النووي ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة أحدها تأويل الشافعي وهو أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول صاحبه بعته هو بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته والثاني أن يجعل نفس اللبس بيعاً فيقول إذا لمستته فهو بيع لك والثالث أن يبيعه شيئاً على أنه متى يمسه انقطع خيار المجلس وغيره . وفي المنازمة ثلاثة أوجه أيضاً .

أحدها أن يجعل نفس النبد بيعاً وهو تأويل الشافعي والثاني أن يقول بعته فإذا نبذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع . والثالث المراد نبذ الحصة . وهذا البيع باطل للغرر . شرح النووي على مسلم ١٥٤/١٠ .

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب بيع الغرر وحبل الحبل ٩١/٣ ومسلم في البيوع باب تحريم بيع حبل الحبل ١١٥٣/٣ والموطأ ٦٥٣/٢ والبخاري في شرح السنة ١٣٦/٨ من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى عن بيع حبل الحبل وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها) .

(٦) قال ابن عبد البر هذا التفسير من قول ابن عمر كما في مسلم (١١٥٤/٣) من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن =

ما في بطون الإناث وذلك مجهول معدوم^(١) . وقد قال جميع^(٢) أهل اللغة إن الملاقيح ما في بطون الإناث وأطالوا في ذلك الكلام واستشهدوا في ذلك بالأشعار ، ونحن لا نحتاج إلى ذلك لأنه لا يجوز كيف ما كان التفسير .

ولم أجد النهي عن الملاقيح والمضامين مسنداً إلا أنه ورد في الموطأ من قول سعيد بن المسيب أنه نهى عن المضام . الملاقيح^(٣) وفسرها كما قلنا .

أما إنه ورد مسنداً عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع « المجر »^{(٤)(٥)(٦)} قال أبو عبيد : قال أبو زيد المجر أن يباع البعير أو غيره بما في بطن الناقة^(٧) « فقال أمجر إذا فعل ذلك » .

وقال أبو عمر هو أن يباع البعير أو غيره بما يضرب هذا الفحل في عامه . وأما الشيا فهي في اللغة عبارة عن الرجوع إلى ما مضى أو عن ما مضى ويتصرف في

= عمر قال كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجوزور إلى حبل الحبل . وحبل الحبل أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نتجت فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك . وبه فسر مالك والشافعي وغيرهما وقيل هو بيع ولد ولد الناقة في الحال بأن يقول إذا نتجت هذه الناقة ثم نتجت التي في بطنها فقد بعتك ولدها فنهى عنه لأنه بيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه فهو غرر وبه فسر أحمد وإسحاق وجماعة من اللغويين وهو أقرب إلى اللفظ . لكن الأول أقوى لأنه تفسير ابن عمر وليس مخالفاً للظاهر فإن ذلك هو الذي كان في الجاهلية والنهي وارد عليه . شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٣٠٢ .

(١) قال أبو عبيد المحمولات في البطن وهي الأجنة والواحدة منها ملقوحة والمضامين ما في أصلاب الفحول . شرح السنة ١٣٧/٨ وقال ابن الأثير في النهاية ١٠٢/٣ المضامين ما في أصلاب الفحول وهي جمع مضمون يقال ضمن الشيء بمعنى تضمنه ومنه قولهم مضمون الكتاب كذا وكذا والملاقيح جمع ملقوح وهو ما في بطن الناقة وفسره مالك في الموطأ بالعكس وحكاه الأزهري عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وحكاه ثعلب عن ابن الأعرابي قال إذا كان في بطن الناقة حمل فهو ضامن ومضمان وهن ضوامن ومضامين والذي في بطنها ملقوح وملقوحة .

(٢) في جـ بعض وفي بقية النسخ جميع .

(٣) الموطأ ٢/٦٥٤ عن ابن شهاب عن ابن المسيب وسنده صحيح .

(٤) في ك وم البحر .

(٥) ليست في بقية النسخ .

(٦) رواه البيهقي في السنن ٣٤١/٥ والبغوي في شرح السنة ١٣٧/٨ وإسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الربذي وقد تفرد به فيما قال البيهقي والبخاري وموسى بن عبيدة ضعيف لا سيما في عبد الله بن دينار وكان عابداً من صغار السادسة مات ١٥٣ هـ . ت ٥٥٢ ت ٣٥٦/١٠ .

(٧) نقل قوله البغوي ١٣٨/٨ وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات : المشهور في اللغة أنه اشتراء ما في بطن الناقة خاصة نقله المحافظ في التلخيص ١٦/٣ .

البيع على وجوه كثيرة منها إن جئني بالثمن إلى وقت كذا رددت عليك وإن لم تأتني إلى وقت كذا فلا بيع بيني وبينك .

وفي ذلك تفصيل بين علمائنا منه جائز ومنه ممنوع^(١) يأتي إن شاء الله . وأما بيع العربان فقد فسره مالك وتفسيره يرجع إلى قاعدة أكل المال بالباطل لأنه قال « إن تم البيع فالعربان من الثمن وإن لم يتم البيع فالعربان لك وإذا كان لم يتم ففي مقابلة من يكون^(٢) » رواه مالك عن صحيفة عمرو بن شعيب وهي صحيفة صحيحها البخاري في حديث الرباعيات وصحيحها الدارقطني فإذا وجدتم الطريق إليها صحيحاً فخذوا بها وإنما تركها أكثرهم لعدم الثقة في طريقها لا لعدم في ذاتها .

وقد اعترض علماؤنا عليها بعضهم بأن قال إنما ردها لاحتمالها لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو فإذا قال عن جده احتمل أن يكون « الأقرب فيكون

(١) الثنيا هي أن يستثنى في عقد البيع شيء مجهول فيفسد وقيل هو أن يباع شيء جزافاً فلا يجوز أن يستثنى منه شيء قل أو أكثر وتكون الثنيا في المزارعة أن يستثنى بعد النصف أو الثلث كيل معلوم . النهاية ٢٢٤/١ غريب الحديث لابن الجوزي ١٣٠/١ .

وقد ورد النهي عن الثنيا في حديث جابر الوارد في صحيح مسلم في البيوع ١١٧٥/٣ قال النووي المراد الاستثناء في البيع وفي رواية الترمذي وغيره بإسناد صحيح نهى عن الثنيا إلا أن يعلم والثنيا المبطل للبيع قوله بعتك هذه الصبرة إلا بعضها وهذه الأشجار أو الأغنام ونحوها إلا بعضها فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول فلو قال بعتك هذه الأشجار إلا شجرة أو هذه الشجرة إلا ربعها أو الصبرة إلا ثلثها أو بعتك بألف إلا درهماً وما أشبه ذلك من الثنيا المعلومة صح البيع باتفاق العلماء . شرح النووي على مسلم ١٩٥/١ وانظر حديث الترمذي الذي أشار إليه النووي في ٥٨٥/٣ من سننه .

(٢) الموطأ ٦٠٩/٢ عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العربان ورواه أبو داود (٣٥٠٢) في الاجارات باب في العربان وأخرجه ابن ماجه رقم (٢١٩٢) في التجارات قال الحافظ في التلخيص ١٧/٣ وفيه راو لم يسم وسمي في رواية لابن ماجه ضعيفة (٢١٩٣) عبد الله بن عامر الأسلمي وقيل هو ابن لهيعة وهما ضعيفان وعلى كل فالحديث ضعيف .

قال ابن الأثير يقال عربان وعربون وعربون وهو أن يشتري شيئاً فيدفع إلى البائع مبلغاً على أنه إن تم البيع احتسب من الثمن وإن لم يتم كان للبائع ولم يجمع منه يقال أعرب عن كذا وعرب وعربته كأنه سمي بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع أي إصلاحاً وإزالة فساد . جامع الأصول ٥٠٨/١ .

وقد اختلف الناس في جواز هذا البيع فأبطله مالك والشافعي للخبر (السابق) ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر ويدخل ذلك في أكل المال بالباطل وأبطله أصحاب الرأي وقد روي عن ابن عمر أنه أجاز هذا البيع ويروى ذلك أيضاً عن عمر . ومال أحمد بن حنبل إلى القول بإجازته وقال أي شيء أقدر أن أقول وهذا عمر رضي الله عنه - يعني أنه أجاز - وضعف الحديث فيه لأنه منقطع وكان رواية مالك فيه بلاغاً . مختصر السنن مع تهذيبها لابن القيم ١٤٣/٥ .

مرسلاً واحتمل أن يكون^(١) جده الأعلى فسقط الاحتمال وليس هذا بلازم فإن عبد الله بن عمرو كتبها^(٢) عن النبي ﷺ وصارت متوارثة في أولاده متداولة في عقبه فإن أراد جده الأقرب وهو محمد فمحمد إنما أخذ الصحيفة عن عبد الله بن عمرو . فلو أن مالكاً يقف عليها مثلاً لجاز له أن يقول قال رسول الله ﷺ . وهكذا نحن إلى اليوم^(٣) .

وقد كان عند أولاد تميم الداري في حبرون^(٤) قرية إبراهيم كتاب النبي ﷺ في قطعة من أديم . بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما اقطع محمد رسول الله تميم الداري قطعة قريتي حبرون وعينون^(٥) قريتي إبراهيم الخليل ليسير فيهما بسيرته وكتب علي بن أبي طالب شهد فلان وفلان^(٦) وفلان .

فبقيتا في يده يسير فيهما بسيرته ويشاهد الناس كتابه إلى أن دخلت الروم سنة اثنين

(١) زيادة من ك وم .

(٣) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن العاص صدوق من الخامسة مات سنة (١١٨) هـ ت ص ٤٢٣ ونقل الذهبي عن القطان قوله إذا روى عنه ثقة فهو حجة وقال أحمد ربما احتجنا به وقال البخاري رأيت أحمد وعلياً وإسحاق وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون به وقال أبو داود ليس بحجة - الكاشف ٣٣٢/٢ .

وقال الحافظ أما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ عن فإذا قال حدثني أبي فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة وأما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو لا محمد بن عبد الله وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه لكن هل سمع منه جميع ما روي عنه أم سمع بعضها الظاهر أنه سمع البعض ت ٥٤/٨ .

(٤) حبرون بالفتح ثم السكون وضم الراء وسكون الواو ونون اسم القرية التي فيها قبر إبراهيم الخليل عليه السلام بيت المقدس وقد غلب على اسمها الخليل ويقال لها أيضاً حبرى - معجم البلدان ٢/٢١٢ .

(٥) عينون من قرى بيت المقدس - معجم البلدان ٤/١٨٠ .

(٦) رواه أبو عبيد في كتاب الأموال قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال: قال عكرمة لما أسلم تميم الداري قال يا رسول الله إن الله مظهرك على الأرض كلها فهب لي قريتي من بيت لحم قال هي لك وكتب له بها فلما استخلف عمر وظاهر على الشام جاء تميم الداري بكتاب النبي ﷺ فقال عمر أنا شاهد ذلك فأعطاه إياه - ورواه بإسناد آخر عن سعيد بن عفير عن ضمرة بن ربيعة عن سماعة أن تميم الداري سأل رسول الله ﷺ أن يقطعهم قريات بالشام عينون وفلاتة . . .

ورواه بإسناد آخر عن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمر أمضى ذلك لتميم وقال ليس لك أن تبع قال فهي في أيدي أهل بيته إلى اليوم . الأموال ص ٣٤٩ - ٣٥٠ وذكره الذهبي في ترجمته من سير النبلاء ٤٤٣/٢ قلت الأثر الأول منقطع لأن عكرمة لم يلق تميمًا فقد مات سنة ٤٠ هـ زمن عمر وكذلك الأثر الثاني منقطع أيضاً لأن ضمرة لم يلق تميمًا ولم يبين الوساطة بينه وبين تميم الداري وكذلك الإسناد الثالث منقطع لأن الليث لم يلق عمر بن الخطاب .

وتسعين^(١) ولقد اعترضه فيها بعض الولاة ليأخذها من يده إبان كوني بالشام فحضر مجلسه القاضي حامد الهروي وكان حنفياً في الظاهر ومعتزلياً وفي الباطن ملحداً شيعياً^(٢) . وكان الوالي يكمان بن أرتيدنك^(٣) .

فاستظهر أولاد تميم بكتاب النبي ﷺ .

فقال القاضي حامد : هذا الكتاب لا يلزم لأن النبي ﷺ أقطع ما لا يملك .

فاستفتي الفقهاء . فقال الطوسي : وكان بها حينئذ هذا كافر والنبي ﷺ كان يقطع الجنة ويقول قصر عمر قصر فلان / فكيف لا يقطع الدنيا^(٤) وقد قال النبي ﷺ : (زويت لي الأرض)^(٥) الحديث فوعده صدق وكتابه حق ، فخزي القاضي والوالي وبقي أولاد تميم بكتابهم في قريتهم .

وأما شرطان في بيع فيأتي إن شاء الله تعالى .

وأما بيع ما ليس عندك فهو شيء اتفقت عليه الأمة وهو من باب الغرر إليه يعود^(٦) . إلا أنني رأيت لمالك جوازه في العتبية ، وقد تكلمنا على ذلك في كتب المسائل وبيننا كيفية خروج مسألة مالك على الأصل الجائز . وقلنا في بعض تأويلاتها إنما جعله رسولاً وواسطة ولم يجعله بائعاً ولا مبتاعاً .

وأما بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فيأتي إن شاء الله .

وكذلك المزانة والمحاقلة والمخابرة والمعاومة والرطب بالتمر والكرم^(٧) بالزبيب وبيع

(١) كان القاضي بتلك البلاد سنة (٤٩٢ هـ) .

(٢) لم أطلع على ترجمته .

(٣) لم أطلع له على ترجمة .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ ٤٠/٧ البخاري مع الفتح ومسلم رقم (٢٣٩٤) وأحمد في المسند ٣٧٢/٣ و٣٨٦ والبغوي في شرح السنة ٨٦/٤ من حديث جابر بن عبد الله .

(٥) رواه مسلم في كتاب الفتن باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض رقم (٢٨٨٩) والترمذي ٤٧٢/٤ وأحمد في المسند ٢٧٨/٥ من حديث ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : (إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقتها ومغاريها وإن أمتي سيلغ ملكها ما زوي لي) .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه أنظر تهذيب السنن ١٤٣/٥ والترمذي ٥٣٤/٣ وحسنه والنسائي ٢٨٩/٧ .

والبغوي في شرح السنة ١٤٠/٨ من حديث حكيم بن حزام .

(٧) ورد النهي عن هذه الأمور في عدة أحاديث عن النبي ﷺ منها حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى عن

المزانة والمزانة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً) الموطأ ٦٢٤/٢ والبخاري في البيوع باب بيع =

الطعام قبل أن يستوفى^(١) .

وأما بيع وسلف فإنما نهى عنه لتضاد الهدفين^(٢) فإن البيع مبني على المشاحة والمغابنة والسلف مبني على المعروف والمكرامة .

وكل عقدين يتضادان وصفاً لا يجوز أن يجتمعا شرعاً ، فاتخذوا هذا أصلاً . وأما التصرية^(٣) فاختلف العلماء فيها فمنهم من جعلها عيباً فيكون من أكل المال بالباطل ومنهم من جعلها غشاً^(٤) وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف .

وأما ثمن الكلب^(٥) فلا يخلو أن يكون مأذوناً في اتخاذه أو غير مأذون والحديث

المزانية ٩٨/٤ ومسلم في البيوع رقم (١٥٤٢) وورد عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ (نهى عن المحاقلة والمزانية والمخابرة والمعاومة قال أحدهما وقال الآخر وبيع السنين هي المعاومة وعن الثنيا ورخص في العرايا) أخرجه مسلم رقم (١٥٣٦) والبخاري في شرح السنة ٨٤/٨ .

(١) ورد ذلك من حديث ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يستوفى قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله متفق عليه البخاري في البيوع باب ما ذكر في بيع الطعام ٨٩/٣ ومسلم رقم (١٥٢٥) .

(٢) ورد النهي عنه في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال (نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في صفقة واحدة وعن سلف ما لم يضمن وعن بيع وسلف) . الترمذي ٥٣٥/٣ وقال حسن صحيح والنسائي ٢٨٨/٧ وابن ماجه ٧٣٧/٢ قال الإمام البخاري أما نهيه عن بيع وسلف هو أن يقول أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تقرضني عشرة دراهم والمراد بالسلف القرض فهذا فاسد لأنه جعل العشرة ورفق القرض ثمناً للثوب فإذا بطل الشرط سقط الثمن فيكون ما بقي من البيع بمقابلة الباقي مجهولاً . شرح السنة ١٤٥/٨ .

(٣) قال ابن الأثير من عادة العرب أن تصرّ ضروع الحلوبات إذا أرسلوها إلى المرعى سارحة ويسمون ذلك الرباط صراراً فإذا راحت عشياً حلت تلك الأصرة وحلبت فهي ضرورة ومصررة - النهاية ٢٢/٣ وقد ورد النهي عن التصرية في حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر) متفق عليه البخاري في البيوع باب النهي للبايع ألا يحفل الابل والبقر والغنم . . ٩٢/٣ ومسلم في البيوع رقم (١٥١٥) ١١ والموطأ ٦٨٣/٢ وشرح السنة ١١٥/٨ .

(٤) قال ابن هبيرة اختلفوا فيما إذا فعل ذلك أحد ثم باع المصرة فهل يثبت الفسخ للمشتري بذلك فقال مالك والشافعي وأحمد يثبت له الفسخ ويجب عليه رد صاع من تمر عوضاً عما احتلبه من لبنها وقال أبو حنيفة لا يثبت له الفسخ . الإفصاح ٣٤٥/٢ .

(٥) ورد النهي عن ثمن الكلب من حديث أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ (نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن) متفق عليه البخاري في البيوع باب ثمن الكلب ١١٠/٣ ومسلم رقم (١٥٦٧) والموطأ ٦٥٦/٢ والبخاري في شرح السنة ٢٢/٨ .

محمول على ما حُرِّمَ اتخاذه .

فأما ما يجوز اتخاذه فبيعه جائز وقد اختلف في ذلك علماؤنا :

ومن قال منهم لا يجوز بيعه قال تلزم القيمة لمن أتلفه فبعيد عن الصواب والصحيح جواز البيع فيه من غير كلامٍ وقد قررنا ذلك في مسائل الخلاف في فصل الانصاف^(١) .

وأما السنور فانفرد مسلم برواية النهي عن بيعه^(٢) فإن سلم عن العلة التي ذكرناها في شرح الصحيح فإن ذلك محمول على المصلحة وأن النبي ﷺ أراد أن تكون السنانير مسترسلة على المنازل تحميها عن الفأر من غير اختصاصٍ .

وأما حلوان الكاهن فمن أكل المال بالباطل لأنه شر الكذب والضلال فيكون كشراء المحرم من الميتة والأصنام وما أشبهها .

وأما ربح ما لم يضمن فإنما لم يجر لأن بيعه لا يجوز لأن ما لم يضمن إما أنه لا يملك فيكون من بيع ما ليس عندك وإما لأنه غير مقدورٍ على تسليمه فيكون من باب الغرر والمخاطرة .

وأما حاضرٌ لبادٍ والنجش وبيع الرجل على بيع أخيه فيأتي إن شاء الله .

(١) قال الباجي نهيه ﷺ عن ثمن الكلب يحتمل أن يريد به ثمن الكلب المنهي عن اتخاذه فيتناول نهيه البائع عن أخذ ثمنه والانتفاع به وهذا يمنع نفعه وأما الكلب المباح اتخاذه وهو كلب الماشية والحرث والصيد فاختلف فيه قول مالك فتناول بعض أصحابه أنه يجوز بيعه . وقال سحنون يجوز أن يحج بثمانه وقاله ابن كنانة وبه قال أبو حنيفة وروي عنه (أي عن مالك) أنه كره بيعه وهي رواية الموطأ المتقى ٢٨/٥ وقال النووي مذهبا أنه يجوز بيع الكلب سواء كان معلماً أو غيره وسواء كان جرواً أو كبيراً ولا قيمة على من أتلفه وبهذا قال جماهير العلماء . . وقال أبو حنيفة يجوز بيع جميع الكلاب التي فيها نفع وتجب القيمة على متلفه . . المجموع ٢٢٨/٩ وانظر المغني لابن قدامة ١٨٩/٤ .

(٢) رواه مسلم من طريق معقل عن أبي الزبير قال سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور قال زجر النبي ﷺ عن ذلك - كتاب المساقاة رقم (١٥٦٩) - ورواه الترمذي من طريق أبي سفيان عن جابر وقال هذا حديث في إسناده اضطراب ولا يصح في ثمن السنور وقد روي هذا الحديث عن الأعمش عن بعض أصحابه عن جابر واضطربوا على الأعمش في رواية هذا الحديث وقد كره قوم من أهل العلم ثمن الهر ورخص فيه بعضهم وهو قول أحمد وإسحاق سنن الترمذي ٥٧٧/٣ ونقل النووي عن الخطابي وابن عبد البر أنهما ضعفاه ورد عليهما بقوله وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمر بن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف فليس كما قال بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره وقول ابن عبد البر إنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً لأن مسلماً رواه في صحيحه كما ترى من رواية معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير فهذان ثقتان روياه عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً شرح النووي على مسلم ٢٣٤/١٠ وانظر المجموع ٢٢٩/٩ - ٢٣٠ .

وأما التفرقة بين الأم ولدها^(١) فاختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال : فمنهم من قال إن ذلك لحق الأم في التولية وقد روي في الحديث (لا توله والدته على ولدها)^(٢) .

وقيل لحق الطفل وقيل لحق الله فالبيع فاسد في ذلك إلا على القول بأنه حق للأم فيقف على إجازتها .

وأما كراء الأرض فسيأتي إن شاء الله .

وأما عسب الفحل^(٣) فجمهور علماء الأمصار على أنه لا يجوز وحمله مالك على أن يكون يقصد به الإلحاق . فأما لو كانت نزوات معلومة جاز وهو الصحيح لأنه أمر مأذون فيه شرعاً محتاج إليه عادة معلوم بالتعديد فلا وجه لرده إلا من طريق الجهالة التي أشرنا إليها في اشتراط الإلحاق أو في المضي على العادة فيه .

وأما بيع نفع الماء فروي في الأثر نهى النبي ﷺ عن بيع نفع الماء^(٤) وروي نفق البير^(٥) بالقاف والقاء .

(١) روى الدارقطني من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان قال نا سعيد بن عبد العزيز قال سمعت مكحولاً يقول نا نافع بن محمود بن الربيع عن أبيه أنه سمع عبادة بن الصامت يقول (نهى رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأم ولدها ف قيل يا رسول الله إلى متى قال حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية) عبد الله هذا هو الواقعي وهو ضعيف الحديث رماه علي بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعيد غيره . سنن الدارقطني ٦٨/٣ ورواه الحاكم في المستدرک ٥٥/٢ وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي بقوله بل موضوع ابن حسان كذاب . وقال العقيلي عبد الله بن عمرو الواقعي بصري كان يضع الحديث الضعفاء ٢٨٤/٢ وقال أبو حاتم يفتعل الحديث وقال في أبيه عمرو قال الرافي هكذا وقع في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه وقال مرة أخرى ضعيف المغني في الضعفاء ٣٤٩/١ وقال ابن عدي ولعبد الله بن عمرو أحاديث وكلها مقلوبات وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق . الكامل ١٥٦٩/٤ وانظر الميزان ٤٦٨/٢ درجة الحديث ضعيف .

(٢) رواه بهذا اللفظ البيهقي من حديث أبي بكر بسند ضعيف السنن الكبرى ٥/٨ ورواه أبو عبيد في غريب الحديث ٦٥/٣ .

وهذا الحديث ضعفه الحافظ في التلخيص ١٥/٣ والنووي في المجموع ٣٦٢/٩ والشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٧٨/٦ .

(٣) ورد النهي عنه في حديث ابن عمر قال (نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الفحل) البخاري في الاجارة باب عسب الفحل ١٢٣/٣ ومسلم في المساقاة من حديث جابر بلفظ (نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الجمل) رقم ١٥٦٥ والبغوي في شرح السنة ١٣٨/٨ .

(٤) روى مسلم من حديث جابر قال (نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء) مسلم رقم (١٥٦٥) .

(٥) هذه الرواية لم أطلع عليها .

وروي لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء^(١) .
 واختلف علماؤنا في الأرض يملكها الانسان^(٢) فتنبت نباتاً سماوياً هل يختص المالك
 بالنبات كاختصاصه بالأرض أم هو لجميع الناس يحتشونه ويحتطبونه^(٣) وكذلك أيضاً اختلف
 العلماء إذا حفر بئراً ففاضت على حاجته هل يختص بالفضل دون سائر الخلق أم ليس له إلا
 قدر ما يحتاج إليه والباقي مشاع بين الناس .
 والصحيح أن ذلك مشاع إذا لم يحتج إليه ، ولكن الحاجة عندي على قسمين :
 إما أن يحتاج الماء إلى سقي زرعه وثمرته أو يحتاج / النبات لسرحه أو يحتاج
 الحطب لإصطلائه وبنائه فإذا كان كذلك فلا خلاف أنه أحق به من غيره .
 وإن كان يحتاجه لقوته وكسوته فمثله . وما فضل عن هاتين الحاجتين فهو الذي تناول
 الحديث النهي عنه .

وأما النهي عن البيع وقت النداء يوم الجمعة^(٤) فذلك لحق الله تعالى وأغرب ما فيه ما
 تفتن له بعض أصحابنا فإنهم اتفقوا على نقضه وإن فات قالوا كلهم يضمن بالقيمة ، إلا هذا
 الغواص فإنه قال يضمن بالثمن لنكتة بديعة وهي أن القيمة لا سبيل إلى معرفتها أبداً لأن
 ذلك ليس بوقت بيع لأحد فرجعنا إلى الثمن ضرورة الذي قدره على نفسه ورضي ذلك
 الآخر به^(٥) .

القاعدة العاشرة : هي في بسط المقاصد والمصالح التي أشرنا إليها قبل هذا وقد

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلاء) .

البخاري مع الفتح في الحرث والمزراعة ٣١/٥ ومسلم في المساقاة رقم (١٥٦٦) والموطأ ٢/٧٤٤ .

(٢) في ج الرجل .

(٣) أنظر تفاصيل المسألة في المنتقى للباجي ٣٨/٦ .

(٤) بقول تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ سورة الجمعة آية (٩) . قال ابن العربي قوله ﴿ وذروا البيع ﴾ وهذا مجمع عليه ولا خلاف في تحريم البيع واختلف العلماء إذا وقع ففي المدونة أنه يفسخ وقال المغيرة يفسخ ما لم يفت وقاله ابن القاسم في الواضحة وأشهب وقال في المجموعة البيع ماض وقال ابن الماجشون يفسخ بيع من جرت عادته به . . وقد حققنا أن الصحيح فسخه بكل حال لقوله عليه السلام في الصحيح (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) مسلم رقم (١٣٤٤) الأحكام ص ١٨٠٥ وانظر تفسير القرطبي ١٨/١٠٧ .

(٥) قال الباجي فإذا قلنا يفسخ ففات بزيادة أو نقصان أو حوالة سوق فقد قال المغيرة وسحنون يمضي بالثمن ولا يرد وقد قال ابن القاسم وأشهب يرد إلى القيمة المنتقى ١٩٥/١ .

اتفقت الأمة على اعتبارها في الجملة ولأجلها وضع الله الحدود والزواج في الأرض استصلاحاً للخلق حتى تعدى ذلك إلى البهائم فتضرب البهيمة استصلاحاً وإن لم تكلف سبياً إلى تحصيل قصد المكلف وأقرب من ذلك من غرضنا أن الطفل يضرب على التمرن على العبادات لا ضرب تكليف ولكن ضرب تأنيس وتدريب حتى يأتيه التكليف على عادة فتخف عليه المشقة في العبادة^(١) .

ولقد انتهت الحالة بالشيخ المعظم أبي بكر الشاشي القفال إلى أن يطرد ذلك حتى في العبادات وصنف في ذلك كتاباً كبيراً أسماه محاسن الشريعة . والدليل على صحة ما صار إليه مالك من انفراده في تعويله عليها واختصاصه بها دون سائر العلماء اتفاق أرباب الحل والعقد على أن الجماعة يقتلون بالواحد قصاصاً استبقاءً للباقيين واستصلاحاً لحالهم وقد قتل عمر نقرأ بواحد قتلوه غيلةً ولم يلتفت عمر إلى الغيلة وقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم^(٢) فإن القلة يقتلون باغتيال حمار فكيف باغتيال إنسانٍ فدل على أن المعترى إنما كان بالتمالؤ الذي هو متشوق للاعداء ومظنة الحساد .

وكذلك اتفقوا على أن حرمان القاتل الميراث رعيّاً للمصلحة وسداً للزريعة^(٣) وكذلك

(١) روى أبو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين وأضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع) . مختصر المنذري مع تهذيب السنن ١٧٠/١ ورواه الحاكم في مستدركه ١٩٧/١ وأخرجه أحمد في المسند ١٨٠/٢ والحديث صحيح وقد مر معنا كثيراً تصحيح الشارح لرواية عمرو بن شعيب ونقله أن البخاري وغيره صحح هذه الرواية (٢) هذا الأثر رواه مالك في الموطأ ٨٧١/٢ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قتل نقرأ خمسة أو سبعة أو رجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر « لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً » .

ورواه البخاري في الديات باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب ، من حديث يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً قتل غيلة فقال عمر « لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم .. » البخاري ١٠/٩ والبيهقي في شرح السنة ١٨٢/١٠ قال الحافظ هذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد فتح الباري ٢٢٧/١٢ .

(٣) روى مالك في الموطأ ٨٦٧/٢ عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب في قصة طويلة وفيها أن رسول الله ﷺ قال (ليس لقاتل شيء) ورواه الشافعي في الرسالة فقرة (٤٧٦) وهذه الرواية منقطعة لأن عمرو لم يدرك عمر ورواه أحمد في المسند رقم (٣٤٧) قطعة من حديث هشيم ويزيد عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب قال عمر « لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : (ليس لقاتل شيء) لورثتك قال ودعا خال المقتول فأعطاه الأبل » وهذه الرواية منقطعة أيضاً ورواه ابن ماجه ٨٨٤/٢ وصحح رواية ابن ماجه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ٩٨/٢ .

قال عمر إذا نكح في العدة لا يتناكحان أبداً^(١) .

وكذلك وقع تأييد تحريم اللعان^(٢) . وكذلك راعى مالك رضوان الله عليه المقاصد في تحقيق الجنسية في الأموال الربوية^(٣) .
وقال سائر الفقهاء إنما يعتبر الجنس في الصور والهيئات .

وما قاله مالك أولى لأن المطعومات والحيوانات لم تكن أجناساً بصورها وإنما كانت أجناساً بمنافعها المقصودة منها وصفاتها التي تتفاوت بها حتى جعل مالك الشعير والقمح جنساً واحداً وهي أعسر مسألة علينا في الأجناس ولكن مالكاً رضوان الله عليه قرب ما بينهما إذ لباب الشعير يوازي دقيق الحشكار^(٤) فإلتقيان على الطرفين .

وكما نراعي حرمة الربا في التعدية باعتبار الثمنية وفي الأعيان الأربعة باعتبار القوت أو الطعم ، كذلك نراعي في الجنس إذ يقول في علة الربا مقتات جنس ولا يجوز التفاضل مع الأجل في الجنس الواحد كانا مقتاتين أو غير مقتاتين وكذلك اعتبر قصد المعروف في العرايا واستثنيت من قاعدة الربا بخروجها عن مقصود البيع في المكايسة وانحطاطها في شعب الرق والمكارمة وعليها بنى مالك مسائل الإيمان كلها . إذا تمهدت هذه القواعد عدنا إلى أبواب الكتاب وأريناكم انبئاءها عليها ورجوعها إليها حتى تعلموا شغوف مالك في الإدراك على سائر العلماء وتكونوا متبعين له في الحقيقة سالكين معه على الطريق فقال :

باب ما جاء في بيع العربان

وأكثر ما عول فيه وفيما بعده على ذكر المفسدات للبيوع لما بيناه من أن البيع الصحيح

(١) رواه مالك في موطأ محمد بن الحسن ص ١٨٢ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما حدثا أن ابنة طلحة بن عبيد الله كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها أبا سعيد بن منبه أو أبا الجلاس بن منبه فضربها عمر وضرب زوجها . . وفرق بينهما . ورواه عبد الرزاق ٢١٠/٦ والبخاري في شرح السنة ٣١٥/٩ ورجاله ثقات .

(٢) قال مالك السنة عندنا أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً وإن أكذب نفسه جلد الحد وألحق به الولد ولم ترجع إليه أبداً وعلى هذا السنة عندنا . الموطأ ٥٦٨/٢ .

(٣) أنظر الكافي ٦٤٦/٢ .

(٤) شكير الزرع هو ما نبت منه صغاراً في أصول الكبار . لسان العرب ٤٢٦/٤ .

محصور والفاقد يبعد حصره فأشار رضي الله عنه إلى جمل المفسدات في الأبواب .
فمسألة العربان ترجع إلى قاعدة أكل المال بالباطل ومسألة بيع العبد التاجر الفصيح بالأبد
من الحبشة / تبنى على اعتبار الجنس بالمقاصد واستثناء الجنسين من البطن يبنى على
قاعدة الغرر والجهالة وعلى أكل المال بالباطل^(١) : « لأنه لا يضع من ثمنها في غير مقابلة
شيء »^(٢) .

ومسألة الجارية التي سأل في إقالتها ويزيده عشرة دنائير نقداً إلى أجل أبعد من الأجل
الذي كان قد ابتاع إليه تبنى على القاعدة الثالثة في الصفقة إذا جمعت مالي رباً إلى
آخرها^(٣) .

ومسألة بيع الرجل الجارية بمائة دينار إلى أجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن إلى
أبعد من ذلك الأجل تبنى على القاعدة التاسعة وهي قاعدة الشبهة^(٤) .

(١) قال مالك والأمر المجمع عليه عندنا أنه لا بأس بأن يبتاع العبد التاجر الفصيح بالأبد من الحبشة أو من جنس
من الأجناس ليسوا مثله في الفصاحة ولا في التجارة والنفاذ والمعرفة لا بأس بهذا أن تشتري منه العبد بالعبد
أو بالأبد إلى أجل معلوم إذا اختلف فبان اختلافه فإن أشبه بعض ذلك بعضاً حتى يتقارب فلا يأخذ منه اثنين
بواحد إلى أجل وإن اختلفت أجناسهم الموطأ ٦١٠/٢ .

(٢) زيادة من ج وك .

(٣) قال مالك في الرجل يبتاع العبد أو الوليدة بمائة دينار إلى أجل ثم يندم البائع فيسأله المبتاع أن يقيه بعشرة دنائير
يدفعها إليه نقداً أو إلى أجل ويمحو عنه المائة دينار التي له قال مالك لا بأس بذلك وإن ندم المبتاع فسأل البائع
أن يقيه في الجارية أو العبد ويزيده عشرة دنائير نقداً أو إلى الأجل الذي اشترى إليه العبد أو الوليدة فإن ذلك لا
ينبغي وإنما كره ذلك لأن البائع كأنه باع منه مائة دينار له إلى سنة قبل أن تحل بجارية وعشرة دنائير نقداً أو إلى
أجل أبعد من السنة فيدخل ذلك في بيع الذهب بالذهب إلى أجل . الموطأ ٦١٠/٢ قلت وسيأتي مثال
لذلك .

(٤) قال مالك في الرجل يبيع من الرجل الجارية بمائة دينار إلى أجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذي باعها به
إلى أبعد من ذلك الأجل الذي باعها إليه إن ذلك لا يصلح وتفسير ما كره من ذلك أن يبيع الرجل الجارية إلى
أجل ثم يبتاعها إلى أجل أبعد منه يبيعها بثلاثين ديناراً إلى شهر ثم يبتاعها بستين ديناراً إلى سنة أو إلى نصف
سنة فصار إن رجعت إليه سلعتة بعينها وأعطاه صاحبه ثلاثين ديناراً إلى شهر بستين ديناراً إلى سنة أو إلى نصف
سنة فهذا لا ينبغي / الموطأ ٦١١/٢ قال الزرقاني أي يحرم لأنه حيلة إلى الربا وهذا قول جمهور أهل المدينة
وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم بناء على قطع الذرائع بما يغلب على الظن أن المتبايعين قصداً إليه وأبى ذلك
الأكثر والشافعي حيث لا قصد لأن تهمة المسلم بما لا يحل حرام فلا يفسخ ما ظاهره حلال بالظن . شرح
الزرقاني للموطأ ٢٥٢/٣ .

باب ما جاء في مال المملوك^(١)

ينبغي على القاعدة العاشرة وهي المقاصد والمصالح لأن الرجل إذا اشترى عبداً له ذهب بذهب فالقاعدة الثالثة تمنع منه من جهة الربا ، والقاعدة العاشرة في المصالح والمقاصد تقتضي جوازه لأنه إنما المقصود منه ذاته لا ماله والمال وقع تبعاً .

وأما باب العهدة

فمبني على القاعدة الخامسة ، وهي الرجوع إلى العرف الذي تنبني عليه أكثر مسائل الشرع حسب ما مهدناه .

وأما باب العيب في الرقيق

فينبغي على القاعدة الثانية وهي أكل المال بالباطل لأنه اشترى منه عبداً بعشرة ، فكل جزء من العشرة قابل كل جزء من العبد ووازي كل صفة من صفاته المقصودة للمبتاع جلباً وتحصيلاً ، وللبائع تبادلاً وتمويلاً .

فإذا عدم جزء من أجزاء العبد أو اختلست صفة من صفاته فقد خرج جزء من الثمن عن ملكه وهو الذي قابل الفاتئ منها .

فإن أمسكه عنه كان أكل المال بالباطل . هذا هو الأصل الذي تنبني عليه مسائل العيوب ثم يدخلها بعد ذلك في التراد وكيفية ما عسى أن يعرض من المفسدات فيعرض

(١) ورد في الموطأ ٦١١/٢ عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال « من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع » وهذا موقف وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن الليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ . . البخاري مع الفتح ٤٩/٥ ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح قالوا أخبرنا الليث وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول . . مسلم في كتاب البيوع رقم (٨٠) .

على القواعد العشر ، وليس لذلك آخر فيحصر ، لأنه قد يؤول التراد إلى رباً فيدخل في القاعدة الأولى . وقد يؤول إلى جهالةٍ وما أشبه ذلك فاحصروا القواعد عند الفتوى وعبروا الفعل بها واحملوا جواب مالك عليها .

وأما مسألة الاختلال للعبد المبيع إنها تكون للمبتاع ويرد العبد بالعيب ولا سبيل له إليه لأنه لو أخذه البائع لكان أكل المال بالباطل لأن البائع لم يكن في تلك الحال مالكاً ولا ضامناً فيدخل هذا أيضاً في قاعدة الأحاديث وهو إنه نهى عن ربح ما لم يضمن ويعضده حديث عائشة المشهور في المسألة بعينها وهو أن النبي ﷺ (قضى بأن الخراج مع الضمان)^(١) فيدخل في قاعدة أكل المال بالباطل .

وأما باب ما يفعل بالوليدة إذا بيعت^(٢)

والشرط فيها فإنه ينبني على أكثر القواعد السابقة ولكن مسائل الشرط معضلة قديماً وحديثاً .

أخبرنا إسماعيل بن الفضل^(٣)

(١) هذا حديث رواه أبو داود عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (الخراج بالضمان) أنظر تهذيب السنن ١٥٨/٥ ورواه الترمذي ٥٨٢/٣ من نفس الطريق بلفظ أن رسول الله ﷺ (قضى أن الخراج بالضمان) وقال هذا حديث حسن صحيح وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه والعمل على هذا عند أهل العلم .

وساق له طريقاً آخر عن عمر بن علي المقدمي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . وقال هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة ورواه النسائي ٢٥٤/٧ وابن ماجه ٧٥٣/٢ وأحمد في المسند ٤٩/٦ و ٨٠ ، ١١٦ و ١٦١ ، ٢٠٨ و ٢٣٧ والبغوي في شرح السنة ١٦٣/٨ وحسنه وصححه ابن حبان (١١٢٥) و(١١٢٦) والحاكم في المستدرک ١٥/٢ ووافقه الذهبي ونقل ابن حجر في التلخيص ٢٢/٣ تصحيحه عن ابن القطان وقال ابن حزم لا يصح .

(٢) الموطأ ٦١٦/٢ .

(٣) إسماعيل بن الفضل أبو القاسم التميمي الحافظ الكبير شيخ الاسلام إسماعيل بن الفضل بن علي القرشي الطلحي الملقب بقوام السنة صاحب الترغيب والترهيب ولد سنة ٤٥٧هـ ومات سنة ٥٣٥هـ قال أبو سعد السمعاني هو أستاذي في الحديث وعنه أخذت هذا الفن وهو إمام كبير في الحديث واللغة والأدب وقال الدقاق كان عديم النظير لا مثل له في وقته وهو ممن يضرب به المثل في الصلاح وقال العبدري ما رأيت أحداً قط مثله ذاكرته فوجدته حافظاً للحديث عارفاً بكل علم متقناً . طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٦٣ البداية والنهاية =

..... الأصبهاني ببغداد^(١) عن ابن خلف^(٢) عن محمد بن عبد الله^(٣) عن أبي بكر بن إسحاق^(٤) عن عبد الله بن أيوب^(٥) عن محمد بن سليمان الذهلي^(٦) عن عبد الوارث بن سعيد^(٧) قال دخلت مكة فلقيت فيها أبا حنيفة^(٨) فسألته عن

= ٢١٧/١٢ بغية الوعاة ٤٥٥/١ تذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٧٧/٤ شذرات الذهب ١٠٥/٤ طبقات المفسرين للداودي ١١٢/١ العبر ٩٤/٤ سير أعلام النبلاء ٨٠/٢٠ النجوم الزاهرة ٢٦٧/٥ المنتظم ٩٠/١٠ .
(١) بغداد تقدم التعريف بها .

(٢) ابن خلف الشيخ العلامة النحوي أبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف الشيرازي ثم النيسابوري الأديب مسند وقته ولد في سنة ثمان وتسعين وثلاث مئة وسمع في سنة أربع وأربعمئة ثم بعدها من أبي عبد الله الحاكم وحمزة المهلي وعبد الله بن يوسف الأصبهاني وأبي بكر بن فورك وطبقته فآثر قال عبد الغافر أما شيخنا ابن خلف فهو الأديب المحدث المتقن الصحيح السماع أبو بكر ما رأينا شيخاً أورع منه ولا أشد إتقاناً حصل على حظ وافر من العربية وكان لا يسامح في فوات لفظة مما يقرأ عليه ويراجع في المشكلات ويبلغ . رحل إليه العلماء سمعه أبوه الكثير وأملى على الصحة وسمعنا منه الكثير . قال اسماعيل بن محمد الحافظ كان حسن السيرة من أهل الفضل والعلم محتاطاً في الأخذ ثقة وقال السمعاني كان فاضلاً عارفاً باللغة والأدب ومعاني الحديث في كمال العفة والورع مات سنة ٤٨٧هـ سير أعلام النبلاء ٤٧٨/١٨ العبر ٣/٣١٥ .

(٣) محمد بن عبد الله هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بالحاكم صاحب المستدرک كان فقيهاً حافظاً ثقة عالياً لكنه يفضل علي بن أبي طالب على عثمان رضي الله عنهما . انتهت إليه رئاسة أهل الحديث مات سنة ٤٠٥هـ طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٢٣ وقال فيه الذهبي في الميزان ٦٠٨/٣ إمام صدوق لكنه يصحح في مستدرکه أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك فما أدري هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك وإن علم فهذه خيانة عظيمة ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين ثم قال أما صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن فأمر مجمع عليه مات سنة (٤٠٥هـ) وانظر سير أعلام النبلاء ١٦٢/١٧ تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٩ .

(٤) أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري المعروف بالصفي كان واسع العلم إماماً في الفقه والحديث والأصول ذا تصانيف ... ولد سنة ٢٥٨ ومات سنة ٣٤٢هـ طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٦٩ وانظر الأنساب ٣٣/٨ - ٢٤ ، العبر ٢٥٨/٢ طبقات الشافعية ٩/٣ - ١٢ سير أعلام النبلاء ٤٨٣/٥ تهذيب الأسماء واللغات ٣٦١/٢ .

(٥) عبد الله بن أيوب بن زاذان القري الضير عن أبي الوليد الطيالسي قال الدارقطني متروك وقال ابن قانع مات سنة (٢٩٢هـ) الميزان ٣٩٤/٢ المغني في الضعفاء ١/٣٣٢ .

(٦) محمد بن سليمان الذهلي لم أطلع على ترجمته .

(٧) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم أبو عبيدة التنوري بفتح المثناة وتشديد النون البصري ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه من الثامنة مات سنة (١٨٠هـ) روى له الجماعة ت ص ٢٦٧ ت ٤٤١/٦ الكاشف ٢١٩/٢ التاريخ الكبير ١١٨/٦ المعرفة والتاريخ ١٧١/١ مشاهير علماء الأمصار ١٦٠ تهذيب الكمال ٤٣٥ ميزان الاعتدال ٦٧٧/٢ العبر ١٧٦/١ سير أعلام النبلاء ٣٠٠/٨ .

(٨) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت بن نوطي أبو حنيفة الكوفي إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن =

بيعٍ وشرطٍ فقال البيع باطل والشرط باطل . ثم أتيت ابن أبي ليلى ^(١) فسألته فقال البيع جائز والشرط باطل . ثم أتيت ابن أبي شبرمة ^(٢) فسألته فقال البيع جائز والشرط جائز . فقلت ثلاثة اختلفوا في هذه المسألة ولم يتفقوا فيها على جواب . فأتيت أبا حنيفة فأخبرته فقال لا أدري ما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط ^(٣) ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال لا أدري ما قالوا حدثني هشام بن عروة ^(٤) عن أبيه ^(٥) عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في بريرة اشتريتها وأعتقها ^(٦) يعني الحديث ثم أتيت ابن أبي شبرمة فأخبرته فقال لا أدري ما قالوا حدثني مسعر بن كدام ^(٧) عن محارب بن ديثار ^(٨) عن جابر بن عبد الله قال اشترى النبي ﷺ مني ناقهً / وشرط لي حملانها إلى المدينة ^(٩) .

= عدلي وآخرون . ميزان الاعتدال ٢٦٥/٤ تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ ت ص ٥٦٣ ت ٤٤٩/١٠ الكامل لابن عدلي ٢٤٧٢/٧ .

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن صدوق سيء الحفظ جداً من السابعة مات سنة (١٤٨هـ) روى له الأربعة ت ص ٤٩٣ ت ٣٠١/٩ وانظر الميزان ٦١٣/٣ الكاشف ٦٩/٣ .

(٢) هو عبد الله بن شبرمة بضم المعجمة وسكون الموحدة وضم الراء ابن الطفيل بن حسان الضبي أبو شبرمة الكوفي القاضي ثقة فقيه من الخامسة مات سنة (١٤٤هـ) خت م د س ق/ت ص ٣٠٧ وانظر ت ت ٢٥٠/٥ .

(٣) هذا الحديث رواه الطبراني في الأوسط كما في نصب الراية ١٧/٤ والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٢٨ والخطابي في معالم السنن ١٥٤/٥ والبغوي في شرح السنة ١٤٧/٨ والحديث ضعيف قال ابن القطان علته ضعف أبي حنيفة في الحديث . نصب الراية ١٨/٤ .

(٤) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة وله ٨٧ سنة ع/ت ص ٥٧٣ ت ٤٨/١١ .

(٥) عروة هو ابن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور من الثالثة مات سنة أربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة عثمان ع/ت ص ٣٨٩ وانظر ت ١٨٠/٧ .

(٦) متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل ٩٥/٣ ومسلم في كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق رقم (١٥٠٤) والموطأ ٧٨٠/٢ .

(٧) مسعر بن كدام بكسر أوله وتخفيف ثانيه ابن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي ثقة ثبت فاضل من السابعة مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومائة . روى له الجماعة /ت ص ٥٢٨ ت ١١٢/١٠ الكاشف ١٣٧/٣ .

(٨) محارب بضم أوله وكسر الراء بن دثار بكسر المهملة وتخفيف المثناة السدوسي الكوفي القاضي ثقة إمام زاهد من الرابعة مات سنة ست عشرة ومائة ع/ت ص ٥٢١ ت ٤٩/١٠ .

(٩) هذا الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه منها في البيوع باب شراء الدواب والحمير =

فهذه أغراض متفاوتة في فهم مواقع ذكر الشروط في الحديث . وقد رأيت لعبيد الحميد الصايغ جزء في تحصيل الشروط لكن على المذهب المالكي قد أئقن فيه ترتيب المذهب كنت كتبه بخطي وقرأته لكن شذ في سبيل القدر والذي يحصر الشروط في الأغلب ردها إلى القواعد التي مهدناها وعرضها عليها ولا يخلو وقع الشرط في العقد من أن يكون ملائماً لمقصود العقد ومقصود العاقد غير مطرق إلى العقد عدداً ولا موقع للمال خسارة فلا وجه لرده . هذا إذا كان مقصود العقد غير معارضٍ لطريقي من طرق الشريعة ومسائل هذا لا تحصر لكن يربط معظمها هذا الأصل الذي أشرنا إليه لعرضها على القواعد التي مهدنا^(١) وخذوا من هذا القبس أمثلة تكشف لكم كيفية عرض الوارد من نظائرها عليها :

المثال الأول : إذا اشترى عبداً أو جاريةً بشرط العتق قال أبو حنيفة : لا تجوز لأنه شرط شرطاً يناقض مقتضى^(٢) العقد لأن العقد يقتضي عقد الملك الدائم والتصرف اللازم على الإطلاق وهذا الشرط يصدمه فيفسده .

وتعلق علماؤنا بحديث بريرة وحديث بريرة صحيح معضل في التأويل ولا عليكم بأس في تأخيره إلى مسائل الخلاف وهناك ينكشف معناه وعولوا على قاعدة المصالح والمقاصد التي مهدناها فلا يخفى على من نظر فيها أن المقاصد في هذا العقد سليمة عن المفساد خالصة لله ، لأن المشتري يقول إنما أنا أبذل مالي في تحصيل العتق للعبيد لا في تحصيل الملك لي . والبائع يقول إن أزددت في ثمن العبد من مال المشتري فقد أعطاه هو الله وإن حططته فقد تركته لله فغاية المسألة أن هذا عتق اشترى بمالٍ ولا خلاف أن لو قال رجل لآخر أعتق عبدك عني على ألف فقال مالك العبد هو حر نفذ العتق ووجب المال إجماعاً وكذلك الصدقة .

المثال الثاني : إذا اشترى عبداً من رجل بشرط الهبة له أو لغيره انفرد بها مالك فقال هذا جائز . وقال الشافعي لا يجوز لأنه إنما يحتمل في البيع لحرمة العتق^(٣) وما فيه من التقرب إلى الله . قلنا له : وكذلك يحتمل الهبة لما فيها من المعروف والمواصلة وإسداء

= أنظر الفتح ٣٢٠/٤ وفي الشروط باب إذا اشترى البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز/ الفتح ٣١٤/٥ ومسلم في المساقاة رقم (٧١٥) .

(١) في م مهدناها .

(٢) أنظر الباب في شرح الكتاب ٢٦/٢ - ٢٧ شرح السنة ١٥٣/٨ .

(٣) أنظر مذهب الشافعي في شرح السنة ١٤٨/٨ .

المعروف وتأكيد المواصلة قرينة فهذا الذي لحظه مالك فيها .

المثال الثالث : إذا باعه منه على ألا يبيعه المشتري ولا يفوته لم يجز لأنها مجانية مناقضة للعقد ومعارضة قال علماؤنا إلا أن يخرج إلى وجه معروف مثل أن يكون لم ينقده الثمن فيقول له ذلك حتى ينقده الثمن وكذلك في المدة اليسيرة لا في الكثيرة .

المثال الرابع : إذا باع منه عبداً على أنه إن أبق كان من ضمانه أو مريضاً على أنه إن مات كان من ضمانه لم يجز لأن ذلك مناقض لمقصود العقد ومقتضاه إذ العقد يقتضي خروج المبيع عن ملك البائع وضمانه وهذا يضاده .

المثال الخامس : إذا شرط عليه إن لم يأت به بالثمن إلى أجل كذا وإلا فلا بيع بينهما . قال علماؤنا لم يجز لأنه زاده في الثمن لموضع الشرط وهذا من أكل المال بالباطل وعرضه محمد بن المواز^(١) على أصل آخر فقال إن كان في العقار والدور الشهر ونحوه جاز وفي العروض لا يجوز نظراً إلى أن العروض تحول مع الساعات والأزمنة والدور لا تحول فيستفي فيه الغرر وإلى أن المدة اليسيرة داخلة في حد القلة فلا تعتبر كما لا تعتبر في الاستثناء وما شابهه من القاعدة السابعة .

أما باب النهي عن أن يبطأ الرجل وليدة لها زوج

فذكر مالك فيها مسألة شراء الطلاق من الزوج حين أرضى ابن عامر زوج مملوكته^(٢) حتى طلقها والطلاق إنما يجوز شراؤه بين الزوج وزوجته ، وفي حق غيرهما ليس مما يقابله مال بيد أن شراء الأمة ذات الزوج لما اختلف العلماء في بيعها هل يكون طلاقاً أم لا / فلإن كان طلاقاً بطل حق الزوج وإن كان باقياً نزل السيد منزلة أمته في شراء الطلاق لوجهين :

أحدهما أن السيد مالكها .

(١) هو محمد بن إبراهيم بن زياد الاسكندراني المعروف بابن المواز تفقه بآبائ الماجشون وابن عبد الحكم واعتمد على أصبغ . . . كان راسخاً في الفقه والفتيا عالماً في ذلك مات سنة ٢٦٩ هـ الديباج لابن فرحون ١٦٦/٢ شجرة النور الزكية ٦٨/١ المدارك ٧٢/٣-٧٣ حسن المحاضرة ٣١/١ .

(٢) مالك عن ابن شهاب أن عبد الله بن عامر أهدي لعثمان بن عفان جارية ولها زوج ابتاعها بالبصرة فقال عثمان لا أقربها حتى يفارقها زوجها فأرضى ابن عامر زوجها ففارقها . الموطأ ٦١٧/٢ .

والثاني إنه شريك للزوج فيها، الحل للزوج والبضع للسيد، وكذلك لو وطئها السيد لم يحل فكان شراؤه منه من باب المعروف .

وأما باب ثمر المال يباع أصله^(١)

فينبغي على القاعدة العاشرة وهي قاعدة المقاصد لأن الثمرة ما دامت كامنة في الشجرة لم يتعلق بها قصد ولا أمكن لأحد فيها تناول فإذا برزت تعلقت بها المقاصد وانفردت عن الشجرة صورةً وصفةً واسماً فلذلك لم يتبعها ، خلافاً لأبي حنيفة^(٢) ، وقد مهدناه في مسائل الخلاف .

فأما بيعها قبل بدو صلاحها فلا يخلو أن يكون بشرط القطع فذلك جائز إجماعاً لعدم المفسد ، وإما أن يكون بشرط التبقية فهو باطل إجماعاً مبنياً على قاعدة الغرر والجهالة ، وأما إن باعها مطلقاً فقال الشافعي : لا يجوز لأن الإطلاق يقتضي التبقية إذ المقصود من الثمرة زهوها واجتناؤها طيبة^(٣) .

وقال أبو حنيفة ذلك جائز لأن مطلق العقد يحمل على الجائز شرعاً فيجوز ويكلف أن يجز^(٤) واختلف جواب علمائنا^(٥) فورد بالوجهين والمسألة محتملة وقد مهدناها في مسائل الخلاف . والانصاف فيها أن العقد باطل لأن المقصود من الثمرة اجتناؤها طيبة فتحمل على المقاصد ويفسخ العقد حتى يصرح بما نوى .

(١) الموطأ ٦١٧/٢ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال (من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع) وأخرجه البخاري في البيوع باب من باع نخلاً قد أبرت ١٠٢/٣ ومسلم في البيوع باب من باع نخلاً عليه ثمر رقم (١٥٤٣) .

(٢) قال الحافظ وقد استدلل بمطوقه (أي الحديث) على أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع وبمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤبرة أنها لا تدخل في البيع وتكون للمشتري وبذلك قال جمهور العلماء وخالفهم الأوزاعي وأبو حنيفة فقالا تكون للبائع قبل التأبير وبعده . فتح الباري ٤٠٢/٤ .

(٣) أنظر شرح النووي على مسلم ١٩١/١٠ .

(٤) وانظر تفصيل مذهبه في أوجز المسالك ٩٤/١١ وشرح النووي على مسلم ١٩١/١٠ .

(٥) زيادة من ج .

وأما باب بيع العرايا

فيخرج على القاعدة الخامسة في استثناء المعروف من المغالبة والمكارمة من الربا . وقد روي عن مالك أن بيع العرية لا يجوز إلا بالدنانير والدراهم^(١) وهذا ينبني على مسألة من أصول الفقه اختلف فيها قوله ، وهو أنه إذا جاء خبر الواحد معارضاً لقاعدة من قواعد الشرع هل يجوز العمل به أم لا ؟ فقال أبو حنيفة لا يجوز العمل به وقال الشافعي يجوز العمل به وتردد مالك في المسألة ومشهور قوله والذي عليه المعول أن الحديث إذا عضدته قاعدة أخرى قال به وإن كان وحده تركه .

ولهذا قال في مسألة غسل الإناء من ولوغ الكلب^(٢) قد جاء هذا الحديث ولا أدري ما حقيقته^(٣) لأن هذا الحديث عارض أصليين عظيمين أحدهما قول الله تعالى ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾^(٤) قال مالك يؤكل صيده فكيف يكره لعابه^(٥) .

والثاني : أن علة الطهارة هي الحياة وهي قائمة في الكلب^(٦) .

(١) قال أبو عمرو لا يجوز بيع العرية حتى يبدو صلاحها فإذا بدا صلاحها جاز بيعها بالدنانير والدراهم والعروض كلها من كل أحد . الكافي ٦٥٤/٢ وكذا قال ابن الجلاب في التفرع ١٥٠/٢ .

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (إذا شرب الكلب في إناء أحكمم فليغسله سبع مرات) البخاري في الوضوء باب إذا شرب الكلب في إناء أحكمم فليغسله سبعاً ٥٤/١ ومسلم رقم (٢٧٩) في الطهارة باب حكم ولوغ الكلب والموطأ ٣٤/١ . وفي رواية لمسلم أولاهن بالتراب .

(٣) المدونة ٥/١ .

(٤) سورة المائدة آية (٤) .

(٥) المدونة ٦/١ .

(٦) قال الباجي اختلف قول مالك رحمه الله في أمر النبي ﷺ بغسل الإناء من ولوغ الكلب فمرة حملة على الوجوب ومرة حملة على النذب فوجه الوجوب أمره ﷺ بغسله والأمر يقتضي الوجوب ووجه النذب أنه حيوان فلم يجب غسل الإناء من ولوغه أصل ذلك الحيوان - المتقى ٧٣/١ قلت يقصد بذلك الباجي أن مشهور مذهب مالك هو طهارة الحيوانات كلها ومنها الكلب بناء على أن الأصل في الأشياء الطهارة مع أن الله تعالى قال في كتابه العزيز : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ قال ابن رشد (يريد أنه لو كان نجس العين لتنجس الصيد بمماسه وأيد هذا التأويل بما جاء في غسله من العدد والنجاسات ليس بشرط في أصلها العدد فقال يعني مالكا إن هذا الأصل إنما هو عبادة . ثم قال وقد ذهب جدي رحمه الله في كتاب المقدمات إلى أن هذا الحديث معلل معقول المعنى ليس من سبب النجاسة بل من سبب ما يتوقع أن يكون الكلب الذي ولغ في الإناء كلباً فيخاف من ذلك السم قال ولذلك جاء هذا العدد الذي هو السبع في غسله فإن هذا العدد قد استعمل في الشرع في مواضع كثيرة في العلاج والمداواة من الأمراض وهذا الذي قاله رحمه الله وجه حسن على طريقة المالكية . =

وأما حديث العرايا : فإن صدمته قاعدة الربا عضدته قاعدة المعروف .

وأما باب الجائحة في الثمار^(١)

فهي مسألة انفرد بها مالك دون سائر فقهاء الأمصار وهي مسألة تنبني عليها القاعدة الخامسة في العرف وعلى القاعدة العاشرة في المقاصد والمصالح ونحن ننبهكم عليها بعد أن نذكر حكم^(٢) الثاني المعظم فيها . روى مسلم في الصحيح أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح^(٣) فإذا ثبت هذا الأصل فالذي ينفي عنه اعتراضات المخالفين وتأويلاتهم مرده إلى قاعدة المقاصد والمصالح والعرف الجارية عليه الأحكام الشرعية فنقول من حكم عقد البيع أن ينزل المشتري منزلة البائع في المبيع ملكاً بملك وحالاً بحال ومنفعة بمنفعة . وإذا اشترى الثمرة بعد بدو صلاحها من صاحبها فذلك محمول على حال البائع فيها وعلى عرف الناس في العمل بها وهو أن يقبضها ملكاً بملك وحالاً بحال ولا يجوز أن يقال إن عليه أن يجدها جملة لأن البائع لها لما لم يكن حاله كذلك فيها ولأن المقصود والمعتاد والمصلحة لا تقتضي ذلك فيها فإذا نزلت الجائحة عليها من غير تفريط من المشتري في اقتضاها مصيبة نزلت قبل القبض فلا كلام لأحد من المخالفين عليها بيد أن المتقدمين من علمائنا اختلفوا في نكتة وهي أن الجائحة المكتسبة هل / تساوي الجائحة الواقعة بالقدرة الإلهية أم لا ، وصورتها أن نزول الجيش على البلد وإفساده للثمار هل يساوي هبوب الضرر ووقوع البرد أم لا وهي مسألة نظرية وقد حققناها في مسائل الفروع^(٤) .

= بداية المجتهد ٣١/١ وانظر الاستذكار لابن عبد البر ٢٥٨/١ تفسير القرطبي ٦٩/٦ مقدمات ابن رشد الجد ٩١/١ .

(١) الموطأ ٢/٢٦١ .

(٢) زيادة من ج وك .

(٣) مسلم في المساقاة (١٥٥٤) باب وضع الجوائح من حديث جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ (أمر بوضع الجوائح) .

(٤) هذا الخلاف الذي أشار إليه الشارح فصله الباجي فقال اختلف أصحابنا في معنى ما يوضع من الجوائح فعند ابن القاسم أن ما لا يستطيع دفعه وإن علم به فإنه يكون جائحة ولا يستطيع دفعه إن علم به فلا يكون جائحة كالسارق قاله في كتاب ابن المراز وهو مذهب ابن نافع في المدونة وروى ابن القاسم في المدونة أن كل ما أصاب الثمرة بأي وجه كان فهو جائحة سارقاً كان أو غيره ، وقال مطرف وابن الماجشون لا يكون جائحة إلا ما أصاب الثمرة من السماء من عفن أو برد أو فساد بحر أو برد أو بكسر الشجر وأما ما كان من صنع آدمي فيس =

وأما باب ما يجوز من استثناء الثمر^(١)

فقد تقدم في القاعدة الخامسة الإشارة إليه وذلك يجوز من ثلاثة أوجه : بذهب من ذهب أو بكيل من جزاف أو بكيل من كيل مثل أن يقول : ثلث أو ربع . وانفرد مالك بمسألة دون سائر العلماء وهي بأن يختار نخلات من الجملة^(٢) ووافقه بعضهم فيها على تفصيل وهي وإن كانت غرراً لأن هذا الذي يختار لعله يجعل يده في الأطيب ، ولكن هذا الغرر يسير ولا خلاف بين العلماء في أن يسير الغرر لغو معفو عنه وهذا يستمد من بحر المقاصد كما تقدم بيانه في القواعد . واتفق فقهاء الأمصار على أن ذلك لا يجوز وكان ابن عمر^(٣) وابن المسيب يريان^(٤) الاستثناء على الاشاعة وغيرهم .

وكان ابن سيرين يجوز أن يستثنى كيل أو كوزن (كذا)^(٥) وعلى كل حال فإن المسألة ترجع إلى أن المستثنى هل هو داخل في المبيع ، ولا خلاف بين العلماء والعرب^(٦) أن المستثنى لا يدخل في المستثنى منه مراداً وإن دخل فيه لفظاً لأنه لو كان كذلك لكان الاستثناء نسخاً وذلك محال وخلط للحقائق فثبت أنه تخصيص للعموم وبيان للمراد .

ولكن الفقهاء اختلفوا هل يدخل في المبيع أم لا لاحتمال أن يكون البائع قد قصد إدخاله في المبيع ثم ندم فأخرجه ، ولذلك قال بعض علمائنا : إن الاستثناء في اليمين لا

= بجائحته فوجه المستقى ٢٣٢/٤ - ٢٣٣ الكافي ٢/٦٨٧ .

(١) الموطأ ٢/٦٢٢ .

(٢) قال مالك أما الرجل يبيع ثمر حائطه ويستثنى من ثمر حائطه نخلة أو نخلات يختارها ويسمي عددها فلا أرى بذلك بأساً . الموطأ ٢/٦٢٢ .

(٣) روى عبد الرزاق في المصنف ٨/٢٦١ قال أخبرنا معمر قال سمعت شيخاً يقال له الزبير أبو سلمة قال سمعت ابن عمر وهو يبيع ثمرة له فيقول أبيعكموها بأربعة آلاف وطعام الفتيان الذين يعملونها . ورواه ابن أبي شيبة قال حدثنا ابن أبي زائدة عن بشير عن أبي حازم قال اشترينا من ابن عمر ثمنياً واستثنى بعضه . المصنف ٦/٣٣٠ . أقول رواية عبد الرزاق فيها الزبير أبو سلمة البصري ليس به بأس من الرابعة خذت س/ت ص ٢١٤ وانظر ت ٣/٣١٨ وقد تابعه أبو حازم عند ابن أبي شيبة فيكون الأثر صحيحاً إلى ابن عمر .

(٤) لم أطلع عليه .

(٥) زناها لتوضيح العبارة .

(٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٦/٣٣١ قال حدثنا ابن أبي زائدة عن يزيد عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأساً

أن يبيع الرجل ثمرته ويستثنى نصفها ثلثها ربعها . وهذا الأثر صحيح إلى ابن سيرين .

(٧) في ج العرب والعلماء .

يكون إلا بأن ينوى الحالف حالة اليمين أو قبل آخر حرف من حروفها فإن نوى الاستثناء بعد تمام اليمين لم ينفعه وكان ندماً وهذا في اليمين ضعيف لأن الله تعالى جعل الاستثناء رخصةً تجيء بعد اليمين فجعلها كما جعل الكفارة أيضاً رخصةً تحل اليمين إلا أن الكفارة منفصلة والاستثناء متصل حتى يتم للعبد الدرك في الوجهين جميعاً .

فأما المبيع فقال من أباه ورآه داخلاً في المبيع فيه غرر وهذا إنما يكون لو علم المبتاع ما في نفس البائع فأما إذا لم يعلم ما في نفسه وانعقد البيع بعد التصريح بالاستثناء فليس للغرر فيه مدخل والقول فيها ممتد الاطناب واستيفاءه في كتب المسائل .

باب ما يكره من بيع الثمار^(١)

أطلق مالك رحمه الله لفظ المكروه على الحرام لأنه يتناول تناوله للفعل الذي في تركه ثواب وليس في فعله عقاب كما يتناول المأمور للفعل الذي يلام تاركه (ويحمد فاعله ويتناول أيضاً الفعل يحمد فاعله ولا يلام تاركه)^(٢) ويسمى في عرف المتأخرين المندوب والمكروه عندهم هو الذي ليس في فعله عقاب وفي تركه ثواب خلاف المحذور واللغة ما أشار إليه مالك رحمه الله . والاصطلاح حسن للتمييز بين المشتركات قصد البيان والتفصيل من المختلفات . فأما حديث عامل خبير في التمر^(٣) فإن مسلماً روى فيه (وكذلك الميزان)^(٤) فسوى بين الوزن والكيل وصار أصلاً في معرفة التساوي لأن الله شرطه وهو معنى خفي ثم جعل السبيل إليه الكيل والوزن وهي غاية القدرة في معرفة التساوي وقد سمعت فخر الإسلام أبا بكر محمد بن أحمد الشاشي ببغداد في الدرس يقول قال النبي ﷺ للعامل : (بع الجميع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيهاً) وكذلك الميزان ولم يفرق بين أن

(١) الموطأ ٢/٦٢٣ .

(٢) زيادة من ج وك وم .

(٣) روى أبو سعيد الخدري وأبو هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خبير فجاءه تمر جنيب فقال له رسول الله ﷺ أكل تمر خبير هكذا فقال لا والله يا رسول الله إنا نأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال رسول الله ﷺ (لا تفعل بع الجميع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيهاً) لفظ الموطأ ٢/٦٢٣ ورواه البخاري في البيوع باب إذا أراد بيع تمر بتمر خبير منه ١٠٢/٣ ومسلم في كتاب المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل (٩٥) .

(٤) مسلم في كتاب المساقاة (٩٤) .

يبتاع الجنب من مشتري الجميع أو من غيره وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وأكثر فقهاء الأمصار وقال مالك لا يفعل ذلك بحضرة العقد الأول مخافة أن يكونا متواطئين عليه فيرجعان بعملهما إلى ما نهي عنه وهذا ينبنى على قاعدة الذرائع^(١) وقد مهدناها في موضعها .

وأما حديث البيضاء بالسلت^(٢) / فإن كثيراً من العلماء اجتنبه لأن زيداً أبا عياشٍ عندهم مجهول^(٣) ومن يروي عنه مالك ابن أنسٍ ليس بمجهولٍ فإن روايته تعديل لما ثبت من عظيم تحريه وقد قال جماعة من العلماء إن المزكي في الشهادة يجوز أن يكون واحداً فكيف في الخبر الذي هو أسرع في الإثبات والمسألة متقنة في أصول الفقه فليُنظر هنالك .

وأما بيع الرطب باليابس كالرطب بالتمر والبيضاء بالسلت فإن جماعة من فقهاء الأمصار أبته منهم الشافعي ومالك ، وجوزه أبو حنيفة وهي أول مسألة سئل عنها ببغداد قال لنا فخر الإسلام : دخل أبو حنيفة بغداد فسئل عن هل يجوز بيع الرطب بالتمر فقال : ذلك جائز فقيل له ما الدليل فقال : لا يخلو أن يكون الرطب بالتمر جنساً واحداً أو جنسين فإن كان جنساً واحداً كان^(٤) متماثلاً . وإن كان جنسين كان^(٥) متفاضلاً ومتماثلاً . قيل له إن زيداً أبا عياشٍ سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت الحديث إلى آخره فقال : زيد

(١) أنظر شرح الزرقاني ٢٦٧/٣ والمتنقى ٢٣٩/٤ .

(٢) مالك عن عبد الله بن يزيد أن زيداً أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد أيتهما أفضل قال البيضاء فهنا عن ذلك وقال سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن اشتراء التمر بالرطب فقال رسول الله ﷺ (أينقص الرطب إذا بيس) ؟ فقالوا نعم فنهى عن ذلك الموطأ ٦٢٤/٢ والشافعي في الرسالة فقرة (٩٠٧) وأبو داود (٣٣٥٩) والترمذي (١٢٢٥) والنسائي ٢٦٨/٧ - ٢٦٩ وابن ماجه (٢٢٦٤) وشرح السنة ٧٨/٨ ورواه الحاكم في المستدرک ٣٨/٢ - ٣٩ عن الأصم عن الربيع بإسناده ثم رواه بأسانيد آخر ثم قال هذا حديث صحيح لاجتماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث إذ لم يوجد في روايته إلا الصحيح خصوصاً في حديث أهل المدينة ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبد الله بن يزيد والشيخان لم يخرجاه لما يخشاه من جهالة زيد أبي عياش ووافقه الذهبي .

وقال الخطابي وقد تكلم بعض الناس في إسناده سعد بن أبي وقاص وقال زيد أبي عياش راوية ضعيف ومثل هذا الحديث على أصل الشافعي لا يجوز أن يحتج به وليس الأمر على ما توهمه وأبو عياش هذا مولى لبني زهرة وقد ذكره مالك في الموطأ وهو لا يروي عن رجل متروك الحديث بوجه وهذا من شأن مالك وعادته معلوم . مختصر السنن ومعالم السنن ٣٣/٥ قلت صحح الترمذي وابن خزيمة وابن حبان هذا الحديث .

(٣) زيد بن عياش أبو عياش بتحتانية ومعجمة أبو عياش المدني صدوق من الثالثة روى له الأربعة / ت ص ٢٢٤ .

(٤) في ك وم جاز .

(٥) في ك وم جاز .

أبو عباشٍ لا أعرفه^(١) .

وهذا الدليل الذي ذكره أبو حنيفة هو محض القياس ولُبَّاب النظر لولا الحديث المذكور . إلا أن عنده أن خبر الواحد إذا خالف الأصول سقط في نفسه وقد مهدنا ذلك في أصول الفقه . وطعنه في زيد أبي عياش بجهالته به لا يؤثر منه فيه فإن كان موقوفاً على رواية المجهول والضعيف فصار هذا الحديث قاعدةً في قواعد الربا اتفق عليه في الجملة العلماء حتى أن أبا حنيفة ناقض أصله فقال لا يجوز بيع الحنطة المبلولة باليايسة بحال^(٢) وهو هو الرطب بالتمر بعينه وليس لأصحابه في هذا جواب^(٣) ينفع وهذا هو بيع الرطب باليابس وأصل فيه .

وأما بيع الرطب بالرطب كالرطب بالرطب فاختلف عبد الملك والأصحاب^(٤) فيه وكذلك العجين بالعجين . ذكر ابن القاسم جوازه في كتاب محمد ولم يجوز في العتبية الدقيق بالعجين بحال .

(وقال)^(٥) وإذا منع الرطب باليابس لأن التماثل^(٦) مجهول بينهما حالة الادخار وكذلك يلزم في الرطب بالرطب لأن تساويهما حالة الادخار مجهول أيضاً إلا أن علماءنا سامحوا في العجين بالعجين ليسارته وخفة أمره وأنه مسثنى من القاعدة للحاجة إليه وبقي التحريم في الكثير الذي يقصد منه المغالبة والمكايسة على أصل القاعدة .

باب المزابة^(٧)

ذكر حديث ابن عمر قال: والمزابة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً^(٨)

(١) هذا الكلام نقله صاحب فتح القدير فانظره فيه ٢٩٢/٥ - ٢٩٣ واللباب في شرح الكتاب ٤٠/٢ .

(٢) أنظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٨٩/٥ .

(٣) في ج فيها .

(٤) أنظر المنتقى ٢٤٣/٤ الهداية ٢٣٠/٧ .

(٥) ليست في بقية النسخ .

(٦) أنظر الهداية ٢٤٢/٧ .

(٧) الموطأ ٦٢٤/٢ .

(٨) مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى عن المزابة والمزابة بيع التمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً) الموطأ ٦٢٤/٢ وأخرجه البخاري في كتاب البيوع باب بيع المزابة ٩٨/٣ ومسلم في البيوع رقم (١٥٤٢) والشافعي في الرسالة (٩٠٦) .

وذكر حديث أبي سعيد في المزينة والمحاولة^(١) وفسر المحاولة بكراء الأرض بالحنطة . وفسرها سعيد بن المسيب باشتراء الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة^(٢) . وقال مالك : المزينة كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده ابتيع بشيء مسمى من الكيل والوزن والعدد^(٣) واختصاره اشتراء المجهول بالمعلوم ، وقيل المحاولة هي المخابرة بعينها ، وهي أكثراء الأرض بالحنطة مأخوذ من الحقل وهي القراح من الأرض .

وفي الحديث أيضاً (النهي عن بيع المخاضرة)^(٤) ولعله اشتراء الرطب باليابس من أموال الربا واشتراء الرطب بالرطب منها واشتراء الثمر قبل أن يبدو صلاحه ونحوه على التبعية ، أو لعله اشتراؤه قبل وجوده وهي المعاومة المنهي عنها في الحديث وهي اشتراء تمر أعواماً ، ويحتمل أن يكون المراد به الجميع من باب حمل اللفظ الواحد على المختلفات المتعددة وقد بيناه في أصول الفقه ومسائل الخلاف . وقيل المخابرة مأخوذ من الخير^(٥) وهو

(١) ولفظه (نهى عن المزينة والمحاولة والمزينة اشتراء الثمر بالتمر في رؤوس النخل والمحاولة كراء الأرض بالحنطة) . الموطأ ٢/٦٢٥ والبخاري في البيوع باب بيع المزينة ٣/٩٩ ومسلم في البيوع باب كراء الأرض رقم (١٥٤٦)

(٢) الموطأ ٢/٦٢٥ مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ (نهى عن المزينة والمحاولة والمزينة اشتراء الثمر بالتمر والمحاولة اشتراء الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة) قال ابن عبد البر هذا الحديث مرسل في الموطأ عند جميع الرواة وكذا رواه أصحاب ابن شهاب عنه . وقد روى النهي عنهما جماعة منهم جابر وابن عمر وأبو هريرة ورافع بن خديج وكلهم سمع منه ابن المسيب ورواه ابن أبي شيبة .

عن أبي الأحوص عن طارق بن سعيد عن رافع بن خديج قال (نهى ﷺ عن المحاولة والمزينة) وقال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض فهو يزرعها ورجل منح أرضاً فهو يزرعها ما منح ورجل استكرى أرضاً بذهب أو فضة . شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٢٦٩ .

(٣) الموطأ ٢/٦٢٥ .

(٤) البخاري في البيوع باب بيع المخاضرة ٣/١٠٢ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال (نهى رسول الله ﷺ عن المحاولة والمخاضرة والملاسة والمناينة والمزينة) . والحاكم في المستدرک ٢/٥٧ والدارقطني في السنن ٣/٧٦ قال الدارقطني قال عمر بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لا يشتري شيئاً من الحرث والنخل حتى يوضع يحمر أو يصفر وأما المناينة فيرمي بالثوب ويرمي إليكم مثله فيقول هذا لك بهذا والملاسة يشتري المبيع فيلصقه لا ينظر إليه والمحاولة كراء الأرض ، والمخاضرة بيع الثمار قبل أن تقطع ويبيع المزرع قبل أن يشتد ويفرك منه . فتح الباري ٤/٤٠٤ .

(٥) الخير النبات والعشب شبه بخير الأبل وهو ويرها واستخلاه احتشاه بالمخيط وهو المتجل والخير يقع على الوبر والمزرع والأكار . النهاية ٢/٧ .

الحراث . ويعود الحديث إلى النهي عن كل ما لا يجوز فيه من ابتياع رباً أو مجهول ويحتمل أن يكون مأخوذاً من خير وذلك ما كان يصنع فيها أهلها قبل الإسلام فلما افتتحها الله لرسوله مهد الشريعة وبين الأحكام فعاملهم وساقاهم حسب ما ورد في الحديث^(١) وتحقيق / اللفظ في اللغة المدافعة لأن الزبن هو الدفع^(٢) لكن ابن عمر وأبا سعيد وابن المسيب فسروه ببعض المجهول والغرر الذي فيه التدافع إما لأن النبي ﷺ قال ذلك من لفظه وذكر وجوه الزبن ليدل على الباقي أو يكون الراوي هو الذي ذكره كذلك أو يكون الراوي أيضاً إنما انتحى ما ذكر^(٣) بالتفسير دون غيره من احتمالاته لأنه فهم أن النبي ﷺ قصده أو إنه كان أكثر النوازل عندهم في الباب . ولكن إذا فهمت القاعدة والمعنى ورأيت الاختلاف بين الرواة والعلماء فركب عليه كل ما في معناه فقد مهد لك مالك رضي الله عنه التركيب في هذا الباب حين قال ومن ذلك إلى آخره^(٤) .

باب جامع بيع الثمار^(٥)

هذا الباب مسائله تدور بين أربع قواعد: قاعدتان في المنع والفساد وهي الربا والجهالة . وقاعدتان في الجواز وهي المصالح والعادة . فإن العادة إذا جرت أكسبت علماً ورفعت جهلاً وهونت صعباً وهي أصل من أصول مالك وأباها سائر العلماء لفظاً ويرجعون إليها على القياس معنى . لقد قلت يوماً لشيخنا فخر الإسلام وقد جرت مسألة إذا باعه بمائة دينار وخمسين هل تحمل الخمسون على الدنانير أم لا؟ فذكر الخلاف ورجح الحمل عليها فقلت له وهذه المائة الدنانير أمرابطية تكون هي أم أميرية؟ فقال أميرية فقلت له قضاء العادة لأنه لا يجري في مدينة السلام غيرها .

وقد قال أبو القاسم بن حبيب القروي^(٥) قال لنا الشيخ أبو القاسم^(٦) عبد الخالق

(١) عن عبد الله بن عمر قال « أعطى رسول الله ﷺ خبير ليهود أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها » متفق عليه البخاري في الإجارة باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما . البخاري ١٢٣/٣ وفي المزارعة باب المزارعة بالشر ونحوه أنظر الفتح ١٠/٥ ومسلم في المساقاة (١٥٥١) .

(٢) قال في القاموس الزبن كالضرب الدفع وبيع كل تمر على شجره بتمر كيلاً ترتيب القاموس ٤٣٣/٢ .

(٣) في م ذكرنا .

(٤) الموطأ ٢/٢٥٠ .

(٥) الموطأ ٢/٢٢٧ .

(٦) لم أطلع على ترجمته .

(٧) عبد الخالق أبو القاسم السيوري من أهل أفريقيا هو أبو القاسم بن عبد الوارث خاتمة علماء أفريقية وآخر شيوخ =

السيوري قلنا لأبي بكر بن عبد الرحمن وذكر قصة القضاء بالعرف والعادة وقد تقدم . ويتعلق من فروع هذا الباب بذرائع الربا والجهالة مسائل بينها فيها وأما بيع الفاكهة^(١) فيستمد من حديث النهي عن ربح ما لم يضمن ويستند إلى قاعدة أكل المال بالباطل .

وأما باب بيع الذهب بالورق عيناً وتبراً^(٢) :

فإن حكم الربا يتعلق بعين الذهب والفضة ولا خلاف فيه .
فإن كان حلياً فقد اختلف علماؤنا فيه هل تجري فيه أحكام الربا كلها كما تجري في الذهب والفضة أم لا؟ وهذا يستمد من بحر المقاصد فإنه كان عينا في أصله فأخرجه القصد والصياغة إلى باب (العروض)^(٣) وعضد الشرع هذا الأصل عندنا وعند (الشافعي) بتعين حكم الشرع لإيجاب الزكاة فيه فأسقطها في الحلي حين تغيرت هيئته وخرج عن الذهب والفضة في هيئتهما والمقصود بهما وهذا الدليل لا غبار عليه فمهد المسألة في كتاب الزكاة وبين الحكم عليها ههنا وقال جماعة من العلماء : الربا منصوص عليه متوعد فيه والمقاصد والمصالح مستنبطة فقد تعارضت قاعدتان :

إحدهما قاعدة الربا وهي منصوص عليها متفق فيها .

والثانية قاعدة المصالح والمقاصد وهي مستنبطة مختلف فيها فكيف يتساويان فضلاً عن أن ترجح قاعدة المصالح والمقاصد .

واستهول هذا القول جماعة . والجواب فيه سمح فإن الربا وإن كان منصوصاً عليه في ذاته وهي الزيادة فإنه عام في الأحوال والمحال والعموم يتخصص بالقياس فكيف بالقواعد المؤسسة العامة .

وأما حديث السعدين^(٤) ففيه غائلة وهي أن الأواني هل يجوز اتخاذها أم لا ؟ فإن

= القيروان ذو البيان البديع في الحفظ والقيام على المذهب والمعرفة بخلاف العلماء كانت وفاته (٤٦٠ هـ)
بالقيروان الديباج ٢٢/٢ شجرة النور الزكية ص ١١٦ الفكر السامي ٢١٢/٢ .

(١) الموطأ ٢/٢٣١ .

(٢) الموطأ ٢/٦٣٢ .

(٣) ليست في ج .

(٤) الموطأ ٢/٦٣٢ مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أمر رسول الله ﷺ السعدين (سعد بن أبي وقاص وسعد بن عباد) أن يبيعا آنية من المغنم من ذهب أو فضة فباعا كل ثلاثة بأربعة عيناً أو كل أربعة بثلاثة عيناً فقال لهما رسول الله ﷺ (أريتهما) .

قال ابن عبد البر هذا مرسل ورواه ابن وهب عن الليث بن سعد وعمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أنه

العلماء اتفقوا على منع استعمالها النهي النبي ﷺ في الصحيح عن الأكل والشرب فيها وقال: (هي لهم في الدنيا ولنا في الآخرة)^(١). فاقضى قوله هذا تحريم الاستعمال في كل وجه فأى فائدة في اتخاذها. وقد جاءت مسائل علمائنا في مراعاة قيمة العمل فيها في مسائل من الزكاة وغيرها تأسيس منها. أما تغيير الذهب والفضة بالهيئة والقصد فلا يغير حكمه الثابت شرعاً لتغيير هيئته لأن / النبي ﷺ حرم ذلك بجملته كما قدمناه، إلا أنه ﷺ كانت قبيلة سيفه فضة^(٢) فخرج هذا من تحريم عموم الاستعمال عليه بفعله وعلينا في الاقتداء به مبيناً ذلك أيضاً على قاعدة تعارض القول والفعل حسب ما بيناه في أصول الفقه^(٣). وقاس عليه الصحابة رضوان الله عليهم حلية المصحف لأنها طاعة والرمح لأنه مثله وحمل عليه بعضهم آلة الحرب كلها لأن فيها إرهاباً وقياساً على الحرير. واستثنى منها العلماء اليسير كطوق في (قعب شعبا)^(٤) له من صدع نزل به) أو حفظاً له عن صدع يتوقع عليه لأن حفظ الصحيح عن الكسر يجبر عن الكسر لأن^(٥) الاحتراز من الموهوم جائز في الجملة على تفصيل طويل ربما جاء شيء منه في كتاب الجامع إن شاء الله فتبقى الآنية على أصل التحريم لأنها صورة لا منفعة فيها شرعاً ولا قيمة لها في الحكم فإن كانت في زكاة على يدي المدبر لم تعتبر في القيمة وكانت لغواً وإن أتلّفها رجل لم يلزمه ضمان

= حدثهما أن عبد الله بن أبي سلمة حدثه أنه بلغه أن رسول الله ﷺ فذكره قيل إن شيخه عبد الله هو الهذلي يروي عن ابن عمر وغيره وزعم البخاري أنه والد عبد العزيز بن أبي سلمة. شرح الزرقاني ٢٧٦/٣. (١) متفق عليه أخرجه البخاري في الأطعمة باب الأكل في إناء مفضض ٩٩/٧ ومسلم في اللباس والزينة (٢٠٦٧) وشرح السنة ٣٦٩/١٠ من حديث حذيفة بن اليمان.

(٢) رواه أبو داود أنظر تهذيب السنن ٤٠٣/٣ والترمذي ٢٠٢/٤ ولفظه عن قتادة عن أنس قال «كانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ من فضة» قال أبو عيسى حديث حسن غريب وهكذا روى همام عن قتادة عن أنس وقد روى بعضهم عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن قال كانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ من فضة. ورواه النسائي ٢١٩/٨ وقال المبارك فوري هذا الحديث مرسل لأن سعيد بن أبي الحسن تابعي. (قال الحافظ في التقریب ص ٢٣٤ سعيد بن أبي الحسن البصري أخو الحسن ثقة من الثالثة). ثم قال قد صرح أبو داود والنسائي وغيرهما بأن حديث هشام عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن هو المحفوظ. تحفة الأحوذى ٣٣٩/٥ - ٣٤٠.

(٣) أنظر كتاب المحصول للشارح ك ٦٥ ل.

(٤) الشعب الصدع في الشيء وإصلاحه أيضاً الشعب ومصلحة الشباب والآلة مشعب والشعبة أيضاً الرؤية وهي قطعة يشعب بها الاناء يقال قصعة مشعبة أي شعبة في مواضع منها شدد للكثرة. صحاح الجوهري ١٥٦/١. (٥) في ك وم إذ الاحتراز.

كالصليب من الذهب والفضة والطنبور^(١) إذ لم يكن فيهما منفعة شرعاً سقط ضمانهما حكماً فأما إذا اتخذه حلياً فباعه بذهب يزيد على وزنه يكون في مقابلة الصياغة فإن ذلك حرام بإجماع من الأمة مبني على القاعدة التي مهدناها من أن الصفقة إذا ضمت مالي رباً ومعهما أو مع أحدهما ما يخالف في القيمة سواء كان من جنسه أو من غير جنسه فإن ذلك لا يجوز .

أما إن مالكاً خفف أن يأتي الرجل بالنقرة زنتها مائة درهم إلى دار السكة فيعطيهام ومعهما خمسة دراهم قيمة ضربها ويأخذ في الحال مائة^(٢) مضروبة فيكون في الصورة قد باع مائة وخمسة بمائة وهذا محض الربا والذي أوجب جواز ذلك أنه لو قال له أضرب لي هذه وقاطعه على ذلك باجرة فلما ضربها قبضها منه وأعطاه أجرته فالذي جعل مالك أولاً هو الذي يكون آخراً ومالك إنما نظر إلى المال فركب عليه حكم الحال وأباه سائر الفقهاء والحجة فيه لمالك بينة كما قدمنا . وفي هذه الأبواب بيع المكيل والموزون والمعدود جزافاً فأما المكيل والموزون من الطعام فلا خلاف بين العلماء في جوازه جزافاً لأن الحزر فيه طريق إلى العلم به في الغالب والغرر فيه قليل ولا يقابله من الجهة الأخرى مال رباً فجازوا الأصل في ذلك جواز بيع الثمار على رؤوس الأشجار . فأما الذهب والفضة فالأشهر فيه عند العلماء جوازه إلا أن يجري عدداً فإن مالكاً كره بيع المعدود جزافاً وينبغي على قاعدة الغرر وينبغي الغرر وهنا على المقاصد وذلك بأن المقصود رد الدراهم من الموزون إلى المعدود وجاز ذلك شرعاً فلما صار معدوداً شرعاً وعادةً كان غرراً بيعه جزافاً إذ لا يتحصل ذلك والله أعلم .

باب الصرف^(٣)

هذه كلمة لم تأت بهذا إلينا في كتاب الله ولا جاءت على لسان رسوله أما أنها عربية فصيحة جاء لفظ الفعل منها في حديث طلحة قال فيه « فتراوضنا حتى اصطرف^(٤) مني^(٥) » . والصرف في لسان العرب بيع النقدين بعضهما ببعض . قال علماؤنا وقد غلط أبو

(١) آلة للطرب مختار القاموس ص ٣٩٠ وانظر ترتيب القاموس ١٠١/٣ .

(٢) في م زيادة مائة درهم .

(٣) الموطأ ٢/٦٣٦ .

(٤) تراوضنا أي تجارنا حديث البيع والشراء وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان كأن كل واحد منهما يروض صاحبه . شرح الزرقاني ٢٨٢/٣ .

(٥) الموطأ ٢/٦٣٦ مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان النصري إنه التمس صرفاً بمائة دينار قال =

حنيفة في هذه المسألة فقال إن التفرق قبل التقابض يجوز في بيع كل مالٍ ربوي ما عدا النقيدين فإن التقابض قبل التفرق واجب فيهما سواء بيع الجنس بالجنس أو بغيره منهما قال لأن اسم المبايعة فيهما صرف^(١) وذلك عبارة عن صرف أحدهما في الآخر فإذا لم يوجد التقابض لم يوجد معنى الاسم وهذا وهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن اللفظة كما قلنا لم ترد في كلام الشارع فينبني عليها حكم .

الثاني: أن الصرف في اللغة كما قالوا مأخوذ من صرف أحد / العوضين في الآخر وقد يكون ذلك بالقول وقد يكون بالفعل وهو عام في كل معاوضة وإنما خص في اللغة بيع النقيدين لذلك تعريفاً .

الثالث: حديث عمر قال: قال رسول الله (الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء)^(٢) الحديث وفي الصحيح (إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد)^(٣) وهذا نص .

وقد اختلف العلماء في علة الربا في هذه الأعيان الربوية فاما النقدان فقال أبو حنيفة وغيره إن العلة فيهما الوزن^(٤) وحرم الربا في كل موزونٍ على اختلاف أنواعه . وقال الشافعي ومالك العلة فيهما كونهما أثمان الأشياء^(٥) وتلك علة واقعة تختص بهما إلا أن مالكا قال زائداً على الشافعي إذا أجرى الناس الفلوس من النحاس والرصاص بينهم أثماناً بدلاً من النقيدين جرى الربا في ذلك عنده على أحد القولين وهذا يبنى على قاعدة المقاصد فإن الناس لما اتخذوها أثماناً بدلاً من النقيدين لزمهم حكم ما التزموا و (الحكم)^(٦) معروف انفرد به مالك وقد حققناه في أصول الفقه .

= فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراضنا حتى اصطرف مني . وأخرجه البخاري في البيوع باب بيع الشعر بالشعر ٩٦/٣ - ٩٧ ومسلم في المساقاة (١٥٨٦) .

(١) أنظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٦٩/٥ وشرح السنة ٦٠/٨ .

(٢) المعنى خذ وهات وحكي هاك بزيادة كاف مكسورة . . قال ابن الأثير هاء وهاء وهو أن يقول كل واحد من البيعين هاء فيعطيه ما في يده كالحديث الآخر إلا يداً بيد معنى مقابضة في المجلس وقيل معناه خذ واعط . فتح الباري ٣٧٨/٤ .

(٣) مسلم في كتاب المساقاة رقم (١٥٨٧) (٨١) .

(٤) أنظر اللباب في شرح الكتاب ٣٧/٢ وشرح السنة ٥٧/٨ .

(٥) أنظر شرح السنة ٥٨/٨ .

(٦) في ج والأصل .

تفسير :

إذا ثبت وجوب التقابض قبل التفرق في الأموال الربوية شرعاً فدخله خلل يأخذ ثلاثة أشياء : إما بغلبة على المتعاقدين كنفرة السوق ونحوه وإما بغلبةٍ منهما أو من أحدهما وذلك على قسمين : أحدهما : أن يعتمد ذلك . والثاني : أن يجلب أحدهما إلى حقٍ أو يؤخذ بباطل فيغلب على توفية ما عليه للآخر . وإما أن يختل التقابض باستحقاق يطرأ على أحد العوضين أو بزيفٍ يوجد في أحدهما وفي كل فرعٍ من هذه الفروع قولان لعلمائنا في تفصيل طويل استيفأوه في كتب الفروع .

نكته :

في هذا المختصر أن^(١) الصحيح جواز البيع في ذلك كله ما عدا الفرار منهما فإن ذلك يفسخه بخلاف أن يكون من أحدهما فإنه يجبر على القبض ؛ وذلك لأصل حسنٍ وهو أن وجوب التفرق قبل التقابض في الأموال الربوية تعبدًا لزمه المكلفون فإذا اختل شرط منه أمكن القول بفساده وإذا لم يكن منهم فلا يخفى عليكم أن شرط العبادات إذا وقعت الغلبة عليها^(٢) لا يختل عند أكثر العلماء وفي أكثر الأحوال فكيف بشروط المعاملات .

تميم :

ومن بيع النقيدين المراطلة وهو أصل بيعهما لأن الميزان هو عيار التساوي في الموزون كما أن المكيال هو عيار التساوي في المكيل كما أن العدد هو عيار المعرفة بالمعدود وقد قال ﷺ فيما روى النسائي وغيره (الميزان ميزان أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة)^(٣) وللأقطار والأمصار عرف في المكيلات والموزونات والمعدودات تختلف باختلاف العادات . واختلف العلماء هل تعتبر العادة فيما خالف الحديث في ظاهره أم يجري الأمر

(١) ليست في ج .

(٢) في ج وهذا .

(٣) رواه أبو داود رقم (٣٣٤٠) في البيوع والنسائي في الزكاة باب كم الصاع ٥٤/٥ وفي البيوع ٢٨٤/٧ وشرح

السنة ٦٩/٨ وهذا الحديث صحيح إسناده عبد القادر أرناؤوط في تعليقه على شرح السنة ٦٩/٨ ونقل عن ابن

حبان والدارقطني والنووي وابن دقيق العيد تصحيحه أنظر تعليق عبد القادر أرناؤوط على جامع الأصول

على ظاهر الحديث .

وكذلك اختلف علماؤنا كاختلاف العلماء في العلة فأما الأموال الربوية خصوصاً فلا أرى أن يعدل فيها عن ظاهر الحديث ويضرب لذلك مثلاً الدقيق والبر فإن حاضرة الاسلام منذ بعث فيها النبي ﷺ إلى زماننا هذا ما جرى قط فيها بيع (الدقيق)^(١) والبر إلا كيلاً فمن أراد بيعه وزناً لم تمنعه ما لم يقابله جنسه لأن ابتياعه جزافاً جائز فأما إذا قابله جنسه وكانت أموالاً ربوية فلا يجوز بيع بعضها ببعض إلا بمعيار الشرع النبوي فيها (والعرف الجاري)^(٢) فيها إلى اليوم لأن صاحب الشريعة حين جوز البيع وحرّم الربا وبين المكيل والموزون إنما عاد ذلك كله إلى حاله وصفته في زمانه فمن بدله فإنما يبدله على نفسه ولا يمنع في الشرع أن يغير الخلق مصالحهم ما لم يعترض ذلك التغيير على ركن من أركان الدين فإن اعترض العرف عليه سقط في نفسه واعتبر حكم الشرع وهذا أصل بديع لم يتبّه له أحد فشدوا عليه يد البخل فإذا أثبت هذا فبعت الدنانير مراطة / اعتبر الوزن ولم يعتبر العدد وإن بيعت معادة اعتبر العدد والوزن معاً ولم يحز في ذلك تفاضل إلا أن مالكاً جوزّه في اليسير كثلاثة دنانير أو أربعة دنانير يبادل الرجل فيها صاحبه كاملاً بناقص فإن مالكاً سامح فيها بخلاف سائر الفقهاء مستمداً من قاعدة المعروف وأما إذا راطل جيداً برديء فلا خلاف فيه لأنه لا يمكن الاحتراز منه وتدعو الحاجة إليه ، وأما إذا راطل سليماً بمغشوش فلا يجوز بحال وأصل الباب أن المراطلة إنما هي في صنفين كل صنف في جهته فإن كان صنفان من جهة واحدة وقابلها من الجهة الأخرى صنف واحد أو صنفان فذلك^(٣) لا يجوز . مثاله راطله دنانير عيناً وتبراً غير جيد وجعل في مقابلته كوفية فإن ذلك لا يجوز لأنهما قد خرجا من باب المبادلة الأصلية إلى باب المغالبة والمكايسة واعتبار الأرباح والربا في النقيدين ومثاله في المكيل لو باعه صاعين من عجوة بصاع ونصف من كيس وصاع من حشف فإنه لا يجوز أيضاً للعلة المتقدمة وعلى هذا الأصل رتب مالك بقية الباب فافهموه (منه وابنوه عليها)^(٤) .

ما جاء في بيع العينة^(٥)

هذه كلمة ترجم بها مالك وردت في الحديث : روى أبو داود عن النبي ﷺ (أنه

(٤) زيادة من ج .

(٥) الموطأ ٢ / ٦٤٠

(١) ليست في ك .

(٢) ليست في ك .

(٣) في ج فإن .

قال : إذا تدايتمت بالعينة واتبعتم أذناب البقر^(١) الحديث وجرت^(٢) في ألفاظ الصحابة . ذكرها علماؤنا عن ابن عمر وابن عباس إلا أن ابن عباس فسرهما بأن يبيع الرجل من الرجل سلعة بدين إلى أجل ثم يشتريها بأقل مما باعها نقداً وهي مسألة الذرائع وفسرها غيره بأنها من بيع ما ليس عندك وأصلها فعلة من العون وقد كانت جارية عندهم فيما يجوز وفيما لا يجوز فوقع النهي منها على ما لا يجوز وجعل مالك منها يبيع الطعام قبل قبضه ليبين^(٣) أنها عبارة عن كل عقد لا يجوز وقد روي عن النبي ﷺ إنه قال : (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه) وقال ابن عمر : « كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه » .

هكذا رواه مالك وجماعة زاد في الصحيح « كنا نبتاع الطعام جزافاً »^(٤) . وزاد عن ابن عباس « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه » قال ابن عباس وأحسب كل شيء مثله^(٥) .

وروى الدارقطني وغيره « نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن » وزاد عن عتاب بن أسيد أن النبي ﷺ ، قال له حين ولاء مكة : (إنهم عن بيع ما لم يقبضوا وربح ما لم يضمنوا) . واختلف العلماء في ذلك على ستة أقوال :

الأول : كل مبيع كيف ما تصرف حاله من أي مال كان فإنه لا يجوز بيعه قبل قبضه

(١) رواه أحمد في المسند من طريق الأعمش عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلم يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم) الفتح الرباني ٢٥/١٤ ورواه أبو داود رقم (٣٤٦٢) باب النهي عن العينة .

والحديث صحيحه ابن القطان قال الحافظ وعندي أن إسناده الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً لأن الأعمش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر التلخيص الحبير ١٩/٣ .

(٢) في ك وجدت .

(٣) في ك إنها عند .

(٤) ولفظ مسلم (وكنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً) (١٥٢٧) .

(٥) متفق عليه البخاري في البيوع باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبع ما ليس عندك ٨٩/٣ ومسلم في البيوع رقم (١٥٢٥) وقد تقدم تخريجه .

قاله الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه .

الثاني : قال أبو حنيفة مثله إلا في العقار فإنه يجوز بيعه قبل قبضه .

الثالث : أن هذا في الأموال الربوية خاصة قاله مالك في المشهور .

الرابع : أن ذلك^(١) في المطعومات من جملة الأموال قاله ابن وهب عنه .

الخامس : أن ذلك في الأموال الربوية وفي المطعومات نعم وفي المعدودات قاله

جماعة منهم عبد العزيز بن أبي سلمة وابن حبيب .

السادس : أن ذلك يجري في الجزاف ولا يجوز بيعه حتى يقبض كما جرى فيما فيه

حق توفية .

فأما القول الأول فمتعلقه حديث الدارقطني حسب ما تقدم .

وأما الثاني فمتعلقه وجهان .

أما أحدهما : فإن عرف لفظ الطعام إنما يجري في المقتات فأما سائر الطعام سواء فله اسم خاص به كالفاكهة وغيرها ولأجل هذا بَوَّبَ مالك باب الطعام وقال أيضاً باب الفاكهة فغاير بينهما وجهل ههنا بعض أشياخنا فقال هذا يجري على حمل اللفظ على العرف . وليس كما زعم لأن هذا عرف شرعي وتلك المسألة إنما هي في العرف / المطلق التي ليس لها في الشرع مدخل .

وأما الوجه الثاني فإن هذا حكم ورد في الأموال الربوية فاختص بها كربا الفضل .

وأما من أجراه في المطعومات فإنه حمل اللفظ على أصل الإطلاق فإن كل ما يؤكل

ويشرب طعام .

وأما من قال إنه يجري في المعدودات فإنه تفتن لنكتة خفية وهي أن النبي ﷺ لما قال في الحديث (حتى تستوفيه) علّق الحكم على الاستيفاء وهو جواز البيع والمعدود فيه جواز البيع حق التوفية فدخل في عموم قوله حتى يستوفيه .

وأما من قال إن ذلك في الجزاف أيضاً وهي رواية الوقار عن مالك فإنه تعلق بالحديث

الصحيح . (من ابتاع طعاماً جزافاً) رواه ابن عمر وروى عن غيره . وأما ابن عباس فحين

قال : وأحسب كل شيء مثله حمل كل مبيع فيه حق توفية على ذلك إشارة إلى قول ابن

(١) في ك أن هذا .

حبيب وإلى قول يحيى الوقار . ويلزم لزوماً لا محيص عنه من قال إن الجزاف لا يجوز بيعه حتى ينقل ، ألا يجوز بيع مبيع حتى ينقل والحكمة في ذلك^(١) لأن قول النبي ﷺ لحكيم بن حزام (لا تبع ما ليس عندك) يحتمل أن يريد به لا تبع ما ليس في ملكك ويحتمل أن يريد لا تبع ما ليس في يدك . فمن قال لا يحمل اللفظ على معنيين مختلفين من العلماء توقف ههنا احتياطاً لئلا يريد النبي ﷺ أحدهما فيقع المكلف في المحذور .
وأما نحن فالذي نرى أن اللفظ يحمل على المعاني المختلفة بإطلاقة فإن ذلك يلزمنا أن نمنع من يبيع كل شيء قبل قبضه وهو الأقوى في النظر والله أعلم .

مسألة :

صكوك^(٢) الجار نازلة بديعة أطال العلماء فيها النفس وما حلوا عقدة حبس ، والنكتة فيها أن الذي فسخ الصحابة والعلماء هو البيع الثاني ليس الأول . وقد كلمني في ذلك بعض المتحليين إلى العلم فقلت إن البيع الثاني انعقد على معاوضة من الجهتين والبيع الأول شرع محض ليس في مقابلة عوض فقال لي بل البيع الأول عوض لأن الديوان أخذه كفاً عن خدمته ورأيته لا يفقه فتركته وليس كما زعم لأن الإمام إذا أخرج صكوك أهل الديوان إنما يخرجها عطاء محضاً يوفيههم بها حقوقهم في بيت المال وعليهم أن يقوموا بفرض الجهاد ولا يجوز أن يكون أحدهما عوضاً عن الآخر لأن الصك معلوم والعوض مجهول ولا يتعين من جهة صاحب الديوان عوض^(٣) . والحاسم لداء الجهالة اتفاق الأمة من لدن زمن الصحابة إلى زماننا هذا على تسميتهم ما يأخذ الأجناد عطاء ثم عقب مالك على هذا الباب

(١) في ج والله أعلم لأنه من باب بيع ما ليس عندك .

(٢) الصك ويجمع على صكوك قال النووي الصك هو الورقة المكتوبة بدين ويجمع أيضاً على صكوك والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه . شرح النووي على مسلم ١٧١/١٠ .

(٣) قال النووي رحمه الله اختلف العلماء في ذلك والأصح عند أصحابنا وغيرهم جواز بيعها والثاني منعها فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة ويحجته . قال أبو هريرة لمروان أحللت بيع الصكاك وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى . مسلم في كتاب البيوع (٤٠) .

ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري ممن خرج له الصك باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري فكان النهي عن البيع الثاني لا عن الأول لأن الذي خرجت له مالك لذلك ملكاً مستقراً وليس هو مشتر فلا يتمتع ببيع قبل القبض كما لا يتمتع ببيع ما ورثه قبل قبضه . شرح النووي على مسلم ١٧١/١٠ .

بقوله باب بيع ما يكره من بيع الطعام إلى أجل^(١) . وأدخل مسألة سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار^(٢) وذلك بناء على البيعتين اللتين تبين الأخيرة منهما إلى يفسخان جميعاً . وقد اختلف في ذلك علماؤنا وهو الصحيح لأننا إنما نفسخ الثانية باتفاق لخوفنا أن يكونا يقصدان الفساد فإذا جرى قصد الفساد على البيعتين جميعاً من الأولى وجب أن يفسخا .

تكملة :

قال مالك : من بين مشيخة الأمصار وعلمائها ما كان من شرك أو إقالة أو تولية فإنه مستثنى من بيع الطعام قبل قبضه وإن كان ذلك بيعاً حقيقة ولكنه أسعد من سائر العلماء في تجويزه ذلك لطريقين .

أحدهما : أن هذا من باب المعروف والمشاركة فلا يدخل تحت لفظ البيع المبني على المغابنة والمكايسة وهي قاعدة ينفرد بها كما قدمناه .

الثانية : وهي أقوى على الخصم ما روى سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ أنه قال في هذا الحديث يعينه (إلا ما كان من شرك أو إقالة أو تولية)^(٣) .

ومهما اختلفت الأمة في المراسيل فقد اتفقت على القول بمراسيل سعيد بن المسيب فهذا ما لا جواب لهم عنه .

مسألة أصولية :

قال مالك : ما يكره من بيع الطعام إلى أجل^(٤) وذكر مسألة الذريعة وهي حرام عنده وقيل ذلك ما يكره من بيع الثمار وذكر ما هو أشد منه وهو الربا في الثمرة وهو حرام أيضاً باتفاق فأطلق المكروه على الحرام وهو عنده ينقسم إلى ما يحرم فعله وإلى ما تركه أولى من فعله وهو المكروه في إطلاق الأصوليين إلا أنهم ما عرفوه ولا شرحوه في كتبهم ولا

(١) الموطأ ٢/٦٤٣ .

(٢) مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ينهيان أن يبيع الرجل الحنطة بذهب إلى أجل ثم يشتري بالذهب تمراً قبل أن يقبض الذهب . الموطأ ٢/٦٤٣ .

(٣) روى عبد الرزاق في المصنف ٨/٤٩ قال أخبرنا معمر عن ربيعة عن ابن المسيب أن النبي ﷺ قال : التولية والإقالة والشركة سواء لا بأس به .

(٤) الموطأ ٢/٦٤٣ .

ضربوا له مثلاً وإنما يذكرون حده ويتجاوزونه دون بيان له وهو من المعضلات في الأصول وقد بيناه في المحصول^(١) وذكرنا حده وأمثله التي أغفلها العلماء قديماً ومنها فعل ما لا ينبغي وكثرة الضحك وأصله في اللغة ما يريد المرء تركه وكراهية الله تعالى (للشيء)^(٢) في إرادته ألا يكون .

قال تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾^(٣) وليس يمتنع إطلاقه على الحرام وعلى ما تركه أولى من فعله كما ليس يمتنع تخصيصه في الاصطلاح بما تركه أولى من فعله ولكن الأدلة تعين كل واحد من الحالتين وتبين المخصوص في النازلة من الحكمين .

مرجع :

وأما الأعيان الأربعة الواردة في حديث عبادة وغيره قال رسول الله ﷺ : (لا تبيعوا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عيناً بعين يداً بيد) فنص على هذه الأربعة من المطعومات دون غيرها .

واختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال :

فروي عن ابن الماجشون أنه قال : العلة في هذه الأعيان الأربعة المالية وأجرى الربا في كل مال^(٤) .

وقال أبو حنيفة : العلة فيها الكيل وأجرى الربا في كل مكيل^(٥) .

وقال الشافعي : العلة فيها الطعم^(٦) .

واضطرب الأصحاب في فهم غرض مالك فيها والذي استقر عليه الاستقراء منها أن العلة القوت^(٧) لأن الله تعالى لو أراد المالية لما ذكر منها إلا واحداً وكذلك المكيل لو أراد لاكتفى منها بواحد لأن جهة الكيل واحدة فيها وإنما بقي الإشكال بين الطعم والقوت لأنه هو

(١) قال في المحصول ك ٢٦ ل والصحيح أنه غير مأمور به لأنه ليس بمطلوب طلباً جازماً حسب ما هي حقيقة الأمر وإنما حقيقته التحريض والتحفيز .

(٢) ما بين القوسين ليس في ج .

(٣) سورة التوبة آية (٤٦) .

(٤) أنظر بداية المجتهد ١٣١/٢ .

(٥) أنظر اللباب في شرح الكتاب ٣٧/٢ شرح فتح القدير ٢٧٤/٥ .

(٦) أنظر المجموع ٤٠١/٩ .

(٧) قال خليل في مختصره ص ١٧٤ علة طعام الربا الاقتيات والادخار وانظر بداية المجتهد ١٣٠/٢ .

المقصود منها وهي أصول الأقوات فذكر الله البر تنبيهاً على ما يقتات في حال الرفاهية والاختيار ، وذكر الشعير تنبيهاً على ما يقتات في حال الضرورة والمخمصة ، وذكر التمر تنبيهاً على ما يقتات في حال الضرورة تحلياً وتفكهاً ، كالعسل والزبيب ونحوه ، وذكر الملح تنبيهاً على ما يقتات لإصلاح الأطعمة إما لحفظ بقائها وإما لتطيبها وإما لكف الأذى الحاصل بقدرة الله تعالى وفعله عنها .

قال أبو المعالي الجويني : وقد كنا نميل إلى مذهب مالك بالتعليل بالقوت لقوته وظهوره بيد أن النبي ﷺ ذكر الملح وليس من الأقوات انخرم التعليل .

قال القاضي أبو بكر : وعذيري منه يخرم القاعدة بزعمه بما يعضدها بزعمه وقد أشرنا إلى العلة في ذلك والحكمة وبيننا وجه ذكر الملح وأوضحنا فائدته وليس وراء ذلك البيان مرمى إلا التعسف في الرد وإثارة زعنفة ليس لهم رأس في الفتوى إلا أن الربا مقصور على هذه الأعيان الأربعة وهذا خرق للإجماع فإن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يعظمون أمر الربا ويتوقونه وذلك بين في الأحاديث والأقضية إذا استقرت كما في حديث معمر^(١) وسعد بن أبي^(٢) وقاص وعبد الله بن عباس وابن عمر وخاصة عمر بن الخطاب فإنه كان يأسف أن مات النبي ﷺ ولم يبين أبواب الربا .

باب السلفة في الطعام^(٣)

السلف في لسان^(٤) العرب اسم يطلق على القرض وعلى السلم^(٥) . قال ابن عباس في الصحيح (قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين والثلاث

(١) أما حديث معمر بن عبد الله فقد أخرجه مسلم من طريق أبي النضر أن بسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع من قمح فقال به ثم اشتر به شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فردّه ولا تأخذ إلا مثلاً بمثل فإني كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول (الطعام مثلاً بمثل) مسلم كتاب المساقاة رقم (١٥٩٢) وأحمد في المسند ٤٠٠/٦ .

(٢) وأما حديث سعد فقد تقدم تخريجه .

(٣) الموطأ ٦٤٤/٢ .

(٤) في ك كلام .

(٥) قال ابن الأثير يقال سلفت وأسلفت تسليفاً وإسلافاً والاسم السلف وهو في المعاملات على وجهين أحدهما

القرض الذي لا منفعة فيه للمقترض غير الأجر والشكر وعلى المقترض رده كما أخذه والعرب تسمي القرض =

فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم^(١) .
 واتفقت الأمة على جوازهما فأما سلف القرض فمعروف ومكارمة وله أبوابه وأما سلف
 السلم فمراوحة ومكايسة وشروطه عدا شروط البيع تسعة ستة في المسلم فيه وثلاثة في رأس
 مال السلم .
 أما الستة التي في المسلم فيه فإن يكون في الذمة وأن يكون موصوفاً وأن يكون مقدراً
 وأن يكون مؤجلاً وأن يكون الأجل معلوماً وأن يكون موجوداً عند محل الأجل .
 وأما الثلاثة التي في رأس^(٢) / مال السلم فإن يكون معلوم الجنس مقدراً نقداً .
 أما الشرط الأول : وهو أن يكون في الذمة فلا إشكال في أن المقصود منه كونه في
 الذمة لأنه مديونة ولولا ذلك لم يشرع ديناً ولا قصد الناس إليه ربحاً ورفقاً وعلى ذلك اتفق
 الناس بيد أن مالكا قال يجوز السلم في المعين بشرطين .
 أحدهما : أن تكون قرينة مأمونة .
 والثاني : أن يشرع في أخذه كاللبن من الشاة والرطب من النخل ولم يقل ذلك أحد
 سواه .

وهاتان المسألتان صحيحتان في الدليل لأن التعيين إنما امتنع في السلم مخافة
 المزبنة والغرر لثلا يتعذر عند المحل وإذا كان الموضع مأموناً لا يتعذر وجود ما فيه في
 الغالب جاز ذلك لأنه^(٣) لا يتفق ضمان العواقب على القطع في مسائل الفقه ولا بد من
 احتمال الغرر السيير وذلك كثير في مسائل الفروع تعديدها في كتب المسائل .
 وأما السلم في اللبن والرطب والشروع في أخذه فهي مسألة مدنية اجتمع عليها أهل
 المدينة وهي مبنية على قاعدة المصلحة لأن المرء يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة^(٤)
 ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداء لأن النقد قد لا يحضره وأن السعر قد يختلف عليه وصاحب
 النخل واللبن يحتاج إلى النقد لأن الذي عنده عروض لا يتصرف له فلما اشتركا في الحاجة
 رخص لهما في هذه المعاملة قياساً على العرايا وغيرها من أصول الحاجات والمصالح .

= سلفاً والثاني هو أن يعطي مالاً في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف وذلك منفعة
 للسلف ويقال له سلم دون الأول . النهاية ٢ / ٣٩٠ وانظر شرح السنة ١٧٣ / ٨ .

(١) متفق عليه البخاري في كتاب السلم ١١١ / ٣ ومسلم في المساقاة (١٦٠٤) .

(٢) في ك في رأس المال .

(٣) في ج وك إذ .

(٤) يَوْمُهُ مِياوْمُهُ ويَوْمُهُ عامِلُهُ بالأيام ترتيب القاموس ٦٨٥ / ٤ .

وأما الشرط الثاني : وهو أن يكون موصوفاً فلا أن طريق العلم سببان أحدهما النظر وذلك لا يمكن فيما في الذمة ويزيله الخبر وذلك يكون بالصفات فصفة الغائب تحصره علماً وترفع الاشتراك حكماً ولا بد من ذكر الصفات الأصلية الحاضرة كالسمراء من المحمولة في نوع البر والجيد من الرديء في غرض الانتفاع وفيه تفصيل طويل بيانه في مسائل الفروع وأغرب ما فيه ما قاله أصحابنا من أن حال البلد وما يجري فيه يكفي في ذكر النوع المسلم فيه فلا يحتاج إلى أن يذكر الجودة خاصة وما يتعلق بها وهي مسألة ضعيفة ولو جاز الاتكال على حال البلد في النوع لجاز في الجنس ولتعدى ذلك إلى رأس مال السلم في النقد وكان العقد ينعقد على المجهول ويؤول إلى المزانية في آخر الحال وذلك ما لا يجوز .

وأما الشرط الثالث : وهو كونه مقدراً فلا خلاف فيه بين الأمة وطريق العلم بالتقدير من ثلاثة أوجه الكيل والوزن والعدد وذلك يبنى على العرف في ذلك إما عرف الشرع وإما عرف الناس كما بيناه من أمس فاحفظوا ما سبق وقرر^(١) فقد اضطرب علماؤنا فيه اضطراباً ومثال اضطرابهم في السفرجل والرمان والجوز هل يسلم فيها كيلاً أو عدداً حتى انتهى الحال بابن القاسم أن يخالف فيها مالكاً وأبين ما في ذلك الجوز ولم يختلفوا في اللوز والصنوبر أنه مكيل وذلك عندي كله يرجع إلى عرف البلد في كل وقت فما انضبطت به الحال عند الناس فذلك الذي يعول عليه .

وزاد مالك مسألة غريبة خالف فيها جميع الفقهاء وبنّاها على قاعدتين : إحداهما العرف والأخرى المصلحة وهو جواز التجزئ في اللحم وجعل التجزئ فيه والحزر أحد طرق العلم الموصلة إليه ولعمري إن الحزر لطريق إلى العلم لكن فيما يختص به المرء دون ما يشاركه فيه غيره لجواز اختلافهما في الخمن^(٢) المحزور فيؤدي إلى الترابن ولذلك لم يجز في كل شيء عنده وإنما جوزه ههنا تخفيفاً للحال ومصلحة للناس وما كنت لأفعله .

وأما الشرط الرابع : وهو أن يكون مؤجلاً فإيا لها مسألة ويا طال ما اضطرب الخلق فيها ولكن ترجع إلى أصليين .

أحدهما أن السلم الحال هل يجوز أم لا ؟ فقال الشافعي هو جائز^(٣) .

(١) في ج قرروه .

(٢) خمن الشيء وخمنه قال فيه بالحدس . ترتيب القاموس ١١٢/٢ .

(٣) أنظر شرح السنة ١٧٦/٨ الروضة ٧/٤ .

واضطربت المالكية في تحديد الأجل حتى رده إلى يومه ، حتى قال بعض علمائنا السلم الحال جائز والصحيح أنه لا بد من الأجل فيه لأن البيع على ضربين معجل وهو المعين ومؤجل فإن كان حالاً / ولم يكن عند المسلم إليه فهو بيع ما ليس عندك فلا بد من الأجل حتى يخلص كل عقد بصفته وعلى شروطه وتنزل الأحكام الشرعية منازلها وتحريره عند علمائنا مدة تختلف الأسواق في مثلها .

وانفرد مالك عن جميع العلماء بمسألة في الأجل فقال يجوز أن يسلم إليه في بلد في طعام في بلد آخر^(١) يسميه ولا يذكر الأجل وتكون مسافة ما بين البلدين أجلاً وهي مسألة ضعيفة لأنه أجل مجهول إذ يقول أخرج معي فاقبض فيقول نعم أو لا أو سأخرج غداً فيرفعه إلى الحاكم كما قال علمائنا فيخرج أو يتعذر فإذا اعتذر أمر بالتوكيل فيجد من يوكل أو لا يوكل وفي هذا من التغيرير ما لا يخفى على أحد مما يعود بجهالة الأجل وقد اتفقت الأمة على أنه لو قال أسلمت إليك إلى شهر ونحوه لم يجز ومسألة مسافة البلد هي تلك بعينها .

وأما الشرط الخامس : وهو أن يكون الأجل معلوماً فلا خلاف فيه بين الأمة وإنما اختلفوا في تفاصيل العلم به فانفرد مالك دون فقهاء الأمصار بجواز البيع إلى الجذاذ والحصاد لأنه رآه معلوماً ورآه سائر الفقهاء مجهولاً إذ تختلف طرقه ويطول مداه وتطرا الأعذار عليه ورأى مالك جوازه وقال إنه يقضي بمعظمه وكذلك رأى الأجل إلى العطاء [جائزاً وقال ح وش : لا يجوز إلى العطاء]^(٢) والخلاف لا شك في العطاء والله أعلم ، يؤول بينهم إلى عبارة وهي أن العطاء إن كان معلوماً فالتأجيل به جائز وإن اختلف باختلاف الولاية فذلك لا يجوز .

وأما الشرط السادس : وهو أن يكون موجوداً عند المحل فلا خلاف فيه بين الأمة . فإن انقطع المبيع عند محل الأجل بأمر من الله تعالى انفسخ العقد عند كافة العلماء ولأصحابنا فيه اضطراب بيانه في كتب المسائل .

وزاد أبو حنيفة على سائر الفقهاء بأن قال إن من شرط السلم أن يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد^(٣) إلى حين الأجل قال والعلة في ذلك أن من الجائز أن يموت المسلم إليه قبل حلول الأجل فإذا مات حل الأجل فيطلب المسلم فيه فلا يوجد فيكون ذلك

(١) يعطيه إياه كذا في ك وم .

(٢) زيادة من ج وم .

(٣) أنظر الباب في شرح الكتاب ٤٢/٢ وشرح فتح القدير ٣٣١/٥ .

غراً ويعود على التركة والعاقد ضرراً وهي مسألة من مسائل الخلاف كبيرة وقد بينها في تخليص التلخيص وغيره بما لباه أن أبا حنيفة جعل الموهوم في عقد السلم بمنزلة المحقق فهذا لا يطرد شرعاً في مسائل الدين ولا يلزم في عقود المسلمين وخصوصاً في الموت الذي لا يمكن الاحتراز منه فالتعلق به يضعف من هذا الوجه لا سيما وله مناقضات بينها هنالك تكفيثاً مؤونته إذا ثبت هذا فللمسلم فيه فروع كثيرة بينها في كتب المسائل أمهاتها ثلاثة فروع :

الفرع الأول :

قال أبو حنيفة : لا يجوز السلم في الحيوان لأن الحيوان لا يضبط في الصفة^(١) . وقال سائر العلماء : كل شيء تأتي عليه الصفة . والذي أشار إليه أبو حنيفة هي الخلق فيها يكون التفاوت الذي لا يحصى وتلك لا تباع ولا يقابلها مال وإنما ينعقد البيع وتقابل الأموال بالخلق الظاهرة وقد بينا لكم فيما تقدم أنها تنحصر في الحيوان وغيره .

الفرع الثاني :

قال الشافعي : لا يجوز السلم في الدر والياقوت لأنها لا تنضبط إن حصرتها قدر لم تحصرها وصفاً وبأقل شيء تفاوت القيمة^(٢) فيها أضعافاً مضاعفة^(٣) . قال علماؤنا : ما من شيء إلا والوصف يأتي عليه لأنك إذا قلت درة زنتها قيراط بيضاء مرجرة سليمة عن الغش علم كل واحد قيمتها .

الفرع الثالث :

يجوز السلم في الدنانير والدراهم وقال أبو حنيفة^(٤) لا يجوز ، وقد بينها في مسائل الخلاف لباب القول فيها أن أبا حنيفة قال إذا جوزنا السلم فيها أدى إلى قلب الحال بأن يعود الثمن مثموناً وإن انقلبت الحال فيه لم تنقلب في الشريعة / . وهذه المسألة تتعلق بمسألة أخرى من مسائل الخلاف كبيرة وهي أن الدنانير والدراهم هل تتعين بالتعيين أم لا فلينظر هنالك .

وأما شروط رأس المال فأن يكون معلوم الجنس فلا اختلاف فيه لأن الجنس هو الضابط فإن لم يكف الجنس في التعريف به فلا بد من نوع يعرفه ينضاف إليه حتى يتحصل معلوماً .

(١) أنظر اللباب في شرح الكتاب ٤٢/٢ .

(٣) أنظر الروضة ٢٨/٤ .

(٤) اللباب ٤٤/٢ مجمع الأنهر ١٠١/٢ .

(٢) في ج قيمتها .

وأما تقديره فلا خلاف فيه إلا أن الشافعي قال يجوز أن يكون رأس المال جزافاً واختلف علماؤنا فيه لاختلافهم في أصل جزاف الدنانير والدراهم فلتأخذ المسألة من هناك وليس بعد هذا طريق إلى العلم إلا الوزن إن كان موزوناً أو العدد إن كان معدوداً .

وأما النقدية فيه فلم أعلم بين العلماء في وجوبها خلافاً ولعلمائنا فيها اختلاف طويل آل بهم إلى أن يقولوا إن تأخيرها بشرط اليوم واليومين جائز وآلت الحال بهم أيضاً إلى أن يقولوا إنه لو تأخر بغير شرط إلى حلول أجل السلم أيضاً لجاز وأين هذا من نهى النبي ﷺ عن الكالء بالكالء^(١) والصحيح أنه لا يجوز تأخيرها لحظة لأنه لا تدعو إلى ذلك حاجة ولا فيه مصلحة وهو داخل في الكالء بالكالء^(٢) المنهي عنه إجماعاً وكفى أن يكون المسلم فيه مستثنى من بيع ما ليس عندك رخصة للحاجة الداعية إليه فكيف أن يكون رأس المال يتأخر بشرط فيدخل في الكالء بالكالء من غير حاجة .

القول في الحكرة والتربص^(٣)

ذكر مالك رضوان الله عليه اللفظين جميعاً لأن حكمهما يختلف .

(١) قال أبو عبيد: الكالء بالكالء هو النسبة بالنسبة بأن يسلم مائة درهم إلى سنة في كر طعام فإذا انقضت السنة قال الذي عليه الطعام للدافع ليس عندي طعام ولكن يعني هذا الكر بمائتي درهم إلى شهر فهذا وكل ما أشبه هذا نسبة انتقل إلى نسبة . شرح السنة ١١٤/٨ .

(٢) هذا الحديث رواه الدارقطني من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر . سنن الدارقطني ٧١/٢ ورواه الحاكم في المستدرک ٥٧/٢ من نفس الطريق وقال على شرط مسلم ومن طريق أخرى من طريق ذؤيب بن عمامة ثنا حمزة بن عبد الواحد عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ورواه ابن عدي في ترجمة موسى بن عبيدة ٢٣٣٣/٦ وذكر له عدة أحاديث تفرد بها ثم قال وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسى بن عبيدة بأسانيدها مختلفة عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه عامة متونها غير محفوظة وله غير ما ذكرت من الحديث والضعف على رواياته بين .

وعزاه الزيلعي في نصب الراية ٤٠/٤ إلى ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه والبخاري في مسانيدهم من حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال الحافظ صححه الحاكم على شرط مسلم فوهم فإن راويه موسى بن عبيدة الربذي لا موسى بن عقبة ثم نقل عن الدارقطني في العلل بأن موسى بن عبيدة تفرد به وقال فهذا يدل على أن الوهم في قوله (أي الدارقطني) موسى بن عقبة من غيره . . وقال: قال أحمد لا تحل عندي الرواية عنه (أي عن موسى بن عبيدة) ولا أعرف هذا الحديث عن غيره وقال أيضاً ليس في هذا حديث يصح ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث . التلخيص الحبير ٢٦/٣ .

قلت وموسى هذا تقدمت ترجمته والحديث يدور عليه ، وعليه يكون ضعيفاً .

(٣) الموطأ ٦٥١/٢ .

أما الاحتكار فهو ضم الطعام وجمعه .

وأما التربص فهو انتظار الغلاء به .

والأموال على قسمين مطعوم وغير مطعوم والمطعوم على قسمين قوت وغير قوت والقوت على قسمين بر وشعير وما عداهما . فأما الاحتكار والتربص في الأموال غير المطعومات فلا خلاف فيه أما في المطعومات فهو الذي يكره جمعه في حال دون حال ويحرم التربص لانتظار الغلاء به إذا لم يكن رفع السوق وخفضه الذي جرت العادة به والمعول في ذلك على النية فمهما تعلقت النية بضرر أحد حرم ذلك القصد ولا يخلو أن يكون المحتكر للطعام من مال نفسه أو من كسب يده أو مما اشتراه من السوق فإن كان من مال نفسه وكسب يده فالحكرة جائزة بلا خلاف وإن انتظر به رفع السوق وخفضها فتربص لأجل ذلك فهو جائز أيضاً بلا خلاف وإن انتظر به غلاء متفاوتاً لنازلة تحدث من قحط أو عدو ونحوه فالحكرة جائزة والتربص حرام فلما تغايرت الحكرة والتربص لفظاً ومعنى وحكماً جعلهما مالك لفظين .

وأما إن كان يحتكر بشراء من السوق فذلك جائز أيضاً بثلاثة شروط :

الأول : سلامة النية كما تقدم .

الثاني : ألا يضر الناس بالشراء فيرتفع السعر لكثرة الطالب .

الثالث : ألا يكون من أصول المعاش والحياة كالدهن والخل ونحوه .

أما إنه تكون الحكرة مستحبة وذلك بأن يكثر الوارد على الموضع بالأقوات وعند بعض الناس نقود فإن لم يشتروا من الجالب رد ما جلب فالشراء حينئذ جائز والحكرة حسنة .

تبيين :

فإذا احتكر ونزلت بالناس فاقة فاحتبس عن البيع إلا بما يريد فهي مسألة التسعير وبيانها أنه صح عن النبي ﷺ أن نفرًا من أصحابه سألوه التسعير في السوق (فقال إن الله هو المسعر القابض الباسط وإنني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد منكم بمظلمة عنده^(١)) .
ومحمل الحديث على وجهين :

(١) رواه الترمذي في سننه ٦٠٥/٣ من حديث أنس وقال حسن صحيح ورواه أبو داود في سننه أنظر تهذيب السنن ٩٢/٥ وابن ماجه ٧٤٢/٢ .

أحدهما : إذا لم يكن الزائد متفاوتاً . والثاني : إذا لم يكن في ذلك ضرر بأن يترقى منه إلى غيره فإن خرج عن هذين الوجهين لم يجز التسعير أيضاً ولكن يقال للذي تولى الزيادة أخرج عن سوقنا كما فعل عمر بن الخطاب بحاطب بن أبي بلتعة^(١) هذا إذا كان من أهل السوق .

وأما إن كان الجالب / للبيع من غير أهل البلد فذلك الذي يبيع كيف شاء لا يمنع منه ولا يحجر عليه كما قال عمر ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده الحديث^(٢) .

وهذا مبني على قاعدة المصلحة فإن الجالب لو قيل له كما يقال للرجل من أهل السوق : إما أن تبيع بسعرنا وإما أن تقوم عن سوقنا لانقطع الجلب واستضر الناس وعلى هذا انبت مسألة التسعير في أن كل من جلب من المعاهدين إلى بلاد الاسلام أخذ منه العشر إلا أن يجلب إلى مكة فإنه يؤخذ منه نصف العشر مصلحة سببها التحريض والتحضيض على جلب الأقوات إليها وفائدته كثرته فيها ولما لحظ ابن حبيب من أصحابنا هذه المصلحة وفهم المقصود قال إن الجالب للطعام لا يمكن أن يبيع إلا بسعر الناس ما خلا القمح والشعير فإنه يكون فيه بحكم نفسه للحاجة ولتمام المصلحة^(٣) بهما .

باب ما يجوز من بيع الحيوان

بعضه ببعض والسلف فيه^(٤)

أما بيع الحيوان بعضه ببعض نقداً فلا كلام فيه ولا تقريح عليه وأما بيعه نسيئة فإنه جائز عندنا وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وجماعة الكوفيين إن الحيوان لا يثبت في الذمة لأن الصفة لا تحصره وقد تقدمت المسألة^(٥) وبنى مالك أصله في الرد عليهم بقول علي إمامهم

(١) مالك عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيبا له بالسوق فقال له عمر بن الخطاب « إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا » . الموطأ ٦٥١/٢ وأورده ابن الأثير في جامع الأصول ٥٩٤/١ وسنده صحيح .

(٢) مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال « لا حكرة في سوقنا لا يعمد رجال بأيديهم فضول إلى رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر فليع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء الله » . الموطأ ٦٥١/٢ وشرح السنة ١٧٨/٨ .

(٣) أنظر المستقى للباقي ١٨/٥ .

(٤) الموطأ ٦٥٢/٢ .

(٥) أنظر اللباب في شرح الكتاب ٤٢/٢ شرح فتح القدير ٣٢٨/٥ .

والخليفة فيهم وفعله إذ باع جملاً نقداً بعشرين بعيراً إلى أجل^(١) .

وفي الحديث الصحيح عن مسلم وغيره عن أبي رافع (استلف النبي ﷺ بكرة ففضى رباعياً خياراً)^(٢) وغلط بعض المتأخرين من علمائنا فظن أن هذا الحديث في السلف من باب المعروف فلا يحتج به في السلم الذي هو من باب المغابنة والمسألة واحدة والخلاف بيننا وبين أهل الكوفة في ذلك واحد^(٣) ثم ركب مالك رحمه الله على هذا الباب دخول أموال الربا على الحيوان كبيع الجمل بالجمل وزيادة بالدرهم نقداً أو نسيئة وذلك إنما هو من قاعدة الذرائع

باب بيع الحيوان باللحم^(٤)

قال مالك والشافعي لا يجوز بيع الحيوان باللحم^(٥) وقال أبو حنيفة^(٦) يجوز والمسألة

(١) مالك عن صالح بن كيسان عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أن علي بن أبي طالب باع جملاً له يدعى عُصْفِيْرًا بعشرين بعيراً إلى أجل . الموطأ ٢/٦٥٢ .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه ٢٢/٨ وهذا الأثر منقطع لأن الحسن بن محمد بن علي لم يسمع من جده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وقد روي عنه ما يعارض هذا فقد روى عبد الرزاق (١٤١٤٣) من طريق سعيد بن المسيب عن علي أنه كره بعيراً ببعيرين نسيئة .

(٢) الموطأ ٢/٦٨٠ وأخرجه مسلم في المساقاة (١٦٠٠) والشافعي في الرسالة رقم (١٦٠٦) من رواية أبي رافع .

وأخرجه البخاري في الوكالة باب وكالة الشاهد والغائب جائزة ٣/١٣٠ ومسلم في المساقاة رقم (١٦٠١) من حديث أبي هريرة .

(٣) أنظر تفصيل مذهب الأحناف في شرح فتح القدير ٥/٣٣٠ ، ومذهب الحنفية أنه لا يجوز السلم في الحيوان لأنه غير مضبوط بالوصف .

(٤) الموطأ ٢/٦٥٥ .

(٥) قال الباجي نهي ﷺ عن بيع الحيوان باللحم يقتضي تحريمه وإبطال ما وقع منه وبه قال مالك والشافعي وجمهور الفقهاء وقد قال أبو الزناد إن كل من أدركت كان ينهى عن ذلك وأجاز أبو حنيفة بيع الحيوان باللحم والدليل على صحة ما نقوله حديث ابن المسيب أن رسول الله ﷺ (نهى عن بيع الحيوان باللحم) وهذا الحديث وإن كان مرسلًا فقد وافقنا أبو حنيفة على القول بالمرسل ودليلنا من جهة القياس أن هذا جنس يجري فيه الربا والربا بيع الشيء بأصله الذي فيه فلم يجز ذلك كالزيت بالزيتون والشيرج بالسمس . المتقى ٥/٢٥ .

(٦) أنظر شرح فتح القدير ٥/٣٣٣ .

لنا لا كلام لأحد فيها لأن سعيد بن المسيب روى أن النبي ﷺ (نهى عن بيع الحيوان باللحم) ^(١).

وقد اتفقت الأمة على قبول مرسل سعيد ولا كلام لهم عليه فالمسألة غير معللة فإن تعليلها فيه تعارض ^(٢) وتناقض كثير .

وعول علماؤنا فيه على طريق الـ . على أن الشريح ^(٣) بالسسم (٤) لا يجوز لأنه يخرج منه فكذلك اللحم بالحيوان وتحرير ذلك وتفصيله في مسائل الخلاف .

فأما بيع اللحم باللحم فإنهما مالاً ربوياً وأمواًل الربا من شروطها اعتبار الجنس من ربا التفاضل والنسأ واعتبار القوت في ربا النسأ خاصة مذكور في كتب المسائل .

مسألة أصولية :

قال بعض علمائنا حين تعلق بحديث نهى النبي ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان أن هذا حديث تلقته الأمة بالقبول فوجب القضاء به وهذا جهل منه بطريق الحديث فليست شهرة الحديث موجبة لصحته إجماعاً وهذا الحديث ما تلقته الأمة بالقبول فإن أهل الكوفة ردوه وقد عد العلماء الأحاديث المشهورة المتداولة على الألسنة وليست بصحيحة وذكرها منها نبذاً كحديث (الخراج بالضمان) وحديث (رفع عن أمي الخطأ والنسيان) ^(٥) ودونهما

(١) الموطأ ٢/٦٥٥ قال ابن عبد البر لا أعلمه يصح عن مالك . التمهيد ٤/٣٢٣ .

(٢) في ك زيادة « ظاهر » .

(٣) دهن السسم .

(٤) السسم بالكسر حب الحل لزج مفسد للمعدة والفم ويصلحه العسل ترتيب القاموس ٢/٦١٩ .

(٥) نقل الحافظ عن الراعي قوله تكرر في كتب الفقهاء والأصوليين بلفظ (رفع عن أمي) ولم نره بها عند جميع من أخرجه . نعم رواه ابن عدي في الكامل من طريق جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبي بكرة رفعه رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه وجعفر وأبوه ضعيفان كذا قال المصنف قال الحافظ وقد رواه محمد بن نصر في كتاب الاختلاف في باب طلاق المكره يروي عن النبي ﷺ أنه قال (رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه) إلا أنه ليس له إسناد يحتج بمثله التلخيص الحبير ١/٢٨٢ - ٢٨٣ وانظر الكامل ٢/٥٧٣ ورواه ابن ماجه ١/٦٥٩ من طريق الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : (إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) .

قال البوصيري في الزوائد إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن نمير في الطريق الثاني وليس ببعيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس ورواه الحاكم في

حديث (لا يأوي الضالة إلا الضال)^(١) وذلك مذكور في كتب الحديث .

باب ما جاء في ثمن الكلب^(٢)

ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن ثمن الكلب^(٣) واختلفت الرواية عن مالك وعلمائنا بعده على قولين وذلك في كلب يجوز الانتفاع به فأما كلب لا يتنفع به فلا خلاف أنه لا يجوز بيعه ولا تلزم قيمته لمتلفه^(٤) وقال الشافعي ثمنه حرام^(٥) وقال أبو حنيفة ثمنه جائز^(٦) ولم يزل مالك عمره كله يقول أكرهه / وحمل بعض أصحابنا لفظه على التحريم وحمله آخرون

= المستدرك ١٩٨/٢ من طريق بشر بن بكر وأيوب بن سويد قالنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس به وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وكذا صححه ابن حبان في صحيحه (١٤٩٨) من هذا الطريق وقال النووي في الأربعين وفي الروضة إنه حديث حسن وأقره الحافظ في التلخيص ٢٨١/١ وكذلك صححه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ١٢٤/١ .

وقد أعله أبو حاتم في العلل ٤٣١/١ وقال : قال أبي لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء وإنما سمعه من رجل لم يسمه أتوهم أنه عبد الله بن عامر أو اسماعيل بن مسلم ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده . ونقل الحافظ في التلخيص ٢٨٢/١ عن عبد الله بن أحمد قال سألت أبي عنه فأنكره جداً وقال ليس يروى هذا إلا عن الحسن عن النبي ﷺ . . وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح من طريق زرارة بن أبي أوفى عنه بلفظ (إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تتكلم به) . رواه البخاري في الإيمان والنور باب إذا حثت ناسياً . البخاري مع الفتح ٥٤٨/١١ ومسلم في الإيمان باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر رقم ١٢٧ من حديث أبي هريرة ولعل من صحح الحديث بناء على هذه الرواية الأخيرة .

(١) رواه أحمد في المسند ٣٦٠/٤ وأبو داود (١٧٢٠) وابن ماجه (٢٥٠٣) من حديث جرير قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (لا يأوي الضالة إلا ضال) والحديث في سننه عند أحمد وابن ماجه الضحاك بن المنذر بن جرير بن عبد الله البجلي مقبول من الرابعة س ق / ت ٢٨٠ وعليه فهو ضعيف .

(٢) الموطأ ٦٥٦/٢ .

(٣) مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ (نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن) الموطأ ٦٥٦/٢ وأخرجه البخاري في البيوع باب ما جاء في ثمن الكلب ١١٠/٣ ومسلم في المساقاة (١٥٦٧) .

(٤) قال الباجي نهيه ﷺ عن ثمن الكلب يحتمل أن يريد به ثمن الكلب المنهي عن اتخاذه فيتأول نهيه البائع عن أخذ ثمنه والانتفاع به وهذا يمنع نفعه ، وأما الكلب المباح اتخاذه وهو كلب الماشية والحرث والصيد فاختلف فيه قول مالك فيتأول بعض أصحابه أنه يجوز بيعه وقال سحنون يجوز أن يحج بشمنه وقاله ابن كنانة وبه قال أبو حنيفة وروى عنه ابن القاسم أنه كره بيعه . المنتقى ٢٨/٥ وانظر فتح الباري ٤/٢٧ وشرح السنة ٢٤/٨ .

(٥) أنظر فتح الباري ٤/٢٦ فقد قال الحافظ إن العلة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقاً .

(٦) أنظر اللباب ٤٦/٢ وشرح فتح القدير ٣٥٨/٥ فتح الباري ٤/٢٦٦ .

على أن تركه خير من أخذه على أصل المكروه والصحيح عندي جواز بيعه وحل ثمنه لأنها عين يجوز اتخاذها والانتفاع بها ويصح تملكها بدليل وجوب القيمة على متلفيها فجاز بيعها لأن هذه الأوصاف هي أركان صحة البيع ولولا جواز بيعه من أين كان يوصل إليه كما لا يوصل إلى سائر الأموال إلا بالبيع والهبة وقد مهدنا ذلك في مسائل الأحكام .

باب النهي عن بيعتين في بيعة^(١)

أدخل مالك بلاغاً وهو ثابت عن النبي ﷺ صحيح رواه الشعبي والسلمي وقال أبو عيسى منهم هذا حديث صحيح واختلف العلماء في تفسيرها أما المالكية فقالوا هو أن يبيع الرجل من الرجل سلعتين بشمين مختلفين على أنه قد لزمته إحدى الصفقتين فلينظر أيهما يلتزم^(٢) .

وقال الشافعي تفسيرها أن يقول أبيعك داري على أن تبيني غلامك^(٣) وكلا التفسيرين صحيح والمسألان جميعاً لا تجوز وإن اختلف التعليل وهي تستمد تارة من قاعدة الربا وتارة من قاعدة الغرر ومن قاعدة الربا وربما اجتماعاً في بعض المسائل فابنوا مسائلها على هذين الأصلين .

باب بيع وسلف^(٤)

أدخل مالك بلاغاً أن النبي ﷺ (نهى عن بيع وسلف)^(٥) رواه الترمذي وقال هذا حديث صحيح فإن قيل وكيف يصح وهو من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قلنا قد تقدم الكلام في صحيفة عمرو ابن شعيب وهي صحيفة لا مرد لها وقد فسرنا مالك

(١) الموطأ ٦٦٣/٢ مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ (نهى عن بيعتين في بيعة) وقد وصله الترمذي من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة ، سنن الترمذي ٥٣٣/٣ وقال فيه حسن صحيح ورواه النسائي ٢٩٥/٧ - ٢٩٦ وأبو داود (٣٤٦١) بلفظ (من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا) وإسناده حسن .

(٢) أنظر تفصيل المذهب في المنتقى ٣٦/٥ .

(٣) ذكره الترمذي في سننه ٥٣٣/٣ .

(٤) الموطأ ٦٥٧/٢ .

(٥) عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ (نهى عن بيع وسلف) الموطأ ٦٥٧/٢ والحديث وصله أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقد تقدم تخريجه .

ويتركب عليها أصل بديع من أصول المالكية وهو أن كل عقدين يتضادان وضعاً ويتناقضان حكماً فإنه لا يجوز اجتماعهما أصله البيع والسلف فكربه عليه في جميع مسائل الفقه ومنه البيع والنكاح وذلك أن البيع مبني على المغالبة والمكايسة خارج عن باب العرف والعبادات والسلف مكارمة وقربة ومن هذا الباب الجمع بين العقد الواجب والجائز ومثله بيع وجعالة ويزيده على ذلك أن أحد العوضين الجعالة مجهول ولا يجوز أن يكون معلوماً فإنه إن كان معلوماً خرج عن باب الجعل والتحق بباب الإجارة وأمثال ذلك لا تحصى وهذه نبذة كافية .

باب بيع الغرر^(١)

رواه مالك مرسلًا^(٢) وهو مسند اجتمعت عليه الأمة وهو أحد أركان البيوع وقواعده كما بيناه .

ومن الغرر بيع المعلوم فإنه أشد من الموجود المجهول .
وقد بوب عليه مالك ما لا يجوز من بيع الحيوان^(٣) وهي المضامين والملاقيح وحبل الحبله فإنه غرر في المعلوم ومنه ما ذكر مالك من بيع الدابة الضالة والعبد الأبق لأنه لا يعلم هل هو على حاله أم تغير ومنه^(٤) الحمل وجعل مالك منه استثناء الحمل من الجارية المبعة^(٥) وذلك صحيح لوجهين أحدهما : أنه لا يدري السلامة عند الوضع وذلك يختص بالآدميين والثانية الجهالة بالثمن دون خوف الهلاك وذلك في سائر الحيوانات ولهذه الدقيقة تفتن مالك فقال في هذا الباب « وذلك بأن يقول الرجل للرجل ثمن شاتي بثلاثة دنائير فهي لك بدينارين ولي ما في بطنها^(٦) » فهذا غرر ومخاطرة ومنه بيع الملامسة والمنابذة وقد بوب

(١) الموطأ ٢/٦٦٤ .

(٢) مالك عن أبي حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ « نهى عن بيع الغرر » ورواه مسلم موصولاً من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر » مسلم في البيوع (١٥١٣) وشرح الستة ١٣١/٨ .

(٣) الموطأ ٢/٦٥٣ .

(٤) الموطأ ٢/٦٦٥ .

(٥) الموطأ ٢/٦٦٥ .

(٦) الموطأ ٢/٦٦٥ .

عليه ، قال مالك^(١) ومنه التاج المدرج في جرابه إذا لم يصفه وبه قال الشافعي^(٢) وقال أبو حنيفة ذلك جائز وله الخيار إذا رآه^(٣) وقد مهدناه في مسائل الخلاف .

وأما بيع البرنامج فانفرد به مالك فقال يجوز على الصفة ، يدفع إليه برنامجيه ويقول له هذا تفسيرها في برنامجي^(٤) قال الشافعي لا يجوز^(٥) لوجهين أحدهما أن بيع الصفة إنما يكون فيما في الذمة لا في العين . قال علماؤنا رحمة الله عليهم الصفة طريق إلى العلم كما تقدم ولولا أن الصفة تعين الغائب / ما جازت في السلم ألا ترى أنه إذا أحضر الموصوف فيه لزم قبوله . والثاني قال الصفة بدل عن الرؤية فإنما يكون البدل مع تعذر المبدل فأما المبدل ههنا وهي الرؤية متعذرة لأن في حل الشدائد في المواسم مشقة عظيمة على الناس فتزل البدل وهي الصفة مقام المبدل وهي الرؤية لأجل المشقة بناء على قاعدة المصلحة ، حتى قال علماؤنا لو باعه ثوباً في كفه على الصفة لم يجز وقد احتج مالك على ذلك بأنه أمر معمول به عندهم معلوم من معاملاتهم^(٦) لا من طريق التعلق بأهل المدينة ولكن من جهة أن ذلك طريق إلى العلم في العادة فإن وجدوه على الصفة لزمهم وإن كان على خلافها فلهم رد البيع .

باب بيع الخيار^(٧)

ذكر مالك رحمه الله حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : (البيعان بالخيار كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار)^(٨) قال الشافعي خيار المجلس ثابت

(١) الموطأ ٢/٦٦٦ .

(٢) انظر مذهبه في المجموع ٢٨٨/٩ الروضة ٢٦٨/٣ .

(٣) انظر الباب ١٥/٢ .

(٤) انظر الموطأ ٢/٦٧٠ .

(٥) انظر المجموع ٣٠١/٩ .

(٦) في ج في معاملاتهم .

(٧) الموطأ ٢/٦٧١ .

(٨) الموطأ ٢/٦٧١ وأخرجه البخاري في البيوع باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ٨٤/٣ ومسلم في البيوع باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (١٥٣١) .

في البيع لكل واحد من المتبايعين حتى يقوموا عن مجلسهما^(١) وروى ذلك الدارقطني تفسيراً عن النبي ﷺ أنه قال : (المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا عن مكانهما الذي كانا يتبايعان فيه)^(٢) .

وكان ابن عمر إذا بايع أحداً قام ومشى خُطى حتى يلزم البيع^(٣) .

وقد مهدنا في مسائل الخلاف تأويلات هذا الحديث وحققناها من ثمانية أوجه منها قول مالك فيه وليس عندنا في هذا الحديث حد معروف ولا أمر معمول به إشارة إلى أن المجلس مجهول المدة ولو شرط الخيار مدة مجهولة لبطل إجماعاً فكيف يثبت حكم بالشرع بما لا يجوز شرطاً في الشرع وهذا شيء لا يتفطن إليه إلا مثل مالك فظن الجاهل المتوسمون بالعلم من أصحابنا أن مالكا إنما تعلق فيه بعمل أهل المدينة وهذه غباوة^(٤) .

وإنما غاص على ما قلناه . فإن قيل قد أثبت مالك خيار المجلس في التملك قلنا الطلاق يعلق على الغرر والخطر وثبت في المجهول ومع المجهول والبيع بخلافه ولو لم يكن في هذا القبس إلا هذه المشكاة لكفاه .

(١) نقل النووي أنه قول جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم شرح النووي على مسلم ١٧٣/١٠ وانظر شرح السنة ٣٩/٨ .

(٢) سنن الدارقطني ٥/٣ من طريق الليث أن نافعاً حدثه عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : (إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً أو خير أحدهما الآخر فيتبايعان على ذلك فقد وجب البيع) . قال الحافظ وقد أقدم الداودي على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه فقال قول الليث في هذا الحديث وكانا جميعاً ليس بمحفوظ لأن مقام الليث في نافع ليس كمقام مالك ونظرائه . وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند ثم قال وأي لوم على من روى الحديث مفسراً لأحد احتمالاته حافظاً من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس فهو محمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسراً وتارة مختصراً . فتح الباري ٣٣٣/٤ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣٤٥٧) وابن ماجه (٢١٨٢) وشرح السنة ٤٠/٨ والحديث صححه الشيخ ناصر ، انظر صحيح ابن ماجه ١٢/٢ وكذلك الشيخ شعيب الأرناؤوطي في تعليقه على شرح السنة .

(٤) قال الحافظ أسند إنكار ابن عبد البر وابن العربي على من زعم من المالكية أن مالكا ترك العمل به لكون أهل المدينة على خلافه قال ابن العربي إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فأشبه بيع الغرر كالملاسة وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الغرر في خيار المجلس معدوم لأن كلاً منهما متمكن من إمضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر . فتح الباري ٣٣٠/٤ .

القول في المراجعة^(١)

هذا باب عويص ليس له في القرآن ولا في السنة ترجمة اللهم إلا أن الله قال : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾^(٢) فافتضى هذا الإطلاق كما قدمنا جواز كل بيع إلا ما قام الدليل على رده حسب ما تقدم في القواعد وقد طالعت في جميع كتب العلماء المعول عليهم في المذاهب فما رأيت أحداً منهم فهمه كما ينبغي ولا قرره كما يجب واستوفى معاقده على الكمال إلا محمد بن عبدوس^(٣) بناء على ستة معاهد وقعت مشورة في كلام مالك فجمعها وفرع عليها .

الأول ما يحسب في الثمن والربح . والثاني ما يحسب في الثمن ولا يحسب في الربح . الثالث ما يحسب بالشرط ولا يحسب بالإطلاق . والرابع أن ينعقد المبيع على الكذب . الخامس أن ينعقد البيع على غش . السادس أن ينعقد البيع على عيب . ولكل واحد حكم ليس للآخر وقد يجتمع الكذب والغش والعيب في عقد وقد يجتمع اثنان منهما في عقد فتعارض الأحكام ولولا أن هذا الكتاب للأصول لا للفروع لمهدناها لكم ولكن هذا تنبيه وتمامه في كتب المسائل .

القول في الحوالة^(٤)

قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : (مطل الغني ظلم وإذا اتبع أحدكم على غني^(٥) فليتبّع^(٦)) .

(١) الموطأ ٢/٦٦٨ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٣) محمد بن عبدوس وهو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس الإمام المبرز العابد الفقيه الزاهد المجاب الدعوة صلى الصبح بوضوء العشاء ثلاثين سنة لم يكن في عصره أفقه منه أخذ عن جماعة منهم سحنون وبه تفقه ولد على رأس المائتين وتوفي بعد ابن سحنون بخمس سنين شجرة النور الزكية ١/٧٠ .

(٤) الموطأ ٢/٦٧٤ .

(٥) في ج مليء .

(٦) متفق عليه البخاري في كتاب الحوالات باب الحوالة ٣/١٢٣ ومسلم في المساقاة باب تحريم مطل الغني (١٥٦٤) والموطأ ٢/٦٧٤ من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (مطل الغني ظلم وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبّع) .

أما قوله (مطل الغني ظلم) فإنه متفق عليه لأنه لا عذر في التأخير لمن كان قادراً على الأداء ومهما اختلف العلماء في الأمر بحقوق الله تعالى هل هو على الفور أم مسترسل على الأزمان فإنهم قد اتفقوا على أن الأمر بحق الأدمي على الفور وذلك لفقر الأدمي وحاجته وأن الله هو الغني له ما في السموات وما في الأرض / فإذا ثبت هذا واشتغل الغني عن أداء الحق فإن كل فعل يفعله معصية وينشأ من هذا ما إذا اشتغل بالصلاة عن أداء الدين فاختلف العلماء في ذلك فقال أحمد بن حنبل الصلاة باطلة^(١) وقال جمهور العلماء الصلاة صحيحة منهم مالك بن أنس وحكى الجويني عنه أن الصلاة باطلة ولم أرها في كتبه ولا تجري على أصوله وهو حكم أصولي ليس من الفروع وقد بينها في مسائل الأصول في الكلام على الصلاة في الدار المغضوبة وحققنا تعارض الأمر والنهي وبيننا اتصالهما وانفصالهما فلينظر هنالك ففيه شفاء الغليل إن شاء الله .

وفي قوله ﷺ : (إذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع) دليل على أن الحوالة [من القضاء^(٢)] فإن شاء الرجل أن يقضي الدين الذي عليه من ماله قضى وإن شاء أن يحيل على غيره به إذا كان ملياً جاز ولا تكون محاولة الحوالة من المطل هذا إذا كان له على المحال عليه دين ولا يعتبر رضى من عليه الدين وقال أبو حنيفة يعتبر^(٣) لأنها عنده مبيعة وعندنا أنها نقل حق من ذمة إلى ذمة وهي مشكلة قد بينها في مسائل الخلاف ومطلق قول النبي ﷺ (وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع) يقتضي ألا يعتبر رضى من عليه الدين لأنه لو وكل رجل بقبضه له لجاز فالحوالة وكالة فأما رضى من له الدين فإنه يعتبر عند كافة العلماء وتعلق بعض التابعين بقول النبي ﷺ (وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع) ولم يشترط رضاه بل أمره بالإتباع . قلنا هذا محمول على النذب بدليل قول النبي ﷺ : (المسلمون عند شروطهم)^(٤) ،

(١) انظر مذهب أحمد في الإفصاح لابن هبيرة ١١٧/١ .

(٢) زيادة من ج وك .

(٣) انظر مذهبه في اللباب ١٦٠/٢ مجمع الأنهر ١٤٦/٢ .

(٤) أخرجه الترمذي من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً) . الترمذي ٦٣٥/٣ وقال حسن صحيح ورواه ابن ماجه في سننه (٢٣٥٣) والدارقطني ٢٧/٢ وصححه الشيخ ناصر .

..... وعموم قوله : ﴿ أوفوا بالعقود ﴾^(١) وهذا إنما عامته للمحيل وعليه شرط الثمن وفي ذمته أوجب المال فلا يتنقل عنه إلى غيره فيسقط شرطه ويتبدل عقده إلا برضاه وهذا ما لا جواب لهم عنه .

مسألة :

فإن رضي المحال بالمحال عليه فخرج عديماً فقال الشافعي إنه يخسر^(٢) وقال أبو حنيفة إنه يرجع^(٣) وقال مالك إن غره منه رجع عليه وإلا فلا رجوع عليه وقد قيدناها^(٤) في مسائل الخلاف وبيننا أن الحوالة نقل ذمة إلى ذمة وليست بمبايعة وأما إذا غره فلا إشكال في رجوعه عليه لأن أصل الحوالة أنبى على باطل من الغش والمخادعة وقد أمر النبي ﷺ باجتنابها ونهى عن فعلها وقال : (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)^(٥) فوجب الحكم برده .

باب إفلاس الغريم^(٦)

روى مالك في الموطأ عن النبي ﷺ : (أن صاحب المتاع يكون أحق به في الفلس فإن مات فهو أسوة الغرماء)^(٧) .

(١) سورة المائدة آية (١) .

(٢) قال النووي مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على مليء استحب له قبول الحوالة وقال بعض العلماء القبول مباح لا مندوب وقال بعضهم واجب لظاهر الأمر وهو مذهب داود وغيره . شرح النووي على مسلم ٢٢٨/١٠ .

(٣) انظر مجمع الأنهر ١٤٧/٢ .

(٤) في ك وج قررناها .

(٥) مسلم في كتاب الأفضية باب الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (١٧١٨) ١٨ من حديث عائشة .

(٦) الموطأ ٦٧٨/٢ .

(٧) رواه مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن رسول الله ﷺ قال : (أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه منه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً . . .) قال ابن عبد البر هكذا في جميع الموطآت عن مالك مرسلًا إلا عبد الرزاق فوصله . الموطأ ٦٧٨/٢ .

ورواه موصولاً إسماعيل بن عياش عن الزبيدي وهو شامي عن الزهري أخرجه أبو داود (٣٥٢٢) وصححه ابن خزيمة وابن الترمذاني في الجواهر النقي ٤٧/٦ ونقل ابن الترمذاني عن ابن عبد البر في التمهيد أنه رواه عبد الله بن بركة ومحمد بن علي وإسحاق بن إبراهيم الصنعانيون عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن

وروى أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال : (أيما رجل مات أو أفلس فوجد صاحب المتاع متاعه بعينه فهو أحق به) .

وفي الصحيح : (أيما رجل أفلس فوجد صاحب المتاع متاعه فهو أحق به) ^(١) ولم يجر في الصحيح بحكم الموت ذكر قال مالك بحديثه الذي رواه ، وقال الشافعي ^(٢) بحديث أبي داود رواه الدارقطني ^(٣) وصححه وترك أبو حنيفة الكل قال إنه إذا أفلس أو مات فهو أسوة الغرماء لا يرجع في عين ماله أبداً واحتج بأنه قد رضي عن نقل حقه من العين إلى الذمة فلا يرجع إليها ^(٤) قلنا له إنما رضي بنقلها عن المعاوضة فإذا لم يحصل له العوض فلم يحصل على المقصود فوجب أن يرجع في عين ماله فالقياس معنا لا معه وحديث النبي ﷺ دونه فليس له في المسألة حظ وبقي الخلاف بيننا وبين الشافعي في الموت . فأما حديث أبي داود الذي تناول الدارقطني تصحيحه فلا يصح بحال وقد بينا ذلك في شرح الحديث وتكلمنا على رواته بما فيه . وأما حديث الصحيحين ^(٥) في الفلاس فليس بحجة وأصل . وأما حديث مالك فمبني على صحة القول بصحة المرسل من الأسانيد وبيننا في أصول الفقه أنه حجة / من كل مرسل له يعلم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة بخلاف من يرسل عن كل أحد لأنه يكون المرسل حينئذ بمنزلة البلاغ لا حجة فيه باتفاق والقياس بعض مذهبه في ذلك فإن الفلاس يخرب الذمة كما يخربها الموت . قال أصحاب الشافعي في الفلاس رجاء أن يطرأ على المفلس مال فإن رزقه لم ينقطع وأما في الموت فقد انقطع منه الرجاء وحازت أحكامه في الدار الآخرة قال علماؤنا رحمة الله عليهم كذلك ينقطع الرجاء في الموت أن

= أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مسنداً وكذا رواه عراك بن مالك عن أبي هريرة ذكره ابن حزم التلخيص ٣٩/٣ وروى عبد الرزاق في مصنفه (١٥١٥٨) عن مالك المرسل المتقدم ثم قال (١٥١٥٩) أنا سفيان عن هشام صاحب الدستوائي حدثني قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل حديث الزهري .

(١) الموطأ ٢/٦٧٨ وهو متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض وأداء الديون باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض ٣/١٥٥ - ١٥٦ ومسلم في كتاب المساقاة (١٥٥٩) من حديث أبي هريرة .

(٢) انظر المجموع ١٠/١٩٧ وتهذيب السنن ٥/١٧٥ .

(٣) انظر سنن الدارقطني ٣/٣٠ ولم يذكر فيه تصحيحاً ولعله ذكره في غير السنن والحديث رواه إسماعيل بن عياش وهو ثقة في الشاميين قال أحمد ويحيى بن معين وغيرهما حديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيح تهذيب السنن ٥/١٧٦ .

(٤) انظر اللباب ٢/١٦١ مجمع الأنهر ٢/١٤٨ .

(٥) في جـ الصحيح .

يطراً له مال وكم رأينا من ذلك بميراث يطرأ أو فائدة تظهر وأما قولهم إن رزق الحي لم ينقطع فصحيح ولكن في القوت لا في الثروة والغناء .

باب ما يجوز من السلف^(١)

قد بينا حل البيع وتحريم الربا وقررنا في قاعدة المعروف أنه يجوز فيها المسامحة في الزيادة في المقدار والصفة ما لا يجوز في البيع لكونها خارجة عن المكايسة داخلية في باب المعروف وقد فصلت الشريعة بين الغرضين وجعلتهما قاعدتين وقد أعطى النبي ﷺ في القرض سناً أفضل من السن وقال : (خياركم أحسنكم قضاء)^(٢) وهذا كما قال مالك إذا لم يكن في ذلك شرط ولا وأي^(٣) ولا عادة^(٤) فإنه حينئذ يخرج من باب المعروف إلى باب المعاوضة الذي يعتبر فيها الربا ويجوز في المقدار إذا كان يسيراً فإن كان كثيراً لم يجز وعليه يخرج قول عمر بن الخطاب فأين الحمال^(٥) .

فصل في الضرر

قد ثبت تحريمه شرعاً فحيث ما وقع امتنع وقد خص النبي ﷺ منها نوازل واقعة كقوله : (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) .
فإن البيع إذا كان جائزاً على الإطلاق والمزايدة مباحة بالإجماع فإن ذلك عند ركون المتبايعين واتفاقهما على تقدير العقد قبل أن ينفذاه وهي ثلاثة أحوال :
الأولى : بيع المزايدة ومنه مشي السمسار بالسلعة .
الثانية : الزيادة بعد تمام البيع وذلك لا ينفع المشتري الثاني ولا يضر الأول لأن بيعه قد انعقد أما إن فيه إدخالهم على البائع فيمتنع من هذا الوجه .

(١) الموطأ ٢/٦٨٠ .

(٢) الموطأ ٢/٦٨٠ ومسلم في كتاب المساقاة (١٦٠٠) من حديث أبي رافع وهو متفق عليه من رواية أبي هريرة .

(٣) الوأي : المواعلة . شرح الزرقاني ٣/٣٣٥ .

(٤) الموطأ ٢/٦٨١ .

(٥) مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال في رجل استلف رجلاً طعماً على أن يعطيه إياه في بلد آخر فكره ذلك عمر بن الخطاب وقال : أين الحمل ؟ (يعني حملاته) الموطأ ٢/٦٨١ .

والحالة الثالثة هي حالة الركون فلا يحل للبائع بعد الركون إلى المشتري أن يرجع عنه إلى غيره لزيادة يزيدا أحد له وإن فعل لم يلزم وفسخ ذلك في الصحيح من المذهب لأنه فعل صادف نصاً منقولاً وعموماً معقولاً تعاضد فيه الشرع والعقل فوجب أن يقضى بفسخه ، وكقوله^(١) (لا تلقوا الركبان)^(٢) وقد اختلف في ذلك هل هو لحق الراكب أو لحق المركوب إليه بالسلعة والصحيح عندي أنه لحق المركوب إليه وعليه يدل قوة قوله (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)^(٣) وهو أيضاً مثل الأول في الخلاف وعندي مثله في الفسخ ومنها النجش وهو أن يزيد في السلعة لمنفعة البائع لا لعقد الشراء وهو تغرير بالمشتري وله الخيار إذا علم والزيادة حرام على البائع وكذلك الغش حرام باتفاق وإذا وقع واطلع عليه المشتري فإنه بالخيار بين أن يتحمله أو يرد البيع والضابط لذلك أنه متى كان المنع لحق الله تعبداً ففسخ البيع إجماعاً ومتى ما كان لحق الأدمي كالغيب والغش فله الخيار ومتى ما كان لحق الله ولحق الأدمي فعند كافة العلماء أنه يفسخ . واختلف علماؤنا فيه على تفصيل طويل يرد في المسائل عمدته على الإطلاق أنه إن قوي حق الأدمي بأن يكون في نهى الشرع عنه رائحة المصلحة ففيه الخيار وإن قوي فيه حكم التعبد وجب الفسخ وقول النبي ﷺ : (لا تصر الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها)^(٤) في الصحيح (ثلاثاً إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر)^(٥) . وفي الصحيح أيضاً : (من سمرأ)^(٦) وهذا حديث عظيم بيانه في موضعين مسائل الخلاف وشرح الصحيح ومن فصوله القوية أن التصرية عندنا عيب وبه قال الشافعي^(٧) وقال أبو حنيفة ليست بعيب^(٨)

(١) في ج كقوله ليس فيها واو .

(٢) الموطأ ٦٨٣/٢ وهو متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل ٩٢/٣ ومسلم في البيوع باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه (١٥١٥) من حديث أبي هريرة .

(٣) مسلم في البيوع باب تحريم بيع الحاضر للبادي (١٥٢٢) وأبو داود تهذيب السنن ٨٤/٥ والترمذي ٥٢٦/٣ والنسائي ٢٥٦/٧ وابن ماجه ٧٣٤/٢ من حديث جابر بن عبد الله .

(٤) الموطأ ٦٨٣/٢ ومتفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب النهي للبائع ألا يحفل الإبل ٩٢/٣ ومسلم في البيوع باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه (١١) من حديث أبي هريرة .

(٥) مسلم في البيوع باب حكم بيع المصرة (١٥٢٤) .

(٦) مسلم في البيوع (١٥٢٤) (٢٤) .

(٧) انظر شرح النووي على مسلم ١٦٢/١٠ وشرح السنة ١٢٥/٨ فتح الباري ٣٦١/٤ .

(٨) انظر مذهب الإمام أبي حنيفة في عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٧٠/١١ فقد ذكر أغلب الاعتراضات على الحنفية ورد عليها .

والدليل / على أنه عيب زيادة الثمن بالتصيرية ونقصانه بعدمها ولا جواب عن هذا . ورد أبو حنيفة هذا الحديث لوجهين : أحدهما أن راويه أبو هريرة ولم يكن فقيهاً وإنما كان رجلاً صالحاً وإنما تقبل روايته في المواظ لا في الأحكام^(١) . وأسندوا ذلك إلى الشعبي^(٢) ونعوذ بالله من مسألة لا تثبت لصاحبها إلا بالطعن على الصحابة وأبو هريرة زاهد حافظ نالته بركة الثوب المجموع له فلو لم يكن فقيهاً لنفعته بركة الحفظ في كل ما يقول^(٣) . ولقد كنت بجامع المنصور في حلقة قاضي القضاة الدامغاني^(٤) . وجرت هذه المسألة في ذكر أبي هريرة فقال لي بعض علمائنا طعن بعضهم في أبي هريرة في هذا المجلس فوقعت حية من السقف في أثناء المجلس عظيمة المنظر وقصدت إلى المتكلم في أبي هريرة ونفر المجلس وتفرق الخلق ثم أخذت تحت بعض السواري حجراً فدخلت فيه .

الثاني وقد قال أبو حنيفة إن هذا الحديث يخالف أصول الشريعة من ثمانية أوجه فأوردها وجاوبنا عليها كما في مسائل الخلاف^(٥) ومن غرائب مذهبنا أن أشهب ذكر عنه في

(١) قال الحافظ اعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصرة بأعذار شتى فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كاتِب مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس الجلي وهو كلام أذى قائله نفسه وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنيذ الثمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك وقال وأظن أن لهذه النكتة أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوقف حديث أبي هريرة فلولاً لأن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك وقال ابن السمعاني في الاصطلاح التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة . فتح الباري ٤/ ٣٦٤ - ٣٦٥ . وانظر الاعتراضات على الحنفية والإجابة عنها في عمدة القاري ١١/ ٢٧٠ .

(٢) وهو عامر بن شراحيل الشعبي .

(٣) مسلم في كتاب الفضائل باب من فضائل أبي هريرة من حديث الزهري عن الأعرج قال سمعت أبا هريرة يقول : (إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ والله الموعود كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله ﷺ على ملء بطني وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالسواق) . . . مسلم (٢٤٩٢) .

(٤) لعله عبيد الله بن محمد بن طلحة بن الحسن أبو محمد الدامغاني ابن أخت قاضي القضاة أبي عبد الله محمد بن علي الدامغاني شهد عند خاله في يوم الثلاثاء ٢٦ من ربيع الآخر سنة ٤٥٢ هـ فقبل شهادته ثم ولاه القضاء بربيع الكرخ يوم الثلاثاء ١٩ رجب سنة ٤٧٠ هـ وقد مات رحمه الله سنة ٥٠٢ هـ ودفن عند قبر أبي حنيفة . ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٢/ ١٢٤ .

(٥) هذه المسائل ذكرها العيني في عمدة القاري ١١/ ٢٧٠ وصاحب إعلاء السنن ١٣/ ٦٠ وأجابا عن تلك المسائل وكذلك ذكرها الحافظ في الفتح ٤/ ٣٦٤ .

العتبية أنه قال إن ردها لم يرد معها شيئاً^(١) لأن الخراج بالضمان وهذا قول باطل من وجهين :

أحدهما أن الخراج بالضمان حديث لم يصح مداره على عائشة لكن المعنى مجمع عليه ولو صح الطريق إلى عائشة وهو الجواب الثاني لما كان فيه حجة لأنه عموم وهذا نص والنص لا يرد بالعموم بالاتفاق من الأمة وأشهب أجل قدراً من هذا فهماً وديناً ، وإنما هي من مسائل العتبية التي لم تثبت فيها رواية وإنما هي منقولة من صحف ملفقة من البيوت وفي مثلها قال مالك لا يجوز بيع كتب الفقه يعني القراطيس والأوراق التي كانت تكتب عنه فأما كتاب محصل مروي مضبوط بالفصول والأصول فإنه يجوز بيعه إجماعاً .

(١) نقل هذه الرواية العيني في عمدة القاري ٢٧٠/١١ .

كتاب الشفعة

اختلف العلماء رضي الله عنهم في علة الشفعة بعد اتفاقهم على أن أصلها موضوع لدفع الضرر فمنهم من قال إن العلة ضرر الخلطة وعداها إلى الجار وهو أبو حنيفة وأهل العراق ومنهم من قال إنها لضرر الشركة وذلك فيما يلزم من مؤونة القسمة . قال أبو المعالي الجويني ^(١) قولاً لم يسبق إليه روى عنه إسماعيل الطوسي ^(٢) وغيره وذكره لنا عنه محمد بن طاهر الزنجاني الشهيد ^(٣) في كتاب العمد وأشار إليه في الأساليب ^(٤) قال إن الأخذ بالشفعة غير معلل لأنه فسخ قهري يترتب على عقد اختياري أذن الشرع فيه وهذا ما لا نظير له في الشريعة وإنما شرعه الله تعالى بما علم من الحكمة لا لعله نصبها علماً وهذا الذي أشار إليه لا يصح عند كافة العلماء لأن الحكم إذا ورد في الشريعة وظهر تعليله وعلمت فائدته وجب البناء عليها وتعين العمل بها وقد ظهرت علة الضرر في الشفعة ظهوراً جلياً ووافقنا على التفريع عليها ولو كان الأخذ بالشفعة تعبداً ما فرع ولا ركب عليه . وتعليق الشفعة في كتب الشافعية أعظم مما في كتبنا وقد كانت الأموال الربوية على مذهب أبي المعالي في التوقف عن تعليلها والاقتصار على الأعيان الأربعة الوارد ذلك فيها أولى ^(٥) ثم اقتحمنا فيها التعليل مع أن تعليل الشفعة أظهر ^(٦) فتعليل الشفعة أولى . فأما التعليل بضرر الخلطة فباطل لأن ذلك يفصله صاحب الشرطة ويرفعه القاضي والإمام ويكفه المسلمون بعضهم عن بعض وقد ذكر مالك في الموطأ رسلاً عن سعيد بن المسيب وورد في الصحيح مسنداً أن النبي ﷺ :

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) إسماعيل الطوسي لم يتضح لي من هو .

(٣) لعله محمد بن طاهر المقدسي الحافظ أبو الفضل ذو الرحلة الواسعة والتصانيف والتعليق عاش ستين سنة توفي ببغداد سنة (٥٠٧هـ) العبر ٣٩٠/٢ ، تذكرة الحفاظ (١٢٤٢) طبقات الحفاظ للسيوطي (٤٥٢) ، سير أعلام النبلاء ٣٦١/١٩ .

(٤) في ج الأسلوب .

(٥) في ت وج وك أولاً .

(٦) في ج وم أولى .

(قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وحرفت الطرق فلا شفعة^(١))، فإنما جعل النبي ﷺ الشفعة في مال مشترك ماله القسمة وليس بين المتجاورين / شركة ولا بين المتجاورين خلطة فأى وجه للقضاء بينهم بالشفعة والخلطة التي بينهم إنما هي خلطة صحبة وكم من جارين لا يلتقيان لكل واحد منهما خليل ومخالط هما عنهما متباينان فإن قيل فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: (الجار أحق بصقبه)^(٢)، قلنا: قد تكلمنا على هذه الأحاديث والتعليل في مسائل الخلاف بكلام طويل متخبط يغنيكم عنه الآن أن الصقب هو القرب^(٣) والقرب المراعى إنما هو قرب الشركة بدليل قوله: (الشفعة فيما لم يقسم) فأما لفظ الجار فإن الشريك أخص الجارين والعرب تسمي الشريكين جارين كما تسمي بذلك متقاربي المنزلين قال الشاعر:

أجارتنا بيني فإنك طالق^(٤)

فإذا تمهد هذا فإن مسائل الشفعة كثيرة وتفرعاتها متشعبة أمهات مسائلها ثمانية مسائل:

المسألة الأولى:

اتفق علماء الأمصار على أن الشفعة إنما تكون في العقار دون المنقول لما قدمناه من

(١) مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ « قضى بالشفعة فيما لم يقسم . . . » الموطأ ٧١٣/٢ ، قال ابن عبد البر مرسل عن مالك لأكثر رواة الموطأ وغيرهم . قال الحافظ اختلف على الزهري في هذا الإسناد فقال مالك عن أبي سلمة وابن المسيب مرسلًا كذا رواه الشافعي وغيره ورواه أبو عاصم والماجنون عنه فوصله بذكر أبي هريرة أخرجه البيهقي ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أخرجه أبو داود والمحموظ روايته عن أبي سلمة عن جابر موصولاً وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا وما سوى ذلك شذوذ ممن رواه . فتح الباري ٤/٤٣٦ . قلت الرواية الموصولة عند البخاري من حديث أبي سلمة عن جابر ١١٤/٣ وانظر التلخيص ٥٥/٣ .

(٢) أخرجه البخاري في الشفعة ١١٤/٣ من حديث أبي رافع .

(٣) قال البغوي السقب القرب بالسين والصاد يريد بما يليه وبما يقرب منه وليس في هذا الحديث ذكر الشفعة فيحتمل أن يكون المراد منه الشفعة ويحتمل أنه أحق بالبر والمعونة ، شرح السنة ٢٤٢/٨ . وقال ابن الأثير السقب بالسين والصاد في الأصل القرب يقال سقت الدار وأسقت أي قربت ويحتج بهذا الحديث من أوجب الشفعة للجار وإن لم يكن مقاسماً . النهاية ٣٧٧/٢ .

(٤) البيت عزاه ابن منظور في لسان العرب ١٠/٢٢٥ للأعشى .

وتمام البيت :

أجارتنا بيني فإنك طالق كذاك أمور الناس غاد وطالقه

أن الشفعة إنما ثبتت لضرر مؤونة القسمة وذلك يختص بالعقار دون المنقول إذ من المنقول ما لا ينقسم بحال وما ينقسم منه فلا مؤونة فيه وانفرد مالك عن جمهور العلماء بفرعين : أحدهما أنه قال الشفعة في الثمار وهي من المنقولات . وقال سائر العلماء كل منقول لا شفعة فيه كالعروض وهذا قياس جلي وعول مالك على ركنين :

أحدهما أن الثمرة وإن كانت مقطوعة منقولة فإنها بأصلها من العقار نابعة عنها نشأت وفيها بقيت فما دامت متصلة بها فحكمها حكمها أولاً ترى إلى الأغصان والأوراق فيها الشفعة تابعة للأصول وهي تنفصل عنها وتنقطع منها .

الركن الثاني وهو أن النبي ﷺ أرخص في بيع العرايا واستثنائها من الربا لضرر المداخلة وكذلك ضرر المداخلة في الثمرة مثله عند القضاء بالشفعة .

الفرع الثاني قال مالك^(١) لا ينقسم من العقار إلا بفساد هيئته وتغير صفته^(٢) كالحمام والبئر وذلك لفقه بديع لم يتفطن له سواه وذلك أن الشفعة وضعت كما قلناه دفعاً لضرر مؤونة القسمة والخسارة في تغيير هيئة الحمام والبئر أكثر منها في مؤونة القسمة فكيف يدفع ضرر بأعظم منه وإنما يرفع أعظم الضررين بأهون منه وهذا بين لمن تأمله ولهذا قلنا إن رواية المصريين أقوى ولم يكن في قول الله : ﴿ مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴾^(٣) متعلق لأنه عموم تخصه قاعدة الضرر والفساد المتفق عليها^(٤) .

(١) في ت ل و ك ما لا ينقسم .

(٢) في ك وتغير صفته لا شفعة .

(٣) سورة النساء آية (٧) .

(٤) قال القرطبي استدلل علماؤنا بهذه الآية في قسمة المتروك على الفرائض إذا كان فيه تغيير على حالة كالحمام والبيت ويدير الزيتون والدار التي تبطل منافعها بإقرار أهل السهام فيها فقال مالك يقسم ذلك وإن لم يكن نصيب أحدهم ما ينتفع به لقوله تعالى : ﴿ مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴾ وهو قول ابن كنانة وبه قال الشافعي ونحوه قول أبي حنيفة قال أبو حنيفة في الدار الصغيرة بين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأبى صاحبه قسمت له وقال ابن أبي ليلى إن كان فيهم من لا ينتفع بما يقسم فلا يقسم وكل قسم يدخل فيه الضرر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يقسم وهو قول أبي ثور قال ابن المنذر وهو أصح القولين ورواه ابن القاسم عن مالك فيما ذكر ابن العربي قال ابن القاسم وأنا أرى أن كل ما لا يقسم من الدور والمنازل والحمامات وفي قسمته الضرر ولا ينتفع به إذا قسم أن يباع ولا شفعة فيه لقوله عليه السلام في كل ما لا يقسم . . . تفسير القرطبي ٤٧/٥ وانظر الكافي ٨٥٢/٢ بداية المجتهد ٢٥٧/٢ .

المسألة الثانية :

اتفق العلماء رحمة الله عليهم على أن الشفعة إنما يترتب حكمها في عقد معاوضة فإن وقع الملك في الخط المشاع بغير عوض كالهبة المحضة فروي عن مالك فيه الشفعة واتفقت الأمة على أنه لا شفعة في الخط المشاع الموروث وهذه الرواية عن مالك في الهبة وإن كانت قليلة في النقل فإنها قوية في الدليل فإن الشفعة إنما ثبتت لضرر الشركة وذلك في الموهوب كما هو في المبيع فإن قيل الموهوب ملك بغير عوض فلم يكن فيه الشفعة كما لو ورث جزءاً مشاعاً وهو قول كافة العلماء، قلنا: ليس من التحقيق قياس الهبة على الميراث لأن ملك الموروث دخل قسراً من الله تعالى لا دفع له لجلبة بخلاف الهبة فإنه ملك دخل على الشريك باختيار المتعاقدين فوجبت فيه الشفعة كالمبتاعين وقد كان يمكنه ألا يفعل فلما فعل التحق الاختيار بالاختيار وفارق القهر والإضرار فإن قيل يبطل من وجه آخر وذلك أن الشفعة إنما هي أخذ بعوض ولا عوض في الهبة ، قلنا الجواب من وجهين :

أحدهما أن هذا يبطل بما إذا جحد المشتري / العوض أو نسيه أو مات ولم يعرف .
الجواب الثاني وهو تمام الأول أن في مسألتنا وهي الهبة عوض عظيم وهي قيمة الشقص وهي التي يرجع إليها في المسائل المتقدمة أو بعضها فركبوه عليه والله أعلم .
المسألة الثالثة :

كما ثبتت الشفعة عند علمائنا في المبيع كذلك تثبت في الممهورة والمخالعة وبه قال الشافعي^(١) وقال أبو حنيفة هي مختصة بالمبيع^(٢) والمسألة غريبة المأخذ لأننا نقول مع الشافعي إنه شقص ملك عن معاوضة فوجبت فيه الشفعة كالمبيع ولا إشكال في أن النكاح والخلع معاوضة لأن الله تعالى يقول : ﴿وَأَتَوَهَّنَ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحَصَّنَاتٌ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾^(٣) وقد بينا ذلك في التلخيص إلا أن الشافعي قال يأخذ الشقص بمهر المثل وقال مالك يأخذه بقيمته وما قاله الشافعي وهو بادي الرأي لأن المنفعة إنما تكون بالثمن فإن تعذر فيؤخذ بقيمته كما لو اشترى شقصاً بعدد أو ثوب والبضع عندنا وعند الشافعي متقوم بضمن بالمسمى في الصحيح وبالمثل في الفاسد إلا أن مالكا تفتن لدقيقة وهو أن النكاح مبني على المكارمة فقيده ذلك بالمهر وقد ينقص فلم يكن فيه أعدل من أن يأخذ قيمة

(١) انظر مذهب الشافعي في الروضة ٧٦/٥ - ٧٧ .

(٢) انظر اللباب ١٠٦/٢ مجمع الأنهر ٤٧١/٢ .

(٣) سورة النساء آية (٢٥) .

الشفقة وقد اتفقنا على أنه يرجع إلى قيمة الشقص عند تعذر حال الثمن وهذه حالة تعذر وحجة أبي حنيفة والجواب عنها في مسائل الخلاف .

المسألة الرابعة :

قال علماؤنا الشفعة على مقدار الأنصبة لأنها فائدة من فوائد الملك فقدرت بقدر الملك كالغلة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إنها على قدر الرؤوس لأنها لدفع الضرر بدليل حالة الانفراد والمسألة عويصة المآخذ جداً لا تحتملها هذه العجالة فانظروها في موضعها من مسائل الخلاف .

المسألة الخامسة :

خيار الشفعة موروث عندنا وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يورث قال الإمام أبو على الصاغانى^(١) الحنفي الخيار غير متروك وإنما يورث بقول الله ﴿ ما ترك ﴾ وكيف يصح أن يكون متروكاً بعد الموت وهو صفة من صفاته وصفاته تبطل بموته من حياة وعلم وصفات وقدرة وغير ذلك قال لنا فخر الإسلام الشاشي هذا مزج الشرعيات بالعقليات والشرعية لم تبين على هذا فإن الأحكام كلها إنما هي راجعة إلى قول الله والحقوق التي أثبتتها إنما هي ثابتة بإثباته لا بقول أحد من البشر ولا بفعله ولا بصفته فهي تنتقل بنقل الله لها من شخص إلى شخص ولو باع رجل فداناً ففعل له ما بعث من الأرض فهي لله لا يقدر على نقلها ولا على تصريفها أو الملك بما هو فلا يفسره إلا بما يرجع إلى الفعل والفعل عوض لا يبقى فكيف يتصور أن يباع أو ينقل فتتبع مثل هذا إفساد للأحكام ولكن الباري تعالى جعل الحي خليفة الميت فما كان للميت فهو له .

المسألة السادسة :

قال مالك دون سائر العلماء^(٢) الشفعة إنما تكون بين أهل السهام من الورثة دون غيرهم من المشركين وقال غيره بأجمعهم إنما تكون لكل شريك قرب أو بعد لأنها لدفع الضرر كما قدمناه وذلك يستوي فيه القريب والبعيد من الشركاء مثال ذلك ميت ترك جدتين وأخوين لأم وأخوة لأب فباعت إحدى الجدتين لم تشفع في حظها إلا الأخرى . وكذلك لو باع الأخ للأم لم يشفع عليه إلا أخوه ولو باع أحد الأخوة للأب منع عليه جميع الورثة والدقيقة التي تفتن لها مالك في هذا الباب وفاتت الشافعي فإن أبا حنيفة بنى عليها واطرد

(١) في ج الصاكاني . وهو خطأ .

(٢) في م الفقهاء .

أصله فيها وتلك الدقيقة المالكية هي أن الشفعة إنما ثبتت لضرر الشركة كما قلنا مع الشافعي ودليلنا عليه فيما تقدم خلافاً لأبي حنيفة في قوله إنها تثبت بالضرر المطلق وإذا ثبتت لضرر القسمة كما دللنا عليه فهذه الدار التي تركها الميت إنما تقسم أسداساً قلة جدتين سدسها وللأخوة للأم ثلثها والثلاثة الأسداس للأخوة للأب فينفرد كل جزء بنصيبه ثم / يقسم الأخوان للأم حظهما بينهما وكذلك الجدتان فكما يجتمع السهم في القسمة كذلك تجب فيه الشفعة ومن يفارقه في القسم لا شفعة له كما لا يجتمع معه في القسمة لكن يبقى على هذا إشكال واحد وهو أن أهل السهام يشفعون على العصبة عندنا ولا يشفع العصبة على أهل السهام وذلك لقوة السهم فيدخل الأقوى على الأضعف ولا يزاحم الأضعف الأقوى هذا لباب الدليل وهو مستوفى في مسائل الخلاف .

المسألة السابعة :

قال الشافعي وأبو حنيفة الشفعة على الفور^(١) لما روي في الحديث عن النبي ﷺ :
(أن الشفعة كنشطة عقال إن أخذتها أمسكتها وإن تركتها ذهبت)^(٢) ، وقاسوه على الرد بالعيب فإنه على الفور باتفاق من الكل وعن مالك روايتان :
إحداهما أنها غير محددة بمدة وإنما هي على حال الثمن والمشمون والمشتري والشفيع .

الثانية : أنها مقدرة بعام ونحوه ودليلنا أنه حق ثبت لدفع الضرر فلم يكن على الفور أصله القصاص فإن قالوا تغلب فنقول لم يتقدر بسنة أصله القصاص ، قلنا هذا القلب لا يلزمنا نحن ويلزمكم أنتم لأن القصاص بين أن الحقوق كلها ليست على الفور وكذلك

(١) نقل ابن هبيرة عن الشافعي في القديم أنها على التراخي وفي الجديد أنها على الفور الإفصاح لابن هبيرة ٣٥/٢ وقال إن لأبي حنيفة في المسألة روايتين أيضاً .

(٢) رواه ابن ماجه قال حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : (الشفعة كحل العقال) ابن ماجه ٨٣٥/٢ ورواه ابن عدي في الكامل ٢١٨٥/٦ في ترجمة محمد بن الحارث ثم قال ولمحمد بن الحارث غير ما ذكرت بهذا الإسناد عن ابن البيلماني وقد رواه عن محمد بن الحارث جماعة معروفون وعمامة ما يرويه غير محفوظ ورواه البيهقي ١٠٨/٦ وقال محمد بن الحارث متروك محمد بن عبد الرحمن البيلماني ضعيف ضعفهما يحيى بن معين وغيره وقال ابن أبي حاتم في العلل ٤٧٩/١ عن أبي زرعة هذا حديث منكر لا أعلم أحداً قال بهذا الغائب له شفيعته والصبي حتى يكبر . وقال الحافظ في التلخيص ٥٦/٣ بعد أن عزاه لابن ماجه واليزار إسناده ضعيف جداً وقال ابن حبان لا أصل له وقال البيهقي ليس بثابت .

الديون واقتضاؤها وقياسكم على الرد بالعيب ساقط لأن الرد بالعيب مخصوص عن الأصول بعيد عن الشفعة ألا ترى^(١) أنه لو غير في الرد بالعيب ببناء وغرس لكان فوتاً ولو فعل ذلك بالشفعة لم يكون فوتاً .

المسألة الثامنة :

إذا باع شقصاً بضمن إلى أجل فقال الشافعي وأبو حنيفة^(٢) الشفيع بالخيار إن شاء أن يأخذ بالضمن حالاً أو ينتظر الأجل وهذا تحكم وتغيير للشفعة فإن حكم الشفعة أن ينزل الشفيع منزلة المشتري فقلب هذا لا يجوز ونحن أسعد بالمسألة من القوم .

(١) في م ألا تراه .

(٢) قال ابن هبيرة قال أبو حنيفة والشافعي في قوله الجديد يأخذه بضمن حال أو يصبر حتى ينقضي الأجل وقال الشافعي في القديم من أقواله يأخذ بضمن مؤجل في الحال ولا يترك وعن الشافعي قول ثالث أنه يأخذه بسلعة تساوي الثمن إلى ذلك الأجل وقال مالك وأحمد إذا كان ملياً ثقة أخذه بالضمن المؤجل وإن لم يكن ملياً ثقة أتى بكفيل على ثقة فيكفله ثم يأخذ بالضمن المؤجل . الإفصاح ٣٨/٢ .

كتاب المساقاة^(١)

إعلموا وفقكم الله أن عقد المساقاة في الشريعة رخصة من الله مستثناة من الإجارة المجهولة العمل^(٢) للحاجة كما أن الجعل مستثنى من الإجارة المجهولة العمل للحاجة ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح أنه : (قالت الأنصار له يا رسول الله اقسم بيننا وبين إخواننا المهاجرين النخيل قال : لا ، قالوا : فيكفون المؤونة ونشركهم في الثمرة قالوا : سمعنا وأطعنا^(٣)) .

وثبت عنه ﷺ أنه ساقى أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من نخل وزرع^(٤) وكان بين النخل بياض فكان لغواً .

وقال أبو حنيفة المساقاة باطلة وعذراً له فإنه كان ضعيفاً في الحديث ذكرت له قصة خيبر فقال إن اليهود كانوا رقيقاً للنبي ﷺ فجعل رقيقه في ماله عملة فيه وجعل لهم نصف الثمر أرزاقاً لهم . قلنا لو عرف الحديث لما قال^(٥) هذا وقد كان النبي ﷺ بين أن بقاءهم في الأرض إنما هو للمسلمين إن شاؤوا أن يبقوهم وإن شاؤوا أن يخرجوهم أخرجوهم ولو كانوا

(١) الموطأ ٧٠٣/٢ .

(٢) في جـ الأجرة .

(٣) روى البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال أراد النبي ﷺ الأنصار أن يقطع من البحرين فقالت الأنصار : (حتى يقطع لأخواننا من المهاجرين مثل الذي يقطع لنا . . .) البخاري في باب القطائع ١٥٠/٣ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الحث والمزارعة باب المزارعة بالشر ونحوه ١٣٧/٣ ، ومسلم في كتاب المساقاة رقم (١٥٥١) وأبو داود انظر مختصر المنذري مع تهذيب السنن ٦٧/٥ ، والترمذي ٦٦٧/٣ ، والنسائي ٥٣/٧ من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه عامل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع

(٥) قال العيني وأجاب أبو حنيفة عن حديث الباب بأن معاملة النبي ﷺ أهل خيبر لم يكن بطريق المزارعة والمساقاة بل كان بطريق الخراج على وجه المن عليهم والصلح لأنه ﷺ ملكها غنيمة فلو كان أخذ كلها جاز وتركها في أيديهم بشرط ما يخرج منها فضلاً وكان ذلك خراج مقاسمة وهو جائز كالتوظيف ولا نزاع فيه . عمدة القاري ١٦٨/١٢ .

رقيقاً ما صلح ذلك وكلامهم أقل من أن يتكلم عليه^(١) .

ومسائل المساقاة عويصة لأنها رخصة مخصوصة وإذا ثبت الأصل قياساً معللاً أمكن تعليله واضطردت فروعه وإذا ثبتت رخصة عسر الضبط واضطربت آراء المجتهدين عليه ولذلك أطنب مالك في المساقاة وذكر منها مسائل وفروعاً أتبع فيها كلها الأثر وما وجد من العمل ومن أمهات مسائلها أن المساقاة تجوز في كل شجرة ، وقال الشافعي لا تجوز إلا في النخل والكرم لأنها رخصة فاقصر بها على مورد النص^(٢) قلنا مهلاً عليك إنما وردت في النخل فلم عديتها إلى الكرم والأصل في كل رخصة في الشريعة أن يكون ما في معناها لاحقاً بها مما يتفطن له قبل النظر / في العلة وقد بينا ذلك في أصول الفقه وخصوصاً عندنا وعند الشافعي ولهذا قلنا إنه تجوز المساقاة في الثمرة بعد ظهورها وقال الشافعي لا تجوز ودليلنا أن ما بعد الظهور في معنى ما قبل الظهور لأن المقصود كفاية العامل لرب العمل وشركته في الثمرة وهذا يستوي فيه ما قبل الظهور وما بعده ولذلك قال ابن القاسم وغيره خلافاً لسحنون إن المساقاة تجوز في الثمرة بعد طيها لأن الحاجة في المساقاة بعد الطيب كالحاجة في المساقاة قبل الطيب إذ الشجرة مفتقرة إلى العمل من أول ما تغرس إلى أول ما تجذ ثمرتها أو من أول ما تحاول خدمتها إلى أن تستحصد ثمرتها ولذلك أتبع مالك الأثر حين قال تجوز المساقاة في خمسة أوسق من تمر بين العامل صاحب النخل وإن كان نصيب كل واحد منهما يقتصر^(٣) عن النصاب بخلاف سائر الأموال الزكائية لأن عبد الله بن رواحة كان يخرص ويأخذ الزكاة مما يجب ولا يسأل عن الشركاء وقد بنى علماؤنا هذه المسألة على أن العامل في المساقاة متى يملك^(٤) حصته فليل لا يملكها حتى يقبضها فتبنى المسألة على هذا والأول أقوى في الدليل وقد خرج ابن القاسم عن هذا الأصل فقال لا تجوز مساقاة

(١) روى مسلم في صحيحه من حديث ابن عمر أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز وأن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيرير أراد إخراج اليهود منها وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين فأراد إخراج اليهود منها فسألت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر فقال لهم رسول الله ﷺ : (نقركم بها على ذلك ما شئنا) ففروا بها حتى أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحا . مسلم في كتاب المساقاة (١٥٥١) (٦) .

(٢) قال الحافظ وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم . فتح الباري ١٣/٥ .

(٣) في جـ انقص .

(٤) في ت تملك .

النصراني في كرمك إلا إذا أمنت أن يعصره خمراً^(١) والنبي ﷺ قد ساقى أهل خير كلهم وهم كفار بأجمعهم وفيهم من لا يؤمن أن يتخذ من ثمره خمراً بل جميعهم لا يؤمن عليه ذلك فصح أن هذه الرواية في نهاية الضعف .

باب كراء الأرض

مسألة كراء الأرض مسألة عويصة لها صور وغوائل اختلف العلماء فيها من لدن الصحابة إلى زماننا هذا واضطربت فيها الأحاديث اضطراباً كثيراً وباحتث عليها^(٢) قديماً أثراً ونظراً فما وجدت من أتقنها إلا أبا عبد الرحمن النسائي^(٣) فإنه جمع أحاديثها باختلافها وطرقها في جزء كبير وجملته الأمر أن علماءنا قالوا لا يجوز كراء الأرض بطعام وإن كان مما لا تنبت الأرض وقال الشافعي يجوز بحفظه في الذمة^(٤) وقال أبو حنيفة يجوز بكل ما كان ثمناً في المبيع وقال الليث يجوز بجزء معلوم مما يخرج منها وقال غيره يجوز بجزء مجهول مثل أن يقول ولي ما تنبت هذه البقعة منها ويعينها وقيل لا يجوز كراؤها بحال^(٥) وفي كل ذلك حديث وأثر فأما قول النبي ﷺ فيها : (من كانت له أرض فليرزعها أو ليمنحها أخاه)^(٦) وهو صحيح ويعارضه^(٧) مثله في الصحة وهو أن النبي ﷺ قال لرافع : (ما تصنعون بأرضكم قال نكريها بالربع وبالأوسق من التمر قال : لا تفعلوا أرزعوها أو أرزعوها)^(٨) . وأما قول

(١) المدونة ١١/٤ .

(٢) في م وعنها .

(٣) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي أبو عبد الرحمن محدث حافظ ولد بسنا ٢١٥ ومات بمكة سنة ٣٠٣ . له ترجمة في سير أعلام النبلاء ١٤/١٢٥ ، تهذيب الكمال ١/٢٣ ، المتظم ٦/١٣١ ، الكامل في التاريخ ٨/٩٦ ، وفیات الأعيان ١/٧٧-٧٨ ، تهذيب التهذيب ١/٣٦ .

(٤) قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن اكراء الأرض وقتاً معلوماً جائز بالذهب والفضة رويها هذا القول عن سعد بن أبي وقاص ورافع بن خديج وابن عمر وابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعبد الله بن الحارث وأبو جعفر ومالك والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال أحمد قل ما اختلفوا في الذهب والورق . الاشراف ص ١٥٨ وانظر المعني ٥/٣١٨ .

(٥) حكى ابن قدامة في المغني الأقوال في المسألة ونسبها إلى أصحابها فانظره - ٥/٣١٩ .

(٦) متفق عليه البخاري في المزارعة باب ما كان أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الثمرة ٣/١٤١ ، ومسلم في البيوع باب كراء الأرض (٨٧ - ٨٨) من حديث جابر .

(٧) في م وج فيعارضه .

(٨) متفق عليه البخاري في الحرث والمزارعة باب ما كان أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة =

علمائنا إنها لا تجوز بشيء من الطعام فهو ذريعة وأنها لا تجوز بشيء مما يخرج منها وإن كان بما لا تثبت لوجهين :

أحدهما أنها ذريعة الذريعة وشبهة الشبه مسألة مختلف فيها وقد بيناها .

والثاني وهو الأقوى قول النبي ﷺ لرافع لا تفعلوا وقد قال له نكريها بالأوسق من التمر والنهي يقتضي التحريم .

وأما الكراء بجزء منها وإن كان مما لا تثبت فلوجهين أحدهما^(١) وهو مذهب فيه أحاديث كثيرة والمعنى فيه قوي وذلك أنا رأينا الله تعالى قد أذن لمن كان عنده نقد أن يتصرف فيه طلباً للربح أو يعطيه لغيره يتصرف فيه بجزء معلوم فالأرض مثله وإلا فأي فرق بينهما وهذا أقوى في الباب ونحن نفعله والله الموفق .

والثمرة ١٤١/٣ ، ومسلم في البيوع باب كراء الأرض رقم (١٥٤٨) وأبو داود (٣٣٩٤) والنسائي ٤٤/٧ -

٤٩

(١) زيادة من ج وم .

كتاب القراض^(١)

القراض عقد كان في الجاهلية وأقره الإسلام وفعله النبي ﷺ قبل المبعث. قارضته خديجة فقبل قراضها وخرج به إلى الشام وبعث النبي ﷺ فلم ينكره من شريعة الإسلام^(٢) / حتى استأثر الله به إليه وأهل الحجاز يسمونه قراضاً وأهل العراق يسمونه مضاربة^(٣) وقيل في الأول إنه مأخوذ من القرض وهو القطع كأنه قطع للعامل جزء من ماله أو قطعه كله للعامل عن نفسه وقيل هو مأخوذ من المساواة يقال قارض فلاناً إذا ساواه وفي حديث أبي الدرداء « قارض الناس ما قارضوك فإنك إن تركتهم لم يتركوك »^(٤).

وقيل في المضاربة إنها مأخوذة من الضرب في الأرض وقيل إنها مأخوذة من ضرب معه في سهمه أي في الربح وأدخل مالك فيه أصلاً قضاء عمر على أبي موسى وعلى ولديه^(٥) حسبما نصه في هذا الكتاب فإن قيل كيف جاز لعمر أن ينقض قضاء أبي موسى وهو أمير من الأمراء قلنا : إذا كان الإمام أعدل من الأمير تعين عليه أن ينظر في أقضية

(١) الموطأ ٦٨٧/٢ .

(٢) هذه القصة ساقها ابن إسحاق في سيرته ١٨٧/١ - ١٨٨ وابن كثير في سيرته ١٦٢/١ وابن حبان ص ٦٠ .

(٣) قال ابن الأثير القراض المضاربة في لغة أهل الحجاز قال قارضه يقارضه قراضاً ومقارضة . . . والمضاربة من الضرب في الأرض . النهاية ٤١/٤ .

وقال في القاموس القراض والمقارضة المضاربة كأنه عقد على الضرب في الأرض والسعي فيها وقطعها بالسير وصورته أن يدفع إليه مالاً ليتجر فيه والربح بينهما على ما يشترطه . ترتيب القاموس ٥٩٣/٣ .

(٤) رواه أبو نعيم في الحلية ٢٦٨/١ ، والخطابي في غريب الحديث له ٣٤٧/٢ ، وأبو عبيد في الغريب ١٤٩/٤ ، وابن الأثير في النهاية ٤١/٤ .

(٥) مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري وهو أمير البصرة فرحب بهما وسهل ثم قال : لو أقبلت لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ، ثم قال : بلى ههنا مال من مال الله أريد أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكمه فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق ثم تبيعانه بالمدينة فتؤدياها رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون الربح لكما فقلا ودعنا ذلك وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال . . . الموطأ ٦٨٧/٢ ، وإسناده صحيح .

عماله . جواب ثاني : لم يتعرض قط عمر ولا غيره قضاء أمير لفضلهم وعدالتهم . ولكن لما كانت هذه النازلة في ولدي عمر خشي ما خشي وقال ما قال فزال عن الرية بعظيم ورعه وبرأ نفسه وابنيه وأميره عن التهمة إذا ثبت هذا فإنه يجوز القراض بالذهب والفضة إذا كانا مسكوكين بلا خلاف فإن كانا تبراً أو نقاراً ففي ذلك اختلاف كثير بين العلماء في المذهب وههنا غريبة وهي أن قراض الناس في الجاهلية وصدر الإسلام لم يكن مسكوكاً وإنما كان تبراً^(١) ونقاراً^(٢) فعجبت للشافعي ولعلمائنا كيف منعوا ذلك وجوازه في الشرع إنما انعقد بغير مسكوك . قالت الشافعية ومن ساعدتهم من علمائنا إنما امتنع القراض بغير المسكوك لأن العامل يحتاج إلى عمل في بيع النقرة حتى تعود سكة فبصير كالمعاوضة بعرض . قلنا ليس هذا كالقرض على ما يأتي بيانه إن شاء الله^(٣) وذلك لأن العلماء اتفقوا على أنه لا يجوز القراض بالعروض إلا الأوزاعي وابن أبي ليلى واحتجاً بأن ما كان في البيع جاز القراض به كالنقدين^(٤) وعول سائر العلماء على مسألة أصولية اختلف الناس بزعمهم فيها وهي متفق بين العلماء عليها فافهموها وادخروها وهي النظر في المال . قالوا إن قارضه بعرض فباعه العامل بمائة ثم اتجر حتى صار المال مائة وخمسين ثم دعاه إلى المقاسمة وقال له خلص رأس المال كما يلزم ونقسم ربح المال فجاء ليشتري ذلك العرض فوجده بمائة وخمسين فإنه يشتريه فيذهب ربحه ويمضي عمله باطلاً وهذا ما لا جواب لهم عنه .

تبيين :

أكثر مالك في القراض وقسم أبوابه على خمسة عشر باباً وأكثر في التفريع وكان له به اهتمام لأنها كانت نازلتهم ومن أصوله المسألة التي قررناها في أن القراض لا يجوز بالعرض وقال أبو حنيفة يجوز القراض بالعرض بأن يقول بع هذا فإذا بعته فأنت فيه مقارض^(٥) . قلنا هذا لا يجوز لأنه إن باع بأجرة فهو قراض وإجارة والقراض لا ينضاف إليه عقد

(١) ليست في ج .

(٢) النقرة القطعة المذابة من الذهب والفضة . ترتيب القاموس ٤/ ٤٢٤ .

(٣) قال ابن المنذر فمما اختلفوا فيه دفع التبر من الذهب والفضة قراضاً فأجاز ذلك أبو ثور وقال مالك والليث بن سعد وأصحاب الرأي لا يجوز . بقول مالك ومن معه نقول . الإشراف ص ٩٧ .

(٤) ذكر ابن المنذر أنه ملحق حماد بن أبي سليمان والأوزاعي وابن أبي ليلى . الإشراف ص ٩٩ .

(٥) قال ابن المنذر إذا دفع الرجل إلى الرجل متاعاً ليبع ثم يعمل بشئته مضاربة فذلك جائز في قول أحمد وإسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي . الإشراف ص ١٠٤ .

آخر إجماعاً وإن باع بغير أجره كان قد شرط عليه زيادة العمل ولا يجوز بإجماع أن يشترط رب المال زيادة على العامل في القراض وبالجمله فإن مبنى القراض على العرف^(١) وأن لا تغير له هيئة على ما وضع في الأصل له ولا يكون له زيادة ومن ذلك أكل العامل منه بالمعروف وذلك على الاعتبار في السفر والحضر وهذه عادة رجوع العلماء فيها على زعمهم إلى مذهب مالك في اعتبار العادة ويجوز له أن يشترط على العامل ما يعود بالمنفعة له في الربح وإنما^(٢) يرجو صيانة المال أو نماء كأن يقول له لا تشتتر إلا سلعة كذا فإن قال له على أن لا تشتري إلا من فلان فإن كان فلان متسع المال عظيم التجارة كأبي سعيد الحداد وأبي ملك الفقيه فإنه يجوز عند علمائنا ويكون بمنزلة أن / يعين له سلعة كثيرة الوجود نافعة في البيع والانتفاع وكذلك قال علماؤنا متى كان في المال خسارة ولو ذهب جميعه لم يكن على العامل شيء فإن كانت الخسارة بزيادة على رأس المال لزم العامل وبم يتعلق برّب المال منها شيء .

وأما التعدي في القراض فهو من مسائل الغصب وغير ذلك من مسائل كثيرة ومفسداته طويلة وهي مذكورة في كتب المسائل فليُنظر هنالك فإن فسد القراض فاختلف العلماء فيه على خمسة أقوال :

الأول أن فيه قراض المثل . الثاني إجرة المثل وبه قال عامة الفقهاء . الثالث روي عن ابن القاسم أنه قال إن كان الفساد في العقد رد لقراض مثله وإن كان لزيادة رد إلى الأجرة وقال محمد بن المواز مسألة رد فيها إلى الأقل من قراض المثل أو مما سمي من الربح فإذا اضطردت صارت قولاً رابعاً .

القول الخامس أن قراض المثل (أو أجره المثل)^(٣) إنما هي باختلاف الحال حسب ما أشار إليه ابن القاسم في بعض المصنفات وقد حصرت المسائل التي فيها قراض المثل على رواية ابن القاسم فوجدتها تسع مسائل :

الأولى القراض بالضممان ، الثانية إلى أجل ، الثالثة عروض ، الرابعة دنائير ليصرفها ، الخامسة دين يقبضه ، السادسة مبهم ، السابعة إن اختلفا بعد العمل فالقول قول العامل إذا أتى بما يشبه والآ ردّ إلى قراض مثله وكذلك المساقاة وقال أشهب إن جاء بما يشبه

(١) في ج الربح وفي م وبالجمله فإن مبنى القراض على الرفق ولا تغير له هيئة .

(٢) في ج وربما .

(٣) زيادة من م .

والأصل صدق رب المال فيما يشبه فإن لم يأت به حمل على قراض مثله وعندي أنه قول واحد ، والثامنة والتاسعة قال أصبغ إن قارض ألا يشتري إلا سلعة كذا غير موجودة فاشترى غيرها فقد تعدى فإن ربح فإن له ما ربح قراض مثله وهنالك عاشرة وهي إذا قارضه على أن يشتري عبر فلان ثم يشتري بعده ثانياً فهذا يدخل في قسم القراض بالمثل والصحيح خروجه عنه . والقراض على ثلاثة أقسام في هذا المعنى غير جائز ماض كالقراض بالنقار غير جائز بالمثل كما تقدم غير جائز بالإجارة وهو الأكثر وقد استوفينا ذلك محرراً في كتب المسائل وجه من قال إنه يرد إلى قراض مثله وإليه يميل الشافعي في قول أن كل عقد فاسد فإنه يرد إلى عوض مثله هذا هو الصحيح إلا أن يكون مع عقد القراض زيادة تخرجه عن بابه إلى الإجارة فيكون له إجارة المثل وهو وجه القول الثاني وهذا يدل على صحة القول الثالث في تفصيل ابن القاسم أن الفساد إذا كان من غير زيادة خرج عن بابه إلى الإجارة وبقي قراضاً لأن فاسده لا يخرج عن عوض صحيحه وبهذا يستدل على صحة القول الخامس أن ما كان من الزيادة لا يخرج إلى عمل يقابله عوض أو من فساد يرجع إلى رب المال لا يتعلق بالعقد لا يدخل به في الأجرة إنه يكون فيه قراض مثله ووجه قول ابن المواز أن له الأقل لأنه إن كان قراض المثل أقل فهو الذي وجب له في الحكم والتسمية قد أسقطها الشرع وإن كان المسمى أقل فقد رضي به ولا يزداد عليه وهذا كثير في مسائل البيوع الفاسدة فاطلبوه^(١) تجلدوه فيها إن شاء الله .

(١) زيادة من ج .

كتاب الأقضية

حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ قال : (إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار)^(١) .

مقدمة :

القضاء بين الناس أصل الشريعة ومدار الأحكام وخلافة الله في الخلق ، قال الله سبحانه : ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ﴾^(٢) . وقال سبحانه لرسوله ﷺ : ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾^(٣) / وقال : ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾^(٤) . وروى النسائي^(٥) وأبو داود والترمذي في حديث اتفقوا على معناه وإن اختلفوا في لفظه المعنى : (القضية ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق فقاضى بغيره ورجل لا يدري بما يحكم فهذان في النار ورجل عرف الحق فقاضى به فذلك في الجنة)^(٦) .

(١) الموطأ ٧١٩/٢ والبخاري في الشهادات باب من أقام البينة بعد اليمين ٢٣٥/٣ ومسلم (١٧١٣) في الأقضية باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة وأبو داود (٣٥٨٣) والترمذي ١٣٣٩ ، والنسائي ٢٣٣/٨ ، وأحمد ٢٩٠/٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٢٠ ، والبيهقي في شرح السنة ١١٠/١٠ .

(٢) سورة ص الآية (٢٦) .

(٣) سورة المائدة الآية (٤٩) .

(٤) سورة النساء الآية (١٠٥) .

(٥) لم أجد هذا الحديث في سنن النسائي الصغرى ولعله في الكبرى ولم يعزه له المنذري في مختصر السنن ٢٠٥/٥ ، ولا النابلسي في ذخائر الموارث ١١٣/١ .

(٦) أما رواية أبي داود بلفظ (القضية ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقاضى به ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار) مختصر السنن ٢٠٥/٥ ، جامع الأصول ١٦٦/١٠ ، ورواه الترمذي ٦١٣/٣ وابن ماجه ٧٧٦/٢ .

والحاكم في مستدركه ٩٠/٤ وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح على شرط

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : (بم تقضي ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسولنا لما يرضيه رسول الله) (١) .

وأرسل رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن فقال لهما في الصحيح : (يسرا ولا

مسلم وعقب عليه الذهبي بقوله : قلت : ابن بكير الغنوي منكر الحديث قال وله شاهد صحيح قلت طريق الحاكم فيه عبد الله بن بكير الغنوي الكوفي عن محمد بن سودة كان من عتق الشيعة وقال الساجي من أهل الصلح وليس بقوي وذكر له ابن عدي مناكير . ميزان الاعتدال ٣٩٩/٢ وانظر الكامل ١٥٦٣/٤ قلت وشيخ عبد الله بن بكير هنا هو حكيم بن جبير الأسدي وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف رمي بالتشيع من الخامسة . ت ص ١٧٦ ت ٤٤٥/٢ ، الكاشف ١٤٨/١ درجة الحديث صححه الحاكم والشيخ ناصر في إرواء الغليل ٢٣٥/٨ ، وفي المشكاة ١١٠٣/٢ ، وفي صحيح ابن ماجه ٣٤/٢ ولعل ذلك بالنظر إلى تعدد الطرق .

(١) رواه أحمد في المسند ٢٣٦/٥ و٢٤٢ وأبو داود في سننه انظر مختصر المنذري ٢١٢/٥ والترمذي في سننه ٦١٦/٣ وقال هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل وأبو عون الثقفي اسمه محمد بن عبيد الله ورواه البخاري في شرح السنة ١١٦/١٠ من حديث الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ .

والحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي وقال ابن عون مجهول من السادسة مات بعد المائة دت التقريب ص ١٤٧ . وقال الحافظ في ت ت الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي روى عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن معاذ في الاجتهاد وعنه أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي ولا يعرف إلا بهذا قال البخاري لا يصح ولا يعرف وقال الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل . . . وذكره العقيلي وابن الجارود وأبو العرب في الضعفاء وقال ابن عدي هو معروف بهذا الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وذكر إمام الحرمين أن هذا الحديث مخرج في الصحيح ووهم في ذلك كما قال الحافظ في ت ت ١٥١/٢ وقال الذهبي تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن الحارث بن عمرو الثقفي ابن أخي المغيرة وما روى عن الحارث غير أبي عون فهو مجهول . الميزان ٤٣٩/١ ، أما قوله عن ناس من أهل حمص فهم لا يعرفون .

أقول هذا الحديث اختلفت فيه أنظار العلماء فمنهم من صححه بل ذهب إلى أكثر من ذلك فادعى أنه متفق عليه كإمام الحرمين وقد ردحمله الحافظ في التلخيص ١٨٣/٤ وكذلك في ت ت كما تقدم ومال الشيخ ابن العربي إلى ذلك هنا حيث قال ثبت عن النبي ﷺ وقال في العارضة ٧٢/٦ اختلف الناس في هذا الحديث فمنهم من قال إنه لا يصح ومنهم من قال هو صحيح والدين القول بصحته فإنه حديث مشهور .

وضعه جماعة فقد قال ابن الجوزي رحمه الله لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف . العلل المتناهية ٢٧٣/٢ وقال ابن حزم لا يصح وكذا قال عبد الحق وابن طاهر . انظر التلخيص ١٨٣/٤ والذي يرجح لي أنه حديث ضعيف لأن في سننه مجهولاً وكون نقلته عن معاذ مجهولين أيضاً .

تعرسوا ويشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلعا^(١) .

وثبت أنه ﷺ قال في حديث العسيف : (واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) .

وثبت عنه ﷺ أنه قال : (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد)^(٢) . وفي رواية : (فإن أصاب فله عشرة أجور)^(٣) رويناه من طرق كثيرة والأول أكثر .

مرجع :

بقوله ﷺ : (إنما أنا بشر) إعلموا نور الله أفئدتكم أن النبي ﷺ بشر مثلكم كما بلغ عن

(١) متفق عليه . البخاري في المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع . البخاري مع الفتح ٦٠/٨ ومسلم في الجهاد والسير باب الأمر باليسير وترك التنفير (١٧٣٣) .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في الاعتصام باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٣٢/٩ ومسلم في الأقضية باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (١٧١٩) من حديث أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر) .

(٣) رواه الدارقطني من طريق فرج بن فضالة عن محمد بن عبد الأعلى بن عدي عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ لعمرو بن العاص : (أقض بينهما ، قال وأنت ههنا يا رسول الله ، قال : نعم ، قال : على ما أقضي ، قال : إن اجتهدت فأصبت فلك عشرة أجور وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر واحد) سنن الدارقطني ٢٠٣/٤ .

وأخرجه الحاكم في المستدرک ٨٨/٤ من نفس الطريق وقال صحيح الإسناد وعقب عليه الذهبي بقوله قلت فرج ضعفوه قلت قال فيه الحافظ فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي ضعيف من الثامنة مات سنة سبع وسبعين ومائة . د ت ق / ت ص ٤٤٤ وانظرت ٢٦٠/٨ .

ورواه الدارقطني في سننه ٢٠٣/٤ من رواية عقبة بن عامر ولكن فيها فرج بن فضالة أيضاً وأخرجه الدارقطني عن أبي هريرة من طريق أبي مطيع معاوية بن يحيى عن ابن لهيعة عن أبي المصعب المعافري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وابن لهيعة وإن كان تابع فرج إلا أنه ضعيف هو الآخر ومن طريق أخرى لعمرو بن العاص أخرجه أحمد في المسند ١٨٧/٢ من طريق ابن لهيعة ، ثنا الحارث بن يزيد عن سلمة بن أكسوم قال سمعت ابن حجرية يسأل القاسم بن البرجي كيف سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يخبر قال سمعته يقول

قلت وهذا أيضاً إسناده ضعيف لأن سلمة بن أكسوم نقل الحافظ عن الحسيني إنه مجهول تعجيل المنفعة ص ١٥٩ وابن لهيعة ضعيف فعليه تكون كل الطرق السابقة ضعيفة .

ربه بنفسه فقال : ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ^(١) مِثْلُكُمْ وَيُوحَى إِلَيَّ ^(٢) 〉 فأنخبر أنه ﷺ على حكم البشرية التي جبل عليها فإن الله شرفه بالوحي الذي جعله فيه واسطة بينه وبين خلقه وللشرف صفات منها كمال ومنها دناءات فأما صفات الكمال فهي له ولأصحابه الكرام على التمام والكمال وأما الدناءات فهم مبرؤون عن التلبس بها وقد اختلف الناس في عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين وبيناه في كتب الأصول والذي عندي أنهم بعد النبوة معصومون لا يواقع أحد منهم خطيئة ولا يأتي دناءة لا صغيرة ولا كبيرة وقد دللنا عليه وبيناه وانفصلنا عن الظواهر التي يتشبث بها الجاهلون وخذلوا في ذلك أنموذجاً لا يقولن أحدكم عن النبي ﷺ ولا عن سائر الرسل إلا ما قال الله لا يزيد من عنده ولا يفسر بما لا يحتمله اللفظ من آدم إلى محمد ﷺ وإذا قال عن أحد منهم شيئاً من ذلك فلا يقولها إلا قارئاً بالقرآن أو منبهاً لمن أشكل عليه حال من الأحوال فإما أن يضرب بذلك مثلاً أو يجعله لمن عصى عذراً فهو كفر يستتاب قائله فإدم إنما اجتهد في التأويل فلم يصب وجه الدليل وذلك لجائز على الأنبياء في كل حال من الأحوال ^(٣) ونوح غضب على قومه فدعا عليهم ^(٤) بالهلكة حين يشس منهم وما أحقهم بتلك الدعوة ولكن الذي يقتضيه منصب النبوة احتمال الأذى والصبر على الخلق ولم يكن ذلك إلا لمحمد ﷺ حين كسرت ربايعته وشج في وجهه فاحتمل ذلك وصبر عليه ^(٥) اقتداء

(١) سورة الكهف آية ١١٠ .

(٢) زيادة من ج .

(٣) زيادة من ج .

(٤) قال الإمام فخر الدين الرازي في قوله تعالى : ﴿ انفسى ولم نجد له عزماً ﴾ قال أما قوله (انفسى) ففيه إثبات أنه نسي وليس فيه أنه ما نسي سلمنا أنه لم يكن ناسياً ولكنه أخطأ في الاجتهاد وذلك لأن كلمة (هذه) في قوله ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة ﴾ قد يراد بها الإشارة إلى النوع كما في قوله عليه الصلاة والسلام : (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به) فإدم عليه السلام اشتبه الأمر عليه فظن أن المراد هو الشخص فعدل عنه إلى شخص آخر إلا أن المجتهد إذا أخطأ في الفروع لم يكن صاحب كبيرة . عصمة الأنبياء للرازي ص ٢٧ وانظر تفسير القرطبي ٢٥١/١١ .

(٥) وذلك في قوله تعالى : ﴿ رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ﴾ سورة نوح آية ٢٦ .

(٦) هذا حديث متفق عليه من حديث سهل بن سعد فقد أخرجه البخاري في المغازي باب ما أصاب النبي ﷺ من الجراح يوم أحد ١٣٠/٥ فقد ذكر أبو حازم أنه سمع سهل بن سعد وهو يسأل عن جرح رسول الله ﷺ فقال أما والله إني لأعرف من كان يفسل جرح رسول الله ﷺ ومن كان يسكب الماء وبما فؤوي قال كانت فاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ تغسله وعلي يسكب الماء بالمجن فلما رأت فاطمة أن الماء لا يزيد الدم إلا كثرة أخذت قطعة من حصير فأحرقتها وألصقتها فاستمسك الدم وكسرت ربايعته يومئذ وجرح وجهه وكسرت البيضة على رأسه . البخاري ١٣٠/٥ ، ومسلم في الجهاد والسير باب غزوة أحد (١٧٩٠) ١٠١ .

بِالنَّبِيِّ الَّذِي أَخْبَرَ عَنْهُ حِينَ قَالَ : (كَأَنِّي بِهِ وَقَدْ ضَرَبَ فَسَال دَمُهُ فَجَعَلَ يَمْسَحُهُ وَقَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)^(١) فَبِهَذَا الْمَقْدَارِ رَأَى نُوحٌ أَنَّهُ قَدْ قَصَرَ فِيهِ بَعْدَمَا سَبَقَ مِنْهُ فَهُوَ يَعِدُهُ عَلَى نَفْسِهِ لَا نَحْنُ وَإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : (إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ وَكُلُّ كَذِبَةٍ مِنْهَا تَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ دَرَجًا إِلَى الْجَنَّةِ) .

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّهُ مَا حَلَّ^(٢) بِهَا عَنْ دِينِ اللَّهِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَهَالَةِ الْمُفَسِّرِينَ الَّذِينَ قَالُوا فِي قَوْلِهِ ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾^(٣) إِنَّهُ غَلَطَ فِي الْكَوْكَبِ فِي قَوْلِهِ ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ وَظَنَّهُ اللَّهُ^(٤) وَكَذَلِكَ مُوسَى قَتَلَ بِالْغَضَبِ فِي اللَّهِ نَفْسًا لَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهَا^(٥) / فَإِنَّمَا كَانَ الْوَهْمُ فِي عَدَمِ انْتِظَارِ الْأَمْرِ خَاصَّةً وَقَتْلِهِ بِالنَّظَرِ وَأَمَّا يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُمْ^(٦) بِهَا فَكَانَ فَعَلَ قَلْبٌ لَا فَعَلَ جَارِحَةٌ فَالْبَارِي يُخْبِرُ أَنَّ يُوسُفَ فَعَلَ بِقَلْبِهِ وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ فَعَلَ بِجَوَارِحِهِ وَالْهَمُّ غَيْرُ مُؤَاخَذٍ بِهِ^(٧) وَأَمَّا دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ دَادَ^(٨) فِيهِ دِينَ الْخَلْقِ وَانْبَثَ أَقْوَاهُمْ حَتَّى مَلَأَتْ الْخَلْقُ^(٩) دَفْرًا وَاللَّهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ ﴿ اكْفُلْنِيهَا ﴾^(١٠) فَقَالَ ﴿ لَقَدْ ظَلَمْتُكَ بِسْؤَالِ نَعْمَتِكَ إِلَى نَعَايَةِ ﴾^(١١) ،

(١) إرواه مسلم من طريق الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مُسْلِمٌ (١٧٩٢) .

(٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ حَلَّ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ ٧٦ .

(٤) ذَكَرَ الرَّازِيُّ عِدَّةَ أَقْوَالٍ وَأَجَابَ عَنْهَا ثُمَّ قَالَ وَالْأَصَحُّ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِعْتِبَارِ وَالِاسْتِدْلَالِ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِخْبَارِ وَلِلَّذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْهَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ذَلِكَ بَلْ ذَكَرَهُ بِالْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ وَأَنَّهُ أَرَاهُ ذَلِكَ كَيْ يَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ، هَذَا هُوَ الْبَحْثُ الْمَشْهُورُ فِي الْآيَةِ . عَصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ ص ٣٥ ، وَانْظُرْ مُخْتَصَرِ ابْنِ كَثِيرٍ ١/ ٥٩٢ .

(٥) يَقُولُ تَعَالَى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ الْقَصَصُ آيَةُ ٣٣ .

(٦) يَقُولُ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ . كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾ سُورَةُ يُوسُفَ آيَةُ ٢٤ .

(٧) قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ النَّاسِ وَعِبَارَاتُهُمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِمْ بِهَا خَطَرَاتُ حَدِيثِ النَّفْسِ حِكَاةُ الْبُغْيِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ . . . وَقِيلَ هُمْ يَضْرِبُهَا وَقِيلَ تَمَنَّاها زَوْجَةً وَقِيلَ هُمْ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ فَلَمْ يَهَمْ بِهَا . مُخْتَصَرُ تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ٢/ ٢٤٦ ، وَانْظُرْ عَصْمَةَ الْأَنْبِيَاءِ لِلرَّازِيِّ ص ٥٣ .

(٨) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ دَادَ .

(٩) الدَّفْرُ بِالْحَرَكِ التَّنْ - تَرْتِيبُ الْقَامُوسِ ١٥/ ١٩٢ . وَالْمُرَادُ أَنَّ دَنَّهُمْ دَخَلَهُ الدُّودُ أَيْ الْخَلَلُ يُقَالُ دَادَ الطَّلْعُ أَيْ صَارَ فِيهِ الدُّودُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ .

(١٠) قَالَ : ﴿ اكْفُلْنِيهَا وَهَزَنِي فِي الْخُطَابِ ﴾ سُورَةُ صَ آيَةُ ٢٣ .

(١١) سُورَةُ صَ آيَةُ ٢٤ .

وليس في قول الرجل طلق أهلك لي معصية فإنه يعد من المروءة والصلة أن يقول الرجل لصاحبه هذه زوجتي أطلقها لك فخذها وتزوجها. وقد فعل ذلك أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم لبعض^(١). وأما محمد ﷺ فتلك حضرة مكرمة ورفع عن المكروهات مطهر وشخص رضي عنه في كل حال وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر في الأول والمال وإذا أردتم الإشفاء على الإستيفاء فعليكم بكتاب المشكلين إذا ثبت هذا فقوله ﷺ : (إنما أنا بشر) إشارة في هذا الموضع إلى أنه لا يعلم الغيب وهي مسألة أصولية فإن المشاهدة أبرزها الله إلى الخلق وجعلها مدركة لهم بالطرق التي شرع لهم إليها وأمسك الغيب لنفسه فهو عالم الغيب والشهادة وأخبر أنه لا يدره إلا هو وقطع أطماع الخلق عنه فقال : ﴿ وما كان الله ليطلعكم على الغيب ﴾^(٢) ، وألقى إلينا ما شاء منه للحكمة التي علم ومن فضله المتقدم فقال : ﴿ ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء ﴾^(٣) معناه فيطلعهم على الغيب فيعلمونكم به وفي هذا إشارة إلى أنه لا يعلم شيء من علم الغيب إلا من قبل الرسل فلا يلحقهم في ذلك ريب ولا تغتروا بمنجم أو عراف ولا تستدلوا بأمارة في السماء من كوكب أو في الأرض من مذهب على ما يكون غداً بحال فإنه تيه في الضلال قد تبرأ النبي ﷺ منه ولو جاز لأحد أن يدركه لكان أولانا به رسول الله ﷺ وقوله : (إنما أنا بشر) يعني به بشر حاكم بينكم وإنكم تختصمون إلي وفي هذا إشارة إلى الدليل على أن الخصام لا يكون إلا عند الحاكم فهو الذي يقضي وينفذ قضاؤه وإن حكم رجلان رجلاً بينهما فإنه على اختلاف كثير بين العلماء جملة أنه يجوز عندنا وينفذ وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة لا ينفذ إلا إن وافق مذهب^(٤) قاضي البلد وهذا باطل^(٥) لأن علماءنا إنما قالوا إنه ينفذ لأن القاضي وكيل للمخلق هم أقاموه للفصل بينهم وللقيام بمنافعهم فإن خففوا عنه من ثقلهم جاز ذلك لهم ولا يجوز صرف الكل عنه أو الأكثر لأن ذلك يكون عزلاً .

وقد اتفقنا على أن القاضي لو قدم قاضياً فحكم الثاني بغير مذهب الأول أنه نافذ وكذلك هذا وقوله (ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض) إشارة إلى أن أحد

(١) ورد في صحيح البخاري من طريق حميد الطويل قال سمعت أنس بن مالك قال قدم عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري وعند الأنصاري امرأتان فعرض عليه أن يناصفه أهله وماله فقال : بارك الله لك في أهلك ومالك دنني على السوق ... البخاري في النكاح باب قول الرجل لأخيه انظروا أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها ٤/٧ .

(٤) زيادة من م وج .

(٢) سورة آل عمران آية ١٧٩ .

(٥) انظر الباب في شرح الكتاب ٨٩/٤ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٧٩ .

الخصمين وإن كان أفهم من الآخر فإنه ليس ينبغي للحاكم أن يعضده بحجته ولا أن ينهه على منفعة وقد قال بعض علمائنا لا بأس للقاضي أن ينه المغفل من الخصوم على حجة ولست أراه لما بيناه وقوله (فأقضي له على نحو ما أسمع) إشارة إلى الدليل على أن القاضي لا يكون إلا عالماً خلافاً لأبي حنيفة حيث قال يجوز أن يكون جاهلاً عاقلاً فيقلد غيره ويحكم بما يقول له^(١) وهذا باطل فإن الذي يفتي هو الذي يقضي وهذه الوسطة الجاهلة عناء في القضاء وقد تعلقوا في ذلك بأن عبد الرحمن بن عوف دعا عثمان بن عفان إلى البيعة على تقليد أبي بكر وعمر^(٢) وعجباً لعلمائهم أن يتعلقوا بهذا المعنى الذي ليس في مسألتنا بورد ولا في صدر وأولى ما فيه الكذب / فإن عبد الرحمن إنما بايع عثمان ليسير بسيرة الشيخين في اعتماد العدل والاحتياط على الخلق وإحكام الضبط لما انتشر من أمر الناس وكذلك فعل ما خالف ولا نقض كما بيناه في كتاب المشكلين . أما إنه ربما توهم متوهم أن في قول عبد الرحمن لعثمان أبايعك على سيرة الشيخين حملاً له على تقليدهما فيما سبق من أحكامهما بناء على تقليد العالم للعالم وقد بينا أن ذلك جائز في مسائل الأصول عند الحاجة إلى ذلك وضيق الوقت .

فأما مع الإطلاق والاسترسال وفي كل نازلة تقع فإنه ممنوع إجماعاً . وقوله (فأقضي له على نحو ما أسمع) مما تعلق به أصحاب أبي حنيفة في الامتناع من القضاء على الغائب لأنه إذا لم يسمع كلامه لمن يقضي أو بم يقضي^(٣) وقد روى أبو داود وغيره عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لعلي حين أرسله إلى اليمن : (لا تقض على أحد الخصمين حتى تسمع من الآخر فإنك يعني إن فعلت لا تدري بم)

(١) وذلك فيما إذا لم يوجد المجتهد أما إن وجد فهو الأولى وتجوزهم كون القاضي مقلد التعذر وجود المجتهد في كل زمن وفي كل بلد ، انظر الهداية ٣/٧٤ ، ورد المختار ٤/٣١٨ ، وشرح السنة ١٠/١٢٢ .

(٢) قصة استخلاف عثمان واردة في الصحيح فقد روى البخاري بسنده إلى المسورين مخزومة أن الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فشاؤروا فقال لهم عبد الرحمن لست بالذي أنافسكم على هذا الأمر ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم ففعلوا ذلك إلى عبد الرحمن فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم فمال الناس على عبد الرحمن حتى ما أرى أحد من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقبه ومال الناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالي حتى كانت الليلة التي أصبحنا منها فبايعنا عثمان البخاري في كتاب الأحكام باب كيف يبائع الإمام الناس . البخاري مع الفتح ١٣/١٩٣ .

(٣) قال في الكتاب ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه . انظر اللباب في شرح الكتاب ٤/٨٨ وقال الحافظ قال ابن أبي ليلى وأبو حنيفة لا يقضي على غائب مطلقاً . فتح الباري ١٣/١٧١ .

..... قضيت (١) وساعده على ذلك
عبد الملك بن الماجشون من أصحابنا والشافعي والمسألة عظيمة الموقع كثيرة الاختلاف في
المذهب وعند العلماء في تفصيل ما بين المجلس وغيره وقيل القضاء بعد القضاء وفي
حقوق الناس وفي حقوق الله وفي الدماء (٢) وفي الأموال أحول كثيرة وذلك مستوفى في
المسائل .

نكتة :

إن القاضي لا يقضي بعلمه بحال ولو جاز ذلك لأحد لكان أولى الناس به
رسول الله ﷺ وهو قد ترك ذلك وتورع عنه فروي أنه قال حين أشير إليه بقتل من استوجب
القتل ممن ظهر نفاقه وتبين شقاؤه : (أخاف أن يتحدث الناس أن محمداً ﷺ يقتل
أصحابه) فعلم بالتهمة التي تعم جميع ما قدمنا من التفصيل وروى أبو داود أن النبي ﷺ
(أرسل أبا جهم مصداقاً فلوحج (٣) في الصدقة بشجة فارتفعوا إلى النبي ﷺ وقالوا القود يا
رسول الله فقال أوتأخذوا كذا فأبوا ثم قال أوكذا فأبوا ثم قال أوكذا فرفضوا قال فأخطب الناس
وأعلمهم برضاكم قالوا نعم فخطب وأعلم فقالوا ما رضينا فأرادهم المهاجرون والأنصار فقال
النبي ﷺ لا ونزل فجلسوا إليه (٤) فأرضاهم فقال أخطب فأعلم قالوا نعم فخطب فأعلم
فقالوا : رضينا) .

(١) رواه أبو داود انظر مختصر السنن ٢٠٨/٥ ، والترمذي (١٣٣١) وقال : هذا حديث حسن وأحمد في
المسند (٦٩٠) و (٨٨٢) .

والحديث صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند مع أن في سننه حش بن المعتمر صدوق له أوهام
ويرسل من الثالثة ت ص ١٨٣ وحسنه الحافظ في الفتح ١٧١/١٣ . قال البغوي ويحتج بهذا من لا يرى
القضاء على الغائب وهو قول شريح وعمر بن عبد العزيز وإليه ذهب أصحاب الرأي . شرح السنة ٩٦/١٠ .

(٢) انظر الأقوال الواردة في المسألة في فتح الباري ١٦١/١٣ .

(٣) كذا في جميع النسخ لوحج وفي نص الحديث فلاحه رجل

(٤) هذا الحديث من رواية الزهري عن عروة عن عائشة « أن النبي ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مصداقاً فلاحه رجل
في صدقته فضربه أبو جهم فشجه فأتوا النبي ﷺ فقالوا القود يا رسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم
يرضوا ، قال : فلکم كذا وكذا فلم يرضوا ، فقال : فلکم كذا وكذا فرفضوا فقال النبي ﷺ : إني خاطب على
الناس ومخبرهم برضاكم ، قالوا : نعم ، فخطب النبي ﷺ فقال هؤلاء الليثيين أتوني يريدون القود فعرضت
عليهم كذا وكذا فرضوا أرضيتهم قالوا : لا ، فهم المهاجرون بهم فأمر النبي ﷺ أن يكفوا فكفوا . . . لفظ
أحمد في المسند ٢٣٢/٦ ، وأبو داود (٤٥٣٤) ، والنسائي ٢٤٥/٢ وصحح إسناده الشيخ ناصر في إرواء
الغليل ٣٦٦/٣ .

وهذا نص . وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال في قصة هلال وشريك (إن جاءت به كذا فهو لهلال يعني الزوج وإن جاءت به كذا فهو لشريك بن السمحاء) يعني المقذوف^(١) فجاءت به على النعت المكروه فقال لو كنت راجماً أحداً بغير بيّنة لرجمتها^(٢) .

وقد وهم بعض الناس في إحدى هاتين المسألتين وهي مسألة القضاء على الغائب منهم البخاري^(٣) فقالوا الدليل على الغائب أن النبي ﷺ قضى لهند على أبي سفيان فقال : (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)^(٤) ، وقد بينا في مسائل الخلاف أن هذا وهم عظيم وأنه لا متعلق لهم في هذا الحديث وحققنا أنها كانت فتوى وأن أبا سفيان كان حاضراً ولا خلاف بين الأمة أنه لا يقضى على غائب في البلد معلوم الموضع وقوله (فلا يأخذه) إشارة إلى الدليل على أن حكم الحاكم لا يحل محرماً ولا يحرم محلاً ولا يغير شيئاً من طريق الشرع بما يظهر من حجة أحد الخصمين على الآخر فمن هذا حذرهم النبي ﷺ ، وعلى هذا أنبهكم وقد اتفق الناس على ذلك إلا أبا حنيفة فإنه سقط على أم رأسه فقال إن الرجل إذا جاء إلى الحاكم بشاهدي زور في الباطن فشهدوا أن فلانة زوج فلان وليست منه فقبل شهادتهما وحكم له بزوجيتها أنه يحل له ذلك ظاهراً وباطناً^(٥) / ويطأها بكتاب الله ومعاذ الله أن يكون باطل فينزّه الأموال عن أن ينفذ فيها وينفذ في الفروج التي هي أعظم حرمة وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف وأقوى متعلق لهم أن النبي ﷺ أباح المرأة في اللعان للزوج الثاني

(١) زيادة من ج .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في الطلاق باب من أجاز طلاق الثلاث ٥٤/٧ ومسلم في أول اللعان (١٤٩٢) والموطأ ٥٦٦/٢ ، وشرح السنة ٢٥٠/٩ من حديث سهل بن سعد الساعدي .

(٣) ترجم البخاري على ذلك في كتاب الأحكام فقال باب القضاء على الغائب ٨٩/٩ ، قال الحافظ والذي يظهر لي أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب بل استدل بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا . فتح الباري ٥١١/٩ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في المظالم باب قصاص المظلوم ١٧٢/٣ ومسلم في كتاب الأقضية (١٧١٤) والبخاري في شرح السنة ٢٠٤/٨ من حديث عائشة .

(٥) قال أبو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم إلا في الحدود والقصاص فإنه يسأل عن الشهود وإن ظن الخصم فيهم . الباب في شرح الكتاب ٥٧/٤ وانظر مجمع الأنهر ١٨٩/٢ شرح فتح القدير لابن الهمام ١٢/٦ - ٦٣ .

مع أن اللعان زور وكذب واللعان أصل مستوفي وحجة ضرورة كما بينا وقد أجبنا عن هذا الحديث في التلخيص وغيره وأقوى ما فيه أن النبي ﷺ قال : (الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما من تائب) فبين النبي ﷺ أن قضاءه أنبى على كذب أحدهما للضرورة وقد اتفقنا على أن القاضي لو علم الكذب في هذه المسألة لما جاز له أن يقضي فإن أخطأ القاضي وهي مسألة عظيمة فإن ذلك لا يلزمه ضماناً ولا يوجب عليه ملاماً والأصل في ذلك أن خالد بن الوليد لما أخطأ في بني جذيمة^(١) لم يعلق به النبي ﷺ شيئاً اللهم إلا أنه قال : (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد)^(٢) ووداهم وأمواهم والمعنى يعضده فإن القاضي لو نظر بشرط سلامة العاقبة وهو ألا يعول على النص إنما بنى حكمه على الاجتهاد لكان ذلك باطلاً من وجهين أحدهما إنه كان يكون تكليف ما لا يطاق الثاني إنه كان يكون تنفيراً للمخلق عن الولاية فتعطل الأحكام .

لاحقة

قد اندرج في أثناء الكلام أن العامي لا يكون حاكماً ومن شرطه كما قال عمر بن عبد العزيز وغيره أن يكون ذكراً مسلماً عالماً ذا مروءة^(٣) عاقلاً وقد قال أبو حنيفة إن المرأة تقضي فيما تشهد فيه لأنه من جاز أن يكون شاهداً في شيء جاز أن يكون قاضياً فيه^(٤)

(١) بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة بفتح الجيم وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة أي ابن عامر بن عبد مناة بن كنانة . فتح الباري ٥٧/٨ .

(٢) روى البخاري في صحيحه من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى بني جذيمة فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا فقالوا صباناً صباناً فجعل خالد يقتل ويأسر ودفع إلى كل رجل منا أسيره فأمر كل رجل منا أن يقتل أسيره فقلت : والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال : (اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد مرتين) .

البخاري في كتاب الأحكام باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد ٩١/٩ وأخرجه النسائي في سننه ٢٣٦/٨ .

(٣) قال عبد الرزاق لمعبراً ابن عيينة عن عمرو بن عامر قال : قال عمر بن عبد العزيز : لا ينبغي أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس خصال إن أخطأته خصلة كانت فيه وصمة حتى يكون عالماً بما كان قبله مستشيراً لذوي الرأي ذا نية (أي عقل) عن الطمع حليماً عن الخصم محتلاً للأئمة .
المصنف ٢٩٨/٨ والأثر فيه عمرو بن عامر البجلي الكوفي مقيول من السادسة ت ص ٤٢٣ وانظر ت ٦٠/٨ وعليه يكون ضعيفاً .

(٤) قال في الباب ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص اعتباراً بشهادتها . الباب في شرح الكتاب ٨٤/٤ وانظر مجمع الأنهر ١٦٨/٢ ، والإفصاح لابن هبيرة ٣٤٦/٢ .

كالذكو وهذا ينتقض عليه بالكافر فإنه يجوز أن يكون عنده شاهداً ولا يجوز أن يكون قاضياً وقد توهم بعض الناس أن المرأة تكون قاضية ونسبوا ذلك إلى الطبري وقد ذكر ذلك القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة^(١) وسرد المناظرة التي جرت فيها في مجلس البويهى بين فقيه الشافعية أبي الفرج بن طراز^(٢) وبين القاضي أبي بكر ابن الطيب^(٣) وذكر احتجاج ابن الطراز عليه بإجماع الأمة أنها لا تكون خليفة فكذلك القضاء وإنما أشار الطبري إلى مذهب أبي حنيفة ومذهب أبي حنيفة إنما هو إذا حكمت فأما أن يقدمها الإمام لتكون منصوبة للناس فما كان ذلك قط مذهباً لأحد وقد اتفقت الأمة على أنها لا تؤذن لأن صوتها عورة فإن لم يجز سماع صوتها وهي في المأذنة لا ترى فأولى وأحرى ألا تجوز مجالستها ومحدثتها ابتداء من قبل نفسها فكيف أن يلجئها الإمام لذلك ولو تفتن لهذا عصبة الجاهلين لما كانوا عن الحق ناكبين وقوله : (فأقضي له على نحو ما أسمع) دليل على أن التفاهم قد حصل بين الحاكم والخصمين فإن تعذر ذلك من القاضي بصمم أو من الخصم بكم أو بلغة لا يفقهها القاضي فالذي سمعته أن الرجل إذا كان أصم أو أعمى أن الناس اختلنوا في توليته للقضاء والذي عندي أن أحداً منهم لا يجوز أن يكون قاضياً وأقول إن ذلك إجماع وذلك على الإطلاق إلا في الأوقات اليسيرة والقصص المخصوصة فإن القضاء مبني على الفصل فكل ما أمكن من تحصيل الفصل والاختصار لا يلتفت معه إلى التطويل ولهذا قال العلماء بأجمعهم إنه لا يجوز قبول شهادة الفرع مع القدرة على شهود الأصل لما في ذلك من زيادة النظر على القاضي في العدالة ولما في ذلك من زيادة الأعدار على المطلوب فإذا روعي هذا القدر في رسم القضاء فالذي يفوت بالصمم والعمى أعظم من ذلك وقد درج الإسلام على أنه ما وليهم من القضاة أعمى ولا أصم أما إن النبي ﷺ استخلف على المدينة ابن أم مكتوم في غزوات فقال علماؤنا إنما ذلك لأنه لم يكن في ذلك الزمان خصومات وإنما يقع في النادر أمر

(١) في ج المعرفة .

(٢) المعافى بن زكريا بن يحيى أبو الفرج النهرواني القاضي المعروف بابن طراز كان يذهب إلى مذهب ابن جرير الطبري وكان من أعلم الناس في وقته بالفقه وأصناف الأدب مات سنة تسعين وثلاثمائة . تاريخ بغداد ٢٣٠/١٣ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٣ ، وفیات الأعيان ١٩١/٤ .

(٣) هو القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري كان إماماً ورعاً حسن الخلق توفي رحمه الله سنة خمسين وأربعمائة ببغداد . طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٥٠ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٢/٥ ، تاريخ بغداد ٣٥٨/٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢ ، طبقات الفقهاء ص ١٠٦ ، شذرات الذهب ٢٨٤/٣ ، المعبر ٢٢٢/٣ ، النجوم الزاهرة ٦٣/٥ .

يحتاج إلى التيسير وكان ابن أم مكتوم به مستقلاً أولاً ترى أنه ربما كان يخاف على المدينة عورة / ولم يكن ابن أم مكتوم مستقلاً بحماية الحوزة وخليفة الإمام لا بد أن يكون فيه من الاستقلال بحماية الحوزة ولم الشعث عند الاختلاف العام وقد كان ذلك متعذراً في ابن أم مكتوم فدل على أن رسول الله ﷺ إنما كان يثق من ربه بعصمة المدينة على أن يخالف إليها بعده من يريد بها بسوء وكان يعلم من أهلها قلة الاختلاف فلاجل ذلك كان استخلافه له وأما إن كان التعذر في السماع من بكم فلم يفهم الحاكم إشارته أو كان من لغة لم يعرف المتكلم بها ولم يكن بد من معبر له فاختلف علماؤنا فمنهم من قال يجزي معبر واحد وبه قال أبو حنيفة ومنهم من قال لا يجزي أقل من اثنين وبه قال الشافعي فإن جعلنا التعبير خبراً فواحد يكفي فيه وإن جعلناه شهادة لم يكن بد من اثنين والصحيح أنه خبر يجزى فيه واحد إلا أن يشك الحاكم فيزيد حتى يحصل له اليقين^(١) . قوله (فأقضي له على نحو ما أسمع) دليل على أن الخصوم هم الذين يأتون إليه ولا يمشي القاضي إليهم بإجماع إلا أن تكون نازلة عامة على نفر يخاف منها الاستشراء فيمشي إليهم ويفصل أمرهم كما مشى النبي ﷺ إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ولم يرسل إليهم ليكون ذلك عنده وهو حديث صحيح لا

(١) هذه المسألة ذكر فيها البخاري قصة زيد بن ثابت معلقة في كتاب الأحكام ٩٤/٩ وعقد لها ترجمة هي باب ترجمة الحكم وهل يجوز ترجمان واحد وقال خارجه بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت إن النبي ﷺ أمره أن « يتعلم كتاب اليهود حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه » .

قال الحافظ وهذا التعليق من الأحاديث التي لم يخرجها البخاري إلا معلقة وقد وصله مطولاً في كتاب التاريخ عن إسماعيل بن أبي أويس حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجه بن زيد عن زيد أتى بي النبي ﷺ مقدمه من المدينة وأعجب بي فقبل هذا غلام من بني النجار قد قرأ فيما أنزل الله عليك بضع عشرة سورة فاستقرأني فقرأت ﴿ ق ﴾ فقال « تعلم كتاب يهود فإني ما آمن يهود على كتابي فتعلمته في نصف شهر حتى كتبت له إلى يهود وأقرأ له إذا كتبوا إليه » وأخرجه أبو داود (٣٦٤٥) والترمذي (٢٧١٦) وقال حسن صحيح .

قال الحافظ : يشير (أي البخاري) إلى الاختلاف في ذلك فلاكتفاء بالواحد قول الحنفية ورواية عن أحمد واختارها البخاري وابن المنذر وطائفة وقال الشافعي وهي الرواية الراجحة عند الحنابلة إذا لم يعرف الحاكم لسان الخصم لم يقبل فيه إلا عدلين لأنه نقل ما خفي على الحاكم إليه فيما يتعلق بالحكومة فيشترط فيه العدل كالشهادة ولأنه أخبر الحاكم بما لم يفهمه فكان كتنقل الإقرار إليه في غير مجلسه . . . ثم نقل عن ابن بطال قوله أجاز الأكثر ترجمة واحد وقال محمد بن الحسن لا بد من رجلين أو رجل وامرأتين وقال الشافعي هو كالبينة وعن مالك روايتان . فتح الباري ١٣/ ١٨٧ - ١٨٨ .

غبار عليه^(١) فصار هذا أصلاً في الباب ، فإذا كمل قضاء القاضي فليكتب بذلك كتاباً إن احتاج إليه لحق الله أو إن سأل ذلك الخصم والأصل في ذلك حديث حويصة ومحبيصة المشهور^(٢) إلى آخره قال الراوي فكتب النبي ﷺ بذلك إلى خير فصار ذلك أصلاً في الباب ولأن الضرورة تدعو إليه كما دعت الحاجة إليه في الشريعة مما فيه منفعة ولم يعارضه محظور فإن صح فإنه جائز أو واجب بحسب حاله وهذا أصل بديع فعوه وركبوا عليه قال علماؤنا وأكثر ما يكتب القاضي في قضائه الذي ينفذه ويبنى العمل إليه أربع نسخ وذلك في مسألة واحدة وهي مشهورة عند العلماء فليُنظر هنالك وليُنقل .

تفسير

قال مالك: الترغيب في القضاء بالحق^(٣) ثم أدخل حديث أم سلمة المتقدم وكل ترجمة فهي مبتدأة وخبرها فيما يأتي بعدها وقول مالك هنالك الترغيب هو مصدر لا بد له من فاعل ومفعول لكونه من الأفعال المتعدية والفاعل والمفعول ههنا مضميران فيكون تقديره الترغيب للقضاء والمفعول كذلك أيضاً تقديره للناس فإن كان للقضاء ما جاء بعد ذلك من التعبير مظروف فهو متعلق بقوله (فاقضي له على نحو ما أسمع) وإن كان للناس فهو متعلق بقوله (فمن قضيت له شيء من حق أخيه) إلى آخره ويحتاج إلى أن يعود إليهما معاً لأنه لا

(١) روى مالك في الموطأ من حديث سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر الصديق فقال أتصلي للناس فأتهم قال : نعم ، فصلى أبو بكر فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثر الناس من التصفيق التفت أبو بكر فرأى رسول الله ﷺ فأشار إليه أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك الموطأ ١/١٦٣ ، والبخاري في كتاب الأذان باب من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول ١/١٧٤ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ٣١٦/١

(٢) رواه مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهم فتى محبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في قعر بئر لو عين فتى يهود فقال : أستم والله تقتلوه فقالوا والله ما قتلناه . . . فكتب إليهم رسول الله ﷺ فكتبوا إنا والله ما قتلناه ، لفظ الموطأ ٢/٨٧٧ ، وأخرجه البخاري في الأحكام باب كتب الحاكم إلى عماله ٩٣/٩ ، ومسلم في كتاب القسامة باب القسامة حديث (٦) .

(٣) الموطأ ٢/٧١٩ .

تناقض في اجتماعهما والأظهر أنه يعود إلى القضاة بدليل ما أدخل بعده من حديث عمر في اقتران الملكين بالقاضي^(١) وتسديده يفسر بذلك إجراء ما احتمله اللفظ أولاً^(٢) .

باب الشهادات

اعلموا وفقكم الله أن الشهادة ولاية من ولايات الدين فإنه تنفيذ قول الغير والأصل أن لا ينفذ قول أحد على أحد ولكن الله لما خلق الخلق للخلطة والمعاش والمعاملة وكتب عليهم ما علمته الملائكة فيهم من الفساد وسفك الدماء وجحد الحقوق والتوائها لذلك شرع الشهادة ونفذ بها قول الغير على وجه المصلحة للحاجة الداعية إلى ذلك إحياء للحقوق الدارسة وقد روى جماعة أن النبي ﷺ قال : (لما خلق الله آدم ومسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذريته فعرضهم عليه فرأى منهم رجلاً حسن الوجه قصير العمر قال : من هذا يا رب قال ابنك داود عليه السلام^(٣)) قال له : يا رب ما أحسن وجهه وأكثر عبادته لولا قصر عمره ستين عاماً ، قال له : / زده أنت من عمرك فقال له آدم : يا رب عمري ألف أعط له منها أربعين تكمل له بها مائة قال له : قد فعلت فلما كملت مدة آدم وجاء ملك الموت ليقبض روحه قال له قد بقيت لي أربعون عاماً قال له ألم تهبها لداود قال لا قال النبي ﷺ فجحد آدم فجحدت ذريته ونسي آدم فنسيت ذريته^(٤) ، وروي أنه قال ومن ذلك اليوم أمر بالكتاب والشهود^(٥).....

(١) مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب اختصم إليه مسلم ويهودي فرأى عمر أن الحق لليهودي ف قضى له فقال اليهودي : « والله لقد قضيت بالحق فضربه عمر بن الخطاب بالذرة ثم قال : وما يدريك ، فقال له اليهودي : إنا نجد أنه ليس قاض يقضي بالحق إلا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك يسدّدانه ويوفّقانه للحق ما دام مع الحق فإذا ترك عرجاً وتركاه » ، الموطأ ٧١٩/٢ ، ولم أجد من أخرجه غير مالك وسمع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب فيه خلاف والأكثر أنه لم يسمع منه قال الحافظ في ت ٨٧/٤ وقد وقع لي حديث صحيح لا مطعن فيه تصريح لسماعه من عمر .

(٢) في ت بعد هذا والله الموفق للصواب وعليه التوكّل .

(٣) في ت فقال .

(٤) رواه الترمذي (٣٠٧٦) وقال حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ورواه الحاكم في المستدرک ٣٢٥/٢ وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

(٥) رواه الترمذي من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة وفيه أن آدم قال : « أي رب فأني قد جعلت له من عمري ستين سنة قال أنت وذاك قال ثم أسكن الجنة ما شاء ثم أهبط منها فكان آدم يعد لنفسه فاتاة ملك الموت فقال له آدم : قد عجلت قد كتب لي ألف سنة قال : بلى ولكنك جعلت لابنك داود ستين سنة فجحد =

..... وروت جماعة في الحديث فكمل الله لآدم الألف ولداود الأربعين^(١) ولكونها ولاية من الولايات وكثرة فساد الناس فيها وتابعهم بالمسامحة بالزور في أدائها ما صارت في بغداد والشام ولاية من قبل الإمام والقاضي وصارت الفتوى مرسلة فلا يشهد ببغداد والشام إلا من ولاه القاضي ويفتي كل من علم من غير إذن فهذه من المصلحة لأن المفتي إن زاغ فضحه العلم والشاهد لا يعلم زيفه إلا الله وقلب أهل بلادنا في ذلك القوس^(٢) ركوة وسيرة بغداد أصلح وأحسن ولأجل ذلك كان الشاهد من جمع خصلاً خمسة : البلوغ ، الذكورية ، الإسلام ، العدالة ، المروءة ، واختلف في السادس وهو الحرية فأما البلوغ فأجمعت الأمة عليه لأن الصغير قليل الضبط ناقص العقل يقبل الخديعة فلذلك لم تجز شهادته ولم يقل بجواز شهادته أحد فيما علمته إلا عبد الله بن الزبير فإنه جوز شهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح^(٣) وتابعه علماؤنا واختلف قول مالك في القتل وذكر في الموطأ من شروط قبول شهادتهم واحداً وهو ألا يخبيوا بعد تفرقتهم أو يعلموا^(٤) وذكر المحررون من علمائنا أن شروط قبول شهادة الصبيان تسعة العقل ، الإسلام ، الذكورية ، الحرية بينهم في الجراح واختلف قوله في العقل قبل التفرق^(٥) اثنان فصاعداً .

فأما اشتراط العقل فلأنه أصل التحصيل وأما اشتراط الإسلام فلأن الكافر لا شهادة له لأن الله تعالى وصفه بالكذب ولأنها ولاية شرطها الكرامة والكافر حقه الإهانة وقال أبو حنيفة

فجحدت ذريته ونسي فنسيت ذريته قال : فمن يومئذ أمر بالكتاب والشهود قال الترمذي هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، سنن الترمذي ٤٥٣/٥ .

والحديث فيه سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو سعد المدني ثقة من الثالثة تغير قبل موته بأربع سنين ع ت ص ٢٣٦ ولعل وجود سعيد في هذه الرواية هو الذي حمل الترمذي على أن يقول حسن غريب وقد صحح الرواية السابقة عن أبي هريرة والتي ليس فيها سعيد .

(١) أما قوله فكمل الله لآدم الألف ولداود الأربعين فقد ذكره الشيخ هنا وفي المعارضة ١١/١٩٩ ، ولم أجده عند غيره

(٢) هذا مثل يضرب في الأدبار وانقلاب الأمور . ترتيب القلموس ٢/٣٨٥ .

(٣) قال مالك عن هشام بن عروة أن عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم في الجراح . الموطأ ٧٢٦/٢ .

قال أبو عمر اختلف عن ابن الزبير في ذلك والأصح أنه كان يجيزها إذا جيء بهم حالة نزول النازلة وروي مثله عن علي من طرق ضعيفة . شرح الزرقاني ٣/٣٩٦ .

(٤) قال مالك وإنما تجوز شهادتهم إذا كان ذلك قبل أن يتفرقوا أو يخبيوا أو يعلموا . الموطأ ٧٢٦/٢ .

(٥) قال الباجي اختلف قول أصحابنا في جوازها في القتل فروى ابن القاسم عن مالك في كتاب سحنون أنها تجوز بينهم في القتل ومنع من ذلك أشهب . المتقى ٥/٢٢٩ .

تجوز شهادة الكفار بعضهم على بعض^(١) إذا كانوا عدولاً في دينهم وقد بينا فسادهم فيما تقدم وفي مسائل الخلاف .

وقال أحمد تجوز شهادة الكفار على المسلمين في الوصية في السفر لقوله تعالى ﴿ أو آخران من غيركم ﴾^(٢) يريد من غير أهل ملتكم قلنا إنما أراد من غير قبيلتكم^(٣) . فإن قيل هذا لا يصح فإن الآية إنما نزلت في شأن تميم الداري وعدي بن بداء حين أخذوا^(٤) أجام^(٥) فضة . روى الترمذي وغيره عن تميم الداري في تفسير قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ﴾ قال بريء من هذه الآية كل الناس غيري وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام فلما الشام بتجارتهما وقدم عليهما مولى لبني هاشم يقال له بديل بن أبي مريم بتجارة ومعه جام من فضة يريد به الملك وهو عظيم تجارته فمرض وأوصى إليهما أن يبلغا ما ترك أهله قال تميم فلما مات أخذنا ذلك الجاه فبعناه بألف درهم فاقسمتها أنا وعدي بن بداء فلما قدمنا أهله أو على أهله دفعنا إليهم ما كان معنا وفقدوا الجاه فسالونا فقلنا ما ترك غير هذا وما دفع إلينا شيئاً قال تميم فلما أسلمت بعد قدوم رسول الله ﷺ المدينة تأثمت من ذلك ، فاتيت أهله وأخبرتهم الخبر وأديت إليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلها فأتوا به رسول الله ﷺ فسالهم البينة فلم يجدوها فأمرهم أن يستخلفوه بما يعظم به أهل دينه فحلف فأنزل الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ﴾ الآية . قلنا هذا حديث ضعيف فلا يلتفت إليه وقد أوعزنا إليكم أمراً أن أضرب شيء بالمتعلم والعالم الاشتغال بالحديث الضعيف وهذا حديث ليس له أصل في الصحة^(٦) فلا يجوز أن يضاف

(١) انظر الباب في شرح الكتاب ٦٣/٤ ، مجمع الأنهر ٢٠١/٢ .

(٢) سورة المائدة آية (١٠٦) .

(٣) قال ابن قدامة اختلفوا في تأويل الآية فمنهم من حملها على التحمل دون الأداء ومنهم من قال المراد بقوله من غيركم أي من غير عشيرتكم ومنهم من قال الشهادة في الآية اليمين . المغني ١٨٢/٩ .

(٤) كذا في جميع النسخ ولعله أخذا .

(٥) الجاه إنا من فضة . مختصر القاموس ص ١٢٢ .

(٦) هذا حديث ضعيف فقد رواه الترمذي من طريق محمد بن إسحاق عن أبي النضر عن باذان مولى أم هانئ عن ابن عباس عن تميم الداري في هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ﴾ إذا حضر أحدكم الموت ﴾ وقال هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عدي محمد بن السائب الكلبي يكنى أبا النضر وقد تركه أهل الحديث وهو صاحب التفسير سمعت محمد بن إسماعيل يقول محمد بن السائب الكلبي يكنى أبا النضر ولا تعرف لسالم أبي النضر المدني رواية عن أبي صالح مولى أم هانئ . سنن الترمذي ٢٥٩/٥ .

إلى القرآن الذي هو صحيح ما ليس بصحيح وإنما يبين القرآن ويضاف/ إليه الحديث الصحيح فيه وقع الوعد الكريم في قوله ﴿لَتبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾^(١) وأما الذكورية فلأن شهادة الأنثى ليست بأصل في الشهادة وإنما هي بدل أو كما قال أهل خراسان شهادة ضرورة ولذلك جاءت في القرآن بصفة الضرورة وعلى نعت البدلية قال الله : ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(٢) كما قال تعالى ؛ ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٣) وقال : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾^(٤) وإنما جازت في الأموال رفقاءً من الله تعالى لكثرة الترداد فيها فقد يحضرها الرجال وقد يغيبون عنها فلو وقف ربط الشهادة على الذكور مع ذلك لضاعت الحقوق فرخص في شهادة النساء وبقيت على أصل الرد في غيرها من الحقوق وقد حصل الإجماع على أنها لا تجوز في الدماء وأما الحرية فإنها شرط عند عامة العلماء وقال أحمد بن حنبل تجوز شهادة العبد لأنه عدل والدليل على ثبوت عدالته قبول روايته وعسر الإنفصال على سائر العلماء عن دليل أحمد هذا وسلوكوا فيه طرقات بينها في مسائل الخلاف يغنيكم الآن عنها إنفصالان :

الأول : أن العبد مستغرق الأوقات في حق السيد فلا يجد سبيلاً إلى الشهادة .

والثاني : أن اعتبار الشهادة بالخبر فاسد فإن وضعها في الشريعة مختلف ألا ترى أن شهادة المرأة لا تجوز في القصاص ويجوز قبول روايتها ويجوز قبول رواية الفرع مع وجود الأصل ولا يجوز قبول شهادة الفرع مع وجود الأصل وهذا أبين عند التأمل وفيه إنصاف بيننا وبينه وأما قبولها في الجراح خاصة فلأنه الذي يقع بينهم في الغالب ولا يحضره غيرهم فدارت الحال بين إحدى أمرين إما أن يضيع هذا الحق وذلك لا يجوز أو تقبل فيه شهادة الصبيان وذلك أحسن ولقوله مع صغره مدخل عظيم في التحليل والتحريم وهو إباحة الدخول إلى المنزل وهتك السر الذي كان محترماً قبل قوله ولكنه جاز ذلك للحاجة إليه ولأنه لا غناء عنه وكذلك في مسائلنا وركب عليه علماؤنا شهادة النساء في المواضع التي لا يكون فيها غيرهن كالأعراس والمآتم والحمامات وأما قولنا بينهم فلأنها شهادة ضرورة فتقدر بقدر الضرورة وأما شرط الأثنية فلأنها أصل للشهادة حيث وضعت ولا يجوز شهادة واحد عند

(١) سورة النحل آية (٤٤) .

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢) .

(٣) سورة النساء آية (٤٣) وسورة المائدة آية (٦) .

(٤) سورة البقرة آية (١٩٦) .

أحد من العلماء ولا يثبت بها حق من الحقوق إجماعاً إلا في مسألة واحدة اختلف فيها علماء الإسلام وهي شهادة القابلة وحدها على الولادة ومن روايات مالك إنها تجوز والأصل في ذلك الضرورة الداعية إلى ذلك لأنه لا يحضر المرأة غيرها فلو لم تقبل شهادتها لضاعت الولادة وبطل ما يتركب عليها من النسب والحرمة والميراث وسائر الحقوق^(١) وأما قبل التفرق فلعلة أشار إليها مالك في الموطأ وهي التخييب^(٢) والتقويل^(٣) فإن حال الصبوة عرضة للخدعة فإنما يؤخذون بحالهم عند الاجتماع والأمر في طرية قبل أن يُصور له صورة أو تتطرق إليه خدعة وذلك كله ما اتفقوا ولم يختلفوا وهو الشرط التاسع فإذا اختلفوا سقطت شهادتهم. وأما شرط العدالة في التقسيم الأصلي فإن علماءنا مدوا أطناب القول فيها فكثروا بالقول وشعبوا الأحوال والضابط لها نكتة يسعد من يعيها وذلك أن الله نور العبد بالعقل وهو نور الطاعة وأظلمه بالشهوة وهي خباله المعصية فصار العبد متردداً بينهما والملك يعضد جانب العقل والشیطان يغوي في جانب الشهوة والتوفيق والخذلان على قمة الرأس محلقتان / ، والقضاء والقدر فوق ذلك كله فإن سبق القضاء بالتوفيق انتصر حزب الله ، وإن سبق القضاء بالخذلان فقد حكم الله ولذلك قال النبي ﷺ : (إن الله كتب على ابن آدم حظاً من الزنا أدرك ذلك لا محالة)^(٤) الحديث إلى آخره فلم تكن العصمة إلا للأنبياء خاصة كما سبق وسائر الخلق إن آمنوا وطهر الله قلوبهم بالتوحيد عن وضرب^(٥) الشرك فلا بد أن يدنس أبدانهم بأرحاض المعاصي فلو لم يقبل إلا مطيع ما وجد أحد يسلم عليه ولكن بنت الشريعة الأمر على الممكن في الوجود الغالب في الأحوال وهو التنزه عن الكبائر فإذا صان العبد نفسه بفضل الله عن الكبائر قال بعضهم وأكثر الصغائر كان عدلاً .

(١) قال ابن هبيرة اتفقوا على أنه تقبل شهادتهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والرضاع والبكارة وعيوب النساء وما يخفى على الرجال غالباً . . . الإفصاح ٣٥٦/٢ .

(٢) قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم في الجراح ولا تجوز على غيرهم وإنما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحدها لا تجوز في غير ذلك إذا كان ذلك قبل أن يتفرقوا أو يخبوا أو يعلموا فإن تفرقوا فلا شهادة لهم إلا أن يكونوا أشهدوا العدول على شهادتهم قبل أن يتفرقوا . الموطأ ٧٢٦/٢ .

(٣) كذا في جميع النسخ التقويل ولعل المراد أن يقال لهم والذي في الموطأ يعلمو .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الاستئذان باب زنا الجوارح دون الفرج ٦٧/٨ ، ومسلم في القدر باب قدر على ابن آدم حظاً من الزنا وغيره (٢٦٥٧) ، وأحمد في المسند ١٢٥/١ ، ١٢٦ ، وشرح السنة ١٣٧/١ من حديث أبي هريرة .

(٥) الوضوء محركة وسخ الدسم واللبن . ترتيب القاموس ٦٢٣/٤ .

نكتة بدیعة

وهو أن هذا العيان في الدنيا يخرج الخالص في الآخرة وهو اعتدال الميزان في ألا تكون الكفة كبيرة فإن كفة السيئات إن تفرغت عن الكبائر علم قطعاً أن الميزان لا يميل إليها فإما أن يعتدل وإما أن يخف بها ويكون الرجحان للكفة الأخرى وإلى هذا وقعت الإشارة بقوله ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾^(١) الآية معناه ﴿ ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ معناه أيضاً دنيا وآخرة .

ولذلك شرط العلماء اجتناب الدنئات بحفظ المروءة وهو الشرط الخامس لأن المروءة ستر الدين والحجاب بينه وبين المعاصي كالثوب ستر يكتن البدن عن الحر والزمهرير وضبط المروءة مما عسر على العلماء ولم ينطق فيه فقهاؤنا بكلمة وقد بيناه في المسائل على الإيضاح والضابط لكم الآن فيه ألا يأتي أحد منكم ما يعتذر منه مما يبغضه عن مرتبته عند أهل الفضل .

تكملة :

فإذا تحصل ضبط الشهادة فلها حالان :

الحالة الأولى التحمل والثانية حالة آداء واختلف العلماء في التحمل هل هو فرض أو ندب مبنياً على قول الله تعالى : ﴿ ولا يَأْبُ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾^(٢) وقد بينا في كتاب الأحكام إنها فرض على الكفاية^(٣) ولذلك يجب على الإمام أن ينصب لها عدولاً يرزقهم من بيت المال ويتفرغون لإحياء حقوق الناس ويتوجه إليهم الخطاب حينئذ بالفرضية بإجماع .

الحالة الثانية حالة الآداء وهي فرض إجماعاً إذا وقعت على عدلين فإن زادوا التحقت بفروض الكفاية هذا إذا علم بها صاحبها فإن لم يعلم وعلم الشاهد إنه يحتاج المتحاكم إلى أدائها فإنها فرض عليه أن يعلمه بها وههنا ورد حديث زيد بن خالد الذي رواه مالك (خير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها)^(٤) كأن الحق لله تعين على الشاهد فرضاً أن يقوم

(١) سورة البقرة آية (١٤٣) .

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢) .

(٣) انظر الأحكام ٢٤٨/١ .

(٤) الموطأ ٧٢٠/٢ ومسلم (١٧١٩) في الأقضية باب خير الشهود ، وأبو داود رقم (٣٥٩٦) في الأقضية باب

الشهادات والترمذي (٢٢٩٦) .

بها عند الحاكم إلا أن يكون من الحدود فإن الأفضل له أن يستر على المتهمك قال علماؤنا إلا أن يستشر في الناس فحيثئذ يكون الأفضل رفع الأمر إلى الحاكم حاشا الزنا فإنه يلزم رفعه بصفته لأن الشاهد يعرض نفسه لجرحته أما إنه يشهد بأنه في الجملة مؤذ للناس متشبث بالمعاصي متعرض للحرم ألقاظاً توجب كفه وتقتضي أدبه .

وإن كان الحق لأدعي فإن علم به الأدعي فلا يلزم الشاهد أن يقوم بها عند الحاكم أما إنه يلزمه أن يعرف به صاحبه فإن سكت فاختلف علماؤنا فمنهم من قال إنها جرحه فيه ومنهم من قال وهم الأكثر ليست بجرحه والصحيح إنها جرحه لأن كتمان الشهادة في الإثم بمنزلة الكذب فيها في العلانية ولا فرق بين شهادة الزور وكتمان شهادة الحق وقد عظم الله عز وجل كتمانها ووصف أنها من معاصي القلوب ومآثمها وإثم القلب أعظم من إثم الجوارح لأن كبر المعصية / على قدر فاعلها ومحلها .

وقد عظم النبي ﷺ شهادة الزور ونزلها في المنزلة الثالثة من الكبائر وكررها تعظيماً لعقوبتها وتحذيراً عن الوقوع فيها فقال : (الكبائر الإشراك بالله وعقوق الوالدين وشهادة الزور ألا وقول الزور . فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت)^(١) وقد ربط الله عز وجل الشهادة بوصفين فقال : ﴿ إلا من شهد بالحق ﴾^(٢) ، وقال عز من قائل : ﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين ﴾^(٣) ولذلك قال علماؤنا إن شاهد الزور يؤدب الأدب الوجيع ويشهر حتى يكون ذلك ردعاً لغيره ولا تحلق له لحية فإن الله لم يشرع في الحدود تغيير الهيئة والخلقة وقال أبو حنيفة لا أدب عليه وإنما عقوبته رد شهادته لأنه قاتل كذب وزور فلم يجب عليه أدب ولا تعزيز أصله المظاهر وعلى هذه النكتة عول علماؤنا من أهل العراق وخراسان وبيانها في مسائل الخلاف وقلنا إن الله عز وجل جعل جزاء الظهار الكفارة لأنه لم يضر بذلك إلا نفسه وهو ذنب لا يتعدى إلى غيره دنيا وآخرة وكان في الأصل طلاقاً فأرخص الله فيه فصار ظهاراً فافترقا .

تعديل

إذا ثبت أن الشهادة تقف على العلم فإن الله تعالى جعل الحواس أمين طريق إليه فلما

(١) رواه البخاري في الشهادات باب ما قيل في شهادة الزور ٢٢٥/٣ ، ومسلم في الإيمان باب بيان الكبائر وأكبرها

(٨٧) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه عن النبي ﷺ .

(٢) سورة الزخرف آية (٨٦) .

(٣) سورة يوسف آية (٨١) .

البصر فهو أخو البصيرة يكشف جملاً من المشاهدات ويلقي إلى القلب فنوناً من المعلومات بواسطة الألوان ويعضد السمع كما يعضده ويسترفد كل واحد منهما أخاه فيرفده فإن عدم أحدهما فإن كان المعلوم هو السمع فلا خلاف في جواز الشهادة بما يلقى به البصر .

وإن عدم البصر فاختلف الناس في شهادة ما يلقى السمع فجمهور العلماء على أن شهادة الأعمى جائزة وقال أبو حنيفة لا تجوز شهادة الأعمى لاشتباه الأصوات ووجود المحاكاة التي يعسر الفصل فيها إلا على من عاين المحاكى^(١) وهي مسألة عسرة جداً تهاون العلماء بها وهي معضلة وقد بينها في مسائل الخلاف واعتض العلماء من الفقهاء والمحدثين بقول النبي ﷺ : (فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم)^(٢) فربط النبي ﷺ الحل والحرمة بسماع الصوت المعهود وفرق علماء الحنفية بينهما بفرق عظيم وهو أن الأذان ليس بموضع للتلبس والحيلة والشهادة معدن ذلك وقال علماؤنا إن المحاكاة التي يعسر الفرق فيها إنما تكون في الكلمة أو الكلمتين فأما سرد القول فلا يكاد يخفي الفرق بين التحكية والحقيقة ولذلك يقال للأعمى لا تقنع في تحمل الشهادة بقول نعم حتى يصف المسألة بأن يقول بايعت ونكحت وليردها فحينئذ يرتفع اللبس ويظهر الفرق .

وأما شهادة السماع فإنها معلومة وهي على ضربين خاصة فيما تسمعه وتشاهده وعامة فيما تسمعه ولا تشاهده وقد اختلف العلماء في هذا القسم من شهادة السماع اختلافاً كثيراً بيناه في مسائل الخلاف كما اختلفوا في الأحكام التي ثبتت بشهادة السماع وما توسع فيها أحد توسع المالكية وقد جمعناها على رأيهم فالفيناها كثيرة الحاضر الآن منها في الخاطر خمسة وعشرون حكماً : الأحباس ، الملك المتقادم ، الولاء ، النسب ، الموت ، الولاية ، العزلة ، العدالة ، الجرحه وقال سحنون فيها لا تجوز قال علماؤنا وذلك إذا لم يدرك زمان المجرح والمعدل فإن أدرك زمانه لم يقع ذلك إلا على العلم ، الإسلام ، أو

(١) قال في الباب ولا تقبل شهادة الأعمى لأن الأداء يفترق إلى التمييز بالإشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الأعمى إلا بالنغمة والنغمة تشبه النغمة ولو عمي بعد الأداء يمتنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد لأن قيام الأهلية شرط وقت القضاء لصيرورتها حجة عنده وصار كما إذا خرس أو جن أو فسق بخلاف ما إذا مات أو غاب لأن الأهلية بالموت انتهت وبالنغمة ما بطلت . الباب ٦٠/٢ وانظر مجمع الأنهر ١٩٥/٢ .

(٢) رواه مالك في الموطأ ٧٤/١ والبخاري في الصوم باب قول النبي ﷺ : (لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال) ٣٧/٣ ومسلم في كتاب الصوم باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر حديث (٣٦ ، ٣٧ ،

الكفر ، الحمل ، الولادة ، الترشيح ، التسفيه ، الصدقة ، الهبة ، البيع في حالة الرضاع ، النكاح ، الطلاق ، الضرر ، الوصايا ، إتيان العبد / الحرابة [زاد بعضهم البنوة والأخوة وذلك يدخل في النسبة]^(١) وقد مهدنا ذلك تأصيلاً وتفصيلاً وتفريعاً ودليلاً في كتب المسائل .

ترجمة

قال مالك القضاء في شهادة المحدود^(٢) وإنما خص هذه الترجمة والتي بعدها وهي القضاء باليمين مع الشاهد^(٣) دون سائر مسائل الشهادة لمكابرة أهل العراق فيهما القرآن والسنة وتعلق أهل العراق في ذلك بقوله عز وجل ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾^(٤) واعتمد مالك رحمه الله في الموطأ وغيره على قول الله عز وجل ﴿ إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ﴾^(٥) .

قال أبو حنيفة إنما تفيد التوبة والمغفرة والرحمة التي وعد الله عز وجل بها فأما رد الشهادة فلا يسقط التوبة كما لم يسقط الجلد ولورجع قوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا ﴾ إلى ما تقدم لأسقطت التوبة الحد والرد معاً ، والباري تعالى قد جعل الرد مؤبداً . قلنا يا أبا حنيفة أنت أول من نقض هذا فلا يمكنك أن تقول به قال النبي ﷺ : (المتلاعنان لا يجتمعان أبداً)^(٦) وقلت أنت إذا أكذب نفسه ردها^(٧) فكيف راعيت الأبدية في القذف ورددتها في اللعان واللفظ واحد وهذا ما لا جواب عنه وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف .

وأما القضاء باليمين مع الشاهد فعول فيها مالك على حديث أبي جعفر محمد بن علي المرسل^(٨)

(١) ليس في م ولا ك .

(٢) الموطأ ٢/٧٢١ .

(٣) الموطأ ٢/٧٢١ .

(٤) سورة النور آية (٤) .

(٥) سورة النور آية (٥) .

(٦) ورد ذلك من حديث سهل بن سعد الساعدي وقد تقدم تخريجه في كتاب اللعان .

(٧) انظر الباب في شرح الكتاب ٣/٧٨ مجمع الأنهر ١/٤٥٩ .

(٨) قال مالك عن جعفر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد . الموطأ ٢/٧٢١ ، قال ابن عبد البر =

..... وخصه لاتفاق أبي حنيفة معنا على قبول المرسل^(١) وعلى قضاء عمر بن عبد العزيز^(٢) الذي عهد به وخصوصاً إلى الكوفة التي كانت موضع^(٣) فقيه وما أظن مالك في مسألة إطنابه في هذه فلقد سلك فيها طريق الجدال وأكثر من الأسئلة والأجوبة وأفاض في ضرب الأمثال والتفريق بين مثال ومثال وتحقيق الفرق بين الأصول والتوابع وأظهر له في ذلك علم عظيم من الأصول والأحكام به تفقّهت جميع الطوائف .

فأما متعلق الخصم في إسقاط الشاهد واليمين فظاهر البداية قال الله تعالى ﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾^(٤) وقال النبي ﷺ : (شاهدك أو يمينه)^(٥) وهذا مما لا غبار عليه قرأنا وخبرنا ونحن لا ننكر هذا ولكننا ندعي زيادة فعلينا الدليل وقبل أن نخوض فيه نجادل أبا حنيفة مجادلة حاقة^(٦) فنقول إنك ذكرت وأصحابك إن الله ورسوله ذكرا الشاهد ولم يذكر الشاهد واليمين فمشتبها مدع وزائد على الله ورسوله ما لم يقلوا . قلنا له خفض عليك أبا حنيفة فقد جئت بأعظم من هذا فقلت إنه إذا ادعى زيد على عمرو حقاً فأنكره عمرو ولم تكن لزيد بينة فإن اليمين تجب على عمرو وتبقى الدعوى فإن حلف برأ وإن نكل قلت أنت يغرم المدعي بنكوله فجعلت النكول حجة فوجب القضاء على الشاهدين اللذين

= مرسل في الموطأ ووصله عن مالك جماعة فقالوا عن جابر منهم عثمان بن خالد العثماني وإسماعيل بن موسى الكوفي وأسند عن جعفر عن أبيه عن جابر جماعة حفاظ ، شرح الزرقاني ٣/٣٨٩ ، وأخرجه مسلم (١٧١٢) في الأقضية باب القضاء باليمين والشاهد وانظر نصب الراية ٩٧/٤ .

(١) قال ابن الصلاح والاحتجاج بالمرسل مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما مقدمة ابن الصلاح ص ٤٩ ، وانظر تدريب الراوي ١/١٩٨ .

(٢) مالك عن حميد بن عبد الرحمن المؤذن أنه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس . . . الموطأ ٧٢٥/٢ .

(٣) كذا في جمع النسخ ولعلها موضع فقيهم .

(٤) سورة الطلاق آية (٢) .

(٥) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ١/١٢٣ ، وأبو داود في الأقضية باب يحلف الرجل على علمه فيما غاب عنه انظر تهذيب السنن ٥/٢٣٥ ، والترمذي في الأحكام باب ما جاء أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ٣/٦٢٥ ، «عن علقمة بن وائل عن أبيه قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي ﷺ فقال الحضرمي يا رسول الله إن هذا قد غلبني على أرض لي كانت لأبي فقال الكندي : هي أرضي في يدي أزعرها ليس له فيها حق فقال رسول الله ﷺ للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا ، قال : فلك يمينه قال : يا رسول الله إن الرجل فاجر لا يبالي ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه إلا ذلك . . . » لفظ مسلم .

(٦) في ج جاحد .

أمر الله بهما ورسوله هذا وعندك أن الزيادة على النص نسخ ونسخ القرآن لا يجوز إلا بقرآن مثله^(١) أو بخبر متواتر فأما نسخه بالقياس فلا يجوز إجماعاً ولا يمكنه بعد هذه المجادلة ممانعة وأما نحن قلنا في ذلك ثلاثة طرائق :

الطريقة الأولى وهي أقواها إجماع أهل المدينة على نقل ذلك سنة عن النبي ﷺ وعن الخلفاء بعده وهذا لا غبار عليه ومهما اختلف الناس في طريق أهل المدينة من طريق النظر فليس يقدر أحد على اعتراض ما يجمعون على نقله من طريق الأثر .

الطريقة الثانية : سرد الأحاديث الواردة في ذلك وقد رويت في ذلك أحاديث كثيرة في المصنفات وفي المسندات وجمع في ذلك الدارقطني وأبو بكر البغدادي جزئين عظيمين خرجا فيهما هذا الحديث عن بضعة عشر من الصحابة بأسانيد كثيرة وروى مسلم والأئمة أن النبي ﷺ (قضى باليمين مع الشاهد الواحد)^(٢) قال الترمذي يمين وشاهد^(٣) خرج الدارقطني عن علي وغيره بالشاهد مع يمين الطالب^(٤) وروي بالشاهد مع يمين صاحب

(١) قال ابن قدامة قولهم إن الزيادة في النص نسخ غير صحيح لأن النسخ الرفع والإزالة والزيادة في الشيء تقرير له لا رفع والحكم بالشاهد واليمين لا يمنع الحكم بالشاهدين ولا يرفعه ولأن الزيادة لو كانت متصلة بالمزيد عليه لم ترفعه ولم تكن نسخاً وكذلك إذا انفصلت عنه . المغني لابن قدامة ١٥٢/٩ .

وقال الحافظ وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الأحاد لا تنسخ المتواتر ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهوراً وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وأيضاً فالنسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كال تخصيص نسخاً اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ وأجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثلة ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالنيذ والوضوء من الفقهة ومن القياء والمضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء ... فتح الباري ٢٨١/٥ ، وانظر شرح النووي على مسلم ٤/١٢ ، وشرح السنة ١٠٤/١٠ .

(٢) انظر التخريج السابق .

(٣) رواه الترمذي من حديث أبي هريرة وقال هذا حديث حسن سنن الترمذي (١٣٤٣) وقال الحافظ في الفتح ٢٨٢/٥ رجاله مدنيون ثقات ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسبه بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه . . وفي الباب عن نحو عشرين من الصحابة فيها الحسان والضعاف ويدون ذلك تثبت الشهرة ودعوى نسخه مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال .

(٤) رواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن رجل من أهل مصر عن سُرق أن النبي ﷺ (أجاز شهادة الرجل ويمين الطالب) ابن ماجه ٧٩٣/٢ قال البوصيري في الزوائد التابعي مجهول ولم يخرج لسُرق غير هذا الحديث الذي أخرجه المصنف ورواه البيهقي من نفس الطريق في السنن ١٧٢/١٠ - ١٧٣ قلت -

الحق^(١) / ورووا أن الزبير^(٢) خاصم رجلاً عند النبي ﷺ في حق فأنكر الزبير فسأل النبي ﷺ الزبير البينة على ما ادعاه فقال عندي سمرة بن جندب^(٣) ورجل آخر فأما سمرة فلم يشهد وأما ذلك الرجل الآخر فشهد فحلف النبي ﷺ الزبير وأثبت حقه^(٤) .

الطريقة الثالثة: وهي معنوية قال علماؤنا قال النبي ﷺ : (لو أعطي الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم لكن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر)^(٥) والحكمة في ذلك بينة فإن قول^(٦) المتداعيين قد تعارضا وتساويا وليس قبول أحدهما أولى من

سُرق هذا قال فيه الحافظ سُرق بالضم وتشديد الراء ابن أسد الجهني وقيل غير ذلك في نسبه صحابي سكن مصر ثم الإسكندرية ت ص ٢٢٩ ولم أجد الحديث في سنن الدارقطني ولعله في العلل .

(١) أخرجه الترمذي (١٣٤٤) وابن ماجه (٢٣٦٩) والبيهقي ١٧٠/١٠ وأحمد انظر الفتح الرباني ٢١٦/١٥ والدارقطني في السنن ٢١٢/٢ من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه وقال عبد الله بن أحمد قال أبي وقضى به علي بالعراق وقال كان أبي قد ضرب على هذا الحديث قال ولم يوافق أحد الثقفي عن جابر فلم أزل به حتى قرأه علي وكتب عليه هو صح .

وقال الترمذي روى سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا (قلت هي الرواية السابقة عن مالك) ثم قال الترمذي وروى عبد العزيز بن أبي سلمة ويحيى بن سليم هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ . سنن الترمذي ٦٢٨/٣ والرواية التي أشار إليها الترمذي عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عند الدارقطني ٢١٢/٢ ونقل الزيلعي عن الدارقطني قوله وكان جعفر بن محمد أرسل الحديث وربما وصله عن جابر لأن جماعة من الثقات حفظوه عن أبيه عن جابر والقول قولهم لأنهم زادوا وهم ثقات وزيادة الثقة مقبولة . نصب الراية ١٠٠/٤ .

درجة الحديث: نقل الشيخ البنا تصحيح هذا الطريق عن أبي عوانة وابن خزيمة . وقال قال الشافعي والبيهقي عبد الوهاب وصله وهو ثقة . الفتح الرباني ٢١٧/١٥ .

(٢) كذا في جميع النسخ الزبير والذي في التجريد ١٨٨/١ زيب بن ثعلبة بن عمرو التميمي العنبري له وفادة وجاء أن عائشة أعتقته روى عنه بنوه عبيد الله ودجين ولداهما شعيت بن عبيد الله والعدوي بن دجين كان ينزل بطريق مكة .

وقال الحافظ بعد سياقه لترجمته له حديث أخرجه أبو داود . الإصابة ٤/٣ و٢٣٦/٨ قلت الحديث هو الذي أشار إليه الشارح وانظر جامع الأصول ١٨٥/١٠ ومختصر المنذري ٢٢٧/٥ فكلاهما سماه بما سماه به الذهبي وابن حجر .

(٣) جندب ليست في نص الحديث وهي في كافة النسخ .

(٤) رواه أبو داود انظر مختصر السنن للمنذري ٢٢٧/٥ ونقل عن أبي عمر بن عبد البر تحسينه وكذا الأرنؤوطي في تعليقه على جامع الأصول ١٨٦/١٠ .

(٥) رواه مسلم في الأقضية (١٧١١) من حديث ابن عباس .

(٦) كذا في النسخ ولعلها فولي .

قبول الآخر فشرع الله الترجيح وبدأ فيه بجهة المدعي لأن الأصل براءة الذمة وفراغ الساحة فهي الحكم على الأصل وقيل لمدعي الشغل بين ما تقول فإن الإصابة قد رجحت جانباً^(١) المنكر عليك وإنما شرعت اليمين لنفي التجويز فإن جاء المدعي بالبينة فقد ترجحت جهته فثبت حقه فإن جاء بشاهد واحد وهو مجزء الخلاف قيل للمنكر إن اليمين إنما أعطيتها لترجيح جنبتك والشاهد العدل قد رجح جنبه المدعي فينقل اليمين إليه ولهذا نقلناها إليه بالنكول لما ترجحت جهته على الناكل^(٢) والشفاء في هذه المسألة مذكور في التلخيص فلينظر هنالك .

تنزيل

قال علماؤنا لا يكون الشاهد واليمين إلا في الأموال وما جرى مجراها^(٣) لأن النبي ﷺ إنما قضى به فيها ولم يفد القوة التي تراق بها الدماء وتقام بها الحدود فإن هذه معاني تسقط بالشبهة والشبهة بالشاهد واليمين قائمة فاقصر بها على موردها وهي الأموال وقد رام أصحاب أبي حنيفة أن يتناولوا أحاديثنا فقالوا إن قوله قضى باليمين مع الشاهد معناه قضى بيمين المنكر^(٤) مع وجود شاهد المدعي ولم يلتفت إليه^(٥) قلنا هذا فاسد من ثلاثة أوجه :

أحدها أنه جهل بلغة العرب فإن المعية تقتضي الاشتراك والتسوية .
الثاني أن هذا زيادة محذوف يدعونه يزيد على نص الحديث وليس من الفصاحة أن يزيد المحذوف على المنطوق .

الثالث أن سائر الأحاديث التي رويت فسرت تنزيل الشهادة واليمين حسب ما قدمناه .

استدراك

قال مالك رضي الله عنه في هذا الباب : ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع

(١) في ج جهة المنكر عليك .

(٢) قال مالك مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه فإن نكل وأبى أن يحلف أحلف المطلوب فإن حلف سقط عنه ذلك الحق وإن أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه . الموطأ ٢/٧٢٢ .

(٣) قال مالك وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا في فرية . . . الموطأ ٢/٧٢٢ .

(٤) في ج ووجود .

(٥) في م إليها .

الشاهد الواحد^(١) إلى قوله ففي هذا بيان إن شاء الله وذلك من احتجاجة غير صحيح وهو أيضاً صحيح .

فأما عدم صحته ففي قوله إن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق قال وهذا مما لا خلاف فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فهذه مسألة لم يختلف الناس في شيء أكثر من اختلافهم فيها فإن أبا حنيفة وأهل الكوفة الذين ير. عليهم بما ذكر من الحجاج وبالغ في الرد وأتقن بالتأصيل والتفصيل ، يقولون لا يرد اليمين بحال على صاحب الحق ولكنه يقضي بالنكول^(٢) وقد تقدم «بيان»^(٣) وأما صحته ففي إنكاره عليه أن هذا الذي قال ليس في كتاب الله عز وجل فإذا أثبتته وليس في كتاب الله عز وجل بالنظر فليقر باليمين مع الشاهد فإنه مثله حسب ما قررناه في الطريقة المعنوية .

مسألة أصولية

قال مالك : وإنه ليكفي من ذلك ما مضى من السنة^(٤) ولكن المرء قد يحب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجة إشارة إلى مسألة أصولية بديعة وهي أن القول من الله ورسوله إذا وعاه المكلف تعين عليه الإقرار به واعتقاده على صفته من أي قسم من أقسام التكليف كان ويتميز بعد ذلك المجتهد عن كل مكلف سواء بأن يلحظ معناه من كل وجه يراه فإن فهم معناه عداه وإلا استقر الحكم في محله خاصة ولم يلحق به سواء / ولا يقف دون النظر بأول وهلة حتى يعجز بعد البحث والاجتهاد والله أعلم .

القضاء في الدعوى

قد تقدم من قولنا التصدير بالأحاديث الواردة فيها كقول النبي ﷺ : (البينة على

(١) الموطأ ٢ / ٧٢٤ القائل ذلك هم الشامي والنخعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي . شرح السنة ١٠٤ / ١٠ شرح الزرقاني ٣ / ٣٩٣ .

(٢) قال ابن عبد البر مذهب الكوفيين أن المدعى عليه إذا نكل عن اليمين حكم عليه بالحق دون رد اليمين على المدعي ولا يظن بمالك مع علمه باختلاف من مضى أنه جهل هذا وإنما أتى بما لا يختلف فيه كأنه قال ومن يحكم بالنكول خاصة أخرى أن يحكم بالنكول ويمين الطالب ومالك كالحجازيين وطائفة من العراقيين لا يقضي بالنكول حتى ترد اليمين ويحلف الطالب وإن لم يدع المطلوب إلى يمينه لحديث القسامة أنه ﷺ رد فيها اليمين على اليهود إذ أبى الأنصار منها . شرح الزرقاني ٣ / ٣٩٤ .

(٣) زيادة من ج .

(٤) الموطأ ٢ / ٧٢٥ .

المدعي واليمين على من أنكر) وقال ﷺ : (شاهدك أو يمينه) ، وروى مسلم في صحيحه (اليمين على نية المستحلف)^(١) وفي لفظ آخر : (على ما يصدقك فيه صاحبك)^(٢) .

فأما البينة فهي لإثبات الحق وأما اليمين فهي لرفع التهمة ورفع النزاع بين المتخاصمين فاستمدت من أصلين المصلحة والتهمة حسب ما بيناه في البيوع ووفى هذه القاعدة مالك رحمه الله عليه وحده حقها دون سائر العلماء فقال : إن اليمين لا توجه لمجرد الدعوى حتى تقترن بها شبهة وذلك مستمد من قاعدة صيانة الأعراض لأن الرجل يدعي على الرجل ليونة باليمين وصيانة العرض على الحقيقة والتهمة واجبة كما هي في الدم والمال ولهذا تظن عمر بن عبد العزيز وخص بذلك زمانه^(٣) لأنه كان ابتداء الفساد بذهاب المروءات وكثرة الحرص والجشع فإذا وجدت الخلطة قويت التهمة^(٤) ومن تعرض للتهمة فلا يلومن من أساء به الظن وقد قال علماؤنا إن التهمة لثم يعرف لها انفصال ذكره ابن حبيب وهذا تقصير بما أحله مالك في الموطأ فإنه قال : « إن كانت بينهما مخالطة أو ملاسة »^(٥) فالمخالطة هي الاجتماع والتآلف والملاسة هي الالتزام والتشبيث ولذلك قال علماؤنا إن أهل السوق لا يراعى فيهم ذلك لأن الخلطة بينهم موجودة والملاسة فيهم مظنونة ظناً غالباً . وقال بعض علمائنا الاجتماع في المسجد خلطة وأنكره بعضهم لأن ذلك إنما هو موطن دين والأول أقوى وقد بينا ذلك في كتاب المسائل .

ما جاء في الحنث على منبر النبي ﷺ^(٦) : قال النبي ﷺ في صحيح الخبر من (الكبائر الإشرار بالله واليمين الغموس)^(٧)

(١) مسلم في كتاب الإيمان باب يمين الحالف على نية المستحلف (١٦٥٣) ، من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (اليمين على نية المستحلف) وابن ماجه (٢١٢٠) .

(٢) مسلم في نفس الباب السابق (١٦٥٣) وأحمد في المسند ٢/ ٢٢٨ و ٣٣١ والترمذي في الأحكام (١٣٥٤) ، وأبو داود (٣٢٥٥) ، وابن ماجه (٢١٢١) .

(٣) مالك عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب . . . أن اقض باليمين مع الشاهد . الموطأ ٢/ ٧٢٢ .

(٤) في التهمة .

(٥) الموطأ ٢/ ٧٢٦ .

(٦) للموطأ ٢/ ٧٢٢ .

(٧) اليمين الغموس هي الكاذبة يقطع الرجل بها مال غيره ، شرح السنة ٨٥/ ١ . والحديث أخرجه البخاري في .

..... وقال : (من حلف على منبري)^(١) الحديث وقال :
 (من اقتطع حق امرئ مسلم حرم الله عليه الجنة)^(٢) الحديث . اعلموا علمكم الله أن
 الآثام في الآخرة تتضاعف بتضاعف الحرمات في الدنيا وتتعدد بتعدد بخلاف أحكام الدنيا
 فإن الحرمات لا تتضاعف بتضاعف الأسباب ولا تتعدد بتعدد كالحائض المحرمة الصائمة
 فالكذب حرام كبيرة^(٣) فإن اتصلت بقطع حق امرئ مسلم تضاعفت فإن كانت بعد العصر
 زادت فإن كان على منبر النبي ﷺ وهو روضة من رياض الجنة^(٤) لم يأمن أن يكون ذلك
 قطعاً لخطئه منها ويقال له إنك لا تدخل موضعاً عصيت فيه وآيات الوعيد وأخباره كثيرة وهي
 بإجماع من الأمة من المتشابه الذي نبأنا الله عنه في قوله ﴿ وأخر متشابهات ﴾^(٥) الذي لا
 يتبعه إلا زائغ القلب وفيها ثلاثة مذاهب طائفة حققتها أولاًهم الخوارج^(٦) ونسجت على
 منوالها القدريّة^(٧) وطائفة (أسقطتها وهم المرجئة)^(٨) وقالت كما لا ينفع مع الشرك عمل لا
 يضر مع الإسلام^(٩) ذنب (وطائفة توقفت وقالت أمر ذلك إلى الله تعالى إن شاء عفا وإن شاء

- = الأيمان والنور باب اليمين الغموس ١٧١/٨ من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : (الكيثر
 الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس) ، ورواه الترمذي (٣٠٢١) ، والنسائي
 ٨٩/٧ ، وأحمد في المسند رقم (٦٨٨٤) ، وشرح السنة ٨٥/١ .
 (١) رواه مالك في الموطأ ٧٢٧/٢ ، وأبو داود (٣٢٤٦) ، وابن ماجه (٢٣٢٥) ، وأحمد ٣٤٤/٣ والحاكم
 ٢٩٦/٤ - ٢٩٧ من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : (من حلف على منبري آثماً تبرأ مقلده
 من النار) لفظ الموطأ وقد صححه الشيخ ناصر في تعليقه على ابن ماجه .
 (٢) رواه مسلم (١٣٧) في الأيمان باب وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة بالنار والموطأ ٧٢٧/٢ ، والنسائي
 ٢٤٦/٨ من حديث أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال : (من اقتطع حق امرئ مسلم يمينه حرم الله عليه الجنة
 وأوجب له النار قالوا وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟ قال : وإن كان قضيباً من أراك) .
 (٣) في ت وج وك وم زيادة فإن اتصلت بذكر الله عظمت .
 (٤) ورد ذلك من حديث عبد الله بن زيد المازني أن رسول الله ﷺ قال : (ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض
 الجنة) ، الموطأ ١٩٧/١ والبخاري في التطوع باب فضل ما بين القبر والمنبر ٧٧/٢ ومسلم في الحج
 (١٣٩٠) .
 (٥) سورة آل عمران آية (٧) .
 (٦) الخوارج من أهل الأهواء لهم مقالة على حدة سموها به لخروجهم على الناس ، ترتيب القاموس ٣٣/٢ .
 (٧) القدريّة جاحدو القدر . ترتيب القاموس ٥٧٠/٣ .
 (٨) سموها مرجئة لأنهم أخرخوا العمل عن الإيمان والإرجاء بمعنى التأخير الفرق بين الفرق للبغداد ص ٢٠٢ وقد
 قسم أبو الحسن الأشعري المرجئة إلى اثني عشرة فرقة معظمهم يقولون الإيمان هو المعرفة بالله ومنهم من
 يضيف إلى المعرفة بالله الإقرار . مقالات الإسلاميين ٢٠٤/١ ، الإيمان لابن منه ٣٣٨/١ .
 (٩) هذا قول المرجئة انظر الإيمان لابن منه تحقيق الدكتور علي ناصر ٣٣٨/١ .

أخذ فأما الطائفة الأولى الوعيدية فقد تعلق بظواهر الآيات والآثار وهذا هو الذي دعا سالفه علمائنا المتكلمين رحمة الله عليهم إلى إنكار العموم وقد بينا القول بصحته وأنه لا يحتاج إلى ذلك معهم فإن الحق ظاهر والأدلة بينة وحمل التقصير كثيراً من علمائنا على أن يقولوا إن الله تعالى لا ينفذ وعيده فإن ترك إنفاذ الوعيد من مكارم الأخلاق .
قال الشاعر :

وانسي وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدني^(١)

وقد بينا أن ذلك إنما يتصور في المخلوق الذي يجوز له الكذب بعذر ويتصور منه على الإطلاق فأما الصادق / الواجب الصدق فلا يجوز أن يقع مخبره بخلاف خبره ويتعالى الباري عز وجل عن الأخلاق الذميمة وإنما له الصفات العلية ومنها الصدق في الكلام لكن الآيات والأخبار وإن جاءت بإطلاق القول في الوعيد فقد جاءت آخر بإطلاق القول في الوعد كقول النبي ﷺ : (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله حرمه الله على النار)^(٢) وبهذا تعلق المرجحة .

وكقوله (إن بغياً من بني إسرائيل مرت بكلب يأكل الثرى من العطش فنزعت موقها وسقته من ركية^(٣) فغفر الله لها)^(٤) .

وهنا نكت كثيرة بيانها في موضعها لا يخفى عليكم الآن منها نكتة بديعة وهي أن الباري تعالى رحيم شديد العقاب فلا بد أن يأخذ كل حكم من أحكام الصفتين جزءاً من الخلق تتحقق فيه الصفة وكذلك هو غفور متقم فلا بد أن يكون للمغفرة جزء معلوم من الخلق وللإنتقام جزء معلوم وتحقيق ذلك الشفاعة فمن نظر إلى صفة من صفات الباري جل وعز وآمن بها وترك البواقي لا يكون مؤمناً بالله وكذلك من نظر إلى أخبار الوعد دون أخبار

(١) البيت لعامر بن الطفيل كما في لسان العرب ٤٦٤/٣ .

(٢) رواه أبو داود في سننه (٣١١٦) والحاكم في المستدرک ٣٥١/١ وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي ورواه أحمد في المسند ٢٣٣/٥ من طريق صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل مرفوعاً به وصالح هذا مقبول كما قال الحافظ في ت ص ٢٧٣ وقال في ت ت ٣٩٨/٤ روى عنه الليث وحيوة بن شريح وابن لهيعة وعبد الحميد بن جعفر الأنصاري وغيرهم والحديث صححه الحاكم وأقره الذهبي وكذلك الشيخ ناصر في المشكاة ٥٠٩/١ ولكنه في إرواء الغليل ١٤٩/٣ حسنه ولم يلقه الأقرب من أجل صالح بن عريب .

(٣) الركية بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية البثر مطوية أو غير مطوية وغير المطوية يقال لها جب وقلب ولا يقال لها بثر حتى تطوى وقيل الركي البثر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوى . فتح الباري ٥١٦/٦ .

(٤) البخاري في كتاب الأنبياء البخاري مع الفتح ٥١١/٦ ، وأحمد في المسند ٥٠٧/٢ من حديث أبي هريرة .

الوعيد لا يكون عارفاً بحكم الله وإنما ينبغي لك أن تعرض بعضها على بعض وترد البنت منها إلى الأم^(١) وبالجملّة فأخر الحال أن إثبات الشفاعة لمحمد ﷺ فيها تحقيق الوعد والوعيد وإن المرجّة لا ترى لمحمد ﷺ شفاعة لأن لا إله إلا الله تغني عنها والخوارج والقدرة لا تراها أيضاً لأن الخلود عندهما يمنع منها فالحمد لله الذي وفق عصابة الحق للإقرار بحق الله والعلم بصفات الله والاعتراف بمنزلة رسول الله ﷺ .

إذا ثبت هذا فقله (فليتبوأ مقعده من النار) مطلق مقيد بالمغفرة وقوله في الحديث الثاني (حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار) عموم عارضه (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله حرم الله عليه النار) فتقابل الخبران يوجب الرجوع إلى الآية المحكمة ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾^(٢) الآية فهي أم الوعد والوعيد ووجب النظر إلى الشفاعة وإلى هذا المعنى أشار بعض الناس في قوله في هذا الحديث ونظائره معناه حرم الله عليه النار في وقت دون وقت وفرّ بعض علمائنا إلى أن قال إن معنى ذلك إذا كان مستحلاً فردّه إلى الكفر وهذا رجوع منهم إلى قول المبتدعة من حيث لا يشعروا على ما بيناه في موضعه وإسقاط لأحكام المذنبين وإخراج لهم عن القرآن والسنة وذلك باطل قطعاً .

فقه

اختلف العلماء في كيفية اليمين وفي موضعها فقال الشافعي تغلظ اليمين بالألفاظ العشرة^(٣) وقال بعض أصحابنا تغلظ اليمين بالله الذي لا إله إلا هو^(٤) فأما قول أصحاب الشافعي في الألفاظ العشرة فدعوى عريضة لأن منها ما ليس من أسمائه الحسنى وهو قوله الطالب ونحوه وإن كان التحليف بأسمائه الحسنى فما معنى عشرة دون تسعة وتسعين هذا تحكم وأما من زاد من أصحابنا الذي لا إله إلا هو فله وجه لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : (يا معشر اليهود والذي لا إله إلا هو لتعلمون أنني رسول الله)^(٥) .

(١) الشيخ دائماً يستعمل هذا التعبير وقصده منه رد الفروع إلى الأصول .

(٢) سورة النساء آية (٤٨) .

(٣) قال النووي للتغليظ مدخل في الإيمان المشروعة في الدعاوى مبالغة في الزجر وفيه مسائل الأولى التغليظ اللفظي وهو ضربان أحدهما التعديد وهو مخصوص باللعان والقسماء وواجب فيهما .

الثاني زيادة الأسماء والصفات بأن يقول والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية أو الله الطالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم السر وما أخفى وهذا الضرب مستحب فلو اقتصر على الله كفى . روضة الطالبين ٣١/١٢ .

(٤) هذا مذهب مطرف وابن الماجشون . المتتقى ٢٣٣/٥ .

(٥) البخاري في صحيحه باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٧٩/٥ من حديث أنس .

وأما الصحيح من المذهب فقوله بالله خاصة لقوله تعالى : ﴿ فيقسمان بالله ﴾ ^(١) وقوله ﴿ بالله إنه لمن الصادقين ﴾ ^(٢) ولقول النبي ﷺ (من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت) ^(٣) ولقوله (والله إن شاء الله) ^(٤) وأما تأكيده ﷺ بيمينه في موضع وقوله في آخر (والذي نفسي بيده) ^(٥) ونحو ذلك فإنما هو لتعليم الخلق التصرف في ذكر الله سبحانه بجميع صفاته العلى وأسمائه الحسنى .

وأما موضعها فقال الشافعي حيث تجب وقال علماؤنا موضعها في السير حيث وجبت / وموضعها في الكثير موضع التعظيم وهو المسجد قالوا وهذا متزع من قول النبي ﷺ (من حلف على منبري) فمعناه في الحقوق التي يلجأ إليها إذ ليس موضع حلف الناس ابتداء على الإطلاق فمن ههنا أخذت المسألة وبوب مالك بعد هذا عليها ^(٦) وأدخل حديث قضاء مروان على زيد واستسلام زيد لذلك لكونه أمراً مشهوراً عندهم ولو كان الحكم كما قال الشافعي من اقتضاء اليمين حيث وجبت لما استسلم إلى ذلك زيد ولأنكر عليه ابتداء مروان له وقد قال علماؤنا تغلظ بالزمان في غليظ الأحكام كاللعان فيقصد به بعد الصلاة وأشهرها العصر ^(٧) وقد اختلف في صحيح الحديث في الصلاة التي قضى

(١) سورة المائدة آية (١٠٧) .

(٢) سورة النور آية (٦) .

(٣) متفق عليه البخاري في الشهادات باب كيف يستحلف ٢٣٥/٣ والموطأ ٢/٤٨٠ ومسلم في كتاب الإيمان باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (١٦٤٦) ٣ من حديث ابن عمر .

(٤) قلت لعل الشيخ يشير إلى حديث أبي موسى الأشعري وفيه قال : أتيت رسول الله ﷺ في رهط من الأشعرين استجمله فقال : والله لا أحملك ما عندي ما أحملك عليه ثم لبثنا ما شاء الله فأتني بإبل فأمر لنا بثلاثة ذود ... وفي آخره والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير . البخاري في الإيمان والنور ٨/١٨٢ ومسلم (١٦٤٩) .

(٥) ورد في صحيح مسلم (٢٤٠) في كتاب الإيمان من حديث أبي هريرة قوله : (والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار) لفظ مسلم ورواه أحمد ، انظر الفتح الرباني ١٠١/١ .

(٦) الموطأ ٢/٧٢٨ باب جامع ما جاء في اليمين على المنبر ولفظه مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان بن طريف المزني يقول : « اختصم زيد بن ثابت الأنصاري وابن مطيع في دار كانت بينهما إلى مروان بن الحكم وهو أمير على المدينة فقضى مروان على زيد باليمين على المنبر فقال زيد بن ثابت احلف له مكانتي فقال مروان : لا والله إلا عند مقاطع الحقوق ، قال : فجعل زيد بن ثابت يحلف أن حقه لحق وبأبي أن يحلف على المنبر قال فجعل مروان بن الحكم يعجب من ذلك » . قلت : والأثر صحيح من خلال إسناده .

(٧) قال الباجي وهل تغلظ بالزمان أم لا ؟ روى ابن كنانة عن مالك في كتاب ابن سحنون يتحرى بإيمانهم في المال

النَّبِيِّ ﷺ على المتلاعنين باليمين بعدها هل هي الظهر أو العصر وأصح الروايتين سنداً أنها العصر^(١) وهي أقواها نظراً لأن الوقت بعد العصر أعظم من الوقت بعد الظهر لأنه وقت تجتمع فيه الملائكة المتعاقبة بالليل والنهار الذين يكتبون أعمال العباد فإن كتبها أهل النهار كانت خاتمة صحيفة كبيرة وإن كتبها ملائكة الليل كان افتتاح صحيفة كبيرة وإن كتبها معاً كان اختتام الأولى وافتتاح الثانية شيئاً عظيماً وما بعده أعظم منه إلا إن عفا الله عنه .

العظيم وفي الدماء واللعان الساعات التي يحضر الناس فيها المساجد ويجمعون للصلاة وما سوى ذلك من مال وحق ففي كل حين . المستقى ٢٣٣/٥ .

(١) روى البيهقي بإسناد فيه الواقدي محمد بن عمرو أن رسول الله ﷺ (لاعن بين العجلاني وامرأته على المنبر) السنن الكبرى ٢٩٨/٧ وعزاه الحافظ في التلخيص ٢٣٠/٣ إلى ابن وهب في موطئه عن يونس عن ابن شهاب أو غيره أن رسول الله ﷺ : (أمر الزوج والمرأة فحلفا بعد العصر على المنبر) .

كتاب الرهن

ما لا يجوز من غلق الرهن :

الرهن مصلحة من مصالح الخلق شرعها الله تعالى لمن لم يرض بذمة صاحبه الذي عامله وقائدته التوثق للخلق مخافة ما يطرأ عليهم من التعذر قال الله تعالى : ﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ﴾ ^(١) فظن قوم أن ذلك مخصوص بالسفر وإنما خرج الكلام في ذكر السفر مخرج سبب الحاجة وموضعها لا أنه شرط فيها والدليل على صحة ذلك ما روى الأئمة في الصحيح وغيره من أن النبي ﷺ (ابتاع بالمدينة من يهودي شعيراً إلى أجل ورهنه درعه) ^(٢) واختلف الناس في قول الله تعالى ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ فجعل القبض شرطاً في الرهن في موضعين .

أحدهما : أنه لا يكون رهناً حتى يقبض .

الثاني : إنه إذا قبض هل يلزم ذلك دائماً فيه فإن خرج عنه بطل أم يكفي له قبض أول العقد وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف وقلنا إن الصحيح دوام القبض واستمراره وهو الذي اختاره علماؤنا لأن الله جعله رهناً بصفة فإن اختلفت تلك الصفة خرج عما حكم الله به .

حديث : أرسل مالك عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : لا يغلق الرهن ^(٣) وليس في الرهن حديث صحيح إلا رهن النبي ﷺ عند اليهودي وما رواه

(١) سورة البقرة آية (٢٨٣) .

(٢) رواه البخاري في الجهاد باب ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير » البخاري ٤٩/٤ والنسائي ٢٨٨/٧ وابن ماجه (٢٤٣٦) .

(٣) الموطأ ٧٢٨/٢ قال أبو عمر بن عبد البر أرسله رواة الموطأ إلا معن بن عيسى فوصله عن أبي هريرة . وقد رواه الشافعي ١٨٩/٢ وعبد الرزاق (١٥٠٣٤) مرسلاً أيضاً وأخرجه الحاكم في المستدرک ٥١/٢ والدارقطني في سننه ٣٢/٣ من حديث سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب =

البخاري أن النبي ﷺ قال : (الرهن مركوب ومحلوب يركب بنفقته ويجلب بنفقته)^(١) وهذا الحديث الذي أرسله مالك عن سعيد بن المسيب لاتفاق الفقهاء على القول به وإن اختلف في ذلك علماء الحديث وقد زاد الدارقطني في حديث سعيد وأسنده فقال عن النبي ﷺ أنه قال : (لا يخلق الرهن من راهنه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه)^(٢) وهذا يعارضه حديث البخاري بقوله : (الرهن محلوب ومركوب بنفقته) وقد اتفقت العلماء على أن منافع المرهون للراهن ليس للمرتهن فيها حق وإنما له حق الحبس والتوثق فأما منافعه فقال أبو حنيفة قولاً غريباً لا يشبه فظنته تبقى منافع الرهن عطلاً لا سبيل للمرتهن إليها لأنها ليست له ولا سبيل للراهن إليها لأن الرهن قد خزل عن يده وقال الشافعي يستوفي الراهن عند نفسه منافع الرهن لأن الرهن قد صبح ولزم بالقبض الأول فلا يحتاج إلى الاستدامة فأما قول أبي حنيفة فخالف الحديث والأصول والنظر أما الحديث فمن ثلاثة أوجه : /

أحدها : وهي القاعدة أن النبي ﷺ نهى عن إضاعة المال .

وأما الثاني : فما روى البخاري من أن الرهن محلوب ومركوب وهذا يناقض قوله إن

الرهن عطل .

وأما الحديث الثالث : فهو قوله (له غنمه وعليه غرمه) وأما الأصول فكل مالك أحق بملكه وكل ذي حق لا يحال بينه وبين حقه في مسائل الشريعة كلها وأما النظر فليس من المصلحة للخلق ولا من شكر نعم الخالق أن تترك النعم سدى حتى تقوى^(٣) وأما قول الشافعي إن الرهن يرجع إلى صاحبه ففي ذلك إبطال لحق المرتهن أو تغير به أو تعريضه للآفات وذلك لا يجوز والصحيح ما قاله مالك من أن المنافع تبقى في يد المرتهن مع الأصل

- عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (لا يخلق الرهن ممن رهنه له غنمه وعليه غرمه) وصححه ابن حبان (١١٢٣) والحاكم وابن عبد البر وعبد الحق وحسنه الدارقطني وقوله : (له غنمه وعليه غرمه) قال أبو داود في المراسيل هو من كلام سعيد نقله عنه الزهري وقال وهذا هو الصحيح ، وقال الزيلعي في نصب الراية ٣٢٠/٤ ويؤيده ما رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٥٠٣٣) أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : (لا يخلق الرهن ممن رهنه) قلت للزهري أرايت قول الرجل لا يخلق الرهن أهو الرجل يقول إن لم آتك بمالك فالرهن لك قال : نعم ، قال معمر ثم بلغني عنه أنه قال إن هلك لم يذهب حق هذا إنما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه .

(١) البخاري في الرهن باب الرهن مركوب ومحلوب ١٨٧/٣ من حديث أبي هريرة .

(٢) تقدم تخريجه وتحسين الدارقطني له .

(٣) كذا في جميع النسخ تقوى وليست العبارة واضحة لي .

فإن شاء الراهن أن يستوفيه تحت يد المرتهن استوفاه وإن شاء أن ينيب من يستوفيه له فعلى هذا يصل كل ذي مالك إلى ملكه ويبقى كل حق محفوظ على صاحبه . وأما قوله (الرهن محلوب ومركوب) فهو إشارة إلى ما قلنا من أن المنافع لا تبقى معطلة . وأما قوله (يركب بنفقه ويحلب بنفقه) فإن ذلك محمول على عادة كانت عندهم أو على تراض بذلك من المتراهنين فإما أن يأخذ ذلك المرتهن بشرع فلا يصح فإنه كان يكون زيادة في حقه وأخذ مال الراهن بغير رضاه . وأما قوله (لا يعلق الرهن) فإن معناه لا يذهب هدراً قال العربي : وفارقتك برهن لا فكاك له يوم الوداع فأمسى الراهن قد غلقاً^(١) ففسر الغلق وهو ذهابه بغير شيء وفواته من غير جبر وفي ذلك أحوال :
الحالة الأولى : ما فسر مالك .

الحالة الثانية : أن يموت الرهن عند المرتهن أو يتلف بوجه من وجوه التلف فقال الشافعي يذهب هدراً ويأخذ صاحب الحق حقه وقال أبو حنيفة يقاذه بقيمته من الدين ولمالك قولان :

أحدهما : الفرق بين أن يكون مما يغاب عليه أو ما لا يغاب عليه فإن كان مما يغاب عليه كان كما قال أبو حنيفة وإن كان مما لا يغاب عليه كان كما قال الشافعي .
القول الثاني : أن الحكم فيه كما قال أبو حنيفة في كل حال ، زاد مالك إلا أن تقوم بينة على تلفه من غير جهة المرتهن فإنه يكون من الراهن وهي مسألة عظيمة أخذت شبهاً من الأمانات لأنه قبضه بإذن صاحبه وأشبهت المستام من جهة أنه قبضه على جهة المعاوضة ومن حكم الفرع إذا تجاذبه أصلان أن يوفر عليه من حكم كل واحد منهما ولأجله قال مالك مرة إنه أمانة وقال أخرى إنه مضمون وقال الحال فيه أنه أمانة عنده لأنه لم يقبضه على العوضية وإنما قبضه على التوثق من الأمانات والدين مسقر في الذمة بخلاف المستام فإنه قبضه على معنى الاعتياض فحقق ذلك فيه ومن غلق الرهن مسألة إعتاق الراهن فإن علماء الإسلام اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال :

أحدهما : أنه مردود قاله الشافعي .

الثاني : أنه نافذ قاله أبو حنيفة .

الثالث : أنه ينفذ إن كان موسراً ويرد إن كان معسراً قاله مالك والمسألة مشكلة إلا أن كلام مالك يظهر فيها مع الاعتبار جداً لأنه من غلق الرهن والصحيح في اشتقاقه أن يذهب

(١) البيت عزاه ابن منظور في لسان العرب ٢٩٢/١٠ لزهير .

باطلا لقول الشاعر : وفارقتك برهن لا فكاك له . فهو الذي قد قال فيه قد غلق ويكون حيثئذ الهلاك من جهة الرهن وكما لا يغلق الرهن على الراهن فأولى وأحرى ألا يغلق الرهن على المرتهن وأما الشافعي فقال إن الرهن حق يتعلق باليد والعق حق يتعلق بالملك فمحل العق غير محل الرهن قلنا له ولكنه يطله وكل ما أدى إلى بطلانه فإنه يطل في نفسه وهذا فصل عسر لا يستقيم على / أصولنا لأن مالكا قد قال في عدة مسائل إنه ينفذ العق من الموسر ومن المعسر وإن أدى إلى إبطال حق الغير فإذا طوبى بالفرق لم يقدر عليه ويؤول الكلام إلى تشعيب في الفروع وتشعيب في الأصول أو لعله إلى أن يحكم على الراهن بأداء المال يذهب ماله وليس العق بضربة لازب^(١) حتى يستحيل رده شرعاً فكم من عق نقض وكم من أم ولد ردت في المبيع والصحيح عندي أن عق الراهن لا ينفذ إلا أن يؤدي المال وإذا حصل في يد المرتهن حيثئذ يحكم عليه بنفوذ العق ويكون في أثناء ذلك موقوفاً والعجب من علمائنا الذين يريدون أن يضعفوا الرهن ويبطلوه بالعق وهو عندنا حق ثابت يسري إلى الولد كما يسري العق والشافعي يقول لا يسري إلى الولد ولذلك رده والدليل على صحة سرائته إنه حق ثابت في ربة الأم فيسري إلى الولد كالاستيلاد ومسائل الرهن في التفريع كثيرة وموضعها قد بينت فيه .

القول في كراء الدابة والتعدي فيها^(٢) :

بوب على كراء الدواب والرواحل ولم يرد لها في الحديث أصل سوى أنني وجدت إشارتين إحداهما أقوى من الأخرى .

أما الأولى فهي الحديث الصحيح عن عائشة « واستأجرا رجلاً من بني الدليل يقال له ابن الأريقط ودفعنا إليه راحلتهما وواعداه في غار ثور صبح ثلاث »^(٣) فقد أخذت الدابة ههنا حظاً من الكراء .

وأما الثاني وهو أقوى فحديث جابر « باع النبي ﷺ جملاً واشترط ظهره إلى المدينة »^(٤) وهذا ظاهر في أن الاستثناء قد وقع له جزء من الثمن فأما قوله التعدي فيها فإن

(١) اللزوب اللصوق والثبوت والقحط وصار ضربة لازب أي لازماً ثابتاً واللزب بالكسر الطريق الضيق . ترتيب القاموس ١٣٨/٤ .

(٢) الموطأ ٧٣٣/٢ .

(٣) رواه البخاري في الصحيح في فضائل أصحاب النبي باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٧٣/٥ ، شرح السنة ٣٥٤/١٣ .

(٤) حديث جابر متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب شراء الدواب والحمير ٨١/٣ ومسلم ١٢٢١/٣ (٧١٥) =

العدوان باب عظيم تصرفت فيه الشريعة بالبيان وتعلقت به من الأفعال أحكام قال النبي ﷺ : (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام)^(١) الحديث وإذا وقع التعدي فيها فللشرع على المتعدي حكمان : أحدهما حكم زجر كالضرب والقتل .

الثاني : حكم جبر كالقيمة والدية وفي الجبر زجر لأنه ينقض بملك المتعدي وليس في الزجر جبر ولكن فيه حفظ واستيفاء عنه وقع البيان بقوله تعالى : ﴿ ولکم فی القصاص حياة ﴾^(٢) ولأجل ذلك شرف الله هذه الأمة على سائر الأمم فإن القصاص زاجر في كل أمة وخصت هذه الأمة بالدية جبراً وجعل الله الولي بالخيار من أن يقبل الدية أو يقتل وهذا هو الصحيح . ومن التكت الغريبة في هذا الحديث أن النبي ﷺ لم يذكر فيه الفروج ولكنها دخلت في الأعراض فاستوعب هذا الحديث محارم الشريعة فأما الرجم فيكون بما تقدم من القتل والضرب وأما الجبر فيكون بالمثل وهو على قسمين مثل في الصورة ومثل في المالية فأما المثل من جهة المالية فقد عينها الله في القيمة من النقيدين أو ما جرى مجراهما بالعرف وأما المثل من طريق الصورة فما يشاهد وذلك في المكيل والموزون أما إنه قد يشذ من ذلك شيء في التفريع كمسألة الغزل فإن العلماء اختلفوا فيها هل هي من ذوات الأمثال أو من ذوات القيم والصحيح أنها من ذوات القيم فإن ضبط القاعدة أؤكد من النظر في الفروع أو من مراعاة الرجال فإن قيل فكيف تصنعون بما في الحديث الصحيح من أن النبي ﷺ كان في بيت بعض نسائه فأهدت إليه إحدى أمهات المؤمنين قصعة فيها طعام فضربت التي هو في بيتها يد الخادم فوقعت القصعة فانكسرت فقال النبي ﷺ : (غارت أمكم وجعل يجمع الطعام ويقول : كلوا فاكلوا وأخذ قصعة التي هو في بيتها وأرسلها إلى التي كسرت قصعتها)^(٣) قلنا هذا الأمر جرى للنبي ﷺ مرتين إحداهما : كانت أم سلمة أهدت إلى

= في المساقاة باب بيع البعير واستثناء ركوبه قال جابر كنت مع النبي ﷺ في غزاة : (فأبطأ بي جملي وأعيا فتخلفت فنزل يمجته بمجته ثم قال : اركب فركبت فلقد رأيته أكفه عن رسول الله ﷺ قال : تزوجت، قلت: نعم، قال: بكرة أم ثيباً؟ قلت: بل ثيباً، قال: أفلا جارية تلاعها وتلاعبك...) لفظ البخاري .

(١) هذا جزء من حديث جابر الطويل في صفة حج رسول الله ﷺ أخرجه مسلم في الحج باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨) وأبو داود ١٩٠٥ و١٩٠٧ و١٩٠٨ و١٩٠٩ والنسائي ١٤٣/٥ و١٤٤ .

(٢) سورة البقرة آية (١٧٩) .

(٣) رواه البخاري عن ابن علية عن حميد عن أنس قال : « كان النبي ﷺ عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات »

النبي ﷺ وهو في بيت عائشة خرجته النسائي^(١) .
 الثانية : أن التي أهدت كانت زينب فقالت عائشة^(٢) للنبي ﷺ ما كفارة ما صنعت
 قال : (إناء بإناء وطعام بطعام)^(٣) . خرجته مسلم واختلاف المهدي / دليل على إنها كانت
 حالتين وكانت دار النبي ﷺ وأوانيها والكل له وإنما الكلام في المشاحة بين المتنازعين وطلب
 المثل على التحقيق عند الاختلاف وذلك لا يكون إلا بالمعيار الشرعي وقيل وإنما كان ذلك
 في القصعة لحقارتها وأن القيمة في ذلك لا تكاد تختلف بخلاف الأثواب ، والدواب فإنها لا
 تكاد تتفق وتكثر قيمتها أما إنه قد روى عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال في كلب
 الزرع فرق من طعام وفي كلب الغنم شاة وفي كلب الصيد كذا درهماً وفي كلب الدار فرق
 من تراب عليك أن تحمله وعليه أن يأخذه وهذا الحديث ضعيف في السند^(٤) فلا يلتفت
 إليه^(٥) .

مرجع :

فإذا أكرى^(٦) دابة فتعدى فالفروع كثيرة كما قدمناه ولكن جملة الحال ترجع إلى أصل

= المؤمنين بصحفة فيها طعام فضربت التي النبي ﷺ في بيتها يد الخادم فسقطت الصحفة فانفلقت فجمع
 النبي ﷺ فلق الصحفة ثم جعل يجمع فيها الطعام . . . البخاري في كتاب النكاح باب الغيرة ٤٦/٧ وفي
 المغالمة باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ١٧٩/٣ ، وأبو داود (٣٥٦٧) ، والترمذي (١٣٥٩) ، والنسائي
 ٧٠/٧ ، وابن ماجه ٧٨٢/٢ .

(١) رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي المتوكل عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صحفة لها
 إلى رسول الله ﷺ وأصحابه فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعها فهر ففلقت به الصحفة . . . النسائي ٧٠/٧
 ورواية النسائي هذه صححها الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٣٦٠/٥ .

(٢) قال الحافظ في الكلام على حديث أنس قوله « فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم » لم أقف على اسم
 الخادم وأما المرسله فهي زينب بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى من طريق الليث بن سعد عن جرير بن
 حازم عن حميد عن أنس بن مالك أن زينب أهدت إلى النبي ﷺ وهو في بيت عائشة وفي يومها جفنة من
 حيس الحديث . فتح الباري ١٢٥/٥ .

(٣) لم أطلع على الحديث في مسلم وهو في البخاري كما تقدم ولم يعزه المنذري في مختصره ٢٠٠/٥ إلا
 للبخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه وكذلك الخطيب التبريزي في المشكاة لم يعزه إلا للبخاري فقط دون
 مسلم انظر المشكاة ٨٨٧/٢ .

وقوله (إناء بإناء وطعام بطعام) رواية الترمذي (١٣٥٩) وقال حسن صحيح .

(٤) في ج المتن .

(٥) هذه الرواية لم أطلع عليها .

(٦) في ت أكرأ .

وهو أن الشافعي يقول على المتعدي قيمة ما أفسد بالغاً ما بلغ قليلاً كان أو كثيراً ولا يسقط حق المالك عن العين المملوكة بالتعدي ولو بقي منها قيمة حبة بل يحكم بردها إلى مالكةا بجميع قيمتها غير تلك الحبة ، وقال مالك وأبو حنيفة إذا ذهب المعظم من المنفعة فعلى المتعدي جميع القيمة ويكون لرب الدابة أو السلعة أو العبد ويكون ذلك كله للمتعدي وكأنها معاوضة قهرية وينشأ هنالك فروع تتعارض فيها الأدلة فحكم مالك فيها للمالك بالتخيير وقد بينا في مسائل الخلاف هذه المآخذ والأقوى عندي فيها مذهب الشافعي .

تتميم :

قال علماؤنا رحمة الله عليهم إذا غصب الفرج وجبت عليه قيمته لأن ما ضمن بالثمن في الصحيح من العقود وبالمثل في الفاسد ضمن في الإلتلاف أصله الأعيان ولا تستمر لنا هذه المسألة مع أبي حنيفة وأهل الكوفة إلا بعد القول بأن منافع الرقاب مضمونة بالإلتلاف وفيها خمسة أقوال والصحيح منها أن المنافع مال وأنها مضمونة سواء تلفت تحت اليد العادية أو أتلفها المتعدي قال أبو حنيفة منافع البضع لا تتقوم وليس المهر في النكاح بمثل لها قلنا لو كان هذا صحيحاً لما ضمننا بالمثل في الفاسد فإن قيل ذلك لشبهة العقد قلنا إذا ضمننا بالاستيفاء بالشبهة فأولى وأحرى أن تضمن بالإلتلاف في التعيين وقد بيناها في مسائل الخلاف فإنها من المطولات وهذه المسألة لا تتصور إلا بأحد ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : إن ثبت الزنا غصباً فيرجم ويغرم أو يجلد ويغرم .

الوجه الثاني : إن ثبت ذلك بالإقرار وهذا متفق عليهما بين العلماء .

الوجه الثالث : انفرد به مالك وهو أن يشهد به شاهدان أنه احتملها قسراً حتى أدخلها

داره ثم خرجت فقالت وطئني قال العلماء تؤدب أدباً عظيماً وتحدهي حد القذف وتحدهي نفسها حد الزنا كيف ما كانت صفتها وقال مالك تصدق مع يمينها ويغرم المهر وهذا ينبغي على قاعدة المصلحة فإنه لا يصح أن يدخل الدار قسراً ثم يظهر بها حمل فترجم أبداً ولا بد أن تقول إنه من فلان وقد ظهر في الحال ما شهد لها وقد أوجب ذلك على نفسه تصديقها فيما يكون من حقوقها ومن حقوقها المهر وليس يكون المدعي بأضعف من احتمال المرأة قسراً إلى الدار فإن لم تقم على ذلك بيّنة فقد زاد مالك وأصحابه إذا جاء به متعلقة وهو رجل صالح وهي لا تدمى عليها الحد فإن كانت تدمى وهو رجل صالح لا حد عليها في الصحيح عندي وإن كان متهماً وهي تدمى أو لا تدمى ففي ذلك تفصيل كثير أصححه أنها إن

كانت تدمى فعلية الصداق والعقوبة^(١) وإن كانت لا تدمى فليس ينبغي أن يكون عليه الصداق والعقوبة إلا على الحالة الأولى

القضاء فيمن ارتد عن الإسلام

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : (من بدل دينه فاقتلوه)^(٢) من كل طريق وهذا عام في كل مبدل لقوله من وهي من ألفاظ العموم وقد شهدت القاعدة له بالاستمرار على الشمول فلذلك قلنا إن / المرأة إذا ارتدت تقتل وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تقتل لأن عاصمها معها وهو الأنوثة ألا ترى أنها لم تكن تقتل في الكفر الأصلي فكذلك في الطارئ قلنا قد حققنا هذه المسألة في التلخيص وغيره وبيّنا أن عاصمها ليس الأنوثة وإنما عاصمها في الأصل أنها مال يسترق وقد بطل ذلك بالردة^(٣) فإن قيل هذا الحديث لا حجة فيه لأنه راويه ابن عباس وكان يفتي بأن المرأة لا تقتل^(٤) والراوي إذا أفتى بخلاف ما روى سقطت روايته^(٥) قلنا هذا سؤال فابسد لأنهم بنوه على مذهبهم وعندنا أن الراوي في مخالفته روايته كسائر الناس وهي مسألة أصولية بيانها في موضعها وقد أوضحناها في كتب الخلاف وبيّنا أنهم قد نقضوا هذا الأصل وأخذوا بمسائل أفتى فيها الراوي بخلاف ما روى فلتطلب هنالك وتعلق الشافعي بعموم هذا الحديث فيمن خرج عن دين اليهودية إلى دين النصرانية فقال إنه يقتل أخذاً بعموم

(١) سقط هذا النص من ت وج .

(٢) رواه البخاري في الصحيح في كتاب استتابة المرتد من باب حكم المرتد ١٩/٩ من طريق عكرمة قال : أتني علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال : « لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه » . ومن طريق البخاري رواه البغوي في شرح السنة ٢٣٨/١٠ ، وأبو داود (٤٣٥١) ، والترمذي (١٤٥٨) وقال : صحيح حسن وابن ماجه (٢٥٣٥) .

(٣) قال الحافظ استدلل به على قتل المرتدة كالمترد وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ثم نهى عن قتل النساء واحتجوا أيضاً بأن الشرطية لا تتم المؤنث وتعقب بأن ابن عباس راوي الخبر قال تقتل المرتدة . فتح الباري ٢٧٢/١٢ وانظر المغني ٣/٩ ، وشرح السنة ٢٣٩/١٠ .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ووكيع عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال : « لا يقتل النساء إذا هن ارتدن عن الإسلام ولكن يحبسن ويدعين إلى الإسلام فيجبرن عليه » المصنف ١٣٩/١٠ - ١٤٠ ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف من طريق الثوري عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس به المصنف ١٧٧/١٠ .

(٥) انظر تفاصيل المذهب الحنفي في ميزان الأصول في نتائج العقول ص ٤٤٤ .

الحديث^(١) قلنا إنما معنى الحديث من بدل دينه الحق لم يرد سواء والدليل عليه أنه لو رجع الإنسان من النصرانية إلى الإسلام لم يقتل وإن كان بدل دينه لأنه بدل دينه الباطل ونحن لم نعهدهم على صحة دينهم إنما عاهدناهم ألا نعرض لهم ألا ترى أنه لو عاد اليهودي نصطورياً^(٢) لم يعرض له وقد زل بعض علمائنا فيها فوافق الشافعي فيها وليس بشيء فلا يلتفت إليه وهل تجب الاستتابة أم لا ؟ اختلف العلماء فيها اختلافاً كثيراً فمنهم من تعلق بمطلق الحديث ومنهم من تعلق بقول عمر^(٣) وإنه ليظهر فيها الاستحباب فأما الإيجاب فيعجز دليله لأن معاذاً وأبا موسى خالفاً عمر وسائر الصحابة فمنهم من سكت ومنهم خالف فتقطع الحجة ولا يبقى إلا ما يظهر من المعنى وهو أنه يستتاب لعله قد ارتد بشبهة فيبين فإن عاد وإلا قتل وهذا الاحتمال إنما يسقط بالاستحباب وليس بقوي^(٤) .

القضاء

فيمن وجد مع امرأته رجلاً هي نازلة عظيمة سأل عنها سعد بن عبادة رسول الله ﷺ فأجابه الجواب المعروف^(٥) قال علماؤنا إذا نازعه في الخروج عن داره فقطع

(١) انظر مذهبه في فتح الباري ٢٧٢/١٢ عمدة القاري ٢٦٤/١٤ .

(٢) ناصرة بطبرية ونصرانة بالشام ويقال لها ناصرة وناصورية أيضاً ينسب إليها النصارى . ترتيب القاموس ٣٨١/٤ .

(٣) مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ثم قال عمر : « هل فيكم من مغربة خبر ، فقال : نعم رجل كفر بعد إسلامه ، قال : فما فعلتم به ، قال : قريناه فضرينا عنقه ، فقال عمر : أفلا حيستموه ثلاثاً وأطعتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ثم قال عمر : اللهم إني لم أحضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني » الموطأ ٧٣٧/٢ . والحديث في سننه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد بغير إضافة القاري بغير همز المدني مقبول من السادسة بخ ت ص ٤٨٨ ت ت ٢٦٣/٩ .

(٤) أما مذهب العلماء في الاستتابة فقد قال ابن قدامة لا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً هذا قول أكثر أهل العلم منهم عمر وعلي وعطاء والنخعي ومالك والثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي ورواية عن أحمد ورواية أخرى أنه لا تجب استتابة لكن تستحب وهذا القول الثاني للشافعي وهو قول عبيد بن عمير وطاوس وروى ذلك عن الحسن لقول النبي ﷺ : (من بدل دينه فاقتلوه) ولم يذكر استتابة .

ثم قال إذا ثبت وجوب الاستتابة فمُدتها ثلاثة أيام روي ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال مالك وإسحاق وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي وقال في الآخر إن تاب في الحال وإلا قتل مكانه وهو أصح قوله وهو قول ابن المنذر . . . وقال الزهري يدعى ثلاث مرات فإن أبى ضربت عنقه وهذا يشبه قول الشافعي وقال النخعي يستتاب أبداً وهذا يفضي إلى ألا يقتل أبداً وهو قول مخالف للسنة والإجماع وعن علي أنه استتاب رجلاً شهراً . المغني ٥/٩ ، شرح السنة ٢٣٩/١٠ ، فتح الباري ٢٧٢/١٢ . شرح الزرقاني ١٦/٤ .

(٥) رواه مالك عن سهيل بن أبي صالح السمان عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادة قال لرسول الله ﷺ : -

يده كانت هدراً ونص عليه ابن الماجشون فإن نازعه فقتله قال ابن الماجشون يقتل إن كان بكرة وإن كان ثيباً لم يقتل واختلفوا في الدية فقال ابن عبد الحكم لا شيء عليه وقال سائر أصحابنا فيه الدية واختلفوا فقال أصبغ خاصة هي في ماله والصحيح عندي أنه إذا لم يقتل فلا دية له فإنه قتل عمد وليس يقتل خطأ وإنما تكون الدية بقتل الخطأ أما إن مالكا انفرد بشبهة العمد فتكون هذه المسألة محمولة عليه لأنه قصد الدفع ولم يقصد القتل ولست أرى شبهة العمد وسنبيته في موضعه إن شاء الله .

نكتة أصولية

قول سعد بن عباد للنبي ﷺ أمهله ، قال : نعم ، مشكل معضل لأنه يوهم بظااهره ترك الزاني مع الزنا وتمكينه منه وذلك لا يليق بذوي المروءات ولا يجوز على الأنبياء التقرير على المعاصي وهو حديث انفرد به سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وهي ترجمة لم يدخل البخاري منها شيئاً مع إدخال مالك لها أما إن البخاري ذكر منها في الاستشهاد أحاديث يذكر الحديث من أصله ثم يقول ورواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة فيورده متابعة لا أصلاً وأدخله مسلم أيضاً أصلاً فذكر حديث مالك بلفظه ثم أدخله من طريق عبد العزيز محمد الدراوردي عن سهيل قال فيه رسول الله ﷺ أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقضه ؟ قال سعد : بلى والذي أكرمك بالحق قال النبي ﷺ : (انظروا إلى ما يقول سيدكم) وأدخله / أيضاً من طريق سليمان بن بلال عن سهيل به قال فيه لو وجدت مع امرأتي رجلاً لم أمسه حتى آتي بأربعة شهود ، قال رسول الله ﷺ نعم ، قال : كلا ، والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف . قال البرقاني^(١) لمعالجة بالسيف وقال

= (أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهود ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم) . الموطأ ٧٣٧/٢ ، ورواه مسلم عن زهير بن حرب عن إسحاق بن عيسى عن مالك ورواه سليمان بن بلال عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وزاد قال كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله ﷺ : (اسمعوا إلى ما يقول سيدكم إنه لغير وأنا أغير منه والله أغير مني) مسلم في كتاب اللعان (١٤٩٨) ١٦/١٥/١٤ .

(١) البرقاني هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي المعروف بالبرقاني أبو بكر عالم بالقرآن والحديث والفقه والنحو ولد سنة ٣٣٦ وورد بغداد وخرج إلى جرجان وكتب بنيسابور وبهراة ومرو ، توفي في أول رجب سنة ٤٢٥ هـ . صنف التصانيف وخرج على الصحيحين وصنف مسنداً ضمنه ما اشتمل عليه صحيح

الجوزقاني^(١): لأعاجله قال رسول الله ﷺ: (انظروا إلى ما يقول سيدكم إنه لغير وأنا أغير منه والله أغير منا) وهذه المراجعة من سعد لرسول الله ﷺ لم تكن على معنى الرد وإنما رجا بها الثبوت في المراجعة وطلب المخرج لعل الله أن يفتح فيه فكان سؤالاً مكرراً لا رداً لقول النبي ﷺ ولا بآياته كما إروي عن هلال بن أمية في حديثه الذي منه أنه قال لرسول الله الرجل يجد مع امرأته رجلاً إن تكلم جلدتموه وإن قتل قتلتموه وإن سكت سكت على غيظ ، فدعا له رسول الله ﷺ بالفرج والفتح فهذا وجه كلام سعد فأما قول النبي ﷺ نعم وهو أشكل وأعظم فإنه بيان لشرع وإيضاح لحكم وذلك أن لكلام سعد الذي أجاب عنه بنعم جواب محذوف تقديره أمهله حتى آتي بأربعة شهود أم أقتله فأقتل فكانت نازلة تقابل فيها حكمان أحدهما أن يمهل الرجل من ضره في أهله أو يدفع الضرر بتلف نفسه بأحد وجهين إما أن يقتله المضار وإما أن يقتل هو المضار فيقتل به فعلمه النبي ﷺ الترجيح وقال له إن الأرفق بكم والأولى أن يحتمل في الأهل الأذى ولا يؤثر الفرج على النفس فإنها فوقه فاختر سعد تقديم الفرج على النفس فقال النبي ﷺ متعجباً : (انظروا إلى ما يقول سيدكم) معناه أنه لعظيم الغيرة اختار احتمال الأشد من الضررين وليس ذلك بممتنع إذا كثرت الغيرة وغيره الله كفه^(٢) الخلق بقدرته لمن عصم عن الفواحش خصوصاً وبأمره ونهيه لكافة الخلق عموماً فعبر عن الشيء بمقدمته ووصف بذلك نفسه تشريعاً للصفة وتعظيماً للحال ويعد أن انتهى القول إلى هذا المقام فللقضاة النازلة ما اختلف الصحابة فيها فقال عمر دمه هدر^(٣) لأنها حالة لا صبر فيها وقال علي عليه السلام عليه القود وقال محمد بن عبد الحكم إن كان معروفاً

البخاري ومسلم . معجم المؤلفين ٧٤/٢ ، سير أعلام النبلاء ١١/١٠٢ ، الوافي بالوفيات ٦/١٢٩ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٤١/٢ ، الباب ١/١٤٠ .

(١) الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمداني الجوزقاني أبو عبد الله محدث حافظ توفي في ١٦ رجب سنة (٥٤٣ هـ) من آثاره كتاب الأباطيل ، معجم المؤلفين ٣/٣٠٦ .

(٢) هذه الصفة ثبتت لله تعالى فيجب الإيمان بها على مراده سبحانه وتعالى دون تأويل .

(٣) روى عبد الرزاق عن الثوري عن مغيرة بن النعمان عن هانيء بن حزام أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتلها فكتب عمر بكتاب في العلانية أن أقيده وكتاباً في السر أن أعطوه الدية ، المصنف ٩/٤٣٥ .

قال الحافظ إسناده صحيح ونقل عن ابن المنذر قوله جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وعامة أسانيدنا منقطعة وقد ثبت عن علي أنه سئل عن رجل قتل رجلاً وجده مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء ولا فليعط برمه قال الشافعي وبهذا نأخذ ولا نعلم لعلي مخالفاً في ذلك . فتح الباري ١٢/١٧٤ .

بالتشكي منه فدمه هدر وقال كما قدمنا عن علمائنا بأن عليه الدية في البكر الذي لا يستوجب القتل وهذا القتل ليس مقصوداً وإنما هو مدافعة أو اقتصاص وكأنه يشبه الغيلة فإن الرجل إذا أخذ نفس الرجل غيلة أو ماله استوجب القتل وكذلك إذا أخذ أهله غيلة كان أولى وأحرى أن يستوجب القتل ولا تراعى الثبوت ولا البكارة ولهذا قال ابن القاسم إن دمه هدر وذلك والله أعلم من اختلاف العلماء قديماً وحديثاً إنما هو إذا قامت بينة على دخوله إلى داره وقتله فيها وأنا على شك من اشتراط القتل فيها فأدخل مالك حديث علي وهو الأصل والأشد فإذا ارتفعت البينة فقول مالك والله أعلم ما رواه عنه أصحابه^(١).

القضاء في المنبوذ^(٢)

أدخل مالك حديث سنين^(٣) ثم عقبه بأن قال الأمر عندنا أنه حر وإن ولاء للمسلمين وقد روي عن مالك في ذلك روايتان:

إحدهما قال أشهب إنما اتهمه عمر لأنه خشي أنه ولده جاء به ليفرض له من بيت المال وهذا الكلام عندي قاصر جداً لأن عمر كان في أصح قوليهِ وآخرها إذا ولد للرجل مولود فرض له من تلك الليلة فالرواية خطأ لا شك فيها وصوابه أن يقال اتهمه أن يكون جاء

(١) مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أهل الشام يقال له ابن خبيري وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلهما معاً فاشكل على معاوية بن أبي سفيان القضاء فيه فكتب إلى أبي موسى يسأل له علي بن أبي طالب عن ذلك فسأل أبو موسى عن ذلك علي بن أبي طالب فقال له علي: إن هذا الشيء ما هو بأرضي عزمت عليك لتخبرني، فقال له أبو موسى: كتب إلي معاوية بن أبي سفيان أن أسألك عن ذلك فقال علي: أنا أبو حسن إن لم يأت بأربعة فليعط برمته. الموطأ ٧٣٧/٢ ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج والثوري قالاً أخبرنا يحيى بن سعيد قال سمعت سعيد بن المسيب يقول... المصنف ٤٣٣/٩، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٣٧/٨.

(٢) الموطأ ٧٣٨/٢.

(٣) سنين أبو جميلة بفتح الجيم السلمي يقال اسم أبيه فرقد صحابي صغير له في البخاري حديث واحد. ت ص ٢٥٧ ث ٢٤٥/٤.

ولفظ حديثه مالك عن ابن شهاب أن سنين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن الخطاب قال فجئت به إلى عمر بن الخطاب فقال: «ما حملك على أخذ هذه النسمة فقال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفه: يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح فقال له عمر: أكذاك؟ قال: نعم، فقال عمر بن الخطاب: إذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته».

قال يحيى سمعت مالكا يقول: الأمر عندنا في المنبوذ أنه حر وإن ولاء للمسلمين هم يرثونه ويعقلون عنه الموطأ ٧٣٨/٢ والأثر صحيح فقد صححه الباجي في المتقى ٥/٦.

به وليس بولده ليفرض له من بيت المال فيتولى هو الإنفاق عليه فيرتفق بذلك وفي مثل هذا نزلت ﴿ وَأَنْ تَخَالَطُوهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (١) .

والرواية الثانية / قال مالك لو علمت أن عمر قاله لقلت إن ولاءه له . قال بعض الناس كيف وجه هذا الكلام من مالك يرويه ثم يشك فيه؟ قلنا قد قدمنا في كتاب النكاح الجواب على نحو هذا في قوله (حبلك على غاربك) والذي يخص هذا الموضع أن قوله ولك ولاؤه يحتمل (٢) أنه يريد به ولاية النسب التي العتق لحمة منها وكان الحلف في صدر الإسلام سبباً من أسبابها (٣) ويحتمل أنه يريد به ولاية الكفالة فلما احتمل اللفظ المعنيين وقيل لمالك أيرثه قال لا قيل له فقد قال عمر ولك ولاؤه فقال لو علمت أنه قاله لقلت به (٤) يعني بقوله فإنه أراد المعنى الذي أردتم وهذا بين نفيس وأن القول هو المعنى القائم بالنفس على وفق العلم ومقتضى الإرادة وأما قول عمر هو حر (٥) فلا خلاف عليه لأن الأصل في الخلق الحرية حتى يثبت الرق والفقر حتى يثبت الغنى ولشبوته طرق منها بلوغ السعي والجهل حتى يقع العلم وهذا مشاهد والإسلام بعد عموم الدعوة حتى يثبت الكفر وقد بينا هذه القواعد في كتب المسائل وبيننا عليها فروعها ولهذا قال أشهب إذا التقطه مسلم كان مسلماً على أي حال وقع الالتقاط وقال غيره المعول على الدار وإن كانت دار كفر فهو كافر وإن كانت دار إسلام فهو مسلم وهذا لأنه عارض الأصل ظاهر فرجح أشهب الأصل ورجح أصحابنا الظاهر لكن لابن القاسم لا أشهب وغلبه على نفسه بأن قال لو كان في القرية مسلمان أو ثلاثة كان الولد مسلماً فغلب الإسلام (٦) .

(١) سورة البقرة آية (٢٢٠) .

(٢) في ج محتمل .

(٣) ورد في صحيح البخاري من حديث جبير بن مطعم عن ابن عباس ﴿ ولكل جعلنا موالى . . . والذين عقدت أيمانكم ﴾ قال كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاري المهاجري دون ذوي رحمه للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم فلما نزلت ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ قال نسخها ﴿ والذين عقدت أيمانكم ﴾ البخاري في كتاب الفرائض باب ذوي الأرحام ١٩٠/٨ - ١٩١ .

(٤) نقله الباجي فقال : قال ابن المواز قال مالك : ولو أعلم أن عمر قال في المنبؤ ما ذكر ما خولف قال الباجي يريد والله أعلم أن يجعل الولاء لملتقطه ، المتقى ٣/٦ .

(٥) قال الباجي قوله هو حر على وجه الإخبار له بحكمه وأن اللقيط حر وفي كتاب ابن المواز إن اللقيط حر وإن التقطه عبد أو نصراني ووجه ذلك أنه لا يتيقن فيه سبب من أسباب الاسترقاق ، المتقى ٣/٦ .

(٦) انظر تفاصيل هذه الأقوال في المتقى ٣/٦ .

القضاء في إلحاق الولد بأبيه

ذكر مالك حديث عائشة في شأن عتبة وزمعة إلى قوله حتى لقي الله ^(١) وهو حديث عظيم وأصل في الشريعة قوي فائدته بيان النسب الذي جعله الله حكمة للخلق للتعارف ثم للتعاضد وأصله البعضية ولكنها لما كانت خفية نصب الله عليها للخلق علماً ظاهراً وهو الفراش على سته في حكمته ولطفه بخلقته في وضع الأشياء الظاهرة علماً على المعاني الخفية التي تفرد بالإطلاع عليها دوننا وقد قدمنا لكم منها نظائر كالحيض في براءة الرحم وصورة السفر في تحقيق المشقة التي رتب الله عليها الرخصة في القصر والفطر وخدوا مقدمة في صفة القضاء وصورة تناول القاضي للأحكام إذا حضر رجل عند القاضي وقال أنا وصي فلان وله حق عند هذا الإنسان أمر بإخراجه حتى يثبت العهد ولا يكلمه عن ميت حتى يثبت عهده عنده ولا عن حاضر حتى يثبت وكالة له ويثبت الوصي أو من طلب عن ميت موته وعدة ورثته فإن أثبت الموت دون الوراثة أو الوراثة دون الموت أمر القاضي بإخراجه حتى يثبت طريقه التي ^(٢) يسلك عليها إلى طلب حقه عنده عليها قال سعد « هذا ابن أخي عهد إلي فيه وقال الآخر هذا أخي وابن وليدة أبي » فيبدو للناقلين بظاهر هذا الكلام أن النبي ﷺ لم يلتفت إلى هذه الأصول وهي غفلة عظيمة فإن النبي ﷺ إنما سكت عنها لأحد وجهين : إما لأنه كان علمها وقضى بعلمه فيها على قول كثير من العلماء في قضاء القاضي بعلمه وإما أن يكون ﷺ قد ثبت ذلك عنده ولم تذكر عائشة من الحديث إلا فصوصه التي يحتاج إليها من صفة الدعوى وصورة القضاء دون شروطه التي لا يتم إلا بها وليست الأحكام مأخوذة من حديث واحد ولا الشروط ثابتة من طريق واحد بل بلفظ من الأدلة حتى تجمع للمجتهدين فتوضحها للطالبين ^(٣) إذا ثبت هذا فإن سعداً جاء إلى النبي ﷺ فقال له إن ابن وليدة زمعة

(١) الموطأ ٧٣٩/٢ عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه إليك قالت فلما كان عام الفتح أخذه سعد وقال ابن أخي قد كان عهد إلي فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتسلوا إلى رسول الله ﷺ فقال سعد : يا رسول الله ابن أخي قد كان عهد إلي فيه وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله ﷺ : (هو لك يا عبد بن زمعة) ثم قال رسول الله ﷺ : (الولد للفراش وللماهر الحجر ...) ورواه البخاري في كتاب البيوع باب تفسير المشبهات ٧٠/٣ ، ومسلم في كتاب الرضاع باب الولد للفراش (١٤٥٧) .

(٢) في ج الذي .

(٣) في ت وج وك الضالين .

ابن أخي عتبة عهد إلي فيه فادعاه سعد عن أخيه لنسب في الجاهلية فأثبتته النبي ﷺ / بنسب في الإسلام وهو الفراش والسبب الذي ادعاه به عتبة في الجاهلية كان زنا وكانت الجاهلية تثبت أنسابها بالزنا كما تثبتها بالنكاح على ما مهدناه في حديث عائشة في صفة نكاح الجاهلية الأربع التي تقدم ذكر الحديث عنها بما في كتاب النكاح ولذلك كان عمر بن الخطاب يليب أولاد الجاهلية بالدعوى في الإسلام هذا إذا لم يكن معارض^(١) فإن كان معارض فذلك المذكور في المسائل وقد قال بذلك علماؤنا ونصوا على أنفسهم وعن مالك أن من التاط في الإسلام ولد من زنا في الجاهلية لاذ به وثبت نسبه معه رواه ابن القاسم وابن كنانة وغيرهما .

عارضة : الحق معاوية زياداً^(٢) وأخذ الناس عليه في ذلك وأي أخذ عليه فيه إن كان سمع ذلك من أبيه وأي عار على أبي سفيان في أن يليب^(٣) بنفسه ولد زنا كان في الجاهلية فمعلوم أن سمية لم تكن لأبي سفيان كما لم تكن وليدة زمعة لعتبة لكن كان لعتبة منازع تعين القضاء له ولم يكن لمعاوية منازع في زياد اللهم إلا أن ههنا نكتة اختلف العلماء فيها وهي أن الأخ إذا استلحق أخاً يقول هو ابن أبي ولم يكن له منازع فإن كان وحده فقال مالك يرث ولا يثبت النسب في جماعة وقال الشافعي في آخرين يثبت النسب (ويأخذ المال إذا كان المقر به غير معروف النسب)^(٤) واحتج الشافعي بقول النبي ﷺ هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش فقضى بكونه للفراش وإثبات نسبه قلنا هذا جهل عظيم وذلك أن قوله إن

(١) ورد ذلك في الموطأ ٧٤٠/٢ عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب كان يليب أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام . . وهذا الأثر منقطع لأن سليمان بن يسار لم يدرك عمر بن الخطاب فقد مات عمر رضي الله عنه سنة (٢٣) كما قال الحافظ في ت ت ٤٤١/٧ وحكي عن ابن حبان أن سليمان بن يسار ولد سنة (٢٤) ت ت ٢٢٩/٤ وقد نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله سليمان بن يسار عن عمر فرسل . المراسيل لابن أبي حاتم ص ٨٢ .

(٢) هو زياد بن أبيه الأمير لا تعرف له صحبة مع أنه ولد عام الهجرة قال ابن حبان في الضعفاء ظاهر آحواله المعصية وقد أجمع أهل العلم على ترك الاحتجاج بمن كان كذلك قال ابن عساكر لم ير النبي ﷺ وأسلم في عهد أبي بكر وولي العراق لمعاوية روى عنه ابن سيرين وعبد الملك بن عمير وجماعة . . . هو زياد بن سمية ويقال له زياد بن عبيد فلما استلحقه معاوية وزعم أنه أخوه قيل زياد بن أبي سفيان . ميزان الاعتدال ٨٦/٢ ، لسان الميزان ٤٩٣/٢ ، الطبري ١٦٢/٦ ، تهذيب ابن عساكر ٤٠٦/٤ ، ابن الأثير ١٦٥/٣ .

(٣) أي يلحق قال البلخي كان يلحقهم بهم وينسبهم إليهم وإن كانوا لزنبة المتقى ١١/٥

(٤) زيادة من ك وم

النبي ﷺ قضى بكونه للفراش صحيح وأما قوله بثبوت النسب فباطل لأن عبدا ادعى شيئين أحدهما الأخوة والثاني في ولادة الفراش فلو قال له النبي ﷺ هو أخوك الولد للفراش لكان إثباتاً للحكم ونقياً للعلة بيد أن النبي ﷺ عدل عن الأخوة ولم يتعرض لها وأعرض عن النسب ولم يصرح به وإنما قال هو لك معناه فأنت أعلم به وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف والحاثر بن كلدة^(١) لم يدع زياداً ولا كان إليه منسوباً وإنما كان ابن أُمته ولد على فراشه أي في داره وكل من ادعاه فهو له إلا أن يعارضه من هو أولى به منه فلم يكن على معاوية في ذلك مغمز بل فعل فيه الحق على مذهب مالك فإن قيل فلم أنكر عليه الصحابة قلنا لأنها مسألة اجتهد فمن رأى أن النسب لا يلحق بالوارث الواحد أنكر ذلك وعظمه فإن قيل ولم لعنوه وكانوا يحتجون بقول النبي ﷺ : (ملعون من انتسب إلى غير أبيه أو انتسب إلى غير مواليه)^(٢) قلنا إنما لعنه من لعنه لوجهين أحدهما أنه أثبت نسبه من هذا الطريق ومن لم ير لعنه لهذا لعنه لغيره وكان زياد أهلاً أن يلعن عندهم لما أحدث بعد استلحاق معاوية فإن قيل قد جعل النبي ﷺ للزنا حرمة ورتب عليه حكماً حين قال : (واحتجبي منه يا سودة) وهذا يدل على أن الزنا يتعلق به من حرمة الوطء ما يتعلق بالنكاح الصحيح هكذا قال الكوفيون ومالك في رواية ابن القاسم يساعدهم على المسألة ولا يساعدهم على دليلها من هذا الوجه وقد بينها في كتاب النكاح وقال الشافعي العذر في أمر النبي ﷺ لسودة بالاحتجاب مع ثبوت نسبه من زمة وصحة أخوته له بدعوى^(٣) أن ذلك تعظيم لحرمة أزواج النبي ﷺ لأنهن لم يكن كأحد من النساء في شرفهن وفضلهن قلنا لو كان أخاها بنسب ثابت صحيح كما قلتم ويكون قول النبي ﷺ الولد للفراش تحقيقاً للنسب لما منع ﷺ سودة منه

(١) الحارث بن كلدة الثقفي طيب العرب في عصره وأحد الحكماء المشهورين من أهل الطائف رحل إلى بلاد فارس رحلتين فأخذ الطب عن أهلها . مولده قبل الإسلام وبقي أيام رسول الله ﷺ وأيام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية واختلفوا في إسلامه وكان النبي ﷺ يأمر من به علة أن يأتيه فيتطبب عنده . الأعلام ١٥٩/٢ .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٦٥) والترمذي في الوصايا (٢١٢٠) وقال حسن صحيح وابن ماجه (٢٧١٣) والبيهقي ٢٦٤/٦ ، والطحاوي (١١٢٧) ، وأحمد في المسند ٢٦٧/٥ من طريق إسماعيل بن عياش ثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة . وحسنه الحافظ في التلخيص ٩٢/٣ ونقل المبارك فوري عنه قوله في الفتح في إسناده إسماعيل بن عياش وقد قوي حديثه إذا روى عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن الشاميين لأنه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة وصرح في روايته بالتحديث تحفة الأحوذى ٣١٢/٦ ، وصححه الشيخ ناصر في الإرواء ٨٧/٦ ، وفي صحيح ابن ماجه (٢١٩٣) .

(٣) في توك بعد هذا عبارة ليست واضحة وفي ج غير أن ذلك .

كما لم يمنع عائشة من الرجل الذي قالت هو أخي من الرضاع وإنما قال انظرون من إخوانكن فإن قيل فقد قالت عائشة رضوان الله عليها وقال / لسودة احتجبي لما رأى من شبهه بعتبة فعللت بشبهه لعتبة الذي يوجب أنه أجنبي من زمعة . الجواب هذا قول من عائشة وإخبار عن ظنها لا عن النبي ﷺ ولذلك روي في الحديث أن عبد بن زمعة قال هو أخي وقال سعد للنبي ﷺ هو ابن أخي عتبة انظر إلى شبهه به فلم يلتفت النبي ﷺ إلى ذلك من قول سعد ألا ترى إلى قوله ﷺ في قصة هلال بن أمية حين قال انظروها فإن جاءت به أكحل العينين سابغ الإليتين خدلج الساقين فهو لشريك بن السمحاء فجاءت به على النعت المكروه فقال النبي ﷺ لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن وفي رواية لرجمتها فاعتبر الشبه في بيان تصديق الدعوى ولم يعتبره في إنفاذ الحكم وفائدة الترجمة التي بوب عليها مالك في قوله « إلحاق الولد بأبيه »^(١) أنه بين إلحاقه به بالفراش في حديث زمعة وإلحاقه به في الدعوى في الإسلام لأولاد الجاهلية في حديث عمر لكن صفة الفراش الذي قضى فيه النبي ﷺ بالولد مأخوذة من أدلة سواء والمرأة تصير بعقد النكاح فراشاً (والأمة تصير بالولادة فراشاً)^(٢) لا خلاف فيه واختلف هل تكون بالوطء فراشاً أم لا وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف ومن أسباب إلحاق الولد القول بالقافة والأصل في ذلك حديث مجز^(٣) المدلجي رواه الأئمة ولم يدخله (مالك . دخل النبي ﷺ على عائشة تبرق أسارير وجهه فقال : ألم تري أن مجزراً المدلجي نظر الآن إلى أسامة وزيد وهما في قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض)^(٤) وجه الدليل في ذلك أن النبي ﷺ سرّ بقول القائف في إثبات نسب أسامة وزيد بشبه الإقدام في التقدير والهيئة وإن اختلفا في اللون فإن زيدا كان أبيض وأسامة أسود^(٥) والنبي ﷺ لا يسر بالباطل على ما قرناه في أصول الفقه لكن قال علماؤنا إنما يكون الحكم بالقافة في الإماء واختلف قول مالك في

(١) الموطأ ٢/٧٣٩ .

(٢) زيادة من ت وج وك وم .

(٣) مجز بن الأعور بن جعدة الكناني المدلجي القائف روى عنه النبي ﷺ قوله في هذه الأقدام بعضها من بعض ، تجريد أسماء الصحابة للذهبي ٢/٥٢ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الفرائض باب القائف ٨/١٩٥ ، ومسلم في الرضاع باب العمل بإلحاق القائف الولد (١٤٥٩) .

(٥) قال أبو داود وسمعت أحمد بن صالح يقول كان أسامة أسود شديد السواد مثل القار وكان زيد أبيض مثل القطن . سنن أبي داود ٢/٧٠٠ .

الحرائر ومشهور قوله إنه لا يحكم بالقافة فيها وحديث النبي ﷺ إنما كان في الجرائر ولم يكن في الإماء فلا وجه لغير هذا واختلف العلماء في ثبوت النسب بالقافة هل يكون لواحد أو لاثنتين فمذهب مالك أنه يكون للرجل أبوان قال أبو يوسف نعم وأمان^(١) فأما قول أبي يوسف هذا فما رأيت له في أثناء الطلب دليلاً أحكيه لأن المشاهدة تبطله وتنفيه وأما الأبوان فلا إشكال في أنه ممكن وقد تبين في حديث عمر وجه امتزاج المائتين وإذا اضطربنا إلى القافة وتعارض الشبه وألحقناه بهما فمن علمائنا من قال يقال لهما انظرا إلى أغلب الشبه يقال له فإن استويا فماذا يكون الحكم وقد قال ابن القاسم وغيره من العلماء إذا ألحق القافة الولد بهما كان ابناً لهما قال بعضهم يوالي من شاء قال ابن القاسم وغيره يكون ابناً لهما ولا يكون له الاختيار وقد روي عن مالك أنه قال إن القافة لا تكون في بغايا الجاهلية وإنما تكون في أولاد الرشدة وهذا خلاف حديث عمر الذي أدخل والصحيح أنها تجري فيهم لأنه إذا جاز استلحاقهم بالدعوى فكل نسب يلحق الدعوى والفراش تدخله القافة .

تابعة : ختم مالك الباب بحديث عمر وعثمان في الغارة من نفسها بالحرية^(٢) وهي أمة حتى ولد منها إن الولد يلحق أباه في الحرية كما لحقه في النسب ولا يكون رقيقاً كما قال بعضهم فإن الولد انعقد في بطن الزوجة منسوباً إلى الزوج بحق مثبتاً في بطن المرأة على باطل فلم ينعقد بصفتها في الأمومة / وإنما انعقد بصفة الوالد في الحرية لأن الأحكام لا تبنى على الباطل وإنما تبنى على الأسباب الخفية فلقد سقط فيها أبو ثور حين قال إنهم يكونون عبيداً لسيد الأمة ولا قيمة فيهم^(٣) واختلف علماؤنا متى يغرم الأب القيمة فالأكثر أنه

(١) قال الخطابي وممن أثبت الحكم بالقافة عمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وعامة أهل الحديث وقال أهل الرأي في الولد المشكل يدعيه اثنان يقضى به لهما وأبطلوا الحكم بالقافة واختلفت أقاويلهم في ذلك فقال أبو حنيفة يلحق الولد برجلين وكذلك بامرأتين وقال أبو يوسف يلحق برجلين ولا يلحق بامرأتين وقال محمد يلحق بالأبوين وإن كثروا ولا يلحق إلا بأم واحدة . تهذيب السنن ١٧٥/٣ .

(٢) مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان قضى أحدهما في امرأة غرت رجلاً بنفسها وذكرت أنها حرة فتزوجها فولدت له أولاداً فقصى أن يفدى ولده بمثلهم . الموطأ ٧٤١/٢ قلت : وهذا إسناد منقطع قال الزرقاني قال أبو عمر قد روي ذلك عن عمر وعثمان جميعاً وولد المغرور حر عند الجمهور وقال أبو ثور وداود رقيق ولا قيمة فيهم على أحد قال الطحاوي وهو القياس لكنهم تركوه لاتفاق الصحابة على أنهم أحرار وعلى الأب قيمتهم . أبو عمر لا دخل للقياس فيما خالف السلف فاتباعهم خير من الابتداع . شرح الزرقاني ٢٦/٤ .

(٣) تقدم نقل الزرقاني لذلك ونقله الباجي ١٥/٦ .

يغرمها يوم الحكم وقيل يوم الولادة وقال ابن المواز لو كان يوم الولادة لأن حيثئذ وقع القوت ووجب عليه البذل لكان عليه البذل وإن ماتوا قبل الحكم فلما كان موتهم لا يوجب فيهم شيئاً دل على أن البذل إنما يعتبر يوم الحكم وحيثئذ يجب^(١).

القضاء في أمهات الأولاد^(٢)

هذه كلمة مخصوصة بالأماء إذا ولدن يقال زوجة أم ولد وأمة فتكون الأمة أمة حتى تلد فإذا ولدت صارت أم ولد^(٣) بل تكون أم ولد بالحمل إجماعاً واختلَفوا في الحمل الذي تكون به أم ولد فقال مالك تكون أم ولد بالعلقة فما فوقها^(٤) وقال الأوزاعي^(٥) تكون أم ولد بالمضغة وقال الشافعي تكون أم ولد بالعين والظفر وقال قوم إنما^(٦) تكون أم ولد بخلقة الأدمي قال مالك في أثناء كلامه وعند سرد قوله وما يرى النساء إنه ولد^(٧) والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث﴾ إلى قوله ﴿ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة﴾^(٨) فلم يجعل لها خلقاً إلا بعد المضغة وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ إنه قال: (يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة وأربعين علقة وأربعين مضغة فإذا أراد الله خلقها كان^(٩)) وذكر الحديث فلم يجعل للخلق رتبة إلا بعد كونه مضغة ولا يكون ولداً إلا بعد كونه خلقاً ولا تكون هي أم ولد حتى يكون الولد فهذا هو الأسلوب

(١) قال ابن المواز قد أخطأ من قال القيمة يوم الولادة ولو كان ذلك لكان عليه ذلك وإن مات الولد، المستقى ١٦/٦.

(٢) الموطأ ٧٤٢/٢.

(٣) في ت و ك فإذا ولدت صارت أم ولد بالحمل إجماعاً.

(٤) انظر المستقى ٢١/٦.

(٥) حكى ابن المنذر أنه أيضاً مذهب حماد بن سليمان بالإضافة إلى الأوزاعي الإشراف ص ٣٧٨.

(٦) وقال الشافعي إذا كان السقط قد بان له شيء من خلق بني آدم عين أو ظفر أو إصبع أو غير ذلك وبه قال أحمد وأصحاب الرأي. الإشراف ص ٣٧٧.

(٧) هذه رواية ابن القاسم انظر المستقى ٢١/٦، الكافي ٩٧٨/٢.

(٨) سورة الحج آية (٥).

(٩) متفق عليه أخرجه البخاري في القدر ١٥٢/٨، ومسلم في أول القدر (٢٦٤٣) من حديث عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد...) .

المهيع^(١) وإذا أسقطت المرأة دماً مجتمعاً منعقداً متماسكاً أو متناثراً فإنه يحتمل أن يكون تركيب خلقة ويحتمل أن يكون عقدة تجمعت من خلط ولا يقضي أحد على يقين ثابت بمشكوك فيه في إبطال حق ولا إثباته فإذا ثبت أنها تكون أم ولد فأجمعت الأمة على أن بيعها لا يجوز من لدن علي بن أبي طالب إلى زمان داود الأصهباني^(٢) قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه على المنبر فيما يروون عنه : كنت أرى رأي أبي بكر وعمر في أن أم الولد لا تباع ثم ظهر لي أن بيعها جائز فقال لي عبيدة السلماني رأيك والله يا أمير المؤمنين مع أبي بكر وعمر أحب إلينا من رأيك وحدك^(٣) ثم ثبت أن علياً رضي الله عنه رجع عن ذلك^(٤) واستقر الأمر بين المسلمين عليه إلى الوقت الذي ذكرنا وتعلقوا في ذلك بحديث جابر رواه أبو داود وغيره قال جابر : كنا نبيع سرارين وأمهات أولادنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ثم نهانا عمر . وهذا حديث ضعيف لا يلتفت إليه^(٥) واجتمع أبو العباس بن سريج^(٦) مع

(١) يقال طريق مهيع أي ممدود . ترتب القاموس ٥٥٤/٤ .

(٢) نقله ابن رشد في البداية ٣٩٣/٢ ، وابن قدامة في المغني ٥٣١/٩ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال سمعت علياً يقول : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبيعن . قال ثم رأيت بعد أن يبعن . قال عبيدة فقلت له فرأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفرقة أو قال في الفتنة قال فضحك علي . المصنف ٢٩١/٧ .

ورواه البيهقي من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين به . السنن الكبرى ٣٤٨/١٠ قال الحافظ في التلخيص ٢١٩/٤ ، وهذا إسناد معدود في أصح الأسانيد يقصد إسناد عبد الرزاق السابق .

(٤) قال الحافظ أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح التلخيص ٢١٩/٤ . وقال البيهقي وروي عن محمد بن سيرين قال : قال لي عبيدة بعث إلي علي وإلى شريح يقول إني أبغض الاختلاف فاقضوا كما كنتم تقضون يعني في أم الولد حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات صاحبائي فهذا يدل على أنه وافق الجماعة على أنها لا تباع واختلاف الصحابة إذا ختم بالاتفاق وانقرض العصر عليه كان إجماعاً . شرح السنة ٢٧٠/٩ ، ورواه وكيع في أخبار القضاة ٣٩٩/٢ .

(٥) رواه أبو داود (٣٩٥٤) وابن حبان (١٢١٦) والحاكم في المستدرک ١٨/٢ - ١٩ والبيهقي ٣٤٧/١٠ من طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عنه وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي وكذا صححه ابن حبان ونقل الحافظ عن البيهقي قوله ليس في شيء من الطرق أنه (أي رسول الله ﷺ) اطلع على ذلك وأقرهم عليه ﷺ ثم قال : قلت : نعم ، قد روى ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل على ذلك قال الخطابي يحتمل أن يكون بيع الأمهات كان مباحاً ثم نهى عنه النبي ﷺ في آخر حياته ولم يشتهر ذلك النهي فلما بلغ عمر نهاهم . التلخيص ٢١٨/٤ .

(٦) ابن سريج هو القاضي أبو العباس أحمد بن سريج بالسين المهملة والجيم مصنفراً البغدادي شيخ الشافعية في عصره وعنه انتشر فقه الشافعي في الأفاق قال الشيخ أبو إسحاق كان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى

أبي بكر بن أبي داود فاحتج أبو بكر بن أبي داود^(١) على أن أم الولد لا تباع قال اجتمعنا على أنها إذا كانت أمة تباع فمن ادعى أن هذا الحكم يزول بولادتها فعليه الدليل قال أبو العباس بن سريج له اجتمعنا على أنها إذا كانت حاملاً لا تباع فمن ادعى أنها تباع إذا انفصل الحمل فعليه الدليل فبهت أبو بكر^(٢) بيد أن علماءنا أشاروا في إثبات هذا الحكم بمنازع من حديث النبي ﷺ كلها صحيحة منها قول النبي ﷺ حين ذكر أشراف الساعة فقال : (وأن تلد الأمة ربتها)^(٣) وفي رواية بعلها^(٤) والبعل هو السيد في لغة العرب ومعنى كونه سيداً لها أنها استفادت الحرية بسببه لا يصح أن يكون له معنى سواه . الثاني حديث أبي سعيد الخدري : أصبنا سبايا واشتدت علينا العزبة وأحببنا العزل فأردنا أن نعزل فقلنا كيف نعزل والقرآن ينزل فسألنا عن ذلك رسول الله ﷺ^(٥) وذكر الحديث فإن قيل إنما معنى قوله وأحببنا الفداء لأنها ما دامت حاملاً لا تباع ولا يفادى بها حتى ينفصل الولد فخشى أبو سعيد وأصحابه أن يقعوا في هذه الحالة قلنا قد تقدم الجواب فإنه إذا تقرر المنع في حالة فما الدليل الذي يدفعه قال علماءنا وقد استأثر الله بنبيه وطلب بعض ورثته ميراثه وقال أصحابه وخلفاؤه إن رسول الله ﷺ لم يترك إلا بغلته وسلاحه وأرض كذا^(٦) ولم يذكروا مارية ولا

= على المزني تولى قضاء شيراز ومات ببغداد سنة (٣٣٦هـ) وعمره خمسون سنة وأشهر . طبقات الشافعية للحسيني ص ٤١ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٠٨ ، طبقات الشافعية للسبكي ٢١/٣ ، البداية والنهاية ١٢٩/١١ ، تاريخ بغداد ٢٨٧/٤ .

(١) هو أبو بكر محمد بن داود كان فقيهاً أديباً شاعراً طريفاً كان يناظر أبا العباس بين سريج مات سنة سبع وتسعين ومائتين وله اثنان وأربعون سنة . طبقات الفقهاء ص ١٧٥ تاريخ بغداد ٢٥٦/٥ - ٢٦٣ سير النبلاء ١٠٩/١٣ .

(٢) هذه الحكاية ذكرها السبكي في الطبقات ٢٥/٣ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب سؤال جبريل للنبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان ١٩/١ ومسلم في كتاب الإيمان حديث رقم (٥) من حديث أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ يوماً بارزاً للناس فأتاه رجل فقال : يا رسول الله ما الإيمان قال : (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ولقائه ورسله وتؤمن بالبعث الآخر . . .) لفظ مسلم وأخرجه مسلم دون البخاري من رواية عمر بن الخطاب حديث رقم (١) .

(٤) هذه رواية مسلم .

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري في النكاح باب العزل ٤٢/٧ ، ومسلم في النكاح باب حكم العزل (١٤٣٨) . والموطأ ٥٩٤/٢ ، وأبو داود (٢١٧٢) في النكاح والترمذي (١١٣٨) في النكاح .

(٦) روى البخاري من حديث عمرو بن الحارث قال : ما ترك رسول الله ﷺ عند موته درهماً ولا ديناراً ولا عبداً ولا

اعترضها أحد من الطالبين فلولا كونها أم ولد لطلبتها فاطمة أو العباس للاستخدام أو البيع وقد تعلق بعض علمائنا بأن الأثر قد ورد وأجمعت عليه الأمة في المنع من التفريق بين الأم وولدها^(١) وذلك يمنع من بيع أم الولد وهو حكم لا إشكال فيه لولا الخذلان في إنكار أصول الشريعة وذكر مالك في هذا الباب حديث عمر في إلحاق الأولاد بالسادة الذين يقرون بالوطء ليؤكد بذلك من قضاء الخلفاء^(٢) وترك اعتراض البقية من الصحابة عليهم في أن الوطء سبب في إلحاق الولد لقول عبد بن زمعة أخيه وابن وليدة أبي ولد على فراشه ولم يكن زمعة اعترف بغير المولود وهذا ما سكنت السيد عنه أو مات فأما لو نفاه لجاز باتفاق من العلماء على شروط بيانها في كتب المسائل .

القضاء في عمارة الموات :

أدخل مالك في الباب مرسل عروة وقضاء عمر من أحيا أرضاً ميتة فهي له^(٣) وقد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : (من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو بها أحق)^(٤) أخرجه البخاري وأما قوله ليس لعرق ظالم حق فهو حديث

= أمة ولا شيئاً إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة . البخاري في الوصايا باب الوصايا ٢/٤ ، وأخرجه النسائي ٢٢٩/٦ وأحمد في المسند ٢٧٩ .

(١) روى الترمذي من حديث أبي أيوب الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة) سنن الترمذي ٣/٥٨٠ ، وقال حسن غريب ورواه في كتاب السير ٤/١٣٤ ، ورواه الحاكم بلفظه وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي ٥٥/٢ ، وتعقبه الزيلعي بأن ما قاله فيه نظر لأن حي بن عبد الله لم يخرج له في الصحيح شيء بل تكلم فيه بعضهم وقال قال ابن القطان فيه نظر ولأجل الاختلاف فيه لم يصححه الترمذي . نصب الراية ٢٣/٤ وقال الحافظ ابن حجر ما قاله الحاكم فيه نظر لأن حي بن عبد الله لم يخرج له مسلم اتحاف المهرة ٣/٥٣ ، ورواه أحمد في المسند ٤١٣/٥ ، والطبراني في المعجم الكبير ١/٢٠٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٩/١٢٦ ، درجة الحديث صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان . نيل الأوطار ٥/٢٢ وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند ٢/٢٣٤ والشيخ ناصر في صحيح الجامع الصغير ٦/٣٢٦ وعندي أن تحسين الترمذي أولى بالقبول وقد تبعه على التحسين المناوي في فيض القدير ٦/١٨٧ أي أن المناوي تبع الترمذي في تحسينه .

(٢) قال عمر ما بال رجال يطؤون ولائهم ثم يعزلوه . لا تأتيني وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا ألحقت به ولدها فاعزلوا بعد أو اتركوا . الموطأ ٢/٧٤٢ .

(٣) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : (من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق) الموطأ ٢/٧٤٣ .

(٤) رواه البخاري في المزارعة باب من أحيا أرضاً مواتاً ٣/١٤٠ .

صحيح^(١) وروى أبو داود نازلة تعضده أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ قال أحدهما إن أرضي غرس فيها هذا نخلاً فقضى رسول الله ﷺ لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال : فلقد رأيته وإن أصولها لتضرب بالفؤوس حتى أخرجت عنها^(٢) وهي نخل طوال واختلف الناس في هذا الحديث هل هو تعبدى أو معلل والذين قالوا إنه معلل اختلفوا في تعليله فمنهم من قال العلة فيه الاشتراك بين الخلق كالماء والحطب والحشيش فتخلص بالإحياء للمحيي كما تخلص بالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء كل ذلك لفاعله وقيل في تعليله إنما ذلك إلى الإمام يخلصها لمن شاء وليست كالماء والحشيش والحطب والصيد لأن ذلك ليس بثابت ولا محتمل وقد روى الدارقطني أن النبي ﷺ قال : (موتان الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني^(٣) أيها المسلمون)^(٤) وهذا يرفع التعليل الأخير ويرفع التعبد ويوجب الاشتراك ويقضي للمحيي بالاختصاص كما يقضي للمحتطب والمحتش .

وههم :

قال علماؤنا من المالكية والشافعية لا يجوز للذمي إحياء الموات وقال أبو حنيفة يجوز وقالت الحنفية في كتبها يجوز للذمي إحياء الموات وقال الشافعي ومالك لا يجوز ونص كلا الطائفتين ما ادعاه وأبطل ما عداه والمسألة غير مقصورة على

(١) روى البخاري في صحيحه معلقاً قوله ويروى عن عمرو بن عوف وقال في غير حق مسلم وليس لعرق ظالم فيه حق . البخاري في كتاب الحرث والمزاعة ١٤٠/٣ قال الحافظ وصله إسحاق بن راهويه قال : أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : (من أحيا أرضاً مواتاً من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم حق) فتح الباري ١٩/٥ ، وقال الحافظ كثير ضعيف وقال عنه في التقريب كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب من السابعة ت ص ٤٦٠ وانظرت ت ٤٢١/٨ .

تنبيه العرق الظالم هو أن يغرس الرجل في أرض غيره فيستحقها بذلك وقال مالك والعرق الظالم كل ما أخذ واحتفر وغرس بغير حق . تهذيب السنن ٢٦٦/٤ .

(٢) أبو داود من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : (من أحيا أرضاً ميتة ...) رقم ٣٠٧٤ . والحديث من رواية ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه وقد تقدم الكلام عليه .

(٣) روى الشافعي في مسنده ١٣٣/٢ قال أخبرنا سفيان عن طاوس أن رسول الله ﷺ قال : (من أحيا مواتاً من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني) ورواه البيهقي من هذا الطريق ١٤٣/٦ ثم أخرجه من طريق ليث عن طاوس مرفوعاً به ومن طريق طاوس عن ابن عباس قال فذكره موقوفاً عليه وليث هو ابن أبي سليم ضعيف ومن طريق معاوية ثنا سفيان عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ فذكره وقال تفرد به معاوية بن هشام مرفوعاً موصولاً .

قال الحافظ في التلخيص ٦٢/٣ وهو ما أنكر عليه والمحدث لم أطلع عليه عند الدارقطني في السنن .

(٤) أما زيادة أيها المسلمون فقد قال الحافظ إنها مدرجة وليست في شيء من طرق الحديث . التلخيص ١٢/٣ .

مذهب أبي حنيفة لأن أبا حنيفة يقول إن إحياء الأرض كيف ما كانت وأين ما كانت لا يجوز إلا بإذن الإمام وإذا أذن الإمام للذمي في إحياء الموات نفذ لأنه حكم مختلف فيه فلم يبق للمسألة صورة على أن بعض علمائنا قد قال يجوز إحياء الموات للذمي إلا في جزيرة العرب لأن النبي ﷺ قال : (من أحيا أرضاً ميتة فهي له) وهذا عام وقال النبي ﷺ : (أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب)^(١) وهذا خاص / ففرضي الخاص على العام باتفاق من الأمة نص عليه ابن القاسم وغيره ولا يصح أن يكون للذمي في إحياء الموات حق لثلاثة أوجه :

أحدها أن أبا حنيفة يقول إن الكفار لا يخاطبون بفروع الشريعة فليس لهم دخول في الأمر والنهي من باب نفي التكليف بالأحكام وهذا ما لا جواب لهم عنه .

الثاني في قول النبي ﷺ قال : (من أعمار أرضاً ليست لأحد فهو بها أحق) وهذه الأرض للمسلمين لقول النبي ﷺ : (موتان الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني أيها المسلمون) .

الثالث أن الذمي ليس من أهل الأرض إنما هو فيها مكترى بأجرة معلومة فأبي حق له في الإشاعة حتى يعينه بالإحياء وفي مسائل الإحياء تفريع فابنوه على هذه الأصول .

القضاء في المياه^(٢) :

الأصل في المياه وأحكامها حديث الزبير وهو متفق عليه من الأئمة والأمة روي أنه خاصمه رجل من الأنصار في شراج الحرة وترافعا إلى رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ : (اسق يا زبير وارسل إلى جارك الأنصاري) فقال الأنصاري : أن كان ابن عمتك ، فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال للزبير : (أمسك الماء حتى يبلغ الجدر ثم أرسله) وفي ذلك نزلت ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾^(٣) الآية وقد فات الإيمان

(١) رواه مسلم من حديث عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : (لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً) مسلم في الجهاد باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (١٧٦٧) .
(٢) الموطأ ٢ / ٧٤٤ .

(٣) متفق عليه من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير أنه حدثه أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير في شراج من الحرة يستقي بها النخل فقال رسول الله ﷺ : (اسق يا زبير) فافسره بالمعروف (ثم أرسل إلى جارك) فقال الأنصاري أن كان ابن عمتك فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال : (اسق ثم احبس الماء إلى الجدر) واستوفى

في الأنصاري لهذه الكلمة ولكن النبي ﷺ سكت عنه لأنها كانت فلتة اثتلافاً وقد كان يسكت عن المنافقين الذين كانوا يصرحون بالكفر فإقالة العثرة أقل من ذلك وأولى ولذلك قال النبي ﷺ : (إنها صفة بنت حمي وإني خشيت أن يقذف الشيطان في قلوبكما شيئاً فتهلكا^(١)) فكل من اتهم النبي ﷺ بباطل فهو كافر والحكمة ما ذكرناه وهذا رجل خاصم الزبير في الماء والماء على قسمين مملوك ومباح فأما المملوك فلا كلام لأحد فيه إلا لصاحبه ومن أسباب ملك الماء ملك محله كمن احتفر بئراً أو أنبط^(٢) عيناً فإن ذلك سبب يقضي له بالاختصاص به دون غيره على تفصيل معلوم في كتب المسائل يأتي الآن منه شيء إن شاء الله . ولم يكن الماء الذي اختصم فيه الزبير والأنصاري مملوك الأصل وإنما كان ماء سماء يجري في المسيل يجتذب كل جار يمر عليه من أحد جانبي المسيل ما يحتاج إليه وكان الأنصاري تحت الزبير في جانبه أو من الجانب الآخر ولو كان فوقه لكان أحق به إلا بملك ثابت باتفاق أو باختيار قديم باختلاف فإن ساواه في الجانب الثاني فالحكم لمن سبق وإن اختلفا قبل الاختصاص فإما أن يقتسما وإما أن يستهما فلما سبق الزبير كان له أن يأخذ حاجته حتى إذا استغنى أرسل الفاضلة فأشار النبي ﷺ بأن يأخذ وأن يترك من حقه فلما تعدى الأنصاري في القول استرعى النبي ﷺ للزبير حقه وقال له : (أمسك ماءك حتى تبلغ الجدر) يعني حتى يستوي مع حائط الحوض واختلف علماؤنا لمن يكون ذلك فقيل (ذلك)^(٣) لصاحب الشجر باتفاق لأنها تحتاج إلى ري كثير فإن كان زرعاً أمسك حتى يستر الأرض لأن الزرع إنما يحتاج إلى قليل^(٤) وقضاء النبي ﷺ أحق .

له حقه فقال الزبير والله إن هذه أنزلت في ذلك . . . البخاري في كتاب الشرب باب شرب الأعلى إلى الكمين ١٤٦/٣ ، ومسلم في الفضائل باب وجوب اتباعه ﷺ (٢٣٥٧) والترمذي في الأحكام (١٣٦٣) وقال حسن صحيح .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الاعتكاف باب هل يخرج المعتكف لحاجته إلى باب المسجد ٦٣/٣ ومسلم في كتاب السلام (٢١٧٥) وأبو داود في الصوم (٢٤٧٠ - ٢٤٧١) وابن ماجه في الصيام (٦٥) من حديث علي بن حسين عن صفية بنت حمي قالت كان النبي ﷺ معتكفاً تأتيته أزوره ليلاً ثم قمت لأنقلب فقام معي ليليني (أي ليردني إلى منزلي) وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد فمر رجلاً من الأنصار فلما رآها النبي ﷺ أسرع فقال النبي ﷺ : (على رسلكما إنها صفة بنت حمي) لفظ مسلم .

(٢) فط الماء ينبط نبطاً ونبوطاً نبع والبئر استخرج ماؤها . مختصر القاموس ص ٥٩٠ .

(٣) زيادة من م .

(٤) نسل الحافظ عن ابن كنانة أنه خصه بالنخل والشجر قال وأما الزرع فإلى الشراك . فتح الباري ٤٠/٥ .

مرجع

والدليل على ملك الماء أحاديث كثيرة وأصول متعددة ومن الأحاديث ملك هاجر لمائها ومنعه من جرهم وسامحتهم بإباحة الشرب على أن لا يكون لهم فيه حق فجاورتها على ذلك الشرط^(١) والحديث الصحيح قال النبي ﷺ (من يشتري بئر رومة فيجعل دلوها فيها كدلاء المسلمين فله الجنة)^(٢) إلا أن مالكاً رأى الحديث الذي أدخل في الموطأ لا يمنع نفع بئر وهو مرسل من طريق عمرة ولا يسند من طريق صحيحة وأدخل حديث أبي هريرة

(١) ورد ذلك في حديث ابن عباس الطويل وفيه أن جرهم قالوا لأم إسماعيل : (أتأذنين لنا أن ننزل عندك فقالت : نعم ولكن لا حق لكم في الماء قالوا : نعم ...) . البخاري في كتاب الأنبياء باب يزفون النسلان في المشي ، البخاري مع الفتح ٣٩٥/٦ .

(٢) رواه الترمذي من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي قال لما حصر عثمان أشرف عليهم من فوق داره ثم قال : أذكركم الله هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ : « أثبت حراء فليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد قالوا : نعم .. ثم قال : أذكركم بالله هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب منها أحد إلا بشمن فابتعتها فجعلتها للغني والفقير وابن السبيل قالوا : اللهم نعم وأشياء عدها » . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان . سنن الترمذي ٦٢٥/٥ ورواه النسائي من طريق زيد ومن طريق يونس قال : حدثني أبي عن أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عثمان أشرف عليهم حين حصروه فقال أنشد بالله رجلاً سمع من رسول الله ﷺ يقول يوم الجبل حين اهتز فركله برجله وقال : (اسكن فإنه ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان ...) سنن النسائي ٢٣٦/٦ وقد علقه البخاري بصيغة الجزم فقال وقال عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن أن عثمان رضي الله عنه حين حوَصر أشرف عليهم وقال أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبي ﷺ أستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : (من حفر رومة فله الجنة) فحفرتها أستم تعلمون أنه قال : (من جهز جيش العسرة فله الجنة) فجهزته قال : فعصده بما قال ... البخاري مع الفتح ٤٠٦/٥ .

قال الحافظ اختلف فيه على أبي إسحاق فرواه زيد بن أبي أنيسة أخرجه الترمذي والنسائي ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي إسحاق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضاً وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد . فتح الباري ٤٠٧/٥ وأما مرسل مالك فهو عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ قال : (لا يمنع نفع البئر) الموطأ ٧٤٥/٢ وهذا مرسل ورواه عبد الرزاق في مصنفه من نفس الطريق ١٠٥/٨ وكذلك البيهقي ١٥٢/٦ ورواه ابن ماجه موصولاً من طريق عتبة بن سليمان عن حارثة عن عمرة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ فذكره ٨٢٨/٢ ، والبيهقي ١٥٢/٦ وهذه الرواية الموصولة ضعفها البوصيري بحارثة بن أبي الرجال فقد ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري والنسائي مصباح الزجاجة ٨٢/٣ ، ورواه ابن حبان من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن عبد الرحمن عن أمه عن عائشة قالت : نهى رسول الله ﷺ أن يمنع نفع البئر ... صحيح ابن حبان ٢٢١/٧ ولكنه له شاهد من حديث أبي هريرة الآتي .

لا يمنع فضل الماء / ليمنع به الكلال^(١) وتردد قوله في بيع البئر فتارة منعه وقال لا يجوز وهو في المجموعة وبه قال أبو حنيفة وتارة كرهه وبه قال الشافعي واختار الكراهية ابن القاسم وهذا إنما يكون في بئر لا تحفر في ملك ومن كره بيعها حملة على أنه من المروءات والآداب والصحيح عندي من هذا الاختلاف كله أنه يجب عليه إعطاء الفضل وإذا ثبت هذا فلا يجوز حيثئذ البيع لأن المبيع يكون حيثئذ مجهولاً فإن قيل فلم منعت هاجر قلنا لأن الله ملكها الماء والموضع واختطه لها جبريل وجعلها أرضاً مملوكة موروثة مقدمة لخير البرية ومنشأ له .

القضاء في المرفق^(٢) :

قال النبي ﷺ : (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(٣) وهذا ليس من شروط الإيمان الأصلية وإنما هو من الكمال والتمام ومن الأفعال التي شرعت لتقوية العقيدة فإذا عرض أمر فيه مرفق لجارك ومنفعة أو لرفيقك في السفر أو لمسلم يرد عليك ويغير^(٤) وليس عليك من ذلك ضرر فاختلف قول مالك هل يلزمه أن يفعل معه ذلك أم لا واختلف العلماء كاختلافه والذي أراه وجوب ذلك لأن منعه إياه مما ينتفع به إضرار به والنبي ﷺ قد قال : (لا ضرر ولا ضرار)^(٥) وأجمعت الأمة على معنى الحديث وإن كانوا قد اختلفوا في تأويله فمنهم من قال إنهما بمعنى واحد وفاعل قد يكون بمعنى فعل ومنهم من غاير بينهما وصور المغايرة صوراً ما لها أن تضر صاحبك بما ينفعك أو لا تمنعه ما لا يضرك وينفعه فإن قيل فقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : (لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز

(١) الموطأ ٢/٧٤٤ وهو متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الشرب باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ٣/١٤٤ ومسلم في المساقاة (١٥٦٦) .

(٢) المرفق بفتح الميم وكسر الفاء وفتحها وكسر الميم ما ارتفق به الزرقاني ٤/٣١ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ١٠/١ ومسلم في كتاب الإيمان باب وجوب محبة رسول الله ﷺ من حديث قتادة عن أنس حديث (٤٤) .

(٤) في م وجـ بغير وفي ك وت ويقتن ، ولعل الصواب ويغير .

(٥) الموطأ ٢/٧٤٥ مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : (لا ضرر ولا ضرار) وهذا مرسل وقد وصله ابن ماجه من طريق فضيل بن سليمان ثنا موسى بن عقبة ثنا إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قضى أن (لا ضرر ولا ضرار) ابن ماجه ٢/٧٨٤ وقال البوصيري هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع لأن إسحاق بن الوليد قال فيه الترمذي وابن عدي لم يدرك عبادة بن الصامت وقال البخاري لم يلق عبادة . وأخرجه أحمد في المسند ٥/٣٢٧ والدارقطني في سننه ٤/٢٢٨ والحديث صحيح .

خشبه) وروي خشبة على الأفراد في جداره^(١) قلنا اختلف فيه قول مالك والعلماء والمشهور عندنا وعندهم أن ذلك على الاستحباب لأن الأمة أجمعت على أن من اختص بحق لا يلزمه أن يعطيه لغيره وإن لم يضر به فكيف ووضع الخشبة على الجدار مضر بصاحب الجدار إما عاجلاً بأن يثقل الحائط فيقصر عمره أو بأن يعيبه أو بأن لا يكون من هذين شيء فيوجب وضع الخشبة لصاحبها اشتراكاً في الجدار^(٢) مع صاحبه وحيازة له تثبت له بطول الزمان وإذا^(٣) أراد صاحب الجدار أن يحض على ذلك بالشهاد في كل وقت والافتقاد في كل حين شغل نفسه عن غير ذلك من أغراضه وفي ذلك إضرار به وأما حديث محمد بن سلمة^(٤) فاختلف فيه مالك والعلماء وكذلك حديث عبد الرحمن بن عوف^(٥) فتارة قالوا بقضاء عمر فيه واستمروا عليه وتارة قالوا إن ذلك من عمر في زمان كان ناسه أهل تقاء وقد حدث ما حدث من الفجور وهذا ضعيف أهل التقاء والفجور في ذلك سواء ولا فرق في مرور الماء على أرض رجل بين أن يكون تقياً أو يخاف منه لأن الذي يخاف منه ليس أكثر من مرور^(٦) الماء ومرور الماء لا يضر كما قال عمر وتبديل الطريق لا يضر فإنما قضاء عمر بذلك على هذا الوجه فإن اتفق أن تقع نازلة باختلاف الأزمان والأحوال من أمثال هذه يكون الحكم فيها ضرر

(١) الموطأ ٧٤٥/٢ وهو متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب المظالم باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره ١٧٣/٣ ومسلم في كتاب المساقاة باب غرز الخشب في جدار الجار (١٦٠٩٠) من حديث أبي هريرة .

(٢) في م الجدر .

(٣) في م فإن .

(٤) مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً له بالعريض فأراد أن يمر به في أرض محمد بن مسلمة فأبى محمد فقال له الضحاك لم تمنعني وهو لك منفعة تشرب به أولاً وآخرأ ولا يضرك فأبى محمد فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة فأمره أن يخلي سبيله فقال محمد : لا ، فقال عمر : لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع تسقى به أولاً وآخرأ وهو لا يضرك ، فقال محمد : لا والله فقال عمر : والله ليمرن به ولو على بطنك فأمر به عمر أن يمر به ففعل الضحاك . الموطأ ٧٤٦/٢ ورواه البيهقي في سننه ١٥٧/٦ وقال هذا مرسل وقد روي في معناه حديث مرفوع وقد صححه الحافظ في الفتح ١١١/٥ .

(٥) مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال : كان في حائط جده ربيع (أي جدول وهو النهر الصغير) لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن بن عوف أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فمنعه صاحب الحائط فكلم عبد الرحمن بن عوف عمر بن الخطاب في ذلك ففضى لعبد الرحمن بن عوف بتحويله . الموطأ ٧٤٦/٢ .

(٦) في م لأن الذي يخاف أكثر من مرور الماء .

منع من ذلك ولأجل هذا اختلف العلماء وشاهدت ذلك مراراً وله صور كثيرة منها أن يريد الرجل تبديل الطريق في موضع يحتاج هذا فيه إلى البنيان أو يكون له بإزائه ملك يضر به الماء وركب هذا وصوره وافت به .

القضاء في قسم الأموال :

إن الله سبحانه وله الحمد^(١) لما خلق لنا ما في الأرض جميعاً وأنشأنا بصفة التشاحي وطلب الاستيثار شرع اختصاص الملاك بالأمالك وقد يقع بهذا الاختصاص الاشتراك فإن كانت الموافقة المندوب إليها شرعاً فيها ونعمت وإن تعذرت الموافقة وتوقع التشاح أو وقع فإن الله شرع القسمة لتمييز الحقوق المشتركة حتى يعود إلى الاختصاص المذكور وقد قال الله تعالى / في القسمة في عارض الاشتراك ﴿ وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ﴾^(٢) الآية وأما أحاديثهما فهي قليلة الصحيح منها قول النبي ﷺ : (الشفعة فيما لم يقسم)^(٣) وحديث عقبة بن عامرٍ حيث أمره النبي ﷺ أن يقسم غنائم بين أصحابه^(٤) فبقي منها عتود فقال : (ضح بها أنت) ومنها قوله ﷺ : (مثل القائم في حدود الله والمدن^(٥) فيها كمثل قوم كانوا في سفينة فاستهموا على أعلاها وأسفلها)^(٦) الحديث ومن المشهور فيها حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة أعبدٍ في مرضه لا مال له

(١) في م الحكم .

(٢) سورة النساء آية (٨) .

(٣) متفق عليه البخاري في أول كتاب الشفعة ١١٤/٣ ومسلم في المساقاة باب الشفعة (١٦٠٨) (١٣٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » لفظ البخاري .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الشفعة باب قسمة الغنم والعدل فيها ١٨٤/٣ ومسلم في الأصاحي باب سن الأضحى (١٩٦٥) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطاه غنماً يقسمها على أصحابه ضحايًا فبقي عتود (وهو ما بلغ سنة من أولاد المعز) فذكره لرسول الله ﷺ فقال : (ضح به أنت) .

(٥) المدن والمدانة والادهان المقاربة في الكلام والتلين . شرح السنة ٣٤٣/١٤ .

(٦) أخرجه البخاري في الشهادات باب القرعة في المشكلات ٢٣٧/٣ والترمذي في الفتن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢١٧٣) وأحمد في المسند ٢٦٨/٤ و ٢٧٠ من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : (مثل المدن في حدود الله والواقع فيها مثل قوم استهموا سفينة فصار بعضهم في أسفلها وصار بعضهم في أعلاها فكان الذين في أسفلها يبرون بالماء على الذين في أعلاها فتأذوا به فأخذ فأساً فجعل ينقر أسفل السفينة فاتوه فقالوا ما لك قال : تأذيتم بي ولا بد لي من الماء فإن أخذوا على يدي أنجوه ونجوا أنفسهم وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم) لفظ البخاري .

غيرهم فأقرع النبي ﷺ بينهم^(١) الحديث فأما كيفيتها فليس فيها أثر وإنما سبيلها النظر وكلت إليه وعصبت به لأن المطلوب فيها تمييز الحق والمخوف فيها ثلاثة أشياء الغرر والربا وأكاد المال بالباطل فميز الحقوق إن أردت القسمة وخلصها عن هذه العوارض الثلاثة إن أردت أن تكون واقعة على وفق الشرع وعلى هذه الأصول تبنى مسائل القسمة كلها وهي ثلاثة أنواع قسم مهياة^(٢) وهي في المنفعة دون الأعيان وقسمة أعيان وهي على وجهين :

أحدهما : أن تكون بالتراضي بأن يقول أحدهما للآخر خذ أنت هذه العين وآخذ أنا (الأخرى) (٣) .

الثاني : وهو الثالث من الأصل أن يقوم المشترك قيمة تحرير وتعديل ثم « يقرر »^(٤) على الأجزاء ويعدد على الأقل من السهام ثم يقترح عليها على صفة تؤمن فيها الحيلة والاندفاع بأن يكتب اسم المشتركين في الرقاع ثم تطلّى بطين أو قار أو شمع ثم يجعلها من لا يديرها على الأعيان فمن وقع على شيء منها اسمه فهو سهمه . وعرضت ههنا مسألة بديعة وهي أن علماءنا قالوا إذا وقع في قسمة التراضي غبن لم يكن فيها رجوع ولو وقع الغبن في قسمة التقويم والإقراع لوجب الارتجاع بناء على أن القسمة هل هي تمييز حق أو عقد بيع وإذا قلنا إنها بيع فالغبن في البيع لا يوجب الرجوع فكيف وجب في القسمة (فتبين أنها لا تكون بيعاً بحال لأن المغبون في القسمة)^(٥) يقول للآخر أكلت مالي بغير عوض فلي رده وفي البيع لا مقال له لأنه مبني على المغابنة والمكايسة فكيف تكون بيعاً وهي أقوى من البيع ولكن الرد فيها إنما يكون من أحد الوجوه الثلاثة المتقدمة ولذلك قال علماءنا في صفة القسمة إن الأصناف المختلفة لا يجوز جمعها في قسمة الإقراع ولا للنوع الواحد إذا كانت أنواعه مختلفة القسمة كالدور الظاهرة والخفية والثياب الرفيعة والدنيئة وهذا فيه نظر عظيم لأن نص الحديث يرده وهو قوله لأصحاب السفينة فاستهموا على أعلاها وأسفلها وبين

(١) أخرجه مسلم في الإيمان باب من أعتق شركاً له في عبد (١٦٦٨) وأبو داود (٣٩٥٨) والترمذي في الأحكام (١٣٦٤) ، والنسائي في الجنائز (١٩٦٠) باب الصلاة على من يحيف في وصيته ، وابن ماجه في الأحكام (٢٣٤٥) باب القضاء بالقرعة وأحمد في المسند ٤/٤٢٦ و٤٣١ وشرح السنة ٣٥٩/٩ .

(٢) قال في القاموس المهياة الأمر المتهياً عليه . ترتيب القاموس ٥٤٩/٤ .

(٣) زيادة الأخرى من ك .

(٤) يقرر الأخرى زيادة من ج .

(٥) زيادة من ك و م .

الأعلى والأسفل غبن عظيم وقد بينا ذلك في كتب المسائل وشرح الحديث فلا تطول به ههنا وليطلب هنالك .

ومن فروع القسمة المحتمل فيها ترك المرافق من الأبنية والطرق وقد بوب على هذا مالك في الباب المتقدم قبل هذا^(١) ولكنه ذكر بعض المرافق العامة وأغفل المرافق الخاصة كالجلوس في الصعدات وصب الأقدار في الطرقات فأما الجلوس (على الصعدات)^(٢) فجائز بأداء حقها من غض البصر وإرشاد الضال ونصر المظلوم وما يعرض لمن تعرض ذلك^(٣) من الحقوق وأما صب الأقدار في الطرقات فلا يجوز على الإطلاق لأن في ذلك إيذاء للمسلمين وإمالة الأذى عن الطريق صدقة وقد بينا ذلك في موضعه من المسائل إلا إذا كانت ضرورة عامة كخمر يتعين كسرها حتى تجري في السهل كما ورد^(٤) في الحديث ومن القول في المرافق مسألة السفينة إذا غلب الهول عليها فاحتاجوا إلى التخفيف منها فاتفقت الأمة على وجوب التخفيف والارتفاق بما يطرح فيما يبقى واختلفوا بعد ذلك في تفاصيل منها دخول السفينة وآلاتها في الحصاص^(٥) ورجالات المراكب والعبيد الراكبين عليها وانتهى النظر / إلى نازلة عظيمة وهي إذا علم الأحرار من أهل السفينة أن بقاء جميعهم مهلك وأن خلوص بعضهم متيقن فنسب الخراسانيون الحنفيون والشافعيون إلى مالك أن هلاك بعض الأمة في الاستصلاح واجب وهو بريء من ذلك وإنما سمعوا من قوله اعتبار المصلحة فاعتبروها بزعمهم حتى بلغوا بها إلى هذا الحد وكان من حقهم لجلالة أقدارهم في العلم من سعة حفظهم ودقة فهمهم أن يتفطنوا لمقصده بالمصلحة وأن يجروها مجراها ويقفوا بها حيث انتهت وليس بين الأمة خلاف في هذه المسألة أنهم يصبرون لقضاء الله حتى ينفذ فيهم حكمه ويترتب على هذا مسائل مشككة بيانها في أصول الفقه .

(١) قال مالك باب القضاء في المرفق ٧٤٥/٢ .

(٢) زيادة من ك وم .

(٣) في ت وج لذلك .

(٤) ورد في مسند أحمد من طريق ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : « لما كان يوم فتح مكة أهرق رسول الله ﷺ الخمر وكسر جواره ونهى عن بيعه وبيع الأصنام » . المسند ٣/٣٤٠ وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/٥٤ وعزاه لأحمد والطبراني في الأوسط وقال وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وبقي رجال أحمد ثقات .

(٥) تحاصوا وحاصوا اقتسموا حصصاً - ترتيب القاموس ٦٥٥/١ .

القضاء في الضواري والحريسة

أما قوله الضواري فيريد المعتادة للإذابة وأما قوله الحريسة فيحتمل التي تحرس ويكون معها حافظها ويحتمل أن يكون حريسة أي يحترس منها فأما الضواري وهي التي اعتادت الفساد فاختلفت الرواية فيها عن علمائنا ما بين تغريب وبيع وهذا الاختلاف إنما هو اختلاف حال « إن أمكن تغريبها فيها ونعمت والآ قضي على صاحبها ببيعها »^(١) وجعل علمائنا من الضواري نحل الجناح وحمام الأبراج إذا آذت ما عدا أصبغ وربما عضد قول أصبغ الحديث الصحيح (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً إلى أن قال فيه فيأكل منه طائر أو بهيمة)^(٢) الحديث . ولأنه حيوان لم يكن عليه يد وكان مسترسلاً مع نفسه فلا بد له من رزقه لكن تبقى ههنا نكتة هي فائدة الحالة وهي أنها إذا كانت مسترسلة احترس صاحب الزرع منها أو صادها أو عقرها وفي المملوكة لا يتأتى ذلك فلا بد أن يقال له قصها واشبعها أو ذكها^(٣) وكلها . وأما الحريسة فإن كان منها ضارياً^(٤) وتقدم فيها إلى أهلها فتركوها باقية وأرسلوها فاشية فقد قال مالك وكثير من العلماء يضمن أربابها ما أفسدت ودليله ظاهر ومنها الفحل الصائل فإنه إذا صال على أحد ودفعه عن نفسه فقتله كان هدرأً عندنا وبه قال الشافعي ولم يختلف فيه أحد من علمائنا وقال أبو حنيفة إذا دفعه عن نفسه فقتله ضمن قيمته لمالكة لأن العجماء لا يعتبر فعلها لقول النبي ﷺ (جرح العجماء^(٥) جبار) ولم تحترم البهيمة بحرمة نفسها حتى يقال إنها إذا صالت سقطت حرمتها وإنما احترمت بحرمة المالك فوجب أن يغرم قيمتها له لأنه لم يكن من جهته جناية . قلنا قد مهدنا هذه المسألة في كتاب التلخيص وبيننا مقاطع القول فيها ومن عمدنا أن المالك وإن لم تكن من قبله جناية فإنه لو كان حاضراً لوجب عليه قتل فحله لأن دفع الفحل فرض كفاية على جميع المسلمين من

(١) سقط من الأصل وهو في بقية النسخ .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في الحرث والمزارعة باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه ، ١٣٥/٣ ، ومسلم (١٥٥٣) في المساقاة باب فضل الغرس والزرع من حديث أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : (ما

من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كانت له به صدقة) .

(٣) في ج أذبحها .

(٤) في م فإن ما كان منها ضارياً وتقدم فيها إلى أربابها .

(٥) متفق عليه البخاري في الزكاة باب في الركاز الخمس ١٦٠/٢ ومسلم في الحدود باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (١٧١٠) والموطأ ٢/٨٦٨ . وشرح السنة ٥٧/٦ من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

(جرح العجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس) .

حضره وقام به منهم أسقطه عن الباقيين فهذا الذي حضره وقبله قد أسقط فرضاً عن المالك الغائب وكيف يسقط عنه فرضاً ويتكلف له ضماناً فهذا لا يمكن عقلاً ولا يسوغ شرعاً ومن فروع هذا الباب ما جعله مالك فاتحة له وهو حديث البراء بن عازب أرسله مالك عن حرام بن محيصة والحديث مسنداً عن حرام بن محيصة عن أبيه محيصة أن ناقة للبراء بن عازب وذكر الحديث إلى آخره^(١) واختلف العلماء فيه فقال أبو حنيفة لا ضمان على أرباب الماشية فيما نفشت فيه ليلاً أو نهاراً لقول النبي ﷺ : (العجماء جبار) وما قلناه أصبح لحديث البراء وهو خاص يقضي على ذلك العام كما قضى على خصوصية القود والسوق والركوب واختلف علماؤنا في فرع مركب على هذه المسألة وهو إذا نفشت في زرع محظر أو مطلق فبهم من قال إنما يكون الضمان إذا كان الزرع محظراً ونزع في ذلك بنكته بديعة وهو قوله حائطاً للبراء والحائط إنما يكون محظراً^(٢) ولعمري إنه لمتعلق إلا أنه فاته أن يمشي إلى آخر الحديث فيظهر له البحث / وهو قوله فقضى رسول الله ﷺ على أرباب المواشي إلى آخره .

تمام

وقد قال علماؤنا رحمة الله عليهم إن قول الله تعالى : ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث ﴾^(٣) الآية قالوا إن قضاء سليمان الذي كان فيه التفهيم ووقع له التصويب كان على مثل قضاء النبي ﷺ في حديث البراء أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وإنما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها^(٤) فأما قصة سليمان على الجملة

(١) الموطأ ٧٤٧/٢ ورواه أبو داود من طريق حرام بن محيصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأنفسته (فقضى رسول الله ﷺ على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل) أبو داود (٣٥٦٩) وابن ماجه في الأحكام (٢٣٣٢) وصححه الشيخ ناصر في صحيح سنن ابن ماجه وصححه قبله القاضي ابن العربي في الأحكام (١٢٦٧) .

(٢) الحظيرة جرين النمر والمحيط بالشيء خشباً وقصباً والحظار ككتاب الحائط ويفتح وما يعمل للإبل من شجر ليقبها البرد ويكتب الشجر المحظر به والشوك الرطب . ترتيب القاموس ٦٦٧/١ .

(٣) سورة الأنبياء آية (٧٨) .

(٤) قال القرطبي والأصل في هذه المسألة في شرعنا ما حكم به محمد نبينا ﷺ في ناقة البراء بن عازب رواه مالك عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن محيصة . . . ثم نقل عن أبي عمر قوله وهذا الحديث وإن كان مرسلأ فهو حديث مشهور أرسله الأئمة وحدث به الثقات واستعمله فقهاء الحجاز وتلقوه بالقبول وجرى في المدينة العمل به وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهل الصحاح لهذا الحديث وقال ذهب مالك وجمهور الأئمة إلى القول بحديث البراء . وذهب أبو حنيفة وأصحابه وجماعة الكوفيين إلى أن هذا الحكم منسوخ وأن البهائم إذا

فإن ما ذكر الله منها مقطوع به وكيفية قضاء سليمان لا تعلم أبداً لأن النبي ﷺ لم يبلغنا عنه فيه شيء وطريق كعب ومحمد بن كعب ووهب بن منبه بهما لا علم فيها ولا اعتداء وعليهم عَوَل المفسرون فسودوا القراطيس بما لا تقوم به حجة ويكفيها قول النبي ﷺ للسلوك محجة .

تبيين :

وقد اختلف علماؤنا هل هذا الذي قضى به النبي ﷺ في حديث البراء حكم مبتدأ في الشرع أو هو مبني على عادة الناس فإن كان حكماً مبتدأ في الشرع فيها ونعمت إنه لأصل وإن كان هو مبني على العادة فإن أرباب المواشي بالنهار معها فهم يتولون حفظها فعلى هذا إن وجد خلاف العادة بأن يهملوها أو يكونوا معها ويغفلوا عنها فإن الضمان واجب عليهم لأن محل الحكم قد عدم حسب ما رتبته عليه النبي ﷺ وانعدم الحكم .

القضاء فيما يعطى العمال^(١)

هذه المسألة اختلف فيها العلماء فقال أبو حنيفة ومالك يضمنون إذا كانوا مشتركين وقال (ش) مثله لا ضمان عليهم لأصله الذي مهده بزعمه وهو أن ما قبض بإذن المالك لا ضمان فيه على تفصيل قررناه في مسائل الخلاف ومعول أبي حنيفة على معان لا تقوم على ساق وعمدتها على المصلحة التي مهدناها فإن العمال لو علموا أن الضمان ساقط عنهم لادعوا التلف وتلفت أموال الناس فقويت التهمة وتعينت المصلحة فوجب الضمان وتركب على هذا عند علمائنا درج الصائغ وغاشية الحائط وهو مثل أصله ومن فرق فقد نقض الأصل .

أفسدت زرعاً في ليل أو نهار لا يلزم صاحبها شيء وأدخل فسادها في عموم قوله ﷺ (جرح العجماء جبار) ففاس جميع أعمالها على جرحها ويقال إنه ما تقدم أبا حنيفة أحد بهذا القول ولا حجة له ولا لمن اتبعه في حديث العجماء وكونه ناسخاً لحديث البراء ومعارضاً له فإن النسخ شروطه معروفة والتعارض إنما يصح إذا لم يكن استعمال أحدهما إلا بنفي الآخر وحديث العجماء جرحها جبار عموم متفق عليه ثم خص منه الزرع والحوائط بحديث البراء لأن النبي ﷺ لو جاء عنه في حديث واحد العجماء جرحها جبار نهاراً لا ليلاً وفي الزرع والحوائط والحرث لم يكن هذا مستحيلاً من القول فكيف يجوز أن يقال في هذا متعارض وإنما هذا من باب العموم والخصوص على ما هو مذكور في الأصول . الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣١٤/١١ .

في ت وج للعمال .

القضاء في العيوب

هذا باب ليس فيه حديث صحيح على التخصيص أما إن في تحريم الغش أحاديث وروى الدارقطني عن النبي ﷺ كلمة في الباب قال النبي ﷺ : (لا يحل لمسلم يبيع بيعاً يعلم به عيباً إلا بيته)^(١) أما أن الباب يبنى على إحدى القواعد المتقدمة وهي تحريم أكل المال بالباطل وذلك بين في الباب فإن قيل فلم لا يحكم بفسخ العقد وقد انعقد على حرام وانبنى على باطل قلنا لأنه عارضته قاعدة أخرى تقدمت الإشارة إليها ومهدناها في كتب الأصول وهي أن النهي إذا كان في حق الله تعالى فسخ ما انبنى عليه وإذا كان في حق الآدمي فالله قد جعل للآدمي الخيار رفقا به فإنه يحتمل أن يشتريه بعشرة دنانير بعيب لا يعلمه فإذا اطلع عليه وجد المعيب يساوي أحد عشر دينارا فيرى الحظ لنفسه فرد الله الأمر إليه وذلك إجماع أما إنه قد يدخل على مسائل العيب وجوه من المنهيات من الغرر والربويات فتعدد لذلك أحكامها وتختلف مآخذها وتكثر فروعها ولا تحتملها هذه العجالة وقد مهدناها في مسائل الخلاف .

(١) لم أجله في البيوع من سنن الدارقطني وقد رواه ابن ماجه (٢٢٤٦) والحاكم في المستدرک ٨/٢ وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وأقر ذلك المنذري في الترغيب ٢٤/٣ ورواه البيهقي في السنن ٣٢٠/٥ من طريق وهب بن جرير ثنا أبي سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة عن عتبة بن عامر مرفوعا : (المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه عيب إلا بيته له) ، قال الحافظ في التلخيص ٢٢/٣ ومداره على يحيى بن أيوب وثابعه ابن لهيعة قلت ومتابعه ابن لهيعة هذه رواها أحمد في المسند ١٥٨/٤ وقد عنعنها وهو مدلس والرواية الأولى فيها يحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري صدوق ربما أخطأ من السابعة روى له ع ت ص ٥٨٨ ت ت ١٨٦/١١ ومع هذا صححه الشيخ ناصر في الإرواء ١٦٥/٥ وفي صحيح ابن ماجه ٢٢/٢ .

كتاب الهبة

أصل الهبة على الحقيقة لله وحده لأن حقيقة الهبة هو العطاء بغير عوض مما لا يجب والذي يعطي على الحقيقة بغير عوض ولا يجب عليه هو الله تعالى ولا يتصور ذلك في الأدمي لأنه محمول على التلفت إلى الأغراض إما في جلب منفعة وإما في دفع مضرة / فلذلك كانت هيئة محمولة على القصد إلى البدلية فيها ، وقد تكون على توقع البدل من الأدمي فبقي عليها اسمها العام على عادة العرب في إطلاقاتها في مثله . قال تعالى : ﴿ وما آتيتم من ربا ليُرَبُّوْا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّوْا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ ^(١) وقد يعطى الرجل على المروءة وذلك من الشريعة وجرى مجرى الصدقة .

روى مسلم في صحيحة عن النبي ﷺ أنه قال : (كلُّ معروف صدقة ^(٢)) ، وضرب له النبي ﷺ أمثلة متعددة من الواجب والمندوب بيانها في موضعها ، وقد تكون الهبة لصلبة الرحم وهي من المعروف المؤجل العوض ، وقد تكون طلباً لمحض العوض من الواهب في مال الموهوب فأما مالك فقضى به ، وأما جمهور العلماء منهم الحنفية والشافعية فحرموه لأنها مبايعة بضمن مجهول .

قالوا : ويجب أن تخلص العقود بالفاظها لأحكامها ، فإن غيرت الألفاظ لم يجز إسقاط الشروط .

وهبة الثواب مجهولة العوض وذلك حرام ، مجهولة الأمر ، وكذلك لا يجوز معقبة بالمنازعة ، وتلك مزبنة نهى عنها بالإجماع محظورة بالإتفاق ، وقال علماؤنا هذا كله صحيح إلا أن كل عقد قد أنزله الشرع منزله وعينه بشروطه فالبائع وأحكامه على مساقها

(١) سورة الروم آية (٣٩) .

(٢) مسلم (١٠٠٥) ، في الزكاة باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف من حديث حذيفة ورواه البخاري في كتاب الأدب باب كل معروف صدقة ١٣/٨ من حديث جابر .

والهبة على موضوعها ، وإذا وهب فصدر الهبة . وفاتها بخلص من جميع ما ذكرتم ، ولعله لا يطلب العوض أبداً وربما كره المعطي المنة فبادر بها من قبل أن يسأله فإن سأل المعطي مكافأة فيه فالغالب من الخلق المبادرة للمطلوب والمسامحة فيه وإن وقع التنازع وذلك قليل وجب عليه إعطاء القيمة في المشهور ، وقيل هو على هبته حتى يرضى منها وهو الصحيح لأن الظاهر أنه لو أراد القيمة لعرضها للسوق ، وإنما أراد أكثر منها .

(حديث) وقد تكون الهبة للقريب كما قال النعمان بن بشير إن أباه بشيراً أتى به النبي ﷺ فقال : إني نحلْتُ ابني هذا غلاماً . فقال رسولُ الله ﷺ : (أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ هَذَا ؟) قال : لا . قال رسول الله ﷺ : (فارتجعه)^(١) .

ودروي (فارده)^(٢) ، وروي (أشهد على هذا غيري)^(٣) . وروي (إني لا أشهد على جور)^(٤) . وروي أنه قال : (أتحب أن يكونوا لك في البر سواء ؟) قال : نعم . قال : (فسوِّ بينهم في العطية)^(٥) هذا كله في الصحيح .

زاد أبو داود (إن عليهم من الحق أن يبروك ، وعليك أن تعدل بينهم)^(٦) واختلف في جواز ذلك .

قول مالك . والصحيح جوازه عنده وبه قال أبو حنيفة والشافعي^(٧) وقال أحمد بن حنبل ذلك باطل يجب فسخه لأن النبي ﷺ أمر برده وقال في الصحيح : (لا أشهد على جور) ، وقال : (أتحب أن يكونوا لك في البر سواء ؟)^(٨) .

فعلل بالعقوق إلى ما يدخل بينهم من الشحاء ، وذلك يقتضي التحريم ورده هو الصحيح في الحكم .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الهبة باب الهبة للولد ٢٠٦/٣ ومسلم في الهبات (١٦٢٣) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ، والموطأ ٧٥١/٢ .

(٢) البخاري في الهبة باب الإشهاد في الهبة ٢٠٦/٣ ، ومسلم (١٦٢٣) ١٣ .

(٣) مسلم (١٦٢٣) (١٣) .

(٤) مسلم (١٦٢٣) (١٤) .

(٥) والذي في صحيح مسلم (١٦٢٣) (١٧) (أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذا) .

(٦) أبو داود (٣٥٤٢) .

(٧) شرح السنة ٢٩٧/٨ ، فتح الباري ٢١٤/٥ ، التمهيد ٢٢٣/٧ .

(٨) شرح السنة ٢٩٧/٨ ، فتح الباري ٢١٤/٥ .

فإن قيل فقد قال (أشهد على هذا غيري) ، قلنا هذا هو تأكيد التحريم لأن أمراً لا يرضاه رسول الله ﷺ ولا يشهد به من ذا الذي يرضاه أو يشهد به ، وسائر ألفاظ الحديث نص صريح فلا يرد بهذا المحتمل . وقد كان النبي ﷺ يقبل الهدية ، ويثيب عليها^(١) .

وروى البخاري أنه كان لا يرد طيباً لمحبه فيه^(٢) ، وجاء حديث وفد هوازن وقول النبي ﷺ للمسلمين في خطبته : (إن إخوانكم هؤلاء جاؤوا تائبين) إلى قوله (فمن أحب منكم أن يطيب بذلك نفساً فليفعل ، ومن أحب أن يبقى على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل)^(٣) .

مناقشة :

لما رأى الناس أن عقد الهبة شرع محض ، قالوا : إنه لضعفه لا يلزم إلا بالقبض وإليه صغى كثير من الفقهاء منهم (ش) و(ح) وعجباً لهم من أي أصل نزعوا إلى هذا الفصل والهبة عقد من العقود ومبنى العقود على اللزوم ومحلها القول منه يكون وبه يلزم وما الإنسان لولا اللسان ، وقد بين الله ذلك بقوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ وما بقي بعد قول هذا وهبت وقول الآخر قبلت .

والكفالة عقد باتفاق ويلزم بالقول بإجماع من الأمة فكيف غفلوا عن هذا فإن قيل كذلك كنا نقول كما ذكرتم لولا قول أبي بكر الصديق لعائشة : « لو كنت حزتيه لكان لك وإنما هو اليوم مال الوارث »^(٤) فيبين أن الهبة إنما تكون هبة بالقبض وأن انفrazها عنه مبطل لها قلنا كيف تعلقتم بهذا في مثل هذا الأصل العظيم وهو قول الواحد من الصحابة ، وقد

(١) رواه البخاري في الهبة باب المكافأة بالهبة ٢٠٦/٣ من حديث عائشة .

(٢) البخاري في الهبة باب ما لا يرد من الهبة ٢٠٥/٣ من حديث عذرة بن ثابت قال : دخلت على ثمامة فناولني طيباً قال كان أنس رضي الله عنه لا يرد الطيب قال وزعم أنس أن النبي ﷺ كان لا يرد الطيب ٢٠٥/٣ .

(٣) أخرجه البخاري في المغازي باب قول الله تعالى ﴿ ويوم نحين إذ أعجبكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً ﴾ ١٩٥/٥ وأبو داود (٢٦٩٣) .

من حديث عروة بن الزبير أن مروان والمسورين مخزومة أخبراه أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسيبهم فقال لهم رسول الله ﷺ : (معي من ترون وأحب الحديث إلي أصدقاه فاختاروا إحدى الطائفتين إما السي وإما المال ...) .

(٤) الموطأ ٧٥٢/٢ من حديث عروة عن عائشة .

قال أبو بكر رضي الله عنه : « إِنَّ الْجَدَّ أَبٌ »^(١) ، ولم يقل بذلك الشافعي ، فقد وجب والحالة هذه أن تقول متى ما كان الواهب صحيحاً ماله له لم يتعلق به حقٌ لغيره ، وجب عليه أن يفي بعقده ويسلم ما وهب لصاحبه ، فإذا مَرَضَ تعلقَ به حق الغير فلو كان عن معاوضةٍ محضةٍ لوجب التسليم « فيه »^(٢) ، وإذا كَانَ عن تبرع ، فحق الغير إذا تعلقَ بالمال منع من التبرع أصله إذا تعلقَ بالمال حقوق الغرماء ، وعلى هذه النكتة نبه الصديق حين قال : وإنما هو اليوم مال الوارث ، فوجدنا لرد الهبة في المرض أصلاً فحملناه عليه وبقيت الهبة في الصحة على أصل العقود وعموم الكتاب أولاً ترى مسألة أن الزوجة لما تعلقَ بمالها حق الزوج لم يجز لها عطية إلا بإذن زوجها على ما بيناه في مسائل الخلاف وقد روى أبو داود^(٣) والنسائي^(٤) : (لا يجوز للمرأة عطية إلا بإذن زوجها ، إلا أن يكون عتقاً) ، فقد روى البخاري أن ميمونة كانت لها جارية فأعتقتها ، فلما جاء النبي ﷺ إليها قالت : يا رَسُولَ اللَّهِ أشعرتُ إني قد أعتقتُ جاريتي ، قال : (أما إنك لو أعطيتها لأخوالك لكان أعظم لأجرك)^(٥) فبينَ أن الصدقة أفضل من العتق ولكن مع الحاجة ، فأما مع عدم الحاجة فالعتق أفضل ، وقد بيناه في شرح الحديث مستثنى من الأصل . ولما كانت الهبة عقدًا لازماً بالقول عندنا وبالقبض إجماعاً ووقع التمليك فيها وكان كل ذي ملكٍ أولى بملكه ، وكان كل ذي حقٍ أحصَ بحقه استثنت الشريعة من ذلك ما رأت أن فيه مصلحةً للطائفتين من الواهب والموهوب فقال النبي ﷺ فيما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(٦) وما رواه ابن عباس

(١) رواه البخاري معلقاً قال : وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب ٢٨٨/٧ قال الحافظ وصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجد أباً ويسند صحيح إلى أبي موسى أن أبا بكر مثله ويسند صحيح أيضاً إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجد أباً وفي لفظ له أنه جعل الجد أباً إذا لم يكن دونه أب ويسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجد أباً ، فتح الباري ١٩/١٢ .

(٢) في ج زيادة فيه .

(٣) أبو داود (٣٥٤٧) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

(٤) سنن النسائي ٢٧٨/٦ وابن ماجه (٢٣٨٨) وأحمد في المسند ١٧٩/٢ و ١٨٤ و ٢٠٧ والبغوي في شرح السنة ٣١٧/٤ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : (لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها) والحديث صححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه .

(٥) البخاري في الهبة باب هبة المرأة لغير زوجها وعقبتها ٢٠٨/٣ وأحمد في المسند ٣٣٢/٦ .

(٦) رواه أبو داود بلفظ : (مثل الذي يسترد ما وهب كمثل الكلب بقيء فيأكل قيئه) (٣٥٤٠) والنسائي ٢٦٤/٦ =

وابن عمر عن النبي ﷺ قال : (لا يحل لأحدٍ يُعطي عطيةً فيرجعُ فيها إلا الواهب فيما يعطي لولده والعائِد في هبته كالكلب يعود في قيئه)^(١) ، فبين المسئني وأبقى سائر الهبات على أصلِ التحريم ، وكانت الحكمة في جعل ذلك بين الوالد والولد ما له عليه من سُلطنة الإيجاد وحق الكفالة والتربية ، وذمامِ الذبِّ عنه والنصرة وسيلة رجوع ماله إليه كله آخر الأمر وإلى هذا وقعت الإشارة بقول النبي ﷺ : (إن من أفضل ما أكل أحدكم من كسبه وإن ولدَ الرجل من كسبه)^(٢) ، وقَلَبَ أبو حنيفة القوس ركة^(٣) فقال : لا يحل للأب أن يرجع فيما وهب لولده لما في ذلك من تغيير القلب وتوقع العقوق^(٤) وفي الأجنبي لا يبالي به إنما مقصده ماله وكسبه فإن وصله وصله وإن قطعهُ قطعهُ ، قلنا لا رأي لمغلوب ، أنت تقول هذا والنبي ﷺ قد بينَ حكمه وأوجبَ الرجوع له ، فإن قالوا هذا الحديث ليس بصحيح ، قلنا أنتم تقولون هذا وليس لكم حديث مثله وصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هي نضاركم^(٥) وحرمالكم والمعنى عليكم زائد إلى هذا فإن كل ولد يطلب والده ماله الذي لم يستفده من جهته فيقف دونه لا يعد من البررة فما ظنك بما كان أصله من عنده فإن قيل فالحديث الصحيح يعارضه ، قال النبي ﷺ : (العائد في صدقته كالكلب في قيئه) قلنا : قد أشبعنا القول في هذا الحديث في مسائل الخلاف وشرح الآثار والمعتمد الآن لكم أنه عام مطلق وحديثنا خاص مقيد والخاص يقضي على العام باتفاق .

= وابن ماجه (٢٣٧٨) من طريق عامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والحديث صححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه .

(١) رواه أبو داود من حديث حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن طاووس عن ابن عمر وابن عباس عن النبي ﷺ قال : (لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي لولده . . .) أبو داود (٣٥٣٩) والترمذي (٢١٣٢) وقال حسن صحيح ، والنسائي ٢٦٥/٦ ، وابن ماجه (٢٣٧٧) .

(٢) أبو داود (٣٥٢٨ و ٣٥٢٩) من حديث عمارة بن عمير عن عمته أنها سألت عائشة رضي الله عنها فقالت في حجري يتيم أفاكل من ماله فقالت : قال رسول الله ﷺ : (إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه) ورواه الترمذي في الأحكام (١٣٥٨) وقال حسن صحيح ورواه النسائي ٢٤١/٧ وابن ماجه (٢١٣٧) .

(٣) صارت القوس ركة يضرب في الأدبار والأقلاب في الأمور . ترتيب القاموس ٣٨٥/٢ .

(٤) قال ابن هبيرة هل للأب الرجوع فيما وهب لولده فقال أبو حنيفة ليس له ذلك وقال الشافعي له الرجوع لكل حال وقال مالك للأب الرجوع فيما وهب لابنه على جهة الصلة لا على جهة الصدقة . الإفصاح ٥٨/٢ ، شرح السنة ٢٩٩/٨ .

(٥) النضار بالضم الجوهر الخالص من التبر . ترتيب القاموس ٣٨٧/٤ .

تتميم

وقد نبه مالك على تكملة في هذا الحديث وتوفية للنظر فقال إن عطية الوالد لولده محتملة فما (١) كان لله ويدل عليه لفظ الصدقة فلا رجوع فيه لأن المعاملة مع الله لا يتطرق إليها فسخ من جهة الأدمي فإن تزوج الولد أو أذان فحق الزوجة والمديان أقوى من حق الوالد . فخرجت المسألة الأولى عن أن تكون مرادة بالحديث ، وخص الحديث في المسألة الثانية بما هو أقوى من عمومهِ حسبما بيناهُ في أصولِ الفقه .

القضاء في العُمري

روى مالك وغيره من الأئمة باتفاقٍ عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : (من أ عمرى له ولعقبه فإنها للذي يُعطاها لا ترجعُ إلى الذي أعطاه) (٢) . زاد مالك أبدأ (٣) ، لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث . قال الشافعي وأبو حنيفة وكثير من العلماء : من أ عمرى رجلاً كان ذلك له حياته فإذا مات رجعت إلى الذي أعطاه أو إلى أحق الناس بميراثه يوم مات وترك عليه التوريث ، فإن أ عمره وعقبه فإنها ملك محض لا ترجع إلى الذي أعطاه أبدأ كما لو وهب أو باع ، وهو ظاهر قول مالك في الموطأ .

والقول الثاني : وهو المشهور اليوم عند الناس ، أنه إذا انقطع العقب رجعت إلى أقرب الناس بالمعمر ، وقال سائر الفقهاء ترجع إلى بيت المال كسائر الموارث ، وتعلقوا بظاهر الحديث وهو قوله (لا ترجع إلى الذي أعطاه) ولا سيما بزيادة مالك في قوله أبدأ وهذا قطع محض ، وقد تكلم العلماء على ذلك دليلاً وسؤالاً وجواباً ، وها نحن نبرز لكم نكتةً مجهولةً مجلوبةً في منصة البيان فنقول : العُمري فعلى من العمر ، إما عمر المعطي وإما عمر المعطى فقد تقول أعطيتك مدى عمرك أو عمري وعمر عقبى أو تقول أعطيتك

(١) لم أجده في موطأ يحيى بن يحيى والصواب فيما .

(٢) الموطأ ٧٥٦/٢ ولفظه عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال : (إما رجل أ عمرى له ولعقبه فإنها للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطى أبدأ لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث) ورواه مسلم (١٦٢٥) في الهبات باب العمري دون قوله أبدأ .

واتفقا على إخراجها من حديث أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه قال : (قضى النبي ﷺ بالعمري أنها لمن وهبت له) لفظ البخاري في الهبة باب ما قيل في العمري ٢١٦/٣ ، ومسلم (١٦٢٥) .

(٣) الموطأ ٧٥٦/٢ .

عمر ك أو عمر عقبك ، وقد اتفقنا على أنه لو كان الحكم معلقاً بعمر المعطي لما كان تمليكاً محضاً فكذلك في عمر المعطي وتحويله على صيغ القياس حكم معلق بأحد العمرين فلم يكن على التأييد أصله الثاني ، وهذا الفقه صحيح يكشف حقيقة الحديث ويبين لكم مقصد الرسول ﷺ في بيان الحكم وذلك العمرى نصف هبة ، إذ الهبة يكون لها محلان ملك الرقبة وملك المنافع وقد يجتمعان للشخص الواحد بأن تطلق الهبة إطلاقاً وقد ينفردان فيعطيه المنفعة دون الرقبة وهي العمرى ، فإنه لو قال أسكنتك هذه الدار وعقبك لكان تصريحاً بهبة المنافع ، وكذلك عمرتك ، وقد تجعل الرقبة لشخص والمنفعة لآخر ، فيقول أعمرتك وعقبك هذه الدار وجعلت رقبتها لفلان وعقبه فإذا كانت تنفصل في أنواعها اسماً وحقيقة وحكماً فكيف تجعل باباً واحداً وقد تبين بذلك أن النبي ﷺ أراد من وهب منافع دار مثلاً لرجل ولعقبه فإنه لا يرجع إليه إذا مات ذلك الرجل المعمر ، لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارد ، يريد أن المنافع قد استحقها العقب من بعد موروثهم . فكيف ترجع إلى الذي أعطاها حتى ينقض جميعهم . وأما مسألة الرقبة فهي مسألة مخاطرة داخلية في الغرر خارجة عن المعروف وبيانها في موضعها .

القضاء في اللقطة :

هذه لفظة اختلف أهل اللغة فيها فمنهم من رواها مفتوحة القاف ومنهم من رواها ساكنة وقد بينها في موضعها والأولى عندي أن تكون بالسكون ، لأنه في الغالب بناء المفعول في باب فعلة وفَعَلَة^(١) والأصل في ذلك الحديث الصحيح المتفق على روايته .

(١) قال الحافظ واللقطة الشيء الذي يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال الزمخشري في الفائق اللقطة ، بفتح القاف والعامية تسكنها كذا قال وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال وأما بالفتح فهو اللاقط وقال الأزهري هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال ابن بري التحريك للمفعول نادر فاقتضى أن الذي قاله الخليل هو القياس وفيها لغتان أيضاً لقاطه بضم اللام ولقطة بفتحها ، فتح الباري ٧٨/٥ .

وقال البغوي حكى عن الخليل أنه قال اللقطة بتحريك القاف الذي يلتقط الشيء واللقطة بسكون القاف ما يلتقط قال الأزهري هذا الذي قاله قياس لأن فَعَلَة في أكثر كلامهم جاء فاعلاً وفَعَلَة جاء مفعولاً غير أن كلام العرب جاء في اللقطة على غير قياس وأجمع أهل اللغة ورواة الأخبار على أن اللقطة هي الشيء الملتقط وكذا قال الفراء وابن الأعرابي والأصمعي واللتقاط وجود الشيء على غير طلب . شرح السنة ٣٠٩/٨ .

جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال : (اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها) قال مالك : ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها^(١) . زاد البخاري ومسلم : فإن جاء صاحبها وإلا فاستنقها^(٢) . زاد الجميع فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها . واتفقوا على اللقط الواحد في الغنم والإبل ، وروي في الصحيح عن أبي بن كعب : التقطت صرة فيها مائة دينار فجئت بها رسول الله ﷺ فقال : (عرفها حولاً) ثم جئته فقال : (عرفها حولاً آخر) ؛ وذكر ثلاثة أحوال . أخرجه البخاري وغيره^(٣) . فبين النبي ﷺ في هذا الحديث أصول أحكام اللقطة . زاد البخاري أن النبي ﷺ نهى عن لقطة الحاج^(٤) . اتفق الأئمة كلهم على أن النبي ﷺ قال في خطبته حين عظم حرمه مكة . قال : (ولا تحل لقطتها إلا لمنشد^(٥)) ، فأما سؤال السائل عن اللقطة فإنما كان عما يفعل بها وعنه إجابة النبي ﷺ عليه لا عما قال بعض علمائنا ، من أنه يحتمل أن يكون سؤاله يأخذها أم لا ، فإنه لم يجد لذلك جواباً في كلام النبي ﷺ ، ولكنه معلوم من غيره من الأدلة مفهوم من قوة الحديث لأنه لما قال في ضالة الإبل : مالك ولها . وقال في ضالة الغنم : (هي لك أو لأخيك أو للذئب) ، تبين أنه نهى عن أخذ الإبل وأباح أخذ الغنم ويرجع ذلك إلى نية الأخذ ، فإن أراد بأخذها حفظها على صاحبها فيما أحسن ذلك ، لا سيما في هذا الزمان الذي يخاف عليها أن تقع في يد من يتخذها مالاً من ماله ، وأما إن قصد أن يأخذها لنفسه فذلك حرام ، إلا أن تكون اللقطة من الطعام الذي لا يبقى فليأخذها وليأكلها في الحال ، فإن أكلها أولى من فسادها وأما إن كان يسيراً مما لا يبقى فرخص مالك في كتاب محمد في الدريهمات اليسيرة أن يأخذها

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب اللقطة باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها ١٦٣/٣ ، ومسلم في اللقطة (١٧٢٢) ، والموطأ ٧٥٧/٢ من حديث زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال : (اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة . . .) .

(٢) البخاري في اللقطة ، باب ضالة الإبل ١٦٣/٣ ، ومسلم في اللقطة (١٧٢٢) حديث (٢) .

(٣) البخاري في اللقطة باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى يأخذها من لا يستحق ١٦٥/٣ ، ومسلم في اللقطة (١٧٢٣) .

(٤) أخرجه مسلم في اللقطة باب لقطة الحاج (١٧٢٤) وأحمد في المسند ٤٩٩/٣ وأبو داود (١٧١٩) ولم أجده في البخاري حسب عزو الشارح .

(٥) متفق عليه البخاري في كتاب العلم ٣٨/١ باب كتابة العلم ٣٨/١ - ٣٩ ، ومسلم في الحج (١٣٥٥) من حديث أبي هريرة .

ويستنفقها ولا يرفعها والذي روى أبو داود عن جابر أن النبي ﷺ رخص لهم في السوط والعصا والحبل أن يتفعلوا به^(١) ، إذ قيمة ذلك يسيرة ، كما أنه لا خلاف بينهم أن ما لفظه البحر من قصعة وحوت فإنه يأخذه لنفسه ، فإن كان متاعاً لمسلم صار لقطه وإن كان لكافر دفعه إلى الإمام .

قال المتأخرون : إن كان عدلاً ولا أخذه وواسى منه وإن شك هل هو لمسلم أو لكافر تورع عنه . وقد قال مالك إن لقطه مكة كسائر اللقط ، وتكلم في ذلك العلماء من أصحابنا في الاحتجاج لمالك والانفصال عن الحديث ، ولست أرى مخالفة الحديث في هذه المسألة ولا حاجة بنا إلى أن نتكلف تأويل ما لا يقبل التأويل ولما قال النبي ﷺ : (أعرف عفاصها ووكاءها) دل على أن الذي يجزي صاحبها في اعترافها هذا القدر من الدليل وقيل إنما ذكر ذلك على معنى التنبيه ، إذ لا بد له أن يذكر الإمارات من العفاص والوكاء باتفاق ، زاد ابن القاسم وأشهب : والعدد زاد ابن شعبان والسكة ولكل واحد منهم حجة . أما من تعلق بالعفاص والوكاء فقال : لأنه المذكور في الحديث ، وأما من شرط العدد فقال لأنه الغاية في البيان وأما من شرط السكة فإنما نظر إلى اختلاف السكك في زمانه ، فلو ذكر واحداً وهو العفاص أو الوكاء ، فاختلف الناس فيه ، ومن علمائنا من قال : يجزيه ذكر كل واحد منهما ويحلف في تفصيل بيانه في المسائل ومنهم من قال لا أقل مما ذكر النبي ﷺ ومنهم من قال كيف يكون مع أحد شيء لا يعرف سكوته ولا عدده والصحيح عندي أنه يعطى بواحد بغير يمين ، والدليل عليه حديث أبي داود أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجد ديناراً^(٢) . الحديث . رواه أبو داود إلى أن قال فيه : فبينما هم يأكلون

(١) أبو داود (١٧١٧) وفي سننه المغيرة بن زياد قال في التقريب صدوق له أوهام ت ص ٥٤٣ وقال أبو داود عقب إخرجه رواه النعمان بن عبد السلام عن المغيرة أبي سلمة بإسناده ورواه شعبة عن المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال كأنه لم يذكر النبي ﷺ .

(٢) أبو داود (١٧١٥) من طريق بلال بن يحيى العباسي عن علي أنه التقط ديناراً فاشتري به دقيقاً فعرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار فأخذه علي وقطع منه قيراطين فاشتري به لحماً . وإسناده حسن كما قال الحافظ في التلخيص ٧٥/٣ وساق أبو داود رواية أخرى قبل هذه وفيها رجل مجهول من حديث بكير بن الأشج عن عبد الله بن مقسم حدثه عن رجل عن أبي سعيد الخدري أن علي بن أبي طالب وجد ديناراً فأتى به فاطمة ... (١٧١٤) .

وقد أعل البيهقي روايات هذا الحديث لاضطرابها ولمعارضتها لأحاديث اشتراط السنة في التعريف لأنها أصح قال ويحتمل أن يكون إنما ألبح له الأكل قبل التعريف للاضطراب . السنن الكبرى ١٩٤/٦ .

إذا رجلٌ يقول أنشد الله والإسلام الدينار ، فأعطاهُ النبي ﷺ بعلامةٍ واحدة ، لأنَّ للرجل أن يقول أخذته ليلاً فربطته في الوكاء لا أعرف إلا عدده ويحتمل أن يقول خرقة وخيطه كذا وكذا وأما العدد فقد أنفقت منه وأما سكته فكانت عندي سكتك لا أدري أي هذا منها وأما الوكاء فيقول كنتُ أحل وأشد ولم يكن لذاك وكاء واحد . فالدليل الواحد يكفيه لا سيما وليس لأحدٍ عليه يد تدعيه ولو رأيت في الطريق يأخذها لما كان لك أن تعترضه ، وإن كانت في تلك الحال وديعة لجميع المسلمين وهي الآن إنما هي وديعة عنذك فسلمها إلى من جاء ولو بدليل واحدٍ فيها . وأما اليمين فلا أراها ، لأن موضعَ اليمين أن يكون في مقابلة دعوى ، فإن احتج محتج بيمين الاستبراء فقد تقدمتها الدعوى ، فأما قول النبي ﷺ فاستبق بها هي قوله فشأنك بها بل هو أكثر وأعم وقد روى النسائي أبين من هذا في الغرض . فقال : (ذلك مال الله يؤتيه من يشاء)^(١) وهذا عام في الفقير والغني وقد اختلف في ذلك علماؤنا على قولين :

أحدهما : يأكله الغني وبه قال الشافعي .

والثاني : ألا يأكلها إلا إذا كان فقيراً وبه قال أبو حنيفة .

واحتج الشافعي بحديث أبي بن كعب حين قال له النبي ﷺ : (استبقها) . وكان أبي بن كعب حينئذ^(٢) من الميسير وقال أصحاب أبي حنيفة كيف يصح هذا للشافعي ، وقد قال النبي ﷺ لأبي طلحة في بيرحاء تصدق بها فوضعها أبو طلحة في أقاربه وفي بني عمه ومنهم أبي بن كعب^(٣) . وقال علماؤنا المحررون هذه المسألة تنبني على أن اللقطة هل

(١) لعله في الكبرى ورواه أبو داود (١٧٠٩) وابن ماجه ٨٣٧/٢ من حديث عياض بن جمار قال : قال رسول الله ﷺ : (من وجد لقطة فليشهد ذا عدل ثم لا يغيره ولا يتكلم فإن جاء بها فهو أحق بها وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء) والحديث صححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه (٢٠٣٢) ورواه ابن حبان (١١٦٩) وأحمد في المسند ١٦٢/٤ .

(٢) زيادة من ج .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في الزكاة باب الزكاة على الأقارب ١٤٨/٢ ومسلم (٩٩٨) ، والموطأ ٩٩٥/٢ - ٩٩٦ ، وشرح السنة ١٨٩/٦ من حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل وكان أحب أمواله إليه بيرحاء وكانت مستقبلة المسجد وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال أنس فلما أنزلت هذه الآية ﴿ لن تتألفوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول : ﴿ لن تتألفوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ وإن أحب أموالي إلي بيرحاء وإنها صدقة الله أرجو برها وذخرها عند =

تؤخذ احتساباً لله أم اكتساباً . فقالوا عند أبي حنيفة أنها احتساب ، وعندنا أنها اكتساب . قلت ^(١) : معاذ الله من ^(٢) هذا الذي قال علماؤنا إنما هي في أول الحال احتساب لله ، فأبو حنيفة يقول يبقى هذا الحكم من الاحتساب ونحن نقول يزول بقول النبي ﷺ (فشأنك بها) ، ولم يفصل بين فقيرٍ وغني ، ولو كان الحكم يختلف لفصل ، ولأنها لو كانت ودعة لما جاز أكلها للفقير كالودعة المطلقة ، وأما فصل الحول وما ورد فيه في حديث أبي بن كعب من ذكر الثلاثة الأحوال فقد أراح منه شعبة وذكره البخاري وغيره . قال شعبة عن سلمة يعني ابن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب قال : أصبت صرةً أو التقطت صرةً . فذكر الحديث إلى الثلاثة الأحوال قال شعبة : ثم لقيته بعد ذلك بمكة يعني سلمة قال : لا أدري قال : حولاً واحداً أو حولين أو ثلاثة أحوالٍ ، فشك سلمة فيما أخبره به سويد بن غفلة ^(٣) ، وإذا شك الراوي فيما روى سقطت روايته وقد مهدنا ذلك في شرح الحديث . وأما ضالة الغنم فقال الشافعي : هي لقطة تعرف ، وفرق علماؤنا بين أن تكون في أرض مضبعة أو في محل رجاء ومنفعة ، قالوا فإن كانت في محل رجاء ومنفعة ، فهي لقطة وإن كانت في أرض مضبعة فهي لواجدها حلال مطلق لأن النبي ﷺ قال : (هي لك أو لمثلك ممن يعبرها عبراً أو يقطعها سيراً أو للذئب) . فبين أنها لله لا يد لأحدٍ عليها ، وأن واجدها

= الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله ، فقال رسول الله ﷺ : (بخ ذلك مال رابع وقد سمعت ما قلت وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين) ، فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه . وفي البخاري في الوصايا وقال ثابت عن أنس قال النبي ﷺ لأبي طلحة : (اجعلها لفقراء أقاربك) فجعلها لحيان وأبي بن كعب . البخاري في الوصايا باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ٦/٤ - ٧ .

(١) في ج وم قال القاضي ابن العربي .

(٢) كذا في جميع النسخ من ولعلها ما .

(٣) قال الحافظ قوله (فلقيته بمكة) القائل شعبة والذي قال لا أدري هو شيخه سلمة بن كهيل وقد بينه مسلم في روايته بهز بن أسد عن شعبة أخبرني سلمة بن كهيل واختصر الحديث فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً وأغرب ابن بطلال فقال الذي شك فيه هو أبي بن كعب والقائل هو سويد بن غفلة . ولم يصب في ذلك وإن تبعه جماعة منهم المنذري بل الشك فيه من أحد رواته وهو سلمة لما استثنى فيه شعبة وقد رواه غير شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة وأخرجها مسلم من طريق الأعمش والثوري وزيد بن أنيسة وحماد بن سلمة كلهم عن سلمة وقال : قالوا في حديثهم جميعاً ثلاثة أحوال إلا حماد بن سلمة فإن في حديثه عامين أو ثلاثة . . . ثم قال الحافظ والذي يظهر أن سلمة أخطأ فيها ثم ثبت واستذكر واستمر على عام واحد ولا يؤخذ إلا ما لم يشك فيه راويه . فتح الباري ٧٩/٥ - ٨٠ .

أخو الذئب في باب الحل وارتفاع التكليف عنه في الامتناع منها ، الذي كان قبل هذا عليه ، وقد استوفيتها في مسائل الخلاف . وأما ضالة الإبل فغضب النبي ﷺ على السائل حين ذكرها لما فهم منه من استشراف الطمع وتعلق البال بمال الغير وكان السؤال عن منفق المال وعن الشاء سؤالاً محتملاً ، لقصد الحفظ على الغير ولقصد انتفاع الطالب فأما ضالة الإبل ، فقد خلصت للطمع لأنه لو تركها لما خاف عليها ، والأخذ إنما هو لأجل الخوف ورضي الله عن هذا السائل ، فلقد أفاد مسائل استوفيناها في شرح الحديث وكتب المسائل نذكر الآن لكم منها ثلاثاً .

الأولى : أنه لا بأس بالغضب على السائل إذا عدل عن جهة السؤال .

الثانية : أنه استوفى لنا بيان اللقطة كلها ولولاه لاختلفنا في الإبل كما اختلفنا في البقر مع وجود النص في الإبل والصحيح في البقر أنها ليست كالإبل وإنما هي كالغنم يعلم ذلك مشاهدة .

الثالثة : أن قول النبي ﷺ (معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر) . الحديث بيان لحال الموضع الذي توجد فيه فإن كان يمكنها فيه الورود لأنها أودية وحياض وبرك فالأمر كذلك وإن كانت في موضع فيه آبار لا تتمكن من الورود فهي بمنزلة الشاء وعلى هذا حمل علماؤنا من ترك دابته بأرض مضبغة وقد يش منها فقام عليها رجل حتى قامت ، والصحيح أنها لمن قام عليها ، وإن كان غير مشهور المذهب وقد روي في ذلك حديث ليس بصحيح ، ولكن فقه هذا الحديث يشهد بصحة ما قلناه ، ومن فوائد هذا الخبر ما قال علماؤنا أن ما ورد فيه حديث الزبير قبله من فتوى النبي ﷺ وحكمه في حال الغضب أن ذلك مخصوص فيه من قول النبي ﷺ : (لا يقضي القاضي وهو غضبان)^(١) لأنه ﷺ كان ينطق بالوحي ، ويؤيد بالعصمة ، فلا يخاف عليه من الغضب آفة ، فأما نحن فإنما نحكم بالاجتهاد ، وبذل الوسع في النظر والغضب يشوش الخاطر ويشغل القلب عن النظر أو استيفائه ، وذلك مظنة غلط في الغالب ، وعليها ورد النهي ، فوجب أن يقف دونه .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الأحكام باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان ٨١/٩ ، ومسلم في الأفضية باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان (١٧١٧) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر قال كتب أبو بكر إلى ابنه وكان بسجستان بأن لا تقض بين اثنين وأنت غضبان فإني سمعت النبي ﷺ يقول : (لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان) لفظ البخاري .

القضاء في الوصايا^(١)

الوصية في اللغة عبارة عن كل قول يلقيه أحدهما إلى الآخر ليعمل به وهو مخصوص في الغائب والميت من جملة ما يلقي من القول وصفه الله للحاجة إذ لا يتفق للموكل كل ما يريد أو يحتاجه حاضراً ولا بد من التعاون بين حالتي الغيبة والحضور فيما يختص بالموصي أو فيما يختص بالموصى إليه أو به أو فيه أو ما يتعلق بالكل أو ما يخص ثنتين منهما على التفصيل والتقسيم وقد ذكرهما الله في مواضع في كتابه من أهمها قوله : ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين ﴾ الآية . إلى قوله : ﴿ سمع عليم ﴾^(٢) وأما أحاديثها فكثيرة أصولها أربعة .

الأول : حديث عبد الله بن أبي أوفى قيل له : (هل أوصى رسول الله ﷺ قال لا . قلت : فكيف كتب الوصية أو أمروا بالوصية ؟ قال : أوصى بكتاب الله)^(٣) .

الثاني : حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : (ما من حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وصيته عنده مكتوبة) أخرجه الأئمة بأجمعهم^(٤) . زاد مسلم أو ثلاث ليال^(٥) .

الثالث : حديث سعد بن أبي وقاص : الثلث والثلث كثير . اسردوه وهو صحيح متفق عليه^(٦) .

الرابع : حديث أبي أمامة : أن النبي ﷺ قال : (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه

(١) في ج كتاب الوصايا .

(٢) البقرة آية ١٨٠ و ١٨١ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في الوصايا ٣/٤ ، ومسلم (١٦٣٤) في الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ، والترمذي (٢١٢٠) ، والنسائي ٢٤٠/٦ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الوصايا ٢/٤ ، ومسلم في كتاب الوصية (١٦٢٧) ، والموطأ ٧٦١/٢ .

(٥) مسلم (١٦٢٧) حديث ٤ .

(٦) متفق عليه أخرجه البخاري في الجنائز باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة ١٠٣/٢ ، ومسلم في الوصية (١٦٢٨) ، والموطأ ٧٦٣/٢ من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت : إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة أفتصدق بثلاثي مالي قال : لا ، فقلت : بالشرط ، فقال : لا ، ثم قال : (الثلث والثلث كبير أو كثير إنك إن نذر ورثك أغنياء خير من أن تنزلهم عائلة يتكفون الناس ..) لفظ البخاري .

لا وصية لوارث) (١). خرجه أبو داود والترمذي ، وقد خرج البخاري حديثاً بما ذكرناه عن ابن عباس قال : لو غرض الناس من الثلث إلى الربع لقول النبي ﷺ : (الثلث والثلث كثير) (٢) وللوصية أحكام كثيرة بيّناها في كتب المسائل أمهاتها خمسة .

الحكم الأول : في وجوبها : يختلف الناس في ذلك ، فذهب ذاهبون إلى أنها واجبة وجوب الأعيان ، ويتعين على كل أحد أن يوصي عند موته أهله وإخوانه ومن حضره ، وكذلك فعلت الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين ، وكذلك فعل خاتمهم الأعلى وقد ذكر الله ذلك في كتابه عن بعضهم ، وقد قال : ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ (٣) ، الآية وقال آخرون تجب الوصية إذا خاف الموصي الفوت لدين يقضيه من حق الله تعالى أو من حقوق العباد ، وهو مذهب الفقهاء وهو الصحيح ، وهو المراد بحديث ابن عمر ما حق امرئ مسلم فإنه إن لم يكن عليه حق لم تكن الوصية عليه بحق فأما الآية فقد ثبت عن ابن عباس أنه قال : كان الميراث للولد والوصية للوالد فنسخ الله ذلك بآية الموارث وأعطى كل ذي حق حقه (٤) ، قال سعيد بن المسيب من التابعين وابن راهويه من الفقهاء : نسخ الله ذلك في الوالدين وبقي الوجوب في الأقربين ، حتى قال الحسن وطاوس : إنه لو أوصي بثلثة لأجني حول ثلثة لقربته (٥) ، وهذا تحكم منهما ليس عليه دليل يغني ذكره عن الدليل

(١) رواه أبو داود (٢٨٧٠) ما جاء في الوصية للوارث وابن ماجه (٢٧١٣) والترمذي (٢١٢٠) باب ما جاء لا وصية لوارث وزاد فيه الولد للفراس وللعاقر الحجر وحسابهم على الله والحديث صححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ١١٢/٢ وفي تعليقه على المشكاة ٩٢٥/٢ وكذلك صححه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول ٦٣٣/١١ .

(٢) البخاري في الوصايا باب الوصية بالثلث ٣/٤ .

(٣) سورة البقرة آية (١٨٠) .

(٤) رواه البخاري في الوصايا باب لا وصية لوارث ٤/٤ - ٥ .

(٥) نقله ابن عطية في المحرر الوجيز ٦٩/٢ والقرطبي في تفسيره ٢٦٤/٢ النكت للماوردي ١٩٣/١ ، فتح القدير ١٧٨/١ ، ابن كثير ١٥٧/١ .

قال الماوردي يختلف أهل العلم في ثبوت حكم هذه الآية فذهب الجمهور من التابعين والفقهاء إلى أن العمل بها كان واجباً قبل فرض الموارث لئلا يضع الرجل ماله في البعداء طلباً للسمعة والرياء فلما نزلت آية الموارث في تعيين المستحقين وتقدير ما يستحقون نسخ بها وجوب الوصية ومنعت السنة من جوازها للورثة وقال آخرون كان حكمها ثابتاً في الوصية للوالدين والأقربين حق واجب فلما نزلت آية الموارث وفرض ميراث الأبوين نسخ بها الوصية للوالدين وكل وارث وبقي فرض الوصية للأقربين الذين لا يرثون على حاله وهذا قول الحسن وقتادة وطاوس وجابر بن زيد .

لضعفه ، وأما قول سعيد بن المسيب إنها باقية في الأقربين^(١) ، فيرده أن الصحابة من الخلفاء إلى أعيان الفقهاء قبل أن يتعد الحال إليه ، لم يوص أحد منهم ، وقد قال علماؤنا قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ . . . إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ الآية محمول على الاستحباب^(٢) ، لأنه علق بمجهول ، وهذا مقدار الخير ، والواجب لا يتعلق بمجهول لأنه من شرط الوجوب إمكان الفعل ، ولا إمكان مع الجهالة في الحكم .

الحكم الثاني : لما أوجب الله الوصية أو ندب إليها أسقط لزومها وأجاز في كل وقت تغييرها ، فلو كانت لا تغير لما كانت لأحد قدرة على أن يبادر إليها مخافة أن يبقى حياً ، ويلزمه عقدها حتى إنه جُوزَ فيها تبديل ما لا يبدل وهو العتق وكل شيء يفعل للمرء بعد موته فإنه يجوز له أن يرجع فيه ، وكل شيء يفقده في صحته يلزمه ، وكل ما يفعله في مرضه له تغييره كما قلناه إلا العتق المبطل^(٣) والمدبر ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب العتق إن شاء الله .

الحكم الثالث : إن الله سبحانه وتعالى لَمَّا مَلَكَ الأموال للخلق وعَلِمَ أنهم على قسمين ، منهم من يحفظ المال ومنهم من يهمله ، شرع الحجر على من أهمله من صغير أو مصاب ، أو ضعيف أو سفيه ، فقبض أيديهم عن الأموال وألغى ما يصدر عنهم فيها من الأقوال إبقاء عليهم ورحمة لهم إلا أن يوصوا فمن أوصى منهم نفذت وصيته ، لأنها ظاهرة في وقت لا يتوقع عليه فساد في ماله ولها حاجة في حاله ، وهذا إذا كان مميزاً يعقل ما يوصي ويتكلم به عن فهم من غير أن يقوله ، وعلى هذا جاء قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الغساني^(٤) وعليه يحمل المجنون حال الإفاقة .

الحكم الرابع : محل الوصية الثلث للصحيح والمريض لحديث سعد بن أبي وقاص الثلث والثلث كثير ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال فيه : (إِنْ أَلَّهِ أَنْعَمَ ثُلُثُ أَمْوَالِكُمْ

(١) هذا القول لسعيد لم أطلع عليه .

(٢) قال القرطبي وقال ابن عمر وابن عباس وابن زيد الآية منسوخة وبقيت الوصية ندباً ونحو هذا قول مالك رحمه الله وذكره النحاس عن الشعبي والنخعي . القرطبي ٢٦٣/٢ .

(٣) أي المنقطع يقال بطله بطله قطع . ترتيب القاموس ٢١٣/١ .

(٤) مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه أن عمرو بن سليم الزرقى أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب إن ههنا غلاماً يفاعاً لم يحتلم من غسان وورثه بالشام وهو ذو مال وليس له ههنا إلا ابنة عم له قال عمر بن الخطاب : فليوص لها قال فأوصى لها بمال يقال له بثر جشم قال عمر بن سليم فبيع ذلك المال بثلاثين ألف درهم وابنة عمه التي أوصى لها هي أم عمرو بن سليم الرقي . الموطأ ٧٦٢/٢ وإسناده صحيح .

في آخر أعماركم زيادةً في أعمالكم) ^(١) وهذا الحديث وإن لم يكن صحيحاً فإن معناه صحيح يصدقه حديث سعد الذي اقتضى بظاهره تعليق حق الورثة بمال المريض وخلص له الثلث لحاجاته واستدراكاته ، وفي الحديث الصحيح عن أبي هريرة قال : سُئِلَ رسول الله ﷺ أي الصدقة أفضل ؟ قال : (إن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغنى وتخشى الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم وقلتَ لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان) ^(٢) ، ومن فاته الاستدراك في محل الاستدراك وهو الثلث فاختلف العلماء هل يلزم الوارث أن يعطى عنه ما فرط فيه أم لا ؟ فقال الشافعي كل ما فرط فيه من حق مالي ، فإنه يخرج من رأس المال ، وهو قول ضعيف ، لأنه قد صار بالمرض إلى حالة لو أراد أن يعطي فيها جميع ماله لم يجز له إجماعاً فتركه كالخراج ما وجب عليه من ذلك تعويل على أن يتمتع به في الدنيا ويفوته ورثته في الأخرى وهذا مقصد لا يجوز له مسلم يفهم حقيقة الشرع ويتفطن لوجوه المصالح والتكليف ، أما إنه يستحب للوارث أن يعطى عن موروثة كما فعل سعد عن أمه ^(٣) وكما فعل ابن التي أفلتت نفسها بعد موتها ^(٤) .

الحكم الخامس : إذا ثبت أن المريض يعلق حق الورثة بالمال ويقبض يد المريض عن التصرف فيه ، وتحققنا أن حكمة ذلك وعلته الخوف على المريض من المنية في الغالب فإنه قد تنزل بالأصحاء أحوال تتحقق فيهم هذه العلة ، فوجب أن يكون حكمهم بحكم المريض في حكم قصر تصرفهم على الثلث كالحامل في أخريات أمرها والملجج في البحر

(١) رواه ابن ماجه (٢٧٠٩) والبيهقي في سننه ٢٦٩/٦ وكذا البزار في مسنده كما ذكر الزيلعي في نصب الراية ٤٠٠/٤ وقال البزار لا نعلم رواه عن عطاء إلا طلحة بن عمرو وهو وإن روى عن جماعة فليس بالقوي والحديث حسنه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ١١١/٢ وهو من رواية أبي هريرة .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في الوصايا باب الصدقة عند الموت ٥/٤ ، ومسلم ١٠٣٢ في الزكاة باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح وأبوداود (٢٨٦٥) والنسائي ٢٣٧/٦ .

(٣) هذا حديث أخرجه البخاري في الوصايا باب إذا قال أرضي أو بستاني صدقة عن أمي فهو جائز ٨/٤ - ٩ وأخرجه أبوداود (٢٨٨٢) في الوصايا والترمذي ٦٦٩ في الزكاة والنسائي ٢٥٢/٦ ، ٢٥٣ وصايا كلهم من حديث ابن عباس أن سعد بن عباد رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب عنها فقال : (يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها أبلغها شيء إن تصدقت به عنها ؟ قال : نعم ، قال : فإني أشهدك أن حائطي المخراق صدقة عنها) .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الجنائز باب موت الفجأة ١٢٧/٢ ، ومسلم في الزكاة باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه (١٠٠٤) والموطأ ٧٦٠/٢ من حديث عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال للنبي ﷺ : (إن أمي أفلتت نفسها وأظنها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر إن تصدقت عنها قال : نعم) .

لم يتساحل به وخائض الزحف في ملتحم القتال والتعرض للتحف ، وهي مسألة من مسائل الخلاف وقد بينها هنالك ، وهي أظهر من أن يدل عليها .
فهذه أصول أحكام الوصايا يربط ما وراءها بها وقد ذكرت فروعها في كتب علمائنا بما يدخل عليها من قواعد الولاية والجهالة والقسمة والترجيح لشخص على شخص إلى غير ذلك من عوارضها فليرد كل فرع إلى أصله وليغلب الأقوى من الأصول عند التعارض حسب ما بيناه في كتاب الترجيح .

ما جاء في المؤنث من الرجال^(١)

ذكر مالك حديث المؤنث الداخل على أم سلمة^(٢) إلى آخر قوله . وهذا المؤنث اسمه هيت^(٣) وهو مولى عبد الله بن أبي أمية : دخل على أم سلمة وعبد الله عندها فقال له وهم محاصرو الطائف : إن فتح الله عليكم الطائف غداً فإني أدلك على باذنة^(٤) (بالنون) بنت غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، إن جلست تثنت وإن قامت تثنت وإن تكلمت تغنت ، بين شكول النساء خلقتها ، لا قصر شأنها ولا قصف ، تغترق الطرف وهي لاهية ، كأنما شف وجهها نرف . فقال له النبي ﷺ : (لقد غلظت النظر يا عدو الله) ، ثم قال لنسائه : (لا يدخلن هذا عليكم)^(٥) . قال علماؤنا رحمة الله عليهم : كان دخوله في غزوة

(١) الموطأ ٧٦٧/٢ .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في المغازي باب غزوة الطائف ١٩٨/٥ وفي النكاح باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة ٤٨/٧ ، ومسلم في كتاب السلام باب منع المؤنث من الدخول على النساء الأجانب (٢١٨٠) ، والموطأ مرسل ٧٦٧/٢ من حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت مؤنث فقال المؤنث لأخي أم سلمة عبد الله بن أبي أمية إن فتح الله لكم الطائف غداً أدلك على ابنة غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال النبي ﷺ : (لا يدخلن هذا عليكم) لفظ البخاري وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٩٢٩) ، وابن ماجه (١٩٠٢) ، وأحمد في المسند ١٥٢/٦ .

(٣) قال الحافظ هيت اسمه وهو بكسر الهاء ويسكون التحتانية بعدها مثناة وقد ضبطه بعضهم بفتح أوله . فتح الباري ٤٤/٨ وانظر الإصابة ٢٩٦/٦ فيها ترجمة وافية له .

(٤) قال الحافظ اختلف في ضبط بادية الأكثر بموحدة ثم تحتانية وقيل بنون بدل التحتانية حكاه أبو نعيم . وقد ذكر ابن إسحاق أن خولة بنت حكيم قالت للنبي ﷺ إن فتح الله عليك الطائف أعطني حلى بادية بنت غيلان وكانت من أحلى نساء ثقيف . فتح الباري ٣٣٥/٩ .

(٥) أما الحديث الصحيح فهو إلى قوله وتدبر بثمان وأما غير ذلك فهو من زيادات محمد بن عمرو الواقدي كما سيأتي

الطائف بعد نزول الحجاب بستتين ، وإنما كان مأذوناً له في ذلك لكونه من غير أولي الإربة وللحجة أحكام بيانها في مسائل الأحكام ولم يفرد لها علماً أو كتاباً ولا باباً وقد بالغنا فيها في كتاب أحكام القرآن فليُنظر هناك في سورة النور^(١) .

القضاء في الحضنة

روى أبو داود وغيره أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت . يا رسول الله ، إن ابني هذا ، كان بطني له وعاء ، وثندي له سقاء ، وحجري له حواء وإن أباه طلقني ويريد أن يأخذه مني فقال لها النبي ﷺ : (أنت أحق به ما لم تُنكحي)^(٢) ، واتفق العلماء على ذلك لأن الأدمي محتاج في صغره إلى الكفالة ، محتاج في كبره إلى النصرة والولاية ، والأم على الكفالة أقدر وبها أبصر فإنها التي تكفل الابن في معاشه وبينها وبين الولد علاقة في هذه الحالة ليست للوالد وهو إذا كبر واستقل بنفسه محتاج إلى النصرة فهو سيأوي إليها إذا وجدها ولذلك مهما عكفت الأم على الولد كانت به أحق فإذا دخل بها زوجها الثاني سقط حقها بالنص وبالمعنى وهو أن الضرر يلحق الولد باشتغالها بزوجها في حالة الكفالة وانتهائها به في

وذكر القرطبي بعد هذا ٢٣٥/١٢ الآيات الآتية وكذلك نقل محمد بن حامد القفّي عن المنذري قوله وفي رواية لعبد الله بن أمية أنه قال له هيت إن فتحتم الطائف فعليك ببيادة بنت غيلان الثقفية فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان مع ثغر كالأقحوان إن جلست تثنت وإن تكلمت تغنت بين رجلها كالإناء المكفوء وهي كما قال قيس بن الحطيم :

تفترق الطرف وهي لاهية كأنما شُف وجهها نُزِف (*)
بين سُكُول النساء خلقتُها قصداً فلا جَبلة ولا قُصف (**)
تنام من كثر شأنها فإذا قامت رويداً تكاد تنقصف

فقال له النبي ﷺ : (لقد غلغلت النظر إليها يا عدو الله) . تهذيب السنن ٢٤٠/٧ .

والكلام المتقدم نقله الحافظ في الفتح ٣٣٥/٩ وعزاه للكلمي .

(*) يقول من نظر إليها استغرقت طرفه وشغلته عن النظر إلى غيرها وهي لاهية غير محتفلة .

(**) القُصف النحافة .

(١) أنظر الأحكام (١٣٧٤) .

(٢) رواه أبو داود (٢٢٧٦) والحاكم في مستدركه ٢٢/٢٠٧ وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وأحمد في المسند

١٨٢/٢ ، والبيهقي في السنن ٤/٨ - ٥ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن

امرأة قالت : « يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء . . . » وهذه السلسلة صحيحها ابن العربي في

مواضع كثيرة من هذا الكتاب .

حالة المباذعة وتعريض ولد الغير منه إلى الذلة فخرل عنها وإلى من يخرل . فاعلموا أنَّ الموجود ههنا عمودان أحدهما عمود الأم ، وقد قضى النبي ﷺ بالولد للخالة حسب ما تقدم ، فإن لم يكن عمود الأم فالأب وأهله ، واختلفوا : هل يقدم الأب على أهله لأنهم يستحقون بسببه أو يقدم الأهل عليه لأنهم أرفق به ؟؟ والصحيح أن الأب يقدم لأنه أنظر له يرى حاله معه ، فإن استقل بالكفاية ولأ نقله إلى من يرى من أبداله أو غيرهم ، وكذلك اختلف العلماء هل الحضانة حق لله أم للحاضنة أم للوالد ، والأشبه أنه حق للحاضنة لقوله ﷺ : (أنت أحق به ما لم تُنكحي) . ولقوله : (لا تولد والدته على ولدها)^(١) . وهو حديث مشهور ولا يشك أن للولد حقاً في ذلك لأن النظر له ولا إشكال في أن للباريء في ذلك حقاً ، لأنه سبحانه وتعالى ولي كل صغير كان له ولي أو لم يكن له بأن يختار له ويبين حاله ، فما حكم به لزم وهو ولي الكفار يرزقهم ويرفعهم ، وقد اختلف علماؤنا في هذه الأقوال الثلاثة كاختلاف من تقدم من العلماء فعلها ، فركبوا فروع الحضانة .

القضاء في البيع الفاسد

وهي مسألة عظيمة انفرد بها الشافعي دون مالك وأبي حنيفة وقوى عليهم فيها . قال : إذا باع الرجل بيعاً فاسداً واتصل به القبض فإنه يرد في كل وقت وعلى كل حالة لا يؤثر فيه عيب ولا تمنع منه حوالة السوق ولا يتوقف فيه بنماء سلعة ، وإن ترتب عليه عتق أو بيع صحيح ، نقض ذلك كله ورجع كلما دفع البائع والمبتاع إلى صاحبه لأن كل ما أنبنى على غير قاعدة فهو واه ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : (من عمل عملاً ليس له عليه أمرنا فهو رد)^(٢) وهذا كلام لا غبار عليه ولا معارض له . قال علماؤنا رحمة الله عليهم : يبين^(٣) البيع الفاسد حوالة الأسواق إلا أن يكون من ذوات الأمثال وإن كان عتقاً من

(١) رواه البيهقي في سننه ٥/٨ من حديث أبي بكر الصديق وسنده ضعيف كما قال الحافظ في التلخيص ٥/٣ وضعفه الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٧٨/٦ .

(٢) رواه مسلم بهذا اللفظ من حديث عائشة (١٧١٨) واتفقا عليه بلفظ : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) البخاري مع الفتح في الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ٣٠١/٥ ، ومسلم في الأفضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (١٧١٨) من حديث عائشة .

(٣) في ج وك وم بقيت .

المشتري مضى وترددوا فيما إذا باع أو وهب . وتعرض العلماء من أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة للدليل عليه وفاوضت فيه العلماء مما وراء جيحون^(١) إلى مصر فما وجدت عند أحد منهم نكتة يعول عليها وتعاطيت النظر ورددته فظهر لي أن مالكا إنما غاص في ذلك على نكتة وهي : أن البيع الفاسد إذا عقده المتعاقدان لا يخلو أن يكون حراماً محضاً ، لا خلاف فيه فلا ينفذ منه شيء ولا يبنني عليه أمر وإن كان مختلفاً فيه ، فإن عثر عليه وهو بحاله فُسخ ، وإن طرأت عليه علة وأقلها حوالة الأسواق . قال مالك : لا أفسخه لأن الدليل مثلاً قد قام عندي على أن هذا عقد لا يجوز ، فإذا فسخته ورددت السلعة إلى صاحبها وهي تساوي خمسة بعد أن كان دفعها وقيمتها عشرة فقد أوقعنا به الضرر قطعاً فضرره متيقن حساً وقطع الضرر متيقن شرعاً ، فكيف يقوم عليه دليل ظني في الفسخ وقد مهدنا القول عليه في مسائل الخلاف ، والله يعلم أن المجتهد إذا أداه اجتهاده إلى أن هذا البيع المنعقد فاسد فتعين عليه أن يفسخ جميع ما ترتب عليه وبنني قطعي على ظني وذلك مما لا يحصى كثرة في مسائل الفقه كما يبنى علم ضروري على نظري وقد مهدنا ذلك في موضعه فلينظر فيه .

كراهية القضاء

ولاية القضاء خلافة الله في أرضه ونيابة عن رسول الله ﷺ في شرعه ومنزلته ، ذات خطرٍ مع ما فيها من الخطر ، ولذلك خوَّف النبي ﷺ منها كثيراً ، فقال : (مَنْ جُعِلَ بَيْنَ النَّاسِ قَاضِياً فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ)^(٢) ، وقال : (مَنْ كَانَ قَاضِياً فَقَضَى بِالْعَدْلِ فَالْحَرِي أَنْ يَفْلَتَ مِنْهُ كَفَافاً)^(٣) رواه ابن عمر . خرَّج الترمذي هذه الأحاديث الثلاثة والناس . قال

(١) اسم جيحون بالفارسية هارون وهو اسم وادي خراسان على وسط مدينة يقال لها جيهان فنسبه الناس إليها وقالوا جيحون على عادتهم في قلب الألفاظ . معجم البلدان ١٩٦/٢ .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٧١) والترمذي (١٣٢٥) وقال حسن غريب من هذا الوجه وابن ماجه (٢٣٠٨) وأحمد في المسند (٧١٤٥) وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ورواه الحاكم في المستدرک ٩١/٤ وصححه ووافقه الذهبي وأخرجه البغوي في شرح السنة ٩٢/١٠ وحسنه وصححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه والحديث عند الجميع من رواية أبي هريرة .

(٣) رواه الترمذي من حديث عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن موهب أن عثمان قال لابن عمر إذهب فاقض بين الناس قال : أوتعافني يا أمير المؤمنين ؟ قال : فما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضي ؟ قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : (مَنْ كَانَ قَاضِياً فَقَضَى بِالْعَدْلِ فَالْحَرِي أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافاً) فما أرجو بعد ذلك . ثم قال الترمذي حديث ابن عمر غريب وليس إسناده عندي بم متصل . الترمذي (١٣٢٢) قلت =

في حديث ابن عمر وفي الحديث قصة^(١) ووقع في بعض النسخ لأبي عيسى ذكر القصة وهي أن عثمان بن عفان قال لابن عمر : إذهب فاقض بين الناس . قال له ابن عمر : لا أقضي بين رجلين ، قال له : إن أباك كان يقضي . قال : أبي كان إذا أشكل عليه شيء سأل رسول الله ﷺ ، وإذا أشكل على رسول الله ﷺ سأل جبريل عليه السلام ، وأنا لا أجد من أسأله ، وقد سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : (من) وذكر الحديث . من عاذ بالله فقد عاذ وإني أعوذ بالله منك أن تجعلني قاضياً . فأعفاه وقال له لا تخبر بهذا أحداً^(٢) ، وروى الدارقطني عن النبي ﷺ أنه قال : (يؤتى بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض فيه بين اثنين)^(٣) . قيل فكيف وردت هذه الأحاديث المزهدة في الولاية وهي لا بد منها ، وكيف يزهد فيما لا بد منه . قلنا : شرفها معلوم قطعاً ، ومن شرفها وكثرة متعلقاتها عظم الخطر فيها ، وهذا ليس بتزهيد وإنما هو تحذير وتنبيه على الاحتراس من غوائل الطريق وأما حديث سلمان وأبي الدرداء فقلوه إن الأرض لا

= وعبد الملك بن أبي جميلة قال الحافظ في التقريب ص (٣٦٢) إنه مجهول وقال في التهذيب ٣٨٨/٦ قال أبو حاتم مجهول وذكره ابن حبان في الثقات روى له الترمذي حديثاً واحداً في القضاء ثم قال الحافظ قلت وله في صحيح ابن حبان آخر . وقال المنذري في الترغيب والترهيب ١٣٢/٣ بعد نقل كلام الترمذي المتقدم وهو كما قال فإن عبد الله بن موهب لم يسمع من عثمان رضي الله عنه .

(١) سنن الترمذي ٦١٢/٣ .

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن وهب أن عثمان بن عفان قال لابن عمر اذهب فكن قاضياً . . . ابن حبان ٢٥٧/٧ وقد علق الحافظ على رواية ابن حبان هذه فقال : وقع في رواية ابن حبان عبد الله بن وهب بن زعمة بن الأسود القرشي ووهب في ذلك وإنما هو عبد الله بن موهب وقد شهد الترمذي وأبو حاتم في العلل تبعاً للبخاري أنه غير متصل . التلخيص ١٨٥/٤ قلت تقدم لنا في التعليق السابق كلام الترمذي وأما قول ابن أبي حاتم فقد قال : قال أبي عبد الملك بن أبي جميلة مجهول وعبد الله هو ابن موهب الرملي ، على ما أرى وهو عن عثمان مرسل . العلل ٤٦٨/١ وعزاه الهيثمي في المجمع ١٩٣/٤ للطبراني في الكبير والأوسط والبخاري وأحمد كلاهما باختصار ورجاله ثقات وزاد أحمد فأعفاه وقال : (لا تخبرن أحداً) . وانظر المسند ٦٦/١ والحديث صححه الشيخ ناصر في صحيح الجامع الصغير ٣٢٢/٥ ولعله اعتمد على غير طريق عبد الملك بن أبي جميلة .

(٣) لم أجده في مظانه من سنن الدارقطني ولعله في العلل وقد رواه ابن حبان في صحيحه ٢٥٧/٧ والعقيلي في ترجمة عمران بن حطان عن عائشة وقال ولا يتابع على حديثه وكان يرى رأي الخوارج ولا يتبين سماعه من عائشة . الضعفاء ٢٩٧/٣ ورواه البيهقي في سننه ٩٦/١٠ وعزاه الحافظ في التلخيص ١٨٤/٤ لأحمد وأورده الديلمي في مسند الفردوس ٤٥٩/٥ .

تقدس أحداً^(١) يعني أن الذنوب إنما تكفرها التوبة والأعمال ليست بالبقيع ، أما أنه قد يتعلق بالبقعة تقديس ما وهو إذا عمل العبد فيها عملاً ضوعف له بشرف البقعة مضاعفة ، تكفر سيئاته وترجح ميزانه وتدخله الجنة وتقديسه على معنى التبع لصالح الأعمال وإن كانت لا توجب التقديس ابتداءً . فافهم هذه النكتة . حديث الأسيف^(٢) أصل في تفليس الغريم وجمع ماله عند زيادة الذنوب عليه ودفع يده عنه ، وعليه يبني كتاب التفليس لكل عالم ليس لهم كتاب غيره ، أما أنه قد روي في ذلك عن معاذ (وسوق)^(٣) أحاديث لم تصح^(٤) ، وقد مهدناها في مسائل الخلاف ، وركبنا عليها مسائل الفروع في كتب المسائل .

(١) مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان الفارسي أن هلم إلى الأرض المقدسة فكتب إليه سلمان إن الأرض لا تقديس أحداً وإنما يقديس الإنسان عمله . . . الموطأ ٧٦٩/٢ وهو منقطع لأن يحيى لم يدرك أبا الدرداء قال الزرقاني في شرح الموطأ ٧٤/٤ لكن أخرجه الدينوري في المجالسة من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن هبيرة قال كتب أبو الدرداء إلى سلمان الفارسي أن هلم إلى الأرض المقدسة . . . الحديث .

(٢) مالك عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني عن أبيه أن رجلاً من جهينة كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيُغلي بها ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال : أما بعد أيها الناس فإن الأسيف أسيف جهينة رضي من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج ألا وإنه قد دان معرضاً فأصبح قد رين به فمن كان له عليه دين فليأتنا بالعداة نقسم ماله بينهم وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب . الموطأ ٧٧٠/٢ وهو منقطع وذكر الحافظ أنه وصله الدارقطني في العلل من طريق زهير بن معاوية عن عبيد الله بن عمر عن عمر بن عبد الرحمن بن عطية بن دلاف عن أبيه عن بلال بن الحارث عن عمر وهو عند مالك عن ابن دلاف عن أبيه أن رجلاً ولم يذكر بلالاً قال الدارقطني والقول قول زهير ومن تابعه . التلخيص الحبير ٤٠/٣ ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٤٩/٦ من طريق مالك وقال رواه ابن علية عن أيوب قال : نبئت عن عمر فذكر نحو حديث مالك وقال فيه فقسم ماله بينهم بالحصص .

(٣) كذا في الأصل ولعلها زائدة .

(٤) رواه الحاكم في المستدرک ٥٨/٢ وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وكذلك أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٨/٦ والعقيلي في الضعفاء ٦٨/١ ترجمة إبراهيم بن معاوية الزيايدي وقال فيه بصري لا يتابع على حديثه . وعزاه الحافظ في التلخيص ٣٧/٣ للدارقطني وذكر أن الجميع رواه من طريق هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه بلفظ حجر عن معاذ ماله وباعه في دين كان عليه .

وخالفه عبد الرزاق وعبد الله بن المبارك عن معمر فأرسلاه ورواه أبو داود في المراسيل من حديث عبد الرزاق مرسلًا مطولاً وسمى ابن كعب عبد الرحمن قال عبد الحق المرسل أصبح من المتصل وقال ابن الطلاع في الأحكام هو حديث ثابت وكان ذلك في سنة تسع . التلخيص ٣٧/٣ والحديث ضعيف كما قال الشارح .

القضاء في حال العبيد

اعلموا وفقكم الله إن العبد له شرف الأدمية ، خلقه الله داركاً ، عاقلاً مميزاً ، فإذا أمِنَ كملت درجته (بل)^(١) في الحديث إنها زادت على درجة الحر لقول النبي ﷺ : (ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين) . فذكره . وقال : (عبد أدى حق الله وحق مواليه)^(٢) وهو أخ لمولاه ديناً وإن كان عبده نسباً لقول النبي ﷺ : (إخوانكم خولكم . ملككم الله رقابهم فاطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون)^(٣) الحديث . فأخبر النبي ﷺ أن الأخوة والمثلية ثابتة بين العبد وسيده ، إلا أن درجته نقصت بملك الرقبة ، وحقيقة ذلك ومعناه أن للعبد ذمة ، وذمته لا سلطان للسيد عليها ، والذم معلوم والذمة مجهولة عند الناس وقد بينا في مسائل الخلاف ، إنها عبارة عن كون العبد أهلاً للإيجاب والاستحباب ، وفي العبد التصرف والانتفاع وهو حق السيد ثبت له ثبوتاً رسخ له في الرقبة وتميز به عن عقد الإجارة الثابت في المنفعة ، فإذا فهم هذا فكل ما كان من الحقوق يتعلق بالمالية والمنفعة فهو للسيد وكل ما كان من الحقوق يتعلق بالدم والذمة فهو للعبد إلا أنه ممنوع شرعاً عن أن يلقي في دمه أو ذمته معنى يضر بالسيد في ماليته ، فإن فعل فما كان من القول الذي يمكن رده بطل وما كان من الفعل الذي لا يمكن رده نفذ واستوفى حكمه ، وإن تعدى إلى حق السيد لكون الأدمية والدموية والذمية أصول ، والرق فرع فظهرت الأصول إذا تعاضدت أحكامها بالفعل على حق السيد وعلى هذا تتركب مسائل العبيد فاعلين باختيارهم أو فاعلين قسراً أو

(١) ليست في بقية النسخ .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب العلم باب تعليم الرجل أمته وأهله ٣٥/١ وفي العتق باب فضل من أدب جاريته وعلمها وباب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح لسيدته وباب كراهية التناول على الرقيق وغير ذلك من الأبواب ومسلم في الإيمان باب وجوب الإيمان برسالة نبينا ﷺ (١٥٤) وأحمد في المسند ٣٩٥/٤ و ٤١٤ و شرح السنة ٥٤/١ من حديث أبي بردة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : (ثلاثة لهم أجران رجل من أهل الكتاب آمن بنيه وآمن بمحمد ﷺ والعبد المملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعنتها فتزوجها فله أجران) .

(٣) متفق عليه البخاري في الإيمان باب المعاصي من أمر الجاهلية ١٤/١ ومسلم في الإيمان باب إطعام المملوك مما يأكل (١٦٦١) من حديث واصل الأحذب عن المعرور قال : لقيت أبا ذر بالربذة وعليه حلة وعلى غلامه حلة فسألته عن ذلك فقال إني سببت رجلاً فغيرته بأمة فقال لي النبي ﷺ : (يا أبا ذر أعيرته بأمة إنك امرؤ فيك جاهلية إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم ...) .

فاعلين خدعة أو فاعلين خطأ ونضربُ لذلك مثالين تكشف لكم قناع المسألة فنقول : إذا قتلَ العبد قتلَ ويطل حق السيد ، فإن أقر بالقتل قتلَ أيضاً ، فإنه لا يتهم أحد في هذه الحال ، وإن أقر بالقتل خطأ ، لم يقتل لاقتران التهمة بالإقرار .

المثال الثاني : إن التقطَ العبدُ لقطة فعرفها سنة ثم أكلها ، فإن جاء صاحبها فهي في ذمة العبد حتى يعتق وإن أكلها قبلَ الحولِ فهي في رقبته ، لأنه تعدى بفعله ، وحُكِّمَ أن يؤخذ به ، وإن تعدى إلى حق السيد ، وفي ذلك تفريع طويل واختلاف بين العلماء كثير ولا سيما إذا ترتب على العتق كتابة أو تدبير وقد شفيْنَا من ذلك في مسائل الفروع والخلاف فليطلب فيه والله أعلم^(١) .

(١) هذه زيادة من بقية النسخ .

كتاب العتق

اعلموا وفقكم الله أن العتق من أفضل الأعمال وأعظم القربات ثواباً جعله الله مخلصاً للأرقاء الذين ابتلاهم به عقوبة فمن عليهم بالعتق بعد ذلك نعمة خلّصهم بها وأجر المتولين له عليها والله تعالى عتقاء فأقرب العبيد إليه من أعتق عبداً بين يديه . قال النبي ﷺ : (ما من امرئ مسلم يعتق عبداً مسلماً إلا أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى الفرج بالفرج)^(١) والآثار في تفضيله كثيرة وله اسمان أحدهما العتق والثاني التحرير ولا خلاف فيهما لكونهما صريحين غالبين في هذا الباب وضعا وعرفاً ، ويلتحق بهما قول الرجل في عبده هو لله والأصل في ذلك قول النبي ﷺ في العتق الحديث المتقدم وغيره والأصل في الحرية معان منها حديث أبي هريرة في الصحيح ، حين هاجر إلى النبي ﷺ مع عبده بلغ إليه دونه وقال أبق مني فينبأ هو مع النبي ﷺ إذ طلع عليهم العبد . فقال النبي ﷺ : (يا أبا هريرة ، ها هو) فقال أبو هريرة : هو حر^(٢) وفي رواية هو لله^(٣) ، والصحيح أن قول القائل هو لله ليس بصريح لأنه يحتمل وجوهاً سوى العتق إلا أن يكون في سياق كلام يدل عليه ، ألا ترى أنه لو قال الرجل في عبده هو حر وأشار به إلى حسن خلقه لقبل منه حيث يدل البساط عليه ، وفي العتق كنايةات كما فيه صرائح ، وأشبه شيء به في ذلك الطلاق ، ومن كنايةاته قول القائل لعبده هذا ابني واختلف العلماء فيها ، فقال الشافعي : لا يكون حراً وإن نوى العتق لأنه نية بغير لفظ . وقال أبو حنيفة يكون عتقاً وإن كان العبد أكبر سناً^(٤) منه وقد بينا في مسائل الخلاف تحقيق القول في المسألة ، وعمدتها أن الأعمال

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الكفارات باب قول الله تعالى ﴿أو تحرير رقبة﴾ وأبي الرقاب أزكى ١٨١/٨

ومسلم في العتق باب فضل العتق (١٥٠٩) (٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤) من حديث أبي هريرة .

(٢) رواه البخاري في كتاب العتق باب إذا قال رجل لعبده هو لله ونوى العتق والإشهاد في العتق ١٩١/٣ .

(٣) البخاري في الباب السابق .

(٤) قال ابن هبيرة اختلفوا فيما إذا قال لعبده وهو أكبر منه سناً هذا ابني فقال أبو حنيفة يعتق ولا يثبت نسيبه وقال مالك

والشافعي وأحمد لا يعتق بذلك . الإنصاح ٣٧٢/٢ .

بالنيات ، وإنما يكفي من القول أدنى ما يقع به الفهم ولذلك قامت الإشارة مقام العبارة والكناية من القول مضافاً إلى النية في الدلالة على المراد أبلغ من الإشارة .

حديث : قال النبي ﷺ : (من أعتق شقصاً له في عِدِّ وكان له مال يبلغ ثمن العبد قَوِّم عليه قيمة العبد فأعطى شركاء حصصهم وعتق العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق)^(١) .
قال علماؤنا قوله في العبد دليل على أن الأمة في معناه في الحكم المبين فيه قبل النظر إلى علة الحكم واعتبار النظر بالنظر وظنت طائفة من الجهلة أن الأمة إنما تبين فيها هذا الحكم من قوله عبد والعبد لفظ يطلق على الذكر والأنثى وهذا وإن كان يعطيه الاشتقاق ، فلا نسلم أنه يقتضيه الإطلاق^(٢) ، وقد اتفقت الأمة على أنه لو قال عبيدي أحرار لما دخل فيه الجوّاري ، وأما قوله وكان له مال بيان لأن المعتقين على ضربين ، موسر ومعسر ، فأما الموسر فقد بين حكمه وأما المعسر فقد اختلف فيه العلماء^(٣) ، فمنهم من قال يبقى نصيبُ شريكه رقيقاً وهم الأكثر ومنهم من قال يستسعى العبد في قيمة سهم سيده المتمسك بالرق .
قاله أبو حنيفة وغيره^(٤) ، وتعلقوا بالأثر والنظر أما النظر فهو الاعتبار بالكتابة ، وهو مقطع ضعيف لأن الكتابة مخصوصة بحكمها ، خارجة عن قواعد الشريعة بنفسها وقد بينا أنه لا يقاس على مخصوص ولا يقاس منصوص على منصوص حسب ما تقدم ، وأما الأثر فروى أبو هريرة عن النبي ﷺ الحديث بعينه إلى قوله : (عتق العبد) زاد بعده (وإن لم يكن له

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الشركة باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ١٨٢/٣ ومسلم في الإيمان باب من أعتق شركاً له في عبد رقم (١٥٠٢ و ١٥٠٣) والموطأ ٧٧٢/٢ ، وأبو داود (٣٩٤٠ و ٣٩٤١ و ٣٩٤٢ و ٣٩٤٣ و ٣٩٤٤ و ٣٩٤٥ و ٣٩٤٦ و ٣٩٤٧) ، والترمذي ١٣٤٦ و ١٣٤٧ في الأحكام والنسائي ٣١٩/٧ من حديث ابن عمر .

(٢) لعل الشيخ يقصد بذلك ابن حزم قال الحافظ في الفتح ١٥١/٥ قال إسحاق بن راهويه إن الحكم مختص بالذكور وهو خطأ وادعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ولعله أراد المملوك وقال القرطبي العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه والأمة اسم لمؤنثه إما لأن لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى : ﴿ إلا آتي الرحمن عبداً ﴾ فإنه يتناول الذكر والأنثى قطعاً وإما على طريق الإلحاق لعدم الفارق .
(٣) في ج علماؤنا ولعلها العلماء .

(٤) قال الحافظ وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة حيث قال بتخيير الشريك بين أن يقوم نصيبه على العتق أو يعتق نصيبه أو يستسعى العبد في نصيب الشريك ويقال إنه لم يسبق إلى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا صاحبه واضطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا يعتق كله وقال هو يستسعى العبد في قيمة نفسه لمولاه واستثنى الحنفية ما إذا أذن الشريك فقال لشريكه أعتق نصيبك قالوا لا ضمان فيه . فتح الباري ١٥٥/٥ .

مال استسعى العبد غير مشقوقٍ عليه^(١) رواه البخاري وغيره وهذا الحديث لا حجة فيه ، وقد مهدنا الجواب في مسائل الخلاف وشرح الحديث فنتبئكم الآن منه الذي يريكم و-ه الحق فيه . إن قوله من أعتق شركاً له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوّم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد . وانتهى كلام النبي ﷺ إلى هذا الحد وقوله : وإلا فقد عتق منه ما عتق في حديث ابن عمر ، وقوله في حديث أبي هريرة وإلا استسعى العبد ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من قول الراوي والأول يعزى إلى نافع^(٢) والثاني إلى بشير بن نهيك^(٣) وقاتدة^(٤) فقد بين ذلك علماء الحديث^(٥) ولا بد للمتفقه من معرفة كلام

(١) متفق عليه أخرجه البخاري باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ١٨٢/٣ ومسلم في كتاب العتق (١٥٠٣) .

(٢) نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك ع . ت ص ٥٥٩ .

(٣) بشير بن نهيك بفتح النون وكسر الهاء وآخره كاف السدوسي ويقال السلولي أبو الشعثاء البصري ثقة من الثالثة ع . ت ص ١٢٥ .

(٤) قتادة بن دعامه السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة ع . ت ص ٤٥٣ .

(٥) تكلم الحافظ على الزيادة في الحديثين فقال عن الزيادة في حديث ابن عمر وقد جزم مسلم بأن أيوب ويحيى قالا لا ندري أهو في الحديث أو شيء قاله نافع من قبله ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها والذين أثبتوها حفاظ فإثباتها عن عبيد الله بن عمر وجري بن حازم وإسماعيل بن أمية عند الدارقطني وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة قال الشافعي لا أحسب عالماً بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له منه حتى لو استويا فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك . فتح الباري ١٥٤/٥ .

أما حديث أبي هريرة فقد نقل عن جماعة أن الاستسعاء مدرج ثم قال وأبى ذلك آخرون منهم صاحبنا الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعاً وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذته عنه من همام وغيره وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه وليس المجلس متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره . وهذا كله لو انفرد وسعيد لم ينفرد . . . ثم قال والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفقاً لعمل صاحبنا الصحيح وقال : قال ابن المواق والإنصاف ألا نوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به ، فليس بين تحديده مرة وفتياه به أخرى منافاة ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة إنه أفنى بذلك والجمع بين حديث ابن عمر وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيلي . قال ابن دقيق العيد حسبك بما اتفق عليه الشيخان فإنه أعلى درجات الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعلقوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي =

الراوي الموصول بكلام النبي ﷺ وتمييزه منه لثلا يحكم بما لا يلزم الحكم به فابحثوا عنه ، وأما قوله قوم عليه فهو بيان لحكم الشرع على الإطلاق يتولاه نائب الشرع وخليفته إن اختلفوا ، وأما قوله : (قيمة عدل) فقد قدمنا العدل ومعناه . وخذوا فيه نكتة وذلك أنه إذا قومها المتلف ففي تقويمه تحرير فات علماءنا بيانه ، وهو أنا نقول للمقوم قومه مشترى غير مبيع ليقع الجبر لمن أئلف عليه على الكمال ، وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله قيمة عدل ، وأما قوله وعتق العبد فاختلف العلماء ، هل يعتق بنفس الشراية أو بعد التقويم ، وحزم^(١) الشافعي^(٢) قوله^(٣) على أنه يعتق بنفس الشراية وهذا ضعيف لأن النبي ﷺ قال ما تقدم فشرط في نفوذ العتق اليسر والتقويم لا سيما وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال وأعطى شركاءه حصصهم ثم عتق عليه العبد ، فإن قيل أنتم لا تقولون بهذا الحديث ، فإنه لو قوم عليه الحاكم نفذ العتق وإن لم يقبض الشركاء شيئاً فقد تركتم ظاهر هذا الحديث .

قلنا : المراد بالتقويم والإعطاء نفس التحصيل بتقدير الوجوب لثلا يفوت الرق على سيد العبد ولا يأخذ له عوضاً فإذا وقع الحكم بالقيمة استقرت العوضية وتحقق الجبر وصارت صورة القبض حينئذٍ لا معنى لها ، والأحكام إنما تثبت بمعانيها لا بصورها ، ولهذا قال علماءنا إنه يقوم العبد (على أنه)^(٤) كامل الرق لا مبعوضاً ، ولهذا قالوا إن التقويم حق للعبد ، فإذا اختار السيد العتق كان له ، أما إنه قد اختلف علماءنا فيما إذا رضي الشريك بالتقويم حالة العسر . فقال محمد ذلك له ، وفي الكتاب^(٥) ليس له وهو الأقوى من ظاهر

يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليقات وكان البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفية كعادته فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهر برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال اختصره شعبة وكأنه جواب عن سؤال مقدر وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أوردته مختصراً وغيره ساقه بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم . فتح الباري ١٥٨/٥ .

(١) في توك وإن الشافعي قواه على أنه يعتق بنفس الشراية .

(٢) قال الحافظ قال الجمهور والشافعي في الأصح وبعض المالكية إنه يعتق في الحال وقال بعض الشافعية لو أعتق

الشريك نصيبه بالتقويم كان لغواً ويغرم المعتق حصة نصيبه بالتقويم وحجتهم رواية أيوب من أعتق نصيباً وكان

له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق . فتح الباري ١٥٥/٥ .

(٣) كذا في جميع النسخ ولعلها وقواه .

(٥) المراد به المدونة .

(٤) زيادة من ج .

الحديث وكذلك أيضاً اختلفوا فقالوا إذا اختار الشريك العتق لم يكن له رجوع إلى التقويم ، وإن اختار التقويم لم يكن له رجوع إلى العتق لأجل حي الأول في الولاء ، وقال الأكثر من علمائنا له الرجوع لأنه تصرف قبل الحكم ، وكذلك اختلفوا فيما إذا كان العبد مسلماً والسادة كفاراً ، هل يقضى بالتقويم أو لا والصحيح أنه يقضى به لأنه حكم بين كافر ومسلم ، والحديث فيمن أعتق رقيقاً لا يملك مالاً غيرهم قد تقدم .

ما يجوز من الرقاب الواجبة

أما العتق المبتدأ فلا خلاف في أنه يجوز فيه عتق الكافر والمسلم حتى قال مالك إن عتق الكافر ابتداءً أفضل من عتق المسلم إذا كان أكثر ثمناً ، للحديث الصحيح أن النبي ﷺ سئل أي الرقاب أفضل ؟ قال : (أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها)^(١) وخالفه أصبغ^(٢) وأصاب فليس النظر إلى تنقيص الملك على المعتق وإنما النظر إلى تخليص المملوك من الرق وتفريغه لعبادة الله تعالى وثواب المعتق بتخليص كل عضو منه عضواً من النار والكافر ليس أهلاً^(٣) للتخليص لأنه من أهل النار ، وأما الواجب فالجمهور على أن الكافر لا يُجزى فيه وقال أبو حنيفة يجزىء الكافر عن فرض العتق كما يجزىء المؤمن لانطلاق اسم الرقبة عليه إلا في القتل لأن الله تعالى نص على الإيمان فيه وهذا لا يصح لأن الكافر ليس بمحلٍّ للرقب الفرضية وكذلك لا يجوز أن يعطى من الزكاة الفرضية ، وقد احتج مالك رضي الله عنه بحديث الجارية حين قال الأنصاري عليّ عتق رقبة ، أفأعتق هذه الجارية فقال لها النبي ﷺ : (أين الله ؟ قالت : في السماء ، قال لها : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله ، قال : أعتقها)^(٤) . فلم يأمره النبي ﷺ بعتقها حتى اعتبر حالها بالإيمان ،

(١) سيأتي تخريجه قريباً من حديث عائشة .

(٢) قال الحافظ قال مالك إن عتق الرقبة الكافرة إن كانت أغلى ثمناً من المسلمة كانت أفضل وخالفه أصبغ وغيره وقالوا المراد بقوله أغلى ثمناً من المسلمين . فتح الباري ١٤٩/٥ .

(٣) في ج محللاً .

(٤) رواه مالك عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم أنه قال : « أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إن جارية لي كانت ترعى غنماً لي فجنبتها وقد فقدت شاة من الغنم فسألتها عنها فقالت : أكلها الذئب فأسفت عليها وكنت من بني آدم فلطمت وجهها وعلي رقبة أفأعتقها ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : (أين الله فقالت : في السماء فقال : من أنا ؟ فقالت : أنت رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : أعتقها) » . الموطأ ٧٧٧/٢ .

ولو أجزأ الكافر لأمره بعقتها ، وكذلك قال في حديث السوداء : (أتشهدين أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتوقنين بالبعث؟ قالت: نعم ذلك كله^(١)) ، ليبين عليه السلام شرط الإيمان وحقيقة الإيمان . فإن قيل فهل يثبت الإيمان عندكم بهذه الصفات التي اعتبرها النبي ﷺ أم غيرها ؟ قلنا : يثبت الإيمان بما أثبتته النبي ﷺ وهي شهادة الحق لا إله إلا الله محمد رسول الله فالنبي ﷺ إنما اختبر حال هؤلاء القوم المسؤولين في الإيمان بما علم من حال زمانهم وأغراضهم ، كما قال لوفد عبد القيس : (وأنهاكم عن الرباء^(٢)) ، ولم يذكر سائر المنهيات لعلمه بأن هذا مقصودهم الأكبر ، وكذلك قال له رجل آخر : أوصني ، فقال له : (لا تغضب)^(٣) ، فخصه من المنهيات بما علم من حاله الغالبة عليه ، وأما هذه

= قال ابن عبد البر كذا قال مالك وهوهم عند جميع علماء الحديث وليس في الصحابة عمر بن الحكم وإنما هو معاوية بن الحكم كما قال كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة وحديثه معروف .

وأما عمر بن الحكم فتابعي أنصاري مدني معروف يعني فلا يصح أنه قال أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إن لي جارية . شرح الزرقاني ٨٤/٤ ، ورواه الشافعي من طريق مالك في الرسالة ٢٤٢ ورواه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة مطولاً باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (٥٣٧) ، والنسائي ١٤/٣ ، وأحمد في المسند ٤٤٧/٥ و ٤٤٨ .

(١) مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء فقال : يا رسول الله إن علي ربة مؤمنة فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها ، فقال لها رسول الله ﷺ : (أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ قالت : نعم ، قال : أتشهدين أن محمداً رسول الله ؟ قالت : نعم ، قال : أتؤمنين بالبعث بعد الموت ؟ قالت : نعم ، قال رسول الله ﷺ : أعتقها) . الموطأ ٧٧٧/٢ .

قال ابن عبد البر بظاهره الإرسال لكنه محمول على الاتصال للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة قاله ابن عبد البر قال الزرقاني وفيه نظر إذ لو كان كذلك ما وجد مرسل قط إذ المرسل ما رفعه التابعي وهو من لقي الصحابي ولعله أراد للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة الذين روى هذا الحديث . شرح الزرقاني ٨٥/٤ .

(٢) كذا في جميع النسخ الرباء وهي خطأ ولعلها الدباء ففي حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس أنهم سأله عن الأشربة فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع أمرهم بالإيمان بالله وحده قال : (أتدرون ما الإيمان بالله وحده قالوا : الله ورسوله أعلم قال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس) ونهاهم عن أربع عن الحتم والدباء والتقيير والمزقت وربما قال المقير وقال (أحفظوهم واخبروا بهن من وراءكم) . لفظ البخاري في كتاب الإيمان باب أداء الخمس من الإيمان ٢٠/١ وأخرجه مسلم رقم (١٧) في الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين والدعاء إليه والسؤال عنه وأبو داود (٣٦٩٢) والنسائي ١٢٠/٨ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأدب باب الحذر من الغضب من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال للنبي ﷺ : (أوصني قال : لا تغضب فردد مراراً قال : لا تغضب) ٣٥/٨ وشرح السنة ١٥٩/١٣ .

الجارية فعلم من حالها أنها كانت متعلقة بمعبود في الأرض فأراد أن يقطع علاقة قلبها بكل إله في الأرض^(١) فإن قيل : فقد قال لها أين الله ؟ وأنتم لا تقولون بالآئنة والمكان . قلنا : أما المكان فلا نقول به وأما السؤال عن الله بأيّن فنقول بها^(٢) . لأنها سؤال عن المكان وعن المكانة والنبي ﷺ (قد)^(٣) أطلق اللفظ وقصد به الواجب لله وهو شرف المكانة الذي يسأل عنها بأيّن ولم يجز أن يريد المكان لأنه محال عليه ، وأما قوله للجارية الثانية أتوقنين بالبعث بعد الموت ؟ فعلم أيضاً من حالها ما دعاه إلى أن يسألها هل تعتقد الدار الآخرة وتوقن أنها المقصودة ، وأن هذه الدار الدنيا قنطرة إليها ، فإن من علم ذلك وبنى عليه صح اعتقاده وسلم عمله .

مسألة :

أدخل مالك رضي الله عنه عتق الزانية وابن الزاني^(٤) ، وأدخل عليه حديث النبي ﷺ في جواب السائل عن الرقاب أغلاها ثمناً^(٥) ، ووجه النظر في ذلك أن الكافر لا يجزىء بحالٍ والمطيع أفضل من العاصي ولا سيما الزانية والزناة متوعدون بالنار ، فكان عتق

(١) هذا الحديث من أحاديث الصفات وللعلماء فيها مذهبان مذهب الخلف وهو التأويل ومذهب السلف وهو الأكمل والأسلم وهو الإيمان بها على مراد الله قال أبو عمر بن عبد البر أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكروها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة .

ثم نقل عن الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد قولهم لما سئلوا عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات فقالوا أمروها كما جاءت بلا كيف . التمهيد ١٤٥/٧ و ١٤٩ .

(٢) قال الذهبي في هذا الخبر مسألتان إحداها شرعية قول المسلم أين الله وثانيهما قول المسؤول في السماء فمن أنكر هاتين المسألتين فإنما ينكر على المصطفى ﷺ . العلل للعللي الغفار ص ٢٦ .

(٣) زيادة من ج .

(٤) مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه اعتق ولد زنا وأمه . الموطأ ٧٨٠/٢ وسنده صحيح .

(٥) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ سئل عن الرقاب أيها أفضل فقال رسول الله ﷺ : (أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها) الموطأ ٧٧٩/٢ .

قال الزرقاني كذا ليحيى وأبي مصعب ومطرف وابن أبي أويس وروح ابن عباد وأرسله الأكثر وكذا حدث به إسماعيل بن إسحاق وأبو مصعب مرسلًا وهو عندنا في موطأ أبي مصعب عن عائشة ورواه أصحاب هشام عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر قال ابن الجارود لا أعلم أحداً قال عن عائشة غير مالك وزعم قوم أنه أرسله لما بلغه أن غيره من أصحاب هشام يخالفونه في إسناده قاله ابن عبد البر ، شرح الزرقاني ٨٩/٤ وذكر الحافظ أن =

المطيع أفضل ، ولكن أصل الإيمان يجزىء لأن المعاصي عندنا لا تسلب الإيمان ، وأما ما ذكره لولد الزنا ، فإنما قصد به أن يتبين أن العيب إذا لم يكن في البدن ، لا يؤثر في العتق ، وإن نقص من القيمة .

باب ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

معمول هذا الباب على أصلين .

أحدهما : كمال الرق في العبد .

والثاني : سلامته من العيب .

وبهذا قال الجمهور إلا أبا حنيفة ، فإنه قال : يجوز المعيب في الكفارة ويجري فيها مجرى المكاتب والمدير لأن الله قال : ﴿ فتحرير رقبة ﴾ وكل من هؤلاء رقبة . قلنا أما المكاتب والمدير فليسوا برقبة ولا يصح أن يتناولهما اللفظ ، لأنهما لا يقدر على بيعهما فقد تززع ملكه وتخلخلت ماليته . فنقول رقبة ناقصة لا يجوز بيعها فلا يجوز له ^(١) عتقها كام الولد ، وقد مهدناه في مسائل الخلاف وأما المعيب فكيف يصح لأبي حنيفة أن يجعل الأعمى رقبة وهو يوجب جميع القيمة على من أخرج عينه . فكيف يجعل الرقبة ذاهبة في حق الإتلاف موجودة في حق العتق هذا بعيد جداً بل لو قاله بالعكس كان أولى .

باب الولاء

الولاء كما جاء في الحديث لُحْمَةٌ لُحْمَةٌ النَّسَبِ ^(٢) لأنه أخرجه بالحرية إلى الوجود

الإسماعيلي ذكر نحو عشرين نفساً رَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مَرَاوَحٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَخَالِفِهِمْ مَالِكٌ فَأَرْسَلَهُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ وَطَائِفَةٌ عَنْهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ دَاوُدَ عَنْهُ عَنْ هِشَامٍ كِرَاوِيَةَ الْجَمَاعَةِ قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ الرَّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ عَنْ مَالِكٍ أَصَحُّ وَالْمَحْفُوظُ عَنْ هِشَامٍ كَمَا قَالَ الْجَمَاعَةُ ، فَتَحَ الْبَارِي ١٤٩/٥ قُلْتُ وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ رَوَايَةِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مَرَاوَحٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ بَابُ أَيِّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ ١٨٨/٣ ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ بَابُ بَيَانِ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ ، حَدِيثٌ (١٣٦) .

(١) في ت فلا يصح لأبي حنيفة عتقها .

(٢) ابن حبان من طريق يعقوب بن إبراهيم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ (الولاء لحمة كلحمه النسب) لا يباع ولا يوهب (٢٢٠/٧) ورواه الحاكم في المستدرک ٣٤١/٤ وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه ورده الذهبي ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٩٢/١٠ .

وعلة هذه الرواية محمد بن الحسن الشيباني ويعقوب بن إبراهيم هو أبو يوسف أما الأول وهو محمد بن الحسن فقد قال فيه الذهبي محمد بن الحسن الشيباني عن مالك وغيره ضعفه النسائي من قبل حفظه . المعني ٥٦٧/٢ .

حكماً ، كما أخرجه الأب النطفة إلى الوجود حساً ، فإنَّ العبدَ كان معدوماً في حق الأحكام شرعاً ، لا يشهد ، ولا يقضي ، ولا يؤم ، ولا يلي ، ولا يحج ، ولا يعطى ، عبداً مملوكاً لا يقدَّرُ على شيء ، فأخرجه الله تعالى بالحرية على يدي سيده عن عدم هذه الأحكام إلى وجودها كما أخرجه على يدي أبيه بالنطفة إلى الوجود الحسي والكل لله خلقاً وحكماً وله الحكمة في هذا النسب والاضافات ولما أثبتة لحمه النسب وأجراه مجرى البعضية ناطه بالعتق خاصة فقال إنما الولاء لمن أعتق في حديث بريرة الصحيح^(١) ومكنه في مرتبة النسب ، فنهى عن بيع الولاء وعن هبته في حديث ابن عمر ، وزعم أبو حنيفة أن الولاء يكون بالموالاة ، وأن رجلين لو تعاقدوا على أن يتواليا حتى يكونا أخوين في الميراث والعقل لجاز ذلك لهما ويجري حكمهما عليهما لقول الله تعالى : ﴿ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون﴾^(٢) إلى قوله تعالى : ﴿فأتوهم نصيبهم﴾ وقد تكلمنا على هذه الآية في كتاب الأحكام وبيّنا أنها منسوخة^(٣) وقد عقد النبي ﷺ الولاء بالعتق بكلمة إنما نفياً وإثباتاً ، وكلمة إنما موضوعة لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل وقد بيّنا اقتضاءها للمحصر في مسائل الخلاف وتقدم القول في المنبذ وأن وليه المسلمون وأما جرّ الولاء فأجمعت عليه الصحابة رضوان الله عليهم عن بكرة أبيهم وما يحكى عن خلاف رافع بن خديج فيه

= وقال عنه في الميزان ٥١٣/٣ كان من بحور العلم والفقه قوياً في مالك .

ويقول عن يعقوب بن إبراهيم القاضي قال الفلاس صدوق كثير الغلط وقال البخاري تركوه وقال المزني أبو يوسف أتبع القوم للحديث وقال عمرو الناقد كان صاحب سنة وقال أبو حاتم يكتب حديثه . المغني ٧٥٧/٢ .

وقال ابن عدي ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه إلا أنه يروي عن الضعفاء الكثير مثل الحسن بن عمارة وغيره وهو كثيراً ما يخالف أصحابه ويتبع أهل الأثر إذا وجد فيه خيراً مسنداً وإذا روي عنه ثقة ويروي هو عن ثقة فلا بأس به وروايته الكامل رقم (٢٦٠٢) وانظر الميزان ٤٤٧/٤ وعزاه الحافظ إلى الطبري في تهذيبه وأبي نعيم في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن أبي أوفى وقال وظاهر إسناده الصحة ويعكر على البيهقي حيث قال عقب حديث أبي يوسف يروي بأسانيد كلها ضعيفة . التلخيص ٢١٤/٤ وصححه الشيخ ناصر في صحيح الجامع الصغير ١١٧/٦ وفي إرواء الغليل ١٠٩/٦ .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب إذا اشترط شرطاً في البيع لا يحل ٩٥/٣ ومسلم في كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق رقم (١٥٠٤) حديث (٦) والموطأ ٧٨٠/٢ من حديث عائشة .

(٢) سورة النساء آية ٣٣ .

(٣) أنظر أحكام القرآن له ص ٤١٣ وانظر أحكام القرآن للجصاص الحنفى ١٨٦/٢ فقد نقل مذاهب العلماء في المسألة وعقب على ذلك بترجيح منهبه .

ليس بصحيح^(١)، إنما كان رافع بن خديج المخاصم فيه إلى عثمان فقضي عليه وليس نزاع المنازع في مجلس القضاء بقول معدود في الخلاف، وإنما يكون خلافاً لو تكلم فيه بعد ذلك وفي جر الولاء فروع دقيقة، ومسائل حسنة، اختلف فيها العلماء، قد بسطنا القول فيها في كتب المسائل، لكن لما لم تكن من الأصول، لم تلق بهذا الموضوع الذي نحن فيه، فأحلنا على مكانها والله أعلم.

ميراث السائبة :

قال الله تعالى : ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام﴾^(٢) ومن قول متقدمي العلماء لا سائبة في الإسلام وألفاظ العتق معلومة، وقد مهدناها، وليست السائبة منها، لكن إذا قال الرجل عندي سائبة، فلا يخلو من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يريد ليس لي فيه ملك ولا منتفع فهذه هي الحرية، ولكن جاء بلفظ ليس من ألفاظها وإن أراد بقوله هو سائبة أنه عتيق عن المسلمين لا أجعل ذلك على أحد مخصوصاً، فإنه أيضاً يكون عتيقاً ويكون ولاؤه لجميع المسلمين، ولذلك كره مالك هذا اللفظ ونهى عنه^(٣) لأنه تكلم بقول، فدعى به الله على قوم وقال سحنون وأصبع لا يعجبنا كراهية مالك لذلك وحوصلته أوسع منهم^(٤)، فإذا قال هو سائبة، كان ولاؤه لجميع المسلمين، قاله عمر وابن عمر وابن عباس ورواه مطرف عن مالك وقيل إن ولاء لمعتقه .

روي عن عمر بن عبد العزيز وذهب إليه ابن نافع وابن الماجشون^(٥) وقد قال النبي ﷺ

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى من حديث هشام ابن عروة عن أبيه أن الزبير ورافع ابن خديج اختصما إلى عثمان رضي الله عنهم في مولاة لرافع بن خديج كانت تحت عبد فولدت منه أولاداً، فاشتري الزبير العبد فأعتقه فقضى عثمان رضي الله عنه بالولاء للزبير وقال وكذا رواه ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومحمد ابن ابراهيم التيمي عن عثمان والزبير رضي الله عنهما مرسلاً . السنن الكبرى ٣٠٦/١٠ ، ٣٠٧ قلت هذا الحديث لم أجده معزواً لغير السنن .

(٢) سورة المائدة آية (١٠٣) .

(٣) قال الزرقاني وإنما كره مالك العتق بلفظ سائبة لاستعمال الجاهلية لها وفي الأنعام ولقوله إنه أمر تركم الناس وتركوا العمل به . شرح الزرقاني ١٠٠/٤ .

(٤) قال الباجي وروي في العتبية أصبغ عن ابن القاسم أكره عتق السائبة لأنه كهبة الولاء قال عيسى عنه أكرهه وأنهى عنه قال أصبغ وسحنون لا تعجبنا كراهته لذلك وهو جائز كما يعتق عن غيره . المنتقى ٢٨٦/٦ .

(٥) قال الباجي ومن أعتق عبده سائبة يريد العتق عن جماعة المسلمين فثبت ولاؤه لهم وبه قال عمر وابن عمر وابن عباس وبه قال ابن القاسم ومطرف قال ابن حبيب عن ابن نافع وابن الماجشون ولاؤه لمعتقه وبه قال عمر بن

(الولاء لمن أعتق) ، فإن قال السيد هو سائبة ، وقصد به إبطال الملك فهو حر وولائه له وإن قال هو سائبة وقصد به نبذه للناس أجمعين فهو حر وولائه لجميع المسلمين ، فعلى هذا تحمل الروايات من اختلاف الحالات وليس باختلاف قول في حالة واحدة .

عبد العزيز وروى في العتية يحيى بن يحيى عن ابن نافع أنه قال لا سائبة عندنا اليوم في الإسلام ومن أعتق سائبة فولّاه له .

قال الباجي وجه القول الأول أن الولاء لمن أعتق عنه كما لو أعتقه رجل معين ووجه قول ابن نافع ما روي عن النبي ﷺ أنه قال (وإنما الولاء لمن أعتق) وهذا معتق ولأنه لم يعتق عن معين فكان الولاء له كما لو أطلق العتق . المستقى ٢٨٦/٦ .

كتاب المكاتب

أذن الله سبحانه وتعالى في الكتابة رحمة للمخلوق وحالة متوسطة بين السادة والعبيد ، لأن السيد ربما شق عليه أن يخرج قيمة العبد عن ملكه ، أو ربما لم يثق بالعبد في أداء خراجة فيريد أن يجتهد العبد في أداء المال لقصد الحرية فيحصل لكل واحد منهما مقصوده ، وربما كره بقاءه في ملكه ، وإن كان مجتهداً في أداء كسبه فيخرجه عن يده ، ويتنفع بالقيمة ، وقد يكون راعياً في عبده ولكن يرى فيه من الأمر ما يحمله على عتقه ، فإن سمحت نفسه بذلك أنفذ له الحرية وإن شح على ماله باعه من نفسه ، وهي الكتابة قال الله تعالى : ﴿ فكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ ^(١) الآية . قال بعض المتقدمين : الكتابة واجبة ^(٢) لأن الله تعالى أمر أمراً مطلقاً ، والأمر المطلق محمول

(١) سورة النور آية ٣٣ .

(٢) قال في الأحكام ذكر الله طلب العبد للمكاتبه وأمر السيد بها حينئذ وهي حالتان الأولى أن يطلبها العبد ويجيبه السيد فهذا مطلق الآية وظاهرها .

الثانية أن يطلبها العبد ويأبأها السيد وفيه قولان الأول لعكرمة وعطاء أن ذلك واجب على السيد وقال سائر علماء الأمصار لا يجب ذلك عليه وتعلق من أوجبها بمطلق قوله تعالى ﴿ فكَاتِبُوهُمْ ﴾ الأحكام ص (١٣٨٢) . وزاد القرطبي على الذي ذكر ابن العربي مسروق وهمر بن دينار والضحاك بن مزاحم وجماعة أهل الظاهر فكلهم قالوا إن ذلك واجب على السيد .

وقال علماء الأمصار لا يجب ذلك وتعلق من أوجبها بمطلق الأمر وافعل بمطلقه على الوجوب حتى يأتي الدليل بغيره وروي ذلك عن عمر وابن عباس واختاره الطبري واحتج داود أيضاً بأن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل أنس بن مالك الكتابة وهو مولاة فأبى أنس فرفع عمر عليه الدرة وتلا ﴿ فكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ فكتبه أنس قال داود وما كان عمر ليرفع الدرة على أنس فيما له مباح ألا يفعله .

وتمسك الجمهور بأن الإجماع منعقد على أنه لو سأله أن يبيعه من غيره لم يلزمه ذلك ولم يجبر عليه وإن ضوعف له في الثمن وكذلك لو قال له أعتقني أو دبّرني أو زوجني لم يلزمه ذلك بإجماع فكذلك الكتابة لأنها معاوضة فلا تصح إلا عن تراض وقولهم مطلق الأمر يقتضي الوجوب صحيح لكن إذا عري عن قرينة تقتضي صرفه عن الوجوب وتعليقه هنا بشرط علم الخير فيه فعلق الوجوب على أمر باطن وهو علم السيد بالخيرية . =

على الوجوب قال علماؤنا ، كذلك نقول إن لم تقم قرينة تصرفه عن الوجوب أو يدل على سقوط الوجوب دليل وههنا قرينة وهي قوله تعالى : ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ، فصرف الأمر إلى علم المأمور والتكاليف الجازمة ، والأوامر الواجبة لا تقف على خيرية المكلف وعلمه . وأما الدليل الذي دل على سقوط الوجوب فيها ، فهو أَنَّ العتق وهو الأصل لا يجب فضلاً عن الفرع وهي الكتابة ولذلك قال علماؤنا إنها رخصة مستثناة من جميع المعاملات ، لأن السيد يبيع فيها ماله بماله ، ولا يصح أن يجبر العبد عليها وإنما تكون برضاه ، فإذا عقدها مع سيده لزمته عند جمهور العلماء ، وقال الشافعي يجوز له أن يتركها متى شاء وقال معه جماعة من المتقدمين ، واحتجوا على ذلك بما روي أن بريرة جاءت عائشة تقول لها : إني أريد أن تشتريني وتعتقيني . فقالت لها إن أراد أهلك ذلك . فجاءت أهلها فباعوها . خرجه البخاري^(١) . قلنا لم يبع أهل بريرة رقبة بريرة وإنما باعوا كتاباتها ، ولأجل ذلك قالت عائشة في الحديث إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة فعلت^(٢) فهذا الذي يقتضيه حديث بريرة وإن كان العلماء قد اختلفوا في جواز بيع الكتابة . وكرهه الشافعي وابن الماجشون وربيعه^(٣) وحديث عائشة نص في جوازه . فإن قيل بريرة كانت قد عجزت ، وإذا

= وإذا قال العبد كاتبني وقال السيد لم أعلم فيك خيراً وهو أمر باطن فيرجع فيه إليه ويعول عليه وهذا قوي في بابه القرطبي ٢٤٥/١٢ .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العتق باب إذا قال المكاتب اشتريني واعتقني ٣/٢٠٠ من حديث عبد الواحد بن أيمن قال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت كنت لعتبة ابن أبي لهب ومات وورثني بنوه وإنهم باعوني من ابن أبي عمرو فأعتقني ابن أبي عمرو واشترط بنو عتبة الولاء فقالت دخلت بريرة وهي مكاتبه فقالت اشتريني واعتقيني قالت نعم قالت لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائي فقالت لا حاجة لي بذلك فسمع ذلك النبي ﷺ أو بلغه فذكر لعائشة فذكرت عائشة ما قالت لها فقال اشترها واعتقها ودعيهم يشترطون ماشاؤوا فاشتريها عائشة فأعتقتها واشترط أهلها الولاء فقال النبي ﷺ الولاء لمن أعتق وإن شرطوا مائة شرط .

(٢) البخاري في كتاب العتق باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ١٩٩/٣ .

(٣) قال النووي حديث (إنما الولاء لمن أعتق) حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب أحدها أنها كانت مكاتبه وباعها الموالي واشترتها عائشة وأقر النبي ﷺ بيعها فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب ومن جوزه عطاء والنخعي وأحمد ومالك في رواية عنه .

وقال ابن مسعود وربيعه وأبو حنيفة والشافعي وبعض المالكية ومالك في رواية عنه لا يجوز بيعه وقال بعض العلماء يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريرة بأنها عجزت نفسها وفسخوا الكتابة والله أعلم . شرح النووي على مسلم ١٣٩/١٠ .

عجزَ المكاتب رق . قلنا هذه دعوى زيادة في الحديث^(١) وأيضاً فإن عجزها لا يكون إلا عند الحاكم ، وأما بقوله فلا يسمع لأنه ليس له أن يرق نفسه إذ قد ثبت له حق الحرية وأما إيتاء المال فقال الشافعي وغيره إنه واجب ويحط له من آخر نجومه نجماً أو جزءاً من أجزاء الكتابة وحمل قول الله تعالى ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾ على الوجوب وقال علماؤنا ليس الإيتاء واجباً واحتجوا على ذلك بالأدلة المعروفة وليس الأمر كذلك ، بل إيتاء الحق إلى المكاتب واجب بإجماع من الأمة إلا أن ربنا تعالى قال : ﴿مَنْ مَالِ اللَّهِ﴾ فيحتمل أن يريد به الذي بيد السيد ، ويحتمل أن يريد به من مال الله الذي هو الزكاة ، ويحتمل أن يريد به من مال الله الذي لجماعة المسلمين في بيتهم ويحتمل أن يريد به ﴿مَنْ مَالِ اللَّهِ﴾ الذي لجماعة المسلمين في أيديهم فإن عون المكاتب فرض على الكفاية ، ومع هذه الاحتمالات لا يصح للشافعي وغيره أن يقول إن الإيتاء واجب من المكاتب دون سائر المحتملات^(٢) وقد بسطنا ذلك في مسائل الخلاف .

تفصيل :

لما ثبت أن عقد الكتابة لازم من الطرفين موجب للمكاتب عقد الحرية ، في رقبته وجوباً يسري إلى الأولاد لم يجز وطء المكاتب وقال الشافعي يجوز لأنه عتق إلى أجل ، فلم يمنع من الوطء كالعتق المؤجل . قلنا : لو كان كالعتق المؤجل لسرى إلى الأولاد ، فعدم سريانه إلى الولد يدل على أنه ليس بمتمكن في الرقبة ، وسريان الكتابة إلى أولاد المكاتب دليل على أن عقد الحرية متمكن في رقبته ، فلا يجوز له وطئها كأم الولد ، فإن عقد الحرية لما ثبت في رقبته جعلها من سيدها كالأجنبية ، إلا في حق الوطء الذي كان سبب الحرية ، إذ لو حرم لكان من باب إسقاط الشيء لنفسه الذي يثبت به كمسائل الدور كلها ، فوجب أن

(١) قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجم ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استئصال النبي ﷺ لها عن شيء من ذلك نقلاً عن فتح الباري ١٩٥/٥ .

(٢) نقل الكيا الهراسي عن الشافعي قوله في تفسير قوله تعالى ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ قال الشافعي ثم أمر من يكاتب بالإيتاء ولا يتصور هذا الإيتاء إلا من جهة حط شيء ولا يمكن حمله على الزكاة فإن السيد لا يجب عليه أن يفرق الزكاة على عبيده إجماعاً .

ولا شك أن ظاهر اللفظ لا يقتضي الحط لأنه ليس بإيتاء للمال وإنما يدل عليه من حيث المعنى لأن قوله ﴿مَنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ لا بد أن يحمل على ملك متجدد بعد الكتابة وصار مالاً مستحقاً للسيد فمن هذا الوجه حسن إطلاق هذا اللفظ عليه . الأحكام للکيا الهراسي ٢٩٣/٤ .

تكون المكاتب كالأجنبية في حق السيد ، وأول ما يفوته منها الوطء الذي هو مفتقر إلى خلوص الملك ، بدليل أنه لا يجوز وطء الجارية المشتركة .
تفريع :

إذا عقد الكتابة لجماعة من عبيده في عقد واحد ، فإن بعضهم حملاً عن بعض وقال الشافعي : لا يحمل أحدٌ عن أحدٍ منهم لصاحبه شيئاً لأنه ضمان كتابته ، فلا يجوز كضمان الأجنبي ، فنظر الشافعي إلى الأجنبي ، ونظر علماؤنا إلى عقد الكتابة بين القرابة وخصوصاً الأبناء ، يحمل بعضهم عن بعض ولم يكن ضمان بعضهم عن بعض في الكتابة لأجل القرابة فإنه لا ترز وازرة وزر أخرى ، ولا يلزم قريباً عن قريبه مال بغير رضاه في شيء من أحكام الشرع ما خلا العاقلة المستثناة باجماع فدل على أن ذلك إنما كان بعقد الكتابة وذلك يستوي فيه القريب والبعيد ، وفروع هذا الباب كثيرة وهي مركبة عليه من غيره لما يدخل عليها من شرط أو ولاء أو حمالة أو وصية أو صفة لمقاطعة أو جراح تطرأ فيه منه أو عليه أو بيع في كتابة فما يجوز أو لا يجوز واختلاف السידين بعد عقد الكتابة أو اتفاقهما ، وهذا كله معلوم في أبوابه مضبوط بأصوله وهي من فن التركيب والتعليل الذي لم يتعرض له ههنا ، أما أنه عرضت في الكتابة مسألة معضلة وهي الكتابة الحالة وقد اختلف فيها العلماء ^(١) قديماً وحديثاً ويأنها في مسائل الخلاف على الاستيفاء ومن غريب اضطراب العلماء فيها أن الشافعي يقول إن السلم الحال جائز والكتابة الحالة لا تجوز واختلف فيها جواب علماء المالكية والذي عندي أن تصويرها يكشف حقيقتها . ولها ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يقول لعبده : كاتبك على تسع أواق في تسعة أعوام فهذا بين إن التزمه العبد .

الصورة الثانية : أن تقول له إن أعطيتني كذا ديناراً فأنت حر ، والمال حاضر فيقتطعه السيد من يده ، ويقضى له بحريته لأن له انتزاع ماله وإبقائه في الرق ، فكيف غير ذلك من مما له فيه حظ .

الصورة الثالثة : أن يقول له ألزمتك مائة دينار تعطينيها وأنت حر ، والعبد ليس عنده شيء . فقال الشافعي هذا الكلام لغو ، وقال علماؤنا يرتفعان إلى الحاكم ينظر في ذلك فإن أراد العبد الالتزام ألزمه الحاكم ونجم المال عليه على قدر حال العبد وحال المال ، ونظرنا

(١) في ت وج وك الفقهاء .

أقوى من نظر الشافعي لأن السيد لما تكلم به أوجب للعبد حقاً في الالتزام وسعياً في الحرية ، فلم يجز له الرجوع فيه لأن هذا الحق لا يقبل الرجوع ولا الإسقاط كسائر الحقوق المتعلقة بالعتق ، ومن مسائله العظيمة التي اختلف فيها الفقهاء والصحابة إذا مات المكاتب وترك وفاءً بالكتابة وترك ورثة ، فقليل : تبطل الكتابة وبه قال الشافعي وقال قوم تبقى الكتابة وبه قال مالك وأبو حنيفة في تفصيل طويل بين الطوائف وأرباب المذاهب ، ولا تستقل به إلا كتب المسائل ، وقد استوفينا ذلك كله في موضعه والحمد لله . ونظر الشافعي إلى أن المعقود عليه وهو المكاتب قد هلك والأصل عنده أن المعقود عليه إذا هلك بطل العقد كسائر عقود الشريعة كلها ، وهذا لعمر الله هو الأصل بيد أن هذا الحق قد يتعدى من المعقود عليه إلى غيره وهم الأولاد وثبت فيهم ثبوته في الأصل ، فمن نظر من الصحابة إلى هذا المعنى أبقي الكتابة وحكم بأداء النجوم وأوجب الحرية والميراث للأولاد وبه أقول .

المدير :

ومن متعلقات عقود الحرية وفروعها وهو أصل في نفسه أيضاً وله فروع أقل من الأول التدبير : وهو عقد متفق عليه بين الأمة كان في الجاهلية وأقره الإسلام وفي الصحيح عن جابر أن النبي ﷺ : باع مديراً^(١) وأصله أن يقول أنت مديبر وأنت حر عن دبر مني أو أنت حر بعد موتي لا على معنى الوصية ، فقال الشافعي : هذا عتق إلى أجل ، ومن أصله ، أن كل عتق إلى أجل قطع بإتيانه أو لم يقطع لا يقضي بلزوم العتق على السيد ، والمسألة معلومة في مسائل الخلاف ، فهذه المسألة من جملة تلك الصور ويخصها أن النبي ﷺ باع المدير ، ولو كان حراماً كما قال مالك وأبو حنيفة ما باعه^(٢) ونظر علماؤنا إلى أنه عقد ألزمه

(١) متفق عليه البخاري في البيوع باب بيع المزايعة ٩١/٣ ومسلم في الإيمان باب جواز بيع المدير ٩٩٧ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي ﷺ فقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه لفظ البخاري .

وأخرجه أيضاً أبو داود (٣٩٥٥ و ٣٩٥٦ و ٣٩٥٧) في العتق والترمذي (١٢١٩) في البيوع باب ما جاء في بيع المدير والنسائي ٣٠٤/٧ في البيوع باب بيع المدير .

(٢) قال النووي رحمه الله في هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي ومن وافقه أنه يجوز بيع المدير قبل موت سيده لهذا الحديث قياساً على الموصي بعتقه فإنه يجوز بيعه بالإجماع ومن جوزة عائشة وطاوس والحسن ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود رضي الله عنهم وقال أبو حنيفة ومالك رضي الله عنهما وجمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين رحمهم الله تعالى لا يجوز بيع المدير قالوا إنما باعه النبي ﷺ في دين كان على سيده . .

نفسه في رقبة العبد يتعلق بالحرية ، يظهر عند أجل آتٍ لا محالة فلزم كأم الولد ، وأما حديث جابر فلا حجة فيه لأنها حكاية حالٍ وقضية عين ، وقضايا الأعيان وحكايات الأحوال لا يستدل بها على العموم ، لأنها لا تقتضي ذلك لفظاً ولا معنىً ، وقد بيناه في مسائل الأصول ، فيحتمل أن يكون باعه عليه السلام في دينٍ سبق التدبير ، وكذلك نقول . ويحتمل أن يكون باعه إذ كانت أم الولد تباع على ما روى جابر ثم نسخ^(١) ذلك وبالعجلة ، فلا يحتاج بمحتملٍ ، وقد استوفيناها في مسائل الخلاف فلتنظر هنالك . ويبقى من فروع التدبير ما بقي من فروع الكتابة فيركب عليه كما يركب عليه فليطلب هنالك .

القول في الدماء والحدود :

الدماء خطيرة القدر في الدين ، عظيمة المرتبة عند الله تعالى وإن كانت محترمة

⁼ وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره فرد تصرفه قال هذا القائل وكذلك يرد تصرف من تصرف بكل ماله وهذا ضعيف بل باطل والصواب نفاذ تصرف من تصلق بكل ماله . شرح النووي على مسلم ١٤١/١١ وانظر فتح الباري ٤/٢٢٢ .

(١) رواه أبو داود (٣٩٥٤) وابن حبان ٢٦٥/٦ والحاكم في المستدرک ١٨/٢ - ١٩ والبيهقي ٣٤٧/١٠ من طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عنه وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ولفظ الحديث « بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر فلما كان زمن عمر نهانا فأنتهينا » .

وله طريق أخرى يرويها ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول « كنا نبيع سرارنا أمهات الأولاد والنبي ﷺ حي فينا لا نرى بذلك بأساً » أخرجه أحمد في المسند ٣٢١/٣ والبيهقي في السنن ٣٤٨/١٠ .

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري عن أحمد في المسند ٢٢/٣ والحاكم في المستدرک ١٩/٢ من طريق زيد بن الحواري أبو الحواري العمي البصري قاضي هراة يقال اسم أبيه مرة ضعيف من الخامسة . التقريب ص ٢٢٣ وهذه الرواية الأخيرة ضعفها الحافظ في التلخيص ٢١٨/٤ .

ويقول الخطابي قال بعض أهل العلم يحتمل أن يكون هذا الفعل منهم في زمان رسول الله وهو لا يشعر بذلك لأنه أمر يقع نادراً وليست أمهات الأولاد كسائر الرقيق التي تتداولها الأملاك فيكثر بيعهم فلا يخفى الأمر على الخاصة والعامة .

ويحتمل أن يكون مباحاً في العصر الأول ثم نهى النبي ﷺ عن ذلك ولم يعلم به أبو بكر لأن ذلك لم يحدث في أيامه لقصر مدته ولا اشتغاله بأمور الدين ومحاربة أهل الردة ثم نهى عنه عمر حين بلغه ذلك عن رسول الله ﷺ فأنتهوا عنه . مختصر السنن ومعالم السنن ٤١٣/٥ - ٤١٤ .

بالحكم والأمر ، فإنها مراقبة بالقضاء والحكمة . قالت الملائكة لربنا تعالى : ﴿أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون﴾^(١) . الآية . ثم علمنا ربنا معنى ذلك وحكمته ، وهي ما بيناه في كتاب الأمد من أن الله سبحانه له الصفات العلى والأسماء الحسنى وكل اسم من أسمائه ، وصفة من صفاته لها متعلق لا بد أن يكون ثابتاً على حكم المتعلق منها عامة التعلق ، ومنها خاصة فيه فلما كان من صفاته الرحمة أخذت جزءاً من الخلق ، فكان لهم العفو والعافية في الدنيا والآخرة ولما كان من صفاته السخط ، أخذت هذه الصفة جزءاً من الخلق فوجب لهم العذاب ، واستحققت عليهم النعمة إلى آخر تحقيق هذا الفصل في الكتاب المذكور^(٢) ، فلما خلق الملائكة يفعلون ما يؤمرون ويسبحون بالليل والنهار لا يفترون ، لم يكن بد لما تقدم بيانه له من أن يخلق من تجري عليه هذه الأحكام من خير وشر ، وتنفذ فيه هذه المقادير من نفع وضر . فالحمد لله الذي بصرنا بحكمته وأحكامه وإياه نسأل نوراً ييسر به العمل ولعظيم حرمة الدماء :

حديث^(٣) : قال النبي ﷺ : (لا يزال الرجل في فسحة من دينه^(٤) ، وروي من ذنبه^(٥) ، ما لم يصب دماً حراماً) . فالفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة ، حتى إذا جاء القتل ضاقت ، لأنها لا تفي به والفسحة في الذنب قبوله للمغفرة^(٦) ، وإن قتل البهائم بغير حق لموجب ذنباً عظيماً ، فكيف قتل الأدمي الذي لو وزن بالدنيا بأسرها لرجحها . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : (أول ما يقضى فيه يوم القيامة الدماء)^(٧) ، لأن المهم هو المقدم .

(١) سورة البقرة آية (٣٠) .

(٢) هذا الكتاب هو كتاب الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وهو لا زال مخطوطاً .

(٣) في ج حديث ولعظيم حرمة الدماء .

(٤) رواه البخاري في أول كتاب الديات ٣/٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ (لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً) ورواه البغوي في شرح السنة ١٠/١٤٩ والدليمي في مسند الفردوس ٥/٩٦ والبيهقي ٨/٢١ .

(٥) قال الحافظ وفي رواية الكشمهيني من ذنبه فتح الباري ١٢/١٨٨ .

(٦) نقل الحافظ كلام ابن العربي السابق وعقب عليه بقوله وحاصله أنه فسره على رأي ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل . ثم قال وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامداً بغير حق « تزود من الماء البارد فإنك لا تدخل الجنة » . فتح الباري ١٢/١٨٨ .

(٧) متفق عليه البخاري في أوائل الديات ٣/٩ ومسلم (١٦٧٨) في القسامة باب المجازاة في الدماء من حديث =

ترجمة :

بدأ مالك رضي الله عنه القول في الدماء ببيان القسامة والقتل يثبت بثلاثة أشياء عنده .

أحدها : البيئة العادلة .

والثاني : الإقرار لقوله تعالى : ﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة﴾^(١) .

والثالث^(٢) : القسامة . فعنده أنه يشاط بها الدم ، وقال جمهور العلماء إنما تستحق بها الدية ، لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح : (تحلفون على رجل منهم يدفع إليكم برُمته)^(٣) .

ويليه قوله : (تحلفون وتستحقون دم صاحبكم)^(٤) .

فصل

القسامة متفق عليها في الجاهلية والإسلام . روى مسلم قال : كانت القسامة في الجاهلية^(٥) فأقرها الإسلام ، وهي مخصوصة من قواعد الدين في أنها تثبت باللوث كما تثبت بالبيئة ، واختلف في اللوث اختلافاً كثيراً ، مشهور المذهب أنه الشاهد العدل ، وقال الشافعي وأبو حنيفة هو قتيل المحلة وفيه وردت النازلة ، زاد مالك وقول المقتول دمي عند فلان وزاد لها مالك محلاً آخر فقال إن المجروح إذا عاش بعد الجرح وأكل وشرب ثم طري عليه الموت لم يجب القود لأوليائه حتى يقسموا لقد مات من ذلك الجرح ، فأما قتيل المحلة فليس بشبهة لأن العدو قد يلقي القتيل على غيره وذلك معلوم حقيقة ، موجود عادة ، وأما قول المقتول دمي عند فلان فإن مالكا بنفسه إنما تعلق فيه لما روى عنه كثيراً^(٦)

عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ (أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء) .

(١) سورة القيامة آية ١٤

(٢) في ك وم بدون واو .

(٣) هذه رواية مسلم في القسامة باب القسامة (١٦٦٩) حديث (٢) .

(٤) هذه رواية مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبر هو ورجال

من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيته خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم . . البخاري في كتاب الأحكام

باب كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمنائه ٩٣/٩ ومسلم في القسامة (١٦٦٩) حديث (٦) والموطأ

٨٧٧/٢ .

(٥) روى مسلم من حديث سليمان بن يسار عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار أن رسول الله ﷺ أقر

القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية . مسلم (١٦٧٠) .

(٦) في ك أصحابه فقط .

أصحابه لحديث : بقرة بني إسرائيل ، حين قام المقتول فقال : فلان قتلني^(١) فإن قيل هذه الآية لا حجة فيها من وجهين أحدهما : أنه شرع من قبلنا والثاني : أنها آية ، والأحكام إنما تبني على الدلالات لا على الآيات والمعجزات قلنا أما / شرع من قبلنا ، فإنه شرع لنا بلا^(٢) خلاف في المسائل المالكية ، وقد دللنا عليه في أصول الفقه^(٣) ، وأما كون هذا الدليل آية ، فالآية إنما هي في الإحياء لا في الدعوى ، ولو قال نبي : معجزتي أن يحيي الله هذا الميت ، فقام الميت ينفض أصدره وقال كذبت بك لم يقدح ذلك في معجزته ، لأن الآية إنما هي الإحياء ، ويكون هذا أحد المبعوث إليهم فيفعل كفعالهم . ومن خصائص القسامة البداية فيها بأيمان المدعي . قال به جمهور العلماء وخالفهم أبو حنيفة فقال إن البداية بأيمان المنكرين وتعلق في ذلك بقول النبي ﷺ : (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر^(٤)) وهو الأصل ، ومتعلق العلماء رحمة الله عليهم بحديث القسامة المشهور ، وأن النبي ﷺ بدأ بالمدعي فقال له : أتحلف فكذاك فليفعل كل حاكم . فإن

(١) قال الشارح في الأحكام ٢٤/١ استدلال مالك في رواية ابن القاسم وابن وهب عنه على صحة القول بالقسامة بقول المقتول دعي عند فلان قال مالك هذا مما يبين أن قول الميت دعي عند فلان مقبول ويقسم عليه قال ابن العربي فإن قيل كان هذا آية ومعجزة على يدي موسى ﷺ لبني إسرائيل قلنا الآية والمعجزة إنما كانت في إحياء الميت فلما صار حياً كان كلامه كسائر كلام الأئمة في القبول والرد وهذا فن دقيق من العلم لا يتخطى له إلا مالك .

وانظر تفسير القرطبي ٤٥٧/١ .

(٢) في ك وم من غير خلاف .

(٣) قال في المحصول تكليف الكفار بفروع الشريعة اختلف فيه علماؤنا وغيرهم على قولين فمنهم من قال لا تصح مخاطبتهم بأمر لاستخالة وقوع الفعل منهم حال كفرهم ومنهم من قال هم مخاطبون بذلك وتلوا في ذلك قرأنا وسطروا فيه آيات منها ما يتطرق إليه الاحتمال القوي والضعيف . .

المختص ١٨٨ رسالة ماجستير تحقيق الشيخ عبد اللطيف أحمد الحمد .

(٤) رواه مسلم من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه) مسلم في كتاب الأقضية باب اليمين على المدعى عليه (١٧١١) ورواه البخاري في الرهن باب إذا اختلف الراهن والمترهن ونحوه من حديث نافع عن ابن عمر عن ابن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس فكتب إلي أن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه البخاري ١٨٧/٣ .

ورواه البيهقي في السنن ٢٥٢/١٠ وزاد فيه واليمين على من أنكر قال الحافظ هذه الزيادة ليست في الصحيحين وإسنادهما حسن . فتح الباري ٢٨٣/٥ وكذا قال النووي في شرحه على مسلم ٣/١٠ وتكلم رحمه الله على حديث الشاهد واليمين فقال القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة قمتها ما أخرجه مسلم من

قيل إنما قال ذلك عرضاً لا حكماً . قلنا حاشَ لله أن يعرضَ قلبَ الشريعة أو يفعل ما لا يفعل في الدنيا فضلاً عن الدين ، فكيف في الدماء ، فإن قيل : فقد روي في هذا الحديث أنه بدأ باليهود فقال : اتحلفون ؟ فلما أبوا ، رجَعَ إلى المدعي فقال أتحلف ؟ . خرجه أبو داود وغيره^(١) . قلنا : روى الحديث الجماعة الاثبات الثقات أميرهم مالك ومن تبعه وانتقاه الصحيحان^(٢) . فلا يترك هذا كله لرواية شذت ، فإن قيل : إن شذت في الرواية فقد استقرت في القاعدة ، قلنا : إنما يؤسس القواعد قول صاحب الشريعة وليس يلزم أن ترد على الاختيار ولا يتحتم فيها على الاضطراد بل ترد بحكم الله تعالى متسقة ومتفرقة وأنت يا أبا حنيفة تنقض القواعد بالاستحسان في معظم مسائل الشريعة فكيف تنكر أن يكون النبي ﷺ يؤسس في نازلة واحدة قاعدتين تجري الدعوى فيها ، والإنكار على الحكمين ، وقد بينَ مالك رضي الله عنه هذه المسألة في الموطأ وأتقنها ، فذكر الحديث أولاً في البداية بأيمان المدعي وهو العملة في الحكم ثم عقبَ ذلك ببيان الحكمة والمعنى فقال : وإنما فرقَ بينَ القسامة والدم ، وسائر الأيمان في الحقوق إلى قوله يقول المقتول^(٣) . على أنه قد ثبت من طريق الدارقطني وغيره أن النبي ﷺ قال : (البينة على المُدعي واليمين على من

حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد (مسلم ١٧١٢) وقال في اليمين إنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر لا مطعن لأحد في صحته ولا في اسناده . فتح الباري ٢٨٢/٥ .
(١) رواه أبو داود من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار أن النبي ﷺ قال لليهود وبدأ بهم (يحلف منكم خمسون رجلاً فأبوا فقال للأنصار استحلفوا قالوا نحلف على الغيب يا رسول الله) فجعلها رسول الله ﷺ دية على يهود لأنه وجد بين أظهرهم .
أبو داود في كتاب الديات حديث (٤٥٢٦) .

قال المنذري قال بعضهم وهذا ضعيف لا يلتفت إليه وقد قيل للإمام الشافعي رحمه الله فما منعك أن تأخذ بهديث ابن شهاب قلت مرسل والقتيل أنصاري والأنصار يون أولى بالعلم به من غيرهم إذ كان كل ثقة وكل عندنا بنعمة الله ثقة . وقال ابن القيم الحديث غير مجزوم باتصاله لاحتمال كون الأنصاريين من التابعين . تهذيب السنن ٣٢٢/٦ - ٣٢٤ .

(٢) بقصد الشارح الحديث الوارد في القسامة فهو متفق عليه وقد أخرجه أيضاً مالك وقد تقدم تخريجه .
(٣) قال يحيى قال مالك وإنما فرق بين القسامة في الدم والأيمان في الحقوق أن الرجل إذا دأب الرجل استثبت عليه في حقه وأن الرجل إذا أراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة الناس وإنما يتلمس الخلوة قال فلولم تكن القسامة إلا فيما يثبت فيه البينة ولو عمل فيها كما يعمل في الحقوق هلكت الدماء واجترأ الناس عليها إذا عرفوا القضاء فيها ولكن إنما جعلت القسامة إلى ولاية المقتول يبدؤون بها فيها ليكف الناس عن الدم وليحذر القتال أن يؤخذ في مثل ذلك يقول المقتول . الموطأ ٢/٨٨٠ .

أنكر إلا في القسامة^(١) ولها فروع كثيرة بيانها في كتب الخلاف ، وأما دخول القسامة عند مالك في الموت ، المتراخي عن الجرح فإنما كان ذلك لاحتمال أن يكون الموت منسوباً إليه أو إلى مرض من الأمراض طرأ عليه فاستظهر لهذا الاحتمال بالقسامة . فإن قيل : هو سؤال عظيم يعم هذه المسائل كلها كيف يحلف الولاية على أمر يعلم أنهم لا يعلمونه فيبني القاضي في حكمه على أمر يتحقق أنه كذب ومن أين يعلم الغائب بقتل الحاضر ولذلك قال المدعون للدم في القسامة : كيف تحلف ولم نحضر ولم نشهد^(٢) . فاختلف جواب الناس في ذلك فمنهم من قال يقال لهم إحلفوا فإذا حلفوا على ما علموا ، كان الحكم مطرداً على الأصل وليس هذا بجواب صحيح لأن عند علمائنا يحلفون وإن لم يعلموا ، وهذه المسألة من مفرداتنا . قال المحققون من علمائنا لا تقف اليمين على علم قطعي ، إنما تقف على الإمارة بخلاف أصل الشهادة فإنها موقوفة على العلم ويكفي في اليمين الإمارة للظن ولشاهد الحال أولاً ترى أن النبي ﷺ قال في نازلة خير ، وقد علم مغيبهم عنها وعدم علمهم بها (أتحلفون وتستحقون دم / صاحبكم ؟) فإن قيل : إنما قال ذلك عرضاً لا حكماً ، قلنا : قد سبق الجواب عن هذا السؤال الفاسد ، وأما القتل بالبينه فلا خلاف فيه

(١) رواه من طريق مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة سنن الدارقطني ١١٠/٣ ورواه من طريق أخرى عن مسلم ابن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال . .

والطريق الأخيرة رواها البيهقي في السنن ١٢٣/٨ وذكر الحافظ أن ابن عبد البر رواه من طريق عمرو بن شعيب السابقة وقال إسناده لين وقد رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو مرسلاً وعبد الرزاق أحفظ من مسلم بن خالد وأوثق التلخيص ٣٩/٤ .

ورواه ابن عدى في الكامل في ترجمة مسلم بن خالد من طريق أبي هريرة وعمرو بن شعيب وقال هذان إسنادهان يعرفان بمسلم عن ابن جريج الكامل (٢٣١٢) قلت كلا الطريقين السابقتين تدوران على مسلم بن خالد المخزومي مولاهم المكي المعروف بالزنجي فقيه صدوق كثير الأوهام من الثامنة مات سنة تسع وسبعين ومائة أو بعدها . دق . التقريب ص ٥٢٩ ونقل الحافظ عن ابن المديني أنه ليس بشيء وقال قال البخاري منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به يعرف وينكر وقال الساجي صدوق كان كثير الغلط وكان يرى القدر وقال ابن معين ثقة صالح الحديث فما أنكر عليه حديثه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة وقال مرة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً البيهقي المدعي واليمين على من أنكر إلا في القسامة ت ت ١٢٩/١٠ ونقل الحافظ بعد تضعيفه الحديث عن البخاري قوله إن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب وقال فهذه علة أخرى . التلخيص ٣٩/٤ .

(٢) هذه الفقرة جزء من حديث القسامة المتفق عليه السالف الذكر .

وكذلك القتل في إقرار القاتل قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(١). الآية. وقال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٢) ومالك رضي الله عنه أطنب في الموطأ في القسامة والدية واختصر القول في القصاص لأنه اعتمد بيان الأشكل ، ووكّل الأوضح إلى معرفة الناس ، وقد قال تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ وكانت العرب تقول القتل أبقى للقتل^(٣) ، لأنها لم تكن تأخذ حقها بعدلٍ وإنما كانت تستوجه برجاء وأعظم ما يكون الرجاء في الدماء ، فشرع الله تعالى استيفاء الحق في القتل بالمساواة فقال ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ يعني المساواة في القتل ، قال علماؤنا وأراد به المساواة في الفعل والمحل إلا أنه اعتمد في القرآن بيان المحل فقال ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾^(٤) إلى آخر الآية لأنه كان محل اعتداء القوم ، ثم بين النبي ﷺ بعد ذلك المساواة في الفعل ، فثبت أنه أتى إليه يهودي رضى رأس جارية على أوضاع^(٥) لها ، فاعترف ، فأمر به فرض رأسه بين حجرين^(٦) . وقال أبو حنيفة : لا قود إلا بالسيف لا ثار يرويه في ذلك ، لا تساوي^(٧) سماعها ولا تعرض على هذا القبس ، وقد بينها في موضعها ، وزعم أصحابه أن

(١) سورة البقرة ١٧٨ .

(٢) سورة البقرة (١٧٩) .

(٣) . . قال القرطبي قال الشعبي وقتادة وغيرهما إن أهل الجاهلية كان فيهم بغي وطاعة للشيطان فكان الحي إذا كان فيه عزّ ومنعة فقتل لهم عبد قتله عبد قوم آخرين قالوا لا تقتل به إلا حراً وإذا قتلت منهم امرأة قالوا لا تقتل بها إلا رجلاً وإذا قتل لهم وضيق قالوا لا تقتل به إلا شريفاً ويقولون القتل أرقى للقتل بالواو والقاف ويروي أبقى بالباء والقاف ويروي أنقى بالنون والقاف فنهاهم الله عن البغي فقال ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ الآية وقال ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ تفسير القرطبي ٢/٢٤٥ والأثران عن الشعبي وقتادة أخرجهما الطبري في تفسيره ٣/٢٥٩ قال الرمانى في رسالة الإعجاز ص ٧٧ وهذا الضرب من الإيجاز كثير وقد استحسّن الناس من هذا الإيجاز قولهم القتل أنقى للقتل وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة والإيجاز وذلك يظهر من أربعة أوجه أنه أكثر في الفائدة وأوجز في العبارة وأبعد من الكلفة بتكرير الجملة وأحسن تأليفاً بالحروف المتلازمة .

(٤) سورة البقرة آية (١٧٨) :

(٥) هو نوع من الحلّى يعمل من الفضة سميت بها لبياضها النهاية ١٩٦/٥ .

(٦) متفق عليه البخاري في الديات باب سؤال القاتل حتى يقر والإقرار في الحدود ٥/٩ ومسلم في القسامة باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره (١٦٧٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين فقبل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان حتى سمي اليهودي فأتى به النبي ﷺ فلم يزل به حتى أقربه فرض رأسه بالحجارة لفظ البخاري .

(٧) منها حديث (لا قود إلا بالسيف) رواه ابن ماجه من حديث جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان بن بشير

النبي ﷺ إنما قتل هذا اليهودي على الحرابة ، إذ كان قتله للجارية على مالها وتلك حقيقة الحرابة . قلنا : ما قتله إلا قصاصاً لأن الأمة قد أجمعت على أنه لا يقتل في الحرابة بالحجارة ، فكيف جاز لكم معشر الحنفية أن تتركوا إجماع الأمة ، وتطلبوا أثراً بعد عين ، وهذا نص الحديث أنه رض رأس جارية ، فرض رأسه بين حجرين ، فذكر الحكم ، والعلة ، وليس بعد هذا مطلب ولما ثبت باتفاق اعتبار المساواة في المحل امتنع قتل المسلم بالكافر لأنهما لا يتساويان في الحرمة وبذلك قال جمهور الفقهاء وخالفهم أبو حنيفة فقال يقتل المسلم بالذمي الكافر من أهل دار الإسلام لأنه محترم الدم على التأييد^(١) قلنا : وكانت الحرمة مؤبدة ولكن الشبهة في المحل قائمة وهي الكفر المبيح للدم ، فكيف يتساوى من فيه ما يبيح دمه مع من فيه ما يوجب له العصمة في الدنيا والآخرة « ويقضي له الحرمة في الدين والدنيا »^(٢) ، وقد حرر في ذلك بعض علمائنا نكتة : فقال قيام المسيح في المحل يوجب مع التحريم شبهة في إسقاط العقوبة كوطء السيد للجارية المزوجة حتى إن الأوزاعي

(٢٦٦٧) ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٠٥/٢ والدارقطني في سننه ١٠٧/٣ والبيهقي في السنن ٤٢/٨ .

ورواه ابن ماجه من طريق الحرين مالك العنبري ثنا مبلوك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكر (٢٦٦٨) وكذلك البيهقي في السنن ٦٣/٨ والدارقطني في السنن ١٠٦/٣ وابن عدى في الكامل (٢٥٤٣) وذكر للوليد حديثاً آخر غير حديثنا هذا وقال وكل هذه الأحاديث غير محفوظة والحديث ضعفه الحافظ في التلخيص ١٩/٤ ونقل عن البيهقي قوله إسناده ضعيف جداً وقال عبد الحق طرقة كلها ضعيفة وكذا قال ابن الجوزي وقال البيهقي لم يثبت له إسناده . الفتح ٢٠٠/١٢ .

(١) قال الحافظ قال الكوفيون يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذمي وتمسكوا بقوله تعالى ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ قال إسماعيل القاضي في أحكام القرآن الجمع بين الأيتين أولى فتحمل النفس على المكافأة ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبداً لم يجب عليه حد القذف قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها ﴿فمن تصلq به فهو كفارة له﴾ والكافر لا يسمى متصديقاً ولا مكفراً عنه وكذلك العبد لا يتصلق بجرحه لأن الحق لسيد و قال أبو ثور لما اتفقوا على أن لا قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس كانت النفس أولى بذلك . قال ابن عبد البر اجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وأن الأنثى تقتل بالذكر ويقتل بها إلا أنه ورد عن بعض الصحابة كعلمي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الأنثى فشهأ أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلهم الدية كاملة قال ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة ويندل على التكافؤ بين الذكر والأنثى أنهم اتفقوا على أن مقطوع اليد والأعور لو قتله الصحيح عمداً لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية فتح الباري ١٩٨/١٢ وانظر شرح السنة ١٦٥/١٠ والقرطبي ٢٤٦/٢ .

(٢) زيادة من بقية النسخ .

قد بالغ في هذه المسألة فقال : إذا قتل كافر كافراً ثم أسلم القاتل سقط عنه القود وهي أحد قولي الشافعي وقال علماءنا لا يسقط عنه القود لأن المرامي إنما هي حالة الوجوب وقد استحقّ دمه فيما طرأ بعد ذلك لا يسقط ما تقرر وجوبه ، وشبهة الأوزاعي أن الإسلام صفة وفضيلة طرأت على المحل وإنما وجب له قتل نفس كافرة فكيف يأخذها مسلمة ، فلا ترى أن القصاص إذا وجب على المرأة ثم طرأ عليها الحمل فإنه لا يستوفى منها .

قلنا : الحامل معها عين أخرى لم تستحق عقوبة ، فلا تحمل عليها هذه المسألة ، والمعنى دقيق فليطلب في مسائل الخلاف وقد اختلف قول مالك في جريان القصاص بين المسلمين وأهل الذمة في الأطراف وهي عضلة من العضل لأن علماءنا الريانيين وهموا فيها فظنوا أن مالكا لحظه^(١) على هذه الرواية أن الأطراف جارية مجرى الأموال كما يقضى فيها باليمين مع الشاهد ولو كان ناظراً إلى هذا الملمح لانهدم عليه قطع الأيدي بيد واحدة وإنما نظر والله أعلم إلى / أن يد المسلم تؤخذ بالجناية على مال الكافر وذلك أنه « يقطع »^(٢) إذا سرقه فكيف لا يؤخذ بالجناية على يده إذا قطعها ، بخلاف النفس فإنها أعظم حرمة ، ونظر على الرواية الأخرى وهي الصحيحة في امتناع القود بينهما في الأطراف إلى أن يد المسلم إنما قطعناها بسرقة مال الكافر لأنها جناية على جميع المسلمين ، ولذلك وجب قطع السرقة لله بخلاف القصاص ، فإنه حقه خالصاً فاعتبر فيه مساواته^(٣) وصار دوران^(٤) قطع السرقة من مسألتين أن يقتل المسلم الكافر غيلة ، فإنه يقتل به عندنا لأن الجناية هنالك على جميع المسلمين فلذلك يتخلص الوجوب لله فيه ولا يقف على خيرة المجنى عليه ويتفرع على هذه المسألة أن الحر لا يقتل بالعبد سواء كان له أو لغيره وإن كان قد روى الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال : (من قتل عبده قتلناه)^(٥) ولكن هذا لم يصح سنداً ولا قال به أحد ممن

(١) في ك وم لحظ .

(٢) زيادة من ك وم .

(٣) في ج فاعتبر بمساواته .

(٤) في بعض النسخ وزان ولا معنى لها عندي .

(٥) رواه أبو داود من حديث قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ قال (من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه) أبو داود (٤٥٢٥) .

والترمذي في الديات ما جاء أن الرجل يقتل عبده (١٤١٤) وقال حسن غريب والنسائي ٢٠/٨ وابن ماجه في الديات (٢٦٦٣) والبغوي في شرح السنة ١٧٧/١٠ وقال حسن غريب كقول الترمذي وضعفه الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٢٣١/٥ .

يلتفت إليه والرق أثر من آثار الكفر فيعمل على الأصل في التحريم كالعدة فإنها لما كانت من أثر النكاح عملت عمل أصلها في تحريم نكاح اختها وأربع سواها ، والذي يدل على افتراق حرمة الحر من حرمة العبد في الغرض الزاجر وهو القتل فتفاوتتهما في البدل الجابر وهي الدية ، فإذا قتل عبداً لزم ذمته عشرة دنائير وإذا قتل حراً لزم ذمته ألف دينار مقدرة شرعاً لاحترامها واحترام محلها عن مذلة التسويق ومهانة التقويم فإن قيل : فلم تراعوا المساواة حين قتلتم الجماعة بالواحد وهلاً طردتم أصلكم كما فعل أحمد بن حنبل حين منع من ذلك^(١) . قلنا : إذا اعترض اللفظ على القاعدة وخالف معنى من آخر الكلام أوله سقط فكيف إذا خالفه كله . ويبيانه أن الله تعالى قال : ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب﴾ المعنى أن القاتل إذا علم أنه يقتل كفّ الصينت الأنفس في محالها وحققت الدماء في أهلها فلولم تقتل الجماعة بالواحد لاستعان الأعداء على العدو فقتلوه حتى يبلغوا أمليهم فيه ويسقط القود عنهم بالاشتراك في قتله وقد وفى مالك هذا النظر وأعطاه قسطه من الكمال فقال إنه يقتل المسك على القاتل مع^(٢) القاتل وقال أبو حنيفة والشافعي لا قود على المسك لقول النبي ﷺ : (اقتلوا القاتل واصبروا الصاب)^(٣) ، ولأنه لم يقتل فكيف يُقتل . قلنا : أما الحديث فلا يساوي سماعه ، وأما المعنى فهو بضد ما قالوا ، المسك هو القاتل حقيقة أو كلاهما قاتل ، والدليل عليه إجماعنا على أنه لو أمسكه على سبع فأكله لزمه القود فإن قيل : لأن فعل السبع جبار قلنا وفعله هو معتبر ألا ترى أنهما يشتركان في الدية وهو البدل الجابر ، كذلك يجب أن يشتركا في القصاص وهو العوض الزاجر .

تفصيل

قوله تعالى : ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى﴾ لم يمتنع من قتل الذكر

(١) قال الإمام أحمد لا تقتل الجماعة بالواحد قال لأن الله سبحانه شرط المساواة ولا مساواة بين الجماعة والواحد وقد قال تعالى ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين﴾ . تفسير القرطبي ٢٥١/٢ .

(٢) الموطأ ٢/٨٧٣ .

(٣) رواه الدارقطني في السنن ٣/١٤٠ من طريق سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ورواه البيهقي من نفس الطريق ٨/٥١ وقال إنه موصول غير محفوظ وقال الحافظ ورواه معمر وغيره عن إسماعيل مرسلاً قال الدارقطني والإرسال فيه أكثر وقال وصححه ابن القطان التلخيص ٤/١٥ ونقل الشيخ عبد الله يمان في تعليقه على سنن الدارقطني ٣/١٤٠ عن الحافظ قوله في بلوغ المرام رجاله ثقات .

بالأنثى لأنه إنما جاء على بيان العدل بفساد ما كانت تفعله العرب من «الجور»^(١)، فأما تفصيل أعيان المقتص منهم فإنما تؤخذ من دليل آخر ، ولما اجتمعت الأمة على قتل الذكر بالأنثى اختلفوا في نكتة وهي أن الولي إذا قتل ذكراً بأنثى هل يحاصص في رد باقي الدية أم لا ؟ ، وعلماء الأمصار على أن الذكر بالأنثى رأساً برأس وهو الصحيح ، لأنه لا يجوز أن يجتمع المبدل وبعض البديل إذ ليس لذلك أصل في الشريعة ولا نظير ولقد بالغ مالك في تأسيس هذه القاعدة حتى قال يقتل الوالد بالولد^(٢)، وإن كان قد روى الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال : (لا يقاتل والدٌ بولده) ولا يخص هذا العموم في هذه القاعدة لهذا الحديث الذي لم يصح ، أما إن مالكا انفرد بمسألة أخرى متفرعة على هذه وهو إذا حذقه بالسيف فأصابه فمات فجعله عمد خطأ وغلظ فيه الدية شبهاً لوجهين أما أحدهما فلوجود

(١) زيادة من ك وم .

(٢) رواه الترمذي من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال (لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل الوالد بالولد) وقال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم وإسماعيل بن مسلم المكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه . سنن الترمذي ١٩/٤ ومن نفس الطريق رواه ابن ماجه (٢٦٦١) والدارقطني في سننه ١٤١/٣ والبيهقي في السنن ٣٩/٨ .

قال الزيلعي وأعله ابن القطان بإسماعيل بن مسلم وقال إنه ضعيف وعقب على ذلك بقوله قلت تابعه قتادة وسعيد بن بشير وعبيد الله بن الحسن العنبري وذكر أن حديث قتادة أخرجه البزار في مسنده عن عمرو بن دينار به . نصب الراية ٣٤٠/٤ وأما حديث سعيد بن بشير فقد أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٦٩/٤ عن عمرو بن دينار به وسكت عنه وكذلك فعل الذهبي وسعيد بن بشير الأزدي مولا هم ضعيف من الثامنة التقريب ص ٢٣٤ .

أما حديث عبيد الله بن الحسن العنبري فقد أخرجه الدارقطني في سننه ١٤٢/٣ وكذلك البيهقي في سننه ٣٩/٨ .

وقد ورد هذا الحديث من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب سنن الترمذي (١٤٠٠) ومن نفس الطريق رواه ابن ماجه (٢٦٦٢) والدارقطني في سننه ١٤١/٣ وأحمد في المسند ٤٩/١ وكل طرقه فيها الحجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس التقريب ص ١٥٢ .

ورواه الدارقطني من طريق محمد بن مسلم بسننه إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو عن عمر بن الخطاب سنن الدارقطني ١٤٠/٣ - ١٤١ والبيهقي ٣٨/٨ من نفس الطريق قال الحافظ صحح البيهقي سننه لأن رواته ثقات . وقال قال عبد الحق هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح منها شيء وقال الشافعي حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم ألا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول قال البيهقي طرق هذا الحديث منقطعة . التلخيص ١٧/٤ والحديث صححه الشيخ ناصر في الإرواء ٢٦٩/٧ وفي صحيح ابن ماجه ٢٦١/٢ .

وصف الخطأ في هذا الفعل لأنه لو أراد قتله لأضجعه وذبحه أو حاول / ذلك على صفة تستفي معها الشبهة فأما رمي السلاح عليه في أثناء منازعته له ، فإن شبهة الأبوة وشبهة الشفقة مع جواز الأدب يوجبان شبهة في الفعل تسلبه وصف العمدية المحضة حتى يجعله منزلة بين المتزلتين ، وقد اختلف قوله رحمه الله في شبهة العمد ، والمشهور عنه إثباته ويتعصد ذلك بحديث عبد الله بن عمرو خرجه أبو داود والترمذي وغيرهما في خطبة النبي ﷺ إلى أن قال : (ألا إن في ^(١) قتل العمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الإبل بينها أربعون خلفه في بطونها أولادها ^(٢)) وهذا الحديث وإن لم يكن على الدرجة القصوى في الصحة فإنه صحيح المعنى لأننا وجدنا محض العمد ووجدنا محض الخطأ ووجدنا منزلة بين هاتين المتزلتين ، فلم يمكن أن يلغى معنى وجدناه حقيقة ووجدنا له أثراً قوياً في الشريعة وقد تكلمنا على هذا الحديث في مسائل الخلاف وغيرها بما يجلو حقيقته فليطلب هنالك ، وقد تعلق مالك في تحقيق المراد من هذه الآية بقوله تعالى : ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين﴾ . فأفادتنا مسألتين أصوليتين :

أما أحدهما : فإن شرع من قبلنا شرع لنا ^(٣) .

وأما الثانية فإن العمومين إذا تعارضا وأمكن الجمع بينهما ولو في وجه فإنه لا يجوز أن يسقطا جميعاً ووجه ذلك ههنا أن الله تعالى لما قال : ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى﴾ ثم ذكر التفصيل المعلوم بعده أوهم ذلك أنه أعلم بما فصل حله حتى بين بقوله ﴿وكتبنا

(١) زيادة من ك وم .

(٢) رواه أبو داود (٤٥٤٧) والنسائي ٤١/٨ وابن ماجه (٢٦٢٧) والبيهقي ٦٨/٨ من طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح بمكة فكبر ثلاثاً ثم قال ﷺ (لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ألا إن كل متأثرة كانت في الجاهلية تذكر وتدعى من دم أو مال تحت قلبي إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة البيت) ثم قال (إلا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل . .) لفظ أبي داود .

والحديث قال فيه الحافظ صححه ابن حبان وقال ابن القطان هو صحيح ولا يضره الاختلاف . التلخيص

١٥/٤ وصححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ٩٤/٢ وفي الإرواء ٢٥٦/٧

(٣) هذه المسألة بحثها الشارح في كتابه المحصول في علم الأصول وقد تقدم النقل عنه وانظر مرة أخرى المحصول للمؤلف ص ١٨٨ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وانظر المعتمد ٢٧٣/١ أحكام الفصول ٢٢٤ أصول السرخسي ٣٣٨/٢ الوصول إلى الأصول ٩١/١ روضة الناظر مع نزعة الخاطر ١٤٥/١ شرح التفتيح ص ١٦٢ المسودة ٤١ الانتهاج ١٧٧/١ شرح المحلى ٢٧٥/١ تيسير التحرير ١٤٨/٢ شرح الكوكب المنير ٥٠/١ إرشاد الفحول ص (١٠) .

عليهم فيها أن النفس بالنفس) أن المقصود بذلك التفصيل الرد على العرب المعتدية ، وأن اعتبار القصاص بعد ذلك يكون بأدلة التي منها ما أشار إليه من الاجماع على وجوب القصاص بين الذكر والأنثى وهو من جملة التفصيل .
خصيصة :

شرع الله القصاص في كل ملة للفائدة التي نبه عليها وأفضنا الآن في بيانها ثم خبأ تعالى في مسطوره لهذه الأمة رفقا بها في حرمة نبيها ﷺ الدية وقد اختلف العلماء في كيفية وجوبها وفي تقديرها وفي تفاصيلها وأطب مالك فيها في الموطأ أصلاً وفرعاً وقد مهدناها في كتب الخلاف والمسائل نورد الآن من أمهاتها ما يفتح غلق باقيها ونشير بالبيان إلى جملتها وجماع ذلك ثمانى عشرة مسألة :

المسألة الأولى : في موجب القتل العمد : قالت طائفة موجه القود خاصة ورواه ابن القاسم عن مالك^(١) ، وقالت طائفة أخرى موجب أحد الأمزين إما القود وإما الدية^(٢) والخيرة في ذلك لولي المقتول والمسألة طويلة ، وقد بيناها بحجاجها في مواضعها والحق أحق أن يتبع والذي نراه أن ولي المقتول مخير إن شاء أخذ الدية ، وإن شاء قتل . والأصل في ذلك الحديث الصحيح المتفق عليه من جميع الأئمة الذي قاله النبي ﷺ في خطبته (من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا فادوا^(٣)) وفيه ست روايات قد تكلمنا على كل لفظة منها ومهدناها في شرح الصحيح ومن جملتها إن أحبوا فادوا^(٤) وفي رواية

(١) انظر بداية المجتهد ٤٠١/٢ وقد عزاها أيضاً لأبي حنيفة والثوري والأوزاعي .

(٢) وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود وأكثر فقهاء المدينة من أصحاب مالك وغيره ولي الدم بالخيار إن شاء اقتص وإن شاء أخذ الدية رضي القاتل أو لم يرض وروى ذلك أشهب عن مالك قال ابن رشد إلا أن المشهور عنه هي الرواية الأولى . بداية المجتهد ٤٠١/٢ - ٤٠٢ وانظر شرح السنة ٣٠٣/٧ .

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في كتاب العلم باب كتابة العلم ٣٨/١ وفي اللقطة باب كيف تعرف لقطة أهل مكة وفي الديت باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ومسلم في كتاب الحج . باب تحرير مكة (١٣٥٥) .

ولقطة : لما فتح الله عز وجل على رسوله ﷺ مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وإنها لا تحل لأحد كان قبلي وإنها أحلت لي ساعة من نهار وإنها لا تحل لأحد بعد فلا ينفر صيدها ولا يختلي شوكرها ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يغدى وإما أن يقتل . . لفظ مسلم وأبو داود في سننه (٤٥٠٥) والترمذي (١٤٠٥) . والنسائي ٣٨/٨ .

(٤) هذه رواية البخاري في كتاب العلم إما أن يعقل وإما أن يقاد أهل القتل ٣٨/١ وفي كتاب اللقطة ١٦٤/٣ إما أن

«أخرى»^(١) أخذوا الدية وليس لأحد مع هذا الحديث نظر لأن المعنى يعضده مع صحته وهو (أنه)^(٢) إذا قال له أعطني ديتك وأستحييك فقد عرض عليه بقاء نفسه بثمن قتله فلزمه قبوله أصله إذا عرض عليه الطعام في المخصصة بقيمته وليس على هذا المتعلق كلام ينفع .

المسألة الثانية : موجب قتل الخطأ الدية خاصة هذا إذا ثبت بالبينة ، فإن كان بالإقرار ففيه ثلاث روايات ، أصحها عندي الآن وجوبها في ماله لثلاث تؤخذ العواقل بالدعوى وليس في أصول الشريعة ذمة لزيد معمورة لقول عمرو . فإن قيل لا يتهم في هذا الإقرار لأنه لا يظن به أنه يؤدي غيره بما لا يجزئ نفعاً إلى نفسه . قلنا : هذا الكلام مما يجب أن يلحظ بعين التحقيق / ويتحفظ من أمثاله ، فإن هذا الكلام الذي تشبث به هذا القاتل إنما يكون متعلقاً إذا ثبت في الشريعة أصله ووجب العمل به فحينئذ يعرض على الشبه والتهم هل يتطرق إليه أم يتخلص عنها فأما معنى لم يستقر في الشريعة ولا تأصل موجباً فيها يختبر حاله في تطرق التهمة إليه أو سلامته عنها هذا ما لا يجوز .

المسألة الثالثة في مقدار الدية : أما مقدار الدية فهي مائة من الإبل استقرت على ذلك في الجاهلية وأقرها الإسلام على هذه السنة ويقال إن أول ما تقررت كذلك في عمود النبي ﷺ حين نذر عبد المطلب أنه يذبح عبد الله ، الحديث^(٣) إلى آخره ثم تنامت كذلك ومضت عليه حتى جاء الإسلام فبينها النبي ﷺ وأضاف إليها أبدال ما دون النفس في الجراح ، والأحاديث الصحاح في ذلك كثيرة الوجود ولكن لم تخل كتب الأئمة عن ذكرها ،

يفدى وإما أن يقيد وفي الديات ٦/٩ إما أن يؤدي وإما أن يقاد . أما مسلم ففي بعض ألفاظه إما أن يفدى وإما أن يقتل وفي رواية أخرى إما أن يعطي يعني الدية وإما أن يقاد أهل القتل . وفي رواية الترمذي ٢٢/٤ من قتل له قتل فله أن يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية قال الحافظ وإما أن يقاد هو بالقاف أي يقتص ووقع في رواية مسلم إما أن يقادي بالقاف وزيادة ياء بعد الدال والصواب أن الرواية على الوجهين من قالها بالقاف قال فيما قبلها إما أن يعقل من العقل وهو الدية ومن قالها بالقاف قال فيما قبلها إما أن يقتل بالقاف والمثناة والحاصل تفسير النظيرين بالقصاص أو الدية . فتح الباري ٢٠٦/١ .

ويقول الحافظ في موضع آخر من فتح الباري وفي نسخة وإما أن يعطي أي الدية ونقل ابن التين عن الداودي أن في رواية أخرى إما أن يؤدي أو يقادي وتعقبه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالقاف لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية ولو كان بالقاف واحتمل أن يكون للمقتول وليان لذكرا بالنشئة أي يفاداً بقتليهما والأصل عدم التعدد قال وصحيح الرواية إما أن يؤدي أو يقاد وإنما يصح يفادي إن تقدمه أن يقتص . فتح الباري ٢٠٨/١٢ .

(١) زيادة م .

(٢) زيادة من ك وم .

(٣) ذكر هذه القصة ابن هشام في سيرته ١٥١/١ وانظر الروض الأنف ١٣١/٢ والسيرة لابن كثير ١٧٤/١ .

فروي عن النبي ﷺ^(١) في الدية على أهل الإبل مائة وعلى أهل البقر مائتين وعلى أهل الغنم ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة ، وعلى أهل القمح ما لم يحفظه الراوي^(٢) . وروى الترمذي وغيره أن النبي ﷺ ودى العامرين بدية المسلم^(٣) وروى أن في المواضع خمس خمس^(٤) ، (وروى دية الأصابع عشر عشر في كل أصبع^(٥) وفي الأسنان خمس خمس والأصابع والأسنان سواء^(٦)) . وروى أبو داود في الأنف الدية وفي اليد

(١) في ت زيادة فروي عن النبي ﷺ فيها الحديث المتقدم ألا أن في تيل عمد الخطأ إلى آخره وذكره أبو داود وغيره عن النبي ﷺ .

(٢) أبو داود في سننه (٤٥٤٣) من طريق محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبي وباح أن رسول الله ﷺ (قضى بالدية على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل القمح شيئاً لم يحفظه محمد) ورواه البيهقي ٧٨/٨ قال المنذري هذا مرسل وفيه محمد بن إسحاق . مختصر سنن أبي داود ٣٤٨/٦ .

قلت الحديث ضعيف لأنه مرسل فعطاء لم يدرك رسول الله ﷺ والراوي عنه محمد بن إسحاق عنده وهو مدلس .

واسنده أبو داود (٤٥٤٤) من طريق أخرى عن ابن إسحاق عن عطاء عن جابر مرفوعاً وكذلك البيهقي في السنن ٧٨/٨ وهي طريق ضعيفة أيضاً .

(٣) رواه الترمذي من طريق أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ (ودى العامرين بدية المسلمين وكان لهما عهد من رسول الله ﷺ) قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه سنن الترمذي (١٤٠٤) ورواه ابن عدي في ترجمة سعيد بن المرزبان أبو سعد البقال رقم ١٢١٩ وقال فيه هو من جملة ضعفاء الكوفة الذين يجمع حديثهم ولا يترك وسعيد هذا قال فيه الحافظ سعيد المرزبان العباسي مولا هم أبو سعد البقال الكوفي الأعور ضعيف مدلس مات بعد الأربعين ومائة . من الخامسة التقريب ص ٢٤١ ونقل في التهذيب ٧٩/٤ عن البخاري قوله فيه منكر الحديث وكذا قال الدارقطني والفلاس وقال أبو زرعة لين الحديث مدلس قيل له هو صدوق قال نعم كان لا يكذب .

(٤) رواه الترمذي من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال (في المواضع خمس خمس) الترمذي (١٣٩٠) وقال هذا حديث حسن ورواه أبو داود (٤٥٦٦) والنسائي ٥٧/٨ ورواه ابن ماجه (٢٦٥٥) والبيهقي في السنن ٨١/٨ والحديث صححه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٣٢٦/٧ .

(٥) رواه الترمذي من طريق يزيد بن عمرو النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ (دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الإبل لكل إصبع) وقال حديث ابن عباس حسن صحيح غريب من هذا الوجه . سنن الترمذي (١٣٩١) .

ورواه ابن حبان في صحيحه ٦٠٢/٧ قال ابن القطان اسنده كلهم ثقات وما قيل في عكرمة لا يلتفت إليه ولا يعرج أهل العلم عليه فالحديث صحيح نصب الراية ٣٧٢/٤ .

ورواه البغوي في شرح السنة ١٩٤/١٠ وصححه .

(٦) أبو داود من طريق عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال (الأصابع سواء والأسنان سواء الشية والضرس

نصف الدية وفي المأمومة ثلث العقل ثلاثة وثلاثون بعيراً وثلث^(١) ، وفي العين القائمة الشادة لمكانها ثلث الدية^(٢) . وروى أبو داود والترمذي وغيرهما أن دية الخطأ أخماس عشرون بنت مخاض وعشرون بنو مخاض وعشرون بنو لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة^(٣)

سواء هذه وهذه (أبو داود (٤٥٥٩) ورواه ابن ماجه مختصراً (٢٦٥٢) وكذلك ابن حبان ٦٠٢/٧ ورواه البخاري مختصراً بلفظ (هذه وهذه سواء يعني المختصر والإبهام) كتاب الديات في باب دية الأصابع ١٠/٩

(١) رواه أبو داود من طريق محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول الله ﷺ يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على أثمان الإبل فإذا غلت رفع قيمتها وإذا هاجت رخصاً نقص من قيمتها . . أبو داود رقم (٤٥٦٤) والنسائي ٤٢/٨ وأخرجه أحمد في المسند ٢١٧/٢ من طريق محمد بن إسحاق وذكر عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث وابن إسحاق عن جده وهو مدلس .

كما أن محمد بن راشد المكحولي الوارد في رواية أبي داود والنسائي صلوق بهم ورمي بالقدر من السابعة مات بعد الستين ومائة التقريب ص ٤٧٨ ونقل الحافظ توثيقه عن ابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة وابن المدني وضعفه ابن حبان وابن خراش ت ١٥٩/٩ درجة الحديث حسن .

(٢) رواه أبو داود (٤٥٦٧) من طريق العلاء بن الحارث حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال (قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة لمكانها ثلث الدية) ورواه النسائي ٥٥/٨ من نفس الطريق وقال (قضى في العين الموراء السادة لمكانها ثلث ديتها وفي اليد الشلاء إذا قطعت ثلث ديتها وفي السن السوداء إذا نزع ثلث ديتها) درجة الحديث حسن .

(٣) رواه أبو داود (٤٥٤٥) من طريق الحجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك الطائفي عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ ورواه الترمذي في الديات (١٣٨٦) وقال لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وقد روي عن عبد الله موقوفاً والنسائي ٤٣/٨ و ٤٤ وابن ماجه (٢٦٣١) والبيهقي في السنن ٧٥/٨ والدارقطني ١٧٣/٣ ورواه من طريق أبي عبيدة عن أبيه موقوفاً وقال هذا إسناد حسن وضعف الأول من وجوه عديدة وقوى رواية أبي عبيدة بما رواه عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود على وقفه وتعقبه البيهقي بأن الدارقطني وهم فيه والحوادث قد يعثر قال وقد رأيته في جامع سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله وعن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله وعند الجميع بني مخاض قال الحافظ قلت وقد رد على نفسه بنفسه فقال وقد رأيته في كتاب ابن خزيمة وهو إمام من رواه وكيع عن سفيان فقال بني لبون كما قال الدارقطني . التلخيص ٢٤/٤ وانظر السنن الكبرى ٧٥/٨ . قلت الحديث ضعفه البيهقي بعدة أمور منها أن الحجاج بن أرطاة غير محتج به وقد قلنا الكلام عليه ومنها أن خشف بن مالك مجهول وقال إن أسانيد كلها منقطعة فأبو إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً وكذلك أبو عبيدة لم يسمع من أبيه وإبراهيم عن عبد الله منقطع بلا شك . السنن الكبرى ٧٦/٨ وخشف قال البخاري في شرح السنة ١٨٨/١٠ إنه مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث وكذا قال الدارقطني في السنن ١٧٤/٣ إنه مجهول وكذلك البخاري في المصابيح ٥١٨/٢ لكن نقل الحافظ عن النسائي وابن حبان توثيقه فقد قال قال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال الأزدي ليس بذلك ت ١٤٢/٣ وانظر الكاشف ٢٧٩/١ .

درجة الحديث المرفوع ضعفه الدارقطني في السنن ١٧٣/٣ وكذلك البيهقي حسب ما تقدم .

وروى أبو داود عن عمرو بن شعيب أنها ثلاث^(١) ، وروى عن عمر في ذلك قضاءً وعن غيره يأتي بعد إن شاء الله .

المسألة الرابعة : أما دخول الإبل في الدية فلا خلاف فيه فإن عدت أو لم تكن العاقلة من أهلها ، فقال الشافعي تقومُ الإبل بالغة ما بلغت وتلزم القيمة العاقلة^(٢) ، وقال أبو حنيفة : تكون على العاقلة عشرة آلاف درهم^(٣) ، وقال أبو يوسف ومحمد : يجب البقر والشاء في الدية على الوجه المروي^(٤) . وقال مالك القضاء كما قضى عمر على أهل الإبل مائة وعلى أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم^(٥) ، والكلام ههنا على ثلاثة فصولٍ هي مطلع النظر ومحدد الخلاف : الأول : تقويم الإبل عند عدنها . نظره الشافعي وأغفل أن عمر رضي الله عنه قد فرغ من هذا النظر بحضرة الصحابة رضوان الله عليهم ولم يخالفه أحد منهم ، ورأى أن ذلك عدل في التقويم ولم يكله إلى اجتهد المجتهدين باختلاف الأحوال وتعاقب الأزمان ، وأما الثاني وهو أصعب من الأول على مالك فإنه امتثل قضاء عمر في تقدير الدية بالفضة والنصاب في السرقة وتركه في الزكاة وامتثله أبو حنيفة في الدية والزكاة وأما امتثال أبي حنيفة له في الدية فمصادمة محضة لقضاء

(١) رواه أبو داود رقم (٤٥٤١) من طريق محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشر بني لبون ذكر ورواه الترمذي رقم (١٣٨٧) في الديات وقال حديث حسن غريب والنسائي ٤٣/٨ قلت وفيه محمد بن راشد تقدم قريباً .

وسليمان بن موسى هو الأشلق الدمشقي الأموي صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل من الخامسة م ٤ التقريب ص ٢٥٥ وقال الحافظ في التهذيب قال البخاري عنده منكري وقال النسائي أحد الفقهاء وليس بالقوي في الحديث التهذيب ٢٢٧/٤ .

درجة الحديث حسنة الترمذي .

(٢) انظر الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة ٢٠١/٢ والمغني لابن قدامة ٣٦٧/٨ .

(٣) انظر اللباب في شرح الكتاب ١٥٣/٣ مجمع الأنهر ٦٣٨/٢ .

(٤) انظر اللباب في شرح الكتاب ١٥٣/٣ مجمع الأنهر ٦٣٩/٢ .

(٥) رواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن عثمان عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به رقم (٤٥٤٢) .

والحديث فيه عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكره الثقفي أبو بحر البكراني ضعيف من التاسعة مات سنة خمسة وتسعين ومائة . 'التقريب ص ٣٤٦ ت ٢٢٦/٦ الضعفاء للمقبلي ٣٣٥/٢ الكامل لابن عدي ١٦٠٥ الميزان ٥٧٨/٢ درجة الحديث ضعيف .

عمر وكما صدمه الشافعي في الفضة كان ينبغي له أن يصدمه في الذهب كما فعل أبو حنيفة فيكون أقل خطأً ، وهذا لا وجه له ، وأما مالك فامتثل قضاء عمر في الدية والأثار الواردة في القطع في السرقة أن القطع في ربع دينار فصاعداً^(١) أو في ثلاثة دراهم^(٢) ، ولم نجد في الزكاة أثراً في التقدير لا عن النبي ﷺ ولا عن خلفائه ولا ائلافاً من الصحابة عليه ، ورأى الناس يبيعون الدينار بعشرة دراهم ، فيكون الرجل غنياً بمائتي درهم ، كما يكون غنياً بعشرين ديناراً ، ورأى العلماء قد بنوا نصاب الذهب في الزكاة على نصاب الفضة ، فقرر كل شيء على مرتبته وأبرزه في نصابه حتى انتهت الحال به إلى أن يقول : / إن تغير الصرف في الزكاة فإنه ينبغي على العشرة دراهم نظراً إلى الاتباع ووقفاً عند مورد السمع ، ورأى فيه رواية أخرى أن ذلك جرى ووقع فيه غبن على المساكين فأخذ بالصرف الموجود ، والرواية الأولى أصح لأنه يلزمنا على هذه الرواية أن نفعل في النصاب مثلها ، ولو فعلناه لهدمنا ركناً في الشرع يجب الوقوف عنده^(٣) والقضاء بالتفريع عليه ، وأما البقر والغنم وسائر الحديث فضعيف لا يعول عليه ، ولا يبنى أصل به لا سيما وقد روى أبو داود والترمذي عن النبي ﷺ : (أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً)^(٤) ، وأما تقدير المواضع وما يرتبط بها من الشجاج وهي :

المسألة الخامسة : فنقول إن أسماء الشجاج ثلاث عشرة اسماً : الدامية ، الدامغة ،

(١) ورد ذلك من حديث عائشة المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال (القطع في ربع دينار فصاعداً) البخاري في كتاب المحاربين باب قول الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ البخاري ١٩٩/٨ ومسلم في كتاب الحدود باب حد السرقة (١٦٨٤) .

(٢) أما القطع في ثلاثة دراهم فقد ورد من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ (قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم) الموطأ ٨٣١/٢ والبخاري في الحدود باب قول الله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ١٩٩/٨ ومسلم في الحدود باب حد السرقة (١٦٨٦) وشرح السنة ٣١٣/١٠ .

قال البهوي اختلف أهل العلم فيما يقطع فيه يد السارق فذهب أكثرهم إلى حديث عائشة أن نصاب السرقة ربع دينار وإذا سرق دراهم أو متاعاً يقوم بالدنانير فإن بلغت قيمتها ربع دينار قطعت يده وإن لم تبلغ فلا قطع عليه وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة وهو قول عمر بن عبد العزيز وإليه ذهب الأوزاعي والشافعي .

وقال مالك نصاب السرقة ثلاثة دراهم فإن سرق ذهباً ومتاعاً يقوم بالدرهم فإن بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطعت يده وإن لم تبلغ فلا قطع عليه . شرح السنة ٣١٣/١٠ .

(٣) في ك وم عليه .

(٤) رواه أبو داود (٤٥٤٦) من طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً من بني =

الخارصة ، الباضعة ، المتلاحمة ، السمحاق ، الملطاء . وقيل الملطاء مقصورة ، وقيل الملطات بالتاء ، الموضحة ، الهاشمة ، المنقلة ، الأمة ، المأمومة ، الدامغة وقد قال قوم إن السمحاق في الباضعة ، فإن تعدت هذه الجراح إلى فتح باب الروح فهي الجائفة ، ولا تختص بعضو بخلاف غيرها من الشجاج فإنها تختص في أحكامها ببعض الأعضاء دون بعض ومن هذه الجملة ما فيه حديث قد ذكرناه ومنها ما فيه حديث لم نذكره لضعفه ، فلم يتفق ذكره في عجالة هذا الطارق حتى يقع الاستيطان .

المسألة السادسة : هذه الديات ما ذكرناه منها وما لم نذكره لا زيادة فيها ولا تغيير لها عند الجمهور ، وقال الشافعي يزداد فيها بالبلد الحرام تعلقاً بما روي أن عمر وعثمان قضيا بالزيادة في الدية لمن قتل في البلد الحرام^(١) ، وليس له معول سوى ذلك وهو متعلق ضعيف ، لأن الصحابة اختلفوا فيه وقد اتفقنا على أن الصحابة إذا اختلفوا لم يقع ترجيح بقضاء الخلفاء ، فكيف بقضاء بعضهم ؟ والمسألة مذكورة في أصول الفقه بينة في الدليل ولو غلظت الدية بالبلد الحرام لغلظت بالشهر الحرام أو بحال الإحرام لا سيما وقد استوى حال الإحرام وحال البلد الحرام في تحريم دماء الحيوانات ، وهذا ظاهر عند التأمل وقد استوفينا في مسائل الخلاف .

= علي قتل فجعل النبي ﷺ دية اثني عشر ألفاً قال أبو داود رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة عن النبي ﷺ لم يذكر ابن عباس ورواه الترمذي مرفوعاً (١٣٨٨) موصولاً وفي رواية أخرى له عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي ﷺ قال أبو عيسى لا نعلم أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق ورأى بعض أهل العلم الدية عشرة آلاف وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وقال الشافعي لا أعرف الدية إلا من الإبل أو قيمتها .

ورواه النسائي ٤٤/٨ وابن ماجه (٢٦٢٩) ورواه الدارقطني في سننه ١٣٠/٣ من طريق محمد بن ميمون الخياط المكي نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ (قضى باثني عشر ألفاً في الدية) وقال قال محمد بن ميمون وإنما قال لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة وأكثر من ذلك كان يقول عن عكرمة عن النبي ﷺ ورواه البيهقي ٧٨/٨ وقال ابن أبي حاتم في العلل ٤٦٣/١ المرسل أصح وذكر الحافظ أن عبد الحق تبع ابن أبي حاتم على قوله وقال رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة مرسلًا قال ابن حزم وهكذا رواه مشاهير أصحاب ابن عيينة التلخيص ٢٢/٤ . والحديث ضعيف .

(١) قال البغوي ودية الخطأ تغلظ في ثلاث مواضع عند الشافعي إذا قتل في البلد الحرام أو في الشهر الحرام أو قتل ذا رحم محرم فيجب فيه ما يجب في قتل شبه العمدة ، شرح السنة ١٩٢/١٠ وانظر الروضة للنووي ٢٥٦/٩ المغني ٣٨٠/٨ .

المسألة السابعة : قال مالك : لا يغسل الجرح حتى يبرأ المجروح ويصح فيدرى ما آل إليه أمره فيقضى بحسبه وكذلك يجب ألا يقتصر من جرح حتى يعلم ما يؤول إليه حاله وقد اختلف العلماء في ذلك وقد بيناه في مسائل الخلاف والعمد بالانتظار أحق من الخطأ .

المسألة الثامنة : عقل المرأة كعقل الرجل هذه من حساب ديتها كالرجل من حساب ديته فإذا جئنا إلى المنقلة أو إلى الموضحة مثلاً وقد تكررت أوجبنا إلى الأصابع والمسألة فيها نزلت فيجب لها في إصبع عشر وفي إصبعين عشرون وفي ثلاثة أصابع ثلاثون وهذا باتفاق فإذا قطع لها أربع أصابع وجبت لها عشرون في قول مالك وخالفه سائر فقهاء الأمصار وهذه مسألة سعيد بن المسيب وربيعه حين قال له أكل ما عظمت مصيبتها قلت فإدتها إلى قوله هي السنة^(١) فأما متعلق المخالف فظاهر وأما متعلق مالك فمن طرق أحدها عمل أهل المدينة وذلك يرجع إلى النقل لا إلى العمل لقول سعيد (هي السنة) ولا فرق بين أن يقول سعيد قال رسول الله ﷺ وبين أن يقول أبو هريرة قال رسول الله ﷺ باتفاق من الأمة في أن ذلك إسناد يجب العمل به وإذا قال الصحابي السنة^(٢) كذا فكذلك قول سعيد بن المسيب السنة^(٣) وقد بينا في أصول الفقه ، أنه لا يحال بالسنة إلا على طريقة رسول الله ﷺ وقوله وعمله أو ما أقرّ عليه من عمل غيره فليطلب هناك وفي ذلك (كله)^(٤) كلام استوفيناه في مسائل الخلاف .

(١) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة فقال عشر من الإبل فقلت كم في إصبعين قال عشرون من الإبل فقلت كم في ثلاث فقال ثلاثون من الإبل فقلت كم في أربع قال عشرون من الإبل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها فقال سعيد أعراقي أنت (تأخذ بالقياس) فقلت بل عالم مثبت أو جاهل متعلم فقال سعيد هي السنة يا ابن أخي الموطأ ٢/٨٦٠ والبيهقي ٩٦/٨ قال ابن عبد البر أرسله عن النبي ﷺ وقد اتفقوا على أن مراسلاته أصبح المراسيل وذكر بعضهم أنها تتبعت كلها فوجدت مسئلة . شرح الزرقاني ٤/١٨٨ درجة الأثر صحيح .

(٢) قال ابن الصلاح قول الصحابي من السنة كذا فالأصح أنه مرفوع قال الحافظ قال أبو الطيب هو ظاهر مذهب الشافعي وكذا جزم ابن السمعاني بأنه مذهب الشافعي وقال ابن عبد البر إذا أطلق الصحابي رضي الله عنه السنة فالمراد بها سنة النبي ﷺ ما لم يضيفها إلى صاحبها كسنة العمرين . النكت لأبن حجر على ابن الصلاح ٥٢٣/٢ وانظر التدريب ١/١٨٨ .

(٣) روى الإمام الشافعي في الأم ٥/١٠٧ أخبرنا سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امراته قال يفرق بينهما قال أبو الزناد قلت سنة قال سعيد سنة قال الشافعي والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله ﷺ .

(٤) زيادة من م .

المسألة التاسعة : قال مالك : ليس في المأمومة ولا الجائفة قود^(١) ولا تكون المأمومة إلا في الرأس وقد انتهى رسول الله ﷺ في كتابه لعمر بن حزم إلى الموضحة وجعل فيها خمساً من الإبل^(٢)، واختلف قوله في المنقلة هل فيها قود أم لا ؟ على روايتين والأصل في ذلك ، أن كل جرح لا يخاف منه^(٣) التلف ففيه القصاص وكل ما يخشى فيه التلف فالقصاص فيه ساقط بإجماع ، وكل ما يشكل الحال فيه فيقع الفتوى بحسب ما يغلب الظن عليه في حال الفتوى .

المسألة العاشرة : في محل الدية وهو متعدد الحاضر منه الآن سبعة عشر محلاً : النفس ، العينان ، اللسان ، الشفتان ، اللسان ، اليدان ، الرجلان - وذلك كله مذكور في حديث عمرو بن حزم - عين الأعور ، ثدي المرأة ، إتيها ، أطراف الأذنين - باختلاف السمع - الأنف ، والصلب ، الذكر ، الأنثيان ، الأفضاء ، الكلام . وفي كل واحدة من الأثنين الدية في إحدى الروايتين ، فأما النفس والعينان ، واليدان ، والرجلان ، واللسان ، والأنف ، والسمع ، والعقل والذكر فلا خلاف فيه ، وأما عين الأعور فنظر مالك إلى أن الجاني قد أتلّف بصرًا كاملاً^(٤) ، ونظر المخالف إلى أنه قد أتلّف عضواً واحداً . ورأى مالك أن نقصان المحل إنما يرجع إلى نقصان قدر البصر ، ورأى أن قدر البصر لا يراعى إجماعاً فإن دية حاد البصر كدية الناقص عنه سواء ، والمسألة خفية النظر فلتطلب في مسائل

(١) الموطأ ٢/٨٥٨ .

(٢) مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول أن في النفس مائة من الإبل وفي الأنف إذا أوعى جدعاً مائة من الإبل وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس . الموطأ ٢/٨٤٩ ورواه النسائي ٥٧/٨ و٥٨ و٥٩ و٦٠ والبيهقي ٨٥/٨ وقال وقد رويناه من أوجه أخر مرسلًا وموصولًا وقد تقدم الكلام عليه في الزكاة .

(٣) أي تلف الجاني إذا مكن القاضي المجني عليه من جرحه جرحاً مماثلاً فإذا كان الجاني مصاباً بمرض يؤدي إلى استمرار نزف دمه كالصابغ بمرض السكر ونحوه فيهلك فيسقط القصاص ويرجع إلى الدية .

(٤) قال مالك في عين الأعور الصحيحة إذا فقتت خطأ إن فيها الدية كاملة . الموطأ ٢/٨٥٧ قال البغوي وهو قول الزهري ويروى ذلك عن عمر وسليمان بن يسار . شرح السنة ١٠/١٩٨ .

قال الباجي وهذا على ما قال إن في عين الأعور الدية كاملة قال ابن سحنون وابن المواز أجمع أصحابنا على ذلك وقاله أشهب في المجموعة والموازاة وقال العراقيون فيها نصف الدية كإحدى اليدين وهذا غير مشبه لليدين لأنه يبصر بالعين الواحدة ما يبصر بالعينين ولا يعمل بيد واحدة ما يعمل يديين ولا يسمى بوجل واحدة سعيه برجلين . المستقى ٧/٨٥ وانظر الكافي ٢/١١١٢ .

الخلاف ، فإن هذا القدر هو مطلع الفريقين . وأما ثدي المرأة ، فإن القول فيها أقوى من القول في إلتئها^(١) لأن في الثديين إبطال ثلاثة أشياء خلقةً وجمالاً ومنفعة كالأنف ، والإلتئان دون ذلك ، وأما إشراف الأذنين فإن كان فيها أثرٌ للسمع التحقت بالمارن ، وإن لم يكن فيها أثرٌ كانت جمالاً محضاً ولا يقابل الجمال بالدية وأما الصلبُ فثبت فيه الدية من طريق الأولى وأما الأثنان فهي بمعنى الذكر وهي وإن عزبت عن الشهوة ففيها أصلُ الخلقة ، وأما الإفضاء^(٢) فهو نظير قطع الذكر بل أعظم .

المسألة الحادية عشر : ما كان فيها من الجنايات إذهب جمال لم يستقل بدية ، إذ ليس له في الشريعة نظير . ورام أبو حنيفة أن يجعل جلدة اللحية وجلدة الحاجبين كالمارن في إيجاب الدية^(٣) ولم يصح ذلك لأن المارن لم يراع فيه إذهب الجمال على الكمال كما زعم إنما راعيناً فيه الجمال والمنفعة .

المسألة الثانية عشر : رام بعضهم أن يفاضل بين أحاد كل اثنين من الجسد أو يجمع في باب الدية ، كابن المسيب في الأسنان^(٤) ، وفي الشفة السفلى^(٥) وقد قال النبي ﷺ :

(١) الإلتئان وهما ما أشرف على الظهر من المأكتين إلى استواء الفخذين فإذا قطع ما أشرف منها يجب فيها كمال الدية وإن لم يصل إلى العظم وفي إحداهما نصفها شرح السنة ١٩٧/١٠ .

(٢) يقال أفضى المرأة جعل مسلكها واحداً فهي مفضاة . ترتيب القاموس ٥٠٢/٣ وقال النووي إفضاء المرأة وفيه كمال الدية وهو رفع الحاجز بين مسلك الجماع والدبر على الأصح وقيل رفع الحاجز بين مسلك الجماع ومخرج البول قال المتولي الصحيح أن كل واحد منهما إفضاء موجب للدية لأن الاستمتاع يختل بكل واحد منهما . الروضة للنووي ٣٠٣/٩ وانظر اللسان ١٥٧/١٥ المغني لابن قدامة ٤٧٦/٨ - ٤٧٧ .

(٣) انظر اللباب في شرح الكتاب ١٥٥/٣ ومجمع الأنهر ٦٤١/٢ والمغني ٤٤٣/٨ .

(٤) مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الأضراس ببيعير بعير وقضى معاوية بن أبي سفيان في الأضراس بخمسة أبعة خمسة أبعة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر بن الخطاب وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجعلت في الأضراس بغيرين بعيرين فتلك الدية سواء وكل مجتهد مأجور . الموطأ ٨٦١/٢ .

قال الباجي استحسّن عمر بن عبد العزيز قول ابن المسيب لما فيه من موافقة عقل جميعها الدية الكاملة لأنها تزيد على قضاء معاوية وتنقص في قضاء عمر . ثم قال والذي قاله معاوية هو المروي عن النبي ﷺ وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي . المتقى ٩٣/٧ .

وقال أبو عمر بن عبد البر واختلاف العلماء من الصحابة والتابعين في ديات الأسنان وتفضيل بعضها على بعض كثير جداً والحجة قائمة لما ذهب إليه الفقهاء مالك وأبو حنيفة والثوري بظاهر قول النبي ﷺ (وفي السن خمس من الإبل) والضررس سن من الأسنان . نقلاً عن تفسير القرطبي ١٩٧/٦ وانظر المغني ٤٥٢/٨ .

(٥) قال سعيد في الشفة السفلى ثلثا الدية . شرح السنة ١٩٦/١٠ .

(في كل أصبع عشر من الإبل) ولم يفصل وخرج البخاري عن ابن عباس هذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام إشارة إلى أن منافعها وإن اختلفت فإنما يراعى صورها كما رام أبو حنيفة أن ينقض الحكم ، وينفضه فقال : من قطع لسان ضيفير لا دية عليه إنما في ذلك حكومة لأنه لسان بلا منفعة^(١) . قلنا لا يشبه هذا تدقيقك فإنه يلزمك أن تقول إذا قتل نفساً صغيرة لا دية فيها لأنها نفس بلا منفعة كما فعل مالك في الاحتياط بالعكس من أبي حنيفة في الاسترسال فقال مالك في السن المسودة الدية^(٢) ، وعجباً لأبي حنيفة ساعده علي ذلك ، وقال الشافعي فيها حكومة لأنها تغيير هيئة كما لو اصفرت^(٣) وهذا ضعيف ، فإن الصفرة صفة في ظاهرها والإسوداد متداخل فيها فافترقا .

المسألة الثالثة عشر : قال أبو حنيفة : دية الذمي كدية المسلم لحديث العامرين المتقدم ، وقال مالك ديته على النصف من دية المسلم ودية المجوسي ثمان مائة درهم لأن ذلك قضاء عمر وفيه أثر عن النبي ﷺ قد تقدم . وقال الشافعي : دية الذمي ثلث دية المسلم^(٤) فمطلع النظر الأول نفى المساواة بين الكافر والمسلم في الدية كما نفياً بينهما المساواة في القصاص حسب ما تقدم / فليركب عليه ، وأما متعلق الشافعي في تقدير الثلث فضعيف لأنه ليس فيه أثر والنظر قد ذكرناه في مسائل الخلاف واطرحناه ههنا لقلته والإشارة إليه أنه قال : قدرناه بالثلث لأن النبي ﷺ قال : (إن الثلث كثير)^(٥) . قلنا لو حطمت الثلث من الدية لأن النبي ﷺ قال : إنه كثير لكان أولى بك وضعيف الأثر أولى من ضعيف النظر فكيف وقد اعتضد بقضاء عمر رضي الله عنه وأما حديث العامرين فقال علماؤنا لم

(١) انظر الباب ١٥٩/٢ .

(٢) مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول إذا أصيبت السن فاسودت ففيها عقلها تماماً فإن طرحت بعد أن تسود ففيها عقلها أيضاً تماماً الموطأ ٧٦١/٢ .

قال الباجي قال القاضي أبو محمد خلافاً للشافعي حيث قال فيها حكومة والدليل على ما نقوله أنه إذا اسودت فقد ذهبت منفعتها فوجب بذلك الدية قال ثم إذا طرحت بعد ذلك وجبت دية أخرى لذهاب الجمال بها كالأنف يضرب فيذهب الشّم ففيه الدية ثم إذا قطع بعد ذلك ففيه دية أخرى وفي الموازية عند أشهب عن عمر وعلي وابن المسيب وعدد من التابعين أنها إذا اسودت وجب عقلها ولم يبلغني عن أحد من العلماء خلافه وأما إذا طرحت بعد اسودادها ففيها بعض الخلاف المتقى ٩٣/٧ .

(٣) انظر الروضة ٢٨١/٩ .

(٤) قال البغوي روي ذلك عن عمر وعثمان وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وجريرة وإليه ذهب الشافعي وإسحاق . شرح السنة ٢٠٤/١٠ - ٢٠٥ وانظر الروضة ٢٥٨/٩ .

(٥) قد تقدم أول الكتاب من حديث سعد بن أبي وقاص المتفق عليه .

يصح وعندي أنه صحيح ولكن النبي ﷺ إنما فعل ذلك بهم في صدر الإسلام تأليفاً لهم إذ لم تكن تلزمه في أصل المسألة دية فإذا سقط الأصل وهو الوجوب ، فأولى وأحرى أن يسقط الموصف وهو التقدير .

المسألة الرابعة عشر : عقل الجنين : ثبت عن النبي ﷺ ، أنه قضى فيه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه : كيف أغرم من لا أكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل صارخاً ومثل ذلك بطل^(١) أو يطل فقال له النبي ﷺ : (إن هذا من إخوان الكهان)^(٢) وليس هذا بانكار لمصورة السجع فإنه جائز وإنما بين به النبي ﷺ إبطال كل سجع ينظم في معارضة حق كما أنه يكره أن يتكلف ابتداءً في طريق الحق إلا أن يرد في مطرد القول^(٣) وكما قدروا الدية في الإبل كذلك قدروا الغرة في الجنين وذلك خمسون ديناراً أو هو عشر دية أمه^(٤) وخالف أبو حنيفة في مسألتين : إحداهما : أنه غاير في الغرة بين الذكر والأنثى وذلك ما لم يعلم وجهه أبداً ، وقد بينا سرها في مسائل الخلاف وهو غريب فليُنظر فيه وليُنقل من التلخيص . والثانية : إذا قتل امرأة وفي بطنها جنين هل يدخل الغرة في الدية أم لا ؟ وقد بيناها في مسائل الخلاف .

(١) هذه رواية مالك في الموطأ ٨٥٥/٢ قال الحافظ بطل بفتح الموحدة والتخفيف من البطلان كذا رأيت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر وزعم عياض أنه وقع هنا للجميع بالموحدة قال والوجهين في الموطأ وقد رجح الخطابي أنه من البطلان وأنكره ابن بطال فقال كذا يقوله أهل الحديث وإنما هو طل الدم إذا هدر قال الحافظ قلت وليس لإنكاره معنى بعد ثبوت الرواية وهو وجه راجح في معنى الرواية الأخرى . فتح الباري ٢١٨/١٠ .

(٢) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ ٨٥٥/٢ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قضى في جنين قتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله ﷺ (إنما هذا من إخوان الكهان) وهذا مرسل .

ورواه البخاري موصولاً من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في امرأتين من هذيل اقتلتا فرمت إحداهما الأخرى بحجر فأصاب بطنها وهي حامل . . البخاري في كتاب الطب باب الكهانة ١٧٥/٨ وقد رواه في الديات من طريق الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به مختصراً . البخاري في الديات باب جنين المرأة ١٤/٩ ورواه مسلم في القسامة باب دية الجنين رقم (١٦٨١) (٣٦) .

(٣) قال الحافظ استدل به على ذم السجع في الكلام ومحل الكراهة إذا كان ظاهر التكلف وكذا لو كان منسجماً لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل فأما لو كان منسجماً وهو في حق أو مباح فلا كراهة بل ربما كان في بعضه ما يستحب . فتح الباري ٢٥٢/١٢ .

(٤) هذا القول عزاه البيهقي لربيعة فإنه قال الغرة خمسون ديناراً أو مائة درهم عشرية دية الأم . شرح السنة ٢٠٨/١٠ وانظر البداية ٤١٤/٢ والمغني ٤٠٤/٨ وانظر نصب الراية ٣٨٢/٤ والروضة ٣٧٧/٩ .

المسألة الخامسة عشر : قال علماؤنا روى أبو داود والنسائي : إن عقل الجنين خمسمائة شاة^(١) والخديث لم يصح وإنما الصحيح حديث الغرة والتقدير فعل الصحابة وقال ربيعة عقل الجنين للأم^(٢) وقال ابن هُرْمَزٍ للأبوين^(٣) ، وتعلق ربيعة بأنه كعضو من أعضائها ، فوجب أن يكون عقله لها ، ولو كان يجري مجرى عضو من أعضائها لاعتبر من قيمة دينها كسائر الأعضاء .

المسألة السادسة عشر : ذكر مالك في مسائل القود أن الرجل إذا ضرب رجلاً بعصا أو بحجر عمداً فمات أن فيه القصاص^(٤) ، ولقب هذه المسألة القتل بالمشغل وهي مسألة ركيكة لأبي حنيفة^(٥) تعلق فيها علماء العراق بالحديث المشهور ، ألا إن في قتل السوط والعصا مائة من الإبل ، الحديث المذكور ، فإذا رماه بخشبة فإنها جملة مجموعة من أجزاء لو انفرد كل جزء منها لم يجب فيه قصاص ، فإذا اجتمعت كأن حالها في الانفرد شبهة عند اجتماعها في إسقاط ما يسقط بالشبهات . قلنا : الجواب عن هذا أبين من إطناب فيه . أترجو أن تلفق لهذا الباطل دليلاً ؟ ما محاولة هذا إلا كما قال الشاعر :

تدسُّ إلى العطارِ سلعةً بيتها . . . وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر^(٦) ؟ .

وإذا أخذ الرجل حجراً من أرباع وصبه على رأس رجل إن كان بهذا عمد خطأ ، فالضرب بالسيف خطأ محض ، ولهذا قال علماؤنا إن هذا المذهب هدم لقاعدة القصاص ويمكن الأعداء من الأعداء .

(١) رواه أبو داود (٤٥٧٨) من طريق عبد الله بن بريدة عن أبيه أن امرأة خذفت امرأة فأسقطت فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فجعل في ولدها خمسمائة شاة ونهى يومئذ عن الخذف قال أبو داود كذا الحديث خمسمائة شاة والصواب مائة شاة ورواه النسائي ٤٧/٨ مرسلًا وموصولًا .

(٢) قال ابن رشد وقال ربيعة والليث هي للأم خاصة وذلك أنهم شبهوا جنينها بعضو من أعضائها . بداية المجتهد ٤١٦/٢ وانظر المغني ٤٠٨/٨ .

(٣) لم أطلع على هذا القول .

(٤) الموطأ ٨٧٢/٢ قال مالك « والأمر المجمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن الرجل إذا ضرب الرجل بعصا أو رماه بحجر أو ضربه عمداً فمات من ذلك فإن ذلك هو العمد وفيه القصاص » .

قال الباجي مذهب مالك رحمه الله أن من قتل حراً بآلة يقتل بمثلها أو قصد القتل وجب عليه القود سواء شذخه بحجر أو عصا أو أحرقه في الماء أو أحرقه بالنار أو خنقه أو دفعه أو طين عليه بناء وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن المتقي ١١٨/٧ .

(٥) انظر اللباب ١٤٢/٣ مجمع الأنهر ٦١٥/٢ شرح السنة ١٦٤/١٠ المتقي ١٨/٧ .

(٦) البيت لم أطلع عليه .

المسألة السابعة عشر : أدخل مالك في الباب قتل الغيلة^(١) وهي من الحرابة . والحرابة عندنا تكون في الحضر كما تكون في القفار ، وتكون بالسيف ، وتكون بالعصا ، وإذا كانت بالعصا لا يؤخذ فيها بأيسر ذلك ، لأن المقصود في السلب والقتل واحد والعصا كالسيف عند مالك في العمد ووجوب القصاص وزادت / العصا بأنها أعظم في الخديعة ، لأنه إذا مشى بالسيف استنكر وتشوفت النفوس إلى التحفظ منه وكان أمر العصا في الخديعة أبلغ ، وفي الغيلة أدخل ، فينبغي أن تكون في العقوبة أعظم . ألا ترى أنه يؤخذ فيه مائة بواحد بلا خلاف ؟ كذلك يؤخذ فيه بالعصا والسيف بالقتل بلا خلاف ؟ ولما لم يتعرض للحرابة لم يتعرض لهما .

المسألة الثامنة عشر : السحر : قال مالك يقتل الساحر كفراً^(٢) ، وقال الشافعي عقوبته على مقدار تأثيره من قتل أو يقتل أو أذى به يضرب^(٣) . وتعلق مالك بظاهر القرآن^(٤) وإنما جعله مالك في باب الغيلة لأن المسحور لا يعلم بعمل الساحر حتى يقع فيه ، وقد قال مالك إن من الغيلة سقي السم بالمرقد لأخذ أموال الناس وهو ظاهر وقد مهدنا المسألة في كتب الخلاف وغيرها .

مسائل الرجم :

الرجم سنة ماضية ، وأصل في الشريعة تقدم في الملل قبلها وقرره الإسلام بعدها ، وكان من حجج النبي ﷺ على اليهود في إنكارهم في نبوته ﷺ حتى انتهت الحال إلى أن تكون البهائم تفعله . كما ورد في البخاري عن عمرو بن ميمون أنه شاهد في الجاهلية رجم القردة على الزنى مختصراً^(٥) وصورته أنه قال رأيت قردة تضاجع

(١) الموطأ ٢/٨٧١ . (٢) الموطأ ٢/٨٧١ .

(٣) قال ابن عبد البر يقتل الساحر عند مالك إذا باشر السحر وهو الذي قال الله تعالى فيه ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق﴾ سورة البقرة آية (١٠٢) إن علم أنه سحره ذلك يقتل . وروى ابن وهب في موطئه عن مالك قال الساحر كالزنديق الذي يظهر الإسلام ويسر الكفر كيف يستتاب . الكافي (١٠٩١) وانظر المتقى ١١٧/٧ .

(٤) قال الحافظ قال الشافعي لا يقتل إلا إذا اعترف أنه قتل بسحره فيقتل به فإن اعترف أن سحره قد يقتل وقد لا يقتل وأنه سحره وأنه مات لم يجب عليه القصاص ووجب الدية في ماله على عاقلته ولا يتصور القتل بالسحر بالينة فتح الباري ١٠/٢٣٦ وانظر شرح النووي على مسلم ١٤/١٧٦ .

(٥) البخاري في فضائل الأنصار باب القسامة في الجاهلية ٥/٥٦ .

صاحبها حتى جاء قرد مختبئاً ، فلما أحسّت به سلت ذراعها من تحت رأس صاحبها ، ثم مشّت إليه فواقعها وأنا أنظر إليها ثم عادت إلى مضجعها فلما استيقظ استكرها وصاح فاجتمعت القردة فشموها ، ثم رجموها وأنا أنظر إليهم^(١) ، فأما أن يكون هذا من أفعال من كان شخصاً ثم صار مسخاً ، وإما أن يكون هذا أمراً أوقعه الله في نفوس البهائم إلهاماً ومقدمة للندارة لمن يحيي هذه المسألة التي أماتها اليهود . وأحاديث الرجم متعددة أصولها عشرة : الأول : ما رواه الأئمة بأجمعهم عن أبي هريرة وغيره دخل حديث بعضهم في بعض وجمعناه ، قالوا جاء ماعز بن مالك الأسلمي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ظلمت نفسي وتبّط طهرني . فقال : (ويحك إرجع فاستغفر الله وتب إليه) ، فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني . فقال له رسول الله ﷺ مثل ذلك ، حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله ﷺ : (مم أطهرك) ؟ قال من الزنى . فقال له رسول الله ﷺ (لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت) ؟ قال : لا يا رسول الله . فقال رسول الله : (أنكثها) ، لا يُكنّي ؟ قال : نعم . فسأل رسول الله ﷺ (أبه جنون) ؟ قالوا لا . قال : (أفيشرب خمراً) ؟ قالوا : لا ، فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر فأمر به فرجم فلما وجدّ مس الحجارة فرّ يشتد حتى مرّ برجل معه لحى جمل فضربه وضرب الناس فلما وجدّ مس الموت صرّخ . يا قوم ردوني إلى رسول الله ﷺ فإنه غير قاتلي . فلم ننزع عنه حتى قتلناه ، فلما رجعوا إلى رسول الله ﷺ ذكروا ذلك له . فقال : فهلاً تركتموه وجثمتوني به^(٢) . زاد أبو داود والنسائي ليسبّ رسول الله ﷺ فيه ، فأما ليرد حداً

(١) قال الحافظ وقد ساق الإسماعيلي هذه القصة من وجه آخر مطولة من طريق عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون قال كنت باليمن في غنم لأهلي وأنا على شرف فجاء قرد مع قردة فتوسد يدها فجاء قرد أصغر منه ففتمزها فسلت يدها من تحت رأس القرد الأول سلاً رقيقاً وتبعته فوق عليها وأنا أنظر ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق فاستيقظ فزعا فشمها فصاح فاجتمعت القردة فجعل يصيح ويومي إليها بيده فذهب القرد يمينه ويسرة فجاءوا بذلك القرد أعرفه فحفروا لهما حفرة فرجموها فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم الفتح ١٦٠/٧

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب المحاريين باب لا يرمم المجنون من رواية سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (أتى رجل رسول الله وهو بالمسجد فناده فقال يا رسول الله إني زنت فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال أبك جنون قال لا قال فهل أحصنت قال نعم فقال النبي ﷺ اذهبوا به فارجموه ...) البخاري ٢٠٤/٨ و٢٠٥ ومسلم في الحلود باب من اعترف على نفسه بالزنى رقم (١٦٩١) ١٦ من نفس الطريق وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة أنه سمع أبا هريرة يقول جاء الأسلمي نبي الله فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات =

..... فلا^(١). قاله
 أبو هريرة^(٢). زاد أبو داود ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه ، هلا تركتموه فيتوب ، فيتوب الله
 عليه^(٣). زاد مسلم والنسائي قال : فردّوه ، فلما كان من الغد أتاه ، فأرسل النبي ﷺ إلى
 قومه أتعرفونه ؟ قالوا ما به من بأس ، فاتاه الثالثة فأرسل إليهم أيضاً فأخبروه أنه لا بأس به ،
 فلما كان في الرابعة حفروا له حفرة^(٤). زاد في الموطأ : إنه جاء إلى أبي بكر الصديق فقال
 له تب إلى الله واستر ، وأتى عمر فقال له مثل ما قال لأبي بكر ، وقال له عمر مثل ما قال أبو
 بكر . فجاء رسول الله ﷺ وأعرض عنه ثلاث مرات ، كل ذلك يعرض عنه رسول الله ﷺ
 حتى إذا أكثر بعث رسول الله ﷺ إلى أهله يشتكي أبه جنة ؟ قالوا : والله يا رسول الله إنه
 لصحيح . فقال رسول الله ﷺ (أبكر أم ثيب) . قال : بل ثيب يا رسول الله فأمر به رسول
 الله ﷺ فرجم^(٥). زاد من رواية سعيد بن المسيب أنه قال له زال لو سترته بردائك لكان خيراً

= كل ذلك يعرض عنه النبي ﷺ فأقبل في الخامسة فقال أنكها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها
 قال نعم قال كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر قال نعم قال فهل تدري ما الزنا قال نعم أتيت منها
 حراماً ما يأتي الرجل من امرأته خلاً قال فما تريد بهذا القول قال أريد أن تظهرني فأمر به فرجم .. أبو داود
 (٤٤٢٨) والترمذي من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رقم (١٤٢٨) .

(١) رواه أبو داود من طريق محمد بن إسحاق قال ذكرت لعاصم بن عمر بن قتادة قصة ماعز بن مالك فقال لي حدثني
 حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب حدثني ذلك من قول رسول الله ﷺ فهلا تركتموه من شتم .. سنن
 أبي داود رقم (٤٤٢٠) .

درجة هذا الطريق فيها محمد بن اسحاق وقد تقدم الكلام عليه وقد جود الشيخ ناصر سند الحديث . الإرواء
 ٣٥٤/٧ .

(٢) لم أطلع على نسبة هذا القول لأبي هريرة .

(٣) ورد ذلك من طريق هشام بن سعد قال حدثني نعيم بن هزال عن أبيه فذكره أبو داود (٤٤١٩) وأحمد في المسند
 ٢١٦/٥ - ٢١٧ .

وهذه الرواية فيها هشام بن سعد وقد تقدم الكلام عليه وفيه أيضاً يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي مقبول من
 الثالثة وروايته عن جده مرسلة التقريب ص ٦٠٥ وانظرت ت ٣٦٥/١١ .

وأبوه نعيم بن هزال بتشديد الزاي الأسلمي صحابي نزل المدينة ما له راوٍ إلا ابنه يزيد . التقريب ص ٥٦٥ وقال
 في التهذيب ٤٦٧/١٠ مختلف في صحبته .

درجة الحديث حسنة الحافظ في التلخيص ٥٨/٤ وقال الزيلعي قال في التنقيح اسناده صالح . نصب الراية
 ٣١٣/٣ .

(٤) مسلم في كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا (١٦٩٥) ٢٣ من حديث بريدة أما رواية النسائي فلم
 أطلع عليها ورواه أبو داود مختصراً رقم (٤٤٣٣) و(٤٤٣٤) .

(٥) الموطأ ٨٢٠/٢ وهو من رواية سعيد بن المسيب مرسل وقد أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة وقد=

لك^(١) . زاد البخاري ومسلم : قال جابر فرجمناه بالمصلى فلما أذلقته الحجارة فرأى فأدركناه بالحرّة فرجمناه^(٢) .

الحديث الثاني : روى الأئمة ما عدا البخاري عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال : خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا . البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة^(٣) .

الحديث الثالث : حديث العسيف : قال أبو هريرة وزيد بن خالد إن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله . وقال الآخر وهو أفضهما أجل يا رسول الله . فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي في أن أتكلم قال : تكلم . قال كان ابني عسيفاً على هذا فزني بإمرأتي ، فأخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية ولي^(٤) . ثم لي سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأخبروني أن الرجم على امرأتي . فقال رسول الله ﷺ : (والذي نفسي بيده ، لأقضين فيكما بكتاب الله أما غنمك وجاريتك فرد عليك) ، وجلد ابنه مائة وغربه عاماً ، وأمر أنيساً أن يأتي امرأة الآخر . فإن اعترفت رجمها ، فاعترفت فرجمها^(٥) .

الحديث الرابع : حديث عمران بن حصين : جاءت امرأة من جهينة إلى رسول الله ﷺ وهي حُبلى من الزنى . فقالت : يا رسول الله أصبتُ حداً فأقمه عليّ . فدعى رسول الله ﷺ وليها ، فقال : أحسن إلّها ، فإذا وضعت فأت بها ، ففعل . فأمر فشككت عليها ثيابها ، ثم رجمت ، ثم صلى عليها ، فقال له عمر : أتصلي عليها وقد زنت . فقال : (لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم) . خرّجه مسلم^(٦) .

تقدم قريباً .

- (١) الموطأ ٨٢١/٢ مرسلًا وقد وصله أبو داود حديث (٤٣٧٧) .
- (٢) البخاري في كتاب المحاريين باب الرجم في المصلى ٢٠٦/٨ ومسلم في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا حديث (١٦٩١) .
- (٣) مسلم في الحدود باب حد الزنى حديث (١٦٩٠) وأبو داود (٤٤١٥ و ٤٤١٦) والترمذي (١٤٣٤) وابن ماجه (٢٥٥٠) .
- (٤) زيادة من ج .
- (٥) متفق عليه البخاري في كتاب المحاريين باب الاعتراف بالزنا ٢٠٧/٨ - ٢٠٨ ومسلم في كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا حديث (١٦٩٨/١٦٩٧) والموطأ ٨٢٢/٢ وأبو داود (٤٤٤٥) في الحدود والترمذي (١٤٣٣) والنسائي ٢٤٠/٨ وابن ماجه (٢٥٤٩) .
- (٦) مسلم في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا حديث رقم (١٦٩٦) وأبو داود رقم (٤٤٤٠) والترمذي (١٤٣٥) والنسائي ٦٣/٤ في الجنائز .

والترمذي وأبو داود .

الحديث الخامس : حديث عمر : لما صدر من منى أَنَاخَ بالأبطح ثم كَوْمَ كومة بطحاء ثم طَرَحَ عليها رداءه واستلقَى ثم مد يديه إلى السماء ، وقال : اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعيتي ، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط ، ثم قدم المدينة فخطب الناس فقال : أيها الناس قد بينت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض ، وتركتكم على الواضحة ألا أن تضلوا بالناس يمينا وشمالاً ، وضربَ بإحدى يديه على الأخرى ثم قال : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ، أن يقول قاتل لا نجدُ حدين في كتاب الله فقد رجم رسولُ الله ﷺ ورجمنا ، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتهَا « الشيخ والشيخة فارجموهما البتة » . فإننا قد قرأناها فما إنسلخ ذو الحجة حتى قُتِلَ عمر رَجْمَهُ الله .^(١) وقال في حديث ابن عباس الطويل بين يدي موته : الرجم في كتاب الله حقٌّ على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت البينة ، أو كان الجبلُ أو الاعتراف^(٢) .

الحديث السادس : أخرجه مسلم^(٣) وغيره . أَنَّ علي بن أبي طالبٍ جلد شُراحة الهمدانية يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ، وقال جلدتها بكتابِ الله ، ورجمها بسنة رسولِ الله^(٤) .

الحديث السابع : أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود قالوا إن امرأة من غامد من الأزد . قالت يا رسولَ الله طهرني . قال : (ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه) . قالت له

(١) الموطأ ٨٢٤/٢ من حديث يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول لما صدر عمر بن الخطاب من منى أَنَاخَ بالأبطح ثم كَوْمَ كومة بطحاء ، ثم طَرَحَ عليها رداءه واستلقَى ثم مد يديه إلى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعيتي فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط . . . قال الزرقاني ورواية سعيد عن عمر تجري مجرى المتصل لأنه رآه وقد صحح بعض العلماء سماعه منه قاله أبو عمر . شرح الزرقاني ١٤٤/٤ .

(٢) متفق عليه البخاري في كتاب المحاريين باب رجم الجبلى ٢٠٨/٨ ومسلم في الحدود باب رجم الثيب في الزنى حديث (١٦٩١) وأبو داود (٤٤١٨) والترمذي (١٤٣١) والموطأ ٨٢٣/٢ .

(٣) كذا في جميع النسخ مسلم وفيه زيادة النسائي وأبي داود والحديث في البخاري فقط وليس في مسلم ولم يعزه ابن الأثير لمسلم .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب المحاريين باب رجم المحضن ٢٠٤/٨ من رواية عامر الشعبي عن علي وقد تكلم في سماع عامر من علي فقال بعضهم لم يسمع من علي وجزم الدارقطني بأنه سيع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع منه غيره . فتح الباري ١١٩/١٢ وانظر نصب الراية ٣١٩/٣ .

وتريدُ أن تردني كما رددتَ ماعزاً؟ قال لها : وما ذاك ؟ قالت إني حبلى من الزنى . قال : (أنت؟) قالت : نعم . قال : (اذهي حتى تضعي)، فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت . فاتى النبي ﷺ فأخبره . قال : إذاً لا رجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه) قال رجل من الأنصار إني رضاعه فرجمها^(١) .

الحديث الثامن : روى النسائي وأبو داود : قال اللجلج إنه كان يعمل بالسوق ، فمرت به امرأة تحملُ صبيّاً لها فتار الناس ، فكنْتُ ممن ثارَ ، وانتهيتُ إلى رسول الله ﷺ وهو يقول : (من أبو هذا معك)؟ فقال شاب حذاها: أنا يا رسول الله فقال لها النبي ﷺ : (من أبو هذا معك) ؟ فسكتت فقال له الفتى : إنها حديثه السن، حديثه العهد بحزنٍ وليست بمكلمتك . أنا أبوه فنظر إلى بعض أصحابه كأنه يسألهم عنه ، فقالوا ما علمنا إلا خيراً . فقال له النبي ﷺ : أحصنت ؟ قال : نعم . قال فأمر به فرجم فحفرنا له حفيرةً حتى أمكنه ثم رميناهُ بالحجارة^(٢) .

الحديث التاسع : روى أبو بكره شهدت النبي ﷺ وهز واقف على بغلته ، فذكر أن امرأة حبلى جاءت النبي ﷺ فقالت : بغيْتُ . فقال لها : (استري بستر الله)^(٣)، فذهبت ثم رجعت . فقال لها اذهبي حتى تلدي ثم قال : (انطلقي حتى تطهري من الدم) ، ثم جاءت : فبعث النبي ﷺ إلى نسوة فأمرهن أن ينظرن إليها أطهرت أم لا فحين شهدت عند رسول الله ﷺ أمر لها النبي ﷺ بحفرة ، إلى ثنودتها ، ثم أخذ حصاةً كأنها الحمص فرماها

(١) رواه مسلم في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا حديث (١٦٩٥) ٢٣ وأبو داود (٤٤٤٢) كلاهما من طريق بشير بن المهاجر حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه . . وعزاه المنذري للنسائي كما فعل الشارح وقال المنذري في اسناده الغنوي الكوفي وليس له في صحيح مسلم سوى هذا الحديث وقد وثقه يحيى بن معين وقال الإمام أحمد منكر الحديث يجهل بالعجائب مرجح متهم وقال في أحاديث ماعز كلها إن ترديده إنما كان في مجلس واحد إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحتج به وعمره غيرهما ولا عيب على مسلم في إخراج هذا الحديث فإنه أتى به في الطبقة الثانية بعدما ساق طرق حديث ماعز وأتى به آخراً ليبين اطلاعه على طرق الحديث . تهذيب السنن ٢٥٦/٦ .

(٢) سنن أبي داود (٤٤٣٥ و ٤٤٣٦) وعزاه المنذري للنسائي كما فعل الشارح قال المنذري وخالد بن اللجلج هذا له صحبة أسلم وهو ابن خمسين سنة وهو يفتح اللام وسكون الجيم أيضاً وهو عامري كنيته أبو العلاء عاش مائة وعشرين سنة . تهذيب السنن ٢٥٣/٦ ويظهر لي أن الحديث حسن .

(٣) في ت زيادة عليك .

ثم قال للمسلمين إرموها . فرموها حتى طفت ثم أمر بإخراجها وصلى عليها وقال : (لو قسم أجرها بين أهل الحجاز لوسعتهم)^(١) . وفي الموطأ أنه قال : (اذهبي حتى تستودعيه) ، فاستودعته ثم جاءت فأمر بها فرجمت^(٢) .

الحديث العاشر : روي في الموطأ والأئمة عن عبد الله بن عمر قال : جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا أن رجلاً منهم وامراً زنيا فقال لهم رسول الله ﷺ : (ما تجدون في التوراة في شأن الرجم) ؟ فقالوا نفضحهم ويجلدون . فقال عبد الله بن سلام كذبتم إن فيها آية للرجم فأتوا بالتوراة فنشروها ، ووضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها . فقال له عبد الله بن سلام إرفع يدك فرفع يده فإذا فيها آية الرجم تلوح فقالوا صدقت^(٣) يا محمد ، إن فيها آية الرجم . فأمر بهما النبي ﷺ فرجما . قال عبد الله بن عمر : فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة^(٤) .

(١) رواه أبو داود في سننه فقال حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا وكيع ابن الجراح عن زكريا ابن عمران قال سمعت شيخاً يحدث عن ابن أبي بكرة عن أبيه أن النبي ﷺ رجم امرأة فحضر لها إلى الشدة قال أبو داود فافهمني رجل عن عثمان .

وقال وحدثت عن عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثنا زكريا بن سليم بإسناد نحوه وزاد ثم رماها بحصاة مثل الحصاة ثم قال ارموا واتقوا الوجه فلما طفت أخرجهما ففصل عليهما . (أبو داود ٤٤٤٣ و ٤٤٤٤) ورواه أحمد في المسند ٤٣/٥ وعزه الزيلعي في نصب الراية ٣/٣٢٠ للنسائي والطبراني والبيهقي ونقل عن البزار قوله لا نعلم أحداً سَمِيَ هذا الشيخ وقال بذكره عبد الحق في أحكامه من جهة النسائي ولم يعله بغير الانقطاع وقال المنذري أخرجه النسائي وسمى في حديثه ابن أبي بكرة عبد الرحمن بن أبي بكرة والراوي عن أبي بكرة في روايتهما مجهول وقول أبي داود أيضاً حدثت عن عبد الصمد رواية عن مجهول . تهذيب السنن ٦/٢٥٧ درجة الحديث ضعيف .

(٢) الموطأ ٨٢١/٢ عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله ابن أبي مليكة أنه أخبره أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فلأخبرته . . قال الزرقاني في شرحه على الموطأ ٤/١٤٠ قال ابن عبد البر هكذا قال يحيى (هو الليثي) فجعل الحديث لعبد الله بن أبي مليكة مرسلًا عنه وقال القعني وابن القاسم وابن بكير مالك عن يعقوب بن زيد عن أبيه زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة فجعلوا الحديث لزيد بن طلحة مرسلًا وهو الصواب والحديث مرسل ولكن يشهد له حديث عمران بن حصين عند مسلم (١٦٩٦) .

(٣) في ج صدق .

(٤) البخاري في المحاربين باب أحكام أهل الذمة ٨/٢١٣ و ٢١٤ ومسلم في الحدود رقم (١٦٩٩) باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى والموطأ ٨١٩/٢ وأبو داود (٤٤٤٦ و ٤٤٤٩) في الحدود والترمذي ١٤٣٦ .

نقل الحافظ عن ابن بطلان قوله أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامداً عالماً مختاراً فعليه الرجم ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن وحكاه ابن العربي عن =

فهذه أصول أحاديث الرجم بجملتها ولا خلاف فيه بين الأئمة إلا أن طائفة من البربر نزلت على جبل طرابلس ليس لهم إلا مطلع ضيق كفروا بالله ورسوله ، وتستروا بكلمة الإسلام والتعصب لعثمان ، ويرون أن الوضوء بدعة وأن التيمم هو الأصل والزاهد منهم هو الذي مات ولم يمس عمره ماء ويرون سقوط الرجم ويضربون الزاني بالسياط حتى يموت ، في محالات لا نهاية لها ، وكانوا يخالطوننا ويجالسوننا ، فقلنا لعلمائنا أيحل لكم أن تتركوا هؤلاء بين أظهركم على هذه الحالة من الكفر فقالوا : إن القوم في عدي عظيم وفي منعة من المكان لا ترقى إليهم الأوهام ، ولو اعترضنا أحداً ممن ينزل منهم لقتلوا بالواحد منهم مائة منا ، فعلمت عذرهم .

وهم وتنبيه :

ظن بعض الناس أن الرجم الوارد في الشريعة ناسخ للحبس إلى الموت الذي كان مشروعاً قبله وقد بينا فساد ذلك في كتب الأصول من وجوه أقربها الآن إليكم أن الحبس في البيوت كان حكماً ممدداً إلى غاية ، وكل حكم مد إلى غاية فانهي إليها لا يكون انتهاؤه نسخاً وهو أحد شروط النسخ الأربعة التي يدور عليها ، لا سيما وحكم الغاية أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، وإلا فما كانت تكون غاية^(١) ، واعلموا وفقكم الله أن في هذه الأحاديث أحكاماً وفوائد عظيمة وقد استوفيناها في شرح الحديث الحاضر الآن مما يتعلق بها خمسة عشر حكماً :

= طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا الخوارج واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم وكذلك الأئمة بعده . فتح الباري ١١٨/١٢ .

(١) قال ابن الجوزي قوله تعالى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ وقوله ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾ الأيتان أما الآية الأولى فإنها دلت على أن حد الزانية كان أول الإسلام الحبس إلى أن تموت أو يجعل الله لها سبيلاً وهو عام في البكر والثيب والآية الثانية اقتضت أن حد الزانين الأذى فظهر من الآيتين أن حد المرأة كان الحبس والأذى جميعاً وحد الرجل كان الأذى فقط لأن الحبس ورد خاصاً في النساء والأذى ورد عاماً في الرجل والمرأة وإنما خص النساء في الآية الأولى بالذكر لأنهن يتفردن بالحبس دون الرجال وجمع بينهما في الآية الثانية لأنهما يشتركان في الأذى ولا يختلف العلماء في نسخ هذين الحكمين عن الزانين أعني الحبس والأذى وإنما اختلفوا بماذا نسخا فقال قوم نسخا بقوله تعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٢٦٢ - ٢٦٣ وانظر أحكام القرآن لابن العربي ص ٣٥٧ تفسير القرطبي ٨٤/٥ وأحكام القرآن للكيلهراسي ١٩١/٢ شرح النووي على مسلم ١٨٩/١١ .

الحكم الأول : قوله ﷺ (خذوا عني) تأكيداً وتنبيهاً ، فإنه ما بعث إلا ليؤخذ عنه وقد كان سبق الأخذ عنه ، فتأكد بهذا القول ، ونبة على قدر الحكم .

الحكم الثاني : قوله : (جلد مائة) . يحتمل أن يكون قاله ثم نزلت الآية بعده في الجلد ، ويحتمل أن يكون قاله بعد نزول الآية تأكيداً وبياناً للحكم .

الحكم الثالث : وهو التغريب وقد اختلف العلماء فيه فأسقطه أبو حنيفة لأنه زيادة على القرآن بخبر الواحد ، والزيادة على النص نسخ ونسخ القرآن لا يجوز إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر وقد مهدنا في الأصول بطلان ذلك كله^(١) وأشرنا إليه فيما سبق من هذا الإملاء وقال الشافعي يغرب كل زانٍ بكرةً عملاً بعموم هذا الحديث^(٢) ، وخصّصه مالك في المرأة والعبد . أما المرأة فإن تغريبها معرض لها للوقوع في مثل ما جلدت عليه ، وإنما تحفظ المرأة بالحجاب ، حيث تغرب . وخذوا نكتةً بدعيةً في أصول الفقه لم تذكر فيها ، نبه عليها إمام الحرمين في كتاب العموم فقال إن العموم إذا ورد قلنا باستعماله أو قام دليل على وجوب القول به ، فإنما يتناول الغالب دون الشاذ النادر الذي لا يخطر ببال القائل ، وصدق فإن العموم إنما يكون عموماً بالقصد المقارن للقول فما قطع على أن القائل لم يقصده لا يتناوله القول وعلى هذا لا يتناول الحكم في العموم ما يعترض عليه بالإبطال ولو أدخلنا المرأة في التغريب لاعتراض بالإبطال على التخصيص الذي لأجله شرع الجلد وكذلك العبد لم ير مالك تغريبه لأجل أنه لم يدخل تحت العموم كما قلنا في المرأة ، ولكن عارضه حق السيد فقدم على حق الله لفقر السيد والله هو الغني الحميد فإن قيل : فلم لم يسقط الحد مراعاة لحق السيد . قلنا : الحد هو الأصل والتغريب تبع فلاجل ذلك أقمنا الأصل الذي لا يقطع بالسيد في حقه وتركنا التبعية الذي يعترض عليه بالإبطال .

الحكم الرابع : قال أحمد بن حنبل^(٣) يجلد الثيب ثم يرجم لحديث عبادة وحديث شراحة المتقدمين . قلنا : هذا الحديث الوارد عن عبادة منسوخ قطعاً بمثله في الورد بحديث معاذ والغامدية والعسيف فإن النبي ﷺ لم يتعرض للجلد في واحدٍ منهما وقد كان

(١) انظر المحصول للشارح ص ٣٩٤ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية .

(٢) قال النووي فيه حجة للشافعي والجمهور أنه يجب نفيه سنة رجلاً كان أو امرأة . وحجة الشافعي قوله ﷺ (البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة) شرح النووي على مسلم ١٨٩/١١ .

(٣) قال ابن هبيرة وعن أحمد روايتان اخدهما يجمع بينهما وهي أظهر روايته اختارها الخرقى والأخرى لا يجمع بينهما كمذهب الجماعة واختاره ابن حامد الإفصاح ٢٣٤/٢ .

ذلك بعده فتم النسخ بشرطه .

الحكم الخامس : الزنى يثبت بثلاثة أشياء . إقرار ، وشهادة ، وحبل ظاهر لم يسبقه نكاح ولا سيادة ، فأما الشهادة فقد استقرت^(١) في كتاب الله وفي سنة رسوله ، وأما الإقرار وهو الأصل في إثبات الحقوق ، فإن العلماء اختلفوا هل للمقر بالزنا أن يرجع عن إقراره أم لا ؟ فمنهم من قال إنه يرجع قال به الجمهور وهو إحدى الروايتين عن مالك ومنهم من قال له أن يرجع إن ذكر وجهاً ، وهي الرواية الثانية عنه ومنهم من قال لا يرجع . فأما من قال لا يقبل الرجوع فلأن الإنسان على نفسه بصيرة وهو أعلم ، وأما من قال إنه يرجع إن ذكر وجهاً فلأن الحد مما يسقط بالشبهة مع أن النبي ﷺ نبه عليها ماعزاً فقال : لعلك نظرت ، لعلك قبلت ، وأما قول من قال له أن يرجع مطلقاً فهو الحق وعليه تدل الأحاديث المذكورة آنفاً في ترديد النبي ﷺ كل من أقر بالزنا وتنبيهه له على الرجوع ، وكذلك ينبغي أن يفعل كل حاكم ، فلا قدوة أعظم من محمد ﷺ ، ولا أسوة فوقه ، وقال أبو حنيفة : لا يثبت الزنى بالإقرار حتى يكون أربع مرات في أربع مجالس^(٢) ، واحتج بأن النبي ﷺ رد ماعزاً أربع مرات ، قلنا : لم يرد ليثبت بالإقرار إنما رده رجاء الرجوع . ألا ترى إنه لم يرد الغامدية ولا سواها ولا يجوز أن يحمل على الشهادة ، لأن الشهادة فرع والإقرار أصل ، ولا يجوز أن يحمل الأصل على الفرع ، وأما الحمل إذا ظهر ولم يسبقه سبب جائز ، فإنه يعلم قطعاً أنه من حرام فتثبت المقدمة بالنتيجة وهو استدلال معلوم من طريق العادة يسمى قياس الدلالة ، كدلالة الدخان على النار إلا أن تدعي أنها استكرهت ، وتأتي على ذلك بيينة أو بأمانة مثل أن تأتي دامية وهي بكر أو استغاثت أو أغيثت على تلك الحال ، فإن لم تأت بشيء من ذلك ثبت الحد إن لم يكن يعارضه ما يسقطه . وقال الشافعي لا يقبل ذلك منها وهو قول باطل ، لأنه لا يمكن إن غلبت أن تفعل أكثر مما فعلت ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

الحكم السادس : إذا سمع الإقرار فلا بد بعده من الاختبار كما فعل النبي ﷺ إذ قال : أبه جنة ؟ فقالوا : لا . وبهذا يتبين أن قول المجنون هدر ، ويعضد هذا بصحته حديث علي الضعيف : رفع القلم عن ثلاث . فذكر المجنون^(٣) ، وكذلك أيضاً الذي

(١) في ك وم وج استقر أمرها .

(٢) انظر اللباب في شرح الكتاب ١٨٢/٣ .

(٣) علقه البخاري في الطلاق باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون ٥٩/٧ قال : وقال علي ألم تعلم =

يغلب عليه الألم فيفوته تحصيل القول ، فإنه لا يؤخذ به في حكم من الأحكام لقول النبي ﷺ في هذا الحديث : أتشتكي ؟ فبين أن الشكوى تبطل الإقرار ، وهو الحكم السامع . وكذلك نقول إن المريض إذا طلق في حرج المرض لا ينفذ طلاقه إذا نبح^(١) من المرض قوله وكذلك أيضاً وهو الحكم الثامن : قال في هذا الحديث أشربَ خمرًا ، فكان ذلك دليلاً على أن السكران لا يجوز إقراره وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوالٍ عديدةٍ جملةً وتفصيلاً ، واختلف أربابُ مذهبنا كاختلافهم ، والذين اعتبروا قول السكران قالوا إن عقله زال بمعصيةٍ فجعل كالموجود حكماً والمعصية قد أخذت حقها في الائم وفي الحد وجعل المعدوم موجوداً حكماً يفتر إلى الدليل ، وقول النبي ﷺ : (أشربَ خمرًا) دليل إلغاء القول .

قال لي بعض علمائنا : يحتمل قوله أشربَ خمرًا أن يكون إذ كانت الخمر محللة . قال وهذه حكاية حالٍ وقضية عين يتطرق إليها الاحتمال فسقط بها الاستدلال ، لكن يبقى أصل الدليل من أن العقلَ ذاهبٌ . قال لي بعض أشياخي^(٢) : لم يختلف قول مالك أنه إن قتل وهو سكران أنه يقتل ، وهذا عندي لعظيم حرمة القتل ، فأما سائر الأحكام فيهن أمرها .

الحكم التاسع قوله : أنكتها ؟ لا يكني ، وافتر النبي ﷺ إلى ذلك البيان بسبب

أن القلم رفع عن ثلاثة (عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ) . ورواه أبو داود من طريق جرير عن الأعمش عن أبي طبيان عن ابن عباس قال أتني عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناساً فأمر بها عمر أن ترجم فمر بها علي بن أبي طالب فقال ما شأن هذه قالوا مجنونة بني فلان زنت فأمر بها عمر أن ترجم قال فقال ارجعوا بها ثم أتاه فقال يا أمير المؤمنين أما علمت أن القلم رفع عن ثلاثة . .

أبو داود في الحدود (٤٣٩٩) والترمذي في الحدود (١٤٢٣) عن قتادة عن الحسن البصري عن علي أن رسول الله ﷺ قال رفع القلم . . وقال حسن غريب من هذا الوجه وابن حبان في صحيحه ١٧٨/١ والحاكم في المستدرک ٢٥٨/١ وابن ماجه (٢٠٤٢) عن علي وصححه الشيخ ناصر وأخرجه أحمد في مسنده ١٠٠/٦ والنسائي ١٥٦/٦ وأبو داود (٤٣٩٨) وابن ماجه (٢٠٤١) عن عائشة .

قال الحافظ رواه جرير بن حازم عن الأعمش فصرح فيه بالرفع أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبي طبيان مرفوعاً وموقوفاً لكن يذكر فيها ابن عباس جعله عن أبي طبيان عن علي ورجح الموقوف على المرفوع . فتح الباري ٣٩٣/٩ .

(١) لعله يقصد تعافى من المرض قال في القاموس النُّجُ اشتداد العظم بعد رطوبته من الكبير والصغير وتمايل الغصن كالنبحان وعظم نبح ككيس شديد . ترتيب القاموس ٤٦٧/٤ .

(٢) في ج وك وم أشياخنا .

الحد بعد أن كرر الرد ، والحد لا يكون إلا بعشرة أوصاف : وطء محرم محض ، من حرٍ بالغٍ عاقلٍ ، في فرجٍ مشتهى طبعاً ، وقع من مسلمٍ محضٍ . فبهذه الشروط يجبُ الرجم وبها يجب الحد الذي هو الجلد ما عدا الإحصان ، فأما قولنا وطء ، فليسؤال النبي ﷺ وإجماع الأمة عليه . وأما قولنا محرم فليقع معصية تليق بهذه العقوبة ، وأما قولنا محض فلتنتفي الشبهة التي تسقط الحد ، وأما قولنا من حرٍ فلأن الإحصان معدوم معه قرأنا منصوص عليه فيه وأما قولنا بالغ فلأن الصبي ساقط الاعتبار إجماعاً . قال علمائنا لأن إيلاجه صورة وطء لا معنى لها وأما العقل فقد تقدم الكلام فيه وأما قولنا في الفرج فلاتفاق الأمة عليه ، ولأنه قد ذكر في الحديث : أغابَ ذلك منك في ذلك منها كما يغيبُ المردود في المكحلة . وفي حديث اليهود أن النبي ﷺ قال لهم : (إئتوني بأعلم من فيكم) ، فجأؤوه بابن صوريا فناشدهم هل الرجم في التوراة فقالوا نعم إذا شهد أربعة أن ذلك منه قد غاب في ذلك منها كما يغيب المردود في المكحلة ، فأمر النبي ﷺ بالشهود فجاءوا فشهدوا بذلك ، فأمر النبي ﷺ بهما فرجما . وأما قوله مشتهى طبعاً فبيان لسقوط الحد عن وطء البهيمة إذ روى النسائي وأبو داود وغيرهما أن النبي ﷺ قال من وجدتموه قد وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة^(١) ، وتعلق به أحمد بن حنبل وهو حديث ضعيف لم يصح ، وقد بيناه في

(١) أبو داود (٤٤٦٤) والترمذي (١٤٥٥) وأحمد في المسند (٢٤٢٠) والحاكم ٣٥٥/٤ - ٣٥٦ والبيهقي ٢٣٣/٨ - ٢٣٤ من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال (من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة) .

زاد أبو داود والترمذي فليل لابن عباس ما شأن البهيمة فقال ما سمعت من رسول الله في ذلك شيئاً ولكن أرى رسول الله ﷺ كره أن يוכל لحمها أو يتفع بها وقد عمل بها ذلك . قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وروى سفيان الثوري عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال من أتى بهيمة فلا حد عليه حدثنا بذلك محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري وهذا أصح من الحديث الأول وكذا صنع أبو داود وروى أثر ابن عباس الموقوف هذا من طريق شريك وأبي الأحوص وأبي بكر بن عياش عن عاصم ثم قال حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو . وأراد الترمذي وأبو داود تعليل رواية عمرو بن أبي عمرو برواية عاصم الموقوفة .

ورد البيهقي عليها في سننه ٢٣٤/٨ فقال وقد رويناه من أوجه عن عكرمة ولا أرى عمرو بن أبي عمرو يقصر عن عاصم بن بهدلة في الحفاظ كيف وقد تابعه على روايته جماعة وعكرمة عند أكثر الأئمة من الثقات الأثبات .

أحمد من تعليق أحمد شاكر على المسند ١٣٧/٤ .

درجة الحديث صححه الشيخ أحمد شاكر والشيخ ناصر في الإرواء ١٣/٨ .

مسائل الخلاف ولنبّه بذلك أيضاً على الحكم العاشر : وهو اللواط . قال الشافعي هو زنى يفترق فيه البكر والثيب ، وقال أبو حنيفة هو موضع أدب يجتهد فيه الإمام فيضربه بالسوط قدر ما يراه رادعاً ولا يرى أبو حنيفة ولا الشافعي أن يجاوز الأدب أكثر الحد ورأى مالك أنه يرحم بكراً كان أو ثيباً وهو أسعد قولاً ، لأن الله أخبرنا عن قوم فعلوه وعن عقوبته فيهم بالرمي بالحجارة فوجب أن يتعظ بقوله ، وأن يمثل ما سبق من فعله ، وهذا يدل على أن مالكا رأى أن شرع من قبلنا شرع لنا بلا خلاف . ألا تراه لم يختلف قوله من أن البكر يرحم كما رجم الله بكرهم وثيبهم فإن قيل فقد رجم صغيرهم وكبيرهم فارجموا إذا الصغير . قلنا ارتفع ذلك بالنص وبقي الباقي على ظاهر الحكم والحكمة في رجم الصغير منهم أمران : أحدهما أنه لما علم منهم أنهم كآبائهم فأجرى عليهم عقوبتهم ، وأما أخذ الكل بعذاب الدنيا ثم يحشر كل على نيته^(١) على ما ورد في حديث الجيش الذي يخسف به

(١) قال الشارح في الأحكام (٧٨٦) أثناء الكلام على قوله تعالى ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين﴾ .

أخبر الله تعالى عنهم بأنهم لما ارتكبوا هذه الفاحشة أرسل عليهم حجارة من سجيل جزاء على فعلهم واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال .

الأول أنه يعزر قاله أبو حنيفة الثاني قال الشافعي وجماعة يحد حد الزنى محصناً بجزائه وبكرراً بجزائه الثالث قال مالك يرحم أحسن أم لم يحصن وقاله ابن المسيب والنخعي وعطاء وجماعة .

أما من قال إنه يعزر فتعلق بأن هذا لم يزن وعقوبة الزاني معلومة فلما كانت هذه المعصية غيرها وجب ألا يشاركها في حدها . وأما من قال إنه زنا فنحن الآن نثبت مع الشافعي رداً على أبي حنيفة الذي يجعله بمنزلة الوطء بين الفخذين فنقول قد بينا مساوئته للزنا في الاسم وهي الفاحشة وهي مشاركة له في المعنى لأنه معنى محرم شرعاً مشتهى طبعاً فجاز أن يتعلق به الحد إذا كان معه إيلاج وهذا الفقه صحيح وذلك لأن الحد للزجر عن الموضع المشتهى وقد وجد ذلك المعنى كاملاً بل هذا أحرم وأفحش فكان بالعقوبة أولى وأحرى فإن قيل هذا وطء في فرج لا يتعلق به إحلال ولا إحصان ولا يوجب مهراً ولا ثبوت نسب فلم يتعلق به حد قلنا هذا بيان لمذهب مالك في أن بقاء هذه المعاني فيه لا يلحقه بوطء البهيمة إنما يعظم أمره على الوطء في القبل تعظيماً يوجب عليه العقوبة فيه أحسن أو لم يحصن ألا ترى إلى عقوبة الله عليه ما أعظمها .

فإن قيل عقوبة الله لا حجة فيها لوجهين : الأول : أن قوم لوط إنما عوقبوا على الكفر الثاني إن صغيرهم وكبيرهم دخل فيها فدل على خروجها عن باب الحلود فالجواب أننا نقول أما قولهم إن الله عاقبهم على الكفر فهذا غلط فإن الله أخبر أنهم كانوا على معاصي فأخذهم منها بهذه ألا تسمعه يقول ﴿أتأتون الذكوان من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون﴾ قالوا له : لئن لم تنته لنفعلن بك يا لوط ففعل الله بهم قبل ذلك .

بالبيداء^(١) .

الحكم الحادي عشر : اختلف العلماء في صلاة الإمام علي المحدث فقال الشافعي يصلي عليه الإمام والناس وقال سائر العلماء من فقهاء الأمصار لا يصلي عليه الإمام وقد اختلفت الروايات في الأحاديث المتقدمة وفي بعضها ثم صلى عليها ولم يثبت ذلك ، وإنما الثابت ترك الصلاة وفي ذلك حكمة بديعة وهي أن الإمام إذا ترك الصلاة عليه كان ذلك ردعاً لغيره ، ومن الناس من قال إن الحكمة فيه أنه قتله غضباً لله فكيف يصلي عليه رحمة ، والرحمة تناقض الغضب ، وهذا فاسد لأن محل الغضب قد انقضى ، وموضع الرحمة قد تعين ، وكان بعض الصوفية وهي فائدة من الذكر قد صلى العشاء الآخرة خلف رجل من الأئمة ، فسمع الإمام يقرأ ﴿ يوم يقوم الناس لرب العالمين ﴾^(٢) فصعق ، فلما فرغوا من الصلاة وجدوه ميتاً ، فجهزوه يوماً آخر واحتملوه إلى القبر ثم قالوا من يصلي عليه فقال بعض الصوفية يصلي عليه الذي قتله ، فاستحسن الناس هذه الإشارة .

الحكم الثاني عشر : قوله وكفلها رجل من الأنصار^(٣) . قال أبو حنيفة الكفالة في الحدود مشروعة ، لأجل^(٤) ذلك ، وقد اعتضد ذلك بعمل الخليفة عمر حين قال في الحديث المعروف وكفلهم عشائهم^(٥) . وقال سائر العلماء لا كفالة في الحدود ، وليس

الثاني : أنه إنما أخذ الصغير والكبير لسكوت الجملة عليه والجماهير فكان منهم فاعل وكان منهم راض فعوقب الجميع وبقي الأمر في العقوبة على الفاعلين مستمراً . وانظر القرطبي ٢٤٣/٧ .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في البيوع باب ذكر الأسواق ٨٦/٣ ومسلم في الفتن (٢٨٨٣ و ٢٨٨٤) .

(٢) سورة المطففين آية (٦) .

(٣) جزء من حديث بريدة السابق .

(٤) انظر مجمع الأنهر ١٢٤/٢ .

(٥) قال البخاري وقال أبو الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر رضي الله عنه بعث مصدقاً فوقع رجل على جارية امرأته فأخذ حمزة من الرجل كفيلاً حتى قدم على عمر وكان عمر قد جلدته مائة جلدة فصدهم وعذره بالجهالة .

وقال جرير والأشعث لعبد الله بن مسعود في المرتدين استبهم وكفلهم فتابوا وكفلهم عشائهم البخاري في أول كتاب الكفالة ١٢٤/٣ .

قال الحافظ قوله وقال أبو الزناد الخ هو مختصر من قصة أخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد حدثني أبي حدثني محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعث للصدقة فإذا رجل يقول لامرأة صدقي مال مولاك وإذا المرأة تقول بل أنت صدق مال ابنك فسأل حمزة عن أمرهما فأخبر أن ذلك الرجل تزوج المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولداً فأعتقته امرأته ثم ورث من أمه مالاً فقال حمزة للرجل =

لهم في ذلك حجة لأنهم يزعمون أن الكفالة في البدن ليس لها تعلق بالمال ويقول مالك إنَّ لها تعلقاً بالمال بدلاً عن البدن إذا أطلق ويقول وليست من المال في شيء وقال لم يكن أيضاً في ذلك حجة ، لأنَّ المال لو كان لازماً في كفالة البدن لما جاز استثنائه منه ، وفائدة الكفالة أمران إما إحضار المطالب ليتكلم عن نفسه ، أو يؤدي ما عليه ، وإما قضاء ما عليه من المال ، فيتصور في الحدود المعنيين فصار المذهب العراقي أقوى .

الحكم الثالث عشر : لم يسجن رسول الله ﷺ الزاني حتى أقام الحد عليه ، واختلف العلماء في تأويل ذلك على قولين . أحدهما : أنه يجوز له الرجوع فلاي فائدة يسجن هو إن تمادى على إقراره سيرجع ، وإن نزع فلا يتبع وقيل إنما لم يسجن لأن المدينة كلها كانت سجناً لأنه لم يكن للإسلام مستقر سواها يخاف أن يختلط المسجون بغيره وبالتأويل الأول أقول

الحكم الرابع عشر : قال الشافعي وغيره إنَّ التوبة تسقط الحد لقول الله ﷻ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١) لأن الأمة «قد»^(٢) أجمعت على أن التائب من الذنب كمن لا ذنب^(٣) له وقال سائر العلماء لا تسقط التوبة الحد ، لأن النبي ﷺ حد من تحققنا توبته بخبره ﷺ عنها وهذا نص ، وقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ نص في تلك النازلة مخصوص بها للمصلحة ، فإن المرتفع في الجبل لو علم أن توبته لا تقبل لعمه في طغيانه ، فشرعت التوبة استنزاً له عن حاله ورجاء في إقلاعه عما هو فيه وزواله .

تتميم :

قد بينا شروط الرجم وذكرنا أن الإحصان من أول شروطه وأولاهها ، وذكرنا

لأرجمتك فقال له أهل الماء إن أمره رفع إلى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجماً قال فأخذ حمزة بالرجل كفيلاً حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم وإنما درأ عمر عنه الرجم لأنه عذره بالجهالة . فتح الباري ٤/٤٧٠ ثم قال عن الأثر الثاني وهذا أيضاً مختصر من قصة أخرجه البيهقي بطولها من طريق أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما سلم قام رجل فأخبره أنه انتهى إلى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلة رسول الله فقال عبد الله علي بابن النواحة وأصحابه فجاء بهم فأمر قرظة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ثم استشار الناس في أولئك النفر فأشار عليه عدي بن حاتم بقتلهم فقام جرير والأشعث فقالا بل استبهم وكفلهم عشائهم فتابوا وكفلهم عشائهم . فتح الباري ٤/٤٧٠ وانظر السنن ٦/٧٧ .

(١) سورة المائدة آية ٣٤ .

(٢) ليست في بقية النسخ .

(٣) انظر أحكام القرآن للکيا الهراسي ١٣٦/٣ وأحكام القرآن للشارح ٦٠٣ .

الإسلام وهو شرط في صحة الإحصان ، فإنه لا إحصان لمن لا إسلام له إذ الإحصان كمال وفضيلة ولا فضيلة مع الكفر . فإن قيل : فقد رجم النبي ﷺ اليهوديين . قلنا إنما فعل ذلك إقامة للحجة عليهم من كتمان ذكره في التوراة . فإن قيل : فكيف يقيم الحجة عليهم بما لا يراه حقاً وقد قيل له ﴿ فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ﴾ . وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴿^(١)﴾ ، وليس من القسط أن يرمي الكافر ، وعلى هذا عوّل الأئمة من أصحاب الشافعي في أن الإسلام لا يشترط في الإحصان . قلنا من فهم مساق المسألة على وجه الحجة وصورتها أن اليهوديين زنيا ، فلو شاءت اليهود لما جاءت إلى النبي ﷺ ، لأنه لم يكن له حكم عليهم بالشرط الذي شرط لهم ولكنهم قالوا : نمشي إليه حتى نعلم حاله في الرجم ، فإن حكم به فهو نبي ، وإن مرض فيه فهو محتال ، فلما مثلوا بين يديه وسردوا عليه القصة ، فهم النبي ﷺ الغرض ، فرمى عليه فقال إيتوني بأعلم من فيكم ، فأتوا^(٢) بابين سوريا فقال لهما أنشدكما الله هل تجدون الرجم في التوراة ؟ فقالوا لا ؟ قال : فأتوا بالتوراة فاتلوها فجأوا بها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ، وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال عبد الله بن سلام ، يرفع يده فإن آية الرجم^(٣) تحتها فرفع يده ، فإذا آية الرجم تلوح فقال : ما حملكم على ترك الرجم فقالوا^(٤) الحديث إلى آخره ، فإن قيل : فلم استدعى شهود اليهود قيل حتى تقوم الحجة عليهم من قبل أنفسهم ، فلا يقولون عجل علينا محمد . فتبين عند عامة اليهود بين يدي رسول الله ﷺ أن علمائهم في صفة من يكتن الحق في كتاب الله حتى يكذبوهم في قولهم ليس ذكر محمد في التوراة ، وقبل «وبعد»^(٥) فإذا لاحت الحقائق ، فليقل المتعصب بعدها ما شاء . لو جاءوني لحكمت بالرجم ولم أعتبر الإسلام في الإحصان .

الحكم الخامس عشر : الجلد في الزنا ، إنما هو من الله تعالى بإجماع يستوفيه نائبه فيه وفي أمثاله ويقوم به خليفته عليه وعلى غيره وهو الإمام أو من يقوم بذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه ، فمن العلماء من أجراه على عمومهم ومنهم من خصّصه ، فأخرج حدود العبيد عن حكم الإمام وجعلها بأيدي السادة ، وهو مالك والشافعي ، وتعلقوا في ذلك بأدلة استوفيناها في مسائل الخلاف والحاضر الآن منها والأقوى فيها أن الكل كان بيد النبي ﷺ ،

(١) سورة المائدة آية (٤٢) .

(٢) في ج فأتوه .

(٣) في ج نحت .

(٤) في م وج فذكروا الحديث .

(٥) زيادة من ك م وج .

فاستتاب رسول الله ﷺ السادة عليه .

فقال : (أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم ، من أحصن منهم ومن لم يحصن)^(١) خرّجه مسلم والنسائي وأبو داود وقال ﷺ في الصحيح والمتفق عليه ، إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد ولا يثرب^(٢) (٣) وهذا نص ، وليس للقوم عليه كلام ينفع فلا نطول بذكره في هذه العجالة وفي الأحاديث كلام ولبقايا هذا الباب أحكام .

مسائل القذف : لا خلاف أن الله سبحانه جعل الأعراض ثلث الدين في أبواب المنهيات ، وصانها بالتغليظ فيها رجماً في الفرج فإنه من العرضِ وحداً في النسب لأنه سبب من أسباب الأحكام فقال تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ (٤) الآية . فصانّه بالحدِّ وقصّره عن الزنا ليعين تفاوت المراتب في المعاصي والفحشاء والرمي الذي يوجب الحد كلما عاد إلى الفرج وغير ذلك فيه الأدب من السب والإذابة إلا أن الشريعة ألحقت حكم الولاء بحكم الفرج في أن جعلتها قطعةً منه لقوله ﷺ في الحديث الصحيح (الولاء لحمه كلحمه النسب) فإذا وقع النفي فيه جرى الحدّ عليه إنزاله في تلك المنزلة وزاد مالك على الفقهاء التعريض ، فجعل له حكم التصريح فقال لأنه قول يفهم منه القذف فوجب فيه الحد لأن أصله التصريح ، لا سيما والكناية عند العرب أبلغ في التخاطب من التصريح وخالف في ذلك الشافعي وأبو حنيفة وفي ذلك منها عجبان عظيمان ، أما أحدهما فلا عذر للشافعي في إسقاط الحد في التعريض لأنه عربي فصيح لم يخف عليه ما في

(١) أخرجه مسلم في الحدود باب تأخير الحد عن النفساء (١٧٠٥) من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال خطب علي فقال يا أيها الناس أقيموا على أوقائكم الحد من أحصن منهم ومن لم يحصن فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجلدها فإذا هي حديث عهد بنفاس فخشيت إن أنا جلدها أن أقتلها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال أحسنت .

ورواه أبو داود في الحدود (٤٤٧٣) والترمذي (١٤٤١) وقال حسن صحيح وعزاه المنذري للنسائي كعزو الشارح .

(٢) لا يثرب يعني لا يعير والتثريب التعيير . شرح السنة ٢٩٨/١٠ .

(٣) متفق عليه البخاري في البيوع باب بيع المدبر ١٠٩/٣ وفي باب بيع العبد الزاني ٩٣/٣ ومسلم في الحدود باب رجم اليهود أهل البقرة في الزنا حديث (١٧٠٣ و ١٧٠٤) والموطأ ٨٢٦/٢ وأبو داود (٤٤٦٩ و ٤٤٧٠ و ٤٤٧١) والترمذي (١٤٤٠) .

(٤) سورة النور آية (٤)

الكناية من الإفهام فإنها أبلغ من صريح الكلام ، وأما أبو حنيفة فهو أعجمي فلا يستنكر عليه الجهل بهذه المسألة فأراد أن يتفصح ويتفقه ليثبت دعواه في العربية فقال : لو قال رجل لإمرأته زنا^(١) في الجبل وجب عليه الحد ، والزنو هو الارتقاء فيه فخاف أبو حنيفة أن يريد زنيته فيأتي بالمعنى ليخفي السب ، وهذا رجوع إلى مذهب مالك في وجوب الحد بالتعريض^(٢) ، وفروع القذف كثيرة أمهاتها مسألان :

الأولى : اختلف العلماء في حد القذف ، فمنهم من قال هو حق لله تعالى قال به أبو حنيفة^(٣) ، وقالت طائفة : هو حق للآدمي ، قال به الشافعي وعن مالك الروايتان^(٤) . المشهور أنه حق للآدمي ، وقد بينا في صريح الخلاف وتخليصه أن فيه شائبة حق لله ، وشائبة حق للآدمي ، إلا أن المذهب شائبة حق الآدمي ، والمعمول لمن قال إنه حق الآدمي وقوف استيفائه على مطالبة الآدمي ، وليس للقوم متعلق به احتفال ، إلا أنهم قالوا لو كان حقاً للآدمي لما شرط بالرق والحرية . قلنا قد شطر حق الآدمي بالرق ، والحرية كالنكاح والطلاق فإن قيل لو كان للآدمي لجاز إسقاطه بالعفو كالقصاص . قلنا كذلك نقول في إحدى الروايتين يجوز العفو عنه^(٥) مطلقاً والقول بالعفو إذا أراد سترأ ضعيف ، وقد بينا ذلك في كتب المسائل .

الثانية : اتفق علماء الأمصار على أن القاذف إذا تاب قبلت شهادته وخالفهم أبو حنيفة أخذاً بظاهر قول الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾^(٦) وعجباً له . متى تفرست^(٧) .
تتميم : لم يبق في الدين ظاهراً إلا تركه ، فلم يبق عليه إلا مراعاة هذا ولو راعاه كما

(١) قال ابن الأثير يقال زنا في الجبل يزنا إذا صعد . النهاية ٣١٥/٢ وانظر لسان العرب ٣٦٠/١٤ .

(٢) قال ابن هبيرة اختلفوا في التعريض هل يوجب الحد فقال أبو حنيفة لا يوجب الحد سواء نوى به القذف أو لم ينو وقال مالك يوجب الحد على الإطلاق وقال الشافعي لا يوجب الحد إلا أن ينوي به القذف ويفسره به وعن

أحمد روايتان أظهرهما وجوب الحد فيه على الإطلاق والأخرى كمذهب الشافعي الإفصاح ١٧٠/٢ .

(٣) قال أبو حنيفة هو حق لله عز وجل فلا يصح للمقلوف أن يسقطه ويبرأ منه الإفصاح ١٧١/٢ .

(٤) قال مالك والشافعي هو حق للعبد يصح له أن يسقطه ويبرأ منه إلا أن مالكا قال متى رفع إلى السلطان لم يملكه المقلوف الإسقاط . الإفصاح ١٧١/٢ .

(٥) في ج فيه .

(٦) سورة النور آية (٤) .

(٧) في ج وك وم فرشت ولعلها فرست قال في القاموس تفرست ونظر وأرى الناس أنه فارس . ترتيب القاموس ٤٦٩/٣ .

يجب لقال إن التوبه تعمل فيه لقوله بعد ذلك ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ وهذا الاستثناء يرجع إلى جميع ما تقدم قبله وقال أبو حنيفه : يرجع إلى أقرب مذكور^(١) كالضمائر وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف ، والذي أوجب عليه هذا جهله باللغة فليس بممتنع في الاستثناء المتعقب للجمل أن يرجع إلى جميعها ، فإن قيل : لورجع إلى الجميع لسقط الجلد بالتوبه ، قلنا ، إنما تؤثر التوبه في إسقاط حقوق الله إجماعاً ، وقد لا تؤثر فيها كما تقدم وقد استوفينا ذلك في مسائل الخلاف .

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص الحنفى ٢٧١/٣ ولابن العربي ١٣٣٢/٢ .

كتاب السرقة

قال الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ^(١) فهذه الآية عامة في كل سرقة كيف ما وجدت ، وعلى أي حال ^(٢) جرت إلا أن الشريعة خصصتها بخصائص ، وعقدتها بمعاقد .

المعقد الأول : قالت طائفة يتعلق القطع في السرقة بقليل المال وكثيره لقول النبي ﷺ (لعن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده) ^(٣) وهذا حديث صحيح : قال ابن قتيبة : المراد بالبيضة بيضة الحديد ، والمراد بالحبل ، حبل السفينة ^(٤) . وابن قتيبة هجوم ولاج على ما لا يحسن ، وليته يخطيء في البيض والحبال ولا يخطيء في صفات ذي الإكرام والجلال . وعضد ذلك بعضهم بحديث يروى عن

(١) سورة المائدة آية (٣٨) .

(٢) في ج وك حالة .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في الحدود باب لعن السارق إذا لم يُسَمَّ ١٩٨/٨ ومسلم في الحدود باب حد السرقة ونصابها (١٦٨٧) .

(٤) قال ابن قتيبة ومن الفقهاء من يذهب إلى أن البيضة في هذا الحديث بيضة الحديد التي تغفر الرأس من الحرب وأن الحبل من حبال السفن قال وكل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا التأويل لا يجوز عند من يعرف اللغة ومخارج كلام العرب لأن هذا ليس موضع تكثير لما يسرق السارق فيصرف إلى بيضة تساوي دنانير وحبل عظيم لا يقدر على حمله السارق .

ولا من عادة العرب والعجم أن يقولوا قبح الله فلاناً فإنه عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض لعقوبة الغلول في جراب مسك وإنما العادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو كبة شعراو أداة خلق وكلما كان من هذا أحقر كان أبلغ . تأويل مختلف الحديث ص ١٦٦ .

ونقل الحافظ عن ابن الأنباري قوله ليس الذي طعن به ابن قتيبة على تأويل الخبر بشيء لأن البيضة من السلاح ليست علماً في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجري مجرى العقد من الجوهر والجراب من المسك اللذين ربما يساويان الألوف من الدنانير بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القطع وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغني بها أحد قال الحافظ =

النبي ﷺ : أنه قطع في بيضة قيمتها ثلاثون درهماً^(١) ، وهذا الحديث لا يساوي سماعه ، وإنما معنى الحديث تحقير العبد المتعرض للسرقة المتلبس بدناءاتها المتوصل من قليلها إلى كثيرها ، فإن الخير عادة ، والشر لجاجة^(٢) ، ويعود ذلك إلى ضرب المثل وذلك كثير في الشريعة في تحقير المحقر وتعظيم المعظم كقوله ﷺ : (من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة)^(٣) والمراد بذلك المبالغة في تعظيم ثواب المساجد مع صغر بنائها . ووجه المثل أن من بنى لله مسجداً لا يُصلي فيه إلا واحد كأفحوص القطاة التي لا يسع سواها .

المعقد الثاني : قالت طائفة لا يؤبه لها أن القطع لا يقف على أخذ المال من الحرز لعموم هذه الآية^(٤) ، وهذا مصادمة للإجماع السابق من الأمة قبلهم ، مع أنه يرد أمران ظاهران . أما الأول : فإن السرقة تقتضي حفظاً يخالف بالأخذ فإذا لم يكن هنالك حافظ لم يكن هنالك سارق ، ولأجل هذا لم يعد أخذ المال الملقى على الطريق والمطروح في المفازة سارقاً لأنه لم يكن له حافظ . والثاني : قول النبي ﷺ : لا قطع في ثمر ولا كثر إلا ما أواه الجرين^(٥) ، فشرط في وجوب القطع وضع المال في موضع الحفظ .

المعقد الثالث : القول في النصاب . لما ثبت الفرق بين قليل المال وكثيره في وجوب

= وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقيق فتقطع يده فكانه تعجيز له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بقليل الثمن وكثيره . فتح الباري ٨٣/١٢ .

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ وقد أخرج البزار ما يقاربه من طريق المختار بن نافع عن أبي حبان التميمي عن أبيه عن علي أن النبي ﷺ (قطع في بيضة من حديد قيمتها أحد وعشرون درهماً) قال البزار هكذا حدثناه محمد بن مرزوق ورواه غيره عن المختار عن أبي مطر عن علي بن أبي طالب . كشف الأستار ٢٢٠/٢ ولم يعزه الهيثمي في المجمع لغير البزار وقال فيه المختار بن نافع وهو ضعيف مجمع الزوائد ١٧٤/٦ .

(٢) أي دربة وهو أن يعود نفسه حتى يصير سجية له وأما الشر فالنفس تلح في ارتكابه لا تكاد تخليه . أساس البلاغة ص ٣١٦ .

(٣) رواه أحمد من طريق جابر الجعفي عن عمار الدهني عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ المسند ٢٤١/١ والبزار انظر كشف الأستار ٢٠٤/١ وابن عدي في الكامل ٥٤٢/٢ في ترجمة جابر الجعفي وأورده الهيثمي في المجمع ٧/٢ وأعله بجابر الجعفي وذكره الشيخ ناصر في صحيح الجامع الصغير ٢٦٥/٥ وصححه ولا أدري كيف صححه وفيه جابر الجعفي وقد قدمنا الكلام عليه ورواه ابن أبي شيبة ٣١٠/١ .

(٤) قال القرطبي وحكي عن الحسن وأهل الظاهر أنهم لم يشترطوا الحرز القرطبي ١٦٢/٦ .

(٥) رواه مالك في الموطأ ٨٣٩/٢ وأحمد في المسند ٤٦٣/٣ و٤٦٤ و١٤٠/٤ و١٤٣ وأبو داود (٤٣٨٨) والنسائي ٨٧/٨ والبيهقي ٢٦٢/٨ و٢٦٣ من حديث يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج =

القطع ، تعين الوقوف على مقدار يتعلق به الحكم ، ويرتبط به التكليف ، فلو وكلته الشريعة إلى الاجتهاد لجاز ، ولكن الباري تعالى تولى بيان حكمه على لسان رسوله فقدره بربع دينار من نصاب الذهب^(١) ، وثلاثة دراهم في نصاب الفضة^(٢) كذلك ادعته المالكية وقالت الشافعية لا نصاب للفضة في السرقة وادعت أن النصاب مقصور على الذهب ، وادعت الحنفية أن نصاب السرقة عشرة دراهم ، وتعلقت في ذلك بأثار مروية عن النبي ﷺ أنه قطع في مجزئ قيمته دينار . رواه أبو داود^(٣) وروى النسائي عشرة دراهم^(٤) ، وكذلك روى عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده بلفظه^(٥) ، وقد تعلق الشافعي بما روى الجميع أن النبي ﷺ

= وأخرجه الترمذي (١٤٤٩) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد به وابن ماجه (٢٥٩٣) وابن حبان (١٥٠٥) والنسائي ٨٨/٨ والبيهقي ٢٦٣/٨ عن سفيان بن عيينة كلاهما عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج قال أبو عمر هذا منقطع لأن محمداً لم يسمعه من رافع وتابع مالكا عليه سفيان الثوري والحمدان وأبو عوانة ويزيد بن هارون وغيرهم .

ورواه ابن عيينة عن يحيى بن محمد عن عمه واسع عن رافع وكذا رواه حماد ابن دليل المدائني عن شعبة عن يحيى بن سعيد به فإن صح هذا فهو متصل مسند صحيح لكن قد خولف ابن عيينة في ذلك ولم يتابع عليه إلا ما رواه حماد بن دليل فقليل عن محمد عن رجل من قومه وقيل عنه عن عمه له وقيل عنه عن أبي ميمونة عن رافع كما رواه مالك . ثم قال الزرقاني والظاهر أن هذا الاختلاف غير قادح كما يشير إليه قول ابن العربي فإن كان فيه كلام لا يلتفت إليه وأما المتن فصحيح كما أشار إليه الطحاوي وأبو عمر في آخر كلامه وله شاهد من حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٢٥٩٤) . شرح الزرقاني ٤/١٦٤ قلت حديث ابن ماجه ضعيف ولكن هناك شاهد آخر عند أبي داود (٤٣٩٠) من حديث عبد الله بن عمرو وهو حسن .

(١) متفق عليه من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال (القطع في ربع دينار فصاعداً) البخاري في المحاربين باب قول الله تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ ١٩٩/٨ ومسلم في الحدود باب حد السرقة ونصابها (١٦٨٤) والموطأ ٨٣٢/٢ وأبو داود (٤٣٨٣) و٤٤٨٤ في الحدود والترمذي (١٤٤٥) والنسائي ٧٧/٨ و٧٩ و٧٨ .

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر أخرجه البخاري في الحدود باب قول الله تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ ٢٠٠/٨ ومسلم في الحدود باب حد السرقة ونصابها (١٦٨٦) حديث (٦) والموطأ ٨٣١/٢ وأبو داود (٤٣٨٥) والترمذي (١٤٤٦) والنسائي ٧٦/٨ .

(٣) أبو داود (٤٣٨٧) من طريق ابن اسحاق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس وابن إسحاق عنهما وهو مدلس .

(٤) النسائي ٨٣/٨ من طريق يحيى بن موسى البلخي عن ابن نمير بإسناده ورواه عن محمد بن وهب عن محمد بن مسلمة عن ابن إسحاق مرسلًا ليس فيه ابن عباس ورواه الحاكم في المستدرک ٣٧٨/٨ عن ابن اسحاق به بلفظ النسائي وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

(٥) رواه النسائي ٨٤/٨ من طريق ابن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم » . ورواه الدارقطني في سننه ٣/١٩٠ من نفس الطريق ومن طريق الوليد بن

قال تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً^(١) ، واحتجت المالكية بما احتجت به الشافعية أيضاً ، وبحديث عبد الله بن عمر الذي اتفق عليه الكل أيضاً أن النبي ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وهذا نص في النصابين من الذهب والفضة في الصحيح ، فيبطل بذلك مذهب الشافعية^(٢) ، وأما حديث الحنفية فضعيف ، والدليل على ضعفه ترك الخلفاء العمل به ، فقد قطع عثمان في ثلاثة دراهم^(٣) ، والتقدير عند أبي حنيفة لا يثبت بقياس ، وعند الجميع لا يثبت إلا بنص القرآن أو بخبر صحيح .

المعقد الرابع : إذا ثبت اعتبار القيمة في النصاب وإنما يُعتبر يوم الجناية وذلك حين سرق . وقال أبو حنيفة : تعتبر القيمة يوم القطع ومذهب مالك يتردد كثيراً في مسائل الضمان بين اعتبار القيمة يوم الجناية أو يوم القضاء لأدلة تتعارض هنالك ، ومهما وقع الاختلاف هنالك في حالة الاعتبار فلا ينبغي أن يكون هنا اختلاف في أن الاعتبار يوم الجناية ، فإن في ذلك اليوم تعلق الضمان بذمة السارق ولم يطرأ ما يعارضه فإن قيل : قد طرأ وهو تنقيص القيمة يوم الحكم فكيف يقطع الحاكم في درهمين ، والقطع مما يسقط بالشبهة . قلنا : ليست هذه الشبهة مما يسقط بها القطع ، فإن الضمان قد يتعلق بذمة السارق ، وقد اتفقنا على أنه يغرم ثلاثة دراهم ، وكيف نأخذ من يده ثلاثة دراهم ونسقط القطع .

المعقد الخامس : إذا طرأ ملك السارق على السرقة لم يسقط القطع ، لأنه ملك طرأ بعد وجوب الحد فلا يسقطه أصله إذا اشترى الجارية بعد الزني بها ويعضده وهو نص فيه حديث صفوان بن أمية حين سرق سارق ردأه وقد توسده ونام في المسجد . فقال صفوان

كثير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والحديث ضعفه الشارح وذلك لأنه يدور على ابن إسحاق وقد عنعنه وهو مدلس .

(١) يعني بذلك منطوق حديث عائشة السابق الذي استدلت به الشافعية .

(٢) قال ابن دقيق العيد اعتماد الشافعي على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد وهو قوي في الدلالة على الحنفية لأنه صريح في القطع في دون القدر الذي يقولون بجواز القطع فيه ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق الفحوى . وأما دلالة على عدم القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث منطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . فتح الباري ١٢/١٥٥ .

(٣) الموطأ ٢/٨٣٢ من حديث عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقاً سرق في زمان عثمان أترجة فأمر بها عثمان بن عفان أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدينار فقطع عثمان يده ، وسنده صحيح إلى عمرة بنت عبد الرحمن .

«هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ: (فهلّا قبل أن تأتيني به)»^(١). فإن قيل: هذا الحديث لا حجة فيه ، فإنه مضطرب لأنه روي أنه نام في المسجد فتوسد رداءه ، وروى أبو داود والنسائي أنه توسد خميصه قيمتها ثلاثون درهماً ، فجاء رجل فاختملسها ، فأخذ الرجل فأتى به رسول الله ﷺ فأمر به ليقطع ، قال صفوان : فقلت : أتقطعه من أجل الثلاثين درهماً ، أنا أبيعه وانسئه بثمانها . فقال رسول الله ﷺ فهلّا قبل أن تأتيني^(٢) به وروى النسائي أن ذلك كان بمكة . فقال إنه طاف بالبيت ثم أخذ رداءه فتوسد ونام^(٣). الحديث . قلنا : الحديث صحيح^(٤) وهذا الاضطراب الذي فيه لا يسقط الحجة منه لأنه لم يرد الاضطراب في موضع الدليل وهو أن الملك لا يسقط الحجة منه .

المعقد السادس : كل مال يباع ويتاع وتمتد إليه الأطماع تتعلق به السرقة . وأسقط أبو حنيفة السرقة في مسألتين من ذلك : إحداهما : قال : لا قطع فيما كان أصله على الإباحة لشبهة الشركة المتقدمة فيه وهذا ضعيف ، فإن ما تقدم من الشركة لا يتصب شبهة في حد السرقة ، أصله خلوص الملك في الجارية المشتركة لأحد الشركاء لا يسقط باتفاق حد الزنا عمن وطئها ممن خرج عن حصته فيها . الثانية : قال أبو حنيفة : ما يسارع إليه

(١) رواه مالك في الموطأ ٨٣٤/٢ عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن أمية قيل له إنه من لم يهاجر هلك فقدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ أسرقت رداء هذا قال نعم فأمر به رسول الله ﷺ أن تقطع يده فقال له صفوان إني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ فهلّا قبل أن تأتيني به قال ابن عبد البر هكذا رواه جمهور أصحاب مالك مرسلًا شرح الزرقاني ١٥٨/٤ وهذا المرسل رجاله ثقات وقد وصله النسائي ٦٩/٨ وابن ماجه (٢٥٩٥) .

(٢) أبو داود (٤٣٩٤) والنسائي ٦٩/٨ كلاهما من طريق سمك بن حرب عن حميد ابن أخت صفوان عن صفوان ابن أمية ورواه الحاكم في المستدرک ٣٨٠/٤ بسند أبي داود ولفظه .

(٣) النسائي من طريق عبد الملك بن أبي بشير قال حدثني عكرمة عن صفوان ابن أمية أنه طاف بالبيت وصلى ثم لف رداء له من برد فوضعه تحت رأسه فنام فأتاه لص فاستله من تحت رأسه فأخذه فأتى به النبي ﷺ فقال إن هذا سرق ردائي . . النسائي ٦٩/٨ .

قال الزيلعي وأما طريق عبد الملك بن أبي بشير فالظاهر أنها منقطة فإنها من رواية عبد الملك عن عكرمة عن صفوان بن أمية وعكرمة لا أعرف أنه سمع من صفوان وإنما يرويه عن ابن عباس ومن دون عبد الملك إلى النسائي ثقات وعبد الملك وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو زرعة ويحيى القطان وقال سفيان كان شيخاً صدوقاً نصب الراية ٣٦٩/٤ .

(٤) نقل الزيلعي تصحيحه عن صاحب التنقيح فقد قال حديث صفوان حديث صحيح .

الفساد من المأكولات ولم يصلح للادخار لا قطع في سرقة ، لأنه معرض للتلف لا قطع على من سرقة ، كالملقى بمضيعة^(١) . قلنا : لا يشبه هذا فهم أبي حنيفة ، فإن المال الملقى بمضيعة لا يتعلق به طمع ولا يجوز فيه بيع فصار في حيز المعدوم والمال الملقى بمضيعة قصد به التعريض للتلف ، والمال الذي يصلح للبقاء والادخار ، إذا حولت فيه صنعة يسرع معه الفساد إليها ، فلم يقصد فيه الفساد والتعرض للتلف ، وإنما قصد فيه الاستصلاح للذة والبقاء ، ومن ضرورة جلبة ذلك حسب ما أجرى الله العادة فيه أن يفسد ، فذلك فساد ضرورة لا فساد قصد ، فلم يصح أن يعتبر بشيء من ذلك .

المعقد السابع : يقطع النباش عندنا ، وبه قال الشافعي والجمهور ، وقال أبو حنيفة لا يقطع لوجهين : أحدهما : عدم السرقة . الثاني : عدم الحرز . قال : وعلي تأصيل زائد إلى ذلك أنه قصد به الفساد والتعرض للتلف ، فصار كالملقى بالمضيعة ، ولذلك قال الصديق الحي أحوج للجديد من الميت ، إنما ذلك للمهلة^(٢) والصدید^(٣) ، قال : أما عدم السرقة ، فإنما تكون السرقة عند تحقيق السرقه فهي فيه لا شك موجودة ، هو من جملة السرقة ، والكفن لا عين فيه تحفظه ولا تلحظه ، وأما عدم الحرز فظاهر لأنه لم تجعل التراب عليه ليرجع إليه ، قلنا : أما تحقيق السرقة فهي فيه لا شك موجودة ، هو من جملة السرقة ، ولكنه يختص باسم النباش اشتق له هذا الاسم من فعله ، وأما قولهم إنه ليس هنالك عين تحفظه وتلحظه ، فليس ذلك من شروط السرقة ، بدليل أن البلد إذا شجر^(٤) أهله في يوم

(١) قال الوزير ابن هبيرة اختلفوا في القطع بسرقة ما يسرع إليه الفساد فقال مالك والشافعي وأحمد يجب القطع فيه إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة وقال أبو حنيفة لا يجب القطع فيه وإن بلغت قيمة ما يسرق نصاباً . الإفصاح ٢٥١/٢ .

(٢) قال أبو عبيد المهمل الصدید والقبح . شرح السنة ٣١٦/٥ .

(٣) رواه مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض في كم كفن رسول الله ﷺ فقالت في ثلاثة أثواب سحولية فقال أبو بكر خذوا هذا الثوب (لثوب عليه قد أصابه مشق*) أو زعفران) فاغسلوه ثم كفوني فيه ثم ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر الحي أحوج إلى الجديد من الميت وإنما هو للمهلة الموطأ ٢٢٤/١ ورواه البخاري في الجائز من طريق هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي أبو بكر رضي الله عنه فقال في كم كفن رسول الله ﷺ قالت في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة . . البخاري ١٢٧/٢ .

(*) مشق أي صباغ يقال ثوب مشق مصبوغ به . النهاية ٢٣٤/٤ غريب الحديث لابن الجوزي ٣٦٠/٢ .

(٤) شجرت الأرض لم يبق بها أحد يحميها ويضبطها فهي شاغرة . ترتيب القاموس ٧٢٥/٢ .

عيدٍ أو لحادث يحتاجون إلى التبرز له فسرق سارق من المنزل حينئذٍ وجب عليه القطع إجماعاً ، وليس هناك حافظ ولا بصر لاحظ ، وأما القبر فإنه حرز ، قرآنًا وسنةً وعادةً ، أما القرآن ، فقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءُ ^(١) وَأَمْواتاً ﴾ فامتت علينا سبحانه بأن جعل الأرض كفاتاً لنا في حالة الحياة والموت ، وسوى بين الموضعين ، ووجدت المنفعة بذلك في الوجهين من الاكتناز والاستتار حالة المحيا والممات ، وأما السنة ففي الحديث : لعن الله المختفي والمختفية ^(٢) ، وأما العادة فلأن الحرز في الأشياء باتفاق ليس باباً واحداً وإنما هو في كل شيء يقدره على حاله المختلفة فيه كالجرين للتمر ^(٣) والتكوير للعمامة والتلفيح للرداء والخميصة والدرج والكيس للمال العين ، والقبر للكفن ، وأما قوله إنه بناء على أصله في كل مالٍ عرض للتلف ، فقد حررنا ذلك الأصل فيما تقدم ، أما ما وراء النهر من أصحابه اعتمدوا على أن الكفن مال لا مالك له ، قالوا وإذا لم يتعين المالك الواحد من جملة الملاك للمال لم يجب على من سرق منه قطع كمال بيت المال ، فكيف إذا لم يكن له مالك ، والموت يبطل الملك ، وتبقى الصلاحية له ، وهذا من أغمض كلامهم . قلنا : الموت يبطل الملك كله إلا الكفن كما أن التفليس يرفع يد المالك عن كل مالٍ له إلا ثوبه الذي يستتر به ، والحكمة في ذلك لأن الله تعالى جعل الملك في الدنيا على وجهين : ملك ضرورة وحاجة كالكسرة الواحدة والثوب الواحد ، وملك متاع ولذة كالتبقي من الدنيا والتكثير منها فما استمر الأصل به ولم تقع المضايقة ملك بالوجهين ، وإذا وقعت المضايقة كتراحم الغرماء معه على حقوقهم ارتفعت اللذة وبقي ملك الحاجة ، وكذلك إذا انقطع الأمل عن الدنيا بقي ملك الحاجة وحده وهو الكفن ^(٤) .

المعقد الثامن : قال الشافعي : ليس إيجاب القطع بمسقط للغرم لأنهما حقان لمستحقين بسببين مختلفين في محلين متغايرين ، فجاز أن يجتمعا أصله الدية والكفارة . وقال أبو حنيفة لا يجتمع الغرم والقطع وتعلق العراقيون من أصحابه بقوله تعالى : ﴿ فاقطعوا

(١) سورة المرسلات آية (٢٥ - ٢٦) .

(٢) رواه البيهقي في سننه ٧٠/٨ من حديث عائشة وقال ابن الترمذاني الصحيح فيه أنه موصول وذكره الشيخ ناصر في صحيح الجامع الصغير ٢١/٥ وذكر أن البيهقي رواه من حديث عائشة وقد حكم عليه الشيخ ناصر بالصحة .

(٣) جرن الحب طحنه والجرن بالضم والجرين والمجرن البيدر وأجرن التمر جمعه فيه مختصر القاموس ص ١٠٢ ترتيب القاموس ٤٨٢/١ .

(٤) انظر تفاصيل مذهب الحنفية في النباش في الباب في شرح الكتاب ٢/٣٠٥ وشرح السنة ١٠/٣٢٣ الإفصاح ٢/٢٥٤ القرطبي ٦/١٦٤ وأحكام القرآن للجصاص الحنفي ٢/٤١٩ .

أيديهما^(١) ولم يذكر غرمًا ، والغرم زيادة على النص ، والزيادة على النص نسخ^(٢) ، ونسخ القرآن لا يجوز إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر ، وتعلق الخراسانيون من أصحابه بأن قطع السرقة واجب حقاً لله وما كان ذلك حتى كان المحل المجنى عليه محترماً لحق الله عز وجل فإنه لو كان محترماً لحق العبد لكان الخيار في استيفاء العقوبة للعبد كالقصاص وقال مالك : يجب القطع والغرم على الموسر ، فإن كان معسراً أسقطه الضمان ، ووجب القطع ، فأما مذهب الشافعي فهو ظاهر النظر في أول درجاته لكننا سنبين قصوره إن شاء الله ، وأما مذهب أبي حنيفة ففاسد لأن دليل وجوب الضمان على كل متلف أظهر تبيناً وأكثر أدلة من وجوب القطع في السرقة ، وليس لقائل أن يقول إيجاب القطع في السرقة مع الضمان زيادة على النص فإن قيل هذا لا يقوله أحد . قلنا : وما ذكرت إذا أدى إلى هذا لا يستدل به أحد وأما قولك إن الحرمة قد خلصت لله ، فلو كان هذا صحيحاً وزال حق آدمي من العين ما عاد إليه أبداً ، وأما مالك فله في هذه المسألة مقاصة عظيمة وذلك أن السارق إذا كان موسراً أوجب القطع في يديه عقوبة ووجب الغرم في ماله عقوبة أخرى ، وإذا كان معسراً وجب القطع في بدنه عقوبة فلو أوجبنا الغرم في ذمته لكان قد جمعنا بين عقوبتين في محل واحد وذلك لا يجوز .

المعقد التاسع : روي أن بعضهم قال : تقطع الأصابع خاصة دون الكف^(٣) ، وهذا فاسد جداً لأن اليد اسم لهذه الجارحة المعلوم من الظفر إلى المنكب وهي في العرف منطلقة على ما حازه الكوع إلى الظفر ، وهي أقل ما تنطلق عليه ، فلا يتناول اللفظ بعض محتمله باتفاق .

المعقد العاشر : قال عطاء : لا تقطع للسارق إلا يد واحدة لأن الله تعالى قال ﴿أيديهما﴾ ، فقطع من كل واحد يد^(٤) ، قلنا : لم يعط عطاء فهم هذه المسألة لغة ، مع

(١) سورة المائدة آية (٣٨) .

(٢) تقدم الكلام على هذه المسألة ونقلنا رأي الأحناف فيها .

(٣) وقال ابن رشد في البداية ٤٥٢/٢ وقال قوم تقطع الأصابع فقط وأما قطع أصابع الرجل فقد نسب إلى علي ولم يثبت عنه قال الجصاص الحنفي وأما القطع من أصول أصابع الرجل فإنه لم يثبت عن علي من جهة صحيحة وهو قول شاذ خارج عن الاتفاق والنظر جميعاً - أحكام القرآن للجصاص ٤٢٢/٢ وكذا نسبه القرطبي إلى علي القرطبي ١٧١/٦ .

(٤) ذكره في الأحكام وعزاه لعطاء وقال ليس على عطاء غطاء فإن الصحابة قبله قالوا خلافه . الأحكام ص ٦١٦ وذكره القرطبي وعزاه لابن العربي تفسير القرطبي ١٧٢/٦ .

أنه كان في طبقة^(١) العلياء من الفصاحة وفي زمرة التابعين ، ألم تر أن ضمير المقطوع المطلق جمع وأن التثنية إنما كان في ضمير المقطوع منه ، ألم تر إلى الأمة بعده قد أجمعت على التثنية في القطع . ألم يكرر أبو بكر الصديق القطع على السارق المقطوع اليمين فلم ينكر ذلك عليه أحد^(٢) .

المعقد الحادي عشر : قال أبو حنيفة : لا تقطع للسارق رجل ، لأن الله تعالى قال : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ ولم يجز للرجل ذكر . عن ذلك جوابان ظاهران أما أحدهما : فإن الله وإن كان لم يذكر قطع الرجل في السارق ، فإنه قد ذكره في المحارب فنحمله عليه بأنه أخذ المال بالسعي عليه فقطع كما لو أخذه بالسعي محارباً . فإن قيل : لا يجوز اعتبار مسألتنا بالمحاربة ، فإن القتل في الحراية وليس في مسألتنا قتل قلنا : وهو

المعقد الثاني عشر : قال مالك يقتل إذا سرق الخامسة في رواية المدنيين وفي ذلك حديث ضعيف^(٣) لا تناط بمثله إباحة المحظورات ، وإنما عول مالك في هذه الرواية على

(١) كذا في جميع النسخ ولعلها الطبقة العليا .

(٢) رواه مالك في الموطأ ٢/٨٣٥ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم فنزل على أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك ما لي بك ليل سارق ثم إنهم افتقدوا حلياً لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر فجعل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلّى عند صائغ زعم أن الأقطع جاء به فاعترف الأقطع أو شهد عليه فأمر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى ٨/٢٧٣ .

قال الحافظ في التلخيص ٤/٧٠ في سننه انقطاع ورواه الدارقطني في سننه ٣/١٨٣ ورواه عبد الرزاق (١٨٧٧١) عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر وعن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة (١٨٧٧٤) قال ابن عبد البر في الاستذكار فيما نقله ابن الترمذاني في الجواهر النقي ٨/٢٧٣ و٢٧٤ اختلف في هذا الحديث فروي إنما قطع رجله وكان مقطوع اليد اليمنى فقط ذكره عبد الرزاق (١٨٧٧٠) عن معمر عن الزهري عن سالم وغيره إنما قطع رجله وكان مقطوع اليد اليمنى فقط وقال الزهري لم يبلغنا في السنة في القطع إلا اليد والرجل لا يزداد على ذلك .

(٣) رواه أبو داود (٤٤١٠) من طريق مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال جئني بسارق إلى النبي ﷺ فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله إنما سرق فقال اقطعوه قال فقطع ثم جئني به في الثانية فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله إنما سرق قال اقطعوه . قال فجئني به الخامسة فقال اقلوه . ورواه الدارقطني من طريق محمد بن يزيد بن سنان نا أبي عن هشام ابن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر به . سنن الدارقطني ٣/١٨١ ونقل الحافظ عن النسائي قوله مصعب بن ثابت ليس بالقوي وهذا الحديث منكر ولا أعلم فيه حديثاً صحيحاً . وقال ابن عبد البر حديث القتل منكر لا أصل له التلخيص ٤/٦٩ وعزاه المنذري للنسائي ونقل عنه ما نقل الحافظ تهذيب السنن ٦/٢٣٨ .

المصلحة وهي أحد أركان أصول الفقه على ما بيناه^(١)، وذلك أنا نقول وهو يجمع المسألتين في دليل واحد أن المصلحة تقتضي إذا سرق أن تقطع يمينه التي بها تناول ما لا يحل له تنقيصاً لبطشه، الذي جعله الله له قوة، على الطاعة، فصرفه في المعصية، فإذا عاد إلى السرقة ثانية، اقتضت المصلحة أن ينقص سعيه الذي به توصل إلى البطش ليستوفي منه حق العقوبة، ويبقى له في البطش جراحة فإذا عاد الثالثة إلى السرقة تبين أن بطشه فسد بتعديه، فإذا سرق الرابعة تبين أن سعيه فسد بتعديه، فإذا سرق الخامسة تبين أنها نفس خبيثة لا تتعظ بنفسها ولا ترتدع بأفات جوارحها فلم يبق إلا إتلافها.

المعقد الثالث عشر: لم يخف على ذي لب أن الله إنما وضع هذه العقوبات في الأبدان روادع وزواجر، فهم ذلك الخلق من تنبيه الله لهم عليه، وتعريفهم به ولذلك قلنا إن الجماعة إذا قتلوا الواحد قتلوا به حفظاً لقاعدة الدماء لئلا يستعين الأعداء بالجماعة على الأعداء، فيبلغوا فيهم^(٢) غرضهم في الشفي وتنسقط عنهم عقوبة القصاص وهذا المعنى يقتضي أن الجماعة إذا سرقوا حرزاً يقطعوا جميعهم حفظاً لقاعدة الأموال لئلا يستعين الفسقة على أخذ الأموال بالاشتراك رجاء سقوط القطع.

(١) قدم الكلام على المصلحة المرسلة.

(٢) زيادة من ج.

كتاب الفرائض

اعلموا وفقكم الله أن الفرائض ، أصل من أصول الدين ومن أهم علومه حصّ النبي ﷺ عليها فقال : (تعلموا القرآن والفرائض وعلموها الناس ، فيأني مقبوض)^(١) . وقال ﷺ : (العلم ثلاث : آية محكمة ، وسنة قائمة ، وفريضة عادلة)^(٢) . تولى الله تعالى تقديرها ، وبين أحكامها . والأصل فيها آية الموارث . قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾^(٣) إلى آخر الآيات والأصل فيها من السنة حديث ابن عباس قال النبي ﷺ : ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولي رجل ذكر^(٤) كمل النبي ﷺ أمرها بالحديث الصحيح حين قال لا نورث ما تركنا صدقة^(٥) ، وقال ﷺ : لا

(١) رواه الحاكم في المستدرک ٣٣٣/٤ من طريق النضر بن شميل عن عوف ابن أبي جميلة عن سليمان بن جابر عن عبد الله بن مسعود وقال صحيح الإسناد ولا له علة ورواه الدارقطني في سننه ٨١/٤ من طريق عمرو بن حمران عن عوف وساق له الحاكم طريقاً أخرى عن هوة بن خليفة عن رجل عن سليمان بن جابر به ثم قال وإن اختلف النضر بن شميل وهوة فالحكم للنضر .

قلت لكن هوة تابعه أبو أسامة عن رجل به أخرجه الترمذي في سننه ٤١٤/٤ وكذلك البيهقي في سننه ٢٠٨/٦ قال الترمذي هذا حديث فيه اضطراب .

ورواه الترمذي في سننه ٤١٤/٤ من طريق عوف عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة به قال الحافظ وهما مما يعلل به طريق ابن مسعود يعني بعوف وشهر . التلخيص ٧٩/٤ .

(٢) رواه أبو داود (٢٨٨٥) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي عن عبد الرحمن ابن رافع التنوخي عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال (العلم ثلاثة) ورواه ابن ماجه رقم (٥٤) عن جعفر بن عون عن ابن أنعم عن عبد الرحمن به قلت عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي قاضيا ضعيف كما قال الحافظ في التقريب ص ٣٤٠ وكذلك عبد الرحمن بن رافع التنوخي المصري قاضي أفريقية قال عنه أيضاً في التقريب ص ٣٤٠ إنه ضعيف وعليه فالحديث ضعيف .

(٣) سورة النساء آية (١١) .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الفرائض باب ميراث الولد من أمه وأبيه ١٨٧/٨ ومسلم (١٦١٥) في الفرائض كلاهما من حديث ابن عباس .

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري في الفرائض باب قول النبي ﷺ (لا نورث ما تركنا صدقة) ١٨٥/٨ ومسلم

يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر^(١) ، وقد قرأناها على ستة أنواع : قرأناها على القرآن ، وعلى السنة ، وعلى الاختلاف وعلى الاتفاق ، وعلى القربى^(٢) ، وعلى الإلغاء وبهذه^(٣) الأصول الستة تنضبط ، وبقلبها ظهراً لبطن^(٤) يتحصّل ، ولكن مالكا في الموطأ تولى تبيانها على القربى ، فنحن على منواله ننسج ، وفي سبيله نستنهج ، قال : ميراث الصلب^(٥) . وهي كلمة بديعة هو أول من تلقّفها من القرآن في قوله ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصِّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾^(٦) فذكر قرابة الأب التي هي الأصل ، وبدأ بها لأنها هي أصل الولادة فيها تجمع وعنها تنفرع ، فإذا خرجت عنها وانفصلت منها تنزلت في منازل التطوير ، وتغيرت بأحكام التقدير ، وتفصلت بأحكام التدبير ، حتى تعود خلقاً سوياً من السلالة إلى استواء الخلقة ، فهاتان الحالتان هما أخص الأحوال بالإنسان فوجب أن تقع البداية بهما ولذلك لم يؤثر الله تعالى شيئاً عليهما ، قال تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية . اتفقت الأمة على أنها عامة جارية على شمولها منتظمة على جملتها وتفصيلها إلا في ثلاث مسائل .

المسألة الأولى : تخصيصها بجانب النبي ﷺ لقوله لا نورث ما تركنا صدقة . قالت فاطمة لأبي بكر أرايت لو مت (أنت)^(٧) لكنت تركت إبتك ؟ قال لها نعم . قالت فاعطني سهمي . قال : (سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا نورث ما تركنا^(٨) صدقة) فكانت إحدى خصاله الكريمة يذكرها من سمعها وأصغى إليها من غاب عنها وإثلفت الخلقة عليه .

المسألة الثانية : هي مخصوصة في الكافر بحديث النبي ﷺ الصحيح (لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم) وقيل له ﷺ . أين تنزل ؟! حين جاء مكة . فقال :

(١٧٥٩) كلاهما عن عائشة أن فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ فقال لهما أبو بكر سمعت رسول الله ﷺ يقول (لا نورث ما تركنا صدقة) .

(١) متفق عليه البخاري في الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر ١٩٤/٨ ومسلم في الفرائض (١٦١٤) والموطأ ٥١٩/٢ وأبو داود (٢٩٠٩) من حديث أسامة بن زيد .

(٢) في ج بعد القربى وعلى الأحياء .

(٣) في ك وعلى هذه .

(٤) يقال قلب الأمر ظهراً لبطن يضرب في الأمر بحسن التدبير / المستقصى في الأمثال للزمخشري ١٩٩/٢ .

(٥) الموطأ ٥٠٣/٢ .

(٦) سورة الطارق آية (٧) .

(٧) ليست في بقية النسخ .

(٨) رواه الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي هريرة وقال وفي الباب عن عمر وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن

عوف وسعد وعائشة وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه الترمذي رقم (١٦٠٨) .

وهل ترك لنا عقيل من منزل^(١) وذلك إجماع أيضاً .

المسألة الثالثة : اتفق العلماء من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على أن من لا يرث لأجل الكفر لا يحجب ، إلا عبد الله بن مسعود ، فإنه حجب بالابن الكافر من يحجب بالابن المسلم^(٢) ، وهذا ضعيف ، لأن الله تعالى أنزله في الميراث معدوماً ، فكذلك في الحجب وتحريره أحد فائدت^(٣) القرابة في الميراث ، فأسقط حكمها الكفر أصله السهم ، يزيده أيضاً أن المذكور في قوله : ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ سهماً والمذكور في قوله : ﴿إن لم يكن لهن ولد﴾ حجباً .

مسألة أصولية : قوله تعالى : ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ اتفق المفسرون على أن هذه الآية نسخت آية الوصية للأقربين^(٤) وهذا لا يصح ، لأن من شروط النسخ الأربعة وهو أصلها المعارضة حتى يمكن الجمع . والجمع بين الآيتين ممكن فاستحال أن يقال إن إحداهما نسخت الأخرى . وقالت طائفة نسخها قول النبي ﷺ : (إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث)^(٥) وهذا الحديث اتفقت عليه الأمة . قلنا : هذا باطل . لأن الأمة لم تتفق على نقله لفظاً ، والحديث ضعيف ، ولو

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الحج باب توريث دور أهل مكة ١٨١/٢ ومسلم في الحج (١٣٥١) وأبو داود (٢٩١٠) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنه قال يا رسول الله أين تنزل في دارك بمكة فقال وهل ترك عقيل من ربيع أو دور وكان عقيل قد ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي رضي الله عنهما شيئاً لأنهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين . . .

(٢) قال البيهقي تفرد ابن مسعود بخمس مسائل في الفرائض فذكر أربعة وقال والخامسة من لا يرث كالابن الكافر والرقيق والقاتل يحجب أصحاب الفرائض حجب النقصان فيرد الزوج إلى الربع والزوجة إلى الثمن والام إلى السدس وعامة الصحابة على أنه لا يحجب كما لا يحجب حجب الحرمان شرح السنة ٣٣٥/٨ وانظر المسائل الخمس في المغني ٢٢٦/٦ - ٢٤٢ .

(٣) في ج وك : أخذ ما يؤق القرابة في الميراث والعبارة غير واضحة .

(٤) روى البخاري بسنده إلى ابن عباس قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوج الشطر والربع . البخاري في كتاب الفرائض باب ميراث الزوج ١٨٩/٨ .

ونقل الحافظ عن السهيلي قوله إن الآية التي نسختها هي ﴿يوصيكم الله﴾ إشارة إلى استمرارها فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً﴾ فتح الباري ٢٣/١٢ وانظر القرطبي ٤٩/٥ .

(٥) رواه أبو داود في سننه (٢٨٧٠) والترمذي (٢١٢١) وقال حسن صحيح وابن ماجه (٢٧١٣) النسائي (٣٦٧٣) وقال فيه الحافظ حسن الإسناد . التلخيص ٩٢/٣ .

كَانَ قَوِيًّا وَارِدًا عَنِ الْعَدْلِ بِالْعَدْلِ مَا جَازَ نَسْخَ الْقُرْآنِ بِهِ لِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ وَنَسْخَ الْقُرْآنِ لَا يَجُوزُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ بِإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ وَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الْأُمَّةُ أَجْمَعَتْ عَلَى مَعْنَاهُ فَالنَّسْخُ بِالْإِجْمَاعِ مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَصْوَرُهُ إِلَّا بَعْدَ عَدَمِ الشَّرِيعَةِ الْوَارِدَةِ بَيَّانِ الْأَحْكَامِ عَلَى التَّنْصِيفِ فِي الْمَقَالِ خَاصَّةً . فَإِنْ قِيلَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ حَدِيثٍ يَسْمَعُونَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلِمْنَا ضَرُورَةَ وَجُودِ الْأَثَرِ . قُلْنَا : هَذَا مَذْهَبُ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ وَهُوَ سَاقِطٌ قَطْعًا^(١) فَإِنَّ الْأُمَّةَ قَدْ تَجْتَمَعَتْ عَلَى النَّظَرِ كَمَا تَجْتَمَعُ عَلَى الْأَثَرِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّمَا سَقَطَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (الْحَقُّوْا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا أَبْقَتْ الْفَرَايِضُ فَهُوَ لِأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ)^(٢) قُلْنَا كَمَا لَمْ يَسْقُطْ هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلُ الْوَصِيَّةِ فِي آيَةِ الْمَوَارِيثِ ، لَا يَسْقُطُ وَصْفُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقْرَبِينَ وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ الْخُصُوصُ ، فَمَا بَقِيَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ وَالَّذِينَ كَيْفَمَا تَصَرَّفَتْ وَجْهَ الْوَصِيَّةِ ، وَكَيْفَمَا تَصَرَّفَتْ وَجْهَ الدِّينِ ، وَقَدْ رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) ، وَثَبِتَ فِي الصَّحِيحِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَأَنَّهَا نَزَلَتْ ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(٤) ، وَرَوَى الْمُصَنِّفُونَ وَالْمُسْنَدُونَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْأَسْوَاقِ^(٥) وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا مِنْهُ أَنَّ امْرَأَةً سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ جَاءَتْهُ بِابْتَيْنَ لَهَا فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ سَعِدْتُ هَلَكْتُ وَتَرَكْتُ هَاتَيْنِ وَإِنْ عَمَّهُمَا

(١) ذَكَرَ الشُّوْكَانِيُّ خِلَافَ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي إِرْشَادِ الْفَحُولِ ص ٧٩ ط مَصْطَفَى الْبَابِي الْحُلَيْمِيِّ وَانْظُرِ الْإِحْكَامَ فِي أَصُولِ الْإِحْكَامِ لِلْأَمْدِيِّ ٢٣٩/١ .

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْفَرَايِضِ بَابَ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ ١٨٧/٨ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفَرَايِضِ بَابَ الْحَقُّوْا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ بَابَ ﴿ يَوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ٥٤/٦ وَمُسْلِمٌ فِي الْفَرَايِضِ بَابَ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِ (٦/١٦١٦) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ عَازِئَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سُلَيْمَةَ مَا شِئْنِي فَوَجَدَنِي النَّبِيُّ ﷺ لَا أَعْقِلُ قَدْ عَادَ بِمَاءِ فَتَوْضًا مِنْهُ ثُمَّ رَشَ عَلَيَّ فَأَفْقَعْتُ فَقُلْتُ مَا تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَنَزَلَتْ ﴿ يَوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ .

(٤) مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفَرَايِضِ بَابَ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِ (٦/١٦١٦) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَفِيهِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي فَلَمْ يَرِدْ عَلَيَّ شَيْئًا حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ النِّسَاءُ آيَةُ (١٧٦) .

(٥) الْأَسْوَاقُ مَوْضِعٌ بِالْمَدِينَةِ كَانَ يَوْمُئِذٍ مَعْرُوفًا . جَامِعُ الْأَصُولِ ٨٤/٩ .

استفاء^(١) ميراثهما ، ومالهما ، وأنهما لا ينكحان إلا على مالٍ . فقال رسول الله ﷺ : (يقضي الله في ذلك) ثم نزلت ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ فدعى رسول الله ﷺ عمهما وقال له (ادفع الثمن للمرأة والثلاثين للبنتين ، وخذ ما بقي)^(٢) .

تنبيه على وهم : قال بعض علمائنا هذه الآية نزلت في شأن سعدٍ نسخت ما كان في الجاهلية ، وهذا باطل فإن الجاهلية ليس لها حكم يثبت حتى يتطرق إليه رفع ، ولا يثبت له قدم في الإسلام ببيانٍ ولا تقرير ، فإنه لو كان مسكوتاً عنه ، لكان شرعاً ، ولو كان شرعاً لما انتزع النبي ﷺ : من أخي سعد بن الربيع ما كان أخذه ، فإن الناسخ إنما يثبت ساعة نزوله ولا يعترض على ما سبقه فلما أمر النبي ﷺ أخا سعد بأن يرد ما أخذ تبين أنها كانت ظلامة .

تفسير : قوله تعالى : ﴿ في أولادكم ﴾ . ولد الرجل : كل موجود كان من صلبه دنا أو بعد . قال الله تعالى : ﴿ يا بني آدم ﴾^(٣) وقال ﴿ ملة أبيكم إبراهيم ﴾^(٤) . فمن علمائنا من قال إنه حقيقة في الأدين مجاز في الأبعدين ومنهم من قال إنه حقيقة في الكل لأجل عموم الاشتقاق الذي هو التولد فيه ، والصحيح عندي أنه مجاز لأنه يجوز نفيه عنه والحقائق لا يجوز نفيها عن مسمياتها وعلى كل حال فإن الأمة أجمعت على العموم في قوله ﴿ في أولادكم ﴾ ، وإن سفلوا كما دخل في قوله ولأبويه آباء الآباء وإن علوا فإذا ثبت أنه على العموم في الأولاد فليس يقتضي ذلك اشتراك الأدنى والأبعد لقول النبي ﷺ (فما أبقت الفرائض فلاولي رجلٍ ذكر) فلاجل ذلك يقدم الابن على أبيه ولولا ذلك لاشتراك الأب وابنه في الميراث لحكم الاشتراك في العموم وعلى هذا ينبغي اختلاف العلماء في قوله (هذا حبس على ولدي) هل تلحق الدرجة السفلى بالعليا على ثلاثة أقوالٍ فقالت طائفة لا تلحق وهذا ضعيف ، وقالت طائفة تلحق بهم وهو الصحيح ، وقالت طائفة يشتركون فيه ، ويؤثر الأعلى وهذا إنما هو استحسان لا يعضده الدليل المستمر في أصل المسألة ، وكذلك يكون

(١) استفاء مالهما معناه استرد واسترجع حقهما من الميراث كذا قال الخطابي .

(٢) رواه أبو داود في سننه (٢٨٩١) والترمذي (٢٠٩٢) وقال حديث صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل وقد رواه شريك أيضاً عن عبد الله بن محمد بن عجيل وابن ماجه (٢٧٢٠) والحاكم في المستدرک ٣٣٣/٤ - ٣٣٤ والبيهقي في السنن ٢٢٩/٦ وخالف بشر بن المفضل عبد الله بن محمد بن عجيل فقال هاتان بتان ثابت بن قيس قال أبو داود والبيهقي هذا خطأ إنما هو سعد بن الربيع . والحديث حسن لأن عبد الله بن محمد بن عجيل تقدمت ترجمته وقدمنا أنه حسن الحديث .

(٤) سورة الحج آية (٧٨)

(٣) سورة الأعراف آية (٣١) .

الحكم في البنات وبنات الابن لولا حديث ابن مسعود أفتى أبو موسى الأشعري وسلمان في بنت وأخت وبنت ابن بأن تأخذ البنت النصف والأخت النصف . قالوا للسائل اذهب إلى ابن مسعود فإنه سيتابعنا، فجاءه فأخبره فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين . للبنات النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي للأخت^(١)، هذا قضاء رسول الله ﷺ، وكذلك قوله ولأبويه لكل واحد منهما السدس فأنزل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس الأب^(٢) جد^(٣) وجعل له مرتبة سهماً وحجاً وهي مسألة عظيمة من مسائل الخلاف قد قررناها في موضعها قال علماؤنا: قوله «يا بني آدم»، وقوله: «ملة أياكم إبراهيم»، لم يرد

(١) رواه البخاري في الفرائض باب ميراث ابنة ابن مع ابنة من طريق هزيل بن شرحبيل قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للابنة النصف وللأخت النصف وأت ابن مسعود فسيتابني . ١٨٨/٨ وأبو داود (٢٨٩٠) والترمذي (٣٠٩٤) وابن ماجه (٢٧٢١) وشرح السنة ٣٣٣/٨ .

(٢) في ج وك وم الجد أباً وهي رواية البخاري ١٨٨/٨ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والأخوة معلقاً ١٨٨/٨ قال وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب وقرأ ابن عباس «يا بني آدم» «وأنبت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب» ولم يذكر أن أحداً خالف أباً بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون أخوتي ولا أرث أنا ابن ابني ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة .

أما قول أبي بكر الصديق فقد ذكر الحافظ أنه وصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أباً بكر كان يجعل الجد أباً ثم قال ويسند صحيح إلى أبي موسى مثله ويسند صحيح أيضاً إلى عثمان بن عفان . . ويسند صحيح إلى ابن عباس أن أباً بكر كان يجعل الجد أباً أخرجه محمد بن نصر في كتاب الفرائض وأخرجه الدارمي بسند صحيح عن طلوس عنه فتح الباري ١٩/١٢ .

وأما قول ابن الزبير فقد ساقه البخاري موصولاً من طريق ابن أبي مليكة قال كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد فقال إن أباً بكر أنزله أباً البخاري في الفضائل باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً ٥/٥ .

كما ساق البخاري بسنده المتصل إلى ابن عباس قوله أما الذي قال رسول الله ﷺ «لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لآمتخذته ولكن خلة الإسلام أفضل أو قال خيرة فإنه أنزله أباً» البخاري في الفرائض باب ميراث الجد مع الأب ١٨٩/٨ .

ونقل الحافظ عن السهلي قوله لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى : «يا بني آدم» ونحوها مما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام النسبة والتعريف فغير بالبنوة ولو عبر بالولادة لكان فيه متعلق ولكل بين التعبير بالولد والابن فرق ولذلك قال تعالى : «يوصيكم الله في أولادكم» ولم يقل في أبنائكم ولفظ الولد يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن وأيضاً فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاعة ولا تقول ولده وكذا كان من يتبنّى ولد غيره قال ابني وتبناه ولا يقول ولدي ولا ولده ومن ثم قال في آية التحريم «وحلائل أبنائكم» إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتج إلى أن يقول من أصلا بكم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن . فتح الباري ٢٠/١٢ .

مورد بيان الأحكام ، وإنما ورد في معرض الامتنان تارة وفي موضع الأخبار عن أصل الخلقة أخرى . فأما دخوله في العموم من قوله ولأبويه ، كدخول الولد وإن سفل في قوله أولادكم فليست المنزلة واحدة لاختلاف الأسباب واختلاف الخلق ، وتفاضل الحنان وقد قالوا إن الحكمة في ذلك أن الجد في حيز كان وأن الابن وإن سفل في استقبال الزمان فالنفوس إليه أقرب والمصلحة به أقعد وعلي المقاصد انبت أحكام الشريعة وبالمصالح ارتبطت ، وقد تعلق فيها العلماء بنكتة وذلك أنهم قالوا إن الفرائض انبتت على تقديم من كان سببه أقوى وعلى ذلك نبه ﷺ بقوله : (فما أبقت الفرائض فهو لأولي رجل ذكر) فقوله أولي يدل على مراعاة الأقوى ، فإذا اجتمع جد وأخ فالأخ أقوى من الجد في الادلاء ، لأن الأخ يقول أنا ابن أبي الميت فيدلي بالبنوة ، والجد يقول أنا أبو ابني الميت فيدلي بالأبوة والبنوة أقوى من الأبوة . فإن قيل : فينبغي أن يسقط الأخ الجد . قلنا : كذلك كنا نقول لولا أن الأخ إن قوي عليه بالأدلاء قوي عليه الجد بالسهمية ، فوجب الاشتراك وهذا لحظه الصحابة فقالت به ثم وقع بعد ذلك تفصيل في عوارض من المسائل اقتضاها تعارض الأدلة فوجب الترجيح ؛ منها ما روى عمران بن حصين قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال له إن ابني مات فما لي من ميراثه ؟ قال لك السدس . فلما ولي دعاه فقال لك سدس آخر فلما ولي دعاه وقال له السدس الآخر طعمة . صححه الترمذي^(١) وقد بينا ذلك على تفصيل في شرح الحديث . فأقل فريضة الجد السدس كالأب وأعلى درجاته التعصيب كالأب وأعطي النبي ﷺ له الثلث لا يجوز أن يكون برأس^(٢) التعصيب ، ولا يجوز أن يكون مع الولد فلم يبق إلا أن يكون مع الاشتراك الذي قضى به زيد عند الاجتماع مع الأخوة ثم لما ثبت الاشتراك بنى ترجيح على ترجيح وهو إعطاء الأحظ للجد ، لأنه يقول أنا وإن كنت شريكاً بينهم على حالة لا ينقضي أحد من السدس فيها شيئاً ، والترجيح في الترجيح من معضلات الأصول ، ووردت على هذا المقام عارضة ، وهي أن امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأختها لأمها وأبيها وجدها . فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للأب والأم النصف ثم يجمع سدس الجد ونصف الأخت فيقسم للذكر مثل حظ الأنثيين^(٣) ، لأن

(١) سنن الترمذي (٢٠٩٩) وقال حسن صحيح وأبو داود (٢٨٩٦) والحديث ضعيف لأنه من رواية الحسن بن أبي الحسن عن عمران بن حصين ولم يسمع منه كما قال ابن معين وقد عتقه وهو مدلس أنظر تهذيب السنن . ٢٦٨/٢ .

(٢) في جبرسم التعصيب .

(٣) هكذا ذكر مالك هذه المسألة في الموطأ ٥١١/٢ فقال والجد والأخوة للأب والأم إذا شركهم أحد في فريضة

الجد يقول أنا أشارك أخاك وأفضله فكيف تفضلني وهو أفضل منك وهو ترجيح في ترجيح في ترجيح ولا جواب عنه ، وقد بينا ذلك كله في مسائل الخلاف ، وكذلك نشأت عارضة أخرى وهي مسألة المعادة^(١) قال بها مالك في الميراث والوصية ، وأنكرها الشافعي وكثير من الفقهاء ، فقال مالك إن الورثة يعادون أهل الوصايا بوصية الوارث ثم يردونها ميراثاً وكذلك يعادون الأخوة للأب والأم الجد بالأخوة للأب ، فإذا أخذوا نصيبهم معهم أخذوه من أيديهم . فإن قيل وكيف يحجب الجد من لا يرث ؟ أو كيف يحطه من لا يقسم له ؟ قلنا : ليس ذلك بنكير في الفرائض ، فإن الأخوة للأم يحجبون الأم عن فرضها أو يحطونها عن سهمها وهم محجوبون عن سهمهم ، وقد روي في زوج وأم وأخت لأب وأم لأب وجد أنها كدرت على زيد ابن ثابت مذهبه ويقال أنه أفتى فيها رجل يقال له أكدر فسميت الأكدرية^(٢) ، وسميت أيضاً الغراء^(٣) وهي إحدى الغراوات فإنه يفرض فيها للجد السدس

مسماة يبدأ بمن شركهم من أهل الفرائض فيعطون فرائضهم فما بقي بعد ذلك للجد والأخوة من شيء فإنه ينظر أي ذلك أفضل لحظ الجد أعطيه الثلث مما بقي له وللأخوة أو يكون بمنزلة رجل من الأخوة فيما يحصل له ولهم يقاسمهم بمثل حصّة أحدهم أو السدس من رأس المال كله أي ذلك كان أفضل لحظ الجد أعطيه الجد وكان ما بقي بعد ذلك للأخوة للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا في فريضة واحدة تكون قسمتهم فيها على غير ذلك وتلك الفريضة امرأة توفيت وتركت زوجها وأما وأختها لأمنها وأبيها وجدها فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للأم والأب النصف ثم يجمع سدس الجد ونصف الأخت فيقسم اثلاثاً للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون للجد ثلثه وللأخت ثلثه .

(١) « المعادة هي أن ولد الأبوين يعادون الجد بولد الأب ويحتسبون بهم عليه ثم ما حصل لهم أخذه منهم ولد الأبوين إلا أن يكون ولد الأبوين أختاً واحدة فتأخذ منهم تمام نصف المال ثم ما فضل فهو لهم ولا يمكن أن يفضل عنهم أكثر من السدس لأن أدنى ما للجد الثلث وللأخت النصف والباقي بعدهما هو السدس المغني ٣٠٩/٦ .

(٢) لقبت هذه المسألة بالأكدرية لأوجه كثيرة منها تكديرها لأصول مذهب زيد رضي الله عنه في الجد لأنه لا يفرض للأخت معه ابتداء في غيرها ولا يعيل بل تسقط الأخوة معه إذا لم يبق شيء ثم جمع الفرضين قسمتها على جهة التعصيب فخالفت هذه القواعد فهذا معنى تكديرها لأصول مذهب زيد أو لأنه رضي الله عنه كدر على الأخت بإعطائها النصف ثم استرجاع بعضه منها وقيل لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً اسمه أكدر فأفتى فيها على مذهب زيد وأخطأ فنسبت إليه وقيل إن الحجاج ألقاها على ذلك الرجل وقيل لأن امرأة من أكدر ماتت وخلفتهم وقيل إن الزوج كان اسمه أكدر وقيل بل كان السائل . العذب الفائض ١٢٠/١ وانظر المغني ٣١٣/٦ .

(٣) سميت بالغراء لأنه ليس في مسائل الجد مع الأخوة مسألة يعال فيها للأخت مع الجد سواها فسميت بذلك لظهورها . العذب الفائض ١٢٠/١ .

وللأخت النصف وتعال المسألة إلى تسعة وقال علي^(١) وابن مسعود^(٢) يعطى للأم ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج كما جاء في زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين وهي التي تسمى الغراوين ، وهذا الذي قاله زيد أجري على الأصل لأن عول الفريضة يحط الكل وهو أولى من حط الأم ، لأن الأم لا يحطها إلا الأب وليس الجد في منزلته ، أولاً ترى أن الأخ يسقط مع الجد في مسألة واحدة وهي زوج وأم وجدة ، وكذلك الجد لا ينقص عن السدس بحال والأخت لا تسقط بحال فوجب الانتهاء إلى هذا المقام .

ميراث الجدة :

إعلموا وفقكم الله أن الجدة دخلت في قوله ولأبويه ، كما دخل الجد باقتضاء الثنية والتشريك ، وإن خالف اللفظ ، كما دخلت الأم وإن اختلف اللفظ إلا أن مالكا وغيره روى عن قبيصة بن أبي ذؤيب أنه قال جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق إلى قوله فهو بها . فقول أبي بكر ما لك في كتاب الله شي^(٣) غريب في الفقه لأنه جعل الجد أبا ولم يجعل الجدة أما ، والمعنى في ذلك نقصان درجات النساء لأنه لا ينكر في الأولاد فلم ينكر في الآباء فبنت البنت ليس لها شيء ، فكذلك أم الأم . ثم جاءت الأخرى إلى عمر وقيل إلى أبي بكر وقد ذكر الروایتين مالك وقال علماؤنا : إن التي جاءت أولاً إلى أبي بكر كانت أم الأم وروى

(١) الذي نقل صاحب العذب الفائض عن علي رضي الله عنه أنه قال للأم الثلث وللأخت النصف والباقي للجد فجعل رضي الله عنه للأخت مع الجد فرضاً والباقي له العذب الفائض ١١٨/١ .

(٢) رواه الدارمي بسند صحيح إلى ابن مسعود كما قال الحافظ في الفتح ٢١/١٢ وانظر العذب الفائض ١١٨/١ .

(٣) مالك عن ابن شهاب عن عثمان ابن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن أبي ذؤيب أنه قال جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله عن ميراثها فقال لها أبو بكر ما لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً فأرجعي حتى أسأل الناس فقال الناس فقال المغيرة ابن شعبة حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذه أبو بكر الصديق ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال لها ما لك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به المغيرة إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن ذلك السدس فإن اجتمعتما فهو بينكما وأيتكما خلعت به فهو لها الموطأ ٥١٣/٢ وأبو داود (٢٨٩٤) والترمذي (٢١٠٢) وقال حسن صحيح وابن حبان (١٢٢٤) وشرح السنة ٣٤٦/٨ .

وقال الحافظ في التلخيص ٨٢/٣ إسناده صحيح ثقة رجاله إلا أن صورته مرسل فإن قبيصة لا يصح له سماع من الصديق ولا يمكن شهوده للقصة قاله ابن عبد البر . . . وقد أحله عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع .

ذلك ابن وهب وغيره مفسراً^(١) وعليه يدل تعليل الأنصاري إذ قال لأبي بكرٍ أما إنك تركت التي لو ماتت وهو حي كان إياها يرث فجعل أبو بكرٍ السدس بينهما^(٢) . وقيل عمر . والمعنى في ذلك أن الشهادة وقعت مطلقة بقضاء رسول الله ﷺ بالسدس للجدّة ولم يعلم أي جدّة هي ، فقضى فيه بالاشتراك عند التنازع . فإن قيل فلم لم ترجع إحدى الجهتين بالمعنى ؟ قيل عدم ذلك الصحابة فكيف نطلبه نحن وفي ذلك كلام كثير هذا أشبهه في هذا المقام ، ولذلك قال علماء المدينة إنه لم^(٣) يفرض إلا لجدتين^(٤) ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثير من الصحابة يفرض لأكثر من الجديتين^(٥) في تفصيل طويل تبيانه في الفرائض والعمدة في ذلك لنا أن كل ما عدا الجديتين لا يلحق بهما لأنه ليس في معناهما وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف .

ميراث الأب والأم من ولدهما :

ذكر مالك رضي الله عنه فريضة القرآن لهما وهو السدس مع الولد ، وذكر فريضة القرآن للأم وهي الثلث مع عدم الولد والأخوة إلا في فريضتين ، زوج وأبوان وامرأة وأبوان ، فإنه تأخذ الأم فيهما الثلث مما بقي بعد فرض الزوج والزوجة وذلك أقل من الثلث المسمى في الكتاب ، خصّص فيها الصحابة عموم القرآن بالقياس وهو أن الأم لو أخذت الثلث في المسألتين جميعاً لكان في ذلك تقديمها على الأب وذلك لا يجوز لوجهين أحدهما أن فيه تقديم الأنثى على الذكر وذلك مناقضة لأصول الفرائض التي رتب الله سبحانه والثاني أنه يكون ذو الفرض أقوى من ذي الفرض والتعصيب معاً وذلك مناقض لأصول الفرائض أيضاً .

(١) أنظر شرح الزرقاني ١١١/٣ .

(٢) مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد « أنه أتت الجدتان إلى أبي بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم فقال رجل من الأنصار إنك تركت التي لو ماتت وهو حي كان إياها يرث فجعل أبو بكر السدس بينهما » الموطأ ٥١٣/٢ ورواه البيهقي في السنن ٢٣٥/٦ وقال وقد روي هذا عن النبي ﷺ في إسناد مرسل ورواية الموطأ منقطعة كما قال الحافظ في التلخيص ٨٥/٣ قلت ووجه الانقطاع أن القاسم بن محمد لم يسمع من أبي بكر .

(٣) في بقية النسخ لا يدل .

(٤) أنظر المتقى ٢٣٨/٦ شرح الزرقاني ١١٢/٣ المغني ٣٠٠/٦ .

(٥) أنظر المغني ٣٠١/٦ المتقى ٢٣٨/٦ .

توفية :

حجَبَ الله تعالى الأم من الثلث إلى السدس بالولد الواحد وبالأخوة الجميع واختلف الصحابة في تقديرهم فصارت جملتهم إلى أنه يحجبها الإنسان فصاعداً وأبى ذلك ابن عباس ووقعت بينه وبين عثمان مفاوضة ، فقال له في ذلك عثمان : إن قومك حجبوها . وقد بيناها في كتاب الأحكام^(١) ومسائل الخلاف ، ويكفي الآن في هذه العجالة ما راجع به عثمان لابن عباس من فهم قریش الذي نزل القرآن^(٢) بلغتهم أما إن في ذلك مسألة بديعة من أصول الفقه ، وهي تخصيص العموم بالعموم ، فإن قوله : ﴿ فإن كان له إخوة ﴾ يقتضي بإطلاقه ثلاثاً إذ هو اليقين في الجمع وكون ضم الواحد إلى الآخر جمع بعمومه أيضاً معارض له فتركوا أحد الجمعين بالآخر وقطعوا حظ الأم من تكملة فرضها لأنه ينقطع بالواحد في طريق البنوة فكيف لا ينقطع بالاثنتين في طريق الأخوة إذ كان الواحد في البنوة يقيناً ، وكان^(٣) الثلاثة في الأخوة يقيناً آخر ، وكان الاثنان في موضع الاحتمال ، فرجح اعتبارهما بالنظر الذي سبق .

تتميم :

قال الله تعالى في ذكر البنات ، ﴿ فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ فذهب ابن عباس إلى مخالفة الناس ، فقال إن البنتين يأخذان النصف بينهما فرضاً لأن الله تعالى جعل الثلثين لهما^(٤) كان فوق اثنتين جرياً على طريقه في الأخوة للأم في إلحاق اثنتين بالواحد ، لأن الأصل عدم الزيادة على النصف فيجري على الأصل حتى تثبت (زيادة)^(٥)

(١) أنظر أحكام القرآن (٣٤١) .

(٢) رواه الحاكم من طريق شعبة مولى ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال إن الآخرين لا يردان الأم عن الثلث قال الله عز وجل : ﴿ فإن كان له إخوة فلأمه السدس ﴾ فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة فقال عثمان بن عفان لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأمصار وتوارث به الناس المستدرک ٣٣٥/٤ وصححه وكذلك الذهبي .

وشعبة هذا هو ابن دينار الهاشمي مولى ابن عباس المدني صدوق سيء الحفظ من الرابعة مات في وسط خلافة هشام بن عبد الملك . التقريب ص ٢٦٦ ت ٣٤٦/٤ درجة الأثر ضعيف .

(٣) في ج كانت .

(٤) في م لمن وهي الأولى .

(٥) الزيادة من ج .

وقد رجحنا في مسائل الخلاف وكتاب الأحكام^(١) مذهبنا على مذهب ابن عباس من خمسة أوجهٍ عمدتها أن الله تعالى لما ذكرَ الواحدة من البناتِ والواحدة من الأخوات أعطى لكل واحدة منهما النصفَ ولما ذكر البنات الجماعة أعطاهنَّ الثلثين ولم يذكر البناتِ ، ولما ذكر الأخوات بين حكم الثلثين في الاثنتين منهما فما زاد فوجب أن يكونَ ذلك تنبيهاً على أن البنات بهذه المرتبة أولى لأنهن عصبة معهن ، وزاد الله حكمة أخرى وهي أن تلحق البنات بالأختين في الثلثين ، وأن الأخوات تلحق بالبنات في الثلثين حتى يكون من الفرائض ما يقع التبعُد فيه بالخبر وما يقع التبعُد فيه بالقياس .

تكملة :

اقتضى قوله تعالى ﴿ في أولادكم ﴾ العموم بالطبقاتِ منهم كما قدمنا واتفقت الأمة على أنه لا يلحق ولد الولد بالولد لتقدم السبب الأول وعدم المحل الذي يثبت فيه الحكم باستيفاء الأول للمال كله بسببه الذي أدلى به ، فأما الإناث منهم فإن الله تعالى فرضَ على لسانِ نبيه للدرجة الثانية مع الدرجة الأولى السدس تكملة الثلثين وكان الجميع بنات صلبٍ تفاضلوا بقوة الأسباب في السهام ، فإذا استوفى الأول الثلثين سقط أهل الدرجة الثانية مع وجود السبب لعدم المحل وهو التسهم ويبقى لهن حق التعصيب إن كان معهن من يرد عليهن وذلك إجماع من الأمة فلا معنى لتعليقه .

ميراث الإخوة للأم^(٢) :

عقدَ مالك هذه الترجمة ثم عقد ترجمة الكلالة ، والترجمتان مرتبطتان ،

(١) أنظر أحكام القرآن (٥١٩) .

وقال القرطبي جمهور العلماء من الصنابة والتابعين يجعلون الأخوات عصبة البنات وإن لم يكن معهن أخ غير ابن عباس فإنه كان لا يجعل الأخوات عصبة البنات وإليه ذهب داود وطائفة وحجتهم ظاهر قول الله تعالى : ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ﴾ ولم يورث الأخت إلا إذا لم يكن للميت ولد قالوا ومعلوم أن الابنة من الولد فوجب ألا ترث الأخت مع وجودها وكان ابن الزبير يقول بقول ابن عباس في المسألة حتى أخبره الأسود بن يزيد أن معاذاً قضى في بنت وأخت فجعل المال بينهما نصفين . تفسير القرطبي ٢٩/٦ وانظر شرح السنة ٣٣٥/٨ وفتح الباري ١٥/١٢ .

(٢) الموطأ ٥٠٨/٢ :

وهذه الأولى فرع على تلك الثانية ، فإننا إذا فهمنا معنى الكلالة أثبتناها لأهلها وركبنا عليها حكمها وقد كُلت خواطر الخلق فيها وتباينوا عزين^(١) في معناها وقد بينها في كتاب الأحكام^(٢) وغيره بما نكتته إنها ترجع في الاشتقاق إلى معنيين أحدهما أن تكون من كل إذا أعيا فتكون عبارة عن النسب البعيد أو تكون من الإكليل وهو التاج المحيط بالرأس^(٣) عبر بها عن فريضة عدم فيها من يحيط بالميراث على معنى تسمية الأرض المخوفة مفازة ، وهذا أولى بالاعتقاد وأقرب إلى معنى الكلالة للصواب وعليه يدل قوله تعالى : ﴿ قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ﴾^(٤) فذكر عدم رأس المحيطين في تحقيق اسم الكلالة وكذلك قال في آية النساء ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت ﴾^(٥) . قال علماؤنا فكأنه قال ليس له أب فلذلك دخل الجد في عدم الكلالة وكان قوله لكل واحد منهما السدس بيانا أنهم إخوة لأم لأنه قد قال في الأخوة المطلقة في الآية التي في آخر السورة ﴿ وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ فلم يكن بد بعد هذا من مقامين ، إما أن يقال إن الآيتين متعارضتان ولم يقل بذلك أحد ولا تلقى الصحابة من النبي ﷺ ولا بعده على شيء من ذلك فوجب أن يكون في مقامين ، وأعطيت الطائفة التي كانت أقل في الإدلاء وأضعف في سبب الأمومة السدس ، وأعطيت الطائفة التي كمل سببها من الجهتين جميعاً درجة التعصيب والإحاطة ثم يلحق الأخوة للأب بالأخوة من الأب والأم ببيان النبي ﷺ لاستيلاء هذا العموم عليهم بقوله في حديث ابن عباس الصحيح المتقدم إلحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولي عصبية ذكر فدخلت معه أخته ، لأنه إنما أخذ له

(١) المراد بها فرقاً شتى جمع عزة وأصلها عزوة كان كل فرقة تعزى إلى غير من تعزى إليه الأخرى فهم متفرون .

تفسير الكشاف ١٦٠/٤ .

(٢) انظر الأحكام (٣٤٥) .

(٣) قال ابن الأثير تكرر في الحديث ذكر الكلالة وهو أن يموت الرجل ولا يدع والداً ولا ولداً يرثانه وأصله من تكلله

النسب إذا أحاط به . وقيل الكلالة الوارثون الذين ليس فيهم ولد ولا والد فهو واقع على الميت وعلى الوارث

بهذا الشرط وقيل الأب والابن طرفان للرجل فإذا مات ولم يخلفهما فقد مات عن ذهاب طرفيه فسمي ذهاب

الطرفين كلالة وقيل كل ما احتف بالشيء من جوانبه فهو إكليل وبه سميت لأن الوارث يحيطون به من جوانبه .

النهاية ١٩٧/٤ وانظر ترتيب القاموس ٧٦/٤ ولسان العرب ٥٩٢/١١ وانظر أحكام القرآن فقد أشبع الموضوع

بحناً الأحكام (٣٤٥) .

(٤) سورة النساء آية (١٧٦) .

(٥) سورة النساء آية (١٢) .

ولها إن كانت أوله وحده لأجل الاشتراك المصرح به في الآية^(١) التي في آخر السورة فهذا ضبط هذا الباب ، فركبوا عليه ما يلحق به ولذلك أصول وأعيان مسائل منها تركيب أخوان لأم أحدهما ابن عم يأخذ سهمه مع أخيه بالأمومة ، ويأخذ باقي المال بالسبب الآخر وهو التعصيب يتركب على هذا إذا اجتمعت في الشخص الواحد قرابتان وذلك يكون في نكاح المجوس إذا أسلموا قال أبو حنيفة يرث بأقوى القرابتين ، فصلمه علماؤنا بأخوين لأم أحدهما ابن عم فرام الفرق بينهما ، فلم يستطع وذلك مستوفى في مسائل الخلاف .

ميراث العمة^(٢) :

هذه المسألة ترجمتها في مسائل الخلاف وأولي الأرحام ، وقد اختلفت الصحابة فيهم من الخلفاء فمن دونهم^(٣) إلى التابعين ، إلى الفقهاء فالأكثر على سقوطهم ، فإن التورث إنما يقع لمن سمي الله تعالى في كتابه ، والباقي للعصبة لقول النبي ﷺ (ألحقوا الفرائض بأهلها) الحديث المتقدم ، واختار أبو حنيفة تورث ذوي الأرحام ، وتعلق بالقرآن والسنة ، والمعنى . أما القرآن فقوله تعالى ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾^(٤) ، وقد تكلم

(١) في ج القرآن .

(٢) الموطأ ٥١٦/٢ .

(٣) في م بعدهم .

(٤) قال الباجي المعروف من مذهب عمر منع العمة من الميراث وبه قال زيد بن ثابت وإليه ذهب مالك والشافعي وروي عن ابن مسعود تورثهم وبه قال أبو حنيفة المتفق ٢٤٣/٦ .

وقال الشارح في أحكام القرآن (٨٨٩) عند قوله تعالى : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ : قال ابن عباس هذه الآية نسخ لما تقدم من الموالات بالهجرة دون القرابة التي ليس معها هجرة والذي عندي أنه عموم من كل قريب بيته السنة بقوله : (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولي رجل ذكر) حسبما ثبت في كتاب الله .

وتعرض القرطبي لهذه المسألة بأوسع مما تقدم فقال اختلف السلف ومن بعدهم في تورث ذوي الأرحام وهم من لا سهم لهم في الكتاب من قرابة الميت وليس بعصبة كأولاد البنات وأولاد الأخوات وبنات الأخ والعمة والحالة والعم أخ الأب للام والجد أبي الأم والجد أم أب الأم ومن أدلى بهم فقال قوم لا يرث من لا فرض له من ذوي الأرحام وروي عن أبي بكر الصديق وزيد بن ثابت وابن عمر ورواية عن علي وهو قول أهل المدينة وروي عن مكحول والأوزاعي وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال بتورثهم عمر بن الخطاب وابن مسعود ومعاذ وأبو الدرداء وعائشة وعلي في رواية عنه وهو قول الكوفيين وأحمد وإسحاق واحتجوا بالآية وقالوا وقد اجتمع في ذوي الأرحام سببان القرابة والاسلام فهم أولى ممن له سبب واحد وهو الاسلام أجاب الأولون فقالوا هذه آية مجملة جامعة والظاهر بكل رحم قرب أو بعد وآية الموارث مفسرة والمفسر قاض على المجمل ومبين قالوا وقد جعل النبي ﷺ الولاء سبباً ثابتاً أقام المولى فيه مقام العصبة فقال الولاء لمن اعتق ونهى عن بيع الولاء وعن هبته واحتج الآخرون بما روى أبو داود والدارقطني عن المقدم قال قال رسول الله ﷺ (من ترك كلا فإلي -

علمائنا عليها بوجوه أقواها أنه عموم إن لم يكن مجملاً ، فإذا كان عاماً خصّصه المفسرون للقرآن والسنة ، وأما متعلقه من السنة فضعيف ليس له في ذلك أثر صحيح وأما متعلقه من المعنى فقوي . قال ساوى المسلمين في الإسلام وفضلهم بالقربة ، فوجب ترجيحه عليهم ، وقد استوفينا الكلام عليها في مسائل الخلاف بما لباه مع ما يرتبط به من حصر (وسير)^(١) وتقسيم وذلك أن الأسباب التي توجب الميراث عندنا أربعة : نكاح ، ونسب ، وولاء ، وإسلام . وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هي خمسة : نكاح ، ونسب ، وولاء ، وحلف واتحاد في الديوان ، ومعنى قولنا إن الإسلام سبب ، أن علمائنا اتفقوا على أن الرجل إذا لم يكن له وارث لا يجوز له أن يوصي بجميع ماله لأن بيت المال وارث وقال أبو حنيفة يوصي بجميع ماله والمسألة طويلة وقد بينها في موضعها وتعلق فيما انفرد به عنا بقوله تعالى : ﴿ ولكل جملنا موالى ﴾ . الآية . فأوجب تعالى الميراث بالمعاقدة قولاً ،

وربما قال فإلى الله ورسوله ومن ترك مالا فلورثته فأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه . ثم ساق عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سئل رسول الله ﷺ عن ميراث العمة والخال فقال لا أدري حتى يأتيني جبريل ثم قال أين السائل عن ميراث العمة والخال قال فأتى الرجل فقال سارني جبريل أنه لا شيء لهما قال الدارقطني لم يسنده غير مسعدة عن محمد بن عمرو وهو ضعيف والصواب مرسل . القرطبي ٥٩/٨ .

قلت حديث المقدم السابق أخرجه أبو داود (٢٨٨٩ و ٢٩٠٠) وابن ماجه (٢٧٣٨) وعزه المنذري للنسائي أنظر تهذيب السنن ١٧٠/٦ أما ابن الأثير فلم يعزه لغير أبي داود من أصحاب الكتب الستة أنظر جامع الأصول ٦٣٢/٩ ورواه ابن حبان (١٢٢٥) والحاكم ٣٤٤/٤ والبيهقي في السنن ٢١٤/٦ وأحمد في المسند ١٣١/٤ - ١٣٣ والدارقطني ٨٥/٤ وقال الحافظ حكى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه حديث حسن وأعله البيهقي بالاضطراب ونقل عن يحيى بن معين إنه كان يقول ليس فيه حديث قوي . التلخيص ٨٠/٣ وانظر فتح الباري ٣٠/١٢ .

أما حديث أبي هريرة فقد رواه الدارقطني في سننه ٩٩/٤ والحاكم في المستدرک ٣٤٣/٤ ورواه من طريق أخرى من حديث عبد الله بن جعفر المدني قال ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال صحيح الاسناد وتعقبه الذهبي بأن عبد الله هذا لم يحتج به أحد .

قلت عبد الله بن جعفر بن نجيع السعدي مولاهم أبو جعفر المدني والد علي بصري أصله من المدينة ضعيف من الثامنة يقال تغير حفظه مات سنة ثمان وسبعين ومائة التقريب (٢٩٨) وانظر الكاشف ٧٧/٢ ت ١٧٤/٥ .

ومن خلال ما تقدم صواب رأي الشارح من أنه ليس في المسألة أثر صحيح وانظر المسألة في فتح الباري ٣٠/١٢ عمدة القاري ١١٨/١٢ الافصاح ٨٩/٢ - ٩٠ .

والاتحاد في الديوان معاقدَةً فعلاً . ألم تر إلى اعتبارنا المعاقلة فيها ولأن معنى القرابة من النصره موجود في الاتحاد في الديوان لأن مغزاهم واحد ونفيرهم واحد وكَرَهُم وَقَرَّهُم واحد ، فذلك الوط من القرابة وهذا ضعيف . أما قول الله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ . الآية . فقد تكلمنا عليها في الأحكام^(١) وفي مسائل الخلاف بما الأشبه منه بما نحن فيه أن ابن عباس قال في الحديث الصحيح . إن المراد بقوله (فآتوهم نصيبهم من النصيحة والرفادة)^(٢) وعند أبي حنيفة أن الراوي إذا أفتى بخلاف ما روى سقطت روايته وهذا ابن عباس ههنا قد فسر بخلاف العموم . وهو ترجمان القرآن والمدعوه له بفهم التأويل^(٣) فيلزمه أن يرجع إليه ، وأما ترجيحهم لذي الرحم على سائر المسلمين ، برحمه ، فقد أسقط ذلك النبي ﷺ في الحديث الصحيح (ألحقوا الفرائض بأهلها) . الحديث .

فائدة :

إنما أدخل مالك حديث عمر في هذه الترجمة من الطريقين جميعاً ليبين من ذلك أن الصحيح من قول عمر أو الذي ثبت عليه عدم تورث ذوي الأرحام^(٤) والله أعلم^(٥) .

(١) أنظر أحكام القرآن للشارح (٤١٣) .

(٢) البخاري في كتاب التفسير باب ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ مما ترك الوالدان والأقربون والذين عاقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم إن الله كان على شيء شهيداً .

ثم ساق بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما « قال » ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ قال ورثة ﴿ والذين عاقدت إيمانكم ﴾ قال كان المهاجرون لما قنعوا المدينة يرث المهاجر الأنصاري دون ذوي رحمة للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم فلما نزلت ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ نسخت ثم قال ﴿ والذين عاقدت إيمانكم ﴾ بالنصرة والرفادة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصى له . البخاري ٥٥/٦ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في الفضائل باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ٣٤/٥ ومسلم في الفضائل باب فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (٢٤٧٧) .

من حديث ابن عباس قال (ضمنني رسول الله ﷺ إلى صدره وقال اللهم علمه الحكمة) لفظ البخاري .

(٤) الموطأ ٥١٦/٢ و ٥١٧ باب ما جاء في العمة .

(٥) بعد هذا يبدأ كتاب الجامع في الأصل وسقط منه كتاب التفسير وهو في بقية النسخ .

كتاب التفسير

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب التفسير أرسل مالك رضي الله عنه كلامه فيه إرسالاً^(١) فلقطه أصحابه عنه ونقلوه كما سمعوه منه ما خلا المخزومي^(٢) ، فإنه جمع له فيه أوراقاً فألفيناها في دمشق في الرحلة الثانية فكتبناها عن شيخنا أبي عبد الله المصيصي^(٣) الأجل الأمين المعدل وكان كلامه رحمه الله في التفسير على جملة علوم القرآن فنظمت كل علم في سلكه ونظمناه في نظيره فما كان من قبيل التوحيد ذكرناه في المشككين وما كان من قبيل أحكام أفعال المكلفين ذكرناه في أحكام القرآن وما كان من الشذور المثورة والفوائد المتفرقة رأينا أن نورد منه ههنا نبذاً اقتداءً به رضي الله عنه في الجامع حيث ألف أبوابه أنواعاً متفرقة وحتى يكمل التصنيف بجميع معانيه إذ كتاب التفسير من جملة أبواب التصنيف بل جله وإن كان تفسير القرآن أمراً لا يطاق وما تعرض له أحد فاستقل به خلا محمد بن جرير^(٤) فإنه قرأه وأتمه ومن حاء بعد ذلك فهو عيال عليه فيه ومتمم^(٥) حيال وقد كنا أملينا فيه في كتاب أنوار الفجر في عشرين

(١) في ن وك فلفظه .

(٢) هو عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم المعروف بالصائغ كنيته أبو محمد روى عن مالك وتفقه بمالك ونظره كان صاحب رأي مالك ومفتي المدينة بعده ولم يكن صاحب حديث وكان ضعيفاً وكان أصم أمياً لا يكتب وقال صحبت مالكاً أربعين سنة ما كتبت منه شيئاً وإنما كان حفظاً أتخفظه وله تفسير في الموطأ رواه عنه يحيى بن يحيى توفي بالمدينة سنة (١٨٦) هـ الديباج ٤٠٩/١ ترتيب المدارك ١٢٨/٣ شجرة النور الزكية ٥٥/١ .

(٣) المصيصي هذه النسبة إلى المصيصية مدينة على ساحل البحر ينسب إليها كثير من العلماء منهم أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوي المصيصي ولد باللاذقية ونشأ بالمصيصية ثم انتقل إلى صور ولد سنة خمسين وأربعمئة وتوفي في حدود سنة أربعين وخمسماية بدمشق اللباب ٢٢١/٣ الانساب ٢٩٩/١٢ سير النبلاء ١١٨/٢٠ طبقات الشافعية ٣٢٠/٧ ولم أجد من ينسب إلى هذه المدينة ممن يمكن أن يأخذ عنه ابن العربي غير نصر الله .

(٤) محمد بن جرير الطبري أبو جعفر مفسر مقرئ محدث ولد بآمال طبرستان ٢٢٤ هـ استوطن بغداد واختار لنفسه مذهباً في الفقه توفي سنة ٣١٠ هـ من تصانيفه جامع البيان في تأويل القرآن تاريخ الأمم والملوك تهذيب الآثار اختلاف الفقهاء . سير النبلاء ٢٠٦/٩ معجم المؤلفين ١٤٧/٩ .

(٥) كذا في جميع النسخ متمم حيال والعبارة غير واضحة وفي لسان العرب الحيلة وعلة تخر من رأس الجبل قال

عاماً ثمانين ألف ورقة وتفرقت بين أيد الناس وحصل عند كل طائفة منها فن وقد ندبتهم إلى أن يجمعوا منها ولو عشرين ألفاً وهي أصولها التي يبنى عليها سواها وينظمها على علوم القرآن الثلاثة التوحيد الأحكام التذكير إذ لا تخلو آية منه بل حرف عن هذه الأقسام الثلاثة إلا أن فساد الزمان بمواصلة الأخوان ومصاولة الأقران وضرورة المعاش والرياش^(١) الملازمة للإنسان قواطع تفي المتاع وتقطع أسباب الامتاع وقد كنا عوتبنا في إعراضنا عن مجموع في تفسير القرآن يثلج حرارة الصدور ويفرج عن حزازات المصدور فاعتذرت فما قبل عذري وقيل لي قد شاهدناك تملّي فيه في نيف على عشرين عاماً ما لو سطر لملاً النشر وعجز عن تحصيله البشر فقلت كان ذلك والشباب بنضارته والعمر في عنفوانه .

فأما الآن فقد وليا فقد وليت معهما وهذا أوان تفرّض فكيف أحاول أن أجمع تحقيقي فآلح ولج^(٢) والمثل السائر من لج حج^(٣) فحررت مائة ورقة قانوناً في التأويل لعلوم التنزيل تأخذ بصنع الشادي^(٤) وتثير الهمم للبادي فمن وجده فليأخذ به فإنه لباب الأبواب وشارع عظيم إلى كل باب فأما الآن فنستبج بنكت في هذا الإملاء يناسبه في العجالة وأرجو ألا يكون ضغناً على أبالة^(٥) ولي فيها مقاصد الله عليم بها معظمها التنبيه على مقدار مالك في العلوم وسعة باعه فيها في الفهم والتفهيم .

سورة البقرة :

قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول أول معصية عصي الله بها الحسد والكبر والشح حسد ابليس آدم وتكبر عليه وشح آدم فليل له كل من جميع شجر الجنة إلا هذه الشجرة

ابن الأعرابي أراه بضم الحاء إلى أسفله ثم تخر أخرى ثم أخرى فإذا اجتمعت الوعلات فهي الحيلة والوعلات صخرات تنحدون من رأس الجبل إلى أسفله . لسان العرب ١١/١٩٦ .

(١) الراش : الضعيف يقال جمل راشر الظهر ضعيف وناقرة رائشة ضعيفة ورجل راشر ضعيف . لسان العرب ٣١٠/٦ .

(٢) اللجاجة التهادي في الطلب .

(٣) لم أطلع على هذا المثل .

(٤) الشادي : المغني والشادي الذي تعلم شيئاً من العلم والأدب والغناء أي أخذ طرفاً منه لسان العرب ١٤/٤٢٥

ترتيب القاموس ٦٨٧/٢ .

(٥) الابالة بالكسر الحزمة من الحطب وفي المثل ضغت على إباله أي بلية على أخرى كانت قبلها . لسان العرب

٦/١١ صحاح الجوهري ١٦١٩ .

فشح بأكلها^(١) .

قال القاضي^(٢) رضي الله عنه أما الحسد فكبيرة من أعمال القلوب متفق على تحريمها في الملك من لدن شريعة آدم إلى محمد ﷺ وحقيقته تمنى عين المعجب ما عند الغير وإرادة انتقاله منه إليه^(٣) فإن أردت وجود مثله عندك كان عند علمائنا غبطة وحقيقة ذلك أن الحسد يطلق على الوجهين والغبطة مخصوص بالثاني ، وعلى هذا يخرج قوله ﷺ (لا حسد إلا في اثنتين^(٤)) الحديث وقد أحكمنا القول عليه في صريح الصحيح وأما الكبر فهو رؤية الفضل للنفس على الغير وتختلف درجاته ما بين طاعة وكفر ومعصية وعلى هذا يخرج قوله (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من كبر^(٥)) فعبّر عن أحد أقسامه الثلاثة وهو الكبر وبه كان إبليس كافراً لأنه حملة حسده لآدم على أن يعترض على أمر الباري سبحانه ويسفهه فكان كافراً بذلك وأما الشح فاتفق علمائنا على أن البخل منع الواجب وعلى أن الشح منع المستحب^(٦) واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ ويوثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون^(٧) الآية .

ورأيت بعض العلماء بأنه يجعله من الألفاظ المشتركة .

وقد بينّا ذلك في تفسير قوله ﷺ (مثل البخيل والمتصدق)^(٨) فليطلب هنالك والذي

(١) ذكره القرطبي فقال روى ابن القاسم عن مالك أنه قال بلغني أن أول معصية كانت الحسد والكبر حسد إبليس آدم وشح آدم في أكله من الشجرة . تفسير القرطبي ٢٩٦/١ .

(٢) في ك زيادة قال أبو بكر .

(٣) الحسد تمنى زوال نعمة المحسود إلى الحاسد . التعريفات للجرجاني ٨٧ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في فضائل القرآن باب اغتباط صاحب القرآن ٢٣٦/٦ ومسلم في صلاة المسافرين باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه ٥٥٨/١ من حديث سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار) .

(٥) مسلم في كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبيانه ٩٣/١ من حديث عبد الله بن مسعود .

(٦) قال القرطبي الشح والبخل سواء يقال رجل شحيح بين الشح والشح والشحاحة . . وجعل بعض أهل اللغة الشح أشد من البخل وفي الصحيح الشح مع حرص . . والمراد بالآية « أي الآتية » الشح بالزكاة وما ليس بفرض من صلة ذوي الأرحام والضيافة وما شاكل ذلك فليس بشحيح ولا بخيل من أنفق من ذلك وإن أمسك عن نفسه ومن وسع على نفسه ولم ينفق فيما ذكرناه من الزكوات والطاعات فلم يوق شح نفسه . تفسير القرطبي ٢٩/١٨ وانظر أحكام القرآن للشارح ١٧٧٧ .

(٧) سورة الحشر آية ٩ .

(٨) متفق عليه أخرجه البخاري في الزكاة باب مثل المتصدق والبخل ١٤٢/٢ - ١٤٣ ومسلم في الزكاة باب مثل المتفق والبخل (١٠٢١) والنسائي ٧٠/٥ - ٧١ وشرح السنة ١٥٨/٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

يفتقر الآن إليه ههنا وجه تسمية مالك^(١) رحمه الله فعل آدم شحاً والذي نعتقد أن الشح منع المستحب ووجه تعلق قول مالك بهذا التفسير أن الايثار هو خلعتك عما بيدك للغير والشح ضده فهو إذا خلع ما بيد الغير لك فلما خلع آدم الشجرة من قسم المتروك إلى قسم المفعول كان شحاً . قوله عز وجل ﴿ ونقدس لك ﴾ قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول التقديس الصلاة قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه تحقيقه أن التقديس هو التطهير والتنزيه حسب ما بيناه في اسم القدوس وهو من صفات النفي في حق الباري سبحانه والاثبات في حقنا له والتقديس يكون بالقول ويكون بالفعل والفعل أشرف من القول أو مثله أو مقوله وأشرف الأفعال الدينية الصلاة وهي قد جمعت أنواع التقديس من قول وفعل^(٢) بانتصاب وانحناء وسقوط إلى الأرض بيدنه فهي غاية قدرة الأدمي فلأجل ذلك انتهى مالك في التفسير إليها . قوله تعالى : ﴿ فقلنا اضربوه ببعضها ﴾^(٣) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول ضربه بالفخذ وقيل بالذنب^(٤) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه وخذوا أخذ الله بكم ذات اليمين قولاً بديعاً وذلك أن مالكا كثيراً ما يسترسل في الإسرائيليات وقد نقلنا عنه في ذلك أقوالاً متعددة في مسائل مختلفة في أصول الفقه وجه ذلك ولبابه أن كل قول يرد من قبلهم على ألسنة من أسلم من علمائهم يجوز أن يؤثر عنهم ما لم يعترض على ما^(٥) في الشرع وهو المراد بقوله (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)^(٦) وقد بيناه في شرح الحديث على

قال : قال النبي ﷺ (مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جُتتان من حديد من ثدييهما إلى رجليهما فاما المتفق فلا ينفق إلا سبغت أو وفرت على جلده حتى تخفي بنانه وتعفو أثره وأما البخيل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزقت كل حلقة مكانها فهو يوسعها ولا تتسع) لفظ البخاري .

(١) في ص و ك زيادة إمامنا .

(٢) قال القرطبي قوله تعالى : ﴿ ونقدس لك ﴾ أي نعظمك ونمجدك ونظهر ذكرك عما لا يليق بك مما نسبك إليه الملحدون قاله مجاهد وأبو صالح وغيرهما وقال الضحاك وغيره المعنى نظهر أنفسنا لك ابتغاء مرضاتك وقال قوم منهم قتادة « نقدس لك » معناه نصلي والتقديس الصلاة . القرطبي ٢٧٧/١ .

(٣) سورة البقرة آية (٧٣) .

(٤) قال القرطبي قيل باللسان لأنه آلة الكلام وقيل بعجب الذنب إذ فيه يركب خلق الانسان وقيل بالفخذ وقيل بعظم من عظامها والمقطوع به عضو من أعضائها فلما ضرب به حيي وأخبر بقاتله ثم عاد ميتاً كما كان . القرطبي ٤٥٧/١ .

(٥) في ك وج أصل الشرع .

(٦) أخرجه البخاري في الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٢٠٧/٤ والترمذي ٤٠/٥ وشرح السنة ٢٤٣/١ حديث عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ (بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) .

الاستيفاء والذي يغلب على ظني أن مالكا إنما ذكر ذلك لأن النبي ﷺ قد ذكر نظيره في شرعنا قال : (لا تقوم الساعة حتى يخبر الرجل فخذ به يصنع أهله من بعده)^(١) فرأى مالك رضوان الله عليه أن نطق الفخذ منتظم في الشرائع . قوله تعالى : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾^(٢) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول لما وقف إبراهيم عليه السلام على المقام أوحى الله سبحانه إلى الجبال أن تأخري عنه فتأخرت حتى رأى^(٣) موضع المناسك كلها فذلك قوله تعالى : ﴿ وأرنا مناسكنا وتب علينا ﴾^(٤) .

قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذا شيء مروي عن^(٥) النبي ﷺ ولكن لم يصح لنا سنده أما إن مالكا نقله لثلاثة أوجه أحدها أنه مناسب نظم القرآن والثاني أنه يسير من قدرة الجليل في كرامة الخليل الثالث أنه جائز في المعقول يخرج على الأصل المتقدم وقد قيدت في متعلقات التذكير عن أشياخنا العراقيين أن الأوزاعي وصى يوماً رجلاً بالتقوى وملازمة العمل الصالح وقال له من درج كلامه : إذا اتقيت الله وقلت لذلك الجبل أدن يدنو إليك . فتزحزح الجبل إليهم فقال الأوزاعي إليك عني إنما ضربته مثلاً لهذا . وهذه رواية تستمد من بحر الكرامات وصدرنا فيها رحب وموردنا فيها عذب فعليكم بالمتوسط والمشككين فيهما ينجلي عنكم خفي / الجهل وينهتك ستر المين وكذلك أسمع الله عز وجل كلام إبراهيم حين أذن بالحج لجميع الخلق من جماد وحى حين أذن على المقام بالحج فأسمع الله عز وجل تأذنيه كل مخلوق من الأحياء والجمادات فمن أعرض عنه لم يحج ومن أجابه مرة حج ومن أجابه سبعين مرة حج سبعين حجة وهي إحدى الأقسام التي وقع فيها الأحياء من الله عز وجل للخلق من لدن آدم إلى يوم القيامة وكل ذلك جائز في قدرة الله عز وجل حسب ما بيناه في المشككين وغيره^(٦) على وجه ذلك من صحيح وسقيم وقوي وضعيف وغير ذلك . قوله عز وجل ﴿ لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى ﴾^(٧) قال أبو

(١) رواه أحمد في المسند ٨٤/٣ والترمذي في سننه ٤٧٦/٤ وقال حسن غريب والحاكم في المستدرک ٤٦٧/٤ وقال صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي والحديث من رواية أبي سعيد الخدري .

(٢) سورة البقرة (١٢٥) .

(٣) في ج وك مواضع .

(٤) سورة البقرة (١٢٨) .

(٥) في ج وك إلى

(٦) سورة البقرة (٢٦٤) .

(٧) في ج وغيرهما وفي ك وغيره .

بكر بن أبي أويس سمعت مالكا يقول إذا من قطع الأجر قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذه الآية من شبه الاحباطية والقول بالاحباط محبط حسب ما بيناه في كتب الأصول وبيناه في المشكلين لأنه لم تبق آية ولا حديث يتعلق به إلا جمع هنالك فيضرب بعضها ببعض حتى يتعين الحق فمعنى قوله عز وجل (لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى) يعني عند الموازنة في رأي المحققين من علمائنا لأن الصدقة حسنة واليمن والأذى سيئة فربما ثقل ميزان السيئة بتكريرها أو بما شاء الله من شأنها فيبطل معنى الصدقة في ذلك الحال والابطال على وجهين عام وخاص حسب ما بيناه هنالك وهذا^(١) الذي أشار إليه مالك وجه مليح وذلك أن ثواب الصدقة يجري للمتصدق دائماً فإذا من انقطع الأجر من ذلك اليوم وهو يرجع إلى الأول مع المخالفين ولكنها مقدمة شريفة^(٢) فليرجع إليها . قوله عز وجل : ﴿ يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة ﴾^(٣) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول قوله تعالى : ﴿ يؤتي الحكم من يشاء ﴾ يعني التفكير في أمر الله عز وجل والاتباع له وقال ابن وهب سمعته يقول هو الفقه في دين الله تعالى والعمل به قال مالك ومما يبين لك ذلك أن الرجل قد يكون بصيراً بدنياه وآخر لا بصر له بدنياه وهو عارف بأمر الله تعالى وقد قال الله عز وجل في يحيى ﴿ وآتيناه الحكم صبياً ﴾^(٤) يعني العلم والعمل قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه اختلف قول مالك لأصحابه لفظاً واتفق معنى على طريق العلماء في ضبط المعاني وإهمال الألفاظ فرد على السائلين^(٥) في الأجوبة بحسب الحاضر في الخاطر من تلك المعاني المنفردة أو بحسب السائل إن كان يحتمل جميعها أو بعضها وبناء ح ك م في اللغة العربية كيفما تصرف يرجع إلى الضبط والمنع وقد قررنا في ذلك بدائع في اسم^(٦) الحكيم فليطلب هنالك وأول الحكمة العلم وأول العلم معرفة الإنسان بنفسه فمن عرف نفسه عرف ربه وآخر الحكمة العمل فإذا اجتماعا كان صاحبهما حكيماً وإن افرقا كان ذلك الاسم ثابتاً له من وجه

(١) في ك وهو

(٢) في ج شرحت .

(٣) سورة البقرة آية (٢٦٩) .

(٤) سورة مريم آية (١٢) .

(٥) في ج السائل .

(٦) في ج اسمه .

منفياً عنه من آخر والكلام في إطلاقه عليه أو سلبه عنه مسألة فقهية بيانها في شرح الحديث. قوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ ^(١) قال جويرية ^(٢) بن أسماء سمعت مالكا يقول وأسنده : (يرحم الله إبراهيم نحن أحق بالشك منه حين قال ﴿ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾) قال (ويرحم الله لوطاً كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي ^(٣)) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذا حديث صحيح خرجه / الأئمة من كل صنف واجتنب بعضهم لفظة الشك فقالوا نحن أحق بإبراهيم استعظماً لذكرها ^(٤) وهي عبادة لا يستعظم ما يذكره النبي ﷺ عن نفسه إلا أن يكون لم يصح عنده فله في ذلك أبلغ العذر وقد أتقنا القول على هذا الحديث في المشكلين وغيره بما لبابه أن الشك هو تجويز أمرين في القلب لا مزية لأحدهما على الآخر فإن كان فيما يتعلق بالله مما يجب له أو يستحيل فذلك كفر لا يليق بالأنبياء صلوات الله عليهم وإن كان هذا التردد فيما يجوز من فعله ويتصرف على العباد من حكمه فممنه ما أعلم الأنبياء به ومنه ما حبسه عنهم .

فأما جواز إحياء الموتى فهو معنى معقول جائز لم يحبس الله علمه عن الأنبياء ولا شك فيه أحد منهم في حال من الأحوال لأن الله عز وجل صرح به لهم وكرره عليهم وجعله أصلاً في معرفتهم به وأصلاً لجميع أفعاله ولذلك قال الله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ^(٥) يعني بالحشر للثواب والعقاب وهو معنى قوله : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ ﴾ ^(٦) . فأما كيفية إحياء الخلق بجمع أجزائهم

(١) سورة البقرة آية (٢٦٠) .

(٢) جويرية تصغير جارية ابن أسماء بن عبيد الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة البصري صدوق من السابعة مات سنة ثلاث وسبعين (ومائة) خ م دس دق التقريب ص ١٤٣ وانظرت ١٢٤ / ٢ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء باب قول الله عز وجل : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ ﴾ ١٧٩ / ٤ ومسلم في كتاب الايمان باب طمأنينة القلب بظاهر الأدلة ١ / ١٣٣ من رواية أبي هريرة .

(٤) قال القاضي عياض لم يشك إبراهيم بأن الله يحيي الموتى ولكن أراد طمأنينة القلب وترك المنازعة لمشاهدة الإحياء فحصل له العلم الأول بوقوعه . وأراد الثاني بكيفيته ومشاهدته ويحتمل أنه سأل زيادة اليقين وإن لم يكن في الأول شك لأن العلوم قد تتفاوت في قوتها فأراد الترتي من علم اليقين إلى عين اليقين . فتح الباري ٤١٣ / ٦ .

(٥) سورة الحجر آية (٨٥) .

(٦) سورة المؤمنون آية (١١٥) .

المتفرقة وإعادة أوصافهم المعروفة وتأليف الأرواح مع الأجساد كما كانت قبل الميعاد فما أطلع الله عليها أحداً ولا يلزم أن يكون معتقداً بل قال بعض المحررين إن الأصلح في الحكمة أن يخفى عن الخليفة .

أما إن الخليل لما رفعت درجته وقربت منزلته واطلع على ملكوت السموات والأرض قال بحكم الإذلال ﴿رب أرني كيف تحيي الموتى﴾ فوفى الله منزلته حقها وعاد عليه بفضل الاجابة فأراه من كيفية جمع الأجزاء المتفرقة عياناً ما كان شك فيه قبل ذلك زماناً وكل أحد إلى يوم القيامة من المؤمنين الموقنين عالم بالاعادة شك في الكيفية وأما قوله (يرحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد)^(١) فإن لوطاً سأل الله تعالى على ما علم من عادته وسنته في ربط الأسباب بالمسببات وهو مقام توحيد عظيم فأراد النبي ﷺ من لوط أن يقوم في مقام أشرف منه وهو التعلق بالقدرة إذا رأى الغلبة كما فعل ﷺ يوم الطائف حين ضاقت عليه الأرض بما رحبت فقال (اللهم إليك أشكو ضعف قوتي - الحديث إلى قوله - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)^(٢) .

وقال في يوسف متعجباً من صبره على بلاء السجن واستدامته لذلك البلاء بعد أن أمر بالخروج فرأى له في ذلك منزلة لم يرها لنفسه ﷺ فلم يسلم للوط ﷺ حاله وأقر على نفسه الكريمة بشغوف^(٣) يوسف في بقائه في السجن بعد الدعاء إلى الخروج^(٤) منه وقد أثقنا ببيان

(١) أي إلى الله تعالى يشير ﷺ إلى قوله تعالى : ﴿لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد﴾ ويقال إن قوم لوط لم يكن فيهم أحد يجتمع معه في نسبه لأنهم من سدوم بالشام وكان أصل إبراهيم ولوط من العراق فلما هاجر إبراهيم إلى الشام هاجر معه لوط فبعث الله لوطاً إلى أهل سدوم فقال لو أن لي منعة وأقارب وعشيرة لكنت استصرت بهم عليكم ليدفعوا عن ضيفاني . فتح الباري ٤١٥/٦ .

(٢) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٥/٦ وعزاه للطبراني وقال وفيه ابن اسحاق وهو مدلس ثقة وبقية رجاله ثقات وأورده الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٣٥٨/١ وضعفه والحديث من رواية عبد الله بن جعفر قال لما توفي أبو طالب خرج رسول الله ﷺ إلى الطائف ماشياً على قدميه يدعوهم إلى الاسلام فلم يجيبوه فانصرف فأتى ظل شجرة فصلى ركعتين ثم قال (اللهم إني أشكو إليك ضعف قوتي وهواني على الناس ...) والحديث ضعيف .

(٣) قال ابن منظور شغفه الحب يشغفه شَغْفًا وشَغْفًا وصل إلى شغاف قلبه وقرأ ابن عباس ﴿قد شغفها حبا﴾ قال دخل حبه تحت الشغاف وقيل غشي الحب قلبها وقيل أصاب شغافها قال أبو بكر شغاف القلب وشغفه غلافه . لسان العرب ١٧٩/٩ .

(٤) قال الحافظ قوله (ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي) أي لأسرعت الاجابة إلى الخروج من السجن ولما قدمت طلب البراءة فوصفه بشدة الصبر حيث لم يبادر بالخروج وإنما قاله ﷺ تواضعاً

ذلك في كتاب الأنبياء وفي كتاب المشكلين .

قوله ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾ الآية . قال سودة بن عبد الله الأنصاري^(١) سمعت مالكا يقول قال جبريل للنبي ﷺ (يا محمد إن الله تعالى تجاوز عن أمتك الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)^(٢) وذكر كلاماً قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه روي عن النبي ﷺ (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)^(٣) وهذان الحديثان لم يثبت لهما قدم في الصحة

والتواضع لا يحط مرتبة الكبير بل يزيده رفعة وإجلالاً وقيل هو من جنس قوله لا تفضلوني على يونس وقيل إنه قاله قبل أن يعلم أنه أفضل من الجميع . فتح الباري ٤١٣/٦ .

(١) سودة بن إبراهيم الأنصاري عن مالك قال الدارقطني ضعيف قال الذهبي قلت أتى عن مالك بخبر منكر لم يصح . ميزان الاعتدال ٢٤٥/٢ ونقل الحافظ عن الخطيب قوله في ترجمة سودة ابن إبراهيم في كتاب الرواة عن مالك سودة مجهول التلخيص ٢٨٢/١ وكذا نقل ذلك السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٢٣٠ قلت لم أجد هذا الراوي إلا باسم سودة بن إبراهيم فلعن الله خطاه من النسخ والله أعلم .

(٢) هذا لفظ الحاكم في المستدرک ١٩٨/٢ وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والبيهقي في سننه ٣٥٦/٧ و ٦١/١٠ من طريق بشر بن بكر نا الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) قال البيهقي جود اسناده بشر بن بكر وهو من الثقات ورواه الوليد بن مسلم فلم يذكر في إسناده عبيد بن عمير وذكر له إسناداً آخر عن محمد بن المصفي نا الوليد بن مسلم فذكره وقال عن عطاء عن ابن عباس السنن الكبرى ٣٥٦/٧ - ٣٥٧ وذكر الحافظ أن محمد بن المصفي رواه عن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر التلخيص ٢٨٢/١ قلت ولعلها رواية الطبراني في الأوسط التي أشار إليها في المجمع ٢٥٠/٦ .

(٣) قال السخاوي (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) وقع بهذا اللفظ في كتب كثير من الفقهاء والأصوليين حتى إنه وقع كذلك في ثلاثة أماكن من الشرح الكبير وقال غير واحد من مخرجه وغيرهم إنه لم يظفر به ولكن قال محمد بن نصر المروزي في باب طلاق المكره من كتاب الاختلاف يروي عن النبي ﷺ أنه قال (رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه) غير أنه لم يسق له إسناداً ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان وابن عدي في الكامل (٥٧٣/٢) من حديث جعفر ابن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً بلفظ (رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه) وجعفر وأبوه ضعيفان لكن له شاهد جيد أخرجه أبو القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم في فوائده عن الحسن بن أحمد أو الحسين بن محمد علي ما يحرر وكلاهما ثقة عن محمد بن المصفي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بلفظ رفع الله والباقي كلفظ الترجمة ورواه ابن ماجه وابن أبي عاصم ومن طريقه الضياء في المختارة كلاهما عن محمد بن المصفي به لكن بلفظ وضع بدل رفع ورجاله ثقات ولذا صححه ابن حبان . . ثم ذكر رواية تجاوز ومن خرجها وقال وله طرق عن ابن عباس بل للوليد فيه إسنادان آخران رواه محمد بن المصفي عنه عن مالك عن نافع عن ابن عمر وعن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر وقد قال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي عنها فقال هذه أحاديث منكرة كأنها =

لكن معناهما صحيح قطعاً في الخطأ والنسيان والإكراه محمول عليه في العموم مخصوص في الكفر في سورة النحل^(١) واختلف علماء المسلمين في هذه المسألة على قولين فمنهم من قال إن المراد بالرفع ههنا رفع الإثم في الآخرة والحكم دنيا ومنهم من قال إن المراد بذلك رفع الإثم في الآخرة دون الحكم في الدنيا في تفصيل طويل بيانه في كتاب الأحكام^(٢) والمسائل والأدلة في ذلك متعارضة وقد تكلمنا عليها في مسائل الخلاف بما فيه كفاية والذي يتحصل الآن من القول في ذلك أن الصحيح فيه رفع الإثم آخرة والحكم دنيا معاً فكل من / فعل فعلاً ناسياً أو مخطئاً أو مكرهاً فإن شيئاً من ذلك لا يتعلق به حكم إذا كان ذلك الحكم مما يثبت فيه تحقيق هذه الصفات الثلاث فإن قيل فقد قال الله عز وجل : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ﴾^(٣) فاعتبر الضمان فيه وهذا نقض ما ذكرتموه قلنا لا يعترض بهذا على ما أصلنا فإنه تعالى كما أوجب الضمان في قتل الخطأ أوجب الضمان بالكفارة وقد أجمعت الأمة على أنه لا إثم فيه فدل ذلك على أن الحكم مخصوص والمخصوص لا يقاس عليه ولا يعترض به فإن قيل فلو أتلف مالا لرجل وهو لم يقصد قلنا يلزمه الضمان لأن دعوى عدم القصد لم تثبت ونفس الإهلاك قد تحقق فلا يسقط المتحقق بالمتوهم .

موضوعة وقال في موضع آخر لم يسمعه الأوزاعي من عطاء إنما سمعه من رجل لم يسمه أتوهم أنه عبد الله بن عامر الأسلمي أو اسماعيل بن مسلم قال ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده وقال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فأنكره جداً وقال ليس يروي هذا إلا عن الحسن عن النبي ﷺ . . وقال محمد بن نصر عقب إيراده له كما تقدم : إلا أنه ليس له اسناد محتج بمثله ورواه العقيلي في الضعفاء من حديث الوليد عن مالك به ورواه البيهقي وقال الحاكم هو صحيح غريب تفرد به الوليد عن مالك وقال البيهقي في موضع آخر إنه ليس بمحفوظ عن مالك ورواه الخطيب في ترجمة سودة بن إبراهيم من كتاب الرواة عن مالك وقال بعد سياقه من جهة سودة عنه سودة مجهول والخبر منكر عن مالك . . وقال ومجموع هذه الطرق يظهر أن للحديث أصلاً . . ونقل عن النووي تحسينه . المقاصد الحسنة ص ٢٢٩ ونقل الحافظ تحسين النووي له في البيوضة والاربعين ولم يعلق عليه . التلخيص ٢٨١/١ وعندني أن ما ذهب إليه الشارح من تضعيفه هو الأولى .

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة النحل آية (١٠٦) ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان . . ﴾ .

(٢) الأحكام (١١٧٧) .

(٣) سورة النساء آية (٩٣) .

سورة آل عمران :

قوله عز وجل : ﴿ والراسخون في العلم ﴾^(١) قال ابن وهب قال مالك الراسخ العالم العامل فإذا لم يعمل بعلمه فهو الذي يقال فيه [نعوذ بالله من علم لا ينفع] وقال أشهب سمعت مالكا يقول الراسخون في العلم لا يعلمونه والآية التي بعدها أشد منها وهي قوله : ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ﴾ قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه قد بينا هذه الآية على وجهها^(٢) في كتاب المشكلين وبيننا اختلاف العلماء قديماً وحديثاً في المراد منها وذكرنا أن مالكا قال في جماعة لا يعلمها إلا الله^(٣) وقال آخرون إن الراسخين في العلم يعلمونه^(٤) وهو الذي نختاره وأن قوله ﴿ يقولون آمنا به ﴾ جملة في موضع الحال أو دال على الحال كقول الشاعر : الريح تبكي شجوه والبرق يلمع في غمامه^(٥) .

وهذا اختيار محمد بن إسحاق^(٦) وما رأيت من وقف على الآية وفهم معناها قبله غيره

(١) سورة آل عمران آية (٧)

(٢) في ج أوجهها .

(٣) قال ابن جرير حدثنا يونس قال أخبرنا أشهب عن مالك في قوله ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ قال ثم ابتداء فقال ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ﴾ وليس يعلمون تأويله الطبري ٢٠٣/٦ ومختصر ابن كثير ٢٦٥/١ والقرطبي ١٦/٤ وساق ابن جرير قبل هذا الأثر عن ابن وهب قوله سمعت عمر بن عبد العزيز يقول (والراسخون في العلم) انتهى علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن إلى أن قالوا آمنا به كل من عند ربنا ورجع ابن جرير هذا المذهب .

(٤) هذا مذهب ابن عباس ومجاهد قال ابن كثير وقد روى مجاهد عن ابن عباس أنه قال أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله وقال مجاهد والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به وكذا قال الربيع بن أنس وقال محمد بن جعفر ابن الزبير وما يعلم تأويله الذي أراد ما أراد إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به ثم ردوا تأويل المتشابهات على ما عرفوا من تأويل المحكمة التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد فأتى بقولهم الكتاب وصدق بفضه بعضاً فنفذت الحجة وظهر به العذر وزاح به الباطل ودفع به الكفر . مختصر ابن كثير ٢٦٥/١ وانظر ابن جرير ٢٠٣/٦ والقرطبي ١٨/٤ أضواء البيان ٣٣١/١ زاد المسير ٣٥٤/١ .

(٥) البيت ساقه القرطبي في تفسيره ١٧/٤ ولم يعزه وقال فيه هذا البيت يحتمل المعنيين فيجوز أن يكون (البرق) مبتداً والخبر يلمع على التأويل الأول فيكون مقطوعاً مما قبله ويجوز أن يكون معطوفاً على الريح ويلمع في موضع الحال على التأويل الثاني أي لأمعاً واحتج قائلو هذه المقالة أيضاً بأن الله سبحانه مدحهم بالرسوخ فكيف يمدحهم وهم جهال وقد قال ابن عباس أنا ممن يعلم تأويله وقرأ مجاهد هذه الآية وقال أنا ممن يعلم تأويله .

(٦) محمد بن إسحاق يظهر لي إنه صاحب السيرة وقد تقلمت ترجمته وهذا الكلام في السيرة لابن هشام ٥٧٦/١ - ٥٧٧ والروض الانف ١٢/٥ .

قال إن قول الله عز وجل لا يختلف لأن قوله واحد من رب واحد والعلماء الراسخون في العلم ردوا تأويل المتشابه إلى ما علموا من المحكم الذي ليس له إلا تأويل واحد فأتسق بقولهم الكتاب وقامت به الحجة وظهر العذر وزاغ الباطل^(١) وهو كلام صحيح قد جرى في أسلوب التحقيق وبلغ الغاية من التدقيق بسطه وإيضاحه أن الله تعالى قال ﴿هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾ فقسم الآيات على قسمين أما وبتاً وإنما قلنا وبتاً لأن الأم من الأسماء الإضافية للضرورة فمن أراد أن يعرف نسب البنت ردها إلى الأم والقرآن كله محكم وكله متشابه ومنه آيات محكمات وآيات متشابهات وذلك كله بمعان مختلفة .

أما كونه كله محكماً فبحسن الرصف وبتدبير الوصف وغاية الجزالة ونهاية البلاغة وقلة الحروف وكثرة المعاني وعنه وقع البيان بقوله عز وجل ﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت﴾^(٢) وأما كونه متشابهاً كله فباستوائه في هذه المعاني التي فصلنا لا تقصير ولا فضول ولا حشو ولا تعارض ولا تناقض كما قال الله تعالى : ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾^(٣) وعنه أخبر عز وجل بقوله : ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً﴾^(٤) وأما كونه على قسمين منه محكم ومنه متشابه فالمراد منه جلي في البيان ومنه خفي ولو شاء ربنا سبحانه لجعله على مرتبة واحدة في الجلاء والبيان ولكنه قسم الحال فيه لما سبق من علمه في تقسيمه الخلق إلى عالم وجاهل ومستوفي وناقص وتفضيلهم في درك المعارف كما قال عز وجل : ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾^(٥) فأخبر عز وجل أنه يرفع بالإيمان درجة ويرفع بالعلم معه أخرى والذي لا يعلم تأويله يقتصر على الإيمان به والتصديق له والتسليم به في علم الله سبحانه .

والراسخ في العلم ينظر فيه ويقرن المتشابه بالمحكم فما وافق المحكم من احتمال المتشابه قال^(٦) به وما خالفه أسقطه وإن احتمل الأمر عنده بعد ذلك عضده بقول الرسول ﷺ

(١) إلى هنا انتهى كلام ابن اسحاق أنظر الإحالة السابقة .

(٢) في ج زيادة وهذا لفظه .

(٣) سورة هود آية (١) .

(٤) سورة النساء آية (٨٢) .

(٥) سورة الزمر آية (٢٣) .

(٦) سورة المجادلة آية (١١) .

(٧) في ج تأوله .

واستدركه في أدلة المعقول فإذا اتضحت السبيل وابتهج له الدليل / قال به واعتمد عليه وإن توقفت الحال بعد هذا الاعتماد^(١) كله سلم لعلم الله أخيراً كما سلم المؤمن أولاً فالراسخ في العلم عند علمائنا هو الذي ينتهي إلى ما علم ، ويقف حيث ما بلغ به النظر وقد استوفينا بيان^(٢) ذلك في كتاب المشكلين .

قوله تعالى : ﴿ قل إن كنتم تحبون الله ﴾^(٣) قال أبو بكر بن أويس^(٤) : سمعت مالكا يقول معناه إن كنتم تحبون طاعة^(٥) الله قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه وقد اختلف العلماء رحمة الله عليهم في تعلق المحبة بذات الله عز وجل لأجل أنها قسم من أقسام الإرادة والإرادة إنما تتعلق بالمحدث فرأى مالك أن يخلص هذا الإشكال ويعلق المحبة بالطاعة وهو الإسلام وقد بينا ذلك في كتاب الأمر .

قوله تعالى : ﴿ وإني أعيدنها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ﴾^(٦) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول : « كل مولود يطقن الشيطان في خاصرته إلا ابن مريم فإنه طعنه من وراء حجاب »^(٧) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه الحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة قال النبي ﷺ : (ما من مولود يولد إلا يطعن الشيطان في خاصرته فيستهل صارخاً إلا مريم وابنها)^(٨) وذلك لقول الله عز وجل : ﴿ وإني أعيدنها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ﴾ زاد بعضهم عن أبي هريرة « فتلك الصرخة التي يصرخها الطفل منها »^(٩) .

(١) في ج الاحتمال .

(٢) في م زيادة

(٣) سورة آل عمران آية (٣١) .

(٤) أبو بكر بن أويس هو عبد الحميد بن عبد الله بن أويس الأصبحي أبو بكر ابن أبي أويس مشهور بكنيته ثقة من التاسعة مات سنة اثنين ومائتين روى له البخاري ومسلم ت ص ٣٢٣ ت ٦/١١٩ شجرة النور الزكية ٥٦/١ .

(٥) لم أطلع على هذا الأثر .

(٦) سورة آل عمران (٣٦) .

(٧) في ك الحجاب .

(٨) متفق عليه البخاري مع الفتح ٢١٢/٨ في التفسير باب ﴿ وإني أعيدنها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ﴾ وفي كتاب الأنبياء . الفتح ٤٦٩/٦ ومسلم في الفضائل باب فضائل عيسى عليه السلام حديث (٢٣٦٦) .

(٩) رواه ابن جرير من طريق جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز أنه قال قال أبو هريرة (أرايت الصرخة التي يصرخها الصبي حين تلده أمه فإنها منها) الطبري ٣٤٣/٦ وظاهره إنه موقوف من كلام أبي هريرة وقد ورد في مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة حديث (٢٣٦٧) .

وهذا أمر لا يعلم إلا بالخبر وخفي ذلك على الملحدة والغافلين من الخليقة فأما الملحدة فقالوا إنما يصرخ لاختلاف الهواء عليه كما ييكي من انتقل من حال إلى حال ويتألم من الكبار وتعاطى في ذلك بعض الشعراء من المتأخرين وهو لا يعلم فقال :

لما توذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد
وإلا فما ييكيه منها وإنها لأوسع مما كان فيه وأرغد^(١)

وقد قال النبي ﷺ (لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال اللهم^(٢) جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا وقضى بينهما ولد لم يضره الشيطان أبداً) قال علماؤنا معناه لم يضره بالطننة خاصة وإلا فضرر الشيطان بالذنوب لا يعصم منها عاصم .

قوله : ﴿ يشرك ييحيى ﴾^(٣) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول « ما من أحد يلقي الله إلا بذنب ما عدا يحيى بن زكريا »^(٤) . قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذا الذي قاله مالك ورد في الأثر ولم يصح سنده عندنا ولا شك إلا أنه قد صح عند مالك ولأجل صحته نطق به والأنباء صلوات الله عليهم عندي معصومون من الذنوب بعد النبوة حسب ما بيته في كتب الأصول^(٥) وممن يلقي الله بغير ذنب عيسى ابن مريم فقد روي في حديث الشفاعة (إن كل نبي يطلب منه الناس الشفاعة يذكر لنفسه خطيئة ما عدا عيسى بن مريم

(١) لم أطلع على قاتل البيت .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في الدعوات باب ما يقول إذا أتى أهله ١٠٢/٨ ومسلم في النكاح باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع (١٤٣٤) وأحمد رقم (١٨٦٧) وأبو داود (٢١٦١) والترمذي (١٠٩٢) وابن ماجه (١٩١٩) من حديث ابن عباس .

(٣) سورة آل عمران آية (٣٩) .

(٤) روى ابن جرير من طريق سعيد بن المسيب قال : قال ابن العاص إما عبد الله وإما أبوه : « ما أحد يلقي الله إلا وهو ذو ذنب إلا يحيى بن زكريا » قال وقال سعيد بن المسيب « سيداً وحضوراً الذي لا يغشى النساء ولم يكن معه إلا مثل هدية الثوب » ابن جرير ٣٧٨/٦ وذكر الطبري قبل هذا عن سعيد بن المسيب قال حدثني إنه سمع رسول الله ﷺ يقول (كل بني آدم يأتي يوم القيامة وله ذنب إلا ما كان من يحيى بن زكريا . .) فذكره مطولاً مرفوعاً ثم رواه هنا عن ابن المسيب عن ابن العاص مع الشك في أنه عبد الله بن عمرو أو أبوه موقوفاً وقد ذكره ابن كثير ١٣٥/٢ من رواية ابن أبي حاتم بهذا الشك ولكنه مرفوع ثم ذكره ص ١٣٥ - ١٣٦ من رواية ابن أبي حاتم أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً ووصف المرفوع بأنه غريب جداً ثم قال بعد الموقوف فهذا أصح استناداً من المرفوع وكذا ذكر السيوطي في الدر ٢٢/٢ المرفوع والموقوف وقال وهو أقوى استناداً من المرفوع .

(٥) أنظر كتاب المحصول في علم الأصول تحقيق عبد اللطيف أحمد الحمد ص ٤٦٠ .

فإنهم يقولون له يا عيسى أنت روح الله وكلمته إشفع لنا إلى ربك فيقول إني عبدت من دون الله (١) وكذلك محمد ﷺ يلقي الله دون ذنب مفعول وهو مع ذلك متوب عليه مغفور له وقال مالك رضي الله عنه « قتل يحيى بن زكريا في شأن امرأة » رواه ابن نافع وابن وهب في جماعة كثيرة عنه .

قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه تمام القصة أن المرأة دعته إلى نفسها فلما أبى قالت لصاحبها هذا يطالبني في نفسي فاقتله فقتله فبقي دمه يغلي في الأرض حتى جاء بختنصر فوجده يغلي فقال هذا دم مظلوم فقتل عليه قدر سبعين ألفاً وحيث سكن غليانه (٢) وكان هذا بختنصر ملكاً مسلطاً على بني إسرائيل قتل خيارهم كما قتل شرارهم أخذ من أحبارهم وورهبانهم المتعبددين في المسجد الأقصى منهم وأخرجهم إلى ما بين باب الأسباط ومحراب زكريا جوف المسجد الأقصى فذبّحهم هنالك ذبحاً في حفرة كانت بها شاهدت / الحفرة إذا دفع الماء فيها احمر فإذا خرج عنها عاد إلى لونه وكانت تغلي بالماء في أيام الشتاء فيقف الناس عليها للعجب .

سورة النساء :

قوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً ﴾ (٣) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول جاء

(١) هذه رواية الترمذي في كتاب التفسير (٣١٤٨) من حديث أبي نضرة عن أبي سعيد وقال الترمذي حسن صحيح .

(٢) رواه الحاكم في المستدرک ٢/٢٩٠ من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل : ﴿ ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس ﴾ بعث عيسى ابن مريم في اثني عشر رجلاً من الحواريين يعلمون الناس فكان ينهاتهم عن نكاح ابنة الانخ وكان ملك له ابنة أخ تعجبه فأرادها وجعل يقضي لها كل يوم حاجة فقالت لها أمها إذا سألك عن حاجتك فقول لي أن تقتل يحيى ابن زكريا فقال لها الملك حاجتك فقالت أن تقتل يحيى بن زكريا فقال سلمي غير هذا فقالت لا أسأل غير هذا فلما أتى أمر به فذبح في طست فبلدت قطرة من دمه فلم تزل تغلي حتى بعث الله بختنصر فدلّت عجوز عليه فألقي في نفسه أن لا يزال القتل حتى يسكن هذا الدم فقتل في يوم واحد من ضرب واحد وبيت واحد سبعين ألفاً وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١١/٥٦١ من حديث هشام ابن عروة عن أبيه قال ما قتل يحيى بن زكريا إلا في امرأة بغية قالت لصاحبها لا أرضى عنك حتى تأتيني برأسه قال فذبّحه فأتاها برأسه في طست .

(٣) سورة النساء آية (٩٣) .

رجل إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب فقال له إني قتلت فقال له عبد الله بن عمر « أكثر من شرب الماء البارد » قال مالك يريد أنه من أهل النار . قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه وهذه مسألة من كبار المسائل اختلف الناس فيها قديماً وحديثاً وتعلق أهل الاحباط بها لا سيما باضطراب آراء الصحابة فيها فكان ابن عباس يقول تارة إن القاتل لا توبة له ويقول أخرى له توبة ويقول ثالثة إن كان لم يقتل ليس لك توبة وإن كان قتل يقول لك توبة ، وقد بينا في كتاب المشككين أن توبته مقبولة وأن ذنبه داخل تحت المغفرة ومعصيته أهل للكفارة وأعظم آية فيه قوله تعالى : ﴿ فجزاؤه جهنم خالداً فيها ﴾ وهذه الآية ليست من المتشابه بل هي من المحكم كما بيناه في موضعه لبابه أنه قال ﴿ فجزاؤه جهنم ﴾ وبقي استيفاء الجزاء ليس له في الآية ذكر وجهل بعض الناس فقال معناه إن جازيناه^(١) وليس يفتر هذا الكلام إلى هذا الاضمار فلا معنى لذكره وسائر آيات القرآن على عمومها كآية الزمر^(٢) وخصوصها كآية الفرقان^(٣) تقتضي كلها قبول التوبة وجواز المغفرة للقاتل وخصوصاً الحديث الصحيح (إن رجلاً كان فيمن كان قبلكم قتل تسعة وتسعين نفساً فجاء إلى بعضهم فسأله هل لي من توبة فقال لا توبة لك فقتله ثم جاء آخر فسأله هل لي من توبة قال لا توبة لك فقتله ثم جاء آخر فسأله هل لي من توبة قال لا توبة لك فقتله ثم جاء آخر فسأله فقال ومن يسد عنك باب التوبة ولكن إيت الأرض المقدسة فمشى إليها فأدركه الموت في الطريق فاخصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فمع اختلافهم أمرهم الله سبحانه أن يقيسوا ما بين الأرض التي خرج منها والتي يقصد فإلى أيها كان أقرب قبض روحه عليه فقاوسه فوجدوه أدنى إلى الأرض المقدسة بشبر^(٤) .

وفي رواية (فوجدوه لما أدركه الموت قد نأى بصدرة^(٥) فقبضته ملائكة الرحمة) فإن قيل فما وجه اختلاف ابن عباس فيمن قتل أو لم يقتل وهل كان يقول لمن لم يقتل لا توبة لك تخويفاً بما لا يعتقده حقاً وذلك لا يجوز أم كان يعتقد ذلك لا معنى له . قلنا لم يكن

(١) هذا القول عزاه ابن كثير إلى أبي هريرة وجماعة من السلف قالوا هذا جزاؤه إن جازاه وكذا كل وعيد على ذنب ثم قال لكن قد يكون كذلك معارض من أعمال صالحة تمنع وصول ذلك الجزاء إليه على قول أهل الموازنة والاحباط وهذا أحسن ما يسلك في باب الوعيد والله أعلم . مختصر ابن كثير ٤٢٣/١ .

(٢) ﴿ يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ آية (٥٣) .

(٣) سورة الفرقان آية (٧٠) ﴿ إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً ﴾ .

(٤) البخاري مع الفتح ٥١٢/٦ ومسلم في كتاب التوبة باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله حديث (٤٦ و ٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٥) رواية مسلم قال قتادة فقال الحسن ذكر لنا أنه لما أتاها الموت نأى بصدرة .

ابن عباس يعتقد أنه إنما كان يقوله تخويفاً ووجه ذلك أن المسألة اجتهادية فابن عباس وإن كان يرى أن له توبة لا يقطع بخطأ القول الثاني فكان يخبره عنه تحذيراً لاحتيماله^(١) . والذي كان يفتي به مالك في هذه المسألة أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويتصدق ويفعل ما استطاع من الخير وروي عنه أنه لا كفارة فيه لأنه أعظم من أن يكفر وقد بينا في مسائل الخلاف هذه المسألة وحققنا المقصود منها والله أعلم .

سورة الأعراف :

قوله عز وجل : ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾^(٢) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول تأويله ثوابه^(٣) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه فيه أقوال كثيرة حقيقتها ترجع إلى المال وحقيقته كلها وفائدته الثواب والعقاب فذكر مالك الثواب من جملتها لأنه أعلى وأولى أو ذكر أحدهما وهو أفضلهما^(٤) ليدل على الثاني كما قال الشاعر :

وما أدري إذا يمت أرضاً أريد الخير أيهما يليني^(٥)

سورة براءة :

قوله : ﴿يَحْلُونَهُ عَاماً وَيَحْرُمُونَهُ عَاماً﴾^(٦) قال ابن القاسم وأشهب سمعنا مالكا يقول

(١) قال الحافظ وحاصل الروايات أن ابن عباس كان تارة يحمل الآيتين في محل واحد فلذلك يجزم بنسخ أحدهما وتارة يجعل محلها مختلفاً ويمكن الجمع بين كلامه بأن عموم التي في الفرقان خص منها مباشرة المؤمنين بالقتل متعمداً وكثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض وأولى من دعوى إنه قال بالنسخ ثم رجع عنه . . إلى أن قال وقد حمل جمهور السلف وجميع أهل السنة ما ورد من ذلك على التغليظ وصححوه توبة القاتل كغيره . فتح الباري ٤٩٦/٨ وانظر القرطبي ٣٣٥/٥ .

(٢) سورة الأعراف آية (٥٣) .

(٣) ذكره أيضاً ابن كثير دون سند وعزاه لمالك تفسير ابن كثير ٢٢١/٢ .

(٤) قال ابن كثير تأويله ما وعدوا به من العذاب والنكال والجنة والنار قاله مجاهد وغيره وأحمد وقال مالك ثوابه وانظر القرطبي ٢١٧/٧ .

(٥) البيت في خزنة الأدب ٤٢٩/٤ للبغدادى معاني القرآن للفراء ٢٣١/١ والبيت للمعتب العبدى .

(٦) سورة التوبة آية (٣٧) .

كان أهل الجاهلية يحلون^(١) صقيرين قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذا منه إشارة إلى أن النسيء الذي أحدثه في الجاهلية حذيفة بن عبيد / الكنانى المقلب بالقلمس^(٢) كانوا إذا عرض لهم قتال وفجأهم العدو في الشهر الحرام استحلوه وعوضوا منه شهراً حلالاً فاستحرموه وسموه النسيء مأخوذ من النساء وهو التأخير ولم يزالوا يفعلون ذلك حتى قلبوا الشهور واختلطت الأعوام ولم يزل الأمر كذلك مرتبكاً والحج مفسوداً حتى اختار الله لرسوله ﷺ سنة عشر والحساب قد إطرده في نظامه والحق قد عاد في نصابه فخرج النبي ﷺ حاجاً فلما قضى نفثه ووفى نذره قال معلماً للخلق : (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض)^(٣) الحديث .

قوله : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾^(٤) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول في قوله تعالى : ﴿ إذ يقول لصاحبه ﴾ هو أبو بكر وكان يرفع من أبي بكر بذلك^(٥) جداً .

قال القاضي رضي الله عنه إنما كان مالك رضي الله عنه يجد في ترفيع أبي بكر بهذه الآية لما فيها من الإشارة بذكره والتنويه بقدره من وجوه كثيرة أمهاتها ستة :

الأول : أن الله تعالى نزل فيه أبا بكر منزلة جميع المؤمنين بل الخلق أجمعين فقال عز وجل : ﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله ﴾ على وجه كذا معناه بصاحبه .

الثاني قوله : ﴿ ثاني اثنين . . . إذ يقول لصاحبه ﴾ فقدم أبا بكر وجعل النبي ﷺ ثانيه .

الثالث قوله : ﴿ إذ يقول لصاحبه ﴾ فخطه بهذه الخطه التي هي أشرف الخطط

(١) في ج صفرا .

(٢) سمي القلمس لجوده إذ القلمس من أسماء البحر قال ابن اسحاق كان أول من نسا الشهور على العرب فأحلت منها ما أحل وحرمت منها ما حرم القلمس وهو حذيفة بن عبيد بن ققيم بن علي بن عامر بن ثعلبة بن الحارث بن مالك بن كنانة بن خزيمة ثم قام بعده على ذلك ابنه . سيرة ابن هشام ٤٤/١ . تفسير ابن كثير ٣٥٨/٢ .

(٣) اتفق عليه البخاري في التفسير باب قول الله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ﴾ ٨٣/٦ ومسلم في القسامة رقم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة .

(٤) سورة التوبة آية (٤٠) .

(٥) قال الشارح في الاحكام (٩٥٠) روى أصيبغ وأبو زيد عن مالك ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ هو أبو بكر الصديق قال فرأيت مالكا يرفع بأبي بكر جدا لهذه الآية . . ثم عقب فقال فحق أن يرفع مالك أبا بكر بهذه الآية .

وأفضل الأسماء .

الرابع قوله ﴿ لا تحزن ﴾ فثبتته بشيئته وسلاحه بتسليته .

الخامس قوله ﴿ إن الله معنا ﴾ فهذه مرتبة لم تكن قط لأحد من الخلق بعد الأنبياء قال موسى ﴿ كلا إن معي ربي سيهدين ﴾ ^(١) وقال محمد لأبي بكر ﴿ لا تحزن إن الله معنا ﴾ قال لنا الشيخ الأجل المعدل أبو الفضائل ابن طوق قال لنا الأستاذ جمال الاسلام أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن ^(٢) القشيري قال موسى حين بغته أمر فرعون ﴿ كلا إن معي ربي سيهدين ﴾ فخص نفسه بالمعية التي من معظم فوائدها الهداية دون أصحابه لما علم الله عز وجل من تبديلهم وتحريفهم وعبادتهم العجل وقال محمد في نفسه وصاحبه ﴿ إن الله معنا ﴾ لما علم الله عز وجل من تثبيت أبي بكر وهدايته وفضله وجلالته وأعظم من ذلك وأمثله قول النبي ﷺ لأبي بكر وقد فاجأهما المشركون فقال أبو بكر للنبي ﷺ « لو أن أحدهم نظر تحت قدميه أبصرنا » فقال له ﷺ : (يا أبا بكر وما ظنك باثنين الله ثالثهما) ^(٣) .

السادس قوله : ﴿ فأنزل الله سكينته عليه وأيده ﴾ ^(٤) وكل من تنزل عليه السكينة غشيتة الرحمة وثبتت له العصمة .

قوله : ﴿ وسيرى الله عملكم ورسوله ﴾ ^(٥) قال ابن القاسم وسمعت مالكا يقول « ابن آدم إعمل وأغلق عليك سبعين باباً يخرج الله عملك إلى الناس » ^(٦) .
قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذا مذكور في الحديث في قوله : (من أسر سريرة ألبسه الله رداءها إن خيراً فخير) الحديث . وهذا أمر شائع في الشرائع مشهور في الملل حتى قال حكيم الجاهلية :

(١) سورة الشعراء آية (٦٢) .

(٢) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد النيسابوري القشيري الشافعي أبو القاسم زين الاسلام صوفي مفسر فقيه أصولي محدث متكلم واعظ أديب ولد سنة (٣٧٦) ومات سنة (٤٦٥ هـ) سير النبلاء ١٩٨/١١ - ٢٠٠ معجم المؤلفين ٦/٦ .

(٣) رواه الترمذي ٢٧٨/٥ من حديث أنس وقال حسن صحيح غريب إنما يعرف من حديث همام تفرد به ورواه ابن جرير في تفسيره ٢٥٩/١٤ وأحمد في المسند ١٣/١ وابن سعد ١٢٣/١/٣ والحديث صحيح إسناده الشيخ أحمد شاكر .

(٤) سورة التوبة آية (٤٠) .

(٥) سورة التوبة آية (٩٤) .

(٦) لم أطلع عليه .

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ولو خالها تخفى على الناس تعلم^(١)
ويتهي الحال في ذلك إلى أن يشهد بذلك جميع الخلق فيقضي الله عز وجل في ذلك بالحق ثبت عن النبي ﷺ (أنه مر عليه بجنازة فأنثوا عليها شراً فقال وجبت ومر عليه بأخرى فأنثوا عليها خيراً فقال وجبت فقالوا لم يا رسول الله ما وجبت قال أثنتم على الأولى شراً فوجبت له النار وأثنتم على الأخرى خيراً فوجبت الجنة)^(٢) .

سورة يونس :

قوله : ﴿ وتحتيتهم فيها سلام ﴾^(٣) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول هو هذا السلام / الذي يتقابلون به . قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه في هذه الآية قولان أحدهما أن المراد به الزيارة يزور الخلق ربهم في حديث طويل . والقول الثاني أن المراد به القول سلام ثم يعود إلى قوله : ﴿ سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ﴾ وقوله : ﴿ سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ﴾^(٤) (٥) أو سلام الجبار على أهل الجنة كما ورد في الآثار فرجح مالك رحمه الله أن المراد به قول السلام لوجهين : أحدهما إنه ظاهر الكلام ولا يعدل عن الظاهر إلا للضرورة . والثاني أن له نظيراً في القرآن على ما استشهدنا به وأما من الزيارة فضعيف وجهين :

أحدهما أنه مجاز ولا يعول عليه إلا بدليل .

- (١) البيت للشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة أنظر جمهرة أشعار العرب ص ١١٠ والشاعر له ترجمة في الاعلام ٨٧/٣ معجم المؤلفين ١٨٦/٤ الشعر والشعراء ص ٢٣ مناهل التنخيص ٣٢٧/١ .
(٢) متفق عليه البخاري في الشهادات باب التعديل كم يجوز ٢٢١/٣ ومسلم في الجنائز (٩٤٩) عن أنس .
(٣) سورة يونس آية (١٠) .
(٤) سورة الرعد آية (٢٤) .

(٥) قال القرطبي تحتيتهم أي تحية بعضهم لبعض سلام أي سلامة لنا ولكم من عذاب الله وقيل هذه التحية من الله تعالى المعنى فيسلمهم من الآفات أو يبشرهم بالأمن من المخلوقات (يوم يلقونه) أي يوم القيامة بعد دخول الجنة قال معناه الزجاج واستشهد بقوله جل وعز ﴿ وتحتيتهم فيها سلام ﴾ وقيل يوم يلقونه أي يلقون ملك الموت وقد ورد إنه لا يقبض روح مؤمن إلا سلم عليه وروي عن البراء بن عازب قال « تحتيتهم يوم يلقونه سلام » فيسلم ملك الموت على المؤمن عند قبض روحه لا يقبض روحه حتى يسلم عليه . القرطبي ١٩٩/١٤ .

والثاني أن سلام الجبار لم يصح سنداً وإن كان صحيحاً معتقداً .
 قوله عز وجل : ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾ ^(١) قال ابن القاسم وجويزية سمعنا مالكا يقول هي
 الرؤيا الصالحة وقال عنه المخزومي هي البشارة عند الموت وكلا القولين صحيح لأن
 أحدهما مذكور عن النبي ﷺ في الرؤيا الصالحة ^(٢) .
 وأما الثاني فإن نفساً لن تموت حتى تبشر بالجنة نسأل إليه الجنة وما قرب إليها من قول
 وعمل أو بالنار وإذا احتمل القول هذا كله صح حمله عليه .

سورة هود :

قوله : ﴿ أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء ﴾ ^(٣) قال ابن وهب سمعت مالكا يقول كانوا
 يكسرون الدنانير والدراهم فيعاقب من كسر الدنانير والدراهم ^(٤) قال القاضي ابن العربي
 رضي الله عنه الإذابة على قسمين خاصة وهي أخفها وإذابة عامة وهي أغلظها وأعظم الإذابة
 ما يعم الناس ولذلك كان سعيد بن المسيب يقول قطع الدنانير والدراهم من الفساد في
 الأرض ^(٥) . فإن فيها إذابة للناس في أموالهم وسرقة لها من جميعهم فإن قيل فإذا قرضها
 الانسان لنفسه هل يائمه أم لا قلنا إن قرضها ليصرفها إلى منفعة أخرى جاز وإن قرضها
 ليروجها على الخلق هلك .
 وروى عنه ^(٦) أصبغ إنه من فعل هذا لا تقبل شهادته ^(٧) .

(١) سورة يونس آية (٦٤) .

(٢) البخاري في التعبير باب المبشرات ٤٠/٩ من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (لم يبق من
 النبوة إلا المبشرات قالوا وما المبشرات قال الرؤيا الصالحة) .

(٣) سورة هود (٨٧) .

(٤) عزاه له في الاحكام أيضاً ص ١٠٦٣ وكذلك القرطبي في تفسيره ٨٨/٩ وقال وكذلك قال جماعة من المفسرين
 المتقدمين كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وغيرهما .

(٥) عزاه السيوطي لعبد الرزاق وابن سعد وابن المنذر وأبي الشيخ وعبد بن حميد عن سعيد بن المسيب رضي الله
 عنه قال (قطع الدراهم والدنانير المثاقيل التي قد راجت بين الناس وعرفوها من الفساد في الأرض) الدر
 المشور ٤٦٧/٤ .

(٦) كذا في جميع النسخ عنه ولعلها روى عن أصبغ لما يأتي .

(٧) قال الشارح في الاحكام (١٠٦٤) قال أصبغ قال عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ابن جنادة مولى زيد بن
 الحارث (من كسرها لم تقبل شهادته وإن اعتذر بالجهالة لم يعذر وليس هذا بموضع عذر) .
 قال ابن العربي أما قوله لم تقبل شهادته فلأنه أتى بكبيرة والكبائر تسقط العدالة دون الصغائر .

قوله عز وجل: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾^(١) قال المخزومي سمعت مالكا يقول في قوله ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ قال الرحمة وقال قوم الاختلاف^(٢) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذه الآية من المشكلات وقد بالغنا القول فيها بحمد الله في كتاب المشكلين على أوفى قضية في البيان على وجه يعم جميع الطوائف مهتمكم في هذا الاستعجال منه أن قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ دليل قاطع على أن المشيئة تتعلق بكل موجود ومحدث وأيضاً فإن قوله ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ دليل على أنه القسم الثاني الذي عينته المشيئة فكلاهما جائز عينت القدرة والمشيئة أحدهما إذ تعلقا به ثم أخبر تعالى أن هنالك^(٣) موجوداً لا يتطرق إليه اختلاف ولا ينزل بساحته مكروه فثبت هذا كله قطعاً ثم قال بعد ذلك كله ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ فقال قوم أراد الاختلاف وقال آخرون أراد للرحمة وقال قوم أراد لهما. ومن عين الرحمة من أحدهما كان أسعد ممن عين الاختلاف لأجل أن الرحمة أشرف وهي الفائدة التي تمدح الله بها وإن عدلت على الإطلاق قلت قضي عليهم بالاختلاف ويسر لهم الرحمة فجرى كل حكم على فريقه ويطرده التوحيد في تحقيقه^(٤).

سورة يوسف :

قوله ﴿وَخَرُّوا لَهُ سُجْدًا﴾^(٥) قال المخزومي سمعت مالكا يقول كان يعظم بعضهم بعضاً بالسجود^(٦). قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه أراد مالك ما قاله جميع العلماء من أن هذا كان سلام من تقدم ثم نسخ الله ذلك بالإسلام فجعل السلام قولاً لا فعلاً وعين له ما عين على ما شاء في كتب الفقه.

وأما قوله لا يقبل عذره بالجهالة في هذا فلأنه أمر بـين لا يخفى على أحد وإنما يقبل العذر إذا ظهر الصلح فيه أو خفي وجه الصلح فيه . الأحكام (١٠٦٤) .

(١) سورة هود آية (١١٩)

(٢) ذكر هذا الغزو في الأحكام (١٠٧٢) وكذا ذكره القرطبي ١١٥/٩ .

(٣) في ك وم مرحوم .

(٤) أنظر تفاصيل نسبه الأقوال إلى أصحابها في الأحكام (١٠٧٠) وفي القرطبي ١١٥/٩

(٥) سورة يوسف آية (١٠٠) .

(٦) قال القرطبي اجمع المفسرون أن ذلك السجود على أي وجه كان فإنما كان تحية لا عبادة قال قتادة هذه كانت تحية الملوك عندهم وأعطى الله هذه الأمة السلام تحية أهل الجنة تفسير القرطبي ٢٦٥/٩ .

سورة الرعد :

قوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾ ^(١) قال المخزومي سمعت مالكا يقول ﴿ ولكل قوم هاد ﴾ يعني داعياً يدعوهم إلى الله عز وجل ^(٢) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه قال قوم لكل قوم داع من الأنبياء يدعوهم وقال آخرون لكل قوم داع من العلماء يدعوهم وأقول أنا لكل قوم داع من المؤمنين يدعوهم وهذا إشارة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا عام في جميع المؤمنين على ما بيناه في موضعه وأشرف الدعاة والهداة الأنبياء وتترتب بعدهم المنازل .

قوله عز وجل : ﴿ ومن عنده علم الكتاب ﴾ ^(٣) قال ابن وهب سمعت مالكا يقول هو عبد الله بن سلام قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه : المراد به عبد الله بن سلام وغيره ممن بشر بالنبي ﷺ وأنذر به وأقر في التوراة بصفته .

سورة إبراهيم :

قوله عز وجل : ﴿ وذكرهم بأيام الله ﴾ ^(٤) قال ابن وهب سمعت مالكا يقول يريد بلاءه الحسن ^(٥) وأبأديه عندهم قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذا التفسير يستمد من بحر النعم وقد اختلف الناس في عموم نعم الله تعالى على الخلق وخصوصها لبعضهم وهي مسألة مشكلة قد بيناها في كتب الأصول فأما عموم التسمية في كل ما أتى الله الخلق وأنه ينطلق عليه نعمة فلا إشكال فيه لأن الله عز وجل قال : ﴿ من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ﴾ ^(٦) الآية إلى قوله ﴿ محظوراً ﴾ فأخبر عز وجل أن كلاً أمره الله تعالى وأتاه من نعمه على اختلاف حاله من كفر أو إيمان وأما كون معنى النعمة فيما أطلق عليه اسم النعمة فيفتقر إلى تدقيق لا يمكن ذكره باختصار فليطلب في كتب الأصول وأقله المتوسط .

(١) سورة الرعد آية (٧).

(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره أنظر مختصر ابن كثير ٢٧١/٢ .

(٣) سورة الرعد آية (٤٣).

(٤) سورة إبراهيم آية (٥).

(٥) ذكره أيضاً القرطبي في تفسيره ٣٤٢/٩ .

(٦) سورة الاسراء آية (١٨).

سورة الحجر :

قوله عز وجل : ﴿ من كل شيء موزون ﴾ ^(١) قال المخزومي سمعت مالكا يقول في تفسيره معلوم قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه معنى تفسير مالك الموزون بالمعلوم أن الله تعالى جعل الوزن طريقاً إلى معرفة الخلق لجميع الأشياء ومنه حبشي وهو الشاهق ^(٢) والقبان ^(٣) والقاسطون ^(٤) ومنه معنوي وهو تركيب المجهول من المعقولات على المعلوم إما بكفة العلة والحقيقة والشرط والدليل وأما بالسبر والتقسيم وهو على قسمين إما أن يدور بين النفي والاثبات فلا خلاف فيه وإما في الوجود والتعيين ^(٥) فاختلف فيه . فمذهب الشيخ أبي الحسن والقاضي وسائر شيوخنا ^(٦) المشهورين أنه دليل قطعي وأشار الجويني ومن دأبه من المتأخرين إلى أنه ليس بدليل في المعلومات وإنما يكون حجة في المظنونات وهي الفقهيات والصحيح عندي ما اختاره الشيخ أبو الحسن والقاضي والدليل على صحة ذلك ما نطق به القرآن ضمناً وتصريحاً في مواضع كثيرة فمن الضمن قوله عز وجل : ﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ﴾ ^(٧) إلى قوله ﴿ حكيم عليم ﴾ ومن التصريح قوله عز وجل : ﴿ ثمانية أزواج من الضأن اثنين ﴾ ^(٨) إلى قوله ﴿ الظالمين ﴾ .

قوله عز وجل : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ ^(٩) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول وقاله أيضاً أشهب عنه سمعنا مالكا يقول لقاح القمح عندي أن يسنبل ولقاح الشجر أن يثمر ويسقط ما يسقط ويثبت منه ما يثبت وليس ذلك بأن تورد الشجر وذكر عبد الله بن عبد الحكم عنه مثله ^(١٠) .

(١) سورة الحجر آية (١٩).

(٢) وفي ج الشاهق وفي بقية النسخ (الشاهين) وهي الأصح .

(٣) القبان آلة يوزن بها كانت تستعمل في رجبات الزرع والقطاني . معلمة الفقه المالكي ص ٢٨٥ .

(٤) كذا في جميع النسخ القاسطون ولعله القسط وهو إزاء قال ابن الأثير القسط نصف الصاع وأصله من القسط النصيب والمراد به ههنا الإناء الذي توضع فيه المرأة زوجها . النهاية ٦٠/٤ .

(٥) في ج المعين .

(٦) في ج وم أصحابنا .

(٧) سورة الانعام آية (١٣٩) .

(٨) سورة الانعام آية (١٤٣) .

(٩) سورة الحجر آية (٢٢) .

(١٠) قال في الاحكام (١١٢٦) روى ابن وهب وابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم عن مالك واللفظ لأشهب قال

قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذه الإشارات كلها إنما هي مغلقة من اختلاف العلماء وخصوصاً أهل العراق في وقت بيع الثمرة في الشجر وفي وقت بيع الحب في سنبله وليس في الآية متعلق لشيء منه وإنما هي والله أعلم مسوقة لبيان السبب الذي / يخلق الله عز وجل عنده الثمار والحبوب وهو الريح إذا اتصل بالخامة أو الشجرة كما يخلق الحرق عند اتصال النار بالجسم والشعب والري عند اتصال الخبز والماء بالمعدة وقد روينا عن ابن عباس أنه قال الرياح أربعة منشأة وهي التي يخلق الله عندها الماء في السحاب وريح فامة وهي التي تمسح وجه الأرض فتفت فتاً وريح ملقحة وهي التي يخلق الله عندها الماء من السحاب فإن لم يكن عندها ذلك فهي العقيم وريح فاتقة وهي التي يرسلها الله فتفتق السحاب وتعصر منها الماء فقله عز وجل : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ إخبار عن بعض وجوها وفي القرآن يقيتها^(١) .

سورة النحل :

قوله : ﴿ وعلامات وبالنجم هم يهتدون ﴾^(٢) . قال المخزومي سمعت مالكا يقول في قوله : ﴿ وعلامات ﴾ قال يقولون بالنجوم وهي الجبال قال القاضي أبو بكر بن العربي اختلف الناس في قوله تعالى ﴿ وعلامات وبالنجم هم يهتدون ﴾ ف قيل أراد بقوله ﴿ وعلامات ﴾ الجبال منهم ابن عباس^(٣) وقال آخرون أراد بذلك النجوم الثمانية^(٤) وهي الجدي والفرقدان يهتدي بها في الفيافي التي لا أعلام فيها وفي البحار عند دخول الليل

مالك قال الله تعالى ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ فلقاح القمح عندي أن يحبب ويسنبل ولا أدري ما ييس من أكمامه ولكن يحبب حتى يكون لويس حيث لم يكن فساداً لا خيراً فيه ولقاح الشجر كلها أن يثمر الشجر ويسقط منه ما يسقط ويثبت ما يثبت وليس ذلك بأن تورد الشجر . وذكر القرطبي قول مالك السابق وتفسير ابن العربي له تفسير القرطبي ١٦/١٠ .

(١) هذا الأثر عزاه ابن كثير لعبيد بن عمير الليثي قال يبعث الله المشرة فتقم الأرض قمأ ثم يبعث الله المؤلففة فتؤلف السحاب ثم يبعث الله اللواقح فتلقح الشجر ثم تلا ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ مختصر ابن كثير ٣١٠/٢ الدر المنثور ٧٣/٥ القرطبي ١٦/١٠ فتح القدير ١٢٨/٣ .

(٢) سورة النحل آية (١٦٦) .

(٣) رواه ابن جرير ٦٣/١٤ ط دار المعرفة والسيوطي في الدر المنثور ١١٨/٥ والقرطبي ٩١/١٠ وابن كثير أنظر مختصر الصابوني ٣٢٦/٢ وفتح القدير ١٥٥/٣ .

(٤) في ج و ك الثابتة .

على^(١) راكبها وقال آخرون في قوله المراد بالنجم الثريا^(٢) وقد كان اطلع مالك على ذلك كله ولكنه اختار قول ابن عباس في أن معناه الجبال لأنه مساق الآية .

قال جل ذكره : ﴿ وجعلنا فيها فجاجاً سبلاً لهم يهتدون ﴾^(٣) وعلامات فخطها على الفجاج ثم استأنف^(٤) فقال ﴿ وبالنجم هم يهتدون ﴾ المعنى حيث يفتر إلى ذلك فيها .

وقد روي عن ابن عباس أنه قال : « خلق الله تعالى النجوم لثلاث للزينة والرجم^(٥) وللاعتداء من يزعم أن فيها معنى سواها فقد أعظم القرية على الله »^(٦) . قوله : ﴿ بنين وحفدة ﴾^(٧) قال ابن وهب سمعت مالكا يقول في قوله : ﴿ بنين وحفدة ﴾ يعني الأعوان والخدم^(٨) .

(١) هذا قول قتادة فقد قال إنما خلق الله هذه النجوم لثلاث خصلات جعلها زينة للسماء وجعلها يهتدي بها وجعلها رجوماً للشياطين فمن تعاطى فيها غير ذلك فقد رآه وأخطأ حظه وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به ابن جرير ٦٣/١٤ .

(٢) هذا قول مجاهد . قال منها ما يكون علامة ومنها ما يهتدى به . ابن جرير ٦٣/١٤ وانظر الاحكام للشارح (١١٤٨) قال الشارح في الاحكام قوله وبالنجم فيه ثلاثة أقوال : الأول أن الألف واللام للجنس والمراد به جمع النجوم ولا يهتدي بها إلا العارف الثاني أن المراد به الثريا الثالث أن المراد به الجدي والفرقدان أما جميع النجوم فلا يهتدي بها إلا العارف بمطالعها ومغارها والمفرق بين الجنوبي والشمالي منها وذلك قليل في الآخرين .

وأما الثريا فلا يهتدي بها إلا من يهتدي بجميع النجوم وإنما الهدي لكل أحد بالجدي والفرقدين لأنهما من النجوم المنحصرة المطلع الظاهرة السمات الثابتة في المكان فإنها تدور على القطب الثابت دوراً محصلاً فهي أبداً هدي الخلق في البر إذا عميت الطرق وفي البحر عند مجرى السفن وعلى القبلية إذا جهل السمات وذلك على الجملة بأن تجعل القطب على ظهر منكبك الأيسر فما استقبلت فهو سمت الجهة وتحديدها في الابصار أنك إذا نظرت الشمس في اليوم الرابع والعشرين من كانون الأول طالعة فاجعل بين وجهك وبينها في التقدير ذراعاً وتكون مستقبلاً للكعبة على التقريب سالكاً إلى التحقيق .

(٣) سورة الأنبياء الآية (٣١) .

(٤) في ج استأنف الكلام .

(٥) في ت وج وك الرجوم .

(٦) لم أطلع عليه إلا من قول قتادة .

(٧) سورة النحل آية (٧٢) .

(٨) هنا ذكر القول عن ابن وهب إنه سمع مالكا يقول . . وفي الاحكام (١١٦٢) قال وقد روى ابن القاسم عن مالك قال سأله عن قول الله ﴿ بنين وحفدة ﴾ ما الحفدة قال الخدم والأعوان في رأي وكذا نقل القرطبي ١٤٣/١٠ عن ابن القاسم فلا أدري أي النقلين أولى بالصواب .

..... قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه وقال آخرون هم بنو البنين ^(١) وقالت طائفة أخرى هم البنات ^(٢) والذي قاله مالك أصح لأن ح ف د ^(٣) في لغة العرب موضوعة للمخدمة والتحفى بالأمور ^(٤) .
وفي الحديث في صفة النبي ﷺ أنه محفود محسود ^(٥) .

سورة سبحان :

قوله : ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ ^(٦) قال أشهب سمعت مالكا يقول لا تقل لهما أف وإن أخذنا ماله وأعتاه ^(٧) وسمعته مرة أخرى يقول لا تشدد النظر إليهما قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه هذه الآية أصل في بر الوالدين وقرن الله عز وجل حقهما بحقه فقال : ﴿ أن اشكر لي ولوالديك ﴾ ^(٨) وثبت عن النبي ﷺ أنه ذكر الكبائر فقال : (الاشرار بالله وعقوب

(١) رواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس الدر ١٤٨/٥ مختصر ابن كثير ٣٣٩/٢ .

(٢) ذكره الشوكاني في فتح القدير ١٧٨/٣ بلفظ قيل البنات الخدامات لأبيهن .

(٣) حذ حذ يحفد حفداً وحفداناً خف في العمل وأسرع كاحتفد وخدم والحفد محركة الخدم والاعوان جمع حافد ومشى دون الخب كالحفدان والاحفاد وحفدة الرجل بناته أو أولاد أولاده كالحفيد أو الاصهار . ترتيب القاموس ٦٦٩/١ .

(٤) في ج في الأمور .

(٥) رواه الحاكم في المستدرک ٩/٣ ، ١٠ من طريق هشام بن حيش صاحب رسول الله ﷺ قتيل البطحاء يوم الفتح عن أبيه عن جده حيش بن خالد وهو أخو عائكة بنت خويلد وكنيتها أم معبد أن رسول الله ﷺ حين خرج من مكة خرج مهاجراً إلى المدينة هو وأبو بكر ومولى أبي بكر عامر بن فهيرة ودليلهما عبد الله ابن الأويقظ الليثي مروا على خيمتي أم معبد الخزاعية . . . ولما قدم زوجها أبو معبد وصفته له فقالت رأيت رجلاً ظاهر الرضاعة أبليج الوجه لم تبعه نحلة ولم ترز به صقلة ومسيم قسيم في عينيه دحج وفي أشفاره وطف وفي صوته صهل وفي عنقه سطح وفي لحيته كثانة . . محفود محشود لا عباس ولا مفند . ورواه البغوي في شرح البهجة ٢٦١/١٣ والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي مع أن فيه هشام بن حيش لم يذكر بجرح ولا تعليل وذكره الهيثمي في المجمع ٥٥/٦ - ٥٨ وقال رواه الطبراني وفي إسناده جماعة لم أعرفهم وأورده السيوطي في الخصائص الكبرى ٤٦٧/١ وذكر له ابن كثير طريقين آخرين في البداية والنهاية ١٩٢/٣ - ١٩٤ وقال قصة أم معبد مشهورة مروية من طرق يشد بعضها بعضاً .

(٦) سورة الاسراء آية (٢٣) .

(٧) عنه تعني شدد عليه والزمه ما يصعب عليه أداؤه . ترتيب القاموس ٣٢٠/٣ .

(٨) سورة لقمان آية (١٤) .

الوالدين^(١) فبين الله عز وجل في هذه الآية كيفية البر بتحديد الأقل من المعصية فيهما وهو التأفف كراهية لهما أو لما يصدر عنهما من قول أو فعل ونزل مالك بفضل علمه الفعل منزلة القول فقال لا تشدد النظر إليهما لأن تشديد النظر تأفيف أو أكثر منه وهذه الآية من أصول القرآن في علم الأصول والأحكام وقد ذكرنا كلاً في موضعه .

قوله : ﴿ ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات ﴾^(٢) قال ابن وهب سمعت مالكا يقول هي الحجر والعصا واليد والظوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطور^(٣) وقال ابن القاسم سمعت مالكا فذكر نحوه وأسقط الطوفان والطور وذكر البحر والجبل^(٤) .

قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه روى صفوان بن عسال المرادي عن النبي ﷺ (أن يهوديين قال أحدهما لصاحبه إذهب بنا إلى هذا النبي نسأله قال لا تقل نبي فإنه إن سمعك تقول له نبي كانت له أربعة أعين فأتيا النبي ﷺ فسألاه عن قول الله تعالى ﴿ ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات ﴾ فقال رسول الله ﷺ لا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا تسرقوا ولا تسحرُوا ولا تمشوا بيريء إلى ذي سلطان فيقتله ولا تأكلوا الربا ولا تقدفوا محصنة ولا تفروا من الزحف وعليكم / أيها اليهود خاصة ألا تعدوا في السبت فقبلا يديه ورجليه وقالوا نشهد أنك نبي قال فما يمنعكما أن تسلما قالوا إن نبي الله داود دعا ألا يزال في ذريته نبي وإننا نخاف أن تقتلنا اليهود) قال أبو عيسى الترمذي هذا حديث حسن^(٥) وفيه تفسير الآيات بهذه التكاليف والمنهيات وفسرها مالك رحمه الله بما تقدم من المعجزات وكلاهما آية للنبي ﷺ^(٦) إلا أن أحدهما علم بالقرآن في

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب عقوب الوالدين من الكبائر ٤/٨ ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان الكبائر وأكبرها ٩١/١ من حديث أبي بكر عن أبيه .

(٢) سورة الاسراء آية (١٠١) .

(٣) قال في العارضة ٣٠١/١١ روى ابن وهب عن مالك قال التسع الايات التي اوتي موسى فذكرها كما ذكرها هنا وكذا ذكر في الاحكام (١٢٢٥) وكذلك القرطبي ٣٣٦/١٠ .

(٤) أنظر العارضة ٣٠١/١١ .

(٥) رواه الترمذي ٣٠٦/٥ وقال حسن صحيح .

(٦) في ج وك صحيح .

(٧) ذكر الشارح في الاحكام خمسة أقوال . الاحكام (١٢٢٥) وقال في العارضة لو بلغ مالكا هذا الحديث (أي الحديث السابق) لما فسره ولكن تفسيره صحيح على وجهه جائز في تأويل القرآن على صحته قد اجتمع من الروايتين إحدى عشرة آية ولم يذكر فيها إلا ما جاء في القرآن . العارضة ٣٠٢/١١ .

قوله : ﴿ آيات مفصلات ﴾^(١) والآخر علم بالسنة من حديث صفوان بن عسال وغيره فلعل مالكا لم يبلغه حديث صفوان أو لعله بلغه وأخذ بظاهر القرآن .

قوله عز وجل : ﴿ لتقرأه على الناس على مكث ﴾^(٢) قال أشهب سمعت مالكا يقول على تفهم^(٣) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه قال جماعة معنى قوله ﴿ على مكث ﴾ لا يأتيهم في دفعة واحدة ولكن يأتي شيئا بعد شيء في زمان طويل ليكون ذلك أنس لهم وأثبت في قلوبهم وليس يأبى مالك هذا فإن الاشتقاق يعطيه والحال يشهد له وإنما أراد مالك أن يبين المكث الأولى والمقصود الأعلى وهو الفهم والعلم به الذي أخذ على الخلق ذلك^(٤) منه فيه ولهذا مكث ابن عمر في سورة البقرة ثمانين سنين يتعلمها^(٥) ولذلك كانت القراءة المرتلة أفضل من القراءة المحررة^(٦) .

سورة الكهف :

قوله عز وجل : ﴿ ولولا إذ دخلت جنتك ﴾^(٧) الآية قال أشهب^(٨) سمعت مالكا يقول جنة الرجل منزله قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه لم يخف على مالك رحمه الله أن المراد بقوله تعالى : « إن »^(٩) الجنة الحديقة حسب ما هو نص القرآن وإنما أراد مالك أن من لم تكن معه حديقة فداره جنة يدل على ذلك اللفظ والمعنى .

(١) سورة الاعراف آية (١٣٣) .

(٢) سورة الاسراء (١٠٦) .

(٣) قال القرطبي قال مالك على مكث على تثبيت ومُرسل . القرطبي ١٠/٣٤٠ .

(٤) في ج في ذلك بينة .

(٥) الموطأ ١/٢٠٥ بلاغاً وهذا البلاغ ذكر الزرقاني إنه أخرجه ابن سعد في الطبقات عن عبد الله بن جعفر عن أبي المليح عن ميمون أن ابن عمر تعلم البقرة في ثمان سنين وأخرجه الخطيب في رواة مالك عن ابن عمر قال تعلم ابن عمر البقرة في اثنتي عشرة سنة فلما ختمها نحر جزوراً . شرح الزرقاني ١٩/٢ وزاد السيوطي نسبته إلى البيهقي في الشعب الدر المنثور ١/٥٤ .

(٦) في ك المجزأة .

(٧) سورة الكهف آية (٣٩) .

(٨) ذكره في الاحكام فقال جنتك أي منزلك . ثم قال قال أشهب قال مالك ينبغي لكل من دخل منزله أن يقول هذا وقال ابن وهب قال حفص بن ميسرة رأيت على باب وهب بن منبه مكتوباً (ما شاء الله لا قوة إلا بالله)

الاحكام (١٢٣٩) وانظر القرطبي ١٠/١٠٦ .

(٩) ليست في بقية النسخ .

أما اللفظ فإن الدار جنة فإنها تجني كما تجني الحديقة وأما المعنى فلأن المرء تقر بها عينه وتسكن إليها نفسه كما تسكن بالجنة فبين مالك على أن داخل الدار ينبغي^(١) له أن يقول في داره ما شاء الله لا قوة إلا بالله كما يقولها ذو الجنة في جنته .

سورة قد أفلح :

قوله عز وجل : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢) .
قال أشهب عن مالك قلت له يا أبا عبد الله أهو ماء الخريف قال بل هو في الخريف والشتاء وكل شيء وهو على إذهابه قادر^(٣) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه اختلف الناس في تأويل هذه الآية على أربعة أقوال :

أحدها أن المراد به ماء العيون والآبار .

الثاني أن المراد به الماء الذي في أثناء الأرض وجوفها حيث حفرتها أخرجته منها .
الثالث أنه مياه الأنهار الخمسة سيحون نهر الهند وجيحون نهر بلخ والفرات ودجلة نهران بالعراق والنيل نهر مصر^(٤) .

الرابع قيل إن مياه الأرض كلها تخرج من تحت صخرة بيت المقدس وهي من عجائب الله في أرضه فإنها صخرة تسعى في وسط المسجد الأقصى مثل الضرب قد انقطعت من كل جهة لا يمسكها إلا الذي يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه في أعلاها من جهة الجوف قدم النبي ﷺ حين ركب البراق وقد مالت من تلك الجهة لهيبته ومن الجهة الأخرى أثر أصابع الملائكة التي أمسكتها إذ مالت به ومن تحتها الغار الذي انفصلت منه من كل جهة وعليه باب يفتح للناس للصلاة والاعتكاف والدعاء تهيبتها مرة أن أدخل

(١) في ك يتعين .

(٢) سورة المؤمنون آية (١٨) .

(٣) ذكر هذا الكلام في الاحكام ص ١٣١٢ .

(٤) قال السيوطي أخرج ابن مردويه والخطيب بسند ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال (أنزل الله من الجنة إلى الأرض خمسة أنهار سيحون وهو نهر الهند وجيحون وهو نهر بلخ ودجلة والفرات وهما نهران العراق والنيل وهو نهر مصر أنزلها الله من عين واحدة من عيون الجنة من أسفل درجة من درجاتها على جناحي جبريل فاستودعها الجبال وأجراها في الأرض وجعلها منافع للناس في أصناف معاشهم فذلك قوله ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مَبْرُكاً ﴾ .

تحتها لأنني كنت أقول أخاف أن تسقط علي بالذنوب ثم رأيت الظلمة والمتجاهرين بالمعاصي يدخلونها ثم يخرجون عنها سالمين فهممت / بدخولها ثم قلت ولعلمهم أهلوا وأعجل فتوقفت مرة ثم عزم علي فدخلت فرأيت العجب العجيب نمشي في حواشيها من كل جهة فنراها منفصلة عن الأرض لا يتصل بها من الأرض شيء وبعض الجهات أبعد انفصلاً من بعض .

وقول مالك رضي الله عنه في هذه الآية بديع لأنه جمع فيه بين الحقيقة والمجاز قال مالك « كل ما هو منزل من السماء بقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ ﴾ ثم قال وكل شيء بقوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ » .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾^(١) قال أشهب سمعت مالكا يقول هي دمشق^(٢) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه اختلف الناقلون لكلام أهل الكتاب في شأن مريم وقد اتفقوا على أنها وضعت عيسى ببيت المقدس وقالوا إنها خرجت إلى العريش مغربة إلى جهة مصر وقالت طائفة إنها خرجت مشرقة إلى دمشق وهو الصحيح الذي نقل بالتواتر فأما وضعه فكان ببيت المقدس قطعاً منقولاً بالتواتر وحين وضعته وجعلته في مهده وهو فراشه الذي أنامته عليه ساخ الحجر بجلالة قدره فتراه متشكلاً وموضعه الركن الشرقي القبلي من المسجد الأقصى فلما خرجت به تقية على نفسها أو استحياء من حالها كان من أمرها ما قص الله عز وجل في كتابه قال : ﴿ وَأَوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ﴾ فأوت إلى هذه الربوة وهي في سفح الغراب جبل دمشق الآخذ من أطراف الشام سائراً كذلك إلى بلاد الروم إلى خراسان وهو وأحد جبال الأرض في أعلاه رابطة على دم ولد آدم وقد تشكل في الحجر كأنه قد ذبح هنالك كبش فجرى فيه فما أثرت فيه الليالي والأيام وقد بُني في المأوى بأعلى الربوة مسجد فيه يتعبد الخلق دخلنا فيه مراراً ودعونا الله فيها سرّاً وجهاراً وإنما قال مالك لأشهب إنها دمشق رداً على من يقول إن مريم خرجت مغربة إلى العريش وليس في العريش ربوة ولا مأوى ولا معين^(٣) .

(١) سورة المؤمنون آية (٥٠) .

(٢) ذكر في الأحكام إنه قول ابن المسيب ورواه ابن وهب وأشهب عن مالك ص ١٣١٤ وعزاه السيوطي لعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني ، الدر المنثور ١٠١/٦ .

(٣) هذا القول عزاه في الأحكام لشريد بن أسلم الأحكام (١٣١٥) وقال السيوطي أخرج ابن عساكر عن زيد بن أسلم قال ﴿ وَأَوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ﴾ هي الاسكندرية الدر المنثور ١٠٠/٦ وانظر تفسير الثوري ص (٢١٦) والطبري ١٨/ ١٨ وعبد الرزاق في التفسير (٦٢ ب) .

سورة النور :

قوله عز وجل : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ﴾ ^(١) قال المصريون سمعنا مالكا يقول هذه الآية نزلت في أبي بكر وعمر ^(٢) وهي نص في خلافة الخلفاء الأربعة وقد مهدناها في كتب الأصول .

سورة الظلة :

قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ ^(٣) . قال أشهب سألنا مالكا عن قوله : ﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ قال لا بأس أن يحب الرجل الثناء الحسن إذا خلصت فيه النية ^(٤) .

قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه صدق مالك مدار كل نية وعمل على الاخلاص وقد ورد في الحديث (أن رجلاً قال للنبي ﷺ يا رسول الله إني أتصدق في السر فإذا ظهر وتحدث به الناس أعجبني فقال النبي ﷺ لك أجران أجر السر وأجر العلانية) والباب ظاهر فيه واسع في فروعه .

سورة النمل :

قوله عز وجل : ﴿ وَعَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ﴾ ^(٥) قال ابن وهب سمعت مالكا يقول خرج سليمان إلى اصطخر فمر على قصر أراه بناحية العراق فإذا على القصر مكتوب : خرجنا من قرى اصطخر ^(٦) إلى القصر فقلناه فمن سأل عن القصر فمبيناً وجدناه فإذا على القصر نسر فدعاه سليمان فقال له كم لك بهذا القصر فقال تسعمائة عام وهكذا وجدته قال مالك فذلك قوله عز وجل : ﴿ عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ﴾ ^(٧) قال القاضي ابن

(١) سورة النور آية (٥٥).

(٢) ذكر ذلك أيضاً في الأحكام (١٣٩٢) وكذلك القرطبي في تفسيره ٢٩٧/٢ .

(٣) سورة الشعراء آية (٨٤).

(٤) ذكر ذلك الشارح في الأحكام (١٤٣٦) والقرطبي في تفسيره ١٣/١١٣ .

(٥) سورة النمل آية (١٦).

(٦) اصطخر مدينة من أقدم مدن فارس وبها كان يسكن ملك فارس . . وفي بعض الأخبار أن سليمان ابن داود عليه

السلام كان يسير إليها من غدوة إلى عشية . معجم البلدان ١/٢١١ .

(٧) ذكر هذا الكلام في الأحكام ص (١٤٤٩).

العربي رضي الله عنه إن الله عز وجل أخبر أن للطير منطقاً ونحواً من الكلام تفاهم به لعلمها بهجائه وتأليفه وفي ذلك كانت المعجزة لسليمان وظن بعض الجهلة أن الله عز وجل خلق للطير منطقاً لسليمان والقدرة الإلهية صالحة / للوجهين وظاهر القرآن يعضد الأول من القولين وإذ قد نهج لنا مالك في الذكر لسليمان وأحاديثه مع الطير فقد أخبرنا بقوله ببغداد القاضي الأجل أبو المطهر سعد بن عبد الله الأبهري^(١) بنادرة قال لنا الشيخ الحافظ أبو نعيم^(٢) الأصبهاني قال لنا جعفر بن محمد الخلدی^(٣) البصري حدثنا أحمد بن مسروق^(٤) حدثنا إسحاق بن إسرائيل^(٥) نا سليم بن^(٦) أخضر عن ابن عون^(٧) قال بينما سليمان بن داود قاعداً في مجلسه إذ نظر إلى بلبل يراود بلبله عن نفسها فامتنعت عليه فقال لها تمنعي نفسك وأنت لو كلفتني أن أحمل سرير سليمان على فرد جناحي لفعلت فاستضحك سليمان فدعا به فقال له قد سمعت ما قلت فهل تطيق ذلك؟ قال: يا نبي الله إن المحب إذا أحب حبيبه فامتنع عليه بذل له من نفسه فوق طاقته. وهذا شيء ربما كان في شريعتنا إشارة منه بأن يعد الرجل زوجته بما لا يفعل أو يخبرها بما لم يكن استجلاباً لمودتها لا على وجه صريح الكذب ولكن بالمعاريض حسب ما بيناه في شرح الحديث.

(١) لم يتضح لي من هو.

(٢) أحمد بن عبد الله الأصبهاني ولد سنة (٣٣٦هـ) ومات سنة (٤٣٠هـ) طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٤١ الطبقات الشافعية الكبرى ١٨/٤ شذرات الذهب ٣/٢٤٥.

(٣) الخلدی هو جعفر بن محمد بن نصير البغدادي أبو محمد شيخ الصوفية ومحدثهم سمع الحارث ابن أبي أسامة وعلي بن عبد العزيز البغوي صحب الجنيد وأبا الحسين النوري وأبا العباس ابن مسروق مات سنة ثمان وأربعين وثلاثمئة. العبر ٢/٧٩ تاريخ بغداد ٧/٢٢٦.

(٤) أحمد بن محمد بن مسروق البغدادي شيخ الصوفية روى عن علي بن الجعد وأحمد بن حنبل مات سنة ثمان وتسعين ومائتين عاش أربعاً وثمانين سنة. سير النبلاء ١٣/٤٩٤ حلية الأولياء ١٠/٢١٣ - ٢١٦ تاريخ بغداد ٥/١٠٠ میزان الاعتدال ١/١٥٠.

(٥) إسحاق بن أبي إسرائيل واسمه إبراهيم بن كامنجر بافتح الميم وسكون الجيم أبو يعقوب المروزي نزيل بغداد صدوق تكلم فيه لوقفه في القرآن مات سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ست وله خمس وتسعون سنة ت ص ١٠٠ ت ١/٢٢٣ طبقات الحفاظ ص ٢٠٩ تذكرة الحفاظ ٢/٤٨٤ تاريخ بغداد ٦/٣٥٦. تهذيب الكمال ١/٤٦١.

(٦) سليم بالتصغير بن أخضر البصري ثقة ضابط مات سنة ثمانين ومائة ت ص ٢٤٦ ت ٤/١٦٤.

(٧) عبد الله بن عون بن أرتبان أبو عون البصري ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن من السادسة مات سنة خمسين ومائة على الصحيح ت ص ٣١٧ ت ٥/٣٤٦ تهذيب الكمال ٥/٣٦٠ ب.

سورة القصص :

قوله عز وجل : ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُم مَوْسَىٰ فَارِعًا ۖ ﴾^(١) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول فارغاً عن العقل^(٢) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه يعني بعدم الصبر وغلبة الوله وقد بينا ذلك في كتب الأصول في باب شرح محل الفعل فانظره .

سورة سبأ :

﴿ وَجُفَانٍ كَالْجَوَابِ ۖ ﴾^(٣) قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول هي الجوبة من الأرض^(٤) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه يريد الخرق فيها على هيئة القصة وهذا تفسير باللغة وهو أحد الوجوه التي بينها في تفسير القرآن .

سورة يس :

قوله عز وجل ﴿ يَس ۖ ﴾ قال ابن القاسم وابن أشرس سمعنا مالكا يقول قوله ﴿ يَس ۖ ﴾ يقول الله اسمي يس^(٥) قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه فواتح السور اختلف الناس فيها اختلافاً كثيراً قيدنا فيها عشرين قولاً لا سبيل إلى تعيين واحد منها بدليل لأنه معدوم ولا بآثر لأنه غير منقول وليست من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله فإن محمداً لو خاطب الكفار منها بما لا يفهم لكان ذلك أقوى أسبابها في الطعن عليه فكانوا يقولون هذا يتكلم بما لا

(١) سورة القصص آية (١٠) .

(٢) ذكره أيضاً الشارح في أحكام القرآن ص (١٤٦٤) والقرطبي في تفسيره ٢٥٥/١٣ وقال قال ابن القاسم عن مالك هو ذهاب العقل والمعنى أنها حين سمعت بوقوعه في يد فرعون طار عقلها من فرط الجزع والدهش ونحوه .

(٣) سورة سبأ آية (١٣) .

(٤) قال في الاحكام قال ابن القاسم عن مالك كالجوبة من الأرض وقبور راسيات يعني لا تحمل ولا تحرك لعظمها . الأحكام ص ١٦٠٢ .

وقال القرطبي قال ابن عرفة الجوابي جمع الجابية وهي حفيرة كالحوض وقال كحياض الإبل وقال ابن القاسم عن مالك كالجوبة من الأرض والمعنى مقارب . تفسير القرطبي ٢٧٥/١٤ .

(٥) ذكره أيضاً في الأحكام (١٦٠٧) وكذلك القرطبي ٤/١٥ فقال قيل إنه من أسماء الله قاله مالك وروى عنه أشهب قال سأله هل ينبغي أن يسمى بياسين قال ما أراه ينبغي لقول الله : ﴿ يس ۖ ﴾ والقرآن الحكيم ﴿ يقول هذا اسمي يس .

يفهم وهو يدعي أنه بلسان عربي مبين وأما ﴿حَمَّ * عَسَقَ﴾ في اللسان وما ﴿كَهَيْمَصَ﴾ في الكلام فدل على أنهم علموا الغرض وفهموا المقصود وهذا الذي قاله مالك لابن القاسم قد رواه المخزومي عن زيد بن أسلم وهو أحد احتملات يس فربك أعلم بالمعنى منها^(١).

سورة الجاثية :

قوله عز وجل : ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾^(٢) قال المخزومي سمعت مالكا يقول لا يرى شيئا إلا عبده قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه يريد لا يرى شيئا إلا شغله عن الله عز وجل ومنه الحديث (تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم تعس عبد القطيفة تعس عبد الخميصة تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش)^(٣).

سورة الفتح :

قوله عز وجل : ﴿وَتَعَزَّوْهُ وَتَقْرُوهُ﴾^(٤) قال المخزومي سمعت مالكا يقول تعزروه تنصروه قال القاضي ابن العربي رضي الله عنه قال أبو إسحاق الزجاج وغيره من أهل اللغة أصل التعزير^(٥) الردع حيث ما وقع ومنه تعزير الأدب لأنه ردع له ورد عن أن يعود لمثل ذلك الفعل فمعنى تعزروه في رسول الله ﷺ تردون عنه كل أذى وهذا هو معنى تنصروه والله أعلم .

(١) في ك المعين وفي ج المعين منها .

(٢) سورة الجاثية آية (٢٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب الحراسة في الغزو في سبيل الله ٤/١٤ وابن ماجه أنظر صحيح ابن ماجه ٣٩٨/٢ من حديث أبي هريرة .

(٤) سورة الفتح آية (٩).

(٥) العزr اللوم . عزره يعزrه وعزrه والتعزير ضرب دون الحد أو هو أشد الضرب والتفخيم والتعظيم ضد والاعانة كالعزr والتقوية والنصر والعزr كالضرب المنع والنكاح والاجبار على الأمر والتوقيف على باب الدين والفرائض والاحكام . ترتيب القاموس ٣/٢١٤ وقال ابن منظور التعزير في كلام العرب التوقيف والتعزير النصر باللسان والسيف لسان العرب ٤/٥٦٢ .

وقال القرطبي «تعزروه» أي تعظموه وتفخموه قاله الحسن والكلبي والتعزير التعظيم والتوقيف وقال قتادة تنصروه وتمنعوا منه ومنه التعزير في الحد لأنه مانع وقال ابن عباس وعكرمة تقاتلون معه بالسيف وقال بعض أهل اللغة تطيعوه . تفسير القرطبي ١٦/٢٦٦ .

كتاب الجامع

هذا كتاب اخترعه مالك رحمه الله في التصنيف لفائدتين :
أحدهما أنه خارج عن رسم التكليف المتعلق بالأحكام التي صنفها أبواباً ورتبها أنواعاً .

والثاني أنه لما لحظ الشريعة وأنواعها ورآها منقسمة إلى أمر ونهي وإلى عبادة ومعاملة وإلى جنائيات وعبادات نظمها أسلاكاً وربط كل نوع بجنسه وشذت عنه من الشريعة معان مفردة لم يتفق نظمها في سلك واحد لأنها متغايرة المعاني ، ولا أمكن أن يجعل لكل منها باباً لصغرها ولا أراد هو أن يطيل القول فيما يمكن إطالة القول فيها فجمعها أشتاتاً وسمى نظامها كتاب الجامع فطرق للمؤلفين ما لم يكونوا قبل ذلك به عالمين في هذه الأبواب كلها ثم بدأ في هذا الكتاب بالقول في المدينة ، وإنما كان ذلك لأنها أصل الإيمان ، ومعدن الدين ، ومستقر النبوة والكلام فيها في أربعة فصول : الفصل الأول في حرمتها والثاني في بركتها والثالث في إعمال المطي إليها والرابع في فضلها .

أما الفصل الأول : في حرمتها : فإن الله تعالى خلق الأرض باباً واحداً من قطعة من زبرجدٍ ثم مدها حتى صارت مسحة ثم شرف بعضها على بعض بما أوجب له من حرمة وركب فيها من فائدة إما في منفعة بدنية وإما في طاعة دينية . فروي عنه عليه السلام أنه خطب في الحديث الصحيح فقال : (إن مكة حرمتها الله تعالى يوم خلق السموات والأرض فهي حرام بحرمة الله)^(١) وتعلق التحريم بها يكون من وجوه منها تعلق علمه بحرمتها ، ومنها تعلق كلامه بها ، ومنها تعلق كتابه بحرمتها في اللوح المحفوظ إذ خلق القلم ومنها حرمتها بفعله وعصمته إياها عن الجباة ومنها ما أوقع في قلوب الخلق من التعظيم لها في قوله : ﴿ أَوَلَمْ

(١) متفق عليه أخرجه البخاري باب لا يعض شجر الحرم ١٧/٣ ومسلم في الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلوها رقم (١٣٥٤) والبخاري في شرح السنة ٣٠٠/٧ من حديث شريح الكعبي .

يُرَوُّ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴿١﴾ الآية . قال النبي ﷺ (إِنَّمَا أَحَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ عَادَتْ حَرَمَتُهَا الْيَوْمَ كَمَا كَانَتْ حَرَمَتُهَا بِالْأَمْسِ) ، ومنها تحريمها ببركة إبراهيم ودعوته حين قال ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ (٢) . وكذلك حَرَّمَ اللَّهُ الْمَدِينَةَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ . قال عليه السلام : (اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدَكَ وَخَلِيلَكَ وَإِنَّ دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ بِهِ إِبْرَاهِيمَ لِمَكَّةَ) ومثله معه (٣) ، (اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا) (٤) . وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما عندنا إلَّا كتاب ربنا وكذا فذكر صحيفةً منوطةً بقراب سيفه وفيها المدينة حَرَامٌ ما بين غير إلي كذا (٥) . فإن قيل : فإذا كانت حراماً كحرمة مكة فهل فيها جزاء كجزاء مكة . فلنا عن ذلك جوابان . أحدهما أن النبي ﷺ قد دعا لها كما دعا إبراهيم وقد أجيبت دعوته قطعاً وأخبر ﷺ أنها حرامٌ وخبره صادق . والجواب الثاني وذلك أنه قد يكون الذنب والحرمة أعظم من أن يكون فيه كفارة ، وأن تكون العقوبة مؤخره عنه إلى الآخرة ، أما إنه قد روي في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ إنه جعل جزاء من انتهك حرمة المدينة سلب ثيابه (٦) من طريق سعد بن أبي وقاص وبوجوب الجزاء في حرم المدينة ، قال ابن أبي ذئب (٧) وإحدى الروایتين عن مالك من طريق

(١) سورة العنكبوت آية (٦٧) .

(٢) سورة البقرة آية (١٢٦) .

(٣) رواه مالك في الموطأ ٢/٨٨٥ ومسلم في الحج باب فضل المدينة رقم (١٣٧٣) من حديث أبي هريرة .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب أحد جبل يحبنا ونحبه ٥/١٣٢ ومسلم في الحج باب فضل المدينة رقم (١٣٦٥) والموطأ ٢/٨٨٩ وشرح السنة ٧/٣١٥ من حديث أنس .

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري في الجهاد باب إثم من عاهد ثم غدر ٤/١٢٤ من حديث إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال ما كتبنا عن النبي ﷺ إلَّا القرآن وما في هذه الصحيفة قال النبي ﷺ (المدينة حرام ما بين عبر إلى كذا فمن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل . . .) ورواه مسلم في الحج باب فضل المدينة رقم (١٣٧٠) وشرح السنة ٧/٣٠٧ .

(٦) روى مسلم في صحيحه في باب فضل المدينة من حديث عامر بن سعد أن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجراً ويخبطه فسلمه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلّموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئاً نفلني رسول الله ﷺ وأبى أن يرده عليهم . مسلم (١٣٦٤) ورواه أحمد في المسند ١/١٦٨ والبخاري في شرح السنة ٧/٣١٠ .

(٧) قال البخاري كان ابن أبي ذئب يرى الجزاء على من قتل شيئاً من صيد المدينة أو قطع شيئاً من شجرها ، مستدلاً بالحديث السابق شرح السنة ٧/٣٠٩ وقال النووي في هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم أن من صاد في حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة قال القاضي عياض ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلَّا الشافعي في قوله القديم وخالفه أئمة الامصار قلت ولا تضر مخالفتهم =

المدنيين . فإن قيل أي حرمة لمكة وقد فعل الحجاج بها ما فعل وأي حرمة للمدينة وقد كان فيها يوم الحرة ودين الإسلام قائم والمسلمون متوافرون . قلنا : كانت العصمة قبل الإسلام مقدمة للنبي ﷺ في الإنذار به والاشادة بذكره وشرف آبائه وكانت الهتكة في الإسلام ابتلاء من الله سبحانه وتعالى للخلق ليعلم^(١) صبرهم فيما ابتلاهم وعملهم فيما كلفهم وأعطاهم كما قال : ﴿ ليلوكم أيكم أحسن عملاً ﴾^(٢) . فإن قيل فقوله فعادت حرمتها اليوم كما كانت أمس خبر لم يوجد مخبره بما وقع من انتهاك الحرمة أيام الحجاج والقرامطة وقد قتل الحجاج فيها وسلب الناس فيها وخلع الحجر الأسود فحمل منها وهذا سؤال توجهه الملحدة تشويشاً منها لقلوب العامة . قلنا هذا سؤال فاسد لأن النبي ﷺ أخبر عن حرمتها شرعاً لا جرم هذه الحرمة الشرعية لا تنخرم شرعاً أبداً وإلى هذا المعنى أشار بقوله إنها حرام يعني ديناً لم تحلل قط ولا تحلل لا جرم هذا الخبر لا يوجد بخلاف مخبره فإن قيل فقد رأى النبي ﷺ بيد صبي نغيراً فقال له يا أبا عمير^(٣) ما فعل النغير^(٤) ولو كان صيدها حراماً ما تركه النبي ﷺ في يد صبي يلعب به قلنا عنه جوابان :

أحدهما : ^(٥) يحتمل أن يكون ذلك قبل التصريح بالتحريم .

الثاني : وهو التحقيق أن ذكره ﷺ للتحريم تأسيساً بقول صريح مطلق بين به حكم الشرع لا يعترض عليه قضايا الأعيان ، ولا تؤثر فيه حكايات الأحوال وهذا أصل عظيم من أصول الفقه قد بيناه في موضعه .

الفصل الثاني : في بركتها : فإنه أمر مدعوه به في الحرمين من النبيين الكريمين . فإن قيل : وأي بركة فيها وهي بلاد الجوع لا زرع بها ولا ضرع وهذا السؤال توجهه الملاحظة المشككة .

إن كانت السنة معه وهذا هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه ولم يثبت له دافع . شرح النووي على مسلم ١٣٩/٩ .

(١) في ج زيادة مشاهدة صبرهم .
(٢) سورة الملك آية (٢) .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب الانسباط إلى الناس ٣٧/٨ من حديث أبي النياح قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : إن كان رسول الله ﷺ ليخالطنا حتى يقول لأخ لي صغير (يا أبا عمير ما فعل النغير) ومسلم في كتاب الأدب (٢١٥٠) وأبو داود (٤٩٦٩) والترمذي (٣٣٣) وابن ماجه في الأدب (٣٧٢٠) .

(٤) النغير تصغير النفر وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار ويجمع على نفران النهاية ٨٦/٥ .

(٥) في ك إنه يحتمل .

والجواب . أنا نقول إن البركة في اللغة هي الزيادة والنماء فإذا وردت في الشريعة ، فإنما المراد بها^(١) سلامة الدين وقلة الحساب وكثرة النماء في الأجر وهذا كقوله تعالى ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾^(٢) وأنت تراه يتكاثر ويربي الصدقات ، وأنت تراه ينقص المال ويفنيه ولكن المعنى عائد إلى ما بيناه .

وأما الفصل الثالث : في أعمال المطي إليها فقال النبي ﷺ (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجدي هذا فبدأ به ، والمسجد الحرام ، ومسجد إيلياء)^(٣) ولم يرد ﷺ قطع النيات عن سائر المساجد في القربات والأغراض الشرعية ، فإنه قد كان يأتي مسجد قباء كل سبت^(٤) وإنما أراد الوجوب عند النذر والإلزام عند التصريح بالالتزام وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف .

وأما الفصل الرابع : في فضلها فإنه فصل بديع تكلم فيه العلماء قديماً وحديثاً واعترضوه فما أصابوه ، قالوا في كتبهم على اختلاف فرقهم^(٥) : هل المدينة أفضل أم مكة ؟ فقال قائل : مكة وقال قائل : المدينة وهذا الكلام كله خطأ لم يحصلوه إذ قالوه وذلك أنا بيناها في مسائل الخلاف بياناً شافياً ليأبه^(٦) أن السؤال فاسد والجواب غير محصل وذلك أنها قد بينا في كتاب تفصيل التفضيل بين التحميد والتهيل أن «ف ض ل» حيث ما وقع وكيف ما تصرف إنما هو عبارة عن الزيادة ، فإذا قال السائل أيما أفضل كذا أو كذا لم يستحق جواباً لأنه يقال له تريد بقولك أفضل في أي شيء في منعة أو في طاعة والطاعات كثيرة ، فإلى أيها تنحى^(٧) بالزيادة ، وإذا قلت المدينة أفضل أو مكة تزيد في الصلاة أو في السكنى أو في الحج أو في البركة أو في أي متعلق من متعلقات الزيادة الشرعي^(٨) والتفضيل الحكمي وما يتطرق إليه هذا الاحتمال ويكون في هذا الحد من الإهمال كيف يصبح أن يجاوب عنه بمعين من معينات متعلقاته قبل أن يعلم قصد السائل من جملتها ولو تخيل متخيل أن يقال في الجواب إن المدينة أفضل ويعني في كل شيء من ذلك أو مكة أفضل

(١) في ك ربه .

(٢) سورة البقرة آية (٢٧٦) .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٧٦/٢ ومسلم في الحج

باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة (١٣٩٤) من حديث أبي هريرة .

(٤) تقدم تخريجه وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري ٧٦/٢ ومسلم (١١٩٣) .

(٥) في ج ينتهي .

(٦) في ك وم مذاهبهم .

(٧) كذا في جميع النسخ ولعلها الشرعية .

(٨) في م له .

بمثله لقطعنا بخطئه لأنها تتفاوت البقعتان في ذلك تفاوتاً كثيراً ، ولكننا نفصل القول قصداً للتعين فنقول إن سأل سائل فقال في أي بقعة هي الصلاة أفضل في مسجد مكة أو في مسجد المدينة استحق الجواب لأجل التعيين . فنقول نحن : الصلاة في مسجد المدينة أفضل لقول النبي ﷺ (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام) ، فنص على أن التقدير للتفضيل بين مسجده وبين سائر المساجد وأبقى المسجد الحرام تحت الاستثناء ، فيحتمل أن يكون خرج بزيادة عليه أو بحط منه . فإن قيل : فقد روي أن النبي ﷺ قال : (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، فإن صلاة فيه خير من مائة صلاة في مسجدي هذا)^(١) . رواه البغوي وغيره . قلنا : لا ننفي نحن مثل هذا الحديث ولا نقبله لعدم صحته وقد بينا ذلك في شرح الصحيح وأما لو قال أيما أفضل السكنى بالمدينة أو السكنى بمكة ، لكان جوابنا له أن نقول هذا أمرٌ كنزائره مدركه الخبر . قال النبي ﷺ : (لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كُنتَ له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة)^(٢) ولم يرد في مكة شيء من ذلك فإن أدرك فضل في سكنائها بالاعتبار فما كان بصريح الآثار منه أولى على أن كثيراً من العلماء قد كرهوا سكنى مكة ، واختلف الناس في تعليل ذلك فمنهم من قال كره ذلك لثلاث تهون على ساكنها ، وهذا نظر إلى الظواهر مع ضعف اليقين ، فأما اليقين الصادق السالك على الاهتداء المرتبط بالافتداء فإنه يزيد السكنى بصيرةً ، وتقوى فيه العلانية بالسريرة كما قال الخليفة الصالح : « والله إنني لأعلم أنك حجرٌ لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيتُ رسول الله ﷺ قَبْلَكَ ما قَبْلْتُكَ »^(٣) وقال قوم في تعليل ذلك إنما هو لأجل خوف الذنوب فيها ، فإن المعصية فيها وفي المدينة أعظم

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/٤ وابن حبان في صحيحه ٧٢/٣ والطيالسي في مسنده (١٣٦٧) من حديث عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله ﷺ : (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا) . والحديث صحيحه ابن حبان ونقل الحافظ عن ابن عبد البر قوله اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه أحفظ وأثبت ومثله لا يقال بالرأي . فتح الباري ٦٧/٣ ويقول الشيخ ناصر إن إسناده أحمد وابن حبان صحيح إرواء الخليل ١٤٦/٤ لكن النووي اقتصر على تحسينه شرح النووي على مسلم ١٦٤/٩ .

(٢) رواه مسلم في الحج باب الترغيب في سكنى المدينة (١٣٧٨) وأحمد (٧٨٥٢) والترمذي (٣٩٢٠) من حديث أبي هريرة .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الحج باب ما ذكر عن الحجر الأسود ١٨٣/٢ ومسلم في الحج باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف (١٢٧٠) وشرح السنة ١١٣/٧ .

من المعصية في غيرها وكما تضاعف الحسنات في البقاع الشريفة والأزمدة الشريفة كذلك تضاعفت السيئات ، قال الله تعالى : ﴿ ومن يرد فيه بإلحادٍ بظلمٍ نذقه . . ﴾ ^(١) الآية . وقال تعالى : ﴿ فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾ ^(٢) وإن أراد السائل أي الأعمال فيهما أفضل ثواباً ؟ قلنا له : ما لم يعين للعمل بقعة من مكة أو المدينة ، فالفضل في ذلك سواء ، إلا للسكنى كما بيناه ، فالسكنى في المدينة أفضل ، وإن أراد بقوله أيهما أفضل في المحبة ؟ فالمدينة أحب إلينا من مكة إقتداءً بالنبي ﷺ حين قالت له عائشة . إني دخلت على عامر ابن فهيرة ، فوجدته قد وعك وهو يقول : قد رأيت الموت قبل ذوقه ، إن الجبان حتفه من فوقه . ودخلت على أبي بكر وقد وعك وهو يقول : كل امرئ مصبغ في أهله ، والموت أدنى من شرك نعله . ودخلت على بلالٍ وقد وعك وهو يقول : ألا ليت شِعري . هل أبيت ليلةً إلى آخر البيتين . فأخبرت بذلك رسول الله ﷺ فقال : (اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد وانقل حماها واجعلها بالجحفة) ^(٣) ، وقال ﷺ ، وقد طلع على أحد فقال (هذا جبل يحبنا ونحبه) ^(٤) ، فأما محبته ﷺ للجبل فمعقولة ، وأما محبة الجبل له فخفية . قال العلماء : معناه ويحبنا أهله على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وقيل تكلم على عادة العرب في الإخبار عن العزيز بخبر العزيز ^(٥) كما قال الشاعر :

وأجهشت للتباد حين رأيته وكبر للرحمن حين رأيته
فقلت له أين الذين عهدتهم حواليك في أمنٍ وخفضِ زمانٍ

(١) سورة الحج آية (٢٥) .

(٢) سورة التوبة آية (٣٦) .

(٣) الموطأ ٨٩٠/٢ والبخاري في مناقب الأنصار باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة ٨٣/٥ ومسلم في الحج باب الترغيب في سكنى المدينة (١٣٧٦) من حديث عائشة وفيه قال بلال :

ألا ليت شعري هل أبيت ليلة بوادٍ وحولي أذخر وجليل
وهل أردن يوماً مياه مجنة وهل تبدون لي شامة وطفيل

(٤) هو بهذا اللفظ رواه مالك في الموطأ ٨٩٣/٢ من حديث هشام بن عروة عن أبيه وهو مرسل ولكنه ورد موصولاً عند غيره من حديث أنس أن رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال (هذا جبل يحبنا ونحبه . .) الموطأ ٨٨٩/٢ والبخاري في الجهاد باب الخدمة في الغزو ٤٢/٤ ومسلم في الحج (١٣٩٣) والترمذي في المناقب (٣٩٢٢) .

(٥) قال النووي قيل معناه يحبنا أهله وهم أهل المدينة ونحبهم والصحيح أنه على ظاهره وأن معناه يحبنا هو نفسه وقد جعل الله فيه تمييزاً . شرح النووي على مسلم ١٦٣/٩ .

فقال مَضُوا واستودعوني بلادهم ومن ذا الذي يبقى على الحدثان^(١)

فأخبر عن جبله بمثل ما أخبر عن نفسه لما قرنه بها وقيل عبّر بلسان الحال عن لسان المقال ، كما تقدم في كتاب الصلاة ، ومن فضل المدينة تطهيرها عن الوباء ونقله إلى الحجة ، إما لأنها كانت منزلاً لليهود أو للمشركين حتى إنه ليقال إن ماءها الذي يسمى خُم ويسى من شرب منه خُم^(٢) ، ومن فضلها عصمتها عن الوباء وعصمتها من الدجال^(٣) ، ومن فضلها خروج من لا خير فيه منها ، ومن فضلها أن ظالمًا لا يدخلها ، ويدخل مكة وينقضها^(٤) ومن فضلها أنها اشتملت على خير خلق الله ، ومن فضلها أن فيها روضة من رياض^(٥) الجنة . فإن قيل فقد روى عبد الله ابن عدي بن الخيار ، أن النبي ﷺ وقف على الحزورة^(٦) وقال (والله إنك لخير بلاد الله وأحب بلاد الله إلى الله)^(٧) وهو حديث صحيح . قلنا قد قدمنا من الأدلة ما هو أقوى من هذا في تفضيل المدينة على مكة ، فأما هذا الحديث فمعناه إنك لخير بلاد الله بعد المدينة^(٨) . كما قال النبي ﷺ إذ قيل له يا خير

(١) الأبيات لمجنون ليلي انظر الأمازي ٢٠٧/١ و ٢٠٨ ط دار الكتاب العربي .

(٢) قال ابن الأثير أحمت الأرض أي صارت ذات حمى . النهاية ٤٤٦/١ .

(٣) متفق عليه البخاري في فضائل المدينة باب لا يدخل الدجال المدينة ٨٢/٤ ومسلم رقم (١٣٧٩ و ١٣٨٠) في الحج والموطأ ٨٩٢/٢ والترمذي رقم (٢٢٤٤) من حديث أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : (على أعقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) لفظ الموطأ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الحج باب قول الله تعالى : ﴿ جعل الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام ﴾ ١٨٢/٢ ومسلم في الفتن باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء رقم (٢٩٠٩) والنسائي ٢١٦/٥ من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (يخرّب الكعبة ذو السويقين من الحبيشة) لفظ البخاري .

(٥) يشير رحمه الله إلى ما رواه أبو هريرة أو أبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : (ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي) الموطأ ١٩٧/١ والبخاري في التطوع باب فضل ما بين القبر والمنبر ٧٧/٢ ومسلم في الحج (١٣٩١) .

(٦) هو موضع عند باب الحناطين وهو بوزن قَوْرَة قال الشافعي الناس يشدون الحزورة والحذية وهما مخفقتان . النهاية ٣٨٠/١ .

(٧) رواه الترمذي (٣٩٢٥) وقال حسن غريب صحيح وابن ماجه رقم (٣١٠٨) .

(٨) لقد حاول القاضي رحمه الله أن يرجع مذهب مالك في هذه المسألة والمسألة خلافية بين العلماء وقال النووي أثناء الكلام على حديث (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام) اختلف العلماء في المراد بهذا الاستثناء على حسب اختلافهم في مكة والمدينة أيهما أفضل ومذهب الشافعي وجهاهير العلماء أن مكة أفضل من المدينة وأن مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة وعكسه مالك وطائفة فعند الشافعي والجمهور معناه إلا المسجد الحرام فإن الصلاة أفضل فيه من الصلاة في مسجدي وعن مالك وموافقيه إلا =

البرية . فقال : ذلك إبراهيم^(١) . يعني بعده على أحد التأويلين . وقيل إنك لخير بلاد الله في اعتقادي ولي بحكم النشأة ولأجل الوطن ولكنه خالف هواه اتباعاً لأمر ربه ، واختياراً لما اختار الله له .

ما جاء في الطاعون

ذكر مالك حديث عمر في خروجه إلى الشام^(٢) ، واستوفى مساقه بخلاف غيره ، وإنما فعل ذلك لكثرة فوائده ، وقد تكلمنا عليه في شرح الحديث ، وعددناها هنالك أمهاتها ست وعشرون :

الأولى : خروج الإمام على الجيوش بنفسه دون أن يستخلف عليها أحداً من أصحابه للفوائد الخمس المعروفة في ذلك الكتاب .

الثانية : قصده إلى الثغر لتفقد أموره والإرهاب على عدوه .

الثالثة : ترك الإمام دوحه الملك ومقر الخلافة خالية منه .

الرابعة : تلقي الولاة والناس له شوقاً وتعظيماً ، وقد كان يفعل ذلك بالنبي ﷺ .

الخامسة : توقعه للخبر المخوف .

المسجد الحرام فإن الصلاة في مسجدي تفضله بدون الألف .. إلى أن قال فقال عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر أهل المدينة المدينة أفضل وقال أهل مكة والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكيان مكة أفضل شرح النووي على مسلم ١٦٤/٩ .

(١) رواه مسلم في كتاب الفضائل باب فضائل إبراهيم الخليل ﷺ (٢٣٦٩) وأبو داود (٤٦٧٢) والترمذي رقم (٣٣٤٩) في التفسير من حديث أنس بن مالك قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا خير البرية فقال رسول الله ﷺ (ذاك إبراهيم الخليل) .

(٢) مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام حتى إذا كان بسرخ لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فاخبروه أن الوفاء قد وقع بأرض الشام قال ابن عباس فقال عمر بن الخطاب أدع لي المهاجرين الأولين فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوفاء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه ... الموطأ ٨٩٤/٢ والبخاري في كتاب الطب باب ما يذكر في الطاعون ١٦٨/٧ ومسلم في كتاب السلام باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (٢٢١٩) .

السادسة : استشارته للناس وهي سنة في الجاهلية والملة لأن الاستشارة مخاضة العقل ومحصلته .

السابعة : الكلام بالأراء دون ذكر لقول الله أو لقول رسول الله ﷺ .

الثامنة : ترتيب الناس على منازلهم كما روي في الحديث : أمرنا أن ننزل الناس على منازلهم^(١) .

التاسعة : البداية بالهجرة وهي المنزلة الثالثة في الدين ، والرابعة هي النصرة .

العاشرة : تقديمها على النصرة ، وقد بينا في شرح الحديث الجمع بين ذلك ، وبين قول النبي ﷺ عليه (لولا الهجرة لكننتُ امرأً من الأنصار)^(٢) .

الحادية عشر : تعديد هجرة الفتح في جملة المناقب ، وإن كانت غير معدودة في أحكام الهجرة .

الثانية عشر : تقديم مشيخة قريش على من سواهم من الناس لفضل البيئية ، ولحرمة القرابة ، وبعد ذلك فلا فضيلة ، بل الناس سواسية كأسنان المشط إلا من قدمه العلم والعمل .

الثالثة عشر : إمضاء العزائم . وقد نظر بعضهم إليه .

الرابعة عشر : تقرب العواقب واعتبار المال ، وقد نظر بعضهم إليه .

الخامسة عشر : أخذ الإمام في الفتوى بما يرى .

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه قال ويذكر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت « أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم » مسلم ٦/١ ورواه أبو داود في سننه (٤٨٤٢) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة وقال أبو داود ميمون لم يدرك عائشة . قال النووي في شرحه لمسلم ١٩/١ هذا بالنظر إلى أن لفظه ليس جازماً لا يقتضي حكمه لصحته وبالنظر إلى أنه احتج به وأورده إيراد الأصول لا إيراد الشواهد يقتضي حكمه لصحته ومع ذلك فقد حكم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في كتاب معرفة علوم الحديث بصحته وأخرجه أبو داود في سننه بإسناده منفرداً به وذكر أن الراوي له عن عائشة ميمون بن أبي شبيب ولم يدركها قال الشيخ وفيما قاله أبو داود نظر فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كاف في ثبوت الإدراك فلورود عن ميمون إنه قال لم ألق عائشة استقام لأبي داود الجزم بعدم إدراكه وهيئات ذلك . ثم قال قلت وحديث عائشة قد رواه البزار في مسنده وقال هذا الحديث لا يعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ (لولا الهجرة لكننتُ امرأً من الأنصار) ٣٨/٥ ومسلم في الزكاة باب إعطاء المؤلفة قلوبهم (١٠٦١) من حديث عبد الله بن زيد وأما رواية البخاري فمن طريق أبي هريرة .

- السادسة عشر : إمضاؤه للحكم لقوله إني مصبحٌ على ظهر .
 السابعة عشر : مراجعة الفتوى بعد القضاء ولكن ممن ولمن .
 الثامنة عشر : الإقرار بالقضاء والقدر ويأتي إن شاء الله تعالى .
 التاسعة عشر : إثبات التصرف به وفيه وإليه في طرفي النقيض الموفية .
 العشرون : التمثيل والتنظير في مسائل الدين والحكم بها على أفعال المسلمين .
 الحادية والعشرون : دخول القياس في أصول الدين وبالقياس عرف الله ولولاه ما كان إلى العلم به سبيل لأحد من الخلق .
 الثانية والعشرون : اجتزاء الحاكم بمن حضر عمن غاب .
 الثالثة والعشرون : العمل بخبر الواحد في الأمور العظام ، فكيف في الأمور الصغار .
 الرابعة والعشرون : تسمية رسول الله ﷺ الطاعون رجلاً أرسل على من كان قبلنا ، وقد سماه شهادةً عندنا فقال : (والمطعون شهيد) ، وقد بينا ذلك في شرح الصحيح بياناً شافياً لبابه أن الله جعله عذاباً لمن كان قبلنا بحكمته وجعله شهادةً لنا برحمته .
 الخامسة والعشرون : قوله (لا تقدموا عليه) ، لأمرٍ منها أن لا يتعرض للحتوف ، وإن كان لا نجاة من قدر الله ولكن من حسن قدره أن يسر لك الحذر ومنها أن لا تشرك به ، فتقول لو لم أدخل ما مرضتُ .
 السادسة والعشرون : قوله (لا تخرجوا فراراً منه) وقد بيناها فيما تقدم .

النهى عن القول بالقدر^(١)

هذا بابٌ قد بيناه في كتب الأصول على قدر^(٢) وأشرفنا فيه الخلق على مراتب النظر ، ولكن لأجل اهتبال مالك رضي الله عنه وحق له إلى ذلك نشير نحن إلى شيء منه ، فنقول : أما ترجمته بالنهى عن القول بالقدر فغريبة ، لأن النبي ﷺ قال في الحديث الصحيح : (وأن تؤمن بالقدر خيره وشره ، حُلوه ومُرّه)^(٣) ، فكيف يصح أن ينهى عن قوله

(١) الموطأ ٢/ ٨٩٨ .

(٢) في ج وك على ما قدر .

(٣) هذا جزء من حديث عمر الطويل وقد رواه مسلم في كتاب الإيمان باب وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان رقم

(٨) والترمذي رقم (٢٦١٠) وأبو داود في السنة باب في القدر رقم (٤٦٩١) والنسائي ٩٧/٨ .

هو محض الإيمان ، ولكنه إنما بسبب بالنهي لأن الصحابة كانت تعافه لما تقدم من النهي إليهم فيه والله أعلم : « ففي صحيح مسلم : جاء مشركو قريش مخاصمون إلى النبي ﷺ في القدر^(١) فنزلت ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ﴾^(٢) الآية^(٣) . ولما روي أن النبي ﷺ خرج يوماً على أصحابه وهم يتكلمون في القدر ، فاحمر وجهه وقال : (إنما هلك من كان قبلكم^(٤)) بهذا) وذكر باقي الحديث ووجه كراهية الكلام في القدر ، أن الخوض لا يؤول فيه إلى بيان لأن النبي ﷺ إذا تعرض لبيانه فسد وخرج عن حده ، إذ المفعول لا يفعل والموجود لا يوجد ، وقد كان النبي ﷺ بين لأصحابه حين سألوه أول دفعة عنه فقالوا له هذا الذي نحن فيه ، أمر مستأنف أم أمر مفروغ منه فقال (اعملوا فكل ميسر لما خلق له)^(٥) . الحديث . فبعد أن استقر القول فيه والبيان لا يبقى إلا اعتراض المشكك وقد قال الله تعالى : ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾^(٦) . حديث : قال أبو هريرة رضي الله عنه : « تحتاج آدم وموسى^(٧) » . الخبر إلى آخره وقد تكلمنا في الصحيح عليه وفي المشككين بما ينبغي له

(١) مسلم في كتاب القدر باب كل شيء بقدر الله حديث (٢٦٥٦) من حديث أبي هريرة وأخرجه البغوي في شرح السنة ١٤٩/١ .

(٢) سورة القمر آية (٤٨) .

(٣) ما بين القوسين ليس في بقية النسخ وسقط من الأصل قوله وقد ورد في الأثر إذا ذكر القدر فامسكوا وهو في بقية النسخ .

(٤) رواه الترمذي من طريق صالح المري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة الترمذي ٤٤٣/٤ وقال الترمذي بعد روايته لهذا الحديث هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري وصالح المري له غرائب يتفرد بها لا يتابع عليها . أقول صالح المري هو ابن بشير بن وادع المري بضم الميم وتشديد الراء أبو بشر البصري القاص الزاهد ضعيف من السابعة مات سنة اثنتين وسبعين (ومائة) التقريب ص ٢٧١ وصالح هذا لم يوثقه أحد ووصفه البخاري بأنه منكر الحديث ت ٣٨٢/٤ وعلى هذا فالحديث ضعيف .

(٥) روى الترمذي من طريق سالم بن عبد الله يحدث عن أبيه قال : قال عمر يا رسول الله أرأيت ما نعمل فيه أمر مبتدع أو مبتدأ أو فيما فرغ منه فقال (فيما قد فرغ منه يا ابن الخطاب وكل ميسر أما من كان من أهل السعادة فإنه يعمل للسعادة وأما من كان من أهل الشقاء فإنه يعمل للشقاء) . وقال الترمذي حسن صحيح ٤٤٥/٤ .

(٦) سورة الأنبياء آية (٢٣) .

(٧) مالك في الموطأ ٨٩٨/٢ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (تحتاج آدم وموسى قال له موسى أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة فقال له آدم أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته قال نعم قال أقتلوني على أمر قد قدر علي قبل أن أخلق) لفظ الموطأ وأخرجه البخاري في كتاب القدر باب تحتاج آدم وموسى عند الله ١٥٧/٧ ومسلم في القدر باب تحتاج آدم وموسى عليهما السلام (٢٦٥٢) وأبو داود رقم (٤٧٠١) والترمذي (٢١٣٤) .

وفي قول آدم أتلومني على أمرٍ قد قَدَّرَ عليّ ليس ما سبق من القضاء والقدر يرفع الملامة عن البشر ، لكن معنى قوله ذلك : أتلومني على أمرٍ قَدَّرَ عليّ وتبّت منه والعاصي التائب لا يلام . حديث : قال رسول الله ﷺ : (إن الله خلق آدم فمسح ظهره بيمينه)^(١) . حديث عظيم في القضاء والقدر يشهد له القرآن ، وكأنه تفسير للآية المذكورة ، فيه عبرٌ بالمسح عن تعلق القدرة بظهر^(٢) آدم وكل معنى يتعلق به قدرة الخالق يعبر عنها بفعل المخلوق ما لم تكن دناءة ، وقد أخبر الله تعالى في هذا الحديث على لسان رسوله بقوله عن حكمه وحكمته في تفريق الخلق فريقين ويسر الله ذلك الرجل المعترض للنبي ﷺ بقوله فقيم العمل ؟ ليبين ﷺ تمام المسألة ، ويرزوجه الحكمة بأن تيسير الباري تعالى للرجل لعمل أهل الجنة دليل على أنه من أهلها الذين خلقهم لها ، وتيسير الرجل لعمل أهل النار دليل على أنه خلقه لها ، والإشارة بهذا التيسير المقتضى لما بيناه من الدليل إلى العمل الذي يكون عند الخاتمة لا إلى العمل المسترسل على الأزمنة وقد بين ذلك ﷺ بقوله : (إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة)^(٣) . الحديث إلى آخره . حديث : (لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح ، فإنما لها ما قدر لها)^(٤) هذا الذي نبّه عليه النبي ﷺ بهذا الحديث أبين

(١) مالك عن زيد بن أبي أنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه أخبره عن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ [الأعراف ١٧٢] قال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها فقال رسول الله ﷺ : (إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون . . .) الموطأ ٨٩٩/٢ وأبو داود (٤٧٠٣) والترمذي رقم (٣٠٧٥) وقال حديث حسن .

ونقل القرطبي عن ابن عبد البر أن هذا الحديث منقطع الاسناد لأن مسلم بن يسار لم يلق عمر وقال يحيى بن معين مسلم بن يسار لا يعرف بينه وبين عمر نعيم بن ربيعة ذكره النسائي ونعيم غير معروف بحمل العلم لكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه ثابتة كثيرة من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين وغيرهم . القرطبي ٣١٥/٧ وكذا قال البخاري في شرح السنة ١٣٩/١ .

(٢) قلت لا نذهب إلى ما ذهب إليه الشارح في هذه الصفة من التأويل بل هي صفة تؤمن بها على مراد الله تعالى فلا تؤل أي صفة من صفاته تعالى كما ورد عن السلف .

(٣) لعله يشير إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب القدر حديث (٢٦٥١) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (إن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل الجنة ثم يختم له عمله بعمل أهل النار وإن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل النار ثم يختم له عمله بعمل أهل الجنة) .

(٤) الموطأ ٩٠٠/٢ والبخاري في كتاب القدر باب وكان أمر الله قادراً مقدوراً ١٥٣/٨ ومسلم في النكاح (١٤٠٨) =

من فلق الصُّبح ، فإن كلَّ أحدٍ قد كتب له رزقه حتى من مشيه ومن كلامه ومن وطئه ومن أكله فليس للمرأة من زوجها كانت لها ضرة ، أو لم تكن إلّا ذلك المكتوب لها لا يزيدها الانفراد ولا يضرها الاشتراك . حديث : قوله : (الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي الذي لا يعجل شيئاً أنه وقدره)^(١) وأما قوله : كما ينبغي فمعناه كما يُراد ، فإن رجع ذلك إلى إرادة الخالق ، فكذلك كان ، وإن رجع ذلك إلى إرادة المخلوق ففيه ما لا يريده المخلوق ، وإن أراد غير ذلك من المعنى فالكلمة قلقة وما أظنها نبوية ، وأما قوله الذي لا يعجل شيئاً فقد ضبط على عشرِ صفاتٍ أضبطه لكم بالعجم لا بحروف المعجم لثلاث يطول فاضبطوه لثلاث يدرس بمضي الزمان الذي لا يعجل شيئاً أنه وقدره وتركب بعضها على بعض وتفسير أناة بالاسم والفعل وتركبوه فعلاً على تعجل أو يقيى طرفاً للشيء على ما هو عليه ، فإن قرأت يعجل بناء ما لم يُسم فاعله والجيم مفتوحة كان سلباً للخلق عن التصرف بغير حكم الخالق ، وإن قرأته بضم الياء وخفض الجيم مشددة كان إخباراً على أن البارئ تعالى ، إنما تخلق أفعاله على مقدار علمه وقضائه ، وإن فتحت الياء من يعجل ورفعت شيئاً كان نسبة للعجلة إلى ذلك الشيء ويكون المعنى أن شيئاً لا يقدر على أن يتعجل بنفسه على شيء يخرج به عن قضاء ربه وذلك كله رد على القدرة الذين يقولون إن الخلق بعصيانهم يعجلون الأشياء قبل وقتها كالأجال ويخالفون مقدارها كالطاعات وبعض هذه الروايات أقوى من بعض في الدلالات ، وقد استوفينا بيانها في المشككين بما لبابه إنك إذا قلت يعجل بضم الياء وإسكان العين وكسرت الجيم ونصبت شيئاً على المفعول وقرأت إناة بكسر الهمزة أو بفتحها وأسكنت الدال من قولك قدرة ونصبت الراء أو نصبت العين من يعجل وشددت الجيم وباقية كذلك أو قرأته بهذين اللفظين ، وشددت الدال من قدره وفتحت الراء ونصبت الهمزة من أناة على أنهما فعلاً لا اسمان ، كان معناه على هذه الألفاظ أن الله تعالى لا يقدم شيئاً قبل وقته ، ولا يعجل شيئاً قدره وأخره من خير . وإن ضمنت الياء من يعجل وفتحت العين وشددت الجيم وفتحتها أو خففتها وأسكنت العين على بناء ما لم يسم فاعله ودفعت شيئاً وقرأت باقية على الوجهين المتقدمين كان معناه على ما بيناه ورددنا به على

= (٣٨) و٣٩ باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها في النكاح والبعوي في شرح السنة ٥٥/٩ .

(١) الموطأ ٩٠١/٢ يحيى عن مالك أنه بلغه أنه كان يقال الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي الذي لا يعجل

شيء أنه وقدره حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعا ليس وراء الله مرمى .

قال الباجي يقتضي أنه من قول أئمة الشرع لأن مالكا أدخله في كتابه المعتقد صححه المنتقى ٢٠٨/٧ .

القدرية وليس في هذا كله تعلق بالباب الذي أراده مالك رضي الله عنه إلا على وجه بعيد ما عدا ما شرحناه فيه ، وإن رويته بفتح الياء وإسكان العين وفتح الجيم وهو يرجع إلى معنى يعجل بإظهار الفاعل فإنه عام ويرجع إلى نسبة العجلة إلى الشيء الكائن على المجاز ويكون معناه الحمد لله الذي لا يكون شيء قبل وقته الذي علمه فيه وأخره إليه لا يتعجله هو ولا بتعجيل شيء سواه ويكون في هذا رد على القدرية ، لكن لا على طريق التصريح بل على طريق الاحتمال أو العموم على أحد المذهبين .

ما جاء في حسن الخلق

الْخُلُقُ وَالْخُلُقُ عبارتان عن جملة الانسان ، أما الْخُلُقُ فعبرة عن صفته الظاهرة ، وأما الْخُلُقُ فعبرة عن صفته الباطنة وقد يعبر عن الباطن بلفظ الظاهر ، ولا يعبر بلفظ الباطن عن الظاهر وفي ذلك كلام بديع قد بيناه في المشكلين والإشارة بالْخُلُقِ إلى الإيمان ، والكفر ، والعلم ، والجهل ، واللين ، والشدّة والمسامحة ، والاستقصاء والبخل والسخاء وما أشبه ذلك من الصفات والأسماء وأسبابها في* الم محمود والمذموم يدور على عشرين خصلة ، وقد أتقن مالك رضي الله عنه هذا الباب فإنه أشار فيه إلى نبذ في كلا طرفي التقيض بعد أن ذكر الجملة أولاً فقال (حسن خلقك للناس)^(١) وذكر عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ : « ما خير قط في أمرين إلا اختار^(٢) أيسرهما » إشارة إلى خلق الرفق ثم قالت « وما انتقم لنفسه » إشارة إلى خلق المسامحة والعفو ، ثم أدخل حديث علي رضي الله عنه « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه »^(٣) إشارة إلى ترك الفضول لأن المرء

(١) هذا آخر البلاغات الأربع التي قال فيها ابن عبد البر إنها لا توجد مسندة إلى النبي ﷺ ولفظه عن مالك أن معاذ بن جبل قال : آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وضعت رجلي في الفرز أن قال (حسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل) الموطأ ٩٠٢/٢ .

قال ابن عبد البر هكذا روى يحيى هذا الحديث وتابعه ابن القاسم والقعني ورواه ابن بكير عن مالك عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل وهو مع هذا منقطع جداً ولا يوجد مسنداً عن النبي ﷺ من حديث معاذ ولا غيره بهذا اللفظ والله أعلم ولكن معناه صحيح . التصحيص ص (٢٤٩) .

(٢) الموطأ ٩٠٣/٢ والبخاري في كتاب المناقب باب صفة النبي ﷺ ٢٣٠/٤ ومسلم في كتاب الفضائل باب مباحثته ﷺ للأ ثام (٢٣٢٧) من حديث عائشة .

(٣) الموطأ ٩٠٣/٢ مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال : (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) .

لا يقدر أن يستقل باللازم فكيف أن يتعداه إلى الفاضل ثم أدخل حديث عيينة^(١) في المداراة وهي معاملة الخلق في الصبر والمسامحة والبذل والإعطاء والتصرف والتوقف بما لا يقدح في الدين ، فإن أتى شيئاً من ذلك بما لا يجوز كان مدهانةً وهي حرام وبالجمله فقد قالت عائشة رضي الله عنها : كان خلقُ رسولِ الله ﷺ القرآن^(٢) ، وإذا التزم المرء ما في كتاب الله تعالى من وظائف التكليف ، أدرك درجة الصائم القائم .

= قال السيوطي نقلاً عن ابن عبد البر وصله الدارقطني من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه ومن طريق موسى بن داود الضبي عن مالك وخالد وموسى لا بأس بهما . تنوير الحوالك ٩٦/٣ .

وأخرجه الترمذي من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ومن طريق مالك عن علي بن الحسين قال : قال رسول الله ﷺ فذكره ثم قال وروى غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ نحو حديث مالك مرسلًا وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وعلي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب . الترمذي رقم (٢٣١٧ و ٢٣١٨) وروى ابن ماجه حديث أبي هريرة وصححه الشيخ ناصر صحيح ابن ماجه ٣٥٨/٢ وكذلك أخرجه البيهقي في شرح السنة ٣٢٠/٤ وصححه محققه .

(١) مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : استأذن رجل على رسول الله ﷺ قالت عائشة وأنا معه في البيت فقال رسول الله ﷺ يس ابن العشرة ثم أذن له رسول الله ﷺ قالت عائشة فلم أنشب أن سمعت ضحك رسول الله ﷺ معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ما قلت ثم لم تنشب أن ضحكت معه فقال رسول الله ﷺ (إن شر الناس من اتفاه الناس لشره) الموطأ ٩٠٣/٢ وقد وصله البخاري في كتاب الأدب باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب ٢٠/٨ من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة وأخرجه من نفس الطريق مسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب مداراة من يتقى فحشه حديث رقم (٢٥٩١) والبيهقي في شرح السنة ١٤١/١٣ .

قلت ذكر الشارح هنا عيينة وهو بن حصن الفزاري وكان يقال له الأحق المطاع قال الباجي قال ابن حبيب إن هذا الرجل هو عيينة بن حصن الفزاري المتفق ٢١٢/٧ ونقل الحافظ عن ابن بطلان إن هذا الرجل هو عيينة بن حصن بن بدر الفزاري وكان يقال له الأحق المطاع ورجا النبي ﷺ بإقباله عليه تأليفه ليسلم قومه لأنه كان رئيسهم وكذا فسره به عياض ثم القرطبي والنووي جازمين بذلك ونقله ابن التين عن الداودي لكن احتمالاً لا جزمًا وقد أخرجه عبد الغني بن سعيد في المبهمات من طريق عبد الله بن عبد الحكم عن مالك أنه بلغه عن عائشة « استأذن عيينة بن حصن على النبي ﷺ فقال يس ابن العشرة » الحديث وأخرجه ابن بشكوال في المبهمات من طريق الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير أن عيينة استأذن فذكره مرسلًا . فتح الباري ٤٥٣/١٠ - ٤٥٤ .

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة باب جامع صلاة الليل حديث (٧٤٦) وأبو داود حديث (١٣٤٢) .

ما جاء في الحياء :

أدخل مالك رضي الله عنه قوله (الحياء من الإيمان)^(١) . قال علماؤنا ، إنما صار من الإيمان المكتسب وهو جبلة لما يفيد من الكف عما لا يحسن ، فعبر عنه بفائدته على أحد قسمي المجاز .

ما جاء في الغضب :

أدخل مالك رضي الله عنه حديث حارثة بن قدامة المرسل عن حميد بن عبد الرحمن أن النبي ﷺ قال له : (لا تغضب)^(٢) ، قال علماؤنا : إنما نهاه عما علم أنه هواه ، كما قال لوفد عبد القيس : (لا تشربوا مسكراً)^(٣) وترك بيان سائر المعاصي ، وإنما كان ذلك لأن المرء إذا ترك ما يشتهي كان أجدر أن يترك ما لا يشتهي وخصوصاً الغضب فإن من ملك نفسه عنده كان شديداً سديداً وإذا ملكها عند الغضب كان أخرى أن يملكها عند الكبير والحسد وأخواتهما .

باب المهاجرة

إن الله تعالى خلق الخلق أشتاتاً في الأهواء لأنه خلقهم من أشتات في الابتداء ثم دعاهم إلى التآلف وذلك ضد ما جبلهم عليه لأنه تعالى هو الداعي وهو الميسر وهو الخالق لكل شيء المقدر له ، فإذا يسر لك لما أمرك فقد أدركته ، وإذا حال بينك وبينه فقد فات وكل

(١) مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله ﷺ : (دعه فإن الحياء من الإيمان) الموطأ ٢/٩٠٥ والخيار في كتاب الإيمان باب الحياء من الإيمان ١٢/١ ومسلم في كتاب الإيمان باب شعب الإيمان حديث (٥٩) .

(٢) مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن رجلاً أتى إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله علمني كلمات أعيش بهن ولا تكثر علي فأنسى فقال رسول الله ﷺ (لا تغضب) الموطأ ٢/٩٠٥ وأخرجه البخاري عن أبي صالح عن أبي هريرة في كتاب الأدب باب الحذر من الغضب ٨/٣٥ .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب أداء الخمس من الإيمان ١/٢١ ومسلم في كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين والدعاء إليه حديث رقم (١٧) وفي آخر الحديث ونهاهم عن أربع عن الحتم والدباء والتقيير والمزفة وربما قال المقيير وقال أحفظوهم وأخبروا بهن من وراءكم . لفظ البخاري .

ذلك علامة على الهلكة أو النجاة ولأجل هذا ما جعل تعالى في الهجرة ثلاثاً لأن المرء في ابتداء الغضب مغلوب فرخص له في التمادي على حاله حتى يسكن غضبه بالاغتسال كما جاء في الحديث^(١) أو بالفتور مع التمادي كما جرى في العادة . حديث : قوله : (لا تحاسدوا)^(٢) إلى آخره أما قوله (لا تباغضوا) ، فالبغض هو كراهة المرء أو صفاته وأما الحسد فهو تمنى نقل النعمة من غيرك إليك ، وأما التدابر فهو اختلاف الأهواء والمقاصد وهي الحالقة ، فإن صلاح ذات البين بها تقوم شعائر الإسلام من الصلاة والحج وبها تحمي البيضة بالاجتهاد والنصرة وبها تجمع حقوق الفقراء من أيدي الأغنياء .

تبيين :

قال مالك رضي الله عنه : لا أحسب التدابر إلا الإعراض^(٣) « قال القاضي : ما كان أغوصه على المقاصد وما كان أعرفه بالمصالح »^(٤) ، أصل الفساد البغض ، فنهى النبي ﷺ عنه وينشأ عن البغض :

الإعراض :

وهو أول درجات التدابر ويترتب على الإعراض اختلاف الأهواء ومروج الأمور ، ففسره مالك رضي الله عنه بالإعراض وهو الأولى حتى إذا اجتنب وكان الإقبال ترتب عليه اتفاق الأهواء ، وأما الظن فهو حديث النفس عما يتوهمه المرء ، فإن كان عن دليل فالعمل

(١) رواه أبو داود في سننه (٤٧٨٤) من حديث عروة بن محمد بن عطية بن عروة السعدي قال : قال رسول الله ﷺ : (إن الغضب من الشيطان وإن الشيطان خلق من النار وإنما تطفأ النار بالماء فإذا غضب أحدكم فليتوضأ) . ورواه أحمد في المسند ٢٢٦/٤ والبغوي في شرح السنة ١٦١/١٣ وهو حديث ضعيف لأن فيه عروة بن محمد لم يوثقه غير ابن حبان قال الحافظ عروة بن محمد بن عطية السعدي عامل عمر بن عبد العزيز على اليمن مقبول من السادسة مات بعد العشرين ومائة التقريب ص ٣٨٩ وانظرت ت ١٨٧/٧ .

..ووقع في ضعيف الجامع الصغير وزياداته تحقيق الشيخ ناصر عطية العوفي بدل عطية السعدي وهو تحريف .
(٢) مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث) الموطأ ٩٠٧/٢ وأخرجه البخاري في كتاب الأدب باب الهجرة وقول رسول الله ﷺ لا يحل للرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ، ٢٥/٨ ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب النهي عن التحاسد حديث (٢٥٥٩) .

(٣) قال مالك لا أحسب التدابر إلا الإعراض عن أخيك المسلم فتدبر عنه بوجهك . الموطأ ٩٠٧/٢ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل وهو في بقية النسخ .

عليه واجبٌ ، وإن كان مسترسلاً ، أو عن شهوةٍ فهو أكذب الحديث^(١) . وأما التحسُّس فهو تطلب الاخبار على الناس في الجملة ، وذلك لا يجوز إلا للإمام الذي رتب لمصالحهم وألقي إليه زمام حفظهم فأما عرض الناس فلا يجوز ذلك لهم إلا لغرضٍ من مصاهرةٍ أو جوارٍ أو رفاقةٍ في السفر أو معاملةٍ أو ما أشبه ذلك من أسباب الامتزاج ، وأما التجسس فهو طلب الخبر الغائب للشخص ، وذلك لا يجوز لا للإمام ولا لسواه ، وأما التنافس فهو التحاسد في الجملة إلا أنه يتميز عنه بأنه سببه وكأنه قيل له لا ترى نفسك خيراً من أحدٍ حتى يحملك ذلك على الحسدِ والحقدِ وأما المصافحة فلم يرها مالك في السلام^(٢) ، لأنه لم يسمع حديثها وقد اجتمع مع سفيان فصافحه سفيان وقال له كذلك صافح النبي ﷺ لجعفر حين قدم من أرض الحبشة^(٣) ، وقال البراء : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : (ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا)^(٤) . وأما المحبة فقد بيناها في كتب الأصول . وقد قال جماعة (من العلماء)^(٥) : إن المحبة هي الإيثار ، ألا ترى إلى امرأة العزيز لما تناهت قالت ﴿ أنا راودته عن نفسه ﴾^(٦) ففدته بنفسها ، ولما دخل الصديق مع النبي ﷺ في الغار أرادت الحية أن تخرج من الجحر فسده

(١) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ..) الموطأ ٩٠٧/٢ والبخاري في كتاب الأدب باب ﴿ يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ﴾ ٢٣/٨ ومسلم في كتاب البر والصلة والأداب باب تحريم الظن والتجسس والتنافس رقم (٢٥٦٣) .

(٢) قال أبو عمر روى ابن وهب وغيره عن مالك كراهة المصافحة والمعانقة وبه قال سحنون وغيره وروى عن مالك خلفه وهو الذي يدل عليه معنى ما في الموطأ وعلى جوازه جماعة العلماء سلفاً وخلفاً وفيه آثار حسان شرح الزرقاني ٢٦٥/٤ .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ وإنما الذي وجدته ما ساقه البيهقي بسنده إلى أجلع بن عبد الله عن الشعبي عن جابر قال لما قدم رسول الله ﷺ من خيبر قدم جعفر من الحبشة تلقاه رسول الله ﷺ فقبل جبهته ثم قال والله ما أدري بأيهما أفرح بفتح خيبر أم بقدوم جعفر ثم قال ورواه الثوري عن أجلع مرسلًا دون ذكر جابر فيه . دلائل النبوة للبيهقي ٢٤٦/٤ وذكر الحافظ ابن كثير الطريقتين المرسلتين والمرسلتين في سيرته ٣٩٠/٣ - ٣٩١ ورواه أبو داود من طريق أجلع عن الشعبي أن النبي ﷺ تلقى جعفر بن أبي طالب فالتزمه وقبل بين عينيه سنن أبي داود رقم (٥٢٢٠) وهذا مرسل أيضاً .

(٤) رواه أبو داود في سننه حديث رقم (٥٢١٢) والترمذي رقم (٢٧٢٧) وقال حديث حسن غريب من حديث أبي إسحاق وابن ماجه حديث رقم (٣٧٠٣) والبخاري في شرح السنة ١٨٩/١٢ والحديث صححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ٣٠٢/٢ .

(٥) ما بين القوسين زيادة من ك .

(٦) سورة يوسف آية (٥١) .

برجله ففداه بنفسه^(١) ، وكما ترّس عنه طلحة ببدنه^(٢) وكما نام علي ابن أبي طالب رضي الله عنه على الفراش في البرد الحضرمي بدلاً^(٣) منه وأما الهدية فإنها من أسباب التواد لعلاقة الأمال بالمال فترى النفس أن كل من أعانها على مصالحها يحبها فتجازه بالمحبة أيضاً . حديث : قال النبي ﷺ (تعرض الأعمال^(٤)) . . .) إلى آخره . أفاد في هذا الحديث فائدة عظيمة ، وهي أن المعاصي توقف المغفرة ، لا تبطلها وأفاد أيضاً عظم المجاهرة في المعاصي حتى لا تنفع الأعمال الصالحة معها في الحال حتى تقع المقابلة في المال .

باب اللباس

إن الله تعالى خلق العبد لا يعلم شيئاً ولا يملك شيئاً وإلى هذه الحالة يرده كما قال : ﴿ كما بدأنا أول خلقٍ نعيده ﴾^(٥) ثم كلفه ستر العورة ، ومكّنه مما كلفه فقال : ﴿ قد أنزلنا عليكم لباساً ﴾^(٦) الآية . وأذن في التجميل باللباس لما علم من تعلق الأنفس بذلك ، ولم يجعله ﷺ من الكبر والظهور المنهي عنه في حديث ثابت بن قيس وقال ﷺ :

(١) قال نافع بلغني أنه كان في الغار جحر فآلقم أبو بكر رجله ذلك الجحر تخوفاً أن يخرج منه دابة أو شيء يؤذي رسول الله ﷺ قال ابن كثير وهذا مرسل وقد ذكرنا له شواهد أخر في سيرة الصديق . السيرة لابن كثير ٢٣٧/٢ وذكره ابن هشام في سيرته ٤٨٦/٢ .

(٢) روى البزار بسنده إلى عائشة قالت حدثني أبي قال لما انصرف الناس عن النبي ﷺ كنت أول من فاء إلى رسول الله ﷺ فجعلت أنظر إلى رجل يقاتل بين يديه فقلت كن طلحة فلما نظرت فإذا أنا بإنسان خلفي كأنه طائر فلم أشعر أن أدركني فإذا هو أبو عبيدة بن الجراح وإذا طلحة بين يديه صريعاً قال دونكم أخوكم فقد أوجب فتركانه وأقبلنا على رسول الله ﷺ . . . مجمع الزوائد ١١٢/٦ وقال بعد سياقه فيه إسحاق بن يحيى ابن طلحة وهو متروك .

ورواه الحاكم في المستدرك ٢٦/٣ - ٢٧ وفيه وإذا بطلحة ست وستون جراحة وقد قطعت إحداهن أكحله وقال هذا صحيح الاسناد ولم يخرجاه لكن الذهبي عقب عليه بقوله قلت إسحاق متروك وعزاه ابن القيم في زاد المعاد ٢٠٤/٣ لابن حبان وفيه فأقبلنا على طلحة نعالجه وقد أصابته بضعة عشر ضربة .

(٣) أنظر سيرة ابن هشام ٤٨٢/١ وسيرة ابن كثير ٢٢٩/٢ .

(٤) مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال (تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبداً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال اتركوا هذين حتى يفيا) الموطأ ٩٠٩/٢ ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب النهي عن الشحناء والتهاجر (٢٥٦٥) .

(٥) سورة الأنبياء آية (١٠٤) .

(٦) سورة الأعراف آية (٢٦) .

(خير ثيابكم البياض) ^(١) وكره لباس الخَلْقِ دائماً ، وقد خرج وعليه أسمال مليتين في حديث قَيْلَة ^(٢) وقد أنكر على الراعي لباس البردين الخلقين حتى لبس ثوبيه الجديدين فقال النبي ﷺ : (أليس هذا خير لك) ^(٣) قال علماء الباطن ^(٤) : إنما كان الراعي قد تعلق أمله بالبقاء فحبس الثوبين على طول الأجل ، فأراد النبي ﷺ أن يقطع هذا الأمل الذي ربما أفسد عليه العمل ، وقد قال النبي ﷺ (إذا أنعم الله على العبد أحب أن يرى أثر نعمته عليه) ^(٥) ، فإن كان يُرى بضم الياء فيعود ذلك إلى رؤية الناس وذلك من باب إظهار العبد

(١) لم أجد هذا الحديث من رواية ثابت بن قيس وإنما وجدته من رواية ابن عباس وسمرة بن جندب .
أما حديث ابن عباس فرواه أبو داود رقم (٣٨٧٨) قال : قال رسول الله ﷺ : (البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفونا فيها موتاكم . .) ورواه الترمذي في سننه رقم (٩٩٤) وقال حسن صحيح وابن ماجه (٣٥٦٦) والحاكم في المستدرک ١٨٥/٤ .

وأما حديث سمرة بن جندب فقد رواه الترمذي في كتاب الأدب حديث (٢٨١٠) وقال حسن صحيح ولفظه (البسوا البياض فإنها أطهر وأطيب وكفونا فيها موتاكم) . ورواه النسائي في سننه ٢٠٥/٨ بلفظ (البسوا من ثيابكم البياض فإنها أطهر وأطيب وكفونا فيها موتاكم) والحاكم في المستدرک ١٨٥/٤ قال الحافظ عن حديث سمرة اختلف في وصله وإرساله . التلخيص ٦٩/٢ .

(٢) روى الترمذي من طريق عبد الله بن حسان أن جدته صفية بنت عُلَيَّة ودُخِيَتْ بنت عُلَيَّة حدثته عن قَيْلَة بنت مخزومة وكانتا ريبيتهما وقيلة جدة أبيها أم أمه أنها قالت قدمنا على رسول الله ﷺ فذكرت الحديث بطوله حتى جاء رجل وقد ارتفعت الشمس فقال 'السلام عليك يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ وعليك السلام ورحمة الله وعليه تعني النبي ﷺ اسمال مليتين كانتا من زعفران وقد نقضتا ومع النبي ﷺ عسب نخلة قال أبو عيسى حديث قيلة لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن حسان . الترمذي رقم (٢٨١٤) قال ابن الأثير قوله وعليه أسمال مليتين هي تصغير ملاء مثناة مخففة الهمز النهاية ٣٥٢/٤ وقال في جامع الأصول ٦٧٢/١٠ الملاء بالمد والضم الریطة والجمع الملاء والریطة القطعة الواحدة من الثياب إذا لم تكن لفتين .

(٣) مالك في الموطأ ٩١٠/٢ عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري ورواه البزار بسنده إلى جابر بن عبد الله قال خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فينا أنا نازل تحت الشجرة إذ رأيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله هلم إلى الظل فنزل رسول الله ﷺ فوجدت في السفرة جروقاء فقال من أين لكم هذا فذكر كلمة ثم أدير رجل وعليه ثوبان قد خلقا فنظر إليه رسول الله ﷺ فقال أما له ثوبان غير هذين فقلت يا رسول الله له ثوبان في العيبة كسوته إياهما قال فادعه فمره فلبسهما فدعوته فلبسهما ثم ولي يذهب فقال ما له ضرب الله عنقه أليس هذا خير فسمعه الرجل فرجع فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال في سبيل الله فقتل الرجل في سبيل الله . كشف الاستار ٣٦٨/٣ قال الهيثمي رواه البزار بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح مجمع الزوائد ١٣٤/٥ .

(٤) هذا التعبير دائماً يعبر به عن الصوفية .
(٥) روى الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ (ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده) الترمذي حديث (٢٨١٩) وقال حديث حسن وأحمد ١٨٢/٢ والحاكم في المستدرک ١٣٥/٤ .

نعمة المولى وهو من باب الشكر ، وإن كان يرى بفتح الياء ، عاد ذلك الى الله سبحانه فإن لم يلبسها ، لم يره الله لابساً ، فإن لبسها رآه إذ هو تعالى يعلم المعدوم والموجود ولا يرى إلا الموجود . الأحمر قد تقدم القول في الأبيض وقد استوفينا الكلام في الأحمر والأصفر في شرح الصحيح على وجه يشفي الصدور ، جملته أن النبي ﷺ نهى عن الأحمر ولبسه . روى مجاهد عن ابن عمر^(١) « أن رجلاً مرَّ على النبي ﷺ وعليه ثوبان أحمران فسلم فلم يردَّ النبي عليه السلام »^(٢) . وقال جابر^(٣) بن عبد الله رأيت رسول الله ﷺ في ليلة قمراء أضحيان^(٤) وعليه حلة حمراء^(٥) . وقال البراء : رأيت رسول الله ﷺ وعليه حلة حمراء^(٦) وكلاهما صحيحان قال العلماء إنما لم يسلم على ذلك الرجل لأنه رآه مزهوا بلبسه أو لأن الثوبين كانا أحمرين بالعصفر أو بالزعفران ، فكرهه لأنه مخصوص بالنساء بخلاف الصبغ الأصلي فإنه مآذون فيه ولأجل هذا الحديث الوارد من طريق مجاهد المعترض في سنده ، أدخل مالك رضي الله عنه عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والزعفران^(٧) . فنافع أثبت من مجاهد ، لو استوى السند إليهما . فكيف ولم يستولأن سند نافع أثبت وما كان عبد الله بن عمر ليكره النبي ﷺ شيئاً ويستعمله . الأصفر لم يرد فيه حديث لكنّه ورد ممدحاً في القرآن . قال الله تعالى في صفة بقرة بني إسرائيل ﴿ بقره

-
- (١) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب عمرو كما في رواية الترمذي (٢٨٠٧) والعارضه ٢٥١/١٠ وأبو داود (٤٠٦٩) في كتاب اللباس ومصابيح السنة ٢٠٠/٣ والحاكم في المستدرک ١٩٠/٤ .
- (٢) أبو داود في كتاب اللباس باب في الحمرة (٤٠٦٩) والترمذي (٢٨٠٧) وقال حسن غريب من هذا الوجه والبغوي في مصابيح السنة ٢٠٠/٣ والحاكم في المستدرک ١٩٠/٤ وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .
- وقال المنذري في إسناده أبو يحيى القتات وقد اختلف في اسمه فقيل عبد الرحمن بن دينار ويقال زاذان ويقال عمران ويقال مسلم ويقال زياد ويقال يزيد ويقال دينار وهو كوفي لا يحتج بحديثه وقال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن عمرو ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق ولا نعلم رواه عن إسرائيل إلا إسحاق بن منصور . تهذيب السنن ٤١/٦ ونقل الشيخ محمد حامد الفقي عن الحافظ في الفتح قوله وهو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في نسخ الترمذي إنه حسن .
- (٣) كذا في جميع النسخ جابر بن عبد الله والصواب جابر بن سمرة .
- (٤) ليلة أضحيان أي مضية مغمرة - النهاية ٧٨/٣ .
- (٥) رواه الترمذي حديث (٢٨١١) وقال حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأشعث وهو ابن سوار ورواه الحاكم في المستدرک ١٨٧/١ وصححه ووافقه الذهبي .
- (٦) متفق عليه أخرجه البخاري في اللباس باب الثوب الأحمر ٢٩٧/٧ ومسلم في الفضائل باب صفة النبي ﷺ حديث (٢٣٣٧) وأبو داود رقم ٤٠٧٢ والترمذي رقم (١٧٢٤) والنسائي ٢٠٣/٨ .
- (٧) الموطأ ٩١١/٢ وسنده صحيح ورواه عبد الرزاق في المصنف (١٩٩٦٨) .

صفراء فاقع لونها تسر الناظرين ﴿١﴾. وأسند إلى ابن عباس أنه من طلب حاجة على نعل أصفر قضيت ﴿٢﴾ ، لأن حاجة بني إسرائيل قضيت بجلد أصفر يحذى من مثله النعال وهذا من عظيم غوصه . الأسود : في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها خرج النبي ﷺ وعليه ثوب أسود ﴿٣﴾ وقد كانت رايته سوداء ﴿٤﴾ ﴿٥﴾ . والخز : هو عند المتقدمين ثوب سده من حرير والحج ﴿٦﴾ من غيره من صوف أو كتان أو قطن واختلف فيه الصحابة رضي الله عنهم اختلافاً متبايناً والصحيح جوازه لأن من حرّمه لم يفد شيئاً لأنه تعلق بالأصل في تحريم الحرير ، فأما الذي جوزه ونقل جوازه فقد أفاد علماً ﴿٧﴾ .

الريق من الثياب :

يجوز لبسه للرجال بلا خلاف ، ويكره للنساء إلا مع الزوج ، وإلى هذا المعنى أشار

(١) سورة البقرة آية (٦٩) .

(٢) أخرج ابن أبي حاتم والطبراني والخطيب والديلمي عن ابن عباس قال « من لبس نعلاً صفراء لم يزل في سرور ما دام لابسها وذلك قوله ﴿ صفراء فاقع لونها تسر الناظرين ﴾ » الدر المنثور ١/١٩١ .
وقال القرطبي في تفسيره ٤٥١/١ قال ابن عباس الصفرة تسر النفس وحض على لباس النعال الصفر حكاه عنه النقاش .

(٣) مسلم في اللباس باب التواضع في اللباس (٢٠٨١) وأبو داود رقم (٤٠٣٢) في اللباس والترمذي (٢٨١٤) ولفظ مسلم عن عائشة قالت « خرج النبي ﷺ ذات غداة وعليه مرط من شعر أسود » .

(٤) إلى هنا انتهت نسخه ك .

(٥) روى أبو داود من طريق أبي يعقوب الثقفي حدثني يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم قال بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب يسأله عن راية رسول الله ﷺ ما كانت فقال كانت سوداء مربعة من نمرة أبو داود رقم (٢٥٩١) والترمذي حديث (١٦٨٠) وقال حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة وأبو يعقوب الثقفي اسمه اسحاق بن إبراهيم وروى عنه أيضاً عبيد الله ابن موسى قال ابن عدي روى عن الثقات ما لا يتابع عليه وأحاديثه غير محفوظة وقال العقيلي في حديثه نظر ويونس بن عبيد مولى محمد ابن القاسم لم يوثقه غير ابن حبان ومع ذلك فقد حسنه الترمذي أنظر ت ١/٢٢٢ .

وروى الترمذي عن ابن عباس قال كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض وقال حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس ورواه أيضاً ابن ماجه (٢٨١٨) وصححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ١٣٣/٢ .

(٦) في ج أو يلحم من غيره .

(٧) قال الحافظ ثبت لبس الخز عن جماعة من الصحابة وغيرهم قال أبو داود لبسه عشرون نفساً من الصحابة وأكثر .

النبي ﷺ بقوله : (نساء كاسيات عاريات)^(١) يعني أنهن يلبسن الرقيق الذي يصفهن .
الإسبال : هو حرام في الأصل وعلى كل أحد ما يجر إلى الخيلاء إلا أنه أذن للمرأة في إسبال^(٢) ذراع وأذن للرجال في الإسبال الى الكعبين . قال ﷺ : (إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقه لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل من ذلك فهو في النار)^(٣) .
الانتعال : قد عقدنا فيه جزءاً نحواً من عشرين ورقة عقدنا فيه نحواً من أربعين مسألة ونحواً من خمسين حديثاً فليطلب هنالك .

الذهب : مسأله كثيرة قد ذكرناها في شرح الحديث ذكر مالك رضي الله عنه في الجامع منها مسألتين .

إحداهما لباس الصبيان له ، فكرهه ولم يره^(٤) حراماً أما نفي التحريم عنهم فلرفع التكليف وأما كراهيته فثلاً يعتادوه فيعسر فطامهم عنه .

وأما المسألة الثانية فهي استعمال أوانيها . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة^(٥) ، وأجمعت الأمة على أن استعمالها في غير الأكل

= وأورده ابن أبي شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جيد . . والأصح في تفسير الخز إنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه وقيل أصله اسم دابة يقال لها البخز سمي الثوب المتخذ من وبره خزاً لنعمته ثم أطلق على ما يخلط بالحرير لنعمته الحرير . فتح الباري ٢٩٥/١٠ .

(١) الموطأ ٩١٣/٢ عن أبي هريرة أنه قال نساء كاسيات عاريات مائلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة وقد رواه مسلم موصولاً عن أبي هريرة عن النبي ﷺ رقم (٢١٢٨) .

(٢) الموطأ ٩١٥/٢ من حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت حين ذكر الإزار : فالمرأة يا رسول الله قال (ترخيه شيراً) قالت أم سلمة إذا ينكشف عنها قال (ذراعاً لا تزيد عليه) وأخرجه أبو داود (٤١١٧) والنسائي ٢٠٩/٨ وعبد الرزاق في المصنف (١٩٩٨) .

(٣) روى مالك في الموطأ ٩١٤/٢ من حديث أبي سعيد الخدري سمعت رسول الله ﷺ يقول إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقه لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين ما أسفل من ذلك ففي النار ما أسفل من ذلك ففي النار . . ورواه أبو داود (٤٠٩٣) وابن ماجه (٣٥٧٣) وهو حديث صحيح .

(٤) قال يحيى وسمعت مالكا يقول وأنا أكره أن يلبس الغلمان شيئاً من الذهب لأنه « بلغني أن رسول الله ﷺ نهى عن تختم الذهب » الموطأ ٩١٢/٢ وقد أخرجه البخاري في اللباس باب خواتم الذهب ٢٠٠/٧ ومسلم (٢٠٩٩) في اللباس والزينة ولفظه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « إنه نهى عن خاتم الذهب » .

(٥) روى البخاري من حديث حذيفة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (لا تلبسوا الحرير ولا الديكاج ولا تشربوا . =

والشرب حرام لأن النهي عن الأكل والشرب لم يكن لذاتيهما ، وإنما كان لينبه بذلك على تحريم استعمالهما في كل شيء وخص الأكل والشرب لأنه الغالب ، وإذا ثبت أن استعمالهما حرام لم يجز اتخاذهما لأن اتخاذهما لا منفعة فيه إلا للمعصية كالطنبور^(١) والصليب وتركب على هذا أن من أتلفهما لا يضمن قيمة الصورة المنهي عنها عند مالك والشافعي رضي الله عنهما . وقال بعض أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة يضمن القيمة وهو قول لا معنى له لأنه لا دليل في الشرع عليه ، أما إنه قد ذكرنا في شرح الحديث وكتب المسائل مسألة واحدة تدل على جواز اتخاذهما وعلى ضمان قيمة الصورة فيهما وهو أن في التداوي بما يصنع فيها منفعة عند الأطباء . فإن قلنا بجواز التطيب بها جاز اتخاذها ووجب ضمان قيمتها .

صفة عيسى ابن مريم عليه السلام

ذكر حديث نافع عن ابن عمر أراني الليلة عند الكعبة إلى آخره^(٢) . قوله فيه عليه لمة قد رَجَلها فهي تقطر ماء إشارة إلى أن ما كان فيه من البؤس وشظف العيش ، وشعث الرأس ، وندس الثياب عاد نضرة ونعمة كأنما خرج من ديماس وهو الحمام يتكئ على عواتق رجلين من الرفاهية والدلال . وقوله : يطوف بالكعبة إشارة إلى أن لذته في العبادة بقيت إلى الآخرة ، فلم ير لنفسه لذة سواها . فقلت : من هذا ؟ ف قيل : هو المسيح بن مريم بفتح الميم وكسر السين وله تسعة معاني : الأول أنه مسيح الهدى اسم علم كزيد علم لا من الزيادة . والثاني إنه مسيح فيل من مسح الأرض ومثله في الاشتقاق والاسم الدجال إلا أنه يفرق بينهما الهدى والضلالة والصالح والكاذب والدجال والنبي والأعور والسليم .

في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة (البخاري في الأطعمة باب الأكل في إناء مفضض ٩٩/٧ ، ومسلم (٢٠٦٧) في كتاب اللباس والزينة ، والبغوي في شرح السنة ٣٦٩/١١ .

(١) الطنبور الذي يُلْعَبُ به . لسان العرب ٥٠٤/٤ .

(٢) ولفظه عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : (أراني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال له لمة كأحسن ما أنت راء من اللحم قد رَجَلها فهي تقطر ماء متكئاً على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا قيل : المسيح ابن مريم ثم إذا أنا برجل جمعد قطط أعور العين اليمنى كأنها عنة طافية فسألت من هذا ف قيل لي : هذا المسيح الدجال (الموطأ ٩٢٠/٢ . ورواه البخاري في كتاب اللباس باب الجمعد ٢٠٧/٧ ، ومسلم في كتاب الإيمان باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال حديث (٢٧٣) .

الثالث مسيح فعيل بمعنى مفعول كأنه مسح بالبركة . والرابع مسيح لحسن وجهه . تقول العرب عليه مسحة جمال . الخامس مسيح فعيل بمعنى مفعول مسحه يحيى ابن زكرياء حين ولد . السادس كأن فعيل بمعنى فاعل كان لا يمسخ ذا عاهية إلا برىء . السابع كان لا يمسخ طائراً يخلقه أو ميتاً إلا حيي . الثامن : مسيح صديق . التاسع مسيح معرب من مشيح كما عرب موسى من موسى وفي هذه الأسماء تداخل وبعضها يعضدها الشرع وبعضها تعضدها اللغة ، وقد فسرناه في شرح الصحيح وأما الدجال ، فقد تقدم وفيه وجهان . الثالث أنه ممسوح العين في رواية حذيفة الشمال^(١) . خرجه مسلم وفي حديث الكلبي^(٢) ، وكلاهما صحيح . كأن الله يغير هيئته في عينه ، لأن التغير علامة الحدوث ، والثبوت علامة القدم ، فيأتي عوره وتغيره دليلاً على دليل وثقناً على نقصان ، وأما الدجال فعيل لأنه يموت على الناس ومنه بعير مدجل إذا طلي بالقطران ، وقيل لعظم أمره وتفاقم خطبه ومنه رفقة دجالة ، إذا كانت كبيرة ومنه دجلة من كبرها في الأنهار^(٣) .

تنبيه على وهم وتعليم على جهل

رواه بعضهم المسيح بخاء معجمة على معنى فعيل بمعنى مفعول من المسخ وهو تغير الخلقة المعتادة ، وكأنه بجعله . كره أن يشترك مع عيسى ابن مريم في الاسم والصفة ، فأراد تغييره وليس يلزم من الاشتراك^(٣) في الحالات الاشتراك في الدرجات ، وقد بينا ذلك في شرح الحديث ، بل أغرب من ذلك أنه لا يضر الاشتراك في المحاسن والهيئات وقد جاء آخر بجهالة أعظم من الأول فقال أنه مسيخ بتشديد السين والخاء المعجمة^(٤) ، فجاء لا فقه ولا لغة كما قيل في الأمثال « لا عقل ولا قرآن » لأن فعيل من

(١) مسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة حديث (٢٩٣٤ و ٢٩٣٥) .

(٢) دجلة هي نهر بغداد لا تدخله الألف واللام . . ولها اسمان آخران معجم البلدان ٢ / ٤٤٠ .

(٣) في ج (وليس يلزم من الاشتراك في التسميات الاشتراك في الجلالة والدرجات) .

(٤) تهل الحافظ عن الجوهري قوله من قاله بالتخفيف فلمسحه الأرض ومن قاله بالتشديد فلكونه ممسوح العين وحكى بعضهم إنه بالخاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التصحيف واختلف في تلقيب الدجال بذلك فقيل لأنه ممسوح العين وقيل لأن أحد شقي وجهه خلق ممسوحاً لا عين فيه ولا حاجب . وقيل لأنه يمسخ الأرض إذا خرج وأما عيسى فقيل سمي بذلك لأنه خرج من بطن أمه ممسوحاً بالدهن وقيل لأن زكريا مسحه وقيل لأنه كان لا يمسخ ذا عاهة إلا برىء وقيل لأنه كان يمسخ الأرض بسياحته وقيل لأن رجله كانت لا أخمص =

أبنية أسماء الفاعلين ومسيح من معاني المفعولين ، وهما ضدان والله أعلم . فأما صفة النبي ﷺ فأرجأنا لها لعظمها ، وتركناها لمن يطلبها في شرح الحديث ، فإنها موعبة فيه ولم يستوعبها أحد كاستيعاب هند بن (١) أبي هالة ، وهو جزء مجموع (٢) ، فليُنظر هنالك أيضاً .

باب الفطرة

الفطرة هي أصل الخلقة ، وابتداء النشأة ، لكن يعبر بها عن الدين ولها أسماء قد تقدّمت ، والمراد بها ههنا الخصال التي يكمل بها المرء حتى يكون على أفضل الصفات ، فذكرها مالك رضي الله عنه خمساً (٣) وذكرها مسلم عشراً (٤) ، ومن جملتها «المضمضة ، والاستنشاق ، والاستنجاء ، والختان » ، وكل واحد منهما متأكد في النذب واختلف الناس في المضمضة والاستنشاق ، هل هما واجبان أم لا . فمن قال : إنهما واجبان بناهما على أن الفم والأنف في حكم الظاهر بدليل وجوب غسلهما من النجاسة كظاهر البدن ، وبني علماؤنا على قول النبي ﷺ للإعرابي (توضاً كما أمرك الله) (٥) وعلى أنهما باطنان من

= لها وقيل للبه المسوح وقيل هو بالعبرانية ما شيخا فعرب المسيح وقيل المسيح الصديق . فتح الباري ٣١٨/٢ .

(١) هند بن أبي هالة واسمه النباش بنون ثم موحد ثم معجمة التميمي ربيب النبي ﷺ أمه خديجة بنت خويلد قيل استشهد يوم الجمل مع علي وقيل عاش بعد ذلك . التقريب ص ٥٧٤ .

وقال في ت ت هند بن أبي هالة واسم أبي هالة النباش بن زرارة بن النباش التميمي ويقال مالك بن نباش بن زرارة قاله الزبير ورده ابن عبد البر ونسبه ابن زرارة بن وقدان بن حبيب بن سلامة بن علي بن جروة بن أسيد بن عمرو بن تميم الأسدي ربيب النبي ﷺ أمه خديجة بنت خويلد روى عن النبي ﷺ صفته وحليته وعنه الحسن والحسين وابن عباس وابنه هند بن هند وفي حديثه من لا يعرف قال الأجري عن أبي داود: أخشى أن يكون موضوعاً وقال ابن عبد البر كان هند فصيحاً بليغاً وصف حلية النبي ﷺ فأحسن وأمعن . ت ت ٧٢/١١ ، الإصابة ٢٩٤/٦ ، الكنى للدولابي ٩٣/٢ .

(٢) ذكره ابن سعد في الطبقات ٤٢٢/١ .

(٣) الموطأ ٩٢١/٢ من حديث أبي هريرة قال : (خمس من الفطرة تقليم الأظفار وقص الشارب ونف الإبط وحلق العانة والإختان) ورواه البخاري في كتاب اللباس باب قص الشارب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ٢٠٦/٧ ، ومسلم في الطهارة حديث (٢٥٧) .

(٤) مسلم في الطهارة من حديث عائشة رقم (٢٦١) .

(٥) أخرجه الترمذي وحسنه الحاكم في المستدرک وصححه نقل ذلك الحافظ في الفتح ٢٦٢/١ .

أصل الخلقه وعلى أن الجرح النافذ إليه جائفة ، فتعارضت الأحكام وكان مع نفي وجوبهما ظاهر القرآن ، وكذلك اختلفوا في الختان فأوجه كثير من العلماء لأنه شعار الدين ، وصفة النبي ﷺ في التوراة والإنجيل ، ولأنه تكشف له العورة ، وسترها فرض ، ولو كان مندوباً ما أسقط فرضاً ، وقد روى مسلم أن النبي ﷺ (وقَّت في الحلق أربعين يوماً)^(١) والأربعون عَدَدُ تعلقت به أحكام في السنة والقرآن ، وقد قيل إن النبي ﷺ ، إنما اعتبرها لأنها مدة إقامة موسى ﷺ عند ربه^(٢) والذي عندي إن جميعها واجب وأن الرجل لو تركها لم يكن من جملة الأدميين ، فكيف من جملة المسلمين .

حديث : أول من ضيَّف الضيف إبراهيم عليه السلام^(٣) وهي سنة كريمة وخصلة شريفة ، كان إبراهيم عليه السلام ، لا يأكل وحده وصارت تلك سنة بعده ، وقد ذكر المفسرون ، أن إبراهيم عليه السلام دعى من يأكل طعامه ، فلما تقدم إليه قال له سَمِّ الله . قال : لا أدري ما الله . قال له : فأخرج عن طعامي فتزل إليه جبريل عليه السلام فقال له : إن الله يطعمه منذ خلقه وهو كافر به وبخلت أنت عليه بلقمة ، فخرج يعدو حتى أدركه فقال له : إرجع . فسأله فأخبره ، فأمن وسمى الله معه وأكل^(٤) ، وقد اختلف الناس في الضيافة ، فرأها الليث بن سعد واجبة لقول النبي ﷺ : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته يوم وليلة وما زاد على ذلك فهو صدقة)^(٥) ، وروي أنهم قالوا : يا رسول الله نمر بهم ولا يقرؤنا^(٦) . فقال النبي ﷺ :

(١) مسلم في كتاب الطهارة باب خصال الفطرة من حديث أنس قال : وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة . حديث (٢٥٨) .

(٢) وذلك في قوله تعالى : ﴿ واهدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة ﴾ الأعراف (١٤٢) .

(٣) مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال : (كان إبراهيم أول الناس ضيَّف الضيف وأول الناس اختن وأول الناس قص الشارب ...) الموطأ ٩٢٢/٢ والحديث وصله ابن عدي في الكامل ٢٢٣/١ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال أول من اختن إبراهيم عليه السلام وذكر السيوطي أنه وصله أيضاً البيهقي في شعب الإيمان .. تنوير الحوالك ١٠٨/٣ .

(٤) هذه القصة ذكر القرطبي أنها جاءت في الإسرائيليات . القرطبي ٦٨/٩ .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ ٩٢٩/٢ البخاري في كتاب الأدب باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره ١٣/٨ ، ومسلم في كتاب الإيمان باب الحث على إكرام الجار حديث (٤٨) من حديث أبي شريح الخزاعي .

(٦) رواية البخاري ومسلم يقرؤنا والرواية التي ساق بها الشارح ذكر الحافظ أنها رواية الأصلي وكريمة لا يقرؤنا بنون =

..... (خذوا الذي لكم) ^(١) . فمن الناس من قال إنه منسوخ بأخبار من جملتها لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس ^(٢) منه . ومن الناس من قال إنها واجبة في القرى ، حيث لا طعام ولا ماء بخلاف المحواضر ، فإن كل من دخلها يجد فيها أين يأوي وما يشتري ، والحديث الأول لا حجة فيه لأن النبي ﷺ قال : (فليكرم ضيفه) ، والكرامة ليست بواجبة والذي يتنخل عند التحقيق حسب ما بيناه في شرح الحديث أنها فرض على الكفاية كسائر فروض الكفايات ^(٣) وإبراهيم عليه السلام أول من رأى الشيب فقال : ما هذا يا رب فقال وقار فقليل الخبر ^(٤) هو الكلام كله ، فإن من كان قبل إبراهيم عليه السلام يراه ولا يسأل عنه فلما غم على إبراهيم عليه السلام وأنكره سأل ربه عنه فأعلمه بصفته الحسنى وسكت له عن عيبه وإنما جعله وقاراً لأنه نبيء عن ضعف القوى ويذهب بشرة الفتوة والصبي ، فتسكن الحركات لضعف الشهوات ، وقد قال كبار الصحابة رضي الله عنهم : إن الله سبحانه ما شأن نبيءه بالشيب ، ولو كان محموداً ما خضب ، فإنه لا يستر إلا ما يكره ، وقد يحتمل أن يكون الشعر ، كان لا يتغير لمن سبق حتى وجده إبراهيم عليه السلام والأول أقل عناء ، وإذا قلنا إن الشيب يغير بالخضاب ، فلا تبالي على أي لون كان التغيير : بخطر أو بفاعية أسود أو أحمر ، وإنما غيره أصحاب النبي ﷺ بالحمرة ، لأنه هو الذي عرفوه ، وأمكنهم في مواضعهم وقد روي أن النبي ﷺ

واحدة ومنهم من شدها ولترمذي فلا هم يضيفونها ولا يؤدون ما لنا عليهم من الحق . فتح الباري ١٠٨/٥ .
(١) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب إكرام الضيف ٣٩/٨ ، ومنسلم في كتاب اللقطة باب الضيافة ونحوها حديث (١٧٢٧) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال : قلنا : يا رسول الله إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقروننا فما ترى ؟ فقال لنا رسول الله ﷺ : (إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم) لفظ البخاري .
(٢) رواه الدارقطني ٢٦/٣ من حديث أنس ورواه الديلمي في مسند الفردوس (٧٦٣٥) قال الحافظ عن رواية الدارقطني فيها الحارث بن محمد الفهري راويه عن يحيى بن سعيد الأنصاري مجهول وله طريق أخرى عنده عن حميد عن أنس والراوي عنه داود بن الزبرقان متروك الحديث . تلخيص الحبير ٤٦/٣ .
(٣) قال الحافظ ظاهر الحديث أن قري الضيف واجب وإن المتزول عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهراً وقال به الليث مطلقاً وخصه أحمد بأهل البوادي دون القرى وقال الجمهور الضيافة سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها : حملة على المضطرين ثانيها أن ذلك كان في أول الإسلام وكانت المواساة واجبة فلما فتحت الفتوح نسخ ذلك .

ثالثها أنه مخصوص بالعمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الإمام .
رابعها أنه خاص بأهل الذمة وأقوى الأجوبة الأول . فتح الباري ١٠٨/٥ ، وانظر تفسير القرطبي ٦٤/٩ .
(٤) في ج و م الخير .

خَضْبُ بالحناء^(١) ، ولم يصحَّ وهو مستثنى من الزُّور كتوصيل الشعرِ ملحق في التحسين باكتساب الكحل ، وقد استوفينا الفرقَ بين التحسين المأذون فيه وبين الزُّور في شرح الحديث استيفاءً شافياً .

النهى عن الأكل بالشِّمالِ

ذكر حديث جابر نهى النبي ﷺ أن يأكل الرجل بشماله أو يمشي في نعلٍ واحدةٍ أو يشتمل الصماء أو يحتبي في ثوبٍ واحدٍ كاشفاً عن فرجه^(٢) ، فأما الثلاث فإنها مكروهة وأما الرابع فإنه حرام لوجوب ستر العورة والنكته التي تعتمدونها في الفرق بين المكروه والحرام ، أنه إذا جاء النهي مقروناً بالوعيد دلَّ على تحريمه ، وإذا جاء مطلقاً كان أدباً ، إلا أن تقترن به قرينة تدل على أنه مصلحة في البدن أو في المال على الاختصاص بالمرء فإنه يكون مكروهاً على حاله ولا يرتقي إلى التحريم ، فإن كان لمصلحة نعم الناس صار حراماً والدليل على ذلك أن للمرء أن يتحمل الضرر في نفسه ، إن كان ذلك يسيراً ، وليس له أن يلحقه بغيره يسيراً كان أو كثيراً .

ما جاء في المساكين^(٣)

إنما بؤب عليه مالك رضي الله عنه لأنه اسمٌ شرعي ممدَّح في الدين . وفي الحديث : (اللهم أحيني مسكيناً وأميتني مسكيناً واحشرنني في زمرة المساكين)^(٤) . وفيه

(١) روى أبو داود من حديث إِيَاد بن لَقِيط عن أَبِي رَثْمَةَ قال أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَبِي فَقَالَ لِرَجُلٍ أَوْ لَأَبِيهِ مِنْ هَذَا قَالَ ابْنِي قَالَ : (لَا تَجْنِي عَلَيْهِ) وَكَانَ قَدْ لَطَخَ لَحْيَتَهُ بِالْحَنَاءِ ، أَبُو دَاوُدَ (٤٢٠٨ ، و ٤٤٩٥) وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٦٣/٤ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٧/٨ وَ ٣٤٥ ، وَابُغْيُورِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ ٢٣٠/١٣ ، وَالحديث صححه الشيخ ناصر في إرواء الغليل ٣٣٣/٧ .

ونقل المنذري عن أَبِي مُوسَى الْأَصْبَهَانِيِّ قَوْلَهُ حَدِيثُ أَبِي رَثْمَةَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِيَاد . تهذيب السنن ١٠٥/٦ .

(٢) الموطأ ٩٢٥/٢ ومسلم في كتاب اللباس باب اشتغال الصماء والاحتباء في ثوب واحد حديث (٢٠٩٩) .

(٣) الموطأ ٩٢٣/٢ .

(٤) هذا الحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٢/١٠ من حديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : (اللهم أحيني مسكيناً وتوفني مسكيناً واحشرنني في زمرة المساكين) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَفِيهِ =

نكتة بديعة وهو أنه محمود في الجملة ، كالصّمت محمود في الجملة لكثرة آفات الحركة وكثرة آفات الكلام ، وقد يكون الشيء ممدّحاً بذاته وصفاته وقد يكون ممدّحاً بقلّة آفاته وترك الشرّ للناس صدقة لا سيما وقد قال علماؤنا رحمة الله عليهم : إن أوّل ما خلق الله تعالى السكون والحركة بعده ثانياً ، ويستحيل عقلاً أن تسبقه الحركة ، فصار السكون ممدّحاً بأصل الخلقة ويُنّ أيضاً ندب الصدقة إليه والتحضيض في الخلق عليه فقال : (ردّوا السائل ولو بظلفٍ محرق)^(١) وليس بمثل وإنما هو حقيقة فإنما خاطب به قوماً كانوا يأكلون الجلود والعُدى ويمصّون النوى ، فإذا وجدوا ظلفاً محرقاً كانت غاية لهم في اللذة ، وأيضاً فإنه بيّن فيه حال المسكين وهو الذي لا شيء له لاختلاف الناس فيه ، والفقير والمسكين اسمان مشتركان في وجه (واحد)^(٢) مفترقان في آخر ، فقد يكون الفقير مسكيناً وقد يكون المسكين فقيراً ، وقد يخرج عنه لأشكالهما اشتقاقاً ولارتباطهما معنى ولفظاً جمع الله بينهما في الصدقة واشتغل الناس لقلة تحقيقهم بأن يطلبوا الفرق بين المسكين والفقير وليس المقصود هذا حتى تفنى فيه الأعمار وتسود به الأوراق وإنما المقصود أن الناس المحتاجين قسمان ، قسم لا شيء له ، وقسم آخر له شيء يسير فأعطيتهما جميعاً من الصدقة وسَمّهما كيف شئت فإنما يعرفان بحالهما لا بأسمائهما ، فافهم هذا ، ولا تضع زمانك فيه .

= بقية بن الوليد وقد وثق على ضعفه وشيخ الطبراني وعبيد الله بن زياد الأوزاعي لم أعرفهما ويقية رجاله ثقات .

(١) الموطأ ٩٢٣/٢ مالك عن زيد بن أسلم عن ابن بجيد الأنصاري ثم الحارثي عن جدته أن رسول الله ﷺ قال : (ردوا المسكين ولو بظلفٍ محرق) ورواه النسائي من نفس الطريق في سننه (٢٥٦٥) ، وأحمد في المسند ٧٠/٤ ، ولم يسم ابن بجيد ولا جدته ورواه البغوي في شرح السنة ١٧٥/٦ .

قال الحافظ في تعجيل المنفعة في ص ٣٦٠ :

اتفق رواية الموطأ على إبهامه إلا يحيى بن بكير فقال عن محمد بن بجيد وبه جزم ابن البرقي فيما حكاه أبو القاسم الجوهري في مسند الموطأ ووقع في أطراف المزي أن النسائي أخرجه من وجهين عن مالك عن زيد عن عبد الرحمن بن بجيد ولم يترجم في التهذيب لمحمد بل جزم في مبهمات بأن اسمه عبد الرحمن وليس ذلك بجيد لأن النسائي إنما رواه غير مسمى كأكثر رواة الموطأ ومستند من سماه عبد الرحمن ما في السنن الثلاثة من طريق الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن بجيد عن جدته فذكره ولا يلزم من كون شيخ سعيد المقبري عبد الرحمن أن لا يكون شيخ زيد بن أسلم فيه آخر يسمى محمداً .

(٢) ما بين القوسين ليس في ج وك .

معى الكافر

ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (المؤمن يأكل في معاء واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء)^(١) اختلف الناس في تأويلهما على ثلاثة أقوالٍ أحدها : أنه حكاية حالٍ وقضية عينٍ اختصت بكافرٍ واحدٍ أو بكفارٍ ثلاثة . أحدهم : الجهجان^(٢) ، والثاني فضلة بن عمرو^(٣) ، والثالث : جميل بن بصرة^(٤) وقيل إن ذلك عبارة عن رغبة الكافر وحرصه على الأكل والجمع ، لأنه لا يعلم المقصود من الدنيا ولا المطلوب من الغذاء ، فإذا آمن أمن وعلم قدر ما خلق له قصر شهوته ، وحذف مساحة كثيرة من بطنه .

الثالث : قالت الصوفية : المؤمن يأكل في معاء وهو التقوى على عبادة الله والأخذ بمقدار الحاجة لما يديم حال البدن على الاستواء والصحة والكافر يأكل بسبعة وجوه ، ضرب لكل وجه مثلاً بالمعاء حتى صارت سبعة أمعاء الأول أنه يأكل عادة . الثاني أنه يزيد رغبة فإنه يرى أن اللقمة في بطنه خيرٌ من عشرة في جليسه ، ثم يسمع وصف الطعام بأذنه فتجدد له شهوة ، ثم يراه فتجدد له أخرى أو يشم فتارة^(٥) ، فإن ذاقه زاد التجدد ، وقد يتجدد له شهوة باللمس إذا وجدته ليناً ، وهكذا حواسه الخمس التي خلقها الله تعالى له للعبارة

(١) الموطأ ٩٢٤/٢ والبخاري في الأطعمة باب المؤمن يأكل في معى واحد ٩٣/٧ ومسلم في كتاب الأشربة باب المؤمن يأكل في معى واحد ، حديث (٢٠٦٢) .

(٢) هو جهجان بن سعيد بن قيس وقيل ابن مسعود الغفاري شهد بيعة الرضوان ومات بعد عثمان بأقل من سنة . وروى ابن أبي شيبة من طريق عبيد الأغر عن عطاء بن يسار عن جهجان الغفاري أنه قدم في نفر من قومه يريدون الإسلام فحضرُوا مع رسول الله ﷺ المغرب فلما أن سلم قال ليأخذ كل رجل بيد جليسه فذكر الحديث في شربه قبل أن يسلم حلاب سبع شياه فلما أسلم لم يستم حلب شاة ، الحديث غريب تفرد به موسى بن عبيدة عن عبيد وأشار إليه الترمذي في الترجمة ، الإصابة ٢٦٥/١ وأورده الحافظ في الفتح ٥٥٨/٩ .

(٣) فضلة بن عمرو بن أهبان بن جلان بن عفاف بن حبيب بن غفار الغفاري قال ابن السكن له صحبة وأخرج أحمد والبخاري وثابت في الدلائل وابن قانع من طريق أبي يونس محمد بن معن بن فضلة بن عمرو أخبرني جدي عن أبيه نصر بن فضلة أن فضلة لقي النبي ﷺ بمصر فهدم عليه شوائل فحلب لرسول الله ﷺ في إناء فشرب وشرب فضلة إناءه فقال يا رسول الله إني كنت أشرب السبعة فلا أمتلىء فقال : (إن المؤمن يشرب في معى واحد) الحديث . الإصابة ٢٣٨/٦ .

(٤) جميل بن بصرة والأشهر جميل أبو نصر الغفاري نزل مصر وقال ابن الهاد بصرة بن أبي بصرة روى عنه أبو هريرة وأبو تميم الحبشاني ومروث الزني . تجريد أسماء الصحابة للذهبي ٨٨/١ .

(٥) الفتر ريح البخور والقدر والشواء والعظم المحرق . ترتيب القاموس ٥٥٨/٣ .

يجعلها هو علاقة للشهوة فتصير له سبعة طرق يأكل بها ، ويجمع بسببها .

النهي عن الشرب في آنية الفضة

ذكر حديث أم سلمة ، والحديث صحيح من طريق حذيفة وغيره : (الذي يشرب في آنية الذهب والفضة ، إنما يجرجر في بطنه نار جهنم)^(١) وفي الصحيح نهى النبي ﷺ عن الشرب في آنية الذهب والفضة والأكل فيهما^(٢) ، وذلك للسرف والتشبه بالأعاجم ، وقد قال النبي ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : (أما ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة)^(٣) . وهذا نهى محرم باتفاق لأنه اقترن به وعيد ، وأما نهى النبي ﷺ عن النفخ في الشراب^(٤) ، فإن كان الرجل يشرب وحده فهو مكروه لثلاث عتاده وأما إن كان مع غيره فهو حرام لما فيه من تقلد الغير وهو أحد الوجهين في الشرب من في السقاء^(٥) ، وأما شرب

(١) الموطأ ٩٢٤/٢ ولفظه عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال : (الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم) وأخرجه البخاري في كتاب الأشربة باب آنية الفضة ١٤٦/٧ ومسلم في كتاب اللباس والزينة باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة حديث (٢٠٦٥) .

(٢) روى البخاري بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كنا عند حذيفة بالمدائن فاستسقى فأتاه دهقان بقدر فضة فرماه به فقال : إني لم أره به إلا أنني نهيته فلم يته فإني ﷺ نهانا عن الحرير والديباغ والشرب في آنية الذهب والفضة وقال : (من لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة) البخاري في كتاب الأشربة باب الشرب . في آنية الذهب ١٤٦/٧ ، ومسلم في اللباس والزينة حديث (٢٠٦٧) ، والبخاري في شرح السنة ٣٦٩/١١ .

(٣) هذا الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في أماكن عدة من صحيحه منها في تفسير سورة التحريم ١٩٥/٦ من طريق عبيد بن حنين إنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يحدث إنه قال : مكثت سنة أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية فما أستطيع أن أسأل هبة له حتى خرج حاجاً فخرجت معه فلما رجعت وكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له قال فوقف له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت : يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه فقال : تلك حفصة وعائشة ، قال : فقلت : والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هبة لك ، قال : فلا تفعل ما ظننت أن عندي من علم فاسألني فإن كان لي علم أخبرتك به . . . قال عمر : فقلت : يا رسول الله إن كسري وقصر فيما هما فيه وأنت رسول الله ؟ فقال : (أما ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة) وأخرجه مسلم في الطلاق حديث (١٤٧٩) ، والترمذي (٣٣١٨) ، والنسائي ١٣٧/٤ و ١٣٨ .

(٤) الموطأ ٩٢٥/٢ من حديث أبي سعيد قال سمعت رسول الله ﷺ نهى عن النفخ في الشراب ورواه الترمذي (١٨٨٧) وقال حسن صحيح .

(٥) ورد النهي من الشارع عن الشرب من في السقاء . عند البخاري في كتاب الأشربة باب الشرب من فم السقاء =

الرجل وهو قائم^(١) فهي مسألة عني بها المبتدعة من نفاة القياس ، لأن النبي ﷺ نهى عنها وأمر في الصحيح أن يستقي من شربها^(٢) وقد شرب النبي ﷺ وهو قائم على بعيره بعرفة^(٣) وأدخل مالك مالك رضي الله عنه فعل الخلفاء عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم^(٤) ، وأدخل فعل عائشة^(٥) رضي الله عنها ، فلا أهله ﷺ عرفت ذلك من فعله ولا خلفاؤه ، فكيف يلتفت إليه ، فاما إنه لم يصح ، وإما إنه كان منسوخاً ، وإما كان أدباً لمصلحة البدن فإنه إذا شرب قائماً مستعجلاً أضرب ذلك به في مجرى العادة فكان النهي لأجله .

ما جاء في الطعام والشراب

الطعام والشراب خلقة للآدمي وعادة . فأدخل مالك رضي الله عنه ما تعلق به في الحديث من ذكر في أي نوع كان على معنى الجمع لأنه في كتاب الجامع ، ثم بدأ بحديث البركة والمعجزة للنبي ﷺ في شأن أم سليم حين جعل الله تعالى له قليل الطعام كثيراً^(٦)

= ١٤٥/٧ ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : (نهى النبي ﷺ عن الشرب من في السقاء) .

وهذه المسألة خلافية بين العلماء فقد نقل الحافظ عن النووي نقله الإجماع على أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم ثم عقب عليه بقوله وفي نقل الاتفاق نظر لما سأذكره فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك إنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال لم يبلغني فيه نهى وبالحق ابن بطال في رد هذا القول واعتذر عنه ابن المنير باحتمال أنه كان لا يحمل النهي فيه على التحريم كذا قال مع النقل عن مالك إنه لم يبلغه فيه نهى فالاعتذار عنه بهذا القول أولى والحجة قائمة على من بلغه النهي . فتح الباري ٩١/١٠ .

(١) قال الحافظ جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة ، فتح الباري ٩٢-٩١/١٠ .

(٢) مسلم في كتاب الأشربة حديث ٢٠٢٦ من رواية أبي هريرة .

(٣) البخاري في الأشربة باب من شرب وهو واقف على بعيره ١٤٣/٧ ، من حديث عمير مولى ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث أنها أرسلت إلى النبي ﷺ بقدح لبن وهو واقف عشية عرفة فأخذ بيده فشربه .

(٤) الموطأ ٩٢٥/٢ مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان كانوا يشربون قياماً ، قال الزرقاني وبلغه صحيح كما قال ابن عيينة . الزرقاني ٢٩٤/٤ .

(٥) مالك عن ابن شهاب أن عائشة أم المؤمنين وسعد بن أبي وقاص كانا لا يريان بشرب الإنسان وهو قائم بأساً . الموطأ ٩٢٦/٢ .

(٦) مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة إنه سمع أنس بن مالك قال أبو طلحة لأم سليم لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفاً أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فقالت : نعم فأخرجت أقرصاً من شعير ثم أخذت =

وهي معجزة من ألف معجزة ، قيدناها له ، ومعجزاته أنواع منها تكثير القليل ، وتقليل الكثير والارتفاع في الهوى من الثقل وإنطاق العجماء ، وتغير العالم العلوي بانشقاق القمر ، وإنشاء السحاب وإرسال المطر واضطراب الشجر ، وذلة العزيز ، وعزة الذليل ، وقبض الأيدي عن الحركات ، والألسن عن النطق إلى أن ينتهي في عددها إلى ألف فلتنظر في مسطورها في كتاب أنوار الفجر . حديث : طعام الاثنين^(١) ، زاد فيه مسلم وطعام الأربعة كافي الثمانية^(٢) ، واختلف العلماء في تأويله ، فمنهم من قال : إن معناه أن الرجل لا يجوع على نصف عادته فتحصل له فضيلة المشاركة ، ولا يحس بنقص العادة . وقيل إن معناه أن الله تعالى يضع من بركته فيه التي لنبيه فيزيدهم حتى تكفيهم وهذا إذا صحت نيتهم فيه وانطلقت ألسنتهم به ، فإن قالوا لا يكفينا . قيل لهم البلاء موكل بالمنطق . حديث : قال جابر بن عبد الله قال النبي ﷺ : (أغلقوا الباب . . .)^(٣) إلى آخره أما قوله : (فإن الشيطان لا يفتح غلقاً) . فإن الله تعالى خلق الشياطين يتصرفون في الهيئات تصرفنا في الحركات ، فكما يكون الإنسان قائماً وقاعداً أو ماشياً وجالساً ، ويمنةً ويسرةً ، وخلف وقدام ، فإن الشيطان تارة يكون إنساناً وتارة يكون ثعباناً ، وتارة يملأ الأفق وتارة يكون بعوضة ، ويلطف حتى لا يحس المرء بمحاربة فيه ، لكن هذا التصرف كله إنما هو خلق الله تعالى فيه ، فإنه تعالى خالق كل شيء هو تعالى يقبضه ويبسطه ، فإذا أغلقت الباب لم

= خماراً لها فلفت الخبز ببعضه ثم دسته تحت يدي وردتني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله ﷺ ، قال : فذهبت به فوجدت رسول الله ﷺ جالساً في المسجد ومعه الناس فقامت عليهم ، فقال رسول الله ﷺ : (أرسلك أبو طلحة) قال : فقلت : نعم ، قال : (للطعام) ؟ فقلت : نعم ، فقال رسول الله ﷺ لمن معه : (قوموا) قال : فأتوا واندخلوا حتى جثت أبا طلحة فأخبرته فقال أبو طلحة : يا أم سليم قد جاء رسول الله ﷺ بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم ، فقالت : الله ورسوله أعلم . . وفي آخر الحديث أكل القوم وشبعوا والقوم سبعون رجلاً أو ثمانون . الموطأ ٩٢٧/٢ ، والبخاري في الأطعمة باب من أكل حتى شبع ٨٩/٧ ، ومسلم في كتاب الأشربة حديث (٢٠٤٠) .

(١) الموطأ ٩٢٨/٢ من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة) ورواه البخاري في الأطعمة باب طعام الواحد يكفي الاثنين ٩٢/٧ ، ومسلم في الأشربة باب فضيلة المساواة في الطعام القليل . حديث (٢٠٥٨) .

(٢) مسلم في الباب السابق حديث (٢٠٥٩) من رواية جابر .

(٣) أغلقوا الباب وأوكروا السقاء وأكفروا الإناء واخمروا الإناء وأطفئوا المصباح فإن الشيطان لا يفتح غلقاً ولا يحل وكاه ولا كشف إناء وإن الفويسقة تضرم على الناس بيتهم . الموطأ ٩٢٩/٢ ، ورواه مسلم في كتاب الأشربة باب الأمر بتغطية الإناء حديث (٢٠١٢) .

يجد الشيطان منفذاً ولو كانت الفرجة التي تحته ذراعاً في عشرة وكذلك إذا أوكأت السقاء ، ولو أن تعرض عليه عوداً ، فإنه يكون ذلك العود في حقه كالقفل العظيم ، وأما إطفاء النار فإنها عدو لنا حال الله بيننا وبينها ، وإنما أعطينا منها في الدنيا بمقدار الحاجة برسم التذكرة ، كما قال تعالى : ﴿ نحن جعلناها تذكرة ومتاعاً للمقوين ﴾ ^(١) كأنه قال تعالى لنا هذا عدوك فسخره واحترز منه ومن أعوان هذا العدو الفساق ، كالفار وغيره ، فإذا أطفأت المصباح لم يجد الفاسق سبيلاً . حديث أبي هريرة في سقي الكلب العطش ^(٢) ومثله في الصحيح : أن بغياً من بغايا بني إسرائيل رأت كلباً يأكل الثرى من العطش فتزعت موقها فسقته ، فغفر الله لها ^(٣) . اختلف الناس في تأويله فمنهم من قال إنما كان الغفران لهذا المذنب بأن وفقه الله تعالى بعد ذلك للتوبة ، فكان هذا الفعل سبيلاً لأن رزق التوبة ، والتوبة سبيلاً للمغفرة ، ومنهم من قال إن هذا الفعل بنفسه كفر ^(٤) الزنى بعظمه لأن الله تعالى إذا كانت له في العبد إرادة سبقت له عنده عناية ضاعف له الحسنات ، حتى تغلب السيئات حتى تكون كالجبل العظيم كما في الحديث الصحيح ، وليس يمتنع أن ضوعف لهذا الأجر حتى وازى الزنا ، فضلاً من الله تعالى . وقيل بل وازاه بنفسه لأن فيه إحياء نفس . حديث أبي عبيدة في الحوت ^(٥) ، زاد فيه مسلم فائدة هي في معناه ^(٦) ، وقد قدمناها ،

(١) سورة الواقعة آية (٧٣) .

(٢) (بينما رجل يمشي بطريق إذ اشتد عليه العطش فوجد بئراً فنزل فيها فشرب وخرج فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني فنزل البئر فملا خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له) الموطأ ٩٢٩/٢ ، ورواه البخاري في كتاب الشرب باب فضل سقي الماء ١٤٦/٣ ، ومسلم في كتاب السلام باب فضل ساقى البهائم حديث (٢٢٤٤) .

(٣) مسلم في الباب السابق حديث (٢٢٤٥) .

(٤) في ك لغى الزنا .

(٥) الموطأ ٩٣٠/٢ مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله إنه قال بعث رسول الله ﷺ بعثاً قبل الساحل فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال وأنا فيهم ، قال : خرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان من ودي تمر قال : فكان يقوته كل يوم قليلاً قليلاً حتى فني ولم نصيبنا إلا تمر تمر فقلت : وما تغني تمر فقال : لقد وجدنا فقدناها حين فنيتم ، قال : ثم انتهينا إلى البحر فإذا حوت مثل الطرب فأكل منه ذلك الجيش ثمانين عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضملمين من أضلاعه فنصبا ثم أمر برحلة فرحلت ثم مرت من تحتها لم تصبها ، وأخرجه البخاري في كتاب الشركة باب الشركة في الطعام والنهد ١٧٩/٣ ، ومسلم في كتاب الصيد والذباح باب إباحة ميتة البحر حديث (١٩٣٥) .

(٦) زاد مسلم (قال أبو عبيدة ميتة ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله وقد اضطررهم فكلوا ،

وهذا يدك على حله . حديث : قال رسول الله ﷺ : (قاتل الله اليهود ^(١)) نهوا عن أكل الشحوم . الحديث ليس في الأمم طائفة أعظم تعلقاً بالظاهر من اليهود ومنه هلكوا ، فإنهم رأوا في التوراة : جاء الله ونزل الله . فأخذوا بظاهر هذه الألفاظ ، فاعتقدوه جسماً ، ونهوا عن الصيد للحوت ، فكان يأتيهم يوم سبتهم ويوم لا يستبئون لا يأتيهم ^(٢) . فسكروا الجداول يوم السبت ، فلما أراد الحوت الخروج فلم يجد منفذاً فجروه في يوم الأحد فأخذوه فمسخوا قردهً وخنازير ^(٣) ، ونهوا عن أكل الشحوم ، فقالوا نبيعها ونأكل ثمنها لأن أكل الثمن ليس بأكل المثلث ، وهذه الطريقة أراد أن يسلمها داود ^(٤) في الدين فقال ما قال الله تعالى لا يزداد عليه فهمٌ بالبيان وهدم الكل ولأجل هذا كان مذهب مالك رضي الله عنه أشرف المذاهب ، لتبعية المعاني وإعراضه عن الظاهر ، إذا وجدها . ألا ترى إلى قوله فيمن حلف ألا يأكل الطعام وألا يلبس هذا الثوب أنه لا يتنفع بهما في حال ^(٥) إذا كان

= قال : فأتقنا شهراً ونحن ثلاثمائة حتى سمننا قال : ولقد رأيتهما نغترف من وقب عينيه بالقلال الدهن ونقطع منه الغدر كالثور أو كغدر الثور . . . وتزودنا من لحمه وشائق فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله ﷺ فذكرنا ذلك له فقال : هو رزق أخرجه الله لكم فهل معكم من لحمه شيء فتطمعوننا قال : فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكله .

(١) الموطأ ٩٣١/٢ مالك عن عبد الله بن أبي بكر إنه قال : قال رسول الله ﷺ : (قاتل الله اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا ثمنه) وهذا مرسل وهو موصول في الصحيحين عن أبي هريرة أخرجه البخاري في البيوع باب لا يذاب شحم الميتة ١٠٧/٣ ، ومسلم في المساقاة باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام حديث (١٥٨٣) .

(٢) يقول الله تعالى : ﴿ وسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيتهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لا يستبئون لا تأتيتهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون ﴾ الأعراف آية (١٦٣) .

(٣) قال الحافظ ابن كثير خالف اليهود عهد الله وميثاقه فيما أخذ عليهم من تعظيم السبت والقيام بأمره إذ كان ذلك مشروعاً لهم فتحيلوا على اصطيد الحيتان في يوم السبت بما وضعوا لها من الحبال والبرك قبل يوم السبت فلما جاءت يوم السبت على عاداتها في الكثرة نشبت بتلك الحبال والحيل فلم تخلص منها يومها ذلك فلما كان الليل أدخلوها بعد انقضاء السبت فلما فعلوا ذلك مسخهم الله إلى صورة القرود وهي أشبه شيء بالإناسي في الشكل الظاهر وليست بإنسان حقيقة . مختصر تفسير ابن كثير ٧٣/١ .

وقال في موضع آخر هؤلاء قوم احتالوا على انتهاك محارم الله بما تعاطوا من الأسباب الظاهرة التي معناها في الباطن تعاطي الحرام . مختصر ابن كثير ٥٨/٢ .

(٤) رحمه الله فهذا تعامل منه على داود بن علي وداود لم يصفه أحد بالمبتدع وقد تعرضنا لذلك فيما سبق .

(٥) قال الباجي إذا قال والله لا لبست هذا الثوب ولا أكلت هذا الخبز فهذا إن أطلق الفعل ولم يعلق بوقت ولا مكان ولا صفة منعت اليمين ذلك الفعل على التأييد فمتى فعله حنث ولزمته الكفارة وإن قيد الفعل بوقت مثل قوله : =

المقصود معنى المن^(١) أو ما يعمّ وقال أبو حنيفة والشافعي يبيعه ويأكل ثمنه وهذه فتوى يهودية^(٢). حديث: قال عيسى ابن مريم: (يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح)^(٣) إلى آخره. خلق الله تعالى لابن آدم حاجة إلى الطعام والشراب وركب له الشهوة أكثر من الحاجة وندبه إلى ترك الشهوات والاقتصار على المقدار المحتاج إليه مقداراً وصفة، لباساً ومطعماً فلا يأكلن كثيراً ولا يلبسن رقيقاً، ولذلك قال في الحديث (حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه)^(٤) وندب إلى الاقتصار على جلف^(٥) الخبز والماء ولو أن الخلق بأجمعهم يتدبون إلى ما ندبوا إليه من ذلك لهلكوا لأنها كانت تذهب القوة التي تكون بها عمارة الدنيا، وإقامة معاش الخلق فيها وإشباعهم فلم يكن بدّ من الزيادة في الأكل وجوداً لإقامة الدنيا وتهيئة أسبابها ولم يكن بدّ من الاقتصار على القليل لإقامة السنة ولتضعيف الشهوة حتى تستر المعصية، وتظهر الطاعة ولما انتهى العلم والحكمة إلى هذا القدر قسم الله تعالى الخلق قسمين، قسماً يسر لهم التقليل والطاعة، وقسماً سخره للكثرة وقدر عليه المعصية وأمر الأنبياء عيسى ومحمداً وسواهما أن يندبوا الخلق في الجملة ثم يظهر بالتيسير من أراد الله به العصمة ويظهر بالتسخير من قدر الله تعالى أن يقع في الورطة وقول عيسى عليه السلام فإنكم لن تقوموا بشكره كلام صحيح، فإن شدة الجوع وستر العورة على الإطلاق والجملة بأول درجات الحاجة نعمة عظيمة، إذا أراد المرء أن يعلم مقدارها فلينظرها في سواه، وليقدرها في نفسه، فكيف أن يضم إلى ذلك الإسراف حتى تنكسر الشهوة في لذة الطعام، وفي زينة اللباس وإذا استرسل على ذلك هلك ولم يتأت له أمل، فإنه أمد لا غاية له ولهذا

= والله لا لبست هذا الثوب غداً أو لا لبسته يوم الجمعة أو لا لبسته بمكة أو لا لبسته ركباً تعلق المنع بذلك الوقت أو بذلك المكان أو بتلك الصفة فإن فعله على شيء من ذلك حث وإن فعله في غير ذلك الوقت أو في غير ذلك المكان أو على غير تلك الصفة لم يحث لأن يمينه لم يتناول ذلك ولا صفته. المتفق ٢٤٣/٣، (١) في ج المميز.

(٢) هذا تحامل شديد منه رحمه الله على هؤلاء الأئمة الأجلاء وما كان ينبغي له ذلك. (٣) مالك إنه بلغه أن عيسى ابن مريم كان يقول: (يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير ولياكم وخبز البر فإنكم لن تقوموا بشكره)، الموطأ ٩٣٢/٢.

(٤) رواه الترمذي (٢٣٨٠) من حديث المقدم بن معدي يركب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن بحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه فإن كان ولا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه)، قال الترمذي حسن صحيح ورواه ابن ماجه انظر صحيح ابن ماجه ٢٣٧/٢، وأحمد في المسند ١٣٢/٤، والحاكم في المستدرک ١٢١/٤.

(٥) وهي الكسرة من الخبز اليابس القفار. مختصر القاموس ص ١١٠ ترتيب القاموس ٥١٧/١.

المعنى قيل للنبي ﷺ: ﴿ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به - إلى قوله - خير وأبقى﴾^(١) حديث أبي الهيثم بن التيهان أدخله مالك رضي الله عنه بلاغاً^(٢) وهو صحيح مسند ، وكان مقصده فيه أن يبين معيشة النبي ﷺ وأصحابه فإنهم كانوا إذا وجدوا تمتعوا ، وإذا فقدوا صبروا ، وإذا رأوا ذا الحاجة عادوا عليه بما في أيديهم حتى يعودوا مثلهم ، وهذا أمر لا طاقة لأحد به وأنت ترى المحتاجين إلى الغذاء العرة من اللباس ، وبأيدي الخلق من الأموال ما لو أخرجوا منها ما لا يعاش به ستروهم وأشبعوهم ولكن الله تعالى قبض أيديهم حتى يحكم فيهم ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة ، وفيه من السنة أن النبي ﷺ لما غلبته الحاجة خرج ليستطعم كما فعل أخوه موسى عليه السلام مع الخضر حين أتيا أهل قرية استطعما أهلها^(٣) . ورأى الصوفية الصبر على القضاء حتى يأتي الرزق قسراً ، وقد جربوا ذلك فوجدوه وجاءهم كما أرادوه . وقيل لبعضهم وقد حض على التفريط والتوكل ، ونهى أن يتعرض أحد للطلب أو يعلم بشراً بالحاجة ، قال له بعضهم فادخل في بيت واطمس عليك الباب وافتح في أعلاه كوة حتى ترى إن نزل عليك منها رزق . قال : والله فعلت ذلك تسعة أشهر ، والتجربة تقع في ثلاثة أيام وهذا الذي قالوه حق في دين الله تعالى وفي سيرته وحكمه ولكنها منزلة رفيعة لا تتأتى لكل أحد ، وقد كان النبي ﷺ أحق الخلق بها وأقدرهم عليها وأولاهم لرفع مرتبته بها وكذلك موسى عليه السلام ، ولكن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعزّي الخلق بهم وإن يسّن السنة بهم لما علم من ضعف توكلهم ، وقلة صبرهم والخروج عند الحاجة يكون على وجهين ، إما بالتعرض من غير سؤال كما فعل أبو هريرة رضي الله عنه حين خرج يستقرئ القرآن لعله يفهم في صوته الجوع صيانة لماء الوجه مع التوسل بالأعمال بالحاجة فلم يفهم أحد ذلك منه ممن تعرض له إلا رسول الله ﷺ وإما أن يخرج إلى شخص معين يغلب على ظنه أنه يرفع حاجته ، وإما أن يعرض نفسه على كل أحد وهي

(١) سورة طه آية (١٣١) .

(٢) مالك إنه بلغه أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسألها فقالا : أخرجنا الجوع فقال رسول الله ﷺ : (وأنا أخرجني الجوع) فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التيهان الأنصاري فأمر لهم بشعير عنده يعمل وقام وذبح لهم شاة فقال رسول الله ﷺ نكب عن ذات الدر فذبح لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في نخلة ثم أتوا بذلك الطعام فأكلوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال رسول الله ﷺ : (لتسألن عن نعيم هذا اليوم) الموطأ ٢/ ٩٣٢ ، ورواه مسلم في كتاب الأشربة باب جواز استباعه غيره إلى دار من يتق برضاه ، حديث (٢٠٣٨) من رواية أبي هريرة .

(٣) قال تعالى : ﴿ فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها ﴾ الكهف آية (٧٧) .

الغاية من الكشف ولكنه ينبغي أن يتنزل المرء في هذه المنازل ويأخذها أولاً فأولاً على هذا الترتيب حتى يحكم الله تعالى بإيقافه حيث شاء منها ولما خرج النبي ﷺ في أصحابه إلى أبي الهيثم وخبز لهم وذبح واستعذب فبلغوا ما أرادوا من ذلك ، قال لهم النبي ﷺ : (لتسئلن عن نعيم هذا اليوم) إشارة إلى أنهم لو وجدوا كسرة تقيم الصلب ، وتحفظ القوة لكان في ذلك كفاية ونعمة ، وكيف وقد وجدوا الأثافي الثلاثة التي يقوم بها قدر اللذة وهي الخبز واللحم والماء البارد ، وقد اختلفوا في ضبط قوله لتسئلن هل هو بالناء على معنى خطاب النبي ﷺ للقوم أو بالنون على معنى الإخبار عنه وعنهم والنبي ﷺ لا شك مسؤول ولكن مضمون عنه صحة ما يقول وسائر الخلق يتفاوتون في المرتبة فاقواهم حجة أعظمهم سلامة وخصوصاً أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، ولأجل هذا طرح لعمر ضاع من تمر فأكله لحاجته إليه ولو فقد له لصبر عنه^(١) ، فقد صبر ما لم يقدر أحد عليه وذلك أنه لم يأتد طول ما أجذب الناس حتى أخصبوا^(٢) . حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه في الأضياف والغنم لما نزل الأضياف بأبي هريرة رضي الله عنه أرسل إلى أمه في أن ترسل إليه^(٣) شيئاً وهكذا سنة الضيف المقدم إليه نزل يتشاغل به حتى ينظر فيما يصلح له وقد أخبر النبي ﷺ أن نزل أهل الجنة الذي يقدم إليهم أول دخولهم حتى يستوفوا سائر نعيمهم (ثورٌ وحشيٌ وحوت مشويٌ يأكل من زيادة كبدها سبعون ألفاً)^(٤) وليس ذلك عن حاجة وإنما هو مثال تجري عليه

(١) مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك إنه قال : رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المؤمنين يطرح له صاع من تمر فيأكله حتى يأكل حشفها ، الموطأ ٩٣٣/٢ وهذا الأثر صحيح إلى عمر .

(٢) قال الحافظ بن حجر في الإصابة ٢٧٩/٤ في ترجمة عمر روى يعقوب بن سفيان في تاريخه بسند جيد إلى زر بن حبیش قال رأيت عمر أعسر أصلع آدم قد فرع الناس كأنه على دابة قال فذكرت هذه القصة لولد عمر فقال : سمعنا أشياخنا يذكرون أن عمر كان أبيض فلما كان عام الرمادة وهي سنة المجاعة ترك أكل اللحم والسمن وأدمن أكل الزيت حتى تغير لونه وكان قد احمر فشحب لونه .

(٣) مالك عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن حميد بن مالك بن خثيم أنه قال كنت جالساً مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق فأتاه قوم من أهل المدينة على دواب فزلوا عنده قال حميد فقال أبو هريرة إذهب إلى أمي فقل إن ابنك يقرئك السلام ويقول : أطعمينا شيئاً قال : فوضعت ثلاثة أقراص في صحفة وشيئاً من زيت وملح ثم وضعتها على رأسي وحملتها إليهم فلما وضعتها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال : الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا إلا الأسودين الماء والتمر فلم يصب القوم من الطعام شيئاً . . . الموطأ ٩٣٣/٢ .

(٤) روى مسلم من حديث ثوبان قال : كنت قائماً عند رسول الله ﷺ فجاء خبر من أحبار اليهود فقال : السلام عليك يا محمد فدفعته دفعة كاد يصرع منها فقال : لم تدفعني ؟ فقلت : ألا تقول يا رسول الله ؟ فقال اليهودي : إنما ندعوه باسمه الذي سماه به أهله ، فقال رسول الله ﷺ : إن اسمي محمد الذي سماني به أهلي ، فقال =

الأسنة ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً وأما قوله إنها وضعت زيتاً وملحاً وأقراصاً ، فإنما وضعت الملح لأن أهل تلك البلد لا يجعلون في خبزهم ملحاً لأن إدخال الملح فيه يفسد هيئته وينقص لذته وإنما يأكلونه بالملح أو يكثرون الملح في الإدام فلما رآه أبو هريرة كبر وحمد الله تعالى على أن أشبعه من خبز قد كان قبل ذلك لا يقدر عليه تذكراً على حق النعمة لما سبق من فقدها وتنبهاً للأضياف على القدر الذي حضر منها وقوله أحسن إلى غنمك الإحسان إلى البهائم أصل في هذا الدين حتى في ذبحها قال النبي ﷺ : (إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة)^(١) ثم قال (وامسح الرغام عنها) ، يروى بالغين والغين وهما سواء وهو ما يسيل من الأنف ويسمى من ابن آدم الذنين ، وذلك يكون بقدر منازل الحيوان في الانتفاع فقد كان النبي ﷺ : (يمسحُ بردائه عن فرسه وذلك لعظيم منزلته وفضل الانتفاع به)^(٢) وقوله إنها من دواب الجنة فأضافها إلى الجنة تكريماً كنى به عن ضعف مئة صاحبها حتى تقف به على شغله ، وتحبسه عن عبادته ، وتضعف همته عن المصاولة والمناضلة بخلاف الإبل ، فإن همة صاحبها تتناول إلى المقارعة وشدة الرحال عليها إلى ما شاء الله تعالى من المطالب والأغراض في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : (الإبل عز لأهلها والغنم بركة والخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة)^(٣) ، حديث . كان عمر رضي الله عنه ينهى عن اللحم^(٤) ، إذا كان ضراوة للمرء حتى أنه رأى

= انيهودي : جئت أسالك ، فقال : سل ... قال : من أول الناس إجازة ؟ قال : فقراء المهاجرين ، قال اليهودي : فما تحفتهم حين يدخلون الجنة ، قال : زيادة كبد النون قال : فما غذاؤهم على أثرها ؟ قال : ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها ... مسلم كتاب الحيض (٣١٥) .

(١) رواه مسلم من حديث شداد بن أوس قال : ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ قال : (إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته) مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب الأمر بإحسان الذبح والقتل حديث (١٩٥٥) ، ورواه البغوي في شرح السنة ٢١٩/١١ .

(٢) قال ابن سعد أخبرنا حُجَين بن المثنى أخبرنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي عبد الله واقد إنه بلغه أن رسول الله ﷺ : (قام إلى فرس له فمسح وجهه بكم قميصه ، فقالوا : يا رسول الله أبقميصك ؟ قال : إن جبريل عاتبني في الخيل) ، طبقات ابن سعد ٤٩٠/١ .

(٣) رواه ابن ماجه (٢٣٠٥) من حديث عروة البارقي يرفعه قال : (الإبل عز لأهلها والغنم بركة والخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة) قال في الزوائد إسناده صحيح على شرط الشيخين بل بعضه في الصحيحين بهذا الوجه وإنما انفرد ابن ماجه يذكر الإبل والغنم فلذلك ذكرته ، سنن ابن ماجه ٧٧٣/٢ ، وذكره الشيخ ناصر في السلسلة الصحيحة (١٧٦٣) وفي صحيح ابن ماجه ٣٢/٢ .

(٤) مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه حمال لحم فقال : ما هذا ؟ فقال : =

جابر بن عبد الله ومعه حمّال منه فعاتبه وقال : إني ^(١) أخشى أن تكون ممن قال الله تعالى فيه ﴿أذهبت طياتكم في حياتكم الدنيا﴾ وهذا الذي ندب إليه عمر رضي الله عنه من أداب الشريعة ، فإن من حسن معاش المرء ألاّ يسترسل على الشهوة دائماً ، فإنه إذا اعتادها ففقدتها لم يستطع الصبر عنها فأما أن يتكلف ما لا يجوز ، وإما أن يقيم معذب النفس ، هذا إذا قام بحققها ، وأما إن قصر فيه مثل أن يشبع ، فلا يطيع أو يبيت شبعاناً أو جاره طياناً ، فقد صار ذلك في حد المعصية وخرج عن باب المباح وفي مثله يقال ﴿أذهبت طياتكم في حياتكم الدنيا ، واستمتعتم بها﴾ . يريد فلم تطيعوا ولم تواسوا .

ما جاء في لبس الخاتم

ذكر حديث ابن عمر أن النبي ﷺ (كان يلبس خاتماً من ذهب ثم نبذه) ^(٢) والأصل في الخاتم وسبب كسبه أن النبي ﷺ أراد أن يكتب إلى الأعاجم فقلّ له إنهم لا يقرأون كتاباً إلا مختوماً ، فاتخذ خاتماً كله من فضة ^(٣) فصّه منه ^(٤) وقد نبذ خاتماً كان في يده من فضة ^(٥) والذي استقرّ عليه الحال أنه اتخذ خاتماً فصّه من فضة وزن درهمن وقد جاء إلى النبي ﷺ رجل وعليه خاتم من شبه يعني الصفر فقال له : (إني لأجد منك ريح الأصنام) ، وجاء إليه

يا أمير المؤمنين قَرَمْنَا إلى اللحم فاشتريت بدرهم لحماً ، فقال عمر : أما يريد أحذكم أن يطوي بطنه عن جاره أو ابن عمه أين تذهب عنكم هذه الآية ﴿أذهبت طياتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها﴾ الأحقاف الآية (٢٠) الموطأ ٢/٩٣٦ .

(١) في ج إني لأخشى .

(٢) مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله ﷺ فنبذه وقال : (لا ألبسه أبداً) قال : فنبذ الناس خواتمهم ، الموطأ ٢/٩٣٦ ، ورواه البخاري في كتاب اللباس باب حدثنا عبد الله بن مسلمة ٢٠١/٧ .

(٣) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له : إنهم لن يقرؤوا كتابك إذا لم يكن مختوماً فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه محمد رسول الله . . . البخاري في اللباس باب اتخاذ الخاتم ٢٠٣/٧ ، ومسلم في اللباس والزينة باب اتخاذ النبي ﷺ خاتماً لما أراد أن يكتب إلى العجم حديث (٢٠٩٢) ، والبخاري في شرح السنة ٦٠/١٢ ، وأبو داود (٤٢١٤) ، والترمذي (٢٧١٩) ، والنسائي (٥١٩٩) ، وابن ماجه (٣٦٤١) .

(٤) وفي رواية حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان خاتمه من فضة وكان فصه منه . البخاري في كتاب اللباس باب فص الخاتم ٢٠١/٧ ، وأبو داود (٤٢١٧) .

(٥) متفق عليه من حديث أنس البخاري في اللباس ٢٠١/٧ ، ومسلم في اللباس (٢٠٩٣) .

آخر وعليه خاتم من حديد فقال له : (إني أرى عليه حلية أهل النار) ، وجاءه آخر وعليه خاتم من ذهب ، فقال : (اطرح عنك حلية أهل الجنة)^(١) ، وقد روي أنه كان للنبي ﷺ خاتماً من حديد وقد لوّى عليه بفضة^(٢) ، وروى ابن مسعود قال كان النبي ﷺ يكره عشر خلال من البدعة ، كما كان يحب عشر خلال من الفطرة . قال ابن مسعود : الصفرة يعني المخلوق ، وتغيير الشيب وجرد الإزار والتختم بالذهب والتبرج بالزينة لغير محلها ، والضرب بالكعب ، والرقى إلا بالمعوذات ، وعقد التمام ، وعزل الملو ، وفساد الصبي يعني الغيلة^(٣) . وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : نهاني رسول الله ﷺ أن أتختم في هذه وهذه يعني الوسطى والسبابة^(٤) فتأوله الترمذي على أنه يكره التختم في الإصبعين ، وليس كذلك وإنما المعنى فيه والله أعلم ألا يتشبه الرجال بالنساء بالتختم في الأصابع كلها ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه تختم في يمينه^(٥) وفي يساره^(٦) ، واستقر الأكثر على أن يتختم في اليسار^(٧) وهي زينة مرخص فيها أصله الحاجة كما قدمنا ولكن رخص فيها لجميع الأمة

(١) رواه أبو داود من طريق عبد الله بن مسلم السلمي المروزي أبي طيبة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم شبه فقال له : (ما لي أجد منك ريح الأصنام) ؟ فطره ثم جاء وعليه خاتم من حديد ... أبو داود (٤٢٢٣) ، والترمذي (١٧٨٦) وقال حديث غريب ، والنسائي (٥١٩٥) وفيه عبد الله بن مسلم السلمي أبو طيبة المروزي قاضيها صدوق بهم ... التقريب ص (٣٢٣) .

(٢) رواه أبو داود من طريق إياس بن الحارث بن المعيقب وجهه من قبل أمه أبو ذباب عن جده قال : كان خاتم النبي ﷺ من حديد ملوى عليه فضة قال : فربما كان في يدي قال : وكان المعيقب على خاتم النبي ﷺ . أبو داود (٤٢٢٤) ، والنسائي في الزينة حديث (٥٢٠٨) .

(٣) رواه أحمد في المسند ١/ ٣٨٠ وأبو داود من طريق حرملة أن ابن مسعود كان يقول كان النبي ﷺ يكره عشر خلال ... حديث (٤٢٢٢) ، والنسائي (٥٠٩١) .

(٤) مسلم في كتاب اللباس باب النهي عن التختم في الوسطى والتي تليها حديث (٢٠٧٨) ، والبغوي في مصابيح السنة ٢٠٦/٣ .

(٥) روى مسلم بسنده إلى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه فيه فص حبشي كان يجعل فيه مما يلي كفه ، كتاب اللباس ، باب خاتم الورق (٢٠٩٤) .

(٦) مسلم في كتاب اللباس باب لبس الخاتم في الخنصر من اليد (٢٠٩٥) من حديث أنس قال : كان لخاتم النبي ﷺ في هذه وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى .

(٧) هذا الاستحباب مذهب مالك قال النووي اجمعوا على جواز التختم في اليمين وعلى جوازه في اليسار ولا كراهة في واحدة منهما واختلفا أيتما أفضل فتختم كثيرون من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار واستحب مالك اليسار وكره اليمين وفي مذهبتنا وجهان لأصحابنا الصحيح أن اليمين أفضل لأنه زينة واليمين أشرف وأحق بالزينة والإكرام . شرح النووي على مسلم ٧٢/١٤ .

وليس لها عندي معنى بل هي ثقل للبدن وشغل للبال .

باب العين

قد بينا في كل موضع بتأييد الله تعالى وتوفيقه ، أن الباري تعالى هو الخالق وحده فليس في السموات والأرض حركة ولا سكون ولا كلمة ولا لفظة إلا والباري تعالى هو خالقها في العبد ومصرفها فيه ومقدرها له وهو تعالى يرتب أفعاله وينظم أسبابها ويرتب الفوائد على الأسباب ولو شاء لقطع الروابط وخلق الكل ابتداءً ، وكذلك يفعل في بعض الأشياء والمحال لينبه الغافلين على ذلك من سيرته فالناس بغفلتهم يتعلقون بالأسباب وينسون المسبب ، وإنما ينبغي أن ينزل كل شيء على مرتبته . فيقال إن الله تعالى فاعل لكل شيء وأجرى العادة بكذا ، وقد يفهم الخلق حكمة الله تعالى في الأسباب والمسببات وتلك نعمة منه تنشرح بها الصدور ، وقد تقصر معرفتهم عنها فيجب التسليم لها ، فليس يلزم السيد أن يطلع العبد على شيء من أسرارها ، فكيف على جميعها ، فما عرفه به منها فليحمد عليه فهو البر الرحيم . فمن الأسباب والمسببات المنتظمة في العالم أن الله تعالى خلق النفس على صفات يطول تعدادها بمعرفتها تعرف ربها ، فإن من عرف نفسه عرف ربه وقال تعالى : ﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾ (١) وليس ذلك كما قال بعض العلماء أن يكون الشراب والطعام يدخل من منفذ واحد ويخرج من منفذين ، ولا أن الخبر يقع من عضو واحد وهو اللسان في عضوين وهما الأذنان بل هذا القدر جزء من مائة ألف أو أكثر من ذلك مما لا يحصى من حكم النفس وقد أوردنا منها في أنوار الفجر ، في مجالس الذكر ألف حكمة وكان ذلك يسيراً جداً بالإضافة إلى من (يعلمه) (٢) هو أعلم منا أضعافاً مضاعفةً فمن آثار النفس ما يظهر على الجسم في حالات مختلفة فأضعفها ما يتعلق بها من التوهم حتى يظهر في أثره في البدن معجلاً ويحدث الله تعالى فيه فعلاً غريباً يكون سببه والمقدمة إليه التوهم الذي علقت النفس مثاله أن العبد يمشي في الأرض على مقدار من المساحة سعته ذراع ولو مشى على مثله في

(١) سورة الذاريات آية (٢١) .

(٢) ما بين القوسين ليس في ج و م .

جدار عال أو على هدف كثير الانخفاض لسقط في الحال لما تحدث به نفسه من السقوط فلا يزال ذلك الحديث في نفسه يتصل حتى يظهر الله تعالى أثره في البدن بالسقوط وقد يظهر من النفس أثر ثان في غيرها وفي محل آخر^(١) سواها إنما يكون من اعتقادها وقبولها مثاله العين ، فإن النفس إذا رأت صورة تستحسنها فغلب ذلك عليها واستولى على القلب فيها فإن لم ينطق بحرف لم يخلق الله تعالى شيئاً وإن نطق بالاستحسان والتعجب من الحال فقد أجرى الله العادة بأنه إذا خلق النطق بالاستحسان والتعجب من العائن خلق الله تعالى في بدن المعين المرض والهلكة على قدر ما قدر الله تعالى من ترتيب الأمور وما سبق في علمه تعالى من تأثير الوجهين فلذلك نهى العائن عن القول والباري تعالى وإن كان سبق من حكمه بالوجود بذلك فقد سبق من حكمته أن العائن إذا برك سقط حكم فعله ولم يظهر له أثر والباري تعالى يرد قضاءه بقضائه والأمر كله لله ومن حكمته تعالى أن جعل غسل المعين بوضوء العائن مسقطاً لأثر عينه ومن غريب حكمة الله تعالى الذي لا تهتدي إليه العقول ولا يتأدى وجه حكمته إلى المعقول أن يغسل من العائن وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله إزاره ثم يجمع في قدح ويصب عليه ، وقد رأيت جماعة من الملاحدة بديار المشرق يعترضون على هذا ويقولون إنه كذب منكم أو حيلة ممن تنسبونه إليه . قلنا لهم هذا يرده أمران عظيمان ، أحدهما الوجود فإننا نرى العين تؤثر في المعين ثم نرى الشفاء يحصل في الحال . وأما الثاني فليس يمتنع أن تكون خاصة لا يعلمها إلا خالق العام والخاص إطلع عليها رسوله ﷺ ، وهذا كما نظمتم أنتم طبائع الأدوية على طبائع الخلقة الأدمية فيما يعرض لها من المعاني التي تعدل بها عن مزاجها الأصلي ثم لما إن وجدتم أشياء تنفع في تعديل المزاج ولم تروا بينها وبين المزاج مناسبة ، قلتم هذه خاصة وجمعتم منها عشرة آلاف ولم تسامحوا لنا في عشرة . فإن قلتم إن الوجود يشهد لنا . قلنا والوجود يشهد لنا ونحن نقول إن الكل لله تعالى وتديره فإذا سلمتوه قسراً بالدليل فعبروه كيف ما يسر الله تعالى على ألسنتكم ومما يجري مثله في الوجه الثاني في السحر ، فإن الله تعالى قدر به في العالم في جملة المضرات كما قدر سائرها ، وهو فعل غريب يحدث عند قول الساحر وفعله في جسم المسحور أو ماله وضعه الله تعالى في الأرض بمشيئته وحكمته فتحق الكلمة على من سبقت عليه بالهلكة وهو كفر في نفسه لأنه لا يتأتى إلا بالكفر ، وقد بينا حقيقته وحكمه في كتاب

(١) في ج و م سوى محلها .

أحكام القرآن^(١) ، وشرح الحديث وكتب الأصول ومن فصول الشريعة وفضلها وحكمتها البالغة ما وضع الله من الرقى في إذهاب الأمراض من الأبدان بها وإبطال سحر الساجر منها ورد عین العائن عند الاسترقاء بها ودفع ضرر كل مضر بإذن الله سبحانه بالشخص فيها وذلك لا تستقر به نفوسكم ولا تنشرح عليه صدوركم ، إلا إذا علمتم أن الباري تعالى هو الذي خلق الشفاء عند استعمال الدواء لاحظ في الدواء في ذلك إلا جري العادة ، وإن الذي يشرب الغاريقون^(٢) فإذا وقع في معدته ألان الله تعالى به^(٣) البلغم ، فأخرجه عنه وأبقى سائر الأخلاط على صفتها ، وكذلك إذا شرب السقمونيا^(٤) فاستقرت في معدته ألان الله تعالى له الصفراء ، فأخرجها عنه وترك سائر الأخلاط على هيئتها فبا عجا لقوم يدعون أن الغاريقون والسقمونيا يفعلان هذا الفعل الغريب أو يصح في عقل واحد أن يكون جماداً فاعلاً ، فإن قال ذلك طبع فيهما . قلنا : كلمة باطل أريد بها (باطل ما)^(٥) الطبع والتطبع ، إنما هو الله تعالى يصرف مخلوقاته كيف شاء ، وكما يصرف الأفعال الغريبة داخل البدن بالأدوية كذلك يصرفها من خارج البدن بالرقاء والتعويد وقد شاهدنا ذلك والمشاهدة أقوى من الدليل النظري وقد استوفينا الكلام مع هؤلاء في كتب الأصول فإن قيل فإذا جوزتم الاسترقاء فهل يجوز أن يسترقى الرجل بالكافر^(٦) قلنا ذلك جائز فدعهم يقولون فإن قالوا حقاً

(١) قال في الأحكام ص (٣١) من أقسامه فعل ما يفرق به بين المرء وزوجه ومنه ما يجمع بين المرء وزوجه ويسمى التولة وكلاهما كفر والكل حرام قاله مالك وقال الشافعي السحر معصية إن قتل بها الساحر قتل وإن أضر بها أدب على قدر الضرر وهذا باطل من وجهين أحدهما أنه لم يعلم السحر وحقيقته إنه كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى وتنسب إليه فيه المقادير والكائنات والثاني أن الله سبحانه قد صرح في كتابه بأنه كفر لأنه تعالى قال : ﴿ واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ﴾ من السحر وما كفر سليمان بقول السحر ولكن الشياطين كفروا به وبتعليمه وهاروت وماروت يقولان إنما نحن فتنة فلا تكفر وهذا تأكيد للبيان .

(٢) الغاريقون شراب يعزى استخراجاه إلى أفلاطون وهو رطوبات تتعفن في باطن متآكل من الأشجار حتى عن التين والجميز وقيل هو عروق منقطة أو قطر يسقط من الشجر والأنثى الخفيف الأبيض الهش والذكر عكسه وهو مركز قوي وذكر الأنطاكي من فوائده الكثير . تذكرة داود الأنطاكي ١/ ٢٤٣ .

(٣) زيادة من ج .

(٤) السقمونيا عبارة عن لبن ينوعات مخصوصة تنبت بالأحجار والجبال أصلاً واحداً يتفرع عنه قضبان كثيرة تطول نحو ثلاثة أذرع وعليها رطوبة دقيقة لزجة وذكر من منافع داود الأنطاكي الكثير . انظر تذكرة داود الأنطاكي في الطب ١/ ١٩٣ .

(٥) زيادة من ج و م .

(٦) في ج و ك الكفار .

وخلق الله تعالى الشفاء فذلك المطلوب في الوجهين وإن قالوا باطلاً فخلق الله تعالى الشفاء ربحتنا وخسروا فإن قيل وهل يجوز التعالج بالأدوية كما يجوز التعالج بالرقاء قلنا : قد قال مالك رضي الله عنه ترجمة على هذا المعنى تعالج المريض^(١) وذكر حديث زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال لرجلين من أنمار : (أيكما أطب ؟ فقالا : أوفي التطبيب خير يا رسول الله ؟ قال رسول الله ﷺ : أنزل الدواء الذي أنزل الداء)^(٢) . وقال ﷺ : (في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام)^(٣) وقال أيضاً : (إن يكن الشفاء ففي ثلاث شرطة محجم أو شربة عسل أو لذعة بنار)^(٤) وقد قال أبو رثمة لرسول الله ﷺ في الحديث الصحيح : أنا طبيب قال له : (الطبيب الله بل أنت رفيق)^(٥) . واختلف الناس في هذا المعنى على ثلاثة أقوال :

الأول : ترك التطبيب والاستسلام لأمر الله تعالى والتوكل عليه أخذاً بقوله ﷺ : (يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب وهم الذين لا يسترقون ولا يكتون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون)^(٦) وكذلك قيل

(١) الموطأ ٩٤٣/٢ .

(٢) الموطأ ٩٤٣/٢ مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً في زمان رسول الله ﷺ أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار فنظرا إليه فزعما أن رسول الله ﷺ قال لهما : أيكما أطب فقالا : أوفي الطب خير يا رسول الله ؟ فزعم زيد أن رسول الله ﷺ قال : (أنزل الدواء الذي أنزل الأدواء) وهذا مرسل عند جميع الرواة لكن شواهد كثيرة وصحيحة منها ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء) البخاري في الطب ١٥٨/٧ ، وما أخرجه مسلم من حديث جابر عن رسول الله ﷺ أنه قال : (لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل) مسلم في كتاب السلام باب لكل داء دواء حديث (٢٢٠٤) .

(٣) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في الطب باب الحبة السوداء ١٦٠/٧ ومسلم في كتاب السلام باب الحبة السوداء (٢٢١٥) من حديث أبي هريرة .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الطب باب الدواء بالعسل ١٥٩/٧ ومسلم في كتاب السلام باب لكل داء دواء حديث (٢٢٠٥) من رواية جابر بن عبد الله .

(٥) رواه أبو داود من حديث أبي رثمة - حديث (٤٢٠٧) والترمذي (٢٨١٢) وقال حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن إباد وقد تقدم تخريجه .

(٦) مسلم في كتاب الإيمان باب دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب حديث (٢١٨) وأحمد في المسند ٤٣٦/٤ و ٤٤١ و ٤٤٣ والبغوي في شرح السنة ٢٩٩/١٤ من حديث عمران بن حصين قال : قال نبي الله ﷺ : (يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب ، قالوا : ومن هم يا رسول الله ؟

..... للصديق^(١) في مرضه : ألا ندعوك طيباً
قال : الطبيب أمرضني^(٢) وكذلك لما لد^(٣) النبي ﷺ في مرضه اقتصر منهم وقال : (لا
يبقى أحد في البيت إلا لد إلا العباس فإنه لم يشهدكم)^(٤) .

الثاني : وقالت طائفة أخرى يتطبب إذا نزل الداء كما أمر النبي ﷺ حين ذكر الداء
والأدواء وما ذكرها إلا تعليماً فقد كان ﷺ يطبب أصحابه إذا نزلت بهم الأدوية^(٥) فيكويهم
كما فعل بالسعدين^(٦) ويسقيهم ، كما قال للرجل حين جاءه فقال له إن أخي يشتكي بطنه :
اسقه شربة عسل ثم عاد إلى الشكوى فعاد له القول^(٧) ، الحديث .

قال : هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون وعلى ربهم يتكفلون فقام عكاشة فقال : أدع الله أن يجعلني منهم قال :
أنت منهم ، فقام رجل فقال : يا نبي الله أدع الله أن يجعلني منهم ، قال : سبق بها عكاشة .
(١) في م قبل لأي بكر الصديق .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ وإنما وجدت في طبقات ابن سعد ١٩٨/٣ من طريق أبي السفر قال : مرض أبو بكر
فقالوا : ألا ندعو الطبيب فقال : قد رأيي فقال إني فعال لما أريد .
(٣) قالت عائشة للدناه أي جعلنا في جانب فمه دواء بغير اختياره وهذا هو اللدود . فتح الباري ١٤٧/٨ ، جامع
الأصول ٥١٥/٧ .

(٤) روى البخاري في كتاب الطب باب اللدود ١٦٤/٧ قالت عائشة : للدناه في مرضه فجعل يشير إلينا أن لا
تلدوني فقلنا : كراهية المريض للدواء فلما أفاق قال : ألم أنهم أن تلدوني ، قلنا كراهية المريض للدواء
فقال : فلا يبقى في البيت أحد إلا لد وأنا أنظر إلى العباس فإنه لم يشهدكم ، ورواه مسلم في كتاب السلام
باب كراهية التداوي باللدود (٢٢١٣) قال ابن الأثير إنما أمر النبي ﷺ أن يلد كل من في البيت عقوبة لهم
حيث لدوه بغير إذنه لا بل بعد نهيه لإياهم عن ذلك . جامع الأصول ٦١٥/٧ .
(٥) في م فقد كان النبي ﷺ .

(٦) قلت أما كيه ﷺ لسعد بن معاذ فوارد في صحيح مسلم من رواية أبي الزبير المكي عن جابر قال رمي سعد بن
معاذ في أحله فحسمه النبي ﷺ بمقص ثم ورمت فحسمه الثانية . مسلم في كتاب السلام حديث (٢٢٠٨)
ورواه أبو داود في سننه (٣٨٦٦) مختصراً وابن ماجه (٣٤٩٤) والمراد بالمشقص سهم له نصل طويل وقيل
عريض وقيل هو النصل نفسه . وأما السعد الآخر فلعله أسعد بن زرارة فقد روى الترمذي من حديث أنس أن
النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة قال أبو عيسى وفي الباب عن أبي وجابر وهذا حديث حسن
غريب (٢٠٥٠) والطحاوي في معاني الآثار ٣٨٥/٢ .

(٧) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الطب باب دواء المبطون ١٦٥/٧ من حديث أبي سعيد قال : جاء
رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أخي استطلق بطنه فقال : (اسقه عسلاً) فسقاه ، فقال : إني سقيته فلم يزد
إلا استطلاقاً فقال : (صدق الله وكذب بطن أخيك) وأخرجه مسلم في كتاب السلام باب التداوي بسقي
العسل حديث (٢٢١٧) .

وقد أمر النبي ﷺ بالغسل من الحمى فقال : (فأبردوها بالماء)^(١) وقد أمر ﷺ أن يصب عليه في مرضه من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن^(٢) وقد استرقى بجبريل وقال له باسم الله أريقك والله يشفيك^(٣) .

القول الثالث : وقالت طائفة أخرى يجوز التطيب قبل حصول الداء احترازاً منه واستدامة للصحة التي هي قوام العبادة وهذا كله قد استوفيناه على التفصيل والتطويل في شرح الحديث لانتشار أطرافه وكثرة تفاصيله والذي يضبطه الآن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أن التطيب جائز من غير شك لا يحط المرتبة ولا يقدح في منزلة وذلك إذا نزل الداء فأما قبل نزوله فقال علماؤنا إن ذلك مكروه والذي عندي فيه أنه إذا رأى المرء أسبابه وخشي من نزوله فإنه يجوز له قطع سببه بالتداوي فإن قطع السبب قطع للمسبب ولو كان التداوي يحط المرتبة والاسترقاء يقدح في المنزلة ما استرقى ﷺ ولا رقى ولا تداوى فأما قوله هم الذين لا يسترقون الحديث ففيه ثلاث تأويلات الأول هم الذين لا يسترقون بالتائم كما كانت العرب تفعله التأويل الثاني هم الذي لا يسترقون قبل حلول المرض التأويل الثالث هم الذين لا يسترقون عند اليأس كما فعل الصديق . فإن قيل لو ترك رجل التطيب والاسترقاء أصلاً وتوكل على الله تعالى وفوض أمره إليه ولم يستعمل رقيةً ولا دواء . قلنا إن صحت نيته وتناسبت أفعاله فهي منزلة كما قلنا وقليل ما هم وإن لم تتناسب أفعاله فقد ترك سنةً ، وإنما يترك التطيب كما قلنا في حالين قبل الداء وسببه وعند اليأس كما فعل الصديق وكما فعل عمران بن حصين فإنه قد كلن صار له الداء زمانة حتى لزمه أربعين عاماً والزمانه لا يبرأ منها أبداً فاستعمل هو الكي مع اليأس فما أفلح ولا أنجح وحطت

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الطب باب الحمى من فيح جهنم ١٦٧/٧ ، ومسلم في كتاب السلام باب لكل داء دواء واستجاب التداوي (٢٢١٠) من حديث عائشة .

(٢) روى البخاري من حديث عبيد الله بن عتبة أن عائشة قالت لما ثقل النبي ﷺ واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي فأذن له فخرج النبي ﷺ بين رجلين تخط رجلاه في الأرض بين ابن عباس ورجل آخر قال عبيد الله : فأخبرت عبد الله بن عباس فقال : أتدري من الرجل الآخر ؟ قلت : لا ، قال : هو علي ، وكانت عائشة رضي الله عنها تحدث أن النبي ﷺ قال بعدما دخل بيته واشتد وجعه : (هريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن . .) البخاري في كتاب الوضوء باب الغسل والوضوء في المخضب ٦١/١ .

(٣) رواه مسلم من حديث أبي سعيد في كتاب السلام باب الطب والمرض والرقى (٢١٨٦) والترمذي رقم (٩٧٢) .

مرتبته ، فتركت الملائكة السلام عليه ثم تاب فعادت إلى السلام عليه^(١) .

الفصل الثاني : قلنا هذا الذي ذكر النبي ﷺ من التداوي والأدوية ذكر العلماء أنه خرج على أحد قسمي الطب ، والطب عندهم قسمان : الطب القياسي وهو يوناني ، والطب التجاري وهو طب الهند والعرب فخرجت أجوبة النبي ﷺ على مذاهب أهل التجربة لتأتي العرب بما كانت تعتاده دنواً منها وتقريباً للمرام عليها .

الفصل الثالث : هذه الأصول التي ذكر النبي ﷺ هي جماع أبواب الطب ما أشرنا إليه منها وما تركنا وذلك أن الأمراض إنما تكون بغلبة الدم أو بالأخلاق حتى ينحرف البدن عن سنن الاعتدال الذي أجرى الله تعالى العادة باستمرار الصحة معه فإن تتبع الدم فدواؤه الاستخراج والحجامة نوع من خروجه وقد احتجم ﷺ^(٢) ولم تنقص منزلته وأما سائر الأخلاط فدواؤها الإسهال والعسل أصل فيه ولذلك لا يخلو معجون منه واتفقوا على أن السكنجبين^(٣) هو شراب الطب وحده وغيره من الأشربة إنما هو تركيب أدوية ، وأما الكي فهو من أنواع الطب ولكنه لرهبته هو آخر الأدوية فلا يلجأ إليه إلا عند الضرورة . وقد قال

(١) روى مسلم من حديث مطرف قال : قال لي عمران بن حصين أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به إن رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمرة ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه وقد كان يسلم عليّ حتى اكثرت فتركت ثم تركت الكي فعاد . مسلم في كتاب الحج (١٢٢٦) .

قال الحافظ النهي عن الكي محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لما يقتضيه مجموع الأحاديث وقيل إنه خاص بعمران لأنه كان به الباسور وكان موضعه خطراً فنهاه عن كيه فلما اشتد عليه كواه فلم ينجح وقال ابن قتيبة الكي نوعان كي الصحيح لثلا يعتل فهذا الذي قيل فيه لم يتوكل من إكتوى لأنه يريد أن يدفع القدر والقدر لا يدافع ، والثاني كي الجرح إذا نغل أي فسد والعضو إذا قطع فهو الذي يشرع التداوي به فإن كان الكي لأمر محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لأمر غير محقق .

وحاصل الجمع أن الفعل يدل على الجواز وعدم الفعل لا يدل على المنع بل يدل على أن تركه أرجح من فعله وكذلك الشاء على تاركه . وأما النهي عنه فإما على سبيل الاختيار والتنزيه وإما عما لا يتعين طريقاً إلى الشفاء . فتح الباري ١٠/ ١٥٥ .

(٢) روى أبو داود من حديث أبي الزبير المكي عن جابر أن رسول الله ﷺ احتجم على وركه من وثة كان به ، أبو داود (٣٨٦٣) والنسائي في المناسك حديث (٢٨٥١) والوثء شبيه بالخلع وليس به .

(٣) السكنجبين هو أول ما ركب وجعله أبو قراط ما ركب من حامض وحلو فسماه سركنجبين يعني خل وعسل وعرب فحذفت راؤه واختار ابن سينا أن يركب من الخل والعسل في أيام البرد وأن يختار بحسب الفصول من التمر الهندي والليمون والأنرج والسفرجل مضافاً إلى كل واحد منها العسل أو أي حلو كالسكر أو الدبس فقد بان لك انقسام السكنجبين بحسب مادته وزمنه وقد ذكروا له منافع لا تكاد تحصى سواء لحفظ الصحة أو رفع المرض . انظر تذكرة داود الأنطاكي ٢١١/١ ملخصاً .

النَّبِيُّ ﷺ : (في الحبة السوداء شفاء من كل داءٍ إلا السَّام)^(١) فقال علماؤنا إن هذا خرج مخرج العموم ، والمراد به الخصوص وذلك أن الغالب من الأمراض إنما هي الرطوبات فنبه به على أمثاله ورأيت بعض علماء الطب يقول إنما أراد بذلك الشونيز^(٢) . التنبيه على أن كل دواء وإن كان للحار اليابس لا بد من أن يكون فيه حار يابس ويسمون الأدوية الباردة الرطبة^(٣) وللأدواء الحارة اليابسة جثة ويسمون ما يضيفون إليها من الأدوية الحارة اليابسة أجنحة هذا منتهى كلامه وهو صحيح ملبح وقد مهّدناه في شرح الحديث ، وكذلك سقيه العسل لصاحب الإسهال أصل في أن كل تخمة أو داءٍ غالب من خلط لا يعافى إلا بإخراج ذلك الخلط ، فإذا أجرى الله تعالى العادة بخروجه فليعن على الخروج حتى إذا نفذ الخلط ارتفع المرض فهذا هو الذي راعى النَّبِيُّ ﷺ في الأمر بالعودة إلى الشرب والسائل يجهل هذا القدر ويعود إلى الشكوى حتى قال النَّبِيُّ ﷺ (صدق الله العظيم ، يعني في قوله : ﴿ شفاء للناس ﴾^(٤) وكذب بطن أخيك فيما رأيت من أمره) ويتركب على هذا أصل عظيم من الطب وهو أن الدواء إذا لم يرفع الداء فلا يخرج ذلك عن أن يكون دواء ، فإن الباري تعالى إن شاء أن يخلق الشفاء عقب الدواء خلقه وإن شاء أن يمنع منه بعارضٍ آخر وبغير عارضٍ منع ، وقد أخبرني بعض علمائنا أن بعض الناس أصابته حمى^(٥) فاغتسل بالماء فزاده ذلك شدة فقال في قول النَّبِيِّ ﷺ كلاماً لا أرضى ذكره ، وكان ذلك بجهل المتناول للماء فإن قول النَّبِيِّ ﷺ : (أبردوها بالماء) أو بردوها يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ذلك بشرب الماء البارد ، فإنه قد يطفئ الحرارة الباعثة للداء ويكون من أحد الأدوية وقد شاهدتُ هذا في نفسي فإنه كان عندي عليلٌ فكان يستدعي الماء كثيراً فخفت عليه منه وتوقعت أن يرميه في نفخٍ فمنعته وكان ذلك برأي بعضهم فلقيت بعض أهل الصناعة فحدثته بمرضه وصفة حاله فقال قتلتته إسقه الماء يبرأ فكان ذلك ويحتمل أن يكون التبريد بالماء في الأطراف لا في جميع البدن ألا ترى أسماء كيف كانت تصب الماء على المحموم بينه وبين ثيابه ولا تصبه على بدنه كله^(٦) .

(١) رواه البخاري في كتاب الطب باب الحبة السوداء ١٦٠/٧ ومسلم في كتاب السلام باب التدوي بالحبّة السوداء (٢٢١٥) من حديث أبي هريرة إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : (إن في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام والسم الموت ...) لفظ مسلم .

(٢) الشونيز هو الحبة السوداء كما ورد في الحديث السابق . (٤) سورة النحل آية (٦٩) .

(٣) في ج الرطبة . (٥) في ك الحمى .

(٦) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الطب باب الحمى من فيح جهنم ١٦٧/٧ ، ومسلم في كتاب السلام باب =

عيادة المريض والطيرة (١)

أما قوله ﷺ (إن عائد المريض يخوض الرحمة) (٢) فهو كقوله (عائد المريض في غرفة الجنة) (٣) وذلك أن عيادة المريض والمشي إليه سببٌ إلى الجنة فعبر عن المسبب بالسبب على أحد قسمي المجاز ترغيباً في العيادة لما فيها من الألفة والشفقة ولما يدخل على المريض من الأُنس بعائده والسكون إلى كلامه ولذلك قال النبي ﷺ : (إذا دخلتم على المريض فنفسوا في أجله فإن ذلك لا يرد القدر ويطيب نفسه) (٤) ولو لم يكن فيها من الفائدة إلا ما قال النبي ﷺ : (من عاد مريضاً لم يحضر أجله فقال له سبع مرّات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك عوفي من ذلك المرض) (٥) ، وربما احتاج المريض إلى التمريض فيتناول ذلك العائد إن لم يكن له أهل وهذا معنى قوله ﷺ : (عودوا

لكل داء دواء حديث (٢٢١١) والموطأ ٢/ ٩٤٥ وشرح السنة ١٢/ ١٥٣ من حديث فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها كانت إذا أتيت بالمرأة قد حُمّت تدعو لها أخذت الماء فصبته بينها وبين جيبها قالت وكان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نبردها بالماء .
(١) الموطأ ٢/ ٩٤٦ .

(٢) مالك إنه بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : (إذا عاد الرجل المريض خاض الرحمة حتى إذا قعد عنده قرت فيه) أو نحو هذا وهذا البلاغ رواه الإمام أحمد في مسنده ٣/ ٣٠٤ مسنداً من حديث جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : (من عاد مريضاً لم يزل يخوض في الرحمة حتى يرجع فإذا جلس انغمس فيها) ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٩١٧٩) والحديث قال عنه الزرقاني رجاله رجال الصحيح شرح الزرقاني على الموطأ ٤/ ٣٣٢ .

(٣) رواه مسلم في كتاب البر والصلة باب فضل عيادة المريض (٢٥٦٨) من حديث ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : (عائد المريض في مخرفة الجنة حتى يرجع) .

قال ابن الأثير المخارف جمع مخرف بالفتح وهو الحائط من النخل أي أن العائد فيما يحوز من الثواب كأنه على نخل الجنة يخترف ثمارها وقيل المخارف جمع مخرفة وهي سكة بين صفيين من نخل يخترف من أيهما شاء أن يجتني وقيل المخرفة الطريق أي أنه على طريق تؤديه إلى طريق الجنة . النهاية ٢/ ٢٤ .

(٤) رواه الترمذي من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري (٢٠٨٧) وقال هذا حديث غريب ، وابن ماجه (١٤٣٨) ، والبغوي في مصابيح السنة ١/ ٥٣٠ والحديث فيه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي قال عنه الحافظ منكر الحديث . التقريب ص ٥٥٣ وعليه فهو ضعيف .

(٥) رواه أبو داود في الجنائز باب الدعاء للمريض (٣١٠٦) ، والترمذي في الطب (٢٠٨٣) وقال حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث المنهال بن عمرو والحديث من رواية ابن عباس وقد صححه الشيخ ناصر في صحيح الجامع الصغير ٥/ ٣٢٢ وفي تخريج مشكاة المصابيح ١/ ٤٨٩ .

المريض^(١) لجماع هذه الفوائد. والتمريض فرض على الكفاية لا بد أن يقوم به بعض الخلق عن البعض فالقريب ثم الصاحب ثم الجار ثم سائر الناس .
وأما الطيرة ، فأدخل تحتها مالك رضي الله عنه ، حديث لا عدوى^(٢) وهي عبارة عن اعتقاد المرء إن مكروهاً جلب إليه مكروهاً ، وأصلهم في ذلك السانح^(٣) والبارح^(٤) فعبروا بكل مكروهٍ يجلب في اعتقادهم مكروهاً عنه فقول النبي ﷺ : (لا عدوى) نفيًا لأن تكون الأدواء تجلب الأدواء . قال النبي ﷺ : (أجرب بغير جراب مائة ، يعني من أعدى الأول) وهذه من الأدلة القواطع وأما قوله ولا هام فأراد به الرد على العرب فيما كانت تعتقده من الحياة^(٥) في الهام الذي يقول فيه شاعرهم ، حدثان المكنى بذى الأصبع :
يا عمرو إن لا تدع شمتي ومنقصتي أضربك حتى تقول الهامة اسقوني^(٦)

(١) رواه البخاري في كتاب الطب باب وجوب عيادة المريض من حديث أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : (اطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني) ١٥٠/٧ وأخرجه البغوي في مصابيح السنة ٥١٣/١ .

(٢) مالك إنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عطية أن رسول الله ﷺ قال : (لا عدوى ولا هام ولا صفر ولا يحل الممرض على المصحح وليحلل المصحح حيث شاء) فقالوا : يا رسول الله وما ذاك ؟ فقال رسول الله ﷺ : (إنه أذى) . الموطأ ٩٤٦/٢ .

قال الزرقاني كذا رواه يحيى وتابعه قوم وقال القعني عن ابن عطية الأشجعي عن أبي هريرة وتابعه جماعة منهم عبد الله بن يوسف وأبو مصعب ويحيى بن بكير إلا إنه قال عن أبي عطية أي بأداة الكنية وابن عطية اسمه عبد الله بن عطية ويكنى أبا عطية قيل هو مجهول لكن الحديث محفوظ من وجوه عن أبي هريرة قاله ابن عبد البر . شرح الزرقاني ٣٣٣/٤ .

والحديث متفق عليه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (لا عدوى ولا صفر ولا هامة) فقال الأعرابي : يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيخالطها البعير الأجرب فيجرها ، فقال رسول الله ﷺ : (فمن أعدى الأول) ، وعن أبي سلمة سمع أبا هريرة يقول قال النبي ﷺ : (لا يوردن ممرض على مصح) وأنكر أبو هريرة الأول .

وقلنا ألم تحدث إنه لا عدوى فرطن بالحبشية قال أبو سلمة فما رأيته نسي حديثاً غيره ، البخاري في الطب باب لا هامة ١٧٥/٧ وفي باب لا صفر ١٦٦/٧ ومسلم في كتاب السلام حديث (٢٢٢١) وزاد ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله ﷺ قال : (لا عدوى) فلا أدري أنسي أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر .

(٣) السنج بالضم اليمين والبركة يقال من بالسانح بعد البارح أي المبارك بعد الشوم . ترتيب القاموس ٦٢٦/١ .
(٤) البرح الشدة والشروع باليمن ولقي منه برحاً بارحاً مبالغة ولقي منه البرحين وتثلث الباء أي الدواهي والشدائد . ترتيب القاموس ٢٤١/١ .

(٥) في بعض النسخ الخياط وليس لها معنى عندي . قال أبو عبيد كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير فيسمون ذلك الطائر الصدى الفتح ٢٤١/١٠ .

(٦) البيت ذكره ابن منظور وعزاه لما عزاه له الشارح . لسان العرب ٦٢٤/١٢ .

وأما صفر فقليل أراد به النسيء وقيل أراد به دواب البطن ومن الجهال من يظن أنها تعدي ، وأما قوله لا تحلل الممرض على المصح فإنه اعتراض على قوله لا عدوى لأنه إن كانت العدوى باطلة فليختلط الصحيح والأجرب إذ لا تأثير بينهما ولأجل هذا كانا يقولون إنه حرف أخطأ فيه الراوي أو نسيه حتى قالوا إنه لم ينس قط أبو هريرة شيئاً غير هذا والحديث صحيح^(١) الأول صحيح ليس فيه تعارض ولا بينهما تناقض ، فإنه وإن كان لا عدوى فإنه كما قال النبي ﷺ إذ المعنى أنه يتأذى به ابتداء في وجوده ويتأذى به انتهاء إن خلق الله تعالى في الإبل الصحاح أمثاله في ماله بما يحدث عليه من الجرب وفي اعتقاده أن يخطر بباله أن هذا البعير الجرب هو الذي أجرب جماله وقد سمعت من يقول من العلماء إن المراد بقوله : لا عدوى في بعض الأدواء ، ألا ترى أن الطاعون كيف منع من الدخول فيه والخروج عنه ، وقد قدمنا الكلام عليه ، وبيننا في أحد الوجوه أن المعنى فيه أنه ربما دخل فأصابه قدر أو خرج عنه فنجي من مرض فيعتقد إن ذلك فائدة الدخول والخروج وينسى حكم الله تعالى وربما خرج عنه أيضاً فأدركته العقوبة .

المتحابون في الله

حديث أبي هريرة سبعة يظلمهم الله إلى آخره^(٢) . زاد في الصحيح : (إن البقرة وآل عمران تأتيان يوم القيامة يظلان صاحبهما كأنهما غمامتان أو فرقان من طير صواف^(٣)) وإنما بوب مالك رضي الله تعالى عنه من هذا الحديث على المحبة في الله تعالى ، دون سائر الخصال ، لأنها أعظمها نفعاً وأعمها^(٤) بركة لما فيها من الألفة التي تقيم الشعائر

(١) قال أبو سلمة فما رأيته نسي حديثاً غيره وهي رواية البخاري السابقة .

(٢) الموطأ ٢/٩٥٢ من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (إن الله تبارك وتعالى يقول يوم القيامة أين المتحابون لجلالي ، اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي) ورواه مسلم في كتاب البر والصلة باب فضل الحب في الله (٢٥٦٦) .

(٣) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة (٨٠٤) من حديث أبي أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه اقرأوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو كأنهما غيايتان أو كأنهما فرقان من طير صواف تحاجان عن صاحبهما . .) والغمامة السحابة والغاية كل شيء أظل الإنسان وغيره من فوقه وهي كالسحابة والمراد به أن السورة كالشيء الذي يظل الإنسان من الأذى من الحر والبرد وغيرهما . . . جامع الأصول ٤٧١/٨ .

(٤) في ك أهمها .

الإسلامية ، وتستخرج الحقوق وتحمي البيضة ، وسائر الخصال غير الإمام العادل في الحديث تخص صاحبها .

باب الرؤيا

هو فصل كبير من الحقائق ، وأمرٌ مشكل على الخلائق وهو ما يراه النائم في منامه ، تقول رأيت رؤيةً ، إذا عاينت ببصرك ، ورأيت رؤياً إذا اعتقدت شيئاً في قلبك ، ورأيت رؤيا إذا رأيت شيئاً في منامك ، وقد تستعمل الرؤيا مصدراً في اليقظة كما قال الراعي :
وكبّر للرؤيا وهاش فؤاده وبشّر نفساً كان قبل يلومها^(١)
والآيات قبله تدلّ على أنها رؤية اليقظة ، واختلف الناس فيها فمنهم من أفرط ، ومنهم من فرط ، ومنهم من استوى واقتصر وقد بينا ذلك في شرح المشكلين ، ومحاسن الإحسان على الاستيفاء والاستيعاب فلينظر هناك ويكفي الآن على هذا الاستعجال أن صالح المعتزلي^(٢) قال : إن رؤية المنام من رؤية العين ، وقال آخر هي رؤية بعينين في القلب يبصرُ بهما ، وأذنين في القلب يسمع بهما ، وقالت المعتزلة : هي تخايل لا حقيقة لها ولا دليل فيها وقال علماؤنا هي حق وبشرى ودليل من الله تعالى اتفقت عليه الأمم من العرب والعجم ووجدت حقيقة وأدركت بالتجربة والمعتزلة في انكارها جارية على أصلها في التخييل على العامة بإنكار كل ما قرر الشرع من أصل إنكار الجن وأحاديثها ، والملائكة وكلامها وأن جبريل لو كلم محمداً بصوت كصلصلة الجرس لسمعه الحاضرون فهم ينكرون حقائق النبوة فكيف دقائق الرؤيا وأما علماؤنا بعد أن قالوا إنها حق ، فاختلفوا في تفسيرها على ثلاثة أقوال :

قال القاضي : هي خواطر واعتقادات وقال الأستاذ أبو بكر هي أوهام وذلك قريب من الأول وقال الأستاذ أبو إسحاق هو إدراك بأجزاء لم تحلها آفة النوم ، وقال القاضي إذا وجدها النائم فلا يخلو أن تعمل^(٣) كما قالت المعتزلة أو تضاف إلى النائم أو إلى الشيطان أو

(١) انظر البيت في لسان العرب ٦/٣٦٥ .

(٢) هو صالح قبة تلميذ النظام أبو جعفر محمد بن قبة من متكلمي الشيعة وهو من الطبقة السابعة عند المعتزلة وله كتب كثيرة خالف الجمهور في أمور منها كون المتولدات فعل الله ابتداء وكون الإدراك معنى هكذا ذكر عنه صاحب الفرق وطبقات المعتزلة ٧٨ وانظر الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/٧١ ، وقد د ابن حزم على مقولة صالح قبة هذه في الملل والنحل ٥/١٢٣ .

(٣) في م تهمل .

إلى الباري تعالى فإهمالها باطل لاستحالة حدوث الشيء نفسه ، ويستحيل أن تضاف إلى النائم باستحالة أن يخلق أو يكتسب ، ويستحيل أن تضاف إلى الشيطان أو إلى الملك لما ثبت من الدليل أنه لا يفعل أحد في غيره شيئاً إلا الله تعالى فدل على أن الباري سبحانه وتعالى هو الذي يخلق تلك الاعتقادات في قلبه ، ولما خرجت عن أصول المعتزلة عممت^(١) في إنكارها فصدقها آيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ . هذا منتهى تحقيق القاضي .

وأما الأستاذ فقال إن الإنسان إذا رأى وهو في المغرب شخصاً بالمشرق أو رأى نفسه عارجاً إلى العلو فهي أمثلة خلق الله تعالى لها إدراكاً في جزء لم تحله آفة جعله علامة على معاني ولذلك لا يرى في منامه إلا ما يصح تقديره ولا يرى في المنام محالاً فإذا رأى الله أو رأى النبي ﷺ فهي أمثلة تصرف له بمقدار حاله ، فإن كان موحداً رآه حسناً ، وإن كان ملحداً رآه قبيحاً ، وهو أحد التأويلين في قوله ﷺ : (رأيت ربي في أحسن صورة)^(٢) ولقد

(١) في ك و م و ت (غمغت) والغمغة الكلام الغير بين قال ابن منظور الغمغة والتغمغم الكلام الذي لا بين وقيل هما أصوات الثيران عند الذعر أو أصوات الأبطال في الوغى عند القتال . لسان العرب ١٢/٤٤٤ .

(٢) هذا الحديث رواه الترمذي من طريق عبد الرحمن بن عائش الحضرمي عن مالك بن يخامر السكسكي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : (احبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح حتى كدنا نترامى عين الشمس فخرج سريعاً فثوب بالصلاة فضلى رسول الله ﷺ وتجوز في صلاته فلما سلم دعا بصوته قال لنا : على مصافكم كما أنتم ثم انفلت (أي أقبل) إلينا ثم قال : أما إني سأحدثكم ما حسبي عنكم الغداة إني قمت من الليل فتوضأت وعليت ما قدر لي فنعست في صلاتي حتى استقلت فإذا أنا بري تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال يا محمد : قلت : لبيك رب ، فقال : فيم يختصم الملا الأعلى فقلت : لا أدري ، قالها ثلاثاً ، قال : فرأيت وضع كفه بين كفي حتى وجدت برد أنامله بين يدي فتجلى لي كل شيء وعرفت ...) ٣٢٣٥ ، وقال حسن صحيح وقال محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال هذا حديث حسن صحيح .

ورواه الإمام أحمد في المسند ٦٦/٤ من حديث عبد الرحمن بن عائش عن بعض أصحاب النبي ﷺ وأخرجه أيضاً ٢٤٣/٥ .

وقد رواه الترمذي من طريق أبي قلابة عن ابن عباس وقال : أي الترمذي وقد ذكروا بين أبي قلابة وبين ابن عباس في هذا الحديث رجلاً وقد رواه قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجج عن ابن عباس حديث (٣٢٣٣) ورواه أحمد في المسند ٣٦٨/١ .

وهذه الرؤيا صوب جمع من الأئمة إنها رؤيا منامية فالحافظ ابن كثير يطلق عليه حديث المنام انظر تفسيره ١٥١/٢ ويقول في موضع آخر في سورة ص ٤٤/٤ وهو حديث المنام المشهور ومن جعله يقظة فقد غلط وقد نبه رحمه الله إلى أن الاختصاص المذكور في هذه الآية ليس هو الاختصاص الوارد الذي في الآية الكريمة فهو في =

قال لي يوماً بعض الأمراء وكان متحاملاً على الرعيّة ، كنت أرى البارحة النبي ﷺ في المنام في صورة أسود كأشد ما يكون من السّود ، فقلتُ له : ظلمك للخلق وتغييرك للدين . قال النبي ﷺ : (الظلم ظلمات يوم القيامة)^(١) ، فالتغيير فيك لا فيه وكان بالحضرة كاتبه وصهره وولده ، فأما الكاتب فمات ، وأما صاحبه فتمتراً^(٢) ، وأما هو فكان مستنداً فجلس على نفسه ، وجعل يعتذر وكان آخر كلامه : وددتُ أن أكون حشماً^(٣) بمخلّة أعيش في الثغر ، قلتُ له : وما ينفعك إن أقبل أنا عذرك وخرجت فوالله ما توقفت لي عنده بعد ذلك حاجة ، وقد بينت في غير ما كتاب أن الذي أرفضيه كلام الأستاذ أبي إسحاق ، إذا ثبت هذا عدنا إلى الرؤيا فقلنا ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : (الرؤيا ثلاث . فالرؤيا الصالحة بشرى من الله تعالى ورؤيا تحزين من الشيطان ورؤيا يحدث بها المرء نفسه)^(٤) ، وزاد ابن المسيب أضغاث أحلام^(٥) ، وبلغها بعضهم سبعة أصناف وقد بيّنا تفصيلها وكيفيتها في موضعه وأن المعول منها^(٦) على الرؤيا الصالحة وأن الرؤيا المحزنة تدفعها الاستعاذة منها والتفل عليها والوضوء والصلاة على ما ورد في صحيح الخبر وقد قال مالك رضي الله عنه إن خالد بن الوليد قال لرسول الله ﷺ : إني أروّع في منامي . فقال له : (قل أعوذ بكلمات الله التامات من شرّ ما خلق)^(٧) الحديث . فبين ﷺ ما يدفع ضرر الرؤيا السيئة قبل وجودها

شأن قصة آدم وأمر الملائكة بالسجود له عند تسوية خلقه وما كان من إبليس عند ذلك .

وهذا الحديث من أحاديث الصفات ومذهب السلف في مثل هذه الأحاديث إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل والإيمان به من غير تأويل له والسكوت عنه وعن أمثاله مع الاعتقاد أن الله ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ومذهب السلف هذا هو المتعين ولا حاجة إلى التأويل . انظر الفتح الرباني ٢٢٣/١٧ .

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في المظالم باب الظلم ظلمات يوم القيامة ١٦٩/٣ ومسلم في البر والصلة باب تحريم الظلم حديث (٢٥٧٩) من حديث ابن عمر ؟

(٢) تنمر تمدد في الصوت عند الوعيد وتشبه بالنمر لأن النمر لا يلقى إلا متكرراً غضبان ، ترتيب القاموس ٤٤٢/٤ .

(٣) كذا في جميع النسخ (حشماً) والحشم الخدم اللسان ١٣٥/١٢ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في التعبير باب القيد في المنام ٤٧/٩ ، ومسلم في كتاب الرؤيا حديث (٢٢٦٣) ، وشرح السنة ٢٠٨/١٢ من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (الرؤيا ثلاث حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل) .

(٥) لم أطلع عليه .

(٦) في م عليها .

(٧) الموطأ ٩٥٠/٢ مالك عن يحيى بن سعيد قال : بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله ﷺ : إني أروّع في =

أو يدفعها بعد وجودها ومن استعاذ بالله^(١) استعاذ بعظيم ومن تحصن بكلماته التي لا تنفر التامة التي لا يتطرق إليها نقصان فما أبقي بعد ذلك . وقوله فيها التامات كقوله : ﴿ قل رب احكم بالحق ﴾^(٢) وليس هنالك باطل ولكنه تكميل للوصف وتحقيق للخبر .

تتميم :

قال مالك رضي الله عنه في الحديث في تجزئة الرؤيا جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة^(٣) ، وقد اختلفت في ذلك الآثار حتى بلغت إلى سبعين^(٤) . وقيل خمس وأربعون^(٥) ، وست وأربعون^(٦) ، وخمس وسبعون^(٧) ، قال علماؤنا في ذلك تأويلات منها أن هذه الرؤيا المنقسمة على هذه الأجزاء إنها رؤيا ذي النبوة ، لا أنها نفس النبوة واختلاف الأعداد فيها لأنها جعلت بشارات ، فأعطى من فضله جزءاً من سبعين جزءاً في الابتداء ، ثم زاد من فضله حتى بلغت خمساً وأربعين ، وانتهى بعضهم إلى أن يقول إن مدة النبي ﷺ كانت ثلاثاً وعشرين سنة ، وأن ستة أشهر منها كان يوحى إليه في المنام^(٨) وهذا يقتدر إلى

نماي فقال له رسول الله ﷺ : (قل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده وهمزات الشياطين أن يحضروا) .

قال الزرقاني أخرجه ابن عبد البر من طريق ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن محمد بن يحيى بن حبان أن خالد بن الوليد وهو مرسل وأخرجه أيضاً من طريق ابن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مسنداً لكنه قال الوليد بن الوليد وهو أخو خالد . شرح الزرقاني ٤/ ٣٤٠ .

(١) في ج زيادة فقد .

(٢) سورة الأنبياء (١١٢) .

(٣) مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : (لن يبقى من بعدي من النبوة إلا المبشرات) فقالوا : وما المبشرات يا رسول الله ؟ قال : (الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) . الموطأ ٢/ ٩٥٧ وقد وصله البخاري من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ٩/ ٤٠ .

(٤) ورد عند مسلم من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة) (٢٢٦٥) .

(٥) هذه رواية مسلم (٢٢٦٣) من حديث أبي هريرة .

(٦) ورد الحديث بهذا اللفظ عند البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة .

(٧) هذا القول ذكره الحافظ ولم يسنده لأحد ، انظر الفتح ١٢/ ٣٦٣ .

(٨) هذا القول نقله ابن بطال عن أبي سعيد السفاقي أن بعض العلماء ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام ستة =

نقل صحيح ولو ثبت بالنقل ما أفادنا شيئاً في غرضنا ولا صح حمل اللفظ عليه ، وأصح ما في ذلك تأويل الطبري عالم القرآن والحديث ، قال نسبة هذه الأعداد إلى النبوة إنما هو بحسب اختلاف حال الراي ، فتكون رؤيا الصالح على نسبته والمحطوط عن درجته^(١) على دونها وهذا تأويل جملي فأما تحقيق الأجزاء وكيفية القسمة ، فلا يمكن ذلك أبداً وتكفي هذه الجملة حتى تقفوا على التمام في شرح الحديث .

ما جاء في النرد والشطرنج

قول النبي ﷺ : (من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله) على ما روى مالك رضي الله عنه في الموطأ نص في التحريم^(٢) وقد روى مسلم : (من لعب بالنردشير^(٣) فقد غمس يده في لحم الخنزير ودمه)^(٤) ووجه التمثيل فيه أنه تناول هذا محرماً للذة النفس كما تناول

أشهر ثم أوحى إليه بعد ذلك يقظة بقية حياته ونسبتها إلى الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءاً لأنه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة على الصحيح قال ابن بطال هذا بعيد من وجهين أحدهما أنه اختلف في قدر المدة التي بعد البعثة والثاني أنه بقي حديث سبعين جزءاً لا معنى له . وقال الخطابي هذا وإن كان وجهاً تحتمله قسمة الحساب والعدد فأول ما يجب على قائله أن يثبت ما ادعاه خبراً ولم نسمع فيه أثراً ولا ذكر مدعيه فيه خبراً فكانه قال على سبيل الظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً وليس كل ما خفي علينا علمه يلزمنا حجة كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمي الجمار فإنا لا نصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها ولم يقع ذلك في موجب اعتقادنا للزومها قال ولئن سلمنا أن هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة لكنه يلحق بها سائر الأوراق التي أوحى إليه فيها مناماً في طول المدة كالرأيا في أحد ودخول مكة فإنه يتلفق من ذلك مدة أخرى تزداد في الحساب فتبطل القسمة التي ذكرها وأجيب عن هذا بأن المراد على تقدير الصحة وحي المنام المتتابع فما وقع منه في غضون وحي اليقظة فهو يسير بالنسبة إلى وحي اليقظة فهو مغمور في جانب وحيها وحي اليقظة فلم يعتبر به . فتح الباري ٣٦٤/١٢ .

(١) قال الحافظ وقد جمع بين الأقوال جماعة أولهم الطبري فقال رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح وأما ما بين ذلك فبالنسبة لأحوال المؤمنين . فتح الباري ٣٦٥/١٢ . وانظر شرح النووي على مسلم ٢١/١٥ .

(٢) مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال : (من لعب بالنرد فقد عصى الله) الموطأ ٩٥٨/٢ ورواه أبو داود في الأدب (٤٩٣٨) ورجاله ثقات إلا أن أبا زرعة وغيره ذكروا أن حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى مرسل . انظرت ٩٤/٤ .

(٣) النرد اسم عجمي معرب وشير بمعنى حلو . النهاية ٣٩/٥ .

(٤) مسلم في كتاب الشعر باب تحريم اللعب بالنردشير (٢٢٦٠) من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه ورواه البغوي في شرح السنة ٣٨٥/١٢ .

ذلك محرماً للذة البطن والشرننج^(١) أخو النرد غذاه بلبانه ، وسأواه في لهوه عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة وأشغاله ، وقد جوزه الشافعي^(٢) وانتهى حال بعضهم إلى أن يقول هو مندوب إليه حتى اتخذه في المدرسة ، فإذا أعيى الطالب من القراءة لعب بالشرننج في المسجد وأسندوا إلى قوم من الصحابة والتابعين إنهم لعبوا بها^(٣) وما كان ذلك قط ، وتالله ما مستها يد تقي ، ويقولون إنها تشحذ الذهن والعيان يكذبهم ، ما تبحر فيها قط رجل له ذهن . سمعت الإمام أبا الفضل عطاء المقدسي يقول بالمسجد الأقصى في المناظرة إنها تعلم الحرب ، قال له الطرطوشي بل تفسد تدبير الحرب لأن الحرب المقصود منها الملك واغتياله وفي الشرننج تقول له شاه إياك الملك نحوه عن طريقي ، فاستضحك الحاضرون ، وتارة شدد فيها مالك رضي الله عنه فحرمها وقال فيها فماذا بعد الحق إلا الضلال ، وتارة استهان بالقليل منها ، ولا هون والقول الأول أصح والله أعلم^(٤) .

(١) قال الزرقاني (الشرننج) بكسر الشين وفتحها مع الإجماع والاهمال أربع لغات حكاه ابن مالك فالإعجام من المشاطرة كان كل لاعب له شطر من القطع والإهمال من تشطير الرقعة بيوتاً عند التبعة وتعقب ذلك ابن بري بأن الأسماء العجمية لا تشتق من الأسماء العربية وبأنها خماسية واشتقاقها من الشطر يوجب أنها ثلاثية فيكون النون والجيم زائدين وهذا بين الفساد . شرح الزرقاني ٣٥٧/٤ ، وقال القاري الشرننج بكسر أوله معرب شش رنج أي ست محن وقيل بفتحها وهو معرب شرننج أي ساحل التعب ولا يفتح أوله لعبة معروفة والسين لغة فيه . أوجز المسالك ٩٢/١٥ .

(٢) قال البغوي كره الشافعي اللعب بالشرننج والحمام كراهية تنزيه لا كراهية تحريم إلا أن يغامر به فيحرم . شرح السنة ٣٨٥/١٢ ونقل عنه البيهقي قوله وإذا كانوا هكذا يعني أهل الأهواء فاللاعب بالشرننج وإن كرهنا له وبالحمام وإن كرهنا له أخف حالاً من هؤلاء بما لا يحصى ولا يقدر . قال البيهقي : وإنما قال ذلك لما فيه من اختلاف العلماء . السنن الكبرى ٢١١/١٠ .

(٣) قال البغوي اختلف أهل العلم في إباحة اللعب بالشرننج فرخص فيه بعضهم لأنه قد ينتصر به في أمر الحرب ومكيدة العدو ولكن بثلاث شرائط ألا يقامر به ولا يؤخر الصلاة عن وقتها وأن يحفظ لسانه عن الخناء والفحش فإن فعل شيئاً منها هو ساقط المروءة مردود الشهادة وإلى الرخصة فيه ذهب سعيد بن جبير وروي أنه كان يلعب به استدياراً وكان الشعبي يلعب به . شرح السنة ٣٨٥/١٢ .

ونقل البيهقي بسنده إلى سعيد بن جبير إنه كان يلعب به وكذلك محمد بن سيرين وهشام بن عروة فقد كانا يلعبان به استدياراً مثل سعيد وكان الشعبي يلعب به وذلك إنه كان متوارياً عن الحجاج . السنن الكبرى ٢١١/١٠ .

(٤) قال يحيى وسمعت مالكا يقول : لا خير في الشرننج وكرهها وسمعت يكره اللعب بها وبغيرها من الباطل ويتلو هذه الآية ﴿ فماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ الموطأ ٩٥٨/٢ .

قال الباجي وأما كراهية اللعب بها جملة فلا خلاف عند مالك في ذلك قليلاً كان أو كثيراً لقمار كان أو لغير قمار =

القول في السلام

السلام اسم من أسماء الله تعالى^(١) قد بينا وصفه وشرحنا حقيقته في الأمد الأقصى وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ : (أن الله خلق آدم على صورته ستون ذراعاً في الهوى ثم قال له اذهب إلى أولئك نفر من الملائكة فسلم عليهم ، فقالوا عليك السلام ورحمة الله وبركاته ، فقال له : هذه تحيتك وتحية ذريتك)^(٢) وقد يقال معروفاً السلام عليكم ومنكراً سلام عليكم فإذا نكر فهو مصدر وإذا عرّف احتمل أن يكون مصدراً معروفاً واحتمل أن يكون عبارة عن الله تعالى فإذا كان منكراً كان التقدير ألقيت عليك سلامة مني ، فالتى علي سلامة منك ، وإذا كان معروفاً احتمل أن يكون فيه هذا المعنى بعينه واحتمل أن يكون معناه الله رقيب عليك^(٣) والسنة فيه أن يبدأ بالسلام قبل حرف الجر فإن قال ابتداءً عليكم السلام ،

= قال القاضي أبو محمد لأن اللعب بها يؤدي إلى القمار أو الحلف كاذباً وترك الصلاة ولا يعتبر بقول من قال إن الإكثار منها يؤدي إلى ذلك لأن قليلها يؤدي غالباً إلى كثيرها فيجب حسم الباب في المتن ٢٧٨/٧ .
وقال ابن رشد : سئل مالك عن لعب الرجل بها مع امرأته في البيت ، فقال : ما يعجبني ذلك وليس من شأن المؤمن اللعب لقول الله عز وجل : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ فهذا من الباطل فاللعب بشيء من ذلك كله على سبيل القمار والخطار لا يحل ولا يجوز بإجماع من العلماء لأنه من الميسر . مقدمات ابن رشد ٤٦٨/٣ .

(١) ترجم البخاري في صحيحه في الاستئذان فقال السلام اسم من أسماء الله تعالى : ﴿ وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ قال الحافظ وأما لفظ الترجمة فأخرجه في الأدب المفرد من حديث أنس بسند حسن . فتح الباري ١٢/١١ .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في الأنبياء باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته ١٦٠/٤ ، ومسلم (٢٨٤١) في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب يدخل الجنة لقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير وأخرجه البغوي في شرح السنة ٢٥٤/١٢ .

(٣) قال الحافظ معنى السلام السالم من النقائص وقيل المسلم لعباده وقيل المسلم على أولياته . . . واختلف في معنى السلام فنقل عياض أن معناه اسم الله أي كلاءة الله عليك وحفظه كما يقال الله معك ومصاحبك وقيل معناه إن الله مطلع عليك فيما تفعل وقيل معناه إن اسم الله يذكر على الأعمال توقعا لاجتماع معاني الخيرات فيها وانتفاء عوارض الفساد وقيل معناه السلامة كما قال تعالى : ﴿ فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ فكان المسلم أعلم من سلم عليه إنه سالم منه وأن لا خوف عليه منه وقال ابن دقيق العيد السلام يطلق بإزاء معان منها السلامة ومنها التحية ومنها إنه اسم من أسماء الله ، قال : وقد يأتي بمعنى السلامة محضاً وقد يأتي متردداً بين المعنيين كقوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً ﴾ فإنه يحتمل التحية والسلامة . فتح الباري ١٣/١١ .

فإنه يكره روى أبو داود وغيره أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : عليك السلام . فقال : (قل سلام عليك فإن عليك السلام تحية الميت)^(١) يشير إلى ما وردت به اللغة من قولهم :

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحمها^(٢) وكقولهم :

عليك سلام من أميرٍ وباركت^(٣)

وكان ابن عمر إذا سلم على يهودي أو نصراني يظنه مسلماً يستقبله^(٤) لأنها معاقدة ، فإذا انكشف له الغطاء طلب حل العقد ولم ير مالك رضي الله عنه ذلك فإن الألفاظ عنده ، والعقد إنما ترتبط بالمقاصد والنيات ، ولذلك لو حلف على زيد أنه في الدار يظنه ولم يكن فيها لم يحث ويرى أن اليمين لغو غير منعقدة لما فات فيها القصد . وأما حديث أبي واقد الليثي^(٥) في الثلاثة نفر فإنه كان في غزوة تبوك قال بينا نحن في مسير في غزوة تبوك

(١) أبو داود (٥٢٠٩) من حديث أبي تيمعة الهجيمي عن أبي جري الهجيمي قال : أتيت النبي ﷺ فقلت : عليك السلام يا رسول الله قال : (لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى) ورواه الترمذي (٢٧٢١) و (٢٧٢٢) وقال حسن صحيح وعزاه المنذري للنسائي . تهذيب السنن ٧٨/٨ ، والحاكم في المستدرک ١٨٦/٤ ، وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وعبد الرزاق في المصنف (١٩٤٣٤) .

(٢) البيت لعبد بن الطيب يرثي به قيس بن عاصم الصحابي المشهور أنظر الإصابة ٢٥٢/٣ ، والنهاية لابن الأثير ٣٣٣/٢ ، والاستيعاب ١٢٩٦/٣ ، وابن سعد في الطبقات ٣٦/٧ وقد تقدم في الطهور للصلاة .

(٣) لفظ البيت : عليك سلام من أمير وباركت . يد الله في ذلك الأديم الممزق . والبيت في الاستيعاب ١١٥٨/٣ وقال ابن عبد البر قالت عائشة : إني لأحسب القائل من الجن وأورده ابن الأثير في النهاية ٣٩٣/٢ ولم يعزه ، والسيوطي في تاريخ الخلفاء ص ١٤٤ ، وابن سعد في الطبقات ٣٧٤/٣ وعزاه الخطابي إلى الشماخ حسب نقل المبارك فوري في تحفة الأحوذى ٥٠٧/٧ ، وانظر شرح السنة ٤٧٠/٥ والبيان والتبيين للمجاط ٣٦٤/٣ .

(٤) روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن ابن عمر سلم على يهودي لم يعرفه فأخبر فرجع فقال : رد علي سلامي ، فقال : قد فعلت . المصنف (١٩٤٥٨) .

(٥) حديث أبي واقد الليثي رواه مالك في الموطأ ٩٦٠/٢ ولفظه أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل نفر ثلاثة فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد فلما وقفا على مجلس رسول الله ﷺ سلما فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فأدبر ذاهباً فلما فرغ رسول الله ﷺ قال : (ألا أخبركم عن نفر الثلاثة أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه) .

وأخرجه البخاري في كتاب العلم باب من قعد حيث ينتهي به المجلس ٢٦/١ ، ومسلم في كتاب السلام باب =

إذ نفذت أزواد القوم فهموا بنحر الإبل وأمرهم رسول الله ﷺ بذلك فقال له عمر : يا رسول الله هلاً أمرت بالأزواد فجمعت ودعوت الله فيها بالبركة^(١) ففعل وارتحلوا فمطروا فنزّلوا لأجل المطر وجلس النبي ﷺ في المسجد وخطب الناس يعني في مسجد العسكر لا مسجد المدينة^(٢) فبينما هو يخطب إذ أقبل ثلاثة نفر فذكر الحديث وكان عبد الله بن عمر

= من أتى مجلساً فوجد فرجة فجلس فيها (٢١٧٦) والسياق السابق ليس فيه ذكر لغزوة تبوك ولم أجد من شراح الموطأ من تابع ابن العربي على قوله ويظهر لي إنه جمع بين حديثين كما يأتي والرجال الثلاثة قال فيهم الحافظ لم أقف في شيء من طرق الحديث على تسمية واحد منهم ثم قال : وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه أي جازاه بأن سخط عليه وهذا مشاكلة لأن الإعراض هو الالتفات إلى جهة أخرى وذلك لا يليق بالله تعالى فهو مجاز عن السخط والغضب وهو محمول على أن من أعرض الله عنه إخباراً وادعاء وفي حديث أنس فاستغنى فاستغنى الله عنه وهذا يرجح كونه خبراً . فتح الباري ١٥٦/١ - ١٥٧ وقال أبو عمر : يحتمل إنه منافق إذ لا يعرض غالباً عن مجلسه ﷺ إلا منافق بل بان لنا بقوله : (فأعرض الله عنه) إنه منافق لأنه لو أعرض لحاجة ما قال ذلك القول فيه ومن كانت هذه حاله كان إعراض الله عنه سخطاً عليه . التمهيد ٣١٧/١ ، وانظر شرح الزرقاني ٣٦٠/٤ .

(١) أما الحديث الثاني فقد رواه مسلم من رواية أبي صالح عن أبي هريرة قال : كنا مع النبي ﷺ في مسير قال : فنذرت أزواد القوم حتى هم بنحر بعض حملاتهم قال : فقال عمر : يا رسول الله لو جمعت ما بقي من أزواد القوم فدعوت الله عليها ، قال : ففعل فجاء ذو البربر وذو التمر بتمره قال : وقال مجاهد وذو النواة بنواه قلت : وما كانوا يصنعون بالنوى قال : كانوا يصنونه ويشربون عليه الماء قال : فدعا عليها حتى ملأ القوم أزودتهم ...

ورواه من طريق أخرى عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أو أبي سعيد شك الأعمش قال : لما كان غزوة تبوك أصاب الناس مجاعة قالوا : يا رسول الله لو أذنت لنا فنحرقنا نواضحنا فأكلنا وادعنا فقال رسول الله ﷺ : (افعلوا) قال : فجاء عمر فقال : يا رسول الله إن فعلت قل الظهر ولكن ادعهم بفضل أزوادهم ثم ادع الله لهم عليها بالبركة لعل الله أن يجعل في ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : (نعم) قال : فدعا بنطع فبسطه ثم دعا بفضل أزوادهم قال : فجعل الرجل يجيء بكف ذرة قال : ويجيء الآخر بكف تمر ، قال : ويجيء الآخر بكسرة حتى اجتمع على النطع من ذلك شيء يسير قال : فدعا رسول الله ﷺ بالبركة ... مسلم في كتاب الإيمان (٤٤ - ٤٥) ورواه الإمام أحمد من الطريق الثاني ١١/٣ .

(٢) أما قوله : (فارتحلوا لأجل المطر ...) فهو قريب من قول ابن هشام بلغني عن الزهري إنه قال لما مر رسول الله ﷺ بالحجر سجد ثوبه على وجهه واستحث راحلته ثم قال : (لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا إلا وأنتم باكون خوفاً أن يصيبكم مثل ما أصابهم) . قال ابن إسحاق فلما أصبح الناس ولا ماء معهم شكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فدعا رسول الله ﷺ فأرسل الله سبحانه فامطرت حتى ارتوى الناس واحتملوا حاجتهم من الماء . سيرة ابن هشام ٥٢٢/٤ .

وعن ابن عباس قيل لعمر بن الخطاب حدثنا عن شأن العسرة فقال عمر : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى تبوك في غيظ شديد فنزلنا منزلاً أصابنا فيه عطش شديد حتى ظننا أن رقابنا ستقطع حتى إن كان أحدنا يذهب يلتمس =

يمشي إلى السوق يسلم يطلبُ الحسنات^(١) ، لأن السلامَ متَعَدٍّ والحسنة المتعدية أفضل من الحسنة القاصرة .

باب الاستئذان

إن الله تعالى لما خلق الإنسان عورة وأخرجه إلى المخالطة لقصوره عن حظ نفسه ، وأمره بالتستر وعلم منه أن إدامة الستر غير ممكنة وأنه يتعرض للتكشف في الخلوات للراحات وعند قضاء الحاجات شرع الاستئذان فعممه كل موضع وصار أصلاً في كل رقية وهيئة ووقت لكل منزل حتى قال النبي ﷺ في حديث الشفاعة فأتي فاستأذن على ربي في داره^(٢) فيؤذن^(٣) لي والكلام فيه في ستة فصول في حقيقته وأنه استفعال من الإذن أي طلب له .

الثاني : في المستأذن فيه وهو دخول كل موضع محجوب يكره صاحبه أن يرى فيه غيره .

الثالث : في الوقت الذي يقع فيه الإذن وذلك مأخوذ من قول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم ﴾^(٤) الآية .

الخلاء فلا يرجع حتى يظن أن رقبته تنقطع وحتى إن الرجل لينحر بعيره فيعصر فرثه فيشربه ويضعه على بطنه فقال أبو بكر : يا رسول الله إن الله عودك في الدعاء خيراً ، فقال النبي ﷺ : (أتحب ذلك يا أبا بكر) قال : نعم ، قال : فرفع رسول الله ﷺ يديه فلم يرجعها حتى قالت السماء فأطلت ثم سكبت فملؤا ما معهم ثم ذهبنا ننظر فلم نجدها جاوزت المعسكر . رواه البزار والطبراني في الأوسط ورجال البزار ثقات . مجمع الزوائد ١٩٤/٦ و ١٩٥ وأورده ابن كثير في سيرته ١٦/٤ وقال : إسناده جيد .

(١) مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن الطفيل بن أبي كعب أخبره إنه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه إلى السوق قال : فإذا غدونا إلى السوق لم يمر عبد الله بن عمر على ساقط ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا أحد إلا سلم عليه . . . الموطأ ٩٦٢/٢ ، وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ١٣٢٢/٢ ، وعزاه لمالك والبيهقي في الشعب .

(٢) كذا في جميع النسخ (في داره) ولم أجدها في أي رواية من روايات الحديث واعتقد أنها خطأ من النساخ وإن صححت الرواية بها فيجب الإيمان به على مراد رسول الله ﷺ .

(٣) حديث الشفاعة متفق عليه أخرجه البخاري في تفسير سورة الإسراء باب ﴿ ذرية من حملنا من نوح إنه كان عبداً شكوراً ﴾ ١٠٥/٦ ، وفي باب قوله ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه ﴾ ١٦٣/٤ ، ومسلم في الإيمان (١٩٤) ، والترمذي (٢٤٣٤) من حديث أبي هريرة .

(٤) سورة النور آية (٥٨) .

الرابع : في صفته وأنه بالسلام وإن دنا بالحجاب أو بقعقة الباب إن بعد .
الخامس : في الأذن وهو من كان من أهل المنزل وإن كان الصبي الصغير الذي يعقل الحجة ويفهم الإذن .
السادس : في صفة الجواب مثل أن لا يقول في جواب من ؟ : أنا ، فقد كره النبي ﷺ ذلك لمن قال له وجعل يقول أنا ، يكررها تكرر المتكره^(١) ، وقد تقدم تفصيل ذلك كله في شرح الحديث .

التشميت^(٢)

قال النبي ﷺ : (العطاس من الله والتثاؤب من الشيطان)^(٣) . الحديث فأضاف العطاس إلى الله لأجل أنه يكون عن خفة البدن وسعة المنافذ وذلك محبوب إلى الله تعالى ، فإن المنافذ إذا اتسعت ضاقت عن الشيطان وإذا ضاقت بالأخلاق والغذاء اتسعت عليه وأضاف التثاؤب إلى الشيطان لأنه إما أن يكون من كسل أو مرض أو امتلاء وذلك لا يضاف إلى الله تعالى ، وإن كان الكل منه على اسم الأدب ألا ترى إلى قول الخليل عليه السلام : ﴿ والذي هو يطعمني ويسقين ﴾^(٤) فأضافه إلى الله تعالى ثم قال : ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾ ، فأضافه إليه فإذا وجد ذلك فليحمد الله تعالى على ما رزقه من الخفة ، فإذا حمد الله تعالى فعلى سامعه أن يدعو له بالرحمة ، وسمى الله تعالى هذا الرد تشميتاً بالشين المعجمة أو تسميتاً بالسين المهملة ، وإن كان بالشين المعجمة ، فهو مأخوذ من الشوامت وهي القوائم ، وإن كان بالسين المهملة فهو مأخوذ من السمت وهو قصد الشيء

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الاستئذان باب إذا قال من ذا فقال أنا ٦٨/٨ ، ومسلم في كتاب الأداب باب كراهة قول المستأذن أنا إذا قيل من هذا (٢١٥٥) من حديث محمد بن المنكدر قال : سمعت جابراً رضي الله عنه يقول : أتيت النبي ﷺ في دين كان على أبي فدققت الباب فقال : (من ذا) فقلت : أنا ، فقال : (أنا أنا) كأنه كرهها ، لفظ البخاري .

(٢) الموطأ ٩٦٥/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب باب إذا تئأب فليضع يده على فيه ٦١/٨ وكذلك البغوي في شرح السنة ٣٠٦/١٢ ، من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فإذا عطس أحدكم وحمد الله كان على كل مسلم سمعه أن يقول له يرحمك الله وأما التثاؤب فلإنما هو من الشيطان . . .) ورواه أبو داود (٥٠٢٨) ، والترمذي (٢٧٤٨) .

(٤) سورة الشعراء آية (٧٩) .

وناحيته كأن العطاس يجلب مرابط البدن ويفصل معاقده فيدعو له بأن يرد الله تعالى شواته على حالها وسمته على صفته قال النبي ﷺ : (فإذا عطس فليخمر وجهه)^(١) كما أنه إذا تئأب فليجعل يده على فمه ولا يفتحها للشيطان ، فإنه يضحك به^(٢) ولا يصرف وجهه يمينا ولا شمالاً ، فإن بعضهم قد صرّفه فبقى كذلك مصروفاً طول عمره .

باب الصور^(٣)

هذا باب عظيم لا يمكن استيفائه هنا ، استوفيناه في مكانه في شرح الحديث والأحاديث فيه متعارضة . ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : (إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة)^(٤) وروي عنه إلا ما كان رقماً في ثوب^(٥) ، وقد روي في أمر النمرقة أنه قالت له عائشة رضي الله عنها : اشتريتها لك لتقعد عليها وتتوسدها فقال : (إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم احيوا ما خلقتم)^(٦) ، وروي أنه قام على الباب فرأى سترأ فرجع قال فقطعناه ، فاتخذنا منه نمارق^(٧) ، وكل هذا صحيح وهو متعارض ولم يعرف منه

(١) لم أجده بلفظ (فليخمر وجهه) وإنما الذي وجدته من رواية أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا عطس وضع يده أو ثوبه على فيه وخفض أو غص بها صوته ، قال أبو داود شك يحيى «وهو ابن سعيد» أبو داود (٥٠٢٩) ، والترمذي (٢٧٤٥) ، وقال حسن صحيح ، وأحمد ٤٣٩/٢ ، والبخاري في مصابيح السنة ٢٩٨/٣ ، والحاكم في المستدرک ٢٩٣/٤ .

(٢) هذه رواية البخاري السابقة ٦١/٨ .

(٣) الموطأ ٩٦٥/٢ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء ١٥٨/٤ ، ومسلم في كتاب اللباس (٢١٠٦) ، من حديث ابن عباس عن أبي طلحة عن النبي ﷺ قال : (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة) .

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري في اللباس باب من كره القعود على الصور ٢١٦/٧ ، ومسلم في اللباس والزينة (٢١٠٦) (٨٥) ، والبخاري في شرح السنة ١٣٢/١٢ من طريق بشر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة صاحب رسول الله ﷺ قال : إن رسول الله ﷺ قال : (إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصورة) قال بشر : ثم اشتكى زيد فعذناه فإذا على بابه ستر فيه صورة فقلت لعبيد الله ريب ميمونة زوج النبي ﷺ ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ، فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال إلا رقماً في ثوب .

(٦) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب اللباس باب من كره القعود على الصور ٢١٦/٧ ومسلم في اللباس والزينة (٢١٠٧) (٩٦) ، وشرح السنة ١٢٨/١٢ ، والموطأ ٩٦٦/٢ .

(٧) متفق عليه أخرجه البخاري في اللباس باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة ٢١٧/٧ ، ومسلم في اللباس والزينة =

المتقدم من المتأخر ، فوجب أن ينظر فيه ، والذي يستقر الآن عندي أنه إذا فصل وقطع جاز بلا كلام ، وإن كان رقماً ولم يكن مجسداً ففيه إشكال أقواه أنه يجوز لأنه نص في الإباحة بعد التحريم ^(١) .

باب الضب

فقد تقدم ولكن ذكره في الجامع مشيراً به إلى نكتة وقع التلويح بها في حديث عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر أن رجلاً نادى رسول الله ﷺ ما ترى في الضب فقال : (لست بأكله ولا محرّمه) ^(٢) فاحتمل أن يكون معنى هذا الحديث ما وقع في الصحاح من أنه لم يكن بأرض قومي فأجديني أعافه ^(٣) . فتركه لأجل العياقة أو يكون لا يأكله لما رواه مسلم أن النبي ﷺ سئل عن الضب فقال : (إن أمة من الأمم مسخت فلا

(١) (٢١٠٧) (٩٦) ، من حديث عائشة زوج النبي ﷺ أنها اشترت نمرة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية قالت : يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت قال : (ما بال هذه النمرة) فقالت : اشتريتها لتقعد عليها وتتوسدها . . . لفظ البخاري .

(٢) قال النووي يجمع بين الأحاديث بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ونحوها قال الحافظ ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن ولفظه : (أتاني جبريل فقال : أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي على البيت يقطع فيصير كهية الشجرة ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن ومر بالكلب فليخرج) ففعل رسول الله ﷺ . الترمذي (٢٨٠٦) وقال حسن صحيح ، وأبو داود (٤١٥٨) ، وأحمد في المسند ٣٠٥/٢ ، ونقل الحافظ عن الشارح قوله : إن كانت المصور ذات أجسام حرم بالإجماع وإن كانت رقماً فأربعة أقوال ، الأول : يجوز مطلقاً على ظاهر قوله (إلا رقماً في ثوب) ، الثاني : المنع مطلقاً حتى الرقم ، الثالث : إن كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم وإن قطعت الرأس أو تفرقت الأجزاء جاز قال وهذا هو الأصح ، الرابع : إن كانت مما يمتنن جاز وإن كان معلقاً لم يجز . فتح الباري ٣٩١/١٠ ، وانظر العارضة ٢٤٨/١٠ .

(٢) البخاري في الذبائح باب الضب ١٢٥/٧ ، ومسلم في الصيد والذبائح (١٩٤٣) .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في الذبائح ١٢٥/٧ ، ومسلم في الصيد والذبائح (١٩٤٥) ، والموطأ ٩٦٨/٢ عن ابن عباس عن خالد بن الوليد في رواية البخاري والموطأ وفي رواية مسلم عن ابن عباس قال : دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة فأتى بضب محنوذ فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل فرفع رسول الله ﷺ يده ، فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجديني أعافه ، قال خالد : فاجترته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر .

أدري أهى الضبّ أم لا) ^(١) وأما قوله في حديث خالدٍ فقال لخالد وعبد الله بن عباس : (كُلا) فقالا : أولاً تأكل أنت يا رسولَ الله ؟ فقال : (إني تحضرني من الله حاضرة) ^(٢) فيحتمل أن تكون مع الضباب والبيض رائحة متكرهة فيكون من بابٍ أكل البصل والثوم ، وأما أن يريد أن الملك ينزل بالوحي عليّ ولا يصلح لمن كان في هذه المرتبة ارتكاب المشتبهات ^(٣) .

باب الشؤم

هي نوع من الطيرة التي تقدم شرحنا لها وهذه المعاني المكروهة ليس بممتنع أن يخلقها الله تعالى في الطائر المار والبهيمة السانحة والبارحة ^(٤) وفي الثوب أو الدار أو المرأة أو الفرس وقد قيل للنبي ﷺ في دار مكمل بن عوف أخي عبد الرحمن بن عوف : يا رسول الله سكناها والعدد كثير والمال وافر ، فقلّ العدد وذهب المال فقال النبي ﷺ :

(١) مسلم من حديث أبي الزبير إنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أتى رسول الله ﷺ بضب فأبى أن يأكل منه وقال : (لا أدري لعله من القرون التي مسخت) (١٩٤٩) وفي حديث أبي سعيد بعده (١٩٥١) قال : (إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسحهم دواب يدبون على الأرض فلا أدري لعل هذا منها فلست أكلها ولا أنهى عنها) .

قال الطبري : ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ وإنما خشي أن يكون منهم فتوقف عنه وإنما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نبيه أن الممسوخ لا ينسل وبهذا أجاب الطحاوي ثم أخرج عن ابن مسعود قال : سئل رسول الله ﷺ عن القردة والخنازير أهى مما مسخ قال : (إن الله لم يهلك قوماً أو يمسح قوماً فيجعل لهم نسلاً ولا عاقبة) وأصل الحديث في صحيح مسلم وكأنه لم يحضره . فتح الباري ٦٦٦/٩ .

(٢) هذه رواية الموطأ ٩٦٧/٢ وهي مرسلّة من رواية سليمان بن يسار قال : دخل رسول الله ﷺ بيت ميمونة بنت الحارث فإذا بضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس . . . قال الزرقاني : هذا مرسل وقد رواه بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار عن ميمونة . شرح الزرقاني ٣٦٩/٤ .

(٣) قال المازري في قوله : (فإني يحضرني من الله حاضرة) يعني الملائكة وكان للحم الضب ريحاً فترك أكله لأجل ريحه كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالاً . فتح الباري ٦٦٥/٩ .

(٤) قال الحافظ : أصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمناً تيمن به واستمر وإن رآه طار يسرة تشاءم به ورجع وربما كان أحدهم يهيج الطير ليطير فيعتمدها فجاء الشرع بالنهي عن ذلك وكانوا يسمونه بالسانح بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة والبارح بموحدة وآخره مهملة فالسانح ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك إلى يمينك والبارح بالعكس وكانوا يتيمنون بالسانح ويتشاءمون بالبارح لأنه لا يمكن رميه إلا بأن ينحرف إليه وليس في شيء من سنوح الطير وبروحها ما يقتضي ما اعتقدوه . فتح الباري ٢١٢/١٠ .

(دعواها ذميمة) ^(١) ومعنى هذا والله أعلم أنه عسر عليهم قلع ذلك من نفوسهم فكره أن يعيشوا في غم فأمرهم بالارتحال عنها ومن نحو هذا في الفأل والطيرة كراهية الأسماء القبيحة والاستحسان للأسماء الحسنة والاستبشار بها ، فقد كان النبي ﷺ يتفاعل بالأسماء الحسنة للرجال والبقاع ^(٢) وذلك كثير . حديث : قال عمر بن الخطاب لرجل : « ما اسمك ؟ قال : جمرة . قال : ابن من ؟ قال : ابن شهاب . قال : ممن ؟ قال : من الحرقة . قال : أين سكنك ؟ قال : بحرة النار . قال : بأيها ؟ قال : بذات لظي . قال عمر رضي الله عنه : أدرك أهلك فقد احترقوا ، فكان كما قال عمر رضي الله عنه ^(٣) ، اختلف في هذا الحديث فمنهم من قال إن عمر أدركه إلهام من الله تعالى ألقاه في روعه كما قال النبي ﷺ : (إن في كل أمة محدثون وإن عمر منهم) ^(٤) ، وقيل إنما ذلك فراسة واستدلال بظاهر على باطن وإنفاذ قضاء سابق بسبب حاصل ، والحكمة التي استدل بها عمر وتفرسها

(١) مالك عن يحيى بن سعيد إنه قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله دار سكنائها والععد كثير والمال وافر فقتل الععد وذهب المال ، فقال رسول الله ﷺ : (دعوها ذميمة) ، الموطأ ٩٧٢/٢ ، قال ابن عبد البر : وهذا محفوظ من وجوه منها حديث أنس يرويه عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس . التجريد ص ٢٣٢ ، هذه الطريق التي ذكر ابن عبد البر هي رواية أبي داود عن أنس بن مالك قال : قال رجل : يا رسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عدونا وكثير فيها أموالنا فتحولنا إلى دار أخرى فقتل فيها عدونا وقلت فيها أموالنا . . . أبو داود (٣٩٢٤) ، ورواه البيهقي في السنن ١٤٠/٨ ، وأورده صاحب كنز العمال ١٢٧/١٠ الحديث (٢٨٦٤٠) وعزاه لابن جرير .

وقد ورد في حديث أبي داود أن السائل رجل ، قال الزرقاني : ويجمع بينهما بأن كلا من الرجل والمرأة سأل عن ذلك ، شرح الزرقاني ٣٨١/٤ .

(٢) روى أبو داود بسنده إلى عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ لا يتطير من شيء وكان إذا بعث عاملاً سأل عن اسمه فإذا أعجبه اسمه فرح به ورؤي بشر ذلك في وجهه وإن كره اسمه رؤي كراهية ذلك في وجهه وإذا دخل قرية سأل عن اسمها فإن أعجبه فرح ورؤي بشر ذلك في وجهه وإن كره اسمها رؤي كراهية ذلك في وجهه . (٣٩٢٠) ورواه أحمد ٣٤٧/٥ - ٣٤٨ ، والبيهقي في مصابيح السنة ٢٥٣/٣ وحسنه .

(٣) مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال لرجل : ما اسمك . . . الموطأ ٩٧٣/٢ ، وهو منقطع وقد وصله أبو القاسم بن بشران في فوائده من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر وصاحب هذه القصة مع عمر ذكره الحافظ في الإصابة فقال : جمرة بن شهاب مخضرم له قصة مع عمر رويها في فوائده أبي القاسم بن بشران من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر . . . ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال عمر فذكر نحوه . . . الإصابة ٢٧٥/١ وانظر شرح الزرقاني ٣٨٢/٤ .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في فضائل باب مناقب عمر بن الخطاب ١٥/٥ ومسلم في فضائل الصحابة باب فضائل عمر (٢٣٩٨) من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (لقد كان فيما كان قبلكم من الأمم محدثون فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر) لفظ البخاري وأما رواية مسلم فهي من طريق عائشة .

اجتماع النار عليه من كل وجه فيه وفي أبيه وفي جهته ومحلّه ومسكنه فأخرجها عمر له في الدنيا رجاء أن يعصمه الله تعالى منها في الآخرة وكان ذلك تعليماً لتحسين الأسماء .
أخبرني الطيوري الخطيب أبو بكر البغدادي^(١) ، أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد الخلال^(٢) . قال : دخل بي أبي علي بعض الشيوخ الصوفية فقال لي : ما اسمك ؟ قلت : حسن ، قال : إن الله حسن لك اسمك فحسن له فعلك .

ما جاء في المشرق^(٣)

استفاض على لسان النبي ﷺ أنه نهى عن جهة المشرق ، وذكر أن فيه الفتنة وفيها الفدادون^(٤) أهلها وكانت في ذلك الوقت نجد كلها كفراً ومن جملتها العراق الذي كرم « كعب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه دخوله لأن الله تعالى قدر فيه باطلاً كثيراً وهو السحر ولأجل هذا عدلت إليه فسقة الجن وبها الداء العضال »^(٥) ، يريد الهلاك في الدين وكذلك كان منها نشأة البدع ومنه طارت إلى الآفاق ولذلك كان مالك رضي الله عنه يسمي الكوفة

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) هو الحافظ المجدد العراقي أبو محمد الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي الخلال أخو الحسين ولد سنة اثنتين وخمسين وثلاث مائة ومات سنة تسع وثلاثين وأربعمائة . سير النبلاء ١٧/٥٩٣ وانظر تاريخ بغداد ٧/٤٢٥ ، الأنساب ٥/٢١٨ ، المنتظم ٨/١٣٢ - ١٣٣ ، اللباب ١/٤٧٣ ، تذكرة الحفاظ ٣/١١٠٩ - ١١١١ ، والعبر ٣/١٨٩ طبقات الحفاظ (٤٢٦) .

(٣) الموطأ ٢/٩٧٥ وذكر فيه حديث عبد الله بن عمر إنه قال : رأيت رسول الله ﷺ يشير إلى المشرق ويقول : (ها إن الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان) وقد أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس ٤/١٥٠ ومسلم في الفتن وأشراف الساعة باب الفتنة في المشرق من حديث يطلع قرن الشيطان (٢٩٠٥) .

(٤) في ج العدادون ولعل ما في الأصل هو الصواب فالفدادون الجمالون والريان والبقارون والحمارون والفلاحون وأصحاب الوبر والذين تملو أصواتهم في حروثهم ومواشيهم والمكثرون من الابل ، ترتيب القاموس ٣/٤٥٦ .

(٥) مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أراد الخروج إلى العراق فقال له كعب الأحبار : لا تخرج إليها يا أمير المؤمنين فإن بها تسعة أعشار السحر وبها فسقة الجن وبها الداء العضال . الموطأ ٢/٩٧٥ .

قال الباجي : كان معظم السحر ببابل وهي من أرض العراق فأخبر أن معظمه هناك وقوله وبها فسقة الجن يحتمل إنه وجد ذلك في بعض الكتب التي قرأها فإن مثل هذا لا يعلم إلا بتوقيف وبها الداء العضال يريد الذي يعي الأطباء وهذا أصله ثم استعمل في كل أمر يتعذر محاولته من أمر دين أو دنيا . وعن مالك الداء العضال الهلاك في الدين وقال محمد بن عيسى وغيره من أهل العلم : البدع في الإسلام ومعنى هذا إن صح في وقت دون وقت وقد سكن الكوفة أفاضل الصحابة ومن العشرة كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وجماعة من البدرين وغيرهم . المنتقى ٧/٢٩٩ .

دار الضرب^(١) ، وأول من ضرب فيها الأحاديث الحارث الأعور^(٢) عن علي رضي الله عنه وكثير من أصحاب علي رضي الله عنه ، ومما يكره لعلي رضي الله عنه اختيار العراق وهو على الصواب ، واختار معاوية الشام وهو على الخطأ ، ولو بقي علي رضي الله عنه في حرم الله وحرم رسوله ﷺ لجمع الله تعالى له الأمر المشتت ببركة البقعة ولكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً .

ما جاء في الحيات^(٣)

نهى النبي ﷺ عن قتل الحيات التي في البيوت إلا ذا الطفيتين والأبتر فإنهما يخطفان البصر ويطرحان ما في بطون النساء^(٤) ، والعلة في أمر النبي ﷺ بقتل الحيات ، والعلة في نهى ما نهى عنه مما لا خلاف فيه ، وقد ورد ذلك في أحاديث كثيرة منها قوله : (خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم^(٥)) فذكر العقرب واتفقت الأمة على أنها متعلقة بالإذابة

(١) قال منصور بن سلمة الخزاعي : كنت عند مالك فقال له رجل : يا أبا عبد الله أقمّت على بابك سبعين يوماً حتى كتبت ستين حديثاً فقال : ستون حديثاً وجعل يستكرها. فقال الرجل : ربما كتبنا بالكوفة أو بالعراق في المجلس الواحد ستين حديثاً فقال : وكيف بالعراق دار الضرب يضرب بالليل وينفق في النهار . سير النبلاء ١١٤/٨ .

(٢) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني بسكون الميم الحوتي بضم المهملة والمثناة الكوفي أبو زهير صاحب علي كذبه الشعبي في رواية ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف وليس له عند النسائي سوى حديثين مات في خلافة ابن الزبير . التقريب ص ١٤٦ ، وانظرت ٢/٢٤٥ ، والكاشف ١/١٩٥ .

(٣) الموطأ ٢/٩٧٥ .

(٤) مالك عن نافع عن سائبة مولاة لعائشة أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل الجنان التي في البيوت ... الموطأ ٢/٩٧٦ .

وهذا الحديث مرسل وهو موصول في الصحيحين بنحوه من حديث ابن عمر وعائشة وأبي لبابة . كذا ذكر الزرقاني في شرحه على الموطأ ٤/٣٨٦ .

وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث الثلاثة انظر البخاري في كتاب بدء الخلق باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ٤/١٥٦ ، ومسلم في كتاب السلام باب قتل الحيات وغيرها (٢٢٣٢ و ٢٢٣٣ و ١٣٦) قال الحافظ قوله : (لا تقتلوا الجنان إلا كل ذي طفيتين) إن كان الاستثناء متصلاً ففيه تعقب على من زعم أن ذا الطفيتين والأبتر ليس من الجنان ويحتمل أن يكون منقطعاً أي لكن كل ذي طفيتين فاقتلوه والجنان بكسر الجيم وتشديد النون جمع جان وهي الحية الصغيرة وقيل الرقيقة الخفيفة وقيل الرقيقة البيضاء . فتح الباري ٦/٣٥٤ .

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري في الحج باب ما يقتل المحرم من الدواب ٣/١٧ ، ومسلم في الحج باب ما يندب =

فتمددت الأحكام من كل جنس إلى بقيته ونظيره لوجود العلة فيه كما حرم ﷺ الربا في الأعيان الستة^(١) ثم تعدى حكم الربا من الأربعة منها إلى كل جنس من أجناسها حيث وجدت العلة ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ أمر بقتلهم أيضاً ، وقال : (ما سالمناهن منذ حاربناهن)^(٢) إشارة إلى ما جرى بينها وبين آدم وإبليس ، وذلك مذكور في الإسرائيليات فلينظر فيها وهو المراد في أحد التأويلات في قوله تعالى : ﴿ اهبطوا منها جميعاً ﴾^(٣) إشارة إلى الأربعة آدم ، وحواء ، والحية ، والشیطان^(٤) . ثم نهى ﷺ عن قتل حيات البيوت وهي العوامر وفي ذلك علتان أحدهما : قول النبي ﷺ : (إن بالمدينة جنا أسلموا فما بدا لكم منها فاندروه ثلاثاً ، فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه)^(٥) ، والثانية : أن

للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم (١١٩٩) ، وشرح السنة ٢٦٦/٧ من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال : (خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والإحرام الفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور) لفظ مسلم .

- (١) تحريم الربا في هذه الأعيان ورد في حديث عبادة بن الصامت قال : إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن (بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو أزداد فقد أربى ..) مسلم في القسامة (١٥٨٧) ، وأبو داود (٣٣٤٩) ، والترمذي (١٢٤٠) ، والنسائي (٤٥٦٤) ، وابن ماجه (٢٢٥٤) ، وفي ألفاظه زيادة ونقص .
- (٢) أبو داود (٥٢٤٨) وأحمد في المسند ٤٣٢٥٢٤٧/٢ و٥٢٠ ، والطبري في تفسيره ٥٣٧/١ ، من حديث أبي هريرة وصححه الشيخ أحمد شاكر ورواه أبو داود من حديث ابن عباس (٥٢٥٠) .
- (٣) سورة البقرة (٣٨) .

- (٤) أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله : ﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾ قال : آدم وحواء وإبليس والحية ، الدر المنثور ١٣٤/١ ، وابن جرير ٥٣٦/١ . وقال الحافظ ابن كثير ذكر المفسرون من السلف كالسدي بأسانيده وأبي العالية ووهب بن منبه وغيرهم ههنا أخبارا إسرائيلية في قصة الحية وإبليس وكيف جرى من دخول إبليس إلى الجنة ووسوسته . تفسير ابن كثير ٨١/١ ، وفي هامش المنذري قال يحيى بن أيوب سئل أحمد بن صالح عن تفسير قوله : (ما سالمناهن منذ حاربناهن) متى كانت العداوة ؟ قال : حين خرج آدم من الجنة قال الله العظيم ﴿ اهبطوا منها جميعاً ﴾ بعض عدو بعض البقرة آية (٣٨) قال هم قالوا آدم وحواء وإبليس والحية قال : والذي صح أنهم الثلاثة فقط بإسقاط الحية . تهذيب السنن ١٠٤/٨ .

- (٥) رواه مالك في الموطأ ٩٧٦/٢ عن صفى مولى ابن أفلح عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة إنه قال : دخلت على أبي سعيد الخدري فوجدته يصلي فجلست أنتظره حتى قضى صلاته فسمعت تحريكاً تحت سرير في بيته فإذا حية قممت لأقتلها فأشار أبو سعيد الخدري أن اجلس ، فلما انصرف أشار إلى بيت في الدار فقال : ألا ترى هذا البيت ؟ ، فقلت : نعم ، قال : إنه كان فيه فتى حديث عهد بعرس فخرج مع رسول الله ﷺ إلى الخندق فأذن له رسول الله ﷺ وقال : (خذ سلاحك فإني أنحى عليك بني قريظة) ، فانطلق الفتى إلى أهله فوجد امرأته قائمة بين البابين فأهوى إليها بالرمح ليطعنها وأدركته غيرة فقالت : لا تعجل حتى تدخل وتنظر ما

قتلها معرض للإذابة إذ يتصور الشيطان في صورها لأن الله تعالى يسر للملك في شرفه وللشيطان في خساسته أن يتشكلا في أي صورة شاء كما يسر لنا أن نتصرف في أي جهة شئنا بالحركات خلا العلو والسفل ، فإن الله تعالى أبقاها تعجيزاً ، والبارئ تعالى مكن الشيطان من الكبائر وقبضه عن الصغائر ، وقد بينا ذلك فيما سبق فتراه يتولج في أضيق المسالك فإذا أغلق الباب لم يقدر أن يتجاوزه وسلط علينا في الوسواس ، ومنع فينا من الأفعال لطفاً منه تعالى بنا ورفقاً ووعداً سبق منه حقاً حين قال : ﴿ وَلَا مَرْنَهُمْ ﴾^(١) ، ولم يقل ولأفعلن بهم وقد بين ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ... ﴾^(٢) الآية إلا أنه إذا كانت الإذابة^(٣) من الأدميين لهم ، ربّما مكنوا من الانتقام وربّما قصرُوا فهذه الخشية التي توجب التوقف ، وتبقي مدة الأعذار بالإقرار ثلاثة أيام كما في صحيح الحديث^(٤) ، واختلف هل ذلك خاص في المدينة أم عام في سائر البلدان ، والصحيح أنه عام في سائر البلدان لوجهين .

أحدهما : أن النبي ﷺ قال : (إن بالمدينة جنّاً أسلموا) ، وقد أخبر أن بنصيبين جنّاً أسلموا^(٥) وكذلك كل بلد فيه ، والله أعلم (مثله)^(٦) .

في بيتك ، فدخل فإذا هو بحية منطوية على فراشه فركز فيها رمحه ثم خرج بها فركزه في الدار فاضطربت الحية في رأس الرمح وخر الفتى ميتاً فما أدري أيهما كان أسرع موتاً الفتى أم الحية فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : (إن بالمدينة جنّاً قد أسلموا ...) ، ورواه مسلم (٢٢٣٦) في كتاب السلام ، والبغوي في شرح السنة ١٩٣/١٢ ، وأبو داود (٥٢٥٧) ، والترمذي (١٤٨٤) .

(١) يقول تعالى : ﴿ وَلَا ضَلَّهِمْ وَلَا مَرْنَهُمْ وَلَا مَنِيَهُمْ وَلَا مَنِيَهُمْ فَلْيَتَكَنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرْنَ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ النساء الآية (١١٩) .

(٢) ﴿ وقال الشيطان لما قضي الأمر إن الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دهونكم فاستجبت لي فلا تلوموني ولوموا أنفسكم ﴾ سورة إبراهيم آية (٢٢) .

(٣) في م من جهة الأدميين .

(٤) في رواية أخرى عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : (إن بالمدينة نفرّاً من الجن قد أسلموا فمن رأى شيئاً من هذه العوامر فليؤذنه ثلاثاً فإن بدا له بعد فليقتله فإنه شيطان) لفظ مسلم (٢٢٣٦) (١٤١) ، وأبو داود (٥٢٥٩) .

(٥) روى البخاري ومسلم والترمذي من حديث ابن عباس قال : ما قرأ رسول الله ﷺ على الجن ولا رآهم . انطلق رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسل عليهم الشهب فرجعت الشياطين إلى قومهم فقالوا : ما لكم ؟ ، قيل : حيل بيننا وبين خبر السماء وأرسلت علينا الشهب ، قالوا : وما ذاك إلا شيء حدث فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها ، فمر نفر الذين أخذوا نحو (٦) كذا في جميع النسخ (مثله) ولا أرى لها فائدة .

والثاني : ورد النهي مطلقاً من غير تخصيص^(١) بقعة ، وجعل ﷺ الطفيتين والأبتر علامة على الإذابة الجبلية الموجبة للقتل ابتداءً لأن الحيوان على قسمين :
منه ما جبلته الإذابة فهذا يقتل ابتداءً كما سبق .
ومنها ما لا يؤذي إلا عَرَضاً فهذا لا يقتل إلا أن ينشأ الإذابة كالجمل الصَّوُول
والكلب العقُور .

باب السفر

أدخل مالك رضي الله عنه هذه الترجمة ، ولم يدخلها أئمة التصنيف في الأكثر وهو باب كبير ، وله فصول كثيرة ، ومسائل متعلقة يجمعها أن السفر على قسمين هرب أو طلب ، وينقسم من جهة أقسام أحكام المكلفين إلى عددها الخمسة ، فالقسم الأول هو قسم الهرب وينقسم إلى ستة أقسام .

الأول : الخروج من دار الحرب إلى دار السلام ، وقد كانت فرضاً في زمن النبي ﷺ ، يتعين على الخلق أن يهاجروا إليه ، حيث كان . ثم انقطعت تلك الهجرة بفتح مكة ، وبقي الخروج من أرض الحرب دائماً ، فإن بقي في دار حرب فهو آثم .
الثاني : الخروج من أرض البدعة .

قال ابن القاسم : سمعتُ مالكا يقول : « لا يحلُّ لأحد أن يقيم بأرض يُسبُّ فيها السلف » ، وهذا صحيح فإن المنكر إذا لم تقدر على تغييره لم يحلَّ لك أن تجالس صاحبه . قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ

تهامة بالنبي ﷺ وهو ينخل عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له وقالوا : هذا الذي حال بيننا وبين خبر السماء فرجعوا إلى قومهم فقالوا : ﴿ يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قرآنًا عجبًا يهدي إلى الرشَد فأَمَّا به ولن نشرك بربنا أحداً ﴾ فأنزل الله عز وجل على نبيه ﷺ ﴿ قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ﴾ ، البخاري في تفسير سورة الجن ١٩٩/٦ ، ومسلم في الصلاة (٤٤٩) ، والترمذي (٣٣٢٠) ، أما نفي ابن عباس القراءة على الجن فقد أجاب عنه الحافظ بقوله : أثبت ابن مسعود أن النبي ﷺ قرأ على الجن فكان ذلك مقدماً على نفي ابن عباس وقد أشار إلى ذلك مسلم فقد أخرج عقب حديث ابن عباس هذا حديث ابن مسعود . فتح الباري ٦٧٠/٨ وانظر مسلم (٤٥٠) في الصلاة .

(١) في ك وم ببقعة .

(٢) سورة الأنعام آية (٦٨) .

الله ﴿ إلى قوله ﴾ ﴿ جميعاً ﴾^(١) وقد كنت أقول لشيخنا أبي بكر الفهري ونحن بالثغر^(٢) أخرج إلى بلادك ، عن هذه البقعة الظالم أهلها فيقول : أكرهها لغلبة الجهل عليها وقلة عقولهم ، فأقول : فأخرج إلى الحرمين تفني فيها بقية عُمرِكَ . . . ؟ فيقول : قد رددتُ من الباطل ههنا كثيراً ، وقد أظهرت من العلم عظيماً . قلتُ له : وسمعتُ باطلاً كثيراً ولا يفي ذلك بهذا . وانتهى الكلام بيني وبينه إلى حدٍ أوضحناه في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من كتاب المشككين .

الثالث : الخروج من أرضٍ إلى أرضٍ غلبَ عليها الحرام ، فإن طلبَ الحلال فريضةً ، وكان ذلك مما كنت أعترض به على شيخنا الفهري ، وكنتُ أحتجُّ عليه بالزاهد العربي الذي ما كان يعيش في ذلك الثغر إلا من بذر الخطي^(٣) .

الرابع : الفرار من الأذية في البدن .

كخروج إبراهيم عليه السلام ، لما خاف من قومه^(٤) ، وخروج الكليم عليه السلام خائفاً يترقب^(٥) ، وخروج الحبيب من الضرر الواقع بالبدن وهو ،
الخامس : من خوف المرض : الخروج من الأرض العميقة^(٦) إلى الأرض التزهة عند الاحتواء كما أذن النبي ﷺ للعكليين^(٧) أن يخرجوا إلى السُّرح عند الرعاء^(٨) ، وقد استثني من هذا الجائز الخروج من أرضٍ الطاعون حسبما تقدم .

السادس : الخروج خوفاً على الأهل والمال لأن حرمة مال المسلم كحرمة دمه ، وقد

(١) سورة النساء آية (١٤٠) .

(٢) المراد بالثغر هنا ثغر الإسكندرية لأن الفهري كان مقيماً بها .

(٣) الخطمي ضرب من النبات يغسل به الرأس . لسان العرب ١٢ / ١٨٨ ، النهاية ٥١ / ٢ .

(٤) حكى الله ذلك عنه في قول : ﴿ وقال إني ذاهب إلى ربي سيهدين ﴾ سورة الصافات آية (٩٩) .

(٥) يقول الله تعالى ﴿ فأصبح في المدينة خائفاً يترقب . . . ﴾ القصص آية (١٨) .

(٦) العمق ما بعد من أطراف المفازة . ترتيب القاموس ٣ / ٣١٣ .

(٧) قال الحافظ ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعرينة . فتح الباري ١٢ / ١١٠ .

(٨) ورد في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه قال : قدم على النبي ﷺ نفر من عكل فأسلموا فاجتووا المدينة فأمرهم رسول الله ﷺ أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها ففعلوا فصحوا فارتدوا وقتلوا رعاتها واستاقوا فبعث في آثارهم فأتي بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم لم يحسمهم حتى ماتوا . البخاري في كتاب المحاربين ٢٠١ / ٨ ، ومسلم في القسامة (١٦٧١) .

اعترض الخليل عليه السلام في أهله^(١) ، ولكن الله تعالى عصمه بآيته وسخر الكافر ليهب له الوليدة لخدمته وأما وجه الطلب فيتعدد إلى أنواع كثيرة الحاضر الآن من أمهاته^(٢) ثمانية .

الأول : سفر العبرة : قال الله تعالى : ﴿ أولم يسيروا في الأرض فينظروا ﴾^(٣) ، فمن المندوب إليه أن يعتبر الرجل في الأرض في آيات الله تعالى ، وإن كان له في نفسه أعظم عبرة ولهذا سافر ذو القرنين يتبع الأسباب^(٤) ، وينظر في الملكوت الأرضي وما فيه من عجائب الصنعة الدالة على سعة القدرة .

الثاني : سفر الحج : والأول ندب وهذا فرض ، لكنه أخص منه ، وفيه أيضاً عبرة شنعاء ، فإنه يرى أوحش بقعة في الأرض إلى خلق الله تعالى بوادٍ غير ذي زرع ، فيه حجارة مجموعة ليس لها شارة جمال تعلقت بها قلوب الخلق واستشعروا فيها رضى الحق ، وهذه عبرة تدل على سعة القدرة وعظيم الحكمة .

الثالث : سفر الجهاد : وله أحكامه .

الرابع : سفر المعاش : وهو الاحتطاب أو احتشاش أو صيد أو تجارة .

الخامس : سفر التجارة للكسب : وذلك ما أذن الله تعالى فيه لعباده لما علم من علاقة قلوبهم بالاستكثار من الدنيا ، ولأنه سبحانه فرّق المنافع على المشرق والمغرب ثم اصطفى قوماً لعبادته واستخدم آخرين في جلب المنافع من بلد إلى غيره ليتم بذلك ما ضمن من رزقه ومصلحته .

(١) ورد ذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : (لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات اثنتين منهن في ذات الله عز وجل قوله إني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا ، وبينما هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبار من الجبابرة فقيل له : إن ههنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس فأرسل إليه فسأله عنها فقال : من هذه ؟ قال : أختي سارة ، فاتى سارة قال : يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك وإن هذا سألني فأخبرته أنك أختي فلا تكذبيني ...) البخاري . في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾ ١٧١/٤ .

(٢) في ج من أمهاتها .

(٣) ﴿ أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ... ﴾ سورة فاطر الآية (٤٤) .

(٤) قال تعالى : ﴿ ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلوا عليكم منه ذكراً ﴾ إنا مكنا له في الأرض وآتيناه من كل شيء سبباً فاتبع سبباً ﴾ الكهف آية (٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥) .

السادس : قصد البقاع الكريمة وهي قسمان لا ثالث لهما .
 أحدهما : ما تضمّنه قوله ﷺ : (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)^(١) . الحديث .
 الثاني : الثغر للرباط فيه تكثيراً لأهله وحسماً لداءٍ تعلّق طلب العدو به .
 السابع : القصد في طلب العلم وهو مشهور .

الثامن : القصد إلى الأخوان لتفقد أحوالهم ومنه الحديث : (من زار أخاً له في الله نصب الله على مدرجته ملكاً)^(٢) هذا إذا كان حياً ، فإن كان ميتاً ، فيجوز زيارة قبره أيضاً ، والترحم عليه لينتفع الميت بالحي ، ولا يقصد الانتفاع بالميت فإنها بدعة وليست لأحد على وجه الأرض إلا لواحد وهو قبر محمد ﷺ^(٣) أما إنا رأينا بالشام قبوراً لكثير من الأنبياء ، كان الثابت منها قبر إبراهيم الخليل عليه السلام ، وإسحاق ويعقوب في مسجد الخليل عليه السلام ، وكان منها قبر موسى عليه السلام ، بشرقي الطور عند الكنيسة^(٤) الغرّية وكان على باب صينون من بيت المقدس كنيسة^(٥) داود وكان يقال إن بها قبره ، وكان

(١) هذا حديث متفق عليه .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ .

(٣) هذه مسألة خلافية بين العلماء والحديث السابق دليل واضح على المنع حيث قال ﷺ : (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) .

قال الحافظ اختلف في شد الرحال إلى غيرها (أي غير المساجد الثلاثة) كالذهاب لزيارة الصالحين أحياء وأمواتة وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجويني يحرم شد الرحال إلى غيرها عملاً بظاهر هذا الحديث وأشار القاضي حسين إلى اختياره وبه قال عياض وطائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال له : لو أدركتكم قبل أن تخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومه ووافقه أبو هريرة وذعب فريق آخر إلى الجواز ولكن الراجح لدينا ما قدمناه . انظر الفتح ٦٥/٣ ، وشرح النووي على مسلم ١٠٦/٩ .

(٤) كذا في جميع النسخ عند الكنيسة الغرّية والذي في الصحيحين عند الكتيّب الأحمر فقد روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكه فرجع إلى ربه فقال : أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت . . فسأل الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر قال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ : (فلو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكتيّب الأحمر) البخاري في الجنائز باب من أحب الدفن بالأرض المقدسة ونحوها ١١٣/٢ ، ومسلم في الفضائل باب فضل موسى (٢٣٧٢) .

(٥) كذا في كل النسخ (كنيسة داود) وفي معجم البلدان بيت لحم قرية على نحو فرسخ من جهة جبرين ولد بها عيسى ابن مريم عليه السلام . . ولما ورد عمر بن الخطاب إلى بيت المقدس أتاه راهب من بيت لحم فقال له : معي منك أمان على بيت لحم ، فقال له عمر : ما أعلم ذلك فأظهره وعرفه عمر فقال له : الأمان صحيح ولكن لا بد في كل موضع للنصارى أن يجعل فيه مسجد فقال الراهب إن بيت لحم حنية مبنية على قبلكم =

بحلحول^(١) قبر يونس وكان من نينوى ومات بحلحول ودُفن هنالك بالطريق وإلى جانبه قبر داخل على نحو من فرسخ على الطريق أيضاً ، وكان بسبسطية^(٢) على نحو الخمسين ميلاً ، من المسجد الأقصى في الغرب المنحرف إلى الجوف على نحو من فرسخين من نابلس ، (مخرق أعراق^(٣) الثرى) صلوات الله عليه قبر يحيى بن زكريا ، ووقفت على قبر إسماعيل بالحجر تحت الصخرة السوداء ، وهو دليل على جواز الدفن^(٤) في المساجد ما لم يكن للقبر شخص يمنع الصلاة ويفسد الصفوف .

فهذه جملة من أنواع السفر ولم يتعرض مالك رضي الله عنه إلا لأدابه وآدابه كثيرة قد ذكرها العلماء فلا نطوّل بها فمنها ما ذكره مالك رضي الله عنه من القول عند الشروع فيه وقبله ما كان ينبغي أن يبين الاستخارة عليه ، فإنه من أهم الأمور التي تقدم فيها الاستخارة لما فيه من الغرر والمشقة .

وذكر مالك رضي الله عنه حديثاً بلغه وهو صحيح ثابت : (اللهم أنتَ الصاحب في السفر والخليفة في الأهل والمال . . .)^(٥) وذكر فيه اسمين غريبين لله ، أحدهما الصاحب « والآخِر الخليفة وقد استوفينا بيانهما في الأمد الأقصى والصاحب »^(٦) يرجع إلى العالم وإلى الحافظ بمعنى وإلى اللطيف بآخر ، وبالجمله فإن من كان الله معه فلا يعدم فائدة ولا تطرقت إليه آفة ، والصاحب اسمٌ شريف وخطبةٌ رفيعة سمي الله تعالى بها نفسه علي لسان نبيه ، وسمى بها رسوله فقال : ﴿ ما ضل صاحبكم وما غوى ﴾^(٧) الآية والخليفة يرجع معناه إلى معنى الوكيل ، وقد بيناهُ ، ويرجع إلى الآخر وإلى الباقي من أقسام

فاجعلها مسجداً للمسلمين ولا تهدم الكنيسة فعفا له عن الكنيسة وصلى في الحنية واتخذها مسجداً ويقال إن بها قبر داود عليه السلام ، معجم البلدان ٥٢١/١ .

(١) هي قرية بين بيت المقدس وقبر إبراهيم الخليل وبها قبر يونس بن متى . معجم البلدان ٢٩٠/٢ .

(٢) سبسطية بلدة من نواحي فلسطين بينها وبين بيت المقدس يومان وبها قبر زكريا ويحيى بن زكريا عليهما السلام وهي من أعمال نابلس معجم البلدان ١٨٤/٣ .

(٣) في حروم مخرق أعراق الثرى والعبارة لم أفهمها .

(٤) أما قوله رحمه الله بالجواز فإننا نرى خلافه لعدم النهي عن اتخاذ القبور مساجد ولعن فاعل ذلك الفعل ولأنه وسيلة إلى الشرك قال الحافظ ويقول بالمنع مطلقاً من يرى سد الذريعة وهو هنا متجه : قوى : الفتح ٣٠٨/٣ .

(٥) مالك إنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان إذا وضع رجله في الغرز وهو يريد السفر يقول : (باسم الله اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل ، اللهم ازرنا الأرض مهذا وهوون علينا السفر ، اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر ومن كآبة المنقلب ومن سوء المنظر في المال والأهل) الموطأ ٩٧٧/٢ ، وقد رواه مسلم موصولاً من طريق ابن عمر (١٣٤٢) في الحج باب ما يقول إذا ركب في سفر الحج وغيره .

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من ج وك . (٧) سورة النجم آية (٢) .

الأخر، لأن الخلافة هي عمل بعد ذهاب المستخلف والبارئ سبحانه وتعالى آخر بعد كل أحد بدوام الوجود ، كما هو أول قبل كل أول بقدوم ابتداء الوجود ، وعلم أيضاً ما يقوله : (إذا نزل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق)^(١) وضمن عدم الضرر بها ، فلعمر إلهكم لقد جربتها أحد عشر عاماً فوجدتها .

ويؤب على ما جاء في الوحدة ، وهو كلام صحيح ، فإن الرفيق قبل الطريق^(٢) ، لا شيء أصعب على المرء من الانفراد بين سمع الأرض وبصرها ، وهو عرضة للشيطان ، ولا ينبغي لأحد أن يفعله إلا للضرورة ، وأقل الصحبة ثلاثة ، لأن أحدهم إن مضى يحتطب أو يستقي بقي اثنان ، وجعل النبي ﷺ الواحد شيطاناً مجازاً^(٣) ، كأنه صاحب الشيطان ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ويدفع خوفه الأذان كما جاء في صحيح مسلم^(٤) وآية الكرسي ، فإن من قرأها لا يقربها شيطان^(٥) ، وهذا الذي ورد منه في الحديث

(١) الموطأ ٩٧٨/٢ مالك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص عن خولة بنت حكيم أن رسول الله ﷺ قال : (من نزل منزلاً فليقل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل) الموطأ ٩٧٨/٢ .

ورواه مسلم بلفظ الموطأ من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن الحارث بن يعقوب عن يعقوب المذكور . مسلم في كتاب الذكر والدعاء باب التعوذ من سوء القضاء ودرك الشفاء وغيره (٢٧٠٨) .

(٢) أي حصل الرفيق أولاً واختبره قريباً لم يكن موافقاً ولا تتمكن من الاستبدال به . مجمع الأمثال للميداني ٥٢/٢ .

(٣) مالك في الموطأ ٩٧٨/٢ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : (الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب) وأخرجه أبو داود (٢٦٠٧) في الجهاد ، والترمذي (١٦٧٤) في الجهاد وقال حسن صحيح والبيهقي في شرح السنة ٢١/١١ ، وحسنه وأحمد في المسند ١٨٦/٢ و ٢١٤ .

(٤) مسلم في كتاب الصلاة باب فضل الأذان (٣٨٩) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة أحال له ضراط حتى لا يسمع صوته فإذا سكت رجع فوسوس فإذا سمع الإقامة ذهب حتى لا يسمع صوته فإذا سكت رجع فوسوس) .

(٥) روى البخاري تعليقاً في الوكالة باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازته الموكل فهو جائز ١٣٢/٣ ، قال : وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو : حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذه وقلت والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ ، قال : إني محتاج وعلي عيال ولي حاجة شديدة قال : فخليت عنه فأصبحت فقال النبي ﷺ : (يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة) ؟ قال : قلت : يا رسول الله شكاً حاجة شديدة وعيلاً فرحمته فخليت سبيله ، قال : (أما إنه قد كذبتك وسيعود) فعرفت أنه سيعود لقول رسول الله ﷺ إنه سيعود فرصدته فجاء يحثو من الطعام وبعد ثلاث مرات قال له : دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها فعلمه آية الكرسي .

موجود في التجربة ، وذكر مالك رضي الله عنه سفر المرأة مع المحرم (١) .
 قال علماؤنا : فائدة ذكر النبي ﷺ المحرم القيام بحفظ المرأة والذب عنها ، فإذا كانت رفقة مأمونة فيها نساء تألفن وكان الحفظ موجوداً لهنّ فلما وجد المحرم فيهنّ جاز السفر لهنّ .
 وأنكر أبو حنيفة رضي الله عنه ذلك مع غوصه على المعاني وهي مسألة خلاف قد بيناها في موضعها .
 وذكر مالك رضي الله عنه .

باب العمل في السفر

وأدخل فيه الرفق (٢) ، وذكر فيه من صفات الله تعالى ، أنه رفيق ويرجع إلى اللطيف وقد بيناه في كتاب الأمد الأقصى ومتعلقه دقائق النعم التي لا تحصى ، كما أن متعلق الوهاب عظام النعم ، وفيه الحض على الرفق بالدواب ، فلها حق الحيوانية التي تشارك فيها الأدمية ، ولها على الناس حق الكفاية لما تحمل عنهم من المؤن ، وتبلغهم من الآمال ، وتجلب إليهم من الفوائد . وذكر النهي عن التعريس في الطريق ، فإن فيه مضرة الأدمي ومضرة الحيوانات ، فإنها سبيل الكل ، وذكر الإسراع فيه في الأرض الجدية لحق الدواب وعلى الجملة لحق الأهل ، فإن للأهل حقاً في الكون معهم ، فإذا كان عذر من

(١) مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها) الموطأ ٩٧٩/٢ ، والبخاري في كتاب تقصير الصلاة باب في كم يقصر الصلاة ٥٤/٢ ، ومسلم في الحج باب سفر المرأة مع محرم في الحج (١٣٣٩) .

(٢) الموطأ ٩٧٩/٢ مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن خالد بن معدان يرفعه : (إن الله تبارك وتعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف فإذا ركبتم هذه الدواب المعجم فأنزلوها منازلها فإن كانت الأرض جدبة فأنجوا عليها بنقيها وعليكم بسير الليل فإن الأرض تطوى بالليل ما لا تطوي بالنهار ولياكم والتعريس على الطريق فإنها طرق الدواب وماوى الحيات) .

قال ابن عبد البر هذا الحديث يستند من وجوه كثيرة التجريد ص ٢٤١ .

وقد رواه مسلم من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا سافرت في الخصب فأعطوا الإبل حظها من الأرض وإذا سافرت بالسهة فأبردوا بها نقيها وإذا عرستم فاجتنبوا الطريق فإنها طرق الدواب وماوى الهوام) مسلم في الإمامة باب مراعاة مصلحة الدواب في السير والنهي عن التعريس في الطريق (١٩٢٦) .

شغل فإله تعالى أولى به ، وإذا ارتفع العذرُ تعيَّن الرجوعُ إلى الأهل لحقهم فإذا رجع إليهم فلا يدخل إليهم إلا كما قال النبي ﷺ فليطرقهن ولو بحجر^(١) . خرجه الدارقطني .
ومن الرفق في السفر ، الرفق بالأجير والرفق بالمملوك ، وقد بوب مالك رضي الله عنه على الرفق بالمملوك وأدخل حديث أبي هريرة للمملوك طعامه وشرابه^(٢) وفي الصحيح حديثان حسنان^(٣) . أما أحدهما فقوله ﷺ : (إخوانكم خولكم ملككم الله رقابهم فأطعموهم مما تأكلون)^(٤) الحديث . والثاني حديث أبي مسعود قال : كنت أضرب غلامي ، فإذا بصوت من خلفي يقول : (إعلم)^(٥) أبا مسعود ، إعلم أبا مسعود ، فصرفت بصري . فإذا رسول الله ﷺ فلما رأيته ألقى السوط ، فقال لي : (الله أقدر منك)^(٦) .
وقد رأى النبي ﷺ أبا بكر الصديق يضرب غلامه في السفر ، فجعل النبي ﷺ يتسم ويقول : (انظروا إلى هذا المحرم يضرب غلامه)^(٧) ، فوعظ أبا مسعود بالقدر لما كان يعلم في قلبه من الغلظة ، وוכל أبا بكر الصديق لما علم في قلبه من الرأفة^(٨) وما زاده على الذكر لأنه محرم ، ومن تجرد عن المباح أولى وأحرى أن يتجرد عن المكروه أو المحذور أو ضرر الغير . خرجه أبو داود وغيره .

(١) لم أطلع عليه .

(٢) الموطأ ٢/ ٩٨٠ مالك إنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق) ورواه مسلم في كتاب الإيمان باب إطعام المملوك مما يأكل والباسه مما يلبس من حديث أبي هريرة موصولاً (١٦٦٢) .

(٣) في م صحيحان وهي الأولى .

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الإيمان باب المعاصي من أمر الجاهلية ٤/ ١ ، ومسلم حديث (١٦٦١) (٣٨) و ٣٩ و ٤٠) من حديث أبي ذر .

(٥) ليست في ك وم .

(٦) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب صحبة الممالك حديث (١٦٥٩) وأبو داود (٥١٥٩ و ٥١٦٠) ، والترمذي (١٩٤٨) قال حسن صحيح .

(٧) أبو داود (١٨١٨) في الحج من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً حتى إذا كنا بالعرج نزل رسول الله ﷺ ونزلنا . . . وكانت زمالة أبي بكر وزمالة رسول الله ﷺ واحدة مع غلام أبي بكر فجلس أبو بكر ينتظر أن يطلع عليه فطلع وليس معه بعيره قال : أين بعيرك ؟ قال : أضلته البارحة قال : فقال أبو بكر : بعير واحد تضله قال فطلق يضربه ورسول الله ﷺ يتسم ويقول : (انظروا إلى هذا المحرم ما يصنع . . .) ، ورواه ابن ماجه (٢٩٣٣) وصححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ١٥٨/ ٢ .

(٨) في م الرفق .

ما جاء في البيعة^(١)

عقد مالك رضي الله عنه هذا الباب لأنه أعظم عقود الإسلام التي أمر الله تعالى بالوفاء بها فقال : ﴿ أوفوا بالعقود ... ﴾^(٢) الآية وإذا عاقدت صاحبك قولاً أو فعلاً أو إشارة تعين عليك الوفاء بذلك العقد فالقول هو أن تقول له أباعك على كذا ، ومعناه : أعطيك ما عندي لتعطيني ما عندك . ومبايعه الله تعالى لفضله أن نعطيه أنفسنا فيعطينا أنفس ما عنده ، وهو البائع وهو المشتري ، وهذه علامات وأمارات على ما سبق للعبد وأما العقد بالفعل فهو أن يجمعهما طريق وهو الصاحب بالجنب في أحد التأويلين أو يجمعهما جوار ، أو مجتمع خير كالمسجد أو حلقة الذكر أو طاعة كالجهاد والصلاة والحج وسائر أسباب الألفة الدينية ، وقد قال تعالى مبيناً لذلك في مواضع كثيرة من كتابه . من أهماتها قوله تعالى : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ... ﴾ إلى قوله ﴿ وما ملكت أيمانكم ﴾^(٣) الآية وأما العقد بالإشارة فكأنحو ما جاء في الحديث : (إذا حدث الرجل والتفت فهي أمانة)^(٤) فالالتفات معاودة من المحدث ودوام^(٥) المجالسة رابط له إلى سائر الروابط التي بينها في موضعها من شرح الحديث والباب طويل ، وهذه الإشارة تكفي فيه .

الكلام في الكلام

قد بينا في الأصول أن محل الكلام والعلم القلب ، وأن هذه العبادات الدائرة على الألسن بتقطيع الحروف والأصوات عليه دليل شرف الله به الأديمي ، كما قال سبحانه مخبراً عن هذه المنية ﴿ خلق الإنسان * علمه البيان ﴾^(٦) الآية . ثم لما خلقه من حمٍ مسنونٍ

(١) الموطأ ٢/٩٨٢ .

(٢) سورة المائدة آية (١) .

(٣) سورة النساء آية (٣٦) ، وانظر أقوال العلماء في تفسير ابن كثير ١/٤٩٤ ، تفسير القرطبي ١٨٨/٥ .

(٤) أبو داود (٤٨٦٨) ، والترمذي في البر (١٩٥٩) ، وقال حديث حسن وأحمد في المسند ٣/٣٢٤ و ٣٥٢ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٩٤ و شرح السنة ١٣/١٩١ من حديث جابر .

(٥) في ج وم (فملم) .

(٦) سورة الرحمن آية (٣ - ٤) .

وكتب عليه إساءة الأقوال كما كتب عليه إساءة الأفعال بين معاقِد الجواز في القول كما بين مراتبه في الفعل وجعل محلّ الدليل على الكلام على الاختصاص اللسان وجعل سائر الجوارح تدلّ عليه بالإشارة وعلى عظيم شرف اللسان سلط الله تعالى سبحانه عليه الآفات ففيه خصلة واحدة وهي الصدق وفيه نيف على عشرين آفة شرّها الكذب . قال لي دايشمند^(١) : إذا أردت ألا يبقى على فعلك آفة ، ولا على لسانك فالزم الصدق ، فإنك إذا عرفت أنك ستسأل فيقال لك فعلت كذا ؟ فإن قلت لا كذبت وإن قلت نعم هكلت . فالصدق رأس مال المطيعين وما لزمه أحد قط في الإسلام لزوماً أعرض فيه عن المعارض إلا ربيعي بن حراش^(٢) فإنه لم يكذب قط في الإسلام كذبة . ولقد خرج ولده مع ابن الأشعث على الحجاج فطلبه وجعل فيه الجعل أزيد من عامٍ فلم يقدر عليه فلما أعجزه ، قال له بعض من رأى اهتمامه به أيها الأمير إن أردت أن تجده فاسأل عنه أباه فإنه لا يكذب ، فأرسل إلى ربيعي فقال : أتعرف لابنك مستقراً ؟ قال : نعم . قال له : وأين هو ؟ قال : في موضع كذا . فأرسل الحجاج إليه فجاء به ، فلما مثل بين يديه صعد فيه النظر وصوب ثم قال : قد وهبتك^(٣) لصدق أبيك . وكان الناس قد اختلفوا قديماً أيما أفضل الصمت أم الكلام حتى كادوا يقولون لو كان الكلام من فضة لكان الصمت من ذهب ، فتكلمنا عن ذلك^(٤) مع شيخنا أبي بكر الفهري رحمه الله تعالى بالمسجد الأقصى طهره الله تعالى وذكرنا ما وقع من الكلام فيه فقال : هذا كله خطأ ، الكلام أفضل على كل حال ، لأن الكلام من صفات الله تعالى عز وجل ، وما كان الله من صفاته للعبد منها أنموذج فإنها أشرف من صفة يتعالى الله تعالى عنها عز وجل ، وما ذلك في الغلوة إلا بمنزلة من يقول الجاهل أشرف من العلم ، بيد أنه لشرف اللسان حف بالآفات ولقلة احتراز الناس في المنطق هربوا إلى الصمت ، وذلك بمنزلة من يفر من العلم إلى الجهل لتعب الطلب . انتهى كلام الشيخ رحمه الله تعالى ولما كان شرف الكلام أظهر من الشمس في البيان ، بوب مالك رضي الله عنه على ما يكره منه في سبعة أبواب :

الباب الأول : في المكروه المطلق منه ، ذكر فيه قول رسول الله ﷺ : (من قال

(١) دايشمند الشيخ الكبير بالفارسية ومراده هنا شيخه الإمام الغزالي الطوسي .

(٢) ربيعي بن حراش بكسر المهملة وآخره معجمة أبو مريم العباسي الكوفي ثقة عابد مخضرم من الثانية مات سنة مائة وقيل غير ذلك . التقريب ص ٢٠٥ ، وانظرت ت ٢٣٦/٣ .

(٣) في وهبتك . (٤) في م زيادة يوماً .

لأخيه كافر فقد بَاءَ به أحدهما^(١) تماماً إن كان كما قال وإلا جاءت عليه^(٢) ، وهذا معنى صحيح ، لأنه إذا عَلِمَ من صاحبه إنه مؤمن فكفره فقد أخبر عن الإيمان بالكفر وهو كفر . فإن قيل : أفتحكمون له بالكفر ؟ قلنا : لا ، فإن قيل : فلم يوقد كفر الإيمان ؟ قلنا : لأن قوله يحتمل أن يكون سباً بالكذب ، أخبر عما يعتقد فيه خلافه ، فلو حقق النسبة بالاعتقاد كأن يقول السني للقدري يا كافر ، لحكمنا عليه بالكفر واستتبناه . حديث : قال النبي ﷺ : (إذا سمعت الرجل يقول هلك الناس فهو أهلكهم)^(٣) يروى برفع الكاف ونصبها^(٤) ، فإن رفعت الكاف كان المعنى أنه أشدهم هلاكاً ، لأنه بحكمه على الخلق بأنهم قد هلكوا ، وقطعه عليهم أو ظنه قد استوجب إثماً عظيماً ، لأنه حكم على الله تعالى بما لم يعلم ، ونسب الناس إلى التمالي على الباطل فهو أشدهم هلاكاً من وجهين :

أحدهما : أن معاصي الناس لم تتعدهم ، ومعصيته هو تعدت إلى الخلق ، بل عمتهم والمعصية المتعدية أعظم إثماً من المعصية القاصرة ، كما أن الحسنة المتعدية أوفر أجراً من الحسنة القاصرة .

والثاني : أن معصية الناس وقفت بهم أيضاً ، ومعصيته هُوَ تعلقت بجميعهم ، والأجر يتضاعف بالمتعلقات كالطيب مثلاً فيه أجر السنة ونظافة المرء ونفع الجليس وإكرام الملائكة إلى غير ذلك مما يتعلّق به ، وكذلك المعصية كظلم الضعيف واليتيم يوم عرفة بعد صلاة العصر في يوم جمعة لكل متعلّق أيضاً جزء من الإثم ، وليس هذا بمضاعفة مبتدأة ، وإنما هو تضييع للأسباب ، وإنما تكون المضاعفة المبتدأة بالحسنات ، وأما من رواه بنصب الكاف فمعناه إنه كان سبب هلاكهم ، لأن الخلق لا يهلك أحد منهم بمعصية نفسه ، وإنما يهلك الناس بمعاصي العامة المتعدية على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

حديث : (لا يقولن أحدكم يا خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر)^(٥) ظن بعض الجهال

(١) مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : (من قال لأخيه يا كافر فقد بَاءَ بها أحدهما) . وأخرجه البخاري في كتاب الأدب باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ٢٣/٨ ، ومسلم في الإيمان باب بيان حال إيمان من قال لأخيه يا كافر (٦٠) .

(٢) هذه رواية مسلم ولفظها : (إن كان كما قال وإلا رجعت عليه) .

(٣) الموطأ ٩٨٤/٢ ورواه مسلم في كتاب البر والصلة باب النهي من قول هلك الناس (٢٦٢٣) من حديث أبي هريرة .

(٤) قال الإمام مسلم قال أبو إسحاق : لا أدري أهلكهم بالنصب أو أهلكهم بالرفع ، مسلم في الباب السابق .

(٥) الموطأ ٩٨٤/٢ وأخرجه البخاري في كتاب الأدب باب لا تسب الدهر ٥١/٨ ومسلم في كتاب الألفاظ من =

أن هذا يقتضي تعديد الدهر في أسماء الباري تعالى . وذلك باطل ولكن خرج هذا على عادة الجاهلية في نسبتها الأفعال إلى غير الله تعالى من الأسباب المترددة ، والحوادث المتعاقبة ، فإذا جاء الخلق من ذلك ما يحبون ، فرحوا بذلك المتاع ، وإذا جاءهم ما يكرهون عكفوا على الدهر يسبونه وينسبونه إلى اللوم والإذاية . فأراد النبي ﷺ أن يطهر عقائدهم من هذا المتزع الخبيث ، ويعلمهم بأن هذه الأفعال التي يكرهون ، والأفعال التي يحبون ، ليست منسوبة إلى الأسباب ، ولا محسوبة على الحوادث ، وإنما هي كلها مضافة إلى الله تعالى تقديراً وخلقاً ، وسبب الحكم والمعلول سبب للعللة ، فإنك إذا قلت فعل الله بفلان كذا كذا وكان المشار إليه باللوم موجوداً في غيره فقد دخل في حكمه وأما قول عيسى عليه السلام للخزير : اذهب بسلام^(١) ، فإنه من أعظم أدب الكلام لقوله أخاف أن أعود لساني لمنطقٍ السوء .

ويروى أن الربيع بن خثيم جاءه ابنه فقال له : اذهب ألعب ؟ قال له : اذهب صل . فقال له بعض جلسائه ما هذا جوابه ؟ قال : كرهت أن يكتب في صحيفتي العب . وقد فهم هو ما أراد .

وأما الباب الثاني : في التحفظ من الكلام ففيه إشارة إلى أن المرء لا ينبغي أن يسترسل في الحديث بل يرويه في نفسه ويتدبره بفكره وينظر في فائدته وعاقبته ، وحينئذ يخبر به . فإنه قد يتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالاً فتهلكه^(٢) دنيا أو ديناً ، ولذلك قالوا في المثل : « ما من شيء أحق بطول سجن من لسان »^(٣) ولذلك قال في الباب الخامس : (من وقاه الله شرّ اثنين ولج الجنة)^(٤) . الحديث .

- ١ . الأدب وغيرها باب النهي عن سب الدهر (٢٢٤٦) (٤) من حديث أبي هريرة .
 (١) مالك عن يحيى بن سعيد أن عيسى ابن مريم لقي خنزيراً بالطريق فقال له : (اذهب بسلام فقيل له : تقول هذا لخنزير ؟ فقال عيسى : إني أخاف أن أعود لساني النطق بالسوء) الموطأ ٢ / ٩٨٥ .
 (٢) في ج لا يلقي لها بالاً فيها حذفه .
 (٣) هذا القول ذكره البغوي في شرح السنة ١٤ / ٣٢٠ بلفظ : (ما شيء أحوج إلى سجن طويل من اللسان) . وقال الهيثمي قال ابن مسعود : ما على ظهر الأرض شيء أحوج إلى طول سجن من لسان . رواه الطبراني بأسانيد ورجالها ثقات . مجمع الزوائد ١٠ / ٣٠٣ .
 (٤) مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : (من وقاه الله شرّ اثنين ولج الجنة . . .) ، الموطأ ٢ / ٩٨٧ ، قال أبو عمر مرسل بلا خلاف أعلمه وقد رواه البخاري موصولاً عن سهل بن سعد في كتاب الرقاق باب حفظ اللسان ٨ / ١٢٥ ، والترمذي (٢٤٠٨) في الزهد .

وكذلك رُوي عنه ﷺ أنه قال : (إذا أصبحَ ابن آدمَ كَفَرَتْ أعضاؤه اللسان^(١)) تقول له : إتقِ الله فينا ، فإنك إن استقمْتَ . . .) الحديث .

ومعنى كَفَرَتْ سَلَمَتْ عليه بخضوع الأعاجم وركوعها ، واستعار للسان سلام الأعاجم لأنه نهاية الذلة والاعتراف بالخدمة . ولذلك قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : « هذا أوردني^(٢) الموارد فقالت له عائشة : موارد الجنة إن شاء الله »^(٣) .

وأما الباب الثالث^(٤) في الكلام بغير ذكر الله تعالى ، فإن مالكا رضي الله عنه عقده عقداً بديعاً لنكتة صوفية . وذلك أن اللسان عبد الله ، فلا ينبغي أن يُذكر سواه ، فتكون خدمة عبدٍ لغير مَولاه وهذا هو أصل الدين والذي عليه كافة المسلمين . ومن شيوخ الصوفية من كان يرى ألا يذكر الله تعالى ويقول ومثلي يذكره ، والله لا أذكره حتى أغسل فمي بألف توبة متقبلة . منهم سمنون المحبة^(٥) ، وهذا لا يجري على قوانين الشريعة ، وإنما على العبد أن يذكر ربه كان مطيعاً له أو عاصياً ، والخلاف الذي قدمناه من الصوفية إنما هو في ذكر النفل لا في الفرض ، ثم إن الله تعالى جَوَّز للعبد لحاجة النفس أن يتكلم في معاشه ورياشه بغير ذكر ربه . قالت الصوفية : وينوي بذلك كله وجه الله تعالى فيعود الكل إلى ذكر الله عز وجل ، حتى لا يتكلم العبد بأقوالٍ من اللغو ليس فيها حظ إلا ما يدعيه من راحة النفس وهذا هو معنى قول عيسى عليه السلام : « لا تكثرُوا الكلام بغير ذكرِ الله فتفسد قلوبكم »^(٦) ولذلك قال مالك رضي الله عنه في حديث النبي ﷺ : (إن من البيان

(١) رواه الترمذي من طريق أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن أبي سعيد الخدري رفعه (٢٤٠٧) ، وأحمد في المسند ٩٦/٣ ، والبغوي في شرح السنة ٣١٦/١٤ ، وأبو الصهباء لم يوثقه غير ابن حبان وروى عنه جماعة وباقى رجاله ثقات وصححه ابن خزيمة فيما نقله السيوطي في الجامع الصغير .

(٢) مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب دخل على أبي بكر الصديق وهو يجذب لسانه فقال له عمر : غفر الله لك ، فقال أبو بكر : إن هذا أوردني الموارد . الموطأ ٩٨٨/٢ ، وسنده صحيح ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٤٩٤٧) .

(٣) لم أطلع على قول عائشة .

(٤) الموطأ ٩٨٦/٢ .

(٥) في ج وم المحب .

(٦) الموطأ ٩٨٦/٢ مالك إنه بلغه أن عيسى ابن مريم كان يقول : (لا تكثرُوا الكلام بغير ذكرِ الله فتفسد قلوبكم فإن القلب القاسي بعيد من الله ولكن لا تعلمون ، ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد فإنما الناس مبتلى ومعافى فأرحموا أهل البلاء واحمدوا الله على العافية) .

وقد روى الترمذي من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (لا تكثرُوا الكلام بغير ذكرِ الله فإن كثرة =

لسحراً^(١) أنه مكروه لأنه يخدع الناس خدعة الساحر . هذا هو رأيه فيه ، وعليه تدل ترجمة الباب^(٢) الذي أدخله عليه .

وقال غيره من العلماء إنما أراد به مدح الكلام لأنه أثنى وذم وكان الكل صدقاً ، وصرفه بمقدار الحاجة فصار أمراً بعيداً فأثنى عليه النبي ﷺ لا سيما وكان من حاجة المتكلم في الإعراب عن نفسه ، والذي ذهب إليه مالك أصح^(٣) ، والدليل عليه ما تفطن له مالك رضي الله عنه من أن المرء إذا اتخذ هذا عادة لم يأمن أن يسقطه ، ولذلك أدخل بعده كلام عيسى عليه السلام « لا تكثرُوا الكلام بغير ذكر الله تعالى .. » إلى آخره . وأما قول عائشة : ألا تريحون الكتاب^(٤) ؟ فليس عليهم تعب لأن الله تعالى أخبر عنهم أنهم عباد مكرمون لا يستحسرون ولا يفترون ، ولكنها أخذت ذلك من قول النبي ﷺ للحولاء^(٥) : (إن الله لا يمل وأنتم تملون)^(٦) فضرب لقطع الأجر مثلاً للمل الذي يقطع به العبد العمل . فكذلك قالت ألا تقطعون كلامكم حتى تقطع الملائكة عملها ، وكذلك روي أن اليهود قالت إن الله تعالى خلق الخلق في ستة أيام ثم استراح في اليوم السابع^(٧) ، فأنزل الله

الكلام بغير ذكر الله قسوة وإن أبعد الناس من الله القلب المقاسي (الترمذي (٢٤١١) ، في الزهد وقال : حسن غريب .

(١) رواه مالك في الموطأ ٩٨٦/٢ عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر إنه قدم رجلان من المشرق فخطبا فعجب الناس لبيانهما فقال رسول الله ﷺ : (إن من البيان لسحراً) وأخرجه البخاري في الطب باب البيان سحراً ١٧٨/٧ ، وشرح السنة ٣٦٢/١٢ .

(٢) باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله .

(٣) انظر كلام الحافظ على هذا الحديث في الفتح ٢٣٧/١٠ ، وشرح السنة ٣٦٣/١٢ .

(٤) مالك إنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت ترسل إلى بعض أهلها بعد العتمة فتقول ألا تريحون الكتاب . الموطأ ٩٨٧/٢ .

(٥) الحولاء بالمهملة والمد وهو اسمها بنت تويت بمثنائتين مصغراً ابن حبيب ابن أسد بن عبد العزي من رهط خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها . الفتح ١٠١/١ .

(٦) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب أحب الدين إلى الله أدومه ١٧/١ ، ومسلم في صلاة المسافرين باب فضيلة العمل الدائم (٧٨٢) ، من حديث عائشة أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة قال : (من هذه) ؟ قالت : فلانة تذكر من صلاتها قال : (مه عليكم بما تطيقون فوالله لا يمل حتى تملوا وكان أحب الدين إليه ما دام عليه صاحبه) لفظ البخاري .

(٧) قال القرطبي قال قتادة والكلبي هذه الآية نزلت في يهود المدينة زعموا أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام أولها يوم الأحد وآخرها يوم الجمعة واستراح يوم السبت فجعلوه راحة فأكذبهم الله تعالى في ذلك . القرطبي ٢٤/٧ .

تعالى تكذيباً لهم : ﴿ ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب . . . ﴾ (١) الآية . فإن كانت اليهود وجدت هذه اللفظة في التوراة فذلك جائز ، ولكنها أخطأت في حملها على ظاهرها ، فقد جاء في القرآن أمثالها ولكن من حملها على ظاهرها كان أخا لليهود ، وقد مرّ مالك بن دينار على قوم يتحدثون فيكثرون ، فقال لهم : لو اشتريتم الرق والمداد من دراهمكم للكتابة لكان كلامكم أقل .

سمعتُ الشيخ الإمام أبا سعيدٍ بالمسجد الأقصى يقول : سمعتُ الإمام أبا القاسم القشيري يقول بنيسابور : قال الله تعالى : ﴿ ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ﴾ وقد كان قادراً أن يخلقها في لحظة ولكنه أراد أن يعلم الناس ترك العجلة مع القدرة .

وأما الباب الرابع في الغيبة فقد قال الله تعالى : ﴿ ولا يغتب بعضكم بعضاً ﴾ (٢) معناه يذكره بما فيه ممّا يكره ، فإن ذكره بغير ما فيه فهو البهتان (٣) حرم الله تعالى ذلك لأنه يتناول الأعراض ، وكما حرم على الناس تناول أموال الناس ودمايهم بغير حق ، كذلك حرم عليهم تناول أعراضهم بغير حق ، ولا فرق بين الأحوال الثلاثة ، وقد حَفَّ الله تعالى الدماء بالقصاص وحَفَّ الأموال بالقَطْع ، وحَفَّ الأعراض بالحَدِّ كل ذلك حجب لا يحلُّ اختراقها ، فمن اخترقها بالأذى أدب ومن اخترقها بالأقصى حدٌّ . ترتيبٌ حكيم للمصلحة وتدبيرٌ عزيز له القهر والغلبة .

أخبرنا أبو سعيد الزنجاني قال : قال لنا أبو القاسم القشيري : قال الله تعالى في الغيبة : ﴿ يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً . . . ﴾ فذكر وجوهاً أولها وأولها تنزيل الغائب منزلة الميت لأن الحاضر ينتصر لنفسه إذا سمع عرضه ، والغائب لا ناصر له من نفسه كالميت .

وأما الباب الخامس (٤) في مناجاة بعض الناس دون بعضٍ فاختلف الناس فيه على أربعة أقوالٍ :

(١) سورة ق (٣٨) .

(٢) سورة الحجرات (١٢) .

(٣) روى مسلم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (أتدرون ما الغيبة) ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : (ذكرك أخاك بما يكره) قيل : أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ ، قال : (إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته) مسلم في كتاب البر والصلة باب تحريم الغيبة (٢٥٨٩) .

(٤) الموطأ ٩٨٨/٢ .

الأول : إن ذلك في السفر لأنه موضع الثقة^(١) ومكان الحذر .
 الثاني : أنه مخافة أن يحزن صاحبه ، وكذلك جاء في الحديث كراهية أن يحزنه^(٢) ، فإن كان من قول النبي ﷺ ، فقد انحسم التأويل ، وإن كان من قول الراوي فهو أولى من تأويل غيره .
 الثالث : إن ذلك من سوء الأدب .

الرابع : ويرتبط بالثالث ، أنه خلاف ما يقتضيه عقد المجالسة فإنهما إنما يتجالسان بالصحة والألفة والأنسة ، فإذا انخزل عنه إلى السر فقد نقض هذا الميثاق ، وفعل عبد الله بن عمر مع عبد الله بن دينار يدل أن الحضر في ذلك كالسفر^(٣) ، لكن المعنى في السفر أولى منه في الحضر ، وقد تتزايد العلة الشرعية ويبقى الحكم على حاله وهذا المنع اختلف الناس هل يزول بالإذن أم لا ؟ والصحيح أنه يزول ، لأن الحق له فإذا أسقطه

(١) قال الحافظ وظاهر الإطلاق إنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر وهو قول الجمهور .
 وحكى الخطابي عن أبي عبيد بن حريوة أنه قال : هو مختص بالسفر في الموضع الذي لا يؤمن فيه الرجل على نفسه فأما في الحضر والعمارة فلا بأس وحكى عياض نحوه ولفظه قيل إن المراد بهذا الحديث السفر والمواضع التي لا يؤمن فيها الرجل رفيقه أو لا يعرفه أو لا يتق به ويخشى منه ، قال : وقد روي في ذلك أثر وأشار إلى ما أخرجه أحمد من طريق أبي سالم الجيشاني عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال : (ولا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة أن يتناجى اثنان دون صاحبهما) الحديث .

وفي سنده ابن لهيعة وعلى تقدير ثبوته فتقيده بأرض الفلاة يتعلق بإحدى علتي النهي ، قال الخطابي : إنما قال يحزنه لأنه إما أن يتوهم أن نجواهما إنما هي لسوء رأيهما فيه أو أنهما يتفقان على غائلة تحصل له منهما ، قال الحافظ : قال عياض : قيل كان هذا في أول الإسلام فلما فشا الإسلام وأمن الناس سقط هذا الحكم وتعقبه القرطبي بأن هذا تحكم وتخصيص لا دليل عليه وقال ابن العربي (أي الشارح) الخبر عام اللفظ والمعنى والعلة الحزن وهي موجودة في السفر والحضر فوجب أن يعمهما النهي جميعاً . فتح الباري ١١/ ٨٤ - ٨٥ وانظر القرطبي ٥٧/ ٤ وشرح النووي على مسلم ١٦٧/ ١٤ .

(٢) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس من أجل أن يحزنه) البخاري في الاستئذان باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارعة والمناجاة ٨٠/ ٨ ومسلم في كتاب السلام باب تحريم مناجاة الاثنتين دون الثالث بغير رضاه (٢١٨٤) .

(٣) الموطأ ٢/ ٩٨٨ مالك عن عبد الله بن دينار قال : كنت أنا وعبد الله بن عمر عند دار خالد بن عقبة التي بالسوق فجاء رجل يريد أن يناجيه وليس مع عبد الله بن عمر غيري وغير الرجل الذي يريد أن يناجيه فدعا عبد الله بن عمر رجلاً آخر حتى كنا أربعة فقال للرجل الذي دعاه : استأخر شيئاً فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : (لا يتناجى اثنان دون واحد) .

وأخرجه أبو داود (٤٨٥٢) ، والبخاري في الأدب المفرد (١١٧٢) ، والبيهقي في شرح السنة ١٣/ ٨٩ .

سقط ، وقد قال ابن القاسم : سمعتُ مالكا رضي الله عنه يقول : لا يتناجَ أربعة دُونَ واحدٍ ، وصَدَقَ لأنَّ العلةَ أكثرُ والتقِيَةُ أعظمُ ، هذا في تناجِي الجماعةِ دُونَ الواحدِ ، وأما تناجِي الجماعةِ دُونَ الجماعةِ ، فإنه أيضاً مكروه أو محرّم وقد نصَّ الله تعالى عليه فقال تعالى : ﴿ لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ ... ﴾ (١) الآية . وقد بينا ذلك على تفصيلٍ في تفسير القرآن .

أما الباب السادس في الصدق والكذب فاعلموا وفقكم الله تعالى ، أن الصدقَ لم يحسنَ لعينه وذاته ، ولا قُبِحَ الكذبُ لعينه وذاته ، لأنه ليسَ شيءٌ يَقْبُحُ ويَحْسُنُ للذَّاتِ ، وإنما حسنٌ وقبحٌ عادةً لما يترتبُ عليها من المنافع والمضارِّ ويكون فيها من الملامة والمنافرة وحسنها وقبحها في الشرع بما يتصل بها من الأمر والنهي ، والدليلُ على صحّة ذلك أن القتلَ الواقع اعتداءً يُجانسُ القتلَ المستوفى قصاصاً ويمائله في الصورة والصفة ، بدليل أن الغافلَ عنها لا يفرق بينها وكذلك إيلاجُه النكاح كإلاجِه الزنا في الصورة والصفة بدليل أن الجاهلَ بسببهما لا يميزُ بينهما ، فدلَّ على أن الأشياءَ لم تحسن في الشريعة ولا قبحت لأعيانها ، فإنما حَسَّنَها الأمرُ وقَبَّحَها النهي ، فإذا ثبت هذا فللشرع أن يتصرف في التحسين والتقبيح ، فيحسن تارة شيئاً ويقبحه أخرى ، وبعبارة أخرى إذا ثبت هذا جئنا إلى بابنا فقلنا : إن الإخبار عن الشيء بما هو عليه هو الصدق ، الذي أمر الله تعالى به والإخبار عنه بخلاف ما هو عليه هو الكذب الذي نهى الله تعالى عنه ، وقد يحتاج المرء أن يخبرَ عن الشيء بخلاف ما هو عليه فيكون حسناً ، بل قد يكون واجباً وذلك إذا طلبَ ظالمٌ عادلاً فإنه يجوز له أن يصدّه (٢) عنه بالخبر الذي هو بخلاف خبره مثل أن يلقاه يطلبه وقد أخذَ المطلوب يميناً فيقول له قد أخذَ على اليسار ، لكن بنكتة حققها العلماء وهي أنه لا يجوزُ لك أن تقصد بقلبك ما أخبرتَ عنه بلسانك ، فإن ذلك لا حاجة بك إليه ، ولا نجاة للمطلوب فيه ، ولكنك تريدُ بقلبك في قولك أخذَ يساراً ، أخذَ جانبَ اليسر واليمن يسر وهذا هو اللحن الذي صنف فيه العلماء كتباً لأجل إيمان البيعة واستطالة الظلمة وكذلك لو حلفَ ظالمٌ عادلاً أنه ما قضى حاجةً لفلان قط لحلفَ ، ولكن يقصد بقلبه بالقضاء القطع وبالحاجة الشوكة ، وقد صَنَّفَ في هذا المعنى ابن قُريد (٣)

(١) سورة النساء آية (١١٤) .

(٢) في جـ و ك يجوز لك أن تصدّه .

(٣) ابن قريد ٢٢٣ - ٣٢١ هـ .

..... كتاب الملاحن^(١) ففتح الباب واستوفاه بعده الكاتب
المفجع^(٢).

نكتة :

قال : جاء رجلٌ لرسولِ الله ﷺ فقال : أكذبُ إمرأتي ؟ قال رسول الله ﷺ : (لا خير في الكذب)^(٣).

كره النبي ﷺ الكذب ، لأن الكذب وردَ تحريمه ، فكره النبي ﷺ أن يعلق على اللفظ المكروه التحليل حتى جاء الرجلُ بلفظ الوعد ، فقال له أعدّها ؟ قال : (لا جناح عليك) .

قال علماؤنا : لكن إنما يكون الوعد بشرط النفر عند القدرة ، فإن خلاف الوعد كذب ، إلا أن يلحن بأن يقول لها سأشتري ثوباً ، وهو يريد أبيعُ وغير ذلك من الألفاظ المحتملة التي لا يحصى احتمالها ، وقد تفتنَ مالك رضي الله عنه لهذا الفقه المأثور في

= على علمائها ثم صار إلى عمان فأقام بها مدة ثم سافر إلى جزيرة ابن عمر ثم رحل إلى فارس فسكنها مدة ثم قدم ببغداد فأقام بها إلى أن مات ، له مؤلفات عدة منها الجمهرة في اللغة ، اشتقاق أسماء القبائل ، أدب الكاتب ، المقصور والمملود ، غريب القرآن لم يكمل . سير النبلاء ٩٦/١٥ ، تاريخ بغداد ١٩٥/٢ - ١٩٧ ، الأنساب ٣٥٥/٥ و ٣٠٦ ، معجم الشعراء ٤٢٥ ، الفهرست ٩١ - ٩٢ ، نزعة الألباء ١٧٥ - ١٧٨ ، معجم الأدباء ١٢٧/١٨ - ١٤٣ ، وفيات الأعيان ٣٢٣/٤ - ٣٢٩ ، العبر ١٨٧/٢ ، ميزان الاعتدال ٥٢٠/٣ ، الوافي بالوفيات ٣٣٩/٢ - ٣٤٣ ، طبقات الشافعية ١٣٨/٣ - ١٤٢ ، لسان الميزان ١٣٢/٥ .

(١) ذكره بهذا الاسم أيضاً إسماعيل باشا في هدية العارفين ٣٢٦/٦ .
(٢) ابن المفجع ٣٢٧هـ .

هو محمد بن أحمد بن عبد الله البصري الشيعي المعروف بالمفجع أبو عبد الله أديب شاعر كاتب نحوي صاحب ثعلباً من آثاره الترجمان في الشعر ومعانيه ، المنقذ من الإيمان ، أشعار الجوّاري لم يتم ، غريب شعر زيد الخيل الطائي وعرائس المجالس . معجم المؤلفين ٢٧٩/٨ ، الفهرس لابن النديم ص ١٢٣ وذكر إنه كانت بينه وبين أبي بكر بن دريد مهاجرة . هدية العارفين ٣١/٢ .

(٣) النوطا ٩٨٩/٢ مالك عن صفوان بن سليم أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : أكذب إمرأتي يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : (لا خير في الكذب) فقال الرجل : يا رسول الله أعدّها وأقول لها ، فقال رسول الله ﷺ : (لا جناح عليك) قال الزرقاني قال أبو عمر لا أحفظه مسنداً بوجه من الوجوه وقد رواه ابن عيينة عن صفوان عن عطاء بن يسار مرسلًا . شرح الزرقاني ٤٠٨/٤ .

هذا الحديث . فُسِّل : أَيَحِلُّ خنزير الماء ؟ فقال : أنتم تقولون خنزير^(١) ؟!

حديث : (قيل لرسول الله ﷺ : أَيْكُونُ الْمُسْلِمُ جَبَانًا ؟ قال : نعم ، قيل : أَيْكُونُ بَخِيلًا ؟ قال : نعم ، قيل : أَيْكُونُ كَذَابًا ؟ قال : لا)^(٢) . وهذا هو حديث عظيم ضلت فيه الفرق ضلالاً وضلة^(٣) . فما أصابوا له معنى يستقل به . قال بعض المحققين إنما قال في الخير : والبخل إنه يكون مؤمناً معهما ، لأن الإيمان لا يُتَفَى إلا بضده وهو الكفر ، ولذلك لم يجعل أحد من أهل السنة مؤمناً كافراً بمعصية ولا يقتل مثله من الموحدين الصالحين . . . قيل لبعض العلماء : إن من قتل فهو كافر يخلد في النار بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾^(٤) فقال لهم : نظرتُم نارا وعميتُم عن نور ؟ ألم تسمعوا إلى قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ . . . ﴾^(٥) الآية فأثبت له الأخوة مع قتله له . وقال أيضاً في تقاتل المسلمين وسفك دمائهم : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا . . . ﴾^(٦) الآية فأثبت الإيمان فكيف عميتُم عن هذا النور فكل معصية تجتمع مع الإيمان على الإطلاق في كل حال قليلاً كانت المعاصي أو كثيراً إلا الكذب فإنه يناقضه في الخبر عن الله تعالى وصفاته ، وعن النبي ﷺ ومعجزاته فلا تجتمع معه هنالك ولا تجتمع معه في الإخبار عن الأحكام والحديث عن الحلال والحرام فلاجل ذلك لا يكون المؤمن كذاباً وإنما يوجد الكذب الذي لا يناقض الإيمان فيما لا يعود إلى الشريعة ، فلا يكون المؤمن كذاباً أبداً ، نعم يكون الأدمي كذاباً فهو أعظم وجوه الحديث . وأيضاً فإن الأدمي إذا تعود الكذب في خبره عن آدميته ربما سقط في الإخبار عن الشرع وقد جرب ذلك فوجد . ومن الكذب الذميمة المتضاعف حال ذي الوجهين الذي يأتي هؤلاء بكلام وهؤلاء بكلام فهذا حرامٌ بنص الشريعة وإجماع الأمة ، إلا في الصلح بين الناس ، فإنه يجوز أن يأتي كل طائفة بحديث يصلح لها لأن ما يرجى حصوله من الألفة أعظم من آفة اختلاف الوجه بين الناس لا سيما واختلاف الوجه لم يحرم لعينه وإنما حُرِّم لما فيه من دناءة المرء بالتصنع ،

(١) انظر تفسير القرطبي ٢/٢٢٣ ، مواهب الجليل ٣/٢٣٥ ، تبين المسالك ٢/٣٦٦ .

(٢) الموطأ ٢/٩٩٠ مالك عن صفوان بن سليم إنه قال : قيل لرسول الله ﷺ : أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلًا ؟ فقال : (نعم) فقبل له : أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَابًا ؟ فقال : (لا) هذا مرسل أو معضل .

قال ابن عبد البر : لا أحفظه مسنداً من وجه ثابت وهو حديث حسن مرسل . شرح الزرقاني ٤/٤١٠ .

(٣) الضلة بالضم الحلق بالدلالة وبالفتح الحيرة والغيبة لخير أو شر . ترتيب القاموس ٣/٣٥ .

(٤) سورة النساء آية (٩٣) . (٥) سورة البقرة آية (١٧٨) . (٦) سورة الحجرات آية (٩) .

ولما يعتاده المرء من الكذب ، وقد كان بعض أصحابنا يقارف محرماً فولي الشرطة فأصبح في الدُسْتِ^(١) وحكم النهار ، فلما جاء المساء استدعاه أحدُ ندمائه للمعادة ، فكتب إليه : أبا بكرٍ تركتُ الخمر لا عن كراهيةٍ فنفسى تشتهيها ، ولكني كرهت أن أحيا بها وأقيم حد الله فيها . فذو الوجهين معلوم بأن لا يكون كما رويناهُ وجيهاً^(٢) .

بابُ عذاب العامة

ذكر حديث أم سلمة قالت : يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون !؟ قال : (نعم إذا كثر الخبث)^(٣) ، وذكر قول عمر رضي الله عنه إن الله لا يُعذب العامة بذنب الخاصة ولكن إذا عمل المنكر جهاراً إستحقوا العقوبة كلهم^(٤) ، وإنما أُدْخِل قول عمر بعده لمعارضة مطلق الحديث لظاهر القرآن في قوله تعالى : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾^(٥) وكذلك

(١) هذه كلمة أعجمية يقال : فلان حسن الدست أي شطرنجي حاذق ، أساس البلاغة ص ١٢٩ .
(٢) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٩٩١/٢ ، والبخاري في الأحكام باب ما يكره من ثناء السلطان وإذا خرج قال غير ذلك ٨٩/٩ ، ومسلم في كتاب البر والصلة والأداب باب ذم ذي الوجهين وتحريم فعله حديث (٢٥٢٦) (٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠) ، من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (من شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه) .

(٣) الموطأ ٩٩١/٢ مالك إنه بلغه أن أم سلمة زوج رسول الله ﷺ قالت : يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون ؟ فقال رسول الله ﷺ : (نعم ، إذا كثر الخبث) .

قال ابن عبد البر هذا الحديث لا يعرف لأم سلمة إلا من وجه ليس بالقوي يروى عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير بن مطعم عن أم سلمة وإنما هو معروف لزَيْنَب بنت جحش وهو مشهور محفوظ . شرح الزرقاني ٤١٢/٤ .

قلت : الحديث متفق عليه من حديث زَيْنَب بنت جحش إنه ﷺ دخل عليها فرعاً يقول : (لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه) وحلق بين إصبعيه الإبهام والتي تليها ، قالت زَيْنَب ابنة جحش : فقلت : يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : (نعم ، إذا كثر الخبث) . البخاري في كتاب الأنبياء باب قصة يأجوج ومأجوج ١٦٨/٤ ، ومسلم في الفتن باب اقتران الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج حديث (٢٨٨٠) .

(٤) المراد بقوله هنا عمر هو ابن عبد العزيز فقد رواه مالك في الموطأ ٩٩١/٢ عن إسماعيل بن حكيم إنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : كان يُقال (إن الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة ...) قال الزرقاني وشاهده الحديث قبله (يعني حديث زَيْنَب السابق) وقوله تعالى : ﴿ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ﴾ الزرقاني ٤١٢/٤ .

(٥) سورة الأنعام آية (١٦٤) .

قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ ^(١) قال الزبير بن العوام : (ما كنا نرى أن أحداً منا يقع فيها فإذا نحن الذين أصبنا بها) ^(٢) ، وقال ابن عباس : (هذه الآية في أصحاب النبي ﷺ خاصة) ^(٣) وخطب أبو بكر الصديق الناس فقال : « يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتتأولونها على غير تأويلها » يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴿ وإن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده » ^(٤) . وروت عائشة رضي الله عنها في حديث الجيش الذي يخسف به في البيداء ، قال رسول الله ﷺ : (يعمهم العقاب ثم يحشر كل أحد على نيته) ^(٥) وبين ظاهر الأحاديث تعارض والذي يضم نشره أن الأدلة القاطعة قد قامت على أن أحداً لا يعاقب بذنب أحدٍ لا على العموم ولا على الخصوص ، ولكن من ذنوب العامة والخاصة : التواطؤ بالباطل وترك التناهي عن المنكر وهو الذي عاب الله تعالى على قوم لوط وهو الذي أنكر على بني إسرائيل في قوله تعالى : ﴿ كانوا لا يتناهون عن منكرٍ فعلوه ﴾ ^(٦) وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض العالمين وخلافة المرسلين ومصلحة الخلق أجمعين وأكد فروض الدين ، فإذا ترك عوجل الناس بالعقوبة ، وقوله ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ الآية ، أية مشكلة ، لأن قوله ﴿ اتَّقُوا ﴾ أمر ، وقوله ﴿ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ ﴾ نهى ، بدليل دخول النون الثقيلة في فعله فيبقى الأمر بلا جواب ، وقد اختلف الناس فيها اختلافاً متبايناً على أقوالٍ :

(١) سورة الأنفال آية (٢٥) .

(٢) عن مطرف قال : قلنا للزبير : يا أبا عبد الله ما جاء بكم ضيعتم الخليفة حتى قتل ثم جئتم تطلبون بدمه ؟ ، فقال الزبير : إنا قرأناها على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ... لم تكن نحسب أنا أهلها حتى وقعت فينا حيث وقعت رواه أحمد بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٢٧/٧ وانظر الفتح الرباني ١٨/١٥١ ، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره وعزاه للإمام أحمد ثم قال : وقد رواه البزار من حديث مطرف عن الزبير وقال : لا نعرف مطرفاً روى عن الزبير غير هذا الحديث . تفسير ابن كثير ٢٩٩/٢ ورواه ابن جرير من الطريق الثانية منه من طريق الحسن ٤٧٤/١٣ .

(٣) أورده ابن كثير في تفسيره ٢/٢٠٠ وقال : هذا تفسير حسن وكذلك ابن جرير ١٣/٤٧٤ ، والقرطبي ٧/٣٩١ . (٤) رواه أحمد ١/٢ و ٧/٥ وأبو داود (٤٣٣٨) في الملاحم والترمذي (٢١٦٨) في الفتن وفي (٣٠٥٧) في تفسير سورة المائدة وابن ماجه (٤٠٠٥) ، وصححه ابن حبان (١٨٣٧) ، وهو في شرح السنة ١٤/٣٤٤ ، والحديث قال فيه الترمذي حسن صحيح وصححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ٢/٣٦٨ .

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري في الحج باب ما ذكر في الأسواق ٨٦/٣ ومسلم في الفتن باب الخسف بالجيش

الذي يؤم البيت (٢٨٨٤) . (٦) سورة المائدة آية (٧٩) .

الأول : أن منهم من قرأها ﴿ واتقوا فتنة أن تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ وقرأت ﴿ واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ كذلك قرأها أبي وعبد الله بن مسعود ما منكم من أحد إلا وله فتنة في أهله وماله ، وكان ابن عباس يخالفه ويقول : هي في أصحاب محمد ﷺ ، والصحيح أنها عامة في كل أحد وأن المراد بها غير فتنة الأهل والمال والدليل عليه حديث حذيفة الصحيح حين سأله عمر رضي الله عنهما عن الفتنة فقال له : فتنة الرجل في أهله وماله تكفرها الصلاة والصدقة والصوم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قال : ليس عن هذا أسألك ! فقال : أتسألني عن التي تموج كما يموج البحر ؟ ! إن بينك وبينها باباً مغلقاً^(١) ، الحديث . فليس في قول ابن مسعود في ذلك وجه ، وأما إعراب الآية فقال بعضهم إنه نهي بعد أمر ، كل واحدٍ منهما مستقل بنفسه ، كما تقول قم لا تتكلم . وهذا لا يصح لأنه قال ﴿ واتقوا فتنة ﴾ ، وليس هذا الكلام بمفيد حتى يتركب عليه الجواب ، وقال الطبري : إعرابها اتقوا فتنة إن لم تتقوها أصابتمكم وهذا التقدير لا يخلصه في الكلام لأنه يقال له إن كان الجواب في قوله لا تصيب فمجازه لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة وقال شيخنا أبو عبد الله النحوي : قال بعض البصريين : هو نهي فيه معنى جواب الأمر كما تقول : أنزل عن الدابة لا تطرحك ويجوز لا تطرحتك وقد جاء مثله في القرآن في آية أخرى ، قال الله تعالى : ﴿ أدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ﴾^(٢) فهذه أختها ، وقال النقاش : هو نهي عن السب ، كما يقول الرجل للرجل لا تقطع يدك ولا تضرب ظهرك ، أي لا تأتي بسبب يؤدي بك إلى ذلك ، وهذه الأقوال كما تراها^(٣) متعارضة ومنها مغمغم^(٤) ومنها قاصر غير مسبوق الغرض ، والعبارة الحلوة في ذلك أن يقال لوجهين . أولاًهم : أن النهي يكون جواب الأمر . والثاني : أن يقال إن النون الثقيلة تدخل في النهي كما تدخل في الخبر ، فأني هاتين العبارتين كان أخرى في أصول

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً من حديث ربيعي عن حذيفة قال : كنا عند عمر فقال : أيكم سمع رسول الله ﷺ يذكر الفتن ؟ فقال قوم : نحن سمعناه ، فقال : لعلكم تتعنون فتنة الرجل في أهله وجاره ؟ قالوا : أجل ، قال : تلك تكفرها الصلاة والصدقة والصيام والزكاة . . . مسلم حديث (١٤٤) وشرح السنة ٧ / ١٥ .

(٢) سورة النمل آية (١٨) .

(٣) في م زيادة كلها .

(٤) الغمغمة والتغمغم الكلام الذي لا يبين وقيل هما أصوات الثيران عند الذعر وأصوات الأبطال في الوغى عند القتال . لسان العرب ١٢ / ٤٤٤ .

النحو قلنا به ، ولا يفتر إلى هذا التطويل وقد بناه في رسالة المجيئة على التفصيل ، والمعنى أيضاً فيها مفهوم قريب لأنها إن كانت خاصة في أصحاب محمد ﷺ كما قال ابن عباس فالذين ظلموا هم قتلة عثمان ، والذين أصابت من لم تقتله من العشرة وغيرهم وإنما كان الذنب في قول العلماء الذين أصابتهم به أن عثمان استسلم ، وقال لا يحميني أحد فتركوه ورأيه ، ولم يكن الحق له وحده حتى ينفع في ذلك إسقاطه وإنما كان الحق لجميع الأمة والله تعالى أعلم .

باب ما جاء في التقى (١)

هذه ترجمة عظيمة أفردها مالك رضي الله عنه دون غيره من المصنفين ، وعجباً لهم كيف أغفلوها وهي عماد الدين ، قال لي شيخنا أبو بكر الفهري بالمسجد الأقصى طهره الله تعالى : كنت في مدينة البصرة أدرس في بيتي حتى دخل عليّ رجل من أصحابنا فقال لي : يا أبا بكر إن الله تعالى يوصينا بمذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك ، ولكنه قال : ﴿ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾ (٢) الآية ثم خرج عنا إلى العبادة فما دخل المدرسة أبداً وقد ذكرها الله تعالى في مواضع كثيرة من كتابه ، وعلق بها سعادة الدنيا والآخرة ، ورتب عليها اثني عشرة خصلة أولها التوفيق ، قال الله تعالى : ﴿ اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً ﴾ يصلح لكم أعمالكم ﴾ (٣) وثمرتها القبول . قال الله تعالى : ﴿ إنما يتقبل الله من المتقين ﴾ (٤) وكان لعامر بن عبد الله بن الزبير (٥) خمس مائة نخلة فكان يصلي تحت كل نخلة منها ركعتين كل يوم ، فلما احتضر كان يبكي ف قيل له في ذلك ، فقال تعبت دهري وحرمت القبول لأن الله تعالى قال : ﴿ إنما يتقبل الله من المتقين ﴾ (٦) وخاتمتها الخلود في جنة عدن .

(١) الموطأ ٢/٩٩٢ .

(٢) النساء آية (١٣١) .

(٣) سورة الأحزاب آية (٧٠ - ٧١) .

(٤) سورة المائدة آية (٢٧) .

(٥) عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو الحارث المدني ثقة عابد مات سنة ١٢١ هـ . التقريب ص ٢٨٨ ، وانظرت ٧٤/٥ ، سير النبلاء ٢١٩/٥ ، التاريخ الكبير ٤٤٨/٦ ، الطبقات الكبرى القسم المتمم (١١٠) ، المعرفة والتاريخ ٦٦٥/١ ، التحفة اللطيفة ٢٧٧/٢ ، الحلية ١٦٦/٣ - ١٦٨ .

(٦) قال السيوطي أخرج ابن أبي الدنيا عن همام بن يحيى قال : بكى عامر بن عبد الله عند الموت ف قيل له : ما يبكيك ؟ قال : آية في الكتاب الله ، ف قيل له : آية آية ؟ قال : ﴿ إنما يتقبل الله من المتقين ﴾ الدر المشور ٥٧/٣ .

قال الله تعالى : ﴿أَعَدْتُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(١) ومن الحق المؤكد والغرض اللازم في كل ساعة المتجدد لكل أحد أن يعرف حقيقتها ومحلها ، فأما حقيقتها فهي فعلى من وقى بقي وقاية ووقوى أبدلت الواو ياءً كما فعلوا في كثير والتقى التي ترجم بها مالك رضي الله عنه هي جمع تقاة وهو حجاب يجعله العبد بينه وبين الذنب من العزم . قال الله تعالى : ﴿ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزماً﴾^(٢) أي لم يجعل بينه وبين المعصية وقاية في الاحتراز من عدو كان حذر منه ، وأما محلها فالعين والأذن واللسان والقلب وأحوج ما يكون إليها الإمام ، ولذلك أشار مالك رضي الله عنه إلى الجميع بالترجمة ثم اقتصر فيما جلب تحتها على قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لتتقين الله أو ليعذبنك الله »^(٣) فأما العين فهي الرائد وهو المروية ، فإذا اطلعت أرسلت إلى القلب ما حصل عندها من علم وتحصل عندها ما يجوز وما لا يجوز وفي القلب لكل شيء وجد على ما يأتي تفسيره ، فإذا كُفَّت عما لا يجوز ولم ترسل إلى القلب إلا الخير استراح من تعبها وتخلص من شغبتها ، ولقد أحسن في ذلك القائل حيث قال :

وأنت إذا أرسلت طرفك رائداً لقلبك يوماً أسلمتك المناظرُ
رأيت الذي لا كلّه أنت قادرٌ عليه ولا عن بعضه أنت صابرٌ^(٤)
وهذا وإن كان أخذ طرفاً من المعنى ، فإن الفقيه عطاء شيخ الشافعية بالمسجد الأقصى فقهاً وعلماً وشيخ الصوفية طريقة استوفى لنا هذا المعنى فيما أنشدنا :

إذا لمْتُ عيني الستين أضرتنا بجسمي وقلبي قالتا لي لمُ القلبُ
فإن لمْتُ قلبي قال عيناك جرّتنا إليّ الرؤيا ثم لي تجعل الذنبا
وهذا من الحق الذي استوفاه الشاعر وجلاه في أبدع وصف من النظم الذي بينه النبي ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : (إن الله كتب على ابن آدم حفظه من

(١) سورة آل عمران آية (١٣٣) .

(٢) سورة طه آية (١١٥) .

(٣) مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : سمعت عمر بن الخطاب وخرجت معه حتى دخل حائطاً فسمعتة وهو يقول ويبي وبينه جدار وهو في جوف الحائط : (عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ، يخ يخ والله لتتقين الله أو ليعذبنك) الموطأ ٢/ ٩٩٢ .

(٤) البيتان لجارية من أهل المدينة انظر عيون الأخبار ٤/ ٢٢ ط دار الكتاب العربي وانظر أيضاً الأغاني ١٦/ ١٢٥ ط بلاط ويوجد اختلاف في بعض الكلمات .

الزنا أدرك ذلك لا محالة ، العينان تزنيان واليدان تزنيان ، والرجلان تزنيان ، والنفس تتمنى وتشتهي ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبهُ^(١) ، (ومن حسن إسلام المرء تركه النظر إلى ما لا يحتاج إليه ، كما أن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)^(٢) ، وقد أخبرنا أبو سعيد الصوفي قال : حضر الصوفية دعوة في منزل ، فقدم الماء وصبَّ على الأيدي فغسل واحد وقبض يده آخر ، فقال له جليسه : لم قبضت يدك ؟ قال : الصوفية لا تستخدم بالنساء !! قال له : ما هذا الأدب السيء ، منذ أربعين سنة دخلت هذه الدار ما علمتُ إن كان الذي يطرحُ الماء رجل أو امرأة .

وأما الأذن فهي أيضاً رائد عظيم ، وطلية كبيرة على وعي الأصوات وفيها باطل عظيم وتخليط كثير يرجعُ إلى اللسان على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى وتحصيل حجابهِ وتحصيل الحائل بينه وبين المعاصي الذي هو تقواه ألا يداخل مظان اللغو والباطل ابتداءً ثم إن سمع كلاماً وعى أحسنه وأرسل سيئه كما قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾^(٣) قال علماؤنا رحمة الله عليهم : فجاء في هذه الآية بنكيتين بديعتين :

الأولى : قوله : ﴿ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ﴾ مطلقاً ثم قال : ﴿ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ مقيداً بالإحسان ، لأنه ليس في قدرته الاستماع إلى الحسن دون القبيح فلم يكلف فيه التمييز وفي قدرته اتباع الأحسن دون القبيح بكلفةٍ ، وأما اللسان فقد تقدم بيانه بما فيه فائدة وآفة وتفصيل القول فيه فليؤخذ منه ، وأما القلب فهو البحر العجاج ، فيه الفوائد بأجمعها ، والآفات بجملتها ، وقد أشار النبي ﷺ إلى بيان ذلك من التقوى ، فقال : (أن تحفظ الرأس وما وعى ، والبطن وما حوى ، وأن تذكر المقابر والبلاء)^(٤) إشارة إلى كسر شهوة النفس وتحقير الأمل بالنظر في المال ، ويقدر توجه الآفات على القلب من سبلها وأبوابها ، فعلى كل باب

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الاستئذان باب زنا الجوارح دون الفرج ٦٧/٨ ، ومسلم في القدر باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره (٢٦٥٧) .

(٢) رواه الترمذي (٢٣١٨) في الزهد وابن ماجه (٣٩٧٦) في الفتن ، وألبغوي في شرح السنة ٣٢٠/١٤ من حديث أبي هريرة والحديث صححه الشيخ ناصر في صحيح ابن ماجه ٣٦٠/٢ .

(٣) سورة الزمر آية (١٨) .

(٤) رواه الترمذي (٢٤٥٨) في صفة القيامة ، وأحمد في المسند ٣٨٧/١ ، وألبغوي في شرح السنة ٢٣٤/١٤ ، والحاكم في المستدرک ٣٢٣/٤ من حديث ابن مسعود وهو حديث ضعيف لضعف الصباح بن محمد بن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي ضعيف أفرط فيه ابن حبان من السابعة . التقريب ٢٧٤ ، قال العقيلي في حديثه وهم ويرفع الموقوف . الضمفاء ٢١٣/٢ ، وانظرت ت ٤٠٨/٤ ، والكاشف ٢٥/٢ .

غلق من التقوى وحجاب من العصمة أمهاتها باب الشرك بحجابها التوحيد ، فإن عرض لك فيه الشيطان بشبهة ، فدواؤه الأدلة وهي حجاب وذلك أمر مستمر ممكن ، فإن عرض لك بداء الوسواس فدواؤه الاستعاذة ، وقد قال النبي ﷺ في مثل هذا : (لا يزال الشيطان يقول من خلق كذا ؟ ومن خلق كذا ؟ ، فيقال : الله ، حتى يقول من خلق الله ؟ ! فإذا وجد أحدكم ذلك ، فليقل : لا إله إلا الله)^(١) فأمر النبي ﷺ بجواب إبليس في كل سؤال لأنه سؤال صحيح ، فلما سُئل عما لا يسأل وذكر ما لا يعقل أمر بالإعراض عنه والرجوع للتوحيد ، وهذا كما جرى لأهل النار فإنهم قالوا : ﴿ ربنا أخرجنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل ﴾ ، قيل لهم ﴿ أولم نعلمكم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ﴾^(٢) ثم استغاثوا فقليل لهم : ﴿ ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون ﴾ قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوماً ضالين ﴿ فقليل لهم ﴿ اخسئوا فيها . . ﴾^(٣) الآية . فلم يستحقوا جواباً لأنهم سألوا محالاً قالوا : لقد غلبت علينا شقوتنا ، فأقروا بأن القضاء والقدر سبق عليهم بالشقوة ، ثم قالوا أنقض قضاءك وبدل كلامك وأخرجنا ، فخسئوا وأغلقت عليهم أبواب الجحيم فلم يكلموا أبداً .

وأما باب المعصية فدواؤه الطاعة ، فإنه ما من معصية إلا بحذائها طاعة ولا ذنب إلا بإِذائه مغفرة ، ولكن الذي يعين على الطاعة بتيسير الله تعالى وتقديره أن النفس أماراة بالسوء ، كما قال الصديق . قال شيخ الصوفية^(٤) هي مركب اجتمعت فيها شرار خصال الدواب فهي جرون^(٥) ، جموح^(٦) شמוש^(٧) ، فإذا أردت استخدامها فقل علفها ، فإنك إذا أعطيتها قوتها بالعلف قوت عليك ، وثقل حملها بالطاعة والدؤوب فيها فإنك إذا خففت

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها حديث (١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤) من رواية أبي هريرة .

(٢) سورة فاطر آية (٣٧) .

(٣) سورة المؤمنون آية (١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨) .

(٤) لا أدري من هو شيخ الصوفية الذي يقصده هنا .

(٥) جرن جروناً تعود الأمر ومرن والثوب والدرع انسحق ولان والحب طحنه . ترتيب القاموس ٤٨٢/١ ، أساس البلاغة ص ٥٧ .

(٦) جمع الفرس جماحاً وجموحاً وجماحاً اعتر فارسه وغلبه والمرأة خرجت من بيت زوجها إلى أهلها قبل أن يطلقها . ترتيب القاموس ٥٢٤/١ أساس البلاغة ص ٦٣ .

(٧) داية شמוש وخيل شمس لا تكاد تستقر . أساس البلاغة ص ٢٤١ .

حمل الدابة الشمس اضطربت فيه ، وسقط وإذا ثقلته اشتغلت به عن كل شيء ولازم ذلك دائماً فإن الطريق إذا طال على الدواب الحمولة هانت ولانت ، ولا تريحها فإن راحتها إجمام ، إلا بمقدار ما ترى أنه يديم بها المتاع والخدمة ، ولا تعجل لها الهلكة ، وتستعين بعد ذلك كله بالتضرع إلى الله في الإعانة على ما تصدّيت له من هذه المحاولة ، وتتضرع إليه في الإعانة ، فإن رأيت ذلك قد حصل لك ، فذم عليه ، وإن رأيت قد تعذر عليك فإياك أن تستحضر^(١) (فيستجاب لإحديكم ما لم يعجل)^(٢) وكن سائلاً في التوبة ، إن لم تكن تائباً ومتعرضاً لنفحات رحمة الله تعالى حتى يأتيك ما قدر لك واجتهد أولاً في تحصيل هديك والإكثار من عملك والإقلال من قولك ، فإن ذلك جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : (إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم)^(٣) ، الحديث . ولم يقل وأقوالكم ، وهذه النكته التي ختمنا الكلام بها ، ختم مالك الباب ليربط أوله بآخره . قال : عن القاسم بن محمد : أدركت الناس وما يعجبون بالقول^(٤) . يريد بذلك أنه ينظر إلى عمله ولا ينظر إلى قوله ، فقول عمر للأئمة ، وقول القاسم لسائر الناس .

القول في الرعد^(٥)

هذا فن من العلم لم ير مالك رضي الله تعالى عنه أن يخلي عنه كتابه ، نبّه عليه

(١) كذا في جميع النسخ (أن نستحضر) ولعله (تستحسر) كما هي رواية مسلم قال النووي : قال أهل اللغة يقال حسر واستحسر إذا أعيا وانقطع عن الشيء والمراد هنا إنه ينقطع عن الدعاء . شرح النووي على مسلم ٥٢/١٧ ، وانظر النهاية ٣٨٤/١ .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في الدعوات باب يستجاب للعبد ما لم يعجل ٩٢/٨ ، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والاستغفار باب بيان أنه يستجاب للداعي ما لم يعجل فيقول دعوت فلم يستجب لي (٢٧٣٥) (٩٠) و ٩١ و ٩٢) من حديث أبي هريرة .

(٣) مسلم في كتاب البر والصلة باب تحريم ظلم المسلم ونزله واحتقاره ودمه وعرضه وماله (٢٥٦٤) (٣٤) من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم) .

(٤) الموطأ ٩٩٢/٢ قال مالك : وبلغني أن القاسم بن محمد كان يقول : أدركت الناس وما يعجبون بالقول . قال مالك : يريد بذلك العمل إنما ينظر إلى عمله ولا ينظر إلى قوله .

(٥) الموطأ ٩٩٢/٢ .

العلماء ، وحذقه حذقاً كثيراً قفاه العامة الذين لا يفهمونه إن ذكر ، ولا ينزلونه على منازلهم إن سمع ، ونحن نشيرُ إلى نكتة تكشف بعض قناعه فنقول : إن العلوم كلها محمودة وليس شيء من العلوم مذموماً ، لأن العلم شريف بذاته على الإطلاق ثم يشرف بشرف متعلقاته ، وأشرف العلوم ما تعلق بالله تعالى وصفاته وأفعاله وأحكامه في خلقه وترتيب ملكه لعباده وشرائعه وكل علم مطلق بعيد من الله تعالى إذا صرفته إليه انصرف ، كما أن كل فعل مطلق من أفعال الخلق مما يقصدون به منافعهم الخاصة بهم وأغراضهم العارضة لهم كالأكل واللباس والتطيب والنكاح إذا رجعته إلى الله تعالى رجع ، فيكون الكل عبادة بعد أن كان عادة ، فتأكل لتتقوى على الطاعة ، وتلبس الثياب لتستر ما أمرك الله تعالى به من العورة وتستجد لتصرح بأثر النعمة عندك ، وتطيب للأغراض السابقة الدينية وتطاً معتصماً بالحلال طالباً للولد لتكثير أمة النبي ﷺ معصماً لأهلك عن تعلق البال بالرجال ، وهكذا إلى آخر الحال ، فإذا ثبت هذا ، وفهم أن شرف العلم ابتداءً بذاته فالجملة المقصودة التي بُعث لها الأنبياء أن يرشدوا إلى الأفعال المنجية من أهوال الآخرة التي لا يهندي العقل إلى تفصيلها ولا يتمكن بانفراد من تحصيلها ، فيصطفي الله تعالى من بعض عباده من بينها لبقيتهم ، ومع أن هذا هو المقصود فلا بد من توابع في عمارة الدنيا ، وقد بينا في كتاب العلم ، من المقسط أن أصول العلم تنقسم إلى اثنين من وجه ، وإلى ثلاثة من وجه وإلى أربعة من آخر ، وهكذا إلى عشرة ، إلى مائة ، إلى ألف ، والقسمة الأولى وهي علم الدنيا وعلم الدين ، ولو شاء ربك لخلق لخلق للجنة ابتداءً ، ولكنه أسكنهم داراً سابقة لها ، وأخرجهم فيها إلى المعاش وإلى الرياش وكلفهم فيها التكسب وبنى نصيب الخلق^(١) في الابتداء على ذلك وإليه وقعت الإشارة في القرآن في آيات منها قوله تعالى : ﴿ هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ﴾^(٢) الآية ، فاقترضت هذه الآية الإشارة الجمالية إلى جميع الدنيا بما فيها والتنبيه على ما اشتملت عليه من جميع معانيها ومن أصل^(٣) نظام الدنيا وترتيب المعاش فيها معرفة الحساب وهو على قسمين من وجه معرفة الأعداد الجمالية المتصرفة بين أيدي الخلق في المكيل والموزون بالحس ، كما أن الوزن يُعرف في حساب السماء بالعقل ، وللعقل ميزان ، كما أن للحس آخر ، وإليه وقعت الإشارة بقوله تعالى : ﴿ والسماء رفعها ووضع الميزان ﴾^(٤) ، ومعرفة حساب

(١) في ج وك الخلقة .

(٢) سورة الرحمن آية (٧) .

(٣) في ج وك الخلقة .

(٤) سورة يونس آية (٥) .

السما كان لضرورة اختلاف الأزمنة بضرورة ترتيب المعاش عليها بضرورة حاجة الخلق إليها وهو أمر مشاهد، لأن الله تعالى: ﴿جعل في السماء بُرجاً وجعل فيها سراجاً وقمراً منيراً﴾^(١)، وهي الآية الأخرى المشتملة على المصالح المنبهة على ارتباط المنافع، وقد سُئِلَ مالك رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة﴾^(٢) قال هي قصور في السماء^(٣) فلحن في الجواب لحناً فهمه أصحابه، وقالوا هي الاثني عشر برجاً التي هي الحمل، والثور، والتوأمان، والسرطان، والأسد، والسنبلة، والميزان، والرامي، والعقرب^(٤)، والساقى، والحوث^(٥).

وقال بعض المشتغلين المعاني في قول الله تعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة﴾ إشارة إلى أن الفساد والفناء في السموات والأرض رداً على من يقول أنه ليس في السموات فناء ولا فساد، ولما كان نزول الشمس والقمر في هذه البروج لترتيب المعاش مشاهداً في القمر، مستندلاً عليه في الشمس والعادة وحالة الهيئة ونظامه عندهم من الحساب معلوم، نظمه الناس ورتبوه إما مجرداً للمنافع ككتب الأنواء وهذا أمر جمع منه ما تكلمت فيه الصحابة، فقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال، في حين الاستسقاء: كم بقي لنوء الثريا؟ وألمح به مالك رضي الله عنه في باب الاستمطار بالنجوم^(٦)، فإنه لم يقل باب كراهية الاستمطار، ولم يقل باب جواز الاستمطار، وإنما أطلق القول لاحتمال الحال الجواز والتحريم، وهذا أصل في أبواب كتابه إذا كان الشيء جائزاً قال باب جواز كذا، وإذا كان حراماً ممنوعاً قال باب تحريم كذا، وقد بينا في كتاب الصلاة انقسام الحال فيها إلى الجواز والمنع، أما القول في الرد فلم يهتم مالك رضي الله

(١) سورة الفرقان (٦١).

(٢) سورة النساء (٧٨).

(٣) قال في الأحكام ٤٦١/١ قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول (بروج مشيدة) هي قصور السماء ألا تسمع إلى قول الله سبحانه ﴿والسماء ذات البروج﴾ وانظر تفسير القرطبي ٢٨٢/٥.

(٤) في ج زيادة الكبش والقوس.

(٥) وقال في الأحكام ٤٦١/١ قال علماؤنا: والبروج في السماء اثنا عشر برجاً عند العرب وعند جميع الأمم: الحمل، الثور، الجوزاء، السرطان، الأسد، السنبلة، الميزان، العقرب، القوس، الجدي، الدلو، الحوت. وقد يسمون الحمل الكبش والجوزاء التوأمان والسنبلة العذراء والعقرب الصورة والقوس الرامي والحوث السمكة وتسمى أيضاً الدلو الرشا.

(٦) الموطأ ١٩٢/١.

عنه فيه القول لأجل تخليط الأوائل فيه حتى قالوا أنه اصطكك الأجرام، وهو قول يخرق الاحترام ويوجب الاجترام وقد بينا فسادَه في موضعه وهذا أبين من الإطناب فيه فإنه دعوى في أمرٍ غالب لا يدل عليه دليل عقلي ولا شرعي ومن ادعاه فطالبوه بذكره^(١) فإنه يفتضح في خرقه، وإنما بناه مالك رضي الله عنه لأجل أن الناس يؤثرون فيه عن النبي ﷺ أشياء لا أحل لها أمثلها حديث يرويه شتير بن نهار^(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (قال ربكم عز وجل: لو أن عبادي أطاعوني لأسقيتهم المطر بالليل، ولأطلعت عليهم الشمس بالنهار ولم أسمعهم صوت الرعد)^(٣) تفرد به محمد بن واسع^(٤) عن شتير بن مشكل^(٥) أخبرناه ولهذا قال عبد الله بن الزبير فيما رواه في الموطأ عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه كان إذا سمع صوت الرعد ترك الحديث وقال: (سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثم يقول إن هذا لوعيد لأهل الأرض شديد)^(٦) وفي رواية أخرى بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا سمع صوت الرعد قال: (اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك، وعافنا قبل ذلك)^(٧)، وفي رواية أخرى^(٨) عنه أن النبي ﷺ كان يقول إذا سمعه: (سبحان من يسبح الرعد بحمده)^(٩) وعن الصحابة

(١) في ك تذكره .

(٢) قال الذهبي في الكاشف: شتير بن نهار العبدي عن أبي هريرة وعنه محمد بن واسع وقيل شميرة . الكاشف ٥/٢ وكذا قال الحافظ وقال عن أبي هريرة حديث حسن الظن من العبادة وعنه محمد بن واسع فيما قاله حماد بن سلمة وقال غيره عن محمد بن واسع عن شمير بن نهار قال البخاري: قال لي محمد بن بشار عن ابن مهدي: ليس أحد يقول شتير إلا حماد بن سلمة، قال أبو نضرة: كان من أوائل من قص في هذا المسجد . ت ٣١٢/٤ .

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند ٣٥٩/٢، والحاكم في المستدرک ٣٤٩/٢، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجه وقال الذهبي بل واه .

(٤) محمد بن واسع بن جابر بن الأخنس الأزدي أبو بكر أو أبو عبد الله البصري ثقة عابد كثير المناقب مات سنة ثلاث وعشرين ومائة . التقريب ص ٥١١، وانظرت ت ٤٩٩/٩ .

(٥) لم أجد من نسبه إلى مشكل .

(٦) الموطأ ٩٩٢/٢ وكذلك البخاري في الأدب المفرد (٧٢٣)، وقال محققه: قال في شرح فضل الصمد أخرجه مالك موقوفاً وصحح النووي إسناده الأدب المفرد ص ٢٥٢ .

(٧) ذكره ابن جرير بلفظ: بلغنا أن النبي ﷺ كان إذا سمع صوت الرعد الشديد قال: (اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك) تفسير ابن جرير ٣٨٨/١٦ .

(٨) في زيادة في رواية أخرى بإسناده غير أبي هريرة ولعل ذلك هو الصواب .

(٩) رواه ابن جرير من طريق إسرائيل عن أبيه عن رجل عن أبي هريرة رفع الحديث إنه كان إذ سمع الرعد قال: =

رضي الله عنهم في ذلك آثار كلها لم ترد من طريق صحيح ، فخرَج مالك رضي الله عنه حديث عبد الله بن الزبير لصحَّته عنده ولأنه يدل على أنه وعيد كما جاء التصريح به في هذه الأحاديث . والله أعلم . « أنا أبو الحسين الحنبلي ، أنا أبو يعلى بن عبد الواحد أنا أبو علي بن شعبة ، أنا أبو العباس أحمد بن محمد ، أنا محمد بن عيسى ، أنا قتيبة ، ثنا عبد الواحد بن زناد عن حجاج بن أرطاة عن أبي مطر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه^(١) : أن رسول الله ﷺ كان إذا سمِع صوت الرعد والصواعق قال : (اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك) ، قال محمد : هذا حديث غريب^(٢) .

باب تركة النبي ﷺ

خلق الله تعالى جميع ما في الأرض للخلق ثم لم يتركهم فيه سُدىً ، ولا جعله بينهم بدءاً ، ولكنه خص به بعضهم بالحكمة وأحال الباقيين عليهم بالحجة ، وأدام الاختصاص المحكوم به للحي بعد مماته لمن يختص به من أبناء جنسه وأقوى أسباب الاختصاص البعضية ، وكان لها سبب فرتب الله تعالى ، الموارث على السبب والبعضية بحسب التفاوت في القرب والبعد ثم أخرج الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم عن هذا الحكم تشريفاً لهم عن الارتباط بعلائق الدنيا ، ولم يجعل للأنبياء فيها مُلكاً إلا بقدر الحاجة . قال ﷺ : (إنا معشر الأنبياء لا نورث)^(٣) وأتكرت هذا الرافضة ، فقالت إن النبي ﷺ موروث ، وإن

= (سبحان من يسبح الرعد بحمده) ، تفسير ابن جرير تحقيق محمود شاكر ٣٨٩/١٦ ، الدر المنثور ٦٢٣/٤ .
(١) سقط هذا الإسناد بكامله من ج وم .

(٢) رواه الترمذي في الدعوات (٣٤٥٠) وقال غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وأحمد في المسند (٥٧٦٣) ، والبخاري في الأدب المفرد (٧٢١) ، والنسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٩٢٨) ، والحاكم في المستدرک ٢٨٦/٤ وقال صحيح الإسناد وأقره الذهبي وأخرجه البيهقي في السنن ٣٦٢/٣ ، وفي هذا الإسناد علتان الأولى ما أشار إليه الحافظ في التهذيب ٢٣٨/١٢ ، في ترجمة أبي مطرف عن سالم بن عبد الله بن عمر في القول عند الرعد وعنه الحجاج بن أرطاة وعبد الواحد بن زياد والصحيح عن عبد الواحد عن حجاج عنه ذكره ابن حبان في الثقات .

والثانية جهالة أبي مطرف لم يرو عنه غير الحجاج بن أرطاة وقد قدمنا في ترجمته إنه ضعيف قال الذهبي في الضعفاء نكرة ٨٠٨/٢ ، وقال في الميزان ٥٧٤/٤ لا يدري من هو ، وقال الحافظ في التريب ص ٦٧٤ : مجهول وعلى هذا يكون الحديث ضعيفاً لا كما ذهب إليه المرحوم الشيخ أحمد شاكر من تصحيح إسناده والله أعلم . انظر المسند تحقيق أحمد شاكر حديث (٥٧٦٣) .

(٣) ذكر الحافظ في التلخيص ١٠٠/٣ أن النسائي رواه في سننه الكبير بهذا اللفظ أي الذي ساقه به الشارح وهو =

يدخل في الأمر يقي^(١) العموم سليماً لم يتطرق إليه تخصيص ، ولذلك احتجت فاطمة على أبي بكرٍ بالقياس كما سبق وروي أنها قالت له : أليس الله يقول كذا ؟ فاحتجت بالقرآن . فقال العماء : بقيت نفقة نساء النبي ﷺ في ذلك المال لبقاء الزوجية ، ومن جعل التحريم لأجل الإذابة جعل النفقة كسائر نفقات النساء مأخوذة من بيت المال لهن والصحيح هو الأول ، فإن قيل ، فقد قال الله تعالى مخبراً عن العبد الصالح : ﴿ وإني خفت الموالي من ورائي وكانت إمراة عاقراً فهب لي من لدنك ولياً ﴾ يرثني ويرث من آل يعقوب ﴿^(٢) وقد صرح النبي ﷺ بالإرث في هذه الآية . قلنا : أراد وراثة النبوة ليبقى الأجر ويدوم العمل الصالح ، فإن العبد إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث ولد صالح يدعوه^(٣) ، الحديث . والدليل على أنه أراد شرف المرتبة لا ملك المنفعة قوله ﴿ ويرث من آل يعقوب ﴾^(٤) وليس الموروث من الآل المال ، وإنما الموروث منهم الشرف ، وكانت الحكمة من تبويب مالك رضي الله عنه على تركة النبي ﷺ^(٥) أن أحكامه وصفايه بخير وفدك ، كان عمر رضي الله عنه قد أعطاهما لعلي والعباس رضي الله عنهما بحضرة أهل الشورى كما ثبت في الصحيح ليسيروا فيها بسيرة رسول الله ﷺ لا على الملك لهم ، فلم تزل في يد العلوية لم يأخذها من أيديهم من عادهم من الخلفاء ، فخشي مالك رضي الله عنه أن يتوهم على مر الأيام أنها بأيديهم ملكاً ، فأراد أن يبين أنها بأيديهم أمانة ، وعول على الحديث الطويل في تخصص العباس وعلي عند عمر رضي الله عنهما بحضرة أهل الشورى ، وما جرى بينهم من القضاء ، وما استقر عليه الأمر في ذلك اليوم وبعده . ونصه : قال مالك بن أوس بن الحدثان ، بينا أنا جالس في أهلي حين طلع النهار ، إذا رسول عمر رضي الله عنه يأتيني ، فقال أجب أمير المؤمنين ، فانطلقت معه حتى أدخل على عمر فإذا هو جالس على رمال سبرير ليس بينه وبينه فراش متكئ على وسادة من آدم ، فسلمت عليه ثم جلست ، فقال : يا مال^(٦) إنه قد قدم علينا من قومك أهل أيبات وقد أمرت برضخ فأقبضه فأقسمه بينهم ، قلت : يا أمير المؤمنين لو أمرت غيري . قال : أقبضه أيها المرء . فبينما أنا جالس عنده إذ

(١) في ج فيقي .

(٢) سورة مريم آية (٦ و ٥) .

(٣) رواه مسلم في كتاب الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته حديث (١٦٣١) ، والبغوي في شرح

السنة ٣٠٠/١ من حديث أبي هريرة .

(٤) سورة مريم آية (٦) . (٥) الموطأ ٢/ ٩٩٣ ، (٦) كذا في جميع النسخ يا مال وهو ترخيم .

جاء حاجبه يرفاً^(١) فقال : هل لك في عثمان ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ؟ قال : نعم . فإذن لهم فدخلوا وسلموا وجلسوا ، ثم جلس يرفاً يسيراً . فقال : هل لك في عليٍّ والعباس ؟ قال : نعم . وأذن لهما فدخلوا وسلموا وجلسا وهما يختصمان في التي أفاء الله على رسوله من بني النضير ، فاستب علي وعباس . قال العباس : يا أمير المؤمنين أقض بيني وبين هذا الظالم الكاذب الغادر الآثم . فقال الرهط : يا أمير المؤمنين أقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر ، فقال عمر رضي الله عنه : إبتدثوا ، وروي نبدكم أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السموات والأرض ، هل تعلمون . أن رسول الله ﷺ قال : (لا نورث ما تركنا صدقة) يريد بذلك نفسه ، قالوا : قد قال ذلك ، فأقبل عليٌّ وعباس رضي الله عنهما فقال : أنشدكما الله هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ قالوا : نعم . قال مالك بن أوس : قال عمر رضي الله عنه : فإني أحدثكم عن هذا الأمر ، إن الله قد خصَّ رسوله في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحداً غيره ، ثم قال : ﴿وما أفاء الله على رسوله﴾ إلى قوله تعالى ﴿قديراً﴾^(٢) الآية فكانت هذه خالصة لرسول الله ﷺ ، والله ما احتازها دونكم ، ولا استأثر بها عليكم ، وقد أعطاكموه وبثها فيكم حتى بقي منها هذا المال ، فكان رسول الله ﷺ ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله في السلاح والكراع عدة في سبيل الله فعمل فيها رسول الله ﷺ حياته ، أنشدكم الله هل تعلمون ذلك ؟ ، قالوا : نعم ، ثم قال لعليٍّ وعباس : أنشدكما الله هل تعلمان ذلك ؟ قالوا : نعم ، قال عمر رضي الله عنه : ثم توفي الله رسوله ، فقال أبو بكر : أنا ولي رسول الله ﷺ ، فقبضها أبو بكر رضي الله عنه فعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ ، وأنتم تزعمان أن أبا بكر فيها كان كاذباً أثماً غادراً ، خائناً ، والله يعلم إنه لصادق بار راشد تابع للحق ثم توفي أبو بكر رضي الله عنه ، فقلت : أنا ولي رسول الله ﷺ وأبي بكر قبضتها سنتين من إمارتي أعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ وبما عمل فيها أبو بكر والله أعلم إنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق ، جثمانني تكلماني وكلمتكما واحدة وأمركما واحد ، جئتني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك وجاءني ، يريد علياً ، يريد نصيب امرأته من أبيها ، فقلت لكما إن رسول الله ﷺ قال : (لا نورث ما تركنا صدقة) ، فلما بدا لي أن أدفعها إليكما ، على أن عليكما عهد الله وميثاقه ليعملان فيها

(١) يرفاً علم على حاجب عمر بن الخطاب رضي الله عنه . (٢) سورة الحشر آية (٦) .

بما عمل رسول الله ﷺ ، وبما عمل فيها أبو بكر ، وبما عملت فيها منذ وليتها ، فقلت ما إدفعها إلينا بذلك ، فدفعتها إليكما بذلك . أشدكم بالله هل دفعتهما إليهما بذلك ؟ قال الرهط : نعم . قال : فتلتمان مني قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي يأذنه تقوم السموات والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك . وكانت هذه الصدقة بيد علي رضي الله عنه فمنعها علي عباساً ، فغلبه عليها ، ثم كانت بيد حسن بن علي رضي الله عنه ثم بيد علي بن حسين وحسن بن حسين كلاهما كانا يتداولانها ثم بيد زيد بن حسين وهي صدقة رسول الله ﷺ . زاد البرقاني في صحيحه من طريق معمر قال : فغلب علي عليها فكانت بيد علي رضي الله عنه ثم كانت بيد حسن بن علي ثم كانت بيد حسين ثم كانت بيد علي بن الحسين ثم كانت بيد الحسن بن الحسين ثم كانت بيد زيد بن الحسين ، قال معمر : ثم بيد عبد الله بن الحسين ثم وليها بنو العباس^(١) .

باب الترغيب في الصدقة

جاء مالك رضي الله عنه في هذه الترجمة بفائدة عظيمة أخرجها بها من أبواب الأحكام إلى أبواب الفضائل ، نبه بها على فضل الصدقة وشرفها ، وهي تشرف بوجوه كثيرة ذكر منها مالك رضي الله عنه ستة أوجه تنبهاً على باقيها .
الأول : شرف القبول في قوله ﷺ : (من تصدق بصدقة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا طيباً ، كان إنما يضعها في كف الرحمن)^(٢) فعبر ﷺ عن شرف القبول بالكف

(١) رواه عبد الرزاق في المصنف (٩٧٧٢) والبخاري في آخر غزوة بني النضير ١١٥/٥ ، وشرح السنة ١٣٥/١١ ، قال الحافظ وزاد إسماعيل القاضي إن إعراض العباس عنها كان في خلافة عثمان ، قال عمر بن شبة : سمعت أبا غسان هو محمد بن يحيى المدني يقول : إن الصدقة المذكورة اليوم بيد الخليفة يكتب في عهده يولي عليها من قبله من يقبضها ويفرقها في أهل الحاجة من أهل المدينة . قلت كان ذلك على رأس المائتين ثم تغيرت الأحوال والله المستعان . الفتح ٢٠٧/٦ .

(٢) ٩٩٥/٢ مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي الحباب سعيد بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : (من تصدق بصدقة من كسب طيب . . .) وهذا مرسل عند يحيى وأكثر الرواة وأسنده معن وابن بكير عن مالك عن يحيى عن أبي الحباب . شرح الزرقاني ٤١٧/٤ ، وهو حديث متفق عليه من رواية أبي هريرة أخرجه البخاري في الزكاة باب لا يقبل الله صدقة من غلول ولا يقبل إلا من كسب طيب ١٣٤/٢ ، وفي التوحيد باب قول الله تعالى ﴿ تعرج الملائكة والروح إليه ﴾ ١٥٤/٩ ، ومسلم في الزكاة باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (١٠١٤) .

استعارة بالأخبار عن التهمم عن أن يقول القائل أخذها الملك بيده مني وأعطانيه بيده وذلك أشرف من أن يأمر به ، فتناول ذلك نائبه عنه^(١) ، وقد قال مالك رضي الله عنه : أرى أن يؤدب هؤلاء الذين يروون هذه الأحاديث المشككة وأي إشكال أعظم من نسبة الكف إلى الله تعالى ، الذي رَوَاهُ هو ، والله تعالى اليد العليا واليمينى ، وكلا يديه يمين ، وله الإصبع وله الكف ، وكل واحد منهما عبارة عن القدرة ، وتعلقها بالمقدورات ، فاليد عبارة عن القدرة جملة بجملة ، واليمينى ، عبارة عن الشرف أو فضل قوة في التصريف ، والكف عبارة عن تمهيد محل القبول أو بسط القابض كفه ليأخذ بها ما يعطى ، والأصبع كناية عن التصرف في الأمور الخفية بارتباط العلم بالقدرة ، كقوله ﷺ : (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن)^(٢) أو عبارة عن تحقير الأشياء العظيمة ، بالإضافة إلى أقل متعلقات القدرة ، كقوله ﷺ : (يضع الله السموات على أصبع والأرضين على أصبع)^(٣) .

الحديث الثاني : شرف الأجر كقوله ﷺ : (بنح^(٤) ذلك مال رابع ورايح)^(٥) ،

- (١) سيأتي الرد على هذا التأويل وغيره من التأويلات المخالفة لمذهب السلف .
- (٢) روى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : (إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفه حيث يشاء) ثم قال رسول الله ﷺ : (اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك) حديث (٢٦٥٤) .
- (٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ١٨١/٩ ، ومسلم في كتاب صفات المنافقين كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٢٧٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود قال : جاء خبر من اليهود فقال : (إنه إذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع والأرضين على إصبع والماء والثرى على إصبع والخلايق على إصبع ثم يهزمن ثم يقول أنا المالك أنا الملك . . .) لفظ البخاري .
- أقول : لقد ذكرنا أكثر من مرة أن منهج القاضي ابن العربي رحمه الله في الصفات منهج أشعري قائم على التأويل وهو يتعارض مع مذهب السلف الذي يتمثل في الإيمان بكل ما ورد عن الله وعن رسوله ﷺ على غرار « ليس كمثله شيء » وهو السميع البصير ، فالمسلم الحق يمر هذه الصفات على ظاهرها معرضاً فيها عن التأويل مجتنباً التشبيه معتقداً أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق . قال شيخ الإسلام ابن تيمية مذهب سلف الأمة وأئمتها أن يصفوا الله بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ولا يجوز نفي صفات الله التي وصف بها نفسه ولا تمثيلها بصفات المخلوقين . أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات ص ٧١ ، وانظر الشرح والإبانة ص ٢١٣ ، والتمهيد ١٣٢/٧ ، وشرح السنة ١٦٨/١ ، الفتح ٤١٧/١٣ .

(٤) يخ يخ هي كلمة تقال عند المدح والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة وهي مبنية على السكون فإن وصلت جررت ونونت فقلت : يخ يخ وربما شددت وبخبت الرجل إذا قلت له ذلك ومعناها تعظيم الأمر وتفخيمه . النهاية ١٠١/١ .

(٥) مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة إنه سمع أنس بن مالك يقول : كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة =

وقول العرب يخِ يخِ كناية عن تشريف الأمر والرغبة فيه كما تقدّم في الحديث ، كما أن قولهم كَخِ كَخِ كلمة تقولها العرب عند تحقير الشيء والنفرة^(١) عنه ، كما قال النبي ﷺ لولده حين رأى ثمرة الصدقة في فيه : (كَخِ كَخِ)^(٢) ، وكذلك رابح معناه وجوب الزيادة فيه ، وقوله ﷺ : (رايح) بالياء ، معناه دوام المثوبة عليه .

الثالث : حال المعطي : كقوله ﷺ : (أعطوا السائل ولو جاء على فرس)^(٣) فإن للسائل حقاً لا يؤديه إلا الإجابة ، ولذلك كان رسول الله ﷺ لا يسأل قط شيئاً إلا أعطاه لئلا يبقى عليه درك ، ولكن إذا صدق السائل فإنه مع الصدق تحلّ له المسألة الكثيرة والقليلة وما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ، وما رأيت أصدق من السؤال ببغداد . رأيتهم بجامع الخليفة ، يقول قائلهم : أيها الناس ارحموني أخوكم لا يأتي الجمعة إلا في ثياب المهنة ، ولا يقدر على إقامة ما يجب لها من السنية ، فشاهدتهم يخلعون عليه ثياب الجمعة ويروح بها في الثانية ، وشاهدت سائلهم يقول : أيها الناس ارحموني اشتريت حذاية^(٤) وما أكلتها منذ عام والقدر منها بدينار^(٥) ، فرأيتهم يتصدقون عليه بدينار ، وهكذا في كل ما يطلبون ، فإن كذب السائل حرّم عليه ما يأخذ ، ووجب عليه رده ، روي أن عمر رضي الله عنه مر بسائل على عنقه مخلاة مملوءة كسراً وتمراً ، فخفقه بالدرّة وأمر بها ففرغت بين يدي نعم

= مالا من نخل وكان أحب أمواله إليه بيرحاء وكانت مستقبلة المسجد وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب ، قال أنس : فلما أنزلت الآية ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إليّ بيرحاء وإنها صدقة لله أرجو برها . . الموطأ ٢/٩٩٥ ، والبخاري في الزكاة باب الزكاة على الأقارب ٢/١٤٨ ، ومسلم في الزكاة باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين (٩٩٨) ، من حديث أنس .

(١) كَخِ كَخِ هو زجر للصبي وردع ويقال عند التقذر أيضاً . النهاية ٤/١٥٤ .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في الزكاة باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ ٢/١٥٧ ، ومسلم (١٠٦٩) في الزكاة باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله من حديث أبي هريرة .

(٣) مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال : (أعطوا السائل وإن جاء على فرس) ، الموطأ ٢/٩٩٦ قال ابن عبد البر : لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً عن مالك وليس فيه مسند يحتاج به فيما أعلم . الزرقاني ٤/٤٢٠ ، ورواه ابن عدي في الكامل (١٨٧٨) من حديث أبي هريرة وقال : لا أعلم يرويه عن زيد غير عاصم وهو ابن سليمان الكوزي وضعفه الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ١/٣٠٠ .

(٤) قال الجوهري الجذاية بالكسر القطعة من اللحم قطعت طولاً . صحاح الجوهري ٦/٢٣١٠ . وانظر ترتيب القاموس ١/٦٠٩ .

(٥) في ج والقدر المتقن منها يقوم بمقتال .

الصدقة ، فأكلوها . والله در عمر فما أفقهه رأى السائل قد سأل باسم الحاجة وهو غني لم يفسر مسألته ، ولا فصل قدر ما يحتاج ، فوجب رد ما بيده على أربابه ولم يتعينوا لعمر رضي الله عنه فيردها عليهم فوجب التصدق بها ، فكره أن يحملها يطلب المساكين المستحقين لها لوجهين :

أحدهما : ما في ذلك من التكليف عليه .

والثاني : ما في ذلك من تأخير إنفاذ ما وجب عليه ، وقد أسرع النبي ﷺ في صلاة ، ثم دخل بيته وخرج بتبر كان عنده واعتذر أنه قام لأجله^(١) ، وقالت له أم سلمة رضي الله عنها : ما لي أراك قد أصبحت ساهم الوجه ؟ فقال لها : (إن دنائير كنت نسيتها تحت الفراش فباتت فيه) . فانظر إلى ما كان يعتد في سرعة التنفيذ أن تختصر لأجله الصلاة وتتغير له نفسه الكريمة حتى يظهر أثر التغير على غرته البهية .

الرابع : حق المعطي فإنه ينبغي أن لا يرد في وجهه ما يعطيه كان قليلاً أو كثيراً ، ولا يحل له أن يقول بهذا تستقبلني ، فإن الله لم يحقر أن يستقبل به ، فكيف يستحقه الأدي الذي يأخذه وإن استحقه صغيراً ليرينه كثيراً وقد جاء هذا فعلاً في كتاب الله تعالى ، قال الله تعالى : ﴿ الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات ﴾^(٢) يريد بالمطوع الذي يعطي ما خف عليه ، ثم قال تعالى : ﴿ والذين لا يجدون إلا جهدهم ﴾ يريد الذي يعطي ما قدر عليه . فهذه مرتبتان حستان ، وإن كانت الآخرة منهما أشرف من الأولى .

الخامس : حال الشيء المعطى . قال رسول الله ﷺ : (يا نساء المؤمنات)^(٣) على إعراب النداء المضاف على ما بيناه في رسالة الملجئة (لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو كراع

(١) رواه البخاري في كتابه الأذان باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم ٢١٥/١ ، من حديث عقبة بن الحارث وأورده الخطيب التبريزي في المشكاة ٥٩٠/١ ، ولم يعزه لغير البخاري .

(٢) سورة التوبة آية (٧٩) .

(٣) قال القاضي عياض الأصح الأشهر نصب النساء وجر المسلمات على الإضافة وهي رواية المشاركة من إضافة الشيء إلى صفته كمسجد الجامع وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين يقدرون فيه محذوفاً وقال السهيلي وغيره جاء برفع الهمزة على أنه منادى مفرد ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ على معنى يا أيها النساء المسلمات والنصب صفة على الموضع وكسرة التاء علامة النصب وروي بنصب الهمزة على أنه منادى مضاف وكسرة التاء للخفض بالإضافة كقولهم مسجد الجامع وهو مما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ . فتح الباري ١٩٧/٥ .

شاة محرق^(١) أو محرقاً على ما بيناه وعلى ما فعلت عائشة رضي الله عنها حين أعطت حبة من عنبٍ كان بين يديها ، فاستحقرها الرسول ، فنبهته عائشة رضي الله عنها على طريق التعظيم ، وقالت له : كم ذرة فيها^(٢) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾^(٣) .

السادس : الثقة بالقبول وينبغي للمرء أن يكون واثقاً به على خطرٍ منه ، كما تقدم لنا في قصة عامر بن عبد الله وفي القائل له ما قال لنا داشمند^(٤) قدم علينا حاجاً بمدينة السلام سنة تسعين ، قال لنا شيخنا سمعت الأستاذ الإمام ابن فورك^(٥) يقول : كنت في أيام الإرادة^(٦) يصحبنا فتى من أهلها فمرض ، فعدته فألفيته يجادل فاسترفقت^(٧) له وأشفت من حاله ومما كان فيه من المواظبة أيام الصحبة ومن غلبة الخوف على قلبه والخشية ، فإذا به قد فتح بصره وجرده إليّ وقال : يا أبا بكرٍ لمثل هذا فليعمل العاملون .

(١) مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأشهلي الأنصاري عن جدته أنها قالت : قال رسول الله ﷺ : (لا تحقرن إحداكن أن تهدي لجارتها ولو كراع شاة محرقاً) الموطأ ٩٩٧/٢ .
وأخرجه البخاري في كتاب الهبة باب الهبة وفضلها ٢٠١/٣ ، ومسلم في الزكاة باب الحث على الصدقة (١٠٣٠) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقول : (يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة) .

(٢) الموطأ ٩٩٧/٢ مالك قال : بلغني أن مسكيناً استطعم عائشة أم المؤمنين وبين يديها عنب فقالت لإنسان : خذ حبة فأعطه إياها فجعل ينظر إليها ويعجب فقالت عائشة : أتعجب كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة . والحديث ذكر السيوطي إنه أخرجه ابن سعد وعبد بن حميد من طريق عائشة رضي الله عنها أن سائلاً أتاها عندها سلة عنب فأخذت حبة من عنب فأعطته فقبل لها في ذلك فقالت : هذه أثقل من ذر كثير ثم قرأت ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ الدر المنثور ٥٩٧/٨ .

(٣) سورة الزلزلة آية (٧) .

(٤) هذا لقب فارسي ومعناه الشيخ الكبير وهو يعني به شيخه الغزالي .

(٥) هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني الشافعي أبو بكر متكلم فقيه مفسر أصولي أديب نحوي لغوي واعظ أقام بالعراق مدة وورد الري وكثر سماعه بالبصرة وبغداد مات سنة (٤٠٦ هـ) ، انظر سير النبلاء ٢١٤/١٧ ، طبقات الشافعية للسبكي ١٢٧/٤ - ١٣٥ ، طبقات الأسنوي ٢٦٦/٢ ، تبين كذب المفتري ٣٣٢ ، شذرات الذهب ١٨١/٣ ، العبر ٩٥/٣ .

(٦) اتفقت النسخ على هذه العبارة ولعلها اسم مكان .

(٧) في ك و م فاسترفقت له وأشفت .

ما جاء في صفة جهنم

هذه ترجمة عظيمة ترجم بها العلماء وترجموا بنظيرها في المقابل لها وهي صفة الجنة ، وإنما ترجم مالك رضي الله عنه بصفة جهنم دون صفة الجنة لأن العالم يجب أن يراعي الغالب على أحوال الخلق ، فإن الغالب على أحوالهم الطاعة والخوف ذكرهم بسعة الرحمة ونقلهم إلى مقام الرجاء ، وإن كان الغالب عليهم الانهماك في المعاصي والانتكال على سعة الرحمة وعظمهم بآيات الخوف وآثاره ونقلهم إلى مقامه ، فلما رأى مالك رضي الله عنه في زمانه الانهماك في المعاصي للناس وفي الظلم للولاة ترجم بآثار التخويف لينقلهم إلى مقامه ، وأحاديث ذلك كثيرة منها حديثين عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الأول : قوله ﷺ : (ناركم هذه الذي توقدون جزءاً من سبعين جزءاً من نار جهنم)^(١) زاد غيره : (بعد أن صُبغت في البحر صبغتين)^(٢) تنبيهاً على أنها لو كانت بحالها ما احتملت الأرض سقط زناد منها ، وفي الحديث إن دلواً من غساقٍ لو صب في المشرق لأنتن منه المغرب^(٣) كما روي في مقابله لو أن نصيفاً^(٤) ظهر للدنيا من الحور العين

(١) الموطأ ٩٩٤/٢ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (نار بني آدم التي يوقدون جزءاً من سبعين جزءاً من نار جهنم) فقالوا : يا رسول الله إن كانت لكافية ؟ قال : (إنها فضلت عليها بتسعة وستين جزءاً) .

وقد أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب صفة النار وإنها مخلوقة ١٤٧/٤ ، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها (٢٨٤٢) ، وزاد أحمد في روايته وضربت في البحر مرتين ولولا ذلك ما انتفع بها أحد ، انظر الفتح الرباني ١٦٣/٢٤ ، وكذلك روي هذه الزيادة ابن حبان ٢٧٦/٩ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ وقد ورد في تخريج أحاديث الأحياء للعراقي قوله : قيل : (إن نار الدنيا غسلت بسبعين ماء من مياه الرحمة حتى أطاقتها أهل الدنيا) قال العراقي : ذكره ابن عبد البر من حديث ابن عباس ، انظر الأحياء ٥٣١/٤ .

(٣) رواه الترمذي (٢٥٨٤) وقال : لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد وفي رشدين مقال من قبل حفظه ورواه أحمد في المسند ٢٨/٣ من طريق ابن لهيعة ، والحاكم في المستدرک ٦٠١/٤ - ٦٠٢ عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث وصححه وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٥١١٦) .

ورواه البيهقي من رواية الترمذي شرح السنة ٢٤٥/١٥ وانظر المشكاة (٥٦٨٢) ، والطبري ١٤/٢٣ ، وابن كثير ٦٩/٧ ، الزهد لابن المبارك ٩٠/٢ ، والحديث ضعفه الشيخ ناصر في ضعيف الجامع الصغير ٤١/٥ .

(٤) في جميع النسخ نصيفاً والذي في الحديث وصيفاً .

لأضاعت منه^(١) ، وقال : (أترون ناركم هذه حمراء لهي أسود من القار)^(٢) وإن كان العذاب واحداً في جوهرها ، ولكنه يَبين بصفة السواد تضاعف العذاب ، وفي قوله : « أسود » دليل على جواز استعمال أفعل في باب ما أحسن زيدا دون نسبته إلى شدة أو خفة حسب ما ذكره النحاة حين ظنوا الأغلب كلا ، وقد نهينا عليه في رسالة الملجئة .

باب التعفف عن المسألة

المسألة حكم علته الحاجة فهي مرتبة عليها ، فإن كانت الحاجة ضرورة دينية أو دينية ، كانت المسألة واجبة عند الفقهاء ، وعليه تبدل قصة الخضر وموسى ﷺ حين استطعما أهل القرية عند الحاجة وقصة أبي الهيثم بن التيهان وقد تقدم ذلك كله ، وإن كانت الحاجة فيها مشقة كان السؤال مندوباً إليه إذ يجوز له احتمال المشقة ، وإن كانت الحاجة لشهوة كانت مكروهة ، لأن اتباع الشهوات مكروه شرعاً ، وكسر النفس بترك الشهوة مندوب إليه وإن كان ذلك نادراً كان السؤال مباحاً ، وقال شيخ الزهد^(٣) : السؤال حرام إلا عند الضرورة فإنه مباح والأفضل له الاستسلام لأمر الله ، وهذا الذي قالوه إنما ينبغي على أصلهم في التفويض والتوكل فإذا انتقل الإنسان من مقامات السلوك إلى مستقر التوكل والتفويض حيث يترتب عليه هذا الحكم ، ومن أراد أن يفعل قبل أن يحصل في ذلك المقام فهو بمنزلة من أراد أن يصلي قبل أن يتوضأ ، وهذه المسألة بابها أحكام الزكاة ، ولكنها ذكرها الإمام في الجامع لأنها مقام من مقامات الأولياء ومنزلة عظيمة من آداب الشرع فأدخلها مع أخواتها وذكر فيه حديث سؤال الأنصار لرسول الله ﷺ^(٤) ويحتمل أن يكون الأنصار سألوا

(١) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٥١١٤) ، عن ابن عباس قال : (لو أن وصيفاً أو وصيفة أهبط إلى دار الدنيا لأقتل عليه الناس من حسنه وجهاله حتى يتفانوا) .

(٢) مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال : أترونها حمراء كناركم هذه لهي أسود من القار ، والقار الزفت . الموطأ ٩٩٤/٢ ، وأخرجه البخوي في شرح السنة ٢٤٠/١٥ . قال الباجي : مثل هذا لا يعلمه أبو هريرة إلا بتوقيف . المتقى ٣١٩/٧ .

(٣) المراد بهم شيخ الصوفية .

(٤) مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم حتى نفذ ما عنده ثم قال : (ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله . . .) . الموطأ ٩٩٧/٢ ، وأخرجه مسلم في الزكاة باب فضل التعفف والصبر (١٠٥٣) ، وكذلك أخرجه البخاري في الزكاة باب الاستعفاف عن المسألة ١٥١/٢ .

رسول الله ﷺ فيما يحتاجون إليه ويحتمل أن يكون سألوه ما يستغنون عنه لكن بوجه من الحاجة يحسن توقعه كسؤال الرجل له الحلة التي يراها عليه وهو مستغن عنها لتكون كفته ، والاحتمال الثاني أغلب لقوله ﷺ بعدما نفذ ما عنده : (ومن يستعفف يعفه الله) والعفاف هو الكف عما يعرض من الأمل تعلق بدين أو بدن أو أمل وكذلك قال من يستغني يريد بجز الطاعة وحرية النفس لقوله ﷺ : (ليس الغنى كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس)^(١) وقوله ﷺ : (من تصبر صبره الله) إشارة إلى من غلبته الحاجة فليتكلف وليتعاظ^(٢) أمثالها من الصبر هذا في الانتفاع ومثله في الاستدفاع في مكروه يعرض أو بلاء ينزل فليتصبر له وليعطه من الصبر والأصل في التعفف عن الانتفاع كثير من فنيه ما روي عن عيسى عليه السلام : أنه اضطجع ووضع تحت رأسه حجراً يرفعه عن الأرض ليعتدل له به وزن الضجعة فمر به إبليس قال له : يا عيسى أنت تزعم أنك تترك الدنيا فما بالك استعنت بالحجر ؟ فرمى به إليه ، وقال : خذه إليك ووضع رأسه على الأرض ، والأصل في الاستدفاع فنون كثيرة أعظمها حال أيوب فإنه نزل به البلاء فيروى أنه ما سأل ربه قط كشفه لحظة في زمن بلائه اللهم إلا إنه لما اشتد به الكرب قال : ﴿ مَسْنِيَ الضَّرِّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾^(٣) ، وما سأل الكشف ويقول أهل التفسير أنه ما قال هذه الكلمة مع لينها إلا حين مست الدود قلبه ، فلما شغله ذلك عن ذكر الله في قوله مَسْنِيَ الضَّرِّ^(٤) يُريدُ في ديني وأما بدنه فما سأل قط عنه ثم قال : وما أعطي أحد عطاء هو خير وأوسع من الصبر ، وفي بعض الأخبار : الصبر نصف الإيمان^(٥) ، وأنا أقول إنه الإيمان كله . قال علماؤنا رحمهم الله ، إنما قال الصبر نصف

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الرقاق باب الغنى غنى النفس ١١٨/٢ ، ومسلم في الزكاة (١٠٥١) من حديث أبي هريرة .

(٢) في م وليتغلظ وفي ج فليتكلف ولا يتعاظ مثله .

(٣) سورة الأنبياء آية (٨٣) .

(٤) نقل القرطبي عن الشارح في قوله مَسْنِيَ الضَّرِّ لاشتغاله عن ذكر الله وما أحسن هذا لو كان له سند ولم تكن دعوى عريضة . تفسير القرطبي ١١/٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٥) رواه البيهقي في الشعب من طريق يعقوب بن حميد ثنا محمد بن خالد المخزومي عن سفيان الثوري عن زيد بن أبي وائل عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : (الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله) تفرد به يعقوب عن المخزومي والمحمود عن ابن مسعود من قوله غير مرفوع . شعب الإيمان (٩٧١٦ و ٩٧١٧) وأورده الديلمي في مسند الفردوس (٣٨٤١) ، ورواه أبو نعيم في الحلية ٣٤/٥ ، والخطيب في تاريخه ٢٢٦/١٣ وأورده صاحب الأحياء ٢٣١/١ ، والمنذري في الترغيب والترهيب ٢٧٧/٤ ، والزبيدي في أتحاف السادة المتقين ٥/٩ .

الإيمان ، لأن الشريعة قسمان : مأمورٌ ومنهيٌّ ، والنهي يقتضي ترك الشهوة ، ولا يستطاع ذلك إلا بالصبر وإيثار التعب على الراحة ، وأما المنهيات أسهل في الكف من المأمورات في الفعل عادة ، ولذلك قال النبي ﷺ : (إذا أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم ، وما نهيتكم عن شيء فاجتنبوه)^(١) وهذا يدل على ما اخترناه من أن باب المأمورات يحتاج إلى الصبر ، ولذلك شرط فيه الاستطاعة وشرط ترك النهي مطلقاً وأما اليد العليا واليد السفلى ، فقد تكلمنا عليه في أبواب الزكاة وبيننا اختلاف العلماء في أن اليد العليا يد السائل أم يد المعطي ، وعند الفقهاء أن اليد العليا هي يد السائل بحجتين في ذلك أن يد السائل نائبة عن يد الله تعالى لأجل قوله ﷺ : (إنما تقبُّ في كف الرحمن قبل أن تقبَّ في كف السائل) ، وقوله في الحديث : العليا هي المنفقة واليد السفلى هي السائلة من قول الراوي وتأويله لا من قول النبي ﷺ . وتنزيله^(٢) ، قال الفقهاء فيد المعطي هي العليا صورة ويد السائل هي العليا معنى ، والمعاني هي التي تعتبر ليست الصور والباب عظيم القدر ، فليطلب في مكانه وله أمثلة^(٣) وأما مسألة عمر وحكيم فكان حكيم يرى أن غيره بالعطاء أثر

والحديث فيه يعقوب بن حميد بن كاسب المزني نزيل مكة وقد نسب لجده صدوق ربما وهم ، مات سنة (٢٤١) ، التقريب ص ٦٠٧ ت ١١/٣٨٣ ، الكاشف ٣/٢٩٠ .

وقد رمز المناوي في فيض القدير ٥١٣٠ للحديث بالضعف .

(١) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في الاعتصام باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ٩/١١٦ ، ومسلم في الفضائل (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة .

(٢) تقدم تحقيق ذلك في الزكاة .

(٣) قال الحافظ : الأحاديث متضاربة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي السائلة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور وقيل اليد السفلى الأخذة سواء كان بسؤال أم بغير سؤال وهذا أباه قوم واستندوا إلى أن الصدقة تقب في يد الله قبل يد المتصدق عليه ، قال ابن العربي : التحقيق أن السفلى يد السائل وأما يد الأخذ فلا لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الأخذة وكلتاها عليا وكلتاها يمين ، قال الحافظ : وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الأدميين وأما يد الله تعالى فباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الأخذ ويده العليا على كل حال وأما يد الأدمي فهي أربعة يد المعطي وقد تضافرت الأخبار بأنها عليا ثانيها يد السائل وقد تضافرت بأنها سفلى سواء أخذت أم لا وهذا موافق لكيفية الإعطاء والأخذ غالباً وللمقابلة بين العلو والسفل المشتق منهما .

ثالثهما يد المتعطف عن الأخذ ولو بعد أن تمد إليه يد المعطي مثلاً وهذه توصف بكونها علياً علواً معنوياً .

رابعها يد الأخذ بغير سؤال وهذه قد اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى . ثم قال : ومحصل ما في الآثار =

منه لاستغنائه هو عنه وكان عمر يُشهد عليه أنه قد أوصلَ إليه حقه^(١) ، ويرى عمر أن ما جرى له مع النبي ﷺ أصل فيما بينه وبين حكيم وقد بين النبي ﷺ أن ما كان عن غير مسألة فهو رزق رزقه الله ، يُريدُ من غير تعب ولا مهانة^(٢) ، فإن التعب كلفةٌ والسؤال ذلةٌ ، ولذلك أشار النبي ﷺ على الفقراء بالعزة فقال : (لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطبُ خيرٌ له من أن يسأل)^(٣) وأما كيفية السؤال المترتبة على من عنده مال فهي مسألة فقهيّة ، الصحيح فيها أنها تجوز لكل أحدٍ وبكل حالٍ إذا بين سؤاله كما بيناهُ .

نكتة :

ذكر مالك رضي الله عنه أنه بلغه قول رسول الله ﷺ : (لا تحلّ الصدقة لآل محمدٍ ، إنما هي أوساخ الناس)^(٤) والحديث صحيح ضربَ النبي ﷺ المثل بقوله : (أرايت لو أن

= المتقدمة أن أعلى الأيد المتفقة ثم المتعفة عن الأخذ ثم الأخذ بغير سؤال وأسفل الأيدي السائلة والمانعة . فتح الباري ٢٩٧/٣ .

(١) هذا حديث متفق عليه أخرجه البخاري في الزكاة باب الاستغفار عن المسألة ١٥٢/٢ ، ومسلم في الزكاة باب بيان أن أفضل الصدقة الصحيح الشحيح (١٠٣٥) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم قال : (يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه) ... ثم إن عمر رضي الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئاً فقال عمر : أشهدكم يا معشر المسلمين على حكيم أنني أعرض عليه حقه من هذا الفيء فيأبى أن يأخذه

(٢) روى مالك في الموطأ ٩٩٨/٢ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ أرسل إلى عمر بن الخطاب بمطاء فردّه عمر ، فقال له رسول الله ﷺ : (لم رددته) ؟ فقال : يا رسول الله أليس أخبرتنا أن خير لأحدنا ألا يأخذ من أحد شيئاً ؟ فقال رسول الله ﷺ : (إنما ذلك عن المسألة فأما ما كان من غير مسألة فإنما هو رزق يوزقه الله) فقال عمر بن الخطاب : أما والذي نفسي بيده لا أسأل أحداً شيئاً ولا يأتيني شيء من غير مسألة إلا أخذته .

قال ابن عبد البر هذا مرسل باتفاق الرواة . شرح الزرقاني ٤٢٤/٤ ، وقد أخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب رزق الحكام والعاملين عليها ٨٤/٩ - ٨٥ موصولاً وكذلك أخرجه مسلم في الزكاة باب إياحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إسراف (١٠٤٥) (١١٠ و ١١١ و ١١٢) .

(٣) مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه) ، الموطأ ٩٩٨/٢ ، ورواه البخاري في الزكاة باب الاستغفار عن المسألة ١٥٢/٢ ، ومسلم في الزكاة باب كراهة المسألة للناس (١٠٤٢) .

(٤) الموطأ ١٠٠٠/٢ ورواه مسلم من طريق الزهري أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب =

رجلاً بادياً في يومٍ حارٍ . . .)^(١) الحديث . وقد اختلفَ الناس في العلة في تحريم الصدقة على محمد وآله فقالت طائفة : إنما حرمت عليهم لنفي التهمة عنهم لثلا يقول الناس طلب لنفسه أو جلب جلباً له شطره ، ومنهم من قال لأنها أوساخ الناس فحرمت عليهم تنزيهاً لهم ، وليس يمتنع أن تجتمع علتان لأنهما لا يتناقضان ، فأما تحريمها على الناس فهو بابٌ من الفقه عنيها الله تعالى لثمانية أصناف ، وحرّمها على الصنف الواحد وهم الأغنياء وأحلها لهم على خمسة أحوال على ما جاء في الحديث : (لا تحل الصدقة إلا لخمسة)^(٢) الحديث .

ما جاء في طلب العلم^(٣)

ترجم مالك به ويؤب به البخاري^(٤) وغيره على الإطناب فيه ، وأدخل فيه مالك رضي الله عنه مسألة لقمان كأنها فرع من الإسرائيليات^(٥) التي اعتمدها كثيراً وقد اختلف في لقمان ما بين كبير وصغير وما بين زيادة النون وحذفها . ورأى مالك رضي الله عنه أن كل ما وافق من الحكمة ولم يخرج عن السنة من الإسرائيليات فروايته جائزة وهو المراد بقوله : (حدثوا

= حدثه أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث حدثه قال : اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب فقالا : والله لو بعثنا هذين الغلامين (قال لي وللفضل بن عباس) إلى رسول الله ﷺ فكلما فامرهما على هذه الصدقات فأديا ما يؤدي الناس وأصابا مما يصيب الناس مسلم في الزكاة باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة (١٠٧٢) .

(١) مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه إنه قال : قال عبد الله بن الأرقم : أدلني على بعير من المطايا أستحمل عليه أمير المؤمنين فقلت : نعم جملاً من الصدقة ، فقال عبد الله بن الأرقم : أتحب أن رجلاً بادياً في يوم حار غسل لك ما تحت إزاره وورغيه ثم أعطاكه فشربته قال : فغضبت وقلت : يغفر الله لك الموطأ ١٠٠١/٢ .

(٢) تقدم الحديث في الزكاة فليظفر هناك .

(٣) الموطأ ١٠٠٢/٢ .

(٤) قال البخاري في صحيحه ٢٤/٢ كتاب العلم .

(٥) مالك إنه بلغه أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال : يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركبتك فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الله الأرض الميتة بوابل السماء . الموطأ ١٠٠٢/٢ .

وهذا البلاغ ذكر الزرقاني إنه رواه الطبراني في الكبير عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : (إن لقمان قال لابنه : يا بني عليك بمجالسة العلماء واسمع كلام الحكماء فإن الله يحيي القلب الميت بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل المطر) ثم قال الزرقاني : قال المنذري : سننه حسن به الترمذي غير هذا الحديث . شرح الزرقاني ٤٣٠/٤ .

عن بني إسرائيل ولا حرج^(١) وفي أحد التأويلات هذا المثل الذي جرى من لقمان في الإحياء والإماتة ورد مفسراً في حديث أبي موسى عن النبي ﷺ حين قال : (مثل ما بعثني الله به من الهدى والحكمة كمثل غيث أصاب أرضاً . . .)^(٢) الحديث . إلى غير ذلك من الآثار البديعة . وأبهم مالك رضي الله عنه الترجمة في قوله طلب العلم على ما نبهنا عليه من أغراضه في الإبهام ، لأن العلم ينقسم من جهة طلبه إلى قسمين : واجب ، ومندوب .

فالواجب العلم بالله تعالى بأدلته التي نصبها طريقاً إلى معرفته . أولها وأولها بالإنسان نفسه ولذلك قال : ﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾^(٣) فإذا أراد العبد أن يعلم ربه فليعلم نفسه ، فإن كل حال من أحواله تدل على صفة من صفات ربه عجز بقدرة ، وجهل بعلم ، ونقص بكمال ، إلى آخر القصبة ، والعلم بالوظائف التي رُتبت عليه لتقويم^(٤) النفس على محجة السلوك إلى الله عز وجل وغير ذلك مندوب والباب عظيم طويل فليطلب في شرح البخاري وغيره .

ما يتقى من دعوة المظلوم

بؤب مالك رضي الله عنه على الحديث المروي : (إتقوا دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب) وأدخل ذلك عن عمر رضي الله عنه^(٥) ، وذلك في كتاب الله تعالى

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء ٢٠٧/٤ من حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال : (بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب العلم باب فضل من عليم وعلم ٣٠/١ ، ومسلم في الفضائل باب بيان مثل ما بعث النبي ﷺ من الهدى والعلم (٢٢٨٢) من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال : (إن مثل ما بعثني الله به عز وجل من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير وكان منها أجادب أمسكت الماء ففزع الله بها الناس فشربوا وسقوا ورعوا وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه إيماناً بعثني الله به فعلم وعلم . . .) .

(٣) سورة الذاريات آية (٢١) .

(٤) في بقية النسخ ليقوم النفس .

(٥) مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هُنيأ على الحمى فقال : يا هُني =

موجود . قال الله تعالى : ﴿ أَمِنْ يَجِيبُ الْمَضْطَرُ إِذَا دَعَا ﴾ ^(١) والمظلوم مضطر ، فإذا قال المظلوم المضطر : رَبِّ إِنِّي قَدْ اضْطَرَرْتُ إِلَيْكَ فَأَجِبْ دُعَائِي . والضرورة قد تكون في البدن ، وقد تكون في الدين بالمعصية . فيقول : رب قد اضْطَرَرْتُ إِلَيْكَ فِي التَّوْبَةِ ، وَرَجَعْتُ إِلَيْكَ رَجُوعَ الْعَبْدِ الْأَبْقَى إِلَى الْمَوْلَى الْكَرِيمِ ، فَأَقْبِلْنِي بِفَضْلِكَ كَأَكْرَمِ قَبُولٍ لَقِي بِهِ مَوْلَى عَبْدِهِ ، فَإِنَّكَ لَطِيفٌ كَرِيمٌ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ . فهكذا كان يدعو بعض أشياخي وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ^(٢) وفيها عشرون قولاً ذكرناها في كتاب المشكلين ، من أمهاتها قول النَّبِيِّ ﷺ : (ما من داعٍ يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث) ^(٣) الحديث .

أسماء النبي ﷺ

قد ذكرنا في كتاب النَّبِيِّ ﷺ أسماءه وجميع متعلقاته وختمناها بمعجزاته وغزواته وذكرنا له ألف معجزة وذكرنا من أسمائه فيها عدة سلبت النوائب بعضها فالحاضر في الخاطر الآن منها . الرسول ، المرسل ، الشهيد ، النَّبِيُّ ، مصلِّق ، نور ، مسلم ، بشير ، مبشر ، نذير ، منذر ، مبین ، أُمِّي ، عَبْدٌ ، داعي ، سراج ، منير ، إمام ، ذِكْرٌ ، هَادٍ ، مُذَكِّرٌ ، مهاجر ، حامد ، مبارك ، رحمة ، أمر ، ناهي ، طيب ، كريم ، محلل ، محرم ، واضح ، مخبر ، خاتم النَّبِيِّينَ ، ثاني اثنين ، منضور ، أَذُنٌ خَيْرٌ ، مصطفى ، أمين ، مأمون ، قاسم ، نقيب ، المنزل ، المدثر ، عبد الله ، علي ، حكيم ، مؤمن ، رؤوف ، رحيم ، صاحب ، شفيع ، متوكل ، محمد ، أحمد ، ماحي ، حاشر ، مقفي ، عاقب ، نبي التوبة ، نبي الرحمة ، نبي الملحمة ، خطيب ، نبي الحرمين . ذكره أهل ما وراء النهر .

أضخم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مستجابة ... الموطأ ١٠٠٣/٢ ، ورواه البخاري في الجهاد باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم ٨٧/٤ .

(١) سورة النمل آية (٦٢) .

(٢) سورة البقرة آية (١٨٦) .

(٣) رواه أحمد في المسند ١٨/٣ من حديث أبي سعيد الخدري وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٤٨/١٠ لأحمد وأبي يعلى بنحوه والبخاري والطبراني في الأوسط ورجال وأبي يعلى واحد إسنادي البزار رجال الصحيح غير علي الرفاعي وهو ثقة .

هذا منتهى ما اتفق أن يختطف في هذه العجالة من قبس النور الأعظم الذي أخذ منه الإمام مالك رضي الله عنه بجزء عظيم في كتابه ، وجعله للعالم قدوة ، وكان لمن بعده فيه خير اهتداء وأسوة وختمه بذكر رسول الله ﷺ ونص على أسمائه الخمسة^(١) التي تترتب عليها الشريعة ، فإن الله تعالى سمى نفسه ، وترتب المخلوقات على أسمائه الحسنی فتعلق بكل اسم من أسمائه جزء من مخلوقاته ، وكذلك تعلق كل جزء من أجزاء الشريعة بكل اسم من أسماء النبي ﷺ وقد انتزعنا هذا الإملاء مع شغوب^(٢) وأمراض بقية الأغراض وأشرنا إلى ما حضر من نكت قصدنا بها حسم الكلفة والعنة^(٣) وشرعنا فيها طريقاً إلى معرفة

(١) مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال : (لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا العاقبي الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب) . الموطأ ١٠٠٤/٢ .

والحديث قال فيه ابن عبد البر أرسله يحيى وأكثر الرواة وأسند معن وأبو مصعب ومحمد بن المبارك الصوري ومحمد بن عبد الرحمن وابن شروس الصنعاني وإبراهيم بن طهمان وعبد الله بن نافع وآخرون كلهم عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير عن أبيه جبير . شرح الزرقاني ٤/٤٣٢ .
ورواه البخاري في كتاب الفضائل باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ٤/٢٢٥ ، ومسلم في الفضائل باب أسمائه ﷺ (٢٣٥٤) .

وهذه الأسماء بعضها في القرآن والبعض الآخر في السنة يقول الحافظ : ومما وقع من أسمائه في القرآن بالإتفاق الشاهد المبشر النذير المبين الداعي إلى الله السراج المنير وفيه أيضاً المذكر والرحمة والنعمة والهادي والشهيد والأمين والمزمل والمدثر . وفي حديث عبد الله بن عمرو المتوكل ومن أسمائه المشهورة المختار والمصطفى والشفيع المشفع والصادق المصدق . فتح الباري ٦/٥٥٧ .

وقال القاضي في عارضة الأحوذى ١٠/٢٨١ وأما أسماء النبي ﷺ فلم أحصها إلا من جهة ورود الظاهر بصيغة الأسماء البينة فوعيت منها جملة الحاضر الآن منها سبعة وستون اسماً : الرسول ، المرسل ، النبي الأمي ، الشهيد ، المصدق ، النور ، المسلم ، البشير ، المهيشر ، النذير ، المنذر ، المبين ، الأمين ، العبد ، الداعي ، السراج ، المنير ، الإمام ، الذاكر ، المذكر ، الهادي ، المهاجر ، العامل ، المبارك ، الرحمة ، الأمر ، الناهي ، الطيب ، الكريم ، المحلل ، المحرم ، الواضع ، الرافع ، المجير ، خاتم النبيين ، ثاني اثنين ، منصور ، أذن خير ، مصطفى ، أمين ، مأمون ، قاسم ، نقيب ، المزمل ، المدثر ، العلي ، الحكيم ، المؤمن ، الرؤوف ، الرحيم ، الصاحب ، الشفيع ، المشفع ، المتوكل ، محمد ، أحمد ، الماحي ، الحاشر ، المقفي ، العاقب ، نبي التوبة ، نبي الرحمة ، نبي اللحمة ، عبد الله . ويعد سرده لهذه الأسماء شرع في شرحها الواحد تلو الآخر .

(٢) الشغب بالتسكين تهيج الشر وهو شغب الجند ولا يقال شغب . صحاح الجوهري ١/١٥٧ ، اللسان ٥٠٤/١ .

(٣) العنة والعنة الإعتراض بالفضول . لسان العرب ١٣/٢٩٠ .

غوامض من أغراض هذا الكتاب ، فإن وَقَعَت بالموافقة من رَضَى الله تعالى ، فهذا هو المطلوب الأكبر ، ولعلّ من ينظر فيها يكون لنا عند الله حظاً به فيها ، فربّ آخرٍ أربى على أولٍ ، وإن كانت فيه وَهْلَةٌ فمن غفار الذنوب .

نسأل رفع الثريب واليقين من الترتيب ، والفوز عنده بالمنزل الرحب القريب إنه سميع مجيب . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

انتهى جميع الكتاب وكان الفراغ من نقله ونسخه في العشرين من جمادى الآخرة سنة اثنين وسبعين وثمانمائة مائة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى ، العبد الحقير المعترف بالعجز والتقصير الضعيف الفاني محمد بن سالم الحسنائي الشافعي ، غفر الله له ولمن ترحم عليه ، وعلى جميع المسلمين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، وحسبنا الله تعالى وكفى .

تم الكتاب بحمد الله

الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية
- ٣ - فهرس الأعلام
- ٤ - فهرس الأشعار
- ٥ - فهرس الأماكن
- ٦ - فهرس المراجع
- ٧ - فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

(سورة البقرة)

الآية	رقمها	الصفحة
— أتجعل فيها من يفسد فيها . . قال إني أعلم ما لا تعلمون	٣٠	٩٧٨ ، ٣٦٤
— وأقيموا الصلاة	٤٣ و ١١٠	٢١٧ ، ١٧٣
— ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم . . كونوا قردة خاسئين	٦٥	٧٨٦
— إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة	٦٧	٦١٥
— بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين	٦٩	١١٠٣
— فقلنا اضربوه ببعضها	٧٣	١٠٥٠
— لا يعلمون الكتاب إلا أمانتي	٧٨	٤٠٥
— ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق	١٠٢	١٠٠٢
— يتلونه حتى تلاوته	١٢١	٤٠٥
— واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى	١٢٥	١٠٥١
— رب اجعل هذا بلداً آمناً	١٢٦	١٠٨٣
— وإذ يرفع إبراهيم القواعد . . وأرنا مناسكتنا . . التواب الرحيم	١٢٧ ، ١٢٨	١٠٥١ ، ٥٧٣
— وكذلك جعلناكم أمة وسطاً	١٤٣	٨٨٧
— إن الصفا والمروة من شعائر الله	١٥٨	٥٤٥
— إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من بينات	١٥٩	١٥٥
— والسحاب المسخر بين الأرض والسماء	١٦٤	٣٦٩
— فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ	١٧٣	٣٢٧
— ولكن البر من آمن بالله . . وآتى المال على حبه ذوي القربى	١٧٧	٤٦٠
— يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى	١٧٨	١١٧٢ ، ٩٨٣ ، ٩٠٦
— ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب	١٧٩	٩٨٦ ، ٩٨٣
— كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت	١٨٠	٩٥٠
— كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت . . سميع عليم	١٨٠ ، ١٨١	٩٤٩
— كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم	١٨٣	٤٧٧
— فمن كان منكم مريضاً . . من أيام آخر . . تصوموا خير لكم	١٨٤	٤٩٧ ، ٤٩٢ ، ٣٢٤

الآية	رقمها	الصفحة
— شهر رمضان الذي أنزل . . فمن شهد منكم . . على ما هداكم	١٨٥	٢٧٧ ، ٣٧٤ ، ٤٨٢ ٤٩٣ ، ٥٣٤
— وإذا سألك عبادي عني . . إذا دعاني	١٨٦	١٩٧ ، ٤١١ ، ٢٠٠
— أحل لكم ليلة الصيام . عاكفون في المساجد	١٨٧	٤٧٨ ، ٥٣١ ، ٧٦١
— ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل	١٨٨	٧٨٣
— وقتلوهم حتى لا تكون فتنة	١٩٣	٥٩٠
— وأتموا الحج والعمرة لله . . فصيام ثلاثة أيام في الحج	١٩٦	٥١١ ، ٥٤٠ ، ٥٦٠ ٨٨٥
— الحج أشهر معلومات . . ولا جدال في الحج	١٩٧	٥٦١ ، ٥٧٧
— ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس	١٩٩	٥٤٧
— واذكروا الله في أيام معدودات	٢٠٣	٦٤٥
— وإن تخالطوهم فإخوانكم . . من المصلح	٢٢٠	٩١٤
— ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن	٢٢١	٧١٠
— ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم	٢٢٤	٦٦٨
— لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم	٢٢٥	٣٧٠
— للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم* وإن عزموا الطلاق		
فإن الله سميع عليم	٢٢٦ و ٢٢٧	٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٦٢
— والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	٢٢٨	٣٩٨ ، ٧٥٢ ، ٧٥٦
— الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بمعروف	٢٢٩	٧١٥ ، ٧٢٨ ، ٧٥٢
— فلا تحلّ له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره	٢٣٠	٧٠٠ ، ٧٤٣ ، ٧٦١
— فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بإحسان	٢٣١	٧٢٨
— فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن	٢٣٢	٦٨٥
— والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين	٢٣٣	٧٦٩
— والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً	٢٣٤	٧٦٤
— حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	٢٣٨	٣١٧
— والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً	٢٤٠	٧٦٤
إلى الحول	٢٦٠	١٠٥٣
— وإذا قال إبراهيم رب أنني كيف تحيي الموتى	٢٦٤	٩٨ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢
— يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى		

الآية	رقمها	الصفحة
— يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة	٢٦٩	١٠٥٢
— وأحل الله البيع وحرم الربا	٢٧٥	٨٤٦ ، ٧٨٦
— يمحى الله الربا ويربي الصدقات	٢٧٦	١٠٨٥
— فإن لم يكونا رجلين . . ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا	٢٨٢	٨٨٧ ، ٨٨٥ ، ٨٦٨
— وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة	٢٨٣	٩٠٢
— لا يكلف الله نفساً إلا وسعها	٢٨٦	٨١
(سورة آل عمران)		
وأخر متشابهات . . ابتغاء الفتنة . . كل من عند ربنا	٧	١٠٥٧ ، ٨٩٧ ، ٥١٩
— الذين يقولون ربنا إنا آمنة فاغفر لنا ذنوبنا		
وقنا عذاب النار	١٦	٢٧٧
— قل إن كنتم تحبون الله	٣١	١٠٥٩
— وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم	٣٦	١٠٥٩
— يبشرك بيحيى	٣٩	١٠٦٠
— يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم		
ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً	٦٤	٦٠٥
— والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً	٩٧	٥٤٠ ، ٥٣٩
— يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا		
تموتن إلا وأنتم مسلمون	١٠٢	٦٨٢
— يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم		
أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون	١٠٦	٣٤٧
— وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون	١٠٧	٣٤٧
— أعدت للمتقين	١٣٣	١١٧٧
— إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله	١٤٠	٥٨٤
— وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل	١٤٤	٦١١
— وما كان لنبي أن يغفل ومن يغفل يأت		
بما غل يوم القيامة	١٦١	٥٩٥ ، ٤٠٢
— وما كان الله ليطالعكم . . من رسله من يشاء	١٧٩	٨٧٤
— اصبروا وصابروا	٢٠٠	٥٨٤
(سورة النساء)		
— واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله		
كان عليكم رقيباً	١	٦٨٢

الآية	رقمها	الصفحة
— فانكحوا ما طاب لكم من النساء . . أو ما ملكت أيما نكم	٣	٧١٥ ، ٧٠٨ ، ٧٠٣
— وآتوا النساء صدقاتهن نحلة	٤	٦٩٠
— وابتلوا اليتامى حتى . . منهم رشدأ	٦	٧٧٦
— مما قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً	٧	٨٥٦
— وإذا حضر القسمة . . فارزقوهم منه	٨	٩٣٠
— يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين	١١	١٠٣١ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤
		١١٨٥
— وإن كان رجل يورث كلالة . . أو أخت	١٢	١٠٤٣
— ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف	٢٢	٧٠٩ ، ٧٠٤
— حرمت عليكم أمهاتكم . . وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم . . وإن		
تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً	٢٣	٧٠٨ ، ٧٠٣ ، ٨٦٠
		٧٦٩ ، ٧٦٥
— والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم كتاب الله		
عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم	٢٤	٧١٢ ، ٧١١
— ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات		
فمن ما ملكت أيما نكم . . وآتوهن أجورهن بالمعروف . . فإذا		
أحصن فإن أنثى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات		
من العذاب	٢٥	٧١٠ ، ٧٠٧ ، ٦٩٠
		٨٥٧ ، ٧١٣
— ولكل جعلنا موالى . . والأقربون	٣٣	٩٦٩
— الرجال قوامون على النساء	٣٤	٧٧٤ ، ٦٩٩
— إن يريدوا إصلاًحاً	٣٥	٧٥٨
— واعبدوا الله ولا تشركوا . . وما ملكت أيما نكم	٣٦	١١٦٢
— فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً	٤٣	٨٨٥
— إن الله لا يغفر أن يُشرك به . . دون ذلك لمن يشاء	٤٨	٨٩٩
— فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول	٥٩	٧
— فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك	٦٥	٧
— ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من		
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً	٦٩	٣٠٩
— أينما تكونوا يدرككم الموت . . بروج مشيدة	٧٨	١١٨٢ ، ٣٨١
— ولو كان من عند غير الله . . اختلافاً كثيراً	٨٢	١٠٥٨

الآية	رقمها	الصفحة
— ومن قتل مؤمناً خطأ . . إلا أن يصدقوا	٩٢	١٠٥٦
— ومن يقتل مؤمناً متعمداً	٩٣	١١٧٢ ، ١٠٦١
— فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم	١٠١	٣٢٩ ، ٣٢٨
— وإذا كنت فيهم وأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك	١٠٢	٣٧٨ ، ١٧٧
— إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون	١٠٤	٥٨٤
— لتحكم بين الناس بما أراك الله	١٠٥	٨٦٩
— لا خير في كثير من نجواهم	١١٤	١١٧٠
— ولا ضلّلتهم ولا مّنّهم . . فليغيرون خلق الله	١١٩	١١٥٣
— وإن يفرقوا يغن الله كلّاً من سعته . . واسعاً حكيماً	١٣٠	٧٢٨
— ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم	١٣١	١١٧٦
— وقد نزل عليكم . . آيات الله جميعاً	١٤٠	١١٥٥
— وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى . . إلا قليلاً	١٤٢	٣٠٨
— يستفتونك قل الله يفتيك . . وليس له ولد	١٧٦	١٠٤٣ ، ١٠٣٤
(سورة المائدة)		
— أوفوا بالعقود	١	١١٦٢ ، ٨٤٨
— حرّمت عليكم الميتة والدم . . والموقوذة . . إلا ما ذكيتم	٣	٦١٤ ، ٣٠٠ ، ١٤٣ ٦٢١
— قل أحلّ لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح . . فكلوا	٤	٨١٢ ، ٦٣٢ ، ٦٣٠
— مما أمسكن عليكم		
— اليوم أحلّ لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب		
حلّ لكم وطعامكم حلّ لهم والمحصنات من المؤمنات		
والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم .	٥	٧١٠ ، ٦٢٣ ، ٦١٣ ٧١٢ ، ٧١١
— يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا		
وجوهكم وأيديكم . . وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن		
كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر . .		
أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً		
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم	٦	١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٩ ١٣٧ ، ١٥٨ ، ١٦٥ ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ١٧٨ ، ١٨١ ، ٨٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
واتلّ عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر . . إنما يتقبل الله من المتقين	٢٧	١١٧٦، ٥٧٣
— إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم	٣٤	١٠١٦
— والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	١٠٢٨، ١٠٢١
— فاحكم بينهم . . وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط	٤٢	١٠١٧
— وأن احكم بينهم بما أنزل الله	٤٩	٨٦٩
— كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه	٧٩	١١٧٤
— لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولا يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان	٨٩	٦٦٩، ٦٦٨
— إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء	٩١	٦٥٣
— يا أيها الذين آمنوا ليلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم	٩٤	٦٣٥، ٦٣١، ٦٣٠
— لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم	٩٥	٥٦٦
— أحلّ لكم صيد البحر وطعامه . . وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً	٩٦	٦٣٦، ٦٣٢، ٦٣٠
— جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس	٩٧	٥٧٢
— ما جعل الله من بحيرة . . . ولا حام	١٠٣	٩٧٠
— أو آخران من غيركم	١٠٦	٨٨٤
— فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما	١٠٧	٣٠٧
— وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد	١١٧	٩٠٠، ١٥٤

(سورة الأنعام)

— وإذا رأيت الذين يخوضون . . الظالمين	٦٨	١١٥٤
— وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين	٧٥	٣٨٣
— هذا ربي	٧٦	٨٧٣
— أولئك الذين هداهم الله فبهداهم اقتده	٩٠	٥٠٨، ٣٥٤
— والزيتون والرمان مشتبهاً وغير متشابه	٩٩	٤٧٢
— إلا ما اضطررتم إليه	١١٩	٦٢٧
— ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه	١٢١	٦١٨

الآية	رقمها	الصفحة
— أَوْ مَنْ كَانَ مِيتاً فَأَحْيَيْنَاهُ	١٢٢	٥٩٦
— وَقَالُوا مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ . . لَذِكُورِنَا	٣٩	١٠٧٠
— ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ	١٤٣	١٠٧٠
— قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَسَقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ	١٤٥	١٨٩ ، ٦٢١
— وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى	١٦٤	٤٢٠ ، ١١٧٣

(سورة الأعراف)

— قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لُبَاسًا يُوَارِي	٢٦	١١٠٠
— يَا بَنِي آدَمَ	٣١	١٠٣٥ ، ١٠٣٦
— يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ	٥٣	١٠٦٣
— أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ	٥٤	٣٨٧
— ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً	٥٥	٢٧٧
— إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ	١٢٨	٢٤١
— آيَاتٍ مَفْصَلَاتٍ	١٣٣	١٠٧٥
— فَأَتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكِفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ	١٣٨	٥٢٩
— وَوَعَدْنَا مُوسَى . . فَمَتَّ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	١٤٢	١١٠٨
— وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ	١٥٧	١١٥ ، ٦٢١
— وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ . . بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ	١٦٣	١١١٧
— وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ . . عَنْ هَذَا غَافِلِينَ .	١٧٢	١٠٩٣
— وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا	١٨٠	٢٣٤
— خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ .	١٩٩	٧٨٨
— وَإِنَّمَا يَنْزِعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ	٢٠٠	٣٥٣

(سورة الأنفال)

— وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ . . مِنْكُمْ خَاصَّةً	٢٥	١١٧٤
— وَمَا كَانَ لِلَّهِ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ . . يَسْتَغْفِرُونَ	٣٣	٥٦٤
— وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ . . إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ	٤١	٥٣٥ ، ٦٠٠
— وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ	٥٠	١٠٥
— وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ		

الآية	رقمها	الصفحة
— وإن جنحوا للسلم فاجنح لها	٦١	٥٨٨
— ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا	٧٢	٦٩٠
(سورة التوبة)		
— فإذا انسלخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم	٥	٥٩٠ ، ٤٢٨ ، ٩٦
— قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر		
— ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون	٢٩	٥٩٠ ، ٥٨٨ ، ٤٧٣
— والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله	٣٤	٤٦٦
— فلا تظلموا فيهن أنفسكم وقاتلوا . . يقاتلونكم كافة	٣٦	١٠٨٧ ، ٥٧٩
— يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً	٣٧	١٠٦٣
— ثاني اثنين إذ هما في الغار . . فانزل الله سكينته عليه وأيده	٤٠	١٠٦٥ ، ١٠٦٤
— انفروا خفافاً وثقالاً	٤١	٥٧٩
— عفا الله عنك لم أذن لهم حتى يتبين لك الذين		
صدقوا وتعلم الكاذبين	٤٣	٤٩٠
— ولكن كره الله انبعاثهم فبطهم	٤٦	٨٣٠
— إنما الصدقات للفقراء	٦٠	٤٧١
— الذين يلمزون المطوعين . . في الصدقات	٧٩	١١٩١
— ولا تصل على أحد منهم مات أبداً	٨٤	٤٤٤
— وسيرى الله عملكم ورسوله	٩٤	١٠٦٥
— خذ من أموالهم صدقة . . وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم	١٠٣	٤٦٥ ، ٤٥٠ ، ٣٥٩
— والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين		
وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن		
إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون	١٠٧	٢٠٥
— فيه رجال يحبون أن يتطهروا	١٠٨	١٥٠
— يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين	١١٩	٦١٢
— وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر		
من كل فرقة منهم طائفة	١٢٢	٥٧٩

(سورة يونس)

— هو الذي جعل الشمس ضياء . . عدد السنين والحساب	٥	١١٨١
— وتحيتهم فيها سلام	١٠	١٠٦٦

الآية	رقمها	الصفحة
— لهم البشرى	٦٤	١٠٦٧
— ميوّاً صدق	٩٣	٤٥٤

(سورة هود)

— كتاب أحكمت آياته ثم فصلت	١	١٠٥٨
— وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها	٦	٤٥٥
— تمتعوا في داركم ثلاثة أيام ذلك وعد غير مكذوب	٦٥	٣٣٤
— بقية الله خير لكم إن كنتم مؤمنين	٨٦	٥٩٥
— أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء	٨٧	١٠٦٧
— إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم	١١٩	١٠٦٨

(سورة يوسف)

— وراودته التي هو في بيتها عن نفسه وغلقت . .		
وقالت هيت لك	٢٣	٣٦٥
— ولقد همت به وهم بها لولا . . من عبادنا المخلصين	٢٤	٨٧٣
— إن كان قميصه قد من قبل . . *		
وهو من الصادقين	٢٦ ، ٢٧	٧٨٨
— أنا راودته عن نفسه	٥١	١٠٩٩
— وما شهدنا إلا بما علمنا . . للغيب حافظين	٨١	٨٨٨
— وخرّوا له سجداً	١٠٠	١٠٦٨

(سورة الرعد)

— إنما أنت منذر	٧	١٠٦٩
— سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار	٢٤	١٠٦٦
— ومن عنده علم الكتاب	٤٣	١٠٦٩

(سورة إبراهيم)

— وذكرهم بأيام الله .	٥	١٠٦٩
— وقال الشيطان لما قضي الأمر . . ولوموا أنفسكم	٢٢	١١٥٣
— يثبت الله الذين آمنوا . . في الحياة الدنيا وفي الآخرة	٢٧	٤١٧
— مهطعين مقتني رؤوسهم لا يرتد إليهم طرفهم	٤٣	٢٠٠

الآية رقمها الصفحة

(سورة الحجر)

٩	٤٠٢ ، ٩٩٣	— إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون
١٩	١٠٧٠	— من كل شيء موزون
٢٢	١٠٧٠	— وأرسلنا الريح لواقع
٧٢	٤١٥	— لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون
٨٥	١٠٥٣ ، ٢٣٣	— وما خلقتنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق

(سورة النحل)

١٦	١٠٧١	— وعلامات وبالنجم هم يهتدون
٤٤	٨٨٥ ، ٧٦٥ ، ٧	— وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم
٦٩	١١٣١	— شفاء للناس
٧٢	١٠٧٢ ، ٧٢٧	— والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة
٧٨	١٩١	— والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً
١٠٦	١٠٥٦ ، ٧٤٤	— إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان

(سورة الإسراء)

٢	٤٥٨	— ألا تتخذوا من دوني كَيْلاً
١٨	١٠٦٩	— من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد
٢١	١٩٨	— وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلاً
٢٣	١٠٧٣	— فلا تقل لهما أفٍ
٢٩	٢٨٠	— ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك
٤٤	٢٤١	— وإن من شيء إلا يسبح بحمده
٥٧	٢٧٨ - ٢٧٧	— ويرجون رحمته ويخافون عذابه
٧٨	٢٠٢ ، ٩٤	— أقم الصلاة لدلوك الشمس . . وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً
٧٩	٣٣	— ومن الليل فتهجد به نافلة لك
١٠١	١٠٧٤	— ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات
١٠٦	١٠٧٥	— لتقرأه على الناس على مكث
١١٠	٤١٩	— ولا تجهر بصلاتك

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة الكهف)		
— فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً	١١	٢٩٠
— ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً * إلا أن يشاء الله	٢٤ ، ٢٣	١٥٢
— ولولا إذ دخلت جنتك	٣٩	١٠٧٥
— وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره	٦٣	٣٥٤
— حتى إذا لقيا غلاماً فقتله . . أقتلت نفساً ذكية بغير نفس	٧٤	٥٦٩ ، ٤٥١
— فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها	٧٧	١١١٩
— ويسألونك عن ذي القرنين . . * . . سيباً * فاتبع سيباً	٨٣ و ٨٤ و ٨٥	١١٥٦
— وجدها تغرب في عين حمئة	٨٦	٣٨٣
— إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي	١١٠	٨٧٢ ، ٢٣١
(سورة مريم)		
— وإني خفت المولى . . * يرثني ويرث من آل يعقوب	٦ و ٥	١١٨٦
— وآتيناه الحكم صبياً	١٢	١٠٥٢
— وأنذرهم يوم الحسرة	٣٩	٤٦٧
(سورة طه)		
— أقم الصلاة لذكري	١٤	١٠٣
— ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزماً	١١٥	١١٧٧
— اهبطا منها جميعاً	١٢٣	١١٥٢
— ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به . . خير وأبقى	١٣١	١١١٩
— وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها - التقوى	١٣٢	٢٩٤
(سورة الأنبياء)		
— لا يسأل عما يفعل وهم يسألون	٢٣	١٠٩٢
— وجعلنا فيها فجاجاً سبلاً لعلهم يهتدون	٣١	١٠٧٢
— وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث	٧٨	٩٣٤
— مسني الضر وأنت أرحم الراحمين	٨٣	١١٩٥
— إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً	٩٠	٢٧٨ ، ٢٧٧
— كما بدأنا أول خلق نعيده	١٠٤	١١٠٠
— قل رب احكم بالحق	١١٢	١١٣٨

الآية

رقمها

الصفحة

(سورة الحج)

— يا أيها الناس آمنوا إن كنتم في ريب من البعث ..

وغير مخلقة

— سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه

— وطهر بيتي

— وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر

— وليطوفوا بالبيت العتيق

— والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير

— لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم

— أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا

— ويُمْسِك السماء أن تقع على الأرض

— يا أيها الذين آمنوا اركعوا أو اسجدوا

— وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم

(سورة المؤمنون)

— قد أفلح المؤمنون * الذين هم في صلاتهم خاشعون

— والذين هم على صلواتهم يحافظون

— وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الأرض

— وأويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين

— يا أيها الرسل كلوا من الطيبات

— ألم تكن آياتي ... * .. وكنا قوماً ضالين *

— اجسسوا فيها

— أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً .. لا ترجعون

(سورة النور)

— والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا .. شهادة أبداً

— إلا الذين تابوا .. فإن الله غفور رحيم

— والذين يرمون أزواجهم .. إنه لمن الصادقين

الآية	رقمها	الصفحة
— ويدراً عنها العذاب ... بالله إنه لمن الكاذبين	٨	٧٤٩ ، ٧٤٨
— إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة	٢٣	٧١٢
— وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم . . فضله	٣٢	٧٠٦ ، ٦٨٤ ، ٦٧٩
— فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً . . مال الله الذي آتاكم	٣٣	٧٤٧
— الله نور السموات والأرض مثل نوره	٣٥	٩٧٢
— في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه	٣٦	٤١٧
— وعد الله الذين آمنوا منكم	٥٥	٥٣١
— وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٥٦	١٠٧٨
— يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم	٥٨	٤٥٠
(سورة الفرقان)		
— إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً	١٢	١٠٩
— وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً	٥٤	٧٠٤
— والذين يقولون ربنا اصرف عنا . . كان غراماً	٦٥	٢٧٧
— إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً	٧٠	١٠٦٢
(سورة الشعراء)		
— كلا إن معي ربي سيهدين	٦٢	١٠٥٦
— والذي هو يطعمني ويسقين	٧٩	١١٤٥
— واجعل لي لسان صدق في الآخرين	٨٤	١٠٧٨
(سورة النمل)		
— عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ	١٦	١٠٧٨
— ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده	١٨	١١٧٥
— وجدتها وقومها يسجدون . . * . . العظيم	٢٤ و ٢٥	١١١
— آمن يوجب المضطر إذا دُعا	٦٢	١٢٠٠
(سورة العنكبوت)		
— وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم	١٣	٤٢٠
— أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم	٦٧	١٠٨٣ ، ٥٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة الروم)		
— وما آتيتم من ربا ليربوا . . فأولئك هم المضعفون	٣٩	٩٣٧
(سورة لقمان)		
— أن اشكر لي ولوالديك	١٤	١٠٧٣
(سورة السجدة)		
— قل يتوفاكم ملك الموت الذي وُكِّلَ بكم	١١	١٠٥
— تتجافى جنوبهم عن المضاجع	١٦	٣٦٦
(سورة الأحزاب)		
— لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة	٢١	٣٩٢
— إن كتبتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جميلاً * وإن كتبتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة		
فإن الله أعد للمحسنات منكن أجراً عظيماً	٢٨ و ٢٩	٧٣١
— واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة	٣٤	١٦٥
— اللاتي آتيت أجورهن . . وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي		
إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين	٥٠	٥٥٢ ، ٦٩٠ ، ٧٢٨
— ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً	٥٣	٤٤٠
— اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً * يصلح لكم أعمالكم	٧٠	٦٨٢
(سورة سبأ)		
— وجفانٍ كالجواب	١٣	١٠٨٠
(سورة فاطر)		
— أولم نعمزكم ما يتذكر فيه . . وجاءكم النذير	٣٧	١١٧٩
— أولم يسيروا في الأرض فينظروا . . من قبلهم	٤٤	١١٥٦
(سورة يس)		
— والقمر قلترناه منازل	٣٩	٤٨٣
(سورة الصافات)		
— إني ذاهب إلى ربي سيهدين	٩٩	٣٠ ، ١١٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
— يا أبيتِ افعل ما تؤمر	١٠٢	٦٦٦
(سورة ص)		
— أكفلنيها وعزني في الخطاب	٢٣	٨٧٣
— لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه	٢٤	٨٧٣
— يا داود إنا جعلناك . . بين الناس بالحق	٢٦	٨٦٩
— رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي	٣٥	٣٥٤
— فسخرنا له الريح تجري بأمره رخاء حيث أصاب	٣٦	٢٥٧
— وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنت	٤٤	٦٧٠
— أولي الأيدي والأبصار	٤٥	٢٥٩
(سورة الزمر)		
— ولا تزر وازرة وزر أخرى	٧	٥١٧
— الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه	١٨	١١٧٨
— الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً	٢٣	١٠٥٨ ، ٢٣٣
— الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها	٤٢	١٠٥
— يا عبادي الذين أسرفوا . . الذنوب جميعاً	٥٣	١٠٦٢
(سورة غافر)		
— وحاق بال فرعون سوء العذاب * النار يعرضون عليها غدواً وعشياً		
ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون أشد العذاب	٤٥ و ٤٦	٣٨٤
— ادعوني أستجب لكم	٦٠	٤١١
(سورة فصلت)		
— وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم	٢٢	٣٦٣
— ولما ينزغك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم	٣٦	١٩٦
(سورة الشورى)		
— ويستغفرون لمن في الأرض	٥	٢٣٨
— ليس كمثله شيء وهو السميع البصير	١١	٢٨٩ ، ٢٣١

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة الزخرف)		
— إلا من شهد بالحق	٨٦	٨٨٨
(سورة الدخان)		
— حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه في ليلة مباركة	٣ ، ١	٥٣٣
— فيها يفرق كل أمر حكيم	٤	٥٣٣
(سورة الجاثية)		
— أفرأيت من اتخذ إلهه هواه	٢٣	١٠٨١
(سورة الأحقاف)		
— أذهبت طياتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها	٢٠	١١٢٢ ، ٢٧٩
(سورة محمد)		
— ولا تبطلوا أعمالكم	٣٣	٥٢٤
(سورة الفتح)		
— ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر	٢	٤٩٠
— وتعزروه وتوقروه	٩	١٠٨١
— هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام	٢٥	٥٦٩
(سورة الحجرات)		
— وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا	٩	١١٧٢
— إنما المؤمنون أخوة	١٠	١٥٣
— ولا يغتب بعضكم بعضاً	١٢	١١٦٨
— إن أكرمكم عند الله أتقاكم	١٣	٦١٠
(سورة ق)		
— ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما . . لغوب	٣٨	١١٦٨
(سورة الذاريات)		
— فالجاريات يسراً	٣	٣٦٩

الآية	رقمها	الصفحة
— وفي أموالهم حق للسائل والمحروم	١٩	٤٦٥
— وفي أنفسكم أفلا تبصرون	٢١	١١٢٤ ، ١١٩٩
— فورب السماء والأرض	٢٣	٣٠٧
— وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون	٥٦	٢٣٣
(سورة الطور)		
— والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان	٢١	٤٣٦
— فذرهم حتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون * يوم لا		
يغني عنهم كيدهم شيئاً ولا هم يُنصرون * وإن للذين ظلموا	٤٥ ، ٤٧	٣٨٤
عذاباً دون ذلك ولكن أكثرهم لا يعلمون		
(سورة النجم)		
— ما ضلّ صاحبكم وما غوى	٢	١١٥٨
— وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩	٥١٨
(سورة القمر)		
— يوم يسحبون في النار	٤٨	١٠٩٢
(سورة الرحمن)		
— خلق الإنسان * علمه البيان	٣ و ٤	١١٦٢
— والسماء رفعها ووضع الميزان	٧	١١٨١
(سورة الواقعة)		
— نحن جعلناها تذكرة ومتاعاً للمقوين	٧٣	١١١٦
— لا يمسه إلا المطهرون	٧٩	٣٩٨ ، ٣٩٧
— وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون	٨٢	٣٨٧
(سورة الحديد)		
— من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً	١١	٢٩١
(سورة المجادلة)		
— قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها	١	٧٣٦
— الذين يظاهرون منكم من نسائهم	٢	٧٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
— من قبل أن يتمامًا	٣	٥١٩
— يرفع الله الذين آمنوا منكم . . درجات	١١	١٠٥٨

(سورة الحشر)

— ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة	٥	٥٩٢
— وما أفاء الله على رسوله . . قدير	٦	١١٨٧
— ويؤثرون على أنفسهم . . فأولئك هم المفلحون	٩	١٠٤٩

(سورة الممتحنة)

— ولا تمسكوا بعصم الكوافر	٩	٢٦٢
---------------------------	---	-----

(سورة الجمعة)

— يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة . . تعلمون	٩	٨٠١ ، ٢٦٢
— وإذا رأوا تجارة . . الرازقين	١١	٢٧١

(سورة الطلاق)

— فطلقوهن لعدتهن . . لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا	١	٧٥٦ ، ٧٥٢
أن يأتين بفاحشة مبينة		
— وأشهدوا ذوي عدل منكم	٢	٨٩١
— واللائي يشن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم	٤	٧٥٨
— أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا		
عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن	٦	٧٥٢
— الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن	١٢	٢٣٣

(سورة التحريم)

— يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك	١	٧٤٣
--	---	-----

(سورة الملك)

— تبارك الذي بيده الملك	١	٤٠٥
— ليبلوكم أيكم أحسن عملاً	٢	١٠٨٤
— أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أمن يمشي سوياً على		
صراط مستقيم	٢٢	٨٨

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة القلم)		
— وإنا لك لعلى خلق عظيم	٤	٢٣١
— إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين * ولا يستثنون	١٧ ، ١٨	٦٤٥
(سورة نوح)		
— رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً	٢٦	٨٧٢
— ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً	٢٧	٥٦٩
(سورة الجن)		
— وأن المساجد لله	١٨	٢٤١
(سورة المزمل)		
— يا أيها المزمل	١	٤١٥
— يا أيها المزمل * قم الليل إلا قليلاً * نصفه أو انقص منه قليلاً * أو زد عليه	١ ، ٤	٢٨٥
— قم الليل إلا قليلاً * نصفه أو انقص منه قليلاً * أو زد عليه	٢ - ٤	٢٩٧
— إن ناشئة الليل هي أشد وطناً وأقوم قيلاً	٦	٢٨٥
— فاقروا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٢٠	٤٥٦ ، ٢٢٧ ، ٢١٩
(سورة المدثر)		
— يا أيها المدثر	١	٤١٥
— وثيابك فطهر	٤	١٤٩
(سورة القيامة)		
— بل الإنسان على نفسه بصيرة	١٤	٩٧٩
— لا تحرك به لسانك لتعجل به * إن علينا جمعه وقرآنه	١٦ ، ١٧	٣٩٨
(سورة الإنسان)		
— يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً	٧	٦٥٨
(سورة المرسلات)		
— والمرسلات عرفاً * فالعاصفات عصفاً	١ ، ٢	٣٦٩

الآية	رقمها	الصفحة
— ألم نجعل الأرض كفاتاً* أحياء وأمواتاً	٢٦، ٢٥	١٠٢٧
(سورة عبس)		
— عبس وتولى	١	٣٩٧
— عبس وتولى* أن جاءه الأعمى	٢، ١	٤٩٠
— كلا إنها تذكرة* فمن شاء ذكره* في صحف مكرمة* مرفوعة مطهرة* بأيدي سفرة* كرام برة	١٦، ١١	٣٩٧
(سورة المطففين)		
— يوم يقوم الناس لرب العالمين	٦	١٠١٥
(سورة الطارق)		
— يخرج من بين الصلب والترائب	٧	١٠٣٢
(سورة الزلزلة)		
— فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره	٧	١١٩٢
(سورة الأعلى)		
— سنقرئك فلا تنسى* إلا ما شاء الله	٧، ٦	٥٢٨
— قد أفلح من تزكى	١٤	٤٥٠
— قد أفلح من تزكى* وذكر اسم ربه فصلى	١٥، ١٤	٢٤٠
(سورة الشمس)		
— والسماء وما بناها* والأرض وما طحاها	٦، ٥	٣٦٩
— قد أفلح من زكّاه	٩	٤٥١
(سورة الضحى)		
— ووجدك ضالاً فهدى	٧	٦٢٩
(سورة القدر)		
— إنا أنزلناه في ليلة القدر	١	٥٣٤

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة البينة)		
— وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين	٥	٢٠٩
(سورة العاديات)		
— والعاديات ضبحاً	١	٤١٦
(سورة الإخلاص)		
— قل هو الله أحد	١	٤٠٦ ، ٤٠٥

فهرس الأحاديث

(أ)

- ٧٢٠ - أثرت عائشة بيومها
- ٤٧٤ - أبردوا عن الصلاة
- ١١٣١ ، ١١٢٩ - أبردوها بالماء
- ٧٢٢ - أبغض مباح إلى الله الطلاق
- ١١٢١ ، ٥٨٥ - الإبل عز لأهلها
- ١١٤٧ - أثناني جبريل فقال: أتيتك البارحة . . على الباب تماثيل . . ومرب الكلب فليخرج
- ٩٦٦ - . . أتدرون ما الإيمان بالله . . وأن تعطوا من المغنم الخمس
- ١١٦٨ - أتدرون ما الغيبة
- ٤٠٧ - أتذكر يوم كذا وكذا
- ٣٦٠ - أترون قبلي ههنا
- ١١٩٤ - أترون ناركم هذه حمراء، لهي أسود من القار
- ٧٠٠ - أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة
- ٣٠٥ - أسمع النداء
- ٩٦٦ - . . أتشهدين أن لا إله إلا الله . . وتؤمنين بالبعث؟ قالت: نعم
- ١١٩٩ - إتقوا دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب
- ١٠٠٣ - أتى رجل رسول الله . . أنا زنيته . . اتبعوه فارجموه
- ٣٣٠ - أتممت عائشة في السفر
- ٢٠٢ - أثقل الصلاة على المنافقين
- ٢٦٧ - أجاز في الغزو
- ٤٨٣ - أحصوا هلال شعبان
- ٦٩٨ - أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج
- ٤٧٤ - أخذ الجزية من مجوس البحرين
- ٧٨٦ - أخاف أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه
- ١٠٨ - أخر عني يا عمر
- ١١٦١ ، ٩٥٩ - إخوانكم خولكم ملككم الله رقابهم فاطعموهم مما تأكلون . .

- أدعهم إلى ثلاث خلال ٥٦٠
- أدعهم إلى شهارة لا إله إلا الله ٥٦٠ ، ٥٨٩
- ادفع الثمن للمرأة والثلاثين للبنتين والباقي لك ١٠٣٥
- إذا ألى الرجل من امرأته ٧٣٣
- إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد ٨٧١
- إذا أحب عبدي لقائي ٤٣١
- إذا أراد أحدكم الجمعة ٢٧٣
- إذا أرسلت كلبك المعلم ٦٣٠
- إذا استنفرتم فانفروا ٥٨٨
- إذا استيقظ أحدكم ١١٩
- إذا أصبح ابن آدم كَفَرَتْ أعضاؤه ١١٦٦
- إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ١١٩
- إذا أقبل الليل من ههنا ٤٧٩
- إذا أُقيمت الصلاة ٢٠٤
- إذا التقت المواسي ١٧١
- إذا أمرتكم بأمر .. وما نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ١١٩٦ ، ١٥٧
- إذا أُمِنَ الإمام فأمنوا ٢٣٦
- إذا بدا حاجب الشمس ٤٢٤
- إذا بلغ الماء قلتين ١٣١
- إذا تبايع الرجلان فكل منهما بالخيار ما لم يتفرقا ٩٤٥
- إذا جاء رمضان ٢٧٦
- إذا جلس بين شعبها الأربع ١٦٨
- إذا حضر العشاء والصلاة ٨٥
- إذا حللت فلا تحدثي شيئاً ٦٨٣
- إذا دُبِغ الإهاب فقد طهر ٢٩٨
- إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء ٢٧٩
- إذا دخلتم على المريض فنفسوا في أجله . . ويطيب نفسه ١١٣٢
- إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعام فليجب ٧١٨
- إذا ذهب أحدكم للغائط أو للبول ٣٨٩
- إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد ولا يثرَب ١٠١٨
- إذا سافرت في الخصب فاعطوا الإبل حظها . . فإنها طرق الدواب ١١٦٠
- إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة ١٧٥
- إذا سمعت الرجل يقول هلك الناس فهو أهلكهم ١١٦٤

- إذا شرب الكلب في إناء أحدكم ١٥٦، ٨١٢
- إذا صام الرجل ٤٧٨
- إذا صلى أحدكم بالناس ٢٢٩
- إذا صلى أحدكم فليجعل بين يديه ما يستره ٣٣٩
- إذا صلى وراء الإمام ٢٠٧
- إذا ضمن الناس بالدينار والدرهم . . حتى يراجعوا دينهم ٨٢٦
- إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ٦١٣
- إذا قضيت بقضية ٧٥٤
- إذا كان أحدكم يصلي ٣٣٨
- إذا كفّن أحدكم أخاه ٤٤٠
- إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث ٤١٩، ١١٨٦
- إذا وقعت الفأرة في سمن أحدكم ١٣٢
- إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يفعل صحيحاً ٢٩٢
- إذا ملك الرجل امرأته أمرها ٧٣١
- إذا نام العبد في سجوده ١٣٧
- إذا نعن أحدكم في صلاته ٢٩٣
- إذا وسّع الله عليكم فأوسعوا ٣٢٤
- إذا وضعت الجنازة على السرير ٤٣٠
- اذهبوا في أي شهر كان ٦٤١
- اذهبوا بهذه الخميصة إلى أبي جهنم ٢٥٤
- أرى رؤياكم في العشر الأواخر ٥٣٦
- أراني الليلة عند الكعبة . . المسيح ابن مريم . . فقيل لي :
- هذا المسيح الدجال ١١٠٥
- أرايت لو وجدت مع امرأتي رجلاً . . وأنا أغير منه
- والله أغير مني ٩١٢، ٩١١
- إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه ١١٠٤
- الاستطاعة الزاد والراحلة ٥٤٢
- اسقي يا زبير ثم ارسل إلى جارك . . اسقي ثم احبس الماء إلى الجدر ٩٢٥
- اسكن فليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان ٩٢٧
- أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكّوا العاني ١١٣٣
- أعرف عفاصها ووكاءها ثم عرّفها سنة ٩٤٤
- أعطوا السائل ولو جاء على فرس ١١٩٠
- اعملوا فكل ميسر لما خلق له ١٠٩٢

- أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ١١٥٩
- أغلقوا الأبواب واوكلوا السقاء . فإن الفويسقة تضرم على الناس بيتهم ١١١٥
- أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك ٩٠٦
- اقتلوا القاتل واصبروا الصابر ٩٨٦
- اقرأوا القرآن . اقرأوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران ١١٣٥
- أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم من أحصن
- منهم ومن لم يحصن ١٠١٨
- ألا أخبركم عن النفر الثلاثة : أما أحدهم . . فأواه الله . .
- فأعرض الله عنه ١١٤٢
- ألا إن في قتل العمد الخطأ . . في بطونها أولادها ٩٨٨
- البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم ١١٠١
- ألحقوا الفرائض بأهلها . . فلاولي رجل ذكر ١٠٣٤ ، ١٠٣١
- ١٠٣٥ ، ١٠٤٤
- الذي يرفع رأسه قبل الإمام ناصيته بيد شيطان ٢٤٢
- الله أطعمك وسقاك ٥٢٠
- الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما من تائب ٨٧٨
- اللهم أحيني مسكيناً . . واحشني في زمرة المساكين ١١١٠
- اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف ٣٦٥
- اللهم أغفر لي ما قدّمت وما أخرت ٤١٩
- اللهم إليك أشكو ضعف قوتي . . ولا حول ولا قوة إلا بالله ١٠٥٤
- اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإنني أحرّم ما بين لابتيها ١٠٨٣
- اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك . . بمثل ما دعاك إبراهيم لمكة ١٠٨٣
- اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل . . في المال والأهل ١١٥٨
- اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد ٨٧٨
- اللهم حبّب إلينا المدينة . . واجعلها بالجنة ١٠٨٧
- اللهم فاطر السموات والأرض ٤١٩
- اللهم فلق الأصباح ٤١٣
- اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك ١١٨٤ ، ١٨٣
- أما ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة ١١١٣
- أمر بلال أن يشفع الأذان ٢٠٣
- أمرت أن أقاتل الناس ٥٨٨
- أمسك إحداهما وفارق الأخرى ٧٦٠
- أمسك بعض مالك ٦٦٢

- إِنَّ رجلاً خطب إلى رجل أخته ٧١٩
- إِنَّ رجلاً دخل على النبي ، ﷺ ٢١٨ ، ٢١٧
- إِنَّ رجلاً قال للنبي : أوصني ! قال : لا تغضب ٩٦٦
- إِنَّ رجلاً قال لعبد الله بن عباس ٢٢٦
- إِنَّ رجلاً كان فيمن كانوا قبلكم قتل تسعة وتسعين ١٠٦٢ ، ٧٩٠
- إِنَّ رجلاً من بني فزارة ٧٠٢
- إِنَّ الرجل ليعمل الزمن الطويل يعمل أهل الجنة ١٠٩٣
- إِنَّ رسول الله ، ﷺ ، أَوْلَمَ على بعض أزواجه ٧١٧
- إِنَّ رسول الله ﷺ توفي ولم يبين لنا أبواباً من الربا فذرُوا الربا والريبة ٧٨٠
- إِنَّ رمضان ٢٧٦
- إِنَّ الرجل ليصلي الصلاة ٢٥٣
- إِنَّ الزمان قد استدار لهيئته يوم خلق السموات والأرض ١٠٦٤
- إِنَّ السقط يظلّ مختبئاً على باب الجنة ٧٦٣
- إِنَّ السلام تحية الميت ١٥١
- إِنَّ شتت فصم وإن شتت فافطر ٤٩٤
- إِنَّ شرّ الناس من اتقاء الناس لشره ١٠٩٦
- إِنَّ الشهر تسع وعشرون ٥٠٩
- إِنَّ الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة أحال وله ضُراط ١١٥٩
- إِنَّ صاحبكم قد غل ٥٩٥
- أَنْ صلوا الظهر ٨١
- إِنَّ الصدقة لا تحل لآل محمد ٤٥٢
- إِنَّ الصدقة لتقع في كف الرحمن ٤٥٢
- إِنَّ عبداً أصححت له بدنه ٥٣٩
- إِنَّ عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله ، ﷺ ٧١٦
- إِنَّ الغضب من الشيطان . . فإذا غضب أحدكم فليتوضأ ١٠٩٨
- إِنَّ فريضة الله على عباده ٥٤٢
- إِنَّ في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام والسامة الموت ١١٣١ ، ١١٢٧
- إِنَّ في المال حقاً سوى الزكاة ٤٦١
- إِنَّ القلم رُفِعَ عن المجنون حتى يفيق . . وعن النائم حتى يستيقظ ١٠١٢
- إِنَّ كان ليكون على صوم رمضان ٥١٩
- إِنَّ كل نبي يطلب منه الناس الشفاعة . . فيقول إني عُبِدْتُ من دون الله ١٠٦١
- إِنَّ لقمان قال لابنه : يا بني عليك بمجالسة العلماء ١١٩٨
- إِنَّ الله أعطاكم ثلث أموالكم . . زيادة في أعمالكم ٩٥٢

- إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّهِ، لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ١٠٣٣، ٩٥٠
- إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ٣٦٤
- إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ ١٠٩٣
- إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ . . . فَإِنَّهَا طَرُقَ الدَّوَابَّ وَمَأْوَى الْحَيَاتِ ١١٦٠
- إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَعْذِبُ الْعَامَّةَ بِذَنْبِ الْخَاصَّةِ ١١٧٣
- إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ لَجَلَالِي ١١٣٤
- إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ سِتُونَ ذِرَاعاً ١١٤١
- إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا ٧٩٧
- إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا ١٠٤
- إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ . . . فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَاحْسِنُوا الْقَتْلَ . . . فَلْيُخْرِجْ ذَبِيحَتَهُ ١١٢١
- إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حِظَّهُ مِنَ الزَّنا أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مُحَالَه ١١٧٨، ٨٨٦
- إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ وَأَنْتُمْ تَمَلُّونَ ١١٦٧
- إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ ١١٨٠
- إِنَّ اللَّهَ لَمَنْ (أَوْ غَضِبَ عَلَى) سَبَطَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ . . . فَلَسْتُ أَكْلَهَا وَلَا أَنْهَى عَنْهَا ١١٤٨
- إِنَّ اللَّهَ وَكَّلَ بِالصَّلَاةِ عَلَيَّ مُلْكاً ٣٥٨
- إِنَّ النَّبِيَّ، ﷺ، صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلِمَ مِنْ ثَلَاثٍ ٥٤٥
- إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ ٥٥٠
- إِنَّ لِلْمَنْصُتِ ٢٧٤
- إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْماً ١٢٧
- إِنَّ اللَّهَ عَمَلًا بِاللَّيْلِ ٢٨٥
- إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةُ فَضْلَاءَ ٢٠٩
- إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعِرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ ٨٣٧
- إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ ١١٠١
- إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ . . . فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ ١١٤٥
- إِنَّ مَثَلَ مَا بَعْثَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ ١١٩٩
- إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ تَعَالَى . . . فَهِيَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ ١٠٨٢
- إِنَّ مَنْ أَفْضَلَ مَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنْ وَلَدَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ ٩٤١
- إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا ١١٦٧
- إِنَّ نَارَ الدُّنْيَا غُسِّلَتْ بِسَبْعِينَ مَاءً مِنْ مِيَاهِ الرَّحْمَةِ ١١٩٣
- إِنَّ النَّبِيَّ قَالَ لِلْيَهُودِ وَبَدَأَ بِهِمْ: يَحْلِفُ مِنْكُمْ . . . قَالُوا:
- نَحْلِفُ عَلَى الْغَيْبِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ٩٨١
- إِنَّ هَذَا مِنْ إِيْخْوَانِ الْكُهَانِ ١٠٠٠
- إِنَّا مَعِشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً ١١٨٧، ١١٨٥، ١١٨٤

- أمر النبي ، ﷺ ، بالغسل ٢٦٦
- أمرك بيدك ٧٢٩
- أمرنا رسول الله ﷺ ، أن نستشرف العين ٦٤٣
- أمرنا أن نضع أيماننا على شمائلنا في الصلاة ٣٤٧
- أمّني جبريل عند البيت ٧٧
- أميطوا عنه الأذى ٦٤٩
- أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ٣٨٧
- أصنع كما كان رسول الله ، ﷺ ، يصنع ٢٣٨
- أطلبوها في تاسعة تبقى ٥٣٧
- اعتكف رسول الله ، ﷺ ، عشراً من شوال ٥٣١
- أعمل من وراء البحار ٥٨٧
- اغتسل لدخول مكة ٥٤٩
- اغتسل وهو محرم ٥٤٨
- اغد يا أنيس إلى امرأة هذا ٢٠٥
- اغدوا باسم الله ٢٣٢
- أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي ٦٧٢
- أفلح وأبيه إن صدق ٢١٩
- أقم وكبر ٥٢٣ ، ٥٢٢
- أقضيا يوماً مكانه ٢٣٢
- أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي ٥٨١
- ألا أخبركم بخير الناس منزلة ٣١١
- ألتست برجل مسلم ٥٤١
- ألهذا حج ٦٧٨
- أما أنا فأتزوج النساء ٤٤٣
- أما تستحيون ملائكة الرحمن ٢٢٦
- أما الركوع فعظموا فيه الرب ٢٤٣
- أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام ٣١٢
- أمراء يكونون بعدي يميّتون الصلاة ٢٦٣
- أمر أهل قباء بإتيان الجمعة ١١٧٨
- أن تحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى ١١٢٧
- أنزل الدواء الذي أنزل الأدوية ٤٠٢
- أنزل لك عن إحدى زوجتي ٢٨٩

- ١١٠٩ - إن نزلتم يقوم فامروا لكم بما ينبغي للضيف
 ١١٢٧ - إن يكن الشفاء ففي ثلاث: شرطة محجم أو شربة عسل أو لدعة نار
 ١٥٣ - أنا أفرطكم على الحوض
 ٣٠٩ - أنا شهيد على هؤلاء
 ٦١٥ - إنا لاقوا العدو غداً
 ٤٤٥ - أنا لعمر الله أخبرك
 ١٣٩ - إنا نركب البحر
 ٥٥٤ - انزع قميصك واغسل عنك أثر الطيب
 ٢٥٤ - انظروا هل لعبيدي من تطوع
 - إن رسول الله ﷺ دخل المسجد .. وأنا أخرجني الجوع ..
 ١١١٩ - لتسألن عن نعيم هذا اليوم
 ٩٨٣ - إن يهودياً رض رأس جارية بين حجرين
 ٩٥٤ - إن ابني هذا كان بطني له وعاء .. أنت أحق به ما لم تنكحي
 ٩٢٠ - إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه .. وعمله شقي أو سعيد
 ٦٦٤ - إن أختي نذرت
 ٩٣٩ - إن إخوانكم هؤلاء جاءوا .. ما يفىء الله علينا فليفع
 ١١٤٦ - إن أصحاب هذه الصور يُعَذَّبون .. أحيوا ما خلقتم
 ٣٤٤ - إن أمرو قاتله أو شاتمته فليقل
 ٥٤٤ - إن أُمِّي افتلنت نفسها
 ٦٥٩ - إن أُمِّي ماتت وعليها دين نذر
 ١١١٦ ، ٨٩٨ - إن بغياً من بغايا بني إسرائيل .. فغفر الله لها
 ٢٠٦ - إن بلالاً ينادي بليل
 ٢٩٣ - إن بالمدينة قوماً ما سلككم وادياً
 ٤١٢ - إن الباري تعالى يؤخر إجابة المؤمن
 ٩٩٩ - إن الثلث كثير
 ١١٢١ - إن جبريل عاتني في الخيل
 ٧١٨ - إن خياطاً دعاه إلى طعام
 ٥١٣ - إن الخلق أضياف الله
 ١١٩٣ - إن دلواً من غساق لو صب في المشرق لأتت منه المغرب
 ٩٠٦ - إن دماءكم وأعراضكم وأموالكم عليكم حرام
 ١١٩١ - إن دنائير كنت نسيها تحت الفراش فباتت فيه
 ٦٢٧ - إن رجلاً جاء إلى النبي ، ﷺ
 ٤٩٧ - إن رجلاً جاء يضرب نحره ويتنف شعره

- إِنَّهُ أَتَى الْجَدَّتَانِ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ لَهَا السُّدُسَ ١٠٤٠
- إِنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ فَأَتَنَسَّاهَا عَلَيْهَا . . فَوَجِبَتْ الْجَنَّةُ ١٠٦٦
- إِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ عَادَتْ حَرَمَتُهَا كَمَا كَانَتْ حَرَمَتُهَا بِالْأَمْسِ ١٠٨٣
- إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ٨٧٤ ، ٨٧١ ، ٨٦٩
- إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا ١٠٩٢
- إِنِّي تَحْضُرُنِي مِنَ اللَّهِ حَاضِرَةٌ ١١٤٨
- إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَنَسَى كَمَا تَنْسُونَ ١٠١
- إِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ ٣٢٩
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ٢٠٩
- إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ ٦٤٧
- إِنْ مِنْكُمْ مَنُفَرِّقِينَ ٢٢٩
- إِنْ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ ٤٣٧
- إِنْ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ٦١٩
- إِنْ نِسَاءُ كُنَّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَسْلَمْنَ ٧١٦
- إِنْ النَّذْرُ لَا يَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا ٦٦٠
- إِنْ هَذَا وَادٍ فِيهِ شَيْطَانٌ ١٠٣
- إِنْ هَذَا يَوْمُ نَجَّى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى ٥٠٧
- إِنِّهَا رَجَسَ ٦٢٦
- إِنِّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ١٤٤
- إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَصَنِ الَّذِي يَعْتَصِمُ فِيهِ ٤٠٩
- إِنَّهُ صَلَّاهَا رَكْعَتَيْنِ ٣٧٩
- إِنَّهُ قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا ٣٨٠
- إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا نَظَرَ إِلَى صَهْبٍ ٢٧٨
- إِنَّهُ كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ ٢١٥
- إِنِّي أَصِيدُ بِالْمِعْرَاضِ ٦٣١
- إِنِّي لَا أُنْسَى وَلَكِنْ أُنْسَى ٣٥٤
- إِنِّي لِأَسْمَعَ بِكَاءِ الصَّبِيِّ ٢٢٧
- إِنِّي لِأَفْعَلَ أَنَا ذَلِكَ وَهَذِهِ ١٦٨
- إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ ٥٢٩
- إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحُرَ وَلَدِي ٦٦٥
- إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذِّفِّ ٧٥٩
- أَهْدِي لِي حِمَارًا وَحَشِيًّا ٥٦٦
- أَوْ تَحْبِثَنِي ذَلِكَ ٧٦٥

- أوتروا يا أهل القرآن ٢٩٦
 — أوفي شك أنت يا ابن الخطاب ٢٧٩
 — أول ما يقضى فيه يوم القيامة الدماء ٩٧٨
 — إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ١٠٩٩
 — أيام التشريق أيام أكل وشرب ٥١١
 — أياكون المسلم جباناً؟ قال: نعم.. أياكون بخيلاً؟ ١١٧٢
 — أيما امرأة سألت زوجها الطلاق ٧٢٣، ٧٢٢
 — أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ٦٨٥
 — أيما امرأة نكحت في عدتها ٦٨٠
 — أيما إهاب دبغ فقد طهر ٦٢٤
 — أيما رجل أفلس فوجد صاحب المتاع متاعه فهو أحق به ٨٤٩
 — أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون ٦٩٦
 — الأئمة من قریش ٦١٢
 — .. أين الله؟ فقالت: في السماء! فقال: من أنا؟ فقالت: رسول الله! .. ٩٦٥

(ب)

- بايعنا رسول الله، ﷺ ٥٨٢
 — باع النبي ﷺ جملاً واشترط ظهره إلى المدينة ٩٠٥
 — بت عند خالتي ٢٣٤
 — بخ، ذلك مال رابع ورابع ١١٨٩
 — بع الجميع بالدرهم ثم اشتر بالدرهم جنيهاً ٨١٥
 — بعث خالد بن الوليد ٤٧٤
 — بعث رسول الله ﷺ بعثاً، قبل الساحل ١١١٦
 — بلغوا عني ولو آية وحدثوا.. مقصده من النار ١٠٥٠
 — بيم أهللت ٥٥٦
 — بني الإسلام على خمس ٥٤١
 — بين صلاة الجماعة وصلاة الفذ خمس وعشرون درجة ٣٠٥
 — البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ٩٨٢، ٩٨٠

(ت)

- تأتون غراً محجلين ١٥٤
 — تجزيك ولا تجزي لأحد بعدك ٦٤٤
 — تحاج آدم وموسى.. أفتلومني على.. قبل أن أخلق ١٠٩٢

- ٦٢٢ - تحريم أكل كل ذي ناب من السباع
 ٢١٦ - تحريمها التكبير
 ٦٩٣ - تزوج أم سليم على الإسلام
 ٣٥٣ - التصفيق للنساء
 ١٠٨١ - تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم
 ٨٨٠ - تعلم كتاب يهود فإني ما آمن يهود على كتابي
 ١٠٣١ - تعلموا القرآن والفرائض .. فإني مقبوض
 ٥٨٠ - تكفل الله لمن جاهد في سبيله
 ٥٥٦ - تمتع رسول الله ﷺ، في حجه
 ٦٧٨ - تناكحوا وتناسلوا
 ٦٧٩ - تنكح المرأة لأربع
 ١١٠٧ - نوضاً كما أمرك الله
 ٩٠٢ - توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة .. من شعير
 ١٤١ - التيمم أحب إليّ من الوضوء بماء البحر

(ث)

- ٦٣٩ - ثلاث هي عليّ فرض ولكم تطوع
 ٩٥٩ - ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب .. فتزوجها فله أجران
 ٦٨٧ - الثيب أحق بنفسها من وليها

(ج - ح)

- ٢٦٠ - جاءني جبريل بمرأة في يده
 ٨٥٥ - الجار أحق بسقبه
 ٩٣٣ - جرح العجماء جبار، والبشر جبار .. وفي الركاز الخمس
 ٥٨٥ - جعل رزقي تحت ظل رمحي
 ٢٨٥ - جوف الليل أسمع
 ٢٦٧ - الجمعة حق واجب

(ح)

- ٥٥٢ - حُب إلي من دنياكم ثلاث
 ١٠٢ - حتى إذا ارتفعت الشمس وابتضت
 ١٤٩ - حتى ثم أقرصيه
 ١١٩٩ - .. حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج
 ٦٨٠ - حسابكم على الله

- حقّ على كل مسلم أن يغتسل في الأسبوع يوماً ٢٦٤
- حوّلوا بمقعدي إلى القبلة ٣٩١
- الحياء من الإيمان ١٠٩٧

(خ)

- خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر.. ورجم بالحجارة ١٠١٠، ١٠٠٥
- خذي ما يكفيك وولّدك بالمعروف ٨٧٧
- الخراج بالضمان ٨٠٦
- الخطب يسير وقد اجتهدنا ٥٢٧
- خرج إلى المقبرة ١٥١
- خرجنا مع رسول الله ، ﷺ ، عام حجة الوداع ٥٥٦
- خرج علينا ليخبرنا بليلة القدر ٥٣٤
- خرج النبي ، ﷺ ، لا يسمي حجاً ٥٥٨
- خمس صلوات كتبهن الله على عباده ٢٩٦
- خمس فواسق يقتلن ٥٦٨
- خمس لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم: الفأرة: . العقور ١١٥٢
- خمس من الفطرة: تقليم الأظفار. . وحلق العانة والاختتان ١١٠٧
- خير أزواجه ٧٣١، ٧٣٠
- خير الخيل الأدهم ٦٠٧
- خير الدعاء دعاء عرفة ٢٣٢
- خير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها ٨٨٧
- خير يوم طلعت عليه الشمس ٢٦٠
- الخيل ثلاثة ٥٨٠

(د - ذ)

- دباغ الأديم ذكاته ٦٢٤
- دباغ الأديم طهوره ٢٩٨، ٢٩٧
- دخل المسجد فدخل عليه رجل فصلّى ٢١٤
- دخل المسجد وهو يخطب ٣٥١، ٣٥٠
- الدعاء مخ العبادة ٤١١
- دعت رسول الله ، ﷺ ، إلى الطعام ٣٣٧
- دعهما فإني أدخلتهما وهما طاهرتان ١٦١
- دعوا الناس يرزق الله بعضهم بعضاً ٨٥١
- دية الأصابع عشر عشر . . والأصابع والأسنان سواء ٩٩١

- ذبحنا على عهد رسول الله ، ﷺ ، فرساً ٦٢٦ ، ٦٢٥
- الذكاة إنما تكون في الحلق واللبة ٦١٤
- الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء ٨٢٣
- ذهب المفطرون اليوم بالأجر ٤٩٧
- الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم ١١١٣

(ر - ز)

- رأيت أكثر أهلها النساء ٣٨٤
- رأيت الجنة والنار في عرض الحائط ٣٨٢
- رأيت ربي في أحسن صورة ١١٣٦
- رأيت قرعة تضاجع صاحبها . ثم رجموها وأنا أنظر إليهم ١٠٠٣
- الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب ١١٥٩
- الرجم حق في كتاب الله على من زنى من الرجال والنساء ١٠٠٦
- ردوا المسكين ولو بظلف محرق ١١١١
- رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه ١٠٥٥
- رفع عن أمي الخطأ والنسيان ٨٤٠
- ركعتان تجزئان من ذلك كله ٣٣٥
- الرهن مركوب ومحلوب يركب بنفقته ويحلب بنفقته ٩٠٤ ، ٩٠٣
- الرؤيا ثلاث: حديث النفس وتخويف الشيطان . . وليقم فليصل ١١٣٧
- الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة ١١٣٨
- زارنا النبي ، ﷺ ، ف صلى دونها ٣٤٣
- زره ولو بشوكة ٣٢٢
- زوجي علي كظهر أمي ٧٣٩
- زُوِيَتْ لي الأرض ٥٨٦

(س - ش)

- سئل أيتداوى بالخمر ٦٥٢
- سئل: أي الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها . . عند أهلها ٩٦٧ ، ٩٦٥
- سئل عن البتع ٦٥٣
- سبحان من يسبح الرعد بحمده ١١٨٣
- شاهدك أو يمينه ٨٩٦ ، ٨٩١
- الشفعة كنشطة عقال إن أخذتها أمسكتها ٨٥٩

(ص - ض)

- صاحب النظرة شهيد ٣١٠
 - الصائم المتطوع أمير نفسه ٥٢٤
 - الصداق ما تراضى عليه الأهلون ٦٩١
 - الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله ١١٩٥
 - صدق الله وكذب بطن أخيك ١١٣١ ، ١١٢٨
 - صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة . . إلا المسجد الحرام ١٠٨٦
 - الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً ٨٤٧
 - صلى بنا النبي ، ﷺ ، الظهر أو العصر ٢٢١
 - صلاة أحذكم في المسجد ٣٠٥
 - صلاة أحذكم وهو قاعد ٣١٦
 - صلاة في مسجدي هذا ٣٩٦
 - صلاة الليل مثنى مثنى ٢٩٤
 - صلى خمس ركعات في أربع سجعات ٣٧٩
 - صلى في بيتها بعد العصر ركعتين ٤٢٥
 - صل في المسجد ذات ليلة ٢٨٢
 - صلى الظهر إذا زاغت الشمس ٨٣
 - صل في هذا الوادي المبارك ٥٥٧
 - صل قائماً ٣١٧
 - صم يوماً من الشهر ٥٠١
 - صلوا في الرحال ٣٢٧
 - صلوا كما رأيتموني أصلي ٢١٧
 - الضبع صيد ٦٢٥
 - ضحك النبي ، ﷺ ، وضحى المسلمون ٦٣٨
 - ضمني رسول الله ﷺ إلى صدره وقال : اللهم علمه الحكمة ١٠٤٦

(ط - ظ)

- طعام الاثنين كافي الثلاثة . . كافي الأربعة ١١١٥
 - طلقت امرأتي مائة تطليقة ٧٢٥
 - الظلم ظلمات يوم القيامة ١١٣٧

(ع - غ)

- عائد المريض في مخرفة الجنة حتى يرجع ١١٣٢

- ٧٤٠ عَتَقَتْ وَخَيْرَتْ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا
- ٥٥٢ عَقَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَلَى عِدَّةٍ مِنَ النِّسَاءِ
- ١٠٨٨ عَلَى أَعْتَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ . وَلَا الدِّجَالِ
- ٦٤٦ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ أَصْحَابَةٌ
- ٨٩٦ عَلَى مَا يَصْدُقُكَ فِيهِ صَاحِبُكَ
- ٤٣٨ عَلَى مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ الْغُسْلَ
- ١٠٣١ الْعِلْمُ ثَلَاثٌ : آيَةٌ مُحْكَمَةٌ . . وَفَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ
- ٦٩٢ عَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ
- ٥٦١ الْعَمْرَةَ إِلَى الْعَمْرَةِ
- ٩٠٦ غَارَتْ أُمُّكُمْ وَجَعَلَ يَجْمَعُ الطَّعَامَ وَيَقُولُ : كُلُوا، كُلُوا

(ف)

- ٣٠٦ فَأَمَرَ رَجُلًا يُؤْمِ النَّاسِ
- ٩٨٢ ، ٩٧٩ فَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ
- ٣٢٨ فَفَرَضْتُ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ
- ٣٢٩ ، ٣٢٨ فَفَرَضَ اللَّهُ صَلَاةَ الْحَضَرِ أَرْبَعًا
- ٣٨٠ فَفَرَّغَ مِنْ صَلَاةِ الْكَسُوفِ فَخَطَبَ النَّاسَ
- ٢٠٨ فَقَمَتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ
- ٨٨٩ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ
- ١٥٤ فَلَا يَذَادَنَّ
- ١٠٢٥ فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ
- ٢١٣ فِي السَّوَاكِ عَشْرُ خُصَالٍ
- ٩٩٩ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ
- ٥٢٧ فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ الْعَشْرَ

(ق)

- ١١١٧ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ نَهَوًا عَنْ أَكْلِ الشَّحْمِ فَبَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ
- ٢٣٧ قَالَ صَفُوفُ أَهْلِ الْأَرْضِ
- ١٦٦ قَبْلَةَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ
- ٦٩٣ قَدْ أَنْكَحْتَكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ
- ٤٧٢ قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَهَا
- ١١٣٠ قَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ حَتَّى أَكْتُوبَ فَنُكِرْتُ ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَيَّ فَعَادَ
- ١١٥٥ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ نَفَرٌ مِنْ عَكْلٍ فَأَسْلَمُوا

- ٢٢٧ قرأ في المغرب
- ٢٣٤ قَسَمَت الصلاة بيني وبين عبدي
- ٥٨٠ قعد الشيطان لابن آدم
- ٨٦٩ القضية ثلاثة : واحد في الجنة واثنان في النار
- ٨٥٥ قضى بالشفعة فيما لم يقسم
- ٨٩٢ قضى باليمين مع الشاهد الواحد
- ٩٩٤ القطع في ربع دينار فصاعداً
- ١١٣٧ قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
- ١١٨٩ قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن
- ١٠٣٣ قيل له ﷺ : أين تنزل؟ فقال: وهل ترك لنا عقيل من منزل

(ك)

- ١١٠٨ كان إبراهيم أول الناس ضيف الضيف . واختن
- ٢٣٨ كان رسول الله ، ﷺ ، إذا أشار بأصبعه كذلك في الصلاة
- ٥٣٧ كان ﷺ إذا دخل شهر رمضان
- ١٣٦ كان أصحاب النبي ، ﷺ ، ينامون ثم يصلون
- ٧٣٤ كان إيلاء الجاهلية السنة والستين
- ٣٣٩ كان بين مصلى رسول الله ، ﷺ ، وبين الجدار ممر الشاة
- ٣٣٨ كان رسول الله ، ﷺ ، تركّز له الحرية
- ١١٢٢ كان ﷺ يلبس خاتماً من ذهب ثم نبذه
- ٧٦٧ كان فيما أنزل من القرآن
- ٧٢٤ كانت البتة على عهد رسول الله ، ﷺ ، تعد واحدة
- ٦٦٢ كانت تبكي ما يخلصها من نذرها
- ٧١٦ كانت تحت عكرمة فأسلمت
- ٦٥٠ كانت الجاهلية تحلق رأس المولود
- ٦٨٩ كانت عائشة تخطب وتقدر المهر
- ٧٠٢ كانت عندي امرأة فتوفيت
- ٨٢١ كانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ من الفضة
- ٢٨٥ كان قيام الليل فريضة
- ٦٧٧ كان النكاح في الجاهلية
- ١٥٠ كان هذا لا يستتر من بوله
- ٢٦٣ كانوا يأتون الجمعة من العوالي
- ٣٦١ كان يأتي قباء راكباً وماشيّاً

- كان ﷺ يتطيب ثم يطوف على نسائه ٥٥٣
- كان ﷺ يجلد في الخمر بالنعال ٦٥٥
- كان يحب الوتر ١٢٧
- كان يخطب خطبتين يقعد بينهما ٢٧٠
- كان يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه ٢٧١
- كان يصلي العصر بملل ٩٠
- كان يصلي في الكسوف بقدر مدة الكسوف ٣٨٠
- كان يصلي وهو حامل أمانة ٣٦٢ ، ٣٦١
- كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ٥٢٥
- كان رسول الله ، ﷺ ، يعلمنا التشهد ٢٢٢
- كان يقبلها وهو صائم ٤٩١
- كان رسول الله ، ﷺ ، يقول آمين ٢٣٦
- كان يلتفت في الصلاة يمينا وشمالا ٣٥٢
- كان يتقي في الضحايا ٦٤٤
- كان ينفل من الخمس والربع ٦٠١
- الكبائر : الإشراف بالله وعقوق الوالدين وشهادة الزور ٨٩٦ ، ٨٨٨
- كتب الله له أجر صلاته ٢٩٢
- كرم المرء تقواه ٦١٠
- كفارة النذر كفارة يمين ٦٦٠
- كفنوه في ثوبه ولا تغطوا رأسه ٥٥٤
- كل ابن آدم تأكله الأرض إلا عجب الذنب ٤٣٥
- كل بني آدم يأتي يوم القيامة وله ذنب إلا ما كان من يحيى بن زكريا ١٠٦٠
- كل ذلك لم يكن ٢٤٨
- كل شراب أسكر فهو حرام ٦٥٣
- كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ٦٩٨
- كل صلاة لا يقرأ فيها بالحمد لله فهي خداج ٢١٨
- كل عمل ابن آدم له إلا الصوم ٤٨٠
- كل معروف صدقة ٩٣٧
- كل مولود يولد على الفطرة ٤٣٥
- كلنا يكره الموت ٤٣١
- كنت أطيب رسول الله ﷺ ٥٥١
- كنت أنظر إلى وبيض الطيب في مفارقه ٥٥١
- كنت صليت في أهلي ٣١٢

- كُنَّا نَصَلِّي الظَّهْر
 — كُنَّا نَضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ ٦٤٦
 — كُنَّا نَقُولُ إِذَا صَلَّيْنَا ٢٢٢
 — كَيْفَ أَصُومُ عَاشُورَاءَ ٥٠٨ ، ٥٠٧
 — كَيْفَ نَصْنَعُ بِمَا عَطَبَ مِنْهَا ٥٧٤

(ل)

- لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ ٦٤٨
 — لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ . . سَقَايَةُ الْحَاجِّ . . وَالْعَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ ٩٨٨
 — لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَبِلَ الْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ . . إِذْكَرَ الْخَيْثَ ١١٧٣
 — لَا بَأْسَ أَنْ يَدْنِيَ الرَّجُلُ ٥٥٣
 — لَا تَبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةُ فَتَنْتَعِثَ لِرُؤُوسِهَا ٧٨٢
 — لَا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا . . أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَ ١٠٩٨
 — لَا تَبِيعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا ٧٧٨
 — لَا تَبِيعُوا الْبَرَّ بِالْبَرِّ وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ . . يَدَا بَيْدَ ٨٣٠
 — لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ ٧٨٧ ، ٧٧٧
 — لَا تَجَسَّسُوا ٣٠٢
 — لَا تَحْرَمِ الْمَصَّةَ وَالْمَصْتَانَ ٧٦٧
 — لَا تَحْرُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ ٤٢٢
 — لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنْ أَنْ تَهْدِي . . وَلَوْ كِرَاعَ شَاةٍ مُحْرَقَ ١١٩٢ ، ١١٩١
 — لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ ٣٦٩
 — لَا تَحِلَّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لَخَمْسَةٍ ١١٩٨
 — لَا تَحِلَّ الصَّدَقَةُ لَغْنِي ٤٧١
 — لَا تَحِلَّ الصَّدَقَةُ لَأَلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ١١٩٧
 — لَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصُومٍ ٥١٢
 — لَا تَدْخُلُوا بِيُوتَ الَّذِينَ ظَلَمُوا . . خَوْفًا . . مِثْلَ مَا أَصَابَهُمْ ١١٤٣
 — لَا تَدْخُلِ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ صُورَةٌ ١١٤٦
 — لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدَ ٧٧٥
 — لَا تَسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ٦٠٤
 — لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ اخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا وَلِتَنْكَحَ ١٠٩٣
 — لَا تَسْجُدُوا حَتَّى تَرُونِي ٣١٤
 — لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ . . وَمَسْجِدِ قِبَاءَ ١١٥٧ ، ١٠٨٥ ، ٦٦٣
 — لَا تَشْرَبُوا مَسْكُورًا ٦٥٤

- لا تُصَرَ الإبل والغنم فمن ابتاعها . . بخير النظرين ٨٥١
- لا تصوموا حتى تروا الهلال ٤٨٢
- لا تقتلن ذرية ولا عسيفاً ٥٩١
- لا تقل عليك السلام ، فإن عليك السلام تحية الموتى ١١٤٢
- لا تقوم الساعة حتى يخبر الرجل فخذَه بما يصنع أهله من بعده ١٠٥١
- لا تكثرُوا الكلام بغير ذكر الله . القلب القاسي ١١٦٦
- لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب ١١٠٤
- لا تلقوا الركبان . . ولا تناجشوا ٧٩٨ ، ١٥١
- لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت ٤٢٧
- لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلا ٨٠١
- لا تتنفعوا من الميتة ٢٩٨
- لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها ٦٨٦
- لا تولّ والدّة على ولدها ٨٠٠ ، ٩٥٥
- لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن . . وآتاه النهار ١٠٤٩
- لا خير في الكذب ١١٧١
- لا صام من صام الأبد ٥١٤
- لا صلاة إلا بطهور ٤٤٥
- لا صلاة بعد الصبح ٤٢٨
- لا صلاة بعد العصر ٤٢٨
- لا صلاة في يوم واحد مرتين ٣١٢
- لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ٢٢٠
- لا صيام لمن لم يبيّت الصيام من الليل ٤٨٨
- لا ضرر ولا ضرار ٩٢٨
- لا عدوى ولا هام ولا صفر ، ولا يحل الممرض على المصحح ١٠٠ ، ١١٣٣
- لا فرع ولا عتيرة ٦٤٠
- لا قطع في ثمر . . إلا ما آواه الجرين ١٠٢٢
- لا قود إلا بالسيف ٩٨٣
- لا نقضيه ما تجانفتنا ٥٢٧
- لا نكاح إلا بولي ٦٨٥
- لا نورث ما تركنا صدقة ١٠٣٢
- لا هجرة بعد الفتح ٥٨٧
- لا ومقلب القلوب ٣٠٧

- لا يأوي الضالة إلا الضال ٨٤١
- لا يبيع بعضكم على بيع بعض ٨٥٠
- لا يؤمن أحد بعدي جالساً ٣١٥
- لا يتمنين أحدكم الموت ٤٣٣
- لا يتناجى اثنان دون واحد ١١٦٩
- لا يجوز للمرأة عطية إلا بإذن زوجها، إلا أن يكون عتقاً ٩٤٠
- لا يحج بعد العام مشرك ٢١١
- لا يحل دم امرئ مسلم ٦٢٢
- لا يحل لأحد يعطي عطية فيرجع فيها . كالكلب يعود في قيئه ٩٤١
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله . مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها ١١٦٠
- لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة أن يتناجى اثنان دون صاحبهما ١١٦٩
- لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ٣٨١
- لا يدخل الجنة من كان في قلبه . من خردل ١٠٤٩
- لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ١٠٣٢
- لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه ٣٥٠
- لا يزال أهل الغرب ظاهرين ٥٨٦
- لا يزال الدين ظاهراً ٤٧٩
- لا يزال الرجل في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً ٩٧٨
- لا يزال الشيطان يقول من خلق كذا؟ ومن خلق كذا؟ ١١٧٩
- لا يصبر على لأوائها وشدتها . شهيداً يوم القيامة ١٠٨٦
- لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ٥٢٨
- لا يعدب بالنار إلا الله ٥٩٧
- لا يغلق الرهن ممن رهنه، له غنمه وعليه غرمه ٩٠٣
- لا يقاد والد بولده، ولا تقام الحدود في المساجد ٩٨٧
- لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان ٩٤٨
- لا يقطع الصلاة شيء ٣٤٤
- لا يقل أحدكم اللهم أغفر لي إن شئت ٤١٢
- لا يقولن أحد يا خيبة الدهر، فإن الله هو الدهر ١١٦٤
- لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ٩٢٨
- لا أخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً ٩٢٥
- لأرمقن الليلة صلاة النبي ، ﷺ ٣٠١
- لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خير له من أن يسأل الناس ١١٩٧
- لئن عشت إلى قابل ٥٠٨

- ليك إله الحق ٥٧٦
 - ليك بحجة وعمرة معاً ٥٥٧
 - ليك اللهم ليك ٥٥٥
 - لخلوف فم الصائم ٤٨٢
 - لعن رسول الله ، شارب الخمر ٦٥٣
 - لعن الله السارق يسرق البيضة . فتقطع يده ١٠٢١
 - لعن الله المحلل والمحلل له ٧٠١
 - لعن الله المرأة تصف المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها ٧٨٢
 - لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ١٠٠٥
 - لقد غلغت النظرياء عدو الله . لا يدخلن هذا عليكم ٩٥٣
 - لقد كان فيمن كان قبلكم . فإن يك في أمتي فإنه عمر ١١٤٩
 - لقد كدتم تفعلون فعل فارس والروم ٣١٤
 - لقد هممت أن أنهى عن الغيلة ٧٧٣
 - لَقْنُوا موتاكم لا إله إلا الله ٤٣٦
 - لك أجران : أجر السر وأجر العلانية ١٠٧٨
 - للصائم فرحتان ٤٨٢
 - لك أسلمت وجهي ٤١٨
 - لم يبق من النبوة إلا المبشرات ١٠٦٧
 - لما خلق الله آدم ومسح ظهره بيمينه . فجحدت ذريته ٨٨٢
 - للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق ١١٦١
 - لن تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر صاحبه فيقول يا ليتني كنت مكانه ٤٣٣
 - لن يبقى بعدي من النبوة إلا المبشرات ١١٣٨
 - لن يغلب عسر يسرين ٥٨٣
 - لو استقبلت من أمري ما استدبرت ٥٥٨
 - لو أن أحداكم إذا أتى أهله قال . لم يضره الشيطان أبداً ١٠٦٠
 - لو أعطي الناس بدعواهم لادعى . واليمين على من أنكر ٨٩٣ ، ٨٩٦
 - لو أن عبدي أطاعوني لأسقيتهم المطر بالليل . صوت الرعد ١١٨٣
 - لو أن صيفاً أو صيفاً أهبط إلى دار الدنيا . حتى يتفانوا ١١٩٤
 - لو تعلمون ما أعلم ٣٨٢
 - لو قَسَمَ أجرها بين أهل الحجاز لوسعتهم ١٠٠٨
 - لو كنت متخذاً خليلاً ٣٥٨
 - لو منعوني عقلاً ٦١١
 - لو يُعْطَى الناس بدعواهم . ولكن اليمين على المدعى عليه ٩٨٠

- ٢١١ لولا أن أشقّ على أمّتي
- ٣١٨ لويعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما
- ١٠٩٠ لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار
- ١٢٠١ لي خمسة أسماء : أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي . .
- ٦١٩ ليس السن والظفر
- ٢٦٩ ليس على المسافر جمعة
- ١١٩٥ ليس الغنى كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس
- ٤٥٨ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
- ٤٩٥ ليس من البر الصوم في السفر
- ١٣٦ ليس الوضوء على من نام قائماً
- ٢٤٣ ليتتهين أقوام عن رفعهم أبصارهم إلى السماء

(م)

- ٦١٧ ما انهر الدم
- ٦٣٧ ما ألقاه البحر فكلوه
- ١٠٨٨ ، ٨٩٧ ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة
- ١٠١٧ ، ١٠٠٨ ما تجدون في التوراة في شأن الرجم
- ٢٧٢ ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين سوى ثوب مهنته
- ٧٦٣ ، ٧٦٢ ما عليكم ألا تفعلوا
- ٣٧٢ ما كان رسول الله ﷺ أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر
- ٢٨٤ ما كان رسول الله ﷺ في رمضان ولا في غيره يزيد على إحدى عشرة ركعة
- ٢٢٩ مالك تقرأ في المغرب بقصار
- ١٠٣٩ ما لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله شيئاً
- ٦٠١ مالي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس
- ١١١٨ ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن ، بحسب ابن آدم . . يقمن صلبه
- ٣٨١ ما من أحد أغير من الله
- ٣٠٩ ما من أحد يكلم في سبيل الله
- ٩٦١ ما من امرئ مسلم يعتق عبداً مسلماً . . حتى الفرج بالفرج
- ٩٤٩ ما من حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه . . إلا وصيته عنده
- ١١٦٥ ما من شيء أحوج إلى سجن طويل من اللسان
- ٤٥٧ ما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها
- ٩٣٣ ما من مسلم يغرّس غرساً . . فيأكل منه إنسان . . له به صدقة
- ١٠٩٩ ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غُفر لهما قبل أن يتفرقا

- ما من مولود يولد إلا ويطنع الشيطان . . إلا مريم وابنها ١٠٥٩
- ما من نفس تقتل في سبيل الله ٤٢١
- ما يلبس المحرم من الثياب ٥٤٩
- ما يكون عندني من خير فلن أدخره عنكم . . ومن يستغني يغنه الله ١١٩٤
- المتلاعنان لا يجتمعان أبداً ٨٩٠
- مثل البخيل والمتصدق كمثلي رجلين عليهما جنتان . . ولا تسع ١٠٥٠
- مثل له ماله شجاعاً أقرع ٤٦٧
- مثل المدهن في حدود الله والواقع فيها . . أهلكوا وأهلكوا أنفسهم ٩٣٠
- مثلكم ومثل أهل الكتاب ٢٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩
- مثل له ماله شجاعاً أقرع ٤٦٧
- المخلفات هن المنافقات ٧٤١
- المدينة حرام ما بين . . لا يقبل منه صرف ولا عدل ١٠٨٣
- مرضت فلم تعدني ٢٩١
- مروا أبا بكر فليصل بالناس ٣٦٤
- مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ٨٠٢
- مروه فليتكلم ٦٦٥
- مسح أعلى الخف وأسفله ١٦١
- مسح برأسه مرتين ١٢٥
- مسح على الخفين ١٥٨
- المسلم أخو المسلم ولا يحل . . بيعاً فيه عيب إلا بينه له ٩٣٦
- مطل الغني ظلم وإذا اتبع أحدكم على غني فليتبع ٨٤٦
- مع الغلام عقيقة ٦٤٨
- من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه ٧٨٥ ، ٧٧٨
- من ابتاع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن ٨١١
- من أحب أن يأخذها فحسن ٤٩٦
- من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ٩٢٥ ، ٩٢٣
- من أدرك ركعة من الجمعة ٢٧٤
- من أدرك ركعة من الصبح ٧٩
- من أدرك ركعة من الصلاة ٢٧٤
- من أدرك سجدة ٩٢
- من استجمر فليوتر ١٢٧
- من أسر سريرة ألبس الله رداءها إن خيراً فخير ١٠٦٥
- من أسلف فليسلف في كيل معلوم ٧٨١ ، ٧٧٨

- من أصبح صائماً فليتم صيامه ٥٠٧
- من أفطر يوماً من رمضان ٥٠١
- من أعتق شقصاً له في عبد . . فقد عتق منه ما عتق ٩٦٢
- من أعر أرضاً ليست لأحد فهو بها أحق ٩٢٣ ، ٩٢٥
- من أعر عمرى له ولعقبه فإنها . . إلى الذي أعطاها ٩٤٢
- من اقتطع حق مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة ٨٩٧
- من أكل ثوماً أو بصلاً ١١٢
- من بدل دينه فاقتلوه ٩٠٩
- من بنى لله مسجداً . . بنى الله له بيتاً في الجنة ١٠٢٢
- من تبع جنازة ٤٤٢
- من ترك الجمعة ٢٧٥
- من ترك شيئاً لله ٢٥٧
- من ترك صلاة العصر ٣١٨
- من تصدق بصدقة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا طيباً ١١٨٨
- من ترضاً فليستثر ١٢٧
- من ترضاً يوم الجمعة ٢٦٥
- من جعل بين الناس قاضياً فكانما ذبح بغير سكين ٩٥٦
- من حسن إسلام المرء النظر . . لا يعنيه ١١٧٨ ، ١٠٩٥
- من حفظها وحافظ عليها ٢٥٥
- من حلف على منبري آثماً تبوأ مقعده من النار ٨٩٧ ، ٩٠٠
- من خرج حاجاً ٥٦١
- من رأى منكم هلال ذي الحجة ٦٣٩
- من زاد على الثلاث فقد تعدى ١٢٤
- من سأل وله قيمة أوقية ٤٧٢
- من سأل وله ما يغنيه ٤٧٦
- من سن سنة حسنة ٤٢٠
- من السنة أن يقرأ في صلاة الجنازة ٤٤٥
- من شر الناس ذو الوجهين . . وهؤلاء بوجه ١١٩٣
- من شرب الخمر في الدنيا حرمها في الآخرة ٦٥٧
- من شغله ذكرى عن مسألتي ٤١٢
- من شهد معنا هذه الصلاة ٥٤٦ ، ٥٤٧
- من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ٥١٢
- من صلى بأرض فلاة ٢٠٦

- من صلى الصبح في جماعة فكأنما قام ليلة ٢٠٣
- من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً ٣٥٧
- من عاد مريضاً لم يحضر أجله . . عوفي من ذلك المرض ١١٣٢
- من عاد مريضاً لم يزل يخوض . . فإذا رجع انغمس فيها ١١٣٢
- من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ٩٥٥ ، ٨٤٨ ، ٦٨٤
- من غسل واغتسل ٢٧٢
- من غشنا فليس منا ٧٨٩
- من فاتته صلاة العصر ٩٥
- من فرق بين الوالدة وولدها . . وبين أحبته يوم القيامة ٩٢٣
- من فطر صائماً فله مثل أجره ٤٩٧
- من قال لا إله إلا الله ٤٠٧
- من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما ١١٦٤
- من قام رمضان إيماناً واحتساباً ٥٣٦
- من قتل عبده قتلناه ومن جدع عبده جدعناه ٩٨٥
- من قُتل له قاتل فاهله بين خيرتين . . وإن أحبوا قادوا ٩٨٩
- من قتله أهل الكتاب ٥٨٤
- من كان آخر كلامه لا إله إلا الله حرمه الله على النار ٨٩٩ ، ٨٩٨
- من كان حالفاً فليحلف بالله ٦٧٢
- من كان قاضياً ففرض بالعدل . . فما أرجو بعد ذلك ٩٥٦
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ١١٠٨
- من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ٨٦٣
- من لعب بالنرد فقد عصى الله ١١٣٩
- من لم يدع قول الزور والعمل به ٤٨٠
- من مات وعليه صوم ٥١٧
- من مات ولم يغز ٥٨٥
- من نذر أن يطيع الله فليطعه ٦٥٨
- من وجد لقطة فليشهد ذا عدل . . فهو مال الله يأتيه من يشاء ٩٤٦
- من وقاه الله شر اثنين ولج الجنة ١١٦٥
- من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ١٠١٣
- من يشتري بشر رومة فيجعل دلوها فيها كدلاء السلين ٩٢٧
- المؤمن يأكل في معاء واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء ١١١٢
- مَوْتَانِ الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني ٩٢٥

(ن)

- ٢٢٩ نادى أبى بن كعب وهو يصلي
 ١١٩٣ نار بني آدم التي يوقدون جزء .. من نار جهنم
 ٩٩ نام عن الصلاة ثلاث مرات
 ٤٢٢ نامت العيون
 ٦١٥ نحر رسول الله ﷺ
 ٦٦٢ النذر المطلق كفارته كفارة يمين
 ١١٠٤ نساء كاسيات عاريات مائلات حميلات
 ٥٨٥ نصرت بالرعب
 ٦٨١ ، ٢٢٦ نضر الله امرأ سمع مقالتي
 ٤٧٠ نعد السخلة ولا تأخذها
 ١١١٠ نهى أن يأكل بشماله أو يمشي في نعل واحدة
 ٦٤٢ نهى أن يضحي بالمصفرة
 ٨٠٠ نهى رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأم وولدها
 ٧٩٨ نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في صفقة واحدة
 ٨٠٠ نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الفحل
 ٨٠٠ نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء
 ٦٢٥ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع
 ٦٤٦ نهى عن أكل لحوم الضحايا فوق ثلاث
 ٧٠٤ نهى عن الشغار
 ٤٧٨ نهى رسول الله ﷺ عن الوصال
 ١١١٣ نهى النبي ﷺ عن الشرب في آنية الذهب والفضة والأكل فيهما
 ٤٢٢ نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
 ١١٥١ نهى النبي عن قتل الحيات التي في البيوت إلا ذا الطفيتين والأبتر
 ٨٤٢ نهى عن بيعتين فيبيعة
 ٧٩٣ نهى عن بيع حبل الحيلة
 ٨٤٠ نهى عن بيع الحيوان باللحم
 ٧٩٥ نهى عن بيع العربان
 ٨٤٣ نهى عن بيع الغرر
 ٨٤٢ نهى عن بيع وسلف
 ٨٢٦ ، ٧٨٤ نهى عن بيع ما لم يقبضوا وعن ربح ما لم يضمّنوا
 ٨٤١ ، ٧٩٨ نهى عن بيع ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الراهب

- نهى عن الصلاة بعد العصر ٢٢٤
- نهى عن صوم يوم الجمعة ٥١٢
- نهى عن قراءة القرآن في الركوع ٢٢٤
- نهى عن بيع اللباس والنباذ ٧٧٩
- هى عن بيع المزبنة والمحاقلة ٨١٨
- نهى عن بيع الملامسة والمناذلة ٧٩٣
- نية المؤمن خير من عمله ٢٩٣

(هـ)

- ها إن الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان ١١٥٠
- هريقوا علي سبع قرب لم تحلل أوكيتهن ١١٢٩
- هلا انتفعتن بإهابها ٢٩٩
- هل علي غيرهن ؟ قال : لا إلا أن تطوع ٤٦٢
- هو الطلاق ٤٧٠
- هو الطهور ماؤه ٦٣٧
- هي لك أو لمثلك ممن يعبرها عبراً أو يقطعها سيراً أو للذئب ٩٤٧

(و)

- واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ٨٧١
- والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد . . إلا كان من أصحاب النار ٩٠٠
- والذي نفسي بيده لأقضيَنَّ فيكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريتك فرد عليك ١٠٠٥
- والله إنك لخير بلاد الله وأحب بلاد الله إلى الله ١٠٨٨
- وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ٥٥٥
- وقت لنا في قص الشارب . . وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة ١١٠٨
- وقف حتى غربت الشمس ٥٤٧
- الولاء لحمه كلحمه النسب ١٠١٨
- الولاء لحمه كلحمه النسب لا يُباع ولا يوهب ٩٦٨
- الولاء لمن أعتق ٩٧٣ ، ٩٧١
- الولد للفراش وللعاهر الحجر ٩١٥
- ولدت سبيعة الأسلمية ٧٦١
- ويل للأعقاب من النار ١٢٣

(ي)

- يا أبا بكر، وما ظنك باثنين الله ثالثهما ١٠٦٥

- يا أبا ذر، أعيرته بأمه، إنك امرؤ فيك جاهلية ٩٥٩
 - يا أبا عمير، ما فعل النّغير ١٠٨٤
 - يا أهل الخندق إن جابراً صنع لكم سوراً ٧١٩
 - يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري . . لن تقوموا بشكره ١١١٨
 - يا بني عبد المطلب لا تمنعوا أحداً ٥٧١
 - يا معشر الشباب ٦٧٨
 - يا معشر اليهود والذي لا إله إلا هو لتعلمون أني رسول الله ٨٩٩
 - يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ٣٦٣
 - يتوضأ من لحوم الإبل ١٤٦
 - يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة ٧٦٦
 - يخرب الكعبة ذو السويقين من الحبشة ١٠٨٨
 - يخرج فيكم قوم ٤٠٤
 - يخرجون على حين فرقة ٥٩٣
 - اليد العليا يد المعطي ٤٥٣
 - يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب ١١٢٧
 - يرحم الله إبراهيم نحن أحق بالشك منه . . ويرحم الله لوطاً كان يأوي . . ولم لبثت
 في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي ١٠٥٣

(ي)

- يضرب له أجل ٧٥٣
 - يسرا ولا تعسرا ، ويسرا ولا تنفرا ٨٧١
 - يضع الله السموات على إصبع والأرضين على إصبع ١١٨٩
 - يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ٢٩٠
 - يعمهم العقاب لم يحشر كل أحد على نيته ١١٧٤
 - يقول الله قسمت الصلاة ٢١٨
 - يمكث المهاجر بمكة ثلاث ليال ٣٣٣
 - ينزل ربنا تعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا ٢٨٦
 - يؤتى بالقاضي يوم القيامة . . لم يقض فيه بين اثنين ٩٥٧
 - اليمين على نية المستحلف ٨٩٦

فهرس الأعلام

(أ)

- ١٣٧ - أبان بن عثمان
- ٢٥٧ - إبراهيم بن أدهم
- ١٣٥ - إبراهيم بن خالد ، أبو ثور
- ٢٩٣ ، ٢٩٢ - إبراهيم السكسكي
- ٢٥٠ - إبراهيم بن طهمان
- ٧٧٢ - إبراهيم بن عمر
- ٥٢٦ - إبراهيم بن نافع البصري
- ٥٤٢ - إبراهيم بن يزيد الخوزي
- ٨٠٧ - أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري (الصبغي)
- ٩٢١ - أحمد بن سريج (أبو العباس)
- ٨٦٣ - أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي
- ٢٤٤ - أحمد بن عبد الرحمن
- ١٠٧٩ ، ٥٠٤ - أحمد بن عبد الله الأصفهاني
- ٨٠٧ - أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف
- ٥٠٤ - أحمد بن فارس
- ٩١١ - أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني
- ٥٠٤ - أحمد بن محمد الخوافي
- ١٠٧٩ - أحمد بن محمد بن مسروق البغدادي
- ١٨٣ - أحمد بن محمد ، أبو منصور بن الصباغ
- ١٠٧٩ - إسحاق بن أبي إسرائيل (إبراهيم بن كامنجر)
- ٢٩٥ - أسد بن الفرات
- ١١٧ - إسماعيل بن خليفة ، أبو إسرائيل
- ٦١٦ - إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي
- ٨٠٦ - إسماعيل بن الفضل
- ٨٩١ - إسماعيل بن موسى

- إسماعيل بن يحيى المزني ١٣٥
- أشهب بن عبد العزيز ١١٨ ، ١٠٧
- أصبغ بن الفرّج بن سعيد الأموي ٦٢٤
- أنس ٥٠٧ ، ٥٠٦
- أنس بن مالك القشيري ٤٩٤

(ب - ث)

- بديل بن أبي مريم ٨٨٤
- بشير بن نهيك ٩٦٣
- ثابت بن بندار ، أبو المعالي ٦٩٧

(ج)

- جعفر بن أبي طالب ٥٠٦
- جبير بن مطعم ٦٨٧
- جعفر بن محمد بن نصير البغدادي (الخلدی) ١٠٧٩
- جميل بن نصره الغفاري ١١١٢
- جهجان بن سعيد بن قيس ١١١٢
- جويرية بن أسماء ١٠٥٣

(ح - خ - و - د)

- الحارث بن أسد ٥٧٦
- الحارث بن عبد الله الأعور ١١٥١
- الحارث بن كلدة الثقفي ٩١٧
- حاطب بن أبي بلتعة ٨٣٨
- حبيب بن أبي ثابت ٤٧١ ، ١٨٤
- حذيفة بن عبيد الكنانی (القلمس) ١٠٦٤
- الحسن بن أبي الحسن البصري ١٠٢
- الحسن بن محمد الخلال ١١٥٠
- الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر (الجوزقاني) ٩١٢
- حكيم بن حزام ٨٢٨
- حكيم بن سيف ٥٣٥
- حماد بن زيد ٦٩٤
- حمزة بن عمرو الأسلمي ٤٩٤
- حمنة بنت جحش ١٨٢

٨٧٦	حنش بن المعتمر
١١٦٧	الحولاء بنت تويت
١٠٠٧	خالد بن اللجلاج
٩٢١	داود الأصبهاني
٩٤	داود بن الحصين
١٣٧	داود بن الزبرقان
٥٣٠	دينار الكوفي

(ر - ز - س - ش)

١١٦٣	ربيع بن خراش
٧١٤	الربيع بن سبرة
٥٠٧	الرَّيِّع بنت مُعَوِّذ بن عفراء
١٣٧	رفيع بن مهران ، أبو العالية
١٧١	زفر
٨٩٣	زيب بن ثعلبة بن عمرو التميمي
٧٧٥	الزنجاني (القاضي)
٩١٦	زياد بن أبيه
١١٦	زيد الحواري
٨١٦ ، ٧٨٠	زيد بن عياش
٨٩٣	سُرق بن أسد الجهني
٥٢٧	زيد بن وهب
١٨٢	زينب بنت جحش
٥٩٩	زينب بنت رسول الله ﷺ
٢١٠ ، ١١٨	سحنون ، محمد بن سحنون
١٧١	سراد
٥٤٤	سعد بن عبادة
٦٧٨	سعيد بن أبي هلال
٦٩٤	سفيان الثوري
٦٩٤	سفيان بن عُيينة
٤٧١	سفيان بن عبد الله بن ربيعة
١١٦	سَلَام بن سليم
١٠٧٩	سُلَيم بن أخضر البصري
٦٦٠	سليمان بن بلال

- سليمان بن خلف ، أبو الوليد ١٢٩
 — سليمان بن داود ٥٠٥
 — سليمان بن موسى ٩٩٣
 — سليمان بن يسار ٣١٢
 — سمرة ٢٠٣
 — سُنين السلمي (أبو حميلة) ٩١٣
 — سهلة بنت سهيل ١٨٢
 — سودة بنت زمعة ١٨٢
 — شعبة بن دينار ١٠٤١

(ص - ض - ط)

- صالح قبة المعتزلي ١١٣٥
 — صالح المري ١٠٩٢
 — صدقة بن يزيد ٥٣٩
 — صفية بنت شيبة ٧١٧
 — ضمرة بن ربيعة الفلسطيني ٥٥٣
 — طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري ٨٧٩
 — طاهر بن محمد الإسفرائين ١٠٥
 — الطروطوشي ، أبو بكر الفهري ١١٠
 — طريف بن أبان ٥٦٥

(ع - ق)

- عائشة ، رضي الله عنها ٥٠٧
 — عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام ١١٧٦
 — عبد الحميد الصايغ ٨٠٩
 — عبد الحميد بن عبد الله بن إدريس ١٠٥٩
 — عبد الخالق بن عبد الوارث (أبو القاسم السيوري) ٧٧٨ ، ٨١٩
 — عبد الرحمن بن الحارث ٧١٧
 — عبد الرحمن بن أبي الرجال ٤٧٢
 — عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ١٤٥
 — عبد الرحمن بن القاسم ١٠٧
 — عبد الرحمن بن أبي ليلى ٤٩٣
 — عبد الرحمن بن مأمون ١٢٩

- عبد الرحيم بن زيد العمي ٥٥٠ ، ١١٦
 - عبد الحق بن عبد الرحمن ٦٧٥
 - عبد الحميد بن الصائغ ٧٠٠
 - عبد الكريم بن هوازن القشيري ١٠٦٥
 - عبد الله بن أبي زيد ٦١٧
 - عبد الله بن الأرقم ٣٤٩
 - عبد الله بن أنيس ٥٣٥
 - عبد الله بن أيوب بن زاذان ٨٠٧
 - عبد الله بن جعفر ١٠٤٥
 - عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ٩٢٢ ، ٩٢١
 - عبد الله بن عمر بن حفص ١٧٤
 - عبد الله بن شبرمة ٨٠٨
 - عبد الله بن عون بن أرطيان (أبو عون البصري) ١٠٧٩
 - عبد الله بن الفضل بن العباس ٦٨٧
 - عبد الله بن المثنى ٥٠٦
 - عبد الله بن محمد بن عقيل ١٢٥
 - عبد الله بن محمد المواز ٥٧٤
 - عبد الله بن نافع ١٠٤٧ ، ٥٧٤ ، ٥١٥ ، ١٨٥ ، ١٣٢
 - عبد الله بن وهب ٤٣٦
 - عبد الله بن يزيد ٧٨٠
 - عبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني ٥٤٨
 - عبد الله بن يوسف التتيسي ٥٤٥
 - عبد المطلب بن ربيعة ٤٥٢
 - عبد الملك بن جريج ١٣٠
 - عبد الملك بن حبيب ٦٣٨ ، ٢٢٣
 - عبد الملك بن عبد الله الجويني ١٠٤
 - عبد الملك بن عبد العزيز ٥١٥ ، ٢٢٣ ، ١٨٥ ، ١٧٤ ، ١٣٢
 - عبد الملك بن الماجشون ٨٧٦ ، ٧٧٩
 - عبد الملك بن مروان ٨٨
 - عبد الواحد بن زياد العبدي ٦٩٤
 - عبد الواحد بن محمد ، أبو الفرج ١٣٦
 - عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبدي ٨٠٧
 - عبدة بن الطيب (شاعر) ١١٤٢

- عبيد الله بن الحسن ٦٢٥
 - عبيد الله بن محمد بن طلحة (أبو محمد الدامغاني) ٨٥٢
 - عبيدة السلماني ٩٢١
 - عثمان بن خالد العثماني ٨٩١
 - عدي بن بداء ٨٨٤
 - عزيزي بن عبد الملك بن منصور ٥٧٧
 - علي بن أحمد البغدادي ، المعروف بابن القصار ١١٧
 - علي بن علي ١٩٨
 - علي بن عمر ٧٧٣ ، ٥٦٩
 - علي بن عمر ، أبو الحسن الدارقطني ١٨٩
 - علي بن عمر بن أحمد ٦٩٤
 - علي بن الفضل ١٧١
 - علي بن مسلم ، أبو الحسن السلمي ١٧٧
 - عمران بن أبي أنيس ٧٨٠
 - عمران بن حصين ٣١٧
 - عمرة بنت مسعود ٥٤٤
 - عمر بن أبي سلمة المخزومي ٣٢١
 - عمرو بن حزم ٩٩٧
 - عمرو بن خالد ٤٧١
 - عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن العاص ٧٩٦
 - عمرو بن مرثد ٥٠٥
 - عمر بن موسى بن وجيه ٥٢٦
 - عمرو بن يحيى بن عمارة ١١٨
 - عمرو بن يحيى المازني ١١٨ ، ٩٠
 - عيسى بن المسيب البجلي ١٤٤
 - عينة بن حصن ١٠٩٦
 - فاطمة بنت أبي حبيش ١٨٢
 - فضيل بن سليمان النميري ٦٩٤
 - القاضي عبد الوهاب ١٢١
 - قتادة بن دعامة السدوسي ٩٦٣ ، ١٣٧
 - قيس بن صرمة ٤٧٧

(٢)

- مجزر بن الأعور بن جعدة الكنانى المدلجى ٩١٨
 — فجارب بن دثار السدوسى ٨٠٨
 — محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندري (ابن المواز) ٨١٠
 — محمد بن إبراهيم بن المواز ٦٣٣
 — محمد بن أحمد الشاشى ٨١٥
 — محمد بن أحمد بن عبد الله (المفجع) ١١٧١
 — محمد بن إسحاق ١٠٥٧
 — محمد بن إسحاق بن خزيمة ١٨٩
 — محمد بن جرير الطبرى ١٠٤٧
 — محمد بن الحسن الشيبانى ٦٤٣
 — محمد بن الحسن البردانى ٣٤١
 — محمد بن الحسن بن دريد (ابن دريد) ١١٧١
 — محمد بن الحسن بن فورك ١١٩٢
 — محمد بن الحسن الفراء الحنبلى ٥٩٤
 — محمد بن أبى الحسين الشاشى ٢٠٧ ، ١٧٢ ، ٧٦
 — محمد بن زياد ، المعروف بابن الأعرابى ٤٣٠
 — محمد بن سحنون ٢١٠
 — محمد بن شهاب الزهرى ١٣٣
 — محمد بن طاهر الزنجانى ٨٥٤
 — محمد بن عامر ١٧١
 — محمد بن العباس ٧٧٣
 — محمد بن عبد الحكم ١١٧
 — محمد بن عبد الرحمن بن أبى لىلى ٨٠٧
 — محمد بن عبد الرحمن الطفاوى ٥٥٢
 — محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى (الحاكم) ٨٠٧
 — محمد بن عبدوس ٨٤٦
 — محمد بن على الدامغانى ٥٧٧
 — محمد بن عمرو ١٧١
 — محمد بن محمد بن محمد الغزالى ٦٠٠
 — محمد بن مسلمة ١٣٢
 — محمد بن واسع بن جابر بن الأخنس ١١٨٣

- ١١٨ - محمد بن وضاح
- ٨٠٨ - مسعر بن كدام
- ٦٧٦ - مطرف بن عبد الرحيم
- ٨٧٩ - المعافى بن زكريا (ابن طرازا)
- ٥٠٧ - معاوية بن أبي سفيان
- ٦٩٤ - معمر بن راشد الأزدي
- ١٣٨ - المغيرة بن صقلاب
- ٣٥٩ - منصور بن محمد
- ١٩٧ - موسى بن يعقوب

(ن)

- ٩٦٣ - نافع (مولى ابن عمر)
- ٦٨٧ - نافع بن جبير
- ٦٠٠ ، ١٧٨ - نصر بن إبراهيم
- ١١١٢ - نضلة بن عمرو بن أهبان
- ٩٤٥ - النعمان بن عبد السلام

(هـ - و - ي)

- ٨٠٧ - هشام بن عروة بن الزبير بن العوام
- ١١٠٧ - هند بن أبي هالة
- ٩٥٣ - هيث (للمخنت)
- ٦٥٦ - الوليد بن عقبة
- ٦٩٤ - وهيب بن خالد بن عجلان
- ٥٠٥ - يحيى بن أبي كثير
- ١٢١ - يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد
- ١١٨ - يحيى بن عمارة
- ٨٢٨ - يحيى الوقار
- ١١٨ - يحيى بن يحيى بن كثير
- ١١٨ - يحيى بن يحيى الليثي
- ٦٢٤ - يعقوب بن إبراهيم
- ٦٨٩ - يعقوب بن حميد
- ٦٩٤ - يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد
- ٥٤٨ - يعقوب بن عطاء
- ١٩٥ - يعقوب بن الوليد

- يوسف بن سعد ٥٣٨
 — يونس بن حبيب ٥٠٥

(الكنى)

- ابن حبيب عبد الملك بن حبيب بن سليمان العباسي ٦٤٣ ، ١٣٦
 — ابن عرفة ٤٥١
 — ابن القاسم ١٠٧
 — ابن نافع ٥١٥
 — ابن هرمز ١٠٠١
 — أبو إسحاق إبراهيم الأمدية ١٨٣
 — أبو بكر بن عبد الرحمن ٥٦٢
 — أبو تمام الثقفي ٦١٨
 — أبو جعفر الرازي ١٨٨
 — أبو الحسين القدوري ٢٦٥
 — أبو الحسن بن القصار ١١٧
 — أبو الحسن بن المتاب ٣٣٢
 — أبو حنيفة النعمان ٨٠٧
 — أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن ١٣٧
 — أبو سعيد الزنجاني ١١١
 — أبو سلمة بن عبد الرحمن ٥٦٢
 — أبو علي الحضري محمد بن الحسن البرداني ٥٩٣
 — أبو عمرو الداني ٢٨٧
 — أبو الفرج الشيرازي المقدسي ١٣٦
 — أبو الفرج المالكي ١٨٦
 — أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد الأزجي ٥٩٣
 — أبو حفص العطار ٦٦٨
 — أبو موسى الأشعري ٥٠٧
 — أبو مويهبة ٤٣٤
 — أبو الوفاء علي بن عقيل ٩٢ ، ٣٥١
 — أم حبيبة بنت جحش ١٨٢
 — أم هانئ بنت أبي طالب ٥٩٩
 — الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم ٧١٨
 — الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو ٢٨٨
 — البرقاني أحمد بن محمد ٧١٨

فهرس الشعر

- أجارتنا بيني فلانك طالقة
- إذا اثنى عليك المرء يوماً
- إذا لمت عيني اللتين أضرتا
- فإن لمت قلبي قال عينك جرتا
- أعجلها أقدحي الضحاء ضحي
- ألا كل شيء ما خلا الله باطل
- ألا ليت شعري هل أبيت ليلة
- وهل أردن يوماً مياه مجنة
- بال سهيل في الفضخ ففسد
- تدس إلى العطار سلعة بيتها
- ثياب بني عوف طهاري نقية
- خرجنا من قرى اصطخ
- فمن سأل عن القصص
- الريح تبكي شجوه
- علفتها تبناً وماء بارداً
- عليك سلام الله قيس بن عاصم
- عليك سلام من أمير وباركت
- وأجهشت للتباد حين رأيته
- فقلت له أين الذين عهدتهم
- فقال مضوا واستودعوني بلادهم
- لما تؤذن الدنيا به من صروفها
- وإلا فما يكيه منها وإنها
- قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً
- كنواح ريش حمامة نجدية
- وأنت إذا أرسلت طرفك رائداً
- رأيت الذي لا كله أنت قادر
- كذلك أمور الناس غاد وطارقة
كفاه من تعرضه الشناء
بجسمي وقلبي قالتا لي لم القلب
إلي الرؤيا ثم لي تجعل الذنبا
٨٥٥
٤١١
١١٧٧
٣٣٤
٤١٨
بوادٍ وحولي أذخر وجليل
وهل يدون لي شامة وطفيل
١٠٨٧
٢٩١
وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر
١٠٠١
١٤٩
ر إلى القصر فقلناه
ر فميتاً وجدناه
١٠٧٨
والبرق يلمع في غمامه
١٠٥٧
٣٦٠
ورحمته ما شاء أن يترحمنا
١١٤٢، ١٥٢
يد الله في ذلك الأديم الممزق
١١٤٢، ١٥٢
وكبر للرحمن حين رأيته
١٠٨٧
ومن ذا الذي يبقى على الحدثان
١٠٨٨
يكون بكاء الطفل ساعة يولد
لأوسع مما كان فيه وأرغد
١٢٢
٥٦٨
١٢٢
لقلبك يوماً أسلمتك المناظر
عليه ولا عن بعضه أنت صابر
١١٧٧

- وإنسي إذا أوعدته أو وعدته
 - ورأيت زوجك في الوغا
 - وفارقتك برهن لا فكاك له
 - وكبّر للرويا وجاش فؤاده
 - ولم أر أمثال الرجال تفاوتوا
 - وما أدري إذا يمت أرضاً
 - ومهما تكن عند امرئ من خليفة
 - يا عمرو إن لا تدع شتمي ومنقصتي
 - شكاً إلى جملي طول السري
- لمخلف إيعادي ومنجز موعدي ٨٨٩
 ٣٦٠
 يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا ٩٠٤
 وبشر نفساً كان قبل يلومها ١١٣٥
 إلى الفضل حتى عُد ألف بواحد ٧٨٢
 أريد الخير أيهما يليني ١٠٦٣
 ولو خالها تخفى على الناس تعلم ١٠٦٦
 أضربك حتى تقول الهامة اسقوني ١١٣٣
 ١٠٨

فهرس الأماكن

١٠٧٨	إصطخر	—
١١٥٧	بيت لحم	—
١٠٠٩	جبل طرابلس	—
٩٥٦	جيحون	—
٧٩٦	حبرون	—
١٠٨٨	الحزورة	—
١١٥٨	حلمول	—
٧٩٦	عبرون	—
٩٥٦	وادي خراسان	—

فهرس المراجع

المراجع المخطوطة

- إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة .
 أحكام الآخرة لابن العربي ، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم ٩٢٨ ب .
 أحكام القرآن الصغرى لابن العربي ، الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٧٤ ك .
 الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى . نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ٨٣٠٤ .
 إطراف المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى لابن حجر العسقلانى ، مصور عن المكتبة السليمانية بتركيا .
 رسالة المتبصر لابن العربي ، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٥١ ك .
 رجال الموطأ لابن ناصر .
 رسالة ابن الصلاح في وصل بلاغات مالك الأربع .
 سراج المهتدين ، نسخة خاصة .
 شواهد الجلة والأعيان في مشاهد الإسلام والبلدان .
 العلل للدارقطنى ، مخطوطة مكتبة الحرم المكي .
 غرائب حديث مالك للدارقطنى .
 المحصول في علم الأصول . مكروفلم الخزانة العامة بالرباط رقم ١١٧٥ .
 مختصر الموطأ للقاسي ، الخزانة العامة بالرباط رقم ١٧٢ .
 مختصر الكامل لابن عدي للمقرئزي ، خاص .
 معجم الصحابة للبغوي ، توجد منه نسخة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
 مسند الموطأ للغافقي ، مكتبة الحرم رقم ٣١٣ .
 موطأ يحيى بن بكير ، بالجامعة الإسلامية رقم ٥٦٨ .

- موطأ أبي مصعب الزهري ، بالجامعة الإسلامية رقم ١٧٢٠ .
 موطأ ابن وهب ، توجد قطعة منه بالجامعة الإسلامية .
 المقسط لابن العربي ، بالخزانة العامة بالرباط رقم ٢٩٦٣ .
 المسالك على موطأ مالك لابن العربي ، نسخة مركز البحث العلمي بأم القرى .
 الوصول إلى معرفة الأصول ، بالخزانة العامة بالرباط رقم ١١٧٥ .
 وهج الجمر في تحريم الخمر لابن دحية ، توجد منه نسخة بالمكتبة المحمودية بالمدينة .

تفسير القرآن

- أضواء البيان : محمد الأمين الشنقيطي . مطبعة المدني بمصر .
 أحكام القرآن : لأبي بكر أحمد علي الرازي الجصاص (٣٧٠) : دار الكتاب العربي - بيروت .
 أحكام القرآن : لأبي بكر محمد عبد الله المعروف بابن العربي (٥٤٣) : عيسى الحلبي بمصر .
 أحكام القرآن : للكنيا الهراسي (ت ٥٠٤) : دار الكتب الحديثة القاهرة .
 تفسير أبي السعود : أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (٩٨٢) : مكتبة الرياض - الرياض .
 تفسير ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤) : عيسى البابي الحلبي بمصر .
 تفسير فتح القدير : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠ هـ) : البابي الحلبي وشركاه بمصر .
 الدرر المنثور في التفسير بالمأثور : لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) : دار الفكر .
 دفع إيهام الاضطراب عن آيات القرآن : محمد الأمين الشنقيطي - مطبعة المدني بمصر .
 زاد المسير : جمال الدين ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (٥٩٧) : المكتب الإسلامي - بيروت .
 العمدة في غريب القرآن : مكّي بن أبي طالب القيسي : مؤسسة الرسالة - بيروت .
 قانون التأويل : لابن العربي ، تحقيق محمد السليبي : رسالة ماجستير - بجامعة أم القرى . بمكة المكرمة .
 مجاز القرآن : لأبي عبيد معمر بن المنثي التيمي (٢١٠ هـ) : الخانجي بمصر .
 المحرر الوجيز : لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (٥٤١) : وزارة الأوقاف بالمغرب .

مختصر ابن كثير : محمد علي الصابوني (معاصر) : دار القرآن الكريم - بيروت .
 المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز : لأبي شامة المقدسي .
 مشكل القرآن : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦ هـ) : دار التراث بالقاهرة .
 النسخ في القرآن الكريم : الدكتور مصطفى زيد : دار الفكر - بيروت .
 النشر في القراءات العشر : محمد بن محمد (ابن الجزري) (٨٣٣) : دار الباز - بمكة .
 النكت والعيون للماوردي : تحقيق / د. عبد الستار أو غدة : : وزارة الأوقاف بالكويت .
 نواسخ القرآن : لابن الجوزي - تحقيق محمد أشرف : رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية ،
 بالمدينة المنورة .

كتب الحديث

الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) .
 بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن : أحمد عبد الرحمن البنا .
 بلوغ المرام في أدلة الأحكام : للحافظ أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) .
 تجريد التمهيد : لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) .
 تحفة الأشراف في معرفة الأطراف : لأبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ) : الدار القيمة
 بالهند .
 الترغيب والترهيب : للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) : مكتبة
 الرشاد - مصر .
 تصحيفات المحدثين : لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢ هـ) : تحقيق د.
 محمود أحمد ميرة : المطبعة الحديثة - بالقاهرة .
 تغليق التعليق : للحافظ ابن حجر : تحقيق د. سعيد عبد الرحمن موسى القرقي - المكتب
 الإسلامي .
 تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : لابن حجر : المكتب الإسلامي .
 جامع الأصول في تخريج أحاديث الرسول : لأبي السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير
 (ت ٦٠٦ هـ) : المكتب الإسلامي .
 الدراية في تخريج أحاديث الهداية : لابن حجر : الفجالة الحديثة بمصر .
 سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ) : دار الحديث - حمص - سوريا .
 سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) : دار إحياء التراث - بيروت .

- سنن الدارقطني علي بن عمر : (ت ٣٨٥ هـ) : دار المحاسن بالقاهرة .
 سنن الدارمي : دار المحاسن بالقاهرة .
 سنن النسائي : أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) المكتبة العلمية - بيروت .
 سنن النسائي الكبير : الدار القيمة بالهند .
 السنن الكبرى : للبيهقي ، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) .
 سلسلة الأحاديث الصحيحة : للشيخ ناصر : المكتب الإسلامي .
 شرح معاني الآثار : لأبي جعفر أحمد بن محمد سلامة الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١ هـ) : الأنوار المحمدية بالقاهرة .
 شرح السنة : لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦ هـ) المكتب الإسلامي .
 الشريعة : لأبي بكر الأجري .
 صحيح ابن خزيمة : محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ) : المكتب الإسلامي .
 صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) : دار إحياء التراث - بيروت .
 صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) : دار إحياء التراث - بيروت .
 العلل المتناهية : لابن الجوزي : فيصل آباد - دار العلوم الأثرية .
 غريب الحديث : لابن الجوزي : دار الكتب العربية - بيروت .
 غريب الحديث : لأبي عبيد : دار الكتب العربية - بيروت .
 غريب الحديث : لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) :
 تحقيق عبد الكريم العزباوي : دار الفكر بدمشق .
 الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني : لأحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير
 بالساعاتي : مطبعة الأخوان المسلمين بمصر .
 كشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث : لبرهان الدين الحلبي (ت ٨٤١ هـ) تحقيق
 صبحي السامرائي : وزارة الأوقاف - العراق .
 كشف الأستار عن زوائد مسند البزار : للهيثمي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي :
 المكتب الإسلامي - بيروت .
 كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : علاء الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ) : مكتبة التراث
 الإسلامي بحلب .
 اللباب في الجمع بين السنة والكتاب : لمحمد علي بن زكريا ال (ت ٦٨٦ هـ) : دار
 الشروق بجدة .

- مجمع الزوائد ومنيع الفوائد : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) الطبعة الثالثة ، دار الكتاب العربي - بيروت (ت ٧٠٧هـ) . ١٩٦٧ م .
- المحلى لابن حزم : محمد علي بن أحمد الأندلسي (م ٤٥٦هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، المكتب التجاري - بيروت .
- مرويات عبد الله بن مسعود في الكتب الستة : الدكتور الشريف منصور عون العبدلي ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، كلية الشريعة .
- المستدرک على الصحيحين في الحديث : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (م ٤٠٥هـ) الرياض - مكتبة النصر الحديثة .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) : المكتب الإسلامي ، بيروت .
- مسند الشافعي : لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤) : دار الكتب العلمية ، بيروت .
- مسند الحميدي : لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ) : تحقيق - حبيب الرحمن الأعظمي : عالم الكتب - بيروت .
- مسند أبي عوانة : أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (٣١٦) - دار المعرفة - بيروت .
- مسند الطيالسي : سليمان بن داود (ت ٢٠٤) : دار الكتاب اللبناني - بيروت .
- مشكاة المصابيح : لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت ٥١٦هـ) : المكتب الإسلامي - بيروت .
- مشكل الحديث : لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦هـ) : دار الباز بمكة .
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : للهيثمي ، تحقيق المتقى الكشناوي - دار المعرفة - بيروت .
- مصنف ابن أبي شيبة : عبد الله بن محمد بن إبراهيم الكوفي العبسي (م ٢٣٥) : تحقيق عامر العمرى الأعظمي : (بومباي : الدار السلفية) .
- مصنف عبد الرزاق : لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني (٢١١) : تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، ١٣٩٠هـ .
- المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي : وزارة الأوقاف بالعراق .
- منحة المعبود في ترتيب مسند أبي داود الطيالسي : (سليمان بن داود) (٢٠٤) تعليق : أحمد عبد الرحمن البنا : المكتبة الإسلامية - بيروت .

- المتقى من السنن المسندة : لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (٣٠٧هـ) : المكتبة الأثرية بباكستان .
- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان : للهيتمي ، تحقيق ونشر عبد الرزاق حمزة : المكتبة السلفية ، بالروضة - مصر .
- موطأ مالك (برواية يحيى) : الإمام مالك ابن أنس - تعليق محمد فؤاد عبد الباقي : دار إحياء التراث - بيروت لبنان .
- موطأ مالك (برواية علي بن زياد) : الإمام مالك بن أنس ، تحقيق الشاذلي النيفر ، دار القلم - بيروت .
- نظم المتناثر للكتاني : دار الكتب العلمية ببيروت .
- نصب الراية لأحاديث الهداية : لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي (٧٦٢هـ) ، الطبعة الأولى : دار المأمون - مصر ، ١٢٥٧هـ .

كتب التاريخ والرجال

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض : لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري ، (ت ١٠٤١هـ) : اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) الشعب .
- الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى : لأبي العباس الناصري : دار الكتب - الدار البيضاء سنة ١٩٥٤ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة : لأبن حجر : دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- الأعلام : لخير الدين الزركلي : دار العلم للملايين - بيروت .
- الأنساب : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ) دائرة المعارف بالهند ، تحت مراقبة شرف الدين أحمد .
- برنامج الوادي آشي : لمحمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩)، تحقيق : د. محمد الحبيب الهيلة - نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- البيان المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب : لابن عزازا المراكشي (ت بعد ٧١٢) دار المعرفة - بيروت .

- تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) دار الكتاب العربي - بيروت .
- تاريخ خليفة بن خياط : تحقيق د. أكرم ضياء العمري ، مؤسسة الرسالة ودار القلم . بيروت ودمشق .
- تاريخ الطبري . محمد بن جرير (ت ٢٣١٠) : تحقيق الاستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر .
- التاريخ الكبير : للبخاري : دار الكتب العلمية - بيروت .
- التاريخ الصغير : للبخاري : المكتبة الأثرية - باكستان .
- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعري : لأبي القاسم بن عساكر (ت ٥٧١هـ) - دار القلم .
- ترتيب ثقات العجلي : للهيثمي - نشر دار الباز بمكة .
- ترتيب المدارك : للقاضي أبي الفضل عياض اليحصي (ت ٥٤٤هـ) : منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- تقريب التهذيب : لابن حجر : دار الباز بمكة .
- تهذيب الأسماء واللغات : للنووي : مكتبة إحياء التراث - بيروت .
- تهذيب التهذيب : لأبن حجر : دار صادر ، بيروت .
- تهذيب تاريخ ابن عساكر : للشيخ عبد القادر بدران (ت ١٣٤٦هـ) : دار المسيرة .
- الجرح والتعديل : لمحمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) : دار الكتب العلمية بيروت .
- الجواهر المضيئة في تراجم الحنفية : للقرشي : حيدرأباد - بالهند ، ١٣٣٢هـ .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : لأبي نُعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) دار الكتاب العربي - بيروت .
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال : لصفي الدين الخزرجي - الفجالة ، ١٩٣٢م .
- الحلل الموشية في ذكر أخبار الدولة المراكشية : لمؤلف مجهول . تحقيق : سهيل زكار وعبد القادر زمانه . دار الرشاد بالمغرب .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : للسيوطي . تحقيق أبي الفضل إبراهيم . دار الكتب العربية - بالقاهرة .
- درة الحجال في أسماء الرجال : لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي (ت ١٠٢٥هـ) تحقيق د. الأحمدى أبي النور . دار التراث - بالقاهرة .

- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب : لابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ) تحقيق . د .
الأحمدي أبو النور - دار التراث - بالقاهرة .
- الذخيرة في محاسن الجزيرة : لابي الحسن علي بن بسام (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق د . إحسان
عباس ، دار الثقافة - بيروت .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : لمحمد بن محمد مخلوف : دار الكتاب العربي -
بيروت .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي
(ت ١٠٨٩) المكتب التجاري للطباعة - بيروت .
- صفوة الصفوة : لابن الجوزي - دار المعرفة - بيروت .
- الضعفاء الكبير للعقيلي : محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ) : دار
الكتب العلمية - الطبعة الأولى .
- الضعفاء والمتروكون : للنسائي - حلب .
- طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)
تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، د . عبد الفتاح الحلو : عيسى البابي الحلبي
وشركاه بالقاهرة - الطبعة الأولى .
- طبقات الشافعية : لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبة الدمشقي (ت ٨٥١هـ) :
تعليق د . عبد العليم خان ، حيدر آباد الدكن - الهند .
- طبقات الشافعية : لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ) : تحقيق عادل نويهض ،
دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- طبقات الفقهاء : لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) تحقيق د . إحسان عباس ، دار الرائد
العربي .
- طبقات الحنابلة : للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى : دار المعرفة - بيروت .
- طبقات القراء الكبار للذهبي :
طبقات المفسرين : لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥هـ) : دار
الكتب العلمية .
- طبقات المفسرين : للسيوطي : مكتبة وهبة - القاهرة .
- العبر للذهبي : دار الكتب العلمية - بيروت .
- عصر المرابطين والموحدين في الأندلس : لعبد الله عنان : لجنة التأليف والنشر بالقاهرة .

عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء ببجاية : لأبي العباس الغبريني أحمد بن أحمد بن عبد الله (ت ٧١٤هـ) حققه وعلّق عليه : عادل نويهض . دار الآفاق الجديدة - بيروت .

غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ : دار الكتب العلمية - بيروت .

فهرست ابن خير أبي بكر محمد بن خير : (ت ٥٧٥) . مؤسسة الخانجي بالقاهرة .

فهرس ابن غازي محمد بن غازي المكناسي : تحقيق محمد الزاهي - الدار البيضاء .

فهرس الفهارس : لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني ، باعتناء د. إحسان عباس .

الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي : لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (ت ١٣٧٦هـ) .

الفوائد البهية في تراجم الحنفية : لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) : دار المعرفة - بيروت .

كشف الظنون في أسماء الكتب والفنون : للمولى مصطفى عبد الله المعروف بحاجي خليفة - دار الفكر .

الكامل في ضعفاء الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) : دار الفكر - بيروت .

الكاشف عن رجال الكتب الستة : للذهبي ، تحقيق عزت عيد عطية وموسى محمد علي الموشي : دار النصر للطباعة - القاهرة .

لسان الميزان : لابن حجر : دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن - الهند .

مأساة انهيار الوجود العربي بالأندلس : لعبد الكريم التواتي : مكتبة الرشاد - الدار البيضاء .

مرآة الجنان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : مؤسسة الأعظمي - ١٩٧٠م - بيروت .

المجروحون : محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) دار الوعي بحلب .

المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا : لابي الحسن بن عبد الله النباهي (ت ٧١٣هـ) - المكتب التجاري - بيروت .

مشاهير علماء الأمصار : لابن حبان - دار الكتب العلمية - بيروت .

المعجب في تلخيص أخبار المغرب : لعبد الواحد المراكشي (٦٤٧) : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة .

المغرب في حلى المغرب : لابن سعيد : دار المعارف بالقاهرة . تحقيق د. شوقي ضيف .

مقدمة ابن خلدون : (ت ٨٠٧هـ) . عبد الرحمن بن محمد بن خلدون : دار الباز بمكة المكرمة .

المعجم : محمد بن عبد الله القضاعي ، المعروف بابن الأبار : دار الكتاب العربي - القاهرة .

معجم البلدان : شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ) : دار صادر بيروت .

المغني في الضعفاء : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) : تحقيق الدكتور نور الدين عتر .

المتظم : لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) حيدر آباد الدكن - الهند .

المعارف : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) : دار المعارف - القاهرة .

معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة : دار إحياء التراث العربي - بيروت .

ميزان الاعتدال في معرفة الرجال . للذهبي - عيسى البابي الحلبي - القاهرة .

نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب : للمقري : تحقيق د. إحسان عباس : دار صادر - بيروت .

وفيات الأعيان : لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلّكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق د. إحسان عباس : دار صادر : بيروت .

كتب مصطلح الحديث

الباعث الحديث في شرح اختصار علوم الحديث : لأبي الفداء إسماعيل بن كثير - دار الكتب العلمية - بيروت .

بحوث في تاريخ السنة : الدكتور أكرم ضياء العمري : مؤسسة الرسالة - بيروت .

تدريب الراوي (في شرح تقريب النواوي) : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - دار إحياء السنة النبوية - بيروت .

- توضيح الأفكار : محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني (١١٨٢هـ) : دار إحياء التراث .
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث : محمد عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) : المكتبة السلفية بالمدينة .
- نخبة الفكر : لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المكتبة العلمية بالمدينة .
- النكت على كتاب ابن الصلاح : لابن حجر : المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية - بالمدينة .

كتب شروح الحديث

- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام : لتقي الدين أبي الفتح ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) دار الباز بمكة .
- أوجز المسالك إلى موطأ مالك : لمحمد زكريا الكاندهلوي : دار الفكر - بيروت .
- الاستذكار لما في الموطأ من المعاني والآثار : لأبي عمر يوسف بن عبد البر : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة .
- تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي : لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فوري : (ت ١٢٥٣هـ) : دار الفكر - بيروت .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : لابن عبد البر : وزارة الأوقاف بالمغرب .
- تهذيب السنن : لمحمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) : مكتبة السنة المحمدية بمصر تحقيق : محمد حامد الفقي .
- تنوير الحوالك على موطأ مالك : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي : دار الباز بمكة المكرمة .
- حاشية السندي على ابن ماجه : محمد بن عبد الهادي الحنفي (ت ١١٣٨هـ) : دار الفكر - بيروت .
- شرح إكمال إكمال المعلم : لأبي عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني (ت ٨٢٧هـ) مطبعة السعادة بمصر .
- شرح الزرقاني : لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١١٣هـ) عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

شرح النووي على مسلم : يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٧هـ) - المطبعة المصرية ومكتبتها .

عارضة الأحوذى بشرح الترمذى : لأبى بكر بن العربى : دار المعارف - بيروت .
عون المعبود شرح سنن أبى داود : لشمس الحق العظيم أبادى : المكتبة السلفية بالمدينة .

المسوى فى شرح الموطأ : لولى الله الدهلوى (ت ١١٧٦هـ) دار الباز .
المنتقى : لأبى الوليد سلمان بن خلف الباجى (ت ٤٩٤هـ) : دار الكتاب العربى .
المنهل العذب المورود شرح سنن أبى داود : محمود محمد خطاب السبكى : مطبعة الاستقامة - بالقاهرة .

فتح البارى فى شرح صحيح البخارى : لابن حجر : المكتبة السلفية ومكتبتها بمصر .
نيل الأوطار فى شرح منتقى الأخبار : محمد بن على الشوكانى : البابى الحلبي ، القاهرة .

كتب الفقه

إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الألبانى (معاصر) :
المكتب الإسلامى ، بيروت ١٣٩٩هـ ، الطبعة الأولى .

الإجماع : لأبى بكر بن محمد بن إبراهيم النيسابورى (ت ٣١٨هـ) ، تحقيق أبى حماد :
دار طيبة ، ١٤٠٢هـ بالرياض .

الإشراف على مسائل الخلاف : لأبى بكر السابق : دار طيبة بالرياض .

إعلام الموقعين : لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية . شركة
مصطفى الحلبي ، ١٣٩٠هـ ، مصر .

الإفصاح عن معاني الصحاح : عون الدين أبى المظفر يحيى بن محمد (٦٥٠هـ) :
المؤسسة السعودية بالرياض .

الأم : لأبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى دار المعرفة : بيروت .

بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لأبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد (ت ٥٩٥هـ) :
مصطفى الحلبي : ١٣٧٩هـ بمصر .

بدائع الصنائع : علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاشانى : زكريا على يوسف - مصر .

- البناية شرح الهداية : لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) : الطبعة الأولى : دار الفكر ١٤٠٠هـ ، بيروت .
- روضة الطالبين : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي : المكتب الإسلامي - بيروت .
- زاد المعاد في هدى خير العباد : لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية مطبعة السنة المحمدية - مصر .
- الفتاوى الكبرى : لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ) : الرياض ١٣٨٩هـ .
- فتح القدير : لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري (ت ٨٦١هـ) . الطبعة الأولى : مصر : مصطفى الحلبي ، ١٣٨٩هـ .
- فقه أبي ثور : لسعدي حسين علي - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- المبدع في شرح المقنع : لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي (ت ٨٨٤هـ) : المكتب الإسلامي - بيروت .
- المبسوط : لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ) - بيروت : دار المعرفة .
- السييل الجرار : لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني : مصر - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- المجموع شرح المذهب : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي دار الفكر : بيروت .
- المدونة : للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) : دار صادر - بيروت .
- مختصر خليل (مع شرحه مواهب الجليل) : لمحمد عبد الرحمن المغربي ، المعروف بالحطاب ، (ت ٩٥٤هـ) : دار الفكر - بيروت .
- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج : لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني ، (ت ٩٧٧هـ) : مصطفى الحلبي - مصر .
- المغني لابن قدامة : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت ٦٢٠هـ) : مكتبة القاهرة - مصر .
- مقدمات ابن رشد : لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (ت ٥٢٠هـ) : دار صادر - بيروت .

كشاف القناع : لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ) : مطبعة الحكومة بمكة .
الكافي : لابن عبد البر . تحقيق د. محمد محمد أحمد : مكتبة الرياض الحديثة .

كتب في الأصول

إرشاد الفحول : للشوكاني .
التمهيد في تخريج الفروع على الأصول : لجمال الدين أبي محمد عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢ هـ) تحقيق د. محمد حسن هيتو : مؤسسة الرسالة .
الرسالة : للإمام الشافعي . تحقيق أحمد شاكر .
شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في علم الأصول : لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) تحقيق طه عبد الرؤوف : دار الفكر - بيروت .
المنحول من تعليقات الأصول للغزالي : تحقيق د. محمد حسن هيتو - دار القلم .
نشر البنود على مراقبي السعود : للعلامة السيد عبد الله إبراهيم العلوي : اللجنة المشتركة بين المغرب ودولة الإمارات لنشر التراث .

كتب العقيدة

إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين : لمحمد بن محمد الحسين الزبيدي : دار إحياء التراث - بيروت .
إحياء علوم الدين : لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) دار المعرفة بيروت .
أصول اعتقاد أهل السنة : لأبي القاسم اللالكائي (ت ٤١٨ هـ) : تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان ، دار طيبة .
الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة : لعبيد الله محمد بن بطة (ت ٣٨٧ هـ) : تحقيق الدكتور رضا نعان : المكتبة الفيصلية بمكة .
شرح العقيدة الطحاوية : للإمام علي بن علي بن محمد (ت ٧٩٢ هـ) : الناشر : المكتب الإسلامي بدمشق .
العواصم من القواصم : لأبي بكر بن العربي : تحقيق محب الدين الخطيب : مكتبة أسامة بن زيد .

الفرق بين الفرق للبغدادى : عبد القادر بن طاهر البغدادى (ت ٤٢٩هـ) : دار المعرفة - بيروت .

كتب اللغة

- أساس البلاغة : لجار الله محمود بن عمر الزمخشري - مطبعة دار الكتب - مصر .
- البيان والتبيين : لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) : المكتبة التجارية ١٣٤٥هـ ، مصر .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي : طبع عيسى البابي الحلبي - مصر .
- تاج العروس : لأبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . الطبعة الأولى . المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦هـ - مصر .
- ترتيب القاموس : للطاهر أحمد الزواوي : دار الكتب العلمية - بيروت .
- الدراسات اللغوية في الأندلس : لرضا عبد الجليل : دار الرشيد بالعراق .
- شرح التسهيل لابن عقيل : تحقيق د. محمد كامل بركات : دارالمدني بجدة .
- الصحاح : لإسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت .
- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي (ت ٧١١هـ) : بيروت : دار صادر .
- مختار القاموس : للطاهر أحمد الزواوي : دار الكتب العلمية ببيروت .
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين البكري الحنبلي (ت ٦١٦هـ) : تحقيق : ياسين محمد السّواس - مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ .
- المقتضب : لأبي يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - بمصر .

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
كلمة الشكر	٥
المقدمة	٧
أول من صنف في الحديث	١١
خطة البحث	١٣
الرموز المستعملة	١٥
الباب الاول	١٩
الفصل الأول : نسب ابن العربي	١٩
أسرته	٢٠
المبحث الثاني : عقيدته	٢١
المبحث الثالث : وفيه ثلاثة مطالب	٢٣
المطلب الأول : الأعمال التي قام بها	٢٣
المطلب الثاني : إنفاقه ماله في سبيل الخير	٢٤
المطلب الثالث : طعن العلماء عليه	٢٥
المطلب الرابع : جهاده	٢٧
المطلب الخامس : وفاته	٢٨
الفصل الثاني : وفيه مباحث	
الأول : نشأته	٢٩
الثاني : رحلته	٣٠
سفره من الأندلس إلى تونس	٣٠
سفره من تونس إلى مصر	٣٢
وصوله إلى مصر	٣٢

٣٣	وصوله إلى بيت المقدس ، دراسته هناك
٣٦	وصوله إلى دمشق
٣٧	توجهه إلى العراق
٣٧	وصوله إلى العراق
٣٨	توجهه من بغداد للحج
٣٩	نشاطه العلمي في الحج
٣٩	توجهه من العراق إلى بلده
٤١	وصوله الإسكندرية و وفاة والده
٤١	مدة الرحلة
٤١	الخلاف في رحلته
٤٤	نتائج الرحلة
٤٥	المبحث الثالث : وفيه ثلاثة مطالب
٤٦	المطلب الأول : شيوخه
٤٩	المطلب الثاني : تلاميذه
٥٢	المطلب الثالث : أولاده وأحفاده
٥٣	المبحث الرابع : مكانته العلمية
٥٤	المبحث الخامس : العوامل التي ساعدت على تكوينه
٥٧	الفصل الثالث : الموطأ وفيه ثلاثة مباحث :
٥٧	المبحث الأول : الكلام على الموطأ
٥٧	رواة الموطأ
٥٨	عدد أحاديثه
٦٠	المبحث الثاني : اهتمام الناس به
٦١	المبحث الثالث : شروح الموطأ
٦٣	الفصل الرابع : مصنفات ابن العربي
٦٥	الفصل الخامس : كتاب القبس وفيه مباحث :
٦٥	المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته
٦٦	المبحث الثاني : تاريخ تأليفه

٦٧	المبحث الثالث : نسخ الكتاب
٦٩	المبحث الرابع : وفيه ثلاثة مطالب :
٦٩	المطلب الأول : منهج ابن العربي في كتاب القبس
٧١	المطلب الثاني : مزايا الكتاب
٧٢	المطلب الثالث : المآخذ
٧٥	وقوت الصلاة
٧٩	من أدرك ركعة من صلاة الصبح
٨٠	من نام على الصلاة أو نسيها
٨٠	استلحاق
٨١	تأصيل
٨١	توصيل
٨١	تقرير
٨٣	صلّ الظهر إذا بزغ حاجب الشمس
٨٣	تنبيه
٨٦	وقت الجمعة
٨٧	نحن الآخرون
٨٩	تبين
٩١	من أدرك ركعة من الصلاة
٩٢	تتميم
٩٤	باب ما جاء في دلوك الشمس
٩٥	تأصيل
٩٩	النوم عن الصلاة
١٠٠	حقيقة
١٠١	فقه
١٠٢	تفريع
١٠٣	تكملة
١٠٣	تنبيه على مقصد

١٠٤	فائدة
١٠٤	مسألة النفس والروح
١٠٥	تعليق
١٠٧	النهي عن الصلاة بالهجرة
١٠٨	فائدة لغوية
١١١	تتميم
١١٢	النهي عن دخول المسجد بريح الثوم
١١٤	ترجمة فائدة
١١٤	تحقيق لغوي وشرعي
١١٥	العمل في الوضوء
١١٨	وهم وتنبه وقع في الموطأ
١٢٩	تفسير
١٣٢	إذا وقعت الفأرة في سمن أحدكم
١٣٥	تتميم في وضوء النائم
١٣٨	الطهور للوضوء
	تفسير : إذا ثبت أن الماء طهور
١٤٣	لا ينجس إلا بما غير صفاته
١٥٥	الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة
١٥٨	المسح على الخفين
١٦٢	ما جاء في الرعاف
١٦٣	الوضوء من مس الذكر
١٦٤	تتميم
١٦٧	غسل الجنابة
١٧٠	الماء من الماء
١٧٢	تقسيم
١٧٢	تتميم
١٧٦	باب التيمم

١٧٨	تحديد : قال تعالى : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ ﴾
١٨٠	باب تيمم الجنب
١٨٢	باب الحيض
١٨٦	باب بول الصبي
١٨٨	باب البول قائماً
١٩٠	النداء للصلاة
١٩٣	تأصيل
١٩٨	فائدة : الأذان وُضع للإعلان بالوقت
٢٠٣	كيفية الأذان
٢٠٤	توقيت إذا أقيمت الصلاة
٢٠٤	تأصيل
٢٠٦	ترجمة
٢٠٩	افتتاح الصلاة
٢١٢	أصلان من أصول الفقه
٢١٦	تأسيس
٢٢٧	كيفية القراءة في الصلاة
	باب التأمين :
٢٣٦	إذا قال الإمام : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فقالوا آمين
٢٤٠	باب التشهد في الصلاة
٢٤٤	باب السهو
٢٤٨	مسألة أصولية
٢٥٢	النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها
٢٥٢	مقدمة أصولية
٢٥٣	إن الرجل ليصلي الصلاة
٢٥٦	إنني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة
٢٥٧	تحقيق
٢٥٧	تتميم

٢٥٩	كتاب الجمعة
٢٦٢	من ترك الجمعة
٢٦٤	حق على كل مسلم أن يغتسل
٢٦٦	عطف
٢٦٦	الجمعة تجب على المكلفين بشروط
٢٧٢	آداب الجمعة
٢٧٣	تنبيه على وهم
٢٧٤	تتميم
٢٧٦	الترغيب في صلاة رمضان
٢٨١	فن أصولي
٢٨٤	تقدير
٢٨٥	باب صلاة الليل
٢٨٧	تتميم
٢٨٩	شريعة
٢٩٤	القول في الوتر
٣٠٢	تتميم : الوتر عبادة مؤقتة
٣٠٤	فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد
٣٠٥	تفسير
٣٠٦	نكتة أصولية
٣٠٧	فائدة فقهية
٣٠٨	نكتة أصولية
٣٠٩	فضل الشهداء
٣١٤	باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد
٣١٤	تنبيه على وهم
٣١٧	الصلاة الوسطى
٣٢١	الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد
٣٢٤	الجمع بين الصلاتين

٣٢٦ حالات الجمع
٣٢٧ قصر الصلاة
٣٢٨ تفسير
٣٣١ تحقيق في الفرق بين صلاة السفر وصلاة الحضر
٣٣٤ صلاة الضحى
٣٣٦ فقه
٣٣٨ باب السترة
٣٤٢ مسألة أصولية
٣٤٣ مزلة قدم
٣٥٠ انتظار الصلاة : الملائكة تصلي على العبد ما دام في مصلاه
٣٥٢ الالتفات في الصلاة والتصفيق فيها
٣٥٥ الصلاة على النبي ، ﷺ
٣٥٩ اختلاف الناس هل يُصلى على غير النبي ، ﷺ
٣٦٨ عارضة
٣٦٩ مزيد بيان : في قوله : أَفْلَحَ وَأَيُّهُ إِنْ صَلَّقَ
٣٦٩ لا تحلفوا بأبائكم
٣٧١ باب صلاة العيدين
٣٧١ بيان ومرتبة
٣٧٥ صلاة الخوف
٣٧٩ صلاة الكسوف
٣٨٠ إيضاح مشكل
٣٨١ مزيد إيضاح
٣٨١ توحيد
٣٨٢ غائلة وبيان : تهويل المبتدعة والملحدة على أهل الدين
٣٨٢ تحقيق : رأيت الجنة والنار
٣٨٦ صلاة الاستسقاء
٣٨٩ استقبال القبلة للحاجة

- ٣٨٩..... النهي عن استقبال القبلة لغائط أو لبول
- ٣٩١..... اختلاف الناس في هذه الأحاديث
- ٣٩٣..... تميم : اختلف العلماء في المحترم بهذا النهي
- ٣٩٥..... توحيد
- ٣٩٦..... صلاة في مسجدي هذا
- ٣٩٧..... الأمر بالوضوء لمن مس القرآن
- ٣٩٨..... تحزيب القرآن
- ٤٠٠..... اختلاف الناس في الأحرف السبعة
- ٤٠٣..... أنواع الوحي
- ٤٠٤..... مكث ابن عمر على سورة البقرة ثمانين سنين
- ٤٠٧..... ذكر الله تعالى
- ٤٠٧..... من قال : لا إله إلا الله
- ٤١١..... باب الدعاء
- ٤١٤..... أعوذ برضاك من سخطك
- ٤١٧..... توحيد : الله نور السموات والأرض
- ٤٢٢..... النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر
- ٤٢٤..... النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
- ٤٢٨..... نكتة أصولية
- ٤٣٠..... كتاب الجنائز
- ٤٣٠..... تأديب
- ٤٣٠..... جلب الله الخلق على حب الحياة
- ٤٣٤..... تميم
- ٤٣٤..... الخلاف في الروح
- ٤٣٥..... فقه
- ٤٣٥..... كل مولود يولد على الفطرة
- ٤٣٧..... غسل الميت والخلاف فيه
- ٤٤٠..... كفن الميت من رأس ماله

٤٤١ حمل الميت
٤٤٣ الصلاة على الميت
٤٤٥ سنة القراءة في صلاة الجنائزة
٤٤٧ الصلاة على القبر
٤٥٠ كتاب الزكاة
٤٥٤ حكمة وحقيقة وتوحيد
٤٥٦ ليس فيما دون خمس ذود صدقة
٤٥٧ ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة
٤٥٨ ما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها
٤٥٨ فيما سقت السماء العشر
٤٦٠ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
٤٦١ الخلاف في المعدن هل يعتبر فيه النصاب
٤٦٢ تميم : اختلف الناس هل في المال حق سوى الزكاة
٤٦٥ تميم واستيفاء وترتيب
٤٦٥ الزكاة حق المال
٤٦٦ زكاة العروض
٤٦٦ زكاة الكتز
٤٦٧ صدقة الماشية
٤٦٩ زكاة البقر
٤٦٩ صدقة الخطاء
٤٦٩ لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق
٤٧١ لا تحل الصدقة لغني
٤٧٣ سنوا به سنة أهل الكتاب
٤٧٥ زكاة الفطر واختلاف العلماء فيها
٤٧٧ كتاب الصيام :
٤٧٨ النهي عن الوصال
٤٧٨ فضل السحور

- ٤٨٠ تنبيه
- ٤٨٠ تكملة: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام
- ٤٨٣ نكتة أصولية
- ٤٨٤ فقه: اختلف الناس فيمن يلزم به الصوم
- ٤٨٥ بدعية
- ٤٨٦ من صام رمضان وستاً من شوال
- ٤٨٧ تتميم
- ٤٨٧ باب لأهل كل بلد رؤيتهم
- ٤٨٨ لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل
- ٤٩١ الرخصة في القبلة للصائم
- ٤٩٢ الصيام في السفر والخلاف فيه
- ٤٩٤ التخيير بين الفطر والصوم في السفر
- ٤٩٥ وضع الله عن المسافر الصوم وشرط الصلاة
- ٤٩٧ من فطر صائماً فله مثل أجره
- ٤٩٧ كفارة من أفطر في رمضان
- ٥٠٠ وهم وتنبيه: هل الكفارة ساقطة عن المجامع في رمضان؟
- ٥٠١ من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يقضه صيام الدهر
- ٥٠٢ تكملة: هل على المرأة كفارة من الجماع في نهار رمضان
- ٥٠٣ تنبيه
- ٥٠٣ حجامه الصائم
- ٥٠٥ أفطر الحاجم والمحجوم
- ٥٠٧ صيام يوم عاشوراء
- ٥١٠ مسألة أصولية
- ٥١١ صيام يوم العيد والدهر
- ٥١١ نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى
- ٥١٢ لا تخصوا يوم الجمعة بصيام ولا ليله بقيام
- ٥١٢ اختلاف الناس في النهي عن صوم يوم العيد

- ٥١٤ يوم الجمعة عيد أهل الإسلام
- ٥١٥ فطر المريض
- ٥١٦ نكتة أصولية
- ٥١٧ الصيام عن الميت
- ٥١٧ الخلاف في الصوم عن الميت
- ٥١٩ قضاء رمضان والكفارات
- ٥٢٠ الخلاف فيمن أفطر ناسياً
- ٥٢٢ إذا أسلم الكافر هل يلزمه الإمساك
- ٥٢٤ الصائم المتطوع أمير نفسه
- ٥٢٤ تكملة واستدراك
- ٥٢٥ حكم الفطر في رمضان من علة
- ٥٢٦ حكم الحامل والمرضع
- ٥٢٧ إيضاح مشكل
- ٥٢٩ الاعتكاف
- ٥٣٣ باب ليلة القدر والخلاف فيها
- ٥٣٩ كتاب الحج
- ٥٣٩ قول من قال يجب في كل خمسة أعوام وضعف دليله
- ٥٤١ شروط وجوبه
- ٥٤٤ سننه
- ٥٤٨ غسل المحرم
- ٥٤٩ اغتسل النبي ، ﷺ ، لدخول مكة
- ٥٥٠ ما يلبس المحرم من الثياب
- ٥٥٠ قول الواحد من الصحابة هل هو حجة
- ٥٥٠ أصحابي كالنجوم
- ٥٥١ الطيب: كنت أطيب رسول الله ، ﷺ
- كنت أنظر إلى ويبص الطيب في مفارق رسول الله ،
- ٥٥١ ، وهو محرم

- حبب إليّ من دنياكم ثلاث ٥٥٢
- تتميم : لا يغسل المحرم إذا مات لأنه يبعث ملياً ٥٥٤
- إذا مات المرء انقطع عمله إلا من ثلاث ٥٥٥
- صيغة التلبية ٥٥٥
- إفراد الحج ٥٥٦
- اختلاف الناس في إحرام رسول الله ، ﷺ ٥٥٦
- الرد على الطاعنين في اختلاف أحوال إحرام رسول الله ، ﷺ ٥٥٧
- العمرة في أشهر الحج ٥٦٠
- العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ٥٦١
- عمرة في رمضان تعدل حجة ٥٦٢
- نكاح المحرم ٥٦٤
- تزوج النبي ، ﷺ ، ميمونة وهو حلال ٥٦٥
- ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ٥٦٦
- الأقوال في الذي يأكله المحرم من الصيد ٥٦٦
- أمر الصيد في الحرم ٥٦٧
- ما يقتل المحرم من الدواب ٥٦٨
- من أحصر بعدو وهل يلحق به المرض ٥٦٩
- الصلاة بعد العصر وبعد الصبح في الطواف ٥٧١
- القول في الهدي ٥٧٢
- اختلاف المالكية في أحوال الهدي ٥٧٣
- توفية : ما هو الرفث وما هو الفسوق ٥٧٨ ، ٥٧٧
- كتاب الجهاد : مثل المجاهد في سبيل الله ٥٧٩
- تكفل الله لمن يجاهد في سبيله ٥٨٠
- فائدة الجهاد ٥٨٤
- النهي عن قتال النساء والولدان ٥٩٠
- عارضة حول يزيد بن أبي سفيان ٥٩٣
- باب الأمان ٥٩٨

- الخلاف في أمان العبد والمرأة ٥٩٨
- القول في الغنيمة ٦٠٠
- الاجراء والعبيد والنساء هل يسهم لهم ٦٠٣ ، ٦٠٢
- الشهداء في سبيل الله ٦٠٩
- حديث ٦١٢
- الأئمة من قریش ٦١٣
- كتاب الذبائح ٦١٣
- إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ٦١٣
- بم تكون الذكاة ٦١٤
- ما أنهر الدم ٦١٧
- ذكاة ما في بطن الذبيحة ٦٢٠
- القول في الأطعمة ٦٢١
- ويحرم عليهم الخبائث، اختلف في تفسيرها ٦٢١
- لا يحل دم امرئ مسلم ٦٢٢
- أكل كل ذي ناب من السباع حرام ٦٢٣
- معارضة: إذا ذبح النصارى في عيدهم للمسيح وكلام الشارح فيه ٦٢٣
- والشيخ محمد الأمين الشنقيطي ٦٢٣
- الضبع صيد ٦٢٥
- اختلاف العلماء في أكل الخيل والبغال والحمير ٦٢٥
- القول في المستثنى من ذلك ٦٢٧
- توحيد ٦٢٨
- باب الصيد: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْتُلُوا مِنَ الْبَهِيمِ مَا كَانَ لَكُمْ مِنْهُ لَحْمٌ﴾ ٦٣٠
- تبين مشكل: اختلاف العلماء في صيد الكتابي ٦٣٥
- ما جاء في صيد البحر ٦٣٦
- كتاب الضحايا : ٦٣٨
- اختلاف العلماء في الأضحية ٦٤١
- باب ما يستحب من الضحايا ٦٤١

- ٦٤١.....الأفضل في الأضحية الكبش الأقرن
- ٦٤١.....باب ما يتقى من الضحايا وهي ذات العيوب
- ٦٤٤.....وقت الأضحية
- ٦٤٥.....الشركة في الضحايا
- ٦٤٦.....كنّا نصحي بالشاة الواحدة
- ٦٤٧.....أوصاني رسول الله، ﷺ، أن أضحي عنه
- ٦٤٨.....باب العقيقة
- ٦٥٠.....كانت الجاهلية تحلق رأس المولود
- ٦٥٢.....القول في الأشربة: الأشربة كلها مباحة إلا ما كان منها مسكراً
- ٦٥٣.....لعن رسول الله، ﷺ، في الخمر عشرة
- ٦٥٤.....نهى رسول الله، ﷺ، عن الانتباز في بعض الظروف
- ٦٥٤.....القول في الخليطين كخلط التمر والزبيب جميعاً
- ٦٥٥.....الحد في الخمر
- ٦٥٧.....توحيد: من شرب الخمر في الدنيا
- ٦٥٨.....كتاب الأيمان والنذور
- ٦٦٠.....كفارة النذر كفارة يمين
- ٦٦٢.....نذر المشي: لا تشد الرحال
- ٦٦٨.....كتاب الأيمان: قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
- ٦٧٢.....ما تكون به اليمين
- ٦٧٢.....من كان حالفاً فليحلف بالله
- ٦٧٤.....توصية
- ٦٧٧.....كتاب النكاح
- ٦٧٩.....يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
- ٦٨٢.....صفة الخطبة في النكاح
- ٦٨٣.....لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
- ٦٨٤.....نكته
- ٦٩٠.....ما جاء في الصداق

٦٩٢ الخلاف في قدر الصداق
٦٩٣ اختلاف العلماء في النكاح بغير لفظه
٦٩٥ نكتة أصولية
٦٩٦ العيوب في النكاح
٦٩٧ ارشاء الستور يوجب الصداق
٦٩٨ ما لا يجوز من الشروط في النكاح
٧٠٠ نكاح المحلل والاختلاف فيه
٧٠٢ الاختلاف في العقد على البنت هل يحرم الأم أم لا
٧٠٤ نكاح الشغار والخلاف فيه
٧٠٥ نكاح السر
٧٠٦ نكاح الأمة على الحرة
٧٠٨ الجمع بين الأختين وحكمه
٧٠٩ نكاح الأمة الكتابية
٧١١ الإحصان والخلاف فيه
٧١٣ نكاح المتعة
٧١٥ نكاح العبيد
٧١٥ نكاح المشرك إذا أسلمت زوجته قبله
٧٢٢ كتاب الطلاق
٧٢٤ ما جاء في البتة
٧٢٧ ما جاء في الخلية والبرية
٧٣١ نكتة في الفرق بين التخيير والتملك
٧٣٣ باب الإيلاء
٧٣٦ القول في الظهار
٧٤٠ ما جاء في الخيار: وفيه حديث بريرة أنها عتقت وخيرت
٧٤١ باب ما جاء في الخلع
٧٤٣ مسائل من كتاب الطلاق
٧٤٣ الإكراه على الطلاق

٧٤٥	الشك في الطلاق
٧٤٥	كتاب اللعان
٧٤٩	طلاق المريض
٧٥١	طلاق العبد
٧٥٢	نفقة المطلقة
٧٥٣	مسألة المفقود
٧٥٥	ما جاء في الاقراء
٧٥٨	ما جاء في الحكمين
٧٥٩	جامع الطلاق: حديث غيلان الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة وقال له ﷺ أمسك
٧٦٠	إحداهما وفارق الأخرى
٧٦١	عدة المتوفى عنها زوجها
٧٦٢	ما جاء في العزل
٧٦٤	القول في الإحداد
٧٦٥	كتاب الرضاع
٧٦٨	رضاع الكبير
٧٧٣	حديث: ما جاء في الغيلة
٧٧٥	كتاب البيوع
٧٧٧	تأصيل
٧٨٣	ملحوظة
٨٠٣	- باب ما جاء في بيع العربان
٨٠٥	- باب ما جاء في مال المملوك
٨٠٥	- باب العهدة
٨٠٥	- باب العيب في الرقيق
٨٠٦	- باب ما يفعل بالوليدة إذا بيعت
٨١٠	- باب النهي عن أن يطأ الرجل وليدة لها زوج
٨١١	- باب ثمر المال يباع أصله

٨١٢	- باب بيع العرايا
٨١٣	- باب الجائحة في الثمار
٨١٤	- باب ما يجوز من استثناء الثمر
٨١٥	- باب ما يكره من بيع الثمار
٨١٧	- باب المزبنة
٨١٩	- باب جامع بيع الثمار
٨٢٠	- باب بيع الذهب بالورق عيناً وتبراً
٨٢٢	- باب الصرف
٨٣١	- باب السلفة في الطعام
٨٣٨	- باب ما يجوز من بيع الحيوان بعضه ببعض والسلف فيه
٨٣٩	- باب بيع الحيوان باللحم
٨٤١	- باب ما جاء في ثمن الكلب
٨٤٢	- باب النهي عن بيعتين في بيعة واحدة
٨٤٢	- باب بيع وسلف
٨٤٣	- باب بيع الغرر
٨٤٤	- باب بيع الخيار
٨٤٨	- باب إفلاس الغريم
٨٥٠	- باب ما يجوز من السلف
٨٥٤	كتاب الشفعة
٨٦١	كتاب المساقاة
٨٦٣	- باب كراء الأرض
٨٦٥	كتاب القراض
٨٦٩	كتاب الأقضية
٨٧١	مرجع
٨٧٦	نكتة
٨٧٨	لاحقة
٨٨١	تفسير

٨٨٢	- باب الشهادات
٩٠٢	كتاب الرهون
٩٠٢	ما لا يجوز من غلق الرهن
٩٠٧	مرجع
٩٠٨	تتميم
٩٠٩	القضاء فيمن ارتد عن الإسلام
٩١٣	القضاء في المنبوذ
٩١٥	القضاء في إلحاق الولد بأبيه
٩٢٠	القضاء في أمهات الأولاد
٩٢٣	القضاء في عمارة الموات
٩٢٥	القضاء في المياه
٩٢٨	القضاء في المرفق
٩٣٠	القضاء في قسم الأموال
٩٣٣	القضاء في الضواري والحرية
٩٣٥	القضاء فيما يُعطى العمال
٩٣٦	القضاء في العيوب
٩٣٧	كتاب الهبة
٩٤٢	القضاء في العمرى
٩٤٣	القضاء في اللقطة
٩٤٩	القضاء في الوصايا
٩٥٣	ما جاء في المؤنث من الرجال
٩٥٤	القضاء في الحضانة
٩٥٥	القضاء في البيع الفاسد
٩٥٦	كراهية القضاء
٩٥٩	القضاء في حال العبيد
٩٦١	كتاب العتق
٩٦٥	ما يجوز من الرقاب الواجبة

٩٦٨	- باب الولاء
٩٧٠	ميراث السائبة
٩٧٢	كتاب المكاتب
٩٧٤	تفصيل
٩٧٥	تفريع
٩٧٦	المدير
٩٧٧	القول في الدماء والحدود
٩٨٦	تفصيل
٩٨٩	خصيصة
١٠٠٢	مسائل الرجم
١٠٠٩	وهم وتنبيه
١٠١٦	تتميم
١٠١٨	مسائل القذف
١٠١٩	تتميم
١٠٢١	كتاب السرقة
١٠٣١	كتاب الفرائض
١٠٣٣	مسألة أصولية
١٠٣٥	تنبيه على وهم
١٠٣٥	تفسير
١٠٣٩	- ميراث الجدة
١٠٤٠	- ميراث الأب والأم من ولدهما
١٠٤١	توفية
١٠٤١	تتميم
١٠٤٢	تكملة
١٠٤٢	- ميراث الأخوة للأم
١٠٤٤	- ميراث العمة
١٠٤٦	فائدة

١٠٤٧	كتاب التفسير
١٠٤٨	- سورة البقرة
١٠٥٧	- سورة آل عمران
١٠٦١	- سورة النساء
١٠٦٣	- سورة الأعراف
١٠٦٣	- سورة براءة
١٠٦٦	- سورة يونس
١٠٦٧	- سورة هود
١٠٦٨	- سورة يوسف
١٠٦٩	- سورة الرعد
١٠٦٩	- سورة إبراهيم
١٠٧٠	- سورة الحجر
١٠٧١	- سورة النحل
١٠٧٣	- سورة سبأ
١٠٧٥	- سورة الكهف
١٠٧٦	- سورة قذ أفلح
١٠٧٨	- سورة الظلة
١٠٧٨	- سورة النمل
١٠٨٠	- سورة القصص
١٠٨٠	- سورة سبأ
١٠٨٠	- سورة يس
١٠٨١	- سورة الجائفة
١٠٨١	- سورة الفتح
١٠٨٢	كتاب الجامع
١٠٨٩	ما جاء في الطاعون
١٠٩١	النهي عن القول بالقدر
٢٠٩٥	ما جاء في حسن الخلق

١٠٩٧	ما جاء في الحياء
١٠٩٧	ما جاء في الغضب
١٠٩٧	- باب المهاجرة
١١٠٠	- باب اللباس
١١٠٥	صفة عيسى ابن مريم
١١٠٧	- باب الفطرة
١١١٠	النهي عن الأكل بالشمال
١١١٠	ما جاء في المساكين
١١١٣	النهي عن الشرب في آنية الفضة
١١١٤	ما جاء في الطعام والشراب
١١٢٢	ما جاء في لبس الخاتم
١١٢٤	- باب العين
١١٣٢	عيادة المريض والطيرة
١١٣٤	المتحابون في الله
١١٣٥	- باب الرؤيا
١١٣٩	ما جاء في النرد والشطرنج
١١٤١	القول في السلام
١١٤٤	- باب الاستئذان
١١٤٥	التشميت
١١٤٦	- باب الصور
١١٤٧	- باب الضب
١١٤٨	- باب الشؤم
١١٥٠	ما جاء في المشرق
١١٥١	ما جاء في الحيات
١١٥٤	- باب السفر
١١٦٠	- باب العمل في السفر
١١٦٢	ما جاء في البيعة

١١٦٢	الكلام في الكلام
١١٧٣	- باب عذاب العامة
١١٧٦	- باب ما جاء في التقى
١١٨٠	القول في الرعد
١١٨٤	- باب تركة النبي
١١٨٨	- باب الترغيب في الصدقة
١١٩٣	ما جاء في صفة جهنم
١١٩٤	- باب التعنف عن المسألة
١١٩٨	ما جاء في طلب العلم
١١٩٩	ما يُتقى من دعوة المظلوم
١٢٠٠	أسماء النبي ﷺ
١٢٠٣	الفهارس
١٢٠٥	فهرس الآيات
١٢٢٦	فهرس الأحاديث
١٢٥٤	فهرس الأعلام
١٢٦٣	فهرس الشعر
١٢٦٥	فهرس الأماكن
١٢٦٦	فهرس المراجع
١٢٨١	فهرس المواضع



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لعمامة الحبيب المصطفى

شارع الصوفاة (المعماري) - الحمراء - بناية الاسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113- 5787 - Beyrouth - Liban

الرقم : 168 - 3000 - 9 - 1992

التنضيد : سامو برس - بيروت

الطباعة : دار صادر - بيروت

AL - QABAS

FI MUWAṬṬA' MĀLIK B. 'ANAS

COMMENTAIRE DU MUWAṬṬA'

TEXTE ÉTABLI ET ANNOTÉ

PAR

MOHAMED 'ABDALLAH OULD KRĪM



DAR AL-GHARB AL-'ISLAMI